

حَوَاشِي الشَّرْحِ إِلَى الْعَبْدِ الرَّحِيمِ

عَلَى

تُحْفَةِ الْمُجْتَاجِ بِشَرْحِ الْمُنْهَاجِ

تَأَلَّفَ

السَّيِّدُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ فِي السَّنَةِ ١٣٠١ هـ
السَّيِّدُ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ السَّيِّدِ مُحَمَّدٍ فِي السَّنَةِ ١٩٩٢ هـ

شَرَحَ كِتَابَ الْمُنْهَاجِ

الْإِمَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَنِيفَةَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ
١٩٧٣ هـ

اِبْتَهَنَ بِهِ وَرَافَقَهُ

الدُّكْتُورُ أَنَسُ الشَّامِي
كَلَامَةُ اللَّفْظَةِ الْهَرَبِيَّةِ بِجَامِعَةِ الْأَزْهَرِ

المجلد السابع



القاهرة

جميع حقوق الطبع محفوظة للناسر

اسم الكتاب : **تجانيه الشافعي في الجواب على**

شبهة المحتاج بفتح التماخ

اسم المؤلف : **الشيخ جبريل بن محمد بن عبد الله بن**

الشيخ محمد بن عبد الله بن عبد الله

اسم المحقق : **الدكتور أسن الشامي**

القطع : **١٧ × ٢٤ سم**

عدد الصفحات : **٧٢٦ صفحة**

عدد المجلدات : **١٢ مجلد - للمجلد السابع**

سنة الطبع : **١٤٢٧ هـ - ٢٠١٦ م**

رقم الإيداع : **٥٠٥٧ / ٢٠١٦**

الترقيم الدولي : **٩٧٨-٩٧٧-٢٠٠-٥٢-٥٢**

الباركود الدولي : **٦٢٢٢٠٠٧٧٠٤٤٨٢**

طبع . نشر . توزيع





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغَضَبِ

(هو) لُغَةً أَخَذَ الشَّيْءَ ظُلْمًا وَقِيلَ بِشَرْطِ الْمُجَاهَرَةِ وَشَرْعًا (الاستيلاء) وَيُرْجَعُ فِيهِ لِلْغَرَبِ كَمَا يَنْصَحُ بِالْأَمِيلَةِ الْآتِيَةِ وَلَيْسَ مِنْهُ الْمَالِكُ مِنْ سَفِيٍّ مَاشِيَةٍ أَوْ غَرِيبَةٍ حَتَّى تَلْفَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُعْتَمِدِ وَفَارَقَ هَذَا هَلَاكٌ وَلَيْدٌ شَاؤَ ذَبَحَهَا بِأَنَّهُ ثُمَّ أَتْلَفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ قُبِيلٌ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ وَيَأْتِي قُبِيلٌ قَوْلِ الْمَثْنِ فَإِنْ أَرَادَ قَوْمٌ سَفِيٍّ أَرْضِيهِمْ فَيَمْنُ عَطْلٌ شَرِبَ أَرْضِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْغَضَبِ

• قَوْلُهُ: (لُغَةً) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (فَلَوْ رَكِبَ دَلِيلٌ) فِي الْنَهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (ظُلْمًا) ثُمَّ إِنْ كَانَ مِنْ جِرْزٍ مِثْلِهِ خُفِيَّةٌ سُمِّيَ سَرِقَةً أَوْ مُكَابَرَةً فِي صَحْرَاءٍ سُمِّيَ مُحَازَرَةً أَوْ مُجَاهَرَةً وَاعْتَمَدَ الْهَرَبَ سُمِّيَ اخْتِلَاسًا فَإِنْ جَعَلَ مَا أَؤْتَمِنَ عَلَيْهِ سُمِّيَ خِيَانَةً بِزَمَاوِيٍّ. • اهْبُجِّرِي مِي. • قَوْلُهُ: (وَقِيلَ الْخ) أَيِ زِيَادَةٍ عَلَى مَا ذَكَرَهُ. • قَوْلُهُ (سَفِيٍّ): (الاستيلاء)، وَلَوْ حُكِّمًا بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي قَرِيبًا (وَكُلُومًا مِّنْ قَعْدِ الْخ) قَالَ شَيْخُنَا: وَهَذَا الْمَعْنَى الشَّرْعِيُّ أَهَمُّ مِنْ كُلِّ مِنَ اللَّفْظَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِيْلَاءَ أَهَمُّ مِنَ الْإِخْلَاسِ لِشُمُولِهِ الْمَنَافِعَ فَهَذَا عَلَى غَيْرِ الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ أَحْصَى مِنَ اللَّفْظَيْنِ. • اهْبُجِّرِي مِي. • قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِسْتِيْلَاءِ، وَكَذَا ضَمِيرُ مِنْهُ. • قَوْلُهُ: (مَنْعُ الْمَالِكِ الْخ) أَيِ أَوْ غَيْرِهِ مَنَعًا خَاصًّا كَمَنْعِ الْمَالِكِ وَاتِّبَاعِهِ مَثَلًا أَمَّا الْمَنْعُ الْعَامُّ كَانَ مَنَعُ جَمِيعِ النَّاسِ مِنْ سَفِيٍّ فَيَضْمَرُ بِذَلِكَ. • اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (مِنْ سَفِيٍّ مَاشِيَةٍ الْخ) أَيِ كَانَ حَبَسَهُ مَثَلًا فَيَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ عَدَمُ السَّفِيِّ فَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ بَعْدُ، وَإِنْ قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ. • اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَفَارَقَ هَذَا) أَيِ تَلَفَ ذَلِكَ بِمَا ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الْمُتَسَبِّبِ فِي التَّلَفِ (ثُمَّ) أَيِ فِي الشَّاءِ. • قَوْلُهُ: (مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ الْخ) وَهُوَ ضَمَانٌ شَرِبَكَ غَوْرَ مَاءٍ عَيْنٍ يَلِكُ لَهُ وَلِشُرَكَائِهِ فَيَبْسُ مَا كَانَ يُسْقَى بِهَا مِنَ الشَّجَرِ وَنَحْوِهِ. • اه. وَوَجْهُ التَّأْيِيدِ أَنَّ لَبَنَ الشَّاءِ مِنْ حَيْثُ نَسَبَتْهُ إِلَيْهَا مُتَعَيِّنٌ لَوَلَدِهَا وَكَذَلِكَ الْعَيْنُ الَّتِي أُعِدَّتْ بِخُصُوصِهَا لِسَقْيِ زَرْعٍ فَإِنَّهَا مُعَدَّةٌ بِحَسَبِ الْقَصْدِ يَمْنُ هَيَّاها لِذَلِكَ الزَّرْعِ، وَعَلَيْهِ فَيَتَعَيَّنُ فَرَضُ مَا ذَكَرَهُ مِنْ عَدَمِ الضَّمَانِ هُنَا فِي مَسْأَلَةِ الزَّرْعِ فِيمَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَاءُ مُعَدًّا لَهُ كَمَاءِ الْأَمْطَارِ وَالسُّيُولِ وَنَحْوِهِمَا. • اهْ ع ش. • قَوْلُهُ: (قُبِيلٌ قَوْلِ الْمَثْنِ الْخ) أَيِ فِي بَابِ إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ سَيِّدٌ عَمَزَ وَرَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (فَيَمْنُ عَطْلٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْغَضَبِ)

• قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ مِنْهُ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

الغبر ما يؤخذ ذلك (على حق الغير)، ولو خمرًا وكلنا مُحْتَرَمَيْنِ وسائر الحقوق والاختصاصات كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ وكإقامة مَنْ قَعَدَ بسوقٍ أو مسجدٍ لا يُزْعَجُ منه والجلوسُ محلّه وجعله في ذقائِهِ حَبَّةُ الْبُرِّ غَيْرَ مَالٍ مُرَادُهُ به غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ لِمَا قَدَّمَهُ فِي الْإِقْرَارِ أَنَّهَا مَالٌ وَغَيْرُ أَصْلِهِ بِالْمَالِ؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى الْمُتَمَوِّلِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ الضَّمَانُ الْآتِي وَعَدَلْ عَنْهُ إِلَى أَعْمَ مِنْهُ كَمَا تَقَرَّرَ لِيَكُونَ التَّعْرِيفُ جَامِعًا لِأَفْرَادِ الْغَصْبِ الْمُحْرَمِ الْوَاجِبِ فِيهِ الرَّدُّ، وَأَمَّا الضَّمَانُ فَيُصَرِّحُ بِإِنْفَائِهِ عَنْ غَيْرِ الْمَالِ بِقَوْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ الْخَمْرُ فَصْنِيغُهُ أَحْسَنُ خِلَافًا لِمَنْ انْتَصَرَ لِصَنِيعِ أَصْلِهِ (عُدْوَانًا) أَي عَلَى جِهَةِ التَّقْدِي وَالظُّلْمِ وَخَرَجَ بِهِ نَحْوُ عَارِيَّةٍ وَمَأخُوذٍ بِسَوْمٍ وَأَمَانَةٍ شَرْعِيَّةٍ كَتَوْبِ طَيْرِثَةِ الرُّبْعِ إِلَى جَنْبِرِهِ أَوْ دَارِهِ وَلَا يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا لَوْ أَخَذَ مَالٌ غَيْرُهُ بِظَنِّهِ مَالَهُ فَإِنَّهُ بِضَمْنِهِ ضَمَانُ الْغَصْبِ؛ لِأَنَّ الثَّابِتَ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ حُكْمُ الْغَصْبِ لَا حَقِيقَتُهُ قَالَه الرَّافِعِيُّ نَظَرًا إِلَى أَنَّ الْمُتَبَاذَرَ وَالْغَالِبَ مِنَ الْغَصْبِ مَا يَقْتَضِي الْإِثْمَ

إِلْحَ (إِلْحَ) أَي فِي شَأْنِهِ وَحَقْلِهِ. ■ فَوَدُ: (أَوْ كُلُّمَا إِلْحَ) خَرَجَ بِهِ الْعَقُورُ، وَكَذَا مَا لَا نَفْعَ فِيهِ وَلَا ضَرَرَ كَالْفَوَاسِقِ الْخُمْسِ فَلَا يَدُّ عَلَيْهَا وَلَا يَجِبُ رَدُّهَا بِزِمَانِيٍّ. اهـ سَمِ عَلَى مَنَهِجٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ ش. ■ فَوَدُ: (وَسَائِرُ الْحُقُوقِ إِلْحَ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: (خَمْرًا إِلْحَ) فَكَانَتْ قَالَ شَيْلٌ أَي الْحَقُّ الْخَمْرُ وَالْكَلْبُ الْمُخْتَرَمَيْنِ وَسَائِرُ الْحُقُوقِ إِلْحَ. ■ فَوَدُ: (وَكُلِّقَامَةُ مِنْ إِلْحَ) لَعَلَّهُ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ: كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ قَالَ كِلَابًا حَقِّ مُتَحَجِّجٍ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَيْلٌ الْاِخْتِصَاصَاتِ كَحَقِّ مُتَحَجِّجٍ وَمَنْ قَعَدَ بِنَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ شَارِعِ إِلْحَ. وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. ■ فَوَدُ: (لَا يُزْعَجُ مِنْهُ) وَضَفَّ لِسُوقٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَي بَانَ كَانَ جُلُوسُهُ بِحَقِّ. اهـ رَشِيدِي. ■ فَوَدُ: (وَالْجُلُوسُ مُحَلَّهُ) أَسْقَطَهُ النِّهَايَةَ وَشَرَحَ الْمَنَهِجَ وَقَالَ الْبُخَيْرِيُّ: قَوْلُهُ: (مَنْ قَعَدَ بِمَسْجِدٍ إِلْحَ)، وَإِنْ لَمْ يَسْتَوِلْ عَلَى مُحَلِّهِ شَيْخُنَا. اهـ. ■ فَوَدُ: (وَجَعَلَهُ) أَي الْمُصَنَّفُ وَقَوْلُهُ: (حَبَّةُ الْبُرِّ غَيْرُ مَالٍ) مَفْعُولًا لِيَجْعَلَ وَقَوْلُهُ: (مُرَادُهُ إِلْحَ) الْجُمْلَةُ خَيْرُ الْجَمَلِ. ■ فَوَدُ: (وَعَبَّرَ أَصْلَهُ) أَي بَدَلَ حَقِّ الْغَيْرِ. ■ فَوَدُ: (غَيْرُ مُتَمَوِّلٍ) بِفَتْحِ الْوَائِ فَإِنَّ كَلَامَ الْمِصْبَاحِ صَرِيحٌ فِي أَنَّ مَا كَانَ صِغَةً لِلْمَالِ اسْمٌ مَفْعُولٍ وَمَا كَانَ صِغَةً لِلْمَالِ اسْمٌ فَاعِلٍ. اهـ ش. ■ فَوَدُ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَي بِقَوْلِهِ، وَلَوْ خَمْرًا إِلْحَ. ■ فَوَدُ: (هَنْ غَيْرِ الْمَالِ) أَي غَيْرِ الْمُتَمَوِّلِ كَمَا مَرَّ آتِفًا. ■ فَوَدُ: (وَالظُّلْمُ) عَطَفَ تَفْسِيرَ. ■ فَوَدُ: (نَحْوُ هَارِيَّةِ إِلْحَ) كَمَا أَخُوذُ بِإِبَاحَةِ. ■ فَوَدُ: (إِلَى جَنْبِرِهِ إِلْحَ) أَي بِخِلَافِ مَا طَبَّرَتْهُ إِلَى مُحَلِّ قَرِيبٍ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ عَلَيْهِ يَدُّ كَالْمَسْجِدِ. اهـ ش. ■ فَوَدُ: (وَلَا يُزْدُ عَلَيْهِ) أَي جَمْعُ التَّعْرِيفِ. ■ فَوَدُ: (لِأَنَّ الثَّابِتَ) عِلَّةٌ لِعَدَمِ الرُّوْدِ.

■ فَوَدُ: (قَالَ الرَّافِعِيُّ إِلْحَ) عِبَارَةُ شَرْحِ الْمَنَهِجِ وَقَوْلُ الرَّافِعِيِّ إِنَّ الثَّابِتَ فِي هَذِهِ حُكْمُ الْغَصْبِ لَا حَقِيقَتُهُ مَمْنُوعٌ وَهُوَ نَازِلٌ إِلَى أَنَّ الْغَصْبَ يَقْتَضِي الْإِثْمَ مُطْلَقًا وَلَيْسَ مُرَادًا، وَإِنْ كَانَ غَالِيًا. اهـ. وَعَلَى هَذِهِ يَتِمُّ التَّقَرُّبُ بِخِلَافِ مَا فِي الشَّرْحِ قَالَ النِّهَايَةُ وَالْمُعْنَى نَقْلًا عَنِ الشُّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الْأَصْحَابِ فِي تَعْرِيفِ الْغَصْبِ أَنَّهُ إِثْمًا وَضَمَانًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ عُدْوَانًا وَضَمَانًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى مَالِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ حَقٍّ وَإِثْمًا الْاِسْتِيلَاءُ عَلَى حَقِّ الْغَيْرِ عُدْوَانًا. اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ زَادَ الشُّهَابُ سَمَ عَلَى مَا ذَكَرَ وَحَقِيقَتُهُ لَا ضَمَانًا وَلَا إِثْمًا بَلْ وَجُوبُ رَدِّ - فَقَطْ - الْاِسْتِيلَاءُ بِلَا تَعَدُّ عَلَى مُحْتَرَمٍ غَيْرِ مَالٍ كَأَخُوذِ

وعِبَارَةُ الرُّوضَةِ بِغَيْرِ حَقٍّ. وَاسْتُحْسِنَتْ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ وَتَقْتَضِي أَنَّ الثَّابِتَ فِيهَا حَقِيقَةُ الْغَصْبِ نَظَرًا إِلَى أَنَّ حَقِيقَتَهُ صَادِقَةٌ مَعَ انْتِفَاءِ التَّقْدِي إِذِ الْقَصْدُ بِالْحَدِّ ضَبْطُ سَائِرِ صَوَرِ الْغَصْبِ الَّتِي فِيهَا لَيْتَمُ وَالتَّي لَا لَيْتَمُ فِيهَا وَاسْتَحْسَنَ الرَّافِعِيُّ زِيَادَةَ «فَقَهْرًا» لِتَخْرُجَ السَّرِقَةُ وَغَيْرُهُ زِيَادَةً لَا عَلَى وَجْهِ اخْتِلَاسٍ أَوْ انْتِهَابٍ وَرَدًّا بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ بِالِاسْتِيْلَاءِ لِإِنْبَائِهِ عَنِ الْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ، وَالتَّنْظِيرُ فِي هَذَا بِادِّعَاءِ أَنَّ السَّرِقَةَ نَوْعٌ مِنَ الْغَصْبِ أُفِرِدَ بِحُكْمٍ خَاصٍّ فِيهِ نَظَرٌ وَصْنِيهِمْ بِإِفْرَادِهَا بِبَابٍ مُسْتَقِلٍّ وَجَمْعُهَا مِنْ مَبَاحِثِ الْجَنَائِمَاتِ قَاضٍ بِخِلَافِهِ وَأَخِذَ مَالٌ غَيْرُهُ بِالْحَيَاءِ لَهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ وَقَدْ قَالَ الْغَزَالِيُّ مَنْ طَلَبَ مِنْ غَيْرِهِ مَالًا فِي الْمَلَأِ فَدَفَعَهُ إِلَيْهِ لِإِبَاعِهِ الْحَيَاءُ فَقَطْ لَمْ يَمْلِكْهُ وَلَا يَحِلُّ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَالْأَصْلُ فِي الْبَابِ الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَالْإِجْمَاعُ الْأُمَّةُ وَهُوَ كَبِيرَةٌ، قَالَا عَنِ الْهَرَوِيِّ: إِنْ بَلَغَ نَصَابًا وَاعْتَرَضَ بِنَقْلِ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِجْمَاعُ عَلَى أَنَّ غَصْبَ الْحَبَّةِ وَسَرِقَتَهَا كَبِيرَةٌ لَكِنْ تَوَقَّفَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ

سَرَجِي الْغَيْرِ يَطْلُهُ لَهُ. اه. ة. فُود: (وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْخ) أَي بَدَلْ عُدُونًا. ة. فُود: (بِغَيْرِ حَقٍّ) خَيْرٌ وَعِبَارَةُ الْخ. ة. فُود: (لِأَنَّهَا تَشْمَلُ الْخ) يُنَكِّنُ حَمْلُ الْعُدُونِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْعُدُونُ فِي الْوَاقِعِ فَيَشْمَلُهَا أَيْضًا. اه. سَمِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ بَلْ قَدْ يَدْخُلُ الصُّورَةُ الْمَذْكُورَةُ بِادِّعَاءِ أَنَّهَا مِنْ غَيْرِ الْغَالِبِ. اه. ة. فُود: (إِذِ الْقَصْدُ) عِلَّةٌ لِيَلْبِغِي قَوْلُهُ: (لِأَنَّهَا تَشْمَلُ الْخ) لِلِاسْتِحْسَانِ. ة. فُود: (وَهَيْزَةُ) أَي وَاسْتَحْسَنَ غَيْرَ الرَّافِعِيِّ. ة. فُود: (وَرَدًّا) أَي الرَّافِعِيُّ وَغَيْرُهُ. ة. فُود: (بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ الْخ) يَتَأَمَّلُ. اه. سَمِ. ة. فُود: (لِإِنْبَائِهِ عَنْ الْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ) هَلْ يَتَحَقَّقَانِ فِي أَخِذٍ مَا ظَنَّهُ مَالَهُ. اه. سَمِ. ة. فُود: (فِي هَذَا) أَي فِي إِخْرَاجِ السَّرِقَةِ وَنَحْوِهَا. اه. ع ش عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَي فِي الرَّدِّ الْمَذْكُورِ. اه. ة. فُود: (وَأَخِذَ مَالٍ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَا فِي الْمُنْفِي.

ة. فُود: (لَهُ حُكْمُ الْغَاصِبِ) أَي، وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ طَلَبٌ مِنَ الْآخِذِ فَالْمَدَارُ عَلَى مُجَرَّدِ الْعِلْمِ بِأَنَّ صَاحِبَ الْمَالِ دَفَعَهُ حَيَاءً لَا مَرُوءَةً أَوْ رَغْبَةً فِي خَيْرٍ وَمِنْهُ مَا لَوْ جَلَسَ عِنْدَ قَوْمٍ يَأْكُلُونَ مَثَلًا وَسَلَّوَهُ فِي أَنْ يَأْكُلَ مَعَهُمْ وَعَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ لِمُجَرَّدِ حَيَاتِهِمْ مِنْ جُلُوسِهِ عِنْدَهُمْ. اه. رَشِيدِي. ة. فُود: (فِي الْمَلَأِ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ، وَكَذَا الطَّلَبُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ كَمَا تَقَدَّمَ آتِفًا. ة. فُود: (وَهُوَ كَبِيرَةٌ) إِطْلَافُهُ شَائِلٌ لِلْمَالِ، وَإِنْ قُلَّ وَلِلِاخْتِصَاصِ وَمَا لَوْ أَقَامَ إِنْسَانًا مِنْ نَحْوِ مَسْجِدٍ أَوْ سَوَى فَيَكُونُ كَبِيرَةً وَهُوَ ظَاهِرٌ جَلِيٌّ بَلْ هُوَ أَوْلَى مِنْ غَضَبِ نَحْوِ حَبَّةِ الْبُرِّ؛ لِأَنَّ الْمُنْفَعَةَ بِهِ أَكْثَرُ وَالْإِيْذَاءَ الْحَاصِلُ بِذَلِكَ أَشَدُّ. اه. ع ش عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَالْغَضَبُ كَبِيرَةٌ، وَإِنْ لَمْ يَتَلَعَّ الْمَغْصُوبُ نَصَابَ سَرِقَةٍ. اه. ة. فُود: (نَصَابًا) أَي نَصَابَ سَرِقَةٍ وَهُوَ رُبُّعٌ

ة. فُود: (وَاسْتُحْسِنَتْ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ هَذِهِ الصُّورَةَ) يُنَكِّنُ حَمْلُ الْعُدُونِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْعُدُونُ فِي الْوَاقِعِ فَيَشْمَلُهَا أَيْضًا.

ة. فُود: (بِأَنَّ الثَّلَاثَةَ خَارِجَةٌ بِالِاسْتِيْلَاءِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا فِي الْاِخْتِلَاسِ. ة. فُود: (لِإِنْبَائِهِ عَنْ الْقَهْرِ وَالْعَلْبَةِ) هَلْ يَتَحَقَّقَانِ فِي أَخِذٍ مَا ظَنَّهُ مَالَهُ.

وَيُؤَيِّقُهُ إِطْلَاقُ الْمَاوَرَدِيِّ الْإِجْمَاعَ عَلَى أَنَّ فِعْلَهُ مَعَ اسْتِحْلَالٍ مِثْلُ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ كُفْرٌ وَمَعَ
عَذْمِهِ فَسَقٌ وَكَأَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ جِهَةِ حِكَايَةِ الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ وَالْأَفْصَرِيخُ مَذْهَبُنَا أَنَّ
اسْتِحْلَالَ مَا تَحْرِيمُهُ ضَرُورِيٌّ كُفْرٌ، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلْهُ وَمَا لَا فَلَإِنْ فَعَلَهُ فَتَقَطَّنَ لَهُ.
(فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً) لِغَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْمُسَيِّرُ لَهَا بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا مَتَاعًا بِغَيْرِ
إِذْنِهِ بِحُضُورِهِ فَسَيَرَهَا الْمَالِكُ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ الْمَتَاعَ وَلَا يَضْمَنُ مَالِكُهُ الدَّابَّةَ إِذْ لَا اسْتِیْلَاءَ مِنْهُ
عَلَيْهَا (أَوْ جَلَسَ)

دينار. قُود: (وَيُؤَيِّقُهُ) أَي مَا نَقَلَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ. قُود: (وَمَعَ عَذْمِهِ) أَي عَدَمِ اسْتِحْلَالٍ.
قُود: (وَكَانَ هَذَا التَّفْصِيلُ الْخ) أَي وَلَعَلَّ نِسْبَةَ هَذَا التَّفْصِيلِ لِلْمَاوَرَدِيِّ الْخ، وَالْأَفْصَرِيخُ الْمَذْهَبُ
يُعِيدُ ذَلِكَ وَلَا حَاجَةَ لِعَرْوِهِ لِلْمَاوَرَدِيِّ. اهـ ش. قُود: (وَلَا فَعَلَهُ) أَي وَعَلِمَ حُرْمَتَهُ. اهـ ش وفيه نَظَرٌ
إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِالْعِلْمِ نَحْوَ الظَّنِّ.

قُود: (سُي: (فَلَوْ رَكِبَ دَابَّةً)، وَلَوْ نَقَلَ الدَّابَّةَ وَمَالِكُهَا رَاكِبٌ عَلَيْهَا بَانَ أَخَذَ بِرَأْسِهَا وَسَيَّرَهَا مَعَ ذَلِكَ
فَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ غَاصِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَدُّ مُنْتَوِلًا عَلَيْهَا مَعَ اسْتِحْلَالِ مَالِكِهَا بِالرُّكُوبِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَوْ
تَنَازَعَا بِهَا أَوْ اتَّفَقَتْ شَيْئًا حَكَمَ بِهَا لِلرَّاكِبِ وَاخْتَصَرَ بِهِ الضَّمَانُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَيُصَرِّحُ بِعَدَمِ
الضَّمَانِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر أَي وَالتَّخْفَةُ فِي الْعَارِيَةِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ سَخَّرَ رَجُلًا وَدَابَّتَهُ فَتَلَفَتْ الدَّابَّةُ فِي يَدِ
صَاحِبِهَا لَمْ يَضْمَنْهَا الْمُسَخِّرُ؛ لِأَنَّهُ فِي يَدِ صَاحِبِهَا. اهـ ش وَأَقُولُ وَسَيَصْرُحُ بِهِ الشَّارِحُ أَيْضًا قُبِيلَ
قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ دَخَلَ دَارَهُ. قُود: (لِغَيْرِهِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَأَفْتَى الْقَاضِي) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (أَي وَإِنْ
اِفْتَمَدَ إِلَى الْمُتَنِ، وَقَوْلُهُ: (أَي جَمَعَ) إِلَى الْمُتَنِ. قُود: (وَإِنْ كَانَ هُوَ) أَي مَالِكُهَا. قُود: (بِحُضُورِهِ)
انْظُرْ مَفْهُومَهُ. اهـ سم. قُود: (فَسَيَرَهَا) أَي أَوْ سَاقَهَا أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِحَشِيشٍ مَثَلًا فِي يَدِهِ فَتَبَعَتْهُ. اهـ ش
ش. قُود: (فَلَهُ يَضْمَنُ) أَي الْمَالِكُ ش. اهـ سم وقال الرَّشِيدِيُّ: لَعَلَّ صُورَتَهُ أَنَّهُ وَضَعَهُ لِيَضْمَنَ حَاجَةً
مَثَلًا ثُمَّ يَأْخُذُهَا إِذْ يُعَدُّ أَنَّ مَالِكَ الدَّابَّةِ لَوْ كَانَ قَاصِدًا نَحَرَ دَارِ صَاحِبِ الْمَتَاعِ فَوَضَعَ الْمَتَاعَ عَلَى الدَّابَّةِ
وَذَلَّتِ الْحَالُ عَلَى إِذْنِهِ لَه فِي إِصْلَاحِهِ إِلَى مَحَلِّهِ أَنَّهُ يَضْمَنُ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ. أَقُولُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي
لَمْ تَذَلْ قَرِينَةُ الْحَالِ الْخ. قُود: (مَالِكُهُ) أَي الْمَتَاعُ.

قُود: (سُي: (أَوْ جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ ثُمَّ جَلَسَ آخَرَ عَلَيْهِ فَكُلُّهُمَا غَاصِبٌ
وَلَا يَزُولُ الْغَضَبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِانْتِقَالِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ إِنَّمَا يَبْزَأُ بِالرَّدِّ لِلْمَالِكِ أَوْ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ، فَلَوْ

قُود: (بِخِلَافٍ مَا لَوْ وَضَعَ عَلَيْهَا الْخ) اِفْتَمَدَهُ م ر. قُود: (بِحُضُورِهِ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. قُود: (فَلَهُ) أَي
الْمَالِكُ ش.

قُود: (سُي: (أَوْ جَلَسَ عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ عَنْهُ ثُمَّ جَلَسَ آخَرَ عَلَيْهِ فَكُلُّهُمَا مِنْهُمَا
غَاصِبٌ وَلَا يَزُولُ الْغَضَبُ عَنِ الْأَوَّلِ بِانْتِقَالِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْغَاصِبَ إِنَّمَا يَبْزَأُ بِالرَّدِّ لِلْمَالِكِ أَوْ لِمَنْ يَقُومُ
مَقَامَهُ فَلَوْ تَلَفَ قَبْلَ أَنْ يَقَالَ إِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الثَّانِي فَقَرَأَ الضَّمَانِ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَ انْتِقَالِهِ أَيْضًا عَنْهُ فَعَلَى كُلِّ

أو تحامل برجله كما قاله البقوي أي، وإن اعتمد معها على الرجل الأخرى فيما يظهر (على فراش) لم تدل قرينة الحال على إباحة الجلوس عليه مطلقاً أو لناس مخصوصين كفرض مصاطب البرازين أي جمع مصطبة بالصاد والسين وتفتح الميم وقد تكسر (فغاصب، وإن لم ينقله)

تَلَفَ قَيْتَنِي أَنْ يُقَالَ: إِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الثَّانِي فَقَرَأَ الضَّمَانُ عَلَيْهِ أَوْ بَعْدَ انْتِقَالِهِ أَيْضًا عَنْهُ فَعَلَى كُلِّ الْقَرَارِ لَكِنْ هَلْ لِلْكُلِّ أَوْ لِلتَّصْفِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ لَوْ جَلَسَ عَلَيْهِ ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَيْهِ قَيْتَنِي أَنْ يَأْتِيَ مِثْلُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ تَعَاقَبَ اثْنَانِ عَلَى دَائِيَّةٍ ثُمَّ تَلَفَتْ وَقَوْلُهُ فَعَلَى كُلِّ الْقَرَارِ لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ أَنَّ مَنْ غَرِمَ بِهِ مِنْهُمَا لَا يَزِجُّ عَلَى الْآخَرِ أَيْ بِشَيْءٍ لَا أَنَّ الْمَالِكَ يَأْخُذُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا بَدَلُ الْمَغْصُوبِ وَقَوْلُهُ وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ وَقَدْ يُقَالُ الْأَقْرَبُ الثَّانِي لِدُخُولِهِمَا فِي ضَمَانٍ كُلِّ مِنْهُمَا وَتَسَاوِيهِمَا فِي كَوْنِهِمَا فِي يَدٍ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا. اهـ ع ش. وَقَوْلُهُ وَقَدْ يُقَالُ إِلَيْهِ مِثْلُ الْقَلْبِ وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْبِرْمَاوِيِّ وَانْظُرْ لَوْ كَانَ الْفِرَاشُ هَلْ يُضْمَنُ جَمِيعُهُ أَوْ قَدَرٌ مَا اسْتَوَلَى عَلَيْهِ، وَلَوْ تَعَدَّدَ الْغَاصِبُ عَلَى فِرَاشٍ كَبِيرٍ فَهَلْ يَضْمَنُ كُلُّ مَنْهُمْ الْجَمِيعَ أَوْ قَدَرٌ مَا عُدَّ مُسْتَوَلِيًّا عَلَيْهِ فَقَطُّ وَالَّذِي يُظْهَرُ الثَّانِي فِيهِمَا. اهـ. فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (أَوْ جَلَسَ إِلَيْهِ) خَرَجَ بِالْجُلُوسِ ضَمُّهُ إِلَى بَعْضِهِ بَغِيرِ حَنْطٍ فَلَيْسَ غَضَبًا. اهـ بُجَيْرِي. فَوَيْلٌ: (أَوْ تَحَامَلُ بِرَجْلِهِ) وَمِنْهُ مَا يَنْعَى كَثِيرًا مِنَ الْمَشْيِ عَلَى مَا يُفَرِّشُ فِي صَحْنِ الْجَامِعِ الْأَظْهَرُ مِنَ الْفِرَاوِيِّ وَالْتِيَابِ وَنَحْوِهِمَا وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَحَلَّ الضَّمَانِ مَا لَمْ تَعْمُ الْفِرَاوِيُّ وَنَحْوُهَا الْمَسْجِدُ بَانَ كَانَ صَغِيرًا أَوْ كَثُرَتْ، وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ وَلَا حُرْمَةَ لِيَتَعَدَّى الْوَاضِعُ بِذَلِكَ. اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (عَلَى الرَّجُلِ الْآخَرَى) أَيْ الْخَارِجَةِ عَنِ الْفِرَاشِ.

فَوَيْلٌ (سُئِلَ): (عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ فَغَاصِبٌ لِلتَّصْفِ بِشَرْطِهِ كَالدَّارِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاشَ مِثَالٌ، وَعَلَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْبَقَوِيِّ أَنَّ مَنْ تَحَامَلُ بِرَجْلِهِ عَلَى خَشَبَةٍ كَانَ غَاصِبًا لَهَا وَقَدْ يَفْرُقُ سَمَ عَلَى حَجٍّ أَيْ بِأَنَّ الْفِرَاشَ لَمَّا كَانَ مُعَدًّا لِلِانْتِفَاعِ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ كَانَ الْجُلُوسُ وَنَحْوُهُ انْتِفَاعًا مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي قُصِدَ مِنْهُ فَعُدَّ ذَلِكَ اسْتِیْلَاءً بِخِلَافِ الْخَشَبَةِ وَنَحْوِهَا فَالْحَقُّ بِبَاقِي الْمُنْقُولَاتِ وَيَدُلُّ لِلْفَرْقِ عُمُومُ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر وَأَفْهَمُ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ اغْتِيَارَ الثَّقَلِ. اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (كَفَرُشَ) مَصَاطِبِ الْبِرَازِينَ) أَيْ لِمَنْ لَهُ عِنْدَهُمْ حَاجَةٌ. اهـ. نِهَآيَةٌ. فَوَيْلٌ: (أَيْ جَمَعَ إِلَيْهِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ أَيْ.

الْقَرَارُ لَكِنْ هَلْ لِلْكُلِّ أَوْ لِلتَّصْفِ؟ فِيهِ نَظَرٌ، وَيُظْهَرُ الْأَوَّلُ، وَلَوْ نَقَلَ الدَّابَّةَ، وَمَالِكُهَا رَاكِبٌ عَلَيْهَا بَانَ أَخَذَ بِرَأْسِهَا وَسَيَّرَهَا مَعَ ذَلِكَ فَيُحْتَمَلُ أَنْ لَا يَكُونَ غَاصِبًا؛ لِأَنَّهُ لَا يَبْعُدُ مُسْتَوَلِيًّا عَلَيْهَا مَعَ اسْتِغْلَالِ مَالِكِهَا بِالرُّكُوبِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمَا لَوْ تَنَازَعَا أَوْ تَلَفَتْ حُكْمٌ بِهَا لِلرَّاكِبِ وَاخْتَصَّ بِهِ الضَّمَانُ. فَوَيْلٌ: (أَوْ تَحَامَلُ إِلَيْهِ) اِعْتَمَدَهُ م ر. فَوَيْلٌ فِي (سُئِلَ): (عَلَى فِرَاشٍ) لَوْ جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ فَغَاصِبٌ لِلتَّصْفِ بِشَرْطِهِ كَالدَّارِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْفِرَاشَ مِثَالٌ، وَعَلَيْهِ فَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ مَعَ مَا ذَكَرَهُ عَنِ الْبَقَوِيِّ أَنَّ مَنْ تَحَامَلُ بِرَجْلِهِ عَلَى خَشَبَةٍ كَانَ غَاصِبًا لَهَا، وَقَدْ يَفْرُقُ.

فَوَيْلٌ فِي (سُئِلَ): (فَغَاصِبٌ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ) قَالَ فِي الْقَوَابِلِ الثَّانِي أَيْ مِنَ التَّشْبِيهِينِ الْمُتَوَلَّى إِنَّمَا حَكَى لَوْجَتَيْنِ فِي الْجُلُوسِ عَلَى الْبَسَاطِ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَالِكُ غَائِبًا فَإِنْ كَانَ حَاضِرًا فَارْجَعَهُ صَمِينَ، وَإِنْ تَرَكَهُ

لِحُصُولِ غَايَةِ الْاِسْتِلاَاءِ وَهِيَ الْاِنتِفَاعُ تَعَدُّهَا، وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ الْاِسْتِلاَاءَ كَمَا فِي الرُّوضَةِ، وَإِنْ
نَظَرَ فِيهِ السِّبْكَ وَصَوَّبَ الزَّرْكَشِي قَوْلَ الْكَافِي مَنْ لَمْ يَقْصِدْهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا وَلَا ضَامِنًا
وَأَفْهَمَ كَذَلِكَ

• قَوْلُهُ: (لِحُصُولِ غَايَةِ الْاِسْتِلاَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ: (كَمَا فِي الرُّوضَةِ) فِي الْمَعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ لَمْ يَقْصِدِ
الْاِسْتِلاَاءَ) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَاجِ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ، وَإِنْ لَمْ يَنْقُلْهُ. • قَوْلُهُ: (كَمَا فِي
الرُّوضَةِ) مُتَعَمِّدٌ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَصَوَّبَ الْخ) عَطْفٌ عَلَى (نَظَرَ الْخ). قَوْلُهُ: (فِي مَثَلِ الْخ) وَ
مَحَلُّ اشْتِرَاطِ نَقْلِ الْمَثَلِ فِي الْاِسْتِلاَاءِ عَلَيْهِ فِي مَثَلِ لَيْسَ بِيَدِهِ فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ كَوْدِيْعَةً أَوْ غَيْرَهَا فَتَنْقُسُ
إِنْكَارَهُ غَضَبٌ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى نَقْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ شَرْحُ م ر اهـ سَمِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ غَيْرَهَا
أَيِّ مِنْ سَائِرِ الْأَمَانَاتِ وَقَوْلُهُ: (فَتَنْقُسُ إِنْكَارَهُ غَضَبٌ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلُّ ذَلِكَ مَا إِذَا لَمْ تَذَلْ قَرِيْنَةً عَلَى أَنْ
إِنْكَارَهُ لِفَرَضِ الْمَالِكِ كَانَ خَافَ عَلَيْهِ مِنْ ظَالِمٍ يَتَزَعُّهُ مِنْهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (غَيْرُ ذِيْنِكَ) أَيِ الدَّابَّةِ وَالْفِرَاشِ
أَيِ وَغَيْرِ مَا يَأْتِي فِي شَرْحِ وَفِي الثَّانِيَةِ وَجْهٌ وَأَوْ. اهـ ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ كَذَلِكَ) خِلَافًا لِلْمَعْنَى جَبَازَتُهُ
وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ قَدْ يُفْهَمُ أَنَّ غَيْرَ الدَّابَّةِ وَالْفِرَاشِ مِنَ الْمَثَلَاتِ لَا بُدَّ فِيهَا مِنَ التَّقْلِيلِ وَبِهِ صَرَّحَ صَاحِبُ
التَّعْجِيزِ وَالْمُتَعَمِّدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ غَيْرِهِمَا وَاسْتِخْدَامُ الْعَبْدِ كَرُوبِ الدَّابَّةِ كَمَا ذَكَرَهُ ابْنُ كَيْجٍ اهـ.

عَلَى الْبَسَاطَةِ فَإِنْ كَانَ لَا يَنْتَعِ الْمَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ لَوْ أَرَادَ لَمْ يَضْمَنْ ثُمَّ إِنْ كَانَ لِمَا اسْتَوْفَاهُ عَوَضٌ فِي
الْعَادَةِ ضَمِنَ أَجْرَةً مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ يَنْتَعِ الْمَالِكُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ لَوْ أَرَادَ صَارَ ضَامِنًا، كَذَا أَطْلَقَهُ الرَّافِعِيُّ
وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ إِنْ لَا يَكُونُ ضَامِنًا إِلَّا بِنَصِّهِ قُلْتُ: وَبِهِ صَرَّحَ شَيْخُهُ الْقَاضِي الْحُسَيْنُ فِيمَا إِذَا
زَجَرَهُ الْمَالِكُ فَلَمْ يَتَزَجَرْ فَيَجُوزُ تَنْزِيلُ كَلَامِ الْمُتَوَلَّى عَلَيْهِ، وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ: إِذَا كَانَ يَنْتَعِ مِنَ التَّصَرُّفِ
فِيهِ كَمَا ذَكَرَ وَهُوَ أَقْوَى مِنْ مَا لَيْكِهِ تَقْوَى كَوْنُهُ غَاصِبًا لِلْكُلِّ لِمَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ إِذَا عَرَفْتَ هَذَا فَقَوْلُ
الْمَنْهَاجِ فَعَاصِبٌ يَجِبُ حَمْلُهُ عَلَى إِرَادَةِ اثْبَاتِ الْغَضَبِ أَعْمٌ مِنَ الْكُلِّ أَوْ الْبَغْضِ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَالِكُ مَعَهُ
عَلَى الْبَسَاطَةِ فَعَاصِبٌ لِكُلِّهِ، وَإِنْ كَانَ فَعَاصِبٌ لِيُضْفِيهِ. اهـ كَلَامُ الْقَوِي، وَقَوْلُهُ: (فَازْعَجَهُ) أَيِ عَنِ
الْبَسَاطَةِ بِأَنْ مَتَّعَهُ مِنَ الْجُلُوسِ عَلَيْهِ بِدَلِيلِ مُقَابَلَةِ ذَلِكَ بِقَوْلِهِ: (وَإِنْ تَرَكَهُ عَلَى الْبَسَاطَةِ) فَقَوْلُهُ: (ضَمِنَ)
أَيِ الْجَمِيعِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ كَانَ لَا يَنْتَعِ الْمَالِكُ) إِلَى (لَمْ يَضْمَنْ) مَحَلُّ نَظَرٍ، إِنْ كَانَ
جَلَسَ مَعَ الْمَالِكِ إِلَّا أَنْ يَفْرِضَ صَرَفٌ عَنْ قَصْدِ الْاِسْتِلاَاءِ بِأَنْ جَلَسَ لِتَحْوِيِ اخْتِيَارٍ لِيْنِهِ أَوْ غَرَضٍ أَمْرٍ
الْمَالِكِ فَيُظْهِرُ عَدَمَ الضَّمَانِ. كَمَا لَوْ دَخَلَ الدَّارَ لِتَحْوِيِ التَّفْرِجِ، وَقَوْلُهُ: (وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِي الْعَقَارِ الْخ)
أَيِ: لِأَنَّ الْفَرَضَ مُشَارَكَةً الْمَالِكِ فِي الْجُلُوسِ عَلَيْهِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ الْآتِي: (فَقَوْلُ الْمَنْهَاجِ الْخ)
وَقَوْلُهُ: (فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْخ) الظَّاهِرُ أَنَّهُ تَفْصِيلٌ لِقَوْلِهِ: (أَعْمُ الْخ)، وَبِهَذَا يَظْهَرُ كَلَامُ الشَّارِحِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ
لَمْ يَقْصِدِ الْاِسْتِلاَاءَ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَأَفْهَمَ) الْمَثْنُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي (مَثَلِ الْخ) وَغَيْرِهَا فَتَنْقُسُ إِنْكَارَهُ غَضَبٌ لَا
يَتَوَقَّفُ عَلَى نَقْلِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْأَصْحَابُ شَرْحُ م ر وَغَبَّرَ الْمُبَابُ بِقَوْلِهِ: (وَنَقْلُ الْمَثَلِ كَالْبَيْعِ). اهـ

خلافًا لقول جَمْعٍ لَوْ رَفَعَ مَثْقُولًا ككتابٍ من بين يَدَي مَالِكِهِ لِيَنْظُرَهُ وَيُرْثَهُ حَالًا مِنْ غَيْرِ قَصْدِ اسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ لَمْ يَضْمَنْهُ نَعَمْ قَدْ يُحْتَمَلُ كَلَامُهُمْ عَلَى مَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى رِضَا مَالِكِهِ بِأَخْذِهِ لِلنَّظَرِ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّ مَا يَأْتِي فِي الدُّخُولِ لِلتَّفَرُّجِ يُؤَيِّدُهُمْ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْأَخْذَ وَالرَّفْعَ اسْتِيلَاءٌ حَقِيقِيٌّ فَلَمْ يَحْتَجْ مَعَهُ لِقَصْدٍ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ الدُّخُولِ وَأَفْهَمَ اشْتِرَاطُ النُّقْلِ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ وَلَمْ يُسَيِّرْهُ لَمْ يَضْمَنْهُ قَالَ بَعْضُهُمْ بِخِلَافِ بَعْثِهِ فِي حَاجَتِهِ كَمَا ذَكَرُوهُ. اهـ. وَعِبَارَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ غَيْرِهِ وَخَوْفُهُ بِسَبَبِ تَهْمَةٍ وَلَمْ يَنْقُلْهُ مِنْ مَكَانِهِ إِلَى آخَرٍ أَوْ نَقَلَهُ لَا بِقَصْدِ اسْتِيلَاءٍ عَلَيْهِ أَيْ بِنَاءٍ عَلَى خِلَافِ مَا مَرَّ عَنِ الرُّوضَةِ لَمْ يَضْمَنْهُ وَكَذَا إِنْ انْتَقَلَ هُوَ مِنْ مَحَلِّهِ بِاخْتِيَارِهِ أَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ قَيْنَ غَيْرِهِ فَأَبْقَى ؛ لِأَنَّ الضَّرْبَ لَيْسَ بِاسْتِيلَاءٍ نَعَمْ إِنْ لَمْ يَهْتَدِ إِلَى دَارِ سَيِّدِهِ ضَمِنَتْهُ، وَلَوْ زَلَّ دَاخِلَ حِمَامٍ مِثْلًا فَوَقَعَ عَلَى مَتَاعٍ لِغَيْرِهِ فَكَسَرَهُ ضَمِنَتْهُ وَلَا يَضْمَنُ صَاحِبُهُ الزَّالِقَ

فَوَدَّ: (خِلَافًا لِقَوْلِ جَمْعٍ) إِلَى قَوْلِهِ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) فِي هَذِهِ الْمُقَابَلَةِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الضَّمَانِ لَا يُقَابَلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْلِيلِ ابْنُ قَاسِمٍ أَقُولُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنَّمَا يَحْسُنُ مُقَابَلَةُ قَوْلِهِ هَؤُلَاءِ بِأَنَّ التَّقْلِيلَ كَافٍ، وَإِنْ عَرِيَ عَنِ الْقَصْدِ. اهـ سَيِّدٌ عَمَزَ. فَوَدَّ: (حَتَّى أَنْ مَا يَأْتِي الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا دَلِيلَ لَهُمْ فِيمَا يَأْتِي فِي الدُّخُولِ لِلتَّفَرُّجِ ؛ لِأَنَّ الْأَخْذَ وَالرَّفْعَ اسْتِيلَاءٌ الْخ. اهـ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخ) فَرَّقُوا بِهِذَا وَسَيِّذُكُرُهُ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ الْخ) قِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِزِمَامٍ دَابَّةٍ أَوْ بِرَأْسِهَا وَلَمْ يُسَيِّرْهَا لَمْ يَكُنْ غَاصِبًا. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) وَجْهُهُ ظَاهِرٌ إِذَا لَا اسْتِيلَاءَ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (قَالَ بَعْضُهُمْ الْخ) اغْتَمَمَهُ الْمُغْنِي كَمَا مَرَّ، وَكَذَا النِّهَايَةُ عِبَارَتُهَا وَقَالَ الْبَغَوِيُّ إِنَّهُ لَوْ بَعَثَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فِي حَاجَةٍ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا أَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ ضَعِيفٌ فَقَدْ رَجَعَ خِلَافَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَنُقِلَ عَنْ تَعْلِيلِ الْبَغَوِيِّ آخِرَ الْعَارِيَةِ ضَمَانَهُ. اهـ. فَوَدَّ: (وَعِبَارَةٌ غَيْرُ وَاحِدٍ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ: وَصَرَخَ كَثِيرٌ بِأَنَّهُ لَوْ أَخَذَ بِيَدِ قَيْنٍ الْخ. اهـ. فَوَدَّ: (أَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الضَّرْبُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْبَغْتِ فِي الْحَاجَةِ وَيُجَابُ بِأَنَّهُ اسْتِعْمَالٌ. اهـ. سَم. فَوَدَّ: (ضَمِنَتْهُ) وَيُوجَّهُ بِأَنَّهُ لَمَّا تَرْتَّبَ عَدَمُ رُجُوعِهِ عَلَى فِعْلِهِ كَانَ ضَامِنًا كَمَا لَوْ فَتَحَ قَفْصًا عَنْ طَائِرٍ. اهـ. ع ش. فَوَدَّ: (مِثْلًا) أَيْ أَوْ فِي السُّوقِ وَنَحْوِهِ. فَوَدَّ: (ضَمِنَتْهُ) أَيْ الزَّالِقُ الْمَتَاعُ.

وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ رَفْعِ الْمَثْقُولِ التَّقْلِيلُ، وَإِنْ وَضَعَهُ مَكَانَهُ لَا يَكُونُ غَضَبًا بِخِلَافِ الْخَفِيفِ الَّذِي يُنْتَاوَلُ بِالْيَدِ. فَوَدَّ: (خِلَافًا لِقَوْلِ جَمْعٍ الْخ) فِي هَذِهِ الْمَقَالَةِ نَظَرٌ ؛ لِأَنَّ عَدَمَ الضَّمَانِ لَا يُقَابَلُ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنَ التَّقْلِيلِ. فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْخ) فَرَّقُوا بِهِذَا وَسَيِّذُكُرُهُ. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ اشْتِرَاطُ التَّقْلِيلِ الْخ) ثُمَّ حِكَايَةُ مَا يَأْتِي عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ كَذَا شَرَحُ م ر. فَوَدَّ: (لَمْ يَضْمَنْهُ) وَجْهُهُ ظَاهِرٌ ؛ إِذَا لَا اسْتِيلَاءَ. فَوَدَّ: (فَلَنْ بَعْضُهُمْ بِخِلَافِ بَعْثِهِ فِي حَاجَتِهِ الْخ) وَقَوْلُ الْبَغَوِيِّ إِنَّهُ لَوْ بَعَثَ عَبْدٌ غَيْرَهُ فِي حَاجَةٍ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ مَا لَمْ يَكُنْ أَعْجَمِيًّا أَوْ غَيْرَ مُمَيَّزٍ ضَعِيفٌ فَقَدْ رَجَعَ خِلَافَهُ فِي الْأَنْوَارِ وَنُقِلَ عَنْ تَعْلِيلِ الْبَغَوِيِّ آخِرَ الْعَارِيَةِ ضَمَانَهُ شَرَحُ م ر. فَوَدَّ: (أَوْ ضَرَبَ ظَالِمٌ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا الضَّرْبُ لَا يَنْقُصُ عَنِ الْبَغْتِ فِي الْحَاجَةِ؟ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْبَغْتِ اسْتِعْمَالٌ. فَوَدَّ: (وَلَوْ زَلَّ دَاخِلَ حِمَامٍ الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر.

إلا إن وضعه بالمترو بحيث لا يراه الداخل ووجد له محلاً سوى المترو فيهدر المتاع دون الزالي به، ولو دفع عبده إلى غيره ليقلعه جرة فأمانة وإن استعمله في مصالح تلك الجرة أي المتعلقة به بخلاف استعماله في غير ذلك وأفهم المثنى أيضاً أنه لا فرق بينهما بين حضور المالك وغيته لكن نقلاً عن المتولي أن هذا إن غاب أي وحيث يضمن الكل، ولا اشترط أن يزعمه أو يمنعه التصرف فيه وحيث إذا جلس أو ركب معه لا يضمن إلا النصف،

قود: (إلا أن وضعه) أي صاحب المتاع، وكذا الضمير في قوله ووجد له محلاً أي المتاع ش. اه سم. قود: (ووجد الخ) صوابه، وإن وجد له. قود: (فيهدر المتاع الخ) أي يهدر الزالي بكون المتاع بمحل لم يره الداخل. اه ع ش وقوله صوابه وإن وجد له الخ قد يقال هذه الغاية مخالفة لقاعدتها من كون المقتدر أولى بالحكم وإنما الموافق لها، وإن لم يجد له الخ. قود: (وأفهم المثنى) إلى قوله: (وأفهم القاضي) في النهاية إلا قوله: (عن الأخرى). قود: (وأفهم المثنى أيضاً الخ) في القوت إنما حكى المتولي الوجهين في الجلوس على البساط فيما إذا كان المالك غائياً فإن كان حاضراً فازعجه ضمن وإن تركه على البساط فإن كان لا يمنع المالك من التصرف فيه لو أراد لم يضمن ثم إن كان لما استوفاه عرض في العادة ضمن أجره مثله، وإن كان يمنع المالك من التصرف فيه صار ضامناً كذا أطلق الرافعي وقياس ما يأتي في العقار أن لا يكون ضامناً إلا ينصفه قلت وبه صرح شيخه القاضي الحسين فيما إذا زجره المالك فلم يترجز فيجوز تنزيل كلام المتولي عليه ويجوز أن يقال إذا كان يمنعه من التصرف فيه كما ذكر وهو أقوى من مالكة يقوى كونه غاصباً للكل لما يأتي في العقار إذا عرفت هذا فقول المنهاج فغاصب يجب حمله على إرادة إثبات الغصب أعم من الكل أو البعض فإن لم يكن المالك معه على البساط فغاصب لكله، وإن كان فغاصب للبسط. اه كلام القوت. وقوله فازعجه أي عن البساط بأن منعه من الجلوس عليه فقول ضمن أي الجميع كما هو ظاهر وقوله فإن لم يكن الخ الظاهر أنه تفصيل لقوله أعم الخ وبهذا يظهر كلام الشارح. اه سم بخذف. قود: (لا فرق فيهما) أي في الدابة والفراس أي غصبيهما. قود: (وإلا أي، وإن كان حاضراً. قود: (أن يزعمه) أي الركب أو الجالس المالك عن الدابة أو الفراس بأن منعه من الركوب أو الجلوس. قود: (أو يمنعه) أي الركب أو الجالس المالك. قود: (فيه) أي في الدابة أو الفراس. قود: (وحيث إذا الخ) مفهومه أنه إذا لم يزعمه ولم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئاً أي إلا الأجرة وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م. ر. اه سم. قود: (إلا النصف الخ) أي، وإن استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلافاً للأخرى م. ر. اه سم أي في النهاية.

قود: (إلا أن وضعه) أي صاحبه، وكذا الضمير في قوله ووجد وقوله له أي المتاع شرح م. ر. قود: (وحيث إذا الخ) مفهومه أنه إذا لم يزعمه ولم يمنعه التصرف لم يضمن بجلوسه معه شيئاً أي إلا الأجرة بشرطه، وهذا المفهوم يدل عليه ما مر عن القوت لكن نازع فيه م. ر. قود: (إلا النصف) أي وإن استولى بجلوسه على أكثر من نصف البساط خلافاً للأخرى م. ر.

وإن ضُغِفَ المَالِكُ بناءً على ما يأتي عن الأذرعِي قال المَتَوَلِي، ولو رَفَعَ بِرِجْلِهِ شَيْئًا بِالأَرْضِ لِيَنْظُرَ حِنْسَهُ ثم تَرَكَ فِضَاعَ لم يَضْمَنْهُ قال شَارِحٌ ونَظِيرُهُ رَفَعَ سَجَادَةً بِرِجْلِهِ لِيُصَلِّيَ مَكَانَهَا. اهـ. وَيَتَمَيَّنُ حَمْلُهُمَا على رَفَعٍ لَيْسَ فِيهِ انْفِصَالُ المَرْفُوعِ عَنِ الأَرْضِ على رِجْلِهِ وَلَا ضَمِينَةٍ لِمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَنَّ الأَخَذَ بِالرَّوْجِلِ كَهَوِّ البَالِيْدِ فِي حُصُولِ الاستِيْلَاءِ وَأَقْنَى القَاضِي بَأَنَّ مَنْ ظَفِرَ بِأَبْيٍ لِيَصْدِيْقَهُ أَيْ أَوْ خَلَصَهُ مِنْ نَحْوِ غَاصِبٍ فَأَخَذَهُ لِيُرُدَّهُ فَهَرَبَ قَبْلَ تَمَكُّنِهِ مِنْ رُدِّهِ وَرَفِيعُهُ لِحَاكِمٍ

فَوُدَّ: (وَإِنْ ضُغِفَ المَالِكُ الْخ) غَايَةُ وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي غَيْرِ المَالِكِ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَوِيًّا أَوْ ضَعِيفًا جَدًّا وَقِيَاسُ مَا يَأْتِي فِيهِمَا إِذَا كَانَ المَالِكُ فِي الدَّارِ وَكَانَ الدَّائِلُ فِيهَا ضَعِيفًا الْخ مِنْ أَنَّهُ لَا يَكُونُ غَاصِبًا لَشَيْءٍ مِنْهَا أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَرَّرَ أَنَّ اليَدَ عَنِ المَقْبُولِ حَسْبَةُ وَعَلَى الدَّارِ حُكْمِيَّةٌ. اهـ ع ش والأَقْرَبُ عَدَمُ الفَرْقِ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي الْخ) أَيْ فِي شَرْحِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ضَعِيفًا الْخ. فَوُدَّ: (انْفِصَالُ المَرْفُوعِ) أَيْ بِجَمِيعِ أَجْزَائِهِ فَقَوْلُهُ، وَإِلَّا أَيْ بَانَ انْفِصَالُ كُلِّهِ عَنِ الأَرْضِ. فَوُدَّ: (مِنْ نَحْوِ غَاصِبٍ الْخ) عِبَارَةٌ شَرْحُ م ر، وَلَوْ أَخَذَ شَيْئًا لِغَيْرِهِ مِنْ غَاصِبٍ أَوْ سَبَّحَ حَسْبَةَ لِيُرُدَّهُ عَلَى مَالِيكِهِ فَتَلَفَّ فِي يَدِهِ قَبْلَ امْتِكَانِ رُدِّهِ لَمْ يَضْمَنْ إِنْ كَانَ المَاخُودُ مِنْهُ غَيْرُ أَهْلِ اللَّضْمَانِ كَحَزْمِيٍّ وَقَنَّ المَالِيكَ، وَإِلَّا ضَمِينَ، وَإِنْ كَانَ مُعَرَّضًا لِلتَّلَفِ خِلَافًا لِلسَّبْكِيِّ وَإِطْلَاقُ المَاوَزْدِيِّ وَابْنُ كَيْجٍ لِضْمَانٍ مَحْمُولٌ عَلَى هَذَا التَّفْصِيلِ انْتَهَتْ. اهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِنْ كَانَ مُعَرَّضًا الْخ قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ وَجَدَ مَتَاعًا مَثَلًا مَعَ سَارِقٍ أَوْ مُتَتَهَبٍ وَعَلِمَ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَأْخُذْهُ مِنْهُ ضَاعَ عَلَى صَاحِبِهِ لَعَدَمَ مَعْرِفَتِهِ الْآخِذَ فَأَخَذَهُ مِنْهُ لِيُرُدَّهُ عَلَى صَاحِبِهِ، وَلَوْ بِصُورَةِ شِرَاءٍ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ حَتَّى لَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ بِلَا تَقْصِيرٍ غَرِمَ بَدَلَهُ لِصَاحِبِهِ وَلَا رُجُوعَ لَهُ بِمَا صَرَفَهُ عَلَى مَالِيكِهِ لِعَدَمِ إِذْنِهِ لَهُ فِي ذَلِكَ وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ حَيْثُ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ عَدَمُ مَعْرِفَةِ مَالِيكِهِ لَوْ بَقِيَ بِيَدِ السَّارِقِ فَإِنْ مَا دُكِرَ طَرِيقَ لِحِفْظِ مَالِ المَالِيكَ وَهُوَ لَا يَرْضَى بِضْيَاعِهِ بَقِيَ مَا يَقَعُ كَثِيرًا أَنَّ بَعْضَ الدَّوَابِّ يَقْرَأُ مِنْ صَاحِبِهِ ثُمَّ إِنْ شَخْصًا يَحْوَرُهُ عَلَى نِيَّةِ عَوْدِهِ لِمَالِيكِهِ فَيَتَلَفَّ حَيْثُ هَلْ يَضْمَنُهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي لِلْعِلْمِ بِرِضَا صَاحِبِهِ إِذَا المَالِكُ لَا يَرْضَى بِضْيَاعِ مَالِهِ وَيُصَدِّقُ فِي أَنَّهُ نَوَى رُدَّهُ إِلَى مَالِيكِهِ؛ لَأَنَّ النَّيَّةَ لَا تُعْرَفُ إِلَّا مِنْهُ وَالْأَصْلُ عَدَمُ الضَّمَانِ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعَ لَوْ دَخَلَ عَلَى حَدَادٍ يَطْرُقُ الْحَدِيدَ فَطَارَتْ شَرَارَةٌ أَخْرَقَتْ نَوْبَهُ لَمْ يَضْمَنْهُ الْحَدَادُ، وَإِنْ دَخَلَ بِإِذْنِهِ. اهـ أَقُولُ، وَكَذَا لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ طَارَتْ شَرَارَةٌ مِنَ الدُّكَّانِ وَأَخْرَقَتْ شَيْئًا حَيْثُ أَوْقَدَ الْكَوْزَ عَلَى المَادَّةِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ جَلَسَ بِالشَّارِعِ نَفْسِهِ أَوْ أَوْقَدَ لَا عَلَى العَادَةِ وَتَوَلَّدَ مِنْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ؛ لَأَنَّ الِازْتِمَاقَ بِالشَّارِعِ مَشْرُوطٌ بِسَلَامَةِ المَاعِيَةِ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعَ: مَنْ ضَلَّ نَعْلَهُ فِي مَسْجِدٍ وَوَجَدَ غَيْرَهَا لَمْ يَجُزْ لَهُ لُبْسُهَا، وَإِنْ كَانَتْ لِمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ، وَلَهُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ يَبْعُهَا وَأَخَذَ قَدْرَ قِيَمَةِ نَعْلِهِ مِنْ ثَمَنِهَا إِنْ عَلِمَ أَنَّهَا لِمَنْ أَخَذَ نَعْلَهُ، وَإِلَّا فَهِيَ لِقَطْعَةٍ وَفِي الْعُبَابِ قَرَعَ مَنْ أَخَذَ إِنْسَانًا ظَنَنَهُ عَبْدًا حَسْبَةَ فَقَالَ: أَنَا حُرٌّ وَهُوَ عَبْدٌ فَتَرَكَه فَأَبْقَى ضَمِينَ. اهـ كَلَامُ ع ش. وَقَوْلُهُ مَنْ أَخَذَ إِنْسَانًا ظَنَنَهُ الْخ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَثَلُهُ.

لم يضمنه وأطلق الماوردي وابن كج أنه يضمنه بوضع يده عليه وتأيد الزر كشي للأول بأخذ المحرم صيداً ليدأويه مردود بأن هذا حق الله فيسامح فيه وسيأتي عن الشيخين في شرح الأبيدي المترتبة ما يصرح بالثاني والحق الغزي بالصدق غيره إذا عرف مالك بخلاف من لم يعرفه أو لم يرد رده أو قصّر فيه فإنه يضمنه مطلقاً لتقصيره. ولو سخر ظالم قهراً مالك دائية بيده على عمل فتلفت في يد مالكها لم يضمنها المسخر، وعليه أجره مثل ذلك العمل، ولو سبقت أو انسأقت بقرّة إلى راع لم تدخل في ضمانه إلا إن ساقها مع البقر.

(ولو دخل داره وأزعجه عنها) أي أخرجه منها ففاصبت، وإن لم يقصد الاستيلاء؛ لأن وجوده يُغني عن قصده وقيداه بأن يدخل بأهله على هيئة من يقصد السكنى وبه يخرج دخولها هجماً لإخراجها وقد قطع الإمام بعدم ضمانه لكن رجح ابن الرفعة أنه غصب كما اقتضاه المثلن

• قوله: (لم يضمنه) مرّ آتياً عن ع ش استقرّاه وإليه مثل القلب. • قوله: (لأول) أي عدم الضمان وقوله: (بالثاني) أي الضمان. • قوله: (والحق الغزي) إلى قوله: (ولو سخر الخ) كان الأولن ذكره قبيل قوله: (وأطلق الماوردي). • قوله: (من لم يعرفه) هلاً قام الحايكم مقام المالك في هذه الحالة. اه سم. • قوله: (مطلقاً) أي صديقاً كان الأخذ أو لا. • قوله: (بيده) صفة دائية أي كائنة في يده. اه سم.

• قوله: (إلا إن ساقها الخ) ظاهره، وإن جهلها. اه سم.

• قوله: (سني: داره) أي دار غيره نهاية ومغني. • قوله: (أي أخرجه) إلى قوله وقيداه في النهاية والمغني. • قوله: (لم يقصد استيلاء) أي بأن أطلق أو قصد أخذ الرجل ومنعه من العود لها والتصرف فيها حتى يكون مستولياً عليها أما لو قصد أخذ الرجل ليسخره في عمل من غير قصد منع له عنها لا يكون غاصباً لها لعدم استيلائه عليها. اه ع ش وسيأتي عن سم ما يوافقه. • قوله: (وقيداه بأن يدخل بأهله الخ) التقييد المذكور مجرّد تصوير لا شرط م ر اه سم عبارة النهاية وسواء في ذلك أكان بأهله على هيئة من يقصد السكنى أم لا، فما في الروضة تصوير لا قيد. اه وجعل المغني دخوله على هيئة من يقصد السكنى قيداً دون دخوله بأهله. • قوله: (وبه يخرج دخولها هجماً لإخراجها) يتّجه فيما هجم لإخراجها من غير قصد استيلاء عليها ولا منعه منها أن لا يكون غاصباً؛ لأن هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سيأتي. اه سم. • قوله: (هجماً لإخراجها) أي لا ليقيم اه مغني.

• قوله: (ما يصرح بالثاني) لعل الثاني هو الوجه في الثانية؛ لأنه فيها في يد ضامنة دون الأولى؛ لأنه ليس مضموناً على أحد، ولعل ما يأتي عن الشيخين لا يُنافي ذلك والحاصل أن الوجه أنه إذا كان الماحوذ منه غير أهل للضمان كحزبي وقن المالك فلا ضمان، وإلا ضيمته وإطلاق الماوردي وابن كج الضمان مخمول على هذا التفصيل. • قوله: (من لم يعرفه) هلاً قام الحايكم مقام مالكه في هذه الحالة.

• قوله: (بيده) صفة دائية أي كائنة في يده. • قوله: (إلا إن ساقها الخ) ظاهره، وإن جهلها.

• قوله: (وقيداه بأن يدخل بأهله الخ) التقييد المذكور مجرّد تصوير لا شرط م ر. • قوله: (وبه يخرج دخولها هجماً) يتّجه فيما هجم لإخراجها وخارج به من غير قصد استيلاء عليها، ولا منعه عنها أن لا

كأصله قيل وتصريح الروضة وأصلها بمحصله المفهوم منه حصوله هنا بالأولى في قولها (أو أزعجه) أي أخرجه عنها (وقهره على الدار) أي منعه التصرف فيها وهذا لازم للإزعاج فالتصريح به تصريح باللازم ومن ثم حذفه غيره (ولم يدخل فغاصب)، وإن لم يقصد الاستيلاء عليها خلافاً لجمع (وفي الثانية وجه وإه) أنه لا يكون غاصباً عملاً بالغرف ولو منعه من نقل الأمتعة فغاصب لها أيضاً، وإن لم يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها وما أفهمه كلام جمع أنه لا بد أن يقصد الاستيلاء عليها بخصوصها ولا يكفي قصد الاستيلاء على الدار رده الأذرع فقال الأقرب وفقاً لصاحب الكافي أن الاستيلاء على الظرف استيلاء على المظروف. (ولو سكن بيتاً) أو لم يسكنه (ومنع المالك منه دون باقي الدار فغاصب للبيت فقط)؛ لأنه الذي استولى عليه (ولو دخل بقصد الاستيلاء وليس المالك فيها) ولا من يخلقه من أهل ومستأجر ومستمير (فغاصب)، وإن ضعف الداخل وقوي المالك حتى لو انتهكت حينئذ ضيعتها؛ لأن قوته إنما تسهل النزاع منه حالاً ولا تمنع استيلاءه فليمنح خطأ من أفتى فيمن ادعى عليه غصب عقار فأقام بيته بضمفه بأنها تستغ ويطل عنه حكم الغصب، وإن ثبت بالبيته أنها إذا لم يقصد الاستيلاء كأن دخل لتفريق لم يكن غاصباً وإنما ضمين منقولاً رفقه لذلك؛ لأن يده عليه

• فؤد: (وتصريح الروضة الخ) عطف على المتن أي واقتضاه تصريح الروضة الخ.

• فؤد: (بمحصله) أي الغصب. • فؤد: (المفهوم منه) أي من الحصول، • فؤد: (هنا) أي في الدخول مجماً. • فؤد: (في قولها) متعلق بقوله: (بمحصله). • فؤد: (أي أخرجه) إلى قوله: (وما أفهمه) في النهاية. • فؤد: (وهذا لازم للإزعاج الخ) فيه نظر مع تفسير الإزعاج بمجرد الإخراج عنها. اه سم. • فؤد: (وإن لم يقصد الاستيلاء الخ) خلافاً للمعنى. • فؤد: (ولو منعه الخ) اعتمد المعنى أيضاً. • فؤد: (فقال الأقرب الخ) وفقاً للنهية. • فؤد: (ولا من يخلقه) إلى قوله: (وبه يعلم) في النهاية والمعنى إلا قوله: (فعلیم) إلى (أنا إذا). • فؤد: (من أهل ومستأجر ومستمير) يتبعي وغيرهم كحارس لها سم ورشيد. • فؤد: (لأن قوته الخ) تعليل للنهية. • فؤد: (أذهي) بيناء المفعول. • فؤد: (بأنها الخ) متعلق بقوله أفتى الخ. • فؤد: (أنا إذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما إذا لم يقصد شيئاً سم وسيد عزم وحلي وزيادي. • فؤد: (كان دخل لتفريق) عبارة المعنى بل يتظر هل تصلح له أو لياخذ مثلاً أو ليني مثلاً أو نحو ذلك. اه. • فؤد: (لتفريق) أي أو لسرقه شيء من أجزاء الدار وقوله: (لم يكن غاصباً) أي، وإن منع وأمر بالخروج. اه ع ش. • فؤد: (لذلك) أي للتفريق.

يكون غاصباً؛ لأن هذا لا يزيد على دخولها في غيبته بغير قصد استيلاء كما سباني. • فؤد: (وهذا لازم للإزعاج) فيه نظر مع تفسير الإزعاج بمجرد الإخراج عنها. • فؤد: (وإن لم يقصد الاستيلاء الخ) اعتمد م ر. هنا وفي مسألة نقل الأمتعة المذكورة عقب هذه. • فؤد: (من أهل ومستأجر ومستمير) يتبعي وغيرهم كحارس لها. • فؤد: (أنا إذا لم يقصد الاستيلاء الخ) شمل ما إذا لم يقصد شيئاً.

حقيقتُهُ واليَدُ على المقارِ حُكْمِيَّةٌ فَتَوَقَّفَتْ عَلَى قَصْدِ الاستِلاءِ كما مرَّ (وإن كان) المالكُ أو نحوه فيها وقد دَخَلَ بِقَصْدِ الاستِلاءِ بخلافِ نحوِ التَفَرُّجِ (ولم يُزْعَجْه عنها فغاصِبٌ لِيَصِفَ الدارِ) لاجتماعِ يَدَيْهِما فيكونُ الاستِلاءُ لهما معاً وبه يُعْلَمُ أَنَّ مالِكَ الدارِ لو تَعَدَّدَ كان غاصِباً لِحَصْنَتِهِ بِقَدْرِ الرُّغُوسِ وعكسه (إلا أن يكونَ ضعيفاً لا يُعَدُّ مُسْتَوْتِلاً على صاحِبِ الدارِ) فلا يكونُ غاصِباً لِشَيْءٍ منها لِيَتَقَدَّرَ قَصْدُ ما لا يُمكنُ تَحَقُّقَهُ وأَخَذَ منه السُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الإسْنَوِيُّ أَنَّهُ لو ضَعُفَ المالكُ بحيثُ لا يُعَدُّ له مع قُوَّةِ الدَّاخِلِ استِلاءٌ يكونُ غاصِباً لِجَمِيعِها إذا قَصَدَ الاستِلاءَ عليها واعتَرَضَهُ الأذْرَعِيُّ بأنَّ يَدَ المالكِ باقيةٌ لم تَزُلْ فهي قُوَّةٌ لاستِنادِها لِلْمَلِكِ وَرَدُّه أَنَّهُ قد يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ في الدَّاخِلِ الضَّعِيفِ بِقَصْدِ الاستِلاءِ ويردُّ بوضوحِ الفرقِ بأنَّ يَدَ المالكِ

• فَوَدَّ: (فَتَوَقَّفَتْ) أي اليَدُ على المقارِ أي تَأَثِيرُها. • فَوَدَّ: (كما مرَّ) أي في شرحِ فغاصِبٌ، وإن لم يُتَقَلَّ بقوله: (إلا أن يَفْرُقَ إلخ). • فَوَدَّ: (وقد دَخَلَ بِقَصْدِ الاستِلاءِ) أي على جَمِيعِ الدارِ كما هو واضحٌ أما لو قَصَدَ الاستِلاءَ على البَغْضِ فَقَطَّ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ يَكُونُ شَرِيكاً في التَّضْفِ ما لم يَمْنَحِ المالكُ منها، وإلاَّ فَيَكُونُ غاصِباً لِجَمِيعِها. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوَدَّ: (وَبِهَ يُعْلَمُ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر وقال في شرحه وأما عيالُ المالكِ فلا يَدْخُلُونَ في التَّقْصِيطِ فقد قال الكوهكيلوني في شرح الحاوي إذا ساكَنَ الدَّاخِلُ السَّاكِنَ بالحقِّ لا فَرَقَ بَيْنَ أن يَكُونَ مع الدَّاخِلِ أَهْلٌ مُساوونَ لأهلِ السَّاكِنِ أم لا حتَّى لو دَخَلَ غاصِبٌ ومع السَّاكِنِ مِن أَهْلِهِ عَشْرَةٌ لَزِمَهُ التَّضْفُ، ولو كان السَّاكِنُ بالحقِّ اثْنَيْنِ كان ضامِناً لِلثَّلْثِ، وإن كان معه عَشْرَةٌ مِن أَهْلِهِ انتهى. سم. • فَوَدَّ: (كان غاصِباً) أي الدَّاخِلُ المذكورُ. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَعَكْسُهُ) أي بأن تَعَدَّدَ الدَّاخِلُ. • فَوَدَّ: (فَلا يَكُونُ) إلى قوله: (لكن بَحْثٌ) في النِّهايةِ إلَّا قوله: (إلا أن يَكُونَ) إلى (ولو اسْتَوَلَى) وكذا في المُغْنِي إلَّا قوله: (وَرَدُّ) إلى (وَحَيْثُ). • فَوَدَّ: (لِتَقَدَّرَ إلخ) عِبارةُ النِّهايةِ والمُغْنِي (إذ لا عِبْرَةَ بِقَصْدِ ما إلخ). اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ إلخ) عِبارةُ النِّهايةِ (وَأَخَذَ السُّبْكِيُّ مِنْهُ إلخ) غَيْرُ صَحِيحٍ كما رَدَّهُ الأذْرَعِيُّ وَتَبِعَهُ الوالدُ بأنَّ يَدَ المالكِ والمُعَارَضَةُ بِمِثْلِهِ إلخ مَرْدُودَةٌ بوضوحِ الفَرَقِ إلخ. اهـ. • فَوَدَّ: (واعْتَرَضَهُ الأذْرَعِيُّ إلخ) عِبارةُ المُغْنِي قال الأذْرَعِيُّ وفيهِ نَظَرٌ؛ لأنَّ يَدَ المالكِ الضَّعِيفِ مُوجُودَةٌ فلا معنى لِإِلْفائِها بِمَجَرَّدِ قُوَّةِ الدَّاخِلِ. اهـ. وهذا كما قال شيخني أَوْجَهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (قد يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ في الدَّاخِلِ الضَّعِيفِ إلخ) أي وَلَيْسَ المالكُ فيها أي يَلْزَمُ أن يَكُونَ

• فَوَدَّ: (وَبِهَ يُعْلَمُ أن مالِكَ الدارِ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر قال في شرحه وأما عيالُ المالكِ فلا يَدْخُلُونَ في التَّقْصِيطِ فقد قال الكيكلوني في شرح الحاوي إذا ساكَنَ الدَّاخِلُ السَّاكِنَ بالحقِّ لا فَرَقَ بَيْنَ أن يَكُونَ مع الدَّاخِلِ أَهْلٌ مُساوونَ لأهلِ السَّاكِنِ أو لا حتَّى لو دَخَلَ غاصِبٌ ومع السَّاكِنِ مِن أَهْلِهِ عَشْرَةٌ لَزِمَهُ التَّضْفُ، ولو كان السَّاكِنُ بالحقِّ اثْنَيْنِ كان ضامِناً لِلثَّلْثِ، وإن كان معه عَشْرَةٌ مِن أَهْلِهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (قد يُعَارَضُ بِمِثْلِهِ في الدَّاخِلِ إلخ) أي وَلَيْسَ المالكُ فيها أي يَلْزَمُ أن المَغْصُوبُ هُنا التَّضْفُ فَقَطَّ لِإِقْامَةِ يَدِ المالكِ أَيْضاً. • فَوَدَّ: (وَيَرَدُّ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

الحِسَّة مُتَّفِقَةٌ ثُمَّ فَائِزٌ قَصْدُ الاستِلاءِ وموجودَةٌ هنا فلم يُؤَثَّرْ قَصْدُهُ معها في دفعِها من أصلِها وإنْ ضُمَّتْ وحيثُ لم يُجْعَلْ غاصِبًا لم تلزَمْه أَجرَةٌ على ما أَفتى به القاضي في ساري تَقَدَّرَ خُرُوجُهُ فَتَحَبُّاً في الدارِ لَيْلَةً لَكِنْ قال الأذْرَعِيُّ إِنَّهُ مُشْكِلٌ لا يُوافِقُ عَلَيْهِ وهو ظَاهِرٌ إِلَّا أَنْ يَكُونَ القاضي نَظَرَ إلى أَنَّ اللَّيْلَةَ لا أَجرَةَ لَهَا غَالِيًا فيصِحُّ كَلَامُهُ حِينَئِذٍ، ولو اسْتَوَلَى على أُمٍّ أو هاديِ الغَنَمِ فَتَبِعَهُ الولدُ أو الغَنَمُ لم يَضْمَنْ غَيْرَ ما اسْتَوَلَى عَلَيْهِ لَكِنْ بَحَثَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ لو غَصَبَ أُمَّ النَحْلِ فَتَبِعَهَا النَحْلُ ضَمِنَ قَطْعًا لأَطْرَادِ العَادَةِ بِتَبْعِهِ لَهَا قِيلَ: وكذا الرَّمَكَةُ لِذَلِكَ. اهـ وقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو غَصَبَ الولدَ فَتَبِعَتْهُ أَنَّهُ ضَمِنَهَا لأَطْرَادِ العَادَةِ بِذَلِكَ فِيهَا، وفي جَمِيعِ ذَلِكَ نَظَرٌ ومُخَالَفَةٌ لإِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لا يَضْمَنْ إِلَّا ما اسْتَوَلَى عَلَيْهِ واستشهادُ ابْنِ الرُّفْعَةِ لِضَمَانِ الولدِ والقَطْعِ الذي

المَنْصُوبُ فِيهِ النُّصْفَ قَطْعًا لِقَاءِ يَدِ المَالِكِ أَيْضًا سَمَ وَكُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الدَّخِيلِ الضَّعِيفِ. □ فَوَدَّ: (هنا) أَيِ فِيمَا لو ضَمِنَ المَالِكُ ش. اهـ سَمَ □ فَوَدَّ: (فَتَحَبُّاً) أَيِ تَسَرُّاً. اهـ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) أَيِ قَوْلِ الأذْرَعِيِّ. اهـ سَمَ؛ لِأَنَّهُ صَدَّقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ اسْتَمَرَّ فِي دَارِ غَيْرِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ اهـ مُعْنَى □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اسْتَوَلَى الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى، وَلَوْ غَصَبَ حَيَوَانًا فَتَبِعَهُ وَلَدُهُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ أَوْ هَادِيِ الغَنَمِ فَتَبِعَهُ الغَنَمُ لم يَضْمَنْ التَّابِعَ فِي الْأَصَحِّ لَانْتِزَاعِ اسْتِلاءِهِ عَلَيْهِ، وكذا لو غَصَبَ أُمَّ النَحْلِ فَتَبِعَهَا النَحْلُ لا يَضْمَنُ إِلَّا إِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ الرُّفْعَةِ. اهـ. وفي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ بِزِيَادَةِ عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نُصِّهَ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَاصِبَ يَضْمَنْ نَحْوَ وَلَدِ الْمَنْصُوبَةِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً. اهـ. □ فَوَدَّ: (هَلَى أُمٍّ) بِلا تَنْوِينٍ عَلَى نِيَّةِ الْإِضَافَةِ إِلَى الغَنَمِ. □ فَوَدَّ: (أَوْ هَادِيِ الغَنَمِ) وَهُوَ الَّذِي يَمْشِي أَمَامَ الْقَطِيعِ. اهـ كُرْدِيٍّ. □ فَوَدَّ: (الرَّمَكَةُ) وَفِي الْقَامُوسِ الرَّمَكَةُ مُحَرَّكَةُ الْفَرَسِ أَوْ الْبِرْدَوْنَةُ تَتَخَذُ لِلنَّسْلِ. اهـ. □ فَوَدَّ: (لِلْمَلِكِ) أَيِ لِلْأَطْرَادِ.

□ فَوَدَّ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الدَّخِيلِ الضَّعِيفِ. □ فَوَدَّ: (هنا) أَيِ فِيمَا لو ضَمِنَ المَالِكُ ش. □ فَوَدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَافَقَ عَلَيْهِ م ر وَالضَّمِيرُ يَرْجِعُ لِقَوْلِ الأذْرَعِيِّ. □ فَوَدَّ: (وَلَوْ اسْتَوَلَى هَلَى أُمٍّ أَوْ هَادِيِ الغَنَمِ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ سَاقَ حَيَوَانًا فَتَبِعَهُ وَلَدُهُ الَّذِي مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَتَّبِعَهُ أَوْ هَادِيِ الغَنَمِ فَتَبِعَهُ الغَنَمُ لم يَضْمَنْ التَّابِعَ فِي الْأَصَحِّ لَانْتِزَاعِ اسْتِلاءِهِ عَلَيْهِ، وكذا لو غَصَبَ أُمَّ النَحْلِ فَتَبِعَهَا النَحْلُ لا يَضْمَنُ إِلَّا إِنْ اسْتَوَلَى عَلَيْهِ خِلَافًا لِابْنِ الرُّفْعَةِ. اهـ. وفي الرُّوْضِ فَضَّلَ يَضْمَنْ أَيِ ذُو الْيَدِ الْعَادِيَةِ الْأَصْلُ وَزَوَائِدُهُ الْمُتَفَصِّلَةُ أَيِ كَالْوَلَدِ وَالنَّحْرَةِ وَالْمُتَّصِلَةِ كَالسَّمَنِ، وَتُعْلَمُ الصَّنْعَةُ بِإِثْبَاتِ الْيَدِ عُذْوَانًا عَلَى الْأَصْلِ قَالَ فِي شَرْحِهِ مُبَاشَرَةً وَعَلَى الزِّيَادَةِ تَسْبِيًّا؛ إِذْ إِثْبَاتُهَا عَلَى الْأَصْلِ سَبَبٌ لِإِثْبَاتِهَا عَلَى زَوَائِدِهِ. اهـ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَاصِبَ يَضْمَنْ نَحْوَ وَلَدِ الْمَنْصُوبَةِ الْحَادِثِ عِنْدَهُ، وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ حَقِيقَةً وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَمِثَالُهُ أُمُّ الغَنَمِ الَّتِي ذَكَرَهَا الشَّارِحُ أَنَّ الْوَلَدَ فِيهَا وَجَدَ وَانْفَصَلَ قَبْلَ وَضْعِ الْيَدِ عَلَى الْأُمِّ فَلَا يَكُونُ وَضْعُ الْيَدِ عَلَيْهَا وَضْعًا لَهَا عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْوَلَدِ فِي مِثَالِهِ الرُّوْضِ فَإِنَّهُ إِذَا وَجَدَ بَعْدَ التَّعَدِّيِ عَلَى الْأُمِّ يَوْضِعُ الْيَدَ عَلَيْهِ فَيَشْمَلُهُ التَّعَدِّيُّ تَبَعًا.

اختاره بقولهم لو كان بيده دائمة خَلَفَهَا وَلَدَهَا صَمِينٌ إِثْلَافَهُ كَأَمُّهُ مَرْدُودٌ بِجَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى مَا إِذَا وَضَعَ يَدَهُ عَلَيْهِ. (وعلى الغاصب) الخُرُوجُ مِنَ الْمَقْصُوبِ الْمَقَارِ بِنَيْتِهِ عَدَمُ الْعُودِ إِلَيْهِ وَتَمَكُّنُ الْمَالِكِ مِنْهُ (الرَّدُّ) فَوَرًا عِنْدَ التَّمَكُّنِ لِلْمَنْقُولِ الَّذِي يَبْلُغُ الْقَصَبِ وَالْمُنْتَقِلِ عَنْهُ، وَلَوْ بِنَفْسِهِ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ، وَإِنْ عَظُمَتِ الْمُؤَنَةُ، وَلَوْ نَحَوَ حَبِيَّةً وَكَلَبَ مُحْتَرَمًا، وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْمَالِكُ لِلخَبِيرِ الصَّحِيحِ «عَلَى الْيَدِ مَا أَخَذْتَ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ» كَذَا اسْتَدَلُّوا بِهِ وَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الضَّمَانِ وَلَقَلُّهُمْ وَكَلُوا ذَلِكَ إِلَى مَا هُوَ مَعْلُومٌ مُجْتَمِعٌ عَلَيْهِ أَنَّ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ فَوْرِيٌّ وَيَكْفِي وَضْعَ الْعَيْنِ بَيْنَ يَدَيِ الْمَالِكِ بِحَيْثُ يَعْلَمُ وَيَتَمَكَّنُ مِنْ أَخْذِهَا، وَكَذَا يَدُلُّهَا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَوَّلُ الْمَبِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أَنَّهُ يَكْفِي ذَلِكَ فِي الدُّهُونِ كَالْأَعْيَانِ وَقَضِيَّةٌ كِلَاهُمَا فِي مَوْضِعِ اخْتِصَاصِهِ بِالْعَيْنِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَثْوَارِ وَفِي دَارِهِ إِنْ عَلِمَ، وَلَوْ بِإِخْبَارٍ ثِقَةٍ وَلَوْ غَضِبَ مِنْ غَيْرِ

فَوَدَّ: (ضَمِينٌ إِثْلَافَهُ الْخ) أَيِ مَا أَثْلَفَ الْوَلَدُ. اه كُرْدِي. فَوَدَّ: (يَدُهُ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْوَلَدِ. فَوَدَّ: (بِنَيْتِهِ الْخ) الْبَاءُ بِمَعْنَى مَعَ. فَوَدَّ: (وَتَمَكُّنُ الْمَالِكِ) عَطَفَ عَلَى الْخُرُوجِ. فَوَدَّ: (فَوَرًا) إِلَى قَوْلِهِ: (وَفِي مُسْتَعْمِرٍ) فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ الْمَالِكُ) وَقَوْلُهُ: (كَذَا) إِلَى (وَيَكْفِي) وَقَوْلُهُ: (وَكَذَا) إِلَى (وَفِي دَارِهِ)، (وَكَذَا) فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ: (الَّذِي) إِلَى (وَإِنْ عَظُمَتِ). فَوَدَّ: (فَوَرًا الْخ) رَاجِعٌ لِلْخُرُوجِ وَمَا عَطَفَ عَلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ صَنِيعُ الشَّارِحِ مُقْتَضِيًا لِلرُّجُوعِ لِلرَّدِّ فَقَطُّ. فَوَدَّ: (الَّذِي يَبْلُغُ الْقَصَبِ الْخ) أَيِ سَوَاءٌ كَانَ الْمَنْقُولُ يَبْلُغُ الْقَصَبِ أَمْ مَنفَصِلًا عَنْهُ قَالَ النَّهَايَةُ وَسَوَاءٌ كَانَ مِثْلًا أَمْ مُتَقَوِّمًا. اه. فَوَدَّ: (وَلَوْ بِنَفْسِهِ الْخ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ الْإِنْتِقَالُ بِنَفْسِ الْمَنْقُولِ أَوْ فِعْلٍ أَجْنَبِيٍّ. فَوَدَّ: (وَإِنْ عَظُمَتِ الْمُؤَنَةُ) أَيِ فِي رَدِّهِ. فَوَدَّ: (وَلَوْ نَحَوَ حَبِيَّةً الْخ) أَيِ، وَلَوْ كَانَ الْمَنْقُولُ نَحَوَ حَبِيَّةً الْخ وَكُلُّهُمَا رَاجِعٌ إِلَى وَجوبِ رَدِّ الْمَنْقُولِ فَوَرًا عِنْدَ التَّمَكُّنِ وَقَوْلُهُ: (وَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُ) إِلَّا فَيَدُ وَالْأَصَحُّ الْأَفِيدَ رُجُوعُهُ لِمُطْلَقِ الْمَقْصُوبِ الشَّامِلِ لِلْعَقَارِ وَالْمَنْقُولِ فَمَزَجَ الضَّمِيرَ مَا ذَكَرَ مِنَ الْخُرُوجِ وَالتَّمَكُّنِ وَالرَّدِّ. فَوَدَّ: (إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الضَّمَانِ) أَيِ لَا عَلَى وَجوبِ الرَّدِّ فَوَرًا وَقَدْ يُنْتَفَعُ هَذَا الْحَضَرُ بِقَوْلِهِ حَتَّى تُؤَدِّيَهُ أَيِ نَفْسَ مَا أَخَذْتَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الرَّدِّ سَمَ عَلَى حَجٍّ. اه ع ش. فَوَدَّ: (وَكَثُرُوا ذَلِكَ) أَيِ وَجوبِ الرَّدِّ وَدَلِيلُهُ. فَوَدَّ: (بِحَيْثُ يَعْلَمُ) أَيِ أَنَّهَا الْمَقْصُوبُ مِنْهُ. فَوَدَّ: (وَكَذَا يَدُلُّهَا) خِلَافًا لِلنَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَثْوَارِ)، وَكَذَا جَزَمَ بِهِ النَّهَايَةُ وَوَجَّهَهُ مُحَسِّسُهُ ع ش بِأَنَّهُ يَدُلُّهَا عَوَضَ عَنْهَا، وَالْعَوَضُ لَا يُمْلِكُ إِلَّا بِالرِّضَا وَمُجَرَّدُ عَلَيْهِ بِهِ لَيْسَ رِضًا. اه وَيَأْتِي فِي شَرْحٍ وَعَلَى هَذَا لَوْ قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ الْخ مَا يُؤَيِّدُهُ. فَوَدَّ: (وَفِي دَارِهِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ (بَيْنَ يَدَيِ الْمَالِكِ) ع ش. اه س م. فَوَدَّ: (إِنْ عَلِمَ الْخ) ظَاهِرُهُ بَرَاءَةُ الْغَاصِبِ بِمُجَرَّدِ عِلْمِ الْمَالِكِ بِكَوْنِهَا فِي دَارِهِ، وَإِنْ لَمْ تَدْخُلْ فِي يَدِهِ وَلَا تَمَكَّنَ مِنَ الْوُصُولِ

فَوَدَّ: (وَلَوْ بِنَفْسِهِ الْخ) اعْتَمَدَ م ر. فَوَدَّ: (وَهُوَ إِنَّمَا يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الضَّمَانِ) قَدْ يُنْتَفَعُ هَذَا الْحَضَرُ بِقَوْلِهِ: (حَتَّى تُؤَدِّيَهُ) أَيِ نَفْسَ مَا أَخَذْتَ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اللَّفْظِ قَدْ يَدُلُّ عَلَى وَجوبِ الرَّدِّ. فَوَدَّ: (وَيَكْفِي وَضْعَ الْعَيْنِ) لَا بُدَّ لَهَا شَرْحُ م ر. فَوَدَّ: (وَفِي دَارِهِ) عَطَفَ عَلَى بَيْنَ يَدَيِ ش.

المالك يرى الرد لمن غصب منه إن كان نحو وديع ومستأجر ومُرْتَهَن لا مُلْتَقِط وفي مُستعير ومُستام وجهان أوجههما كما اقتضاه كلاهما أنهما كالأول بجامع الضمان وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة كما لو غصب أمة فحملت بخو لتقدر بيعها وقد لا يجب الرد لكونه ملكه بالغصب كأن غصب حربي ماله حربي أو يخوف ضرر كأن غصب خيطاً وخاط به جرح مُحْتَرَم فلا يُتْرَع منه ما دام حيّاً إلا إذا لم يخف من نزعهِ مُبَيَّحٌ تيمم أو لملك الغاصب لها بفعله كما يأتي وقد لا يجب فوراً كأن غصب لوحاً وأدخله في سفينة وكانت في الماء وخيف من نزعهِ هلاك مُحْتَرَمٌ وكان أخرجه للإشهاد كما مرّ أخيراً الوكالة، (فلان تلف عنده)

إليها، ولو قيل بخلافه لم يكن بعيداً فيقيد قوله م ر إن علم بما لو مضت مدة يُمكنه الوصول إليها والاستيلاء عليها. اهـ ش أقول تقدّم في رد المارية ما يؤيد إطلاق الشارح. هـ فود: (نحو وديع الخ) من نحو الوديع القصار والصباغ ونحوهما من الأمتاء. اهـ ش. هـ فود: (لا ملقط) ؛ لأنه غير مأذون له من جهة المالك. اهـ مُغْنِي. هـ فود: (أوجههما أنهما كالملتقط) بل أوجههما أنهما كالأول فيتران ؛ لأنهما مأذون لهما من جهة المالك، ولو أخذ من رقبتي شيئا ثم رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كملبوس الرقيق وآلات يعمل بها برئ، وكذا لو أخذ الآلة من الأجير وردها إليه ؛ لأن المالك رضي به قاله البقوي في فتاويه نهاية ومُغْنِي قال ع ش قوله م ر كملبوس أي وإن كان غير لائق به. اهـ. هـ فود: (وقد يجب مع الرد القيمة للحيلولة) قضية ذلك أن مالك الأمة إذا أخذ القيمة ملكها ملك قرض فيتصرف فيها مع كون الأمة في يده ؛ لأن تعلق بيعها عليه نزلها منزلة الخارجة عن ملكه. اهـ ش. هـ فود: (كما لو غصب أمة الخ) انظر ما لو ماتت بعد الرد ما الحكم وتظهر أنها إن ماتت بسبب الحمل كانت مضمونة وسباني ما يصرح به، وإن ماتت بغيره استرد القيمة فليراجع. اهـ رشدي أي فإن قضية التقليل بل بتقدير البيع الضمان كالأولى (فحملت بخو) أي بشبهة منه أو من غيره. اهـ ش. هـ فود: (وقد لا يجب) إلى المثنى في النهاية والمُغْنِي. هـ فود: (كان غصب حربي الخ) لعل الكاف استقصائية اهـ بجريمي عبارة المُغْنِي ولا يملك الغاصب بالغصب إلا في هذه الصورة. اهـ. هـ فود: (أو لملك الغاصب لها بفعله الخ) عبارة المُغْنِي الرابعة أي من المستثنيات كل عيني غرشنا الغاصب بدلها لما حدث فيها، وهي باقية كما في الحنطة قبل بحث تسري إلى الهلاك ونحو ذلك. اهـ. هـ فود: (كما يأتي) أي في مسألة الهريسة.

هـ فود: (وخيف من نزعهِ هلاك مُحْتَرَمٍ) أي في السفينة، ولو للغاصب على الأصح. اهـ مُغْنِي زاد ع ش خلافاً لما في البهجة. اهـ.

هـ فود (سني): (هتفه) خرّج به ما لو تلف بعد الرد إلى المالك فإنه لا ضمان واستثنى من ذلك ما لو رده

هـ فود: (إنهما كالأول) كذا شرح م ر وفيه، ولو أخذ من رقبتي شيئا ثم رده إليه فإن كان سيده دفعه إليه كملبوس الرقيق وآلات يعمل بها برئ، وكذا لو أخذ الآلة من الأجير وردها إليه ؛ لأن المالك رضي به قاله البقوي في فتاويه. اهـ. هـ فود: (أو يخوف ضرر كأن غصب خيطاً الخ) كذا شرح م ر.

المفصوب أو بعضه وهو مالٌ مُتَجَوِّلٌ بِإِثْلَافٍ أَوْ تَلْفٍ (صَمْنَه) إجماعاً نعم لو غَصَبَ حربيٌّ مالَ مُحْتَرَمٍ ثُمَّ غَصِمَ فَإِنْ كَانَ بَاقِيًا رَدُّهُ أَوْ تَالِفًا لَمْ يَضْمَنْهُ كَقَوْلِهِ غَيْرِ مُكَاتِبٍ غَصَبَ مَالِ سَيِّدِهِ وَأَتْلَفَهُ وَبَاغٍ أَوْ عَادِلٍ غَصَبَ شَيْئًا وَأَتْلَفَهُ حَالُ الْقِتَالِ أَوْ تَلَفَ فِيهِ بِسَبَبِهِ أَمَّا غَيْرُ مُتَجَوِّلٍ كَحَبِيبَةِ بُرٍّ أَتْلَفَهَا فَلَا يَضْمَنْهَا، وَكَذَا اخْتِصَاصٌ، وَإِنْ غَرِمَ عَلَى نَقْلِهِ أَجْرَةً، وَلَوْ غَصَبَ ثَمًّا وَجَبَ قَتْلُهُ بِنَحْوِ رَدِّهِ فَقَتْلُهُ لَمْ يَضْمَنْهُ. وَاسْتَطَرَدَ هُنَا كَالْأَصْحَابِ مَسَائِلَ يَقَعُ بِهَا الضَّمَانُ بَلَا غَصَبٍ بِمُبَاشَرَةٍ أَوْ سَبَبٍ لِمُنَاسَبَتِهَا بِهِ، وَإِنْ كَانَ الْأَنْسَبُ بِهَا بَابُ الْجَنَابَاتِ فَقَالَ (وَلَوْ أَتْلَفَ مَالًا) مُحْتَرَمًا (فِي يَدِ) مَالِكِهِ ضَمِنَ. هـ إجماعاً وقد لَا يَضْمَنْهُ كَأَنْ كَسَرَ بَابًا أَوْ نَقَبَ جِدَارًا فِي مَسَالَةِ الظُّفْرِ أَوْ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنْ إِرَاقَةِ خَمْرِ إِلَّا بِكَسْرِ إِنْثَائِهِ أَوْ مِنْ دَفْعِ صَائِلٍ إِلَّا بِقَتْلِ دَابَّتِهِ وَكَسْرِ سِلَاحِهِ وَمَا يُتْلَفُهُ

إِلَى الْمَالِكِ بِإِجَارَةٍ أَوْ زَهْنٍ أَوْ وَدِيعَةٍ وَلَمْ يَغْلَمْ الْمَالِكُ قَتْلَ عَدَدٍ فَإِنَّ الضَّمَانَ عَلَى الْغَاصِبِ وَمَا لَوْ قُتِلَ بَعْدَ رُجُوعِهِ إِلَى الْمَالِكِ بِرَدِّهِ أَوْ جَنَائِيٍّ فِي يَدِ الْغَاصِبِ فَإِنَّهُ يَضْمَنْهُ. اهـ مُغْنِي. قُود: (الْمَفْصُوبُ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَعَرَجَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ (وَلَوْ قَتَلَ) فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَوْ غَصَبَ) إِلَى (وَاسْتَطَرَدَ). قُود: (وَهُوَ الْخ) أَيِ مَا تَلَفَ عِنْدَهُ مِنَ الْمَفْصُوبِ أَوْ بِمُغْنِي. قُود: (أَوْ تَلَفَ) الْأَوَّلَى أَوْ آفَةٍ. قُود: (مَالٌ مُحْتَرَمٌ) أَيِ مَالٌ مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ. اهـ مُغْنِي. قُود: (ثُمَّ غَصِمَ) أَيِ الْحَزْبِيِّ بَأَنِ اسْلَمَ أَوْ عَقِدَ لَهُ ذِمَّةً اهـ مُغْنِي. قُود: (غَصَبَ شَيْئًا وَأَتْلَفَهُ) أَيِ فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنْ. اهـ ع. ش. قُود: (حَالُ الْقِتَالِ) قِتْدٌ لِكُلِّ مِنَ الْغَضَبِ وَالْإِثْلَافِ. اهـ رَشِيدِي. قُود: (بِسَبَبِهِ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِمَسَائِلِ الْإِثْلَافِ وَالتَّلْفِ. اهـ سَمِ أَيِ أَخَذًا وَمَا يَأْتِي فِي بَابِ الْبُغَاةِ. قُود: (وَإِنْ غَرِمَ الْخ) أَيِ لَا يَجِبُ عَلَى الْغَاصِبِ ضَمَانُ الْاِخْتِصَاصِ، وَإِنْ كَانَ الْمَالِكُ قَدْ غَرِمَ بِسَبَبِ نَقْلِهِ أَجْرَةً. اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَلَوْ كَانَ مُسْتَحَقُّ الزَّهْلِ قَدْ غَرِمَ عَلَى نَقْلِهِ أَجْرَةً لَمْ نَوْجِبْهَا عَلَى الْغَاصِبِ. اهـ. قُود: (وَجَبَ قَتْلُهُ) خَرَجَ مَا لَوْ اِزْتَدَ فِي يَدِهِ فَقَتْلُهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ. اهـ سَمِ. قُود: (بِنَحْوِ رَدِّهِ) أَيِ أَوْ جَرَابَةٍ أَوْ تَرْكِ الصَّلَاةِ بِشَرْطِهِ. اهـ مُغْنِي.

قُود: (وَاسْتَطَرَدَ) أَيِ الشَّيْخَانِ عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَاسْتَطَرَدَ الْمُصَنَّفُ اهـ وَهِيَ اتَّسَبَ بِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَقَالَ بِالْإِفْرَادِ، وَالْاِسْتَطَرَادُ ذَكَرُ الشَّيْءِ فِي غَيْرِ مَحَلِّهِ مَعَ غَيْرِهِ لِمُنَاسَبَةِ بَيْنَهُمَا. قُود: (بِمُبَاشَرَةٍ) الْخ) أَيِ بِلِ مُبَاشَرَةٍ. قُود: (لِمُنَاسَبَتِهَا لَهُ) أَيِ فِي الضَّمَانِ. قُود: (مُحْتَرَمًا) أَيِ فِي حَدِّ ذَاتِهِ، وَالْأَمَّا يَأْتِي فِي الْمُسْتَنْتَبَاتِ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُتْلِفِ نَعَمْ يَرُدُّ الْعَبْدُ الْمُزْتَدُّ الْآتِي. اهـ رَشِيدِي. قُود: (كَانَ كَسَرَ بَابًا الْخ) أَوْ قُتِلَ الْمَفْصُوبُ فِي يَدِ الْغَاصِبِ وَاقْتَصَرَ الْمَالِكُ مِنَ الْقَاتِلِ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَى الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ أَخَذَ بَدْلَهُ قَالَهُ فِي الْبَحْرِ. اهـ مُغْنِي. قُود: (أَوْ مِنْ دَفْعِ الْخ) عَطَفَ عَلَى مِنْ إِرَاقَةِ الْخ. قُود: (وَمَا يُتْلَفُهُ الْخ) وَقَوْلُهُ الْآتِي: (وَمُهَنْدَرٌ) عَطَفَ عَلَى (إِنْ كَسَرَ بَابًا الْخ).

قُود: (نَعَمْ لَوْ غَصَبَ حَزْبِيٍّ الْخ) كَذَا مَرَّ مَرَّةً مَسْأَلَةُ الْقَوْلِ. قُود: (بِسَبَبِهِ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ لِمَسَائِلِ الْإِثْلَافِ وَالتَّلْفِ. قُود: (وَإِنْ غَرِمَ) لَعَلَّ فَاعِلَهُ صَاحِبُ الْاِخْتِصَاصِ. قُود: (وَجَبَ قَتْلُهُ) خَرَجَ مَا لَوْ اِزْتَدَ فِي يَدِهِ فَقَتْلُهُ هُوَ أَوْ غَيْرُهُ.

باغ على عادِلٍ وعكسه حال القتالِ وحربي على معصومٍ وقن غير مكاتبٍ على سيده ومهندز بنحو ردةٍ أو صيالٍ أتلف وهو في يد مالِكِهِ وخرج بالتلف ما لو سخر دابةٌ ومعه مالِكُها فتلفت فلا يضمنها كما مر نعم إن كان السبب منه كأن اكترها ليحفل مائة فزاد وصاحبها معها ضمن قسط الزيادة وأتقى البقوي بأنه لو سارع فوقع على مالٍ لغيره ضمنه كما لو سقط عليه طفلٌ من مهده واعترض بما في الروضة عنه قبيل الجهاد أنه لو سقطت الدابة ميتة لم يضمن راكِبُها ما تلف بها. اهـ وقد يُفَرَّقُ بأنَّ الأول إثلاف مباشرة والثاني إثلاف سبب ويُفتقر فيه لضعفه ما لا يُفتقر في الأولى لقوتها. (ولو فتح رأس زقٍ) وتلف ضمن؛ لأنه باشر إثلافه أما إذا

فود: (وحربي الخ) وقوله: (وقن الخ) عطف على قوله: (باغ الخ). فود: (أتلف) ببناء المفعول نعت لمهندز. اهـ رشدي. فود: (ما لو سخر دابة الخ) أي بأن سخر مالِكُها وهي في يده كما عبّر به فيما سبق. اهـ سم. فود: (كما مر) أي في شرح فغاصب، وإن لم يتغل. قوله فلا يضمنها بخلاف ما لو حمل الغاصب المتاع على الدابة واكتره مالِكُها على تسيرها فإنه يضمن الدابة لعدم زوال يد الغاصب عنها. اهـ ع ش. فود: (إن كان السبب منه) أي من غير المالك. اهـ ع ش. فود: (هنة) أي البقوي. فود: (ما تلف بها) أي أو بما على ظهرها وقوله: (بأن الأول) هو قوله: (واقى البقوي).

فود: (والثاني) هو قوله: (لو سقطت الدابة ميتة الخ) اهـ ع ش. فود: (ويفتقر فيه الخ) أي السبب. فود: (في الأولى الخ) أي المباشرة وفي سم عن فتاوى الشيوطي ما نصه مسألة سيّد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب؟ الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء؛ لأنّ هلاكه مُستند إلى سبب مُتقدّم على الغضب. اهـ.

فود: (سبي: زقٍ) بكسر الزاي وهو السقاء نهايةً ومغني. فود: (وتلف) إلى قوله ويتردد في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله ومثلهما إلى المتن وقوله ودعوى إلى المتن. فود: (وتلف) أي نفس الزق. فود: (ضمن) جعله جواب الشرط وكان عليه أن يقلّر شرطاً لضمن الاتي في كلام المصنّف الذي كان جواباً لهذا الشرط فقد صار مُهملاً. اهـ رشدي أقول تفسيره ضمير وتلف بالزق نفسه، قد يأتي عنه السياق والسباق واعتراضه صنيع الشارح وتقديره ضمن جواباً للظاهر بل كان ينبغي للشارح أن يحذف هذه السوادة بتمايها من هنا ثم يذكر قوله: (أما إذا كان ما فيه الخ) قبيل قول المصنّف: (وإن

فود: (ما لو سخر دابةٌ ومعه مالِكُها) أي بأن سخر مالِكُها وهي في يده كما عبّر به فيما سبق.

فود: (فلا يضمنها) أما أجرة مثل ذلك العمل فلازمة شرح م ر.

فود: (وقد يُفَرَّقُ الخ) كذا شرح م ر.

(فرغ): في فتاوى الشيوطي ما نصه مسألة: سيّد قطع يد عبده ثم غصبه غاصب فمات بالسراية عنده فماذا يلزم الغاصب؟ الجواب مقتضى القواعد أنه لا يلزمه شيء؛ لأنّ هلاكه مُستند إلى سبب مُتقدّم على الغضب. اهـ.

كان ما فيه جامدًا فخرج بتقريب غيره نازًا إليه فالضامير هو الْمُقَرَّبُ لِقِطْعِهِ أَثَرُ الْأَوَّلِ بخلاف ما لو خرج بريح هابية حال الفتح أو شمس مطلقًا؛ لأنهما لا يصلحان للقطع ومثلهما كما هو ظاهر فعل غير العاقل (مطروح على الأرض) مثلاً (فخرج ما فيه بالفتح أو منصوب فسقط بالفتح) لتحريكه الواو وجذبه أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله وسقط (وخرج ما فيه) بذلك وتلف (ضمين) لتسبيه في إثلافيه إذ هو ناشئ عن فعله وإن حضر ماله وأمكنه تداركه كما لو رآه يقتل فنه فلم يمنعه ودعوى أن الشبب يسقط حكمه مع القدرة على منعه بخلاف المباشرة ممنوعة.

سَقَطَ (الخ). ٥. فود: (بريح هابية حال الفتح) قضية ما ذكره في الريح أنه لا فرق بين كون الريح سببا لسقوط الرق مثلاً أو لتقاطر ما فيه حتى ابتل أسفله فسقط لكن في سم على منهج عن الروض وشرجه أن التفصيل في الريح المسقط للرق أما السقوط بالابتلال الحاصل بحرارة الريح فلا فرق فيه بين كون الريح هابية وقت الفتح وكونها عارضة وقرئ سم بأن الريح التي تؤثر حرارتها مع مرور الزمان لا يخلو الجو عنه، وإن خفيت ليحتملها بخلاف الريح التي تؤثر السقوط فليتأمل اه ع ش وما ذكره عن سم عن الروض وشرجه جزم به المصنف. ٥. فود: (مطلقاً) أي موجودة حال الفتح أو لا. اه ع ش.

٥. فود: (ومثلهما) أي الريح والشمس وفي هذا التشبيه نظر فإن مقتضى التشبيه بالريح اشتراط حضور غير العاقل وقت الفتح ومقتضى التشبيه بالشمس عدم اشتراطه اللهم إلا أن يريد التشبيه في أن فعل غير العاقل لا يقطع فعل المباشرة ويمكن دفع الإيراد من أصله بجعل الضمير للريح الهابية والشمس. اه ع ش. ٥. فود: (غير العاقل) لعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يميز والمجنون وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح لا كالشمس ولعل الأول أقرب. اه سم. ٥. فود: (أو لتقاطر ما فيه) ولو كان التناثر بإذابة شمس أو حرارة ريح مع مرور الزمان فسأل ما فيه وتلف ضمين. اه مصنف. ٥. فود: (بذلك) أي السقوط. ٥. فود: (وتلف الخ) راجع لكل من مسألتي المطروح والمنصوب. ٥. فود: (لتسبيه الخ) عبارة المصنف؛ لأنه باشر الإثلاف في الأولين والإثلاف ناشئ عن فعله في الباقي. اه يعني بالباقي الخروج بريح هابية عند الفتح وحرارة شمس أو ريح مطلقاً. ٥. فود: (وإن حضر ماله) غاية لضمين. ٥. فود: (كما لو رآه يقتل فنه الخ) أي أو يحرق نوته وأمكنه الدفع فلم يمنعه. اه مصنف.

٥. فود: (ومثلهما كما هو ظاهر فعل غير العاقل) كذا م ر ولعل المراد غير العاقل باعتبار الجنس حتى لا يشمل الصبي الذي لا يميز والمجنون، وهل يشترط وجود غير العاقل حال الفتح كالريح أو لا كالشمس؟ ولعل الأول أقرب ثم انظر هذا مع قوله الآتي: (وبوقوع طائر) إلا أن يراد أن غير العاقل أخرجه، وقرئ بين إخراج السقوط بوقوعه عليه لا أن هذا إن لم يقتض تساوي في الحكم اقتضى عكسه فليتأمل.

(وإن سقط بعارض ريح) أو زلزلة طرأ بعد الفتح أو بوقوع طائر عليه (لم يضمن)؛ لأن الخروج ليس بفعله مع عدم تحقق هبوبها بخلاف طلوع الشمس فلم ينعقد قصد الفتح له ويتردد النظر في البلاد الباردة التي يعتاد فيها الغيم أياً ما أو عدم إزابتها ليمثل هذا فطلعت وأذايته على خلاف العادة ومقتضى نظريتهم للتحقق فيها المقتضي للقصد المذكور - عدم الضمان عند اطراد العادة بذلك ويؤيده عدمه في قولهم، ولو شك في مسقطه فلا ضمان كما في الشايل والبحر؛ لأن الظاهر أنه بأمر حادث وحل السفينة كفتح الرق، (ولو فتح قفصاً عن طائر وهيجه

• قول (سئ): (وإن سقط) أي الرق بعد فتحه له (بعارض ريح) أي أو جهل الحال فلم يعلم سبب سقوطه كما جزم به الماوردي وغيره. اهـ مغني ويأتي في الشرح أيضاً ما يوافقه، وكذا في النهاية ما يوافقه، وقال ع ش وقد يقال بالضمان عند الشك؛ لأن فتح رأس الرق سبب ظاهر في ترتيب خروج ما فيه على الفتح والأصل عدم عروض الحادث. اهـ. • قوله: (أو زلزلة) عطف على ريح وقوله: (طراً) أي العارض. اهـ سم. • قوله: (هبوبها) أي وطرو الزلزلة ووقوع الطير. • قوله: (فلم ينعقد قصد الفتح له) وأفهم كلامه أي المصنف أن الريح لو كانت هابة حال الفتح ضمن وهو كذلك كما يؤخذ مما مر ومن تفرقتهم بين المقارن والعارض فيما لو أوقد ناراً في أرضه فحملها الريح إلى أرض غيره فالتفت شيئاً، ولو قلب الرق غير الفاتح فخرج ما فيه ضمنه دون الفاتح ولو زال ورق العنب ففسدت بالشمس عنايقه أو ذبح شاة غيره أو حمامته فهلك فرحهما ضمنهما لفقدها يعيشان به نهاية ومغني قال ع ش قوله م ر. في أرضه أي ما يستحق الانتفاع بها ومفهومة أنه لو أوقد في أرض غيره ضمن ما تولد منه مطلقاً مقارناً أو عارضاً لاعتدیه ومن ذلك الإيقاد في الأرض المستأجرة للزراعة فإن استجارها لا يبيع لإيقاد النار بها نعم لو جرت العادة بإيقادها لتسوية طعام ودفع بزد عن نفسه ونحو ذلك وعلم المالك بها جاز ولا ضمان بسبب الإيقاد المذكور. اهـ. • قوله: (ويتردد النظر) إلى قوله ويؤيده ذكره ع ش عنه وأقره. • قوله: (أو عدم إزابتها) عطف على الغيم والضمير للشمس. • قوله: (لمثل هذا) أي ما في الرق. • قوله: (فيها) أي الشمس. • قوله: (بللك) أي للغيم أو عدم الإذابة. • قوله: (ويؤيده حكمه إلخ) في التأييد به نظر لظهور الفرق. اهـ سم. • قوله: (كفتح الرق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة ففرقت بحله ضمن أو بحادث ريح فلا فإن لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالرق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن؛ لأن الماء أخذ المتلفات. اهـ فالشارح

• قوله: (أو زلزلة) عطف على (ريح) وقوله: (طراً) أي العارض ش. • قوله: (ويؤيده حكمه في قولهم إلخ) في التأييد نظر لظهور الفرق. • قوله: (لفتح الرق) قال في الروض فرع حل رباط سفينة ففرقت بحله ضمن أو بحادث ريح فلا فإن لم يظهر حادث فوجهان قال في شرحه أحدهما المنع أي من الضمان كالرق قال الزركشي وهو الأقرب للشك في الموجب والثاني يضمن؛ لأن الماء أخذ المتلفات. اهـ فالشارح اعتمد ترجيح الزركشي وشيخنا الرملي اعتمد الضمان.

فطار) حالاً (صَمِنَ) هـ إجماعاً؛ لأنه ألجأه إلى الفرار كما كراه الآدمي (وإن اقتصر على الفتح فالأظهر أنه إن طاز في الحال) أو كان آخر القفص فتمشى عقب الفتح قليلاً قليلاً حتى طاز أو وثبت هرة عقب الفتح ففتلته كذا أطلقاه وقيد السبكي وغيره بما إذا علم بحضورها حين الفتح وإلا كانت كريح طرأت بعده وقد يُفَرَّقُ بأن الإثلاف قد يُقصَدُ من هرة تمر عليه بعده مفتوحاً ولا كذلك الرِّيح الطارئة؛ لأن تلك أقوى في الإثلاف وأغلب في مراقبة المأكول ويُتَّجَعُ أن علمه بوجود نحو هرة ضارية بذلك المكان غالباً كحضورها حال الفتح حتى عند السبكي أو أطلق بهيمة وبجانبيها حب فأكلته بخلاف ما لو فتح وعاء حب فأكلته بهيمة على ما نُقِلَ ويُفَرَّقُ بأنه في الأول أغرى البهيماء بإطلاقها وهو بجانبها وفي الثاني لم يُفَرِّها، والفرس

اغتمد تزجيج الزركشي وشيخنا الزملي اغتمد الضمان. اه سم وقوله فالشارح إلخ أي والمُغْنِي وقوله وشيخنا الزملي إلخ أي والنهاية.

■ فَوَيْ (سني: (فطار إلخ) ولو طاز فصدمه جدار فمات أو كسر في خروجه قارورة القفص صَمِنَ مُغْنِي وَرَوْضَ. ■ فَوَيْ: (إجماعاً) إلى قوله: (كذا أطلقاه) في المُغْنِي وإلى قوله: (وقد يُفَرَّقُ) في النهاية.

■ فَوَيْ: (حتى طاز) كما قاله القاضي قال أو كان القفص مفتوحاً فتمشى إنسان على بابهِ ففزع الطائر وخرج صَمِنَ مُغْنِي ونهاية. ■ فَوَيْ: (ففتلته)، وإن لم تدخل القفص ولم يُعْهَدْ ذلك كما بحثه شيخنا. اه مُغْنِي. ■ فَوَيْ: (وقيد السبكي إلخ) عبارة النهاية وهو مُقَيَّدُ كما قال السبكي بما إذا علم إلخ. اه.

■ فَوَيْ: (بما إذا علم إلخ) ظاهر كلام شرح الرُّوضِ الاكتفاء بحضورها، وإن لم يعلم به. اه سم. ■ فَوَيْ: (والأ إلخ) شامِلٌ لحضورها. اه سم. ■ فَوَيْ: (بأن الإثلاف قد يُقصَدُ من هرة) يعني قد يُقصَدُ الفاتح بالفتح مع عدم حضور هرة إطلافاً ناشئاً من هرة تمر بعد على القفص وهو مفتوح.

■ فَوَيْ: (ويُتَّجَعُ إن علمه إلخ) أقره سم وع ش. ■ فَوَيْ: (كحضورها) أي وعلمه به. ■ فَوَيْ: (أو أطلق إلخ) عطف على فتح قفصا إلخ وجزى النهاية والمُغْنِي وشرح الرُّوضِ على عكس ما في الشرح

■ فَوَيْ (سني: (إن طاز في الحال إلخ) قال في الرُّوضِ أو طاز فصدمه جدار أو كسر قارورة القفص صَمِنَ. اه. ■ فَوَيْ: (أو وثبت هرة) قال في شرح الرُّوضِ ثم ما ذكره من الضمان فيما أخذه هو ما في الأصل عن فتاوى الفقهاء وهو قياس ما يأتي عنه في مسألة الجمار أي فيما إذا حل وباطاً على شمير فأكله في الحال جماراً بجنبه لكن قياس ما يأتي عن غيره أنه لا ضمان. اه. ■ فَوَيْ: (وقيد السبكي وغيره إلخ) اغتمده م ر. ■ فَوَيْ: (بما إذا علم بحضورها) عبارة شرح الرُّوضِ إذا كانت حاضرة، وإلا فهو كمروض ربح بعد فتح الرُّق. اه وظاهره الاكتفاء بحضورها، وإن لم يعلم به. ■ فَوَيْ: (والأ إلخ) شامِلٌ لحضورها.

■ فَوَيْ: (أو أطلق بهيمة بجانبها حب إلخ) لم يزد في شرح الرُّوضِ على نقله في هذا عن الماوردي والزوياني أنه لا ضمان ثم فرَّق بينه وبين ما اقتصر عليه الرُّوضُ من الضمان في فتح وعاء الحب ونقله أصله عن فتاوى الفقهاء.

أنه لم يستول على الحب (صمته) لإشعاره بتنفيره ومحل قولهم المباشرة مقدمة على السبب ما لم يكن السبب ملحقاً (وإن وقف لم طاز فلا) لإشعاره باختياره ويجري ذلك في حل رباط البهيمه وفتح باب إصطليها

عبارتهم واللفظ للأول، ولو حل رباطاً عن علف في وعاء فأكلته في الحال بهيمه صمن ولا ينافيه نصريح الماوردى بأنه لو حل رباط بهيمه فأكلت علفاً أو كسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك بالحل أم لا؛ لأن انتفاء الضمان في تلك لعدم تصرفه في التالف بل في التليف عكس ما هنا. اه قال ع ش قوله م ر رباط بهيمه أي لغيره ولعل عدم الضمان هنا مع ضمان صاحبه إذا أرسلها في وقت جرت المادة بحفظها فيه أن المطلق لها هنا لا يد له عليها ولا استيلاء حتى يضمن ما تولد من فعلها بخلاف المالك فإن عليه حفظ ما في يده فإرسالها لها تفصيل. اه. قود: (الإشعاره) إلى قول المتن والأیدی في النهاية والمغني. قود: (الإشعاره إلخ) أي الطيران في الحال. قود: (ومحل قولهم إلخ) ردّ لبدليل المزجوج عبارة المغني والثاني يضمن مطلقاً؛ لأنه لو لم يفتح لم يطرز، والثالث لا يضمن مطلقاً؛ لأن له قصداً واختياراً والفائض مسبب والطائر مباشر والمباشرة مقدمة على السبب. اه. قود: (وتجري ذلك) أي تفصيل فتح القفص أي نظيره. قود: (في حل رباط بهيمه إلخ) أي خرجت وضاعت، ولو خرجت البهيمه عقب فتح الباب فأكلت زرعاً أو غيره لم يضمنه الفايض كما جزم به ابن المقرئ، وإن جزم في الأنوار بخلافه؛ إذ لا يلزمه حفظ بهيمه غيره عن ذلك، ولو وقف على جداره طائر فنقره لم يضمنه؛ لأن له منعه من جداره، وإن رماه في الهواء، ولو في هواء داره فقتله صمته؛ إذ ليس له منعه من هواء داره، ولو فتح جزراً فأخذ غيره ما فيه أو دل عليه للصوص فلا ضمان عليه لعدم ثبوت يده على المال، ونسبه بالفتح في الأولى قد انقطع بالمباشرة نعم لو أخذ غيره بأمره وهو غير متميز أو أعجمي يرى طاعة أمره صمته دون الآخذ، ولو بنى داراً فألقت الريح فيها ثوباً وضاع لم يضمنه؛ لأنه لم يستول عليه نهاية ومغني قال ع ش قوله: لأن له منعه من جداره، فلو اغتاد الطائر النزول على جدار غيره وشق منعه كلف صاحبه منعه بحسبه أو قص جناح له أو نحو ذلك، وإن لم يتولد عن الطائر ضرر

قود: (وتجري ذلك في حل رباط البهيمه) عبارة الروض وشرجه وحل رباط البهيمه والعبد المجنون، وفتح باب مكانهما كما صرح به أصله كفتح القفص فيما ذكر. اه وقد يؤخذ منه أنه لو كسرت البهيمه حال خروجها باب المكان أو إناء هناك صمته الفايض وهو محتمل، وعليه فقوله في شرح الروض بعد ذلك وقد صرح هو أي الرواني كالمأوردى بأنه لو حل رباط بهيمه فأكلت علفاً وكسرت إناء لم يضمن سواء اتصل ذلك بأكل أم لا؛ لأنها المثلية يمكن أن لا يخالف ذلك بأن يفرق بين حل الرباط وفتح الباب وقد يفرق بين الطير والبهيمه؛ لأن للطير عادة عند الفتح من الهجان المؤثر ما ليس للبهيمه ويفرق بين إتلاف الباب الذي فتح والإناء الذي عنده وبين الإثلاف مع الحل؛ لأن الخروج مؤثر في الباب وما عنده ما لا يؤثر مجرّد الحل فيما هناك، وقياس هذا أنه لو أكلت الطائر قارورة خارج القفص فلا ضمان. فالمسألتان سواء على هذا.

ومثلها فن غير مُتميز ومجنون لا عاقل، ولو أبقا وألحق جمع بفتح القفص ما لو كان بيد صبي أو مجنون طائر فأمره إنسان بإطلاقه من يده فأطلقه قال الأزرعي وهذا حيث لا تميز، وإلا ففيه نظر إذ عند التميز عقد وكثير التميز من يرى تحتم طاعة أمره قيل الأولى طير لا طائر؛ لأنه في القفص لا يطير ورُدُّ بأن الذي قاله جمهور اللغويين أن الطائر مفرد والطير جمعه. (والأهدى المُتَرَبِّية) بغير تزوج (على يد الغاصب) الضامن، وإن كانت في أصلها أمانة كودعة ووَكالة بأن وكله في الرد (أهدى ضمان، وإن جهل صاحبها الفصص) لأنه وضع يده على ملك

بجلوبه على الجدار؛ لأن من شأن الطير تولد التجاسه منه برؤيه ويترتب على جلوبه منع صاحب الجدار منه لو أراد الانتفاع به قوله، ولو بنى دارا الخ، البناء ليس بقيد وقوله لم يضمه أي حيث لم يتمكن من إغلام صاحبه ولم يعلمه، ولأصين. اه كلام ع ش. ه فود: (ومثلها فن الخ) أي في حل القيد وفتح الباب، ولو اختلف المالك والفايح في أنه خرج عقب الفتح أو تراخى عنه فبني تصديق الفايح؛ لأن الأصل عدم الضمان. اه ع ش. ه فود: (لا هاقل) عبارة المُغني بخلاف الرقي الماقل ولو كان أبقا؛ لأنه صحيح الاختيار فخروجه عقب ما ذكر يحال عليه. اه. ه فود: (فأمره إنسان بإطلاقه) أي فأطلقه فينظر هل يطير عقب إطلاقه أو لا كذا في شرح الرزح عن المازدي والرواني. اه سم. ه فود: (بغير تزوج) إلى قوله لكن رجح في النهاية. ه فود: (الضامن) أخرجه به ما لو كان غاصبا لاختصاص فلا يتأتى فيه ما سيأتي. اه رشيد أقول: وكذا أخرجه ما سيذكره الشارح بقوله: وكذا من انتزعه الخ. ه فود: (وإن كانت) أي الأيدي. ه فود: (أمانة) أي أيدي أمانة اه مُغني. ه فود: (بأن وكله في الرد) ظاهره، وإن كان ذلك لمعجز عن الرد بتفسيه وفيه نظر اه سم.

ه قول (سئ): (وإن جهل صاحبها) أي أو أكره على الاستيلاء على المقتسوب فإذا تلف في يده كان طريقا في الضمان وقرار الضمان على المُكره له كما لو أكره غيره على إتلاف مال فأنلفه فإن كلاً طريق في الضمان، والقرار على المُكره بالكسر ومن ذلك جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصا غصب من آخر فرسا وأكره آخر على الذهاب بها إلى محلة كذا فتلفت وهو عدم ضمان المُكره بالفتح بل هو طريق في الضمان فقط ومنه أيضا ما يقع في قرى الزيف من أمر الشاذ مثلا لاتباعه بإحضار بهائم الفلاحين للاستعمال في رزعه أو غيره بطريق الظلم وهو أنه إن أكره تابعه على إحضار بهائم عندها كان كل طريقا في الضمان والقرار على الشاذ، وإن لم يحصل إكراه أو أكرهه على إحضار بعض الدواب بلا تعيين للمُخضرة فأخضر له شيئا منها ضمينه لاختياره في الأول ولأن تعينه لبعض في الثاني وإحضاره له اختيار منه أيضا. اه ع ش. ه فود: (لأنه وضع) إلى قوله: (لكن رجح) في المُغني.

ه فود: (فأمره إنسان بإطلاقه) فينظر هل يطير عقب إطلاقه أو لا كذا في شرح الرزح عن المازدي والرواني. ه فود: (وإن كانت) أي الأيدي ش. ه فود: (بأن وكله في الرد) هل محل ذلك إذا علم أخذنا من استثناء البقوي الآتي أو يُفرق بين الحر والقرن ثم ظاهر قوله بأن وكله في الرد، وإن كان ذلك لمعجز عن الرد بتفسيه، وفيه نظر.

غيره بغير إذنه والجهل إنما يسقط الإثم؛ لأنه من خطاب التكليف لا الضمان؛ لأنه من خطاب الوضع فيطالب أيهما شاء، نعم الحاكم وأمينه لا يضمنان بوضع يديهما للمصلحة، وكذا من انتزعه ليزوده لمالكه من يد غير ضامنة وهي يد قته أو حربيه دون غيرهما مطلقا كما قاله لكن رجح السبكي الوجه القائل بقدم الضمان إذا كان معرضا للضياع والغاصب بحيث تفوت مطالبتة ظاهرا واستثنى البقوي من الجهل ما لو غصب عينا ودفعها ليقن الغير ليزودها لمالكها فتلفت في يده فإن جهل العبد ضمن الغاصب فقط ولا تعلق برقبته وغرم المالك أيهما شاء أما لو زوج غاصب المصوبة لجاهل بقصبتها فتلفت عند الزوج بغير الولادة منه فلا يضمنها؛ لأن الزوجة من حيث هي زوجة لا تدخل تحت يد الزوج وبهذا يندفع إيراد هذه

• قوله: (نعم الحاكم وأمينه) وهل مثلهما أصحاب الشوكة من مشايخ البلدان والمزبان أو لا؟ فيه نظر وعبارة الأذرع في القوت الحكام وأمثالهم الخ وهل تشمل هي ما ذكر في مشايخ البلدان الخ حيث عدل عن نزاهتهم إلى التعبير بأمثالهم. اهـ ع ش وفيه مثل إلى الشمول وهو الظاهر فليراجع. • قوله: (لا يضمنان) أي وأما الغاصب فلا يترأ إلا بالرد للمالك ومحل ذلك إذا كان الحاكم وأمينه هما الطالبان للأخذ وأما لو رد الغاصب بنفسه عليهما فيبني برأته بذلك لإقيام الحاكم مقام المالك في الرد عليه من الغاصب لكن قضية قول شارح الروض ويستثنى الحاكم ونايته؛ لأنهما نايبان عن المالك. اهـ أقول وهكذا قضية صنيع الشارح والنهاية والمغني أن الغاصب يترأ مطلقا. اهـ ع ش أيضا.

• قوله: (للمصلحة) كحفظه لملكه الغائب. • قوله: (من يد غير ضامنة الخ) يتبني أو من غير يد مطلقا كان وجدته أبقا فأخذه ليرده. اهـ سم. • قوله: (قته) أي المالك. • قوله: (دون غيرهما مطلقا الخ) عبارة المغني والنهاية لا غيرهما، وإن كان معرضا للضياع كما في الزوجة وأصلها في باب اللقطة خلافا للسبكي فيما إذا كان معرضا للضياع. اهـ. • قوله: (والغاصب يبحث الخ) أي وكان الغاصب الخ.

• قوله: (واستثنى) إلى المثني في النهاية. • قوله: (فإن جهل العبد ضمن الغاصب فقط وتعلق الخ) فيه نظر. اهـ نهاية أي فيما قاله البقوي ولعله بالنظر لما لو جهل يقن الخ ووجه النظر أن العبد، وإن كان آمينا لكونه وكبلا عن الغاصب في الرد فحقه أن يكون طريقا في الضمان، والقرار على الغاصب والمبتدأ من كلام البقوي نفى الضمان مطلقا ويمكن الجواب بأن مراد البقوي بقوله ضمن الغاصب أن عليه القرار. اهـ ع ش. • قوله: (بغير الولادة الخ) وإلا فيضمنها كما لو أولد أمة غيره بشبهة وماتت بالولادة فإنه يضمنها على الأصح كما قاله الرافعي في الزمن نهاية ومغني. • قوله: (فلا يضمنها) أي لا يضمن عينا إذا تلفت لكن يجب عليه المهر وأرض البكارة إن وطئها للشبهة. اهـ ع ش. • قوله: (لأن الزوجة من حيث هي زوجة الخ) وحيث قد صنفه في شرح المثني من استثناء الزوج من وضع اليد

• قوله: (من يد غير ضامنة) يتبني أو من غير يد مطلقا كان وجدته أبقا فأخذه ليرده. • قوله: (ولا تعلق برقبته وغرم المالك أيهما شاء) فيه نظر شرح م ر. • قوله: (بغير الولادة منه) وإلا فيضمنها كما لو أولد

على المتن (لم إن عليم) الثاني بالفَصْب (فكفاصِب من غاصِب فيستَقِرُّ عليه ضَمَانٌ ما يَلْفُ عنده) ويُطالَبُ بِكُلِّ ما يُطالَبُ به الأولُ لِصِدْقِ حَدِّ الفَصْبِ عليه نعم لا يُطالَبُ بزيادة قيمة حصلت في يد الأول فقط بل المُطالَبُ بها هو الأولُ ويبرأ الأولُ لكونه كالضامِنِ لِتَقَرُّرِ الضمانِ على الثاني بإبراء المالكِ لِثاني ولا عكس (وكذا إن جهل) الثاني الفَصْب (وكانت يده في أصلها يد ضَمَانٍ كالعارية) والبيع والقرض، وكذا الهبة، وإن كانت يده ليست يد ضَمَانٍ؛ لأنه دَخَلَ على الضمان فلا تَغْيِيرَ مِنَ الغاصِبِ وفي الهبة أَخَذَ لِلتَّمَلُّكِ (وإن كانت يد أمانة) بغير ائْتِهَابِ (كوديعة فالقراؤ على الغاصِبِ)؛ لأنه دَخَلَ على أن يده نائبة عن الغاصِبِ فإن غَرِمَ الغاصِبُ لم يرجع عليه، وإن غَرِمَ هو رجع على الغاصِبِ ومثله ما لو صال المَقْصُوبُ على شَخْصٍ فائْتَلَفَهُ كما مرَّ آنفاً ويدُ الالتقاط ولو لِلتَّمَلُّكِ

مُشْكِلاً إِلَّا أَنْ يَكُونَ اسْتِثْنَاءً مُنْقَطِعاً رَشِيدِيٍّ وَع ش. ٥ فَوَدَّ: (الثاني بالفَصْب) إلى قوله: (ولو كان المَقْصُوبُ) في التَّهْيِيةِ والمُعْنِي. ٥ فَوَدَّ: (وَيُطالَبُ بِكُلِّ ما يُطالَبُ إلخ) ولا يَزْجَعُ على الأولِ إن غَرِمَ وَيَزْجَعُ عليه الأولُ إن غَرِمَ. اه مُعْنِي. ٥ فَوَدَّ: (كالضامِنِ) أي عَنِ الثاني. ٥ فَوَدَّ: (بإبراء المالكِ) مُتَعَلِّقٌ بقوله: (ويبرأ إلخ). اه رَشِيدِيٍّ. ٥ فَوَدَّ: (ولا عَكْسَ) أي؛ لَأَنَّ الثاني كالأصيل وهو لا يَبْرَأُ بِإِبراءِ الضامِنِ. اه ع ش. ٥ فَوَدَّ: (والبيع إلخ) أي والسُّؤْمُ نِهايةً ومُعْنِي. ٥ فَوَدَّ: (لأنه دَخَلَ إلخ) تَعْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ وكذا. ٥ فَوَدَّ: (وفي الهبة إلخ) تَعْلِيلٌ لِمَا بَعْدَهُ.

٥ فَوَدَّ (سُي): (كوديعة) أي وقراضٍ نِهايةً ومُعْنِي وَكَالَةَ سَم. ٥ فَوَدَّ: (ومثله ما لو صال إلخ) قَضِيَّتُهُ ضَمَانُ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ، وإن كان القراؤ على الغاصِبِ وفيه نَظَرٌ قَلْبَرِ اجْعَ فَإِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ. اه سَمِ عِبارةَ الْحَلْبِيِّ وَمُقْتَضَى التَّشْبِيهِ أَنَّهُ أَيُّ الْمَصُولِ عَلَيْهِ يَكُونُ طَرِيقاً فِي الضَّمَانِ وَلَيْسَ كَذَلِكَ وَعِبارةُ ع ش قوله: (ومثله) أي في عَدَمِ ضَمَانِ الْمَصُولِ عَلَيْهِ. اه فَالضَّمِيرُ لِأَخْذِ الْمَقْصُوبِ الْجَاهِلِ الَّذِي يَدُهُ أَمِينَةٌ بِتَقْدِيرِ مُضَافٍ أَي مِثْلَ حُكْمِهِ وَهُوَ عَدَمُ اسْتِثْرَارِ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، وإن كان هذا لا يُطالَبُ. اه.

٥ فَوَدَّ: (فائْتَلَفَهُ) أي اتَّلفَ الشَّخْصُ الْمَصُولَ عَلَيْهِ الْمَقْصُوبَ الصَّائِلَ. اه ع ش وفي المُعْنِي، فَلَوْ كان هو المالكِ لم يَبْرَأُ الغاصِبُ. اه. ٥ فَوَدَّ: (كما مرَّ آنفاً) لَعَلَّهُ أَرَادَ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ وَلَوْ اتَّلفَ مَالاً فِي يَدِ إلخ مِنْ قَوْلِهِ: وَهُؤَذَرُ بِشَخْوَ رِدَّةٍ أَوْ صِيَالٍ اتَّلفَ إلخ وفيه تَأَمُّلٌ إِذْ مَا ذَكَرَ إِنَّمَا هُوَ فِي إِتْلَافِهِ فِي يَدِ الْمَالِكِ لَا فِي يَدِ الْغَاصِبِ كَمَا هُنَا وَلَعَلَّ لِهَذَا نَظَرَ فِيهِ الرَّشِيدِيُّ بِقَوْلِهِ انْظُرْ أَيْنَ مَرَّ. اه. ٥ فَوَدَّ: (ويَدُ الْإِلْتِقاطِ إلخ) عِبارةُ الْمُعْنِي، وَلَوْ ضَاعَ الْمَقْصُوبُ مِنَ الْغَاصِبِ فَالْتَقَطَهُ إِنْسَانٌ جَاهِلٌ بِحَالِهِ فَإِنْ أَخَذَهُ لِلْحِفْظِ أَوْ

أَمَةً غَيْرَهُ بِشُبْهَةٍ وَمَاتَتْ بِالْوِلَادَةِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُهَا عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا قَالَ الرَّافِعِيُّ فِي الرَّهْنِ شَرْحُ م ر.

٥ فَوَدَّ: (وإن كانت يده ليست يد ضَمَانٍ) خِلَافاً لِمَا ذَلَّتْ عَلَيْهِ عِبارةُ الرَّوْضِ م ر.

٥ فَوَدَّ فِي (سُي): (كوديعة) يَبْتَنِي أَوْ وَكَالَةَ. ٥ فَوَدَّ: (ومثله ما لو صال إلخ) قَضِيَّتُهُ ضَمَانُ الشَّخْصِ الْمَذْكُورِ، وإن كان القراؤ على الغاصِبِ، وفيه نَظَرٌ قَلْبَرِ اجْعَ فَإِنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ.

قبله كَيْدُ الأمانةِ وبعده كَيْدُ الضمانِ. (ومضى أَتْلَفَ الآخِذُ مِنَ الغاصِبِ) شيئاً (مُسْتَقِلاً به) أي بالإتلاف وهو أهل للضمان (فالقرارُ عليه مُطلقاً) أي سواء أكانت يده يَدَ ضَمَانٍ أو أمانة؛ لأنَّ الإتلاف أقوى من إثبات اليدِ العاديةِ أمّا إذا لم يستَقِلْ بالإتلاف بأن حَمَلَهُ عليه الغاصِبُ فإن كان لِرَضِيهِ كَذَبَحَ شاةً أو قطعَ ثوبَ أَمْرِهِ به فَقَمَلَهُ جاهِلاً بالقرارِ عليه أوْلاً لِرَضِيهِ ففعل المُثْلِفُ وكذا إن كان لِرَضِيهِ نفسه كما قال (وإن حَمَلَهُ الغاصِبُ عليه بأن قَدَّمَ له طعاماً مَفْصُوباً صِيفَةً فأكلَهُ فكذا) القرارُ عليه (في الأظهر)؛ لأنَّه المُثْلِفُ وإليه عَادَتِ النِّمْنَعَةُ هذا إن لم يَقُلْ له هو مِلْكِي، وإلا لم يرجع عليه لاعترافيه بأن المالكَ ظَلَمَهُ والمظلومُ لا يرجعُ على غير ظالمِهِ (وعلى هذا) الأظهرُ (لو قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فأكلَهُ) جاهِلاً (برئى الغاصِبُ)؛ لأنَّه المُثْلِفُ أمّا إذا أَكَلَهُ عَالِماً فبئراً

مُطلقاً فهو أمانةٌ وكذا إن أَخَذَهُ لِلتَّمْلِكِ وَلَمْ يَتَمَلَّكْ فإن تَمَلَّكَ صَارَتْ يَدُهُ يَدَ ضَمَانٍ. اهـ. فُود: (قَبْلَهُ) أي التَّمْلِكُ. اهـ ع ش. فُود: (كَيْدُ الأمانةِ) خَبَرٌ وَيَدُ الإلتِقاطِ.

فُود (سُي): (فالقرارُ عليه) أي الآخِذِ. فُود: (يَدَ ضَمَانٍ أو أمانةٍ) أي، وإن جَهِلَهُ. اهـ سم.
 فُود: (بأن حَمَلَهُ عليه إلخ) أي حَمَلَ الغاصِبُ الآخِذُ على الإتلاف. فُود: (فإن كان) أي الإتلاف.
 فُود: (لِرَضِيهِ) أي الغاصِبِ. اهـ ع ش. فُود: (فالقرارُ عليه) أي الغاصِبِ. فُود: (فعل المُثْلِفِ) لآتِ حَرَامٍ. اهـ مُغْنِي. فُود: (لِرَضِيهِ نَفْسِهِ) أي المُثْلِفِ. فُود: (فَكَذَا القرارُ عليه) أي الآكِلِ.
 فُود: (هذا إن لم يَقُلْ إلخ) عبارةُ التَّهْيِيةِ والمُغْنِي وَعَلَى الأوَّلِ لو قَدَّمَهُ لِأَخَرٍ وقال هو مِلْكِي فالقرارُ على الآكِلِ أيضًا فلا يَرْجِعُ بما غَرِمَهُ على الغاصِبِ لَكِنْ بهذه المقالةِ إن غَرِمَ الغاصِبُ لم يَرْجِعْ على الآكِلِ لِإِعْتِرَافِهِ إلخ ثم قالَا وَتَقْدِيمُهُ أي الطَّعامِ المَفْصُوبَ لِزَقيقٍ، ولو بِإِذْنِ مَالِكِهِ أي الزَّقيقِ جَنَابةً يَدَ مِنْهُ أي الزَّقيقِ يُبَاعُ فيها لِتَعْلُقِ مَوْجِبِهَا بِرَقِيَّتِهِ، فَلَوْ غَرِمَ الغاصِبُ رَجَعَ على قِيَمَةِ الزَّقيقِ بِخِلَافِ ما لو قَدَّمَهُ لِيَهِيمَةٍ فَأَكَلَتْهُ وَغَرِمَ الغاصِبُ فَإِنَّهُ لا يَرْجِعُ على المالكِ إن لم يَأْذَنْ وَإِلَّا رَجَعَ. اهـ قال ع ش قوله م ر فَإِنَّهُ لا يَرْجِعُ على المالكِ أي وَلَيْسَ لِمَالِكِ العَلَفِ مُطَالَبَةٌ صَاحِبِ البهيمةِ فَلَيْسَ طَرِيقاً فِي الضَّمَانِ. اهـ.
 فُود (سُي): (وَعَلَى هذا لو قَدَّمَهُ إلخ) وَيَبْرَأُ الغاصِبُ أيضًا بِإِعَارَتِهِ أو بَيْعِهِ أو إِقْرَاضِهِ لِلْمَالِكِ، ولو

فُود: (قَبْلَهُ) أي التَّمْلِكِ ش. فُود: (يَدَ ضَمَانٍ أو أمانةٍ) أي وإن جَهِلَهُ. فُود: (فالقرارُ عليه) أي الآخِذِ. فُود: (وإِلَّا) بأن قال له ذلك.

فُود (سُي): (وَعَلَى هذا لو قَدَّمَهُ لِمَالِكِهِ فأكلَهُ برئى الغاصِبُ) في الرُّضِيِّ وشرجه.
 (فَرَعَ) يَبْرَأُ الغاصِبُ مِنَ المَفْصُوبِ بِإِطْعَامِهِ المالكِ أو إِعَارَتِهِ لِيَاَهُ أو بَيْعِهِ أو إِقْرَاضِهِ لَهُ، ولو كان جَاهِلاً بِأَنَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ بَاشَرَ أَخْذَ مَالِهِ بِإِخْتِيَارِهِ وَتَمَكُّنِهِ أي وَيَبْرَأُ بِتَمَكُّنِهِ مِنْهُ بِالْوَضْعِ بَيْنَ يَدَيْهِ عَالِماً بِأَنَّهُ لَهُ لا جَاهِلاً بِهِ؛ لِأَنَّهُ يُعَدُّ بِإِصَالِهِ فِي الأوَّلِ دُونَ الثَّانِي لا بِإِيْدَاعِهِ وَرَفْعِهِ وَإِعَارَتِهِ وَتَرْوِيجِهِ مِنْهُ وَالْقِرَاضِ مَعَهُ فِيهِ جَاهِلاً بِأَنَّهُ لَهُ؛ لِأَنَّ التَّسْلِيْطَ فِيهَا غَيْرُ تَامٍ بِخِلَافِ ما إذا كان عَالِماً وَكَلَامُهُ فِي التَّرْوِيجِ يَشْمَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ما لم يَسْتَوِلْزِمَا فَإِنْ اسْتَوِلْزِمَا أي وَتَسَلَّمَهَا برئى الغاصِبُ ولا يَبْرَأُ إِنْ صَالَ المَفْصُوبُ

قطعا هذا كله إن قُدِّمه له على هيئته أمّا إذا غَصَبَ حَبًّا وَلَحْمًا أَوْ عَسَلًا وَدَقِيقًا وَصَنَعَهُ هَرِيسَةً أَوْ حَلْوَاءً مِثْلًا فَلَا يَبْرَأُ قَطْعًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصِيرْهُ كَالتَّالِفِ انْتَقَلَ الْحَقُّ لِقِيمَتِهِ وَهِيَ لَا تَسْقُطُ بِبَذْلِ غَيْرِهَا إِلَّا بِرِضَا مُسْتَحَقِّهَا وَهُوَ لَمْ يَرْضَ، وَلَوْ كَانَ الْمَغْصُوبُ قِنًا فَقَالَ الْغَاصِبُ لِمَالِكِهِ أَعْتَقَهُ أَوْ أَعْتَقَهُ عَنْكَ فَأَعْتَقَهُ جَاهِلًا كَوْنَهُ عَبْدًا أَوْ حَيَاتِهِ بَل، وَإِنْ ظَنَّ مَوْتَهُ نَفَذَ الْعِتْقَ وَبَرَّئَ الْغَاصِبُ فَإِنْ قَالَ عَتَقْتُ وَبَرَّئْتُ أَبْضًا عَلَى مَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَعَلَى الْعِتْقِ قَالَ الشَّيْخَانِ يَقَعُ عَنِ الْمَالِكِ لَا الْغَاصِبِ فَإِنْ قُلْتُ: الْعِبْرَةُ فِي الْعُقُودِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.....

جَاهِلًا بِكَوْنِهِ لَهُ بِأَشْرَ أَخْذِ مَالِهِ بِاخْتِيَارِهِ لَا بِإِدَاعِهِ وَرُفْنِهِ وَإِجَارَتِهِ وَتَرْوِيجِهِ وَالْقِرَاضُ مَعَهُ فِيهِ جَاهِلًا بِآتِهِ إِذَا التَّسْلِيطُ فِيهَا غَيْرُ تَامٍ بِخِلَافِ مَا لَوْ كَانَ عَالِمًا وَشَجَّلَ التَّرْوِيجُ الذِّكْرَ وَالْأُنْثَى وَمَحَلُّهُ فِي الْأُنْثَى فِيمَا إِذَا لَمْ يَسْتَوِزْ لَهَا فَإِنْ اسْتَوِزَ لَهَا أَيْ وَتَسَلَّمَهَا بَرَّئَ الْغَاصِبُ. اهـ مُنْفِي، وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ إِلَّا أَنَّهُ قَالَ يَذُلُّ قَوْلُ الشَّارِحِ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا. اهـ عِبَارَةُ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ مَا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي عَنِ الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ قَوْلُهُ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا مَمْنُوعٌ بَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا م. ر. اهـ. قُود: (انْتَقَلَ الْحَقُّ لِقِيمَتِهِ) أَيْ وَمَعَ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ بَدَلِهِ لِلْمَالِكِ وَلَا لِغَيْرِهِ وَمَنْ عَلِمَ أَنَّ أَضْلَهُ مَغْصُوبٌ تَنَاوَلَ شَيْءًا مِنْهُ. اهـ ع. ش. أَيْ إِلَّا بَعْدَ دَفْعِ الْغَاصِبِ بَدَلَهُ لِلْمَالِكِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مِثْلَ الدَّفْعِ بِالْفِعْلِ رِضَا الْمَالِكِ بِتَأْخِيرِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قُود: (وَهِيَ لَا تَسْقُطُ بِبَذْلِ غَيْرِهَا إلخ) وَلَوْ مَعَ الْعِلْمِ بِذَلِكَ. اهـ مُنْفِي. قُود: (وَبَرَّئَ الْغَاصِبُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْتَاقِ الْوَقْفُ وَنَحْوُهُ. اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ وَنَحْوُهُ أَيْ كَانَ أَمْرُهُ بِهَيْئَةٍ لِمَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِهِ مِنْ الْجِهَاتِ الْعَامَّةِ أَوْ قَالَ لَهُ انْذُرْ إِعْتَاقَهُ أَوْ أَوْصِرْ بِهِ لِجَهَةٍ كَذَا ثُمَّ مَاتَ الْمَالِكُ. اهـ ع. ش. قُود: (قَالَ الشَّيْخَانِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَيَقَعُ الْعِتْقُ عَنِ الْمَالِكِ لَا عَنِ الْغَاصِبِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ لَكِنْ الْأَوْجَهُ مَعْنَى كَمَا

عَلَى مَالِكِهِ فَقَتَلَهُ الْمَالِكُ دَفْعًا لِصِيَالِهِ، سَوَاءٌ عَلِمَ أَنَّهُ عَبْدُهُ أَمْ لَا؛ لِأَنَّ الْإِثْلَافَ بِذَلِكَ كَثْرَتُ الْإِثْلَافِ الْعَبْدِ نَفْسُهُ؛ وَلِهَذَا لَوْ كَانَ الْعَبْدُ لِغَيْرِهِ لَمْ يَضْمَنْهُ. قَالَ الرُّزْكَشِيُّ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرْتَدُّ وَالْبَاغِي كَذَلِكَ إِذَا قَتَلَهُ سَيِّدُهُ الْإِمَامُ كَتَظْيِيرِهِ فِيمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ. اهـ وَقَوْلُهُ السَّابِقُ أَيْ وَتَسَلَّمَهَا مَمْنُوعٌ بَلِ الْحُكْمُ كَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَسَلَّمَهَا م. ر. وَقَوْلُهُ إِذَا قَتَلَهُ سَيِّدُهُ الْإِمَامُ إلخ فِي التَّقْيِيدِ بِالْبَاغِي إِذَا كَانَ الْقَتْلُ حَالَ الْقِتَالِ بِالْإِمَامِ نَظَرٌ. قُود: (وَلَوْ كَانَ الْمَغْصُوبُ قِنًا فَقَالَ الْغَاصِبُ لِمَالِكِهِ إلخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ بَعْدَ هَذَا، وَكَذَا يَعْتَقُ وَيَبْرَأُ إِنْ أَمَرَهُ الْمَالِكُ بِعِتْقِهِ بَأَن قَالَ أَعْتَقْهُ أَوْ أَعْتَقْهُ عَنْكَ أَوْ عَتَى إِلَى أَنْ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ الْبُلْقِينِيُّ: وَيَتَّبِعِي أَنْ يُلْحَقَ بِالْإِعْتَاقِ الْوَقْفُ وَنَحْوُهُ. اهـ. وَانْظُرْ هَلْ يَعْتَقُ هُنَا عَنِ الْغَاصِبِ إِذَا قَالَ الْمَالِكُ عَنْكَ بِنَاءً عَلَى الْأَوْجَهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمُغْتَقُ الْمَالِكُ بِأَمْرِ الْغَاصِبِ. قُود: (وَعَلَى الْعِتْقِ قَالَ الشَّيْخَانِ يَقَعُ عَنِ الْمَالِكِ إلخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَقَعُ الْعِتْقُ عَنِ الْمَالِكِ لَا عَنِ الْغَاصِبِ عَلَى الصَّحِيحِ فِي أَصْلِ الرُّوْضَةِ وَالْأَوْجَهُ مَعْنَى أَنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَاصِبِ وَيَكُونُ ذَلِكَ يَمَّا ضَمْنِيًا إِنْ ذُكِرَ عَوَضٌ، ، وَإِلَّا فَهَبَةٌ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْرِيهِ ظَانًّا حَيَاتَهُ فَبَانَ مَيِّتًا. اهـ.

فَمِنْهُ عَنْهُ إِذَا بَاعَ صِغْنِي إِنْ ذَكَرَ عَوْضًا، وَإِلَّا فَهِيَ قُلْتُ: يُفْرَقُ بَأَنْ قَرَبَةِ الْغَصْبِ صِيْرَتْ عِثْمَهُ كَالْمُبْتَدَأِ وَالْأَصْلُ فِي عِثْقِ الْمَالِكِ وَقَوْعُهُ عَنْهُ فَصَرَفَهُ عَنْهُ إِلَى غَيْرِهِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُقْتَضَى قَوِيٍّ وَلَمْ يُوجَدْ وَلَيْسَ هَذَا مِنْ تِلْكَ الْقَاعِدَةِ؛ لِأَنَّ مَا هُنَا فِي أَمْرِ تَرْتَبٍ عَلَيْهِ عِثْمُهُ وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ عَنْهُ أَصَالَةً وَتِلْكَ فِي عَقْدِ اسْتَوْفَى الشَّرْطِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ فِيهِ فَتَأَمَّلْهُ.

(فصل في بيان حكم الغصب)

وَانْقِسَامِ الْمَغْصُوبِ إِلَى مِثْلِيٍّ وَمُتَقَوِّمٍ وَبَيَانِهِمَا وَمَا يُضْمَنُ بِهِ الْمَغْصُوبُ وَغَيْرُهُ (تَضَمَّنَ نَفْسِ الرَّقِيقِ) وَمِنْهُ مُسْتَوْلَدَةٌ وَمُكَاتَبٌ (بَقِيَّتُهُ) بِالْفَعْلِ مَا بَلَّغْتَ

قَالَ شَيْخُنَا إِنَّهُ يَقَعُ عَنِ الْغَاصِبِ وَيَكُونُ ذَلِكَ بَيِّنًا صِغْنِيًا إِنْ ذَكَرَ عَوْضًا، وَإِلَّا فَهِيَ بِنَاءٍ عَلَى صِحَّةِ الْبَيْعِ فِيمَا لَوْ بَاعَ مَالُ أَبِيهِ طَائِفًا حَيَاتِهِ قَبْلَ أَنْ مَيِّتًا. اهـ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ لَمْ يَكُنِ الْأَوْجَهُ مَعْنَى أَيْ لَا تَقْلًا وَهَذَا يُشِيرُ بِاعْتِمَادِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ الْأَوْجَهُ تَقْلًا عَنْده لَكِنْ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيَّ أَنَّهُ عَنْ الْغَاصِبِ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (فَمِنْهُ عَنْهُ) أَيْ عَنِ الْغَاصِبِ، وَكَذَا صَمِيرُ ذَكَرَ. • قَوْلُهُ: (كَالْمُبْتَدَأِ) بِفَتْحِ التَّاءِ أَيْ كَعِثْقِ الْمَالِكِ ابْتِدَاءً بِدُونِ طَلَبِ الْغَاصِبِ. • قَوْلُهُ: (فِي أَمْرِ تَرْتَبٍ) وَهُوَ وَقَوْعُ الْعِثْقِ عَنِ الْمَالِكِ أَوْ الْغَاصِبِ.

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ) هَذَا مَحَلُّ التَّرَاعُ. اهـ سَم. • قَوْلُهُ: (عَنْهُ) أَيْ الْمَالِكِ.

• قَوْلُهُ: (اسْتَوْفَى الشَّرْطِ) هَذَا كَذَلِكَ وَمُجَرَّدُ الْغَضَبِ غَيْرُ مَانِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ سَم.

فصل في بيان حكم الغصب

• قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَهَلْ يَتَوَقَّفُ) فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى الْمَثْنِ، وَقَوْلُهُ: (أَنْتَبِهْ) إِلَى (وَفِي يَدَيْهِ). • قَوْلُهُ: (وَانْقِسَامِ الْمَغْصُوبِ) (إِلَى) تَفْسِيرٌ لِلْمُرَادِ بِحُكْمِ الْغَضَبِ هُنَا، وَإِلَّا فَلَيْسَ مَا ذُكِرَ حُكْمًا لَهُ إِذْ لَا تَعَرُّضَ فِيهِ لِخُرْمٍ وَلَا لِعَدَمِهَا. اهـ ع. ش. وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِحُكْمِ الْغَضَبِ التَّفْصِيلُ بَيْنَ ضَمَانِ نَفْسِ الرَّقِيقِ وَضَمَانِ أَعْيَانِهِ. • قَوْلُهُ: (وَمَا يُضْمَنُ بِهِ الْمَغْصُوبُ) أَيْ وَبَيَانِ مَا يُضْمَنُ إِلَيْهِ.

• قَوْلُهُ: (وَهَيْرُهُ) بِالرَّفْعِ عَطْفًا عَلَى الْمَغْصُوبِ أَيْ وَمَا يُضْمَنُ بِهِ أَعْيَانُهُ وَمَنْفَعَةُ مَا يُؤْجَرُ أَيْ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَعَدَمِ إِرَاقَةِ الْمُسْكِرِ عَلَى الذَّمِّ أَوْ بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى الْغَضَبِ أَيْ وَحُكْمُ غَيْرِهِ. اهـ بُجَيْرِيٍّ وَالْأَوَّلَى الْمَوَاقِفُ لِمَا يَأْتِي فِي الشَّرْحِ أَيْضًا الْاِقْتِصَارُ عَلَى الرَّفْعِ ثُمَّ تَفْسِيرُ الْغَيْرِ بِنَحْوِ الْمُسْتَمَامِ.

• قَوْلُهُ (سَمِيٍّ): (نَفْسُ الرَّقِيقِ) أَيْ كُلًّا أَوْ بَعْضًا فَيَدْخُلُ فِيهِ الْمُبْعُضُ فَيُضْمَنُ جُزْءُ الرَّقَبَةِ مِنْهُ بِقِيَمَتِهِ وَجُزْءُ الْحَرِيِّ بِمَا يُقَابِلُهُ مِنَ الدِّيَةِ كَمَا يَأْتِي. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (وَمِنْهُ مُسْتَوْلَدَةٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ: (بِضْفِ قِيَمَتِهِ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (لَكِنْ) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (لَا تَهْمُ شُدُّوا) إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ: (فَيَجِبُ) إِلَى (لَا) (السَّاقِطُ). • قَوْلُهُ: (وَمُكَاتَبٌ) أَيْ وَمُدَبِّرٌ. اهـ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (بِالْفَعْلِ مَا بَلَّغْتَ) أَيْ وَلَوْ زَادَتْ عَلَى دِيَةِ الْحُرِّ. اهـ مُعْنَى.

• قَوْلُهُ: (وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ وَاقِعٌ) هُنَا (إِلَى) هَذَا مَحَلُّ التَّرَاعُ. • قَوْلُهُ: (وَتِلْكَ فِي عَقْدِ اسْتَوْفَى الشَّرْطِ) هَذَا تِلْكَ. • قَوْلُهُ: (اسْتَوْفَى الشَّرْطِ) فِي نَفْسِ الْأَمْرِ مِنْ غَيْرِ مَانِعٍ مُجَرَّدُ الْغَضَبِ غَيْرُ مَانِعٍ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ.

(تَلَفَ أَوْ أَتَلَفَ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ) بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ وَأَرَادَ بِالْعَادِيَةِ الضَّائِنَةَ، وَإِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ صَاحِبُهَا لِيَدْخُلَ نَحْوُ مُسْتَامٍ وَمُسْتَعْمِرٍ وَيَخْرُجَ نَحْوُ حَرْبِيٍّ وَقِرٍّ الْمَالِكِ وَأَثَرَهَا؛ لِأَنَّ الْبَابَ مَوْضُوعٌ لِلتَّعَدِّيِّ وَالْمُرَادُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي بِالْقِيَمَةِ فِي الْمَغْصُوبِ وَأَبْعَاضِ أَقْصَاهَا مِنْ الْقَصَبِ إِلَى التَّلَفِ وَفِي غَيْرِهِ قِيَمَةٌ يَوْمَ التَّلَفِ (وَأَبْعَاضُهُ الَّتِي لَا يَتَقَدَّرُ أَرْضُهَا مِنَ الْحَرْقِ) كَهَزَالِ وَزَوَالِ بَكَارَةٍ وَجَنَابَةٍ عَلَى نَحْوِ ظَهْرِ أَوْ عُنْتِي تُضْمَنُ لَكِنْ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ لَا قَبْلَهُ (بِمَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ) إِجْمَاعًا فَإِنْ لَمْ تَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ. أَمَّا الْجِنَابَةُ عَلَى نَحْوِ كَفٍّ مِمَّا هُوَ مُقَدَّرٌ

هـ قول (سئ): (تَلَفَ أَوْ أَتَلَفَ الْخ) كَذَا فِي الْتَهَامَةِ بِتَقْدِيمِ الثَّلَاثِي عَلَى الرَّبَاعِيِّ وَالْأَوَّلَى الْعَكْسُ كَمَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالْمَحَلِّي. هـ قول (سئ): (أَتَلَفَ) أَي بِالْقَتْلِ مَحَلِّيٍّ وَمُغْنِي. هـ قول: (كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ) أَي الْمُتَقَرِّبَةُ وَالْأَفَالْمَلِيَّةُ يُضْمَنُ بِمِثْلِهِ كَمَا يَأْتِي وَيَحْتَوِيلُ أَنَّ الثُّنْبِيَّةَ فِي أَصْلِ الضَّمَانِ وَالْأَمْوَالِ عَلَى عُمُومِهَا. اهـ ش. هـ قول: (وَأَثَرَهَا) أَي الْمَادِيَّةُ عَلَى الضَّائِنَةِ مَعَ أَنَّهَا الْمُرَادُ. هـ قول: (بِالْقِيَمَةِ فِي الْمَغْصُوبِ) أَي الْمُتَقَرِّبُ فَلَا يُشْكِلُ بِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْأَصَحَّ فِي الْمَثَلِيِّ إِذَا قُيِّدَ أَنَّهُ يُضْمَنُ بِأَقْصَى الْقِيَمِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى وَقْتِ الْفَقْدِ. اهـ ش. هـ قول: (وَفِي غَيْرِهِ الْخ) شَامِلٌ لِلْمُسْتَامِ فَيُضْمَنُ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلَفِ أَي لَا يَبْقَى بِالْحَالِ عَادَةً. اهـ ش. هـ قول: (حَلَى نَحْوِ ظَهْرِ) أَي مِمَّا لَيْسَ مُقَدَّرًا مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْقِ. اهـ سم. هـ قول: (تَضْمَنُ الْخ) خَيْرٌ وَأَبْعَاضُهُ. هـ قول: (فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) قِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْجِنَابَةِ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ هُنَا حَالُهُ قَبْلُ الْإِنْدِمَالِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مَا هُنَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا لَمْ تَنْقُصْ قِيَمَتَهُ شَيْئًا لَا قَبْلَ الْإِنْدِمَالِ وَلَا بَعْدَهُ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ كَذَلِكَ. اهـ ش. هـ قول: (أَمَّا الْجِنَابَةُ الْخ) أَي بِجُرْجٍ لَا مُقَدَّرَ لَهُ أَخَذًا مِنْ قَوْلِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ مُقَابِلُ قَوْلِهِ عَلَى نَحْوِ ظَهْرِ أَوْ عُنْتِي لَكِنْ قَدْ يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَكَذَا الْمُقَدَّرَةُ فَلَيْسَ ذَكَرَ هَذَا فَلْيَتَأَمَّلْ. وَيُجَابُ بِالْمَنْعِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ فِي الْآتِي أَنْ تَكُونَ الْجِنَابَةُ بِإِثْلَابِ الْمُقَدَّرَةِ وَهَذَا أَنْ تَكُونَ بِإِثْلَابِ شَيْءٍ فِيهِ مَثَلُ الْمُرَادِ فِي الْآتِي إِثْلَابُ الْكَفِّ وَهَذَا جُرْجُهُ. اهـ ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ مِمَّا هُوَ مُقَدَّرٌ بَيَانٌ لِنَحْوِ كَفٍّ أَوْ لَوْ جَنَى عَلَى مَا هُوَ مُقَدَّرٌ مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْقِ كَالْكَفِّ وَالرَّجُلِ أَوْ

(فَقُصِّلَ: فِي بَيَانِ حُكْمِ الْغَضَبِ الْخ)

هـ قول: (حَلَى نَحْوِ ظَهْرِ الْخ) أَي مِمَّا لَيْسَ مُقَدَّرًا مِنْهُ بِنَظِيرِهِ فِي الْحَرْقِ. هـ قول: (فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ) هَكَذَا ذَكَرُوهُ وَفِيهِ نَظَرٌ فِي الْجِنَابَةِ الْمَذْكُورَةِ لِمَا يَأْتِي فِي الْجِنَابَاتِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَبْقَ نَقْصٌ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ اعْتَبِرَ أَقْرَبُ نَقْصٍ إِلَى الْإِنْدِمَالِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَدَّرَ الْقَاضِي شَيْئًا بِاجْتِهَادِهِ فَإِنْ قُلْتُ هَذَا لَا يَرُدُّ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْجِنَابَةِ مِنْ غَيْرِ ذِي الْبِيَدِ كَالْفَاصِبِ فَلَا يُنَاسِبُ تَضْمِينَهُ أَغْنَى ذَا الْبِيَدِ كَالْفَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَمْ يَثْبُتْ عُضْوٌ قُلْتُ عَلَى تَقْدِيرِ أَنَّ الْمُرَادَ عَدَمُ تَضْمِينِ ذِي الْبِيَدِ لِمَا ذَكَرَ فَهَذَا إِنَّمَا يَنْبَغُ تَضْمِينَهُ قَرَارًا لَا تَضْمِينَهُ طَرِيقًا عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُرَادُ ذَلِكَ لَمْ يَصِحَّ الْحُكْمُ بِالتَّضْمِينِ عِنْدَ وَجُودِ النَقْصِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْرُزْ وَقَوْلِي إِنَّ الْمُرَادَ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ أَي أَصَالَةً فَلَا يُنَاسِبُ مَا يَأْتِي فِي الْجِنَابَاتِ. اهـ.

هـ قول: (أَمَّا الْجِنَابَةُ الْخ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ: (حَلَى نَحْوِ ظَهْرِ أَوْ عُنْتِي) لَكِنْ قَدْ يُقَالُ هَذَا دَاخِلٌ فِي قَوْلِهِ الْآتِي:

منه بنظيره في الحر ففيمها ما نقص من قيمته لكن بشرط أن لا يساوي النقص مقدره كيصف القيمة في اليد فإن ساواه نقص منه القاضي كما في الحكومة في حق الحر كذا ذكره المتولي واعتمده جثع ورؤ بأنه إنما يأتي في غير الغاصب أما هو فيضمن بما نقص مطلقاً؛ لأنهم شدوا عليه في الضمان بما لم يشدوا على غيره ويؤيده ما يأتي في نحو قطع يده من أنه يضمن الأكثر (وكذا المقدرة) كيد (إن تلفت) بأفة سماوية أو قود أو حد فيجب بعد الاندمال هنا أيضاً ما نقص؛ لأن الشاقط من غير جنابة لا يتعلق به قود ولا كفارة ولا ضربت على عاقلة فأشبهت الأموال فإن لم تنقص كأن قطع ذكره وأثنياء كما هو الغالب لم يجب شيء (وإن ألفت) بالجنابة عليها (فكذا في القديم) يجب ما نقص من قيمته كسائر الأموال (وعلى الجديد يفتقر من الرقيق

والصورة أن الجنابة لا مقدر لها كان جرح كفه فهو غير ما سيأتي في المتن . اهـ . قود: (منه بنظيره) الأولى حذفه . قود: (أن لا يساوي إلخ) يعني أن لا يبلغ ما نقص من قيمة الرقيق بالجنابة على نحو كفه مقدره . قود: (فإن ساواه) أي أو زاد عليه كما هو مفهوم بالأولى . قود: (نقص) أي وجوباً (منه) أي المساوي . اهـ ش . قود: (في غير الغاصب) أي فيما إذا كان الجاني على نحو كف الرقيق غير الغاصب له . قود: (أما هو) أي الغاصب وقوله: (فيضمن بما نقص) معتد وقوله: (مطلقاً) أي ساوي المقدر أم زاد عليه . اهـ ش . قود: (مطلقاً) لعله إذا كان التلف بجنابة بخلاف إذا كان بأفة سماوية ونحوها أخذاً بما يأتي آنفاً . قود: (قطع يده) أي الرقيق . (فرغ): لو غصب جارية ناهداً أو عبداً شاباً أو امرأة فتدلى ثديها أو شاخ أو التحى ضمن النقص عباث اهـ شوبري . اهـ بجبري . قود: (أو قود أو حد) أي بجنابة وقمت منه بعد الغصب بخلاف ما لو قطعت بجنابة في يد المالك فإنها غير مضمونة؛ لأن المستند إلى سبب سابق على الغصب كالمستند عليه اهـ ش . قود: (كان قطع ذكره وأثنياء) أي بأن سقطت بلا جنابة أو قطعت قوداً سم على حج أي أما بالجنابة فتضمن . اهـ ش أي كما يأتي .

(وكذا المقدرة) فلم ذكر هذا هنا؟ فليتأمل . ويجاب بالمنع؛ لأن المراد في الآتي أن تكون الجنابة بإتلاف المقدرة وهنا أن تكون بإتلاف شيء فيه مثلاً المراد في الآتي إتلاف الكف وهنا جرحه . قود: (أو قود أو حد) هذا يفيد حيث حمل الشارح اليد العادية على الضامنة كيد المستعير ضمان المستعير بما نقص فيما لو تلفت أعضاؤه المعاري في يده بقود أو حد لكن هذا شامل لما إذا وجد السبب في يد المعير قبل الاستعارة ولا يخفى أنه مشكل وأنه غير مراد له بل الغاصب لا يضمن في هذه الحالة كما قال في الرزوي، وإن كانت الجنابة أو الردة في يد المالك والمقوبة في يد الغاصب لم يضمن ويضمن في عكبه . اهـ . قود: (كان قطع ذكره وأثنياء) أي بأن سقطت بلا جنابة أو قطعت قوداً . قود: (وإن ألفت بالجنابة عليها إلخ) يتبعني أن الجنابة إذا كانت من غير ذي اليد أن المراد بالضمان

والقيمة فيه كالدية في الخوف ففيه أثنيته وذكره قيمتان، وإن زادت قيمته وفي يده كمال قيمته نعم إن قطعهما مشترٍ وهو بيد البائع لم يكن قابضاً له فلا يلزمه إلا ما نقص، وإلا كان قابضاً له مع كونه بيد البائع وفي (يده نصف قيمته) كما سيذكره آخِر الدُّبَات وهل يتوقف الضمان هنا على الاندمال أيضاً قولان ظاهر النص كما قاله القمولي لا. وقال الأذرعِي إنه الأصح فيقوم مجروحاً قد برئ. وقال البلقيني والزر كشيء المرجح: أن المال لا يؤخذ قبل الاندمال لاحتمال حدوث نقص بسرَّبان إلى نفس أو بشر كجاريحه وكلام الشيخين هنا ظاهر في ذلك وعلى الأول فالفرق بين المُقَدِّر وغيره خفي إذ المحذور المذكور في التعليل المذكور يأتي في المُقَدِّر وغيره هذا إن كان الجاني غير غاصب.....

• قول (سني): (والقيمة فيه كالدية إلخ) مُتَبَدِّلاً وَخَيْرٌ. • قول: (ففي أثنيته إلخ) أي في قطعهما.
• قول: (وإن زادت قيمته) أي الرقيق بالقطع. • قول: (وهو بيد البائع) غَرَضُهُ مُجَرَّدُ إِفَادَةِ الْحُكْمِ، وإلا فالكلام في المفصوب نَعَمَ بالنظر لما فُسِّرَ به الشارح اليد العادية يكون استندراكاً. اهـ ش. • قول: (لَمْ يَكُنْ) أي المُشْتَرِي. اهـ ش. • قول: (فلا يلزمه إلا ما نقص) بمعنى أنه يَسْتَقِرُّ عليه من الثمن نسبة ذلك النقص ويُجْعَلُ قابضاً لمقابلته فإذا نقص ثلث القيمة يُجْعَلُ قابضاً لثلثه وَيَسْتَقِرُّ عليه ثلث الثمن رَشِيدِي وع ش وقال سم كان اللزوم إذا فسخ. اهـ والأول أحسن. • قول: (ولاً) أي إن الزمناه كمال القيمة سيذكر عَمَز وع ش وكُزْدِي. • قول: (مع كونه إلخ) أي ولا قائل به. اهـ ش.
• قول (سني): (نصف قيمته) أي بعد الاندمال. اهـ ش. • قول: (أي كما في الذي لا يتقدَّر وفي الذي يتقدَّر إذا تَلَفَ بَاقِيَه) • قول: (قد برئ) أي فُرِضَ بُرْؤُهُ. • قول: (ظاهر في ذلك) أي في الأخذ بعد الاندمال وتقدَّم عن ع ش ويأتي عن سم اعتماده. • قول: (هذا إن كان) إلى التثنية في النهاية والمُعْنَى والإشارة إلى ما في المتن. • قول: (إذا كان الجاني غير غاصب) أي، وإن كان في يد الغاصب اهـ مُعْنَى.

ضمان الجاني قَرَارًا وذِي الْيَدِ طَرِيقًا. • قول: (لَمْ يَكُنْ قابضاً لَهُ) يَتَّبِعِي أن يَجْرِي هنا ما قالوه فيما إذا قَبَضَ الْمُشْتَرِي الْجَارِيَةَ الْمَبِيعَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ قِيَالاً: إن قَبْضَ الْمَبِيعِ لَزِمَهُ الثَّمَنُ بِكَمَالِهِ، وإن تَلَفَ قَبْلَ قَبْضِهِ لَزِمَهُ مِنَ الثَّمَنِ قَدْرُ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ كَمَا صَرَّحُوا بِمَثَلِ ذَلِكَ فِي افْتِضَاضِ الْبَكْرِ، وَلَعَلَّ مُرَادَهُمْ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ مِنَ الثَّمَنِ بِنسبة ما نقص من القيمة قدر ما نقص من القيمة إذ قد يكون النقص قدر الثمن أو أَكْثَرَ، وعبارة الرُّوضِ في باب المبيع قَبْلَ قَبْضِهِ فَإِنْ قَطَعَ الْمُشْتَرِي يَدَهُ فَيُجْعَلُ قابضاً لِمَعْصِ الْمَبِيعِ حَتَّى يَسْتَقِرَّ عَلَيْهِ ضَمَانُهُ، فَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ الْإِنْدِمَالِ وَقَبْلَ الْقَبْضِ لَمْ يَضْمَنْ الْمُشْتَرِي الْيَدَ بِأَرْشِهَا الْمُقَدَّرِ وَلَا بِمَا نَقَصَ مِنَ الْقِيَمَةِ بَلْ يَجُزُّ مِنَ الثَّمَنِ فَيَقُومُ الْعَبْدُ صَحِيحًا ثُمَّ مَقْطُوعًا فَيَسْتَقِرُّ عَلَيْهِ مِنَ الثَّمَنِ مِثْلُ تِلْكَ النِّسْبَةِ. اهـ وهو كالصريح في أنه لا يلزمه زيادة على ذلك وهذا الكلام شامِلٌ لِمَا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْبَائِعِ فَقَطْ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُنْظَرْ فيما إذا لم ينقص بجناية المُشْتَرِي كما لو قَطَعَ ذَكَرَهُ وَأَتَتْهُ فَلَمْ يَنْقُصْ أَوْ زَادَ مَاذَا يَلْزَمُهُ؟ • قول: (فلا يلزمه إلا ما نقص إلخ) كان اللزوم إذا فسخ. • قول: (قابضاً) أي في الذي لا يتقدَّر والمُقَدَّرُ إِذَا تَلَفَ كَمَا تَقَدَّمَ فِيهِمَا.

أما هو فيلزمه أكثر الأمرين من نصف القيمة والنقص على القولين لاجتماع الشبهتين فلو نقص بقطعها ثلثا قيمته لزمه النصف بالقطع والشدس بالغصب نعم إن كان القاطع غير الغاصب والمالك وهو مضمّن بضمن كما هو ظاهر لزمه النصف والغاصب الزائد عليه.....

• فؤد: (أما هو) أي الغاصب ذو اليد العادية. اهـ مئني. • فؤد: (فيلزمه أكثر الأمرين إلخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يتبني الثاني. • فؤد: (لا اجتماع الشبهتين) أي شبه الحر وشبه المال سم على حج. اهـ ع ش عبارة البجيرمي أي شبه الآدمي من حيث إنه حيوان ناطق وشبه الدابة مثلا من حيث جريان التصرف عليه شوبري. اهـ. • فؤد: (على القولين) أي القديم والجديد. • فؤد: (لزمه النصف إلخ) عبارة النهاية والمئني لزمه النصف إلخ. • فؤد: (لزمه) أي الغير. • فؤد: (والغاصب الزائد إلخ) ظاهره، وإن لم يتق نقص بعد الاندمال وفيه نظر؛ لأن الزائد خارج عن أرض المقدّر فهو كإرض غير المقدّر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يتق نقص بعد الاندمال كما أفاده كلام شرح الروض المار. اهـ سم وتقدم عن ع ش أن هذا إذا سقطت بلا جنابة أو قطعت بقرد أما بالجنابة فتضمن. اهـ ويوافقه قول النهاية والمئني، ولو قطع الغاصب من الرقيق أصبعا زائدة وبرئ ولم تنقص قيمته لزمه ما نقص

• فؤد: (أما هو فيلزمه أكثر الأمرين إلخ) هل يطالب الغاصب قبل الاندمال أو هو كغيره يتبني الثاني. • فؤد: (لا اجتماع الشبهتين) أي شبه الحر وشبه المال. • فؤد: (نعم إن كان القاطع غير الغاصب إلخ) في الروض وشرحه في الطرّب الأول من الباب الثاني، وكذا في الجراحة يطالبهما أي يطالب المالك الجاني والغاصب وقرار بذلها المقدّر وغيره على الغاصب إلى أن قالوا وإن لم يكن إرض الجراحة مقدّرا فالمغتبر في النقص نقص القيمة بعد الاندمال فإن لم يكن حيثيذ نقص لم يطالب بشيء كما صرح به الأصل وفي المطالبية بأرض المقدّرة قبل الاندمال القولان في الجنابة على الحر وسباني أن المرجح المنع. اهـ بمعناه. فؤله لم يطالب بشيء كما صرح به الأصل أي لم يطالب الغاصب كما هو ظاهر أما الجاني فلا وجه لعدم مطالبته مطلقا لما سباني في الجنابة أنه لو لم يتق نقص بعد الاندمال اعتبر أقرب نقص إلى الاندمال فإن لم يوجد فرض القاضي شيئا باجتهاده فعلم أنه لا شيء على الغاصب فيما لا مقدّر له إذا كان الجاني غيره ولم يتق نقص بعد الاندمال وقول الشارح: (والغاصب الزائد عليه) المفروض فيما له مقدّر ظاهره، وإن لم يتق نقص بعد الاندمال فليراجع فإن فيه نظرا لكن يتبني في الأول أن الكلام فيما قرأه على الغاصب لا مطلقا وحيثيذ فهو طريق فيما يلزم الجاني لما تقرّر أنه يفرض أقرب نقص إليه فإن لم يكن فرض القاضي شيئا باجتهاده وعلم أيضا أن اقتصار الشارح في الغاصب على ضمان الزائد باختيار القرار، وإلا فهو طريق في ضمان غيره كما علم.

• فؤد: (والغاصب الزائد عليه) ظاهره، وإن لم يتق نقص بعد الاندمال وفيه نظر؛ لأن الزائد خارج عن أرض المقدّر فهو كإرض غير المقدّر الذي لا يلزم الغاصب حيث لم يتق نقص بعد الاندمال كما أفاده كلام شارح الروض المار.

فقط أو المالك ضَمِنَ الغاصِبُ الزائدَ عليه. (وسائرُ الحيوانِ) أي باقيه وهو ما عدا الآدمي إلا الصيدَ في الحرم أو على المحرمِ لما مرَّ أنه يضمنُ بمثله للثمنِ تُضمنُ نفسه (بالقيمة) أي أقصاها كما يُعلمُ مما يأتي وأجزاؤه بما نقصَ منها؛ لأنه لا يُنسبُ الآدمي بل الجمادُ وحملُ المثني على ما ذُكرَ أولى من تخصيصِ الإسنويِّ له بالأجزاءِ قال؛ لأنَّ ضَمَانَ نفسه بالقيمة يُشارك فيه القرنُ. اهـ لكنَّ وجهَ تمايزِهما أنَّ أجزاءه كنفسه بخلافِ القرنِ فحملُ المثني على هذا التعميمِ المختصُّ به لِيُفَرَّقَ به بينه وبين القرنِ أولى.

كما قاله أبو إسحاق ويُقوِّمُ قَبْلَ الْبُزْءِ والدمُ سائِلٌ لِلضَّرورةِ والمُبْعَضُ يُعْتَبَرُ بما فيه من الرُّقِّ كما ذَكَرَهُ الماورديُّ فَنَحْيَ قَطْعُ يَدِهِ مَعَ رُبْعِ الدِّيةِ أَكْثَرُ الْأَمْرَيْنِ مِنْ رُبْعِ الْقِيَمَةِ وَنُصْفِ الْأَرْضِ. اهـ وهو أي نصفُ الأرضِ نصفُ ما نقصَ من قيمتهِ ش. هـ. فَوَدُ: (فَقَطُّ) أي باعِثُ القَرَارِ، والآ فهو طَرِيقٌ فِي ضَمَانِ غَيْرِ الزَّائِدِ. اهـ سم. هـ. فَوَدُ: (أو المالكِ) أي إن كان القاطعُ المالكَ ضَمِنَ الغاصِبُ ما زادَ على النُصْفِ فَقَطُّ اهـ نهايةُ قال ع ش قوله م ر إن كان القاطعُ المالكُ إلخ أي ولو تَعَدَّيَا، وكذا لو قَطَعَ الرقيقُ يَدَ نَفْسِهِ كما فِي شَرْحِ الرِّوَضِ وقد يُقالُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَضْمَنُ أَكْثَرَ الْأَمْرَيْنِ؛ لأنَّ جِنَايَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ مَضْمُونَةٌ عَلَى الْغَاصِبِ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ جِنَايَتِهِ عَلَى نَفْسِهِ وَجِنَايَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهِ فِي يَدِ الْغَاصِبِ بِأَنَّ السَّيِّدَ جِنَايَتَهُ مَضْمُونَةٌ عَلَى نَفْسِهِ فَسَقَطَ مَا يُقَابَلُهَا عَنِ الْغَاصِبِ بِخِلَافِ جِنَايَةِ الْعَبْدِ فَإِنَّهَا مَضْمُونَةٌ عَلَى الْغَاصِبِ مَا دَامَ فِي يَدِهِ. اهـ.

هـ. فَوَدُ (سني): (وسائرُ الحيوانِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ تُضْمَنُ نَفْسُهُ. اهـ سم. هـ. فَوَدُ (سني): (بالقيمة) أي سِوَا تَلَفٍ أَوْ أَتْلَفَ. اهـ مُعْنَى. هـ. فَوَدُ: (أي أقصاها) أي إن كان غاصِبًا. اهـ ع ش عبارة الرَّشِيدِي هذا لَا يُنَاسِبُ مَا قَدَّمَهُ أَوَّلُ الْفَصْلِ مِنْ أَنَّ مُرَادَ الْمُصَنِّفِ مَا هُوَ أَعْمُ مِنَ الْفَصْبِ وَلَا مَا سَيَأْتِي فِي الْمَثْنِ فِي الْمُتَقَوِّمِ. اهـ. هـ. فَوَدُ: (وأجزاؤه بما نقصَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ نَفْسُهُ بِالْقِيَمَةِ. هـ. فَوَدُ: (وأجزاؤه إلخ) أي تَلَفَتْ أَوْ أَتْلَفَتْ. اهـ مُعْنَى. هـ. فَوَدُ: (على ما ذُكِرَ) أي شُمُولُهُ لِنَفْسِ الْحَيَوَانِ وَأَجْزَائِهِ. اهـ ع ش.

هـ. فَوَدُ: (أن أجزاءه كنفسه) أي تُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ أي بما نقصَ. اهـ سم. هـ. فَوَدُ: (بخلافِ القرنِ) أي فَيُفَصَّلُ فِي أَجْزَائِهِ بَيْنَ مَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهُ مِنَ الْحُرِّ وَمَا لَا يَتَقَدَّرُ مِنْهُ. اهـ سم. هـ. فَوَدُ: (فَحَمَلُ الْمَثْنِ عَلَى هَذَا التَّعْمِيمِ) قَدْ يُقالُ إِنَّهُ لَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى التَّعْمِيمِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى ضَمَانِ النَّفْسِ وَحَمَلُ ضَمَانِ الْأَجْزَاءِ قَدْ رَازِئِدَا عَلَيْهِ كَمَا لَا يَخْفَى فَهُوَ تَخْصِيصٌ عَكْسُ مَا حَمَلَهُ عَلَيْهِ الْإِسْنَوِيُّ لَا تَعْمِيمٌ. اهـ رَشِيدِي. هـ. فَوَدُ: (لِيُفَرَّقَ بِهِ إِنْج) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى سَمَ عَلَى حَجِّ لَعَلِّ وَجْهَهُ أَنَّهُ إِذَا حَمَلَ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ عَلَى الْأَجْزَاءِ يَحْصُلُ الْفَرْقُ

هـ. فَوَدُ (سني): (وسائرُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُ الشَّارِحِ تُضْمَنُ نَفْسُهُ. هـ. فَوَدُ: (أي أقصاها) انظُرْهُ فَإِنَّهُ إِنَّمَا يَأْتِي فِي الْغَاصِبِ مَعَ أَنَّهُ قَرَضَ الْكَلَامَ فِي أَعْمَ حَيْثُ قَالَ: وَأَرَادَ بِالْعَارِيَةِ إِنْج وَغَيْرُ ذَلِكَ. هـ. فَوَدُ: (إن أجزاءه كنفسه) أي يُضْمَنُ بِالْقِيَمَةِ أي بما نقصَ. هـ. فَوَدُ: (بخلافِ القرنِ) أي فَيُفَصَّلُ فِي أَجْزَائِهِ بَيْنَ مَا يَتَقَدَّرُ أَرْشُهُ مِنَ الْحُرِّ وَمَا لَا يَتَقَدَّرُ مِنْهُ. هـ. فَوَدُ: (لِيُفَرَّقَ بِهِ إِنْج) فِيهِ مَا لَا يَخْفَى.

(تنبيه) التقويم بعد الاندمال دائماً والقيمة المعتبرة كلاً أو بعضاً قيمة يوم التلف في غير المقتصوب وأقصى القيم فيه فتأمل.

(فرغ) أخذ قنًا فقال أنا خرّ فتزكه ضيقه وأفتى بعضهم فيمن أطعم دابة غيره مسموماً فماتت بأنه بضمها لا غير مسموم ما لم يستول عليها ومن أجز داره إلا بيتاً وضع فيه دابته لم يضمن ما أتلفته على المستأجر إلا إن غاب وظن أن البيت مغلق وبهذا يُقيد ما يأتي قبيل السير من إطلاق عَدَم الضمان.

(وغيره) أي الحيوان من الأموال (مثلي ومثقوم) بكسر الواو وقيل بفتحها (والأصح أن المظني ما حصره كئيل أو وزن) أي أمكن ضبطه بأحدهما وإن لم يُعَدَّ فيه بخصوصه (وجاز السلم فيه) فما حصره عَدَّ أو ذرّع كحيوان وثياب مُتَقَوِّم، وإن جاز السلم فيه والجواهر والممجنات ونحوها وكُلُّ ما مرَّ مِنَّا يمتنع السلم فيه مُتَقَوِّم وإن حصره كئيل أو وزن، لأن المانع من ثبوته في الذمة بعقد السلم مانع من ثبوته فيها بالتعدي وأورد عليه خلل البئر فإنه مُتَقَوِّم مع حصره بأحدهما

بينه وبين القرن أيضاً؛ لأن الإسروي يجعل غير القرن كالقرن في أن نفسه تضمن بأقصى القيم وإذا حِيلَ كلام المصنف على الأجزاء دلَّ على أن القرن إنما يفرق بينه وبين غيره في الأبعاد. اهـ ع ش.

• فود: (التقويم بعد الاندمال) مُبْتَدَأً وَخَبَرٌ. • فود: (لا غير مسموم الخ) أي لا إن أطعمها غير مسموم فماتت. • فود: (ما لم يستول عليها) يَنْبَغِي ما لم يكن ما أطعمه إياها مُضِرّاً بها سم وع ش. • فود: (إلا إن غاب الخ) أي المستأجر. • فود: (وبهذا) أي بقوله إلا إن غاب الخ. • فود: (أي الحيوان) إلى قول المتن كما في النهاية إلا قوله ويُردُّ إلى: ويرُ اختلط، وكذا في المغني إلا قوله أي أمكن إلى المتن.

• فود: (وقيل بفتحها) فيه ما لا يخفى سم على خج ولعل وجه أن اسم المفعول لا يصاغ من قاصر. اهـ رشيد زاع ش إلا بالصلة وليس المعنى هنا على تقديرها. اهـ وقد يجاب بأن باب التفعّل قد يكون مُتَعَدِّياً، عبارة المقصود وأبواب الخماسي كلها لوازم إلا ثلاثة أبواب نحو افتعل وتفعّل وتفاعّل فإنها مشتركة بين اللازم والمتعدي. اهـ. • فود: (فما حصره هذا الخ) مُحْتَرَزٌ كئيل أو وزن.

• فود: (كحيوان الخ) نَشَرٌ على ترتيب اللف. • فود: (مُتَقَوِّم) خَبَرٌ الموصول. • فود: (وإن جاز الخ) غاية. • فود: (والجواهر الخ) مُحْتَرَزٌ وجاز السلم الخ. • فود: (مُتَقَوِّم) خَبَرٌ والجواهر الخ وأفراده بتأويل المذكور. • فود: (لأن المانع الخ) تَغْلِيلٌ لِيَكُونَ الجواهر وما عطف عليه مُتَقَوِّماً.

• فود: (عليه خلل الثمر) أي على الحدّ متناً خلل الثمر، وكذا إيراد معيب الحب الخ الآتي وأما إيراد البُرِّ الآتي فعلى جمعه. • فود: (فإنه مُتَقَوِّم) الْمُعْتَمَدُ أنه مثلي نهايةً ومُفْرٍ وَسَمٌ. • فود: (بأحدهما) أي الكئيل والوزن.

• فود: (ما لم يستول عليها) يَنْبَغِي وما لم يكن ما أطعمه إياها مُضِرّاً. • فود: (بفتحها) فيه تأمل.

• فود: (فإنه مُتَقَوِّم) الْمُعْتَمَدُ أنه مثلي م ر.

وصحة السلم فيه ويُرد بمنع حصره بذلك؛ لأن ما فيه من الماء صيره مجهولاً ويُؤ اختلط بشعير مثلي مع عدم صحة السلم فيه فيجب إخراج القدر المُحقَّق من كُلِّ منهما كذا قاله السنوي وتبعه جمع لكن قال الأذرعِي إنه عجيب ومن ثم قال الزركشي وقد يمتنع ردُّ مثله؛ لأنه بالاختلاط انتقل من المثلي إلى المُتَقَوِّم للجهل بقدر كُلِّ منهما وهذا هو الوجه بل كلامهم مُصَرِّح به حيث شَرَطُوا في المثلي صحة السلم فيه فعليه لا إيراد على أن إيجاب ردُّ المثل لا يستلزم كونه مثلياً كما يجب ردُّ مثل المُتَقَوِّم في القرض ومعيب حب أو غيره تجب قيمته كما أفتى به ابن الصلاح مع صدق حدِّ المثلي عليه وقد يُمنع صدقه عليه فإنه لا يصح

• فؤد: (بذلك) أي بأحدهما. • فؤد: (وُيُؤُ اختلط) إلى المتن في النهاية والمُغْنِي ما يوافقُه. • فؤد: (ويؤُ اختلط الخ) مُبتدأ خبره قوله مثلي لكن مُقتضى السياق أنه عطف على خُلِّ الثمر كما جزم به ع ش فكان يتبي أن يقول فإنه مثلي كما في النهاية. • فؤد: (فيجب إخراج القدر المُحقَّق الخ) أي ويُصدق الغاصب في قدر ذلك إذا اختلفا فيه؛ لأنه الغارِم ويَحْتَمِلُ وهو الظاهر أن يقال يوقف الأمر إلى الصلح؛ لأن محلَّ تصديق الغارِم إذا اتفقا على شيء واختلفا في الزائد وما هنا ليس كذلك. اهـ ع ش. • فؤد: (وقد يُمنع ردُّ مثله) الوجه أنه لو عَلِمَ قدر كُلِّ منهما ردُّ المثل لِكُلِّ منهما وأنه لو عَلِمَ قدر أحدهما دون الآخر ردُّ مثل ما عَلِمَ قدره وقيمة الآخر ويُمكن معرفة قيمته دون قدره بأن شاهده أهل الخبرة قَبْلَ الاختلاط. اهـ سم. • فؤد: (وهذا الخ) أي ما قاله الزركشي وكذا ضميرُ فعليه. • فؤد: (لا إيراد) مُبالغة في عدم ورود. • فؤد: (على أن إيجاب) يُتأمل. اهـ سيّد عمر وتعلُّ وجهه أن عدم الاستلزام في القرض لا يقتضي عدمه في الغصب مع أن قول المُصنِّف كالصريح في الاستلزام في الغصب. • فؤد: (ومعيب الخ) مُبتدأ خبره قوله تجب الخ وكان الأولى عطفه على قوله خُلِّ الثمر الخ. ثم يقول فإنه تجب الخ. • فؤد: (وقد يُمنع الخ) عبارة المُغْنِي وشرح الرُّوض وشمل التعريف الرديء نوعاً أما الرديء عينا فليس بمثلي؛ لأنه لا يجوز السلم فيه. اهـ.

• فؤد: (ويؤد بمنع حصره بذلك) انظره مع صحة السلم المُتَوَقَّعة على حصره بذلك فإن قلت أراد حصراً ما عدا الماء لِمَنع الماء من معرفته قلت: لو أثر ذلك لأثر في صحة السلم فتأملُه. • فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ قال الزركشي وقد يُمنع ردُّ مثله؛ لأنه الخ) الوجه أنه لو عَلِمَ قدر كُلِّ منهما ردُّ المثل لِكُلِّ منهما، وأنه لو عَلِمَ قدر أحدهما دون الآخر ردُّ مثل ما عَلِمَ قدره وقيمة الآخر ويُمكن معرفة قيمته دون قدره بأن شاهده أهل الخبرة قَبْلَ الاختلاط. • فؤد: (على أن إيجاب ردُّ المثل الخ) يُمكن أن يُجاب أيضاً بأنه مثلي لكن تَعَدُّ لجهل قدره ردُّ مثله فَعَدَل إلى القيمة ولا يلزم من الصمان بالقيمة أن لا يكون مثلياً فقد يُضمن المثلي بالقيمة كما يُعلم من قول المُصنِّف الآتي، ولو ظفر بالغاصب الخ. • فؤد: (وقد يُمنع صدقه عليه الخ) في شرح الرُّوض وشمل التعريف الرديء نوعاً أما الرديء عينا فليس بمثلي؛ لأنه لا يجوز السلم فيه. اهـ.

السَّلْمُ فِيهِ يَوْصِفُ الْمَيْبَ لِقَدَمِ انْصِبَاطِهِ (كَمَاءٍ) غَيْرِ مُسَخَّنٍ بِنَارٍ أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ عَلَى مَا فِي الْمَطْلَبِ لِاخْتِلَافِ دَرَجَاتِ حُمْرِهِ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِي الْأَدَهَانُ إِذَا دَخَلَتِ النَّارُ أَيْ لِغَيْرِ التَّمْيِيزِ لَكِنْ خَالَفَهُ فِي الْكِفَايَةِ حَيْثُ جَوَزَ بَيْعَ بَعْضِهِ بِبَعْضٍ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ وَقِيْدَهُ شُرَيْخٌ وَغَيْرُهُ بِمَا لَمْ يُخَالِطْهُ ثَرَابٌ وَتَرَدَّدُوا فِي الْمَاءِ الْمِلْحِ وَيُظْهِرُ أَنَّهُ إِنْ اخْتَلَفَتْ مُلُوحَتُهُ وَلَمْ يَنْصَبِطْ كَانَ مُتَقَوِّمًا لِقَدَمِ صِحَّةِ السَّلْمِ فِيهِ، وَإِلَّا كَانَ مِثْلِيًّا، وَلَوْ أَلْقَى حَجَرًا حَارًّا فِي مَاءٍ بُرْدَ فِي الصَّيْفِ فَزَالَ بُرْدُهُ فَأَوْجَهُ أَوْجُهَا أَنَّهُ يَلْزُمُهُ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ بَارِدًا وَحَارًّا حَيْثِيْدٌ. (وَتُرَابٌ وَزَمْلٌ وَنُحَاسٌ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ أَشْهُرٌ مِنْ كَسْرِهِ وَحَدِيدٌ وَفِضَّةٌ (وَوَبِي) وَهُوَ ذَهَبُ الْمَعْدِنِ الْخَالِصِ عَنْ تُرَابِهِ وَيَأْتِي مَا يُعَلِّمُ مِنْهُ أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النُّحَاسِ مُتَقَوِّمٌ وَدِرَاهِمٌ وَدَنَانِيرٌ وَلَوْ مَفْشُوشَةٌ وَمُكْسَرَةٌ وَنَحْوُ سَبِيكَةٍ

• فَوُدَّ: (أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ لِلْخِ) وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَكَذَا الْأَدَهَانُ الْمُسَخَّنَةُ سَمَ وَنَهَايَةُ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (لَكِنْ خَالَفَهُ) أَيْ ابْنُ الرُّقْعَةِ مَا فِي الْمَطْلَبِ. • فَوُدَّ: (بَيْعَ بَعْضُهُ) أَيْ الْمَاءِ الْمُسَخَّنُ نِهَايَةُ وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَيْ وَالتَّهَايَةُ وَالْمُعْنَى الْأَوَّلُ. اهـ سَمَ. • فَوُدَّ: (وَقِيْدَهُ) أَيْ كَوْنُ الْمَاءِ مِثْلِيًّا. • فَوُدَّ: (وَيُظْهِرُ لِلْخِ) مُعْتَمَدٌ. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ أَلْقَى) إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِي فِي التَّهَايَةِ. • فَوُدَّ: (بُرْدٌ) وَيَتَّبِعِي قِرَاءَتَهُ بِضَمِّ الرَّاءِ بَوْرَيْنِ سَهْلٌ قِيْشَمَلٌ مَا لَوْ كَانَ ذَلِكَ بِتَفْسِيهِ أَوْ بِفِعْلِ فَاعِلٍ وَفِي الْمُخْتَارِ بُرْدُ الشَّيْءِ مِنْ بَابِ سَهْلٍ وَيَرْدُهُ مِنْ بَابِ نَصَرَةٍ فَهُوَ مَبْرُودٌ وَيَرْدُهُ أَيْضًا تَبْرِيدًا. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (فَأَوْجَهُ لِلْخِ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ فِيهِ أَوْجَهُ أَوْجُهَا كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ وَالْمُتَقَوِّمُ تَعَلُّلٌ لَزُومٍ أَرْضٍ نَقْصِهِ وَهُوَ مَا بَيْنَ قِيَمَتِهِ لِلْخِ. اهـ. • فَوُدَّ: (وَحَارًّا حَيْثِيْدٌ) أَيْ قَلْوٌ رَجَعَ يَغْدُ صَيْرُورَتَهُ حَارًّا إِلَى الْبُرُودَةِ لَمْ يَسْقُطِ الْأَرْضُ كَمَا فِي مَسَائِلِ السَّمَنِ وَنَحْوِهِ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ مَا ذَكَرُوهُ فِي زَوَالِ الْمَيْبِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَمُتُّ مَعَهُ نَقْصَانًا أَنْ لَا ضَمَانَ هُنَا وَفَرَقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ السَّمَنِ. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَزَمْلٌ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَيَبْيَضُ) فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ: (قَالَ) إِلَى الْمَعْنَى وَمَا أَتَبَهُ عَلَيْهِ فِي الْفَوَاكِهِ الرَّطْبَةِ وَإِلَى التَّشْبِيهِ فِي التَّهَايَةِ إِلَّا مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ: (لَا مَاءَ فِيهِ). • فَوُدَّ: (ذَهَبُ الْمَعْدِنِ الْخَالِصِ لِلْخِ) أَيْ قَبْلَ أَنْ يُصْنَعَ وَبَعْضُهُمْ أَطْلَقَهُ عَلَى الْفِضَّةِ أَيْضًا وَأَطْلَقَهُ الْكِسَانِيُّ عَلَى الْحَدِيدِ وَالنُّحَاسِ. اهـ مُعْنَى. • فَوُدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النُّحَاسِ لِلْخِ) (فَرَحٌ): قَالَ فِي الْمُبَابِ الْمَلَائِقُ الْمُسْتَوِيَّةُ مُتَقَوِّمَةٌ وَالْأَسْطَالُ الْمُرْبَعَةُ وَالْمَضْبُوبَةُ فِي قَالِبٍ مِثْلِيَّةٍ وَيُضَمَّنُ بِالْقِيَمَةِ. اهـ. وَنَقَلَ فِي تَجْرِيدِهِ هَذَا الْأَخِيرَ عَنِ الْمُهَمَّاتِ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ وَقَوْلُهُ وَتُضَمَّنُ بِالْقِيَمَةِ قِيَاسٌ مَا سَيَأْتِي فِي الْحُلِيِّ أَنَّهُ يُضَمَّنُ مِثْلُ النُّحَاسِ وَقِيَمَةُ الصَّنْعَةِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَلَوْ مَفْشُوشَةٌ لِلْخِ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى خَالِصَةٌ أَوْ مَفْشُوشَةٌ وَمُكْسَرَةٌ أَوْ سَبِيكَةٌ. اهـ.

• فَوُدَّ فِي (سَبِي): (كَمَاءٍ) وَلَوْ مِلْحًا م ر. • فَوُدَّ: (أَمَّا الْمُسَخَّنُ بِهَا فَمُتَقَوِّمٌ لِلْخِ) الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ مِثْلِيٌّ، وَكَذَا الْأَدَهَانُ الْمُسَخَّنَةُ م ر. • فَوُدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ الثَّانِي. • فَوُدَّ: (أَنَّ نَحْوَ الْإِنَاءِ مِنْ نَحْوِ النُّحَاسِ لِلْخِ) انْظُرْهُ مَعَ أَنَّهُ قَدْ يَصْدُقُ عَلَيْهِ حَدُّ الْمِثْلِيِّ.

(وَمِنْكَ وَكَافُورٌ وَقَطْنٌ)، وَإِنْ كَانَ فِيهِ حَبُّهُ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَمْ يَرَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ فَبَحَثَ خِلَافَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقِشْرُ بُنٍّ لَمْ يُعْرَضْ عَلَى النَّارِ بِمَا يَمْتَنِعُ صِحَّةُ السَّلَامِ فِيهِ. اهـ ومثله في ذلك البُنُّ نَفْسُهُ (وَعَنْبٌ) وَسَائِرُ الْفَوَاكِهِ الرُّطْبِيَّةِ عَلَى مَا جَرَّيَا عَلَيْهِ هُنَا لَكُنْهُمَا جَرَّيَا فِي الزَّكَاةِ نَفْلًا عَنْ الْأَكْثَرِينَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ مُتَقَوِّمٌ وَصَحِّحَهُ فِي الْمَجْمُوعِ وَعَاطَمَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَغَيْرُهُ (وَدَقِيقٌ) كَمَا فِي الرُّوْضَةِ أَيْضًا خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فِيهِ وَتُخَالَفٌ وَحُبُوبٌ وَأُدْهَانٌ وَسَقَنٌ وَلَبَنٌ وَمَخِيضٌ وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ وَبَيْضٌ وَصَابُونٌ وَتَمَرٌ وَزَبِيبٌ (لَا غَالِمَةٌ وَمَعْجُونٌ) لِاخْتِلَافِ أَجْزَائِهِمَا مَعَ عَدَمِ انْضِبَاطِهِمَا (فِيضَمُّنُ الْمَثَلِيِّ بِمِثْلِهِ) مَا لَمْ يَتَرَضَّيَا عَلَى قِيَمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى حَقِّهِ نَعَمْ إِنْ خَرَجَ الْمَثَلِيُّ عَنِ الْقِيَمَةِ كَأَن تَأَلَّفَ مَاءٌ بِمُقَارَاةٍ ثُمَّ اجْتَمَعَا بِمَحَلٍّ لَا قِيَمَةَ لِلْمَاءِ فِيهِ أَصْلًا لَزِمَتْ قِيَمَتُهُ بِمَحَلِّ الْإِتْلَافِ بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافَهَتْ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْمَثَلُ فَلَا يُعَدَّلُ عَنْهُ إِلَّا حَيْثُ زَالَتْ مَالِيَّتُهُ مِنْ أَصْلِهَا، وَإِلَّا فَلَا كَمَا لَا يُنْظَرُ عِنْدَ رَدِّ الْعَيْنِ إِلَى تَفَاوُتِ الْأَسْعَارِ

• فَوَيْ (سُنِّي): (وَمِنْكَ الْخ) وَعَتَبَرٌ وَتَلَجَّ وَجَمَدَ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَيْ (سُنِّي): (وَقَطْنٌ) أَي وَصُوفٌ نِهَآيَةً وَمُغْنِي. • فَوَدٌ: (وَلَمْ يَرَهُ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي وَلَمْ يَسْتَخْصِرْهُ. اهـ. • فَوَدٌ: (وَسَائِرُ الْفَوَاكِهِ الرُّطْبِيَّةِ) دَخَلَ فِيهِ الزَّيْتُونُ وَفِي التَّجْرِيدِ مَا يُخَالِفُهُ وَالظَّاهِرُ الدُّخُولُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِمْ فِي بَابِ الرِّبَا بِجَوَازِ بَيْعِ بَعْضِهِ بِيَعُضٍ وَأَنَّ مَا فِيهِ ذَهْنِيَّةٌ لَا مَائِيَّةٌ فَجَوَازُ السَّلَامِ فِيهِ أَوَّلَى مِنْ بَيْعِ بَعْضِهِ بِيَعُضٍ. اهـ ع. ش. • فَوَدٌ: (حَلَى) مَا جَرَّيَا (الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا صَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ وَالرُّوْضَةِ هُنَا وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ صَحَّحَا فِي الزَّكَاةِ الْخ. اهـ. • فَوَدٌ: (حَلَى أَنَّ ذَلِكَ) أَي الْعَنْبُ وَسَائِرُ الْفَوَاكِهِ. اهـ كُرْدِي. • فَوَدٌ: (أَيْضًا) أَي كَالْعَنْبِ. • فَوَدٌ: (وَحُبُوبٌ) أَي وَلَوْ حَبٌّ بِزَسِيمٍ وَغَاسُولٍ. اهـ ع. ش. • فَوَدٌ: (وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الزُّوْضِ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا فِيهِ مَاءٌ وَغَيْرِهِ م. ر. اهـ سَمَّ عِبَارَةَ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ ع. ش. وَبَيْنَ الْمَثَلِيِّ الْخُلُولُ مُطْلَقًا سَوَاءً كَانَ فِيهَا مَاءٌ أَمْ لَا عَلَى الْمُعْتَمَدِ خِلَافًا لِمَنْ قَيَّدَهَا بِالنَّيِّ لَا مَاءَ فِيهَا؛ لِأَنَّ الْمَاءَ مِنْ ضَرُورَاتِهَا. اهـ. • فَوَدٌ: (وَبَيْضٌ) الْجَمْعُ فِيهِ مُعْتَبَرٌ؛ لِأَنَّ الْبَيْضَةَ الْوَاحِدَةَ مُتَقَوِّمَةٌ. اهـ رَشِيدِي. • فَوَدٌ: (مَعَ عَدَمِ انْضِبَاطِهَا) أَي الْأَجْزَاءِ. اهـ ع. ش. • فَوَدٌ: (مَا لَمْ يَتَرَضَّيَا) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدٌ: (مَا لَمْ يَتَرَضَّيَا الْخ) عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ أَي بِشُرُوطِ خَفْسَةِ الْأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ لَهُ قِيَمَةٌ فِي مَحَلِّ الْمَطْلَبَةِ وَالثَّانِي أَنْ لَا يَكُونَ لِنَقْلِهِ مِنْ مَحَلِّ الْمَطْلَبَةِ إِلَى مَحَلِّ الْغَضَبِ مُؤَنَّةٌ وَالثَّالِثُ أَنْ لَا يَتَرَضَّيَا عَلَى الْقِيَمَةِ وَالزَّابِعُ أَنْ لَا يَصِيرَ مُتَقَوِّمًا أَوْ مَثَلًا آخَرَ أَكْثَرَ قِيَمَةً مِنْهُ وَالْخَامِسُ وَجُودُ الْمَثَلِيِّ. اهـ. وهذه الشُّرُوطُ كُلُّهَا مَأْخُودَةٌ مِنَ الشَّرْحِ وَالْمَثْنِ. • فَوَدٌ: (لَأَنَّهُ) أَي الْمَثَلُ. • فَوَدٌ: (وَلَوْ تَافَهَتْ) يُؤْخَذُ مِنْمَا سَيَأْتِي

• فَوَدٌ: (وَخَلٌّ لَا مَاءَ فِيهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الزُّوْضِ وَهُوَ عَلَى وَجْهِهِ وَالْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ مَا فِيهِ مَاءٌ وَغَيْرِهِ م. ر. • فَوَدٌ: (بِخِلَافِ مَا إِذَا بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافَهَتْ) هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَحَلُّهُ الْخ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ فِي مَسْأَلَةِ الْمَاءِ الْمَذْكُورَةِ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ لِنَقْلِهِ مُؤَنَّةٌ فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ بَقِيََتْ لَهُ بَعْدَ مُطْلَقًا أَوْ لَا وَحَيْثُ لَا فَإِنْ بَقِيََتْ لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ تَافَهَتْ فَالْمَثَلُ، وَإِلَّا فَالْقِيَمَةُ م. ر.

ومحلّه كما يُعلم مِنّا يأتي في قوله، ولو ظفّر بالغاصب في غير بَلَدِ التَّلَفِ إلخ فيما لا مُؤَنَةَ لِنَقْلِهِ، وإلا غَرَمَتْه قيمته بمحلّ التَّلَفِ، ولو صارَ المثلّي مُتَقَوِّمًا أو مثليًا أو المُتَقَوِّمُ مثليًا كَجَعَلِ الدَّقِيقِ خُبْزًا وَالسَّمْسِمِ شِيرْجًا وَالشَّاةِ لَحْمًا ثُمَّ تَلَفَ ضَمِنَ المثل سَاوَى قِيَمَةِ الآخِرِ أَمْ لَا مَا لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ أَكْثَرَ قِيَمَةً فَيُضْمَنُ بِقِيَمَتِهِ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ

عَنْ سَمِ أَنْ هَذَا فِيمَا لَا مُؤَنَةَ لِنَقْلِهِ، وَإِلَّا وَجِبَتْ قِيَمَتُهُ. اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ فَالتَّفْصِيلُ فِيمَا إِذَا طَالَبَهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ التَّلَفِ يَبَيِّنُ أَنْ يَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ وَلَوْ نَافِيَةً وَأَنْ لَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا م ر. اهـ سَمِ عَلَى خَجٍّ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا نَظَرَ لِاخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ وَمِنْ ثَمَّ صَرَّحَ فِي فَضْلِ الْقَرْضِ بِأَنْ كُلًّا مِنْ اخْتِلَافِ الْأَسْعَارِ وَالْمُؤَنَةِ عِبَارَةٌ مُسْتَقِلَّةٌ وَعِبَارَةٌ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ هُنَا الْمُرَادُ بِمُؤَنَةِ النُّقْلِ ازْتِمَاعُ الْأَسْعَارِ بِسَبَبِ التَّقَلُّلِ انْتَهَى. اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (كَجَعَلِ الدَّقِيقِ) نَشْرَ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ تَلَفَ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَتَلَفْ فَيَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ. اهـ سَمِ.

٥. فَوَدَّ: (ضَمِنَ المثل) هُوَ ظَاهِرٌ فِي الْأَوَّلَى وَالثَّالِثَةِ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ السَّمْسِمِ وَالشَّيرِجِ مِثْلِيٌّ وَلَيْسَ أَحَدُهُمَا مَعْنُودًا حَتَّى يُحْمَلَ عَلَيْهِ فَلَمَّا الْمُرَادُ ضَمِنَ المثل فِي غَيْرِ الثَّانِيَةِ وَيُخَيَّرُ فِيهَا وَعِبَارَةٌ سَمِ

٥. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) إلخ) أَيِ فِيمَا إِذَا طَالَبَهُ بِغَيْرِ مَحَلِّ التَّلَفِ. ٥. فَوَدَّ: (وَمَحَلُّهُ) إلخ) فَالتَّفْصِيلُ يَبَيِّنُ أَنْ يَبْقَى لَهُ قِيَمَةٌ، وَلَوْ نَافِيَةً وَأَنْ لَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِنَقْلِهِ مُؤَنَةً، وَإِلَّا فَالْوَاجِبُ الْقِيَمَةُ مُطْلَقًا م ر. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ) صَارَ المثلّي مُتَقَوِّمًا إِلَى قَوْلِهِ ضَمِنَ المثل) إِلَى مَا لَمْ يَكُنِ الْآخِرُ أَكْثَرَ قِيَمَةً فَيُضْمَنُ قِيَمَتَهُ فِي الْأَوَّلَى إلخ فِيهِ أَمْرَانِ: الْأَوَّلُ أَنَّ هَذِهِ الْقَاعِدَةَ أَفَادَتْ فِيمَا إِذَا غَصَبَ مِثْلًا وَصَارَ مُتَقَوِّمًا أَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ المثل سَوَاءً سَاوَتْ قِيَمَةُ المثل قِيَمَةَ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ أَوْ زَادَتْ عَلَيْهَا فَإِنْ نَقَصَتْ عَنْهَا وَجِبَتْ قِيَمَةُ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ فَإِنْ قُلْتَ هَذَا يُخَالِفُ مَا سَيَأْتِي فَيَمْنُ غَصَبَ يَتَضَرَّعُ أَوْ حَبَا فَبَيَّنْتَ مِنْ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ إِنْ نَقَصَ؛ إِذَا هَذَا مِنْ قِبَلِ صَبْرِيَّةِ المثلّي مُتَقَوِّمًا وَقَدْ أَوْجَبُوا رَدُّ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ مَعَ أَرْضِ نَقْصِهِ، وَمِنْ لَزِمَ ذَلِكَ نَقْصُ قِيَمَتِهِ عَنْ قِيَمَةِ المثل، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لَهُ أَرْضُ نَقْصٍ. وَقَضِيَّةُ الْقَاعِدَةِ الْمَذْكُورَةِ رَدُّ المثل كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قُلْتَ: لَا نُسَلِّمُ الْمُخَالَفَةَ؛ لِأَنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَذْكُورَةَ مَفْرُوضَةٌ عِنْدَ التَّلَفِ وَمَا دُكِرَ مَفْرُوضٌ مَعَ بَقَائِهِ حَتَّى لَوْ انْمَكَّسَ الْحَالُ انْمَكَّسَ الْحُكْمُ كَمَا هُوَ قَضِيَّةٌ تَقْيِيدُهَا بِالتَّلَفِ وَالثَّانِي أَنَّهُ لَوْ وَجِبَ المثل لِكُونِ الْمُتَقَوِّمِ الَّذِي صَارَ إِلَيْهِ انْقِصَ قِيَمَةُ قَرْضِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بِقِيَمَةِ ذَلِكَ الْمُتَقَوِّمِ أَوْ وَجِبَتْ قِيَمَةُ الْمُتَقَوِّمِ؛ لِأَنَّهُ أَكْثَرُ مِنْ قِيَمَةِ المثلّي قَرْضِي الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بِالمثل فَهَلْ يُجْزَى الْغَاصِبُ عَلَى مَوَافَقَتِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَيُجْعَلُ أَنَّهُ لَا يُجْزَى؛ لِأَنَّهُ إِجْبَارٌ عَلَى خِلَافِ الْوَاجِبِ شَرْعًا عَلَيْهِ وَقَدْ يَكُونُ لَهُ غَرَضٌ فِي الْاِئْتِمَاعِ بِه لِتَبْسِيرِ الْوَاجِبِ دُونَ غَيْرِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوَدَّ: (ثُمَّ تَلَفَ) خَرَجَ بِهِ مَا إِذَا لَمْ يَتَلَفْ فَيَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ، وَلِهَذَا قَالَ فِي الرُّوْضِ فَضَّلَ، وَإِنْ نَقَصَتْ الصَّمَةُ فَقَطْ كَمَنْ ذَبَحَ شاةً أَوْ طَحَنَ حِنْطَةً رَدَّهَا مَعَ الْأَرْضِ. اهـ مَعَ أَنَّ ذَبْحَ الشَّاةِ قَدْ يَكُونُ مِنْ قِبَلِ صَبْرِيَّةِ الشَّاةِ لَحْمًا تَأَمَّلْ. ٥. فَوَدَّ: (ضَمِنَ المثل) عِبَارَةٌ سَرِحَ الرُّوْضِ أَخَذَ المَالِكُ المثل فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا أَيِ مَا لَوْ صَارَ المثلّي مِثْلًا يَبَيِّنُ

وَيَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ بِمُطَابَقَتِهِ بِأَيِّ الْمَثَلِينَ فِي الثَّانِيَةِ فَلَقِيلَ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ صَاعٌ بُرِّ قِيَمَتُهُ دَرَهَمٌ فَطَحَنَهُ فَصَارَتْ قِيَمَتُهُ دَرَهَمًا وَسُدُسًا فَخَبِرَهُ فَصَارَتْ دَرَهَمًا وَثُلُثًا وَأَكَلَهُ لَزِمَهُ دَرَهَمٌ وَثُلُثٌ وَكَيْفِيَّةُ الدَّعْوَى هُنَا اسْتَحِقُّ عَلَيْهِ قِيَمَةُ خُبْزٍ دَرَهَمًا وَثُلُثًا، وَلَوْ صَارَ الْمُتَقَوِّمُ مُتَقَوِّمًا كِلَانًا نُحَاسٍ صَبِغٌ مِنْ حُلِيِّ وَجِبَ فِيهِ أَقْصَى الْقِيَمِ. وَيُضْمَنُ الْحُلِيُّ مِنَ النَقْدِ بَوَازْنِهِ وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ وَقَالَ الْجُمْهُورُ بِضَمْنِهِ كُلَّهُ بِقِيَمَتِهِ مِنْ نَقْدِ الْبَلَدِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ غَيْرِ جَنْبِيهِ وَلَا رِبَاً

عَلَى حَجِّ عِبَارَةٍ شَرَحَ الرُّوضُ أَخَذَ الْمَالِكُ الْمَثَلَ فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا أَيَّ مَا لَوْ صَارَ الْمَثَلِيُّ مَثَلًا بَيْنَ الْمَثَلَيْنِ. اهـ. وهو صَرِيحٌ فِيمَا قُلْنَا. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِي ثُمَّ تَلَفَّ عَنْهُ أَخَذَ الْمَالِكُ الْمَثَلَ فِي الثَّلَاثَةِ مُخَيَّرًا فِي الثَّالِثِ مِنْهَا بَيْنَ الْمَثَلَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْآخِرُ أَكْثَرَ قِيَمَةً فَيُؤْخَذُ هُوَ فِي الثَّالِثِ وَقِيَمَتُهُ فِي الْأَوَّلَيْنِ وَهَذَا مَحَلُّ الِاسْتِثْنَاءِ. اهـ. ة. فَوَدَّ: (وَيَتَخَيَّرُ الْمَالِكُ الْخ) ذَكَرَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوضُ قَبْلَ قَوْلِهِ مَا لَمْ يَكُنْ الْخ. ة. فَوَدَّ: (وَأَكَلَهُ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ. اهـ رَشِيدِي أَيَّ وَإِنَّمَا الْمَدَارُ عَلَى مُطْلَقِ الثَّلَفِ.

ة. فَوَدَّ: (كِلَانًا نُحَاسٍ الْخ) يَتَأَمَّلُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ مَعَ صِدْقِ حَذِّ الْمَثَلِيِّ عَلَيْهِ وَلَعَلَّ الْمُتَجَنِّدَ حَمَلَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى إِنْاءِ نُحَاسٍ يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ لِقَدَمِ انْضِبَاطِهِ بِخِلَافِ مَا لَا يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ كَالْأَسْطَالِ الْمُرَبَّعَةِ وَمَا صُبَّ فِي قَالِبٍ قِيَضَمَنْ ذَاتُهُ بِمِثْلِهِ وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهِ كَحُلِيِّ النَقْدِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نُحَاسٌ التَّقْدِ لِحُرْمَةِ الصَّنْعَةِ. اهـ سَمَ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّ الْمُتَجَنِّدَ حَمَلَ هَذَا الْخ جَزَمَ بِهَذَا الْحَمْلِ الزَّيَادِيُّ وَع. ش. وَسُلْطَانٌ.

ة. فَوَدَّ: (صَبِغٌ مِنْ حُلِيِّ) أَيَّ ثُمَّ تَلَفَّ. اهـ سَمَ. ة. فَوَدَّ: (وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ هُنَا وَفِي الصَّدَاقِ م. ر. اهـ سَمَ. ة. فَوَدَّ: (وَقَالَ الْجُمْهُورُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالصَّنْعَةُ بِنَقْدِ الْبَلَدِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ، وَإِنْ ذَكَرَ فِي الرُّوضَةِ عَنِ الْجُمْهُورِ ضَمَانَ الْجَزْمِ وَالصَّنْعَةَ بِنَقْدِ الْبَلَدِ الْخ. اهـ زَادَ الْمُغْنِي وَإِنْ كَانَتِ الصَّنْعَةُ مُحَرَّمَةً كَالْإِنْاءِ مِنْ أَحَدِ التَّقْدِينَ ضَمِنَهُ بِمِثْلِهِ وَرَأَى كَالسِّيَكَةِ وَغَيْرِهَا مِمَّا لَا صُنْعَةَ فِيهِ كَالثَّبْرِ. اهـ. ة. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخ) هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ رَاجِعَةٌ لِلأَوَّلِ أَيْضًا بَلْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ أَيَّ وَالْمُغْنِي إِلَّا عَلَيْهِ. اهـ سَمَ. ة. فَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ جَنْبِيهِ) الْأَوَّلَى مِنْ جَنْبِيهِ كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

الْمَثَلَيْنِ. اهـ. ة. فَوَدَّ: (كِلَانًا نُحَاسٍ) يَتَأَمَّلُ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ مَعَ صِدْقِ حَذِّ الْمَثَلِيِّ عَلَيْهِ لَا يُقَالُ صَنَعَتُهُ مُعْتَبَرَةٌ وَهِيَ غَيْرُ مَثَلِيَّةٍ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذَا لَا يَمْتَنِعُ اغْتِيَارَ مَثَلِيَّةِ ذَاتِهِ فَلْتَضْمَنَ بَوَازْنَهَا وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا كَحُلِيِّ النَقْدِ الْآتِي فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَعَلَّ الْمُتَجَنِّدَ حَمَلَ هَذَا الْكَلَامَ عَلَى إِنْاءِ نُحَاسٍ يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ لِقَدَمِ انْضِبَاطِهِ بِخِلَافِ مَا لَا يَمْتَنِعُ السَّلْمُ فِيهِ كَالْأَسْطَالِ الْمُرَبَّعَةِ وَمَا صُبَّ فِي قَالِبٍ قِيَضَمَنْ ذَاتُهُ بِمِثْلِهِ وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهِ كَحُلِيِّ النَقْدِ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ نُحَاسٌ التَّقْدِ لِحُرْمَةِ الصَّنْعَةِ. ة. فَوَدَّ: (صَبِغٌ مِنْ حُلِيِّ) أَيَّ ثُمَّ تَلَفَّ. ة. فَوَدَّ: (مِنْ) التَّقْدِ) انْظُرْ وَجْهَ التَّقْيِيدِ مَعَ أَنَّ الْعَيْنَ فِي كُلِّ مِنَ التَّقْدِ وَنَحْوِ الْحَدِيدِ وَالثَّحَاسِ مَثَلِيَّةٌ فَإِنْ كَانَ لِيَكُونَ الْخِلَافُ مُخْتَصًّا بِهِ فَيُقَالُ اخْتَصَّ مَعَ مَا ذُكِرَ. ة. فَوَدَّ: (وَصَنَعَتُهُ بِقِيَمَتِهَا) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ هُنَا، وَفِي الصَّدَاقِ م. ر. ة. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ مِنْ جَنْبِيهِ) هَذِهِ الْمُبَالَغَةُ رَاجِعَةٌ لِلأَوَّلِ أَيْضًا بَلْ لَمْ يَذْكُرْهَا فِي شَرَحِ الرُّوضِ إِلَّا عَلَيْهِ. ة. فَوَدَّ: (وَلَا خَوَالِيَهُ) أَيَّ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ كَمَا فِي الرُّوضِ.

لأنه مُخْتَصَّصٌ بِالْمَقْذُودِ (تَلَفٌ) الْمَغْصُوبُ إِذِ الْكَلَامُ فِيهِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فَأَوْرَدَ عَلَيْهِ مَا لَا يَرُدُّ (أَوْ) أَتْلَفَ فَإِنَّ تَعَذُّرَ الْمَثَلِ جِسًّا كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ بِمَحَلِّ الْغَصْبِ وَلَا بِدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهُ نَظِيرٌ مَا مَرَّ فِي السَّلَامِ أَوْ شَرَعًا كَأَنْ لَمْ يُوجَدْ الْمَثَلُ فِيمَا ذَكَرَ إِلَّا بِأَكْثَرٍ مِنْ ثَمَنِ الْمَثَلِ (فَالْقِيَمَةُ) هِيَ الْوَاجِبَةُ؛ لِأَنَّهُ الْآنَ كَمَا لَا مَثَلٌ لَهُ (وَالْأَصَحُّ) فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَثَلُ مَوْجُودًا عِنْدَ التَّلَفِ فَلَمْ يُسَلِّمْهُ حَتَّى فَقَدَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ أَصْلُهُ (أَنَّ الْمُصْتَبَرَّ أَقْصَى قِيَمِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَصْبِ إِلَى تَعَذُّرِ الْمَثَلِ)؛ لِأَنَّ وُجُودَ الْمَثَلِ كِبَاءً عَيْنِ الْمَغْصُوبِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَأْمُورًا بِرَدِّهِ كَمَا كَانَ مَأْمُورًا بِرَدِّ الْمَغْصُوبِ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ غَرِمَ أَقْصَى قِيَمِهِ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ حَالَةٍ إِلَّا وَهُوَ مُطَالَبٌ بِرَدِّهِ فِيهَا أَمَّا إِذَا كَانَ الْمَثَلُ مَفْقُودًا عِنْدَ التَّلَفِ فَيَجِبُ الْأَكْثَرُ مِنَ الْغَصْبِ إِلَى التَّلَفِ.

• فَوَدَّ: (لأنه مُخْتَصَّصٌ بِالْمَقْذُودِ) أَيِ وَمَا هُنَا بَدَلٌ مُتَلَفٍ وَهُوَ لَيْسَ مَضْمُونًا بِعَقْدٍ. اهـ ع ش.

• فَوَدَّ: (الْمَغْصُوبُ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي زَادَ فِي الْمَحَرَّرِ تَحْتَ يَدٍ عَادِيَةٍ لِقَوْلِهِ لَهَا فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ فَحَذَفَهَا الْمُصَنِّفُ فَوْرَدَ عَلَيْهِ الْمُسْتَعِيرُ وَالْمُسْتَأْمُ فَإِنَّهُمَا يَضْمَانِ الْمَثَلِيَّ بِالْقِيَمَةِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ فِي الْمُسْتَعِيرِ فَكَانَ الْأَخْسَنُ ذِكْرُهُ هُنَا وَحَذْفُهُ هُنَا لَكِنْ لَمَّا كَانَ كَلَامُهُ فِي الْغَصْبِ اسْتَفْتَى عَنْ ذَلِكَ. اهـ. • فَوَدَّ: (إِلَّا) بِأَكْثَرِ الْإِلَاحِ) أَيِ وَإِنْ قُلَّ. اهـ ع ش.

• فَوَدَّ (سُيِّئَ): (فَالْقِيَمَةُ) وَلَوْ وَجِدَ الْمَثَلُ بَعْدَ اخْتِزَاقِ الْقِيَمَةِ فَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا رَدُّهَا وَطَلَبُهُ فِي الْأَصَحِّ وَلِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ أَنْ يَضْبِرَ حَتَّى يُوْجَدَ الْمَثَلُ وَلَا يُكَلِّفُ اخْتِزَاقُ الْقِيَمَةِ مُغْنٍ وَرَوْضٌ.

• فَوَدَّ (سُيِّئَ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُغْتَبَرَّ الْإِلَاحُ) هَذَا يَجْرِي نَظِيرُهُ فِي إِتْلَافِ الْمَثَلِيَّ بِلا غَضَبٍ كَمَا فِي الرَّوْضِ. اهـ س م. • فَوَدَّ: (مَوْجُودًا) أَيِ جِسًّا وَشَرَعًا وَقَوْلُهُ: (حَتَّى فَقَدَهُ) أَيِ فِي أَحَدِهِمَا. • فَوَدَّ: (حَتَّى فَقَدَهُ) أَيِ جِسًّا أَوْ شَرَعًا. اهـ س م. • فَوَدَّ (سُيِّئَ): (أَقْصَى قِيَمِهِ) أَيِ الْمَغْصُوبِ عِنْدَ الشَّارِحِ وَمَثَلُ الْمَغْصُوبِ عِنْدَ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ وُجُودَ الْمَثَلِ الْإِلَاحُ) تَعْلِيلٌ لِقَوْلِهِ مِنْ وَقْتِ الْغَضَبِ إِلَى تَعَذُّرِ الْمَثَلِ. • فَوَدَّ: (بِرَدِّهِ) أَيِ الْمَثَلِ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا الْإِلَاحُ) وَقَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ الْإِلَاحُ) لَا يَخْفَى مَا فِيهِمَا بِالتَّنْظَرِ إِلَى مَا اخْتَارَهُ الشَّارِحُ مِنْ اخْتِيارِ قِيَمَةِ الْمَغْصُوبِ لَا الْمَثَلِ. • فَوَدَّ: (بِرَدِّهَا) أَيِ الْعَيْنِ. اهـ ع ش أَقُولُ لَوْ أَرَادَ عَيْنَ الْمَغْصُوبِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ يَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّهُ مُطَالَبٌ بِرَدِّ الْمَثَلِ لَا الْمَغْصُوبِ، وَلَوْ أَرَادَ عَيْنَ الْمَثَلِ لَا يَتِمُّ تَقْرِيبُ الدَّلِيلِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا كَانَ الْإِلَاحُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْمَثَلُ الْإِلَاحُ. • فَوَدَّ: (عِنْدَ التَّلَفِ الْإِلَاحُ) بَانَ

• فَوَدَّ (سُيِّئَ): (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُغْتَبَرَّ الْإِلَاحُ) هَذَا يَجْرِي نَظِيرُهُ فِي إِتْلَافِ الْمَثَلِيَّ بِلا غَضَبٍ وَلِذَا قَالَ فِي الرَّوْضِ فَضْلٌ غَضَبٌ مَثَلًا فَتَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ بِلا غَضَبٍ وَالْمَثَلُ مَوْجُودٌ فَلَمْ يَغْرَمْ حَتَّى عَدِمَ الْمَثَلُ أَيِ جِسًّا أَوْ شَرَعًا فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ أَيِ مِنْ بَلَدِ الْغَضَبِ أَوْ الْإِتْلَافِ لَزِمَهُ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْغَضَبِ أَيِ فِي الْأَوَّلَى أَوْ الْإِتْلَافِ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ إِلَى الْإِغْوَاظِ أَيِ لِلْمَثَلِ فَإِنَّ قَالَ لَهُ الْمُسْتَحِقُّ أَنَا أَضْبِرُ إِلَى وُجُودِ الْمَثَلِ أَجِيبْ، وَلَوْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ وَالْمَثَلُ مَفْقُودٌ، وَهُوَ غَاصِبٌ أَيِ فِيهِمَا فَأَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْغَضَبِ إِلَى التَّلَفِ أَوْ غَيْرِ غَاصِبٍ أَيِ فِي الثَّانِيَةِ قِيَمَةُ يَوْمِ التَّلَفِ فَلَوْ غَرِمَ ثُمَّ وَجِدَ الْمَثَلُ لَمْ يَرْجِعْ إِلَيْهِ. اهـ.

(تنبيه) هل الْمُعْتَبَرُ قِيَمَةُ المَثَلِ أو المَفْصُوبُ وجهانِ رَجَّحَ السِّبْكِ وَغَيْرُهُ الْأَوَّلُ قالوا؛ لأنَّ الواجِبَ، وإنَّ كان المَفْصُوبُ هو الْأَصْلُ وبنيني عليهما أَنَّ الواجِبَ على الْأَوَّلِ الْأَقْصَى مِنَ التَّلَفِّ إلى انْقِطَاعِ المَثَلِ وعلى الثاني الْأَقْصَى مِنَ الْفَصْبِ إلى التَّلَفِّ كذا قاله شارِحُ والذي صَرَّحُوا به كما عَلِمْتُ أَنَّ الواجِبَ الْأَقْصَى مِنَ الْفَصْبِ إلى تَعَدُّرِ المَثَلِ في حالة أو إلى التَّلَفِّ في أُخْرَى وهذا غَيْرُ الْأَمْرَيْنِ اللَّذَيْنِ بَنَاهُمَا على ما ذَكَرَهُ وهو ظَاهِرٌ أو صَرِيحٌ في أَنَّ العِبْرَةَ بِقِيَمَةِ المَفْصُوبِ لا المَثَلِ وإلا لَمْ يُعْتَبَرِ من وقت الْفَصْبِ ومن ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا في شرحِ الرُّوضِ ما يَصْرُحُ بِأَنَّ المَنْقُولَ هو اعتِبارُ المَفْصُوبِ.

(ولو نَقَلَ المَفْصُوبَ المَثَلِيَّ) أو انْتَقَلَ بِنَفْسِهِ أو بِفِعْلِ أَجْنَبِيٍّ، وكذا التَّمَقُّؤُومُ كما عَلِمَ كالذي قبله من قولهِ السَّابِقِ وعلى الْغَاصِبِ الرَّدُّ فَيُذَكَّرُ نَقْلُهُ مِثَالًا والاقتِصَارُ على المَثَلِيَّ؛ لأنَّهُ الذي يَتَرْتَّبُ عليه جميعُ التَّفَرُّعَاتِ الْآتِيَةِ مِنْهَا قولُهُ طَالَبُهُ بِالمَثَلِ فلا اعْتِرَاضَ عليه

فَقَدْ قَبْلَهُ كَانَ غَضَبُهُ فِي رَجَبٍ مَثَلًا وَقَدْ قَبْلَهُ فِي رَمَضَانَ وَتَلَفَ المَفْصُوبُ فِي سَوَالٍ يَكُونُ المَفْصُوبُ مَضمُونًا بِأَقْصَى قِيَمَةٍ مِنْ رَجَبٍ إِلَى سَوَالٍ. اهـ بَجَرِيْمِي. ة فَوَدُ: (قِيَمَةُ المَثَلِ) أي أَقْصَى قِيَمِ المَثَلِ. ة فَوَدُ: (رَجَّحَ السِّبْكِ وَغَيْرُهُ الْأَوَّلِ) أي المَثَلُ وهو ظَاهِرٌ كَلَامِ الْأَصْحَابِ خِلَافًا لِمَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ نِهَايةً وَمُنَى أَي لَابِنِ حَجَّجٍ ع ش. ة فَوَدُ: (عليهما) أي الْوَجْهَيْنِ. ة فَوَدُ: (كما عَلِمْتُ) أي مِنْ قولِهِ فيما إذا كان إلخ مع مُخْتَرِزِهِ الْمَارِ.

ة فَوَدُ: (في حالة) أي فيما إذا كان المَثَلُ مَوْجُودًا عِنْدَ التَّلَفِّ وقولُهُ: (في أُخْرَى) أي فيما إذا كان المَثَلُ مَفْقُودًا عِنْدَهُ. ة فَوَدُ: (وهذا) أي ما صَرَّحُوا به أَنَّ الواجِبَ الْأَقْصَى مِنَ الْفَصْبِ إلى تَعَدُّرِ المَثَلِ في حالة إلخ، وكذا قولُهُ وهو إلخ. ة فَوَدُ: (ما يَصْرُحُ بِأَنَّ المَنْقُولَ هو اِختِيارُ المَفْصُوبِ) قد يُشْكِلُ على هذا اِغْتِيَارُ قِيَمَتِهِ إلى تَعَدُّرِ المَثَلِ؛ لَأَنَّ فِيهِ اِغْتِيَارَ قِيَمَتِهِ بَعْدَ تَلَفِهِ. اهـ سَم. ة فَوَدُ: (أو انْتَقَلَ) إلى قولِهِ وهو ما رَجَّحَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قولُهُ فَيُذَكَّرُ نَقْلُهُ إلى المَثَلِ وقولُهُ، وإن قُرِبَ مَحَلُّ المَفْصُوبِ وإلى قولِهِ وَقَضِيَّتُهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قولُهُ كما عَلِمَ إلى فَيُذَكَّرُ نَقْلُهُ وقولُهُ فلا اِغْتِرَاضَ إلى المَثَلِ. ة فَوَدُ: (أو انْتَقَلَ بِنَفْسِهِ) أي كما لو نَقَلَ سَبِيلَ أو رِيحَ. اهـ ع ش. ة فَوَدُ: (كالذي قَبْلَهُ) يَغْنِي الْاِنتِقَالَ بِصَوَرَتَيْهِ وَقَوْلُ الْكُرْدِيِّ أَي كَالْمَثَلِيَّ الَّذِي فِي المَثَلِ مَعَ كَوْنِهِ خِلَافَ الْمُتَبَادَرِ يَرُدُّهُ التَّفَرُّعُ الْآتِي بِقولِهِ فَيُذَكَّرُ نَقْلُهُ مِثَالًا أَي وَمِثْلُهُ الْاِنتِقَالُ. ة فَوَدُ: (فلا اِغْتِرَاضَ عَلَيْهِ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لَأَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَقُولُ الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ فَكَانَ يَتَّبَعِي

ة فَوَدُ: (وَمِنْ ثُمَّ ذَكَرَ شَيْخُنَا فِي شرحِ الرُّوضِ ما يَصْرُحُ بِأَنَّ المَنْقُولَ هو اِختِيارُ المَفْصُوبِ) قد يُشْكِلُ على هذا اِغْتِيَارُ قِيَمَتِهِ إلى تَعَدُّرِ المَثَلِ؛ لَأَنَّ فِيهِ اِغْتِيَارَ قِيَمَتِهِ بَعْدَ تَلَفِهِ فَإِنَّ قِيلَ إِنَّهُ كَالْمَوْجُودِ بِوُجُودِ مِثْلِهِ قِيلَ اِغْتِيَارُ الزِّيَادَةِ بَعْدَ تَلَفِهِ مَعَ وُجُودِ المَثَلِ الَّذِي لَا يُساوِيهَا مُشْكِلٌ لَا يَقَالُ هِيَ لَا تُعْتَبَرُ حَيْثُيذْ؛ لِأَنَّنا نَقُولُ فَلَمْ نُعْتَبَرِ أَقْصَى قِيَمَةٍ إلى تَعَدُّرِ المَثَلِ فَلْيُتَأَمَّلْ.

ة فَوَدُ: (فلا اِغْتِرَاضَ عَلَيْهِ إلخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لَأَنَّ الْمُعْتَرِضَ يَقُولُ الْحُكْمُ لَا يَخْتَصُّ فَكَانَ يَتَّبَعِي التَّعْمِيمَ

خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ (إلى بَلَدٍ) أو مَحَلٍّ (آخَرَ)، ولو من بَلَدٍ وَاحِدٍ بشرط أن يَتَقَدَّرَ إحضاره حالاً كما اعتمده الأذرعِيُّ أي وإلا لم يُطالَبَ بالقيمة (فللمالك أن يُكَلِّفَهُ رَدَّهُ) إذا عَلِمَ مكانه لخبر على اليَدِ الشَّابِقِ (وأن يُطالِبَهُ)، وإن قَرُبَ مَحَلُّ المَغْصُوبِ، ولو لم يَخَفْ هَرَبَهُ ولا تَوَارِيهَ كما يُصْرُخُ به إطلافتهم وهو الأوجه خلافاً للماوردي وَمَنْ تَبِعَهُ (بقيته) أي بأقصى قيمته من الغصب إلى المطالبة (في الحال) أي قبل الرَدِّ للحيلولة بينه وبين مِلْكِهِ ومن ثَمَّ لم يُطالَبَ بالمثل؛ لأنه لا بُدَّ مِنَ التَّراذُّ فَقَدْ يَزِيدُ السُّعْرُ أو يَنْخُطُّ فيحْصُلُ الضَّرَرُ والقيمة شيءٌ وَاحِدٌ ويمِلِكُها مِلْكُ القَرْضِ؛ لأنه يَنْتَفِعُ بها على حُكْمِ رَدِّها أو رَدِّ بَدْلِهَا عند رَدِّ العين.....

التَّعْمِيمُ ثم التَّفْريغُ على كُلِّ ما يُنَابِيهِ. اه سم. ه. قُود: (بشرط أن يَتَقَدَّرَ إحضاره حالاً) أي بِحَسَبِ العادة، وإن اسْتَفْرَقَ حَمْلُهُ زَمَنًا يَزِيدُ على الوقتِ الذي هم فيه عُرْفًا. اه ع ش. ه. قُود: (وإن قَرُبَ مَحَلُّ المَغْصُوبِ) خلافاً لِلْمُغْنِي وشرح المتهج عبارتهما إن كان بِمَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ، وإلا فلا يُطالَبُ إلا بِالرَّدِّ قاله الماوردي وهذا كما قال الأذرعِيُّ فيما إذا لم يَخَفْ هَرَبَ الغاصِبِ أو تَوَارِيهَ، وإلا فالوجه عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَ المَسَافَتَيْنِ. اه قال الجعفي قولُه قاله الماوردي هذا رأيي والمُعْتَمَدُ أَنَّهُ يُطالَبُ بالقيمة مُطْلَقًا قَرُبَتْ المَسَافَةُ أَمْ بَعُدَتْ أَمِنْ تَعَزُّرِهِ أو تَوَارِيهِ أَمْ لا م ر. اه ع ش. اه. ه. قُود (لشيء): (في الحال) مُتَعَلِّقٌ بقوله يُطالِبُهُ لا بالقيمة وَيَتَّبِعِي كما قال الإسكوي إذا زادت القيمة بَعْدَ هذا أن يُطالِبَ أي الغاصِبَ بها؛ لأنه باقٍ على مِلْكِهِ مُغْنِي وَأَسْنَى وأقره سم وع ش أي المَغْصُوبُ. ه. قُود: (لأنه لا بُدَّ من الخ) عِلَّةٌ لِمِلْكِيَّةِ الحيلولة لِعَدَمِ المَطالبةِ بالمثل واسْقَطَ المُغْنِي لَفْظَةً مِنْ ثَمَّ، وعليه التَّغْلِيلُ ظاهرٌ. ه. قُود: (وَيَمْلِكُهَا الخ) أي فَيَجُوزُ له التَّصَرُّفُ فيها، ولو وَجَدَتْ فيها زَوَائِدُ فحُكْمُهَا حُكْمُ زَوَائِدِ القَرْضِ فَتَكُونُ مِلْكًا لِمَنْ هِيَ تَحْتَ يَدِهِ بَأَن أَخَذَ بَدَلَ القيمةِ دَابَّةً. اه بُجَيْرِمِي. ه. قُود: (مِلْكُ القَرْضِ) قَضِيَّتُهُ عَدَمُ جَوَازِ اخْتِذِ أَمَةٍ تَحِلُّ له بَدْلُهَا كما لا يَحِلُّ له أَقْرَاضُهَا والأوجهُ خِلَافُهُ إذ الضَّرورةُ قد تَدْعُوهُ إلى اخْتِذِها خَشْيَةً مِنْ قَوَاتِ حَقِّهِ والمِلْكُ لا يَسْتَلْزِمُ جَلَّ الوَطءُ بِدَلِيلِ المَحْرَمِ والوثنِيَّةِ والمَجوسِيَّةِ بخلافِ القَرْضِ. اه نَهَايَةُ قال ع ش قوله م ر والأوجهُ خِلَافُهُ أي فَيَجُوزُ له اخْتِذِها وَيَخْرُمُ عليه الوَطءُ ومع ذلك لو خَالَفَ ووَطِئَ لا حُدَّ

والتَّفْريغُ على كُلِّ ما يُنَابِيهِ. ه. قُود: (ولو لم يَخَفْ هَرَبَهُ الخ) كَذَا شرح م ر. ه. قُود: (أي بأقصى قيمته من الغصب إلى المطالبة) لو زادت القيمة بَعْدَ ذلك فَيَتَّبِعِي أَخْذَ الزَّيَادَةِ قَبْلِي الرُّوْضِ فيما لو أَبَى المَغْصُوبُ أو بَسَرَقه أو عَيَّه الغاصِبُ أو ضَاعَ كما في شرحه أن لِلْمَالِكِ تَضَمُّنَ الغاصِبِ القيمةَ لِلْحِيلُولَةِ أَقْصَى ما كَانَتْ مِنَ الغصبِ إلى المطالبة. اه. قال في شرحه وَيَتَّبِعِي كما قال الإسكوي إذا زادت القيمة بَعْدَ هذا أن يُطالِبَ بِالزَّيَادَةِ؛ لأنه على مِلْكِهِ. اه. ه. قُود: (وَيَمْلِكُهَا مِلْكُ القَرْضِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لو كَانَتْ جَارِيَةً تَحِلُّ له امْتِنَاعُ اخْتِذِها لَكِنَّ الأوجهَ جَوَازُ اخْتِذِها لِلْحَاجَةِ وقد يَخْتِاجُ إلى اخْتِذِها لِثَلَا يَفُوتَ حَقُّ لِعَدَمِ تَبَسُّرِ غَيْرِهَا ولا يَطْلُوها لِثَلَا يَزْدُهَا فَيَكُونُ ما جَرَى شَبِيهَا بِإِعَارَةِ الجَوَارِي لِلوَطءِ وقد يَمْتَنِعُ الوَطءُ مع وَجُودِ المِلْكِ كما في المَجوسِيَّةِ م ر.

ولا يبرأ بدفعها عن ضمان زوائده وأجرته ومعنى كونها للحيلولة وقوع التراد فيها (فإذا رده) أي المقتضوب أو عتق مثلاً (ردها) إن بقيت، وإلا فبدلها لزوال الحيلولة ويشتنع ردها بدليلها مع وجودها وإنما لم يردّها إذا أخذها ليقف المثل ثم وجد؛ لأنه ليس عين حقّه بخلاف المقتضوب ولو اتفقا على تركه في مقابلتها فلا بُد من بيع بشروطه

عليه، ولو حملت منه صارت مستولدة ولزمه قيمتها وقوله بخلاف القرض أي فإن صحته تتوقف على عدم حل الوطء فحيث جاز التملك للقيمة جاز أخذ الأمة، وإن حل وطؤها كما يحل شراؤها وإن امتنع القرض. اهـ. فود: (ولا يبرأ بدفعها) أي القيمة عبارة المغني ويجب على الغاصب أجره المقتضوب إلى وصوله للمالك، ولو أعطى القيمة للحيلولة، وكذا حكم زوائده وأرض جنايته. اهـ زاد النهاية، وإن أبى. اهـ. فود: (أو عتق) ولو بموته كان يكون المقتضوب مستولدة. اهـ سم عبارة المغني وقضية كلام المصنف أنه لا يسترد القيمة إلا إذا رد العين واستثنى من ذلك ما لو أخذ السيد قيمة أم الولد للحيلولة ومات السيد قبل ردّها فإن الغاصب يسترد القيمة كما قاله في المطلب ويتحقق بذلك ما لو اغتفها أو اغتق المبد المقتضوب. اهـ. وعبارة النهاية أو خرج عن ملكه بعين منه أي المالك أو موت في الإيلاد وكالاتي إخراجها عن ملكه بوفيق أو نحوه. اهـ قال ع ش قوله م ر أو موت في الإيلاد أي فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث، فلو جهل حياتها فهل تُرد القيمة؛ لأن الأصل الحياة، فيه نظر وأما لو ماتت قبله فتستقر القيمة سم وقوله فيرد الوارث أي القيمة التي أخذها مورثه من الغاصب وقوله فيه نظر لا يعمد عدم الرد لتحقق ضمان الغاصب باستيلائه ولا يسقط إلا بعوده ليد مالكة أو ما يقوم مقام العود ولم يوجد واحد منهما. اهـ. فود: (سني: ردها) أي بزوائدها المتصلة دون المتفصلة ويتصور زيادتها بأن يدفع عنها حيواناً قتيلاً أو شجرة قتيلاً كما قاله العمراني. اهـ مغني وفي ع ش عن الباب مثله. فود: (ثم وجد) أي المثل، وكذا ضمير قوله؛ لأنه الخ. فود: (على تركه) أي رد المقتضوب (في مقابلتها) أي القيمة اهـ ع ش. فود: (بشروطه) ومنها قدره المشتري على تسليمه، وعليه فلو أبى المقتضوب في يد الغاصب ولم يقبل على رده لم يصح شراؤه ويحتل خلافه لتزويل

فود: (أو عتق) ولو بموته كان يكون المقتضوب مستولدة فيرد الوارث إن كانت حية عند موت المورث فلو جهل حياتها حيتل فهل تُرد القيمة؛ لأن الأصل الحياة، فيه نظر وأما لو ماتت قبله فتستقر القيمة. فود: (ولو اتفقا على تركه الخ) عبارة شرح الروض فإن اتفقا على ترك التراد هنا أي فيما إذا أخذها لإباق المقتضوب أو سرقته مثلية أو متقومة وفيما مر أي فيما إذا غصب المثل ونقله إلى بلد آخر فلا بُد من بيع أما لو اتفقا على ذلك قبل رده قال الزركشي فجائز بالاتفاق قال الإمام ولا حاجة إلى عقيد قلت ويوجه بأن القيمة حيتل على ملك المالك تكفي فيما ذكر بخلافها بعد رده. اهـ ثم ذكر عن الشبكي أنه بمجرد عود المقتضوب يتفقد الملك في القيمة فيما يظهر ثم نقله عن نصريح المحاملي في مجموعته.

وقضية المثني أنه ليس للغاصب حبسه لاسترداده وهو ما رجحه الرافعي كما لا يجوز للمشتري فاسداً حبس المبيع لاسترداده ثمنه على ما مر وفوق غيره بأن المشتري رضي بوضع البائع يده على الثمن ولا كذلك الغاصب فإنها أخذت منه قهراً ويُرَدُّ بأنه قهراً بحق فهو كالاختيار على أن وجوب الرد عليه فوراً يمنع الحبس مطلقاً وليس كالحبس للإشهاد كما مر قبيل الإقرار. (فإن تلف) المقتصوب المثلي (في البلد) أو المحل (المنقول) أو الثقل (إليه) أو عاد وتلف في بلد الغصب (طالبه بالمثلي في أي البلدتين) أو المحلّين شاء؛ لأن رد العين قد توجه عليه في الموضعتين وأخذ منه الإسئوي أن له الطلب في أي موضع شاء من المواضع التي وصل إليها في طريقه بين البلدتين (فإن فقد المثل غرمه قيمة أكبر البلدتين قيمة) لذلك يأتي هنا بحث الإسئوي أيضاً فله مطالبته بأقصى قيم المحال التي وصل إليها المقتصوب. (ولو ظفر بالغاصب في غير بلد التلف) والمقتصوب مثلي والمثل موجود (فالصحيح أنه إن كان لا مؤنة لنقله كالنقد) اليسير وكان الطريق آمناً (فله مطالبته بالمثلي) إذ لا ضرر على واجد منهما حينئذ وقضيته بل صريحه وصریح ما مر في السلم والقرض أن ماله مؤنة وتحملها المالك كما لا مؤنة له بل هو داخل فيه؛ لأنه بعد التحمل يصدق عليه أنه لا مؤنة له.....

ضمائه منزلة كونه في يده. اهـ ش. فود: (حينئذ) أي المقتصوب. اهـ ش. فود: (وهو ما رجحه الرافعي) عبارة المغني وهو كذلك، وإن حكى القاضي الحسين عن التص أن له ذلك. اهـ.

فود: (فإنها أخذت) أي القيمة (منه) أي الغاصب. فود: (فهو) أي الأخذ منه قهراً. فود: (مطلقاً) أي أخذ بحق أو لا. اهـ ش. فود: (وليس إلخ) أي الحبس للإسترداد عبارة النهاية وله الحبس للإشهاد إلخ. اهـ. فود: (المقتصوب المثلي) إلى قوله وقضيته في المغني. فود: (وأخذ منه الإسئوي إلخ) متمدع ش ومغني.

فود (سني): (فإن فقد المثلي) حساً بأن لم يوجد أو شرعاً بأن منع من الوصول إليه مانع أو وجد زيادة على ثمن مثله اهـ مغني وفيه ع ش بعد ذكر مثله عن سم عن الرزوي وشرجه وقوله أو وجد زيادة أي وإن قلت وامتنع الغاصب من بذلها. اهـ.

فود (سني): (قيمة) والعبرة في التقويم بالتقدير الغالب في ذلك المحل كما يأتي في قوله هذا كله إن لم يتفله إلخ. اهـ ش. فود: (لذلك) أي؛ لأن رد العين إلخ.

فود (سني): (بالغاصب) أي المثلي بغير غصب. اهـ مغني. فود: (وقضيته) أي التحليل. فود: (وتحملها المالك) أي بدفعها كما يأتي. اهـ سم.

فود: (وقضية المثني إلخ) كذا شرح م ر.

فود (سني): (فإن فقد المثل) قال في الرزوي أو وجد زيادة أي على ثمن مثله قال في شرحه أو متعه الوصول إليه مانع. اهـ. فود: (وتحملها المالك) أي بدفعها كما يأتي.

ولا يُنافية قولهما لو تراضيا على المثل لم يكن له تكليفه مؤنة النقل ولا قول السبكي والقمولي كالبغوي لو قال له الغاصب خذْه وخذْ مؤنة حمله لم يُجبر أما الأول فلأن على الغاصب ضررا في أخذ المثل ومؤنة النقل منه، وأما الثاني فلأن على المالك ضررا في تكليفه حمله إلى بلده، وإن أعطاه الغاصب مؤنة وأما صورتنا فلا ضرر فيها على واحد منهما؛ لأن المالك إذا رضي بأخذ المثل ودفع مؤنة حمله لم يكن على الغاصب ضرر بوجهه ويُؤخذ ذلك قول البرهان الفزاري لم تمتنع المطالبة بالمثل هنا لأجل اختلاف القيمة بل لأجل مؤنة حمله وقضية كلام المصنف أيضا أنه لا فرق بين زيادة سعر المثل في بلد المطالبة وعديمها وهو ما رجحاه لكن أطال جفع متأخرون في الانتصار للتقييد بما إذا لم يزد ويُرَدُّ بأنه حيث تيسر المثل بلا ضرر لا نظر للقيمة (والا) بأن كان لنقله مؤنة ولم يتحملها المالك أخذًا مما تقرر أو خاف الطريق (فلا مطالبة بالمثل).....

• قود: (ولا يُنافية) أي قوله إن ماله مؤنة وتحمّلها المالك إلخ. • قود: (لو تراضيا) أي فيما إذا كان للنقل مؤنة. • قود: (لَه) أي للمالك (تكليفه) أي الغاصب. • قود: (ودفع مؤنة حمله) منه يُعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا يُنافية قولهما إلخ وقوله ولا قول السبكي إلخ. اه سم. • قود: (ويؤخذ ذلك) أي القضية المذكورة. • قود: (هنا) أي في مسألة الظفر فيما إذا كان للنقل مؤنة. • قود: (وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع. اه سم. • قود: (للتقييد بما إذا لم يزد) اعتمد م ر أي فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف. اه سم ومَرَّ عن الزبدي وع ش اعتماده وعن المصنفين أيضًا ما يوافق. • قود (سني): (ولا فلا مطالبة إلخ) ولو ظفر بالمتلف الذي ليس بغاصب في غير مكان التلّف فحكمه حكم الغاصب فيما ذكره المصنف. اه مضي. • قود: (بأن كان) إلى قول المصنف وأما في النهاية إلا قوله ولم يتحملها إلى أو خاف. • قود: (بأن كان لنقله مؤنة) وزيادة قيمته هناك مانع من المطالبة سم على منهج. اه ع ش. • قود: (أو خاف الطريق) انظر لِمَ منع الخوف المطالبة مع أن ضرره يعود على المالك وقد رضي إلا أن يقال بل يعود الضرر على الغاصب أيضًا؛ لأنه لما كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذي المؤنة؛ إذ الخطر ومعاناته كالمؤنة سم على حج. وقد يقال المراد أن لا يطالبه بالرد إلى محلّه لما فيه من الخطر على الغاصب فلا يُنافية أنه

• قود: (ودفع مؤنة حمله) منه يُعلم أن المراد مؤنة نقله إلى بلد الظفر، وأما مؤنة نقله من بلد الظفر فهي المذكورة في قوله ولا يُنافية قولهما إلخ وقوله ولا قول السبكي إلخ. • قود: (وهو ما رجحاه) فيه نظر فليراجع. • قود: (للتقييد بما إذا لم يزد) اعتمد م ر أي فإن زاد فليس له المطالبة بالمثل بل بقيمة بلد التلّف. • قود: (أو خاف الطريق) انظر لِمَ منع الخوف المطالبة مع أن ضرره يعود على المالك وقد رضي إلا أن يقال: بل يعود الضرر على الغاصب أيضًا؛ لأنه لما كان حصوله في ذلك المكان إنما هو مع الخطر كان كذي المؤنة إذ الخطر ومعاناته كالمؤنة.

ولا للغاصب أيضاً تكليفه قبوله إما فيه من المؤنة والضرر (بل يُقرمه قيمة بلد التلف) سواء أكانت بلد الغصب أم لا هذا إن كانت أكثر قيمة من المحال التي وصل إليها المصوب، وإلا فقيمة الأقصى من سائر البقاع التي حل بها المصوب وذلك؛ لأن تقدر الوجوع للمثل كفقدته والقيمة هنا للمتيصولة فإذا غرمها ثم اجتمعا في بلد المصوب لم يكن للمالك ردها وطلب المثل ولا للغاصب استردادها وتبدل المثل.

(وأما المصوب المتقوم) كالحيتان وأبعاضه سواء القير وغيره (فيضمنه بأقصى قيمه من الغصب إلى التلف)؛ لأنه في حالة زيادة القيمة غاصب مطلق بالرد فإذا لم يرد صين بدله بخلاف ما لو رد بعد الرخص لا يقرم شيئاً؛ لأنه مع بقاء العين يتوقع زيادتها على أنه لا نظر مع وجودها للقيمة أصلاً وتجب قيمته من غالب نقد بلد التلف ومحلّه إن لم ينقله، وإلا اعتبر نقد محل القيمة وهو أكثر المحال التي وصل إليها وقد يضمن المتقوم بالمثل الصوري كما لو تلف المال الزكوي في يده بعد التمكن؛ لأنه لو أخرج مثله الصوري مع بقائه جاز فأولى مع تلفه. (فرغ) قال القاضي غصب بوا قيمته خمسون فطحنه فعاد عشرين فخبزه فعاد خمسين ثم تلف صين ثمانين إذ ما نقصه الطحن لا تجبوه زيادة الخبر كما لو نسي القير جرفته وعلمه أخرى.

يطالبه بمثله إن أراد أخذه ثم وقد يؤيد هذا ما مر في السلم أنه إذا كان لثقله مؤنة وتحملها المسلم أجبر على التسليم. اهـ ش. هـ فود: (ولا للغاصب أيضاً تكليفه قبوله) أي المثل ومثله العين المصوبة إما ذكره. اهـ ش. هـ فود: (سواء) إلى قوله والقيمة هنا في المغني.

هـ فود: (هذا) أي اختيار قيمة بلد التلف. هـ فود: (كالحيتان) إلى قوله انتهى في النهاية إلا قوله قال القاضي. هـ فود: (وأبعاضه) محلّه في الرقيق إن لم يكن أقصى القيم أكثر من مقدّر العضو كما مر. اهـ رشيدى وتقدم هناك أنه في غير الغاصب أما هو فيضمن هو بما نقص مطلقاً.

هـ فود (سني): (بأقصى قيمه إلخ) ولا فرق في اختلاف القيمة بين تغير السعر وتغير المصوب في نفسه ولا عبرة بالزيادة بعد التلف. اهـ مغني وقوله: (لأنه إلى الفرع في المغني) إلا قوله على أنه إلى فتجب.

هـ فود: (يتوقع زيادتها) أي بالنظر لذاتها، وإن قطع بعديها عادة. اهـ ش. أي فلم تفت بالكلية.

هـ فود: (من غالب نقد إلخ) فإن غلب نقدان وتساويا عين القاضي واحداً كما قاله الرافعي في كتاب البيع. اهـ مغني. هـ فود: (ومحلّه) أي اختيار غالب نقد بلد التلف. هـ فود: (وهو) أي محل القيمة (أكثر المحال إلخ) أي قيمة. هـ فود: (وقد يضمن المتقوم إلخ) غرضه منه مجرّد الفائدة، وإلا فالكلام في المصوب نعم هو محتاج إليه بالنظر لتأويله قول المتن السابق بد عادية بالضامنة فإن المال الزكوي بعد التمكن مضمون على المالك. اهـ ش. هـ فود: (لأنه لو أخرج) أي المالك. هـ فود: (فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين. اهـ سم. هـ فود: (ثم تلف) أي الخبر.

هـ فود: (فعاد عشرين) فقد نقص ثلاثين.

١ هـ. وأقره جمع متأخرون بل جزم به آخرون وكأنهم نظروا إلى أن هذا من صور ما إذا صار المثلي متقومًا، المرجح فيه أنه يجب مثله ما لم يكن المتقوم أعبط فتجب قيمته وهي الثمانون في صورة القاضي؛ لأنها الأعبط والثلاثون، وإن وجبت للنقص لكنها بذل الجزء الفائت بالطحن فضئت للخمسين وبهذا يجاب عما يقال القياس وجوب البر والثلاثين؛ لأنه حيث لا أعبط يجب المثل وأما الثلاثون فقد استقرت بالطحن إذ لا ينحيز، وإن زاد بالخبر أضعافًا وعما يقال أيضًا هذا مبني على ما قاله القاضي إنه لو طحن البر ثم خبزه وجب أكثر القيم ولا يطالب بالمثل نظرًا لحاله عند تلفه وهو ضعيف، ووجه الفرق بين هذا وصورته الأولى ما تقرر أنه وجب أرض أجزاء فائتة فضئت للأصل، ووجب قيمة الكل فوجب القيمة هنا ليس للنظر لوقت التلف بل ليضم الأرض إلى الأصل وفيما انفرد به القاضي للنظر إلى وقت التلف فتخالف

فؤد: (من صور الخ) أي فإن الخبر الذي صار إليه متقوم. اهـ سم. فؤد: (المرجح فيه الخ) نفت لما إذا الخ. فؤد: (مثله) أي المثلي. فؤد: (قيمه) أي المتقوم. فؤد: (والثلاثون الخ) جواب عما يقال المتقوم هنا الخبر وقيمه خمسون لا ثمانون وحاصل الجواب أن قيمة الخبر مع ملاحظة بذل الجزء التالف ثمانون. اهـ كزدي. فؤد: (وبهذا) أي بالضم المذكور. فؤد: (لأنه حيث لا أعبط) أي كما هنا لاستواء قيمة البر المثلي والخبر المتقوم إذ كل خمسون. اهـ سم. فؤد: (يجب المثل) أي وهو البر هنا. فؤد: (وأما الثلاثون الخ) من جملة ما يقال. فؤد: (فقد استقرت) أي وجوب الثلاثين على حذف المضاب. فؤد: (هذا) أي ما قاله القاضي وأقره الجمع المتأخرون. فؤد: (على ما قاله القاضي) أي مرة أخرى قيل قوله السابق. اهـ كزدي. فؤد: (ولا يطالب بالمثل الخ) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة صيرورة المثلي متقومًا من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون المتقوم أكثر قيمة فلهذا قال وهو ضعيف. اهـ سم. فؤد: (وهو) أي القول الثاني للقاضي ضعيف أي والمبني على الضعيف ضعيف. اهـ كزدي.

فؤد: (بين هذا وصورته الأولى) جعلهما صورتين باختيار فرض النقص بالطحن ثم الزيادة بالخبر في الأولى دون هذا. اهـ سم عبارة الكزدي قوله بين هذا أي القول الثاني وقوله وصورته الأولى أراد بها قوله غصب برًا قيمته خمسون الخ. اهـ فؤد: (فضئت) أي الأرض وهو الثلاثون فالتأنيث لرباعية المعنى. فؤد: (فوجب القيمة هنا) أي قيمة الكل في الصورة الأولى وقوله: (وفيما انفرد به الخ) أي

فؤد: (من صور ما إذا صار المثلي متقومًا) أي فإن الخبر الذي صار إليه متقوم. فؤد: (لكنها بذل الجزء الفائت بالطحن) في إطلاقه أنه بالطحن فات جزء نظر بل قد يقطع بعدم فوات متمول. فؤد: (وبهذا يجاب الخ) يتأمل وجه الجواب به. فؤد: (لأنه حيث لا أعبط) أي كما هنا لاستواء قيمة المثلي وهو البر والمتقوم وهو الخبر إذ كل خمسون. فؤد: (ولا يطالب بالمثل) هذا مخالف لما تقرر في قاعدة صيرورة المثلي متقومًا من أنه يطالب بالمثل إلا أن يكون الآخر أكثر قيمة فلهذا قيل وهو ضعيف. فؤد: (ووجه الفرق بين هذا وصورته الأولى) جعلهما صورتين باختيار فرض النقص بالطحن

المُذْرَكَانِ نَعَمْ يَلْزَمُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مَحَلَّ قَوْلِهِمْ إِذَا صَارَ الْمُثْلِيُّ مُتَقَوِّمًا وَجِبَ الْمُثْلُ مَا لَمْ يَكُنِ الْمُتَقَوِّمُ أَعْبَطَ مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْغَاصِبُ ضَمِينَ جِزْئًا مِنَ الْمُثْلِ إِذَا ضُمَّ أَرْضُهُ إِلَى قِيَمَةِ الْمُتَقَوِّمِ صَارَ أَعْبَطَ فَيَجِبُ الْأَعْبَطُ هُنَا نَظَرًا لِمَا قَوَّرْتُهُ مِنْ تَبَعِيَةِ الْأَرْضِ لِلْقَيْنِ؛ لِأَنَّهُ بَدَلُ جِزْئِهَا، وَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ ضَمَانِ الثَّلَاثِينَ مَا قِيلَ: الْقَاعِدَةُ فِي الْمُثْلِيِّ أَنَّهُ لَا يَتَغَيَّرُ ضَمَانُهُ بِنَقْصِ الْقِيَمَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي نَقْصِ بِالرُّخْصِ فَقَطْ ثُمَّ رُدُّهُ بِقِيَمِهِ أَمَّا نَقْصُ بِفِعْلِ الْغَاصِبِ أَوْ بِغَيْرِ فِعْلِهِ كِنِيسَانِ الصَّنْعَةِ عِنْدَهُ فَيَضْمَنُهُ رَدُّهُ أَوْ تَلْفٌ وَإِنْ زَادَ عِنْدَهُ مَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ النَقْصِ كَمَا مَرَّ.

(وَفِي الْإِثْلَافِ) لِمُضْمُونٍ (بِلا غَصْبٍ) يَضْمَنُهُ (بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ) فِي مَحَلِّهِ إِنْ صَلَحَ وَإِلَّا كَمَفَازَةِ قِيَمَةِ أَقْرَبِ مَحَلٍّ إِلَيْهِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَدْخُلْ فِي ضَمَانِهِ قَبْلَ وَبَعْدِ التَّلْفِ هُوَ مَعْدُومٌ وَضَمَانُ الزَّائِدِ فِي الْمَغْصُوبِ إِنَّمَا كَانَ بِالْغَصْبِ وَلَمْ يُوجَدْ هُنَا، وَلَوْ أَتَلَفَ عَبْدًا مُقْتَنًا لَزِمَتْهُ تَمَامُ قِيَمَتِهِ أَوْ أُمَّةٌ مُقْتَنَةٌ لَمْ يَلْزَمْهُ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِسَبَبِ الْغِنَاءِ؛ لِأَنَّهُ لِحُرْمَةِ اسْتِمَاعِهِ مِنْهَا عِنْدَ خَوْفِ الْفِشَةِ

فِي وَجُوبِ الْقِيَمَةِ فِي الصُّورَةِ الْأُخْرَى مِنْ صَوَرَتِي الْقَاضِي الَّتِي انْفَرَدَ هُوَ بِهَا. اهـ كُرْدِي. ة فُود: (هَلَى ذَلِكَ) أَي مَا تَقَرَّرَ. ة فُود: (مَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الْخ) خَبَرَ أَنَّ مَحَلَّ الْخ. اهـ كُرْدِي. ة فُود: (فَيَجِبُ الْأَعْبَطُ الْخ) مُتَقَرَّرٌ عَلَى اللَّازِمِ الْمَذْكُورِ. ة فُود: (مَا مَرَّ الْخ) أَي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى. ة فُود: (لَآنَ هَذَا) أَي مَا قِيلَ الْخ. ة فُود: (رَدُّهُ الْخ) أَي سِوَا رَدِّ الْمُثْلِيِّ أَوْ تَلْفٍ. ة فُود: (وَإِنْ زَادَ الْخ) تَعْمِيمٌ نَافٍ لِقَوْلِهِ فَيَضْمَنُهُ. ة فُود: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي الصُّورَةِ الْأُولَى وَفِي أَوَّلِ الْفَصْلِ.

ة فُود (سَي: وَفِي الْإِثْلَافِ) أَي لِلْمُتَقَوِّمِ. اهـ مُغْنِي. ة فُود: (لِمُضْمُونٍ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَلَا تُضْمَنُ فِي النِّهَايَةِ. ة فُود: (لِمُضْمُونٍ بِلا غَصْبٍ) دَخَلَ فِيهِ الْمُعَارُ وَالْمُسْتَأْمَقُ فَيَضْمَنَانِ بِقِيَمَةِ يَوْمِ التَّلْفِ. اهـ ع ش. ة فُود (سَي: يَوْمِ التَّلْفِ) هَذَا فِي غَيْرِ الْمُثْلِيِّ بِخِلَافِ الْمُثْلِيِّ إِذَا أَتَلَفَهُ مَعَ وَجُودِ مِثْلِهِ ثُمَّ فَقَدَ فَيَضْمَنُ بِالْأَقْصَى إِلَى فَقْدِ الْمُثْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُثْنِ السَّابِقِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ الْخ سَمَ عَلَى حَجِّ. اهـ ع ش. ة فُود: (إِنْ صَلَحَ) أَي مَحَلَّ التَّلْفِ لِلتَّقْوِيمِ، وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ إِلَيْهِ الْآتِي. ة فُود: (وَذَلِكَ) أَي اغْتِيَارُ يَوْمِ التَّلْفِ. ة فُود: (هَبْدًا مُقْتَنًا الْخ) وَلَوْ أَتَلَفَ دِيكَ الْهَرَّاشِ أَوْ كَبْشَ النُّطَاحِ ضَمِنَتْهُ غَيْرُ مُهَارِشٍ أَوْ نَاطِحٍ. اهـ. نِهَآيَةُ.

ة فُود: (لَآنَهُ لِحُرْمَةِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ قَالَ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ كَمَا فِي كُسْرِ الْمَلَاهِي وَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءِ يُخَافُ مِنْهُ الْفِشَةُ لِثَلَاثَيْنِ مَا يَأْتِي فِي الشَّهَادَاتِ مِنْ كَرَاهَتِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ لَمْ يَكُنِ الْغِنَاءُ مُحَرَّمًا فَيَلْزَمُهُ تَمَامُ قِيَمَتِهَا وَكَالْأَمَةِ فِي ذَلِكَ الْعَبْدِ. اهـ. ة فُود: (عِنْدَ خَوْفِ الْفِشَةِ) أَي بَانَ يُخَافُ مِنْهَا ذَلِكَ عَادَةً

ثُمَّ الزِّيَادَةُ بِالْخَبَرِ فِي الْأُولَى دُونَ هَذِهِ.

ة فُود (سَي: يَوْمِ التَّلْفِ) هَذَا فِي غَيْرِ الْمُثْلِيِّ بِخِلَافِ الْمُثْلِيِّ إِذَا أَتَلَفَهُ مَعَ وَجُودِ مِثْلِهِ ثُمَّ فَقَدَ فَيَضْمَنُ بِالْأَقْصَى إِلَى تَلْفِ الْمُثْلِ كَمَا بَيَّنَّاهُ عِنْدَ قَوْلِ الْمُثْنِ السَّابِقِ وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ الْخ. ة فُود: (لَمْ يَلْزَمْهُ مَا زَادَ عَلَى قِيَمَتِهَا بِسَبَبِ الْغِنَاءِ) قَالَ فِي الرُّوضَةِ؛ لِأَنَّهُ مُحَرَّمٌ كَمَا فِي كُسْرِ الْمَلَاهِي قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ

لا قيمة له وقضيه أن غناء العبد لو حرّم لكونه أمرداً حسناً يُخشى منه الفتنَةُ أو غير أمرّد، لكنّه لا يبرّرُ الغناء إلا على وجهٍ مُحَرَّمٍ كان مثلها فيما ذُكِرَ ولو استوى في القُربِ إليه محالٌ مُختلِفُ القيمِ تَخَيَّرَ الغاصِبُ فيما يظهرُ.

(فإن جئنا) عليه بتقدُّ لا بنحو صيالي وهو يبيد مالِكُه أو من يخلقه في اليد (وقيلَ بسرابة) من تلك الجنابة (فالواجبُ الأقصى أيضاً) من حين الجنابة إلى التلف؛ لأن ذلك إذا وجب في اليد العادية ففي الإثلاف الساري أولى.

(ولا تُضمَّن) حشيشة ونحوها من المُسكرات الطاهرة على ما قاله ابنُ النقيب كالخمر وفيه نظر؛ لأنها مُتَقَوِّمةٌ بصحِّ بيعها فايحتمل على ما إذا فوّتها على مُريد أكلها المُحرَّم وانحصَرَ تفويتها في إثلافها، ولا (العفن)، ولو مُحترمةً لِدَمِيٍّ إذ لا قيمة لها ككلِّ نجس، ولو دُهناً وماءً

أي باختيارِ غالبِ الناس فإن لم يُخَفِ الفتنَةُ كان مَكْرُوهاً وحيثُ يَضُمُّنُهُ حَلْبِي. اهـ بغير ميم. هـ فود: (إلا) على وجهٍ مُحَرَّمٍ (الخ) نحو المُتَّزِنِ بِآلاتِ اللّهُو فيما يظهرُ أي بناءً على حُرْمَتِهِ على خلافِ فيه يأتي في الشهادات. اهـ سيّد عَمَر. هـ فود: (ولو استوى الخ) من مُتعلّقات ما قَبْلَ مسألة العبد فكان اللَّائِقُ تَقْدِيمَهُ هناك. اهـ رشيدِي. هـ فود: (تخيّر الغاصِب) أي المُثْلِف وإنما سَمَاهُ غاصِباً مجازاً. اهـ كزدي.

هـ فود: (عليه) أي المُتَقَوِّم. اهـ مغني. هـ فود: (على ما قاله ابنُ النقيب) اعتمدَه النّهاية والمُغْنِي لَكِنْ عِبَارَتُهُمَا كما قاله الإسْنَوِيُّ. اهـ.

هـ فود: (وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارعَ مُتَشَوِّفٌ لِإِثْلَافِ المُتَكْرَرِ فلا ضَمَانَ شَرَحُ م. ر. اهـ سم وقال ع ش أقول وهو أي ما في التَّخْفِيفِ مِنَ الضَّمَانِ الْأَقْرَبِ وَوَجْهُهُ أَنَّهَا طَاهِرَةٌ يَتَنَبَّعُ بِهَا وَيَجُوزُ أَكْلُهَا عِنْدَ الْاِحْتِاجِ كَالدَّوَاءِ فَإِثْلَافُهَا يُغَوِّثُ ذَلِكَ عَلَى مُحْتَاجِهَا. اهـ.

هـ فود: (ولو مُحترمةً) إلى قوله: (انتهى) في المُغْنِي إلّا قوله: (ومثله) إلى: (لأنهم يَمُرُّونَ) وقوله: (وألّة اللّهُو) وإلى قولِ المُنَي: (وَتُضَمَّنُ) في النّهاية إلّا قوله: (والخَيْرُ) وقوله: (ويأتي في البراع) إلى المُنَي. هـ فود: (ولو مُحترمةً لِلْيَمِي) هذا يُفْهَمُ أَنَّ الْخَمْرَ فِي يَدِ الدَّمِيِّ قَدْ تَكُونُ غَيْرَ مُحترمةٍ وَلَيْسَ

وهو مَحْمُولٌ عَلَى غِنَاءِ يُخَافُ مِنَ الْفِتْنَةِ لِثَلَا يُنَافِي مَا صَحَّحَهُ فِي الشَّهَادَاتِ مِنْ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ ثُمَّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَكَالْجَارِيَةِ فِيمَا ذُكِرَ الْعَبْدُ وَمَا نَقَلَ الْأَصْلُ فِيهِ مِنْ لَزُومِ تَمَامِ قِيَمَتِهِ يُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ. اهـ ش م ر. هـ فود: (ففي الإثلاف الساري أولى) وقد يَضُمَّنُ بِالْأَقْصَى فِي الْإِثْلَافِ غَيْرِ السَّارِي أَيْضاً كَمَا لَوْ أَتَلَفَهُ فِي يَدِ مَالِكِهِ وَالْمَثْلُ مُوجُودٌ ثُمَّ قَبِدَ قَبْلَ زَمَانِهِ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْإِثْلَافِ إِلَى قَبْدِ الْمَثْلِ قَالَ فِي الرُّوْضِ فَضْلُ غَضَبٍ مَثَلًا قَتْلُفٍ أَوْ أَتَلَفَهُ بِلَا غَضَبٍ وَالْمَثْلُ مُوجُودٌ فَلَمْ يَغْرَمْ حَتَّى عَدِمَ الْمَثْلُ فِيمَا دُونَ مَسَافَةِ الْقَضْرِ لَزِمَهُ أَقْصَى الْقِيَمِ مِنَ الْغَضَبِ أَيْ فِي الْأَوَّلِ أَوْ الْإِثْلَافِ أَيْ فِي الثَّانِي إِلَى الْإِعْوَازِ أَيْ قَبْدِ الْمَثْلِ. اهـ وقد تَقَدَّمَ عِنْدَ قَوْلِ الْمُنَي وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْمُغْتَبَرَ الْخ. هـ فود: (على ما قاله ابنُ النقيب) اعتمدَه م. ر.

هـ فود: (وفيه نظر الخ) جوابه أن الشارعَ مُتَشَوِّفٌ لِإِثْلَافِ المُسْكِرَاتِ فَلا ضَمَانَ شَرَحُ م. ر.

على الأوجه والمراد بها هاهنا ما يقم النبيذ نعم لا ينبغي إراقته قبل استحكام غير حنفي فيه إقلاً
يرفع له فيقرمه قيمته ولا نظر هنا ليكون من هو له يعتقد حله أو حرمة خلافاً لما يؤممه كلام
الأذرعى؛ لأن ذلك إنما هو بالنسبة لوجوب الإنكار لما يأتي أنه إنما يكون في مجتمع عليه أو
ما يعتقد الفاعل تحرّمه (ولا ثراق) هي فأولى ببقية المسكرات (على ذمّي) ومثله فيما يظهر

مراداً بل هي مختزلة، وإن عصرها بقصد الخمرية فلا ثراق عليه إلا إذا أظهر نحو بيها ثراق للإظهار
لا ليدم احتراهما. اه. ع ش. ه. فود: (والمراد بها الخ) أي على سبيل التجوز أي بناء على ما قاله
الأكثر من تغايرهما فالخمر هي المعتصر من العنب والتبيذ هو المعتصر من غيره لكن في تهذيب
الاسماء واللغات عن الشافعي ومالك وأحمد وأهل الآثار أنها اسم لكل مسكر وعلى هذا لا تجوز في
كلام المصنف. ه. فود: (نعم لا ينبغي الخ) عبارة المغني والنهاية ولكن لا يرقه إلا بأمر حاكم مختهد
يرى ذلك كما قاله الماوردي لئلا يتوجه عليه الغرم فإنه عند أبي حنيفة مال والمقلد الذي يرى إراقته
كالمختهد في ذلك. اه. قال ع ش قوله ولكن لا يرقه الخ والذي يظهر أن مراده أن الأولى أن لا يرقه
إلا بأمر الحاكم المذكور لا أنه ينتج بغير أمره؛ لأن مجرد خوف الغرم لا يقتضي المنع سم على
منهج. اه. فود: (قبل استحكام غير حنفي) كان وجه التمييز بالاستحكام دون الاستئذان الذي عر به
غيره أن مجرد الاستئذان لا يمنع تغريم الحنفي فتأمل. اه. سم ومز عن النهاية والمغني ما يفيد أن المراد
بالاستحكام الأمر. ه. فود: (ولا نظر الخ) راجع لقوله نعم الخ. ه. فود: (هنا) أي في التوقي عن الغرم
بالاستحكام. ه. فود: (يقتد حله) أي حتى يحتاج توقي الغرم إلى الاستحكام. ه. فود: (أو حرّمته) أي
حتى يكون التبيذ حبيذ كالخمر المجتمع عليها فلا يحتاج التوقي إلى الاستحكام. اه. مغني.
ه. فود: (لأن ذلك الخ) عبارة المغني؛ لأن توقي الغرم عند من يراه لا فرق فيه بين من يعتقد تحرّمه
وغيره فلا وجه لما قاله أي الأذرعى. اه.

ه. فود (سني): (ولا ثراق على ذمّي) انظر إراقة التبيذ على الحنفي وقد يدل إطلاق قوله نعم لا ينبغي الخ
وقوله ولا نظر هنا الخ على أنه يراق عليه. اه. سم وهو محل تأمل، فإن ظهر فيها صريح نقل، وإلا فهو
أولى من الذمّي بعدم الإراقة؛ لأنه يتخذ باجتهاده مبني على شريعة الإسلام، وإن ضعف مدركه
فليتأمل فإن كلام الشحفة السابق إنما هو في الضمان على تقدير الإراقة لا في جوازها بل قولها السابق
إنما هو بالنسبة لوجوب الإنكار الخ ظاهر في أنه لا يراق عليه. اه. سيد عمر أي مطلقاً وهو وجه وكلام
المغني كما مر صريح في كون الكلام السابق في الضمان على تقدير الإراقة لا في جوازها.

ه. فود: (قبل استحكام غير حنفي) كان وجه التمييز بالاستحكام دون الاستئذان الذي عر به غيره أن
مجرد الاستئذان لا يمنع تغريم الحنفي فتأمل.

ه. فود (سني): (ولا ثراق على ذمّي) انظر إراقة التبيذ على الحنفي وقد يدل إطلاق قوله نعم لا ينبغي
الخ وقوله ولا نظر هنا الخ أنه يراق عليه.

مُعَاهَدٌ وَمُسْتَأْمَنٌ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْرَءُونَ عَلَى الْإِنْتِفَاعِ بِهَا بِمَعْنَى أَنَّهُمْ لَا يُتَعَرَّضُونَ لَهُمْ فِيهِ (إِلَّا أَنْ يُظْهِرُوا شُرْبَهَا أَوْ بَيْعَهَا) أَوْ هَبَّتْهَا وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَلَوْ مِنْ مِثْلِهِ بِأَنْ يُطْلَعَ عَلَيْهِ مِنْ غَيْرِ تَجَسُّسٍ فَتَرَأَى عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ فِي إِظْهَارِ ذَلِكَ اسْتِهَانَةً بِالْإِسْلَامِ وَآلَةِ اللَّهِ وَالْخَيْرِ مِثْلُهَا فِي ذَلِكَ هَذَا كُلُّهُ إِذَا كَانُوا بَيْنَ أَظْهَرِنَا وَإِنْ انْفَرَدُوا بِمَحَلَّةٍ مِنَ الْبَلَدِ فَإِنْ انْفَرَدُوا بِتَلْدِ أَيْ بِأَنْ لَمْ يُخَالِطْهُمْ مُسْلِمٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُمْ (وَوَرُدُّ عَلَيْهِ) عِنْدَ أَخْذِهَا مِنْهُ وَهُوَ لَمْ يُظْهِرْهَا (إِنْ بَقِيَتِ الْعَيْنُ) لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ يَقْرَأُ عَلَيْهَا وَالثُّمُونَةُ عَلَى الْغَاصِبِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا، وَإِنْ أَطَالَ الْوَاقِعُ فِي الْإِنْتِصَارِ لِلْمُقَابَلَةِ أَنَّهُ لَيْسَ عَلَيْهِ إِلَّا التَّخْلِيَةُ. (وَكَذَلِكَ الْمُحْتَرَمَةُ) وَهِيَ الَّتِي عُصِرَتْ بِقَصْدِ الْخَلْقِ أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ مِنْ خَلْقٍ وَلَا خَمْرِيَّةٍ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ (إِذَا عُصِبَتْ مِنْ مُسْلِمٍ) يَجِبُ رُدُّهَا عَلَيْهِ مَا بَقِيََتِ الْعَيْنُ؛ لِأَنَّ لَهُ إِسْكَاهَا لِتَصِيرَ خَلًّا أَمَّا غَيْرُ الْمُحْتَرَمَةِ فَتَرَأَى وَلَا تُرَدُّ عَلَيْهِ، وَمَنْ أَظْهَرَ خَمْرًا وَزَعَمَ أَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ

فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ) (إِلَّا أَنْ يُظْهِرَ الْخَمْرَ) وَمِنْ الْإِظْهَارِ مَا يَبْقَى فِي مِصْرِنَا كَثِيرًا مِنْ شَيْءٍ الْعَتَالِينَ لِيُظْهِرُوهَا وَالْمُرُورِ بِهَا فِي الشُّوَارِعِ. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ مِثْلِهِ) أَيْ، وَلَوْ كَانَ الْإِظْهَارُ بِشَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ لِمِثْلِهِ. ٥. فَوَدَّ: (بِأَنْ يُطْلَعَ الْخَمْرَ) تَصَوُّرٌ لِلْإِظْهَارِ. ٥. فَوَدَّ: (وَآلَةُ اللَّهِ) بِأَنْ يَسْمَعَهَا مَنْ لَيْسَ فِي دَارِهِمْ أَيْ مَحَلَّتِهِمْ. اهـ نِهَاجٌ. ٥. فَوَدَّ: (مِثْلُهَا) أَيْ الْخَمْرَةُ اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (وَإِنْ انْفَرَدُوا الْخَمْرَ) غَايَةٌ. ٥. فَوَدَّ: (وَهُوَ لَمْ يُظْهِرْهَا) أَيْ وَالْحَالُ. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ الْخَمْرَ) أَوْ بِقَصْدِ نَحْوِ شُرْبِ عَصِيرِهَا أَوْ طَبْخِهَا دَبْسًا أَوْ انْتَقَلَتْ لَهُ بِنَحْوِ هَبَةٍ أَوْ إِزْبٍ أَوْ وَصِيَّةٍ مِنْ جُهِلٍ قَصْدُهُ أَوْ عَصَرَهَا مَنْ لَا يَصِيحُ قَصْدُهُ فِي الْعَصْرِ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ أَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَصَرَهَا كَافِرٌ لِلْخَمْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَوْ طَرَأَ قَصْدُ الْخَمْرِيَّةِ زَالَ الْإِحْتِرَامُ وَعَكُسَهُ بِالْعَكْسِ شَرْحُ م. ر. اهـ سَمَّ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م. ر. مِنْ جُهِلٍ قَصْدُهُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِزْبِ وَالْوَصِيَّةِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا ذَكَرَهُ بَعْدُ وَانْظُرْ هَلْ كَذَلِكَ بِالنِّسْبَةِ لِلْهَبَةِ. اهـ عِبَارَةٌ ش. قَوْلُهُ مِنْ جُهِلٍ الْخَمْرَ سَبَاتِي أَنَّهُ مُحْتَرَمَةٌ إِذَا عَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ، وَعَلَيْهِ فَالْجَهْلُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْإِزْبِ وَقَدْ يُقَالُ بِمِثْلِهِ فِي الْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ. اهـ. ٥. فَوَدَّ: (عَلَى الْمُتَعَمِّدِ) رَاجِعٌ لِلْمُتَعَمِّدِ فَقَطْ. ٥. فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُحْتَرَمَةِ) وَهِيَ مَا عُصِرَ بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ نِهَاجٌ أَيْ قَصْدًا مُتَعَبِّرًا وَلَمْ يَطْرَأْ عَلَيْهِ مَا يَوْجِبُ إِحْتِرَامَهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ رَشِيدِيُّ. ٥. فَوَدَّ: (وَمَنْ أَظْهَرَ خَمْرًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهَا لَوْ وَجِدَتْ فِي يَدِهِ مِنْ غَيْرِ إِظْهَارٍ أَوْ ادَّعَى مَا ذَكَرَ لَا تَرَأَى وَهُوَ مُتَقَضًى مَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهَا إِذَا جُهِلَ حَالُهَا لَا تَرَأَى عَلَى مَنْ يَبِيدُ. اهـ ش. ٥. فَوَدَّ: (وَزَعَمَ) أَيْ

٥. فَوَدَّ: (أَوْ لَا بِقَصْدِ شَيْءٍ) أَوْ بِقَصْدِ نَحْوِ شُرْبِ عَصِيرِهَا أَوْ طَبْخِهَا دَبْسًا أَوْ انْتَقَلَتْ لَهُ بِنَحْوِ إِزْبٍ أَوْ هَبَةٍ مِنْ جُهِلٍ قَصْدُهُ أَوْ عَصَرَهَا مَنْ لَا يُغْتَبَرُ قَصْدُهُ كَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ أَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ ثُمَّ مَاتَ أَوْ عَصَرَهَا كَافِرٌ لِلْخَمْرِ ثُمَّ أَسْلَمَ، وَلَوْ قَصْدَ الْخَمْرِيَّةِ بَعْدَ الْإِحْتِرَامِ زَالَ الْإِحْتِرَامُ وَبِالْعَكْسِ وَقَوْلُهُمْ عَلَى الْغَاصِبِ إِذَا خَمَرَ مَحْمُولٌ عَلَى مَا لَوْ كَانَتْ بِقَصْدِ الْخَمْرِيَّةِ لَعَدِمَ إِحْتِرَامُهَا، وَالْأَفْلَاجُ تَجَوُّزُ لَهُ إِذَا قَاتَهَا، وَإِنْ قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ: إِنَّ وَجوبَ إِذَا قَاتَهَا ظَاهِرٌ مُتَّجِهٌ؛ لِأَنَّ الْعَصِيرَ كَمَا انْقَلَبَ عِنْدَ الْغَاصِبِ لَزِمَهُ مِثْلُهُ وَانْتَقَلَ حَقُّ الْمَالِكِ مِنَ الْعَصِيرِ الَّذِي قَدْ صَارَ خَمْرًا أَوْ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْغَاصِبِ قَصْدٌ صَحِيحٌ شَرْحُ م. ر.

لم يُقْبَل منه، وإلا لَاتَّخَذَ الْفَسَاقُ ذَلِكَ وَسِيلَةً إِلَى اقْتِنَاءِ الْخُمُورِ وَإِظْهَارِهَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ وَرَعُهُ وَتَشْتَهَرَ تَقْوَاهُ وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْإِمَامِ لَوْ شَهِدَتْ مَخَائِلُ بِأَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ لَمْ يُقْرَضْ لَهَا.
 (وَالْأَصْنَافُ) وَالصُّلْبَانُ (وَالْآلُ الْمَلَاهِي) وَالْأَوَانِي الْمُحَرَّمَةُ (لَا يَجِبُ فِي إِنْطِلَالِهَا شَيْءٌ) لِوُجُوبِهِ عَلَى الْقَادِرِ عَلَيْهِ وَلَأَنَّ صَنْعَةَ الْمُحَرَّمِ لَا تُقَابِلُ بِمَالٍ أَمَّا آلَةُ لَهْوٍ غَيْرُ مُحَرَّمَةٍ كَذُفٍ فَيَحْرُمُ كَسْرُهَا وَيَجِبُ أَرْشُهَا وَيَأْتِي فِي الْبِرَاعِ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ مَا مَرَّ فِي النَّبِيذِ (وَالْأَصْحَحُ أَنَّهَا لَا تُكْسَرُ الْكَسْرَ الْفَاحِشَ) لِإِمْكَانِ إِزَالَةِ الْهَيْئَةِ الْمُحَرَّمَةِ بِذَلِكَ مَعَ بَقَاءِ بَعْضِ الْمَالِيَّةِ (بَلْ تَفْضُلُ لِعَوْدِ كَمَا قَبْلَ التَّأْلِيفِ) لِزَوَالِ اسْمِهَا وَهَيْئَتِهَا الْمُحَرَّمَةِ بِذَلِكَ فَلَا يَكْفِي إِزَالَةُ الْأَوْتَارِ مَعَ بَقَاءِ الْجِلْدِ اتِّفَاقًا.
 (فَإِنْ عَجَزَ الْمُتَكَبِّرُ عَنْ رِعَايَةِ هَذَا الْحَدِّ) فِي الْإِنْكَارِ (لَمَنْعِ صَاحِبِ الْمُتَكَبِّرِ) مَثَلًا مَنْ يُرِيدُ إِنْطِلَالَهُ لِقَوْتِهِ (أَبْطَلَهُ كَيْفَ تَيْشَرُ) بِإِحْرَاقِ تَعَيَّنَ طَرِيقًا وَإِلَّا فَيَكْسِرُ، وَإِنْ زَادَ عَلَى مَا ذُكِرَ لِتَقْصِيرِ صَاحِبِهِ وَمَتَى أَحْرَقَهَا مِنْ غَيْرِ تَعَيَّنَ غَيْرُ قِيَمَتِهَا مَكْسُورَةً بِالْحَدِّ الْمَشْرُوعِ؛ لِأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ مُحْتَرَمٌ، بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاوَزَ الْحَدَّ الْمَشْرُوعَ مَعَ إِمْكَانِهِ فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ إِلَّا التَّفَاوُثُ بَيْنَ قِيَمَتِهَا مَكْسُورَةً بِالْحَدِّ الْمَشْرُوعِ وَقِيَمَتِهَا مُنْتَهِيَةً إِلَى الْحَدِّ الَّذِي أَتَى بِهِ قَالَ فِي الْإِحْيَاءِ وَيَجْرِي مَا ذُكِرَ مِنَ الْإِبْطَالِ كَيْفَ تَيْشَرُ فِيمَا لَوْ عَجَزَ عَنْ صَبِّ الْخَمْرِ لِضَيْقِ رُءُوسِ أَوَانِيهَا مَعَ خَشْيَةِ لُحُوقِ فُسْقٍ لَهُ وَمَنْعِهِمْ مِنْ ذَلِكَ أَوْ كَانَ يَمْضِي فِي ذَلِكَ زَمَانُهُ وَيَتَقَطَّلُ شُغْلُهُ أَيْ بِحَيْثُ يَمْضِي فِيهِ زَمَنٌ يُقَابِلُ عَمَلَهُ فِيهِ بِأَجْرَةٍ غَيْرِ تَأْفِهَةٍ عُرْفًا فِيمَا يَظْهَرُ قَالَ وَلِلْوَلَاةِ كَسْرُ ظُرُوفِهَا

قال . هـ . فَوُدَّ: (إِلَّا أَنْ يُعْلَمَ وَرَعُهُ الْخ) أَي أَوْ يُعْرِفَ مِنْهُ اتِّخَاذُ ذَلِكَ لِلْخَلِيَّةِ . اهـ ع ش . هـ . فَوُدَّ: (مُخَايَلٌ) أَي عَلَامَاتُ . اهـ ع ش . هـ . فَوُدَّ: (وَيَأْتِي فِي الْبِرَاعِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ مَا جَازَ مِنَ الْآلَاتِ كَالذُّفِّ وَالْبِرَاعِ يَجِبُ الْأَرْشُ عَلَى كَابِرِهِ . اهـ .
 هـ . فَوُدَّ (سُيْ): (وَالْأَصْحَحُ أَنَّهَا لَا تُكْسَرُ الْخ) نَعَمْ لِلْإِمَامِ ذَلِكَ رَجْرًا وَتَأْدِيًا عَلَى مَا قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي إِنْاءِ الْخَمْرِ بِلِأُولَى . اهـ مُغْنِي وَفِي ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَلَى شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ أَقُولُ وَمِثْلُ الْإِمَامِ أَرْبَابُ الْوِلَايَاتِ كَالْقَضَاةِ وَنَوَابِيهِمْ . اهـ . هـ . فَوُدَّ: (بِإِحْرَاقِ الْخ) الْأُولَى كَمَا فِي النِّهَايَةِ وَلَوْ بِإِحْرَاقِ . هـ . فَوُدَّ: (لَأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ الْخ) أَي (بِخِلَافِ مَا لَوْ جَاوَزَ الْخ) أَي مِنْ غَيْرِ إِنْطِلَالٍ لِيَلَايِمَ مَا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ . اهـ رَشِيدِي .

هـ . فَوُدَّ فِي (سُيْ): (فَإِنْ عَجَزَ الْمُتَكَبِّرُ الْخ) فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ السُّؤَالُ عَمَّنْ بَنَى مَكَانًا بِجَوَارٍ مَسْجِدٍ وَقَصَرَهُ عَلَى سُكْنَى جَمَاعَةٍ لَا زَمَوْهُ لِمَلَاذِمَتِهِمْ أَنْوَاعُ الْفَسَادِ فِيهِ مِنْ زِنَا وَلُوطٍ وَشُرْبِ خَمْرِ هَلْ يُهْذَمُ وَأَجَابَ بِأَنَّهُ يُهْذَمُ وَأَطَالَ جِدًّا فِي الْاِحْتِجَاجِ لِذَلِكَ بِالْأَحَادِيثِ وَمَا وَرَدَ عَنِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ وَبِكَلَامِ الْعُلَمَاءِ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَمَا أَجَابَ بِهِ مِنْ الْهْذَمِ ظَاهِرٌ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا فِي مَنْعِ هَذِهِ الْمَعَاصِي وَيَتَّبِعِي أَنْ يَخْتَصَّ جَوَازُهُ بِالْوَلَاةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ . هـ . فَوُدَّ: (لَأَنَّ رُضَاضَهَا مُتَمَوِّلٌ مُحْتَرَمٌ) أَي وَقَدْ أَتَلَفَهُ بِالْإِحْرَاقِ .

مُطْلَقًا زَجْرًا وتَأْدِيبًا دون الآحاد قال الإسنوي وهو من النفايس المهمة، ولو اختلف المالك والمُتَنَكِّرُ في أنه لم يُمَكِّنْ إلا ما فعله صُدُقُ المالك على ما بَحَثَهُ الزركشي أخذًا من قول البقوي لو أراقه ثم قال كان خمرًا وقال المالك بل عَصِيرًا صُدُقُ المالك بِعَمِينِهِ لأَصْلِ بَقَاءِ المَالِيَّةِ اه قال غيره وفيه نَظَرٌ وَيُوجِبُهُ بَوْضُوحُ الْفَرْقِ فَإِنَّا تَحَقَّقْنَا هُنَا المَالِيَّةَ واخْتَلَفْنَا فِي زَوَالِهَا فَصُدُقُ مُدْعِي بَقَائِهَا لِيُوجِدَ الْأَصْلَ مَعَهُ وَأَمَّا فِي مَسْأَلَتِنَا فَهَمَا مُتَّفِقَانِ عَلَى إِهْدَارِ تِلْكَ الْهَيْئَةِ الَّتِي الْأَصْلُ عَدَمٌ ضَمَانِهَا فَإِذَا اخْتَلَفَا فِي الْمَضْمَنِ صُدُقُ الْمُتَنَكِّرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمٌ ضَمَانُهُ وَسَيَأْتِي أَنَّ الزَّوْجَ لَوْ ضَرَبَ زَوْجَتَهُ وَادَّعَى أَنَّهُ بَحَقٌّ وَقَالَتْ بَلْ تَعْدِيهَا صُدُقٌ؛ لِأَنَّ الشَّارِعَ لَمَّا أَبَاحَ لَهُ الضَّرْبَ جَعَلَهُ وَلِيًّا فِيهِ فَوَجِبَ تَصْدِيقُهُ فِيهِ وَهَذَا بِمَقْيَنِهِ بَأْتِي هُنَا فَالْأَوْجَهُ تَصْدِيقُ الْمُتَلَفِّ.

(تنبيه) سيأتي في الجهاد أنه تجب إزالة المتكبر ويختص وجوبه بكل مكلف قادر، ولو أُنْثِيَ وَفِثًا وَفَاسِقًا

• فُود: (مطلقًا) أي تَوَقَّعْتَ إِرَاقَةَ الْخَمْرِ عَلَيْهِ أَوَّلًا. اه ع ش. • فُود: (وهو) أي قول الغزالي: (وللولاة إلخ). • فُود: (على ما بَحَثَهُ الزركشي إلخ) أَقْرَهُ الْمُعْنِي. • فُود: (فالأوجه تصديق المتلف) هو الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر. اه سم، وكذا اعْتَمَدَهُ الزَّيَادِيُّ. • فُود: (وَيَخْتَصُّ إِلْخ) إلى قوله: (لأن مالكة) في الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلُهُ: (وَلَا يَتَصَوَّرُ) إِلَى: (ولو كان لِلْمَغْضُوبِ) وقوله: (إن وُضِعَ) إِلَى: (وأُجْرَتْهُ). • فُود: (وفاسقًا) نَعَمْ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ لَيْسَ لِلْكَافِرِ إِزَالَةُ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُثَنِّ فِي الْعُمْدَةِ وَيَشْهَدُ

• فُود: (فالأوجه تصديق المتلف) هو الْمُعْتَمَدُ وَالْفَرْقُ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ م ر. • فُود: (تنبيه سيأتي في الجهاد إلخ) سَكَتَ عَنِ الْكَافِرِ فَلَمْ يُبَيِّنْ أَنَّ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ إِزَالَةُ الْمُتَنَكِّرِ وَالْمُنْهَى عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوَّلًا أَوْ يُفَصِّلُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ مُزَكِّبُ الْمُتَنَكِّرِ كَافِرًا أَوْ مُسْلِمًا وَفِي فَتَاوَى السُّيُوطِيِّ مَا نَصَّهُ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ دَعَى نَهَى مُسْلِمًا عَنْ مُتَنَكِّرٍ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ أَوْ لَا الْجَوَابُ لِإِنْكَارِ الْمُتَنَكِّرِ مَرَاتِبَ: مِنْهَا الْقَوْلُ كَقَوْلِهِ لَا تَزِنِ مَثَلًا، وَمِنْهَا الْوَعْدُ كَقَوْلِهِ أَتَى اللَّهُ فَإِنَّ الزَّنا حَرَامٌ وَعَقُوبَتُهُ شَدِيدَةٌ وَمِنْهَا السَّبُّ وَالتَّوْبِيخُ وَالتَّهْدِيدُ كَقَوْلِهِ يَا فَاسِقُ يَا مَنْ لَا يَخْشَى اللَّهَ لَئِنْ لَمْ تُقْلِعْ عَنِ الزَّنا لَأَرْمِيَنَّكَ بِهَذَا السَّهْمِ وَمِنْهَا الْفِعْلُ كَرَمِيهِ بِالسَّهْمِ مِنْ أَمْسَكَ امْرَأَةً اجْتَنِبَتْ لِيَزْنِيَ بِهَا وَتَكَسَّرِهِ آيَاتِ الْمَلَاهِي وَإِرَاقَتِهِ وَأَوَانِي الْخُمُورِ وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةُ لِلْمُسْلِمِ وَلَيْسَ لِلذَّمِّيِّ مِنْهَا سِوَى الْأُولَتَيْنِ فَقَطُّ دُونَ الْآخَرَتَيْنِ؛ لِأَنَّ فِيهَا وِلَايَةً وَتَسْلُطًا لَا يَلِيقَانِ بِالْكَافِرِ وَأَمَّا الْأُولَيَانِ فَلَيْسَ فِيهِمَا ذَلِكَ بَلْ هُمَا مُجَرَّدُ فِعْلٍ خَيْرٍ وَقَدْ ذَكَرَ الْإِسْنَوِيُّ فِي شَرْحِ الْمَنَاجِ أَنْ فِي حِفْظِهِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْكَافِرِ إِزَالَةُ الْمُتَنَكِّرِ حَتَّى بِالْفِعْلِ وَهِيَ الْمَرْتَبَةُ الرَّابِعَةُ، وَكَذَا ذَكَرَ الْغَزَالِيُّ فِي الْإِحْيَاءِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّ ذَلِكَ نُصْرَةٌ لِلَّذِينَ فَلَا يَكُونُ مِنْ أَهْلِهَا مَنْ هُوَ جَائِدٌ لِأَصْلِ الدِّينِ وَعَدُوٌّ لَهُ ثُمَّ قَالَ فِي أَثْنَاءِ الْبَيَانِ مَا نَصَّهُ فَإِنْ قَبِلَ فَلْيَجْزِ لِلْكَافِرِ الذَّمُّ أَنْ يَخْتَسِبَ عَلَى الْمُسْلِمِ إِنْ رَأَى يَزْنِي قُلْنَا: إِذَا مَنَعَ الْمُسْلِمُ بِفِعْلِهِ فَهُوَ تَسْلِيطٌ عَلَيْهِ فَتَمَنَعَهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ تَسْلُطٌ ﴿وَلَنْ يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ

وَيُثَابُ عَلَيْهِ الْمُتَمَيِّزُ كَمَا يُثَابُ عَلَيْهِ الْبَالِغُ.
 (وَتُضَعُّ مَنَفَعَةُ الدَّارِ وَالْمَبْدِ وَنَحْوَهُمَا) مِنْ كُلِّ مَا لَهُ مَنَفَعَةٌ يُسْتَأْجَرُ عَلَيْهَا (بِالضُّمِّ) بِالِاسْتِعْمَالِ
 (وَالْفَوَاتِ) وَهُوَ ضِيَاعُ الْمَنَفَعَةِ مِنْ غَيْرِ انْتِفَاعٍ كَالْإِعْلَاقِ الدَّارِ (فِي يَدِ عَادِيَةٍ)؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ مُتَقَوِّمَةٌ
 فَضُمِّنَتْ بِالْقَصْبِ كَالْأَعْيَانِ سِوَاكَ أَكَانَ مَعَ ذَلِكَ أَرْضٌ نَقِصَ أَمْ لَا كَمَا بَأْتِي فَإِنْ تَفَاوَتْ
 الْأَجْرَةُ فِي الْمُدَّةِ ضَمِّنَ كُلُّ مُدَّةٍ بِمَا يُقَابِلُهَا وَلَا يُتَصَوَّرُ هُنَا أَقْصَى لَانْفِصَالِ وَاجِبِ كُلِّ مُدَّةٍ
 بِاسْتِقْرَارِهِ فِي الذَّمَّةِ عَمَّا قَبْلَهُ وَمَا بَعْدَهُ بِخِلَافِ الْقِيَمَةِ خِلَافًا لِمَنْ وَهَمَ فَرَعَمَ اسْتِوَاءَهُمَا فِي

لَهُ قَوْلُ الْغَزَالِيِّ فِي الْإِحْيَاءِ وَمِنْ شُرُوطِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالتَّهْيِ عَنْ الْمُنْكَرِ: أَنْ يَكُونَ الْمُتَكَبِّرُ مُسْلِمًا؛
 لِأَنَّ ذَلِكَ نُصْرَةٌ لِلدِّينِ فَكَيْفَ يَكُونُ مِنْ غَيْرِ أَهْلِهِ وَهُوَ جَاحِدٌ لِأَصْلِ الدِّينِ وَعَدُوٌّ لَهُ. اهـ مُغْنِي زَادِ النَّهَائَةِ
 وَزَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ ذَلِكَ مُفْرَعٌ عَلَى عَدَمِ مُخَاطَبَةِ الْكَافِرِ بِالْفُرُوعِ وَيُرَدُّ بِأَنَّا إِنَّمَا مَتَّعْنَاهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِعْلَهُ لِفِي ذَلِكَ
 مُتَزَلٌّ مُتَزَلٌّ اسْتِهْزَاءً بِالْإِسْلَامِ. اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّ لَيْسَ لِلْكَافِرِ إِزَالَتُهُ ظَاهِرُهُ، وَلَوْ يَقُولُ أَوْ غُطِّ وَهُوَ
 ظَاهِرٌ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ مِنْ أَنَّ نَهْيَهُ عَنِ الْمُنْكَرِ اسْتِهْزَاءٌ بِالْإِسْلَامِ فَلَا يُمْكِنُ مِنْهُ لَكِنْ فِي كَلَامِ سَمٍ عَلَى
 حَجِّ جَوَازِهِ بِالْقَوْلِ حَيْثُ قَالَ وَفِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ لِإِنْكَارِ الْمُنْكَرِ مَرَاتِبُ: مِنْهَا الْقَوْلُ كَقَوْلِهِ لَا تَزِنِ
 وَمِنْهَا الْوَعْدُ كَقَوْلِهِ اتَّقِ اللَّهَ فَإِنَّ الزَّنا حَرَامٌ وَعُقُوبَتُهُ شَدِيدَةٌ وَمِنْهَا السَّبُّ وَالتَّزْيِيقُ وَالتَّهْدِيدُ كَقَوْلِهِ يَا
 فَاسِقُ يَا مَنْ لَا يَخْشَى اللَّهَ لَيْنَ لَمْ تُقْلِعْ عَنِ الزَّنا لَأَرْمِيَنَّكَ بِهَذَا السَّهْمِ وَمِنْهَا الْفِعْلُ كَرَمِيهِ بِالسَّهْمِ مَنْ
 أَمْسَكَ امْرَأَةً أَجْنَبِيَّةً لِيَزْنِيَ بِهَا وَكَتَسَّرَهُ آيَاتُ الْمَلَاهِي وَإِرَاقَتِهِ أَوَانِي الْخُمُورِ وَهَذِهِ الْمَرَاتِبُ الْأَرْبَعَةُ
 لِلْمُسْلِمِ وَلَيْسَ لِلذَّمِّ مِنْهَا سِوَى الْأُولَتَيْنِ فَقَطْ ثُمَّ ذَكَرَ كَلَامَ الْإِسْنَوِيِّ وَكَلَامَ الْغَزَالِيِّ ثُمَّ قَالَ وَأَمَّا مُجَرَّدُ
 قَوْلِهِ لَا تَزِنِ فَلَيْسَ بِمَنْعُوعٍ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَهَى عَنِ الزَّنا بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ إِذْ لَالَ لِلْمُسْلِمِ بَلْ يَقُولُ: إِنَّ الْكَافِرَ
 إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلْمُسْلِمِ لَا تَزِنِ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِنْ رَأَيْنَا خِطَابَ الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنْ
 الْقَلْبِيِّ قَوْلُهُ أَوْ قَسَقَ أَيَّ بَغِيرِ الْكُفْرِ فَلَيْسَ لِلْكَافِرِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ الْوِلَايَةِ الشَّرْعِيَّةِ وَمَعَ ذَلِكَ
 يُعَاقَبُونَ عَلَى عَدَمِ الْإِزَالَةِ فِي الْآخِرَةِ كَمَا فِي الصَّلَاةِ فَلَيْسَ هَذَا مُسْتَقْتَنًى مِنَ التَّكْلِيفِ بِفُرُوعِ الشَّرِيعَةِ كَمَا
 قِيلَ. اهـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يُثَابُ عَلَيْهِ الْبَالِغُ) أَيَّ فِي أَصْلِ الثَّوَابِ لَا فِي مَقْدَارِهِ إِذَا الصَّبِيُّ يُثَابُ عَلَيْهِ ثَوَابُ

التَّائِلَةِ وَالْبَالِغُ ثَوَابُ الْفَرَضِ. اهـ ع. ش.
 قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا لَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَحَيْثُ يَضْرِفُ الْإِمَامُ فِي النَّهَائَةِ. قَوْلُهُ: (مِنْ كُلِّ مَا لَهُ مَنَفَعَةٌ يُسْتَأْجَرُ
 عَلَيْهِ) كَالْكِتَابِ وَالذَّابَّةِ وَالْمِسْكِ. قَوْلُهُ: (بِالِاسْتِعْمَالِ) كَانَ يُطَالَعُ فِي الْكِتَابِ وَتَرَكِبَ الذَّابَّةَ وَتَشَمَّ
 الْمِسْكَ. اهـ مُغْنِي. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيَّ فِي الْمُتَنِ آخِرَ الْفَضْلِ. قَوْلُهُ: (هَمَّا قَبْلَهُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ
 بِالْإِنْفِصَالِ. قَوْلُهُ: (اسْتِوَاءَهُمَا) أَيَّ الْأَجْرَةِ وَالْقِيَمَةِ.

عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا وَأَمَّا مُجَرَّدُ قَوْلِهِ لَا تَزِنِ فَلَيْسَ بِمَنْعُوعٍ مِنْهُ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ نَهَى عَنِ الزَّنا بَلْ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ
 إِذْ لَالَ لِلْمُسْلِمِ إِلَى أَنْ قَالَ: بَلْ يَقُولُ إِنَّ الْكَافِرَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلْمُسْلِمِ لَا تَزِنِ يُعَاقَبُ عَلَيْهِ إِنْ رَأَيْنَا خِطَابَ
 الْكُفَّارِ بِالْفُرُوعِ. اهـ.

اعتبار الأقصى، ولو كان للمفصوب صنائع وجبت أجره أعلاها إن لم يُمكن جمعها، وإلا فأجرة الكل كخياطة وجراصة وتعليم قرآن أمّا ما لا منفعة له أو له منفعة لا يجوز استجاره لها كحطب وكنب وآلة لهو فلا أجره له، ولو اصطاد الغاصب به فهو له كما لو غصب شبكة أو قوساً واصطاد بهما؛ لأنه آلة محضة له بخلاف ما لو غصب قنّاً واصطاد له فإنه يضمّن صيده إن وضع يده عليه؛ لأنه على ملك مالكه وأجرته؛ لأنّ مالكه ربّما استعمله في غير ذلك ولو أتلف ولد حلوب فانقطع بسببه لبنها لزمه مع قيمته أرشها وهو ما بين قيمتها حلوباً وقيمتها ولا لبن فيها.

(ولا يضمّن منفعة البضع) وهو الفرج (إلا بتفويت) بالوطء فيضمّنه بتمهيد المثل بتفصيله الآتي آخر الباب لا بقوات؛ لأنّ اليد لا تثبت عليه ومن ثمّ صَحّ تزويجه لأتمته المفصوبة مطلقاً لا إيجارها إن عجز كالمستأجر عن انتزاعها؛ لأنّ يد الغاصب حائلة. (وكذا منفعة بدن الحر) لا تضمّن إلا بالتفويت (في الأصح) دون الفوات كأن حبسه، ولو

• فود: (أما ما لا منفعة له) مُحَرَّرُ قوله من كل ما له منفعة إلخ على ترتيب اللَّفّ. اهـ ع ش.
 • فود: (كحطب) أي لِحَقَارَتِهِ هو مثال الأول وقوله: (وكنب) أي لِكُوزِهِ غير مالٍ وقوله: (وآلة لهو) أي لِكُوزِهِ مُحَرَّمًا هُما مثال الثاني. • فود: (به) أي الكلب وقوله: (فهو) أي الصيّد. • فود: (لأنه إلخ) لَمَلّ الأولى ولأنه إلخ بالرواي عطفًا على قوله كما لو غصب إلخ. • فود: (فإنه يضمّن صيده) ولو كان أي القرن غير مُمَيِّزٍ كما صرّح به الزوياني. اهـ مُغْنِي. • فود: (إن وضع يده عليه) أي الغاصب على الصيّد. • فود: (لأنه) أي الصيّد (على ملك مالكه) أي القرن. • فود: (وأجرته) أي ويضمّن أجره القرن. • فود: (ولد حلوب) أي ولد دابة تحلب. اهـ نهاية بضم اللام ع ش. • فود: (مع قيمته) أي الولد. اهـ ع ش.
 • فود: (وهو الفرج) إلى قوله إذ لو إلخ في المُغْنِي. • فود: (بالوطء) أي، ولو في الدُّبُر بخلاف استدخال المنى. اهـ ع ش. • فود: (لا بقوات إلخ) أي لا تضمّن بقوات. اهـ مُغْنِي. • فود: (لأن اليد لا تثبت عليه) بل اليد على منفعته لِلْمَرَاة. اهـ مُغْنِي. • فود: (مطلقاً) أي قدّر على انتزاعها أو لا. اهـ ع ش.
 • فود (سبي): (وكذا منفعة بدن الحر) (فرج): مَنْ نَقَلَ خُرّاً قَهْرًا إِلَى مَكَانٍ لَزِمَتْهُ مُؤْنَةٌ رَدَّهُ إِلَى مَكَانِهِ الأول إن كان له عَرَضٌ في الرجوع إليه، وإلا فلا اهـ غِيَاب. اهـ ع ش. • فود: (دون الفوات) شَمِلَ ما لو كانت منافعه مُسْتَحَقَّةً لِلْغَيْرِ بنحو إجارة أو وصية وتوقّف فيه الْأَذْرَعِي. اهـ رَشِيدِيّ عبارة المُجِيرِمِيّ محلّه أي عَدَمُ الضَّمانِ بالفوات ما لم يكن مُسْتَحَقُّ الْمُنْفَعَةِ لِلْغَيْرِ كان آجَرٌ عَبْدُهُ سَنَةً مَثَلًا ثم اغتقه قَبْلَ تَمَامِهَا أو أَوْصَى بِمَنَافِعِهِ أَبَدًا ثم اغتقه الْوَارِثُ فَتَجِبَ أَجْرُهُ فِي الصَّوَرَتَيْنِ بالفوات لِمَالِكِ الْمُنْفَعَةِ إذا حَبَسَهُ إِنْسَانٌ وَيُصَوَّرُ أَيْضًا بَحْرٌ آجَرٌ نَفْسَهُ مَدَّةً مُعَيَّنَةً فَحَبَسَهُ إِنْسَانٌ قَبْلَ تَمَامِهَا م ر. اهـ • فود: (كان حبسه إلخ) هو مثال لِلْفَوَاتِ ومثال التَّفْوِيتِ يأتي في قوله فإن أَكْثَرَهُ إلخ. اهـ رَشِيدِيّ.

• فود: (كحطب) ما المانع من استئجار الحب لتزيين نحو الحانوت.

صغيراً؛ لأنَّ الحُرَّ لا يدخُل تحت اليد كما سيذكره في الشَّرِقة إذ لو حَمَلَهُ لِمَسْبُوعَةٍ فَكَلَّه سَبْعٌ لم يَضُمَّهُ فَمَنَعَهُ الْفَائِئَةُ تحت يده أولى فإنَّ أَكْرَهَهُ على العَمَلِ وَجَبَتْ أَجْرُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مُرْتَدًّا وَيَمُوتَ على رِدَّتِهِ بِنَاءٍ على زَوَالِ مَلِكِهِ بِالرَّدَّةِ أو وَقْفِهِ وَمَنْعَهُ الْمَسْجِدَ وَالرِّبَاطَ وَالْمَذْرَسَةَ كَمَنْعِهِ الْحُرَّ فَإِذَا وَضَعَ فِيهِ مَتَاعَهُ وَأَغْلَقَهُ لَزِمَتْهُ أَجْرُهُ جَمِيعُهُ تُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِ فَإِنْ لم يُغْلِقْهُ ضَمِنَ أَجْرَهُ مَوْضِعَ مَتَاعِهِ فَقَطْ، وَإِنْ أَيْبَحَ وَضَعَهُ أو لم يَكُنْ فِيهِ تَضْيِيقٌ على الْمُصَلِّينَ أو كَانَ مَهْجُورًا لَا يُصَلِّي أَحَدٌ فِيهِ على مَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَكَذَا الشُّوَارِعُ وَعَرَفَةٌ وَمِئَى وَمُزْدَلِفَةٌ وَأَرْضٌ وُقِفَتْ لِلدَّفْنِ الْمَوْتَى وَإِطْلَاقُهُمْ ذَلِكَ كُلُّهُ مُشْكِلٌ جِدًّا فَالَّذِي يَشْجِه أَنَّهُ يَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ مَا ذُكِرَ فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ بِمَا إِذَا شَغَلَهُ بِمَتَاعٍ لَا يَتَأَدَّى الْجَالِسُ فِيهِ وَضَعَهُ فِيهِ وَلَا مَصْلَحَةٌ لِلْمَسْجِدِ فِي وَضْعِهِ فِيهِ زَمَنًا لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ بِخِلَافِ مَتَاعٍ بِحَتَّاجٍ نَحْوِ الْمُصَلِّي أو الْمُعْتَكِفِ لِوَضْعِهِ وَفِي نَحْوِ عَرَفَةٍ بِمَا إِذَا شَغَلَهُ وَقْتُ احتِجَاجِ النَّاسِ لَهُ فِي التَّشَكُّكِ بِمَا لَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ الْبَيْتَةُ حَتَّى ضَيِّقَ على النَّاسِ وَأَضْرَهُمْ بِهِ وَحَيْثُكَ بِصِرْفِ الْإِمَامِ أو نَائِبِهِ مَا لَزِمَتْهُ فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ إِلَّا فِي الْأَرْضِ الْمَوْقُوفَةِ لِلدَّفْنِ فَلِمَصَالِحِهَا كَالْمَسْجِدِ وَنَحْوِ الرِّبَاطِ فِيمَا يَظْهَرُ وَقَدْ جُمِعَتْ فِي

• فُود: (إِذْ لَوْ حَمَلَهُ الْخ) لَعَلَّ مِنْ تَخْرِيفِ الْكُتُبِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَاتِهِ لَوْ الْخ. • فُود: (أو وَقْفَهُ) عَطَفَ على زَوَالِ ش. اه سم. • فُود: (وَمَنْعَهُ الْمَسْجِدَ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِطْلَاقُهُمْ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ تُصَرَّفُ لِمَصَالِحِهِ وَقَوْلُهُ إِنْ أَيْبَحَ إِلَى، وَكَذَا الشُّوَارِعُ. • فُود: (كَمَنْعَهُ الْحُرَّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لم يَضَعْ فِيهِ شَيْئًا وَأَغْلَقَهُ لم يَلْزَمَهُ أَجْرُهُ كَمَا لَوْ حَبَسَ الْحُرَّ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ. اه سم أي كَمَا صَرَّحَ بِهِ النِّهَايَةُ وَالْمَغْنَى.

• فُود: (فَإِذَا وَضَعَ فِيهِ الْخ) أَي فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ. • فُود: (وَإِنْ أَيْبَحَ الْخ) غَايَةُ. اه ع ش. • فُود: (وَإِنْ أَيْبَحَ وَضَعَهُ) انظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا جَازَ لَا أَجْرَةَ فِيهِ. اه سم أَقُولُ مَا هُنَا مُجَرَّدُ حِكَايَةِ لِمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ وَمُتَعَمِّدُهُ مَا يَأْتِي فَلَا مُنَافَاةَ. • فُود: (وَكَمَا الشُّوَارِعُ الْخ) أَي حُكْمُهَا مَا تَقَدَّمَ فِي الْمَسْجِدِ. اه ع ش. • فُود: (بِمَا إِذَا شَغَلَهُ بِمَتَاعٍ لَا يَتَأَدَّى الْخ) أَفْهَمَ أَنَّ شَغْلَهُ بِغَيْرِ ذَلِكَ حَرَامٌ وَتَجِبُ فِيهِ الْأَجْرَةُ وَمِنْهُ مَا اغْتَبَدَ كَثِيرًا مِنْ بَيْعِ الْكُتُبِ بِالْجَامِعِ الْأَزْهَرِ فَيَحْرُمُ إِنْ حَصَلَ بِهِ تَضْيِيقٌ وَتَجِبُ الْأَجْرَةُ إِنْ شَغَلَهُ بِهَا مُدَّةٌ تُقَابِلُ بِأَجْرَةِ اه ع ش. • فُود: (وَلَا مَصْلَحَةُ الْخ) يُتَأَمَّلُ تَصْوِيرُ مَقْصُودِهِ.

• فُود: (وَفِي نَحْوِ عَرَفَةٍ الْخ) عَطَفَ على فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ الْخ. • فُود: (فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ احتَاجَتْ إِلَيْهِ مَصَالِحُ نَحْوِ عَرَفَةٍ قُدِّمَتْ وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي إِذَا لم يَحْتَاجْ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ أَنْ

• فُود: (أو وَقْفَهُ) عَطَفَ على زَوَالِ ش. • فُود: (كَمَنْعَهُ الْحُرَّ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ لم يَضَعْ فِيهِ شَيْئًا أو أَغْلَقَهُ لم يَلْزَمَهُ أَجْرُهُ كَمَا لَوْ حَبَسَ الْحُرَّ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ. • فُود: (وَإِنْ أَيْبَحَ وَضَعَهُ) انظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي قَرِيبًا وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ كُلَّ مَا جَازَ وَضَعَهُ لَا أَجْرَةَ فِيهِ. • فُود: (فِي مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ) يَنْبَغِي أَنَّهُ لَوْ احتَاجَتْ إِلَيْهِ مَصَالِحُ نَحْوِ عَرَفَةٍ قُدِّمَتْ وَعَلَى هَذَا فَقَدْ يُقَالُ يَنْبَغِي إِذَا لم يَحْتَاجْ إِلَيْهِ فِي الْحَالِ أَنْ يُحْفَظَ لِتَوْقِيعِ الاحتِجَاجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ.

شرح الثَّابِتِ بين إطلاقِ جنحِ حرمةِ عَرَسِ الشَّجَرَةِ في المَسْجِدِ وإطلاقِ آخرين كراهته بِحَمْلِ
الْأَوَّلِ على ما إذا عَرَسَ لِنَفْسِهِ أو أَضَرَّ بِالمَسْجِدِ أو ضَيَّقَ على الْمُصَلِّينَ والثَّانِي على ما إذا
انْتَقَى ذلك. وَصَرَّحَ الْغَزَالِيُّ فيما مُنِعَ من عَرَسِها بأنه يُلْزَمُهُ أَجْرَةٌ مِثْلُهَا وَظَاهِرُهُ أَنَّ ما أُبِيحَ
عَرَسُها لا أَجْرَةَ فيها وَذَكَرَ الرَّافِعِيُّ في تَارِيخِ قَزْوِينَ ما هو صَرِيحٌ كما يَبَيِّنُهُ ثُمَّ أَيْضًا في جَوَارِ
وَضَعِ مُجَاوِرِي الجَامِعِ الْأَزْهَرِ خَزَائِنَهُمْ فيه التي يَحْتَاجُونَها لِكُتُبِهِمْ وَلِما يُضْطَرُّونَ لِوَضْعِهِ فيها
من حَيْثُ الإِقَامَةُ لِتَوَقُّفِها عَلَيْهِ دونَ التي يَجْعَلُونَهَا لِأَمْتَتِهِمْ التي يَسْتَقْنُونَ عنها وإطلاقِ بَعْضِ
الْمُتَأَخِّرِينَ الجَوَارِ رَدَّدَتْهُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ أَيْضًا وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ لا أَجْرَةَ عَلَيْهِمْ لِمَا
جَازَ وَضَعُهُ وَأَنَّهُ يُلْزَمُهُمُ الْأَجْرَةُ لِمَا لَمْ يَجِزْ وَضَعُهُ وَيُؤْخَذُ من ذلك أَنَّ كُلَّ ما جَازَ وَضَعُهُ لا
أَجْرَةَ فيه وَكُلُّ ما لَمْ يَجِزْ وَضَعُهُ فيه الْأَجْرَةُ وبِهِ يَتَأَيَّدُ ما ذَكَرْتُهُ فَتَأَمَّلْهُ وَقِسْ بِهِ ما ذَكَرْتُهُ في نَحْوِ
عَرَفَةَ فَإِنَّ ذلكَ مُهِمٌّ.

(وَإِذَا نَقَصَ الْمَفْصُوبُ) أَوْ شَيْءٌ مِنْ زَوَائِدِهِ (بَغَيْرِ اسْتِعْمَالٍ) كَقَمَى حَيَوَانٍ وَسُقُوطِ يَدِهِ بِأَقْبَةِ
(وَجِبَ الْأَرْضُ) لِلنَّقْصِ (مَعَ الْأَجْرَةِ) لَهُ سَلِيمًا إِلَى حَدُوثِ النَّقْصِ وَمَعِينًا مِنْ حُدُوثِهِ إِلَى الرَّدِّ
لِقَوَاتِ مَنْفَعِهِ فِي يَدِهِ وَخَالَفَ فِي ذلكَ الْبَغَوِيُّ فَأَقْبَى فِيمَنْ غَضِبَ عَيْنًا فَشَلَّتْ يَدُهُ عِنْدَهُ وَبَقِيَ
عِنْدَهُ مُدَّةٌ بِأَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ صَحِيحًا قَبْلَ الرَّدِّ وَبَعْدَهُ إِلَى الْبَرِّ فَاغْتَبَرَهَا أَجْرَةُ سَلِيمٍ
مُطْلَقًا وَاعْتَبَرُ ما بَعْدَ الرَّدِّ إِلَى الْبَرِّ وَهَذَا الِاعْتِبَارُ الْأَخِيرُ مُتَّجِعٌ إِنْ تَعَدَّرَ بِسَبَبِ الْعَيْبِ عَمَلُهُ عِنْدَ

يُحْفَظُ لِتَوْقُّعِ الْإِحْتِاجِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ . اهـ سم . فؤد : (مَنْ عَرَسَهَا) أَي فِي نَحْوِ الْمَسْجِدِ . فؤد : (وَذَكَرَ
الرَّافِعِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ أَقْرَهُ سَمِوعُ ش وَالزِّيَادِيُّ . فؤد : (وَلِما يُضْطَرُّونَ إلَخ) يُقْلَمُ مِنْ أَنَّهُ لا يَجُوزُ
وَضَعُها لِإِجَارَتِها، وَلَوْ لِمَنْ يَحْتَاجُ إليها، وَإِنْ وَقَعَ ذلكَ لا يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ عَلَى السَّاكِنِ؛ لِأَنَّها
مَوْضُوعَةٌ بِغَيْرِ حَقٍّ . اهـ ع ش قَالَ الْبُجَيْرِيُّ وَيَقِي مَالُو وَقَفَ شَخْصٌ قَائِمًا مِنَ الْخَزَائِنِ عَلَى الْمُجَاوِرِينَ
ثُمَّ خَصَّصَ أَحَدًا بِخِزَانَةٍ مِنْهُ بِتَقْرِيرِ الْقَاضِي هَلْ لَهُ أَنْ يُؤْجَرَهَا لِلْغَيْرِ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي بَلْ
يَتَنَبَّهُ بِهَا مَا دَامَ مُجَاوِرًا فَإِنْ تَرَكَ الْمُجَاوِرَةَ بِالْمَرَّةِ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُها مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ إِعْطَاؤها لِمَنْ
يَسْكُنُ بِالْمَسْجِدِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ مِلْكًا لَهُ وَوَضَعَهَا أَوَّلًا فِي الْمَسْجِدِ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ فَلَهُ يَبِيعُها لِمَنْ يَتَنَبَّهُ بِهَا
ع ش وَهَلْ لَهُ إِجَارَتُها حَتَّى يَلْمَنَ يَتَنَبَّهُ بِهَا لِكُونِها مِلْكَهُ أَمْ لا قِيَاسًا عَلَى الْمُزَوَّقَةِ يُحَرَّرُ إِنْطِفَاحِي . اهـ
أَقُولُ قَوْلُهُ وَجَبَ عَلَيْهِ إِخْرَاجُها مِنَ الْمَسْجِدِ أَوْ إِعْطَاؤها إلَخ فِيهِ نَظَرٌ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لا يَجُوزُ إِخْرَاجُها مِنْ
الْمَسْجِدِ وَقَوْلُهُ وَهَلْ لَهُ إِجَارَتُها إِلَى قَوْلِهِ أَمْ لا إلَخ الْأَقْرَبُ فِيهِ الثَّانِي أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ . فؤد : (لا أَجْرَةَ
عَلَيْهِمْ) أَي الْمُجَاوِرِينَ . فؤد : (وَيُؤْخَذُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ لِأَنَّ قَوْلَهُ وَبِهِ إِلَى وَقِسْ وَقَوْلُهُ فَإِنَّ ذلكَ
مُهِمٌّ . فؤد : (مِنْ ذلكَ) أَي مِمَّا ذَكَرَ عَنِ الْغَزَالِيِّ أَوْ مِنْ الْمَأْخُودِ مِمَّا ذَكَرَ عَنْهُ . فؤد : (أَوْ شَيْءٌ) إِلَى
وَخَالَفَ فِي النِّهَايَةِ . فؤد : (مِنْ زَوَائِدِهِ) أَي وَإِنْ حَدَّثَتْ فِي يَدِهِ ثُمَّ نَقَصَتْ . اهـ نِهَائِيَّةٌ . فؤد : (كَقَمَى
حَيَوَانٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَخَالَفَ فِي الْمُنْفِي . فؤد : (مُطْلَقًا) أَي قَبْلَ حَدُوثِ الْعَيْبِ وَبَعْدَهُ .

المالك أو نَقَصَ فَتَجِبَ الأَجْرَةُ أو ما نَقَصَ مِنَ الرَّدِّ إلى البَرِّ (وكذا لو نَقَصَ به) أي الاستعمال (بأن يُلَيَّ الثوب) باللبس فيجب الأرض وأجرة المثل (في الأصح)؛ لأنَّ كُلًّا منهما يَجِبُ ضَمَانُهُ عند الانفراد فكذا عند الاجتماع على أنَّ الأجرة ليست في مُقَابَلَةِ الاستعمال بل في مُقَابَلَةِ الفوات، ولو خَصِيَ العَبْدُ الْمُغْصُوبُ أي قَطَعَ ذَكَرُهُ وَأُنْثِيَا لَزِمَ قِيَمَتَاهُ؛ لأنَّ جُنَايَةَ فلا نظر معها لزيادة القيمة بخلاف ما لو سَقَطَا بِأَقْبَى؛ لأنَّه منوطٌ بالنقص ولم يُوجَدْ بل زادت به القيمة.

(فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما يَنْقُصُ به للمغصوب وجنابته وقوليهما (ادْعَى) الغاصب (تَلَفَهُ) أي المَغْصُوبُ (واتَكَرَّ المالكُ صُدُقَ الغاصبِ بِعِيْنِهِ على الصحيح)؛ لأنَّه قد يُصَدَّقُ ويعجزُ عن البيئة فلو لم تُصَدِّقْهُ أَدَّى ذلك إلى دَوَامِ حَبْسِهِ وأَخَذَ منه الزر كشيءٍ أنْ مَحَلَّهُ إذا لم يَذْكُرْ سَبَبًا أو ذَكَرَ سَبَبًا خَفِيًّا أَمَّا إذا ذَكَرَ سَبَبًا ظَاهِرًا فَيُحْبَسُ حَتَّى يُبَيِّنَهُ كالوديع (فلَإِذَا حَلَفَ غَوَمَهُ المالكُ) المثل أو القيمة (في الأصح) لَعَجْزِهِ عن الوصولِ إلى عَيْنِ مَالِهِ بِبَيِّنٍ الغاصبِ فَصَارَ كالتَّالِفِ ومن ثَمَّ لم يَجِبْ للمالكِ أَجْرَةٌ.....

• فَوُدَّ: (أو نَقَصَ) أي عَمَلَ المَغْصُوبِ (فَتَجِبَ الأَجْرَةُ) أي فِي تَعَدُّرِ المَمْلُ (أو ما نَقَصَ إلخ) أي أَجْرَةُ ما نَقَصَ مِنَ العَمَلِ وَقَوْلُهُ: (مِنَ الرَّدِّ إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبَ إلخ.
• فَوُدَّ (سُنِّي) (يُلَيَّ الثوب) مِنَ البَابِ الرَّابِعِ أي خَلَقَ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ خَصِيَ) إلى الفَضْلِ مُكْرَّرٌ مَعَ ما ذَكَرَهُ فِي أَوَّلِ الفَضْلِ. • فَوُدَّ: (بِخِلَافِ ما لو سَقَطَا بِأَقْبَى إلخ) أي فَلَا يَجِبُ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ إلخ. • فَوُدَّ: (بِهِ) أي بِسُقُوطِهَا بِأَقْبَى.

فَصْلٌ: (فِي اخْتِلَافِ المَالِكِ وَالْغَاصِبِ)

• فَوُدَّ: (فِي اخْتِلَافِ المَالِكِ وَالْغَاصِبِ إلخ) أي فِي تَلَفِ المَغْصُوبِ وَقِيَمَتِهِ وَغَيْرِهِمَا مِمَّا يَأْتِي.
• فَوُدَّ: (وَجُنَابَتُهُ) عَطَفَ عَلَى ما يَنْقُصُ إلخ وَالضَّمِيرُ لِلْمَغْصُوبِ.
• فَوُدَّ: (وَقَوْلَاهُمَا) أي تَوَابِعُ الاختِلَافِ وَالضَّمَانِ مِنْ قَوْلِهِ، وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ القيمةِ إلخ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَدَثَ نَقَصٌ إلخ وَغَيْرُهُمَا. • فَوُدَّ: (الغاصبُ) إلى قَوْلِهِ فَصَارَ كالتَّالِفِ فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى لِأَنَّ قَوْلَهُ أَخَذًا إِلَى مَحَلِّهِ. • فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ التَّوَجُّهِ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ تَصْوِيرُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا إلخ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَمَّا إِذَا ذَكَرَ سَبَبًا ظَاهِرًا إلخ) أي وَلَمْ يُعْرِفْ فَإِنَّ عُرْفَ وَعُمُومَهُ صُدُقٌ بِلَا بَيِّنٍ أَوْ دُونَ عُمُومِهِ صُدُقٌ بِبَيِّنٍ قَالَه الحَلَمِيُّ وَيُقِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ كالتَّالِفِ كَالْوَدِيعِ وَقَوْلُ الْمُغْنَى وَسَيَأْتِي بِسَطِّ ذَلِكَ فِي الْوَدِيعَةِ. اهـ. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَارَ كالتَّالِفِ ش. اهـ سَم.

• فَوُدَّ: (أو ما نَقَصَ مِنَ الرَّدِّ إلى البَرِّ) فِيهِ اخْتِيَارُ أَجْرَتِهِ سَلِيمًا.

(فَصْلٌ فِي اخْتِلَافِ المَالِكِ وَالْغَاصِبِ إلخ)

• فَوُدَّ: (وَأَخَذَ مِنْهُ الزَّرْكَشِيُّ) كَذَا سَرَحَ م ر. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ صَارَ كالتَّالِفِ ش.

لِما تَقْدَرُ مِنَ التَّلَفِ الَّذِي حَلَفَهُ عَلَيْهِ وَلَهُ إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ الْبَدَلِ مِنْهُ لِيَتَبَرَّأَ ذِمَّتُهُ.
(فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ) بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَلْفِهِ أَوْ حَلَفِ الْغَاصِبِ عَلَيْهِ (أَوْ) اخْتَلَفَا فِي (الْأَبْوَابِ الَّتِي
عَلَى الْمَبْدِ الْمَقْصُوبِ) فَأَدْعَاهَا كُلُّ مَنْهُمَا (أَوْ) اخْتَلَفَا (فِي غَيْبِ خِلْفِي) كَأَن قَالِ كَانَ أَعْمَى أَوْ
أَعْرَجَ خِلْفَةً وَقَالَ الْمَالِكُ بَلْ حَدَّثَ عِنْدَكَ (صُدِّقَ الْغَاصِبُ بِمِثْلِهِ) أَمَّا الْأُولَى فَلَأَصْلُ بَرَاءَةِ ذِمَّتِهِ
مِنَ الزِّيَادَةِ فَيُنْفِثُهَا الْمَالِكُ وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ

- قُودُ: (لِما تَقْدَرُ مِنَ التَّلَفِ) وَالْأَقْرَبُ تَصْدِيقُ الْغَاصِبِ فِي الزَّمَنِ الَّذِي عَلَيْهِ لِلتَّلَفِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ
ذِمَّتِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ. اهـ ش. • قُودُ: (وَلَهُ إِجْبَارُهُ عَلَى قَبُولِ الْبَدَلِ الْخ) أَيِ أَوْ عَلَى الْإِبْرَاءِ. اهـ ش.
- قُودُ (سُئِلَ): (فَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قِيَمَتِهِ) فِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ مَا نَصَّهُ: إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَقْصُوبِ التَّالِفِ
فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِكِ وَيَجُوزُ لِلشَّاهِدِ اعْتِمَادُ الرُّؤْيَا السَّابِقَةِ وَيَكْفِي عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ وَشَاهِدٌ
وَامْرَأَتَانِ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا مَذْخَلَ لِلنِّسَاءِ وَاقْتَصَرَ فِي الْأَنْوَارِ عَلَى الثَّانِي أَيِ كَلَامِ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ.
اهـ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَوْلُهُ لَا مَذْخَلَ لِلنِّسَاءِ الْخ كَتَبَ عَلَيْهِ شَيْخُنَا الشُّوْبَرِيُّ هَذَا لَا مَحِيصَ عَنْهُ اهـ. أَقُولُ
وَقَدْ يَتَوَقَّفُ فِيهِ بَأَنَّهُ خَارِجٌ عَنْ قَوَاعِدِهِمْ فِي جَمِيعِ الْأَبْوَابِ مِنْ أَنَّ الْمَالَ يَكْفِي فِيهِ رَجُلَانِ أَوْ رَجُلٌ
وَامْرَأَتَانِ أَوْ رَجُلٌ وَبَيِّنٌ وَلَعَلَّ وَجْهَ خُرُوجِهِ أَنَّ مَا هُنَا لَيْسَ شَهَادَةً عَلَى نَفْسِ الْمَالِ بَلْ عَلَى قِيَمَتِهِ وَهِيَ
تَطْلُعُ عَلَيْهِ الرُّجَالُ غَالِبًا وَالتَّقْوِيمُ لَيْسَ مِنَ الْمَالِ. اهـ ش. • قُودُ: (بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ اخْتَلَفَا
فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَعَلَى ذَلِكَ إِلَى وَأَمَّا فِي الثَّانِيَةِ وَقَوْلُهُ فَيَصْدُقُ الرُّوْيُ أَنَّهُا لِمَوْلَاهِ. • قُودُ: (أَوْ)
حَلَفَ الْغَاصِبُ الْخ) عَطَفَ عَلَى اتِّفَاقِهِمَا ش. اهـ سَمِ. • قُودُ: (عَلَيْهِ) أَيِ التَّلَفِ. اهـ ش.
- قُودُ: (فَأَدْعَاهَا الْخ) كَأَن قَالِ الْمَالِكُ هِيَ لِي وَقَالَ الْغَاصِبُ بَلْ هِيَ لِي. اهـ مُغْنَى.
- قُودُ (سُئِلَ): (أَوْ فِي غَيْبِ خِلْفِي) بِهِ بَعْدَ تَلْفِهِ. اهـ مَحَلِّي وَيَأْتِي عَنْ سَمِ اعْتِمَادُهُ وَقَالَ الْحَلَبِيُّ عَلَى
الْمُنْهَجِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ التَّلَفِ أَوْ قَبْلَهُ رَدُّهُ أَوْ لَا، خِلَافًا لِنُفْيِ الْجَلَالِ الْمَحَلِّيِّ بِنَعْدِ
التَّلَفِ وَقَدْ كَانَ الشَّيْخُ قَبْدَ بِهِ نَمَ ضَرَبَ عَلَيْهِ فِي نُسَخَتِهِ. اهـ وَهُوَ ظَاهِرٌ صَنِيعِ الشَّارِحِ وَالنِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى.
- قُودُ (سُئِلَ): (خِلْفِي) أَيِ بِحَسَبِ دَعْوَى الْغَاصِبِ وَالْأَمَالِكُ يَدْعِي حُدُوثَهُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ الْمُرَادَ
بِالْخِلْفِي مَا مِنْ شَأْنِهِ أَنْ يَكُونَ خِلْفًا بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ. • قُودُ: (وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ الْخ) أَيِ الْمَالِكِ أَيِ بِخِلَافِ
الدَّعْوَى فِي هَذَا وَغَيْرِهِ فَإِنَّهَا لَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ بِقَدْرِ مُعَيَّنٍ سَمِ عَلَى مُنْهَجِ أَقُولُ: وَعَلَيْهِ تَقْصُورُ الْمَسْأَلَةُ هُنَا
-
- قُودُ: (لِما بَعْدَ زَمَنِ التَّلَفِ) بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يُعَيَّنْ فِي خِلْفِهِ زَمَنُ التَّلَفِ فَهَلْ تَجِبُ الْأَجْرَةُ لِجَمِيعِ الزَّمَنِ
السَّابِقِ عَلَى الْحَلْفِ دُونَ مَا بَعْدَهُ أَمْ كَيْفَ الْحُكْمُ؟ • قُودُ: (بَعْدَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى تَلْفِهِ) فِي تَجْرِيدِ الْمُزْجِدِ مَا
نَصَّهُ إِذَا اخْتَلَفَا فِي قِيَمَةِ الْمَقْصُوبِ التَّالِفِ فَالْبَيِّنَةُ عَلَى الْمَالِكِ وَيَجُوزُ لِلشَّاهِدِ اعْتِمَادُ الرُّؤْيَا السَّابِقَةِ
وَيَكْفِي عِنْدَ أَبِي إِسْحَاقَ شَاهِدٌ وَبَيِّنٌ وَشَاهِدٌ وَامْرَأَتَانِ وَعِنْدَ ابْنِ أَبِي هُرَيْرَةَ لَا مَذْخَلَ لِلنِّسَاءِ فِيهِ وَاقْتَصَرَ
فِي الْأَنْوَارِ عَلَى الثَّانِي. اهـ. • قُودُ: (أَوْ حَلَفَ) عَطَفَ عَلَى اتِّفَاقِ ش. • قُودُ: (وَتُسْمَعُ بَيِّنَتُهُ) أَيِ الْمَالِكِ
وَقَوْلُهُ، وَإِنْ لَمْ تَقْدَرْ أَيِ الْبَيِّنَةُ ش.

بأنها بعد الغصب لا قبله أكثر مما ذكره الفاصِب، وإن لم تُقدَّر شيئاً فيكُلَّف الفاصِب الزيادة إلى حدٍّ لا تقطَع البيئَةُ بالزيادة عليه ولا تُسمَعُ أي تُقبَلُ لإفادَةِ ما يأتي أنه يُصغى إليها بالصفات لاختلاف القيمة مع استوائها لكن يستفيد بإقامتها لإبطال دَعْوَى الفاصِب بقيمة حقيرة لا تليقُ بها فيؤمَرُ بالزيادة إلى حدٍّ يُمكنُ أن تكون قيمةً لمثل ذلك الموصوف، وعلى ذلك يُحمَلُ قولهم: لو شهدا بأنه غَصَبَ عَبْدًا صِفَتُهُ كذا فما سُمِعَتْ وأما في الثانية فلأن يَدَه على العبد وما عليه ومن ثم لو غَصَبَ حُرًّا أو سَرَقَه لم تثبت يَدُه على ثيابه فيصدق الولي أنها لموليه وأما

بأن يدعي المالك الزيادة على ما ذكره الفاصِب بقدر مُعَيَّن فتشهد البيئَةُ بأن قيمته تزيد على ما ذكره الفاصِب من غير تعيين شيء. اهـ ع. ش. قود: (بأنها) أي القيمة. قود: (وإن لم تُقدَّر) أي البيئَةُ. اهـ سم. قود: (لا تقطَع البيئَةُ إلخ) أي بأن تجوز الزيادة وعدَمُها. اهـ ع. ش. قود: (لإفادَةِ إلخ) تعليلٌ لتفسير نفي السماع بنفي القبول سم ورشيدِي. قود: (ما يأتي) أي قوله لكن يستفيد إلخ. اهـ سم. قود: (بالصفات) مُتعلّقُ بقوله لا تُسمَعُ سم ورشيدِي عبارةً النهائية والمُعني، وإن أقامها أي المالك البيئَةُ على الصفات لِتَقْوِيَةِ الْمُقَوِّمُونِ بها لم تُقبَلِ نَعْمَ يستفيد المالك إلخ. اهـ. قود: (لإختلاف القيمة إلخ) تعليلٌ لقوله ولا تُسمَعُ بالصفات. قود: (مع استوائها) أي الصفات لِلتفاوت في الملاحَةِ وغيرها مما لا يدخل تحت الوصفِ قاله في شرح الرُّوضِ. اهـ سم (بإقامتها) أي إقامة البيئَةُ على الصفات. قود: (بها) أي بتلك الصفات. قود: (فيؤمَرُ بالزيادة إلخ) أي كما يؤمَرُ بها لو أقر بالصفات وذكر قيمة حقيرة نهايةً ومُعني (إلى حدٍّ يُمكنُ إلخ) عبارةً النهائية والمُعني إلى الحدِّ اللَّائِقِ اهـ فإن امتنع من ذلك حَسِبَ عليه ع. ش. قود: (وعلى ذلك) أي القبول بالنسبة لإبطال دَعْوَى الفاصِبِ بقيمة غير لائقة وأمره بالزيادة إلى الحدِّ اللَّائِقِ. قود: (سُمِعَتْ) عبارةً شرح الرُّوضِ استحقَّ قيمته بتلك الصفة. اهـ سم. قود: (وأما في الثانية) أي في صورة الاختلاف في الثياب. قود: (فيصدق الولي أنها لموليه) أي بلا يمين فتبقي تحت يده من غير استعمالٍ وفي سم عن شرح الرُّوضِ فينتظر بلوغ الصبي لِتحلِفِ انتهى

قود: (أي تقبل) أي المراد بنفي السماع نفي القبول لا نفي الإضغاء؛ لأن ما يأتي يدلُّ على أنه يُصغى إليها والمراد نفي القبول بالنسبة لِلْقَدْرِ الذي ادَّعاه المالك فلا يثبتُ بها لا مُطلقاً، ولا أقد قيلت بالنسبة لِلزَّيَادَةِ على القدر الذي ادَّعاه الفاصِب. قود: (لإفادَةِ) تعليلٌ لقوله أي تُقبَلُ وقوله ما يأتي أي قوله لكن يستفيد إلخ وقوله بالصفات مُتعلّقُ بِنُسخِ ش. قود: (مع استوائها) أي الصفات الْمُتفاوتَةِ في الملاحَةِ وغيرها مما لا يدخل تحت الوصفِ قاله في شرح الرُّوضِ. قود: (فمات سُمِعَتْ) عبارةً شرح الرُّوضِ فمات استحقَّ قيمته بتلك الصفة. اهـ فالمراد منه أن فائدة القبولِ أنه لا يُسمَعُ تَقْدِيرُ الفاصِبِ بِحَقِيرٍ يُنافي مُقتضى الصفة ثم الجواب عن قولهم المذكور نقله أغني في شرح الرُّوضِ عن غيره ثم قال ويجاب أيضاً بأن تلك فيما إذا ذكر الشهود قيمتها وبه صرح صاحب الاستقصاء اهـ. قود: (فيصدق الولي أنها لموليه) قال في شرح الرُّوضِ فينتظر بلوغ الصبي لِتحلِفِ. اهـ.

في الثالثة فلأن الأصل المذم والبيئة مُفَكِّنة، ولو اختلفا في العين فقال الغاصب إنما غصبت هذا العبد وقال المالك بل إنما غصبت أمة صفتها كذا صدق الغاصب أنه لم يغصب أمة وبطل حق المالك من العبد لردّه الإقرار له به.

(وفي غيب حديث) كسرة وإباق وقطع يد ادّعاء الغاصب (يصدق المالك بيمينه في الأصح)؛ لأن الأصل والغالب السلامة ومحلّه إن تلف فإن بقي وردّه.....

ومثله إفاقة المجنون فتتظنّ فإن امتنع بعد البلوغ والإفاقة من الحليف ردت اليمين على الغاصب وقضي له بها فإن أبى من إفاقة المجنون فهل ترد اليمين على الغاصب فيقضي له بها أو يوقف الأمر فيه نظر. اهـ ع ش. هـ فود: (في الثالثة) أي فيما لو اختلفا في غيب خلقي. هـ فود: (المذم) أي عدم السلامة من الخلقي. اهـ محلّي. هـ فود: (صدق الغاصب الخ) وفاقا للنهاية والمغني وشرح الرّوض.

هـ فود: (ويطل حق المالك الخ) فهو أي الغاصب مقر بشيء لم يتكره فينقضي في يد المقر ويخلف أنه لم يأخذ سيواه. اهـ نهاية. هـ فود: (كسرة) إلى قوله وإنما لم يغيروا في النهاية. هـ فود: (ادّعاء الغاصب) أي ادّعى الغاصب حدوته عند المالك. هـ فود: (والغالب) عطف تفسير. اهـ ع ش. هـ فود: (ومحلّه إن تلف الخ) هذا يجري في الخلقي بالأولى. اهـ سم.

هـ فود: (ولو اختلفا في العين) إلى: (يصدق الغاصب الخ) قال في الرّوض، ولو أقر بغصب دار بالكوفة أو بجارية فقال أي المالك لا بل بالمدينة أو عبد حلف الغاصب وسقطت دار المدينة أو العبد بيمينه ودار الكوفة أو الجارية برد الإقرار. اهـ. ثم قال في الرّوض وشرجه ولو قال أي المالك للغاصب وقد غصب منه طعاما طعامي الذي غصبته جديدا وقال الغاصب بل عتيق صدق الغاصب أي بيمينه ويقارق ما مر من تصديق المالك فيما إذا اختلفا في حديث بأن المصسوب ثم متيقان على تعيينه فإن نكل حلف المالك وأخذ الجديد وله أخذ العتيق؛ لأنه دون حقه. اهـ وقوله في صورة الطعام صدق الغاصب أي ولا شيء عليه؛ لأن ما اعترف به ردّه المالك وما ادّعاء المالك لم يعترف به وهذا كله كمسألة الشارح المذكورة في كلامهم مما ينازع البلقيني فما ذكره في مسألة التّوب حيث قال، ولو غصب ثوبا ثم أخضر ذلك وقال هذا الذي غصبته منك وقال المالك بل غيره جعل المصسوب كالتالف فيلزم الغاصب القيمة وإذا قال المالك غصب يتي ثوبا قيمته عشرة وقال الغاصب هو هذا التّوب وقيمته خمسة لزم الغاصب للمالك خمسة. اهـ. بل قياس ما ذكره في هذه المسائل أنه لا يلزم الغاصب شيء في الصّورتين وقد يتوهم الفرق بأنهما لم يتفقا على الغصب فيما ذكره الأصحاب بخلاف مسألة البلقيني وهو فاسد بل اتفقا عليه فيما ذكره الأصحاب خصوصا في مسألة الطعام بل لا نسلم اتفاقهما عليه فيما ذكره وقوله وإذا قال المالك غصب الخ قال م ر ممنوع بل الوجه أنه إن وافق الغاصب على أن ما غصبه هو ما أخضره فلا معنى للتراع ولا يلزمه خمسة؛ لأن الرخص غير مضمون، وإن لم يوافق على ذلك فقد ردّ إقراره فلا يلزمه شيء فليتأمل. هـ فود: (ومحلّه إن تلف) هذا يجري في الخلقي الأولى.

معيًا وقال غَصَبَهُ هَكَذَا صُدِّقَ الْفَاصِبُ كَمَا تَقْلَاهُ وَأَقْرَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ.
(وَلَوْ رَدَّهُ نَاقِصَ الْقِيَمَةِ) بِسَبَبِ الرُّخْصِ (لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ)؛ لِأَنَّهُ لَا نَقْصَ فِي ذَاتِهِ وَلَا فِي صِفَاتِهِ
وَالْفَائِثُ إِنَّمَا هُوَ رَغْبَاتُ النَّاسِ وَهِيَ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ.

(وَلَوْ غَصَبَ ثَوْبًا قِيَمَتُهُ عَشْرَةُ فِصَارَتِ بِالرُّخْصِ دَرَاهِمًا لَمْ لَيْسَهُ فَأَبْلَاهُ فَصَارَتْ نِصْفَ دَرَاهِمٍ فَرَدَّهُ
لَزِمَهُ خَمْسَةٌ وَهِيَ قِسْطُ التَّالِفِ مِنَ الْأَقْصَى الْقِيَمِ) وَهُوَ الْعَشْرَةُ؛ لِأَنَّ النَّاقِصَ بِاللُّبْسِ نِصْفُ الْقِيَمَةِ
فَلَزِمَتْهُ قِيَمَتُهُ أَكْثَرُ مَا كَانَتْ مِنَ الْقَصَبِ إِلَى التَّلْفِ وَهِيَ خَمْسَةٌ وَالتَّقْصُ الْبَاقِي وَهُوَ أَرْبَعَةٌ
وَنِصْفُ سَبَبِهِ الرُّخْصِ وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ وَيَجِبُ مَعَ الْخَمْسَةِ أَجْرَةُ اللَّبْسِ.

(قُلْتُ: وَلَوْ غَصَبَ خُفَّيْنِ) أَيِ فَرْدَتَيْنِ خُفٍّ وَمِثْلَهُمَا كُلُّ فَرْدَتَيْنِ لَا يَصْلُحُ أَحَدُهُمَا إِلَّا بِالْآخَرِ

• فَوُدَّ: (مَعْيَا) (فَرَعَ): لَوْ حُصِّ الْعَبْدُ عِنْدَهُ فَرَدَّهُ مَعْمُومًا فَمَاتَ بِيَدِ الْمَالِكِ غَرِمَ جَمِيعَ قِيَمَتِهِ بِخِلَافِ
الْمُسْتَعْمِرِ إِذَا حُصِّ الْعَبْدُ فِي يَدِهِ فَرَدَّهُ كَذَلِكَ فَمَاتَ بِيَدِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ يَغْرُمُ مَا تَقْصُ فَقَطَّ م. ر. ا ه س م عَلَى
مَنْهَجِ أَقُولُ وَلَعَلَّ الْفَرْقَ بَيْنَهُمَا التَّغْلِيطُ عَلَى الْفَاصِبِ وَمِنْ ثَمَّ ضَمِنَ بِأَقْصَى الْقِيَمِ بِخِلَافِ الْمُسْتَعْمِرِ فَإِنَّهُ
إِنَّمَا يَقْضِي بَقِيَّةَ يَوْمِ التَّلْفِ. ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (صُدِّقَ الْفَاصِبُ الْخ) فَإِنْ قِيلَ لَا يَتَّقِي ذَلِكَ بَرْدُ
الْمَقْصُوبِ بَلْ لَوْ تَلَفَ كَانَ الْحُكْمُ كَذَلِكَ أَخَذًا مِنَ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ وَمِنْ مَسْأَلَةِ الطَّعَامِ الْآتِيَةِ أُجِيبَ بِأَنَّ
الْفَاصِبَ فِي التَّلْفِ قَدْ لَزِمَهُ الْغُرْمُ فَضَعُفَ جَايِئُهُ بِخِلَافِهِ بَعْدَ الرَّدِّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَسَمَ.

• فَوُدَّ (سُنِّي): (نَاقِصَ الْقِيَمَةِ) يَتَرَدَّدُ التَّنْظَرُ فِيمَا لَوْ رَدَّهُ مَقْدُومَ الْقِيَمَةِ كَقِرْبَةِ مَاءٍ غَصِبَتْ بِمَفَازَةٍ وَرُدَّتْ
بِجَانِبِ الشَّطِّ. • فَوُدَّ: (لَمْ يَلْزَمَهُ شَيْءٌ) أَيِ مِنْ حَيْثُ نَقَصَ الْقِيَمَةُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَا يُنَافِي وَجُوبَ
الْأَجْرَةِ الْمَقْلُومِ مِمَّا تَقَدَّمَ. ا ه سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ قَضِيَّةَ التَّغْلِيلِ الْآتِيَةِ عَدَمَ لَزُومِ شَيْءٍ فِي رَدِّ الْمَقْصُوبِ
مَقْدُومِ الْقِيَمَةِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ: (وَلَوْ غَصَبَ أَرْضًا الْخ).

• فَوُدَّ (سُنِّي): (فَصَارَتْ بِالرُّخْصِ الْخ) وَلَوْ عَادَتِ الْعَشْرَةُ بِاللُّبْسِ إِلَى خَمْسَةٍ ثُمَّ بِالْغَلَاءِ إِلَى عَشْرِينَ
لَزِمَهُ مَعَ رَدِّهِ خَمْسَةٌ فَقَطَّ وَهِيَ الْفَائِثَةُ بِاللُّبْسِ لِامْتِنَاعِ تَأْثِيرِ الزِّيَادَةِ الْحَاصِلَةِ بَعْدَ التَّلْفِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فَقَالَ
الْمَالِكُ حَدَثَ الْغَلَاءُ قَبْلَ التَّلْفِ وَقَالَ الْفَاصِبُ بَلْ بَعْدَهُ صُدِّقَ الْفَاصِبُ بِبَيْمَتِهِ؛ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ نَهَايَةً
وَمُغْنِي. • فَوُدَّ (سُنِّي): (ثُمَّ لَيْسَ الْخ) خَرَجَ بِهِ مَا لَوْ لَيْسَهُ قَبْلَ الرُّخْصِ فَأَبْلَاهُ ثُمَّ رَخَّصَ سِغَرُهُ فَأَرَشَهُ مَا
نَقَصَ مِنَ أَقْصَى قِيَمِهِ وَهُوَ الْعَشْرَةُ. ا ه ع ش.

• فَوُدَّ (سُنِّي): (فَصَارَتْ نِصْفَ دَرَاهِمٍ) لَوْ صَارَتْ قِيَمَتُهُ بِالرُّخْصِ خَمْسَةً ثُمَّ لَيْسَهُ فَصَارَتْ قِيَمَتُهُ يَوْمَئِذٍ
لَزِمَهُ سِتَّةُ دَرَاهِمٍ؛ لِأَنَّهَا ثَلَاثَةُ أَخْمَاسِ التَّلْفِ مِنْ أَقْصَى قِيَمَتِهِ. ا ه ع ش؛ لِأَنَّ التَّالِفَ مِنَ الْخَمْسَةِ ثَلَاثَةٌ
أَخْمَاسُهَا فَتَجِبُ مِنَ الْأَقْصَى وَهُوَ الْعَشْرَةُ. • فَوُدَّ: (نِصْفُ الْقِيَمَةِ) الْأَضُوبُ كَمَا فِي الْمَحَلِّيِّ وَالنَّهَائِيَّةِ
وَالْمُغْنِي نِصْفُ الثَّوْبِ. • فَوُدَّ: (وَتَجِبُ مَعَ الْخَمْسَةِ أَجْرَةُ اللَّبْسِ) وَظَاهِرٌ أَنَّ الْأَجْرَةَ لَا تَتَوَقَّفُ عَلَى
اللُّبْسِ حَلْبِيِّ. ا ه بُجَيْرِي. • فَوُدَّ: (أَيِ فَرْدَتَيْنِ خُفٍّ) إِذْ كُلُّ وَاحِدَةٍ تَسْمَى خُفًّا نَهَايَةً وَمُغْنِي.

فَوُدَّ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَتُهُ مِنَ الزِّيَادَةِ) أَيِ وَبَعْدَ التَّلْفِ قَدْ لَزِمَهُ الْغُرْمُ فَضَعُفَ جَايِئُهُ فَلَمْ يُصَدِّقْ.

كزوجهي نعل ومصراعني باب وطائر مع زوجه وهو يساوي معها أكثر (فيمثهما عشرة فتلف أحدهما وزد الآخر وقيمته درهمان أو اتلف) أو تلف عطف على غصب (أحدهما غصبا) له فقط (أو) اتلف أحدهما (في يد مالكة لزمه ثمانية في الأصح)، وإن نوزع في الثانية بقسمتيها (والله

• فود: (وطائر إلخ) عبارة النهاية والمغني وأجراه الدارمي في زوجي الطائر. اهـ. • فود: (مهما) الأولى مع الآخر.

• فود (سني): (أو اتلف أحدهما غصبا) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه أي غاصبا أو ذا غصب أو على الحال من المفعول أي أحدهما أي مضموبا أو ذا غصب وهذا أوفق بجعل أو في يد مالكة عطفًا على الحال أي أو حال كون أحدهما في يد مالكة سم على حجاج أقول لكن يرد على قراءته مبنيا للمفعول أنه يصدق بما لو كان المثلف له وهو في يد الغاصب غيره مع أن الذي يلزمه في هذه درهمان لا ثمانية. اهـ ع ش وتقدير الشارح قوله له يُناسب الأول فقط. • فود: (عطف إلخ) أي قوله اتلف عطف على قوله غصب أي لا على قوله تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبها سم على حجاج. اهـ ع ش.

• فود (سني): (غصبا) بأن غصب أحدهما فأتلفه أو تلف. اهـ سم.

• فود (سني): (في يد مالكة) احتراز به عما لو اتلفه في يد الغاصب فإنه لا يلزمه إلا درهمان مغني ونهاية أي والباقي على الغاصب وقضيته أنه لا فرق في ذلك بين كون الغاصب غصب واجدة فقط وبين كونه غصبهما معا وهو ظاهر في الأولى؛ لأن التفریق حصل بفعل الغاصب وأما الثانية فقد يتوقف فيها بأن التفریق والإنلاف كلاهما من فعل المثلف ع ش عبارة البجيرمي قوله إلا درهمان أي وهما قيمته وخذه أي إذا كان الغاصب اتلف الأولى قبل، وإلا فيلزم المثلف ثمانية؛ لأن التلف والتفریق حصلا بفعله سلطان. اهـ.

• فود (سني): (لزمه ثمانية) يؤخذ منه جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي ما لو مشى شخص على فردة غيره فجذبها صاحب التعل فانقطع ذلك أن تقوم التعل سليمة هي وزيفتها ثم تقوم مع العيب وما نقص يقسم على الماشي وصاحب التعل فما يخص صاحب التعل يسقط؛ لأن فعله في حق نفسه هدر وما يخص الآخر مضمون عليه. اهـ ع ش وهذه الحادثة تقع في الطواف كثيرا. • فود: (في الثانية) أي في قول المتن أو اتلف أحدهما وقوله: (بقسمتيها) أي قوله غصبا وقوله أي في يد مالكة.

• فود في (سني): (أو اتلف أحدهما غصبا له) يجوز بناء اتلف للفاعل ونصب غصبا على الحال منه أي غاصبا أو ذا غصب أو على الحال من المفعول أي أحدهما أي مضموبا أو ذا غصب وهذا أوفق بجعل أو في يد مالكة عطفًا على الحال أي أو حال كونه أو أحدهما في يد مالكة. • فود: (عطف على غصب) أي لا على تلف لئلا يلزم تصوير ذلك بما إذا غصبها. • فود في (سني): (غصبا) بأن غصب أحدهما فأتلف أو تلف. • فود في (سني): (أو في يد مالكة) خرج ما لو اتلفه تلف في يد الغاصب فيلزمه درهمان؛

أعلم) خمسة للتأليف وثلاثة للأرض ما حصل من التفريق عنده أثماً في الأولى فواضح وأما في الأخيرتين فلا أنه أُلْتَفَ أحدهما وأدخل النقص على الباقي بتقديره وإنما لم يعتبروا في السرقة قيمة أحدهما منضمّاً إلى الآخر احتياطاً للقطع ولو أُلْتَفَهما اثنان معاً لزم كلاً خمسة أو مرتباً لزم الأول ثمانية والثاني اثنان.

(ولو حدث نقص) في المقتسوب (يسري إلى التلف بأن) بمعنى كأن (جعل الجنبلة هريسة) أو الدقيق عصيدة (فكالتأليف) نظير ما يأتي بما فيه مع جوابه؛ لأنه لو ترك بحاله لفسد فكأنه هلك

• قوله: (عنده) لعل المراد عند التأليف. اهـ رشيدي ويحتمل عند المؤلف أي بسببه. • قوله: (وإنما لم يعتبروا الخ) أي في القطع ولا فقد اعتبروها في الضمان كما صرح به النهاية والمغني، وكذا سم عيارته لكن يتبني اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو أُلْتَفَ أحدهما المسروق غريم السارق قيمته منضمّاً مع أرض التفريق؛ لأن سرقة أحدهما لا تنقص عن غصبه إن لم تكن منه. اهـ.

• قوله (سني: (يسري إلى التأليف) هذا يخرج نحو جعل قصب العسل سكرًا؛ لأنه لا يسري إلى التأليف م ر. اهـ سم على حجة أي فهو باق على ملك صاحبه فيردّه مع أرض إن نقص ومثله ما لو جعل اللحم قديدًا أو ذبيح الحيوان قصيره لخمًا. اهـ ش.

• قوله (سني: (بأن جعل الجنبلة الخ) مثلوا بالمثل إذ لا يأتي ذلك في المقتوم كما صرح به في الخادم فإذا جرح العبد بحيث يسري إلى موته يملكه. اهـ بجيرمي أقول وقد ينافيه ما يأتي أيضًا عن النهاية والمغني وشرح المنهج.

• قوله (سني: (بأن جعل الجنبلة الخ) أي أو صب الماء في الزيت وتعدّد تخليصه أو وضع الجنبلة في مكان ندي فتفقت عفتًا غير متناه. اهـ نهاية.

• قوله (سني: (فكالتأليف) ويحتمل أن يستثنى من كونه كالتأليف ما لو كان الغاصب مفلسًا ثم رأيت ما يأتي عن المطلب في شرح قوله فالمذهب أنه كالتأليف في الفضل الآتي ما حاصله موافقة الاحتمال المذكور. اهـ سم. • قوله: (نظير ما يأتي الخ) أي في الفضل الآتي في خلط المقتسوب بغيره. • قوله: (فكأنه هلك) فيعزم بدل جميع المقتسوب من مثل أو قيمة نهاية ومغني وشرح منهاج.

لأنهما قيمته والزيادة لأجل التفريق ولم يحصل بفعله فلم تلزمه. • قوله: (وإنما لم يعتبروا في السرقة قيمة أحدهما الخ) لكن يتبني اعتبار ذلك بالنسبة للضمان حتى لو تلف أحدهما المسروق غريم السارق قيمته منضمّاً مع أرض التفريق؛ لأن سرقة أحدهما لا تنقص عن غصبه إن لم تكن منه.

• قوله في (سني: (يسري إلى التأليف) هذا يخرج نحو جعل عسل القصب سكرًا؛ لأنه لا يسري إلى التأليف م ر. • قوله في (سني: (فكالتأليف) قال في شرح الرزوي وفارق نظيره في الفليس حيث جعل مشتركا بين البائع والمفلس ولم يجعل التأليف بآنا لو لم تثبت له السرقة لما حصل له تمام حقه بل احتاج إلى المضاربة وهنا يحصل للمالك تمام البدل. اهـ وقد يرد عليه أن الغاصب قد يكون مفلسًا إلا أن يفرق

كما رجحه الْمُصَنَّفُ في ثُكُنتِه وَاِبْنُ يُونُسَ والسَّبْكِيُّ بل قال لا وَجْهَ لِلْوَجْهِ الثَّانِي أَنَّهُ لِلْمَالِكِ
ثُمَّ اخْتَارَ لِنَفْسِهِ مَا اسْتَحْسَنَهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ وَنَسَبَهُ الْإِمَامُ إِلَى النَّصِّ مِنْ أَنَّ الْمَالِكَ
يَتَخَيَّرُ بَيْنَ جَعْلِهِ كَالْتَالِفِ وَبَيْنَ أَخْذِهِ مَعَ أَرْضٍ غَيْبٍ سَارٍ أَيْ شَأْنَهُ السَّرَابِ وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ أَرْضٍ
غَيْبٍ وَاقِفٍ وَوَجْهَ الْأَوَّلِ الْمُعْتَمَدُ أَنَّ الْغَاصِبَ غَرِمَ مَا يَقُومُ مَقَامُهَا مِنْ كُلِّ وَجْهِ نَعَمْ الْأَوْجْهِ
نَظِيرُ مَا بَاتِي أَنَّهُ يُحْجِزُ عَلَيْهِ فِيهِ إِلَى آدَاءِ بَدَلِهِ

• فَوَدَّ: (بَلْ قَالَ) أَيِ السَّبْكِيُّ وَكَذَا صَمِيرٌ اخْتَارَ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ لِلْمَالِكِ) بَيَانٌ لِلْوَجْهِ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَاقِفٍ)
أَيِ غَيْرِ سَارٍ. • فَوَدَّ: (وَوَجْهَ الْأَوَّلِ الْخ) وَهُوَ كَوْنُهَا كَالْتَالِفِ فَيَمْلِكُهَا الْغَاصِبُ. • فَوَدَّ: (مَقَامُهَا) أَيِ
الْحِنْطَةِ. • فَوَدَّ: (إِنَّهُ يُخْجِزُ عَلَيْهِ الْخ) إِطْلَاقُهُ صَادِقٌ بِمَا إِذَا تَعَدَّرَ عَلَيْهِ آدَاءُ الْبَدَلِ حَالاً وَاشْتَرَفَ نَحْوُ
الْهَرِيسَةِ عَلَى التَّلْفِ وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ ثَمَّ التَّقْلِيظَ عَلَيْهِ لِتَعَدِّيهِ وَزَجَرَ غَيْرِهِ عَنِ الْإِقْدَامِ عَلَى الْغَضَبِ. اه
سَيِّدُ عَمَزٍ وَيَأْتِي عَنْ ع ش مَا قَدْ يُخَالِفُهُ. • فَوَدَّ: (إِلَى آدَاءِ بَدَلِهِ) عِبَارَةٌ الْتَهَاءِ وَمُغْنِي مَلِكُ الْغَاصِبِ لِمَا
ذَكَرَ أَنَّهُ يَمْلِكُهَا مِلْكًا مُرَاعَى بِمَعْنَى أَنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ قَبْلَ غَرْمِ الْقِيَمَةِ. اه أَيِ أَوْ الْمَثَلِ رَشِيدِي
قَالَ الْبُجَيْرِيُّ، وَلَوْ أَكَلِ، وَإِنْ خَافَ تَلَفَّهُ بِالْكَلِّيَةِ خِلَافًا لِمَعْضَمِهِمْ بِدَلِيلٍ مَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا م وَغَيْرُهُ مِنْ
اِئْتِنَاعِ الْأَكَلِ مِنَ الْكَوَارِعِ الْمَطْبُوعَةِ أَيِ الْمَاخُودَةِ فِي الْمَكُوسِ الْآنَ، وَإِنْ جُهِلَتْ أَعْيَانُ مُلَاكِمِهَا؛ لِأَنَّهُمْ
مَعْلُومُونَ فَهِيَ مِنَ الْأَمْوَالِ الْمُشْتَرَكَةِ، وَمَا يُقَالُ عَنْهُ م ر مِنْ أَنَّهَا مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ وَأَمْرُهَا لِيَّتِ الْمَالِ
لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ بَلْ هُوَ بَاطِلٌ وَمَا يُقَالُ عَنِ الْحَقِيقَةِ مِنْ أَنَّهُ إِذَا تَصَرَّفَ الْغَاصِبُ فِي الْمَغْصُوبِ بِمَا يُزِيلُ اسْمَهُ
مَلَكَهُ كَطَعْنِ الْحِنْطَةِ وَخَبْرِ الدَّقِيقِ أَتَكَرَّهَ أَصْحَابُنَا أَشَدَّ انْكَارٍ، وَنَقَلَ عَنْ بَعْضِ الْحَقِيقَةِ انْكَارَهُ أَيْضًا
فَرَأَجَفَهُ قَلْبِيُّبِي عَلَى الْجَلَالِ وَقَرَّرَهُ الْحَفَنِيُّ اه وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَبْلَ غَرْمِ الْقِيَمَةِ، فَلَوْ عَجَزَ عَنِ الْقِيَمَةِ
وَاشْتَرَفَ عَلَى التَّلْفِ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيَبْعَهُ وَيَنْفَعُ قِيَمَتَهُ مِنْ ثَمَنِهِ لِلْمَالِكِ فَإِنْ قُدِّرَ
الْقَاضِي احْتِمَالُ أَنْ يَتَوَلَّى الْمَالِكُ بَيْعَهُ بِحَضْرَةِ الْغَاصِبِ أَوْ الْغَاصِبُ بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ وَيَأْخُذَ الْمَالِكُ قَدْرَ
الْقِيَمَةِ مِنْ ثَمَنِهِ فَإِنْ فَضَّلَ شَيْءٌ فَلِلْغَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ يُقَدَّرُ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ قُدِّرَ الْمَالِكُ تَوَلَّى الْغَاصِبُ
بَيْعَهُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ لِحَضْرَةِ الْمَالِكِ وَبَقِيَ مَا يَبْقَى فِي بِلَادِ الْأَرْيَافِ مِنَ الطَّعَامِ الْمُسَمَّى بِالْوُخْشَةِ وَمِنْ
الْوَلَايِمِ الَّتِي تُفَعَّلُ بِمَضْرُونَا مِنْ مَالِ الْإِيْتَامِ الْقَاصِرِينَ وَمَعْلُومٌ أَنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الْغَضَبِ فَهَلْ بَوَضِعَهُ فِي
فِيهِ يَصِيرُ كَالْتَالِفِ، وَإِنْ لَمْ يَمْضُفْهُ أَوْ لَا يَصِيرُ كَذَلِكَ إِلَّا بِالْمَضْغِ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بِلْعُهُ قَبْلَ
دَفْعِ الْقِيَمَةِ أَوْ يَلْعَمُهُ وَتَبَيَّنَتِ الْقِيَمَةُ فِي ذِمَّتِهِ أَوْ يَلْفِظُهُ وَيُرَدُّهُ لِصَاحِبِهِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ التَّقْصِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ
يَمْتَنِعُ عَلَيْهِ بِلْعُهُ قَبْلَ غَرْمِهِ لِلْقِيَمَةِ فَإِنْ لَمْ يَغْرَمْهَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَفْظُهُ مِنْ فِيهِ وَرَدُّهُ لِمَالِكِهِ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ
التَّقْصِ اه. • فَوَدَّ: (آدَاءُ بَدَلِهِ) أَيِ مِنَ الْمَثَلِ أَوْ الْقِيَمَةِ.

بَاتَهُ أَيْضًا يُحْجِزُ عَلَيْهِ إِلَى آدَاءِ الْبَدَلِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ فَلَا يَقُوتُ تَمَامُ حَقِّ الْمَالِكِ بِخِلَافِ الْمُفْلِسِ غَيْرِ
الْغَاصِبِ؛ لِأَنَّ عَمَلَهُ مُخْتَرَمٌ فَلَا يَتَعَلَّقُ بِخُصُوصٍ مَا عَمِلَ فِيهِ حَقُّ الْمَالِكِ وَيُحْتَمَلُ أَنْ يُسْتَنَى مِنْ كَوْنِهِ
كَالتَالِفِ مَا لَوْ كَانَ الْغَاصِبُ مُفْلِسًا وَهُوَ خِلَافُ ظَاهِرِ كَلَامِهِمْ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنِ الْمُطَّلَبِ فِي
شَرْحِ قَوْلِهِ فِي الْفَضْلِ الْآتِي فَالْمُذْهَبُ أَنَّهُ كَالْتَالِفِ مِمَّا حَاصِلُهُ مُوَافَقَةُ الْاِحْتِمَالِ الْمَذْكُورِ.

وإنما كان المالك أحق بجلبد شاة قتلها غاصبها وبزيت نجسه غاصبه؛ لأنه لا مائة فيهما فلم يغرم في مقابلتها شيئاً؛ لأنهما صارا كالتالف (وفي قول يؤده مع أرض النقص) كالتصيب الذي لا يسري وخرج بجعل ما لو حدث النقص في يده من غير فعله كما لو تقصن الطعام عنده لطلو مكيته فيتعثر أخذه مع أرضه قطعاً وسيأتي ما يعلم منه أن خلط نحو زيت بجنسه يضيئه كالهالك فيملكه وله إبداله أو إعطاؤه مما خلطه بمثله أو أجود لا بأردأ إلا برضاه، وكذا الحكم فيما لو غصبه من اثنين أو خلط الدراهم بمثلها بحيث لا تتميز على المعتد فيهما.

• قوله: (وإنما كان إلخ) عبارة النهاية والمغني وعلى الأول أي كونه كالتالف يملك الغاصب ذلك، وقيل يبقى للمالك إلتلا يقطع الظلم حقه وكما لو قتل شاة يكون المالك أحق بجلبدائها لكن فرق بينهما بأن المائة هنا باقية وفي مسألة جلبد الشاة غير باقية. اه قال الرشد في قوله وقيل يبقى للمالك أي مع أخذه للبدل كما هو صريح السياق وبهذا يحصل الفرق بين هذا وبين قول المغني وفي قول رده مع أرض النقص. اه.

• قوله: (وبزيت نجسه إلخ) عبارة المغني ومثل الشاة ما لو نجس الزيت مثلاً فإنه يغرم بدله والمالك أحق بزيتيه. اه. • قوله: (لأنهما صارا كالتالف) لعل الأولى إسقاطه؛ لأنه موجود في مسألة الهريسة أيضاً، والمقصود من هذا الكلام الفرق بينهما كما مر آنفاً. • قوله: (وخرج) إلى قوله وسيأتي في النهاية والمغني.

• قوله: (ما لو حدث النقص في يده إلخ) فيه إشعار بأن المراد بالغاصب أعظم من أن يكون حقيقة أو حكماً فيشمل من انتبت يده على يد الغاصب، ومنه ما لو باشر الفعل الذي يسري إلى التالف أجنبي وهو بيد الغاصب. اه ش أقول كقول المراد ما ذكره مسلم ودغوى الإشعار فيها وقفة.

• قوله: (فيتعثر أخذه إلخ) قال شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير ما مر؛ لأن النقص هنا بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المصوب هريسة بنفسه أخذه المالك مع الأرض. اه سم.

• قوله: (بجنسه) أي بشيخ كما يأتي. اه سم. • قوله: (مما خلطه إلخ) متعلق بالإعطاء فقط يعني من المخلوط إن كان الخلط مع مثله إلخ.

• قوله: (وكذا الحكم إلخ) يأتي عن النهاية والمغني خلافه.

• قوله: (فيما لو غصبه) أي في مخلوط بفعله لو غصب جزاءه من اثنين أو في الخلط لو غصب المخلوط من اثنين. • قوله: (فيهما) أي في خلط المصوب من اثنين وخلط الدراهم بمثلها.

• قوله: (فيتعثر أخذه مع أرضه قطعاً) قال في شرح الروض ولم يجعل كالتالف نظير ما مر؛ لأن النقص هنا حصل بلا جناية بخلافه ثم وعلى هذا لو صار المصوب هريسة بنفسه أخذه المالك مع الأرض. اه بقي ما لو صار هريسة بنفسه بواسطة وقوعه في قدر على النار فيه ماء للمالك فهل يشاركه المالك بنسبة ما به. • قوله: (إن خلط نحو زيت بجنسه) أي شيرج كما سيأتي.

(ولو جئى) القِرْنُ (المفصوب فتعلق برقبته مأل) ابتداءً أو للفقير عليه (لِزِمَ الفاعِبُ تَخْلِيصُهُ)؛ لأنّه نقصَ حَدَثٌ في يده وهو مضمونٌ عليه (بالأقلّ من قيمته والمال) الواجب بالجناية؛ لأنّ الأقلّ إن كان القيمة فهو الذي دَخَلَ في صَمانِهِ أو المال فلا واجبَ غيره (فلان تلف) الجاني (في يده) أي الفاعِبُ (عَوَمة المالك أفضى القيم) مِنَ الفَصْبِ إلى التَلَفِ كسائر الأعيان المفصوبة (وللمجنّي عليه تفريمه) أي الفاعِبُ؛ لأنّ جناية المفصوب مضمونةٌ عليه (و) له (أن يتعلّق بما أخذه المالك) مِنَ الفاعِبِ بقدر حقّه؛ لأنّ حقّه كان مُتعلّقًا بالرقبة فيتعلّق بِبَدَلِها ومن ثمّ لو أَخَذَ المجنّي عليه الأرض لم يتعلّق به المالك (ثم) إذا أَخَذَ المجنّي عليه حقّه من تلك القيمة (يرجع المالك على الفاعِبِ) بما أَخَذَ منه المجنّي عليه؛ لأنّه أَخَذَ منه بجناية مضمونة على الفاعِبِ وأفهمَ ثمّ أنه لا يرجع قبل أخذ المجنّي عليه منه لاحتمالِ أنه يُبْزَى الفاعِبُ نعم له مُطالَبَةُ الفاعِبِ بالاداءِ للمجنّي عليه حتى لا يتعلّق بما أَخَذَ كما يُطالَبُ به الضامِنُ الأصيل (ولو ردّ العبد) أي القِرْنُ الجاني (إلى المالك) فبيع في الجناية رجع المالك بما أَخَذَ المجنّي عليه على الفاعِبِ؛ لأنّ الجناية حصلت حين كان مضمونًا عليه وصوّبَ التلقيني أنه إذا أَخَذَ الثمنَ بِجُمْلَتِهِ مثلاً وكان دون أفضى القيم رجع المالك على الفاعِبِ بالأقصى لا بما بيع به

• فُود: (ابتداء) إلى قوله وصوّب في المُعْنَى إلّا قوله ومن ثمّ إلى المثني وإلى قول المثني، ولو غَصِبَ أرضاً في النهاية. • فُود: (أو للفقير منه) أي لأجل الفقر عن المال.

• فُود (سُي): (لِزِمَ الفاعِبُ إلخ) ويَجِبُ عليه أيضاً أرض ما انْصَفَ به مِنَ العيبِ وهو كَوْنُهُ جانيًا نهايةً ومُعْنَى. • فُود (سُي): (تَخْلِيصُهُ) فلو لم يُخْلَصْه وبيع أَخَذَ المالك من الفاعِبِ ما بيع به فَقَطْ لا أَقْصَى قِيَمِهِ لِمَا يَأْتِي في قوله وصوّبَ التلقيني إلخ ويَحْتَمِلُ أن يُقَرَّمَهُ الأفضى ويُفَرَّقُ بأن في مسألة التلقيني رَدًا لِلْمَالِكِ بِالْفِعْلِ بخلاف ما هنا. ا هـ ش ولَمَلْ الفرق أقرب. • فُود: (وهو مضمون عليه) جُمْلَةً حَالِيَةً وعبارة المُعْنَى والنهاية فليزِمه تَخْلِيصُهُ بالتفريع.

• فُود (سُي): (وَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ تَفْرِيمُهُ) أي الأقلّ مِنَ الأرض وقيَمَتُهُ يَوْمَ الجِنَايَةِ كما في شرح الرُّوضِ سم على حَجّ. ا هـ ش. • فُود (سُي): (ثم يرجع المالك إلخ) فَعَلِمَ أن القراز على الفاعِبِ وأنه يَضْمَنُ قيمة الرقيقِ المفصوبِ وأرض جِنَاتِيهِ. ا هـ يُجَيِّرُ مَي. • فُود: (لاحتمالِ أنه) أي المجنّي عليه. • فُود: (يَبْزَى الفاعِبُ) أي وذلك يَنْقُصُهُ مِنَ الرُّجُوعِ. ا هـ مُعْنَى. • فُود: (نعم له) أي لِلْمَالِكِ.

• فُود (سُي): (ولو ردّ العبد إلخ) ولو جئى الرقيق في يَدِ الفاعِبِ أو لآ ثم في يَدِ المالك، وكلّ من الجِنَاتِيْنِ مُستَفْرِقَةٌ قِيَمَتُهُ بَيْعَ فِيهِمَا وَقِيَمُ ثَمَنُهُ يَنْتَهِيَانِ لِلْمَالِكِ الرُّجُوعُ على الفاعِبِ بِنِصْفِ القيمةِ لِلْجِنَايَةِ المضمونة عليه. ا هـ مُعْنَى. • فُود: (إذا أَخَذَ) أي المجنّي عليه. • فُود: (مثلاً) أي أو بعضه

• فُود في (سُي): (وَلِلْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ تَفْرِيمُهُ) أي الأقلّ مِنَ الأرض وقيَمَتُهُ يَوْمَ الجِنَايَةِ كما في شرح الرُّوضِ.

فقط وفيه نظر، وإن بسط ذلك واستشهد له؛ لأنه لا نظر للأقصى عند رد العين بل عند تلفها في يد الغاصب ولم يؤخذ ذلك هنا فهو نظير ما مر في الرخص فإن قلت: بيعه بسبب وجده بيد الغاصب منقول منزلة تلفه في يده قلت: ممنوع للفرق الواضح بينهما. (ولو غصب أرضاً فنقل ثوابها) بكشط عن وجهها أو حفرها (أجبره المالك على رده) إن بقي وإن غرم عليه أضعاف قيمته، ولو فرض أنه لا قيمة له (أو رد مثله) إن تلف لما مر أنه مثلي ولا يرد المثلي إلا بإذن المالك؛ لأنه في الذمة فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه (و) على (إعادة الأرض كما كانت) من ارتفاع أو ضده لإمكانه فإن تعذر.....

يكون المال الواجب بالجناية أقل من نفعه. فـ: (ولم يؤخذ ذلك) أي التلّف. فـ: (فهو) أي الرد المذكور. فـ: (للفرق الواضح) وهو أن العين هنا ردت إلى يد المالك فالباع، وإن كان بسبب سابق لئنه مع قيام صورة العين بصفتها فكان إلحاقه بالرخص أظهر من إلحاقه بالتلف. اهـ ع ش. فـ: (بكشط) إلى الفرع في النهاية إلا قوله لا من طم إلى المتن. فـ: (أو حفرها) أسقطه المفتي واقتص على الكشط ثم قال خرج بما قيّد به المتن ما لو أخذ الثراب من مكان واحد بحيث صار مكانه حفرة فإن المصنف ذكره بعد ذلك. فـ: (إن بقي) إلى قوله ولا يرد المثل في المفتي إلا قوله، ولو فرض أنه لا قيمة له. فـ: (عليه) أي الرد.

فـ: (إنه الخ) أي الثراب المنقول.

فـ: (سـ) (أو رد مثله) فإن تعذر رد مثله غرم الأرض وهو ما بين قيمتها بثوابها وقيمتها بعد نقله عنها ومحل ما مر ما لم يكن المأخوذ من القمامات، وإلا ففي المطلب أنه لا يتعلّق بها ضمان عند تلفها؛ لأنها محفّرة ومقتضى كلامه وجوب ردّها إن كانت باقية وهو كذلك كما صرح به الاستوئي نهايةً ومفتي وسم قال ع ش قوله م ر وهو كذلك هو ظاهر حيث لم تنقُص قيمة الأرض بأخذها أي القمامات، وإلا فالقياس وجوب أرض النقص كما هو معلوم من نظائره. اهـ. فـ: (ولا يرد المثل إلا بإذن المالك) يأتي عن المفتي خلافاً. فـ: (الآ بإذن المالك) أي وبعد إذنه يرد مثله عند الإطلاق فإن عين له شيئاً تعيّن. اهـ ع ش. فـ: (حتى يبرأ منه) قد يقال مجرّد إذن المالك ليس قبضاً سم على حجّ قد يقال تسويح فيه للزوم الرد له فنزل إذنه منزلة قبضه. اهـ ع ش. فـ: (فإن تعذر) أي كونه كما كانت قبل

فـ: (وفيه نظر، وإن بسط ذلك الخ) كذا شرح م ر. فـ: (سـ) (أجبره المالك على رده) قال الاستوئي، ولو كان المأخوذ من القمامات التي تجتمع في الدور ففي المطلب أنه لا يتعلّق بها ضمان عند التلّف؛ لأنها محفّرة ويقتضي كلامه وجوب ردّها وهو واضح. اهـ. فـ: (سـ) (أو رد مثله) قال في شرح الرّوض فإن تعذر رد مثله غرم الأرض. اهـ. فـ: (لأنه في الذمة الخ) لا يشكّل ذلك بقوله الآتي وللتأويل الرد إلى قوله، وإن منعه الخ؛ لأنه في ردّ ثوابها لا في ردّ مثله، وإن كان السياق قد يوجهه لكن في كثر شيخنا البكري خلاف ذلك كما سأذكره قريباً. فـ: (فلا بد من قبض المالك له حتى يبرأ منه) قد يقال مجرّد إذن المالك ليس قبضاً.

بعد ذلك إلا بزيادة ثراب آخر لزمه لكن إن أذن له المالك (وللثاقل) للثراب (الرّد) له (وإن لم يطالبه المالك به بل)، وإن منعه منه كما قال في المطلب عن الأصحاب (إن) لم يتيسر نقله لِمَوَاتٍ (كان له فيه غرض) كأن نقله لِمَلِكِهِ أو غيره وأراد تفريقه منه ليتيسر أو ليزول الضمان عنه أو تنقصت الأرض به ونقصها ينجز برّده ولم يُبرّثه منه وإنما لم يحجز له رفء ثوب تحرق عنده؛ لأنه لا يعود به كما كان أمّا إذا تيسر نقله لنحو مواتٍ في طريقه ولم تنقص الأرض لو لم يردّه أو أبرأه فلا يردّه إلا بالإذن، وكذا في غير طريقه ومسافته كمسافة أرض المالك أو أقلّ وللمالك منعه من بسطه، وإن كان في الأصل مبسوطاً لا من طم حفر به حفرها وخشي تلف شيء فيها إلا إذا أبرأه من ضمانها نظير ما يأتي (والا) يكره له فيه غرض بأن نقله.....

(بعد ذلك) أي بعد الرّد. • فؤد: (لزمة) أي الثراب الآخر. • فؤد: (لكن إن أذن له المالك) فيه أن مجرّد إذن المالك لا يقتضي اللزوم بل لا بدّ فيه من طلبه. اه سم أقول وأصل الطلب مُستفاد من قول المتن: (وعادة الأرض إلخ) والاحتياج إلى الإذن إنما هو لاحتمال نفيه عن الزيادة. • فؤد: (لِلثَرَابِ) إلى قوله: (واستشكل) في المغني (إن لم يتيسر نقله لِمَوَاتٍ) اشتراط هذا يقتضي اغتيازه في قوله: (أو تنقصت الأرض به إلخ) مع أنه غير مراد كما أفاده قوله: (أما إذا تيسر إلخ) سم وع ش. • فؤد: (كان نقله لِمَلِكِهِ أو غيره) عبارة النهاية والمغني كان ضيق ملكه أو ملك غيره أو نقله لشارع وخشي منه ضماناً أو حصل في الأرض نقص إلخ. اه. • فؤد: (ليتيسر أو ليزول إلخ) نشر على ترتيب اللف. • فؤد: (أو تنقصت الأرض إلخ) ظاهره أنه ليس له أن يردّه في هذه الحالة إذا كان في طريقه مواتٍ وهو غير مراد كما صرح به الشهاب ابن قاسم أخذاً من قوله الآتي: (أما إذا تيسر إلخ). اه رشيدّي. • فؤد: (رفء ثوب) بالهجر أي إضلاحه. • فؤد: (لأنه لا يعود إلخ) أي ولأنه تصرف في ملك غيره. اه ع ش. • فؤد: (وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه. اه سم. • فؤد: (وللمالك منعه من بسطه إلخ) ظاهره، وإن كان له غرض في بسطه كدفع ضمان الثعثر أو النقص لكن في الأذرع خلافاً في الأولى ويؤخذ بما مرّ في الشرح في مسألة الرّد أن له البسط، وإن منعه المالك لدفع أرض النقص إن لم يبرّثه المالك منه فليراجع. اه رشيدّي. وقوله: (بما مرّ إلخ) أي وبما يأتي في مسألة الطم. وقوله: (فليراجع) أقول يصح بذلك قول ع ش أي ما لم تنقص القيمة للأرض بدم بسطه. اه. • فؤد: (به) متعلق بطم إلخ والضمير للثراب وقوله: (حفرها) الجملة صفة حفر. • فؤد: (إلا إذا أبرأه من ضمانها) أي أو قال

• فؤد: (لكن إن أذن له المالك) قد يقال في تقييد اللزوم بذلك حذارة؛ لأن مجرّد إذن المالك لا يقتضي اللزوم بل لا بدّ فيه من طلبه فليتامل.

• فؤد: (إن لم يتيسر نقله لِمَوَاتٍ) اشتراط هذا يقتضي اغتيازه في قوله أو تنقصت الأرض به إلخ مع أنه غير مراد كما أفاده قوله أمّا إذا تيسر إلخ. • فؤد: (وكذا في غير طريقه) عطف على في طريقه ش. • فؤد: (ولم تنقص) أي الأرض.

لِمَوَاتٍ وَلَمْ تَنْقُصْ بِهِ وَلَا طَلَبَ الْمَالِكِ رَدَّهُ (فَلَا يَرُدُّهُ إِلَّا بِإِذْنِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكٍ غَيْرِهِ بِلَا حَاجَةٍ فَإِنْ فَعَلَ كَلَّفَهُ النُّقْلَ. (وَيُقَاسُ بِمَا ذَكَرْنَا حِفْزَ الْبُيُوتِ) الَّذِي تَعْدَى بِهِ الْغَاصِبُ (وَعَلْمُهَا) إِنْ أَرَادَهُ فَإِنْ أَمَرَهُ الْمَالِكُ بِالطَّمِّ وَجِبَتْ، وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ اسْتَقْلَلَ بِهِ، وَإِنْ مَنَعَهُ مِنْهُ، وَإِلَّا فَلَا وَمِنَ الْغَرَضِ هُنَا ضَمَانُ التَّرَدِّي فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ غَيْرُهُ وَقَالَ لَهُ الْمَالِكُ رَضِيتَ بِاسْتِدَامَةِ الْبَيْتِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الْعِلْمُ لِانْدِفَاعِ الضَّمَانِ عَنْهُ بِذَلِكَ وَطَطَّمَ بِثَرَابِهَا إِنْ بَقِيَ، وَإِلَّا فَبِمَثَلِهِ وَاسْتَشْكَلَ بِمَا مَرُّهُ أَنَّ الْمَثَلَ فِي الذَّمِّ وَهُوَ لَا يُحْلِكُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ فَلْيُحْمَلْ عَلَى مَا إِذَا أُذِنَ لَهُ الْمَالِكُ فِي رَدِّهِ وَلَهُ نَقْلٌ.....

رَضِيتَ بِاسْتِدَامَتِهَا لِمَا يَأْتِي أَنَّ قَوْلَهُ هَذَا كَافٍ فِي الْبَرَاءَةِ مِنَ الضَّمَانِ. هـ. قُودُ: (لِمَوَاتٍ) أَيُّ أَوْ مِنْ أَحَدٍ طَرَفَيْهَا إِلَى الْآخَرِ. اهـ. مُعْنَى. هـ. قُودُ: (وَلَمْ تَنْقُصْ) أَيُّ الْأَرْضِ. هـ. قُودُ: (فَإِنْ فَعَلَ) أَيُّ رَدَّهُ الْغَاصِبُ بِلَا إِذْنٍ وَقَوْلُهُ: (كَلَّفَهُ) أَيُّ الْمَالِكُ الْغَاصِبَ. اهـ. ع. ش.

هـ. قُودُ (سُي): (بِمَا ذَكَرْنَا) أَيُّ مِنْ ثَقُلِ الثَّرَابِ بِالْكَشِطِ. اهـ. مُعْنَى. هـ. قُودُ: (وَقَالَ لَهُ الْمَالِكُ رَضِيتَ) (لِخ) وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى مَنَعِهِ مِنَ الطَّمِّ فَكَذَلِكَ فِي أَحَدٍ وَجْهَيْنِ تَقْلَهُ الرَّوْبَانِيُّ وَابْنُ الرَّفْعَةِ عَنْ الْأَصْحَابِ. اهـ. مُعْنَى عِبَارَةً شَرَحَ الْمُنْهَجَ، فَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ غَرَضٌ سِوَى دَفْعِ الضَّمَانِ يَتَعَرَّضُ بِالْمُحْفِيزَةِ أَوْ بِنَقْصِ الْأَرْضِ وَمَنَعَهُ الْمَالِكُ مِنَ الطَّمِّ فِيهِمَا وَأَبْرَأَهُ مِنَ الضَّمَانِ فِي الثَّانِيَةِ امْتَنَعَ عَلَيْهِ الطَّمُّ وَانْدَفَعَ عَنْهُ الضَّمَانُ. اهـ. أَيُّ قَيْصِرُ الْمَالِكُ بِمَنَعِهِ مِنَ الطَّمِّ كَمَا لَوْ حَفَرَهَا فِي مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهَا ع. ش. اهـ. يُجَبِّرُمِي.

هـ. قُودُ: (لِانْدِفَاعِ الضَّمَانِ عَنْهُ) (لِخ) أَيُّ وَعَنِ الْمَالِكِ عِبَارَةً ع. ش. أَيُّ وَتَصِيرُ الْبُيُوتُ بِرِضَا الْمَالِكِ كَمَا لَوْ حَفَرَهَا فِي مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يَضْمَنُ مَا تَلَفَ بِهَا بَعْدَ رِضَا الْمَالِكِ بِبَقَائِهَا وَبَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَطْمُثْ ثُمَّ حَصَلَ بِهَا تَلَفٌ فَطَلَبَ مِنَ الْغَاصِبِ بَدَلَ التَّلَافِ فَادَّعَى الْغَاصِبُ أَنَّ الْمَالِكَ رَضِيَ بِاسْتِدَامَةِ الْبَيْتِ فَأَنكَرَهُ الْمُسْتَحِقُّ فَالظَّاهِرُ تَضَدُّقُ الْمُسْتَحِقِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَقَاءُ الضَّمَانِ وَعَدَمُ رِضَا الْمَالِكِ بِبَقَائِهَا وَلَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ طَوْلِ زَمَنِ تَصَرُّفِ الْمَالِكِ فِيهَا بَعْدَ زَوَالِ الْغَضَبِ وَعَدَمِهِ. اهـ. أَيُّ وَلَا يَبِينُ تَضَدُّقُ الْمَالِكِ لِلْغَاصِبِ وَعَدَمِهِ. هـ. قُودُ: (فَلْيُحْمَلْ) (لِخ) وَقَدْ يُقَالُ هَلَا جَارٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ لِعَرَضِ دَفْعِ الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ عَهْدَةِ الْمَالِكِ لِعَدَمِ الْقَبْضِ وَبِهَذَا يَتَدَفَّقُ الْإشْكَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَثَرِ شَيْخَانَا الْبُكَرِيِّ مَا نَعَصَهُ وَيُجَابُ أَيُّ عَنِ الْإشْكَالِ بَأَنَّ غَرَضَ الْبَرَاءَةِ سَوِيحٌ فِيهِ بِمَثَلِ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَقِّ. اهـ. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُعْنَى بَعْدَ ذِكْرِ الْإشْكَالِ الْمَذْكُورِ عَنِ الْإِسْتَوِي نَعَصَهَا وَلَعَلَّهُمْ اغْتَفَرُوا ذَلِكَ لِلْحَاجَةِ. اهـ. هـ. قُودُ: (وَلَهُ) (إِلَى

هـ. قُودُ: (فَلْيُحْمَلْ) (لِخ) كَذَا شَرَحُ م. ر. وَقَدْ يُقَالُ هَلَا جَارٌ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ لِعَرَضِ دَفْعِ الضَّمَانِ، وَإِنْ لَمْ يَبْرَأْ مِنْ عَهْدَةِ الْمَالِكِ لِعَدَمِ الْقَبْضِ، وَبِهَذَا يَتَدَفَّقُ الْإشْكَالُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا الْبُكَرِيَّ فِي كَثَرِهِ قَالَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلنَّاقِلِ الرَّدُّ إِلَى إِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ مَا نَعَصَهُ وَاسْتَشْكَلَ رَدُّ بَدَلَ التَّلَافِ إِذَا لَمْ يَأْذَنْ الْمَالِكُ بَأَنَّ مَا فِي الذَّمِّ لَا يَتَمَيَّنُ إِلَّا بِقَبْضٍ صَحِيحٍ وَيُجَابُ بَأَنَّ غَرَضَ الْبَرَاءَةِ سَوِيحٌ فِيهِ بِمَثَلِ ذَلِكَ. اهـ.

ما طوى به البئر وللمالك إيجازه عليه، وإن سمح له به (وإذا أعاد الأرض كما كانت ولم يبق نقص فلا أرض) إذ لا موجب له (لكن عليه أجره المثل لمدة الإعادة) والحفر كما في الروضة وأصلها؛ لأنه وضع يده عليها مدتةما تعدتا، وإن كان أتيا بواجب (وإن بقي نقص) في الأرض بعد الإعادة (وجب أرضه معها) أي الأجرة لاختلاف سببهما.

(ولو غصب زيتا ونحوه) من الأدهان (وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته) بأن كان صاعا قيمته درهم فصار نصف صاع قيمته درهم (رذه) لبقاء العين (ولو زعمه مثل الذاهب في الأصح)؛ لأن له بدلا مقلداً وهو المثل فأوجبناه، وإن زادت القيمة بالإغلاء كما لو خصى العبد فإنه يضمن قيمته، وإن زادت أضعافها (وإن نقصت القيمة فقط) أي دون العين (ولو زعم الأرض) جبراً له (وإن نقصت) أي العين والقيمة معا (غرم الذاهب وزد الباقي) مطلقاً (مع أرضه إن كان نقص القيمة أكثر) مثلاً نقص بالعين كرتلين قيمتهما درهماً صاراً بالإغلاء رطلاً قيمته نصف درهم فيزد الباقي ويؤد معه رطلاً ونصف درهم أمّا إذا لم يكن نقص القيمة أكثر بأن لم يحصل في الباقي نقص كما لو صاراً رطلاً قيمته درهم أو أكثر فيغرم الذاهب فقط ويؤد الباقي، ولو غصب عسيراً وأغلاه فنقصت عينه دون قيمته لم يغرّم مثل الذاهب؛ لأنه مائتة لا قيمة لها والذاهب

الفرع في المغني. فؤد: (ما طوي به) أي بني به. فؤد: (عليه) أي الثقل.

فؤد: (وإن سمح له به) أي الغاصب للمالك (بما طوي به) أي لما فيه من الميتة. اهـ ش.

فؤد: (والحفر إلخ) عبارة المغني لمدة الإعادة من الرد والطم وغيرهما كما يلزمه أجره ما قبلها.

اهـ. فؤد: (مئتهما) أي الإعادة والحفر وظاهره دون ما بينهما وتقدم اتفاقاً عن المغني خلافه وهو

الظاهر. فؤد: (وإن كان أتيا بواجب) أي في الأول. اهـ سم. فؤد: (قيمته درهم) أي أو أكثر كما

يأتي. فؤد: (فإنه يضمن قيمته) أي يضمن جميع قيمته؛ لأن الاثنين فيهما القيمة فيلزمه رذه لما يليه مع

قيمتيه شيخنا العزيز وظاهر أن المراد قيمته قبل الخصى. اهـ بغير مي. فؤد: (وإن زادت إلخ) أي

قيمته بعد الخصى أضعاف ما كانت عليه قبله. اهـ ش. فؤد: (مطلقاً) أي سواء كان نقص القيمة أكثر

من نقص العين أو لا. اهـ ش. فؤد: (ولو غصب عسيراً فأغلاه) ومثل إغلاء المصير ما لو صار

المصير خلاً أو الرطب ثمرًا ونقصت عينه دون قيمته لا يضمن مثل الذاهب وأجراه الماوردی والزباني

في اللبن إذا صار جباً ونقص كذلك وتعرف النسبة بوزنهما مغمٍ ونهاية وشرح الرّوض. فؤد: (لأنه

مائتة إلخ) يؤخذ من هذا التعليل أنه لو نقص منه عينه وقيمته ضمن القيمة لكن الأوجه أنه يضمن مثل

فؤد: (وإن كان أتيا بواجب) أي في الأول.

فؤد: (لم يغرّم مثل الذاهب إلخ) قال في شرح الرّوض وفارق نظيره في المفلس حيث يضمن مثل

الذاهب للبائع كالزيت بأن ما زاد بالإغلاء ثم للمشتري فيه حصّة فلو لم يضمن المشتري ذلك لأجحفنا

بالبائع والزائد بالإغلاء هنا للمالك فأنجبر به الذاهب. اهـ. وفي الرّوض، وكذا الرطب يصير ثمرًا قال

مِنَ الدُّهْنِ دُهْنٌ مُتَقَوِّمٌ.

(فرغ) غَصَبَ وثيقةً بدينٍ أو عَيْنٍ وأتلفها ضَمِنَ قيمةَ الكاغِدِ مكتوبًا ملاحظًا أجرَةَ الكتابةِ لا أنها تَجِبُ مع ذلك كما حَمَلُوا عليه عبارةَ الروضةِ الموهبةِ لإيجابها الذي لا يَقُولُهُ أَحَدٌ على ما قاله الزركشي، وإن محاه ضَمِنَ قيمةَ ما نَقَصَ منه وإفتاء ابن الصلاح بأنه يلزمه قيمةُ ورقةٍ فيها إثباتُ ذلك المالِ فيقالُ كم قيمةُ ورقةٍ يُتَوَصَّلُ بها إلى إثباتِ مثلِ هذا المِلْكِ ثم يُوجِبُ

الذَّاهِبِ كالدُّهْنِ. اهـ نهايةُ قال الرُّشَيْدِيُّ والظَّاهِرُ أَنَّهُ يُرْجَعُ فِي الذَّاهِبِ وَعَدَمِهِ فِي مِقْدَارِ الذَّاهِبِ إِلَى أَهْلِ الْخَبْرَةِ وَانْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالمِثْلِ الَّذِي يَضُمُّهُ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَضُمُّهُ عَصِيرًا بِقَوْلِ أَهْلِ الْخَبْرَةِ إِنَّهُ مُشْتَمِلٌ عَلَى عَصِيرٍ خَالِصٍ مِنَ الْمَائِيَّةِ بِمِقْدَارِ الذَّاهِبِ أَوْ يَكْلَفُ إِغْلَاءَ عَصِيرٍ حَتَّى تَذَهَبَ مَائِيَّتُهُ وَيَفْرَمَ مِنْهُ بِمِقْدَارِ الذَّاهِبِ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ عبارةُ ع ش قوله م ر أَنَّهُ يَضُمُّ مِثْلَ الذَّاهِبِ أَيِّ مِمَّا ذَكَرَ مِنَ الْعَصِيرِ وَالرُّطْبِ وَالْحَبْنِ وَيَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ الذَّاهِبُ أَجْزَاءَ مُتَقَوِّمَةٍ فَإِنْ كَانَ مَائِيَّةً فَلَا.

(فرغ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَنْ شَخْصٍ غَصَبَ مِنْ آخَرٍ عَبْدَيْنِ ثُمَّ إِنَّ أَحَدَهُمَا جَنَى عَلَى الْآخَرِ وَاقْتَصَرَ السَّيِّدُ مِنَ الْجَانِي فِي يَدِ الْغَاصِبِ هَلْ يَضُمُّهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا فَاتَا بِجَنَايَةٍ فِي يَدِ الْغَاصِبِ أَوْ يَضُمُّنَ الْجَانِي فَقَطْ؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْأَوَّلَ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. فَوُدَّ: (ملاحظًا أجرَةَ الكتابةِ) مَنَاهُ أَنَّهُ يَضُمُّنَ قِيَمَتَهَا الَّتِي تُنْشِئُهَا الْكِتَابَةُ بِالْأَجْرَةِ. اهـ. فَوُدَّ: (لَا أَنَّهُ تَجِبُ مَعَ ذَلِكَ) أَيُّ لَا أَنَّ الْأَجْرَةَ تَجِبُ مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِدِ مَكْتُوبًا. اهـ. كَرْدِي قَوْلُهُ مُنْشِئُهَا الْخُ الْمُنَاسِبُ مِنْ مُنْشِئِهَا الْخُ بِزِيَادَةِ (مِنْ) التَّبْعِيَّةِ وَقَوْلُهُ مَكْتُوبًا يَتَّبِعِي إِسْقَاطَهُ فَالْمُرَادُ أَنَّ الْوَاجِبَ قِيَمَةَ الْكَاعِدِ مَكْتُوبًا مَعَ أَجْرَةِ الْكِتَابَةِ وَهِيَ أَقْلُ مِنْ قِيَمَةِ الْكَاعِدِ أَيْضًا مَعَ أَجْرَةِ الْكِتَابَةِ الْمُنْفِي بِقَوْلِ الشَّارِحِ لَا أَنَّهُ تَجِبُ الْخُ عِبَارَةً ع ش فَرَعَ غَصَبَ وَثِيقَةً كَالْحَبِجِّ وَالتَّذَاكِيرِ لَزِمَهُ إِذَا تَلَفَتْ قِيَمَةُ الْوَرَقِ وَأَجْرَةُ الْكِتَابَةِ وَتَوَاتَا مَطْرُزًا لَزِمَهُ قِيَمَتُهُ مَطْرُزًا وَالفَرْقُ أَنَّ الْكِتَابَةَ تَعِيبُ الْوَرَقَ وَتَنْقُصُ قِيَمَتَهُ فَلَوْ أَلْزَمْنَاهُ قِيَمَةَ الْوَثِيقَةِ دُونَ الْأَجْرَةِ لَأَجَحَفْنَا بِالْمَالِكِ وَلَا كَذَلِكَ الطَّرَازُ؛ لِأَنَّهُ يَزِيدُ فِي قِيَمَةِ الثَّوْبِ فَلَا ضَرَرَ عَلَيْهِ سَمٍ عَلَى حَبِجٍ. اهـ. فَوُدَّ: (كَمَا حَمَلُوا عَلَيْهِ) أَيُّ وَجُوبِ الْأَجْرَةِ مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِدِ مَكْتُوبًا. اهـ. فَوُدَّ: (لِإِجَابِهَا) أَيُّ الْأَجْرَةِ. اهـ. كَرْدِي أَيُّ مَعَ قِيَمَةِ الْكَاعِدِ أَيْضًا. فَوُدَّ: (وَإِنْ مَحَاهُ) أَيُّ الْوَثِيقَةِ أَيُّ خَطَّهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَالتَّذْكِيرِ بِاغْتِيَابِ الْكَاعِدِ الْمَكْتُوبِ. اهـ. فَوُدَّ: (وَإِفْتَاءُ ابْنِ الصَّلَاحِ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ قَوْلُهُ ضَعِيفٌ. اهـ. فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَيُّ مُثْلِفُ الْوَثِيقَةِ.

فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَالْعَصِيرُ يَصِيرُ خَلًّا إِذَا نَقَصَتْ عَيْنُهُ دُونَ قِيَمَتِهِ لَا يَضُمُّنَ مِثْلَ الذَّاهِبِ وَأَجْرَاهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ فِي اللَّبَنِ إِذَا صَارَ جَبْنًا وَنَقَصَ كَذَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الْجَبْنَ لَا يُمَكِّنُ كَيْلَهُ حَتَّى يُعْرِفَ نِسْبَةَ نَقْصِهِ مِنْ عَيْنِ اللَّبَنِ. اهـ. نَعَمْ تُعْرِفُ النِّسْبَةَ بِوَزْنَيْهَا وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّخْلِيلِ بِأَنَّ الذَّاهِبَ مِمَّا ذَكَرَ مَائِيَّةٌ لَا قِيَمَةَ لَهَا أَنَّهُ لَوْ نَقَصَ مِنْهُ عَيْنُهُ وَقِيَمَتُهُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ يَضُمُّنَ مِثْلَ الذَّاهِبِ كالدُّهْنِ. اهـ. كَلَامُ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ ضَمِنَ الْقِيَمَةَ كَانَ الْمُرَادُ نَقْصُ الْقِيَمَةِ وَقَوْلُهُ وَيَحْتَمِلُ الْخُ فِي شَرْحِ م ر هُوَ الْأَوْجَهُ.

ما ينتهي إليه التقويم الضعيف، وإن اعتمده الإسنوي وقال مُقْتَضَاهُ وَجُوبَ قِيَمَةُ الكَاغِدِ أَيَضَ وَأَجْرَةُ الْوَرَّاقِ قَالَ وَلَا بُدَّ مِنْ اعتَبَارِ أَجْرَةِ الشُّهُودِ وَإِنْ لَمْ يَكْتُبُوا شَهَادَتَهُمْ أَهـ وَلَيْسَ كَمَا قَالَ ثُمَّ رَأَيْتُ الْأَدْرَعِيَّ بِالْعِ فِي الرَّدِّ عَلَيْهِ فَقَالَ: وَهَذَا كَلَامٌ رَدِيءٌ سَاقِطٌ وَأَفْتَى أَيْضًا بَضْمَانِ شَرِيكِ غَوَّزٍ مَاءٍ عَيْنِ مِلْكٍ لَهُ وَلِشُرْكَائِهِ فَيَبِيسُ مَا كَانَ يُسْقَى بِهَا مِنْ الشَّجَرِ وَبِنَحْوِهِ أَفْتَى الْفَقِيهَ إِسْمَاعِيلُ الْحَضْرَمِيُّ وَنَظَرَ فِيهِ بَعْضُهُمْ وَكَانَهُ نَظَرَ لِقَوْلِهِمْ لَوْ أَخَذَ ثِيَابَهُ مِثْلًا فَهَلَكَ بَرْدٌ لَمْ يَضْمَنْهُ، وَإِنْ عَلِمَ أَنَّ ذَلِكَ مُهْلِكٌ لَهُ لَكِنْ مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ مَا يَزُودُهُ فَتَأَمَّلْهُ.

(وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ) الطَّارِيَّ فِي يَدِ الْغَاصِبِ (لَا يَجُوزُ نَقْضُ هَذَا قَبْلَهُ) فَلَوْ غَصَبَ سَمِينَةً فَهَزَلْتُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لَا غَيْرُ ثُمَّ سَمَنْتُ رَدُّهَا وَأَرَشَ السَّمْنَ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الثَّانِيَّ غَيْرُهُ وَمَا نَشَأَ

• فُود: (وَأَجْرَةُ الْوَرَّاقِ) أَيِ الْكَاتِبِ. • فُود: (أَجْرَةُ الشُّهُودِ) أَيِ أَجْرَةِ إِخْضَارِهَا. • فُود: (كَمَا قَالَ) أَيِ الْإِسْنَوِيِّ، وَكَذَا ضَمِيرٌ عَلَيْهِ. • فُود: (وَأَفْتَى) أَيِ ابْنِ الصَّلَاحِ. • فُود: (عَيْنِ مِلْكٍ) بِإِضَافَةِ الْعَيْنِ إِلَى الْمِلْكِ. أَهـ كَرْدِي أَقُولُ وَيَجُوزُ الْقَطْعُ أَيْضًا عَلَى الْوُضْعَةِ أَيِ هِيَ مِلْكُ الْخ. • فُود: (مَا كَانَ يُسْقَى الْخ) فَاعِلُ يَبِيسَ وَالضَّمِيرُ فِي الْفَعْلَيْنِ لِمَا وَقَوْلُهُ مِنَ الشَّجَرِ بَيَانٌ لَهُ. • فُود: (وَبِنَحْوِهِ) أَيِ إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَفْتَى الْفَقِيهَ الْخ. • فُود: (وَنَظَرَ فِيهِ) أَيِ فِي إِفْتَاءِ ابْنِ الصَّلَاحِ. • فُود: (لَكِنْ مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ الْخ) كَانَهُ يُشِيرُ إِلَى هَلَاكِ وَلَدٍ شَاءَ ذَبْحُهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُ؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ غِذَاءَهُ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ أَيِ وَفِيمَا نَحْنُ فِيهِ أَتْلَفَ مَاءَهُ الْمُتَعَيِّنَ. أَهـ سَيِّدُ عِمَارَةٍ سَمَّ قَوْلُهُ لَكِنْ مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ مَا مَرَّ بِرَدِّهِ أَيِ التَّنْظَرِ شَ قَالَ هُنَاكَ وَلَيْسَ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْإِسْتِيلَاءِ مَنَعَ الْمَالِكِ مِنْ سَقْيِ مَاشِيَتِهِ أَوْ غَرْبِهِ حَتَّى تَلْفَ فَلَا ضَمَانَ، وَإِنْ قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُتَعَيِّنِ وَفَازَقَ هَذَا هَلَاكَ وَلَدٍ شَاءَ ذَبْحُهَا بِأَنَّهُ تَمَّ أَتْلَفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ قُبِيلُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ الْخ أَيِ فَضْمَانٍ مَا كَانَ يُسْقَى بِهَا؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَاءَهُ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَهـ. • فُود: (الطَّارِيَّ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ لَا غَيْرُ. • فُود: (سَمِينَةً) أَيِ جَارِيَةٍ سَمِينَةٍ مِثْلًا. • فُود: (بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ) عِبَارَةُ الْقَامُوسِ هُزَلَ كَعْنِي هُزَلًا وَهَزَلَ كَتَصَرَ هُزَلًا وَهَذَا وَقَدْ نَضَمَ الرَّائِي. أَهـ قَلَّخَصَّ أَنَّ فِيهِ لَفْظَيْنِ فَلَقِلَّ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ كَابِنْ حَجَّ لِكُونِهِ الْأَكْثَرُ. أَهـ ع ش. • فُود: (ثُمَّ سَمَنْتُ) فِي الْمِضْبَاحِ سَمِنَ يَسْمَنُ مِنْ بَابِ تَعَبٍ يَتْعَبُ وَفِي لَفْظٍ مِنْ بَابِ قَرُبٍ إِذَا كَثُرَ لَحْمُهُ وَشَحْمُهُ قَلْبُوبِي. أَهـ بُجَيْرُمِي.

• فُود: (لَكِنْ مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ مَا يَزُودُهُ) أَيِ التَّنْظَرِ شَ قَالَ هُنَاكَ وَلَيْسَ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْإِسْتِيلَاءِ مَنَعَ الْمَالِكِ مِنْ سَقْيِ مَاشِيَتِهِ أَوْ غَرْبِهِ حَتَّى تَلْفَ فَلَا ضَمَانَ وَإِنْ قَصَدَ مَنَعَهُ عَنْهُ عَلَى الْمُتَعَيِّنِ وَفَازَقَ هَذَا هَلَاكَ وَلَدٍ شَاءَ ذَبْحُهَا بِأَنَّهُ تَمَّ أَتْلَفَ غِذَاءَ الْوَلَدِ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ بِإِثْلَافِ أُمِّهِ بِخِلَافِهِ هُنَا، وَبِهَذَا الْفَرْقِ يَتَأَيَّدُ مَا يَأْتِي عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ وَغَيْرِهِ قُبِيلُ وَالْأَصَحُّ أَنَّ السَّمْنَ الْخ أَيِ فَضْمَانٍ مَا كَانَ يُسْقَى بِهَا؛ لِأَنَّهُ أَتْلَفَ مَاءَهُ الْمُتَعَيِّنَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ.

عن فِعلِ الفاصِبِ لا قيمة له حتى لو زالَ هذا غَرِمَ أَرْضَهُ أيضًا هذا إن رجعت قيمتها إلى ما كانت عليه، وإلا غَرِمَ أَرْضَ النقصِ قطعًا وأشارَ بقوله نقصَ هُزالَ إلى أنه لا أثرَ لِزَوَالِ سَمَنِ مُفْرِطٍ لا يُنْقِصُ زَوَالُهُ القيمةَ، ولو انعكس الحالُ بأن سُمِنَتْ في يدِ مُعْتَدِلَةٍ سَمَنًا مُفْرِطًا نَقَصَ قيمتها رُدُّها ولا شيءَ عليه؛ لأنها لم تنقص حقيقةً ولا عُرفًا كذا نُقِلَ في الكفاية وأقرَّه وفيه نظرٌ كما قاله الإسْنَوِيُّ وغيره؛ لأنه مُخَالِفٌ لِقَاعِدَةِ الْبَابِ فِي تَضْمِينِ نَقْصِ الْقِيَمَةِ.

(و) الأصَحُّ (إِنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةً) بِنَفْسِهِ أَوْ بِتَعْلِيمِ (نَسِيئِهَا) عِنْدَ الْفَاصِبِ (يُجَبِّرُ النِّسْيَانُ)؛ لِأَنَّ الْمَائِذَ هُوَ عَيْنُ الْأَوَّلِ بِخِلَافِ السَّمَنِ وَشَبِلَ الْمَثْنُ تَذَكُّرُهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ فَيَسْتَرِدُّ مَا دَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ كَمَا اعْتَمَدَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَاسْتَشْهَدَ لَهُ بِمَا لَوْ رُدَّهُ مَرِيضًا ثُمَّ بَرِيَّ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ نَعَمْ لَوْ تَذَكَّرَهَا فِي يَدِهِ بِتَعْلِيمٍ فَالْأَوَجَهُ عَذَمُ الْاسْتِرْدَادِ وَعَوْدُ الْحُسَيْنِ كَعَوْدِ السَّمَنِ لَا كَتَذَكُّرِ الصَّنْعَةِ قَالَهُ الْإِمَامُ، وَكَذَا.....

• فَوُدَّ: (لَا قِيَمَةَ لَهُ) أَي لَا يُقَابَلُ بِشَيْءٍ لِلْفَاصِبِ لِإِلَاتِمِ مَا رَبَّيَهُ عَلَيْهِ اه رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (هَذَا) أَي السَّمَنِ الثاني وقوله أيضًا أَي كَالسَّمَنِ الْأَوَّلِ. • فَوُدَّ: (هَذَا) أَي مَا صَحَّحَهُ الْمَثْنُ. • فَوُدَّ: (إِنْ رَجَعَتْ قِيَمَتُهَا) أَي بِالسَّمَنِ الطَّارِئِ فِي يَدِ الْفَاصِبِ وَقَوْلُهُ إِلَى مَا كَانَتْ الْخُ أَي إِلَى قِيَمَتِهَا قَبْلَ الْهُزَالِ. • فَوُدَّ: (وَلَا غَرِمَ أَرْضَ النِّقْصِ الْخُ) لَوْ نَقَصَتْ بِالْهُزَالِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ رَجَعَتْ بِالسَّمَنِ الثَّانِي إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْقِيَمَةِ قَبِّلَتِي أَنْ يَغْرَمَ الرُّبْعُ الْفَائِثَ قَطْعًا وَالرُّبْعُ الرَّاجِعَ بِالسَّمَنِ الثَّانِي عَلَى الْأَصَحِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَقِّ. اه ع ش. • فَوُدَّ: (مُغْتَبِلَةً) فَاعِلٌ سَمِنْتُ وَقَوْلُهُ: (سَمَنًا مُفْرِطًا) مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ نَوْعِي لَهُ. • فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرُ الْخُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَقَالَ الْإِسْنَوِيُّ نَعَمْ أَي يَغْرَمُ أَرْضَ النِّقْصِ وَهُوَ الْأَوَجَهُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ مُخَالِفٌ اه.

• فَوُدَّ (سَمَنِ) (وَإِنْ تَذَكَّرَ صَنْعَةً نَسِيئِهَا يُجَبِّرُ النِّسْيَانُ الْخُ) وَلَوْ تَعَلَّمَتِ الْجَارِيَةُ الْمُتَصَوِّبَةَ الْفَنَاءَ فَزَادَتْ قِيَمَتُهَا بِهِ ثُمَّ نَسِيَتْهُ لَمْ يَضْمَنْهُ حَيْثُ كَانَ مُحَرَّمًا كَمَا عَلِمَ بِمَا مَرَّ وَمَرَضُ الْقَيْنِ الْمُتَصَوِّبِ أَوْ تَمَعُّطُ شَعْرِهِ أَوْ سُقُوطُ سِنِّهِ يَنْجَبِرُ بِعَوْدِهِ كَمَا كَانَ، وَلَوْ عَادَ بَعْدَ الرَّدِّ لِلْمَالِكِ بِخِلَافِ سُقُوطِ صَوْبِ الشَّاةِ أَوْ وَرَقِ الشَّجَرَةِ لَا يَنْجَبِرُ بِعَوْدِهِ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ يَنْقُصُ بِهِ وَصَحَّةُ الرَّقِيقِ وَشَعْرُهُ وَبِشْهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ نِهَابَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْ سُقُوطُ سِنِّهِ يَنْجَبِرُ الْخُ أَي وَلَوْ مَثْفُورًا. اه. • فَوُدَّ: (بِتَعْلِيمِ) أَي، وَلَوْ لَمْ يَغْرَمَ فِي تَعْلِيمِهِ شَيْئًا كَانَ عَلَّمَهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِمُتَبَرِّعٍ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ مَسْنُوبٌ لِلْمَالِكِ وَقَدْ تَحَقَّقَ نَقْصُهُ حِينَ رُجُوعِهِ لِيَدِهِ. اه ع ش. • فَوُدَّ: (كَعَوْدِ السَّمَنِ) أَي فَلَا يُجَبِّرُ النِّقْصُ. • فَوُدَّ: (وَكَذَا) أَي كَعَوْدِ

• فَوُدَّ: (وَلَا غَرِمَ أَرْضَ النِّقْصِ قَطْعًا) لَوْ نَقَصَ بِالْهُزَالِ نِصْفَ الْقِيَمَةِ ثُمَّ رَجَعَتْ بِالسَّمَنِ الثَّانِي إِلَى ثَلَاثَةِ أَرْبَاعِ الْقِيَمَةِ قَبِّلَتِي أَنْ يَغْرَمَ الرُّبْعُ الْفَائِثَ قَطْعًا وَالرُّبْعُ الرَّاجِعَ بِالسَّمَنِ الثَّانِي عَلَى الْأَصَحِّ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوُدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْخُ) كَذَا م ر. • فَوُدَّ: (وَشَبِلَ الْمَثْنُ تَذَكُّرُهَا فِي يَدِ الْمَالِكِ) وَإِنَّمَا حَمَلَ الْمُحَلِّي كَلَامَ الْمَثْنِ عَلَى كَوْنِ ذَلِكَ فِي يَدِ الْفَاصِبِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَهَذَا الْخِلَافُ م

صَوْنُ حُلِيِّ انكسَر (وَقَلَّمُ صَنْعَةٍ لَا يَجْبُرُ نِسْيَانُ) صَنْعَةٍ (أُخْرَى قَطْعًا)، وَإِنْ كَانَتْ أَرْفَعَ مِنْ الْأُولَى لِلتَّغَايُرِ مَعَ اخْتِلَافِ الْأَغْرَاضِ بِاخْتِلَافِ الصَّنَائِعِ.
 (وَلَوْ غَضِبَ عَصِيرًا فَتَحْمَرُ ثُمَّ تَحْلُلُ فَالْأَصْحَ أَنْ الْحُلَّ لِلْمَالِكِ)؛ لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَالِهِ (وَعَلَى الْغَاصِبِ الْأَرْضُ) لِنَقِصِهِ (إِنْ كَانَ الْحُلُّ أَنْفَضَ قِيَمَةً) مِنَ الْعَصِيرِ لِحْصُولِهِ فِي يَدِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا غَضِبَ بِيضًا فَتَحْمَرُ أَوْ حَبًّا فَتَنْبَتُ فَإِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْ قِيَمَتِهِ عَصِيرًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ غَيْرُ الرَّدِّ وَخَرَجَ بِشَمِّ تَحْلُلٍ مَا لَوْ تَحْمَرُ وَلَمْ يَتَحْلَلْ فَيَلْزَمُهُ مِثْلُ الْعَصِيرِ لَا إِرَاقَتُهَا؛ لِأَنَّهَا مُحْتَرَمَةٌ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْمَالِكَ عَصَرَهَا بِقَصْدِ الْخُمْرَةِ خِلَافًا لِمَا أَطَالَ بِهِ شَارِحُ هُنَا وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي زَيْتٍ نَجَسَهُ أَنَّ الْخُمْرَ الْمُحْتَرَمَةَ هُنَا تَرُدُّ لِلْمَالِكِ فَقَوْلُ هَذَا الشَّارِحِ لَمْ يُوجِبُوا رَدَّهَا مَعَ غَرَامَةِ الْمِثْلِ لِلْمَالِكِ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ مِنْ وَجُوبِ إِرَاقَتِهَا مُطْلَقًا وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّهُ ضَعِيفٌ وَمَتَى تَحَلَّلَتْ رَدَّهَا مَعَ أَرْضِ النَّفْصِ وَاسْتَرَدَّ الْعَصِيرَ.

السَّمْنُ عِبَارَةٌ الْمُغْنَى وَيَجْرِي الْخِلَافُ أَيِ الَّذِي فِي السَّمْنِ الطَّارِئِ فِيمَا لَوْ كَسَرَ الْحُلِيُّ أَوْ الْإِنَاءُ ثُمَّ أَعَادَهُ بِتِلْكَ الصَّنِيعَةِ اهـ. فُود: (لِأَنَّهُ عَيْنٌ مَالِهِ) وَإِنَّمَا انْتَقَلَ مِنْ صِفَةٍ إِلَى صِفَةٍ نِهَائِيَّةٍ وَمُغْنٍ. فُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافُ وَالتَّصْحِيحُ. فُود: (فَتَحْمَرُ) أَيِ وَلَوْ بِغَمْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ حَبًّا وَآخَرَقَهُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ النَّفْصِ نَعَمْ إِنْ صَارَ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ رَدِّهِ مَعَ قِيَمَتِهِ سَمَّ عَلَى حَبِّ. اهـ ع ش. فُود: (أَوْ حَبًّا إلخ) أَوْ بَرَزَ قَرَّ قَصَارَ قَرًّا نِهَائِيَّةً وَمُغْنٍ قَالَ ع ش فِيهِ مُسَامَحَةٌ إِذَا بَرَزَ لَا يَصِيرُ قَرًّا، وَإِنَّمَا يَقُولُ مِنْهُ بَعْدَ حُلُولِ الْحَيَاةِ فِيهِ. اهـ.

فُود: (إِنْ الْخُمْرُ إلخ) خَبَرُ قَوْلِهِ وَقِيَاسُ إلخ. فُود: (تَرُدُّ لِلْمَالِكِ إلخ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ. فُود: (مُطْلَقًا) أَيِ مُحْتَرَمَةٌ أَوْ لَا. فُود: (وَقَدْ تَقَرَّرَ) أَيِ آيَفًا بِقَوْلِهِ وَقِيَاسُ إلخ. فُود: (وَمَتَى تَحَلَّلَتْ إلخ) وَالظَّاهِرُ أَنَّ

فُود فِي (نَسِي) (وَقَلَّمُ صَنْعَةٍ لَا يَجْبُرُ نِسْيَانُ أُخْرَى) فِي شَرْحِ م ر، وَلَوْ تَعَلَّمَتِ الْجَارِيَةُ الْمَغْصُوبَةَ الْغِنَاءَ فَرَادَتْ قِيَمَتَهَا بِهِ ثُمَّ نَسِيَتْهُ لَمْ يَضُمَّنَّ حَيْثُ كَانَ مُحَرَّمًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ وَمَرَضُ الْقَرْنِ الْمَغْصُوبِ أَوْ تَمَحُّطُ شَعْرِهِ أَوْ سُقُوطُ سِنِّهِ يَنْجَبِرُ بِعَوْدِهِ كَمَا كَانَ، وَلَوْ عَادَ بَعْدَ الرَّدِّ لِلْمَالِكِ بِخِلَافِ سُقُوطِ صَوْفِ الشَّاةِ أَوْ وَرَقِ الشَّجَرَةِ لَا يَنْجَبِرُ بِعَوْدِهِ كَمَا كَانَ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ يَنْقُصُ بِهِ وَصِيحَةُ الرَّقِيقِ وَشَعْرُهُ وَبِسْهُ غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ.
 اهـ. فُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا غَضِبَ بِيضًا إلخ) هَذَا مِنْ قَبِيلِ صَبْرٍ وَرَوْرَةٍ الْمُثْلِيِّ مُتَقَوِّمًا وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُخَالِفُ الْقَاعِدَةُ السَّابِقَةَ فِيمَا إِذَا صَارَ الْمُثْلِيُّ مِثْلِيًّا آخَرَ أَوْ مُتَقَوِّمًا أَوْ مُتَقَوِّمًا مِثْلِيًّا؛ لِأَنَّ هَذَا مَفْرُوضٌ مَعَ عَدَمِ التَّلَفِّ وَتِلْكَ الْقَاعِدَةُ مَفْرُوضَةٌ مَعَ التَّلَفِّ كَمَا تَقَدَّمَ مِنَّا بَيَانُ ذَلِكَ. فُود: (فَتَحْمَرُ) أَيِ وَلَوْ بِغَمْلِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَكَذَا مَا بَعْدَهُ. فُود: (فَتَحْمَرُ أَوْ حَبًّا فَتَنْبَتُ) قِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ غَضِبَ حَبًّا وَآخَرَقَهُ أَنَّهُ يَرُدُّهُ مَعَ أَرْضِ نَقِصِهِ نَعَمْ إِنْ صَارَ لَا قِيَمَةَ لَهُ فَيَحْتَمِلُ وَجُوبَ رَدِّهِ مَعَ قِيَمَتِهِ. فُود: (وَمَتَى تَحَلَّلَتْ رَدَّهَا مَعَ أَرْضِ النَّفْصِ وَاسْتَرَدَّ الْعَصِيرَ) بَقِيَ مَا لَوْ تَحَلَّلَتْ فِي يَدِ الْمَالِكِ بَعْدَ رَدِّهَا إِلَيْهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ فَيَسْتَرَدُّ الْعَصِيرَ، وَعَلَيْهِ الْأَرْضُ إِنْ كَانَ.

(ولو غصب عمراً فتخللت أو جلد متبذرة فاذبحه فالأصح أن الخل والجلد للمفصوب منه)؛ لأنهما فرعا يملكه وليس قضيته إخراج غير المحترمة خلافاً لمن ادعاه؛ لأن يملكه هو المصير ولا شك أن خل المحترمة وغيرها فرع عنه ومن ثم سوى المتولي بينهما وهو أوجه من استثناء الإمام لغير المحترمة من ذلك فإن تلفاً في يده ضيعتها وخرج بقصبي ما لو أعرض عنهما وهو يمشي بصح إعراضه فيملكه آخذة.

(فصل) فيما يطرأ على المفصوب من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها

(زيادة المفصوب إن كانت أثراً محضاً كقصارة) لتؤب وطحن ليبر وخياطة بخيط للمالك وضرب سبكة دراهم (فلا شيء للغاصب بسببها) لتعذبه بمقله في ملك غيره

الحكم كذلك لو تخللت في يد المالك بعد زدها إليه فاسترد المصير، وعليه أرض التقص إن كان. اه
سم. قود: (وليس قضيته) أي التخليل. اه رشيدى. قود: (لأن يملكه هو المصير) هذا التخليل لا يأتي فيمن لم يسبق له ملك المصير ووضع يده على الخمر بنحو إغراض مستحقها عنها ثم غصبت منه فتخللت ثم رأيت قال الرشيدى قوله م ر؛ لأنهما فرعا يملكه جرى على الغالب، وإلا فقد لا يسبق له ملك المصير كما لو ورت الخمرة أو الجلد مثلاً وعبارة غيره؛ لأنهما فرعا اختصاصيه. اه.

قود: (سوى المتولي إلخ) اعتمدته النهاية والمغني أيضاً. قود: (فإن تلفاً) إلى الفصل في النهاية والمغني ثم قال، ولو اتلف شخص جلدًا غير مذبورغ وادعى المالك أنه مذكى والمثلف أنه ميتة صدق المثلف بيمينه؛ لأن الأصل عدم التذكية. اه. قود: (لو أفرض) أي مستحق الخمر أو الجلد.
قود: (فيملكه) الأولى قيمتهما وأولى منه وليس للمالك استردادهما كما عبر به النهاية والمغني.

(فصل) فيما يطرأ على المفصوب

قود: (فيما يطرأ) إلى قول المتن، ولو صبغ في النهاية إلا قوله وهو حسن إلى وللغاصب وقوله ولا يلزمه إلى المتن. قود: (من زيادة) المراد بها الأمر الطارئ على المفصوب، وإن حصل به نقص قيمته. اه بجيرمي. قود: (وتوابعها) كقوله، ولو خلط المفصوب إلخ. قود (سبي): (كقصارة) بفتح القاف مصدر لقصر التوب وحكي كسرهما والمعروف أن الذي بالكسر اسم للصناعة انتهى بزماني والمراد بالقصارة وما بعدها كونه مقصوراً ومطحوناً ومخيطاً حتى يصلح جعلها مثلاً للأثر وإلا فبالقصارة والطحن والخياطة أفعال لا تصلح مثلاً للأثر فالمراد بها ما ينشأ عنها. اه بجيرمي.

قود: (لئوب) إلى قوله إلحاقاً في المغني. قود: (بخيط للمالك) أما لو كان الخيط من الغاصب وزادت به القيمة شارك به إن لم يمكن فصله كما يأتي في الصبغ. اه ع ش. قود: (وضرب سبكة إلخ) أي وضرب الطين لبناً وذبح الشاة وشيها. اه مغني. قود: (لتعذبه) أي بحسب نفس الأمر حتى لو قصر توب غيره يظنه توبه لم يكن له شيء. اه ع ش.

قود: (ومن ثم سوى المتولي بينهما) اعتمدته م ر.

وبه فازق ما مر في المفليس من مشاركته للبائع؛ لأنه عمل في ملك نفسه (وللمالك تكليفه رده كما كان إن أمكن) ولو بفسر كرد اللبن طيناً والدرهم والحلي سبائك الحاقاً لرد الصفة برد العين لما تقرر من تعديه وشرط المتولي أن يكون له غرض خالفه فيه الإمام وإطلاق الشيخين يوافقهما فهو الأوجه، وإن قال الأذرع إن الأول أحسن فإن لم يمكن رده كما كان كالقصاراة لم يكلف ذلك بل يردّه بحال، وقد يقتضي المثل أنه لو رضي المالك ببقائه لم يحدّه وقيداه بما إذا لم يكن له غرض، وإلا كأن ضرب الدراهم بغير إذن السلطان فله إعادته خوفاً من التمزير (وأرض) بالرفع عطفاً على تكليفه والنصب عطفاً على رده (النقص) لقيمته قبل الزيادة سواء أحصل النقص بها من وجه آخر أم بإزالتها ويلزمه مع ذلك أجره مثله لدخوله في ضمانه لا لما زاد بصنفته؛ لأن فواته بأمر المالك ومن ثم لو رده بغير أمره ولا غرض له غرم أرشه

فرد: (وبه) أي بالتعدي. فرد: (لأنه) أي المفليس. فرد: (وشرط الخ) مبتدأ وقوله: (أن يكون له) أي للمالك مفعوله وقوله: (خالفه الخ) خبره. فرد: (يوافقه) أي الإمام. فرد: (فهو) أي ما قاله الإمام (أوجه) اعتمدته المغني، وكذا اعتمد قوله الآتي وقيد الخ. فرد: (إن الأول) أي ما قاله المتولي. فرد: (فإن لم يمكن الخ) مختار المتن. فرد: (وقد يقتضي المثل الخ) لعل وجه الاقتضاء جعل الرد مرتباً على تكليف المالك. اهـ ش. فرد: (بغير إذن السلطان) أي أو على غير عبارة منهج ومغني. فرد: (فله إعادته) أي للغاصب. فرد: (من التمزير) أي من أن بقاء الدراهم بحالها يؤدي إلى اطلاع السلطان فيعرّضه. اهـ سم. فرد: (لقيمته) أي المفسوب وهو إلى قوله ومن ثم في المغني. فرد: (بها) أي الزيادة. اهـ ش، وكذا ضمير إزالتها كما في الكردني. فرد: (لا لما زاد الخ) عطفاً على لقيمته ش. اهـ سم عبارة الرشدني أي له أرض نقص قيمته قبل الزيادة لا أرض نقص حصل بإزالة الصنعة الحاصلة بفعله. اهـ أي كان كانت قيمة المفسوب قبل الزيادة مائة وصارت بسبب الزيادة مائة وخمسين وعادت بسبب الإزالة إلى مائة فلا يلزم الغاصب الخمسون الزائدة (قوله؛ لأن فواته) أي ما زاد ش وكردني. فرد: (لو رده) أي أزاله الغاصب (بغير أمره) أي المالك. فرد: (ولا غرض له) أي للغاصب بخلاف ما إذا كان له غرض. اهـ. فرد: (غرم أرشه) أي أرض النقص لما زاد بصنفته سم على

(فصل فيما يطرأ على المفسوب من زيادة الخ)

فرد: (فهو الأوجه) اعتمدته م، وكذا قوله وقيداه الخ. فرد: (فله إعادته خوفاً من التمزير) يدل على أنه في الواقع يسقط التمزير بإعادته وقد يمنع دلالة على ذلك بناء على أن المراد أن بقاء الدراهم بحالها يؤدي إلى اطلاع السلطان فيعرّضه وإعادتها طريق إلى عدم اطلاعها على ما وقع وقد يقال لولا سقوط التمزير ما جاز له التسبب في دفعه بالإعادة وقد يوجه بأنه ما لم يبلغ الإمام فيتبعي له كتّمه والسني في دفعه كما في موجب الحد. فرد: (لا لما زاد) عطفاً على لقيمته ش. فرد: (ولا غرض له) بخلاف ما إذا كان له غرض. فرد: (غرم أرشه) أي أرض النقص لما زاد بصنفته.

وعُلِمَ مِنَّا مَرُّ فِي رَدِّ التُّرَابِ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْغَاصِبِ غَرَضٌ فِي الرَّدِّ سِوَى عَدَمِ لُزُومِ الْأَرْضِ وَمَنَعِهِ الْمَالِكُ مِنْهُ وَأَبْرَاهُ امْتَنَعَ عَلَيْهِ وَسَقَطَ عَنْهُ الْأَرْضُ (وَأِنْ كَانَتْ) الزِّيَادَةُ الَّتِي فَتَلَهَا الْغَاصِبُ (عَيْنًا كِبَاءً وَغِرَاسٍ كَلَّفَ الْقَلْعُ) وَأَرْضُ النَقْصِ لِيُخْبِرَ «لَيْسَ لِعِرْقِي ظَالِمٌ حَقٌّ» وَهُوَ حَسَنٌ غَرِيبٌ وَفِيهِ كَلَامٌ يَبَيِّنُهُ فِي شَرْحِ الْمَشْكَاةِ مَعَ بَيَانٍ مَعْنَاهُ بِمَا يَنْبَغِي الرُّجُوعُ إِلَيْهِ وَالْمُرَادُ بِالْعِرْقِيِّ هُنَا أَصْلُ الشَّيْءِ وَفِيهِمَا التَّنْوِينُ وَتَنْوِينُ الْأَوَّلِ وَإِضَافَةُ الثَّانِي لِلْغَاصِبِ قَلْعُهُ وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْأَرْضُ أَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِثْقَائِهِ بِالْأَجْرَةِ أَوْ أَرَادَ تَمْلُكَهُ إِذْ لَا أَرْضَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْقَلْعِ.....

حَجَّ . اهـ ع ش عبارة التَّبَيُّزِمِيِّ وَالْحَاصِلُ أَنَّ رَدَّهُ كَمَا كَانَ إِنْ كَانَ يَطْلُبُ الْمَالِكُ أَوْ لِقَرَضِ الْغَاصِبِ لَزِمَهُ أَرْضُ النَقْصِ عَمَّا كَانَ قَبْلَ الزِّيَادَةِ لَا عَمَّا كَانَ بَعْدَهَا فَإِنْ كَانَ بِغَيْرِ طَلَبِ الْمَالِكِ وَبِلَا غَرَضٍ الْغَاصِبُ لَزِمَهُ أَرْضُ النَقْصِ حَتَّى النَقْصُ عَمَّا كَانَ بَعْدَ الزِّيَادَةِ كَمَا أَفَادَهُ الْبُزْمَاوِيُّ . اهـ . فَوُدَّ : (وَمَنَعَهُ الْمَالِكُ الْإِلْخ) لَيْسَ الْمَنْعُ بِقَيِّدٍ بَلِ الْمَدَارُ عَلَى الْبَرَاءَةِ وَيَتَّبَعِي فِيهَا لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْبَرَاءَةِ وَعَدَمِهَا أَنَّ الْمُصْطَقَ هُوَ الْمَالِكُ ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِبْرَاءِ وَبَقَاءُ شُغْلِ ذِمَّةِ الْغَاصِبِ . اهـ ع ش عبارة التَّبَيُّزِمِيِّ عَنْ الْقَلْبِيِّ وَلَا حَاجَةَ لِمَنْعِ الْمَالِكِ مِنَ الْإِبْرَاءِ خِلَافًا لِمَا يَوْجُهُ كَلَامُ الْمَنْهَجِ وَلَا يَكْفِي الْمَنْعُ مِنْ غَيْرِ إِبْرَاءٍ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْحَقْرِ . اهـ . فَوُدَّ : (وَأَبْرَاهُ) أَيِ مِنَ الْأَرْضِ . اهـ ع ش . فَوُدَّ : (امْتَنَعَ عَلَيْهِ) نَعَمَ لَوْ ضَرَبَ الشَّرِيكَ الطَّيْنَ لَبَنًا أَوْ السَّبَائِكَ دِرَاهِمَ بِغَيْرِ إِذْنٍ شَرِيكَه جَازَ لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَقَوِيُّ أَنْ يَنْقُضَهُ وَإِنْ رَضِيَ شَرِيكَه بِالْبَقَاءِ لَيَنْتَفِعَ بِمِلْكِهِ كَمَا كَانَ مُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ وَأَقْرَبَهُ سَم . فَوُدَّ : (وَأَرْضُ النَقْصِ) إِنْ كَانَ وَإِعَادَتُهَا كَمَا كَانَتْ وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ إِنْ مَضَتْ مَدَّةٌ لِمِثْلِهَا أَجْرَةٌ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَمَنْهَجٌ . فَوُدَّ : (لِعِرْقِي ظَالِمٌ) بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ الْمُهْمَلَةِ . اهـ ع ش . فَوُدَّ : (وَفِيهِمَا التَّنْوِينُ الْإِلْخ) قَالَ الطَّبْيِيُّ إِنْ أَضِيفَ فَالْمُرَادُ بِالظَّالِمِ الْغَارِسُ سَمَاءً ظَالِمًا ؛ لِأَنَّهُ تَصَرَّفَ فِي مِلْكِ الْغَيْرِ بِغَيْرِ الْإِذْنِ وَقَالَ غَيْرُهُ الْمُرَادُ بِمِزْقِهِ عِزْقُ زَرْعِهِ وَشَجَرِهِ ، وَإِنْ وُصِفَ فَالْمُرَادُ بِهِ الْمَفْرُوسُ عَلَى الْإِسْنَادِ الْمَجَازِيِّ ؛ لِأَنَّ الظَّلْمَ حَصَلَ بِهِ . اهـ كُرْدِي . فَوُدَّ : (وَتَنْوِينُ الْأَوَّلِ وَإِضَافَةُ الثَّانِي) يُتَأَمَّلُ فَلَمَلٌ فِي الْعِبَارَةِ قَلْبًا مِنَ التَّنَاسُخِ إِنْ لَمْ تَكُنْ بِخَطِّ الشَّارِحِ . اهـ سَبْدٌ عَمَرَ عِبَارَةٌ ع ش فِيهِ تَأَمَّلٌ وَعِبَارَةٌ شَرْحُ الْمَشْكَاةِ وَإِضَافَةُ الْأَوَّلِ وَتَنْوِينُ الثَّانِي وَهِيَ الصَّوَابُ ؛ لِأَنَّ حَقَّ بِمَعْنَى احْتِرَامِ اسْمٍ لَيْسَ فَلَا يَكُونُ مُضَافًا إِلَيْهِ . اهـ . فَوُدَّ : (وَلِلْغَاصِبِ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ فَازَقَ فِي الْمَغْنِيِّ وَشَرَحَ الرَّوْضُ . فَوُدَّ : (قَلْعُهُ) أَيِ الزَّائِدِ مِنَ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ فَالْمُرَادُ بِالْقَلْعِ مَا يَشْمَلُ الْهَذْمَ . فَوُدَّ : (إِذْ لَا أَرْضَ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْقَلْعِ) وَلَوْ بَادَرَ لِذَلِكَ أَيِ الْقَلْعِ اجْتَنَبِي غَرِمَ الْأَرْضَ أَيِ

(فَرَعَ) : قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ ، وَلَوْ ضَرَبَ الشَّرِيكَ الطَّيْنَ الْمُشْتَرَكَ لَبَنًا أَوْ السَّبَائِكَ دِرَاهِمَ بِغَيْرِ إِذْنٍ شَرِيكَه فَتَجَوَّزَ لَهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْبَقَوِيُّ أَنْ يَنْقُضَهُ ، وَإِنْ رَضِيَ شَرِيكَه بِالْبَقَاءِ لَيَنْتَفِعَ بِمِلْكِهِ كَمَا كَانَ . اهـ . فَوُدَّ : (وَلِلْغَاصِبِ قَلْعُهُ ، وَإِنْ نَقَصَتْ بِهِ الْأَرْضُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرْحُهُ ، وَلَوْ أَرَادَ الْمَالِكُ التَّمْلُكَ لِلْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ بِالْقِيَمَةِ أَوْ الْإِبْقَاءَ لَهُ بِالْأَجْرَةِ لَمْ يَجِبْ إِلَيْهِ أَيِ لَمْ يَلْزَمْ الْغَاصِبُ إِجَابَتُهُ لِمَمْلُكِهِ مِنَ الْقَلْعِ بَلَا غَرَامَةٍ بِخِلَافِ الْمُسْتَعِيرِ . اهـ . فَوُدَّ : (أَوْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِإِثْقَائِهِ بِالْأَجْرَةِ الْإِلْخ) هَذَا مَفْرُوضٌ كَمَا تَرَى :

وبه فارق ما مر في العارية ولا يلزمه قبوله لو وهبه له وكذا الصنع فيما يأتي للمنة.
(ولو صنع) الغاصب (الثوب بصنعه وأمكن فصله) بأن لم يتعقد الصنع به.....

لِلْغَاصِبِ ؛ لِأَن عَدَمَ احْتِرَامِهِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمَالِكِ فَقَطْ ، وَلَوْ كَانَ الْبِنَاءُ وَالْغِرَاسُ مَقْصُوبَيْنِ مِنْ آخِرِ فَلِكُلٍّ مِنْ مَالِكِي الْأَرْضِ وَالْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ إلْزَامُ الْغَاصِبِ بِالْقَلْعِ ، وَإِنْ كَانَ لِصَاحِبِ الْأَرْضِ وَرَضِيَ بِهِ الْمَالِكُ امْتَنَعَ عَلَى الْغَاصِبِ قَلْعُهُ وَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ أَيْ الْغَاصِبِ ، وَإِنْ طَالَبَهُ بِقَلْعِهِ فَإِنْ كَانَ لَهُ فِيهِ غَرَضٌ لِرِمِّهِ قَلْعُهُ مَعَ أَرْضِ التَّقْصِ ، وَإِلَّا فَوُجْهَانِ أَوْجَهُهُمَا نَعَمٌ لِتَعْدِيهِ أَمَّا نَمَاءُ الْمَقْصُوبِ كَمَا لَوْ اتَّجَرَ الْغَاصِبُ فِي الْمَالِ الْمَقْصُوبِ فَالْزَمُّ لَهُ ، فَلَوْ غَصَبَ دَرَاهِمَ وَاشْتَرَى شَيْئًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ نَقَذَهَا فِي تَعْيَنِهِ وَرَبِحَ رَدَّ مِثْلِ الدَّرَاهِمِ عِنْدَ تَعْدِيرِ رَدِّ غَيْرِهَا فَإِنْ اشْتَرَى بِالْعَيْنِ بَطَلَ ، وَلَوْ غَصَبَ أَرْضًا وَبَذَرًا مِنْ شَخْصٍ وَبَذَرَهُ فِي الْأَرْضِ كَلَفَهُ الْمَالِكُ أَيْ لِلْأَرْضِ وَالبذر إخراج البذر منها وأرض التقص ، وَإِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِنَقْدِ البذر فِي الْأَرْضِ امْتَنَعَ عَلَى الْغَاصِبِ إِخْرَاجَهُ ، وَلَوْ زَوَّقَ الْغَاصِبُ الدَّارَ الْمَقْصُوبَةَ بِمَا لَا يَحْصُلُ مِنْ شَيْءٍ بِقَلْعِهِ لَمْ يَجْزُ لَهُ قَلْعُهُ إِنْ رَضِيَ الْمَالِكُ بِتَقَاتِهِ وَلَيْسَ لِلْمَالِكِ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ كَمَا فِي الرِّوَاةِ خِلَافًا لِلزُّكُوفِ كَالثُّوبِ إِذَا قَصَرَهُ نِهَائَهُ وَمُغْنٍ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر إلْزَامُ الْغَاصِبِ إلْخ أَيْ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ جَازَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَا فَعَلَهُ بِتَقْيِهِ ، وَيَتَّبِعِي أَنْ مُؤْنَةَ الْقَلْعِ إِنْ تَبَرَّعَ بِهَا صَاحِبُ الْأَرْضِ أَوْ الْبِنَاءِ وَالْغِرَاسِ فَذَلِكَ ، وَإِلَّا رَفَعَ الْأَمْرُ إِلَى قَاضٍ يُلْزِمُ الْغَاصِبَ بِصَرْفِهَا فَإِنْ قَعِدَ الْقَاضِي صَرْفَهَا الْمَالِكُ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ وَأَشْهَدَ وَقَوْلُهُ امْتَنَعَ أَيْ فَإِنْ فَعَلَ لَزِمَهُ الْأَرْضُ إِنْ نَقَصَتْ وَقَوْلُهُ بَطَلَ أَيْ وَالزِّيَادَةُ لِلْبَائِعِ فَإِنْ جُهِلَ كَانَ ذَلِكَ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ وَأَمْرُهَا لِبَيْتِ الْمَالِ . اهـ كلام ع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْعَارِيَةِ) أَيْ فَإِنَّهُ لَوْ طَلَبَ الْمُعِيرُ مِنَ التَّقْبَةِ بِالْأَجْرَةِ أَوْ تَمَلَّكَه بِالْقِيَمَةِ لَزِمَ الْمُسْتَعِيرُ مَوَاقِفَتَهُ لَيْكُنْ مَحَلُّهُ كَمَا مَرَّ حَيْثُ لَمْ يَخْتَرْ الْقَلْعَ أَمَّا عِنْدَ اخْتِيَارِهِ لَهُ فَلَا تَلْزَمُهُ مَوَاقِفَةُ الْمُعِيرِ لَوْ طَلَبَ التَّقْبَةَ بِالْأَجْرَةِ أَوْ التَّمَلُّكَ بِالْقِيَمَةِ ثُمَّ رَأَيْتَ فِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ مَا يُصَرِّحُ بِهِ عِبَارَتُهُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ إلْخ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمُسْتَعِيرُ وَالْغَاصِبُ مِنَ الْقَلْعِ فَلِلْمَالِكِ حَيْثُ يَزِيدُ الْإِنْقَاءُ بِالْأَجْرَةِ وَالتَّمَلُّكَ هُنَا لَا هُنَا فَلْيُرَاجَعْ . اهـ ع ش . هـ قَوْلُهُ : (وَلَا يُلْزَمُهُ) أَيْ الْمَالِكُ (قَوْلُهُ) أَيْ الزَّائِدُ (لَوْ وَهَبَهُ لَهُ) أَيْ الْغَاصِبُ الزَّائِدُ لِلْمَالِكِ . هـ قَوْلُهُ (سُنِّي) : (بِصَنْعِهِ) بِكُسْرِ الصَّادِ عَيْنُ مَا صُنِعَ بِهِ وَيَفْتَحُهَا الصَّنْعَةُ وَالْكَلَامُ فِي الْأَوَّلِ ، وَإِنْ انْضَمَّ إِلَيْهِ الثَّانِي لَا فِي الثَّانِي وَحْدَهُ ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ الْغَاصِبُ وَهُوَ هَذَرٌ قَلْبِيٌّ . اهـ بَجِيرَمِي . هـ قَوْلُهُ (سُنِّي) : (وَأَمَّا كُنْ فَصْلُهُ) كَصَنْعِ الْهِنْدِ بِخِلَافِ غَيْرِهِ بِزِمَارِي . اهـ بَجِيرَمِي . هـ قَوْلُهُ : (بِأَن لَمْ يَتَعَقَّدْ) إِلَى قَوْلِهِ : (وَخَرَجَ) فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ : (وَأَنْ لَمْ يَكُنْ) فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ : (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) إِلَى : (أَمَّا مَا هُوَ) .

فِيمَا إِذَا أَرَادَ الْغَاصِبُ الْقَلْعَ فَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ رِضَا الْمَالِكِ إلْخ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ فِي الْعَارِيَةِ ، وَإِلَّا فَإِنْ اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلَعَ إِلَى أَنْ قَالَ ، وَإِنْ لَمْ يَخْتَرْ لَمْ يَقْلَعْ مَجَانًا بَلْ لِلْمُعِيرِ الْخِيَارَ إلْخ يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ إِذَا اخْتَارَ الْمُسْتَعِيرُ الْقَلْعَ قَلَعَ وَلَا يَمْنَعُهُ مِنْهُ رِضَا الْمَالِكِ بِالْإِنْقَاءِ بِالْأَجْرَةِ وَلَا طَلَبُ تَمَلُّكِهِ فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا حَيْثُ يَقْلَعُ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ مَا فِي الْعَارِيَةِ فِيهِ نَظَرٌ وَإِنَّمَا يُحْتَاجُ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِيمَا إِذَا امْتَنَعَ الْمُسْتَعِيرُ وَالْغَاصِبُ مِنَ الْقَلْعِ فَلِلْمَالِكِ حَيْثُ يَزِيدُ الْإِنْقَاءُ بِالْأَجْرَةِ أَوْ التَّمَلُّكَ بِالْقِيَمَةِ هُنَا لَا هُنَا فَلْيُرَاجَعْ .

(أَجْبَرَ عَلَيْهِ) أَي الْفَضْلُ، وَإِنْ خَسِرَ خُسْرَانًا بَيِّنًا، وَلَوْ نَقَصَتْ قِيَمَةُ الصَّنِيعِ بِالْفَضْلِ (فِي الْأَصَحِّ) كَالْبِنَاءِ وَالْفِرَاسِ وَلَهُ الْفَضْلُ قَهْرًا عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ نَقَصَ الثَّوْبُ بِهِ؛ لِأَنَّهُ يَفْرَمُ أَرْضَ النَّقْصِ نَظِيرَ مَا مَرَّ آتِفًا، وَلَوْ تَرَاضَا عَلَى الْإِبْتِغَاءِ فَهُمَا شَرِيكَانِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي صَنِيعٍ يَحْصُلُ مِنْهُ عَيْشٌ مَالِي أَمَّا مَا هُوَ تَمَوُّةٌ مَحْضٌ وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ فَهُوَ كَالْتَرَوِيحِ فَلَا يَسْتَقِلُّ الْغَاصِبُ بِفَضْلِهِ وَلَا يُجْبِرُهُ الْمَالِكُ عَلَيْهِ وَخَرَجَ بِصَنِيعِهِ صَنِيعُ الْمَالِكِ فَالزِّيَادَةُ كُلُّهَا لِلْمَالِكِ وَالنَّقْصُ عَلَى الْغَاصِبِ وَلَيْسَ لَهُ فَضْلُهُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِكِ وَلَهُ إِجْبَارُهُ عَلَيْهِ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ وَصَنِيعٍ مَقْصُوبٍ مِنْ آخَرَ فَلِكُلِّ مَنْ مَالِكِي الثَّوْبِ وَالصَنِيعِ تَكْلِيْفُهُ فَضْلًا أَمْكَنَ مَعَ أَرْضِ النَّقْصِ فَإِنْ لَمْ يُتِمَّكِنْ فَهُمَا فِي الزِّيَادَةِ وَالنَّقْصِ كَمَا فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ لَمْ يُتِمَّكِنْ) فَضْلُهُ لِيَتَقَقَّدَهُ (فَإِنْ لَمْ تَزِدْ قِيَمَتَهُ) وَلَمْ تَنْقُصْ بِأَنْ كَانَ يُسَاوِي عَشْرَةَ قَبْلَهُ وَسَاوَاهَا بَعْدَهُ مَعَ أَنَّ الصَنِيعَ قِيَمَتُهُ خَمْسَةٌ لَا لَانْخِفَاضِ سَوِي الثَّوْبِ (فَلَا شَيْءَ لِلْغَاصِبِ فِيهِ) وَلَا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ صَنِيعَهُ كَالْمَعْدُومِ حَيْثُ يُزِيدُ (وَإِنْ نَقَصَتْ) قِيَمَتُهُ بِأَنْ صَارَ يُسَاوِي خَمْسَةَ (لَزِمَهُ الْأَرْضُ) وَهُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهِ لِحُصُولِ النَّقْصِ بِفِعْلِهِ.....

﴿قَوْلُ (سَيِّ)﴾ (أَجْبَرَ عَلَيْهِ) وَلَوْ ائْتَمَعَ عَنِ الْفَضْلِ فَيَجْرِي فِيهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ عَنْ ش. ٥ قُودُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ آتِفًا) أَي بِقَوْلِهِ وَلِلْغَاصِبِ قَلَمُهُ إلخ. ٥ قُودُ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَي قَوْلِ الْمُتَنِ أَجْبَرَ عَلَيْهِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَهُ الْفَضْلُ قَهْرًا إلخ. ٥ قُودُ: (وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ) أَي فَإِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ يَزُولُ بِفَضْلِهِ أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ وَاسْتَقَلَّ بِهِ الْغَاصِبُ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ هَذَا الْقَيِّدُ. اه سم أقول وهو قِياسٌ مَا مَرَّ فِي رَدِّ الثَّرَابِ وَرَدُّ اللَّيْنِ طِينًا. ٥ قُودُ: (فَلَا يَسْتَقِلُّ الْغَاصِبُ إلخ) يَفْتَضِي إِمْكَانَ فَضْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ تَمَوُّةٌ مَحْضٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَهَذَا لَا يُنَافِي إِمْكَانَ الْفَضْلِ. اه سم. ٥ قُودُ: (وَلَهُ) أَي الْمَالِكِ. ٥ قُودُ: (وَصَنِيعٌ مَقْصُوبٌ) عَطَفَ عَلَى صَنِيعِ الْمَالِكِ. ٥ قُودُ: (تَكْلِيْفُهُ فَضْلًا إلخ) هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا أَوْ مَعَ رِضَاهُمَا بَيَقَاتِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ مَعَ رِضَاهُ بَيَقَاتِهِ مَعَ سُكُوتِ مَالِكِ الثَّوْبِ وَيَتَّبِعِي لَا إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ نَقْصٌ فِي الثَّوْبِ وَالصَنِيعِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَتُصَوِّرُ زَوَالَهُ بِالْفَضْلِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ حَفْرِ ثَرَابِ الْأَرْضِ السَّابِقَةِ سَمَ عَلَى حَجِّ. اه ع ش. ٥ قُودُ: (فَضْلُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ: (وَلَوْ خَلَطَ) فِي الثَّهَابَةِ وَالْمُغْنِي. ٥ قُودُ: (لَا لَانْخِفَاضِ سَوِي إلخ) بَلْ لِأَجْلِ الصَنِيعِ. اه مُغْنِي عِبَارَةُ الْكَرْدِيِّ أَي بَلْ لَانْخِفَاضِ سِغَرِ الصَنِيعِ أَوْ بِسَبَبِ الصَّنْعَةِ كَمَا سَيُشِيرُ إِلَيْهِ. اه. ٥ قُودُ: (وَإِنْ نَقَصَتْ قِيَمَتَهُ) أَي بِالصَنِيعِ أَوْ الصَّنْعَةِ لَا بِانْخِفَاضِ سِغَرِ الثَّوْبِ.

٥ قُودُ: (وَلَمْ يَحْصُلْ بِهِ نَقْصٌ) أَي فَإِنْ حَصَلَ بِهِ نَقْصٌ يَزُولُ بِفَضْلِهِ أَجْبَرَهُ الْمَالِكُ وَاسْتَقَلَّ بِهِ عَلَى مَا أَفْهَمَهُ هَذَا الْقَيِّدُ. ٥ قُودُ: (فَلَا يَسْتَقِلُّ الْغَاصِبُ بِفَضْلِهِ) يَفْتَضِي إِمْكَانَ فَضْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ: (تَمَوُّةٌ مَحْضٌ)؛ لِأَنَّ مَعْنَاهُ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ وَهَذَا لَا يُنَافِي إِمْكَانَ الْفَضْلِ. ٥ قُودُ: (وَصَنِيعٌ مَقْصُوبٌ) عَطَفَ عَلَى صَنِيعِ الْمَالِكِ ش. ٥ قُودُ: (تَكْلِيْفُهُ فَضْلًا أَمْكَنَ) هَلْ لَهُ ذَلِكَ بِغَيْرِ إِذْنِهِمَا أَوْ مَعَ رِضَاهُمَا بَيَقَاتِهِ أَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ أَوْ مَعَ رِضَاهُ بَيَقَاتِهِ مَعَ سُكُوتِ مَالِكِ الثَّوْبِ وَيَتَّبِعِي لَا إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ نَقْصٌ فِي الثَّوْبِ وَالصَنِيعِ أَوْ فِي أَحَدِهِمَا وَتُصَوِّرُ زَوَالَهُ بِالْفَضْلِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ مَسْأَلَةِ حَفْرِ ثَرَابِ الْأَرْضِ السَّابِقَةِ.

(وإن زادت قيمته) بسبب الصنيع أو الصنعة (اشتركا فيه) أي الثوب بالنسبة فإذا صار يساوي خمسة عشر فهو بينهما أثلاثا، وإن كان الصنيع يساوي عشرة مثلاً؛ لأن النقص عليه أو بسبب ارتفاع سعر أحدهما فقط فالزيادة لصاحبه ولو نقص عن الخمسة عشر قيمتهما كأن ساوى اثني عشر فإن كان النقص لانخفاض سعر الثياب فهو على الثوب أو سعر الصنيع أو بسبب الصنعة فعلى الصنيع وبهذا أعني اختصاص الزيادة بمن ارتفع سعره ولكنه يعلم أنه ليس معنى

هـ فؤد: (بسبب الصنيع أو الصنعة) اقتصر المُنْفِي على الصنيع وقال الرشيدي قوله أو الصنعة لا حاجة إليه؛ لأن العمل لا دخل له كما لا يخفى. اهـ أي لما تقدم في شرح والأصح أن السمن لا يجزى إلخ أن ما نشأ عن فعل الغاصب لا قيمة له.

هـ فؤد (سني): (اشتركا فيه) ولو بذل صاحب الثوب للغاصب قيمة الصنيع ليملكه لم يجب إليه أمكن فضله أم لا ولو أراد أحدهما الانفراد ببيع ملكه لئلا يبيع لم يصح إذ لا يتتبع به وحده نعم لو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب بيع صنفه معه؛ لأنه متعّد بخلاف ما لو أراد الغاصب بيع صنفه لا يلزم مالك الثوب بيعه معه، ولو طيرت الزيج قوتاً إلى مضبغة آخر فأنصغ فيها اشتركا في المصبوغ ولم يكلف أحدهما البيع، ولا الفضل ولا الأرض، وإن حصل نقص إذ لا تعدي نهاية ومُنْفِي وفي سم عن شرح الروض فيما لو كان الصنيع لئالي أنه لا يلزم واحداً من مالكي الثوب والصنيع موافقة الآخر في البيع. اهـ وقال ع ش بقي ما لو استأجر صناعاً ليصنع له قميصاً بخمسة قوقع بتفسيه في دق قيمة صنفه عشرة هل يصنع ذلك أي الزيادة على الصنيع أو يشتركان فيه لعُدّه، فيه نظر والأقرب الثاني وأما لو غلط الصانع وفعل ذلك بنفسه فيتبني أن لا شيء في مقابلة الزيادة لتعدي به ذلك أي في نفس الأمر وهذا كله في الصنيع تمويهها، وأما لو حصل به عيّن وزادت بها القيمة فهو شريك بها. اهـ هـ فؤد: (أثلاثاً) ثلثاه للمغصوب منه وثلثه للغاصب. هـ فؤد: (وإن كان الصنيع إلخ) غاية. هـ فؤد: (عليه) أي الصنيع. هـ فؤد: (أو بسبب ارتفاع إلخ) عطف على قوله بسبب الصنيع إلخ. هـ فؤد: (قيمتها) فاعل نقص. هـ فؤد: (فإن كان النقص إلخ) جواب، ولو نقص إلخ ومشتعل على قسم قوله لا لانخفاض سوق إلخ. هـ فؤد: (أو بسبب الصنعة إلخ) ولعل الفرق في الصنعة بين الزيادة حيث جعلت بينهما وبين النقص بسببها حيث جعل على الغاصب وحده أن للثوب دخلاً في الزيادة بسببها بخلاف النقص فتأمل. اهـ حلي عبارة المُنْفِي وإن حصل ذلك أي النقص أو الزيادة بسبب اجتماع الثوب والصنيع أي بسبب العمل فالنقص على الصنيع؛ لأن صاحبه هو الذي عمل والزيادة بينهما؛ لأن الزيادة الحاصلة بفعل الغاصب إذا استندت إلى الأثر المحض تُحسب للمغصوب منه وأيضاً الزيادة قامت بالثوب والصنيع فهي بينهما. اهـ.

هـ فؤد في (سني): (وإن زادت قيمته اشتركا) قال في الروض، ولو أراد أحدهما الانفراد ببيع ملكه لم يجز نعم لو أراد المالك بيع الثوب لزم الغاصب البيع معه لا عكسه. اهـ وفي شرحه فيما لو كان الصنيع لئالي ما حاصله أنه لا يلزم واحداً من مالكي الثوب والصنيع موافقة الآخر في البيع. هـ فؤد: (أو بسبب ارتفاع إلخ) عطف على سبب الصنيع ش.

اشتراكهما أنه على جهة الشيوع بل هذا بثبوته وهذا بصحيفه. (ولو غلط المصنوب) أو اختلط عنده (بغيره) كجزأ أبيض بأسمر أو بشمير وكغزل سدى نسجه بلحمته لنفسه وشمل كلاهم خلطه أو اختلاطه باختصاص كثراب بزبل (وأمكن التمييز) للكُلْ أو للبعض (لزمه وإن شق) عليه ليزده كما أخذه (وإن تقدّر) التمييز كخلط زيت بمثله أو شيرج وبزأ أبيض بمثله ودراهم بمثلها (فالمذهب أنه كالتأليف) على إشكالات فيه يُعلم ردها معنا يأتي (فله تفرع) بدله.....

• قول (سني): (ولو غلط المصنوب) شمل ما لو وكله في بيع مال أو في شراء شيء أو أودعه عنده فخلطه بمال نفسه فيلزمه تمييزه إن أمكن، وإلا فيجب رد بدله؛ لأنه كالتأليف ومنه يؤخذ جواب ما وقع السؤال عنه في الدرس من أن شخصاً وكل آخر في شراء قماش من مكة فاشترى وخلطه بمثله من مال نفسه وهو أنه كالتأليف. اهـ ع. ش. • قول: (أو اختلط) إلى قوله وشمل قوله في النهاية. • قول: (أو اختلط عنده) هذا إنما يأتي في الشق الأول وهو ما يمكن تمييزه أما في الشق الثاني فهو حيث لا يكون مشتركاً كما نقله الشهاب ابن قاسم عن الشارح م. ر. اهـ رشدي ويأتي ما فيه. • قول: (هنه) أي لغاصب.

• قول: (كجزأ أبيض الخ) الذي يتنهي ذكر هذا عقب قول المتن وأمكن التمييز؛ لأن هذه أمثله والكلام في مطلق الخلط الشامل إما يمكن تمييزه كالأمثلة المذكورة هنا وما لا يمكن كالأمثلة الآتية في قوله كخلط زيت بمثله الخ. اهـ رشدي وقد يجاب بأنه أشار بذكره هنا إلى ما صرح به المغني هنا من أنه لا فرق بين الخلط بجنسه كالمثال الأول والخلط بغير جنسه كالمثال الثاني. • قول: (سدى) نفت غزل. • قول: (لنفسه) انظر ما الداعي له مع الإضافة في لخمته. اهـ رشدي.

• قول (سني): (وإن تعدّر فالمذهب أنه كالتأليف) مع قوله السابق (أو اختلط عنده) هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتأليف بين خلطه أو اختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فإن اختلط بنفسه كان شريكاً كما أن شرط كونه كالتلف إذا حدث نقص يسري إلى التأليف أن يكون بفعله كجعله المصنوب هريسة فإن كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع أرض النقص م. ر. اهـ سم أقول ظاهر صنيع الشارح والنهاية قبيل المتن الآتي كظاهر صنيعهما هنا أن اختلاط المصنوب بنفسه بمال الغاصب كخلط الغاصب في كونه كالتأليف وأن الاشتراك بالاختلاط إنما هو عند عدم الغضب وقد يفيد أيضاً قول المغني، ولو اختلط الزيتان أو نحوهما بانصباب ونحوه كصب بهيمة أو برضا ماليكهما فمشتراك لعدم التعدد ثم قال في اختلاف الجنس ولو لم يكن غضب كان انصبأ أحدهما على الآخر فمشتراك لما مر. اهـ وسأني ما يتعلّق به. • قول: (ودراهم بمثلها) أي بدراهم مثلها للغاصب فإن غصبها من اثنين وخلطهما اشتركا فيهما. اهـ ع. ش. أي على ما يأتي عن البلقيني.

• قول في (سني): (وإن تعدّر فالمذهب أنه كالتأليف) هذا مع قوله السابق (أو اختلط عنده) هل يدل على أنه لا فرق هنا في كونه كالتأليف بين خلطه واختلاطه وهو ممنوع بل شرطه الخلط فإن اختلط بنفسه كان شريكاً كما أن شرط كونه كالتأليف إذا حدث نقص يسري إلى التلف أن يكون بفعله كجعله المصنوب هريسة فإن كان بغير فعله كان صار بنفسه هريسة رده مع أرض النقص م. ر.

خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أَوْ بِأَجُودٍ أَوْ بِأَرْدَأَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا تَقَدَّرَ رُودُهُ أَبْدَا أَشْبَهَ التَّالِيفِ فِيمِثْلِكَ الْغَاصِبِ إِنْ قَبِلَ التَّمْلُكَ، وَالْأَكْثَرُ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٌ خَلَطَهُ بِزَيْلٍ وَجَعَلَهُ أَجْرًا غَرِمَ مِثْلَهُ وَرَدَّ الْأَجْرَ لِلنَّاطِرِ وَلَا نَظَرَ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ اِضْمَحَلَّ بِالنَّارِ كَذَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ وَمَعَ مِلْكِهِ الْمَذْكُورِ يُحْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ حَتَّى يَرُدَّ مِثْلَهُ لِمَالِكَهُ عَلَى الْأُوجِهِ وَيَكْفِي كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يَعْزَلَ مِنَ الْمَخْلُوطِ أَيُّ بَغِيرِ الْأَرْدَأَ قَدَرٌ حَقُّ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي كَمَا يَأْتِي. وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي أَيْضًا مَا أَطَالَ بِهِ السَّبْكِيُّ مِنَ الرَّدِّ وَالتَّشْنِيعِ عَلَى الْقَوْلِ بِمِلْكِهِ وَإِنَّمَا قُلْنَا بِالشَّرِكَةِ فِي نَظِيرِ

• قُودَ: (خَلَطَهُ الْخ) أَيَّ سَوَاءً اخْتَلَطَ الْخ. • قُودَ: (كَتَرَابِ أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ الْخ) أَفْهَمَ أَنَّ ثَرَابَ الْمَمْلُوكَةِ إِذَا خَلَطَهُ يَمْلِكُهُ الْغَاصِبُ بِخَلِطِهِ وَإِنْ جَعَلَهُ أَجْرًا فَلَا يَرُدُّهُ لِمَالِكَهِ وَإِنَّمَا يَرُدُّ مِثْلَ الثَّرَابِ. اهـ ع. ش.
• قُودَ: (غَرِمَ مِثْلَهُ) أَيَّ الثَّرَابِ. • قُودَ: (لَأَنَّهُ اِضْمَحَلَّ بِالنَّارِ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ لَنَا سَمٌ عَلَى حَجٍّ وَيَتَبَغَى أَنَّهُ إِنْ امْتَكَنَ تَمَيُّزُ ثَرَابِهِ مِنَ الزَّيْلِ بَعْدَ بَلِّهِ لَزِمَهُ، وَالْأَرْدَأُ لِلنَّاطِرِ كَالْأَجْرِ وَغَرِمَ مِثْلَ الثَّرَابِ. اهـ ع. ش.
• قُودَ: (يُخْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ) أَيَّ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي حَكَمْنَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْبَيَّارَةِ، وَيُؤَيِّدُهُ بَلُّ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ. اهـ س. • قُودَ: (مِثْلَهُ) الْأَوَّلَى بِذَلِكَ. • قُودَ: (عَلَى الْأُوجِهِ) وَفَاقًا لِلْمُفْنِيِّ. • قُودَ: (وَيَكْفِي كَمَا فِي فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ أَنْ يُعْزَلَ الْخ) وَلَوْ تَلَفَ مَا أَفْرَزَهُ لِلْمَغْصُوبِ مِنْهُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ فِي الْبَاقِي أَوْ بَعْدَهُ فَلَا اقْرَبُ فِي الْأَوَّلِ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ عَدَمُ الْاِغْتِدَادِ بِالْإِفْرَازِ حَتَّى لَا يَجُوزَ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيمَا بَقِيَ إِلَّا بَعْدَ إِفْرَازِ قَدْرِ التَّالِيفِ وَفِي الثَّانِي أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ بَطْلَانُ تَصَرُّفِهِ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ. اهـ ع. ش. • قُودَ: (وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَدْرِ الْمَغْصُوبِ لَا فِي جَمِيعِ الْمَخْلُوطِ حَتَّى يَصِغَّ بَيْعٌ مَا عَدَا الْقَدْرَ الْمَغْصُوبَ شَائِعًا قَبْلَ الْعَزْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمٌ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ لَا مَانِعَ مِنْ ذَلِكَ. اهـ ع. ش. • قُودَ: (كَمَا يَأْتِي) أَيَّ فِي الصَّيْدِ وَالذَّبَائِحِ. اهـ كَزْدِي.
• قُودَ: (وَبِهَذَا) أَيَّ بِكَوْنِهِ يُخْجَرُ عَلَيْهِ حَتَّى يُؤَدِّيَ مِثْلَهُ وَقَوْلُهُ: (يَمَّا يَأْتِي) أَيَّ فِي شَرْحِ الْمُتْنِ الْآتِي. اهـ رَشِيدِي. • قُودَ: (مَا أَطَالَ بِهِ السَّبْكِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُفْنِيِّ قَالَ السَّبْكِيُّ وَالَّذِي أَقُولُ وَأَعْتَقِدُهُ وَيُتَشَرَّحُ صَدْرِي لَهُ أَنَّ الْقَوْلَ بِالْهَلَاكِ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَمْلِكَ الْغَاصِبِ مَالِ الْمَغْصُوبِ مِنْهُ بَغِيرِ رِضَاهُ بِمُجَرَّدِ تَعَذُّبِهِ بِالْخَلِطِ وَأَطَالَ الْكَلَامَ فِي ذَلِكَ. اهـ. • قُودَ: (وَالْتَشْنِيعُ عَلَى الْقَوْلِ بِمِلْكِهِ) بِمَا حَاصِلُهُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ مِنْ مِلْكِ الْغَاصِبِ بِالْخَلِطِ تَخْفِيفٌ عَلَيْهِ وَحَاصِلُ الدَّفْعِ أَنَّهُ لَيْسَ تَخْفِيفًا عَلَيْهِ بَلْ هُوَ تَغْلِيطٌ

• قُودَ: (وَلَا نَظَرَ لِمَا فِيهِ مِنَ الزَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ اِضْمَحَلَّ بِالنَّارِ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ لَنَا. • قُودَ: (يُخْجَرُ عَلَيْهِ فِيهِ) أَيَّ فِي قَدْرِ الْمَغْصُوبِ الَّذِي حَكَمْنَا بِمِلْكِهِ إِيَّاهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْبَيَّارَةِ وَيُؤَيِّدُهُ بَلُّ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَ عَنْ فَتَاوَى الْمُصَنِّفِ. • قُودَ: (وَيَتَصَرَّفُ فِي الْبَاقِي) قَضَيْتُهُ ذَلِكَ أَنَّ الْحَجَرَ عَلَيْهِ إِنَّمَا هُوَ فِي الْقَدْرِ الْمَغْصُوبِ لَا فِي جَمِيعِ الْمَخْلُوطِ حَتَّى يَصِغَّ بَيْعٌ مَا عَدَا الْقَدْرَ الْمَغْصُوبَ شَائِعًا قَبْلَ الْعَزْلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ مِنَ الْمُصَنِّفِ ظَاهِرٌ فِي ثُبُوتِ الْحَجْرِ لِإِفْهَامِهِ تَوَقُّفَ التَّصَرُّفِ عَلَى الْعَزْلِ الْمَذْكُورِ وَظَاهِرٌ أَنَّ احْتِجَرَ فِي جَعْلِ الْجَنَظَةِ هَرِيسَةً خَيْثُ لَا خَلِيطَ مَعَهَا لِلْغَاصِبِ ثَابِتٌ فِي الْجَمِيعِ.

ذلك من المفلس لقلًا يحتاج للمضاربة بالثمن وهو إضرار به وهنا الواجب المثل فلا إضرار ومن ثم لو فرض فليس الغاصب أيضًا لم يبعث كما في المطلب جعل المصنوب منه أحق بالمختلط من غيره وسجل قوله بغيره خلطه بمال آخر مصنوب أيضًا فكذلك كما جزم به ابن المقرئ واقتضاه كلام الشيخين في غير هذا الكتاب وأصله أيضًا وغيرهما. لكن قال البلقيني المعروف عند الشافعية أنه لا يملك شيئًا منه ولا يكون كالهالك واعتمده بعضهم لموافقته لما أفتى به المصنف وفروق بأنه إنما ملك في الخلط بماله تبعًا لماله وهنا لا تبعية وفي فتاوى المصنف غصب من جمع دراهم مثلاً وخلطها بحيث لا تتميز، ثم فرق عليهم المخلوط على قدر حقهم حل لكل أخذ قدر حصته فإن خُص أحدهم بخصته لزمه أن يقيس ما أخذه عليه وعلى الباقي بالنسبة إلى قدر أموالهم هذا كله إذا عرفت المالك أو الملاك كما تقرر أما لو جهلوا فإن لم يحصل التأني من معرفتهم وجب إعطاؤها للإمام لينسيكها أو تمنها لوجود ملاكها وله أن يقتريها لبيت المال، وإن أيس منها أي عادة كما هو ظاهر صارت من أموال

عليه. اهـ رشيد. قود: (لئلا يحتاج) أي البائع من المفلس. قود: (وهنا) أي في الغصب.
 قود: (وإن ثم) أي من أجل أنه لا إضرار هنا. قود: (أي كالمشتري. قود: (جعل الخ) مفعول ما لم يسم فاعله لئلا ينفذ. اهـ كزدي والصواب فاعل لم ينفذ. قود: (فكذلك) أي فهو كما لو غصب زينا وخلطه بزينة فيصير المجموع كالتلف فيملكه الغاصب ويغرم بذلك. قود: (أيضا) أي مثل هذا الكتاب وأصله. قود: (وغيرهما) عطف على الشيخين، وكذا الضمير راجع إليهما. قود: (قال البلقيني الخ) اعتمده النهاية والمغني وأفتى به الشهاب الزملي ولعله هو المراد بقول الشارح الآتي واعتمده بعضهم الخ. قود: (لما أفتى به المصنف) أي السابق في قوله ويكفي كما في فتاوى المصنف أن يفزل الخ قاله ع ش وقال الرشيد أي الآتي على الآخر في قوله وفي فتاوى المصنف غصب من جمع الخ. اهـ. وهذا هو الظاهر الموافق لصريح صنيع المغني. قود: (وفروق) أي البلقيني بين ما خلطه بماله وما خلطه بمال آخر مصنوب اهـ كزدي وظاهر السياق أن الضمير للبعض كما يؤيده قول الرشيد أي بين مسألة البلقيني وبين ما حمل عليه الشارح م كلام المتن من كون الغير للغاصب.
 اهـ. قود: (وفي فتاوى المصنف) إلى قوله هذا كله في المغني وإلى قوله وسيتأتي في النهاية.
 قود: (فإن خص) أي الغاصب. قود: (أخذ قدر حصته) أي والتصرف فيه. قود: (لزمه) أي الأخذ. قود: (هذا كله) أي ما ذكر في خلط الغاصب نحو الزيت بمثله من ماله أو مال غيره بل ما ذكر في باب الغصب من رد المصنوب أو بدله ونحوه. قود: (إذا عرفت المالك) أي في خلط المصنوب بماله. قود: (أو الملاك) أي في خلط مصنوب بمصنوب آخر. قود: (إعطاؤها) أي الأموال المصنوبة أو إبدالها. قود: (وإن أيس منها) أي المعرفة وليس من هذا ما يقبض بالشراء الفاسد من

قود: (لكن قال البلقيني المعروف الخ) اعتمده م ر.

بيت المال فليُتَوَلَّيه التصرف فيها بالبيع وإعطائها لمُستحق شيء من بيت المال وللمُستحق أخذها ظفراً وبغيره أخذها ليعطيها للمُستحق كما هو ظاهر، ثم رأيت ابن جماعة وغيره صرحوا بذلك وقد قال ابن عبيد السلام عقيب قول الإمام وغيره لو عَمَّ الحرام فُطِرُوا بحيث نذر وجود الحلال فيه جاز أخذ المحتاج إليه، وإن لم يضطر ولا يتيسر له هذا إن توقع معرفة أهله، وإلا فهو لبيت المال كما تقرر فيصرف للمصالح وخرج بخلط أو اختلط عنده الاختلاط حيث لا تقدي كأن اثنال بر على مثله فيشترك مالكاهما بحسبهما فإن استويا قيمة

جماعة بل يصرف فيه من باب الظفر؛ لأنه دفع في مقابلته الثمن وتعدر عليه استزجاعه مع أنه لا مطالبة به في الآخرة لأخذه برضا مالكيه. اهـ ع ش. فود: (ولغيره أخذها) وبين الغير الغاصب فله الأخذ من ذلك ورده للمفصوب منه أو لوارثه. اهـ ع ش وفيه أن الكلام هنا فيما إذا لم يعرف المالك فكان المناسب أن يقول وصرفه للمُستحق، وكذا لمصارف نفسه إن كان من المُستحقين.

فود: (هذا الخ) مقول ابن عبد السلام. فود: (ولاً) أي، وإن لم يتوقع معرفة أهله (فهو) أي جميع ما في ذلك القطر، وإن كان بأيد موزعة عليه. اهـ ع ش. فود: (واختلط الخ) عبارته فيما سبق أو اختلط الخ. فود: (الاختلاط الخ) عبارة النهاية، ولو خلط مفصوباً مثلاً بمثله مفصوب برضا مالكيه أو لا أو انصب كذلك بنفسه فمُشترَك لانتهاء التقدي كما قال البلقيني إلى أن قالت وخرج بخلط إلى آخر ما في الشرح قال ع ش قوله م ر أو انصب قد يخالفه قوله قبل أو اختلط عنده حيث جعله ثم كالتأليف هنا مُشترَكاً ويُجاب بأن ما مر من قوله بغيره المراد به من مال الغاصب وما هنا من مال غيره فلا تنافض، هذا والأولى أن يقال ما سبق من قوله أو اختلط عنده مُصَوَّر بما إذا أمكن تمييز المخلوط لما يأتي في قوله م ر وخرج بخلط. اهـ. ولا يخفى أن جوابه الأول صريح فيما قدّمنا عند قول الشارح أو اختلط عنده من أن اختلاط المفصوب بنفسه بمال الغاصب كخلطه في كونه كالتأليف وقال الرشدي قوله م ر لانتهاء التقدي قاصراً على ما إذا اختلط بنفسه وكلام البلقيني وغيره إنما هو في خصوص ما إذا خلطهما بغير رضا مالكيهما كما يعلم بمراجعة شرح الرّوض وأيضاً فقوله برضا مالكيه وقوله أو انصب بنفسه ليس من صور المفصوب بالخصوص كما يعلم من شرح الرّوض أيضاً على أن هاتين المسألتين كرر إحداهما في قوله الآتي وخرج بخلط أو اختلط عنده من غير تعدد الخ. اهـ وهذا بقطع النظر عن قوله بالخصوص وجعل الشارح كالتأليف الاختلاط عند الغاصب مقابلاً للاختلاط بلا تعدد في كل منهما دلالة على ما قدّمناه أيضاً. فود: (فيشترك) إلى قوله للربا في المغني إلا قوله نظيراً لي ولا تجوز.

فود: (مالكاهما بحسبهما الخ) فلو تنازعا في قدر السائل أو قيمته صدق صاحب البر الذي سأل إليه غيره؛ لأن اليد له فلو اختلطا ولم تعلم يد لأحدهما كان سأل كل منهما إلى الآخر وقف الأمر إلى الصلح.

(فرغ): سئل سم عن بذر في أرض بذر وبذر بغيره آخر على بذر فاجاب بأن الثاني إن عد مُستولياً لى الأرض ببذره أي كان أقوى من الأول أو كان بذر أكثر من بذر ملك بذر الأول ولزمه له أي

فَيَقْدِرُ كَيْلُهُمَا فَإِنْ اِخْتَلَفَا قِيَمَةً بَيْنَهُمَا وَقُسِمَ الثَّمَنُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ قِيَمَتَيْهِمَا نَظِيرَ مَا يَأْتِي فِي اِخْتِلَافِ حِمَامِ الْبُرْجَيْنِ وَلَا تَجُوزُ قِسْمَةُ الْحَبِّ عَلَى قَدَرِ قِيَمَتَيْهِمَا لِلرُّبَا سِيَأْتِي لِذَلِكَ مَزِيدٌ قَبِيلُ الْأُصْحِيَّةِ (وَلِلْفَاصِبِ أَنْ يُفَرِّزَ قَدْرَ الْمُقْصُوبِ، وَيَجْعَلَ لَهُ الْبَاقِي كَمَا مَرُّ وَأَنْ يُعْطِيَهُ) أَيِ الْمَالِكِ، وَإِنْ أَتَى (مِنْ غَيْرِ الْمُخْلُوطِ)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ قَدْ انْتَقَلَ إِلَى ذِمَّتِهِ لِمَا تَقَرَّرَ مِنْ أَنَّ الْمُخْتَطِطَ صَارَ كَالِهَالِكِ وَمِنِ الْمُخْلُوطِ إِنْ خُلِطَ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ مُطْلَقًا أَوْ بَارِدًا إِنْ رَضِيَ. (تَبَيَّنَ) قِيلَ لَيْسَ الْفَاصِبُ بِأَوَّلَى مِنَ الْمَالِكِ بِمِلْكِ الْكُلِّ بَلِ الْمَالِكُ أَوَّلَى بِهِ لِغَدَمِ تَقْدِيمِهِ وَجَوَائِهِ مَنَعُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُقْصُوبَ لَمَّا تَقَدَّرَ رُدُّ عَيْنِهِ لِمَالِكِهِ بِسَبَبِ يَقْتَضِي شُغْلَ ذِمَّةِ الْفَاصِبِ بِهِ لِتَقْدِيمِهِ مَعَ تَمَكِينِ الْمَالِكِ مِنْ أَخِذِ بَدَلِهِ حَالًا جَمِيلَ كَالْتَالِيفِ لِلضَّرُورَةِ وَذَلِكَ غَيْرُ مُوجُودٍ فِي

لِلأَوَّلِ بَدَلُ بَذَرِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا اسْتَوَلَى عَلَى الْأَرْضِ كَانَ غَاصِبًا لَهَا وَلِمَا فِيهَا، وَإِنْ لَمْ يُعَدِّ الثَّانِي مُسْتَوَلِيًا عَلَى الْأَرْضِ يَبْذُرُهُ لَمْ يَمْلِكْ بَذْرُ الْأَوَّلِ وَكَانَ الزَّرْعُ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ بَذَرِهِمَا وَعِبَارَةُ الْعِبَابِ قَرْعٌ مِنْ بَثِّ بَذَرِهِ عَلَى بَذَرٍ غَيْرِهِ مِنْ جَنْبِهِ وَتَوَعُّهُ وَأَنَارَ الْأَرْضِ انْقَطَعَ حَقُّ الْأَوَّلِ وَغَرِمَ لَهُ الثَّانِي مِثْلَهُ وَأَمَّا لَوْ اِخْتَلَفَ الْجِنْسُ كَانَ بَذْرُ الْأَوَّلِ جِنْدَةً مَثَلًا وَالْآخَرُ بِاقِلَاءٍ فَلَا يَكُونُ بَذْرُ الْأَوَّلِ كَالْتَالِيفِ. اهـ. وَقَدْ أَفْتَى الشَّيْخُ الرَّمْلِيُّ فِي هَذِهِ بَأَنَّ التَّابِتَ مِنْ بَذَرِهِمَا لَهُمَا وَعَلَيْهِمَا الْأَجْرَةُ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ غَصَبَ يَبْذُرًا وَزَرَعَهُ فِي أَرْضِهِ فَإِنَّهُ يَكُونُ لِمَالِكِهِ وَعَلَى الْفَاصِبِ أَرْضُ التَّقْصِصِ. انْتَهَى اهـ كَلَامُ سَمِ. اهـ ع ش بِحَذْفٍ.

• فَوَدَّ: (وَلَمَّا اِخْتَلَفَا قِيَمَةَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَرَادَ أَجْبَرَ صَاحِبَهُ عَلَى قَبُولِ الْمُخْتَطِطِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ عَيْنٌ حَقٌّ وَبَعْضُهُ خَيْرٌ مِنْهُ لَا صَاحِبَ الْأَجُودِ لَا يُجْبَرُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ أَخَذَ مِنْهُ قَدْرَ حَقِّهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ لِغَدَمِ التَّعْدِي، وَالْأَبْيَحُ الْمُخْتَطِطُ وَقُسِمَ الثَّمَنُ الْخ. اهـ. • فَوَدَّ: (أَنْ يُفَرِّزَ الْخ) أَيِ مِنَ الْمُخْلُوطِ بِغَيْرِ الْأَرَادِ. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَيِ آتِفًا فِي شَرْحِ فَالْمَذْهَبِ أَنَّهُ كَالْتَالِيفِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ أَتَى) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ، وَلَوْ غَصَبَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمَنَعَ تَصَرُّفَ إِلَى بِخِلَافِ مَا (قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (صَارَ كَالِهَالِكِ) أَيِ قَبْرُهُ مِثْلَهُ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِي. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ رَضِيَ الْمَالِكُ أَمْ لَا. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ بَارِدًا) لَوْ اِخْتَلَفَا فَقَالَ الْمَالِكُ: خَلَطَ بَارِدًا وَالْفَاصِبُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتَ الْحَالِ مِنَ الْمُصَدَّقِ. اهـ سَمِ أَقُولُ فِي ع ش عَنْ الزِّيَادِيِّ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُ الْفَاصِبِ فِي الْقَدْرِ. اهـ وَبَيَّاسُهُ تَصْدِيقُ الْفَاصِبِ هُنَا أَيِ فِي الصِّفَةِ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدَّ: (إِنْ رَضِيَ) فَلَهُ أَخْذُهُ وَلَا أَرْضَ لَهُ وَكَانَ مُسَامِعًا بِبَعْضِ حَقِّهِ مُغْنِي وَمُنْتَهَجٌ. • فَوَدَّ: (بِسَبَبِ الْخ) وَهُوَ الْخَلْطُ بَلَا إِمْكَانِ التَّمْيِيزِ. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِي الْخ) يُمَكِّنُ مَنَعَ ذَلِكَ. اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (مَعَ تَمَكِينِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقَدَّرَ. • فَوَدَّ: (جَمِيلُ الْخ) جَوَابٌ لِمَا. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) أَيِ السَّبَبِ الْمَذْكُورِ.

• فَوَدَّ: (وَمِنِ الْمُخْلُوطِ إِنْ خَلَطَهُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ مُطْلَقًا) أَيِ رَضِيَ أَوْ لَا أَوْ بَارِدًا إِنْ رَضِيَ لَوْ اِخْتَلَفَا فَقَالَ الْمَالِكُ خَلَطَ بَارِدًا وَالْفَاصِبُ بِمِثْلِهِ أَوْ أَجُودَ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتَ الْحَالِ. • فَوَدَّ: (يَقْتَضِي شُغْلَ ذِمَّةِ الْفَاصِبِ بِهِ) يُمَكِّنُ مَنَعَ ذَلِكَ.

المالك إذ لا تعدي يقتضي ضماناً ما للغاصب فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء ويفرض أنه يلزمه لا يلزمه الفور ففيه حيف أي حيف وقد يوجد الملك بدون الرضا للضرورة كأخذ مضطر طعام غيره فهُوَ عليه لنفسه أو ليهيمته وليس إباق القن كالخلط حتى يملكه الغاصب؛ لأنه مرجو العود فيلزمه قيمته للحيلولة لعدم الضرورة المقتضية كونها للفيصولة، وإنما لم يرجحوا قول الشركة؛ لأنه صار مشاعاً ففيه تملك كل حق الآخر بغير إذنه

هـ فؤد: (فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء) في هذه الملازمة كالاتية خفاء اه سم أقول لا خفاء إذ الذي شغل ذمة الغاصب للمالك وأوجب عليه الفور إنما هو تعديه كما قرّر الشارح م كالشهاب بن حجر والتعدي مفقود في المالك، فلو قلنا بملكه للجميع لم يكن إرجوع الغاصب عليه موجب كما لا يخفى؛ لأن العين صارت منلوكة له وذمته غير مشغولة له بشيء فأنقضت الملازمة أي هنا وفيما يأتي. اه رشيدوي وقال ع ش لعل وجه الخفاء آنا لو قلنا بملكه الكل الزمناه برد بدل مال الغاصب.

اه هـ فؤد: (ففيه حيف الخ) أي في ملك المالك كل المختلط حيف عظيم بالغاصب.

هـ فؤد: (وقد يوجد الملك الخ) دفع به ما قد يقال كيف يملك الغاصب بدون تمليك من المالك؟ اه ع ش هـ فؤد: (كأخذ مضطر الخ) هل يحصل ملكه بمجرد الأخذ كما قد تدل له هذه العبارة أو يجري فيه ما قيل في ملك الضيف أو كيف الحال؟ سم على حجج القياس الثاني بل لو قيل بأنه لا يملك هنا إلا بازدياد، وإن قلنا بملك الضيف بوضعه بين يديه أو في فيه لم يتعد؛ لأنه إنما جاز له أخذه لضرورة وحيث لم يبلغه بان سقط من فيه أو لم يذخله فمه أضلاً لم يتحقق دفع الضرورة به. اه ع ش.

هـ فؤد: (لأنه صار الخ) أي حق كل من المالك والغاصب. هـ فؤد: (ففيه) أي قول الشركة.

هـ وفؤد: (تملك كل حق الآخر) إن كان كل مضافاً لحق فتوجه منع تملكه مجاناً أو ببذله ثابت على قول الهلاك أيضاً، وإن كان مجزواً متوئناً وكان حق منصوباً على المفعولية فتوجه أن هذا غير مخذور بدليل أنه لو غصب شيئين من اثنين وخلطهما فإن الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى، وهو تملك كل منهما حق الآخر بغير إذنه فليتامل. اه سم وأجاب الرشيدوي عنه بما نصه وحاصل ما في المقام أنهم إنما لم يرجحوا قول الشركة؛ لأن فيه ما في القول بالهلاك وزيادة أما كونه فيه ما في القول بالهلاك؛ لأن حق كل من المالك والغاصب يصير مشاعاً فيلزم أن كلا يملك حق الآخر بالإشاعة بغير

هـ فؤد: (فلو ملك الكل لم يلزمه رد شيء) في هذه الملازمة كالاتية خفاء. هـ فؤد: (كأخذ مضطر الخ) هل يحصل ملك بمجرد الأخذ كما قد تدل له هذه العبارة أو يجري فيه ما قيل في ملك الضيف أو كيف الحال؟ هـ فؤد: (ففيه) أي قول الشركة وقوله تملك كل حق الآخر الخ إن كان كل مضافاً لحق فتوجه منع تملكه مجاناً أو ببذله ثابت على قوله الهلاك أيضاً، وإن كان مجزواً متوئناً وكان حق منصوباً على المفعولية فتوجه أن هذا غير مخذور بدليل أنه لو غصب شيئين من اثنين وخلطهما فإن الاثنين يشتركان مع وجود هذا المعنى وهو تملك كل منهما حق الآخر بغير إذنه فليتامل.

أيضاً، ومنع تصرف المالك قبل البيع أو القسمة هنا أيضاً بسبب التقدي بل فوات حقه إذ قد يتأخر ذلك فلا يجد مرجعاً بخلاف ما إذا علقنا حقه بالذمة فإنه يتصرف فيه حالاً بحواله أو نحوها ومن ثم صوب الزركشي قول الهلاك قال ويندفع المحذور بمنع الغاصب من التصرف فيه وعدم نفوذه منه حتى يعطي البدل كما مر.....

إذنه وهو المحذور الموجود في القول بالهلاك وأما كونه فيه زيادة على ما في القول بالهلاك فهو أنه يلزمه عليه منع المالك من التصرف قبل البيع والقسمة وذلك غير موجود في القول بالهلاك فلذلك رجحوه وبما قرزته يندفع ما أطال به الشهاب سم بما هو مبني على فهم أن مراد التخصة أن جميع ما ذكر من قوله: (ففيه تملك كل حق الآخر إلخ) ة وفود: (ومنع تصرف إلخ) موجود في القول بالشركة، وليس موجوداً في القول بالهلاك وقد تبين بما تقرر أن هذا ليس مراده فتأمل. اهـ. وقوله: (وذلك غير موجود إلخ) ظاهر المنع يريده قول الشارح أيضاً وأما الزائد فيه ما أفاده الشارح بقوله: (بل فوات حقه). ة وفود: (أيضاً) أي كالقول بتملك الغاصب. اهـ. كزدي. عبارة الرشيد أي كما أن القول بأنه كالهالك كذلك إذ فيه تملك الغاصب عين مال المالك وتملك المالك ما في ذمة الغاصب قهراً. اهـ. ة وفود: (ومنع) عطف على تملك إلخ ش. اهـ سم. أي وفيه منع إلخ. ة وفود: (قبل البيع) أي إن اختلفا قيمة (أو القسمة) أي إن استويا قيمة. ة وفود: (هنا) أي في القول بالشركة. ة وفود: (أيضاً) أي كالقول بتملك الغاصب. ة وفود: (بسبب التقدي) متعلق بمنع أي بسبب أنه لو تصرف في المختلط قبل ذلك يصير متمدياً. اهـ كزدي.

ة وفود: (إذ قد يتأخر إلخ) فيه أن المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مزج كيف وهو مالك لخصته من هذا المشترك على هذا القول. اهـ سم. عبارة الرشيد فيما حكاها عن الشارح (إذ قد يتلف إلخ). اهـ. فلا إشكال على هذه النسخة وقد كان يجاب عنه على النسخة الأولى بأن المراد بحقه جواز تصرفه فيه حالاً. ة وفود: (ذلك) أي البيع والقسمة ع ش. اهـ سم. ة وفود: (فإنه يتصرف إلخ) أي المالك. ة وفود: (ومن ثم) أي من أجل أن في قول الشركة محذور قول الهلاك مع زيادة. ة وفود: (حتى يعطي البدل) أي أو يعزل من المخلوط قدر المصنوع كما قدمه عن فتاوى المصنف سم على حج، فلو تعدد رد البدل لغير المالك رفع الأمر لحاكم يقضه عن الغاصب أو تعدد رد البدل لعدم القدرة

ة وفود: (ومنع تصرف المالك إلخ) إن أريد منع تصرفه مطلقاً فهو ممنوع؛ لأنه لا مانع من تصرفه على وجه الإشاعة أو منع تصرفه على التخصيص فلا محذور فإنه لو غصب من الثمين وخلط ما غصبه منهما امتنع على كل التصرف على التخصيص بسبب الخلط الذي تعدى به الغاصب فليتأمل. ة وفود: (إذ قد يتأخر) إلخ فيه أن المتأخر لا يترتب عليه الفوات ولا انتفاء مزج كيف وهو مالك لخصته من هذا المشترك على هذا القول. ة وفود: (ومنع) عطف على تملك. ة وفود: (يتأخر ذلك) أي البيع والقسمة ش. ة وفود: (حتى يعطي البدل) أي أو يعزل من المخلوط قدر المصنوع كما قدمه عن فتاوى المصنف فليتأمل.

وإذا كان المالك لو ملكه له بغيره لم يتصرف حتى يرضى بذمته فكيف بغير رضاه قيل كيف يستبعد القول بالملك وهو موجود في المذاهب الأربعة بل اتسعت دائرته عند الحنفية والماكية.

(ولو غصب خشفة أو لبنة وبني عليها) ولم يخف من إخراجها تلف نحو نفس أو مال معصوم وكلامه الآتي يصلح شموله لهذه أيضا (أخرجت) وإن تلف من مال الغاصب أضعاف قيمتها لتعديده ويلزمه أجره مثلها وأرش نقصها هذا إن بقي لها قيمة، ولو تافهت، وإلا فهي هالكة

عليه فيحتمل منه من التصرف لتقصيره، وإن تلف ويحتمل أن يرفع الأمر للحاكم ليبيعه ويحصل بتمينه البدل أو بعضه وما بقي من البدل يبقى ذمتا في ذمة الغاصب. اهـ ش. قود: (لو ملكه له) من التملك أي ملك المالك المقصوب للغاصب. قود: (بغيره) أي معين أو مطلقا في العقد.

قود: (لم يتصرف) أي يمتنع تصرف الغاصب فيه شرعا بقي ما لو رضي المالك بذمة الغاصب وتأخير البدل والظاهر حبيز جواز تصرفه ونفوذه في المخلوط قبل إقباضه البدل. قود: (فكيف بغير رضا) أي فكيف يجوز تصرف الغاصب فيما ملكه بغير رضا مالكيه بدون إعطائه بدله. قود: (القول بالملك) أي للغاصب. اهـ ش.

قود (سئ): (وبني عليها) في ملكه أو غيره كمنارة مسجد. اهـ مئني قال في الباب، ولو منارة لمسجد ثم قال وعُرم نقص المنارة للمسجد، وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه. اهـ سم.

قود: (ولم يخف) إلى قوله وثني مضمومين في النهاية. قود: (نحو نفس أو مال) أي كالمضموم والاختصاص كما يأتي. قود: (أو مال معصوم) أي، ولو للغاصب أي غير البناء الموضوع فوقها فإنه مهتر. اهـ حلي وسباني عن ع ش ما يوافقه. قود: (وكلامه الآتي) أي قوله إلا أن يخاف الخ.

قود: (شمولة) أي رجوعه (لهذه) أي لمسألة البناء (أي كمسألة السفينة. قود: (وإن تلف) إلى قوله فتجب قيمتها في المئني. قود: (هذا) أي لزوم الإخراج. قود: (والأفهي هالكة) ويتبين أن الخشفة حبيز للمالك؛ لأنها غير متقومة وهي أثر ملكه سم على حج أقول ومنه يؤخذ أنه لا نظر إلى تلف ما بني عليها، وإن كان مضموماً وبه يعلم أن قوله إلا أن يخاف تلف مال يعني غير ما أدرجت فيه الخشفة إذا كان تلفه بإخراجها بنحو عرق وبه يتدفع ما يقال قوله وإن تلف من مال الغاصب الخ متاف

قود في (سئ): (ولو غصب خشفة وبني عليها) قال في الباب، ولو منارة لمسجد ثم قال وعُرم نقص المنارة للمسجد، وإن كان هو المتطوع بها لخروجها عن ملكه. اهـ. قود: (أو مال معصوم) أي ولو للغاصب أخذاً بما يأتي في السفينة أي ما عدا المبني على الخشفة بدليل قوله، وإن تلف من مال الغاصب الخ فليتأمل لكن قد يقال نظير المبني على الخشفة بقية السفينة في مسألتها الآتية مع أنها لا تنزع في اللجة إذا خيف تلفها إلا أن يفرق بسهولة السير إلى الشط بخلاف البناء لا أمد له ينتظر ثم رأيت كلام الشارح الآتي. قود: (والأفهي هالكة) لم يبين هي لمن حبيز.

فَتَجِبَ قِيَمَتُهَا وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ الاسْتِحْقَاقَ عَلَى بَائِعِهِ بِأَرْشٍ نَقَصِ بَنَائِهِ وَمَنْ ثُمَّ أَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ أَكْرَى آخَرَ جَمَلًا وَأَذِنَ لَهُ فِي السَّفَرِ بِهِ مَعَ الْخَوْفِ فَقَلِفَ فَأَتَيْتَهُ آخِرَ لَهُ وَعَوَّمَتْهُ قِيَمَتُهُ بِأَنَّهُ يَرْجِعُ بِهَا عَلَى مُكْرَمِهِ إِنْ جَهِلَ أَنَّ الْجَمَلَ لِغَيْرِهِ (وَلَوْ) غَصَبَ خَشْبَةً وَ (أَدْرَجَهَا فِي سَفِينَةٍ فَكَذَلِكَ) تَخْرُجُ مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا (إِلَّا أَنْ يَخَافَ تَلَفَ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ مَعْصُومَيْنِ) أَوْ اخْتِصَاصٍ كَذَلِكَ، وَلَوْ لِلْغَاصِبِ بِأَنْ كَانَتْ فِي اللَّجْجَةِ وَالْخَشْبَةِ فِي أَسْفَلِهَا فَلَا تُنْزَعُ إِلَّا بَعْدَ وَصُولِهَا لِلشَّطِّ لِسهولةِ الصَّبْرِ إِلَيْهِ بِخِلَافِ الْخَشْبَةِ فِيمَا مَرَّ؛ لِأَنَّهُ لَا أَمَدَ يُنْتَظَرُ ثُمَّ وَحِيدًا بِأَخْذِ الْمَالِكِ قِيَمَتُهَا لِلْحِيلُولَةِ وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ يُمَكِّنُ الْوُصُولَ إِلَيْهِ وَالْأَمْنُ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لَا شَطِّ مَقْصِدِهِ وَكَالْنَفْسِ نَحْوُ الْغَضْوِ وَكُلُّ مُبِيحٍ لِلتَّيَمُّمِ وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ كَغَيْرِهِ إِلَّا الشَّيْءَ أَخَذًا

لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ: وَلَوْ لِلْغَاصِبِ. اهـ ع ش أقول: وفي كُلِّ مِنَ الْأَخْذِ وَالْمَأْخُذِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ بَلِ الْثَانِي مُخَالَفٌ لِمَا كَتَبَهُ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا. هـ قود: (فَتَجِبَ قِيَمَتُهَا) عِبَارَةُ الْتَهْيَةِ قِيلَ زَمُّهُ مِثْلُهَا فَإِنْ تَعَدَّرَ قِيَمَتُهَا. اهـ وعِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ: (فَتَجِبَ قِيَمَتُهَا) هَكَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَشْبَةَ مِثْلِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ كَانَ يُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّرِ الْمِثْلِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَمَةِ الْبَدَلُ. اهـ

هـ قود: (وَيَرْجِعُ الْمُشْتَرِي) أَيِ مِنَ الْغَاصِبِ ع ش أَيِ بَأَنْ اشْتَرَى شَخْصٌ تِلْكَ الْخَشْبَةَ وَبَنَى عَلَيْهَا دَارًا مَعَ الْجَهْلِ فَإِنْ أَخْرَجَتْ الْخَشْبَةَ فَقُضِّتْ دَارُهُ وَجَعَلَ عَلَى الْغَاصِبِ الَّذِي بَاعَهُ تِلْكَ الْخَشْبَةَ كُرْدِيٌّ.

هـ قود: (إِنْ جَهِلَ الْخ) وَيُصَدَّقُ فِي ذَلِكَ مَا لَمْ تَدُلْ قَرِينَةً عَلَى خِلَافِهِ. اهـ ع ش. هـ قود: (مَعَ الْخَوْفِ) إِنَّمَا قِيدَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ مِثْلِيَّةٌ لِقَدَمِ رُجُوعِ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى الْغَاصِبِ لِكُونِهِ قَصْرًا بِالسَّفَرِ بِهِ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ لِكَيْتَهُ لَمَّا كَانَ بِإِذْنٍ مِنَ الْغَاصِبِ نُسِبَ التَّغْيِيرُ لَهُ فَارْجَعَ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَيْهِ أَمَّا زَمَنُ الْأَمْنِ فَالْارْجُوعُ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ ظَاهِرٌ فَلَا يَحْتَاجُ لِلتَّيَمُّمِ عَلَيْهِ. اهـ ع ش. هـ قود: (وَعَوَّمَتْ) أَيِ الْآخَرَ الْمُكْتَرَى. اهـ ع ش. هـ قود: (بِأَنَّهُ) الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ: (أَفْتَى). هـ قود: (مَا لَمْ تَصِرْ لَا قِيَمَةَ لَهَا) أَيِ فَلَا تُخْرَجُ؛ لِأَنَّهَُا كَالْهَالِكَةِ وَلَا يُنَافِي هَذَا مَا قُدِّمْنَا عَنْ سَمِ مِنْ أَنَّهَا لِلْمَالِكِ إِذَا هِيَ أَثَرٌ يَلِكُهُ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا إِذَا أَخْرَجَتْ بَعْدَ ذَلِكَ كَانَتْ لِلْمَالِكِ. اهـ ع ش.

هـ قود: (سَمِ): (مَعْصُومَيْنِ) يُمَكِّنُ إِعْرَافَهُ حَالًا لِمَجِيئِهَا قَلِيلًا مِنَ التَّكْرَرِ بِلَا تَخْصِصٍ. اهـ سَمِ.

هـ قود: (لِلشَّطِّ) أَيِ أَوْ نَحْوِهِ كَرَقَرَاتِي. اهـ مُعْنَى أَيِ السَّفِينَةِ الْعَظِيمَةِ. هـ قود: (وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ) أَيِ وَلَوْ مَا سَارَ مِنْهُ سَمِ عَلَى حَقِّ. اهـ ع ش.

هـ قود: (فَتَجِبَ قِيَمَتُهَا) هَكَذَا ذَكَرَهُ غَيْرُهُ وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَنَّ الْخَشْبَةَ مِثْلِيَّةٌ فَلَا بُدَّ مِنْ تَأْوِيلِهِ كَانَ يُحْمَلُ عَلَى تَعَدُّرِ الْمِثْلِ أَوْ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْقِيَمَةِ الْبَدَلُ م وَتَبَنَّى أَنَّ الْخَشْبَةَ حَبِيبَةٌ لِلْمَالِكِ؛ لِأَنَّهَُا غَيْرُ مُتَقَوِّمَةٍ وَهِيَ أَثَرٌ يَلِكُهُ. هـ قود: (بِأَنَّهُ يَرْجِعُ الْخ) هَذَا يُقِيدُهُ مَا صَرَّحُوا بِهِ كَمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ قَرَارَ الضَّمَانِ عِنْدَ الْجَهْلِ عَلَى الْغَاصِبِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ الْبِدَ الْمُتَرَبِّتَةُ عَلَى يَدِهِ فِي أَصْلِهَا بِدَ أَمَانَةٍ. هـ قود: (وَالْمُرَادُ أَقْرَبُ شَطِّ) أَيِ: وَلَوْ مَا سَارَ مِنْهُ.

مِمَّا صَرَّحُوا بِهِ فِي الْخِطِّ مُرَادُهُ إِلَّا الشَّيْنُ فِي حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ؛ لِأَنَّ هَذَا هُوَ الَّذِي صَرَّحَا بِهِ ثُمَّ
حَيْثُ قَالَا وَكَخَوْفِ الْهَلَاكِ خَوْفُ كُلِّ مُحْذَرٍ يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ وَفَاقًا وَخِلَافًا، ثُمَّ قَالَا لِلْحَيَوَانِ غَيْرِ
الْمَأْكُولِ حُكْمُ الْآدَمِيِّ إِلَّا أَنَّهُ لَا عِتَابَ بِنَقَاءِ الشَّيْنِ أَهْ أَمَّا نَفْسٌ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ كَرَانٍ مُحْصَنٍ،
وَلَوْ قُتِلَ كَأَنَّ زَنْىَ ذِمَّتِي، ثُمَّ حَازِبٌ وَاسْتَرْقَ وَتَارَكَ صَلَاةَ بَشْرِي وَحَرْبِي وَمُرْتَدٌّ وَمَالٌ غَيْرُ
مَعْصُومٍ كَمَالِ الْحَرْبِيِّ فَلَا يَبْقَى لِأَجْلِهِمَا لِإِهْدَارِهِمَا

• فَوُدَّ: (مِمَّا صَرَّحُوا بِالْخِ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي مِنْ قَوْلِهِمْ وَلَوْ خَاطَ شَيْئًا بِمَعْصُومٍ لَزِمَهُ نَزْعُهُ مِنْهُ وَرَدُّهُ إِلَى
مَالِكِهِ إِنْ لَمْ يَتَلَّ، وَإِلَّا فَكَالْهَالِكِ لَا مِنْ جُرْحٍ حَيَوَانٍ مُحْتَرَمٍ يُخَافُ بِالتَّزْعِ هَلَاكُهُ أَوْ مَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ فَلَا
يَجُوزُ نَزْعُهُ مِنْهُ لِحُرْمَتِهِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ فِي ذَلِكَ الشَّيْنُ فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ بِخِلَافِ الْآدَمِيِّ كَمَا فِي التَّيَمُّمِ، وَلَوْ
شُدَّ بِمَعْصُومٍ جَبِيرَةً كَانَ كَمَا لَوْ خَاطَ بِهِ؛ لِأَنَّهُ أَحَالَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَالِكِهِ، وَلَوْ خَاطَ بِهِ الْغَاصِبُ جُرْحًا
لِآدَمِيٍّ بِإِذْنِهِ فَالْقَرَارُ عَلَيْهِ أَيْ الْآدَمِيِّ، وَلَوْ جَهَلَ الْغَضَبُ كَمَا لَوْ قَرَّبَ لَهُ طَعَامًا مَعْصُومًا فَأَكَلَهُ وَتَزَعَّ
الْخِطُّ الْمَعْصُومُ مِنَ الْمَيْتِ، وَلَوْ آدَمِيًّا. اهـ وَقَوْلُهُ، وَلَوْ شُدَّ الْخِ فِي النِّهَايَةِ مَثْلُهُ. • فَوُدَّ: (إِلَّا الشَّيْنُ)
قَضِيَّةُ الْاِئْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ بَطْءَ الْبُرْءِ كَغَيْرِهِ وَلَا يَخْلُو عَنْ وَفْقَةٍ وَقَوْلُهُ حَيَوَانٍ شَامِلٌ لِلْمَأْكُولِ
سَمَّ عَلَى حَجِّ أَيِّ وَهُوَ مُتَافٍ لِمَا قَبْلَهُ بِبَعْدٍ فِي قَوْلِهِ لِلْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. اهـ ع ش وَفِي سَمِّ أَنَّ الرُّوْضَ
أَيِّ وَالْمُفْنِي لَمْ يَقْبَدْ بِغَيْرِ الْمَأْكُولِ. اهـ. • فَوُدَّ: (ثُمَّ) أَيِّ فِي مَسْأَلَةِ الْخِطِّ وَقَوْلُهُ: (بِنَقَاءِ الشَّيْنِ) أَيِّ فِي
الْحَيَوَانِ غَيْرِ الْمَأْكُولِ. اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (فِيمَا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ زَنْىَ. • فَوُدَّ: (بَشْرِي) وَهُوَ إِخْرَاجُهَا عَنْ
وَقْتِ الضَّرُورَةِ كَزِدِّي أَيِّ بَعْدَ أَمْرِ الْإِمَامِ بِهَا نِهَايَةً. • فَوُدَّ: (وَمَالٌ غَيْرُ مَعْصُومٍ) أَيِّ وَاسْتِخْصَاصُ غَيْرِ
مَعْصُومٍ وَقَوْلُهُ: (كَمَالِ الْحَرْبِيِّ) أَيِّ وَاسْتِخْصَاصِهِ. • فَوُدَّ: (فَلَا يَبْقَى) أَيِّ الْخَشْبَةُ.
• فَوُدَّ: (لِأَجْلِهِمَا) أَيِّ التَّقْسِ وَالْمَالِ غَيْرِ الْمَعْصُومَتَيْنِ.

• فَوُدَّ: (إِلَّا الشَّيْنُ فِي حَيَوَانٍ غَيْرِ آدَمِيٍّ) قَضِيَّةُ الْاِئْتِصَارِ عَلَى هَذَا الْاِسْتِثْنَاءِ أَنَّ بَطْءَ الْبُرْءِ كَغَيْرِهِ وَلَا يَخْلُو
عَنْ وَفْقَةٍ وَقَوْلُهُ حَيَوَانٍ شَامِلٌ لِلْمَأْكُولِ. • فَوُدَّ: (غَيْرِ الْمَأْكُولِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ. (فَرَعُ): وَإِنْ خَاطَ
بِمَعْصُومٍ نَزْعُهُ إِنْ لَمْ يَتَلَّ لَا مِنْ جُرْحٍ مُحْتَرَمٍ يُخَافُ بِهِ هَلَاكُهُ أَوْ مَا يُبَيِّحُ التَّيَمُّمَ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ الشَّيْنُ فِي
غَيْرِ الْآدَمِيِّ. اهـ فَلَمْ يَقْبَدْ بِغَيْرِ الْمَأْكُولِ. • فَوُدَّ: (إِلَّا أَنَّهُ لَا اِخْتِيَارَ الْخِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ إِلَّا أَنَّهُ لَا يُؤْثَرُ الشَّيْنُ
فِي غَيْرِ الْآدَمِيِّ. اهـ. • فَوُدَّ: (أَمَّا نَفْسٌ غَيْرُ مَعْصُومَةٍ الْخِ) فِي الْبَابِ مَا نَصَّهُ. (فَرَعُ): لَوْ أَذْخَلَ حَيَوَانًا
بِنَاءً أَوْ بَنَى حَوْلَهُ وَلَمْ يَتْرُكْ لَهُ مَخْرَجًا فَإِنْ لَمْ يَكُنْ آدَمِيًّا وَهُوَ مُحْتَرَمٌ نُقِصَ أَوْ غَيْرُ مُحْتَرَمٍ فَلَا، وَإِنْ كَانَ
آدَمِيًّا مُحْتَرَمًا نُقِصَ مَا لَمْ يَمُتْ أَوْ حَرْبِيًّا فَلَا أَوْ مُرْتَدًّا أَوْ زَانِيًا مُحْصَنًا أَوْ قَاتِلًا فِي مُحَازِيَةٍ فَإِنْ رَأَى الْإِمَامُ
تَرْكَهُ حَتَّى يَمُوتَ أَوْ أَخْرَجَهُ وَقَتْلَهُ عَلَى الْوَجْهِ الشَّرْعِيِّ فَقَلَّ، وَإِنْ مَاتَ وَهُوَ مُسْلِمٌ نُقِصَ لِيُغَسَّلَ وَيُصَلَّى
عَلَيْهِ أَوْ كَافِرًا فَلَا. اهـ وَصَلَّدَ فِي تَجْرِيدهِ هَذِهِ الْمَسَائِلُ بِقَوْلِهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى ثُمَّ قَالَ مَا نَصَّهُ قُلْتُ مَا ذَكَرَهُ فِي
الْمُرْتَدِّ مِنْ أَنَّ الْإِمَامَ لَهُ تَرْكُهُ حَتَّى يَمُوتَ يُخَالِفُهُ مَا نَقَلَهُ الْقَمُولِيُّ بَعْدَ هَذَا عَنْ الْقَاضِي مِنْ أَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ
قَتْلَ الْمُرْتَدِّ بَحْرَ الرِّقْبَةِ وَلَا يَجُوزُ تَفْرِيقُهُ وَلَا تَحْرِيقُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ وَأَقُولُ وَهَذَا هُوَ الْمَوْافِقُ لِلْأَمْرِ بِإِحْسَانِ
مَقْتَلَةٍ وَحَيْثُ يُشْكِلُ عَدَمُ التَّقْضِ لِلْبِنَاءِ عَلَى غَيْرِ الْمُحْتَرَمِ آدَمِيًّا أَوْ غَيْرِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ تَعَذُّبٌ لَهُ؛ لِأَنَّهُ

وثني معصومين؛ لأن بين النفس والمال شبه تناقض، وإن صدق أحدهما على الآخر.
(ولو وطئ) الفاضل (المقصوبة عالمًا بالتحريم) وليس أصلًا للمالك (خذ) وإن جهلت؛ لأنه زان (وإن جهل) تحريم الزنا مطلقًا أو بالمقصوبة وقد عذّر بقرب إسلامه ولم يكن مخالطًا لنا أو مخالطًا وأمكن اشتباه ذلك عليه أو نشيه بعيدًا عن العلماء (فلا حد) للشبهة (وفي الحالين) أي حالي عليه وجهله (يجب المهر)، وإن أذن له المالك؛ لأنه استوفى المنفعة وهي غير زانية إذ الغرض كما يعلم مما يأتي أنها جاهلة أو مكرهة نعم يتجدد وإن تعدد الوطء في حالة الجهل لاستدامة الشبهة بخلافه مع العلم بتعدد الوطآت، ولو وطئ مرة جاهلاً ومرة عالمًا فمهران ويجب في البكر مهر ثيب مع أرض البكارة كما مر في البيع (إلا أن تطاوعه) عالمة بالتحريم كما يفهمه قوله الآتي إن علمت (فلا يجب) مهر

• فؤد: (وثني معصومين) أي مع أن المطف (أو). • فؤد: (شبه تناقض) أي والإفراد يُشِيرُ بِعَدَمِهِ.
• فؤد: (وإن صدق أحدهما إلخ) أي في الجملة. اه سم. • فؤد: (الفاضل) إلى قوله وإرضاعها في النهاية والمغني.

• فؤد (سني): (عالمًا بالتحريم) أي ومختارًا منتهج ومغني. • فؤد: (وإن جهلت) أي بالتحريم.
• فؤد (سني): (وإن جهل) أي أو أكره عليه أو اشتبهت عليه. اه مغني. • فؤد: (مطلقًا) أي بالمقصوبة وغيرها. • فؤد: (وأمكن اشتباه ذلك عليه) يُرْخَدُ من هذا جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصًا وطئ جارية زوجه وأختها مدعى جلها له وأن ملك زوجته ملكه وهو عدم قبول ذلك منه وحده وكوّن الولد رقيقًا لعدم خفاء ذلك على مخالطنا. اه ع ش. • فؤد: (وإن أذن له المالك) عبارة المغني والاسنى والنهاية.

(فرغ): لو أذن المالك للفاضل أو المشتري منه في وطء الأمة المقصوبة ووطئ وجب عليه المهر في أحد وجهين رجحه ابن القطان وقيمة الولد في أحد طريقين رجحه غيره. • فؤد: (مما يأتي) أي بقول المصنف إلا أن تطاوعه عالمة بالتحريم. • فؤد: (يتجدد) أي المهر. • فؤد: (حالة الجهل) متعلق بقوله يتجدد. • فؤد: (بخلافه) أي المهر. • فؤد: (كما يفهمه) أي التقييد بالعلم. • فؤد: (الآتي إن علمت) يتأمل. اه سم أقول وجه الإفهام ما في المغني عقب القول الآتي وهذا أيضًا قيد فيما قبله كما قدرته. اه. • فؤد: (فلا يجب مهر) خرج أرض البكارة فيجب مع المطاوعة كما قال في شرح الرزوي ولا يسقط أرضها بمطاوعتها. اه سم على حج. اه ع ش.

خلاف إحصان القنلة ثم قال في التجريد ولو أدخل المصحف في البناء نقص وأخرج سواء كان المصحف له أو لغيره. اه. • فؤد: (وثني معصومين إلخ) يمكن إغرابه حالًا لجوازه قليلًا من التكرار بلا تخصيص. • فؤد: (وإن صدق أحدهما على الآخر) أي في الجملة. • فؤد: (كما يفهمه قوله الآتي إن علمت) يتأمل. • فؤد: (فلا يجب مهر) خرج أرض البكارة فيجب مع المطاوعة كما قال في الرزوي ولا

(على الصحيح)؛ لأنها زانية، وقد نهى عن مهرها وإنما أثر رضاها في سقوط حق الشئد؛ لأنه إنما ينشأ عنها ومن ثم سقط بردتها قبل وطء وإرضاعها إرضاعاً مفصيلاً ويظهر في متميزة عالمة بالتحريم أنها ككبيرة في سقوط المهر؛ لأن ما وجد منها صورة زنا فأعطيت حكمه ألا ترى أنه لو اشتراها، ثم بان فيها ذلك ردّها به (وعليها الحد إن غلبت) بالتحريم إرناها وكالزانية مرتدة ماثت على ردتها (ووطء المشتري من الفاصب كوطئه) أي الفاصب (في) ما قرّر فيه من (الحد والمهر) وأرض البكارة لاشتراكهما في وضع اليد على مال الغير بغير حق نعم تقبل دعواه هنا الجهل مطلقاً ما لم يقل غلبت الفصيص فيشترط غدر ميثا مر (فإن غرّمه) أي المالك المشتري المهر (لم يرجع به) المشتري (على الفاصب في الأظهر)؛ لأنه الذي انتفع به وباشر الإثلاف، وكذا أرض البكارة. (وإن أحبل) الفاصب أو المشتري منه المقصوبة (عالمًا بالتحريم

فود: (وإنما أثر رضاها إلخ) عبارة النهاية والمغني والثاني يجب؛ لأنه ليسيها فلم يسقط بمطاعيتها كما لو أذنت في قطع يدها وأجاب الأول بأن المهر، وإن كان للشيء فقد عهدنا تأثره بغيرها كما لو أذنت قبل الدخول. اهـ. فود: (لأنه إنما ينشأ) أي المهر. فود: (وإرضاعها) أي إرضاع الأمة للزوج إرضاعاً مفصيلاً للنجاح. اهـ. كزدي. فود: (الآ ترى أنه لو اشتراها إلخ) وقد يفرق بين الرد وما ذكر بأن العيب في المبيع ما نقص القيمة، والزنا منها على الوجه المذكور ينقص قيمتها ويقلل الرغبة فيها ومدار المهر أي سقوطه على الزنا ولم يوجد زنا حقيقة. اهـ. ش. فود: (إن غلبت بالتحريم إلخ) أي وطأعت. اهـ. مغني. فود: (بالتحريم) إلى قوله أو بغيرها في النهاية. فود: (وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر سم وع ش. فود: (وأرض البكارة) إلى المتن في المغني. فود: (نعم يقبل) عبارة المغني فيأتي فيه ما ذكر في حالتي العلم والجهل إلا أن جهل المشتري قد ينشأ من الجهل بكونها مقصوبة فإنه يقبل قوله في ذلك. اهـ. فود: (مطلقاً) قرّب عهده بالإسلام أم لا نشأ بعيداً عن العلماء أم لا اهـ. ش. فود: (وكذا أرض البكارة) فلا يرجع به على الأظهر؛ لأنه بذل جزء منها أثلفه. اهـ. مغني. فود: (سئ): (وإن أحبل إلخ) قال في الرّوض وشرجه ويضمن المخيل في حالتي العلم والجهل أرض نقص الولادة فإن ماتت بها، ولو بعد زدها لمالئها سقط كل أرض أي أرض البكارة وأرض نقص الولادة لدخولها في القيمة المذكورة في قوله وضمن القيمة كالمهر والأجرة. (فرغ): (أذن المالك للفصيص أو للمشتري منه بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان أو تسقط قيمة الولد فيه طريقان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في الزهني وقياسه تزجيح عدم سقوط قيمة الولد. اهـ.

يسقط أرضها بمطاعيتها. اهـ. فود: (وكالزانية) أي في عدم وجوب المهر. فود: (سئ): (وإن أحبل عالمًا بالتحريم إلخ) قال في الرّوض وشرجه ويضمن المخيل في حالتي العلم والجهل أرض نقص الولادة فإن ماتت بها، ولو بعد زدها لمالئها سقط كل أرض أي أرض البكارة وأرض نقص الولادة لدخولها في القيمة المذكورة في قوله وضمن القيمة كالمهر والأجرة. (فرغ): (أذن المالك للفصيص أو للمشتري منه بالوطء هل يسقط المهر فيه قولان أو تسقط قيمة الولد فيه طريقان رجح ابن القطان عدم سقوط المهر وهو قياس نظيره في الزهني وقياسه تزجيح عدم سقوط قيمة الولد. اهـ.

فالولد رقيق غير نسيب) لما مر أنه زنا فإن انفصل حيا ضمته كل منهما أو ميتا بجنابة فبدله وهو
عشر قيمة أمه للسيد أو بغيرها ضمته كل منهما بقيمته يوم الانفصال وقول الإسوي إنهما
ناقضا ما هنا رده الأذرعى بأنه اشتباه فإن هذا في عالم وذاك في جاهل أي وسأتي الفرق بين
الرقيق وهو ما هنا والحُر وهو ما هناك (وإن جهل) التحريم (فهو) من أصله لا أنه اتفقنا، ثم
عتنى (نسيب) للشبهة (وعليه) إذا انفصل حيا حياة مستقرة (قيمته) بتقدير رقه لتفويته رقه بظنه
فإن انفصل ميتا بجنابة فعلى الجاني الفرة وهي نصف عشر دية الأب.....

• فود: (فإن انفصل حيا) أي حياة مستقرة غيب أي ومات روض. اه سم على حنج أي فإن بقي حيا
فهو رقيق للسيد. اه ع ش. • فود: (أو بغيرها ضمته كل منهما) وفاقا للمعني وشرحي الروض والمنهج
وللمحلي أولا وخلافا للنهاية وللمحلي ثانيا عبارة المعني أو بغيرها ففي وجوب ضمانه على المخيل
وجهان أو جهتهما كما قال شيخنا نعم كما هو ظاهر النص لثبوت اليد عليه تبعا للألم والثاني لا؛ لأن
حياته غير متيقنة ويجري وجهان في حمل البهيمه المقصوبة إذا انفصل ميتا اه، وكذا في النهاية إلا
أنها اعتقدت الوجه الثاني فقالت أو جهتهما كما قاله أبو إسحاق وغيره عدمه؛ لأن حياته الخ. اه قال ع
ش قوله م ر كما قال أبو إسحاق الخ معتد. اه ونقل البجيرمي اعتماده أي الثاني أيضا عن القلوب
والحلي والزياي ثم قال والحاصل أنه إن انفصل حيا وهو رقيق فهو للسيد أو وهو حر على الغاصب
القيمة يوم الولادة، وإن انفصل ميتا بلا جنابة لا شيء فيه مطلقا حرا أو رقيقا أو بجنابة فإن كان رقيقا
ضمته الجاني بعشر قيمة أمه وضمته الغاصب بذلك، وإن كان حرا فعلى الجاني الفرة وعلى الغاصب
عشر قيمة أمه؛ لأنه هو الذي فات على المالك بالحرية وتكون الفرة لورثة الجاني كذا قرره شيخنا
البابلي انتهى بزماني. اه. • فود: (إنهما) أي الشئخين. • فود: (فإن هذا) أي ترجيحهما الضمان.
• وفود: (وذلك) أي ترجيحهما عدم الضمان وحاصل الرد كما في المعني أنه انتقل نظره أي الإسوي
من مسألة إلى أخرى. • فود: (وسأتي الخ) أي في شرح وعليه قيمته.
• فود: (سئ) (فإن جهل) أي المخيل من الغاصب أو المشتري. • فود: (من أضله) إلى قوله: (وفارق)
في النهاية وإلى قوله: (وتردد الأذرعى) في المعني. • فود: (لا أنه اتفقنا الخ) وتظهر فائدة ذلك في
الكفاة في التكاح. اه ع ش. • فود: (دية الأب) الذي هو الغاصب أو المشتري منه.

• فود: (فإن انفصل حيا) أي حياة مستقرة غيب أي ومات روض.
• فود: (ضمته كل منهما الخ) هو أحد الوجهين قال في شرح الروض وهو ظاهر النص وفي شرح
المنهج أنه الأوجه والوجه الثاني لا ضمان؛ لأن حياته غير متيقنة وجزم به في الآثار وأفهمه كلام
الروض كما قاله في شرحه ويجري وجهان في حمل بهيمه مقصوبة انفصل ميتا واقتصار الشارح أي
المحلي على جكاية الضمان لثبوت اليد عليه تبعا؛ لأنه تبع فيه الزاعمي هنا وقال إنه ظاهر النص لكونه
صحيح بعد ذلك بأوراق عدم الضمان وقواه في الشرح الصغير شرح م ر. • فود: (وهي نصف عشر دية
لأب) الذي هو الغاصب أو المشتري منه.

وعليه عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ لِإِمَالِكِهَا؛ لِأَنَّا نَقْدُرُهُ قِتًّا فِي حَقِّهِ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْفُرَّةُ مُؤَجَّلَةٌ فَلَا يَغْرُمُ الْوَاطِئُ حَتَّى يَأْخُذَهَا وَتَوَقَّفَ فِيهِ الْإِمَامُ أَوْ بِغَيْرِ جَنَابَةٍ لَمْ يَضْمَنْهُ لِقَدَمِ تَيَقُّنِ حَيَاتِهِ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الرِّقِيقِ بِأَنَّهُ يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَجَعَلَ تَبَقًا لِلْأُمِّ فِي الضَّمَانِ وَهَذَا حُرٌّ فَلَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي حَيٍّ حَيَاةً غَيْرَ مُسْتَقَرَّةٍ وَرَجَّحَ غَيْرُهُ أَنَّهُ كَالْحَيِّ كَمَا أَفْهَمَهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَيِّتَ بَأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ حَيَاتَهُ وَقَدْ يُقَالُ بَلْ قِيَاسُ الْحَاقِقِ لِهَذَا بِالْمَيِّتِ فِي نَظَائِرِهِ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ وَمَعْنَى التَّعْلِيلِ أَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ حَيَاتَهُ حَيَاةً مُعْتَدًّا بِهَا وَالْعَبْرَةُ بِقِيَمَتِهِ (يَوْمَ الْإِنْفِصَالِ) لِتَعَدُّرِ التَّقْوِيمِ قَبْلَهُ وَبَلَزَمَهُ أَرَشُ نَقِصِ الْوِلَادَةِ (وَيُوجِبُ بِهَا).....

• وفود: (وعليه) أي الأب. اه سم. • فود: (عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ) أي سواء كان حُرًّا أَوْ رَقِيقًا؛ لِأَنَّا نَقْدُرُ الْحُرَّ رَقِيقًا فِي حَقِّ الْغَاصِبِ وَالْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّ ضَمَانَهُمَا لِتَقْوِيَةِ الرِّقِّ عَلَى السَّيِّدِ. اه ع ش. • فود: (فِي حَقِّهِ) أي الأب أي وَالْقَرْنُ يَضْمَنُ بِذَلِكَ. اه سم زَادَ الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ وَشَرَحَهُ ثُمَّ إِنْ كَانَ الْفُرَّةُ أَكْثَرَ فَالزَّائِدُ لِيُوزَنَ الْجَنِينُ أَوْ أَقْلُ ضَمِينِ الْغَاصِبِ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِلْمَالِكِ عُشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ كَامِلًا. اه. • فود: (قَالَ الْمُتَوَلَّى (لِخ) مُعْتَمَدًا. اه ع ش. • فود: (وَالْفُرَّةُ مُؤَجَّلَةٌ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةِ وَسَيَاتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ بَدَلَ الْجَنِينِ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ تَحْمِيلُهُ الْمَاعِلَةَ قَالَ الْمُتَوَلَّى وَالْفُرَّةُ تَجِبُ مُؤَجَّلَةٌ لِخ. اه. • فود: (فَلَا يَغْرُمُ الْوَاطِئُ) أي لِلْمَالِكِ الْعُشْرَ الْمَذْكُورَ. • وفود: (حَتَّى يَأْخُذَهَا) أي الْفُرَّةُ مِنَ الْجَانِي. اه ع ش. • فود: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ) أي عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَيَسْتَوِيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اه سم. • فود: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ (لِخ) اعْتَمَدَهُ التَّهْيَاةُ وَالْمُغْنِي. • فود: (أَنَّهُ كَالْحَيِّ) أي فَيَجِبُ ضَمَانُهُ؛ لِأَنَّا نَقْدُرُهُ حَيَاتَهُ مُغْنِي وَنَهَايَةَ قَالَ ع ش هَلْ تُعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ بِتَقْدِيرِ أَنَّ لَهُ حَيَاةً مُسْتَقَرَّةً أَوْ يَضْمَنُهُ بِعُشْرِ قِيمَةِ أُمِّهِ كَمَا لَوْ نَزَلَ مَيِّتًا بِالْجَنَابَةِ فِي نَظَرٍ وَلَا يَتَعَدَّدُ أَنَّ الْمُرَادَ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَظْهَرُ فِيهِ التَّرَدُّدُ بَيْنَ كَوْنِهِ مَضْمُونًا أَوْ لَا. اه. • فود: (لِتَعَدُّرِ التَّقْوِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَرَجَّحَ) فِي التَّهْيَاةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَمِثْلُهُ) إِلَى الْمُنَى وَإِلَى قَوْلِهِ: (لَأَنَّهُ لَمْ يَتْلِفْهَا) فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً: (حُرًّا).

• فود: (وعليه) أي الأب عُشْرُ قِيمَةِ أُمِّهِ لِإِمَالِكِهَا قَالَ فِي الرَّوْضِ فَيَأْخُذُهُ الْمَالِكُ إِنْ سَاوَى قِيمَةَ الْفُرَّةِ، وَإِنْ كَانَتْ الْفُرَّةُ أَكْثَرَ فَالزَّائِدُ لِيُوزَنَ الْجَنِينُ، وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ ضَمِينِ الْغَاصِبِ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ لِلْمَالِكِ عُشْرُ قِيمَةِ الْأُمِّ كَامِلًا، وَإِنْ مَاتَ أَوْ الْمُخْبِلُ قَبْلَ الْجَنَابَةِ فَالْفُرَّةُ لِأَبِيهِ إِنْ كَانَ هُوَ الْوَارِثُ وَهَلْ يَضْمَنُ أَوْ أَبِيهِ مَا كَانَ يَضْمَنُهُ هُوَ لَوْ كَانَ حَيًّا وَجِهَانًا. اه. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَالْأَوَجَهُ الضَّمَانُ مُتَعَلِّقًا بِتَرْكَةِ الْمُخْبِلِ. اه. وَقَوْلُهُ: (فَالزَّائِدُ لِيُوزَنَ الْجَنِينُ) يُتَأَمَّلُ التَّقْيِيدُ بِالزَّائِدِ مَعَ أَنَّ الْفُرَّةَ لِيُوزَنَ حَتَّى لَوْ كَانَ مَعَ الْأَبِ الَّذِي هُوَ الْغَاصِبُ أَوْ الْمُشْتَرِي مِنْهُ جَدَّةٌ اسْتَحَقَّتْ سُدُسَ جَمِيعِ الْفُرَّةِ؛ لِأَنَّهَا تَرْكَةُ الْجَنِينِ وَلَمْ يَتَمَلَّزَنَّ بِهَا حَقٌّ يُقَدَّمُ عَلَى الْإِزْتِ فَإِنَّ لِرَّوْمِ قِيمَةَ الْأُمِّ لِلْمُخْبِلِ لَا تَعْلُقُ لَهُ بِالْفُرَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْزَرْ. • فود: (لَأَنَّا نَقْدُرُهُ قِتًّا فِي حَقِّهِ) أي وَالْقَرْنُ يَضْمَنُ بِذَلِكَ. • فود: (وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الرِّقِيقِ) أي عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ الشَّارِحُ أَمَّا عَلَى مُقَابِلِهِ فَيَسْتَوِيَانِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فود: (وَرَجَّحَ غَيْرُهُ (لِخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

أي بقيمة الولد ومثله أرض قيمة الولادة (المشتري على الغاصب)؛ لأنَّ غَرَمَهَا ليس من قضية الشراء بل قضيةه أن يُسَلَّم له الولد خُرًا من غير غرامة وَرَجْعُ الْبَلْقِينِي أَنَّ الْمُتَّهَبَ كَالْمُشْتَرِي. (ولو تَلَفَ الْمَفْصُوبُ عِنْدَ الْمُشْتَرِي وَغَرِمَ لَمْ يَرْجَعْ بِهِ) وَإِنْ جِهَلَهُ؛ لِأَنَّ الْمَبِيعَ بَعْدَ الْقَبْضِ مِنْ ضَمَانِهِ وَإِنَّمَا يَرْجِعُ عَلَيْهِ بِالْثَمَنِ، (وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ عِنْدَهُ فِي الْأَطْهَرِ) تَسْوِيَةً بَيْنَ الْجُمْلَةِ وَالْأَجْزَاءِ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ يَفْعَلُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَرْجَعْ قَطْعًا (وَلَا يَرْجِعُ بِغَرَمٍ مَتَّفَعَةً اسْتَوْفَاهَا) كَلْبَسَ (فِي الْأَطْهَرِ) لَمَّا مَرَّ فِي الْمَهْرِ (وَيَرْجِعُ بِغَرَمٍ مَا تَلَفَتْ عِنْدَهُ) مِنَ الْمَنَافِعِ وَنَحْوِهَا كَثْمَرٍ وَنَتَاجٍ وَكَسْبٍ مِنْ غَيْرِ اسْتِيفَاءٍ إِذَا غَرَمَهُ الْمَالِكُ مُقَابَلَهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَلَفْهَا وَلَا التَزَمَ ضَمَانُهَا بِالْعَقْدِ وَمَا وَإِنْ سَمِلَتْ الْعَيْنُ أَيْضًا لَكُنْهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ حُكْمَهَا وَكَلَامُهُ هُنَا إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَنْفَعَةِ وَالْفَوَائِدِ مِنْ قَبِيلِ

• فُودَ: (أَيَ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ الْمُتَعَقِّدِ خُرًا. اهـ سَم. • فُودَ: (وَمِثْلُهُ) الْاَوَّلَى الثَّانِيْتُ. • فُودَ: (وَمِثْلُهُ قِيَمَةُ اَرْضِ الْوِلَادَةِ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَقَدْ يُشْكَلُ بَعْدَ الرُّجُوعِ بِأَرْضِ التَّعْيِبِ عِنْدَهُ بِفَعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَمَا سَبَّأَنِي إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ هَذَا مِنْ آثَارِ مَا يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ بِسَبِّهِ وَهُوَ الْوُطْءُ. اهـ سَم. • فُودَ: (وَرَجْعُ الْبَلْقِينِي الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّوْضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْأَةِ عِبَارَتُهُ وَاقْتِصَارُهُ عَلَى الْمُشْتَرِي يُفْهَمُ أَنَّ الْمُتَّهَبَ مِنَ الْغَاصِبِ لَا يَرْجِعُ بِهَا أَيِ الْقِيَمَةِ عَلَى الْغَاصِبِ وَهُوَ أَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ قَالَ ع ش وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْمُتَّهَبَ لَمَّا لَمْ يَغْرَمْ بَدَلَ الْأَمِّ ضَعُفَ جَانِبُهُ فَالتَّحَقُّقُ بِالْمُتَعَدِّي وَالْمُشْتَرِي يَبْذُلُ الثَّمَنَ قَوِيَّ جَانِبِهِ وَتَأَكَّدَ تَغْرِيرُهُ مِنَ الْبَائِعِ بِأَخِذِ الثَّمَنِ قِيَاسُ التَّغْلِيظِ عَلَى الْبَائِعِ بِالرُّجُوعِ التَّغْلِيظُ عَلَيْهِ بِالْقِيَمَةِ. اهـ. • فُودَ: (وَإِنْ جِهَلَهُ؛ لِأَنَّ) إِلَى قَوْلِهِ: (وَإِنْ جِهَلَ الْحَالِ) فِي النَّهْأَةِ إِلَّا قَوْلَهُ: (وَلَدَفْعَ هَذَا) إِلَى الْمُتَنِ. • فُودَ (سَبِّ): (وَكَذَا لَوْ تَعَيَّبَ الْخ) أَيِ لَا يَرْجِعُ بِغَرَمٍ اَرْضِ عَيْنِ طَرَأَ عِنْدَهُ بَاقَةً بِخِلَافِ مَا غَرِمَهُ بِتَقْصَانِهَا بِالْوِلَادَةِ فَيَرْجِعُ بِهِ كَمَا مَرَّ. • فُودَ: (كَلْبَسَ) أَيِ وَرَكُوبَ وَسَكُنَى. • فُودَ: (لَمَّا مَرَّ الْخ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ الَّذِي انْتَقَعَ بِهِ وَبَاشَرَ الْإِتْلَافَ. • فُودَ: (وَمَا) أَيِ فِي قَوْلِ الْمُتَنِ مَا تَلَفَ الْخ. • فُودَ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْمَنْفَعَةِ. • فُودَ: (لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ الْخ) أَيِ فَهِيَ أَيِ لَفْظُهُ مَا مِنْ الْعَامِّ الْمُرَادِ بِهِ الْخُصُوصُ. • فُودَ: (وَالْفَوَائِدُ) أَيِ كَثْمَرَةِ الشَّجَرَةِ وَنَتَاجِ الدَّابَّةِ وَكَسْبِ الْمَبْدِ. اهـ مُغْنِي.

• فُودَ: (أَيَ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ) قَالَ فِي الرُّوْضِ الْمُتَعَقِّدِ خُرًا. • فُودَ: (وَمِثْلُهُ قِيَمَةُ اَرْضِ الْوِلَادَةِ) كَذَا فِي الرُّوْضِ وَقَدْ يُشْكَلُ بَعْدَ الرُّجُوعِ بِأَرْضِ التَّعْيِبِ عِنْدَهُ بِفَعْلِهِ أَوْ بِغَيْرِ فَعْلِهِ كَمَا سَبَّأَنِي إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بَأَنَّ هَذَا مِنْ آثَارِ مَا يَرْجِعُ بِمَا غَرِمَهُ بِسَبِّهِ وَهُوَ الْوُطْءُ. • فُودَ: (لَآنَ غَرَمَهَا لَيْسَ مِنْ قَضِيَةِ الشَّرَاءِ الْخ) قَدْ يَخْرُجُ الْوَلَدُ الرَّقِيقُ حَتَّى لَا يَرْجِعَ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ يَقْتَضِيهِ تَقْيِيدُ الرُّوْضِ بِالْحَرَفِ فِي قَوْلِهِ وَقِيَمَةُ الْوَلَدِ الْمُتَعَقِّدِ خُرًا. اهـ أَيِ يُرْجِعُ بِهَا. • فُودَ: (وَرَجْعُ الْبَلْقِينِي أَنَّ الْمُتَّهَبَ كَالْمُشْتَرِي) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَفِي رُجُوعِ الْمُتَّهَبِ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْغَاصِبِ بِقِيَمَةِ الْوَلَدِ وَجِهَانِ. اهـ وَأَصَحُّ الْوَجْهَيْنِ عَدَمُ الرُّجُوعِ شَرَحَ م ر. • فُودَ: (لَكِنَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ قَدَّمَ حُكْمَهَا وَكَلَامُهُ هُنَا الْخ) فَهُوَ مِنَ الْعَامِّ الْمَخْصُوصِ.

المنفعة ولنفع هذا الإيهام الحقت في خطئه تاء بعد الفاء ليعود الضمير للمنفعة صريحا، وإن صغ غوده لها مع عدم التأنيث رعاية لللفظ ما (وبأرض نفص بنائه) بالمثملة (وغيره إذا) اشترى أرضا ونشأ أو غرس فيها، ثم بانث مستحقة للغير فلم يرض ببقاء ذلك فيها حتى (نفص) بالضعمة بناؤه أو غراسه (في الأصح) فيهما أما الأولى فلما مر وأما الثانية فلأنه غره بالبيع، وإن جهل الحال أيضا؛ لأنه مقصّر بدم بحته حتى وقع في ذلك فرجع عليه بأرض ما حصل في ماله من النقص وهو ما بين قيمته قائما ومقلوعا وللمستحق تكليف المشتري نزع ما زوّق به من نحو طين أو جبس ثم يرجع بأرض نقصه على البائع لذلك قال في الروضة عن البقوي وأقره والقياس أن لا يرجع على الفاصب بما اتفق على العبد وما أدى من خراج الأرض؛ لأنه شرع في الشراء على أنه يضمها. اهـ (وكل ما لو غرّمه المشتري رجع به) على الفاصب كقيمة الولد وأجرة المنافع الفائتة تحت يده (لو غرّمه الفاصب) ابتداء (لم يرجع به على المشتري)؛ لأن القراز على الفاصب فقط (وما لا) أي وكل ما لو غرّمه المشتري لم يرجع به على الفاصب كقيمة العيين والأجزاء ومنافع استوفاهما (فيرجع) به الفاصب إذا غرّمه ابتداء

• فود: (هذا الإيهام) أي إيهام الشمول. • فود: (للمنفعة) أي المرادة بما. • فود: (فلن يرض) أي الغير. • فود: (حتى نقض الخ) قضية سياقه أنه ببناء الفاعل وقضية سياق النهاية والمغني وكتابة (بناؤه) في الشارح بالواو أنه ببناء المفعول. • فود: (فيهما) أي في قوله ويرجع بغرم ما تلف الخ وقوله ويرش نقص بنائه الخ. • فود: (فلما مر) أي بقوله؛ لأنه لم يتلفها الخ. • فود: (وإن جهل الحال) أي البائع (أيضا) أي كالمشتري؛ (لأنه الخ) أي البائع وقوله: (في ذلك) أي في بيعه. • فود: (فرجع الخ) أي المشتري هذا ما يترسلي في الحل، ولو حذف هذه الغاية وعلتها لكان أولى؛ لأن تلك الجملة إنما هي ظاهرة في مقابل الأصح فليتأمل. • فود: (قال في الروضة الخ) اعتمدته المغني ثم قال: ولو زوّج الفاصب الأمة المفصولة ووطئها الزوج أو استخلفها جاهلا وغرم المهر أو الأجرة لم يرجع؛ لأنه استوفى مقابلهما بخلاف المنافع الفائتة عنده فإنه يرجع بغرمها. اهـ. • فود: (على العبد) أي والذابة أخذا من التعليل. • فود: (بضمها) أي مؤنة الرقيق والأرض.

• فود (سني: (وكل ما). (قائلة): تكتب ما موصولة بكل إذا كانت ظرفا فإن لم تكن ظرفا تكتب مفعولة كما هنا مغني وزياضي وفي البحراني كل مبتدأ وما موصولة أو موصوفة، ولو شرطية بمعنى أن والجملة الأولى من الشرط والجزاء صلة أو صفة والجملة الثانية خبر وقوله وما لا فيرجع مقتضى صيغته أنه حذف المبتدأ وبعض الصلة أو الصفة وبعض الخبر وانظر هل هو جائز عريّة. اهـ أقول: لا مانع من الجواز مع القرينة الظاهرة على أنه يمكن أن ما في قوله وما لا الخ موصولة استغراقية وقول الشارح أي وكل ما الخ حل معنى فليس فيه حذف المبتدأ. • فود: (على الفاصب) إلى الفرع في النهاية والمغني.

• فود: (فلن يرض) أي الغير ش.

على المشتري؛ لأن القراز عليه فقط لثله في يده هذا إن لم يسبق من الغاصب اعتراف للمشتري بالملك كما مر نظيره، وإلا فهو مقر بأن المقصوب منه ظالم له والمظلوم لا يرجع إلا على ظالمه ولو زادت القيمة عند الغاصب عليها عند المشتري لم يطالب بتلك الزيادة؛ لأنه لم يضع يده عليها فإذا غرمها الغاصب لم يرجع بها وليس ذلك مما شمله الضابط لما تقرّر أن المشتري لا يقرم الزائد ولا يطالب به (قلت: وكل من انتبت) بنونين ثانية ورابعة كما بخطه (يده على يد الغاصب فكالمشتري) فيما تقرّر من الرجوع وعذمه (والله أعلم) ومرّ أوائل الباب ذكر ذلك بأمر من هذا فراجع. (فرغ) ادعى على آخر تحت يده دأبه أن له فيها النصف مثلاً وأنه غصبها فأجاب بأنها إنما كانت عندي بجهة المهاداة وأقام بينة بها لم يضمنها كما استنبطه البلقيني من كلام المروزي في الشريكة وقول بعضهم إنها في زمن نوبته كالمعارة عنده فليضمنها يرد بأن جعل الأكساب كلها له زمن نوبته صريح في أنه كالمالك لها حيث لا كالمستعير.

• فود: (هذا) أي قول المتن وما لا يترجع. • فود: (للمشتري) أي عنده ولو حذفه كما في النهاية والمغني لكان أولى. • فود: (بالمالك) أي للغاصب. • فود: (كما مر نظيره) أي في شرح والأیدی المترتبة إلخ. • فود: (فهو مقر) أي الغاصب، وكذا ضمير له. • فود: (ولو زادت القيمة إلخ) كما إذا كانت قيمته وقت الغصب يائة وباعه بخمسين وهو يساويها وتلفت قيمته عند المشتري سبعين فلا يرجع الغاصب بالثلاثين. اهـ بجزمي أي وإن لم ترد عنده على خمسين فلا يرجع الغاصب بالخمسين التاقصة عنده. • فود: (سني): (فكالمشتري) أي إلا فيما مر في قول الشارح م ر واقتصاره على المشتري إلخ. اهـ رشيد أي خلافاً لما مر في التشفة والمغني وشرح الروض الموافق لإطلاقي المتن هنا. • فود: (ومرّ أوائل الباب إلخ) عبارة النهاية والمغني قال الاستوئي وقد سبق أول الباب بيان ذلك فقال والأیدی المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان إلخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا. اهـ قال ع ش قوله وقيد به ما أطلقه هنا أي بأن يقال وكل من انتبت يده وهي ضامنة كالمستعير والمستام أما لو كانت يده أمانة كالوديعة فهو كالمستعير في كونه طريقاً في الضمان، وأما قراز الضمان فعلى الغاصب ما لم يكن من انتبت يده على يد الغاصب متهماً قراز الضمان عليه كالمشتري. اهـ وقوله ما لم يكن من انتبت يده إلخ أي على مختار النهاية خلافاً للتشفة والمغني والأسنى. • فود: (وأقام بينة إلخ) سكّت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه تصديق المدعي كما لو ادعى أحد على آخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً سم على حج أي فالمصدق مدعي الغصب. اهـ ع ش.

• فود: (فيما تقرّر من الرجوع وعذمه) قال الاستوئي وليس المراد أنهم كالمشتري في جميع ما سبق فقد سبق في أول الباب بيان ذلك فقال والأیدی المترتبة على يد الغاصب أيدي ضمان إلخ فتأمل ما قاله هناك وقيد به ما أطلقه هنا. اهـ • فود: (وأقام بينة) سكّت عن بيان حكم مفهومه ويحتمل أنه لتصديق المدعي كما لو ادعى أحد على الآخر الغصب وادعى الآخر الوديعة مثلاً. اهـ. والله تعالى أعلم.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الشُّفْعَةِ)

بِاسْكَانِ الْفَاءِ وَحُكِّي ضَمُّهَا وَهِيَ لَفْظَةٌ مِنَ الشُّفْعِ ضِدُّ الْوَثْرِ فَكَأَنَّ الشَّفِيعَ بِجَمَلٍ نَفْسِهِ أَوْ نَصِيهَتِهِ شَفْعًا بِضَمٍّ نَصِيبٍ شَرِيكَهُ إِلَيْهِ أَوْ مِنَ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّ الْأَخَذَ جَاهِلِيَّةً كَانَ بِهَا أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ وَيَرْجِعَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا وَشَرْعًا حَقٌّ تَمَلُّكٌ قَهْرِيٌّ يَثْبُتُ لِلشَّرِيكِ الْقَدِيمِ عَلَى الْحَادِثِ فِيمَا مَلَكَ بِيَوْضٍ لِيَدْفِعَ الضَّرَرَ أَيْ ضَرَرَ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ وَاسْتِحْدَاثِ الْمَرَاثِقِ وَغَيْرِهَا كَالْمِصْقَدِ وَالْمَنْوَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الشُّفْعَةِ

• فَوَدَّ: (بِاسْكَانِ الْفَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا لَفْظَةً أَوْ نَصِيهَةً. • فَوَدَّ: (بِاسْكَانِ الْفَاءِ) أَيْ وَضَعَ الشَّيْءَ. أَهْ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِنْ الشُّفْعِ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَالْبِرْمَاوِيُّ مَأْخُودَةٌ مِنَ الشُّفْعِ بِمَعْنَى الضَّمِّ عَلَى الْأَشْهَرِ مِنْ شَفَعَتِ الشَّيْءَ ضَمَمْتَهُ سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لِضَمِّ نَصِيبِ الشَّرِيكِ إِلَى نَصِيهِهِ وَبِمَعْنَى التَّقْوِيَةِ أَوْ الزِّيَادَةِ وَقِيلَ مِنَ الشُّفْعَةِ. أَهْ أَيْ فَالْمَأْخُودُ أَحْصَى مِنَ الْمَأْخُودِ مِنْهُ كَمَا هُوَ الْأَصْلُ فِي التَّقْلِيلِ.

• فَوَدَّ: (إِلَيْهِ) أَيْ نَفْسِهِ أَوْ نَصِيهِهِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنَ الشُّفْعَةِ) عَطَفَ كَقَوْلِهِ الْآتِي أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ إلخ عَلَى قَوْلِهِ مِنَ الشُّفْعِ. • فَوَدَّ: (كَانَ بِهَا) أَيْ بِالشُّفْعَةِ. • فَوَدَّ: (أَوْ مِنَ الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ) الْمُنَاسِبُ أَوْ التَّقْوِيَةُ؛ لِأَنَّهُمَا مَأْخُودَانِ مُخْتَلِفَانِ قَالَ بِكُلِّ مِنْهُمَا قَائِلٌ وَانْظُرِ اللَّفْظَ الْمُسْتَعْمَلَ فِي الزِّيَادَةِ وَالتَّقْوِيَةِ هَلْ هُوَ لَفْظُ الشُّفْعِ أَوْ الشُّفْعَةِ أَوْ غَيْرِهِمَا. أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ قَدْ عَلِمَ مِمَّا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ الْمُسْتَعْمَلَ فِيهِمَا لَفْظُ الشُّفْعِ. • فَوَدَّ: (وَالْتَّقْوِيَةُ) عَطَفَ مُغَايِرَ. أَهْ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَيَرْجِعَانِ لِمَا قَبْلَهُمَا) أَيْ يَرْجِعُ الزِّيَادَةُ وَالشُّفْعَةُ إِلَى الشُّفْعِ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ فِي اللُّغَةِ مَذْلُولُهَا أَيْضًا الزِّيَادَةُ فَيَصِيرُ مَالَ الْكُلِّ إِلَى الزِّيَادَةِ قَالَهُ الْكَرْدِي وَقَوْلُهُ: لِأَنَّ الشُّفْعَةَ إلخ أَيْ وَالشُّفْعُ فِي اللُّغَةِ إلخ وَجِبَارَةُ ع. ش. قَوْلُهُ وَيَرْجِعَانِ أَيْ الزِّيَادَةُ وَالتَّقْوِيَةُ لِمَا قَبْلَهُمَا أَيْ مِنْ قَوْلِهِ أَوْ مِنَ الشُّفْعَةِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ أَقْلَ مَا يُزَادُ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ وَالْمَزِيدُ عَلَيْهِ وَثَرٌ وَالزَّائِدُ إِذَا انْضَمَّ إِلَى الْوَاحِدِ كَانَ الْمَجْمُوعُ ضِدُّ الْوَثْرِ. أَهْ. أَقُولُ قَوْلُهُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ إلخ لَا يُغْنِي الرُّجُوعَ لِلشُّفْعَةِ بَلْ لِلشُّفْعِ فَمُقْتَضَى تَغْلِيلِهِ الْمَوَاقِفِ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي أَنَّ يُقَسَّرُ مَا قَبْلَهُمَا بِالشُّفْعِ وَيَحْتَمَلُ أَنَّ (مَا) كِنَايَةٌ عَنِ الشُّفْعِ وَالشُّفْعَةِ، فَفِي كَلَامِهِ نَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفْظِ. • فَوَدَّ: (وَشَرَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَذَا قِيلَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ لَمْ يُقَسَّمْ إِلَى وَالْمَقْوَرِ. • فَوَدَّ: (وَشَرَّهَا) عَطَفَ عَلَى (لَفْظَةٍ). • فَوَدَّ: (حَقٌّ تَمَلُّكٌ) أَيْ اسْتِحْقَاقُ التَّمَلُّكِ، وَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ التَّمَلُّكُ. • فَوَدَّ: (قَهْرِيٌّ) بِالزَّرْعِ أَوْ الْجَرْصِ صِفَةٌ لِلْمُضَافِ أَوْ الْمُضَافِ إِلَيْهِ. • فَوَدَّ: (وَاسْتِحْدَاثِ) عَطَفَ عَلَى مُؤْنَةِ أَيْ وَإِنَّمَا ثَبَّتَ الشُّفْعَةَ لِيَدْفَعَ الشَّفِيعُ ضَرَرَ مُؤْنَةِ الْقِسْمَةِ وَضَرَرَ اسْتِحْدَاثِ الْمَرَاثِقِ لَوْ لَمْ يَأْخُذْ بِالشُّفْعَةِ. أَهْ يُجْعِلُ وَيَجُوزُ الْعَطْفُ عَلَى الْقِسْمَةِ أَيْضًا.

• فَوَدَّ: (وَغَيْرِهَا) انْظُرْ مَا الْمَرَادُ بِغَيْرِ الْمَرَاثِقِ وَقَدْ اسْتَقَطَّ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمَنْهَجَ.

والبالوعة في الحصّة الصائرة إليه وقيل ضرر سوء المشاركة ولكونها تؤخذ قهراً جعلت أثر الغصب إشارة إلى استثنائها منه والأصل فيها الإجماع إلا من شدّ والأخبار كخبر البخاري «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم فإذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة» وقوله لم يقسم ظاهر في أنه يقبل القسمة؛ لأن الأصل في النفي بلم أن يكون في الممكن بخلافه بلا واستعمال أحدهما محل الآخر تجوز أو إجماع قاله ابن دقيق العيد.....

• قوله: (الصائرة إليه) أي الشفع بالقسمة لو طلبها المشتري. اهـ بجزمي. • قوله: (وقيل ضرر سوء المشاركة) ويتبي على القولين أتأ إن قلنا بالأول لم تثبت الشفعة فيما لو قسم بطلت منفعتة المقصودة كحتم ورخي صغيرين وهو الأصح الآتي، وإن قلنا بالثاني ثبتت فاندفع قول الشهاب سم ما المانع من القول بهما رشدي وعش وقد يجاب بأن مراد سم بقوله بهما دفع الضررين معاً وهذا لا يوجد في نحو الحتام الصغير. • قوله: (ولكونها) أي الحصّة المأخوذة بالشفعة. • قوله: (إشارة إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنها بقيد عدواناً أو بغير حق إلا أن يراد الإشارة إلى أنها كانتا مستثناءة منه. اهـ سم عبارة المغني وذكر عتب الغصب؛ لأنها تؤخذ قهراً فكانتا مستثناءة من تحريم أخذ مال الغير قهراً. اهـ. • قوله: (الإجماع إلخ) عبارة المغني وحكي ابن المنذر فيها الإجماع لكن نقل الرافعي عن جابر بن زيد من التابعين إنكارها قال الدميري ولعل ذلك لم يصح عنه. اهـ.

• قوله: (في كل ما لم يقسم) أي مشترك لم يقسم؛ لأن عدم القسمة يستلزم الشركة ولرواية مسلم «في كل شركة لم تقسم». اهـ ع ش. • قوله: (فلذا وقعت الحدود) معنى وقوع الحدود وتصرف الطرق أنه حصلت القسمة بالفعل فصار كل منهما جازاً للآخر بعد أن كان شريكاً ولا شفعة للجارع ش. اهـ بجزمي. • قوله: (وصرفت إلخ) هو بالتشديد أي ميزت وبيئت. اهـ ع ش وفي البجزمي قال سم بالتخفيف أي فرقت أي لكل طريق فإن فرقت الطريق المشتركة وجعلت بين الشركاء فهو عطف مغاير؛ إذ لا يلزم من وقوع الحدود بيان الطريق. اهـ. • قوله: (لأن الأصل في النفي إلخ) ولأن مقابلته بقوله فإذا وقعت إلخ ظاهر في ذلك اهـ سم. • قوله: (بخلافه بلا) فيكون في الممكن وغيره اهـ ع ش أقول قضية قول الشارح كالتحريم واستعمال أحدهما إلخ أن لا يعكس لم فالأصل في المنفي بلا الافتناع فليراجع. • قوله: (فتجوز) أي مجاز إن وجدت قرينة ظاهرة على المراد كما في قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُنْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الشفعة

• قوله: (وقيل ضرر سوء المشاركة) ما المانع من إرادة الأمرين. • قوله: (إشارة إلى استثنائها منه) في الاستثناء شيء لعدم دخولها في الغصب لخروجها عنه بقيد عدواناً أو بغير حق إلا أن يراد الإشارة إلى أنها كانتا مستثناءة منه. • قوله: (لأن الأصل في النفي بل إلخ) ولأن مقابلته بقوله فإذا وقعت إلخ ظاهر في ذلك. • قوله: (أو إجماع) الظاهر أو احتمال وكذا في النقل عن ابن دقيق العيد فيحتمل أن المراد

والعفو عنها أفضل إلا أن يكون المشتري نادماً أو مغبوناً وأركانها ثلاثة آخذٌ ومأخوذٌ منه ومأخوذٌ، والصيغة إنما تجب في التملك كما يأتي.

(لا تفتت في مفعول) ابتداء، وإن بيع مع أرض للخبر المذكور ولأنه لا يدوم بخلاف المقار فيتأبد فيه ضرر المشاركة وخرج بابتداء تهديم الدار بعد ثبوت الشفعة فإن نقصها وإن نُقل عنها يؤخذ بها كذا قيل ولا يصح؛ لأن التبعية هنا في التملك لا في الثبوت الذي الكلام فيه (بل) إنما تثبت (في أرض وما فيها من بناء) وما يتبعه.....

ولم يؤخذ وإذا لم تكن قرينة معينة لخصوص المراد كان اللفظ باقياً على إجماله لم تنضج دلالته ع ش. اهـ بجبرمي، وقوله: (وإذا لم تكن قرينة معينة) أي بل قرينة صارفة عن الإمكان في لم، وعن الانتفاع في لا، فإذا لم تنصب قرينة أصلاً فيحمل اللفظ على المعنى الحقيقي من الإمكان في الأولى والانتفاع في الثانية فلا يكون في الكلام تجوز ولا إجمال. هـ فود: (والعفو عنها أفضل) ظاهره، وإن اشتد إليها حاجة الشريك القديم فيكون ذلك من باب الإيثار وهو أولى لئلا حث لم تدع إليها ضرورة كالاحتاج للماء للطهارة بعد دخول الوقت ومحلّه أيضاً حيث لم يترتب على الترك مفسدة، ولا كان يكون المشتري مشهوراً بالفجور فينبغي أن يكون الأخذ مستحباً بل واجباً إن تعين طريقاً لدفع ما يريد المشتري من الفجور ثم. اهـ ع ش. هـ فود: (أو مغبوناً) عطف سبب على مسبب أي فيكون الأخذ أفضل. اهـ ع ش. هـ فود: (والصفة إنما تجب الخ) أي فلا حاجة إلى عدها كتاباً بل لا يصح. اهـ ع ش. هـ فود: (سلي: (في مفعول) أي كالحويان والياب. هـ فود: (ابتداء) راجع للفتي أي لا تثبت ابتداء. اهـ كزدي أقول قول المفتي والمراد بالمنقول المفعول ابتداء ليخرج الدار إذا انتهت بعد ثبوت الشفعة الخ صريح في أنه قيد للمفعول، وكذا قول الشارح الآتي؛ لأن التبعية الخ مع ما يأتي عن سم هناك صريح فيه. هـ فود: (للخبر المذكور) فإنه يخصها بما تدخله القسم والحدود والطرق وهذا لا يكون في المنقولات. اهـ مغني. هـ فود: (فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤقتة القسم وهو لا يتكرر سم على حنج ويمكن الجواب بأنه لم يقتصر ثم على ضرر القسم بل ذكر التعليلين معاً ف قوله هنا للخبر الخ ناظر للتعليل الأول وقوله ولأنه لا يدوم الخ ناظر للتعليل الثاني. اهـ ع ش أي ولم يذكره بصيغة التثنية كما مر. هـ فود: (ولا يصح) أي الإخراج لا حكم المخرج من أخذ التقص بالشفعة خلافاً لما فهمه ع ش. هـ فود: (هنا) أي في مسألة تهديم الدار. هـ فود: (لا في ثبوت) أي: لأن التقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتاً لا منقولاً. اهـ سم. هـ فود: (وما يتبعه) إلى قوله وبحث في المغني إلا قوله: (على ما مر في البيع). وقوله: (وخرج) إلى (وشرط التبعية) وإلى قول المفتي: (ولا

بالإجمال المسامحة من قبيل التجوز فليأمل. وقد يراد به معنى الساهل. هـ فود: (فيتأبد فيه ضرر المشاركة) قد يقال الذي اعتبره فيما سبق ضرر مؤقتة القسم وهو لا يتكرر. هـ فود: (لا في الثبوت) أي: لأن التقص حين ثبوت الشفعة كان مثبتاً لا منقولاً.

من باب رزف وسمر ومفتاح غلبي مثبت وكل منفصل توقف عليه نفع متصل على ما مر في البيع (وشجر) رطب وأصل يجزؤ مرآة (تبعاً) للأرض لخبر مسلم «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل شريك لم يقسم ربعة» أي تأنيث ربيع وهو الدار ومطلق الأرض أو حائط أي بستان لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه الحديث أي لا يحل له ذلك جلاً لمستوي الطرفين إذ لا إثم في عدم استئذان الشريك وخرج بتبعاً بيع بناء وشجر في أرض محتكرة؛ لأنه كالمقول وشرط التبعية أن يباع مع ما حولهما من الأرض فلو باع شقصاً من جدار وأشبهه لا غير.....

شفعة) في النهاية إلا قوله: (ولم يشرط دخوله فيه ولقطة ما في وما شرط الخ) وقوله: (وإنما حدث) إلى (وإنما تؤخذ). ة قوله: (من باب) أي منصوب أو متفصل بعد البيع كما يأتي. ة قوله: (وأصل يجزؤ) أي ما يثبت منه. اهـ ع ش. ة قوله: (تبعاً للأرض) قال الحلبي هل وإن نص عليه مع الأرض أو لا؛ لأنه إذا نص عليه صار مستقلاً انظر. اهـ. وفي ع ش على م ر ما يقتضي أنها تثبت فيه، ولو نص على دخوله وأن التخصيص عليه لا يخرج عن التبعية عند الإطلاق اهـ بجزمي. ة قوله: (أي تأنيث ربيع) الأولى حذف أي. ة قوله: (وهو الدار الخ) عبارة ع ش الرزق مفردة وقيل اسم جمع قال التوحي في شرح مسلم والزنج والزنة بفتح الزاء وإسكان الباء والزنج الدار والمسكن ومطلق الأرض وأصله المنزل الذي يزعمون فيه والزنة تأنيث الرزق، وقيل واجده والجمع الذي هو اسم الجنس رزق كتمر وتمرة. اهـ انتهت. ة قوله: (أو حائط) من الحديث وعطف على ربعة. ة قوله: (لا يحل له الخ) الذي في النهاية ولا يحل الخ بالواو. ة قوله: (حتى يؤذن) أي يعلم. ة قوله: (الحديث) آخره كما في المعنى وشرح الرزق فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك فإن باعه ولم يؤذنه فهو أحق به ثم قال شرح الرزق ومفهوم الخبر أنه إذا استأذن شريكه في البيع فإذن له لا شفعة له قال في المطلب ولم يصير إليه أحد من أصحابنا تمسكاً ببقية الأخبار. اهـ. ة قوله: (أي لا يحل الخ) عبارة شرح الرزق قال أي في المطلب والخبر يقتضي إيجاب استئذان الشريك قبل البيع ولم أظفر به في كلام أحد من أصحابنا وهذا الخبر لا محيد عنه وقد صح وقد قال الشافعي إذا صح الحديث فاضربوا بمذمبي غرض الحائط انتهى وقد يجاب بحمل عدم الحل في الخبر على خلاف الأولى والمعنى أن ذلك لا يحل جلاً لمستوي الطرفين. اهـ. ة قوله: (إذ لا إثم الخ) هذا بمجرده لا يصلح صارفاً عن الحرمة فكان ينبغي أن يذكر ما يدل على عدم الإثم. اهـ ع ش. ة قوله: (في أرض محتكرة) وصورتها على ما جرت به العادة الآن أن يؤذن في البناء في أرض موقوفة أو مملوكة بأجرة مقدرة في كل سنة في مقابلة الأرض من غير تقدير مدة فهي كالخراج المضروب على الأرض كل سنة بكذا واغتنر ذلك للضرورة. اهـ ع ش. ة قوله: (لأنه) أي ما ذكر من البناء والشجر. ة قوله: (أن يلبها) أي البناء والشجر. ة قوله: (وأشبهه) أي أرضه الحاملة له. اهـ سم زاد ع ش لكن المفهوم مما يأتي في الشارح م ر عن الشبكي أن المراد حفيرته. اهـ. ة قوله: (لا غير) أي بلا ضم شيء.

ة قوله: (وأشبهه) أي أرضه الحاملة له.

أو من أشجارٍ ومغارٍ بها لا غير فلا شفعة؛ لأنَّ الأرض هنا تابعة. وصرَّح السبكي بأنَّه لا بُدَّ هنا من رؤية الأُسِّ والمغرسِ وفوقَ بينه وبين ما مرَّ في بعثك الجدارِ وأساسه بأنَّه ثمَّ يدخلُ مع الشكوت عنه بخلافه هنا فإنَّه عَيْنٌ مُنفصلة لا تدخلُ في السبيع عند الإطلاقِ فاشترطت رؤيتها وبحثَ أيضًا أنه لو عرَّضَ الجدارُ بحيثُ لو كانت أرضه هي المقصودة ثَبَّتَتِ الشفعة؛ لأنَّ

إلى الأُسِّ من الأرض التي في حوائِجِه. ة فود: (من أشجارٍ إلخ) عُلِفَ على من جدارٍ إلخ وكان الأولى أو أشجارًا إلخ عُلِفًا على شِفْصًا. ة فود: (تابعة) أي من حيثُ القصدُ لِلْمُشْتَرِي لا أن المراد أنه باع الجدارَ ودخلت الأرض تبعًا لما يأتي عن السبكي. اهـ ع ش. ة فود: (وَصَرَّحَ السَّبْكِيُّ) عبارته في شرح المنهاج ويتبيَّن أن يكونَ صورةُ المسألة حيثُ صرَّحَ بدخولِ الأساسِ والمغرسِ في البيعِ وكانا مرتبَّين قَبْلَ ذلك فإنَّه إذا لم يَرَهُما وصرَّحَ بدخولِهما لم يصحَّ البيعُ فإن لم يصرَّحَ بدخولِهما لم يدخلَا في البيعِ في الأصحَّ فإن قلتَ كلامهم في البيعِ يَقْتَضِي أنه إذا قال بعثك الجدارَ وأساسه صحَّ، وإن لم يَرِ الأساسَ قلتُ: المراد بذلك الأساسُ الذي هو بعضُه كَحَشْوِ الجَبَّةِ أما الأساسُ الذي هو مكانُ البناءِ فهو عَيْنٌ مُنفصلة لا تدخلُ في البيعِ عند الإطلاقِ على الأصحَّ فإذا صرَّحَ به اشترطَ فيه شروطُ البيعِ انتهى. وتبيَّنه في القوتِ على ذلك وبه تعلَّم ما في اختصارِ الشارحِ من الإجمالِ والإيهامِ سم على حَجٍّ ويؤخذُ من كلامِ الشارحِ في الفرقِ الآتي ما هو المقصودُ من أنه إذا باعَ الجدارَ وأُسَّه وأرادَ به الأرضَ لم يصحَّ البيعُ أو ما هو مستورٌ بالأرضِ صحَّ؛ لأنَّه الذي يدخلُ في اسمِ الجدارِ عند الإطلاقِ. اهـ ع ش. ة فود: (لا بُدَّ هنا) أي لا بُدَّ في صحَّةِ بيعِ الجدارِ مع أُسِّه فَقَطْ ويتبيَّن الأشجارُ مع مغارِها فَقَطْ. ة فود: (من رؤية الأُسِّ) أي الأرضِ الحاملةَ لِلْبِنَاءِ وقوله: (والمغرسِ) أي الأرضِ الحاملةَ لِلشَّجَرِ. اهـ سم.

ة فود: (وفوق) أي السبكي. ة فود: (ينته) أي يبيع الجدارَ مع أُسِّه فَقَطْ إلخ. ة فود: (وأساسه) أي ما غابَ منه في الأرضِ اهـ سم. ة فود: (بأنَّه) أي الأساسَ وقوله: (ثمَّ) أي فيما مرَّ. ة فود: (بخلافه هنا فإنَّه إلخ) يُعْلَمُ منه أن المرادَ بالأساسِ هناك بعضُ الجدارِ وهنا الأرضُ الحاملةَ لِلجدارِ وصرَّحَ به الأذرعِي هنا. اهـ رشيدِي ومَرَّ عن سم وع ش ما يوافقُه. ة فود: (وَبَحَثَ) أي السبكي (أيضًا أنه إلخ) زادَ النهايةَ

ة فود: (وَصَرَّحَ السَّبْكِيُّ إلخ) عبارته في شرح المنهاج ما نُصِّه: ويتبيَّن أن يكونَ صورةُ المسألة حيثُ صرَّحَ بدخولِ الأساسِ والمغرسِ في البيعِ وكانا مرتبَّين قَبْلَ ذلك فإنَّه إذا لم يَرَهُما وصرَّحَ بدخولِهما لم يصحَّ البيعُ فإن لم يصرَّحَ بدخولِهما لم يدخلَا في البيعِ في الأصحَّ فإن قلتَ كلامهم في البيعِ يَقْتَضِي أنه إذا قال بعثك الجدارَ وأساسه صحَّ، وإن لم يَرِ الأساسَ قلتُ المرادُ بذلك الأساسُ الذي هو بعضُه كَحَشْوِ الجَبَّةِ، أما الأساسُ الذي هو مكانُ البناءِ فهو عَيْنٌ مُنفصلة لا تدخلُ في البيعِ عند الإطلاقِ في الأصحَّ فإذا صرَّحَ به اشترطَ فيه شروطُ البيعِ، والحملُ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ المرتبَّينِ يُشْبِهُ الجُزْءَ ويُشْبِهُ الْمُتَفَصِّلَ فَلِذَلِكَ جَرَى الْخِلَافُ في صحَّةِ البيعِ إذا قال بعثك الجاريةَ وحملَهَا انتهى. وتبيَّنه في القوتِ على ذلك وبه تعلَّم ما في اختصارِ الشارحِ له من الإجمالِ والإيهامِ. ة فود: (الأُسِّ) أي الأرضِ الحاملةَ لِلْبِنَاءِ وقوله والمغرسِ أي الأرضِ الحاملةَ لِلشَّجَرَةِ. ة فود: (وأساسه) أي ما غابَ منه في الأرضِ.

الأرض هي المشبوعة حيثيذ ، (وكذا أتمم) موجود عند البيع (لم يؤبر) حيثيذ ولم يشترط دخوله فيه (في الأصح) ، وإن تأبر عند الأخذ لتأخره لغدير وذلك ؛ لأنه يتبع الأصل في البيع فكذا في الأخذ هنا ولا نظر لطرؤ تأبره لتقدم حقه وزيادته كزيادة الشجر بل قال الماوردي بأخذه وإن قطع إما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه فلا يؤخذ كشجر غير رطب شرط دخوله وإما حادث بعد البيع فلا يأخذه إن لم يؤبر عند الأخذ وإما تؤخذ الأرض والنخل

عقبه وهو مرادهم بلا شك . اهـ . فؤد : (حيثيذ) أي عند البيع . فؤد : (ولم يشترط دخوله فيه) انشطه النهاية والمغني وشرحا الروض والمنهج قال ع ش قوله م ر لم يؤبر عند البيع أي ، وإن شرط دخوله ؛ لأنه نصريح بمقتضى العقد فلا يخرج عن التبعة هذا ما اقتضاه إطلاق الشارح م وهو ظاهر ثم رأيت في سم على حجاج مثل ما استظهرته عبارته قوله ولم يشترط دخوله فيه أن هذا القيد يقتضي أن غير المؤبر إذا شرط دخوله لا يؤخذ وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي إما مؤبر عند البيع أو ما شرط دخوله فيه إلخ ولا يخفى إشكال ذلك قلير أجمع فإن عبارة الروض وأصله لا تنفيذ ذلك بل تشير بخلافه والظاهر أنه ممنوع انتهى . اهـ كلام ع ش أقول وكذا عبارة النهاية والمغني وتعليل الشارح الآتي بقوله ؛ لأنه يتبع الأصل إلخ تشير بخلافه . فؤد : (وإن تأبر) إلى المتن في المغني إلا قوله ولا نظر إلى بل وقوله قال الماوردي وقوله وما شرط دخوله فيه . فؤد : (لتأخره) أي الأخذ ش اهـ سم . فؤد : (وزيادته كزيادة الشجر) مبتدأ وخبر وجواب سؤال . فؤد : (قال الماوردي إلخ) هذا هو المقتضى . اهـ ع ش . فؤد : (يأخذه وإن قطع) وكذا كل ما دخل في البيع ثم انقطعت تبعيته فإنه يؤخذ بالشفعة كما لو انفصلت الأبواب بعد البيع مغني وسلمان . فؤد : (وما شرط دخوله إلخ) كان وجهه أن دخوله في البيع حيثيذ ليس بطريق التبعة فهو كغيره أخرى ضمت إلى المبيع وفيه نظر ؛ لأن هذا الشرط مؤكد لا مستحيل . اهـ سم . فؤد : (كشجر غير رطب إلخ) عبارة النهاية والمغني واحترز بقوله تبعاً عما لو باع أرضاً وفيها شجرة جافة شرطاً دخولها في البيع فلا تؤخذ بالشفعة ؛ لأنها لم تدخل بالبيع بل بالشرط . اهـ قال ع ش قوله م ر ؛ لأنها لم تدخل قضيته ثبوته في الشجر الرطب ، وإن نص على دخوله ؛ لأنه لو سكنت عنه دخل عند الإطلاق . اهـ .

فؤد : (فلا يأخذ إلا إن لم يؤبر عند الأخذ) وفاقاً للمغني وأطلق النهاية أخذ الحادث بعد البيع وقال ع ش بعد ذكره عن سم على منهج والزيادي ما يوافق كلام الشفعة ما نصه وعليه فيقيد قول الشارح م ر بما لم يؤبر وقت الأخذ . اهـ . فؤد : (وإنما تؤخذ إلخ) هذا إنما يصلح لما قبل وأما حادث إلخ دونه ؛ لأنه

فؤد : (ولم يشترط دخوله فيه) هذا القيد يقتضي أن غير المؤبر إذا شرط دخوله لا يؤخذ ، وكذا يقتضي ذلك قوله الآتي أما مؤبر عند البيع وما شرط دخوله فيه إلخ ولا يخفى إشكال ذلك قلير أجمع فإن عبارة الروض وأصله لا تنفيذ ذلك بل تشير بخلافه والظاهر أنه ممنوع . فؤد : (لتأخره) أي الأخذ ش . فؤد : (وما شرط دخوله) كان وجهه أن دخوله في البيع حيثيذ ليس بطريق التبعة فهو كغيره أخرى ضمت إلى المبيع وفيه نظر ؛ لأن هذا الشرط مؤكد لا مستحيل . فؤد : (وإنما تؤخذ الأرض إلخ) هذا إنما يصلح لما قبل وأما حادث إلخ دونه ؛ لأنه غير مقابل بشيء من الثمن حتى يقابل بحصتهما .

بِحَصَّتِيهَا مِنَ الثَّمَنِ.

(ولا شفعة في خجيرة) مُشْتَرَكَةٌ بِأَعْ أَحَدُهُمَا نَصِيْبُهُ مِنْهَا وَقَدْ (نَبِثَتْ عَلَى سَفْهِ غَيْرِ مُشْتَرَكٍ) لِكُونِهِ لِثَالِثٍ أَوْ لِأَحَدِيْهِمَا إِذْ لَا قَرَارَ لَهَا فِيْهِ كَالْمَنْقُولِ ، (وَكَذَا مُشْتَرَكٌ فِي الْأَصْح)؛ لِأَنَّ الشَّفْعَ الَّذِي هُوَ أَرْضُهَا لَا ثَبَاتَ لَهُ فَمَا عَلَيْهِ كَذَلِكَ، وَلَوْ اشْتَرَكَ فِي شَفْلِ وَاحْتَصَصَ أَحَدُهُمَا بِغُلُوِّهِ فَبَاعَ صَاحِبُ الْغُلُوِّ غُلُوَّهُ مَعَ نَصِيْبِهِ مِنَ الشَّفْلِ أَخَذَ الشَّرِيْكَ هَذَا فَقَطْ؛ لِأَنَّ الْغُلُوَّ لَا شَرَكَةَ فِيْهِ وَيَجْرِي ذَلِكُ فِي أَرْضِ مُشْتَرَكَةٍ فِيْهَا شَجَرٌ لِأَحَدِيْهِمَا. (وَكُلُّ مَا لَوْ قَسِمَ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ) مِنْهُ بِأَنَّ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ

غَيْرُ مُقَابِلٍ بِشَيْءٍ مِنَ الثَّمَنِ حَتَّى يُقَابَلَ بِحَصَّتِيْهِمَا. اهـ سم. هـ فُودَ: (بِحَصَّتِيْهِمَا) أَيِ فَنَقُومُ الْأَرْضَ وَالتَّخْلِيلَ مَعَ الشَّرِّ الْمُؤَيَّرِ ثُمَّ بِدُونِهِ وَيُقَسَّمُ الثَّمَنُ عَلَى مَا يَخْصُ كُلُّا مِنْهُمَا كَمَا لَوْ بَاعَ شَيْفَصًا مَشْفُوعًا وَسَيَفَا. اهـ ع ش. هـ فُودَ: (لِكُونِهِ لِثَالِثٍ) إِلَى قَوْلِهِ انْتَهَى فِي الْمُعْنَى. هـ فُودَ: (بِهَذَا فَقَطْ) أَيِ نَصِيْبِهِ مِنَ الشَّفْلِ ش. اهـ سم. هـ فُودَ: (وَيَجْرِي ذَلِكُ فِي أَرْضِ الْخ) فَلَوْ بَاعَ الشَّجَرُ مَعَ نَصِيْبِهِ مِنَ الْأَرْضِ فَالْشَّفْعَةُ فِي الْأَرْضِ بِحَصَّتِيْهَا مِنَ الثَّمَنِ لَا فِي الشَّجَرِ نِهَآيَةً وَمُنْ قَالَعَ ش قَوْلُهُ م ر لَا فِي الشَّجَرِ أَيِ لَا شَفْعَةَ فِيهِ لِغَدَمِ الشَّرَكَةِ وَيَنْبَغِي أَنْ يَجِبَ عَلَى مَالِكِ الشَّجَرِ نِصْفَ الْأَجْرَةِ لِلشَّفْعِ وَهُوَ مَا يَخْصُ النِّصْفَ الَّذِي كَانَ لَهُ قَبْلَ دُونَ مَا يُقَابِلُ النِّصْفَ الَّذِي انْتَقَلَ إِلَيْهِ بِالشَّفْعَةِ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُ كَانَ يَسْتَحِقُّ الْإِقْبَاءَ فِيهِ مَجَانًا فَتَنْتَقِلُ الْأَرْضُ لِلشَّفْعِ مَسْلُوبَةً الْمَنَفْعَةِ كَمَا لَوْ بَاعَ أَرْضًا وَاسْتَتَى لِنَفْسِهِ الشَّجَرُ فَإِنَّهُ يَبْقَى بِلا أَجْرَةٍ وَلَيْسَ لِلشَّفْعِ تَكْلِيفُ الْمُشْتَرِي قَطْعَ الشَّجَرِ وَلَا تَمَلُّكَهُ بِالْقِيَمَةِ وَلَا الْقَلْعَ مَعَ غَرَامَةِ أَرْضِ النِّصْفِ؛ لِأَنَّهُ مُسْتَحِقُّ الْبَقَاءِ وَعَلَيْهِ فَلَوْ اقْتَسَمَا أَيِ الشَّرِيْكَانِ الْقَدِيمَانِ الْأَرْضَ وَخَرَجَ النِّصْفُ الَّذِي فِي الشَّجَرِ لِغَيْرِ مَالِكِ الشَّجَرِ فَلَا قَرَبَ أَنَّهُ يَكْلَفُ حَبِيْثَ أَجْرَةِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّهُ لَا حَقَّ لِمَالِكِ الشَّجَرِ الْآنَ فِي الْأَرْضِ. اهـ هـ فُودَ: (بِأَنَّ لَا يُنْتَفَعُ بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ مِنَ الْوَجْهِ الْخ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَوْ انْتَفَعَ بِهِ مِنْ غَيْرِ ذَلِكِ الْوَجْهِ كَانَ امْتَكَنَ جَعْلُ الْحَمَامِ دَارَيْنِ وَالطَّاحُونِ كَذَلِكَ عَدَمَ ثُبُوتِ الشَّفْعَةِ حَبِيْثًا؛ لِأَنَّ نَفْعَهُمَا فِي هَذِهِ لَيْسَ مِنَ الْوَجْهِ الَّذِي كَانَ قَبْلَ الْقِسْمَةِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَلَا قَرَبَ ثُبُوتِ الشَّفْعَةِ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ أَخَذًا مِنَ الْعِلَّةِ وَهِيَ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ فِي ثُبُوتِ الشَّفْعَةِ فِي الْمُتَقَسِّمِ دَفْعَ ضَرَرٍ مُؤَنَةِ الْقِسْمَةِ الْخ قَالَهُ ع ش ثُمَّ قَالَ قَوْلُهُ كَطَّاحُونٍ وَحَمَامٍ ظَاهِرُهُ، وَإِنْ أَغْرَضَا عَنْ بَقَائِهِمَا عَلَى ذَلِكِ وَقَصَدَا جَعْلَهُمَا دَارَيْنِ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا دَامَا عَلَى صُورَةِ الْحَمَامِ وَالطَّاحُونِ فَلَوْ غَيَّرَا صُورَتَهُمَا عَنْ ذَلِكِ فَيَنْبَغِي اغْتِيَابًا مَا غَيَّرَ إِلَيْهِ. اهـ وَهَذَا يُخَالِفُ مَا تَقَدَّمَ مِنْهُ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ هُوَ مَا تَقَدَّمَ. اهـ يُخَيِّرُنِي أَقُولُ عِبَارَةَ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ وَهِيَ: لَا تَبَيَّنَتِ الشَّفْعَةُ فِيمَا لَا يُجْبَرُ الشَّرِيْكَ فِيهِ عَلَى الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيْكَهُ وَهُوَ مَا لَا تَبْقَى مَنَفَعَتُهُ الْمُتَعَادَةُ بَعْدَ الْقِسْمَةِ، وَإِنْ بَقِيَ غَيْرُهَا أَيِ غَيْرِ الْمُتَعَادَةِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ لِلتَّضَاوُتِ الْعَظِيمِ بَيْنَ الْمَنَافِعِ كَحَمَامٍ لَا يَتَقَسِّمُ حَمَامَيْنِ. اهـ كَالصَّرِيحِ فِي مُوَافَقَةِ الثَّانِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

هـ فُودَ: (أَخَذَ الشَّرِيْكَ هَذَا) أَيِ نَصِيْبِهِ مِنَ الشَّفْلِ ش.

يُتَّفَقُ به قبلها (كحَقَامٍ وَرَحَى) صَفِيرَيْنِ لَا يُعْكَرُ تَقْدُّمُهُمَا (لَا شُفْعَةٌ فِيهِ فِي الْأَصَحِّ) بخلاف الكبيرَيْنِ؛ لأنَّ عِلَّةَ ثبوتها في الْمُتَقَسِّمِ كما مرَّ دَفْعَ ضَرَرٍ مُؤَنَةِ الْقِسْمَةِ وَالْحَاجَةَ إِلَى إِفْرَادِ الْحِصَّةِ الصَّائِرَةِ إِلَى الشَّرِيكِ بِالْمَرَافِقِ وَهَذَا الضَّرَرُ حَاصِلٌ قَبْلَ الْبَيْعِ وَمِنْ حَقِّ الرَّاغِبِ فِيهِ مِنَ الشَّرِيكَيْنِ أَنْ يُخَلِّصَ صَاحِبَهُ مِنْهُ بِالْبَيْعِ لَهُ فَلَمَّا بَاعَهُ لِغَيْرِهِ سَلَطَهُ الشَّرْعُ عَلَى اخْتِيَاظِهِ مِنْهُ فَغَلِمَ ثُبُوتُهَا لِكُلِّ شَرِيكِ يُجْبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ كَمَا لِكِ عَشْرِ دَارٍ صَغِيرَةٍ بَاعَ شَرِيكُهُ بِقِيَّتِهَا فَتَثَبُّتُ لَهُ بِخِلَافِ عَكْسِهِ؛ لأنَّ الْأَوَّلَ يُجْبَرُ عَلَى الْقِسْمَةِ دُونَ الثَّانِي كَمَا بَأْتِي فِي بَابِهَا وَعَبَّرَ أَصْلُهُ بِطَاحُونَةٍ فَغَدَلَ عَنْهُ لِلرَّحَى مَعَ تَرَادُفِهِمَا؛ لِأَنَّهُ أَخْصَصَ قِيلَ الْغُرْفُ إِطْلَاقَ الطَّاحُونَةِ عَلَى الْمَكَانِ وَالرَّحَى عَلَى الْحَجَرِ وَهُوَ غَيْرُ مُرَادٍ هُنَا؛ لِأَنَّهُ مُنْقُولٌ، وَهُوَ إِنَّمَا يُؤْخَذُ تَبَعًا لِلْمَكَانِ فَالْمُرَادُ

• فَوَدَّ: (لأنَّ هَلَةَ الْخ) أَيِ وَالَّذِي يَتَطَلَّ نَفْعُهُ بِالْقِسْمَةِ لَا يُقَسَّمُ فَلَا ضَرَرَ وَلَا بُدَّ مِنْ هَذِهِ الضَّمِيمَةِ لِلتَّغْلِيلِ لِيُتَبَّحَ الْمُدَّعَى وَهُوَ اشْتِرَاطُ أَنْ لَا يَتَطَلَّ نَفْعُهُ الْمَقْصُودُ مِنَ الْقِسْمَةِ؛ لِأَنَّ التَّغْلِيلَ الْمَذْكُورَ إِنَّمَا يَتَّبَحُ ثُبُوتُ الشُّفْعَةِ وَلَا يَتَّبَحُ هَذَا الْاِشْتِرَاطُ. اهـ يُجْبَرُ مِي. • فَوَدَّ: (فِي الْمُتَقَسِّمِ) أَيِ فِي الَّذِي يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ مُتَعَلِّقٌ بِثُبُوتِهَا. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ. • فَوَدَّ: (دَفْعَ ضَرَرٍ الْخ) خَيْرٌ إِنْ. • فَوَدَّ: (وَالْحَاجَةُ) عَطِفَ عَلَى مُؤَنَةِ الْمُرَادِ بِالْحَاجَةِ الْاِحْتِيَاجُ. • فَوَدَّ: (وَهَذَا الضَّرَرُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَهَذَا الضَّرَرُ، وَإِنْ كَانَ وَاقِعًا قَبْلَ الْبَيْعِ لَوْ افْتَسَمَ الشَّرِيكَانِ لَكِنْ كَانَ مِنْ حَقِّ الرَّاغِبِ فِي الْبَيْعِ تَخْلِيصُ شَرِيكِهِ بَيْعِهِ مِنْهُ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ سَلَطَهُ الشَّارِعُ عَلَى اخْتِيَاظِهِ مِنْهُ فَغَلِمَ أَنَّهَا لَا تَثَبُّتُ إِلَّا فِيمَا يُجْبَرُ الشَّرِيكُ فِيهِ عَلَى الْقِسْمَةِ إِذَا طَلَبَهَا شَرِيكُهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ حَقِّ الرَّاغِبِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ عَرَضَ الْبَيْعُ عَلَى شَرِيكِهِ فَاغْتَنَعَ مِنَ الشَّرَاءِ ثُمَّ بَاعَ لِغَيْرِهِ لَيْسَ لَهُ أَيُّ لِلشَّرِيكِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَلَيْسَ مُرَادًا وَمَا ذَكَرَهُ حَكَمَةٌ لَا يَلْزَمُ اطِّرَادُهَا. اهـ ع ش وَمَرَّ عَنْ شَرَحِ الرَّوْضِ جَوَابَ آخَرٍ. • فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ فِي الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ: (مَنْ) أَيِ مِنَ الْقَضَرِ ش. اهـ س م. • فَوَدَّ: (هَلَى أَخْلِيهِ) أَيِ الشُّفْعِ الْمَبِيعِ (مَنْ) أَيِ مِنَ الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (فَغَلِمَ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (كَمَا لِكِ عَشْرِ دَارٍ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ أَحَدُهُمَا حِصَّتَهُ مِنَ الدَّارِ الْمَذْكُورَةِ مُسْجِدًا صَحَّ وَيُجْبَرُ صَاحِبُ الْمِلْكِ عَلَى قِسْمَتِهِ قَوْرًا، وَإِنْ بَطَلَتْ مَنَفَعَتُهُ الْمَقْصُودَةُ كَمَا يُجْبَرُ صَاحِبُ الْعَشْرِ إِذَا طَلَبَ صَاحِبُ الشُّفْعَةِ أَغْشَارَ الْقِسْمَةِ. اهـ ع ش وَلَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ الْأَخْذِ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) أَيِ بَانَ بَاعَ مَالِكُ الْعَشْرِ حِصَّتَهُ فَلَا تَثَبُّتُ الشُّفْعَةُ لِشَرِيكِهِ لَا مِنْهُ مِنَ الْقِسْمَةِ إِذْ لَا فَائِدَةَ فِيهَا فَلَا يُجَابُ طَالِبُهَا لِتَعَتُّيهِ مَغْنًى وَكَزْدِيٍّ أَيِ مَا لَمْ يَكُنْ مُشْتَرِي الْعَشْرِ لَهُ يَمْلِكُ مُلَاصِقَتَهُ لَوْ تَثَبُّتَ الشُّفْعَةُ حَتَّى يَجِبَ لِصَاحِبِ الشُّفْعَةِ أَغْشَارُ؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِيَّ يُجَابُ لَطَالِبَ الْقِسْمَةِ ع ش وَس م. • فَوَدَّ: (لأنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ مَالِكِ الْعَشْرِ وَقَوْلُهُ: (دُونَ الثَّانِي) أَيِ شَرِيكِهِ مَالِكِ الشُّفْعَةِ أَغْشَارِ ش. اهـ س م. • فَوَدَّ: (قِيلَ الْخ) أَقْرَأَ الْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَمِنْ حَقِّ الرَّاغِبِ فِيهِ) أَيِ فِي الْبَيْعِ وَقَوْلُهُ مِنْهُ أَيِ مِنَ الْقَضَرِ ش. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ عَكْسِهِ) انْظُرْ لَوْ كَانَ يَتَّبَحُ الْعَشْرُ هُنَا لَيْسَ لَهُ يَمْلِكُ مُلَاصِقَتَهُ إِذْ يَجِبُ الْقِسْمَةُ بِطَلَبِهِ كَمَا بَأْتِي. • فَوَدَّ: (لأنَّ الْأَوَّلَ) أَيِ مَالِكِ وَقَوْلُهُ دُونَ الثَّانِي أَيِ شَرِيكِهِ ش.

المحلُّ المُقدَّر لِلطَّحِنِ وَحَيْثُ يُذَيِّدُ تَغْيِيرُ الْمُحَرَّرِ أُولَى. اهـ وليس بسديد؛ لأنَّ هذا إن سَلِمَ عُرِفَ طَارِيٌّ وَالَّذِي تَقَرَّرَ تَرَادُفُهُمَا لُغَةً فَلَا إِيرَادَ.

(وَلَا شُفْعَةُ إِلَّا لِشَرِيكِ) فِي الْعَقَارِ الْمَأْخُوذِ، وَلَوْ ذِمَّتِيًا وَمُكَاتَبًا مَعَ سَيِّدِهِ وَغَيْرِ أَدَمِيٍّ كَمَسْجِدٍ لَهُ شِفْصٌ لَمْ يُوقَفْ فَبَاعَ شَرِيكُهُ بِشَفْعٍ لَهُ نَاطِرُهُ فَلَا تَثْبُتُ لِغَيْرِ الشَّرِيكِ كَأَنَّ مَاتَ عَنْ دَارٍ يُشْرِكُهُ فِيهَا وَإِثْنُهُ فَبَيْعَتْ جِصَّتُهُ فِي ذَيْنِهِ فَلَا بِشَفْعٍ الْوَارِثُ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ وَكَالْجَارِ لِغَيْرِ الْبُخَارِيِّ السَّابِقِ وَهُوَ صَرِيحٌ لَا يَقْبَلُ تَأْوِيلًا بِخِلَافِ أَحَادِيثِ إِبْتَاتِهَا لِلْجَارِ فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ عَلَى الشَّرِيكِ فَتَعَيَّنَ جَمْعًا بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَلَا يُنْقَضُ حُكْمُ الْحَقْنِيِّ بِهَا، وَلَوْ لِشَافِعِيٍّ بَلْ يَحِلُّ لَهُ الْأَخْذُ بِهَا بَاطِلًا عَلَى مَا بَأْتِيَ فِي الْقَضَاءِ وَلَيْسَ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ سَمَاعُ الدَّعْوَى بِهَا كَمَا بَأْتِيَ أَوَائِلَ الدَّعَاوَى إِلَّا إِنْ قَالَ الْمُشْتَرِي هَذَا يُعَارِضُنِي فِيمَا اشْتَرَيْتُهُ وَهُوَ كَذَا بِغَيْرِ حَقٍّ فَتُسَمَّعُ دَعْوَاهُ وَيُغْنَعُ الْجَارُ مِنْ مُعَارَضَتِهِ وَحَيْثُ لَا لِحَقْنِيِّ الْحُكْمَ لَهَا وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) بَلْ هُوَ سَدِيدٌ فَتَأَمَّلْهُ. اهـ سَم. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ هَذَا إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَوْلَوِيَّةُ تَغْيِيرِ الْمُحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيْهَامَ فِيهِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا وَمَا لَا إِيْهَامَ فِيهِ مُطْلَقًا أُولَى مِمَّا فِيهِ إِيْهَامٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْ سَمَ عَلَى حَيْجٍ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (فِي الْعَقَارِ) إِلَى قَوْلِهِ كَانَ مَاتَ فِي الْمُغْنِيِّ وَالْإِيْهَامُ فِي النَّهْيَةِ الْإِلَّا قَوْلُهُ وَلَيْسَ لِنَحْوِ شَافِعِيٍّ إِلَى وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فِي الْعَقَارِ الْمَأْخُوذِ) أَيِ فِي رَقَبَتِهِ. اهـ رَشِيدِيٍّ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ ذِمَّتِيًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَتَثْبُتُ لِذِمَّتِيٍّ عَلَى مُسْلِمٍ وَمُكَاتَبٍ عَلَى سَيِّدِهِ كَمَكْسِيْهِمَا. اهـ.

• فَوَدَّ: (لَهُ شِفْصٌ) أَيِ مِنْ دَارٍ مُشْتَرَكَةٍ بِشَرَاءٍ أَوْ هِبَةٍ لِيَصْرِفَ فِي عِمَارَتِهِ. اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (يَشْفَعُ لَهُ نَاطِرُهُ) أَيِ إِنْ رَأَى مُضْلَحَةً، وَلَوْ كَانَ لِيَيْتَ الْمَالِ شَرِيكَ فِي أَرْضٍ فَبَاعَ شَرِيكُهُ كَانَ لِلْإِمَامِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ إِنْ رَأَى مُضْلَحَةً. اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (جِصَّتُهُ) أَيِ الْمَيْتِ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ الدَّيْنَ لَا يَمْنَعُ الْإِرْثَ) أَيِ فَكَانَ الْوَارِثُ بَاعَ مِلْكَ نَفْسِهِ هَذَا إِذَا كَانَ الْوَارِثُ حَائِزًا كَابْنَهُ مَثَلًا بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَيَأْخُذُ بِالشُّفْعَةِ مَا زَادَ عَلَى قَدْرِ جِصَّتِهِ مِنَ الْإِرْثِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (حَمَلُهُ) أَيِ الْجَارُ الْوَاقِعُ فِيهَا وَقَوْلُهُ: (فَتَعَيَّنَ) أَيِ الْحَمْلُ.

• فَوَدَّ: (وَلَا يُنْقَضُ الْخ) أَيِ، وَلَوْ قَضَى بِالشُّفْعَةِ لِلْجَارِ حَقْنِيٍّ لَمْ يُنْقَضِ حُكْمُهُ، وَلَوْ كَانَ قَضَاؤُهُ بِهَا لِشَافِعِيٍّ كَنَظَائِرِهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الْاجْتِهَادِيَّةِ. اهـ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَلْ يَحِلُّ لَهُ) أَيِ لِلْجَارِ الشَّافِعِيٍّ ع. ش. اهـ سَم. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ لَا لِحَقْنِيِّ الْحُكْمِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنْ مَنَعَ الشَّافِعِيٍّ حُكْمَ بَيْنِيْهِمَا سَمَ عَلَى حَيْجٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مَنَعْتُكَ مِنَ الْأَخْذِ فِي قُوَّةِ حُكْمَتِ بَعْدَمِ الشُّفْعَةِ. اهـ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ

• فَوَدَّ: (وَلَيْسَ بِسَدِيدٍ) بَلْ هُوَ سَدِيدٌ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ هَذَا إِنْ سَلِمَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَمْنَعُ أَوْلَوِيَّةُ تَغْيِيرِ الْمُحَرَّرِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِيْهَامَ فِيهِ لُغَةً وَلَا عُرْفًا بِخِلَافِ تَغْيِيرِ الْمَنَاجِ فَإِنَّهُ مَوْهَمٌ عُرْفًا وَمَا لَا إِيْهَامَ فِيهِ مُطْلَقًا أُولَى مِمَّا فِيهِ إِيْهَامٌ فِي الْجُمْلَةِ فَتَأَمَّلْهُ. • فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ يُمَكِّنُ حَمْلَهُ) أَيِ الْجَارُ وَقَوْلُهُ فَتَعَيَّنَ أَيِ الْحَمْلُ وَقَوْلُهُ بَلْ يَحِلُّ لَهُ أَيِ لِلشَّافِعِيٍّ ع. ش. • فَوَدَّ: (وَحَيْثُ لَا لِحَقْنِيِّ الْحُكْمِ لَهَا) قَضَيْتُهُ أَنْ مَنَعَ الشَّافِعِيٍّ حُكْمَ بَيْنِيْهِمَا. • فَوَدَّ: (وَلَا لِمَوْقُوفٍ عَلَيْهِ) يَتَّبِعِي أَمْتِنَاعُ أَخْذِهِ، وَإِنْ جَوَزْنَا قِسْمَةَ الْمِلْكِ عَنِ الْوَقْفِ لَعَدَهُ

بناءً على إطلاق امتناع قسمة الملك على الوقف وسيأتي آخر القسمة ما فيه وموصى له بالمنفعة، ولو أبداً وليست أراضي الشام موقوفة كما قطع به الجرجاني قال جمع بخلاف أراضي مصر؛ لأنها فتحت عنوة وقفت، وأخذ السبكي من وصية الشافعي أنه كان له بها أرض ترجيح أنها ملك وفيه تأييد للقائلين بأنها فتحت صلحاً وسيأتي ما في ذلك في السير مبسوطاً وقد لا تثبت للشريك لكن يعارض كولي غير أصل شريك لموليه باع شقص محجوره فلا يشفع؛ لأنه متهتم بالمحاباة في الشئ وفازق ما لو وكل شريكه فباع فإنه يشفع بأن المؤكل متأهل للاعتراض عليه لو قصر.

(تنبيه) قد يشفع غير الشريك كأن يكون بينهما عرصه شركة فيدعي أجنبي نصيب أحدهما

(الخ) عطف على قوله لغير الشريك أي ولا تثبت لشريك موقوف عليه. فود: (بناءً على إطلاق افتتاح (الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض أي والمعني والنهاية. اهـ سم.

فود: (وسيأتي آخر القسمة (الخ) عبارة المعني والنهاية ولا شفعة لصاحب شقص من أرض مشتركة موقوف عليه إذا باع شريكه نصيبه ولا لشريكه إذا باع شريك آخر نصيبه كما أفتى به البلقيني لامتناع قسمة الوقف عن الملك ولا ابتداء ملك الأول الرقة نعم على ما اختاره الروائي والمصنف من جواز قسمته عنه لا مانع من أخذ الثاني وهو المعتد إن كانت القسمة قسمة إفراز. اهـ قال سم ويتبني حيثيذ أن يأخذ الجميع؛ لأن جهة الوقف لعدم استحقاقها الأخذ بمنزلة المدم. اهـ وقال ع ش قوله م ر ولا لشريكه أي الوقف بأن كانت اثلاً لزيد ولعمرو وللمسجد وقوله م ر إن كانت القسمة قسمة إفراز أي لا قسمة رد أو تعديل ويتبني أن محل امتناع قسمة الرد إذا كان الدافع للدراهم صاحب الملك؛ لأنه شراء لبعض الوقف بما دفعه من الدراهم أما لو كان الدافع ناظر الوقف من زبده لم يمتنع؛ لأنه ليس فيه بيع الوقف بل فيه شراء له. اهـ. فود: (وموصى له) عطف على قوله موقوف عليه أي ولا لموصى له.

فود: (وسيأتي في ذلك (الخ) الذي يأتي له م ر في السير إنما هو الجزم بأنها فتحت عنوة وهو الذي أفتى به والده م ر وزاد أنها لم توقف. اهـ رشيد عبارة البجيرمي فزع قال شيخنا كابن حجر أراضي مصر كلها وقفت؛ لأنها فتحت عنوة فلا شفعة فيها ونوزع فيه ونقل عن شيخنا م ر خلافه وهو الذي جرى عليه الناس في الأعصار قلوبوي وقرره شيخنا. اهـ. فود: (كولي غير أصل) أفهم أن الأصل له ذلك ويوجه بأنه غير متهتم. اهـ ع ش. فود: (فإنه يشفع (الخ) أي الشريك ش. اهـ سم أي الوكيل في البيع. فود: (غير الشريك) أي للبايع باغتراف ذلك الغير كما يأتي.

ملكه على الأصح أو ضعفه على خلاف الأصح بخلاف شريك الوقف إذا باع شريك لهما آخر فله الأخذ إن جاوزنا القسمة لكونها إفرازاً ويتبني حيثيذ أن يأخذ الجميع؛ لأن جهة الوقف لعدم استحقاقها الأخذ بمنزلة المدم. فود: (بناءً على إطلاق امتناع (الخ) وكذا على الجواز لعدم ملكه كما يفيد ذلك كلام شرح الروض. فود: (فإنه) أي الشريك ش.

فود: (كان يكون بينهما عرصه إلى آخره) قد يستشكل هذا المثال بأن الشاهد شريك قطعاً إما

وبشهادته له الآخر فترد شهادته ثم يبيع المشهود عليه نصيبه لآخر فللشاهد أن يشفعه ثم يلزمه رده للمشهود له باعترافه هذا هو المسوغ لأخذه بها مع زعمه بطلان البيع.
(ولو باع داراً وله شريك في مخرها) فقط كدرب غير نافذ (فلا شفعة فيها) لانقضاء الشراكة فيها (والصحيح ثبوتها في الممر) بحصته من الثمن (إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار أو أمكن)

• فود: (الآخر) أي الشريك الآخر باختيار اليد. • فود: (لآخر) أي غير الثلاثة. • فود: (وهذا) أي لزوم رده للمشهود له اهـ سم. • فود: (مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته. اهـ سم. • فود: (فقط كدرب) إلى قول المتن يلزمنا في المفتي إلا قوله من غير إلى المتن وإلى قوله، ولو شرط في النهاية.
• فود: (فقط) أي لا فيها أيضاً. اهـ سم. • فود: (كدرب غير نافذ) قال ابن الرقعة أما الدرب النافذ فغير مملوك فلا شفعة في ممر الدار المبيعة منه قطعاً. اهـ مفتي.
• فود: (سني): (والصحيح ثبوتها في الممر) إلى قوله والأ فلا والثاني تثبت فيه والمشتري هو المضر

للمشهود عليه أو للأجنبي فكيف صدق أنه شفع غير الشريك إلا أن يقال إنه بزعمه غير شريك للبائع فصلاً ما ذكر، وفيه نظر فإن ذلك إنما يوجب كون ما ذكر من قبيل أنه شفع الشريك مع غير بيع من الشريك لا أنه شفع غير الشريك والحق أنه يصدق أنه غير شريك للبائع أي بزعمه وأنه شفع مع وجود بيع شرعي. • فود: (وهذا) أي لزوم رده للمشهود له ش. • فود: (مع زعمه بطلان البيع) أي بدليل شهادته. • فود: (سني): (ولو باع داراً وله شريك في ممرها إلخ) ذكر في الروض قبل هذه المسألة بيع حصته من الممر فقط فقال فرغ لو باع نصيباً من ممر يتقسم لا يتخذ فلهذه الشفعة. اهـ. قال في شرحه وتغييره بنصيباً أولى من تغيير أصله بنصيبه المحتاج إلى قول المهيئات وصورة المسألة أن تحصل دار البائع بملك له أو شارع، وإلا فهو كمن باع داراً أو استثنى منها بيتاً والأصح فيها البطلان لعدم الانقضاء بالباقي ولتقصان الملك. اهـ. وانظر إطلاق قوله والأصح فيها البطلان مع قول الروض في باب البيع ولو استثنى بائع الدار لنفسه بيتاً فله الممر أي منها فلو بناء ولم يمكن تخصيص ممر لم يصح البيع أي فإن أمكن صح. اهـ. • فود: (فقط) أي لا فيها أيضاً.

• فود: (سني): (والصحيح ثبوتها في الممر إلخ) قال الإسوي والثاني أنها تثبت، وإن تعدد الموروث والثالث لا تثبت وإن أمكن الموروث إذا كان في اتخاذ الممر عشر أو مؤنة لها وقع والرايع أنه إذا لم يمكن استطرأ المشتري من موضع آخر فيقال للشفيع إن أخذته على أن تمكن المشتري من المرور مكنك من الأخذ جمعاً بين الحقيين، وإلا متفناك منه. اهـ باختصار التعليل ولا يخفى أن حكايته الثالث صريح في أنه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممر عشر أو مؤنة لها وقع أو لا فانظر ذلك مع قول الشارح من غير مؤنة لها وقع. وعجابه الروضة صريحة في أن هذا الذي قاله الشارح وجه ضعيف فإنه قال ما نصه: فإن أرادوا أخذ الممر بالشفعة نظر إن كان للمشتري طريق آخر إلى الدار وأمكنه فتح باب آخر إلى شارع فلهم ذلك على الصحيح إن كان متقسماً وإلا فعلى الخلاف في غير

من غير مؤنة لها وقع (فتح باب إلى شارح) ونحوه أو إلى ملكه لإمكان الوصول إليها من غير ضرر (والا) يمكن شيء من ذلك (فلا) إما فيه من الإضرار بالمشتري والشفعة تثبت لدفع الضرر فلا يزال الضرر بالضرر ومجرى النهر كالممر فيما ذكر، ولو اشترى ذو دار لا ممر لها نصيباً في ممر تثبت مطلقاً على الأوجه؛ لأن الممر ليس من حقوق الدار هنا قبل البيع بخلافه ثم وإنما تثبت فيما ملك بمعاوضه محضه وغيرها نصاً في البيع وقياساً في غيره بجامع

بتفسيه ببراء هذه الدار والثالث المنع مطلقاً إذا كان في اتخاذ الممر عسر ومؤنة لها وقع نهاية وممن وفي سم بعد ذكر ذلك عن الإسنوي ما نصه ولا يخفى أن حكاية الثالث صريح في أنه لا فرق على الصحيح بين أن يكون في اتخاذ الممر عسر أو مؤنة لها وقع أو لا فانظر ذلك مع قول الشارح أي والنهاية من غير مؤنة لها وقع وعبارة الرّوض أي والمفني صريحة في أن هذا الذي قاله الشارح وجه ضعيف. اهـ. وفي النهاية والمفني وسم أيضاً ومحل الخلاف إذا لم يتسع الممر فإن اتسع بحيث يمكن أن يترك للمشتري منه شيء يمر فيه تثبت الشفعة في الباقي قطعاً اهـ وزاد الأخيران وفي المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه الخلاف. اهـ. قوله: (ومجرى النهر إلخ) عبارة الرّوض ولصحن بيوت الخان ومجرى النهر أي ويثر المزرعة حكم الممر. اهـ قال في شرحه أي الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الأرض أي البستان وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر انتهى. اهـ سم.

قوله: (ولو اشترى إلخ) عبارة المفني قبيل هذه المسألة، ولو باع نصيباً يتقسم من ممر لا يتقد فلاهله الشفعة؛ لأنهم شركاء فيه ولو باع نصيبه من الممر خاصة ففي الرّوضة وأصلها أن للشريك الأخذ بالشفعة إن كان متقسيماً أي واتصلت الدار المبيع ممرها بملكه أو شارح. اهـ.

قوله: (نصيباً في ممر) أي تمكن قسمته أي الممر كما هو ظاهر. اهـ ع ش. قوله: (تثبت) أي في التصيب. قوله: (مطلقاً) أي أتمكن اتخاذ ممر للدّار أو لا ممنوع ش وشرح الرّوض. قوله: (ثم) أي في مسألة المتن.

قوله (سني): (فيما ملك إلخ) أي فيما ملكه الشريك الحادث. قوله: (وغيرها) أي غير محضه والواو

المتقسم وقال الشيخ أبو محمد إن كان في اتخاذ الممر الآخر عسر أو مؤنة لها وقع كانت الشفعة على الخلاف والمذهب الأول وإن لم يكن له طريق آخر ولا أتمكن اتخاذه إلخ. اهـ.

قوله في (سني): (والصحيح ثبوتها إلخ) قال الإسنوي وحيث قلنا يأخذ فلا يخفى اشتراط ما سبق من إمكان القسمة وغير ذلك ثم قال محل الخلاف كما قاله في المطلب والكفاية إذا لم يتسع الممر فإن اتسع وكان يمكن أن يخلي للمشتري للدّار منه شيء يمر فيه تثبت الشفعة في الباقي بلا خلاف وفي المقدار الذي لا يتأتى المرور بدونه هذه الأوجه. اهـ وقوله فلا يخفى إلخ يقيد اشتراط إمكان جفله ممرين. قوله: (ومجرى النهر كالممر) عبارة الرّوض ولصحن بيوت الخان ومجرى النهر أي ويثر المزرعة حكم الممر. اهـ قال في شرحه أي الشركة في صحن الخان دون بيوته وفي مجرى الماء دون الأرض وفي بئر المزرعة دون المزرعة كالشركة في الممر فيما مر. اهـ. قوله: (وغيرها) يَدْخُلُ فِيهِ

الاشتراك في المعاوضة مع لحوق الضرر فخرج مملوك بغير معاوضة كإرث ودية بلا ثواب ووصية (ملكاً لازماً متأخراً) سببه (عن سبب (ملك الشفع) وسيدكز مُحْتَرَزَات ذلك فالمملوك بمحضه (كبيع و) بغيرها نحو (مهر وعوض خلع و) عوض (صلح دم) في قتل عميد (و) عوض صلح عن (نجوم و) من المملوك بمحضه أيضاً نحو (أجرة ورأس مال سلم) و صلح عن مال كما مر في بابهِ ويصح عطف نجوم على مبيع وما قيل يتعين فيه التقدير الأول؛ لأن عقد

بمعنى أو كما عرِّ به النهاية والمُعْنَى . فُود: (وغيرها) يَدْخُلُ فِيهِ الْقَرْضُ بَأَنْ أَقْرَضَ شَيْئاً بِشَرْطِهِ فَبُتُّ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَمِنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الدَّمِيرِيُّ وَسَدَّكَرُهُ عَنِ الرَّوْضِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِّ وَيَأْخُذُهُ الشَّرِيكَ بِقِيَمَتِهِ وَقَدْ الْقَرْضُ . اهـ ع ش . فُود: (سببه) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فِي الْبَيْعِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَسَدَّكَرُهُ إِلَى الْمُتَنِ . فُود: (سببه) إِنَّمَا قَدَّرَهُ الشَّارِحُ لِتَنْدِفِ مَا أوردَ عَلَى الْمُتَنِ مِنْ ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فِي مُدَّةِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي فَقَطَّ كَمَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ قَلْبُ بَاغٍ أَحَدُ شَرِيكَيْنِ نَصِيهِهِ الْخ .

فُود (سبي) (ومهر) أَيِّ وَيُقْضَى جُعِلَ مَهْرًا، وَكَذَا مَا بَعْدَهُ وَيَأْخُذُ فِيهِمَا الشَّفْعُ بِمَهْرِ الْمُثَلِّ وَفِي صَلَاحِ الدَّمِ بِالذِّبَةِ حَلِّي . اهـ بَحِيرَمِي . فُود: (وعوض صلح من نجوم إلخ) كَانَ مَلِكُ الْمُكَاتَبِ شَيْئاً فَصَالِحَ سَيِّدِهِ بِهِ عَنِ النُّجُومِ الَّتِي عَلَيْهِ وَالْأَفَالِقُ لَيْسَ بِكَانٍ نَجُومٍ كِتَابِيَةً؛ لِأَنَّ عَوَضَهَا لَا يَكُونُ إِلَّا دِينَارٌ وَالشَّفْعُ لَا يَتَصَوَّرُ ثُبُوتُهُ فِي الذَّمَّةِ . اهـ مُعْنَى . فُود: (في قتل عميد) فَإِنْ كَانَ خَطَأً أَوْ شَيْئاً عَمْدٍ فَالْوَاجِبُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ الْإِبْلُ وَالْمُصَالَحَةُ عَنْهَا بِإِطْلَافٍ عَلَى الْأَصَحِّ لِجَهَالَةِ صِفَاتِهَا . اهـ مُعْنَى . فُود: (وبن المملوك بمحضه إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَوْلُهُ وَأَجْرُهُ وَرَأْسُ مَالِ سَلَمَ هُمَا مَعْطُوفَانِ عَلَى مَبِيعٍ فَلَوْ جَعَلَهُمَا قَبْلَ الْمَهْرِ كَانَ أَوَّلَى لَثَلَا يَتَوَهَّمُ عَطْفُهُمَا عَلَى خُلْعٍ فَيَصِيرُ الْمُرَادُ عَوَضَ أَجْرِهِ وَعَوَضَ رَأْسِ مَالِ سَلَمَ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّ رَأْسَ مَالِ السَّلَمِ لَا يَصِحُّ الْاِغْتِيَاضُ عَنْهُ، وَلَوْ قَالَ لِمُسْتَوْلَذَتِهِ إِنْ خَدَمْتَ أَوْلَادِي بَعْدَ مَوْتِي سَنَةً فَلَكَ هَذَا الشَّفْعُ بِخَدْمَتِهِمْ فَلَا شُفْعَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ . اهـ . فُود: (و صلح من مال إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيهُ تَقْيِيدِ الصُّلْحِ بِالدَّمِ لَيْسَ لِإِخْرَاجِ الصُّلْحِ عَنِ الْمَالِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ فِيهِ الشُّفْعَةُ قَطْعًا وَإِنَّمَا خَصَّصَهُ لِيَكُونَ مُنْتَظِمًا فِي سِلْكِ الْخُلْعِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ مُعَاوَضَةٌ غَيْرُ مُحْضَةٍ . اهـ . فُود: (ويصح عطف نجوم إلخ) أَيِّ وَلَا يَكُونُ تَقْرِيبًا عَلَى الضَّعِيفِ وَصُورَتُهُ حَبِيبٌ أَنْ يَكَاتِيَهُ السَّيِّدُ عَلَى نَصْفِ عَقَارٍ وَدِينَارٍ مَثَلًا وَيَنْجُمُ كُلُّهُ بِوَقْفٍ ثُمَّ يَنْقُصُ الْمُكَاتَبُ الشَّفْعُ الْمُوصُوفَ بَعْدَ مِلْكِهِ لَهُ لِسَيِّدِهِ فَيَثْبُتُ لِشَرِيكِ الْمُكَاتَبِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ . اهـ ع ش . فُود: (وما قيل يتعين إلخ) وَافَقَهُ الْمُعْنَى . فُود: (يتعين فيه) أَيِّ عَطْفِ نَجُومٍ .

الْقَرْضُ بَأَنْ أَقْرَضَ شَيْئاً بِشَرْطِهِ فَبُتُّ فِيهِ الشُّفْعَةُ وَمِنْ صَرَّحَ بِذَلِكَ الدَّمِيرِيُّ وَسَدَّكَرُهُ عَنِ الرَّوْضِ . فُود: (سببه) قَدَّرَ السَّبَبَ لِتَنْدِفِ مَا أوردَ عَلَيْهِ مِنْ نَحْوِ مَا لَوْ بَاغٍ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ نَصِيهِهِ فِي زَمَنِ خِيَارِ بَيْعِ الشَّرِيكِ الْآخَرِ يَبِغِ بَتَّ فَالشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ لِنَقْدَمُ سَبَبَ مِلْكِهِ عَلَى سَبَبِ مِلْكِ الثَّانِي لَا لِلثَّانِي وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ مِلْكِهِ الْمَلِكُ الْأَوَّلُ لِتَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ الْمَلِكِ الْأَوَّلِ كَمَا سَيَأْتِي .

الكتابة بالشَّفْعِ لا يُمكنُ؛ لأنه لا يُتَصَوَّرُ ثبوته في الذِّمَّةِ والمُقتضى لا يملكه لِعَبْدٍ مَنعُوعٌ بل بتسليمه يُمكنُ عَطْفُهُ على خُلْعٍ أي وَعَوَضٍ نُجُومٌ بأن يملك شِفْصًا وَعَوَضَهُ السَّيِّدُ عن النُّجُومِ ثم ما ذُكِرَ فيها هنا مبنيٌّ على صِحَّةِ الاغتياضِ عنها وهو منصوصٌ وصَحَّحَهُ جَمْعٌ لكن الذي جَزَمَا به في بابها المنع؛ لأنها غيرُ مُستَوْرَةٍ.

(ولو شُرِطَ) أو ثَبِتَ بلا شرط كخيارِ المجلس (في البيعِ الخيارِ لهما) أو لأجنبيٍّ عنهما (أو

فُودَ: (مَنعُوعٌ) انظر ما وَجَّهَ المنع. اهـ رَشِيدِيَّ عبارة ع ش قوله مَنعُوعٌ أي؛ لأنَّ المُمْتَنِعَ إنما هو ثبوتُ العقارِ الكاملِ في الذِّمَّةِ لا شِفْصُهُ وبه يَتَدَفَّعُ ما اعْتَرَضَ به سم على حَجِّجٍ على المنعِ المُشارِ إليه بقوله وبِتسليمه. اهـ عبارة سم قوله بل بتسليمه فيه إشارة إلى منْعِهِ فانظر وجهه مع ما يَأْتِي لِلشَّارِحِ في الإجارة أنَّ العقارَ لا يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ ومع ما يَأْتِي في الكتابة أنَّ شُرْطَ عَوَضِها كَوْنُهُ دَيْنًا. اهـ أقول يُوَظَّفُ اعْتِرَاضُهُ ما مرَّ عن المُثْنِي فإن كان ما قاله ع ش من الفَرْقِ بَيْنَ العقارِ وشِفْصِهِ فيه نَقْلٌ صَرِيحٌ، وإلا فظاهرٌ ما مرَّ امتِناعُ كَوْنِ مُطْلَقِ العقارِ نُجُومًا فَلْيُراجِعْ. فُودَ: (يُمكنُ عَطْفُهُ على خُلْعِهِ) أي فَلَمْ يَتَّعِنِ التَّقْدِيرُ الأوَّلُ الذي المَطْفُ فيه على دَمٍ وقد يُقالُ هذا لا يُنافي مَقْصُودَ هذا القائلِ فَلْيَتأمل. اهـ سم عبارة الرَّشِيدِيَّ قوله بل بتسليمه يُمكنُ عَطْفُهُ على خُلْعٍ أي وَلِزَمَهُ ما يَأْتِي من أَنَّهُ لا يَصِحُّ الاغتياضُ عن النُّجُومِ ومُرَادُهُ بهذا دَفْعُ تَعَيُّنِ عَطْفِهِ على دَمٍ. اهـ وعبارة ع ش قوله بتسليمه أي تسليم امتِناعِ ثبوته في الذِّمَّةِ وَأَنَّهُ مبنيٌّ على صِحَّةِ الاغتياضِ عن النُّجُومِ فَلْيَسرِ المرادُ أَنَّهُ بتقديرِ عَطْفِهِ على خُلْعٍ يَكُونُ تَقْرِيحًا على المُعْتَمِدِ مِن امتِناعِ الاغتياضِ. اهـ. فُودَ: (ثُمَّ ما ذُكِرَ الخ) أي مِن ثبوتِ الشَّفْعَةِ في عَوَضِ النُّجُومِ على تَقْدِيرِ عَطْفِهِ على دَمٍ أو خُلْعٍ. فُودَ: (لَكِن الذي جَزَمَا به في بابها المنعِ الخ) وهو المُعْتَمِدُ نِهَايةً ومُعْنٍ. فُودَ: (أو ثَبِتَ) أي الخيارِ عبارة المُثْنِي وما ذُكِرَ في خيارِ الشَّرْطِ يَجْرِي في خيارِ المجلسِ وَيُتَصَوَّرُ انفِرادُ أَحَدِهِما به بإسقاطِ الآخرِ خيارِ نَفْسِهِ فَلَوْ عَبَّرَ بَبَيِّنَ لَكَانَ أَوْلَى وقوله لهما مِن زيادته ولا حاجةَ إليه فَإِنَّ المانعَ ثبوته لِلْبائعِ اهـ.

فُودَ (سُيِّ): (في البيعِ) وفي عَمِيْرَةٍ ما نُصِّه قولُ المُصَنِّفِ في المبيعِ قال الإسْنَوِيُّ هو بالمِيمِ قَبْلَ الباءِ وهو أَحْسَنُ مِنَ التَّمْيِيزِ بِالْبَيْعِ؛ لِأَنَّهُ يَشْمَلُ شُرْطَ الخيارِ في التَّمَنِ المُعَيَّنِ وذلك مانعٌ مِنَ الاِخْتِذِ مُطْلَقًا. اهـ ع ش عبارة المُثْنِي لو شُرْطَ الخيارِ في التَّمَنِ لِلْبائعِ لم تَثْبُتِ الشَّفْعَةُ إِلَّا بَعْدَ لُزُومِهِ لِئَلَّا يَبْطُلَ خيارُهُ تَبَّةً عليه الإسْنَوِيُّ. اهـ. فُودَ: (أو لأجنبيٍّ عنهما) أي عَن جانِبَيْ البائعِ والمُشتري.

فُودَ: (بل بتسليمه) فيه إشارة إلى منْعِهِ فانظر وجهه مع ما يَأْتِي لِلشَّارِحِ في الإجارة أنَّ العقارَ لا يَثْبُتُ في الذِّمَّةِ ومع ما يَأْتِي في الكتابة أنَّ شُرْطَ عَوَضِها كَوْنُهُ دَيْنًا. فُودَ: (يُمكنُ عَطْفُهُ على خُلْعٍ) أي فَلَمْ يَتَّعِنِ التَّقْدِيرُ الأوَّلُ الذي المَطْفُ فيه على عَدَمٍ وقد يُقالُ هذا لا يُنافي مَقْصُودَ هذا القائلِ فَلْيَتأمل.

فُودَ: (بأن يملك شِفْصًا وَيَعَوِّضَهُ السَّيِّدُ عَن النُّجُومِ) قال في الرُّوضِ فإنَّ عَوَضَهُ عَن بَعْضِها أي النُّجُومِ ثم عَجَزَ وَرَقٌ لم يَثْبُتْ شَفْعَتُهُ لِخُرُوجِهِ أي آخِرًا عَن العَوَضِ. اهـ.

فُودَ: (لَكِن الذي جَزَمَا به الخ) اعْتَمَدَهُ م ر.

للبيع) أو لأجنبي عنه (لم يؤخذ بالشفعة حتى ينقطع الخيار؛ لأن المشتري لم يملك فيها إذ هو في الأولى موقوف وفي الثانية ملك البيع وهذا محترز ملك كما احتراز به أيضا عما جرى سبب ملكه كالجعل قبل الفراغ من العمل وعلى الضعيف أن المشتري ملك هو محترز لازما (وإن شرط للمشتري وحده) أو لأجنبي عنه (فالأظهر أنه يؤخذ بالشفعة (إن قلنا الملك للمشتري) وهو الأصح؛ لأنه لا حق فيه لغيره ولا يرد هذا على لازما؛ لأنه لكونه يؤول إلى لزوم مع إفادته الملك للمشتري كاللازم أو؛ لأنه لازم من جهة البيع فاندفع ما قيل تقييده بالزوم قيد مضر ولا يقال فيما إذا كان لهما أو للبايع أنه آيل للزوم لخروجيهما بقوله ملك إذ لا

فرد: (هـ) أي عن جانب البايع.

فرد (س): (لم يؤخذ الخ) أي أخذًا مستترا بل يوقف فإن تم العقد تبين صحته كما في الغاب عن الاستوى بحثا. اهـ ع. ش. فرد: (لأن المشتري) إلى قول المتن ولا يشترط في النهاية إلا قوله أو لأجنبي عنه وقوله على أنه قيد إلى ويحت الرزكشي وقوله وقيل الخ. فرد: (فيهما) أي في صورتَي المتن وكان المناسِب لما زاده من مسألتَي الأجنبي الثاني. فرد: (في الأولى) أي في صورة الخيار لهما أو لأجنبي عنهما. فرد: (وفي الثانية) أي في الخيار للبايع وحده أو لأجنبي عنه. فرد: (وهذا) أي عدم الأخذ فيما ذكره المصنف، وكذا الضمير في قوله الآتي هو محترز الخ. فرد: (هنا جرى) أي عن شفع جري (سبب ملكه) أي مملوكيته. فرد: (وهلى الضعيف) متعلق بقوله الآتي محترز الخ. فرد: (أن المشتري ملك) بيان للضعيف قال الرشيد في قوله م ر وعلى الضعيف أن المشتري ملك الخ فيه نظر يعلم من المتن عقيته. اهـ. فرد: (ولا يرد هذا) أي الأظهر المذكور. فرد: (مع إفادته الملك الخ) احتراز عن الخيار لهما أو للبايع. اهـ سم. فرد: (فاندفع الخ) في كثر الأستاذ البكري ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر إذ عدم الثبوت فيما ذكر أي في قوله، ولو شرط الخ لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم ويمنع بأن الملك إذا تم العقد تبين أنه طرا من حين العقد في حالة الوقف فظهر له فائدة. اهـ سم. فرد: (ما قيل الخ) وافقه المغني وشرح المنهج عبارتيهما وتفيد الملك بالزوم مضر أو لا حاجة إليه لثبوت الشفعة في مدة خيار المشتري، وعدم ثبوتها في مدة خيار البايع أو خيارهما إنما هو لعدم الملك الطاري لا لعدم الزوم. اهـ قال الجعفي في قوله لثبوت الشفعة الخ أي فهو مضر وقوله وعدم ثبوتها الخ جواب عما يقال يحتاج إليه إذا كان الخيار للبايع أو لهما فأنها لا تثبت لعدم الزوم وقوله لعدم الملك الطاري خبر وعدم ثبوتها وقوله لا لعدم الزوم الخ أي فهو غير محتاج إليه (أو) للتوبيخ. اهـ. فرد: (ولا يقال الخ) دفع لما يتوهم وروده على قوله؛ لأنه لكونه يتول الخ.

فرد: (مع إفادته الملك للمشتري) احترازا عن الخيار لهما أو للبايع. فرد: (أو) لأنه لازم من جهة البايع فيجوز حملُه على أنه أراد الزوم، ولو من جهة الملك فقط بقرينة هذا. فرد: (فاندفع ما قيل فينبه بالزوم الخ) في كثر الأستاذ البكري ما نصه تنبيه قيل لا حاجة للزوم بل هو مضر؛ إذ عدم

مِلْكٍ لِلْمُشْتَرِي فِيهِمَا عَلَى أَنَّهُ قَيْدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ فِي غَرَضِهِ وَهُوَ ذِكْرُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ أَوَّلًا ثُمَّ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ انْتِقَالَ الْخِيَارِ الثَّابِتِ لِلْمُشْتَرِي إِلَى الشَّفِيعِ فَيَأْخُذُ الْمِلْكُ بِصِفَتِهِ؛ لِأَنَّهُ قَائِمٌ مَقَامَهُ كَمَا فِي الْوَارِثِ مَعَ الْمَوْرَثِ، وَفِيهِ نَظَرٌ وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْوَارِثِ وَالشَّفِيعِ ظَاهِرٌ (وَالْإِذَا) أَيِ وَإِنْ قُلْنَا بِالضَّعِيفِ أَنَّ الْمِلْكَ لِلْبَائِعِ أَوْ مَوْقُوفٌ (فَلَا) يُؤْخَذُ لِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ أَوْ انْتِظَارِ عَوْدِهِ. (وَلَوْ) وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّفِيعِ عَيْنًا وَأَرَادَ رَدَّهُ بِالْعَيْبِ وَأَرَادَ الشَّفِيعُ أَخْذَهُ وَبَرَضَى بِالْعَيْبِ فَلَا أَظْهَرَ إِجَابَةَ الشَّفِيعِ) لِسَبْقِ حَقِّهِ لِثُبُوتِهِ بِالْبَيْعِ عَلَى حَقِّ الْمُشْتَرِي لِثُبُوتِهِ بِالْأُطْلَاعِ، وَلَوْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي قَبْلَ طَلَبِ الشَّفِيعِ فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيُسْفَعُ

• قَوْلُهُ: (ذِكْرُ الْمُتَّفَقِ عَلَيْهِ الْإِخ) أَيِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْإِخ. • وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ الْمُخْتَلَفُ فِيهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ، وَإِنْ شَرَطَ الْإِخ. • قَوْلُهُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَّجِ خِلَافُهُ. اهـ أَيِ فَلَا خِيَارَ لِلشَّفِيعِ إِذَا أَخَذَ فِي زَمَنِ خِيَارِ الْمُشْتَرِي ع. ش. • قَوْلُهُ: (ظَاهِرٌ) أَيِ؛ لِأَنَّ الْوَارِثَ خَلِيفَةُ مَوْرَثِهِ وَلَا كَذَلِكَ الشَّفِيعُ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (لِبَقَاءِ مِلْكِ الْبَائِعِ الْإِخ) نَشَرُّ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ.

• قَوْلُهُ (سُيِّ): (وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي الْإِخ) وَكَذَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ عَيْنًا؛ وَلِذَا عَبَّرَ فِي الرَّوْضِ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ الْمَنْعُ مِنَ الْفَسْخِ بِعَيْنِ أَحَدِ الْيَوْضَيْنِ إِذَا رَضِيَ بِأَخْذِهِ اهـ. وَالْعَبَابُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ مَنْعُ الْبَائِعِ الْفَسْخَ بِعَيْنِ الثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي بِعَيْنِ الشَّفِيعِ إِذَا رَضِيَ بِهِ اهـ. فَفِي الْأَوَّلِ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْأَرْضِ سَمِ وَع. ش. وَفِي الْمُنْعِيِّ مَا يُوَافِقُهُ.

• قَوْلُهُ (سُيِّ): (بِكَسْرِ الْمُعْجَمَةِ اسْمٌ لِلْقِطْعَةِ مِنَ الشَّيْءِ). اهـ مُعْنِي. • قَوْلُهُ: (لِسَبْقِ حَقِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ فِي الْمُنْعِيِّ. • قَوْلُهُ: (حَقُّهُ) وَهُوَ تَمَلُّكُهُ بِالشَّفْعَةِ. • قَوْلُهُ: (حَقُّ الْمُشْتَرِي) أَيِ عَلَى حَقِّهِ فِي الرَّذِّ رَشِيدِيٍّ وَمُعْنِي. • قَوْلُهُ: (بِالْأُطْلَاعِ) أَيِ عَلَى الْعَيْبِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ رَدَّهُ الْمُشْتَرِي الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِيِّ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَوْ رَدَّ الْمُشْتَرِي قَبْلَ مُطَالَبَةِ الشَّفِيعِ كَانَ لِلشَّفِيعِ أَنْ يَرُدَّ الرَّذَّ وَيَأْخُذَهُ فِي الْأَصَحِّ وَهَلْ يَفْسُخُ الرَّذَّ أَوْ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ كَانَ بَاطِلًا وَجِهَانِ صَحَّحَ السُّبْكِيُّ الْأَوَّلَ وَفَاتَنَدَتْهُمَا كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ الْفَوَائِدُ وَالزَّوَائِدُ مِنَ الرَّذِّ إِلَى الْأَخْذِ، وَلَوْ أَصْدَقَهَا شِقْقًا ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ فَلِلشَّفِيعِ أَخْذُ النُّصْفِ الَّذِي اسْتَقَرَّ لَهَا، وَكَذَا الْعَائِدُ لِلزَّوْجِ لِثُبُوتِ حَقِّ الشَّفِيعِ بِالْعَقْدِ وَالزَّوْجُ يَثْبُتُ حَقُّهُ بِالطَّلَاقِ وَمِثْلُهُ مَا لَوْ أَقْلَسَ الْمُشْتَرِي قَبْلَ الْأَخْذِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ فَلَهُ الْأَخْذُ وَيُفْسَخُ الرَّذُّ مِنْ حَيْثُئِذٍ. اهـ سَمِ

الْثُبُوتِ فِيمَا ذَكَرَ أَيِ فِي قَوْلِهِ، وَلَوْ شَرَطَ الْإِخَ لَعَدِمَ الْمِلْكُ الطَّارِي لَا لِعَدَمِ الزُّرُومِ وَيُمْنَعُ بَأَنَّ الْمِلْكَ إِذَا تَمَّ الْعَقْدُ يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ طَرَأَ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ فِي حَالَةِ الْوَقْفِ فَظَهَرَ لَهُ فَائِدَةُ. اهـ. • قَوْلُهُ فِي (سُيِّ): (وَلَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي بِالشَّفِيعِ الْإِخ) وَكَذَا لَوْ وَجَدَ الْبَائِعُ بِالثَّمَنِ عَيْنًا وَلِهَذَا عَبَّرَ الرَّوْضُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ الْمَنْعُ مِنَ الْفَسْخِ بِعَيْنِ أَحَدِ الْيَوْضَيْنِ إِذَا رَضِيَ بِأَخْذِهِ. اهـ وَالْعَبَابُ بِقَوْلِهِ لِلشَّفِيعِ مَنْعُ الْبَائِعِ الْفَسْخَ بِعَيْنِ الثَّمَنِ وَالْمُشْتَرِي بِعَيْنِ الشَّفِيعِ إِذَا رَضِيَ بِهِ. اهـ. فَفِي الْأَوَّلِ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِالْأَرْضِ. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيُسْفَعُ الْإِخ) عِبَارَةُ الْعَبَابِ فَلَهُ الْأَخْذُ وَيُفْسَخُ الرَّذُّ مِنْ حَيْثُئِذٍ. اهـ. • قَوْلُهُ: (فَلَهُ رَدُّ الرَّذِّ وَيُسْفَعُ الْإِخ)

ولا يَتَيَّنُ بَطْلَانُهُ كَمَا صَحَّحَهُ السَّبْكِى فَاَلزَوَائِدُ مِنَ الرَّدِّ إِلَى رَدِّهِ لِلْمُشْتَرِي وَكَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ رَدُّهُ
بِالْإِقَالَةِ.

(ولو اشترى اثنان) مَعًا (دارًا أو بعضها فلا شفعة لأحدهما على الآخر) لاستوائيهما في وقت
حصول الملك وهذا مُحْتَرَزٌ مُتَأَخِّرٌ إِلَى آخِرِهِ وَحَاصِلُهُ كَمَا أُشْرِتَ إِلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ أَنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ
تَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِ الْمَاخُودِ مِنْهُ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الْآخِذِ فَلَوْ بَاعَ أَحَدُ شَرِيكَيْهِ نَصِيْبَهُ بِشَرْطِ
الْخِيَارِ لَهُ بِبَاعِ الْآخَرِ نَصِيْبَهُ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ بَيْعٌ بَتٌّ فَالشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ
لِتَقَدُّمِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَلَى سَبَبِ مِلْكِ الثَّانِي، وَلَا شُّفْعَةُ لِلثَّانِي، وَإِنْ تَأَخَّرَ عَنْ مِلْكِهِ مَلِكُ الْأَوَّلِ
لِتَأَخُّرِ سَبَبِ مِلْكِهِ عَنْ سَبَبِ مِلْكِ الثَّانِي، وَكَذَا لَوْ بَاعَا مُرْتَبًا بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِهَما دُونَ الْمُشْتَرِي

عِبَارَةٌ عَنِ شَوْهِدِهِ قَوْلُهُ فَلَهُ رَدُّ الرَّدِّ أَيِ لِلشَّفْعِ الْفَسْخُ قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ انْفَسَخَ بَتْلَفَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ
قَبْضِهِ أَيِ فَلَا يَأْخُذُ الشَّفْعُ بِالشُّفْعَةِ اهـ. قَالَ فِي الشَّرْحِ: وَالتَّضْرِيحُ بِالتَّزْجِيعِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ
يَأْخُذُ بِهَا لِمَا مَرَّ فِي الْفَسْخِ أَنَّ الْإِنْفِسَاخَ كَالْفَسْخِ فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ اهـ.
أَيِ فَعَلَى هَذَا الْأَوْجَهُ يَزْجَعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِبَدْلِ الثَّمَنِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ الشَّفْعَ
يَذْفَعُ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي وَإِنْ كَانَ شِرَاؤُهُ انْفَسَخَ بَتْلَفَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنُ فِي يَدِهِ وَالْمُشْتَرِي يَذْفَعُ بَدْلَ مَا تَلَفَ
فِي يَدِهِ لِلْبَائِعِ اهـ. قَوْلُهُ: (بَطْلَانُهُ) أَيِ الرَّدِّ سَمَ وَعَنِ ش. قَوْلُهُ: (كَمَا صَحَّحَهُ) أَيِ فَسْخِ الرَّدِّ وَعَدَمُ تَبَيُّنِ
الْبَطْلَانِ. قَوْلُهُ: (فَاَلزَوَائِدُ الْخ) مُفْرَعٌ عَلَى الْمُتَعَمِّقِ الْمَرْجُوحِ وَالتَّعَمُّقِ مُنْصَبٌّ عَلَيْهِ. اهـ رَشِيدِي عِبَارَةٌ عَنِ
ش. أَيِ وَعَلَى الْقَوْلِ بِالتَّبَيُّنِ الْمَرْجُوحِ فَاَلزَوَائِدُ الْخ أَيِ وَعَلَى الْأَوَّلِ أَيِ الْقَوْلِ بِالْفَسْخِ فَاَلزَوَائِدُ لِلْبَائِعِ.
اهـ. قَوْلُهُ: (حَاصِلُهُ) أَيِ قَوْلُهُ مُتَأَخِّرًا، أَوْ كَذَا ضَمِيرٌ فِي جَلِّهِ. قَوْلُهُ: (بَشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ) أَيِ لِلْبَائِعِ أَمَّا إِذَا
كَانَتْ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي فَلَا تَوَقَّفٌ فِي ثُبُوتِ الشُّفْعَةِ لِلْمُشْتَرِي لِثُبُوتِ الْمِلْكِ لَهُ. اهـ رَشِيدِي.
قَوْلُهُ: (فَالشُّفْعَةُ لِلْمُشْتَرِي الْأَوَّلِ) أَيِ حَقُّهَا نَائِبٌ لَهُ لَكِنَّهُ إِنَّمَا يَأْخُذُ بَعْدَ لُزُومِ الْبَيْعِ كَمَا عَلِمَ وَمِمَّا مَرَّ فِي
الْمُتَنِ. اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ) أَيِ الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ. قَوْلُهُ: (بَشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُمَا) أَيِ
الْبَائِعَيْنِ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ السِّيَاقِ وَأَوَّلَى مِنْهُ إِذَا شَرَطَ لِلْمُتَبَايِعَيْنِ. اهـ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (دُونَ الْمُشْتَرِي) بَلْ أَوْ
وَلِلْمُشْتَرِي فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ سَمَ زَادَ الرَّشِيدِي أَمَّا إِذَا كَانَ لِلْمُشْتَرِي أَيِ وَخَدَهُ فَعِنْدَهُ مَا مَرَّ. اهـ.

قَالَ فِي الرُّوْضِ لَا إِنْ فَسَخَ أَيِ الْعَقْدَ بَتْلَفَ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنُ قَبْلَ قَبْضِهِ أَيِ فَلَا يَأْخُذُ الشَّفْعُ بِالشُّفْعَةِ اهـ قَالَ
فِي شَرْحِهِ وَالتَّضْرِيحُ بِالتَّزْجِيعِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِهَا لِمَا مَرَّ فِي الْفَسْخِ، وَالْإِنْفِسَاخُ كَالْفَسْخِ
فِي أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ مِنْ حِينِهِ لَا مِنْ أَصْلِهِ. اهـ فَعَلَى هَذَا الْأَوْجَهُ يَزْجَعُ الْبَائِعُ عَلَى الْمُشْتَرِي بِبَدْلِ
الثَّمَنِ. قَوْلُهُ: (بَطْلَانُهُ) أَيِ الرَّدِّ ش. قَوْلُهُ: (إِنْ لَمْ يَشْفَعْ بِائِعُهُ) أَيِ بَانَ كَانَ الْخِيَارُ لَهُ فَقَطُّ فَلَوْ شَفَعَ بِائِعُهُ
نَمْ أَجِيزُ الْبَيْعِ فَهَلِ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ بِالشُّفْعَةِ مَا أَخَذَهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ طَرَأَ مِلْكُهُ حِينَئِذٍ عَلَى مِلْكِ
الْمُشْتَرِي الثَّانِي يَتَجَبَّهَ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَتَّقِ لِلْمُشْتَرِي الثَّانِي مِلْكُ لِيَأْخُذَ بِهِ بَلْ لَا تُسَلِّمُ طَرُوءَ مِلْكِ الْبَائِعِ الَّذِي
أَخَذَ بِهِ عَلَى مِلْكِ الْمُشْتَرِي الثَّانِي. قَوْلُهُ: (بَشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُمَا دُونَ الْمُشْتَرِي) بَلْ أَوْ لِلْمُشْتَرِي

سواء أجازا مّا أم أحدهما قبل الآخر.

(ولو كان للمُشتري شرك) بكسر الشين (في الأرض) كأن كان بين ثلاثة أثلاثاً فباع أحدهم نصيبه لأحد شريكه (فالأصح أن الشريك لا يأخذ كل المبيع بل حصته) وهي السدس في هذا المثال كما لو كان المشتري أجنبياً لاستوائيهما في الشريكة ولا نقول: إن المشتري استحقها على نفسه بل دفع الشريك عن أخذ حصته فلو ترك المشتري حقه لم يلزم الشفيع أخذه وقيل يأخذ الكل أو يدع الكل.

(ولا يشترط في) استحقاق (التملك بالشفعة حكم حاكم) لثبوته بالنص (ولا إحضار الشمين)؛ لأنه تملك ببيع كالباع ولا ذكره (ولا حضور المشتري) ولا رضاه كما في الرد بالمبيع ويتقدير الاستحقاق يندفع ما أورد أن ما هنا ينافيه ما بعده أنه لا بُد من أحد هذه الأمور أو ما يلزم منه أخذها ووجه اندفاعه أن ما هنا في ثبوت التملك بالشفعة واستحقاقه وما يأتي إنما هو في حصول الملك بعد ذلك الاستحقاق وتقرره فلا اتحاد ولا منافاة وهذا أوضح بل أصوب من الجواب بأن المراد هنا أن كل واحد بخصوصه على انفراد لا يشترط، وثم أنه لا بُد من وجود واحد مما يأتي على أن لا نقدر الاستحقاق، ونقول لا منافاة؛ لأن التملك وهو ما هنا غير حصول الملك وهو ما يأتي إذ لا يلزم من التملك حصول الملك عقبه كالباع بشرط

هـ فؤد: (سواء أجازا مّا إلخ) ومعلوم مما يأتي أنه لا شفعة إلا بعد انقضاء خيار البائع. اهـ سم. هـ فؤد: (بكسر الشين) عبارة المغني بكسر المجمة بخط المصنف أي نصيب وقوله في الأرض مثال لا حاجة إليه. اهـ هـ فؤد: (ولا نقول إن المشتري إلخ) عبارة النهاية والمغني والثاني يأخذ الجميع وهو الثلث ولا حق فيه للمشتري؛ لأن الشفعة تستحق على المشتري فلا يستحقها على نفسه وأجاب الأول بأن لا نقول إن المشتري إلخ. اهـ هـ فؤد: (فلو ترك المشتري إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه، فلو قال المشتري اترك الكل أو خذ وقد أسقطت حقّي لكن لم يلزمه الإجابة ولم يسقط حق المشتري من الشفعة اهـ هـ فؤد: (في استحقاق التملك) إلى قوله؛ لأن أخذه إلخ في النهاية إلا قوله وقول جمع إلى والمُتَمَتِّد. هـ فؤد: (لثبوته) أي الاستحقاق. هـ فؤد: (ويتقدير الاستحقاق) أي في قوله في استحقاق التملك. اهـ سم. هـ فؤد: (أنه لا بُد إلخ) بيان لما بعده. هـ فؤد: (من أحد هذه الأمور) أي الثلاثة المنفية في المتن. هـ فؤد: (إن ما هنا في ثبوت التملك إلخ) عبارة المغني أن المراد هنا الأخذ بالشفعة وهو قوله: أخذت بالشفعة وهو لا يشترط فيه شيء من ذلك لثبوته بالنص وأما حصول الملك فيشترط فيه ما سيأتي. هـ فؤد: (واستحقاقه) عطف تفسير للتملك. هـ فؤد: (وتقرره) عطف تفسير لحصول الملك. هـ فؤد: (من الجواب) أي من جواب الاستدوي. اهـ مغني.

فليتأمل. هـ فؤد: (سواء أجازا مّا إلخ) ومعلوم مما يأتي أنه لا شفعة إلا بعد انقضاء خيار البائع.

هـ فؤد: (ويتقدير الاستحقاق) أي في قوله واستحقاق التملك.

الخيار. ثم رأيت الفتى أجاب بنحو ذلك لكنه فسّر التملك بأخذ الشفعة فوراً أي بطلبها فوراً ثم السعي في واجدٍ مِنَ الثلاث الآتية فهذا هو التملك لا مُجَرَّد طلبها فوراً خلافاً ما يقتضيه كلامه ثم رأيت ما يُصَرِّح بذلك وهو قول بعض تلاميذه وأما الجواب عن قول الشيخين ولا يكفي أن يقول لي حق الشفعة وأنا مُطالب بها وقولهما في صيغة الطلب أنا مُطالب بها فهو بناء على الفرق بين الطلب والتملك فكلاهما أولاً في حقيقة التملك وثانياً في مُجَرَّد طلب الشفعة. اهـ وقول جمع الواجب فوراً هو الطلب لا نفس التملك فقلنا تغايرهما، لكن قولهم لا نفس التملك في إطلاقه نظراً والمُعْتَمَد الذي دلّ عليه كلام الرافعي وصرّح به البلقيني في اللعان أنه لا بُدَّ مِنَ الفور في التملك

• فُود: (بنحو ذلك) أي بنحو جوابه بأن التملك غير حصول المالك كُرْدِي وع ش وإنما زاد التحوّلاً سَيَانِي مِنَ الاعتراض على الفتى.

• فُود: (أي بطلبها فوراً) من كلام الشارح. اهـ ع ش أي وقوله ثم السعي إلخ من كلام الفتى كما في الرشيدي ومُعطوف على أخذ الشفعة. • وفُود: (فهذا هو التملك) من كلام الشارح والمشار إليه مجموع الطلب فوراً ثم السعي إلخ أو الأخير فقط. • فُود: (خلاف ما يقتضيه كلامه) أي من أنه الطلب. اهـ ع ش. • فُود: (ما يصرّح بذلك) أي بأن هذا هو التملك ع ش وكُرْدِي. • فُود: (وهو) أي ما يصرّح بذلك. • فُود: (عن قول الشيخين إلخ) يعني عن التناهي بين قول الشيخين ولا يكفي إلخ وقولهما في بيان صيغة الطلب أنا مُطالب بها. • فُود: (فهو بناءً إلخ) هو جواب أما وكان المناسب أن يقول وأما قول الشيخين إلخ؛ لأن المبني هو قول الشيخين لا الجواب وتقدير الكلام على ما هنا وأما الجواب عن قول الشيخين إلخ فهو أن كلاهما مبني على الفزقي إلخ. اهـ رشيدي. • فُود: (اهـ) أي قول بعض التلاميذ. • فُود: (وقول جمع إلخ) عطف على قول بعض التلاميذ. • فُود: (فقلنا إلخ) أي من كلام بعض تلاميذ الفتى وكلام الجمع (تغايّرهما) أي الطلب والتملك. • فُود: (لكن قولهم) أي الجمع. • فُود: (أنه لا بُدَّ مِنَ الفور في التملك إلخ) كان حاصل هذا أنه إذا شرّع في السبب المملّك الذي هو

• فُود: (أنه لا بُدَّ مِنَ الفور في التملك إلخ) كان حاصل هذا أنه إذا شرّع في السبب المملّك الذي هو أحد الأمور الآتية وجب الفور في إتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا كما اقتضاه قوله الآتي في الفضل الآتي، وإن دَفَعَ الشفيع مُسْتَحَقّاً لم تبطل شفيعته إن جهل، وكذا إن عِلِمَ في الأصح من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دَفَعَه لعل محلّه ما لم يتراخ في الإبدال والدفع إلى المشتري، ولا سقط حقه؛ لأنه بدفع المُسْتَحَقِّ شرّع في السبب المملّك فوجب الفور فيه وذلك بأن يُبادر إلى الإبدال والدفع وعلى هذا فهل يُقَدَّر بطلان الشفعة في مسألة الحاوي الآتية في الشرح أول الفضل بما إذا لم يُعَدَّ ويُبادر إلى الأخذ أو يُفَرَّق فيه نظراً ثم قُضِيَ قوله نعم إلخ أنه يملك بدون تسليم العوض وقضاء القاضي رضا المشتري إذا غاب ماله لِمَدْرِهِ بَعِيَّتِهِ فَمَآئِلُهُ وَرَاجِعُهُ وَلِيَحْرُرَ الْمُرَادُ بِالتَّمْلِكِ وَالْأَخْذِ.

عَقِبَ الفور في الأخذ أي في سببه نعم في الروضة وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضراً وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن انقضت ولم يحضره فسح الحاكم تملكه هكذا حكاه ابن سريج

أخذ الأمور الآتية وجب الفور في إتمامه حتى لو تراخى فيه سقط حقه وعلى هذا فما اقتضاه قوله الآتي في الفضل الآتي ، وكذا إن عليم إلخ من بقاء حقه مع العلم باستحقاق ما دفعه لعل محلّه ما لم يتراخ في الإبدال والدفع إلى المشتري ، وإلا سقط حقه ، لأنه بدفع المشتري شرع في السبب التملك فوجب الفور فيه بأن يبادر إلى الإبدال والدفع . اهـ سم عبارة ع ش بعد كلام ذكره عن الجمال الرملي نصها فيه وقفة ؛ لأنه يقتضي أنه لو أخذ بالشفعة ، ولم يشرع عقبتها في سبب التملك بطل حقه من الشفعة ، وإن اتفق له حصول الثمن أو كان حاصلًا عنده ودفعه للمشتري بقية يومية والظاهر خلافه . اهـ . فود : (عقب الفور في الأخذ أي في سببه) مفهومه أنه قبل الأخذ في السبب أي قبل الشروع في سبب الأخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سيأتي إن الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر أي حاجة للفظ الفور . اهـ سم عبارة الرشيدي قوله أي في سببه تفسير لقوله في التملك فالمراد بالسبب هنا هو أخذ تلك الثلاثة . اهـ وبه قد يتدفع إشكال سم بقوله وانظر أي حاجة إلخ المبني على المتبادر من كون ذلك تفسيراً للأخذ فتأمل . فود : (نعم في الروضة إلخ) قال سم قضية كون هذا استدراكاً على ما قبله أن هذا استثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وأن المراد به أنه إذا غاب الثمن عذر وجاز له

فود : (عقب الفور في الأخذ أي في سببه) مفهومه أنه قبل الأخذ في السبب أي قبل الشروع في سبب الأخذ لا يجب الفور في التملك وبالنظر لهذا قالوا فيما سيأتي : إن الذي على الفور هو الطلب لا التملك وانظر أي حاجة للفظ الفور . فود : (نعم في الروضة وأصلها وإذا لم يكن الثمن حاضراً وقت التملك إلخ) قضية كون هذا استدراكاً على ما قبله خصوصاً مع الجمع بينه وبين قوله الآتي وإذا ملك الشفص بغير تسليم العوض إلخ أن هذا الاستثناء من اشتراط تسليم العوض في التملك وأن المراد به إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك ، ولو بغير قضاء القاضي ورضاً المشتري ثم إن حضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه ، وإلا فسح إذ لو كان المراد بهذا هو المراد بما سيأتي لم يكن له موقع هنا ولم يجمع بينه وبين ما يأتي لكن الذي في الروضة إنما هو ما نصه وإذا ملك الشفص الشفص بغير الطريق الأول أي تسليم العوض لم يكن له أن يتسلمه حتى يؤدي الثمن ، وإن تسلمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزمه أن يؤخر حقه بتأخير البايع حقه وإذا لم يكن حاضراً وقت التملك أمهل ثلاثة أيام فإن انقضت ولم يحضره فسح الحاكم تملكه هكذا قاله ابن سريج والجمهور وقيل إذا قصر في الأداء بطل حقه ، وإن لم يوجد رُفِعَ إلى الحاكم وفيح منه ولا يخفى أن المتبادر منه أن ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الأول وأنه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين الآخرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غائباً وأنه يغدّر في التملك بدونه لمُدِّرِهِ بقيته ويدل على ذلك اختصار الرّوض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشفص على تسليم الثمن ويُمهل ثلاثة أيام إن غاب ماله ثم يتسحقه القاضي . اهـ وسيأتي مثله في شرح قوله إذا حضر مجلسه وأثبت حقه إلخ . فليحذر .

وساعده المظلم. اهـ ويؤجبه بأن غيبة الثمن عذر فأنه ل لأجله مدة قريبة يتسامح بها غايًا وبه يندفع زعم بناءه على ضعيف وللشفيع إيجاب المشتري على قبض الشقص حتى يأخذه منه؛ لأن أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة؛ لأن به يفوت التسليم المستحق للمشتري فيعطّل البيع وتسقط الشفعة.

(ويشترط) في حصول الملك بالشفعة (لفظ) أو نحوه كإشارة الأخرس وكمال الكتابة (من الشفع)

التملك ولو بغير قضاء القاضي ورضا المشتري ثم إن أحضر العوض قبل انقضاء ثلاثة أيام استمر تملكه، وإلا فسخ؛ إذ لو كان المراد بهذا هو المراد بقوله الآتي وإذا ملك الشقص بغير تسليم العوض إلخ لم يكن له موقع هنا ولم يحتاج للجمع بينه وبين ما يأتي ثم قال بعد أن سرد نص كلام الروضة ولا يخفى أن المتبادر منه أن ما قاله ابن سريج مفروض فيما إذا ملك بغير الطريق الأول وأنه ليس فيه جواز التملك بدون الطريقين الآخرين وبغير تسليم الثمن إذا كان غايًا وأنه يُعذر في التملك بدونه لعذره بغيته ويدل على ذلك اختصار الروض لذلك بقوله ويتوقف وجوب تسليم الشقص على تسليم الثمن ومهل ثلاثا إن غاب ماله ثم يفسحه القاضي. اهـ عبارة الرشيدي قوله نعم في الروضة إلخ هذا ليس استدراكا في الحقيقة؛ لأن محل الإنهال فيه بعد التملك كما هو صريح عبارة الروضة ويدل عليه أن الشارح م ر ذكره فيما يأتي قريبا بلفظة وإذا ملك الشقص بغير تسليم لم يتسلمه حتى يؤديه إلخ فعلم أنه لا يمهّل للتملك مطلقا. واعلم أن المراد بالتملك في كلام الروضة التملك الحقيقي كان أخذ وقضى له القاضي بقرينة قوله فسح الحاكم تملكه فتأمل. اهـ أقول يدل على ما قاله وعلى أن ما ذكره الشارح والنهاية هنا غير ما ذكره فيما يأتي - اقتصار المفتي على ما يأتي. هـ قوله: (رغم بناءه) أي ما في الروضة وأصلها. هـ قوله: (على ضعيف) لعله أنه إذا غاب الثمن عذر وجاز له التملك بدون وجود واجد من الثلاثة الآتية في المتن. هـ قوله: (لأن أخذه إلخ) خالفه النهاية فقال وله أي للشفيع أخذه من البائع ويقوم قبضه مقام قبض المشتري. اهـ قال الرشيدي قوله م ر ويقوم قبضه إلخ أشار به إلى دفع ما علل به الشهاب ابن حجر ما اختاره من تعيين إيجاب المشتري من قوله؛ لأن أخذه من يد البائع يفضي إلى سقوط الشفعة إلخ ووجه الدفع أن قبض الشفع قائم مقام قبض المشتري فلا يزد ما قاله وفي بعض نسخ الشارح م ر مثل ما قاله الشهاب ابن حجر فالظاهر أن الشارح م ر رجع عنه بعد أن كان تبعه فيه وأشار إلى رده بما ذكر. اهـ عبارة سم قوله؛ لأن أخذه من يد البائع إلخ قضية ذلك أنه لا يكفي الأخذ من البائع، وفي الروض خلافه. اهـ. هـ قوله: (في حصول الملك) إلى قوله والقمولي في النهاية، وكذا في المفتي لأقوله، وإن سلم الثمن إلى المتن وقوله سواء الثمن المعين والذي في الذمة.

هـ قوله (سني): (لفظ) ولا يكفي المعاطاة كما مر في البيع. اهـ مفتي.

هـ قوله: (لأن أخذه من يد البائع إلخ) كذا شرح م ر وقضية ذلك أنه لا يكفي الأخذ من البائع وفي الروض خلافه وإبازته في المسائل المثورة آخر الباب وللشفيع تكليف المشتري القبض أي للشقص ليأخذه منه وله الأخذ من البائع وعهده على المشتري أي لانتقال الملك إليه منه سواء أخذه منه أم من البائع اهـ.

كَتَمْلِكُثْ أَوْ أَخَذَتْ بِالشُّفْعَةِ) وَنَحْوُهُمَا كَاخْتَرْتُ الْأَخَذَ بِهَا بِخِلَافِ أَنَا مُطَالِبٌ بِهَا، وَإِنْ سَلِمَ الثَّمَنُ؛ لِأَنَّهُ رَغْبَةٌ فِي التَّحْلُكِ وَالْمِلْكِ لَا يَحْصُلُ بِذَلِكَ (وَيُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ) اللَّفْظُ أَوْ نَحْوُهُ كَوْنُ الثَّمَنِ مَعْلُومًا لِلشَّفِيعِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي، وَلَوْ اشْتَرَى بِجُزْأَيْ نَعْمَ لَا يُشْتَرَطُ عَلَيْهِ فِي الطَّلَبِ وَرُؤْيُ شَفِيعِ الشَّقْصِ كَمَا يَذْكُرُهُ الْآنَ وَاحِدُ الثَّلَاثَةِ (أَمَّا تَسْلِيمُ الْيَوْضِ إِلَى الْمُشْتَرِي فَإِذَا تَسَلَّمَ أَوْ الزَّمَهُ الْقَاضِي) لَامْتِنَاعِهِ مِنْ أَخِذِ الْيَوْضِ (التَّسَلُّمُ) بِضَمِّ اللَّامِ (وَمِلْكُ الشَّفِيعِ الشَّقْصِ)؛ لِأَنَّ الْمُشْتَرِي وَصَلَ لِحَقِّهِ أَوْ مَقْصَرٍ وَمِنْ ثَمَّ كَفَى وَضَعُهُ بَيْنَ يَدَيْهِ بَحِيثٌ يَتِمَكَّنُ مِنْ قَبْضِهِ سِوَاءِ الثَّمَنِ الْمُعَيَّنِ وَالَّذِي فِي الذَّمَّةِ وَقَبْضُ الْحَاكِمِ عَنِ الْمُشْتَرِي كَافٍ (وَأَمَّا رِضَا الْمُشْتَرِي بِكَوْنِ الْيَوْضِ فِي ذِمَّتِهِ) أَيِ الشَّفِيعِ إِلَّا لِمَانِعٍ كَأَنَّهُ بَاعَ دَارًا فِيهَا ذَهَبٌ يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِفِضَّةٍ أَوْ عَكْسِهِ فَلَا بُدَّ مِنَ التَّقَابُضِ الْحَقِيقِيِّ كَمَا عَلِمَ مِنْ كَلَامِهِ فِي الرَّبَا.

(وَأَمَّا قَضَاءُ الْقَاضِي لَهُ بِالشُّفْعَةِ) أَيِ بَثْوَتِهَا لَا بِالْمِلْكِ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْقَمُولِيُّ وَغَيْرُهُمَا

• فَوُدَّ: (وَرُؤْيُ شَفِيعٍ) وَقَوْلُهُ: (وَاحِدُ الثَّلَاثَةِ) مَعْطُوفَانِ عَلَى كَوْنِ الْخِ ش. اه سم. • فَوُدَّ: (وَرُؤْيُ شَفِيعٍ). (نَتَبِيَّةٌ): أَشْعَرَ انْتِصَارَهُ عَلَى رُؤْيِ الشَّفِيعِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَرَاهُ الْمَاخُودُ مِنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَسَبَّبَهُ أَنَّهُ قَهْرِيٌّ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشَّرَاءِ بِالْوَكَالَةِ وَفِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَارِثِ مُغْنِي وَأَسْتَى أَيِ بَانَ يَمُوتُ الْمُشْتَرِي لِلشَّقْصِ فَيَنْتَقِلُ لِوَارِثِهِ وَيَأْخُذُ مِنْهُ الشَّرِيكَ الْقَدِيمُ ع ش. • فَوُدَّ: (يَذْكُرُهُ الْآنَ) أَيِ فِي هَذَا الْفَصْلِ بِقَوْلِهِ لَا يَتِمَلِّكُ شِفْعًا لَمْ يَرَهُ الشَّفِيعُ.

• فَوُدَّ (سَنَى): (أَمَّا تَسْلِيمُ الْيَوْضِ الْخِ) أَيِ أَوْ التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسَلُّمِ. اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَصَلَ إِلَى حَقِّهِ) أَيِ فِي الْحَالَةِ الْأُولَى (أَوْ مَقْصَرٍ) أَيِ فِيمَا بَعْدَهَا. اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ لِأَجْلِ أَنَّهُ مَقْصَرٌ لَكِنْ فِي هَذَا التَّفْرِيعِ خَفَاءُ. • فَوُدَّ: (وَقَبْضُ الْحَاكِمِ الْخِ) أَيِ إِذَا امْتَنَعَ مِنَ التَّسَلُّمِ. اه مُغْنِي. • فَوُدَّ: (بَحِيثٌ يَتِمَكَّنُ الْخِ) وَلَوْ أَتَكَرَّ الْمُشْتَرِي وَضَعَ الشَّفِيعِ الثَّمَنَ بَيْنَ يَدَيْهِ صَدَّقَ الْمُشْتَرِي فِي بَقَاءِ الثَّمَنِ فِي جِهَةِ الشَّفِيعِ وَصَدَّقَ الشَّفِيعُ فِي الْوَضْعِ حَتَّى لَا يَنْقُطَ حَقُّهُ مِنَ الشُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهَا تَبَيَّنَتْ بِالْبَيْعِ وَالْمُشْتَرِي يُرِيدُ انْقِطَاعَهَا بِعَدَمِ مُبَادَرَةِ الشَّفِيعِ. اه ع ش. • فَوُدَّ: (كَافٍ) أَيِ فِي مِلْكِ الشَّفِيعِ الشَّقْصِ.

• فَوُدَّ: (كَانَ بَاعَ دَارًا الْخِ) أَيِ وَأَمَّا لَوْ بَاعَ دَارًا فِيهَا ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ بِجَنِيِّهِ فَلَا يَصِحُّ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَاعِدَةِ مَذَّ عَجُوزٍ. اه ع ش. • فَوُدَّ: (لَا بِالْمِلْكِ) يَعْنِي لَا يَجِبُ التَّعَرُّضُ فِي حُكْمِهِ بِالْمِلْكِ بَلْ حُكْمُهُ بِثَبُوتِهَا يَخْصُلُ بِهِ مَعَ سَبْقِ طَلَبِ الْمِلْكِ كَذَا نُقِلَ عَنِ الشَّارِحِ م ر. اه رَشِيدِي أَقُولُ وَيُقِيدُهُ قَوْلُ الشَّارِحِ فِي مُقَابِلِهِ وَقَالَ صَاحِبُ الْكَافِي الْخِ وَقَوْلُهُ لِتَأْكُدِ الْخِ. • فَوُدَّ: (كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ) الْأُولَى تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ لَا بِالْمِلْكِ كَمَا فَعَلَهُ الْمُغْنِي.

• فَوُدَّ: (وَرُؤْيُ شَفِيعِ الشَّقْصِ كَمَا يَذْكُرُهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ رُؤْيُ الْمُشْتَرِي قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَسَبَّبَهُ أَنَّهُ قَهْرِيٌّ وَيَتَصَوَّرُ ذَلِكَ فِي الشَّرَاءِ بِالْوَكَالَةِ وَفِي الْأَخْذِ مِنَ الْوَارِثِ. اه وَرُؤْيُ، وَاحِدٌ مَعْطُوفَانِ عَلَى كَوْنِ ش. • فَوُدَّ: (أَوْ مَقْصَرٍ) يَتَأَمَّلُ.

وهو المفهوم من كلام الرافعي وغيره وقال صاحب الكافي إنما يحكم بالملك؛ لأنها ثابتة بالنص (إذا حضر مجلسه وأثبت حقه) فيها وطلّبه (فيملكه به في الأصح) لتأكيد اختيار التملك بحكم الحاكم ولا يقوم مقامه الإشهاد على الطلب واختيار الشفعة كما أفهمه المثنى وبخت ابن الرفعة أن محله عند وجود الحاكم وإلا قام كما في حرب الجمال ونظائره، وإنما يتجه إن غاب المشتري أو امتنع من أخذ الثمن وإذا ملك الشفص بغير تسليم الموض لم يتسلّفه حتى يؤدّبه فإن لم يؤدّه أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضره فسح الحاكم ملكه.

• فود: (وهو) أي قوله أي بثبوتها. • فود: (لأنها إلخ) أي الشفعة. • فود: (فيها) أي الشفعة واختيار التملك. اهـ. • فود: (فيها وطلّبه) إلى الفرع في النهاية والمغني. • فود: (سبي: به) أي القضاء. اهـ. • فود: (مقامة) أي القضاء. • فود: (كما أفهمه المثنى إلخ) عبارة المغني تنبيه اشترط المصنف أحد هذه الأمور يفهم أنه لا يكفي التملك عند الشهود وهو كذلك كما هو أظهر الوجهين ورجحه ابن المقرئ، ولو عند فقيد القاضي كما هو ظاهر كلامهم، وإن قال ابن الرفعة لا ينعقد التخصيص كما في مسألة حرب الجمال حيث يقوم الإشهاد مقام القضاء؛ لأن الضرر هناك أشد منه هنا. اهـ. • فود: (وينعت ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره الشيخ في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ. اهـ. شرح م. ر. اهـ. سم قال ع. ش. قوله م. ر. ظاهر كلامهم خلافه أي وهو المعتد فلا يقوم الإشهاد مقام الحاكم عند فقده ويُعذر في التأخير إلى حضور الحاكم حيث امتنع المشتري من قبض الثمن ولم يتأت للشفيع وضمه بين يديه. اهـ. • فود: (أن محله) أي عدم القيام. • فود: (ولا قام) أي، وإن لم يوجد الحاكم قام الإشهاد مقام حكمه. • فود: (وإنما يتجه إلخ) عبارة النهاية يفرض اعتماد ما قاله ابن الرفعة فإنما يظهر إن غاب إلخ. اهـ. • فود: (أو امتنع إلخ) أي ولم يتأت للشفيع وضمه بين يديه كما مر. • فود: (وإذا ملك الشفص إلخ) عبارة المغني وإذا ملك الشفيع الشفص بغير الطريق الأول وهو تسليم الموض لم يكن له أن يتسلم الشفص حتى يؤدّي الثمن، وإن تسلّمه المشتري قبل أداء الثمن ولا يلزم المشتري أن يؤخر حقه بتأخير البائع حقه فإن غاب ماله أمهل ثلاثة أيام فإن مضت ولم يحضر الثمن فسح الحاكم التملك وقيل يبطل بلا فسح وليس للشفيع خيار مجلس لما مر في بابيه. اهـ. • فود: (ثلاثة أيام) أي غير يوم العقد. اهـ. ع. ش. أي التملك. • فود: (فسح الحاكم إلخ) ظاهر كلامهم، وإن رضي المشتري بزيادة المهلة وفيه وقفة بل قولهم وأما رضا المشتري إلخ صريح في عدم إرادته.

• فود: (وينعت ابن الرفعة إلخ) وظاهر كلامهم خلافه واستظهره في شرح البهجة وجرى عليه ابن المقرئ شرح م. ر. • فود: (ولا قام) أي الإشهاد. • فود: (وإنما يتجه) يفرض اعتماد شرح م. ر. • فود: (وإذا ملك الشفص بغير تسليم الموض إلخ) عبارة الروض وتتوقف وجوب تسليم الشفص على تسليم الثمن ويُمهل ثلاثاً إن غاب ماله ثم يفسّحه القاضي. اهـ.

(ولا يَمْلِكُ شِفْعًا لِمِ يَوْهَ الشَّفِيعِ) تَنَازَعَهُ الْفِعْلَانِ (على المذهب) بِنَاءٌ عَلَى الظَّاهِرِ أَنَّ بَيْعَ الْغَائِبِ بَاطِلٌ وَلَيْسَ لِلْمُشْتَرِي مَنَعُ الشَّفِيعِ مِنَ الرُّوْضَةِ.

(فَرَعَ) فِي الْأَنْوَارِ شَرْطُ دَعْوَى الشَّفْعَةِ تَحْدِيدُ الشَّفِيعِ الشَّفِيعَ وَتَقْدِيرُ الثَّمَنِ وَطَلَبُهَا وَاعْتِمَادُهُ الْغَرْزِيَّ وَأَطَالَ فِيهِ غَافِلًا عَمَّا قَالَهُ هُنَا عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلِزُهُ تَيَانُ مِقْدَارِ سَهْمِهِ كَذَا قَالَهُ بَعْضُهُمْ مَوْهَمًا تَنَاقُضٌ وَلَيْسَ كَذَلِكَ بَلِ الْأَوَّلُ فِي تَحْدِيدِ الشَّفِيعِ الْمَأْخُودُ فَلَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُدَّعَى بِهِ وَالثَّانِي فِي حِصَّةِ الشَّفِيعِ فَلَا يَحْتَاجُ لِتَحْدِيدِهَا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ الْمُدَّعَى بِهِ، وَإِنْ تَوَقَّفَ الْأَخِذُ عَلَى الْعِلْمِ بِهِ فِي بَعْضِ الصُّوَرِ وَحَاصِلُ عِبَارَةِ الْغَرْزِيِّ أَنَّهُ يَدَّعِي بِخَصْرَةِ الْمُشْتَرِي أَنِّي اسْتَحَقُّ أَخْذَ مَا اشْتَرَاهُ هَذَا وَهُوَ كَذَا مِنْ أَرْضٍ كَذَا بِثَمَنِ كَذَا حَالًا مِنْ فُلَانٍ قَبَضَهُ مِنْهُ وَأَنِّي حَالٌ عِلْمِي بِذَلِكَ أَشْهَدُ عَلَى أَنِّي طَالِبٌ لِلشَّفْعَةِ فِيهِ وَبَاثِرٌ لِلْمُشْتَرِي وَطَلَبْتُ مِنْهُ تَسْلِيمَ الشَّفِيعِ وَقَبْضَ الثَّمَنِ فَإِنْ صَدَّقَهُ الْمُشْتَرِي أَوْ أَتَكَرَّرَ الشَّرَاءُ فَاقْبِضْهُ وَثَمَنَهُ الشَّفِيعُ سَلَّمَ الثَّمَنَ لَهُ وَتَسَلَّمَ مِنْهُ الشَّفِيعُ، وَإِنْ أَتَكَرَّرَ شَرِكَةُ الشَّفِيعِ حَلَفَ أَنَّهُ لَا يَعْلَمُهَا وَعَلَى الشَّفِيعِ إِبْرَاطُهَا، وَإِنْ ادَّعَى جَهْلَ الثَّمَنِ وَلَمْ يَثْبُتْ عِلْمُهُ، وَلَوْ بَيِّنَةٌ سَقَطَتْ شَفْعَتُهُ

• فَوَدَّ: (تَنَازَعَهُ) أَيِ الشَّفِيعُ ش. ا ه س م. • فَوَدَّ: (الْفِعْلَانِ) أَيِ يَمْلِكُ وَيَرَى. ا ه ش قال الْمُغْنِي وَالرَّوْضُ فَرَعَ لَا يَتَصَرَّفُ الشَّفِيعُ فِي الشَّفِيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ، وَإِنْ سَلَّمَ الثَّمَنَ لِلْمُشْتَرِي وَلَهُ الرَّدُّ بِالْعَيْبِ عَلَيْهِ أَيِ الْمُشْتَرِي فَإِنْ قَبَضَهُ بِإِذْنِ الْمُشْتَرِي وَأَقْلَسَ بِالثَّمَنِ رَجَعَ فِيهِ الْمُشْتَرِي كَمَا فِي الْبَيْعِ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ ا ه.

• فَوَدَّ: (فِيهِ) أَيِ الْاِعْتِمَادِ. • فَوَدَّ: (غَافِلًا عَمَّا قَالَهُ) أَيِ الْغَرْزِيِّ. • فَوَدَّ: (كَذَا قَالَهُ) الْمَشَارُ إِلَيْهِ قَوْلُهُ: (غَافِلًا لِمَنْ) أَيِ نِسْبَةِ الْغَفْلَةِ إِلَى الْغَرْزِيِّ. ا ه كَزْدِي. • فَوَدَّ: (مَوْهَمًا) أَيِ الْبَغْضِ (التَّنَاقُضِ) أَيِ بَيِّنَ قَوْلِي الْغَرْزِيِّ. • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ كَذَلِكَ) أَيِ وَلَا تَنَاقُضُ بَيْنَ قَوْلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بَلِ الْأَوَّلُ) أَيِ مَا تَقْلَهُ الْغَرْزِيُّ عَنِ الْأَنْوَارِ وَاعْتِمَادَهُ وَقَوْلُهُ: (وَالثَّانِي) أَيِ مَا قَالَهُ عَنْ ابْنِ الصَّلَاحِ. • فَوَدَّ: (لِتَحْدِيدِهَا) أَيِ لِبَيَانِ قَدْرِهَا. • فَوَدَّ: (فِي بَعْضِ الصُّوَرِ) أَيِ كَمَا مَرَّ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَلَوْ كَانَ لِلْمُشْتَرِي شَرِكُ الْخ. • فَوَدَّ: (هَذَا) الْإِشَارَةُ إِلَى الْمُشْتَرِي وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ مَا اشْتَرَاهُ هَذَا وَقَوْلُهُ: (هَكَذَا مِنْ الْخ) تَحْدِيدُ لِلشَّفِيعِ وَقَوْلُهُ: (بِثَمَنِ كَذَا الْخ) كَقَوْلِهِ (مِنْ فُلَانٍ) مَتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ اشْتَرَاهُ. • فَوَدَّ: (قَبَضَهُ مِنْهُ) أَيِ حَاجَةً إِلَيْهِ مَعَ جَوَازِ الْأَخِذِ مِنَ الْبَائِعِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْضِ. ا ه س م أَقُولُ وَذِكْرُهُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا اخْتَارَهُ فِيمَا تَقَدَّمَ مِنْ عَدَمِ جَوَازِهِ خِلَافًا لِلرُّوْضِ وَالتَّهَابَةِ. • فَوَدَّ: (لِلشَّفْعَةِ فِيهِ) أَيِ فِيمَا اشْتَرَاهُ الْخ. • فَوَدَّ: (فَاقْبِضْهُ) أَيِ الشَّرَاءَ وَقَوْلُهُ: (وَتَمَنَّهُ) عَطِيفٌ عَلَى ضَمِيرِ اثْبَتَهُ وَقَوْلُهُ: (الشَّفِيعُ) فَاعِلُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يَثْبُتْ الْخ) مِنْ الثُّبُوتِ وَكَانَ الْأَوَّلَى كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَمٍ وَثَبَّتْ جَهْلُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بَيِّنَةٌ) يَغْنِي أَقَامَهَا الْمُشْتَرِي عَلَى جَهْلِهِ الثَّمَنَ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي عَنْ سَمٍ

• فَوَدَّ: (تَنَازَعَهُ) أَيِ الشَّفِيعُ ش. (فَرَعَ): الشَّفِيعُ يَرُدُّ بِالْعَيْبِ أَيِ عَلَى الْمُشْتَرِي وَلَا يَتَصَرَّفُ قَبْلَ الْقَبْضِ وَلَوْ سَلَّمَ الثَّمَنَ فَإِنْ قَبَضَهُ بِالْإِذْنِ وَأَقْلَسَ رَجَعَ فِيهِ الْمُشْتَرِي أَيِ كَمَا فِي الْبَيْعِ رَوْضُ. • فَوَدَّ: (قَبَضَهُ مِنْهُ) أَيِ حَاجَةً إِلَيْهِ مَعَ جَوَازِ الْأَخِذِ مِنَ الْبَائِعِ كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الرُّوْضِ.

وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ فِيهِ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّخِيلِ مَرْدُودٌ بِأَنَّ إِقَامَةَ الدَّخِيلِ لَهَا لِإِثْبَاتِ الْمِلْكِ وَهُوَ ثَابِتٌ فَلَمْ يَحْتَاجَ إِلَيْهَا وَهَذَا لِلدَّفْعِ وَهُوَ مُحْتَاجٌ إِلَيْهِ.

(فصل) فِي بَيَانِ بَدَلِ الشَّفْعِ الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ وَالْاِخْتِلَافُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ

وَكَيْفِيَّةِ اخْذِ الْخُرُكَاءِ إِذَا تَعَدَّدُوا لَوْ تَعَدَّدَ الشَّفْعُ وَغَيْرِ ذَلِكَ

(إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخَذَهُ الشَّفْعُ بِمِثْلِهِ)؛

خِلَافًا لِمَا يَوْجِبُهُ صَنِيعُهُ (وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ الْخ) عِبَارَةُ الْغَزِيِّ وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالشَّرَاءِ وَالْمِلْكِ لِلْمُدْعَى لَكِنْ قَالَ: كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا فَإِنْ صَدَّقَهُ الشَّفْعُ سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ فَإِنْ انْتَكَرَ الشَّفْعُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ مَجْهُولٍ هُوَ صُبْرَةُ طَعَامٍ أَوْ جَوْهَرَةٌ مَجْهُولَةُ الْقِيَمَةِ مَثَلًا سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ وَفِي سَمَاعِ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّخِيلِ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا تُسْمَعَ بَيِّنَتُهُ وَيُخْلَفُ أَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ انْتَهَى.

أ. س. ق. د. (بِأَنَّهُ) أَيُّ الْمُشْتَرِي. ق. د. (بِمَنْزِلَةِ الدَّخِيلَةِ) أَيُّ مِنْ جِهَةِ الْيَدِ فَلَمْ يُؤْمَرْ بِالْبَيِّنَةِ حَتَّى يُقِيمَ الْخَارِجُ أَيُّ الشَّفْعِ بَيِّنَةً. أ. ك. د. (وَهَذَا) أَيُّ وَإِقَامَةُ الْمُشْتَرِي الْبَيِّنَةَ فِيمَا إِذَا ادَّعَى جَهْلَ الثَّمَنِ.

(فصل: فِي بَيَانِ بَدَلِ الشَّفْعِ)

ق. د. (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ بِجَامِعٍ فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ (حَيْثُ). ق. د. (الَّذِي يُؤْخَذُ بِهِ) أَيُّ الْبَدَلِ الَّذِي يُؤْخَذُ الشَّفْعُ بِهَذَا الْبَدَلِ فَالصَّلَةُ جَارِيَةٌ عَلَى غَيْرِ مَا هِيَ لَهُ وَلَمْ يَزُزْ لِأَمْنِ اللَّبْسِ كَمَا هُوَ مَذْهَبُ الْكَوَافِقِينَ. ق. د. (أَوْ تَعْلِيلُ الشَّفْعِ) مَجْرُورٌ عَطْفًا عَلَى بَيَانِ الشَّفْعِ مُضَافٌ إِلَيْهِ. أ. ر. ش. د. وَمُقْتَضَاهُ أَنَّ الْمُطْلَقَ هُنَا بِالْوَاوِ لِكَيْتَهُ فِيمَا بَأْيَدِنَا مِنْ نَسْخِ التَّهْيِئَةِ وَالتَّخْفِيفِ (أَوْ) فَيَتَّبَعِي أَنَّهُ جُمْلَةٌ فَعْلِيَّةٌ مَقْطُوفَةٌ عَلَى جُمْلَةِ تَعَدَّدُوا. ق. د. (وَهَذَا ذَلِكَ) أَيُّ تَكْظُورِ الثَّمَنِ مُسْتَحَقًّا وَدَفْعِ الشَّفْعِ مُسْتَحَقًّا وَتَصَرُّفِ الْمُشْتَرِي فِي الشَّفْعِ.

ق. د. (س. د.) (إِنْ اشْتَرَى) أَيُّ شَخْصٌ شَفْعًا مِنْ عَقَارٍ. أ. م. غ. ق. (س. د.) (بِمِثْلِي) أَيُّ كَبَّرَ وَتَقَدَّرَ نِهَاقٌ وَمُغْنَى أَيُّ وَلَوْ مَغْشُوشًا حَيْثُ رَاجَعَ ش. ق. د. (س. د.) (أَخَذَهُ الشَّفْعُ بِمِثْلِهِ) ظَاهِرُهُ، وَلَوْ اخْتَلَفَتْ

ق. د. (وَتَنْظِيرُ الْغَزِيِّ فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ الْغَزِيِّ، وَإِنْ اعْتَرَفَ أَيُّ الْمُشْتَرِي بِالشَّرَاءِ وَالْمِلْكِ لِلْمُدْعَى لَكِنْ قَالَ كَانَ الثَّمَنُ مَجْهُولًا فَإِنْ صَدَّقَهُ الشَّفْعُ سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ فَإِنْ انْتَكَرَ الشَّفْعُ ذَلِكَ وَأَقَامَ الْمُشْتَرِي بَيِّنَةً أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ مَجْهُولٍ هُوَ صُبْرَةُ طَعَامٍ أَوْ جَوْهَرَةٌ مَجْهُولَةُ الْقِيَمَةِ مَثَلًا سَقَطَتْ شَفَعَتُهُ وَفِي سَمَاعِ بَيِّنَةِ الْمُشْتَرِي نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الدَّخِيلِ فَيَتَّبَعِي أَنْ لَا تُسْمَعَ بَيِّنَتُهُ وَيُخْلَفُ أَنَّ الثَّمَنَ مَجْهُولٌ أ.

(فصل: فِي بَيَانِ بَدَلِ الشَّفْعِ الْخ)

ق. د. (س. د.) (إِنْ اشْتَرَى بِمِثْلِي أَخَذَهُ الشَّفْعُ بِمِثْلِهِ) أَوْ بِمَقْتَرَفٍ فَبَقِيَّتِهِ) أَيُّ كَالْفَضْلِ قَالَ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَمَنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا تَنْظِيرٌ مَا مَرَّ فِيمَا لَوْ ظَفَرَ الشَّفْعُ بِالْمُشْتَرِي بِيَدٍ آخَرَ وَأَخَذَ فِيهِ وَهُوَ أَنَّهُ يَأْخُذُ بِالْمِثْلِ وَيُجَبَّرُ الْمُشْتَرِي عَلَى قَبْضِهِ هُنَاكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِقَبْضِهِ مَوْنَةً وَالطَّرِيقُ آمِنٌ، وَإِلَّا اخْذَ بِالْقِيَمَةِ لِلْحُصُولِ لِلضَّرَرِ بِقَبْضِ الْمِثْلِ وَأَنَّ الْقِيَمَةَ حَيْثُ أَخِذَتْ تَكُونُ لِلْفَيْصُولَةِ وَلِإِنْ رَفَعَتْ فِي ذَلِكَ أَحْثِمَالَاتٌ غَيْرُ مَا ذَكَرْتُ لَمْ يَرْجَعْ مِنْهَا هُوَ وَلَا غَيْرُهُ شَيْئًا وَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ مَا ذَكَرْتَهُ هُوَ الْقِيَاسُ وَلَيْسَ ذَلِكَ عُدْرًا فِي تَأْخِيرِ الْاِخْذِ وَلَا الطَّلَبِ. أ.

ق. د. (س. د.) (بِمِثْلِهِ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ قِيَمَةُ الْمِثْلِ بَانَ اشْتَرَى دَارًا بِمَكَّةَ بِحَبٍّ غَالِي فَلِلشَّفْعِ

لأنه أقرب إلى حقه فإن قُدِّرَ بالوزن كقنطارٍ حنطةٍ أخذَه بوزنه فإن انقطع المثل وقت الأخذ أخذَ بقيمته حينئذٍ، ولو كان دنانير أخذَ بدنانيرٍ مثلها فإن تراضيا عنها بدراهم كان شراءً مُستَجِدًّا تبطل به الشفعة كما في الحاوي قال الزركشي وهي غريبة. اهـ والذي يُتجه أنه يأتي هنا ما مر من التفصيل فيما لو صالح بمالٍ عن الرد بالميب بجامع أنه فوّت الغوريّة المُستَطرَطة

قيمة المثل بأن اشترى داراً بمكة بحبٍ غالٍ فليشفع أخذاً بمضّرٍ بقدر ذلك الحب وإن رخص جداً ويوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالمقدّم وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغصب سم على حجاج أقول لا وجه للتردد في عكس المثال مع تسليم الشق الأول بل قد يتوقف في كل منهما بأن قياس الغصب والقرض وغيرهما أن العبرة بمحل العقد حيث كان لتقله مؤنة فتعتبر قيمته حيث ظفّر به في غير محله ويؤيده ما سنذكره عن شرح الإزشاء بل هو صريح فيه. اهـ ع ش.

قول (سني: بمثله) أي إن تيسر نهايةً ومغني أي بأن وجد فيما دون مرحلتين م ر. اهـ سم على منتهج.

اهـ ع ش. فود: (لأنه) إلى قوله، ولو كان دنانير في المغني. فود: (فإن قُدِّرَ بالوزن إلخ) عبارة النهاية والمغني، ولو قُدِّرَ المثل بغير مقياره الشرعي كقنطارٍ حنطةٍ إلخ. اهـ. فود: (فإن انقطع المثل) أي بأن فوّت حساً فيما دون مرحلتين أو شرعاً كان وجد بأكثر من ثمن مثله والمراد بتمن مثله ما يزغب به في ذلك الوقت بزماوي. اهـ بجزمي. فود: (بقيته) أي قيمة المثل لا الشقص. اهـ سم.

فود: (حينئذٍ) أي وقت الأخذ وأسقط النهاية لفظاً حينئذٍ كما تبيننا وكتب عليه ع ش ما نصه قوله م ر بقيته أي المثل يوم البيع مثلاً أخذاً مما يأتي في المقوم. اهـ وفي البجزمي عن الزيادي ما يوافقه.

فود: (فإن تراضيا) أي المشتري والشفيع (هنا) أي عن الدنانير التي اشترى الشقص بها.

فود: (مستجداً) بفتح الجيم من استجدّه إذا أخذته وبكسرهما من استجدّ لازماً بمعنى حدث كما يؤخذ من المضباح. اهـ ع ش. فود: (تبطل به الشفعة) يتبني أن هذا بخلاف ما إذا أخذ أي الشفع بالدينار ثم عوض عنها بالدراهم فيتبني أن لا تبطل م ر انتهى سم على حجاج. اهـ ع ش. فود: (وهي) أي ما في الحاوي والثائب باعتبار المسألة. فود: (هنا) أي في مسألة التراضي. فود: (ما مر من التفصيل إلخ) أي من أن محل البطلان إن علم، وإلا فلا. ع ش ورشيد.

أخذها بمضّرٍ بقدر ذلك الحب وإن رخص جداً ويوجه بأن ذلك القدر هو الذي لزم بالعقد م ر وانظر في عكس المثال هل يرجع لقيمة بلد العقد كما في القرض والغصب. فود: (فإن انقطع المثل وقت الأخذ أخذ بقيمته حينئذٍ) المتبادر أن المراد بقيته المثل ويوافقه أنه في الروضة قال كالغصب. اهـ وتقدم في الغصب فيما إذا تلف المثل أن المراد قيمة المثل أو المصوب وأن الشبكي رجح الأول ويوافقه أيضاً قوله الآتي لا قيمة الشقص إلخ. فود: (كان شراءً مستجداً تبطل به الشفعة) يتبني أن هذا بخلاف ما إذا أخذ بالدنانير ثم عوض عنها الدراهم فيتبني أن لا تبطل م ر. فود: (والذي يتجه أنه يأتي هنا ما مر من التفصيل إلخ) كذا شرح م ر وهذا المتجه يشكّل على ما يأتي في المتن من قوله، وإن دفع الشفع

بإيجاد عقد آخر غير الأول فهو كما لو قال الشفيع للمشتري بعني الشقص فتسقط به شفعته إن عليم به؛ لأن عدوله عن أخذه القهري إلى تملك اختياري تقصير موقوف للفورية أي تقصير فكذا هنا عدوله عن الأخذ بالدنانير التي هي الواجب قهراً على المشتري إلى غيرها تقصير أي تقصير فوجب الفرق بين علمه وجهله (أو ملكه بمقتضى ببيعته) بأخذ لا بقيمة الشقص؛ لأن ما يبدله الشفيع في مقابلة ما بذله المشتري لا في مقابلة الشقص ولو ملك الشفيع الثمن بعينه ثم أطلع تقيين الأخذ به، ولو مثلاً كما بحثه في المطلب

• فود: (فهو) أي التراضي. • فود: (فوجب الفرق بين علمه وجهله) أي بالاطلاع مع العلم دون الجهل.

• فود: (فبيعته) أي كالفضب قال في شرح الإزهاد ومنه يؤخذ أنه يأتي هنا نظير ما مر فيما لو ظفر الشفيع بالمشتري ببدل آخر وأخذ فيه وهو أنه يأخذ بالمثل ويغير المشتري على قبضه هناك إن لم يكن لثقله مؤنة الطريق أمين، وإلا أخذ بالقيمة لحصول الضرر بقبض المثل وأن القيمة حيث أخذت تكون للفصلولة سم على حجة اهرح ش. • فود: (بأخذه) إلى قوله بناء على الأصح في النهاية. • فود: (تقيين الأخذ به) لأن العدول عنه إنما كان لتعذر نهاية ومضي. • فود: (ولو مثلاً) عبارة النهاية

مستحقاً أي أو نحو نحاس كما يأتي في الشرح لم تبطل شفعته إن جهل، وكذا إن عليم في الأصح إلا أن يفرق بأن هذا لما كان ظاهراً في عقد آخر؛ لأنه شراءة مستجد كان صارفاً عن الشفعة ففرقنا بين أن ينعذر فلا تسقط، وإلا تسقط مطلقاً لكنه قد يشكك بأن قوات الفورية بتعد الشروع في الأخذ تسقط كما تقدم في شرح قوله ولا يشتراط في التملك إلخ وفي الحاشية هناك والتشاعل بدفع المستحق ونحوه يقولها إلا أن يفرض فيما إذا لم تفت ووقع التدارك على الفور أو يقال: إن هذا الأخذ لاغ لا أثر له، وكأنه لم يشترع في الأخذ وفيه ما فيه. • فود: (والذي يتجه إلخ) قد يناعز في هذا كالمقول عن الحاوي المذكور أن قضية ما يأتي من أن الفورية معتبرة في الطلب لا في التملك أن التراضي المذكور لا يبطل الشفعة؛ لأنه إنما يكون في الأخذ والتملك فعائنه تفويت فورية التملك وذلك لا يضر بعد تقدم فورية الطلب ويشارك ذلك مسألة الرد بالعيب؛ لأن المعتبر فيه فورية الفسخ، والاستيغال بالصلح موقوف لها ولا ينافي ما قلناه ما قالوه في الصلح عن الشفعة بمال أنه كالصلح به عن الرد بالعيب؛ لأن الصلح عنها بالمال مع العلم بمساده ينفي فورية طلبها ولا كذلك ما نحن فيه وقد يرد هذا بأنه لا يلزم نفي فورية الطلب لجواز أن يطلب على الفور ثم يصالح نعم يمكن أن يقال حيثيذ: إن المصالحة من قبيل الشروع في الأخذ ومع الشروع فيه تتعين الفورية فالأمر دائر بين قوات فورية الطلب وفورية الأخذ فليتأمل. فيه نعم يتدفع التراضى المذكور بناء على ما تقدم قبيل قوله ويشتراط لفظ حيث قال والمفتد الذي يدل عليه كلام الرافعي إلخ لكن يشكك حيثيذ على هذا أن قياس ما تقدم أنه إن فاتت الفورية سقطت الشفعة عليم بفساد الصلح أو جهل، وإلا لم تسقط كذلك إلا أن يجاب بأن السقوط إنما يكون بقوات الفورية إذا لم تكن لعلل الجهل المذكور علز.

واعتمده الأذرعِي وغيره، ولو حُطَّ عن المُشْتَرِي بعضُ الثمن قبل اللزوم انحطَّ عن الشفيع أو كُله فلا شفعة إذ لا بيع ويؤخذ من قوله ويؤخذ المتهور إلى آخره أن المراد بالقيمة هنا غيرها السابق في المصَب فحيث لا يردُّ عليه خلافاً لِمَنْ رَعه ما لو صالح عن دم المئد على شقص فإنه يأخذه بقيمة الدم وهو الدية فيأخذها بقيمة يوم الجنابة وتعتز قيمة المُتَقَدِّم في غير هذا (يوم البيع) أي وقته؛ لأنه وقت إثبات الموض واستحقاق الشفعة ويصدق المُشْتَرِي بيمينه في قدرها حيث يذَّ كما في البحر لما يأتي أنه أعلم بما باشره (وقيل يوم استقاراه بالقطع الخيا) كما أن المعتز في الثمن حالة اللزوم بناءً على الأصح من لحوق الحط والزيادة في زمن الخيار ..

والمُثْنِي لا سيما المُتَقَوِّم. اهـ. فود: (واغتَمَدَه الأذرعِي إلخ) وكذا اغتَمَدَه المُثْنِي. فود: (قيل اللزوم) أي لزوم الشراء وقوله: (إذ لا يبيع) أي لطلابه بالإبراء بالثمن قبل اللزوم؛ لأنه يصير بيعاً بلا ثمن. اهـ. ش. فود: (ويؤخذ من قوله إلخ) قد يقال لا حاجة لذلك مع اقتصار المصنَّب على الشراء سم على حج. اهـ. ش. فود: (غيرها السابق إلخ) أي غير القيمة التي سبقَتْ في الغصب وهي أعلى القيم وهذا ردُّ لما في شرح الرُّوض من قوله واغتيال المثل والقيمة فيما دُكر مقيس على الغصب اهـ كُردِي ويؤخذ منه الجواب عن قول سم الماز أيضاً قد يقال لا حاجة إلخ. فود: (فيأخذه بقيمتها) أي الدية من غالب إبل البلد فلا يأخذها بنفس الإبل وما دُكر من اغتيال الغالب يتدفع ما يقال صفة الإبل مجهولة فلا يتأتَّى الثبوت بها مع الجهل بصفيتها. اهـ. ش. فود: (يؤم الجنابة) خلافاً لبعضهم. اهـ نهايةً يعني شيخ الإسلام حيث قال عقب قول الرُّوض يؤم الجنابة صوابه يؤم الصلح. اهـ سم وزشيدِي ووافق المُثْنِي شيخ الإسلام جبارته، ولو جعل الشريك الشقص رأس مال سلم أخذه الشفيع بمثل المُسلم فيه إن كان مثلاً وبقيته إن كان مُتَقَوِّماً أو صالح به عن دين أخذه بمثله أو قيمته كذلك أو صالح به عن دم عميد أو استأجر به أو أمتعه أخذه بقيمة الدية وقت الصلح أو أجرة المثل لمدة الإجارة أو متعة حال الإمتناع، وإن أقرضه أخذه بقدر ملك المُستقرض بقيته. اهـ. فود: (وتغتير) الظاهر أنه دخول في المشي وقال الكُردِي عطف على قوله لا يردُّ عليه إلخ. اهـ. فود: (في غير هذا) أي في غير المأخوذ عن نحو مهر وعوض، نحو صلح الدم. فود: (في قدرها) أي إذا تلف الثمن. اهـ. ش.

فود: (ولو حطَّ عن المُشْتَرِي بعضُ الثمن إلخ) عبارة الرُّوض ما زيد أو حطَّ من الثمن في مدة الخيار فقد يلحق بالثمن فإن حطَّ الكل فلا شفعة. اهـ. قال في شرحه وخرج بقوله في مدة الخيار ما زيد أو حطَّ بعدها فلا يلحق بالثمن كما مر. اهـ. فود: (ويؤخذ من قوله إلخ) قد يقال لا حاجة إلى ذلك مع اقتصار المصنَّب على الشراء. فود: (فحيث لا يردُّ إلخ) ما صورة الإبراد مع اقتصار المصنَّب على الشراء؟ فود: (يؤم الجنابة) خلافاً لبعضهم شرح م ر وعبارة الرُّوض، وإن صالح به عن دم أخذه بقيمة الدية يؤم الجنابة قال في شرحه كذا في الأصل أيضاً وصوابه يؤم الصلح. اهـ. فود: (ويصلق المُشْتَرِي) كذا شرح م ر.

ولمَّا كان ما سبقَ شامِلاً لِلَّذِينَ وغيره وكان الدينُ بِشَمَلِ الحال والمُؤَجَّلِ يَتَنَ أَنْ المرادَ الحالُ بقوله (أو) اشترى (بمُؤَجَّلٍ) فالأظهرُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ وإنَّ حُلَّ الثَمَنِ بِموتِ المُشْتَرِي أو كان مُنْجِماً بأوقاتٍ مُخْتَلِفَةٍ (يَتَن أَنْ يُعْجَلَ) الثَمَنُ (ويأخذُ في الحالِ) ومحلُّه أخذًا من كلامِ الأذرعِي وغيره ما لم يكنْ على المُشْتَرِي ضَرَرٌ في قَبُولِهِ لِنجوِ نَهَبٍ، وإلا لم يُجِبِ الشَّفِيعُ (أو) عَطَفَ بها في حَيِّزٍ يَتَنَ لِمَا يَأْتِي (بِهِضُ إِلَى المَجَلِّ) بِكسْرِ الحاءِ أي حُلُولِ الكُلِّ في المُنْجِمْ وليس له كُلُّما حُلٌّ نَجَمَ أَنْ يُعْطِيَهُ وَيأخذُ بِقَدْرِهِ لِمَا فِيهِ من تَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ على المُشْتَرِي (ويأخذُ) دَفْعًا لِلضَّرَرِ مِنَ الجَانِبِينَ؛ لأنَّ الأخذَ بِالمُؤَجَّلِ بِضُرِّ المُشْتَرِي لاختلافِ الذَّمِّ وبالحالِ بِضُرِّ الشَّفِيعِ؛ لأنَّ الأجلَ يُقَابِلُهُ قِسْطُ مِنَ الثَمَنِ نعم لو رَضِيَ المُشْتَرِي بِذِمَّةِ الشَّفِيعِ تَقَيَّنَ عَلَيْهِ الأخذُ حالًا، وإلا سقطَ حَقُّهُ وإذا خُيِّرَ لم يلزَمْهُ إعلَامُ المُشْتَرِي بِالطَّلَبِ على ما في الشرحينِ وَصَحَّحَ فِي أَصْلِ الرُوضَةِ اللُّزومَ قِيلَ وَهُوَ سَبْقُ قَلَمٍ.

(ولو بيعَ شَفْعُ وغيره) مِمَّا لَا شَفْعَةَ فِيهِ

• قُودُ: (وَلَمَّا كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ يَبِيعُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ عَطَفَ بِهَا إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ (قِيلَ). • قُودُ: (مَا سَبَقَ) أَي قَوْلُهُ أَمَّا تَسْلِيمُ الْجَوَاضِ إِلَى الْمُشْتَرِي إلخ. • قُودُ: (أَنَّ الْمُرَادَ) أَي مِنَ الَّذِينَ السَّابِقِ ضِمَّنًا. • قُودُ: (بِقَوْلِهِ) أَي بِالْمُقَابِلَةِ لِمَا سَبَقَ.

• قُودُ (سَبَقَ): (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ) وَلَوْ اخْتَارَ عَلَى الْأَوَّلِ الصَّبْرَ إِلَى الْحُلُولِ ثُمَّ عَزَّ لَهُ أَنْ يَعْجَلَ الثَّمَنَ وَيَأْخُذَ قَالَ فِي الْمَطْلَبِ وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَجْهًا وَاحِدًا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِذَا لَمْ يَكُنْ زَمَنٌ نَهَبٍ يُخْشَى مِنْهُ عَلَى الثَّمَنِ الْمُعْجَلِ الضَّيَاعَ. اهـ نِهَايَةُ زَادَ الْمُغْنَى، وَلَوْ مَاتَ الشَّفِيعُ فَالْخَيْرَةُ لِوَارِثِهِ. اهـ. • قُودُ: (وَإِنْ حُلَّ) غَايَةً. • قُودُ: (لِمَا يَأْتِي) أَي فِي شَرْحٍ وَتَخَيَّرَ فِيمَا فِيهِ شَفْعَةُ إلخ. • قُودُ: (أَي حُلُولِ الْكُلِّ فِي الْمُنْجِمْ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَي الْحُلُولِ، وَالثَّمَنُ الْمُنْجِمْ كَالْمُؤَجَّلِ فَيَعْجَلُ أَوْ يَضْبِرُ حَتَّى يَحِلَّ كُلُّهُ وَلَيْسَ لَهُ إلخ. اهـ.

• قُودُ (سَبَقَ): (وَيَأْخُذُ) أَي بَعْدَ ذَلِكَ. اهـ مُغْنَى. • قُودُ: (نَعَمْ) اسْتِذْرَاكَ عَلَى الْمُتَنِ. • قُودُ: (بِلِيقَةِ الشَّفِيعِ) أَي يَدْفَعُ الشَّفْعَ وَتَأْجِيلِ الثَّمَنِ إِلَى مَحَلِّ نِهَايَةِ وَمُغْنَى. • قُودُ: (وَالْأَسْقَطُ إلخ) أَي، وَإِنْ أَبَى الشَّفِيعُ إِلَّا الصَّبْرَ إِلَى الْمَحَلِّ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ نِهَايَةً وَمُغْنَى. • قُودُ: (سَقَطَ حَقُّهُ) يَنْبَغِي أَنْ مَحَلَّهُ حَيْثُ عَلِمَ بِذَلِكَ، وَالْأَفْلَا. اهـ ع ش وَكَتَبَ عَلَيْهِ سَمَ أَيْضًا مَا نَصَّهُ قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ الْفَوْرَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الطَّلَبِ لَا فِي التَّمْلِكِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ هَذَا بِمَا إِذَا شَرَعَ فِي سَبَبِ التَّمْلِكِ عَلَى مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ. اهـ. • قُودُ: (وَإِذَا خُيِّرَ إلخ) أَي الْمُشْتَرِي وَهُوَ كَلَامٌ مُسْتَقِيلٌ لَيْسَ مِنَ الْاسْتِذْرَاكِ.

• قُودُ (سَبَقَ): (لَوْ يَبِيعُ شَفْعُ وَغَيْرُهُ) أَي صَفَقَةٌ وَاحِدَةً. اهـ مُغْنَى. • قُودُ: (مِمَّا لَا شَفْعَةَ) إِلَى قَوْلِهِ وَبِهِ

• قُودُ: (وَالْأَسْقَطُ حَقُّهُ) قَدْ يَشْكُلُ بَأَنَّ الْفَوْرَ إِنَّمَا يُعْتَبَرُ فِي الطَّلَبِ لَا فِي التَّمْلِكِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ هَذَا بِمَا إِذَا شَرَعَ فِي سَبَبِ التَّمْلِكِ عَلَى مَا عَلِمَ مِمَّا تَقَدَّمَ.

كسيف (أخذه) أي الشقص لوجود سبب الأخذ فيه دون غيره ولا يتخير المشتري بتفريق الصفقة عليه؛ لأنه الموزع لنفسه وهذا أولى من التعليق بأنه دخل فيها عالمًا بالحال؛ لأن قضيته أن الجاهل يتخير وهو خلاف إطلاقهم ومذكرهم وبكل من التعليق فإن هذا ما مر من امتناع أفراد المعيب بالرد (بحصته) أي بقدرها (من) الثمن باعتبار (القيمة) بأن يوزع الثمن عليهما باعتبار قيمتهما وقت البيع وبأخذ الشقص بحصته من الثمن فإذا ساوى مائتين، والشيف مائة والثمن خمسة عشر أخذه بثلثي الثمن وما قررت به كلامه هو مراده كما هو ظاهر وبه يندفع ما قيل: إن ذكر القيمة سبق قلّم.

(ويؤخذ) الشقص (الممهور بمنهر مثلها) يوم النكاح، (وكذا) شقص هو (عوض خلع) فيؤخذ بمنهر مثلها يوم الخلع سواء أنقص عن قيمة الشقص أم لا؛ لأن البضع متقوم أو قيمته مهر المثل، ولو أمهرها شقصًا مجهولًا وجب لها مهر المثل ولا شفعة؛ لأن الشقص باق على ملك الزوج ويجب في المئمة مئمة مثلها لا مهر مثلها؛ لأنها الواجبة بالفراق والشقص عوض عنها،

يندفع في المئمة إلا أنه اقتصر على التعليق الثاني وإلى قوله وفيه نظر في النهاية. ٥ قوله: (كسيف) أي أو نقد أو أرض أخرى لا شركة فيها للشفيع. اهـ مئني. ٥ قوله: (دون غيره) حال من مفعول أخذه.

٥ قوله: (لأن قضيته أن الجاهل يتخير) والظاهر كما قال شيخنا إنهم جروا في ذكر العلم على الغالب مئني ونهاية. ٥ قوله: (خلاف إطلاقهم الخ) وهو أي إطلاقهم المئمة اهـ ع ش.

٥ قوله (سني) (بحصته من القيمة) يوجه بأنه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن. اهـ سم أي بقدرها من الثمن.

٥ قوله (سني) (ويؤخذ الممهور بمنهر مثلها) قال في شرح الرزوي وإن أجعله أي جعله جفلاً على عمل أو أقرضه أخذه بقدر العمل بأجزائه أي العمل في الأولى أو بقدر ملك المستقرض بقيمته أي في الثانية، وإن قلنا المقرض يزود المثل الصوري. اهـ سم. ٥ قوله: (يوم النكاح) إلى قوله لا مهر مثلها في المئني. ٥ قوله: (سواء الخ) راجع إلى ما قبل، وكذا أيضاً. ٥ قوله: (شقصاً مجهولاً) أي بأن لم تره. اهـ ع ش. ٥ قوله: (ويجب في المئمة الخ) ولو جعل الشريك الشقص رأس مال سلم أخذه الشفيع بثمن المسلم فيه إن كان مثلياً وبقيمته إن كان متقومًا أو صالح به عن دين أخذه بمثله أو قيمته كذلك اهـ

٥ قوله: (وهو خلاف إطلاقهم الخ) كذا م ر.

٥ قوله (سني) (بحصته من القيمة) يوجه بأنه على حذف مضافين أي بمثل نسبة حصته من القيمة أي من الثمن.

٥ قوله (سني) (ويؤخذ الممهور بمنهر مثلها الخ) قال في الرزوي، وإن أجعله أي جعله جفلاً على عمل أو أقرضه أخذه بقدر العمل بأجزائه أي العمل في الأولى أو بقدر ملك المستقرض بقيمته أي في الثانية، وإن قلنا المقرض يزود المثل الصوري. اهـ.

ولو اعتاض عن الثجوم شَفْعًا أَخَذَ الشَّفْعُ بِمِثْلِ الثَّجُومِ أَوْ بَقِيَّتِهَا بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ.
(وَلَا اشْتَرَى بِجُزْأَيْهِ وَتَلَفَ) أَوْ غَابَ وَتَقَدَّرَ لِحَضَارِهِ أَوْ بِمُقْتَضَى كَقَصِّ وَتَقَدَّرَ الْعِلْمُ بِقِيَمَتِهِ أَوْ
اخْتَلَطَ بِغَيْرِهِ (امْتَصَحَ الْأَخَذَ) لِتَقَدُّرِ الْأَخْذِ بِالْمَجْهُولِ وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْمُسْقُطَةِ لِلشَّفْعَةِ وَهِيَ

مُغْنِي. قُود: (أَوْ بَقِيَّتِهَا) أَيِ إِنْ كَانَتْ مُقْتَضَاةً وَفِي سَمٍ عَلَى حَجٍّ يَتَّبِعِي يَوْمَ التَّغْوِيضِ. اهـ ع ش.
قُود: (بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ جَوَازِ الْإِغْتِيَاضِ عَنْهَا وَكَلَامُ الشَّارِحِ مَبْنِيٌّ عَلَيْهِ اهْزَيْدَةً قَالَ ع ش قُودُهُ
م ر مِنْ جَوَازِ الْإِغْتِيَاضِ إِلَيْهِ وَهُوَ الْمَرْجُوحُ. اهـ.
قُودِي (سُي): (بِجُزْأَيْهِ) بِتَثْنِيٍّ جِيَمِهِ كَمَا مَرَّ تَقْدَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ كَمَنْدُوعٍ وَمَكِيلٍ. اهـ مُغْنِي وَفِي
الْبَحْتِزَمِيِّ الْجُزْأَيَّاتِ بَيْنَ الشَّيْءِ وَشِرَاؤِهِ بِمَا كَيْلٌ وَلَا وَزْنٌ. اهـ أَيِ وَلَا ذَرْعٌ وَلَا عَدُّ.
قُودِي (سُي): (وَتَلَفَ) أَيِ التَّمَنُّ قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ تَلَفِ الْبَقِيضِ كَتَلَفِ الْكُلِّ سَيِّدُ عُمَرَ
وَسَمٍ. قُود: (أَوْ غَابَ) أَيِ قَبْلَ الْعِلْمِ بِقَدْرِهِ. قُود: (وَتَقَدَّرَ لِحَضَارَتِهِ) أَيِ وَالْعِلْمُ بِقَدْرِهِ فِي الْغَيْبَةِ. اهـ
شَرْحُ الرُّوْضِ. قُود: (أَوْ بِمُقْتَضَى) عَطِيفٌ عَلَى جُزْأَيْهِ. قُود: (وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْخ) يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذِهِ
الْحِيلَةِ بِأَنْ يَطْلُبَ الشَّفْعُ الْأَخْذَ بِقَدْرِ يَلْمُ أَنْ التَّمَنُّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ قَدْرًا فِي الْمَثَلِيِّ وَقِيَمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ
فَالْوَجْهَ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ يَحْلِفَ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ يَعْرِفْ بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ تَكَلَّفَ وَاسْتَحَقَّ
الْأَخْذَ بِهِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَهُوَ ظَاهِرٌ فِي التَّوَصُّلِ إِلَى الشَّفْعَةِ بِذَلِكَ لَا لِسُقُوطِ الْحُرْمَةِ عَنِ الْمُشْتَرِي بِمَا
ذَكَرَ لِاحْتِمَالِ أَنْ مَا عَيْتَهُ وَحَلَفَ عَلَيْهِ بَعْدَ تَكْوُلِ الْمُشْتَرِي أَزِيدُ بِمَا أَخَذَ بِهِ فَيَعْمُودُ الضَّرَرُ عَلَى الشَّفْعِ
بِذَلِكَ. اهـ ع ش.

قُود: (مِنْ الْحِيلِ الْمُسْقُطَةِ إِلَيْهِ) وَمِنْهَا أَنْ يَبِيعَهُ الشَّفْعُ بِأَكْثَرٍ مِنْ تَمَنِّهِ بِكَثِيرٍ ثُمَّ يَأْخُذَ بِهِ عَرَضًا يُسَاوِي
مَا تَرَاوَعَا عَلَيْهِ عَرَضًا عَنِ التَّمَنُّ أَوْ يَحْطُ عَنِ الْمُشْتَرِي مَا يَزِيدُ عَلَيْهِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْخِيَارِ، وَمِنْهَا أَنْ يَبِيعَهُ
بِمَجْهُولٍ مُشَاهِدٍ وَيَقْبِضُهُ وَيَخْلِطُهُ بِغَيْرِهِ بِمَا وَزْنٍ فِي الْمَوْزُونِ أَوْ يَنْفِقَهُ أَوْ يَتْلِفَهُ وَمِنْهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْ
الشَّفْعِ جُزْأً بِقِيَمَةِ الْكُلِّ ثُمَّ يَهَبُ الْبَاقِيَّ وَمِنْهَا أَنْ يَهَبَ كُلَّ مِنْ مَالِكِ الشَّفْعِ وَأَخْذَهُ بِالْآخِرِ بِأَنْ يَهَبَ لَهُ
الشَّفْعُ بِمَا تَوَابَ ثُمَّ يَهَبَ لَهُ الْآخَرُ قَدْرَ قِيَمَتِهِ فَإِنْ خَشِيَ عَدَمَ الْوَفَاءِ بِالْهَبَةِ وَكَلَا أَمِيَّتَيْنِ لِيَقْبِضَهُمَا مِنْهُمَا
مَعَ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ مُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَمِنْهَا أَنْ يَشْتَرِيَ مِنْهُ الْبِنَاءَ خَاصَّةً ثُمَّ يَهَبُ مِنْهُ نَصِيْبَهُ مِنْ
الْمَرْصُومَةِ وَمِنْهَا أَنْ يَسْتَأْجِرَ الشَّفْعُ مَدَّةً لَا يَتَقَى الشَّفْعُ أَكْثَرَ مِنْهَا بِأَجْرَةٍ يَسِيرَةٍ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ بِقِيَمَةٍ مِثْلِهِ فَإِنْ
عَقَدَ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسُخُ بِالشَّرَاءِ عَلَى الْأَصَحِّ كُرْدِي.

قُود: (أَوْ بَقِيَّتِهَا) يَتَّبِعِي يَوْمَ التَّغْوِيضِ. قُود: (بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنْ صِحَّةِ التَّغْوِيضِ.
قُود: (وَهَذَا مِنَ الْحِيلِ الْمُسْقُطَةِ لِلشَّفْعَةِ) يُمَكِّنُ دَفْعَ هَذِهِ الْحِيلَةِ بِأَنْ يَطْلُبَ الشَّفْعُ الْأَخْذَ بِقَدْرِ يَلْمُ
أَنْ التَّمَنُّ لَا يَزِيدُ عَلَيْهِ قَدْرًا فِي الْمَثَلِيِّ وَقِيَمَةً فِي الْمُتَقَوِّمِ فَالْوَجْهَ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَأَنْ يَحْلِفَ الْمُشْتَرِي إِنْ لَمْ
يَعْرِفْ بِأَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ فَإِنْ تَكَلَّفَ وَاسْتَحَقَّ الْأَخْذَ بِهِ.

مكروهة كذا أطلقاه كغيرهما وقيدته بعضهم بما قبل البيع قال أئنا بعده فهي حرام وفيه نظر بل كلاهما صريح في أنه لا فرق فإنهما ذكرا من جملة الحيل كثيرا مما هو بعد البيع أئنا إذا بقي فيكألا مثلا ويؤخذ بقدره نعم لا يلزم البائع إحضاره ولا الإخبار به وفارق ما مر فيما لم يره

• فود: (مكروهة) إلا في دفع شفعة الجار روض ومغني. • فود: (كلا أطلقاه) أي في غير شفعة الجوار. اه نهاية. • فود: (وقيدته) أي ما ذكر من الكرامة. اه ع ش. • فود: (وقيدته بعضهم إلخ) أقره النهاية وسلطان. • فود: (قال أما بغده إلخ) أي كان اشترى بضرة من الدراهم ثم أثلف بعضها على الإبهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن. اه سم. • فود: (لا فرق) وهو ظاهر إطلاق المغني والروض وشرحه. • فود: (فإنهما ذكرا إلخ) وقد يجاب بأنهما أرادا بالكرامة ما يعم التزنية أي بالنسبة للحيل قبل البيع والتحريم أي بالنسبة لما بغده وبأنهما أرادا بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الكرامة أو الحرمة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بقصد إسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع؛ لأنه يتوصل به إلى إسقاطها بنحو تلغه أو إنلافه اه سم. • فود: (أما إذا بقي) إلى قول المتن وللشفيع في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله بماتين إلى المتن وقوله واعتد السجني وقوله وخروج التقدي نحاسا كخروجه مستحقا وقوله فإن قلت إلى المتن وقوله أو نحو نحاس وقوله فالقوائد إلى والذي يتجه. • فود: (نعم لا يلزم البائع إحضاره) أي فيعتذر الأخذ بالشفعة وطريقه أن يذكر قدرًا يعلم أن الثمن لا يزيد عليه على ما مر عن سم. اه ع ش. • فود: (ولا الإخبار به) أي بالقدر وقال النهاية والمغني بقيمته اه. • فود: (وفارق ما مر) أي من أنه ليس للمشتري منع الشفع من رؤية الشقص. اه سم.

• فود: (وقيدته بعضهم إلخ) اعتد م ر. • فود: (قال أما بغده) أي كان اشترى بضرة من الدراهم ثم أثلف بعضها على الإبهام حتى لا يتوصل إلى معرفة قدر الثمن. • فود: (فإنهما ذكرا من جملة الحيل كثيرا مما هو بعد البيع) أقول عبارة الروض فضل الحيلة في دفع الشفعة مكروهة لا في شفعة الجار وهي أي الحيلة في دفعها مثل أن يبيع الشقص بكثير ثم يأخذ به عرضا يساوي ما تراصيا عليه إلى أن قال أو بمجهول أي وأن يبيع بمجهول مشاهدة أي ويقيضه ويخلطه بغيره بلا وزن أي في المؤزون قال في شرحه أو ينفقه أو يضيّع منه أشياء. اه فقوله أو يبيع بمجهول إلى آخر ما ذكره عن المتن والشرح من جملة الحيل بعد البيع فهو مما عناه الشارح بقوله فإنهما ذكرا إلخ وقد يجاب بأنهما أرادا بالكرامة ما يعم التزنية أي بالنسبة لما بغده وبأن المراد بقوله وهي مثل أن يبيع إلخ بيان ذوات الحيل لا بشرط قصد التحيل المعتبر في الحرمة أو الكرامة فلا ينافي تصريح بعضهم بالحرمة بعد البيع م ر والوجه أن يجعل البيع بمجهول بعد إسقاط الشفعة من الحيل قبل البيع؛ لأنه يتوصل به إلى إسقاطها بنحو تلغه أو إنلافه بعد ذلك ولا يضّر في الحكم بكرامة الشراء بالمجهول وأنه حيلة أن الإسقاط لا يتم إلا إذا تلّف أو أثلف بعد الشراء. • فود: (وفارق ما مر) أي أنه ليس للمشتري منع الشفع من الرؤية.

بأنه لا حق له على البائع بخلاف المشتري.

(فإن عيّن الشفع قدرًا) بأن قال اشترته بمائة (وقال المشتري) بمائتين حلف كما يأتي بناءً على ما أذاعه وألزم الشفع الأخذ به، وإن قال (لم يكن معلوم القدر حلف على نفي العلم) بما عيّنه الشفع؛ لأن الأصل غدم عليه به وحيث يتبدّل تسقط الشفعة كما اقتضاه المثلن وجرى عليه في نكته ونص عليه وقال القاضي عن النص يوقف إلى أن يتضح الحال واعتمده السبكي وليس له الحلف أنه اشتراه بثمن مجهول؛ لأنه قد بعلمه بعد الشراء فإن نكل حلف الشفع على ما عيّنه

• فود: (بأنه) أي الشفع. • فود: (حلف) أي المشتري فإن نكل حلف الشفع وأخذ بما حلف به كما يأتي. • فود: (كما يأتي) أي بقول المصنف، ولو اختلف المشتري والشفع في قدر الثمن إلخ. • فود: (بناءً) بياء موحدة فتاء مثناة فوقية. • فود: (والزعم الشفع الأخذ) أي إن أرادته. اهـ ع ش. • فود: (وإن قال) أي المشتري (لم يكن معلوم القدر إلخ) فلو أقام الشفع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الأخذ م ر. اهـ سم واستفاد هذه أيضًا مما يأتي في شرح، ولو اختلف المشتري والشفع. • فود: (وحيث يتبدّل تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود وإن تبين الحال ويوجه بأنه مقصّر بالتخلف إذ كان يمكنه ترك التخلف إلى تبين الحال سم على حجة وقد يقال قوله ويوجه إلخ إنما يتم إذا كان يجاب لتأخير الأمر وقضية تضعيف الشارح م ر ما نقله عن القاضي أنه إذا لم يخلف عدًا ناكلاً وحلف الشفع. اهـ ع ش. • فود: (وجرى عليه إلخ) عبارة المغني وهو كذلك كما صرح به في نكت التبيين وقيل: إن الشفعة موقوفة إلخ. اهـ. • فود: (ونص عليه) عطف تفسير لقوله جرى عليه إلخ. • فود: (وقال القاضي إلخ) عبارة النهاية وإن نقل القاضي عن النص أنها توقفت إلخ. اهـ. • فود: (وليس له) أي للمشتري. (فرغ): لو ذكر الشفع قدرًا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا أخذ به أجيب، فليراجع. اهـ سم عبارة النهاية والمغني، ولو قامت بينة بأن الثمن كان ألفًا وكفًا من الدراهم هو دون المائة يمينًا فقال الشفع أنا أخذه بألف ومائة كان له الأخذ كما في فتاوى الغزالي ليكنه لا يجعل للمشتري قبض تمام المائة. اهـ ع ش قوله لا يجعل إلخ أي؛ لأنه لا تجوز الزيادة على مثل الثمن أو قيمته، ولو بالتراضي على أنه هنا لا تراضي؛ لأن الشفع إنما دفع تمام المائة ليتمكن من الأخذ. اهـ. • فود: (بعد الشراء) أي وقبل الحلف. اهـ ع ش.

• فود في (سني): (وقال المشتري لم يكن معلوم القدر إلخ) فلو أقام الشفع بينة بقدر الثمن فالوجه قبولها واستحقاق الأخذ م ر. • فود: (وحيث يتبدّل تسقط الشفعة) ظاهره أنها لا تعود، وإن تبين الحال لا ينقطع الخصومة بالحلف ويوجه بأنه مقصّر بالتخلف إذا كان يمكنه ترك التخلف إلى تبين الحال وليس هذا كذي الحق الأصلي فإنه بعد تخليف خصمه له إقامة البينة؛ لأن الحق هنا عارض ينقطع في الجملة بالتفسير فليأمل. • فود: (وليس له الحلف إلخ).

(فرغ): لو ذكر الشفع قدرًا لا يزيد عليه الثمن وقال أنا أخذ به أجيب م ر فليراجع.

وَأَخَذَ بِهِ (وَإِنْ أَدْعَى عَلَيْهِ) بِقَدْرِ وَطَالَبَهُ بِبَيَانِهِ (وَلَمْ يُعَيِّنْ قَدْرًا) فِي دَعْوَاهُ (لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَاهُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهَا غَيْرُ مُلْزِمَةٍ وَلَهُ أَنْ يَدْعِيَ قَدْرًا وَيُخْلِفَهُ ثُمَّ آخَرُ وَيُخْلِفُهُ وَهَكَذَا حَتَّى يُقِرَّ أَوْ يَنْكُلَ فَيَسْتَدِلُّ بِشُكْلِهِ عَلَى أَنَّهُ الشَّمْنُ وَيَحْلِفُ عَلَيْهِ وَيَأْخُذُ بِهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ الْحَلْفُ بِالظَّنِّ الْمُؤَكَّدِ.

(وَإِذَا ظَهَرَ) بَعْدَ الْأَخِذِ بِالشُّفْعَةِ (الشَّمْنُ) الْمَبْذُولُ فِي الشَّقْصِ النَّقْدِ أَوْ غَيْرِهِ (مُسْتَحَقًّا) بَيِّنَةً أَوْ تَصَادُقٍ مِنَ الْبَائِعِ وَالْمُشْتَرِي وَالشَّفِيعِ (فَإِنْ كَانَ مُعَيَّنًا) بِأَنْ وَقَعَ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهِ (بَطْلَ الْبَيْعِ)؛ لِأَنَّهُ بِغَيْرِ تَمَيُّنٍ (وَالشُّفْعَةُ) لِتَرْتِبِهَا عَلَى الْبَيْعِ، وَلَوْ خَرَجَ بَعْضُهُ بَطْلًا فِيهِ فَقَطْ وَخُرُوجُ النَّقْدِ نَحَاسًا كَخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا فَإِنْ خَرَجَ رَدِيقًا تَخَيَّرَ الْبَائِعُ بَيْنَ الرِّضَا بِهِ وَالِاسْتِدْأَالِ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ لَمْ يَلْزَمْ

• قَوْلُهُ: (وَلَهُ أَنْ يَخ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَالشَّفِيعُ بَعْدَ حَلْفِ الْمُشْتَرِي أَنْ يَزِيدَ فِي قَدْرِ التَّمَنِّي وَيُخْلِفَهُ ثَانِيًا وَثَانِيًا وَهَكَذَا إِنْخَ وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي نَسَبَتْ قَدْرَ التَّمَنِّي عُذْرًا بَلْ يُطْلَبُ مِنْهُ جَوَابٌ كَافٍ. اهـ. قَوْلُهُ: (وَهَكَذَا حَتَّى يَنْكُلَ الْخ) أَيُّ، وَلَوْ فِي أَيَّامٍ مُخْتَلِفَةٍ، وَإِنْ أَذَى ذَلِكَ لِإِضْرَارِ الْمُشْتَرِي بِإِخْضَارِهِ مَجْلِسَ الْحُكْمِ تِلْكَ الْمَرَاتِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مِنْ حَالِهِ حَيْثُ اشْتَرَى بِمَجْهُولٍ أَنَّهُ قَصَدَ مَنَعَ الشَّفِيعَ مِنَ الشُّفْعَةِ فَمَوْقَبٌ بِذَلِكَ. اهـ. قَوْلُهُ: (عَلَى أَنَّهُ) أَيُّ مَا وَقَفَ عِنْدَهُ. اهـ. قَوْلُهُ: (بَطْلًا فِيهِ

قَوْلُهُ (سُيِّ) (مُعَيَّنًا) أَيُّ فِي الْمَقْدُورِ أَوْ فِي مَجْلِسِهِ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ ع. ش. اهـ. بَعْجَرِيٍّ. قَوْلُهُ: (بَطْلًا فِيهِ فَقَطْ) أَيُّ بَطْلَ الْبَيْعِ وَالشُّفْعَةُ فِيمَا يُقَابِلُ الْبَعْضَ مِنَ الشَّقْصِ دُونَ الْبَاقِي تَقْرِيقًا لِلصُّفْعَةِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَأَخْرُوجُ النَّقْدَ نَحَاسًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَوَّلًا وَقَدْ يَشْكُلُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ فِي الْمُعَيَّنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ

لَمَّا لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا الْفِضَّةَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَوَّلِ سَمٍ عَلَى حَجٍّ وَيَتَّبَعِي أَخْذًا مِنْ مَسَالَةِ شِرَاءٍ رُجَاوَةٍ ظَنَّتْهَا جَوْهَرَةً - تَضَوُّرُ الْمَسَالَةِ بِمَا لَوْ قَالَ اشْتَرَيْتَ بِهِذِهِ الْفِضَّةَ مَثَلًا قَبْلَ التَّمَنِّي نَحَاسًا وَقَدْ يَدُلُّ لِمَا ذَكَرْنَاهُ قَوْلُ سَمٍ قَوْلُهُ كَخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا يَتَّبَعِي أَنْ يُسْتَشَى الْمُعَيَّنُ الْمُتَمَوَّلُ الَّذِي لَمْ يَوْصَفْ بِأَنَّهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ كَيْفَتُكَ بِهَذَا فَيَتَّبَعِي صِحَّةَ الْبَيْعِ بِهِ أَخْذًا مِنْ شِرَاءٍ رُجَاوَةٍ ظَنَّتْهَا جَوْهَرَةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَحَيْثُ تَبَيَّنَتْ الشُّفْعَةُ فَلْيَرْاجِعْ انْتَهَى اهـ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَرَجَ رَدِيقًا) أَيُّ، وَإِنْ وَقَعَ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهِ بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَا وَجْهَ حَيْثُ لِقَوْلِهِ وَالِاسْتِدْأَالُ سَمٍ وَع. ش. وَرَشِيدِيٍّ وَقَدْ يَمْنَعُ الظُّهْرُ بَلِ الشُّمُولُ لِلْمُعَيَّنِ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي عَنْ سَمٍ. قَوْلُهُ: (تَخَيَّرَ الْبَائِعُ بَيْنَ الرِّضَا بِهِ وَالِاسْتِدْأَالِ الْخ) هُوَ مُشْكِلٌ إِنْ كَانَتْ الصُّورَةُ أَنَّ التَّمَنِّي مُعَيَّنٌ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السِّيَاقِ فَإِنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ التَّخَيَّرُ بَيْنَ الْفَسْخِ

• قَوْلُهُ: (وَأَخْرُوجُ النَّقْدَ نَحَاسًا) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ كَانَ مُتَمَوَّلًا وَقَدْ يَشْكُلُ الْبُطْلَانُ حَيْثُ فِي الْمُعَيَّنِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا لَمْ يَقْصِدْ إِلَّا الْفِضَّةَ كَانَ بِمَنْزِلَةِ غَيْرِ الْمُتَمَوَّلِ. قَوْلُهُ: (كَخُرُوجِهِ مُسْتَحَقًّا) يَتَّبَعِي أَنْ يُسْتَشَى الْمُعَيَّنُ الْمُتَمَوَّلُ الَّذِي لَمْ يَوْصَفْ بِأَنَّهُ دَرَاهِمٌ أَوْ دَنَانِيرٌ كَيْفَتُكَ بِهَذَا فَيَتَّبَعِي صِحَّةَ الْبَيْعِ بِهِ أَخْذًا مِنْ شِرَاءٍ رُجَاوَةٍ ظَنَّتْهَا جَوْهَرَةً فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَحَيْثُ تَبَيَّنَتْ الشُّفْعَةُ فَلْيَرْاجِعْ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَرَجَ رَدِيقًا) وَإِنْ وَقَعَ الشَّرَاءُ بِعَيْنِهِ بَلْ هُوَ ظَاهِرٌ فِي ذَلِكَ لَكِنْ لَا وَجْهَ حَيْثُ لِقَوْلِهِ وَالِاسْتِدْأَالُ. قَوْلُهُ: (فَإِنْ خَرَجَ رَدِيقًا الْخ) هَذَا

المُشْتَرِي الرُّضَا بِمِثْلِهِ بَلْ يَأْخُذُ مِنَ الشَّفِيعِ الْحَيِّدَ قَالَ الْبَقْرِيُّ وَنَظَرَ فِيهِ الْمُصَنِّفُ وَرَدَّهُ الْبُلْقَيْنِي بِأَنَّهُ جَارٍ عَلَى قَوْلِهِ فِي عَبْدٍ ثَمَنٍ لِلشَّفِيعِ ظَهَرَ مَعِيًّا وَرَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ أَنَّ عَلَى الشَّفِيعِ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا؛ لِأَنَّهُ الَّذِي اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ وَقَدْ غَلَطَهُ فِيهِ الْإِمَامُ قَالَ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ قِيَمَتُهُ مَعِيًّا فَالتَّغْلِيظُ بِالْمَثَلِيِّ أَوَّلَى. قَالَ وَالصَّوَابُ فِي كِلْتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ ذِكْرُ وَجْهَيْنِ وَالْأَصَحُّ مِنْهُمَا اعْتِبَارُ مَا ظَهَرَ وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيبِ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسٌ مَا قَالُوهُ فِي حِطِّ بَعْضِ الثَّمَنِ مِنَ الْفَرْقِ بَيْنَ مَا قَبْلَ الزُّرْمِ وَبَعْدَهُ أَنَّ يُقَالُ بِنَظِيرِهِ هُنَا مِنْ أَنَّ الْبَائِعَ إِنْ رَضِيَ بِرَدِّهِ أَوْ مَعِيبٍ قَبْلَ الزُّرْمِ لَزِمَ الْمُشْتَرِي الرُّضَا بِهِمَا مِنَ الشَّفِيعِ أَوْ بَعْدَهُ فَلَا قُلْتُ: الْقِيَاسُ مُحْتَمَلٌ؛ لِأَنَّ مِثْلَ الْبَائِعِ وَمُسَامَحَتَهُ

وَالْإِنْضَاءُ لَا رَدَّ الْمُعَيَّنِ وَطَلَبَ بَدْلِهِ عَشْرَ وَرَشِيدِي زَادَ سَمَ لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الرَّدِّهِ وَالْمَعِيبِ غَيْرُ مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ بِالْكَلِّيَّةِ صَرِيحٌ فِي التَّصْوِيرِ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الذَّمَّةِ وَحَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامُ فِي هَذَا الشُّقِّ مَا لَا يَخْفَى. أَهْ أَقُولُ وَلِذَا أَخَّرَ الْمُغْنِي وَالْمُنَهْجُ هَذَا الْكَلَامَ بِتَسَامِيهِ وَذَكَرَاهُ فِي شَرْحٍ: وَلَا أَبْدَلَ وَبَقِيَ. هـ. قَوْلُهُ: (الْحَيِّدُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَا اقْتَضَاهُ الْعَقْدُ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَرَدَّهُ) أَيِ قَوْلِ الْبَقْرِيِّ، وَكَذَا ضَمِيرُ بَأَنِهِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (ثَمَنٌ الْخ) نَعَتْ عَبْدٌ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ غَلَطَهُ) أَيِ الْبَقْرِيُّ (فِيهِ) أَيِ فِي قَوْلِهِ فِي عَبْدٍ ثَمَنٍ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (قَالَ وَإِنَّمَا الْخ) أَيِ قَالَ الْإِمَامُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوَّلَى) وَوَجْهُ الْأَوَّلِيَّةِ أَنَّ الْعَيْبَ فِي الْمُتَقَوِّمِ يُمَكِّنُ زَوَالَهُ بِخِلَافِ الرَّدَاءِ فِي الْمَثَلِيِّ شَيْخُنَا الْحَضَنِي. اهـ. بُجَيْرِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَالصَّوَابُ الْخ) أَيِ قَالَ الْبُلْقَيْنِي مُغْنِي وَعَشْرَ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي كِلْتَا الْمَسْأَلَتَيْنِ) أَيِ مَسْأَلَةِ الرَّدِّهِ وَمَسْأَلَةِ الْمَعِيبِ. هـ. قَوْلُهُ: (اعْتِبَارُ مَا ظَهَرَ) أَيِ بَعْدَ الْعَقْدِ وَهُوَ مِثْلُ الرَّدِّهِ وَقِيَمَةُ الْمَعِيبِ. اهـ عَشْرَ عِبَارَةُ الْمُغْنِي اعْتِبَارُ مَا ظَهَرَ أَيِ لَا مَا رَضِيَ بِهِ الْبَائِعُ وَهُوَ الظَّاهِرُ وَبِهِ جَزَمَ الْخ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيبِ) قَالَ قَلَوُ رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخِذِ الْعَبْدِ مَعِيًّا لَزِمَ الشَّفِيعُ قِيَمَتَهُ مَعِيًّا فَإِنْ سَلَّمَ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا قَسَطَ السَّلَامَةُ. اهـ.

الصَّنِيعُ حَيْثُ ذَكَرَ هَذَا فِي الْكَلَامِ عَلَى هَذَا الشُّقِّ الْأَوَّلِ أَغْنَى كَوْنُ الثَّمَنِ مُعَيَّنًا قَبْلَ الْكَلَامِ عَلَى الشُّقِّ الْآخَرِ أَغْنَى كَوْنَهُ فِي الذَّمَّةِ يَقْتَضِي أَنَّ هَذَا مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ مُعَيَّنًا أَوْ أَعْمَ وَيُوَافِقُهُ تَغْيِيرُ الْعُبَابِ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ بَأَنَ الثَّمَنُ زَدِيًّا عَيْنٌ أَوْ لَا فَلِلْبَائِعِ طَلَبُ بَدْلِهِ وَالرُّضَا بِهِ فَإِنْ رَضِيَ بِهِ فَلِلْمُشْتَرِي لَا عَلَيْهِ قَبُولٌ مِثْلِهِ. اهـ. وَمَا ذَكَرَهُ مِنْ أَنَّ لَهُ طَلَبَ بَدْلِ الْمُعَيَّنِ فِي الْعَقْدِ لَا يَخْفَى إِشْكَالُهُ وَأَنَّ الْقِيَاسَ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ التَّخْيِيرُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِنْضَاءِ لَا رَدَّهُ وَآخِذَ بَدْلِهِ كَالْمَبِيعِ الْمُعَيَّنِ فَلْيَتَأَمَّلْ. لَكِنْ قَوْلُهُ الْآتِي إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الرَّدِّهِ وَالْمَعِيبِ غَيْرُ مَا وَقَعَ بِهِ الْعَقْدُ بِالْكَلِّيَّةِ صَرِيحٌ فِي التَّصْوِيرِ بِمَا إِذَا كَانَ الثَّمَنُ فِي الذَّمَّةِ وَحَيْثُ ذَكَرَ هَذَا الْكَلَامَ فِي هَذَا الشُّقِّ مَا لَا يَخْفَى. هـ. قَوْلُهُ: (وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الْمَعِيبِ) قَالَ قَلَوُ رَضِيَ الْبَائِعُ بِأَخِذِ الْعَبْدِ مَعِيًّا لَزِمَ الشَّفِيعُ قِيَمَتَهُ مَعِيًّا فَإِنْ سَلَّمَ قِيَمَتَهُ سَلِيمًا اسْتَرَدَّ قِسْطَ السَّلَامَةِ. اهـ. وَجَزَمَ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي الرَّدِّهِ بِخِلَافِ مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَعِيبِ حَيْثُ قَالَ وَلَا يَلْزَمُ الْمُشْتَرِي قَبُولُ الرَّدِّهِ مِنْ الشَّفِيعِ، وَلَوْ قَبِلَ أَيِ قِيلَ الْبَائِعُ مِنْهُ. اهـ. وَالْفَرْقُ بَيْنَ الْمَعِيبِ وَالرَّدِّهِ ظَاهِرٌ فَإِنَّ الرَّدَاءَ تَنْقُصُ الْقِيَمَةَ دَائِمًا أَوْ غَالِيًا بِخِلَافِ الْعَيْبِ كَمَا فِي الْخِصَاءِ وَالْحَمَلِ وَقَدْ يَكُونُ مَعَ الْمَعِيبِ صِفَاتٌ صَابِرَةٌ مَرَّةً وَوَجْهٌ

موجودة فيهما إلا أن يفرق بأن الرديء والمعيب غير ما وقع به العقد بالكليّة بخلاف الثمن فإنه وقع به العقد فسرى ما وقع فيه إلى الشفيع (والا) يُعَيَّن في العقد بأن كان في الذمة (أبدل وبقيا) أي البيع والشفعة؛ لأنَّ العقد لم ينعقد به (وإن دَفَعَ الشفيع مُسْتَحَقًّا) أو نحو نحاس (لم تبطل شفيعته إن جهل) لِمُدْرِهِ ، (وكذا إن عَلِمَ في الأصح)؛ لأنه لم يُقَصِّر في الطلب والشفعة لا تُسْتَحَقُّ بمالٍ مُعَيَّن حتى تبطل باستحقاقه، وكذا لو لم يأخذها بمُعَيَّن كَمَلَكْتُ بعشرة دنانير

وجزم ابن المقرئ في الرديء بخلاف ما جزم به في المعيب حيث قال ولا يلزم المشتري قبول الرديء من الشفيع، ولو قيل أي قبله البائع منه انتهى. اه سم ووافق أي ابن المقرئ النهاية عبارته والأوجه الفرق بين المعيب والرديء؛ إذ ضرر الرداءة أكثر من العيب؛ إذ لا يلزم من عيبه رداءة. اه قال ع ش والرشيدى قوله م ر والأوجه الفرق إلخ أي فلا يجب على المشتري قبول الرديء ويجب قبول قيمة المعيب واعتد الفرق المذكور شيخنا الزيادي. اه وقال سم والوجه أن هذه التفرقة إنما تنجّه إذا كان الشراء في صورة العيب بالعين وفي صورة الرديء في الذمة، وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما حتى يُعْتَبَر ما ظهر فيهما في صورة العين دون الذمة. اه. فود: (موجودة فيهما) أي في الحط وقبول الرديء أو المعيب. فود: (بخلاف الثمن) أي إذا حط بعضه. فود: (فسرى ما وقع فيه إلخ) بخلاف الرديء أو المعيب فلا يسري فلا يعطيه إلا الجيد سواء ما قبل اللزوم وما بعده؛ لأن ما قبل اللزوم ثبت بالفرق المذكور وما بعده بالأولى وهذا الفرق موافق لما مر عن البقوي. اه رشيدى. فود: (بأن كان في الذمة) أي ودفع عما فيها فخرج المذفوع مستحقاً نهايةً ومُغْنٍ قال ع ش قوله ودفع إلخ أي بعد مفارقة المجلس أخذًا من قولهم الواقع في المجلس كالواقع في صلب العقيد. اه.

فود (سني): (أبدل وبقيا) وللبائع استرداد الشفيع إن لم يكن تبرع بتسليمه ويخيه إلى أن يقبض الثمن نهايةً ومُغْنٍ قال ع ش قوله إن لم يكن تبرع إلخ كان دفعه قبل قبض الثمن بلا إيجاب، ولو اختلفا فَيَنْبَغِي تصديقه في عدم التبرع. اه.

فود (سني): (إن جهل) أي كونه مستحقاً بأن اشتبه عليه بماله. اه مُغْنِي.

فود (سني): (وكذا إن عَلِمَ إلخ) قد يشكّل على ما تقدّم من أنه إذا سُرِعَ في سبب الأخذ وجب الفور في التملك وجه الإشكال أن دفع المستحق مع العلم بماله تقصير يُنافي الفورية فليَحْتَمَلْ هذا على ما إذا لم تُفَتَّ الفورية بأن تدارك فوراً سم على حجب. اه ع ش. فود: (وكذا لو إلخ) عبارة المُغْنِي عَقِبَ

أن هذه التفرقة إنما تنجّه إذا كان الشراء في صورة العيب بالعين وفي صورة الرديء في الذمة، وإلا فالوجه استواء الحكم فيهما حتى يُعْتَبَر ما ظهر فيهما في صورة العين دون الذمة.

فود (سني): (وكذا إن عَلِمَ في الأصح) قد يشكّل على ما تقدّم قِيلَ قول المصنّف ويشترط لفظ إلخ من أنه إذا سُرِعَ في سبب الأخذ وجب الفور في التملك وجه الإشكال أن دفع المستحق مع العلم بماله تقصير يُنافي الفورية مع أنه سُرِعَ في الأخذ بدليل ذكر الخلاف في أنه يحتاج لِمَلَكٍ جديد أو لا قَلْبَتَائِلْ فيَحْتَمَلْ هذا على ما إذا لم تُفَتَّ الفورية بأن تدارك فوراً. فود: (وكذا لو لم يأخذها بمُعَيَّن) يدل على

ثم نقد المشتري لم تبطل قطعا وإذا بقي حقه فهل يبيئ أنه لم يملك فيحتاج لتملك جديد أو ملك، والتمن دئن عليه فالقوائد له وجهان رجح الرافعي الأول وغيره الثاني واستظهر والذي يوجه أن الأخذ إن كان باليمين تعين الأول أو في الذمة تعين الثاني.

(وتصرف المشتري في الشقص كبيع ووقف)، ولو مسجدا (وإجارة صحيح)؛ لأنه واقع في ملكه، وإن لم يلزم فكان كتصرف الولد فيما وهب له أبوه (وللشفيع نقض ما لا شفعة فيه) ابتداء (كالوقف) والهبة والإجارة قال الماوردي وإذا أمضى الإجارة فالأجرة للمشتري (وأخذه)

التمن إن كان التمن مميئا كتملك الشقص بهذه الدراهم فإن كان التمن في الذمة لم تبطل جزما وعليه إيداله، وإن دفع رديا لم تبطل شفعته عليم أو جهل. اهـ. فود: (وإذا بقي حقه) أي الشفع فيما إذا دفع مستحقا بصورتيه. فود: (واستظهر) أي الثاني (قوله تعين الأول) وعليه لا بد من الفور. اهـ رشيد. قول التمن (صحيح) يؤخذ منه أن قبض الشقص لا يتوقف على إذن من الشريك، والآن لم يصح بيعه قبل علم الشفع ورضاه بالقبض وتقدم أن الحكم كذلك في العقار دون المنقول كالحبوان فلا بد لصحة قبضه من إذن الشريك، وأن الفرق بين المنقول والعقار أن اليد على العقار حكمية بخلاف المنقول. اهـ ش. فود: (وإن لم يلزم) أي ملكه لإمكان أخذ الشفع منه. اهـ ش.

فود: (فكان كتصرف الولد إلخ) أي حيث قلنا بنفوده لكن تصرف الولد يمنع رجوع الأب بخلاف تصرف المشتري لما يأتي من أن للشفيع نقضه والأخذ. اهـ ش. فود: (ابتداء) معمول للقبض ومنه ما لو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع التمن أو قيمته للوراث كما هو ظاهر ش. اهـ سم على حجب اهـ ش وعبرة المغني مما لا يستحق به الشفعة لو وجد ابتداء. اهـ ومقتضاه أن ابتداء هنا معمول للشفعة إلخ وهو الظاهر. فود: (والهبة) إلى قوله وفيه نظر في المغني إلا قوله قال إلى التمن وقوله أو هنا إلى التمن وإلى قوله وزدته في النهاية. فود: (وإذا أمضى إلخ) أي الشفع بأن طلب الأخذ بالشفعة الآن وأخر التملك إلى انقضاء مدة الإجارة ثم أخذ فالأجرة للمشتري لحصولها في ملكه وعبرة الباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كزمن وإجارة فإن أخر الأخذ لزوإلهما بطل حقه، وإن شفع بطل الزمن لا الإجارة فإن فسحها فذاك، وإن قررها

نقص ما لا شفعة فيه ما لو أوصى بالشقص ومات وقبل الموصى له فله نقض ذلك وأخذ الشقص ودفع التمن أو قيمته للوراث كما هو ظاهر.

فود: (ابتداء) معمول نقض ش. فود: (قال الماوردي إلخ) عبارة الباب أو أي أو تصرف المشتري بما لا يزيل ملكه كزمن وإجارة فإن أخر الأخذ لزوإلهما بطل حقه وإن شفع بطل الزمن لا الإجارة فإن فسحها فذاك، وإن قررها فالأجرة للمشتري. اهـ وقوله بطل حقه قد يشكل على ما يأتي أن الذي على الفور هو الطلب لا التملك إلا أن يصور هذا بما إذا شرع في الأخذ أخذا مما تقدم قبل الفصل، وكذا يقال في قول الشارح السابق نعم لو رضي المشتري بدمه الشفع تعين عليه الأخذ حالا ولا سقط حقه.

لِسَبْقِ حَقِّهِ وَالْمُرَادُ بِالنَقْضِ الْأَخْذُ لَا أَنَّهُ يَحْتَاجُ لِلْفِظِ فَقَوْلُهُ وَأَخَذَهُ عَطَفُ تَفْسِيرِ (وَيَتَخَيَّرُ لِمَا فِيهِ شُفْعَةٌ كَيْفَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ بِالْبَيْعِ الثَّانِي أَوْ يَنْقُضَ وَيَأْخُذَ بِالْأَوَّلِ)؛ لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا صَحِيحٌ وَرُبَّمَا كَانَ أَحَدُهُمَا ثَمَنَةً أَقَلَّ أَوْ جَنْسَهُ أَمْسَرَ عَلَيْهِ وَأَوْ هُنَا بِمَعْنَى الْوَاوِ الْوَاجِبَةِ فِي حَيَرٍ يَتَيْنَ لَكِنِ الْفُقَهَاءُ كَثِيرًا مَا يَتَسَامَحُونَ فِي ذَلِكَ.

(وَلَوْ اعْتَظَفَ الْمُشْتَرِي وَالْشَفِيعُ فِي قَدْرِ الثَّمَنِ) وَلَا بَيِّنَةٌ أَوْ أَقَامَا يَتَنَتَيْنِ وَتَعَارَضَتَا (صُدَّقَ الْمُشْتَرِي) يَمِينُهُ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمُ بِمَا بَاشَرَهُ مِنَ الشَفِيعِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الشَفِيعُ وَأَخَذَ بِمَا حَلَفَ عَلَيْهِ

فَالْأَجْرَةُ لِلْمُشْتَرِي. انْتَهَى وَقَوْلُهُ يَبْلُغُ حَقُّهُ قَدْ يَشْكُلُ عَلَى مَا يَأْتِي أَنَّ الَّذِي عَلَى الْفَوْرِ هُوَ الطَّلَبُ لَا التَّمْلُكُ إِلَّا أَنْ يَصَوِّرَ هَذَا بِمَا إِذَا شَرَعَ فِي الْأَخْذِ أَخْذًا مِمَّا تَقَدَّمَ قَبْلَ الْفَصْلِ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ نَعَمْ لَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِذِمَّةِ الشَفِيعِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْأَخْذُ حَالًا، وَالْأَسْفَطُ حَقُّهُ سَمَ عَلَى حَتَجٍ. اهـ ع ش أَوَّلُ الْأَوَّلَى فِي دَفْعِ الْإِشْكَالِ حَمْلُ الْأَخْذِ فِي قَوْلِ الْعُبَابِ فَإِنْ أَخَّرَ الْأَخْذَ الْخَ عَلَى الطَّلَبِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ لَا عَلَى التَّمْلِكِ. ة فَوَدَّ: (وَالْمُرَادُ بِالنَقْضِ الْأَخْذُ) بَانَ يَقُولُ أَخَذْتُ بِالشُّفْعَةِ. اهـ ع ش.

(فَرَعَ): لَوْ بَيَّنَّ الْمُشْتَرِي أَوْ غَرَسَ أَوْ زَرَعَ فِي الْمَشْفُوعِ وَلَمْ يَعْلَمْ الشَفِيعُ بِذَلِكَ ثُمَّ عَلِمَ قُبِلَ ذَلِكَ مَجَانًا لِعُدْوَانِ الْمُشْتَرِي نَعَمْ إِنْ بَيَّنَّ أَوْ غَرَسَ فِي نَحْوِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ ثُمَّ أَخَذَ بِالشُّفْعَةِ لَمْ يُقْلَعْ مَجَانًا فَإِنْ قِيلَ الْقِسْمَةُ تَتَضَمَّنُ غَالِيًا رِضَا الشَفِيعِ بِتَمْلِكِ الْمُشْتَرِي أُجِيبَ بَانَ ذَلِكَ يَتَصَوَّرُ بِصَوَرٍ: مِنْهَا أَنْ يَظْهَرَ الْمُشْتَرِي بِأَنَّهُ هَبَهُ ثُمَّ يَبَيِّنُ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ أَوْ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِثَمَنِ كَثِيرٍ ثُمَّ ظَهَرَ أَنَّهُ بِأَقْلٍ أَوْ يَظُنُّ الشَفِيعُ عِنْدَ الْقِسْمَةِ أَنَّ الْمُشْتَرِي وَكِلَ الْبَائِعِ فِيهَا وَلِبْنَاءِ الْمُشْتَرِي وَغَرَابِهِ حَيْثُ يُدْخِلُ بِنَاءِ الْمُشْتَعِيرِ وَغَرَابِهِ أَيْ مِنَ التَّخْيِيرِ بَيَّنَّ التَّمْلُكُ بِالْقِسْمَةِ وَالْقَلْعُ مَعَ أَرْضِ الشَفِيعِ وَالتَّبْقِيَةُ بِالْأَجْرَةِ إِلَّا أَنَّ الْمُشْتَرِي لَا يَكْتَفِي تَسْوِيَةِ الْأَرْضِ إِذَا اخْتَارَ الْقَلْعَ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي يَلْكِهِ فَإِنْ حَدَثَ فِي الْأَرْضِ نَقْصٌ قَبْلَ أَخْذِهِ الشَفِيعُ عَلَى صِفَتِهِ أَوْ يَتْرُكُ وَيَبْقَى زَرْعُهُ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ بِلَا أَجْرَةٍ وَلِلشَفِيعِ تَأْخِيرُ الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ إِلَى أَوَانِ الْحَصَادِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَنَبَّهُ بِهِ قَبْلَهُ، وَفِي جَوَازِ التَّأْخِيرِ إِلَى أَوَانِ جُذَاذِ الثَّمَرَةِ فِيمَا إِذَا كَانَ فِي الشُّفْعِ شَجَرٌ عَلَيْهِ ثَمَرَةٌ لَا تُسْتَحَقُّ بِالشُّفْعَةِ وَجِهَانِ أَوْجَهُمَا لَا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الثَّمَرَةَ لَا تَمْنَعُ الْإِنْتِاعَ بِالْمَاخُودِ بِخِلَافِ الزَّرْعِ، وَلَوْ أَدْعَى الْمُشْتَرِي إِحْدَاثَ بِنَاءٍ وَأَدْعَى الشَفِيعُ أَنَّهُ قَدِيمٌ صُدَّقَ الْمُشْتَرِي مُغْنٍ وَنَهَابَةٍ، وَكَذَا فِي الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلَهُمَا أَوْجَهُمَا لَا الْخَ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لِعُدْوَانِ الْمُشْتَرِي أَيْ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الشَّرِيكَ الْقَدِيمِ وَقَدْ قِيلَ بِلَا إِذْنٍ مِنْهُ وَقَوْلُهُ لَا تُسْتَحَقُّ أَيْ بَانَ حَدَثَتْ بَعْدَ الْعَقْدِ وَتَأَثَّرَتْ قَبْلَ الْأَخْذِ كَمَا تَقَدَّمَ وَقَوْلُهُ لَا أَيْ لَا يَجُوزُ التَّأْخِيرُ. ة فَوَدَّ: (صُدَّقَ الْمُشْتَرِي) أَيْ قُلَّه نَقَضَهُ أَوْ يَبْعُهُ لِلشَفِيعِ مَتَلًا وَمَحَلَّهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ مَا لَمْ تَذَلَّ الْقَرِينَةُ عَلَى خِلَافِهِ اهـ.

ة فَوَدَّ: (فِي قَدْرِ الثَّمَنِ) أَيْ أَوْ فِي قِيَمَتِهِ إِنْ تَلَفَ. اهـ مُغْنِي. ة فَوَدَّ: (أَوْ أَقَامَا يَتَنَتَيْنِ الْخَ) وَلَوْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً قَضَى بِهَا، وَإِنْ اخْتَلَفَ الْبَائِعُ وَالْمُشْتَرِي فِي قَدْرِ الثَّمَنِ لَزِمَ الشَفِيعُ مَا أَدْعَاهُ الْمُشْتَرِي، وَإِنْ ثَبَّتَ مَا أَدْعَاهُ الْبَائِعَ لِاعْتِرَافِ الْمُشْتَرِي بِأَنَّ الْبَيْعَ جَرَى بِذَلِكَ وَالْبَائِعُ ظَالِمٌ بِالزِّيَادَةِ وَيَقْبَلُ شَهَادَةَ الشَفِيعِ لِلْبَائِعِ لِعَدَمِ التُّهْمَةِ دُونَ الْمُشْتَرِي؛ لِأَنَّهُ مُتَّهَمٌ فِي تَقْلِيلِ الثَّمَنِ، وَلَوْ فَسَخَ الْبَيْعَ بِالتَّحَالُفِ أَوْ نَحْوِهِ بَعْدَ

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَذَّبَهُ الْجِسُّ كَأَنِ ادَّعَى أَنَّ الشَّعْنَ أَلْفُ دِينَارٍ وَهُوَ يُسَاوِي دِينَارًا لَمْ يُصَدَّقْ وَفِيهِ نَظَرٌ مَأْخُذُهُ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي شِرَاءِ رُجَاجَةٍ بِأَلْفٍ وَهِيَ تُسَاوِي دَرَهْمًا وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْجِسَّ لَا يُكَذِّبُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ بِذَلِكَ قَدْ يَقَعُ، (وَكَذَا لَوْ أَتَكَرَّ الْمُشْتَرِي) فِي رَعْمِ الشَّفِيعِ (الشُّرَاءِ)، وَإِنْ كَانَ الشَّفِيعُ فِي يَدِهِ (أَوْ أَتَكَرَّ (كَوْنِ الطَّالِبِ شَرِيكًا) فَيُصَدَّقُ بِمَعْنِيهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُمَا وَيَحْلِفُ فِي الْأَوَّلَى أَنَّهُ مَا اشْتَرَاهُ وَفِي الثَّانِيَةِ عَلَى نَفْيِ الْعِلْمِ بِشَرِكْتِهِ فَإِنْ نَكَلَ حَلَفَ الطَّالِبُ بَيًّا وَأَخَذَ.

الْأَخِذَ بِالشَّفْعَةِ أَقَرُّ الْأَخِذَ بِالشَّفْعَةِ وَسَلَّمُ الْمُشْتَرِي قِيَمَةَ الشَّفِيعِ لِلْبَائِعِ، وَلَوْ تَحَالَفَا قَبْلَ الْأَخِذِ أَخَذَ بَمَا حَلَفَ عَلَيْهِ الْبَائِعُ؛ لِأَنَّ الْبَائِعَ اعْتَرَفَ بِاسْتِحْقَاقِ الشَّفِيعِ الْأَخِذَ بِذَلِكَ الثَّمَنِ فَيَأْخُذُ حَقَّهُ مِنْهُ وَعَهْدُهُ الْمَبِيعِ عَلَى الْبَائِعِ لِتَلْقَى الْمَلِكُ مِنْهُ مَغْنٍ وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ٥ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ اسْتَوْجَهَ الشُّهَابُ بْنُ قَاسِمٍ مَا قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ وَقَرَّرَهُ فِي حَوَاشِي الشُّحْفَةِ تَقْرِيرًا حَسَنًا فَلْيُرَاجَع. اهـ. وقال السَّيِّدُ عَمَرَ قَوْلَهُ وَفِيهِ نَظَرٌ مَأْخُذُهُ مَا مَرَّ الْإِخ لَا يَخْفَى مَا فِيهِ فَإِنْ تَصَوَّرَ ذَلِكَ فِي رُجَاجَةٍ تُشْتَبِهَ بِالْجَوْهَرَةِ لَا يَبْدُو فِيهِ بِخِلَافٍ شِرَاءِ شَفِيعٍ مِنْ عَقَارٍ يُسَاوِي دِرْهَمًا بِأَلْفٍ ثُمَّ رَأَيْتَ الْمُحْسَنِي سَمَ قَالَ: الْوَجْهُ أَنَّهُ لَا عُدُولَ عَنْ بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ إِذْ قَدْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الرُّشْدِ وَالْبَقْطَةِ وَانْتَهَى احْتِمَالُ غَرَضٍ مَالِهِ فِي ذَلِكَ الشَّفِيعِ وَاطَّرَدَتِ الْعَادَةُ بِأَنَّهُ أَخَذَ لَا يُرْعَبُ فِي مِثْلِهِ بِأَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ لِخِسَّتِهِ وَخِسَّةِ مَحَلِّهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِأَلْفٍ دِينَارٍ فَإِنَّهُ لَا شُبْهَةَ فِي اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَادَةً وَتَكْذِيبِ الْجِسِّ لَهُ وَلَا يَرُدُّ مَسْأَلَةَ الرُّجَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ فِيهَا إِنَّمَا نَشَأَ مِنْ جِهَةِ اشْتِيَائِهَا بِالْجَوْهَرَةِ الَّتِي يُرْعَبُ فِيهَا، وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَأْتَى فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ اهـ وقال ع ش بَعْدَ ذِكْرِ عِبَارَةِ سَمَ وَالْفَرْقُ لَهُ وَجْهٌ وَالتَّنَظُّرُ مُعْتَمَدٌ أَيُّ فَيُصَدَّقُ. اهـ أَيُّ الْمُشْتَرِي وَفِيهِ وَقْفَةٌ. ٥ فَوُدَّ: (مَأْخُذُهُ) أَيُّ التَّنَظُّرِ (مَا مَرَّ) أَيُّ قِيلَ بَابِ الْمَبِيعِ قَبْلَ الْقَبْضِ. ٥ فَوُدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْجِسَّ الْإِخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِالتَّكْذِيبِ سَمَ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. ٥ فَوُدَّ: (فِي رَعْمِ الشَّفِيعِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْمُشْتَرِي. اهـ ع ش.

٥ فَوُدَّ (سَمَ): (الشُّرَاءِ) بَأَن قَال لَمْ اشْتَرِهِ سِوَاءَ قَال مَعَهُ وَرِثَتَهُ أَوْ أَتَهَبَّتْهُ أَمْ لَا اهـ مُغْنِي.

٥ فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) الْوَجْهُ أَنَّهُ لَا عُدُولَ عَنْ بَحْثِ الزَّرْكَشِيِّ؛ إِذْ قَدْ يَسْتَحِيلُ فِي الْعَادَةِ مَا ادَّعَاهُ الْمُشْتَرِي كَمَا لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ فِي غَايَةِ الرُّشْدِ وَالْبَقْطَةِ وَانْتَهَى احْتِمَالُ غَرَضٍ مَا لَهُ فِي ذَلِكَ الشَّفِيعِ بِأَزِيدَ مِنْ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ مِثْلًا لِخِسَّتِهِ وَخِسَّةِ مَحَلِّهِ وَادَّعَى الْمُشْتَرِي مَعَ ذَلِكَ أَنَّهُ اشْتَرَاهُ بِأَلْفٍ دِينَارٍ فَإِنَّهُ لَا شُبْهَةَ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ فِي اسْتِحَالَةِ ذَلِكَ عَادَةً وَتَكْذِيبِ الْجِسِّ لَهُ وَلَا تَرُدُّ مَسْأَلَةَ الرُّجَاجَةِ؛ لِأَنَّ الْغَبْنَ فِيهَا إِنَّمَا امْتَكَنَ مِنْ جِهَةِ اشْتِيَائِهَا بِالْجَوْهَرَةِ الَّتِي يُرْعَبُ فِيهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ الثَّمَنِ وَهَذَا الْمَعْنَى لَا يَتَأْتَى فِيمَا نَحْنُ فِيهِ وَالْحَالُ مَا ذَكَرَ. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (بِهِ يُعْلَمُ أَنَّ الْجِسَّ الْإِخ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ تَقَطَّعَ الْقَرَائِنُ بِالتَّكْذِيبِ. ٥ فَوُدَّ: (فِي رَعْمِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُشْتَرِي.

(فإن اعترف الشريك القديم) (بالباع فالأصح ثبوت الشفعة) عملاً بإقراره، وإن حصر المشتري وكذبه سواء اعترف البائع بقبض الثمن أم لا إذ الفرض أن الشفع بيده أو يد المشتري وقال إنه ودعة منه أو عارية مثلاً أما لو كان في يد المشتري فادعى ملكه وأنكر الشراء فلا يصدق البائع عليه؛ لأن إقرار غير ذي اليد لا يسري على ذبها (ومسلم الثمن إلى البائع إن لم يعترف بقبضه)؛ لأنه تلقى الملك عنه فكانه المشتري منه (وإن اعترف) البائع بقبضه (فهل يترك في يد الشفع) إن كان معيناً وذمته إن كان غير معين فالاعتراض عليه بأنه كان ينبغي التعبير بذمة

• قوله: (الشريك القديم) وهو البائع. • قوله: (في يده) أي البائع. • قوله: (وقال) أي المشتري. • قوله: (فلا يصدق البائع عليه) أي حيث لا يثبت له. اهـ. ش. • قوله: (على ذبها) الأولى الإظهار. • قوله: (سني) (ومسلم الثمن للبائع) فلو امتنع من قبضه من الشفع كان له مطالبة المشتري في أحد وجهين رجحه شيخنا وهو الظاهر؛ لأن ماله قد يكون أبعد عن الشبهة فإن حلف المشتري فلا شيء عليه فإن نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكانت عهده عليه مغيًى ونهاية قال ع ش قوله م ر كان له مطالبة المشتري به أي يبقى الثمن في يد الشفع حتى يطالبه البائع أو المشتري. اهـ. • قوله: (لأنه) أي الشفع وكذا ضمير كانه وقوله منه أي البائع وقوله المشتري بكسر الراء. • قوله: (إن كان معيناً) بأن تملك بعينه فقال تملك بهذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها إليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها بغير إقرار جديد أي من البائع وفارق ما مر في الإقرار بأن ما هنا معاوضة فقوي جانيها بخلافه هناك. اهـ. سم. • قوله: (فالاختراض إلخ) أقر المغيًى عبارته تنبيه قوله في يد الشفع كان الأولى في ذمته فإنه لا يتعين إلا بالقبض وهو لم يقبض وتسمع المصنف في استعماله أم بعد هل، وإلا فالأصل أن أم يكون بعد الهنزة أو بعد هل، ولو ادعى المشتري شراء الشفع وهو في يده والبائع غائب فليشفع أخذه على الأصح كما في الروضة وأصلها ويكتب القاضي في السجل أنه أخذه بالتصادق ليكون الغائب على حجته ولو قال المشتري اشتريته لغيري نظر إن كان المقر له حاضراً ووافق على ذلك انتقلت الخصومة إليه، وإن أنكر أخذ الشفع الشفع بلا ثمن، وكذا إن كان غائباً أو مجهولاً لئلا يؤدي إلى سد باب الشفعة وإن كان طفلاً معيناً فإن كان عليه ولاية فكذلك وإلا انقطعت الخصومة عنه

• قوله في (سني) (ومسلم الثمن إلى البائع إلخ) قال في الروضة فلو امتنع من قبضه من الشفع فهل له مطالبة المشتري وجهان قال في شرحه أو جههما نعم؛ لأنه قد يكون ماله أبعد عن الشبهة والرجوع عليه بالترك أسهل ثم إن حلف المشتري فلا شيء عليه، وإن نكل حلف البائع وأخذ الثمن منه وكان عهده عليه. اهـ. • قوله: (إن كان معيناً) أي بأن تملك بعينه فقال تملك بهذه العشرة مثلاً ثم أراد دفعها إليه فزعم أنه قبض الثمن من المشتري فيترك العشرة في يده حتى لو عاد البائع وكذب نفسه وادعى عدم القبض من المشتري استحق هذه العشرة بعينها؛ لأن التملك وقع بعينها فليأمل.

الشفيع غير صحيح (أم) قيل صوابه أو؛ لأن أم تكون بعد الهزرة وأو بعد هل. اهـ وهذا أغلبني لا كلني كما يأتي تحريره في الوصايا فالتعبير بالصواب غير صواب (بأخذه القاضي ويحفظه) فإنه مال ضائع (فيه خلاف سبق في) أوائل (الإقرار نظيره) والأصح منه الأول وذكر هنا المقابل دون التصحيح عكس ما ذكر ثم اكتفاء عن كل بنظيره واعتقير للشفيع التصرف في الشقص مع بقاء الثمن في ذمته لغيره بقدّم مستحق معين له وبه يفرق بين هذا وما مرّ ممّا يعلم منه توقف تصرفه على أداء الثمن ثم رأيت شارحاً فوق بأن المشتري هناك معترف بالشراء وهنا بخلافه وهو يقول لما فوّت به.

(ولو استحق الشفعة جماع) كدارٍ مشتركة بين جماع بنحو شراء أو إرث باع أحدهم نصيبه

اهـ مغني وقوله ولو ادعى المشتري إلخ كذا في الرّوض مع شرحه.

قول (سني): سبق إلخ) وسبق أيضاً في الإقرار أنه لو عاد في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا بإقرار جديد ولا يأتي ذلك هنا بل إذا عاد البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقاً والفرق أنه هنا في معاوضة بخلافه هناك شرح م ر. اهـ سم. هـ. فود: (في أوائل الإقرار إلخ) في قول المتن هناك إذا كذب المقر له المقر ترك المال في يده في الأصح فصّح هناك بالأصح وصرّح هنا بذخّر المقابل له أيضاً فالمراد سبق أصل الخلاف لا أن الوجوه كلها سبقت في الإقرار. اهـ مغني وقوله أيضاً أي كالأصح لكن بدون التصحيح. هـ. فود: (المقابل) وهو قوله يأخذه القاضي. هـ. فود: (دون التصحيح) أي لم يقل هنا والأصح منه الأول. هـ. فود: (واختير إلخ) وفي الاستوئي أن حاصل هذا الكلام أن الزاجح تسلط الشفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق ما تقدّم قبيل الفصل من أنه لا بدّ في حصول الملك للشفيع أحد الأمور الثلاثة فإن فرض هنا حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام. اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واعتقير إلخ اهـ سم. هـ. فود: (وما مرّ) أي قبيل الفصل من قول المصنف ويشتط مع ذلك أما تسليم العوض إلى المشتري إلخ.

هـ فود في (سني): (فيه خلاف سبق في الإقرار نظيره) وسبق أيضاً في الإقرار أنه لو عاد في نظيره وصدق المقر لم يستحق المقر به إلا بإقرار جديد ولا يأتي ذلك هنا بل إذا عاد البائع وطلبه وادعى عدم قبضه من المشتري استحقه مطلقاً والفرق أنه هنا في معاوضة بخلافه هناك م ر. هـ. فود: (واختير للشفيع التصرف إلى المتن) وفي الاستوئي ما نصّه: وأعلم أن حاصل هذا الكلام يقتضي أن الزاجح تسلط الشفيع على التملك والتصرف مع كون الثمن في ذمته وهو لا يوافق القواعد المتقدمة فقد سبق قبيل الفصل أن الممنوع لا بدّ من رفعه إلى القاضي ليُلزِمه القبض أو يَحُلِّي بينه وبين الثمن ليحصل الملك للشفيع فإن فرض في هذه المسألة حصول الملك بسبب آخر كالقضاء استقام. اهـ فالشارح أشار إلى جواب ذلك بقوله واعتقير إلخ. هـ. فود: (وما مرّ) كأنه قبيل الفصل.

واختلف قدر أملاكهم (أخذوا) ما (على قدر الجصص)؛ لأنه حقٌ مُستحقٌّ بالملك فحُطَّ على قدره كالأجرة وكسب القِرْن (وفي قول على الرؤوس)؛ لأنَّ سبب الشفعة أصلُ الشركة وهم مُستوون فيها بدليل أنَّ الواحد يأخذ الجميع، وإنَّ قُل نصيبه وأطال جئع في الانتصار له ورَدَّ الأول مع أنَّ عليه الأكثرين ورَدَّته عليهم في شرح الإرشاد الكبير في الصوم وتفریق الصفقة وهنا.

(ولو باع أحد شريكتين نصف حصته) أو رُبُعها مثلاً (لِرَجُلٍ ثم باقيتها لِآخر) قبل أخذ الشريك القديم ما يَبِيعُ أولاً (فالشفعة في النصف الأول للشريك القديم)؛ لأنه ليس معه حال البيع شريك غير البائع وهو لا يشفع فيما باعه (والأصحُّ أنه إن عفا) الشريك القديم (عن النصف الأول) بعد البيع الثاني (شاركه المشتري الأول في النصف الثاني)؛ لأنَّ ملكه سبق البيع الثاني واستقرَّ بقفوه.

• قول (سني): (أخذوها) الذي في النهاية والمغني أخذوا بها. اهـ.

• قول (سني): (على قدر الجصص) فلو كانت أرض بين ثلاثة لِوَاحِدٍ نصفها ولِلآخر ثلثها ولِلآخر سدسها فَباعَ الأول حصته أخذ الثاني سهمين والثالث سهماً. اهـ مغني. • فَوَدَّ: (فيها) أي في أصل الشركة والثابت باختيار المضاف إليه. • فَوَدَّ: (أنَّ الواحد) أي أنَّ مُستحقَّ الشفعة إذا كان واحداً.

• فَوَدَّ: (أنَّ عليه الأكثرين) أي على الأول وهو مُعتمد. اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (ورَدَّته إلخ).

(فَرُغَ): لو مات مالك أرض عن اثنين ثم مات أحدهما عن ابنتين فَباعَ أحدهما نصيبه بَيَّتْ الشفعة لِلنَّعم والأخ لا لِالأخ فَقَطَّ لِأشترِكهما في الملك والنظر في الشفعة إلى ملك الشريك لا إلى سبب ملكه؛ لأنَّ الفَرَزَ المخرج إلى إنباتها لا يَخْتَلِفُ، وكذا الحُكْمُ في كُلِّ شريكتين ملكاً بسبب وغيرهما من الشركاء ملك بسبب آخر، مثاله بَيْتُهُما دار فَباعَ أحدهما نصيبه أو وهبه لِزَجلتين ثم باع أحدهما نصيبه فالشفعة بين الأول والثاني لِما مرَّ، وإن مات شخص عن بنتين وأختين وخلف داراً فَباعَتْ إحداهن نصيبها شَفَعْنَ الباقيات كُلُّهُنَّ لا أَخْتَهُنَّ فَقَطَّ مُغْنٍ وَرَوْضٌ مع شرحه.

• قول (سني): (لِرَجُلٍ) أي مثلاً. • فَوَدَّ: (قبل أخذ الشريك) إلى قول المتن: (فإذا حلِمَ الشفع) في النهاية لِأَقُوله: (فإن قال إلى، ولو رضي) وقوله: (كما حرَّزته) في شرح الإرشاد وقوله: (وكأنه احتضد) إلى (ولأنه خيار)، وفي المغني لِأَقُوله: (فإن قال إلى، ولو رضي) وقوله: (أو وكيلهما) إلى المتن وقوله: (لِخَبرِ ضَمِيفٍ) إلى (ولأنه خيار). • فَوَدَّ: (قبل أخذ الشريك إلخ) أي وقبل العفو عن الشفعة اهـ مغني.

• قول (سني): (والأصحُّ أنه إن عفا إلخ) ولا يَصْدُقُ المُشتري في دَعْوَى عَفْوِ الشفع وتفسيره في الطلَب مع إنكاره لِذلك بل يَصْدُقُ الشفع بيمينه؛ لأنَّ الأصل بقاء حقّه. اهـ رَوْضٌ مع شرحه وع ش. • فَوَدَّ: (بغذ البيع الثاني) يأتي أَيْضاً مُحَرَّرُهُ. اهـ سم.

• فَوَدَّ: (بغذ البيع الثاني) يأتي أَيْضاً مُحَرَّرُهُ.

الشريك القديم عنه فشاركه (والا) بعف عنه بل أخذه منه (فلا يشارك) هـ لزوال ملكه أما لو عفا عنه قبل البيع الثاني فيشاركه جزماً وخرج بضم ما لو وقما مقاً فالشفعة فيهما مقاً للأول وحده.

(والأصح أنه لو عفا أحد شفعين) عن حقه أو بعضه (سقط حقه) كسائر الحقوق المالية (وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه) كالمنفرد (وليس له الاقتصار على حصته) لقلاً تتبعض الصفقة على

هـ قوله: (فشاركه) أي فيستحق مشاركته نهاية ومغني. هـ قوله: (أما لو عفا عنه إلخ) عبارة النهاية والمغني وعلم مما تقرر من كون العفو بعد البيع الثاني أنه لو عفا قبله اشتركا فيه جزماً أو أخذ قبله انتفت جزماً. اهـ.

هـ قوله (سبي): (لو عفا أحد شفعين سقط حقه وتخير الآخر إلخ) لو كان عفوهُ بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للآخر تأخذ حصته العاني ولا بطل تملكك لِحَصَّتِكَ أولاً، فيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد أخذ حصته سم على حج. اهـ ع ش وفيه وقفة ظاهرة إذ قول المصنف: (وليس له إلخ) كقوله: (وتخير إلخ) مترتب على العفو. هـ قوله (سبي): (وتخير الآخر) فلو مات الآخر قبل الأخذ وقبل التقصير وورثه العاني أخذ الكل بالشفعة بطريق الإزب ولا يضره العفو السابق؛ لأن أخذه الآن بغير الطريق الأول الذي أسقطه العفو مرسوم ونهاية ومغني وروى مع شرحه. هـ قوله: (كالمنفرد) أي في أنه إما يأخذ الجميع أو يتركه وقد تقدم أنه قد يأخذ بعض المبيع كما لو باع مالك دار جميعها وله في ممرها شريك فليس لشريكه في الممر أخذه إلا إذا اتسع حصته الدار المبيعة منه جداً بحيث يمكن جعلها ممرين فللشريك أخذ ما زاد على ما يكفي مشتري الدار للمروى. اهـ ع ش.

هـ قوله (سبي): (وليس له الاقتصار على حصته) أي، وإن رضي المشتري على قياس ما يأتي عن الشبكي، وإن اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الأمر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب م. ر. اهـ سم على حج. اهـ ع ش ورشيد.

هـ قوله (سبي): (والأصح أنه لو عفا أحد شفعين إلخ) لو كان عفوهُ بعد أخذ الآخر حصته فهل الحكم كذلك فيقال للآخر إن لم تأخذ الباقي وهو حصته العاني، ولا بطل تملكك بِحَصَّتِكَ أولاً فيه نظر فليراجع وقد يشمل قول المتن وليس له الاقتصار على حصته ما لو كان العفو بعد أخذ حصته.

هـ قوله (سبي): (وتخير الآخر بين أخذ الجميع وتركه) فلو مات الآخر قبل الأخذ وقبل التقصير وورثه العاني أخذ الكل بالشفعة بطريق الإزب ولا يضره العفو السابق؛ لأن أخذه الآن بغير الطريق الأول الذي أسقطه العفو مرسوم.

هـ قوله (سبي): (وليس له الاقتصار على حصته) أي، وإن رضي المشتري على قياس ما يأتي عن الشبكي، وإن اقتضى التعليل المذكور خلافه وغاية الأمر أنه تعليل قاصر أو جرى على الغالب م. ر.

المُشْتَرِي (و) الْأَصْح (وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ سَقَطَ) حَقُّهُ (كُلُّهُ) كَالْقَوْدِ.

(وَلَوْ حَضَرَ أَحَدُ شَفِيعَيْنِ فَلَهُ اخْتِذَ الْجَمِيعُ فِي الْحَالِ) لَا الْبَعْضُ لِتَقْيُنِ اسْتِحْقَاقِهِ وَرَغْبَتِهِ وَالشُّكُّ فِيهِمَا بِالنِّسْبَةِ لِلْغَائِبِ فَإِنْ قَالَ لَا أَخْذُ إِلَّا قَدَرُ حِصَّتِي بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا لِتَقْصِيرِهِ، وَلَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ مِنْ حِصَّتِهِ فَقَطْ لَمْ يَجْزِ كَمَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ كَابِنِ الرُّفْعَةِ

هـ فَوَيْ (وَأَنَّ الْوَاحِدَ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَجَزَمَ بِهِ الْأَنْوَارُ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الْكُلِّ عَلَى اخْتِذِ الْبَعْضِ بَطُلَ الصَّلُحُ؛ لَأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تُقَابِلُ بَيُوضٍ، وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ عَلِمَ يُبْطَلَانِهِ، وَالْأَفْلَا أَنْتَهَى. اهـ سَمَ وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعِي مَا يُوَافِقُهُ. هـ قَوْدِ: (لَا الْبَعْضُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعِي لَا الْإِقْصَارُ عَلَى حِصَّتِهِ لِثَلَا تَبْعُضُ الصَّفَقَةِ عَلَى الْمُشْتَرِي لَوْ لَمْ يَأْخُذِ الْغَائِبُ إِذْ يُحْتَمَلُ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَ قَدْرَ حِصَّتِهِ فَقَطْ. اهـ سَمَ. هـ قَوْدِ: (بَطُلَ حَقُّهُ) يَتَّبِعِي أَنْ مُجَرَّدَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ ذَلِكَ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ لَا حِيَالِ إِرَادَةِ التَّأْخِيرِ لِحُضُورِ الْغَائِبِ لِأَخْذِ كُلِّ قَدَرٍ حِصَّتِهِ فَقَطْ م. ر. اهـ سَمَ. هـ قَوْدِ: (مُطْلَقًا) صَادِقٌ بِالْعَالِمِ وَالْجَاهِلِ وَلَوْ مَعْدُورًا فَلْيُرَاجَعْ. اهـ سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةُ ش قَوْلُهُ بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا الْخ وَتَبْنِي تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا كَانَ عَالِمًا بِذَلِكَ فَإِنْ كَانَ جَاهِلًا لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِذَلِكَ سَيِّمَا إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ. اهـ. هـ قَوْدِ: (لَمْ يَجْزِ كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ وَالْمُنْعِي فَالْمُتَّجِهَ كَمَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ كَابِنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ كَمَا لَوْ أَرَادَ الْخ وَالْأَصْحُ مَنْعُهُ. اهـ.

هـ قَوْدِ فِي (وَأَنَّ الْوَاحِدَ إِذَا أَسْقَطَ بَعْضَ حَقِّهِ الْخ) فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ مِنْ زِيَادَتِهِ وَجَزَمَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنِ الشُّفْعَةِ فِي الْكُلِّ عَلَى اخْتِذِ الْبَعْضِ بَطُلَ الصَّلُحُ؛ لَأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تُقَابِلُ بَيُوضٍ، وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ لَمْ يَعْلَمْ يُبْطَلَانِهِ، وَالْأَفْلَا أَنْتَهَى. هـ قَوْدِ: (فَإِنْ قَالَ لَا أَخْذُ إِلَّا قَدَرُ حِصَّتِي) أَيَّ أَرَادَ الْآنَ أَخْذَ قَدَرِ حِصَّتِهِ فَقَطْ. هـ قَوْدِ: (بَطُلَ حَقُّهُ مُطْلَقًا) يَتَّبِعِي أَنْ مُجَرَّدَ إِطْلَاقِ قَوْلِهِ لَا أَخْذُ إِلَّا قَدَرُ حِصَّتِي لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ لَا حِيَالِ إِرَادَةِ التَّأْخِيرِ لِحُضُورِ الْغَائِبِ وَأَخْذَ قَدَرِ حِصَّتِهِ فَقَطْ م. ر. وَعِبَارَةُ غَيْرِهِ كَالْقَمِيرِيِّ وَابْنِ شُهْبَةَ، وَلَوْ قَالَ الْحَاضِرُ لَا أَخْذُ إِلَّا قَدَرُ حِصَّتِي بَطُلَ حَقُّهُ إِذَا قَدِمَ الْغَائِبُ؛ لَأَنَّ الشُّفْعَةَ إِذَا امْتَكَنَ اخْتِذَهَا فَالتَّأْخِيرُ يَقْتَضِي تَقْصِيرًا يَقُوتُ بِخِلَافِ تَطْيِيرِهِ مِنَ الْقِسَامَةِ كَمَا ذَكَرَهُ الرَّافِعِيُّ فِي بَابِهَا. اهـ.

هـ قَوْدِ: (وَلَوْ رَضِيَ الْمُشْتَرِي بِأَخْذِهِ حِصَّتَهُ فَقَطْ لَمْ يَجْزِ) هُوَ الْمُفْتَمَدُ وَوَجْهُهُ أَنَّ وَضْعَ الشُّفْعَةِ الْأَخْذُ قَهْرًا عَلَى الْمُشْتَرِي فَلَا مَدْخَلَ لِرِضَاهُ فِيهَا وَلَمْ تَثْبُتْ لَهُ شَرْعًا الشُّفْعَةُ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْوَجْهِ أَغْنَى اخْتِذَ الْجَمِيعِ فَإِذَا أَرَادَ أَخْذَ قَدَرِ حِصَّتِهِ فَقَطْ صَارَ غَيْرَ شَفِيعٍ بِالنِّسْبَةِ لِهَذَا الْقَدْرِ فَلَا يُقْيِدُهُ رِضَا الْمُشْتَرِي بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُ رَضِيَ بِأَخْذِ غَيْرِ الشَّفِيعِ وَالرِّضَا بِذَلِكَ لَا يُقْيِدُ اسْتِحْقَاقَ الشُّفْعَةِ بَلْ يُخْرِجُ الْأَخْذَ عَنِ مَوْضِعِ الشُّفْعَةِ وَهُوَ الْأَخْذُ قَهْرًا وَيُقَارَقُ الرَّدُّ بِالْمَنْبِ حَيْثُ جَازَ رَدُّ بَعْضِ الْمَبِيعِ بِهِ بِالرِّضَا بِأَنَّ الرَّدَّ لَيْسَ تَمْلِيكَ جَدِيدًا بَلْ هُوَ رُجُوعٌ إِلَى الْمِلْكِ الْأَصْلِيِّ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ أَيْدَاءُ تَمْلِكُ فَلْيَتَأَمَّلْ لَا يُقَالُ هَلَا جَازَ؛ لِأَنَّ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ مَلَكٌ لِمَكَّنِهِ وَهُوَ جَائِزٌ لَهُ؛ لِأَنَّا نَقُولُ: الْغَرَضُ أَنَّهُ لَا إِجْبَابَ وَلَا قَبُولَ بَلْ مُجَرَّدُ تَمْلِكٍ بِالْوَجْهِ السَّابِقِ الَّذِي لَا يَسُوعُ إِلَّا فِي الْأَخْذِ بِالشُّفْعَةِ.

كما لو أراد الشفيع الواحد أن يأخذ بعض حقه وإذا أخذ الكل استمر المثلک والفوائد له ما لم يحضر الغائب ويأخذ (فإذا حضر الغائب شاركه) ليثبت حقه فإذا كانوا ثلاثة فحضر واحد وأخذ الكل ثم حضر الآخر أخذ منه النصف بنصف الثمن فإذا حضر الثالث أخذ من كل أو من أحدهما ثلث ما بيده ولا يُشاركه الغائب في ربع حدث قبل تملكه (والأصح أن له تأخير الأخذ إلى قدوم الغائب) لظهور غرضه في تركه أخذ ما يؤخذ منه ولا يلزمه الإعلام بالطلب

• فؤد: (والفوائد إلخ) أي وما استوفاه الحاضر قبل تملك الغائب من نحو ثمرة وأجرة لا يُشاركه فيه الغائب كما أن الشفيع لا يُشارك المشتري فيه نهاية ومغني. • فؤد: (فإذا كانوا إلخ) أي الشفعاء عبارة المغني والنهاية، ولو استحق الشفعة ثلاثة كان كالثالث داراً لأربعة بالسواء فباع أحدهم نصيبه واستحقها الباقون فحضر أحدهم أخذ الكل أو ترك أو أخر لحضورهما فإن أخذ الكل وحضر الثاني ناصفه بنصف الثمن كما لو لم يكن إلا شفيعان وإذا حضر الثالث أخذ من كل ثلث ما في يده؛ لأنه قدر حصته، ولو أراد أخذ ثلث ما في يد أحدهما فقط جاز كما يجوز للشفيع أن يأخذ نصيب أحد المشتريين فقط ثم بسطاً وأبلغنا الصور إلى اثنتين وسبعين. راجع. • فؤد: (ولا يُشارك الغائب إلخ) يغني عنه قوله المارز أيضاً والفوائد له إلخ. • فؤد: (لظهور غرضه إلخ) عبارة المغني وشرح الروض، وإن كان الأخذ بالشفعة على الفور لعذره؛ لأن له غرضاً ظاهراً في أن لا يأخذ ما يؤخذ منه؛ ولأنه قد لا يتغير الآن إلا على أخذ البعض. اهـ زاد الثاني فيؤخذ لينظر هل يأخذ الغائبان فيأخذ معهما أو لا. اهـ.

• فؤد: (كما لو أراد الشفيع الواحد إلخ) يمكن أن يفرق بأن حصته فقط هنا هي حقه في الأصل ولا كذلك بعض حقه في المقيس عليه فليس حقه في الأصل ففي الاختصار عليه إسقاط لبعض حقه فيسقط كله كالقود كما تقدم وقد يوجه ما اعتمد السبكي بأن حق الشفعة يثبت قهراً فلا مدخل لرضا المشتري منه ولم يثبت الشرع هذا الحق إلا في جميع الحصص والجملة هنا هي حصص الحاضر الآن هذا وفي الباب فصل ليس للشفيع تفریق شقص بيع صفقة بغير رضا المشتري. اهـ. ومفهومه الجواز برضا المشتري وهو متجه يؤيده أن المنع لتضرر المشتري بالتفريق وقد زال برضاه ويؤيده ما تقدم فيما لو كان الشراء بمؤجل أنه لو رضي المشتري بصفة الشفيع أخذ في الحال، وإلا سقط حقه وعلى هذا فيخير الشفيع هنا حيث يبين أخذ الجميع وأخذ قدر حصته فإن ترك الأمرين سقط حقه لكن يخالفه قول الشارح عن السبكي كابي الرفعة كما لو أراد الشفيع الواحد إلخ فإن القياس على هذا يدل على أنه متفق عليه. • فؤد: (فإذا حضر الثالث إلخ) قال في الروض واعلم أن للثاني الأخذ الثلث من الأول فإن حضر الثالث وأخذ نصف ما في يد الأول وثلث ما في يد كل وكان الثاني قد أخذ النصف استوزا أو ثلث الثلث الذي في يد الثاني فله ضمه إلى ما في يد الأول وشمانيه بالسوية اهـ وهو كالصريح في استقرار الحال على هذا فيكون الحاصل للثاني دون الثلث وقد ذكرنا بهامش شرح البهجة من كلام الروضة أصلها ما يؤيد ذلك بل يعينه فراجع. اهـ.

على ما مر.

(ولو اشترى شقصاً للشفع أخذ نصيبهما) وهو ظاهر (ونصيب أحدهما)؛ لأنه لم يُفَرَّق عليه ملكه (ولو اشترى واحد من اثنين) أو وكيلهما المتحد إذ العبرة في التقدي وعذبه هنا بالمعقود له لا العاقد كما حورثه في شرح الإرشاد (فله أخذ حصة أحد البائعين في الأصح)؛ لأن الصفقة تقذرت بتعدد البائعين ولو جرد التفريق هنا جرى الخلاف دون ما قبله وبهذا فارق ما مر في البيع من عكس ذلك وهو تعددها بتعدد البائع قطعاً والمشتري على الأصح وتتعدد هنا بتعدد المحل أيضاً فلو باع شقصين من دارين صفقة وشفيقهما واحد فله أخذ أحدهما فقط. (والأظهر أن الشفعة) أي طلبها (على الفور) وإن تأخر التملك لخبر ضعيف فيه وكأنه اعتضد عندهم بما صيره حسناً بغيره ولأنه خيار ثبت بنفسه لدفع الضرر فكان كخيار الرد بالميب وقد لا يجب في صور علم أكثرها

• قوله: (على ما مر) أي في شرح أو يؤجل فالأظهر أنه مخير. اهـ ع. ش. • قوله: (أو وكيلهما) عطف على اثنين. • قوله: (المتحد) فالمتعدد بالأولى. اهـ سم. • قوله: (إذ العبرة بالخ) (قاعدة): العبرة في اتحاد العقد وتعدد الوكيل إلا في الشفعة والزمن فالعبرة فيهما بالموكل. اهـ ع. ش. • قوله: (هنا) أي في الشفعة. • قوله: (بالمعقود له لا العاقد) فقول الرزح، ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يُفَرَّقها الثالث قال في شرحه؛ لأن الاعتبار بالعاقد لا بالمعقود له مبني على ضعيف. اهـ سم وفي المكني ما يوافقهما أي الرزح وشرحه. • قوله: (وبهذا فارق ما مر في البيع) إذ لا تفريق بالرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تأمله. اهـ سم. • قوله: (وتتعدد هنا الخ) ولو اشترياه من اثنين جاز للشفع أخذ رُبعه أو نصفه أو ثلاثة أرباعه أو الجميع، ولو كانت دار بين اثنين فوكل أحدهما الآخر في بيع نصف نصيبه مطلقاً أو مع نصيب صاحبه صفقة فباع كذلك فليموكل إفراد نصيب الوكيل بالأخذ بالشفعة بحق النصف الباقي له؛ لأن الصفقة اشتملت على ما لا شفعة للموكل فيه وهو ملكه وعلى ما فيه شفعة وهو ملك الوكيل فاشبه من باع شقصاً وثوباً بمائة مئني ورزح مع شرحه. • قوله: (لخبر ضعيف) عبارة عميرة لإحديث «الشفعة كحل العقال» أي تقوت بتزك المبادرة كما تقوت البير الشروء عند حل العقال إذا لم يُبادر إليه انتهت. اهـ ع. ش. • قوله: (وقد لا يجب) أي الفور ش. اهـ سم. • قوله: (في صور) عبارة المكني في عشر صور. اهـ. • قوله: (أكثرها) فيه أن ما علم من

• قوله: (أو وكيلهما) عطف على اثنين. • قوله: (المتحد) فالمتعدد بالأولى. • قوله: (بالمعقود له لا العاقد) فقول الرزح، ولو وكل أحد الثلاثة شريكه فباع نصيبهما صفقة لم يُفَرَّقها الثالث قال في شرحه؛ لأن الاعتبار بالعاقد لا بالمعقود له مبني على ضعيف. • قوله: (وبهذا فارق ما مر في البيع الخ)؛ إذ لا تفريق في الرد على أحد البائعين فقط بخلاف رد أحد المشتريين فيه تفريق تأمله. • قوله: (وقد لا يجب) أي الفور ش.

من كلامه كالبيع بمؤجل أو وأخذ الشريكين غائب وكان أخبر بنحو زيادة فترك، ثم بان خلافه وكالتأخير لانتظار إدراك زرع وحصاده أو ليعلم قدر الثمن أو ليخلص نصيبه المصوب كما نص عليه أو لجهله بأن له الشفعة أو بأنها على الفور وهو ممن يخفى عليه ذلك وكثرة خيار شرط لغير مشتر وكالتأخير الولي أو عفوؤه فإنه لا يسقط حق المولى (إذا علم

كلامه خمسة فقط الثلاثة الأول والخامسة والتاسعة اللهم إلا أن يدعي علم السابعة والثامنة من ذكر نظيرهما في الرد بالعيب. هـ. فود: (من كلامه) أي سابقاً ولاحقاً. هـ. فود: (أو وأخذ الخ) أي أو والحال أن أخذ الخ. هـ. فود: (لانتظار إدراك زرع) أي كله فلو أدرك بعضه دون بعض لا يكلف أخذ ما أدرك لما فيه من المشقة. اهـ. ش. هـ. فود: (أو ليخلص الخ) والأوجه أن محله أي كونه الغصب عدراً إذا لم يقدر على نزعها إلا بمشقة. اهـ. نهاية. هـ. فود: (أو ليخلص نصيبه المصوب) ما الحكم في انتظار تخلص نصيبه مع تمكنه من أخذ الحصص المبيعة بالشفعة وتصرفه فيها، وإن دام الغصب في نصيبه. اهـ. ش. وقد يقال إن مصلحة الشفع قد نصير في اجتماع النصيبين في يده فقط ورجوع حصته إلى يده ليس بتيقن. هـ. فود: (كما نص عليه في البونطي) فقال، وإن كان في يد رجل شقص من دار فمصب على نصيبه ثم باع الآخر نصيبه ثم رجع إليه فله الشفعة ساعة رجوعه إليه نقله البلقيني. اهـ. مفتي.

هـ. فود: (وكتأخير الولي أو عفوؤه) أي والمصلحة في الأخذ قبل الولي الأخذ بعد تأخير. وللمولى الأخذ إذا كمل قبل أخذ الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي، وإن لم يعد في التأخير؛ لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير. وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في التزك فيمتنع أخذ الولي ولو فوراً فضلاً عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوؤه بل لا اغتياز بعفوؤه وعديمه لامتناع الأخذ عليه مطلقاً لكونه خلاف المصلحة، ولو ترك الولي الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي أن المصلحة في التزك امتنع على المولى الأخذ بعد كماله م ر اهـ سم على ح. هـ. فود: (امتنع) أي فبحرهم تملكه لفساده ولا يتخذ. اهـ. ش. هـ. فود: (فإنه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كتبه ويؤجه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد ويثبت المال سم

هـ. فود: (وكتأخير لانتظار إدراك زرع وحصاده) قال في الروض جواز التأخير إلى جذاذ الثمرة أي فيما لو كان في الشقص شجرة عليه ثمرة لا يستحق بالشفعة وجهان اهـ والأرجح كما قال الزركشي المنع والفرق إنكأن الانتفاع مع بقاء الثمرة ش م ر. هـ. فود: (أو ليخلص نصيبه المصوب الخ) عبارة شرح الروض أو لخلص الشقص البيع إذا كان مقصوراً نص عليه في البونطي. اهـ. هـ. فود: (وكتأخير الولي أو عفوؤه) أي والمصلحة في الأخذ قبل الولي الأخذ بعد تأخير. وللمولى الأخذ إذا كمل قبل أخذ الولي ولا يمنع من ذلك تأخير الولي، وإن لم يعد في التأخير؛ لأن الحق لغيره فلا يسقط بتأخير. وتقصيره أما إذا كانت المصلحة في التزك فيمتنع أخذ الولي ولو فوراً فضلاً عن السقوط بالتأخير ويعتد بعفوؤه بل لا اغتياز بعفوؤه وعديمه لامتناع الأخذ عليه مطلقاً لكونه خلاف المصلحة، ولو ترك المولى الأخذ أو عفا والحالة ما ذكر أي أن المصلحة في التزك امتنع على الولي الأخذ بعد كماله م ر. هـ. فود: (فإنه لا يسقط حق المولى) قال الأستاذ البكري في كتبه ويؤجه مثله في الشفعة المتعلقة بالمسجد ويثبت المال. اهـ.

الشفيع بالبيع فليباد عَقِبَ عليه من غير فاصِل (على العادة) فلا يُكَلَّفُ الْبِدَارَ بِقَدْرِ أَوْ نَحْوِهِ
مِمَّا يَمُدُّ الْغُرْفُ تَرْكُهُ تَقْصِيرًا وَتَوَاتِيًا وَضَائِبُ مَا هُنَا كَمَا مَرَّ فِي الرَّدِّ بِالْمَيْبِ وَذَكَرَ كَافِرُهُ بَعْضُ
ذَلِكَ ثُمَّ وَبَعْضُهُ هُنَا لِيَعْلَمَ اتِّحَادُ الْبَايِنِ كَمَا تَقَرَّرَ أَيُّ غَالِيًا لِمَا يَأْتِي أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ فَهُوَ عَلَى
شَفَعَتِهِ، وَإِنْ مَضَى سِنُونَ نَعَمْ يَأْتِي فِي خِيَارِ أُمَةٍ عَتَقَتْ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ دَعَاؤها الْجَهْلُ بِهِ إِذَا كَذَّبَتْهَا
الْعَادَةُ بِأَنَّهُ كَانَتْ مَعَهُ فِي دَارِهِ وَشَاعَ عَثْفُهَا فَيُظْهِرُ أَنَّ يُقَالُ بِمَثَلِهِ هُنَا (فَلِإِنْ كَانَ مَرِيضًا) أَوْ
مَحْبُوسًا ظُلْمًا أَوْ بِحَقٍّ وَعَجَزَ عَنِ الطَّلَبِ بِنَفْسِهِ (أَوْ غَالِيًا عَنْ بَلَدِ الْمُشْتَرِي) بِحَيْثُ تُعَدُّ غَيْبَتُهُ
حَائِلَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ مُبَاشَرَةِ الطَّلَبِ كَمَا جَزَمَ بِهِ السَّبْكِيُّ كَابِنِ الصَّلَاحِ (أَوْ خَائِفًا مِنْ غَدُوٍّ) أَوْ إِفْرَاطٍ
حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ (فَلْيُؤَكَّلْ) فِي الطَّلَبِ (إِنْ قَدَرَ)؛ لِأَنَّهُ الْمُشْكِكُ (وَالَا) يَقْدَرُ (فَلْيُشْهِدْ) رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلًا

عَلَى خَجٍّ أَيْ فَلَوْ تَرَكَ مُتَوَلَّى الْمَسْجِدِ أَوْ بَيْتَ الْمَالِ الْأَخْذَ أَوْ عَفَا عَنْهُ لَمْ يَكُنْ مُسْقِطًا لِثُبُوتِ الشُّفْعَةِ فَلَهُ
الْأَخْذُ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِنْ سَبَقَ الْعَفْوُ مِنْهُ إِذْ لَا حَقَّ لَهُ فِيهِ، وَلَوْ لَمْ يَأْخُذْ ثُمَّ عَزَلَ وَتَوَلَّى غَيْرُهُ كَانَ لِلْغَيْرِ
الْأَخْذُ، وَلَوْ كَانَتْ الْمَضْلَعَةُ فِي التَّرَكِّ قَعْمًا امْتَنَعَ عَلَيْهِ وَعَلَى غَيْرِهِ الْأَخْذُ بَعْدَ ذَلِكَ لِسُقُوطِهَا بِانْتِزَاعِ
الْمَضْلَعَةِ وَقَدْ بَيَّنَّ. اهـ ع. ش. ٥. فَوَدَّ: (حَقَّبَ جُلْمِي) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَضَائِبُ إِلَى وَذَكَرَ
إِلَخَ وَإِلَى الْكِتَابَةِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ؛ لِأَنَّهُ تَسَلَّطَ إِلَى؛ لِأَنَّ الْإِشْهَادَ وَقَوْلَهُ فِي غَيْرِ الْمَذَلِّ عِنْدَهُ وَقَوْلَهُ أَيْ
أَصَالَةً إِلَى وَلَئِنْ لَمْ غَرَضًا. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ إِلَخَ) خَبَرٌ وَضَائِبُ إِلَخَ. ٥. فَوَدَّ: (وَذَكَرَ) أَيْ الْمُصَنَّفُ. ٥. فَوَدَّ:
(بَعْضُ ذَلِكَ) أَيْ مَا لَا يَمُدُّ الْغُرْفُ تَرْكُهُ إِلَخَ. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا تَقَرَّرَ) أَيْ يَقُولُهُ وَضَائِبُ إِلَخَ. ٥. فَوَدَّ: (لِمَا يَأْتِي)
أَيْ فِي شَرْحِ بَطْلِ حَقِّهِ فِي الْأُظْهَرِ مِنْ قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي نَظِيرِهِ إِلَخَ. ٥. فَوَدَّ: (الْجَهْلُ بِهِ) أَيْ بِمَعْنَاهَا.
٥. فَوَدَّ: (مَعَهُ) أَيْ مَعَ سَيِّدِهَا. ٥. فَوَدَّ: (فَيُظْهِرُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَالْأَوْجَهُ أَنْ يُقَالَ إِلَخَ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ مَحْبُوسًا)
إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا لَفْظَةً كَابِنِ الصَّلَاحِ وَقَوْلَهُ، وَلَوْ قَالَ إِلَى الْمُتَنِ. ٥. فَوَدَّ: (أَوْ إِفْرَاطٍ
حَرٍّ أَوْ بَرْدٍ) وَيَخْتَلِفُ ذَلِكَ بِاخْتِلَافِ أَحْوَالِ الشُّعْمَاءِ فَقَدْ يَكُونُ عُذْرًا فِي حَقِّ تَحْيِيفِ الْبَدَنِ مَثَلًا دُونَ
غَيْرِهِ. اهـ ع. ش.

٥. فَوَدَّ (سَبِي): (فَلْيُشْهِدْ) قَالَ فِي الرِّزْوَةِ وَشَرْحِهِ وَلَا يُغْنِيهِ الْإِشْهَادُ عَنِ الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي ثُمَّ قَالَ فَإِنْ
غَابَ الْمُشْتَرِي رَفَعَ الشَّفِيعُ أَمْرَهُ إِلَى الْقَاضِي وَأَخَذَ بِالشُّفْعَةِ وَلَهُ ذَلِكَ أَيْ الرَّفْعُ وَالْأَخْذُ مَعَ حُضُورِهِ أَيْ
الْقَاضِي كَنَظِيرِهِ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ فَإِنَّ فَقَدَ الْقَاضِي مِنْ بَلَدِهِ خَرَجَ لِبَلَدِهَا هُوَ أَوْ وَكِيْلُهُ لَا إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ
مَخْرُوفًا إِلَخَ. اهـ.

٥. فَوَدَّ: (فَلْيُشْهِدْ رَجُلَيْنِ إِلَخَ) يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَيْهِ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي فَإِنْ تَرَكَ الْمَقْدُورَ عَلَيْهِ
إِلَخَ فَلْيُرَاجَعْ. اهـ سَيِّدُ عَمَرٍ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرِّزْوِصُ مَعَ شَرْحِهِ وَحَيْثُ التَّرْمِثُ الْإِشْهَادُ فَلَمْ يَقْلِبْ عَلَيْهِ لَمْ
يَلْزَمَهُ أَنْ يَقُولَ تَمَلَّكَتِ الشُّفْعَ كَمَا مَرَّ أَنَّهُ الْأَصَحُّ فِي الرَّدِّ بِالْعَيْبِ. اهـ.

٥. فَوَدَّ: (بِحَيْثُ تُعَدُّ غَيْبَتُهُ حَائِلَةً إِلَخَ) أَيْ حَاجَةً لِذَلِكَ مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي أَوْ خَائِفًا إِلَخَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ التَّصَوُّرُ
بِغَيْرِ التَّوَكُّلِ.

وامرأتين بل أو واحدًا ليحلف معه كما مر في البيع (على الطلب)، ولو قال أشهدت فلانًا وفلانًا فأنكرا لم يسقط حقه (فلان ترك المقدور عليه منهما) أي التوكيل والإشهاد المذكورين (بطل حقه في الأظهر) لتقصيره المشير بالرضا نعم الغائب يُخَيَّر بين التوكيل والرفع للحاكم كما أخذ السبكي من كلام بقوي. قال وكذا إذا حضر الشفيع وغاب المشتري وللقادر أيضًا أن يوكل ففرضهم التوكيل عند المعجز إنما هو ليتبين طريقًا، ولو سار بنفسه عقب العلم أو وكل لم يلزمه الإشهاد حيثيذ على الطلب بخلاف ما مر في نظيره من الرد بالعيب؛ لأن تسلط الشفيع على الأخذ بالشفعة أقوى من تسلط المشتري على الرد بالعيب إذ له نقص تصرف المشتري وليس لذلك ذلك ولأن الإشهاد ثم على المقصود وهو الفسخ وهنا على الطلب وهو وسيلة وهي يُقتَرَف فيها ما لا يُقتَرَف في المقصود وإذا كان الفور بالعادة (فلذا كان في صلاة أو

فود: (بل أو واحدًا ليحلف معه) قال الحلبي ظاهره، وإن كان قاضي البلد لا يرى ذلك وقال سلطان وقيل لا يخفى؛ لأن بعض القضاة لا يقبله فلم يستوي لتفسيه. اهـ بخيرمي. فود: (على ما مر في البيع) عبارة النهاية والمغني قياسًا على ما مر في الرد بالعيب وقال الزركشي إنه الأقرب وبه جزم ابن كنج في التجرید خلافاً للروائي. اهـ.

فود: (لم يسقط حقه) أي لاحتمال نسيان الشهود. اهـ ع ش.

فود: (نعم الغائب إلخ) انظر ما موقع هذا الاستدراك. اهـ رشيدتي. فود: (قال) أي السبكي.

فود: (وكذا إذا حضر الشفيع إلخ) أي يُخَيَّر بين التوكيل والرفع للحاكم. فود: (أيضا) أي كالمعجز. فود: (لم يلزمه الإشهاد إلخ) عبارة الرّوض وشرحه ولا يكلف الإشهاد على الطلب إذا سار طالبا في الحال أو وكل في الطلب فلا تبطل الشفعة بتركه وتفرق بينه وبين نظيره في الرد بالعيب بأن تسلط الشفيع إلخ ثم قال ولا يُغنيه الإشهاد عن الرفع إلى القاضي. اهـ وفيه تصريح بأن الإشهاد حال السير لا يُغنيه بخلاف الإشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب. اهـ سم. فود: (وليس لذلك) أي المشتري. فود: (ذلك) انظر المشار إليه ماذا. اهـ سم عبارة البجيرمي وجه القوة أن للشفيع فسخ تصرفات المشتري بالأخذ وليس للمشتري فسخ تصرفات البائع في الثمن بل يأخذ بدله إذا خرج عن ملك البائع كما أفاده الحلبي وسُلطان. اهـ وبها عليم المشار إليه.

فود: (في صلاة) أي، ولو تفلأ كما يأتي. اهـ ع ش.

فود: (بل أو واحدًا إلخ) خلافاً للروائي شرح م ر. فود: (وللقادر أيضا أن يوكل إلخ) له أيضا الرفع إلى القاضي.

فود: (لم يلزمه الإشهاد حيثيذ إلخ) عبارة الرّوض ولا أي ولا يكلف الإشهاد إذا سار أو وكل ولا يُغنيه الإشهاد عن الرفع. اهـ وفيه تصريح بأن الإشهاد حال السير لا يُغنيه بخلاف الإشهاد حال السير في نظيره من الرد بالعيب. فود: (وليس لذلك) أي المشتري وقوله ذلك انظر المشار إليه ماذا.

حَتَّى أَوْ طَعَامَ فَلَهُ الْإِثْمَامُ) كَالْعَادَةِ وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَقَلِّ مُجْزِيٍّ بَلْ لَهُ الْأَكْمَلُ بَحِثْ لَا يُعَدُّ مُتَوَاتِرًا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ فِي النَّافِلَةِ الْمُطْلَقَةِ بِهَذَا الْقَيْدِ وَكَذَا إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ، وَإِنْ لَمْ يَشْرَعْ فَلَهُ الشُّرُوعُ وَلَهُ التَّأْخِيرُ لَيْلًا حَتَّى يُصْبِحَ مَا لَمْ يَأْمَنْ فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا، وَلَوْ ادَّعَى تَأْخِيرَ الْغُزْرِ فَإِنْ عَلِمَ قِيَامَ أَصْلِ الْغُزْرِ بِهِ صَدَّقَ، وَإِلَّا صَدَّقَ الْمُشْتَرِي. (وَلَوْ أَخَّرَ الطَّلَبَ وَقَالَ لَمْ أَصْطَقِ الْمُخْبِرَ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ) أَوْ رَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ بِصِفَةِ الْعَدَالَةِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ مِنْ حَقِّهِ أَنْ يَعْتَمِدَ ذَلِكَ نَعْمَ الْأَوْجِهَ تَصْدِيقُهُ فِي الْجَهْلِ بِعَدَالَتِهِمَا إِنْ أَمَكْنَ خَفَاءَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، وَلَوْ كَانَا عَذْلَيْنِ عِنْدَهُ لَا عِنْدَ الْحَاكِمِ غَيْرَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ لَكِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ، وَلَوْ أَخْبَرَهُ مَسْتُورَانِ

■ فَوَقْلُ (سُئِيَ): (أَوْ طَعَامَ) أَوْ قَضَاءِ حَاجَةٍ نِهَآيَةً وَمُغْنٍ.

■ فَوَقْلُ (سُئِيَ): (أَوْ طَعَامَ) أَيِ حَالِ أَكْلٍ. اهـ سَمِ عِبَارَةٌ شِ فِي وَقْتِ حُضُورِ طَعَامٍ أَوْ تَنَازُلِهِ. اهـ.

■ فَوَدَّ: (وَلَا يَلْزَمُهُ الْاِقْتِصَارُ الْخ) أَيِ فِي نَحْوِ الصَّلَاةِ. ■ فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) أَيِ مِنَ الْمُثْنِ حَيْثُ أُطْلِقَ الصَّلَاةُ. ■ فَوَدَّ: (فَالْكَ) أَيِ إِيْنَانِ الْأَكْمَلِ. ■ فَوَدَّ: (بِهَذَا الْقَيْدِ) أَيِ قَيْدِ الْحَيْثِيَّةِ، وَلَوْ نَوَى تَفْلًا مُطْلَقًا فَلَا وَجْهَ أَنْ يُتَفَتَّرَ لَهُ الزِّيَادَةُ مُطْلَقًا مَا لَمْ يَزِدْ عَلَى الْعَادَةِ فِي ذَلِكَ. اهـ نِهَآيَةً أَيِ قَلْوٍ لَمْ تَكُنْ لَهُ عَادَةٌ اقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ فَإِنْ زَادَ عَلَيْهِمَا بَطَلَ حَقُّهُ شِ عِبَارَةُ الْبُخَيْرِيِّ وَلَهُ الزِّيَادَةُ فِيهِ أَيِ التَّغْلِي الْمَطْلُوقِ إِلَى حَدٍّ لَا يُعَدُّ بِهِ مُقْصَرًا حَلْبِي وَقَلْبِي. اهـ. ■ فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ دَخَلَ الْوَقْتُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي، وَلَوْ حَضَرَ وَقْتُ الصَّلَاةِ أَوْ الطَّعَامِ أَوْ قَضَاءِ الْحَاجَةِ جَازَ لَهُ أَنْ يُقَدِّمَهَا وَأَنْ يَلْبَسَ ثَوْبَهُ فَإِذَا قَرَعَ طَالِبَ الشُّفْعَةِ. اهـ.

■ فَوَدَّ: (فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا) أَيِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ. اهـ سَمِ. ■ فَوَدَّ: (صَدَّقَ) أَيِ الشَّفِيعِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ صِحَّةُ الْأَخْذِ وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَالْوَجْهَ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الشَّفِيعِ؛ لِأَنَّهَا مُثَبَّتَةٌ وَمَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ بِالْفَوْرِ شَوْبَرِي. اهـ بُخَيْرِي. ■ فَوَدَّ: (أَوْ رَجُلٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ كَانَا فِي الْمُغْنِي. ■ فَوَدَّ: (وَلَوْ كَانَا عَذْلَيْنِ الْخ) وَلَوْ قَالَ أَخْبَرَنِي رَجُلَانِ وَلَيْسَا عَذْلَيْنِ عِنْدِي وَهُمَا عَدْلَانِ لَمْ تَبْطُلْ شُفْعَتُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ مُحْتَمَلٌ نِهَآيَةً وَمُغْنٍ قَالَعَ شِ قَوْلُهُ وَهُمَا عَدْلَانِ أَيِ وَالْحَالُ أَنَّهُمَا عَدْلَانِ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ. اهـ.

■ فَوَدَّ: (لَا عِنْدَ الْحَاكِمِ) أَيِ لِمُخَالَفَتِهِ مَذْمُومٌ الشَّفِيعُ مَثَلًا وَيَتَبَيَّنُ أَنَّ مَثَلَ ذَلِكَ عَكْسُهُ لِعَدَمِ الثَّقَةِ بِقَوْلِهِمَا وَلَا يُقَالُ الْعِبْرَةُ بِمَذْهَبِ الْحَاكِمِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الرَّفْعُ إِلَى الْحَاكِمِ قَرَعَ عَنِ ظَنِّ الْبَيْعِ أَوْ تَحَقُّقِهِ وَلَمْ يَوْجِدْ وَاجِدَ مِنْهُمَا عِنْدَهُ. اهـ ع شِ. ■ فَوَدَّ: (هَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. اهـ نِهَآيَةً.

■ فَوَدَّ فِي (سُئِيَ): (أَوْ طَعَامَ) حَالِ أَكْلٍ. ■ فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَأْمَنْ فِي الذَّهَابِ إِلَيْهِ لَيْلًا) أَيِ مِنْ غَيْرِ مَشَقَّةٍ لَا تُحْتَمَلُ عَادَةً فِيمَا يَظْهَرُ. ■ فَوَدَّ: (غَيْرَ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ) اعْتَمَدَهُ م ر وَيَشْكُلُ عَلَيْهِ أَمْرَانِ الْأَوَّلُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ لَمْ يُعَذَّرْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ فَإِنَّهُ هُنَا قَدْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ عِنْدَهُ وَالثَّانِي مَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ عَنِ الْمَاوَرَدِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَخْبَرَهُ غَيْرُ مَقْبُولِ الرُّوَايَةِ كَفَاسِيٍّ وَصَدَّقَهُ سَقَطَتْ شُفْعَتُهُ وَغَيْرُ الْعَذْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ لَا يَتَّقَصَانِ عَنِ الْفَاسِيَّةِ فَإِنْ حِيلَ هَذَا أَغْنَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ عَلَى مَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُمَا غَيْرُ عَذْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَمْ يُصَدِّقْهُمَا انْدَفَعَ الْأَمْرَانِ أَنَا الثَّانِي قَلْوُ جُودِ التَّصْدِيقِ فِي مَسْأَلَةِ الْفَاسِيَّةِ لَا هُنَا وَزِيَادَةُ الْعَدَالَةِ هُنَا

عُذِرَ كما بَحَثَهُ شَارِحُ (كَذَا لِقَاءُ فِي الْأَصَحِّ)، وَلَوْ أُمَةٌ؛ لِأَنَّهُ إِخْبَارٌ (وَيُعْذَرُ إِنْ أَخْبَرَهُ مَنْ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ) لِقَبْرِهِ بِخِلَافِ مَنْ يَقْبَلُ كَعَدِّ التَّوَاتُرِ وَلَوْ كَفَّارًا؛ لِأَنَّهُمْ أَوَّلَى مِنَ الْمَذْلِيِّنَ لِإِفَادَةِ خَبَرِهِمُ الْمَلَمَ هَذَا كُلُّهُ ظَاهِرٌ أَمَّا بَاطِنًا فَالْمَبْرُورُ فِي غَيْرِ الْمَذْلِيِّ عِنْدَهُ بِمَنْ يَقَعُ فِي نَفْسِهِ صِدْقُهُ وَكَذِبُهُ. (وَلَوْ أَخْبَرَ بِالْبَيْعِ بِالْفِ بَالِغٌ أَوْ جَنْسٌ أَوْ نَوْعٌ أَوْ وَصِفٌ أَوْ أَنَّ الْمَبِيعَ قَدَرَهُ كَذَا أَوْ أَنَّ الْبَيْعَ مِنْ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ الْبَائِعَ اثْنَانِ أَوْ وَاحِدٌ (فَتَرَكَ) الْأَخَذَ (فَبَانَ بِخَمْسِمِائَةٍ) أَوْ بِغَيْرِ الْجَنْسِ أَوْ النَّوْعِ أَوْ الْوَصْفِ أَوْ الْقَدْرِ الَّذِي أَخْبَرَ بِهِ أَوْ أَنَّ الْبَيْعَ مِنْ غَيْرِ فُلَانٍ أَوْ أَنَّ الْبَائِعَ أَكْثَرُ أَوْ أَقَلُّ مِمَّا أَخْبَرَ بِهِ (بَقِيَ حَقُّهُ)؛

فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ شَارِحُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَسَمَّ قَالَهُ ابْنُ الْمُثَنَّى بَحَثًا وَالْأَوَّلُ حَمَلُ كَلَامِ السُّبُكِيِّ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقَعُ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُمَا وَيَأْتِي نَظِيرُهُ فِيمَا بَعْدَهُ أَيُّ فِي إِخْبَارِ مُسْتَوْرَيْنِ وَلَا يُنَافِي الْأَوَّلُ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ لَمْ يُعْلَزْ إِنْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ إِذَا مَا هُنَا فِيمَا إِذَا قَالَ إِنَّهُمَا غَيْرُ عَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ. اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَقَعُ الْخِ أَوْ رَدَّ عَلَيْهِ أَنَّهُ بَعْدَ كَوْنِهِمَا عَدْلَيْنِ عِنْدَهُ كَيْفَ لَا يَقَعُ فِي قَلْبِهِ صِدْقُهُمَا وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ مُجَرَّدَ الْعَدَالَةِ لَا يَمْتَنِعُ مِنْ جَوَازِ الْإِخْبَارِ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ غَلَطًا أَوْ تَحَوُّهُ وَبِفَرْضِ تَعَمُّدِ الْإِخْبَارِ بِخِلَافِ الْوَاقِعِ فَذَلِكَ مُجَرَّدُ كَذِبٍ وَالكَذِبُ الْوَاحِدَةُ كَمَا تَقَدَّمَ لَا تَوْجِبُ فِسْقًا فَلَا تُنَافِي الْعَدَالَةَ وَقَوْلُهُ إِذَا مَا هُنَا الْخِ أَيُّ قَوْلِ السُّبُكِيِّ أَيُّ وَمَا هُنَاكَ فِيمَا إِذَا كَانَ عَدْلَيْنِ عِنْدَهُ وَعِنْدَ غَيْرِهِ. اهـ أَيُّ عِنْدَ الْحَاكِمِ سَم. فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ إِخْبَارٌ) أَيُّ وَخَبَرٌ ثَقَّةٌ مَقْبُولٌ نِهَآيَةً وَمُثَنَّى. فَوَدَّ (سَمِي): (مَنْ لَا يَقْبَلُ خَبْرَهُ) كَصَبِيٍّ وَفَاسِقِي نِهَآيَةً وَمُثَنَّى. فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَنْ يَقْبَلُ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَايَةِ هَذَا إِذَا لَمْ يَتَلَفَّ الْمُخْبِرُونَ لِلشَّفْعِ حُدَّ التَّوَاتُرِ فَإِنْ بَلَّغُوا وَلَوْ صَبِيحًا أَوْ فُسَاقًا أَوْ كَفَّارًا بَطَلَّ حَقُّهُ. اهـ. فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْمَذْلِيِّ هُنَا) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُهُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. فَوَدَّ: (وَكَذِبُهُ) الْوَائِ بِمَعْنَى أَوْ قَوْلُهُ: (أَوْ جَنْسٍ) إِلَى قَوْلِهِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ أَيُّ أَصَالَةً إِلَى وَلَا نَ لَهُ.

أَثَرُ لَهَا مَعَ عَدَمِ وُجُودِهَا عِنْدَ الْحَاكِمِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَلِفَرْضِ مَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ فِيمَا إِذَا كَانَ عَدْلَيْنِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ رُبَّمَا احتَاجَ إِلَى اثْبَاتِ الشَّرَاءِ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَذَلِكَ لَا يَحْصُلُ بِغَيْرِ الْعَدْلَيْنِ عِنْدَهُ فَكَانَ مَعْذُورًا فِي عَدَمِ تَعْوِيلِهِ عَلَى إِخْبَارِهِمَا وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَخْبَرَهُ مُسْتَوْرَانِ عُدِرَ بِشَكْلِ بِمَسْأَلَةِ تَصْدِيقِ غَيْرِ مَقْبُولِ الرَّوَايَةِ كَالْفَاسِقِ الْمَذْكُورَةِ إِلَّا أَنْ يَصُورَ هَذَا بِمَا إِذَا لَمْ يُصَدِّقْهُمَا فَلْيَتَأَمَّلْ. (فَرُوحُ): قَالَ فِي التَّشْبِيهِ، وَإِنْ طَلَبَ أَيُّ الشَّفْعِ الشَّفْعَةَ وَأَعْوَزَهُ الثَّمَنُ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ وَإِنْ قَالَ بَغْنِي وَكَمَ الثَّمَنُ بَطَلَتْ شَفْعَتُهُ، وَإِنْ قَالَ صَالِحِي عَنِ الشَّفْعَةِ عَلَى مَالٍ أَوْ أَخَذَ الشَّفْعَ بِعَوَضٍ مُسْتَحَقٍّ فَقَدْ قِيلَ تَبَطَّلَ شَفْعَتُهُ وَقِيلَ لَا تَبَطَّلُ، وَإِنْ دَلَّ فِي الْبَيْعِ أَوْ ضَمِنَ الثَّمَنُ أَوْ قَالَ اشْتَرِ فَلَا أَطَالِيكَ أَيُّ بِالشَّفْعَةِ لَمْ تَبَطَّلْ شَفْعَتُهُ، وَإِنْ تَوَكَّلَ فِي شِرَائِهِ لَمْ تَنْقُطْ شَفْعَتُهُ، وَإِنْ تَوَكَّلَ فِي بَيْعِهِ سَقَطَتْ وَقِيلَ لَا تَنْقُطُ. اهـ قَالَ الْإِسْتَوْيُّ فِي تَصْحِيحِهِ وَعَدَمُ أَيُّ وَالْأَصَحُّ عَدَمُ بَطْلَانِ الشَّفْعَةِ إِذَا قَالَ الشَّفْعِ بِكَمِ الثَّمَنِ أَوْ طَلَبَ وَأَعْوَزَهُ لَكِنْ لِلْحَاكِمِ إِطْلَاقُهَا عِنْدَ الْإِعْوَازِ وَأَنَّهُ إِذَا قَالَ صَالِحِي عَنِ الشَّفْعَةِ عَلَى مَالٍ أَوْ أَخَذَ الشَّفْعَ بِعَوَضٍ مُسْتَحَقٍّ لَمْ تَبَطَّلْ شَفْعَتُهُ وَيُطْلَقُهَا إِذَا سَالَحَ عَنْهَا عَلَى مَالٍ عَالِمًا بِفَسَادِ الْمُسَالَحَةِ إِلَى أَنْ قَالَ لَا إِنْ تَوَكَّلَ فِي بَيْعِهِ أَيُّ لَا تَبَطَّلُ. اهـ.

لأنه إنما تركه لغرضه بأن خلافه ولم يتركه رغبة عنه (وإن بان بأكثر) من ألف (بطل) حقه؛ لأنه إذا لم يرغب فيه بالأقل فبالأكثر أولى وكذا لو أخبر بمؤجل فمما فبان حالاً؛ لأن عفوهُ بذل على عَدَم رغبته لما مرَّ أنَّ له التأخير إلى الحلول.

(ولو لقي المشتري فسلم عليه أو) هي بمعنى الواو إذ لا يَصُرُّ الجعجُع بينهما (قال) له (بارك الله في صفقتك لم يبطل) حقه أو شَفَقْتُهُ؛ لأنَّ السَّلام قبل الكلام سُنة أي أصالة فلا يرُدُّ كونه لا يُسنُّ السَّلام عليه لإنحوا فسيقه ويدعته ولأنَّ له غرضاً صحيحاً في الدَّعاء بذلك لِيَأْخُذَ صفقةً مُبارَكَةً (وفي الدَّعاء وجه) أنَّ الشَّفعة تبطل به لإشعاره بتقرير الشَّقْصِ في يده ومحلُّ هذا الوجه إن زاد لك كما قاله الإسنوي.

(ولو باع الشَّفيع حصته) كُلِّها (جاهلاً بالشَّفعة فالأصحُّ بطلانها) لِزَوَالِ سَبَبِها بخلاف بيع البعض

• قول (سني): (وإن بان بأكثر إلخ) وكذا لو أخبر ببيع جميعه بألف فبان أنه باع بعضه بألف. اهـ مُفني.

• قول: (وكذا لو أخبر بمؤجل إلخ) بخلاف عكسه. اهـ سم.

• قول (سني): (ولو لقي المشتري إلخ) ولو لقي الشَّفيع المشتري في غير بلد الشَّقْصِ فَأَخَّرَ الْأَخْذَ إِلَى الْعَوْدِ إِلَى بَلَدِ الشَّقْصِ بَطَلَتْ شَفَعَتُهُ لاسْتِفْنَاءِ الْأَخْذِ عَنِ الْحُضُورِ عِنْدَ الشَّقْصِ نِهَائَةً وَمُفْنِ وَأَسْنَى.

• قول (سني): (فَسَلَّمَ عليه) أي أو سألَه عَنِ الْقَمَنِ وإن كان عالماً به نِهَائَةً وَمُفْنِ وَرَوْضَ. • قول: (هي بمعنى الواو إلخ) عبارة البَجَيزِ مَيَّ أو سَلَّمَ عليه وبارك له في صَفَقَتِهِ وسألَه عَنِ الْقَمَنِ كما صَرَّحَ به في حواشي شرح الرُّوضِ خلافاً لما يوهِّمُه ظاهرُ تَغْيِيرِ الْمُصَنَّفِ كَثِيرُهُ بأو شَوَرِي وَيُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ أَوْ فِي كَلَامِهِ مَائِعَةٌ خُلُوْهُ فَتَجَوُّزُ الْجَمْعِ فَتَشْمَلُ مَا ذَكَرَ. اهـ. • قول: (أو شَفَقْتُهُ) أو هنا لِلتَّخْيِيرِ فِي التَّقْدِيرِ أَوْ لِلتَّنَوُّعِ فِي التَّعْيِيرِ وَانْتَصَرَ النَّهَائَةُ وَالْمُفْنِ عَلَى حَقِّهِ. • قول: (لأنَّ السَّلامَ قَبْلَ الْكَلَامِ سُنَّةٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بَطْلَانُ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يُسَنَّ السَّلامَ م. ر. اهـ سم على حَجٍّ وَهُوَ وَاضِحٌ. اهـ ع ش عبارة البَجَيزِ مَيَّ قَوْلُهُ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ أَوْ كَانَ مِمَّنْ يَشْرَعُ ~~عَلَيْهِ~~ أَخْذًا مِنَ الْمَلَّةِ وَالْأَكْفَاسِيَةِ بَطْلُ حَقِّهِ إِنْ عَلِمَ بِحَالِهِ نَقَمَ لَوْ وَجَدَ الْمُشْتَرِي يَقْضِي حَاجَتَهُ أَوْ يُجَامِعُ قَلَّه تَأْخِيرُ الطَّلَبِ إِلَى قَرَاغِهِ قَالَهُ شَيْخُنَا م ر قَلْبِيَّيْ. اهـ وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُ ذَلِكَ بِمَا إِذَا كَانَ عَالِماً بِالْحُكْمِ فَإِنْ كَانَ جَاهِلاً لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ بِذَلِكَ سَيِّمًا إِنْ كَانَ مِمَّنْ يَخْفَى عَلَيْهِ ذَلِكَ.

• قول (سني): (ولو باع الشَّفيع حصته) أو أَخْرَجَهَا عَنْ مِلْكِهِ بِغَيْرِ بَيْعِ كَهَيْئَةِ مُفْنِ وَنِهَائَةٍ وَرَوْضَ.

• قول (سني): (جاهلاً بالشَّفعة) أي أو بِالْبَيْعِ أَوْ بِقُوْرِيَّةِ الشَّفْعَةِ. اهـ مُفْنِ. • قول: (لِزَوَالِ سَبَبِها) وَهُوَ الشَّرَكَةُ. • قول: (بخلاف بيع البعض) أي جَاهِلاً فَلَا كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ لِعَلَّوْرِهِ مَعَ بَقَاءِ الشَّرَكَةِ، وَلَوْ

• قول: (وكذا لو أخبر بمؤجل إلخ) بخلاف عكسه. • قول: (لأنَّ السَّلامَ قَبْلَ الْكَلَامِ سُنَّةٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ بَطْلَانُ حَقِّهِ إِذَا لَمْ يُسَنَّ السَّلامَ م ر وَهُوَ وَاضِحٌ. • قول: (بخلاف بيع البعض) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَلَوْ زَالَ الْبَعْضُ قَهْرًا كَانَ مَاتَ الشَّفْعُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ الْأَخْذِ فَبِيعَ بَعْضُ حَصَّتِهِ فِي دَيْنِهِ جَبْرًا عَلَى الْوَارِثِ وَيَقِي بَاقِيَهَا لَهُ فَالَّذِي يَظْهَرُ كَمَا قَالَ فِي الْمَطْلَبِ أَنَّ لَهُ الشَّفْعَةَ لَا نِيْضَاءَ تَحْيِلِ الْعَفْوِ مِنْهُ. اهـ.

أثا إذا عَلِمَ فَبَطُلَ جُزْأُ، وَإِنْ كَانَ إِنَّمَا بَاعَ بَعْضَ حِصَّتِهِ كَمَا لَوْ عَفَا عَنْ الْبَعْضِ، وَكَذَا لَوْ بَاعَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ حَيْثُ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ مِلْكَهُ الْعَائِدَ مُتَأَخِّرٌ عَنْ مِلْكِ الْمُشْتَرِي.

زَالَ الْبُغْضُ قَهْرًا كَانَ مَاتَ الشَّفِيعُ وَعَلَيْهِ دَيْنٌ قَبْلَ الْأَخْذِ فَبِيعَ بَعْضُ حِصَّتِهِ فِي دَيْنِهِ جَبْرًا عَلَى الْوَارِثِ وَبَقِيَ بَاتِيهَا لَهُ كَانَ لَهُ الشُّفْعَةُ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ لَا يَتَيَأَمَّرُ تَخْلِيلُ الْعَفْوِ مِنْهُ مُغْنٍ وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَفِيهِ عَشْرُ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنْ سَمْعَانَ شَرْحُ الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ (كَانَ لَهُ) أَيُّ لَوَارِثِ الشَّفِيعِ أَخَذَ الْجَمِيعَ بِالشُّفْعَةِ. اهـ.

• فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ عَفَا الْخ) فِي هَذَا الْقِيَاسِ وَفَقَّةً.

• فَوَدَّ: (وَكَذَا الْخ) خِلَافًا لِلْإِطْلَاقِ الْمُغْنِي.

• فَوَدَّ: (وَكَذَا لَوْ بَاعَ) أَيُّ حِصَّتِهِ (بِشَرْطِ الْخِيَارِ) أَيُّ، وَلَوْ جَاهِلًا بِبَيْعِ الشَّرِيكِ لِمَا عَلَّلَ بِهِ الشَّارِحُ. اهـ.

ع ش.

• فَوَدَّ: (حَيْثُ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ) أَيُّ بَانَ شَرْطُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ فَقَطَّ سَمْعَانُ.

(خَاتِمَةٌ): لَا يَصِحُّ الصُّلْحُ عَنِ الشُّفْعَةِ بِمَالٍ كَالرَّدِّ بِالْعَيْبِ وَتَبْطُلُ شُفْعَتُهُ إِنْ عَلِمَ بِسَائِدِهِ فَإِنْ صَالَحَهُ عَنْهَا فِي الْكُلِّ عَلَى أَخْذِ الْبُغْضِ بَطُلَ الصُّلْحُ؛ لِأَنَّ الشُّفْعَةَ لَا تُقَابَلُ بِمَوْضِعٍ، وَكَذَا الشُّفْعَةُ إِنْ عَلِمَ بِطِلَانِهِ، وَإِلَّا فَلَا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْأَثَوَارِ وَالْمُقْبِلِ الْأَخْذُ بِالشُّفْعَةِ وَالْعَفْوُ عَنْهَا وَلَا يُزَاجِمُ الْمُشْتَرِي الْفَرَمَاءَ بَلْ يَبْقَى ثَمَرُ مُشْتَرَاهِ فِي دِمَةِ الشَّفِيعِ إِلَى أَنْ يُوَسِّرَ فَلَهُ أَيُّ الْمُشْتَرِي الرُّجُوعُ فِي مُشْتَرَاهِ إِنْ جَهِلَ فَلَسَهُ وَلِلْعَامِلِ فِي الْقِرَاضِ أَخْذُهَا فَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهَا جَازَ لِلْمَالِكِ أَخْذُهَا وَعَفْوُ الشَّفِيعِ قَبْلَ الْبَيْعِ وَشَرْطُ الْخِيَارِ وَضَمَانُ الْعَهْدَةِ لِلْمُشْتَرِي لَا يَنْقُطُ كُلُّ مِنْهُمَا شُفْعَتُهُ، وَإِنْ بَاعَ شَرِيكَ الْمَيْتِ فَلَوَارِثُهُ أَنْ يَشْفَعَ لَا لَوْلِيِ الْحَمْلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَيَقَّنُ وَجُودَهُ، وَإِنْ وَجِبَتِ الشُّفْعَةُ لِلْمَيْتِ وَوَرِثَهَا الْحَمْلُ أُخْرِثَ لَا نَفِصَالَهُ فَلَيْسَ لَوْلِيِهِ الْأَخْذُ قَبْلَ الْانْفِصَالِ لِذَلِكَ، وَلَوْ تَوَكَّلَ الشَّفِيعُ فِي بَيْعِ الشَّفِيعِ لَمْ تَبْطُلْ شُفْعَتُهُ فِي الْأَصَحِّ مُغْنٍ وَنِهَاجٌ وَفِي الْأَوَّلِ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَلَوْ بَاعَ الْوَرِثَةُ فِي الدَّيْنِ بَعْضَ دَارِ الْمَيْتِ لَمْ يَشْفَعُوا وَإِنْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ فِيهَا؛ لِأَنَّهُمْ إِذَا مَلَكَوْهَا كَانَ الْبَيْعُ جُزْأً مِنْ مِلْكِهِمْ فَلَا يَأْخُذُ مَا خَرَجَ مِنْ مِلْكِهِ بِمَا بَقِيَ مِنْهُ فَالْمُرَادُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمْ لَا يَأْخُذُ مَا خَرَجَ عَنْ مِلْكِهِ بِمَا بَقِيَ مِنْ مِلْكِهِ وَأَمَّا أَخْذُ كُلِّ مِنْهُمْ نَصِيبَ الْبَاقِي بِالشُّفْعَةِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ. اهـ. وَفِي الْأَوَّلِ أَيْضًا زِيَادَةٌ بِسَطْرِ فِي أَخْذِ عَامِلِ الْقِرَاضِ رَاجِعَةٌ.



• فَوَدَّ: (حَيْثُ انْتَقَلَ الْمِلْكُ عَنْهُ) أَيُّ بَانَ شَرْطُ الْخِيَارِ لِلْمُشْتَرِي مِنْهُ فَقَطَّ وَاللَّهُ أَغْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْقِرَاضِ)

مِنَ الْقِرْضِ أَيِ الْقَطْعِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ قَطَعَ لَهُ قِطْعَةً مِنْ مَالِهِ لِيَتَصَرَّفَ فِيهَا وَمِنَ الرُّبْعِ وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَرَوَى أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ أَنَّهُ ﷺ ضَارَبَ لِحَدِيدَةٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِنَحْوِ شَهْرَيْنِ وَبَيْنَهُ إِذْ ذَاكَ نَحْوُ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ سَنَةً بِمَالِهَا إِلَى بُصْرَى الشَّامِ وَأَنْفَذَتْ مَعَهُ عَبْدَهَا مَيْسِرَةً وَهُوَ قَبْلَ النَّبُوَّةِ فَكَانَ وَجْهَ الدَّلِيلِ فِيهِ أَنَّهُ ﷺ حَكَاهُ مُقَرَّرًا لَهُ بَعْدَهَا وَهُوَ قِيَاسُ الْمُسَاقَاةِ بِجَمِيعِ أَنْ فِي كُلِّ الْعَمَلِ فِي شَيْءٍ بَعْضُ نَمَائِهِ مَعَ جِهَالَةِ الْعَوَاضِ وَلِذَا اتَّخَذَا فِي أَكْثَرِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْقِرَاضِ

• فَوَدُ: (مِنَ الْقِرْضِ) أَيِ مُشْتَقٍّ مِنْهُ وَهُوَ إِلَى قَوْلِ الْمُنِيِّ فَلَا يَجُوزُ فِي الْتَهْيَةِ. • فَوَدُ: (لِأَنَّ الْمَالِكَ الْخ) أَيِ وَإِنَّمَا سَمِيَ الْمَعْنَى الشَّرْعِيَّ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْخ. • فَوَدُ: (قَطَعَ لَهُ) أَيِ لِلْعَامِلِ. • فَوَدُ: (وَمِنَ الرُّبْعِ) أَيِ وَقِطْعَةٍ مِنْهُ. • فَوَدُ: (وَالْأَصْلُ فِيهِ) أَيِ فِي جَوَازِهِ. • فَوَدُ: (قَبْلَ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا الْخ) (وَتَزَوَّجَهَا وَهِيَ بِنْتُ أَرْبَعِينَ سَنَةً وَتَوَفِّيَتْ بِمَكَّةَ قَبْلَ الْهَبْجَةِ بِثَلَاثِ سِنِينَ) عَلَى الْأَصَحِّ وَهِيَ بِنْتُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ سَنَةً بِزَمَانِي. • اهـ يُجِيرُمِي. • فَوَدُ: (وَأَنْفَذَتْ) أَيِ أَرْسَلَتْ وَقَدْ يَرُدُّ عَلَيْهِ مَا فِي السِّيَرِ (أَنَّهُ اسْتَأْجَرَتْهُ بِقُلُوصَيْنِ) وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِتَقْدِيرِ الْوَاقِعَةِ أَوْ أَنَّ مَنْ عَبَّرَ بِالِاسْتِجَارِ تَسْمَعُ بِهِ فَعَبَّرَ بِهِ عَنِ الْهَبَةِ. • اهـ ش. • فَوَدُ: (مَيْسِرَةً) بِفَتْحِ السِّينِ وَضَمِّهَا قَالَ السُّيُوطِيُّ لَمْ أَقِفْ عَلَى رِوَايَةٍ صَحِيحَةٍ أَنَّهُ بَقِيَ إِلَى الْبِعْثَةِ وَقَالَ بَعْضُهُمْ لَمْ أَرْ لَهُ ذِكْرًا فِي الصَّحَابَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَاتَ قَبْلَ الْبِعْثَةِ وَإِنَّمَا أَرْسَلَتْهُ مَعَهُ لِيَكُونَ مُعَاوَنًا لَهُ وَيَتَحَمَّلَ عَنْهُ الْمَشَاقَّ بِزَمَانِي. • اهـ يُجِيرُمِي وَقَوْلُهُ وَقَالَ بَعْضُهُمْ هُوَ الْبُزْهَانُ الْحَلْبِيُّ فِي حَوَاشِي الشَّفَاءِ ع ش. • فَوَدُ: (وَجْهَ الدَّلِيلِ) أَيِ الدَّلَالَةِ (فِيهِ) أَيِ الْحَدِيثِ.

• فَوَدُ: (أَنَّهُ حَكَاهُ الْخ) وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا: إِنَّهُ لَمْ يَبَيَّنْ أَنَّهُ ﷺ رَدَّ عَلَيْهَا مَا أَخَذَهُ مِنْهَا فِي مُقَابِلِ ذَلِكَ. • اهـ رَشِيدِي وَقَدْ يَرُدُّ عَلَى كُلِّ مِنَ التَّوْجِيهِينِ أَنَّهُ لَا حُكْمَ قَبْلَ الشَّرْعِ.

• فَوَدُ: (مُقَرَّرًا لَهُ) أَيِ مُبَيَّنًّا لَهُ وَقَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِرَاضِ. • اهـ ع ش عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْأَصْلُ فِيهِ الْإِجْمَاعُ وَالْقِيَاسُ عَلَى الْمُسَاقَاةِ؛ لِأَنَّهُمَا جَوَزَتْ لِلْحَاجَةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّ مَالِكََ التَّخْلِيلِ قَدْ لَا يُخَيِّنُ تَعَهُدَهَا أَوْ لَا يَنْتَرِغُ لَهُ وَمَنْ يُخَيِّنُ الْعَمَلُ قَدْ لَا يَمْلِكُ مَا يَعْمَلُ فِيهِ وَهَذَا الْمَعْنَى مُوجُودٌ فِي الْقِرَاضِ. • اهـ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْقِرَاضِ)

الأحكام وكان قضيتُ ذلك تقديمها عليه وكان عكسهم لذلك إنما هو؛ لأنه أكثر وأشهر وأيضاً فهي تُشبه الإجارة أيضاً في لزوم والتأقيت فتوسطت بينهما إشعاراً بما فيها من الشبهتين وهو رخصة لخروجه عن قياس الإجازات كما أنها كذلك لخروجها عن بيع ما لم يُخلَق (القراض) وهو لغة أهل الحجاز (والمضاربة) وهو لغة أهل العراق؛ لأنَّ كلاً مضربٌ سهم من الربح ولأنَّ فيه سفراً وهو يُسمى ضرباً أي موضوعهما الشرعي هو العقد المُستعمل على توكيل المالك الآخر وعلى (أن يدفع إليه مالا ليُشجر فيه والربح مُشترك) بينهما فخرج ليدفع مُقارضته على ذنبٍ عليه أو على غيره

• فُود: (قضيتُ ذلك) أي كَوْنُهُ مَقِيماً على المُساقاة. اهـ ش. • فُود: (لأنه أكثر إلخ) أو لانتها كالدليل له وهو يُذكر بعد المذلول. اهـ سم. • فُود: (أيضاً) أي كالاستدلال السابق. • فُود: (فهي) أي المُساقاة وقوله: (أي كسبها للقراض في جهالة الموضع والعمل. اهـ ش. • فُود: (وهو) أي القراض (رخصة) فإن قلت: الرخصة هي الحُكْم المُتَغَيِّر إليه السهل لِعُدِّهِ مع قيام السبب للحُكْم الأصلي ولم يَتَغَيَّر القراض من المنع إلى الجواز بل هو جائز من أول الأمر قلت: المراد بالتغَيَّر في التَّعْرِيف ما يَشْمَلُ الخُروجَ عما تَقْتَضِيهِ قَوَاعِدُ الشَّرْع كما هنا، وقد أشار إليه بقوله لخروجه. اهـ ش. • فُود: (كما أنها) أي المُساقاة (كذلك) أي رخصة عبارة المُفْنِي كما خَرَجَتْ المُساقاة عن بيع ما لم يُخلَق والحوالة عن بيع الذين بالذنين والعرايا عن بيع المزابنة. اهـ.

• فُود: (سبي) (والمضاربة) أي والمُقَارَضَةُ وهي المُساواة لتساويهما في الربح مُحَلًى وأَسَى ونهاية أي في أصله، وإن تفاوتتا في مقداره. اهـ ش. • فُود: (لأنَّ كلاً) أي سَمِيَ المَعْنَى الشَّرْعِي بالمُضَارَبَةِ؛ لأنَّ كلاً من المالك والعايل. • فُود: (يَضْرِبُ سَهْم) أي يُحَاسِبُ سَهْم. اهـ ش. • فُود: (أي موضوعهما) أي وموضوع المُقَارَضَةِ. • فُود: (العقد المُفْتَبِل إلخ) وفي التَّغْيِير بالمعْد إلخ دون التَّغْيِير بالتَّوَكِيل إشارة إلى أنه ليس توكيلاً مُخَصَّصاً إذ يُغْتَبَرُ لِصِحَّةِ القراض القبول بخلاف التَّوَكِيل. اهـ ش. • فُود: (المُفْتَبِل على توكيل المالك) أي المُفْتَضِي لِكُلِّ من التَّوَكِيل والدَّفْع. اهـ ش. • فُود: (مُقَارَضَتُهُ على ذنبٍ إلخ) أو على مَنَفْعَةٍ كَسَكُنَى دارٍ نهايةً ومُعْنٍ كان قال قَارَضْتُكَ على مَنَفْعَةٍ هذه الدَّارُ تُسَكِنُ فيها الغَيْرَ وما خَصَلْ بَيْنَنَا رَشِيدِي وقوله (تُسَكِنُ إلخ) عبارة البُجَيْرِ مَيَّ عَنْ شَيْخَةٍ تَوَجَّرُهَا مُدَّةً بَعْدَ أُخْرَى وَيَكُونُ الزَّائِدُ على أَجْرَةِ المِثْلِ بَيْنَنَا. اهـ وهي أَحْسَنُ. • فُود: (هَلَى ذَنْبٍ هَلِيهِ) أي على العَمَلِ أي إِلَّا أَنْ يُعَيَّنَ فِي

• فُود: (وَكَاَنَ عَكْسُهُم لِلذَّكَاءِ) قد يُوَجَّهُ بِأَنَّهَا كالدَّاءِ؛ لِأَنَّهُ مَقِيَسٌ عَلَيْهَا والدَّاءِ يُذَكَّرُ بَعْدَ المذلولِ فَذَكَرُهَا بَعْدَ كَمَا قَامَةِ الدَّاءِ بَعْدَ ذَكَرِ المذلولِ.

• فُود: (مُقَارَضَتُهُ على ذنبٍ هَلِيهِ) أي على العايل إِلَّا أَنْ تَعَيَّنَ فِي المَجْلِسِ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ الْآتِي نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ يَزْهَمُ مَثَلًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي المَجْلِسِ جَازَ إلخ لَكِنْ لَا يَصْدُقُ قَوْلُهُ يَدْفَعُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ مَعَ التَّعَيَّنِ فِي المَجْلِسِ فِي حُكْمِ المَذْفُوعِ أَوْ يُقَالَ سَيَأْتِي التَّشْيِيدُ بِقَبْضِ المَالِكِ لَهُ فِي المَجْلِسِ

وقوله بع هذا وقارضتك على ثمنه واشترى شبكة واصطد بها فلا يصح نعم يصح البيع وله أجره المثل، وكذا العمل إن عَمِلَ والصيْد في الأخيرة للعامل وعليه أجره الشبكة التي لم يملكها كالمفصولة وبذكر الربح الوكيل والعبد المأذون وأركانها ستة عقيدان وعمل وربح ومال وصيغة وستعلم كلها كالكثير شروطها من كلامه.

(ويشترط لصحته كون المال دراهاً أو) هي مانعة خلو لا جفع (فنانير خالصة) بإجماع الصحابة ولأنه عقد غرر لعدم انضباط العمل والثوق بالربح يجوز للحاجة فاختص بما يروج غالباً وهو التقيد المضروب؛ لأنه ثمن الأشياء ويجوز عليه، وإن أبطله السلطان كما يحسنه ابن الرقعة ونظر فيه الأذرعى إذا عَزَّ وجوده أو خيف عزُّه عند المعاملة ومُجَاب بأن الغالب مع ذلك تيسر الاستبدال به (فلا يجوز على تبي)

المجلس لقوله الآتي نعم لو قارضه على ألف الخ قيرأ بالدفع في المثنى الدفع، ولو بعد العقد ومما يدل على الاختفاء بالدفع بعد العقد ما يأتي في شرح ومُسَلِّماً الخ من قوله وليس المراد الخ اه سم عبارة ع ش قوله م ر أو على دين عليه أي على العامل ظاهره، ولو عيَّته العامل في المجلس وفي حج ما يخالفه. اه. قود: (وقوله بع الخ) عطف على مقارضته الخ. قود: (واشترى الخ) أي وقوله واشترى الخ. اه ع ش. قود: (وله أجره المثل الخ) أي له أجره مثل البيع فقط إن لم يعمل وأجره مثل البيع والقراض إن عَمِلَ. قود: (التي لم يملكها) أي بأن اشتراها بعين مال المالك أو بذمة نفسه وقصد المالك، وقول ع ش أي بأن اشتراها في ذمته بقصد نفسه، وإن دفع دراهم المالك عن ثمنها بعد. اه تفسير للمثني. قود: (وبذكر الربح) أي وخرج به. قود: (وعمل وربح) المراد من كونيهما زكنتين أنه لا بد من ذكرهما لوجود ماهية القراض فاندفع ما قيل إن العمل والربح إنما يوجدان بعد العقد بل قد يقارض ولا يوجد عمل أو ربح. اه ع ش. قود: (لا جفع) أي لا مانعة جفع فيجوز كون بعضه دراهم وبعضه ذنانير اه ع ش. قود: (خالصة) لفظة خالصة في أصله من المثنى وفي المثني والنهاية والمحل من الشرح اه سيّد حمز. قود: (والثوق الخ) عطف على انضباط ش. اه سم. قود: (وهو) أي ما يروج غالباً. قود: (ثمن الأشياء) أي الثمن الذي تشتري به الأشياء غالباً. اه ع ش. قود: (ويجوز عليه) أي عقد القراض على التقيد المضروب. قود: (وإن أبطله السلطان) أي ولو في ناحية لا يتعامل به فيها. اه شرح البهجة. قود: (ونظر فيه الأذرعى الخ) استظهره المثني. قود: (هذه المعاملة) عبارة النهاية والمثني عند المفصلة. اه. قود: (تيسر الاستبدال به) أي وإن رخص بسبب إبطال السلطان له

وبالضرورة أنه يدفعه للعامل بعد قبضه قيرأ الدفع، ولو بعد العقد فلا يرد ذلك ومما يدل على الاختفاء بالدفع بعد العقد ما يأتي في شرح ومُسَلِّماً إلى العامل من قوله وليس المراد الخ. قود: (والثوق) عطف على انضباط ش.

وهو ذَهَبٌ أو فِضَّةٌ لم يُضْرَبْ سِوَاءَ الْقِرَاضِ وَغَيْرِهَا وَتَسْمِيَةُ الْفِضَّةِ تَبْرًا تَغْلِيْبٌ (وَحُلِيٌّ) وَسَبَائِكٌ لِاخْتِلَافِ قِيَمَتِهَا (وَمَغْشُوشٌ)، وَإِنْ رَاجَ وَعِلِمٌ قَدْرُ غِشِّهِ وَاسْتَهْلَكَ وَجَازَ التَّعَامُلُ بِهِ وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ إِنْ اسْتَهْلَكَ غِشُّهُ وَجَزَمَ بِهِ الْجُرْجَانِيُّ وَقِيلَ: إِنْ رَاجَ وَاقْتَضَى كِلَاهُمَا فِي الشَّرِكَةِ تَصْحِيحَهُ وَاخْتَارَهُ السَّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ (وَعُرُوضِيٌّ) مِثْلِيَّةٌ أَوْ مُتَقَوِّمَةٌ لِمَا مَرَّ.

(و) كَوْنُهُ (مَعْلُومًا) قَدْرُهُ وَجِنْسُهُ وَصِفَتُهُ فَلَا يَجُوزُ عَلَى نَقْدِ مَجْهُولِ الْقَدْرِ، وَإِنْ أَمَكَّنَ عِلْمُهُ

جِدًّا. اهـ ع ش. ة فُود: (وَهُوَ ذَهَبٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ أَمَكَّنَ عِلْمُهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَسَبَائِكٌ وَقَوْلُهُ أَوْ اسْتَهْلَكَ وَقَوْلُهُ وَقِيلَ يَجُوزُ إِلَى وَقِيلَ إِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ اسْتَهْلَكَ وَقَوْلُهُ وَلَا عَلَى أَلْفٍ. ة فُود: (وَهُوَ ذَهَبٌ أَوْ فِضَّةٌ) تَفْسِيرٌ مُرَادًا لَا بَيَانَ لِلْمَعْنَى الْحَقِيقِي لِمَا يَأْتِي آتِفًا.

ة فُود: (تَغْلِيْبٌ) أَيِ الْقَرِينَةُ عَلَيْهِ مَا قَدَّمَهُ فِي الْمُفْرَعِ عَلَيْهِ مِنْ ذِكْرِ الدَّرَاهِمِ وَأَمَّا قَوْلُ الشَّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ لَا ضَرُورَةَ إِلَى حَنْطِ الْعِبَارَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْفِضَّةَ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّغْلِيْبِ. اهـ قِيلَ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ شَرْطِ التَّغْلِيْبِ الضَّرُورَةُ بَلْ يَكْفِي فِي إِرَادَتِهِ قِيَامُ الْقَرِينَةِ عَلَيْهِ وَالبَاعِثُ عَلَيْهِ الْاِخْتِصَارُ وَهَذَا أَوَّلَى مِمَّا فِي حَاشِيَةِ الشَّنِيخِ. اهـ رَشِيدِيٌّ أَيِ مِنْ قَوْلِ ع ش حَمَلَهُ عَلَى ذَلِكَ أَيِ التَّغْلِيْبِ جَعَلَ حُكْمَ الْفِضَّةِ مُسْتَقَادًا بِالْمَنْطُوقِ. اهـ.

ة فُود: (وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر اه سَمِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ نَعَمْ إِنْ اسْتَهْلَكَ غِشُّهُ جَازَ الْعَقْدُ عَلَيْهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْجُرْجَانِيُّ اهـ، وَكَذَا اعْتَمَدَهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَالبَهْجَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر نَعَمْ إِنْ اسْتَهْلَكَ أَيِ بَانَ يَكُونُ بَحْثٌ لَا يَتَحَصَّلُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْمَعْرُضِ عَلَى التَّارِ م ر وَمَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ تَحَصَّلَ مِنْهُ شَيْءٌ بِالْمَعْرُضِ عَلَى التَّارِ لَمْ يَصِحَّ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَيَّزِ التُّحَاسُ مَثَلًا عَنْ الْفِضَّةِ، وَعَلَيْهِ فَالدَّرَاهِمُ الْمَوْجُودَةُ بِمَضَرِّ الْآنَ لَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّهُ يَتَحَصَّلُ مِنَ الْخِشِّ قَدْرٌ لَوْ مَيَّزَ بِالتَّارِ فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَتَّبِعِي الصَّحَّةَ وَيُرَادُ بِالْمُسْتَهْلَكِ عَدَمُ تَمَيُّزِ التُّحَاسِ عَلَى الْفِضَّةِ مَثَلًا فِي رَأْيِ الْعَيْنِ. اهـ. ة فُود: (وَقِيلَ إِنْ رَاجَ) هَذَا مُقَابِلُ قَوْلِهِ، وَإِنْ رَاجَ فَهُوَ قَوْلٌ فِي أَصْلِ الْمَغْشُوشِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَهْلَكْ رَشِيدِيٌّ وَع ش.

ة فُود: (سُئِيَ: (وَعُرُوضِيٌّ) أَيِ، وَلَوْ قُلُوسًا اهـ مُغْنِي. ة فُود: (لِمَا مَرَّ) أَيِ بِقَوْلِهِ بِإِجْمَاعِ الصَّحَابَةِ الْخ.

ة فُود: (قَدْرُهُ) أَيِ وَزَنُهُ. اهـ أَنْوَارٌ.

ة فُود: (فَلَا يَجُوزُ الْخ) وَيُقَارَقُ رَأْسُ مَالِ السَّلَمِ بَانَ الْقِرَاضُ عَقْدٌ لِيَفْسَخَ وَيُمَيِّزَ بَيْنَ رَأْسِ الْمَالِ وَالرَّيْحِ بِخِلَافِ السَّلَمِ غُرَّرَ وَنَهَايَةُ وَمُغْنِي بِهِ يُقَارَقُ الشَّرِكَةُ أَيْضَاعُ ش.

ة فُود: (عَلَى نَقْدِ مَجْهُولِ الْقَدْرِ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبُلُوى مِنَ التَّعَامُلِ بِالْفِضَّةِ الْمُقْصُوصَةِ فَلَا يَصِحُّ الْقِرَاضُ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ صِفَةَ الْقَصِّ وَإِنْ عَلِمْتَ إِلَّا أَنَّ مِقْدَارَ الْقَصِّ مُخْتَلِفٌ فَلَا يُمَكِّنُ ضَبْطُ مِثْلِهِ عِنْدَ

ة فُود: (وَتَسْمِيَةُ الْفِضَّةِ تَبْرًا) تَغْلِيْبٌ لَا ضَرُورَةَ إِلَى حَنْطِ الْعِبَارَةِ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْفِضَّةَ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى التَّغْلِيْبِ. ة فُود: (وَإِنْ رَاجَ) اعْتَمَدَهُ م ر. ة فُود: (وَقِيلَ يَجُوزُ عَلَيْهِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. ة فُود: (وَقِيلَ إِنْ رَاجَ الْخ) الصَّحِيحُ خِلَافُهُ م ر.

حالاً ولا على ألف، ولو عَلِمَ جِنْسَهُ أو قَدْرَهُ أو صِفَتَهُ في المَجْلِسِ ولو قَارَضَهُ على ألفٍ من نقدٍ كذا ثم عَيَّنَهَا في المَجْلِسِ صَحٌّ فإذا قُلْتُ ظَاهِرُ قولهم عن الشرح الصغير وغيره لم قَارَضَهُ على دراهمٍ غير مُعَيَّنَةٍ ثم عَيَّنَهَا في المَجْلِسِ صَحٌّ خلافاً للْبَقَوِيِّ أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ لِقَوْلِهِ من نقدٍ كذا قُلْتُ: بل لا بُدَّ منه بدليلٍ تعليلهم لِلصَّحَّةِ بِالْقِيَاسِ على ما في الصَّرفِ والسَّلَمِ والذي فِيهِمَا أَنَّ الألفَ معلومةُ القَدْرِ والصَّفَةِ، ولو قَارَضَهُ على صُرَّةٍ مُعَيَّنَةٍ بالوصفِ غَائِبَةٍ عن المَجْلِسِ صَحٌّ على ما رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لا يُمْتَرِطُ هُنَا الرُّؤْيُ؛ لأنَّهُ توكيدٌ وهو مُثَبِّجَةٌ. وإطلاقُ المَآوَرِدِيِّ منقَهٍ في الغَائِبِ يُحْتَمَلُ على غَائِبٍ مَجْهُولٍ بعضُ صِفَاتِهِ على أَنَّ مِمَّا يَضَعُفُهُ أَنَّهُ جَعَلَ ذَلِكَ عِلَّةً لِلْمَنْعِ في الدِّينِ وقد صَرَّحُوا بِصَحَّتِهِ في الدِّينِ على العَاطِلِ كما يَأْتِي

التَّعَامُلِ حَتَّى لو قَارَضَهُ على قدرٍ منها مَعْلُومٍ القَدْرِ وَزَنًا فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ؛ لأنَّهُ حِينَ الرَّدِّ وإن أَخْصَرَ قَدْرَهُ وَزَنًا لَكِنِ الْغَرَضُ يَخْتَلِفُ بِتَعَاوُثِ الْقَصِّ قِلَّةً وَكَثْرَةً. اهـ ع ش وقوله فَالظَّاهِرُ عَدَمُ الصَّحَّةِ فِيهِ وَفَقْدُهُ وقوله: لأنَّهُ إلخ ظَاهِرُ الْمَنْعِ. هـ فَوَدَّ: (مَجْهُولُ الْقَدْرِ) حَقُّ التَّفْرِيعِ على مَا قَبْلَهُ إِنَّمَا اسْتِقْطَاعُ لَفْظَةِ الْقَدْرِ كما في النِّهَايَةِ أو زِيَادَةُ قَوْلِهِ أو الْجِنْسِ أو الصَّفَةِ كما في الْمُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلِمَ جِنْسَهُ إلخ) كَذَا في شَرْحِ الْمَنْهَجِ لَكِنِ في شَرْحِ الْبَهْجَةِ عَقِبَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ مَا نَصَّهُ وَمِثْلُهُ يَأْتِي في مَجْهُولِ الْقَدْرِ بل أَوْلَى فَقَوْلُ التَّنْظِيمِ كَافِيهِ مُعَيَّنٌ أَيِ وَلَوْ في المَجْلِسِ. اهـ س م. هـ فَوَدَّ: (أو قَدْرُهُ) قد يُقَالُ لا مَوْقِعَ لِلْمُبَالَغَةِ في هَذَا مع التَّعْيِيرِ بِالْألفِ؛ لأنَّ مِنْ لَازِمِهِ الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ: الْمُبَالَغَةُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ إلخ مُتَعَلِّقَةٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ فلا يَجُوزُ على نَقْدِ مَجْهُولٍ فَيَكُونُ قَوْلُهُ أو قَدْرَهُ باعْتِيَارِ هَذَا. اهـ س م وعِبَارَةُ النِّهَايَةِ سَالِمَةٌ عَنِ الْإشْكَالِ فَإِنَّهَا اسْتَقْطَعَتْ قَوْلَ الشَّارِحِ وَلَا على ألفٍ كما مرَّ. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ قَارَضَهُ) إلى الْمَثْنِ مِنْ مُتَعَلِّقَاتِ شَرْطِ التَّعْيِينِ فَكَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُذَكَّرَهُ وَيَذَكَّرَهُ في شَرْحِ مُعَيَّنَاتِهَا كما في النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي.

هـ فَوَدَّ: (أَنَّهُ لا يَحْتَاجُ) خَبَرُ قَوْلِهِ ظَاهِرُ قولهم إلخ أقول ظَاهِرُ اقْتِصَارِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ وَشُرُوحِ الْمَنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَالْبَهْجَةِ على مَا صَحَّحَهُ الشَّرْحُ الصَّغِيرُ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ لِقَوْلِهِ مِنْ نَقْدٍ كَذَا. هـ فَوَدَّ: (هَلَى مَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ إلخ) أَقْرَأَهُ الْمُغْنِي وَشَرَحَا الرُّوْضِ وَالْبَهْجَةَ. هـ فَوَدَّ: (يَضَعُفُهُ) أَيِ إِطْلَاقُ الْمَآوَرِدِيِّ. هـ فَوَدَّ: (جَعَلَ ذَلِكَ) أَيِ الْمَنْعِ في الغَائِبِ. هـ فَوَدَّ: (كما يَأْتِي) أَيِ في قَوْلِهِ نَعَمْ إلخ. اهـ

هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلِمَ إلخ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ عَلِمَ جِنْسَهُ أو قَدْرَهُ أو صِفَتَهُ) قال في شَرْحِ الْمَنْهَجِ على الْأَشْبَةِ في الْمَطْلَبِ. اهـ لَكِنِ في شَرْحِ الْبَهْجَةِ ذَكَرَ مَسْأَلَةَ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ ثُمَّ قال وَمِثْلُهُ يَأْتِي في مَجْهُولِ الْقَدْرِ بل أَوْلَى فَقَوْلُ التَّنْظِيمِ كَافِيهِ مُعَيَّنٌ أَيِ وَلَوْ في المَجْلِسِ. اهـ هـ فَوَدَّ: (أو قَدْرُهُ) قد يُقَالُ لا مَوْقِعَ لِلْمُبَالَغَةِ فَهَذَا مع التَّعْيِيرِ بِالْألفِ؛ لأنَّ مِنْ لَازِمِهِ الْعِلْمُ بِالْقَدْرِ إِلَّا أَنْ يُقَالُ الْمُبَالَغَةُ بِقَوْلِهِ، وَلَوْ إلخ مُتَعَلِّقَةٌ أَيْضًا بِقَوْلِهِ فلا يَجُوزُ على نَقْدِ مَجْهُولٍ الْقَدْرِ فَيَكُونُ قَوْلُهُ أو قَدْرَهُ باعْتِيَارِ هَذَا.

هـ فَوَدَّ: (هَلَى مَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ إلخ) أَقْرَأَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ في شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ وَنَظَرَ فِيهِمَا قاله الْمَآوَرِدِيُّ لَكِنَّهُ مع ذَلِكَ قال في الْمُسَاقَاةِ مَا نَصَّهُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لا يَأْتِي هُنَا مَا مرَّ في الْقِرَاضِ مِنْ الْإِكْتِفَاءِ بِالرُّؤْيِ وَبِالتَّعْيِينِ في مَجْلِسِ الْعَقْدِ. اهـ هـ فَوَدَّ: (كما يَأْتِي) أَيِ في قَوْلِهِ نَعَمْ إلخ.

(مُعَيَّنًا) فَيُتَخَيَّرُ عَلَى مَنَقَعَةٍ وَذَيْنَ لَهُ فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ وَعَلَى إِحْدَى الصَّرْتَيْنِ نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ دَرَاهِمٍ مَثَلًا فِي ذِمَّتِهِ ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ جَازَ خِلَافًا لِيَجْمَعَ كَالصَّرْفِ وَالسَّلَمِ بِخِلَافِ مَا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ مُطْلَقًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ قَادِرٍ عَلَيْهِ حَالَةً

سم. **قوله:** (فَيُتَخَيَّرُ) إِلَى قَوْلِهِ خِلَافًا إلخ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر فِي ذِمَّتِهِ أَيِ الْمَالِكِ مَفْهُومُهُ أَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فِي ذِمَّةِ غَيْرِ الْمَالِكِ لَا يَجُوزُ سِوَاءُ عَيْنٍ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ أَوْ لَا وَفِي كَلَامِ حَجَّ أَنَّهُ إِذَا قَارَضَهُ عَلَى ذَيْنِ فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ وَعَيَّنَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ صَحَّ. اه
عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ م ر فِي ذِمَّتِهِ أَيِ الْمَالِكِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ سَوَابِقِ كَلَامِهِ وَهُوَ مُخَالِفٌ فِي هَذَا لِلشَّهَابِ ابْنِ حَجَّ فَلْيُرَاجَعْ وَلْيُحَرَّرْ. اه أَقُولُ إِطْلَاقَ النِّهَايَةِ عَدَمَ الصَّحَّةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ غَيْرِ الْمَالِكِ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ وَشَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالْعُرْرِ وَالْأَثْوَارِ وَالْمُغْنِي وَلَا أَيِ لَا يَصِحُّ عَلَى ذَيْنِ، وَلَوْ فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الذَّيْنِ إِنَّمَا يَتَعَيَّنُّ بِالْقَبْضِ بَلْ لَوْ قَالَ لِغَرِيمِهِ اغْرِزْ قَدْزَ حَقِّي مِنْ مَالِكَ فَغَرَزْهُ أَيْ وَلَمْ يَقْبُضْهُ ثُمَّ قَالَ قَارَضْتُكَ عَلَيْهِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكْهُ أَيْ مَا غَرَزْهُ بِغَيْرِ قَبْضٍ. اه بَلْ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فِي شَرْحِ تَعْرِيفِ الْقِرَاضِ وَلَا يَصِحُّ عَلَى ذَيْنِ سِوَاءَ كَانَ عَلَى الْعَامِلِ أَمْ غَيْرِهِ ثُمَّ فِي شَرْحِ مُتَمَيَّنًا فَلَا يَجُوزُ عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ أَوْ ذِمَّةَ غَيْرِهِ كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ وَغَيْرِهِ وَلَا عَلَى إِحْدَى الصَّرْتَيْنِ لِعَدَمِ التَّمْيِينِ. اه صَرِيحَةٌ فِي مُخَالَفَةِ الشَّارِحِ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ بِمَا فِي ذِمَّةِ الْعَامِلِ مُطْلَقًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

قوله: (وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيْ ذِمَّةَ الْعَامِلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ السَّابِقُ آيَنًا عَلَى الْعَامِلِ كَمَا يَأْتِي وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُقَارَضَةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ فَيَقْبِضُهَا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ عَنْ تَقْدِيرِ إلخ. اه سم أَقُولُ صَرِيحُ صَنِيعِ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَغَيْرُهُمَا أَنَّ مَسْأَلَةَ الْمُقَارَضَةِ الْمَذْكُورَةَ سَابِقًا عَيْنُ الْمَسْأَلَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا هُنَا بِقَوْلِهِ نَعَمْ لَوْ قَارَضَهُ إلخ وَقَوْلُهُ وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ زَادَهُ الشَّارِحُ بِنَاءً عَلَى مَا فَهَمَهُ مِنْ رُجُوعِ ضَمِيرِ ذِمَّتِهِ فِي عِبَارَةِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ إِلَى الْعَامِلِ وَأَنَّ غَيْرَ الشَّارِحِ رَجَعَهُ إِلَى الْمَالِكِ كَمَا مَرَّ لَكِنْ قَضِيَّةُ مَسْأَلَةِ الْمُقَارَضَةِ السَّابِقَةِ الْمَقُولَةِ عَنِ الشَّرْحِ الصَّغِيرِ الَّتِي اعْتَمَدَهَا الْجَمَاعَةُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ إلخ وَقَدْ اعْتَمَدَ النِّهَايَةُ وَالْعُرْرُ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَكَذَا ابْنُ الْمُفَرِّجِ فِي غَيْرِ رُؤُوسِهِ صِحَّةُ الْمُقَارَضَةِ هُنَا لَوْ جُودَ التَّمْيِينِ وَالْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ هُنَا أَيْضًا وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنِ الْعُرْرِ أَنَّ قَوْلَ النَّظَمِ كَغَيْرِهِ مُعَيَّنٌ أَيْ، وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ. اه وَاللَّهُ أَعْلَمُ. **قوله:** (جَازَ) أَيْ قَبْرُهُ لِلْعَامِلِ بَلَا تَجْدِيدِ عَقْدٍ. اه ع ش. **قوله:** (مُطْلَقًا) أَيْ، وَإِنْ عَيَّنَهُ فِي الْمَجْلِسِ وَقَبَضَهُ الْمَالِكُ فَيَحْتَاجُ إِلَى تَجْدِيدِ عَقْدٍ عَلَيْهِ بِتَقْدِيرِ تَعَيُّنِهِ وَقَبْضِ الْمَالِكِ لَهُ. اه ع ش. **قوله:** (لأنه غير قادر) أَيْ الْعَامِلِ (عليه) أَيْ عَلَى تَحْصِيلِ مَا فِي ذِمَّةِ الْغَيْرِ أَيْ بِخِلَافِ مَا فِي ذِمَّةِ نَفْسِهِ فَإِنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِهِ فَصَحَّ الْعَقْدُ عَلَيْهِ. اه ع ش.

قوله: (وَقَبَضَهَا الْمَالِكُ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ قَوْلَهُ فِي ذِمَّتِهِ أَيْ ذِمَّةَ الْعَامِلِ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ السَّابِقُ آيَنًا عَلَى الْعَامِلِ كَمَا يَأْتِي. اه وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْمُقَارَضَةِ عَلَى مَا فِي ذِمَّةِ الْمَالِكِ فَيَقْبِضُهَا قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَلْفٍ عَنْ تَقْدِيرِ كَذَا ثُمَّ عَيَّنَهَا فِي الْمَجْلِسِ صَحَّ.

العقد فوقعت الصيغة باطلّة من أصلها ولم ينظر لتعيينه في المجلس ولا يُنافيه قول شيخنا
يصحّ القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه كما هو ظاهر. اهـ؛ لأنّ القدرة على العين
أقوى منها على الدّين ولو خلط ألفين له بألفٍ لغيره ثم قال له قارضتك على أحدهما
وشاركتك في الآخر جاز، وإن لم تتقين ألف القراض وينفرد العايل بالتصرف فيه ويشتركان
في التصرف في الباقي، ولو قارضه على ألفين على أنّ له من أحدهما نصف الربح ومن الآخر
ثلثه صحّ إن عيّن كلّاً منهما، وإلا فلا وفي الجواهر في ذلك كلامٌ كالمتناقض فليحمل على
هذا التفصيل قيل هنا لو أعطاه ألفاً وقال اضمم إليه ألفاً من عندك والربح بيننا سواء صحّ. اهـ
وظاهره صحّة ذلك قراضاً وليس مراداً بل إذا خلطه بألفه صار مشتركاً فيأتي فيه أحكام
الشركة كما هو واضح (وقيل يجوز على إحدى الصورتين) إن عليم ما فيهما وتساوياً جنساً وقدرًا
وصفة فيتصرف العايل في أيّهما شاء فيتقن للقرض، والأصحّ المنع لقدم التصيين كالبيع ...

هـ فؤد: (ولا يُنافيه) أي عدم الصحة بما في ذمة الغير. هـ فؤد: (قول شيخنا إلخ) عبارة الأئمة والمُفني
ويصحّ قراضه على الوديع مع المودع، وكذا المقصوب مع غاصبه لتعيينهما في يد العايل بخلاف ما في
الذمة فإنه إنما يتقن بالقبض ويترأّ العايل بإقباضه للمقصوب البائع له منه أي من ضمان الغصب؛ لأنه
أقبضه له بإذن مالكه وزالت عنه يده وما يقبضه من الأغراض يكون أمانة بيده؛ لأنه لم يوجد منه فيه مضمر
وكلامه يشمل صحّة القراض مع غير الوديع والغاصب بشرطه وهو ظاهر. اهـ. هـ فؤد: (مع غير الوديع
والغاصب) أي على الوديع والمقصوب. اهـ سم. هـ فؤد: (بشرطه) وهو قدرة انتزاع العايل المقصوب من
الغاصب؛ لأنّ القدرة إلخ تعليل لعدم المناقاة بإبداء الفرق. هـ فؤد: (ولو خلط ألفين) إلى قوله، ولو قارضه
في المُفني وإلى قوله قيل في النهاية. هـ فؤد: (ثم قال له) أي صاحب الألفين لصاحب الألف.
هـ فؤد: (جاز، وإن لم يتقين إلخ)؛ لأنّ الإشاعة لا تمنع صحّة التصرف. اهـ شرحا الرّوض والبهجة
وفي المُفني والفرّ، ولو كان بين اثنين دراهم مشتركة فقال أحدهما للآخر: قارضتك على نصيب
منها صحّ. اهـ. هـ فؤد: (وينفرد العايل إلخ) أي يجوز له الانفراد بالتصرف فيه وليس المراد أنّ المالك
يمنع عليه التصرف في حصّة القراض بل يجوز له ذلك ويدلّ لهذا قول الشارح في الفصل الآتي بعد
قول المصنّف لكلّ فسحة أو باع ما اشتراه العايل للقرض لم يكن فسحة له لعدم دلالة عليه بل بيّنه
إعانة للعايل. اهـ ع ش. هـ فؤد: (على ألفين) أي متميزين، وإلا لم يتأتّ قوله إن عيّن كلّاً منهما. اهـ
سم. هـ فؤد: (على أنّ له) أي للعايل. هـ فؤد: (إن عيّن كلّاً إلخ) لعل وجه اشتراط التبيين أنّه قد يختلف
ربح التّوحيين فتؤذي عدم التمييز إلى الجهل بما يخصّ كلّاً من الألفين. اهـ ع ش. هـ فؤد: (قيل هنا) أي
في باب القراض. هـ فؤد: (وتساويًا) أي ما فيهما من التقدين. هـ فؤد: (في أيّهما فيتقن) وقوله (أحدهما)

هـ فؤد: (مع غير الوديع والغاصب) أي على الوديع والمقصوب. هـ فؤد: (ولو قارضه على ألفين) أي
تمتّيزين، وإلا لم يتأتّ قوله إن عيّن كلّاً منهما.

نعم إنَّ عَيْنَ إحداهما في المجلس صَحَّ بشرط علم عَيْنٍ ما فيها كما هو ظاهرٌ ويُفَرَّقُ بين هذا وما مرَّ في العلم بنحو القدر في المجلس بأنَّ الإبهام هنا أَخَفُّ لِتعيين الصُّرَتَيْنِ وإنَّما الإبهام في المُرادَةِ منهما بخلافه فيما مرَّ وقَضِيَّةُ ما ذُكِرَ في تعيين إحدى الصُّرَتَيْنِ صَحَّتْ فيما لو أعطاه أَلْفَيْنِ وقال قَارَضْتُكَ على أَحَدِهِمَا ثمَّ عَيَّنَّه في المجلس وهو ما اعتمده ابنُ المُقَرِّي في بعض كُتُبِهِ ومالٌ شِخْنًا في شرح الروض إلى فساده قال لِفَسَادِ الصَّيْغَةِ ويُرَدُّه ما في نُسخ شرح المنهَجِ الْمُعْتَمَدَةِ أَنَّهُ لو عَلِمَ في المجلس عَيْنَ إحدى الصُّرَتَيْنِ صَحَّ ولا فَرْقَ بين أَحَدِ الأَلْفَيْنِ وإحدى الصُّرَتَيْنِ فالأوجه ما قاله ابنُ المُقَرِّي وَضَبَطَ بِحُطِّهِ الصُّرَتَيْنِ بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ.

(و) كونه (مُسَلَّمًا إلى العايل) بحيثُ يَسْتَقِلُّ باليدِ عليه وليس المُرادُ تَسْلِيمَتَهُ حَالَةَ العَقْدِ ولا في المجلس بل أَنَّ لا يُشْتَرَطُ عَدَمُ تَسْلِيمِهِ كما أفادَهُ قوله (فلا يجوزُ بشرط كونِ المالِ في يدِ المالكِ) ولا غيرُهُ؛ لأنَّهُ قد لا يَجِدُهُ عند الحاجة.

الأولى فيهما التَّائِيثُ. □ فُورِدَ: (نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ الْخ) كَذَا شَرَحُ م وهذا وَنَحْوُهُ يَدُلُّ على أَنَّ لِمَجْلِسِ العَقْدِ هنا حُكْمَ العَقْدِ، وإن لم يَكُنْ هذا العَقْدُ مِمَّا يَدْخُلُهُ خِيَارُ المَجْلِسِ. اهـ سَمِ وتَقَدَّمَ عَنِ العَرَمِ ما يُوَافِقُهُ.

□ فُورِدَ: (صَحَّ) خِلَافًا لِلْمُغْنِي. □ فُورِدَ: (بِشْرَاطِ جَلَمِ الْخ) انظُرْ ما الحاجةُ إلى هذا الشَّرْطِ مع أَنَّهُ مِنْ صُورَةِ الْمَسْأَلَةِ. اهـ رَشِيدِي عِبَارَةُ سَمِ وقد يَشْكُلُ هَذَا مع قوله السَّابِقِ، ولو قَارَضَهُ على صُورَةِ مُعَيَّنَةٍ بِالْوَضْفِ غَائِبَةٍ عَنِ المَجْلِسِ إلَخَ اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا غَابَتْ هُنَاكَ عُذْرٌ فِي عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا بِخِلَافِ ما هنا ولا يَخْفَى ما فيه اهـ وعِبَارَةُ النِّهَايَةِ عِلْمٌ ما فيها. اهـ بِإِسْقَاطِ لَفْظَةِ عَيْنٍ وَقَالَ ع شَ أَيَّ جَنْسًا وَصِفَةً وَقَدَرًا قَبْلَ العَقْدِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ الْخ. اهـ وَهِيَ تُرْجَعُ إِشْكَالُهُ أَيَّ سَمِ. □ فُورِدَ: (وَمَا مَرَّ فِي الْجَلَمِ الْخ) أَيَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي. اهـ سَمِ. □ فُورِدَ: (لِتَعْيِينِ الصُّرَتَيْنِ) أَيَّ عِنْدَ الْمُتَعَامِلَيْنِ. □ فُورِدَ: (بَيْنَ إِحْدَى الْأَلْفَيْنِ) الْأَوَّلَى أَحَدَ الْأَلْفَيْنِ. □ فُورِدَ: (وَضَبَطَ) أَيَّ الْمُصْتَفَى. □ فُورِدَ: (بِحَيْثُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ مَعَهُ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي النِّهَايَةِ. □ فُورِدَ: (بَلْ أَنْ لَا يُشْتَرَطَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَإِنَّمَا الْمُرادُ أَنْ يَسْتَقِلَّ الْعَايِلُ بِالْيَدِ عَلَيْهِ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ. اهـ.

□ فُورِدَ (سَمِ): (فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ كَوْنِ الْمَالِ فِي يَدِ الْمَالِكِ) وَلَا شَرْطُ مُرَاجَعَتِهِ فِي التَّصَرُّفِ وَكَالْمَالِكِ فِي ذَلِكَ نَائِبُهُ كَمُشْرِفِ الزَّوْصِ وَمُغْنِي.

□ فُورِدَ: (نَعَمْ إِنْ عَيَّنَ إحداهما الْخ) كَذَا شَرَحُ م وهذا وَنَحْوُهُ يَدُلُّ على أَنَّ لِمَجْلِسِ العَقْدِ هنا حُكْمَ العَقْدِ، وإن لم يَكُنْ هذا العَقْدُ مِمَّا يَدْخُلُهُ خِيَارُ المَجْلِسِ. □ فُورِدَ: (بِشْرَاطِ جَلَمِ عَيْنٍ ما فيها) كَذَا شَرَحُ م وقد يَشْكُلُ هَذَا مع قوله السَّابِقِ، ولو قَارَضَهُ على صُورَةِ مُعَيَّنَةٍ بِالْوَضْفِ غَائِبَةٍ عَنِ المَجْلِسِ إلَخَ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّ عِلْمَ ما فيها كما دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ أَوْ لَا إِنْ عَلِمَ ما فيها مع عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا لَا يَنْقُصُ عَنِ عِلْمِ ما فِي الصُّورَةِ مع عَدَمِ عِلْمِ عَيْنٍ ما فيها لِغَيْبَتِهَا عَنِ المَجْلِسِ وَالْإِقْتِصَارِ على تَعْيِينِهَا بِالْوَضْفِ اللَّهُمَّ إلَّا أَنْ يُقَالَ لَمَّا غَابَتْ عُذْرٌ فِي عَدَمِ عِلْمِ عَيْنِهَا بِخِلَافِ ما هنا ولا يَخْفَى ما فيه. □ فُورِدَ: (وَمَا مَرَّ فِي الْجَلَمِ بنحو القدر الْخ) أَيَّ أَنَّهُ لَا يَكْفِي.

(و) يُشْتَرَطُ أَيْضًا اسْتِقْلَالُ الْعَامِلِ بِالتَّصَرُّفِ فَحَيْثُ لَا يَجُوزُ شَرْطُ (عَمَلِهِ) أَيِ الْمَالِكِ وَمِثْلُهُ غَيْرُهُ (مَعَهُ)؛ لِأَنَّهُ يُنَافِي مُتَقَضَاهُ مِنْ اسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ بِالْعَمَلِ (وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ) أَيِ قِتْنِهِ أَوْ الْمَمْلُوكَةِ مُنْتَفَعَتُهُ لَهُ الْمَعْلُومُ بِالشَّاهِدَةِ أَوْ الْوَصْفِ (مَعَهُ) سِوَاهُ أَوْ كَانَ الشَّارِطُ الْعَامِلَ أَمْ الْمَالِكُ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ يَدًا وَلَا تَصَرُّفًا (عَلَى الصَّحِيحِ) كَالْمُسَاقَاةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ جُمْلَةِ مَا لَهُ فَجَازَ اسْتِئْبَاحُ بَقِيَّةِ الْمَالِ لِعَلِمِهِ وَمَنْ ثَمَّ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ الْحَجَرَ لِلْغُلَامِ أَوْ كَوْنِ بَعْضِ الْمَالِ فِي يَدِهِ فَسَدَ قَطْعًا وَيَجُوزُ شَرْطُ نَفَقَتِهِ عَلَيْهِ وَلَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُهَا

• قَوْلُهُ: (وَيُشْتَرَطُ أَيْضًا الْإِخ) إِشَارَةٌ إِلَى الْإِغْرَاضِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ قَضِيَّةً كَلَامِيهِ كَالْمُحَرَّرِ أَنَّ هَذَا أَيْ قَوْلُهُ وَلَا عَمَلَهُ مِنْ مُخْتَرَزِ قَوْلِهِ مُسَلِّمًا إِلَى الْعَامِلِ وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ هُوَ شَرْطُ آخَرُ وَهُوَ اسْتِقْلَالُ الْعَامِلِ بِالتَّصَرُّفِ فَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَأَنْ يَسْتَقِيلَ بِالتَّصَرُّفِ فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِهِ. اهـ وَإِنَّمَا قَالَ الْأَوَّلَى دُونَ الْوَاجِبِ لِإِمْكَانِ حَمْلِ قَوْلِهِ مُسَلِّمًا الْإِخ عَلَى مَا يَشْمَلُ الْاسْتِقْلَالُ بِالتَّصَرُّفِ.

• قَوْلُهُ (سُنِّي) (وَيَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ) كَشَرْطِ إِعْطَاءِ بَهِيمَةٍ لَهُ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا، وَتَغْيِيرُ الْمُصَنَّفِ بِغُلَامِهِ أَوَّلَى لِيَشْمَلَ أَجِيرَهُ الْحُرَّ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَعَبْدِهِ؛ لِأَنَّهُ مَالِكٌ لِمَنْفَعَتِهِ وَقَدْ ذَكَرَ الْأَذْرَعِيُّ مِثْلَهُ فِي الْمُسَاقَاةِ، وَلَوْ شَرَطَ لِعَبْدِهِ جُزْءًا مِنَ الرَّبْحِ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَشَرَطْ عَمَلَهُ مَعَهُ لِرُجُوعِ مَا شَرَطَ لِعَبْدِهِ إِلَيْهِ مُغْنٍ وَشَرْحُ الرُّوْضِ عِبَارَةُ الْفُرَرِ وَخَرَجَ بِهِ أَيْ بِالْمَمْلُوكِ لَهُ غَيْرُ مَمْلُوكِهِ كَغُلَامِهِ الْحُرَّ وَزَوْجَتِهِ وَأَمِينِهِ فَلَا يَجُوزُ شَرْطُ عَمَلِهِمْ مَعَ الْعَامِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ شَرْطُ لَهُمْ شَيْءٌ مِنَ الرَّبْحِ فَيَجُوزُ وَيَكُونُ قِرَاضًا مَعَ أَكْثَرٍ مِنْ وَاحِدٍ قَالَ الْجُمْهُورُ وَإِطْلَاقُ ابْنِ الْقَاصِّ عَدَمَ الْجَوَازِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُشْتَرَطْ لَهُمْ رِبْحٌ. اهـ.

• قَوْلُهُ: (أَوْ الْمَمْلُوكَةِ مُنْتَفَعَتُهُ) أَيْ، وَلَوْ بِبَهِيمَةٍ. اهـ ع. ش. • قَوْلُهُ: (الْمَعْلُومُ) أَيْ غُلَامِ الْمَالِكِ قِتْنًا أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَجْعَلْ الْإِخ) أَيْ وَالْحَالُ لَمْ يَجْعَلِ الشَّارِطُ لِيُغْلَمِ الْمَالِكِ قِتْنًا أَوْ لَا. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ مِنْ جُمْلَةِ مَا لَهُ) أَيْ عَيْنًا أَوْ مَنَفَعَةً لِيَشْمَلَ أَجِيرَهُ الْحُرَّ وَالْمَوْصِي لَهُ بِمَنْفَعَتِهِ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ: لِأَنَّهَا أَيْ الْمَنَفَعَةُ ش. اهـ. • قَوْلُهُ: (اسْتِئْبَاحُ بَقِيَّةِ الْإِخ) أَيْ كَوْنُ عَمَلِ غُلَامِ الْمَالِكِ تَابِعًا لِبَقِيَّةِ مَا لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثَمَّ الْإِخ) أَيْ لِلتَّغْلِيلِ بِمَا ذَكَرَ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ قَوْلُهُ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ الْإِخ وَهُوَ الْأَقْرَبُ وَجَزَمَ بِهِ ع. ش.

• قَوْلُهُ: (الْحَجَرَ لِلْغُلَامِ الْإِخ) أَيْ بَانَ لَا يَتَصَرَّفُ بِدُونِ مُرَاجَعَتِهِ عِبَارَةُ الْفُرَرِ نَعَمْ إِنْ ضَمَّ إِلَى ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَصَرَّفَ الْعَامِلُ بِدُونِهِ أَوْ يَكُونُ الْمَالُ أَوْ بَعْضُهُ بِيَدِهِ لَمْ يَصِحَّ. اهـ. • قَوْلُهُ: (شَرْطُ نَفَقَتِهِ) أَيْ غُلَامِ الْمَالِكِ بِمَعْنَى قِتْنِهِ دُونَ الْحُرِّ الْمَمْلُوكِ مُنْتَفَعَتُهُ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ نَفَقَتِهِ قِتْنُهُ تَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَفَقَةِ الْحُرِّ الْمَذْكُورِ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ ع. ش. أَيْ الْمَمْلُوكِ وَخَرَجَ بِهِ الْحُرُّ فَلَا يَجُوزُ فِيهِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ نَفَقَتَهُ عَلَى نَفْسِهِ وَالْعَبْدِ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْضًا. اهـ. • قَوْلُهُ: (وَلَا يُشْتَرَطُ تَقْدِيرُهَا) وَالْأَوْجَهُ اسْتِثْرَاطُ تَقْدِيرِهَا وَكَانَ الْعَامِلُ

• قَوْلُهُ: (أَيْ قِتْنُهُ) أَوْ مَنْ يَسْتَحِقُّ مُنْتَفَعَتَهُ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحِ م. ر. • قَوْلُهُ: (الْمَمْلُوكَةُ مُنْتَفَعَتُهُ) كَأَنَّهُ احْتِرَازٌ عَنْ قِتْنِهِ الْمَوْصِي بِمَنْفَعَتِهِ مَثَلًا. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهَا) أَيْ الْمَنَفَعَةُ ش. • قَوْلُهُ: (وَيَجُوزُ شَرْطُ نَفَقَتِهِ) أَيْ غُلَامِ الْمَالِكِ بِمَعْنَى قِتْنِهِ دُونَ الْحُرِّ الْمَمْلُوكِ مُنْتَفَعَتُهُ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ نَفْعَ نَفَقَتِهِ تَعَوُّدُ إِلَيْهِ بِخِلَافِ نَفْعِ نَفَقَةِ الْحُرِّ الْمَذْكُورِ.

اكفاءً بالعرف في ذلك أخذًا مما ذكره في عامل المساقاة.
 (ووظيفة العامل التجارة) وهي هنا الاسترباح بالبيع والشراء لا بالجرفة كالطحن والخبز فإن
 فاعلها يُسمى مُحترفًا لا تاجرًا وفي الجواهر عن الروائي في أخذ هذه الدراهم وابتع بها والربح
 بيننا نصفين أنه لا يصح بخلاف أخذها واعمل فيها لاقتضاء العمل البيع ولا عكس. اهـ
 واعترض بما فيها أيضًا أنه لو تعرض في الإيجاب للشراء دون البيع صح وهو ظاهر (وتوابعها
 كنشر الثياب وطهيها) وذرعها وجمليها في الوعاء ووزن الخفيف وقبض الثمن وخمليه لِقضاء
 العرف بذلك (فلو قارضه ليشترى جنطة فيطحن ويخبز أو غزلًا ينسجه ويبيعه) أي كلاً منها (فسد

استأجره بها. اهـ نهاية وقال البجيرمي والذي جزم به ابن المقرئ عدم اشتراط تقدير الثقة زيادي وفي
 القليوبي على الجلال ويجوز شرط الثقة ويتبع فيها العرف ولا يشترط تقديرها على الْمُفْتَعَل. اهـ.

• قوله: (اكفاءً بالعرف الخ) (قرخ): قارضه بمكة على أن يذهب إلى اليمن ليشترى من بضائرها
 ويبيعها هناك أو يردها إلى مكة فهي الصحة وجهان الاكثرون على الفساد؛ لأن الثقل عمل مقصود وقد
 شرطه مع التجارة سم على حجة أقول قد يقال ليس المشروط نقله بنفسه وإنما المقصود من مثل ذلك
 الاستيجار على نقله على ما جرت به العادة وهو حينئذ من أعمال التجارة فيتبني الصحة ويؤيده ما ذكره
 الشارح من رين جواز استيجار من يطحن الجنطة الخ. اهـ ش. • قوله: (كالطحن الخ) أي والزرع.

• قوله (سني): (وظيفة العامل). (فائدة): الوظيفة بظاء مشالة ما يُقدَّر على الإنسان في يوم ونحوه. اهـ
 مُعْنَى. • قوله: (وهي) إلى قوله وفي الجواهر في النهاية والمُعْنَى إلا لفظة هنا. • قوله: (وفي الجواهر
 الخ) خبر مقدم لقوله إنه لا يصح الخ وفي سم بعد ذكر كلام للروض مع شرحه ما نصه: وهذا قد يوافق
 كلام الجواهر الأول دون الثاني الذي استظهره الشارح اهـ ويأتي عن المُعْنَى والمُفَرِّغ في أول الفصل
 الآتي ما يوافق أيضًا. • قوله: (البيع) الأولى الابتاع.

• قوله (سني): (وتوابعها) مما جرت العادة أن يتولاه بنفسه نهاية ومُعْنَى أي وإن استأجر على فعل ذلك
 كانت الأجرة عليه كما يأتي في الفصل الآتي في شرح وما لا يلزمه له الاستيجار عليه ش.

• قوله: (وذرعها) إلى قوله أما إذا سكَّت في النهاية، وكذا في المُعْنَى إلا قوله ويظهر إلى وفي الحاوي.
 • قوله (سني): (فلو قارضه ليشترى جنطة فيطحن الخ) ولو اشترى العامل الجنطة وطحنها من غير شرط
 لم يُسَخَّ القراض فيها ثم إذا طحن بغير الإذن فلا أجرة له ولو استأجر عليه لزمه الأجرة ونصير ضامنا
 وعليه غزم ما نقص بالطعن فإن باعه لم يكن الثمن مضمونا عليه؛ لأنه لم يتمد فيه، وإن ربح فالربح
 بينهما عملاً بالشرط نهاية ومُعْنَى. • قوله: (منهما) أي الخبر والتوب.

• قوله: (وفي الجواهر عن الروائي الخ) في الرّوض وشرجه، ولو لم يقل له قارضك بل دفع إليه ألفاً
 مثلاً وقال اشتر بها كذا ولك نصف الربح ولم يتعرض للبيع لم يصح القراض لتعرضه للشراء دون البيع
 تقريباً على الأصح من أن التعرض للشراء لا يغني عن التعرض للبيع. اهـ وهذا قد يوافق كلام الجواهر
 الأول دون الثاني الذي استظهره الشارح.

القراض؛ لأنه شُرِعَ رُخْصَةً لِلْحَاجَةِ وَهَذِهِ مَضْبُوطَةٌ بِتَشْرِيعِ الاسْتِفْجَارِ عَلَيْهَا فَلَمْ تَشْمَلْهَا الرُّخْصَةُ نَعَمْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ جَوَازَ شَرْطِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعَامِلُ مَنْ يَفْقَهُ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْقَرِاضِ وَيَكُونُ حِفْظُهُ التَّصَرُّفَ فَقَطْ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الْقَاضِي لَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَنْ يَمَشْتَرِيَ الْجِنْتَطَةَ وَيُخْرِزْنَهَا إِلَى ارْتِفَاعِ السَّعْرِ فَيَبِيعُهَا لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الرُّنْبَحَ لَيْسَ حَاصِلًا مِنْ جِهَةِ التَّصَرُّفِ.

(وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ شِرَاءَ مُثْنَيْنِ) كَهَذِهِ السَّلْمَةِ (أَوْ نَوْعٍ يَنْتَزِعُ وُجُودَهُ) كَالْيَاقُوتِ الْأَحْمَرِ (أَوْ مُعَامَلَةِ شَخْصٍ) كَالْبَيْعِ مِنْ زَيْدٍ وَالشِّرَاءِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا لِمَطْلَاقِ الرُّنْبَحِ وَيُظْهِرُ فِي

فُود: (وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُثْنَيْنِ وَنَظَرَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الرُّنْبَحَ لَمْ يَنْشَأْ عَنْ تَصَرُّفِ الْعَامِلِ وَهَذَا أَوْجَهُ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ سَوَقِ كَلَامِ الْقَاضِي فِي الْبَحْرِ نَحْوَهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ بَلْ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ جِنْتَطَةً وَتَبِيعَهَا فِي الْحَالِ فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ. اهـ. وَفِي سَمْعِنَ م ر أَنَّهُ قَرَّرَ أَنَّهُ يُتَجَبَّ أَنْ سَبَبَ عَدَمِ الصَّحَةِ التَّقْيِيدُ بِالْحَالِ فَقَدْ لَا يَحْصُلُ الرُّنْبَحُ فَإِنْ أَطْلَقَ أَتَجَبَّ الصَّحَةُ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَيَّدَ إِذْنَهُ بِنَزْعِ خَاصٍّ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ. اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بِأَنَّ الرُّنْبَحَ الْخ صَوَابُهُ إِنْ كَانَ الرُّنْبَحُ الْخ لِيُوَافِقَ مَا فِي الْأَذْرَعِيِّ. اهـ. فُود: (لَمْ يَصِحَّ) وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ قَارَضَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي فَاشْتَرَى هُوَ وَآخَرَ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى ارْتِفَاعِ السَّعْرِ لَمْ يَضُرَّ سَم وَرَشِيدِي.

فُود (سُنِّي): (شِرَاءَ) بِالْمَدِّ بِخَطِّ نِهَائَةٍ وَمُثْنَيْنِ.

فُود (سُنِّي): (أَوْ مُعَامَلَةِ شَخْصٍ) وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَنْ يُصَارِفَ الصِّبَارِفَةَ فَهَلْ يَتَعَيَّنُونَ عَمَلًا بِالشَّرْطِ فَتَقْسُدُ الْمُصَارَفَةُ مَعَ غَيْرِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ صَرَفًا لَا مَعَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ وَجِهَانِ أَوْ جِهَتُهُمَا تَانِيَهُمَا. اهـ نِهَائَةٍ وَقَالَ الْمُثْنَيْنِ وَذَكَرَهُ سَم عَنْ شَرْحِ الرُّوَضِ أَوْجَهُمَا الْأَوَّلُ إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْأَشْتِرَاطِ وَالْآخِرُ الْثَانِي. اهـ.

فُود (سُنِّي): (أَوْ مُعَامَلَةِ شَخْصٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ جَرَتْ الْعَادَةُ بِحُصُولِ الرُّنْبَحِ بِمُعَامَلَتِهِ وَعَلَيْهِ فَلَمَّعَلِ الْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْأَشْخَاصِ الْمُعَيَّنِينَ سُهولةُ الْمُعَامَلَةِ مَعَ الْأَشْخَاصِ أَكْثَرَ مِنْهَا مَعَ الْوَاحِدِ لِاحْتِمَالِ قِيَامِ مَانِعٍ بِهِ يَقُوتُ الْمُعَامَلَةُ مَعَهُ. اهـ ع ش. فُود: (لَا فِي ذَلِكَ تَضْيِيقًا الْخ) وَلَوْ نَهَاهُ عَنْ هَذِهِ الْأُمُورِ صَحَّ لِتَمَكُّنِهِ

فُود: (وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِقَوْلِ الْقَاضِي الْخ) يُمَكِّنُ الْفَرْقُ وَفِي شَرْحِ م ر بَعْدَ سَوَقِ كَلَامِ الْقَاضِي مَا نَصَّهُ فِي الْبَحْرِ نَحْوَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ بَلْ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنْ تَشْتَرِيَ جِنْتَطَةً وَتَبِيعَهَا فِي الْحَالِ لَمْ يَصِحَّ. اهـ وَقَرَّرَ أَنَّهُ يُتَجَبَّ أَنْ سَبَبَ عَدَمِ الصَّحَةِ التَّقْيِيدُ بِالْحَالِ فَقَدْ لَا يَحْصُلُ الرُّنْبَحُ فَإِنْ أَطْلَقَ أَتَجَبَّ الصَّحَةُ؛ إِذْ غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ قَيَّدَ إِذْنَهُ بِنَزْعِ خَاصٍّ وَذَلِكَ لَا يَضُرُّ. اهـ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ لَوْ قَارَضَهُ وَلَمْ يَشْتَرِطْ عَلَيْهِ مَا ذَكَرَ الْقَاضِي فَاشْتَرَى هُوَ وَآخَرَ بِاخْتِيَارِهِ إِلَى ارْتِفَاعِ السَّعْرِ لَمْ يَضُرَّ وَالْفَرْقُ أَنَّهُ إِذَا شَرَطَ لَمْ يَجْعَلِ التَّصَرُّفَ إِلَى رَأْيِ الْعَامِلِ بَلْ إِلَى رَأْيِ نَفْسِهِ فَلَمْ يَكُنْ حُصُولُ الرُّنْبَحِ بِرَأْيِ الْعَامِلِ.

فُود فِي (سُنِّي): (أَوْ مُعَامَلَةِ شَخْصٍ) وَلَوْ قَارَضَهُ عَلَى أَنْ يُصَارِفَ مَعَ الصِّبَارِفَةِ فَهَلْ يَتَعَيَّنُونَ عَمَلًا

الأشخاص المُعَيَّنِينَ أَنَّهُمْ إِنْ كَانُوا بِحَيْثُ تَقْضِي الْمَادَّةُ بِالرُّبْحِ مَعَهُمْ لَمْ يَضُرُّ، وَإِلَّا ضُرَّ وَفِي الْحَاوِي يَضُرُّ تَعْيِينَ حَانُوتٍ كَقَرْضٍ مُعَيَّنٍ لَا سَوِيَّ كَنُوعٍ عَامٍّ وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينَ غَيْرِ نَادِرٍ لَمْ يَدُمْ كِفَاكِهِ رَطْبِيَّةً.

(وَلَا يُشْتَرَطُ بَيَانُ) نَوْعٍ هُنَا وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ بِأَنَّ لِلْعَامِلِ حَقًّا بِحِمْلِهِ عَلَى بَذْلِ الْجَهْدِ بِخِلَافِ الْوَكِيلِ وَلَا بَيَانُ (مُدَّةِ الْقِرَاضِ)؛ لِأَنَّ الرُّبْحَ لَيْسَ لَهُ وَقْتُ مَعْلُومٌ وَبِهِ فَارَقَ وَجُوبَ تَعْيِينِهَا فِي الْمُسَاقَاةِ (فَلَوْ ذَكَرَ) لَهُ (مُدَّةً) عَلَى جِهَةٍ تَأْقِيتِهِ بِهَا كَسَنَةِ فَسَدٍ مُطْلَقًا سِوَاءَ أَسْكَتْ أَمْ مَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا أَمْ الْبَيْعَ أَمْ الشِّرَاءَ؛ لِأَنَّ تِلْكَ الْمُدَّةَ قَدْ لَا يَرُوجُ فِيهَا شَيْءٌ، وَإِنْ ذَكَرَهَا لَا عَلَى جِهَةٍ التَّأْقِيتِ (وَمَنَعَهُ التَّصَرُّفَ بَعْدَهَا) كَقَوْلِهِ قَارَضْتُكَ عَلَى كَذَا وَلَا تَتَّصَرَّفَ بَعْدَ سَنَةِ

مِنْ شِرَاءٍ غَيْرِ هَذِهِ السَّلْعَةِ وَالشِّرَاءِ وَالْبَيْعِ مِنْ غَيْرِ زَيْدٍ مُعَيَّنٍ وَنَهَايَةً. ٥ فَوُدَّ: (وَفِي الْحَاوِي يَضُرُّ الْإِنِّ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَفِي الْحَاوِي وَيَضُرُّ تَعْيِينَ الْحَانُوتِ دُونَ السُّوقِ؛ لِأَنَّ السُّوقَ كَالنُّوعِ الْعَامِّ وَالْحَانُوتَ كَالْعَرَضِ الْمُعَيَّنِ. اهـ. ٥ فَوُدَّ: (وَلَا يَضُرُّ تَعْيِينَ الْإِنِّ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمُتَنِّ أَوْ نَوْعٍ يَنْتَدِرُ وَجُودَهُ. ٥ فَوُدَّ: (بَيَانُ نَوْعٍ هُنَا الْإِنِّ) وَعَلَيْهِ الْإِنْتِثَالُ لِمَا عَيَّنَ إِنْ عَيَّنَ كَمَا فِي سَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ الْمُسْتَعَادَةِ بِالْإِذْنِ فَالْإِذْنُ فِي الْبِرِّ يَتَنَاوَلُ مَا يُلَبَّسُ مِنَ الْمَنَسُوجِ لَا الْأَكْسِيَّةَ وَنَحْوَهَا كَالْبُسْطِ عَمَلًا بِالْعُرْفِ نِهَايَةً وَمُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

٥ فَوُدَّ: (كَسَنَةِ) بِأَنَّ قَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً أَهْ رَشِيدِي. ٥ فَوُدَّ: (وَإِنْ ذَكَرَهَا لَا عَلَى جِهَةٍ الْإِنِّ) مُقَابِلُ قَوْلِهِ عَلَى جِهَةٍ تَأْقِيتِهِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي ظَاهِرُ عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ كَغَيْرِهِ أَنَّهُ أَثَبَّتَ الْقِرَاضَ بِمُدَّةٍ وَمَنَعَهُ الشِّرَاءَ بَعْدَهَا وَلَيْسَ مُرَادًا بَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ تَأْقِيتًا أَضْلًا كَقَوْلِهِ قَارَضْتُكَ فَلَا تَتَّصَرَّفَ بَعْدَ شَهْرٍ فَإِنَّ الْقِرَاضَ الْمُؤَقَّتَ لَا يَصِحُّ سِوَاءَ مَنَعَ الْمَالِكِ الْعَامِلِ مِنَ التَّصَرُّفِ أَمْ الْبَيْعِ كَمَا مَرَّ أَمْ سَكَتَ أَمْ الشِّرَاءَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ. اهـ وَعِبَارَةُ سَمِ فِي الْمُحَلِّي وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً فَسَدَ الْعَقْدُ انْتَهَى قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ

بِالشَّرْطِ فَتَقَسَّدَ الْمُصَارَفَةُ مَعَ غَيْرِهِمْ أَوْ لَا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ بِذَلِكَ أَنْ يَكُونَ تَصَرُّفُهُ صَرَفًا لَا مَعَ قَوْمٍ بِأَعْيَانِهِمْ وَجِهَانِ أَوْ جِهَتُهُمَا ثَانِيهِمَا شَرْحٌ مَرَّ وَقَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَوْ جِهَتُهُمَا الْأَوَّلُ إِنْ ذَكَرَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْأَشْطِرَاطِ وَإِلَّا فَالْثَانِي. اهـ.

٥ فَوُدَّ فِي (سَمِي) (فَلَوْ ذَكَرَ مُدَّةَ الْإِنِّ) فِي الْمُحَلِّي وَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ سَنَةً فَسَدَ الْعَقْدُ. اهـ قَالَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الْبُرْلُوسِيُّ قَوْلُهُ، وَإِنْ اقْتَصَرَ الْإِنِّ أَفْهَمَ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً وَلَا تَشْتَرِ بَعْدَهَا صَحَّ سِوَاءَ أَقَالَ وَلَكِ الْبَيْعُ أَوْ سَكَتَ كَمَا سَلَفَ وَهُوَ الَّذِي أَفْهَمَهُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ قَالَ قَارَضْتُكَ وَلَا تَشْتَرِ بَعْدَهَا يَصِحُّ وَهُوَ صَرِيحُ عِبَارَةِ الرُّوْضَةِ وَالرَّافِعِيِّ فَلَا يُغْتَرَّ بِمَا فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ يَمَّا يُخَالِفُ ذَلِكَ فَإِنَّهُ مُخَالِفٌ لِلْمَقْبُولِ حَمَلَهُ عَلَيْهِ ظَاهِرُ عِبَارَةِ الرُّوْضِ. اهـ وَعِبَارَةُ الرُّوْضَةِ فَلَوْ وَقَّتْ فَقَالَ قَارَضْتُكَ سَنَةً فَإِنْ مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ بَعْدَهَا مُطْلَقًا أَوْ مِنَ الْبَيْعِ فَسَدَ؛ لِأَنَّهُ يُخِلُّ بِالْمَقْصُودِ، وَإِنْ قَالَ عَلَى أَنْ لَا تَشْتَرِيَ بَعْدَ السَّنَةِ وَلَكِ الْبَيْعُ صَحَّ عَلَى الْأَصَحِّ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ يَتِمَكَّنُ مِنْ مَنَعِهِ مِنَ الشِّرَاءِ مَتَى شَاءَ بِخِلَافِ الْبَيْعِ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ قَارَضْتُكَ سَنَةً فَسَدَ عَلَى الْأَصَحِّ الْإِنِّ. اهـ.

(فلسد) لأنه قد لا يجد فيها راجيا في شراء ما عنده من المراض (وإن منعه الشراء بعدها) دون البيع بأن صرح له بجوازه (فلا) يفسد (في الأصح) لحصول الاسترباح بالبيع الذي له فعله بعدها بخلاف المنع من البيع ويشترط اتساع تلك المدة لشراء مربح عادة لا كساعة أمّا إذا سكت عن البيع ففضيلة كلام الروضة وأصلها الجزم بالفساد وجرى عليه في الكفاية لكن اختار في المطلب الصحة وهي مفهوم المتن وأصله وغيرهما والذي يوجب الأول؛ لأن تعيين المدة يقتضي منع البيع بعدها فاحتاج للنص على فعله، ولم يكتف في ذلك بأن المفهوم من منع الشراء عدم المنع من البيع وكما لا يجوز تأقيته لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف لمناطاته غرض الرّبح وبه فازق نظيره في الوكالة.

البرلسي قوله، وإن اقتصر إلخ أفهم أنه لو قال قارضك سنة ولا تشتري بعدها صح سواء قال ولك البيع أو سكت وهو الذي أفهمه صريح عبارة الروضة والرافعي فلا تقتري بما في شرح المنهج مما يخالف ذلك. انتهى أقول: ظاهر الآثار يوافق ما قاله عميرة وجمع النهاية بما نصه إن ذكر المدة ابتداء تأقيت مضرا إن منعه بعدها متراجعا عنها بخلاف ما لو قال قارضك سنة وذكر منع الشراء متصلا بضعف التأقيت حينئذ وبهذا يجمع بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض. اه قال الرشيد في قوله متراجعا لعله بأن فصله عن الكلام بما فوق سكتة التنفس والمي، وقوله بين كلامي الشيخ في شرحي المنهج والروض أي على ما في بعض نسخ شرح الرّوض وفي بعضها ما يوافق ما في شرح المنهج فلا مخالفة. اه. أقول صريح الشارح وظاهر المتن وغيره يوافق ما في شرح المنهج. فؤد: (لأنه قد لا يجد إلخ) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف. اه سم. فؤد: (لا كساعة) ولو كانت المدة مجهولة كمدة إقامة المسكر لم يصح في أوجه الوجهين نهاية ومغني. فؤد: (أما إذا سكت إلخ) مقابل قوله بأن صرح له بجوازه. اه سم. فؤد: (لكن اختار في المطلب الصحة إلخ) اعتمدته النهاية والقرر ويوافقه إطلاق المنهج ونقل سم اعتماده عن عميرة وأقره كما مر. فؤد: (والذي يوجب الأول إلخ) وفاقا لظاهر المغني والآثار. فؤد: (لأن تعيين المدة يقتضي إلخ) قد يمنع دعوى الأيتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كما صور به. اه سم. فؤد: (لا يجوز تعليقه إلخ) عبارة النهاية والمغني والروض مع شرحه، ولو قال قارضك ما شئت جاز كما هو شأن المقيد الجائز أو علقه على

فؤد: (لأنه قد لا يجد فيها راجيا إلخ) يؤخذ منه أن المنع من البيع كالبيع من التصرف. فؤد: (أما إذا سكت) مقابل قوله بأن صرح له بجوازه. فؤد: (لأن تعيين المدة يقتضي إلخ) قد يمنع دعوى الأيتضاء مع كون المراد بتعيينها ذكرها لا على وجه التأقيت كما صور به.

فؤد: (لا يجوز تعليقه ولا تنجيذه وتعليق التصرف) قال في الرّوض، وإن علق القراض، وكذا تصرفه بطل. اه ومثل في شرحه الأول بأن قال: إذا جاء رأس الشهر فقد قارضك والثاني بأن قال قارضك الآن ولا تصرف حتى يتقضي الشهر. اه.

(وَيُشْتَرَطُ اخْتِصَاصُهُمَا بِالرَّوْنَجِ) فَيُشْتَبَحُ شَرْطُ بَعْضِهِ لِثَالِثٍ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ عَلَيْهِ الْعَمَلُ مَعَهُ فَيَكُونُ قِرَاضًا بَيْنَ اثْنَيْنِ نَحْمُ شَرْطُهُ لِقَرْنِ أَحَدِهِمَا كَشَرْطِهِ لِسَيِّدِهِ (وَاشْتِرَاكُهُمَا فِيهِ) لِيَأْخُذَ الْمَالِكُ بِمِلْكِهِ وَالْعَامِلُ بِعَمَلِهِ قِيلَ لَا حَاجَةَ لِهَذَا؛ لِأَنَّهُ يُلْزَمُ مِنْ اخْتِصَاصِهِمَا بِهِ أَوْ يُرَدُّ بِمَنْعِ الزُّرْمِ لِحَتْمِ أَنَّ نَرَادَ بِاخْتِصَاصِهِمَا بِهِ أَنَّ لَا يَخْرُجُ عَنْهُمَا، وَإِنْ اسْتَأْثَرَ بِهِ أَحَدُهُمَا فَتَقَيَّنَ ذِكْرُ الْإِشْرَافِ لِزَوَالِ ذَلِكَ الْإِبْهَامِ. (فَلَوْ قَالَ فَارَضْتُكَ عَلَى أَنْ كُلَّ الرَّوْنَجِ لَكَ فِقِرَاضٍ فَاسِيدَ)؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِي؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا وَمِنْ ثَمَّ أُتِجَتْ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّ لَا شَيْءَ لَهُ لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ طَائِعٍ حَتَّى يَذْهَبَ (وَقِيلَ) هُوَ (قِرَاضٌ صَحِيحٌ) نَظَرًا لِمَعْنَى (وَأَنَّ قَالَ كُلَّهُ لِي فِقِرَاضٍ فَاسِيدَ) لِمَا ذَكَرَ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ أَيْ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعِ فِي

شَرْطٍ كَذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ فَارَضْتُكَ أَوْ عَلَّقَ نَصْرُهُ كَفَارَضْتُكَ الْآنَ وَلَا تَتَصَرَّفُ إِلَى انْقِضَاءِ الشَّهْرِ لَمْ يَصِحَّ. اهْزَادَ الْأَوَّلَانِ، وَلَوْ دَنَعَ لَهُ مَالًا وَقَالَ إِذَا مِثْتُ فَتَصَرَّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ قِرَاضًا عَلَى أَنَّ لَكَ نِصْفَ الرَّوْنَجِ لَمْ يَصِحَّ وَلَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ بَعْدَ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ تَغْلِيظٌ وَلِأَنَّ الْقِرَاضَ يَنْطَلِقُ بِالمَوْتِ لَوْ صَحَّ. قُودَ: (فَيُشْتَبَحُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي قَالَ ع. ش. (فَرَجَ): سُلِّتَ عَمَّا يَبْقَى كَثِيرًا مِنْ شَرْطٍ جُزْءٍ لِلْمَالِكِ وَجُزْءٍ لِلْعَامِلِ وَجُزْءٌ لِلْمَالِ أَوْ الذَّائِبَةِ الَّتِي يَذْقَعُهَا الْمَالِكُ لِلْعَامِلِ لِيَحْمِلَ عَلَيْهَا مَالُ الْقِرَاضِ مَثَلًا هَلْ هُوَ صَحِيحٌ أَمْ بَاطِلٌ وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ الصَّحَّةَ وَكَانَ الْمَالِكُ شَرْطَ لِنَفْسِهِ جُزْأَيْنِ وَلِلْعَامِلِ جُزْءًا وَهُوَ صَحِيحٌ. قُودَ: (لَأَنَّهُ يُلْزَمُ) الضَّمِيرَانِ الْبَارِزُ وَالْمُسْتَتِرُ يَرْجِعَانِ لِاسْمِ الْإِشْرَارَةِ ش. اه. سم. قُودَ: (بِمَنْعِ الزُّرْمِ) أَيْ الْقَطْعِي إِذْ مَنَعَ الظَّنِّي مُكَابَرَةً. اه. سم. قُودَ: (وَاسْتَأْثَرَ) أَيْ اسْتَقْلَلَ. اه. ع. ش. قُودَ: (وَأَنَّ لَا شَيْءَ لَهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ دُونَ هَذَا اسْتَحَقَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي، وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. اه. سم. قُودَ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا) وَفَاقًا لِشُرُوحِ الْمَنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ وَالْإِطْلَاقِ الْمُغْنِي وَالْأَنْوَارِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِي؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَكَانَ عَالِمًا بِالْفَسَادِ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ حَتَّى يَطْمَعِ فِيمَا أَوْجَبَهُ لَهُ الشَّرْعُ مِنَ الْأَجْرَةِ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ. اه. قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ مَرَّكَانَ عَالِمًا بِالْفَسَادِ أَيْ، وَإِنْ ظَنَّ أَنَّ لَا أَجْرَةَ لَهُ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا سَبَقَتْ. اه. وَقَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّكَانَ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَيْ ابْنِ حَنٍّ تَبَعًا لِلشَّيْخِ فِي شَرْحِ مَنْهَجِهِ. اه. قُودَ: (وَقِيلَ هُوَ قِرَاضٌ) فِي الْمُتَوْنِ الْمُجَبَّدَةِ وَالْمُغْنِي وَالْمُحَلِّي قَرَضَ بِغَيْرِ أَلْفٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. سَيِّدُ عَمْرٍ. قُودَ: (لَمَّا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ أَنَّهُ خِلَافُ مُقْتَضَى الْعَقْدِ. قُودَ: (أَيْ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ) خِلَافًا لِلنِّهَايَةِ

قُودَ: (لَأَنَّهُ يُلْزَمُ) الضَّمِيرَانِ الْبَارِزُ وَالْمُسْتَتِرُ يَرْجِعَانِ لِاسْمِ الْإِشْرَارَةِ ش. قُودَ: (وَقُرْدَ بِمَنْعِ الزُّرْمِ) (الْبَيْعِ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمَنْعَ الزُّرْمَ الْقَطْعِي إِذْ مَنَعَ الظَّنِّي مُكَابَرَةً فَإِنَّهُ لَا يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِنَا اخْتِصَاصًا بِكَذَا إِلَّا ثَبُوتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا. قُودَ: (لَأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا) وَسَوَاءٌ عَلِمَ الْفَسَادَ أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ حَتَّى يَطْمَعِ فِيمَا أَوْجَبَهُ لَهُ الشَّرْعُ خِلَافًا لِبَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ شَرْحُ م. ر. قُودَ: (وَأَنَّ لَا شَيْءَ لَهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ الْفَسَادَ دُونَ هَذَا اسْتَحَقَّ وَهُوَ ظَاهِرٌ، وَكَذَا يُقَالُ فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فِيمَا يَظْهَرُ. قُودَ: (وَلَا أَجْرَةَ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ) وَإِنْ

شيء (وقيل) هو (إنبضاع) نَظَرًا للمعنى أيضًا والإنبضاع بعث المال مع مَنْ يَشْجُرُ له به تَبَوُّعًا والِبِضَاعَةُ المَالُ المَبْعُوثُ وَعِلْمٌ من إِبْتَاهِم أَجْرَةَ المِثْلِ تَارَةً وَفِيهَا أُخْرَى صِحَّةُ تَصْرِفِهِ وَهُوَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الوَكَالَةِ الفَائِدَةِ لِعُمُومِ الإِذْنِ (وَكُوْنُهُ مَعْلُومًا بِالْجُزْئِيَّةِ فَلَوْ) لَمْ يَعْلَمْ أَصْلًا كَأَنَّ (قَالَ) قَارِضُكَ (عَلَى أَنَّ لَكَ فِيهِ شَرِكَةً أَوْ نَصِيْبًا فَسَدَ) لِمَا فِيهِ مِنَ الغَرَرِ (أَوْ) عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ (بَيْنَنَا) فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ) كَمَا لَوْ قَالَ هَذَا بَيْنِي وَبَيْنَ فُلَانٍ إِذِ الْمُتَبَادَرُ مِنْ ذَلِكَ عَرَفَا

وِلْإِطْلَاقِ الْمُغْنَى وَالتَّوَارِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا أَجْرَةَ لَهُ، وَإِنْ ظَنَّ وَجُوبَهَا. اهـ عِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ إِنْ مَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ إِذَا ظَنَّ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ إِذْ لَا اخْتِيَارَ يَظُنُّ لَا مَنَشَأَ لَهُ مِنَ الصَّيْغَةِ م ر اهـ.
 • فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (إِنْبِضَاعٌ) أَي تَوَكُّيلٌ بِلَا جُعْلٍ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِيمَا لَوْ قَالَ ابْضَعْتُكَ عَلَى أَنْ يَنْصِفَ الرِّبْحَ لَكَ أَوْ كُلُّهُ لَكَ هَلْ هُوَ قِرَاضٌ فَايِدًا أَوْ إِنْبِضَاعٌ، وَلَوْ قَالَ خُذْهُ وَتَصَرَّفْ فِيهِ وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لَكَ فَقَرَضَ صَحِيحٌ أَوْ كُلُّهُ فَإِنْبِضَاعٌ، وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ ابْضَعْتُكَ فَهُوَ بِمَثَابَةِ تَصْرِفٍ وَالرِّبْحُ كُلُّهُ لِي فَيَكُونُ إِنْبِضَاعًا، وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ دِرَاهِمَ وَقَالَ اتَّجِرْ فِيهَا لِتَمْلِكْ كَانَ هِبَةً لَا قَرْضًا فِي أَصَحِّ الْوَجْهَيْنِ، وَلَوْ قَالَ خُذْ الْمَالَ قِرَاضًا بِالنِّصْفِ مَثَلًا صَحَّ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ، وَعَلَيْهِ لَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ إِنَّ النِّصْفَ لِي فَيَكُونُ فَايِدًا أَوْ ادَّعَى الْعَامِلُ الْعَكْسَ صَدَّقَ الْعَامِلُ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ مَعَهُ. اهـ نِهَآيَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا أَنَّهُ قَالَ بَدَلُ قَوْلِهِ كَانَ هِبَةً لَا قَرْضًا إِنْ خُيِّلَ عَلَى قَرْضٍ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ. اهـ.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (وَكُوْنُهُ) أَي بِشَرْطِ كَوْنِ الْإِشْرَافِ فِي الرِّبْحِ وَقَوْلُهُ: (بِالْجُزْئِيَّةِ) أَي كَالنِّصْفِ أَوْ الثُّلُثِ وَقَوْلُهُ: (أَنَّ لَكَ) أَي أَوَّلَى. اهـ مُغْنَى.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (شَرِكَةً أَوْ نَصِيْبًا) أَي أَوْ جُزْءًا أَوْ شَيْئًا مِنَ الرِّبْحِ أَوْ عَلَى أَنْ تُخَصَّنِي بِدَائَةِ تَشْتَرِيهَا مِنْ رَأْسِ الْمَالِ أَوْ تُخَصَّنِي بِرُكُوبِهَا أَوْ بِرِنَجِ أَحَدِ الْآلَفَيْنِ مَثَلًا، وَلَوْ كَانَا مَخْلُوطَيْنِ أَوْ عَلَى أَنَّكَ إِنْ رَبِحْتَ أَلْفًا فَلَكَ نِصْفُهُ أَوْ آلَفَيْنِ فَلَكَ رُبْعُهُ مَغْنَى وَنِهَآيَةً قَالَ ع ش وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ مُشَاطَرَةٌ فَلَا يَصِحُّ. اهـ.

• فَوَيْلٌ: (كَمَا لَوْ قَالَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ، وَكَذَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِسْنَادُ كُلِّ إِلَى الْمَثَرِ.

• فَوَيْلٌ: (كَمَا لَوْ قَالَ إِنْ) وَلَوْ قَالَ قَارِضُكَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا أَثْلَاثًا لَمْ يَصِحَّ كَمَا فِي التَّوَارِ لِلْجَهْلِ بِمَنْ لَهُ الثُّلُثُ وَمَنْ لَهُ الثُّلَاثَانِ أَوْ قَارِضُكَ كَقِرَاضِ فُلَانٍ وَهُمَا يَعْلَمَانِ أَي عِنْدَ الْعَقْدِ الْقَدَرُ الْمَشْرُوطُ

ظَنَّ وَجُوبَهَا شَرَحَ م ر وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ مَفْهُومُهُ أَنَّ لَهُ الْأَجْرَةَ إِنْ ظَنَّ ذَلِكَ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا اخْتِيَارَ يَظُنُّ لَا مَنَشَأَ لَهُ مِنَ الصَّيْغَةِ م ر.

• فَوَيْلٌ (سَيِّئٌ): (أَوْ بَيْنَنَا) فَالْأَصَحُّ الصَّحَّةُ وَيَكُونُ نِصْفَيْنِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي التَّوَارِ، وَلَوْ قَالَ عَلَى أَنَّ الرِّبْحَ بَيْنَنَا أَثْلَاثًا فَسَدَ أَي لِلْجَهْلِ بِمَنْ لَهُ الثُّلُثُ وَمَنْ لَهُ الثُّلَاثَانِ. اهـ.

• فَوَيْلٌ: (فَصَارَ كُلُّهُ مُخْتَصًا بِالْمَالِكِ) يُحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ الْأَجْرَةُ هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الصَّيْغَةِ تَصْرِيحٌ بِتَمَيُّهِ عَنِ الْعَامِلِ.

المُناصفة (ولو قال لي النصف) وسكتَ عَمَّا للعامل (فسد في الأصح) لانصرافِ الرُّبح للمالك أصالة؛ لأنه نَماء ماله دون العاملِ فصارَ كُلُّهُ مُخْتَصًا بالمالك (وإن قال لك النصف) وسكتَ عن جانبِهِ (صح على الصحيح) لانصرافِ ما لم يُشْرَطْ للمالكِ بِمُقْتَضَى الأصل المذكورِ وإسناد كُلِّ ما ذَكَرَ للمالكِ مثَالُ فلو صدرَ مِنَ العاملِ شرطٌ مُشْتَمِلٌ على شيءٍ مِمَّا ذَكَرَ فَكَذَلِكَ كما هو ظاهرٌ (ولو) عَلِمَ لَكُنْ لا بالجزئيةِ كَأَن (شَرَطَ لأحدهما عَشْرَةَ) بفتح أولِهِ (أو رُبْعَ صِنْفٍ) كالرقيقِ أو رُبْعَ نَصِفِ المالِ أو رُبْعَ أَحَدِ الْأَلْفَيْنِ تَمَيَّزَ أَمْ لا (فسد) القرضُ سواءَ أَجْعَلَ الباقيَ لِلآخِرِ أَمْ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ الرُّبْعَ قد يَنْحَصِرُ في المِثْرَةِ أو ذَلِكَ الصَّنْفِ مَثَلًا فَيُخْتَصُّ بِهِ أَحَدُهُمَا وَهُوَ مُفْسِدٌ.

(فصلٌ في بيانِ الضَّيْغَةِ وما يُشْتَرَطُ في العاقِدينِ ويذكرُ بعضُ أحكامِ القِراضِ)

(يُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ القِراضِ أَيْضًا (إِيجَابُ) كِفَارِضَتِكَ وَضَارِئَتِكَ وَعَامَلَتُكَ وَخُذْ هَذِهِ الدَّرَاهِمَ وَاتَّجِرْ فِيهَا أَوْ بَعْ وَاشْتَرِ عَلَى أَنَّ الرُّبْعَ بَيْنَنَا فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعٍ أَوْ اشْتَرَى فَسَدَ وَلَا شَيْءَ لَهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ مَطْمَقًا

صَحَّ، وَالْأَفْلا، وَلَوْ قَالَ قَارِضُكَ وَلَكَ رُبْعُ سُدُسِ الْعُشْرِ صَحَّ، وَإِنْ لَمْ يَقْلَمْ قَدْرَهُ عِنْدَ الْعَقْدِ لِسَهُولَةِ مَعْرِفَتِهِ نِهَاجًا وَمُغْنِي. ٥ فَوَدَّ: (فَصَارَ كُلُّهُ مُخْتَصًا بِالْمَالِكِ) يُحْتَمَلُ أَنْ تَجِبَ الْأَجْرَةُ هُنَا عَلَى التَّفْصِيلِ السَّابِقِ؛ إِذْ لَيْسَ فِي الصِّيْغَةِ تَضْرِيْعٌ بِنَفْيِهِ عَنِ الْمَالِكِ سَمًى عَلَى حَجٍّ. اِهْدَعْ ش. ٥ فَوَدَّ: (وَهُوَ مُفْسِدٌ) وَلَوْ قَالَ قَارِضُكَ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلرُّبْعِ فَسَدَ الْقِراضُ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ وَضْعِهِ. اِهْدَعْ مُغْنِي.

(فصلٌ في بيانِ الضَّيْغَةِ)

٥ فَوَدَّ: (فِي بَيَانِ الضَّيْغَةِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ قَارِضَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا شَيْءَ لَهُ إِلَى الْمُتَنِ.
٥ فَوَدَّ: (لِصِحَّةِ الْقِراضِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، وَلَوْ قَارِضَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ فَإِنْ اقْتَصَرَ إِلَى الْمُتَنِ.
٥ فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيْ كَالشُّرُوطِ الْمَازَةِ. ٥ فَوَدَّ: (عَلَى أَنَّ الرُّبْعَ بَيْنَنَا) رَاجِعٌ لِجَمِيعِ مَا قَبْلَهُ عَ ش وَرَشِيدِي. ٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ اقْتَصَرَ الْخ) أَيْ تَرَكَ قَوْلَهُ عَلَى أَنَّ الرُّبْعَ بَيْنَنَا وَقَضَيْتُ صَنِيعَهُ اسْتِحْقَاقُ الْعَامِلِ الْأَجْرَةَ فِي مَسْأَلَةٍ وَاتَّجَرَ فِيهَا إِذَا لَمْ يَقْلُ الرُّبْعَ بَيْنَنَا وَانْظُرْ مَا وَجْهُهُ. اِهْدَعْ رَشِيدِي وَيَأْتِي عَنْ ش أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ فِيهَا الْأَجْرَةَ أَيْضًا أَيْ كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ بِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (فَسَدَ) وَلَوْ دَفَعَ إِلَيْهِ أَلْفًا مَثَلًا وَقَالَ: اشْتَرِ بِهَا كَذَا وَلَكَ نِصْفُ الرُّبْعِ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلْبَيْعِ لَمْ يَصِحَّ الْقِراضُ مُغْنِي وَأَسْنَى وَغَرَّرَ وَتَقَدَّمَ فِي الشَّرْحِ خِلَافَهُ. ٥ فَوَدَّ: (فَسَدَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا أُرِيدَ الْقِراضُ حَتَّى لَوْ أُطْلِقَ كَانَ تَوْكِيلًا صَحِيحًا سَمًى عَلَى حَجٍّ أَيْ بَلَا جُعْلٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ فِيهِ شَيْئًا. اِهْدَعْ ش. ٥ فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ لَهُ مَطْمَقًا) يُوْخَذُ مِنْهُ جَوَابُ حَادِثٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا: وَهِيَ أَنَّ شَخْصًا طَلَبَ مِنْ آخَرَ دَرَاهِمَ لِيَتَّجَرَ فِيهَا فَأَخْصَرَ لَهُ ذَلِكَ وَدَفَعَهُ

(فصلٌ في بيانِ الضَّيْغَةِ الْخ)

٥ فَوَدَّ: (فَإِنْ اقْتَصَرَ عَلَى بَعٍ أَوْ اشْتَرَى فَسَدَ) لَعَلَّ الْمُرَادَ إِذَا أُرِيدَ الْقِراضُ حَتَّى لَوْ أُطْلِقَ كَانَ تَوْكِيلًا صَحِيحًا.

(وقبول) بلفظ متّصل كالبيع وأراد بالشرط ما لا بُدّ منه؛ لأنّ هذين ركنان (وقيل مكفي) في صيغة الأمر كخُذ هذه وأتجر فيها (القبول بالفعل) كما في الوكالة والجمالة، ورُدّ بأنه عقد معاوضة يختصّ بمعتين فلا يُشبه ذنيتك (وشرطهما) أي المالك والعايل (كوكيل وموكل)؛ لأنّ المالك كالموكل والعايل كالكوكل فلا يصحّ إذا كان أحدهما محجوراً أو عبداً إذن له في التجارة أو المالك مُفلساً أو العايل أعمى ويصحّ من وليّ في مال محجور لمن يجوز إيداعه عنده وله أن يشترط له أكثر من أجره المثل إن لم يجد كافياً غيره.

له وقال أتجر فيها ولم يزد على ذلك وهو آت لا شيء للعايل في هذه الصورة. اهـ ع ش. فوّ: (وأراد بالشرط إلخ) أي لا المعنى الاضطراري؛ لأن إلخ. فوّ: (في صيغة الأمر) يعني بخلاف صيغة العقد كقارضتك فلا بُدّ من القبول اللفظي بلا خلاف. اهـ كزدي. فوّ: (فلا يشبه إلخ) أي في هذا الحكم أو من كل الوجوه بل من بعضها فلا يشكّل بقوله الآتي كغيره وشرطهما كوكيل وموكل. اهـ سم. فوّ: (ذنيتك) أي؛ لأن الوكالة مجرّد إذن لا معاوضة فيها والجمالة لا تختصّ بمعتين لصحة من ردّ عبدي قلّه كذا. اهـ ع ش. فوّ: (مخجوراً) أي سفياً أو صبيّاً أو مجنوناً. اهـ مضي. فوّ: (أو عبداً إذن إلخ) أي ولم يَأْذَن سيّده في ذلك نهايةً ومغنيّ وسم والأولى أو رقيقاً كما في المغني. فوّ: (أو المالك مُفلساً) عطف على قوله أحدهما إلخ عبارة النهاية والمغنيّ أما المخجور عليه بفلس فلا يصحّ أن يقارض ويجوز أن يكون عايلًا ويصحّ من المريض ولا يخسب ما زاد على أجره المثل من الثلث؛ لأنّ المحسوب منه ما يقوته من ماله والربح ليس بحاصل حتّى يقوته وإنما هو شيء يتوقّع حصوله وإذا حصل كان بتصرف العايل بخلاف مساقاته فإنه يحسب فيها من الثلث؛ لأنّ الثمار فيها من عين المال بخلافه. اهـ.

فوّ: (أو العايل أعمى) أي أما لو كان المالك أعمى فيجوز لكن ينبغي أن لا يجوز مقارضته على معيّن كما يمتنع بينه للمعتين وأن لا يجوز إقباضه للمعتين فلا بُدّ من توكيله سم على منهج أقول قد يقال فيه نظر؛ إذ القراض توكيل وهو لا يمتنع في المعتين كقوله يوكله: بلغ هذا القرض إلّا أن يقال: إن ما هنا ليس توكيلاً مخصّاً بل دليل اشتراط القبول هنا لفظاً. اهـ ع ش.

فوّ: (ويصحّ من وليّ في مال مخجور لمن يجوز إلخ) سواء كان الوليّ أباً أم جدّاً أم وصيّاً أم حاكماً أم أميته نعم إن تضمن العقد الإذن في السفر أشجّه كما في المطلب كونه كإرادة الوليّ السفر بنفسه مغنيّ ونهاية.

فوّ: (فلا يشبه ذنيتك) قد يشكّل بقولهم واللفظ للرّوض وشرجه وهما أي عاقدا القراض لكونيّ القراض توكيلاً وتوكلاً بعبارة كالكوكل والموكل في أنّه يشترط أهليّة التوكيل في المالك إلخ وقول البهجة عقد القراض يشبه التوكيل إلخ إلّا أن يراد لا يشبه ذنيتك في هذا الحكم أو من كل الوجوه بل من بعضها. فوّ: (أو عبداً إذن إلخ) لعله بلا إذن سيّده.

(ولو قارضَ العايلَ آخرَ بإذنِ المالكِ لئشارِكه في العملِ والزَّنج لم يجزِ أي لم يجزِ ولم يصحَّ (في الأصح)؛ لأنه خلافُ موضوعِ القراضِ الخارجِ عن القياسِ؛ لأنَّ أحدهما مالِك لا عَمَلْ له والآخرَ عايلٌ لا مالٌ له فلا يمدُّ إلى أنَّ يعقده عايلانِ أي ولا نظر إلى أنَّ العايلَ الأوَّلَ وكيلٌ عن المالكِ فهو العاقدُ حقيقةً؛ لأنَّ ذلك لا يتمُّ مع بقاء ولايةِ العايلِ، غاية الأمرُ أنَّ الثاني بصيرُ كالتائبِ عنهما وهو خلافُ موضوعِ العقدِ كما تقرَّرَ بل مع خروجه من البينِ لِمَحْضِ فعله حيثيِّدُ لوقوعه عن جهةِ الوكالةِ ومن ثَمَّ احتَرَزُوا بِإِشارِكِهِ عَمَّا إذا أُذِنَ له في ذلك لئتنسَخَ مِنَ البينِ ويكونَ وكيلًا فيه فيصحُّ. قال ابنُ الرُّفْعَةِ: بشرطُ أن يكونَ المالُ نقدًا خالصًا حيثيِّدُ أي؛ لأنه ابتداءُ قراضٍ وإذنُ المالكِ له في ذلك يتضمَّنُ عزَّله، وإنَّ لم يفقُلْ ما أُذِنَ له فيه على

• فَوَيْ (بإذنِ المالكِ) خَرَجَ ما بإذنِ الوليِّ أو الوكيلِ فإنَّه، وإن لم يجزِ أيضًا لَكِنْ لا يصحُّ التَّصَرُّفُ؛ لأنَّ ولايتَهُما لا يُستَفاذُ بها الإذنُ في الفاسدِ. اه سم وَسَيُعِدُّهُ الشَّارِحُ كالتَّهْيِيةِ والمُغْنِي في شرحِ وإذا فَسَدَ القراضُ نَقَذَ إلخ. • فَوَيْ: (لَمْ يَجْعَلْ وَلَمْ يَصْبَحْ) أي القراضُ الثاني أَمَّا الأوَّلُ فَيَأْتِي بِحَالِهِ كما هو ظاهرُ م. ر. اه سم. • فَوَيْ: (الخارجُ) نَفَثَ القراضِ. • فَوَيْ: (أَنْ أَحْلَهُمَا إلخ) يَبَانُ لِلْمَوْضُوعِ. • فَوَيْ: (لأنَّ ذاك) أي كَوْنُ العايدِ حَقِيقَةً هو المالكُ والعايلُ إنما هو وكيلٌ لَهُ. • فَوَيْ: (بل مع خروجه إلخ) عَطِفَ على مع بقاءِ إلخ ش. اه سم أي بل إنما يَتِمُّ ذاك مع إلخ. • فَوَيْ: (لِمَحْضِ فعله إلخ) أي مُقَارِضِهِ بِالْآخِرِ عَنْ جِهَةِ كَوْنِهِ وَكِيلًا لَا عَنْ جِهَةِ كَوْنِهِ عَايِلًا. اه كَزَيْدِي. • فَوَيْ: (وَمِنْ ثَمَّ) أي مِنْ أَجْلِ تَمَامِ ذاك مع خروجه مِنَ البينِ. • فَوَيْ: (احتَرَزُوا) إلى قولِهِ، وإن لم يَقْعُلْ فِي التَّهْيِيةِ والمُغْنِي. • فَوَيْ: (بِإِشارِكِهِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ لِإِشارِكِهِ. اه. • فَوَيْ: (لِئْتَنَسَخَ) أي يَخْرُجُ. • فَوَيْ: (بشرطُ أن يكونَ المالُ نقدًا إلخ) قُلُوْ وَفَعْ بَعْدَ تَصَرُّفِهِ وَصِرُورَةِ المَالِ عَرَضًا لَمْ يَجْزِ قَالَ المَاوَزِدِيُّ وَلَا يَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِ التَّحْمِينِ أَنْ يُقَارِضَ إِلَّا أَمِينًا نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فَوَيْ: (وَإِذْنُ المَالِكِ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَشْبَهَ فِي المَطْلَبِ أَنَّهُ يَتَعَزَّلُ بِمَجْرَدِ الإِذْنِ لَهُ فِي ذَلِكَ إِنْ ابْتَدَأَ المَالِكُ بِهِ لَا إِنْ أَجَابَ بِهِ سَوَالُهُ فِيهِ. اه زَادَ التَّهْيِيةُ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا أَيِ انْمِزَالِهِ بِمَجْرَدِ إِذْنِهِ مَعَ ابْتِدَائِهِ فِيمَا إِذَا أَمَرَهُ أَمْرًا جَائِزًا لَا كَمَا صَوَّرَهُ الدَّارِمِيُّ إِنْ

• فَوَيْ فِي (بإذنِ المالكِ) خَرَجَ ما بإذنِ الوليِّ أو الوكيلِ فإنَّه، وإن لم يجزِ أيضًا لَكِنْ لا يصحُّ التَّصَرُّفُ؛ لأنَّ ولايتَهُما لا يُستَفاذُ بها الإذنُ في الفاسدِ. • فَوَيْ: (أي لم يَجْعَلْ وَلَمْ يَصْبَحْ) أي القراضُ الثاني أَمَّا الأوَّلُ فَبَاقِي بِحَالِهِ كما هو ظاهرُ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي قُلُوْ أَجْرُهُ المَثَلِ، وَالزَّنج كُلُّهُ لِلْمَالِكِ وَلَا شَيْءَ لِلْعَايِلِ الأوَّلِ حَيْثُ لَمْ يَقْعُلْ شَيْئًا شَرَحَ م. ر. • فَوَيْ: (بل مع) عَطِفَ على مع بقاءِ إلخ ش. • فَوَيْ: (وَإِذْنُ المَالِكِ لَهُ فِي ذَلِكَ يَتَضَمَّنُ عَزْلَهُ، وَإِنْ لَمْ يَقْعُلْ) فِي التَّائِيْرِي وَهَلْ يَتَعَزَّلُ بِمَجْرَدِ الإِذْنِ أَمْ لَا حَتَّى يُقَارِضَ ثَلَاثَ أَحْصَالَاتٍ الثَّالِثُ إِنْ ابْتَدَأَ المَالِكُ العَزْلَ أَوْ هُوَ فَلَ وَهُوَ الْأَشْبَهَ قَالَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا إِذَا أَمَرَهُ أَمْرًا جَائِزًا كَمَا صَوَّرَهُ الدَّارِمِيُّ بِخِلَافِ مَا لَوْ قَالَ إِنْ رَأَيْتَ أَنْ يُقَارِضَ غَيْرَكَ فَاقْعُلْ. اه وَشَرَحَ م. ر.

الأوجه (و) مقارضة آخر (بغير إذنه) أي المالك تصروف (فايدة) لما فيه من الافتيات وعجز ثم
 بلم يجوز وهنا بفايد تفتنا ولا يؤثر فيه إفادة الأول حكمتين الحرمة والفساد والثاني الثاني فقط
 لما هو مشهور أن تعاطي العقد الفايدي حرام ولا تميز الفساد ثم بحكاية الخلاف فيه؛ لأن هذا
 أمر خارج عن اللفظ الذي هو محل التفتن لا غير فاستويا حينئذ (فإن تصروف الثاني) في
 المسألة الأولى صح تصروفه مطلقاً فيما يظهر لعموم الإذن والفايد إنما هو خصوصه فهو نظير
 ما مر في الوكالة الفايدي ولا شيء له في الربح بل إن طمعه المالك لزمه أجره مثله، وإلا فلا

زابت أن تقارض غيرك فافعل. اه. وفي سم عن التائري مثل ما مر عن النهاية قال ع ش والرشيدي
 قوله م ر لا إن أجاب به سؤاله أي فإن أجاب المالك به سؤال العايل لم يتنزل إلا بمقارضة غيره. اه.
 وفي البجيرمي ما نصه والمتمتع أنه لا يتنزل إلا بالعقد مطلقاً أي ابتداء المالك أم لا حلبي وم ر اه
 وقوله وم ر لعله في غير النهاية ثم ليراجع ما وجه اعتماد ما قاله مع مخالفته للتحفة والنهاية والمغني.
 ه قول (سني): (فايد) مطلقاً سواء قصد المشاركة في عمل وربح أم ربح فقط أم قصد الانسلاخ لا يتواء
 إذن المالك واثمائه على المال غيره كما لو أراد الوصي أن يتنزل وصياً منزلة في حياته يقيمه في كل ما
 هو منوط به فإنه لا يجوز كما قاله الإمام قال السبكي، ولو أراد ناظر وقف شرط له النظر إقامة غيره
 مقامه وإخراج نفسه من ذلك كان كما مر في الوصي نهاية ومغن قال ع ش قوله ناظر وقف شرط له الخ
 ومنه الأرشد في الوقف الأهلي المشروط فيه النظر لأرشد كل طبقه عليه فلا يجوز له إخراج نفسه
 وإقامه غيره مقامه، ولو فعل ذلك لا يتخذ حقه باقي وقوله وإخراج نفسه الخ أي أما لو أقامه مقامه في
 أمور خاصة كالصرف في عمارة أو نحوها مع بقاء المقيم على استحقاقه لم يمتنع وخارج بمن شرط له
 النظر غيره فله إخراج نفسه من النظر متى شاء وتصير الحق في ذلك للقاضي يقرر فيه من شاء كبتية
 الوظائف وإذا أسقط حقه لغيره جاز له الأخذ في مقابلة الإسقاط كما ذكره في القسم والشوز
 والجمالية. اه كلام ع ش. ه قوله: (إفادة الأول) أي لم يجوز وقوله: (والثاني الثاني) أي إفادة فايد
 الفساد. ه قوله: (لما هو مشهور أن الخ) أي فالثاني أيضاً يفيد الحكمين والأولى أن يجاب بأن إفادة
 الأول الحكم الثاني بواسطة نظير ذلك المشهور لا بتفصيل. ه قوله: (ولا تميز الفساد الخ) عطف على
 قوله إفادة الأول الخ. ه قوله: (فاستويا) أي التمييز. ه قوله: (في المسألة الأولى) أي في مقارضة العايل
 آخر بإذن المالك. ه قوله: (مطلقاً) أي سواء اشترى في الذمة لا بقصد نفسه أو اشترى بغير مال
 القراض. ه قوله: (ولا شيء له في الربح الخ) عبارة النهاية ومحل المنع بالنسبة للثاني أما الأول
 فالقراض باقي في حقه فإن تصرف الثاني فله أجره المثل والربح كله للمالك ولا شيء للعايل الأول
 حيث لم يعمل شيئاً. اه. ه قوله: (بل إن طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطميع لازم لا اشتراط

ه قوله: (بل إن طمعه المالك لزمه الخ) قد يقال التطميع لازم لا اشتراط المشاركة في الربح الذي دل
 عليه قوله: ليشاركه في العمل فلا يَحْتَمَلُ هذا التفصيل.

ولا شيء له على العايل فيما يظهر أيضًا أو في المسألة الثانية (فتصرف غاصب)؛ لأن الإذن صدر ممن ليس بمالك ولا وكيل (فإن اشترى في الذمة للأول ونقد الثمن من مال القراض وزبح (وقلنا بالجديد) المقرور في المذهب الظاهر عند من له أدنى إلمام به وهو أن الرزح لغاصب اشترى في الذمة ونقد من المصنوب لصحة شرائه وإنما الفاسد تسليمه فيضمن ما سلمه وبما قررته اندفع ما قيل لم يتقدم لهذا الجديد ذكر في الكتاب فلا تحسن الإحالة عليه (فالرزح) كله (للعايل الأول في الأصح)؛ لأن الثاني تصرف له بإذنه فأشبهه الوكيل (وعليه للثاني أجرته)؛ لأنه لم يعمل مجانًا. (وقيل هو للثاني) جميعه واختير؛ لأنه لم يتصرف بإذن المالك فأشبهه الغاصب أما لو اشترى في الذمة لنفسه

المشاركة في الرزح الذي دل عليه قوله لئشاركه إلخ فلا يحتل هذا التفصيل. اه سم أي ولهذا أطلق النهاية لزوم الأجرة. فود: (ولا شيء له) أي للثاني (على العايل) أي الأول. فود: (أيضا) أي كما لا شيء له على المالك. فود: (أو في المسألة الثانية) أي في المقارضة بغير إذن المالك وهو عطف على قوله في المسألة الأولى.

فود (سني): (فتصرف غاصب) أي تصرفه تصرف غاصب فيضمن ما تصرف فيه نهاية وممن وشرح منهج وفي التجزئي عن ع ش تصرف الثاني ليس بقيد بل يضمن بوضع اليد عليه، وإن لم يتصرف. اه. فود: (لأن الإذن) إلى قوله نعم في النهاية. فود: (الظاهر) أي الجديد إلخ. فود: (أدنى إلمام به) أي مباشرة بالمذهب. اه كزدي. فود: (وهو) أي الجديد. فود: (فيضمن ما سلمه) أي الثمن الذي سلمه وسلم له الرزح سواء علم بالحال أم لا كما صرح به سليم الرازي اه معني. فود: (وبما قررته) هو قوله المقرور في المذهب الظاهر عند من له أدنى إلمام به. فود: (اندفع إلخ) فيه نظر ظاهر سم على حج ولعل وجهه منع أن ذلك معلوم لمن ذكر بل لا يهتدي إليه إلا من له كثرة إحاطة فلا يتبني الإحالة عليه. اه ع ش عبارة السيد عمر وكان وجه النظر أن ما ذكره غاية ما يفيد التصحيح فلا يدفع نفي الحسن. اه. فود: (ما قيل إلخ) ارتضى به المعني عبارته تشبه هذا الجديد الذي ذكره لم يتقدم له ذكر في الكتاب فلا يحسن الإحالة عليه وقد صرح في المحرر هنا بمسألة الغاصب وذكر القولين فيها ثم فرغ على الجديد مسألة الكتاب وهو حسن وأسقط المصنف مسألة الغاصب وهي أصل لما ذكره فاحتل وإنما أحال عليه في الروضة مع عدم ذكره له هنا لتقدم ذكره له في البيع والغصب. اه.

فود: (واختير) عبارة النهاية والمعني واختاره السبكي. اه. فود: (أما لو اشترى في الذمة لنفسه) أي أو أطلق وبقي ما لو نوى نفسه والعايل الأول فيه نظر وتقل عن الزيادي بالدرس أنه يقع للعايل الثاني قياسا على ما في الوكالة أقول هذا قريب فيما لو إذن له في شراء شيء بعينه أما لو إذن له في

فود: (وبما قررته اندفع إلخ) فيه نظر ظاهر. فود: (أما لو اشترى في الذمة لنفسه فيقع لنفسه) وبقي حالة الإطلاقي فهل يقع لنفسه أو للأول ويتبني مراجعة باب الوكالة.

فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ (وَإِنْ اشْتَرَى بِغَيْرِ مَالٍ الْقِرَاضَ فَبَاطِلٌ) شِرَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ شِرَاءٌ مُضَوَّلٌ.
(وَيَجُوزُ أَنْ يُقَارَضَ) الْمَالِكُ (الوَاحِدُ الثَّانِي مُتَقَاضِلًا) حَظُّهُمَا مِنَ الرَّبْحِ وَبِحَبِّ تَعْيِينِ أَكْثَرِهِمَا
(وَمُتَسَاوِيًا)؛ لِأَنَّ عَقْدَهُ مَعَهُمَا كَعَقْدَيْنِ، وَإِنْ شَرَطَ عَلَى كُلِّ مُرَاجَعَةٍ الْآخِرِ لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا فَلَمَّا
أُطَالُ بِهِ الْبُلْقَيْنِي؛ لِأَنَّهُمَا بِمِثَابَةِ عَامِلٍ وَاحِدٍ فَلَمْ يُنَافِ مَا مَرَّ مِنْ اشْتِرَاطِ اسْتِقْلَالِ الْعَامِلِ وَلَا
قَوْلَهُمْ لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ مُشْرِفًا لَمْ يَصَحَّ.
(و) يَجُوزُ أَنْ يُقَارَضَ (الْأَثْنَانِ وَاحِدًا)؛ لِأَنَّهُ كَعَقْدَيْنِ وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا إِذَا تَفَاوَتَا فِيهِمَا شَرَطَ لَهُ أَنْ
يُعَيَّنَ مَنْ لَهُ الْأَكْثَرُ (وَالرَّبْحُ بَعْدَ نَصِيبِ الْعَامِلِ بَيْنَهُمَا بِحَسَبِ الْمَالِ)، وَإِلَّا فَسَدَ لِمَا فِيهِ مِنْ شَرَطِ
بَعْضِ الرَّبْحِ لِمَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا عَامِلٍ.

التَّجَارَةِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِشَيْءٍ بِخُصُوصِهِ فَيَتَبَنَّى الصَّحَّةُ وَيَكُونُ مَا اشْتَرَاهُ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا. اهـ ع. ش.
• فَوُدَّ: (فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ) أَيِ لَا لِلْقِرَاضِ فَيَكُونُ الرَّبْحُ كُلُّهُ لَهُ وَالْمَالُ مَضْمُونٌ عَلَيْهِ ضَمَانٌ مَقْصُوبٌ. اهـ ع.
ش. • فَوُدَّ: (فَيَقَعُ لِنَفْسِهِ) هَذَا كُلُّهُ إِنْ بَقِيَ الْمَالُ فَإِنْ تَلَفَ فِي يَدِ الْعَامِلِ الثَّانِي وَعَلِمَ بِالْحَالِ فَغَاصِبٌ
فَقَرَارُ الضَّمَانِ عَلَيْهِ، وَإِنْ جَهِلَ فَعَلَى الْعَامِلِ الْأَوَّلِ مُغْنٍ وَأَسْنَى وَأَنَوَارُ.
• فَوُدَّ (سُئِيَ): (مُتَقَاضِلًا وَمُتَسَاوِيًا) كَانَ يَشْتَرَطُ لِأَحَدِهِمَا ثُلُثُ الرَّبْحِ وَلِلْآخَرِ الرَّبْحُ أَوْ يَشْتَرَطُ لَهُمَا
النُّصْفَ بِالسُّوِيَةِ. اهـ شَرْحُ مَنْهَجٍ. • فَوُدَّ: (وَيَجِبُ تَعْيِينُ أَكْثَرِهِمَا) الْمُرَادُ تَعْيِينُ أَحَدِهِمَا مِنَ الْآخَرِ إِمَّا
بِتَعْيِينِ أَكْثَرِهِمَا أَوْ أَقْلَهُمَا، وَكَذَا يُقَالُ فِيهِمَا يَأْتِي. اهـ زَشِيدِي. • فَوُدَّ: (لَمْ يَضُرَّ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الْمَنْهَجِ
وَالنِّهَايَةِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الرُّوْضِ. • فَوُدَّ: (وَلَا قَوْلُهُمْ الْخ) عُطِفَ عَلَى مَا مَرَّ.
• فَوُدَّ (سُئِيَ): (وَاحِدًا) أَيِ عَامِلًا وَاحِدًا. • فَوُدَّ: (شَرَطَ لَهُ) أَيِ لِلْعَامِلِ. • فَوُدَّ: (مَنْ عَلَيْهِ الْخ) أَيِ مِنْ
الْمَالِكَيْنِ وَأَوْضَحَ مِنْهُ قَوْلُ الشَّارِحِ م ر مَنْ لَهُ الْأَكْثَرُ؛ لِأَنَّ التَّغْيِيرَ بِعَلَيْهِ يَوْمَهُ ثُبُوتُ الْأَكْثَرِ فِي ذِمَّةِ أَحَدٍ
الْمَالِكَيْنِ نَعَمْ أَوْضَحَ مِنْهُمَا أَنْ يَقُولَ مَنْ الْأَكْثَرُ مِنْ جِهَتِهِ. اهـ ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ،
وَإِنْ تَفَاوَتَا كَانَ شَرَطُ أَحَدُهُمَا لِلْعَامِلِ النُّصْفَ وَالْآخَرِ الرَّبْحُ فَإِنْ أَبْهَمَا لَمْ يَجُزْ أَوْ عَيْنًا جَازَ إِنْ عَلِمَ قَدْرَ
مَالِ كُلِّ مِنْهُمَا. اهـ.

• فَوُدَّ (سُئِيَ): (بِحَسَبِ الْمَالِ) فَإِنْ كَانَ مَالُ أَحَدِهِمَا أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ أُلْفَا وَشَرَطَ لِلْعَامِلِ نِصْفَ الرَّبْحِ اقْتِسَامًا
نِصْفَهُ الْآخَرَ بَيْنَهُمَا أَثْلَاثًا عَلَى نِسْبَةِ مَالَيْهِمَا مُغْنٍ وَشَرْحَا الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ. • فَوُدَّ: (وَلَا فَسَدَ) أَيِ، وَإِلَّا
يَجْعَلُ الرَّبْحَ بِحَسَبِ الْمَالِ فَسَدَ الْخ. اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالرُّوْضِ وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ فَإِنْ شَرَطَا غَيْرَ مَا
تَقَضَّيَهِ النِّسْبَةُ فَسَدَ الْعَقْدُ. اهـ أَيِ كَانَ شَرَطُ التَّسَاوِيِّ بَيْنَ الْمَالِكَيْنِ الْمُتَقَاوَيْنِ مَالًا أَوْ شَرَطَ لِصَاحِبِ
الْأَقْلَ مِنْ الْمَالَيْنِ الْأَكْثَرَ مِنَ الرَّبْحِ ع. ش. • فَوُدَّ: (لِمَنْ لَيْسَ بِمَالِكٍ الْخ)؛ لِأَنَّ صَاحِبَ الثُّلُثِ إِذَا شَرَطَ
لَهُ قَدْرَ مَا لِصَاحِبِ الثُّلُثَيْنِ يَضْدُقُّ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا زَادَ عَلَى الثُّلُثِ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَالِكٍ وَلَا عَامِلٍ.

• فَوُدَّ: (لَمْ يَضُرَّ خِلَافًا لِمَا أُطَالُ بِهِ الْبُلْقَيْنِي الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَانْظُرْ شَرْحَ الرُّوْضِ.

• فَوُدَّ: (وَلَا فَسَدَ الْخ) أَيِ، وَإِلَّا يُجْعَلُ الرَّبْحُ بِحَسَبِ الْمَالِ فَسَدَ الْخ

(وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ) وَبَقِيَ الْإِذْنُ لِنَحْوِ فَوَاتِ شَرْطِ كُفُونِهِ غَيْرِ نَقْدٍ وَالْمُقَارِضُ مَالِكٌ (تَقْدُّ تَصَرُّفُ الْعَامِلِ) نَظَرًا لِيَتَقَاءَ الْإِذْنُ كَمَا فِي الْوَكَالَةِ الْفَائِدَةِ أَمَّا إِذَا فَسَدَ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدِ أَوْ وَالْمُقَارِضُ وَلِيُّ أَوْ وَكِيلٌ فَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفَهُ (وَالرَّوْنَجُ) كُفْلُهُ (لِلْمَالِكِ)؛ لِأَنَّهُ نَمَاءٌ مِلْكُهُ وَعَلَيْهِ الْخُسْرَانُ أَيْضًا (وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلَ عَمَلِهِ)، وَإِنْ لَمْ يَحْصُلْ رَنْجٌ؛ لِأَنَّهُ عَمِلٌ طَائِعًا فِي الْمُسَمًّى وَلَمْ يُسَلِّمْ لَهُ نَعْمَ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَظِيرِ مَا مَرَّ، وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى فِي الذَّمِّ وَنَوَى نَفْسَهُ؛ لِأَنَّ الرَّوْنَجَ يَقَعُ لَهُ فَلَمْ يَسْتَحِقْ عَلَى الْمَالِكِ شَيْئًا (إِلَّا إِذَا قَالَ قَارِضُكَ وَجَمِيعُ الرَّوْنَجِ لِي فَلَا شَيْءَ لَهُ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْمَعْ فِي شَيْءٍ نَعْمَ إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ بِأَنْ ظَنَّ أَنَّ هَذَا لَا يَقْطَعُ حَقَّهُ مِنَ الرَّوْنَجِ أَوْ الْأَجْرَةَ وَشَهِدَ حَالَهُ بِجَهْلِهِ بِذَلِكَ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْمِثْلِ فِيمَا يَظْهَرُ (وَيَتَصَرَّفُ الْعَامِلُ مُحْتَاطًا لَا بِغَيْبٍ) فَاجْتَبَى فِي نَحْوِ بَيْعٍ أَوْ شِرَاءٍ (وَلَا نَسِيئَةً

• قَوْلُهُ: (وَالْمُقَارِضُ مَالِكٌ) الْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْقِرَاضِ فِي الْمَثْنِ وَهُوَ إِلَى قَوْلِهِ نَعْمَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ لِعَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْعَاقِدِ. • قَوْلُهُ: (فَلَا يَنْقُذُ تَصَرُّفَهُ) أَيِ وَيَضْمَنُهُ ضَمَانُ الْمُغْصُوبِ لِيُوضَعَ يَدُهُ عَلَيْهِ بِلَا إِذْنٍ مِنَ مَالِكِهِ. اهـ ع ش (وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ رَنْجٌ) بَلْ وَإِنْ خَصَلَ خُسْرَانٌ. اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (نَعْمَ إِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ الْإِنِّ) وَفَاقًا لِشُرُوحِ الرُّوْضِ وَابْتِهَاجِ وَالْمَنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَلِظَاهِرِ الْأَتَوَارِ. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ الْإِنِّ) قَضَيْتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْفَسَادِ لَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَيْثُ تَطَاعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَجْرَةِ الْمَثْلِ. اهـ س م. • قَوْلُهُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ، وَلَا فَلَ فِي شَرْحٍ فَإِنْ تَصَرَّفَ الثَّانِي. اهـ كُرْدِيٌّ وَقَالَ ع ش أَيُّ بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَلَوْ قَالَ قَارِضُكَ عَلَى أَنَّ كُلَّ الرَّوْنَجِ لَكَ قِرَاضٌ فَائِدَةٌ. اهـ وَلَا مَانِعٌ مِنْ إِرَادَتِهِمَا مَعًا.

• قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِذَا اشْتَرَى الْإِنِّ) أَيِ أَوْ قَالَ بَيْعٍ فِي هَذَا وَاشْتَرَى أَوْ قَالَ اتَّجَرَ فِيهِ وَلَمْ يَذْكُرْ رَنْجًا فَلَا شَيْءَ لَهُ؛ لِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ تَوْكِيلٌ لَا قِرَاضَ. اهـ ع ش أَيُّ كَمَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ.

• قَوْلُهُ: (وَنَوَى نَفْسَهُ) أَيِ أَوْ أَطْلَقَ كَمَا تَقَدَّمَ عَنْ ع ش بِزِيَادَةٍ. • قَوْلُهُ: (نَعْمَ إِنْ جَهِلَ ذَلِكَ الْإِنِّ) خِلَافًا لِإِطْلَاقِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَتَوَارِ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَابْتِهَاجِ وَتَقَدَّمَ اسْتِحْكَالُ سَمِّ إِيَّاهُ بِمَا نَصَّهُ وَفِيهِ نَظَرٌ إِذْ لَا اِعْتِيَاظَ بِظَنِّ لَا مَنَاسَا لَهُ مِنَ الصَّيْفَةِ م ر. اهـ. • قَوْلُهُ: (فَاجِشٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْمُرَادُ بِالْإِشْهَادِ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى نَعْمَ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَا يُعَامَلُ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ نَعْمَ إِلَى وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ وَقَوْلُهُ وَالْمُحْكَمُ. • قَوْلُهُ: (فَاجِشٌ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ يَبِيعُ بِغَيْرِ الْغَيْنِ الْفَاجِشِ وَلَوْ كَانَ ثَمَّ مَنْ يَرْغَبُ فِيهِ بِتَمَامِ قِيَمَتِهِ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ أَخْذًا مِنْ تَقَدَّمَ فِي الْوَكَالَةِ أَنَّ مَحَلَّ الصَّحَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ رَاغِبٌ يَأْخُذُهُ بِهِذِهِ

• قَوْلُهُ: (وَالْمُقَارِضُ مَالِكٌ) قِيْدٌ فِي قَوْلِ الْمَثْنِ وَإِذَا فَسَدَ الْقِرَاضُ ش. • قَوْلُهُ: (لَأَنَّهُ عَمِلٌ طَائِعًا فِي الْمُسَمًّى الْإِنِّ) فَرَجَعَ إِلَى الْأَجْرَةِ، وَإِنْ عَلِمَ الْفَسَادَ وَظَنَّ أَنَّ لَا أَجْرَةَ نَظِيرُ مَا مَرَّ كَمَا أَفَادَهُ السُّبْكِيُّ شَرْحُ م ر. • قَوْلُهُ: (وَأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ الْإِنِّ) قَضَيْتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ عِلْمِ الْفَسَادِ لَا يَمْنَعُ الْاسْتِحْقَاقَ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ حَيْثُ تَطَاعٌ فِيمَا أَوْجَبَهُ الشَّرْعُ مِنْ أَجْرَةِ الْمَثْلِ.

في ذلك للغرر ولأنه قد يتلف رأس المال فتبقى العهدة متعلقة بالمالك (بلا إذن) بخلاف ما إذا أذن كالكيل ومن ثم جرى هنا في قدر النسبة وإطلاقها في البيع ما مر ثم نعم منع الماوردی البيع والشراء سلماً؛ لأنه أكثر غرراً قال فإن أذن له في الشراء سلماً جاز أو البيع سلماً لم يجر؛ لأن الشراء أحظ. اه وفيه نظر ظاهر ويجب الإشهاد، وإلا ضمن بخلاف الحال؛ لأنه يحبس المبيع إلى استيفاء الثمن ومتى أذن في التسليم قبل قبض الثمن

الزيادة. اه ع ش. ه فود: (للفرغ إلخ) عبارة المفتي؛ لأنه في الغبن يضر بالمالك وفي النسبة رُبما يهلك رأس المال إلخ فتصّرر أيضاً. اه. ه فود: (لأنه قد يتلف إلخ) لعل هذا في الشراء فقط. اه سم وقد يصرّح به قول شرح المنهج ووجه منع الشراء نسبة أنه كما قال الرافعي قد يتلف إلخ. اه وقول الرشيد قوله للفرغ يزجج للبيع وقوله: لأنه قد يتلف رأس المال إلخ راجع للشراء. اه لكن قضية اقتصار المفتي وشرح الرّوض في تعليل منع البيع والشراء نسبة على احتمال التّلف رجوعه للبيع أيضاً وهو الظاهر.

ه فود (سني: بلا إذن) أي من المالك في الغبن والنسبة مفتي وع ش. ه فود: (بخلاف ما إذا أذن إلخ) أي فيجوز أي ومع جوازه يتبني أن لا يبالغ في الغبن كتبيع ما يساوي مائة بقشرة بل يبيع بما تدل القرينة على ارتكابه عادة في مثل ذلك فإن بالغ في الغبن لم يصح تصرفه. اه ع ش. ه فود: (ومن ثم) أي من أجل أنه كالكيل. ه فود: (في البيع) أي نسبة. ه فود: (ما مر ثم) أي في الوكالة أي من أنه إن عين له قدرًا اتبع، وإلا فإن كان ثم عرفت في الأجل حمل عليه، وإلا راعى المضلعة. اه ع ش. ه فود: (منع الماوردی) أي عند الإذن في النسبة مفتي وشرح الرّوض وسم. ه فود: (أو البيع سلماً لم يجر) في شرح الرّوض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجائزين. اه سم عبارة المفتي والأوجه كما قال شيخنا جوازه في صورة البيع إلخ. اه. ه فود: (وفيه نظر) كذا شرح م ر. اه سم ولعله في محل آخر من النهاية. ه فود: (وفيه نظر ظاهر) أي فالقياس الجواز مطلقاً؛ لأن الحق لهما لا يقدوهما فحيث أذن جاز؛ لأنه راض بالضرر، والعامل هو المباشر. اه ع ش.

ه فود: (ويجب الإشهاد) أي في البيع نسبة مفتي وشرح المنهج وع ش وفي شرح الرّوض والمفتي قال الأفرعي ويجب أن يكون البيع أي نسبة من ثقة مليء كما مر في بيع مال المخجور وقال الماوردی: ولو شرط على العامل البيع بالمؤجل دون الحال فسد العقد. اه. ه فود: (ولاً ضمن) أي بالقيمة وقت التسليم ويكون للحيلولة لا أنه يضمن الثمن. اه ع ش.

ه فود: (لأنه قد يتلف رأس المال إلخ) لعل هذا في الشراء فقط. ه فود: (نعم منع الماوردی إلخ) أي عند الإذن بالنسبة كما أفصح به شرح الرّوض عنه. ه فود: (أو البيع سلماً لم يجر إلخ) في شرح الرّوض وقد يقال الأوجه جوازه في صورة البيع أيضاً لوجود الرضا من الجائزين. ه فود: (وفيه نظر ظاهر إلخ) كذا شرح م ر. ه فود: (قبل قبض الثمن) أي حيث امتنع التسليم قبل قبض الثمن.

لم يجب إظهاره. والمراد بالإشهاد الواجب كما رجحه ابن الرفعة أن لا يُسلم المبيع حتى يُشهد شاهدان على إقراره بالعقد قال السنوي أو واحدًا ثقة. اهـ وقضية كلام ابن الرفعة أنه لا يلزمه الإشهاد على العقد وقد يُوجه بأنه قد يتيسر له البيع بربح بدون شاهدان، ولو أُخِرَ إليهما فات ذلك فجاز له العقد بدونهما ولزمه الإشهاد عند التسليم.

(وله البيع)، وكذا الشراء كما قال جعفر مُتَقَدِّمون (بغرض)، ولو بلا إذن؛ لأن الغرض الربح وقد يكون فيه وبه فازق الوكيل وقضيته أن له البيع بتقدي غير نقد البلد لكن منعه العراقيون وبه جزأ في الشركة وفروق السبكي بأن نقد غير البلد لا يروج فيها بخلاف الغرض.

(وله) قال السنوي بل عليه (الرد بقبي) حال كون الرد بناءً على مذهب سيئونه وليس ضعيفاً

فرد: (لم يجب إظهاره) لقدم جريان العادة بالإشهاد في البيع الحال نهايةً ومُغْنٍ وشرحاً الرزوي والبهجة قال ع ش ويؤخذ منه أي التعليل أن العادة لو جرت به في محل القراض وعلم المالك بها وجب الإشهاد ولا مانع منه. اهـ. فرد: (على إقراره) أي المشتري. فرد: (قال السنوي إلخ) مُتَقَدِّم. اهـ ع ش. فرد: (أو واحدًا ثقة) عبارة المُغْنِي وشرح الرزوي وقياس ما مر في الوكالة بأداء الدين ونحوه الاتصاف بشاهد واحد وبمستور قاله السنوي. اهـ قال السيد عمر كان وجه الاتصاف بواحد ثقة أنه يمكن الإثبات به مع اليمين، وعليه فينبغي أن يكون محله حيث كان ثم قاض يرى ذلك. اهـ.

فرد (سني): (وله البيع بغرض) وله شراء المعيب، ولو بقيته معيناً عند المصلحة وليس له ولا للمالك زده بالمعيب مُغْنٍ والرزوي مع شرحه. فرد: (لأن الغرض) إلى المتن في المُغْنِي.

فرد: (وقضيته) أي التعليل بأن الغرض إلخ. فرد: (وبه جزأ إلخ) أي بالمنع واعتداه الشارح م ر ثم اهـ ع ش. فرد: (وفروق السبكي بأن نقد إلخ) ويؤخذ منه أنه إن راج جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عضرون السابق أي في الشركة شرح م ر وشرح الرزوي اهـ سم.

فرد: (لا يروج فيها) أي في البلد. اهـ سم.

فرد (سني): (وله الرد إلخ) أي العايل عند الجهل. اهـ مُغْنِي. فرد: (على مذهب سيئونه) أي من صحة مجيء الحال من المبتدأ اهـ ع ش عبارة المُغْنِي تنبيه اغترض تغيير المُصَنَّف بأن جملة تقتضيه لا

فرد: (والمراد بالإشهاد الواجب إلخ) كذا شرح م ر.

فرد في (سني): (وله البيع بغرض) قال في شرح الرزوي واستشكله السنوي بالمنع في الشريك ويُجاب بأنهم لم يمتنعوا في الشريك وإنما قالوا لا يبيع بغير نقد البلد والمراد بتقدي البلد إلا أن يروج وبه صرح ابن أبي عضرون ولا إشكال. اهـ. فرد: (وفروق السبكي إلخ) كذا شرح م ر وفي شرح الرزوي قلت ويؤخذ منه أنه إن راج جاز ذلك ويؤيده كلام ابن أبي عضرون السابق. اهـ. فرد: (لا يروج فيها) أي في البلد ش. فرد: (بل عليه) في شرح الرزوي فيما إذا اقتضت المصلحة الرد ما نصه بل القياس وجوبه على العايل كتمكيه. اهـ.

خلافًا لِمَنْ رَاعَاهُ وبَصَحَ كَوْنُهُ حَالًا مِنْ ضَمِيرِ الظَّرْفِ وَرَعِمَ أَنَّهُ إِذَا تَقَدَّمَ لَا يَحْتَمِلُ ضَمِيرًا - مردود (تقتضيه) وبصح كونه صفة للرؤد إذ تعريفه للجنس وهو كالنكرة نحو ﴿وَمَايَهُ لَهُمْ أَتَيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ أَتَهَارَ﴾ [س: ٣٧] (مصلحة)، وإن رضي به المالك؛ لأن له حقًا في المال بخلاف الوكيل (فإن اقتضت) المصلحة (الإمساك فلا) يرده (في الأصح) لإخلاله بمقصود العقد فإن استويا جاز له الرؤد قطعًا (وللمالك الرؤد) حيث يجوز للعامل وأولى؛ لأنه مالك الأصل ثم إن كان الشراء بالعين رده على البائع ونقص البيع أو في الذمة صرفه للعامل وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل بين أن يُسميه في العقد ويُصدقه البائع وأن لا (فإن اختلفا) أي

يَصِحُّ كَوْنُهَا صِفَةً لِلرُّدِّ؛ لِأَنَّهَا مَعْرِفَةٌ وَالْجُمْلَةُ فِي مَعْنَى النِّكَرَةِ وَلَا كَوْنُهَا حَالًا مِنْ الرُّدِّ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَدَأٌ وَلَا يَجِيءُ الْحَالُ مِنْهُ عِنْدَ الْجُمْهُورِ وَلَا حَالًا مِنْ الضَّمِيرِ الْعَائِدِ عَلَى الرُّدِّ فِي الْجَارِ وَالْمَجْرُورِ الْوَاقِعِ خَبَرًا لِقَدَمِهِ عَلَى الْمُبْتَدَأِ أَوْ لَا يَحْتَمِلُ حَيْثُ ضَمِيرًا عِنْدَ سَيِّوَيْهِ وَأَجِبَ إِمَّا بِجَعْلِ لَامِ الرُّدِّ لِلْجِنْسِ فَيَكُونُ فِي مَعْنَى النِّكَرَةِ قَبِيضٌ وَضَفُّهُ بِجُمْلَةٍ تَقْتَضِيهِ فَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَايَهُ لَهُمْ أَتَيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ أَتَهَارَ﴾ وَإِمَّا بِجَعْلِ الْجُمْلَةِ صِفَةً غَيْبٍ وَالتَّخْدِيرُ بَعِيْبٌ يَقْتَضِي الرُّدَّ بِهِ مَضْلَحَةٌ وَحَيْثُ فَلَمْ تَوْصَفِ النِّكَرَةُ إِلَّا بِنِكَرَةٍ وَإِمَّا بِصِحَّةِ مَجِيءِ الْحَالِ مِنَ الْمُبْتَدَأِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ مَالِكٍ فِي كِتَابٍ لَهُ يُسَمَّى سَبْكُ الْمَنْظُومِ تَبَعًا لِسَيِّوَيْهِ وَإِمَّا بِجَعْلِ الرُّدِّ فَاعِلًا بِالظَّرْفِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَمَّدْ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ الْأَخْفَشُ وَغَيْرُهُ وَإِنْ مَنَعَهُ سَيِّوَيْهِ وَحَيْثُ يَصِحُّ مَجِيءُ الْحَالِ مِنْهُ. اهـ. قُود: (وإن رضي به المالك) في إطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا (باله) وعدم تعلُّقه أيضًا به (عليه). اهـ سم وحاصله جواز الرُّدِّ للعامل إن رضي المالك بالمعيب وكان المصلحة في الرُّدِّ ووجوبه عليه إن لم يرض المالك بذلك. قُود: (فلا يرده) أي لا يجوز له الرُّدُّ ولا يتقدّم منه. اهـ ع ش. قُود: (فإن استويا جاز له (الخ) ولا يُنافي هذا ما يأتي قريبًا من أنه إذا استوى الأمران في المصلحة رجع إلى اختيار العامل؛ لأن ذلك عند اختلافهما وما هنا فيما إذا توافقا على استواء الأمرين. اهـ ع ش. قُود: (حيث يجوز للعامل) وذلك حيث لم تكن المصلحة في الإنقاذ. اهـ ع ش. قُود: (رده على البائع (الخ) قد يتعدّر ذلك لعدم ثبوت الحال مع إنكار البائع سم على حَجٍّ أي فيكون الرُّدُّ مِنْ جِهَةِ الْعَامِلِ فَقَطْ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَيُتَّبَعِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِيهِ الْمَالِكُ بِالظَّرْفِ. اهـ ع ش. قُود: (ونقص البيع) أي فسّخه. اهـ ع ش. قُود: (صرفه) أي المالك العقد ويحتمل أن المعنى رده المالك. قُود: (التفصيل السابق (الخ) وهو أنه إن سمّاه وصدقه لم يقع العقد

قُود: (وإن رضي به المالك) في إطلاقه مع قوله بل عليه ما لا يخفى فالوجه اختصاص هذا بل وعدم تعلُّقه أيضًا به (عليه). قُود: (رده على البائع (الخ) قد يتعدّر ذلك لعدم ثبوت الحال مع إنكار البائع. قُود: (بين أن يُسميه في العقد ويُصدقه البائع وأن لا) هذا التفصيل لم يتقدّم في الوكيل في مسائل العيب ولم يرّد فيها هناك على قوله وعلم بما مرّ أنه حيث لم يقع للموكل فإن كان الشراء بالعين بطل الشراء، وإلا وقع للوكيل. اهـ وإنما تقدّم ذلك التفصيل في مسائل المخالفة لكن لا يتعدّ جريانه فيها

المالك والعايل في الرد والإمساك أي لاختلافهما في المصلحة (عجل) من جهة الحاكم أو المحكم (بالمصلحة) الثابتة عنده؛ لأن كلاً منهما له حق فإن استوى الإمساك والرد فيها رجع لاختيار العايل كما بحثه أبى الرقعة لتمكنه من شراء المعيب بقيمته أي فكان جازيه هنا أقوى. (ولا يعايل المالك) بمال القراض أي لا يبيعه إياه؛ لأنه يؤدي إلى بيع ماله بماله بخلاف شراؤه له منه بعين أو دين فإنه لا محذور فيه لئضمنه فسح القراض ومن ثم لو اشتراه منه بشرط بقاء القراض بطل خلافاً لمن أوهم الصحة مطلقاً، ولو كان له عايلان مستقلين فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان

لوكيل، وإلا وقع له. اه ع ش. فود: (هذه) أي الحاكم أو المحكم. فود: (فإن استوى الخ) أي عند الحاكم.

فوق (سني): (ولا يعايل الخ) أي لا يجوز ولا يتفد. فود: (المالك) أي ولا وكيله حيث كان يشتري للمالك. اه ع ش. فود: (لأنه يؤدي الخ) صريحه امتناع معاملة وكيله وماذونه بخلاف مكاتبه، ولو فاسداً وخرج بمال المالك غيره كان أي المالك وكيلاً عن غيره فتجوز معاملة قليوبى. اه بغيره. فود: (بمال القراض) إلى قوله وقضية المتن في النهاية. فود: (أي لا يبيعه إياه) أي ولا يشتري منه للقراض كما في كلام غيره فكان الأولى حذف هذا التفسير لإيهامه. اه رشدي عبارة الأتوار ولا يعايل المالك ولا يستأجر منه ذكناً للقراض. اه. فود: (بخلاف شراؤه) أي شراء العايل مال القراض (وقوله له منه بعين الخ) أي لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو بدين في ذمته سم وع ش. فود: (بطل) أي الشراء. اه سم. فود: (مطلقاً) أي شرط البقاء أو لا. فود: (وجهان) أي اعلم

هناك؛ لأنه حيث انصرف عن المالك كان سبب انصرافه عنه مخالفة ما تنزل عليه الإذن وهو التسليم فليتأمل. فود: (بخلاف شراؤه له) كان المراد شراء العايل مال القراض لنفسه من المالك بعين من مال نفسه أو بدين في ذمته. فود: (بطل) أي الشراء. فود: (فهل لأحدهما معاملة الآخر وجهان) اعلم أنه إن كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يتجه غيره كما في الوصيين المستقلين فإن لأحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر كما يأتي في محله بما فيه، وإن كان المراد بها أن الآخر يشتري للقراض من صاحبه بمال القراض فلا يتبني إلا القطع بامتناع ذلك فضلاً عن إجراء خلاف فيه مع تزجيج الجواز؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فكما امتنع بيع العايل من المالك فليمتنع بيع أحد العايلين من الآخر للقراض؛ لأن المال للمالك فيلزم مقابلة ماله بماله هذا كله إن كان المراد أن المال واحد وكل منهما عايل فيه على الاستقلال كما هو ظاهر العبارة أما لو قارض أحدهما وحده على مال وقارض الآخر وحده على مال آخر كما صور بذلك بعضهم مسألة الوجهين قارداً أحدهما أن يشتري لنفسه من الآخر من مال القراض الذي معه فالوجه جواز ذلك بل القطع به؛ لأنه أجنبي بالنسبة لهما مع الآخر، وإن أراد أن يشتري لقراضه يما مع الآخر فالوجه امتناعه؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بمال المالك فليحترز. فود: (معاملة الآخر) بأن يبيعه مال القراض.

وقضية المتن الجواز لكن رجح بعضهم عدته ووجهه ظاهر.

(ولا يشتري للقراض) بغير جنس رأس ماله فإن كان ذهباً وجد سلعة ثباغ بدراهم باع الذهب بدراهم ثم اشترى بها السلعة ولا تمن المثل ما لا يرجو ربحه أي أبداً أو مدة طويلة عرفاً

أته إن كان المراد بمعاملة الآخر أن الآخر يشتري من مال القراض لنفسه فالجواز قريب لا يثبت غيرُه، وإن كان المراد بها أن الآخر يشتري منه للقراض فلا يثبتي إلا القطع بانتيان ذلك ولا مجال فيه للخلاف؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بماله هذا كله إذا كان المال واحداً وكل منهما عايل فيه على الاستقلال بلا مراجعة الآخر كما هو ظاهر العبارة أما إذا انفرد كل من العايلين بمال كما صور به بعضهم مسألة الوجهين فأراد أحدهما أن يشتري من صاحبه لنفسه فالوجه بالقطع جواز ذلك؛ لأنه اجتنبي بالنسبة لما مع الآخر، وإن أراد أن يشتري لقراضه فالوجه امتناعه؛ لأن فيه مقابلة مال المالك بماله فليحترز سم على حجج. اهـ ش وقوله كما صور به بعضهم جرى عليه المعنى عيارته، ولو كان له عايلان كل واحد منهما منفرد بمال فهل لأحدهما الشراء من الآخر فيه وجهان في العدة والبيان أصحهما لا. اهـ. فود: (وقضية المتن الجواز) اعتمدته م. ر. اهـ سم ولعله في غير شرحه أو في محل آخر منه ولا فكلأته هنا صريح في اعتماد المنع. فود: (ووجهه ظاهر) وهو ما مر من أنه يؤدي إلخ.

فود: (بغير جنس) إلى التثنية في النهاية. فود: (بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه قلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر بل معلوم من قوله باع الذهب بدينار إلخ.

(فرغ): هل للعايل الكافر شراء المصحف للقراض يثبت الصحة إن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف ليموكله المسلم ولا يعارض ذلك أنه يلزم أن يملك من المصحف بقدر حصته من الربح؛ لأن حصوله أمر مستقبل غير لازم للمقيد سم على حجج. اهـ ش.

فود: (وقضية المتن الجواز) اعتمدته م. ر.

فود في (سئ): (ولا يشتري للقراض إلخ) هل شرطه عدم الإذن أيضاً كما هو قياس ما بقده.

فود: (بغير جنس رأس ماله) أي مع بقائه قلو باعه بجنس آخر جاز الشراء بذلك الآخر كما هو ظاهر وهو حيثيظ نظير ما ذكره بقوله باع الذهب بدراهم إلخ.

(فرغ): هل للعايل الكافر شراء المصحف للقراض الذي يثبت الصحة إن صححنا شراء الوكيل الكافر المصحف ليموكله المسلم لوقوع الملك للموكل دونه ولا يعارض ذلك أنه يملك حصته من الربح بشرطه فيلزم أن يملك جزءاً من المصحف؛ لأن حصول الربح أمر مستقبل غير لازم للمقيد على أنه لا يملك حصته من الربح بمجرد حصول الربح على الصحيح وظاهر أنه يمتنع قسمة المصحف، ولا لزوم ملكه جزءاً منه وهو متنع نعم يمكن التوصل لملك حصته من الربح بوضوح المال مع فسح العقد فإن ذلك من الطرقي التي تحصل ملك الحصه واستغراؤه بها فليأتمل.

بحيث يَشْتَقُّ بَقَاؤُهُ إِلَيْهَا فِيمَا يَظْهَرُ وَلَا (بَاكُفَرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ) وَالرَّوْبُخُ بِغَيْرِ إِذْنِ الْمَالِ إِذَا ظَاهَرَ
الْمُتَنِّ عَوْدَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَى هَذِهِ أَيْضًا وَهُوَ مُتَّجِعٌ، وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: لَمْ أَرَهُ نَصًّا وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ
الْمَالِكَ لَمْ يَرْضَ بِهِ فَإِنْ فَعَلَ فَمِثْلِي (وَلَا مَنْ يَحْتَقُّ عَلَى الْمَالِكِ) لِكُونِهِ بَعْضُهُ أَوْ أَقْرَأُ أَوْ شَهِدَ وَلَمْ
يَقْتُلْ بِخَوْبَتِهِ أَوْ مُسْتَوْلَدَتِهِ وَيَمِثُّ لِنَحْوِ رَهْنٍ (بَغَيْرِ إِذْنِهِ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الرَّوْبُخَ وَهَذَا خُسْرَانٌ فَإِنْ
أُذِنَ صَحَّ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رِبْنٌ عَتَقَ عَلَى الْمَالِ، وَكَذَا إِنْ كَانَ فِي رِبْنٍ فَمِثْلِي عَلَى
الْمَالِكِ وَيَغْرُمُ نَصِيبَ الْعَامِلِ مِنَ الرَّوْبُخِ، وَلَوْ أَعْتَقَ الْمَالِكُ عَبْدًا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ فَكَذَلِكَ،
(وَكَذَا زَوْجُهُ) أَيِ الْمَالِكِ الذَّكَرُ أَوْ الْأُنْثَى لَا يَشْتَرِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ (فِي الْأَصَحِّ) لِإِضْرَارِ الْمَالِكِ

• قَوْلُهُ: (بَقَاؤُهُ) أَيِ الْقِرَاضِ. • قَوْلُهُ: (وَلَا بَاكُفَرُ مِنْ رَأْسِ الْمَالِ وَالرَّوْبُخُ) فَإِنْ فَعَلَ لَمْ يَقَعِ الزَّائِدُ لِبُجْهِ
الْقِرَاضِ. اهـ شرحُ الْمُنْهَجِ زَادَ الْمُغْنِي وَالرَّوْبُخُ مَعَ شَرْحِهِ قُلُوْ كَانَ رَأْسُ الْمَالِ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ رِبْنِهِ مَائَةً
فَاشْتَرَى عَبْدًا بِمَائَةٍ ثُمَّ اشْتَرَى آخَرَ بِعَيْنِ الْمَائَةِ فَالْثَانِي بَاطِلٌ سِوَاهُ اشْتَرَى الْأَوَّلَ بِالْعَيْنِ أَمْ فِي الذَّمَّةِ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ اشْتَرَاهُ بِالْعَيْنِ فَقَدْ صَارَتْ وَلَكَا لِلْبَائِعِ بِالْمَقْدِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ اشْتَرَى فِي الذَّمَّةِ فَقَدْ صَارَتْ مُسْتَحَقَّةً
الضَّرْفَ لِلْعَقْدِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ اشْتَرَى الْثَانِي فِي الذَّمَّةِ وَقَعَ لِلْعَامِلِ حَيْثُ يَقَعُ لِلْمُؤَكِّلِ إِذَا خَالَفَ. اهـ

• قَوْلُهُ: (وَالرَّوْبُخُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ لَمْ يَقَعْ لِلْمَالِكِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ فَإِنْ فَعَلَ فَمِثْلِي وَقَوْلُهُ وَلَا رِبْنٌ.
• قَوْلُهُ: (إِذَا ظَاهَرَ الْمُتَنِّ عَوْدَ بَغَيْرِ إِذْنِهِ إِلَيْهِ) وَهُوَ صَرِيحٌ شَرْحُ الْمُنْهَجِ. • قَوْلُهُ: (لَمْ يَرْضَ بِهِ) عِبَارَةٌ
شَرْحِي الرَّوْبُخِ وَالْمُنْهَجِ لَمْ يَأْذِنْ فِي تَمَلُّكِ الزَّائِدِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (لِكُونِهِ بَعْضُهُ إِلَيْهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَشْتَرِي
ذَوِي الْأَرْحَامِ وَيَتَّبِعِي خِلَافَهُ إِذَا كَانَ هُنَاكَ حَاكِمٌ يَرَى عَقْدَهُمْ عَلَيْهِ لَا حَيْثُمَا دَفَعَهُ إِلَيْهِ فَيَعُودُ عَلَيْهِ الضَّرَرُ.
اهـ ش. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) تَنَازَعَ فِيهِ أَقْرَأُ وَشَهِدَ ش. اهـ سَم.

• قَوْلُهُ: (وَمَا بَقِيَ هُوَ رَأْسُ الْمَالِ) أَيِ إِنْ بَقِيَ شَيْءٌ، وَإِلَّا ازْتَفَعَ الْقِرَاضُ مُغْنٍ وَشَرْحُ الرَّوْبُخِ زَادَ سَم
عَنِ الْمُبَاجِ وَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ. اهـ

• قَوْلُهُ: (وَيَغْرُمُ نَصِيبَ الْعَامِلِ) أَيِ قَيْسَرُ لِلْعَامِلِ بِقَدْرِ مَا يَخْصُمُهُ مِنَ الرَّبْحِ فَيَأْخُذُهُ وَمَا بَقِيَ فِي يَدِهِ مِنَ
الْمَالِ قُلُوْ لَمْ يَتَّقِ بَيْدَ الْعَامِلِ شَيْءٌ بَانَ كَانَ تَمَنُّ الْعَبْدِ جَمِيعَ مَالِ الْقِرَاضِ وَكَانَ الْمَالِكُ مُغْنِيًا بِمَا يَخْصُمُ
الْعَامِلَ قَيْتَنِي عَدَمُ نَفُوذِ الْعَقْدِ فِي قَدْرِ نَصِيبِ الْعَامِلِ. اهـ ش. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ أَعْتَقَ الْمَالِكُ إِلَيْهِ) وَلَيْسَ
لِلْمَالِكِ وَلَا لِلْعَامِلِ أَنْ يَتَّفِقَا بِكِتَابَةِ عَبْدِ الْقِرَاضِ فَإِنْ كَاتَبَاهُ صَحَّ فَالْثُجُومُ قِرَاضٌ فَإِنْ عَتَقَ وَتَمَّ رِبْنٌ شَارَكَ
الْعَامِلُ الْمَالِكَ فِي الْوَلَاءِ بِقَدْرِ مَا لَهُ مِنَ الرَّبْحِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ تَمَّ رِبْنٌ فَالْوَلَاءُ لِلْعَامِلِ مُغْنٍ وَرَوْضٌ مَعَ
شَرْحِهِ. • قَوْلُهُ: (الذَّكَرُ أَوْ الْأُنْثَى) بَدَلٌ مِنَ الزَّوْجِ.

• قَوْلُهُ فِي (السِّي): (وَلَا مَنْ يَحْتَقُّ عَلَى الْمَالِكِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَكَذَا زَوْجُهُ) قَالَ فِي الْمُبَاجِ فَإِنْ اشْتَرَاهُمَا بِإِذْنِ
الْمَالِكِ انْفَسَخَ النِّكَاحُ وَلَا يَزْتَفِعُ الْقِرَاضُ مُطْلَقًا وَعَقْدُ الْمَيْعَةِ عَلَى الْمَالِكِ ثُمَّ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ رِبْنٌ ازْتَفَعَ
الْقِرَاضُ أَوْ اشْتَرَى بِكُلِّ مَالِهِ وَإِلَّا فَبَاقِيَهُ رَأْسُ مَالٍ وَلِلْعَامِلِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ، وَإِنْ ظَهَرَ رِبْنٌ غَرِمَ الْمَالِكُ
لِلْعَامِلِ نَصِيبَهُ، وَكَذَا الْحُكْمُ إِذَا أَعْتَقَ عَبْدَ الْقِرَاضِ. اهـ. • قَوْلُهُ: (بِغَيْرِ إِذْنِهِ) تَنَازَعَ فِيهِ أَقْرَأُ وَشَهِدَ ش.

بأنفساخ نكاحه أما لو اشترى العايل من يعتق عليه وزوجه فإن كان بالعين ولا ربح لم يعتق عليه ولم ينفسخ النكاح، وكذا إن كان في الذمة واشترى للقراض (ولو فقل) ما مئع منه من نحو الشراء بأكثر من رأس المال وشراء نحو بعض المالك وزوجه (لم يقع للمالك ويقع للعايل إن اشترى في الذمة) وإن صرح بالسفارة لما مر في الوكالة أما إذا اشترى بالعين فينبطل التصرف من أصله.

• فود: (أما لو اشترى العايل) عبارة الرّوض. (فزع): اشترى العايل للقراض أباه، ولو في الذمة والربح ظاهر صحّ ولم يعتق عليه. اهـ وهي تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح سم على حج. اهـ ش ويؤيده أيضاً قول شرح المنهج فله أي للعايل شراؤهما أي زوجه ومن يعتق عليه للقراض، وإن ظهر ربح ولا يفسخ نكاحه ولا يعتق عليه كالوكيل يشترى زوجه ومن يعتق عليه لمؤكّله. اهـ، وكذا يؤيده صنيع المغني حيث حذف قيد: ولا ربح.

• فود: (ولم يفسخ النكاح) ويترجّح أن له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكية شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنه يحرّم على العايل وطء أمه القراض؛ لأنّ ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة سم على حج. اهـ ش. • فود: (من نحو الشراء إلخ) أي كالشراء بغير جنس رأس المال والشراء لمن أقر المالك بحريته.

• فود (سني): (ويقع للعايل إلخ) هل محل الوقوع للعايل ما لم يذكر أنه للقراض ويصدقه البائع وإلا بطل الشراء كما في نظائر ذلك من الوكالة. اهـ سم ويؤيده قولهم هنا لما مر في الوكالة وقولهم المار في شرح وللمالك الرد وفي وقوعه له التفصيل السابق في الوكيل إلخ. • فود: (أما إذا اشترى بالعين إلخ) وكذا إن اشترى في الذمة بشرط أن يتقدّم الثمن من مال القراض قاله الزواني. اهـ مغني وفيه تأييد لما مرّ آتياً. • فود: (فينبطل التصرف إلخ) ظاهره البطلان في الكل في الشراء بأكثر من رأس المال لا في الزائد

• فود: (أما لو اشترى العايل من يعتق عليه وزوجه إلخ) عبارة الرّوض فزع اشترى العايل للقراض أباه، ولو في الذمة والربح ظاهر صحّ ولم يعتق. اهـ. وهي تفيد عدم العتق في الشراء بالعين وفي الذمة، ولو مع وجود الربح بخلاف عبارة الشارح وقضية ذلك أنه لو اشترى زوجه للقراض صحّ ولم يفسخ نكاحه ويترجّح أن له الوطء لبقاء الزوجية لعدم ملكة شيء منها واستحقاقه الوطء قبل الشراء فيستصحب ولا يعارض ذلك أنه يحرّم على العايل وطء أمه القراض؛ لأنّ ذلك في الوطء من حيث القراض والوطء هنا بزوجة ثابتة. • فود: (عليه) أي العايل، وكذا قوله زوجه ش. • فود: (من نحو الشراء بأكثر من رأس المال) ظاهره البطلان في الكل لا في الزائد بخلاف عبارة شرح الرّوض؛ لأنه قال فإن اشترى بأكثر منه لم يقع ما زاد عن جهة القراض إلخ. اهـ وهو شامل لنحو شراء عبد بعشرين ورأس المال عشرة.

• فود (سني): (ويقع للعايل إلخ) هل محل الوقوع للعايل ما لم يذكر أنه للقراض ويصدقه البائع وإلا

(ولا يُسافر بالمال بلا إذن) وإن قُرب السفر وانتفى الخوف والمؤنة؛ لأن السفر مقلته الخطر فيضمن به ويأثم ومع ذلك القراض باق بحاله سواء أسافر بعتن المال أو الفروض التي اشتراها به خلافاً للماوردي وقد قال الإمام لو خلط مال القراض بماله ضمن ولم ينقل ثم إذا باع فيما سافر إليه وهو أكثر قيمة مما سافر منه أو استويا صح البيع للقراض أو أقل قيمة بما لا يتغابن به لم يصح أمّا بالإذن فيجوز نعم لا يستفيد زكوب البحر

فقط بخلاف عبارة شرح الرّوض. اه سم وع ش أقول ومثلها عبارة المفتي وشرح المنهج كما مرّ فتنبني حمل كلام الشارح والتهامية على ذلك أو على اتحاد العقد عبارة البجيرمي قوله ولا يصح الشراء في الزائد أي والصورة أن العقد تعدّد، وإلا فلا يصح في الجميع. اه.

• قول (سني): (ولا يسافر بالمال بلا إذن) نعم لو قارضه بمحل لا يصلح للإقامة كالمفازة واللجة فالظاهر كما قال الأذري أنه يجوز له السفر به إلى مقصده المعلوم لهما ثم ليس له بعد ذلك أن يخذل سفرًا إلى غير محل إقامته إلا بإذن مُعني وشرح الرّوض. • فود: (وإن قُرب) إلى التثنية في المفتي إلا قوله سواء إلى وقد قال وقوله، وإن لم يفقد وقوله ويصح جُرّ إلى المثنى. • فود: (وإن قُرب السفر إلخ) ومحل امتناع السفر إلى ما يقرب من بلد القراض إذا لم يعتد أهل بلد القراض الذهاب إليه لبيع ويغلب المالك بذلك وإلا جاز؛ لأن هذا بحسب عرفهم بعد من أسواق البلد. اه ع ش (فيضمن إلخ) أي فإن سافر بمال القراض بلا ضرورة يضمن إلخ نهاية وغرر عبارة المفتي والرّوض مع شرحه فإن سافر بغير إذن أو خالف فيما إذن له فيه ضمن، ولو عاد من السفر. اه. • فود: (ولم ينقل) ثم إن أراد التصرف في مال القراض عزل قدره أو اشترى بالجميع ويكون ما اشتراه بعضه للعامل وبعضه للقراض. اه ع ش عبارة الأنوار فلو خلط ألفا بالربح فالنصف مختص به والنصف مقسوم على المشروط. اه.

• فود: (ثم إذا باع فيما سافر إليه إلخ) ولا يشترط لصحة البيع فيه كونه ببلد القراض بل يجوز بالمرض ويتقد ما سافر إليه حيث كان فيه ربح أخذًا مما تقدم ثم ظاهر كلامه صحة البيع فيه، وإن عيّن غيره للبيع بل، ولو نهاه عن السفر إليه وقد يستفاد ذلك من قوله ثم إذا باع إلخ. اه ع ش. • فود: (صح البيع للقراض) واستحق نصيبه من الربح، وإن كان متعديًا بالسفر ويضمن الثمن الذي باع به مال القراض في سفره، وإن عاد بالثمن من السفر؛ لأن سبب الضمان وهو السفر لا يزول بالعود مُعني ورّوض مع شرحه. • فود: (ويجوز) وإن سافر بالمال بالإذن فوجده يباع رخيصًا مما يباع في بلد القراض لم يبع إلا إن توقع ربحًا فيما يفاض أو كانت مؤنة الرد أكثر من قدر الثمن. اه روض مع شرحه. • فود: (نعم لا يستفيد إلخ) عبارة الرّوضة ولا يزكب البحر فإن قل بلا إذن ضمن، وإن عاد من السفر. اه. • فود: (زكوب البحر) أي المِلح سم ورشيد.

بطل الشراء كما في نظائر ذلك من الوكالة. • فود: (أو أقل قيمة بما يتغابن به لم يصح) ولا يتنسخ القراض بالبيع مطلقًا كما صرح به الإمام والغزالي شرح روض. • فود: (زكوب البحر) أي المِلح.

إلا بالنص عليه أو الإذن في بئد لا يسلك إليها إلا فيه والحق به الأذرع الأنهار إذا زاد خطرهما على خطر البر ثم إن عيّن له بئدا فليذلك، وإلا تعيّن ما اعتاد أهل بئد القراض السفر إليه منه. (ولا يتفق) العايل وأراد بالنفقة ما يؤم سائر المؤن (منه) أي من مال القراض (على نفسه حضرا) عملا بالعرف فإن شرط ذلك في العقد فسد، (وكذا سفرا) في الأظهر؛ لأن النفقة قد تستغرق الزرع وزيادة (وعليه فعل ما يعتاد) عند التجار فعل التاجر له بنفسه (كعطي الثوب ووزن الخفيف)، وإن لم يعتد فرفعه متعين (كذهب ومسلك) لقضاء العرف به (لا الأمانة الثقيلة) فليس عليه وزنها (ونحوه) بالرفع بضبطه أي نحو وزنها كنفيلها من الخان إلى الدكان لعارفي الاستحجار لذلك ويصح جز ما بعد (لا) عطفًا على الخفيف وعلى هذا رفع نحوه أولى أيضا،

- قوله: (إلا بالنص عليه) ويكفي في التخصيص التغير بالبحر، وإن لم يقيّد بالملح م ر . اهـ سم .
- قوله: (أو الإذن في بئد إلخ) كساكن الجزائر التي يحيط بها البحر . اهـ معني . • قوله: (ثم إن عيّن) راجع إلى قوله أنا بالإذن فيجوز .
- قول (سني): (ولا يتفق إلخ) ولا يتصدق من مال القراض، ولو بكسرة؛ لأن العقد لم يتناول زوض ومعني . • قوله: (ولا يتفق إلخ) أي، وإن جرت العادة بذلك وظاهره، وإن أذن له المالك ويتبني خلافه ولعله غير مراد، وعليه فإذا قرض ذلك فالظاهر أنه يكون من الزرع فإن لم يوجد حبيب من رأس المال . اهـ ش . • قوله: (فإن شرط ذلك في العقد فسد) يتبني جريانه في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرّوض ولا التفقة على نفسه من مال القراض، وإن سافر بل لو شرطها فسد القراض . اهـ سم ، وكذا يفيد ذكر النهاية والمعني هذه العبارة في شرح وكذا سافر في الأظهر بل يفيد صنع الشارح أيضا بإزجاع قول المتن، وكذا سافر إلخ إلى ما قبله متنا وشرحا . • قوله: (فعل التاجر إلخ) نائب فاعل يعتاد ش . اهـ سم . • قوله: (فرفعه متعين) أي عطفًا على فعل ما يعتاد . • قوله: (لقضاء العرف به) يشكّل مع قوله وإن لم يعتد . اهـ سم ورشيد .
- قوله: (بالرفع) أي عطفًا على الأمانة أي على المضاي المخذوف منه والأصل لا وزن الأمانة الثقيلة ولا نحوه .
- قوله: (ما يند لا) وهو الأمانة الثقيلة دون قوله ونحوه كما يصرّح به قوله وعلى هذا إلخ . اهـ ش .

- قوله: (إلا بالنص عليه) ويكفي في التخصيص التغير بالبحر، وإن لم يقيّد بالملح م ر .
- قوله: (فإن شرط ذلك في العقد فسد) يتبني جريانه في صورة السفر أيضا كما يفيد قول الرّوض ولا التفقة على نفسه من مال القراض وإن سافر بل لو شرطها فسد القراض . اهـ .
- قوله (سني): (وعليه فعل ما يعتاد) وقضيته أنه لو احتاج ذلك إلى مؤنة كانت عليه وسباني في كلام الشارح قريباً . • قوله: (فعل التاجر إلخ) نائب فاعل قول المتن يعتاد ش . • قوله: (لقضاء العرف به) قد يشكّل مع قوله، وإن لم يعتد .

وإلا أوهم عطفه على الأتمعة الثقيلة وهو فاسد إذ لا نحو لها.
(وما لا يلزمه) من العمل (له الاستحجار عليه) من مال القراض؛ لأنه من تنفعة التجارة ومصالحها، ولو تولاه بنفسه فلا أجر له وما يلزمه عمله إن استؤجر عليه تكون الأجرة من ماله وما يأخذه الرضدي والمكاس يحسب من مال القراض كما قاله الماوردي.
(تنبيه) قد يقال في كلامه تكرار فإن ما أفاده قوله وعليه إلخ يفيد قوله السابق وتوابعها كنشر الثياب وطبها وقد يجاب بأنه ذكره هنا للتصريح بال لزوم وليبيان أنه لا يستأجر عليه من مال القراض المعلوم منه أنه لا أجر له في مقابلته وهذا لا يستفاد من ذلك لجواز أخذ الأجرة في مقابلة الواجب، وإن تعين كعلم الفاتحة وأيضاً بين بهذا أن التوابع منها ما يعتاد وغيره وأن كليهما إذا خف عليه ففيه فائدة لا تعرف من ذلك لإيهامه أن التوابع هي المعتادة فقط.

فرد: (والأوهم عطفه على الأتمعة الخ) أفهم أنه على الجر ليس عطفاً على الأتمعة فعلى ماذا يعطف فإن قيل هذا الإيهام متحقق على تقدير رفع الأتمعة أيضاً؛ لأنه يتوهم أنه نفس المغطوف عليه فلم لم يحرز عنه قلت لعدم إمكان الاحتراز عنه عليه بخلاف تقدير الجر فلا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن سم على حجة. اهـ رشدي. فرد: (وما يلزمه عمله إن استأجر الخ) ولو شرط على المالك الاستحجار عليه من مال القراض حكى الماوردي فيه وجهين والظاهر منهما عدم الصحة مغني ونهاية. فرد: (فلا أجر له) سباني في الشارح م ر في المساقاة أن ما لا يلزم العامل فعله إذا فعله بإذن المالك استحق الأجرة كما لو قال أقض ديني، وإن لم ينسب المالك له أجره فقياسه أن محل عدم استحقاقه هنا الأجرة حيث فعل بلا إذن من المالك فليحرز. اهـ ع ش. فرد: (وما يأخذه الرضدي الخ) أي والخفي. اهـ مغني. فرد: (يخصب من مال القراض) أي من رأس المال إن لم يوجد ربح فإن وجد ربح، ولو بعد أخذ الرضدي والمكاس حسب منه كما يدل عليه قول المصنف الآتي وللنقص الحاصل إلخ ويتبني أن مثل ذلك ما لو دفع الوكيل ذلك من المال الموكّل فيه إذا تعدّرت مراجعة المالك أما إذا لم تعدّر فليس له ذلك إلا بالإذن منه فلو خالف كان متبرعاً به وضاع عليه ويتبني أن محل الاحتياج للمراجعة حيث لم يعتد ذلك ويعلم به المالك، ولا دفع بلا مراجعة، وإن سهلت. اهـ ع ش. فرد: (المعلوم منه) أي من البيان. فرد: (وهذا) أي أنه لا أجر له إلخ. فرد: (من ذلك) أي لزوم. فرد: (وإن تعين) غاية. فرد: (وإن كليهما) أي المعتاد وغيره. فرد: (عليه) خبر (أن) والضمير للعامل.

فرد: (والأوهم عطفه على الأتمعة الثقيلة) أفهم أنه على الجر ليس عطفاً على الأتمعة فعلى ماذا هذا ولا يقال هذا الإيهام متحقق مع رفع الأتمعة الثقيلة؛ لأنه يتوهم أنه نفس المغطوف عليه ولم يحرز عنه فدل على عدم مراعاته؛ لأنه لا بأس بالاحتراز عنه حيث أمكن لكنه لم يمكن على ذلك التقدير.
فرد: (وقد يجاب بأنه ذكره هنا إلخ) وأيضاً ففي المذكور تفصيل لتوابع التجارة لا يستفاد خصوصه مما سبق. فرد: (وإن كليهما) خبر أن قوله عليه.

(والأظهر أن العايل يملك حصته من الرّبح بالقسمة لا بالظهور) إذ لو ملك به لشارك في المال فيكون النقص الحادث بعد ذلك محسوباً عليهما وليس كذلك بل الرّبح وقاية لرأس المال وبه فارق ملك عايل المساقاة حصته من الثمر بالظهور لنتيجه خارجاً فلم ينجبر به نقص النخل وعلى الأول له بالظهور فيه حتى مؤكّد فيورث عنه ويتقدّم به على الغرماء ويصح إعراضه عنه ويقرّئه المالك بإثلافيه للمال أو استرداده ومع ملكه بالقسمة لا يستقرّ ملكه إلا إذا وقعت بعد الفسخ والنضوض الآتي ولا يجبر به خسران حدث بعدها ويستقرّ نصيبه أيضاً بنضوض المال مع ارتفاع العقيد من غير قسمة ولا تردّ هذه على المثني خلافاً لمن زعمه؛ لأنّ كلامه في مجرّد المليك الذي وقع الخلاف في حصوله بماذا ومزّ آخِر زكاة التجارة حكم زكاة مال القراض.

• فوّج (سني): (من الرّبح) أي الحاصل بعمله. اهـ مُعْنِي.
 • فوّج (سني): (لا بالظهور) أي للرّبح. • فوّج: (إذ لو ملك) إلى الفضل في النهاية إلا قوله ولو العايل، وكذا في المُعْنِي إلا قوله ولا تردّ إلى المثني وقوله ولا يؤيّده إلى المثني. • فوّج: (عليهما) أي على رأس المال والرّبح كما يدلّ عليه تغيير غيره بالمالين. • فوّج: (وبه) أي بقوله وليس كذلك بل الرّبح إلخ.
 • فوّج: (وعلى الأول) أي الأظهر وقوله: (له) أي للعايل قبل القسمة وقوله: (فيه) أي نصيبه من الرّبح. • فوّج: (على الغرماء) أي وعلى مؤن تجهيز المالك لتعلّقه بالعين شرح الرّوض اهـ سم وع ش.
 • فوّج: (إعراضه) أي العايل. • فوّج: (بإثلافيه) أي إثلاف المالك مال القراض بإعتاق أو إيلاد أو غيرهما ولو قبل القسمة. اهـ شرح البهجة والروض. • فوّج: (أو استرداده) أي المالك مال القراض من العايل. • فوّج: (لا يستقرّ ملكه إلخ) عبارة المُعْنِي والروض مع شرحه تنبيه لا يستقرّ ملك العايل بالقسمة بل إنما يستقرّ بتضيض المال وفسخ العقيد معها لبقاء العقيد قبل الفسخ مع عدم تنضيض المال حتى لو حصل بعد القسمة نقص جبرّ بالرّبح المقسوم أو تنضيض المال، والفسخ بلا قسمة المال لا ارتفاع العقيد والثوق بحصول رأس المال أو تنضيض رأس المال فقط واقتسام الباقي مع أخذ المالك رأس المال وكالأخذ الفسخ. اهـ. • فوّج: (نصيبه) أي العايل أي ملك نصيبه. • فوّج: (من غير قسمة) فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة. اهـ سم وتقدّم أيضاً أنّ الأخذ كالفسخ في بعض الصّور. • فوّج: (في مجرّد المليك إلخ) أي لا في استقراره وفي هذا الجواب نظر إذ للمُعْتَرِض أن يقول: إن مجرّد المليك يحصل بالنضوض وارتفاع العقيد بلا قسمة أيضاً.
 • فوّج: (في حصوله بماذا) الأولى في أنه بماذا يحصل. • فوّج: (ومزّ إلخ) والراجع منه أنها من الرّبح إن أخذت قبل القسمة. اهـ ع ش.

• فوّج: (وتقدّم به على الغرماء) وعلى مؤنة تجهيز المالك لتعلّقه بالعين مع شرح الرّوض. • فوّج: (من غير قسمة) فالمدار على النضوض مع الفسخ ولا أثر للقسمة.

(ولما ز الشجر والتاج وكسب الرقيق والمهن) على من وطئ أمة للقراض بشبهة منها ولو العايل وسائر الزوائد المنيئة (الحاصلة) بالرفع (من مال القراض) بغير تصرف العايل (يفوز بها المالك)؛ لأنها ليست من فوائد التجارة

فوق (سني): (والتاج) أي من أمة أو بهيمة (وكسب الرقيق) أي من صيد واحتطاب وقبول وصية. اه
 نهاية زاد المغني ودية. اه. فود: (بشبهة منها) أو زنا مكروهة أو مطاوعة وهي ممن لا تعتبر مطاوعتها أو يباح نهاية ومغني وشرح الروض. فود: (ولو العايل) عبارة النهاية والمغني والاسنى والغزير ويخرم على كل من المالك والعايل وطء جارية القراض سواء كان في المال ربح أم لا وتزويجها أي لثالث وليس وطء المالك فسحا للقراض ولا موجباً مهراً ولا حداً. واستيلاده كإغاثته فيقتد ويقرم للعايل حصته من الربح فإن وطئ العايل عالماً بالتحريم ولا ربح حد لعدم الشبهة، وإلا فلا حد للشبهة ويثبت عليه المهر ويحمل في مال القراض كما قاله الشيخان. اه زاد النهاية ويكون الولد حراً وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر. اه قال ع ش والقياس كما يؤخذ من توجيه كلامهما في المهر أنها تكون مال قراض م ر انتهى حواشي شرح الروض. اه عبارة البجيرمي عن القليوبي. قال والذ شيخنا م ر وتكون أي قيمة الولد مال قراض أيضاً وخالفه ولده فيها وقال: إنها للمالك، ومال شيخنا للأول وهو ظاهر. اه. وفي الغزير والروض، ولو استولد العايل جارية القراض لم يصير أم ولد؛ لأنه لا يملك بالظهور. اه.
 فود: (المنيئة) بخلاف غير المنيئة كالسمن وتعلم صنعة فهو مال قراض. اه شرحا الروض والبهجة.

فوق (سني): (الحاصلة) أي كل منها (من مال القراض) المشتري به شقص ورقيق وأرض وحيوان للتجارة إذا حصل في مدة التربص لينع كل من الأمور المذكورة. اه مغني. فود: (لأنها ليست من فوائد التجارة) أي الحاصلة بتصرف العايل في مال التجارة بالبيع والشراء بل هي ناشئة من عيبي المال من غير فعل من العايل. اه مغني. (فني): لو استعمل العايل دواب القراض وجب عليه الأجرة من ماله للمالك ولا يجوز للمالك استعمال دواب القراض إلا بإذن العايل فإن خالف فلا شيء فيه سوى الإثم سم على منهج ويشكل كون الأجرة للمالك على ما ذكره الشارح من أن المهر الواجب على

فود: (على من وطئ أمة للقراض بشبهة منها) فإن وطئها العايل عالماً بالتحريم ولا ربح حد لا تنافي الشبهة، وإلا فلا حد للشبهة ويكون الولد حراً وتلزمه قيمته للمالك فيما يظهر شرح م ر. فود: (ولو العايل) متى في الروض على المهر الواجب بوطء العايل يحمل في مال القراض واغتمده شيخنا الشهاب الرملي ووجهه بأنه فائدة عينية حصلت بفعل العايل كأرباحه اه ويحتل أن يجري ذلك في قيمة الولد فيما إذا أولد الموطوءة فيكون مال قراض للتوجيه المذكور لكن الذي يظهر خلافه والغزير م ر قال في الروض فإن جنى عبد القراض فهل يقديه العايل من مال القراض أو لا وجهان. اه والمعتد الأول، وإن قال في شرحه أن الأوجه الثاني م ر والله تعالى أعلم.

وخرج بالحاصلة من ذلك الظاهر في حدودها منه ما لو اشترى حيواناً حاملاً أو شجراً عليه ثمر لم يؤثر فإن الأوجه أن الشجرة والولد مال قراض (وقيل) كل ما حصل من هذه الفوائد (مال قراض)؛ لأنها بسبب شراء العايل لأصلها ولا يؤيده ما روي في زكاة التجارة أن الشجرة والنتاج مال تجارة؛ لأن المشتري فيما يركب كونه من عين النصاب وهذا كذلك وهنا كونه بحذق العايل وهذا ونحوهما ليست كذلك.

(والفقه الحاصل بالروعي) أو بعيب كمرض حاد (محسوب من الرهن ما أمكن ومجوز به)؛ لأنه المتعارف، (وكذا لو تلف بعضه بأقبة) سماوية (أو غصب أو سرقة) وتقدر أخذ بدله (بعد تصرف العايل في الأصح)؛ لأنه نقص حصل فاشبهه نقص العيب والمرضى أما لو أخذ بدل المصوب أو المرسوق فيستمر القراض فيه وله المخاصمة فيه إن ظهر في المال ربح وخرج ببعضه نحو تلف فإن القراض يرتفع ما لم يثله أجنبي ويؤخذ بدله أو العايل ويقبض المالك منه بدله ثم يردّه إليه كما بحثناه وسبقهما إليه المتولي

العايل بوطئه يكون في مال القراض، اللهم إلا أن يقال ما ذكره تبني على أن مهر الأمة مطلقاً للمالك أو أن المراد بكونها للمالك أنها تضم لمال القراض كالمهر وهو الأقرب. اهـ ع ش. ٥. فؤد: (وخرج بالحاصلة) (الخ) عبارة المغني أما لو اشترى حيواناً حاملاً فيظهر كما قال الإسوي تخريجه على نظيره من الفليس والرد بالعيب وغيرهما. اهـ. ٥. فؤد: (لو اشترى حيواناً حاملاً) (الخ) ولو اشترى دابة أو أمة حائلاً ثم حملت هل يجوز بيعها من كل منهما لكونها مال قراض أو يجوز للمالك دون العايل لكونها ملكه أو لا يجوز لواجب منهما لاختصاص المالك بالحمل فاشبه ذلك الدابة الموصى بحملها أو الحامل بحر فيه نظر والأقرب الثاني ويكون ذلك كما لو استرد بعض المال فينفسخ القراض فيه ثم إن لم يظهر ربح فظاهراً، (ولا يؤيده) أي القيل. ٥. فؤد: (أو بعيب) (الخ) عبارة المغني أو العيب أو المرض الحادتين. اهـ وهي الموافقة قول الشارح الآتي فاشبهه نقص العيب والمرضى. ٥. فؤد: (بأقبة سماوية) كحرق وغرق نهاية ومغن. ٥. فؤد: (أخذ بدله) عبارة النهاية والمغني أخذه أو أخذ بدله. اهـ.

٥. فؤد (سني): (بعد تصرف العايل) أي بالبيع والشراء. ٥. فؤد: (وله المخاصمة) أي للعايل. اهـ ع ش عبارة المغني وشرح المنهج والروض مع شرحه والخضم في البدل المالك إن لم يكن في المال ربح والمالك والعايل إذا كان فيه ربح. ٥. فؤد: (ثم يردّه) أي بلا استئناف القراض. اهـ. ٥. فؤد: (كما بحثناه) مُتَمَدِّد. اهـ ع ش وفي البجريمي عن الزيادي اعتماده أيضاً ويأتي عن الأسنى والمغني خلافه. ٥. فؤد: (وسبقهما إليه المتولي) (الخ) واختاره السبكي لكن القاضي قال بما قال به الإمام وهو المُتَمَدِّد

٥. فؤد: (ما لم يثله أجنبي) (الخ) اعتمده م ر وعبارة شرحه كعبارة الشارح. ٥. فؤد: (ويؤخذ بدله) وإنما لم يكن مال قراض قبل أخذه وقبضه كما كان بدل المزهون رهنًا في ذمة الجاني؛ لأن القراض أضعف

وقال الإمام يرتفع مطلقاً وعليه ففارق الأجنبي بأن للعامل الفسخ فجعل إطلاقه فسخاً كالمالك بخلاف الأجنبي وفيما إذا أتلّف المالك بنفسه مطلقاً ويستقر عليه نصيب العامل (وإن تلف) بعض المال (قبل تصرفه) فيه (ف) يحسب (من رأس المال في الأصح) ولا يخبر به؛ لأن العقد لم يتأكد بالمحل.

(فصل) في بيان أن القراض جائز من الطرفين والاستيفاء

والاسترداد وحكم اختلافهما وما يقبل فيه قول للعامل

(لكل) من المالك والعامل (فسخه)

مُغْنِ رَوْضٌ مع شرحه. هـ. قوله: (يزقفع) أي القراض بإتلاف العامل (مطلقاً) أي سواء أخذ منه بدله وردّه إليه أم لا. اهـ ع. ش. أي وحيث يحتاج إلى استيفاء القراض. هـ. قوله: (وعليه) أي ما قاله الإمام. هـ. قوله: (ينفسخ مطلقاً) أي سواء دفع بدله ليكون مال قراض أم لا وفي صورة الدفع إنما يصير قراضاً بعقد جديد. اهـ ع. ش.

هـ. قوله (سني): (وإن تلف قبل تصرفه) ظاهره، ولو بنحو غضب أو سرقة وأخذ بدله فليراجع. (فرغ): قال في الرّوض، وإن جنى عبد القراض فهل يقضيه العامل من مال القراض وجهان. اهـ والمُعْتَمَدُ الأوّل، وإن قال في شرحه إن الأوجه الثاني م. ر. اهـ سم.

(فرغ): في الْمُغْنِي والرّوض مع شرحه، ولو قُتِلَ عَبْدُ الْقَرَضِ وقد ظَهَرَ فِي الْمَالِ رِبْحٌ فَالْقِصَاصُ بَيْنَهُمَا فَلْيَسَّرْ ل أَحَدِهِمَا الْإِنْفِرَادَ بِهِ فَإِنْ عَفَا الْعَامِلُ عَنِ الْقِصَاصِ سَقَطَ وَوَجَبَتِ الْقِيَمَةُ كَمَا لو عَفَا الْمَالِكُ وَيَسْتَمِرُّ الْقَرَضُ فِي بَدَلِهِ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي الْمَالِ رِبْحٌ فَلِلْمَالِكِ الْقِصَاصُ وَالْعَفْوُ مَجَانًا، وَإِنْ تَلَفَ مَالُ قِرَاضٍ اشْتَرَى بِعَيْنِهِ شَيْئًا قَبْلَ تَسْلِيمِهِ انْفَسَخَ الْبَيْعُ وَالْقَرَضُ، وَإِنْ اشْتَرَاهُ فِي الدُّمَةِ وَتَلَفَ مَالُ الْقِرَاضِ قَبْلَ الشَّرَاءِ انْقَلَبَ الشَّرَاءُ لِلْعَامِلِ فَيَزَقِّعُ الْقَرَضُ، وَإِنْ تَلَفَ بَعْدَ الشَّرَاءِ وَقَعَ لِلْمَالِكِ فَلَوْ كَانَ الْمَالُ مِائَةً وَتَلَفَ لَزِمَهُ مِائَةُ أُخْرَى. اهـ. هـ. قوله: (ولا يخبر به) أي بالربح.

(فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين)

هـ. قوله: (في بيان) إلى قوله وكان الفرق في النهاية إلا قوله؛ لأنه إلى ويحصل وقوله أي حيث إلى وباستزجاءه.

هـ. قوله (سني): (لكل فسخه) وللعامل بعد الفسخ بيع مال القراض إذا تَوَقَّعَ فِيهِ رِبْحًا كَانَ ظَهَرَ بِسَوْقٍ أَوْ رَاغِبٍ وَلَا يَشْتَرِي لَازِئًا الْعَقْدَ مَعَ كَوْنِهِ لَا حَظَّ لَهُ فِيهِ مُغْنٍ وَنَهَايَةُ قَالَ ع. ش. وَمَحَلُّ تَفْوِذِ الْفَسْخِ مِنَ الْعَامِلِ حَيْثُ لَمْ يَتَرْتَّبْ عَلَيْهِ اسْتِثْلَاءُ ظَالِمٍ عَلَى الْمَالِ أَوْ ضَيَاعُهُ، وَإِلَّا لَمْ يَتَقَدَّرْ وَيَتَّبَعِي لَا يَتَقَدَّرُ مِنَ الْمَالِكِ أَيْضًا إِنْ ظَهَرَ رِبْحٌ وَالْحَالَةُ مَا ذَكَرَ لِمَا فِيهِ مِنْ ضَيَاعٍ حَصَّةٍ الْعَامِلِ. اهـ.

لجوازه من الجانبين.

هـ. قوله (سني): (وإن تلف قبل تصرفه إلخ) ظاهره، ولو بنحو غضب وأخذ بدله فليراجع لم يفصح عما لو كان التلّف لكل أو البعض قبل التصرف بنحو غضب أو سرقة وأخذ بدله فليراجع حكم ذلك.

متى شاء، ولو في غيبة الآخر؛ لأنه وكالة ابتداء وشركة وجمالة انتهاء ومحصل بقول المالك فسخته أو لا تصرف أي حيث لا غرض فيما يظهر أخذًا بما يأتي في الإنكار وباسترجاعه المال فإن استرجع بعضه ففيما استرجعه وبإنكاره له حيث لا غرض، وإلا فلا كالكالة، وعليه يحتمل تخالف الروضة وأصلها (ولو مات أحدهما أو جُنَّ أو أُغْمِيَ عليه انفسخ) نظير ما مر في الشركة وللعايل البيع والاستيفاء بعد موت المالك من غير إذن وإرثه وليس لإورث عايل مات

• فؤد: (متى شاء) إلى قوله حيث في المُنْفِي إِلَّا قوله أي حيث إلى باسترجاعه. • فؤد: (لأنه وكالة ابتداء وشركة إلخ) أي وكلها عقود جائزة. اهـ مُنْفِي. • فؤد: (وشركة) أي بعد ظهور الربح (أو جمالة) أي قبله. • فؤد: (ويحصل) أي الفسخ. • فؤد: (بقول المالك) الأولى بقوله فسخته، وقول المالك لا تصرف إلخ. • فؤد: (فسخته) أو رفعت أو أبطلته أو نحو ذلك نهاية ومُنْفِي كَقَضَتْه ولا تبغ ولا تشتريع ش. • فؤد: (أو لا تصرف) أي بعد هذا. اهـ نهاية. • فؤد: (أي حيث إلخ) راجع للصورتين جميعًا. اهـ ع ش. • فؤد: (وباسترجاعه إلخ) وباغتائه واستيلاده له، ولو حبس العايل ومتعه من التصرف أو باع ما اشتراه العايل للقراض لم يكن فسحًا له لعدم دلالته عليه بل بيعة إعانة للعايل بخلاف بيع الموكل ما وكل فيه نهاية ومُنْفِي. • فؤد: (ففيما استرجعه) أي وبقي في الباقي. اهـ مُنْفِي. • فؤد: (حيث لا غرض إلخ) اغتمده م ر وحاصل المُعْتَمِد أن إنكار القراض من المالك أو العايل كإنكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداء أو بعد سؤال خلافًا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الرّوض أي والمُنْفِي. اهـ سم عبارتهما أجيب أي عن استشكلات تصحيح التّووي الانعزال بإنكار القراض بأنه يتبني أن يكون إنكار الوكالة فيُفَرَّقُ بين كونه لغرض أو لا بأن الفقه ما قاله التّووي؛ لأن صورة ذلك في الوكالة أن يسأل عنها المالك فيذكرها وصورته في القراض أن يتكره ابتداء حتى لو انعكس انعكس الحكم. اهـ. • فؤد: (نظير ما مر في الشركة) أي عبارة غيره كالكالة. قال ع ش مُقْتَضَى تشبيهه بالوكالة عدم انعزاله بالخيانة قال الأذرعِي الظاهر ولم أره نصًا أن عايل المحجور عليه إذا خان أو غش انعزل بخلاف عايل مُطْلَقِ التصرف. اهـ حواشي الرّوض وقياس ما مرّ للشارح م ر من أن الوكيل عن المحجور عليه إذا فسق انعزل عن بقاء المال في يده لا عن التصرف أنه هنا كذلك وأنه يُفَرَّقُ بين الابتداء والدوام. اهـ. • فؤد: (بعد موت المالك) وكذا للعايل بعد جنون المالك أو إغمائه يبيع مال القراض واستيفاء ديونه بغير إذن الولي مُنْفِي وروض مع شرحه. • فؤد: (وليس) أي البيع

﴿فصل في بيان أن القراض جائز من الطرفين إلخ﴾

• فؤد: (وبإنكاره له حيث إلخ) اغتمده م ر وحاصل المُعْتَمِد أن إنكار القراض من المالك أو العايل كإنكار الوكالة من الموكل أو الوكيل وأنه لا فرق في جميع ذلك بين أن يكون الإنكار ابتداء أو بعده سؤال خلافًا لما اقتضاه الجواب المذكور في شرح الرّوض. • فؤد: (والاستيفاء) أي ليهيّن التجارة. • فؤد: (وليس) أي البيع والاستيفاء ش.

إلا بإذن المالك وكان الفرق أن بيع العايل واستيفاءه من لوائيم عقده فلم يمنعهما موث المالك بخلاف واريته نعم يظهر تقييد جواز بيعه بما إذا رُجي فيه ظهور ربح أخذًا بما يأتي. (ويلزم العايل)، وإن لم يكن ربح (الاستيفاء) ليدون التجارة أي لرأس المال منها فقط كما اعتمده الإسوي وغيره لتصريحهم في الفروض بأنه لا يلزمه إلا تنضيض رأس المال فقط مع قياسهم مسألة الدين عليها لكن اعتمد ابن الرفعة ما اقتضاه المتن كالروضة وأصلها أنه يلزمه استيفاء الربح أيضًا وتبعه السبكي وفوق بين هذا والتنضيض بأن القراض مُستلزم لشرائه

والاستيفاء. هـ قوله: (إلا بإذن المالك) فإن لمتنع المالك من الإذن في البيع تولاه أمين من جهة الحاكم ولا يقرر ورثة المالك العايل على القراض كما لا يقرر المالك ورثة العايل عليه؛ لأن ذلك ابتداء قراض وهو لا يصح على الفرض فإن نص المال، ولو من غير جنس رأس المال جاز تقرير الجميع فيكفي أن يقول ورثة المالك للعايل: قرزناك على ما كنت عليه مع قبوله أي لفظًا أو يقول المالك لورثة العايل قرزناكم على ما كان مورثكم عليه مع قبولهم وكالورثة وليهم وكالموت الجنون والإغماء فيقرر المالك بعد الإقامة منهما وولي المجنون مثله قبل الإفاقة ويجوز التقرير على المال الناض قبل القسمة لجواز القراض على المشاع فيختص العايل بربح نصيبه ويشارك في ربح نصيب الآخر مثاله المال مائة وربحها مائتان مناصفة وقرر العقد مناصفة فالعايل شريك الوارث بمائة فإن بيع مال القراض بستمائة فلكل منهما ثلاثمائة إذ للعايل من الربح القديم مائة وربحها مائة ورأس المال في التقرير مائتان للوارث وربحها مائتان مقسوم بينهما، ولو قال البائع بعد فسخ البيع للمشتري قرزناك على البيع قبل صح بخلاف التكاح؛ لأنه لا بد فيه من لفظ التزويج أو الإنكاح معنًى وروض مع شرحه وقولهما ولا يقرر ورثة المالك الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله ويجوز التقرير أي بأن يقول قرزناك وقوله وقرر العقد أي من جانب المالك أو واريته وقوله مقسوم بينهما أي الوارث والعايل وقوله، ولو قال البائع الخ ذكره لمناسيته للتقرير في القراض. اهـ. هـ قوله: (إذا رجي) كذا في أصله بخطه بالياء. اهـ سيّد عمر.

هـ قوله: (بما يأتي) أي في قوله ولا يمتنع بمنع المالك الخ. هـ قوله (سني): (ويلزم العايل الاستيفاء) ولو رضي المالك بقول الحوالة جاز نهايةً ومعنًى أي الحوالة الصورية تشيدي عبارة ع ش فيه مسامحة؛ لأن الدين للقراض ملك المالك فالمراد من الحوالة الرضا بقاء الدين في فئة من هو عليه. اهـ واستيفاء المالك إياه بنفسه مثلاً. هـ قوله: (لكن اغتمده ابن الرفعة ما اقتضاه المتن الخ) وكذا اغتمده النهاية والمغني وشرح الرزح والمنهج عبارة السيّد عمر وما اغتمده ابن الرفعة حقيق بالاعتماد. اهـ. هـ قوله: (أنه يلزم) إلى قول المتن مثله في النهاية، وكذا في المغني إلا قوله أو يرصاه إلى المتن. هـ قوله: (والتنضيض) أي حيث لم يلزمه تنضيض ما زاد على رأس المال.

العروض والمالية فيه مُحَقَّقَةٌ لِكُونِهِ حَاصِلًا بِيَدِهِ فَكَتَفَى بِتَنْضِيضِ قَلْبِهِ رَأْسَ الْمَالِ فَقَطْ (إِذَا فُسِّخَ أَحَدُهُمَا) أَوْ انْفَسَخَ؛ لِأَنَّ الدَّيْنَ نَاقِضٌ وَقَدْ أَخَذَ مِنْهُ مِلْكًا تَامًا فَلْيَزُدْ كَمَا أَخَذَ (وَتَنْضِيضُ رَأْسِ الْمَالِ إِنْ كَانَ) مَا بِيَدِهِ عِنْدَ الْفَسْخِ (عَرَضًا) أَوْ نَقْدًا غَيْرَ صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ أَيْ بَيْعَهُ بِالنَّاصِ وَهُوَ نَقْدُ الْبَلَدِ الْمَوَافِقُ لِرَأْسِ الْمَالِ وَإِنْ أَبْطَلَهُ السُّلْطَانُ، وَالْأَبَاحُ بِالْأَغْبَاطِ مِنْهُ وَمَنْ جُنِسَ رَأْسُ الْمَالِ فَلِإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جُنْسِهِ حَصَلَ بِهِ جُنْسُهُ وَإِنَّمَا يُلْزَمُهُ اسْتِيفَاءُ مَا ذُكِرَ وَتَنْضِيضُهُ إِنْ طَلَبَهُ الْمَالِكُ أَوْ كَانَ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ وَحُظُّهُ فِي ذَلِكَ وَلَا يَمْتَنِعُ بِمَنْعِ الْمَالِكِ إِنْ تَوَقَّعَ رِبْحًا يَظْهَرُ رَاغِبٌ مَا لَمْ يَقُلْ لَهُ نَقْتَسِمُ بِتَقْوِيمٍ غَدْلِينَ أَوْ أُعْطِيَكَ نَصِيبتِكَ مِنَ الرِّبْحِ نَاصًا وَلَمْ يَزِدْ رَاغِبٌ وَخَرَجَ بِرَأْسِ الْمَالِ الرِّبْحُ؛ لِأَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا فَلَا يُكَلَّفُ أَحَدُهُمَا بَيْعَهُ نَعَمْ إِنْ تَوَقَّعَ تَنْضِيضُ

• فَوَدَّ: (وَالْمَالِيَّةُ فِيهِ مُحَقَّقَةٌ) أَيِ بِخِلَافِ الدَّيْنِ.

• فَوَدَّ: (لِأَنَّ الدَّيْنَ نَاقِضٌ) أَيِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَجِيءُ وَقَدْ لَا. اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (مَا بِيَدِهِ) أَيِ جِسًا أَوْ حُكْمًا لِيَشْتَمِلَ مَا فِي الدَّيْنِ. اهـ رَشِيدِي. فَوَدَّ: (أَوْ نَقْدًا غَيْرَ صِفَةِ رَأْسِ الْمَالِ) أَيِ كَالصُّحَاغِ وَالْمَكْسُورَةِ. اهـ مُعْنَى. فَوَدَّ: (وَالْأَبَاحُ) أَيِ وَأَنْ لَا يَوَافِقَ نَقْدُ الْبَلَدِ رَأْسَ الْمَالِ سَمِ وَرَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (فَلِإِنْ بَاعَ بِغَيْرِ جُنْسِهِ) أَيِ وَلَمْ يَكُنْ نَقْدُ الْبَلَدِ الَّذِي بَاعَ بِهِ أَغْبَطَ أَخَذًا مِمَّا قَبْلَهُ. اهـ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (حَصَلَ بِهِ جُنْسُهُ) وَلَوْ قَالَ رَبُّ الْمَالِ: لَا أَتَقَبَّلُ بِهِ جُعِلَ مَعَ يَدِهِ يَدٌ فِي أَوْجِهَ الْوَجْهَيْنِ؛ لِأَنَّ الْإِثْمَانَ انْقَطَعَ بِالْفَسْخِ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ لَا يَتَمَزَّلُ حَتَّى يَنْضِضَ الْمَالُ وَيَعْلَمَ بِهِ الْمَالِكُ. اهـ نِهَاجُهُ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ جُعِلَ مَعَ يَدِهِ يَدٌ وَيَتَّبِعِي أَنَّ أَجْرَهُ ذَلِكَ عَلَى الْمَالِكِ. اهـ وَقَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ إِلَخَ أَيِ وَلَا مُلَازِمَةً بَيْنَ الْإِنْفِسَاحِ وَالْإِنْعِزَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. فَوَدَّ: (إِنْ طَلَبَهُ الْمَالِكُ) أَيِ كُلًّا مِنَ الْاسْتِيفَاءِ وَالتَّضْيِيزِ، وَكَذَا قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ قَالَ ع. ش. فَلَوْ كَانَ الْمَالِكُ اثْنَيْنِ وَطَلَبَ أَحَدُهُمَا التَّضْيِيزَ وَالْآخَرَ عَدَمَهُ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَقْسِمَ الْمَالَ عَرُوضًا فَمَا يَخُصُّ مَنْ طَلَبَ الْعَرُوضُ يُسَلِّمُ لَهُ وَمَا يَخُصُّ مَنْ طَلَبَ التَّضْيِيزَ يُبَاعُ وَيُسَلِّمُ لَهُ جُنْسُ رَأْسِ الْمَالِ. اهـ. فَوَدَّ: (مَا لَمْ يَقُلْ) أَيِ الْمَالِكُ (لَهُ) أَيِ لِلْمَاعِلِ.

• فَوَدَّ: (بِتَقْوِيمِ هَذَيْنِ) قَصَبَتُهُ أَنَّهُ لَا يَكْتَفِي بِتَقْوِيمِ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ وَيُؤَافِقُهُ مَا مَرَّ فِي الْفَضْلِ عَنِ الْمُبَابِ ثُمَّ هَذَا ظَاهِرٌ فِي الْأَغْيَانِ وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ دَيُونًا فَمَا طَرِيقُ قِسْمَةِ ذَلِكَ وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَقَالَ إِنْ تَرَاضَى الْعَامِلُ وَالْمَالِكُ عَلَى تَعْيِينِ بَعْضِهَا لِلْمَاعِلِ وَبَعْضِهَا لِلْمَالِكِ فَذَلِكَ، وَإِلَّا رَفَعَا الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ فَيَسْتَوْفِيهَا وَيَقْسِمُ الْحَاصِلَ عَلَيْهِمَا وَعَلَى التَّرَاضِي يَكُونُ ذَلِكَ كَالْهَوَالَةِ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَى أَحَدِهِمَا اسْتِيفَاءُ مَا عَيَّنَ لَهُ مِنَ الدَّيُونِ لَمْ يَزَجَّعْ عَلَى صَاحِبِهِ أَوْ يَقْسِمُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الدَّيُونِ بِالْمُعَاصَةِ عَلَى حَسَبِ مَا يَخُصُّ كُلًّا مِنْهُمَا أَصْلًا وَرِبْحًا. اهـ ع. ش. فَوَدَّ: (وَلَمْ يَزِدْ رَاغِبٌ) كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فَلَوْ حَدَّثَ بَعْدَ ذَلِكَ غَلَاةٌ لَمْ يُوَثِّرْ نِهَاجُهُ وَمُعْنَى. فَوَدَّ: (فَلَا يُكَلَّفُ أَحَدُهُمَا إِلَخَ) أَيِ بَلْ يَقْسِمَانِهِ إِنْ شَاءَ أَوْ يَبِيعَانِهِ مَعًا. اهـ ع.

• فَوَدَّ: (وَالْأَبَاحُ إِلَخَ) أَيِ وَأَنَّهُ لَا يَوَافِقُ رَأْسَ الْمَالِ ش.

رأس المال عليه بأن كان يبيع بعضه يُنْقَضُ قيمته كقَبْدٍ وَجِبَ بَيْعُ الْكُلِّ كما بَحَثَهُ فِي الْمَطْلَبِ (وقيل لا يلزمه التضيض إن لم يكن ربح)؛ لأنه لا يحسن تكليفه العمل إلا لفائدة له ويؤد بأنه وطن نفسه على ذلك مُطْلَقًا.

(ولو استرد المالك بعضه) أي مال القراض (قبل ظهور ربح وخسران رجع رأس المال إلى الباقي)؛ لأنه لم يترك في يده غيره (وإن استرد) المالك بعضه بغير رضا العايل أو برضاه وصرحا بالإشاعة أو أطلاقاً (بعد الربح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال) على النسبة الحاصلة من مجموع الربح والأصل؛ لأنه غير متميز ويستقر ملك العايل على ما خصه من الربح فلا ينقذ تصرف المالك فيه ولا يسقط بخسر وقع بعده (مثاله رأس المال مائة والربح عشرون واسترد عشرين فالربح سدس المال) وهو مشترك بينهما (فيكون المسترد سدسه من الربح) وهو ثلاثة وثلاث (فيستقر للعايل المشروط) له (منه) وهو واحد وثلاث إن شرط له نصف الربح (وباقه من رأس المال)

ش. قود: (عليه) أي يبيع مال القراض كله. قود: (وجب بيع الكل) مُعْتَمَد. اه ع ش.

قود: (مطلقاً) أي حصل فائدة أو لا. قود: (فلا ينقذ تصرف المالك فيه) أي في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامِلٌ للاسترداد برضاه مع إطلاقهما أو قصد الإشاعة كما يصرح به إدخال ذلك في تصوير المسألة وفي بحث لما سيأتي عن المطلب أنه قرضٌ حيثيذ فكيف يُحكّم بأنه قرضٌ للمالك ويُمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الرّوض عدم نفوذ تصرفه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل سم على حجة اه رشدي وقوله في المسترد يعني في قدر نصيب العايل منه وقوله في شرح الرّوض أي والمغني حيث أنقسط قول الشارح أو برضاه إلى المتن ثم قال في شرح فالمسترد شائع ربحاً ورأس مال ما نصّه أما إذا كان الاسترداد برضا العايل فإن قصد هو والمالك الأخذ من الأصل اختص به أو من الربح فكذلك لكن يملك العايل بما بيده مقدار ذلك على الإشاعة فإن أطلقاً حُجِلَ على الإشاعة وحيثيذ الأشبه كما قال ابن الرّفعة تكون حصّة العايل قرصاً نقله عنه الإسوي وأقره ثم قال وإذا كان الاسترداد بغير رضاه لا ينقذ تصرفه في نصيبه، وإن لم يملكه بالظهور. اه وسيأتي عن ع ش الجمع بين كلامي الشارح بما يوافق ما في المغني وشرح الرّوض.

قود (سني): (سدسه) بالرفع مُتَبَدَأً وقوله: (من الربح) خبره والجُمْلَةُ خبرٌ يكون سيّدُ عَمَرٍ وع ش أي وجُمْلَةُ وبقائه من رأس المال عطفٌ على جُمْلَةِ الخبر.

قود (سني): (وباقه) أي المسترد وهو ستة عشر وثلاثان (من رأس المال) فيعود رأس المال إلى ثلاثة

قود: (ويستقر ملك العايل الخ) كذا شرح م ر وقوله فيه أي في المسترد كما هو صريح عبارته وهذا شامِلٌ للاسترداد برضاه مع إطلاقهما أو قصد الإشاعة كما يصرح به إدخال ذلك في تصوير المسألة وفي بحث لما سيأتي عن المطلب أنه قرضٌ حيثيذ فكيف يُحكّم بأنه قرضٌ للمالك ويُمنع تصرفه فيه ولهذا لم يذكر في شرح الرّوض عدم نفوذ تصرفه فيه إلا في الاسترداد بغير رضاه فليتأمل.

فلو عاد ما في يده إلى ثمانين لم يسقط نصيب العايل بل يأخذ منها واحدًا وثلاثين ويرد الباقي. واستشكل الإسنوي كابن الرفعة استقلاله بأخذ ذلك بأنه يلزم من شيوخ المسترد بقاء نصيبه فيه إن بقي وإلا ففي ذمة المالك فلا يتعلق بالمال إلا بنحو رهن ولم يوجد حتى لو أفلس المالك لم يتقدم به العايل بل يضارب وقد يجاب بأن المالك لما تسلط باسترداد ما عليم للعايل فيه جزء مكن العايل من الاستقلال بأخذ مثله ليكافأ على أن ما في يده لما كان في تصرفه كان له به نوع تعلقي يشبه الرهن فتتمكن من أخذه حقه منه وخرج بقولي بغير رضا العايل إلى آخيره ما لو استرد برضاه فإن قصد الأخذ من رأس المال اختص به أو من الربح اختص به وحيث يملك العايل بما في يده قدر حصته على الإشاعة فإن لم يقصد أحد ذلك حيل على الإشاعة كما عليم مما مر ورجح في المطلب أن نصيب العايل حيثيذ

وثمانين وثلاث. اهـ مئني. ة فود: (فلو عاد) إلى قوله وقد يجاب في المئني وإلى المئني في النهاية إلا قوله على أن ما في يده إلى وخرج. ة فود: (فلو عاد) أي بنحو انخفاض السوق (ما في يده) أي العايل وهو ثلاثة وثمانون وثلاث. ة فود: (وثلاثين) بضم أوليه. ة فود: (ويرد الباقي) وهو ثمانية وسبعون ويزههما وثلاث يزهمن. اهـ مئني. ة فود: (فيه) أي المسترد. ة فود: (به) أي بنصيبه من المسترد. ة فود: (ما لو استرده برضاه الخ) فيه إطلاق الاسترداد بالرضا ثم تفصيله بما بعده مع أن من جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض أقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير أن يقول استرداده برضاه وقصد الخ سم على حجاج اهـ رشيدتي أقول بل حتى المقام ما قدمناه عن المئني. ة فود: (فإن قصد) أي المالك وكذا الضمير في قوله الآتي فإن لم يقصد الخ. ة فود: (اختص به) أي المأخوذ برأس المال قال البجيرمي فإن اختلف قصدكما بأن قصد المالك الأخذ من رأس المال والعايل من الربح فالعبرة بقصد المالك كما قاله الشوبري. اهـ. ة فود: (وحيثيذ) أي حين إذا اختص المأخوذ بالربح. ة فود: (أن نصيب العايل حيثيذ) أي حين إذ حيل على الإشاعة ش وكذا إذا قصد الإشاعة كما هو ظاهر. اهـ سم.

ة فود: (بل يأخذ منها واحدًا الخ) أي وحيثيذ يتفد تصرف المالك كما هو ظاهر. ة فود: (واستشكل الإسنوي كابن الرفعة الخ) قد يستشكل ذلك أيضًا بأن الظاهر عدم جواز نظير ذلك في الشراكة إذ الظاهر أنه لو أخذ أحدهما جزءًا من المشترك لم يكن للآخر الاستقلال بأخذ مقابلته بحيث يستقر لهما ما أخذه بل هو باقي على حكم الاشتراك فما الفرق. ة فود: (ما لو استرد برضاه) فيه إطلاق الاسترداد بالرضا ثم تفصيله بما بعده مع أن من جملة قوله المذكور الذي خرج هذا به بعض أقسام الاسترداد بالرضا فكان حق التعبير أن يقول استرداده برضاه وقصد الخ فتأمل. ة فود: (وحيثيذ يملك العايل بما في يده قدر حصته الخ) اعتمد م ر ويتبين أن له الاستقلال بأخذه بما في يده كما تقدم. ة فود: (أن نصيب العايل حيثيذ) أي حين إذ حيل على الإشاعة ش. ة فود: (حيثيذ)، وكذا إذا قصد الإشاعة كما هو ظاهر.

قَرَضَ لِلْمَالِكِ لَا جِبَةَ (وَإِنْ اسْتَرَدَّ بَعْدَ الْخُسْرَانِ فَالْخُسْرَانُ مَوْزَعٌ عَلَى الْمُسْتَرَدِّ وَالْبَاقِي فَلَا يَلْزَمُ جِبَرُ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ لَوْ رِبَحَ بَعْدَ ذَلِكَ، مِثَالُهُ الْمَالُ مِائَةٌ وَالْخُسْرَانُ عِشْرُونَ لَمْ اسْتَرَدْ عِشْرِينَ فَوُزِعَ الْعِشْرِينَ حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إِلَى خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ؛ لِأَنَّ الْخُسْرَانَ إِذَا وُزِعَ عَلَى الثَّمَانِينَ خَصَّ كُلُّ عِشْرِينَ خَمْسَةً فَالْعِشْرُونَ الْمُسْتَرَدَّةُ حِصَّتُهَا خَمْسَةٌ فَيَبْقَى مَا ذَكَرَ فَلَوْ رِبَحَ بَعْدَ قِسْمَ بَيْنَهُمَا عَلَى مَا شَرَطَاهُ.

(وَيُضَدُّ الْعَامِلُ بِمِثْلِهِ فِي قَوْلِهِ لَمْ أَرْبَحْ) شَيْئًا أَصْلًا (أَوْ لَمْ أَرْبَحْ إِلَّا كَذَا) عَمَلًا بِالْأَصْلِ فِيهِمَا، وَلَوْ قَالَ رَبِحْتُ كَذَا ثُمَّ قَالَ غَلِطْتُ فِي الْحِسَابِ أَوْ كَذَبْتُ لَمْ يُقْبَلْ؛ لِأَنَّهُ أَقَرَّ بِحَقِّ لَيْغِهِ فَلَمْ يُقْبَلْ رُجُوعُهُ عَنْهُ نَعَمْ لَهُ تَحْلِيلُ الْمَالِكِ، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْ شُبْهَةً وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ خَيْسَرْتِ إِنْ احْتَمَلَ كَأَنَّهُ عَرَضَ كَسَادًا (أَوْ اسْتَرْتِزْتَ هَذَا لِلْقَرَضِ أَوْ لِي) وَالْعَقْدُ فِي الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ أَعْلَمَ بِقَصْدِهِ أَمَّا لَوْ كَانَ الشَّرَاءُ بِعَيْنِ مَالِ الْقَرِاضِ فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْقَرِاضِ،

• قُود: (قَرَضَ لِلْمَالِكِ) هَذَا يَشْكُلُ بِمَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَتَنَدُّ تَصَرُّفُ الْمَالِكِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فِي حِصَّةِ الْعَامِلِ الصَّرِيحِ فِي أَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ قَرَضًا فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَمْتَنِعْ عَلَى الْمَالِكِ التَّصَرُّفُ فِيهِ وَجَابَ عَنْهُ بِأَنَّ مَا سَبَقَ هُوَ بَغِيرُ إِذْنٍ مِنَ الْعَامِلِ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّهُ يَأْذِنُ مِنْهُ. اهـ ع. ش.

• قُود (سُي): (فَلَا يَلْزَمُ جِبَرُ حِصَّةِ الْمُسْتَرَدِّ) وَهِيَ فِي الْمِثَالِ الْآتِي خَمْسَةٌ وَأَمَّا حِصَّةُ الْبَاقِي وَهِيَ خَمْسَةُ عَشَرَ فَيَلْزَمُ جِبَرُهَا كَمَا يَأْتِي. اهـ بَجِيرَمِي. • قُود (سُي): (فَرُوعُ الْعِشْرِينَ) أَيِ الَّتِي هِيَ جَمِيعُ الْخُسْرَانِ (حِصَّةُ الْمُسْتَرَدِّ) فَكَانَتْ اسْتَرَدَّ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ (وَيَعُودُ رَأْسُ الْمَالِ إلخ) أَيِ الْبَاقِي بَعْدَ الْمُسْتَرَدِّ وَبَعْدَ حِصَّتِهِ مِنَ الْخُسْرَانِ. اهـ مُغْنِي.

• قُود (سُي): (إِلَى خَمْسَةِ وَسَبْعِينَ) أَيِ بِضَمِّ الْعِشْرِينَ الْخَاسِرَةِ بِمَعْنَى أَنَّهُ إِذَا حَصَلَ رِبْحٌ جَبَرْنَا السَّيِّئَ بِخَمْسَةِ عَشَرَ فَيَصِيرُ رَأْسُ الْمَالِ خَمْسَةً وَسَبْعِينَ؛ لِأَنَّهُ يُخَصُّ كُلُّ عِشْرِينَ خَمْسَةً مِنَ الْخُسْرَانِ فَانْدَفَعَ مَا يُقَالُ: إِنْ رَأْسَ الْمَالِ يَعُودُ سِتِّينَ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْخُسْرُ عِشْرِينَ وَأَخَذَ عِشْرِينَ صَارَ الْبَاقِي سِتِّينَ. اهـ بَجِيرَمِي. • قُود: (لِأَنَّ الْخُسْرَانَ) إِلَى قَوْلِهِ وَعَلَيْهِ قُتِّنَعُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • قُود: (فَلَوْ رِبَحَ إلخ) أَيِ فَلَوْ بَلَغَ الْمَالُ ثَمَانِينَ مَثَلًا تَقَسَّمَ الْخَمْسَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ إِنْ شَرَطَا الْمُنَاصَفَةَ. • قُود: (وَيُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ) أَيِ بَعْدَ ذِكْرِ الْكَذِبِ أَوْ بَعْدَ إِخْبَارِهِ بِالرَّبْحِ مُغْنٍ وَشَرَحَ رَوَضُ عِبَارَةُ الثَّرَبِ أَيِ بَعْدَ قَوْلِهِ رَبِحْتُ، وَلَوْ مَعَ قَوْلِهِ غَلِطْتُ أَوْ كَذَبْتُ. اهـ. • قُود: (خَيْسَرْتُ) أَيِ أَوْ تَلَفْتُ الْمَالَ. اهـ رَوَضُ. • قُود: (إِنْ احْتَمَلَ إلخ) فَإِنْ لَمْ يُحْتَمَلْ لَمْ يُقْبَلْ مُغْنٍ وَغُرُورٌ.

• قُود (سُي): (لِلْقَرِاضِ) وَإِنْ كَانَ خَاسِرًا (أَوَّلَى) وَإِنْ كَانَ رَابِحًا نِهَآةً وَمُغْنٍ. • قُود: (وَالْعَقْدُ فِي الذَّمِّ) قَبْلَ لِلثَّانِي فَقَطْ. اهـ مُغْنِي. • قُود: (لَأَنَّهُ أَعْلَمُ إلخ) وَلَاتِهِ فِي الثَّانِيَةِ فِي يَدِهِ مُغْنٍ وَأَسَى. • قُود: (فَإِنَّهُ يَقَعُ لِلْقَرِاضِ) أَيِ حَيْثُ اتَّفَقَا عَلَى ذَلِكَ.

• قُود: (قَرَضَ إلخ) اِغْتَمَكَ م. ر. • قُود: (تَعَمَّمْ لَهُ تَحْلِيلُ الْمَالِكِ إلخ) اِغْتَمَكَ م. ر.

وإن نوى نفسه كما قاله الإمام وجزّم به في المطلب، وعليه فتستع بئنه المالك أنه اشتراه بمال القراض لما تقرّر أنه مع الشراء بالعين لا ينظر إلى قصده وهو أحد وجهين في الرافعي من غير ترجيح ورجح جمع متقدّمون مقابلته؛ لأنه قد يشتري به لنفسه متقدّمًا فلا يصح البيع، وقد يجمع بخلاف ما قاله الإمام على ما إذا نوى نفسه ولم يفسخ القراض ومقابلته على ما إذا فسخ وحيث قد يفتي بغيره سماع بئنه المالك ثم يسأل العايل فإن قال فسخ حاكم بفساد الشراء، وإلا فلا (أو لم تنتهي عن شراء كذا) سواء أطلق الإذن له ثم ادعى النهي مطلقًا أو عن شيء مخصوص أم أذن له في شيء مقيّن ثم ادعى أنه نهاه عنه وتصويره بالثاني قاصر بل ظاهر كلامهم أنهما لو اختلفا في عقد القراض هل اشتمل على النهي عن كذا مطلقًا لا يفسد شرطه صدق العايل أيضًا ويشهد له تعليلهم بأن الأصل عدم النهي.

❦ قوله: (ورجح جمع متقدّمون إلخ) أي حيث اختلفا فيما حصل به الشراء فلا تخالف بينهما، وهذا حاصل ما ذكره المؤلف م ر في المحلّين. اه ع ش وقوله ما ذكره المؤلف أي م ر في هاشم شرحه وسيأتي آيًا عن سم ما يوافق. ❦ قوله: (وإن نوى نفسه) اعتمد م ر أي والمفني. اه سم. ❦ قوله: (كما قاله الإمام إلخ) قد يقال: مسألة الإمام إذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين م ر. اه سم. ❦ قوله: (وعليه فتستع إلخ) هذا في غاية الاتّجاه. اه سم. ❦ قوله: (وهو أحد إلخ) أي سماع بئنه المالك. ❦ قوله: (ورجح جمع متقدّمون مقابلته) والمناسب عليه بخلاف ما تقدّم عن الإمام والمطلب كما لا يخفى. اه سم عبارة النهاية والمفني والأوجه كما قاله جمع متقدّمون عدم قبول بئنه المالك أنه اشتراه بمال القراض؛ لأنه قد يشتري إلخ. اه. ❦ قوله: (مقابلته) أي مقابل أحد وجهي الرافعي وهو أي مقابلته عدم قبول بئنه المالك أنه اشتراه إلخ. ❦ قوله: (فلا يصح البيع) أي كما جزّم به الرّوض. اه سم. ❦ قوله: (سلي) (أو لم تنتهي عن شراء كذا) أما لو قال المالك: لم آذنك في شراء كذا فقال العايل بل آذنت لي فالمصدق المالك نهاية وعزّز وسم. ❦ قوله: (ثم ادعى النهي مطلقًا) إدراجه في المتن في غاية البعد. ❦ قوله: (وتصويره بالثاني إلخ) أي كما في شرح الرّوض والبهجة. ❦ قوله: (ويشهد له) أي لإظهار

❦ قوله: (وإن نوى نفسه) اعتمد م ر. ❦ قوله: (كما قاله الإمام) قد يقال مسألة الإمام إذا لم يختلفا بخلاف مسألة الوجهين. م ر. ❦ قوله: (وعليه فتستع) هذا في غاية الاتّجاه. ❦ قوله: (ورجح جمع متقدّمون مقابلته) والمناسب عليه بخلاف ما تقدّم عن الإمام والمطلب كما لا يخفى. ❦ قوله: (فلا يصح البيع) أي كما جزّم به في الرّوض وعبارته، وإن قامت أي فيما إذا قال اشتريت لتفسي بئنه أي المالك بشرائه بمال القراض لم يحكم بها أي للقراض فيبطل العقد أي؛ لأنه قد يشتري لنفسه بمال القراض غدوانًا. اه وقيل يحكم بها فلا يبطل العقد.

❦ قوله: (سلي) (أو لم تنتهي عن شراء كذا) أما لو قال المالك لم آذن لك في شراء كذا فقال العايل بل آذنت لي فالمصدق المالك شرح م ر. ❦ قوله: (وتصويره بالثاني) أي كما في شرح الرّوض.

(و) يُصَدَّقُ الْعَامِلُ بِبَيْعِهِ أَيْضًا (فِي) جِنْسٍ أَوْ (قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ)، وَإِنْ كَانَ هُنَاكَ رِبْحٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمَ دَفْعِ زِيَادَةِ إِلَيْهِ (و) فِي (دَعْوَى التَّلْفِ) عَلَى التَّفْصِيلِ الْآتِي فِي الْوَدِيعِ؛ لِأَنَّهُ أَمِينٌ مِثْلُهُ وَمَنْ تَمَّ صَمْنٌ بِمَا يَضْمَنُ بِهِ كَأَنَّهُ خَلَطَ مَالَ الْقِرَاضِ بِمَا لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ وَمَعَ ضَمَانِهِ لَا يَنْقَرِلُ كَمَا مَرَّ فَيُقَسَّمُ الرِّبْحُ عَلَى قَدْرِ الْمَالَيْنِ نَعَمْ نَحْصُ فِي الْبَوَاطِينِ وَعَاطَمَدَهُ جَنَحٌ مُتَقَدِّمُونَ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ مَالًا يُحْكِنُهُ الْقِيَامُ بِهِ

كَلَامُهُمُ الْمَذْكُورُ . هـ فَوُدُ: (فِي جِنْسٍ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا مَرَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ، وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُرَادُ بِالْجِنْسِ مَا يَشْمَلُ الصَّفَةَ . هـ فَوُدُ: (أَوْ قَدْرِ رَأْسِ الْمَالِ، وَإِنْ كَانَ الْخ) فَلَوْ قَارَضَ اثْنَيْنِ عَلَى أَنْ يَنْصَفَ الرِّبْحُ لَهُ وَالْبَاقِي بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ قَرِيبًا وَأَخْضَرَ اثَلَاثَةَ آلَافٍ فَقَالَ الْمَالِكُ رَأْسُ الْمَالِ الْفَانِ وَصَدَقَهُ أَحَدُهُمَا وَأَنْكَرَ الْآخَرُ وَخَلَفَ أَنَّهُ أَلْفٌ فَلَهُ خَمْسِمِائَةٍ؛ لِأَنَّهُ نَصِيهِ بِزَعْمِهِ وَلِلْمَالِكِ الْفَانِ عَنْ رَأْسِ الْمَالِ لِاتِّفَاقِهِ مَعَ الْمُعْتَرَفِ عَلَيْهِ وَثَلَاثًا خَمْسِمِائَةٍ عَنِ الرِّبْحِ وَالْبَاقِي مِنْهَا لِلْمُقَرَّرِ لِاتِّفَاقِهِمْ عَلَى أَنَّ مَا يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ مِنَ الرِّبْحِ مَثَلًا مَا يَأْخُذُهُ كُلُّ مِنَ الْعَامِلَيْنِ وَمَا أَخَذَهُ الْمُتَكَرَّرُ كَالْثَالِفِ، وَلَوْ أَخْضَرَ الْفَيْنِ أَخَذَ الْمُتَكَرَّرُ رُبْعَ الْآلِفِ الزَّائِدِ عَلَى مَا أَقَرَّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَصِيهِ بِزَعْمِهِ وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْمَالِكُ نَهَايَةً وَرَوَّضَ وَبَهْجَةً مَعَ شَرْحِهِمَا، وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُمْ وَلَوْ أَخْضَرَ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَالْبَاقِي يَأْخُذُهُ الْخ أَيِ وَلَا شَيْءَ لِلْمُقَرَّرِ . اهـ .

• هـ فَوُدُ (سَبِي): (وَدَعْوَى التَّلْفِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ ادَّعَى تَلَفَهُ ثُمَّ اعْتَرَفَ بِبِقَائِهِ ثُمَّ ادَّعَى تَلَفَهُ . اهـ نَهَايَةً . هـ فَوُدُ: (حَلَّى التَّفْصِيلِ الْآتِي الْخ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ هُنَاكَ وَخَلَفَ فِي رَدِّهَا عَلَى مُؤْتَمِنَةٍ وَفِي تَلَفِهَا مُطْلَقًا أَوْ بِسَبَبِ خَفِيٍّ كَسَرِقَةٍ أَوْ ظَاهِرٍ كَحَرِيقٍ عُرِفَ دُونَ عُمُومِهِ فَإِنْ عَرَفَ عُمُومَهُ وَأَتَمَّ فَكَذَلِكَ، وَإِنْ لَمْ يَتَمَّ صَدَّقْ بِلَا يَمِينٍ وَإِنْ جَهْلَ طَرِيقَ بَيِّنَةٍ ثُمَّ يَخْلِفُ أَتَاهَا تَلَفَتْ بِهِ . اهـ . هـ فَوُدُ: (الْآتِي فِي الْوَدِيعَةِ) وَمَنْ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَذْكُرْ سَبَبًا أَوْ ذَكَرَ سَبَبًا خَفِيًّا صَدَّقَ بِبَيْعِهِ لَكِنْ هَلْ مِنْ السَّبَبِ الْخَفِيِّ مَا لَوْ ادَّعَى مَوْتَ الْحَيَوَانِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَلَا يَتَعَدَّى أَنَّهُ إِنْ غَلَبَ حُصُولُ الْعِلْمِ بِهِ لِأَهْلِ مَحَلَّتِهِ كَمَوْتِ جَمَلٍ فِي قَرْيَةٍ أَوْ مَحَلَّةٍ كَانَ مِنَ الظَّاهِرِ فَلَا يَقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ، وَإِلَّا كَانَ كَانَ بَبَرِيَّةٍ أَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ صَغِيرًا لَا يَعْلَمُ مَوْتَهُ عَادَةً كَدَجَاجَةٍ قَبْلَ قَوْلِهِ: لِأَنَّهُ مِنَ الْخَفِيِّ . اهـ ع ش . هـ فَوُدُ: (كَأَنَّهُ خَلَطَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرَّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَإِنْ قَارَضَهُ عَلَى مَالَيْنِ فِي عَقْدَيْنِ فَخَلَطَهُمَا صَمْنٌ لِيَتَعَدَّى فِي الْمَالِ بَلْ إِنْ شَرَطَ فِي الْعَقْدِ الثَّانِي بَعْدَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ الْأَوَّلِ ضَمَّ الثَّانِي إِلَى الْأَوَّلِ فَسَدَ الْقِرَاضُ الثَّانِي وَامْتَنَعَ الْخَلْطُ؛ لِأَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَقَرَّ حُكْمُهُ وَرَبَحًا وَخُسْرَانًا وَإِنْ شَرَطَ قَبْلَ التَّصَرُّفِ صَحَّ وَجَازَ الْخَلْطُ وَكَأَنَّهُ دَفَعَهُمَا مَعًا نَعَمْ إِنْ شَرَطَ الرِّبْحَ فِيهِمَا مُخْتَلِفًا امْتَنَعَ الْخَلْطُ وَيَضْمَنُ الْعَامِلُ أَيْضًا لَوْ خَلَطَ مَالَ الْقِرَاضِ بِمَالِهِ أَوْ قَارَضَهُ اثْنَانِ فَخَلَطَ مَالَ أَحَدِهِمَا بِمَالِ الْآخَرِ وَلَا يَنْقَرِلُ بِذَلِكَ عَنِ التَّصَرُّفِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ عَنْ الْأَصْحَابِ . اهـ . وَجِبَارَةُ الْأَنْوَارِ، وَلَوْ دَفَعَ الْفَانَا قِرَاضًا ثُمَّ آفَا قِرَاضًا وَقَالَ ضَمُّهُ إِلَى الْأَوَّلِ فَإِنْ لَمْ يَتَصَرَّفْ بَعْدَ فَكَالْفَنَعِ مَعًا وَإِنْ تَصَرَّفَ فَسَدَ الْقِرَاضُ فِي الْآخِرِ وَالْخَلْطُ مُضْمَنٌ وَلَوْ عَقَدَ لَهُ عَقْدًا صَحَّ وَلَمْ يَجْزِ الْخَلْطُ . اهـ . هـ فَوُدُ: (لَا يَتَمَيَّزُ بِهِ) أَيِ بِسَبَبِ الْخَلْطِ . اهـ ع ش . هـ فَوُدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي شَرْحِ وَلَا يُسَافِرُ بِالْمَالِ . هـ فَوُدُ: (مَا لَا يُحْكِنُ الْقِيَامُ الْخ) أَيِ

فَتَلَفَ بَعْضُهُ ضَمِنَهُ؛ لِأَنَّهُ فُوتَ بِأَخْذِهِ وَطُرِدَ فِي الْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَالْوَصِيِّ وَلَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ بَعْدَ التَّلَفِ أَنَّهُ قَرَضَ وَالْعَامِلُ أَنَّهُ قَرِاضٌ حَلَفَ الْعَامِلُ كَمَا أَفْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ كَالْبَقَوِيِّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الضَّمَانِ وَخَالَفَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ فَرَجَعَ تَصَدِيقَ الْمَالِكِ وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ وَجَمَعَ بَعْضُهُمْ بِحَمْلِ الْأَوَّلِ عَلَى مَا إِذَا كَانَ التَّلَفُ قَبْلَ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّهُمَا حَيْثُيذِ اتَّفَقَا عَلَى الْإِذْنِ وَاخْتَلَفَا فِي شَقْلِ الذُّمَّةِ وَالْأَصْلُ بَرَاءَتُهَا وَحَمْلُ الثَّانِي عَلَى مَا إِذَا كَانَ بَعْدَ التَّصَرُّفِ؛ لِأَنَّ

بِنَفْسِهِ. اه. مُنْفِي. ه. قُود: (فَتَلَفَ بَعْضُهُ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. اه. سَمِ وَلَعَلَّ مَفْهُومَهُ أَنَّهُ إِنْ تَلَفَ كُلُّهُ لَا يَضْمَرُ الْكُلُّ بَلِ الْبَعْضُ الْخَارِجُ عَنْ قُدْرَتِهِ. ه. قُود: (فَتَلَفَ بَعْضُهُ) أَيِ بَعْدَ عَمَلِهِ فِيهِ كَمَا هُوَ نَصُّ الْبَوَيْطِيِّ. اه. رَشِيدِي. ه. قُود: (ضَمِنَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْمَالِكُ عَجْزَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَفِيهِ شَيْءٌ لِيَتَرَبَّطَ الْمَالِكُ بِتَسْلِيمِهِ مَعَ عِلْمِهِ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنْ شَرْحِ الْمَنَاوِيِّ عَلَى مَثْنِ عِمَادِ الرُّضَاءِ فِي آدَابِ الْقَضَاءِ لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ وَقِيَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا إِذَا ظَنَّ الْمَالِكُ قُدْرَتَهُ عَلَى جَمِيعِهِ أَوْ جِهَلُ حَالِهِ أَمَّا إِذَا عَلِمَ حَالَهُ فَلَا ضَمَانَ. اه. ه. قُود: (وَطُرِدَ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَيَتَّبِعِي طُرْزَهُ فِي الْوَكِيلِ وَالْوَدِيعِ وَالْوَصِيِّ وَغَيْرِهِمْ مِنْ الْأَمْنَاءِ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ كَالْأَذْرَعِيِّ وَبَحَثَ أَيِ الْأَذْرَعِيِّ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْقِرَاضُ لِيُغَيِّرَ الدَّفْعَ دَخَلَ الْمَالُ فِي ضَمَانِ الْعَامِلِ بِمَجَرَّدِ أَخْذِهِ. اه. ه. قُود: (أَنَّهُ قَرَضَ) أَيِ قِيلَ زَمُّهُ مِثْلُهُ وَقَوْلُهُ: (وَالْعَامِلُ أَنَّهُ الْخ) أَيِ فَلَا يَلْزَمُهُ شَيْءٌ. ه. قُود: (حَلَفَ الْعَامِلُ الْخ) وَفَاقًا لِشَرْحِي الرُّوضِ وَالْمُنْهَجِ وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَّةِ عِبَارَتُهُ صَدَّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَجَرَى عَلَيْهِ الْقَمُولِيُّ فِي جَوَاهِرِهِ وَأَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافًا لِلْبَقَوِيِّ وَابْنِ الصَّلَاحِ وَقَالَ فِي الْخَادِمِ أَنَّهُ الظَّاهِرُ وَيَشْهَدُ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ إِنَّهُ لَوْ ادَّعَى الْعَامِلُ الْقِرَاضَ وَالْمَالِكُ التَّوَكِيلَ صَدَّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ أَيْ وَلَا أُجْرَةَ لِلْعَامِلِ نَعَمْ لَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْعَامِلِ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا. اه. قَالَ سَمِ بَعْدَ سَرْدِهَا قَوْلُهُ م ر نَعَمْ لَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ الْخ أَيِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِي دَعْوَى الْعَامِلِ الْقِرَاضَ وَالْمَالِكِ التَّوَكِيلَ وَقَوْلُهُ لَزِيَادَةِ عِلْمِهَا أَيْ بِوُجُوبِ الْأُجْرَةِ كَذَا قَرَّرَهُ م ر. اه. ه. قُود: (فَرَجَعَ تَصَدِيقَ الْمَالِكِ الْخ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدُهُ. اه. سَمِ قَالَ الْبُجَيْرِمِيُّ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ. اه.

ه. قُود: (فَتَلَفَ بَعْضُهُ) انْظُرْ مَفْهُومَهُ. ه. قُود: (ضَمِنَهُ) ظَاهِرُهُ، وَإِنْ عَلِمَ الْمَالِكُ عَجْزَهُ وَفِيهِ شَيْءٌ لِيَتَرَبَّطَ الْمَالِكُ بِتَسْلِيمِهِ مَعَ عِلْمِهِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ قَالَ أَيِ، وَإِنْ جِهَلُ حَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اه. وَلَا يَخْفَى أَنَّ حَالَهُ الْجَهْلُ أَوَّلَى بِالضَّمَانِ فَالْمُبَالَغَةُ بِهَا غَيْرُ ظَاهِرَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قُود: (وَخَالَفَهُمَا الزَّرْكَشِيُّ فَرَجَعَ تَصَدِيقَ الْمَالِكِ وَتَبِعَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ وَأَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الرَّمْلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدُهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَشَهِدَ لِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ قَبْلَ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَى الْعَامِلُ الْقِرَاضَ وَالْمَالِكُ التَّوَكِيلَ صَدَّقَ الْمَالِكُ بِيَمِينِهِ أَيْ وَلَا أُجْرَةَ لِلْعَامِلِ نَعَمْ إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ قُلِمَتْ بَيِّنَةُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةَ عِلْمٍ. اه. وَقَوْلُهُ إِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ أَيِ فِي هَذِهِ الصُّورَةِ وَفِي دَعْوَى الْعَامِلِ الْقِرَاضَ وَالْمَالِكِ التَّوَكِيلَ وَقَوْلُهُ زِيَادَةَ عِلْمٍ أَيْ بِوُجُوبِ الْأُجْرَةِ كَذَا قَرَّرَهُ.

الأصل في التصرف في مال الغير أنه يُضْمَنُ ما لم يتحقق خلافه والأصل عَدَمُهُ أَمَا قَبْلَ التَّلْفِ
فِيصَدَّقُ الْمَالِكُ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَدْعِي عَلَيْهِ الْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ وَحِصَّتُهُ مِنَ الرَّبْحِ وَالْأَصْلُ
عَدَمُهُمَا وَلَا يُنَافِي مَا هُنَا مَا مَرَّ أَخِيْرَ الْعَارِيَةِ مِنْ تَصَدِيقِ الْمَالِكِ فِي الْإِجَارَةِ دُونَ الْآخِذِ فِي
الْعَارِيَةِ لِاتِّفَاقِهِمَا ثُمَّ عَلَى بَقَاءِ مِلْكِ الْمَالِكِ وَإِنَّمَا اخْتَلَفَا فِي أَنَّ انْتِفَاعَهُ مَضْمُونٌ وَالْأَصْلُ فِي
الانْتِفَاعِ بِمِلْكِ الْغَيْرِ الضَّمَانُ وَلَوْ أَقَامَا فِي مَسْأَلَةِ الْقَرْضِ وَالْقِرَاضِ بَيِّنَتَيْنِ قُدِّمَتْ بَيِّنَةُ الْمَالِكِ
عَلَى أَحَدِ وَجْهَيْنِ رَجَحَهُ أَبُو زُرْعَةَ وَغَيْرُهُ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمَ بَانْتِفَالِ الْمِلْكِ إِلَى الْآخِذِ وَقَالَ
بَعْضُهُمُ الْحَقُّ التَّعَارُضُ أَيُّ فَيَأْتِي مَا مَرَّ عِنْدَ الْبَيِّنَةِ، وَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ قِرَاضًا وَالْآخِذُ قَرْضًا
صُدِّقَ الْآخِذُ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ وَتَرْتَّبَتْ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَرْضِ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ فَقَالَ لَوْ اخْتَلَفَا فِي
الْقَرْضِ وَالْقِرَاضِ أَوْ الْقَصَبِ وَالْأَمَانَةِ صُدِّقَ الْمَالِكُ قَالَ الْبَغَوِيُّ،

• فَوُدَّ: (أَمَا قَبْلَ التَّلْفِ الْخ) فَالْحَاصِلُ عَلَى تَرْجِيحِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْمَالِكُ مُطْلَقًا قَبْلَ التَّلْفِ
وَبَعْدَهُ. اهـ س. • فَوُدَّ: (قَبْلَ التَّلْفِ) أَيِ وَبَعْدَ التَّصَرُّفِ وَظُهُورِ الرَّبْحِ اخْتِذَا مِنْ التَّحْلِيلِ. • فَوُدَّ: (وَحِصَّتُهُ
مِنَ الرَّبْحِ) لَعَلَّ هَذَا هُوَ مَحْطُ التَّحْلِيلِ، وَلَا فَالْإِذْنَ فِي التَّصَرُّفِ مَوْجُودٌ فِي الْقَرْضِ أَيْضًا. • فَوُدَّ: (مَا
هُنَا) أَيِ مِنْ تَصَدِيقِ الْعَامِلِ. • فَوُدَّ: (فِي الْإِجَارَةِ) أَيِ فِي دَعْوَاهَا وَقَوْلُهُ: (فِي الْعَارِيَةِ) أَيِ فِي دَعْوَاهَا.
• فَوُدَّ: (وَلَوْ أَقَامَا الْخ) أَيِ بَعْدَ التَّلْفِ كَمَا قَرَضَهُ فِي ذَلِكَ فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. اهـ س. أَيِ كَالنَّهَاجَةِ.
• فَوُدَّ: (رَجَحَهُ أَبُو زُرْعَةَ الْخ) أَيِ وَشَرَحَ الرُّوْضِ. • فَوُدَّ: (أَيِ فَيَأْتِي مَا مَرَّ الْخ) أَيِ مِنْ تَصَدِيقِ الْعَامِلِ
أَوْ الْمَالِكِ. اهـ س. • فَوُدَّ: (وَلَوْ قَالَ الْمَالِكُ الْخ) عِبَارَةُ النُّهَاجَةِ أَمَا لَوْ كَانَ الْمَالُ بَاقِيًا وَقَالَ الْمَالِكُ دَفَعْتُهُ
قِرَاضًا فَلِي حِصَّةٌ مِنَ الرَّبْحِ وَقَالَ الْآخِذُ أَخَذْتُهُ قَرْضًا صُدِّقَ الْآخِذُ بِبَيِّنِهِ، وَالرَّبْحُ لَهُ أَيِ جَمِيعُهُ وَبَدَلُ
الْقَرْضِ فِي ذِمَّتِهِ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي دَفْعِ الْمَالِ لِرَبِّهِ إِلَّا بَيِّنَةٌ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى. اهـ.
• فَوُدَّ: (صُدِّقَ الْآخِذُ كَمَا جَزَمَ الْخ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدُهُ، وَكَذَا أَفْتَى بِهِ
الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ وَأَفْتَى أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ مُوَاعِدَةً لَهُ
بِمُقْتَضَى دَعْوَاهُ يُوَافِقُ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّارِحِ وَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ الْقَرْضِ؛ إِذْ لَا أَجْرَةَ لِلْمُقْتَرِضِ وَلَا يُقْبَلُ
قَوْلُهُ فِي الرَّدِّ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مَضْمُونٌ بِالْاِخْتِلَافِ مَعَ بَقَاءِ الْمَالِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِي مَسْأَلَةِ الزَّرْكَشِيِّ فَلَوْ كَانَ
الْاِخْتِلَافُ هُنَا بَعْدَ التَّلْفِ فَالْآخِذُ مُؤَرَّ بِالْبَدْلِ لِمُنْكَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ أَيِ فِيمَا لَوْ كَانَ الْمَالُ
بَاقِيًا أَتَجِبُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةً عِلْمَ عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَغَيْرِهِ. اهـ س.
• فَوُدَّ: (فَقَالَ) أَيِ الْغَيْرِ (لَوْ اخْتَلَفَا فِي الْقَرْضِ وَالْقِرَاضِ) الْمُتَبَايِرُ مِمَّا قَبْلَهُ بِأَن يَدْعِيَ الْمَالِكُ الْقِرَاضَ

• فَوُدَّ: (أَمَا قَبْلَ التَّلْفِ فَيَصَدَّقُ الْمَالِكُ الْخ) فَالْحَاصِلُ عَلَى تَرْجِيحِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ الْمُصَدَّقَ الْمَالِكُ
مُطْلَقًا قَبْلَ التَّلْفِ وَبَعْدَهُ. فَوُدَّ: (وَلَوْ أَقَامَا فِي مَسْأَلَةِ الْقَرْضِ وَالْقِرَاضِ بَيِّنَتَيْنِ) أَيِ بَعْدَ التَّلْفِ كَمَا قَرَضَهُ
فِي ذَلِكَ فِي الرُّوْضِ وَغَيْرِهِ. • فَوُدَّ: (رَجَحَهُ أَبُو زُرْعَةَ) وَاعْتَمَدَهُ ر. • فَوُدَّ: (أَيِ فَيَأْتِي مَا مَرَّ هُنَا هَذَا
الْبَيِّنَةِ) أَيِ مِنْ تَصَدِيقِ الْعَامِلِ أَوْ الْمَالِكِ. • فَوُدَّ: (صُدِّقَ الْآخِذُ كَمَا جَزَمَ بِهِ بَعْضُهُمْ) أَفْتَى بِهِ شَيْخُنَا

ولو ادعى المالك القرض والآخذ الوديعة صدق الآخذ؛ لأن الأصل عدم الضمان وخالفه في الأنوار فقال في الدعاوى فيما لو أبدله الوديعة بالوكالة صدق المالك والوكالة الوديعة متجانسان؛ لأن الإبداع توكيل والأوجه ما قاله البقوي ثم رأيت أنها زُرعة بَحْفَه وكأنه لم يطَّلِع عليه وعَلَّله بأن الأصل براءة ذمته والأصل عدم انتقال المالك عن الدافع وعدم الضميمة من الجانبيين المشترطة في القرض دون الوديعة ثم استدل بما مرَّ أوَّل القرض أنهما لو اختلفا في

والعامل القرض. • قوله: (ولو ادعى المالك القرض والآخذ للوديعة إلخ) لَمَلَّه بَعْدُ التَّلَف. • قوله: (وخالفه في الأنوار إلخ) اعتمد هذا م. ر. اه سم ويأتي عن الْمُغْنِي والزَّوْجِي اعْتِمَادُهُ أَيضًا. • قوله: (فيما لو أبدل إلخ) أي فيما لو ادعى المالك القرض والآخذ الوكالة. • قوله: (والوكالة للوديعة إلخ) ذَلِيلٌ لِمُخَالَفَةِ الْأَنْوَارِ. • قوله: (والأوجه ما قاله البقوي) مَشَى فِي آخِرِ الْعَارِيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَه الْبَقَوِيُّ. اه سم. • قوله: (بَحْفَه) أي ما قاله الْبَقَوِيُّ مِنْ تَصْدِيقِ الْآخِذِ، وكذا ضَمِيرُ عَلَيْهِ. • قوله: (وكانه إلخ) أي أبا زُرْعَةَ وكذا ضَمِيرُ وَعَلَّله الْمُسْتَبَرُّ وَضَمِيرُ اسْتَدَلَّ. • قوله: (له عليه) الضَمِيرُ الْأَوَّلُ لِمَنْ وَالثَّانِي لِلْبَايِعِ. • قوله: (هنا) أي فيما نَحْنُ فِيهِ وَقَوْلُهُ: (فَم) أي فِي مَسْأَلَةِ الْمُضْطَرِّ. • قوله: (كالتوكيل) إلى الْكِتَابِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ يَجْعَلُ وَقَوْلُهُ، وَلَوْ ادَّعَى إِلَى الْمَنْحِيِّ. • قوله: (واينهاضه) أي الْعَامِلُ بِالزُّبْحِ (هو لَيْسَ) أي الْإِنْتِضَاعُ (بِهَا) أي بِالْعَيْنِ. • قوله: (سُي) (لو اختلفا إلخ) وإن قال الْعَامِلُ قَارَضْتَنِي فَقَالَ الْمَالِكُ وَكَثُتْكَ صَدَّقَ الْمَالِكُ يَمِينَهُ وَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ مُغْنٍ وَزَوْجٌ وَفِي شَرْحِهِ فَإِنْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ فَالظَّاهِرُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ. اه.

الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَدُهُ، وكذا أَقْنَى بِهِ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فَقَالَ الَّذِي يَظْهَرُ تَصْدِيقُ الْعَامِلِ؛ لِأَنَّ مَعَهُ يَدًا وَبَلَّغْنِي أَنَّهُ مَقْبُولٌ عَنِ الْمَالِكِيَّةِ كَذَلِكَ. اه لَكِنْ قَدْ يَخْدِشُ تَعْلِيلَهُ تَسْلِيمُهُ أَنَّ يَدَهُ نَاشِئَةٌ عَنْ دَفْعِ الْمَالِكِ إِلَيْهِ وَأَنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَالُ الْمَالِكِ وَأَقْنَى أَيْضًا شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِأَنَّهُ لَا أَجْرَةَ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ مُوَاخَذَةً لَهُ بِمُقْتَضَى دَعْوَاهُ. انتهى ويوافق ذلك قول الشارح ويترتب عليه أحكام القرض؛ إذ لا أَجْرَةَ لِلْمُقْتَرِضِ وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي الرَّدِّ نَعَمْ قَدْ يَشْكُلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ مُقْتَضَى قَوْلِ الْمَالِكِ قَبُولُ قَوْلِهِ فِي الرَّدِّ فَكَيْفَ يَسُوغُ لَهُ مُطَابَقَتُهُ بِالرَّدِّ وَتَغْرِيمُهُ مَعَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ إِقْرَازَهُ بِكَوْنِهِ قِرَاضًا الَّذِي كَانَ مُقْتَضَاهُ ذَلِكَ قَدْ سَقَطَ بِإِنْكَارِ الْآخِذِ وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا مُصَوَّرٌ بِالْاِخْتِلَافِ مَعَ بَقَاءِ الْمَالِ بِخِلَافِ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا لَوْ ادَّعَى الْمَالِكُ الْقَرْضَ وَالْآخِذُ الْقِرَاضَ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ وَغَيْرِهِ مِنْ تَصْدِيقِ الْمَالِكِ فَإِنَّهُ فِيمَا بَعْدُ التَّلَفِ كَمَا تَقَدَّمَ فَلَوْ كَانَ الْاِخْتِلَافُ هُنَا بَعْدَ التَّلَفِ فَالْآخِذُ مُقَرَّرٌ بِالْبَدَلِ لِمُنْكَرِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • قوله: (صدق الآخذ) فلو أقاما بَيِّنَتَيْنِ أَتَجِبُ تَقْدِيمُ بَيِّنَةِ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ مَعَهَا زِيَادَةُ عِلْمٍ عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَدَّمَ عَنْ أَبِي زُرْعَةَ وَغَيْرِهِ. • قوله: (وخالفه في الأنوار إلخ) اعتمد هذا م. ر. • قوله: (والأوجه ما قاله البقوي) مَشَى فِي آخِرِ الْعَارِيَةِ عَلَى خِلَافِ مَا قَالَه الْبَقَوِيُّ.

ذَكَرَ الْبَدَلِ صُدَّقَ الْآخِذُ وَقَوْلِ الرُّوضَةِ لَوْ بَقِيَ لَبِيتَ مَنْ لَا ذَنْبَ لَهُ عَلَيْهِ شَيْئًا ثُمَّ قَالَ بِقِصَّةِ
بِعُوضِ صُدَّقَ الْمَبْعُوثُ إِلَيْهِ وَمَا نَحْنُ فِيهِ أَوْلَى وَإِنَّمَا صُدَّقَ مُطْعَمٌ مُضْطَرٌّ فِي أَنَّهُ بِعُوضٍ حَقْلًا
لِلنَّاسِ عَلَى هَذِهِ الْمَكْرُمَةِ الْعَظِيمَةِ وَإِقْيَاءِ الثُّفُوسِ وَأَيْضًا الْأَصْلُ هُنَا عَدَمُ انْتِقَالِ الْمِلْكِ بِخِلَافِهِ
ثُمَّ ، (وَكَذَا) يُصَدَّقُ فِي (دَعْوَى الرُّودِّ فِي الْأَصْح) كَالْوَكِيلِ بِجَعْلٍ؛ لِأَنَّهُ أَخَذَ الْعَيْنَ لِمَنْفَعَةِ
الْمَالِكِ، وَانْتِفَاعُهُ هُوَ لَيْسَ بِهَا بَلْ بِالْعَمَلِ فِيهَا وَبِهِ فَارَقَ الْمُرْتَهَنَ وَالْمُسْتَأْجَرَ، وَلَوْ ادَّعَى تَلَفًا أَوْ
رَدًّا ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ثُمَّ ادَّعَى أَحَدَهُمَا وَأَمَكَّنَ قُبِيلَ كَمَا لَوْ ادَّعَى الرُّبْعَ ثُمَّ أَكْذَبَ نَفْسَهُ ثُمَّ قَالَ
خَسِرْتُ وَأَمَكَّنَ.

(وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْمَشْرُوطِ) لَهُ أَهْوُ النِّصْفُ أَوْ الثُّلُثُ مَثَلًا (تَحَالَفًا) لاختلافهما فِي عِوَضِ الْعَقْدِ
مَعَ اتِّفَاقِهِمَا عَلَى صِحَّتِهِ فَأَشْبَهَا اخْتِلَافَ الْمُتَبَايِعِينَ (وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلِي) لِتَقْدِيرِ رُجُوعِ عَمَلِهِ إِلَيْهِ
فَوَجِبَ لَهُ قِيَمَتُهُ وَهُوَ أَجْرُهُ مِثْلُهُ وَلِلْمَالِكِ الرُّبْعُ كُلُّهُ وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا بِالتَّحَالُفِ نَظِيرُ مَا مَرَّ
فِي الْبَيْعِ.

«قَوْلُ (سَيِّ) (تَحَالَفًا) وَلَوْ كَانَ الْقِرَاضُ لِمَخْجُورٍ عَلَيْهِ وَمُدَّعَى الْعَامِلِ دُونَ الْأَجْرَةِ فَلَا تَحَالُفَ كَنَظِيرِهِ
فِي الصَّدَاقِ نِهَايَةً وَمُغْنٍ وَشَرْحُ رَوْضٍ. «قَوْلُ: (فَاشْتَبَاهَا) الظَّاهِرُ قَاشِبُهُ أَيُّ بِالْأَفْرَادِ لَكِنْ فِي أَصْلِهِ بِصُورَةِ
التَّشْبِيهِ فَهُوَ عَلَى تَقْدِيرِ مُضَافٍ. اهْ سَيِّدُ عَمَرٍ أَيُّ وَالْأَصْلُ أَشْبَهَ اخْتِلَافَهُمَا. «قَوْلُ: (وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا
بِالتَّحَالُفِ) بَلْ يَنْفَسَخَانِ أَوْ أَحَدُهُمَا أَوْ الْحَاكِمُ كَمَا فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَلَى الْبَيَانِ، وَإِنْ أَشْعَرَ كَلَامُ
الْمُصَنِّفِ بِأَنَّهُ يَنْفَسِخُ بِمُجَرَّدِ التَّحَالُفِ وَصَرَّحَ بِهِ الرَّوْيَانِيُّ مُغْنِي وَع ش وَذَكَرَ سَمْعَنُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا
يُقَيِّدُهُ.

(خَاتِمَةٌ): لَوْ اشْتَرَى الْعَامِلُ، وَلَوْ ذِمَّتًا مَا يَمْتَنِعُ بَيْنَهُ كَخَفَرٍ أَوْ أُمٍّ وَلَدٍ وَسَلَّمٍ لِلْبَائِعِ الثَّمَنَ ضَمِيمًا، وَإِنْ
كَانَ جَاهِلًا أَوْ قَارَضَهُ لِيَجْلُبَ مِنْ بِلَدَةٍ إِلَى أُخْرَى لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّهُ عَمَلٌ زَائِدٌ عَلَى التَّجَارَةِ، وَلَوْ اشْتَرَى
بِالْقَيْنِ لِمُقَارَضَتَيْنِ لَهُ رَقِيقَتَيْنِ فَاشْتَبَاهَا عَلَيْهِ وَقَعَا لَهُ وَعَرِمَ لُهُمَا الْأَلْفَيْنِ لِتَغْرِيطِهِ بَعْدَ الْإِفْرَادِ لَا قِيَمَتَهُمَا وَإِنْ
مَاتَ الْعَامِلُ وَاشْتَبَاهَا مَالُ الْقِرَاضِ بغيرِهِ فَكَالْوَدِيعِ يَمُوتُ وَعِنْدَهُ الْوَدِيعَةُ وَاشْتَبَهَتْ بِغَيْرِهَا وَسَيَّأَتِي فِي بَابِهِ
وَإِنْ جَنَى عَبْدُ الْقِرَاضِ قَهْلَ يَقْدِيهِ الْعَامِلُ مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ كَالْتَقَفَةِ عَلَيْهِ أَوْ لَا وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ. اه
نِهَايَةً، وَكَذَا فِي الْمُغْنِيِّ وَالرُّوضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا مَسْأَلَةَ مَوْتِ الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ أَصَحُّهُمَا نَعَمْ فَقَالَا أَرَجَحُّهُمَا
لَا يَقْدِيهِ الْمَالِكُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ لَا مِنْ مَالِ الْقِرَاضِ كَمَا لَوْ أَبْقَى فَإِنَّ نَفَقَةَ رَدَّهُ عَلَى الْمَالِكِ، وَإِنْ كَانَ فِي
الْمَالِ رُبْعٌ. اه.

«قَوْلُ: (كَمَا لَوْ ادَّعَى الرُّبْعَ الْخ) وَإِنْ أَقْرَبَ رُبْعٍ ثُمَّ ادَّعَى غَلَطًا أَوْ كَذِبًا لَمْ يُثْبَلْ قَالَهُ فِي الرُّوضِ وَقَدْ تَقَدَّمَ
هَذَا فِي الشَّرْحِ بِزِيَادَةٍ. «قَوْلُ: (وَلَا يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ هُنَا بِالتَّحَالُفِ الْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَإِذَا تَحَالَفَا
فُسِخَ الْعَقْدُ وَاخْتَصَصَ الرُّبْعُ وَالْخُسْرَانُ بِالْمَالِكِ وَوَجِبَتْ الْأَجْرَةُ عَلَيْهِ لِلْعَامِلِ اه وَقَوْلُ الشَّارِحِ وَلَا
يَنْفَسِخُ الْعَقْدُ بِالتَّحَالُفِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِسَاحَ غَيْرَ الْفَسْخِ اه. وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(كِتَابُ الْمَسَاقَاةِ)

هي مُعَامَلَةٌ عَلَى تَقَهُّدِ شَجَرٍ بِجَزَاءٍ مِنْ ثَمَرَتِهِ مِنَ السَّقْيِ الَّذِي هُوَ أَهْمُ أَعْمَالِهَا وَالْأَصْلُ فِيهَا قَبْلُ
الْإِجْمَاعِ «مُعَامَلَتُهُ» بِهَوْدَ خَيْبَرَ عَلَى تَخْلِيلِهَا وَأَرْضِهَا بِشَطْرِ مَا يَخْرُجُ مِنْهَا مِنْ ثَمَرٍ أَوْ زَرْعٍ،
رواه الشيخان والحاجة ناسئة إليها والإجارة فيها ضَرْزٌ بِتَقْرِيمِ الْمَالِكِ حَالًا مَعَ أَنَّهُ قَدْ لَا يَطْلُعُ
شَيْءٌ، وَقَدْ يَتَهَاوَنُ الْأَجِيرُ فِي الْعَمَلِ لِأَخِيذِهِ الْأَجْرَةَ وَبِالْعَبْلِ ابْنُ الْمُثَنِّبِ فِي رَدِّ مُخَالَفَةِ أَبِي
حَنِيفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِيهَا وَمَنْ ثَمَّ خَالَفَهُ صَاحِبَاهُ وَزَعَمَ أَنَّ الْمُعَامَلَةَ مَعَ الْكُفَّارِ تَحْتَمِلُ الْجَهَالَاتِ
مَرْدُودَةً بِأَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ كَانُوا مُسْتَأْمَنِينَ وَأَرَكَانُهَا سِتَّةٌ عَاقِدَانِ وَمَوْرِدٌ وَعَمَلٌ وَثَمَرٌ وَصِيفَةٌ وَكُلُّهَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ)

• فُودَ: (هي مُعَامَلَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَاقْتَى فِي الْمُغْنِيِّ الْآ قَوْلُهُ وَبِالْعَبْلِ إِلَى وَارَكْنَاهَا وَإِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ كَمَا زَعَمَ
فِي النَّهَايَةِ الْآ قَوْلُهُ وَبِهِ يَتَدَفَّعُ إِلَى لَكِنْ ائْتَصَرَ وَقَوْلُهُ وَأَشَارَ إِلَيْهِ إِلَى الْمُثَنِّ. • فُودَ: (مُعَامَلَةٌ) أَيِّ بِصِيفَةٍ
مَفْلُومَةٍ قِيَّوْخَذَ مِنْهُ جَمِيعُ أَرَاكِنِهَا أَوْ يُخَيَّرُ مِنْهَا. • فُودَ: (هَلَى تَقَهُّدِ شَجَرٍ) أَيِّ مَخْصُوصٍ هُوَ التَّخْلُ
وَالْحَبُّ بِسَقْيٍ وَغَيْرِهِ. • فُودَ: (مِنْ السَّقْيِ) خَبَرٌ ثَانٍ لِقَوْلِهِ هِيَ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَهِيَ مَاخُودَةٌ مِنْ
السَّقْيِ بِفَتْحِ السَّيْنِ وَسُكُونِ الْقَافِ أَه. وَفِي عِشْرِينَ عَنْ سَمٍ عَلَى مَنَهْجٍ، وَقِيلَ مِنَ السَّقْيِ بِكَسْرِ الْقَافِ
وَتَشْدِيدِ الْيَاءِ وَهُوَ صِفَاؤُ التَّخْلِ أَه. • فُودَ: (الَّذِي هُوَ الْخ) هَذَا فِي مَعْنَى الْعِلَّةِ لِأَخِيذِهَا مِنَ السَّقْيِ دُونَ
غَيْرِهِ وَالْمُرَادُ أَنَّ عَمَلَ الْعَابِلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَاصِرًا عَلَى السَّقْيِ لَكِنَّهُ كَانَ أَكْثَرَ أَعْمَالِهَا تَقَفًا وَمُؤَنَةً
أُخِذَتْ مِنْهُ. • فُودَ: (قَبْلُ الْإِجْمَاعِ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّهَا مُجْمَعٌ عَلَيْهَا مَعَ أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ مَتَّفَعًا كَمَا سَبَّأَتْنِي إِلَّا
أَنْ يُقَالَ لَمْ يُعْتَدَ بِخِلَافِهِ لِشِدَّةِ ضَعْفِهِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ الْآتِي، وَبِالْعَبْلِ ابْنُ الْمُثَنِّبِ الْخ. • فُودَ: (وَالْحَاجَةُ
مَاسَّةٌ إِلَيْهَا الْخ) لِأَنَّ مَالِكَ الْأَشْجَارِ قَدْ لَا يُخَيَّرُ تَقَهُّدًا أَوْ لَا يَتَقَرَّعُ لَهُ وَمَنْ يُخَيَّرُ قَدْ لَا يَمْلِكُ
الْأَشْجَارَ فَيَنْتَاجُ ذَلِكَ إِلَى الِاسْتِعْمَالِ وَهَذَا إِلَى الْعَمَلِ مُغْنِي وَشَرَحُ مَنَهْجٍ. • فُودَ: (وَالْإِجَارَةُ الْخ)
جَوَابٌ عَمَّا يُقَالُ إِنَّ الْحَاجَةَ تَتَدَفَّعُ بِالْإِجَارَةِ. • فُودَ: (قَدْ لَا يَطْلُعُ الْخ) أَيُّ قَدْ لَا يَخْصُلُ لَهُ شَيْءٌ مِنْ
الثَّمَرِ مُغْنِي وَشَرَحُ الْمَنَهْجِ. • فُودَ: (فِي رَدِّ مُخَالَفَةِ أَبِي حَنِيفَةَ الْخ) وَالرَّدُّ مُضَافٌ إِلَى مَفْعُولِهِ وَالْمُخَالَفَةُ
إِلَى فَاعِلِهِ. • فُودَ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيُّ مِنْ أَجْلِ اسْتِدَادِ ضَعْفِ مَنَعَ أَبِي حَنِيفَةَ لِلْمُسَاقَاةِ. • فُودَ: (وَزَعَمَ الْخ) رَدُّ
لِجَوَابِ أَبِي حَنِيفَةَ عَنِ الْخَبَرِ بِأَنَّ الْمُعَامَلَةَ الْخ. • فُودَ: (مَرْدُودَ بِأَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ الْخ) أَيِّ وَالْمُعَامَلَةُ إِنَّمَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
(كِتَابُ الْمُسَاقَاةِ)

• فُودَ: (مَرْدُودَ بِأَنَّ أَهْلَ خَيْبَرَ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الرَّدُّ. • فُودَ: (كَانُوا مُسْتَأْمَنِينَ) أَيِّ وَهُمْ لَهُمْ أَحْكَامُ

مع شروطها ثلث من كلامه (نصحه من) مالك وعاملي (جائز التصرف) وهو الرشيد المختار دون غيره كالقراض (و) نصحه (لصبي ومجنون) وسفيه من وليهم (بالولاية) عليهم عند المصلحة للاحتياج إلى ذلك وليت المال من الإمام وللوقف من ناظره، وأقضى ابن الصلاح بصحة إيجار الولي لبياض أرض مؤلفه بأجرة هي مقدار منفعة الأرض وقيمة الثمر ثم مساقاة المستأجر بسهم للمولى من ألف سهم بشرط أن لا يُعَدَّ ذلك عُرفاً غبناً فاجشاً في عقد المساقاة بسبب انضمامه لعقد الإجارة وكونه نقصاً مجبوراً بزيادة الأجرة الموثوق بها ورده البلقيني بما حاصله أنهما صفتان متباينتان فلا تنجز إحداهما بالأخرى وبه يندفع استشهاده الزركشي له بأن الولي إذا وجد ما اشتراه للمولى مبيعاً والجنطة في إبقائه أبقاه، ولو بلا أرض لكن انتصر له أبو زرعة بعد اعتماده له بأنه ما زال يرى عدول النظار والمضاهة الفقهاء يفعلون ذلك

تَحْتَمِلُ الْجَهْلَاتِ مَعَ الْحَزِينِ رَشِيدِي وَع ش. ٥ فَوَدَّ: (وَعَامِلِي الْخ) وَلَوْ كَانَ الْعَامِلُ صَبِيًّا لَمْ نَصَحْ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثْلُ وَيُضْمَنُ بِالْإِثْلَافِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَى الْإِثْلَافِ لَا بِالتَّلْفِ وَلَوْ بِتَقْصِيرٍ م ر ه سَمَ عَلَى حَجِّ وَقَوْلُهُ لَمْ نَصَحْ أَيِ إِذَا عَقَّدَهَا بِنَفْسِهِ بِخِلَافِ مَا لَوْ عَقَّدَ لَهُ وَلَهُ لِمَصْلَحَتِهِ فَيَنْبَغِي الصَّحَّةُ كُلُّهَا لِلرَّغْبِ مَثَلًا وَقَدْ يَشْمَلُهُ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَلَصَبِي بَأَن يُرَادَ فِي مَالِهِ أَوْ ذَاتِهِ لِيَكُونَ عَامِلًا ه ع ش. ٥ فَوَدَّ: (دُونَ غَيْرِهِ) أَيِ جَائِزِ التَّصَرُّفِ. ٥ فَوَدَّ: (نَصَحَ) اسْتَغْنَى الْمُحَلِّي وَالْمُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِهِ وَتَقْدِيرُ قَوْلِهِ مِنْ وَلِيهِمْ بِتَقْدِيرِ لِنَفْسِهِ عَقِبَ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَالْمَغْنَى حَيْثُ كَانَ فِي الرَّشِيدِي نَصَحَ مِنْ جَائِزِ التَّصَرُّفِ وَصَحَّتْهَا مِنْهُ لَا فَرْقَ فِيهَا بَيْنَ كَوْنِهَا لِنَفْسِهِ بِالْأَصَالَةِ وَبَيْنَ كَوْنِهَا لَصَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ بِالْوِلَايَةِ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَيْتَ الْمَالِ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ فِي مَعْنَى الْوَلِيِّ الْإِمَامَ فِي بَسَاتِينَ بَيْتِ الْمَالِ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَالَكُ، وَكَذَا بَسَاتِينَ الْغَائِبِ فِيمَا يَظْهَرُ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ ه وَكَذَا فِي الْمَغْنَى وَالتَّهْلِيلِ لَكِنْ بَلَقَطَ كَمَا قَالَه الزَّرْكَشِيُّ. ٥ فَوَدَّ: (مِنْ الْإِمَامِ) أَيِ أَوْ نَائِبِهِ، وَلَوْ بَيَّنَّ الْمَالِكُ بَعْدَ ذَلِكَ هَلْ يَصَحُّ التَّصَرُّفُ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ نَائِبَ الْمَالِكِ ثُمَّ إِنْ كَانَتِ الثَّمَرَةُ بَاقِيَةً أَخَذَهَا وَإِلَّا رَجَعَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ ه ع ش. ٥ فَوَدَّ: (أَرْضُ مَوْلِيهِ) أَيِ أَرْضِ بُسَاتَانِهِ. ٥ فَوَدَّ: (وَقِيَمَةُ الثَّمَرِ) عَطَفَ عَلَى مَنْفَعَةِ الْخ وَقَوْلُهُ: (ثُمَّ مَسَاقَاةُ الْخ) عَطَفَ عَلَى إِيْجَارِ الْخ. ٥ فَوَدَّ: (بِسَبَبِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَنْ لَا يُعَدَّ أَيِ بَدَمِ الْعَدِّ. ٥ فَوَدَّ: (وَرَدَهُ الْبَلْقِينِي الْخ) عِبَارَةٌ تَهْلِيلِيَّةٌ وَرَدَ الْبَلْقِينِي الْخ مَرْدُودٌ كَمَا قَالَه الْوَلِيُّ الْعِرَاقِيُّ بِأَنَّهُ لَمْ يَزَلْ الْخ ه. ٥ فَوَدَّ: (اِنْتَصَرَ لَهُ) أَيِ لَابِنِ الصَّلَاحِ وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْحَالُ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يُضْمَمْ أَحَدُ الْمُقَدِّمِينَ إِلَى الْآخَرِ يَخْصُلُ مِنْ مَجْمُوعِهِمَا أَكْثَرُ مِمَّا يَخْصُلُ مَعَ الْإِنْضِمَامِ فَالْوَجْهُ اِئْتِنَاعٌ مَا ذَكَرَهُ ابْنُ الصَّلَاحِ، وَإِنْ كَانَ

الْمُسْلِمِينَ. ٥ فَوَدَّ: (وَلَيْتَ الْمَالِ مِنْ الْإِمَامِ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرَّوْضُ فِي مَعْنَى الْوَلِيِّ الْإِمَامَ فِي بَسَاتِينَ بَيْتِ الْمَالِ وَمَنْ لَا يَعْرِفُ مَالَكُ وَكَذَا بَسَاتِينَ الْغَائِبِ فِيمَا يَظْهَرُ قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ ه. (فَرَعَ): لَوْ كَانَ الْعَامِلُ صَبِيًّا لَمْ يَصَحْ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثْلُ وَيُضْمَنُ الصَّبِيُّ بِالْإِثْلَافِ لَا بِالتَّلْفِ وَلَوْ بِتَقْصِيرٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّطْهُ عَلَى الْإِثْلَافِ م ر. ٥ فَوَدَّ: (لَكِنْ اِنْتَصَرَ لَهُ أَبُو زُرْعَةَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَأْتِيهِمْ اخْتَصَرُوا الْغَنَ الْخ) قَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ الْحَالُ

ويحكمون به وبأنهم اغتفروا القَينَ في أحدِ المقدَّينِ لاستدراكه في الآخرِ لِتَمَيُّنِ المصلحة فيه الْمُتَرْتَبِ على تركها ضياع الشجرِ والثمرِ.
(وموردها التخلُّ والعنبُ) لِلنَّصِّ في التخلُّ وألحق به العنبُ بجوامع وجوب الزكاة وإمكانِ الخرصِ وتجويزُ صاحبِ الخصالِ لها على فحولِ التخلِّ مقصودةٌ مُنْظَرٌ فيه بأنه ليس في معنى المنصوصِ عليه وبأنه بناءً على اختياره للقديم في قوله (وجوزها القديم في سائر الأشجارِ المثمرة) لقوله في الخبرِ السابقِ من ثمرٍ أو زرعٍ ولعمومِ الحاجةِ واختيرَ الجديدُ المنع؛ لأنها رُخصةٌ تختصُّ بموردها

بحيث لو لم يحصل هذا الضمُّ حصلَ أقلُّ أو تعطلَّ أحدُ المقدَّينِ ولم يَرُغَب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يُشير إلى ذلك قوله لِتَمَيُّنِ المصلحة الخ سم على حَجِّ اه ع ش بقي ما لو تساوى الحاصلان ولم يخف التعطلُّ ولعلَّ الأقربَ حينئذٍ عدمُ الجوازِ لِعدمِ المصلحة فليُحرَّزْ.
• فَوُدَّ: (ويُحكمون به) أي فصارَ كالمُجمَع عليه اه ع ش.

• فَوُدَّ (سني): (وموردها) أي ما يَرُدُّ صيغةُ عَقْدِ المُساقاةِ عليه أصالةً اه مُعْنِي. • فَوُدَّ: (وتَجَوَّزَ صاحبُ الخصالِ الخ) وفقاً لِلنَّهْيَةِ عِبَارَتُهُ وَموردها التخلُّ، ولو ذُكِرَا كما اقتضاه إطلاقه وصَرَّحَ به الخفافُ وقد يُنازَعُ فيه بأنه ليسَ الخُ ع اه قال ع ش قوله الخفافُ هو صاحبُ الخصالِ اه عبارة الحلبيِّ قوله كَوْنُهُ نَحْلاً ولو ذُكِرَا م ر وَذَكَرَ أهلُ الخبِرةِ أَنَّ ذُكُورَ التخلِّ قد تُثْمِرُ اه.

• فَوُدَّ (سني): (في سائرِ الأشجارِ المثمرة) احتَرَزَ بالأشجارِ عَمَّا لا ساقَ له كالبطيخِ وقَصَبِ السُّكَّرِ وبالمُثمرةِ عَن غيرِها كالقوتِ الذَّكَرِ وما لا يُقْصَدُ ثَمَرُهُ كَالصَّنَوْبِ فلا تجوزُ المُساقاةُ عليهما على القولينِ اه مُعْنِي. • فَوُدَّ: (لقوله) إلى قوله وشرط في المُعْنِي. • فَوُدَّ: (في الخبرِ السابقِ من ثمرٍ وزرعٍ) قد يُدْفَعُ بأنَّ قوله في الخبرِ من ثمرٍ بقَدِّ قوله على نُخلِها مَضْرُوفٌ لِثَمَرِ التخلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ سم ورشيدِي وع ش.

• فَوُدَّ: (واختيرَ) عبارةُ النَّهْيَةِ والمُعْنِي واختاره المُصنِّفُ في تَصْحيحِ التَّيْبَةِ اه. • فَوُدَّ: (لأنَّها رُخصةٌ) في رَدِّهِ لِلدَّلِيلِ القديمِ نَظَرٌ؛ لأنَّه استدلَّ بعمومِ الثمرِ في الخبرِ لا بالقياسِ. • فَوُدَّ: (فَيُخْتَصُّ بموردها) قد يُقالُ يَرُدُّ عليه قياسُ العنبِ فإن فَرَّقَ بِتَحْقِيقِ شَرْطِ القياسِ في العنبِ دونَ غيره قلنا هذا لا يُفِيدُ مع فَرَضِ

بحيث لو لم يَنْصَمَّ أحدُ المقدَّينِ إلى الآخرِ حصلَ من مجموعِهما أَكْثَرُ ممَّا يَحْصُلُ مع الانضمام فالوجه امتِناعُ ما ذكره ابنُ الصلاح، وإن كان بحيث لو لم يحصل هذا الضمُّ حصلَ أقلُّ أو تعطلَّ أحدُ المقدَّينِ، ولم يَرُغَب فيه فالوجه جواز ما ذكره بل وجوبه وقد يُشير إلى ذلك قوله لِتَمَيُّنِ المصلحة الخ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوُدَّ: (بأنه ليسَ في معنى المنصوصِ عليه) كان وجه هذا التقيُّ أَنَّهُ لا يوجدُ فيه وجوبُ الزكاة وإمكانُ الخرصِ إلا أن يُقالَ هذا باختيارِ ما مِن شأنِهِ باختيارِ الجنسِ ويدَّعي شمولَ الثمرِ في لَفْظِ النَّصِّ لِطُلُوعِ الذُّكُورِ وحينئذٍ لا يَلْزَمُ بناءً هذا على القديم. • فَوُدَّ: (لقوله في الخبرِ السابقِ من ثمرٍ أو زرعٍ) قد يُدْفَعُ بأنَّ قوله في الخبرِ من ثمرٍ بقَدِّ قوله على نُخلِها مَضْرُوفٌ لِثَمَرِ التخلِّ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (لأنَّها رُخصةٌ) في رَدِّهِ

وعليه يفتتح في المقل كما صححه المصنف وتصح على أشجار ثمجرة تبعا للتخل والعنب إذا كانت بينهما وإن كثرت وشرط بعضهم تغذر أفرادها بالشقي نظير المزاعة وعليه فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم من اتحاد العايل وما بعده ويشتراط رؤيته المساقى عليه وتميئنه فلا يصح على غير مرئي ولا على مئهم كأحد الحديقتين ولا يأتي فيه خلاف إحدى الصورتين السابق للزوم المساقاة.

(ولا تصح المعايرة) قيل باتفاق المذاهب الأربعة (وهي عقل الأرض) أي المعاملة عليها كما

الرخصة ومنع القياس فيها، وأيضا فقدم إلحاق سائر الأشجار حيث يندم تحقق شرط القياس لا للكون رخصة فليتأمل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن الصحيح جواز القياس في الرخص خلافا لأبي حنيفة سم على حججهم ش رسيدي. فود: (وله) أي الجديد اهـ ش. فود: (في المقل) أي الدوم اهـ ش عبارة القاموس والمقل المكى تمر شجر الدوم اهـ. فود: (والعنب) الواو بمعنى أو وقوله: (بينهما) أي بين التخل أو العنب اهـ ش. فود: (وشرط بعضهم إلخ) عبارة النهاية وشرط الزركشي بخا تغذر إلخ اهـ وعبارة الغرر فإن ساقى عليها تبعا لتخل أو عنب فالأصح في الرخصة الصحة كالمزاعة ويؤخذ من التشبيه أنه يعتبر في ذلك عسر أفرادها بالشقي كالمزاعة وكلام الماوردى يفهمه اهـ وظاهر صنيع المغني وشرحي الروض والمنهج أن لا فرق حيث أطلقوا وسكتوا عن قيد عسر الأفراد. فود: (وله) فيأتي هنا جميع ما يأتي إلخ) منه أن لا يقدم الزراعة بأن يأتي بها عقب المساقاة كما سيأتي فيشتراط هنا أن تتأخر المساقاة على تلك الأشجار عن المساقاة على التخل والعنب فلو اشتمل البستان مع التخل والعنب على غيرهما فقال سائقك على أشجار هذا البستان لم يصح للمقارنة وعدم التأخر فليراجع اهـ سم أقول وقد يفيد قول المغني والروض مع شرحه في المزاعة ما نصه وأفهم الأول أنه لا يغني لفظ أحدهما عن الآخر، ولكن لو أتى بلفظ يشملهما كما ملئت على التخل والبيض بالتصنيف فيهما كفى، بل حكى فيه الإمام الاتفاق اهـ حيث صرح بلفظ التخل والبيض. فود: (على غير مرئي إلخ) ولا على غير مغروس كما يأتي.

فود: (سبي) (ولا تصح المعايرة إلخ) ولا المشاطرة المستأمة أيضا بالمناصبة بموحدة بعد صاد مهملة

للدليل القديم نظر؛ لأنه استدلل بموم الثمر في الخبر لا بالقياس وقوله فتختص بموردها قد يقال يراد عليه قياس العنب فإن فرق بتحقيق شرط القياس أن العنب دون غيره قلنا هذا لا يفيد مع فرض الرخصة ومنع القياس فيها وأيضا فقدم إلحاق سائر الأشجار حيث يندم تحقق شرط القياس للكون رخصة فليتأمل على أن حاصل كلام جمع الجوامع أن الصحيح جواز القياس في الرخص خلافا لأبي حنيفة.

فود: (وله) فيأتي هنا جميع ما يأتي ثم) منه كما سيأتي أن لا يقدم الزراعة بأن يأتي بها عقب المساقاة كما سيأتي فيشتراط هنا أن تتأخر المساقاة على تلك الأشجار عن المساقاة على التخل والعنب فلو اشتمل البستان مع التخل والعنب على غيرهما فقال سائقك على أشجار هذا البستان لم يصح

بأصله وعبر به في الروضة وأشار إليه هنا بقوله وهي هذه المعاملة (بعض ما يخرج منها والبذر من العايل ولا الفزاعة وهي هذه المعاملة والبذر من المالك) لئلا ينهي الصحيح عنهما ولسهولة تحصيل منفعة الأرض بالإجارة واختار جمع جوازهما وتأولوا الأحاديث على ما إذا شرط لواجب زرع قطعة مقيمة ولاخر أخرى واستدلوا بعمل عمر رضي الله عنه وأهل المدينة ويؤيد بأنها وقائع فعلية مُحتملة في الفزاعة لكونها تبعا وفيها وفي المخابرة لكونها بإحدى الطريقتين الآتيتين ومن زارع على أرض بجزء من الغلة فغطل بعضها لزومه أجرته على ما أفتى به المصنف، لكن غلظه التاج الفزاري وليس كما زعم ففي البحر التصريح بما أفتى به لكن في المخابرة فيحمل كلامه عليه. وصرح السبكي بأن الفلاح لو ترك الشقي

التي تفعل بالشام وهي أن يسلم إليه أرضا ليغرسها من عنده والشجر بينهما وفي فتاوى الفقهاء أن الحاصل في هذه الصورة للعايل ولمالك الأرض أجرة مثلها عليه اهـ. فؤد: (وعبر به) أي بلفظ المعاملة. فؤد: (وأشار) أي المصنف (إليه) أي إلى أن المراد بالعمل المعاملة (هنا) أي في المنهاج. فؤد: (الخ) أي في تعريف الفزاعة الآتي أيضا. فؤد: (واختار جمع) عبارة الغر والمغني وشرحي الروض والمنهج واختار التروي تبعا لابن المنذر وابن خزيمة والخطابي صحتهما معا، ولو متفردين لصحة أخبارهما وحملوا أخبار التخي على ما إذا الخ اهـ. فؤد: (لواحد) أي من المالك والعايل وقوله: (زرع قطعة) أي ما يخرج منها وقوله: (أخرى) أي قطعة أخرى أي زرعها. فؤد: (بأنها) أي أعمال عمر وأهل المدينة (وقائع الخ) أي وبأن فعل الصحابي وأهل المدينة ليس بحجة اهـ رشيد. فؤد: (فغطل بعضها) أي لم يزرعه. فؤد: (لزومه أجرته الخ) أي إذا صحت المعاملة أخذها بما يأتي عن السبكي اهـ كزدي. فؤد: (لكن غلظه فيه التاج الفزاري) وقال بغير اللزوم وهو الوجه مغني ونهاية قال ع ش وخرج بالمزاعة المخابرة فيضمن وبه صرح ابن حنج اهـ. فؤد: (لكن في المخابرة) كان الفرق أن المخابر في معنى مستاجر الأرض فيلزمه أجرته، وإن غطلها بخلاف المزارع فإنه في معنى الأجير على عمل فلا يلزمه شيء إذا غطل؛ لأنه لم يستوف منفعتها ولا باشر إثلافا فلا وجه للزوم سم على حنج اهـ ع ش. فؤد: (كما زعم) أي التاج وقوله: (كلامه) أي المصنف اهـ كزدي. فؤد: (عليه) أي عقد المخابرة. فؤد: (لو ترك الشقي) في الروض مع شرحه ترك سقيها أي الأرض عمدا اهـ فقيد

للمقارنة وعدم التأخر فليراجع. فؤد: (وأشار إليه هنا بقوله وهي هذه المعاملة) أي الآتي أيضا فقللم أن قول المتن عمل بمعنى المعاملة. فؤد: (لكن غلظه التاج الفزاري) وهو الوجه شرح م ر. فؤد: (لكن في المخابرة الخ) كان الفرق أن المخابر في معنى مستاجر الأرض فيلزمه أجرته، وإن غطلها بخلاف المزارع فإنه في معنى الأجير على عمل فلا يلزمه شيء إذا غطل؛ لأنه لم يستوف منفعتها ولا باشر إثلافا فلا وجه للزوم شرح م ر. فؤد: (وصرح السبكي الخ) في الروض وشرحه ما نصه فيضمن فيها أي في المزاعة ما تلف من الزرع إذا صحت بترك سقيها أي الأرض عمدا؛ لأنه في يده وعليه حفظه

مع صحة المعاينة حتى فسد الزرع ضمينه؛ لأنه في يده وعليه حفظه (فلو كان بين النخل) أو العنب (بياض) أي أرض لا زرع فيها ولا شجر (صحت المزاوعة عليه مع المساقاة على النخل) أو العنب تبعاً للمساقاة لفسد الأفراد وعليه حبل ما مر من معاينة أهل خيبر على شطري الشمر والزرع (بشرط اتحاد العاين) أي أن لا يكون من ساقاه غير من زارعه وأن تعدد؛ لأن أفرادها بعامل يُخرجها عن التبعية (وخص) هو على بابه على الأوجه خلافاً لجمع بل قولهم الآتي وأن كثير البياض صريح فيه فتعين حمل التقدير في عبارة الروضة وأصلها عليه وكذا تعبير آخرين بقدم الإمكان (أفراد النخل بالسقي) أفراد (البياض بالعمارة) أي الزراعة؛ لأن التبعية إنما تتحقق حينئذ بخلاف تقسّر أحدهما (والأصح أنه يشترط أن لا يفصل بينهما) أي المساقاة

بالمعنى اه سم. ه. فود: (مع صحة المعاينة) أي بخلافه مع فساده إذ لا يلزمه عمل وقد بذر البذر بالإذن اه رشدي عبارة السيد عمر قوله مع صحة المعاينة بأن كانت تابعة للمساقاة أو قلنا بالمختار من صحتها مطلقاً اه. ه. فود: (حتى فسد الزرع) أي أو القمرة اه ع ش. ه. فود: (ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري؛ لأن الأجير ثم لم يتعد ولم يقرط بما تفسد به العين التي في يده غاية الأمر أنه ترك العمل الواجب عليه وهو لا يوجب ضمان أجره ولا غيرها بخلافه هنا؛ لأنه قرط في العين التي عليه حفظها بترك سقيها سم على حنج اه ع ش. ه. فود: (أو العنب) إلى قوله لأن الزراعة في المتن إلى قوله خلافاً لجمع إلى فتعين وقوله وكذا إلى المتن وإلى الفصل في النهاية إلى قوله خلافاً لجمع وقوله بل يشترط إلى لأن الخبر وقوله واغترض إلى المتن وقوله وبهذا علم إلى المتن.

ه. قول (سني): (بياض) ولو كان فيه زرع موجود ففي جواز المزاوعة وجهان أرجحهما كما قال الزركشي الجواز فيما لم يتد صلاحه فحينئذ لا اختصاص للتبعية بالبياض المجرد اه مغي وشرح الروض وسيد ذكره الشارح قبيل وأنه لا يجوز أن يخابر. ه. فود: (وله) أي ما في المتن. ه. فود: (ولأن تعدد) فلو ساقى جماعة وزارعههم بقيد واحد صح اه مغي. ه. فود: (على بابه) أي حقيقته وليس المراد به التعدد. ه. فود: (بخلاف تقسّر أحدهما) كان أمكن أفراد الأرض بالزراعة وعسر أفراد النخل بالسقي اه ع ش.

ه. قول (سني): (أن لا يفصل) بضم أوله وفتح ثالثة بخطه أي لا يفصل العاينين نهاية ومغني وقد يقال اشترائط اتحاد العقدين يغني عن اشترائط عدم الفصل سم وع ش.

وهذا ذكره الأصل في الإجارة اه وفي التقييد بالعمل وليحترز مفهوم قوله إذا صحت. ه. فود: (ضمنه) هذا لا يشكل على ما قاله التاج الفزاري؛ لأن الأجير ثم لم يتعد ولم يقرط بما تفسد به العين التي هي في يده غاية الأمر أنه ترك العمل الواجب عليه، وهذا لا يوجب ضمان أجره ولا غيرها بخلافه هنا؛ لأنه قرط في العين التي عليه حفظها بترك السقي. ه. فود: (فتعين حمل التقدير الخ) كذا شرح م ر. ه. فود في (سني): (أنه يشترط أن لا يفصل بينهما) قد يقال اشترائط اتحاد العقدين يغني عن اشترائط عدم

والمُزَارَعَةُ التَّابِعَةُ بَلْ يَأْتِي بِهِمَا عَلَى الْإِتِّصَالِ لِتَحْصُلِ التَّبَعِيَّةُ وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ فَلَوْ قَالَ سَاقَيْتُكَ عَلَى النِّصْفِ فَقَبِلْتُ ثُمَّ زَارَعَهُ عَلَى الْبَيَاضِ لَمْ تَصَحَّ الْمُزَارَعَةُ؛ لِأَنَّ تَقَدُّمَ الْعَقْدِ يُزِيلُ التَّبَعِيَّةَ (و) الْأَصَحُّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ (أَنَّهُ لَا يُقَدِّمُ الْمُزَارَعَةَ) عَلَى الْمُسَاقَاةِ بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عَقِبَهَا؛ لِأَنَّ التَّابِعَ لَا يُقَدِّمُ عَلَى مُتَبَوِّعِهِ وَاشْتَرَطَ الدَّارِمِيُّ بَيَانَ مَا يُزْرَعُ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَبِهِ فَارَقَ عَدَمَ اشْتِرَاطِ بَيَانِهِ فِي الْإِجَارَةِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ كَثِيرَ الْبَيَاضِ) بِأَنَّهُ اتَّسَعَ مَا بَيْنَ مَغَارِسِ الشَّجَرِ (كَقَلِيلِهِ) لِأَنَّ الْفَرْضَ تَقْشُرُ الْإِفْرَادَ وَالْحَاجَةُ لَا تَخْتَلِفُ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسَاوِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ مِنَ الشَّعْرِ وَالزَّرْعِ) فَيَجُوزُ شَرْطُ نِصْفِ الزَّرْعِ وَزَرْعِ الشَّعْرِ مِثْلًا لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الزَّرَاعَةَ وَإِنْ كَانَتْ تَابِعَةً هِيَ فِي حُكْمِ عَقْدٍ مُسْتَقِلٍّ وَكَوْنُ التَّفَاضُلِ يُزِيلُ التَّبَعِيَّةَ مِنْ أَصْلِهَا مَقْنُونٌ وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذِهِ وَإِزَالَتِهِ لَهَا فِي بَعْثِكَ الشَّجَرَةَ بِشَعْرَةٍ وَالثَّمَرَةَ بِخَمْسَةِ حَتَّى يَحْتَاجَ قَبْلَ بُدْءِ الصَّلَاحِ لِشَرْطِ الْقَطْعِ عَلَى مَا مَرَّ بِأَنَّ الثَّمَرَةَ قَبْلَ بُدْءِهِ غَيْرُ صَالِحَةٍ اتِّفَاقًا لَا يُرَادُ الْعَقْدُ عَلَيْهَا وَحَدَّهَا مِنْ غَيْرِ شَرْطِ قَطْعٍ فَاحْتَاجَتْ لِمَتَّبِعٍ قَوِيٍّ وَلَا كَذَلِكَ الْبَيَاضُ هُنَا لِمَا مَرَّ مِنْ جَوَازِ الْمُزَارَعَةِ مُسْتَقِلَّةً

• فَوُدَّ: (حَلَّى النِّصْفِ) أَي مِنْ ثَمَرَةِ هَذَا الشَّجَرِ الْمُتَبَيَّنِ أَوْ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (بِأَنَّهُ يَأْتِي بِهَا عَقِبَهَا) وَلَوْ قَعَلَ الْمَوْجِبَ كَذَلِكَ لَكِنْ فَصَلَ الْقَابِلُ فِي الْقَبُولِ وَقَدَّمَ الْمُزَارَعَةَ كَقَبِلْتُ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُسَاقَاةَ لَمْ يَتَّعِدِ الْبُطْلَانُ أَوْ سَمِ الْقَوْلُ بَلْ يَشْمَلُهُ الْمَعْنَى إِذَا الْمُرَادُ أَنْ لَا يُقَدِّمُ الْمُزَارَعَةَ لِإِجَابَتِهِ وَقَبُولًا وَيَقْبِي مَا لَوْ أَجْمَلَ الْعَامِلُ الْقَبُولَ كَقَوْلِهِ قَبِلْتُهُمَا بَعْدَ قَوْلِ الْمَتْنِ سَاقَيْتُكَ وَزَارَعْتُكَ الظَّاهِرُ فِيهِ الصَّحَّةُ؛ لِأَنَّ الضَّمِيرَ جَوَابِي لِلظَّاهِرِ قَبْلَهُ وَفِي سَمِ أَيْضًا وَيُظْهِرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ مُشِيرًا لِلتَّخْلُفِ وَالْبَيَاضِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَنَةَ تُنَافِي التَّبَعِيَّةَ أَمَّا ش. • فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ شَرِيكَ) أَي الْمَالِكُ. • فَوُدَّ: (لِأَنَّ الزَّرَاعَةَ) أَي الْمُزَارَعَةَ.

• فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَإِزَالَتِهِ لَهَا) أَي التَّفَاضُلِ لِلتَّبَعِيَّةِ أَمَّا ش. • فَوُدَّ: (فِي بَعْثِكَ) قَدْ يُقَالُ الْمُزِيلُ لَهَا لَيْسَ هُوَ التَّفَاضُلُ بِدَلِيلِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى شَرْطِ الْقَطْعِ، وَإِنْ تَسَاوَى الثَّمَنَانِ أَوْ زَادَ ثَمَنُ الشَّعْرِ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ، بَلِ الْمُزِيلُ التَّفْصِيلُ لِلثَّمَنِ الْمَوْجِبِ لِتَعَدُّ الْعَقْدِ سَمِ وَرَشِيدِي. • فَوُدَّ: (لِمَتَّبِعٍ قَوِيٍّ) أَي وَهُوَ الشَّجَرُ بِشَرْطِ أَنْ لَا يُفَرِّدَ الثَّمَرَةَ بَثَمَنِ أَمَّا ش. • فَوُدَّ: (لِإِمَّا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ وَلَا الْمُزَارَعَةُ إِلَخَ أَي

الْفَضْلُ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ يُشْتَرَطُ اتِّحَادُ الْعَقْدِ) لَا يُقَالُ اشْتِرَاطُ اتِّحَادِ الْعَقْدِ يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ عَدَمِ الْفَضْلِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ صَحِيحٌ لَكِنْ الْمُصَنِّفُ اقْتَصَرَ عَلَى اشْتِرَاطِ الثَّانِي وَهُوَ لَا يُغْنِي عَنْ اشْتِرَاطِ الْأَوَّلِ فَتَبَّهَ الشَّارِحُ عَلَى اشْتِرَاطِهِ. (فَرَّخَ): لَوْ أَخَّرْتَ الْمُزَارَعَةَ لَكِنْ فَصَلَ الْقَابِلُ فِي الْقَبُولِ وَقَدَّمَهَا كَقَبِلْتُ الْمُزَارَعَةَ وَالْمُسَاقَاةَ لَمْ يَتَّعِدِ الْبُطْلَانُ. (فَرَّخَ آخَرَ): قَالَ فِي الرُّوْضِ وَالْمُعَامَلَةُ تُشْمَلُهُمَا أَيِ الْمُسَاقَاةُ وَالْمُزَارَعَةُ فَإِنْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى التَّخْلُفِ وَالْبَيَاضِ بِالنِّصْفِ جَازٌ وَكَذَا لَوْ جَعَلَ أَحَدُهُمَا أَقْلَ أَوْ فَرَضَ الْبَقَرِ عَلَى الْعَامِلِ أَوْ يَظْهَرُ أَنَّهُ لَوْ قَالَ عَامَلْتُكَ عَلَى هَذَيْنِ مُشِيرًا لِلتَّخْلُفِ وَالْبَيَاضِ لَمْ يَصِحَّ؛ لِأَنَّ الْمُقَارَنَةَ تُنَافِي التَّبَعِيَّةَ كَالْتَقَدُّمِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (وَاشْتَرَطَ الدَّارِمِيُّ إِلَخَ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوُدَّ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ هَذَا وَإِزَالَتِهِ لَهَا فِي بَعْثِكَ إِلَخَ) قَدْ يُقَالُ الْمُزِيلُ لَهَا هُنَا لَيْسَ هُوَ التَّفَاضُلُ بِدَلِيلِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى شَرْطِ الْقَطْعِ،

عند كثيرين وقضية كلاهما أنه يُلْحَقُ بالبياض فيما مَزَعَ لم يَدْ صلاحه.
 (و) الأصح (أنه لا يجوز أن يُخَابِرَ بَعًا لِلْمُسَاقَاةِ) بل يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْبَذْرُ مِنْ رَبِّ النَّخْلِ؛ لِأَنَّ
 الْخَبَرَ وَرَدَّ فِي الْمَزَاوِعِ بَعًا فِي قِصَّةِ خَيْبَرٍ وَهِيَ فِي مَعْنَى الْمُسَاقَاةِ مِنْ حَيْثُ إِنَّهُ لَيْسَ عَلَى
 الْعَامِلِ فِيهِمَا إِلَّا الْعَمَلُ بِخِلَافِ الْمُخَابَرَةِ فَإِنَّهُ يَكُونُ عَلَيْهِ الْعَمَلُ وَالْبَذْرُ وَعَتَرَضَ السَّبْكِيُّ هَذَا
 التَّعْلِيلَ بِأَنَّ الْوَارِدَ فِي طُرُقِ الْخَبَرِ ظَاهِرُهُ أَنَّ الْبَذْرَ مِنْهُمْ فَتَكُونُ هِيَ الْمُخَابَرَةُ (فَإِنْ أُفِرِدَتْ أَرْضُ
 بِالزَّرْعَةِ فَالْمُفْلِلُ لِلْمَالِكِ) لِأَنَّهُ نَمَاءٌ يَمْلِكُهُ (وَعَلَيْهِ لِلْعَامِلِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ وَذَوَابُهُ وَآلَاهُ) إِنْ كَانَتْ لَهُ
 وَسَلَّمُ الزَّرْعِ لِيُطْلَأَ الْعَقْدُ وَعَمَلُهُ لَا يُحْبِطُ مَجَانًا أَمَّا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْ فَلَا شَيْءَ لِلْعَامِلِ عَلَى مَا أَخَذَ
 مِنْ تَصَوُّبِ الْمُصَنِّفِ لِكَلَامِ الْمُتَوَلَّى فِي نَظِيرِهِ مِنَ الشَّرِكَةِ الْفَائِدَةِ فِيهَا إِذَا تَلَفَ الزَّرْعُ أَنَّهُ لَا
 شَيْءَ لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ لِلْمَالِكِ شَيْءٌ وَرَدَّ بِأَنَّ قِيَاسَهُ عَلَى الْقِرَاضِ الْفَائِدِ أَوْجَهُ لِاتِّحَادِ
 الْمُسَاقَاةِ وَالْقِرَاضِ فِي أَكْثَرِ الْأَحْكَامِ فَالْعَامِلُ هُنَا أَشْبَهَ بِهِ فِي الْقِرَاضِ مِنَ الشَّرِيكِ وَكَانَ الْفَرْقُ
 بَيْنَ الشَّرِيكِ وَالْعَامِلِ أَنَّ الشَّرِيكَ يَمْتَلِكُ فِي مِلْكِهِ نَفْسَهُ فَاحْتِجَ فِي وُجُوبِ أَجْرِهِ لِيُوجِدَ نَفْعَ
 شَرِيكِهِ بِخِلَافِ الْعَامِلِ فِي الْقِرَاضِ وَالْمُسَاقَاةِ أَوْ أُفِرِدَتْ بِالْمُخَابَرَةِ فَالْمُفْلِلُ لِلْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الزَّرْعَ

وصاحب القول الراجح لا يقطع نظره عن المزجوج. فود: (وقضية كلاهما إلخ) عبارة الزرض
 وتصبح المزراعة، ولو على زرع موجود تبعًا للمساقاة اه سم. فود: (فيما مز) أي في الصحة تبعًا
 بشروطها اه ع ش. فود: (بل يشترط إلخ) فيه أن العقد حينئذ يصير مزارعة لا مخابرة ولعل لهذا أسقطه
 النهاية والمغني. فود: (لأن الخبر إلخ) لا يخفى ما في تقريب هذا التعليل عبارة النهاية والمغني لعدم
 ورود ذلك والثاني تجوز كالمزارعة وأجاب الأول بأن المزارعة في معنى المساقاة إلخ اه.

فود: (منهم) أي من أهل خيبر (فتكون هي) أي المعاملة معهم.
 فود: (أرض) أي قراح أو بياض متخلل بين النخل أو العنب اه مغني. فود: (إن كانت له) إلى
 الفرع في المغني إلا قوله وبهذا علم إلى المتن. فود: (وسلم الزرع) أي من التلف. فود: (في نظيره)
 أي عقد المزارعة الفايده وقوله: (في الشريكة إلخ) بيان للنظير و. فود: (فيما إذا إلخ) يدل من في
 نظيره وقوله: (أنه لا شيء إلخ) بيان لكلام المتولي. فود: (ورد) أي الأخذ. فود: (بأن قياسه على
 القراض إلخ) جزم به الأستى اه سم. فود: (لاتحاد المساقاة إلخ) الأولى المزارعة. فود: (فالعامل
 هنا) أي في المساقاة (أشبه به إلخ) أي بالعامل. فود: (أو أفردت إلخ) عطف على قول المصنف
 أفردت إلخ والأفراد ليس بقيد عبارة الزرض مع شرحه فإن خابره تبعًا لم يصح كما لو أفردتها والزرع
 للعامل وعليه الأجرة وله حكم المستعير في القلع اه.

وإن تساوى الثمنان أو زاد ثمن القتر كما هو الظاهر، بل المزيل التفصيل للثمن الموجب لتعدي
 العقد. فود: (وقضية كلاهما أنه يلحق) عبارة الزرض فتصبح المزارعة ولو على زرع موجود لا
 المخابرة تبعًا للمساقاة إلخ اه. فود: (ورد بأن قياسه إلخ) كذا شرح م ر واقتصر في شرح الزرض على

يَتَّبِعُ الْبَذْرَ وَعَلَيْهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ أَجْرُهُ مِثْلُهَا، وَلَوْ كَانَ الْبَذْرُ لَهَا فَالْقَلَّةُ لَهُمْ وَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ أَجْرُهُ مَا أَصْرَفَ مِنْ مَنَافِعِهِ عَلَى حِصَّةٍ صَاحِبِهِ. (وَطَرِيقُ جَعْلِ الْقَلَّةِ لَهُمَا وَلَا أَجْرُهُ) فِي إِفْرَادِ الْمُزَارَعَةِ (أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ) أَيِ الْمَالِكِ الْعَامِلِ (بِنِصْفِ الْبَذْرِ) شَائِعًا (لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ) مِنَ الْبَذْرِ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ مَشَاعًا (وَيُعِيرُهُ نِصْفَ الْأَرْضِ) مَشَاعًا وَبِهَذَا عَلِمَ جَوَازُ إِعَارَةِ الْمَشَاعِ (أَوْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ) شَائِعَتَيْنِ (لِيُزْرَعَ لَهُ النِّصْفُ الْآخَرُ) مِنَ الْبَذْرِ (فِي النِّصْفِ الْآخَرِ مِنَ الْأَرْضِ) فَيَشْتَرِكَا فِي الْقَلَّةِ مُنَاصَفَةً وَلَا أَجْرُهُ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ؛ لِأَنَّ الْعَامِلَ يَسْتَحِقُّ مِنْ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنَ الزَّرْعِ وَالْمَالِكُ يَسْتَحِقُّ مِنْ مَنَفْعَةِ الْعَامِلِ بِقَدْرِ نَصِيبِهِ مِنَ الزَّرْعِ وَتَفَارِقُ الْأَوَّلَى هَذِهِ بِأَنَّ الْأَجْرَةَ تَمُّ عَيْنٌ وَهِيَ عَيْنٌ وَمَنَفْعَةٌ وَتَمُّ يَتِمُّكَ مِنْ الرُّجُوعِ بَعْدَ الزَّرْعَةِ فِي نِصْفِ الْأَرْضِ وَيَأْخُذُ الْأَجْرَةَ وَهِيَ لَا يَتِمُّكَ، وَلَوْ فَسَدَ مُنْبِتُ الْأَرْضِ فِي الثُّدَّةِ لَزِمَتْ قِيمَةُ نِصْفِهَا تَمُّ لَا هُنَا؛ لِأَنَّ الْعَارِيَّةَ مَضْمُونَةٌ وَمِنَ الطَّرِيقِ أَيْضًا أَنْ يُفْرَضَهُ نِصْفُ الْبَذْرِ وَيُؤْجَرَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ بِنِصْفِ عَمَلِهِ وَنِصْفِ مَنَافِعِ آتِهِ فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ مِنَ الْعَامِلِ فَمِنْ طَرِيقِهِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعَامِلُ نِصْفَ الْأَرْضِ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَنِصْفِ عَمَلِهِ وَنِصْفِ مَنَافِعِ آتَاهُ أَوْ مِنْهَا

• فَوُدَّ: (وَعَلَيْهِ لِمَالِكِ الْأَرْضِ الْخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُؤْمَرُ بِقَلْعِ الزَّرْعِ قَبْلَ أَوَانِ الْحَصَادِ وَوَجْهُهُ أَنَّهُ إِنَّمَا زُرِعَ بِالْإِذْنِ فَخُصُوصُ الْمُخَابَرَةِ، وَإِنْ بَطَلَ لَكِنْ بَقِيَ عُمُومُ الْإِذْنِ كَالْوَكَالَةِ الْفَائِدَةِ شِ وَاسْتَأْجَرَ. • فَوُدَّ: (وَلِكُلِّ عَلَى الْآخِرِ الْخ) أَيِ حَيْثُ سَلِمَ الزَّرْعُ عَلَى مَا تَرَى عَنِ الْمُتَوَلَّى؛ لِأَنَّ هَذِهِ شَرِكَةٌ فَائِدَةٌ أَمْ ع ش. • فَوُدَّ: (مَا أَصْرَفَ) كَذَا فِي أَصْلِهِ بِصِيغَةِ أَفْعَلَ وَعِبَارَةُ الْتَهْيَةِ صَرْفَهُ أَمْ سَيِّئَ عَمَرِهِ فَوُدَّ: (وَتَفَارِقُ الْأَوَّلَى) أَيِ صُورَةٍ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِنِصْفِ الْبَذْرِ لِيُزْرَعَ لَهُ الْخ (هَلَا) أَيِ صُورَةٍ أَنْ يَسْتَأْجِرَهُ بِهِ وَبِنِصْفِ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ الْخ. • وَفَوُدَّ: (تَمُّ) أَيِ فِي الْأَوَّلَى. • وَفَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ فِي الثَّانِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَتَمُّ يَتِمُّكَ الْخ) الْأَوَّلَى لِيُظْهِرَ الْمَطْفُ وَيَأْتِي أَيِ الْعَامِلِ تَمُّ يَتِمُّكَ الْخ وَيَأْتِي لَوْ فَسَدَتْ الْخ. • فَوُدَّ: (وَيَأْخُذُ الْأَجْرَةَ) أَيِ الْمُسَامَاةِ فِيمَا يَظْهَرُ. • فَوُدَّ: (وَهِيَ لَا يَتِمُّكَ) لَعَلَّ الْفَرْقَ اشْتِمَالُ الصَّفَقَةِ تَمُّ عَلَى عَقْدِ الْعَارِيَةِ الَّذِي هُوَ مِنَ الْعُقُودِ الْجَائِزَةِ بِخِلَافِهِ هُنَا وَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِ عَدَمُ التَّمَكُّنِ، وَلَوْ قَتَعَ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَتَرَكَ نِصْفَ مَنَفْعَةِ الْأَرْضِ لِلْمَالِكِ فَلْيُرَاجَعَ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ فَسَدَ الْمُنْبِتُ) أَيِ بَغْيِرِ الزَّرْعَةِ سَمِعَ شِ وَرَشِيدِي. • فَوُدَّ: (أَيْضًا) أَيِ كَالطَّرِيقَتَيْنِ الْمَذْكُورَتَيْنِ فِي الْمَثْنِ. • وَفَوُدَّ: (أَنْ يُفْرَضَ الْخ) أَوْ أَنْ يُعِيرَهُ نِصْفَ الْأَرْضِ وَالْبَذْرَ مِنْهَا تَمُّ يَتِمُّكَ الْعَامِلُ بِالْعَمَلِ مُغْنٍ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ. • فَوُدَّ: (فَإِنْ كَانَ الْبَذْرُ الْخ) يَتَنُّ بِهِ الطَّرِيقُ الْمُصْطَحُّ لِلْمُخَابَرَةِ تَحْتِمًا لِكَلَامِ الْمُصَنِّفِ وَلِذَا قَالَ الْمُحَلِّي أَيِ وَالْمُغْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ وَطَرِيقُ جَعْلِ الْمُثَلِّ لَهُمَا فِي الْمُخَابَرَةِ وَلَا أَجْرَةَ أَنْ يَسْتَأْجِرَ الْعَامِلُ الْخ أَمْ ش. • فَوُدَّ: (بِنِصْفِ الْبَذْرِ الْخ) أَيِ أَوْ بِنِصْفِ الْبَذْرِ وَيَتِمُّكَ بِالْعَمَلِ وَمَنَافِعِ آتَاهِ مُغْنٍ وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ.

الْجُزْمُ بِهَذَا الْقِيَاسِ. • فَوُدَّ: (وَلَوْ فَسَدَ مُنْبِتُ الْأَرْضِ الْخ) أَيِ فَسَدَ بَغْيِرِ سَبَبِ الْمُزَارَعَةِ.

فمن طُوقه أَنْ يُؤْجِزَهْ يَنْصَفَ الْأَرْضَ بَيْنَ صَفِ مَنَافِعِ عَمَلِهِ وَآلَانِهِ وَيُشْتَرَطُ فِي هَذِهِ الْإِجَارَاتِ وَجُودُ جَمِيعِ شُرُوطِهَا الْآتِيَةِ.

(فَرْغُ) أَذِنَ لِغَيْرِهِ فِي زَرْعِ أَرْضِهِ فَحَرَثَهَا وَهَيَّأَهَا لِلزَّرَاعَةِ فَزَادَتْ قِيَمَتُهَا بِذَلِكَ فَأَرَادَ رَهْنَهَا أَوْ بَيْعَهَا مِثْلًا مِنْ غَيْرِ إِذِنَ الْعَامِلُ لَمْ يَصْخُ لِيَتَقَدَّرَ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا بِدُونِ ذَلِكَ الْعَمَلِ الْمُحْتَرَمِ فِيهَا وَلِأَنَّهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً فِي ذَلِكَ الْعَمَلِ الزَّائِدِ بِهِ قِيَمَتُهَا، وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّ لِنَحْوِ الْقَصَارِ حَبْسَ الثَّوْبِ لِزَهْنِهَا بِأَجْرَتِهِ حَتَّى يَسْتَوْفِيَهَا وَلِلْفَاصِبِ إِذَا عَرِمَ قِيَمَةُ الْحَيْلُولَةِ ثُمَّ وَجَدَ الْمَقْصُوبَ حَبْسَهُ حَتَّى يَرُدَّهُ لَهُ مَا عَرِمَتْهُ عَلَى مَا مَرَّ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ الْآخِرَةِ وَلِزُومِ الْمُسَاقَاةِ وَهَرَبِ الْعَامِلِ)

(يُشْتَرَطُ تَخْصِيصُ الثَّمَرِ بِهِمَا) فَلَوْ شَرَطَ بَعْضُهُ لِثَالِثٍ فَكَمَا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ بِتَقْصِيلِهِ وَوَقَعَ لِشَارِحِ الْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي بَعْضِ ذَلِكَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ عَلَى أَنَّ فَرْقَهُ فِي نَفْسِهِ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا كَمَا يُعْرَفُ بِتَأَمُّلِهِ مَعَ كَلَامِهِمْ، قِيلَ صَوَابُ الْعِبَارَةِ اخْتِصَاصُهَا بِالثَّمَرِ أَهْ، وَيُرَدُّ مَا مَرَّ

• فَوَدَّ: (وَجُودُ جَمِيعِ شُرُوطِهَا الْخ) أَيِ مِنَ الرُّؤْيَةِ وَتَقْدِيرِ الْمُدَّةِ وَغَيْرِهَا أَهْ مُثْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَاتُهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً) هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مُعَامَلَةً أَهْ سَمِ أَيِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَذِنَ لِغَيْرِهِ فِي زَرْعِ الْخِ أَيِ مُزَارَعَةٍ فَلْيُزَاجِعْ أَهْ رَشِيدِي، وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّ الْإِذْنَ فِي زَرْعِ الْأَرْضِ الْمُحْتَاجِ لِذَلِكَ الْعَمَلِ نَزَلَ مَثَرَةً عَقْدِ الْإِجَارَةِ. • فَوَدَّ: (لِزَهْنِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ كَمَا فِي النَّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (حَبْسَهُ حَتَّى الْخ) وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ خِلَافَهُ أَهْ نِهَايَةً أَيِ فِي الْفَاصِبِ قَطُّعَ ش. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْغَضَبِ مِنَ الْخِلَافِ.

(فَصْلٌ فِي بَيَانِ الْأَرْكَانِ الثَّلَاثَةِ)

• فَوَدَّ: (فِي بَيَانِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ سَاقَاهُ فِي ذِمَّتِهِ فِي النَّهَايَةِ الْآخِرَةِ وَقَعَ إِلَى قِيلَ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي وَقَوْلُهُ إِنْ عَلِمَ إِلَى وَيَقْسُدُ. • فَوَدَّ: (الثَّلَاثَةُ الْآخِرَةُ) أَيِ الْعَمَلِ وَالثَّمَرِ وَالصِّغَةِ، وَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأَوَّلَى أَيِ الْعَاقِدَانِ وَالْمَوْرِدُ فَقَدْ مَرَّتْ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (وَهَرَبِ الْعَامِلِ) أَيِ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ كَحَوَاتِ الْعَامِلِ وَنَضْبِ الْمُشْرِفِ إِذَا ثَبِتَ خِيَانَةُ الْعَامِلِ وَخُرُوجُ الثَّمَرِ مُسْتَحَقًّا.

• فَوَدَّ (بِسْمِ): (يُشْتَرَطُ) أَيِ لِيَصِحَّ الْمُسَاقَاةُ. • فَوَدَّ: (فَكَمَا مَرَّ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِثَالِثٍ غَيْرِ قِنْ أَخَذَهُمَا فَسَدَ الْمَقْدُ كَالْقِرَاضِ نَعَمْ لَوْ شَرَطَ نَفَقَةً قِنْ الْمَالِكِ عَلَى الْعَامِلِ جَازَ فَإِنْ قُدِّرَتْ فَذَلِكَ وَإِلَّا نَزَلَتْ عَلَى الْوَسْطِ الْمُتَوَاتِرِ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر غَيْرُ قِنْ الْخِ وَمِنْ الْغَيْرِ أَجْبَرُ أَحَدَهُمَا أَهْ. • فَوَدَّ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ الْمُسَاقَاةِ وَالْقِرَاضِ. • فَوَدَّ: (فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْأَشْطِرَاطِ الثَّالِثِ أَيِ فِي جَوَازِهِ وَقَوْلُهُ: (عَلَى أَنْ فَرْقَهُ) أَيِ مَا فَرَّقَ بِهِ. • فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ مَا مَرَّ) أَيِ فِي الْبَيْعِ بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَرَنِّ وَقَبْضِ الْمَقُولِ تَحْوِيلُهُ أَهْ كُرْدِي.

• فَوَدَّ: (وَلَاتُهَا صَارَتْ مَرْهُونَةً الْخ) هَذَا يُدَلُّ عَلَى أَنَّ هُنَاكَ مُعَامَلَةً. • فَوَدَّ: (حَبْسَهُ) وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ خِلَافَهُ شَرَحُ م ر.

• فَوَدَّ: (عَلَى مَا مَرَّ) أَيِ مِنَ الْخِلَافِ.

وبأني أن الباء تدخل على المقصور والمقصور عليه (واشترأكهما فيه) بالجزئية نظير ما مر في القراض ففي على أن الشرة كلها لك أو لي تفسد ولا أجرة له في الثانية إن علم الفساد وأنه لا شيء له نظير ما مر وتفسد أيضا إن شرط الثمر لواجب والعيب للآخر واحتياج لهذا مع فهمه مما قبله؛ لأنه قد فهم منه أيضا أن القصد به إخراج شرطه لثالث فيصدق بكونه لأحدهما ولما بعده؛ لأنه مع الاختصاص والشركة يصدق بكونه لهما على الإبهام، ولو ساقاه على ذمته ساقى غيره أو عيئه فلا فإن فعل ومضت المدة انفسخ العقد والثمر للمالك ولا شيء

• فود: (إن الباء الخ) بيان لما مر وبأني. • فود: (تدخل على المقصور والمقصور عليه) أي وإن غلب الأول.

• فود (سني): (واشترأكهما فيه) فلو ساقاه بدارهم لم تتعقد مساقاة ولا إجارة إلا إذا فصل الأعمال وكانت معلومة مغني وشرح الرزوي. • فود: (بالجزئية) أي وإن قل كجزء من ألف جزء، ولو ساقاه على نوع كصيحاني بالنصف وآخر كخنوة بالثلث صح إن عرفا قدر كل من التوعين والآ فلا لهما فيه من الفرز فإن المشروط فيه الأقل قد يكون أكثر، وإن ساقاه على النصف من كل منهما صح وإن جهلا قدرهما وإن ساقاه على نوع بالنصف على أن يساقبه على آخر بالثلث فسد الأول للشرط الفاسد، وأما الثاني فإن عقده جاهلا بفساد الأول فكذلك ولا فيصح مغني وأسنى. • فود: (في الثانية) أي وله الأجرة في الأولى وإن علم الفساد لأنه دخل طامعا اهـ ش أي على مسلك النهاية والمغني، وأما التخفة فإنها فصلت في القراض في الأولى أيضا بين العلم بالفساد فلا شيء له وبين الجهل بذلك فله الأجرة. • فود: (إن علم الفساد الخ) خالفه النهاية والمغني فقالا وإن جهل الفساد اهـ. • فود: (نظير ما مر) أي في القراض. • فود: (إن شرط الثمر لواجب والعيب الخ) لعله فيما إذا كانت الحديقة مشتملة على التحل والكرم. • فود: (التمر) بالتاء المثناة في أكثر النسخ ولعله من تحريف التايخ وأصله بالمتاة. • فود: (ولهذا) أي لقوله واشترأكهما فيه وقوله: (بما قبله) أي من قوله يشترط تخصيص الخ وقوله: (منه) أي مما قبله وقوله: (أي كفهم الاشتراك. • فود: (ولما بقده) أي لقوله والعلم الخ وهو عطف على قوله لهذا أقول وقد يقال إن ما بقده يعني عنه. • فود: (لأنه) أي التمر. • فود: (ساقى غيره) ثم إن شرط له مثل نصيبه أو دونه فذاك أو أكثر من نصيبه صح العقد فيما يقابل قدر نصيبه دون الزايد تقريرا للصفة ولزومه أن يعطى للثاني للزايد أجرة المثل اهـ مغني زاد شرح الرزوي نعم لو كان الثاني عالما بالحال فالظاهر أنه لا يستحق شيئا ذكره الأذرع اهـ وقوله لا يستحق الخ أي للزايد.

• فود: (أو عيئه) إلى قوله وكذا في النهاية والمغني والرزوي مع شرحه. • فود: (ومضت المدة انفسخ العقد) أي يتفسخ بمضي المدة مع ترك العمل لا بمجرد العقد اهـ سم عبارة النهاية انفسخت بتركة

(فصل: في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة)

• فود: (تفسد ولا أجرة له في الثانية) وإن جهل الفساد شرح م ر. • فود: (ولما بقده) عطف على لهذا ش. • فود: (فإن فعل ومضت المدة) أي مع ترك العمل. • فود: (ومضت المدة) أي لا بمجرد العقد.

لِلأَوَّلِ مُطْلَقًا وَلَا لِلثَّانِي إِنْ عَلِمَ فِسَادَ الْعَقْدِ وَلَا فَلَهُ أَجْرُهُ مِثْلُهُ عَلَى الْأَوَّلِ وَكَذَا حَيْثُ فَسَدَتْ
نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ (وَالْعِلْمُ) مِنْهُمَا (بِالنَّصِيْبَيْنِ بِالْجُزْئِيَّةِ) وَمِنْهَا بَيْنَا لِحَمْلِهِ عَلَى الْمُنَاصَفَةِ
(كَالْقِرَاضِ) فِي جَمِيعِ مَا مَرَّ فِيهِ، وَلَوْ فَارَوَتْ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي الْجُزْءِ الْمَشْرُوطِ لَمْ يَصِحَّ عَلَى مَا
فِي الرُّوْضَةِ وَاعْتَرَضَ وَخَرَجَ بِالشَّعْرِ وَمِثْلِهِ الْقِنُؤُ وَشَمَارِيخُهُ الْجَرِيدُ وَأَصْلُهُ وَكَذَا الْمَرْجُونُ عَلَى
أَحَدٍ وَجِهَيْنِ يُتَّجِهَ تَرَجِيحُهُ إِنْ أُريدَ بِهِ أَصْلُ الْقِنُؤِ كَمَا هُوَ أَحَدُ مَذْلُولَاتِهِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْقَامُوسِ
وَاللَّيْفُ يَخْتَصُّ بِهِ الْمَالِكُ فَإِنْ شَرِطَتِ الشَّرِكَةُ فِيهِ فُوجِهَانِ أَوْجَهُمَا فِسَادُهَا؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ
قَضِيَّتِهَا ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا قَالَ إِنَّ الصُّحَّةَ أَوْجَهُ أَوْ شَرَطَ لِلْعَامِلِ بَطْلَ قِطْعًا وَمَرَّ أَنَّ الْعَامِلَ يَخْلِكُ
حِصَّتَهُ بِظُهُورِ الشَّعْرِ وَمَحَلُّهُ إِنْ عَقِدَ قَبْلَ ظُهُورِهِ وَلَا مَلِكٌ بِالْعَقْدِ.

(وَالْأَظْهَرُ صِحَّةُ الْمُسَاقَاةِ بَعْدَ ظُهُورِ الشَّعْرِ) كَمَا قَبْلَ ظُهُورِهَا بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ أَهْمُ عَنْ الْغَرَرِ
وَلَوْ قُوعِ الْآفَةِ فِيهِ كَثِيرًا نَزَلَ مِنْزِلَةُ الْمَعْدُومِ فَلَيْسَ اشْتِرَاطُ جُزْءٍ مِنْهُ كَاشْتِرَاطِ جُزْءٍ مِنَ النَّخْلِ

الْعَمَلُ أَيُّ بَقَايَا الْعَمَلِ بِمَضِيِّ الْمُدَّةِ أَوْ بِعَمَلِ الثَّانِي لَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ اهـ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيُّ عِلْمِ الْفِسَادِ
أَوْ لَا. قُودُ: (إِنْ عَلِمَ فِسَادَ الْعَقْدِ) أَيُّ وَاتَّهَ لَا شَيْءَ لَهُ. قُودُ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيُّ قَلَوِ فَسَدَتْ الْمُسَاقَاةُ وَاتَّى
الْعَامِلُ بِالْعَمَلِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمِثْلَ لِعَمَلِهِ وَالْقَمَرَةُ كُلُّهَا لِلْمَالِكِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ مَرَّ فِي عَامِلِ
الْقِرَاضِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ الْأَجْرَةَ وَإِنْ عَلِمَ الْفِسَادَ إِلَّا إِذَا قَالَ الْمَالِكُ وَكُلُّ الْقَمَرَةِ لِي فَلَا أَجْرَةَ لِلْعَامِلِ اهـ ع ش
وَقَوْلُهُ لِلشَّارِحِ مَرَّ أَيُّ وَالْمُغْنِي خِلَافًا لِلتُّخْفَةِ. قُودُ: (وَمِنْهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيُسْتَرْطُ أَنْ لَا يُسْتَرْطُ فِي
الْتِّهَامَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَكَذَا الْمَرْجُونُ إِلَى وَاللَّيْفِ. قُودُ: (وَمِنْهَا) أَيُّ مِنَ الْجُزْئِيَّةِ بَيْنَنَا اهـ ع ش. زَادَ الْمُغْنِي
وَكَذَا مِنْهَا قَوْلُ الْمَالِكِ عَلَى أَنَّ لَكَ التُّصَفَّ اهـ. قُودُ: (وَافْتَرَضَ) بَلْ قِيلَ إِنَّهُ تَخْرِيفٌ وَلِهَذَا جَزَمَ ابْنُ
الْمُقَرَّبِيِّ بِخِلَافِهِ اهـ نِهَآيَةَ عِبَارَةِ الرُّوْضِ لَمْ يَضُرَّ اهـ وَعِبَارَةُ شَرْحِهِ وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ لَمْ يَصِحَّ وَهُوَ
تَخْرِيفٌ اهـ. قُودُ: (الْجَرِيدُ الْخ) فَاعِلٌ خَرَجَ. قُودُ: (وَأَصْلُهُ) أَيُّ الْجَرِيدِ. قُودُ: (وَكَذَا الْمَرْجُونُ الْخ)
اِغْتَمَدَهُ الْفَرَزُ. قُودُ: (إِنْ أُريدَ الْخ) عِبَارَةُ ع ش وَالْقِنُؤُ هُوَ مَجْمَعُ الشَّامَارِيخِ أَمَّا الْمَرْجُونُ وَهُوَ السَّاعِدُ
فَلِلْمَالِكِ انْتَهَى شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ. قُودُ: (وَاللَّيْفُ) أَيُّ الْكَرْنَانُفُ وَهُوَ عَطْفٌ عَلَى الْجَرِيدِ اهـ.

قُودُ: (أَوْجَهُمَا فِسَادُهَا) اِغْتَمَدَهُ مَرَّ وَقَوْلُهُ: (أَوْ شَرَطَ لِلْعَامِلِ بَطْلَ قِطْعًا) هَذَا يُؤَيِّدُ الْبُطْلَانَ فَتَأَمَّلْ اهـ
سَمِ أَيُّ فِي اشْتِرَاطِ الشَّرِكَةِ. قُودُ: (فَيَخْتَصُّ بِهِ) أَيُّ بِمَا خَرَجَ بِالشَّعْرِ وَكَذَا ضَمِيرُ فِيهِ. قُودُ: (فُوجِهَانِ
الْخ) عِبَارَةُ الْنِهَآيَةِ لَمْ يَجْزُ خِلَافًا لِمَعْضِ الْمَتَأَخِّرِينَ اهـ أَيُّ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ع ش أَيُّ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَتَبَيَّنَ
الْمُغْنِي. قُودُ: (وَمَرَّ) أَيُّ فِي الْقِرَاضِ (أَنَّ الْعَامِلَ) أَيُّ فِي الْمُسَاقَاةِ. قُودُ: (فِيهِ) أَيُّ الشَّعْرِ قَبْلَ بُدْوَ
الصَّلَاحِ.

قُودُ: (لَمْ يَصِحَّ عَلَى مَا فِي الرُّوْضَةِ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ لَمْ يَضُرَّ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَوَقَعَ فِي الرُّوْضَةِ لَمْ يَصِحَّ
وَهُوَ تَخْرِيفٌ اهـ. قُودُ: (وَمِثْلُهُ الْقِنُؤُ الْخ) اِغْتَمَدَهُ مَرَّ وَكَذَا قَوْلُهُ أَوْجَهُمَا فِسَادُهَا. قُودُ: (أَوْ شَرَطَ
لِلْعَامِلِ بَطْلَ قِطْعًا) هَذَا يُؤَيِّدُ الْبُطْلَانَ فَتَأَمَّلْ.

(لكن) لا مطلقاً بل (قبل بدو الصلاح) لبقاء مُعْظَمِ المثل بخلافه بعده، ولو في البعض كالبيع فيفتح قطعاً بل قيل إجماعاً.

(ولو ساقاه على ودي) غير مغروس بفتح فكسر للمُهْمَلَةِ فَتَحْتِيَّةٍ مُشَدَّدَةٍ وهو صِغَارُ النخل (لغيره ويكون الشجر) أو ثَمَرْتُهُ إِذَا ثَمَرَ (لها لم يجز) لأنها رُخْصَةٌ ولم ترد في مثل ذلك وحكى السبكي عن قضية المذاهب الأربعة منعها مُعْتَرِضاً به على حُكْمِ قُضَاةِ الحنابلة بها ونقل غيره إجماع الأئمة على ذلك لكنه مُعْتَرِضٌ بأن قضية كلام جمع من السلف جوازها والشجر لِمَالِكِهِ

• فَوُدَّ: (بل قَبْلَ بدو الصلاح) إِذَا جُمِلَ عَوَضُ العايلِ مِنَ الثَّمَرَةِ الموجودةِ بخلاف ما لو ساقاه على التخلِ المُتَّخِرِ على ما يَحْدُثُ مِنْ ثَمَرِ العام فلا يَصِحُّ قَطْعاً اهـ مُعْنِي. • فَوُدَّ: (ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع، وَلَكِنْ يَتَّبِعِي تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ فَيَصِحُّ فيما لم يَبْدُ صلاحه وَيُفْسَدُ فيما بدا صلاحه، ولو ساقى على ما لم يَبْدُ صلاحه فَقَطَّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ بِشَرْطِ تَأْتِي العَمَلِ فِي الصَّوَرَتَيْنِ على ما لم يَبْدُ صلاحه وَخَذَهُ ولا يَدْخُلُ ما بدا صلاحه تَبَعاً وقد يَتَوَقَّفُ فِي هذا الشَّرْطِ سَمِ على حَجٍّ وما اقْتَضَاهُ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّارِحِ هُوَ الظَّاهِرُ لِمَا عُلِّلَ بِهِ مِنَ القِيَاسِ عَلَى البَيْعِ وَفِيهِ مَا لَا يَبْدُو صلاحه تَابِعٌ لِمَا بدا صلاحه فِي صِحَّةِ بَيْعِهِ مُطْلَقاً وَبِشَرْطِ الإِقْبَاءِ وَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّ مَا لَا يَبْدُو صلاحه تَابِعٌ لِمَا بدا صلاحه فَيَبْتَغِي فِي الجميع اهـ ع ش.

• فَوُدَّ (سني): (ولو ساقاه على ودي إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنِي وَشَرْطُ فِي الشَّجَرِ المُسَاقِي عَلَيْهِ أَنْ يَكُونَ مَغْرُوساً كَمَا مَرَّ وَعَلَى هَذَا لو ساقاه إلخ اهـ. • فَوُدَّ (سني): (لَمْ يَجُزْ) فَإِذَا وَقَعَ إِخْدَى الصَّوَرَتَيْنِ وَعَمِلَ العايلُ فَلَهُ أَجْرَةُ المثلِ عَلَى المَالِكِ إِنْ تَوَقَّعْتَ الثَّمَرَةَ فِي المُدَّةِ وَالْأَفْلَا وَلَهُ أَجْرَةُ الأَرْضِ أَيْضاً إِنْ كَانَتْ لَهُ، وَلَوْ كَانَ الْغِرَاسُ لِلْعَايِلِ والأَرْضُ لِلْمَالِكِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ وَيَلْزَمُهُ أَجْرَةُ الأَرْضِ مُعْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ وَأَقْرَهُ سَم. • فَوُدَّ: (لأنها رُخْصَةٌ) أَيِ المُسَاقَاةِ. • فَوُدَّ: (مَنْعَهَا) أَيِ المُسَاقَاةِ عَلَى ودي إلخ وكذا ضَمِيرُهَا وَضَمِيرُ جَوَازِهَا. • فَوُدَّ: (عَلَى ذَلِكَ) أَيِ المَنْعِ. • فَوُدَّ: (وَالشَّجَرُ لِمَالِكِهِ) أَيِ عَلَى المَنْعِ اهـ سَم.

• فَوُدَّ: (ولو في البعض) ظاهره الفساد في هذه الحالة في الجميع وَلَكِنْ يَتَّبِعِي تَفْرِيقَ الصَّفَقَةِ فَيَصِحُّ فيما لم يَبْدُ صلاحه وَيُفْسَدُ فيما بدا صلاحه بِشَرْطِ تَأْتِي العَمَلِ على ما لم يَبْدُ صلاحه وَخَذَهُ بِأَنْ تَمَيَّزَ عَنْ غَيْرِهِ، ولو ساقى على ما لم يَبْدُ صلاحه فَقَطَّ فَيَتَّبِعِي أَنْ يَصِحَّ بِهذا الشَّرْطِ ولا يَدْخُلُ ما بدا صلاحه تَبَعاً وقد يَتَوَقَّفُ فِي اشْتِرَاطِ هذا الشَّرْطِ فِي المسأَلَتَيْنِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

• فَوُدَّ (سني): (لَمْ يَجُزْ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ وَقَعَ ذَلِكَ وَعَمِلَ العايلُ وَكَانَتِ الثَّمَرَةُ مُتَوَقَّعَةً فِي المُدَّةِ فَلَهُ أَجْرَةُ عَمَلِهِ عَلَى المَالِكِ وَالْأَفْلَا إِنْ كَانَ الْغِرَاسُ لِلْعَايِلِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ بَلْ يَلْزَمُهُ لِلْمَالِكِ أَجْرَةُ الأَرْضِ فَإِنْ كَانَتِ الأَرْضُ لِلْعَايِلِ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ عَمَلِهِ وَأَرْضُهُ اهـ وَقَوْلُهُ اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ عَمَلِهِ لَعَلَّهُ إِذَا كَانَتِ الثَّمَرَةُ مُتَوَقَّعَةً أَخْذًا وَمَا تَقَدَّمَ. • فَوُدَّ: (وَالشَّجَرُ لِمَالِكِهِ إلخ) أَيِ عَلَى المَنْعِ.

وعليه لذى الأرض أجرة مثلها كما أن على ذى الأرض والشجر أجرة المثل والآلات وبأني في القلع والإبقاء هنا ما مؤخر العارية (ولو كان) الودي (مفروسا وشرط له) معاينة فقبل أو عكسه (جزءا من الثمر على العسل فإن قدر له مدة يثمر فيها غالبا صح) وإن كان أكثرها ثمرة فيه؛ لأنها حينئذ بمثابة الشهور من السنة الواحدة فإن لم تثمر فلا شيء له وفي هذه الحالة لا يصح بيع الشجر؛ لأن للعامل حقا في الثمرة المتوقعة فكان البائع استثنى بعضها (والا) يثمر فيها غالبا (فلا) يصح لخلوها عن العوض سواء أعلم المدم أم غلب أم استويا أم جهل الحال نعم له الأجرة في الأخيرتين؛ لأنه طامع (وقيل إن تعارض الاحتمالين) للإثمار وعذمه على الشواء

• قوله: (وعليه لذى الأرض الخ) أو فيما إذا كان مالك الشجر غير مالك الأرض وقوله: (كما أن على ذى الأرض الخ) أي فيما إذا كانا لغير العامل اهـ. رشيد بن حبارة ع ش. قوله وعليه لذى الأرض الخ هذا صريح في أنه حمل المثل على ما لو كان الشجر للعامل والأرض للمالك، ولكن المتبادر من المتن أن الشجر والأرض للمالك وهو ما ذكره بقوله كما أن على ذى الأرض الخ اهـ. • قوله: (هنا) أي فيما إذا كان مالك الشجر في المساقاة على الودي غير مالك الأرض. • قوله: (ما مؤخر العارية) أي من تخيير مالك الأرض بين ثبوت الشجر بالأجرة وتملكه بالقيمة وقليه وغرم أرض نفسه.

• قوله (سني): (فإن قدر) أي في عقد المساقاة جزءا من آلة على جزء من الثمر. • وقوله: (غالبا) أي كخمس سنين نهاية ومغني. • قوله: (وإن كان أكثرها الخ) أي المدة كما لو ساقاه خمس سنين والتمر يقلب وجودها في الخامسة خاصة اهـ مغني. • قوله: (فيه) أي في الأكثر وقوله: (لأنها) أي سني المدة المقدرة اهـ استثنى. • قوله: (فإن لم يثمر الخ) عبارة المغني فإن اتفق أنه لم يثمر لم يستحق العامل شيئا كما لو ساقاه على التخيل المثيرة فلم تثمر اهـ. • قوله: (فلا شيء له) وكذا لا شيء في الثمرة غير المتوقعة قال في الرزق مع شرحه، ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع إلا في العائرة جاز فإن أثمر قبل العائرة فلا شيء في الثمر للعامل؛ لأنه لم يطمع في شيء منه انتهى اهـ سم وع ش. • قوله: (في هذه الحالة) أي فيما لو كان الودي مفروسا وشرط الخ ولا يختص الحكم بهذه الصورة، بل مقتضى ما علل به أن هذا جار في جميع صور المساقاة حيث لم تخرج الثمرة وسبب التضييق به آخر الباب اهـ ع ش. • قوله: (والا يثمر فيها غالبا الخ) والتفني راجع للقيد كما هو الغالب والمعنى وإن انتفى غلبة الإثمار فيها بأن أمكن فيها الإثمار نادرا أو علم عذمه أو استويا أو جهل الحال. • قوله: (في الأخيرتين) أي صورتي الاستواء والجهل. • قوله: (لأنه طامع) قال في شرح الرزق

• قوله: (كما أن على ذى الأرض الخ) يتبني فيما إذا كان مالك الشجر استأجر يتبني أن المراد بذي الأرض المستأجر. • قوله: (فإن لم يثمر فلا شيء له) أي وإن أثمرت فله أي إن أثمرت فيما توقع فيه إثمارها لا مطلقا قال في الرزق، ولو ساقاه عشر سنين لتكون الثمرة بينهما ولم تتوقع إلا في العائرة جاز فإن أثمر قبلها أي العائرة فلا شيء فيه أي في الثمر للعامل أي لأنه لم يطمع في شيء منه انتهى. • قوله: (نعم له الأجرة الخ) اعتمد م ر. • قوله: (لأنه طامع) قال في شرح الرزق مع أن المساقاة باطلة

(صَح) كالقراضِ وَرُدُّ بَأْنِ الظَّاهِرِ وَجُودُ الرِّبْحِ بِخِلَافِ هَذَا.
(وَلَهُ مَسَاقَاةٌ شَرِيكِهِ) فِي الشَّجَرِ إِذَا شَرَطَ لَهُ (زِيَادَةً) مُقَيَّنَةً (عَلَى حِصَّتِهِ) كَمَا إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا
نِصْفَيْنِ وَشَرَطَ لَهُ ثُلُثِي الثَّمَرَةِ فَإِنْ شَرَطَ قَدَرَ حِصَّتِهِ لَمْ يَصِحَّ لِغَدَمِ الْجَوْضِ وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لَهُ
بِخِلَافِ مَا إِذَا شَرَطَ لَهُ الْكُلَّ كَمَا مَرَّ وَاسْتَشْكَلَ هَذَا بِأَنْ عَمَلَ الْأَجِيرَ يَجِبُ كَوْنُهُ فِي خَالِصِ
مِلْكِ الْمُسْتَأْجِرِ وَأَجَابَ السَّيَكِّي بِأَنْ صَوْرَةَ الْمَسْأَلَةِ أَنْ يَقُولَ سَأَيْتُكَ عَلَى نَصِيبي وَبِهَذَا صَوَّرَ
أَبُو الطَّيِّبِ كَالْمُزْنِيِّ، قَالَ لَكِنْ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِمَا كَالْمُتَنِّ أَنْهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَقَوْلِهِ عَلَى
جَمِيعِ هَذِهِ الْحَدِيثَةِ

مَعَ أَنَّ الْمَسَاقَاةَ بَاطِلَةٌ إِذَا فَخَّرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا صَحَّتْ بَأْنِ قُدِّرَتْ إِلَى الْمُدَّةِ الَّتِي تُثْمِرُ فِيهَا غَايَا فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ
لَهُ إِذَا اتَّفَقَ غَدَمُ الْإِثْمَارِ وَإِنْ كَانَ عَمِلَ طَائِعًا كَمَا لَوْ قَارَضَهُ فَلَمْ يَزَيَّعْ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّوْضُ وَشَرَحَهُ قَبْلَ
ذَلِكَ أَهْ سَم. وَمَرَّ عَنِ الْمُغْنِيِّ وَسَيَأْتِي عَنْهُ وَعَنِ النَّهْيَةِ التَّضْرِيحُ بِذَلِكَ أَيْضًا.

• (فَوَيْ) (سَي): (وَلَهُ مَسَاقَاةٌ شَرِيكِهِ الْخ) أَيِ إِذَا اسْتَقْلَّ الشَّرِيكَ بِالْعَمَلِ فِيهَا نِهَآيَةً وَمُغْنٍ أَمَّا إِذَا لَمْ يَسْتَقِلَّ
بَأْنِ شَرَطَ مُعَاوَنَتَهُ لَهُ فِي الْعَمَلِ فَيَفْسُدُ الْمَقْدَرُ كَمَا لَوْ سَأَى أَجْنَبِيًّا بِهَذَا الشَّرْطِ فَإِنْ عَاوَنَهُ وَاسْتَوَى عَمَلُهُمَا
فَلَا أَجْرَةَ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخِرِ وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لِلْمُعَاوِنِ إِنْ زَادَ عَمَلُهُ بِخِلَافِ الْآخِرِ إِذَا زَادَ عَمَلُهُ فَلَهُ
أَجْرَةٌ عَمَلُهُ بِالْحِصَّةِ عَلَى الْمُعَاوِنِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْمَلْ مَجَانًا مُغْنٍ وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فَوَيْ: (قَدَرَ حِصَّتِهِ)
أَيِ أَوْ دُونَهُ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (وَاسْتَشْكَلَ هَذَا) أَيِ مَسْأَلَةُ الْكِتَابِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَيْ: (قَالَ) أَيِ السُّبْكِيِّ.

• فَوَيْ: (أَنَّهُ لَا فَرْقَ الْخ) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ وَلَوْ سَأَى أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى نَصِيبِهِ أَجْنَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَمْ
يَصِحَّ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ وَاقْتَى بِهِ الْوَالِدُ ~~كَهَلْهُ~~ تَعَلَّلَ خِلَافًا لِبَعْضِ

انْتَهَى فَخَّرَجَ بِذَلِكَ مَا إِذَا صَحَّتْ فَإِنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ إِذَا اتَّفَقَ غَدَمُ الْإِثْمَارِ، وَإِنْ كَانَ عَمِلَ طَائِعًا كَمَا قَالَ فِي
الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ قَبْلَ هَذَا كَمَنْ قُدِّرَ أَيِ الْمُدَّةِ الَّتِي تُثْمِرُ فِيهَا غَايَا وَلَمْ تُثْمِرْ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ كَمَا لَوْ
قَارَضَهُ فَلَمْ يَزَيَّعْ أَهْ، لَوْ أَثْمَرَتْ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ اسْتَحَقَّ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنْهُمَا وَلَوْ تَأَخَّرَ إِثْمَارُهَا عَنْ عَامِ
الْمَسَاقَاةِ فَإِنْ كَانَ لِعَامِلٍ اسْتَحَقَّ مِنْهُ وَإِلَّا فَلَا م. ر. • فَوَيْ: (وَرُدُّ بَأْنِ الظَّاهِرِ وَجُودُ الرِّبْحِ بِخِلَافِ هَذَا)
وَعَلَيْهِ فَلَهُ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ تُثْمِرْ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا شَرْحُ م. ر.

• فَوَيْ فِي (سَي): (وَلَهُ مَسَاقَاةٌ شَرِيكِهِ الْخ) وَلَوْ سَأَى أَحَدَ الشَّرِيكَيْنِ عَلَى نَصِيبِهِ أَجْنَبِيًّا بِغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ لَمْ
يَصِحَّ، كَمَا جَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُقَرِّي فِي شَرْحِ إِزْشَادِهِ وَاقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّزْمَلِيُّ فَإِنْ سَأَى
الشَّرِيكَانِ نَائِلًا لَمْ يَشْتَرِطْ مَرَفَقَتَهُ بِحِصَّةِ كُلِّ مِنْهُمَا إِلَّا إِنْ تَفَاوَنَّا بِالْمَشْرُوطِ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَرَفَقَتِهِ بِحِصَّةِ
كُلِّ مِنْهُمَا شَرْحُ م. ر. • فَوَيْ: (وَكَذَا لَا أَجْرَةَ لَهُ) كَذَا شَرْحُ م. ر. أَيِ لِأَنَّهُ لَمْ يَطْلُعْ. • فَوَيْ: (قَالَ لَكِنْ ظَاهِرُ
كَلَامِ غَيْرِهِمَا كَالْمُتَنِّ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ ذَلِكَ وَقَوْلُهُ عَلَى جَمِيعِ هَذِهِ الْحَدِيثَةِ الْخ) عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَشَرَحَهُ أَوْ
سَأَاهُ أَيِ شَرِيكِهِ عَلَى الْكُلِّ بَطْلٌ وَلَكِنْ لَهُ الْأَجْرَةُ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ طَائِعًا وَقِيْدَهُ الْغَزَالِيُّ كَلَامِيهِ تَقَفَّاهُ بِمَا إِذَا
لَمْ يَعْلَمْ الْفَسَادَ انْتَهَى أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا عَلِمَ الْفَسَادَ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ عَلِمَ مَعَ ذَلِكَ أَنَّ لَا أَجْرَةَ.

أَيُّ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِجَارَةِ.
(وَيُشْتَرَطُ) لِصِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ (أَنْ لَا يُشْتَرَطَ عَلَى الْعَامِلِ مَا لَيْسَ مِنْ جَنْبِ أَعْمَالِهَا) الَّتِي سَنَذْكُرُ قَرِيبًا أَنَّهَا عَلَيْهِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَهُ وَيُوجِبُهُ كَوْنُهُ فِي الْقِرَاضِ قَدَّمَ مَا عَلَيْهِ ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ مَا لَوْ شَرَطَ عَلَيْهِ مَا لَيْسَ عَلَيْهِ وَعَكْسَ هُنَا بِأَنَّ الْأَعْمَالَ ثُمَّ قَلِيلَةً وَلَيْسَ فِيهَا كَبِيرُ تَفْصِيلٍ وَلَا خِلَافٍ فَقَدَّمْتُ، ثُمَّ ذَكَرْتُ حُكْمَهَا وَهُنَا بِالْعَكْسِ فَقَدَّمَ حُكْمَهَا ثُمَّ أَخَّرْتُ لِطَوْلِ الْكَلَامِ عَلَيْهَا فَإِذَا شَرَطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ كِبَاءُ جِدَارِ الْحَدِيقَةِ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِجَارٌ بِلَا عَوَضٍ وَكَذَا شَرْطُهَا عَلَى الْعَامِلِ عَلَى الْمَالِكِ كَالسَّقِيِّ وَنَصُّ الْبَوْنِطِيِّ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ شَرْطُهُ عَلَى الْمَالِكِ وَبِهِ جَزَمَ الدَّارِمِيُّ ضَعِيفٌ (وَأَنْ يَنْفَرِدَ) الْعَامِلُ (بِالْعَمَلِ) نَعَمْ لَا يَضُرُّ شَرْطُ عَمَلِ عَبْدِ الْمَالِكِ مَعَهُ

الْمُتَأَخِّرِينَ، وَإِنْ سَأَى الشَّرِيكَانِ ثَالِثًا لَمْ تُشْتَرَطْ مَعْرِفَتُهُ بِحَصَّةٍ كُلُّ مَنَّهُمَا إِلَّا إِنْ تَفَاوَتَا فِي الْمَشْرُوطِ لَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِحَصَّةٍ كُلُّ مَنَّهُمَا هـ. نِهَایَةُ خِلَافًا لِلْمُغْنِي فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى وَلَهُ وَلِشَرْحِ الرُّوْضِ فِي الثَّانِيَةِ وَوَفَاقًا لَهُمَا فِي الثَّالِثَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ السُّبُكِيِّ وَالَّذِي يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ قَالَ سَائِقُكَ عَلَى كُلِّ الشَّجَرِ لَمْ يَصِحَّ أَوْ عَلَى نَصِيْبِي أَوْ أَطْلَقَ وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا صِحَّةُ مُسَاقَاةِ أَحَدِ الشَّرِيكََيْنِ عَلَى نَصِيْبِهِ أَجْنَبِيًّا، وَلَوْ بَغَيْرِ إِذْنِ شَرِيكِهِ الْآخَرِ هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ) أَيُّ ظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِ أَبِي الطَّيِّبِ وَالْمُزَنِّي كَالْمَثْنِ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ الْخ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفَرُّقِهِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ كَمَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِتَرْضِيعٍ رَقِيقًا بِيَعْقُضِهِ جَازَ الْخَ لَكِنْ سَبَّيْتُ فِي هَامِشٍ ذَلِكَ الْمَحَلَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ سَمَّ عَلَى حَجِّ أَهْ ع ش وَرَشِيدِي هـ. قَوْلُهُ: (لِصِحَّةِ الْمُسَاقَاةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قِيَّامِي هُنَا إِلَى الْمَثْنِ هـ. قَوْلُهُ: (لِمَنْ زَعَمَهُ أَيُّ الْاِخْتِرَاضِ) وَالزَّاعِمُ هُوَ الدَّمِيرِيُّ وَوَاقَفَهُ الْمُغْنِي هـ. قَوْلُهُ: (كَوْنُهُ) أَيُّ الْمُصَنَّفِ هـ. قَوْلُهُ: (مَا عَلَيْهِ) أَيُّ الْعَامِلِ هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ذَكَرَ حُكْمَ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ قَدَّمَ هـ. قَوْلُهُ: (مَا لَوْ شَرَطَ الْخ) مَا مَضَرَّتْهُ وَلَوْ زَائِدَةٌ هـ. قَوْلُهُ: (وَعَكْسَ هُنَا) أَيُّ فِي الْمُسَاقَاةِ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْقِرَاضِ قَدَّمَ الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْأَعْمَالَ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَيُوجِبُهُ هـ. قَوْلُهُ: (فَقَدَّمْتُ) الْأَنْتَسَبَ فَقَدَّمْتُ هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ ذَكَرَ الْخ) عَطَفَ عَلَى جُمْلَةٍ فَقَدَّمْتُ هـ. قَوْلُهُ: (وَهُنَا بِالْعَكْسِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ قَلِيلَةً الْخ. هـ. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَخَّرْتُ) الْأُولَى ثُمَّ ذَكَرَهَا هـ. قَوْلُهُ: (فَإِذَا شَرَطَ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَنَصُّ الْبَوْنِطِيِّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ نَظِيرُ مَا مَرَّ إِلَى الْمَثْنِ هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ لَا يَضُرُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ فَلَوْ شَرَطَ عَمَلُ الْمَالِكِ مَعَهُ فَسَدَ بِخِلَافٍ مَا لَوْ شَرَطَا عَمَلُ غُلَامِ الْمَالِكِ مَعَهُ بِلَا شَرْطٍ يَدٍ وَلَا مُشَارَكَةٍ فِي تَدْبِيرِهِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ بِالرُّوْضِ أَوْ الْوَضْفِ، وَتَفَقَّهْتُ عَلَى الْمَالِكِ بِحُكْمِ الْمَالِكِ فَلَوْ شَرِطْتُ عَلَيْهِ جَازَ وَكَانَ تَأَكِيدًا، وَلَوْ شَرِطْتُ فِي الْقَمَرَةِ بَغَيْرِ تَقْدِيرٍ بِجُزْءٍ مَعْلُومٍ لَمْ

هـ. قَوْلُهُ: (يُفْتَقَرُ فِي الْمُسَاقَاةِ مَا لَا يُفْتَقَرُ فِي الْإِجَارَةِ) هَذَا بِنَاءٌ عَلَى تَفَرُّقِهِ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْحُكْمِ، كَمَا سَيَأْتِي لَهُ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنَّفِ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِتَرْضِيعٍ رَقِيقًا بِيَعْقُضِهِ فِي الْحَالِ جَازَ عَلَى الصَّحِيحِ، لَكِنْ سَبَّيْتُ فِي هَامِشٍ ذَلِكَ الْمَحَلَّ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ خِلَافَهُ هـ. قَوْلُهُ: (كَالسَّقِيِّ) اعْتَمَدَهُ م ر .

نظير ما مر في القراض بل أولى؛ لأن بعض أعمال المساقاة على المالك فيأتي هنا جميع ما مر ثم (والثد في الحديقة) ليحمل متى شاء فشرط كونها بيد المالك أو عبده مثلاً ولو مع يد العايل فيفسدها (ومعرفة العمل) جحلة لا تفصيلاً (بتقدير المدة كسنة) أو أقل إذ أقل مدتها ما يطلع فيه الثمر ويستغني عن العمل (أو أكثر) إلى مدة تبقى فيها العين غالباً للاستقلال فلا تصح مطلقاً ولا مؤبدة؛ لأنها عقد لازم فكانت كالإجارة، وهذا مما خالفت فيه القراض والسنة المطلقة غريئة ويصح شرط غيرها إن علماه، ولو أذكر كسب الثمرة قبل انقضاء المدة عمل بقيتها بلا أجره وإن انقضت وهو طلع أو بلغ فله حصته منه وعلى المالك التيقية والتعهد إلى الجذاذ ويفرق بين هذا والشريكين بأن شركة العايل هنا وقعت تابعة غير مقصودة منه فلم يلزمه بسببها شيء

يصح أو شرطت على العايل وقدرت صح ولو لم تقلد صح أيضاً فالعرف كاف وإن شرط العايل عمل الغلام في خواجه نفسه أو استجار معاون بجزء من الثمرة أو من غيرها من مال المالك لم يصح العقد أما إذا جملت الأجرة من مال العايل فإنه يصح اهـ. قود: (مثلاً) أدخل به أجيره الحر والظاهر أنه لا فرق وأن المراد من يستحق منفعتة وإن كان حراً اهـ شرح الروض. قود: (ولا مؤبدة) أي ولا مؤقتة بمدة لا يثمر فيها عادة اهـ ع ش أي كما مر. قود: (وهذا) أي اشتراط معرفة العمل الخ. قود: (ولو أدركت الثمرة) أي التي ظهرت في المدة التي يتوقع ظهورها فيها اهـ ع ش. وقد مر عن المغني والروض مع شرحه وسم مثله. قود: (وعلى المالك التيقية والتعهد) خلافاً لما في الانتصار والمُرشد من أنه عليهما اهـ نهاية زاد المغني ولا يلزم العايل أجره تيقية حصته على الشجر إلى حين الإدراك؛ لأنه يستحقها ثمرة مذكاة بحكم العقد اهـ. قود: (التيقية) في نسخ السقية وعبارة النهاية التيقية وصوره الموجود في أصل الشارح بخطه أقرب إلى التيقية اهـ سيد عمر. قود: (وفرق بين هذا) أي حيث لم يكن التمهيد فيه عليهما مع اشتراكهما في الثمرة والإشارة بقوله هذا وقوله الآتي هنا إلى ما لو انقضت المدة والثمر طلع أو بلغ. قود: (غير مقصودة منه) أي من جهة العايل ويحمل أن الضمير راجع إلى

قود: (ويستغني عن العمل) كذا شرح م ر وهل يُشكّل إدخاله في الأقل مع قوله الآتي، وإن انقضت وهو طلع الخ المقتضي عدم استلزامها للاستثناء إلا أن يفرض هذا فيما إذا كان انقضاؤها مع كونه طلعاً أو بلعاً لعارض. قود: (حمل بقيتها بلا أجره وإن انقضت وهو طلع الخ) في شرح م ر وإن لم يحدث الثمر إلا بعد المدة فلا شيء للعايل قال ابن الرفعة وهو صحيح إن تأخر بلا سبب عارض فإن كان بعارض كبرد، ولولا لا طلع في المدة استحق حصته لقول الماوردي والرواني إن العايل شريك، ولو كان التخل المفقود عليها مما تثير في العام مرتين فأطلع الثمرة الأولى قبل انقضاء المدة والثانية بعدها فهل يفوز المالك بها أو يكون العايل شريكاً له فيها؛ لأنها ثمرة عام فيه احتمال والأوجه الأول اهـ. قود: (وعلى المالك التيقية والتعهد إلى الجذاذ) خلافاً لما في الانتصار والمُرشد من أنه عليهما شرح م ر. قود: (وفرق بين هذا) أي حيث لم يكن التمهيد فيه عليهما لاشتراكهما.

ولا حقَّ للعامل فيما حَدَثَ بعدها.
(ولا يجوزُ التوقيفُ بإذراكِ الفسخِ) أي جُذاذِهِ كما قاله السبكي (في الأصح) للجَهِلِ به فإنَّه قد يتقدَّم وقد يتأخَّر.

(وصيغتها) صريحةٌ وكنايةٌ فمن صرائيحها (ساقيتك على هذا النخل) أو العنبِ (بكذا) من الثمرةِ لأنه الموضوعُ لها (أو سلَّخته إليك لتَقْهده) أو اعْمَلْ عليه أو تَقْهده بكذا لأداءِ كُلِّ من هذه الثلاثة معنى الأولِ ومن ثَمَّ اعتمدَ ابنُ الرُّفْعةِ صراحتها، لكن الذي اعتمده السبكي والأذرعِي

العقْدُ بقرينةِ المقامِ فلا تَقْدِيرُ في الكلام. هـ فَوَدَّ: (ولا حقَّ للعاملِ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي وإن لم يَحْدُثِ الثَمَرُ إلَّا بَعْدَ الْمُدَّةِ فلا شيءَ للعاملِ اه زادَ التَّهَائِي وأقرَّه سم وهو صحيحٌ إن تَأَخَّرَ لا بِسَبَبٍ عَارِضٍ فإن كان بعَارِضٍ كَبَرْدٍ، ولولاه لَطَلَعَ في الْمُدَّةِ اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ لِقَوْلِ الماورديِّ والزَّيْنِي الصَّحِيحُ أَنَّ العَامِلَ شَرِيكَ اه قال الرُّشَيْدِي قَوْلُهُ م ر لا بِسَبَبٍ إلخ أي والصُّورَةُ أَنَّ الْمُدَّةَ يَطْلُعُ فِيهَا حَتَّى تَصِيحَ الْمُسَاقَاةُ وقَوْلُهُ م ر لِقَوْلِ الماورديِّ والزَّيْنِي إلخ عبارةُ القَوْتِ، وأما حَدُوثُ الطَّلُعِ بَعْدَ الْمُدَّةِ فَفِي الْحَاوِي وَالْبَحْرِ أَنَّهُ إِذَا طَلَعَتْ بَعْدَ تَقْضِي الْمُدَّةِ أَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ أَنَّ العَامِلَ شَرِيكَ وَالثَمَرُ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ ثَمَرَةَ الْعَامِ حَادِثَةٌ عَلَى مِلْكِهِمَا وَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ الْعَامِلُ أَجِيرٌ فَعَلَى هَذَا لَا حَقَّ لَهُ فِي الثَّمَرَةِ الْحَادِثَةِ بَعْدَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ، بَلْ لَهُ أَجْرُهُ الْمِثْلُ فَالْخِلَافُ مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّهُ شَرِيكَ أَوْ أَجِيرٌ انْتَهَتْ اه. وقال ع ش قَوْلُهُ م ر اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ وَعَلَيْهِ فَهَلِ الْجِدْمَةُ عَلَى الْمَالِكِ أَوِ الْعَامِلِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَضِيَّةٌ إِنْطَلَقَ مِنْهَا عَلَى الْأَوَّلِ وَيُقَالُ بِالذَّرْسِ عَنْ بَعْضِ الْهَوَائِشِ مَا يُوَافِقُهُ اه. أقول ما مرَّ أَنَّمَا عَنْ الرُّشَيْدِي مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يَلْزَمُ الْعَمَلُ إلخ وَفِي الشَّارِحِ فِي مَسْأَلَةِ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَالثَمَرُ طَلُعٌ أَوْ بَلْعٌ مِنْ أَنَّ التَّعَهُُّدَ عَلَى الْمَالِكِ صَرِيحٌ فِيهِ. (فَرَضَ): فِي التَّهَائِي وَأَقْرَأَهُ حَوَاشِيهِ وَسَمَّ مَا حَاصِلُهُ لَوْ كَانَ التَّخَلُّ الْمَقْضُودَ عَلَيْهَا مِمَّا يُفْجَرُ فِي الْعَامِ مَرَّتَيْنِ فَإِنْ أَثْمَرَتْ مَرَّتَيْنِ مَعًا قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ اسْتَحَقَّ الْعَامِلُ حِصَّتَهُ مِنْهُمَا فَإِنْ أَثْمَرَتْ الثَّانِيَةَ بَعْدَ انْقِضَائِهَا فَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يَفُوزُ بِهَا الْمَالِكُ وَلَا حَقَّ لِلْعَامِلِ فِيهَا اه وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ عَنْهُ بِمَا إِذَا كَانَ التَّأَخِيرُ لَا لِعَارِضٍ نَحْوِ بَرْدٍ وَلَا فَلِلْعَامِلِ مِنْهَا حِصَّتُهُ كَالأَوَّلَى. هـ فَوَدَّ: (أي جُذاذُهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنِ الَّذِي فِي الْمُغْنِي وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي التَّهَائِي. هـ فَوَدَّ: (كَمَا قَالَ) أَي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْإِذْرَاكِ الْجُذَاذُ.

هـ فَوَدَّ (سُي): (بِكَلَا) أَفْهَمَ تَعْبِيرُهُ بِكَذَا اخْتِيَارَ ذِكْرِ الْعَوَاضِ فَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ وَفِي اسْتِخْفَاقِهِ الْأَجْرَةُ وَجِهَانِ أَوْجَهُهُمَا نَعَمْ شَرَحَ م ر اه سم. وقال الْمُغْنِي أَوْجَهُهُمَا عَدَمُ الْاسْتِخْفَاقِ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر أَوْجَهُهُمَا نَعَمْ أَي وَإِنْ عَلِمَ بِالْفَسَادِ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ لَهُ غَيْرَ مَرَّةٍ هُنَا وَفِي الْقِرَاضِ اه.
هـ فَوَدَّ: (لَا تَه) أَي لَفْظُ سَاقِيَتِكَ عَلَى هَذَا إلخ. هـ فَوَدَّ: (لَهَا) أَي لِلْمُسَاقَاةِ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتَمَدَ ابْنُ الرُّفْعةِ صَرَاخَتَهَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ مُغْنٍ وَنَهَايَةُ وَشَرَحَ الرُّوْضِ قَالَ ع ش وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ اه.

هـ فَوَدَّ (سُي): (بِكَلَا) وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ بِكَذَا اخْتِيَارَ ذِكْرِ الْعَوَاضِ فَلَوْ سَكَتَ عَنْهُ لَمْ يَصِحَّ وَفِي اسْتِخْفَاقِهِ الْأَجْرَةُ وَجِهَانِ أَوْجَهُهُمَا نَعَمْ شَرَحَ م ر. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ اخْتَمَدَ ابْنُ الرُّفْعةِ صَرَاخَتَهَا) وَهُوَ الظَّاهِرُ كَلَامُهُم

أنها كناية (وَيُشْتَرَطُ الْقَبُولُ) لَفْظًا مُتَّصِلًا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ وَمَنْ ثُمَّ اشْتَرَطَ فِي الصَّيْغَةِ هُنَا مَا مَرَّ فِيهَا ثُمَّ إِلَّا عَدَمَ التَّاقِيَةِ وَتَصَبُّحَ بِإِشَارَةِ أُخْرَسَ وَبِكِتَابَةِ مَعَ النِّيَّةِ (وَلَوْ مِنْ نَاطِقِي دُونَ تَفْصِيلِ الْأَعْمَالِ) فَلَا يُشْتَرَطُ التَّعَرُّضُ لَهُ فِي الْعَقْدِ، وَلَوْ بِغَيْرِ لَفْظِ الْمُسَاقَاةِ عَلَى الْأَوْجِه؛ لِأَنَّ الْمُحَكَّمِ فِيهَا الْغَرْفُ كَمَا قَالَ (وَيُحْتَمَلُ الْمُطْلَقُ فِي كُلِّ نَاحِيَةٍ عَلَى الْغَرْفِ الْغَالِبِ) لِأَنَّهُ يُحَكَّمُ فِي مِثْلِ ذَلِكَ هَذَا إِنْ كَانَ غَرْفٌ غَالِبٌ وَعَرَفَاهُ وَإِلَّا وَجِبَ التَّفْصِيلُ جِزْمًا.

(وَعَلَى الْعَامِلِ) بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ عَمَلٌ (مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِصَلَاحِ الشَّرْعِ وَاسْتِزَادَتِهِ مِمَّا يَتَكَوَّنُ كُلُّ سَنَةٍ كَسَقْفِي) إِنْ لَمْ يَشْرَبْ بِفَرْوَقِهِ وَتَوَابِعِهِ كِإِصْلَاحِ طُرُقِ الْمَاءِ وَإِدَارَةِ الدُّوَلَابِ وَفَتْحِ رَأْسِ الشَّاقِيَةِ أَيْ الْقَنَاةِ وَسَدِّهَا عِنْدَ السَّقْفِي.

(تَنْبِيهِ) قَدْ يُقَالُ جَعَلَ مَا ذُكِرَ تَوَابِعٌ لِلشَّقْفِي يُحْمِلُ حَقِيقَتَهُ وَجَوَائِبَهُ أَنَّهُ أُرِيدَ بِهِ إِصْصَالُ الْمَاءِ وَتَوَابِعِهِ مَا يُحْصَلُهُ فَلَا إِحَالَةَ (وَقَتْلِيَّةٌ نَهَى) أَيْ مَجْزَى الْمَاءِ مِنْ طَلِينٍ وَغَيْرِهِ (وَإِصْلَاحُ الْأَجَاجِينِ)

❦ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِغَيْرِ الْخ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْعَقْدُ بِغَيْرِ الْخ. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِه) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي.

❦ قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ مُحَكَّمٌ) إِلَى التَّنْبِيهِ فِي الْمَغْنِي.

❦ قَوْلُهُ (سَقْفِي): (عَلَى الْغَرْفِ الْغَالِبِ) أَيْ فِيهَا فِي الْعَمَلِ مُغْنٍ وَنَهْيَةٌ. ❦ قَوْلُهُ: (هَذَا إِنْ الْخ) تَقْيِيدٌ لِلْمَتَنِ وَالْمُشَارُ إِلَى كِفَايَةِ الْإِطْلَاقِ وَحَمْلُهُ عَلَى الْغَرْفِ الْغَالِبِ فِي مَحَلِّ الْعَقْدِ.

❦ قَوْلُهُ (سَقْفِي): (وَعَلَى الْعَامِلِ) أَيْ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ اهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (عَمِلَ مَا يَحْتَاجُ الْخ) قَدَّرَ الشَّارِحُ عَمِلَ كَمَا تَرَى وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ يُغْنِي عَنْ تَفْسِيرٍ مَا يَعْمَلُ اهْ سَم. ❦ قَوْلُهُ: (يَحْمِلُ حَقِيقَتَهُ) أَيْ إِذَا الْمُتَبَادَّرُ بِالسَّقْفِي جَمِيعٌ مَا يَتَرَقَّفُ عَلَيْهِ وَصُولُ الْمَاءِ. ❦ قَوْلُهُ: (أَيْ مَجْزَى الْمَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِي الْمَغْنِي وَإِلَى قَوْلِهِ وَهُوَ مَا دَلَّ فِي النَّهْيَةِ.

❦ قَوْلُهُ (سَقْفِي): (نَهَى) أَيْ وَبَرَّ اهْ مُغْنِي. ❦ قَوْلُهُ: (مِنْ طَلِينِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَقْيِيدِ الْخ.

شرح م ر. ❦ قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوْجِه) اعْتَمَدَهُ م ر.

❦ قَوْلُهُ (سَقْفِي): (عَلَى الْغَرْفِ الْغَالِبِ) أَيْ إِنْ شَوَّلَ ذَلِكَ الْغَرْفُ جَمِيعٌ مَا يَأْتِي آتَهُ عَلَى الْعَامِلِ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا لَمْ يَنْتَهِ الْحَمْلُ عَلَى الْغَرْفِ كَمَا أَفَادَ ذَلِكَ قَوْلُهُ هَذَا الْخ.

❦ قَوْلُهُ (سَقْفِي): (مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْخ) قَدَّرَ الشَّارِحُ عَمِلَ كَمَا تَرَى، وَلَكِنْ أَنْ تَقُولَ يُغْنِي عَنْ تَقْدِيرِهِ تَأْوِيلُ مَا يَعْمَلُ مَعَ أَنَّ تَقْدِيرَهُ لَا يُغْنِي عَنْ التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ فَيَحْتَاجُ لِيَحْمِلَ مَا عَلَى الْعَمَلِ بِمَعْنَى الْحَاصِلِ بِالْمُضَدِّ وَالْعَمَلُ الْمُقَدَّرُ بِالْمَعْنَى الْمُضَدِّ؛ لِأَنَّ الْحَاصِلَ بِالْمُضَدِّ أَثَرُهُ وَلَا يَتَأْتَى الْعَكْسُ؛ إِذَا الْحَاصِلُ بِالْمُضَدِّ لَا يَكُونُ الْمَعْنَى الْمُضَدِّ أَثَرُهُ وَحَيْثُ يُلْزَمُ أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْمَعْنَى الْمُضَدِّ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَإِنَّ الْمُقَرَّرَ فِي الْأَصُولِ أَنَّ الْمُكَلَّفَ بِهِ الْحَاصِلَ بِالْمُضَدِّ؛ لِأَنَّهُ الْوُجُودِيُّ وَلَا تَكْلِيفٌ إِلَّا بِوُجُودِيٍّ وَالْمَعْنَى الْمُضَدِّ لَيْسَ بِوُجُودِيٍّ، كَمَا تَقَرَّرَ ثُمَّ قَلَّمَ يُؤَدِّ مَا قَدَّرَهُ إِلَّا الْفَرَرُ فَتَأْمَلُ.

❦ قَوْلُهُ: (يَحْمِلُ حَقِيقَتَهُ) يَتَأْمَلُ كَيْفَ الْوُرُودُ.

وهي الحَفَرُ حَوْلَ النَخْلِ (التي يَبْثُ فيها الماء) شُبِّهَتْ بِالْأَجَانَةِ الَّتِي يُفْسَلُ فِيهَا (وَتَلْقِيحُ) وَهُوَ وَضْعُ بَعْضِ طَلْعٍ ذَكَرَ عَلَى طَلْعٍ أُتْنَى (وَتَحْنِيَةُ حَشِيشٍ) وَلَوْ رَطْبًا وَإِطْلَاقُهُ عَلَيْهِ لَفَعْلٌ وَإِنْ كَانَ الْأَشْهُرُ أَنَّهُ الْبَابِيسُ (وَقَضِيَانٌ مُضَبَّرَةٌ) لَاقْتَضَاءِ الْعُرْفِ ذَلِكَ وَقَيِّدُنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ عَيْنٌ أَصْلًا فَنَحْوُ طَلْعٍ يُلْقَحُ بِهِ وَقَوْصَرَةٌ تَحْفَظُ الْعُنُقُودَ عَنِ الطَّيْرِ عَلَى الْمَالِكِ (وَتَعْرِيشُ جَوْرَتْ بِهِ) أَيِ التَّعْرِيشِ (عَادَةً) فِي ذَلِكَ الْمَحَلِّ لِيَمْتَنِدَ الْكُرْمُ عَلَيْهِ وَوَضَعَ حَشِيشٍ عَلَى الْعِنَاقِيدِ صَوْنًا لَهَا عَنِ الشَّمْسِ عِنْدَ الْحَاجَةِ (وَكَذَا جَفَظَ الثَّقَفُ) عَلَى النَخْلِ وَفِي الْجَرِينِ مِنْ نَحْوِ سَارِقٍ وَطَيْرٍ فَإِنْ لَمْ يَتَحَفَظْ بِهِ لِكثْرَةِ الشَّرَاقِ أَوْ كِبَرِ لَيْسْتَانٍ فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ، لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الَّذِي يُقَوِّي أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُكْرِيَ عَلَيْهِ مِنْ مَالِهِ بَلْ عَلَى الْمَالِكِ مَعُونَتُهُ عَلَيْهِ (وَجَذَاهُ) أَيِ قَطْعِهِ (وَتَجْفِيفُهُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّ الصَّلَاحَ يَحْصُلُ بِهِمَا نَعْمَ الَّذِي فِي الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا تَقْيِيدٌ وَجُوبُ التَّخْفِيفِ بِمَا إِذَا اعْتِيدَ أَوْ شَرَطَاهُ لَكُنْهُ مُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الرُّوحَةَ مَا أُطْلِقَهُ الْمُشْنُ مِنْ وَجُوبِهِ مُطْلَقًا إِذْ مُقَابِلُ الْأَصَحِّ لَا يَتَأْتِي إِلَّا عِنْدَ انْتِفَاءِ الْعَادَةِ وَالشَّرْطِ إِذْ لَا يَسْمَعُهُ مُخَالَفَتُهُمَا، وَإِذَا وَجِبَ إِصْلَاحُ مَوْضِعِهِ وَتَهْيِيقُهُ وَنَقْلُ الشَّعْرَةِ إِلَيْهِ وَتَقْلِيلُهَا فِي الشَّمْسِ وَمَا عَلَيْهِ يَصْغُ اسْتِجَارُهُ الْمَالِكَ لَهُ، وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ

• فَوَقُّ (سُيْ): (يَبْثُ) أَيِ يَجْتَمِعُ. • فَوَقُّ (سُيْ): (وَتَلْقِيحُ) وَقَدْ يُسْتَعْنَى عَنْهُ لِيَكُونَ الْإِنَاثُ تَحْتَ رِيحِ الذَّكُورِ فَيَحْمِلُ الْهَوَاءَ رِيحَ الذَّكُورِ إِلَيْهَا نِهَآيَةً وَمُغْنٍ. • فَوَقُّ (سُيْ): (وَتَحْنِيَةُ الْخِ) أَيِ إِزَالَتِهِ.
• فَوَقُّ (سُيْ): (وَقَضِيَانٌ) بِضَمِّ الْقَافِ وَكَسْرِهَا جَمْعُ قَضِيْبٍ وَهُوَ الْفُصْنُ. • فَوَدُّ: (وَقَيِّدُنَا الْخِ) انْظُرْ هَلَا أَخَّرَ هَذَا عَنْ جَمِيعِ مَا عَلَى الْعَامِلِ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدُّ: (وَقَيِّدُنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ الْخِ) يُغْنِي عَنْ زِيَادَتِهِ تَفْسِيرُ مَا بِعَمَلٍ كَمَا مَرَّ أَهْ سَمَ.

• فَوَقُّ (سُيْ): (وَتَعْرِيشُ الْخِ) وَهُوَ أَنْ يَنْصِبَ أَغْوَادًا وَيُظَلِّلَهَا وَيَرْفَعَ الْعِنَبَ عَلَيْهَا شَرْحُ مَنْهَجٍ وَمُغْنٍ.
• فَوَدُّ: (وَوَضَعَ حَشِيشٍ الْخِ) بِالْجَرِّ عَطْفًا عَلَى سَقِي، وَلَوْ أَخَّرَهُ وَأَذْخَلَهُ فِي تَفْسِيرِ جَفَظَ الثَّمَرِ كَمَا فَعَلَ الْمُغْنِي لَكَانَ أَنْسَبَ. • فَوَدُّ: (مِنْ نَحْوِ سَارِقٍ الْخِ) أَيِ كَالزَّانِبِ أَهْ مُغْنِي. • فَوَدُّ: (فَالْمُؤَنَةُ عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ مُعْتَمِدٌ. • وَفَوَدُّ: (لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخِ) هُوَ ضَعِيفٌ أَهْ ش. • فَوَدُّ: (مَعُونَتُهُ) أَيِ الْعَامِلِ (عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الْكِرَاءِ. • فَوَدُّ: (أَيِ قَطْعُهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدُّ: (بِهِمَا) عِبَارَةٌ نِهَآيَةً وَالْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُمَا مِنْ مَصَالِحِهِ أَهْ. بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ بَعْدَ وَكَذَا قَوْلُهُ لَكُنْهُ مُعْتَرَضٌ الْخِ وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْاِغْتِرَاضِ بِحَمَلِ مُغْتَادِ التَّجْفِيفِ فِي كَلَامِ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا عَلَى مَا يَجِبُ غَيْرَ رَدِّي أَيِ بِخِلَافٍ مَا لَا يَجِبُ أَصْلًا أَوْ يَجِبُ رَدِيًّا فَلَا يَجِبُ تَجْفِيفُهُ. • فَوَدُّ: (وَإِذَا وَجِبَ) أَيِ التَّجْفِيفِ. • فَوَدُّ: (وَمَا عَلَيْهِ) مُبْتَدَأٌ أَيِ وَكُلُّ عَمَلٍ وَجِبَ عَلَى الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ: (يَصْغُ الْخِ) خَبَرُهُ.
• فَوَدُّ: (وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ) الْأَنْسَبُ وَمَا عَلَى الْمَالِكِ لَوْ فَعَلَهُ. • فَوَدُّ: (بِإِذْنِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ

• فَوَدُّ: (وَقَيِّدُنَا مَا عَلَيْهِ بِالْعَمَلِ الْخِ) يُغْنِي عَنْ زِيَادَتِهِ تَفْسِيرُ مَا بِهِ كَمَا مَرَّ. • فَوَدُّ: (لَكِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخِ) كَذَا فِي شَرْحِ م ر. • فَوَدُّ: (وَلَوْ فَعَلَ مَا عَلَى الْمَالِكِ بِإِذْنِهِ) أَيِ مِنْ غَيْرِ تَعَرُّضٍ لِأَجْرَةٍ.

استحق عليه الأجرة تنزيلاً له منزلة قوله لغيره اقص دثني وبه فارق قوله له اغسل ثوبي وظاهر كلامهم أن ما ذكروا أنه على العاقل أو المالك من غير تعويل فيه على عادة لا يلتفت فيه إلى عادة مخالفة له وهو ظاهر بناءً على أن العرف الطارئ لا يعمل به إذا خالف عرفاً سبقه وهو ما دل عليه كلام الزركشي في قواعده بل كلامهم في الوصية والأيمان وغيرهما صريح فيه فبحث أن ما ذكروه على العاقل لو اعتيد منه شيء على المالك لزمه غير صحيح، ولو ترك العاقل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره كما في الجمالة.

لأجرة سم على حنج اه ع ش أي وإلا فيستحقها قطعاً. ه. فود: (استحق عليه الأجرة الخ) قياسه أن ما وجب على العاقل إذا فعله المالك بإذنه استحق به الأجرة على العاقل للجملة المذكورة اه ع ش. ه. فود: (تنزيلاً له منزلة اقص دثني) أي بجامع الوجوب إذ ما يخصه يجب عليه فغله لحق العاقل اه رشدي. ه. فود: (وبه فارق) أي بالتزويل. ه. فود: (له) أي لآخر. ه. فود: (وهو ظاهر بناء الخ) أي وما تقدم أن المطلق يعمل في كل ناحية على العرف الغالب إن كان عرف غالب وعرفاه إنما يتجه إذا شمل ذلك العرف الغالب جميع ما يتبين أنه على العاقل وإلا فلا وجه للعمل عليه اه سم. ه. فود: (فبحث) عبارة النهاية بقول الشيخ في شرح منجه اه. ه. فود: (ذكروه على العاقل) الأولى ذكروا أنه على الخ. ه. فود: (غير صحيح) خبر قوله فبحث الخ. ه. فود: (ولو ترك العاقل الخ) هذا كقول شرح الرزوي إذا شرط المالك على العاقل أعمالاً تلزمه فائتمرت الأشجار والعاقل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فإن عمل نصف ما لزمه استحق نصف ما شرط له اه مبني على أن العاقل أجبر لكن الصحيح أنه شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له إن ترك جميع الأعمال سواء في ذلك

ه. فود: (وظاهر كلامهم الخ) اعتمدته م ر. ه. فود: (وهو ظاهر بناء الخ) فما تقدم أنه يعمل في كل ناحية على العرف الغالب إن كان عرف غالب وعرفاه إنما يتجه إذا شمل ذلك العرف الغالب جميع ما يتبين أنه على العاقل وإلا فلا وجه للعمل عليه. ه. فود: (ولو ترك العاقل بعض ما عليه نقص من حصته بقدره) هذا كقول شرح الرزوي. (فزع): في فتاوى القاضي إذا شرط المالك على العاقل أعمالاً تلزمه فائتمرت الأشجار والعاقل لم يعمل بعض تلك الأعمال استحق من الثمرة بقدر ما عمل فإن عمل نصف ما لزمه استحق نصف ما شرط له اه، مبني على أن العاقل أجبر، لكن الصحيح كما قاله الماوردي والرواني أنه شريك وعلى هذا فيستحق جميع ما شرط له، وإن ترك جميع الأعمال التي عليه سواء في ذلك المساقاة على العين والدقة وفي العباب ولو أطلع الشجر قبل العمل فيه قبض العاقل الشجر أم لا استحق حصته من الثمرة ولزمته أجرة مثل ما التزمه من العمل اه، ونقله في تجريده عن الماوردي وهو مبني على أنه شريك، وأما قوله في أصل الرزوي فإن كانت أي المساقاة على عينه وعامل غيره انفصلت بتركه العمل اه، فيحتمل تفرقه على أنه أجبر ويحتمل خلافه ويفرق بينه وبين مجرّد الترك بأن في مساقاة الغير مع الترك مزيد إعراض ومنافاة للحال تقتضي الانفساخ فليحرز.

(وما قَصِدَ به حِفْظُ الْأَصْلِ وَلَا يَتَكَوَّرُ كُلُّ سَنَةٍ كِبَاءُ الْحِيطَانِ) وَنَصَبَ نَحْوِ بَابٍ وَدُولَابٍ وَقَاسٍ وَبِعُولٍ وَمِنْجَلٍ وَبَقَرَةٍ نَحَرْتُ أَوْ تُدِيرُ الدُّوْلَابَ وَاسْتَشْكَلَ بِاتِّبَاعِ الْعُرْفِ فِي نَحْوِ خَيْطِ الْخِيَاطَةِ فِي الْإِجَارَةِ وَفُرُقَ بِأَنَّ هَذَا بِهِ قَوَامُ الصَّنْعَةِ حَالًا وَدَوَامًا وَالطَّلْعُ نَفْعُهُ انْعِقَادُ الشَّعْرَةِ حَالًا ثُمَّ يُسْتَفْتَى عَنْهُ بَعْدُ وَيُطْلَعُ جَمْعُهُمْ ثُمَّ الطَّلْعُ كَالْخَيْطِ وَالَّذِي يُتَّجِهَ أَنَّ الْعُرْفَ هُنَا لَمْ يَنْضَبْطَ فَعَمِلَ فِيهِ بِأَصْلِ أَنَّ الْعَيْنَ عَلَى الْمَالِكِ وَثُمَّ قَدْ يَنْضَبِطُ، وَقَدْ يَضْطَرِبُ فَعَمِلَ بِهِ فِي الْأَوَّلِ وَوَجِبَ الْبَيَانُ فِي الثَّانِي (وَحَفَرُ نَهْرٍ جَدِيدٍ فَعَلَى الْمَالِكِ) لِأَنَّهُ الْمُتَعَارِضُ فِيهِ وَصَحَّحَا فِي سَدِّ الثَّلْمِ اتِّبَاعَ الْعُرْفِ وَكَذَا وَضَعَ الشُّوكَ عَلَى رَأْسِ الْجِدَارِ وَبَحَثَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ الْعَامِلَ لَوْ تَرَكَ مَا عَلَيْهِ حَتَّى فَسَدَتِ الْأَشْجَارُ ضَمِنَ

المُسَاقَاةُ عَلَى الْعَيْنِ وَالذَّمَّةِ وَفِي الْمُبَابِ، وَلَوْ أَطْلَعَ الشَّجَرُ قَبْلَ الْعَمَلِ فِيهِ قَبَضَ الْعَامِلُ الشَّجَرَ أَمْ لَا اسْتَحَقَّ حِصَّتَهُ مِنَ الشَّعْرَةِ وَلَرِمَهُ أَجْرُهُ مَا التَزَمَهُ مِنَ الْعَمَلِ انْتَهَى اه سم وَيَأْتِي عَنِ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنَى مَا يُوَافِقُهُ.

• قول (سني): (حفظ الأصل) أي أصل الثمر وهو الشجر. • قوله: (ونصب) إلى قوله واستشكل في المغني وإلى قوله وبحت غير واحد في النهاية. • قوله: (وقاس الخ) عطف على بناء الحيطان. • قوله: (وبعول ومنجل) كمتبر والأول الفأس العظيمة التي يتفر بها الصخر والثاني الحديد التي يقصب بها الزرع. • قوله: (واستشكل باتباع العرف الخ) موضح هذا الإشكال قيل قول المغني وتغريش الخ كما يظهر من الجواب بالفرق بين الخيط والطلع فإن الطلع مذكور هناك اه كزدي عبارة السيد عمر ما وجه ارتباطه بسابقه مع عدم ذكر الطلع ثم رأيت في أصل الشارح قبل واستشكل وطلع المذكور الذي يذر في طلع الإناث وضرب عليه قلعل الضرب وقع لغير الشارح من غير تأمل فليتأمل اه. وفي الرشيدي ما يوافقها. • قوله: (ويطلل) أي الفرق. • قوله: (ثم) أي في الإجارة. • قوله: (والذي يتجه) أي في دفع الإشكال. • قوله: (هنا) أي في الطلع اه كزدي. • قوله: (وتم) أي في الخيط. • قوله: (فعمل به) أي بالعرف وقوله: (في الأول) أي فيما إذا انضبط. • وقوله: (في الثاني) أي فيما إذا لم ينضبط اه رشدي.

• قول (سني): (وحفر نهر جديد) أي وإصلاح ما انهار من النهر مغني وروض وشرح منهج. • قول (سني): (فعلى المالك) وعليه أيضا خراج الأرض الخراجية مغني وروض. • قوله: (لأنه) إلى قوله وبحت في المغني ثم قال وفي فروع ابن القطان أن العامل لو قطع الثمرة قبل أن تبلغ كان متعديا قال ولا شيء له منها والأول ظاهر والثاني لا يأتي على القول بأن العامل ينكح حصته بالظهور اه. • قوله: (وبحت غير واحد الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن الشبكي قبل الفضل قبيل، ولو كان بين التخل

• قوله: (والذي يتجه الخ) كذا شرح م ر فليتأمل. • قوله: (وبحت غير واحد أن العامل الخ) ويوافق هذا ما تقدم عن الشبكي فيما لو ترك الفلاح السقي مع صحة المعاملة حتى فسد الزرع.

وأبو زُرْعَةَ أَنهما لو اختلفا أثناء المُدَّة في إثبات العايل بما لزمه فإن بقي من أعمالها ما يمكن تداركه صدق المالك وأنزِم العايل بالعمل؛ لأن الأصل عدُّه وممكنه إقامة البيِّنة وإن لم يبق شيء ولا أمكن تداركه صدق العايل لتضمين دعوى المالك انقضاءها والأصل عدُّه.
(والمساقاة لازمة) من الجانبين قبل العمل وبعده؛ لأنَّ عملها في أعيان باقية بحالها فأشبهت الإجارة دون القراض فيلزمه إتمام الأعمال وإن تلفت الشجرة كُلُّها باقية ونحو غصب كما يلزم عايل القراض التضيُّع مع عدم الرِّبح (فلو هرب العايل) أو مرض أو حبس (قبل الفراغ من العمل) ولو قبل الشروع فيه (واتمه المالك مُتَبَرِّعاً) بالعمل أو بمؤنته عن العايل (بقي استحقاق العايل) لما شُرِّطَ له كما لو تبرَّع أجنبي

يَياضُ اه سم. فود: (وأبو زُرْعَةَ إلخ) عطف على غير واحد. فود: (فإن بقي إلخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العايل جميع حصته على الصحيح أنَّ العايل شريك، بل الموافق له استحقاق العايل حصته، وإن ترك العمل والتفصيل بين تصديق المالك أو العايل لا أثر له م ر اه سم.

فود: (صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقضي من حصته بقدره كما سبق قريباً اه سم. فود: (ولا أمكن تداركه) الأخصر الأنسب يمكن تداركه.

فود: (لتضمن دعوى المالك إلخ) يدلُّ على أنَّ ترك الأعمال في المدة يوجب انقضاء المساقاة فانظر ما قدَّمته قريباً اه سم أي في حاشية ولو ترك العايل إلخ. فود: (من الجانبين) إلى قوله وبحث السبكي في النهاية وكذا في المغني إلا قوله فيلزمه إلى المتي. فود: (دون القراض) لا تبقى أعيانه بعد العمل فأشبه الوكالة اه مغني. فود: (كما يلزم إلخ) تغليل للغاية.

فوق (سني): (ولو هرب العايل) والهرب ليس بقيد كما أشار إليه الشارح م ر بقوله والتبرُّع عنه مع حضوره كذلك اه رشدي أي وبقوله، ولو امتنع إلخ. فود: (أو مرض إلخ) أي أو عجز بغير ذلك اه مغني.

فوق (سني): (واتمه المالك) والإتمام ليس بقيد فلو تبرَّع عنه بجميع العمل كان كذلك اه نهاية زاد المغني والمالك أيضاً ليس بقيد فلو فعله أجنبي مُتَبَرِّعاً عن العايل فكذلك اه وأشار الشارح إلى الأول بقوله، ولو قبل الشروع فيه وإلى الثاني بقوله كما لو تبرَّع أجنبي إلخ. فود: (كما لو تبرَّع أجنبي بذلك) سواء أجهله المالك أم علمه أي تبرَّع الأجنبي نعم لا يلزمه أي المالك إجابة الأجنبي المتطوع مغني ونهاية قال ع ش ظاهره ولو أميناً عارفاً ويتبني خلافه أخذاً بما يأتي في الوارث؛ إذ الظاهر عدم الفرق

فود: (فإن بقي من أعمالها إلخ) هذا التفصيل لا يظهر بالنسبة لاستحقاق العايل جميع حصته وإن ترك العمل، والتفصيل بين تصديق المالك أو العايل لا أثر له م ر. فود: (صدق المالك) قد يقتضي هذا تصديقه بالنسبة لما مضى من المدة حتى ينقضي من حصته بقدره حتى ما سبق قريباً. فود: (لتضمن دعوى المالك انقضاءها) هذا يدلُّ على أنَّ ترك الأعمال في المدة يوجب انقضاء المساقاة فانظر ما

بذلك والتبرُّع عنه مع حضوره كذلك وَبَحَثَ السبْكِ أَنَّهُ لَوْ عَمِلَ فِي مَالِ نَفْسِهِ لَا تَبَرُّعًا عَنْهُ
أَوْ عَمِلَ الْأَجْنَبِيُّ عَنِ الْمَالِكِ لَا الْعَامِلُ لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعَامِلُ شَيْئًا كَالْجَمَالَةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَا نَظَرَ
لِجَوَازِ تِلْكَ وَلِزُومِ هَذِهِ فَإِنْ قُلْتُ: يُمَكِّنُ الْفَرْقُ؛ لِأَنَّ الْأَعْمَالَ صَارَتْ كَالدَّيْنِ عَلَيْهِ كَمَا يُعْلَمُ
مِنْ اسْتِجَارِ الْحَاكِمِ عَنْهُ وَغَيْرِهِ مِمَّا يَأْتِي فَالْعَمَلُ فِي حِصَّتِهِ كَقَضَاءِ دَيْنِهِ وَهُوَ يَقَعُ عَنْهُ وَإِنْ لَمْ
يَقْصِدْ وَقُوعَهُ عَنْهُ قُلْتُ: مَفْنُونٌ؛ لِأَنَّ قَصْدَهُ الْمَالِكُ صَرَفٌ لَهُ عَنْ جِهَةِ الْعَامِلِ فَهُوَ كَالْأَدَاءِ
لِلدَّائِنِ بِقَصْدِ التَّبَرُّعِ عَلَيْهِ (وَالْإِلَاحُ) يَتَبَرُّعُ أَحَدٌ بِأَثَمِهِ وَرَفَعَ الْأَمْرَ لِلْحَاكِمِ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ ضَامِنٌ فِيمَا
لَزِمَهُ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ أَوْ كَانَ وَلَمْ يُمَكِّنِ التَّخْلُصَ مِنْهُ (اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مِنْ يَتَمُّهُ) بَعْدَ
ثُبُوتِ الْمُسَاقَاةِ وَالْهَرَبِ مَثَلًا وَتَقْدِيرُ إِحْضَارِهِ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ وَاجِبٌ عَلَيْهِ. هَكَذَا بِالنَّسْخِ الَّتِي
بِأَيْدِينَا وَلَقَدْ لُفِّتْهَا مَا سَبَقَ فَنَابَ عَنْهُ فِيهِ، وَلَوْ امْتَنَعَ وَهُوَ حَاضِرٌ فَكَذَلِكَ يَسْتَأْجِرُ مِنْ مَالِكٍ إِنْ

وَلَا تَهُ لَا ضَرَرَ فِيهِ عَلَى الْمَالِكِ وَفِيهِ نَفْعٌ لِلْعَامِلِ فَأَشْبَهَ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ مَنْ يَعْمَلُ عَنْهُ هـ. فَوُدَّ: (بِذَلِكَ) أَيِ
بِالْإِثْمَامِ وَكَذَا بِالْجَمِيعِ كَمَا مَرَّ. هـ. فَوُدَّ: (وَالْتَبَرُّعُ) أَيِ تَبَرُّعِ الْمَالِكِ أَوْ الْأَجْنَبِيِّ (هَنَهُ) أَيِ الْعَامِلِ وَقَوْلُهُ:
(كَذَلِكَ) أَيِ كَالْتَبَرُّعِ بَعْدَ هَرَبِهِ. هـ. فَوُدَّ: (إِنَّهُ الْخ) أَيِ الْمَالِكِ. هـ. فَوُدَّ: (لَا تَبَرُّعًا عَنْهُ) يَشْمَلُ الْإِطْلَاقَ.

هـ. فَوُدَّ: (وَهُوَ ظَاهِرٌ) وَفَاقًا لِشَرْحِ الرُّوضِ وَخِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي وَلِسَمِ عِبَارَتِهِ الْمُتَّجِهَةِ اسْتِخْقَافَهُ وَلَيْسَ
هَذَا كَالْجَمَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ لَزِمَ بِخِلَافِهَا مَرَّةً وَابْنُ الْأَسْتِخْقَافِ هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَا قُدِّمَتْهُ قَرِيبًا مِنْ أَنَّ
الصَّحِيحَ أَنَّهُ شَرِيكَ وَأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْأَعْمَالَ جَمِيعَهَا اسْتَحَقَّ هـ. فَوُدَّ: (لِجَوَازِ تِلْكَ) أَيِ الْجَمَالَةِ (وَلَزِمَ
هَذِهِ) أَيِ الْمُسَاقَاةِ. هـ. فَوُدَّ: (يُمَكِّنُ الْفَرْقُ) أَيِ بَيِّنِ الْمُسَاقَاةِ وَالْجَمَالَةِ فِيمَا إِذَا عَمِلَ الْأَجْنَبِيُّ عَنْ
الْمَالِكِ. هـ. فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ. هـ. فَوُدَّ: (هَنَهُ) أَيِ عَنِ الْعَامِلِ بِمَا لَهُ. هـ. فَوُدَّ: (وَضَرِبَهُ) عَطَفَ عَلَى
اسْتِجَارِ الْخ. هـ. فَوُدَّ: (فَالْعَمَلُ فِي حِصَّتِهِ) يَعْنِي عَمَلَ الْأَجْنَبِيِّ مَا لَزِمَ الْعَمَلُ مِنَ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ.

هـ. فَوُدَّ: (لَا تَبَرُّعًا عَنْهُ) الْخ) أَيِ الْأَجْنَبِيِّ أَيِ وَكَذَا الْمَالِكُ عِنْدَ عَدَمِ قَضَائِهِ الْعَامِلَ يَتَصَرَّفُ عَمَلُهُ إِلَى
نَفْسِهِ. هـ. فَوُدَّ: (صَرَفَ لَهُ الْخ) أَيِ لِلْعَمَلِ خَيْرٌ أَنَّ. هـ. فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَيِ الدَّائِنِ. هـ. فَوُدَّ: (يَتَبَرُّعُ أَحَدٌ) إِلَى قَوْلِهِ
عَلَى مَا رَجَّحَهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَمْ يَكُنْ إِلَى الْمُتَنِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا
قَوْلَهُ وَإِنْ قُلَّ.

هـ. فَوُدَّ: (مَنْ يَتَمُّهُ) أَيِ وَلَوْ الْمَالِكُ كَمَا يَأْتِي. هـ. فَوُدَّ: (وَالْهَرَبُ) عَطَفَ عَلَى الْمُسَاقَاةِ.
هـ. فَوُدَّ: (وَتَقْدِيرُ الْخ) عَطَفَ عَلَى ثُبُوتِ الْخ. هـ. فَوُدَّ: (لَا تَبَرُّعًا عَنْهُ) أَيِ الْإِثْمَامِ (عَلَيْهِ) أَيِ الْعَامِلِ (فَنَابَ)
أَيِ الْحَاكِمِ (هَنَهُ فِيهِ) أَيِ عَنِ الْعَامِلِ فِي الْإِثْمَامِ. هـ. فَوُدَّ: (وَلَوْ امْتَنَعَ) أَيِ الْعَامِلُ مِنَ الْعَمَلِ وَلَوْ قَبِلَ
الشَّرْعُ فِيهِ. هـ. فَوُدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ كَالْهَرَبِ فَيَسْتَأْجِرُ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ مَنْ يَعْمَلُ. هـ. فَوُدَّ: (مِنْ مَالِهِ الْخ) أَيِ

قُدِّمَتْهُ قَرِيبًا. هـ. فَوُدَّ: (لَمْ يَسْتَحِقَّ الْعَامِلُ شَيْئًا كَالْجَمَالَةِ) الْمُتَّجِهَةِ اسْتِخْقَافَهُ وَلَيْسَ هَذَا كَالْجَمَالَةِ؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ
لَزِمَ بِخِلَافِهَا مَرَّةً. وَابْنُ الْأَسْتِخْقَافِ هُوَ الْمَوَافِقُ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ وَأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْأَعْمَالَ اسْتَحَقَّ كَمَا قُدِّمَتْهُ
قَرِيبًا.

وَجِدَ وَلَوْ مِنْ نَصِيْبِهِ إِذَا كَانَ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ أَوْ مَنْ يَرْضَى بِأَجْرَةٍ مُؤْجَلَةٍ إِنْ وَجَدَهُ فَإِنْ تَعَذَّرَ ذَلِكَ افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ غَيْرِهِ وَيُؤْتَى مِنْ نَصِيْبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ فَإِنْ تَعَذَّرَ افْتَرَضَهُ عَمَلُ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ وَلِلْمَالِكِ فِعْلٌ مَا ذَكَرَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ عَلَى مَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ، لَكِنْ قَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ بِمَا إِذَا قَدَّرَ لَهُ الْحَاكِمُ الْأَجْرَةَ وَعَيَّنَ الْأَجِيرَ وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَتْ الْمُسَاقَاةُ عَلَى الذَّمِّ فَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْعَيْنِ فَقَضِيَّتُهُ قَوْلُهُمَا لَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْتِيبَ غَيْرَهُ فَإِنْ فَعَلَ انْفَسَخَتْ بَرَكَةِ الْعَمَلِ وَالثَّمَرُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ

ولو غفارا اهـ مُعْنَى. ٥. فَوُدَّ: (ولو من نصيبه إلخ) عبارة المُعْنَى وشرح الرُّوضِ والغَرَرِ وإن لم يكن له مالٌ فإن كان بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ باعَ نَصِيبَ الْعَايِلِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ وَاسْتَأْجَرَ بِتَمَنِيهِ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ بُدْوَ الصَّلَاحِ سَوَاءً أَظْهَرَتِ الْقَمَرَةُ أَمْ لَا افْتَرَضَ عَلَيْهِ مِنَ الْمَالِكِ أَوْ أَخْتَبَى أَوْ بَيَّتَ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَجِدْ مَنْ يَفْعَلُ بِأَجْرَةٍ مُؤْجَلَةٍ مَدَّةَ إِدْرَاكِ الثَّمَرَةِ لِتَعَذُّرِ بَيْعِ نَصِيْبِهِ وَخَذَهُ لِلْحَاجَةِ إِلَى شَرْطِ قَطْعِهِ وَتَعَذُّرِهِ فِي الشَّائِعِ وَاسْتَأْجَرَ بِمَا افْتَرَضَهُ وَيَقْضِيهِ الْعَايِلُ بَعْدَ زَوَالِ مَا نَبِهَ أَوْ يَقْضِيهِ الْحَاكِمُ مِنْ نَصِيْبِهِ مِنَ الثَّمَرَةِ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ فَإِنْ وَجِدَ مَنْ يَتِمُّ الْعَمَلُ بِذَلِكَ اسْتَفْتَى عَنِ الْاِفْتِرَاضِ وَحَصَلَ الْغَرَضُ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ الْمَالِكَ أَوْ إِذْنًا لَهُ فِي الْإِنْفَاقِ فَاتَّفَقَ لِيَرْجِعَ رَجْعَ كَمَا لَوْ افْتَرَضَ مِنْهُ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (إذا كان) أَي نَحْوُ هَرَبِ الْعَايِلِ أَوْ اسْتِجْارِ الْحَاكِمِ. ٥. فَوُدَّ: (أو من يرضى بأجرة إلخ) لَعَلَّهُ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ مِنْ مَالِهِ إلخ. ٥. فَوُدَّ: (ذلك) أَي الْاسْتِجَارُ. ٥. فَوُدَّ: (افتراض عليه إلخ) وقولهم اسْتَفْتَى عَنْهُمْ أَي لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَاقَى عَنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ مُعْنَى وَأَسْنَى اهـ سَمِعَ ع. ش. ٥. فَوُدَّ: (أو من غيره) أَي مِنْ أَخْتَبَى أَوْ بَيَّتَ الْمَالِ وَاسْتَأْجَرَ بِمَا افْتَرَضَهُ مُعْنَى وَأَسْنَى. ٥. فَوُدَّ: (فإن تَعَذَّرَ افْتَرَضَهُ إلخ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ وَإِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لَتَعَيَّنَ عَمَلُ الْمَالِكِ بِنَفْسِهِ حَيْثُ ذَكَرَ. ٥. فَوُدَّ: (فَعَمِلَ الْمَالِكُ بِنَفْسِهِ) أَي وَرَجَعَ بِالْأَجْرَةِ اهـ ع. ش. ٥. فَوُدَّ: (فَعَمِلَ مَا ذَكَرَ) أَي الْاسْتِجَارُ سَمِعَ وَرَشِيدِي. ٥. فَوُدَّ: (بإذن الحاكم) والأولى رُجُوعُهُ لِكُلِّ مَنْ عَمَلَ الْمَالِكُ وَفَعَلَ مَا ذَكَرَ لِإِوَافِقِ مَا مَرَّ عَنِ الْمُعْنَى وَالرُّوضِ وَأَخَذًا بِمَا يَأْتِي فِي شَرْحِ فَلْيُفْهِدْ عَلَى الْإِنْفَاقِ إِنْ أَرَادَ الرُّجُوعَ. ٥. فَوُدَّ: (على ما رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ إلخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ كَمَا رَجَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ بِالْإِنْ ع. ش. قَوْلُهُ وَقَيَّدَهُ السُّبْكِيُّ بِالْإِنْ مُقْتَضٍ اهـ لَكِنْ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَشَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُعْنَى وَالْغَرَرِ كَمَا مَرَّتْ ظَاهِرَةٌ فِي تَرْجِيحِ الْإِطْلَاقِ فَلْيُرَاجَعْ. ٥. فَوُدَّ: (هذا كُلُّهُ) أَي الْاسْتِجَارُ عَلَى الْعَايِلِ بِصَوْرِهِ. ٥. فَوُدَّ: (لَيْسَ لَهُ) أَي لِلْعَايِلِ الْمُسَاقَى عَلَى عَيْنِهِ. ٥. فَوُدَّ: (أَنْ يَسْتَنْتِيبَ) أَي يُسَاقَى كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي شَرْحِ وَاشْتَرَاكَهُمَا فِيهِ عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاقَاةُ عَلَى عَيْنِهِ وَعَامَلَهُ غَيْرُهُ انْفَسَخَتْ بَرَكَةُ الْعَمَلِ انْتَهَتْ اهـ أَي قَيِّصَحَ الْاسْتِعَانَةُ بِالْغَيْرِ فِي الْمُسَاقَاةِ عَلَى الْعَيْنِ كَالذَّمِّ.

٥. فَوُدَّ: (فإن تَعَذَّرَ ذَلِكَ افْتَرَضَ عَلَيْهِ إلخ) قال في شرح الرُّوضِ وقولهم اسْتَفْتَى عَنْهُمْ أَي لَيْسَ لَهُ أَنْ يُسَاقَى عَنْهُ وَهُوَ كَذَلِكَ اهـ. ٥. فَوُدَّ: (وَلِلْمَالِكِ فِعْلٌ مَا ذَكَرَ) أَي الْاسْتِجَارُ إلخ. ٥. فَوُدَّ: (فَقَضِيَّتُهُ) قَوْلُهُمَا لَيْسَ لَهُ إلخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. ٥. فَوُدَّ: (فإن فَعَلَ انْفَسَخَتْ بَرَكَتُهُ) عِبَارَةُ الرُّوضِ فَإِنْ كَانَتْ الْمُسَاقَاةُ

أنه لا يستأجر عنه مُطْلَقًا قاله الأذرعِي وقال السبكي والنشائي وصاحبُ المُعِين لا يستأجر عنه قطعًا، ولكن يتخَيَّر المالكُ بين الفسخ والصبر (وإن لم يقدر المالكُ (على الحاكم) بأن كان فوق مسافة العذو أو حاضِرًا ولم يُجِبْهُ لَمَّا التمسهُ أو أجابه إليه لكن بمالٍ يُعطيه له وإن قلَّ كما هو ظاهرُ (فليُشْهِدْ على الإنفاقي) أي لِمَنِ استأجره وأنه إنما يبذل بشرط الرجوع أو على العايل إن عَمِلَ بنفسه وأنه إنما يَعمَلُ بشرط الرجوع (إن أراد الرجوع) تنزيلًا للإشهاد حينئذ منزلة الحكم ويصدق حينئذ المالكُ في قدر ما أتفقَ كما رجَّحه السبكي واعتزَّضَ بأنَّ

• فُود: (أنه لا يستأجر إلخ) خَبَرُ قولهِ قَضِيَّةُ إلخ. • فُود: (مطلقًا) أي وَجَدَ لِلعايل مالٌ أو لا تَعَدَّرَ الافتراضُ أو لا. وقال ع ش أي سِوَا تَعَدَّرَ عَمَلُهُ أم لا كان العايلُ المالكُ أم لا قُدِّرَتْ له أَجْرَةٌ أم لا اه. • فُود: (وقال السبكي إلخ) عبارةٌ شروح المنهج والبهجة والرَّوضِ نَعَمَ إن كان المُساقاةُ على العين فالذي جَزَمَ به صاحبُ المُعِينِ اليَمْنِي والنشائي واستظهره غيرُهما أنه لا يَتَخَرَّجُ عليه لِمُكْنِ المالكِ مِنَ الفسخ اه زاد المُعْنِي وهذا هو الظاهرُ اه. • فُود: (والنشائي) بكَسْرِ التَّوْنِ والمَدِّ نِسْبَةً لِبَيْعِ النَّشَاءِ بِزَماوِيٍّ اه بُجَيْرِمي. • فُود: (بين الفسخ والصبر) هذا إن لم تَظْهَرِ الثَّمَرَةُ كما يَأْتِي اه كُزْدِي وفيه نَظَرٌ؛ لأنَّ ما يَأْتِي فيما إذا كانت المُساقاةُ على الذَمَّةِ والكلامُ هنا فيما إذا كانت على العين ثم رأيت ما يَأْتِي آتِيًا عَنْ سَمِ الصَّرِيحِ في إطلاقِ التَّخْيِيرِ هنا. • فُود: (بين الفسخ والصبر) وإذا فَسَخَ بَعْدَ ظُهورِ الثَّمَرَةِ فلا يَتَعَدَّدُ اسْتِحْقاقُ العايلِ لِحِصَّةِ ما عَمِلَ بِناءٍ على أنه شريكٌ والقياسُ أن يَسْتَحِقَّ أَجْرَةَ المثل؛ لأنَّ قَضِيَّةَ الفسخ تَرادُّ المَوْضِعَيْنِ فَيَرْجِعُ لِيَدْلِي عَمَلُهُ وهو أَجْرَةُ المثلِ وَفَاقًا لِلرُّمْلِيِّ وقد يُؤَيِّدُهُ قولُهُ في نظيرِهِ والثَّمَرُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ على حَجِّ اه ع ش وقولُهُ وَفَاقًا لِلرُّمْلِيِّ أي والمُعْنِي وشرح الرَّوضِ كما يَأْتِي.

• فُود: (بأن كان) إلى قولهِ فَإِنْ عَجَزَ فِي المُعْنِي إلَّا قولُهُ أو أجابه إلى المثنى. • فُود: (بأن كان فوق مسافة العذو إلخ) أو عَجَزَ عَنِ الإثباتِ اه شرحُ الرَّوضِ عبارةً القليوبي ومثله عَجَزَ المالكُ عَنِ إثباتِ هَرَبِ العايلِ اه. • فُود: (يُعطيه له) أي لِلحاكِمِ أي أو لِمَنِ يوصِلُهُ إليه اه ع ش.

• فُود (سني): (فليُشْهِدْ على الإنفاقي) وَيَتَّبِعِي الاكْتِفَاءَ بواجِبٍ وَيُخْلِفُ مَعَهُ إن أرادَ الرَّجُوعُ اه ع ش وَيَتَّبِعِي تَقْيِيدُهُ بما إذا كان هناك قاضٍ يَرَى ذلك وإلَّا فلا بُدَّ مِنْ شَاهِدَيْنِ. • فُود: (وأنه إلخ) عَطَفَ على الإنفاقي. • فُود: (أو على العملي) عَطَفَ على قولِ المثنى على الإنفاقي وقولُهُ: (وأنه إنما إلخ) عَطَفَ على العملي. • فُود: (تنزيلًا) إلى الكتابِ فِي بَعْضِ نُسَخِ التَّهْيَاةِ وَسَقَطَ فِي بَعْضِهَا قولُهُ واعتزَّضَ إلى أمَّا إذا. • فُود: (لِلإشهادِ حينئذ) أي إذا لم يَقْدِرْ على الحاكم. • فُود: (ويصدق إلخ) اعْتَمَدَ التَّهْيَاةُ واعْتَمَدَ المُعْنِي تَصْدِيقَ العايلِ قِياسًا على تَصْدِيقِ الجَمالِ فِي مَسالَةِ هَرَبِهِ. • فُود: (حينئذ) أي حِينَ إِذ اتَّفَقَ

على عَيْنِهِ وعامِلَ غَيْرِهِ انْفَسَخَتْ بِتَرْكِه العَمَلُ اه. • فُود: (ولكن يتخَيَّرُ المالكُ بين الفسخ والصبر) وإذا فَسَخَ بَعْدَ ظُهورِ الثَّمَرِ فلا يَتَعَدَّدُ اسْتِحْقاقُ العايلِ مِنْهَا لِحِصَّةِ ما عَمِلَ بِناءٍ على أنه شريكٌ والقياسُ أنه يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ المثل؛ لأنَّ قَضِيَّةَ الفسخِ تَرادُّ المَوْضِعَيْنِ فَيَرْجِعُ لِيَدْلِي عَمَلُهُ وهو أَجْرَةُ المثلِ وَفَاقًا لِم ر

كلاهما في هرب العايل صريح في تصديق العايل؛ لأن المالك مُقَصَّرٌ بعد الإشهاد على عَيْنٍ ما أنفق مع كونه غير مُسْتَبِدٍّ لِاتِّمَانٍ من جهة الحاكِمِ أمَّا إذا لم يُشْهِدْ كما ذكرنا فلا يرجع لظهور أنه مُتَّبِعٌ فَإِنْ تَقَدَّرَ الإشهاد لم يرجع أيضًا؛ لأنه عُدَّ نَادِرٌ فَإِنْ عَجَزَ حَيْثُ عَنِ الْعَمَلِ وَالْإِنْفَاقِ وَلَمْ تَظْهَرْ الثَّمَرَةُ فَلَهُ الْفَسْخُ وَلِلْعَايِلِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ وَإِنْ ظَهَرَتْ فَلَا فَسْخَ وَهِيَ لَهَا.

(ولو مات) العايل قبل العمل (وخلف تركته) أتم الوارث العمل منها) كسائر دُيُونٍ مَوْرُثَةٍ (وله أن يتم العمل بنفسه أو بماله) ولا يُجْبِرُ عَلَى الْوَفَاءِ مِنْ عَيْنِ التَّرِكَةِ وَعَلَى الْمَالِكِ تَمَكُّيْنُهُ إِنْ كَانَ أَمِينًا عَارِفًا بِالْمَعْمَلِ فَإِنْ امْتَنَعَ بِالْكُلْفَةِ اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يُخَلَّفْ تَرِكَةً فَلِلْوَارِثِ الْعَمَلُ وَلَا يَلْزَمُهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الذَّمَّةِ وَالْإِنْفَاقِ بِمَوْتِهِ كَالْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِ

وأشهد عليه. قود: (لأن المالك مُقَصَّرٌ إلخ) قد يقال هذا موجودٌ فيما نحن فيه أيضًا. قود: (فإن تَقَدَّرَ الإشهاد لم يزجف) ظاهره ولو باطنًا ولو قيل بأن له الرجوع باطنًا لم يكن بعيدًا، بل ومثله سائر الصور التي قيل فيها بعدم الرجوع لِقَدَرِ الشُّهُودِ فَإِنَّ الشُّهُودَ إِنَّمَا تُعْتَبَرُ لِإِبْطَالِ الْحَقِّ ظَاهِرًا وَإِلَّا فَالْمَدَارُ فِي الْاسْتِحْقَاقِ وَعَدِيهِ عَلَى مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ هـ ش وهو وجه. قود: (فإن عَجَزَ إلخ) صريح في امتناع الفسخ عند القُدْرَةِ وَالْكَلَامِ إِذَا لَمْ تَكُنْ عَلَى الْعَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ مَعَهُ هـ سَمِ زَادَ شَ أَمَّا إِذَا كَانَتْ عَلَى الْعَيْنِ خَيْرٌ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالصَّبْرِ مُطْلَقًا هـ. قود: (حيثُ) أي حين إذ لم يُقْلِزْ عَلَى الْحَاكِمِ. قود: (فلا فسخ) قال في الرُّوْضِ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ هـ سَمِ. قود: (قبل العمل) أي قبل تمامه وهو إلى الباب في المُعْنَى.

قود: (سبي) (تركة) وفي معنى التَّرِكَةِ نَصِيْبُهُ مِنَ الثَّمَرَةِ قَالَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ هـ مُعْنَى زَادَ شَ وَقَدْ أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ مِنْ نَصِيْبِهِ هـ. قود: (وَلَا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) أي وَلِوَارِثِهِ أَجْرُهُ مِثْلُهُ مَا مَضَى إِنْ لَمْ تَظْهَرْ الثَّمَرَةُ فَإِنْ ظَهَرَتْ أَخَذَ جُزْأَهَا مِنْهَا وَهَلْ يَوْزَعُ بِاخْتِيَارِ الْمُدْتَبِئِينَ وَإِنْ تَقَاوَنَا أَوْ بِاخْتِيَارِ الْعَمَلِ؛ لِأَنَّهُ قَدْ يَخْتَلِفُ فِي الْمُدَّةِ قَلَّةً وَكَثْرَةً فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي هـ ش وَقَوْلُهُ فَإِنْ ظَهَرَتْ إلخ يَأْتِي آيَفًا عَنْ الرَّمْلِيِّ خِلَافَهُ. قود: (انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) قال في شرح الرُّوْضِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ الَّذِي هُوَ عُمْدَةُ الْمُسَاقَاةِ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ بُدْوَ الصَّلَاحِ أَوْ الْجُدَادِ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا

قَوْرًا وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ فِي نَظِيرِهِ وَالثَّمَرُ كُلُّهُ لِلْمَالِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ. قود: (فإن عَجَزَ حيثُ عَنِ الْعَمَلِ) إلخ صريح في امتناع الفسخ عند القُدْرَةِ وَالْكَلَامِ إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْعَيْنِ لِمَا تَقَدَّمَ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَمَنْ مَعَهُ.

قود: (فلا فسخ) قال في الرُّوْضِ لِأَجْلِ الشَّرِكَةِ هـ. قود: (وهي لهما) انظر هذا مع بحث الشُّبْكِيِّ السَّابِقِ عَقِبَ قَوْلِهِ بَقِيَ اسْتِحْقَاقُ الْعَايِلِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ ذَاكَ فِيهَا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ الثَّمَرَةُ وَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ هُنَاكَ أَنَّ الْأَرْجَى الْاسْتِحْقَاقُ لَا إِشْكَالَ. قود: (وَلَا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) ظاهره وَإِنْ ظَهَرَتْ الثَّمَرَةُ. قود: (وَلَا انْفَسَخَتْ بِمَوْتِهِ) قال في شرح الرُّوْضِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا مَاتَ فِي أَثْنَاءِ

ولا تنفسخ بموت المالك مطلقاً فيستمر العايل وبأخذ نصيبه.
(ولو ثبتت عيانة عايل بإقراره أو بيمينه أو بيمين مردودة (صم إليه مشرف) ولا تُزال يده؛ لأنَّ
المحل حق عليه ويُمكِّن استيفاءه منه بهذا الطريق فتقَرَّرَ جمعاً بين الحقين وأجرة المشرف
عليه فإنَّ صم إليه لريية فقط فأجرته على المالك (فلان لم يحفظ) العايل (به) أي المشرف على
الخيانة (استؤجر من ماله عايل) ليتعذر الاستيفاء منه هذا إن كان العايل في الذمة ولا تحيِّر
المالك على الأوجه نظير ما مرَّ آنفاً (ولو خرج الثمر مستحقاً) لغير المُساقى (فللعايل) الجاهل

التجفيف ونحوه فلا اه. ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه
من الثمرة فيه نظر ولا يبعد أن يستحق منها بيسط ما عَمِلَ قَبْلَ موته، والقياس أن يستحقَّ أجرة المثل
دون الثمرة لازتفاع العقد بالانفساخ وقد وافق الرُّملي آخرًا على هذا القياس سم على حجج اه ع ش
وسياتي عن المغني والاسنى ما يوافق القياس المذكور. ٥ فؤد: (ولا تنفسخ بموت المالك إلخ) إلا لو
ساقى في البطن الأول البطن الثاني ثم مات الأول في أثناء المدَّة وكان الوقف وقف ترتيب فيبني أن
تنفسخ كما قاله الزركشي؛ لأنه لا يكون عايلًا لنفسه واستثنى مع ذلك الوارث أي الحائز إذا ساقاه
مورثه ثم مات المورث فتنفسخ نهايةً ومغني أقول يَبْنِي أن يُسْتثنى ما لو أوصى الإنسان بثمر شجر
لشخص ثم ساقاه عليه ثم مات المالك اه سيّد عَمَرَ قال ع ش وفائدة الانفساخ في الصورة الأولى
انقطاع تعلُّق حق البطن الأول بالثمره حتى لو كان عليه دين لم يتعلَّق بالثمره؛ لأنها ليست من الثمرة
والوارث إنما استحقها من قَبْلِ الواقف وفي الثانية استحقاق الوارث للثمره تركه حتى لو كان على
الميت دين تعلَّق بها مقدَّمًا على حق الورثة اه. ٥ فؤد: (مطلقاً) أي سواء كانت المساقاة على العيني أو
الذمة اه ع ش. ٥ فؤد: (فتقَرَّرَ) أي هذا الطريق. ٥ فؤد: (لريية فقط) أي بأن لم يثبت الخيانة ولكن ازناب
المالك فيه. ٥ فؤد: (عن الخيانة) أي الثابتة بما مرَّ. ٥ فؤد: (مرَّ آنفاً) أي قبيل وإن لم يقلز على الحاكم.
٥ فؤد (سني): (ولو خرج الثمر مستحقاً إلخ) قال في الرُّوض فإن تَلَفَتْ أي الثمرة أو الشجر طوَلَبَ
الغاصب وكذا العايل بالجميع بخلاف الأجير للعايل في الحديقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع

المحل الذي هو غنمة المساقاة فإن مات بعد بدو الصلاح أو الجذاذ ولم يبق إلا التجفيف ونحوه فلا
اه، ولو كانت الثمرة ظهرت أو كانت المساقاة بعد ظهورها هل ينقطع استحقاقه من الثمرة فيه نظر ولا
يُبعد أن يستحق منها بيسط ما عَمِلَ قَبْلَ موته والقياس أن يستحقَّ أجرة المثل دون الثمرة لازتفاع العقد
بالانفساخ وقد وافق م ر آخرًا على هذا القياس. ٥ فؤد: (ولا تحيِّر المالك على الأوجه) في شرح
الرُّوض أنه ظاهر بَيَّة عليه الأذرع وغيره اه. واعتدله م ر.

٥ فؤد في (سني): (ولو خرج الثمر مستحقاً إلخ) قال في الرُّوض فإن تَلَفَتْ أي الثمرة أو الشجر طوَلَبَ
الغاصب وكذا العايل بالجميع بخلاف الأجير للعايل في الحديقة المنصوبة أي لا يطالب ويرجع
العايل لكن قرأ نصيبه عليه اه.

بالحال (على المساقاة أجره المثل) لأنه فوّت منافعه بموَضٍ فاسدٍ فَرَجَعَ بِتَدْلِيلِهَا كما لو استأجر رجلاً للقمَلِ في مَغْصُوبٍ فَمِئَلٌ جَاهِلًا أَمَّا الْعَالِمُ فَلَا شَيْءَ لَهُ قَطْعًا.

العايلُ لَكِنْ قَرَأُ نَصِيحَةَ عَلَيْهِ سَمَ عَلَى حَجِّهِ اه ع ش .
 ه فَوَدَّ: (أَمَّا الْعَالِمُ فَلَا شَيْءَ لَهُ الْخ) وكذا إذا كان الْخُرُوجُ قَبْلَ الْعَمَلِ ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي قَدْرِ الْمَشْرُوطِ لِلْعَايِلِ وَلَا بَيِّنَةٌ لِأَحَدِهِمَا أَوْ لَهُمَا بَيِّنَتَانِ وَسَقَطْنَا تَحَالُفًا وَفُيِّخَ الْعَقْدُ كَمَا فِي الْقِرَاضِ وَاللَّعَايِلِ عَلَى الْمَالِكِ أَجْرُهُ عَمَلُهُ إِنْ قَسَخَ الْعَقْدُ بَعْدَ الْعَمَلِ وَإِنْ لَمْ يُفْجَرِ الشَّجَرُ وَلَا فَلَا أَجْرُهُ لَهُ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ قَضَى لَهُ بِهَا مُغْنًى وَشَرَحَ الرُّوْضُ فِي الْمُغْنَى وَالتَّهْيِئَةِ وَنَصَحَ الْإِقَالَةَ فِي الْمُسَاقَاةِ كَمَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ فَإِنْ كَانَ ثَمَّ ثَمَرَةٌ لَمْ يَسْتَحِقَّهَا الْعَايِلُ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ شَجَرِ الْمُسَاقَاةِ مِنَ الْمَالِكِ قَبْلَ خُرُوجِ الثَّمَرَةِ وَيَصِحُّ بَعْدَهَا وَالْعَايِلُ مَعَ الْمُشْتَرِي كَمَا كَانَ مَعَ الْبَائِعِ ، وَلَوْ شَرَطَ الْمَالِكُ عَلَى الْعَايِلِ أَعْمَالًا تَلَزَّمُهُ فَأَثْمَرَتْ الْأَشْجَارُ وَالْعَايِلُ لَمْ يَغْمَلْ بَعْضُ تِلْكَ الْأَعْمَالِ اسْتَحَقَّ جَمِيعُ مَا شَرَطَ لَهُ كَمَا لَوْ لَمْ يَغْمَلْ شَيْئًا ؛ لِأَنَّهُ شَرِيكَ كَمَا قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَغَيْرُهُ اه وَقَوْلُهُمَا لَمْ يَسْتَحِقَّهَا الْعَايِلُ أَيَّ وَلَهُ أَجْرُهُ عَمَلُهُ أَخَذًا مِنْ نَظَائِرِهِ السَّابِقَةِ خِلَافًا لِمَنْ شَأْنُ حَيْثُ قَالَ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا أَجْرَةَ لَهُ ثُمَّ فَرَّقَ بَيِّنَتَيْنِ الْإِقَالَةَ بِالتَّوَافُقِ مِنْهُمَا وَالْفَسْخَ بِاسْتِغْلَالِ الْمَالِكِ وَبَرُدِ الْفَرْقِ الْإِنْفِصَاحَ بِمَوْتِ الْعَايِلِ وَاسْتِغْلَالِ الْعَايِلِ بِالْفَسْخِ فِي التَّحَالُفِ .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإجارة

بتثليث الهنزة والكسر أفصح من أجره بالمد إيجازاً وبالقصر بأجره بكسر الجيم وضعتها أجراً هي لغة اسم للأجرة ثم اشتهرت في العقد وشرعاً تملك منفعة بعوض بالشروط الآتية منها علم عوضها وقبولها للبذل والإباحة، فخرج بالآخر نحو منفعة البضع على أن الزوج لم يملكها وإنما ملك أن ينتفع بها وبالعلم المساقاة والجمالة كالحج بالرزق فإنه لا يشترط فيهما علم العوض وإن كان قد يكون معلوماً كمساقاة على ثمرة موجودة وجمالة على معلوم فاندفع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الإجارة

• قوله: (بتثليث الهنزة) إلى المن في النهاية إلا قوله من أجره إلى هي لغة وقوله كالحج بالرزق وقوله ولك إلى واحد. • قوله: (ثم اشتهرت الخ) أي لغة على وجه المجاز بديل قوله وشرعاً الخ اه ع ش. • قوله: (علم عوضها) يعني عوض الإجارة الشايل للمنفعة والأجرة أما ضمير قبولها فللمنفعة ولك أن تقول إن ضمير عوضها للمنفعة أيضاً إذ لو كان للإجارة فلا ترد المساقاة أصلاً؛ لأن أخذ العوضين فيها وهو العمل لا يكون إلا مجهولاً اه رشدي. • قوله: (وقبولها) عطف على علم الخ. • قوله: (للبذل) بالذال المفجعة أي الإعطاء. • قوله: (والإباحة) عطف تفسير على البذل اه ع ش. • قوله: (بالآخر) أي بشرط قبولها الخ. • قوله: (نحو منفعة البضع) فلا تصح إجارة الجوارى للوطء اه ع ش. • قوله: (على أن الزوج الخ) أي فخرج عقد نكاح بتمليك منفعة. • قوله: (أن ينتفع بها) الأولى به أي البضع. • قوله: (وبالعلم) أي خرج بشرط علم العوض. • قوله: (كالحج بالرزق) مثال الجمالة. • قوله: (فإنه لا يشترط فيهما علم الخ) فيه أنه لا يلزم من عدم الاشتراط عدم فاشكال الشارح الآتي منع التعريف بنحو الجمالة على عوض معلوم على حاله لا يندفع بذلك عبارة ع ش حاصل الجواب أن العلم بالعمل والعوض شرط في الإجارة وليس ذلك شرطاً في المساقاة والجمالة وإن اتفق وجوده واعتراض سم على حجة على هذا الجواب بأن عدم الاشتراط لا دخل له في دفع الاعتراض؛ لأنه متى دخل في التعريف فرد من غيره لم يكن مايعا اه. • قوله: (وإن كان) أي العوض اه ع ش.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الإجارة)

• قوله: (فإنه لا يشترط فيهما علم العوض) لقائل أن يقول هذا لا يطابق ما أفاده التعريف المذكور؛ لأن حاصل هذا أن قيد التعريف اشتراط علم ليعوض وحاصل التعريف أنه نفس العلم لا تری إلى قوله منها

ما للشارح هنا والأصل فيها قبل الإجماع آيات منها ﴿إِنْ أَرْضَكَ لَكَرْتَهُ فَأَجْرُهُنَّ﴾ (الطلاق: ١٦) ومنازعة الإسنوي في الاستدلال بها مردودة إذ مفادها وقوع الإرضاع للآباء وهو يستلزم الإذن لهم فيه بعوض وإلا كان تبرعاً، وهذا الإذن بالعوض هو الاستفجار الذي هو تملك المنفعة بعوض الخ ويدل له أيضاً وإن تعاسرتم فسترضع له أخرى الطلاق إلى آخر الآية ولك أن تقول إن أراد المنازعة على أصل الإجماع فزده بما ذكرنا واضح أو مع الإيجاب والقبول لم يصلح ذلك ليرده إذ لا دلالة فيها على القبول لفظاً بوجهه وكون ما مر من الدليل

• فؤد: (هو يستلزم الخ) فيه بحث لأنه إن أراد أن وقوع الإرضاع للآباء مطلقاً يستلزم الإذن المذكور فغير صحيح لإمكان وقوعه لهم بالإذن بلا عوض، وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الأجرة عليه فهذا أول المسألة كما أن قوله وإلا كان تبرعاً أول المسألة أيضاً اه سم. • فؤد: (والأ) أي وإن يوجد الإذن بعوض (كان تبرعاً) أي الإرضاع. • فؤد: (هو الاستفجار الخ) في هذا الحضر بالنسبة إلى قوله إلى آخره نظراً. • فؤد: (ويدل له) أي لمقد الإجارة ومشروعيتها. • فؤد: (مع الإيجاب الخ) أي والشروط. • وفؤد: (على القبول الخ) أي والشروط. • فؤد: (إذ لا دلالة فيها على القبول الخ) وأيضاً فقد

أي الشروط الآتية علم عوضها ولم يقل منها اشتراط علم عوضها فجعل الشرط العلم لا اشتراطه فقوله بالشروط الآتية مغناه مع المشتراطات الآتية وما ذكرنا أن حاصل التثريب هو صريح تغييرهم في التثريب بقوله واللفظ لشرح الرض بعوض معلوم اه، وحيث قد فُهم التثريب للمساواة والجمالية إذا كان العوض فيهما معلوماً مما لا شبهة فيه فلم يتدفع ما للشارح المشار إليه اللهم إلا أن يريد بقوله منها علم عوضها منها شرط علم عوضها حتى يكون القيد شرط علم العوض لا علم العوض فثبت ما قاله إن كان التثريب الذي أورد عليه ذلك الشارح جعل القيد فيه شرط العلم لا نفسه فليراجع على أن الظاهر عدم صحة الإرادة المذكورة؛ لأن الشرط علم العوض لا اشتراطه بدليل أنه لو ذكر عوض معلوم كفى، وإن لم يشترطه فإن قيل ذكره اشتراط له قلنا هذا موجود في المساواة والجمالية قطعاً فلا يفيد إرادة ذلك شيئاً فظهر عدم الاندفاع مطلقاً فتأمل نعم إن أريد بعلم العوض كونه علمه مما لا بد منه ثم الاندفاع، إلا أن حذل العبارة على هذا المعنى في غاية التعسف الذي لا يناسب التثريب؛ لأنه لا يفهم من اللفظ ولا قرينة عليه بوجه فلتأمل. • فؤد: (وهو يستلزم الإذن لهم فيه بعوض الخ) فيه بحث لأنه إن أراد أن وقوع الإرضاع للآباء مطلقاً يستلزم الإذن المذكور فغير صحيح لإمكان وقوعه لهم بالإذن بلا عوض أو مطلقاً، وإن أراد أن وقوعه لهم يفيد استحقاق الأجرة عليه فهذا أول المسألة، كما أن قوله وإلا كان تبرعاً أول المسألة أيضاً فتأمل ليطهر لك من هذا وأمثاله ما جرت به عادته من المبالغة على الأئمة بما لا يصح به المبالغة أو بما هو أوهن من بيت المنكوب اه. • فؤد: (إذ لا دلالة فيها على القبول لفظاً الخ) وأيضاً فقد علق في الآية إتياء الأجر على الإرضاع فدل على أنه لا عقد وإلا وجب الإتياء بالمقد؛ لأن الأجرة تملك وتستحق بالمقد على ما قرروه.

على الصيغة في البيع يأتي هنا؛ لأنها نوعٌ منه لا يمتنع النزاع في الاستدلال بها وحدها على ذلك وأحاديثُ منها «استفجازه» هو والصدق دليلًا في الهجرة وأمره ﷺ بالمؤاجرة والحاجة بل الضرورة داعية إليها وأركانها صيغة وأجرة ومنفعة وعاقدة ولكونه الأصل بدأ به فقال (شرطهما) أي المؤجر والمستأجر الدال عليهما لفظ الإجارة (كبايع ومشتري) لأنها صنف من البيع فاشتراط في عاقدها ما يشترط في عاقده مما هو كالرشد وعدم الإكراه بغير حق نعم يصح استفجاز كافر لمسلم ولو إجارة عين لكنّها مكروهة ومن ثم أُجبر فيها على إيجاره لمسلم وإيجار سفيه نفسه لما لا يقصد من عمله كالحج؛ لأنه لا يجوز له التبرع به على ما مر

علق في الآية إتياء الأجر على الإرضاع فدل على أنه لا عقد ولا وجب الإتياء بالعقد؛ لأن الأجرة تُملك وتنتحق بالعقد على ما قرره اه سم. فود: (على الصيغة في البيع) أي على اغتيار الصيغة وزكيتها في البيع. فود: (يأتي هنا) خبر للكون من حيث مصدرته. فود: (لأنها نوعٌ منه) متعلق بيأتي. فود: (لا يمتنع إلخ) خبر للكون من حيث ابتداءه. فود: (والصدق) مفعول معه ويصح أن يكون مطلقاً على الضمير فهو بالجر اه ع ش أي بلا إعادة الخافض على مذنب الكوفتين وابن مالك. فود: (دليلاً في الهجرة) أي ليدلهم على طريق المدينة عبارة النهاية والمضي وغيرهما رجلاً من بني الدليل يقال له عبد الله بن الأريقط اه قال ع ش الدليل بكسر الدال وسكون الباء التحتية، وقيل بضم أوله وكسر ثانيه مهموزاً اه. فود: (وأمره إلخ) عبارة المضي والاسنى وخبرٌ مسلم (أنه ﷺ نهى عن المزاجة وأمر بالمؤاجرة) اه. فود: (بالمؤاجرة) بالهمز ويجوز إبدال الهمز وراً لكونه مفتوحاً بقذف ضمة اه ع ش. فود: (إليها) أي الإجارة. فود: (أي المؤجر) إلى قوله لأن يتيمه في المضي وإلى قوله وقرئ في النهاية.

فود (سني): (كبايع ومشتري) أي كشرطهما وعلم من قوله كبايع أن الأعمى لا يكون مؤجراً وإن جاز له إجارة نفسه اه معني زاد سم عن الزركشي وكذا للغير أن يستأجر ذمة الأعمى؛ لأنها سلم اه زاد ع ش وقياس ما في السلم من جواز كونه مسلماً ومسلماً إليه جواز أن يلزم ذمة الغير هنا أيضاً اه. فود: (نعم) يصح استيجار إلخ) استثناء من طرد المتن وقوله: (الأي ويصح بيع السيد إلخ) من عكبه.

فود: (لكنها مكروهة إلخ) أي إجارة العيني سم وع ش. فود: (وإن أُجبر إلخ) مجزؤ الكراهة لا يستلزم الإيجار فكان الأولى أن يقول ومع ذلك يُجبر على إيجاره اه ع ش. فود: (على إيجاره إلخ) ولو لم يفعل وخذمه بنفسه استحق الأجير المسماة اه ع ش. فود: (ولإيجار سفيه إلخ) عطف على استيجار إلخ. فود: (لما لا يقصد إلخ) بأن يكون غنياً بماله عن كسب يضره على مؤنته أو مؤنة مؤونه

فود في (سني): (شرطهما كبايع ومشتري) قال الزركشي وعلم منه أنه لا يصح إجارة الأعمى؛ لأنه لا يصح بيعه نعم له أن يُجبر نفسه كما للعبد الأعمى أن يشتري نفسه، قاله في الزرعة وشرح المذهب في كتاب البيع وكذا للغير أن يستأجر ذمته؛ لأنها سلم انتهى. فود: (لكنها مكروهة) أي إجارة العيني

فيه ويصح بيع السيد قته نفسه لا إجارته إياها؛ لأن بيعة يؤذي لبعثه فاعتقر فيه ما لا يفتقر في الإجارة إذ لا تؤذي لذلك، ولو كان للوقف ناظران فأجز أحدهما الآخر أرضاً للوقف صح إن استقل كل منهما وإلا فلا كما بحثه أبو زرعة ورفق بينه وبين وصيتين اشترط اجتماعهما على التصرف في مال محجور بهما لأحدهما أن يشتري من الآخر لمحجوره عينا للآخر بوجود الفرض هنا من اجتماعهما مع عدم التهمة بوقوع التصرف للغير بخلافه ثم فإنه يقع للبائش مع اتحاد الموجب والقابل لتوقف الإيجاب على مباشرته أو إذنه.

(والصفة) لا بُد منها هنا كالبيع فيجزي فيها خلاف المعاطاة ويشترط فيها جميع ما مر في صيغة البيع إلا عدم التوقيت وهي إما صريح أو كناية فمن الصريح (أجزتك هذا أو أكثرتك) هذا (أو ملكتك منافعه سنة) ليس ظرفاً لأجز وما بعده؛ لأنه إنشاء وهو ينقضي بانقضاء لفظه بل لمقتضى.....

اهـ ش. ة. فود: (فأجز أحدهما الآخر أرضاً) حاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر.

ة. فود: (وَفَرَّقَ بَيْنَهُ) أي بين عدم الصحة المذكور بقوله وإلا فلا. ة. فود: (لأحدهما إلخ) استئناف بياني، ولو قال حيث صح لأحدهما إلخ لكان أوضح. ة. فود: (لمحجوره) الأولى تنبيه الضمير أو إندال ال منه. ة. فود: (للآخر) نعت عينا. ة. فود: (بوجود الفرض) بالفاء والجاء متعلق برفق. ة. فود: (للغير) وهو المحجور. ة. فود: (لتوقف الإيجاب إلخ) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائه اهـ سم.

ة. فود: (سئ): (والصفة) مُبتدأ لا مَطْلُوف وما بعده خبره وهو قوله أجزتك إلخ اهـ معني هذا في المتن، وأما في الشرح فخير قوله لا بُد منها هنا وقول المتن (أجزتك إلخ) مُبتدأ مؤخر. ة. فود: (فمن الصريح) خبره. ة. فود: (لا بُد منها) إلى قوله وقول الشيخين في النهاية إلا قوله عندهما وإن نوزعا فيه.

ة. فود: (سئ): (هذا) أي التوب مثلاً اهـ معني.

ة. فود: (سئ): (أو ملكتك إلخ) أو عارضتك منفعة هذه الدار سنة بمنفعة دارك اهـ نهاية. ة. فود: (ليس ظرفاً) إلى قول المتن والأصح في المعني إلا قوله وأفهم إلى ولا يشترط وقوله عندهما وإن نوزعا فيه وقوله لكن نظر في أكثرها وقوله الذي لم ينتظر فيه.

ة. فود: (بل لمقتضى إلخ) عبارة المعني بل المعنى أجزتك واستمر أنت على ذلك سنة، كما قيل بذلك في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اللَّهُ فَاِنَّهُ عَالِمُ الْغَيْبِ وَالْمَعْنَى قَامَاتِهِ اللَّهُ وَاسْتَمَرَّ عَلَى ذَلِكَ مِائَةَ عَامٍ وَالْأَقْرَبُ الْإِمَامَةُ

وقوله أجز فيها أي في إجارة العين أيضاً ش. ة. فود: (فأجز أحدهما الآخر أرضاً) أي أجزها الآخر لنفس ذلك الآخر وحاصله أن أحدهما استأجرها لنفسه من الآخر. ة. فود: (وَفَرَّقَ بَيْنَهُ) أي عدم الصحة المذكورة بقوله وإلا فلا ش. ة. فود: (لتوقف الإيجاب على مباشرته أو إذنه) فالقابل قابل بنفسه وموجب بنائه.

ة. فود: (سئ): (أو ملكتك منافعه سنة) أو عارضتك منفعة هذه الدار بمنفعة تلك م ر.

نحو انتفع به سنة ونظيره في التقدير على القول به في الآية قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا اللَّهُ فَمَنْ عَامٍ﴾ [بدر: ٢٠٩] أي وألبته مائة عام فإن قلت: يصح جعله ظرفاً لمنافعه المذكورة فلا يحتاج لتقدير وليس كالآية كما هو واضح قلت: المنافع أمر موهوم الآن والظرفية تقتضي خلاف ذلك فكان تقدير ما ذكر أولى أو متعيناً (بكذا) وتختص إجارة الذمة بنحو الزمت ذمتك أو أسلمت إليك هذه الدراهم في خياطة هذا وفي دابة صفتها كذا أو في حنلي إلى مكة (فيقول) المخاطب متصلاً (قيلت أو استأجرت أو اكتزمت) ومن الكناية اسكن داري شهراً بكذا أو جعلت لك منفعتها سنة بكذا ومنها الكتابة وتنفذ باستيجاب وإيجاب وإشارة أخرس مفهومة وأفهم كلامه أنه لا بُد من التأكيد وذكر الأجرة لانتفاء الجهالة حيث لا يشترط عندهما وإن نوزعا فيه أن يقول من الآن ومورد إجارة العين والذمة المنافع؛ لأنها المقصودة لا العين التي هي محلها عند الجمهور وقول الشيخين الخلاف غير مُحَقَّقٍ إذ لا بُد من النظر لكل منهما

يسر اه. هـ قوله: (على القول به) قضيه أن ثم أي في الآية من لا يُقَدَّرُ مخذوفاً فلا تكون مِمَّا نَحْنُ فِيهِ اه ع ش وأشار إلى القولين البيضاوي بقوله قَالَبَهُ اللَّهُ مِثْلًا مِائَةَ عَامٍ أَوْ أَمَاتَهُ فَلَبِثَ مِثْلًا مِائَةَ عَامٍ اه. هـ قوله: (على القول به في الآية) الأسبك الاختصار أن يُؤَخَّرَ يَقُولُ عَقِبَ الآية على القول به فيه. هـ قوله: (أمر موهوم) أي مَعدوم غير مُحَقَّقٍ في الخارج. هـ قوله: (والظرفية تقتضي إلخ) أطال سم في منعه وأقره ع ش. هـ قوله: (خلاف ذلك) أي خلاف الموهوم بأن يكون المظروف مُحَقَّقًا اه ع ش. هـ قوله: (أولى) أي إن جعل ظرفاً لمنافعه. هـ وقوله: (متعيناً) أي إن جعل ظرفاً لآجر وما بعده اه ع ش. هـ قوله: (وتختص إجارة الذمة بنحو إلخ) أي تنفرد إجارة الذمة عن إجارة العين بنحو إلخ فالباء داخل على المقصور. هـ قوله: (بنحو الزمت فمتك) أي كذا وكان الأولى أن يذكره وخارج به ما لو قال الزمتك فإنه إجارة عين كما نقل سم على منتهج عن الديرزي إنه أقرب احتمالين اه ع ش. هـ قوله: (أو أسلمت إلخ) يعني ينفذ إجارة الذمة بلفظ السلم؛ لأنها نوع من اه كُرِدِي. هـ قوله: (باستيجاب) كأجزني. هـ قوله: (وأفهم كلامه إلخ) أي حيث اشتمل على ذكر سنة وذكر بكذا فقوله لانتفاء الجهالة إلخ علة لمُقَدِّرٍ لا للإفهام أي وهو كذلك لانتفاء إلخ. هـ قوله: (أن يقول إلخ) نائب فاعل يُشْتَرَطُ. هـ قوله: (لا العين) عطف على المنافع. هـ قوله: (عند الجمهور) مُتَمَلِّقٌ بمعنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر إلى المُبْتَدَأِ في قوله ومورد إجارة إلخ المنافع فكان الانسب ذكره عَقِبَ ذلك. هـ قوله: (لكل منهما) أي المنفعة والعين.

هـ قوله: (والظرفية تقتضي خلاف ذلك) يُنْظَرُ وجه هذا الأقيضاء وعليه قَيِّرُ على ما قَدَّرَهُ؛ لأن الانتفاع أمر موهوم الآن مع أن معنى انتفع استوف منافع وبالجُمْلَةِ فَدَعَوَى هذا الأقيضاء مِمَّا لَا سَنَدَ لَهَا إِلَّا مُجَرَّدُ التَّخِيلِ وما تقول في نحو لله علي أن أصوم هذه السنة أو أن أعتكف هذا اليوم فإن كلاً من الصوم والاعتكاف أمر موهوم الآن مع ظرفية السنة واليوم لهما بالإجماع ظرفية لا شبهة في صحتها لأحد.

اتَّفَاقًا نَازَعُوهُمَا فِيهِ بِأَنَّ لَهُ فَوَائِدَ لَكِنْ نَظَرَ فِي أَكْثَرِهَا وَمِنْ جُمْلَتِهَا الَّذِي لَمْ يَنْظُرْ فِيهِ قَوْلُهُ.
(وَالْأَصَحُّ الْبِقَاضِهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ (بِقَوْلِهِ أَجَرْتُكَ) أَوْ أَكْرَيْتُكَ (مَنْفَعَتَهَا) أَيِ الدَّارِ سَنَةً مِثْلًا بِكَذَا؛
لَأَنَّ الْمَنْفَعَةَ هِيَ الْمَقْصُودَةُ مِنْهَا فَيَكُونُ ذِكْرُهَا تَأْكِيدًا وَادِّعَاءً أَنَّ لَفْظَهَا إِنَّمَا وَضِعَ مُضَافًا لِلْعَيْنِ
فَلَا يُضَافُ لِلْمَنْفَعَةِ مَخْنُوعٌ وَقَوْلُهُ (وَالْأَصَحُّ مَنْفَعَتَهَا) أَيِ مَنْعِ انْتِفَادِهَا (بِقَوْلِهِ بِعْتُكَ) أَوْ اشْتَرَيْتَ
(مَنْفَعَتَهَا) لِأَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ مَوْضُوعٌ لِتَمْلِيكِ الْعَيْنِ فَلَا يُسْتَعْمَلُ فِي الْمَنْفَعَةِ كَمَا لَا يَنْقَدُّ بِلَفْظِ
الْإِجَارَةِ وَاخْتَارَ جَمْعُ الْمُقَابِلِ اعْتِبَارًا بِالْمَعْنَى فَإِنَّهَا صِنْفٌ مِنْهُ إِذْ هِيَ بَيْعٌ لِلْمَنَافِعِ وَمِنْ ثَمَّ كَانَ
الْأَوَّلُ عَلَى الْأَوَّلِ أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ، قِيلَ هَذَا كُلُّهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ دُونَ إِجَارَةِ الذَّمَّةِ كَالَّذِي تَزِمْتَ ذِمَّتَكَ
كَذَا هـ، وَفِيهِ نَظَرٌ بَلْ يَجْرِي ذَلِكَ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ كَأَجَرْتُكَ أَوْ بِعْتُكَ مَنفَعَةً دَائِمَةً صِفَتُهَا كَذَا.

هـ فَوَدَّ: (نَازَعُوهُمَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي نَازَعَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرَّفْعَةِ بِأَنَّ فِي الْبَحْرِ وَجْهًا أَنَّ حُلِّيَّ الذَّهَبِ لَا
تَجُوزُ إِجَارَتُهُ بِالذَّهَبِ وَحُلِّيَّ الْفِضَّةِ لَا تَجُوزُ إِجَارَتُهُ بِالْفِضَّةِ وَلَا يَظْهَرُ لَهُ وَجْهٌ إِلَّا عَلَى التَّخْرِيجِ بِأَنَّ
الْمُؤَجَّرَ الْعَيْنُ وَقَدْ صَارَ خِلَافًا مُحَقَّقًا وَنَشَأَ مِنْهُ الْاِخْتِلَافُ فِي هَذَا الْفَرْعِ هـ. فَوَدَّ: (لَكِنْ نَظَرَ فِي
أَكْثَرِهَا) أَيِ الْفَوَائِدِ. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ جُمْلَتِهَا) حَالٌ مِنَ الْمُتَبَدُّلِ عَلَى قَوْلِ، وَالْمُتَبَدُّلُ هُوَ قَوْلُهُ الَّذِي وَخَّيَّرَهُ
قَوْلُهُ الْخ هـ سَمَّ وَجُوزَ أَنْ يَكُونَ مِنْ جُمْلَتِهَا خَبَرًا لِقَوْلِهِ قَوْلُهُ وَيَكُونُ الَّذِي نَفَثَا لِجُمْلَتِهَا الَّتِي لَا تُسْتَعْمَلُ
إِلَّا بِالتَّائِي تَذَكُّرٌ وَتَوَثُّتٌ كَالْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَةِ. هـ فَوَدَّ: (مِنْهَا) أَيِ الْإِجَارَةِ. هـ فَوَدَّ: (وَإِذَا هَآءُ) أَنَّ الْخ رَدُّ لِمُقَابِلِ
الْأَصَحِّ. هـ فَوَدَّ: (مُضَافًا لِلْعَيْنِ) أَيِ مُرْتَبِطًا بِهَا وَإِنْ كَانَ الْمَقْصُودُ الْمَنْفَعَةُ. هـ فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ مَنْفَعَتُهَا
الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ وَالْأَصَحُّ الْخ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذِهِ الْمَسْأَلَةُ مِنْ فَوَائِدِ الْخِلَافِ أَيْضًا فِي أَنَّ
مَوْرِدَ الْعَيْنِ أَوْ الْمَنْفَعَةُ وَالصَّحَّةُ عَلَى قَوْلِ الْعَيْنِ وَالْمَنْعُ عَلَى قَوْلِ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَيْهِ لَا يَكُونُ الْبَيْعُ
كِنَايَةً فِيهَا أَيْضًا؛ لِأَنَّ بِعْتُكَ يُنَافِي قَوْلَهُ سَنَةً فَلَا يَكُونُ صَرِيحًا وَلَا كِنَايَةً خِلَافًا لِمَا يَحْتَكُهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ
مِنْ أَنَّهُ فِيهَا كِنَايَةٌ هَذَا كُلُّهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ فَيَكْفِي فِيهَا أَلَزَمْتَ ذِمَّتَكَ كَذَا عَنْ لَفْظِ الْإِجَارَةِ
وَنَحْوِهَا فَيَقُولُ قِيلَتْ كَمَا فِي الْكَافِي أَوْ التَّرْمِذِيُّ عَنِ النَّهَائِيِّ مَا يُوَافِقُهُ خِلَافًا لِشَيْخِ الْإِسْلَامِ
وَالشَّارِحِ. هـ فَوَدَّ: (كَمَا لَا يَنْقَدُّ) أَيِ الْبَيْعِ. هـ فَوَدَّ: (الْمُقَابِلِ) أَيِ مُقَابِلِ الْأَصَحِّ مِنَ الْاِتِّعَادِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ.
هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ الْاِغْتِيَارِ. هـ فَوَدَّ: (كَانَ الْأَوْجَهُ الْخ) وَفَاقًا لِشَرْحِي الرُّوْضِ وَالْمَنْهَجِ
وَخِلَافًا لِلْمُغْنِي كَمَا مَرَّ أَمَّا وَلِلنَّهَائِيِّ عِبَارَتُهُ وَعِلْمٌ وَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ أَيِ قَوْلِهِ بِعْتُكَ مَنْفَعَتُهَا لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَالْقَوْلُ
بِذَلِكَ مَرْدُودٌ بِاخْتِلَالِ الصَّيْغَةِ حَيْثُ إِذْ لَفْظُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي التَّائِيدَ قِيَانِي ذِكْرَ الْمُدَّةِ هـ. فَوَدَّ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ
الْخِلَافِ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ. هـ فَوَدَّ: (كَأَجَرْتُكَ أَوْ بِعْتُكَ الْخ) أَيِ وَالْأَصَحُّ اتِّعَادُ الْإِجَارَةِ بِالْأَوَّلَى دُونَ الثَّانِيَةِ.

هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ جُمْلَتِهَا) حَالٌ مِنَ الْمُتَبَدُّلِ عَلَى قَوْلِ، وَالْمُتَبَدُّلُ هُوَ قَوْلُهُ الَّذِي وَخَّيَّرَهُ قَوْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (لَأَنَّ لَفْظَ
الْبَيْعِ إِلَى قَوْلِهِ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ) وَعِلْمٌ وَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ لَا يَكُونُ كِنَايَةً وَالْقَوْلُ بِذَلِكَ مَرْدُودٌ بِاخْتِلَالِ الصَّيْغَةِ
حَيْثُ إِذْ لَفْظُ الْبَيْعِ يَقْتَضِي التَّائِيدَ قِيَانِي ذِكْرَ الْمُدَّةِ شَرْحٌ م. هـ فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ كَانَ الْأَوْجَهُ عَلَى الْأَوَّلِ
أَنَّ ذَلِكَ كِنَايَةٌ) قِيلَ بَلِ الْأَوْجَهُ أَنَّهُ غَيْرُ كِنَايَةٍ أَيْضًا لِتَنَافِي اللَّفْظِ وَتَهَافُتِهِ؛ إِذْ ذَكَرَ الْبَيْعَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الْعَيْنِ

(وهي قسمان وإدرة على العين كإجارة المقار) لم يُقَيِّدْ بما بعده لِئُفِيدَ أنه لا يُتَصَوَّرُ فيه إجارة الذمّة؛ لأنه لا يثبت فيها (ودائبة أو شخصي) أي آدمي ولكونه ضدّ الدائبة اتَّضَحَتْ التثنية المُقَلَّبُ فيها المَذْكُورُ لِشَرْفِهِ في قوله (مُتَعَيِّن) فَيُتَصَوَّرُ فِيهَا إجارة العين والذمّة وَبَحَثَ الجلالُ البُلْقِينِي الحَاقَّ السُّفْنِي بهما لا بالمقار والمُراد بالعين هنا مُقَابِلُ الذمّة وهو محسوسٌ بِتَقْيِيدِ

• فَوَيْلٌ (سُي): (خلى عَيْن) أي مَنَعَةً مُرْتَبِطَةٌ بِعَيْن. • فَوَيْلٌ: (لَمْ يُقَيِّدْ) إلى قوله وَزَعَمَ قُرُقُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَيْلٌ: (لَمْ يُقَيِّدْ) أي المقار (بما بَعْدَهُ) أي بِقَيِّدِ مَا بَعْدَهُ عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ أي بِالتَّعْيِينِ الَّذِي قَبْلَهُ بِهِ الدَّائِبَةُ وَالشَّخْصُ. • فَوَيْلٌ: (لِإِفِيدِ) تَغْلِيلٌ لِلتَّعْيِينِ اه سم أي تَرَكَ التَّقْيِيدَ بِمَا بَعْدَهُ لِئُفِيدَ الْخ. • فَوَيْلٌ: (لأنه الْخ) تَغْلِيلٌ لِانْتِزَاعِ التَّصَوُّرِ وَالضَّمِيرُ لِلْمَقَارِ. • فَوَيْلٌ: (فِيهَا) أي الذمّة. • فَوَيْلٌ: (وَلِكُونِهِ الْخ) وَيُمْكِنُ جَمْلُ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ فَيَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ التَّثْنِيَةِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ إِنَّ أَوْ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَلَّهِ أُولَئِكَ يَهْتَكِرُ لِلتَّوْبِيعِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ الرَّائِي فِي وَجُوبِ الْمُطَابَقَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَمْدِيُّ وَهُوَ الْحَقُّ اه سم عبارة الْمُغْنِي وَلَوْ قَالَ مُعَيَّنٌ بِالْأَفْرَادِ وَافَقَ الْمَعْرُوفَ لُغَةً مِنْ أَنَّ الْعُطْفَ بَأَوْ يَتَضَعِي الْإَفْرَادَ وَلِهَذَا أُجِيبَ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا﴾ الْخ بِأَنَّ الْمُرَادَ التَّوْبِيعُ بِهِ يُجَابُ عَنْ الْمُصَنَّفِ هُنَا وَفِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَبْوَابِ اه. • فَوَيْلٌ: (ضِدُّ الدَّائِبَةِ) أي الْعُرْفِيَّةُ الَّتِي ذَاتُ الْأَرْبَعِ اه رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (اتَّضَحَتْ التَّثْنِيَةُ) أي وَلَا يَقْدَحُ فِيهَا كَوْنُ الْعُطْفِ بَأَوْ؛ لِأَنَّ مَحَلَّ تَعْيِينِ الْإَفْرَادِ بَعْدُهَا إِذَا كَانَتْ لِلشُّكِّ أَوْ نَحْوِهِ لَا لِلتَّوْبِيعِ اه رَشِيدِي. • فَوَيْلٌ: (فِي قَوْلِهِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ التَّثْنِيَةُ. • فَوَيْلٌ: (وَبَحَثَ الْجَلَالُ الْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ عِبَارَتَهُ وَمَا بَحَثَهُ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي مِنْ الْحَاقِّ الْخ أَفْتَى الرَّائِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بِخِلَافِهِ وَهُوَ أَنَّهُ لَا تَصِحُّ إِجَارَتُهَا إِلَّا إجارة عَيْنٍ كَالْمَقَارِ بِدَلِيلِ عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ فِي السُّفْنِي اه وَأَقْرَأَ سَمَ الْإِفْتَاءِ الْمَذْكُورَ وَنَقَلَ الْبُجَيْرِمِيُّ عَنْ الْحَلَمِيِّ وَالْقَلْبُوبِيِّ اغْتِمَادَهُ. • فَوَيْلٌ: (وَالْمُرَادُ الْخ) عبارة الْمُغْنِي تَنْبِيهُ تَقْسِيمِ الْإجارة إِلَى وَارِدَةٍ عَلَى الْعَيْنِ وَوَارِدَةٍ عَلَى الذمّة لَا يَنَافِي تَصْحِيحُهُمْ أَنَّ مَوْزِدَهَا الْمَنَفْعَةَ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ الْخ اه (وَهُوَ) أي مُقَابِلُ الذمّة.

وَذَكَرَ الْمَنَفْعَةَ يَتَضَعِي خِلَافَهُ اه. وَقَدْ يَمْنَعُ أَنَّ لَفْظَ الْبَيْعِ يَتَضَعِي تَمْلِكِ الْعَيْنِ عَلَى الْإِطْلَاقِ بِدَلِيلِ مَا قَالَهُ فِي بَيْعِ رَأْسِ الْجِدَارِ لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ. • فَوَيْلٌ: (لِإِفِيدِ) تَغْلِيلٌ لِلْمَغْنِي ش.

• فَوَيْلٌ فِي (سُي): (ودائبة أو شخصي مُتَعَيِّنِينَ) يُمْكِنُ جَمْلُ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ فَيَنْدَفِعُ اغْتِرَاضُ التَّثْنِيَةِ فَقَدْ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي الْبَابِ الثَّانِي مِنَ الْمُغْنِي فِي الْكَلَامِ عَلَى الْجُمْلَةِ الْمُغْتَرَضَةِ فِي امْتِلَافِ الْإِغْتِرَاضِ مَا نَصَّهُ وَنَحْوُ ﴿إِنْ يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَأَلَّهِ أُولَئِكَ يَهْتَكِرُ لَا تَتَّبِعُوا الْهَوَى﴾ قَالَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ابْنُ مَالِكٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْجَوَابَ فَاللَّهُ أَوَّلَى بِهِمَا وَلَا يَرُدُّ عَلَى ذَلِكَ تَثْنِيَةُ الضَّمِيرِ كَمَا تَوَهَّمُوا لِأَنَّ أَوْ هُنَا لِلتَّوْبِيعِ وَحُكْمُهَا حُكْمُ الرَّائِي فِي وَجُوبِ الْمُطَابَقَةِ نَصٌّ عَلَيْهِ الْأَمْدِيُّ وَهُوَ الْحَقُّ، وَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ عُصْفُورٍ إِنَّ تَثْنِيَةَ الضَّمِيرِ فِي الْآيَةِ شَاذَةٌ فَيَاطِلُ اه، وَلَعَلَّ هَذَا مُرَادُ الْمُحَقِّقِ الْمُحَلِّيِّ بِمَا قَالَهُ. • فَوَيْلٌ: (وَبَحَثَ الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي الْخ) خَالَفَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ وَأَفْتَى بِأَنَّ إجارة السُّفْنِي لَا تَكُونُ إِلَّا عَيْنِيَّةً كَالْمَقَارِ لَا ذِمِّيَّةً بِدَلِيلِ عَدَمِ صِحَّةِ السَّلَمِ فِيهَا

المقدّم به وفي صورة الخلاف السابقة أنّها مُقابل المنفعة وهو محلّها الذي يُستوفى منه، ولو
أذن أجير العين لغيره في العمل بأجرة فعمل فلا أجرة للأوّل مُطلقاً ولا للثاني إن عِلِمَ الفساد
والأجله أجرة المثل أي على الأوّل كما هو ظاهر (و) وإرادة (على الذمّة كاستئجار دائية) مثلاً
(موصوفة) بالصفات الآتية (و) يُتصوّر أيضاً (بأن يُلزم ذمته) عملاً ومنه أن يُلزمه حمله إلى كذا
أو (خيطة أو بناء) بشرطيهما الآتي أو يُسلم إليه في أحدهما أو في دائية موصوفة لتحمّله إلى
مكة مثلاً بكذا (ولو قال استأجرتك) أو أكثرتك (لتعمل كذا) أو لكذا أو لعمل كذا فلا فرق
بين هذه الصيغ وزعم فرق بينهما كالوصية بالشكني وأن تسكن ليس في محله؛ لأن الخطاب
هنا مُعيّن للعين فلم يفرّق الحكم بذنك ولا كذلك

• فؤد: (السابقة أنّها) أي بقوله ومؤرد إجارة العين إلخ اهـ ع ش. • فؤد: (وهو) أي مُقابل المنفعة
(محلّها) أي المنفعة. • فؤد: (تستوفى إلخ) صلة جرّت على غير من هي له ولم يترزّز لعدم الالتباس على
مذهب الكوفيين. • فؤد: (بأجرة إلخ) مفهومة استحقاق الأوّل الأجرة إذا إذن للثاني بلا تعرّض للأجرة
فبالأولى مع التّعرض بحدّهما فليراجع. • فؤد: (للأوّل) أي الأجير الأوّل. • فؤد: (مطلقاً) أي عِلِمَ
الفساد أم لا. • فؤد: (ولا للثاني إلخ) كذا شرح م ر وتقدّم في القراض والمساواة أنه قد يستحقّ مع عِلِمَ
الفساد فما الفرق سم على حجّ وقد يفرّق بآته ثمّ وضع يده على المال بإذن من المالك فكان عمله فيه
جائزاً وهنا بغير إذن منه فهو كمأذون الغاصب ومن ثمّ لو كانت المساواة على عينه وساقى غيره
انفسخت المساواة كما مرّ ولا شيء للعامل الثاني على الأوّل إن عِلِمَ الفساد اهـ ع ش. • فؤد: (إن عِلِمَ
الفساد) أي وآته لا شيء له. • فؤد: (أي على الأوّل) أي لا على المالك اهـ ع ش أي ولا رجوع له على
المالك أخذاً ممّا مرّ في القراض والمساواة. • فؤد: (ويُتصوّر) أي عقد إجارة الذمّة.

• فؤد (سني): (ذمته) أي الشخص. • فؤد: (ومنه) أي إلزام الذمّة. • فؤد: (أن يُلزمه حمله إلخ) أي بأن
يقول الزمّتك حملي إلى كذا لكن قدّمنا عن التّمييزي أنه لو قال الزمّتك عمل كذا كان إجارة عين
فيحتمل أن ما هنا مفرّع على كلام غير التّمييزي فما مرّ عن التّمييزي خلاف المُتعمّد ويحتمل أن ما هنا
مُصوّر بما لو قال الزمّتك ذمّتك حملي إلى كذا فلا يكون مخالفاً له اهـ ع ش أقول صَنِيعُ التّحفة والنهاية
كالصريح في الاحتمال الأوّل وصَنِيعُ المُفني ظاهر في الثاني (أو يُسلم إلخ) عطف على يُلزمه.

• فؤد: (في أحدهما) أي الخياطة والبناء اهـ ع ش. • فؤد: (بكذا) راجع لما في المشي والشرح ممّا.
• فؤد: (أو لعمل كذا) أي أو الزمّتك عمل كذا كما قدّمناه عن التّمييزي اهـ ع ش. • فؤد: (بين هذه
الصيغ) يعني بين التّعبير بالفعل والتّعبير بالمضدّ اهـ ع ش أي وترك لفظ العمل بالكثية. • فؤد: (هنا)
أي في الإجارة. • فؤد: (معيّن) اسم فاعل. • فؤد: (بذنيك) أي بالتّعبير بالفعل والتّعبير بالمضدّ، وقال

اهـ ع ش. • فؤد: (ولا للثاني إن عِلِمَ الفساد إلخ) كذا شرح م ر وتقدّم في القراض والمساواة أنه قد يستحقّ مع
عِلِمَ الفساد فافرق.

ثُمَّ (فإجارة عَيْن) لَأَنَّ الْخِطَابَ دَالٌّ عَلَى ارْتِبَاطِهَا بِعَيْنِ الْمُخَاطَبِ كَاسْتَأْجَرْتَ عَيْنَكَ (وَقِيلَ) إِجَارَةٌ (ذِمَّةٌ) لَأَنَّ الْقَصْدَ حُصُولَ الْعَمَلِ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ لِعَيْنِ فَاعِلِهِ وَتُرَدُّ بِمَنْعِ ذَلِكَ نَظَرًا لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْخِطَابُ. (وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ) إِنْ عَقِدْتَ بِلَفْظِ إِجَارَةٍ أَوْ سَلَّمَ (تَسْلِيمُ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ) كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ؛ لِأَنَّهَا سَلَّمَ فِي الْمَنَافِعِ فَيَمْتَنِعُ فِيهَا تَأْجِيلُ الْأَجْرَةِ سِوَاهُ أَتَاخَرُ الْعَمَلُ فِيهَا عَنِ الْعَقْدِ أَمْ لَا وَالِاسْتِدَالُ عَنْهَا وَالْحَوَالَةُ بِهَا وَعَلَيْهَا وَالْإِثْرَاءُ مِنْهَا وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ وَلَمْ يَشْتَرِطُوهُ فِي الْعَقْدِ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ بِلَفْظِ الْبَيْعِ مَعَ أَنَّهُ سَلَّمَ فِي الْمَعْنَى أَيْضًا لِضَعْفِ الْإِجَارَةِ بِوُرُودِهَا عَلَى مَعْدُومٍ وَتَعْدِيرِ اسْتِيفَائِهَا دَفْعَةً وَلَا كَذَلِكَ يَبِيعُ مَا فِي الذِّمَّةِ فِيهِمَا فَجَبَرُوا ضَعْفَهَا بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ. (وَإِجَارَةُ الْعَيْنِ) الْأَجْرَةُ فِيهَا كَالثَمَنِ فِي الْبَيْعِ فَحَيْثُ لَا يُشْتَرَطُ ذَلِكَ) أَيِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ الْمُتَعَيَّنَةِ وَالتِّي فِي الذِّمَّةِ فِي الْمَجْلِسِ (فِيهَا)

الْكُرْدِيُّ أَيِ بِالْجُمْلَةِ الْأَسْمِيَّةِ وَالْفِعْلِيَّةِ اهـ وَفِيهِ تَأْمُلُ. هـ فُودُ: (ثُمَّ) أَيِ فِي الْوَصِيَّةِ. هـ فُودُ: (لَأَنَّ الْخِطَابَ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا اشْتَرَطُوا فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ سِوَاهُ إِلَى وَالِاسْتِدَالُ إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَشُرْطُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ كَتَمَنِ الْمَبِيعِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي. هـ فُودُ: (بِلَفْظِ إِجَارَةٍ) يُعْنِي كُلَّ لَفْظٍ مِنْ لَفَظِهَا الْمَارَّةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ هَذَا اللَّفْظِ وَكَانَ الْأَوْضَحُ أَنْ يَقُولَ سِوَاهُ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ أَوْ السَّلَمِ إِذِ الْمُرَادُ التَّعْيِينُ لَا التَّشْيِيدُ رَشِيدِيٌّ وَع ش. هـ فُودُ: (فَيَمْتَنِعُ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُعْبَرُ بِالرَّوَا إِذَا امْتَنَاعَ التَّأْجِيلِ وَمَا بَعْدَهُ لَا يَنْقَرُغُ عَلَى مُتَحَرِّدِ اشْتِرَاطِ تَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ نَعَمْ لَوْ قَالَ يُشْتَرَطُ لَهَا مَا شُرْطَ لِرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ شَمِلَ ذَلِكَ كُلُّهُ وَيُمْكِنُ أَنْ التَّخْرِيعَ بِالنَّظَرِ لِمَا أَفَادَهُ التَّشْبِيهِ بِقَوْلِهِ كَرَأْسِ مَالِ السَّلَمِ اهـ ع ش عبارة الْمُعْنَى تَنْبِيءُ لَا يُعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ وَجُوبُ كَوْنِ الْأَجْرَةِ حَالَةً وَهُوَ لَا بُدَّ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنَ الْقَبْضِ فِي الْمَجْلِسِ الْحُلُولُ اهـ. هـ فُودُ: (وَالِاسْتِدَالُ الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَالْحَوَالَةُ الْخ) وَقَوْلُهُ: (وَالْإِثْرَاءُ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ تَأْجِيلُ الْأَجْرَةِ. هـ فُودُ: (ذَلِكَ) أَيِ تَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ فِي الْمَجْلِسِ. هـ فُودُ: (أَيْضًا) أَيِ كَالْعَقْدِ بِلَفْظِ الْإِجَارَةِ.

هـ فُودُ: (هَلَى مَعْدُومٍ) أَيِ دَائِمًا وَلَا فَالْبَيْعُ فِي الذِّمَّةِ قَدْ يَكُونُ مَعْدُومًا حَالَةَ الْعَقْدِ بِالنَّسْبَةِ لِلْبَائِعِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةً سَمِ قَدْ يُقَالُ الْعَقْدُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا وَارِدٌ عَلَى مَعْدُومٍ ضَرُورَةٌ أَنْ مَا فِي الذِّمَّةِ غَيْرُ مَوْجُودٍ نَعَمْ يَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ مَا فِي الذِّمَّةِ فِي الْبَيْعِ يُمْكِنُ وَجُودُهُ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَلْيَتَأْمَلْ اهـ. هـ فُودُ: (وَتَعْدِيرِ اسْتِيفَائِهَا) أَيِ الْمَنْعَةِ. هـ فُودُ: (بِاشْتِرَاطِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ الْخ) أَيِ وَبِامْتِنَاعِ الْاسْتِدَالِ عَنْهَا إِلَى آخِرِ مَا تَقَدَّمَ. هـ فُودُ: (أَيِ قَبْضِ الْأَجْرَةِ) إِلَى قَوْلِهِ: وَقَصَبَةُ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي

هـ فُودُ: (وَالِاسْتِدَالُ) عَطَفَ عَلَى تَأْجِيلِ ش. هـ فُودُ: (لِضَعْفِ الْإِجَارَةِ بِوُرُودِهَا عَلَى مَعْدُومٍ) قَدْ يُقَالُ وَالْعَقْدُ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ أَيْضًا وَارِدٌ عَلَى مَعْدُومٍ؛ إِذْ مَا فِي الذِّمَّةِ مَعْدُومٌ ضَرُورَةٌ أَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ نَعَمْ يَفْتَرِقَانِ مِنْ جِهَةٍ أَنْ الْعَقْدَ عَلَى مَا فِي الذِّمَّةِ وَارِدٌ عَلَى مَا يُمْكِنُ وَجُودُهُ قَبْلَ اسْتِيفَائِهِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَلْيَتَأْمَلْ.

كَثَمَنِ الْمَبِيعِ نَعَمْ يَتَقَيَّنُ مَحَلَّ الْعَقْدِ لِتَسْلِيمِهَا عَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي السَّلَمِ (وَيَجُوزُ) فِي الْأَجْرَةِ (فِيهَا) أَيِ إِجَارَةِ الْعَيْنِ (الصَّحِيلِ) وَالتَّاجِيلِ لِلْأَجْرَةِ لَكِنْ (إِنْ كَانَتْ) الْأَجْرَةُ (فِي الدَّيْنِ) إِذِ الْأَعْيَانُ لَا تُؤْجَلُ وَالِاسْتِدْأَالُ عَنْهَا وَالْحَوَالَةُ بِهَا وَعَلَيْهَا وَالْإِبْرَاءُ مِنْهَا مُطْلَقًا كَمَا يَأْتِي (وَإِذَا أُطْلِقَتْ) الْأَجْرَةُ عَنْ ذِكْرِ تَأْجِيلٍ أَوْ تَعَجِيلٍ (فَتَجَلَّتْ) كَثَمَنِ الْمَبِيعِ الْمُطْلَقِ وَلَأَنَّ الْمُؤَجَّرَ يَمْلِكُهَا بِالْعَقْدِ، لَكِنْ لَا يَسْتَحِقُّ اسْتِيفَاءَهَا إِلَّا بِتَسْلِيمِ الْعَيْنِ فَإِنْ تَنَازَعَا فِي الْبِدَاءَةِ فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ (وَإِنْ كَانَتْ) الْأَجْرَةُ (مُغْنِيَةً) بَأَن رِبَطَهَا بِعَيْنٍ أَوْ مُطْلَقَةً أَوْ فِي الدَّيْنِ (مِلْكَتْ) فِي الْحَالِ) بِنَفْسِ الْعَقْدِ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً كَمَا يَمْلِكُ الْمُسْتَأْجِرُ الْمَنْفَعَةَ بِهِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لَكِنَّهُ يَمْلِكُ مُرَاعَى كُلِّمَا مَضَى جُزْءٌ مِّنْ

وَقَوْلُهُ وَلَأَنَّ الْمُؤَجَّرَ إِلَى فَإِنْ تَنَازَعَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً وَقَوْلُهُ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَثَمَنِ الْمَبِيعِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ مَا قَدَّمَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَاجَارَةُ الْعَيْنِ. هـ. قَوْلُهُ: (نَعَمْ يَتَقَيَّنُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي نَحْنُ إِنْ عَيْنًا لِمَكَانِ التَّسْلِيمِ مَكَانًا تَعَيَّنَ وَالْأَقْمُوضُ الْعَقْدِ اهْ عِبَارَةُ ع ش قَوْلُهُ مَحَلُّ الْعَقْدِ أَيِ تِلْكَ الْمَحَلَّةُ حَيْثُ كَانَ الْمَحَلُّ صَالِحًا وَلَمْ يَعَيْنَا غَيْرَهُ اه. هـ. قَوْلُهُ: (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي السَّلَمِ) يَقْتَضِي تَفْصِيلَ السَّلَمِ اه ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (لِلْأَجْرَةِ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ فِي الْأَجْرَةِ السَّابِقِ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيَجُوزُ اه رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (وَالِاسْتِدْأَالُ عَنْهَا الْخ) عَطَفَ عَلَى التَّعَجِيلِ. هـ. قَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيِ وَلَوْ فِي الْمَجْلِسِ اه ع ش عِبَارَةُ سَمِ أَيِ مُعْجَلَةٍ كَانَتْ أَوْ مُؤَجَّلَةً وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي اخْتِصَاصُ الْإِطْلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ مَعَ أَنَّهُ جَارٍ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ اه. هـ. قَوْلُهُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيِ فِي شَرْحِ مُلْكَتْ فِي الْحَالِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَإِذَا أُطْلِقَتْ الْأَجْرَةُ) أَيِ الَّتِي فِي الدَّيْنِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوْ الدَّيْنِ اه ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَلَأَنَّ الْمُؤَجَّرَ الْخ) فِي هَذَا التَّمْلِيلِ نَظَرٌ يَظْهَرُ مِنَ التَّعْمِيمِ الَّذِي يَذْكُرُهُ فِي شَرْحِ مُلْكَتْ فِي الْحَالِ. هـ. قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ) أَيِ قَبْلُ هُنَا بِالْمُؤَجَّرِ إِنْ كَانَتْ الْأَجْرَةُ فِي الدَّيْنِ وَالْأَقْمُوضُ اه ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مُعَيَّنَةً اه سَمِ أَيِ قَمَا فِي الْمُتَنِّ لَيْسَ بِقَيِّدٍ وَالْمُرَادُ أَنَّهَا تَمْلِكُ فِي الْحَالِ سَوَاءً عَيْنُهَا بَأَن رِبَطَهَا بِعَيْنٍ أَوْ بِدَيْنٍ بَأَن قَالَ بِالْمَعْنَى الَّتِي فِي دَيْنِ فَلَانٍ أَوْ أُطْلَقَهَا أَوْ قَالَ فِي دَيْنِي رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الدَّيْنِ) أَيِ بَأَن صَرَّحَ بِكَوْنِهَا فِي الدَّيْنِ وَالْأَقْمُوضُ مَحْمُولَةٌ عَلَى الدَّيْنِ ثُمَّ رَأَيْتُهُ فِي سَمِ عَلَى حَجِّ اه ع ش. هـ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَتْ مُؤَجَّلَةً) أَيِ الْأَجْرَةُ. هـ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيِ بِالْعَقْدِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) يُنْظَرُ وَجْهَ هَذَا التَّقْيِيدِ اه سَمِ وَيُؤَيَّدُ النَّظَرُ إِسْقَاطُ الْمُغْنِي وَشَرْحُ الرُّوْضِ هَذَا الْقَيِّدِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ يَمْلِكُ الْخ) رَاجِعٌ

هـ. قَوْلُهُ: (هَلَى مَا مَرَّ فِيهِ فِي السَّلَمِ) يَقْتَضِي تَفْصِيلَ السَّلَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَالِإِبْرَاءُ مِنْهَا مُطْلَقًا) أَيِ مُعْجَلَةٍ كَانَتْ أَوْ مُؤَجَّلَةً وَظَاهِرُ عِبَارَتِهِ بِذَلِكَ قَوْلُهُ كَمَا يَأْتِي اخْتِصَاصُ الْإِطْلَاقِ بِالْإِبْرَاءِ مَعَ جَرَيَانِهِ فِيمَا قَبْلَهُ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ. هـ. قَوْلُهُ: (فَكَمَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ) يُتَأَمَّلُ. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ مُطْلَقَةً) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مُعَيَّنَةً ش. هـ. قَوْلُهُ: (أَوْ فِي الدَّيْنِ) كَانَ مُرَادُهُ بِذَلِكَ أَنَّهُ صَرَّحَ بِأَنَّهَا فِي الدَّيْنِ لِيَتَأْتِيَ مَعَ ذَلِكَ ذِكْرُ قَوْلِهِ أَوْ مُطْلَقَةً وَالْأَقْمُوضُ أَيِ عَنِ التَّعْيِينِ وَالتَّصْرِيحِ بِكَوْنِهَا فِي الدَّيْنِ أَيْضًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ. هـ. قَوْلُهُ: (فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ) يُنْظَرُ وَجْهَ هَذَا الْقَيِّدِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَكِنَّهُ الْخ) اسْتِذْرَاكُ عَلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ مُلْكَتْ فِي الْحَالِ ش.

الزمان على السلامة بأن أن ملك المؤجر استقر على ما يقابل ذلك وسيذكر أنها لا تستقر إلا باستيفاء المنافع أو تفويتها وقضيته ملكها حالاً ولو مؤجلة صحة الإبراء منها ولو في مجلس العقد؛ لأنه لا خيار فيها فكان كالإبراء من الثمن بعد لزومه بخلافه قبله؛ لأن زمن الخيار كزمن العقد فكانه باعه بلا ثمن.

(ويشترط) لصحة الإجارة (كون الأجرة معلومة) جنساً وقدرًا وصفة إن كانت في الذمة وإلا كفت معايشتها في إجارة العين والذمة نظير ما مر في الثمن، وجواز الحج بالرزق مستثنى...

إلى الثمن والأحسن في تغييره عبارة النهاية لكن ملكاً مراعى كل ما مضى إلخ وإجارة المُنْفِي مِلْكَتْ في الحال بالعقد ملكاً مراعى بمعنى أنه كلما مضى جزء من الزمان على السلامة بأن أن المؤجر استقر ملكه من الأجرة على ما يقابل ذلك أما استقرار جميعها فباستيفاء المنفعة أو بتفويتها كما سيأتي في كلامه آخر

الباب اهـ. فؤد: (إنها لا تستقر) أي الأجرة جميعها. فؤد: (لا خيار فيها) أي الإجارة. فؤد: (بمقد لزومه) أي عقد البيع (بخلافه) أي الإبراء (قبلة) أي اللزوم. (فرغ): قال النهاية ولو أجزر التأخير الوقف سينين وقبض الأجرة جاز له دفع جميعها لأهل البطن الأول، وإن علم موتهم قبل مضي مدتها فلو مات القايض قبل مضي المدة لم يضمن المستأجر ولا التأخير كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى تبعاً لابن الرقعة خلافاً للفقهاء؛ لأن الموقوف عليه ملكها في الحال ظاهراً وعدم الاستقرار لا ينافي جواز التصرف كما نصوا عليه ويخرج المستحق بحضته من الأجرة المسماة في تركة القايض اهـ واقتصر الأسنى والمُنْفِي على مقالة الفقهاء فقالوا ولو أجزر التأخير الوقف سينين وأخذ الأجرة لم يجز له دفع جميعها للبطن الأول وإنما يعطى بقدر ما مضى من الزمان فإن دفع أكثر منه فمات الأجد صحت التأخير تلك الزيادة للبطن الثاني قاله الفقهاء قال الزركشي لو أجزر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كثرها لغيره بموته اهـ. وهو كما قال السبكي مخمول على ما إذا طالت المدة أما إذا قصرت فتصرف في الجميع؛ لأنه ملكها في الحال أما صرفها في العمارة فلا منع من بحال اهـ ولعل ما قاله الفقهاء لا سيما عند ظهور انقراض البطن الأول قبل مضي المدة هو الظاهر فليراجع ثم رأيت الشارح في فصل لا تنفسح إجارة بمنزلة إلخ اعتمد ما قاله الفقهاء وسَمَ هناك ذكر عن الأستاذ البكري ما يوافقه وأقره.

فؤد: (لصحة الإجارة) إلى قول المتن ولا يسلم في النهاية. فؤد: (جنساً) إلى قوله وجواز الحج في المُنْفِي. فؤد: (ولاً) أي بأن كانت معينة. فؤد: (معايشتها) أي مشاهدتها. فؤد: (نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت وقد تغيرت التقد وجب من نقد يوم العقد لا يوم تمام

فؤد: (بخلافه) أي الإبراء قبله أي اللزوم ش. فؤد: (ولا كفت معايشتها) والمعلومة شاملة لها.

فؤد: (نظير ما مر في الثمن) ويؤخذ من تشبيهها بالثمن أنها لو حلت وقد تغيرت التقد وجب من نقد يوم العقد لا يوم العمل، ولو في الجملة إذ العبرة في الأجرة حيث كانت نقداً بتقدي بلد العقد وقته فإن كان بادية اعتبر أقرب البلاد إليها كما بحثه الأذرع والعبدة في أجرة المثل في الفاسد بموضع إتلاف

إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ تَوْصِيَةً فِي تَحْصِيلِ هَذِهِ الْبَيَادَةِ (فَلَا تَصَحُّ) الْإِجَارَةُ لِإِدَارِ (بِالْعِمَارَةِ) لَهَا (و) لَا لِذَاتِهَا بِصَرَفٍ. أَوْ بِفَعْلِ (الْعَلْفِ) لَهَا بِفَتْحِ اللَّامِ الْمَعْلُوفِ بِهِ وَبِاسْكَانِهِ كَمَا بِخَطِّهِ الْمَصْدَرُ لِلْجَهْلِ بِهِمَا كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَصْرِفَ فِي عِمَارَتِهَا أَوْ عُلْفِهَا لِلْجَهْلِ بِالصَّرْفِ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةٌ فَإِنْ صَرَفَ وَقَصَدَ الرُّجُوعَ بِهَا رَجَعَ لِلْإِذْنِ مَعَ عَدَمِ قَصْدِ التَّبَرُّعِ وَلَا فَلَ وَالْأَوْجَهُ أَنَّ التَّعْلِيلَ بِالْجَهْلِ لِلْأَغْلَبِ وَأَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ

الْعَمَلُ ، وَلَوْ فِي الْجَعَالَةِ إِذِ الْبَيْزَةُ فِي الْأَجْرَةِ حَيْثُ كَانَتْ نَقْدًا بِنَقْدٍ بَلَدٍ الْعَقْدِ وَقْتَهُ فَإِنْ كَانَ بِيَادِيهِ أَغْتَبِرَ أَقْرَبُ الْبِلَادِ إِلَيْهَا كَمَا بَحْتَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالْبَيْزَةُ فِي أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الْفَاسِدَةِ بِمَوْضِعِ إِنْثَالِ الْمَنْفَعَةِ نَقْدًا وَوَزَنًا اهْ يَهَايَةُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَع ش قَوْلُهُ وَلَوْ فِي الْجَعَالَةِ الْأُولَى كَالْجَعَالَةِ اه. ء. قُودُ: (إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ) (إِنْ) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ ، بَلْ نَوْعُ جَعَالَةٍ يُغْتَبَرُ فِيهَا الْجَهْلُ بِالْجَعْلِ كَمَسْأَلَةِ الْوَلَجِ يَهَايَةُ وَمُقْنِي .

ء. قُودُ (سَيِّئُ) (بِالْعِمَارَةِ) بِأَنَّ أَجْرَهَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِرَاهِمٍ مَعْلُومَةٍ عَلَى أَنْ تُعْمَرَهَا بِهَا اهْ شَرْحُ الرُّوْضِ وَإِلَى هَذَيْنِ التَّصْوِيرَيْنِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ كَأَجْرَتُكُمَا (إِنْ) (بِصَرَفٍ أَوْ بِفَعْلِ الْعَلْفِ) إِضَافَةٌ الصَّرْفِ مِنْ إِضَافَةِ الْمَصْدَرِ إِلَى مَفْعُولِهِ وَإِضَافَةُ الْفِعْلِ مِنْ إِضَافَةِ الْأَعْمِ إِلَى الْأَخْصِ الْمَعْرُوفَةِ بِالإِضَافَةِ لِلْبَيَانِ . ء. قُودُ: (بِفَتْحِ اللَّامِ الْإِنْ) نَشَرُ عَلَى تَرْتِيبِ اللَّفِّ (لِلْجَهْلِ بِهِمَا) أَيِ بِالْعِمَارَةِ وَالْعَلْفِ .

ء. قُودُ: (كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَتِهَا) أَيِ إِذَا لَمْ تُعَيَّنِ الْعِمَارَةُ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ عَيَّنَتْ (إِنْ) سَمِعَ وَع ش . ء. قُودُ: (أَوْ عُلْفِهَا) عُلْفُهُ عَلَى عِمَارَتِهَا الْأُولَى مِنْ عُلْفِهِ عَلَى الثَّانِي ، وَلَوْ قَالَ أَوْ بَعْلُهَا أَوْ بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تُصْرِفَهُ فِي عُلْفِهَا لَكَانَ وَاضِحًا . ء. قُودُ: (لِلْجَهْلِ بِالصَّرْفِ) (إِنْ) عِلَّةٌ لِلْعِلَّةِ فَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ كَمَا فِي الْمُقْنِيِّ لَكَانَ حَسَنًا عِبَارَةً ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ بَعْضُ الْأَجْرَةِ وَهُوَ مَجْهُولٌ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةً اه. .

ء. قُودُ: (بِالصَّرْفِ) أَيِ الْعَمَلِ وَقَوْلُهُ فَتَصِيرُ الْأَجْرَةُ مَجْهُولَةً أَيِ لِأَنَّهَا مَجْمُوعُ الدِّينَارِ وَالصَّرْفِ وَالْمَجْهُولُ إِذَا انْضَمَّ إِلَى مَعْلُومٍ صَيَّرَهُ مَجْهُولًا اهْ رَشِيدِيُّ . ء. قُودُ: (فَإِنْ صَرَفَ وَقَصَدَ) (إِنْ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الرُّجُوعِ عِنْدَ تَبَيُّهِ كَوْنِ الْإِذْنِ مَالِكًا أَوْ غَيْرِهِ كَوَلِّيَّ الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ وَنَاطِرِ الْوَقْفِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ يَرْجِعُ بِمَا صَرَفَهُ جَاهِلًا بِالْفَسَادِ عَلَى الْوَلِيِّ وَالنَّاطِرِ وَلَا رُجُوعَ لَهُمَا عَلَى جِهَةِ الْمَحْجُورِ وَالْوَقْفِ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي لَهُمَا الْإِذْنُ فِي الْفَاسِدِ اه ع ش . ء. قُودُ: (رَجَعَ) أَيِ بِالْمَضْرُوفِ وَبِأَجْرَةِ عَمَلِهِ اهْ رَشِيدِيُّ . ء. قُودُ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيِ إِنْ لَمْ يَقْصِدِ الرُّجُوعَ . ء. قُودُ: (كَلَيْكَ) أَيِ عَدَمُ الصَّحَةِ .

الْمَنْفَعَةُ نَقْدًا أَوْ وَزَنًا شَرْحُ م ر . ء. قُودُ: (إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ إِجَارَةٌ) (إِنْ) عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ بِإِجَارَةٍ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرُّوْضَةِ كَالشَّرْحِ الصَّغِيرِ خِلَافًا لِلْوَلِيِّ الْإِرَاقِيِّ وَهُوَ نَوْعٌ مِنَ التَّرَاضِي وَالْمَعْرُوفَةِ فَهُوَ جَعَالَةٌ أَغْتَبِرَ فِيهَا الْجَهْلُ بِالْجَعْلِ كَمَسْأَلَةِ الصَّلُحِ شَرْحُ م ر . ء. قُودُ: (كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَتِهَا) انْظُرْ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَا كَأَجْرَتُكُمَا إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا إِذَا لَمْ تُعَيَّنِ الْعِمَارَةُ . ء. قُودُ: (كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَتِهَا أَوْ بِدِينَارٍ) (إِنْ) كَذَا م ر (إِنْ) . ء. قُودُ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيِ وَفَاقًا لِتَنْظِيرِ ابْنِ الرُّفْعَةِ .

وإن عِلِمَ المَصْرِفَ كَيْبَعِ زَرْعٍ بِشَرْطِ أَنْ يَحْصُدَهُ البَائِعُ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ حَيْثُ كَانَ هُنَاكَ شَرْطُ بَطَلَتْ مُطْلَقًا وَلَا كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَتِهَا فَإِنْ عُيِّنَتْ صَحَّتْ وَلَا فَلَا أَمَّا إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي صَرْفِهَا بَعْدَ الْعَقْدِ مِنْ غَيْرِ شَرْطٍ فِيهِ وَتَبَوَّعَ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ فَيَجُوزُ وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ فِيهِ لِلْحَاجَةِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اتِّحَادَ تَنْزِيلًا لِلْقَائِضِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُعَيَّنًا مَثَرَةَ الْوَكِيلِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَكَالَةً ضَمْنِيَّةً وَيُصَدَّقُ الْمُسْتَأْجِرُ فِي أَصْلِ الْإِنْفَاقِ وَقَدَرِهِ كَمَا رَجَحَهُ السَّبْكِيُّ؛ لِأَنَّهُ اتَّخَذَهُ وَتَمَيَّنَ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا ادَّعَى قَدْرًا لَا يَتَقَدَّرُ عَادَةً نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيِّ بَلْ أَوْلَى وَلَا احتِجَاجُ

• فَوَدَّ: (وَإِنْ عِلِمَ الْخ) غَايَةً. • فَوَدَّ: (كَيْبَعِ زَرْعٍ الْخ) أَي قِيَاسًا عَلَيْهِ فَإِنَّهُ بَاطِلٌ إِذَا عَرَفَ ش. • فَوَدَّ: (هُنَاكَ شَرْطُ) أَي وَلَوْ بِالْقُوَّةِ كَقَوْلِهِ أَجْرَتُكُمَا بِدِينَارٍ عَلَى أَنْ تَصْرِفَهُ الْخ إِذَا عَرَفَ ش (مُطْلَقًا) أَي سِوَاءَ عِلْمِ الصَّرْفِ أَوْ جِهَلِهِ فَعِلَّةُ الْبُطْلَانِ الشَّرْطُ لَا الْجَهْلُ أَهْ كُزْدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَي إِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطٌ فِي الْعَقْدِ. • فَوَدَّ: (بِعِمَارَتِهَا) أَي أَوْ بَعْلَقِهَا. • فَوَدَّ: (فَإِنْ عُيِّنَتْ) أَي الْعِمَارَةُ كَأَجْرَتُكُمَا بِعِمَارَةٍ هَذَا الْمَحَلُّ عَلَى كَيْفِيَّةٍ كَذَا عَرَفَ ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى أَنَّهُ فِي الْمُقْنِيِّ. • فَوَدَّ: (فِي صَرْفِهَا) أَي الْأُجْرَةِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ الْعَقْدِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِذْنٌ وَقَوْلُهُ: (فِيهِ) أَي فِي صُلْبِ الْعَقْدِ. • فَوَدَّ: (وَتَبَوَّعَ بِهِ) أَي بِالصَّرْفِ أَي الْعَمَلِ أَهْ رَشِيدِي وَعَرَفَ ش. • فَوَدَّ: (فَيَجُوزُ) أَي سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ فِي الْمِلْكِ أَوْ الْوَقْفِ أَهْ عَرَفَ ش. • فَوَدَّ: (وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُقْنِيِّ وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ وَالْمُنْهَجِ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَلَمْ يُخْرِجُوهُ عَلَى اتِّحَادِ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ لِوُقُوعِهِ ضِمْنًا أَه. • فَوَدَّ: (اتِّحَادُ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ) لِأَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ مُقْبِضٌ عَنْ نَفْسِهِ وَقَائِضٌ عَنِ الْمُؤَجَّرِ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ لِأَنَّهُ أَي الْمُسْتَأْجِرُ كَأَنَّهُ أَقْبَضَ الْمُؤَجَّرَ ثُمَّ قَبِضَ مِنْهُ لِلصَّرْفِ أَه. • فَوَدَّ: (لِلْحَاجَةِ) وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةٌ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا مِنْ تَسْوِيفِ التَّائِيْدِ لِلْمُسْتَحَقِّ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَى سَاكِنِ الْوَقْفِ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر أَهْ سَمِ قَالَ عَرَفَ ش قَوْلُهُ م ر مِنْ ذَلِكَ أَي مِنْ الْإِكْتِفَاءِ بِالْإِذْنِ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي الصَّرْفِ أَه. • فَوَدَّ: (لِلْقَائِضِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ الْخ) قَدْ يُقَالُ قَبِضَ الْبِنَاءِ مَثَلًا أَجْرَتَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَضَمَّنُ الْإِتِّحَادَ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّهُ مُقْبِضٌ عَنْ جِهَةِ الْمُؤَجَّرِ فَيَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ أَه سَمِ عِبَارَةُ عَرَفَ ش فِيهِ أَنْ تَنْزِيلُهُ مَثَرَةَ الْوَكِيلِ يُصَحِّحُ قَبْضَهُ عَنِ التَّائِيْدِ فَيَكُونُ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ لِلتَّائِيْدِ وَدُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ يَسْتَلْزِمُ كَوْنَهُ قَائِضًا عَنِ التَّائِيْدِ مُقْبِضًا لِنَفْسِهِ فَلَمْ يَتَيَّفِ اتِّحَادُ الْمَذْكُورِ أَه وَقَدْ يُقَالُ أَيْضًا إِنَّ هَذَا التَّنْزِيلَ لَا يَتَأْتِي فِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ إِذَا كَانَتِ الْأُجْرَةُ عَلَقًا مُعَيَّنًا لِلْمُسْتَأْجِرِ. • فَوَدَّ: (وَيُصَدَّقُ الْخ) إِلَى قَوْلِهِ نَظِيرُ الْخ فِي الْمُقْنِيِّ وَشَرْحِي الرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُصَدَّقُ الْمُسْتَأْجِرُ الْخ) هُوَ ظَاهِرٌ حَيْثُ

• فَوَدَّ: (وَاعْتَفِرَ اتِّحَادُ الْقَائِضِ وَالْمُقْبِضِ لِلْحَاجَةِ الْخ) وَيُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ صِحَّةٌ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي زَمَانِنَا مِنْ تَسْوِيفِ التَّائِيْدِ لِلْمُسْتَحَقِّ بِاسْتِحْقَاقِهِ عَلَى سَاكِنِ الْوَقْفِ فِيمَا يَظْهَرُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (تَنْزِيلًا الْخ) قَدْ يُقَالُ قَبِضَ الْبِنَاءِ مَثَلًا أَجْرَتَهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ يَتَضَمَّنُ الْإِتِّحَادَ الْمَذْكُورَ؛ لِأَنَّهُ مُقْبِضٌ عَنْ الْمُؤَجَّرِ وَيَقْبِضُ لِنَفْسِهِ مِنْ نَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (تَنْزِيلًا لِلْقَائِضِ) أَي الْقَائِضِ إِذَا عَلَفَ بِنَفْسِهِ. • فَوَدَّ: (وَيَتَمَيَّنُ تَقْيِيدُهُ الْخ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّوْضِ أَشْبَهَهُمَا أَيِ الْقَوْلَيْنِ فِي الْأَتَوَارِ الْمُتَّفِقِ أَي تَصَدِّقُهُ إِنْ ادَّعَى مُحْتَمَلًا وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ الصَّبَّاحِ

لِيُتَبَيَّنَ عَلَى أَنَّهُ اعْتَرَضَ بِقَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ الْوَكِيلُ أَتَيْتُ بِالتَّصَرُّفِ الْمَأْذُونِ فِيهِ وَأَنْكَرَ الْمُوَكَّلُ صُدُقَ الْمُوَكَّلِ، وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ثُمَّ لَا خَارِجَ يُصَدَّقُ الْوَكِيلُ وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ وَهَذَا الْخَارِجُ هُوَ وَجُودُ الْعِمَارَةِ وَاسْتِغْنَاءُ الدَائِمَةِ مُدَّةً عَنِ إِثْنَائِي مَالِكِهَا عَلَيْهَا يُصَدَّقُ الْمُسْتَأْجِرُ فَلَا جَامِعَ بَيْنَ الْبَايِنِ وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الصُّنَّاعِ لَهُ أَنَّهُ صَرَفَ عَلَى أَيْدِيهِمْ كَذَا لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ، وَلَوْ اكْتَرَى نَحْوَ حَتَمٍ مُدَّةً يَعْلَمُ عَادَةً تَعَطُّلُهَا فِيهَا لِنَحْوِ عِمَارَةٍ فَإِنْ شَرَطَ احْتِسَابَ مُدَّةِ التَّعْطِيلِ مِنَ الْإِجَارَةِ وَجْهَلَتْ فَسَدَتْ

كَانَتْ الْإِجَارَةُ مِنَ الْمَالِكِ أَمَّا نَاطِرُ الْوَقْفِ إِذَا وَقَعَ مِنْهُ مِثْلُ ذَلِكَ فَفِي تَصْدِيقِ الْمُسْتَأْجِرِ فِيمَا صَرَفَهُ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ، لِأَنَّ تَصْدِيقَهُ لَيْسَ فِي مَمْلُوكٍ لَهُ، بَلْ تَصْدِيقٌ عَلَى صَرَفِ مَالِ الْوَقْفِ وَقَدْ لَا يَكُونُ الْمُسْتَأْجِرُ فِيهِ صَادِقًا إِدْعَى ش. ه. قَوْلُهُ: (هَلَى أَنَّهُ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُمْ لَوْ قَالَ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (ثُمَّ لَا خَارِجَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لَيْسَ هُنَاكَ شَيْءٌ فِي الْخَارِجِ يُحَالُ عَلَيْهِ قَوْلُ الْوَكِيلِ وَالْأَصْلُ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (وَهَذَا الْخَارِجُ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ نَحْوُ عِمَارَةٍ بِمَالٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَاخْتَلَفَا بَعْدَ وَجُودِ عِمَارَةٍ بِالْصِّفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا صُدَّقَ الْوَكِيلُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَقُولُ وَهُوَ ظَاهِرٌ إِدْعَى ش. ه. قَوْلُهُ: (بَيْنَ الْبَايِنِ) أَيِ الْمَسْأَلَتَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (شَهَادَةُ الصُّنَّاعِ الْخ) إِنْ أُرِيدَ بِالصُّنَّاعِ الْقَابِضُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ يُنَافِي قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ الْمَذْكُورِ وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمْ غَيْرُهُ فَلْيَحْزَرْ إِدْعَى سَمَ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرَ قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ تَأْمُلُ الْجَمْعَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِهِ أَيْفَا عَلَى أَنَّهُ فِي الْحَقِيقَةِ لَا اتِّحَادَ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (هَلَى أَيْدِيهِمْ كَذَا) الْمُرَادُ عَلَى عَمَلِهِمْ وَمِنْ ثَمَّ عُلِّلَ بِقَوْلِهِ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ أَيِ فَهِيَ شَهَادَةُ عَلَى فِعْلِ أَنْفُسِهِمْ بِخِلَافِ مَا لَوْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ صَرَفَ كَذَا فَإِنَّمَا تُقْبَلُ إِلَّا إِنْ عَلِمَ الْحَاكِمُ أَنَّهُمْ يَغْنَوْنَ أَنْفُسَهُمْ قَالَهُ الزَّيَادِيُّ إِدْعَى ه. زَيْدِيُّ عِبَارَةُ ش. قَوْلُهُ عَلَى أَيْدِيهِمْ أَيِ لَأَنْفُسِهِمْ أَمَّا لَوْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ اشْتَرَى الْآلَةَ الَّتِي بَنَى بِهَا بِكَذَا وَكَانُوا عُدُولًا أَوْ شَهِدَ بَعْضُهُمْ لِغَيْرِهِ بِأَنَّهُ دَفَعَ لَهُ كَذَا عَنْ أُجْرَتِهِ لَمْ يَمْتَنِعْ أَوْ شَهِدُوا بِأَنَّهُ صَرَفَ عَلَى عِمَارَةِ الْمَحَلِّ وَلَمْ يُضَيِّفُوا ذَلِكَ لِأَنْفُسِهِمْ فَيُقْبَلُ الْقَابِضُ شَهَادَتُهُمْ مَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُمْ يَغْنَوْنَ أَنْفُسَهُمْ. ه. قَوْلُهُ: (يَعْلَمُ هَادَةُ الْخ) قَضِيَّةُ أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَعْلَمْ ثُمَّ طَرَأَ مَا يَوْجِبُ تَعَطُّلَهَا لَمْ تَنْفَسَخْ وَهُوَ كَذَلِكَ إِدْعَى ش. ه. قَوْلُهُ: (تَعَطُّلُهَا) لَمَلُ الثَّانِيَةِ بِتَأْوِيلِ الْعَيْنِ إِدْعَى ه. سَيِّدُ عَمَرَ. ه. قَوْلُهُ: (مِنَ الْإِجَارَةِ) انْظُرْ مَا مَفْهُومُ هَذَا الشَّرْطِ عِبَارَةُ الْمُبَابِ لَوْ آجَرَ حَتَمًا عَلَى أَنَّ مُدَّةَ تَعَطُّلِهِ مَخْسُوبَةٌ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِمَعْنَى انْتِجَاصِ الْأُجْرَةِ فِي الْبَاقِي أَوْ عَلَى الْمُؤْجَرِ بِمَعْنَى اسْتِيفَاءِ مِثْلِهَا بَعْدَ الْمُدَّةِ فَسَدَتْ لِجَهْلِ نِيَّاتِهِ الْمُدَّةِ فَإِنْ عَلِمَتْ بِعَادَةِ أَوْ تَقْدِيرِ كَتَعَطُّلٍ شَهْرٍ كَذَا لِلْعِمَارَةِ بَطَلَتْ فِي تِلْكَ الْمُدَّةِ وَمَا بَعْدَهُ وَصَحَّ فِيمَا اتَّصَلَ بِالْعَقْدِ

وغيره. ه. قَوْلُهُ: (وَيُرَدُّ بِأَنَّهُ ثُمَّ لَا خَارِجَ الْخ) قَضِيَّةُ هَذَا الْفَرْقِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الْمُوَكَّلُ فِيهِ نَحْوُ عِمَارَةٍ بِمَالٍ دَفَعَهُ إِلَيْهِ وَاخْتَلَفَا بَعْدَ وَجُودِ عِمَارَةٍ بِالْصِّفَةِ الْمَأْمُورِ بِهَا صُدَّقَ الْوَكِيلُ.

ه. قَوْلُهُ: (وَلَا تَكْفِي شَهَادَةُ الصُّنَّاعِ لَهُ الْخ) أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ ثُمَّ إِنْ أُرِيدَ بِالصُّنَّاعِ الْقَابِضُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ الْخ يُنَافِي قَوْلَهُ لِأَنَّهُمْ وَكَلَاؤُهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ تَنْزِيلًا لِلْقَابِضِ مَثَرَةَ الْوَكِيلِ عَنِ الْمُؤْجَرِ، وَإِنْ أُرِيدَ بِهِمْ غَيْرُهُ فَلْيَحْزَرْ.

والأفقيها وفيما بعدها.

(ولا الإيجار (يُسلَخ) مذبوحة (بالجلد وبطن) بُرّا (بعض الدقيق أو بالثغالة) الخارج منه كُثْلُهُ للجهل بشخانة الجلد ورقته ونعومة أحد الأخيرين وخشونته ولعدم القدرة عليهما حالاً ولخبر الدارقطني وغيره أنه ﷺ «نهى على قفيز الطحان» أي أن يجعل أجره الطحين بحب معلوم قفيزاً مطحوناً منه وصورة المسألة أن يقول لِنَطْحَنَ الْكُلَّ بِقَفِيزٍ مِنْهُ أَوْ يُطْلَقَ فَإِنْ قَالَ اسْتَأْجَرْتُكَ بِقَفِيزٍ مِنْ هَذَا لِنَطْحَنَ مَا عَدَاهُ صَحَّ فضايط ما يبطل أن تجعل الأجرة شيئاً يحصل بعمل الأجير وجعل منه السبكي ما اعتيد من جعل أجره الجاني العشر مثلاً يستخرجه قال فإن قيل لك نظير العشر مثلاً تستخرجه لم تصح الإجارة أيضاً وفي صحته جمالة نظراً هـ. ويُتجهه صحته جمالة، لكن له أجره مثله للجهل بقدر ما يستخرجه

انتهت اهـ رشيدى. ة فود: (والأفقيها) أي وإن لم يكن الأمر كما ذكر بأن لم تُشترط أو شُرِطَتْ وعُلِمَتْ اهـ سيد عمر. ة فود: (فقيها) أي قَبْلُ فِيهَا الْخَطُّ وَطَرِيقُ الصَّحَةِ تَجْدِيدُ الْعَقْدِ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ بِأَجْرَةٍ مَعْلُومَةٍ اهـ ع ش. ة فود: (مذبوحة) إلى قوله اهـ في الْمُغْنَى لِأَقُولَهُ وَصُورَةُ إِلَى قَضَائِطٍ وَكَذَا فِي النِّهَايَةِ لِأَقُولَهُ كُثْلُهُ وَقَوْلُهُ قَضَائِطٌ إِلَى وَجَعَلْ. ة فود: (الخارج منه) أي كُلِّ مِنَ الدَّقِيقِ وَالثَّغَالَةِ مِنَ الْبُرِّ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ نَعَتْ لِلثَّغَالَةِ فَقَطْ ، وَالتَّذْكِيرُ لِرِعَايَةِ لَفْظِ أَلْ وَضَمِيرٍ مِنْهُ حِينَئِذٍ لِلْبُرِّ أَوِ لِلدَّقِيقِ .

ة وفود: (كُثْلُهُ) عَلَى كِلَا الْاِحْتِمَالَيْنِ مِثَالٌ لِبَعْضِ الدَّقِيقِ عِبَارَةُ الْمُغْنَى الْبُرِّ مِثْلًا لِبَعْضِ الدَّقِيقِ مِنْهُ كَرُبْعِهِ أَوْ بِالثَّغَالَةِ مِنْهُ اهـ وَهِيَ حَسَنٌ. ة فود: (ولعدم القدرة عليها إلخ) عِبَارَةُ شَرْحِي الرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ وَلِأَنَّ الْأَجْرَةَ لَيْسَتْ فِي الْحَالِ بِالنِّهَايَةِ الْمَشْرُوعَةِ فَهِيَ غَيْرُ مَقْدُورٍ عَلَيْهَا اهـ. ة فود: (وصورة المسألة إلخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنَى وَشُرُوحِ الْمُنْهَجِ وَالرُّوْضِ وَالبَهْجَةِ وَخِلَافًا لِلنِّهَايَةِ كَمَا يَأْتِي. ة فود: (أو يُطْلَقُ) أَيْ وَلَمْ تَذَلْ قَرِينَةً عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ حِصَّتَهُ فَقَطْ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ سِيدُ عُمَرُ. ة فود: (بقفيز من هذا) أَيْ الْحَبِّ فَالْأَجْرَةُ مِنَ الْحَبِّ لَا مِنَ الدَّقِيقِ اهـ سَم. ة فود: (لِنَطْحَنَ مَا عَدَاهُ) وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الشَّارِحِ م ر فِيمَا لَوْ سَأَلَ فِي أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ شَرِيكَهُ وَمَا يَأْتِي فِيمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ امْرَأَةً لِإِزْوَاعِ رَقِيقٍ بَعْضُهُ الْآنَ مِنْ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ فِيهِ الصَّحَةُ مُطْلَقًا أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ فَتَصِحُّ سَوَاءٌ قَالَ لِنَطْحَنَ بَاقِيَهُ أَوْ كُلَّهُ اهـ ع ش. ة فود: (الجاني) أَيْ الْجَامِعُ لِلْخَرَاكِ وَنَحْوِهِ اهـ كُرْدِي. ة فود: (أيضا) أَيْ لَوْ حَذَفَ لَفْظَةُ نَظِيرِ. ة فود: (ويُتجهه صحته جمالة) انْظُرْ مَا مَعْنَى الصَّحَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْجَعْلِ فِي الْجَمَالَةِ وَفَسَادِهَا بِجَهْلِهِ وَفِي شَرْحِ م ر أَيْ وَالْمُغْنَى وَالْمُرَرِّ وَالْأَوَجَهُ فِيهَا الْبُطْلَانُ لِلْجَهْلِ بِالْجَعْلِ انْتَهَى اهـ سَم قَالَ ع ش قَوْلُهُ م وَالْأَوَجَهُ الْبُطْلَانُ أَيْ وَيَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ الْمِثْلُ اهـ .

ة فود: (والأفقيها) أي وإن لم تُجهل. ة فود: (بقفيز من هذا) بِالْأَجْرَةِ مِنَ الْحَبِّ لَا مِنَ الدَّقِيقِ .
ة فود: (ويُتجهه صحته جمالة) انْظُرْ مَا مَعْنَى الصَّحَةِ مَعَ اشْتِرَاطِ عِلْمِ الْجَعْلِ وَفَسَادِهَا بِجَهْلِهِ وَفِي شَرْحِ م ر وَالْأَوَجَهُ فِيهَا الْبُطْلَانُ لِلْجَهْلِ بِالْجَعْلِ اهـ .

(ولو استأجرها) أي امرأة مثلاً (لترضع رقيقاً) له أي حصته منه الباقية له بعدما جعله منه أجرة المذكور في قوله (بعضه) المقتضى كئله (في الحال) جاز على الصحيح (للمعلم بالأجرة) ولا أثر لوقوع العمل المكتري له في ملك غير المكتري؛ لأنه بطريق التبع كمساقاة شريكه إذا شرط له زيادة من الثمر وانتصر للمقابل بما يؤده ما تقرر من التفصيل ومن ثم قال السبكي التحقيق أن الاستئجار أي ببعضه حالاً إن وقع على الكل أو أطلق ولم تدل قرينة على أن المراد حصته فقط لم يصح وعليه يحتمل النص لوقوع العمل في ملك غير المكتري قصداً أو على حصة المستأجر فقط جاز، وفي الحال متعلق ببعضه احترازاً عما لو استأجرها ببعضه بمد الفطام مثلاً فلا يصح قطعاً لما مر أن الأجرة المقتبنة لا تؤجل وللجهل بها إذ ذاك وخرج بنحو المرأة استئجار شاة مثلاً لإرضاع طفل قال البلقيني أو سخلية فلا يصح لعدم الحاجة مع عدم قذرة

فرد: (أي امرأة) إلى قول المتن وكذا المقتبنة في النهاية إلا أنه عقب قوله فقط جاز بما نصه لكن المقتبذ إطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم اهـ. فرد: (مثلاً) أي ذكر أو صغيرة سم على منهج اهـ ش عبارة الغرر ودخل في المرأة الصغيرة فيصح استئجارها لذلك بناء على طهارة لبنها وفي معناها الرجل فيما يظهر اهـ. فرد: (له) نمت لريقاً. فرد: (أي حصته منه) أي حصة المستأجر من الرقيق تفسير لريقاً له. فرد: (الباقية له) نمت لحيصته. فرد: (بندما جعله) ظرف للباقية وما واقعة على الجزء. فرد: (المذكور) نمت لها. فرد: (للمقابل) أي القابل بعدم الصحة. فرد: (من التفصيل) أراد به قوله أي حصته إلخ. فرد: (ومن ثم قال السبكي إلخ) لكن المقتبذ إطلاق الصحة كما اقتضاه إطلاقهم اهـ شرح م ر اهـ سم. قال ع ش قوله المقتبذ إطلاق الصحة أي هنا وفي المساقاة وكذا في استئجاره لطحن هذه الونية برزيعها في الحال ولا يضّر وقوع العمل في المشترك وإن نوزع فيه م ر اهـ سم. على خج اهـ. فرد: (قال السبكي التحقيق إلخ) اعتمدته المفتي وشرح الروض والبهجة والمنهج. فرد: (أو على حصته) عطف على قوله على الكل. فرد: (إذ ذاك) أي وقت الفطام اهـ ع ش. فرد: (قال البلقيني أو سخلية إلخ) وإنما صح إيجار الهرة لصيد الفأر؛ لأنها بطبيعتها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبيعتها للإرضاع سم على خج ومن طرق استحقاقه أجرة الهرة أن يضع يده عليها لعدم مالئ لها ويتمتعها بالحفظ والتربية فيملكها بذلك كالوحوش المباحة حيث تملك بالاضطيار اهـ

فرد في (س): (ولو استأجرها لترضع رقيقاً إلخ) قال في الروض وتصح بجزء منه أي مما عمل فيه في الحال اهـ أي كاستئجارها لإرضاع الرقيق ببعضه في الحال واستئجاره لطحن هذه الونية برزيعها في الحال ولا يضّر وقوع العمل في المشترك كما في مساقاة أحد الشريكين الآخر، وهذا هو المقتبذ وإن نوزع فيه م ر. فرد: (بند) معمول للباقية ش. فرد: (ومن ثم قال السبكي إلخ) لكن المقتبذ إطلاق الصحة كما اقتضاه كلامهم شرح م ر. فرد: (قال البلقيني أو سخلية فلا يصح) وإنما صح إيجار الهرة لصيد الفأر؛ لأنها بطبيعتها تنقاد لصيده بخلاف الشاة لا تنقاد بطبيعتها للإرضاع.

المؤجر على تسليم المنفعة كالاستئجار لضرب الفحل بخلاف المرأة لإرضاع سخلية.
 (و) يشترط لصحتها أيضاً (كون المنفعة) معلومة كما يأتي (مفقومة) أي لها قيمة ليحسَن بذلك
 المال في مقابلتها وإلا بأن كانت مُحَرَّمَةً أو خَاسِيسَةً كان بذلك المال في مقابلتها سفهاً
 وكونها واقعة للمُكْتَرِي وكون العقد عليها غير مُتَضَمِّنٍ لاستيفاء عَيْنٍ قَصْداً كاستئجار بُسْتَانٍ
 لِشَمْرِه بخلاف نحو استئجارها للإرضاع وإن نَفَى الحضانة الكُبْرَى؛ لأنَّ اللَّبَنَ تابع لما تناوله
 العقد

ع ش . هـ فؤد: (بخلاف المرأة لإرضاع سخلية) فَإِنَّ الظَّاهِرَ صِحَّتُهُ كما قال أغني البلقيني اه سم .
 هـ فؤد: (ويشترط إلخ) أشار به إلى أنَّ هذا الشرط مَقْطُوفٌ على قول المتن كَوْنُ الأجرة مَعْلُومَةً .
 هـ فؤد: (مغلومة) إلى قوله ومن ثمَّ اختصَّ في النهاية إلا قوله وإن نَفَى إلى وكَوْنُهَا تُسْتَوْفَى .
 هـ فؤد: (مغلومة إلخ) عبارة المُغْنِي وضابط ما يجوز استئجاره كُلُّ عَيْنٍ يَتَمَتَّعُ بِهَا مع بقاء عَيْنِهَا مَنفَعَةً
 مُباحةً مغلومة مقصودة تُضَمَّنُ بالبذل ويُباح بالإباحة اه . هـ فؤد: (كما يأتي) أي في أوَّل الفصل الآتي .
 هـ فؤد: (أي لها قيمة) عبارة المُغْنِي لم يُردْ بالمُتَقَوِّمة هنا مُقَابِلَ المثلثة بل ما لها قيمة إلخ اه .
 هـ فؤد: (محرمة) في التثنية كالغناء اه قال الإسوي في توضيحه الأصحُّ كراهته لا تحريمه اه .
 وسيأتي في الشهادة، ويُباح الغناء بلا آلة وسماعه اه . وسيأتي هناك ما يَتَعَلَّقُ به ومنه قول الزركشي إنه
 مكروه أيضاً مع الآلة والمحرَّم إنما هو الآلة وفي تجريد المُزْجِد إطلاق الغزالي وابن الصَّبَّاح والشيخ
 أبي إسحاق منَعُ الاستئجار لِلغِنَاءِ تَغْلِيلاً بآته حرامٌ مَنعُوعٌ ثم قال وفي الأتوار يجوز استئجار القوَالِ
 لِلقَوْلِ المُباحِ وضرب الدُّفِّ إذا قَدَّرَ بِالزَّمنِ وَلَمْ يَكُنْ امْرَأَةً ولا أَمْرَةً انتهى سم . هـ فؤد: (كان بذلك المال
 إلخ) جوابٌ وإلا . هـ فؤد: (وكونها واقعة للمُكْتَرِي) أي أو مَوَكَّلِهِ أو مَوْلَاهُ وخَرَجَ بذلك العبادة التي لا
 تُقْبَلُ الثَّابِتةُ كالصَّلَاةِ اه رَشِيدِي . هـ فؤد: (كاستئجار بُسْتَانٍ لِشَمْرِه) أي فَإِنَّه باطلٌ ع ش ومَرَّ في أوَّل
 المُساقاة حيلة جوازه كُرْدِي . هـ فؤد: (لأنَّ اللَّبَنَ تابع لما تناوله العقد) عبارة الفُزَّري واستئجار المرأة
 لِلإرضاع مُطْلَقاً يَتَضَمَّنُ استيفاء اللَّبَنِ والحضانة الصَّغْرَى وهي وَضْعُ الطُّفْلِ في الحِجَرِ وإلقائه التَّدْيِ
 وعصره له بقدر الحاجة والأصل الذي تناوله العقد فيما ذَكَرَ فَعَلَّهَا وَلَبَنُها تابع، وأما الحضانة الكُبْرَى

هـ فؤد: (بخلاف المرأة لإرضاع سخلية) فَإِنَّ الظَّاهِرَ صِحَّتُهُ كما قال أغني البلقيني . هـ فؤد: (وإلا بأن
 كانت مُحَرَّمَةً) في التثنية ولا تَصِحُّ أي الإجارة على مَنفَعَةٍ مُحَرَّمَةٍ كالغناء اه، قال الإسوي في
 توضيحه الأصحُّ كراهة الغناء لا تحريمه اه، وسيأتي في الشهادات قول المتن ويُباح الغناء بلا آلة
 وسماعه اه، ويأتي هناك ما يَتَعَلَّقُ بذلك ومنه قول الزركشي إنه مكروه أيضاً مع الآلة والمحرَّم إنما هو
 الآلة وفي تجريد المُزْجِد إطلاق الغزالي وابن الصَّبَّاح والشيخ أبي إسحاق منَعُ الاستئجار لِلغِنَاءِ تَغْلِيلاً
 بآته حرامٌ مَنعُوعٌ ثم قال قال في الأتوار يجوز استئجار القوَالِ لِلقَوْلِ المُباحِ وضرب الدُّفوف إذا قَدَّرَ
 بِالزَّمنِ وَلَمْ يَكُنْ امْرَأَةً ولا أَمْرَةً اه .

نعم يصح استئجار قناة أو بئر للانتفاع بمائها للحاجة وكونها تستوفى مع بقاء المين وكونها مباحة مملوكة مقصودة لا كثفاحة للشئ بخلاف ثفاح كثير كما يجوز استئجار بسك ورياحين للشئ كذا ذكره الرافعي، لكن نازع فيه السبكي وغيره؛ لأن هذين القصد منهما الشئ وذاك القصد منه الأكل قل أو كثر تضمن بالبدل لا ككليب وتباح بالإباحة لا كبضع وأكثر هذه القيود تؤخذ من كلامه (فلا يصح استئجار بئاع على) نحو (كلمة) ومعلم على خروف من قرآن أو غيره (لا تصب) أي عادة فيما يظهر (وإن روجت السلعة) إذ لا قيمة لها ومن ثم اختص هذا بمبيع مستقر القيمة في البلد كالخبز بخلاف نحو عبيد وثوب مما يختلف ثمنه باختلاف متاعيه فيختص بيه من البئاع بمزيد نفع فصح استجاره عليه وحيث لم يصح فإن تصب بكثرة ترد أو كلام

وهي حفظ الطفل وتعهده بفشل رآيه وتدينه وثياه وذهبه وكحله وزبطه في المهدي وتخريجه لينام ونحوها مما يحتاج إليه فلا يشملها الإرضاع بل لا بد من التص عليها اهـ. فود: (قناة) وهي الجدول المغفور اهـ شرح الرزوي. فود: (وكونها تستوفى إلخ) قد يقال يعني عن هذا قوله وكون المغد عليها إلخ. فود: (وكونها مباحة) قد يقال يعني عنه قول المصنف متقومة ومن ثم أخرج هو بها المحرمة كما مر اهـ رشدي. فود: (بخلاف ثفاح كثير إلخ) اعتمدته الأسنى والمغني والنهاية عبارتهم فإن كثرت لثفاح صحت الإجارة؛ لأن منه ما هو أطيب من كثير من الرياحين اهـ زاد الأولان وكون المقصود منه الأكل دون الرابحة لا يقدح في ذلك اهـ وزاد الثالث كما ذكره الرافعي وإن نازعه السبكي وغيره اهـ.

فود: (تضمن بالبدل) خبر رابع للكون في قوله وكونها مباحة إلخ. فود: (وتباح إلخ) عطف على تضمن. فود: (ومعلم) إلى قول المتن وكذا في النهاية والمغني إلا قوله ومن ثم إلى بخلاف نحو وقوله فإن لم تكن إلى وفي الإحياء. فود: (ومعلم على خروف إلخ) عبارة المغني ويلحق بما ذكره المصنف ما إذا استأجره ليعلمه آية لا تعب فيها كقوله تعالى ﴿ثُمَّ نَظَرَ﴾ كما صرحوا به في الصداق وكذا على إقامة الصلاة إذ لا كلفة فيها بخلاف الأذان فإن فيه كلفة مراعاة الوقت اهـ.

فود (س): (وإن روجت السلعة) أي وكانت إيجاباً وقبلاً اهـ مغني. فود: (اختص هذا إلخ) خلافاً للنهاية كما يأتي. فود: (بخلاف نحو عبد إلخ) يحمل على ما فيه تعب وإلا فلا فرق م ر اهـ سم أي بين مستقر القيمة وغيره عبارة النهاية وشمل كلام المصنف ما كان مستقر القيمة وما لم يستقر خلافاً لمحمد بن يحيى إلا أن يحمل كلامه على ما فيه تعب اهـ قال ع ش قوله م ر. خلافاً لمحمد إلخ حيث قال محل عدم صحة الإجارة على كلمة لا تصب إذا كان المأذى عليه مستقر القيمة اهـ شيخنا الزياتي اهـ. فود: (فصح استجاره عليه) وكأنهم اغتفروا جهالة العمل هنا للحاجة فإنه لا يعلم مقدار

فود: (نعم يصح استئجار قناة) قال في شرح الرزوي وهي الجدول المغفور. فود: (بخلاف نحو عبد إلخ) يحمل على ما فيه تعب وإلا فلا فرق م ر.

فله أجره مثل وإلا فلا وَبَحَثَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الْفَرْضَ أَنَّهُ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى مَا لَا تَعَبَ فِيهِ فَتَعَبَهُ غَيْرُ مَعْقُودٍ عَلَيْهِ فَيَكُونُ مُتَبَيِّنًا بِهِ وَرُدُّ بَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ عَادَةً إِلَّا بِذَلِكَ فَكَانَ كَالْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصُّورَةُ ذَلِكَ كَاسْتَأْجَرْتِكَ عَلَى بَيْعِ هَذَا بِكَذَا صَحَّحَ وَكَيْفَهُ وَأَنَا أَرْضِيكَ فَسَدَ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ وَفِي الْإِحْيَاءِ يَشْتَبِعُ أَخَذَ طَبِيبٌ أَجْرَهُ عَلَى كَلِمَةٍ بِدَوَاءٍ يَنْفَرُ بِهِ لِغَدَمِ الْمَشَقَّةِ بِخِلَافِ مَا هُوَ عُرِفَ لِإِزَالَةِ اعْوِجَاجٍ نَحْوِ سَيْفٍ بِضَرْبَةٍ وَاحِدَةٍ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ فِيهَا مَشَقَّةٌ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ يَتَعَبُ فِي تَقْلِيمِهَا لِتُكْشَبَ بِهَا وَيُخَفَّفَ عَنْ نَفْسِهِ التَّعَبُ، وَخَالَفَهُ الْبَغَوِيُّ فِي هَذِهِ وَرَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَوَّلَ (وَكَذَا دَرَاهِمُ وَدَنَانِيرُ لِلتَّرْتِينِ) أَوْ الْوَزْنَ بِهَا أَوْ الضَّرْبَ عَلَى سَبْكِهَا

الكَلِمَاتِ الَّتِي يَأْتِي بِهَا وَلَا يُقَدَّرُ زَمَانٌ وَمَكَانٌ التَّرْدُّدِ اهـ ع ش . قُودَ: (فَلَهُ أَجْرُهُ مَثَلُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ وَمَحَلُّ نَظِيرِهِ الْآتِي إِذَا لَمْ يَكُنْ عَالِمًا بِالْفَسَادِ وَالْأَفْمَحَلُّ تَأْمُلُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ . قُودَ: (وَرُدُّ بَأَنَّهُ لَا يَتِمُّ هَادَةَ الْخ) قَدْ يُقَالُ هَذَا لَا يَرُدُّ يَبْحَثُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ فَرْضَ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ الْإِجَارَةَ عَلَى مَا مِنْ شَأْنِهِ عَدَمُ التَّعَبِ وَمَا الْعَادَةُ فِيهِ عَدَمُ التَّعَبِ اهـ رَشِيدِي . قُودَ: (فَإِنْ لَمْ تَكُنِ الصُّورَةُ ذَلِكَ) لَعَلَّهُ رَاجِعٌ إِلَى مَا فِي الْمَثَلِ أَيْ فَإِنْ كَانَ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ مِمَّا يَتَعَبُ قَائِلُهُ فَبِهِ تَفْصِيلٌ فَإِنْ وَجَدَ الْعَقْدُ الشَّرْعِيُّ صَحَّحَ وَلَهُ الْمُسَمَّى وَالْأَفْسَدُ وَلَهُ أَجْرُهُ الْمَثَلُ . قُودَ: (لِغَدَمِ الْمَشَقَّةِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ عَلَى إِنْطِلَالِ السَّخَرِ؛ لِأَنَّ فَاعِلَهُ يَحْصُلُ لَهُ مَشَقَّةٌ بِالْكِتَابَةِ وَنَعْوَهَا مِنْ اسْتِعْمَالِ الْبُخُورِ وَتِلَاوَةِ الْأَقْسَامِ الَّتِي جَرَتْ عَادَتُهُمْ بِاسْتِعْمَالِهَا وَمِنْ إِزَالَةِ مَا يَحْصُلُ لِلزَّوْجِ مِنَ الانْجِلَالِ الْمُسَمَّى عِنْدَ الْعَامَّةِ بِالرِّبَاطِ وَالْأَجْرَةُ عَلَى مَنْ التَزَمَ الْعَوَضَ، وَلَوْ أَجْنَبِيًّا حَتَّى لَوْ كَانَ الْمَانِعُ بِالزَّوْجِ وَالتَزَمَتِ الْمَرْأَةُ أَوْ أَهْلُهَا الْعَوَضَ لَزِمَتِ الْأَجْرَةَ مَنْ التَزَمَهَا وَكَذَا عَكْسُهُ وَلَا يَلْزَمُ مَنْ قَامَ بِهِ الْمَانِعُ الْاسْتِجَارَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الْمُدَاوَاةِ وَهِيَ غَيْرُ لَزِمَةٍ لِلْمَرِيضِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ ثُمَّ إِنْ وَقَعَ إِيجَارٌ بِمَقْدَرٍ صَحِيحٍ لَزِمَ الْمُسَمَّى وَإِلَّا فَأَجْرُهُ الْمَثَلِ اهـ ع ش . قُودَ: (يَتَعَبُ) أَيْ صَاحِبُ هَذِهِ الصَّنَاعَاتِ . قُودَ: (وَخَالَفَهُ) أَيْ الْغَزَالِيُّ (الْبَغَوِيُّ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى إِسْنَادُ الْمُخَالَفَةِ لِلْغَزَالِيِّ لِتَقْدَمُ الْبَغَوِيُّ فِي الطَّبْعَةِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَدْ يُقَالُ أَشَارَ الشَّارِحُ بِذَلِكَ إِلَى رُجْحَانِ مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ قُسْبَةُ الرَّجْحَانِ بِالتَّقْدَمِ الزَّمَانِيِّ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَأَفْتَى الْقَفَالُ بَأَنَّهُ لَا يَصِحُّ اسْتِجَارُهُ أَيْ الْمَاهِرُ لَهُ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ وَإِنْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْمُخْتَارُ مَا قَالَهُ الْغَزَالِيُّ اهـ . قُودَ: (فِي هَذِهِ) أَيْ فِي ضَرْبَةِ السَّيْفِ اهـ ع ش . قُودَ: (وَرَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَوَّلَ) وَهُوَ الْأَرْجَحُ اهـ نِهَابَةُ . قُودَ: (الْأَوَّلَ) أَيْ الصَّحَّةَ فِي ضَرْبَةِ السَّيْفِ اهـ ع ش .

قُودَ (سُيْ): (وَكَذَا دَرَاهِمُ وَدَنَانِيرُ) خَرَجَ بِهِمَا الْحُلِيِّ فَيَجُوزُ إِجَارَتُهُ حَتَّى بِمِثْلِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ نِهَابَةُ وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ ر حَتَّى بِمِثْلِهِ الْخ أَيْ لِأَنَّ الْمَعْقُودَ عَلَيْهِ فِي الْإِجَارَةِ الْمُتَعَمَّةُ فَلَا رِبَا فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَكُونُ فِي بَيْعِ التَّقْدِيرِ بِمِثْلِهِ اهـ . قُودَ: (أَوْ الْوَزْنَ) إِلَى قَوْلِ الْمَثَلِ فَلَا يَصِحُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَجْرِي

قُودَ: (وَرَجَّحَ الْأَذْرَعِيُّ الْأَوَّلَ) اعْتَمَدَهُ م ر .

قُودَ (سُيْ): (وَكَذَا دَرَاهِمُ وَدَنَانِيرُ لِلتَّرْتِينِ) وَخَرَجَ بِالْدَرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ الْحُلِيِّ فَيَجُوزُ إِجَارَتُهُ حَتَّى بِمِثْلِهِ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الرِّكَابَةِ عَدَمُ صِحَّةِ إِجَارَةِ دَنَانِيرٍ مُقَوَّيَةٍ غَيْرِ مُعَرَّاةٍ لِلتَّرْتِينِ شَرْحُ م ر .

ومر في الزكاة خلاف في حل التزوين بالمُعَرَّاة والمثقوبة فعلى التحريم لا يصح استحجارها للتزوين بها (و) نحو (كَلْبٍ لِلصَّيْدِ) أو الجِراسَةِ به فإن ذلك لا يصح استحجاره (في الأصح) لأنَّ منفعة التزوين بهما لا تُقَصَّد غالِبًا ومن ثَمَّ لم يضمن غاصبهما أجرتهما ونحو الكَلْبِ لا قيمة لِقِيَّتِهِ ولا لِمَنْفَعَتِهِ، ولو لم يَقلُّ للتزوين ونحوه لم يصح قطعًا كما لو كان نحو الكَلْبِ غير مُعْلَمٍ وأجرى البَقَرَى الخلاف في استحجار طائرٍ للاستئناس بِصَوْتِهِ أو لونه وقَطَعَ الْمُتَوَلَّى بالجواز. (وكونُ الْمُؤَجَّرِ قَادِرًا على تسليمها) أي المنفعة بِتَسْلِيمِ محلِّها جَسًا وشرعًا والمُسْتَأْجِرُ قَادِرًا على تسليمها كذلك أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْبَيْعِ لِيَتِمَّكَنَ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْهَا ومن القادرِ على التسليم المُقَطَّعُ فَإِنَّ أَقْطَعَ رَقَبَتَهَا صَحَّتْ إِجَارَتُهُ أَتِفَاقًا أو منفعتها فكذلك كما أَقْتَى به الْمُصَنِّفُ؛ لِأَنَّهُ

إلى المِثْنِ وقوله بَانَ أَقْطَعَ إِلَى كَمَا أَقْتَى وقوله وَإِنْ جَازَ إِلَى لَكِنْ خَالَفَهُ وقوله وَالزَّوْجَةُ مَلَكَتْ وَمَلَكًا تَانَا وقوله وَبِهِ يُعْلَمُ إِلَى وَيُوجِبُهُ وكذا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ إِلَى الْمُثْنِ. قُودُ: (وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ الْخ) عبارةُ التَّهْيَاةِ وَيُعْلَمُ مِمَّا مَرَّ فِي الزَّكَاةِ عَدَمُ صِحَّةِ إِجَارَةِ دَنَابِيرٍ مَثْقُوبَةٍ غَيْرِ مُعَرَّاةٍ لِلتَّزْوِينِ بِهَا اهـ.

قُودُ: (فَقِيلَ لِلتَّحْرِيمِ الْخ) أي وَعَلَى الْجُلِّ يَصِحُّ وَالْمُعْتَمَدُ حُلُّ التَّزْوِينِ بِالْمُعَرَّاةِ دُونَ الْمُثْقُوبَةِ اهـ سَم. قُودُ (سُنِّي): (وَكَلْبٍ الْخ) خَرَجَ بِهِ الْخِزْيَرُ فَلَا يَصِحُّ إِجَارَتُهُ جَزْمًا وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ نِهَآيَةً وَمُغْنَى. قُودُ: (أَوِ الْجِرَاسَةِ الْخ) أي لِمَاشِيَةٍ أَوْ زَرْعٍ أَوْ دَرَبٍ اهـ مُغْنَى. قُودُ: (وَلَا لِمَنْفَعَتِهِ) الْأَوَّلَى فَلَا بِالْفَاءِ كَمَا فِي الْمُغْنَى. قُودُ: (وَقَطَّعَ الْمُتَوَلَّى بِالْجَوَازِ) اعْتَمَدَ التَّهْيَاةِ وَالْمُغْنَى وَالزَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ عِبَارَتُهُمْ، وَلَوْ اسْتَأْجَرَ شَجَرَةً لِلِاسْتِظْلَالِ بِظِلِّهَا أَوْ الرِّبْطِ بِهَا أَوْ طَائِرًا لِلْأَنْسِ بِصَوْتِهِ كَالْمَنْدَلِيبِ أَوْ لَوْنِهِ كَالطَّائِرِ صَحَّ؛ لِأَنَّ الْمَنَافِعَ الْمَذْكُورَةَ مَقْصُودَةٌ مُتَقَوِّمَةٌ وَيَصِحُّ اسْتِجَارُ هَرٍ لِدَفْعِ الْفَارِ وَشِبْكَةِ وَبَارِ وَشَاهِينَ لِلصَّيْدِ لِأَنَّ مَنَافِعَهَا مُتَقَوِّمَةٌ اهـ. قُودُ: (أَوِ الْمُسْتَأْجِرُ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْمُؤَجَّرِ الْخ وَقَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ جَسًا وَشَرْعًا. قُودُ: (أَخَذًا الْخ) عِلَّةٌ لِيَزِيدَتْهُ أَوِ الْمُسْتَأْجِرُ الْخ.

قُودُ: (لِيَتِمَّكَنَ الْخ) عِلَّةٌ لِمَا فِي الْمُثْنِ وَالشَّرْحُ مِمَّا. قُودُ: (مِنْهَا) أَيِ الْمَنْفَعَةِ. قُودُ: (وَمِنْ الْقَادِرِ عَلَى الْخ) عبارةُ الْمُغْنَى وَالتَّهْيَاةِ وَالْقُدْرَةُ عَلَى ذَلِكَ تَشْمَلُ مِلْكَ الْأَصْلِ وَمِلْكَ الْمَنْفَعَةِ فَيَدْخُلُ الْمُسْتَأْجِرُ فَلَهُ إِجَارُ مَا اسْتَأْجَرَهُ وَكَذَا لِلْمُقَطَّعِ أَيْضًا إِجَارَةُ مَا أَقْطَعَهُ لَهُ الْإِمَامُ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ اهـ.

قُودُ: (الْمُقَطَّعُ) وَهُوَ مَا أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ مِنْ أَرْضِ بَيْتِ الْمَالِ لِوَاحِدٍ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ اهـ كَرْدِي أَقُولُ هَذَا التَّفْسِيرُ وَإِنْ نَاسَبَ مَا بَعْدَهُ لَكِنَّ الْمُنَاسِبَ لِمَا قَبْلَهُ وَهُوَ مَنْ أَقْطَعَ لَهُ الْإِمَامُ قِطْعَةً مِنْ أَرْضِي بَيْتِ الْمَالِ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ. قُودُ: (فَإِنْ أَقْطَعَ) بَيْنَاءُ الْفَاعِلِ وَفَاعِلُهُ ضَمِيرُ الْإِمَامِ الْمَعْلُومِ مِنَ الْمَقَامِ أَوْ بِنَاءُ الْمَفْعُولِ وَنَائِبُ فَاعِلِهِ قَوْلُهُ رَقَبَتَهَا. قُودُ: (أَوْ مَنَفْعَتَهَا) عَطَفَ عَلَى رَقَبَتِهَا وَضَمِيرُهَا لِلْمُقَطَّعِ الْمُرَادُ بِهِ الْأَرْضُ

قُودُ: (فَعَلَى التَّحْرِيمِ) أَيِ وَعَلَى الْجُلِّ يَصِحُّ وَالْمُعْتَمَدُ حُلُّ التَّزْوِينِ بِالْمُعَرَّاةِ دُونَ الْمُثْقُوبَةِ. قُودُ فِي (سُنِّي): (وَكَلْبٍ لِلصَّيْدِ) وَخَرَجَ بِالْكَلْبِ الْخِزْيَرُ فَلَا يَصِحُّ إِجَارَتُهُ جَزْمًا وَالْمُتَوَلَّدُ مِنْهُمَا كَذَلِكَ كَمَا قَالَ بَعْضُهُمْ شَرْحُ م ر. قُودُ: (وَقَطَّعَ الْمُتَوَلَّى بِالْجَوَازِ) جَزَمَ بِهِ فِي الزَّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ م ر.

مُسْتَحِقٌّ لِلْمَنْفَعَةِ وَإِنْ جَازَ لِلسُّلْطَانِ الاسْتِرْدَادُ كَمَا أَنَّ لِلزَّوْجَةِ إيجارُ الصَّدَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَإِنْ كَانَ مُتَقَرِّضًا لِزَوَالِهِ عَنْهَا إِلَى الزَّوْجِ بِانْفِسَاخِ النِّكَاحِ، لَكِنْ خَالَفَهُ عُلَمَاءُ عَصَرِهِ مُحْتَجِّينَ بِأَنَّهُ لَمْ يَمْلِكِ الْمَنْفَعَةُ بَلْ أَنَّ يَنْتَفِعَ فَهُوَ كَالْمُسْتَعِيرِ وَالزَّوْجَةُ مُلْكٌ مِلْكًا تَامًا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أُذِنَ لَهُ فِي الْإِيجَارِ أَوْ جَرَى بِهِ عُرِفَ عَامٌّ كَدِهَارٍ بِصَرِّهِ وَلَا امْتِنَاعَ لَهُ، وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ مُعْتَمِدٌ لِقَدَمِ مِلْكِهِ الْمَنْفَعَةَ وَتَوَجُّعِ صِحَّةِ إيجاره

التي أَفْطَعَهَا الْإِمَامُ عَلَى مَا مَرَّ عَنِ الْكُرْدِيِّ أَوْ لِنَظَرِ الْأَرْضِ الْمَغْلُومَةِ مِنَ الْمَقَامِ كَمَا هُوَ الْمُنَاسِبُ يَقُولُهُ وَبَيْنَ الْقَادِرِ الْخ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ جَازَ لِلسُّلْطَانِ الْإِخ) أَيِ حَيْثُ أَفْطَعَ إِزْفَاقًا فَاثِمًا أَفْطَاعَ التَّمْلِيكِ فَيَمْتَنِعُ عَلَى الْإِمَامِ الرُّجُوعُ فِيهِ هـ. ش. هـ. فَوَدَّ: (خَالَفَهُ) أَيِ الْمُصَنِّفِ. هـ. فَوَدَّ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ هـ. هـ. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أُذِنَ الْإِخ) أَيِ مُدْخِلٍ لِلْإِذْنِ أَوْ أَطْرَادٍ الْعَادَةِ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ هـ. سَمِ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْإِذْنَ الْمَذْكُورَ مُتَضَمِّنٌ لِتَمْلِيكِ الْمَنْفَعَةِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِقَوْلِ الزَّرْكَشِيِّ (يُعْلَمُ أَنَّهُ) أَيِ خِلَافَ الْعُلَمَاءِ لِلْمُصَنِّفِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ هـ. كُرْدِيِّ وَهَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى أَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ مُعْتَمَدٌ بِفَتْحِ الْعِمِّ وَلَا مَجْرٍ لِلتَّغْلِيلِ وَيُظْهَرُ أَنَّهُ بِكُسْرِهَا وَاللَّامُ لِمَجْرَدِ التَّغْيِيدِ وَالْمَغْنَى أَنَّ الزَّرْكَشِيَّ مُقْتَبِدٌ لِمَا قَالَ الْعُلَمَاءُ مِنْ أَنَّ الْمُقْطِعَ لَمْ يَمْلِكِ الْمَنْفَعَةَ وَإِنَّمَا أُبِيحَ لَهُ الْإِنْتِغَاعُ. هـ. فَوَدَّ: (وَتَوَجُّعِ صِحَّةِ إيجاره) (فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا أَقْطَاعِيَّةً

هـ. فَوَدَّ: (وَالْحَقُّ أَنَّ الْإِمَامَ إِذَا أُذِنَ الْإِخ) أَيِ مُدْخِلٍ لِلْإِذْنِ أَوْ أَطْرَادٍ الْعَادَةِ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ الْمَنْفَعَةِ. هـ. فَوَدَّ: (وَتَوَجُّعِ صِحَّةِ إيجاره) (كَذَا شَرْحُ م. ر. (فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ رَجُلٍ اسْتَأْجَرَ مِنْ رَجُلٍ أَرْضًا أَقْطَاعِيَّةً لِزَرْعِهَا مَدَّةَ ثَلَاثِ سِنِينَ فَمَاتَ الْمُؤْجَرُ بَعْدَ سَنَيْنِ وَخَلَفَ وَلَدًا فَهَلْ تَنْفَسِخُ الْإِجَارَةُ أَوْ تَبْقَى لِوَلَدِ الْمُؤْجَرِ؟ الْجَوَابُ: الْأَرْضُ الْأَقْطَاعِيَّةُ فِي إِجَارَتِهَا كَلَامٌ لِلْعُلَمَاءِ حَتَّى قَالَ الْمُحَقِّقُونَ إِنَّهَا لَا تَصِحُّ إِجَارَتُهَا؛ لِأَنَّهَا بِصَدْدِ أَنْ يَتَرَعَّهَا الْإِمَامُ مِنَ الْمُقْطِعِ وَيَقْطَعَهَا غَيْرُهُ، لَكِنْ الَّذِي نَخْتَارُهُ صِحَّةُ إِجَارَتِهَا وَمَعَ ذَلِكَ لَا نَقُولُ إِنَّهَا كَالْأَرْضِ الْمُوقُوفَةِ حَتَّى إِنَّهُ إِذَا مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ وَقَدْ أَجَرَ الْوَقْفَ بَقِيَ؛ لِأَنَّ الْبَطْنَ الثَّانِيَّ يَنْتَقِلُ إِلَيْهِ الْوَقْفُ قَطْعًا وَالْإِقْطَاعُ لَا يَتَحَقَّقُ انْتِقَالُهُ إِلَى الْوَلَدِ فَقَدْ يَقْطَعُهُ السُّلْطَانُ إِنَّمَا وَقَدْ لَا يَقْطَعُهُ هـ. (مَسْأَلَةٌ): رَجُلٌ سَافَرَ لِيَلَادِ السُّلْطَانِ فِي طَلَبِ مَالِ الذَّخِيرَةِ فَأَعْطَوْهُ حَقَّ طَرِيقِهِ فَأَخَذَ صُحْبَتَهُ ثَلَاثَ مَمَالِيكَ فِي خِدْمَتِهِ فَأَعْطَى كُلَّ وَاحِدٍ عَشْرَةَ أَشْرَفِيَّةٍ فَهَلْ لَهُ أَنْ يَدْعِيَ عَلَى أَحَدِهِمْ بِالْمَبْلَغِ الَّذِي أَغْطَاهُ فِي نَظَرِ سَفَرِهِ مَعَهُ وَهَلْ يَلْزَمُهُ أَنْ يُعْطِيَ مَنْ أَخَذَ مَعَهُ تَسْفِيرَهُ، الْجَوَابُ يَلْزَمُهُ أَنْ يُعْطِيَ الَّذِي أَخَذَ مَعَهُ تَسْفِيرَهُ بِشَرْطِ أَنْ يَشْرِطَ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَوَّلًا فَإِنْ سَافَرَ مَعَهُ وَلَمْ يَذْكُرْ لَهُ أَجْرَهُ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَمَتَى أَغْطَاهُ شَيْئًا وَقَدْ شَرَطَهُ لَهُ أَوَّلًا أَوْ لَمْ يَشْرِطْهُ وَلَكِنْ تَبَرَّعَ بِهِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِهِ هـ. وَأَقُولُ يَتَّبِعِي التَّامُّلُ فِي جَوَابِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ الثَّانِيَةِ وَتَحْرِيرُهُ فَإِنْ كَانَ اسْتَأْجَرَ الْمَمَالِيكَ لِخِدْمَتِهِ احْتِجَّ إِلَى عَقْدِ الْمَالِكِينَ أَوْ إِذْنِهِمْ لَهُ وَلَا بُدَّ أَنْ تَكُونَ الْخِدْمَةُ مَعْلُومَةً وَلَا يَحْفَى أَنَّ التَّسْفِيرَ أَمْرٌ مَجْهُولٌ فَإِذَا شَرَطَهُ يَتَّبِعِي الرُّجُوعَ لِأَجْرَةِ الْمَثَلِ، وَلَوْ لَمْ يَشْرِطْ أَجْرَهُ وَدَفَعَ لَهُ شَيْئًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ إِنَّمَا دَفَعَ لِنَظَرِهِ لَزِمَ ذَلِكَ يَتَّبِعِي أَنَّ لَهُ الرُّجُوعَ بِشَرْطِهِ.

مع ذلك في الأخيرة بأن أطراد العرف بذلك مُنزَل منزلة الإذن من الإمام وحيثُ قد يُجمَع بما قاله بين الكلامين.

(فلا يصح استجَارُ أبنية متى ليجز مالِكها عن تسليمها شرعاً؛ لأنها مُستَحَقَّة الإزالة فوراً وكذا يُقال في كُلِّ بناء كذلك كالأبنية التي في حريم النيل مثلاً ولا من نذر عتقه أو شرط في بيعه ولا استجَارُ (أبي ومفصوب) لغير من هو بيده ولا يقدر هو أو المؤجّر على انتزاعه عقب العقد أي قبل مضي مدة لها أجرة مثلاً أخذاً مما يأتي في التفرع من نحو الأمتعة وذلك كبيعهما، والحق الجلال التلقيني بذلك ما لو تبين أن الدار مسكن الجرن وأنهم يؤذون الساكن برجم أو نحوه وهو ظاهر إن تعذر دفعهم وعليه فطر ذلك بعد الإجارة

ليزرها مدة ثلاث سنين فمات المؤجّر بعد سنتين وخلف ولذا فهل تنفسخ الإجارة أو تبقى لوليد المؤجّر؟ الجواب الأرض الإقطاعية في إجازتها كلام للعلماء لكن الذي تختاره صحة إجازتها ومع ذلك لا نقول إنها كالأرض المملوكة حتى أنه إذا مات المؤجّر تبقى الإجارة بل نقول بانفساخ الإجارة بموت كما إذا مات البطن الأول وقد أجز الوقف اه سم والكلام كما مر عن ع ش ويأتي عن الرشيدي ويقتضيه المقام في إقطاع الإزفاني. هـ فود: (مع ذلك) أي عديم ملكه المنقمة. هـ فود: (في الأخيرة) أي في صورة جريان العرف العام بالإجارة. هـ فود: (وحيثُ قد يُجمَع) الأولى وقد يُجمَع.

هـ فود: (فقد يُجمَع بما قاله إلخ) سيأتي أن الرجح صحة إيجاره مطلقاً والكلام في إقطاع الإزفاني إما إقطاع التملك فيصح اتفاقاً اه رشدي. هـ فود: (بين الكلامين) أي كلام المصنف بالصحة وكلام معاصريه بالبطالان. هـ فود: (ولا من نذر) إلى قوله أخذاً في المغني وإلى قوله وكذا لها في النهاية إلى قوله أو مطلقاً إلى المشي. هـ فود: (ولا من نذر هتفه إلخ) أي ولا يصح استجَارُ العبد المنذور عتقه أو المشروط عتقه على المشتري اه مغني قال الرشيدي ظاهره وإن كانت مدة الإجارة تنقضي قبل دخول وقت الميت بأن كان معلقاً على شيء كغدر غائب والظاهر أنه غير مراد فليراجع اه. هـ فود: (أو شرط) أي عتقه ش اه سم. هـ فود: (هو بيده) الأولى هما كما في المغني. هـ فود: (ولا يغير هو) أي الغير.

هـ فود: (لها أجرة) وفي بعض النسخ لها أجرة مثلاً بزيادة مثلاً ولعله بكسر فسكون مؤخر عن مقدم عبارة النهاية مدة لملكها أجرة اه. هـ فود: (وذلك كبيعهما) التثنية في أصل الحكم فإنه لا يشترط ثم كون القدر قبل مضي مدة لها أجرة، بل الشرط أن يغير بلا مؤنة أو كلفة لها وقع اه ع ش.

هـ فود: (بذلك) أي المذكور من الأبي والمفصوب. هـ فود: (وأنهم يؤذون الساكن إلخ) قضيه أنه لو لم تكن الدار ممددة للسكنى بل لخرين أمتعة كتيين ونحوه صح استجارها لذلك وهو ظاهر اه ع ش.

هـ فود: (وهو ظاهر) أي الإلحاق. هـ فود: (إن تعذر دفعهم) أفهم أنه لو لم يتعذر دفعهم صحت الإجارة ومنه ما لو أمكن دفعهم بكتابة أو نحوها كإلاوة قسم فالأجرة على المستاجر حيث أجاز الإجارة اه ع

هـ فود: (أو شرط) أي عتقه ش.

كَطَرُو النَّصَبِ بَعْدَهَا (و) لَا اسْتِجَارَ (أَعْمَى لِلْحِفْظِ) بِالنَّظَرِ وَأَحْرَسَ لِلتَّمْلِيمِ إِجَارَةً عَيْنٍ لَا اسْتِحَالَتَهُ بِخِلَافِ الْحِفْظِ بِنَحْوِ يَدٍ وَإِجَارَةَ الذَّمِّ مُطْلَقًا.

(و) لَا اسْتِجَارَ (أَرْضٍ لِلزَّرَاعَةِ) أَوْ مُطْلَقًا وَالزَّرَاعَةُ فِيهَا مُتَوَقَّعَةٌ (لَا مَاءَ لَهَا دَائِمٌ وَلَا يَكْفِيهَا الْمَطَرُ الْمُضَادُّ) أَوْ نَحْوَهُ كَنَدَاوَةٍ أَوْ مَاءٍ تُلَجُّ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى مَنَقَعَتِهَا حَيْثُ يَزِيدُ وَاحْتِمَالُ نَحْوِ سَبِيلٍ نَادِرٍ لَا يُؤْتَرُ نَعَمْ إِنْ قَالَ مُكْرٍ، وَلَوْ قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفِ لَهُ بِهِ تَخَيَّرَ فِي فسخِ الْعَقْدِ أَنَا أَحْفَرُ لَكَ بِفَرَاغِ تَسْقِيَتِهَا مِنْهَا أَوْ أَسْقَى الْمَاءَ إِلَيْهَا مِنْ مَوْضِعٍ آخَرَ صَحَّتْ أَيْ إِنْ كَانَ قَبْلَ مُضَيِّ مُدَّةٍ مِنْ وَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا لَهَا أَجْرَةٌ وَخَرَجَ بِدِلِّ الزَّرَاعَةِ اسْتِجَارًا لَهَا لِمَا شَاءَ أَوْ لِغَيْرِ الزَّرَاعَةِ فَيَصْبَحُ وَكَذَا لَهَا وَشَرَطَ أَنْ لَا مَاءَ لَهَا عَلَى مَا صَرَّحَ بِهِ الْجَوْرِيُّ مُخَالَفًا لِإِطْلَاقِهِمُ الْبُطْلَانَ وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ إِنْ أَمَكَّنَ إِحْدَاثَ مَاءٍ لَهَا بِنَحْوِ حَفْرِ بَغْرٍ، وَلَوْ بِكُلْفَةٍ صَحَّ وَلَا فَلَ

ش. فَوُدَّ: (كَطَرُو النَّصَبِ الْخ) أَيْ فَلَا تَنْفَيْخُ بِهِ الْإِجَارَةُ وَتَبَيَّنَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ فَإِنْ رَضِيَ بِغَيْرِ انْتِفَاعٍ بِهَا لِيَتَمَلَّكَهُ انْتَفَاحَتْ فِيهَا كَمَا يَأْتِي اه ع ش. فَوُدَّ: (إِجَارَةُ عَيْنٍ) أَيْ فِيهِمَا اه سم. فَوُدَّ: (لَا اسْتِحَالَتِهِ) أَيْ كُلٌّ مِنَ الْحِفْظِ وَالتَّمْلِيمِ الْمَذْكُورَيْنِ. فَوُدَّ: (بِخِلَافِ الْحِفْظِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ وَاحِدًا عَنْهُمْ لِحِفْظِ شَيْءٍ بِيَدِهِ أَوْ جُلُوسِهِ خَلْفَ بَابٍ لِلْجِرَاسَةِ لَيْلًا فَإِنَّهُ يَصْبَحُ وَخَرَجَ بِإِجَارَةِ الْعَيْنِ إِجَارَةُ الذَّمِّ فَتَصِحُّ مِنْهُمَا مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُمَا سَلَّمَ وَعَلَى الْمُسْلِمِ إِلَيْهِ تَخَصُّبُ الْمُسْلِمِ فِيهِ بِأَيِّ طَرِيقٍ كَانَ اه. فَوُدَّ: (مُطْلَقًا) أَيْ لِلْحِفْظِ وَالتَّمْلِيمِ وَغَيْرِهِمَا. فَوُدَّ: (أَوْ مُطْلَقًا) يَتَأَمَّلُ صُورَةَ الْإِطْلَاقِ اه سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ صُورَتَهُ مَا سَيَّانِي أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَصْلُحِ الْأَرْضُ إِلَّا لِجِهَةٍ وَاحِدَةٍ مِنَ الْبِنَاءِ وَالزَّرَاعَةِ وَالْغِرَاسِ فَإِنَّهُ يَكْفِي فِيهَا الْإِطْلَاقُ وَلَا يَشْتَرُطُ تَبَيُّنُ الْمَنْفَعَةِ وَإِلَيْهِ أَشَارَ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ وَالزَّرَاعَةُ فِيهَا مُتَوَقَّعَةٌ أَيْ فَقَطَّ.

فَوُدَّ (سَبِي): (دَائِمٌ) أَيْ مُسْتَمَرٌّ يَجِيءُ عِنْدَ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ. فَوُدَّ: (أَوْ نَحْوَهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ إِنْ كَانَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَوْ قَبْلَ إِلَى أَنَا أَحْفَرُ. فَوُدَّ: (وَلَوْ قَبْلَ الْخ) أَيْ وَلَوْ كَانَ الْقَوْلُ قَبْلَ الْخ. فَوُدَّ: (إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ) أَيْ الْمُسْتَأْجِرُ وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ لَهُ وَقَوْلُهُ تَخَيَّرَ. فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ إِنْ لَمْ يَفِ الْخ) تَفْهِيمٌ لِعَدَمِ الضَّرَرِ. فَوُدَّ: (أَنَا أَحْفَرُ لَكَ الْخ) مَقُولُ قَالَ مُكْرٍ. فَوُدَّ: (أَيْ إِنْ كَانَ) أَيْ أَمَكَّنَ الْحَفَرَ أَوْ السَّقَى.

فَوُدَّ: (قَبْلَ مُضَيِّ مُدَّةٍ الْخ) أَيْ وَيَدُونِ كُلْفَةَ لَهَا وَقَعَ كَمَا يَأْتِي. فَوُدَّ: (أَوْ لِغَيْرِ الزَّرَاعَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلِلْسَبْكِيِّ فَإِنَّهُ يَصْبَحُ وَإِنْ كَانَتْ بِمَحَلٍّ لَا يَصْلُحُ كَالْمَفَازَةِ اه. فَوُدَّ: (فَيَصْبَحُ) أَيْ وَيُقْمَلُ مَا جَزَتْ الْعَادَةُ بِهِ فِي تِلْكَ الْأَرْضِ اه ع ش. فَوُدَّ: (وَكَذَلِكَ لَهَا وَشَرَطَ) أَيْ وَكَذَا يَصْبَحُ لِلزَّرَاعَةِ مَعَ شَرَطِ أَنْ لَا الْخ فَشَرَطَ مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مَعَهُ اه كُرْدِي. فَوُدَّ: (وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ الْخ) أَيْ فِي مَسْأَلَةِ

فَوُدَّ: (إِجَارَةُ عَيْنٍ) أَيْ فِيهِمَا. فَوُدَّ: (قَبْلَ الْعَقْدِ فِيمَا يَظْهَرُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. فَوُدَّ: (أَنَا أَحْفَرُ الْخ) مَقُولُ قَالَ مِنْ قَالَ مُكْرٍ ش. فَوُدَّ: (فَيَصْبَحُ) اعْتَمَدَهُ م ر. فَوُدَّ: (وَبَحَثَ السَّبْكِيُّ الْخ) هَلْ بَحَثَ السَّبْكِيُّ فِي الْمُسْتَأْجِرِ فَقَطَّ حَتَّى يُغَايِرَ قَوْلَهُ السَّابِقَ نَعَمْ إِنْ قَالَ مُكْرٍ الْخ أَوْ الْمُغَايِرَةُ بَوَاجِهُ آخَرَ وَيَكُلُّ حَالٍ يُؤْخَذُ مِنْ نَظَرِ الشَّارِحِ تَقْيِيدُ السَّابِقِ بِانْتِفَاءِ كُلْفَةِ لَهَا وَقَعَ وَلَا لَمْ يَصْبَحْ؛ إِذَا فَرَّقَ فِي ضَرَرِ الْكُلْفَةِ بَيْنَ الْمُؤْجَرِ

وفيه نظر لما مر في البيع أن القدرة على التسليم أو التسليم بكلفة لها وقع لا أثر لها فليفتد قوله بكلفة بما إذا لم يكن لها وقع ولم يكن لمدة التعطيل أجرة (وبجوز) إيجازها (إن كان لها ماء دائم) من نحو عَيْن أو نَهْر لسهولة الزراعة حينئذ ثم إن شُرِط أو اعتيد في شربها دخول أو عَدَمه عَمِلَ به وإلا لم يدخل؛ لأن اللفظ لم يشمله ومع دخوله لا يملك المُستأجر الماء بل يسقي به على مِلْك المؤجر كما رجحه السبكي وَبَحَث ابنُ الرُّفعة أن استنجاز الحمام كاستنجاز الأرض لِلزَّراعة (وكذا) يجوز إيجازها (إن كفاها المَطَر المُعتاد أو ماء الثَّلُوج المُجمَّعة والغالب حصولها في الأصح) لأن الظاهر حصول الماء حينئذ ويجوز استنجاز أراضي

المتن. هـ قوله: (فليفتد قوله بكلفة الخ) يؤخذ منه تقييد قوله السابق نعم إن قال مكر الخ بانتهاء كلفة لها وقع وإلا لم يصح إذ لا فرق في ضرر الكلفة بين المؤجر والمستأجر كالبائع والمشتري اهـ سم.

هـ قوله: (إيجازها) أي الأرض لِلزَّراعة اهـ معني. هـ قوله: (من نحو عَيْن) إلى قوله كخمسَة عشر ذراعًا في النهاية وإلى قوله ولو آجرها مقيلاً في المعني إلّا قوله لأن اللفظ إلى المتن. هـ قوله: (ثم إن شُرِط أو افتد الخ) عبارة المعني وإن استأجر أرضًا لِلزَّراعة وأطلق دخل فيها شربها إن اعتد دخوله بمزف مطرد أو شُرِط في العقد وإن اضطرب العرف فيه أو استثنى الشرب ولم يوجد شرب غيره لم يصح العقد للاضطراب في الأول وكما لو استثنى ممر الدار في بيتها في الثاني فإن وجد شرب غيره صح مع الاضطراب والاستثناء اهـ. وفي سم بعد ذكر مثله عن الأسنى ما نصه وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في أطراف العرف بعدم الدخول وفيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعده ولا يخفى أن صنيع الشارح ظاهر في جواز الإيجار مطلقًا بخلاف ما أفاده كلام الأسنى من التفصيل كما ترى اهـ. هـ قوله: (في شربها) والشرب بكسر الشين هو التصيب من الماء اهـ كزدي. هـ قوله: (دخول الخ) أي دخول الشرب أو خروجه في الأرض المؤجرة. هـ قوله: (لا يملك المُستأجر الماء) أي قَلو فضل منه شيء عن السقي كان للمؤجر لبقائه على يملكه اهـ ع ش. هـ قوله: (أن استنجاز الحمام الخ) أي فإن كان له ماء مُعتاد أو يغلب حصوله صح وإلا فلا اهـ ع ش أي وفي تفصيل دخول الشرب وعَدَمه وكذا فيما مر عن المعني والزوا من تفصيل صحة الإجارة وعَدَمها عند اضطراب العرف واستثناء الشرب.

هـ قوله (سني): (والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الأرض لِلزَّراعة قَبْلَ الرِّي اهـ سم

والمُستأجر كالبائع والمشتري. هـ قوله: (ثم إن شُرِط أو افتد في شربها دخول الخ) في الزوا وإن استأجر أرضًا لِلزَّراعة وأطلق دخل الشرب إن اعتد دخوله وإلّا فسَيأتي في الباب الثاني اهـ، ثم قال في الباب الثاني فصل لو استأجر أرضًا لِلزَّراعة لم يدخل شربها إلّا بشرط أو عرف فإن اضطرب العرف أو استثنى الشرب لم يصح إلّا إن وجد غيره اهـ. وقياس ما ذكره في الاضطراب والاستثناء جريان مثله في أطراف العرف بعدم الدخول فيما إذا لم يكن هناك عرف بدخول ولا بعده ولا يخفى أن صنيع الشارح ظاهر في جواز الإيجار مطلقًا بخلاف ما أفاده كلام الزوا من التفصيل كما ترى.

هـ قوله (سني): (والغالب حصولها) هذا ونحوه صريح في صحة إيجار الأرض لِلزَّراعة قَبْلَ رِيها.

نحو البصرة ومصر للزراعة بعد انجسار الماء عنها إن كان يكفيها السنة وقبل انجسارها إن رُجي وقتها عادة

أقول وأضرح منه ما يأتي في أراضي نحو البصرة ومصر . فوَدَ: (للزراعة) لو تأخر إدراك الزرع عن مدة الإجارة بلا تقصير لم يجب القلع قبل أوانه ولا أجره عليه م ر وقوله ولا أجره عليه يُخالفه قول الرّوض أي والأنوار وإن تأخر الإدراك لغير حرّ أو برّد أو مطر أو أكل جرادٍ يبعثه أي كرموسه فَبَتَّ ثانياً بقي بالأجرة إلى الحصاد سم على منهج أقول ويمكن حمل قول م ر ولا أجره عليه على ما لو كانت تُزرع مرة واحدة واستأجرها لزراعة الحب على ما جرت العادة به في زرع البرّ ونحوه فتأخر الإدراك عن وقته المُعتاد فلا يكلف الأجرة لغير بيان العادة في مثله بتقوية الزرع إلى وقت إدراكه وإن تأخر وحمل قول الرّوض بقي بالأجرة على ما لو قدر مدة معلومة يُدرك الزرع قبل فراغها فيلزم بأجرة ما زاد على المدة المُقدّرة إذا جرت العادة بانتفاع بها بعد انقضاء المدة بزرع آخر اهـ ش . فوَدَ: (السنة) يعني بقية سنة الانجسار فيما يظهر . فوَدَ: (بعد انجسار الماء) مُتعلّق بالاستيجار . فوَدَ: (وقبل انجساره) وإن سترها عن الرؤية؛ لأن الماء من مصلحتها كاستيثار الجوز واللوز بالقشر مُعني وأستى وفي سم بعد ذكر مثل ذلك عن الإزشاد ما نصّه وقُدّمت في البيع اعتماد شيخ الإسلام لذلك دون بحث الأذرعِي اشتراط أن يكون رأها قبل ثم قال وهل يُشترط إمكان الانجسار في زمن لا أجره له كما في إيجار دار مشحونة بأمتعة قوله إن رُجي إلخ ظاهر في عدم الاشتراط وقد يُشعر بالاشتراط نظيره قوله السابق أي إن كان قبل مُضي مدة من وقت الانتفاع له أجره وهو ظاهر إذ لا فرق لكن في شرح الرّوض أي والمُعني واغترض على الصّحة بأن التّمكّن من الانتفاع عقِب العقْد شرط والماء يُمنّعه وأجب عنه بأن الماء من مصالح الزرع وبأن صرفه يمكن في الحال بفتح موضع ينصب إليه فيتمكّن من الزرع حالاً كإيجار دار مشحونة بأمتعة يمكن نقلها في زمن لا أجره له انتهى وقصية الجواب الأول عدم التقييد، وقصية الثاني التقييد اهـ أقول الجواب الثاني جواب تسليمي فالمدار على الجواب الأول ويُؤيد عدم التقييد، بل يُضرح به جواز الإيجار قبل الرّي كما مرّ منه وسبأتي في الشرح والنهاية والمُعني ولذا قال ع ش قوله م ر ويجوز استيجار أراضي مصر إلخ سبأتي أن هذه مُستثناة من اشتراط اتصال المنفعة بالعقد اهـ .

فوَدَ: (إن رُجي وقتها عادة) أي رُجي الانجسار وقت الزراعة عادة فقوله وقتها مُتعلّق بضمير

فوَدَ: (وقبل انجساره) قال في شرح الإزشاد وإن مُنِع رؤيتها؛ لأنه من مصالحها اهـ، وقُدّمت في البيع اعتماد شيخ الإسلام لذلك دون بحث الأذرعِي اشتراط أن يكون رأها قبل وجرّم به الأُستاذ البكري في كثره وهل يُشترط إمكان الانجسار في زمن لا أجره له كما في إيجار دار مشحونة بأمتعة الذي نظر به في شرح الرّوض فإنه يُشترط في صحته إمكان الثقل للأمتعة في الزمن المذكور .

فوَدَ: (إن رُجي) إلخ ظاهر في عدم الاشتراط . فوَدَ: (إن رُجي) أي الانجسار وقتها عادة قد يُشعر بتقدير التقييد السابق في قوله أي إن كان قبل الانجسار مُضي مدة من وقت الانتفاع لها أجره وهو ظاهر إذ لا فرق، لكن في شرح الرّوض واغترض على الصّحة بأن التّمكّن من الانتفاع عقِب العقْد شرط

وقبل أن يملوها إن وثق به كالمُدِّ بالبصرة وكالتي تُروى من زيادة النبل الغالية كخمسَةَ عَشَرَ ذِراعًا فأقلَّ وألحقَ بها السبكي سِتَّةَ عَشَرَ وسبعةَ عَشَرَ لِقَلْبَةِ حُصُولِهَا، ولكن تطوَّقَ الاحتمالُ للأولى قَلِيلٌ ولِلثَّانِيَةِ كَثِيرٌ ويظهرُ أنَّ ثمانيةَ عَشَرَ كذلك لِقَلْبَةِ حُصُولِهَا أيضًا كما هو مُشَاهَدٌ، ولو أجزَّها مقيلاً ومراحاً ولِلزَّرَاعَةِ لم تصحَّ إلا إن بَيَّنَّ عَيْنٌ ما لِكُلِّ

الانحسار وقوله عادةً بضميرِ الزَّرَاعَةِ على الشَّدُوذِ كما مرَّ غيرَ مَرَّةٍ قال ع ش فإن تأخَّرَ الانحسارُ عن الوقتِ المُتَعَدِّ ثَبَّتَ له الخيارُ اه. ة فؤد: (وَقَبِلَ أَنْ يَمْلُوهَا إلخ) عبارةُ الثَّانِيَةِ وَقَبْلَهُ أَيِ الزَّيِّ إِنْ كَانَ زَيْهَا مِنَ الزِّيَادَةِ الغَالِيَةِ وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ زَمَنٍ بما يُنَاسِبُهُ وَالتَّمثِيلُ بِخَمْسَةِ عَشَرَ أَوْ سَبْعَةِ عَشَرَ بِإِغْيَارِ ذَلِكَ الزَّمَنِ اه وإِطْلَافُهُمْ جَوَازُ الإِجَارِ قَبْلَ الزَّيِّ شَامِلٌ لِمَا قَبْلَهُ بِمُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ كما هو قَضِيَّةُ الاسْتِثْنَاءِ الَّتِي وَيَأْتِي هُنَاكَ تَأْيِيدٌ آخَرٌ لِلْحُصُولِ. ة فؤد: (إِنْ وَثِقَ بِهِ) أَيِ بَمَلْوَ الْمَاءِ وَإِنْ كَانَتِ الْأَرْضُ عَلَى شَطِّ بَحْرٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يُعْرِفُهَا وَتَنْهَارُ فِي الْمَاءِ لَمْ يَصِحَّ اسْتِجَارُهُ لِعَدَمِ الْقُدْرَةِ عَلَى تَسْلِيمِهَا وَإِنْ احْتَمَلَهُ وَلَمْ يَظْهَرْ جَازٌ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالغَالِبَ السَّلَامَةُ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ. ة فؤد: (كَالْمُدِّ بِالْبُصْرَةِ) الْمُدُّ اِزْتِفَاعُ النَّهْرِ اه كُرْدِيَّ عبارةُ الْقَامُوسِ الْمُدُّ كَثْرَةُ الْمَاءِ اه. ة فؤد: (وَكَالْتِي) عَطَفَ عَلَى الْمُدِّ. ة فؤد: (تَزَوِي) بِنَاءُ الْفَاعِلِ.

ة فؤد: (مِنْ زِيَادَةِ النَّبْلِ إلخ) بَيَانٌ لِلْمُحْصُولِ وَقَوْلُهُ: (كَخَمْسَةِ عَشَرَ إلخ) يِنَالُ الزِّيَادَةِ الغَالِيَةِ. ة فؤد: (بِهَا) أَيِ بِالْخَمْسَةِ عَشَرَ ذِراعًا. ة فؤد: (تَطَوَّقَ الْإِحْتِمَالُ) أَيِ احْتِمَالُ عَدَمِ الْحُصُولِ (لِلأُولَى) أَيِ لِسِتَّةَ عَشَرَ. ة فؤد: (لِلثَّانِيَةِ) أَيِ لِلْسَّبْعَةِ عَشَرَ. ة فؤد: (وَيَظْهَرُ إلخ) عبارةُ الْمُغْنِي بِلِ الْغَالِبِ فِي زَمَانِنَا وَحُصُولُ الزِّيَادَةِ إِلَى السَّبْعَةِ عَشَرَ وَالثَّمَانِيَةِ عَشَرَ اه. ة فؤد: (كَذَلِكَ) أَيِ كَخَمْسَةِ عَشَرَ ذِراعًا فِي الصَّحَّةِ. ة فؤد: (وَلَوْ أَجْزَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَتَنْفِيسُ. ة فؤد: (لَمْ يَصِحَّ إلخ) وَيُتَجَهَّ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا قَبِدَ تَوْزِيعَ أَجْرَةِ مَنَفَعَةِ الْأَرْضِ عَلَى الْمَنَافِعِ شَرَحَ م ر أَيِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ يُشْتَرَطْ بَيَانُ مَا ذَكَرَ اه سَمَّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِمَا إِذَا قَصَدَ إلخ مَفْهُومُهُ أَنَّهُ يَصِحُّ إِذَا أُطْلِقَ وَيَتَّبَعِي أَنْ حَالَةَ الْإِطْلَاقِ مَحْمُولَةٌ عَلَى تَوْزِيعِ الْأَجْرَةِ عَلَى الْمَنَافِعِ الثَّلَاثِ وَيَخْرُجُ بِذَلِكَ مَا لَوْ قَصَدَ تَقْمِيمَ الْإِنْتِاعِ وَأَنَّ الْمَعْنَى أَجْرَتُكَ هَذِهِ الْأَرْضُ لَتَتَّبَعِيَ بِمَا شِئْتَ وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْمَنَافِعَ الثَّلَاثَ لِمَجْرَدِ بَيَانِ أَنَّهَا بِمَا شِئْلَتْهُ مَنَفَعَةُ الْأَرْضِ لَا لِتَقْيِيدِهَا بِهِذِهِ الثَّلَاثِ اه. ة فؤد: (عَيْنٌ مَا لِكُلِّ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا لِكُلِّ مِنْ مَجْمُوعِ الْمُقِيلِ وَالْمَرَاكِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ

وَالْمَاءُ يَنْتَعُهُ وَأَجِيبَ عَنْهُ بِأَنَّ الْمَاءَ مِنْ مَصَالِحِ الزَّرْعِ وَبِأَنَّ صَرْفَهُ يُمَكِّنُ فِي الْحَالِ بِفَتْحِ مُوَضِعٍ يَنْصَبُ إِلَيْهِ فَيَتَمَكَّنُ مِنَ الزَّرْعِ حَالًا كَلِإِجَارِ دَارٍ مَسْجُونَةٍ بِأَمْنِيَةٍ يُمَكِّنُ تَقْلُافًا فِي زَمَنِ لَا أَجْرَةَ لَهُ اه، وَقَضِيَّةُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ مِنَ الْجَوَابِ عَدَمُ التَّقْيِيدِ وَقَضِيَّةٌ مَا نَظَرَ بِهِ فِي الْوَجْهِ الثَّانِي مِنْهُ التَّقْيِيدُ. ة فؤد: (وَقَبِلَ أَنْ يَمْلُوهَا) مَا ضَابِطُهُ. ة فؤد: (لَمْ يَصِحَّ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ عَيْنٌ مَا لِكُلِّ) وَيُتَجَهَّ تَقْيِيدُهُ بِمَا إِذَا قَصَدَ تَوْزِيعَ أَجْرَةِ مَنَفَعَةِ الْأَرْضِ عَلَى الْمَنَافِعِ أَخَذًا بِمَا بَعْدَهَا شَرَحَ م ر أَيِ فَإِنْ لَمْ يَقْصِدْ لَمْ يُشْتَرَطْ بَيَانُ مَا ذَكَرَ وَقَوْلُهُ وَمَا بَعْدَهَا أَيِ مِنْ كَلَامِ الْقَضَايَا. ة فؤد: (لَمْ يَصِحَّ إِلَّا إِنْ بَيَّنَّ عَيْنٌ مَا لِكُلِّ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا لِكُلِّ مِنْ مَجْمُوعِ الْمُقِيلِ وَالْمَرَاكِ؛ لِأَنَّهُمَا كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ وَمِنْ الزَّرَاعَةِ فَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَبَيَّنَّ مَا لِكُلِّ مِنَ الْمُقِيلِ

ومن ثم قال القفال لو أجزه ليزرع النصف وبغرس النصف لم يصح إلا إن يئن عَيْنَ كُلِّ منهما. (والامتناع) للتسليم (الشرعي كالجسني) السابق (فلا يصح استحجار القلع) أو قطع ما يحرم قلعُه أو قطعه من نحو (سِنِّ صحيحة) وعضو سليم ولو من غير آدمي للنجز عنه شرعاً بخلافه لنحو قَوْدٍ أو عِلَّةٍ صُغِبَ معها الأثم عادة وقال الخبّراء إن القلع أو القطع يُزيله نظير ما يأتي في السُّلعة، ولو صُحِّ نحو السِّنِّ، لكن انصبت تحته مادة من نحو نزلة قالوا لا تزول إلا بقلعه جاز كما يحثه الأذرعِي للضرورة واستشكل الأذرعِي صحتها لنحو الفصد دون نحو كلمة البياح وأجاب غيره بأن هذا في معنى إصلاح عَوَج السِّيفِ بضربة لا تُثْمِبُ وأقول بل فيه تعبٌ بتمييز

ومن الزراعة فلا يُشترط أن يُعَيَّنَ ما يَكُلُّ من المُقِيلِ والمراح على جذته اه سم. ة فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ) أي لأجل اشتراط التَّعْيِينِ. ة فؤد: (قال القفال إلخ) بقي ما لو أجزه ليزرع النصف بُرّاً والنصف شعيراً هل يَجِبُ أن يُبَيَّنَ عَيْنُ كُلِّ منهما على قياس ما ذَكَرَ في الزرع والفراس بجامع اختلاف الضرر ولأنه يَمْتَنِعُ إبدال الشعير بالحنطة أو يَفَرَّقُ باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والفراس فهما جنسان في نظر وصمّم م ر على الفرقِ فليَحَرِّزْ سم على حَجِّ أقول والأقرب عَدَمُ الفرقِ اه ع ش. ة فؤد: (أو قطع) إلى قول المتن ولا تجوز في المُفْنِي إلا قوله وأقول إلى وتَنْقِصُ.

ة فؤد (سني): (كالجسني) هذا يدل على أنه أراد بالسابق الجسني فقط، ولو أراد به الأعم كما حمله عليه الشارح هناك لاستغنى عما هنا. ة فؤد: (من نحو سِنِّ صحيحة إلخ) فلو استأجر من يفعل ذلك وفعل لم يَسْتَحِقْ أَجْرَهُ لَعَدَمِ الإذن الشرعي نعم لو جهل الأجير أنها صحيحة فَيَتَبَنَّى استحقيقه الأجرة، ولو اختلفا فالأقرب تصديق الأجير؛ لأنه الظاهر إذ الغالب أن الإجارة لا تقع إلا على الوجبة اه ع ش.

ة فؤد: (بخلافه لنحو قود) أي بخلاف قلع أو قطع نحو سِنِّ صحيحة إلخ لنحو قود فيصح الاستحجار له؛ لأن الاستحجار في القصاص واستيفاء الحدود جائز وفي البيان أن الأجرة على المُفْتَضَّص منه إذا لم يتصب الإمام جلاًدًا يَمِّمُ الحدود ويَزُرُّهُ من مال المصالح نهايةً ومُفْنِي. ة فؤد: (أو حلة صُغِبَ) أي قَوِي واليد المتأكلة كالسِّنِّ الوجبة اه مُفْنِي. ة فؤد: (وقالوا) أي الخبّراء. ة فؤد: (جاز) أي القلع.

ة فؤد: (واستشكل) أي الأذرعِي (صحتها) أي الإجارة. ة فؤد: (وأجاب إلخ) عبارة المُفْنِي وأجيب بأن الفصد ونحوه جَوِّزٌ لِلْحَاجَةِ اه. ة فؤد: (وأقول بل فيه إلخ) قد يَسْلَمُ هذا الاستدراك بالنسبة إلى غير الماهر أما الماهر فهو في معنى الماهر بإصلاح عَوَج السِّيفِ من غير فارق فيتَبَنَّى أن يأتي فيه خلاف البقوي والغزالي المُتَقَدِّم اه سِيدُ عَمَر.

والمراح على جذته. ة فؤد: (وَمِنْ ثَمَّ قال القفال إلخ) بقي ما لو أجزه ليزرع النصف بُرّاً والنصف شعيراً هل يَجِبُ أن يُبَيَّنَ عَيْنُ كُلِّ منهما على قياس ما ذَكَرَ في الزرع والفراس بجامع اختلاف الضرر ولأنه يَمْتَنِعُ إبدال الشعير بالحنطة أو يَفَرَّقُ باتحاد الجنس هنا وهو الزرع بخلاف الزرع والفراس فهما جنسان في نظر وصمّم م ر على الفرقِ فليَحَرِّزْ.

العرف وإحسان صربه وتنفسيخ الإجارة لقلع من غليلة بشكون أليها لتقدر القلع ولا يجبر عليه مستأجر إياه، لكن عليه للأجير أجرته إن سلم نفسه ومضى زمن إمكان القلع.

هـ قوله: (وتنفسيخ الإجارة إلخ) وفقاً للمفني والفرز والروض وشرحه وخلافاً للنهاية ووافقهم الرشيدي وع ش عبارة النهاية لم تنفيخ بناء على جواز إبدال المستوفي به، والقول بانفساخها مبني على مقابلته اه عبارة سم الوجه تفريع الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفي به والأصح الجواز وقضيته م ر عدم الانفساخ بل واستفراؤ الأجرة فقول الروض ويستحق الأجير الأجرة أي تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى مدة إمكان العمل لكتها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو برئت رد الأجير الأجرة إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفي به اه وعبارة الرشيدي فالحاصل أن المفتد عدم الانفساخ واستفراؤ الأجرة وفي حاشية التخصة للشهاب سم أن المفتد عدم الانفساخ واستفراؤ الأجرة اه وسبأتي آفا ما يتعلّق به. هـ قوله: (ولا يجبر) إلى قول المتن ويجوز تأجيل في النهاية. هـ قوله: (ولا يجبر عليه مستأجر إلخ) عبارة المفني والفرز والروض مع شرحه، ولو استأجره لقلع من وجبة فبرئت انفسخت الإجارة لتقدر القلع فإن لم تبرا ومنه من قلّمها لم يجبر عليه اه. هـ قوله: (لكن عليه للأجير أجرته إلخ) لكتها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الأجرة

هـ قوله: (وتنفسيخ الإجارة لقلع من غليلة بشكون أليها إلخ) الوجه تفريع الانفساخ على القول بأنه لا يجوز إبدال المستوفي به والأصح الجواز وقضيته عدم الانفساخ، بل واستفراؤ الأجرة وعبارة الروض وشرحه ويستحق الأجير الأجرة أي تسلمها بالتسليم لنفسه ومضى إمكان العمل لكتها تكون غير مستقرة حتى لو سقطت تلك السن أو برئت رد الأجير الأجرة لانفساخ الإجارة كمن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارقتها فإن المهر يجب تسليمه بالتمكين غير مستقر ويرد نصفه بعد المفارقة قال في الأصل ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة مدة إمكان السير حتى تستقر عليه الأجرة لتلف المنافع تحت يده وسبأتي في الباب الثالث عن الإمام ما يخالفه أي عدم الاستفراؤ فيما ذكر فقول الروض غير مستقرة إلخ إنما يتجه على القول بالانفساخ بناء على عدم جواز إبدال المستوفي به ويؤيده تغليل شرحه رد الأجرة بقوله لانفساخ الأجرة وقول الروض وسبأتي في الباب الثالث إلخ هذا الآتي هو الموافق الأصح من جواز إبدال المستوفي به المفتضي لعدم الانفساخ فليتأمل. هـ قوله: (ولا يجبر عليه مستأجر إياه) قال في شرح الروض وما اقتضاه قولهم إن المستأجر لا يجبر على قلع السن من أنه لا يجب تسليم العين للأجير ليفعل فيها لا يخالف ما مر في باب المبيع قبل قبضه من أنه يجب؛ لأنه لا يجب تسليمه له عينا، بل تسليمه له ليفعل فيه أو دفع الأجرة من غير عمل اه. هـ قوله: (لكن عليه للأجير أجرته إلخ) لكتها غير مستقرة حتى لو سقطت رد الأجرة كمن مكنت الزوج فلم يطأها ثم فارق ويفارق ذلك ما لو حبس الدابة بعد إمكان السير حتى تستقر الأجرة عليه لتلف المنافع تحت يده وما تقرّر هنا لا ينافي ما نقل عن الإمام من استفراؤها؛ إذ لم يطأها ثم ما يتبين به عدم إمكان الفعل المستأجر عليه شرح م ر.

وَيُطْرَقُ نَحْوِ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْمَقْدُ كَمَا بَأْتِي (وكذا) حُرَّةٌ (مُكَوَّحَةٌ لِرِضَاعٍ أَوْ غَيْرِهِ) مِثْلًا لَا يُؤْدِي إِلَى خَلْوَةٍ مُخَرَّمَةٍ فَلَا يَجُوزُ اسْتِفْجَارُهَا إِبَارَةً غَيْرَ (بَغِيرِ إِذْنِ الزَّوْجِ عَلَى الْأَصَحِّ) لاسْتِفْرَاقِ أَوْقَاتِهَا بِحَقِّهِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ تَرْجِيحُ مَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ لَوْ كَانَ غَائِبًا أَوْ طِفْلًا فَاجْتَرَتْ نَفْسُهَا لَيَقْتَلُ بِنَقْضِي قَبْلَ قُدُومِهِ وَتَأْهِلُهُ لِلتَّمَتُّعِ جَازَ وَاعْتِرَاضُ الْغَزَايِ لَهُ بِأَنَّ مَنَافِعَهَا مُسْتَحَقَّةٌ لَهُ بِعَقْدِ النِّكَاحِ مَرْدُودٌ بِأَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّهَا بَلْ يَسْتَحِقُّ أَنْ يَنْتَفِعَ وَهُوَ مُتَعَلِّقٌ مِنْهُ أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجُوزُ إِبَارَتُهَا الْوَقْتُ الَّذِي لَا يَجِبُ تَسْلِيمُهَا لِلزَّوْجِ فِيهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ، وَأَمَّا مَعَ إِذْنِهِ فَيَصِحُّ وَلَيْسَ لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ مِنْ وَطْءِ الْمُرْضِعَةِ خَوْفُ الْحَبْلِ وَانْقِطَاعُ اللَّبَنِ كَمَا فِي الرَّوْضَةِ وَعَنِ الْأَصْحَابِ الْمَنْعُ كَمَنْعِ

• فَوَدَّ: (وَيُطْرَقُ نَحْوِ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْمَقْدُ) أَي فِي الْعَيْنِيَّةِ وَهَذَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ إِذْ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِبْدَالُ خِدْمَةِ الْمَسْجِدِ بِخِدْمَةِ بَيْتٍ مِثْلِهِ سَمٍ عَلَى حَيْجِ أَهـ ع ش. • فَوَدَّ: (يَنْفَسِخُ الْمَقْدُ) فَلَوْ دَخَلَتْ وَكُنَسَتْ عَصَتْ وَلَمْ تَسْتَحِقْ أَجْرَهُ وَفِي مَعْنَى الْحَائِضِ الْمُسْتَحَاضَةُ وَمَنْ بِهِ سَلَسَ بَوْلٌ أَوْ جِرَاحَةٌ نَفَاحَةٌ يُخْشَى مِنْهَا التَّلَوُّثُ نِهَابَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (مُكَوَّحَةٌ) أَي لِبَغِيرِ الْمُسْتَأْجِرِ وَتَمْلِكُ مَنَافِعَ نَفْسِهَا أَمَّا لَوْ كَانَتْ مُسْتَأْجِرَةً فَلَا يَصِحُّ أَنْ تُؤْجَرَ نَفْسُهَا قَطْعًا مُعْنَى وَنِهَابَةً. • فَوَدَّ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ) أَي مِنْ التَّغْلِيلِ. • فَوَدَّ: (لَيَقْتَلُ) أَي تَعَمَّلَهُ فِي بَيْتِهَا أَهـ ع ش. • فَوَدَّ: (يَنْقُضِي قَبْلَ قُدُومِهِ) فَلَوْ حَضَرَ قَبْلَ قَرَاغِ الْمُدَّةِ فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ فِي الْبَاقِي م ر أَهـ سَم وَع ش وَمِثْلُهُ يُقَالُ فِي التَّأْهِلِ قَبْلَ قَرَاغِ الْمُدَّةِ عَلَى خِلَافِ الْعَادَةِ. • فَوَدَّ: (مَرْدُودٌ) مُعْتَمَدٌ أَهـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجُوزُ الْإِبَارَةُ) كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا نِفَاءَ سُلْطَانَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهَا وَالْعَتِيقَةُ الْمَوْصِي بِمَنَافِعِهَا أَبَدًا لَا يُغْتَبَرُ إِذْنُ الزَّوْجِ فِي إِبَارَتِهَا كَمَا قَالَهُ الزَّوْكَشِيُّ نِهَابَةً وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (أَمَّا مَعَ إِذْنِهِ الْإِبَارَةُ) مُخْتَرَزٌ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ أَهـ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (أَمَّا مَعَ إِذْنِهِ) أَي الزَّوْجِ، وَلَوْ اخْتَلَفَا فِي الْإِذْنِ وَعَدِمَهُ صُدِّقَ الزَّوْجُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْإِذْنِ أَهـ ع ش. • فَوَدَّ: (فَيَصِحُّ) أَي قَطْعًا أَهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (خَوْفُ الْحَبْلِ) أَي أَمَّا الْوَطْءُ الْمُضِرُّ بِالطِّفْلِ

فِي حَالِ الْحَيْضِ فَيَنْبَغِي أَنْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ، وَإِنْ اثْبَتَ بِالْمُكْتَبِ فِيهِ لِحُصُولِ الْمَقْصُودِ مَعَ ذَلِكَ وَيَذَلُّكَ يُفَارِقُ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ قَبْرِ مَثَلًا فَقَرَأَهُ جُتْبًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِهِ الْأَجْرَةَ وَذَلِكَ لِعَدَمِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ؛ لِأَنَّهُ لَمَّا أَتَى بِالْقُرْآنِ عَلَى وَجْهِ مُحَرَّمٍ بَانَ قَصْدُ الْقِرَاءَةِ أَوْ عَلَى وَجْهِ يَضُرُّهُ عَنْ حُكْمِ الْقُرْآنِ كَانَ أَطْلُقَ انْتَهَى الْمَقْصُودُ أَوْ نَقَصَ وَهُوَ الثَّوَابُ أَوْ نُزُولُ الرَّحْمَةِ عِنْدَهُ م ر. (فَرَحُ): سَامِعٌ قِرَاءَةِ الْجُتْبِ حَيْثُ حَرَّمَ هَلْ يَثَابُ لَا يَتَعَدُّ الثَّوَابُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِمَاعٌ لِلْقُرْآنِ وَلَا يَنَافِي ذَلِكَ الْحُرْمَةُ عَلَى الْقَارِئِ م ر. • فَوَدَّ: (وَيُطْرَقُ نَحْوِ الْحَيْضِ يَنْفَسِخُ الْمَقْدُ) أَي فِي الْعَيْنِيَّةِ، وَهَذَا قَدْ يُشْكِلُ عَلَى جَوَازِ إِبْدَالِ الْمُسْتَوْفَى بِهِ؛ إِذْ قِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ وَإِبْدَالُ خِدْمَةِ الْمَسْجِدِ بِخِدْمَةِ بَيْتٍ مِثْلِهِ إِذَا الْمَسْجِدُ نَظِيرُ الصَّبِيِّ الْمُعَيَّنِ لِلزَّوْجِ وَالْقَوْبُ الْمُعَيَّنُ لِلْخِيَاطَةِ وَالْخِدْمَةُ نَظِيرُ الْإِزْضَاعِ وَالْخِيَاطَةُ. • فَوَدَّ: (لَيَقْتَلُ بِنَقْضِي قَبْلَ قُدُومِهِ) فَلَوْ حَضَرَ قَبْلَ قَرَاغِ الْمُدَّةِ فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ فِي الْبَاقِي م ر. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْأُمَةُ فَلَيْسَ يَجُوزُ إِبَارَتُهَا) الْإِبَارَةُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَا نِفَاءَ سُلْطَانَةِ السَّيِّدِ عَلَيْهَا وَالْعَتِيقَةُ الْمَوْصِي بِمَنَافِعِهَا أَبَدًا لَا

الراهن من وطء المهرونة ويُفَرَّقُ بأن الراهن هو الذي حَجَرَ على نفسه بتعاطيه لِمَقْدِ الرهن بخلاف الزوج وإذنه ليس كتعاطي المقد كما هو ظاهرٌ وله استنجاؤٌ زوجته لإرضاع ولده منها أو من غيرها وأفتى السبكي بمنع استنجاؤ المَكَّامِينَ لِلْحَجِّ والأوجه خلافه إذ لا مُزاحمة بين الحج والمكَم؛ لأنه لا يَسْتَفَرِّقُ الْأَزْمَنَةَ (ويجوز تأجيل المنفعة في إجارة الذمة كالأزمت ذمتك الحمل) لكذا (إلى مكة أول شهر كذا) لأنها ذنن إذ هي سلم كما مر ومن ثم يأتي في تأجيلها ما مر ثم وكان مراد المثني بأول الشهر هنا مُسْتَهْلُهُ لِمَا مر ثم إن التأجيل به باطلٌ لوقوعه على جميع نصف الشهر الأول.

(ولا يجوز إجارة عين لمنفعة مستقبلية) بأن صرح في المقد بذلك أو اقتضاه الحال كإجارة هذه سنة مستقبلية أو سنة أولها من غدي وكذا إن قال أولها أمس وكإجارة أرض مزروعة لا يتأتى تفريقها قبل مضي مدة لها أجرة، وذلك كما لو باعه غيثاً على أن يُسَلِّمَهَا له بعد ساعة بخلاف إجارة الذمة كما مر، ولو قال وقد عقد آخر النهار أولها يوم تاريخه لم يضر كما هو

حالا فَيَنْتَبِهُ كما يأتي له م بعد قول المصنف وتصح لخصانة وإرضاع اهـ ع ش. فود: (كما هو ظاهر) لأن الإذن لا يستلزم المقد الموجب لاستحقاق المنفعة بخلاف نفس الرهن مع الإقباض فإنه يستلزم للحجر عليه في المهرون بحق المرتين اهـ ع ش. فود: (المكَّامِينَ) المكَّام من المكَم أي الشد فإطلاقه على أجير الحجاج؛ لأنه يشد الرحال. فود: (لا مُزاحمة إلخ) أي لا منافاة إذ يمكن أن يأتي بأعمال الحج من غير إخلال بالمحل الأول اهـ كزدي. فود: (لأنه) أي المكَم. فود: (الأزمنة) أي أزمنة المكَّام أو أزمنة أعمال الحج. فود: (لأنها) أي المنفعة في إجارة الذمة. فود: (إذ هي) أي إجارة الذمة وقوله: (كما مر) أي قيل قول المصنف وإذا أُطْلِقَت الأجرة وقوله: (ما مر ثم) أي في السلم فإن أطلق كان حالاً نهايةً ومُضَي. فود: (مُسْتَهْلُهُ) أي غرته. فود: (به) أي بأول الشهر. فود: (باطل) على ما نقله عن الأصحاب ومر ثم أن الْمُتَمَتِّدَ ما نقله عن الإمام والبقوي أنه يصح ويحمل على الجزء الأول وعليه فكلأه هنا على إطلاقه اهـ نهاية. فود: (بللك) أي الاستقبال. فود: (كإجارة هذه) إلى قوله وللمؤجر حبث في النهاية. فود: (وكذا إن قال إلخ) استطرادي وبه يندفع اعتراض السيد عمر بما نصه قوله وكذا إلخ يتأمل وجه اندراجها فيما نحن فيه اهـ. فود: (وكإجارة أرض إلخ) مثال الإقباض كما أن قوله كإجارة هذه إلخ مثال التصريح. فود: (وذلك) أي عدم الجواز الذي في المثني. فود: (بخلاف إجارة الذمة) مُحْتَرَزُ إجارة العين. فود: (كما مر) أي في المثني أيضاً.

فود: (آخر النهار) أي في آخر جزء منه. فود: (أولها) أي المدة. فود: (تاريخه) أي المقد.

يُغْتَبَرُ إِذْنُ الزَّوْجِ فِي إِجَارِهَا كَمَا قَالَ الزَّكَكْسِيُّ شَرَحَ م ر. فود: (ويُفَرَّقُ بأن الراهن إلخ) كذا شرح م ر وهذا الفرق يدل على أن السيد لو أجز أمته الخلقة امتنع عليه وطؤها؛ لأنه حَجَرَ على نفسه بتعاطيه عقد الإجارة وهو محل نظر والفرق بينه وبين الراهن لا ينع. فود: (والأوجه خلافه إلخ) كذا شرح م ر.

ظاهر؛ لأنَّ القرينة ظاهرة في أنَّ المراد باليوم الوقت أو في التعبير باليوم عن بعضه وكلَّ منهما سائغ شائع، ولو قالوا بقسطين متساويين في السنة فإنَّ أراد النصف في أول أو آخر نصفها الأول والنصف في أول أو آخر نصفها الثاني صحَّ كما هو ظاهر أيضًا لاستفراقهما السنة حيثيِّد مع احتمال اللفظ له وإن اختلفا بطل للجهل به إذ يصدق تساويهما بثلاثة أشهر وثلاثة أشهر مثلاً من السنة، وذلك مجهولٌ ويُستثنى من المنع في المستقبل مسائل منها ما لو أجره ليلاً لما يُعْمَل نهاراً وأطلق نظير ما مرَّ في إجارة أرضٍ للزراعة قبل الري وإجارة عين الشخص للحج عند خروج قافلة بئدية أو تهيجها للخروج، ولو قبل أشهره إذا لم يتأتَّ الإتيان به من بئدي العقد إلا بالشهر في ذلك الوقت وفي أشهره قبل الميقات ليحرم منه وإجارة دار ببئدي غير بئدي الماقدني ودار مشغولة بأمتعة وأرض مزروعة يتأتَّى تفرُّغها قبل مضيِّ مدة لها أجرة ومنها قوله

• فود: (أو في التعبير بالخ) أي في أنه عبَّر باليوم الخ والأخصر الأوضح أو بعضه. • فود: (ولو قالوا بقسطين متساويين الخ) المراد من هذه العبارة أنَّ القسط الأول ستة أشهر متوالية من أول السنة، والقسط الثاني ستة متوالية تلي الستة الأولى اهـ ع ش. • فود: (فإن أراد النصف في أول الخ) أي متتبعين في أول الخ فالجار متعلِّق بقوله أراد باعتبار تضمينه معنى الاتفاق كما يدلُّ عليه قوله الآتي وإن اختلفا الخ وأول النصف الأول وقت العقد كما هو ظاهر وأجره تمام ستة أشهر وهو أي الآخر أول النصف الثاني وأجره تمام ستة أشهر أخرى اهـ كزدي. • فود: (في أول أو آخر نصفها الأول) المراد به أول جزء من النصف الأول أو آخر جزء منه وبما بقده أول جزء من النصف الثاني أو آخر جزء منه فلو بإسكان الواو والمراد الأول أو الآخر على التفسير لا واحد منهما اهـ ع ش. • فود: (ولو اختلفا) أي في إرادة القسطين أو الأول أو الآخر. • فود: (للجهل به) أي بالتساوي في القسطين وذلك مجهول يعني أنَّ اللفظ في ذاته مبهم فلا بُدَّ لإزالته من إرادة صالحة لها وهي إرادة النصفين لا غير اهـ كزدي.

• فود: (وأطلق) أي ولم يذكُر في العقد أنَّ العمل في النهار مفهومه أنه لو ذكره لم يصحَّ كما يُفِيدُه كلام المُنْهِي. • فود: (وإجارة عين الشخص الخ) عطف على ما لو أجره ليلاً الخ. • فود: (وفي أشهره الخ) عطف على عند خروج الخ. • فود: (وإجارة دار ببئدي غير بئدي الماقدني) هل ابتداء المدة من زمن الوصول إليها كما هو قضية كون الإجارة لمنفعة مستقبلية بذليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا أجرة ما بقي من المدة بعد الوصول،

• فود: (وإجارة دار ببئدي غير بئدي الماقدني) هل ابتداء المدة من زمن الوصول إليها كما هو قضية كون الإجارة لمنفعة مستقبلية بذليل استثنائها من المنع أو من زمن العقد وعليه فهل يلزمه أجرة المدة السابقة على الوصول أو لا يلزمه إلا أجرة ما بقي من المدة بعد الوصول، ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تُمنع الإجارة في كل ذلك نظر ولم أر منه شيئاً ويُنْتَجَب الأول وهو أنَّ المدة إنما تُحَسَّب من زمن الوصول فليُحَرِّز.

(فلو آجر السنة الثانية للمستأجر الأولى)

ولو كان الوصول يستغرق المدة فهل تمتنع الإجارة في كل ذلك نظر ولم أر منه شيئاً ويصح الأول، وهو أن المدة إنما تحسب من زمن الوصول فليحرر اهـ. سم على حنج قال شيخنا ع ش في حاشيته ونقل ذلك يعني الأول عن إفتاء التووي قال أي التووي فلا يقصر فراغ السنة قبل الوصول إليها؛ لأن المدة إنما تحسب من وقت الوصول إليها والتمكن منها اهـ. وعلى الثاني فلو انقضت المدة قبل الوصول إليها كانت الإجارة فاسدة اهـ. ما في حاشية الشيخ وما نقله عن إفتاء التووي ولم أره في فتاويه المشهورة وفي فتاوى الشارح م ر. خلافه وهو أن المدة تحسب من العقد ونص ما فيها سأل عما لو آجر داراً مثلاً بمكة شهراً والمستأجر يبصر مثلاً هل يصح ذلك وإن لم يمكنه الوصول إلى مكة إلا بعد شهر ويستحق الأجرة أو لا بد من قدر زائد على ما يمكن الوصول فيه، وإذا فعل ذلك فهل يستحق المسمى أو القسط منه بقدر الزائد المذكور، فأجاب بأنه لا بد من زيادة مدة الإجارة قبل وصوله وإلا لم تصح فإن زادت استقر عليه من الأجرة بقسط ما بقي منها فقط وفيها أغني فتاوى الشارح م ر. جواب آخر يوافق ما هنا فليراجع اهـ. رشيدى.

• قوله (سني): (فلو آجر السنة الثانية إلخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلعي والوقف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثاً في عقد وثلاثاً في عقد قبل مضي

• قوله (سني): (فلو آجر السنة الثانية إلخ) وكلام المصنف كغيره شامل للطلعي والوقف نعم لو شرط الواقف أن لا يؤجر الوقف أكثر من ثلاث سنين فأجره الناظر ثلاثاً في عقد وثلاثاً في عقد قبل مضي المدة فالمعتمد كما أفنى به ابن الصلاح ووافقه الشبكي والأذرعى وغيرهما عدم صحة العقد الثاني، وإن قلنا بصحة إجارة الزمان القابل من المستأجر أتباعاً لشرط الواقف؛ لأن المدينين المتصلتين في العقدين في معنى العقد الواحد، وهذا بعينه يقتضي المنع في هذه الصورة لوقوعه زائداً على ما شرطه الواقف شرح م ر. (فرغ): آجر عينا مدة فأجرها المستأجر لغيره ثم إن المستأجر والمؤجر الأول تقايلا قال الشيخ يعني الشبكي الظاهر صحة الإقالة ولا تنفخ الإجارة الثانية والفرق بينه وبين ما لو اشترى عينا فباعها من غيره ثم تقايلا البائع والمشتري أنه لا يصح الانقطاع علق البيع بخلاف الإجارة كذا في الذميري وقوله عن الشبكي والفرق إلخ أي على أحد رأيين وإلا فالأصح صحة الإقالة في مسألة البيع أيضاً ولا يخفى أنه إذا تقايلا المستأجر والمؤجر الأول رجع المستأجر على المؤجر بالمسمى ولزمه أجره المثل من حين التقايلا لا المسمى لارتفاع العقد بالتقايلا وقد أثبت عليه المنفعة بإيجارها فلزمه قيمتها وهي أجره المثل وما سبق التقايلا يستقر قسطه من المسمى وبذلك يعلم ما وقع في فتاوى الجلال السيوطي في باب الإقالة فإنه سئل عن ذلك فأجاب بقوله ما نصه الذي يظهر بطلان الإقالة في العين المستأجرة بعد إيجارها لتعلق حق الغير بها ولأن الإقالة وإردة في هذه الحالة على المنفعة وهي غير باقية في ملكه فاشبه ما لو تقايلا في العين المبيعة بعد بيعها وهو باطل بلا شبهة وإذا بطل التقايلا فالإجارة الثانية باقية والمطالبة للمؤجر الثاني بما آجر به اهـ.

أَوْ مُسْتَحَقَّهَا بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ أَوْ عِدَّةٍ بِالشَّهْرِ (قَبْلَ انْقِضَائِهَا جَازَ فِي الْأَصَحِّ) لِاتِّصَالِ الْمُدَّتَيْنِ
وَاحْتِمَالِ طُرُقِ عَدَمِهِ بِطَرُوقِ مُقْتَضِي لَانْفِسَاخِ الْأُولَى لَا يُؤَثِّرُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ فَإِنْ وَجَدَ ذَلِكَ لَمْ
يَقْدَحْ فِي الثَّانِي كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْعَزِيزِ وَلِلْمُؤَجَّرِ حَيْثُ يُدْرِكُ لِهَاجَرِ مَا انْفَسَخَتْ فِيهِ لِغَيْرِ مُسْتَأْجِرٍ
الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُقْتَضَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ وَقَضِيَّةُ الْمُتَنِّ أَنْ مُسْتَأْجَرَ الْأُولَى لَوْ آخَرَهَا
مِنْ غَيْرِهِ صَحَّتْ إِجَارَةُ الثَّانِيَةِ لَهُ لِمَا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمُعَاقَدَةِ لَا لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ إِذْ لَا مُعَاقَدَةَ بَيْنَهُمَا

الْمُدَّةُ فَالْمُعْتَمَدُ كَمَا أَقْتَى بِهِ ابْنُ الصَّلَاحِ وَوَافَقَهُ السُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا عَدَمَ صِحَّةِ الْمُقَدِّ الثَّانِي وَإِنْ
قُلْنَا بِصِحَّةِ إِجَارَةِ الزَّمَانِ الْقَابِلِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ اتِّبَاعًا لِبَشْرُطِ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّ الْمُدَّتَيْنِ الْمُتَّصِلَتَيْنِ فِي الْمُقَدِّينِ
فِي مَعْنَى الْمُقَدِّ الْوَاحِدِ، وَلَوْ آخَرَ عَيْنًا فَآخَرَهَا الْمُسْتَأْجِرُ لِغَيْرِهِ ثُمَّ تَقَابَلَ الْمُؤَجَّرُ وَالْمُسْتَأْجِرُ الْأَوَّلُ
فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ وَغَيْرِهِ صِحَّةُ الْإِقَالَةِ وَلَا تَنْفِيخُ الْإِجَارَةِ الثَّانِيَةِ نِهَآيَةً وَشَرْحُ الرُّوْضِ وَمُعْنِي قَالَ
ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. لِلطَّلُوبِ أَيِ الْأَرْضِ الْمَمْلُوكَةِ وَبِإِبَارَةِ الْمُخْتَارِ وَالطَّلُوقِ بِالْكَسْرِ الْحَلَالُ أَه. وَالرَّوَادُ هُنَا
الْمَمْلُوكُ وَقَوْلُهُ م. ر. عَدَمَ صِحَّةِ الْمُقَدِّ الْإِلْخِ أَيِ مَا لَمْ تَدْخُ إِلَيْهِ ضَرُورَةٌ كَمَا يَأْتِيهِ وَلَا جَازَ وَقَوْلُهُ لِأَنَّ الْمُدَّتَيْنِ
الْمُتَّصِلَتَيْنِ الْإِلْخِ يُؤْخَذُ مِنْهُ امْتِنَاعُ مَا يَنْعَى كَثِيرًا مِنْ أَنَّ النَّاطِرَ يُؤْجَرُهُ الْقَدْرَ الَّذِي شَرَطَهُ الْوَاقِفُ ثُمَّ قَبْلَ مُضِيهِ
بِأَشْهُرٍ أَوْ أَيَّامٍ يَغْفِدُ الْمُسْتَأْجِرُ عَقْدًا آخَرَ خَوْفًا مِنْ تَقَدُّمِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ فَلَا يَصِحُّ لِلْعِلَّةِ الْمَذْكُورَةِ أَه. وَقَوْلُهُ م. ر.
وَلَا تَنْفِيخُ الْإِجَارَةِ الْإِلْخِ أَيِ فَيَزِجُّ الْمُسْتَأْجِرُ الْأَوَّلُ عَلَى الْمَالِكِ بِقِسْطِ الْمُسَمَّى مِنْ وَقْتِ التَّقَابِلِ
وَلِلْمَالِكِ عَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَيَسْتَجِزُّ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الثَّانِي مَا سَمَاهُ فِي إِجَارَتِهِ سَمَ وَع. ش.
وَرَشِيدِيٍّ وَفِي الْمُعْنِيِّ وَشَرْحِ الرُّوْضِ عَقِبَ مَسْأَلَةِ الْإِقَالَةِ الْمَازَةِ أَيْفًا وَيُخَالِفُ نَظِيرَهُ فِي الْبَيْعِ بِانْقِطَاعِ
عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ أَه. وَفِي سَمَ بَعْدَ ذِكْرِهِ مَا يُوَافِقُ ذَلِكَ عَنْ الدِّمِيرِيِّ مَا نَصَّهُ هَذَا أَيِ مُخَالَفَةِ الْإِجَارَةِ
لِلْبَيْعِ عَلَى أَحَدِ رَأْيَيْنِ وَلَا فَالْأَصَحُّ صِحَّةُ الْإِقَالَةِ فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ أَيْضًا أَه. بِإِبَارَةِ ع. ش. وَكَالْإِجَارَةِ مَا لَوْ لَوْ
اشْتَرَى عَيْنًا ثُمَّ بَاعَهَا وَتَقَابَلَ الْمُشْتَرِي مَعَ الْبَائِعِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَلَا يَنْفِيخُ الْبَيْعُ أَيِ الثَّانِي سَمَ
عَلَى حَجِّ أَه. قَوْلُهُ: (أَوْ مُسْتَحَقَّهَا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُعْنِيِّ. قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ وَصِيَّةٍ الْإِلْخِ) أَيِ
كَالتَّذَرِ. قَوْلُهُ: (لِاتِّصَالِ الْمُدَّتَيْنِ) مَعَ اتِّحَادِ الْمُسْتَأْجِرِ كَمَا لَوْ آخَرَ مِنْهُ السَّتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ نِهَآيَةً
وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (عَلَيْهِ) أَيِ عَدَمِ الْإِتِّصَالِ. قَوْلُهُ: (الْأُولَى) بِإِبَارَةِ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنِيِّ الْمُقَدِّ الْأَوَّلِ أَه. وَهُوَ
الْمُنَاسِبُ لِقَوْلِهِ الْآتِي فِي الثَّانِي. قَوْلُهُ: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُهُ) أَيِ طُرُقِ مُقْتَضِي الْإِنْفِسَاخِ أَوْ الْإِنْفِسَاخِ
وَالْمَالِ وَاجِدًا. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ الْإِنْفِسَاخِ وَقَوْلُهُ: (لَمْ يَقْدَحْ) أَيِ لَآئِهِ يُقْتَضَرُ فِي الدَّوَامِ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي
الْإِبْتِدَاءِ وَقَوْلُهُ: (فِي الثَّانِي) أَيِ فِي صِحَّةِ الْمُقَدِّ الثَّانِي أَه. ع. ش. قَوْلُهُ: (حَيْثُ) أَيِ حِينَ إِذَا انْفَسَخَتْ
الْإِجَارَةُ الْأُولَى أَه. كُرْدِيٍّ. قَوْلُهُ: (لَآئِهِ الْإِلْخِ) حَقُّهُ أَنْ يُقَدَّمَ عَلَى قَوْلِهِ وَلِلْمُؤَجَّرِ الْإِلْخِ. قَوْلُهُ: (وَقَضِيَّةُ
الْمُتَنِّ) أَيِ قَوْلُهُ قَبْلَ انْقِضَائِهَا نِهَآيَةً وَمُعْنِي. قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) أَيِ لِأَجْلِ انْتِهَايَةِ الْمُعَاقَدَةِ. قَوْلُهُ: (صَحَّتْ
إِجَارَةُ الثَّانِيَةِ لَهُ) أَيِ صَحَّتْ مِنَ الْمَالِكِ إِجَارَةُ السَّنَةِ الثَّانِيَةِ لِمُسْتَأْجِرِ السَّنَةِ الْأُولَى بِأَنْ آخَرَ زَيْدٌ مِنْ عَمْرٍو
سَنَةً وَعَمْرٍو مِنْ بَكْرٍ تَصِيحُّ لِجَارِ زَيْدٍ سَنَةً تَلِيهَا مِنْ عَمْرٍو لَا مِنْ بَكْرٍ. قَوْلُهُ: (لِمَا بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ
الْمَالِكِ وَمُسْتَأْجِرِ السَّنَةِ الْأُولَى مِنْهُ وَقَوْلُهُ: (لَا لِلْمُسْتَأْجِرِ مِنْهُ) أَيِ مِنْ مُسْتَأْجِرِ الْأُولَى وَهُوَ بَكْرٌ فِي مِثَالِنَا

وإن وُجد اتصال المدتين ومن ثم لو باعها المالك لم يكن للمشتري منه إيجارها من مستأجر الأولى وبذلك كله أفتى القفال بل قال إن الوارث لا يقوم مقام المورث في ذلك نظراً لما ذكره من انتفاء المعاقدية بينهما وعكس ذلك القاضي والبقوي فقلاً يجوز حتى للوارث إيجارها بمشئ هي في يده مدة تلي مدته دون من خرجت عنه قال السبكي وكلام الرافعي يشبه أن يكون مايلاً إليه، لكن الأول أعوض اهـ، والثاني هو المفتد وقضية المثن أيضاً أنه لو قال أجر ثكها سنة فإذا انقضت فقد أجر ثكها سنة أخرى لم يصح؛ لأنه لم يحصل إيجار الثانية مع كونه مستأجراً للأولى بل مع انقضائها وعجيب إيراد بعضهم لهذه على المثن ومنها قوله (ويجوز كراء العقب) بضم العين جمع غلبة أي نوبة؛ لأن كلاً بمقرب صاحبه وفي حديث البيهقي «من مشى عن راحلته غلبة فكأنما اعتق رقبة» وفسروها بيسئة أميال ولعله وضعها لغلة ولا يتفق ما هنا بذلك (وفي الأصح) وخرج بإجارة العين التي الكلام فيها إجارة الذمة فتصح اتفاقاً لما مر أن التأجيل فيها جائز (وهو أن يؤجر دائمة رجلاً

اهـ كزدي. هـ فود: (دون من خرجت الخ) أي مستأجر الأولى. هـ فود: (مايلاً إليه) أي ما قاله القاضي والبقوي. هـ فود: (أعوض) أي أدق. هـ فود: (والثاني هو المفتد) وفقاً للمعنى والنهاية وشرح الرزوي عبارتهم وإن استؤجرت الدار من المستأجر الأول فللمالك أن يؤجرها السنة الأخرى من الثاني؛ لأنه المستحق الآن المنفعة لا من الأولى كما جزم به صاحب الأنوار؛ لأنه الآن غير مستحق للمنفعة بخلافاً لما أفتى به القفال ويجوز لمشتري العين المستأجرة أن يؤجرها من المستأجر من البائع السنة الثانية قبل فراغ الأولى لاتحاد المستأجر بخلاف لابن المقرئ وكذا لو أجر الوارث ما أجره مورثه لمستأجر منه لما مر هذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنتين وإلا فلا يصح الثانية قطعاً اهـ. هـ فود: (وقضية المثن) إلى قوله ولو استأجرها في النهاية إلا قوله وفي توجيه النص إلى ويؤخذ. هـ فود: (ومنها) أي من المستثنيات. هـ فود: (جمع غلبة) بضم العين اهـ معني. هـ فود: (من مشى الخ) أي قاصداً إراحتها.

هـ فود: (وفسروها) أي المقبة اهـ ع ش. هـ فود: (وخرج بإجارة العين الخ) كان الأولى تأخيرها عن تمام المسألة اهـ رشدي. هـ فود: (وخرج) إلى قوله وفي توجيه النص في المعنى. هـ فود: (لما مر) أي في

هـ فود: (وعكس ذلك القاضي والبقوي الخ) في شرح م ر ويجوز للمشتري لما أجره البائع من غيره إيجار ذلك من المستأجر كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي واقتضاه كلام جمع خلافاً لابن المقرئ وفي جواز إيجار الوارث ما أجره الميت من المستأجر تردّد والأقرب منه الجواز؛ لأنه نائي وقال الزركشي إنه الظاهر، وهذا كله إذا لم يحصل فصل بين السنين وإلا فلا يصح قطعاً اهـ. هـ فود: (لم يصح) قال في شرح الرزوي كما لو علّق بمجيء الشهر. (فرغ): استأجر زيد سنة من غيره ثم أجر نصفها ليكر فهل لغيره إيجار السنة الثانية لاتصالها بالنصف الثاني الذي يستحق منفعته أو لا لأن زيدا غير مالك للمنفعة الحاضرة فيه نظر وبإذن م ر للثاني.

ليزكها بعض الطريق) ويمشي بعضها أو يركبها المالك تناوباً (أو يؤجرها (رجلين ليركب هذا أياً ما وذا أياً ما) تناوباً ومن ذلك أجرتك نصفها لمحل كذا أو كلها ليركبتها نصف الطريق فيصبح جميع المشاع (ويُتَيْنُ البعضين) في الصورتين كيف أو رُبع ما لم تكن هناك عادة معروفة مضبوطة بالزمن أو المسافة كيوم ويوم أو فرسخ وفرسخ ولا تحمل عليها والمحسوب في الزمن زمن السير لا زمن النزول لنحو استراحة أو غلف (ثم بعد صحة الإجارة (بقتسمان) البعضين بالتراضي فإن تنازعا في البادي أقرع، وذلك ليملكهما المنفعة معاً ويقتصر التأخير الواقع لضرورة القسمة نعم شرط الأولى أن يتقدم ركوب المستأجر ولا بطلت لتعلقها بالمستقبل والقين كالدابة واعتبر فيهما ذلك دون نظيره في نحو دار وتؤب لإطاقتهما دوام

المتن عن قريب. فؤد: (ويُمشي بعضها الخ) والأولى وتمشي بحالها بعضها أو يركبها المالك فيه.
 فؤد: (أو يركب) فيه حذف وإيصال والأصل أو يركب فيه أي بعضها الآخر. فؤد: (ليزكها نصف الطريق) أي ثم إن كان ثم مراحل معلومة حمل عليها ولا اشتراط بيان ما يمشيه وما يركبه اه ع ش.
 فؤد: (ولا حمل) أي وإن كان هناك عادة مضبوطة كفى الإطلاق ويُحمل عليها.
 فؤد (لشي): (بقتسمان) أي المكثري والمكثري في الأولى والمكثريان في الثانية اه معني.
 فؤد: (بالتراضي) على الوجه المبين أو المعتاد اه معني. فؤد: (نعم شرط الأولى الخ) عبارة المعني والأسنى عقب قول المتن ليزكها بعض الطريق نصها والمؤجر البعض الآخر تناوباً مع عدم شرط البداءة بالمؤجر سواء شرطاً للمستأجر أم أطلقاً أو قالاً ليزكب أحدهما إذا اشترط أن يركبها المؤجر أولاً فإن العقد باطل في إجارة العين اه وأقره سم. فؤد: (نعم شرط الأولى) وهو قول المتن أن يؤجر دابة رجلاً. فؤد: (أن يتقدم ركوب المستأجر) أي يتقدم ركوبه على مشيه أو على ركوب المالك اه كزدي. فؤد: (أن يتقدم ركوب المستأجر الخ) ظاهره اختيار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل، بل المتجه أنه إذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولاً أو اقتسما بعد العقد وجعل نوبة المستأجر أولاً فسامح كل الآخر بنوبته جاز فليتأمل سم على حج اه ع ش ورشدي أقول بل المدار كما مر عن المعني والأسنى آتفاً على أن لا يشترط في العقد ركوب المؤجر أولاً. فؤد: (ذلك) أي كراء العقب. فؤد: (لإطاقتهما) لعل صوابه لعدم إطاقتهما عبارة النهاية والمعني والزوض مع شرحه، ولو أجره حانوناً أو نحوه لیتقبح به الأيام دون الليالي أو عكسه لم يصح لعدم اتصال زمن الانتفاع ببعضه

فؤد في (لشي): (ثم بقتسمان) قال في الزوض ولو أجره معاينة ليزكب المكثري أولاً صح لا عكسه قال في شرحه وقوله من زيادته ليزكب المكثري أولاً قاصراً، بل لو سكنا عنه أو قالاً ليزكب أحدهما أو نحوه صح ثم بقتسمان اه. فؤد: (نعم شرط الأولى أن يتقدم ركوب المستأجر) ظاهره اختيار ركوبه بالفعل والمتجه خلافه كما قد يدل عليه التعليل، بل المتجه أنه إذا شرط في العقد ركوب المستأجر أولاً أو اقتسما بعد العقد وجعل نوبة المستأجر أولاً فسامح كل الآخر بنوبته جاز فليتأمل.

المحل وقضية قوله أياً جواز جمل النوبة ثلاثة أهام فأكثر كأن يتفقاً على ذلك وإن خالف العادة أو ما اتفقاً عليه في العقد وهو كذلك ما لم يضرب بالهيمه وعليه يحمل كلام الروضة وغيرها أو بالماشي وفي توجيه النص المنع عند طلب أحدهما للثلاث ما يوافق ذلك فإنه قال إن ذلك إضرار بالماشي والركوب؛ لأنه إذا ركب وهو غير تعيب خف على الركوب، وإذا ركب بعد كلال وتعيب وقع على الركوب كالميت اهـ ويؤخذ منه أنه لا بد من رضا مالك الدائبة بذلك أخذاً من قولهم لا يجوز النوم على الدائبة في غير وقته؛ لأن النائم ينقل وأنه لو مات المحمول لم يجبر مالك الدائبة على ما يأتي، ولو استأجرها ولم يتعرضا للتعاقب فإن احتملتهما ركبهما معاً وإلا نهياً فإن تنازعا فيمن يبدأ أقرع.

(فصل في بقية شروط النفع وما تقدر به في شروط الدائبة للكرامة ومحمولها)
(يشرط)

بعض بخلاف العبد والدائبة فيصح؛ لأنهما عند الإطلاق للإجارة يُرَفَّهان في الليل أو غيره على العادة لعدم إطاقتهما المحل دائماً اهـ. فود: (وإن خالف الخ) غايه. فود: (أو ما اتفقاً عليه الخ) عطف على العادة. فود: (وهو) أي الجواز الذي اقتضاه. فود: (أياماً كذلك) أي ظاهر. فود: (وعليه) أي الضرر (يحمل كلام الروضة الخ) أي بعدم الجواز. فود: (أو بالماشي) عطف على قوله بالهيمه. فود: (وفي توجيه النص) من إضافة المضمر إلى فاعله وقوله: (المنع) مفعوله. فود: (لثلاث) الأولى للثلاثه بالتاء. فود: (فإنه قال) أي الشافعي رضي الله تعالى عنه. فود: (لأن ذلك) أي الركوب ثلاثة أيام والمشي ثلاثة أيام. فود: (ويؤخذ منه) أي من التوجيه (أنه لا بد الخ) قد يقال يُغني عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالهيمه سم على حجج اهـ ع ش. ورشيدتي. فود: (أخذنا الخ) انظر ما متعلقه ولعل الأولى أن يقول ويُفيده أيضاً قولهم الخ. فود: (وأنه لو مات المحمول الخ) انظر لو مرض سم على حجج والظاهر أن المرض مثل الموت كما يؤخذ من توجيه النص السابق أيضاً اهـ ع ش. ولك أن تقول إن اقتصارهم على الموت يُفهم أن المرض بخلافه والفرق ظاهر. فود: (حلى ما يأتي) أي قيل قول المتن، ولو أكثرى جمالاً. فود: (ولو استأجرها) إلى الفصل في المثني والروض مع شرحه.

(فصل في بقية شروط النفع)

فود: (في بقية شروط) إلى قوله لكن هل يعتبر في النهاية لإا قوله ولو بإشارة إلى ولا يجب وقوله لأنه صريح إلى ولا يستكنها. فود: (في بقية شروط النفع) أي زيادة على ما مر في قوله وكون النفع متقوماً الخ قال المثني ولم يقل النفع معلومة أي بالمعظف بدون ترجمة لكثرة أبحاث هذا الشرط اهـ.

فود: (ويؤخذ منه أنه لا بد من رضا مالك الدائبة الخ) كذا شرح م وقد يقال يُغني عن هذا قوله السابق ما لم يضرب بالهيمه.

فود: (وأنه لو مات المحمول) انظر لو مرض.

كُونَ) المفقود معلوم العين في إجارة العين والصنف في إجارة الذمة وكون (المنفعة معلومة) بالتقدير الآتي كالبيع في الكل، لكن مشاهدة محل المنفعة لا تُغني عن تقديرها وإنما أغنت مشاهدة العين في البيع عن معرفة قدره؛ لأنها تُحيط به ولا كذلك المنفعة لأنها أمر اعتباري يتعلّق بالاستقبال فقلّيم أنه يشترط تحديد جهات العقار وأنه لا تصح إجارة أحد عبّذه وغائب ومدة مجهولة أو عمّل كذلك وفيما له منفعة واحدة كالسائط يُحمّل الإطلاق عليها وغيره لا بُد من بيانها نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعاً مع الجهل بقدر المكث وغيره،

• فؤد: (كُونَ المفقود عليه) أي كالذات مثلاً. • فؤد: (بالتقدير الآتي) أي في المثني والشرح.
 • فؤد: (كالبيع في الكل) أي في أنه إذا ورد على مُعَيّن اشترط معرفة عينه وتقديره على ما يأتي، وإن ورد على ما في الذمة اشترط وصفه وتقديره لكن مشاهدة الأول تُغني عن تقديره اهـ رشدي.
 • فؤد: (لكن مشاهدة محل المنفعة) أي كالدّابة مثلاً. • فؤد: (قلّيم أنه يشترط إلخ) أي فلا يكفي أن يقول أجزأتك قطعة من هذه الأرض مثلاً وظاهر أنه إذا أجزأ داراً مثلاً كَفَتْ مشاهدته كما يُعلم ممّا قدّمه اهـ. رشدي عبارة ع ش لعل فائدة اشتراط التحديد مع أن إجارة العقار لا تكون إلا غنيّة والإجارة الغنيّة يشترط فيها لكل من العاقدَيْن رؤية العين أنه قد يكون العقار أرضاً متصلةً بغيرها ليراهما كل من العاقدَيْن، ولكن لا يُعرف المُستأجر مقدار ما يستأجره من الأرض فيذكر المؤجر حدودها لتمييز عن غيرها ومجرد الرؤية لا يُفيد ذلك اهـ. • فؤد: (تحديد جهات العقار) أي حيث لم يُستتَر بدونه اهـ نهاية أي للعاقدَيْن كما هو ظاهر اهـ رشدي. • فؤد: (لا تصح إجارة أحد عبّذه) إلى قوله لكن الأجرة في المثني. • فؤد: (وغائب) أي في إجارة العين فمراده بالغائب غير المرئي كما هو ظاهر اهـ رشدي.
 • فؤد: (ومدة مجهولة) أي ولا إجارة مدة غير مقدّرة اهـ مُغني. • فؤد: (أو عمّل كذلك) أي مجهول ع ش. • فؤد: (وفيما له منفعة واحدة إلخ) أي عرفاً فلا ينافي أنه يُمكن الانتفاع به بغير الفرض كجعل خيمة مثلاً اهـ ع ش. • فؤد: (وهيزه إلخ) أي وما له منافع كالأرض والدّابة وجب بيانها كما قال ثم تارة إلخ اهـ مُغني. • فؤد: (مع الجهل بقدر المكث إلخ) أي ومع ذلك يمتنع من المكث زيادة على ما جرّث به العادة من نوعه ومن الزيادة في استعمال الماء على ما جرّث به العادة أيضاً، وقال سم انظر ما صورة المعاقدّة الصحيحة على دخول الحمام مع تعلّد الداخلين فإنه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا وقلّد مدة استحقّ منفعة جميعه فلا يُمكن المعاقدّة مع غيره أيضاً ولعلّ من صورها أدنت لك في دخول الحمام بيزهم فيقبل أو أئذن لي في دخول الحمام بيزهم فيقول أدنت فليتأمل انتهى اهـ ع ش.
 • فؤد: (وهيزه) كالماء.

(فصل: في بقية شروط المنفعة)

• فؤد: (قلّيم أنه يشترط تحديد جهات العقار) حيث لم يُستتَر بدونه شرح م ر. • فؤد: (نعم يجوز دخول الحمام بأجرة إجماعاً إلخ) انظر صورة المعاقدّة الصحيحة على دخول الحمام مع تعلّد الداخلين فإنه مثلاً لو قال استأجرت منك هذا الحمام بكذا وقلّد مدة استحقّ منفعة جميعه فلا يُمكن المعاقدّة مع

لكن الأجرة في مقابلة الآلات لا الماء فعليه ما يسكب به الماء غير مضمون على الداخلين وثباته غير مضمون على الحمامي ما لم يستحفظه عليها ويحييه لذلك، ولو بالإشارة برأيه كما يعلم مما يأتي في الوديمة ولا يجب بيان ما يستأجر له في الدار لقرب التفاوت بين السكنى ووضع المتاع ومن ثم حيل العقد على المعهود في مثلها من سكانها ولم تسترط معرفة عدد من يسكن اكتفاء بما اعتيد في مثلها (لم) إذا وجدت الشروط في المنفعة (تارة) قلن المنفعة (زمان) فقط وضابطه كل ما لا ينضبط بالمعمل وحينئذ تسترط علمه كرضاع

• قوله: (لكن الأجرة الخ) عبارة المغني والزواجر مع شرحه والأصح أن الذي يأخذه الحمامي أجرة الحمام وما يسكب به الماء والإزار وحفظ الثياب أما الماء فغير مضبوط على الداخل، والحمامي أجبر مشترك لا يضمّن على المذهب اهـ. • قوله: (في مقابلة الآلات) ظاهر الإطلاق عدم وجوب تعيين الآلات اهـ سم. • قوله: (لا الماء) أي فهو مقبوض بالإباحة اهـ ع ش. • قوله: (ما لم يستحفظه عليها) فإن استحفظه عليها صارت ديمة يضمّن بالتقصير كما يأتي في محله أما إذا لم يستحفظه عليها فلا يضمّن أضلا وإن قصر وما في حاشية الشيخ ع ش من تفيد الضمان بما إذا دفع إليه أجرة في حفظها لم أعلم مأخذه اهـ رشيدني أقول الذي في ع ش إنما هو تنزيل أخذ الحمامي الأجرة مع الاستحفاظ منزلة إجابته عبارته قوله ويحييه إلى ذلك أي أو يأخذ منه الأجرة مع صيغة الاستحفاظ اهـ ولا بعد في ذلك.

• قوله: (من سكانها) أي والأمنعة الموضوعة فيها. • قوله: (ثم إذا وجدت الشروط في المنفعة) قال العلامة ابن قاسم قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الآتي فانظر بعد ذلك حاصل المغني اهـ. أقول المراد بشروط المنفعة شروطها في نفسها ككونها متقومة إلى آخر ما مر هناك وكذا المراد بعلمها الذي هو شرط لها هو كونها معلومة في نفسها غير متبهمة كما أشار إليه الجلال المحقق والمغني بتقدير فيما له منافع عقب قول المتن يسترط، وأما التقدير الذي ذكره المصنف هنا فهو بيان لكيفية العقد عليها وليس شرطاً لها في نفسها لكن يتركز على هذا الجواب قول الشارح م ر كابن حنبل بالتقدير الآتي عقب قول المصنف معلومة فليحرر اهـ رشيدني أقول ولقوة الإشكال ترك المغني العبارة المذكورة. • قوله: (حينئذ) أي حين إذ قدرت المنفعة بالزمان فقط. • قوله: (علمه) أي الزمان.

غيره أيضاً أو لم يقلد مدة بعد تسليم الصحة يستحق منفعة الجميع أيضاً ولا تمكن المعاقدة مع غيره ولعل من صورها أينك لك في دخول الحمام بذكرهم فيقبل أو ائذن لي في دخول الحمام بذكرهم فيقول أينك فليأمل. • قوله: (لكن الأجرة في مقابلة الآلات) ظاهر الإطلاق عدم وجوب تعيين الآلات. • قوله: (ثم إذا وجدت الشروط في المنفعة) قد يقال من الشروط كونها معلومة بالتقدير الآتي فليُنظر بعد ذلك حاصل المغني وقوله أو تطين قد يقال ما المانع من ضبطه بالمعمل كتطيين هذا الجدار تطيناً سمكنه قدر شبر وكذا يقال في قوله وآنية ونحوه ما المانع في نحو الآنية من التقدير بالمعمل كلاً نقل به هذا الماء من هذا المحل إلى ذلك المحل.

هذا شهراً وتطمين أو تخصيص أو استحصال أو مداواة هذا يوماً و (كداي) وأرض وآنية وتؤب
ويقول في دار تؤجر للسكنى لتسكنها فلا يصح على أن تسكنها؛ لأنه صريح في الاشتراط
بخلاف ما قبله إذ ينتظم معه إن شئت قال بعض الأصحاب ولا لتسكنها وحدك (سنة) بماناة
وأولها من فراغ العقد إذ يجب اتصالها بالعقد فإن لم تعلم كأجر ثكها كل شهر بدينار

• فود: (أو تطمين الخ) قد يقال ما المانع من ضبطه بالعمل كتطمين هذا الجدار تطميناً سمكنه قدر شهر
وكذا يقال في قوله وآنية ونحوه ما المانع فيه من التقدير بالعمل كأن يقول لا تثقل به هذا الماء من هذا
المحل إلى ذلك المحل اه سم. • فود: (أو استحصال) الأولى أو تكحيل. • فود: (أو مداواة هذا) وتقدر
المداواة بالمدة لا باليزه والعمل فإن برئ قبل تمام المدة انفسخت الإجارة في الباقي اه مغني.

• فود: (وكداي وأرض الخ) عطف على قوله كرضاع الخ بتقدير إيجار عقب الكاف. • فود: (وآنية)
إلى قوله لأنه صريح في المغني. • فود: (ويقول) إلى المشي الأولى تأخير وذكروه قبيل قوله فإن لم
يعلم. • فود: (ما قبله) أي قوله لتسكنها. • فود: (إذ ينتظم معه إن شئت) أي وإن لم تنشأ فأسكنها من
شئت فلا تخجير بخلاف صيغة على الخ اه سيد عمر. • فود: (قال بعض الأصحاب الخ) اغتمده
النهاية والمغني والاسنى قال ع ش ولو تقدم القول من المستأجر وشرط على نفسه ذلك بأن قال
استأجرتها لأسكنها وخدي صح كما ببعض الهوامش عن الصيمري أقول وهو قياس شرط الزوج على
نفسه عدم الوطء لكن قضية قولهم الشروط الفايده مضره سواء ابتداء بها المؤجر أو القابل يقتضي
خلافه ويوجه بأنه شرط يخالف مقتضى العقد وقد يموت المستأجر ويتقبل الحق لوابنه ولا يلزم
مساواته في السكنى للمورث اه. • فود: (ولا لتسكنها وحدك) والأقرب أن محله إذا كانت متبعة
لسكنى أكثر من واحد عادة؛ لأنه حينئذ متحجر أما إذا كانت لا تسكن عادة لأكثر من واحد وكان غرضه
من القول المذكور وخدة الساكن لا اشتراط خصوص سكنى المستأجر فالأقرب أنه يصح وحينئذ
فقوله المذكور نصريح بما يقتضيه العقد وهو لا يضراً اه سيد عمر. • فود: (ولا لتسكنها الخ) يتنهي ولا
لتسكن غيرك بضم التاء وكسر الكاف اه سم. • فود: (فإن لم يعلم) أي الزمان. • فود: (كأجر ثكها كل
شهر الخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ولو أجره شهراً مثلاً وأطلق صح وجعل ابتداء المدة من
حينئذ؛ لأنه المفهود المتعارف، وإن قال ابن الرقعة لا بد أن يقول من الآن ولا تصح إجارة شهر من

• فود: (ولا لتسكنها وحدك) يتنهي ولا تسكنها أي بضم التاء وكسر الكاف أي غيرك. • فود: (فإن لم
تعلم) أي المنفعة كأجر ثكها كل شهر بدينار إلى قوله فإن قال هذا الشهر وكل شهر الخ قال في
الروض. (فرخ): أجر شهراً وأطلق صح وجعل من حينئذ لا شهراً من هذه السنة وفيها غيره وأجر ثك
من هذه السنة كل شهر بذكرهم فايده وكذا لو قال كل شهر منها لا هذه السنة كل شهر بذكرهم انتهى قال
في شرحه ولو قال أجر ثك هذا الشهر بدينار وما زاد فيحسابه صح في الشهر الأول قاله البهوتي قال في
المجموع في بيع الفرز اجمعوا على جواز الإجارة شهراً مع أنه قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة
وعشرين بطل، كما لو باع الصبرة بمائة درهم كل صاع بذكرهم فخرجت تسعين مثلاً انتهى أي فيسقط

لم يصح، ولو من إمام استأجر للأذان من ماله بخلافه من بيت المال فإن قال هذا الشهر وكل شهر بدينار صح في الأول فقط قال الماوردي مرة وتبعه الروياني وأقل مدة تؤجر للشكني يوم فاكثر ومرة أقلها ثلاثة أيام وفي كل منهما نظر بل الأوجه ما قاله الأزرعي من جواز بعض يوم معلوم فقد يتعلق به غرض مسافر ونحوه، والضابط كون المنفعة في تلك المدة متقومة عند أهل الحرف أي لذلك المحل، لكن هل يعتبر كونهم يعتادون إيجار مثله بالفعل أو بالقوة كل محتتمل ليحسن بذلك المال في مقابلتها (وتارة) يُقدَّر (بمحل) أي بمحلّه كما بأصله أو بزمن (كدابة) معينة أو موصوفة للركوب أو لمحل شيء عليها (إلى مكة) أو ليركتها شهراً بشرط بيان الناحية التي يركب إليها ومحل تسليمها للمؤجر أو نائبه ولا ينافي هذين جواز الإبدال

هذه السنة وبقي منها أكثر من شهر لإلزامهم فإن لم يبق منها غيره صح وقوله أجرتك من هذه السنة كل شهر بدينار فاصد وكذا لو قال أجرتك كل شهر منها بدينار لا إن قال أجرتك هذه السنة كل شهر بدينار فيصح؛ لأنه أضاف الإجارة إلى جميع السنة بخلافه في الصور السابقة، ولو قال أجرتك هذا الشهر بدينار وما زاد فبجسابه صح في الشهر الأول قال في المجموع وأجمعوا على جواز الإجارة شهراً مع أنه قد يكون ثلاثين يوماً وقد يكون تسعة وعشرين قال الزركشي لكن إذا أجره شهراً معيناً بثلاثين يوماً كل يوم منه بدينار فجاء الشهر تسعة وعشرين بطل كما لو باع الصبرة بدينار بدينار كل صاع بدينار فخرجت تسعين مثلاً أي فينقسط المسمى وتجب أجره المثل سم. فود: (لم يصح) أي حتى في الشهر الأول للجهل بمقدار المدة اهـ ش. فود: (للأذان) ومثله الخطبة اهـ زيادي أي والتدريس.

فود: (بخلافه من بيت المال) فإنه يصح، وإن لم يُقدَّر المدة لأنه رزق لا أجر اهـ ش.

فود: (وكل شهر بدينار إلخ) عبارة المغني والسنن والنهاية هذا الشهر بدينار وما زاد بجسابه صح إلخ اهـ. فود: (كل محتتمل) والثاني أقرب والله أعلم لإطلاقهم صحة بيع أقل ما يتمول ولم يتقرضوا لاشتراط اعتبار بيعه بذلك المحل اهـ سيد عمر. فود: (ليحسن إلخ) متعلق بقوله كون المنفعة إلخ.

فود: (أي بمحلّه) إلى قوله إلا أن يجاب في النهاية إلا قوله ولا ينافي إلى المثل. فود: (أي بمحلّه) كالمسافة إلى مكة اهـ سم. فود: (أو بزمن) عطف على بمحل فقد جعل القسم الأول ما لا يُقدَّر إلا بالزمن والثاني ما يُقدَّر بأحد الأمرين العمل أو الزمن، وسباني قسم ثالث وهو ما لا يُقدَّر إلا بالعمل سم ورشيد. فود: (أو ليركتها شهراً بشرط إلخ) مثال أو بزمن وما قبله مثال بمحل على ترتيب اللف. فود: (ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية ومحل التسليم ش اهـ سم. فود: (جواز الإبدال) أي

المسمى وتجب أجره المثل. فود: (أي بمحلّه) كالمسافة إلى مكة. فود: (أو بزمن) عطف على بمحل فقد جعل القسم الأول ما لا يُقدَّر إلا بالزمن والثاني ما يُقدَّر بأحد الأمرين العمل أو الزمن وسباني قسم ثالث وهو ما لا يُقدَّر إلا بالعمل. فود: (ولا ينافي هذين) أي بيان الناحية ومحل التسليم ش. فود: (جواز الإبدال) أي للناحية بمثلها.

والتسليم للقاضي أو نائبه؛ لأن ذلك لا يُعرف إلا بعد بيان الناحية ومحل التسليم حتى يُبدلَان بمثلها (وكخياطة ذا الثوب) أو ثوب صفته كذا كاستأجرتك لخياطته أو الزمت ذمتك خياطته لتمييز هذه المنافع في نفسها من غير تقدير مدة وكاستأجرتك للخياطة شهراً ويشتراط في هذه بيان ما يخطيه وفي الكل كما سُمِعَ من كلامه بيان كونه قميصاً أو غيره وطوله وعرضه ونوع الخياطة أي رومية أو غيرها هذا إن اختلفت العادة وإلا حيل المطلق عليها وما تقرر يعلم أنه لا يتأتى التقدير بالزمن في إجارة الدمة فلو قال أزلمت ذمتك عمل الخياطة شهراً لم يصح؛ لأنه لم يُعَيَّن عاملاً ولا محلاً للعمل وقيد ابن الرقعة بحثاً وسبقه إليه القول بما إذا لم يُبيِّن صفة العمل ولا محله وإلا بأن يبيِّن صفته أو محله صح قال القفال؛ لأنه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه وتارة تُقدَّر بعمل فقط كبيع كذا وقبضه وكالحج (فلو جمعهما)

لِلناحية ومحل التسليم بمثلها اهـ كزدي. فؤد: (لأن ذلك) أي الإبدال والتسليم للقاضي الخ.
 فؤد: (سني: (ذا الثوب) والمراد بالثوب نحو المقطع اهـ بجريمي. فؤد: (أو ثوب) إلى قوله وقيد في الْمُغْنِي. فؤد: (لتمييز هذه المنافع الخ) تعليل لكفاية التقدير بالعمل من غير مدة في الأمثلة الْمُتَقَدِّمة لَكِنْ كان الْمُنَاسِب تأخير قوله أو ليزكها الخ عن هذا التعليل كما فعل الْمُغْنِي لانه من صور التقدير بِالزَّمَنِ. فؤد: (في هذه) أي في الإجارة للخياطة شهراً بل في التقدير بِالزَّمَنِ. فؤد: (بيان ما يخطيه) انظر ما المراد به وإن أراد تعيين نحو المقطع أو وصفه كما في البجيري فيزجج إلى المثال الْمُتَقَدِّم.
 فؤد: (أو غيره) أي كقباء أو سراويل اهـ سم. فؤد: (وطوله) أي وبيان طول الثوب. فؤد: (اهي رومية الخ) والرومية بفزرتين والفارسية بفزرة اهـ مُغْنِي قال البجيري وأعلم أن استجاره لمجرد الخياطة قَبْلَ القطع إجارة فاسدة؛ لأنها عمل مُسْتَقْبَل لِتَوَقُّفِ الخياطة على القطع بخلاف الإجارة لِلْقَطْع والخياطة مَآمِر وسم وقلوبه اهـ. فؤد: (هذا إن الخ) أي اشتراط بيان نوع الخياطة بل بيان كونه قميصاً الخ كما في شرح الرُّوض. فؤد: (وبما تقرر) أي من تصوير التقدير بالعمل بكل من إجارة العين والدِّمَّة وتصوير التقدير بِالزَّمَنِ بإجارة العين فقط. فؤد: (وسبقه إليه القفال) عبارة النهاية لِعَدَمِ أَطْلَاعِهِ على كلام القفال اهـ يعني قوافق بحثه ما قاله القفال ع ش. فؤد: (صفته أو محله) عبارة شرح الرُّوض أي وشرح البهجة تقتضي اختيار الأمرين وهي نعم إن يبيِّن صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرقعة انتهت اهـ سم وكذا تقتضيه عبارة النهاية وهي وإلا بأن يبيِّن محله وصفته صح ولا فرق كما قاله القفال بين الإشارة إلى الثوب أو وصفه اهـ. فؤد: (بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً اهـ سم.
 فؤد: (أو وصفه) أو بمعنى الواو. فؤد: (وتارة تُقدَّر الخ) عطف على قوله تارة تُقدَّر المنفعة بزمان فقط. فؤد: (فقط) أي لا بزمن أيضاً اهـ سم.

فؤد: (أو غيره) كقباء أو سراويل. فؤد: (ولأن بأن يبيِّن صفته أو محله) عبارة شرح الرُّوض تقتضي اختيار الأمرين وهي نعم إن يبيِّن صفة العمل ونوع محله صح كما بحثه ابن الرقعة الخ. فؤد: (لانه لا فرق بين الإشارة إلى الثوب) أي مثلاً. فؤد: (فقط) أي لا بزمن أيضاً.

أي المثل والزمان (فاستأجره ليخيطه) أي هذا الثوب يوماً مُعَيَّنًا أو ليحورت هذه الأرض أو يبنى هذا الحائط (بياض النهار) المُعَيَّن (لم يصح في الأصح) للفرق إذ قد يتقدم المثل، وقد يتأخر نعم إن قصد التقدير بالمثل فقط وإن ذكر الزمن إنما هو للمحمل على التعجيل صح على الوجه قال السبكي وغيره أخذًا من نص البوطيني وبصح أيضًا فيما لو صغر الثوب بحيث يفزع منه عادة في دون النهار اهـ، ولا يخلو عن نظري؛ لأنه قد يعرض له عائق عن إكماله في ذلك النهار إلا أن يجاب بأنه خلاف الأصل بل والغالب فلم يلتفت إليه ويظهر أنه إذا عرض ذلك تخير المستأجر.

(فرغ) يستثنى من زمن الإجارة فعل المكتوبة ولو جمعة لم يخش من الذهاب إليها

• قوله: (يومًا مُعَيَّنًا) يعني عنه بياض النهار المُعَيَّن. • قوله: (أو يبنى هذه) الأولى هذا بالتذكير. • قوله (سبي): (بياض النهار) الإضافة للبيان اهـ سم. • قوله: (صح إلخ) وقوله: (قال السبكي إلخ) وفاقا لشرح الروض والمنهج فيهما وخلافاً للمعني فيهما وللنهاية في الثاني. • قوله: (إلا أن يجاب بأنه) أي العائق (خلاف الأصل إلخ) فإن قيل لا يصح هذا الجواب؛ لأن علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب، قلت بل هو صحيح في نفسه؛ لأن حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما لا يكون خلاف الأصل والغالب لقوته حيث لا يخرجه بخلاف ما يخالف الغالب وإن لم يخالف الأصل ليضعفه ويقه فلا اغتيار به فليتأمل واعلم أن بهذا الجواب الذي ذكره الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو أسلم في قفيز جنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه إذ لا أصل ولا غالب ثم اهـ سم وأراد به الرد على النهاية والمعني وفي الرشد أيضًا ما يؤيد الرد. • قوله: (عرض ذلك) أي العائق على خلاف الغالب. • قوله: (فعل المكتوبة) أي زمن أي قبضتها

• قوله في (سبي): (بياض النهار) لعل الإضافة فيه بيانية. • قوله في (سبي): (لم يصح في الأصح) قال الشارح والثاني يقول ذكر النهار للتعجيل اهـ. يعني أنه محمول على التعجيل، وإن كان ظاهره الشرطية وإن لم يقصد بذكره مجرد التعجيل وبهذا تظهر مغايرة هذا لما استثناء بقوله نعم إلخ لأنه مفروض في قصد التعجيل بهذا اللفظ. • قوله: (ولا يخلو عن نظري) م. ر. • قوله: (إلا أن يجاب بأنه خلاف الأصل) بل والغالب فإن قيل لا يصح هذا الجواب؛ لأن علة البطلان الاحتمال وهو موجود مع مخالفة الأصل والغالب قلت بل هو صحيح في نفسه؛ لأن حاصل الجواب حمل الاحتمال الذي هو علة البطلان على ما يكون خلاف الأصل والغالب، وإن لم يخالف الأصل ليضعفه ويقه فلا اغتيار به فليتأمل واعلم أن بهذا الجواب الذي ذكره الشارح يجاب عن قياس المنع على ما لو أسلم في قفيز جنطة على أن وزنه كذا حيث لا يصح لاحتمال زيادته أو نقصه؛ إذ لا أصل ولا غالب ثم. • قوله: (فرغ يستثنى من زمن الإجارة إلخ) قال في الروض وكذا سبب اليهودي أي مستثنى إن اغتيد أي لهم قال في شرحه وحكم التصاري في يوم الأحد كذلك قاله الزركشي قال وهل يلحق بذلك بقية أغياهما فيه نظر لا سيما التي تدوم أياما

على عمله وظهارتها وراتبها وزمن الأكل وقضاء الحاجة وظاهر أن المراد أقل زمن يحتاج إليه فيهما وهل زمن شراء ما يحتاجه لأكله كذلك فيه نظر، ويثبته أنه إن أمكن إعداده قبل العمل أو إنابة من يشتريه له تبرعاً لم يُقتَر له زمنه ولا نظر للمنة في الثانية ليقولهم إن الإنسان يستيكف من الاستعانة بمال الغير لا يذنيه ولا اغتفر له بأقل ما يُمكن أيضاً وهل يجري ذلك في شراء قوت مُمَوَّنه المحتاج إليه فيه نظر وظاهر دون نحو الذهاب للمسجد إلا إن قرب جداً وإمامه لا يطيل على احتمال ويلزمه تخفيفها مع إتمامها أي بأن يقتصر على أقل الكمال ولا يستوفي الكمال كما عُلِمَ مما مر في رضا المحصورين بالتطويل نعم تبطل إجارة أيام معينة باستثناء زمن ذلك على ما في قواعد الزركشي من تفريده استثناء من قاعدة أن الحاصل ضمنتنا

بمحله أو بالمسجد إذا استوى الزمان في حقه وإلا تعيّن محله واستجاره عُذر في ترك الجمعة والجماعة اهـ ش. ٥ فؤد: (في عمله) أي في فسادِه. ٥ فؤد: (وظهارتها إلخ) عطف على المكتوبة. ٥ فؤد: (وزمن الأكل) عطف على فعل إلخ. ٥ فؤد: (فيهما) أي الأكل وقضاء الحاجة. ٥ فؤد: (كذلك) أي مُستثنى. ٥ فؤد: (ولاً اغتفر إلخ) أي وإن لم يُمكن واحد من الإغداد والإنابة اغتفر له الشراء في أقل زمن يُمكن الشراء فيه. ٥ فؤد: (ذلك) أي تفصيل شراء ما يحتاجه لأكله. ٥ فؤد: (دون نحو الذهاب إلخ) حال من فعل المكتوبة أي لا يُستثنى نحو الذهاب للمسجد، ولو للجمعة بقيدها. ٥ فؤد: (إن قرب جداً إلخ) وتعلل المراد به ما مرّ أيضاً عن ع ش. ٥ فؤد: (وإمامه إلخ) الواو حالية. ٥ فؤد: (ويلزمه) أي الإمام. ٥ فؤد: (نعم تبطل إلخ) اعتمدته م ر. وظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم الجمعة إذ لا يؤدي إلى جهل م ر اهـ سم. عبارة النهاية واعلم أن أوقات الصلاة الخمس مُستثناة من الإجارة نعم تبطل باستثنائها من إجارة أيام معينة كما في قواعد الزركشي للجهل بمقدار الوقت المُستثنى مع إخراجِه عن مُسمى اللَّفْظ وإن وافق الاستثناء الشرعي وهو ظاهر وافق به الشيخ رحمه الله وإن نوزع فيه اهـ. وقوله: (وإن نوزع إلخ) تفريض للشارح قال ع ش قوله م ر وافق به الشيخ بقي ما لو أجز نفسه بشرط عدم الصلاة وصرف زمنها في العمل المُستأجر له هل يصح الإجارة ويلغو الشرط لاستثنائها شرعاً أم تبطل فيه نظر، والأقرب الأول للعلّة المذكورة اهـ ش. ٥ فؤد: (باستثناء زمن ذلك) أي زمن فعل المكتوبة إلخ وزمن الأكل إلخ وزمن شراء ما يحتاجه لأكله بقيده. ٥ فؤد: (من تفريده) أي حال كون القول بالطلاق باستثناء زمن ذلك من تفريده الزركشي. ٥ فؤد: (استثناء إلخ) أي حال كون الزركشي مُستثناً لذلك من قاعدة إلخ ويُحتمل أن التقدير من تفريده الزركشي باستثناء ذلك من قاعدة

والأقرب المنع إلخ اهـ، ولا يُنافي استثناء سبب اليهودي أنه إذا استعدي عليه يوم السبت أخضر؛ لأنه لِحَقْ تعلق به والإجارة تنزل على العمل المُتَّاد والجمعة للمُنْصِلِم مُستثناة أيضاً. ٥ فؤد: (نعم تبطل إلخ) اعتمدته م ر. ٥ فؤد: (باستثناء زمن ذلك) وظاهر أن هذا بخلاف استثناء نحو يوم الجمعة؛ إذ لا يؤدي إلى جهل م ر.

لا يضره التفرُّص له ووجهه بأن فيه الجهل بمقدار الوقت المُستثنى مع إخراجِه عن مُسمى اللفظ وإن وافق الاستثناء الشرعي اهـ، وفيه نظر ظاهر كما ترى بل الأوجه خلافه ثم رأيت من وجهه بما ذكر ثم قال لو قيل يصح وتحمّل الأوقات على العادة الغالية لم يعد.
(ويقدّر تعليم) نحو (القرآن بمدة) كشهر ونظير ما مر في نحو الخياطة ولا نظر لاختلاف صعوبة وسهولته؛ لأنه ليس عليه قدر مُعيّن حتى يُتعب نفسه في تحصيله هذا إن لم يُريد القرآن جميعه بل ما يُسمى قرآنًا فإن أراد جميعه كان من الجمع بين التقدير بالعمل والزمن وكذا إن أطلقا لقول الشافعي إن القرآن بال لا يُطلق إلا على الكل وفي دخول الجمع في المدة تردّد كما لو استأجر ظهراً ليركبه في الطريق واعتدّ نزول بعضهما هل يلزم المُكثري ذلك

إلخ. فود: (ووجه) أي ما في القواعد. فود: (اهـ) أي التوجيه. فود: (ثم قال إلخ) الأولى قال بفده لو قيل إلخ.

فود (سـ): (ويقدّر تعليم القرآن بمدة) لا يتعد أن يُعتبر بيان أن التعليم من أول القرآن أو آخره أو وسطه؛ لأن الغرض يختلف جداً بذلك فليراجع هل في المنقول ما يوافق أو يخالفه م ر اهـ سم.

فود: (كشهر) إلى قوله قيل وفيه نظر في النهاية والمغني. فود: (هذا) أي جواز تقدير تعلّم القرآن بمدة. فود: (فإن أراد جميعه) أي أو بعضاً مُعَيَّناً منه وإن قطع بحفظه عادة اهـ ع ش أي على مُختار النهاية والمغني خلافاً للشراح في مسألة التوب الصغير السابقة أتفا قَبِلَ الفرع. فود: (كان من الجمع إلخ) أي وهو مُبطل كما مر اهـ ع ش. فود: (وكذا إن أطلقا) أي فينبط أيضاً اهـ ع ش. فود: (لا يُطلق إلا على الكل) أي غالباً ولا فقد يُطلق ويُراد به الجنس الشامل للبعض أيضاً نهايةً وسم. فود: (وفي دخول الجمع) أي أيامها. فود: (في المدة) أي مدة التعليم وخرج به ما لو استأجره مدة الخياطة أو بناء أو غيرهما فإن أيام الجمع تدخل فيما قدره من الزمن وتُستثنى أوقات الصلاة على ما مر وظاهره وإن اطردت عادتهم في محل العقد بترك العمل في أيام الجمع اهـ ع ش. وقوله وظاهره وإن اطردت إلخ صرح بخلافه الروض وأقره سم بل هو خلاف ما يأتي عن البلقيني الذي اعتمدته النهاية والمغني فإنه على إطلاقه كما هو ظاهر وليس مخصوصاً بالتعليم وإن كان الكلام فيه. فود: (هل يلزم المُكثري ذلك) أي والزاجع للزوم لأنه غير ماذون فيه اهـ ع ش. فود: (والذي رجّحه إلخ) عبارة النهاية

فود (سـ): (ويقدّر تعليم القرآن بمدة) لا يتعد أن يُعتبر بيان أن التعليم من أول القرآن أو من آخره أو من أوسطه؛ لأن الغرض يختلف جداً بذلك ولا ينافي ذلك قوله ولا نظر لاختلاف إلخ وليس فيه بيان قدر مُعيّن حتى يلزم الجمع بين محل العمل والزمان، بل بيان البداية فليراجع هل في المنقول ما يوافق ذلك أو يخالفه م ر. فود: (وكذا إن أطلقا) اعتمدته م ر فليراجع. فود: (إلا على الكل) أي غالباً ولا فقد يُطلق ويُراد به الجنس الشامل للبعض أيضاً شرح م ر. فود: (وفي دخول الجمع في المدة) أي

والذي رجحه البلقيني عَدَمُ الدُخُولِ كالأحد للنصارى أخذًا من إفتاء القرآني أَنَّ السَّبْتَ لَا يَدْخُلُ فِي اسْتِجَارِ يَهُودِيٍّ شَهْرًا لِأَطْرَادِ الْعُرْفِ بِهِ، قِيلَ فِيهِ نَظَرٌ وَكَانَ وَجْهُهُ أَنَّ عُرْفَ الْيَهُودِ مُخَوِّمٌ لِلِاسْتِغْفَالِ يَوْمِ السَّبْتِ وَمِثْلُهُمُ النَّصَارَى فِي الْأَحَدِ بِخِلَافِ عُرْفِنَا فِي الْجُمُعِ (أَوْ تَعْيِينِ سُورٍ) كَامِلَةٍ أَوْ آيَاتٍ كَعَشْرِ مِنْ أَوَّلِ سُورَةٍ كَذَا لِلتَّفَاوُتِ وَشَرَطُ الْقَاضِي أَنَّ يَكُونَ فِي التَّعْلِيمِ كُفْلَةٌ كَأَنَّ لَا يَتَعَلَّمُ الْفَاتِحَةَ مِثْلًا إِلَّا فِي نِصْفِ يَوْمٍ فَإِنْ تَعَلَّمَهَا فِي مَوْثِقَيْنِ لَمْ يَصْخُحِ اسْتِجَارُ وَبِهِ جَزَمَ الرَّافِعِيُّ بِالنِّسْبَةِ لِلصُّدَاقِ وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْكُفْلَةِ عُرْفًا كَقِرَائَتِهَا، وَلَوْ مَرَّةً

وَالْأَوْجَهُ كَمَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ الْإِنْحَاءُ. هـ فَوَدُ: (هَذَا الدُّخُولُ) قِيَاسُهُ بِالْأَوَّلَى عَدَمُ دُخُولِ عِيْدِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، بَلْ لَا يَتَعَدُّ أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كَذَلِكَ مَرَّةً سَم. وَيَتَّبَعِي أَنَّ مِثْلَ أَيَّامِ التَّشْرِيقِ مَا لَوْ اخْتَلَاوَا بِطَالَةِ شَيْءٍ قَبْلَ يَوْمِ الْعِيدِ أَوْ بَعْدَهُ، بَلْ أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ كَالْأَيَّامِ الَّتِي اغْتِيذَ فِيهَا خُرُوجُ الْمُخْمَلِ مِثْلًا مَرَّةً ش. هـ فَوَدُ: (كَالْأَحَدِ لِلنَّصَارَى) وَفِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الزَّزْكَشِيُّ وَهَلْ يُلْحَقُ بِذَلِكَ بَقِيَّةُ أَغْيَادِهِمْ فِيهِ نَظَرٌ لَا سِيَّمَا الَّتِي تَدُومُ أَيَّامًا وَالْأَقْرَبُ الْمَنْعُ مَرَّةً سَم عَلَى حَجِّ مَرَّةً ش. هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ عُرْفِنَا فِي الْجُمُعِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ حَيْثُ اغْتِيذَ بِطَالَةِ الْجُمُعِ مَرَّةً سَم عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ قَدْ يُقَالُ لَا يُعَدُّ فِيهِ أَيُّ فِيمَا رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ مِنْ عَدَمِ الدُّخُولِ الْإِنْحَاءُ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِتَغْلِيمِ الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّ الْعُرْفَ مُطَرِّدٌ فِيهِ فِي سَائِرِ الْأَقْطَارِ بِتَغْلِيلِ التَّغْلِيمِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَأَمَّا غَيْرُهُ فَيَتَّبَعِي أَنَّ يَتَعَلَّقُ الْأَمْرُ فِيهِ بِأَطْرَادِ الْعُرْفِ فِي مَحَلِّ الْإِيجَارِ م. هـ فَوَدُ: (أَوْ آيَاتٍ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ أَقْرَأَ غَيْرَهُ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بَلِ الَّذِي إِلَى عَلَى أَنَّ التَّحْقِيقَ.

هـ فَوَدُ: (مِنْ أَوَّلِ سُورَةٍ كَذَا) أَوْ آخِرِهَا أَوْ وَسَطِهَا بِهَايَةٍ وَمُغْنِي وَسَيَّاتِي قَبْلَ الْفَرْعِ تَقْيِيدُ هَذَا بِأَنَّهُ يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْمُتَعَلِّقَيْنِ بِمَا يَقَعُ الْمَقْدُ عَلَى تَغْلِيمِهِ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمَاهُ وَكَلَّا مَنْ يَعْلَمُ ذَلِكَ وَلَا يَكْفِي أَنْ يَفْتَحَ الْمُضْحَفَ وَيَتَّبِعَا قَرَأْنَهُ. هـ فَوَدُ: (لِلتَّفَاوُتِ) صُعُوبَةٌ وَسُهُولَةٌ. هـ فَوَدُ: (وَشَرَطُ الْقَاضِي).

(فَرْعٌ): لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِجَفْظِ كَذَا مِنَ الْقُرْآنِ هَلْ يَفْسُدُ الْمَقْدُ؛ لِأَنَّ الْجَفْظَ لَيْسَ بِيَدِهِ كَمَا لَوْ شَرَطَ الشَّفَاءَ فِي الْمُدَاوَاةِ كَمَا يَأْتِي أَوْ يَصِحُّ لِأَنَّهُ الْمَقْصُودُ مِنَ التَّغْلِيمِ وَيُفْرَقُ فِيهِ نَظَرٌ سَم عَلَى حَجٍّ وَلَا يَتَعَدُّ الصَّحَّةُ لِمَا عُلِّلَ بِهِ مِنْ أَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ التَّغْلِيمِ الْجَفْظُ مَرَّةً ش. هـ فَوَدُ: (وَالَّذِي يُتَّبَعُ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى الْكُفْلَةِ) أَيِ الْفَاتِحَةِ. وَلَوْ عَزَفًا وَاحِدًا كَانَ ثَقُلَ عَلَيْهِ الثُّقُلُ بِهِ فَعَالَجَهُ لِيَعْرِفَهُ لَهُ مَرَّةً ش. هـ فَوَدُ: (كَقِرَائَتِهَا) أَيِ الْفَاتِحَةِ.

لِلتَّغْلِيمِ. هـ فَوَدُ: (وَالَّذِي رَجَّحَهُ الْبُلْقِينِيُّ عَدَمُ الدُّخُولِ) قِيَاسُهُ بِالْأَوَّلَى عَدَمُ دُخُولِ عِيْدِي الْفِطْرِ وَالْأَضْحَى، بَلْ لَا يَتَعَدُّ أَنَّ أَيَّامَ التَّشْرِيقِ كَذَلِكَ مَرَّةً. هـ فَوَدُ: (إِنَّ السَّبْتَ لَا يَدْخُلُ الْإِنْحَاءُ) اخْتِصَارٌ مَرَّةً.

هـ فَوَدُ: (بِخِلَافِ عُرْفِنَا فِي الْجُمُعِ) قَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ لَا أَثَرَ لِهَذَا الْفَرْقِ حَيْثُ اغْتِيذَ بِطَالَةِ الْجُمُعِ.

هـ فَوَدُ: (كَعَشْرِ مِنْ أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ كَذَا) أَوْ آخِرِهَا أَوْ وَسَطِهَا شَرْحٌ مَرَّةً وَهَذَا ظَاهِرٌ فِي حَافِظِ سُورَةٍ كَذَا وَفِي مَنْ قَرَأَهَا نَظَرًا وَخَوَّجَهَا أَمَّا عَامِّيٌّ غَيْرُ حَافِظٍ لَهَا وَلَا قَرَأَهَا نَظَرًا وَلَا سَمِعَهَا مِنْ غَيْرِهِ فَالْوَجْهُ عَدَمُ صِحَّةِ عَقْدِهِ لِجَهْلِهِ بِهَا وَبِصِفَتِهَا مِنْ نَحْوِ الصُّعُوبَةِ وَالشَّهُولَةِ مُطْلَقًا وَمُجَرَّدُ قَوْلِهِ مِنْ سُورَةٍ كَذَا لَا يُفِيدُهُ شَيْئًا فَلَا بُدَّ مِنْ صِحَّةِ الْعَقْدِ مِنْ إِسْمَاعِهِ إِذَاهَا قَبْلَ الْعَقْدِ أَوْ تَوَكُّلِهِ غَيْرِهِ فِيهِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي

خلاف ما يوهّمه قوله نصف يوم وجزم الماوردى بأنه لا يصح الاستعجاز لدون ثلاثة آيات لأنّ تعيّن القرآن يقتضي الإعجاز ودونها لا إعجاز فيه وفيه نظر ظاهر بل الذي يتّجه خلافه؛ لأنّ المدار هنا على من ينتفع به وما دون الثلاث ينتفع به، وأما الإعجاز فاعتباره إنّما هو لردّ عناد أو نحوه فلا مدخل له هنا على أنّ التحقيق أنّ ما دونها معجز كما قاله جفّج ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً؛ لأنّ الأمر في ذلك قريب فإن عيّن شيئاً تعيّن فإن أقرّاه غيره فالذي يتّجه أنّ له أجره المثل؛ لأنه أتى بأصل العمل المقصود كما أفهمه

هـ قوله: (ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً إلخ) قضيته أنّه يعلم ما شاء من القراءات لكن قال الماوردى والرويانى تقرّياً على ذلك يعلمه الأغلب من قراءة البلد كما لو أضدقها دراهم فإنه يتعيّن غالب دراهم البلد أي فإن لم يكن فيها أغلب علّمه ما شاء من ذلك وهذا أوجه اهـ معني عبارة ع ش أي فلو أطلقاً صحّ وحلّ على الغالب في بلده إن كان ولا أقرّاه ما شاء فإن تنازعا فيما يعلمه أجيب المعلّم اهـ .
هـ قوله: (فالذي يتّجه أنّه له أجره إلخ) واعتمد النهاية والمفني وسَمّ عدم استحقاقه الأجرة وفي سَمّ بعد

وعليهما بما عُدّ عليه إلخ وهو مفيد لما تقرّر قلبيّاً. (فرغ): لو استأجر ليحفظ كذا من القرآن هل يفسد العقد؛ لأنّ الحفظ ليس بيده كما لو شرط الشفاء في المداواة كما يأتي أو يصح؛ لأنّ المقصود منه التعليم ويُفرّق فيه نظر. هـ قوله: (وجزم الماوردى بأنه لا يصح الاستعجاز لدون ثلاث آيات؛ لأنّ تعيين إلخ) إن كان مراد الماوردى ما لو عيّن المستأجر له كاستأجرتك لتعليم آية أو آيتين من أوّل سورة كذا كما هو المفهوم من عبارة الشارح فلا وجه للقول بعدم الصحة ولا لاغتيار الإعجاز؛ لأنّ الآية والآيتين فيما ذكر لا يتقصان عن تعيين شعرٍ مباح للتعليم، وإن كان مراده ما لو قال لتعليم قرآن فهذا لا يوافق عبارة الشارح؛ إذ لا يقال في هذا أنّه استأجره لدون ثلاث آيات إذ ليس في هذا تعرّض للآيات ولا يُناسبه التعليل بما ذكر، بل إن كان الماوردى يرى صحة الاستعجاز للقرآن بدون تعيين فالمُناسب أن يقول صحّ الاستعجاز وتلزم تعليم ثلاث آيات أو أكثر ولا يكفي ما دونها، وإن كان لا يرى صحة ذلك للإلزام فالمُناسب أن يقول لم يصحّ للإلزام اللهم إلا أن يكون مراده ما لو استأجره لتعليم قرآن دون ثلاث آيات وفيه نظر أيضاً؛ لأنّ تقييده بدون الثلاث مبنيّ لإمراة فلا وجه لعدم الصحة مع ذلك وفي شرح م ر ويمكن حمل كلامه على ما لو استأجره لتعليم قرآن مقدّر بزمنٍ فيعتبر حينئذ ما يحصل به الإعجاز اهـ . وأقول فيه نظر أيضاً لأنّ بعض القرآن قرآن، وإن لم ينصّف بالإعجاز استغلاً ولهذا يخرم على الحنّب قراءة كلمة بل حزب مثلاً. هـ قوله: (وفيه نظر) كذا م ر. هـ قوله: (ولا يشترط تعيين قراءة نافع مثلاً إلخ) عبارة الباب ولا يتعيّن قراءة شيخٍ فيتعيّن غالب قراءة البلد اهـ . فلو لم يكن في البلد غالب فهل يُعتبر التّعيين في العقد أو يُحمل على واجدة من القراءات فيه نظر والثاني هو مقتضى قولهم أنّه لا يشترط تعيين قراءة شيخ وعلى هذا فلو طلب أحدهما قراءة شيخ والآخر قراءة آخر فمن يجاب. هـ قوله: (فإن أقرّاه غيره فالذي يتّجه أنّ له أجره المثل إلخ) قد يقال بل المتّجه أنّه لا أجره له؛ لأنّ

التعليل المذكور، ولو كان ينسى ما يتعلمه لوقته ففيه وجوه أصحها اعتبار الغراب الغالب في إعادة التعليم أنسي قبل انقضاء المجلس أو بعده فإن لم يكن غالب فالذي يظهر وجوب البيان في العقد فإن طرأ كونه ينسى بعده احتيل أن يقال يتخير الأجير وأن يقال لا يلزمه التجديد لما حفظ سواء فيما ذكر أنسيه قبل كمال الآية أم بعدها ثم رأيت شيخنا قال فإن لم يكن عرف غالب فالأوجه اعتبار ما دون الآية فإذا علمه بعضها فتسببه قبل أن يفرض من باقيها لزم الأجير إعادة تعليمها اهـ. وفي البيان محل الخلاف فيما إذا علمه آية فاكثرت وإلا وجبت الإعادة قطعاً؛ لأن بعض الآية لا يقع به الإعجاز اهـ. ولعل شيخنا أخذ ما ذكره من هذا وإن كان ما قاله فيما إذا لم يغلّب عرف وما في البيان فيما غلب وفيه نظر؛ لأننا إن اعتبرنا الإعجاز فدون ثلاث آيات لا إعجاز فيه على الأصح أو لم نعتبره وهو الوجه كما مرّ أنفاً أدركنا الأمر

نقله أي عدم الاستحقاق عن العباب والتجريد ما نصّه وهذا أي الخلاف في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عيّنه فلا أجر له وتفسخ الإجارة لمضي المدّة اهـ. وفي ع ش. هل المراد أنه لا يستحق أجره الكلمات التي فيها الخلاف بين نافع مثلاً وغيره أو جميع ما علمه إياه فيه نظر ولا يتعد الأول وإن كان المتبادر من كلامه م ر الثاني ويتبيّن أن هذا الخلاف يجري فيما لو أجره لقراءة على قبر أو قراءة ليلة عنده اهـ. قود: (التعليل المذكور) أي بقوله لأن الأمر إلخ. قود: (نسي قبل إلخ) أي سواء نسي إلخ ويحتمل أن المراد إذا نسي إلخ. قود: (وجوب البيان) أي لزوم الإعادة أو عدمه مطلقاً أو الإعادة في الشبان قبل انقضاء المجلس لا بعده أو قبل تمام الآية لا بعده.

قود: (ينسى بعده) أي التعليم. قود: (فيما ذكر) أي من الوجوه والاحتمالات والتزجيج. قود: (فيما إذا علمه آية إلخ) أي ثم نسيها. قود: (ثم رأيت شيخنا إلخ) مقابل قوله السابق والذي يظهر إلخ. قود: (قال فإن لم يكن عرف إلخ) اعتمدته المصنف. قود: (وفيه نظر) أي فيما في البيان.

قود: (على الأصح) قد يقال هذا منافٍ لقوله السابق على أن التحقيق إلخ ويجاب بأن التحقيق ما يقتضيه للدليل وقد يكون خلاف المصحح لشهرته أو لذهاب الأكثر إليه فقوله على أن التحقيق بمثابة قولهم الأوجه مذكراً أو الأقوى أو المختار أي من حيث الدليل اهـ سيّد عمر. قود: (كما مرّ أنفاً) أي

ما أتى به ليس بالصفة المشروطة فهو متبرّع به ويجب عليه تعليم المشروط ثم رأيت العباب رجّحه فقال فإن عيّنت قراءة شيخ تعيّن، وإن أقرأه غيرها فمتبرّع ولزمه تعليم ما التزمه اهـ. وعبارة تجريد فهل له أجره المثل أو لا وجهان في الزايفي في الصداق اهـ، وهذا في التقدير بالعمل فلو قدرت بزمان كشهركذا وأقرأه فيه غير ما عليه فلا أجر له وتفسخ الإجارة لمضي المدّة م ر. قود: (ولو كان ينسى ما يتعلمه) هذا نص في أن المراد بتعليم القرآن تعليم نتيجته من الحفظ خلافاً لما توهمه جمع من الطلبة من أن المراد به مجرد استخراج الكلمات ومع ذلك فهذا لا ينافي ما قدمته من التردد في صحة الإجارة إذا استأجره للتخفيف؛ لأنه ليس في قدرته وذلك لظهور الفرق بين الاشتراط الصريح والفنني

على الغرف الغالب في الآفة ودونها وعند عَدَمِ الْعَلِيَّةِ هناك إنباهم فاحتيج لبيانه في العقيد والا
بطل وبه يتجه ما ذكرته ويُشترط تعيين المتعلم وإسلامه أو رجاء إسلامه ويُفترق بينه وبين عَدَمِ
جواز بيع نحو مصحفٍ ممن يُرجى إسلامه بأن ما يترتب على خُلف الرجاء فيه من الامتھان
أفحش مما يترتب على التعليم هنا لا رؤيته ولا اختبار جفظة نعم إن وجد فيه خارجاً عن عادة
أمثاله تحوّر كما بَحَثَهُ ابنُ الرُّفْعَةِ وَعَلَّمَهُمَا بما عَقَدَ عليه والا وكلا من يُعَلِّمُهُ ولا يكفي أن
يفتحا المصحف ويُعَيِّنَا قدرًا منه لاختلاف المشار إليه صعوبة وسهولة وفارق الاكتفاء
بمُشاهدة الكفيل في البيع كما مرُّ بأنه توثقة للعقد لا معقود عليه وبسهل السؤال عنه فحَفَّ
أمره.

(فرغ) بصح الاستجاء للخدمة ثم إن عَيَّنَا شيئاً أتبع والا أتبع الغرف اللاتق بالاجير والمستاجر
وكان الهروي بيته بقوله يدخل فيها إذا أطلقت غسل ثوب وحياطته وخبز وطحن وعجن
والإقاد نار في ثور وعلف دابة وعلب حلوبة وخدمة زوجة وفرش في دار وحمل ماء ليشرب

بقوله بل الذي يتجه خلافه إلخ. • قوله: (وبه) أي بتوجيه التظير بقوله لاتا إلخ وقوله: (ما ذكرته) أي قوله
فإن لم يكن غالب فالذي يظهر إلخ. • قوله: (وُشترط) إلى قوله وفارق في المعنى وإلى الفرع في
النهاية. • قوله: (وُشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لا رؤيته اه سم. وقال
الرشيد قوله تعيين المتعلم أي فلا يصح استاجرتك لتعليم أحد عدي اه. • قوله: (بيته) أي بين جواز
الإجارة لتعليم من يُرجى إسلامه. • قوله: (فيه) أي البيع اه ع ش. • قوله: (على التعليم) أي على خلف
الرجاء فيه. • قوله: (لا رؤيته إلخ) أي كما قال الغزالي م ر اه سم. وكذا لا يُشترط تعيين الموضع الذي
يُقرئه فيه اه معني. • قوله: (إن وجدته فيه) أي وجد المتعلم المتعلم في الجفظة. • قوله: (وعلمهما إلخ)
أي المتعاقدين وهو عطف على قوله تعيين المتعلم قال سم هذا راجع لقوله أو تعيين سور وظاهره عَدَمُ
رجوعه لما قبله من قوله ويُقدَّرُ تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك م ر وقوله: (بما عَقَدَ عليه) شامل
لكل القرآن وبعضه اه. • قوله: (وكلا) أي إذا جهل كل منهما والا فيوكل الجاهل منهما فقط ويتصور
جهل الاجير في إجارة الذمة فقط سيّد عمر وكذا يتصور بأن يُعلم من المصحف دون الجفظة ولا يلزم
من العلم من المصحف معرفة السورة التي يُريد العقد عليها ع ش. • قوله: (بأنه) أي الكفيل وكذا ضمير
عنه وضمير أمره. • قوله: (وسهل إلخ) عطف على توثقة إلخ.

• قوله: (بيته) أي الغرف. • قوله: (فيها) أي الخدمة.

فليتأمل. • قوله: (وُشترط تعيين المتعلم) كان المراد أنه يكفي وصفه بدليل لا رؤيته. • قوله: (لا رؤيته)
أي كما قال الغزالي م ر. • قوله: (وعلمهما بما عَقَدَ عليه والا وكلا من يُعَلِّمُهُ) هذا راجع لقوله أو تعيين
سور، وظاهره عَدَمُ رجوعه لما قبله من قوله ويُقدَّرُ تعليم القرآن بمدة وتوقف في ذلك م ر وقوله بما
عَقَدَ عليه شامل لكل القرآن وبعضه.

المُستأجرُ أو يَطْلُهُرُ اهـ. لكنْ تَقَلَّ الصُّعْلُو كَيْ عَنْ شَيْوَجِهِ أَنَّهُ لَا يَدْخُلُ عِلْفُ الدَائِيَّةِ وَخَلْبُ الحَلْبُوَّةِ وَيَأْتِي أَوَائِلُ الوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ أَنَّهُ لَا تَجِبُ كِتَابَةُ بِنَاءٍ (وَفِي) اسْتِجَارِ شَخْصٍ لِفِعْلِ (الْبِنَاءِ) عَلَى أَرْضٍ أَوْ نَحْوِ سَقْفٍ (يُبَيِّنُ الْوَضْعَ) الَّذِي يَبْنِي فِيهِ الْجِدَارَ (وَالطُّولَ) لَهُ وَهُوَ الْإِمْتِدَادُ مِنْ أَحَدِي الرَّابِئَتَيْنِ إِلَى الْأُخْرَى (وَالْعَرْضَ) وَهُوَ مَا بَيْنَ وَجْهَيْ الْجِدَارِ (وَالسَّكْكَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَهُوَ الارتفاعُ إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ (وَمَا يَبْنِي بِهِ) مِنْ حَجَرٍ أَوْ غَيْرِهِ (وَكَيْفِيَّةُ الْبِنَاءِ) أَهْوُ مُنْضَدُّ أَوْ مُسْتَمٌّ أَوْ مُجَوَّفٌ (إِنْ قُدِّرَ بِالْعَمَلِ) أَوْ بِالزَّمَنِ كَمَا صَوَّخَ بِهِ الْعِمْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ لِاخْتِلَافِ الْفَرْضِ بِهِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي خِيَاطَةِ قُدْرَتِ بَرَزْمَنِ أَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يُعَيَّنَ مَا يَحِيطُهُ وَفَارَقَ مَا ذَكَرَ تَقْدِيرَ الْحَفْرِ بِالزَّمَنِ فَإِنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ فِيهِ بَيَانُ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ بَأَنَّ الْفَرْضَ يَخْتَلِفُ فِي الْخِيَاطَةِ

قوله: (اهـ) أي قول الهروي. قوله: (أنه لا تجب) أي على الموصي بمنفعة كتابة وبناء أي وقياس ذلك أنهما لا يدخلان في الخدمة.

قوله (سني): (وفي البناء يبين الخ) ويبين في النسخة عدد الأوراق وأسطر الصفحة وقدر القطع أي كونه في نصف الفرخ أو كامله والحواشي ويجوز التقدير فيها بالمدّة قال الأذري ولا يعمد اشتراط رؤية خط الأجير وهو كما قال ولم يتعرضوا لبيان دقة الخط وغلظه والأوجه اغتيابه إن اختلف فيه غرض والآ فلا يبين في الرعي المدّة وجنس الحيوان ونوعه ويجوز العقد على قطع معين وعلى قطع في النعمة، ولو لم يبين فيه المدّة اكتفى بالعرف اهـ ونهاية وكذا في المظني لا قوله قال إلى قوله ويبيّن قال ع ش قوله اكتفى بالعرف أي إذا كان في محل العقد عرف مطرد والآ فلا بد من بيان عدده اهـ.

قوله: (استجار شخص) إلى قوله وأتقن في النهاية. قوله: (أو نحو سقّف) كجدار اهـ ع ش.

قوله (سني): (وما يبيني به) نعم إن كان ما يبيني به حاضرا فمشاهدته تُفني عن تبينه نهاية ومُفني وشرحا الرّوض والمنهج. قوله: (أهو مُنْضَدُّ الخ) المُنْضَدُّ ما جُمِلَ بَعْضُهُ فَوْقَ بَعْضٍ وَالْمُجَوَّفُ مَا فِيهِ تَجْوِيفٌ وَالْمُسْتَمُّ الْمَمْلُوءُ اهـ كَرَدِيّ عِبَارَةُ الْبَجِيرِيِّ عَنِ الْحَفْنِيِّ قَوْلُهُ مُنْضَدًّا أَيْ مَحْشَوْا وَقَوْلُهُ أَوْ مُجَوَّفًا أَيْ غَيْرَ مَحْشَوْ وَقَوْلُهُ أَوْ مُسْتَمًّا أَيْ عَلَى صُورَةِ سَنَامِ الْبَعِيرِ اهـ. قوله: (أو بالزمن الخ) عبارة شرح المنهج والفَرَزِ والمُفْنِي وَإِنْ قُدِّرَ بَرَزْمَنِ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى بَيَانِ غَيْرِ الصِّفَةِ اهـ يَفْنِي غَيْرَ مَا يَبْنِي بِهِ وَكَيْفِيَّةُ الْبِنَاءِ.

قوله: (كما صرّح به) إلى قوله وفارّق الخ مُتَعَلِّقٌ بِالزَّمَنِ الَّذِي زَادَهُ اهـ رَشِيدِيّ. قوله: (العمراني) كذا في النهاية والمُفْنِي وَجِبَارَةُ شَرْحِ الرّوضِ الْفَارِقِيّ وَغَيْرُهُ قَالَ الرّشِيدِيّ قَوْلُهُ م ر الْعِمْرَانِيُّ صَوَابُهُ الْفَارِقِيّ كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي شَرْحِ الرّوضِ الَّذِي تَقَلَّ الشَّارِحُ م ر عِبَارَتُهُ مَعَ الْمُتَنِّ بِالْحَرْفِ اهـ وَيُذَقُّ بِاحْتِمَالِ أَنَّ شَرْحَ الرّوضِ ادْخَلَ الْعِمْرَانِيُّ فِي الْغَيْرِ. قوله: (وفارّق ما ذكر تقدير الحفر الخ) عبارة الرّوضِ وَيَقْدَرُ

قوله في (سني): (وما يبيني به) قال في شرح الرّوضِ نَعَمْ إِنْ كَانَ مَا يَبْنِي بِهِ حَاضِرًا فَمُشَاهَدَتُهُ تُفْنِي عَنْ تَبِينِهِ اهـ. قوله: (وفارّق ما ذكر تقدير الحفر بالزمن فإنه لا يشترط الخ) قال في الرّوضِ وَيَقْدَرُ الْحَفْرُ وَضَرْبُ اللَّيْنِ وَالْبِنَاءُ بِالزَّمَانِ كَأَسْتَجَرْتُكَ لِتَحْفِرَ لِي أَوْ تَبْنِي أَوْ تَضْرِبَ اللَّيْنَ لِي شَهْرًا وَيَالْعَمَلِ فَيُبَيِّنُ فِي

والبناء بخلاف الحفر ولو استأجر محلًّا للبناء عليه وهو نحو سقيف اشترط جميع ذلك أو أرض اشترط غير الارتفاع وما يبنى به وصف البناء؛ لأنها تحمِلُ كُلَّ شيءٍ وأفتى ابن الرُّفعة في استئجار علوِّ دُكَّانٍ موقوفة للبناء عليه بجوازه إن كان عليه حالة الوقف بناءً وتعذرت إعادته حالاً ومالاً ولم يضرَّ بالشفل قال وإن لم يكن عليه بناءً واعتيد انتفاع المستأجر بسطحه وكان البناء عليه يمتنع من ذلك وتنقُصُ بسببه أجرته لم يجوز وإن زادت أجره البناء على ما نقص من أجرته؛ لأن ذلك تغيير للوقف مع إمكان بقاءه وإن لم يوجد ذلك جاز واعترض السبكي ما قاله من الجواز بأنه خلاف المنقول لقولهم لو انقلع البناء والفراش لم يؤجر الأرض

الحفر وضرب اللَّبَنِ والبناء بالزمان كاستأجرْتُكَ لِتُخْفِرَ لِي أو تَبْنِي أو تُضْرِبَ اللَّبَنَ لِي شَهْرًا وبالعَمَلِ قَبِيْنٌ فِي الْحَفْرِ طَوْلَ النَّهْرِ وَالْبَيْتِ وَالْقَبْرِ وَعَرْضُهَا وَعُمُقُهَا وَلِيَعْرِفَ أَيُّ الْأَجِيرِ الْأَرْضَ أَيُّ بِالرُّؤْيَةِ اهـ عبارة شرحه وقضية كلامه كاصله عَدَمُ اشْتِرَاطِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي التَّقْدِيرِ بِالزَّمَانِ لَكِنْ مَرَّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ لِلْخِيَاطَةِ شَهْرًا بَيَانُ الْقَوْبِ وَمَا يُرَادُ مِنْهُ وَنَوْعُ الْخِيَاطَةِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْفَرْضَ يَخْتَلِفُ فِي الْخِيَاطَةِ بِخِلَافِ الْحَفْرِ اهـ عبارة النهاية والمغني ويبيِّنُ فِي الْأَسْتِجَارِ لِضَرْبِ اللَّبَنِ إِذَا قَدَّرَ بِالْعَمَلِ الْعَدَّةَ وَالْقَالَ بِفَتْحِ اللَّامِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَسُمْكًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّيْسِيْنِ فَإِنْ قَدَّرَ بِالزَّمَانِ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْعَدَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ اهـ. قُودُ: (وَهُوَ نَحْوُ سَقْفٍ) كَجِدَارٍ سَمِيعٍ ش. قُودُ: (لِلْبِنَاءِ عَلَيْهِ) مُتَعَلِّقٌ بِاسْتِجَارِ الْبَيْتِ وَقَوْلُهُ: (وَبِجَوَازِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ وَأَفْتَى. قُودُ: (عَلَيْهِ) أَيُّ الْعُلُوِّ. قُودُ: (إِعَادَتُهُ) أَيُّ الْبِنَاءِ الْقَدِيمِ وَقَوْلُهُ: (وَلَمْ يَضُرَّ) أَيُّ الْبِنَاءِ الْمُحْدَثِ. قُودُ: (وَأِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ الْبَيْتَ) شَامِلٌ لِمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِسَبَبِهِ الْأَجْرَ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي ذَلِكَ اهـ ع ش أَيُّ الظَّاهِرِ عَدَمُ جَوَازِهِ حَيْثُ يُعَادَى رِعَايَةُ لَشَرْطِ الْوَاقِفِ. قُودُ: (بِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ لِقَوْلِهِمْ الْبَيْتَ) قَدْ يَمْنَعُ وَرُودُ هَذَا

الحفر طول النَّهْرِ وَالْبَيْتِ وَالْقَبْرِ وَعَرْضُهَا وَعُمُقُهَا وَلِيَعْرِفَ أَيُّ الْأَجِيرِ الْأَرْضَ أَيُّ بِالرُّؤْيَةِ لِيَعْرِفَ صَلَابَتَهَا وَرَخَاوَتَهَا اهـ. قَالَ فِي شَرْحِهِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ كَاصِلُهُ عَدَمُ اشْتِرَاطِ هَذِهِ الْأُمُورِ فِي التَّقْدِيرِ بِالزَّمَانِ، لَكِنْ مَرَّ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ فِي الْإِجَارَةِ لِلْخِيَاطَةِ شَهْرًا بَيَانُ الْقَوْبِ وَمَا يُرَادُ مِنْهُ وَنَوْعُ الْخِيَاطَةِ وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَّ الْفَرْضَ يَخْتَلِفُ فِي الْخِيَاطَةِ بِخِلَافِ الْحَفْرِ اهـ. وَهَلْ يَكْفِي إِطْلَاقُ اللَّبَنِ عَنْ بَيَانِ قَدْرِ اللَّبَنِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَسُمْكًا فِي لِي الضَّرْبِ لِي اللَّبَنِ شَهْرًا وَلَا عَرَفَ مُطَرِّدٌ فِي قَدْرِهَا، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ إِطْلَاقِ هَذِهِ الْبَيَانَةِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ بَيَانِهِ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي شَرْحِ مَرْمَنِ نَصَّهُ وَيَبِيِّنُ فِي الْأَسْتِجَارِ لِضَرْبِ اللَّبَنِ إِذَا قَدَّرَ بِالْعَمَلِ الْعَدَّةَ وَالْقَالَ بِفَتْحِ اللَّامِ طَوْلًا وَعَرْضًا وَسُمْكًا إِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْرُوفًا وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَى التَّيْسِيْنِ فَإِنْ قَدَّرَ بِالزَّمَانِ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى ذِكْرِ الْعَدَّةِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْعِمْرَانِيُّ وَغَيْرُهُ فَقَوْلُ الشَّارِحِ فَإِنْ قَدَّرَ بِالزَّمَانِ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى بَيَانِ مَا ذَكَرَ أَيُّ جَمِيعِهِ فَلَا يُنَافِيهِ وَجُوبُ بَيَانِ صِفَتِهِ اهـ. قُودُ: (وَهُوَ نَحْوُ سَقْفٍ) كَجِدَارٍ.

قُودُ: (وَأِنْ لَمْ يَوْجَدْ ذَلِكَ جَازًا) شَامِلٌ لِمَا إِذَا مَنَعَ مِنْ ذَلِكَ وَلَمْ يَنْقُصْ بِسَبَبِهِ الْأَجْرَ فَلْيَتَأَمَّلْ فِي ذَلِكَ. قُودُ: (وَاخْتَرَضَ السُّبْكِيُّ مَا قَالَهُ مِنَ الْجَوَازِ بِأَنَّهُ خِلَافُ الْمَنْقُولِ لِقَوْلِهِمْ الْبَيْتَ) قَدْ يَمْنَعُ وَرُودُ هَذَا

ليتني فيها غير ما كانت عليه بل يتفيع بها بزرع أو نحوه إلى أن تُعاد إما كانت عليه وخلاف المذرك؛ لأن الباني قد يستولي عليه ويدعي ملك الشغل ويعجز الناظر عن بيته تدفعه.

(وإذا صلحت) بفتح اللام وضمها (الأرض لبناء وزراعة وغراس) أو لائتين من ذلك (اشتراط) في صحة إجارتها (ههين) نوع (المنفعة) المستأجر لها لاختلاف ضررها (ويكفي تصنع الزراعة) بأن يقول للزراعة أو ليزرعها (عن ذكر ما يزرع في الأصح) فيزرع ما شاء لقلته تفاوت أنواع الزرع ومن ثم لم يترد على أقلها ضرراً وأجزيا ذلك في لغرس أو ليتني فلا يشترط بيان أفرادهما فيغرس أو يبنى ما شاء واعتراضا بكثرة التفاوت في أنواع هذين ويؤد بمنع ذلك فإيهام المثني اختصاص ذلك بالزراعة غير مراد وخرج بصلحت لذلك ما لو لم تصلح إلا لأحدهما فلا

على ابن الرقعة لتقييده بما إذا تعددت الإعادة حالاً ومآلاً وهذا فيما إذا رجيت الإعادة اه سم.

• قوله: (ليتني الخ) والمراد به ما يشمل الغراس. • قوله: (غير ما كانت عليه) الأولى كان عليها.

• قوله (سني): (وإذا صلحت الخ) أي بحسب المادة والآقالب الأراضي يتأتى فيها كل من الثلاثة اه ع ش. • قوله: (بفتح اللام) إلى قوله وفيما إذا في المثني وإلى قوله على أنه لو قيل في النهاية. • قوله: (نوع) المنفعة) فلو اختلفا في ذلك فليتني تصديق المالك اه ع ش.

• قوله (سني): (ويكفي تعيين الزراعة) (واقعة) آجر أرضاً للزراعة فعملها المستأجر فثبت بها عشب فليمن يكون أجاب شيخنا بأنه للمالك؛ لأن الأغيار لا تملك بعقد الإجارة وإنما تملك به المنافع اه دميري أي ومعلوم أن الأجرة التي وقع بها العقد تلزم المستأجر لما تقدم أنها تجب بقض العين وقياس ما أجاب به أن ما يطلع في خلل الزرع من غير بذر المستأجر كالحشيش مثلاً يكون للمالك الأرض اه ع ش وفي كل من المقيس والمقيس عليه وقفة والقلب أميل إلى خلافه فليأرجع. • قوله: (فيزرع ما شاء) شامل لتعوي القصب والأرز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه أن يتقيد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وإن عمم فقال تزرع ما شئت م ر اه سم عبارة ع ش. قوله م ر. فيزرع ما شاء أي مما جرت به العادة، ولو من أنواع مختلفة وفي مرات مختلفة ثم رأيت في الزيادي وفي كلامه م ر. انتهى اه. أي فطريق زرع ما لم يجز العادة بزرعه في تلك الأرض أن ينص عليه. • قوله: (وأجزيا ذلك) أي الخلاف المذكور. • قوله: (فيغرس أو يبنى الخ) أي ولو بغرس البغض وبناء البغض اه ع ش وفيه وقفة فليأرجع. • قوله: (أو يبنى ما شاء) أي من دار أو حمام أو من غيرهما وقد مر ما يعلم منه أنه لا بد من بيان الموضع والطول والعرض اه رشدي أقول وقياس ما مر آنفاً عن سم وع ش في إطلاق الزراعة أن يتقيد الفراس والبناء بالمعتاد في مثل تلك الأرض ثم رأيت سم قد صرح به عند قول الشارح الآتي ولا يصح ليزرع وتغرس الخ. • قوله: (لذلك) أي للثلاثة أو لائتين منها. • قوله: (ما لو لم تصلح إلا لأحدهما) أي

على ابن الرقعة لتقييده بما إذا تعددت الإعادة حالاً ومآلاً وهذا فيما إذا رجيت الإعادة.

• قوله: (فيزرع ما شاء) شامل لتعوي القصب والأرز مع شدة ضرره بالنسبة لبقية أنواع الزرع والوجه أن

يُشْتَرَطُ تعيينه وفيما إذا لم تصلح إلا للزراعة يلزم غاصبتها في سني الجذب أجرة مثلها في مدة الاستيلاء عليها لإمكان الانتفاع بها بنحو ربط الدواب فيها، وأما إفتاء بعضهم بخلاف ذلك مُعَلَّلًا له بأنه لا أجرة لها في ذلك الوقت وعذاه غيره إلى يئوت مئى من حيث الانتفاع بالآلة في غير أيام الموسم فليس في محلّه؛ لأننا لا نعتبر في تغريم الغاصب أن للمفصوب أجرة بالفعل بل بالإمكان حيث أمكن الانتفاع به وجبت أجرته على أنه لو قيل في آلات مئى لا أجرة فيها مطلقًا لم يبعد؛ لأن مالِكها مُتَعَدُّ بوضعها ثم، فلم يُنَاسِبَ وجوب أجرة لها؛ لأن فيه منع الناس من استيفاء منافع أرضها المُباحة لهم (ولو قال) آجرْتُكها (لِشْتَبَع بها بما شئت صغ) ويصنع ما شاء لِرِضاه به، لكن شَرَطَ ابن الصباغ في أرض الزراعة عَدَمَ الإضرار فيجب إراحتها إذا اعتيدت كالدابة، وقد يُفَرَّقُ بأن إثماب الدابة المُضِرُّ بها حرام حتى على مالِكها بخلاف

بحسب المادة والآ فغالب الأراضي يتأثى فيها كل من الثلاثة اه ع ش . فود: (يلزم غاصبتها إلخ) لَعَلَّه لِلإِنْتِفاعِ الْمُمكنِ سم على حَجِّ قلو لم يُمكن الانتفاع بها إلا بالزراعة لم يَسْتَحِقْ أجرة لِمُدَّةِ الغُصْبِ اه ع ش وقد يُخَالَفُه ما سَيأتى من قول الشارح كالتَّهْيَاة؛ لأننا لا نَعْتَبِرُ إلخ . فود: (وعذاه غيره إلى يئوت مئى إلخ) أي قال مَنْ تَعَدَّى باستِعمالِ نحو جُذرائها لا أجرة عليه لِمَا اسْتَعْمَلَهُ اه سم . فود: (فليس في محلّه إلخ) عبارة التَّهْيَاة ويُلاحَقُ به فيما يَظْهَرُ بيوت مئى غير أيام الموسم؛ لأننا لا نَعْتَبِرُ إلخ قال الرشدِيُّ أي من حيث الآلة وإلا فأرضها لا تُملِكُ وما يُئى فيها واجب الهدم ثم ذَكَرَ قول الشارح على أنه لو قيل إلخ فاقتره . فود: (مطلقًا) أي في أيام الموسم وغيرها . فود: (منافع أرضها) أي أرض مئى .

فود: (لكن شرط إلخ) اعتمدَه المُعْنَى وكذا التَّهْيَاةُ عبارة لكن يُشْتَرَطُ أن يَشْتَبِعَ به على الوجه المُعتاد أي في تلك الأرض كما مرَّ نظيره في العارية وأفتى به الوالد رحمته الله وعَدَمَ الإضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أفتى به ابن الصلاح إراحة المأجور على الوجه المُعتاد كما في إراحة الدابة ولا أثر لِفَرَقِ بينهما بأن إثماب الدابة المُضِرُّ إلخ اه؛ لأن العادة مُحْكَمَةٌ والتَّعْمِيمُ مَحْمُولٌ عليها لِلْحَقِ الضَّرَرِ

يَتَقَيَّدُ بِالْمُعتَادِ في مثل تلك الأرض وإن عَمَّ فقال لِيَزَرَ ما شئت م ر . فود: (يلزم غاصبتها في سني الجذب أجرة مثلها إلخ) لَعَلَّه لِلإِنْتِفاعِ الْمُمكنِ . فود: (وعذاه غيره إلى يئوت مئى) أي قال مَنْ تَعَدَّى باستِعمالِ نحو جُذرائها لا أجرة عليه لِمَا اسْتَعْمَلَهُ . فود: (فليس في محلّه) كذا م ر . فود: (وجبت أجرته) كذا م ر . فود: (ويصنع ما شاء لِرِضاه به) لكن يُشْتَرَطُ أن يَشْتَبِعَ به على الوجه المُعتاد كما مرَّ نظيره في العارية وأفتى به شيخنا الشَّهاب الزملي وعَدَمَ الإضرار كما قاله ابن الصباغ فعليه كما أفتى به ابن الصلاح إراحة المأجور على الوجه المُعتاد كما في إراحة الدابة ولا أثر لِفَرَقِ بينهما بأن إثماب الدابة المُضِرُّ بها حرام حتى على مالِكها بخلاف الأرض؛ لأن العادة مُحْكَمَةٌ والتَّعْمِيمُ مَحْمُولٌ عليها لِلْحَقِ الضَّرَرِ بِالْمَالِكِ بِمُخَالَفَتِهَا شرح م ر .

الأرض، وظاهر أن الآدمي ليس مثلها في ذلك فلا تصح إجارته لينتفع به المؤجر ما شاء (وكذا) تصح (لو قال) له (إن شئت فازرع) ما (إن شئت فاغرس) ما (في الأصح) ويتخير بينهما فيصنع ما شاء من زرع أو غرس؛ لأنه رضي بالأضر ولا يصح لزرع وتغرس ولا أزرعها واغرسها لأنه لم يبين قدر كل منهما

للمالك بمخالفتهما اهـ وأقره سم. هـ فؤد: (وظاهر) إلى قول المنى وشترط في النهاية. هـ فؤد: (أن الآدمي إلخ) أي حراً كان أو رقيقاً، ولو قيل بالصحة والحمل على ما جرت به العادة في إيجار مثله لكان له وجه اهـ ع ش. هـ فؤد: (لينتفع به المؤجر) كذا في نسخ الشارح م ر وحيث قد تمت قراءته بفتح الجيم فيكون من باب الحذف أو الإيصال أي المؤجر له اهـ رشيد. هـ فؤد: (ويتخير) إلى قوله وإنما اعتبروا في المثني. هـ فؤد: (فيصنع ما شاء من زرع أو غرس) يتجه أن يجوز له زرع البغض وغرس البغض؛ لأنه أخف قطعاً من غرس الجميع الجائز له، بل قال له إن شئت فاغرس وإن شئت فابن أحمل جواز غرس البغض والبناء في البغض؛ لأنه رضي بكل من ضرري غرس الجميع وبنائه، وضرر التبعض إن لم يكن أقل من كل منهما ما زاد عليه ويحتمل م ر المنع لأنه لا يلزم من رضاه بمخص ضرر كل رضاه بالملق منهما إذ قد يزى بمخص ضرر ظاهر الأرض كما في البناء أو بمخص ضرر باطنها كما في الغرس دون المتبعض منهما فليأمل قلل هذا الوجه سم على حجة اهـ ش أي الاحتمال الثاني. هـ فؤد: (لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع أو تغرس باو كما في الررض قال في شرحه للإيهام لأنه جعل له

هـ فؤد: (وظاهر أن الآدمي إلخ) اعتداه م ر. هـ فؤد: (ويتخير بينهما فيصنع ما شاء من زرع أو غرس) يتجه أن يجوز له زرع البغض وغرس البغض؛ لأنه أخف قطعاً من غرس الجميع الجائز له وغاية زرع البغض فقط أنه عدول عن غرس ذلك البغض الجائز إلى ما هو أخف منه ولا وجه لمنعه، بل لو قال له إن شئت فاغرس وإن شئت فابن أحمل جواز غرس البغض والبناء في البغض؛ لأنه رضي بكل من ضرري غرس الجميع وبنائه وضرر التبعض إن لم يكن أقل من ضرر كل منهما ما زاد عليه ويحتمل المنع؛ لأنه لا يلزم من رضاه بمخص ضرر كل رضاه بالملق منهما؛ إذ قد يزى بمخص ضرر ظاهر الأرض كما في البناء أو بمخص ضرر باطنها كما في الغرس دون المتبعض منهما فليأمل قلل هذا الوجه سم. هـ فؤد: (ولا يصح لتزرع وتغرس) وكذا لتزرع أو تغرس باو كما في الررض قال في شرحه للإيهام؛ لأنه جعل له أحدهما لا بعينه حتى لو قال ذلك على معنى أنه يفعل أيهما شاء صح كما نقول عن التثريب اهـ. وقوله لأنه جعل له أحدهما لا بعينه مع قوله حتى إلخ يعلم منه الفرق بين البطلان في لتزرع أو تغرس والصحة في إن شئت فازرع، وإن شئت فاغرس وتوهم بعض الطلبة من قول الررض وكذا لو أجره ليغرس أو لبني وأطلق وغرس وبني ما شاء أنه مصور بجمعه بين الصيغتين في العقد بأن قال المؤجر أجرتك لتغرس أو لبني واستشكله بالبطلان في لتزرع أو لتغرس وهو خطأ، بل هو إشارة إلى مسألتين إحداهما أجرتكها لتغرس ولم يبين المفروض فيغرس ما شاء والثانية أجرتكها لبني ولم

بل قال القفال لا يصح أزرع النصف واغرس النصف حتى يُبين جانب كلٍّ (وَيُشْتَرَطُ فِي إِجَارَةِ دَائِيَّةٍ لِرُكُوبٍ) عَيْنًا أَوْ ذِمَّةً (مَعْرِفَةُ الرَّاكِبِ بِمُشَاهَدَةٍ أَوْ وَصْفٍ تَامٍّ) لَهُ بِنَحْوِ صَخَامَةٍ أَوْ نَحَافَةٍ لِيَعْرِفَ زِنَتَهُ تَحْمِيْنًا وَقَوْلُ الْجَلَالِ الْبُلْقِينِي لَا بُدَّ مِنَ الْوِزْنِ مَعَ الْوَصْفِ ضَعِيفٌ وَإِنَّمَا اعْتَبَرُوا فِي نَحْوِ الْمُحْمَلِ الْوَصْفَ مَعَ الْوِزْنِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا عُيِّنَ لَا يَتَقَيَّرُ وَالرَّاكِبُ قَدْ يَتَقَيَّرُ بِسَمَنِ أَوْ هُزَالٍ فَلَمْ يُعْتَبَرِ جَمِيعُهُمَا فِيهِ (وَقِيلَ لَا يَكْفِي الْوَصْفُ) وَتَتَعَيَّنُ الْمُشَاهَدَةُ لِلْخَبَرِ السَّابِقِ «لَيْسَ الْخَبَرُ كَالْمُعَانِيَةِ» وَلَمَّا بَاتَى أَنَّهُ لَا يَكْفِي وَصْفُ الرُّضِيعِ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ بَلِ الْأَوَّلُ بَحَثٌ لِهَما فَقَطْ (وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا) مَعَهُ مِنْ زَائِلَةٍ وَنَحْوِهَا كَمَا بِأَصْلِهِ وَلَا تَرُدُّ عَلَيْهِ خِلَافًا لِمَنْ رَزَعَهُ؛ لِأَنَّ كَلَامَهُ الْآتِي فِي الْمُحْمَلِ يُفِيدُهُ وَفِيمَا (يُرَكَّبُ عَلَيْهِ مِنْ مُحْمَلٍ وَغَيْرِهِ) كَسَرَجٍ أَوْ إِكَافٍ (إِنْ) فَحُشَّ تَفَاوُثُهُ وَلَمْ يَكُنْ هُنَاكَ عُرْفٌ مُطَرِّدٌ وَ (كَانَ) ذَلِكَ (لَهُ) أَيَّ تَحَثُّ يَدِهِ وَلَوْ بِعَارِيَةٍ يُشْتَرَطُ أَحَدُهُمَا إِنْ ذُكِرَ فِي الْعَقْدِ، لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ أَنَّهُ لَا بُدَّ هُنَا مِنْ

أَحَدَهُمَا لَا بَعَيْنَهُ حَتَّى لَوْ قَالَ ذَلِكَ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ أَيُّهُمَا شَاءَ صَحَّ كَمَا نُقِلَ عَنِ التَّقْرِيبِ اهـ وَقَضِيَّةٌ هَذَا أَيَّ مَا نُقِلَ عَنِ التَّقْرِيبِ الصَّحَّةُ فِي لَتَغْرِسَ أَوْ تَبْنِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ أَيُّهُمَا شَاءَ اهـ سَمَ وَمَا ذَكَرَهُ عَنِ الرُّؤُوسِ وَشَرَحَهُ فِي الْمُغْنِيِّ مِثْلَهُ وَقَوْلُهُ عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ الْخُ هَذَا يَجْرِي فِي لَتَزْرَعُ وَتَغْرِسَ وَفِي أَزْرَعَهَا وَاغْرِسَهَا بِالْوَاوِ كَمَا مَرَّ عَنِ النِّهَايَةِ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالِامْتِنَاعُ الشَّرْعِيُّ كَالْحَسَنِيِّ مَا يُصْرِّحُ بِهِ.

• قَوْلُهُ: (بَلِ الْقَفَالُ) أَيَّ كَمَا مَرَّ اهـ سَمَ أَيَّ قَبِيلُ قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالِامْتِنَاعُ الشَّرْعِيُّ الْخ. • قَوْلُهُ: (حَتَّى يُبَيِّنَ جَانِبَ كُلِّ) وَإِذَا بَيَّنَّ جَانِبَ كُلِّ جَازَ إِبْدَالُ الْغَرَسِ بِالزَّرْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ أَخْفَ اهـ سَمَ. • قَوْلُهُ: (هَيْئًا) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ ذُكِرَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَأَطَالُوا إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (جَمْعُهُمَا) أَيَّ الْوَصْفِ وَالْوِزْنِ.

• قَوْلُهُ: (كَالْمُعَانِيَةِ) وَفِي رِوَايَةِ كَالْعِيَانِ اهـ عَ ش. • قَوْلُهُ: (مَعَهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا تَرُدُّ إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (مِنْ زَائِلَةٍ) وَهِيَ ثِيَابٌ تُجْمَعُ وَيُضَمُّ بَعْضُهُمَا إِلَى بَعْضٍ اهـ كَزُدِّي أَيَّ وَتَوَضَّعُ عَلَى ظَهْرِ الدَّابَّةِ بَدَلًا نَحْوِ السَّرَجِ وَيُرَكَّبُ عَلَيْهَا. • قَوْلُهُ: (يُفِيدُهُ) أَيَّ لِدُخُولِهِ فِي قَوْلِهِ وَغَيْرِهِ اهـ. مُغْنِي.

• قَوْلُهُ (سَمَ): (مِنْ مَحْمُولٍ بِفَتْحٍ) الْمِيمُ الْأَوَّلَى وَكُسْرٍ الثَّانِيَةِ اهـ. مُغْنِي. • قَوْلُهُ: (تَفَاوُثُهُ) أَيَّ مَا يَزَكَّبُ عَلَيْهِ وَكَذَا الْإِشَارَةُ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ. • قَوْلُهُ: (يُشْتَرَطُ الْخُ) رَاجِعٌ لِقَوْلِهِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا مَعَهُ الْخُ أَوْ فِيمَا يَزَكَّبُ الْخُ وَيَبَيَّنُ لِبَاقِدَةِ التَّفْصِيلِ وَكَانَ الْأَنْسَبُ التَّفْرِيعُ وَلِذَا قَالَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِيُّ قَبْلَ شَرَطٍ مَعْرِفَتُهُ بِمُشَاهَدَتِهِ أَوْ وَصْفِهِ التَّامِّ اهـ وَقَوْلُهُ: (إِنْ ذَكَرَ) أَيَّ مَا مَرَّ مِمَّا مَعَهُ وَمَا يَزَكَّبُ عَلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ الْخُ) وَفَاقًا لِلرُّؤُوسِ وَالْبَهْجَةِ وَشَيْخِ الْإِسْلَامِ. • قَوْلُهُ: (لَا بُدَّ هُنَا) أَيَّ فِي نَحْوِ الْمُحْمَلِ.

يُعَيَّنُ مَا يَبْنِي بِهِ قَبَيْنِي مَا شَاءَ وَلَا يَتَعَدُّ فِيهِمَا التَّقْيِدُ بِالْمُعْتَادِ فِي مِثْلِ تِلْكَ الْأَرْضِ مِنَ الْغِرَاسِ وَالْبِنَاءِ وَقَضِيَّةٌ مَا تَقَدَّمَ عَنِ التَّقْرِيبِ الصَّحَّةُ فِي لَتَغْرِسَ أَوْ تَبْنِي عَلَى مَعْنَى أَنَّهُ يَفْعَلُ أَيُّهُمَا شَاءَ.

• قَوْلُهُ: (بَلِ الْقَفَالُ) أَيَّ كَمَا مَرَّ.

• قَوْلُهُ: (حَتَّى يُبَيِّنَ جَانِبَ كُلِّ) وَإِذَا بَيَّنَّ جَانِبَ كُلِّ جَازَ إِبْدَالُ الْغَرَسِ بِالزَّرْعِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ لِأَنَّهُ أَخْفَ.

الرؤية مع الامتحان باليد إن أمكن وألحقوا نحو المحتمل بالزائلة لا بالمحمول الآتي الاكتفاء فيه بأحد هذين؛ لأن الغرض كما تقرر أنه لا عرف مطرد ثم مع فحش تفاوته إذ نحو الخشب يتفاوت ثقله فلا يحيط به العيان وبه يرد تنظيم ابن الرفعة في ذلك أو من الوصف مع الوزن أما لو اطرد بما يركب عليه عرف أو لم يكن للراكب فلا محتاج لمعرفة ومحمّل في الأولى على العرف ويركبه المؤجّر في الثانية على ما يليق بالدابة كما يأتي وإن أحضر الراكب ما يركب

• قوله: (مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه اه سم وظاهر صنيح النهاية والمغني هنا اعتماد قضية التشبيه من كفاية الرؤية أو الوصف التام حيث حملا المثني على ظاهره وأسقطا قول الشارح لكن إلى أمالو اطرد.

• قوله: (إن أمكن) مفهومه كما يأتي عن المغني أنه إن لم يمكن الامتحان باليد كفت الرؤية.

• قوله: (وألحقوا) أي في اشتراط الرؤية مع الامتحان. • قوله: (الاختصاص) فاعل الآتي وقوله: (فيه) أي المحمول. • قوله: (بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان اه سم. وقال الكردّي أي المشاهدة والوصف التام اه. • قوله: (لأن الغرض إلخ) تعليل للإلحاق. • قوله: (فلا يحيط به) أي بنحو المحمل.

• قوله: (ثم) أي في نحو المحمل. • قوله: (وبه يرد إلخ) أي بالتعليل المذكور وقوله: (في ذلك) أي في الإلحاق. • قوله: (أو من الوصف إلخ) عطف على قوله من الرؤية إلخ أي وصف ما يركب عليه بضيقة أو سعة اه شرحا الرّوض والبهجة. • قوله: (أما لو اطرد) إلى قوله كما لو استأجر دابة في المغني إلّا قوله وصحني وإبريق وإداوة وقوله قال إلى المثني وقوله وزعم إلى المثني وقوله وقد يُغني عن الجنس وإلى قول المثني ويجب في النهاية إلّا قوله وقد يُغني عن الجنس.

• قوله: (للمغني) عبارة النهاية والمغني إلى ذكره اه ع ش. • قوله: (على ما يليق بالدابة) من سرج وإكاف أو زائلة أو غيرها اه شرح الرّوض. • قوله: (يليق بالدابة) ظاهره وإن لم يلق بالراكب ويوجه بأن عدم تعيينه ما يركب عليه رضا منه بما يصلح للدابة وإن لم يلق به وقد يقال لا بد من لياقته بكل من الراكب والدابة اه. • قوله: (كما يأتي) أي في الفصل الآتي بعد. • قوله: (وإن أحضر إلخ) غاية.

• قوله: (مع الامتحان باليد) أي فلا يكفي الرؤية بدون الامتحان ولا الوصف بدون الوزن خلافاً لقضية التشبيه وعبارة شرح الرّوض مع امتحانه الزائلة باليد كما نقله الأصل عن البهوي وأقره ثم ألحق بها المحمل والعمارة، لكن رد ابن الرفعة الإلحاق إلخ.

• قوله: (إن أمكن) انظر مفهومه. • قوله: (بأحد هذين) أي الرؤية والامتحان ش. • قوله: (أو من الوصف) قال في شرح الرّوض بضيقة أو سعة اه.

• قوله: (أو من الوصف) عطف على من الرؤية ش. • قوله: (ونحمل في الأولى على العرف) وبهذا يرد قول الأذرعّي يطلب الجمع بين هذا وبين قولهم الآتي يتبع في السرج العرف في الأصح شرح م ر.

عليه ولا بُدَّ في نحو المحمِّل من وطءٍ فيه يجلس عليه وكذا غطاءً له إن شَرَطَ في العقد ويُعرف أحدهما بأحدِ ذَيْنِكَ ما لم يكن فيه عُرفٌ مُطَرِّدٌ فيحتمَلُ الإطلاقُ عليه (ولو شَرَطَ) في عَقْدِ الإجارة (حملَ المعاليق) جنحٌ مُعلوقٍ بضَمِّ الميم، وقيل مِعْلَاقٌ كسفرةٍ وقيلٍ وصحنٍ والبرقي وإداوةٌ وقصعةٌ فارغةٌ أو فيها نحو ماءٍ أو زاد قال الماوردي ومضربةٌ ومخدةٌ (مطلقاً) عن الرؤية مع الامتِحالِ باليدِ وعن الوصفِ مع الوزنِ (فسدَ العقدُ في الأصح) لاختلافِ الناسِ فيها قِلَّةٌ وكثرةٌ ولا يُشترَطُ تقدُّرُ ما يأكله كُلُّ يومٍ (وإن لم يشترطه) أي حملَ المعاليق (لم يُستحقَّ

قوله: (ولا بُدَّ في نحو المخمِّل إلخ) أي سواء شَرَطَ في العقد أم لا اه شرح الرُّوضِ ويُفِيدُهُ أيضاً إطلاقُ الشارحِ كالتَّهْيِيةِ والمُغْنِي هُنا وتَقْيِيدُهُم في الغِطاءِ. قوله: (من وطءٍ) بكسرِ أوْلِهِ وهو ما يُفْرَشُ في المخمِّل ونَحْوِهِ لِجُلُوسِ عليه اه شرح الرُّوضِ. قوله: (وكذا غطاء إلخ) بكسرِ أوْلِهِ وهو ما يُسْتَقَلُّ به وَيَتَوَقَّى به مِنَ الشَّمْسِ والمَطَرِ فإن كان لِلْمَحْمِلِ ظَرْفٌ مِنْ يَدٍ أو أديمٍ فَكَالْغِطاءِ فيما ذَكَرَ شرح الرُّوضِ ومُغْنِي. قوله: (ويُعرفُ أحدهُما) أي يُشترَطُ مَعْرِفَةُ أَحَدِهِمَا أي الوطاءِ والغِطاءِ. قوله: (بأحدِ ذَيْنِكَ) أي بالرُّؤيةِ أو الوصفِ مُغْنِي وكُرْدِي وع ش وفي سَم بَعْدَ سَرَدٍ عبارة الرُّوضِ مع شرحه الموافقةُ لِهَذَا ما نُقِيه وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لامتِحالِ مع الرُّؤيةِ ولا لِلوزنِ مع الوصفِ وقولُ الشارحِ بأحدِ ذَيْنِكَ قد يُفِيدُ اغْتِيَارَهُمَا وقد يُنَاسِبُ ذلك ما يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الآتِي اه أي في تَفْسِيرِ مُطْلَقاً. قوله: (بضمِّ الميم) أي واللام اه ع ش. قوله: (مِعْلَاقٍ) أي بكسرِ الميم. قوله: (كسفرة إلخ) عبارة التَّهْيِيةِ والمُغْنِي وهو ما يُعْلَقُ على البعيرِ كسفرةٍ إلخ اه. قوله: (قال الماوردي إلخ) أي عَطَفًا على السُّفرةِ. قوله: (ولا يُشترَطُ تقدُّرُ ما يأكله إلخ) أي مِنَ الطَّعامِ المَحْمُولِ لِتَوَكُّلِ في الطَّرِيقِ وإِنَّمَا ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ هُنا لِإِنْسَابِهَا لِمَا أَفْهَمَهُ الْمُتَنُّ مِنْ اشْتِراطِ مَعْرِفَةِ المعاليقِ المشروطِ حَمْلُهَا التي منها الطَّعامُ كما أشارَ إليه الشارحُ بقوله السابقِ أو فيها نحو ماءٍ أو زاد. قوله: (تقدُّرُ ما يأكله) أي قِيَاسُ على العادةِ لِمثلهِ فَلَوْ اتَّفَقَ لَهُ عَدَمُ الْأَكْلِ لِإِضَافَةِ أو تَشْوِيشِ مَثَلًا قِيَّتِيهِ أَنَّهُ لَا يُجَبِّرُ على التَّصَرُّفِ فيما كان يأكله في تلكِ المَدَّةِ؛ لَأَنَّ ذَلِكَ يَقَعُ كَثِيرًا نَعَمَ لو ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ ذَلِكَ كَأَن اشْتَرَى مِنَ السُّوقِ ما أَكَلَهُ وَقَصَدَ ادِّخَارَ ما مَعَهُ مِنَ الزَّادِ لِيَبْقِيَ إِذَا ارْتَفَعَ السُّغْرُ كُلَّفَ نَقْصِ ما كان يأكله في تلكِ المَدَّةِ فَلَوْ امْتَنَعَ لَزِمَهُ أَجْرُهُ مِثْلِ حَمْلِهِ اه ع ش.

قوله (سُي): (لَمْ يَسْتَحَقَّ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ نِهَايةً وَمُغْنِي قال الرَّشِيدِيُّ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمُتَمَتِّينِ اه عبارة ع ش وَيَجُوزُ بِنَاؤُهُ لِلْفَاعِلِ يَعُودُ الضَّمِيرُ لِلْمُؤَجَّرِ بَلْ هُوَ أَتْسَبُ بِقَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطْ اه. وقوله:

قوله: (ولا بُدَّ في نحو المخمِّل مِنْ وطءٍ فيه إلخ) سواء شَرَطَ في العقد أم لا قاله في شرح الرُّوضِ.
قوله: (ويُعرفُ أحدهُما بأحدِ ذَيْنِكَ ما لم يكن إلخ) عبارة الرُّوضِ وشرحه وَيُشترَطُ رُؤيةُ وطاءٍ أو وصفه سواء شَرَطَ في العقد أم لا وكذا الغطاء إن شَرَطَ في العقد إلَّا أَنْ اطَّرَدَ فِيهِ عُرفٌ يَكْفِيهِ الإِطْلَاقُ وَيُحْمَلُ على العُزْبِ وَيَأْتِي مثله في الوطاء اه باختصارٍ وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِلامتِحالِ مع الرُّؤيةِ ولا لِلوزنِ مع الوصفِ وقولُ الشارحِ بأحدِ ذَيْنِكَ قد يُفِيدُ اغْتِيَارَهُمَا وقد يُنَاسِبُ ذلك ما يُفِيدُهُ كَلَامُهُ الآتِي في البَضْرِيَةِ

حفلها) ولا حمل بعضها وإن خُفَّ كإداوة اعتيدَ حملها على ما اقتضاه إطلاقهم وذلك لاختلاف الناس فيها. (ويُشترط في إجارة العين) لدائبة لركوب أو حمل (العين الدائبة) أي عَدَمُ إنهايتها فلا يكفي أحدُ هذين وزعم أن هذا معلوم من أول الفصل بتسليمه لا يُمنع التصريح به (وفي اشتراط رؤيتها الخلاف في بيع الغائب) والأظهر اشتراطه وكذا يُشترط قُدْرَتُها على ما استَوْجَرَتْ لِحْمَلِهِ (و) يُشترط (في إجارة الذمّة) للركوب (ذكر الجنس والنوع) وقد يُغني عن الجنس (والذكورة والأنوثة) كعبري بُخْتِي ذكر لاختلاف الغرض بذلك ووجهه في الأخير أن الذكر أقوى والأُنثى أسهل ويُشترط أيضاً ذكر كَيْفِيَّةِ سِيرِها ككونها بحراً أو قَطُوفاً (ويُشترط فيهما) أي إجارة العين والذمّة للركوب (بيان قدر السير كل يوم) وكونه ليلاً أو نهاراً والتزول في عامرٍ أو صحراءٍ لِتَقَاوُتِ الغرض بذلك ويجوزُ مُجَاوِزَةُ المحل المشروط والنقص عنه ليخوف ظَنٍّ منه ضررٌ دون غيره كما لو استأجر دابةً ليلد ويمود عليها فإنه لا يحسب عليه مُدَّةُ إقامتها

(المُوجِرُ) صوابه المستأجر. قود: (وزعم الخ) مُبْتَدَأُ خبره قوله لا يُمنع الخ وقوله بتسليمه مُتَعَلِّقٌ بالثاني. قود: (لا يُمنع التصريح به) مع أن فيه تَوْطِئَةً لِمَا بَعْدَهُ اه سم. قود: (للمركوب) لا لِلْحَمَلِ بِدليل قوله الآتي لا لِحِجْسِ الدائبة وصفتها اه سم.

قود (سني): (ذكر الجنس) كالإبل والحمل اه مُغْنِي. قود: (كعبري بُخْتِي ذكر) نشر على ترتيب اللَّفِّ. قود: (ووجهه) أي الاختلاف (في الأخيرة) أي الذكورة والأنوثة. قود: (بحراً أو قَطُوفاً) أي أو مُهْمَلِجاً والبحر الواسع المشي والقطوف بفتح القاف البطيء السير والمُهْمَلِج بكسر اللام حسن السير في سرعة اه مُغْنِي عبارة البُخَيْرِمِي المُهْمَلِجَةُ هي بضم الميم وفتح الهاء وإسكان الميم وكسر اللام ذات السير السريع زيادي والقطوف بطيئة والبحر ما بينهما اه. قود: (ويجوزُ مُجَاوِزَةُ الخ) عبارة المُغْنِي فإن زاد في يومٍ على المشروط أو نقصا عنه فلا جُبران من اليوم الثاني بزيادة أو نقص بل يسيران على الشرط، ولو أراد أحدهما زيادةً أو نقصاً لَخَوَفِ أجيب إن غلب على الظن الضرر به أو لِحَضَبِ أو لَخَوَفِ وَلَمْ يَغْلِبْ على الظن الضرر به فلا يُجَاب اه زاد الأستى قال الزركشي ويتبني أن يُجَاب طالب

والمُخَدَّة. قود: (لا يُمنع التصريح به) وفيه تَوْطِئَةً لِمَا بَعْدَهُ. قود: (للمركوب) لا لِلْحَمَلِ بِدليل قوله الآتي لا لِحِجْسِ الدائبة وصفتها اه. قود: (وكونه ليلاً أو نهاراً الخ) عبارة الرّوَضِ قَرَعٌ وَيَتَبَّعُ الشرط وإلا فالعَرَف في سير الليل والنهار والتزول في القرى أو الصحراء وسلوك أحد الطريقين اه، قال في شرحه فإن اعتيد سلوكهما معاً وجب البيان فإن أطلق لم يصح العقد إلا إن تساوى من سائر الوجوه فَيَحْتَمِلُ الصّحَّةُ كَتَظْهِيرِهِ في التّمود في المُعاملة بها اه. قود: (ليخوف ظن منه ضرر دون غيره) قال في الرّوَضِ وشرحه وإن أراد أحدهما الزيادة أو النقص لِحَضَبِ أو لَخَوَفِ وَلَمْ يَغْلِبْ على الظن الضرر به فلا يُجَاب قال الزركشي ويتبني أن يُجَاب طالب النقص لِحَضَبِ حَيْثُ لا عَلَفٌ وقد يَدْخُلُ في الخوف اه. وقضيته أنه لا يُجَاب طالب الزيادة لِلْحَضَبِ حَيْثُ لا عَلَفٌ، لكن مع خوف الضرر بتركه يتبني أن

لِخَوْفٍ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِالطَّرِيقِ مَنَازِلُ مُضْبُوطَةً) بِالْمَادَةِ (فَيُنْزَلُ) قَدْرَ السَّيْرِ (عَلَيْهَا) مَا لَمْ يَشْرِطْ خِلَافَهُ فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ اشْتَرَطَ بَيَانُ الْمَنَازِلِ أَوْ التَّقْدِيرُ بِالزَّمَنِ وَحْدَهُ هَذَا كُلُّهُ إِنْ كَانَتْ الطَّرِيقُ أَمِينَةً وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَقَلَّبُ بِالْإِخْتِيَارِ ذَكَرَهُ جَمْعٌ قَالَا وَمُقْتَضَاهُ امْتِنَاعُ التَّقْدِيرِ بِالزَّمَانِ أَيْضًا وَحِينَئِذٍ يَتَعَدَّرُ الِاسْتِثْجَارُ فِي طَرِيقٍ تُخَوِّفُهُ لَا مَنَازِلَ بِهَا مُضْبُوطَةً اهـ. وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ قَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّامِلِ صِحَّةُ التَّقْدِيرِ مِنْ بَلَدٍ كَذَا إِلَى بَلَدٍ كَذَا لِلضَّرُورَةِ. (وَيَجِبُ فِي الْإِجَارِ لِلْحَمَلِ) إِجَارَةٌ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٌ (أَنْ يَعْرِفَ الْمُحْمَلُونَ) لاختلاف تأثيره وضربه (فَإِنْ أَحْضَرَ رَأَهُ) إِنْ ظَهَرَ (وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ) لَمْ يَظْهَرْ كَأَنَّ كَانَ فِي ظُلْمَةٍ أَوْ (كَانَ فِي ظَرْفٍ) وَأَمَكَّنَ تَخْمِينًا يَوْزَنُهُ (وَإِنْ غَابَ) أَوْ حَضَرَ (فَقَدَّرَ بِكَيْلٍ)

النَّقْصُ لِلْخَضْبِ حَيْثُ لَا عَلَفَ وَقَدْ يَدْخُلُ فِي الْخَوْفِ انْتَهَى اهـ. وَفِي سَمِ بَعْدَ سَرَدٍ عِبَارَةُ الْأَسْنَى مَا نَعَهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا يُجَابُ طَالِبُ الزِّيَادَةِ لِلْخَضْبِ حَيْثُ لَا عَلَفَ لَكِنْ مَعَ خَوْفِ الضَّرَرِ بَرَكَةٍ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُجَابُ كَمَا يُفْهَمُهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ اهـ قَالَ ع ش وَمَعَ ذَلِكَ أَيِ الْجَوَازِ يَلْزَمُهُ أَجْرُهُ مِثْلَ اسْتِعْمَالِهِ فِي الْقَدْرِ الزَّائِدِ وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ مَا نَقَصَ مِنَ الْمَسَافَةِ إِنْ قُدِّرَ بِالزَّمَنِ وَيَحْطُّ عَنْهُ أَجْرُهُ مَا نَقَصَ إِنْ قُدِّرَ بِمَحَلِّ الْمَحَلِّ أَهْوَلُ الْمَنْ (بِالطَّرِيقِ الْخ) أَيِ فِي السَّيْرِ لَيْلًا أَوْ نَهَارًا وَفِي التَّزْوِلِ فِي عَامِرٍ أَوْ صَحْرَاءٍ عُرِفَ عِبَارَةُ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَيَتَّبَعُ الشَّرْطُ، وَإِنْ خَالَفَ الْعُرْفَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ شَرْطُ فَالْعُرْفُ يَتَّبَعُ فِي سَبْرِ اللَّيْلِ أَوْ النَّهَارِ وَفِي التَّزْوِلِ فِي الْفَرَى أَوْ الصَّحْرَاءِ وَفِي سُلُوكِ أَحَدِ الطَّرِيقَيْنِ إِذَا كَانَ لِلْمَقْصِدِ طَرِيقَانِ فَإِنْ اغْتَبَدَ سُلُوكُهُمَا وَجِبَ الْبَيَانُ فَإِنْ أَطْلُقَ لَمْ يَصِحَّ الْعَقْدُ إِلَّا إِنْ تَسَاوَا مِنْ سَائِرِ الْوُجُوهِ فَيُحْتَمَلُ الصَّحَّةُ كَتَضْيِيقِهِ فِي التَّمَوُّدِ فِي الْمُعَامَلَةِ بِهَا اهـ وَأَقْرَبُهَا سَمِ. هـ فَوَدُ: (فَإِنْ لَمْ يَنْضَبِطْ) الْمُنَاسِبُ الثَّانِي. هـ فَوَدُ: (هَذَا كُلُّهُ) أَيِ قَوْلِ الْمَنْ وَيُشْتَرَطُ فِيهِمَا إِلَى هُنَا. هـ فَوَدُ: (تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ التَّقْدِيرُ بِالسَّيْرِ بِهِ اهـ. قَالَ الرَّشِيدِيُّ وَانْظُرْ مَا مَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِي الْعِبَارَتَيْنِ أَيِ النِّهَايَةِ وَالتَّخْفَةِ وَعِبَارَةُ الْقَوْتِ، وَقَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِنْ كَانَ الطَّرِيقُ مَخَوِّفًا لَمْ يَجْزِ تَقْدِيرُ السَّيْرِ فِيهِ اهـ فَمَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِيهَا الطَّرِيقُ اهـ أَيِ فَمَرَّجَعُ الضَّمِيرِ فِي الْعِبَارَتَيْنِ الطَّرِيقُ الْغَيْرُ الْمَأْمُونِ. هـ فَوَدُ: (لَا تَخَفُ الْخ) أَيِ السَّيْرِ. هـ فَوَدُ: (وَقَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّامِلِ كَمَا أَفَادَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخِ اهـ قَالَ ع ش. قَوْلُهُ: كَمَا أَفَادَهُ الْأَذْرَعِيُّ هُوَ مُقَابِلٌ لِمَا أَفْتَضَاهُ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ مِنَ الْبُطْلَانِ مُطْلَقًا وَحَاصِلُهُ أَنَّهُ يَكْفِي التَّقْدِيرُ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ بِالْإِجَارَةِ إِلَى بَلَدٍ كَذَا طَالَ زَمَنُ السَّيْرِ لَهُ لِكثْرَةِ الْخَوْفِ أَوْ قَلَّ اهـ. هـ فَوَدُ: (صِحَّةُ التَّقْدِيرِ الْخ) مُتَعَمِّدٌ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (إِجَارَةٌ عَيْنٍ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. هـ فَوَدُ: (وَأَمَكَّنَ) أَيِ الْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ: (تَخْمِينًا الْخ) تَقْلِيلٌ لِلْإِمْتِحَانِ شِ اهـ سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يُمَكَّنْ إِمْتِحَانُهُ بِالْيَدِ كَفَّتِ الرُّؤْيَةُ وَلَا يَشْتَرَطُ الْوِزْنُ فِي الْحَالَتَيْنِ. (تَنْبِيْهُ): قَوْلُهُ إِنْ كَانَ فِي ظَرْفٍ يَوْهَمُ أَنَّ مَا يَسْتَفْنِي عَنْ الظَّرْفِ كَالْأَحْجَارِ وَالْأَخْشَابِ لَا يُمْتَحَنُ بِالْيَدِ وَلَيْسَ مُرَادًا قُلُوْ قَالَ وَامْتَحَنَهُ بِيَدِهِ إِنْ أَمَكَّنَ لَكَانَ أَوَّلَى اهـ. هـ فَوَدُ: (أَوْ حَضَرَ) اسْقَطَهُ النِّهَايَةَ

يُجَابُ كَمَا يُفْهَمُهُ أَوَّلُ الْكَلَامِ. هـ فَوَدُ: (وَأَمَكَّنَ) أَيِ الْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ تَخْمِينًا تَقْلِيلٌ لِلْإِمْتِحَانِ شِ.

إِنْ كَانَ مَكِيلًا (أَوْ وَزَنَ) إِنْ كَانَ موزونًا أَوْ مَكِيلًا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ طَرِيقُ مَعْرِفَتِهِ وَالْوَزْنُ فِي كُلِّ شَيْءٍ أَوَّلَى لِأَنَّهُ أَضْبَطُ (وَأَنْ يَمْرَفَ) (جَنْسُهُ) أَيِ الْمَحْمُولِ الْمَكِيلِ لِاخْتِلَافِ تَأْثِيرِهِ فِي الدَّائِيَةِ وَإِنْ اتَّخَذَ كَيْلَهُ كَمَا فِي الْمِلْحِ وَالذَّرَّةِ أَمَّا الْموزُونُ كَأَجْرَتْكُمَا لِتَحْمِيلِ عَلَيْهَا مِائَةَ رَطْلٍ وَإِنْ لَمْ يُقَلَّ مِمَّا شِئْتَ فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جَنْسِهِ؛ لِأَنَّهُ رِضًا مِنْهُ بِأَصْرٍ الْأَجْناسِ بِخِلَافِ عَشْرَةِ أَقْفُوزَةٍ مِمَّا شِئْتَ فَإِنَّهُ لَا يُعْنِي عَنْ ذِكْرِ الْجَنْسِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ مَعَ اتِّحَادِ الْكَيْلِ وَأَيْنَ يُقَلَّ الْمِلْحُ مِنْ يُقَلَّ الذَّرَّةُ وَقَلَّتْهُ مَعَ اتِّحَادِ الْوَزْنِ وَلَا يَصْخُحُ لِتَحْمِيلِ عَلَيْهَا مَا شِئْتَ بِخِلَافِ لِتَزْرَعَهَا مَا شِئْتَ؛ لِأَنَّ الْأَرْضَ تُطَبِّقُ كُلُّ شَيْءٍ وَمَتَى قُلْتُ بِوَزْنٍ لِلْمَحْمُولِ كِمِائَةِ رَطْلٍ جَنْطَةً أَوْ كَيْلَهُ لَمْ يَدْخُلِ الظَّرْفُ فَيُشْتَرَطُ رُؤْيَتُهُ كَجِبَالِهِ أَوْ وَصْفُهَا مَا لَمْ يَطْرُدِ الظَّرْفُ ثُمَّ بِفَرَائِضِ مُتَمَاثِلَةٍ أَيْ قَرِيبَةٍ

وَالْمُعْنَى فِي الْكُرْدِيِّ قَوْلُهُ أَوْ حَضَرَ أَيِ حُضُورًا غَيْرَ مَا ذَكَرَ بَأَن لَمْ يَظْهَرْ وَلَمْ يُمَكِّنِ امْتِحَانَهُ بِالْيَدِ أَوْ هَذَا خِلَافَ ظَاهِرٍ مَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ وَخِلَافَ مَا مَرَّ آتِفًا عَنِ الْمُعْنَى مِنْ كِفَايَةِ الرُّؤْيَةِ عِنْدَ عَدَمِ امْتِحَانِ الْأَمْتِحَانِ بِالْيَدِ وَيَظْهَرُ أَنَّ الشَّارِحَ أَفَادَ بِهَذِهِ الزِّيَادَةِ أَنَّ التَّقْدِيرَ بِكَيْلٍ أَوْ وَزْنٍ يَكْفِي فِي الْحَاضِرِ كَمَا يَكْفِي فِيهِ مَا مَرَّ. قُودُ: (إِنْ كَانَ مَكِيلًا) إِلَى قَوْلِهِ إِنَّمَا لَمْ يُشْتَرَطْ فِي الْمَحْمُولِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ إِلَى قَوْلِهِ وَفِي مِائَةِ قَلَح. قُودُ: (أَيِ الْمَحْمُولِ الْمَكِيلِ) أَيِ الْغَائِبِ مُعْنَى وَغَرَزَ. قُودُ: (فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جَنْسِهِ) وَتَقَدَّمَ فِي الْمَحْمُولِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي ذِكْرُ وَزْنِهِ عَنْ ذِكْرِ وَصْفِهِ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ أَوْ سَم. قُودُ: (وَقَلَّتْهُ) عَطَفَ عَلَى كَثْرَةٍ مِنْ قَوْلِهِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ أَوْ سَم. قُودُ: (أَوْ كَيْلَهُ) عَطَفَ عَلَى وَزْنٍ الْخِ أَيْ أَوْ قُلْتُ بِكَيْلِ الْمَحْمُولِ كِمِائَةِ قَفِيزٍ جَنْطَةً. قُودُ: (فَيُشْتَرَطُ رُؤْيَتُهُ كَجِبَالِهِ الْخِ) لَمَلُّ هَذَا وَقَوْلُهُ الْآخِرُ وَيَأْتِي ذَلِكَ فِيمَا إِذَا ادْخَلَ الْخِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا سَبَقَ أَنَّ ظَرْفَ الْمَحْمُولِ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ رُؤْيَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ مَحْمُولَانِ عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَطَ الْمُسْتَأْجِرُ الظَّرْفَ مِنْ عِنْدِهِ وَيُقَالُ فِيمَا يَأْتِي أَيْضًا إِنْ ادْخَالَ الظَّرْفَ فِي الْحِسَابِ دَلَّ عَلَى إِرَادَتِهِ أَنَّهُ مِنْ عِنْدِهِ وَهَذَا أَقْرَبُ أَوْ سَم. قُودُ: (أَوْ وَصْفُهَا) عِبَارَةُ الْفَرْقِ فَيَغْرِهُهُ الْمُؤَجَّرُ بِالرُّؤْيَةِ أَوْ الْوَزْنِ أَوْ هِيَ الْاِتِّسَابُ لِلْمُعْنَى. قُودُ: (بِفَرَائِضِ) أَيْ

قُودُ فِي (سَمِي) (وَجَنْسِهِ) عِبَارَةُ الْمَنْهَجِ وَشَرْحُهُ وَشَرَطَ لِحَمْلِ رُؤْيَةِ مَحْمُولٍ إِنْ حَضَرَ أَوْ امْتِحَانَهُ بِيَدٍ كَذَلِكَ أَوْ تَقْدِيرُهُ حَضَرَ أَوْ غَابَ بِكَيْلٍ فِي مَكِيلٍ وَذَكَرَ جَنْسَ مَكِيلٍ أَوْ بِاخْتِصَارٍ فَقَوْلُ الْمَنْهَاجِ وَجَنْسُهُ لَيْسَ عَلَى إِطْلَاقِهِ. قُودُ: (فَلَا يُشْتَرَطُ ذِكْرُ جَنْسِهِ) وَتَقَدَّمَ فِي الْمَحْمُولِ أَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الْمَحْمُولِ ذِكْرُ وَزْنِهِ عَنْ ذِكْرِ وَصْفِهِ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ. قُودُ: (وَقَلَّتْهُ) عَطَفَ عَلَى كَثْرَةٍ مِنْ قَوْلِهِ لِكثْرَةِ الْاِخْتِلَافِ ش. قُودُ: (وَمَتَى قُلْتُ بِوَزْنٍ لِلْمَحْمُولِ كِمِائَةِ رَطْلٍ جَنْطَةً أَوْ كَيْلَهُ لَمْ يَدْخُلِ الظَّرْفُ) عِبَارَةُ الرُّؤْيَةِ وَشَرْحُهُ فَإِنْ قَالَ مِائَةَ رَطْلٍ جَنْطَةً أَوْ مِائَةَ قَفِيزٍ جَنْطَةً لَمْ يُخَسَّبِ الظَّرْفُ أَوْ سَم. قُودُ: (فَيُشْتَرَطُ رُؤْيَتُهُ كَجِبَالِهِ الْخِ) لَمَلُّ هَذَا فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا سَبَقَ أَنَّ ظَرْفَ الْمَحْمُولِ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ عَلَى الْمُؤَجَّرِ؛ إِذْ لَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ رُؤْيَتِهِ مَا عَلَيْهِ أَوْ وَصْفِهِ أَوْ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا لَوْ اشْتَرَطَ الْمُسْتَأْجِرُ الظَّرْفَ مِنْ عِنْدِهِ وَكَذَا يُقَالُ فِيمَا سَبَقَ آتِفًا مِنْ إِدْخَالِهِ الظَّرْفَ فِي الْحِسَابِ فَهُوَ مَحْمُولٌ عَلَى إِجَارَةِ الْعَيْنِ لِمَا ذَكَرَ مِنْ أَنَّهُ سَبَقَ أَنَّ

التماثل عرفاً كما هو ظاهر ويأتي ذلك فيما إذا أدخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها لا بُدَّ أن يذكر جنس الظرف أو يقول مائة من مِثْلٍ شئت وفي مائة قدح بُرٍ بظرفها لا بُدَّ أن يكون مِثْلٍ لا يختلف عرفاً كما ذكرنا لو قال مائة رطل فالظرف منها (لا جنس الدابة

وجبال. هـ قوله: (ويأتي ذلك) أي اشتراط الرؤية أو الوصف ما لم يطرد العرف فيما إذا أدخل الخ عبارة الرّوض مع شرحه والمفني ويشترط فيه أي الحمل ذكر الجنس للمحمول نعم لو قال مائة رطل ومما شئت، بل وبدون مِمَّا شئت صح العقد والتقدير بالوزن يعني عن ذكر الجنس وحسب من المائة الظرف كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإنه يصح لزوال الغرر بذكره الوزن ويُحسب منها ظرفها وإن لم يذكر وزنه فإن قال مائة رطل جنطة أو مائة قفيز جنطة ولم يُحسب الظرف فيشترط معرفته بالرؤية أو الوصف إن كان يختلف وإلا كان كأن كان ثم غرائز متماثلة أطرد العرف باستعمالها حيل العقد عليها اهـ وهي صريحة كما ترى في أنه إنما يشترط معرفة الظرف عند عدم دخوله، وأما عند دخوله بلا ذكره كقول الشارح الآتي أما لو قال مائة رطل الخ أو بذكره كما هنا فلا، خلافاً لما يفيد قول الشارح كالتهاية ففي مائة من بظرفها لا بُدَّ أن يذكر جنس الظرف ولذا قال سم بغد ثقل عبارة العباب والرّوض ما نصّه وقول العباب كقوله مائة رطل جنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظره مع قول الشارح ففي مائة من بظرفها لا بُدَّ أن يذكر الجنس وفي عبارة الرّوض المذكورة إشعار بموافقة عبارة العباب المذكور فتأمل اهـ. وقال السيد عمر قوله لا بُدَّ أن يذكر جنس الظرف تأمل الفرق بينه وبين قوله أيضاً أما الموزون الخ فإن الظروف من جملة الموزونات فليتأمل تصوّر هذه المسألة مع قوله الآتي أما لو قال مائة رطل فالظرف منها اهـ. هـ قوله: (لا بُدَّ أن يكون) أي الظرف (مِمَّا لا يختلف الخ) أي وإلا لا بُدَّ من معرفته بالرؤية أو الوصف كما مرّ. هـ قوله: (أما لو قال مائة رطل) أي بدون نحو جنطة. هـ قوله: (فالظرف منها) أي فلا يشترط معرفته.

ظرف المحمول على المؤجر في إجارة الذمة أو يقال يُحمّل ما سيأتي إذا لم يشترط المستأجر أن يكون الظرف من عنده أو يقال هنا حيث أدخله في الحساب دلّ على إرادته أنه من عنده وهذا أقرب؛ إذ يمتدّ أن يستأجره لِمائة من بظرفها ويكون الظرف خارجاً عنها على المؤجر فليراجع.

هـ قوله: (ويأتي ذلك فيما إذا أدخل الظرف في الحساب ففي مائة من بظرفها الخ) عبارة العباب ويُحسب الظرف من المائة فلا يحتاج إلى معرفته كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإن قال مائة رطل أو مائة قفيز جنطة لم يكن الظرف منها فليعرف برؤية أو وصف إن اختلف اهـ، وعبارة الرّوض نعم لو قال مائة رطل ومِمَّا شئت أي أو بدون ما شئت صحّ وحسب الظرف كقوله مائة رطل جنطة بظرفها فإن قال مائة رطل جنطة لم يُحسب الظرف فيشترط معرفته إن كان مختلفاً اهـ، وقول العباب كقوله مائة رطل جنطة بظرفها يقتضي أن المعنى فلا يحتاج إلى معرفته فانظره مع قول الشارح ففي مائة من بظرفها لا بُدَّ أن يذكر جنس الظرف وفي عبارة الرّوض المذكورة إشعار بموافقة عبارة العباب المذكورة فتأملها.

هـ قوله: (أما لو قال مائة رطل) بدون جنطة.

وصفتها) فلا يُشترط معرفتهما في الإجارة للحمل (إن كانت إجارة ذمّة) لأنّ الغرض مُجرّد نقل متاع المُلتزَم في الذمّة وهو لا يَخْتَلِف باختلاف الدواب (إلا أن يكون) في الطريق نحو وحل أو يكون (المحمول) الذي شُرِط في العقد (رُجاءاً) بثلاث أوله (ونحوه) ممّا يُسرِع انكساره كالخزف فيُشترط معرفته جنس الدائبة وصفتها كما في الإجارة للرُكوب مُطلقاً لاختلاف الغرض باختلافها في ذلك وإنّما لم يشترطوا في المحمول التقرُّض لِسَبَرِ الدائبة مع اختلاف الغرض به سرعة وإبطاء عن القافلة؛ لأنّ المنازل تَجْمَعُهم والعادة تُبَيِّنُ والضعف في الدائبة غيَّبَ وبحَثِّ الزركشي وجوب تعيينها في التقدير بالزمن لاختلاف الشئ باختلاف الدواب.

(فصل في منافع لا يجوز الاستنجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يعتبّر فيها (لا تصح إجارة مُسلم ليهب) وإن قصّد إقامة هذا الشعار.....

• قول (سني): (إجارة ذمّة) أمّا إجارة عَيْن دائبة لحمل فيُشترط رؤيتها وتعيينها كما في إجارة العين للرُكوب اه مُعْنِي وفي سم عن كثر الأستاذ مثله ومرّ أنّاً في شرح ويُشترط في إجارة العين ما يُصرِّح بذلك. • قول: (لأنّ الغرض الخ) يُؤخَذُ منه أنّه لو استأجر لثقل أحمال في البحر من السوَّيس إلى جُدّة مثلاً لا يُشترط تعيين السفينة التي يَحْمِلُ فيها لِلْعِلَّةِ المذكورة لكن يتبيّن أن يَحْمِلَهَا في سفينة تَلِيَقُ عُرْفاً بِحَمْلِ مثل ذلك اه ع ش. • قول: (مطلقاً) أي إجارة عَيْن أو ذمّة. • قول: (لأنّ المنازل الخ) هذا واضح عند الأمن عليها بتخلّفها فليُحرَّر الحُكْمُ عند الخوف عليها من التخلّف اه سيّد عمَر ويُمكِنُ أن يقال بدخولها حيثُذ في قولهم إلا أن يكون في الطريق نحو وحل. • قول: (حيث) أي يَخْتَصِرُ به بَيِّنُ الفسخ والإجارة اه ع ش. • قول: (وجوب تعيينها) لعل المراد جنساً وصفة.

(فصل في منافع لا يجوز الاستنجار لها)

• قول: (في منافع) إلى قوله كما يَتَّبِعُها في النهاية. • قول: (وما يَخْتَصِرُ فيها) أي في المنافع الثانية. • قول (سني): (لا تصح) أي من إمام وغيره أسنى ومُعْنِي. • قول (سني): (إجارة) شاملٌ لِلْعَيْنِ وَالذَّمّةِ. • وقول: (مُسلم) يتبيّن أو مُرتَدّ والمُسلم شاملٌ لِلْإِمَامِ قَلَو استأجره الآحاد لِلْجِهَادِ لم يَصِحَّ وظاهره، ولو إجارة ذمّة وإن أمكنه إندال نفسه باستنجار ذمّي لآته قرعُه سم على حَجّ اه ع ش. • قول (سني): (مُسلم) أي ولو عبداً اه مُعْنِي زاد النهاية وصيّاً اه. • قول (سني): (لِجِهَادٍ) ومثله المُرابطة

• قول: (لِلْإِجَارَةِ لِلْحَمْلِ) قال الأستاذ في الكثر وإجارة العين لِلْحَمْلِ يُشترط فيها تعيين الدائبة ورؤيتها اه.

(فصل في منافع لا يجوز الاستنجار لها الخ)

• قول في (سني): (إجارة) شاملٌ لِلْعَيْنِ وَالذَّمّةِ وقوله مُسلم يتبيّن أو مُرتَدّ والمُسلم شاملٌ لِلْإِمَامِ قَلَو استأجره الآحاد لِلْجِهَادِ لم يَصِحَّ وظاهره ولو إجارة ذمّة وإن أمكنه إندال نفسه باستنجار ذمّي؛ لآته قرعُه. • قول في (سني): (لِجِهَادٍ) ومثله المُرابطة كما أفنى به البلقيني.

وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ لِلإِسْلَامِ عَلَى الْأَوْجِه؛ لَأَنَّهُ يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ بِحُضُورِ الصَّفِّ مَعَ وَقُوعِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَبِهِ فَارَقَ جُلَّ أَخَذِ الْأَجْرَةِ عَلَى نَحْوِ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ أَنَا الذَّمُّ فِيصْبُحُ، لَكِنْ مِنَ الإِمَامِ فَقَطْ اسْتِحْجَارُهُ لِلجِهَادِ كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ (وَلَا) لِفِعْلِ (عِبَادَةٍ تَجِبُ لَهَا) أَيِ فِيهَا (نَهْ) لَهَا أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا بِحَيْثُ يَتَوَقَّفُ أَصْلُ حُصُولِهَا عَلَيْهَا فَالْمُرَادُ بِالْوُجُوبِ مَا لَا يُدْ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ امْتِحَانُ الْمُكَلَّفِ بِهَا بِكُسْرِ نَفْسِهِ بِالْإِمْتِثَالِ وَغَيْرُهُ لَا يَقُومُ مَقَامُهُ فِيهِ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْأَجِيرُ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ طَائِمًا

كما أتى به البُلْقِينِي سَم وَنَهَايَةُ. ة فُود: (صَرَفَ عَائِدَتَهُ لِلإِسْلَامِ) الْخ) أَيِ خِلَافًا لِمَنْ قَالَ بِالصَّحَّةِ حَيْثُ يَزِيدُ اه رَشِيدِيَّ عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا أَيِ عَدَمِ الصَّحَّةِ إِذَا قَصَدَ الْمُسْتَأْجِرُ وَقُوعَ الْجِهَادِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ قَصَدَ إِقَامَةَ هَذَا الشَّمَارِ وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ أَيِ فَائِدَتَهُ إِلَى الإِسْلَامِ فَوَجَّهَانَ الْخِ اه.

ة فُود: (يَتَعَيَّنُ عَلَيْهِ) أَيِ حَقِيقَةً بَأَن كَانَ مُكَلَّفًا أَوْ حُكْمًا بَأَن كَانَ غَيْرَ مُكَلَّفٍ فَإِنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى وَلِيِّهِ مَنَعُهُ مِنَ الْخُرُوجِ عَنِ الصَّفِّ اه ع ش. ة فُود: (وَبِهِ فَارَقَ) الْخ) أَيِ بِالْوُقُوعِ عَنْ نَفْسِهِ. ة فُود: (هَلَّى نَحْوُ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) أَيِ بِالنَّسْبَةِ لِلْأَثَرِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ وَهُوَ التَّعْلِيمُ الْحَاصِلُ لِلْمُتَعَلِّقِ فَتَكُونُ الْأَجْرَةُ الْمَبْدُولَةُ فِي مَقَابِلِهِ وَلَا كَذَلِكَ فِي الْجِهَادِ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ أَثَرٌ يَخْصُلُ لِلْغَيْرِ، وَأَمَّا نُصْرَةُ الدِّينِ وَنَحْوُهُ فَلَا يَخْتَصُّ بِهِ أَحَدٌ سَيِّدٌ عَمَرٌ وَسَم. ة فُود: (مِنْ الإِمَامِ فَقَطْ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاضِي وَنَحْوُهُ أَيْضًا سَم عَلَى حَيْثُ قَالَ شَيْخُنَا وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْقَاضِي لَا يَجُوزُ إِلَّا قِلَّ مَا قُوَّضَ لَهُ الإِمَامُ اه رَشِيدِيَّ.

ة فُود: (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا) أَيِ كَالْإِمَامَةِ سَم وَرَشِيدِيَّ فَإِنْ مُتَعَلَّقَهَا الصَّلَاةُ ع ش. ة فُود: (بِحَيْثُ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِتَجِبُ. ة فُود: (حُصُولُهَا عَلَيْهَا) أَيِ حُصُولُ الْعِبَادَةِ عَلَى النَّيَّةِ. ة فُود: (لَأَنَّ الْقَصْدَ الْخ) تَمْلِيلُ لِلْمَنْثَنِ ثُمَّ هُوَ إِلَى قَوْلِهِ وَدَخَلَ فِي الْمُغْنِي. ة فُود: (لَا يُدْ مِنْهُ) أَيِ فِي الْحُصُولِ وَإِنْ لَمْ يَأْتِ بِتَرْكِه اه رَشِيدِيَّ.

ة فُود: (بِهَا) أَيِ الْعِبَادَةِ وَالْجَارُ مُتَعَلِّقٌ بِالْمُكَلَّفِ. ة فُود: (بِكُسْرِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِمْتِحَانِ وَقَوْلُهُ: (بِالْإِمْتِثَالِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْكَسْرِ. ة فُود: (وَغَيْرُهُ) أَيِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِ.

ة فُود: (هَلَّى الْأَوْجِه) اعْتَمَدَهُ ر وَعِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ عَقِبَ قَوْلِهِ فَلَا يُسْتَأْجَرُ لَهُ أَيِ لِلْجِهَادِ مُسْلِمًا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ هَذَا إِذَا قَصَدَ الْمُسْتَأْجِرُ وَقُوعَ الْجِهَادِ عَنْ نَفْسِهِ فَإِنْ قَصَدَ إِقَامَةَ هَذَا الشَّمَارِ وَصَرَفَ عَائِدَتَهُ إِلَى الإِسْلَامِ الْخ. ة فُود: (وَبِهِ فَارَقَ جُلَّ أَخَذِ الْأَجْرَةِ) هَلَّى نَحْوُ تَعْلِيمِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ) يَتَأَمَّلُ الْفَرْقَ فَإِنَّهُ إِنْ أُرِيدَ بِوُقُوعِهِ عَنْ نَفْسِهِ خُرُوجُهُ عَنِ الْمُهْدَةِ بِكَوْنِهِ آدَى مَا لَزِمَهُ فَالتَّعْلِيمُ الْمَذْكُورُ كَذَلِكَ، وَإِنْ أُرِيدَ أَنَّ فَائِدَةَ الْجِهَادِ تَقَعُ لَهُ وَتَعُودُ إِلَيْهِ فَقَدْ يُنْتَعَجُ بِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعُودُ لِلإِسْلَامِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ، وَإِنْ كَانَ هُوَ أَحَدَهُمْ كَمَا أَنَّ فَائِدَةَ التَّعْلِيمِ لَا تَعُودُ لِلْمُعَلِّمِ، بَلْ لِلْمُتَعَلِّقِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ يَكْفِي عَوْدُ الْفَائِدَةِ إِلَيْهِ وَإِنْ لَمْ تَخْصُصْ فَلْيَتَأَمَّلْ. ة فُود: (فَقَطْ) ظَاهِرُهُ امْتِنَاعُ ذَلِكَ مِنَ الْقَاضِي وَنَحْوُهُ أَيْضًا. ة فُود: (كَمَا يَأْتِي فِي بَابِهِ) سَيَذْكَرُ فِيهِ تَرَدُّدًا فِيمَا لَوْ أَسْلَمَ بَعْدَ اسْتِحْجَارِهِ هَلْ تَنْفَيْخُ كَمَا لَوْ اسْتُؤْجِرَ عَنْهَا لِخِدْمَةِ مَسْجِدٍ فَحَاضَتْ أَوَّلًا وَفُتِرُقُ فَرَاغَهُ وَالْفَرْقُ مُمَكِّنٌ بِتَعَلُّقِ الْعَمَلِ ثُمَّ لَا هُنَا. ة فُود: (أَوْ لِمُتَعَلِّقِهَا) يُمَكِّنُ تَمْلِيلُ هَذَا الْقِسْمِ بِالْإِمَامَةِ.

لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ لَا أَجْرَةَ لِغَايِلِهِ وَإِنْ عَمِلَ طَائِعًا وَالْحَقُّوا بِتِلْكَ الْإِمَامَةِ وَلَوْ فِي نَفْلِ؛ لِأَنَّهُ مُصَلِّ لِنَفْسِهِ فَمَنْ أَرَادَ اقْتَدَى بِهِ وَإِنْ لَمْ يَنْوَ الْإِمَامَةَ، وَتَوَقَّفُ فَضْلُ الْجَمَاعَةِ عَلَى نَيْسِهَا فَائِلَةٌ تَخْتَصُّ بِهِ فَلَا يَمُودُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ مِنْهَا شَيْءٌ أَمَّا مَا لَا تَجِبُ لَهُ نَيْةٌ كَالْأَذَانِ فَيَصِحُّ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهِ وَالْأَجْرَةُ مُقَابِلَةٌ لِجَمِيعِهِ مَعَ نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْفِ وَدَخَلَ فِي تَجِبُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ ﷺ

• قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ (إِلَخ) كَانَ الْمُرَادُ لَا يَقْبَلُ الصَّحَّةُ إِلَّا فَاِلْإِجَارَةُ الْفَائِدَةُ تَجِبُ فِيهَا الْأَجْرَةُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَيِّ مَعَ أَنَّهَا بِصِفَةِ الْفَسَادِ لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهَا وَمَعَ ذَلِكَ يَجِبُ فِيهَا الْأَجْرَةُ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَإِنْ عَمِلَ طَائِعًا) وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنْ أَرْبَابِ الثِّيُوبِ كَالْأَمْزَاءِ أَتَاهُمْ يَجْعَلُونَ لِمَنْ يُصَلِّي بِهِمْ قَدْرًا مَعْلُومًا فِي كُلِّ شَهْرٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ إِجَارَةٍ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمَعْلُومُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ إِجَارَةٌ فَائِدَةٌ وَمَا كَانَ فَائِدًا لِكُونِهِ لَيْسَ مَحَلًّا لِلصَّحَّةِ أَصْلًا لَا شَيْءَ فِيهِ لِلْأَجِيرِ، وَإِنْ عَمِلَ طَائِعًا فَطَرِيقٌ مَنْ يُصَلِّي أَنْ يَطْلُبَ مِنَ صَاحِبِ الْبَيْتِ أَوْ غَيْرِهِ أَنْ يَنْزِلَ لَهُ شَيْئًا مُعَيَّنًا مَا دَامَ يُصَلِّي فَيَسْتَحِقُّهُ عَلَيْهِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّوا بِتِلْكَ الْإِمَامَةِ) وَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ جَعْلِ جَامِكِيَّةٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْأَرْزَاقِ وَالْإِحْسَانِ وَالْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ الْمُعَاوَضَةِ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر مِنْ بَابِ الْأَرْزَاقِ وَمِنَهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ اسْتِنَابَةِ صَاحِبِ الْوِظِيْفَةِ لِمَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهَا فَيَسْتَحِقُّ مَا جَعَلَهُ لَهُ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَسْتَنْبِغَ غَيْرَهُ إِلَّا بِإِذْنٍ مِنْ مُنْيِهِ وَلِلْأَصْلِيلِ بَاقِي الْمَعْلُومِ الْمَشْرُوطِ اهـ عِبَارَةُ الْبُجَيْرِمِيِّ، وَأَمَّا مَنْ شَرَطَ لَهُ شَيْءٌ فِي مُقَابِلَةِ الْإِمَامَةِ فَإِنَّهُ جَعَالَةٌ فَلِذَا اسْتَأْجَرَ الْمَشْرُوطُ لَهُ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهُ فِيهَا فَإِنَّهُ يَصِحُّ؛ لِأَنَّ نَفْعَهُ حَبِيتِيذٌ عَائِدٌ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ اهـ حَلَبِيِّ وَهُوَ غَيْرُ نَائِبٍ عَنْهُ فِي الْإِمَامَةِ حَبِيتِيذٌ، بَلْ فِي الْقِيَامِ فِي مَحَلِّهِ فَمَتَى أَنَابَهُ فِيهِ صَحَّ وَاسْتَحَقَّ الْجُفْلُ كَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُنَا الْحِفْنِيُّ اهـ. • قَوْلُهُ: (بِتِلْكَ) أَيِ الْمِبَادَةِ الَّتِي تَجِبُ لَهَا نَيْةٌ وَقَوْلُهُ: (الْإِمَامَةُ) وَكَالْإِمَامَةِ الْخُطَابَةُ م ر اهـ ع ش. وَيَأْتِي آيَفًا عَنْهُ مَا يُخَالِفُهُ وَلَعَلَّهُ أَيُّ مَا يَأْتِي هُوَ الرَّاجِحُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ فِي نَفْلِ) كَالْتَّرَاوِيحِ اهـ حِفْنِيِّ.

• قَوْلُهُ: (كَالْأَذَانِ (إِلَخ) وَمِثْلُهُ الْخُطْبَةُ وَيَتَّبَعِي أَنْ يَدْخُلَ فِي مُسَمًى الْأَذَانِ إِذَا اسْتُجِرَّ لَهُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ الصَّلَاةِ وَالسَّلَامِ بَعْدَ الْأَذَانِ فِي غَيْرِ الْمَغْرِبِ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ لَمْ يَكُونَا مِنْ مُسَمَّاهُ شَرْعًا صَارَا مِنْهُ بِحَسَبِ الْعُرْفِ اهـ ع ش. وَأَقْرَبُهُ الرَّشِيدِيُّ عِبَارَةُ الْغُرَرِ وَيَدْخُلُ فِي الْإِجَارَةِ لَهُ الْإِقَامَةُ وَلَا يَجُوزُ الْإِجَارَةُ لَهَا وَخَذَهَا؛ لِأَنَّهُ لَا كُلْفَةَ فِيهَا قَالَهُ الرَّافِعِيُّ وَلَا يَخْلُو عَنْ إِشْكَالٍ اهـ. • قَوْلُهُ: (مَعَ نَحْوِ رِعَايَةِ الْوَقْفِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنَّهَآيَةِ لَا عَلَى رَفْعِ الصَّوْتِ وَلَا عَلَى رِعَايَةِ الْوَقْفِ وَلَا عَلَى الْحَيْعَلَتَيْنِ كَمَا قَبِلَ بِكُلِّ مَنِهَا اهـ. • قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ فِي تَجِبُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ (إِلَخ) صَرِيحٌ فِي وَجُوبِ النَّيَّةِ فِيهَا وَلَا بُعْدَ فِيهِ لِتَمَتُّازٍ عَنْ الْحُضُورِ

• قَوْلُهُ: (لِقَوْلِهِمْ كُلُّ مَا لَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لَهُ (إِلَخ) كَانَ الْمُرَادُ لَا يَقْبَلُ الصَّحَّةُ إِلَّا فَاِلْإِجَارَةُ الْفَائِدَةُ تَجِبُ فِيهَا الْأَجْرَةُ. • قَوْلُهُ: (وَالْحَقُّوا بِتِلْكَ الْإِمَامَةِ (إِلَخ) وَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ جَعْلِ جَامِكِيَّةٍ عَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ بَابِ الْإِجَارَةِ وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ بَابِ الْأَرْزَاقِ وَالْإِحْسَانِ وَالْمُسَامَحَةِ بِخِلَافِ الْإِجَارَةِ فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ الْمُعَاوَضَاتِ شَرْحٌ م ر. • قَوْلُهُ: (وَدَخَلَ فِي تَجِبُ زِيَارَةُ قَبْرِهِ ﷺ (إِلَخ) لَيْسَ فِي كَلَامِهِ إِنْصَاحٌ بِعُكْمِ

للوقوف عنده ومُشاهدته فلا يصح الاستنجار لها كما قاله الماوردي وغيره فزيارة قبر غيره أولى بخلاف الدعاء عند زيارة قبره المكرم؛ لأنه مما تدخله النيابة وبخلاف السلام عليه ﷺ فتدخلهما الإجارة والجمالة ومرو أوائل الحج ما له تعلّق بذلك فراجعه واختار أبو عبد الله الأصمحي جواز الاستنجار للزيارة ونقله عن ابن سُرّاق (إلا الحج) والمُمرّة فيجوز الاستنجار لهما ولأحدهما عن ميت أو معصوب كما مرّ وبثبتهما صلاة ركعتي نحو الطواف لوقوعهما عن المُستأجر (وتفريقه زكاة) وكفارة وذبح وتفريقه أضحية وهدي وصوم عن ميت وسائر ما

عند قبره ﷺ لا بذلك القصد اهـ رشيدّي. هـ قوله: (للوقوف عنده ومُشاهدته) وانظر ما متعلّقه ولو آخره وذكره بذلّ قوله لها لكان ظاهرًا. هـ قوله: (فتدخلهما الإجارة) أي إذا عينا كان كتباً له بورقة (والجمالة) أي وإن جهلا كما مرّ في الحج وفي البجيرمي عن ع ش وخرج به الاستنجار للدعاء عند ذلك فإنه صحيح حيث عيّن له ما يدعو به فإن لم يُعيّن له ذلك لم يصح الإجارة أنا الجمالة على الدعاء فتصح مطلقاً ليصحتها على المجهول اهـ وعبارة النهاية بخلاف الجمالة عليه أي على الدعاء عند زيارة قبره المُعظم لدخول النيابة فيه وإن جهل اهـ قال ع ش قوله م ر وإن جهل قضيته عدم اشتراط تعيين ما يدعو به اهـ وعبارة سم ليس في كلامه أي الشارح إقصاء بحكم الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة ما نصّه ذكر أصحابنا أنّ الاستنجار للزيارة لا يصح؛ لأنه عمل غير مضبوط ولا مُقدّر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم؛ لأنه لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عنده لقبوله النيابة ولا أثر للجهل أي لأنه يتسامح في أنواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو إنلاغ السلام ولا شك في جواز الإجارة والجمالة عليه انتهى. أقول وقوله ولا أثر للجهل إلخ ظاهره عدم اشتراط الثغين في الإجارة للدعاء كالجمالة له وهو مخالف لما مرّ آنفاً فليزج ذلك للجمالة فقط.

هـ قوله: (واختار أبو عبد الله الأصمحي إلخ) ضعيف اهـ ع ش.
هـ قوله: (سبي: (إلا الحج) بالتصّب على الاستثناء أو الجرّ على البدلية من العبادة وهو المختار.
هـ قوله: (والمُمرّة) إلى قوله واهتماماً به في المغني. هـ قوله: (نحو الطواف) كالإحرام اهـ سم.
هـ قوله: (لوقوعهما) أي الحج والمُمرّة. هـ قوله: (وذبح) بلا تنوين على نية الإضافة إلى أضحية اهـ

الجمالة على الزيارة وقد قال في كتاب الزيارة ما نصّه ذكر أصحابنا أنّ الاستنجار للزيارة لا يصح؛ لأنه عمل غير مضبوط ولا مُقدّر بشرع وكذا الجمالة على نفس الوقوف عند القبر المكرم؛ لأنه لا يقبل النيابة بخلافهما على الدعاء عنده لقبوله النيابة ولا أثر للجهل به أي لأنه يتسامح في أنواعه قال السبكي وبقي قسم ثالث وهو إنلاغ السلام ولا شك في جواز الإجارة والجمالة عليه اهـ. هـ قوله: (فلا يصح الاستنجار لها إلخ) في شرح م ر بخلاف الجمالة عليه أي على الدعاء عند زيارة قبره المُعظم لدخول النيابة فيه وإن جهل اهـ. هـ قوله: (نحو الطواف) كالإحرام. هـ قوله: (وذبح) مضاف.

بِقَبْلِ النِّيَابَةِ وَإِنْ تَوَقَّفَ عَلَى النِّيَّةِ لِمَا فِيهَا مِنْ شَائِبَةِ الْمَالِ.
(وَتَصِيحُ) الْإِجَارَةِ لِكُلِّ مَا لَا تَجِبُ لَهُ نِيَّةٌ كَمَا أَفْهَمَهُ كَلَامُهُ، وَمِنْ ثَمَّ فَصَلَّهُ عَمَّا قَبْلَهُ الْمُسْتَقْنَى
مِنَ الْمَنْطُوقِ فَتَصِيحُ لِتَحْصِيلِ مُبَاحِ كَصَيِّدٍ وَ (لِتَجْهِيزِ مَيْتٍ وَفِيهِ) عَطْفٌ خَاصٌّ عَلَى عَامٍّ وَإِنْ
تَمَيَّنَ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مُؤَنَ ذَلِكَ فِي تَرْكِهِ أَصَالَةٌ فِي مَالٍ مُمَوَّنَةٍ ثُمَّ الْمِيَاسِيرُ فَلَمْ يَقْصِدِ الْأَجِيرُ لِفَعْلِهِ
حَتَّى يَقَعَ عَنْهُ (وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ) كَلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ وَإِنْ تَقَوَّنَ عَلَيْهِ لِلخَبَرِ الصَّحِيحِ «إِنَّ أَحَقَّ مَا أَخَذْتُمْ
عَلَيْهِ أَجْرًا كَتَابَ اللَّهِ» وَصَرَّحَ بِهِ مَعَ عَلَيْهِ مِمَّا قَدَّمَهُ فِي تَقْرِيرِهِ نَظَرًا لِاسْتِثْنَائِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ

س م . قُودَ : (لِمَا فِيهَا مِنْ شَائِبَةِ الْمَالِ) يُتَأَمَّلُ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ اه سم . عِبَارَةُ الرَّشِيدِي هُوَ تَغْلِيلُ
لِلْمَتْنِ كَمَا هُوَ عَادَتُهُ م ر ومثله ما في مَفْهَامِهِ وَالْأَفْضُولُ عَنِ الْمَيْتِ لَيْسَ فِيهِ ذَلِكَ اه .
قُودَ (سُي) : (وَتَصِيحُ لِتَجْهِيزِ مَيْتٍ الْخ) (تَنْبِيْهُ) : اِحْتِجَّ بَعْضُهُمْ عَلَى جَوَازِ اخِذِ الْإِجَارَةِ عَلَى فَرْصِ
الْكِفَايَةِ بِعَامِلِ الصَّدَقَةِ فَإِنَّهَا أَجْرَةٌ عَلَى الْأَصْحَ اه مَغْنِي . قُودَ : (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ هُنَا مَا لَا
تَجِبُ لَهُ نِيَّةٌ . قُودَ : (فَصَلَّهُ) أَي بِقَوْلِهِ وَيَصِيحُ اه ع ش . قُودَ : (كَصَيِّدٍ) ظَاهِرُهُ سَوَاءٌ قُدِّرَ بِالزَّمَانِ
كَاسْتِجَارِهِ يَوْمًا لِلصَّيْدِ أَوْ بِمَحَلِّ الْعَمَلِ كَهَذَا الْغَزَالِ مَثَلًا اه ع ش . قُودَ : (فِي مَالٍ مُمَوَّنَةٍ) لَعَلَّ صَوَابَهُ
مَالٌ مَا يَنِي اه رَشِيدِي عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ لَعَلَّ الْأَوَّلَى مَائَتُهُ أَي مَنْ يَمُونُ الْمَيْتَ فِي حَيَاتِهِ وَالْمَوْجُودُ فِي
أَضْلِهِ يَخْطئه مُمَوَّنَةٌ فَيُمْكِنُ أَنْ يُقْرَأَ عَلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ التَّفْعِيلِ إِنْ ثَبِتَ اسْتِغْمَالُهُ اه وعِبَارَةُ
الْمُغْنِي بِمَالٍ مَنْ تَلَزَمَتْ نَفَقَتُهُ اه وهي سَالِمَةٌ . قُودَ : (ثُمَّ الْمِيَاسِيرُ) لَمْ يَذْكُرْ بَيِّنَتَ الْمَالِ مَعَ أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَى
مِيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ ع ش وَسَمَ . قُودَ : (فَلَمْ يَقْصِدِ الْأَجِيرُ الْخ) وَلَا يَضُرُّ غُرُوضُ تَعْيِينِهِ عَلَيْهِ كَالْمُضْطَرِّ
فَإِنَّهُ يَتَمَيَّنُ إِنْطِمَاعُهُ مَعَ تَقْرِيرِهِ الْبَدَلِ اه نِهَايَةٌ . قُودَ (سُي) : (وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ) وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى تَعْلِيمِ مَا
نُسِخَ حُكْمُهُ فَقَطَّ أَوْ يَلَاوَتُهُ كَذَلِكَ صَحَّ فِيمَا يَظْهَرُ اه نِهَايَةٌ وَكَانَ الْمُرَادُ الْاسْتِجَارَ عَلَى تَعْلِيمِ مَا ذَكَرَ عَلَى
وَجْهِ الْقُرْآنِيَّةِ وَأَفْهَمَ عَدَمَ صِحَّةِ الْاسْتِجَارِ عَلَى مَنْسُوحِ الْأَمْرَيْنِ أَي عَلَى وَجْهِ الْقُرْآنِيَّةِ لَا مُطْلَقًا إِذْ لَا
يَنْقُصُ عَنْ نَحْوِ الشُّعْرِ م ر اه سم عَلَى حَجِّ اه ع ش . قُودَ : (كَلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَدْ مَرَّ عَنْ
النَّصِّ أَنَّ الْقُرْآنَ بِالتَّعْرِيفِ لَا يُطْلَقُ إِلَّا عَلَى جَمِيعِهِ فَكَانَ يَتَّبِعِي تَنْكِيرُهُ فَإِنْ بَعْضَهُ كَذَلِكَ اه .
قُودَ : (وَصَرَّحَ بِهِ) أَي بِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ أَي بِصِحَّةِ الْإِجَارَةِ لَهُ . قُودَ : (نَظَرًا لِاسْتِثْنَائِهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ الْعِبَادَةُ
الْمَذْكُورَةُ هِيَ الْمُتَوَقَّفَةُ عَلَى النِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ لَيْسَ مِنْهَا قَمَا مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ اه سم وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ أَرَادَ

قُودَ : (لِمَا فِيهَا مِنْ شَائِبَةِ الْمَالِ) يُتَأَمَّلُ فِي الصَّوْمِ عَنِ الْمَيْتِ . قُودَ : (ثُمَّ الْمِيَاسِيرُ) بَقِيَ بَيِّنَتُ الْمَالِ .
قُودَ (سُي) : (وَتَعْلِيمُ الْقُرْآنِ) وَلَوْ اسْتَأْجَرَهُ عَلَى تَعْلِيمِ مَا نُسِخَ حُكْمُهُ فَقَطَّ أَوْ يَلَاوَتُهُ كَذَلِكَ صَحَّ فِيمَا
يَظْهَرُ شَرْحُ م ر وَكَانَ الْمُرَادُ الْاسْتِجَارَ عَلَى تَعْلِيمِ مَا ذَكَرَ عَلَى وَجْهِ الْقُرْآنِيَّةِ وَأَفْهَمَ عَدَمَ صِحَّةِ الْاسْتِجَارِ
عَلَى مَنْسُوحِ الْأَمْرَيْنِ أَي عَلَى وَجْهِ الْقُرْآنِيَّةِ لَا مُطْلَقًا إِذْ لَا يَنْقُصُ عَنْ نَحْوِ الشُّعْرِ م ر . قُودَ : (نَظَرًا
لِاسْتِثْنَائِهِ مِنَ الْعِبَادَةِ) قَدْ يُقَالُ الْعِبَادَةُ الْمَذْكُورَةُ هِيَ الْمُتَوَقَّفَةُ عَلَى النِّيَّةِ وَالتَّعْلِيمِ لَيْسَ مِنْهَا قَمَا مَعْنَى
الْاسْتِثْنَاءِ .

واهتماماً به لشهرة الخلاف فيه وكثرة الأحاديث الدالة بظاهرها على امتناعه كما يثبتها مع ما يُعارضها ومع مسائل غريزة النقل تتعلق بالتعليم والمُتعلِّمين في تأليف مُستَقِلٍّ، ولو قال سيّد قن صغير لمُعلِّمه لا تدعه يخرج لِقضاء الحاجة إلا مع وكيل ووَكَل به صغيراً فهَرَبَ منه ضِمْنَه؛ لأنه مُقَرَّب ولا تصح بقضاء ولا لتدريس علم أو إعادته إلا إن عَيَّن المُتعلِّم وما يُعلِّمه وكذا القضاء على الأوجه وبصح الاستحجار لقراءة القرآن عند القبر أو مع الدعاء بمثل ما حصل من الأجر له أو بغيره عَقِبَهَا عَيَّنَ زَمَانًا أو مَكَانًا أو لا

بالعبادة هنا مُطلق العبادة لا العبادة المذكورة في المتن . فُود: (ولو قال سيّد) إلى المتن في النهاية إلا قوله ونَبَتْ القواب إلى أو بحضرة إلخ . فُود: (سيّد قن) خَرَجَ به ما لو قال وليّ صغير خَرَجَ لِمُعلِّمه مثلاً ما ذَكَرَ فلا ضَمَانَ عليه إذا تَرَكَ فضاء أو سُرِقَ منه متاع؛ لأنَّ الحُرَّ لا يَدْخُلُ تَحْتَ اليَدِ وَمَتَاعُهُ الذي أُخِذَ منه في يَدِ مالِكِهِ لا في يَدِ المُعلِّمِ اهـ ع ش . فُود: (ووَكَل به صغيراً) إن كان عاجِزاً عن حِفْظِ مثل ذلك العبد في العادة قَوَاضٍ وإلا فَمَحَلُّ تَأَمُّلٍ إذ كَثِيرٌ مِنَ المُرَاقِبِينَ أَمْنَعُ مِنْ بَعْضِ البَالِغِينَ اهـ سيّد عُمَرُ عبارة ع ش لَعَلَّ المُرَادَ بالصغير هنا مَنْ لا يَقْدِرُ عَادَةً على حِفْظِ مثل ذلك الرقيق بخلاف المراهق بالنسبة لِرقيقٍ يَشُهُ نَحْوُ خَمْسِ سِنِينَ وَمَحَلُّهُ أَيْضًا ما لم يَقُلْ سيّده تَوَكَّلَ به وَلَدًا مِنْ عِنْدِكَ وَخَرَجَ ما لو لم يَقُلْ له ذلك فلا يَجِبُ عليه تَوَكُّلٌ مَنْ يَخْرُجُ مَعَهُ لِلْحِفْظِ وَإِنْ جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ اهـ . فُود: (ضَمْنُهُ) هل هذا مُقَيَّدٌ بِقَبُولِ المُعلِّمِ ما أَمَرَهُ السَيِّدُ به، ولو بالإشارة فَلْيُرَاجَعْ . فُود: (وَكَذَا الْقَضَاءُ إلخ) أي وكذا يَجُوزُ الاسْتِحْجَارُ لِلْقَضَاءِ إِنْ عَيَّنَ ما يَقْضِي به وَعَلَيْهِ اهـ كُرْدِي . فُود: (لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ عِنْدَ الْقَبْرِ إلخ) عبارة المُغْنِي وَالرَّوْضُ مَعَ شَرْحِهِ . (فَرَعَ): الإجارة لِلْقِرَاءَةِ على القبر مُدَّةً مَعْلُومَةً أو قَدْرًا مَعْلُومًا جَائِزَةً لِلِاتِّفَاعِ بِزَوَالِ الرَّحْمَةِ حَيْثُ يَقْرَأُ الْقُرْآنُ وَيَكُونُ المَيِّتُ كالحَيِّ الحَاضِرِ سِوَا أَغْقَبِ الْقِرَاءَةِ بالدُّعَاءِ له أو جَعَلَ أَجْرَ قِرَائَتِهِ له أَمْ لا قَتَعُوهُ مُنْفَعَةً الْقِرَاءَةِ إِلَى المَيِّتِ فِي ذَلِكَ وَلِأَنَّ الدُّعَاءَ يَلْحَقُهُ وَهُوَ بِفَعْدِهَا أَقْرَبُ إِجَابَةٍ وَأَكْثَرُ بَرَكَةٍ وَلِأَنَّهُ إِذَا جَعَلَ أَجْرَهُ الحَاصِلَ بِقِرَائَتِهِ لِلْمَيِّتِ فَهُوَ دُعَاءٌ بِحُصُولِ الأَجْرِ لَهُ فَيَنْتَبِغُ بِهِ فَقَوْلُ الشَّافِعِيِّ إِنَّ الْقِرَاءَةَ لا تَصِلُ إِلَيْهِ مَحْمُولٌ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ اهـ . فُود: (أو مع الدُّعَاءِ إلخ) أي لِلْمَيِّتِ أو المُسْتَأْجِرِ اهـ نَهَايَةُ . فُود: (أو مع الدُّعَاءِ) عَطَفَ على عِنْدَ الْقَبْرِ وكذا قَوْلُهُ بَعْدَ أو بِحَضْرَةِ المُسْتَأْجِرِ أي أو عِنْدَ غَيْرِ الْقَبْرِ مَعَ الدُّعَاءِ وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أي لِلْقَارِئِ مُتَمَلِّقٌ بِحَصَلِّ وَقَوْلُهُ: (أو بغيره) عَطَفَ على بمِثْلِ أي كالمَغْفِرَةِ رَشِيدِي وَسَمَّ . فُود: (أو بغيره) يَنْبَغِي أَنْ يُعَيَّنَ لَهُ لِيَصِحَّ الاسْتِحْجَارُ وَتُرْفَعُ الْجِهَالَةُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الدُّعَاءُ هُنَا غَيْرُ مَغْفُودٍ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا الْمَغْفُودُ عَلَيْهِ الْقِرَاءَةُ وَالدُّعَاءُ تَابِعٌ وَلَعَلَّ هَذَا

فُود: (وَكَذَا الْقَضَاءُ) أي مِثْلُ التَّدْرِيسِ فِي الاسْتِحْجَارِ الْمَذْكُورِ كَمَا بَحَثَهُ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ . فُود: (هَذَا الْقَبْرِ إلخ) عبارة شَرْحِ الرَّوْضِ سِوَا أي فِي جَوَازِ الإجارة لِلْقِرَاءَةِ على الْقَبْرِ أَغْقَبِ الْقِرَاءَةَ بالدُّعَاءِ له أو جَعَلَ أَجْرَ قِرَائَتِهِ له أَمْ لا اهـ . فُود: (أو مع الدُّعَاءِ) عَطَفَ على عِنْدَ الْقَبْرِ وكذا قَوْلُهُ بَعْدَ أو بِحَضْرَةِ المُسْتَأْجِرِ ش . فُود: (أو بغيره) عَطَفَ على بمِثْلِ والغَيْرُ كالمَغْفِرَةِ ش .

ونية الثواب له من غير دعاء لَقَوْاْ خِلَافًا لِجَمْعٍ وَإِنْ اخْتَارَ السَّبْكَى مَا قَالُوهُ وَكَذَا أَهْدَيْتِ قِرَاءَتِي
أَوْ ثَوَابَهَا لَهُ خِلَافًا لِجَمْعٍ أَيْضًا أَوْ بِحَضْرَةِ الْمُسْتَأْجِرِ أَيْ أَوْ نَحْوِ وَلِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ وَمَعَ ذِكْرِهِ فِي
الْقَلْبِ حَالَتَهَا

أَوْجَهَ نَعَمْ فِي قَوْلِهِ وَالْحَقُّ بِهَا الْخِ يَتَّبِعِي تَعْيِينَ الذِّكْرِ والدُّعَاءُ ؛ لِأَنَّهُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرَ .
• فَوَدَّ: (لَقَوْاْ) أَيْ فَلَا يَصِحُّ الِاسْتِجَارُ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ مَعَ نِيَّةِ الثَّوَابِ لِلْمَيِّتِ مَثَلًا عِنْدَ غَيْرِ الْغَبْرِ وَغَيْرِ
حَضْرَةِ نَحْوِ الْمُسْتَأْجِرِ وَمِنْ غَيْرِ دُعَاءٍ لَهُ أَوْ ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ . • فَوَدَّ: (وَإِنْ اخْتَارَ السَّبْكَى الْخِ)
وَأَفْقَهُ شَرْحُ الرُّوضِ وَبَسَطَ فِي تَرْجِيحِهِ وَسَيَّأَنِي عَنِ السَّيِّدِ عَمَرَ مَا يُؤَيِّدُهُ . • فَوَدَّ: (وَكَذَا أَهْدَيْتِ قِرَاءَتِي
الْخِ) (فَرُغَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ شَخْصٍ حَجَّ حَجَّةً نَافِلَةً فَقَالَ لَهُ آخَرُ بَغْنِي ثَوَابَ حَجِّكَ بِكَذَا
فَقَالَ لَهُ بَعَثْتُكَ فَهَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ يَنْتَقِلُ ثَوَابُ ذَلِكَ إِلَيْهِ ، وَإِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ أَقْرَأْ لِي كُلَّ يَوْمٍ مَا تَيَسَّرَ
مِنَ الْقُرْآنِ وَاجْعَلْ ثَوَابَهُ لِي وَجَعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مَالًا مَعْلُومًا فَفَعَلَ فَهَلْ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ لِلْمَجْمُوعِ لَهُ
الْجَوَابُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحَجِّ وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ بَاطِلَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْقِرَاءَةِ فَجَائِزَةٌ إِذَا شَرَطَ الدُّعَاءُ
بَعْدَهَا انْتَهَى أَهْ سَمَ . • فَوَدَّ: (خِلَافًا لِجَمْعٍ أَيْضًا) وَمِنْهُمْ شَرْحُ الرُّوضِ وَالْمُعْنِي كَمَا مَرَّ آتِفًا . • فَوَدَّ: (وَمَعَ
ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَتَهَا) أَيْ حَالَةَ الْقِرَاءَةِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ كَوْنِ الْقِرَاءَةِ بِحَضْرَةِ مَنْ ذُكِّرَ
قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْغَبْرِ بِخِلَافِهِ فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ وَمَعَ ذِكْرِهِ الْخِ وَجْهًا مُسْتَقِلًّا لَيْسَ مِنْ تَيَمُّعٍ مَا قَبْلَهُ

• فَوَدَّ: (وَمَعَ ذِكْرِهِ فِي الْقَلْبِ حَالَتَهَا) أَيْ الْقِرَاءَةِ ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي مُجَرَّدُ كَوْنِ الْقِرَاءَةِ بِحَضْرَةِ مَنْ ذُكِّرَ
وَقَدْ يُقَالُ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقِرَاءَةِ عِنْدَ الْغَبْرِ بِخِلَافِهِ فَإِنْ كَانَ قَوْلُهُ وَمَعَ ذِكْرِهِ الْخِ وَجْهًا مُسْتَقِلًّا لَيْسَ مِنْ
تَيَمُّعٍ مَا قَبْلَهُ فَلَا إِشْكَالَ . (فَرُغَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةٌ شَخْصٍ حَجَّ حَجَّةً نَافِلَةً فَقَالَ لَهُ آخَرُ بَغْنِي
ثَوَابَ حَجِّكَ بِكَذَا فَقَالَ لَهُ بَعَثْتُكَ فَهَلْ ذَلِكَ صَحِيحٌ يَنْتَقِلُ ثَوَابُ ذَلِكَ إِلَيْهِ وَإِذَا قَالَ شَخْصٌ لِآخَرَ أَقْرَأْ لِي
كُلَّ يَوْمٍ مَا تَيَسَّرَ مِنَ الْقُرْآنِ وَاجْعَلْ ثَوَابَهُ لِي وَجَعَلَ لَهُ عَلَى ذَلِكَ مَالًا مَعْلُومًا فَفَعَلَ فَهَلْ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ
لِلْمَجْمُوعِ لَهُ الْجَوَابُ أَنَّ مَسْأَلَةَ الْحَجِّ وَسَائِرِ الْعِبَادَاتِ بَاطِلَةٌ عِنْدَ الْفُقَهَاءِ ، وَأَمَّا مَسْأَلَةُ الْقِرَاءَةِ فَجَائِزَةٌ إِذَا
شَرَطَ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا وَالْمَالُ الَّذِي يَأْخُذُهُ مِنْ بَابِ الْجَمَالَةِ وَهِيَ جَمَالَةٌ عَلَى الدُّعَاءِ لَا عَلَى الْقِرَاءَةِ فَإِنَّ
ثَوَابَ الْقِرَاءَةِ لِلْقَارِئِ وَلَا يُمَكِّنُ نَقْلَهُ لِلْمَدْعُوِّ لَهُ وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ مِثْلُ ثَوَابِهِ فَيَدْعُو بِذَلِكَ وَيَحْصُلُ لَهُ إِنْ
اسْتَجَابَ اللَّهُ الدُّعَاءَ وَكَذَا حُكْمُ الْقَارِئِ بِلَا جَمَالَةٍ فِي الدُّعَاءِ . (مَسْأَلَةٌ): فَيَمَنْ يَقْرَأُ خَتَمَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ
بِأُجْرَةٍ هَلْ يَجِلُّ لَهُ ذَلِكَ وَهَلْ مَا يَأْخُذُهُ مِنَ الْأُجْرَةِ مِنْ بَابِ التَّكْسِبِ وَالصَّدَقَةِ ، الْجَوَابُ نَعَمْ يَجِلُّ لَهُ
أَخْذُ الْمَالِ عَلَى الْقِرَاءَةِ والدُّعَاءِ بَعْدَهَا وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ بَابِ الْأُجْرَةِ وَلَا الصَّدَقَةِ ، بَلْ مِنْ بَابِ الْجَمَالَةِ فَإِنَّ
الْقِرَاءَةَ لَا يَجُوزُ الِاسْتِجَارُ عَلَيْهَا ؛ لِأَنَّ مَنَفْعَتَهَا لَا تَعُودُ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِمَا تَقَرَّرَ فِي مَذْهَبِنَا أَنَّ ثَوَابَ الْقِرَاءَةِ
لِلْقَارِئِ لَا لِلْمَقْرُوءِ لَهُ وَتَجُوزُ الْجَمَالَةُ عَلَيْهَا إِنْ شَرَطَ الدُّعَاءُ بَعْدَهَا وَإِلَّا فَلَا وَتَكُونُ الْجَمَالَةُ عَلَى الدُّعَاءِ
لَا عَلَى الْقِرَاءَةِ هَذَا مُتَّفَقٌ قَوَاعِدُ الْفِقْهِ وَقَرَّرَهُ لَنَا أَشْيَاخُنَا وَفِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الِاسْتِجَارُ
لِزِيَارَةِ قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَتَجُوزُ الْجَمَالَةُ إِنْ كَانَتْ عَلَى الدُّعَاءِ عِنْدَ زِيَارَةِ قَبْرِهِ ؛ لِأَنَّ الدُّعَاءَ تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ وَلَا
يَضُرُّ الْجَهْلُ بِنَفْسِ الدُّعَاءِ ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى مُجَرَّدِ الْوُقُوفِ عِنْدَهُ وَمُشَاهَدَتِهِ فَلَا لَاقَهُ لَا تَدْخُلُهُ النَّيَابَةُ أَهْ .

كما ذكره بعضهم، وذلك لأن موضعها موضع بركة وتنزل رحمة والدعاء بعدها أقرب إجابة واحضار المستاجر في القلب سبب لشمول الرحمة له إذا تنزلت على قلب القاري وألحق بها الاستحجار لمحض الذكر والدعاء عقبه وما اعتيد في الدعاء بعدها من جعل ثواب ذلك أو مثله مقدماً إلى حضرته ﷺ أو زيادة في شرفه جائز كما قاله جماعات من المتأخرين بل حسن مندوب إليه خلافاً لمن وهم فيه؛

فلا إشكال اه سم أقول قوله ومع ذكره إلخ في بعض نسخ الشارح الصحيحة بأو وعبر النهاية بالواو ثم قال وسيتاني في الوصايا ما يعلم منه أن وجود استحضاره بقلبه أو كونه بحضرته كاف وإن لم يجتمعا اه. وقال الرشيد قوله وسيتاني في الوصايا ما يعلم منه إلخ أي خلاف ما أفاده قوله قبل أو بحضرة المستاجر ومع ذكره إلخ من اختيار اجتماعهما فالحاصل صحة الإجارة في أربع صور القراءة عند القبر والقراءة عنده لكن مع الدعاء عقبها والقراءة بحضرة المستاجر والقراءة مع ذكره في القلب وخروج بذلك القراءة لا مع أحد هذه الأربعة وسيتاني قبيل الفصل ما يفيد عدم صحة الإجارة له، وأنا ما في حاشية الشيخ من اعتماد الصحة في الآتي فلم أدر ما أخذه اه. أقول وظاهر كلام سم اعتماد الصحة أيضاً وفيه ع ش قوله ومع ذكره في القلب يتبني الاكتفاء بذكره في القلب في أول القراءة وإن غاب بعد حيث لم يجد صارفاً كما في نية الوضوء مثلاً حيث اكتفى بها عند غسل جزء من الوجه وإن لم يوجد استحضارها في بقيته اه. ة فود: (كما ذكره بعضهم) عبارة النهاية كما أفاده السبكي اه. ة فود: (وذلك) أي صحة الاستحجار لقراءة القرآن إلخ. ة فود: (لأن موضعها) أي القراءة هذا راجع للصورة الأولى والثالثة. ة فود: (وتنزل إلخ) عطف على بركة. ة فود: (والدعاء إلخ) عطف على توضيحها وكذا قوله واحضار إلخ عطف عليه لئلا يرجع للرابعة. ة فود: (لمحض الذكر) أي كالتلهيل سبعين ألف مرة المشهور بالتعاقب الصغرى. ة فود: (والدعاء عقبه) ظاهره أنه شرط لصحة الاستحجار للذكر وأنه لا يقوم مقامه نحو كونه عند القبر. ة فود: (بغدها) أي قراءة القرآن. ة فود: (جائز إلخ) قد يؤخذ منه جعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان سم على حجة اه رشيد وفيه ع ش. (فائدة): وقع السؤال عما يقع من الداعمين عقب الختمات من قولهم اجعل اللهم ثواب ما قرأت زيادة في شرفه ﷺ ثم يقول واجعل مثل ثواب ذلك واضعاف أمثاله إلى روح فلان أو في صحيفته أو نحو ذلك هل يجوز أم يمتنع لما فيه من إشعار تفضيل المدعو له بذلك حيث اعتنى به فدعا له بأضعاف ما دعا به للرسل ﷺ أقول الظاهر الجواز؛ لأن الداعي لم يقصد بذلك تفضيلاً لغيره عليه ﷺ، بل كلامه مخمول على إظهار احتياج غيره لرحمته سبحانه وتعالى فاغتناؤه به للاحتياج المذكور وللإشارة إلى أنه ﷺ أقرب مكانه من الله

ومسألة القراءة نظيره اه كلام الشيوطي ولا يخفى ما فيه مما ذكره الشارح وغيره ومنه منع الاستحجار على القراءة واقتضاء منع الجمالة على الزيارة والاستحجار للدعاء عند القبر المكرم. ة فود: (جائز) قد يؤخذ منه اجعل ثواب ذلك أو مثله في صحيفة فلان. ة فود: (بل حسن مندوب إليه إلخ) كذا شرح م ر.

لأنه ﷺ أذن لنا بأمره بنحو سؤال الوسيلة له في كل دعاء له بما فيه زيادة تعظيمه وحذف مثل في الأولى كثير شائع لغة واستعمالاً نظير ما مر في بما باع به فلان فرسه وليس في الدعاء بالزيادة في الشرف ما يؤهم النقص خلافاً لمن وهم فيه أيضاً كما بيئته في الفتاوى وفي حديث أبي المشهور «كم أجعل لك من صلاتي» أي دعائي أصل عظيم في الدعاء له عقب القراءة وغيرها ومن الزيادة في شرفه أن يتقبل الله عمل الداعي بذلك ويثبت عليه وكل من أثبت من الأمة كان له ﷺ مثل ثوابه مضاعفاً بقدر الوسائط التي بينه وبين كل عامل مع اعتبار زيادة مضاعفة كل مرتبة عما بعدها ففي الأولى ثواب إنبال الصحابي وعمله وفي الثانية هذا وإنباغ التابعي وعمله وفي الثالثة ذلك كله وإنباغ تابع التابعي وعمله وكذلك شرف لا غاية له.

(فرغ) استؤجر لقراءة فقرأ مجتئاً ولو ناسياً لم يستحق شيئاً؛ لأن القصد بالاستنجار لها حصول ثوابها لأنه أقرب إلى نزول الرحمة وقبول الدعاء عقبها والجئب لا ثواب له على قراءة بل على

تعالى الإجابة بالنسبة له مُحَقَّقة وغيره يُعَدُّ رُتْبَةً عَمَّا أُعْطِيَ ﷺ لَا تَحَقُّقُ الإِجَابَةُ لَهُ، بَلْ قَدْ لَا تَكُونُ مَظْنُونَةً فَتَنَاسَبَ تَأْكِيدُ الدُّعَاءِ لَهُ وَتَكْرِيرُ رَجَاءِ الإِجَابَةِ اهـ. فؤد: (بنحو سؤال الخ) مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ وَالْأَوَّلَى بِسُؤَالِ نَحْوِ الْوَسِيلَةِ أَوْ نَحْوِ أَمْرِهِ بِسُؤَالِ الْخِ وَقَوْلُهُ: (فِي كُلِّ دُعَاءٍ الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَذْنِ. فؤد: (بِمَا الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِدُعَاءِ. فؤد: (وَحَذَفُ مِثْلِ الْخِ) قَدْ يُقَالُ مَا الدَّاعِي إِلَى ذَلِكَ، وَأَمَّا التَّقْدِيرُ فِي مَسْأَلَةِ الْبَيْعِ فَضَرُورِيٌّ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّ الْوَارِدَ فِي تَقْلِ حَسَنَاتِ الظَّالِمِ إِلَى دِيْوَانِ الْمَظْلُومِ مُشِيرٌ بِأَنَّهُ لَا مَنَعَ فِي تَقْلِ الثَّوَابِ عَنِ الْعَامِلِ إِلَى غَيْرِهِ شَرْعاً وَوَقَعَ لِيَمِضِ الْعَارِفِينَ أَنَّهُ رَأَى الرَّسُولَ ﷺ وَقَالَ لَهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي جَعَلْتُ لَكَ ثَوَابَ أُرَادِي أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ فَقَالَ لَهُ ﷺ أَبْقِ لِنَفْسِكَ كَذَا وَكَذَا اهـ سَيَدُ عُمَرَ. فؤد: (وَفِي حَدِيثِ أَبِي الْخِ) خَيْرٌ مُقَدَّمُ لِقَوْلِهِ أَصْلٌ عَظِيمٌ. فؤد: (جَعَلَ الدَّاعِي بِنَفْسِهِ) أَيِ بِأَجْمَلِ ثَوَابِ ذَلِكَ أَوْ مِثْلَهُ زِيَادَةُ الْخِ وَعَمَلُهُ شَامِلٌ لِقِرَائَتِهِ وَدُعَائِهِ بَعْدَهَا وَغَيْرُهُمَا. فؤد: (فَفِي الْأَوَّلَى الْخِ) مُتَفَرِّعٌ عَلَى قَوْلِهِ وَكُلُّ مَنْ أَثْبِتَ مِنَ الْأُمَّةِ الْخِ. فؤد: (ثَوَابُ إِنْبَاغِ الْخِ) أَيِ مِثْلُهُ أَخْذًا مِمَّا مَرَّ، بَلْ عَشْرَةُ أَمْثَالِهِ بِأَعْيَانِ أَقْلٍ مَرَاتِبِ الْمُضَاعَفَةِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ مَعَ اعْتِبَارِ زِيَادَةِ الْخِ. فؤد: (وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا الْخِ) لَعَلَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي الْإِنْبَاغُ فَقَطُّ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ سَبَبَ إِنْبَاغِ وَعَمَلِ كُلِّ طَبَقَةٍ لِنَبَاغِ الطَّبَقَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فَقَطُّ دُونَ عَمَلِهَا وَلَعَلَّ قَوْلَ الْمُحَقِّقِ سَمِ الْعَلَامَةِ قَوْلُهُ وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا يَتَأَمَّلُ جِدًّا اهـ مَبْنَاهُ أَنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ كُلِّ مِنْ الْإِنْبَاغِ وَالْعَمَلِ كَمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ وَيَحْتَمِلُ أَنَّ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّ الْمُنَاسِبَ أَنْ يَقُولَ مِائَةَ أَمْثَالِ هَذَا أَيِ بِأَعْيَانِ أَقْلٍ مَرَاتِبِ الْمُضَاعَفَةِ الْحَاصِلَةِ لِلصَّحَابِيِّ ثُمَّ لَهُ ﷺ. فؤد: (خُصُولُ ثَوَابِهَا) أَيِ مِثْلِ ثَوَابِهَا كَمَا تَبَيَّنَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِنَّمَا وَحَذَفُ مِثْلِ الْخِ أَلَمْ تُزِدْ فِيهِ تَأَمُّلٌ. فؤد: (لِأَنَّهُ) أَيِ خُصُولُ ثَوَابِهَا. فؤد: (وَالْجُئِبُ لَا ثَوَابَ لَهُ الْخِ) أَيِ حَتَّى يَقْصِدَ خُصُولَ مِثْلِهِ لِلْمَيِّتِ مَثَلًا بِالْإِسْتِجَارِ.

فؤد: (وَفِي الثَّانِيَةِ هَذَا) يَتَأَمَّلُ جِدًّا.

قَصِيدِهِ فِي سُورَةِ النِّسَاءِ كَمَنْ صَلَّى بِنَجَاسَةٍ نَاسِيًا لَا يَثَابُ عَلَى أَعْمَالِ الصَّلَاةِ الْمُتَوَقِّفَةِ عَلَى الطَّهَارَةِ بَلْ عَلَى مَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهَا كَالْقِرَاءَةِ وَالذِّكْرِ وَالْحُشُوعِ وَقَصِيدِهِ فَعَلَ الْعِبَادَةَ مَعَ عُذْرِهِ فَمَنْ أَطْلَقَ إِثَابَةَ الْجُنُبِ النَّاسِي يُحْمَلُ كَلَامُهُ عَلَى إِثَابَتِهِ عَلَى الْقَصْدِ لَا غَيْرِهِ وَإِثَابَتُهُ عَلَيْهِ لَا تُحْصَلُ غَرَضُ الْمُسْتَأْجِرِ الْمَذْكُورِ وَيُؤَيِّدُ عَدَمَ الْإِعْتِدَادِ بِقِرَاءَتِهِ عَدَمُ نَذْبِ سُجُودِ التَّلَاوَةِ لَهَا كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُمْ لَوْ نَذَرَهَا فَقَرَأَ جُنُبًا لَمْ يُجْزِئْهُ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ النَّذْرِ التَّقَرُّبُ وَالْمَعْصِيَةُ أَيْ وَلَوْ فِي الصُّورَةِ لِتَدْخُلَ قِرَاءَةُ النَّاسِي لَا يَتَقَرَّبُ بِهَا وَبِهِ فَارَقَ الْبِرَّ بِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ سِوَاءِ أَنْصَى فِي حَلْفِهِ عَلَى الْقِرَاءَةِ وَحَدَّهَا أَوْ مَعَ الْجَنَابَةِ وَلَمَّا نَذَرَ أَنْ نَصَّ فِيهِ عَلَيْهَا مَعَ الْجَنَابَةِ وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مُسْتَحِقٌّ وَإِنْ كَانَ جُنُبًا؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ هُنَا غَيْرُ مَقْصُودٍ بِالذَّاتِ وَإِنَّمَا الْمَقْصُودُ التَّعْلِيمُ وَهُوَ حَاصِلٌ مَعَ الْجَنَابَةِ وَأَقْبَى بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ مِنَ الْقِرَاءَةِ الْمُسْتَأْجِرَ عَلَيْهَا آيَاتٍ ..

• فَوَدَّ: (لَا تَحْصُلُ) مِنَ التَّحْصِيلِ. • فَوَدَّ: (الْمَذْكُورِ) وَهُوَ ثَوَابُ الْقِرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (لَهَا) أَيْ لِقِرَاءَةِ الْجُنُبِ. • فَوَدَّ: (وَقَوْلُهُمْ إِنْ عَطَفَ عَلَى عَدَمِ نَذْبِ الْخ) • فَوَدَّ: (لَوْ نَذَرَهَا) أَيْ الْقِرَاءَةَ.
 • فَوَدَّ: (وَالْمَعْصِيَةُ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ لَا يَتَقَرَّبُ بِهَا وَالْجُمْلَةُ حَالٌ مِنَ الْقَصْدِ عَلَى مُخْتَارِ سِيَوَيْهِ.
 • وَفَوَدَّ: (لِتَدْخُلَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلتَّعْلِيمِ بِالْغَايَةِ. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْخ) أَيْ بِكَوْنِ الْقَصْدِ مِنَ النَّذْرِ التَّقَرُّبِ الْخ. • فَوَدَّ: (وَلَمَّا نَذَرَ) مُسْتَأْنَفٌ أَهْ ع ش وَالْأَوَّلَى عَطَفَهُ عَلَى جُمْلَةٍ لَوْ نَذَرَهَا فَقَرَأَ الْخ. • فَوَدَّ: (إِنْ نَصَّ) أَيْ التَّائِيذِ (فِيهِ) أَيْ النَّذْرِ (هَلِهَا) أَيْ الْقِرَاءَةِ. • فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ الْخ) قَصِيدَتُهُ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِمَرُوضِ الْجَنَابَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ صِحَّةُ الْمُقَدِّ مَعَ وُجُودِهَا أَهْ سَم. وَقَالَ ع ش وَصُورَةُ الْمَسْأَلَةِ أَنَّ يُلْزَمُ يَفْتَهُ التَّعْلِيمُ أَوْ يَسْتَأْجِرَ عَيْنَهُ وَلَا يَنْصُصُ عَلَى أَنْ يَقْرَأَ جُنُبًا فَيَتَّقَى لَهُ الْجَنَابَةُ وَيُعْلَمُ مَعَهَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اسْتَأْجَرَ عَيْنَهُ وَهُوَ جُنُبٌ لَيُعْلَمَ جُنُبًا فَلَا يَصِحُّ لِأَنَّ مَا ذَكَرَ عَقْدٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ وَهُوَ فَاسِدٌ لَا يُقَالُ الْمُؤَجَّرُ يَتِمَّكُنُ مِنَ التَّعْلِيمِ بِقَصْدِ الذِّكْرِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ قَصْدُهُ لِلذِّكْرِ إِنَّمَا يَنْشُئُ كَوْنُ الْمَانِي بِهِ قُرْآنًا حِينَ التَّعْلِيمِ لَا لِيَرَاهُ عَلَى كَوْنِ الْمُعْلَمِ قُرْآنًا فَهُوَ تَنْصِيصٌ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ عَلَى فِعْلِ الْمَعْصِيَةِ أَهْ وَفِيهِ تَأْمُلُ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ) يَفْتَحُ الْجِيمَ. • وَفَوَدَّ: (يَسْتَحِقُّ) أَيْ الْأَجْرَةَ. • فَوَدَّ: (وَأَقْبَى بَعْضُهُمْ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَابُ.
 • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْخ) (فَرَعَ): نَقُلُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَقْبَى بِأَنَّ الْأَجِيرَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَوْ قَرَأَ آيَةَ وَعَقِبَ كُلَّ آيَةٍ بِتَفْسِيرِهَا لَمْ يَسْتَحِقَّ شَيْئًا وَاتَّكَرَّ م ر ذَلِكَ، وَقَالَ إِنْ صَحَّ حُيِّلَ عَلَى مَا لَوْ شَرَطَ

• فَوَدَّ: (وَيُظْهِرُ أَنَّ الْمُسْتَأْجِرَ لِتَعْلِيمِ الْقُرْآنِ مُسْتَحِقٌّ وَإِنْ كَانَ جُنُبًا) اعْتَمَدَهُ م ر. وَقَصِيدَتُهُ عَدَمُ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِمَرُوضِ الْجَنَابَةِ، بَلِ الظَّاهِرُ صِحَّةُ الْمُقَدِّ مَعَ وُجُودِهَا وَقَصِيدَتُهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ بِطَرَوِ حَيْضٍ مَنْ اسْتَوْجَرَتْ لِخِدْمَةِ مَسْجِدٍ أَنَّهَُا لَوْ خَدَمَتْهُ مَعَ الْحَيْضِ لَمْ تَسْتَحِقَّ الْأَجْرَةَ وَإِلَّا لَمْ تَنْفَسِخِ الْإِجَارَةُ وَقَدْ يَشْكُلُ عَلَى مَسْأَلَةِ الْجُنُبِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْخِدْمَةِ حَاصِلٌ مَعَ الْحَيْضِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ الْجُنُبَ يُمْكِنُهُ دَفْعُ إِمِّ الْقِرَاءَةِ بِأَنْ لَا يَقْصِدَ الْقُرْآنِيَّةَ وَالْحَائِضُ لَا يُمْكِنُهَا دَفْعُ إِمِّ الْمُكْتَبِ بِالْإِخْتِيَارِ نَعَمْ إِنْ كَانَتْ الْخِدْمَةُ بِدُونِ مُكْتَبٍ كَكَتَبٍ أَمْكَنَ بِدُونِهِ فَلَا يَتَعَدَّى الْانْفِسَاخُ بِطَرَوِ الْحَيْضِ.

لَزِمَهُ قِرَاءَةُ مَا تَرَكَهَ وَلَا يَلْزَمُهُ اسْتِثْنَاءُ مَا بَعْدَهُ وَبِأَنَّ مِنْ اسْتَوْجِرَ لِقِرَاءَةِ عَلَى قَبْرِ لَا يَلْزَمُهُ عِنْدَ الشَّرْعِ أَنْ يَتَوَيَّ أَنْ ذَلِكَ عَمَّا اسْتَوْجِرَ عَنْهُ أَيْ بِلِ الشَّرْطِ عَدَمُ الصَّارِفِ فَإِنْ قُلْتُ: صَرَحُوا فِي النَّظَرِ بِأَنَّهُ لَا بُدَّ أَنْ يَتَوَيَّ أَنَّهَا عَنْهُ قُلْتُ: هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ لِقُوعِهَا عَمَّا اسْتَوْجِرَ لَهُ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ اسْتَوْجِرَ هُنَا لِمُطْلَقِ الْقِرَاءَةِ وَصَحَّحْنَاهُ احْتِجَاجَ لِلْنِّتَةِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ لَا لِمُطْلَقِهَا كَالْقِرَاءَةِ بِخَصْرَتِهِ لَمْ يَحْتَجْ لَهَا فِذِكْرُ الْقَبْرِ مِثَالًا. (و) تَصْبِحُ الْإِجَارَةُ مِنَ الزَّوْجِ وَغَيْرِهِ لِحُوقِ أَوْ أُمِّهِ وَلَوْ كَافِرَةٌ إِنْ أُمِنَتْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (لِلْحَضَانَةِ) وَهِيَ الْكُبْرَى الْأَتْيَةُ فِي كَلَامِهِ مِنَ الْحَضَنِ وَهُوَ مِنَ الْإِبْطِ إِلَى الْكَشْحِ؛ لِأَنَّ الْحَاضِنَةَ تَضُمُّهُ إِلَيْهِ (وإِزْضَاعِ) وَلَوْ لِلْبَيْتِ (مَعًا) وَحَيْثُ يُذِيقُ الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ كِلَاهُمَا؛ لِأَنَّهُمَا مَقْصُودَانِ (وَلَا أَحَدُهُمَا فَقَط) لِأَنَّ الْحَضَانَةَ نَوْعٌ خِدْمَةٍ.

الثَّوَالِي أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ. (فَرَعَ آخَرُ): أَقْنَى شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَّاسُهُ جَوَازُهُ بِتَخَوُّ التُّرْكِيِّ أَيْضًا. (فَرَعَ آخَرُ): الْوَجْهُ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّغْلِيمِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ سَمِ عَلَى حِجِّ أَحَدٍ شَ وَقَوْلُهُ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ الْخِ فِيهِ تَأْمُلٌ فَإِنَّ الْمَكْتُوبَ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَنَحْوَهُ إِنَّمَا هُوَ تَرْجُمَةُ الْقُرْآنِ لَا نَفْسُهُ. ة فُود: (لَزِمَهُ قِرَاءَةُ مَا تَرَكَهَ الْخِ) فَلَوْ لَمْ يَفْرَأْ سَقَطَ مَا يُقَابِلُ الْمَشْرُوكَ مِنَ الْمُسَمَّى أَحَدٍ شَ. ة فُود: (قُلْتُ هُنَا قَرِينَةٌ الْخِ) إِنْ كَانَتْ كَوْنُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَدْ يَرُدُّ مَا لَوْ نَذَرَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَهُ أَحَدٍ سَمِ. ة فُود: (لِقُوعِهَا) مُتَعَلِّقٌ بِصَارِفَةٍ وَقَوْلُهُ: (هَمَّا اسْتَوْجِرَ لَهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقُوعِهَا أَيْ أَنَّهَا تَصْرِفُ الْقِرَاءَةَ لِمَا اسْتَوْجِرَ لَهُ عَنْ غَيْرِهِ أَحَدٍ شَيْدِي. ة فُود: (وَصَحَّحْنَاهُ) أَيْ وَهُوَ الرَّاجِعُ أَحَدٍ شَ وَجِبَارَةُ الرَّشِيدِي قَوْلُهُ وَصَحَّحْنَاهُ أَيْ خِلَافَ مَا مَرَّ مِنَ الْحَضْرِ فِي الصُّورِ الْأَرْبَعِ أَحَدِ. ة فُود: (وَتَصْبِحُ الْإِجَارَةُ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ. ة فُود: (إِنْ أُمِنَتْ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. ة فُود: (مِنْ الْحَضَنِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ. ة فُود: (إِلَى الْكَشْحِ) هُوَ اسْمٌ لِمَا تَحْتَ الْخَاصِرَةِ أَحَدٍ شَ.

ة فُود (سَيِّ): (وإِزْضَاعِ) شَامِلٌ لِمَا لَوْ كَانَتْ الْمُرْضِعَةُ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ سِنِينَ خِلَافًا لِمَا فِي الْبَيَانِ شَرْحُ م ر أَحَدٍ سَمِ وَاعْتَمَدَ الْمُغْنِي مَا فِي الْبَيَانِ مِنْ اشْتِرَاطِ بُلُوغِ الْمُرْضِعَةِ سِنِينَ. ة فُود: (وَلَوْ لِلْبَاءِ) بِالْقَضْرِ أَحَدٍ شَ قَالَ الْمُغْنِي ظَاهِرُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ عَلَى إِزْضَاعِ الْبَاءِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ إِزْضَاعُهُ وَاجِبًا عَلَى الْأُمِّ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ بَابِ التَّفَقُّاتِ خِلَافًا لِلزُّرْكَشِيِّ أَحَدِ. ة فُود: (لِأَنَّ الْحَضَانَةَ الْخِ)

ة فُود: (قُلْتُ هُنَا قَرِينَةٌ صَارِفَةٌ) إِنْ كَانَتْ كَوْنُهُ عِنْدَ الْقَبْرِ فَقَدْ يَرُدُّ مَا لَوْ نَذَرَ الْقِرَاءَةَ عِنْدَهُ. (فَرَعَ): نُقِلَ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّمْلِيَّ أَقْنَى بِأَنَّ الْأَجِيرَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ لَوْ قَرَأَهُ آيَةً آيَةً وَعَقَّبَ كُلَّ آيَةٍ بِتَفْسِيرِهَا لَمْ يَسْتَحِجْ شَيْئًا وَاتَّكَّرَ م ر ذَلِكَ وَقَالَ إِنْ صَحَّ حُجِّلَ عَلَى مَا لَوْ شَرَطَ الثَّوَالِي أَيْ أَوْ قَامَتْ عَلَيْهِ قَرِينَةٌ. (فَرَعَ آخَرُ): أَقْنَى شَيْخُنَا الْمَذْكُورُ بِجَوَازِ كِتَابَةِ الْقُرْآنِ بِالْقَلَمِ الْهِنْدِيِّ وَقِيَّاسُهُ جَوَازُهُ بِتَخَوُّ التُّرْكِيِّ أَيْضًا. (فَرَعَ آخَرُ): الْوَجْهُ جَوَازُ تَقْطِيعِ حُرُوفِ الْقُرْآنِ فِي الْقِرَاءَةِ فِي التَّغْلِيمِ لِلْحَاجَةِ إِلَى ذَلِكَ. ة فُود: (إِنْ أُمِنَتْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) اِغْتَمَدَهُ م ر. ة فُود: (مِنْ الْحَضَنِ) بِكُسْرِ الْحَاءِ.

ة فُود (سَيِّ): (وإِزْضَاعِ) وَشَمِلَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ مَا لَوْ كَانَتْ الْمُرْضِعَةُ صَغِيرَةً لَمْ تَبْلُغْ سِنِينَ خِلَافًا

وإِلَآيةُ الْإِرْضَاعِ السَّابِقَةُ أَوَّلُ الْبَابِ وَتَدْخُلُ فِيهِ الْحَضَانَةُ الصُّغْرَى وَهِيَ وَضْعُهُ فِي الْحَجَرِ وَالْقَائِمَةُ التَّدْيِ وَعَصْرُهُ لَهُ لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهَا وَمَنْ ثُمَّ كَانَتْ هِيَ الْمَعْقُودَ عَلَيْهَا وَالتَّبَنُّ تَابِعٌ إِذِ الْإِجَارَةُ مَوْضُوعَةٌ لِلْمَنَافِعِ وَإِنَّمَا الْأَعْيَانُ تَتَّبِعُ لِلضَّرُورَةِ وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ مَعَ نَفْيِهَا تَوْبِيعَةٌ فِيهِ لِمَزِيدِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ تَعْيِينُ مُدَّةِ الرِّضَاعِ وَمَحَلُّهُ أَمُّهُ بَيْتُهُ؛ لِأَنَّهُ أَحْفَظُ لَهُ أَوْ بَيْتُ الْمُرْضِعَةِ لِأَنَّهُ أَسْهَلُ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ ثَلَاثَةِ مَا عَيَّنَ أَوْ سَافَرَتْ تَخَيَّرَ وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ. وَالصَّبِيُّ بِرُؤُوسِهِ أَوْ وَصْفِهِ عَلَى مَا فِي الْحَاوِي لِاخْتِلَافِ شُرْبِهِ بِاخْتِلَافِ نَحْوِ سِنِّهِ

عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَمَّا الْحَضَانَةُ فَإِنَّمَا تَنْوَعُ خِدْمَةُ، وَأَمَّا الْإِرْضَاعُ فَلِقَوْلِهِ تَعَالَى ﴿وَإِنْ أَرْضَعْنَكُمْ لَكُمْ﴾ الْآيَةُ، وَإِذَا جَازَ الْاسْتِجَارَ لِلْإِرْضَاعِ وَخَدَّهَ فَلَهُ مَعَ الْحَضَانَةِ أَوَّلَى وَالْحَاجَةُ دَاعِيَةٌ إِلَى ذَلِكَ اهـ. قَوْلُهُ: (وَيَدْخُلُ) إِلَى قَوْلِهِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا إِلَى وَيَجِبُ. قَوْلُهُ: (فِيهِ) أَيِ الْإِرْضَاعِ. قَوْلُهُ: (لِتَوْقُفِهِ عَلَيْهَا) أَيِ الْإِرْضَاعِ عَلَى الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى. قَوْلُهُ: (كَانَتْ هِيَ) أَيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى وَقَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ) أَيِ الْإِرْضَاعِ اهـ ع ش. قَوْلُهُ: (مَعَ نَفْيِهَا) أَيِ عَدَمِ ذِكْرِهَا لِمَا سَيَأْتِي م ر. مِنْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ الصُّغْرَى لَمْ يَصِحَّ لَكِنْ لَمْ يَذْكُرِ التُّخْفَةُ قَوْلُهُ م ر. وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ الْخِ وَغَيْرَ هَذَا بِمَثَلٍ مَا غَيَّرَ بِهِ الشَّارِحُ م ر فَكُتِبَ عَلَيْهِ سَمَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَإِنَّمَا صَحَّتْ مَعَ نَفْيِهَا الْخِ ظَاهِرُهُ مَعَ نَفْيِ الصُّغْرَى وَكَلَامُ الرُّزْوَصِ صَرِيحٌ فِيهِ لَكِنْ وَصَفَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ الْحَضَانَةَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ نَفَى الْحَضَانَةَ جَازَ بِقَوْلِهِ الْكُبْرَى وَعِبَارَةُ الرُّزْكَشِيِّ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِلرِّضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ فَلَا صَحَّ الصَّحَّةُ ثُمَّ قَالَ خَصَّ الْإِمَامُ الْخِلَافَ بِنَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى، وَأَمَّا نَفْيُ الْحَضَانَةِ الْكُبْرَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَأَقْرَاهُ لَكِنْ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيهَا أَيْضًا اهـ ع ش. أَقُولُ وَظَاهِرُ صَنِيعِ الْمُغْنِيِّ مُوَافِقٌ لِمَا فِي النِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ الْإِجَارَةِ مَعَ نَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى. قَوْلُهُ: (وَيَجِبُ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي الْاسْتِجَارِ لِلْإِرْضَاعِ. قَوْلُهُ: (بَيْتُهُ) أَيِ الصَّبِيِّ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ سَمَ وَع ش أَيِ وَإِنْ أَرْضَعَتْ رَشِيدِي. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيُّ) عَطَفَ عَلَى مُدَّةِ الرِّضَاعِ. قَوْلُهُ: (هَلَى مَا فِي الْحَاوِي) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ كَمَا فِي الْحَاوِي اهـ. قَوْلُهُ: (بِاخْتِلَافِ نَحْوِ سِنِّهِ) اسْقَطَ النِّهَايَةُ وَالْمُغْنِيُّ لَفْظَةَ التَّحْوِ، وَقَالَ الرُّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر. بِاخْتِلَافِ سِنِّهِ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُرَادَ

لِمَا فِي التَّبَيِّنِ شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا صَحَّتْ لَهُ مَعَ نَفْيِهَا) ظَاهِرُهُ مَعَ نَفْيِ الصُّغْرَى وَكَلَامُ الرُّزْوَصِ صَرِيحٌ فِيهِ، لَكِنْ وَصَفَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ الْحَضَانَةَ فِي قَوْلِهِ وَإِنْ نَفَى الْحَضَانَةَ جَازَ بِقَوْلِهِ الْكُبْرَى وَعِبَارَةُ الرُّزْكَشِيِّ فَإِنْ اسْتَأْجَرَ لِلرِّضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ فَلَا صَحَّ الصَّحَّةُ ثُمَّ قَالَ وَخَصَّ الْإِمَامُ الْخِلَافَ بِنَفْيِ الْحَضَانَةِ الصُّغْرَى فَأَمَّا نَفْيُ الْحَضَانَةِ الْكُبْرَى فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ وَأَقْرَاهُ، لَكِنْ فِي الْكِفَايَةِ عَنِ الْقَاضِي الْحُسَيْنِ جَرَيَانُ الْخِلَافِ فِيهَا أَيْضًا اهـ، وَعِبَارَةُ شَرْحِ م ر وَلَوْ اسْتَأْجَرَهَا لِلْإِرْضَاعِ وَنَفَى الْحَضَانَةَ الصُّغْرَى لَمْ يَصِحَّ اهـ. قَوْلُهُ: (وَلَا أَجْرَةَ لَهَا مِنْ حِينِ الْفَسْخِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ تَعْلَمْ بِهِ. قَوْلُهُ: (وَالصَّبِيُّ) عَطَفَ عَلَى مُدَّةِ الرِّضَاعِ ش. قَوْلُهُ: (أَوْ وَصَفَهُ الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر.

وَتُكَلَّفُ الْمَرْضِعَةُ أَكْلَ وَشَرْبَ كُلِّ مَا يُكَيِّزُ اللَّبْنَ وَتَرَكَ مَا يَضُرُّهُ كَوَطْءِ حَلِيلٍ يَضُرُّهُ وَالْأُتْحَيْرُ
وَعَدَمُ اسْتِمْرَاءِ الطِّفْلِ لَبَنُهَا لِمَلَّةٍ فِيهِ غَيْثٌ يَنْخَيْرُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ، وَلَوْ سَقَتْهُ لَبَنٌ غَيْرُهَا فِي إِجَارَةٍ
ذِمَّةٌ اسْتَحَقَّتْ الْأَجْرَ أَوْ غَيْرَ فَلَا (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ) أَيِ الشَّأْنِ (لَا يَسْتَتِيعُ أَحَدُهُمَا) أَيِ الْإِرْضَاعِ
وَالْحَضَانَةِ الْكُبْرَى (الْأُخْرَى) لاسْتِقْلَالِهِمَا مَعَ جَوَازِ اسْتِقْلَالِ كُلِّ مَنِهَا بِالْإِجَارَةِ (وَالْحَضَانَةُ)
الْكُبْرَى (حِفْظُ صَبِيٍّ) أَيِ جَنْبِهِ الصَّادِقِ بِالْأُنْثَى وَالْخُنْثَى (وَتَغْهَدُهُ بِفَسْلِ رَأْسِهِ وَبَذْنِهِ وَثِيَابِهِ
وَقَفْنِهِ) بِفَتْحِ الدَّالِ (وَكَحْلِهِ وَزِنَطِهِ فِي الْمَهْدِ وَتَحْرِيكِهِ لِتَأَمُّمِ وَنَحْوِهَا) لِقِتْضَاءِ اسْمِ الْحَضَانَةِ ذَلِكَ
عُرْفًا أَمَّا الدَّهْنُ بِالضَّمِّ، فَقِيلَ عَلَى الْأَبِ وَقِيلَ تُتْبِعُ فِيهِ الْعَادَةُ وَالَّذِي يُتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ إِذِ الْعَادَةُ فِي
ذَلِكَ لَا تَنْضَبِطُ.

بَوْضِهِ ذَكَرُ سِتِّهِ فَلْيُرَاجَعِ اهـ. هـ فَوَدُ: (وَتُكَلَّفُ الْمَرْضِعَةُ أَكْلَ وَشَرْبَ كُلِّ مَا يُكَيِّزُ اللَّبْنَ) قَالَهُ الرَّافِعِيُّ،
وَقَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الَّذِي قَالَهُ الْمَاوُزِدِيُّ أَيِ وَالصَّبِيرِيُّ وَالرَّوْيَانِيُّ أَنَّ لَهُ أَيِ الْمُكْتَرِي مَتَعَهَا مِنْ أَكْلِ مَا يَضُرُّ
لِلْبَنِيهَا اهـ. وَهَذَا أَظْهَرَ مُغْنِي وَأَسْنَى. هـ فَوَدُ: (مَا يُكَيِّزُ اللَّبْنَ) يُتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْكَثْرَةَ إِلَى حَدِّ الْكِفَايَةِ لَا غَيْرَ
فَلْيُرَاجَعِ اهـ رَشِيدِي. هـ فَوَدُ: (كَوَطْءِ حَلِيلٍ يَضُرُّهُ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا تَصْمِيرُ نَاشِئَةٍ بِذَلِكَ فَلَا تَنْتَحِقُ نَفَقَةٌ وَإِنْ
أُذِنَ لِلزَّوْجِ لَهَا فِي ذَلِكَ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أُذِنَ لَهَا فِي السَّفَرِ لِحَاجَتِهَا وَحُدْمَا، وَغَايَةُ الْإِذْنِ لَهَا فِي ذَلِكَ
سُقُوطُ الْإِثْمِ عَنْهَا فَقَطْ وَأَنَّ الزَّوْجَ يَحْرُمُ عَلَيْهِ الْوَطْءُ وَإِنْ خَافَ الْعَتَّةَ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِالْوَلَدِ الْمُؤَدِّي
إِلَى قَتْلِهِ فَيَجُوزُ لَهُ نِكَاحُ الْأُمِّ حَبِطًا وَقِيلَ عَنْ بَعْضِ أَهْلِ الْعَصْرِ خِلَافًا مَا قُلْنَا فِي الْمَسَالَةِ الْأُولَى
فَاحْزَنَ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَعَدَمُ اسْتِمْرَاءِ الْإِنْفِ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ غَيْثٌ أَيِ عَدَمُ كَوْنِ اللَّبَنِ مَرِيئًا لَهُ أَيِ مَخْمُودَ
الْعَاقِبَةِ غَيْثٌ اهـ كُرْدِيٌّ بِعِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَإِذَا لَمْ يَقْبَلِ الرِّضِيعُ تَذْيِيقًا فَفِي انْفِسَاحِ الْإِجَارَةِ وَجِهَانٍ فِي تَعْلِيقِ
الْقَاضِي وَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْانْفِسَاحِ وَثُبُوتُ الْخِيَارِ وَفِي الْحَاوِي وَالْبَحْرُ أَنَّ الطِّفْلَ إِذَا لَمْ يَشْرَبْ لَبَنُهَا لِمَلَّةٍ فِي
اللَّبَنِ فَهُوَ غَيْثٌ يُثْبِتُ لِلْمُسْتَأْجِرِ الْفَسْخَ اهـ. هـ فَوَدُ: (وَلَوْ سَقَتْهُ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا الدَّهْنُ فِي الْمُغْنِيِّ.

هـ فَوَدُ: (أَمَّا الدَّهْنُ الْإِنْفِ) لَمْ أَرِ مَنْ تَعَرَّضَ لِلْكُحْلِ وَنَحْوِ مَا وَأَشْنَانٍ لِنَفْسِهِ وَعَسَلِ ثَوْبِهِ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ
حُكْمُهُ حُكْمُ الدَّهْنِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ بِعِبَارَةِ ع ش وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَثَلَ الدَّهْنِ فِي كَوْنِهِ عَلَى الْأَبِ أَجْرُهُ الْقَابِلَةُ
لِفِعْلِهَا الْمُتَعَلِّقِ بِإِضْلَاحِ الْوَلَدِ كَقَطْعِ سُرَّتِهِ دُونَ مَا يَتَعَلَّقُ بِإِضْلَاحِ الْأُمِّ وَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ نَحْوِ
مُلَازِمَتِهَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ وَعَسَلِ بَذْنِهَا وَثِيَابِهَا فَإِنَّهُ عَلَيْهَا كَصَرَفِهَا مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ لِلْمَرَضِ اهـ. هـ فَوَدُ: (فَقِيلَ)
عَلَى الْأَبِ وَقِيلَ الْإِنْفِ وَجَمَعَ الْمُغْنِيُّ بَيْنَهُمَا بِمَا نَصَّه، وَأَمَّا بِالضَّمِّ فَفِي الرِّضْعَةِ كَأَصْلِهَا أَنَّهُ عَلَى الْأَبِ
فَإِنْ جَرَى عُرْفُ الْبَلَدِ بِخِلَافِهِ فَرَجَّهَانِ اهـ وَالظَّاهِرُ مِنْهُمَا اتِّبَاعُ الْمُرْفِ اهـ. هـ فَوَدُ: (إِذِ الْعَادَةُ فِي تِلْكَ لَا
تَنْضَبِطُ) قَدْ يُقَالُ إِطْلَاقُ عَدَمِ الْانْفِصَاطِ مَحَلٌّ تَأْمِلُ فَقَدْ يَنْضَبِطُ وَيَطْرُدُ فِي بَعْضِ الْمَوَاضِعِ اهـ سَيِّدُ عُمَرُ

هـ فَوَدُ: (وَتُكَلَّفُ الْمَرْضِعَةُ الْإِنْفِ) جَزَمَ بِهِ الرُّوضُ وَم ر. هـ فَوَدُ: (أَمَّا الدَّهْنُ بِالضَّمِّ الْإِنْفِ) سَكَتَ عَنْ
الْكُحْلِ بِالضَّمِّ وَسَيَاتِي حُكْمُهُ بِالنِّسْبَةِ لِلْكُحَالِ. هـ فَوَدُ: (وَالَّذِي يُتَّبِعُهُ الْأَوَّلُ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوَدُ: (إِذِ الْعَادَةُ
فِي ذَلِكَ لَا تَنْضَبِطُ) قَدْ يُقَالُ عَدَمُ انْفِصَاطِهَا لَا يُوْجِبُ أَنَّهُ عَلَى الْأَبِ بِدَلِيلٍ مَا يَأْتِي فِي الزِّيَادَةِ.

(ولو استأجر لهما) أي الحضائنة الكبرى والإرضاع (فانقطع اللبن) فالمذهب انفساخ العقد في الإرضاع) فيسقط قسطه من الأجرة (دون الحضائنة) لما مر أن كلاً منهما مقصود معقود عليه (والأصح أنه لا يجب جبر وحنيط وكحل) وصنع وطلع (على وراق) وهو الناسخ (وحنيط وكحال) وصباغ وملح اقتصاراً على مدلول اللفظ مع أن وضع الإجارة أنه لا يستحق بها عین (قلت: صحح الزايفي في الشرح الكبير

عبارة سم قد يقال عدم انصابتها لا يوجب أنه على الأب بدليل ما يأتي في الزيادة اهـ. فود: (أي الحضائنة الكبرى) إلى التثنية في المثنى. فود: (فيسقط قسطه إلخ) بأن تغتبر نسبة أجرة مثل الإرضاع لمجموع أجرتي الإرضاع والحضائنة ويؤخذ مثل هذه النسبة من المسمى ع ش اهـ بجبرمي.
 فود (سني): (جبر إلخ) بكسر الحاء اسم للمداد والمذكورات فيما ذكر قلّم الشاسخ ومزود الكحال وإبرة الخياط ونحوها استنى ومغني زاد النهاية ومزهم الجراحي وصابون وماء الغسال اهـ. فود: (وهو الناسخ) أما يتبع الورق فيقال له كأغدي اهـ مغني. فود: (مع أن وضع الإجارة إلخ) وأمر اللبن على خلاف القياس للضرورة نهاية ومغني.
 فود (سني): (صحح الزايفي إلخ) اعتمد الروض وشيخ الإسلام والنهاية والمغني.

فود في (سني): (والأصح أنه لا يجب جبر وحنيط إلخ) قال في شرح الروض والمذكورات فيما ذكر قلّم الشاسخ ومزود الكحال وإبرة الخياط ونحوها اهـ زاد م ر في شرحه ومزهم الجراحي وصابون وماء الغسال اهـ. (فرغ): في شرح البهجة لشيخ الإسلام ما نصه قال السبكي وإذا أوجبت الخيط أو الصبغ على المؤجر هل نقول إن المستأجر يملكه حتى يتصرف فيه كالقوب أو إن المؤجر أثلقه على ملك نفسه أو كيف الحال وقرئ منه الكلام على ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أنه باق على ملك مالكها يتتبع به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك، وأما الخيط والصبغ فالضرورة تخوُّج إلى تقدير نقل الملك والحقوا بما تقدّم الحطب الذي يوقده الخباز ولا شك أنه يئلف على ملكه اهـ ما في شرح البهجة ويتجه أن الجبر كالخيط والصبغ وأن المغني الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الانتفاع بعد حصول العمل وما لا فما يتوقف عليه الانتفاع بعد كالخيط والصبغ فإنه لا يتتبع بالقوب بعد خياطته بدون الخيط ولا بعد صبغه باعتبار كونه مضبوطاً بدون الصبغ يملكه المستأجر وما لا يتوقف عليه ذلك كماء الأرض فإنه بعد شربها يمكن زرعها، وإن انفصل ما شربت منها وكالحطب فإنه بعد وضعه في العين القدر المعلوم يحصل المقصود، وإن انفصل عنها بعد ذلك وكالحطب فإنه بعد حني الثوب بإخراجه والخبز يستغنى عن زمايه ولا شك أن الجبر من القسم الأول؛ لأنه بعد الكتابة لا يتتبع بالمكتوب بدون الجبر وأن اللبن من القسم الثاني لأنه بعد حصوله في المعدة يحصل التغذي ثم يستغنى عنه حتى لو انفصل كان التغذي بحاله فليأمل.

فود في (سني): (قلت صحح الزايفي في الشرح إلخ) وحيث شرطت على الأجير فلا بد من التدبير في

(الرجوع فيه إلى العادة) إذ لا ضابط له لغة ولا شرعاً.
(تبيينه) غالب استدراكات المثني على أصله من الشرح وحيث قد يقال ما حكمة الإسناد إليه في هذا الموضع لا غير، وقد يجاب بأنه هنا لم يترجح له أحد الموضعين المتناقضين فأرسلهما بخلاف البقية ثم رأيت للشارح ما قد يخالف ذلك وليس كما قال (فإن اضطررت) العادة (وجب البيان) نفيًا للعرض (والا) يبين في المقدم من عليه ذلك (فتبطل الإجارة والله أعلم) لما فيها من الغرر المؤذي إلى التنازع لا إلى غاية وأفهم كلام الإمام أن الخلاف في إجارة الذمة أما العين فلا يجب فيها غير العمل

• قول (سني): (الرجوع فيه) أي المذكور اهـ مفتي. • قول (سني): (إلى العادة) أي العرف اهـ روض.
• قول: (من الشرح) أي الشرح الكبير للرافعي. • قول: (وقد يجاب بأنه هنا لم يترجح الخ) خلافًا للنهاية وشرحي الروض والبهجة. • قول: (فإن اضطررت العادة) أي أو لم يكن عرف كما فهم بالأولى مفتي وشرح الروض.
• قول (سني): (وجب البيان) وحيث شرطت على الأجير فلا بد من التقدير في نحو المرهم وأخواته فإن شرطه مطلقاً فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف كونه على المستأجر وشرط عليه فلا يجب عليه ذلك شرح م ر وقوله وحيث شرطت بخروج ما لو كانت عليه بالعرف اهـ سم قال الرشدي قوله م ر وأخواته أي مما يستهلك كالكحل بخلاف الإبرة والقلم كذا ظهر فليراجع اهـ. • قول: (وأفهم) إلى قوله وقطع في المفتي والنهاية. • قول: (أما العين فلا يجب فيها غير العمل) هذا هو الوجه اهـ. مفتي زاد النهاية وفي ذكر المصنف كلام الشرح إشعارًا بترجيح ما فيه وهو المعتقد، وإذا أوجبنا الخيط والصنع على المؤجر أي حيث جرت به العادة أو شرط عليه فالوجه ملك المستأجر لهما فيتصرف فيه كالقرب لا إن المؤجر آتلفه على ملك نفسه ويظهر لي إلحاق الجبر بالخيط والصنع ولم أر فيه شيئاً ثم رأيت صاحب العباب جزم به ويقرب من ذلك ماء الأرض المستأجرة للزرع والذي يظهر فيه أي ماء الأرض كما أفاده الشبكي أنه باق على ملك مالِكها يتصرف به المستأجر لنفسه وفي اللبن والكحل كذلك أي أنه باق على ملك المؤجر ويتصرف به المستأجر وأما الخيط والصنع فالضرورة نحو إلى نقل الملك والحقوا بما تقدم الحطب الذي يوقده الخباز ولا شك أنه يئلف على ملك مالِكه اهـ. بأذن زيادة من ع ش وفي سم بعد ذكر قوله م ر وإذا أوجبنا إلى آخره عن الغرر إلا مسألة إلحاق الجبر ما نصه ويتجه أن الجبر كالخيط والصنع وأن المعنى الفارق في هذه المسائل ما يتوقف عليه الاتياع بعد حصول العمل

نحو المرهم وأخواته فإن شرطه مطلقاً فسد العقد بخلاف ما لو اقتضى العرف على المستأجر أو شرط عليه فلا يجب ذلك شرح م ر. • قول في (سني): (الرجوع فيه إلى العادة) عبر في الروض بالعرف.
• قول في (سني): (فإن اضطررت وجب البيان الخ) قال في الروض فإن لم نوجبه أي ذكره بات لم يختلف العرف فشرطه بلا تقدير بطل أي العقد اهـ. • قول: (وأفهم كلام الإمام) وهو الوجه شرح م ر.

وَقَطَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى مُدَّةٍ وَجَوَزَ التَّرَدُّدُ فِيمَا إِذَا كَانَتْ عَلَى عَمَلٍ.
 (فَرَعَ) اقْتَضَى كَلَامَهُمْ وَصَرَّحَ بِهِ بَعْضُهُمْ أَنَّ الطَّبِيبَ الْمَاهِرَ أَيُّ بَأْنٍ كَانَ خَطْؤُهُ نَادِرًا وَإِنْ لَمْ
 يَكُنْ مَاهِرًا فِي الْعِلْمِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّا نَجِدُ بَعْضَ الْأَطِبَّاءِ اسْتِفَادَ مِنْ طَوْلِ التَّجَرِبَةِ وَالْعِلَاجِ مَا قَلَّ
 بِهِ خَطْؤُهُ جِدًّا وَبَعْضُهُمْ لَعَدَمَ ذَلِكَ مَا كَثُرَ بِهِ خَطْؤُهُ فَتَقَيَّنَ الضَّبْطُ بِمَا ذَكَرْتَهُ لَوْ شَرِطْتَ لَهُ
 أَجْرَةً وَأَعْطَيْتَنِي أَمَنَ الْأَدْوِيَةَ فَعَالَجَهُ بِهَا فَلَمْ يَرَأِ اسْتَحَقَّ الْمُسْمَى إِنْ صَحَّحْتَ الْإِجَارَةَ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ
 الْمَثَلِ وَلَيْسَ لِلْعَلِيلِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ؛ لِأَنَّ الْمُسْتَأْجَرَ عَلَيْهِ الْمُعَالَجَةُ لَا الشِّفَاءُ بَلْ إِنْ شَرِطَ
 بَطَلَتْ الْإِجَارَةُ؛ لِأَنَّهُ بَيَّنَّ اللَّهُ لَا غَيْرَ نَعَمَ إِنْ جَاعَلَهُ عَلَيْهِ صَحَّ وَلَمْ يَسْتَحِقَّ الْمُسْمَى إِلَّا بَعْدَ
 وَجُودِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْمَذْكُورِ فَمِقْيَاسُ مَا بَأْتِيَ أَوَائِلَ الْجِرَاحِ وَالتَّعَازِيرِ مِنْ أَنَّهُ
 يَضْمَنُ مَا تَوَلَّدَ مِنْ فِعْلِهِ بِخِلَافِ الْمَاهِرِ أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةً وَيَرْجِعُ عَلَيْهِ بِشَمَنِ الْأَدْوِيَةِ لِتَقْصِيرِهِ
 بِمُبَاشَرَتِهِ لِمَا لَيْسَ هُوَ لَهُ بِأَهْلٍ وَمِنْ شَأْنِ هَذَا الْإِضْرَارُ لَا النِّفْعُ.

وَمَا لَا فَمَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ الْإِنْتِفَاعُ بَعْدَ كَالْخِيَطِ وَالصَّبْنِ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَعْنُ بِالتَّوْبِ بَعْدَ خِيَابَتِهِ بِدُونِ الْخِيَطِ وَلَا
 بَعْدَ صَبْنِهِ بِاغْتِيَارِ كَوْنِهِ مَضْبُوعًا بِدُونِ الصَّبْنِ يَمْلِكُهُ الْمُسْتَأْجَرُ وَمَا لَا يَتَوَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ كَمَا الْأَرْضُ فَإِنَّهُ
 بَعْدَ شَرْبِهَا يُمَكِّنُ رَزْعَهَا وَإِنْ انْفَصَلَ مَا شَرِبَتْ مِنْهُ عَنْهُ وَكَالْكُحْلِ فَإِنَّهُ بَعْدَ وَضْعِهِ فِي الْعَيْنِ الْقَدْرَ الْمَقْلُومَ
 يَحْصُلُ الْمَقْصُودُ وَإِنْ انْفَصَلَ مِنْهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَكَالْحَطْبِ فَإِنَّهُ بَعْدَ حَمِي التَّنُورِ بِإِحْرَاقِهِ وَالْخَبْزِ يُسْتَفْتَى عَنْ
 رَمَادِهِ وَلَا شَكَّ أَنَّ الْجَبْرِ مِنَ الْقِسْمِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ الْكِتَابَةِ لَا يُتَفَقَّعُ بِالْمَكْتُوبِ بِدُونِ الْجَبْرِ وَأَنَّ اللَّيْنَ مِنَ
 الْقِسْمِ الثَّانِي؛ لِأَنَّهُ بَعْدَ حُصُولِهِ فِي الْمِعْدَةِ يَحْصُلُ التَّغْذِي حَتَّى لَوْ انْفَصَلَ كَانَ التَّغْذِي بِحَالِهِ فَلْيَتَأَمَّلْ
 اهـ. فَوَدَّ: (وَقَطَعَ ابْنُ الرَّفْعَةِ الْخ) أَيَّ بَعْدَ وَجُوبِ غَيْرِ الْعَمَلِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ.

فَوَدَّ: (اقْتَضَى كَلَامَهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ بَأْنٍ إِلَى لَوْ شَرِطْتَ.
 فَوَدَّ: (لَعَدَمَ ذَلِكَ) أَيُّ طَوْلِ التَّجَرِبَةِ وَالْعِلَاجِ. فَوَدَّ: (مَا كَثُرَ بِهِ خَطْؤُهُ) الْأَوَّلَى الْأَخْصَرُ كَثُرَ خَطْؤُهُ
 بِإِسْقَاطِ مَا وَبِهِ عَطْفًا عَلَى اسْتِفَادَةِ الْخ.

فَوَدَّ: (لَوْ شَرِطْتَ الْخ) خَبَّرَ أَنَّ الطَّبِيبَ الْخ. فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْخ) هَلْ اسْتِجَارَهُ صَحِيحٌ أَوْ لَا
 إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ يُشْكَلُ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَقَدْ يَقْيَدُ الرُّجُوعُ بِشَمَنِ الْأَدْوِيَةِ بِالْجَهْلِ بِحَالِهِ
 م ر فَلْيَحَرِّزْ سَمَ عَلَى حَجِّ الظَّاهِرِ الثَّانِي وَلَا شَيْءَ لَهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُقَابَلُ بِأَجْرَةٍ لَعَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ
 بِهِ، بَلِ الْغَالِبُ عَلَى عَمَلِ مِثْلِهِ الضَّرَرُ أَمَّا ع ش.

فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ الْخ) خَبَّرَ قَوْلَهُ قِيَاسُ الْخ. فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ حَصَلَ
 الْبُرءُ وَالشِّفَاءُ.

فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الْمُسْمَى) اغْتَمَدَهُ م ر وَكَذَا قَوْلُهُ نَعَمَ إِنْ جَاعَلَهُ الْخ. فَوَدَّ: (أَمَّا غَيْرُ الْمَاهِرِ الْخ) هَلْ
 اسْتِجَارَهُ صَحِيحٌ أَوْ لَا إِنْ كَانَ الْأَوَّلُ قَدْ يُشْكَلُ الْحُكْمُ الَّذِي ذَكَرَهُ، وَإِنْ كَانَ الثَّانِي فَقَدْ يَقْيَدُ الرُّجُوعُ
 بِشَمَنِ الْأَدْوِيَةِ بِالْجَهْلِ بِحَالِهِ م ر فَلْيَحَرِّزْ.

(فصل) فيما يلزم للمكري لو للمكثري لعقار أو دابة

(يجب) يعني يتعين لدفع الخيار الآتي على المكري (تسليم مفتاح) ضبة (الدار) معها (إلى) المكثري) لتوقف الانتفاع عليه وهو أمانة بيده فإذا تلف بتقصيره ضيمته أو عذمه فلا وفيهما يلزم المكري تجديده فإن أتى لم يجبر ولم يأنم لكن يتخير المكثري وكذا في جميع ما يأتي قال القاضي وتفسخ في مدة المنع اه وفيه نظر

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكثري

• قوله: (فيما يلزم) إلى قوله وآته لا يكلف التزغ في النهاية إلا قوله وفيه نظر إلى وخرج وقوله وفي إطلاقه إلى وآته لو شرط. • قوله: (فيما يلزم المكري إلخ) أي وما يتبع ذلك من انفساخ الإجارة بتلف الدابة وغيره اه ع ش. • قوله: (يفني) إلى قوله اه في المعنى. • قوله: (لدفع الخيار إلخ) أي لا يدفع الإثم اه ع ش. • قوله: (على المكري) متعلق بيجب. • قوله: (ضبة الدار) أي الغلق المثبت في بابها. • قوله: (معا) أي الدار. • قوله: (لتوقف الانتفاع عليه) (فرغ): هل تصح إجارة دار لا باب لها فيه نظر وقد يتجه الصحة إن أمكن الانتفاع بها بلا باب كان أمكن التسلق من الجدار وعلى الصحة فهل يثبت الخيار للجاهل كان زأها قبل ثم سُدَّ بابها ثم استأجرها اعتماداً على الرؤية السابقة الوجه الثبوت فلترجع المسألة سم على حج اه ع ش. • قوله: (ضيمته) أي بقيته. • قوله: (وفيها إلخ) أي التلف بتقصير والتلف بدونه. • قوله: (فإن أتى إلخ) أي من التجديد وقضية قوله أولاً يفني يتعين لدفع الخيار آته لا يجبر على تسليم المفتاح أيضاً ولا يأنم بامتناعه وهو مشكّل، فإنه حيث صحت الإجارة يستحق المكثري المنفعة على المكري فقدم التسليم والتجديد امتناع من حق توجه عليه فغله فالقياس أنه يأنم بعذمه ويجبر على التسليم وقد تقدم أن البائع يجبر على تسليم المبيع حيث قبض الثمن أو كان مؤجلاً اه ع ش. وهذا وجيه لا سيما في الابتداء لكن كلام شرحي الرزوي والبهجة أيضاً كالصريح في عدم الإثم بعدم التسليم ابتداء ودواماً وفي عدم الجبر عليه كذلك بل عبارة المنهج مع شرحه صريح في ذلك وهي فصل فيما يجب بالمعنى الآتي على المكري عليه تسليم مفتاح دار معها لمكثري وعمارها وكس ثلج بسطجها سواء في وجوب تسليم المفتاح الابتداء والدوام وليس المراد بكون ما ذكر واجبا على المكري أنه يأنم بتركه أو أنه يجبر عليه بل أنه إن تركه ثبت للمكثري الخيار اه اختصاراً وفي المعنى نحوها وعلم بذلك أن قول الشارح فإن أتى إلخ معناه فإن أتى المؤجر من التسليم ابتداء والتجديد بعد التلف لم يجبر إلخ. • قوله: (قال القاضي إلخ) اعتمد المعنى، وكذا النهاية قال الرشيد قول م ر وقول القاضي بانفساخها في مدة المنع ظاهر إلخ لعل صورة المسألة أنه غير متفيع بالدار في تلك المدة كما

(فصل) فيما يلزم المكري أو المكثري لعقار أو دابة

• قوله: (معا) أي الدار ش. • قوله: (قال القاضي وتفسخ في مدة المنع) ما قاله القاضي ظاهر شرح م ر ويؤيده ويوافقه ما سياتي في غصب نحو الدابة من ثبوت الخيار والانفساخ في كل مدة مضت في زمن الغصب، وإن لم يفسخ ففي التظهير في كلام القاضي وتخصيص صحيحه بحالة الجهل المذكورة نظر.

لأنه الْمُقَصِّرُ بَعْدَ الفسخِ مع ثبوت الخيارِ له نعم إن جهَلَ الخيارَ وعُدِرَ فيه احتِثِلَ ما قاله وخرج بالضَّيِّعَةُ الْقُفْلُ فلا يَجِبُ تسليمُهُ فضلاً عن مِفْتَاحِهِ لأنه منقولٌ وليس بتابع (وعِمَارَتُهَا) الشَّامِلَةُ لِنَحْوِ تَطْيِينِ سَطْحٍ وإعادةِ رُخَامٍ قَلْعَهُ هو أو غيره كما هو ظاهرٌ ولا نظر لِكَوْنِ الْفَائِتِ به مُجْرُودَ الزَّيْنَةِ؛ لأنها غَرَضٌ مَقْصُودٌ ومن ثمَّ امْتَنَعَ (على الْمُؤَجَّرِ) قَلْعُهُ ابتداءً ودَوَامًا وإن احتاجَتْ لآلَاتٍ جَدِيدَةٍ (فَلَا يَفَرُّ) أي قبل مُضَيِّ مُدَّةٍ لَهَا أَجْرَةٌ كما هو ظاهرٌ (وَأَصْلُحُهَا) أو سَلَّمَ الْمِفْتَاحَ فذاك (وَالَا) يُيَادِرُ (فَلِلْمُكْتَرِي) قَهْرًا (على الْمُؤَجَّرِ الْخِيَارَ) إِنْ نَقَصَتِ الْمَنْفَعَةُ بَيْنَ الْفَسْخِ وَالْإِبْقَاءِ لِنَتَضَرُّرِهِ ومن ثمَّ زَالَ بِزَوَالِهِ فَإِذَا وَكَّفَ الشَّقْفُ تَخَيَّرَ حَالَةُ الْوَكْفِ فَقَطْ مَا لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْهُ نَقْصٌ

هو ظاهرٌ فَلْيُرَاجَعْ واعْلَمْ أَنَّهُ رَجَعَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ م ر بَعْدَ أَنْ كَانَ تَبَعَ ابْنَ حَجٍّ فِي التَّظْهِيرِ فِي كَلَامِ الْقَاضِي اه زَادَ ش وَوَجَّهَهُ أَيِ الْإِنْفِسَاخِ أَنَّهُ بِامْتِنَاعِ الْمُؤَجَّرِ مِنْ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ فَاتِ جُزْءٌ مِنَ الْمَنْفَعَةِ الْمَقْصُودِ عَلَيْهَا كَتَلَفَ بَعْضُ الْمَبِيعِ نَحْتَ يَدِ الْبَايِعِ، وَذَلِكَ يَفْتَضِي ثُبُوتَ الْخِيَارِ لِلْمُكْتَرِي لِتَفْرِيقِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَفِي سَمِ عَلَى حَجٍّ مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ حَيْثُ قَالَ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ قَالَ الْقَاضِي وَيَنْقَسِخُ فِي مُدَّةِ الْمَنْعِ مَا قَالَ الْقَاضِي ظَاهِرٌ شَرْحُ م ر . وَيُؤَيِّدُهُ وَيُؤَافِقُهُ مَا سَبَّأَنِي فِي غَضَبِ نَحْوِ الذَّابَّةِ مِنْ ثُبُوتِ الْخِيَارِ وَالْإِنْفِسَاخِ فِي كُلِّ مُدَّةٍ مَضَتْ فِي زَمَنِ الْغَضَبِ وَإِنْ لَمْ يَنْقَسِخْ فِيهِ التَّظْهِيرُ فِي كَلَامِ الْقَاضِي وَتَخْصِيصِ صِحَّتِهِ بِحَالَةِ الْجَهْلِ الْمَذْكُورَةِ نَظَرًا اه . قُودُ: (فَلَا يَجِبُ تَسْلِيمُهُ الْإِلَاحَ) وَإِنْ اعْتِيدَ وَلَا يَنْبَغِي لَهُ بِمَنْعِهِ خِيَارٌ رَوْضٌ وَمُغْنِي . قُودُ: (قَلْعَهُ هُوَ) أَيِ الْمُؤَجَّرِ أَوْ غَيْرِهِ وَلَوْ الْمُكْتَرِي وَضَمَانُهُ لِمَا قَلْعَهُ لَا يُسْقَطُ خِيَارُهُ حَيْثُ لَمْ يُعِدَّهُ الْمُكْرِي . قُودُ: (بِهِ) أَيِ قَلْعِ الرُّخَامِ . قُودُ: (لَا تَهَا) أَيِ الزَّيْنَةِ اه ع ش .

قُودُ (سَيِّئُ): (عَلَى الْمُؤَجَّرِ) لَقَطَّ عَلَى الْمُؤَجَّرِ وَقَعَ فِي تَسْخِ الْمَحَلِّيِّ وَالْمُغْنِي وَالتَّهْيَاةُ عَقِبَ قَوْلِهِ وَعِمَارَتُهَا لَا هُنَا بِعَكْسٍ مَا فِي التَّحْفَةِ اه بَصْرِيٌّ أَقُولُ صَنِيعُ التَّحْفَةِ لِاتِّصَالِ الشَّامِلَةِ الْإِلَاحَ بِمَنْعِهِ وَكَوْنُ قَوْلِهِ وَإِنْ احتاجَتْ الْإِلَاحَ غَايَةً فِي الْمَثْنِ عَلَيْهِ أَحْسَنُ مِنْ صَنِيعِهِمْ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ الْمُنَاسِبُ أَنْ يُؤَخَّرَ عَنْ قَوْلِهِ قَلْعُهُ ابْتِدَاءً وَدَوَامًا . قُودُ: (وَإِنْ احتاجَتْ الْإِلَاحَ) غَايَةً فِي الْمَثْنِ اه رَشِيدِي . قُودُ: (إِنْ نَقَصَتِ الْمَنْفَعَةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَبَحَثَ فِي الْمُغْنِي . قُودُ: (بَيْنَ الْفَسْخِ الْإِلَاحَ) مُتَعَلِّقٌ بِالْخِيَارِ . قُودُ: (زَالَ) أَيِ الْخِيَارِ .

قُودُ: (بِزَوَالِهِ) أَيِ التَّضَرُّرِ . قُودُ: (فَإِذَا وَكَّفَ الْإِلَاحَ) أَيِ نَزَلَ الْمَطَرُ مِنْهُ اه ع ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِذَا وَكَّفَ الْبَيْتُ أَيِ قَطَرَ سَقْفُهُ فِي الْمَطَرِ لِتَرْكِ التَّطْيِينِ ثَبَّتَ لَهُ الْخِيَارُ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ وَإِذَا انْقَطَعَ زَالَ الْخِيَارُ إِلَّا إِذَا حَصَلَ بِسَبَبِهِ نَقْصٌ اه . قُودُ: (مَا لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْهُ نَقْصٌ) يُؤْخَذُ مِمَّا سَبَّأَنِي فِي مَسْأَلَةِ الذَّابَّةِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ

قُودُ: (إِنْ نَقَصَتِ الْمَنْفَعَةُ الْإِلَاحَ) كَذَا الْمَثْنُ شَرْحُ م ر . قُودُ: (بَيْنَ الْفَسْخِ الْإِلَاحَ) مَعْمُولٌ قَوْلِ الْمَثْنِ الْخِيَارُ . قُودُ: (وَمِنْ ثَمَّ زَالَ) أَيِ الْخِيَارِ وَقَوْلُهُ بِزَوَالِهِ أَيِ التَّضَرُّرِ ش . قُودُ: (مَا لَمْ يَتَوَلَّدَ مِنْهُ نَقْصٌ) وَلَا قَطْمَلَقًا . (فَرَعَ): هَلْ نَصَحَ إِجَارَةً دَارٍ لَا بَابَ لَهَا فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يَنْجِيهِ الصَّحَّةُ إِنْ أَمَكَّنَ الْإِتِّفَاعُ بِهَا بِلَا بَابٍ كَانَ أَمَكَّنَ التَّسْلُقَ مِنَ الْجِدَارِ وَعَلَى الصَّحَّةِ فَهَلْ يَثْبُتُ الْخِيَارُ لِلْجَاهِلِ كَانَ رَأَاهَا قَبْلَ ثَمَّ سُدَّ بِأَبَاهَا ثَمَّ

وَبَحَثَ أَبُو زُرْعَةَ سُقُوطَهُ بِالْبَلَاطِ بَدَلَ الرُّخَامِ لِأَنَّ التَّفَاوُثَ بَيْنَهُمَا لَيْسَ فِيهِ كَبِيرٌ وَقَعَ اهـ. وَفِي إِطْلَاقِهِ مَا فِيهِ فَالَّذِي يَتَجَبَّرُ أَنَّهُمَا إِنْ تَفَاوُثَا أَجْرَهُ لَهَا وَقَعَ تَخَيُّرٌ وَإِلَّا فَلَا وَأَنَّهُ لَوْ سَرَطَ إِنْقَاءَ الرُّخَامِ فَسَبَّحَ بِخُلْفِ الشَّرْطِ هَذَا فِي حَادِثٍ أَمَّا مُقَارِنٌ عَلِمَ بِهِ الْمُكْثَرِيُّ فَلَا خِيَارَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ مِنْ وَظِيفَةِ الْمُكْثَرِيِّ لِنَقْصِيرِهِ بِإِقْدَامِهِ مَعَ عَلَيْهِ بِهِ وَمَحَلٌّ مَا دُكِرَ فِي الْمُتَصَرِّفِ لِنَفْسِهِ وَفِي الطَّلَاقِ أَمَّا الْمُتَصَرِّفُ عَنْ غَيْرِهِ وَفِي الْوَقْفِ فَتَجِبُ الْعِمَارَةُ لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجَارَةُ وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَيْضًا انْتِزَاعُ الْعَيْنِ بِمَنْ غَصَبَهَا وَدَفَعَ نَحْوَ حَرِيقٍ وَنَهَبَ عَنْهَا إِنْ أَرَادَ دَوَامَ الْإِجَارَةِ وَالَا تَخَيُّرَ

الْوَقْفَ لِخَلَلٍ فِي السَّقْفِ لَمْ يَفْلَحْ بِهِ قَبْلُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَرْضَ التَّقْصِ لِمَا مَضَى سَوَاءَ فَسَخَ الْإِجَارَةُ أَمْ لَا اهـ. ع ش. هـ. قُود: (تَقْصُ) أَي فِي نَحْوِ الْمَنْعَةِ فِيمَا يَظْهَرُ لَا فِي الْعَيْنِ حَيْثُ لَا تَقْصُ الْمَنْعَةُ اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ وَالْمُرَادُ بِالْمَنْعَةِ مَا يَشْمَلُ الزَّيْنَةَ أَخَذًا وَمَا مَرَّ فِي الرُّخَامِ. هـ. قُود: (وَبَحَثَ أَبُو زُرْعَةَ سُقُوطَهُ) أَي الْخِيَارَ وَالْمُعْتَمَدُ عَدَمُ السَّقُوطِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّ الزَّيْنَةَ بِهَا مَقْصُودَةٌ وَقَدْ فَاتَتْ اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ الظَّاهِرُ أَنَّ الشَّارِحَ م ر. لَا يَزْنِي بِهَذَا أَخَذًا مِنْ إِطْلَاقِهِ فِيمَا مَرَّ ائْتِنَاعَ قَلْبِهِ وَبِقَرِينَةِ التَّغْلِيلِ الْمَارِّ مَعَ إِسْنَادِ هَذَا لِغَائِلِهِ بَحَثًا الْمُشْعِرِ بِعَدَمِ تَسْلِيمِهِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ. هـ. قُود: (وَأَنَّهُ لَوْ سَرَطَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ أَنَّهُمَا إِنْ الْخ. هـ. قُود: (هَذَا فِي حَادِثٍ) أَي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالْأَقْلَمُ الْمُكْثَرِيُّ الْخِيَارُ فِي خَلَلٍ حَدَثَ بَعْدَ الْمُعْقِدِ.

هـ. قُود: (أَمَّا مُقَارِنٌ) أَي خَلَلٌ مُقَارِنٌ لِلْمُعْقِدِ. هـ. قُود: (وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهُ) أَي الْإِضْلَاحُ. هـ. قُود: (وَمَحَلٌّ مَا دُكِرَ) أَي عَدَمُ الْإِنْتِزَاعِ فِي تَرْكِ الْعِمَارَةِ أَوْ مِثْلَهُ تَرْكُ تَسْلِيمِ الْمِفْتَاحِ ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا عِبَارَةُ الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): مَحَلٌّ عَدَمُ وَجُوبِ الْعِمَارَةِ فِي الطَّلَاقِ أَمَّا الْوَقْفُ فَتَجِبُ عَلَى التَّائِيْدِ عِمَارَتُهُ حَيْثُ كَانَ فِيهِ رَنْعٌ كَمَا أَوْضَحْنَاهُ فِي كِتَابِ الْوَقْفِ وَفِي مَعْنَاهُ الْمُتَصَرِّفُ بِالْإِجَارَةِ كَوَلِّيِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ بِحَيْثُ لَوْ لَمْ يَغْتَرِ فَسَخَ الْمُسْتَأْجِرُ الْإِجَارَةَ وَتَضَرَّرَ الْمَخْجُورُ عَلَيْهِ اهـ. هـ. قُود: (وَفِي الطَّلَاقِ) عَطَفَ عَلَى لِقَائِهِ وَالطَّلَاقُ بِكَسْرِ فَسُكُونِ الْحَلَالِ وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا الْمَمْلُوكُ اهـ. ع ش. هـ. قُود: (وَفِي الْوَقْفِ) عَطَفَ عَلَى غَيْرِهِ. هـ. قُود: (لَكِنْ لَا مِنْ حَيْثُ الْإِجَارَةُ) أَي بَلْ مِنْ حَيْثُ رِعَايَةُ الْمَصْلَحَةِ لِلْوَقْفِ وَالْمَوْلَى عَلَيْهِ اهـ. ع ش. هـ. قُود: (وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ الْخ) حَيْثُ قَدَّرَ عَلَى تَسْلِيمِهَا ابْتِدَاءً أَوْ دَوَامًا اهـ. نِهَايَةُ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَلَا يَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْ الْعَيْنِ الْمُؤَجَّرَةِ الْحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُمَا وَإِنَّمَا عَلَيْهِ تَسْلُمُ الْعَيْنِ وَرَدُّ الْأَجْرَةِ إِنْ تَعَدَّرَ الْاسْتِيفَاءُ وَإِذَا سَقَطَتِ الدَّارُ عَلَى مَتَاعِ الْمُسْتَأْجِرِ لَمْ يَلْزَمِ الْمُؤَجَّرُ ضَمَانُهُ وَلَا أَجْرُهُ تَخْلِيصُهُ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْغَزَالِيُّ، وَلَوْ غُصِبَتْ

اسْتَأْجَرَهَا ائْتِمَادًا عَلَى الرُّؤْيَا السَّابِقَةِ الْوَجْهَ الثَّبُوتُ فَلْيُرَاجِعِ الْمَسْأَلَةَ. هـ. قُود: (وَيَلْزَمُ الْمُؤَجَّرُ أَيْضًا الْخ) أَي قَبْلُ التَّسْلِيمِ لَوْ جُوبِ التَّسْلِيمِ عَلَيْهِ م ر. هـ. قُود: (الْإِجَارَةُ الْعَيْنِ بِمَنْ غَصَبَهَا الْخ) كَذَا فِي الرُّوضِ أَوْائِلُ الْبَابِ الثَّانِي وَتَيَّدَهُ بِقُدْرَةِ الْمَالِكِ عَلَى الْإِجَارَةِ قَالَ فِي شَرْحِهِ كَمَا بَحَثَ أَي لَوْ رَمَّ الْإِجَارَةَ فِي الرُّوضَةِ هُنَا وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ مَا بَحَثَ يَخَالِفُ مَا يَأْتِي آخِرَ الْبَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يَدْفَعَ عَنْهَا الْحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُمَا وَأُجِيبَ بِأَنَّ مَا هُنَاكَ فِيمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَوْ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ إِلَّا بِكُلْفِهِ وَمَا هُنَا بِخِلَافِهِ فَلَمْ يَزَلْ ذَلِكَ لِكُونِهِ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ أَوْ لِعَدَمِ الْكُلْفِ هَذَا وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ الزُّرُومِ وَهُوَ مَا نَقَلَهُ الْإِمَامُ عَنْ الْأَكْثَرِينَ وَمُقَابِلُهُ عَنْ بَعْضِ الْمُحَقِّقِينَ اهـ.

المُستأجر ولو قدرَ عليه المُستأجرُ من غيرِ خطَرٍ لزمه كالوديع ويُؤخَذُ منه أنه لو قَصُرَ ضَمِنَ وأنه لا يُكَلَّفُ التَّنَزُّعَ مِنَ الغَاصِبِ المُتَوَقِّفِ على خُصُومَةٍ بل لا يجوزُ كالوديع؛ لأنهما لا يُخَاصِمَانِ وإن شُبِّحَتِ الدَّعْوَى عليهما لِيَكُونَ العَيْنُ فِي يَدَيْهِمَا كَمَا بَأْتِي أَوَائِلُ الدَّعَاوِي. (وَكَسَخَ التَّلْجُ) أَي كُنْشَهُ (عَنِ السَّطْحِ) الَّذِي لَا يَنْتَفِعُ بِهِ الشَّاكِنُ كَالْجَمْلُونِ (عَلَى الْمُؤْجَرِ) بِالمَعْنَى السَّابِقِ (وَتَنْظِيفُ عَرَصَةِ الدَّارِ) وَسَطْحُهَا الَّذِي يَنْتَفِعُ بِهِ سَاكِنُهَا

العَيْنُ الْمُؤْجَرَةُ وَقَدَّرَ المَالِكُ عَلَى انْتِزَاعِهَا لَزِمَهُ كَمَا بَعَثَهُ فِي الرِّوَضَةِ هُنَا وَلَكِنْ اغْتَرَضَ بِأَن مَّا بَعَثَهُ هُنَا بِخِلَافٍ مَا قَالَهُ آخِرُ البَابِ مِنْ أَنَّهُ لَا يَلْزِمُهُ أَنْ يَنْفَعَ عَنْهَا الحَرِيقَ وَالتَّهَبَ وَغَيْرَهُمَا كَمَا مَرَّ وَأَجِبَ بِأَن مَّا هُنَاكَ فِيمَا بَعْدَ التَّسْلِيمِ أَوْ فِيمَا لَا يَقْدِرُ عَلَى انْتِزَاعِهِ إِلَّا بِكُلْفَةٍ، وَمَا هُنَا بِخِلَافِهِ فَلَزِمَهُ ذَلِكَ لِكَوْنِهِ مِنْ تَمَامِ التَّسْلِيمِ أَوْ لِعَدَمِ الكُلْفَةِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأَوْجَهُ عَدَمَ اللُّزُومِ فِي الْحَالَتَيْنِ أَوْ يَعْني بِالْبَعْضِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي شَرْحِي الرِّوَضَةِ وَالبُحْجَةِ وَيُوافِقُهُمَا إِطْلَاقُ الشَّارِحِ وَالتَّهْيَاةِ.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ قَدَّرَ الْخ) أَي إِذَا كَانَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ م ر أ ه س م. • فَوُدَّ: (عَلَيْهِ) أَي عَلَى دَفْعِ نَحْوِ الحَرِيقِ أَوْ رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (ضَمِنَ) أَي الْعَيْنُ بَقِيَّتِهَا وَقَدْ فَضِبَ وَيَكُونُ لِلْمَحْلُولَةِ حَتَّى لَوْ زَالَتْ يَدُ الْغَاصِبِ عَنْهَا وَرَجَعَتْ لِلْمَالِكِ اسْتَرَدَّهَا الْمُسْتَأْجِرُ مِنْهُ أ ه ع ش. • فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَكُلَّفُ التَّنَزُّعَ الْخ) أَي لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْخُصُومَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا وَكِيلِ الْمَالِكِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَيْنِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْفَعَةِ فَلَهُ الْمُخَاصِمَةُ م ر أ ه س م. • فَوُدَّ: (الْمُتَوَقِّفُ الْخ) نَعَتْ لِلتَّنَزُّعِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَإِنْ سَهَّلَ عَلَيْهِ كَالْمُودِعِ كَمَا هُوَ مُصَرَّحٌ بِهِ فِي كَلَامِهِمْ أَوْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَإِنْ سَهَّلَ الْخ يَتَأَمَّلُ هَذَا مَعَ قَوْلِهِ أَوَّلًا فَإِنْ قَدَّرَ عَلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ مِنْ غَيْرِ خَطَرٍ لَزِمَهُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَقَالَ إِنَّ عَدَمَ اللُّزُومِ إِذَا عَرِمَ الْقِيَمَةُ لِلْمَحْلُولَةِ وَاللُّزُومُ قَبْلَ غُرْبِهَا فَلَا تَنَافِي أَوْ قَالَ الَّذِي يُفِيدُهُ صَنِيعُ الشَّارِحِ أَنَّ لُزُومَ التَّنَزُّعِ إِنَّمَا هُوَ إِذَا سَلِمَ مِنَ الْخَطَرِ وَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى الرَّفْعِ إِلَى الْقَاضِي وَعَدَمُهُ فِيمَا إِذَا وَجَدَ أَحَدَهُمَا.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (وَكَسَخَ التَّلْجُ عَنْ السَّطْحِ الْخ) أَي فِي دَوَامِ الْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ كِمِارَةِ الدَّارِ وَإِنْ تَرَكَه وَحَدَّثَ بِهِ غَيْبٌ ثَبَّتَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ أ ه مُعْنَى. • فَوُدَّ: (كَالْجَمْلُونِ) أَي الْعَقْدِ أَي وَكَذَا لَوْ كَانَ السَّطْحُ لَا مَرْفَئَ لَهُ أ ه ع ش. • فَوُدَّ: (أَي كُنْشَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّهُ فِي التَّهْيَاةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ إِلَى عَلَيْهِ.

• فَوُدَّ: (بِالْمَعْنَى السَّابِقِ) أَي أَنَّهُ يَتَعَيَّنُّ لِدَفْعِ الْخِيَارِ ع ش وَكَزَيْدِي عِبَارَةُ الرَّشِيدِي أَي إِنْ أَرَادَ دَوَامَ الْإِجَارَةِ أَوْ مَالَهُمَا وَاجِدَ.

• فَوُدَّ (سَيِّ): (عَرَصَةُ الدَّارِ) وَهِيَ بُقْعَةٌ بَيْنَ الْأَبْنِيَةِ لَيْسَ فِيهَا بِنَاءٌ وَيُمنَعُ مُسْتَأْجَرُ دَارٍ لِلشُّكْنِ مِنْ طَرَحِ الثَّرَابِ وَالرِّزْمَادِ فِي أَصْلِ حَائِطِ الدَّارِ وَمِنْ رَبْطِ الدَّابَّةِ فِيهَا إِلَّا إِنْ اُعْتِيدَ رَبْطُهَا فِيهَا فَإِنَّهُ لَا يُمنَعُ مُعْنَى وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ قَدَّرَ عَلَيْهِ الْمُسْتَأْجِرُ) أَي إِذَا كَانَ بَعْدَ التَّسْلِيمِ م ر. • فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَكُلَّفُ التَّنَزُّعَ الْخ) أَي لِأَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْخُصُومَةُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ وَلَا وَكِيلِ الْمَالِكِ وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلْعَيْنِ أَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَنْفَعَةِ فَلَهُ الْمُخَاصِمَةُ م ر. • فَوُدَّ: (الْمُتَوَقِّفُ) نَعَتْ لِلتَّنَزُّعِ ع ش.

كما بحثه ابن الرُّفْعَةِ (عن ثلج) وإن كَثُرَ (وكناسة) حصلاً في دَوَامِ المُدَّةِ وهي ما يسقط من نحو قشر وطعام ومثلها رماد الحمام وغيره (على المكثري) بمعنى أنه لا يلزم به المكري لتَوْقُفِ كمال انتفاعه لا أصله على الثلج؛ ولأن الكناسة من فعله والثراب الثراب الحاصل بالرياح لا يلزم واجداً منهما نقله وبعد انقضاء المدة يُجْبِرُ المكثري على نقل الكناسة بل وفي اثنايها إن أَصْرَتْ بالشقوف كما هو ظاهرٌ وعليه بالمعنى السابق تنقية بالوعة وحشٍ مما حصلَ فيهما بفعله ولا يُجْبِرُ على تنقيتهما بعد المدة وفارَقا الكناسة بأنهما نشأ عملاً لا بُدَّ منه بخلافها وبأن العرف فيها رفعها أولاً فإولاً بخلافهما ويلزم المؤجّر تنقيتهما عند العقد بأن يُسَلِّمَهما فارغين

• قول (سلي): (وكناسة) بضم الكاف. • قوله: (بمعنى أنه الخ) أي لا بمعنى أنه يلزم المكثري نقله اه
شرح منتهج أي لما يأتي من التخصيص. • قوله: (لتوقف كمال انتفاعه الخ) تمليل للمتن. • قوله: (على الثلج) كذا في أصله فكان المراد على كسح الثلج وعجالة النهاية على رفع الثلج اه. سيّد عمر.
• قوله: (لا يلزم واجداً منهما نقله) لا في المدة ولا بعدها ظاهره وإن تَعَدَّى الانتفاع بها؛ لأنه لا فعل فيه من المكري، والمكثري مُتَمَكِّنٌ من إزالته، ولو اختلفا هل الثراب من الكناسة أو مما هَبَّتْ به الرياح فالأقرب تصديق المكثري؛ لأن الأصل براءة ذمّه اه ع ش. • قوله: (يُجْبِرُ المكثري على نقل الكناسة) أي والرماد أخذاً بما مرّ وخَرَجَ بالكناسة الثلج اه سم عبارة المفتي والاسنى أُجْبِرَ على نقل الكناسة دون الثلج، ولو كان الثراب أو الرماد أو الثلج الخفيف موجوداً عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجّر إذ به يحصل التسليم التام ونقل رماد الحمام وغيره في الانتهاء من وظيفة المستأجر في أحد وجهين يظهر ترجيحه تبعاً لابن الرُّفْعَةِ اه. • قوله: (وعليه) أي المكثري قبل انقضاء المدة اه ع ش.
• قوله: (بالمعنى السابق) أي عقب قول المتن على المكثري. • قوله: (تنقية بالوعة الخ) أي ومُنتَقِعِ الحمام رَوْضٌ ومُثَنِي. • قوله: (وحش) بفتح الحاء وضمها أي السنداس اه شرح روض. • قوله: (ولا يُجْبِرُ أي المكثري. • قوله: (وفارَقا) أي بالوعة والحش في أن المكثري لا يُجْبِرُ على تنقيتهما بعد المدة. • قوله: (بأنهما) أي ما في بالوعة وما في الحش. • وفوده: (فيها) أي الكناسة. • وفوده: (فارغين) أي على وجه يتأتى معه الانتفاع فلا يَصْرُ اشتغالهما بما لا يَمْنَعُ المقصود منهما فلو سَلَّمَهُما له مشغولين بما لا يَمْنَعُ المقصود ثم انتفع بهما المستأجر فصارا لا يُمْكِنُ الانتفاع بهما فالأقرب أنه يجب التفرغ على المؤجّر؛ لأن منع الانتفاع إنما حصل بما كان موجوداً قبل، ولو اختلفا في الامتلاء وعَدَمِهِ فالأقرب في ذلك الرجوع إلى القرائن فإذا كان الإجارة منه شهراً مثلاً صدق المستأجر وإلا صدق

• قوله: (كما بحثه ابن الرُّفْعَةِ) اعتمدته م ر. • قوله: (يُجْبِرُ المكثري على نقل الكناسة) أي والرماد أخذاً بما مرّ وأخرج بالكناسة الثلج. • قوله: (ولا يُجْبِرُ على تنقيتهما بعد المدة الخ) اعتمدته م ر.
• قوله: (ويلزم المؤجّر تنقيتهما عند العقد الخ) في شرح الرّوض قال أي ابن الرُّفْعَةِ ولو كان الثراب أو الرماد أو الثلج الخفيف موجوداً عند العقد فالذي يظهر أن إزالته على المؤجّر إذ به يحصل التسليم التام اه.

والأَخْيَرُ الْمُسْتَأْجِرُ ومحلُّه إن لم يعلم به أخذًا مِنَّا مَرٌّ ويَحْتَمَلُ الفرقُ بِخَفَةِ الْمُؤْنَةِ واعتيادِ
المُسَامَحَةِ هنا لا تَمَّ. (وإن أجزأ دَاهِيَةً لِرُكُوبٍ) عَيْنًا أو ذِمَّةً (فعلى الْمُؤَجَّرِ) عند الإطلاقي (الإكاف)
بكسرِ أوْلِهِ وَضَمِّهِ وهو لِلْجِمَارِ كالسَّرجِ لِلْفَرَسِ وكالْقَتَبِ لِلْبَعِيرِ وَقَسْرُهُ غيرُ واحدٍ بالبرْدَعَةِ
وَلَعْلَهُ مُشْتَرَكٌ وفي الْمَطْلَبِ أَنَّهُ يُطْلَقُ في بلادنا على ما يُوضَعُ فوق البرْدَعَةِ وَيُشَدُّ عليه
بِالْجِزَامِ. اهـ. والمرادُ هنا ما تحْتِ البرْدَعَةُ (وَبَرْدَعَةٌ) بفتحِ أوْلِهِ ثم ذالٍ مُعْجَمَةٌ أو مُهْمَلَةٌ وهي
الْجِلْسُ الذي تحْتِ الرِّحْلُ كذا في الصَّحاحِ في موضعِ كالمَشَارِقِ، وقال في جِلْسٍ: الْجِلْسُ
لِلْبَعِيرِ وهو كِسَاءٌ رقيقٌ يَكُونُ تحْتِ البرْدَعَةِ وهي الآنَ لَيْسَتْ واحدًا من هَذَيْنِ بل جِلْسٌ غَلِيظٌ
مَحْشُوٌّ ليس معه شيءٌ آخَرُ غَالِبًا (وَجِزَامٌ) وهو ما يُشَدُّ به الإكافُ (وَقَفَرٌ) بِمُثْلَتِهِ وفاءٍ مفتوحةٍ

الْمُؤَجَّرُ، ولو تَعَدَّدَ الحَشُّ هل يَلْزَمُهُ تَفْرِيقُ الجميعِ أم تَفْرِيقٌ ما يَتَّحِقُ به فَقَطُ، وَالظَّاهِرُ الثَّانِي وعليه فَلَوْ
كان ما زَادَ تَشَوُّشُ رَائِحَتِهِ على السَّكِينِ وأولاده فالأَقْرَبُ أَنَّهُ إن كان عَالِمًا بِذلك فلا خِيَارَ لَهُ وَالْأَثْبَتُ لَهُ
الْخِيَارُ، وَلَوْ اتَّسَخَّ الثَّوبُ الْمُؤَجَّرُ وأُرِيدَ غَسْلُهُ هل على الْمُسْتَأْجِرِ أو الْمُؤَجَّرِ الأَقْرَبُ أن يَأْتِيَ فيه ما في
الحَشِّ فلا يَجِبُ على الْمُسْتَأْجِرِ غَسْلُهُ لا قَبْلَ فَرَاغِ الْمُدَّةِ ولا بَعْدَهَا؛ لَانَّهُ ضَرُورِيٌّ عَادَةٌ في الاستِغْمَالِ
اهـ ع ش. ة فُؤَدُ: (وَالأَخْيَرُ الْمُسْتَأْجِرُ) ولو مع عِلْمِهِ بِامْتِلَائِهِمَا وَيُفَارِقُ ما مَرَّ مِنْ عَدَمِ خِيَارِهِ بِالْعِنَبِ
الْمُقَارِنِ بَأَنَّ استِيفَاءَ مُنْقَعَةِ السُّكْنَى تَتَوَقَّفُ على تَفْرِيفِهِ بِخِلَافِ تَنْقِيَةِ الْكُنَاسَةِ وَنَحْوِهَا لِلتَّحْكُنِ مِنْ
الانْتِفَاعِ مع وَجُودِهِمَا اهـ نِهَاقَةٌ. ة فُؤَدُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) مَرَّ آتِيًا عَنِ الثَّهَابَةِ اغْتِمَادُهُ. ة فُؤَدُ: (بِخَفَةِ
الْمُؤْنَةِ) يَتَأَمَّلُ اهـ سَم. ة فُؤَدُ: (هَيْئًا) إلى قولِ المَثْنِ وَظَرَفُ الْمُحْمُولِ فِي الثَّهَابَةِ. ة فُؤَدُ: (عند الإطلاقي)
سَيَاتِي مُخْتَرَزَةٌ قِيلَ وَعَلَى الْمُكْتَرِي مَحْمَلٌ. ة فُؤَدُ: (وهو لِلْجِمَارِ كالسَّرجِ الخ) تَفْسِيرٌ لَهُ بِاِغْتِيَارِ اللَّغَةِ
وَسَيَاتِي تَفْسِيرُهُ بِالْمَعْنَى الْمُرَادُ هنا اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ع ش الْمُتَبَايِرُ مِنْ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَنَّ الإكافَ مُخْتَصٌّ
بِالْجِمَارِ كما أَنَّ السَّرجَ مُخْتَصٌّ بِالْفَرَسِ والقَتَبُ مُخْتَصٌّ بِالْبَعِيرِ ولا يُفْهَمُ مِنْ هَذِهِ بَيَانُ حَقِيقَتِهِ فَقَوْلُهُ
وَقَسْرُهُ غيرُ واحدٍ الخ بَيَانٌ لِمَا أَحْمَلَهُ مَنْ قال هو لِلْجِمَارِ الخ وإذا كان كذلك لا يَظْهَرُ معنى قولِهِ وَلَعْلَهُ
مُشْتَرَكٌ اهـ. وعِبَارَةُ الْفَرَرِ الإكافُ بِكُسْرِ الْهَمْزَةِ وَضَمُّهَا يُقالُ لِلْبَرْدَعَةِ ولِما قَوْفَها وَلِما تَحْتَهَا وَتَفْسِيرُهُ
الْأَخِيرَانِ يُنَاسِبَانِ جَمْعَ الشَّيْخَيْنِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَرْدَعَةِ اهـ. ة فُؤَدُ: (ما تَحْتِ الْبَرْدَعَةِ) وهو الْمُسَمَّى الآنَ
بِالْمِغْرَقَةِ لا هِيَ لِمَظْطِفِهَا عَلَيْهِ اهـ.

ة فُؤَدُ (سُي): (وَبَرْدَعَةٌ) عِبَارَةٌ شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ وهي ما يُحْشَى وَيُعَدُّ لِلرُّكُوبِ عَلَيْهِ لَكِنْ فَسَّرَهَا
الْجَوْهَرِيُّ بِالْجِلْسِ الَّذِي يُلْقَى تحْتِ الرِّحْلِ اهـ. ة فُؤَدُ: (كالمَشَارِقِ) اسْمُ كِتَابٍ اهـ ع ش. ة فُؤَدُ: (وقال)
أَي الصَّحاحِ. ة فُؤَدُ: (في جِلْسٍ) أَي فِي مَادِيَةِ اهـ ع ش. ة فُؤَدُ: (وهي) أَي الْبَرْدَعَةُ. ة فُؤَدُ: (بل جِلْسٌ
غَلِيظٌ الخ) هَذَا موافِقٌ لِمَا مَرَّ عَنْ شَرْحِي الرُّوضِ وَالبَهْجَةِ آتِيًا. ة فُؤَدُ: (بِمُثْلَتِهِ وفاءٍ الخ) عِبَارَةُ الْفَرَرِ

ة فُؤَدُ: (وَيُحْتَمَلُ الْفَرْقُ) اغْتِمَادُهُ م ر. ة فُؤَدُ: (بِخَفَةِ الْمُؤْنَةِ) يَتَأَمَّلُ. ة فُؤَدُ: (عند الإطلاقي) يَأْتِي مُخْتَرَزَةٌ.

ة فُؤَدُ فِي (سُي): (وَبَرْدَعَةٌ) قال فِي شَرْحِ الرُّوضِ وهي ما يُحْشَى وَيُعَدُّ لِلرُّكُوبِ عَلَيْهِ لَكِنْ فَسَّرَهَا

وهو ما يُجْعَلُ تحتَ ذَنْبِ الدَّائِيَةِ (وَبُرَّة) بِمَضْمُ أَوَّلِهِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ حَلْفَةً تُجْعَلُ فِي أَتْفِ الْبِمِيرِ (وِغَطَام) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ خَيْطٌ يُشَدُّ فِي الْبُرَّةِ ثُمَّ يُشَدُّ بِطَرَفِ الْمَقْوَدِ بِكَسْرِ الْمِيمِ لِتَوْقِفِ التَّمَكُّنِ الْلازِمِ لَهُ عَلَيْهَا مَعَ اطْرَادِ الْغُرْفِ بِهِ كَمَا قَالُوهُ وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِنْ اطْرَدَ الْغُرْفُ بِهِ وَالَا وَجِبَ الْبَيَانُ كَمَا مَوْ فِي نَحْوِ الْجَبْرِ أَمَّا إِذَا شَرَطَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ فَلَا يَلْزَمُهُ.

(وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ وَمِظْلَةٌ) أَيُّ مَا يُظَلَّلُ بِهِ عَلَى الْمَحْمِلِ (وِوِطَاء) وَهُوَ مَا يُفْرَشُ فِي

بَفَتْحِ الْمُتَأَنِّفَةِ وَالْفَاءِ سُمِّيَ بِهِ لِمَجَاوَزَتِهِ قَعْرَ الدَّائِيَةِ بِإِسْكَانِ الْفَاءِ وَهُوَ قَرْنُهَا هـ.

• فَوَيْ (سُي): (وِغَطَام) وَعَلَيْهِ أَيْضًا نَقْلٌ اِحْتِجَ إِلَيْهِ هـ ع ش هـ. فَوَيْ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْخ) مَحَلَّ تَأْمُلٍ؛ لِأَنَّ مُرَادَ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ اضْطَرَبَ الْغُرْفُ بِمَحَلٍّ وَجِبَ الْبَيَانُ وَهَذَا وَاضِحٌ لَا غَبَارَ عَلَيْهِ وَلَا مُنَافٍ لِكَلَامِهِمْ كَمَا يَظْهَرُ بِالتَّأْمُلِ؛ لِأَنَّ إِثْبَاتَ اطْرَادِ الْغُرْفِ فِي عُمُومِ الْاِتِّكِنَةِ مُشْكِلٌ وَيَقْرَضُ ثُبُوتَهُ لِإِثْبَاتِ اسْتِمْرَارِهِ عَلَى مَرِّ الْأَزْمِنَةِ مُتَعَدِّدًا بِلَا شَكٍّ سَيِّدُ عَمَرٍ وَس م هـ. فَوَيْ: (أَمَّا إِذَا شَرَطَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى تَنْبِيْةٌ: إِنَّمَا تَجِبُ هَذِهِ الْأُمُورُ عِنْدَ إِطْلَاقِ الْمُقَدِّ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ أَوِ الدَّمَةِ لِلرُّكُوبِ وَإِنْ شَرَطَ مَا ذَكَرَ عَلَى الْمُؤْجَرِ أَوِ الْمُسْتَأْجِرِ أَوْ شَرَطَ عَدَمَ ذَلِكَ كَأَجَزْتِكَ هَذِهِ الدَّائِيَةُ عَزِيًّا بِلَا جِزَامٍ وَلَا إِكَافٍ وَلَا غَيْرِهِمَا اتَّبَعَ الشَّرْطَ هـ. وَفِي الْأَسْنَى مَا يُوَافِقُهُ وَأَقْرَاهُ سَم.

• فَوَيْ (سُي): (وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ الْخ) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالدَّمَةِ سَم وَرَشِيدِي وَشَرَحَ الرُّوْضِ وَتَقَدَّمَ أَنَّ الْمُؤْجَرَ لَا يَلْزَمُهُ حَبْلُ الْمَحْمِلِ وَغِطَاؤُهُ إِلَّا بِشَرْطِهِ فِي الْمُقَدِّ.

• فَوَيْ (سُي): (وِوِطَاء) بِكَسْرِ الْمِيمِ.

• فَوَيْ: (أَيُّ مَا يُظَلَّلُ بِهِ الْخ) كَأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْأَعْوَادُ الَّتِي تُجْعَلُ عَلَى الْمَحْمِلِ لِتَضَرِيحِهِمْ فِي الْحَجِّ بِأَنَّهَُا خَارِجَةٌ عَنْ مَسْمَى الْمَحْمِلِ وَلِئِمْنَايَرَتِهِمْ هُنَا بَيِّنُ الْمِظْلَةِ وَالْغِطَاءِ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ الْغِطَاءُ مَا يَرُصُّ عَلَيْهَا

الْجَوْهَرِيُّ بِالْجَلْسِ الَّذِي يُلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ هـ. فَوَيْ: (وَبِهِ يَنْدَفِعُ بَحْثُ الزَّرْكَشِيِّ الْخ) بِتَأْمُلٍ وَكَانَ وَجْهُ الْاِتِّدَاعِ أَنَّ كَلَامَهُمْ ذَلِكَ عَلَى تَحَقُّقِ اطْرَادِ الْغُرْفِ وَقَدْ يَضْطَرِبُ. فَوَيْ: (أَمَّا إِذَا شَرَطَ الْخ) مُخْتَرَزٌ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَفِي الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ أَكْثَرَى الدَّائِيَةُ عَزِيًّا كَانَ قَالَ أَكْثَرَنْتُ جُنْكَ هَذِهِ الدَّائِيَةُ الْعَارِيَةُ فَقَبِلَ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ مِنَ الْآلَاتِ هـ.

• فَوَيْ (سُي): (وَعَلَى الْمُكْثَرِيِّ مَحْمِلٌ الْخ) شَامِلٌ لِلْعَيْنِ وَالدَّمَةِ بِدَلِيلِ تَعْمِيمِ الْمُقَسَّمِ وَتَحْصُلُ مِمَّا هُنَا مَعَ قَوْلِهِ فِيمَا قَبْلَ الْفَضْلِ السَّابِقِ وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ مِنْ مَحْمِلٍ وَغَيْرِهِ إِنْ كَانَ لَهُ أَنَّ مَا ذَكَرَ مِنَ الْمَحْمِلِ وَغَيْرِهِ عَلَى الْمُكْثَرِيِّ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا فَإِنْ كَانَ مَعَهُ فَلَا بُدَّ مِنْ مَعْرِفَتِهِ وَهُوَ مَا ذَكَرَهُ هُنَا وَلَا لَمْ يَخْتَجِ لِمَعْرِفَتِهِ وَيَرْكَبُهُ الْمُؤْجَرُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِدَائِيَّتِهِ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُنَاكَ وَعِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرَحَهُ فَإِنْ كَانَ الرَّاكِبُ مُجَرَّدًا أَيْ لَيْسَ مَعَهُ مَا يَرْكَبُ عَلَيْهِ حَمْلَهُ الْمُؤْجَرُ عَلَى مَا يَلِيقُ بِدَائِيَّتِهِ مِنْ سَرَجٍ أَوْ إِكَافٍ أَوْ نَحْوِهِ وَوَجِبَ لِصِحَّةِ الْمُقَدِّ رُؤْيَتُهُ الْخ هـ، وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ عَلَى مَا يَلِيقُ بِدَائِيَّتِهِ عَدَمُ اِغْتِيَارِ حَالِ الرَّاكِبِ وَمَا

المحمِل ليُجْلَس عليه (وغطاء) بكسر أولهما (وتواضعهما) كحبل يشد به المحمل على البعير أو أحد المحملين إلى الآخر لأن ذلك يُراد لِكَمَالِ الانتفاع فلم يُستَحَقَّ بالإجارة وتَقْلُ الماوِردِي عن اتِّفَاقِهِمْ أَنَّ الحَبْلَ الأوَّلَ على الجمال؛ لأنَّه من آلة التمكين وهو مُتَّجِعٌ لأنَّه كالجزام وفارق الثاني بأنَّ الثاني لإصلاح مِلْكِ المُكْتَرِي (والأصح في الشرح) لِلْفَرَسِ المُسْتَأْجِرِ عند الإطلاق (أباحت الفرس) قطعاً لِلنِّزَاعِ هذا إن أطردَ بِمَحَلِّ العَقْدِ وإلا وَجِبَ البَيَانُ نَظِيرَ ما مرَّ ولو أطردَ العُرفُ بِخِلَافِ ما نَصَّوا عليه فَهَلْ يُعْمَلُ به يَظْهَرُ بِنَاوُهُ على أَنَّ الاصطِلَاحَ الخاصَّ هل يرفعُ الاصطِلَاحَ العامَّ. وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ في مواضع الرفع وفي أُخْرَى عَدَمُهُ والذي يَتَّجِعُ هُنا الأوَّلُ لأنَّ العُرفَ هُنا مع اختلافه باختلاف المحال كثيراً هو المُسْتَقِيلُ بِالحُكْمِ فَوَجِبَتْ إِنْطِاقُهُ به مُطْلَقاً وبه يُفْرَقُ بينه وبين ما مرَّ في المُسَاقَاةِ وبأني في الإحْدَادِ (وعُرفُ المَحْمُولِ على المُؤْجِرِ في إجارة الذمَّة) لِلتَّزَامِهِ النِّقْلَ (وعلى المُكْتَرِي في إجارة العين)

من ثياب ونحوه فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحَرَّرْ اه سَيِّدُ عَمَرَ. فُؤد: (بكسر أولهما) أي مُتَدَوِّينَ.
 فُؤد (سُي): (وتواضعهما) ومن ذلك الآلة التي تُسَاقُ به الذَّابَّةُ اه ع ش. فُؤد: (أو أحد المَخْبِلَيْنِ إلى الآخر) وهما على البعير أو الأرض مُغْنِي وشرح الرُّوضِ. فُؤد: (وتَقْلُ الماوِردِي عن اتِّفَاقِهِمْ إلخ) واغْتَمَدَ المُغْنِي وشرُوح المُنْهَجِ والرُّوضِ والبَهْجَةُ أَنَّ الحَبْلَ الأوَّلَ كَالثَّانِي على المُكْتَرِي. فُؤد: (على الجمال) ضَعِيفٌ اه ع ش. فُؤد: (وهو مُتَّجِعٌ) أي من حَيْثُ المُغْنَى وإلا فَالْمُغْتَمَدُ أَتَه على المُكْتَرِي اه ع ش. فُؤد: (على المُسْتَأْجِرِ) نَعَتْ لِلْفَرَسِ. فُؤد: (نَظِيرَ ما مرَّ) أي قَبِيلُ الفَضْلِ. فُؤد: (بِخِلَافِ ما نَصَّوا إلخ) أي الأَصْحَابُ. فُؤد: (فَهَلْ يُعْمَلُ به) أي بِالْعُرفِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ عُمِلَ به فِيمَا يَظْهَرُ بِنَاءً على أَنَّ الاصطِلَاحَ الخاصَّ يَرْفَعُ الاصطِلَاحَ العامَّ كما اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ. فُؤد: (وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِمْ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ الرُّفْعُ. فُؤد: (مُطْلَقاً) أي نَصَّوا على خِلَافِهِ أو لا. فُؤد: (لِلتَّزَامِهِ) إلى قولِ المَتْنِ وَرَفْعُ الجَمَلِ في

يَلِيقُ به فَلْيَتَأَمَّلْ. فُؤد: (وتَقْلُ الماوِردِي إلخ) كَذَا شرح م ر. فُؤد: (المُسْتَأْجِرِ) نَعَتْ لِلْفَرَسِ ش.
 فُؤد: (هذا إن أطردَ) أي العُرفُ ش. فُؤد: (والذي يَتَّجِعُ هُنا الأوَّلُ) اغْتَمَدَهُ م ر.
 فُؤد في (سُي): (وعُرفُ المَحْمُولِ على المُؤْجِرِ في إجارة الذمَّة إلخ) كَذَا في الرُّوضِ قال في شرحه؛ لَاتِّهَا إِذَا وَرَدَتْ على العينِ فَلَيْسَ عليه إِلَّا تَسْلِيمُ الدَّابَّةِ بما يَخْتِاجُ إليه في عَمَلِهَا مِن بَرْدَةٍ وَنَحْوِهَا أو في الذمَّةِ فَقَدْ التَزَمَ التَّقْلُ فَلْيَهَيِّئْ سُبَابَهُ والعادةُ مُؤَيَّدَةٌ له فَإِنْ اضْطَرَّتْ العادةُ اشْتَرَطَ لِصِحَّةِ العَقْدِ البَيَانُ اه وفي الرُّوضِ قَبْلَ هذا أَيضاً ما نَصَّه فَصْلٌ لَا بُدَّ فِي الحَمْلِ أي في إيجارِ الدَّابَّةِ له إجارة عَيْنٍ أو ذِمَّةٍ كما في شرحه مِن رُؤْيَةِ المَحْمُولِ أي إن لم يَكُنْ فِي ظَرْفٍ أو امْتِحَانِهِ بِالْيَدِ أي إن كَانَ فِيهِ فَإِنْ غَابَ قَدْرَهُ بِكَيْلٍ أو وَزْنٍ، والوزنُ أَوَّلَى وَاشْتَرَطَ فِيهِ ذِكْرُ الجِنْسِ نَعَمْ لو قال مِائَةً رَطْلٍ مِمَّا شِئْتُ كما بَيَّنَّته في شرحه صَحَّ وَحَسَبَ الظَّرْفُ إلى أن قال فَإِنْ قال مِائَةً رَطْلٍ جِنْطَةٍ أي أو مِائَةً قَمِيَرٍ جِنْطَةٍ لم يَحْسَبَ الظَّرْفُ فَيُشْتَرَطُ مَعْرِفَتُهُ إِنْ كَانَ يَخْتَلِفُ اه ولا يَخْفَى أَنَّ قَضِيَّةَ قولِ الشَّارِحِ أَوَّلًا إجارة عَيْنٍ أو ذِمَّةٍ وَالسُّكُوتُ

إذ ليس عليه إلا تسليم الدابة مع نحو إكافها وحفظ الدابة على صاحبها ما لم يُسلّمها له
ليُساوَر عليها وحده فيلزمه حفظها صيانة لها لأنه كوديع. (وعلى المؤجر في إجارة الدابة
المُخروج مع الدابة) بنفسه أو نائيه (لتعهدها) عليه أيضاً (إعانة الراكب في ركوبه ونزوله بحسب
الحاجة) والعرف في كيفية الإعانة فينبغ البعير لنحو امرأة وضعيف حالة الركوب وإن كان
قوياً عند العقيد ويُقرب نحو الجمار من مرتفع ليسهل ركوبه ونزوله إما لا يتأذى فعله عليها
كطهر وضلة فرض لا نحو أكل وانتظار فراغه ولا يلزمه مبالغة تخفيف ولا قصر ولا جشع
وليس له التطويل على قدر الحاجة أي بالنسبة للوسط المعتدل من فعل نفسه فيما يظهر فإن
طول للمكثري الفسخ قاله المازدي وله النوم عليها وقت العادة دون غيره؛ لأن النائم يثقل

النهاية وكذا في المُغني إلا قوله ويجب إلى المني. فؤد: (إذ ليس عليه) أي المؤجر.

فؤد: (وحفظ الدابة) مبتدأ وخبره على صاحبها.

فؤد (سني): (وعلى المؤجر في إجارة الدابة) ومنه ما يقع في مضربنا من قوله أو صلتني للمحلّ الفلاني
بكذا غايته أنه إن اشتمل ذلك على صيغة صحيحة لزم فيها المسمى والآن فاجرة المثل اهرع ش.

فؤد (سني): (وإعانة الراكب إلخ) فلو قصر فيما يفعل مع الراكب فأدى ذلك إلى تلفه أو تلف شيء منه
فهل يضمن أو لا؟ فيه نظر والأقرب الضمان اهرع ش. فؤد: (والعرف إلخ) عطف على الحاجة عبارة
المغني وثراعى العادة في كيفية الإعانة إلخ اه. فؤد: (فينبغي البعير لنحو امرأة وضعيف) بمرض أو
هرم أو سمن مُفرط ونحوها ولا يلزمه إناخة البعير لقوي كما قال المازدي فإن كان على البعير ما يتعلق
به لركوبه تعلق به وركب وإلا شبك الجمال بين أصابعه ليزقى عليها ويركب اه مغني وكذا في
البحيرمي عن سلطان. فؤد: (وإن كان قوياً إلخ) ظاهره أنه لا خيار للمكثري ويُفرق بين هذا وما تقدم
في المريض من أنه لا يلزمه حمل مريضاً بأنه يسير يتسامح بمثله عادة اهرع ش. فؤد: (لا نحو أكل) أي
كالشرب والتأفلة. فؤد: (ولا يلزمه) أي المكثري. فؤد: (ولا قصر إلخ) عطف على مبالغة.

فؤد: (وليس له التطويل) ولو كان عادته ذلك اه مغني. فؤد: (من فعل نفسه) ظاهره وإن خالف
الوسط المعتدل من غالب الناس ويتبني أن يقال إن لم يعلم المكثري بحاله وقت الإجارة ثبت له الخيار
اهرع ش.

عن ذلك في هذه الفروع المرتبة على ذلك أنه لا فرق فيها بين إجازتي العين والدابة وأن المفهوم من
قوله فيشترط معرفته إلخ أنه حبيذ على المكثري وإلا فلا وجه لاشتراط معرفته وحبيذ يلزم أنه على
المكثري في هذه الصورة حتى في إجارة الدابة وهذا يخالف ما تقدم عن الرّوض أولاً إلا أن يُحمل هذا
على إجارة العين على خلاف السباق أو يخص ذلك المتقدم بغير هذا فليتأمل. فؤد: (إذ ليس عليه) أي
على المؤجر ش. فؤد: (وحفظ الدابة على صاحبها) حفظ مبتدأ وعلى صاحبها خبره.

ولا يلزمه النزول عنها للإراحة بل للقبلة إن كان ذكراً قوياً ليس له وجاهة ظاهرة بحيث يُجْلُ المشي بمروءته عادةً ويجب الإيصال إلى أول البلد المكزى إليها لا إلى مسكنه. (و) عليه أيضاً (رفع الحمل) بكسر الحاء أي المحمول وأما مفتوحها فهو نحو حمل البطن والشجر من كل مُتَّصِل (وخطه) وشد الحمل (وخله) وشد أحد المحملين إلى الآخر وهما بالأرض وأجرة دليل

هـ فؤد: (بل للقبلة) أي المعتاد فيها النزول عبارة الرّوض مع شرحه والغرر وعلى القويّ النزول إن اعتد في المقاب الصعبة لا لإراحة الدابة فلا يلزم فيها إن لم يعتد ولا في غيرها، وإن اعتد لا على الضميف والمزأة ودوي المنصب إلا بالشرط للنزول أو لعدمه فلا يعتد فيه ما ذكر بل يعتد الشرط اهـ. فؤد: (إن كان ذكراً) خرج به المرأة فلا يلزمها ذلك وإن قدرت على المشي لما فيه من عدم الشر لها اهـ ع ش. عبارة المُنْفِي ولا يجب النزول على المرأة والمريض والشيخ العاجز قال المصنّف ويتبي أن يلحق بهم من له وجاهة ظاهرة وشهرة يُجْلُ إلخ اهـ. هـ فؤد: (ويجب الإيصال إلخ) عبارة النهاية وعليه إيصاله إلى أول البلد المكزى إليها من عمرانها إن لم يكن سوراً وإلا فإلى السور دون مسكنه قال الماوردي إلا إن كان البلد صغيراً تنقارب أقطاره فيوصله إلى منزله، ولو استأجره لحمل حطب إلى داره وأطلق لم يلزمه إطلاعه السقف وهل يلزمه إذخاله الدار والباب ضيق أو تفسد الإجارة قولان أصحهما أولهما، ولو ذهب مُسْتَأْجِرُ الدابة بها والطريق آمن أي في الواقع فحدث خوف فرجع بها ضمين أو مكث هناك ينتظر الأمن لم تحسب عليه مدته وله حيتّذ حكم الوديع في حفظها وإن قازن الخوف العقد فرجع فيه أي الخوف لم يضمن إن عرفه المؤجر وإن ظن أي المؤجر الأمن فوجهان أصحهما عدم تضمينه أي المُسْتَأْجِر اهـ. وفي الرّوض وشرجه مثله قال الرشيد فؤد م ر ولو ذهب مُسْتَأْجِرُ الدابة إلخ هذه عبارة الباب بالحرف وعبارة الأنوار ولو كان الطريق آمناً والإجارة للذهاب والإياب فذهب ثم حدث الخوف لم يرجع إلى أن يتجلى ولا يحسب زمن المكث فإن رجع وسلمت الدابة من ذلك الخوف وليكنها أصابها آفة أخرى ضمين؛ لأن من صار متعدياً لم يتوقف الضمان عليه على أن يكون من تلك الجهة انتهت اهـ. هـ فؤد: (إلى أول البلد) هذا إذا كانت الإجارة للركوب فقط اهـ رشيد. هـ فؤد: (لا إلى مسكنه) هل الأمر كذلك وإن أطرد العرف بإرادة مسكن المكثري؟ اهـ سيد عمر عبارة ع ش وظاهر أن محل ذلك عند الإطلاق أما لو نص له على الإيصال إلى منزله فيجب عليه؛ لأنه من جملة ما استؤجر له، ويتبي أن مثل النص ما لو جرت العادة بإيصال المكثري إلى منزله اهـ أي كما في زميننا.

هـ فؤد (سني): (ورفع الحمل) أي على ظهر الدابة (وخطه) أي عن ظهره اهـ مُنْفِي. هـ فؤد: (وشد أحد المخملين) إلى قوله وظاهر عبارته في النهاية والمُنْفِي. هـ فؤد: (وشد أحد إلخ)، هـ فؤد: (وأجرة دليل إلخ) هما عطفان على رفع الحمل.

هـ فؤد: (ويجب الإيصال إلى أول البلد المكثري إليها) عبارة الرّوض إلى عمران قال في شرحه إن لم

وخفير وسائقي وقائيد وجفظ متاع في المنزل وكذا نحو ذلّو ورشاء في استجار لا قضاء العرف ذلك كله (وليس عليه في إجارة العين إلا التخلية بين المكري والدابة) فلا يلزمه شيء مما مرّ لأنه لم يلتزم سوى التمكين منها المراد بالتخلية وظاهر عبارته أن مجرّد التمكين كاف في استقرار الأجرة بمضي مدّة الإجارة إن قدرّت المنفعة بوقت وبمضي مدّة إمكان الاستيفاء إن

فود: (وجفظ متاع في المنزل) أفصح في الرّوض بجعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل إلخ وهو لا ينافي كلام الشارح؛ لأنه إذا استأجر منه دابة في الدّمة للحمل فقد ألزمه الحمل فليتأمل وانظر متاع الرّاكب اه سم.

فود: (في المنزل) عبارة الرّوض في المنازل والتقيّد بالمنزل والمنازل يُخرج حال السير فليراجع سم على حجّ أقول علم حكمه من قوله وأجرة دليل وخفير إلخ اه ع ش. أقول وكذا علم من قوله في المنزل بالأولى. فود: (وكذا نحو ذلّو إلخ) عبارة المغني والذّلّو والرّشاء في الاستجار للإستقاء كالطرف فيما مرّ وعبارة الرّوض مع شرحه وإعاء المحمول وآلة الاستقاء في إجارة الدّمة لا العين على المؤجّر اه.

فول (سني): (في إجارة العين) لركوب أو حمل اه مغني. فود: (منها) عبارة المغني من الانتفاع بالدابة اه. فود: (المراد) أي التمكين (بالتخلية) وليس المراد أن قبضها بالتخلية لئلا يخالف قبض المبيع فقد ذكر الرافعي هناك أنه يشترط في قبض الدابة سؤقها أو قودها زاد التّروي ولا يكفي ركوبها اه مغني زاد النهاية وتسنّقر الأجرة في الصحيحة دون الفاسدة بالتخلية في المقار وبالوضع بين يدي المستأجر وامتناعه من القبض إلى انقضاء المدّة اه. فود: (وظاهر عبارته أن مجرّد التمكين كاف إلخ) إن أريد تمكين يتحقّق معه القبض الشرعي كما في قبض المبيع فمسلم بخلاف ما إذا لم يتحقّق معه

يكن سور وإلا أوصله إلى السور وقوله لا إلى مسكنه قال في شرح الرّوض قال الماوردي إلا إن كان البلد صغيراً تنقارب أقطاره فيوصله إلى المنزل اه ع ش شرح م ر. فود: (وجفظ متاع في المنزل) أفصح في الرّوض بجعل هذا في التزام الحمل فقال وعليه في التزام الحمل إلخ وهو لا ينافي كلام الشارح؛ لأنه إذا استأجر منه دابة في الدّمة للحمل فقد ألزمه الحمل فليتأمل وانظر متاع الرّاكب.

فود: (في المنزل) عبارة الرّوض في المنازل والقيّد بالمنزل والمنازل يُخرج حال السير فليراجع. فود في (سني): (وليس عليه في إجارة العين إلا التخلية إلخ) عبارة شرح الرّوض؛ لأنها إذا وردت على العين فليس عليه إلا تسليم الدابة بما يحتاج إليه في عملها من بركة ونحوها اه. فود: (وظاهر عبارته أن مجرّد التمكين كاف إلخ) إن أريد تمكين يتحقّق معه القبض الشرعي كما في قبض المبيع فاستقرا الأجرة فيما ذكر مسلم بخلاف ما إذا لم يتحقّق معه القبض كذلك بأن مكته لا على وجه يقبضه في البيع بأن وجد مجرّد الإذن في قبضه ولم يقصّه بين يديه وهذا هو الموافق لمنطوق ومفهوم قول المصنّف الآتي ومتى قبض المكري الدابة أو الدار وأمسكها حتى مضت مدّة الإجارة استقرّت الأجرة، وإن لم يتحقق وكذا لو أكرى دابة لركوب إلى موضع وقبضها ومضت مدّة إمكان السير إليه اه

قُلْتُ بِمَلٍ وَإِنْ لَمْ يَضَع يَدَهُ عَلَيْهَا وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ لِذَلِكَ بِقَوْلِهِمْ لَتَلْفِ الْمَنْفَعَةُ تَحْتَ يَدِهِ كَالْمَبِيعِ إِذَا تَلَفَ تَحْتَ يَدِ الْمُشْتَرِي لِمَا قَرَّرُوهُ فِيهِ وَفِيمَا يَأْتِي إِنْ عَرَضَهُ عَلَيْهِ كَقَبْضِهِ لَهُ وَلَهُ قَبْلَهُ إِيحَازُهَا مِنَ الْمُؤَجَّرِ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الرُّوضَةِ هُنَا لَا مِنْ غَيْرِهِ وَإِذَا وَصَلَ الْمَحَلَّ الْمُتَعَيَّنَ الْمُسْتَأْجِرُ لَهُ سَلَّمَهَا لِغَيْرِ يَأْتِي فَإِنْ قُبِدَ اسْتَصْحَبَهَا وَلَا يَرْكُبُهَا إِلَّا إِذَا كَانَتْ جَمُوحًا كَالْوَدِيعَةِ (وَتَفْصِيحُ إِجَارَةِ الْعَيْنِ) بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَقْبَلِ كَمَا يَأْتِي وَذَكَرَهَا هُنَا لِإِضْرَافَةِ التَّقْسِيمِ (بِخَلْفِ الدَّائِمَةِ)

ذَلِكَ بَأَن مَكْنَاهُ لَا عَلَى وَجْهِ يُعَدُّ بِهِ قَبْضًا كَانَ وَجَدَ مُجَرَّدُ الْإِذْنِ فِي قَبْضِهَا وَلَمْ يَضَعْهُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَهَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِمَنْطُوقِ وَمَقْهُومِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَمَتَى قَبْضُ الْمُكْتَرِي الدَّائِمَةُ وَأَمْسَكَهَا حَتَّى مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ وَإِنْ لَمْ يَتَضَعِ الْإِنْجَارَةَ شَرْحُ م ر وَلَا تَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ حَيْثُ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ وَكَانَتِ الْمَنْفَعَةُ مُقَدَّرَةً بِوَقْتٍ أَوْ مُدَّةٍ إِمَّا كَانَ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ وَكَانَتْ مُقَدَّرَةً بِمَلٍ وَلَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْمُكْتَرِي لِلْعَيْنِ كَالْقَبْضِ السَّابِقِ فِي الْمَبِيعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَهْ سَم. وَمَا نَقَلَهُ عَنْ شَرْحِ م ر. لَيْسَ فِي نُسْخَانَا مِنْهُ لَا هُنَا وَلَا فِي مَا يَأْتِي لَكِنْ مَا ذَكَرْتُهُ عَنْهُ آفَاقًا قَدْ يُفِيدُ مُفَادَهُ، وَكَذَا قَدْ يُشِيرُ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي لِمَا قَرَّرُوهُ فِيهِ وَفِيمَا يَأْتِي الْإِنْجَارَةَ إِلَى أَنَّ مُرَادَهُ بِالْتَّمَكُّنِ هُنَا الْإِحْتِمَالُ الْأَوَّلُ أَيْ تَمَكُّنٌ يَتَحَقَّقُ مَعَهُ الْقَبْضُ الشَّرْعِيُّ فَلَا تَخَالَفَ. فَوُدَّ: (وَلَا يُنَافِيهِ) أَيْ قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ الْإِنْجَارَةَ (لِلذَلِكَ) أَيْ اسْتِقْرَارُ الْأَجْرَةِ بِمَا ذَكَرَ. فَوُدَّ: (بِقَوْلِهِمْ) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْلِيلِ.

فَوُدَّ: (لِتَلْفِ الْإِنْجَارَةَ) مَقُولُ الْقَوْلِ. فَوُدَّ: (لِمَا قَرَّرُوهُ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا يُنَافِيهِ. فَوُدَّ: (فِيهِ) أَيْ الْمَبِيعِ. فَوُدَّ: (فِيمَا يَأْتِي) أَيْ فِي شَرْحِ وَمَتَى قَبْضُ الْمُكْتَرِي الدَّائِمَةُ أَوْ الدَّارُ الْإِنْجَارَةَ. فَوُدَّ: (وَلَهُ) إِلَى الْمُتَنِ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى. فَوُدَّ: (وَلَهُ) أَيْ لِلْمُسْتَأْجِرِ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ وَقَوْلُهُ: (قَبْلَهُ) أَيْ الْقَبْضِ أَهْ ش. فَوُدَّ: (الْمُسْتَأْجِرُ) نَعَتْ الْمَحَلَّ وَقَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ لِلْوَصُولِ إِلَى ذَلِكَ الْمَحَلِّ. فَوُدَّ: (سَلَّمَهَا) وَلَا يَرْكُبُهَا مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْمَالِكِ أَهْ مُغْنَى. فَوُدَّ: (وَلَا يَرْكُبُهَا) أَيْ وَإِنْ لَمْ يَلْقَ بِهِ الْمَشْيُ وَقَوْلُهُ: (إِلَّا إِنْ كَانَتْ جَمُوحًا) أَيْ يَغْسُرُ سَوْقُهَا مِنْ غَيْرِ رُكُوبٍ قَبْرُكُهَا حَيْثُ لَا أَجْرَةَ عَلَيْهِ أَهْ ش. فَوُدَّ: (لِغَيْرِ يَأْتِي) أَيْ فِي شَرْحِ يَجُوزُ إِبْدَالُهُ فِي الْأَصَحِّ. فَوُدَّ: (فَلَا يُقَدِّدُ) أَيْ مَنْ يَأْتِي. فَوُدَّ: (اسْتَصْحَبَهَا) أَيْ حَيْثُ يَذْهَبُ أَهْ مُغْنَى. فَوُدَّ: (بِالنِّسْبَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ الشُّبْكِيُّ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ أَبْرَأَهُ إِلَى وَلَوْ أَقَرَّ. فَوُدَّ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ فِي فَضْلِ لَا تَفْصِيحُ إِجَارَةَ بِعُذْرٍ. فَوُدَّ: (لِإِضْرَافَةِ التَّقْسِيمِ) أَيْ فَلَا يُعَدُّ

وَزَادَ الشَّارِحُ هُنَا أَنَّ كَقَبْضِهَا امْتِنَاعَهُ مِنْهُ بَعْدَ عَرَضِهَا عَلَيْهِ وَسَيَاتِيهِ مَعَ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ. فَوُدَّ: (وَمَا ظَاهِرُ) هَبَارَتُهُ أَنَّ مُجَرَّدَ التَّمَكُّنِ كَافٍ إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُنَافِيهِ تَعْلِيلُهُمْ الْإِنْجَارَةَ شَرْحُ م ر وَلَا تَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ بِمُجَرَّدِ التَّمَكُّنِ حَيْثُ مَضَتْ مُدَّةُ الْإِجَارَةِ وَكَانَتِ الْمَنْفَعَةُ مُقَدَّرَةً بِوَقْتٍ أَوْ مُدَّةٍ إِمَّا كَانَ اسْتِيفَاءُ الْمَنْفَعَةِ وَكَانَتْ مُقَدَّرَةً بِمَلٍ وَلَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهَا كَمَا اقْتَضَاهُ تَعْلِيلُهُمُ الْمَذْكُورُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ قَبْضِ الْمُكْتَرِي لِلْعَيْنِ كَالْقَبْضِ السَّابِقِ فِي الْمَبِيعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. فَوُدَّ: (وَلَهُ قَبْلَهُ) إِيحَازُهَا مِنَ الْمُؤَجَّرِ الْإِنْجَارَةَ وَفَرَّقَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ بَيْنَ ذَلِكَ وَعَدَمِ الصَّحَّةِ فِي نَظَرِهِ مِنَ الْبَيْعِ بِأَن تَسْلِيمَ الْمَقْهُودِ عَلَيْهِ هُنَا إِنَّمَا يَتَأْتِي

مثلاً المُستأجرة ولا تُبدَل لقوات المَعقود عليه وبه فارقٌ إبدالها في إجارة الدُّمَّة ولو كان تَلَفُها أثناء الطريق استحقَّ مالُكُها القِسطَ مِنَ الأجرة بخلاف ما لو تَلَفَ العَيْنُ المُستأجرة لِخَفَلِها أثناء الطريق أخذًا من قولِهما لو احترقَ الثوبُ بعد خياطة بعضه بخضرة المالكِ أو في ملكه استحقَّ القِسطَ لوقوع العملِ مُسلِّماً له ولو اكتراه لِخَفَلِ جرَّة فانكسرت في الطريق لا شيء له والفرقُ أنَّ الخياطة تَظْهَرُ على الثوبِ فوقَّ العملِ مُسلِّماً لِظْهَورِ أثره على المَحَلِّ والمَحَلُّ لا يَظْهَرُ أثره على الجرَّة اهـ قال بعضهم وبما قالاه عَليمُ أَنَّهُ يُمْتَنَزُّ في وجوبِ القِسطِ في الإجارة وقوعُ العملِ مُسلِّماً وظْهَورُ أثره على المَحَلِّ ولو أبزاه المُؤجِّرُ مِنَ الأجرة ثم تقايلا العقد لم يرجع المُكثَرُ عليه بشيءٍ ولو أقرَّ بعد دفع الأجرة بأنه لا حقَّ له على المُؤجِّرِ ثم بانَ فسادُ الإجارة رجع بها لأنَّهُ إنَّما أقرَّ بناءً على الظاهر من صحَّةِ العقد (ويثبتُ الغيَّانُ) على التراخي على القولِ المُعْتَمَدِ؛ لأنَّ الضررَ يتجدَّدُ بمرورِ الزمانِ (بغْيَبِها) المُقارِنِ إذا جِهَلَه والحادثُ لِتَضَرُّره

مُكَرَّرًا. فُود: (تَلَفُها) أي الدَّابَّة. فُود: (بخلاف ما لو تَلَفَت العَيْنُ إلخ) أي فلا شيء له وظاهرُه أَنَّهُ لا فرقُ بَيْنَ أن يكونَ مالِكُ العَيْنِ معها وأن لا يكونَ وهو لا يُخَالِفُ ما استَدَّ إليه في قوله أخذًا من قولِهما إلخ لِمَا ذَكَرَه بَعْدَ مِن أنَّ الخياطة يَظْهَرُ أثرها على المَحَلِّ اهـ ش. فُود: (أخذًا من قولِهما إلخ) راجعُ لِمَسْأَلَةِ تَلَفِ العَيْنِ فَقَطْ لَكِنَّ قولَهما ولو اكتراه لِخَفَلِ جرَّة إلخ هو المأخوذُ فَقَطْ. فُود: (أو في ملكه) أي المالكِ. فُود: (لا شيء له) أي مِنَ الأجرة ثم إن قَصَرَ حَتَّى تَلَفَت ضَمِنَها وإلا فلا ومن التَّهْصِيرِ ما لو عَليمُ المُكْري عَجَزَ الدَّابَّةَ عَنْ حَمْلِ مِثْلِ ما حَمَلَه عليها فَتَلَفَ بِسَبَبِ عَجْزِها ومن ذلك عِثَارُها اهـ ش. فُود: (اهـ) أي قولُ الشَّيْخَيْنِ. فُود: (ولو أبزاه المُؤجِّرُ مِنَ الأجرة إلخ) انظُرْ ما لو وَهَبَ المُؤجِّرُ الأجرة بَعْدَ قَبْضِها منه وأقبضَها له ثم تقايلا سم على حَجِّ أقولِ القياسِ الرُّجوعُ كما لو وَهَبَتِ المِزاةَ صَدَاقُها لِلزَّوْجِ ثم فَسَخَ النِّكَاحَ اهـ ش. فُود: (ولو أقرَّ) أي المُستأجرُ وقوله: (بناءً على الظاهر) يُؤخَذُ منه جوابُ حادثةٍ سُئِلَ عنها وهي أنَّ شَخْصًا أقرَّ بأنَّ لِيَزِيدَ عليه كَذَا مِنَ الدِّراهِمِ ثم ادَّعى أَنَّهُ إنَّما أقرَّ بذلك بناءً على ظَنِّ صحَّةِ العقدِ الذي جَرى بَيْنَهُما وادَّعى أَنَّهُ يَشْتَعِلُ على الرِّبَا وأقامَ بذلك بَيِّنَةً وأرادَ إسقاطَ الزَّيَادَةِ وَأَنَّهُ إنَّما يَلْزَمُهُ مِثْلُ ما قَبَضَهُ منه أو قِيمَتُهُ وهو أَنَّهُ يُقْبَلُ منه ذلك عَمَلًا بِالْبَيِّنَةِ ولا يُنَافِيهِ إقْرَاؤُهُ؛ لأنَّهُ إنَّما بناءً على ظاهِرِ الحالِ مِن صحَّةِ العقدِ اهـ ش. فُود: (على التراخي) إلى قوله واختارَ السُّبْكِيُّ في المُغْنِي إلا قوله كَكَوْنِها إلى لا خُشُونَةٍ وقوله عَمَلًا إلى ولو لم يَجِدْ. فُود: (لأنَّ الضَّرَرَ) أي سَبَبَ هذا العيبِ الحاصِلِ اهـ رَشِيدِي. فُود: (والحادثُ) أي لأنَّ المَنفَعَةَ المُسْتَقْبَلَةَ لم تُقْبَضْ بَعْدَ، فقد حَدَثَ العيبُ قَبْلَ قَبْضِ المَعقودِ عليه اهـ سم. فُود: (لِتَضَرُّره) أي بالبقاء.

بِاسْتِيفَائِهِ وَبَعْدَ الاسْتِيفَاءِ لا يَصِحُّ إيجازُهُ. فُود: (ولو أبزاه المُؤجِّرُ مِنَ الأجرة ثم تقايلا العقد إلخ) انظُرْ ما لو وَهَبَ المُؤجِّرُ الأجرة بَعْدَ قَبْضِها منه وأقبضَها له ثم تقايلا. فُود: (والحادثُ) أي لأنَّ المَنفَعَةَ

وهو ما أثر في المنفعة تأثيراً مظهر به تفاوت أجرتها ككونها تعثر أو تتخلف عن القافلة لا خشونة مشيها كما جزماً به لكن صوب الزركشي قول ابن الرقعة إنه كصعوبة ظهرها غيب ولا تخالف لقولهم في البيع إنه غيب إن خشي منه السقوط وعليه يحتمل الثاني وإذا علم بالمعيب بعد المدة وجب له الأرض أو في أثنائها وقسح وجب لما مضى وإن لم يفسخ لم يجب للمستقبل وتردد السبكي فيما مضى ورجح الغزي وجوبه (ولا خيار في إجارة الذمة) بقيب الدائبة المحصورة ولا يتلفها (بل يلزمه الإبدال) لأنه لا يثبت فيها إلا السليم فإذا لم يرض بالمعيب رجع لما فيها فإن عجز عن الإبدال تخير المستأجر كما بحثه الأذرعوي ويختص المستأجر بما تسلمه فله إيجازها ولا يجوز إبدالها إلا برضاه ويقدم بتنقذتها على الغرماء (والطعام المحمول ليؤكل) في الطريق إذا لم يتعرض في العقد لإبداله ولا يقدمه

• قوله: (وهو) أي العيب هنا. • قوله: (تفاوت الأجرة) أي لا القيمة؛ لأن مورد المقيد المنفعة أه مغني وشرح روض. • قوله: (لا خشونة مشيها) والمراد بالخشونة إثماب راجبها كان تتحول في متعطفات الطريق مثلاً ليخالف صعوبة ظهرها أه ش. • قوله: (لكن صوب الزركشي إلخ) معتد أه ش. • قوله: (أنه) أي كون مشيها خشناً. • قوله: (غيب) خبر أن. • قوله: (ولا تخالف) أي لا مخالفة بين قول الشيخين هنا وبين قول ابن الرقعة والزركشي. • قوله: (لقولهم إلخ) علة لنفي التخالف. • قوله: (وعليه) أي خشونة يخشى منه السقوط (يحمل الثاني) أي قول ابن الرقعة والزركشي أي ويحمل قول الشيخين على ما لا يخشى منه السقوط في البيع عبارة النهاية ولا ينافي ذلك عدهم له في البيع عينا فقد أجاب الشيخ بأن المعقود ثم ليس مجرد الخشونة بل خشونة يخشى منها السقوط أه وعبارة المغني وجمع بين ما هنا وبين ما هناك أي في غيب البيع بأن المراد هنا خشونة لا يخاف منها السقوط بخلافه هناك. • قوله: (وإذا علم بالمعيب) أي المقارن. • قوله: (بعد المدة) أي بعد انقضاءها. • قوله: (وجب إلخ) أي فأت الخيار ووجب إلخ. • قوله: (أو في أثنائها) عطف على بعد المدة. • قوله: (وقسح) عطف على علم المقدّر بالمعيب. • قوله: (وتردد السبكي إلخ) عبارة المغني ويترجعه كما قال الغزي وجوبه فيما مضى كما في كل المدة أه. • قوله: (ورجح الغزي إلخ) معتد أه ش. • قوله: (بما تسلمه) أي عن الإجارة في الذمة أه مغني. • قوله: (فله) أي للمستأجر. • قوله: (ولا يجوز) أي للمؤجر. • قوله: (ويقدم إلخ) أي المستأجر فيما لو أفسس المؤجر أه مغني.

• قوله (سبي): (والطعام المحمول) ولو حمل التاجر متاعاً لبيعه في طريقه قباع بعضه ففي فروع ابن القطن يحمل على العزب ويترجعه أن يقال هو مثل الزاد أه والأوجه الأول أه مغني. • قوله: (إذا لم يتعرض إلخ) فإن شرط شيء أشيع مغني ونهاية.

المستقبل لم تقبض بعد فقد حدث العيب قبل قبض المعقود عليه. • قوله: (لا خشونة مشيها إلخ) كذا شرح م ر. • قوله: (وتردد السبكي إلخ) كذا ش م ر.

(وَيُنْدَلُ إِذَا أَكِلَ فِي الْأَطْهَرِ) عَمَلًا بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ لَتَنَاوَلَهُ حَتَّى كَذَا إِلَى كَذَا وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا قَدَّمُوهُ عَلَى الْعَادَةِ أَنَّهُ لَا يُنْدَلُ إِعْدَمَ أَطْرَادِهَا وَلَوْ لَمْ يَجِدْهُ فِيهَا بَعْدَ مَحَلِّ الْفَرَاغِ بِسَعَرِهِ فِيهِ أَتَبَدَّلَ قَطْعًا. وَاخْتَارَ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِبْدَالُ إِلَّا إِنْ شَرَطَ قَدْرًا يَحْتَمِلُ أَنَّهُ لَا يَكْفِيهِ وَإِذَا قُلْنَا لَا يُنْدَلُ فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ شَيْئًا فَهَلْ لِلْمُؤْجِرِ مُطَالَبَتُهُ بِتَنْقِيصِ قَدْرِ أَكْلِهِ الَّذِي يَحْتَكِي السَّبْكِيُّ فِيهَا إِذَا لَمْ يُقَدِّرْهُ وَحَتَّى مَا يَحْتَاجُهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ الْعُرْفُ وَفِيهَا إِذَا قَدَّرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ أَتْبَاعًا لِلشَّرْطِ ثُمَّ مَالٌ إِلَيَّ أَنَّهُ كَالأَوَّلِ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ لِلْمُؤْجِرِ كُلِّ مَا حُمِلَ لِيُوصَلَ فَيُنْدَلُ قَطْعًا وَبِقَوْلِهِ إِذَا أَكِلَ مَا تَلَفَ بِسَرِقَةٍ أَوْ غَيْرِهَا فَيُنْدَلُ قَطْعًا عَلَى نِزَاجٍ فِيهِ وَبِقَرَضِهِ الْكَلَامَ فِي الْمَأْكُولِ الْمَشْرُوبِ فَيُنْدَلُ قَطْعًا لِأَنَّهُ الْعُرْفُ.

- قوله (سني): (يُنْدَلُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَخْتَجِ إِلَيْهِ بَأَن كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَقْصِدِهِ، وَلَوْ قِيلَ بَأَنَّهُ لَا يُنْدَلُ إِلَّا إِذَا كَانَ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ قَبْلَ وُصُولِ مَقْصِدِهِ لَمْ يَكُنْ بَعِيدًا وَكَذَا يُقَالُ فِيهَا لَوْ أَكِلَ بَعْضُهُ أَه ع ش. • قوله: (عَمَلًا بِمُقْتَضَى الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي كَسَائِرِ الْمُخْمُولَاتِ إِذَا بَاعَهَا أَوْ تَلَفَتْ أَه. • قوله: (بِمُقْتَضَى اللَّفْظِ) أَيِ لَفْظِ عَقْدِ الْإِجَارَةِ. • قوله: (لَتَنَاوَلَهُ) الضَّمِيرُ يَرْجِعُ إِلَى اللَّفْظِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَيُظْهَرُ أَنَّ الضَّمِيرَ رَاجِعٌ لِلطَّعَامِ الْمُخْمُولِ. • وقوله: (حَتَّى كَذَا الْخ) فَاعِلٌ لِلتَّناوُلِ. • قوله: (وَإِنَّمَا قَدَّمُوهُ الْخ) رَدٌّ لِذَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَطْهَرِ. • قوله: (حَتَّى كَذَا) أَيِ وَمَا أَكِلَ لَا يَصْدُقُ عَلَيْهِ أَنَّهُ حُمِلَ إِلَى الْمَحَلِّ الْمُعَيَّنِ أَه ع ش. • قوله: (إِنَّمَا قَدَّمُوهُ) أَيِ مُقْتَضَى اللَّفْظِ أَه كُرْدِي. • قوله: (أَنَّهُ لَا يُنْدَلُ الْخ) بَيَانٌ لِلْعَادَةِ. • وقوله: (لَعْدَمَ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ إِنَّمَا قَدَّمُوهُ الْخ. • قوله: (وَلَوْ لَمْ يَجِدْهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَحَلِّ الْخِلَافِ إِذَا كَانَ يَجِدُ الطَّعَامَ فِي الْمَنَازِلِ الْمُسْتَقْبَلَةِ بِسَعَرِ الْمَنْزِلِ الَّذِي هُوَ فِيهِ وَلَا أَتَبَدَّلَ قَطْعًا أَه. • قوله: (بِسَعَرِهِ فِيهِ) أَيِ مَحَلِّ الْفَرَاغِ أَيِ بَأَن لَمْ يَجِدْهُ فِيهَا بَعْدَهُ أَصْلًا أَوْ وَجَدَهُ بِزَائِدٍ عَلَيْهِ قَدْرًا لَا يَتَغَابَنُ بِهِ. • قوله: (وَإِذَا قُلْنَا لَا يُنْدَلُ الْخ) أَيِ بَأَن تَعَرَّضَا فِي الْعَقْدِ لَعْدَمِ إِيْدَالِهِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَلَوْ شَرَطَ قَدْرًا فَلَمْ يَأْكُلْ مِنْهُ، فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُؤْجِرِ مُطَالَبَتُهُ بِتَنْقِيصِ قَدْرِ أَكْلِهِ أَتْبَاعًا لِلشَّرْطِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ لِلْعُرْفِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَصْرُحْ بِحُمِلِ الْجَمِيعِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ قَالَ وَهُوَ الَّذِي إِلَيْهِ تَمِيلُ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ السَّبْكِيُّ الْخ مُعْتَمَدٌ أَه. • قوله: (الَّذِي يَحْتَكِي الْخ) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ أَنَّ لَهُ ذَلِكَ وَالْجُمْلَةُ جَوَابُ الاسْتِفْهَامِ. • قوله: (وَفِيهَا إِذَا قَدَّرَهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ) اعْتَمَدَ النِّهَايَةَ كَمَا مَرَّ أَيْضًا. • قوله: (أَنَّهُ كَالأَوَّلِ) أَيِ أَنَّ الْمُقَدَّرَ كَثِيرُهُ فِي أَنَّ لِلْمُؤْجِرِ مُطَالَبَةَ الْمُسْتَأْجِرِ بِالتَّخْصِصِ. • قوله: (وَخَرَجَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ عَلَى نِزَاجٍ فِيهِ. • قوله: (مَا حُمِلَ لِيُوصَلَ) أَيِ تَلَفَتْ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ قَبْلَ الْوُصُولِ أَه ع ش. • قوله: (مَا تَلَفَ الْخ) أَيِ كُلَّهُ أَوْ بَعْضُهُ أَه مُغْنِي. • قوله: (فَيُنْدَلُ قَطْعًا) قُلُوْهُ لَمْ يُنْدَلْ فِي الْمَسَائِلِ الْمَذْكُورَةِ لَمْ يَنْقُطْ مِنَ الْأَجْرَةِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مِنَ الْمُكْرِيِّ مَا يَنْبَغُ أَه ع ش. • قوله: (وَبِقَرَضِهِ الْكَلَامَ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْخ.

(فصل) في بيان غاية المدة التي تُقَدَّرُ بها للخدمة تقريباً وكون يد الأجير يد لمانه وما يمتنع ذلك (بمعنى عقد الإجارة) على المين (مدة تبقى فيها) تلك (المين) بصفاتهما المقصودة كما هو ظاهر (غالباً) ليؤتق باستيفاء المقمود عليه ولا يتقدَّرُ بمدة إذ لا توقيف فيه بل يُرجع فيه لأهل الخبرة فيؤجَّرُ القن ثلاثين سنة والدائئة عشر سنين والثوب سنتين أو سنة والأرض مائة سنة أو أكثر كذا قاله كالجمهور وقولهم على ما يليق بكلِّ يُعلم به أن ذكر ذلك القدر للتثني لا للتقيد وأن ما ذكره من المدة لا يحسب جميعه من حين عقد الإجارة؛ لأنه يلزم عليه في القن مثلاً إذا بلغ تسعين سنة مثلاً يؤجَّرُ ثلاثين سنة من حيثئذ وليس كذلك إذ المين لا تبقى هنا غالباً سنة فضلاً عما زاد عليها وإنما المراد حُسباناً ما مضى من الولادة ومدة الإجارة فإن بلغ المجموع

(فصل: في بيان غاية المدة إلخ)

• فود: (في بيان غاية المدة) استقط المُنْفِي لفظه الغاية وَلَفْظُ التَّقْرِيبِ وَلَمْلَمَهُ هُوَ الْأَوَّلَى. • فود: (التي إلخ) نَتَتْ لِلْمُدَّةِ وَقَوْلُهُ: (تقريباً) راجعٌ لِلْغَايَةِ. • فود: (وما يتبع ذلك) أي كَيِّانٍ مَنْ يَسْتَوْفِي الْمُنْفَعَةَ وَجَوَازٍ إِنْ دَالٍ مُسْتَوْفٍ وَمُسْتَوْفَى بِهِ دُونَ مُسْتَوْفَى مِنْهُ مُعَيَّنٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ.

• فود (سني): (مدة) أي معلومة اه مُعْنَى. • فود (سني): (تبقى فيها المين إلخ) فلو أجره مدة لا تبقى إليها غالباً فهل تبطل في الزائد فقط سم على حجة أقول القياس نعم وتفرق الصفقة ثم رأيت في العباب صرح بذلك، وعبارته فإن زاد على الجائز بطلت في الزائد فقط انتهت وعليه فلو أخلف ذلك وبقيت على حالها إلى تمام المدة المقدرة في العقد فالذي يظهر صحة الإجارة في الجميع؛ لأنَّ البطلان في الزيادة إنما كان لظنَّ تبيين خطؤه اه ع. ش. • فود: (ولا تتقدَّر) أي المدة التي تبقى فيها المين غالباً. • فود: (إذ لا توقيف فيه) أي لم يأت في القرآن والحديث الصحيح بتقديره اه كزدي. • فود: (فيه) أي في قدر تلك المدة عبارة المُنْفِي والمرجع في المدة التي تبقى فيها غالباً إلى أهل الخبرة اه. • فود: (فيؤجَّرُ القن إلخ) أي والدار اه مُعْنَى. • فود: (أو سنة) أي على ما يليق بكلِّ منها نهايةً ومُنْفَى وَكَانَ الْأَوَّلَى لِلشَّارِحِ أَنْ يَذْكُرَهُ لِيُظْهَرَ قَوْلُهُ الْأَنَّى وَقَوْلُهُمْ إلخ. • فود: (أن ذكر ذلك القدر) أي قوله فيؤجَّرُ القن عشر سنين إلخ. • فود: (وإنما ذكره إلخ) عطف على أن ذكر ذلك إلخ. • فود: (من حيثئذ) أي بعد بلوغه التسعين. • فود: (وإنما المراد حُسباناً ما مضى إلخ) محل نظر بل الذي يظهر أخذاً من كلامهم في الزكاة أن المداز على العمر الغالب فالعبد الذي عمره عشر سنين لا مانع من استجاره خمسين سنة والذي عمره أربعون لا يستأجر أكثر من عشرين فإذا بلغ الستين لم يستأجر إلا سنة فليتأمل سيد عمر وسم وفي البجيرمي عن القليوبي والحلي مثله وسيذكر الشارح عن الشيخ أبي حامد ما يوافقه بل المراد المذكور

(فصل: في بيان غاية المدة التي تُقَدَّرُ بها المنفعة إلخ)

• فود (سني): (مدة تبقى فيها المين) فلو أجره مدة لا تبقى إليها غالباً فهل تبطل في الزائد فقط. • فود: (وإنما المراد حُسباناً ما مضى من الولادة ومدة الإجارة إلخ) هذا بعيد من عبارتهم وما المانع من إيجار عبد بلغ خمس عشرة سنة مثلاً ثلاثين سنة مثلاً؛ لأنه يبقى إليها غالباً.

ثلاثين جازرًا ولا فلا ثم هذا ظاهرٌ فيما قبل الثلاثين وإلا فقياسٌ ما يأتي أنه لا يُعطى من الزكاة حينئذٍ إلا لسنة؛ لأنَّ الغُمرَ الغالبَ قد مضى أنه هنا كذلك؛ لأنَّ ما يُلَبِّبُ فيه بقاءَ العين قد مضى فإن قلَّتْ: فلم اعتبروا الغُمرَ الغالبَ ثم لا هنا قلَّتْ لأنَّ الكلامَ ثم في مُطْلَقِ البقاءِ وهنا في بقاءِ مخصوصٍ وهو ما أشرتُ إليه بقولي بصفاتِها المقصودة وقال الشيخ أبو حامد يجوزُ في القرنِ يتئون سنة أي هي مُنتهاها وكذا الآتي لخبرِ الترمذي وأعمارُ أمتي ما بين السنتين إلى السبعين أي الغالبُ فيهم ذلك وجوزَ ابنُ كُجَّ فيه مائةٌ وعشرين وفي الدائبةِ عشرون والدار مائةٌ وخمسون والأرضُ خمسمائةٍ فأكثرُ وجوزَ في الشاملِ كالقفالِ بلوغُها فيها ألفًا واعترضَ بما مرَّ في البيعِ أنه لا يجوزُ التأجيلُ بها ليعمدَ بقاءُ الدنيا إليها ويجري ذلك في الوقفِ لكنَّ إن وقعَ على وفقِ الحاجةِ والمصلحةِ ليعني الوقفِ بأنْ توقفتْ عمارتُه على تلك المدة الطويلة لا للموقوفِ عليهم كما يثبتُ في كتابِ حافِلِ سُمِّيَتْه الإتحافُ ببيانِ حكمِ إجارة الأوقافِ. واصطلاحُ الحكماءِ على أنه لا يُؤجَّرُ أكثرُ من ثلاثِ سنينَ لِقَلِّ بندِرسِ استحسانِ منهم،

مُخَالِفٌ لِلْمَنْعِ مع قولِ الشارحِ بل يُزَجَّعُ فيه إلخ. ة فود: (ثم هذا) أي المرادُ المذكورُ. ة فود: (فقياسُ إلخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قوله أنه هنا كذلك اه كُرْدِي. ة فود: (أنه لا يَنْغَلَى إلخ) يَبَانُ لِمَا يَأْتِي. ة فود: (حينئذٍ) أي بَعْدَ الغُمرِ الغالبِ اه كُرْدِي. ة فود: (أنه هنا كذلك) أي أَنَّ العَبْدَ لَا يُؤجَّرُ بَعْدَ بُلُوغِ الثَّلَاثِينَ إِلَّا سَنَةً كما يُصَرِّحُ بِكُؤْنِ المرادِ هذا سَابِقُ كَلَامِهِ وَلَا جَهَّه لَكِنْ لَا يَتَّعِجُهُ تَغْلِيلُهُ بِقَوْلِهِ لَأَنَّ مَا يُلَبِّبُ إلخ كما هو ظاهر. ة فود: (ثم) أي في الزكاة (لا هنا) أي في الإجارة. ة فود: (وهنا في بقاءِ مخصوصٍ إلخ) فيه أَنَّ الغالبَ بقاءُ القرنِ إلى خَمْسِينَ بِصِفَاتِهَا المقصودة فلا يَتِمُّ ما ذَكَرَهُ فَارِقًا. ة فود: (وكذا الآتي) أي قوله وفي الدائبةِ إلخ المَطْوُوفُ على في القرنِ إلخ. ة فود: (فيه) أي إيجارِ القرنِ. ة فود: (بلوغُها فيها) أي بُلُوغُ المدةِ في إجارةِ الأرضِ. ة فود: (ويجري ذلك) أي ما في المتنِ مِنْ صِحَّةِ الإجارةِ مُدَّةَ البقاءِ غَالِبًا اه كُرْدِي عِبَارَةُ الْمُعْنَى. (تنبيه): قَضِيَّةُ إطلاقي المُصَنَّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْوَقْفِ وَالطَّلَقِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ اه. ة فود: (لَكِنْ إِنْ وَقَعَ عَلَى وَفْقِ الْحَاجَةِ إلخ) (فَرَقْ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ دَارًا مَوْقُوفَةً وَهِيَ مُنْهَدِمَةٌ مُدَّةً طَوِيلَةً هَلْ تَرَأَى أَجْرَتُهَا بِاِغْتِيَابِ حَالَتِهَا الْآنَ أَوْ بِاِغْتِيَابِ حَالَتِهَا بَعْدَ الصِّمَارَةِ فِيهِ نَظَرٌ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَفْرَضُ بِنَاؤُهَا عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي يَتَوَلَّى أَمْرُهَا إِلَيْهَا بِالصِّمَارَةِ عَادَةً ثُمَّ يُعْتَبَرُ أَجْرُهُ مِثْلَهَا مُعْجَلَةً وَهِيَ دُونَ أَجْرِهِ مِثْلَهَا لَوْ قُسِّطَتْ عَلَى الْأَشْهُرِ أَوْ السَّنِينَ بِحَيْثُ يَفْقِضُ مِنْ آخِرِ كُلِّ قِسْطٍ مَا يَخْصُهُ وَإِنَّمَا اعْتَبَرْنَا تِلْكَ الصِّفَةَ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ مِنْ إيجارِها كذلك أَنَّ تَبَيَّنَ بِالْأَجْرَةِ الْمُعْجَلَةِ، وَلَوْ اعْتَبِرَتْ أَجْرُهُ مِثْلَهَا بِتِلْكَ الْحَالَةِ الَّتِي هِيَ عَلَيْهَا الْآنَ كَانَ إِضَاعَةً لِلْوَقْفِ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا يُرَغَّبُ فِيهَا كَذَلِكَ بِأَجْرَةٍ قَلِيلَةٍ جَدًّا اه ع ش وفيه وَفْقَةُ ظَاهِرَةٌ فَإِنَّ فِيمَا رَجَّحَهُ تَسْوِيَةً بَيْنَ حَالَتَيْ خَرَابٍ وَعِمَارَةٍ عَرَضَةٍ وَاحِدَةٍ وَلَا أَحْسِبُ أَنَّ أَحَدًا يَسَوِّغُهَا قِيَمَةً أَوْ أَجْرَةً فَلْيُرَاجَعْ. ة فود: (واصطلاحُ الحكماءِ إلخ) مُبْتَدَأُ وَقَوْلُهُ: (استحسانُ إلخ) خَبَرُهُ. ة فود: (استحسانُ منهم إلخ) وَيُمَقِّنُصِي إطلاقي الشَّيْخَيْنِ أَقْنَى الْوَالِدِ (كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى) وَيُحْمَلُ قَوْلُ الْقَائِلِ بِالْمَنْعِ فِي ذَلِكَ كَالْأَذَرِ هِي عَلَى مَا إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ انْدِرَاسُ اسْمِ الْوَقْفِ وَتَمَلُّكُ الْعَيْنِ بِسَبَبِ

وإن رُدَّ بأنه لا معنى له على أنه لم يُنْقَلْ عن مُجْتَهِدٍ شافعيٍّ منهم وإنما اشترطنا ذلك لفساد الزمان بقلية الاستيلاء على الوقف عند طول المدة وأيضاً فشرطها في غير ناظرٍ مُستَحَقٍّ وحده أن يكون بأجرة المثل وتقويم المدة المُستَقْبَلَةِ البعيدة صعبت وأيضاً ففيها منع الانتقال للبطن الثاني وضياغ الأجرة عليهم غالباً إذا قُبِضَتْ وسيأتي أنه يُتَّبَعُ شرطُ الواقفِ أن لا يُؤَجَّرَ إلا سنةً مثلاً وأن الولي لا يُؤَجَّرُ مولاه أو ماله إلا مدة لا يملُغُ فيها بالسَّنِّ ولا بطلَّت في الزائد ومرو أن الراهن لا يُؤَجَّرُ المرهون لأجنبيٍّ إلا مدة لا تُجاوِزُ حلول الدين ولا يجوزُ إجارة الإقطاع أكثر من سنة

طول مدتها اهـ نهاية قال ع ش قوله م ر وبمقتضى إطلاقي الشئخين إلخ أي من الصحة حيث اقتضت المصلحة ذلك اهـ. فود: (وإن رُدَّ) أي ذلك الاضطلاع وكذا الضمائر الأربعة الآتية. فود: (وإنما شرطنا ذلك) أي الوقوع على وفي الحاجة والمصلحة ليعين الوقف وقوله: (وأيضاً) في الموضعين عائد إلى قوله لفساد الزمان إلخ وتعليل للإشراط وقوله: (فشرطها) أي إجارة الوقف. فود: (وتقديم المدة إلخ) الواو حالية اهـ كزدي. فود: (ففيها) أي إجارة الوقف مدة بعيدة. فود: (وسيأتي أنه يتبع) إلى قول المتن في المعنى وكذا في النهاية إلا أنه عقب مسألتي الإقطاع ومنذور العتيق بما نصه وفي كل منهما نظر ظاهر والأوجه فيهما صحة الإجارة فيما زاد على السنة فإذا سقط حق من الإقطاع في الأولى بطلت وإذا عتق في الثانية فكذلك لا سيما وقد يتأخر الشفاء عن مدة الإجارة اهـ واعتدله سم وع ش كما يأتي وقال الرشيد قو م ر والأوجه فيهما صحة الإجارة أي سواء كان إقطاع تمليك أو إزفافي كما يأتي اهـ. فود: (ولاً بطلت في الزائد) بخلاف ما لو آجره مدة لا يملُغُ فيها بالسَّنِّ وإن احتيل بلوغه بالاحتلام؛ لأن الأصل بقاء الصبا اهـ معني. فود: (لا يؤجر المرهون إلخ) أي بغير إذن المُرْتَهِن.

فود: (ولا يجوز إجارة الإقطاع أكثر من سنة إلخ) المُعْتَمَدُ أنه يجوز لإيجار الإقطاع مدة تبقى فيه غالباً وإن احتيل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الإجارة أو لم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة؛ لأنه يستحق في الحال والأصل البقاء فإن رجع السلطان أو مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت في الباقي م ر اه سم. على حجب ومن ذلك الأرض المرصدة على المدرس والإمام ونحوهما إذا كان النظر له فإن آجرها

فود: (وتقديم المدة المُستَقْبَلَةِ البعيدة صعب) قد يقال مُجَرَّدُ الصعوبة لا يقتضي الامتناع. فود: (ولا يجوز إجارة الإقطاع أكثر من سنة إلخ) المُعْتَمَدُ أنه يجوز لإيجار الإقطاع مدة يبقى فيها غالباً، وإن احتيل رجوع السلطان فيه قبل فراغ مدة الإجارة أو لم يعلم بقاء المؤجر تلك المدة؛ لأنه يستحق في الحال والأصل البقاء فإن رجع السلطان أو مات المؤجر قبل فراغ المدة انفسخت في الباقي ويؤيد ذلك إيجار البطن الأول فإنه يُعْكَمُ بصحته وملكهم جميع الأجرة وجواز تصرفهم فيها، وإن لم يعلم بقاؤهم تلك المدة فإن ماتوا قبل فراغها انفسخت في الباقي م ر.

كما نَقَلَهُ البُذُرِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الْمُحَقِّقِينَ، وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ فِي مَنْذُورٍ عَثَقَهُ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ شِفَاءِ مَرِيضِهِ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إيجَارُهُ أَكْثَرَ مِنْهَا لِقَوْلِهِ يُؤَدِّي إِلَى دَوَامِهَا عَلَيْهِ بَعْدَ عَثَقِهِ لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِطَرَوِ الْعَثَقِ (وَفِي قَوْلِهِ لَا يُزَادُ) فِيهَا (عَلَى سَنَةٍ) مُطْلَقًا لِانْدِفَاعِ الْحَاجَةِ بِهَا وَقَوْلُ السَّرْحَسِيِّ إِنَّهُ الْمَذْهَبُ فِي الْوَقْفِ شَاذٌ، بَلْ قِيلَ غَلَطٌ (وَفِي قَوْلِهِ) لَا تُزَادُ عَلَى (الثَّلَاثِينَ) سَنَةً لِأَنَّ الْغَالِبَ تَغْيِيرُ الْأَشْيَاءِ بَعْدَهَا وَرُذُ بَأَنَّ ذِكْرَهَا فِي النَّصِّ لِلتَّشْبِيلِ وَإِذَا زِيدَ عَلَى سَنَةٍ لَمْ يَجِبْ بَيَانُ حِصَّةِ كُلِّ بَلٍ تَوَزُّعُ الْأَجْرَةِ عَلَى قِيَمَةِ مَنَافِعِ السَّنِينَ وَمَرَّ بَيَانُ أَقَلِّ مَا يُؤَجَّرُ لَهُ الْعَقَارُ، وَقَدْ لَا يَجِبُ تَقْدِيرُ الْمُدَّةِ كَمَا يَأْتِي فِي سَوَادِ الْعِرَاقِ وَلَيْسَ مِثْلُهُ إيجَارٌ وَكَيْلُ بَيْتِ الْمَالِ

مُدَّةٌ وَمَاتَ قَبْلَ تَمَامِهَا تَنْفَسِخُ الْإيجَارَةُ فِي الْبَاقِي أَدْعَى ش. قُودُ: (فِي مَنْذُورٍ عَثَقَهُ الْخ) أَيِ فِيمَنْ نَذَرَ سَيِّدُهُ أَنْ يُعْثِقَهُ إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ بَعْدَ شِفَاءِ مَرِيضِهِ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إيجَارُهُ أَكْثَرَ مِنْهَا) الْمُتَّجِهَ جَوَازُ الْإيجَارِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَإِذَا مَضَتْ سَنَةٌ بَعْدَ الشِّفَاءِ وَحَصَلَ الْعَثَقُ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإيجَارَةِ انْفَسَخَتْ فِي الْبَاقِي وَيُفَارِقُ مَا يَأْتِي بِتَقْدِيمِ سَبَبِ الْعَثَقِ هُنَا عَلَى الْإيجَارِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ سَمِعَ ع. ش. وَرَشِيدِي.

قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ فِي الْوَقْفِ وَالطَّلَقِ. قُودُ: (السَّرْحَسِيُّ) بِفَتْحَتَيْنِ فَسُكُونِ الْمُعْجَمَةِ نِسْبَةً إِلَى سَرْحَسَ مَدِينَةٍ بِخُرَّاسَانَ انْتَهَى لِبِ السُّيُوطِيِّ أَدْعَى ش. قُودُ: (بِأَنَّ ذِكْرَهَا) أَيِ الثَّلَاثِينَ. قُودُ: (وَإِذَا زِيدَ) إِلَى الْعَثَقِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَمَرَّ إِلَى وَقْد. قُودُ: (لَمْ يَجِبْ بَيَانُ حِصَّةِ كُلِّ) أَيِ كُلِّ سَنَةٍ كَمَا لَوْ اسْتَأْجَرَ سَنَةً لَا يَجِبُ تَقْدِيرُ حِصَّةِ كُلِّ شَهْرٍ أَوْ نَهَايَةٍ. قُودُ: (وَمَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ فَضْلِ يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمُنْفَعَةِ مَعْلُومَةً. قُودُ: (وَقَدْ لَا يَجِبُ) إِلَى الْعَثَقِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَيْسَ إِلَى وَكَاسِيَجَارِ الْخ.

قُودُ: (وَلَيْسَ مِثْلُهُ) أَيِ مِثْلُ مَا سَيَأْتِي مِنْ إيجَارِ عَمَرَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ سَوَادِ الْعِرَاقِ مِنْ غَيْرِ تَقْدِيرِ

قُودُ: (وَبَحَثَ الْبُلْقَيْنِيُّ فِي مَنْذُورٍ عَثَقَهُ بَعْدَ سَنَةٍ مِنْ شِفَاءِ مَرِيضِهِ) أَيِ نَذَرَ أَنْ يُعْثِقَهُ إِذَا مَضَتْ سَنَةٌ مِنْ شِفَاءِ مَرِيضِهِ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إيجَارُهُ أَكْثَرَ مِنْهَا الْخ) الْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ وَجَوَازُ الْإيجَارِ أَكْثَرَ مِنْ سَنَةٍ فَإِذَا مَضَتْ سَنَةٌ بَعْدَ الشِّفَاءِ وَحَصَلَ الْعَثَقُ قَبْلَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإيجَارَةِ انْفَسَخَتْ فِي الْبَاقِي وَيُفَارِقُ مَا يَأْتِي فِيمَا إِذَا أَجَرَ عَبْدَهُ ثُمَّ اخْتَقَهُ أَنَّهُ تَسْتَمِرُّ الْإيجَارَةُ بِتَقْدِيمِ سَبَبِ الْعَثَقِ هُنَا عَلَى الْإيجَارِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ أَنَّ مَنْ أَجَرَ مُدَّةً لَا يَمْلِكُ الْمُنْفَعَةَ إِلَّا فِي بَعْضِهَا صَحَّ وَتَفَرَّقَتِ الصَّفَقَةُ كَمَا لَوْ بَاعَ مَا يَمْلِكُهُ وَغَيْرَهُ وَمَا هُنَا لَا يَزِيدُ عَلَى ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَنْقُصْ عَنْهُ فَكَيْفَ يُعْكَمُ بَعْدَ صِحَّةِ الْإيجَارِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُهُ أَيْضًا أَنَّ الشِّفَاءَ قَدْ يَتَأَخَّرُ عَنِ التَّنْزِيلِ سِنِينَ فَقَدْ يَمْتَنِعُ لِإيجَارِ الْأَكْثَرِ بِمُجَرَّدِ الْإِحْتِمَالِ م. ر. قُودُ: (أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخ) كَذَا شَرَحَ م. ر. قُودُ: (لِمَا يَأْتِي أَنَّهَا لَا تَنْفَسِخُ بِطَرَوِ الْعَثَقِ) هَذَا التَّخْرِيجُ مَمْنُوعٌ وَالْفَرْقُ أَنَّ سَبَبَ الْعَثَقِ يُقَدِّمُ عَلَى الْإيجَارِ هُنَا لَا فِيمَا يَأْتِي وَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَوْ أَجَرَ عَبْدَهُ ثُمَّ اخْتَقَهُ قَوْلُ الشَّارِحِ وَخَرَجَ بِثَمَّ اخْتَقَهُ مَا لَوْ عَلَّقَ عَثَقَهُ بِصِفَةٍ ثُمَّ أَجَرَهُ ثُمَّ وَجِدَتْ الصَّفَقَةُ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الْإيجَارَةِ فَانْهَتْ تَنْفَسِخُ لِسَبَبِ اسْتِحْقَاقِ الْعَثَقِ عَلَى الْإيجَارَةِ انْتَهَى وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْإيجَارِ ثُمَّ انْفِصَاخُهُ، وَإِنْ عَلِمَ وَجُودَ الصَّفَقَةِ فِي الْمُدَّةِ وَسَيَأْتِي التَّشْبِيهُ وَمَا عَلَى ذَلِكَ هُنَاكَ.

أراضيه لبناء أو زرع من غير تقدير مدة بل هو باطل إذ لا مصلحة كلفة يُغتفر لأجلها ذلك وكاستيجار الإمام من بيت المال للأذان أو ليمني للجهاد وكالاستيجار للعلو للبناء أو إجراء الماء. (وللمكثري استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره) الأمين لأنها ملكه فإن شرط عليه أن يستوفيها بنفسه فسد العقد كالشرط على مشتر أن لا يبيع (فتركب ويُسكن) ويُلبس (مثله) في الضرر اللاجبي للمعين ودونه بالأولى؛ لأن ذلك استيفاء للمنفعة المستحقة من غير زيادة (ولا يُسكن حدًا أو لا (فحصًا) إذا لم يكن هو كذلك لزيادة الضرر قال جمعٌ إلا إذا قال لِشُكْنٍ مَنْ شِئَتْ كَأَزْرَعٍ مَا شِئَتْ ونظر فيه الأذرعِي بأن مثل هذا إنما يُراد به التوسعة لا الإذن في

مدة بل على التأييد. • فؤد: (أراضيه) أي بيت المال. • فؤد: (بل هو باطل إلخ) يرد عليه إقطاع التملك وكذا عقد الجزية على الأصح أنه عقد إجارة. • فؤد: (وكاستيجار الإمام إلخ) وقوله: (وكالاستيجار إلخ) معطوفان على قوله كما سيأتي.

• فؤد (سني): (وللمكثري إلخ) عبارة المُفني والمنفعة المستحقة بعقد الإجارة يتوقف استيفاؤها على مُستوفٍ ومُستوفى منه وبه وفيه وأشار إلى الأول بقوله وللمكثري إلخ وإلى الثاني بقوله وما يُستوفى منه إلخ وإلى الثالث بقوله وما يُستوفى به إلخ وسكت عن المُستوفى فيه وحكمه أنه يجوز إبداله اهـ.

• فؤد (سني): (وبغيره) أي الذي مثل المكثري أو دونه كما يأتي. • فؤد: (الأمين) إلى قوله وفيه نظر في المُفني وإلى قول المتن وما يُستوفى منه في النهاية.

• فؤد (سني): (فتركب إلخ) أي يتركب في استيجار الدابة للرُكوب مثله صخامة ونحافة وطولاً وعرضاً وقصراً أو من دونه فيما ذكر اهـ مُفني. • فؤد: (ويُلبس مثله) ودونه ويتبني في اللابس المماثلة في التظافة اهـ مُفني. • فؤد: (كأزرع إلخ) أي قياساً عليه والوجه في أزرع ما شئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار قلعل التظليل في تظليل الأذرعِي باختيار

• فؤد: (وكاستيجار الإمام) عطف على كما يأتي ش. • فؤد: (كالشرط على مشتر أن لا يبيع) كذا شرح م ر قال ابن الرقعة وقد يفرق بأن للمؤجر عرضاً بأن لا يكون ماله إلا تحت يد من يرّضاه بخلاف البائع كذا في شرح الرّوض وقد يقال لو صح هذا لزم امتناع إيجاره. • فؤد: (كأزرع ما شئت) الوجه في أزرع ما شئت التقييد بالمعتاد في مثل تلك الأرض وقياسه هنا التقييد بالمعتاد في مثل تلك الدار قلعل التظليل في تظليل الأذرعِي باختيار إطلاقه. • فؤد: (ونظر فيه الأذرعِي بأن مثل هذا إلخ) ويرد بأن الأصل خلافه ش. (فرغ): في فتاوى الشيوطي استأجر بيتاً مُرخماً على أن يسكنه خاصة وأقبض الأجرة فوضع فيه كتاناً واحترق البيت بسببه فهل يضمن البيت وإذا ضيمته فهل بقيته أو يبناه مثله وهل تنفيس الإجارة وهل له الرجوع بأجرة بقية المدة الجواب إن كان حصول الحريق في البيت بفعل منسوب إليه من نار أوقدها وجرت إلى ذلك فهو ضامن للبيت مطلقاً، وإن كان غير منسوب إليه فصانته على من يتسبب إليه الحريق وهل يكون المستأجر طريقاً في الضمان يُنظر فإن كان استأجر لإلتضاع مطلقاً فلا أول للسكنى

الإضرار وفيه نظرٌ ولا يجوزُ إبدالُ حملٍ بآكابٍ ونحوِ قُطْبٍ بِحديدٍ وخِذَادٍ بِقَصَارٍ والمَكُوسُ وإن قال الخُبْرَاءُ لا يتفاوتُ الضررُ (وما يستوفى منه كدَارٍ ودَائِبَةٌ مُقَيَّةٌ) فَيَدُ لِلدَّائِبَةِ فَقَطْ لِمَا قَدَّمَهُ أَنَّ الدَّارَ لَا تَكُونُ إِلَّا مُقَيَّةً (لَا يُبْدَلُ) أَي لَا يَجُوزُ إِبْدَالُهُ؛ لِأَنَّهُمَا الْمَعْقُودُ عَلَيْهِ وَمَنْ ثُمَّ انْفَسَخَ الْعَقْدُ بِلَفْظِهِمَا وَتَخَيَّرَ بَعِيْبُهُمَا أَمَّا فِي إِجَارَةِ الذِّمَّةِ فَيَجِبُ الْإِبْدَالُ لِتَلْفِيفٍ أَوْ تَقْيِيبٍ وَجُوزُ عِنْدَ عَدَمِهِمَا لَكِنْ بِرِضَا الْمُكْتَرِي؛ لِأَنَّهُ بِالْقَبْضِ اخْتَصَّ بِهِ كَمَا مَرَّ

إِطْلَاقِهِ سَمِيعٌ ش. ٥. فَوَدُ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْأَصْلَ خِلَافُهُ أَوْ أَي قَيْسُكُنْهُمَا حَيْثُ يَنْبَغِ ش. ٥. فَوَدُ: (وَلَا يَجُوزُ الْخَلْعُ) (فَرْعٌ): فِي قِتَاوَى السُّيُوطِيِّ رَجُلٌ اسْتَأْجَرَ بَيْتًا مَرْخَمًا عَلَى أَنْ يَسْكُنَهُ خَاصَّةً وَأَقْبَضَ الْأَجْرَةَ فَوَضَعَ فِيهِ كِتَانًا وَاحْتَرَقَ الْبَيْتَ بِسَبَبِهِ فَهَلْ يَضْمَنُ الْبَيْتَ وَإِذَا ضَمِنَهُ فَهَلْ يَقِيْمَتُهُ أَوْ بَيْنَاهُ مِثْلُهُ وَهَلْ تَنْفِيْخُ الْإِجَارَةِ وَهَلْ لَهُ الرَّجُوعُ بِأَجْرَةِ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ الْجَوَابُ إِنْ كَانَ حُصُولُ الْحَرِيقِ فِي الْبَيْتِ بِفِعْلِ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ مِنْ نَارٍ أَوْ قَدْهَا وَجَرَتْ إِلَى ذَلِكَ فَهُوَ ضَامِنٌ لِلْبَيْتِ مُطْلَقًا وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مَنْسُوبٍ إِلَيْهِ فَضْمَانُهُ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ فَإِنْ كَانَ الْاسْتِجَارُ لِلْإِنْتِفَاعِ مُطْلَقًا فَلَيْسَ الْمُسْتَأْجِرُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ أَوْ لِلسُّكْنَى خَاصَّةً فَهُوَ مُتَعَدِّ بِوَضْعِ الْكِتَانِ قَيْصِيرُ بِذَلِكَ غَاصِبًا وَطَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ نُسِبَ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ، وَعَلَى كُلِّ تَنْفِيْخِ الْإِجَارَةِ وَيَرْجِعُ بِأَجْرَةِ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ يُحَاسَبُ بِهَا مِمَّا يَلْزَمُهُ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِنَاءُ مِثْلِهَا أَوْ قِيَمَتُهَا وَنُقِلَ الْأَوَّلُ عَنْ قِتَاوَى التَّوَوِّيِّ وَنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ وَلَكِنْ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَغَيْرِهِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ أَوْ سَم. ٥. فَوَدُ: (وَلَا يَجُوزُ إِبْدَالُ حَمْلِ الْخَلْعِ) أَي بغيرِ مُعَاوَضَةٍ كَمَا يَأْتِي. ٥. فَوَدُ: (لَا يَتَفَاوَتُ الضَّرَرُ) بَلْ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُتَنِّ مِثْلُهُ عَدَمُ الْجَوَازِ وَلَوْ كَانَ ضَرَرُ الْمُبْدَلِ بِهِ أَخَفَّ مِنْ الْمُسَمَّى فِي الْعَقْدِ لِاخْتِلَافِ الْجِنْسِ أَوْ ش. وَقَوْلُهُ بَلْ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُتَنِّ مِثْلُهُ الْخَلْعُ أَي يَقْطَعُ النَّظَرَ عَنْ تَقْيِيدِهِمْ بِقَوْلِهِمْ فِي الضَّرَرِ اللَّاحِقِ لِلْعَيْنِ الْخَلْعُ. ٥. فَوَدُ: (قَيْدُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَفْرَدَ فِي الْمُنْعَى.

٥. فَوَدُ: (وَيَجُوزُ هُنْدُ هَدْمِهِمَا الْخَلْعُ) يَتَّبَعِي اعْتِبَارَ رِضَاهُ مَعَ التَّقْيِيبِ لِمَا ذَكَرَ خِلَافَ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ أَوْ سَم. ٥. فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَي قُبِيلَ الْفَضْلِ.

خَاصَّةً فَهُوَ مُتَعَدِّ بِوَضْعِ الْكِتَانِ قَيْصِيرُ بِذَلِكَ غَاصِبًا كَمَا ذَكَرَهُ الْأَصْحَابُ فِيمَا إِذَا اكْتَرَى لِيَسْكُنَ فَاسْكَنَ خَذَاذَا أَوْ قَصَارًا وَإِذَا صَارَ غَاصِبًا صَارَ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ يَنْسَبُ إِلَيْهِ الْحَرِيقُ وَعَلَى كُلِّ تَنْفِيْخِ الْإِجَارَةِ وَيَرْجِعُ بِأَجْرَةِ بَقِيَّةِ الْمُدَّةِ أَوْ يُحَاسَبُ بِهَا مِمَّا يَلْزَمُهُ ثُمَّ ذَكَرَ خِلَافًا فِي أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بِنَاءُ مِثْلِهَا أَوْ قِيَمَتُهَا وَنُقِلَ الْأَوَّلُ عَنْ قِتَاوَى التَّوَوِّيِّ وَنَصِّ الشَّافِعِيِّ وَاعْتَمَدَهُ لَكِنْ الْمُعْتَمَدُ عِنْدَ شَيْخِنَا الشُّهَابِ الزَّمَلِيِّ وَغَيْرِهِ وَجُوبُ الْقِيَمَةِ فِي أَمْثَالِ ذَلِكَ وَقَضِيَّةُ جَوَابِهِ صِحَّةُ الْإِجَارَةِ إِذَا شَرَطَ أَنْ يَسْكُنَهُ خَاصَّةً وَهُوَ مَنْعُوعٌ إِلَّا إِنْ أَرَادَ بِأَنْ يَسْكُنَهُ خَاصَّةً مِنْهُ مِنْ أَنْ يُخْرَزَ فِيهِ مِنْ غَيْرِ سَكْنَى. ٥. فَوَدُ: (وَيَجُوزُ هُنْدُ هَدْمِهِمَا لَكِنْ بِرِضَا الْمُكْتَرِي) يَتَّبَعِي اعْتِبَارَ رِضَاهُ مَعَ التَّقْيِيبِ لِمَا ذَكَرَ خِلَافَ مَا يَوْهَمُهُ صَنِيعُهُ.

(وما يُستَوْفَى به كُتُوبٌ وَصِيٍّ عَيْنٍ) الْأَوَّلُ (لِلْخِيَاطَةِ وَ) الثَّانِي لِیَفْعَلَ (الْإِرْضَاعَ) بِأَنْ التَّزَمَ فِي ذِمَّتِهِ خِيَاطَةً أَوْ إِرْضَاعًا مَوْصُوفٍ ثُمَّ عَيْنٌ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ كَمَا قَرَّرْتُهُ فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ إِبْقَاعُ ضَمِيرِ الْمَفْرَدِ مَوْقِعَ ضَمِيرِ الْمُثْنِيِّ شَاذٌ (بِجَوْرِ إِبْدَالِهِ) بِمِثْلِهِ (فِي الْأَصَحِّ) وَإِنْ أُنْبِئَ الْأَجِيرُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلِاسْتِيفَاءِ لَا مَعْقُودٌ عَلَيْهِ فَاشْتَبَهَ الرَّائِبُ وَالْمَتَاعُ الْمُعْتَمِدُ لِلْحَمَلِ وَانْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَبِأَنَّهُ كَالْمُسْتَوْفَى مِنْهُ بِجَامِعٍ وَجُوبٍ تَعْيِينِ كُلِّ مَا وَجِبَ تَعْيِينُهُ لَا بِجَوْرِ إِبْدَالِهِ وَبِأَنَّ الْقَوْلَ حَكَى الْإِجْمَاعَ فِي الزَّمْتِ ذِمَّتَكَ خِيَاطَةً هَذَا عَلَى أَنَّهُ يَتَقَيَّنُ وَمَحَلُّ الْخِلَافِ

• فَوَيْ (سُي): (كُتُوبٌ وَصِيٍّ) وَكَالْأَغْنَامِ الْمُعْتَمِدَةِ لِلرَّغِي سَمَ وَتَزَدِي. • فَوَيْ (سُي): (وَالْإِرْضَاعَ) أَيُّ أَوْ التَّغْلِيمِ مُغْنِي وَسَمَ. • فَوَيْ: (لِیَفْعَلَ الْإِرْضَاعَ) عِبَارَةٌ مُغْنِي لَأَجْلِ الْإِرْضَاعِ أَهْ وَهِيَ أَحْسَنُ. • فَوَيْ: (بِأَنَّ التَّزَمَ الْإِلْحَ) إِنَّمَا قَيَّدَ بِهِ لِیَبَانَ مَحَلُّ الْخِلَافِ لِمَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَفِي مُلْتَزِمٍ فِي الذِّمَّةِ كَمَا قَدَّمْتُهُ أَمَّا لَوْ اسْتَأْجَرَ الْإِلْحَ. • فَوَيْ: (وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ) أَيُّ فِي عَيْنٍ أَهْ ش. • فَوَيْ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ) يُرَاجَعُ وَفِي كَلَامِ ابْنِ هِشَامٍ مَا يُؤْخَذُ مِنَ الْجَوَابِ عَمَّا هُنَا بِأَنَّهُ أَفْرَدَ ضَمِيرَ عَيْنٍ عَلَى الْمَعْنَى أَيُّ عَيْنٍ ذَلِكَ أَوْ الْمَذْكُورُ مَثَلًا وَهُوَ نَظِيرُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَابُوا فِي الْأَرْضِ حَبِيبًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَاقْتَدَرُوا يَوْمَهُ﴾ أَيُّ بِذَلِكَ وَعَلَى هَذَا فَجُمْلَةُ عَيْنٍ صِفَةٌ لِلْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ أَهْ سَمَ. • فَوَيْ: (فَانْدَفَعَ الْإِلْحَ) الْإِنْدَفَاعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ شُذُوزِ الْإِفْرَادِ بِقَصْدِ التَّنْوِيعِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْجَزِي عَلَى الْأَصْلِيِّ مِنَ التَّثْنِيَةِ أَهْ سَمَ. • فَوَيْ: (مَا قِيلَ الْإِلْحَ) وَیَمُنْ قَالَ بِهِ الْمُغْنِي. • فَوَيْ: (وَإِنْ أُنْبِئَ) إِلَى قَوْلِهِ وَانْتَصَرَ فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَيْ: (فَاشْتَبَهَ الرَّائِبُ) هُوَ مُسْتَوْفٍ. • فَوَيْ: (وَالْمَتَاعُ الْإِلْحَ) هُوَ مُسْتَوْفَى بِهِ وَقَاسَ عَلَيْهِمَا لِمَا يَأْتِي مِنَ الْإِتْفَاقِ فِيهِمَا أَهْ سَمَ. • فَوَيْ: (وَانْتَصَرَ لِلْمُقَابِلِ الْإِلْحَ) وَالْأَوَّلُ هُوَ الْمُفْتَمَدُ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَيْ: (وَمَحَلُّ الْخِلَافِ) إِلَى قَوْلِهِ

• فَوَيْ: (وَصِيٍّ) أَيُّ وَيَجِبُ تَعْيِينُ الصَّيِّ بِرُؤْيَيْهِ أَوْ وَضْفِهِ عَلَى مَا فِي الْحَاوِيِ انْتَهَى. • فَوَيْ: (بِأَنَّ التَّزَمَ فِي ذِمَّتِهِ خِيَاطَةً أَوْ إِرْضَاعًا مَوْصُوفٍ ثُمَّ عَيْنٌ) تَقَدَّمَ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَالْحَضَانَةِ الْإِلْحَ. • فَوَيْ: (وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ) أَيُّ فِي عَيْنٍ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّنْوِيعَ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ فِي قَوْلِ الْأَنْفِيَّةِ فِي أَوَّلِ بَابِ الْمَعْرِفَةِ وَالتَّكْرَرِ وَغَيْرِهِ مَعْرِفَةٌ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَنَّهُ أَوْرَدَ عَلَيْهِ أَنَّهُ أَفْرَدَ الضَّمِيرَ فِي غَيْرِهِ مَعَ عَوْدِهِ عَلَى شَيْئَيْنِ مَا نَصَّهُ وَأَفْرَدَ الضَّمِيرَ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا تُفْرَدُ الْإِشَارَةُ إِذَا قُلْتَ وَغَيْرُ ذَلِكَ وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَوْ أَنَّهُمْ تَابُوا فِي الْأَرْضِ حَبِيبًا وَمِثْلَهُ مَعَهُ لَاقْتَدَرُوا يَوْمَهُ﴾ أَيُّ بِذَلِكَ، قَالَ وَلَا يَصِحُّ الْجَوَابُ بِأَنْ أَوْفَرَدَ بَعْدَهُمَا الضَّمِيرَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي أَوْ التَّيِّ لِلشُّكِّ وَنَحْوِهَا وَمِمَّا يَكُونُ الْحُكْمُ فِيهِ لِأَخِي الْأَمْرَيْنِ لَا التَّيِّ لِلتَّنْوِيعِ؛ لِأَنَّهُمَا بِمَنْزِلَةِ الْوَائِي انْتَهَى. وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ فِيمَا نَحْنُ فِيهِ بِأَنَّهُ أَفْرَدَ ضَمِيرَ عَيْنٍ عَلَى الْمَعْنَى أَيُّ عَيْنٍ ذَلِكَ أَوْ الْمَذْكُورُ مَثَلًا وَهُوَ نَظِيرُ الْآيَةِ الْمَذْكُورَةِ فَإِنَّ فِيهَا إِفْرَادَ الضَّمِيرِ مَعَ الْمُطْفِ بِالْوَائِي وَعَلَى هَذَا فَجُمْلَةُ عَيْنٍ صِفَةٌ لِلْمَغْطُوفِ وَالْمَغْطُوفُ عَلَيْهِ قَلْبَتَائِمٌ. • فَوَيْ: (لِأَنَّ الْقَصْدَ الْإِلْحَ) يُرَاجَعُ. • فَوَيْ: (فَانْدَفَعَ مَا قِيلَ الْإِلْحَ) الْإِنْدَفَاعُ يَتَوَقَّفُ عَلَى عَدَمِ شُذُوزِ الْإِفْرَادِ بِقَصْدِ التَّنْوِيعِ مَعَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِالْجَزِي عَلَى الْأَصْلِيِّ مِنَ التَّثْنِيَةِ. • فَوَيْ: (فَاشْتَبَهَ الرَّائِبُ) هُوَ مُسْتَوْفٍ وَقَوْلُهُ وَالْمَتَاعُ هُوَ مُسْتَوْفَى بِهِ. • فَوَيْ: (وَالْمَتَاعُ الْمُغْنِي) قَاسَ

في إبدالها بغير معاوضة وإلا جاز قطعاً كما يجوز لمستأجر دابة أن معاوض عنها بشكنى دار وفي ملتزم في الدمة كما قدمته أما لو استأجر لحمل معين فيجوز إبدالها بمثله قطعاً ويجوز إبدال المستوفى فيه كطريق بمثله مسافة وأما سهولة أو حزونة بشرط أن لا يختلف محل التسليم إذ لا بد من بيان موضعه على ما نقله القمولي واعتمده ورد بقول الروضة لو استأجر دابة ليركبها إلى موضع فمن صاحب التقريب له ردها إلى المحل الذي سار منه إن لم ينهه صاحبها وقال الأكثرون ليس له ردها بل يسلمها ثم يوكيل المالك ثم الحاكم ثم الأمين فإن لم يجد ردها للضرورة اهـ ومرو في شرح قوله وتارة بمحل ما يعمل منه أنه إنما وجب بيان

مسافة في المعنى وإلى قوله ورد في النهاية. قود: (ولأجاز الخ) أي بأن كان بلفظ يدل على التغييض كقوله عوضك كذا عن كذا اهـ ش. قود: (وفي ملتزم الخ) عطف على في إبدالها ش اهـ سم. عبارة المعنى تنبيه قول المصنف عيّن أشار به إلى ما نقله عن أبي علي وأقره أن محل الخلاف إذا التزم في ذمته خياطة ثوب معين أو حمل متاع معين أما لو استأجر دابة معينة لركوب أو حمل متاع فلا خلاف في جواز إبدال الركاب والمتاع اهـ. وفي سم عن الروضة مثلاً. قود: (كما قدمته) أي بقوله بأن التزم في ذمته الخ. قود: (لحمل معين) بالإضافة. قود: (بمثله) أي أو دونها كما يأتي. قود: (وقال الأكثرون) إلى قوله للضرورة وحيثيذ فيحمل القول بوجوب تعيين محل التسليم على ما إذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم إنه يسلمها لحاكم وإلا قأمين شرح م ر اهـ سم. قود: (فإن لم يجد ردها) أي واجداً منهم وقوله: (ردها للضرورة) ولا يجوز له ركوها ما لم يغسر سوقها من غير ركوب فيزكها حيثيذ ولا أجره عليه وفارق عما قالوه في الرد بالعيب جواز ركوها عند عدم لياقة المشي بأنها في صورة الرد بالعيب باقية على ملكه والركوب مضطر إليه للوصول بحقه من الرد بخلافه هنا فإن المدة انقضت وواجه التخلية لا الرد اهـ ش.

عليه الاتفاق عليه كما سيأتي. قود: (وفي ملتزم في الدمة الخ) عبارة الروضة وأما المستوفى به فهو كالثوب المعين للخياطة والصبي المعين للأرضاع والتغليم والأغنام المعينة للرعي وفي إبدالها وجهان وقرّر الوجهين إلى أن قال والخلاف جار في انفساخ العقد بتلف هذه الأشياء ثم قال وستزيد هذه المسألة إيضاحاً في الباب الثالث ثم قال في الباب الثالث فصل الثوب المعين للخياطة إذا تلف ففي انفساخ العقد خلاف سبق ثم قال قال الشيخ أبو علي والخلاف فيما إذا لزم ذمته خياطة ثوب بعينه إلى أن قال أما إذا استأجر دابة بعينها مدة لركوب أو حمل متاع فهل كما فلا يتفسخ العقد بل يجوز إبدال الركوب والمتاع بلا خلاف انتهى وقوله وفي ملتزم معطوف على في إبدالها ش. قود: (أما لو استأجر الخ) كذا م ر. قود: (وقال الأكثرون ليس له إلى قوله للضرورة) وحيثيذ فيحمل القول بوجوب تعيين محل التسليم على ما إذا كان مقصده غير صالح لذلك بدليل قولهم إنه يسلمها لحاكم وإلا قأمين.

محلّ التسليم ليُعلم حتى يُبدّل بمثله وحيثيذ فلا تنافي بين جواز الإبدال واشتراط بيان محلّ التسليم وحاصل ما مرّ أنه يجوز إبدال المُستوفى كالأركب والمُستوفى به كالمحمول والمُستوفى فيه كالطريق بمثلها أو دونها ما لم يشرط عدم الإبدال في الأخيرين بخلافه في الأول؛ لأنه يُفقد العقد كما مرّ ومحلّ جوازه فيهما إن عُيّن في العقد أو بعده

• قوله: (وحيثيذ فلا تنافي إلخ) لكن يُشكّل على ذلك ما نقله عن الرّوضة حيث دلّ على عدم اشتراط تعيين محلّ التسليم ولذا نقل الرّدّ به على القموليّ إلا أن يؤوّل كلام الرّوضة فليحرّز ثم أوردت ذلك على م ر فزاد ما نقلناه عنه اه سم. • قوله: (وحاصل ما مرّ) إلى المعنى في النهاية. • قوله: (ما مرّ) أي من مسائل الإبدال. • قوله: (في الأخيرين) أي المُستوفى به والمُستوفى فيه وعلى هذا لو شرط عدم إبدال ما استوجز لحمله فتلف في الطريق فيتبعني انفساخ العقد فيما بقي ويحمل قوله قبيل الفصل وخرج بقوله لئوكل ما حيل ليوصل فيبدّل قطعاً على ما إذا لم يشرط عدم الإبدال اه ع ش. • قوله: (لأنه) أي شرط عدم إبدال المُستوفى. • قوله: (كما مرّ) أي في شرح والمُكرري استيفاء المنفعة إلخ. • قوله: (ومحلّ جوازه فيهما إلخ) المُبادر أنّ محلّ الإبدال في الأخيرين وهما المُستوفى به والمُستوفى فيه وحيثيذ يُشكّل قوله أو بعده بالنسبة للمُستوفى فيه كالطريق؛ لأنه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق أكتفاء بتعيينها بعده، والمُبادر خلاف ذلك وأنه لا بد من التّعيين في العقد وقوله ثم تليفاً بالنسبة لما ذكر أيضاً إذ كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بأنه يتصور بنحو تواتر السيول عليها إلى أن انخرقت انحصاراً لا يمكن المرور معه أو إلى أن انسدت بما جمعه السيول ونقلته إليها من نحو الثراب والأحجار ثم أوردت ذلك على م ر فتوقّف لكن أجاب عن الثاني بتصوره بما لو كانت الطريق على سقف أو جدار فتخرب فليراجع ولتحرّاه سم وقدّم في الفصل الأول عن شرح الرّوض وغيره أنّ العرف يتبع في سلوك أحد الطريقين إذا كان للمقصد طريقان فإن اعتد سلوكهما وجب البيان فإن أطلق

• قوله: (وحيثيذ فلا تنافي إلخ) لكن يُشكّل على ذلك ما نقله عن الرّوضة حيث دلّ على عدم اشتراط تعيين محلّ التسليم ولذا نقل الرّدّ به عن القموليّ إلا أن يؤوّل كلام الرّوضة فليحرّز ثم أوردت ذلك على م ر. فزاد عما نقلناه عنه. • قوله: (وحاصل ما مرّ) كذا شرح م ر. • قوله: (ومحلّ جوازه فيهما إلخ) كذا شرح م ر وفيه إشارة إلى احتمالي إرادة جواز عدم الإبدال المشروط، وإن كان هذا الإشكال بحاله فليأمل صحة هذا الاحتمال في نفسه والمُبادر أنّ المعنى ومحلّ جواز الإبدال في الأخيرين وهما المُستوفى به والمُستوفى فيه وحيثيذ فيشكّل قوله أو بعده بالنسبة للمُستوفى فيه كالطريق؛ لأنه يقتضي صحة العقد بدون تعيين الطريق أكتفاء بتعيينها بعده والمُبادر خلاف ذلك وأنه لا بد من التّعيين في العقد وقوله ثم تليفاً بالنسبة لما ذكر أيضاً إذ كيف يتصور تلف الطريق وقد يجاب عن هذا بأنه يتصور تلفها بنحو تواتر السيول عليها إلى أن انخرقت انحصاراً لا يمكن المرور معه أو إلى أن انسدت بما جمعه السيول ونقلته إليها من نحو الثراب والأحجار ثم أوردت ذلك على م ر فتوقّف لكن أجاب عن

وبقيا فإن عُنينا بعده ثم تليفاً وجب الإبدال برضا المكثري أو عُنينا فيه ثم تليفاً انفسخ العقد لا المستوفى منه بتفصيله السابق ويجب في الاستيفاء ومثله الخدمة كما مر وبأني قبيل النذر أتباع العرف فما استأجره للبس المطلق

لم يصح العقد إلا إن تساوى من سائر الوجوه اهـ وبه يتحلل الإشكال الأول . قود: (برضا المكثري) جعله فيما سبق قيناً لقوله أو بعده وبقيا وأطلق هناك وجوب الإبدال في تلف المعين بعد العقد فلعل قوله برضا المكثري مؤخر عن مقدم فليراجع ثم رأيت في سم ما نصه قوله برضا المكثري يتأمل أي حاجة إليه ويُنَجِّه أن للمكثري الإبدال قهراً عليه ؛ لأن الإجارة باقية وله غرض في بقاء الأجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الشارح ؛ لأن اختيار الرضا لوجوب الإبدال اهـ أي على المكثري . قود: (وبقيا) راجع لهما اهـ سم . قود: (أو عُنينا فيه ثم تليفاً انفسخ إلخ) فيه نظر بل ظاهر القول بجواز إبدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع م ر الشارح في قوله ومحل جوازه إلى قوله لا المستوفى منه ثم ضرب عليه اهـ سم . قود: (لا المستوفى منه) عطف على قوله المستوفى . قود: (بتفصيله السابق) أي في قوله وما يستوفى منه إلى آخر المتن والشرح اهـ سم . قود: (كما مر) أي في الفرع الذي قبيل قول المتن وفي البناء بين الموضع . قود: (أتباع العرف) فاعل يجب . قود: (فما استأجره إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه . (فرغ) : لو استأجر ثوباً للبس لم يتم فيه تليفاً عملاً بالعادة ، ولو كان الثوب الثختاني كما هو ظاهر كلام الأضحاب فطريقه إذا أراد التزم أن يشترطه وينام في الثوب الثختاني نهاراً ساعة أو ساعتين أو نحو ذلك أي لا أكثر التهار ، وأما الفوقاني فلا ينام فيه ولا يلبسه كل وقت بل عند التجميل في الأوقات التي جرت العادة فيها بالتجميل كحال الخروج إلى السوق ونحوه ودخول الناس عليه ويتزعه في أوقات الخلوة عملاً بالعرف وليس له أن يترن بمبعض استأجره للبسه ولا يرداه استأجره للإزداء به وله أن يترندي وتعمم بما استأجره للبس أو الانزاع ، ولو استأجر يوماً كاملاً فمين

الثاني بتصويره بما لو كانت الطريق على سقف أو جدار فتخرب فليراجع وليحرز . قود: (وبقيا) راجع لهما . قود: (برضا المكثري) يتأمل أي حاجة إليه ويُنَجِّه أن للمكثري الإبدال قهراً عليه ؛ لأن الإجارة باقية وله غرض في بقاء الأجرة فليتأمل وهذا لا يخالف كلام الشارح ؛ لأن اختيار الرضا لوجوب الإبدال . قود: (أو عُنينا فيه ثم تليفاً انفسخ العقد) كذا في الروض في المستوفى به المعين كالرضيع والثوب في الخياطة انتهى لكنه مسمى قبل ذلك على عدم جواز إبدال المستوفى به فيحتمل أن هذا مبني عليه وأن قياس جواز الإبدال الذي مسمى عليه المصنف في المنهاج عدم الانفساخ فليحرز ثم رأيت ما ساد ذكره عن شرح البهجة على قوله حتى مضت مدة الإجارة . قود: (أو عُنينا فيه ثم تليفاً انفسخ العقد) فيه نظر بل ظاهر القول بجواز إبدال المستوفى به جواز ذلك مع بقاءه وقد كان تبع م ر الشارح في قوله ومحل جوازه فيهما إن عُنينا في العقد إلى قوله ثم تليفاً انفسخ العقد ثم ضرب عليه . قود: (بتفصيله السابق) أي في قوله وما يستوفى منه إلخ المتن والشرح .

لا يلبسه وقت النوم ليلاً وإن أطردت عادتهم بخلافه على ما اقتضاه إطلاقهم بخلاف ما عداه ولو وقت النوم نهاراً وعليه نزاع الأعلى في غير وقت التجمل. (وهذا المكثري على) العيين المكثرة نحو (الدابة والوب يد أمانة) فيأتي فيه ما سيذكره في الوديع (مدة الإجارة) إن قدرت بزمن أو مدة إمكان استيفاء إن قدرت بمحل عمل إذ لا يمكن استيفاء المنفعة بدون وضع يده وبه فارق كون يده يد ضمان على طرف مبيع قبضه فيه لئتمحض قبضه لغرض نفسه وله السفر بالعين المؤجرة حيث لا خطر في السفر؛ لأنه ملك المنفعة فيستوفى فيها حيث شاء كذا أطلقوه وظاهره أنه لا فرق بين إجارة العيين وهو ظاهر والدومة وهو محتمل نعم سفره بها بعد المدة

طلوع الفجر إلى الغروب أو نهاراً فمن طلوع الفجر إلى الغروب، وقيل من طلوع الشمس إلى الغروب أو يوماً مطلقاً فمن وقت العقد إلى مثله أو ثلاثة أيام دخلت الليالي المشتبهة عليها اهـ وقولهما وليس له إلخ في النهاية مثله. هـ فود: (لا يلبسه وقت النوم إلخ) أي وإن لم يتم اهـ بخبري عن الشوري عن م ر. هـ فود: (وإن أطردت إلخ) قد ينافي هذا قولهم باتباع العرف ولذا اعتمد الحلبي وفاقاً للأذرعى أنه إن اغتيد النوم فيه بذلك المحل لم يجب نزعه مطلقاً ونقل ع ش اغيماده عن الزيايدي عن الشارح في غير الشفعة وأقره، وعبارة السيد عمر قوله وإن أطردت إلخ تأمله مع ما تقدم له في شرح قول المصنف والأصح في السراج اتباع العرف ثم رأيت في حاشية الزيايدي على المنهج قال الرافعي عملاً بالعادة ويؤخذ منه أنه لو كان بمحل لا يتنازع أهله ذلك لم يلزمه نزعه مطلقاً كذا قاله ابن حنبل اهـ. ولعله أوجه من الذي هنا فلي تأمل اهـ. هـ فود: (بخلاف ما عداه) أي ما عدا وقت النوم ش اهـ سم. هـ فود: (وعليه نزاع الأهل إلخ) كالجوخة والقميص فوقاني وفي النهاية وشرحي الروض والبهجة أنه لا يلزمه نزاع الإزار كما قاله ابن المقرئ في شرح إرشاده اهـ. هـ فود: (فيأتي فيه) إلى قوله لو طلبها في النهاية. هـ فود: (أو مدة إمكان إلخ) قد يشمل المتن اهـ سم. هـ فود: (وبه) أي التعليل المذكور. هـ فود: (كون يده) أي المشتري. هـ فود: (طرف مبيع) بالإضافة. هـ فود: (قبضه) أي الطرف. هـ فود: (وله السفر إلخ) قضيه أن الدابة لو تلفت في الطريق مثلاً بلا تقصير لم يضمها اهـ ش. هـ فود: (وظاهره أنه لا فرق إلخ) متمم اهـ ش. هـ فود: (أنه لا فرق) كذا م ر اهـ سم. هـ فود: (ما يأتي في سفر الوديع) أي قبضه. هـ فود: (بمد المدة) أي مدة الإجارة أو مدة إمكان الاستيفاء حيث لم تدع إليه ضرورة كخوف نهج اهـ ش.

هـ فود: (لا يلبسه وقت النوم ليلاً) قال الرافعي عملاً بالعادة نعم لا يلزمه نزاع الإزار كذا قال المصنف في شرح الإرشاد وقال الأذرعى الظاهر أن المراد غير التختاني كما يفهمه تعليل الرافعي اهـ وظاهر كلام الأصحاب الأول فطريقه إن أراد النوم فيه أن يشرطه كذا في شرح الروض. هـ فود: (ما عداه) أي ما عدا وقت النوم ش. هـ فود: (أو مدة إمكان إلخ) قد يشمل المتن. هـ فود: (وظاهره أنه لا فرق إلخ) كذا م ر. (فرق): في الروض فصل وإن قلر البناء والفراس بمدة وشرط القلع قلغ ولا أرض عليها، ولو شرط الإبقاء بعدها أو أطلق صخ ولا أجرة عليه بعد المدة، وإن رجع قلغ حكم العارية بعد الرجوع اهـ.

ينبغي أن يتأتى فيه ما يأتي في سفر الوديع (وكذا بعدها في الأصح) ما لم يستعملها استصحاباً لما كان ولأنه لا يلزمه الرد ولا مؤنته بل لو شرط أحدهما عليه فسد العقد وإنما الذي عليه التخليه كالوديع ورجع السبكي أنه كالأمانة الشرعية فيلزمه إعلام مالِكها بها أو الرد فوراً وإلا ضمن والمُعتمد خلافه ويُفروق بأن هذا وضع يده بإذن المالك أولاً بخلاف ذي الأمانة الشرعية وإذا قلنا بالأصح إنه ليس عليه بعد المدة إلا التخليه فقصيئه أنه لا يلزمه إعلام المؤجر بتفريغ العين بل الشرط أن لا يستعملها ولا يحبسها لو طلبها وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يُقفل باب نحو الحانوت بعد تفريغه وأن لا، لكن قال البقوي لو استأجر حانوت شهراً

هـ فود: (ما لم يستعملها) إلى قوله فيلزمه إغلامه في المعنى إلا قوله بل إلى وإنما هـ فود: (كالأمانة الشرعية) كقوله ألقته الریح بداره اهـ معني (أو الرد فوراً) ما المراد بالرد اهـ سم هـ فود: (ويُفروق الخ) .
(تنبيه): لو انفسخت الإجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومتأفها لتقصيره بعدم إغلامه فإن أغلمه أو لم يغلمه لعدم علمه به أو كان هو عالماً به لم يضمن؛ لأنه أمين ولا تقصير منه اهـ معني وفي سم بعد ذكر مثله عن الروض وشرجه ما نصه وهذا مع ما ذكره الشارح أنه المعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه اهـ هـ فود: (بل الشرط) أي شرط عدم لزوم أجره المثل أو عدم الضمان والمال واجد هـ فود: (لو طلبها الخ) خالفه النهاية فقال وإن لم يطلبها فلو أغلق الدار أو الحانوت بعد تفريغه لزمته الأجرة فيما يظهر فقد صرح البقوي بأنه لو استأجر حانوتاً إلى أن قال وما قاله أي القفال ظاهر حتى في الحانوت والدار؛ لأن غلقهما مستصحب لما قبل انقضاء المدة في الحيلولة بينه وبين المالك فلا يعارضه جزم الأنوار بأن مجرد غلق باب الدار لا يكون غصباً لها لوضوح الفرق إلى آخر ما أطلنا به في الرد على الشارح هـ فود: (وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق الخ) لو فرغت مدة إجارة الدار واستمرت أمانة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لا

هـ فود: (أو الرد فوراً) ما المراد بالرد هـ فود: (والمُعتمد خلافه) كذا شرح م ر وفي الروض فإن انفسخت أي الإجارة بسبب ولم يعلم المستأجر المالك بالانفساخ بعد علمه به ضمنها ومتأفها لتقصيره بعدم إغلامه فإن أغلمه به أو لم يغلمه لعدم علمه به أو كان هو عالماً به لم يضمن؛ لأنه أمين ولا تقصير منه اهـ . وهذا مع ما ذكر الشارح أنه المعتمد فرق بين حال الانفساخ وعدمه .

هـ فود: (وحيث يلزم من ذلك أنه لا فرق بين أن يُقفل باب نحو الحانوت بعد تفريغه وأن لا الخ) لو فرغت مدة الإجارة للدار واستمرت أمانة المستأجر فيها ولم يطالبه المالك بالتفريغ ولم يغلقها لم يضمن أجره وضع الأمانة بعده؛ لأنه لم يحدث منه بعد المدة شيء والأمانة وضعها بإذن فيستصحب إلى أن يطالب المالك بخلاف ما لو أغلقها فيضمن أجرتها أغني الدار مدة الغلق؛ لأنه أحال بيتها وبين مالِكها بالغلق وبخلاف ما لو مكث فيها بنفسه بعد المدة، ولو باستصحاب مكثه السابق على مضي المدة؛ لأنه مستول عليها بخلاف مجرد بقاء الأمانة ليس استيلاء كذا قرّر ذلك م ر وما ذكره في الغلق

فأغلق بابه وغاب شهرين لزومه المسمى للشهر الأول وأجرة المثل للشهر الثاني، قال وقد رأيت الشيخ القفال قال لو استأجر دائمة يوماً فإذا بقيت عنده ولم ينتفع بها ولا حبسها عن مالِكها لا تلزمه أجرة المثل لليوم الثاني؛ لأن الرّد ليس واجِباً عليه وإنما عليه التخلية إذا طلب مالِكها بخلاف الحانوت؛ لأنه في حثيه وغلقته وتسليم الحانوت والدار لا يكون إلا بتسليم المفتاح اهـ. وما قاله في الدائمة واضح وفي الحانوت والدار من توقّف التخلية فيهما على عَدَم غَلْقِه لِيَابِههما فيه نظراً ولا تُسَلَّم له ما غلّق به؛ لأن التسليم لهما هنا يحصل وإن لم يدفع المؤجّر له مفتاحهما كما يصرّح به قولهم لو لم يُسلّمه له تخيّر في الفسخ المُستلزم أنه إذا مضت مُدّة قبل الفسخ استقرّت عليه أجرُها ومما يصرّح بذلك أيضاً جزم الأنوار بأنّ مُجرّده غلّق باب دار لا يكون غصباً لها، فالذي يتّجه خلاف ما قاله القفال؛ لأنّ التقصير من المالك بَعْدَ وضعه ليده غيَب المُدّة وأما غلّق المُستأجر فهو مُحسِن به لصَوْنه له بذلك عن مُفسِد نعم ما ذكره البقوي في مسألة الغيبة مُتّجه؛ لأنّ التقصير حينئذٍ من الغائب؛ لأنّ غَلْقَه مع غيبته مانع للمالك من فتحه لاحتمال أن له فيه شيئاً وفيما إذا انقضّت الإجارة لبناء أو عرس ولم يختر المُستأجر القلع يخيّر المؤجّر بين الثلاثة السابقة في العارية ما لم يُوقَف والا فبيما عدا

يضمّن أجرة وضع الأمانة بَعْدَه؛ لأنه لم يحدث منه بَعْد المُدّة شيء والأمانة وضعت بإذنه فيستصحب إلى أن يطالب المالك، بخلاف ما لو أغلقها فيضمّن أجرُها أغني الدار مُدّة الغلق؛ لأنه حال بينهما وبين مالِكها بالغلق وبخلاف ما لو مكّث فيها بتفسيه بَعْد المُدّة، ولو باستصحاب مُكثيه السابق على مُضي المُدّة؛ لأنه مُستولٍ عليها بخلاف مُجرّد بقاء الأمانة ليس استيلاء كذا قرّر ذلك وما ذكره في الغلق قد علّم ما فيه مِنّا ذكره الشارح فليتأمل سم علي حجّ اهـ ش. قود: (قال) أي البقوي. قود: (وما قاله) أي القفال (في الدائمة) أي من عَدَم لزوم الأجرة لليوم الثاني. قود: (وفي الحانوت) عطّف على في الدائمة. قود: (المؤجّر) أي للمُستأجر. قود: (بملك) أي بَعْد الغرق بين قفل الباب وعَدَمه أو عَدَم توقّف التخلية على عَدَم الغلق. قود: (خلاف ما قاله القفال) أي في الحانوت والدار واعتدّ النهاية ما قاله القفال كما مرّ أيضاً. قود: (مُحسِن به) أي بالغلق. قود: (أن له) أي للغائب.

قود: (وفيما إذا) إلى قوله ورجّع في النهاية إلا قوله واستشهد إلى أنّ وجوب. قود: (وفيما إذا إلخ) متعلّق بقوله الاتي يخيّر إلخ. قود: (ولم يختر المُستأجر إلخ)

(فرع): في الرّوض فصل وإن قُدِّر البناء والفراس بمُدّة وشرط القلع قلع ولا أرض عليهما، ولو شرط الإبقاء بَعْدَها أو أطلق صحت ولا أجرة عليه بَعْد المُدّة وإن رجّع فله حُكْم العارية بَعْد الرجوع اهـ سم.

قد علّم ما فيه مِنّا ذكره الشارح فليتأمل.

قود: (خلاف ما قاله القفال) أي في الحانوت.

التملك ولو استعمل العين بعد المدة في غير نحو اللبس لدفع الدود كما يعلم مما يأتي في الودعة لزمه أجره المثل من نقد البلد الغالب في تلك المدة ولا نظر لما يتجدد بعدها لاستقرار الواجب بمضيقها واستشهد لذلك بقولهما لو غصب مثلاً ثم تلف ثم فقد المثل غريم القيمة ومعتبر أكثر القيم من حين الغصب إلى الفقد فإذا صححنا هذا مع أن القيمة لم تجب إلا بعد الطلب وقبله الواجب المثل فهنا أولى؛ لأن وجوب أجره المثل تستقر قبل الطلب. (ولو ربط دابة أكثرها لحمل أو ركوب) مثلاً (ولم ينتفع بها) وتلفت في المدة أو بعدها (لم يضمن) ها لأن يده يد أمانة وتفيده بالربط ليس قيئاً في الحكم بل يستثنى منه قوله (إلا إذا انتهك عليها اصطبل في وقت) للانتفاع (لو انتفع بها) فيه (لم يضمنها الهنم) لينسبته إلى تقصير حيثئذ إذ

• قوله: (ولو استعمل العين إلخ) خرج باستعمالها مجرد بقاء الأمانة فيها فلا أجره كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والفراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجره كما قدمته عن الروض سم على حجة ارفع ش. • قوله: (لما يتجدد إلخ) أي لتجدد اهتددي. • قوله: (لذلك) أي اختيار نقد البلد الغالب في تلك المدة. • قوله: (بعد الطلب) يعني سبب طلب المالك قيمة المقصوب وهو فقد المثل. • قوله: (بعد الطلب) أي طلب المالك أجره المثل. • قوله: (مثلاً) أي أو لغيرهما كحزب واستقاء اه مغمي. • قوله: (ليس قيئاً إلخ) إذ لو تلفت في مدة الانتفاع بلا ربط كان الحكم كذلك اه مغمي. • قوله: (بل يستثنى منه إلخ) إن حمل الربط على مطلقي الإنساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط سم ورشيدتي.

• قوله (سني): (إلا إذا انتهك إلخ) أي أو غصبت أو سرق مثلاً كما هو ظاهر. (تنبيه): هذا التفصيل المذكور في الدابة يتبني جريانه في غيرها ككوب استأجره للبيه فإذا ترك لبيه وتلف أو غصبت في وقت لو لسه سلم من ذلك ضيمته فليئامل سم على حجة اه رشيدتي وع ش. • قوله: (لينسبته) إلى قوله

• قوله: (ولو استعمل العين بعد المدة) لزمه أجره المثل خرج باستعمالها مجرد بقاء الأمانة فيها فلا أجره كما قدمته وكذا مجرد بقاء البناء والفراس فيها وقد شرط الإبقاء بعد المدة أو أطلق فلا أجره كما قدمته عن الروض. • قوله: (بل يستثنى منه قوله إلخ) إن حمل الربط على مطلقي الإنساك فهذا واضح أو على خصوصه فلا يظهر أن الاستثناء لا يتوقف على خصوص الربط.

• قوله (سني): (إلا إذا انتهك عليها اصطبل) أي أو غصبت أو سرق مثلاً كما هو ظاهر. (تنبيه): هذا التفصيل المذكور في الدابة يتبني جريانه في غيرها ككوب استأجره للبيه فإذا ترك لبيه وتلف أو غصبت في وقت لو لسه سلم من ذلك ضيمته فليئامل. • قوله: (لينسبته إلى تقصير حيثئذ) بخلاف ما إذا تلفت بما لا يعد مقصراً فيه كان انتهك عليها السقف في ليل لم تجر العادة باستعمالها فيه وبذلك علم أن الضمان بذلك ضمان جناية لا ضمان يد ولا تضمن بتلفه بما لا يعد مقصراً فيه كذا في شرح الروض ثم نقل كلام الشبكي وقد يجاب عن استدلاله بقوله وإلا لفصم إلخ بمنع الملازمة إذ لم يوجد هنا سبب

الفرض أنه لا عُذر له كما يَحْتَقُّ الأذرعِي وَقَيْدَ السبْكِي ذلك أَخْذًا من تمثيلهما لما لا يَنْتَفِعُ بها فيه بِجُنْحٍ ليل شتاء بما إذا اعتيدَ الانتفاعُ بها في ذلك الوقت إذ لا يكونُ الرَبْطُ سَبَبًا لِلتَّلْفِ إِلَّا حَيْثُ يُدْرِكُ رَجْعُ أَيْضًا وَتَبَعُهُ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الضَّمانَ الحَاصِلَ بِالرَبْطِ ضَمَانٌ يَدُ قَتَصِيرٍ مضمونةٌ عليه بعدُ وإن لم تَتَلَفْ؛ لأنَّ الرَبْطَ في وقتٍ لم يُعْتَدِ رَبَطُهَا فيه وفي محلٍّ مُقَرَّضٍ لِلتَّلْفِ تَضْيِيقٌ ولو اكْتَرَاهَا لِمَرَكَبِهَا اليومَ ويرجعُ غَدًا فأقامته بها ورجع في الثالثِ ضَمِنَهَا فيه فقط؛ لأنه استعملها فيه تَعْدِيًا ولو اكْتَرَى غَدًا لَيَمْلِكُ معلومٌ ولم يُبَيِّنْ موضعه فَذَهَبَ به من بَلَدِ العقْدِ إلى آخرِ فَأَبْقَى ضَمِنَهُ مع الأجرة.

ورَجَعَ في الْمُغْنِي. ة فَوَدَ: (أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ) أَي كَمَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ عَرَضَ لَهُ مُغْنِي وَسم. ة فَوَدَ: (كَمَا يَحْتَقُّهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَي فِي الْخَوْفِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ مُغْنِي وَسم وَيُلْحَقُ بِهِ أَي الْخَوْفُ نَحْوُ الْمَطَرِ وَالْوَحْلِ الْمَانِعِينَ مِنَ الرُّكُوبِ عَادَةً وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ مَرَضُ الدَّابَّةِ الْمَانِعِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ بِهَا وَكَذَا مَرَضُ الزَّائِبِ الْعَارِضِ لَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (فَلَيْتَ) أَي الضَّمانَ بِالرَبْطِ. ة فَوَدَ: (بِجُنْحٍ لَيْلِ الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَثُّلِهِمَا وَقَوْلُهُ: (بِمَا إِذَا الْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَيْدِ. ة فَوَدَ: (وَرَجَعَ الْخِ) أَي السُّبْكِي. ة فَوَدَ: (أَنَّ الضَّمانَ الْحَاصِلَ بِالرَبْطِ ضَمَانٌ يَدُ) وَالْأَوْجَهُ أَنَّ الْحَاصِلَ بِالرَبْطِ ضَمَانٌ جَنَائِي لَا يَدُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ لَمْ تَتَلَفْ بِذَلِكَ خِلَافًا لِمَا رَجَحَهُ السُّبْكِيُّ وَتَبَعَهُ الزَّرْكَشِيُّ بِهَيَاةِ رَوْضٍ وَمُغْنِي وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ ضَمَانَ الْجَنَائِيَةِ مَغْنَاهُ أَنَّهَا لَا تُضْمَنُ إِلَّا إِنْ تَلَفَتْ بِهَذَا السَّبَبِ وَضَمَانَ الْيَدِ مَغْنَاهُ أَنَّهَا تُضْمَنُ مُطْلَقًا. ة فَوَدَ: (وَلَوْ اكْتَرَاهَا) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ. ة فَوَدَ: (فَأَقَامَهُ) أَي أَقَامَ فِي الْعِدِّ فِيهِ حَذَفَ وَإِصْالٌ. ة فَوَدَ: (بِهَا) أَي الدَّابَّةِ.

ة فَوَدَ: (ضَمِنَهَا فِيهِ) أَي ضَمَانَ يَدٍ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا الْخِ وَعَلَيْهِ أَجْرَةٌ مِثْلُ الْيَوْمِ الثَّالِثِ، وَأَمَّا الثَّانِي فَيَسْتَحْزِرُ فِيهِ الْمُسَمَّى لِتَمَكُّنِهِ مِنَ الْإِنْتِفَاعِ مَعَ كَوْنِ الدَّابَّةِ فِي يَدِهِ وَالْكَلَامُ فِيمَا إِذَا تَأَخَّرَ لَا لِتَخَوُّ خَوْفٍ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا أَجْرَةَ لِلْيَوْمِ الثَّالِثِ؛ لِأَنَّ الثَّانِي لَا يُحْسَبُ كَمَا تَقَدَّمَ اهـ ع ش. ة فَوَدَ: (ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ) إِنْ كَانَ الدَّهَابُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ سَائِمًا أَشْكَلَ الضَّمانَ أَوْ مُتَمَتِّعًا خَالَفَ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ وَدَ الْمُكْتَرِي يَدُ أَمَانَةٍ الْخِ وَلَهُ السَّفَرُ بِالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ حَيْثُ لَا خَطَرَ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيُحْمَلَ

الضَّمانَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْفَرَضَ أَنَّهُ رَبَطَهَا فِي وَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ ثُمَّ تَلَفَتْ بِأَقْرَبِ سَمَائِيَةٍ مِثْلًا فَرَبَطَهَا فِي وَقْتِ الْإِنْتِفَاعِ سَبَبٌ لِلضَّمانِ فَلَا يَسْقُطُ تَلَفُهَا بَعْدَهُ بِالْأَقْرِ فَلَمْ تَتَلَفْ إِلَّا بَعْدَ وُجُودِ سَبَبِ الضَّمانِ. ة فَوَدَ: (أَنَّهُ لَا عُذْرَ لَهُ) أَي مِنْ مَرَضٍ أَوْ خَوْفٍ. ة فَوَدَ: (كَمَا يَحْتَقُّهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَي فِي الْخَوْفِ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّهُ اسْتَعْمَلَهَا فِي تَعْدِيًا) انْظُرْ لَوْ لَمْ يَسْتَعْمِلْهَا. ة فَوَدَ: (ضَمِنَهُ مَعَ الْأَجْرَةِ) إِنْ كَانَ الدَّهَابُ بِهِ إِلَى الْبَلَدِ الْآخِرِ سَائِمًا أَشْكَلَ الضَّمانَ أَوْ مُتَمَتِّعًا خَالَفَهُ قَوْلُهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَي فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَتْنِ وَدَ الْمُكْتَرِي يَدُ أَمَانَةٍ الْخِ وَلَهُ السَّفَرُ بِالْعَيْنِ الْمُسْتَأْجَرَةِ حَيْثُ لَا خَطَرَ فِي السَّفَرِ إِلَّا أَنْ يَخْتَارَ الْأَوَّلَ وَيُحْمَلَ عَلَى مَا لَوْ كَانَ فِي الدَّهَابِ خَطَرٌ أَوْ وَجَدَ فِيهِ تَقْرِيطٌ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ مَعَ الْخَطَرِ يَتَّبِعِي الضَّمانَ، وَلَوْ بَدَوْنِ دَهَابٍ فَلَيْتَ اجْعَلْ مَعَ وَقَعَ الْبَحْثُ فِي ذَلِكَ مَعَ مَرِّ فَحَمَلَهُ عَلَى مَا إِذَا وَقَعَ تَقْرِيطٌ وَقَدْ عَلِمَ مَا فِيهِ فَلَيْتَ أَمَلُ.

(ولو تلف المال في يد أجير بلا تعدد كثوب استؤجر لحياطته أو صنفه) بفتح أوله كما بخطه مصدرا (لم يضمن إن لم يتفرّد باليد بأن فقد المستأجر معه) يعني كان بحضرته ويظهر الضبط هنا بما مرّ في ضبط مجلس الخيار (أو أحضره منزله) وإن لم يقم معه أو حصل المتاع ومنشئ خلفه لثبوت يد المالك عليه حكما بل نقول عن قضية كلامهم أنه لا بد للأجير عليه وينبغي حمله على أنه لا بد له عليه مستقلة (وكذا إن انفرد) باليد بأن انتفى ما ذكر فلا يضمن أيضا (في أظهر الأقوال) لأنه إنما أثبت يده لغرضه وغرض المالك فاشتبه عايل القراض والمستأجر فإنهما لا يضمنان إجماعا (و) القول الثاني يضمن كالمستعير (و) الثالث يضمن الأجير

على ما لو كان في الذهاب خطر أو وجدته تفریط وفيه نظر؛ لأنه مع الخطر يتبني الضمان ولو بدون إياقي فليراجع سم على حجة اهـ شديدي وأجاب ع ش عن الإشكال بما نصّه إلا أن يصوّر ما هنا بما لو استأجر القرن لعملي لا يكون السفر طريقا لاستيفائه كالخياطة دون خدمته وما مرّ بما إذا استأجر العين لعملي لا يكون السفر من طرق استيفائه كالركوب والحمل فليراجع اهـ.

• قول (سني): (ولو تلف المال) أو بعضه (في يد أجير) قبل العمل فيه أو بعده اهـ معني. • فود: (بفتح أوله) إلى قول المتن ولو دفع في النهاية إلا قوله ويظهر إلى المتن وكذا في المعني إلا قوله بل نقول إلى المتن وقوله وهي مسألة يميز الثقل فيها وقوله كان استأجره إلى كان اشترى. • فود: (مصدرا) عبارة المعني لأن المراد المضدر لا ما يصنع به اهـ معني أي حتى يكون بالكسر. • فود: (أو حمل) من التحميل عطف على فقد بقطع النظر عن التمثيل بالتوب عبارة المعني وكذا لو حمل المتاع إلخ وهي أحسن. • فود: (لثبوت يد المالك عليه إلخ) أي وإنما استعان بالأجير في شغله كالمستعين بالوكيل اهـ معني.

• قول (سني): (وكذا إن انفرد) سواء المشترك والمتفرّد اهـ معني وفي سم هنا عن الرّوض فروع لا يستغنى عنها. • فود: (ما ذكر) أي بقوله بأن فقد إلخ. • فود: (والمستأجر) بكسر الجيم عطف على

(فروع): في الرّوض فصل استؤجر في قسارة ثوب أو في صنفه بصنع لصاحب الثوب فقصره أو صنفه وانفرد أي باليد فتلف في يده أي بأقاة سماوية أو بإتلافه بعد القسارة والصنع سقطت أجرته لا إن عمل في ملك المستأجر أو بحضرته حتى تلف أي فلا تسقط أجرته فإن أثلفه أي وقد انفرد باليد ضمنه غير مقصور أو مضبوط مع الصنع أي وسقطت أجرته، وإن لم يتفرّد ضمنه مضبوطا أو مقصورا ولم تسقط أجرته متى أثلفه أجنبي أي وانفرد الأجير باليد فللمالك الفسخ والإجارة فإن أجاز لزمت الأجرة وعلى الأجنبي قيمته مقصورا أو مضبوطا، وإن انفسخ فلا أجرة عليه وطالب الأجنبي بقيمته غير مقصور أو مضبوط مع بدل الصنع اهـ قال في شرحه وللأجير تغريم الأجنبي أجرة القسارة أو الصنع فيما يظهر وخارج بصنع صاحب الثوب ما لو استأجره ليصنع بصنع نفسه فصنفه به ثم تلف في يده فإنه وإن كان الحكم كما مرّ لكن تسقط قيمة الصنع اهـ.

(المُشْتَرَك) بين الناس بقيمة يوم التَّلَف (وهو من التَّرَمَّ عَمَلًا في ذِمَّتِه) كخياطة سُمِّيَ بذلك؛ لأنه يُمكنه التَّراُمَ عَمَلٍ آخَرَ لِآخَرَ وَهَكَذَا (لا الْمُتَفَرِّدُ وهو مَنْ أَجَرَ نَفْسَهُ) أَي عَيْنَهُ (مُدَّةٌ مُعَيَّنَةٌ لِمَعْمَلٍ) أَوْ أَجَرَ عَيْنَهُ وَقُدِّرَ بِالْمَعْمَلِ لاختصاصِ منافع هذا بالمُستأجرِ فكان كالوكيل بخلاف الأول ولا تجري هذه الأقوال في أَجيرٍ لِحِفْظِ ذِكْرِهِ مَثَلًا إِذَا أَخَذَ غَيْرُهُ مَا فِيهَا فَلَا يَضْمَنُهُ قَطْعًا قَالَ الْقَفَالُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَلِّمْ إِلَيْهِ الْمَتَاعَ وَإِنَّمَا هُوَ بِمَنْزِلَةِ حَارِسٍ سَيَكُونُ شَرِيْقٌ بَعْضُ يَوْمَاتِهَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَنْهُ يُعْرَفُ أَنَّ الْخَفِيرَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَهِيَ مَسْأَلَةٌ يَجُزُّ النُّقْلُ فِيهَا وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ بَلَا تَعَدُّ مَا إِذَا تَعَدَّى كَانَ اسْتَأْجَرَهُ لِيزْعَى دَابَّتُهُ فَأَعْطَاهَا آخَرَ يَرعَاهَا فَيَضْمَنُهَا كُلُّ مَنْهُمَا وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ وَكَأَنَّ اسْرَفَ خَبَّازٍ فِي الْوُقُودِ أَوْ مَاتَ الْمُتَعَلِّمُ مِنْ ضَرْبِ الْمُعَلِّمِ فَإِنَّهُ يَضْمَنُ وَيُصَدَّقُ أَجِيرٌ أَنَّهُ لَمْ يَتَعَدَّ مَا لَمْ يَشْهَدْ خَبِيرَانِ بِخِلَافِهِ

عَابِلَ الْخ. ه. قُودَ: (لأنه يُمكنه الْخ) عبارة الْمُغْنِي لِأنه إِنْ التَّرَمَّ الْعَمَلُ لِجَمَاعَةٍ فَذَلِكَ أَوْ لِوَاحِدٍ أَمَكَّنَهُ أَنْ يَنْتَرِمَ لِآخَرَ مِثْلَهُ فَكَانَهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ النَّاسِ ه. ه. قُودَ: (فَلَا يَضْمَنُهُ قَطْعًا) أَي إِنْ لَمْ يَقْصُرْ كَمَا يَأْتِي عَنْ الزِّيَادِي وَغَيْرِهِ. ه. قُودَ: (قَالَ الْقَفَالُ لِأَنَّهُ الْخ) عبارة الْمُغْنِي لِأنه لَا يَذُلُّ عَلَى الْمَالِ قَالَ الْقَفَالُ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْحَارِسِ الْخ. ه. قُودَ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَمَنْهُ يُعْرَفُ الْخ) عبارة الْمُغْنِي وَيُعْلَمُ مِنْهُ كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ الْخ ه. ه. قُودَ: (وَمَنْهُ يُعْرَفُ أَنَّ الْخَفِيرَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ) أَي حَيْثُ لَمْ يَقْصُرْ حَلِيٌّ وَزِيَادِي ه. ه. بَجَيْرِيٍّ عبارة ع ش وَيُؤْخَذُ مِنْ قُرْصِهِ ذَلِكَ فِي الْيُوبِ وَمِنْ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ أَنَّ خَفِيرَ الْجُرْنِ وَالغَيْطِ يَضْمَنُ وَمِثْلُ ذَلِكَ الْحَمَامِيُّ إِذَا اسْتَحْفَظَهُ عَلَى الْأَمْنَةِ وَالتَّرَمَّ ذَلِكَ وَإِنْ لَمْ يُعْرِفِ الْحَمَامِيُّ أَفْرَادَ الْأَمْنَةِ وَمَعْلُومٌ أَنَّهُمَا إِذَا اخْتَلَفَا فِي مِقْدَارِ الضَّائِعِ صُدِّقَ الْخَفِيرُ؛ لِأَنَّهُ الْغَارِمُ وَأَنَّ الْكَلَامَ كُلَّهُ إِذَا وَقَعَتْ إِجَارَةٌ صَحِيحَةٌ وَإِلَّا فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصُرَ وَفِي حَاشِيَةِ شَيْخِنَا الزِّيَادِي خِلَافُهُ فِي التَّقْصِيرِ ه. ه. قُودَ: (كَانَ اسْتَأْجَرَهُ لِيزْعَى دَابَّتُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ ذِمَّةٌ فَفِي الضَّمَانِ حَيْثُ نَظَرَ ه. ه. قُودَ: (وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ الْخ) أَي حَيْثُ كَانَ عَالِمًا وَإِلَّا الْقَرَارُ عَلَى الْأَوَّلِ شَرَحَ م ر ه. ه. قُودَ: (وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ الْخ) أَي عَالِمًا وَإِلَّا الْقَرَارُ عَلَى الْأَوَّلِ شَرَحَ م ر ه. ه. قُودَ: (وَمَنْ ضَرَبَ الْمُعَلِّمَ أَي وَلَوْ ضَرْبًا مُعْتَادًا؛ لِأَنَّ التَّأْدِيبَ مُمَكِّنٌ بِاللَّفْظِ كَمَا فِي الْعَنَانِيِّ ه. ه. بَجَيْرِيٍّ وَسَيُفِيدُهُ الشَّارِحُ فِي شَرْحِهِ وَلَوْ أَرَكَبَهَا أَثْقَلَ مِنْهُ. ه. ه. قُودَ: (وَيُصَدَّقُ أَجِيرُ الْخ) عبارة الْمُغْنِي وَمَنْ اخْتَلَفَا فِي التَّعْدِي عَمَلٍ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْجَبْرِ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَجِيرِ وَحَيْثُ ضَمَّنَا الْأَجِيرَ فَإِنْ كَانَ بَتَعَدَّ فَيَأْتِي قِيمَةً مِنْ وَثَبِ الْقَبْضِ إِلَى وَثَبِ التَّلَفِ وَإِنْ كَانَ بِغَيْرِهِ فَبِقِيمَةِ وَثَبِ التَّلَفِ ه. ه. قُودَ: (مَا لَمْ يَشْهَدْ خَبِيرَانِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ لَا يَكْفِي رَجُلٌ

ه. ه. قُودَ: (كَانَ اسْتَأْجَرَهُ لِيزْعَى دَابَّتُهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ ذِمَّةٌ فَفِي الضَّمَانِ نَظَرَ. ه. ه. قُودَ: (وَالْقَرَارُ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ) أَي حَيْثُ كَانَ عَالِمًا وَإِلَّا الْقَرَارُ عَلَى الْأَوَّلِ شَرَحَ م ر.

(ولو) عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا بِإِذْنِهِ كَانَ (دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَارٍ لِتَقْصُرَهُ أَوْ) إِلَى (غِيَاظٍ لِتَحِيطَهُ فَفَعَلَ وَلَمْ يَذْكُرْ أَحَدَهُمَا) (أَجْرَهُ) وَلَا مَا يُفِيهِمَا بِخَصْرَةِ الْآخِرِ فَيَسْتَقِرُّهُ وَيُجِيبُ أَوْ يَسْكُتُ كَمَا سَجَلَهُ إِطْلَاقُهُمْ (فَلَا أَجْرَ لَهُ) لِأَنَّهُ مُتَبَرِّعٌ قَالَ فِي الْبَحْرِ وَلَأنَّهُ لَوْ قَالَ أَسْكِنِي دَارَكَ شَهْرًا فَأَسْكَنَهُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَيْهِ أَجْرَهُ إِجْمَاعًا وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجَوَّبَهَا فِي قَوْلِ وَمَحْجُورٍ سَفَهُ؛ لِأَنَّهُمَا لَيْسَا مِنْ

وَأَمْرَانِ وَرَجُلٌ وَيَمِينٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الَّذِي وَقَعَ فِيهِ التَّنَازُعُ لَيْسَ مَالًا وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الضَّمَانُ اهـ ع ش .

• قَوْلُ (سَيِّ): (إِلَى قَصَارٍ إِنْخ) أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ كَفَسَالٍ لِتَغْيِيلِهِ اهـ مُعْنَى فِي سَمٍ عَنِ الرَّوْضِ وَشَرْحِهِ مَا نَصَّهُ. (فَرَعَ): لَوْ قَصَرَ الثَّوبُ ثُمَّ جَعَلَهُ ثُمَّ أَتَى بِهِ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ أَوْ جَعَلَهُ ثُمَّ قَصَرَهُ لَا لِتَغْيِيلِهِ بَلْ لِجَهَةِ الْإِجَارَةِ أَوْ أَطْلَقَ ثُمَّ أَتَى بِهِ اسْتَقَرَّتْ أَيْضًا وَإِنْ قَصَرَهُ لِتَغْيِيلِهِ سَقَطَتْ؛ لِأَنَّهُ عَمِلَ لِغَيْرِهِ اهـ .

• قَوْلُ (سَيِّ): (فَلَا أَجْرَ لَهُ) عَلَى الْأَصَحِّ الْمَنْصُوصِ وَقَوْلِ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ لَهُ عَوَضًا قَصَارَ كَقَوْلِهِ أَطْعَمَنِي فَأَطْعَمَهُ مُعْنَى وَرَوَّضَ قَالَ ع ش وَنُقِلَ بِالْقُرْآنِ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ أَنَّ مِثْلَ ذَلِكَ أَيُّ الْعَمَلِ بِلَا شَرْطِ الْأَجْرَةِ فِي عَدَمِ لُزُومِ شَيْءٍ مَا لَوْ دَخَلَ عَلَى طَبَاخٍ فَقَالَ أَطْعَمَنِي وَطَبَّاخٌ مِنْ لَحْمٍ فَأَطْعَمَهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الثَّمَنَ، وَالْبَيْعُ صَحَّ أَوْ فَسَدَ يُعْتَبَرُ فِيهِ ذِكْرُ الثَّمَنِ أَقُولُ وَقَدْ يُتَوَقَّفُ فِيمَا لَوْ قَصَدَ الطَّبَاخُ بِدَفْعِهِ اخْتِذَ الْعَوَاضَ سَيِّمَا وَقَرِئَةُ الْحَالِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ فَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ بَدَلُهُ فَيَصْدُقُ فِي الْقَدْرِ الْمُتَلَفِّ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ أَقُولُ إِنَّ مَا اسْتَقَرَّ بِهِ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْقَوْلَ الثَّالِثَ فِي الْمَثْنِ وَقِيَاسُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ الْمُعْتَمَدِ بَلْ قَضِيَّةٌ عَلَيْهِ مَا نُقِلَ عَنْ ابْنِ الْعِمَادِ لَا سَيِّمَا وَقَدْ صَرَّحَ بِمَا يُوَافِقُهُ الْمُعْنَى وَالرَّوْضُ كَمَا مَرَّ أَيْضًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • قَوْلُ: (لَأنَّهُ مُتَبَرِّعٌ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ تَعَدَّى فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ نَعَمْ إِلَى وَقَدْ تَجِبُ وَقَوْلُهُ وَمِنْ ثُمَّ نُقِلَ عَنِ الْأَكْثَرِينَ وَفِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ السَّلَامِ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ أَقْنَى بِهِ كَثِيرُونَ .

• قَوْلُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجَوَّبَهَا إِنْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوَّجَهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ إِنْخ وَعِبَارَةُ الْمُعْنَى وَإِذَا قُلْنَا لَا أَجْرَ لَهُ عَلَى الْأَصَحِّ فَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إِذَا كَانَ حُرًّا مُطْلَقًا تُصَرَّفُ أَمَّا لَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوَهُ فَلَا اهـ وَعِبَارَةُ سَمٍ عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوَهُ اسْتَحَقَّهَا إِنْخ اهـ . أَيُّ خِلَافًا لِمَا يَوْهَمُهُ عِبَارَةُ الشَّارِحِ كَالنِّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ تَعَرُّصِ الْأَذْرَعِيِّ لِغَيْرِ الْمُكَلَّفِ .

• قَوْلُ فِي (سَيِّ): (وَلَوْ دَفَعَ ثَوْبَهُ إِلَى قَصَارٍ إِنْخ) (فَرَعَ): قَالَ فِي الرَّوْضِ كَأَصْلِهِ فَرَعَ لَوْ قَصَرَ الثَّوبُ ثُمَّ جَعَلَهُ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ أَوْ جَعَلَهُ ثُمَّ قَصَرَهُ لَا لِتَغْيِيلِهِ اسْتَقَرَّتْ، وَإِنْ قَصَرَهُ لِتَغْيِيلِهِ سَقَطَتْ اهـ وَلَا يُنَافِي قَوْلَهُ سَقَطَتْ مَا أَقْنَى بِهِ التَّوَوُّيُّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِإِنِّاءِ جِدَارٍ قَبْلَهُ عَلَى ظَنِّ أَنَّهُ لَوْ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْأَجْرَةَ؛ لِأَنَّ جَعْلَهُ صَارِفٌ لِلْعَمَلِ عَنِ الْإِجَارَةِ بِخِلَافِ مُجَرَّدِ ظَنِّ بَأنَّ خِلَافَهُ م ر . • قَوْلُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ وَجَوَّبَهَا فِي قَوْلِ وَمَخْجُورٍ سَفَهُ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرَّوْضِ عَنْ الْأَذْرَعِيِّ فَلَوْ كَانَ عَبْدًا أَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بَسْفُهُ أَوْ نَحْوَهُ اسْتَحَقَّهَا إِنْخ اهـ .

أهل التبوع ومثلهما بالأولى غير مُكَلَّف (وقيل له) أجره مثله لاستهلاكه منفقته (وقيل إن كان معروفاً بذلك العمل) بالأجرة (فله) أجره مثله وقال ابن عبيد السلام بل الأجرة المعتادة بمثل ذلك العمل (والأفلا وقد يستحسن) ترجيحه لوضوح مذكره إذ هو الشرف وهو يقوم مقام اللفظ كثيراً ومن ثم نُقِلَ عن الأكثرين وأُفتى به كثيرون أمّا إذا ذُكِرَ أجره فيستحقّها قطعاً إن صحَّ العقد والأفجرة المثل وأما إذا عَرَضَ بها كإرضيك أو لا أُخَيِّبك أو ترى ما يسرك أو أطلعك فتجب أجره المثل نعم في الأخيرة يحسب على الأجير ما أطقمه إياه كما هو ظاهر؛ لأنه لا تبوع من المُطعم، وقد تجب من غير تسميتها ولا تعريض بها كما في عايل الزكاة اكتفاءً بثبوتها له بالنص فكانها مسماةً شرعاً وكما عايل مساقاةً عيلاً غير لازم له بإذن المالك اكتفاءً بذكر المقابل له في الجملة وكفايسم بأمر الحاكم على ما قاله جمع لكن أطال في رده في التوشيح ولا يُسْتَنَى وجوبها على داخل حمام

• فَوَيْ (سني): (وقد يستحسن ترجيعه) والمُعْتَمَدُ الأوّلُ نِهَايةً وَمُنْهَجٌ وَمُنْفِي وَرَوْضٌ. • فَوَدَ: (ومن ثم نُقِلَ عن الأكثرين) عبارةً مُنْفِي وَعَلَى هذا عَمَلُ النَّاسِ وقال الغزالي هو الْأَطْهَرُ اهـ. • فَوَدَ: (أما إذا ذُكِرَ أَجْرُهُ فَيَسْتَحِقُّهَا الْخ) وإذا قال مَجَانًا فلا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا قَطْعًا اهـ مُنْفِي. • فَوَدَ: (كإرضيك) من باب الإفعال. • فَوَدَ: (أو لا أُخَيِّبك) من باب التفعيل أي أو نَحْو ذلك كَقَوْلِهِ حَتَّى أَحَاسِبَكَ اهـ مُنْفِي زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ أو ولا يَضِيعُ حَقُّكَ اهـ. • فَوَدَ: (نعم في الأخيرة يُحْسَبُ الْخ) بَقِيَ ما لو أَطْعَمَهُ فِي غير الأخيرة وقال أطقمته على قَصْدِ حُسْبَانِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ قَضِيَّةٌ كَوْنُ الْبَيْتَةِ فِي آدَاءِ الَّذِينَ بَنِيَّةُ الدَّافِعِ، ولو من غير الجنس حُسْبَانُهُ عَلَى الْأَجِيرِ وَيُصَدَّقُ الْأَكِيلُ فِي قَدْرِ مَا أَكَلَهُ؛ لِأَنَّهُ غَارِمٌ اهـ ع ش. • فَوَدَ: (فَكَأَنَّهَا مُسَمَّاةٌ الْخ) الْأَتْسَبُ فَهِيَ مُسَمَّاةٌ الْخ بِإِسْقَاطِ الْكَافِ كَمَا فِي الْمُنْفِي. • فَوَدَ: (غير لازم له) أي عَمَلًا لَيْسَ مِنْ أَعْمَالِ الْمُسَاقَاةِ. • فَوَدَ: (اكتفاءً بذكر المقابل الْخ) يَغْنِي أَنَّهُ تَابِعٌ لِمَا فِيهِ أَجْرُهُ فَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْأَجْرَةِ فِي الْجُمْلَةِ اهـ مُنْفِي. • فَوَدَ: (وكفايسم بأمر الحاكم الْخ) عبارةً النَّهَايةَ لا قَاسِمَ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ فلا شيء له كما أفاده السُّبْكِيُّ بل هو كَغَيْرِهِ خِلَافًا لِجَمْعِ اهـ. • فَوَدَ: (لكن أطال في رده في التوشيح) وقال إنه كَغَيْرِهِ وهو الظاهر اهـ مُنْفِي. • فَوَدَ: (على داخل حمام) (فَرَعُ): ما يَأْخُذُهُ الْحَمَامُ أَجْرُهُ الْحَمَامِ وَالْآلَةُ مِنْ سَطْلٍ وَإِزَارٍ وَنَحْوِهَا وَحِفْظُ الْمَتَاعِ لَا تَمْنُ الْمَاءُ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَضْبُوطٍ فَلَا يُقَابَلُ بِمَوْضِعٍ فَالْحَمَامِيُّ مُؤَجَّرٌ لِلآلَةِ وَأَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ فِي الْأَمْنِيَةِ فَلَا يَضْمَنُهَا كَسَائِرِ الْأَجْرَاءِ وَالْآلَةُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ

• فَوَدَ: (نعم في الأخيرة يُحْسَبُ الْخ) بَقِيَ ما لو أَطْعَمَهُ فِي غير الأخيرة وقال أطقمته على قَصْدِ حُسْبَانِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ. • فَوَدَ: (لكن أطال في رده في التوشيح) وَاقْفُ م ر عَلَى الرَّدِّ. • فَوَدَ: (ولا يُسْتَنَى وجوبها على داخل حمام الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر وَفِي الرُّوضِ. (فَرَعُ): ما يَأْخُذُهُ الْحَمَامُ أَجْرُهُ الْحَمَامِ وَالْآلَةُ وَحِفْظُ الْمَتَاعِ لَا تَمْنُ الْمَاءُ فَهُوَ مُؤَجَّرٌ أَي لِلآلَةِ وَأَجِيرٌ مُشْتَرَكٌ أَي فِي الْأَمْنِيَةِ اهـ فَانْظُرْ قَوْلَهُ وَحِفْظُ الْمَتَاعِ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَوَّلُ فَضْلِ يَشْتَرِطُ كَوْنُ الْمَنْفَعَةِ مَعْلُومَةً وَثَبَاتُهُ غَيْرُ مَضْمُونَةٍ عَلَى الْحَمَامِيِّ مَا لَمْ

أو راكب سفينة مثلا بلا إذن لاستيفائه المنفعة من غير أن يصرفها صاحبها إليه بخلافه بإذنه. (ولو تعدى المستأجر) في ذات العين المؤجرة (بأن) أي كأن (ضرب الدائبة أو كتبها) بمؤخدة فمهملة أي جذبتها بلجامها (فوق العادة) فيهما أي بالنسبة لمثل تلك الدائبة كما هو ظاهر (أو) أركبها أثقل منه أو أسكن حدادا أو قصارا) ذقّ وهما أشدّ ضررا مما استؤجر له (ضمن العين) المؤجرة أي دخلت في ضمانه ليتعديه أمّا ما هو العادة فلا يضمن به

على الدّاخل؛ لآته مستأجر لها، ولو كان مع الدّاخل الآلة ومن يحفظ المتاع كان ما يأخذه الحمامي أجرة الحمام فقط مغني رزؤ مع شرحه وفي سم بعد ذكر كلام الرّوض فانظر قوله وحفظ المتاع مع قول الشارح السابق أوّل فصل يشترط كون المنفعة مغلومة إلخ وثبائه غير مضمونة على الحمامي ما لم يستحفظه عليها ويوجب له ذلك إلا أن يحتمل قول الرّوض المذكور على ما استحفظه اهـ.

• قوله: (أو راكب سفينة بلا إذن إلخ) وسواء في ذلك أسير السفينة بعلم مالكها أم لا وقول ابن الرّفعة في المطلب لعله فيما إذا لم يعلم به مالكها حين سيرها ولا فيشبه أن يكون كما لو وضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فإنه لا أجرة على مالكه ولا ضمان مردود اهـ نهاية وفي سم بعد ذكره عن شرح الرّوض قول ابن الرّفعة المذكور والأوجه الضمان وإن علم به المالك حين سيرها؛ لآته يعدّ مستوليا على ما شغله من السفينة ومستوليا لمنفعته وسكوت المالك لا ينقّط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدّابة م ر اه قال ع ش قول م ر وسواء في ذلك إلخ وكذا لو سيرها المالك بنفسه علم بالراكب أم لا كما يؤخذ من قوله م ر وقول ابن الرّفعة إلخ مردود اهـ. • قوله: (بخلافه بإذنه) أي فلا أجرة عليه ومنه ما يقع من المعدّاد من قوله انزل أو يحمله وينزله فيها اهـ ع ش. • قوله: (في ذات العين) إلى قوله وقيل ينقّط في النهاية وكذا في المغني إلا قوله أي بالنسبة إلى المثل. • قوله: (فيهما) أي قوله فوق العادة قيد في المسألتين اهـ مغني. • قوله: (ذقّ) أفرد الفعل لأن المطفف السابق بأه سيد عمر أي وثى ضمير وهما أشدّ إلخ نظرا إلى أن أو للتشويح عبارة الرّشيد عبارة التّحفة ذقّ وهما أشدّ ضررا وكأته أشار إلى تقييد الضمان بقيد الأول وقوع الذقّ بالفعل كما أشار إليه تيّما للجلال المحلّي بقوله ذقّ الذي هو بصيغة الماضي وضما للحداد والقصار والثاني كون الحداد والقصار أشدّ ضررا مما استؤجر له اهـ.

• قول (ضمن العين) أي ضمان المصوب اهـ ع ش. • قوله: (أي دخلت في ضمانه) هو صريح في ضمان اليد اهـ سم عبارة ع ش أي ولو تلبّث بغير الاستعمال الذي دفعها لأجله اهـ.

يستحفظه عليها ويوجب له ذلك إلا أن يحتمل قول الرّوض المذكور على ما إذا استحفظه.

• قوله: (بلا إذن) قال في شرح الرّوض في مسألة السفينة قال في المطلب ولعله فيما إذا لم يعلم به مالكها حتى سيرها ولا فيشبه أن يكون كما لو وضع متاعه على دابة غيره فسيرها مالكها فإنه لا أجرة على مالكه ولا ضمان اهـ ما نقله في شرح الرّوض والأوجه الضمان، وإن علم به المالك حين سيرها؛ لآته يعدّ مستوليا على ما شغله من السفينة ومستوليا لمنفعته وسكوت المالك لا ينقّط حقه ولا كذلك وضع المتاع على الدّابة م ر. • قوله: (أي دخلت في ضمانه) وافق عليه م ر وهو صريح في ضمان اليد.

وإنما ضَمِنَ بضرب زوجته ومُغْلِبِهِ لإمكان تأديبِهِما باللفظ، وظُنَّ توقُّفَ إصلاحِهِما على الضرب إنما يُبيحُه فقط وفيما إذا أركب أثقلَ منه الضامِنُ مُستَقَرَّوا الثاني إن عِلِمَ وإلا فالأوَّلُ وقِيَدَه الإسْئويُّ بما إذا لم يضمنِ الثاني كالمُستأجرِ وإلا كالمُستعيرِ ضَمِنَ مُستَقَرَّوا مُطْلَقًا؛ لأنَّ المُستأجرَ هنا لَمَّا تَعَدَّى بإركابه صارَ كالفاسِبِ وأُيِّدَ بقولِهِم لو لم يتعدَّ بأنَّ أركبها مثله فضرَبَها فوقَ المادَّةِ ضَمِنَ الثاني فقط وخرج بذات العينِ منفعَتُها كأنَّ استأجرَ لِبُرٍّ فزَرَعَ دُرَّةً فلا يضمنُ الأرض؛ لأنه لم يتعدَّ إلا في منفعَتها بل تلزَّمه أجره مثل الدُّرَّة ولو ارتدَّف ثالث

هـ فُود: (وإنما ضَمِنَ إلخ) جوابُ سؤالي هـ فُود: (ومُغْلِبِهِ) بفتح اللَّام هـ فُود: (إنما يبيحُه) أي الضرب عبارةُ النهايةِ إنما يُبيحُ الإقدامَ عليه خاصَّةً هـ فُود: (فقط) أي دونَ سقُوطِ الضمانِ اهـ مُعْنِي.

هـ فُود: (وفيما إذا إلخ) مُتعلِّقٌ بالضامِنِ و(مُستَقَرَّوا) حالٌ منه و(الثاني) خبرٌ له عبارةُ النهايةِ ومَتَى أركبَ أثقلَ منه استقرَّ الضمانُ على الثاني إن عِلِمَ وإلا فالأوَّلُ قال في المُهمَّاتِ ومَحَلُّه إذا كانت يَدُ الثاني لا تَقْتَضِي ضَمَانًا كالمُستأجرِ فإن ائْتَصَتْه كالمُستعيرِ فالقراؤُ عليه وفارقَ المُستعيرِ مِنَ المُستأجرِ بأنَّ المُستأجرَ هنا لَمَّا تَعَدَّى إلخ قال الرِّشديُّ قولُ م ر وفارقَ المُستعيرِ إلخ حقُّ التَّغْيِيرِ وإنما ضَمِنَ هنا مع أنَّه مُستعيرٌ مِنَ مُستأجرٍ؛ لأنَّ المُستأجرَ لَمَّا تَعَدَّى إلخ هـ فُود: (وقِيَدَه) أي قوله وإلا فالأوَّلُ (الإسْئويُّ بما إذا إلخ) اغْتَمَدَه النهايةُ والرَّوَضُ والمُعْنِي أيضًا هـ فُود: (لَمْ يضمنِ الثاني) أي لم تُكُنْ يَدُه يَدَ ضَمَانٍ بل يَدَ أمانةٍ هـ فُود: (وإلا إلخ) عبارةُ المُعْنِي وإن كانت يَدُ الثاني يَدَ ضَمَانٍ كالمُستعيرِ فالقراؤُ عليه كما أوضحوه في الفَضْبِ فإن قِيلَ ما ذَكَرُوهُ في الفَضْبِ فيمَن تَرْتَبُ يَدُه على يَدِ الفاسِبِ وهنا تَرْتَبُ يَدُه على يَدِ المُستأجرِ والأصحُّ أنَّ المُستعيرِ مِنَ المُستأجرِ لا يضمنُ أَجِبَ بأنَّه بإركابه مَن هو أَثْقَلُ منه صارَ في حُكْمِ الفاسِبِ إلخ هـ فُود: (مُطْلَقًا) أي عِلِمَ بالحالِ أو لا اهـ ع ش هـ فُود: (وأُيِّدَ) أي التَّغْلِيلُ هـ فُود: (فَلَا يضمنُ الأرض) انظُرْ لو تَلَفَتْ منفعَةُ الأرضِ بسبِّبَ زرعُ الدُّرَّةِ فصارَتْ لا تُنْبِتُ شَيْئًا ويَتَّجِعُ الضَّمانُ اهـ سم على حَجِّ اهـ ع ش هـ فُود: (بل تلزَّمه أَجره مثل الدُّرَّة) عبارةُ النهايةِ قِيلَزَّمه

هـ فُود: (وقِيَدَه الإسْئويُّ إلخ) اغْتَمَدَه م ر هـ فُود: (فَلَا يضمنُ الأرض) انظُرْ لو تَلَفَتْ منفعَةُ الأرضِ بسبِّبَ زرعُ الدُّرَّةِ فصارَتْ لا تُنْبِتُ شَيْئًا، ويَتَّجِعُ الضَّمانُ هـ فُود: (بل تلزَّمه أَجره مثل الدُّرَّة) عبارةُ شرح الرَّوَضِ. (قَرَعَ): وإن أَجَرَ لِلحِنْطَةِ فزَرَعَ دُرَّةً وحَصَدَها وتَخَاصَمَا بَعْدَ انقِضَاءِ المَدَّةِ فهو أي المَوْجَرُ بالخيارِ بَيْنَ أَجرِ مِثْلِ الدُّرَّةِ والمُسَمَّى مع بَذْلِ زيادةٍ ضَرَرَ الدُّرَّةُ مِثَاله أَجره المِثْلُ لِلحِنْطَةِ خَمْسُونَ وَلِلدُّرَّةِ سَبْعُونَ وكان المُسَمَّى اَرَبَعِينَ قَبْلَ التَّقْصِ عِشْرُونَ، وإن تَخَاصَمَا قَبْلَ حَصْدِها قَلَعَ أي المَوْجَرُ إن شاء ثم إن أَمَكَنَّ في المَدَّةِ زِراعَةَ الحِنْطَةِ زَرَعَهَا وإلا فَلَهْ مِنْهُمُ وَلِزَمَهُ جَمِيعُ الأَجْرَةِ أي لَزِمَتْ الأَجْرَةُ لِجَمِيعِ المَدَّةِ؛ لِأَنَّهُ المَقْوُوثُ لِمَقْصُودِ العَقْدِ على نَفْسِهِ إن لم تَقْصُ أي على بَقَاءِ الدُّرَّةِ مَدَّةً تَتَأَثَّرُ بها الأرضُ، وإن مَضَتْ تَخَيَّرَ بَيْنَ أَجرِ المِثْلِ وإذا اخْتَارَ أَجره المِثْلُ فلا بُدَّ مِنْ فسخِ الإجارةِ اهـ منه وأَخَذَ قِسْطَها مِنَ المُسَمَّى مع بَذْلِ التَّقْصَانِ ولا يضمنُ الأرضُ اهـ قوله بالخيارِ بَيْنَ أَجرِ مِثْلِ الدُّرَّةِ إلخ

وراء مكثرين بغير إثنين ضمين الثلث، وقيل بوسط وزنه من أوزانهم واختير (وكذا) يضمن وإن تلفت بسبب آخر. (لو ائخرى لحمل مائة وطل حنطة فحمل مائة شعيرا أو عكس) لأنها ليقلها تجمع بمحل واحد وهو لحقته بأخذ من ظهر الدائبة أكثر فاختلف ضررهما وكذا كل مختلفي الضرر كحديد وقطن

بعد خصمها وانقضاء المدة عند تنازعهما ما يختاره المؤجر من أجرة مثل زرع الذرة والمسمى مع بدل زيادة ضرر الذرة اه. وفي سم عن الرّوض زيادة لا يستغنى عنها. ه. فود: (بغير إثنين) وكذا بإثنين إن لم يمتنع للمكثرين الإعادة لمثل ذلك بأن جرت المادة بركوب الثلاثة على مثل تلك الدابة وإلا فلا ضمان؛ لأنه مستعير من المستأجر اه ع ش. وفيه وقفة فإن الظاهر المكس أي الضمان في الثانية وعدمه في الأولى فليراجع. ه. فود: (ضمن الثلث) عبارة سم عن شرح الرّوض وعلى كل من الأخيرين الثلث إن لم يكن مالهما معها وتمكنا من نزلها أو إنزال الرديف ولم يفعلوا وإلا فلا ضمان عليهما قاله ابن الرقعة تفقها اه. ه. فود: (وقيل بوسط الخ) عبارة المغني والاسنى ضمن الثلث إن تلفت نوزيعا على رؤوسهم لا على قدر أوزانهم؛ لأن الناس لا يوزنون غالبا اه. ه. فود: (يضمن) إلى قوله والثاني يتحالفان في المغني إلا قوله ونازع إلى المتن وقوله بأن أكثره إلى لاتحاد جزئيهما وإلى قوله وقضية ما تقرر في النهاية إلا قوله ونازع إلى المتن. ه. فود: (وإن تلفت بسبب آخر) أي لأن يده صارت يد غداوان مغني واسنى.

ه. فود (سني): (لو ائخرى لحمل مائة الخ) وفي سم عن الرّوض وشرجه ما نعه أو أكثرها ليركب بسرج فركب غريا أو عكسه ضمن؛ لأن الأول أضرب بها والثاني زيادة على المشروط أو ليركب بسرج فركب بإكاف ضمن إلا أن يكون مثل السرج أو أخف منه وزنا وضررا أو عكسه فلا يضمن إلا أن يكون أثقل من الإكاف أو ليحمل عليها بإكاف فحمل بسرج ضمن؛ لأنه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن إلا أن كان أثقل من السرج اه. ه. فود: (كحديد وقطن) ويبدل بالقطن الصوف والوبر؛ لأنهما مثله في الحجم لا الحديد والحديد الرصاص والنحاس؛ لأنهما مثله في الحجم مغني وروض مع شرجه.

لو كان وليا أو ناظرا تعبنا أخذه بالأخط. ه. فود: (ضمن الثلث) قال في شرح الرّوض وعلى كل من الأخيرين الثلث إن لم يكن مالهما معها وتمكنا من نزلها أو إنزال الرديف ولم يفعلوا حتى تلفت وإلا فلا ضمان عليهما قاله ابن الرقعة تفقها. ه. فود: (وإن تلفت بسبب آخر) اعتمده م ر. ووجهه كما في شرح الرّوض أن يده صارت يد غداوان. (فرغ): قال في شرح الرّوض إذا أكثرها ليركب بسرج فركب غريا أو عكسه ضمن؛ لأن الأول أضرب بها والثاني زاد زيادة على المشروط أو ليركب بسرج فركب بإكاف ضمن إلا أن يكون مثل السرج أو أخف منه وزنا وضررا أو عكسه فلا يضمن إلا أن يكون أثقل من الإكاف أو ليحمل عليها بإكاف فحمل بسرج يضمن؛ لأنه يشق عليها لا عكسه فلا يضمن إلا أن كان أثقل من السرج اه.

وَنَارَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِي وَأَطَالَ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا عَرَفَا (أَوْ) اكْتَرَى (لِلْعَشْرَةِ أَقْفِزَةَ شَعِيرٍ) جَمْعُ قَفِيرٍ مِكْيَالٍ بِسَعِ اثْنَيْ عَشَرَ صَاعًا (فَحَمَلَ) عَشْرَةَ أَقْفِزَةٍ (جِنْطَةً) لِأَنَّهَا أَثْقَلُ (دُونَ عَكْسِهِ) بِأَنْ اكْتَرَاهُ لِحَمَلِ عَشْرَةِ أَقْفِزَةٍ جِنْطَةً فَحَمَلَ عَشْرَةَ أَقْفِزَةٍ شَعِيرًا مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَصْلًا فَلَا يَضُرُّ لِاتِّحَادِ جَرْمِهِمَا بِاتِّحَادِ كَيْلَيْهِمَا مَعَ أَنَّ الشَّعِيرَ أَخَفُّ (وَلَوْ) اكْتَرَى لِحَمَلِ مِائَةِ فَحَمَلَ) بِالتَّشْدِيدِ (مِائَةً) وَعَشْرَةَ لَزِمَهُ) مَعَ الْمُسَمَّى (أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزِّيَادَةِ) لِتَعَدِّيهِ بِهَا وَمَثَلُ لَهَا بِالْعَشْرَةِ لِتَفِيدِ اغْتِفَارَ نَحْوِ

فُودَ: (وَنَارَعَ فِيهِ) أَيِ فِي قِيَاسٍ مَا دُكِرَ عَلَى الْجِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ. فُودَ: (إِذْ لَا فَرْقَ الْخ) تَغْلِيلُ لِقَوْلِهِ وَكَذَا كُلُّ مُخْتَلِفِي الضَّرَرِ الْخ وَقَوْلُهُ: (بَيْنَهُمَا) أَيِ بَيْنَ اخْتِلَافِ ضَرَرِي الْجِنْطَةِ وَالشَّعِيرِ وَاخْتِلَافِ ضَرَرِي نَحْوِ الْحَدِيدِ وَالْفُطْنِ. فُودَ: (بِأَنْ اكْتَرَاهُ) الْأَوَّلَى الثَّانِي. فُودَ: (مِنْ غَيْرِ زِيَادَةٍ أَصْلًا) انْظُرْ هَلْ هَذَا يُنَافِي قَضِيَّةَ قَوْلِهِ الْآتِي وَمَثَلُ لَهَا بِالْعَشْرَةِ الْخ. فُودَ: (لِاتِّحَادِ جَرْمِهِمَا بِاتِّحَادِ كَيْلَيْهِمَا الْخ) وَلَوْ ابْتُلِ الْمَحْمُولُ وَثَقُلَ بِسَبَبِ ذَلِكَ ثَبَتَ لِلْمُكْتَرِي الْخِيَارُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِ بِدَائِيَةِ اخْتِذَا مِمَّا لَوْ مَاتَ الْمُسْتَأْجِرُ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الْمَحَلِّ الْمُعْتَبَرِ حَيْثُ قَالُوا فِيهِ لَا يَلْزَمُ الْمُؤْجِرُ نَقْلُهُ لِقَوْلِ الْمَيْبِ اهِعْ ش.

فُودَ (سَي): (وَلَوْ اكْتَرَى لِحَمَلِ الْخ) وَلَوْ اكْتَرَى مَكَانًا يَوْضِعُ أُنْتِيعَةً فِيهِ فَرَادَ عَلَيْهَا نَظَرَتْ فَإِنْ كَانَ أَرْضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ غُرْفَةً لَزِمَهُ الْمُسَمَّى وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزِّيَادَةِ عَلَى قِيَاسِ مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ شَرَحَ الرُّوْضُ أَيِ وَمُنَى اهِ سَم. فُودَ: (لِحَمَلِ مِائَةٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّ لَفْظَةَ حَمَلٍ مِنَ الْمَثَلِ الَّذِي فِي الْمَحَلِّ وَالتَّهْيِئَةِ وَالْمُعْنَى لِمِائَةٍ وَقَدَّرَهَا الثَّانِي بَيْنَ اللَّامِ وَالْمِائَةِ بِطَرِيقِ الْمَرْجِ وَقَالَ الثَّالِثُ بَعْدَهَا أَيِ لِحَمَلِ مِائَةٍ وَطُلِ جِنْطَةً مَثَلًا اهِ. فُودَ: (بِالتَّشْدِيدِ) الْأَوَّلَى كِتَابَتُهُ عَقِبَ فَحَمَلَ فِي الْمَوْضِعِ الْأَوَّلِ وَقَدَّرَ الْمُعْنَى عَقِبَ لَوْ اكْتَرَى دَابَّةً وَعَقِبَ فَحَمَلَ فِي جَمِيعِ الْمَوَاضِعِ عَلَيْهَا فَحَمَلَهُ عَلَى التَّخْفِيفِ. فُودَ: (وَمَثَلُ لَهَا) أَيِ لِلزِّيَادَةِ.

فُودَ: (لِتَفِيدِ اخْتِفَارِ الْخ) هَلْ هَذَا الْاِغْتِفَارُ بِالنِّسْبَةِ لِعُمُومِ الْأَحْكَامِ حَتَّى يَجِلَّ لَهُ الْإِقْدَامُ عَلَى هَذِهِ الزِّيَادَةِ أَوْ بِالنِّسْبَةِ إِلَى الضَّمَانِ قَطُّ فَإِنْ قِيلَ بِالْأَوَّلِ فَلَمَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى رِضَا الْمُؤْجِرِ بِذَلِكَ كَأَطْرَادِ عَرَفَ بِذَلِكَ وَنَحْوِهِ وَإِلَّا فَحَمَلَ تَأْمُلُ وَإِنْ قِيلَ بِالثَّانِي فَظَاهِرُهُ اهِ سَيِّدُ عُمَرَ. فُودَ: (اِخْتِفَارَ نَحْوِ)

فُودَ (سَي): (لَزِمَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزِّيَادَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ اكْتَرَى مَكَانًا يَوْضِعُ أُنْتِيعَةً فِيهِ فَرَادَ عَلَيْهَا فَإِنَّهُ إِنْ كَانَ أَرْضًا فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ لِمَدَمِ الضَّرَرِ وَإِنْ كَانَ غُرْفَةً فَطَرِيقَانِ أَحَدُهُمَا أَنَّهُ يُخَيَّرُ الْمُؤْجِرُ بَيْنَ الْمُسَمَّى وَأَجْرَةِ الْمَثَلِ الزَّائِدِ وَبَيْنَ أَجْرَةِ الْمَثَلِ لِلْكُلِّ وَثَانِيهِمَا قَوْلَانِ أَحَدُهُمَا لَهُ الْمُسَمَّى وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلزَّائِدِ وَالثَّانِي أَجْرَةُ الْمَثَلِ لِلْكُلِّ نَقْلُهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْجُرْجَانِيِّ وَالرُّوْيَانِيِّ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ تَرْجِيحُ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ مِنَ الطَّرِيقِ الثَّانِي فَإِنْ قُلْتَ قِيَاسُ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا اسْتَأْجَرَ أَرْضًا لَزِمَ جِنْطَةً فَزَرَ دُرَّةً مِنْ أَنَّهُ يَخَيَّرُ بَيْنَ أَجْرَةِ مَثَلِ الدُّرَّةِ وَالْمُسَمَّى مَعَ أَجْرَةِ الزَّائِدِ مِنْ ضَرَرِ الدُّرَّةِ أَنْ يُقَالَ بِمَثَلِهِ فِي هَذِهِ وَفِي مَسْأَلَةِ الدَّابَّةِ قُلْتَ الْفَرْقُ أَنَّهُ ثُمَّ عَدَلَ عَنِ الْعَيْنِ أَصْلًا فَسَاعَ الْخُرُوجِ عَنِ الْمُسَمَّى بِالْكَلِّيَّةِ بِخِلَافِهِ هُنَا اهِ. وَقَضِيَّةُ فَرْقِهِ أَنَّهُ لَوْ عَدَلَ عَنِ الْعَيْنِ أَصْلًا كَانَ كَمَا هُنَاكَ فَلْيُرَاجَعْ. فُودَ: (وَمَثَلُ لَهَا بِالْعَشْرَةِ الْخ) كَذَا ش م ر.

الاثني عشر مما يقع التفاوت به بين الكيلين (وإن تلفت بذلك) المحمول أو بسبب آخر (ضمنها) ضمان يد (إن لم يكن صاحبها معها) لأنه صار غاصباً لها بحمل الزيادة (فإن كان) صاحبها معها وتلفت بسبب الحمل دون غيره؛ لأن اليد هنا للمالك فكان الضمان للجناية فقط (ضمن القسط الزيادة) لاختصاص يده بها ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت لم يضمنها المسخر لتلفها في يد صاحبها (وفي قول) يضمن (نصف القيمة) توزيعاً على الرؤوس كخرج من واجد وجرأحات من آخر وأجيب بتيسر التوزيع هنا لا ثم لاختلاف نكاياتها باطناً (ولو سلم الجألة والعشرة إلى المؤجر فحملها) بالتشديد (جاهلاً) بالزيادة كأن قال له هي مائة فصدقه (ضمن المكثري) القسط نظير ما مر وأجرة الزيادة (على المذهب) إذ المكثري ليجله صار كآلة له أما العالم فكما في قوله (ولو) وضع المكثري ذلك بظهرها فسيهرها المؤجر أو (وزن المؤجر

الاثني عشر) إلخ فإنه لا أجرة له ولا ضمان بسببه اهـ معني. هـ فؤد: (بين الكيلين) أي أو الورتين أسنى وعُزِّر. هـ فؤد: (فإنه كان صاحبها معها) أي مع المكثري كما هو فرض المسألة اهـ رشيد. هـ فؤد: (لأن اليد هنا إلخ) تعليل لتثبيد التلف بكونه بسبب الحمل دون غيره. هـ فؤد: (لاختصاص يده بها) الظاهر أن الضمير في بها للزيادة على حذف مضاف أي يقسط الزيادة من الدابة إذ الفرض أنه معها كصاحبها كما مر اهـ رشيد. هـ فؤد: (فتلفت إلخ) أي قبل استعمالها أما بعد استعمالها فهي معارة أخذاً مما مر في العارية كذا في شرح الرزوي سم وكردني زادع ش أقول ولعل المراد أنه باشر استعمالها كان ركبها أما لو دفع له متاعاً وقال له احمله فحملها عليها فلا ضمان لكونها في يد مالكها ثم رأيت الشارح م ر في باب العارية صرح بذلك فراجع اهـ وقوله أنه باشر استعمالها أي بإذن مالكها كما يفيد قوله السابق فهي معارة إلخ فإن استعمالها بدون إذنه فهو غاصب لها. هـ فؤد: (من آخر) بالمد. هـ فؤد: (لاختلاف نكاياتها إلخ) أي لعدم انضباطها فقد تساوى بل تزيد باطناً نكايه جرح على نكايه جراحات. هـ فؤد: (كان قال له إلخ) فإن لم يقل له المكثري شيئاً فلا أجرة للزائد ولا ضمان اهـ عزِّر. هـ فؤد: (أما العالم إلخ) عبارة المغني وخرج بالجاهل العالم بالزيادة فإن قال له المستأجر احمل هذه الزيادة فأجابته فقد أعازه إياها لحمل الزيادة فلا أجرة لها وإن تلفت الدابة لا بسبب العارية ضمن القسط أما بسببها فلا ضمان كما علم من باب العارية وإن لم يقل له المستأجر شيئاً فحكمه مذکور في قوله ولو وزن المؤجر إلخ اهـ.

هـ فؤد: (ولو وضع المكثري ذلك بظهرها فسيهرها إلخ) ظاهره أنه لا أجرة مطلقاً لكن في الرزوي أي والمغني ولو كاله المستأجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر عليها قال في

هـ فؤد: (ضمان يد) اعتمد م ر. هـ فؤد: (فكان الضمان للجناية فقط) اعتمد م ر. هـ فؤد: (ومن ثم لو سخره مع دابته فتلفت) قال في شرح الرزوي قبل استعمالها ثم قال أما بعد استعمالها فهي معارة أخذاً مما مر في العارية اهـ. هـ فؤد: (ولو وضع المكثري ذلك بظهرها فسيهرها المؤجر) ظاهره أنه لا أجرة مطلقاً لكن في الرزوي ولو كاله المستأجر وحمله والدابة واقفة ثم سيرها المؤجر فكحمل المؤجر

وَحَمَلَ) بالتشديد (فلا أجره للزيادة) وَإِنْ غَلِطَ وَعَلِمَ بِهَا الْمُسْتَأْجِرُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ فِي حَمْلِهَا بَلْ لَهُ مُطَالَبَةٌ الْمُؤْجِرِ بِرَدِّهَا لِمَحَلِّهَا وَلَيْسَ لَهُ رَدُّهَا بِدُونِ إِذْنٍ وَإِذَا تَلَفَتْ ضَمِنَهَا وَلَوْ وَزَنَ الْمُؤْجِرُ أَوْ كَالَ وَحَمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ فَكَمَا لَوْ كَالَ بِنَفْسِهِ إِنْ عَلِمَ وَكَذَا إِنْ جَهِلَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْمُتَوَلَّى (وَلَا ضَمَانَ) عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ (إِنْ تَلَفَتْ) الدَّابَّةُ إِذْ لَا يَدَ وَلَا تَعْدِي بِنَقْلِ وَلَوْ قَالَ لَهُ الْمُسْتَأْجِرُ أَحْمِلْ هَذَا الزَّائِدَ فَكُمُتَمِرٌ

شرحه فلا أجره له إن كان عالمًا لا إن كان مغرورًا انتهى سم وما نقله عن شرح الرُّوض معلوم من قول المصنف المارّ آتياً بالأولى لأشتر إيهما في المغرورية وزيادة ما هنا بتحميل المكثري . هـ فؤد: (لأنه لم يأذن الخ) تغليل للمتن خاصة اه زشيدى . هـ فؤد: (وليس له ردها بدون إذن) فلو استقل بردها قال الأذرعى فالظاهر أن للمستأجر تكليفه ردها إلى المكان المنقول إليه أولاً شرح روض اه سم .

هـ فؤد: (أو كَالَ وَحَمَلَ الْمُسْتَأْجِرُ الخ) ولو كَالَ أَجْنَبِيَّ وَحَمَلَ بِلَا إِذْنٍ فِي الزِّيَادَةِ فَهُوَ غَايِبٌ لِلزَّائِدِ وَعَلَيْهِ أَجْرَتُهُ لِلْمُؤْجِرِ وَرَدُّهُ إِلَى الْمَكَانِ الْمُنْقُولِ مِنْهُ إِنْ طَالَبَهُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ وَعَلَيْهِ ضَمَانُ الدَّابَّةِ عَلَى التَّفْصِيلِ الْمَذْكُورِ فِي الْمُسْتَأْجِرِ مِنْ غَيْبَةِ صَاحِبِهَا وَخَضْرَتِهِ عَلَى مَا مَرَّ وَإِنْ حَمَلَ بَعْدَ كَيْلِ الْأَجْنَبِيِّ الْمِائَةِ وَالْعَشْرَةَ أَخَذَ الْمُتَكَارِسِينَ أَيْ الْعَاقِدِينَ فِيهِ التَّفْصِيلُ السَّابِقُ بَيْنَ الْمَغْرُورِ وَعَدَمِهِ وَإِنْ اخْتَلَفَا فِي الزِّيَادَةِ أَوْ قَدَرِهَا فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْمُكْثَرِيِّ بِمَعْنَاهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الزِّيَادَةِ وَلَوْ وَجَدَ الْمَحْمُولُ عَلَى الدَّابَّةِ نَاقِصًا عَنْ الْمَشْرُوطِ نَقْصًا يُؤَثِّرُ وَقَدْ كَالَهُ الْمُؤْجِرُ حَطَّ قِسْطُهُ مِنَ الْأَجْرَةِ إِنْ كَانَتْ الْإِجَارَةُ فِي الذَّمِّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَفِ بِالْمَشْرُوطِ وَكَذَا إِنْ كَانَتْ إِجَارَةً عَيْنٍ وَلَمْ يَفْلَمْ الْمُسْتَأْجِرُ التَّقْصُّ فَإِنْ عَلِمَهُ لَمْ يُحْطَ شَيْءٌ مِنَ الْأَجْرَةِ؛ لِأَنَّ التَّمَكُّينَ مِنَ الْإِسْتِفَاءِ قَدْ حَصَلَ، وَذَلِكَ كَافٍ فِي تَقْرِيرِ الْأَجْرَةِ أَمَّا التَّقْصُّ الَّذِي لَا يُؤَثِّرُ كَالَّذِي يَمُتُّ بِهِ التَّضَاوُتُ بَيْنَ الْكِلْيَيْنِ أَوْ الْوَزْنَيْنِ فَلَا عِبْرَةَ بِهِ مُغْنِي وَرَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ . هـ فؤد: (فكما لو كَالَ بِنَفْسِهِ الخ) أي فعليه أجره حملها والضمان اه شرح روض ولعل هذا أغني قول الشارح فكما لو كَالَ بِنَفْسِهِ الخ إذا

عليها قال في شرحه فلا أجره له إن كان عالمًا إلا إن كان مغرورًا اه . هـ فؤد: (وليس له ردها بدون إذن) قال في شرح الرُّوض فلو استقل بردها قال الأذرعى فالظاهر أن للمستأجر تكليفه ردها إلى المكان المنقول إليه أولاً اه . ثم قال في الرُّوض وشرحه وللمستأجر مطالبة بالبدل لها في الحال المحيولة الخ اه . هـ فؤد: (فكما لو كَالَ بِنَفْسِهِ الخ) كذا شرح م ر قال في شرح الرُّوض فعليه أجره حملها والضمان اه ولعل هذا أغني قول الشارح فكما لو كَالَ بِنَفْسِهِ الخ إذا سِيرَهَا هُوَ لَا إِذَا سِيرَهَا الْمُؤْجِرُ وَإِلَّا فَلَا أَثَرَ يُتَحَمَّلُ الْمُسْتَأْجِرُ . هـ فؤد: (فَكُمُتَمِرٌ) قد يُنَافِيهِ حَيْثُ دَلَّ عَلَى مِلْكِ الْمُؤْجِرِ مَا زَادَ مِنْ مَنَفَعَتِهَا عَلَى مَا يَتَعَلَّقُ بِالْقَدْرِ الْوَاجِبِ وَجَوَازِ تَصَرُّفِهِ فِيهِ حَيْثُ كَانَ مُعَيَّرًا بِالنِّسْبَةِ لِلزِّيَادَةِ مَا صَرَّحُوا بِهِ مِنْ أَنَّ لِمُسْتَأْجِرِ الدَّابَّةِ مَنَعَ الْمُؤْجِرِ مِنْ حَمْلِ شَيْءٍ عَلَيْهَا كَتَغْلِيْقٍ مَخْلَاةٍ؛ لِأَنَّهُ اسْتَحَقَّ جَمِيعَ مَنَفَعَتِهَا لِذِلَالَةِ هَذَا عَلَى عَدَمِ مِلْكِ الْمُؤْجِرِ شَيْئًا مِنَ الْمَنَفْعَةِ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ تُنَمَّعَ الْمُنَافَاةُ بَأَنَّ الْمُؤْجِرَ مَلِكٌ زَائِدُ الْمَنَفْعَةِ لِكَيْتَهُ مَنُوعٌ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ بِمَا يَزِاجُهُ حَقُّ الْمُسْتَأْجِرِ، وَإِنْ لَمْ يَمْنَعَهُ مِنَ الْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِ التَّصَرُّفِ فِيهِ مَعَ الْمُسْتَأْجِرِ

فيضمن القسطن من الدائبة إن تلفت بغير المحمول دون منقعتها. (ولو أعطاه قرضا ليخيطه) بعد قطيعه (فخاطه قباء وقال أمرني بقطيعه قباء فقال بل قميصا فالأظهر تصديق المالك بيمينه) أنه لم يأذن له في قطيعه قباء؛ لأنه المصدق في أصل الإذن فكذا في صفته والثاني بتحالفان وأطال السنوي في الانتصار له نقلا ومعنى ومنه أنهما لو احتلفا قبل قطيعه تحالفا اتفاقا وكُل ما أوجب التحالف مع بقائه أوجبه مع تغير أحواله وعليه يُبدأ بالمالك كما قاله وقال السنوي بل بالخياط؛ لأنه بائع المنفعة (ولا أجره عليه) بعد حليفه؛ لأنها إنما تجب بالإذن، وقد ثبت عذمه بيمينه (وعلى الخياط أرض التقص) لما ثبت من انتفاء الإذن والأصل الضمان وقضيته ما تقرر من انتفاء الإذن من أصله أن المراد بالأرض ما بين قيمته صحيحا ومقطوعا وهو ما رجحه السنوي كاهن أبي عصرون وغيره وهو أوجه من ترجيح السبكي أنه ما مقطوعا قميصا ومقطوعا قباء؛ لأن أصل القطيع مأذون فيه ويجاب بأنه لا نظر لهذا مع ثبوت المخالفة

سرها هو لا إذا سيرها المؤجر وإلا فلا أثر لتحميل المشتاجر اه سم. قود: (إن تلفت بغير المحمول) بخلاف ما إذا تلفت به؛ لأن هذا قضية المارية اه سم. قود: (بغذ قطيعه) متعلق بخيطه اه رشيد ع عبارة ع ش أي من الخياط اه. قود: (ومنة) أي من المعنى اه كزدي. قود: (وعليه) أي الثاني المزجج. قود: (يبدأ بالمالك) لأنه في رتبة البائع ويجمع كل في حليفه التقني والإثبات اه كزدي. قود: (يبدأ بالمالك) مُتَمَدَّاه ع ش.

قود (سني): (وعلى الخياط أرض التقص) وللخياط نزع خيطه وعليه أرض النزع إن حصل به نقص وله منع المالك من شد خيط في خيط الخياط يجره في الدور مكانه إذا نزع ولو قال المالك للخياط إن كان هذا الثوب يكفيني قميصا فاقطعه فقطعه ولم يكفه ضمن الأرض؛ لأن الإذن مشروط بما لم يوجد وإن قال له في جوابه هو يكفيك فقال اقطعه فقطعه ولم يكفه لم يضمن؛ لأن الإذن مطلق روض مع شرحه ومعني ونهاية. قود: (من انتفاء الإذن من أصله) هذا ممنوع اه سم. قود: (وهو أوجه من ترجيح السبكي) اعتد النهاية والمعني ما رجحه السبكي وإليه مال شيخ الإسلام ثم قال وعلى هذا لو لم يكن بينهما تفاوت أو كان مقطوعا قباء أكثر قيمة فلا شيء عليه اه. قود: (لهذا) أي للإذن في أصل القطيع.

بإعارة لزيادة أو نحوها وقضيته جواز إجارتها له لزيادة وقد يلتزم قليعوز. قود: (إن تلفت بغير المحمول) بخلاف ما إذا تلفت به؛ لأن هذه قضية المارية وعلى هذا التقصيل يُحمل كما قاله شيخنا الشهاب الزملي قول الروض ضمن العشرة أيضا.

قود (سني): (وعلى الخياط أرض التقص) في شرح م ر وللخياط نزع خيطه وعليه أرض نقص النزع إن حصل كما قاله الماورددي والزوياني وله منع المالك من شد خيط فيه يجري في الدور مكانه اه. قود: (من انتفاء الإذن من أصله) هذا ممنوع. قود: (وهو أوجه من ترجيح السبكي إلخ) اعتد م ر

المُقْتَضِيَةَ لانتفاء الإذن من أصله بدليل عَدَمِ الأجرة له ويُؤْخَذُ من هذا ومن تفصيلهم المذكور في الروضة وغيرها في المُخَالَفَةِ في النسخ المُسْتَأْجَرِ له ومن قولهم لو اسْتُؤْجِرَ لِنَسْخِ كِتَابٍ فَتَغَيَّرَ تَرْتِيبُ أَبْوَابِهِ فَإِنْ أُمِكنَ الْبِنَاءُ عَلَى بَعْضِ الْمَكْتُوبِ كَانَ كَتَبَ الْبَابِ الْأَوَّلُ مُنْفَصِلًا بِحَيْثُ يَبْنِي عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ بِقِسْطِهِ مِنَ الْأَجْرَةِ وَإِلَّا فَلَا شَيْءَ لَهُ أَنْ مِنْ اسْتُؤْجِرَ لِتَضْرِيبِ ثَوْبٍ بِخُيُوطٍ مَعْدُودَةٍ وَقِسْمَةٍ بَيْنَهُ مُتَسَاوِيَةٍ فَخَاطَهُ بِأَنْقَصَ وَأَوْسَعَ فِي الْقِسْمَةِ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا لِمُخَالَفَتِهِ الْمَشْرُوطَ إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ إِتْمَامِهِ كَمَا شَرِطَ وَأَتَمَّهُ فَيَسْتَحِقُّ الْكُلَّ أَوْ مِنَ الْبِنَاءِ عَلَى بَعْضِهِ فَيَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ ذَلِكَ الْبَعْضُ.

(فصل) فيما يقتضي انفساخ الإجارة والتخفيف في فسحها وعَدَمُها وما يتبع ذلك

• فَوُدَّ: (المُقْتَضِيَةَ لانتفاء الإذن من أصله) هذا مَنعُوعٌ وكيف لا وهما مُتَّفِقَانِ عَلَى أَصْلِ الْإِذْنِ اه سم. فَوُدَّ: (بدليل عَدَمِ الأجرة إلخ) لا دَلَالَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهَا لانتفاء الصِّفَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِلْمَالِكِ اه سم عبارة النِّهَايَةِ وَلَا يَفْذَحُ فِي تَرْجِيحِ الْأَوَّلِ يَغْنِي مَا رَجَحَهُ السُّبُكِيُّ عَدَمُ الْأَجْرَةِ لَهُ إِذْ لَا مَلْازِمَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَ الضَّمَانِ اه. فَوُدَّ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (من هذا) أَيِ مِمَّا فِي الْمَثَلِ. فَوُدَّ: (كَانَ كَتَبَ الْبَابِ الْأَوَّلُ) أَيِ فِي الْوَسْطِ أَوِ الْآخِرِ. فَوُدَّ: (أَنَّ مِنْ اسْتُؤْجِرَ إلخ) نَائِبٌ فَاعِلٌ يُؤْخَذُ. فَوُدَّ: (لِتَضْرِيبِ ثَوْبٍ بِخُيُوطٍ إلخ) أَيِ لِيَخْبِطَ عَلَيْهِ طِرَازًا أَيِ عَلَمًا بِعَشْرَةِ خُيُوطٍ مَثَلًا اه كُرْدِيٍّ وَالْأَوَّلَى لِيُتِمَّنَهُ بِعَشْرَةِ أَصْطُرٍ مَثَلًا مِنَ الْخِيَاطَةِ. فَوُدَّ: (بَيْنَهُ) بِكَسْرِ الْبَاءِ جَمْعُ بَيْنَ بِمَعْنَى الْبُعْدِ يَغْنِي قَسَمَ الْبُعْدِ بَيْنَ الْخُيُوطِ بَانَ قَالَ كُلُّ بَعْدٍ إِضْبَاعَانِ مَثَلًا اه كُرْدِيٍّ. فَوُدَّ: (بَانَ نَقَصَ) رَاجِعٌ إِلَى الْخُيُوطِ وَقَوْلُهُ: (وَأَوْسَعَ) إِلَى قِسْمَةِ الْبَيْنَةِ بَانَ خَاطَ مَثَلًا بِخَمْسَةِ خُيُوطٍ وَقَسَمَ الْبَيْنَةَ بِأَرْبَعِ أَصَابِعٍ اه كُرْدِيٍّ. فَوُدَّ: (وَأَوْسَعَ) الرَّوْءُ بِمَعْنَى أَوْ لَأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا مُخَالِفٌ لِمَا شَرِطَ مِنَ التَّسَاوِيِ اه ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ مِنْ الْبِنَاءِ إلخ) عَطَفَ عَلَى مِنْ إِتْمَامِهِ.

(فصل: فيما يقتضي انفساخ الإجارة)

• فَوُدَّ: (فِيمَا يَفْتَضِي) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يَجُوزُ لِلنَّاطِرِ فِي النِّهَايَةِ. فَوُدَّ: (وَعَدَمُهَا) الْأَوَّلَى وَمَا لَا يَفْتَضِيهِمَا إِذْ لَيْسَ فِي الْفَضْلِ بَيَانُ شَيْءٍ يَفْتَضِي عَدَمَ الْانْفِسَاخِ أَوِ التَّخْفِيرِ بَلْ ذَلِكَ الْعَدَمُ هُوَ الْأَصْلُ حَتَّى يَوْجَدَ مَا يَرْفَعُهُ اه رَشِيدِيٍّ وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى وَمَا لَا يَفْتَضِيهِمَا أَيِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ. فَوُدَّ: (وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ) أَيِ كَقَوْلِهِ وَلَوْ أَكْزَى جَمَالًا إلخ.

تَرْجِيحِ السُّبُكِيِّ.

• فَوُدَّ: (لانتفاء الإذن من أصله) هذا مَنعُوعٌ وكيف لا وهما مُتَّفِقَانِ عَلَى أَصْلِ الْإِذْنِ.

• فَوُدَّ: (بدليل عَدَمِ الأجرة له) لا دَلَالَةَ فِيهِ؛ لِأَنَّ عَدَمَهَا لانتفاء الصِّفَةِ الْمَطْلُوبَةِ لِلْمَالِكِ. فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ تَمَكَّنَ إلخ) أَتَى بِذَلِكَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ

(لا تنفسخ إجارة) غيبية أو في الذمة بنفسها ولا يفسخ أحد العاقدنين (بغضن) لا يوجب خللاً في المعقود عليه (كتعذر وفود) بفتح الواو كما بخطه ما يؤقّد به وبضمنها المصدر (حمام) على مستأجره ومثله على الأوجه ما لو عديم دخول الناس له لفئنة أو خراب ما حوله كما لو خرب ما حول الدار أو الدكان والفرق بينهما غير صحيح، ومن ثم قيل لم يقل أحد فيمن استأجر ربحاً فعدم الحب ليقطع أنه يتخير (و) تعذر (سفر) بفتح الفاء بالدائبة المستأجرة لطرو خوف مثلاً وبسكونها جمع مسافر أي رفقة يخرج معهم ويصحب عطفه على تعذر أي وكسفر أي طرؤه لمكتري دار مثلاً (و) نحو (مرض مستأجر دائية لسفر) ومؤجرها الذي يلزمه الخروج معها إذ لا خلل في المعقود عليه والاستنباط ممكنة نعم التعذر الشرعي يوجب الانفساخ كأن استأجره لقلع بين مؤلم فزال ألمه وإمكان عوده لا نظر إليه؛ لأنه خلاف الأصل وكذا الجسني

• فود: (غيبية) إلى قوله أما إذا أوجب في المغيى إلا قوله والفرق إلى المشي. • فود: (بتفسيها الخ) في هذا التقدير تعلق الجازين بمعنى واحد بعامل واحد عبارة المغيى والمحلى عينا كانت أو ذمة ولا تنسخ بغيره. وهذه مختصرة وسالمة. • فود: (لا يوجب خللاً الخ) سيذكر معتزله اه سم. • فود: (ويضمنها المصدر) هذا بيان للأشهر والأقيل بالضم فيها، وقيل بالفتح فيها اه ع ش. • فود: (ما لو عديم) من باب علم وتصح قراءته ببناء المفعول. • فود: (لفئنة أو خراب الخ) أي أو غيرهما. • فود: (والفرق بينهما) أي بين مسألة عدم دخول الناس الحمام بسبب الفئنة أو خراب ما حوله التي قاسها ومسألة خراب ما حول الدار أو الدكان التي قاس عليها ومراؤه به رد ما في البحر من أن عدم دخول الحمام بسبب ما ذكر غيب بخلاف الحانوت والدار فإنهما يستأجران للسكنى وهي ممكنة على كل حال اه رشيدى. • فود: (ومن ثم الخ) أي من أجل عدم صحة الفرق. • فود: (زخى) أي طاحونا قال السيد عمر إن زخى في أصله بالالف اه. • فود: (وتعذر سفر) أشار به إلى عطفه على وفود اه ع ش. • فود: (بفتح الفاء بالدائبة المستأجرة لطرو خوف الخ) وعلى هذا التفسير يكون قول المصنف ومرضى مستأجر الخ من عطف الخاص على العام إذ هو من جملة تعذر السفر وانظر ما نكتته اه رشيدى وقوله من جملة تعذر السفر أي من جملة أسبابه. • فود: (ويصح عطفه الخ) أي سفر بفتح الفاء. • فود: (ونحو مرض الخ) أشار إلى عطفه على تعذر أي على حذف مضاف عبارة المغيى وكمرض مرض الخ اه. • فود: (الذي يلزمه الخروج الخ) أي بان كانت إجارة ذمة اه ع ش. • فود: (إذ لا خلل الخ) عبارة المغيى والمغنى في الجميع أنه لا خلل في المعقود عليه والاستنباط من كل منهما ممكنة اه. • فود: (والاستنباط ممكنة) تأمل ما لو تعذرت اه سيّد عمر وقد يقال التأويل لا عبرة به. • فود: (نعم) إلى قوله أما إذا وافقه المغيى كما يأتي وخالفه النهاية. • فود: (كان استأجره الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء

﴿فصل: فيما يقتضي انفساخ الإجارة الخ﴾

• فود: (لا يوجب خللاً الخ) يأتي معتزله. • فود: (ومثله على الأوجه الخ) اعتمدته م ر. • فود: (كان استأجره لقلع بين الخ) الانفساخ هنا مشكل بناء على جواز إبدال المستوفى به ولعل هذا مبني على

إِنْ تَعَلَّقَ بِمَصْلَحَةٍ عَائِدَةٍ كَأَنْ اسْتَأْجَرَ الْإِمَامَ ذِمِّيًّا لِجِهَادٍ فَصَالَحَ قَبْلَ الْمَسِيرِ أَمَّا إِذَا أَوْجِبَ خَلًّا فِي الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَإِنْ كَانَ فِي إِجَارَةِ الْعَيْنِ فَإِنْ أْزَالَ مَنْفَعَتَهُ بِالْكُلِّيَّةِ انْفَسَخَتْ وَإِنْ عَيْنُهُ بِحَيْثُ أَثَرٍ فِي مَنْفَعَتِهِ تَأْثِيرًا يَظْهَرُ بِهِ تَفَاوُثُ الْأَجْرَةِ تَخْيِيرُ الْمُكْتَرِي وَسَيَذْكُرُ أَمِثْلَهُ لِلنُّوَاعِينَ.

(ولو استأجر أرضًا للزراعة فزرع فهلك الزرع بجائحة) كسيل أو جراد (فليس له الفسخ ولا حط شيء من الأجرة) إذ لا خلل في منفعة الأرض كما لو احترق بَرٌّ مُسْتَأْجَرٌ دُكَّانٌ.

(وتفسيخ) الإجارة بتلف مستوفى منه عُيْنٌ في عقدها شرعًا كمسلمية استؤجرت عيشها مدة لخدمة مسجد فحاضت فيها أو جسا كالنوع فتفسيخ

على جواز إبدال المستوفى به ولعل هذا مبني على المقابل ثم رأيت في شرح م ر ما نصه بناءً فيهما أي الشرعي والحيثي على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والأصح خلافه انتهى اهـ سم .

• فؤد: (كان استأجر الإمام الخ) ضعيف اهـ ع ش وعبارة المُنْفِي .

(تنبيه): يُسْتَقْنَى مِنْ ذَلِكَ إِجَارَةُ الْإِمَامِ ذِمِّيًّا لِلْجِهَادِ وَتَمَنَّرَ لِصُلْحٍ حَصَلَ قَبْلَ مَسِيرِ الْجَيْشِ فَإِنَّهُ عُدْرٌ لِلْإِمَامِ يَسْتَرْجِعُ بِهِ كُلَّ الْأَجْرَةِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَأَفْلَاسُ الْمُسْتَأْجِرِ قَبْلَ تَسْلِيمِ الْأَجْرَةِ وَمُضَيِّ الْمُدَّةِ فَإِنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُؤْجِرِ الْفَسْخُ كَمَا أَطْلَقَهُ فِي الرَّوَضَةِ وَأَصْلُهَا اهـ . • فؤد: (أما إذا أوجب) أي العذر اهـ سم .

• فؤد: (لِلنُّوَاعِينَ) أي الإزالة والتضييب .

• فؤد (سني): (ولا حط شيء من الأجرة) وله أن يزرها ثانياً زرعاً يذرك قبل فراغ المدّة فيما يظهر من نوع ما استأجر له أو غيره مما لا يزيد ضرره عليه ثم إن تأخر عن مدّة الإجارة أُلْفِيَ بِأَجْرَةِ الْمَثَلِ لِذَلِكَ الزَّمَنِ اهـ ع ش . • فؤد: (إذ لا خلل في منفعة الأرض) فلو تلفت بجائحة أبطلت قوة الإنبات انفسخت الإجارة في المدّة الباقية فلو تلف الزرع قبل تلف الأرض وتمنّرت إبداله قبل الانفساخ بتلفها لم يسترد من المسمى لما قبل التلف شيئاً، وأما ما بعد التلف فيسترد ما يقابله من المسمى ليطلان المقيد فيه وإن تلفت الأرض أو لا استرد المستقبل وكذا الماضي كما في جواهر القمولي وإن اقتضى كلام ابن المقرئ خلافه مُفْنِي وَأَسْنَى وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَتَفْسِيخُ الْإِجَارَةِ بِمَوْتِ الدَّائِيَةِ وَالْأَجِيرِ الْمُعَيَّنِينَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ لَا الْمَاضِي الْخِ يُوَيِّدُ بَلْ يُصَرِّحُ بِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَ تَلْفِ الْأَرْضِ وَتَلْفِ الْحَيَوَانِ الْمُعَيَّنِ كَمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الْمُفْنِي مَا يُفِيدُهُ . • فؤد: (شرها) راجع لتلف . • فؤد: (أو جسا) عطف على شرعاً ش اهـ سم .

المقابل ثم رأيت في شرح م ر ما نصه بناءً على ما مر من عدم جواز إبدال المستوفى به والأصح خلافه اهـ . • فؤد: (كان استأجر الإمام ذميًّا الخ) قد يشكّل الانفساخ هنا بأن الأصح جواز إبدال المستوفى به وكان هذا لِمَنْذَرِكِ آخِرٍ لِكُونِ اسْتِجَارِ الذِّمِّيِّ لِلْجِهَادِ مَنْوِطًا بِنَظَرِ الْإِمَامِ وَظُهُورِ الْمَصْلَحَةِ وَقَدْ لَا يَتَحَقَّقُ فِي جِهَادٍ آخَرَ وَلَا يَقُومُ أَحَدُ الْجِهَادَيْنِ مَقَامَ الْآخَرِ فِيهَا فَتَنَاسَبَ الْانْفِسَاخُ مُطْلَقًا م ر وَلِيَتَأَمَّلُ كَوْنُ هَذَا مِنْ الْمُسْتَوْفَى بِهِ . • فؤد: (أما إذا أوجب) أي العذر . • فؤد: (شرها) راجع لتلف وقوله أو جسا عطف على

(بموت) نحو (الدابة والأجير المميتين) ولو بفعل المستأجر لفوات المنفعة المعقود عليها قبل قبضها كالمبيع قبل قبضه وإنما استقر بإتلاف المشتري له ثمنه؛ لأنه وارد على العين وإتلافها صار قابضاً لها بخلاف المنفعة هنا؛ لأن الانفساخ إنما هو (في) الزمان (المستقبل) ومنافعه معدومة لا يتصور ورود الإتلاف عليها (لا) في الزمن (الماضي) بعد القبض الذي لمثل له أجره فلا تنفسخ (في الظاهر) لاستقراره بالقبض ومن ثم لم يثبت فيه خيار (المستقر) فسطه من المشتري بالنظر لأجرة المثل بأن تقوم منفعة المدة الماضية والباقية ويوزع المشتري على نسبة قيمتهما حالة العقد دون ما بعده فإذا كانت مدة الإجارة سنة ومضى نصفها وأجره مثله مثلاً أجره النصف الباقي وجب من المشتري ثلثاه وإن كان بالعكس فثلثه لا على نسبة المدةتين لاختلافها إذ قد تزيد أجره شهر على شهر وخرج بالمستوفى منه المستوفى به

قوله (سني): (بموت الدابة والأجير الخ) وكذا متعين غيرهما اهـ. فني قوله بموت نحو الدابة لعل حقه أن يقال بنحو موت الدابة. قود: (ولو بفعل المستأجر) إلى قوله وفي الدقة في الفني إلا قوله وخرج إلى المتي. قود: (ولو بفعل المستأجر) أي ويكون بإتلاف الدابة ضامناً لقيمتها اهـ ع ش. قود: (وإنما استقر الخ) عبارة الفني فإن قيل لو أثلف المشتري المبيع استقر عليه الثمن فهل كان المستأجر كذلك أجب بأن البيع ورد على العين فإذا أثلفها صار قابضاً لها والإجارة وإردة على المنافع ومنافع الزمن المستقبل معدومة لا يتصور ورود الإتلاف عليها اهـ. قود: (ثمنه) فاعل استقر وقوله: (لأنه وارد الخ) أي إتلاف المشتري اهـ سم والأصوب إزجاع الضمير إلى البيع كما مر عن الفني. قود: (لأن الانفساخ إنما هو في الزمان المستقبل الخ) لا يخفى ما في هذا المزج من قطع قيد مسألة المتني وجعله جزءاً من دليل الفرق بين البيع والإجارة. قود: (بعد القبض) غرّف للماضي. قود: (الذي الخ) نعت للزمن ش اهـ سم. قال الفني أما إذا كان قبل القبض أو بعده ولم يكن لمثل له أجره فإنه يتفسخ في الجميع، واحتراز بالممتتين عما في الدقة فلا يتفسخ بتألفهما؛ لأن العقد لم يرد عليهما فإذا أخفرا وماتا في خلال المدة أبديلا كما مر اهـ. قود: (فلا تنفسخ) يعني عنه قوله لأن الانفساخ الخ.

قود: (وأجره مثله) أي النصف الماضي. قود: (لإختلافهما) أي المدةتين وفي بعض النسخ بإفراد الضمير بإزجائه إلى أجره المدةتين. قود: (إذ قد تزيد الخ) قضيته أنه لو قسط الأجرة على الشهور كان قال أجر ثلثها سنة كل شهر منها بكذا اغتير ما سماه مؤرخاً على الشهور ولا ينظر إلى أجره مثل المدة الماضية ولا المستقبلية وهو ظاهر عملاً بما وقع به العقد اهـ ع ش. قود: (وخرج بالمستوفى منه المستوفى به الخ) قد جزم فيما سبق بالانفساخ بتلف المستوفى به المتعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم

شرعاً ش. قود: (ثمنه) فاعل استقر وقوله لأنه أي إتلاف المشتري. قود: (الذي لمثل له أجره) نعت للزمن ش. قود: (وخرج بالمستوفى منه المستوفى به) المتعين في العقد بقوله أو عيناً فيه ثم ثلثاً انفسخ العقد اهـ. فما معنى هذا الاحتراز؟ وقوله على ما مر فيه مع أنه صور المسألة هنا بالمتعين في العقد.

وغيره مما مر فلا انفساخ بتلفه على ما مر فيه. (ولا تنفسخ) الإجارة بتويعها (بموت العاقدین) أو أحدهما للزومها كالبيع فتترك العين بعد موت المؤجر عند المستأجر أو واريثه ليستوفي منها المنفعة وفي الذمة ما التزمه ذمّن عليه فإن كان في التركة وفاة استؤجر منها وإلا تخير الوارث فإن وفى استحق الأجرة وإلا فللمستأجر الفسخ واستثنى مسائل بعضها الانفساخ فيه لكونه مورد العقد لا؛ لأنه عاقد كموت الأجير المضمّن وبعضها الانفساخ فيه لغير الموت كأن أجز من أوصى له بمنفعة دار حياته فانفساخها بموته إنما هو لقوات شرط الموصي ولو لم يخل بمنافعه وإنما قال بأن ينتفع امتنع عليه الإيجار؛ لأنه لم يملكه المنفعة وإنما أباح له أن ينتفع كما يأتي وكان أجز المقتطع كما أفنى به المصنف، ومراؤه المقتطع للانتفاع لا للملك وبعضها مبني على مرجوح. (و لا تنفسخ أيضا بموت (فتولي الوقف).....

تلياً انفسخ العقد اه فما معنى هذا الاحتراز؟ وقوله على ما مر فيه مع أنه صوّر المسألة هنا بالمعنيين في العقد اه سم. فود: (وغيره) أي والمستوفى فيه وقوله: (بما مر) أي في شرح يجوز إيدأله اه كزدي. فود: (على ما مر فيه) أي من أنه إذا عين كل من المستوفى به أو فيه بقد العقد ثم تلف وجب إيدأله وإن لم يتلف جاز إيدأله برضا المكثري وإن عين في العقد ثم تلف انفسخ العقد اه ع ش. فود: (أو واريثه) أي ولو عاماً ومثله ما لو لم يكن ثم وارت كان مات ذمي لا وارت له ومن أجز وهو مسلم ثم ارتد فماله فية ومنه منفعة العين المستأجرة. فود: (وفي الذمة) متعلق بقوله التزمه وقوله: (ما التزمه) مبتدأ. فود: (ذمّن عليه) خبره وفي التعلق المذكور تقديم مفعول الصفة على موصوفها. فود: (واستثنى مسائل بعضها إلخ) غرضه بذلك الاعتراض على من استثنى ما ذكر وأن استثناءه إنما هو صوري لا حقيقي اه رشدي. فود: (الانفساخ فيه لكونه إلخ) هذه الجملة خبر بعضها والجملة نعت مسائل. فود: (لا لأنه عاقد إلخ) فلا يستثنى من عدم الانفساخ لكن استثنى منه مسائل منها ما لو أجز عبده المعلق عتقه بصفة فوجدت مع موته فإن الإجارة تنفسخ على الأصح كما اقتضاء كلام الرافعي ومنها ما لو آخر أم ولده ومات في المدة فن الإجارة تنفسخ بموته خلافا لما اقتضاء كلام الرافعي في باب الوقف ومنها المذبر فإنه كالمعلق عتقه بصفة ومنها موت البطن الأول كما سيأتي ومنها الموصى له بمنفعة دار مثلاً مدة عمره ورد بعضهم استثناء هاتين المسألتين بأن الانفساخ ليس بموت العاقد بل لانتهاء حقه بالموت وليس الرد بظاهر اه مغني. فود: (ولو لم يخل) أي الموصى رد لما قيل إن الوصية بالمنافع إباحة لا تمليك فلا تصبح إيجارها اه كزدي عبارة المغني وما قيل من أن الوصية بالمنفعة إباحة لا تمليك فلا تصبح إيجارها مزدود بأن ذلك محله كما سيأتي إن شاء الله تعالى في الوصية بأن ينتفع بالدار لا بمنفعتيها كما هنا اه. فود: (امتنع عليه) أي الموصى له اه ع ش. فود: (لم يملكه) أي الموصى الموصى له. فود: (كما يأتي) أي في الوصية. فود: (كان أجز المقتطع) عطفت على كان أجز من أوصى إلخ. فود: (وبعضها مفرغ إلخ) قسم قوله بعضها الانفساخ فيه إلخ اه ع ش. فود: (بموت فتولي الوقف) ثم إن كان قبض الأجرة وتصرف فيها للمستحقين لم يرجع على

أي ناظره بشرط الواقف ولو بوصف كأن شرطه للأرشد من الموقوف عليهم ولم يقيده بما يأتي أو بغير شرطه مستحقاً كان أو أجنبياً إذا أجره للمستحقين أو غيرهم؛ لأنه لما شمل نظره جميع الموقوف عليهم ولم يختص بوصف استحقاق ولا زمني كان بمنزلة ولي المحجور نعم إن كان هو المستحق وأجر بدون أجره المثل وجوزنا تبقاً للإمام وغيره انفسخت بموته أثناء المدة على ما قاله ابن الرفعة ولا يجوز للتأخير إذا أجر سنين أن يدفع جميع أجرتها للبطن الأول مثلاً بل يعطيهم بقدر ما مضى ولا ضمن الزائد كما قاله القفال وابن دقيق العيد واعتمده السنوي لكن الذي ارتضاه ابن الرفعة أن له صرف الكل للمستحق حالاً واستظهره غيره بأنه

تركه بشيء وإن كان تصرف فيها لتفسيه رجع على تركه بقسط ما بقي وصرف لأرباب الوقف اهـ ع ش وهذا على ماضي النهاية خلافاً للشارح والمفني كما يأتي آنفاً. ة فود: (أي ناظره إلخ) من حاكم أو منصوبه أو من شرط له النظر على جميع البطون. ة فود: (بما يأتي) أي في شرح ولو أجر البطن الأول. ة فود: (مستحقاً كان إلخ) أي التأخر. ة فود: (إذا أجره إلخ) الأولى حذف إذا. ة فود: (إذا أجره للمستحقين) أي كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كما هو ظاهر اهـ سم. ة فود: (إن كان هو) أي التأخر. ة فود: (وجوزناه) أي على الزاج اهـ ع ش عبارة المفني فإنه يجوز له ذلك كما صرح به الإمام وغيره فإذا مات في أثناء المدة انفسخت اهـ. ة فود: (على ما قاله إلخ) عبارة النهاية والمفني كما قاله إلخ اهـ. ة فود: (كما قاله القفال إلخ) اعتمده المفني وشرح الروض خلافاً للنهاية كما مر. ة فود: (كما قاله القفال إلخ) قال شيخنا الأستاذ في كثره قال الزكشي وقياسه أنه لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرد هذا في المقتطع أي يقال لا يتصرف إلا في أجرة ما مضى إذ للإمام أن يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت قبته إقطاعه ويعود لبيت المال وهو حسن اهـ أي والكلام في إقطاع الإزفاني بل يمكن أن يدعي أن الحكم كذلك في المقتطع وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتأمل اهـ سم. ة فود: (أن له صرف الكل إلخ) اعتمده النهاية

ة فود: (إذا أجره للمستحقين) أي كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كما هو ظاهر. ة فود: (كما قاله القفال إلخ) قال شيخنا الأستاذ الجليل أبو الحسن البكري في كثره قال الزكشي وقياسه أنه لو أجر الموقوف عليه لا يتصرف في جميع الأجرة لتوقع ظهور كونه لغيره بموته قال الجلال البكري وقد يطرد هذا في المقتطع أي يقال لا يتصرف إلا في أجرة ما مضى إذ للإمام أن يرجع ويقطعه لغيره وقد يموت قبته إقطاعه وقد يعود لبيت المال وهو حسن اهـ. أي والكلام في إقطاع الإزفاني بل يمكن أن يدعي أن الحكم كذلك في المقتطع، وإن قلنا بما قاله ابن الرفعة لظهور الفرق فليتأمل. ة فود: (أن له صرف الكل للمستحق) وبأنه لا ضمان على التأخر لو مات الأجد قبل انقضاء المدة وأصل الاستحقاق بغيره ولا ضمان على المستأجر بل يرجع أهل البطن الثاني على تركه الفاضل من وقت موته اهـ شرح م.

ة فود: (أن له صرف الكل إلخ) ظاهره وإن قطع عادة بعدم بقاء المستحق إلى تمام المدة بأن بلغ مائة

مَلَكَ المَوْقُوفَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا وَعَدَمَ الاستِقْرَارِ لَا يُنَافِي جَوَازَ التَّصَرُّفِ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ البَابِ وَفِي
إِجَارَةِ أَرْبَعِ سِنِينَ بِثَمَانِينَ دِينَارًا الشَّابِقَةِ فِي الزَّكَاءِ وَبِأَنَّهُ يَلْزَمُ عَلَى الْأَوَّلِ مَنَعُ الشَّخْصِ مِنَ
التَّصَرُّفِ فِي مِلْكِهِ مَعَ عَدَمِ تَقَدُّمِ حَجَرٍ عَلَيْهِ وَبِأَنَّهُ إِذَا بَقِيَ فِي يَدِ النَّاطِرِ فَإِنْ ضَمِنَ فَهُوَ خِلَافُ
القَاعِدَةِ وَلَا أَصَرُّ ذَلِكَ بِالمَالِكِ، وَالَّذِي يَتَّجِهَ الْأَوَّلُ وَيُجَابُ عَمَّا ذُكِرَ بِأَنَّ النَّاطِرَ يَلْزَمُهُ
التَّصَرُّفُ بِالْأَصْلَحِ لِلْوَقْفِ وَالْمُسْتَحَقِّ وَلَا أَصْلَحِيَّةَ بَلْ لَا صَلَاحَ فِي دَفْعِ الْكُلِّ لَهُ حَالًا مَعَ غَلَبَةِ
تَضْيِيعِهِ لَهُ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهِ ضَيَاعُ الْوَقْفِ مِنَ الْإِمَارَةِ وَمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْمُسْتَحَقِّينَ مِنَ الصَّرْفِ إِلَيْهِ
وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا نَظَرَ لِمَا يَلْزَمُ مِمَّا ذُكِرَ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ هُنَا مُرَاعَى فَلَيْسَ عَلَى حَقِيقَةِ الْأَمْلَاكِ وَتَقَاوُهِ
فِي يَدِ النَّاطِرِ بِشُرُوطِهِ وَلَا فَالْقَاضِي الْأَمِينُ أَصْلَحُ مِنْ تَمَكُّينَ مَنْ يُذْهِبُهُ بِالْكُلِّيَّةِ لَا سِوَمَا إِنْ
كَانَ مُعْصِرًا (وَلَوْ آجَرَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ) مَثَلًا أَوْ بَعْضُهُمُ الْوَقْفُ، وَقَدْ شُرِطَ لَهُ النَّظَرُ لَا مُطْلَقًا بَلْ
مُقَيَّدًا بِنَصِيهِه

عِبَارَتُهُ هُنَا وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يَجُوزُ لِلنَّاطِرِ صَرْفُ الْأُجْرَةِ الْمُعْجَلَةِ لِأَهْلِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ لَوْ مَاتَ
الْآخِذُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَانْتَقَلَ الاستِحْقَاقُ لِغَيْرِهِ وَلَا ضَمَانَ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بَلْ يَرْجِعُ أَهْلُ الْبَطْنِ الثَّانِي
عَلَى تَرْكَةِ الْقَائِضِ مِنْ وَقْتِ مَوْتِهِ كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ ^{رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ} تَبَا لِبْنِ الرُّفْعَةِ خِلَافًا لِلْقُقَالِ وَمَنْ تَبِعَهُ
أ. ه. قَالَ سَمِيعٌ ش. قَوْلُهُ لَوْ مَاتَ الْآخِذُ قَبْلَ انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ ظَاهِرُهُ وَلَوْ قُطِعَ بِذَلِكَ عَادَةً أَه. أَقُولُ قَدْ
صَرَّحَ بِهِ التَّهَائِي فِي أَوَّلِ الْبَابِ وَقَدْ مَنَّا هُنَاكَ مَا فِيهِ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّهُ) أَيِ الزَّائِدِ أَوْ جَمِيعِ الْأُجْرَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَفِي
إِجَارَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَوَّلِ الْبَابِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبِأَنَّهُ الْخ) عَطَفَ عَلَى بَأَنَّهُ مَلَكَ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى الْأَوَّلِ)
أَيِ مَا قَالَهُ الْقُقَالُ. ه. قَوْلُهُ: (مَنَعُ الشَّخْصِ) أَيِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ مَثَلًا. ه. قَوْلُهُ: (إِذَا بَقِيَ) أَيِ الزَّائِدِ. ه. قَوْلُهُ: (فَإِنْ
ضَمِنَ) أَيِ دَخَلَ فِي ضَمَانِ النَّاطِرِ. ه. قَوْلُهُ: (بِالمَالِكِ) يَغْنِي مُسْتَحَقُّ الْوَقْفِ. ه. قَوْلُهُ: (عَمَّا ذُكِرَ) أَيِ
لَا سِطْهَارٍ مَا قَالَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَنْ بَعْدَهُ الْخ) أَيِ وَضِياعِ الْبَطْنِ الثَّانِي مَثَلًا. ه. قَوْلُهُ: (وَمَعَ ذَلِكَ)
أَيِ النَّاطِرِ يَلْزَمُهُ التَّصَرُّفُ بِالْأَصْلَحِ الْخ. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الْمَلِكَ الْخ) وَالْأَوَّلَى وَابْيَضَ أَنَّ الْمَلِكَ هُنَا الْخ.
ه. قَوْلُهُ: (وَالْأَوَّلَى) أَيِ إِنْ قُفِدَ النَّاطِرُ بِشُرُوطِ قَفِي يَدِ الْقَاضِي الْخ. ه. قَوْلُهُ: (أَصْلَحُ الْخ) خَبَرٌ وَتَقَاوُهِ.
ه. قَوْلُهُ: (مَنْ يُذْهِبُهُ) كَالْبَطْنِ الْأَوَّلِ. ه. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ لَا انْقِطَاعُ مَاءِ أَرْضٍ فِي التَّهَائِي لِأَقَوْلِهِ
وَبَسْطُهُ إِلَى انْدَفَع. ه. قَوْلُهُ: (مَثَلًا) عِبَارَةُ الْمُتَنِ وَقَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ كُلُّ الْبَطْنِ
كَذَلِكَ قَالَ الزَّوْكَشِيُّ وَاحْتَرَزَ بِقَوْلِهِ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ عَمَّا لَوْ كَانَ الْمُؤَجَّرُ الْحَاكِمَ أَوْ الْوَاقِفَ أَوْ مَنْصُوبَهُ وَمَاتَ
الْبَطْنُ الْأَوَّلُ كَمَا أَوْضَحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ فَالصَّحِيحُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ؛ لِأَنَّ الْعَاقِدَةَ نَاطِرٌ لِلْكُلِّ أَ. ه. قَوْلُهُ: (وَقَدْ
شُرِطَ لَهُ النَّظَرُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِ وَشُرِطَ الْوَاقِفَ لِكُلِّ بَطْنٍ مِنْهُمْ النَّظَرُ فِي حَصَّتِهِ مُدَّةَ اسْتِحْقَاقِهِ فَقَطْ
أ. ه. قَوْلُهُ: (بَلْ مُقَيَّدًا بِنَصِيهِهِ الْخ) خَرَجَ بِذَلِكَ مَا يَبْقَى كَثِيرًا فِي شُرُوطِ الْوَاقِفِينَ مِنْ قَوْلِهِمْ وَقَفْتُ هَذَا
عَلَى ذُرِّيَّتِي وَنَسْلِي وَعَقِيَّتِي إِلَى آخِرِ شُرُوطِهِ وَيَجْعَلُونَ مِنْ ذَلِكَ النَّظَرَ لِلْأَرَشِدِ فَالْأَرَشِدُ فَلَا تَنْفِيسُ
الإِجَارَةُ بِمَوْتِ النَّاطِرِ الْمُسْتَحَقِّ لِلنَّظَرِ بِمُقْتَضَى الْوَضْفِ الْمَذْكُورِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِ الشَّارِحِ بِشُرُوطِ
الْوَاقِفِ وَلَوْ بَوَضَّفَ الْخ أَه. ه. عِبَارَةُ الْمُتَنِ وَلَوْ آجَرَ أَحَدُ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ الْمَشْرُوطَ لَهُ النَّظَرُ

أو بمدة استحقاقه (مُدَّة) لِمُسْتَحَقٍّ أو غيره (ومات قبل تمامها أو) آجَرَ (الولي صبيًا) أو ماله مُدَّة لا يُلْغ فيها (بالسَّنْ فَبَلَغَ) رَشِيدًا (بالاحتلام) أو غيره (فالأصَحُّ انفساؤها في الوقف) لأنه لَمَّا تَقَيَّدَ نَظَرُ من جهة الواقف بمُدَّة استحقاقه لم يكن له ولاية على المنافع المُتَقَبِّلَة لِغيره وبه فارق الناظر السابق؛ لأنه لَمَّا كان له النظر وإن لم يستحق كانت ولايته غير مُقْبِلَة بشيء فسرى أثرها على غيره ولو بعد موته وبهذا الذي قرره هنا وبسطه في الفتاوى بما لا يُسْتَفْتَى عن مُراجعتِه اندفع ما للشراح هنا فتأمل وخرج بما ذكرناه موقوف عليه لم يُشْرَطْ له نَظَرُ عام ولا خاص فلا يصح إيجازه وكلاهما لا يُخالفه خلافًا لِمَنْ رَعَمَه

بالأرشدية ثم مات انفسخت الإجارة في نصيبه خاصة كما أشار إليه الأزرعي واغتمده الغزي اه.
 • قوله: (أو بمدة استحقاقه) وليس منه كما هو ظاهر ما لو جعل النظر لزوجه ما دامت عزة أو لوليها ما لم يقسق فلا يتفسخ ما آجره بالتزويج أو بالفسخ كما هو ظاهر خلافًا لما في حاشية الشيخ اه رشيدى يعني ع ش عبارته قول م ر بمدة استحقاقه قضية التعليل أنه لو خرج عن الاستحقاق بغير الموت كان شرط النظر لزوجه مثلاً ما دامت عزة أو لايته إلا أن يقسق فتزوجت المرأة أو فسق الابن أن يكون كالموت وهو ظاهر فليتأمل اه. • قوله: (لمستحق) كالبطن الثاني قبل الانتقال إليهم كما مر عن سم.
 • قوله: (أو غيره) كالحيض سم وع ش.

• قوله (سني): (فالأصح انفساؤها في الوقف) أي ولو كانت الإجارة لضرورة كعمارة كما هو صريح التعليل الآتي والإجارة التي لا تنفسخ إنما هي إجارة الناظر العام لعموم ولايته وهذا الوقف لم يثبت له واقفه ناظرًا عامًا فناظره العام الحاكم كما هو ظاهر كما أنه لو لم يقيم الواقف ناظرًا أصلاً فإن النظر للحاكم وحيثه فالطريق في بقاء الإجارة إلى انقضاء المدة أن يؤجر الحاكم بنفسه أو بمن يفوض إليه ذلك من الموقوف عليهم أو غيرهم نعم هو أي الناظر المقيد نظره بمدة استحقاقه كالناظر العام في أن الضرورة تجوز له مخالفة شرط الواقف في المدة لكن يتقيد بقاؤها بمدة استحقاقه فإذا رجع الاستحقاق إلى غيره انفسخت إجارته لعدم ولايته على الغير لكن يبقى الكلام فيما إذا انفسخت على من يرجع المستأجر يقسط ما بقي من المدة من الأجرة والذي يظهر أنه يرجع على جهة الوقف؛ لأن ما أخذ منه لمصلحة عمارة الوقف فصار كالمأخوذ لذلك بالقرض فليحزر ذلك اه ع ش رشيدى بحذف. • قوله: (من جهة الخ) وقوله: (بمدة الخ) كُلهما متعلقان بتقيد ويصح تعلق الأول بنظره أيضًا. • قوله: (بمدة استحقاقه) أي ولو التزامًا ليشمل ما إذا كان نظره على قدر حصته اه رشيدى.

• قوله: (السابق) أي في قوله ولا يموت متولي الوقف اه ع ش عبارة النهاية وبما تقرّر عليم أنه لا منافاة بين هذا وما مر من عدم انفساؤها بموت متولي الوقف كما أوضح ذلك الوالد رحمه الله في فتاويه وبه يتدفع ما وقع لكثير من الشراح هنا اه. • قوله: (ويستطنه الخ) عطف على قرزته. • قوله: (فلا يصح إيجازه) بل الذي يؤجره الحاكم أو من ولاه الحاكم فلو لم يكن مولى من جهة الحاكم وأراد المستحق

سنة وكانت مدة الإيجار مائة أيضًا. • قوله: (أو غيره) أي كالحيض وفي شرح م ر. ومثل الاحتلام

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّهُ لَوْ أَجَرَهُ النَّاطِلُ وَلَوْ حَاكِمًا لِلْبَطْنِ الثَّانِي فَمَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ انْفَسَخَتْ
لَا تَنْتَقِلُ اسْتِحْقَاقُ الْمَنَافِعِ إِلَيْهِمْ وَالشَّخْصُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا ١ هـ وَيُمْكِنُ بِنَاؤُهُ عَلَى مَا
قَالَ شَيْخُهُ الْأَذْرَعِيُّ كَالْمُسْبِكِيِّ وَغَيْرِهِ أَنَّ مَنِ اسْتَأْجَرَ مِنْ أَبِيهِ وَأَقْبَضَهُ الْأَجْرَةَ ثُمَّ مَاتَ الْأَبُ
وَالابْنُ حَائِزٌ سَقَطَ حُكْمُ الْإِجَارَةِ فَإِنْ كَانَ عَلَى أَبِيهِ ذَنْبٌ ضَارِبٌ مَعَ الْفُرَمَاءِ وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ابْنٌ
آخَرُ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْجِرِ وَرَجَعَ بِنَصْفِ الْأَجْرَةِ فِي تَرْكَةِ أَبِيهِ وَرُدُّهُ بِأَنَّ هَذَا
مَبْنِيٌّ عَلَى مَرْجُوحٍ وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّيْخَيْنِ هُنَا أَنَّ الْإِجَارَةَ لَا تَنْفَسِخُ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ فِي
صُورَةِ الزَّرْكَشِيِّ (لَا) فِي (الصَّبِيِّ) فَلَا تَنْفَسِخُ لِإِنْيَاءِ الْوَلِيِّ تَصَرُّفُهُ عَلَى الْمَصْلَحَةِ مَعَ عَدَمِ تَقْيِيدِ

الْإِجَارِ فَعَلَرِيهٖ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ وَيَسْأَلَهُ التَّوْلِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ لِيَصِحَّ إِجَارُهُ وَعَلَى هَذَا لَوْ خَشِيَ
مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ تَغْرِيمَ دِرَاهِمٍ لَهَا وَقَعَ أَوْ تَوْلِيَةَ غَيْرِ الْمُسْتَحَقِّ مِمَّنْ يَخْصُلُ مِنْهُ ضَرَرٌ لِلْوَقْفِ فَيَنْبَغِي
أَنْ نَصِيحَ الْإِجَارَةَ مِنَ الْمُسْتَحَقِّ لِضَرُورَةِ قَلْبِرَاجِعِ ١ هـ ش. ٥. فَوُدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِخ) اَعْتَمَدَهُ شَرْحُ
الْمُنْهَجِ وَالْمُثْنِي. ٥. فَوُدَّ: (ضَارِبٌ) أَيِ بِالْأَجْرَةِ ١ هـ ش. ٥. فَوُدَّ: (وَلَوْ كَانَ مَعَهُ ابْنٌ الْإِخ) عَطَفَ بِحَسَبِ
الْمَعْنَى عَلَى قَوْلِهِ وَالْأَبْنُ حَائِزٌ. ٥. فَوُدَّ: (وَرَجَعَ) أَيِ الْمُسْتَأْجِرُ. ٥. فَوُدَّ: (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ
الْإِخ. ٥. فَوُدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْأَذْرَعِيِّ. ٥. فَوُدَّ: (وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الْإِنْفِسَاخِ) مَحَلُّ تَأْمُلٍ فَإِنَّ الْأَبَّ مُتَصَرِّفٌ
عَنْ نَفْسِهِ فِي مَنَفْعَةٍ مَمْلُوكَةٍ لَهُ وَلَا مَحْذُورٌ فِي انْتِقَالِ الْمِلْكِ إِلَى الْوَارِثِ مَسْلُوبَةِ الْمَنَفْعَةِ بِخِلَافِ النَّاطِلِ
فِي جَمِيعٍ مَا ذَكَرَ وَأَيْضًا فَعَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ فِي مَسْأَلَةِ الْوَقْفِ مَا الْحُكْمُ فِي الْأَجْرَةِ فَإِنْ قِيلَ يَقُورُ
بِهَا وَرَثَةُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَهُوَ غَرِيبٌ مَعَ عَدَمِ مِلْكِ مَوْرَثِهِمْ لِمَا قَابَلَهَا مِنَ الْمَنَفْعَةِ أَوْ الْبَطْنِ الثَّانِي فَمَا مَعْنَى
عَدَمِ الْإِنْفِسَاخِ فَلْيَتَأَمَّلْ فَإِنَّهُ لَا يَظْهَرُ لَهُ ثَعْرَةٌ إِلَّا فِي نَحْوِ الْإِيمَانِ ١ هـ سَيِّدُ عُمَرَ وَقَوْلُهُ وَأَيْضًا الْإِخ فِي سَمِ
نَحْوِهِ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ مِنْ قَوَائِدِ الْخِلَافِ إِذْ تُثَبِّتُ الْمَنَفْعَةُ عَنِ الْمُسْتَأْجِرِ وَعَدَمُهُ ١ هـ. قَالَ الْبُخَّارِيُّ وَقَدْ
يُجَابُ أَيِ عَنِ الْإِشْكَالِ الثَّانِي بِاخْتِيَارِ رُجُوعِ الْبَطْنِ الثَّانِي عَلَى تَرْكَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بِمَا يَخْصُهُ بَعْدَ الْمَوْتِ
مِنَ الْأَجْرَةِ إِذَا كَانَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْضَ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ وَلَا إِشْكَالَ بَعْدَ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ إِذْ رُجُوعُهُ لِجِهَةِ
تَبَيُّنِ كَوْنِهَا دَيْنًا عَلَيْهِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيِ الرُّجُوعِ بَقَاءُ الْإِجَارَةِ بَلَا أَجْرَةٍ إِذَا الْأَجْرَةُ فِي الْمَعْنَى هِيَ الْمُسْتَحَقَّةُ
لَهُ لَكِنْ لَا يَوْضَعُ أَتَاهَا عَلَيْهِ أَنْتَهَى طَبْلَاوِي ١ هـ.

٥. فَوُدَّ (سَيِّ): (لَا الصَّبِيِّ) وَلَوْ أَجَرَ الْوَلِيُّ مَالَ مَوْلَاهُ مُدَّةً مَعْلُومَةً ثُمَّ مَاتَ الْمَالِكُ أَيِ الْمَوْتِي فِي أَثْنَائِهَا

الْحَيْضُ فِي الْأَثْنَى ١ هـ. فَوُدَّ: (وَرُدُّهُ بِأَنَّ هَذَا الْإِخ) وَافَقَ م ر عَلَى الرَّدِّ. ٥. فَوُدَّ: (وَقِيَاسُهُ الْإِخ) وَافَقَ عَلَيْهِ م ر
بَقِيَ أَنَّ الْبَطْنَ الْأَوَّلَ بِمَا يَخْصُ مَا بَعْدَ الْمَوْتِ مِنَ الْأَجْرَةِ إِذَا كَانَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْضَ جَمِيعِ الْأَجْرَةِ أَوْ لَا
إِنْ قُلْنَا يَزْجَعُ أَشْكَلَ بَعْدَ انْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ وَلَزِمَ أَنْ تَبْقَى الْإِجَارَةُ بَلَا أَجْرَةٍ، وَإِنْ قُلْنَا لَا يَزْجَعُ أَشْكَلَ
بَيِّنٌ عَدَمُ اسْتِحْقَاقِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ لِمَا بَعْدَ مَوْتِهِ فَكَيْفَ تَبْقَى لَهُ الْأَجْرَةُ مَعَ تَبَيُّنِ عَدَمِ اسْتِحْقَاقِهِ الْمَنَفْعَةَ،
وَلَوْ صَحَّ هَذَا امْتَنَعَ رُجُوعُ الْبَطْنِ الثَّانِي عَلَى تَرْكَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فِيمَا تَقَدَّمَ عَنْ ابْنِ الرُّقْمَةِ وَشَيْخِنَا الشَّهَابِ
الرَّمْلِيِّ وَلَا تَخْلَصُ إِلَّا بِالتَّزَامِ الْإِنْفِسَاخِ أَوْ التَّزَامِ أَنَّهُ قَدْ تَبَقَّى الْإِجَارَةُ مَعَ سُقُوطِ الْأَجْرَةِ لِمَارِضِ

نَظَرِهِ وإفادته مجنون ورشد سفيه كبلوغ الصبي بالإنزال أما إذا بَلَغَ بالاحتلام سفيهًا فلا تنفسيخ قطعًا، وأما إذا أجزه مدة يُلْعَ فيها بالسِّنْ فتَبْطُلُ في الزَّائِدِ إن بَلَغَ رَشِيدًا. (و) الْأَصَحُّ (أنها تنفسيخ بانهدام الدار) كُلُّهَا ولو بفعل المُسْتَأْجِرِ لِزَوَالِ الْأَسْمِ وَقَوَاتِ الْمُنْفَعَةِ قَبْلَ اسْتِيفَائِهَا عَلَيْهَا إِذْ لَا تَحْصُلُ إِلَّا شَيْقًا فَشَيْقًا وَإِنَّمَا حَكَمْنَا فِيهَا بِالْقَبْضِ لِتَمَكُّنِ الْمُسْتَأْجِرِ مِنَ التَّصَرُّفِ فَتَنْفَسِيخُ بِالْكُلِّيَّةِ إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ قَبْلَ الْقَبْضِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ مُضِيِّ مُدَّةِ لَهَا أَجْرَةٌ وَإِلَّا فَبَقِيَ الْبَاقِي مِنْهَا دُونَ

بَطَلَتْ فيما بقي من المدة كما أفتى بذلك الوالد رحمته الله تعالى؛ لَأَنَّ وَلَايَتَهُ مَقْصُودَةٌ عَلَى مُدَّةِ مِلْكِ مَوْلَاهُ وَلَا وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ مِلْكُهُ إِلَيْهِ وَلَا نِيَابَةٌ فَأَشَبَهُ انْفِسَاخُ إِجَارَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بِمَوْتِهِ وَإِجَارَةُ أُمِّ وَلَدِهِ بِمَوْتِهِ وَالْمُعْتَلَقِ عَقْدَهُ بِصِفَةِ بُوجُودِهَا شَرْحُ م ر ه سَمَ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُ م ر وَإِجَارَةُ أُمِّ وَلَدِهِ بِمَوْتِهِ إلخ، أَيِ وَالصُّورَةُ أَنَّ التَّغْلِيْقَ وَالْإِبْلَادَ سَابِقَانِ عَلَى الْإِجَارَةِ اهـ. ة فُود: (سفيهًا) مُخْتَرَزٌ قَوْلُهُ رَشِيدًا.

ة فُود: (بِالاحتلام) أَيِ أَوْ بِالْحَيْضِ فِي الْأُنْثَى اهـ نِهَآيَةً. ة فُود: (فَتَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ نَعَمَ إِنْ بَلَغَ سَفِيهًا لَمْ تَبْطُلْ لِبَقَاءِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهِ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَ كَأَصْلِهِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ غَابَ مُدَّةٌ يَنْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ وَلَمْ يَعْلَمْ وَلَيْهِ أَتْلَعُ رَشِيدًا أَمْ لَا لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ اسْتِضْحَاحًا لِحُكْمِ الصَّغَرِ وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ الْحَاكِمُ، ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ اهـ. وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ إِذْ لَا تَرْفَعُ وَلَايَةُ الْوَلِيِّ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ رَشِيدًا وَلَمْ يَعْلَمْ م ر ه سَمَ عَلَى حَجِّ أَقْوَلِ قَضِيَّتِهِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ بُلُوغَهُ رَشِيدًا بَانَ ثَبُتُ ذَلِكَ بَيِّنَةً تَبَيَّنَ انْفِسَاخُهُ إِلَى حِينِ الْبُلُوغِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لَأَنَّ الْعِبْرَةَ فِي الشُّرُوطِ بِمَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَقَدْ بَانَ عَدَمُ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ اهـ ع ش. ة فُود: (كُلُّهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَتَبْطُلُ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَإِنَّمَا إِلَى أَمَّا. ة فُود: (وَلَوْ بِفَعْلِ الْمُسْتَأْجِرِ) وَيَلْزَمُهُ أَرُشٌ تَقْصِيهَا لَا إِعَادَةَ بَنَائِهَا اهـ ع ش. ة فُود: (لِزَوَالِ الْأَسْمِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُحْكَمَ دَائِرٌ مَعَ بَقَاءِ الْأَسْمِ وَزَوَالِهِ فَمَتَى زَالَ الْأَسْمُ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَمَا دَامَ بَاقِيًا فَلَا انْفِسَاخُ وَإِنْ فَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ فَلَا تَنْفَسِيخُ إِجَارَةُ الدَّارِ مَثَلًا إِلَّا بِزَوَالِ جَمِيعِ رُسُومِهَا إِذَا اسْمُهَا بَاقِي بَقَاءِ الرَّسْمِ، وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ وَأَنَّ الْمَدَارَ عَلَى بَقَاءِ الْمُنْفَعَةِ الْمَقْصُودَةِ وَعَدَمِهِ فَمَتَى فَاتَتْ الْمُنْفَعَةُ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الدَّارِ مَثَلًا مِنْ حَيْثُ كَوْنُهَا دَارًا انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ وَإِنْ بَقِيَ الْأَسْمُ اهـ رَشِيدِيُّ. ة فُود: (وَإِنَّمَا حَكَمْنَا إلخ) لَعَلَّهُ جَوَابٌ عَمَّا يَرَدُّ عَلَى قَوْلِهِ وَقَوَاتِ الْمُنْفَعَةِ إلخ مِنْ أَنَّهُ يُنَافِي لِحُكْمِكُمْ بِحُصُولِ قَبْضِهَا بِقَبْضِ مَحَلِّهَا. ة فُود: (إِنْ وَقَعَ ذَلِكَ) أَيِ انْهِدَامِ الْكُلِّ.

فَلْيُخَرِّزْ. ة فُود: (فَتَبْطُلُ فِي الزَّائِدِ إِنْ بَلَغَ رَشِيدًا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ نَعَمَ إِنْ بَلَغَ سَفِيهًا لَمْ تَبْطُلْ لِبَقَاءِ الْوِلَايَةِ عَلَيْهِ وَيُؤْخَذُ بِمَا ذَكَرَ كَأَصْلِهِ أَنَّ الصَّبِيَّ لَوْ غَابَ مُدَّةٌ يَنْلُغُ فِيهَا بِالسِّنِّ وَلَمْ يَعْلَمْ وَلَيْهِ أَتْلَعُ رَشِيدًا أَمْ لَا لَمْ يَكُنْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ اسْتِضْحَاحًا لِحُكْمِ الصَّغَرِ وَإِنَّمَا يَتَصَرَّفُ الْحَاكِمُ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ اهـ. وَالْمُعْتَمَدُ خِلَافُهُ إِذْ لَا تَرْفَعُ وَلَايَةُ الْوَلِيِّ بِمُجَرَّدِ بُلُوغِهِ بَلْ بِالْبُلُوغِ رَشِيدًا وَلَمْ يَعْلَمْ م ر. (فَرُغَ) : أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِيمَا لَوْ أَجَرَ الْوَلِيُّ مَالَ الصَّبِيِّ مُدَّةً فَمَاتَ الصَّبِيُّ فِي أَثْنَائِهَا تِلْكَ الْمُدَّةُ بِانْفِسَاخِ الْإِجَارَةِ؛ لَأَنَّ وَلَايَتَهُ عَلَى مَالِهِ مَقْصُودَةٌ عَلَى مُدَّةِ وَلَايَتِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ زَالَتْ بِالْمَوْتِ وَلَا وَلَايَةٌ لَهُ عَلَى مَنْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ إِلَيْهِ وَلَا نِيَابَةٌ لَهُ عَنْهُ فَأَشَبَهُ انْفِسَاخُ إِجَارَةِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ بِمَوْتِهِ وَإِجَارَةُ أُمِّ

الماضي فيأتي فيه ما مر من التوزيع أما انهدام بعضها فيتخير به المستأجر ما لم يبادر المؤجر
وئصلحها قبل مضي زمن لا أجره له وعلى هذا الانهدام يحتمل ما قاله إن تخريب المستأجر
يُخَيَّرُهُ فَأَرَادَ تَخْرِيبًا يَحْصُلُ بِهِ تَقْيُّبُ فَقَطْ وَتَعَطُّلُ الرِّحَا بِانْقِطَاعِ مَائِهَا وَالْحِمَامِ لِنَحْوِ خَلَلٍ
أَبْنَيْتِهَا أَوْ نَقْصِ مَاءٍ بِفَرِهَا يَفْسُخُهَا عَلَى مَا قَالَاهُ وَاعْتَرِضَا بِأَنَّهُ مَبْنِيٌّ عَلَى الضَّعِيفِ فِي الْمَسْأَلَةِ
بَعْدَهُ وَجِبَابٌ بِحَمَلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا تَعَدَّرَ سَوْقُ الْمَاءِ إِلَيْهَا مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ كَمَا يُرِيدُ لِذَلِكَ
قَوْلُهُمُ الْآتِي لِإِمْكَانِ سَفْيِهَا بِمَاءٍ آخَرَ وَأَمَّا نَقْلُهُمَا عَنْ إِطْلَاقِ الْجُمْهُورِ فِيمَا لَوْ طُرَأَتْ أَتْنَاءُ
الْمُدَّةِ أَفَّةٌ بِسَاقِيَةِ الْحِمَامِ الْمُؤَجَّرَةِ عَطَلَتْ مَاءَهَا

• فَوُدَّ: (مَا مَرَّ) أَي فِي أَوَّلِ الْفَضْلِ. • فَوُدَّ: (فَيَتَخَيَّرُ بِهِ الْمُسْتَأْجِرُ الْخ) ثُمَّ إِنْ كَانَ الْمُتَهْدِمُ مِمَّا يُفْرَدُ
بِالْمَقْدِ كَيِّبَ مِنَ الدَّارِ الْمُكْتَرَاةِ انْفَسَخَتْ فِيهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّمِيرِيُّ وَهُوَ مَاخُودٌ مِمَّا سَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ
فِيمَا إِذَا غَرِقَ بَعْضُ الْأَرْضِ الْخ وَحَيْثُ يَتَقَيُّ التَّخْيِيرُ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الدَّارِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَهْدِمُ مِمَّا لَا يُفْرَدُ
بِالْمَقْدِ كَسُقُوطِ حَائِطٍ بَيَّنَّ الْخِيَارُ فِي الْجَمِيعِ إِنْ لَمْ يُبَادِرِ الْمُكْرِي بِالْإِضْلَاحِ وَهَذَا مَحْمُولٌ عَلَى كَلَامِ الشَّارِحِ
بِذَلِيلِ تَقْيِيدِهِ الْمَذْكُورِ اه رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (لَا أَجْرَةَ لَهُ) صَوَابُهُ لَهُ أَجْرَةٌ اه رَشِيدِي. • فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا
الْإِنْهَادِ) أَي انْهَادِ الْبُقْصِ. • فَوُدَّ: (يُخَيَّرُهُ) أَي الْمُسْتَأْجِرُ. • فَوُدَّ: (تَقْيِبُ فَقَطْ) أَي لَا هَذَا الْكُلِّ اه
مُنْفِي. • فَوُدَّ: (وَتَعَطُّلُ الْخ) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ يَفْسُخُهَا. • فَوُدَّ: (الرِّحَا) بِالْفِ كَمَا فِي أَصْلِهِ اه سَيِّدُ عَمَرٍ.
• فَوُدَّ: (أَوْ نَقْصِ مَاءٍ بِفَرِهَا) وَالصُّورَةُ أَنَّهَا تَعَطَّلَتْ بِذَلِكَ كَمَا هُوَ فَرَضُ الْمَسْأَلَةِ فَلَا حَاجَةَ لِمَا تَرَجَاهُ
الشُّهَابُ سَمِ بِقَوْلِهِ لَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصًا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ وَالْأَفْلَا وَجْهٌ لِلْإِنْفِسَاخِ انْتَهَى اه رَشِيدِي.
• فَوُدَّ: (يَفْسُخُهَا) أَي تَنْفِيسُ الْإِجَارَةَ بِذَلِكَ. • فَوُدَّ: (وَاعْتَرِضَا) الْآتِسُّبُ الْإِفْرَادُ. • فَوُدَّ: (فِي الْمَسْأَلَةِ
الْخ) أَي مَسْأَلَةِ انْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ. • وَفَوُدَّ: (يَعْدُّ) أَي يَغْدُ قَوْلُهُ وَأَنَّهَا تَنْفِيسُ بِانْهَادِ الدَّارِ اه كُرْدِي.
• فَوُدَّ: (وَجِبَابٌ بِحَمَلٍ الْخ) هَذَا الْجَوَابُ لَا يَتَأْتِي فِي صُورَةِ نَحْوِ خَلَلٍ أُنْبِيَةِ الْحِمَامِ إِلَّا أَنْ يُصَوَّرَ بِخَلَلٍ
يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ سَمِ وَسَيِّدُ عَمَرٍ وَالْأَوَّلَى يَتَعَدَّرُ إِضْلَاحُهُ قَبْلَ مَضِيِّ زَمَنِ لَهُ أَجْرَةٌ. • فَوُدَّ: (بِخَمَلٍ هَذَا)
أَي مَا قَالَاهُ فِي تَعَطُّلِ الرِّحَا وَالْحِمَامِ بِمَا ذَكَرَ. • فَوُدَّ: (سَوْقُ مَاءٍ إِلَيْهَا) الْأَوَّلَى الشُّبَّةُ. • فَوُدَّ: (الْآتِي) أَي
فِي مَسْأَلَةِ انْقِطَاعِ مَاءِ الْأَرْضِ. • فَوُدَّ: (وَأَمَّا نَقْلُهُمَا) مُبْتَدَأُ خَبَرِهِ قَوْلُهُ فَمُعْتَرِضٌ. • فَوُدَّ: (عَطَلَتْ الْخ)
نَعْتُ لَأَفَوْ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصَهُ بِحَيْثُ نَقَصَ الْإِنْتِفَاعُ وَلَمْ يَتَقَبَّ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا لَوْ عَطَلَتْهُ رَأْسًا بِحَيْثُ تَعَدَّرَ
الْإِنْتِفَاعُ فَيَتَبَنَّى الْإِنْفِسَاخُ أَخَذًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا مَعَ الَّذِي أَجَابَ بِهِ فِيهَا سَمِ عَلَى حَيْثُ اه ع ش.

وَلَدِهِ بِمَوْنِهِ وَالْمَعْلُومَاتُ عَنْهُ بِصِفَةِ بُجُودِهَا. • فَوُدَّ: (وَعَلَى هَذَا الْإِنْهَادِ) أَي انْهَادِ بَعْضِهَا ش. • فَوُدَّ: (أَوْ
نَقْصِ مَاءٍ بِفَرِهَا) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصًا يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ وَالْأَفْلَا وَجْهٌ لِلْإِنْفِسَاخِ.
• فَوُدَّ: (وَجِبَابٌ بِخَمَلٍ هَذَا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَهَذَا لَا يَتَأْتِي فِي صُورَةِ نَحْوِ خَلَلٍ أُنْبِيَةِ الْحِمَامِ إِلَّا أَنْ
يُصَوَّرَ بِخَلَلٍ يَتَعَدَّرُ مَعَهُ الْإِنْتِفَاعُ. • فَوُدَّ: (عَطَلَتْ مَاءَهَا) لَعَلَّ الْمُرَادَ نَقْصَهُ بِحَيْثُ نَقَصَ الْإِنْتِفَاعُ وَلَمْ
يَتَقَبَّ بِالْكُلِّيَّةِ أَمَّا لَوْ عَطَلَتْهُ رَأْسًا بِحَيْثُ تَعَدَّرَ الْإِنْتِفَاعُ فَيَتَبَنَّى الْإِنْفِسَاخُ أَخَذًا مِنَ الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا مَعَ الَّذِي

التَّخِيرُ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمَثْلِهَا أَجْرَةٌ أَوْ لَا وَعَنِ الْمُتَوَلَّى عَدَمُهُ إِذَا بَانَ الْعَيْبُ، وَقَدْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمَثْلِهَا أَجْرَةٌ وَقَالَا إِنَّهُ الْوَجْهُ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ فِي بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ فَمُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَا أَطْلَقَهُ الْجُمْهُورُ وَصَرَّحًا بِنَظِيرِهِ فِي مَوَاضِعَ تَبَعًا لَهُمْ مِنْهَا قَوْلُهُمْ لَوْ عَرَضَ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ مَا يَنْقُصُ الْمَنْفَعَةُ كَحَلْلِ بِحَتَايَ لِمِصَارَةٍ وَحُدُوثِ ثَلَجٍ بِسَطْحٍ حَدَثَ مِنْ تَرْكِهِ عَيْبٌ وَلَمْ يُيَادِرِ الْمُؤَجَّرُ لِإِصْلَاحِهِ تَخِيرُ الْمُسْتَأْجِرُ وَقَوْلُهُمْ لَوْ اكْتَرَى أَرْضًا فَفَرَّقَتْ وَتَوَقَّعَ انْجِسَارَ الْمَاءِ فِي الْمُدَّةِ تَخِيرُ وَغَيْرُ ذَلِكَ مَعَ تَصَرُّيهِمْ بِأَنَّ الْخِيَارَ عَلَى التَّرَاخِي فِيهَا إِذَا كَانَ الْعَيْبُ بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا فَهَذَا مِنْهُمْ كَالضَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ وَإِنْ مَضَتْ مُدَّةٌ لِمَثْلِهَا أَجْرَةٌ بَلْ صَرَّحَا فِي الْكَلَامِ عَلَى فَوَاتِ الْمَنْفَعَةِ وَعَلَى مَا إِذَا أَجَرَ أَرْضًا فَفَرَّقَتْ بِسَبِيلٍ عَلَى أَنَّ مَا مَرَّ عَنْهُمَا فِي نَقْصِ مَاءٍ بِثَرِّ الْحِمَامِ

• فَوَدَّ: (التَّخِيرُ) مَفْعُولٌ تَقْلُهَا. • فَوَدَّ: (وَعَنِ الْمُتَوَلَّى) عَطَفَ عَلَى مِنْ إِبْطَالِ الْجُمْهُورِ.
 • وَفَوَدَّ: (عَدَمُهُ) أَيَّ عَدَمِ التَّخِيرِ عَطَفَ عَلَى التَّخِيرِ. • فَوَدَّ: (إِذَا بَانَ الْعَيْبُ) أَرَادَ بِهِ الْآفَةُ بِسَاقِيَةِ الْحِمَامِ أَمْ كُرْدِي. • فَوَدَّ: (وَقَالَا إِنَّهُ) أَيَّ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. • فَوَدَّ: (لَا تَنَ) أَيَّ الْفَسْخِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى التَّخِيرِ (فَسَخَ فِي بَعْضِ الْمَعْقُودِ عَلَيْهِ) يُفْلَمُ مِنْهُ أَنَّهُ قَرَضَ الْخِلَافَ بَيْنَ الْمُتَوَلَّى وَالْجُمْهُورِ فِيهَا إِذَا أَرَادَ أَنْ يَفْسَخَ فِي الْبَاقِي مِنَ الْمُدَّةِ فَقَطَّ أَمَّا الْفَسْخُ فِي الْجَمِيعِ فَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ الْمُتَوَلَّى وَالْجُمْهُورِ وَبِهِ صَرَّحَ فِي الرُّضَةِ أَمْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (فَمُعْتَرَضٌ الْخ) لَا يَخْفَى أَنَّ الْمُعْتَرَضَ إِنَّمَا هُوَ قَوْلُهُمَا فِي كَلَامِ الْمُتَوَلَّى إِنَّهُ الْوَجْهَ فَقَطَّ وَلَيْسَ الْمُعْتَرَضُ تَقْلُهُمَا لِكَلَامِ الْجُمْهُورِ وَالْمُتَوَلَّى كَمَا يُفِيدُهُ السِّيَاقُ فَكَانَ يَنْبَغِي خِلَافَ هَذَا التَّعْبِيرِ أَمْ رَشِيدِي أَيَّ كَانَ يَقُولُ وَأَمَّا قَوْلُهُمَا فِيهَا نَقْلَهُ عَنْ الْمُتَوَلَّى فِيهَا لَوْ طَرَأَتْ أَثْنَاءَ الْمُدَّةِ آفَةٌ الْخ مِنْ عَدَمِ التَّخِيرِ إِذَا بَانَ الْعَيْبُ الْخ أَنَّهُ الْوَجْهَ؛ لِأَنَّهُ فَسَخَ الْخ فَمُعْتَرَضٌ بِأَنَّ الْوَجْهَ مَا نَقْلَهُ عَنْ إِبْطَالِ الْجُمْهُورِ فِيهِ مِنَ التَّخِيرِ مَضَتْ مُدَّةٌ الْخ وَصَرَّحَا بِنَظِيرِهِ الْخ. • فَوَدَّ: (مِنْهَا قَوْلُهُمْ) لَعَلَّ الْأَنْسَبَ لِمَا قَبْلَهُ هُنَا وَفِيهَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَقَوْلُهُمْ تَضَرُّيهِمْ وَقَوْلُهُ مِنْهُمْ تَشْبِيهُ الضَّمِيرِ. • فَوَدَّ: (بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ) خَرَجَ مَا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ وَفِي الرُّضِ وَإِنْ رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِعَيْبٍ مُتَوَقَّعٍ زَوَالُهُ لَمْ يَنْقُطْ خِيَارُهُ وَإِلَّا انْقَطَعَ أَمْ سَم.
 • فَوَدَّ: (كَمَا فِي مَسْأَلَتِنَا) هِيَ تَعَطَّلَ الرَّحَى بِانْقِطَاعِ مَائِهَا أَمْ ع شِ الْأَوَّلَى طُرُو الْآفَةِ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ بِسَاقِيَةِ الْحِمَامِ الْخ.
 • فَوَدَّ: (فَهَذَا مِنْهُمْ كَالضَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ) لَكِنْ يَنْبَغِي تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا امْتَكَّنَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ رَأْسًا فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِهِ وَتَعَطَّلَ الرَّحَى الْخ سَم عَلَى حَقِّ أَمْ ع شِ.

أَجَابَ بِهِ فِيهَا. • فَوَدَّ: (وَعَنِ الْمُتَوَلَّى عَدَمُهُ الْخ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّضِ عَنْهُمَا فَالْوَجْهَ مَا ذَكَرَهُ الْمُتَوَلَّى الْخ. • فَوَدَّ: (بِحَيْثُ يُرْجَى زَوَالُهُ) خَرَجَ مَا لَا يُرْجَى زَوَالُهُ وَفِي الرُّضِ آجَرَ الْبَابِ، وَإِنْ رَضِيَ الْمُسْتَأْجِرُ بِعَيْبٍ مُتَوَقَّعٍ زَوَالُهُ لَمْ يَنْقُطْ خِيَارُهُ وَإِلَّا انْقَطَعَ انْتَهَى. • فَوَدَّ: (فَهَذَا مِنْهُمْ كَالضَّرِيحِ فِي التَّخِيرِ الْخ) لَكِنْ يَنْبَغِي تَصْوِيرُهُ بِمَا إِذَا امْتَكَّنَ الْإِنْتِفَاعُ فِي الْجُمْلَةِ أَمَّا إِذَا تَعَدَّرَ رَأْسًا فَيَنْبَغِي الْإِنْفِسَاخُ أَخْذًا مِنْ

يقتضي الانفساخ في مسألتنا فضلاً عن التخيير فقولهما عن مقالة المتولي إنها الوجه أي من حيث المعنى على ما فيه أيضاً لا من حيث المذهب (لا انقطاع ماء أرض استؤجرت لإجارة) فلا تنفسخ به لبقاء اسم الأرض مع إمكان سقيها بماء آخر ومن ثم لو غرقت هي أو بعضها بماء لم يتوقع انحساره مدة الإجارة أو أوان الزرع انفسخت في الكل في الأولى وفي البعض في الثانية ويختار حيثيذ على التراخي ووهم من قال على الفور والحق بذلك أخذاً من العلة أنه لو لم يمكن سقيها بماء أصلاً انفسخت وهو ظاهر مؤيد لما قررته في نقص ماء بئر الحمام (بل

فود: (يقتضي الانفساخ في مسألتنا) فلتصور بما إذا أمكن سق الماء إليها وإلا فليترجم الانفساخ اه سم وقوله سق الماء أي الماء الأول أو غيره حالاً. فود: (في مسألتنا) هي ما لو طرأت أثناء المدة آفة بساقية الحمام المؤجرة اه ع ش. فود: (فقولهما) في أصل الشارح بقوليهما بالباء فليتاأمل اه سيد عمر أقول لا يظهر له وجه. فود: (هن مقالة المتولي إلخ) عن بمعنى بعد أو في. فود: (إنها إلخ) مقول القول. فود: (أي من حيث المعنى) خبره قال النهاية ونقله سم عن الشهاب الزملي أو يحتمل قولهما المذكور على ما إذا كانت الأجرة عبداً أو بهيمة أو ما يؤدي إلى التقيص اه. فود: (فلا تنفسخ) إلى قوله على التراخي في النهاية. فود: (في الأولى) أي غرق الكل وقوله: (في الثانية) أي غرق البعض. فود: (حيثيذ) أي حين الانفساخ في البعض بقرره. فود: (على التراخي) خلافاً للنهاية والمعنى عبارتهما واللفظ للأول ويختار حيثيذ على الفور؛ لأنه خيار تفريق صفة لا خيار عيب إجارة كما أفتى بذلك الوالد رحمه الله تعالى وغلط من قال إنه على التراخي لاشتباه المسألة عليه اه قال سم ويؤيد الفورية قولهم في التوجيه، وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك اه.

فود: (ووهم من قال إلخ) يعني الشهاب الزملي كما مر. فود: (والحق) إلى قوله ويمّا يختار به في النهاية. فود: (بذلك) أي بقرق الأرض بماء لم يتوقع انحساره إلخ اه كزدي. فود: (من العلة) أي قوله لبقاء اسم الأرض مع إمكان سقيها إلخ. فود: (انفسخت) اعتمدته المعنى أيضاً.

قوله وتطل الرحى إلى قوله وجاب إلخ. فود: (يقتضي الانفساخ في مسألتنا) فلتصور بما إذا أمكن سق الماء إليها وإلا فليترجم الانفساخ. فود: (فقولهما عن مقالة المتولي إلخ) في هامش شرح الروض بخط شيخنا الشهاب الزملي أنه يحتمل على ما إذا كانت الأجرة عبداً أو بهيمة أو يؤدي إلى التقيص انتهى م ر. فود: (مع إمكان سقيها بماء آخر) قال في شرح الروض وقصيته أنه إذا لم يمكن زراعتها بغيره تنفسخ الإجارة وهو ظاهر وسبأتي نظيره في انقطاع ماء الحمام انتهى. فود: (ووهم من قال على الفور) أفتى شيخنا الشهاب الزملي بأنه على الفور قال لأنه خيار تفريق الصفة لا خيار عيب إجارة وهو لا يكون إلا على الفور وأقول يؤيد قولهم أنه على التراخي قولهم في التوجيه وذلك يتكرر بتكرار الزمان إذ التفريق لا يتكرر كذلك وفي الروض آخر الباب، وإن رضي المستأجر بعيب متوقع زواله لم يقطع خياره وإلا انقطع انتهى فالخيار في متوقع الزوال على التراخي.

يُثْبِتُ) به (الخيار) للغيب ما لم يُبادر المؤجّر قبل مُضي ما مرّ ويسوق إليها ما يكفيها ولا يكفي وعده بذلك على الأوجه قال الماورديّ وحيث ثَبِتَ الخيارُ هنا فهو على التراخي؛ لأنّ سببته تقدّر قبض المنفعة أي أو بعضها وذلك بتكرّر تكرّر الزمان ومما يتخيّر به أمّصاً ما لو استأجر محلاً لدوابّه فوقه المؤجّر مسجداً فيمتنع عليه تنجيسه وكلّ مُقدّر له من حيثيّ ويتخيّر فإن اختار البقاء انتفع به إلى مُضي المدة أي إن كانت المنفعة المُستأجرة لها تجوز فيه وإلا كاستئجاره لوضع نجس به تغيّر إنداله بمثله من الطاهر وامتنع على الواقف وغيره الصلاة ونحوها فيه بغير إذن المُستأجر وحيثيّ يُقال لنا مسجد منفعته مملوكة ويمتنع نحو صلاة واعتكاف به من غير إذن مالك منفعته.

(وعصب) غير المؤجّر

• قوله: (للفي) إلى قوله ومما يُخيّر في المُعني إلا قوله ولا يخفي إلى وحيث. • قوله: (ما مرّ) أي مدة لمثلها أجرة. • قوله: (ويسوق) بالجزم عطفاً على يُبادر فكان يتبيّن أن يسقط الواز ويوصل القاف بالسین. • قوله: (ولا يخفي وهذه إلخ) أي لا يسقط خياره بوعده بسوق الماء فلو أخر الفسخ اغتماًداً على وعده بذلك ثم لم يتفق له سوق جاز له الفسخ اهـ ع ش. • قوله: (قال الماورديّ إلخ) عبارة النهاية والخيار في هذا الباب حيث ثَبِتَ فهي على التراخي كما قاله الماورديّ اهـ قال ع ش قول م ر على التراخي أي إلا إذا كان سببه تفریق الصفقة كما مرّ قريباً اهـ أي في النهاية خلافاً للتحفة. • قوله: (من حيثيّ) أي حين وقبته مسجداً. • قوله: (أي إن كانت المنفعة إلخ) انظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب اهـ سم وقد يُجاب بأنه أشار به إلى أن قوله للدواب مُجرّد مثال فمثله الاستئجار لمطلبي الانتفاع في ثبوت الخيار وما يتفرّع عليه. • قوله: (تعيّن إنداله) اعتمد م ر اهـ سم.

• قوله: (ونحوها) أي كالاغتكاف والقراءة. • قوله: (يُقال إلخ) أي على طريق اللغز.

• قول (سني) (وعصب الذابّة) أي ونذها اهـ مُعني. • قوله: (غير المؤجّر) إلى قوله ولا يُنافيه في النهاية إلا قوله وقبته إلى وأما. • قوله: (غير المؤجّر) احتزّز به عن المؤجّر كما ذكره بقوله آتياً وأما عصب المؤجّر إلخ وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجّر؛ لأنّ عصب المؤجّر يأتي في قوله ولو أكرى عينا مدة ولم يُسلمها إلخ وفي بحث؛ لأنّ ما هنا موصوّر بما إذا لم يستغرق الغضب المدة بدليل

• قوله: (أي إن كانت المنفعة إلخ) انظر هذا التفصيل مع فرض أن الاستئجار للدواب. • قوله: (تعيّن إنداله إلخ) اعتمد م ر. • قوله: (غير المؤجّر) احتزّز عن المؤجّر كما ذكره بقوله آتياً وأما عصب المؤجّر لها إلى قوله كما يأتي وحاصله الإشارة إلى أن كلامه هنا في غير المؤجّر؛ لأنّ عصب المؤجّر يأتي في قول المُصنّف آتياً ولو أكرى عينا مدة ولم يُسلمها حتى مَضَتْ انفسخت وفيه بحث؛ لأنّ ما هنا موصوّر بما إذا لم يستغرق الغضب المدة بدليل التخيير إذ لو استغرقها انفسخت وما يأتي موصوّر بما إذا استغرق المدة كما صرح به هناك وحكم بالانفساخ فلم يتوارّد ما هنا ونمّ على محلّ واحد حتى يُقيد ما

لِنَحْوِ (الدَّائِيَةِ وَإِبَاقِ الْعَبْدِ) فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ قُدِّرَتْ بِمُدَّةٍ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيطٍ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَكَانَ الْقَصْبُ عَلَى الْمَالِكِ (تُفْهِمُ الْخِيَان) مَا لَمْ يُبَادِرْ بِالرُّدِّ كَمَا مَرُّ وَذَلِكَ لِتَقْدِيرِ الْاسْتِيفَاءِ فَإِنْ فَسَخَ فَوَاضِحٌ وَإِنْ أَجَارَ وَلَمْ يَرُدِّ حَتَّى انْقَضَتْ الْمُدَّةُ انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنَ الْمُسَمَّى أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ فَيُلْزَمُ الْمُؤْجَرُ الْإِبْدَالُ فِيهَا فَإِنْ امْتَنَعَ اسْتَأْجَرَ الْحَاكِمُ عَلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُقَيَّنُّ عَمَّا فِيهَا كَمُقَيَّنِّ الْعَقْدِ فَيَتَلَفُّهُ بِنَفْسِهِ تَنْفِيسُ التَّعْيِينِ لَا أَصْلَ الْعَقْدِ وَقِيْدُهُ الْمَاوَرِدِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يُقَدَّرْ بِزَمَنِ وَلَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ وَأَمَّا إِجَارَةُ عَيْنٍ قُدِّرَتْ بِعَمَلٍ فَلَا تَنْفَسِخُ بِنَحْوِ غَضَبِهِ بَلْ

التَّخْيِيرِ وَمَا يَأْتِي مَصُورٌ بِمَا إِذَا اسْتَقَرَّقَ الْمُدَّةُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ هُنَا وَحَكَّمَ بِالْإِنْفِصَاحِ فَلَمْ يَتَوَارَدَا عَلَى مَحَلٍّ وَاجِدٍ حَتَّى يَقْبَدَ مَا هُنَا بِغَيْرِ الْمُؤْجَرِ بَلِ الْوَجْهُ إِطْلَاقُ مَا هُنَا حَتَّى يَشْمَلَ الْمُؤْجَرُ أَيْضًا لِمُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ ه. س. م. قُود: (لِنَحْوِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِغَضَبِ ش. ه. س. م. قُود: (فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَمَّا لَوْ غَضَبُهَا فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ وَلَيْسَ إِلَى وَقِيْدِهِ. ه. قُود: (وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ) لَيْسَ بِقَيْدٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي ه. وَعِبَارَةٌ ع. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْكُرْدِي أَيْ قَدْ غَاصِبَ أَنْ الْغَضَبُ مِنَ الْإِلَاحِ سِوَاهُ أَخَذَ مِنْ يَدِهِ أَوْ مِنْ يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ ه. وَعِبَارَةٌ ع. ش. الظَّاهِرُ أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا غَضِبَتْ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ لِأَجْلِ كَوْنِهَا مَنَسُوبَةً إِلَى الْمَالِكِ كَمَا يَكُونُ بَيْنَ الْغَاصِبِ وَبَيْنَ الْمَالِكِ مَا يُعْجِلُهُ عَلَى غَضَبِهَا لِكَوْنِهَا حَقًّا لِلْمَالِكِ كَعَدَاوَةٍ بَيْنَهُمَا وَأَنَّ الْمُرَادَ بِغَضَبِهَا عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ أَنَّهَا غَضِبَتْ مِنْهُ لَكِنْ لِعَدَاوَةِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ الْغَاصِبِ ه. قُود: (مَا لَمْ يُبَادِرْ) أَيْ الْمُؤْجَرُ. ه. قُود: (كَمَا مَرُّ) أَيْ قَبْلَ مُضِيِّ زَمَنِ لِمِثْلِهِ أَجْرَةٌ. ه. قُود: (فَوَاضِحٌ) أَيْ فَيَسْتَقِرُّ قِسْطُ مَا اسْتَوْفَاهُ مِنَ الْمُسَمَّى بِالنَّظَرِ لِأَجْرَةِ الْمِثْلِ.

ه. قُود: (فَيَسْتَقِرُّ الْخ) فَإِنْ اسْتَقَرَّقَ الْغَضَبُ أَيْ أَوْ الْإِبَاقُ جَمِيعُ الْمُدَّةِ انْفَسَخَتْ فِي الْجَمِيعِ وَإِنْ زَالَ وَبَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ شَيْءٌ ثَبَتَ الْخِيَارُ لِلْمُسْتَأْجِرِ لِتَفْرِيطِ الصَّفَقَةِ عَلَيْهِ وَالْخِيَارُ عَلَى الْفَوْرِ ه. ع. ش. عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَإِذَا فَسَخَ انْفَسَخَ فِيمَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ وَفِيمَا مَضَى الْخِلَافُ السَّابِقُ فِي مَوْتِ الدَّائِيَةِ وَإِنْ أَجَارُوا التَّقْدِيرَ بِالْعَمَلِ اسْتَوْفَاهُ مَتَى قَدَّرَ عَلَيْهِ أَوْ بِالزَّمَانِ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ فِيمَا انْقَضَى مِنْهُ أَيْ فَتَسْقُطُ حِصَّتُهُ مِنَ الْمُسَمَّى وَاسْتَعْمَلَ الْعَيْنُ فِي الْبَاقِي فَإِنْ لَمْ يَفْسَخْ وَانْقَضَتْ الْمُدَّةُ انْفَسَخَتْ الْإِجَارَةُ ه. بِحَذْفٍ.

ه. قُود: (أَمَّا إِجَارَةُ الذَّمَّةِ الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِهِ فِي إِجَارَةِ عَيْنٍ. ه. قُود: (فَيُلْزَمُ الْمُؤْجَرُ الْإِبْدَالُ الْخ) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ وَإِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِ الْمُسْتَأْجِرِ س. م. ع. ش. ه. قُود: (وَقِيْدُهُ) أَيْ لُزُومُ الْإِبْدَالِ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ وَعَدَمُ انْفِصَاحِهَا. ه. قُود: (وَالَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ) فَسَاوَتْ إِجَارَةَ الْعَيْنِ ه. س. م. قُود: (فَلَا تَنْفَسِخُ الْخ) أَيْ وَلَا خِيَارَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ لَوْ لَمْ يَقْدَرْ مُدَّةُ الْخ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي الْخ وَصَرَّحَ بِهِ فِي

هنا بِغَيْرِ الْمُؤْجَرِ بَلِ الْوَجْهُ إِطْلَاقُ مَا هُنَا حَتَّى يَشْمَلَ الْمُؤْجَرُ أَيْضًا لِمُسَاوَاتِهِ لِغَيْرِهِ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ.

ه. قُود: (لِنَحْوِ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِ الْمُغْنَى غَضَبُ ش. ه. قُود: (وَكَانَ الْغَضَبُ عَلَى الْمَالِكِ) أَيْ بَانَ غَضِبَتْ مِنْ يَدِهِ. ه. قُود: (مَا لَمْ يُبَادِرْ الْخ) كَذَا الْمُتَنُّ الْآتِي م. ر. ه. قُود: (فَيُلْزَمُ الْمُؤْجَرُ الْإِبْدَالُ فِيهَا) قَضِيَّةُ الصَّنِيعِ وَإِنْ كَانَ بِتَفْرِيطِ الْمُسْتَأْجِرِ. ه. قُود: (وَالَا انْفَسَخَتْ بِمُضِيِّهِ) فَسَاوَتْ إِجَارَةَ الْعَيْنِ. ه. قُود: (فَلَا تَنْفَسِخُ بِنَحْوِ غَضَبِهِ) أَيْ وَلَا خِيَارَ كَمَا يُؤْخَذُ مِمَّا يَأْتِي فِي شَرْحِ لَوْ لَمْ يَقْدَرْ مُدَّةُ الْخ مِنْ قَوْلِهِ وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي الْخ

يستوفيه متى قدر عليه كتمن حال أخر قبضه وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر فيسقط خياره وبلزمه المسمى قاله المازدي وأما لو غصبها على المستاجر من يده فلا خيار ولا فسخ على ما بحثه ابن الرفعة أخذاً من النص واستشهد له القرني بما فيه نظر وقال الأذرعى إنه مشكل وما أظن الأصحاب يستحون به وأما غصب المؤجر لها بعد القبض أو قبله بأن امتنع من تسليمها فيفسخها كما يأتي.

(تنبيه) سُئِلَتْ عَمَّنِ اكْتَرَى لِحِمْلٍ مَرِيضٍ مِنَ الطَّائِفِ إِلَى مَكَّةَ، وَقَدْ عُيِّنَ فِي الْعَقْدِ فَمَاتَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ فَهَلْ يُلْزَمُهُ حَمْلُهُ مِثْلًا إِلَيْهَا ؟ فَتَوَقَّفْتُ إِلَى أَنْ رَأَيْتُ نَصَّ الْبَوَيْطِيِّ الشَّائِقِ قَبِيلَ أَوَّلِ فَصْلِ مِنْ هَذَا الْكِتَابِ الْمُصَرَّحَ بِأَنَّ الْمِثْلَ أَثْقَلُ مِنَ الْحَيِّ فَأَخَذْتُ مِنْهُ أَنَّ لِمَنْ اسْتَوْجَرَ لِحِمْلٍ حَيٍّ مَسَافَةً مَعْلُومَةً فَمَاتَ فِي أَثْنَائِهَا وَأَرَادَ وَإِثْنُهُ نَقْلَهُ إِلَيْهَا وَجَوَّزَنَاهُ كَأَن كَانَ بِقُرْبِ مَكَّةَ وَأَمَرَ تَغْيِيرَهُ فَسَخَ الْإِجَارَةَ لَطَرَوْ مَا يُشَبِّهِ الْعَيْبَ فِي الْمَحْمُولِ وَهُوَ مَزِيدُ ثِقَلِهِ الْجَسَدِيِّ أَوْ الْمَعْنَوِيِّ عَلَى الدَّائِمَةِ

شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للمراوزة اه سم أقول ظاهر إطلاق المصنف وصريح المغني هنا أن له الخيار ويصرح به أيضاً ما يأتي قبيل قول المصنف ومتى قبض الخ من قول الشارح كالتهاية والمغني وخارج بتركها ما لو حرب بها ففي إجارة العين يتخير الخ ويدفع المناقاة بين هذا وبين ما يأتي في شرح ولو لم يقدر مدة الخ بأن ما هنا فيما بعد التسليم وما يأتي فيما قبله والتضرر في الأول أشد لا سيما إذا كان نحو الغصب في السفر فليراجع. قود: (قبضه) نائب فاعل أخر. قود: (وقال الأذرعى الخ) إطلاق الشيخ في شرح منتهجه يقتضي ثبوت الفسخ والخيار سواء كان الغصب في يد المستاجر على المالك أو المستاجر ويوافق ما قاله الأذرعى وهو المقتصد اه ع ش. قود: (إنه مشكل) أي فلا فرق بين كون الغصب على المالك أو المستاجر في ثبوت الخيار ولو مع التفريط غايته أنه يضمن القيمة إذا فرط اه ع ش أقول وقوله ولو مع التفريط الخ يخالف قول الشارح الماز ومثله في التهاية والمغني، وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ. قود: (كما يأتي) يتأمل ما يأتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدة وبعمل فلعل تقييد المتن هنا والتضريح بالمختار والحوالة فيه على ما يأتي ليس للمخالفة بين المسالكين بل لمجيء الثانية في المتن فإنه قرينة على عدم إرادتها هنا اه سم.

قود: (فسخ الإجارة) اسم أن. قود: (وهو مزيد ثقله الخ) قيل يؤخذ مما ذكر أن هذا في غير الشهيد أما هو فليس للمؤجر فسخ الإجارة بموته ؛ لأنه حي وقد يمنع الأخذ بأن حياته ليست حسية فلا ينافي

وصرح به هنا في شرح البهجة عن قضية كلام العراقيين للمراوزة. قود: (وأما وقوع ذلك بتفريط المستاجر الخ) يتأمل صورة تفريط المستاجر مع أن الغصب من يد المالك إلا أن يصور بما إذا امتنع من تسليمها حتى غصبت ولو تسلمها لم تغصب. قود: (فيسقط خياره وبلزمه المسمى) قال المازدي قد يشكل ما قاله بأن تفريطه لا يزيد على تخريبه بل لا يساويه مع أنه يتخير كما تقدم إلا أن يفرق بقوات المنفعة في التخريب دون الغصب. قود: (كما يأتي) يتأمل ما يأتي تعلم مساواة غصبه لغصب غيره في التفصيل بين المقدرة بمدة وبعمل ، فلعل تقييد المتن هنا والتضريح بالمختار والحوالة فيه على ما يأتي

ووافقهم قولهم لا يجوز النوم عليها في غير وقت النوم من غير شرط؛ لأن النائم يتقل ولا ينافيه تفصيلهم السابق في تلف المستوفى به؛ لأن ما هنا ليس من التلف لإمكان حمل الميت وإنما حدث فيه وصف لم يكن حال العقْد فافتضى التخيير لا غير فتأمل. (ولو أكرى جمالاً غنياً أو ذمّةً (وهرب وتركها عند المكثري) فلا خيار لإمكان الاستيفاء بما في قوله (راجع) حيث لم يتبرع بمؤنتها (القاضي ليمونها) بإنفاقها وأجرة متعهدها كمتعهدها أحمالها إن لزم المؤجر (من مال الجمال فإن لم يجد له مالاً) بأن لم يكن له غيرها وليس فيها زيادة على حاجة المستأجر ولا باع الزائد من غير اقتراض (اقترض عليه)؛ لأنه المُمَكِّن قال السبكي واستثدائه الحاكم إنما هو لحق المكثري وحرمة الحيوان فلو وجد ثوباً ضائعاً أو عبداً لغائب واحتاج في حفظه

أنه يتقل بعد الموت الجسي وإن كان حياً عند الله اهـ ش أقول ويمنعه أيضاً قول الشارح أو المعنوي .
 • فود: (ولا ينافيه تفصيلهم (الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد إبدال المستوفى به بما لو كان مُعَيَّنًا في العقْد وتلف والمتجه خلاف هذا التقييد وأنه يُدَلُّ مع بقاءه أيضاً كما تبيننا عليه هناك وحيثيذ فنتجه جواز الإبدال هنا بمرضى مثله فليتأمل اهـ سم عبارة النهاية فافتضى التخيير ما لم يُدَلَّه بمرضى مثله أو دونه اهـ . فود: (فاقتضى التخيير) أي بين الفسخ وعدمه فإن لم يفسخ ألزم بحمله قهراً عليه ولا شيء له زيادة على ما سمي أولاً اهـ ش . فود: (هيناً) إلى قول المني اقتراض في المعني وإلى قول الشارح لكن لو قيل في النهاية . فود: (أو ذمّة) أي وسلم غنيها اهـ معني . فود: (لإنكان الاستيفاء في قوله (الخ) قد يقال إن الذي في قول المصنف المذكور ليس طريقاً للاستيفاء فكان الظاهر أن يقول لإمكان الاستيفاء من غير ضرر عليه لما ذكره في قوله اهـ رشيد . فود: (وأجرة متعهدها) عطف على الضمير المجزوء بتضمين الإنفاق معنى الإغطاء بلا إعادة الخافض على مختار ابن مالك ولو حذف الأجرة لاستغنى عن التضمين . فود: (إن لزم) أي التعهّد (المؤجر) أي بأن كانت إجارة ذمّة اهـ ش . فود: (وليس (الخ) أي والحال ليس (الخ) . فود: (ولأ باع الزائد) ظاهر كلامهم أنه يبيعه غير منسلوب المنفعة وصار ذلك كأنه غير مؤجر حليّ وقال المنان صورها بعضهم بما إذا أكرى جملتين لحمل إزدتين مثلاً وكان أحدهما يحملهما اهـ بجيرمي . فود: (باع (الخ) أي بنفسه أو نائبه غير المستأجر كما يأتي . فود: (بن غير اقتراض) ظاهره وإن كان الاقتراض أتفع للمالك من البيع وهو مُحْتَمَل؛ لأن في الاقتراض إلزاماً للذمّة المالك وقد لا يتيسر توقيته عند المطالبة اهـ ش .

• فود: (سني) (اقترض) أي من المكثري أو اجنبي أو بيت المال اهـ معني .

• فود: (قال السبكي (الخ) كذا شرح م ر مقتصرًا على كلام السبكي وتأنيده اهـ سم يعني لا يظهر له

ليس للمخالفة بين المسألتين بل لمجيء الثانية في المني فإنه قرينة على عدم إرادتها هنا . فود: (ولا ينافيه تفصيلهم السابق (الخ) قد يقال هذا ظاهر على ما قدمه من تقييد إبدال المستوفى به بما لو كان مُعَيَّنًا في العقْد وتلف، والمتجه خلاف هذا التقييد وأنه يُدَلُّ مع بقاءه أيضاً كما تبيننا عليه هناك وحيثيذ فنتجه جواز الإبدال هنا بمرضى مثله فليتأمل . فود: (قال السبكي واستثدائه الحاكم (الخ) كذا شرح م ر

لِمُؤَنَةِ فَلِه بِيَعُهُ حَالاً وَحِفْظُ ثَمَنِهِ إِلَى أَنْ يَظْهَرَ أَه. وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي فِي مُلْتَقِطِ نَحْوِ حَيَوَانٍ، لَكِنْ لَوْ قِيلَ بِإِزْمِهِ اسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ إِنْ أَمِنَ عَلَيْهِ مِنْهُ وَإِعْطَاؤُهُ لَهُ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَقَبْلَهُ لَكَانَ مُتَّجِهَاً بِلِ مُتَقَيِّنًا وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَلَقِّطِ بِأَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ التَّمَلُّكُ فَالْبَيْعُ أَوَّلَى بِخِلَافِ ذِي الْأَمَانَةِ الشَّرْعِيَّةِ (فَإِنْ وَثِقَ) الْقَاضِي (بِالْمُكْتَرِي دَفْعَهُ) أَيِ الْمُقْتَرَضِ مِنْهُ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ (إِلَيْهِ) لِيَصْرِفَهُ فِيهَا ذِكْرٌ (وَالَا يَفِي بِهِ جَعَلَهُ عِنْدَ ثِقَةٍ) بِصَرَفِهِ لِذَلِكَ وَالْأَوَّلَى لَهُ تَقْدِيرُ النِّقَاحِ وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ قَوْلَ الْمُتَقَيِّنِ يَتِمُّ مِنْهُ إِنْ ادَّعَى لِإِثْمًا بِالْعَرَفِ (وَلَهُ) أَيِ الْقَاضِي عِنْدَ تَقْدِيرِ الْاِقْتِرَاضِ وَمِنْهُ أَنْ يَخْشَى أَنْ لَا يَتَوَصَّلَ بَعْدَ إِلَى اسْتِيفَائِهِ وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ لَكُنْهُ لَمْ يَزِدْ (أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا) بِنَفْسِهِ أَوْ وَكَيْلِهِ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ لِامْتِنَاعِ وَكَأَنَّهُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ (قَلَدَ النِّقَاحَ) وَالْمُؤَنَةُ الْمَذْكُورَةُ لِلضَّرُورَةِ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَأْتِ هُنَا الْخِلَافُ فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجِرِ وَبَعْدَ الْبَيْعِ تَبَقَّى فِي يَدِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ كَذَا

مَوْقِعٌ هُنَا فَإِنَّ الْكَلَامَ فِي مُرَاجَعَةِ الْقَاضِي فِي الْإِثْمَانِ لَا فِي بَيْعِ الْمُكْتَرِي لِإِذْنِهِ بَلْ هُوَ مُنَافٍ لِقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي أَوْ وَكَيْلِهِ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِقَوْلِهِ وَاسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ الْمُرَاجَعَةُ الْمَذْكُورَةُ فِي الْمَثْنِ.

• قَوْلُهُ: (فَلَهُ بِيَعُهُ حَالاً) أَيِ عَلَى الْمُتَقَدِّرِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ لَهُ الْاسْتِغْلَالَ بِذَلِكَ أَه ع ش. • قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ قِيلَ الْخ) يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِدَ الْبَائِعَ غَيْرَ الْحَاكِمِ فَلْيُرَاجِعْ أَه س م. • قَوْلُهُ: (يَلْزَمُهُ) وَاجِدَ الثُّوبِ أَوْ الْعَبْدِ.

• قَوْلُهُ: (وَإِعْطَاؤُهُ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ أَيِ يَلْزَمُ الْوَاجِدَ إِمَّا اسْتِثْنَاءُ الْحَاكِمِ فِي بَيْعِهِ إِنْ أَمِنَ الْوَاجِدُ مِنَ الْحَاكِمِ عَلَى الثُّوبِ أَيِ عَلَى أَخْذِهِ لِلثُّوبِ أَوْ إِعْطَاؤُهُ الثُّوبَ لِلْحَاكِمِ إِنْ كَانَ الْحَاكِمُ أَمِينًا الْخ أَه كُرْدِي. • قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ لَا عَلَى وَجْهِ اللَّقْطَةِ أَه س م. • قَوْلُهُ: (بَيِّنَةٌ) أَيِ وَاجِدَ نَحْوِ الثُّوبِ. • قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيِ الْمُتَلَقِّطِ. • قَوْلُهُ: (الْقَاضِي) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ غَيْرِ الْمُسْتَأْجِرِ إِلَى الْمَثْنِ.

• قَوْلُهُ: (أَيِ الْمُقْتَرَضِ مِنْهُ) ظَاهِرُ هَذَا التَّفْسِيرِ أَنَّهُ لَا يَدْفَعُ لَهُ مَالَ الْجَمَالِ إِذَا كَانَتِ الْمُؤَنَةُ مِنْهُ فَلْيُرَاجِعْ أَه رَشِيدِي أَقُولُ ظَاهِرُ صَنِيعِ شَرْحِ الرُّوضِ عَدَمُ الْفَرْقِ عِبَارَتُهُ وَكَذَا يَأْخُذُ مِنْ مَالِهِ ثُمَّ يَقْتَرِضُ لِلْإِثْمَانِ عَلَيْهَا أَيِ عَلَى الْجَمَالِ فَإِنْ وَثِقَ بِالْمُسْتَأْجِرِ دَفَعَهُ إِلَيْهِ أَه.

• قَوْلُهُ: (وَإِنْ كَانَ الْقَوْلُ الْخ) هَذِهِ الْغَايَةُ لَا حُسْنَ لَهَا هُنَا. • قَوْلُهُ: (وَكَذَا إِنْ لَمْ يَتَقَدَّرْ لَكُنْهُ لَمْ يَزِدْ) كَذَا فِي شَرْحِي الرُّوضِ وَبِالْبَهْجَةِ. • قَوْلُهُ: (لَا مِثْلَهُ وَكَأَنَّهُ الْخ) يَتَأَمَّلُ.

• قَوْلُهُ: (فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجِرِ) بِفَتْحِ الْجِيمِ.

• قَوْلُهُ: (تَبَقَّى) أَيِ الْجَمَالِ الْمَبِيعَةِ.

مُقْتَصِرًا عَلَى كَلَامِ الشُّبْكِيِّ وَتَأْيِيدِهِ.

• قَوْلُهُ: (لَكِنْ لَوْ قِيلَ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْوَاجِدَ الْبَائِعَ غَيْرَ الْحَاكِمِ فَلْيُرَاجِعْ.

• قَوْلُهُ: (وَيُفَرِّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُتَلَقِّطِ الْخ) هَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَوْجُودَ لَا عَلَى وَجْهِ اللَّقْطَةِ.

صروحوا به وهو صريح في أنَّ الإجارة هنا لا تنفسخ بالبيع ذميمة كانت أو عينية؛ لأنَّ الفرض أنه لم يهزَّب بالجمالِ وعليه فلو لم يجزْ مُشترئاً لها مسلوبة المنفعة مدة الإجارة فهل للحاكم فسحها كما لو هزَّب ولم يترك جمالاً فإنَّ للمُستأجر فسح العينية للضرورة أو يُفروق بإمكان البيع هنا ولو على تدوير بخلافه ثمَّ محلُّ نظريِّ والأوَّل أقرب؛ لأنَّ النظرَ لإمكان وجود النادر مع عدم وجوده لا يُفيد هنا شيئاً ومحلُّ ذلك في الذميمة ما إذا لم يزِّ الحاكم بيع الكُلِّ ولا باع وانفسخت الإجارة كما يُصرِّح به بحث الأذرعِي أنَّ الحاكم في إجارة الذمة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكتراء للمُستأجر ببعض أثمانها جاز له ذلك جزماً حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة اهـ فقوله والاكتراء له إلخ صريح في انفساخ الإجارة به وعليه فيُفروق بينها وبين العينية بأنَّ تعلُّق حقِّ المُستأجر بالعين فيها أقوى منه في الذميمة كما عُلِمَ ممَّا مرَّ فيها وعليه أيضاً يظهر أنه لو رأى مُشترئاً لها مسلوبة المنفعة مدة الإجارة لزمه أن يبيعه ما يحتاج لبيعه منها مقدماً له على غيره؛ لأنه الأصلُ وخرج بمنها كُلها فليس له بيعه ابتداء خشية أن يأكُل أثمانها كما صرَّح به جنغ مُتقدِّمون لتعلُّق حقِّ المُستأجر بأعيانها ونازع فيه محليُّ بأنه لا يفوت حقه إذ لا تنفسخ به الإجارة وفيه نظريٌّ

• فود: (وهليه) أي على عدم الانفساخ. • فود: (فهل للحاكم فسحها) شامِلٌ للذميمة لكنَّ قوله كما لو إلخ يقتضي خلافه اهـ سم أقول عبارة شرح الرزهي كالصريح في الشمول. • فود: (والأوَّل أقرب) وفقاً للإنسائي والمُفني لِكَيْتُمَا عَبراً بَدَلَ الحاكم بالمُستأجر. • فود: (ومحلُّ ذلك) أي جواز بيع قدر الثقة دون الكُلِّ. • فود: (في الذميمة) متعلِّق بذلك. • فود: (ما إذا إلخ) خبر ومحلُّ إلخ. • فود: (أنَّ الحاكم إلخ) بيان لِتَحْتِ الأذرعِي واعتدله النهاية والمُفني أيضاً. • فود: (صريح في انفساخ إلخ) قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يتق له حقُّ بعد الفسخ غير المطالبة بالأجرة اهـ سم. • فود: (به) أي بالبيع. • فود: (وهليه) أي بحث الأذرعِي. • فود: (وَيَبَيِّنُ العينية) أي حيث إنَّ ليس للحاكم بيع الكُلِّ فيها ابتداء. • فود: (مما مرَّ إلخ) أي في حصص الذبابة وإياق العبد. • فود: (مقتدماً له) أي لبيع قدر الاحتياج (هلي غيره) أي على الأخذ من ماله والافتراض عليه وبيع الكُلِّ. • فود: (وخرج) إلى قوله لتعلُّق حقِّ إلخ في المُفني وإلى قوله لأنَّ الإجارة في النهاية. • فود: (خشية أن يأكُل إلخ) علة المنفي لا التفي اهـ سم أي وعلمته قوله: لتعلُّق حقِّ إلخ. • فود: (بأعيانها) أي بالمقد في العينية والتسليم في الذميمة.

• فود: (فهل للحاكم فسحها) شامِلٌ للذميمة لكنَّ قوله كما لو إلخ يقتضي خلافه. • فود: (فقوله والاكتراء إلخ صريح في انفساخ الإجارة به) قد يقال بل هو صريح في عدم الانفساخ إذ لو انفسخت لم يكثر له إذ لم يتق له حقُّ بعد الفسخ غير المطالبة بالأجرة. • فود: (خشية أن يأكُل أثمانها) علة المنفي لا التفي.

لأن الإجارة وإن لم تنفسخ بالبيع لكن البيع لا يجوز إلا لضرورة وفي الابتداء لا ضرورة إلا أن يُحتمل على ما بحثه الأذرعى أن الحاكِم في إجارة الذمّة إذا رأى المصلحة في بيعها والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن جاز له ذلك جزئاً حيث يجوز له بيع مال الغائب بالمصلحة (ولو أذن للمكترى في الإنفاق من ماله ليرجع جاز في الأظهر) لأنه محل ضرورة، وقد لا يرى الاقتراض وأفهم كلامه أنه لا يرجع بما اتفق به غير إذن الحاكم ومحلّه إن وجد وأمكن إثبات الواقعة عنده ولا أشهد على أنه اتفق بشرط الرجوع ثم رجع فإن تعذر الإشهاد ففضيئة ما مر في المساقاة أنه لا يرجع وإن نوى الرجوع؛ لأنه نادى، وقد يفرق بأن سبب النذرة ثم كون المساقى عليه بين الناس غالباً ولا كذلك المستأجر عليه هنا؛ لأنه كثيراً ما يقع الهروب هنا في الأسفار التي من شأنها نذرة فقد الشهود فيها فينبغي حينئذ الاكتفاء بنية الرجوع وخرج بتركها ما لو هرب بها ففي إجارة الممين يتخلف نظير ما مر في الإباقي، وكما لو شردت الدائنة وفي إجارة الذمّة يكتري عليه الحاكم

• قوله (سبي): (ولو أذن للمكترى إلخ) والقول قوله في قدر ما اتفق إذا ادعى ثقة مثله في العادة؛ لأنه أمين أمثني. • قوله: (لأنه محل ضرورة) إلى قوله فإن تعذر في المثني وإلى قوله وقد يفرق في النهاية لا قوله ففضيئة ما مر إلى لا يرجع. • قوله: (وأمكن إثبات الواقعة إلخ) أي بأن سهلت إقامة البيّنة وقبلها القاضي ولم يأخذ مالا وإن قل على ما مر أمع ش. • قوله: (ولاً) شاملاً لما لو وجد الحاكم ولم يمكن إثبات الواقعة عنده أم سم. • قوله: (أنه لا يرجع إلخ) اعتمده المثني والنهاية. • قوله: (أنه لا يرجع) أي ظاهراً، وأما باطناً فينبغي أن له الرجوع أمع ش. • قوله: (كون المساقى عليه بين الناس) أي فلا تعذر الإشهاد عليها أم كردي. • قوله: (المساقى) في أضله بخطه باللف أم بصري. • قوله: (لأنه) أي الشأن. • قوله: (هنا) أي في هرب الجمال. • قوله: (الهروب) فضيئة صنيع القاموس أن الصواب إسقاط الواو. • قوله: (نذرة إلخ) صوابه عدم نذرة إلخ أو حذف لفظة نذرة. • قوله: (وخرج) إلى المثني في النهاية وكذا في المثني لا قوله ولا يقوَض إلى فإن. • قوله: (يكتري عليه الحاكم) أي من ماله.

• قوله: (لأن الإجارة وإن لم تنفسخ بالبيع إلخ) يقتضي أنها بيعت مسلوقة المنفعة أو أن إطلاق بيعها يُحمل على ما عدا المنفعة المستحقة كما هو الصريح من قوله السابق وهو صريح في أن الإجارة هنا لا تنفسخ إلخ والوجه أن إطلاق بيعها لو بيع بعضها محمول على ما عدا منفعة المبيع كما في بيع المالك؛ لأن المنفعة مُستثناة لاستحقاقها م ر. • قوله: (إلا أن يُحتمل على ما بحثه الأذرعى إلخ) فيه أن محلياً مُصرّح بعدم الانفساخ فكيف يُحتمل على ما بحثه الأذرعى المتضمن للإنفساخ كما ادّعاء فيما سبق. • قوله: (والاكتراء للمستأجر ببعض الثمن) قد يقال لا حاجة إلى الاكتراء للمستأجر ببعض الثمن؛ لأن إطلاق بيعها محمول على ما عدا المنفعة المستحقة للمستأجر إلا أن يُحتمل على ما إذا باعها بمناقصها مطلقاً لعدم من يشتريها مسلوقة المنفعة المستحقة للمستأجر. • قوله: (وأفهم كلامه إلخ) كذا شرح م ر.

أو يقتَرَضَ نظيرَ ما مرَّ ولا يُفَوِّضُ ذلكَ للمستأجرَ لامتناعِ توكُّله في حقِّ نفسه فإنَّ تَقَلُّدَ الاكراهِ
فله الفسخُ. (ومتى قبَضَ المُكْتَرِي) العَيْنَ المؤجَّرةَ ولو الحُرَّ المؤجَّرةَ عَيْنُهُ أو (الدَّائِةَ والدَّارَ
وأَمْسَكَهَا) الظَّاهِرُ أَنَّهُ زِيَادَةٌ لِإِضْاحٍ لِلْعَلَمِ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ قَبَضَ وَكَفَيْضُهَا امْتِنَاعُهُ مِنْهُ بَعْدَ عَرْضِهَا عَلَيْهِ
قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِلَّا فِيمَا يَتَوَقَّفُ قَبْضُهُ عَلَى النُّقْلِ أَيْ فَيُقْبِضُهُ الْحَاكِمُ فَإِنْ صَمَّمَ آجَرَهُ قَالَ
فِي الْبَيَانِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ حَاضِرٌ وَلَمْ يَتَقَلَّدْ بِالْعَيْنِ حَقَّ لِلغَيْرِ حَتَّى يُؤَجَّرَهَا لِأَجَلِهِ وَلِإِجَارِ الْحَاكِمِ
إِنَّمَا يَكُونُ لِنَفْسِهِ أَوْ تَقَلُّدُ حَقِّ فَالَّذِي يَنْجِيهِ أَنَّهُ بَعْدَ قَبْضِهَا وَتَصْمِيمِهِ عَلَى الِامْتِنَاعِ يَرُدُّهَا لِمَالِكِهَا

• فَوَدَّ: (أَوْ اقْتَرَضَ) أَيْ فَإِنْ لَمْ يَجِدْ لَهُ مَالًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ وَاتَّخَذَ عَلَيْهِ اهْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (الْعَيْنُ) إِلَى
التَّشْبِيهِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِمَا مَرَّ إِلَى نَعَمَ وَفِي الْمُعْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ الْحُرُّ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ الظَّاهِرُ إِلَى
وَكَيْفِيَّتِهَا وَقَوْلُهُ قَالَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلَهُ قَالَ الْقَاضِي إِلَى وَلَيْسَ لَهُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ بَحَثَ إِلَى
وَمَتَّى. • فَوَدَّ: (وَلَوْ الْحُرُّ الْمُؤَجَّرةَ الْإِنِّ) خِلَافًا لِلْقَوْلِ اهْ مُعْنِي عِبَارَةُ الْكُرْدِيِّ يَنْفِي لَوْ آجَرَ الْحُرَّ نَفْسَهُ مُدَّةً
أَوْ لِعَمَلٍ مَغْلُومٍ وَسَلَّمَ نَفْسَهُ وَلَمْ يَسْتَعْمِلْهُ الْمُسْتَأْجِرُ حَتَّى مَضَتْ الْمُدَّةُ أَوْ مَضَتْ مُدَّةٌ يُمَكِّنُ فِيهَا ذَلِكَ
الْعَمَلُ اسْتَقَرَّتْ الْأَجْرَةُ كَذَا فِي الْكَبِيرِ اه. • فَوَدَّ: (وَلَوْ الْحُرُّ الْمُؤَجَّرةَ عَيْنَهُ أَوْ الدَّائِةَ الْإِنِّ) لَا يَخْفَى مَا فِي
هَذَا الْمَرْجِ عِبَارَةُ الْمُعْنِي الْعَيْنُ الْمُؤَجَّرةَ الدَّائِةَ أَوْ الدَّارَ أَوْ غَيْرَهُمَا فِي إِجَارَةٍ عَيْنٍ أَوْ دِمَةٍ اهْ وَهِيَ
حَسَنٌ. • فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ أَنَّهُ زِيَادَةٌ لِإِضْاحٍ) قَدْ يُقَالُ بِمَنْعِهِ وَإِنَّمَا أَتَى بِهِ لِيَتَقَلَّدَ بِهِ قَوْلَهُ حَتَّى مَضَتْ الْإِنِّ إِذَا لَا
يَصِحُّ تَعَلُّقُهُ بِقَبْضِ الْإِنِّ بَتَاوِيلٍ؛ لِأَنَّ الْقَبْضَ يَنْقَضِي بِمَجْرَدِ وَقُوعِهِ فَلَا يَسْتَمِرُّ إِلَى انْقِضَاءِ الْمُدَّةِ وَإِنَّمَا
الْمُسْتَمِرُّ الْإِنْسَاكُ وَقَدْ مَرَّ نَظِيرُ ذَلِكَ فِي آجَرْتَكُ سَنَةَ اهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (امْتِنَاعُهُ الْإِنِّ) أَيْ أَوْ وَضْعُهَا بَيْنَ
يَدَيْهِ أَوْ التَّخْلِيَةِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الدَّارِ اهْ مُعْنِي. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِيمَا يَتَوَقَّفُ الْإِنِّ) قَدْ يُشْكَلُ بِمَا تَقَرَّرَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ لَوْ
وَضَعَ الْمَبِيعَ عِنْدَهُ صَارَ قَابِضًا وَأَوْزَدَتْهُ عَلَى م ر فَاعْتَرَفَ بِإِشْكَالِهِ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَتُمَكِّنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ
مَحَلَّ الْاِكْتِضَاءِ بِالْوَضْعِ فِي خَفِيفٍ يُمَكِّنُ تَنَاوُلَهُ بِالْيَدِ وَعَلَيْهِ فَيُمَكِّنُ حَمْلُ قَوْلِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ إِلَّا فِيمَا
يَتَوَقَّفُ الْإِنِّ عَلَى غَيْرِهِ كَالدَّوَابِّ وَالْأَحْمَالِ الثَّقِيلَةِ اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (أَيْ فَيُقْبِضُهُ) الْأَحْسَنُ كَوْنُهُ مِنْ
الِاقْبَاضِ أَيْ يُفِيضُ الْمُكْرِي مَا يَتَوَقَّفُ قَبْضُهُ الْإِنِّ. • فَوَدَّ: (فَإِنْ صَمَّمَ) أَيْ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الِامْتِنَاعِ مِنْ
التَّسَلُّمِ (أَجْرَهُ) أَيْ الْحَاكِمُ مَا قَبِضَهُ اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ) أَيْ فِي قَوْلِهِ فَإِنْ صَمَّمَ آجَرَهُ.
• فَوَدَّ: (لَآئِهِ حَاضِرٌ) أَيْ الْمُكْتَرِي الْمُتَمَتِّعُ. • فَوَدَّ: (لِأَجَلِهِ) أَيْ حَقُّ الْغَيْرِ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ قَبْضِهَا) أَيْ
قَبْضِ الْحَاكِمِ الْعَيْنِ اه سَم. • فَوَدَّ: (وَتَصْمِيمِهِ) أَيْ الْمُسْتَأْجِرُ عَلَى الِامْتِنَاعِ وَقَوْلُهُ: (يَرُدُّهَا الْإِنِّ) أَيْ
وَتَسْتَقِرُّ الْأَجْرَةُ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ اهْ ع ش. • فَوَدَّ: (لِمَالِكِهَا) أَيْ لِلْمُكْرِي.

• فَوَدَّ: (وَالَا) يَشْمَلُ مَا لَوْ وَجَدَ وَلَمْ يُمَكِّنْ إِثْبَاتُ الْوَاقِعَةِ. • فَوَدَّ: (إِلَّا فِيمَا يَتَوَقَّفُ الْإِنِّ) كَذَا شَرْحُ م ر
وَقَدْ يُشْكَلُ بِمَا تَقَرَّرَ فِي الْبَيْعِ أَنَّهُ لَوْ وَضَعَ الْمَبِيعَ عِنْدَهُ صَارَ قَابِضًا وَأَوْزَدَتْهُ عَلَى م ر فَاعْتَرَفَ بِإِشْكَالِهِ.
• فَوَدَّ: (فَإِنْ صَمَّمَ) أَيْ عَلَى الِامْتِنَاعِ. • فَوَدَّ: (وَفِيهِ نَظَرٌ الْإِنِّ) كَذَا م ر. • فَوَدَّ: (بَعْدَ قَبْضِهَا) أَيْ قَبْضِ
الْحَاكِمِ لِيَأْهَا. • فَوَدَّ: (وَتَصْمِيمِهِ) أَيْ الْمُسْتَأْجِرُ.

(حتى مضت مدة الإجارة استقرت الأجرة) عليه (وإن لم ينتفع) ولو لعذر كخوف مرض لتلف المنافع تحت يده حقيقة أو حكماً فاستقر عليه بدلها ومتى خرج بها مع الخوف ضمنتها قال القاضي إلا إذا ذكر ذلك حالة العقد وليس له فسخ ولا إلزام مكر أخذها إلى الأمن؛ لأنه يمكنه أن يسير عليها مثل تلك المسافة إلى بلد آخر ومن ثم بحث ابن الرفعة أنه لو عم الخوف كل الجهات وكان الغرض الأعظم ركوبها في السفر وركوبها في الحضر نافع بالنسبة إليه لم يلزم المستأجر أجرة وفيه نظر واضح إلا أن يكون مراده أنه يحذر بذلك؛ لأنه نظير ما مر في نحو انقطاع ماء الأرض ومتى انتفع بعد المدة لزمه مع المسمى المستقر عليه أجرة مثل ذلك الانتفاع.

(وكذا) تستقر الأجرة (لو اكرى دابة لركوب إلى موضع معين وقبضها) أو عرضت عليه

• فود: (أو حكماً) أي في القبض الحكمي كالامتناع من القبض. • فود: (ومتى خرج إلخ) أي المستأجر اهـ ش. • فود: (إذا ذكر إلخ) أي أو كان العقد زمن خوف وعلم به المؤجر اهـ ش.

• فود: (ذلك) أي الخروج مع الخوف. • فود: (وليس له) أي للمكترى اهـ ش. • فود: (لأنه يمكنه) أي المكترى. • وفود: (أن يسير عليها) أي أو يؤجرها لمن يسير عليها ومن مثله اهـ ش.

• فود: (ومن ثم بحث إلخ) عبارة النهاية وما بحثه ابن الرفعة أنه إلخ يظهر حمله على أن مراده بذلك أنه يتخير به إلخ اهـ. • فود: (لزمه مع المسمى إلخ) وإذا تلفت في هذه الحالة ضمنتها ضمان المقصوب، وأما لو جاوز المحل المعين للركوب إليه ثم العود عليها إلى محل العقد قبل زمه أجرة مثل ما زاده ويضمنها إذا تلفت فيه وقضية ما تقدم من أنه إذا تعدى بضرب الدابة مثلاً صار ضامناً ولو تلفت بغيره أنه يضمنها إذا تلفت في مدة العود إلى محل العقد أيضاً اهـ ش.

• فود (سني): (وكذا لو اكرى) كذا في أصله وفي نسخة المئني والنهاية والمحلل اكرى اهـ سيّد عمر. • فود: (أو عرضت عليه) هذا يخالف ما تقدم عن القاضي أبي الطيب؛ لأن الدابة إما يتوقف

• فود في (سني): (استقرت الأجرة، وإن لم ينتفع) قال شيخ الإسلام في شرح البهجة ويستثنى من كلامه ما لو تلف المستوفى به كصبي عيّن للإرضاع ونوب عيّن للخياطة وقلنا بعدم الانفساخ بناء على جواز الإبدال كما مر ولم يأت المكترى ببديل لمعجز وامتنع مع القدرة ومضت المدة فالأصح في الزوضة عدم تقرير الأجرة، اهـ. فليحترز وجه الاستثناء ووجه عدم التقرر في الثانية إلا أن يصور بما إذا امتنع لتزو لا عبثاً. • فود: (استقرت الأجرة، وإن لم ينتفع) هل له بعد ذلك الانتفاع بها أو لا؛ لأن استقرار الأجرة يقتضي أنه استوفى حقه بالقوة فيه نظر ومال م ر للثاني وكذا يقال في قوله الآتي وكذا لو اكرى دابة لركوب إلى موضع وقبضها ومضت مدة إمكان السير إليه ثم رايت قول الشارح الآتي ومتى انتفع بعد المدة إلخ وهو صريح في الثاني. • فود: (ومن ثم بحث ابن الرفعة إلخ) كذا شرح م ر. • فود: (ومتى انتفع بعد المدة إلخ) فليعلم أنه بمضي تلك المدة ينتهي حقه. • فود: (أو عرضت عليه) هذا قد يخالف ما

(ونقصت مدة إمكان الشئ إليه) لِمَتَمَكُّنِهِ مِنَ الاسْتِيفَاءِ وَعِلْمٌ مِنْ كَلَامِهِ أَنَّ هَذِهِ غَيْرُ الْأُولَى؛ لِأَنَّ تِلْكَ مُقَدَّرَةٌ بِزَمَنِ وَهَذِهِ بِعَمَلٍ فَتَسْتَقَرُّ بِمَضِيِّ مُدَّةِ الْعَمَلِ الَّذِي ضَبَطَتْ بِهِ الْمَنْفَعَةُ (وَسَوَاءٌ فِيهِ) أَيِ التَّقْدِيرِ بِمُدَّةٍ أَوْ عَمَلٍ (إِجَارَةُ الْعَيْنِ وَالذَّمَّةُ إِذَا سَلِمَ) الْمُؤَجَّرُ فِي إِجَارَةِ الذَّمَّةِ (الدَّائِمَةُ) مَثَلًا (الْمَوْصُوفَةُ) لِلْمُسْتَأْجِرِ لِيَتَّيِّنَ حَقُّهُ بِالتَّسْلِيمِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يُسَلِّمْهَا فَإِنَّهُ لَا يَسْتَقَرُّ عَلَيْهِ أَجْرَةُ لِيَقْبَأَ الْمَقْصُودُ عَلَيْهِ فِي الذَّمَّةِ وَكَالتَّسْلِيمِ الْعَرَضِ كَمَا مَرَّ.

(وَيَسْتَقَرُّ فِي الْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ أَجْرَةُ الْمَثَلِ) زَادَتْ عَلَى الْمُسَمَّى أَوْ نَقَصَتْ (بِمَا يَسْتَقَرُّ بِهِ الْمُسَمَّى فِي الصَّحِيحَةِ) مِمَّا ذُكِرَ وَإِنْ لَمْ يَنْتَفِعْ لِمَا مَرَّ أَنَّ لِفَائِدَةِ الْقَوْدِ حُكْمَ صَحِيحِهَا ضَمَانًا وَعَدَمَهُ غَالِيًا نَعَمْ تَخْلِيَةُ الْمَقَارِ وَالْوَضْعُ بَيْنَ يَدَيْهِ وَالْعَرَضُ عَلَيْهِ وَإِنْ امْتَنَعَ لَا يَكْفِي هُنَا بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْقَبْضِ الْحَقِيقِيِّ (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً وَلَمْ يُسَلِّمْهَا) أَوْ غَضَبَهَا أَوْ حَبَسَهَا أَجْنَبِيًّا وَلَوْ كَانَ حَبْسُهُ

قَبْضُهَا عَلَى الثَّقَلِ فَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مَرَاتَهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الْعَرَضِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَمَدُّ قَبْضًا فِي الْبَيْعِ سَمَّ عَلَى حَقِّهِ عَرَضٌ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ يَجْرِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي وَكَالتَّسْلِيمِ الْعَرَضِ. **قَوْلُهُ:** (لِمَتَمَكُّنِهِ الْخ) فِيهِ مَا مَرَّ مِنْ بَعْدِ الْأَفْزَعِيِّ. **قَوْلُهُ:** (أَيِ التَّقْدِيرِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ أَيِ الْمَذْكُورِ مِنْ هَاتَيْنِ الْمَسْأَلَتَيْنِ اهـ.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (فِي الْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ) خَرَجَ بِالْفَائِدَةِ الْبَاطِلَةُ كَاسْتِجَارِ صَبِيٍّ بَالِقًا عَلَى عَمَلٍ فَعَمَلُهُ فَإِنَّهُ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا اهـ مُغْنِي وَفِي الْكُرْدِيِّ عَنِ الدَّمِيرِيِّ مَثَلُهُ. **قَوْلُهُ:** (لَا يَكْفِي هُنَا) أَيِ فِي الْإِجَارَةِ الْفَائِدَةِ اهـ ع ش.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً) أَيِ إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ سَمَّ عَلَى حَقِّهِ عَرَضٌ. **قَوْلُهُ (سَيِّ):** (وَلَمْ يُسَلِّمْهَا) أَيِ وَلَا عَرَضَهَا اهـ رَشِيدِي. **قَوْلُهُ:** (أَوْ غَضَبَهَا) أَيِ الْمُؤَجَّرُ الْعَيْنَ بَعْدَ الْقَبْضِ قَالَهُ الْكُرْدِيُّ وَالْأَصُوبُ أَيِ الْأَجْنَبِيِّ قَبْلَ الْقَبْضِ إِذَا الظَّاهِرُ تَنَازُعُ الْفِعْلَيْنِ بَلْ قَوْلُهُ بَعْدَ الْقَبْضِ يُنَافِي قَوْلَ الشَّارِحِ الْآتِي لِقَوَائِمِ الْمَقْصُودِ عَلَيْهِ قَبْلَ قَبْضِهِ. **قَوْلُهُ:** (وَلَوْ كَانَ الْخ) غَايَةُ فِي قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا فَقَوْلُهُ حَبْسُهُ أَيِ حَبْسِ الْمُكْرِي الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَلَمْ يُسَلِّمْهَا فَكَانَ الْأُولَى أَنْ يَقُولَ عَقِبَهُ وَلَوْ لِيَقْبِضَ الْأَجْرَةَ.

تَقَدَّمَ عَنِ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ؛ لِأَنَّ الدَّائِمَةَ مِمَّا يَتَوَقَّفُ قَبْضُهَا عَلَى الثَّقَلِ فَالْوَجْهُ وَفَاقًا لِمَا رَجَعَ إِلَيْهِ مَرَاتَهُ لَا أَثَرَ لِمُجَرَّدِ الْعَرَضِ إِلَّا إِذَا كَانَ عَلَى وَجْهِ يَمَدُّ قَبْضًا فِي الْبَيْعِ. **قَوْلُهُ:** (زَادَتْ عَلَى الْمُسَمَّى أَوْ نَقَصَتْ) أَوْ سَاوَتْ. (فَرَعَ): فِي قِتَاوَى الشُّبُوطِيِّ اسْتَأْجَرَ عَيْنًا مُدَّةً وَلَزِمَتْهُ الْأَجْرَةُ بِاسْتِيفَاءِ الْمَنْفَعَةِ فَادَّعَى أَنَّهُ مُغَيَّرٌ وَكَانَ أَقْرَبَ عِنْدَ الْإِجَارَةِ أَنَّهُ مَلِيٌّ وَقَادِرٌ فَهَلْ يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِي دَعْوَى الْإِغْسَارِ بَعْدَ إِقْرَارِهِ الْجَوَابَ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةٌ تَشْهَدُ أَنَّهُ كَانَ قَادِرًا وَتَلَفَ مَالَهُ اهـ.

قَوْلُهُ (سَيِّ): (وَلَوْ أَكْرَى عَيْنًا مُدَّةً) أَيِ إِجَارَةِ عَيْنٍ أَوْ ذِمَّةٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. **قَوْلُهُ:** (وَلَوْ كَانَ حَبْسُهُ) أَيِ الْمُكْرِي بِدَلِيلِ لِقَبْضِ الْأَجْرَةِ أَيِ حَبْسِهِ الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ وَلَهُ الْخ.

لها لِقَبْضِ الأجرة (حتى مضت) تلك المدة (انفسخت) الإجارة لِقَوَاتِ المعقود عليه قبل قَبْضِهِ فإن حَبَسَهَا بعضها انفسخت فيه فقط ويُخَيَّرُ في الباقي ولا يُتَذَلُّ زَمَانٌ بِزَمَانٍ (ولو لم يُقَدَّرْ مدة) وإنما قُدِّرَتْ بِعَمَلٍ كَأَن (أَجَرَ) دَائِبَةً (لَوْ كُوبَ إِلَى مَوْضِعِ مُعَيَّنٍ وَلَمْ يُسَلَّمْهَا حَتَّى مَضَتْ مَدَّةُ) إمكانِ (المُتَنَبِّئِ) إِلَيْهِ (فَالأَصَحُّ أَنَهَا) أَي الإجارة (لا تَنْفَسَخُ) وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي لِيَتَلَقَّهَا بِالْمَنْفَعَةِ دون الزمان ولم يتَعَلَّرْ استيفاءُها ولا فسخ ولا خيارٌ بذلك في إجارة المدة قطعاً؛ لأنه ذَنْبٌ ناجِزٌ لِفِائِزِهِ تَأَخَّرَ. (تَبَيَّنَ) عَلِمَ مِنْهُ أَنَّهُ حَيْثُ صَحَّتْ الإجارة لَزِمَ المُسَمَّى وَالْأَجْرَةُ المثل، قِيلَ إِلَّا فِي صُورَةٍ وَهِيَ مَا لَوْ سَكَنَ كَافِرٌ دَارًا بِإِيجَارٍ فَيَلْزَمُهُ المُسَمَّى؛ لِأَنَّهُ لَا مِثْلَ لَهُ أَهْلٌ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ حُكْمٌ وَتَعْلِيلٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ مَعْنَى أَجْرَةِ المثل أَنَّ ذَلِكَ المَحَلَّ يُرْعَبُ فِيهِ تِلْكَ المدة بماذا وهذا لا يَحْتَاجُ إِلَى أَنَّ لَهُ مِثْلًا أَوْ لَا كَمَا أَنَّ تَمَنَّى المثل كَذَلِكَ فَتَأَمَّلْهُ.

(ولو أَجَرَ عَبْدَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ) أَوْ وَقَفَهُ مِثْلًا أَوْ أَمَتَهُ ثُمَّ اسْتَوْلَدَهَا ثُمَّ مَاتَ (فَالأَصَحُّ أَنَهَا) أَي القِصَّةُ فِي ذَلِكَ

فُودُ: (فَإِنْ حَبَسَهَا بِبَعْضِهَا) أَي حَبَسَ الْمُؤَجَّرُ الدَّائِبَةَ بِبَعْضِ تِلْكَ المدة أَي الْبَعْضَ الْأَوَّلَ قَالَه الْكَرْدِيُّ وَالْأَوَّلَى أَي حَبَسَ الْمُؤَجَّرُ أَوْ الْأَجْتَنِي الْعَيْنَ بِبَعْضِ تِلْكَ المدة الْأَوَّلَ أَوْ الْوَسْطَ عِبَارَةً الْمُغْنِي فَإِنْ مَضَى بِبَعْضِ المدة ثُمَّ سَلَّمَهَا انفسخت في الماضي وَبَيَّنَّ الْخِيَارُ فِي الْبَاقِي أَه. فُودُ: (وَإِنَّمَا قُدِّرَتْ) الْإِتْسَابُ قُدِّرَهَا كَمَا فِي النِّهَايَةِ.

فُودُ (سُنِّي): (وَأَجَرَ) أَي إجارة عَيْنٍ بِدَلِيلِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَنِّي أَه سَمَ وَالْأَوَّلَى لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي إِكْرَاءِ الْعَيْنِ عِبَارَةً الْمُغْنِي بِدَلِيلِ قَوْلِ الشَّارِحِ الْأَنِّي وَلَا فُسْخَ الْخِ، وَاحْتَرَزَ الْمُصَنِّفُ بِالْعَيْنِ عَنِ إجارة المدة إِذَا لَمْ يُسَلَّمْ مَا يُسْتَوْفَى مِنْهُ الْمَنْفَعَةُ حَتَّى مَضَتْ المدة الَّتِي يُمَكِّنُ فِيهَا اسْتِيفَاءُهَا فَلَا فُسْخَ وَلَا انْفِسَاخَ قَطْعًا أَه. فُودُ: (لِأَنَّهُ ذَنْبٌ) أَي الْمَنْفَعَةُ فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّائِبَتِ كَمَا فِي الْمُغْنِي. فُودُ: (إِلَّا فِي صُورَةٍ وَهِيَ الْخِ) اعْتَمَدَ الْمُغْنِي وَذَكَرَهُ الْكَرْدِيُّ عَنِ الذَّمِيرِيِّ. فُودُ: (لَوْ سَكَنَ كَافِرٌ الْخِ) أَي بِإِجارة بِدَلِيلِ ذِكْرِ المُسَمَّى أَه سَمَ عِبَارَةً الْمُغْنِي إِذَا عَقَدَ الْإِمَامُ المدة مَعَ الْكُفَّارِ عَلَى سُكْنَى الْحِجَازِ فَسَكَنُوا فَمَضَتْ المدة فَيَجِبُ المُسَمَّى الْخِ أَه. فُودُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ مَا لَوْ سَكَنَ ذِمِّيٌّ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ دَارًا بِالْحِجَازِ فَإِنَّ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْبُعْدِ وَإِنْ لَزِمَهُ أَجْرُهَا لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ المثل إِذْ لَا تَسْمِيَةَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَه سَمَ. فُودُ: (أَوْ وَقَفَهُ) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا لَوْ رُوجَ أَمَتُهُ فِي النِّهَايَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَي الْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَاعْتَمَدَ الشُّبْكِيُّ وَغَيْرُهُ. فُودُ: (مِثْلًا) أَي أَوْ بَاعَهُ أَه مُغْنِي. فُودُ: (أَي الْقِصَّةُ الْخِ) يَجُوزُ أَيْضًا رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْإِجارة وَيَكُونُ قَوْلُهُ الْإِجارة مِنْ الْإِظْهَارِ فِي

فُودُ فِي (سُنِّي): (وَلَوْ لَمْ يُقَدَّرْ مَدَّةٌ وَأَجَرَ) أَي إجارة عَيْنٍ بِدَلِيلِ كَلَامِ الشَّارِحِ الْأَنِّي. فُودُ: (وَلَا يُخَيَّرُ الْمُكْتَرِي) كَذَلِكَ أَيْضًا. فُودُ: (وَهِيَ مَا لَوْ سَكَنَ كَافِرٌ دَارًا) أَي بِإِجارة بِدَلِيلِ ذِكْرِ المُسَمَّى.

فُودُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) قَدْ يُؤَيِّدُ أَنَّهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ مَا لَوْ سَكَنَ ذِمِّيٌّ عَلَى وَجْهِ الْغَضَبِ دَارًا بِالْحِجَازِ فَإِنَّ لَمْ يَلْزَمْهُ شَيْءٌ فَهُوَ فِي غَايَةِ الْإِشْكَالِ وَالْبُعْدِ، وَإِنْ لَزِمَتْهُ أَجْرُهَا لَمْ يَتَصَوَّرْ إِلَّا أَنْ تَكُونَ أَجْرَةُ المثل إِذْ لَا تَسْمِيَةَ هُنَا فَلْيَتَأَمَّلْ. فُودُ: (أَي الْقِصَّةُ فِي ذَلِكَ) يَجُوزُ أَيْضًا رُجُوعُ الضَّمِيرِ لِلْإِجارة وَيَكُونُ قَوْلُهُ

(لا تنفسخ الإجارة) لأن نحو العتق لم يُصادف إلا رَقَبَةً مَسْلُوبَةً المنافع لا سَيِّمًا والأصح أنها تحدث على مِلْكِ المُسْتَأْجِرٍ وخرج بشم أعتقه ما لو عَلَّقَ عِتْقَهُ بِصِفَةٍ ثُمَّ أَجْرَهُ ثُمَّ وَجَدَتْ الصِّفَةُ أَثْنَاءَ مُدَّةِ الإجارة فَإِنَّهَا تَنْفَسَخُ لِسَبَبِ اسْتِحْقَاقِ العِتْقِ عَلَى الإجارة ومثله ما لو أَجَرَ أُمَّ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ كَمَا اقْتَضَاهُ كِلَاهُمَا هُنَا واعتمده السبكي وغيره (و) الأصح (أنه) أي الشَّانَ (لا خيار للعبد) في فسخ الإجارة بعد العتق وفارق عِتْقُ الأُمَةِ تحت عِتْدٍ بِأَنْ سَبَبَ الخيار وهو نَقْضُهُ موجودٌ ولا سَبَبٌ للخيار هُنَا لِمَا تَقَرَّرَ أَنَّ المنافع تحدث مَخْلُوكَةً لِلْمُسْتَأْجِرِ (والأظهر أنه لا يرجع على سيِّده بأجرة ما) أي المنافع التي تُستَوْفَى منه (بعد العتق) إلى انقضاء المُدَّةِ لِتَصَرُّفِهِ فِي منافعِهِ حين كَانَ يَمْلِكُهَا بِعَقْدٍ لَازِمٍ كَمَا لو زَوَّجَ أُمَّتَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهَا بعد الوطء لا شيء لَهَا فيما يَسْتَوْفِيهِ الزَّوْجُ وَلِمَا مَرَّ أَنَّ المنافع مِلْكُ المُسْتَأْجِرِ وَتَقَعَتْ فِي بَيْتِ المَالِ ثُمَّ عَلَى مِياسِيرِ المُسْلِمِينَ وَأَفْهَمَ فَرْضَهُ الكَلَامَ فِيمَا إِذَا أَجْرَهُ ثُمَّ أَعْتَقَهُ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ بِشَيْءٍ عَلَى وَارِثٍ أَعْتَقَ قِطْعًا إِذْ لَمْ يَنْقُضْ مَا عَقَدَهُ وَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ بِعِتْقِهِ قَبْلَ الإجارة غَرِمَ لَهُ بعد مُضِيِّهَا أَجْرَةٌ مِثْلُهُ

مَوْضِعُ الإِضْمَارِ اهـ سم. فؤد: (لا سَيِّمًا والأصح) الْأَخْصَرُ لِأَنَّ الْأَصَحَّ. فؤد: (أنها) أي المنافع. فؤد: (أُمٌ وَلَدِهِ) ومثلها مُدَبَّرُهُ اهـ نِهَايَةٌ. فؤد: (ثُمَّ مَاتَ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَجَرَ أُمَّ وَلَدِهِ ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَنْفَسَخَ إِلَّا بِالمَوْتِ أَيْضًا سَمَ عَلَى خَجِّ اهـ ع ش. فؤد: (نَقْضُهُ) أي العبد. فؤد: (بِعَقْدٍ لَازِمٍ) مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لِتَصَرُّفِهِ. فؤد: (فِيمَا يَسْتَوْفِيهِ الزَّوْجُ) أي فِي اسْتِغْنَائِهِ بَعْدَ العِتْقِ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ. فؤد: (وَلِمَا مَرَّ) عَطَفَ عَلَى لِتَصَرُّفِهِ الْخ. فؤد: (وَتَقَعَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ أَطَالَ فِي التَّهَاقُوتِ وَالْمُغْنَى. فؤد: (فِي بَيْتِ المَالِ الْخ) لِأَنَّ السَّيِّدَ قَدْ زَالَ مِلْكُهُ عَنْهُ وَهُوَ عَاجِزٌ عَنْ تَعَهُيدِ نَفْسِهِ اهـ مُغْنَى. فؤد: (إِذَا لَمْ يَنْقُضْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهُوَ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْدُلْ عَلَيْهِ عَقْدٌ ثُمَّ نَقَضَهُ اهـ. فؤد: (وَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ) أي بَعْدَ الإجارة. فؤد: (قَبْلَ الإجارة) مُتَعَلِّقٌ بِعِتْقٍ أَوْ نَفْتٍ لَهُ وَهُوَ الْأَوَّلَى. فؤد: (غَرِمَ لَهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى

الإجارة مِنَ الإِظْهَارِ فِي مَوْضِعِ الإِضْمَارِ. فؤد: (لا سَيِّمًا والأصح أنها) أي المنافع ش. فؤد: (وَخَرَجَ بِشَمٍ أَخْظَفَ الْخ) ظَاهِرٌ فَإِنَّ الْإِنْفِسَاحَ فَرْعُ الْإِنْعِقَادِ أَيْ انْعِقَادِ الإجارة ثُمَّ تَنْفَسَخَ إِذَا وَجَدَتْ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ عَلِمَ عِنْدَ الْعَقْدِ وَجُودَ الصِّفَةِ فِي أَثْنَاءِ المُدَّةِ وَهُوَ ظَاهِرٌ تَشْبِيهِهِمْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِمَسْأَلَةِ بُلُوغِ الصَّبِيِّ بِالسَّنِ فِي أَثْنَاءِ المُدَّةِ وَعِبَارَةُ الزَّوْجِ وَشَرْحُهُ وَكَذَا الْمُتَعَلِّقُ عِتْقَهُ بِالصِّفَةِ الَّتِي لَا يُعْلَمُ وَقُوعُهَا فِي المُدَّةِ حُكْمُهُ حُكْمُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فِيمَا تَقَرَّرَ فِيهِ لَكِنْ وَجُودُهَا يَغْنِي وَجُودَ الصِّفَةِ الَّتِي يُعْلَمُ وَقُوعُهَا فِي المُدَّةِ كَبُلُوغِ الصَّبِيِّ بِالسَّنِ فِيهَا فَلَا يُؤْجَرُ مُدَّةً تَوْجَدُ الصِّفَةُ فِيهَا كَمَا لَا يُؤْجَرُ الصَّبِيُّ مُدَّةً يَتَلَبَّغُ فِيهَا بِالسَّنِ وَكَالْمُتَعَلِّقِ عِتْقَهُ بِصِفَةِ الْمُدَبَّرِ اهـ. وَقَالَ قَبْلَ ذَلِكَ. (فَرْعُ): وَإِنْ أَجَرَ الْوَلِيَّ الطِّفْلَ أَوْ مَالَهُ مُدَّةً يَتَلَبَّغُ فِي أَثْنَائِهَا بِالسَّنِ مَضَتْ إِجَارَتُهُ بِمَعْنَى أَنَّا نَتَّبِعُ بُلْغَانَهَا فِي الزَّائِدِ عَلَى مُدَّةِ الْبُلُوغِ الْخ اهـ. فؤد: (ومثله ما لو أَجَرَ أُمَّ وَلَدِهِ ثُمَّ مَاتَ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ أَجَرَ أُمَّ وَلَدِهِ ثُمَّ أَعْتَقَهَا وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا تَنْفَسَخَ إِلَّا بِالمَوْتِ أَيْضًا. فؤد: (وَأَنَّهُ لَوْ أَقْرَأَ) أي بَعْدَ الإجارة. فؤد: (غَرِمَ لَهُ الْخ) وَلَا يَقْبَلُ قَوْلَهُ فِي فَسْخِهَا م ر.

لِتَعْدِيهِ بِهَا وَلَوْ فُسِّخَتْ الإِجَارَةُ بَعْدَ الْعِثْقِ بِمِلْكٍ مَنَافِعَ نَفْسِهِ كَمَا فِي الرُّوْضَةِ وَإِنْ أَطَالَ
الْإِسْنَوِيُّ فِي رَدِّهِ. (تَنْبِيْهِ) سَيَذْكُرُ فِي الْوَقْفِ أَنَّ إِجَارَتَهُ لَا تَنْفَسِيْخُ بِزِيَادَةِ الْأَجْرَةِ وَلَا بِظُهُورِ
طَالِبٍ بِالزِّيَادَةِ وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ بِالْوَقْفِ لِجَرَيَانِهَا بِالْعِبْثَةِ فِي وَقْتِهَا كَمَا لَوْ بَاعَ مَالٌ مَوْلَاهُ ثُمَّ
زَادَتْ الْقِيَمَةُ أَوْ ظَهَرَ طَالِبٌ بِالزِّيَادَةِ. (وَيَصْخُ بَيْعُ) الْعَيْنِ (الْمُسْتَأْجَرَةِ) حَالُ الإِجَارَةِ (لِلْمُكْتَفَرِ)
قَطْعًا إِذْ لَا حَائِلَ كَبَيْعٍ مَغْصُوبٍ مِنْ غَاصِبِهِ وَأَمَّا لَمْ يَصْخُ بَيْعُ الْمُشْتَرَى قَبْلَ قَبْضِهِ لِلْبَائِعِ
لِضْمَنِ مِلْكِهِ (وَلَا تَنْفَسِيْخُ الإِجَارَةُ فِي الْأَصَحِّ) لِأَنَّهَا وَارِدَةٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ، وَالْمِلْكُ عَلَى الرِّقْبَةِ فَلَا
تَنَافِيَّ وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاحُ نِكَاحٍ مِنْ اشْتَرَى زَوْجَتَهُ

وَالنَّهْيَةُ عَتَقَ وَلَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي بُلْطَانِ الإِجَارَةِ وَيَغْرُمُ لِلْعَبْدِ الْإِخَاءُ. هـ. فَوَدَّ: (لِتَعْدِيهِ الْإِخَاءُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي
وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا تَقْلَاهُ عَنْ الشَّيْخِ أَبِي عَلِيٍّ وَأَقْرَاهُ وَكَمَا لَا تَنْفَسِيْخُ الإِجَارَةُ بِطُرُوقِ الْحُرِّيَّةِ لَا تَنْفَسِيْخُ بِطُرُوقِ
الرِّقْبَةِ فَلَوْ اسْتَأْجَرَ مُسْلِمٌ حُرًّا فَاسْتَرْقَى أَوْ اسْتَأْجَرَ مِنْهُ دَارًا فِي دَارِ الْحَرْبِ ثُمَّ مَلَكَهُمَا الْمُسْلِمُونَ لَمْ
تَنْفَسِيْخِ الإِجَارَةُ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ فُسِّخَتْ الْإِخَاءُ) وَإِنْ أَجَرَ دَارًا بَعْدَ ثُمَّ قَبْضَهُ وَاعْتَقَهُ ثُمَّ انْهَدَمَتْ فَالْرُّجُوعُ
بَقِيَّتِهِ هـ. مُغْنِي. هـ. فَوَدَّ: (مَلِكٌ مَنَافِعَ نَفْسِهِ) أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجَرُ بِقِسْطٍ مَا بَقِيَ عَلَى السَّيِّدِ أَوْ الْوَارِثِ هـ
ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (كَمَا فِي الرُّوْضَةِ) وَالْمُنْجَهِ فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِمَنْفَعَةِ عَبْدٍ لِزَيْدٍ وَيَرْقِيَّتِهِ لِأَخَرٍ فَرَدَّ زَيْدٌ الْوَصِيَّةَ
رُجُوعُ الْمَنَافِعِ لِلْوَرِثَةِ فَلَوْ أَجَرَ دَارَهُ ثُمَّ وَقَفَهَا ثُمَّ فُسِّخَتْ الإِجَارَةُ رَجَعَتْ لِلْوَقِيفِ كَمَا أَفَادَهُ الْوَالِدُ
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعْلِيلُ شَرْحِ م ر هـ سَمِ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ رَجَعَتْ لِلْوَقِيفِ أَيِ وَيَرْجِعُ الْمُسْتَأْجَرُ بِقِسْطٍ مَا بَقِيَ عَلَى
الْوَقِيفِ هـ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَا يَخْتَصُّ ذَلِكَ الْإِخَاءُ) أَيِ عَدَمُ الْانْفِسَاحِ بِمَا ذَكَرَ. هـ. وَفَوَدَّ: (لِجَرَيَانِهَا) أَيِ الإِجَارَةُ
مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ لَا تَنْفَسِيْخُ الْإِخَاءُ. هـ. وَفَوَدَّ: (وَلَا يَخْتَصُّ الْإِخَاءُ) جُمْلَةً مُغْتَرِضَةً. هـ. وَفَوَدَّ: (فِي وَقْتِهَا) أَيِ الإِجَارَةُ
مُتَعَلِّقٌ بِالْجَرَيَانِ. هـ. فَوَدَّ: (حَالُ الإِجَارَةِ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَرَدَّدَ الْأَذْرَعِيُّ فِي النَّهْيَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ رَدَّ إِلَى الْمَنْزَنِ.
هـ. فَوَدَّ: (قَطْعًا) أَشَارَ بِهِ إِلَى أَنَّ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ فِي الْأَصَحِّ رَاجِعٌ لِتَقْيِ الْانْفِسَاحِ فَقَطْ. هـ. فَوَدَّ: (وَأَمَّا لَمْ
يَصْخُ بَيْعُ الْمُشْتَرَى الْإِخَاءُ) أَيِ مَعَ أَنَّ فِي كُلِّ مِنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ بَيْعُ الشَّخْصِ مَا لَيْسَ تَحْتَ يَدِهِ لِمَنْ هُوَ تَحْتَ
يَدِهِ هـ. رَشِيدِي. هـ. فَوَدَّ: (بَيْعُ الْمُشْتَرَى) الْأَوَّلَى ضَبْطُهُ بِقَتْحِ النَّاءِ. هـ. فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ الْإِخَاءُ) أَيِ بِاخْتِلَافِ
الْمُورِدِ عِبَارَةَ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي بِخِلَافِ النِّكَاحِ فَإِنَّ السَّيِّدَ يَمْلِكُ مَنْفَعَةَ بَضْعِ الْأُمَةِ الْمُزَوَّجَةِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَوْ
وُطِّئَتْ بِشَبْهَةِ كَانَ الْمَهْرُ لِلْسَّيِّدِ لَا لِلزَّوْجِ هـ. عِبَارَةُ سَمِ قَوْلُهُ وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاحُ الْإِخَاءُ بِتَأْمُلٍ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ
الْمِلْكُ فِي النِّكَاحِ وَارِدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ أَيْضًا إِذَا الزَّوْجُ لَا يَمْلِكُهَا بَلْ يَمْلِكُ أَنْ يَتَّقِيَ بِشَيْءٍ مَخْصُوصٍ هـ.

هـ. فَوَدَّ: (مَلِكٌ مَنَافِعَ نَفْسِهِ الْإِخَاءُ) اعْتَمَدَهُ م ر وَفِي شَرْحِهِ وَالْمُنْجَهِ فِيمَا لَوْ أَوْصَى بِمَنَافِعِ عَبْدٍ لِزَيْدٍ وَيَرْقِيَّتِهِ
لِأَخَرٍ فَرَدَّ زَيْدٌ الْوَصِيَّةَ رُجُوعُ الْمَنَافِعِ لِلْوَرِثَةِ هـ. (فَرَعُ): أَجَرَ نَحْوَ دَارِهِ ثُمَّ وَقَفَهَا ثُمَّ انْفَسَخَتْ الإِجَارَةُ
فَلِمَنْ الْمَنَافِعُ الْبَاقِيَةُ فِيهِ تَرَدَّدَتْ وَنَتَجَتْ أَنَّهَا لِلْوَقِيفِ دُونَ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ وَلَوْ مَسْجِدًا بِخِلَافِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْعِثْقِ
ثُمَّ رَأَيْتُ أَنَّ شَيْخَنَا الشَّهَابَ الرَّزْمَلِيَّ أَفَادَ أَنَّهَا لِلْوَقِيفِ م ر. هـ. فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ انْفِسَاحُ نِكَاحٍ مِنْ اشْتَرَى
زَوْجَتَهُ) بِتَأْمُلٍ وَكَانَ الْمُرَادُ أَنَّ الْمِلْكُ فِي النِّكَاحِ وَارِدٌ عَلَى الْمَنْفَعَةِ أَيْضًا إِذَا الزَّوْجُ لَا يَمْلِكُهَا بَلْ يَمْلِكُ أَنْ

ولو رد المبيع بعيب استوفى بقيمة المدة أو فسخ الإجارة بعيب أو تلفت العين رجع بأجرة باقى المدة (قلو باعها لغيره) وقد قدرت بزمن (جاز في الأظهر) ولو بغير إذن المستأجر لما تقرر من اختلاف الموردتين وبذ المستأجر لا تعد حائلة في الرقبة؛ لأنها عليها يد أمانة، ومن ثم لم يفتح المشتري من تسليمها لحظة لطيفة ليستقر ملكه ثم ترجع للمستأجر ويعفى عن هذا القدر اليسير للضرورة وتزداد الأذرعى فيما لو كثرت أمتعة الدار ولم يمكن تفريقها إلا في زمن يقابل بأجرة بين الاكتفاء بالتخلية فيها للضرورة وعدم صحة البيع، قال: وقد أشعر كلام بعضهم أن التسليم والتسلم إنما يكونان بعد انقضاء المدة لا قبلها وهو مشكك ١ هـ وقد يقال لا إشكال فيه فيؤخران في هذه الصورة لإقدام إضرار المستأجر ولا ضرورة بالمشتري إلى التسليم حينئذ؛ لأن التلف قبله يفسخ العقد ويرجع إليه الثمن أما إذا قدرت بعمل كركوب يلبد كذا فيفتتح البيع

• فود: (ولو رد المبيع) متفرع على قول المصنف ولا تنفيس الإجارة إلخ فكان الأولى قلوا بالفاء بدل الواو. • فود: (استوفى) أي المكتري وكذا ضمير رجع.

• فود: (قلو باعها) أو وقفها أو وهبها أو أوصى بها اه نهاية. • فود: (وقد قدرت) إلى قوله للضرورة في المضي. • فود: (لم يفتح) أي المستأجر أي لم يجوز له أن يفتح إلخ اه ع ش. ويجوز كونه بناء المفعول والمشتري نائب فاعله عبارة المضي أن العين تؤخذ منه وتسلم للمشتري ثم تعاد إليه يستوفي منها إلى آخر المدة ويعفى عن القدر الذي يقع التسليم فيه؛ لانه يسير ولا يثبت له خيار كما لو انسدت بالوعة الدار فلا خيار؛ لأن زمن فتحها يسير اه. • فود: (ثم يرجع) الأولى التانيث.

• فود: (للضرورة) هذا ظاهر حيث تمضي مدة تقابل بأجرة اه ع ش أي بخلاف ما نحن فيه أي فالأولى أن يُعَلَّل بما مر عن المضي أيضًا. • فود: (وتزداد الأذرعى إلخ) المتجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه م ر اه سم. عبارة النهاية وسجل كلامه ما لو كانت مشحونة بأمتعة كثيرة لا يمكن تفريقها إلا بعد مضي مدة لملئها أجرة فيصبح البيع فيما يظهر وإن توقف قبضها على تفريقها على ما مر اه قال ع ش ويؤخر قبض المشتري العين حيث كانت مدة التفرغ تقابل بأجرة أو فيها مشقة لا تحتمل عادة إلى انتهاء مدة الإجارة قهراً عليه حيث اشترى عالماً بكونها مؤجرة فقد رضي ببقائها في يد المستأجر اه. • فود: (قال وقد أشعر إلخ) إطلاقه يقتضي أنه على هذا لا فرق بين قصر المدة وطولها ومقتضى صنيع الشارح أي وصريح النهاية تخصيصه بالطويلة فليأمل اه سيد عمر. • فود: (وقد يقال إلخ) قد مر أيضًا عن النهاية وع ش ما يوافقه. • فود: (في هذه الصورة) أي التي تزداد فيها الأذرعى.

• فود: (قبلة) أي التسليم. • فود: (فيفتح البيع إلخ) وافقه المضي ثم قال ويقاس بالبيع ما في معناه

يتفتح بشيء مخصوص. • فود: (وتزداد الأذرعى فيما لو كثرت أمتعة الدار إلخ) المتجه صحة البيع قبل التفرغ وتوقف صحة القبض عليه م ر. • فود: (ما إذا قدرت بعمل كركوب يلبد كذا فيفتح البيع إلخ) وإن اقتضى إطلاقهم أنه لا فرق وهل يجري ذلك التردد في البيع من المكتري؟

كما قاله الزائر وارْتَضاه البُلْقِينِي لِجِهَالَةِ مُدَّةِ الشَّيْرِ. (ولا تَنْفَسِخُ) الإجارة قطعاً كما لا يَنْفَسِخُ النكاح بِبيع الأُمَةِ المَرْوُوجَةِ من غير الزوج فَتَبْقَى في يَدِ المُسْتَأْجِرِ إلى انقضاء المُدَّةِ وَتُخَيَّرُ المُشْتَرِي إِنْ جَهِلَ ولو مُدَّةُ الإجارة كما اقْتَضَاهُ إطلائُهُمْ لَكِنْ بَحَثَ الْأَزْرَعِي وَغَيْرُهُ بِطُلَانِ البيع عند جهله المُدَّةُ فَإِنْ أَجَازَ فلا أَجْرَ له لِتَقْوِيَةِ المُدَّةِ ولو عَلِمَهَا وَظَنَّ أَنَّ له الأجرَ تَخَيَّرَ عند الغَزَالِي وَرَجَّحَهُ الزَّرْكَشِي؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ يَحْفَى وَقَالَ الشَّاشِي لَا تَخَيَّرُ ولو انْفَسَخَتِ الإجارة، فَقِيلَ مَنْفَعَةُ بَقِيَّةِ المُدَّةِ لِلْبَائِعِ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ، وَقِيلَ لِلْمُشْتَرِي وَرَجَّحَهُ السَّبْكِي وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ كما يَبَيِّنُهُ فِي شرح الإرشادِ ولو أَجَرَ دَارَهُ مُدَّةً ثُمَّ اسْتَأْجَرَهَا تِلْكَ المُدَّةُ ثُمَّ بَاعَهَا فَهَلْ تَدْخُلُ الْمَنْفَعَةُ فِي البيعِ اخْتَلَفَ فِيهِ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ وَالْأَوْجَهُ نَعَمْ قِيَاسًا عَلَى مَا قَالَه الْجَلَالُ الْبُلْقِينِي إِنْ الموصى له بِالْمَنْفَعَةِ لو اشْتَرَى الرِّقَبَةَ ثُمَّ بَاعَهَا انْتَقَلَتْ بِمَنَافِعِهَا لِلْمُشْتَرِي فَكَذَا هُنَا كَمَا هو وَاضِحٌ وَكَذَا الْحُكْمُ فِيمَا لو اسْتَأْجَرَ دَارًا مُدَّةً ثُمَّ اشْتَرَاهَا ثُمَّ بَاعَهَا وَالمُدَّةُ بَاقِيَةٌ فَتَنْتَقِلُ بِجَمِيعِ مَنَافِعِهَا لِلْمُشْتَرِي فَإِنْ اسْتَشْنَى الْبَائِعُ الْمَنْفَعَةَ الَّتِي له بِالْإجارة بَطَلَ الْبَيْعُ فِي الْمَسْأَلَتَيْنِ وَلَوْ أَجَرَ لِبَرَأْسٍ أَوْ بِنَاءٍ ثُمَّ انْقَضَتِ المُدَّةُ فَاجْرَ لِآخِرٍ قَبْلَ وَقُوعِ التَّخْيِيرِ السَّابِقِ نَظِيرُهُ فِي الْعَارِيَةِ لَمْ يَصُحَّ فِيمَا يَضُرُّ

وَيُسْتَشْنَى مِنْ مَحَلِّ الْخِلَافِ مَسْأَلَةُ هَرَبِ الْجَمَالِ السَّابِقَةِ فَإِنَّهُ يُبَاعُ مِنَ الْجَمَالِ قَدْرُ التَّقَعُّ قَالَا وَلَا يُخْرَجُ عَلَى الْخِلَافِ فِي بَيْعِ الْمُسْتَأْجَرِ؛ لِأَنَّهُ مَحَلُّ ضَرُورَةٍ وَالبَيْعُ الضَّمْنِي كَأَغْنَى عَبْدَكَ عَنِّي عَلَى كَذَا فَاعْتَقَهُ عَنْهُ وَهُوَ مُسْتَأْجَرٌ فَإِنَّهُ يَصِحُّ قَطْعًا لِقُوَّةِ الْعِتْقِ كَمَا نَقَلَاهُ عَنِ الْقَطَالِي فِي كَفَّارَةِ الظَّهَارِ وَأَقْرَاهُ اهـ. وَخَالَفَهُ النَّهْيَةُ فَقَالَ أَمَّا إِذَا قُدِّرَتْ بِمَحَلِّ فَكذلك خِلَافًا لِأَبِي الْفَرَجِ الزَّائِرِ وَإِنْ تَبِعَهُ الْبُلْقِينِي اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ خِلَافًا لِأَبِي الْفَرَجِ الزَّائِرِ ظَاهِرُهُ أَنَّ كَلَامَ أَبِي الْفَرَجِ مُصَوَّرٌ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَيْعُ لِغَيْرِ الْمُكَتْرِي اهـ.

• فَوَدَّ: (الإجارة) إِلَى قَوْلِهِ عِنْدَ الْغَزَالِي فِي النَّهْيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ وَرَجَّحَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لَكِنْ بَحَثَ إِلَى فَإِنْ أَجَازَ وَقَوْلُهُ قِيلَ. • فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحَثَ الْأَزْرَعِي الْخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ خِلَافًا لِلْأَزْرَعِي وَمَنْ تَبِعَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (فَقِيلَ مَنْفَعَةُ الْخ) جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ م ر اه سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي مَنْفَعَةُ بَقِيَّةِ المُدَّةِ لِلْبَائِعِ فِي أَحَدِ وَجْهَيْنِ رَجَّحَهُ ابْنُ الْمُقْرِي اهـ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) وَفَاقًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَوْ أَجَرَ دَارَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ أَوَائِلُ الْبَيْعِ فِي النَّهْيَةِ. • فَوَدَّ: (فَهَلْ تَدْخُلُ الْمَنْفَعَةُ) أَيِ مَنْفَعَةُ تِلْكَ المُدَّةِ اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَ وَقُوعِ التَّخْيِيرِ الْخ) وَظَاهِرٌ أَنَّ مِثْلَهُ بَعْدَهُ إِذَا اخْتَارَ الْإِبْقَاءَ بِالْأَجْرَةِ اهـ رَشِيدِي.

• فَوَدَّ: (نَظِيرُهُ) الْأَوَّلَى قَبْلَ وَقُوعِ نَظِيرِ التَّخْيِيرِ السَّابِقِ فِي الْعَارِيَةِ. • فَوَدَّ: (لَمْ يَصُحَّ) أَيِ الْمَقْدُ الثَّانِي.

• فَوَدَّ: (فِيمَا يَضُرُّ الْخ) أَيِ فِي نَفْعٍ يَضُرُّ الْإِنْتِفَاعَ بِذَلِكَ التَّنْفِيعِ.

• فَوَدَّ: (كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (لِإِنْ أَجَازَ فلا أَجْرَ له الْخ) عِبَارَةُ شرح م ر فَإِنْ أَجَازَ لَمْ يَسْتَحِقْ أَجْرَ لِيَقْوِيَةِ المُدَّةِ وَلَوْ عَلِمَهَا وَظَنَّ اسْتِخْفَاقَ الْأَجْرَةِ اهـ. • فَوَدَّ: (فَقِيلَ مَنْفَعَةُ بَقِيَّةِ المُدَّةِ لِلْبَائِعِ) جَزَمَ بِهِ فِي الرَّوْضِ وَاعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (فَهَلْ تَدْخُلُ الْمَنْفَعَةُ) أَيِ تِلْكَ المُدَّةِ. • فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَهُ نَعَمْ قِيَاسًا الْخ) كَذَا شرح م ر.

الانتفاع به الشجر أو البناء كما هو ظاهر لإبقاء احترام مال المستأجر الأول ويصح في غير
المضبر إن خصه بالعقد وكذا إن لم يخصه وأمكن التوزيع على المضبر وغيره وعلى هذا يحتمل
قول بعضهم يصح إن أمكن تفريقها منه في مدة لا أجرة لملئها ولم يسرها الفراس ويحمل فيه
بما ذكره في باب الإجارة والعارضة اهـ وسئل البلقيني عن أجر أرضه بأجرة مؤجلة ثم توفي
المستأجر قبل أوان الزرع فاستولى آخر وزرع غداً فأجاب بأن الأجرة تجل بموته ولا تنفسخ
الإجارة هذا إن لم يضع المتعدي يده وإلا ارتفع الحلول الذي سببه موث المستأجر؛ لأن
الحلول إنما يدوم حكمه ما دامت الإجارة بحالها فإذا مضت المدة ويد المتعدي قائمة بعد
انفسخت الإجارة في الجميع وارتفع الحلول ويلزم المؤجر رد ما أخذه من تركه الميت على
ورثته قال وهذه مسألة نفيسة لم تقع لي قط ويستحق المؤجر أجرة المثل على المتعدي وليس
للوثرية نقل في اهـ ويؤيده ما مر في الفصص ولو أجر بأجرة مفسطة فكتب الشهود الأجرة
إجمالاً ثم تقيطها بما لا يطابق الإجمال

• قوله: (وهل هذا) أي قوله ويصح في غير المضبر إن خصه بالعقد الخ. • قوله: (يحمل قول بعضهم
الخ) يتأمل اهـ شديدي. • قوله: (ولم يسرها الفراس) ليتأمل تصويره فإن الذي يتبادر آله لا بد من ستر ما
وكذا في البناء اهـ سيد عمر أقول تقدم في البيع ما يفيد أن الستر الجزئي لا يضر في صحة البيع.
• قوله: (ويحمل فيه) أي في التفرغ اهـ كزدي ويظهر أن الضمير للفراس وقوله: (بما ذكره الخ) أي
من التخيير بين الأمور الثلاثة. • قوله: (بأن الأجرة تجل بموته) أي فإخذها المؤجر من تركه.
• قوله: (هذا) أي ما ذكر من الحلول وعدم الانفساخ. • قوله: (إن لم يضع المتعدي يده) أي إلى انقضاء
المدة اهـ كزدي. • قوله: (الذي سببه موث المستأجر) خرج به الحلول الذي سببه مضي المدة قبل موته
فلا يرتفع كما هو ظاهر اهـ شديدي. • قوله: (به) أي بالمتعدي. • قوله: (ما مر) أي قريباً سم على حج أي
في قول الشارح بعد قول المصنف ولو أكرى عينا مدة الخ أو حبسها أو غصبها الخ اهـ ش.
• قوله: (في الفصص) أي للعين المؤجر سم وع ش. • قوله: (ثم تقيطها بما لا يطابق الخ) أي أما لو لم
يقسط الأجرة على أجزاء المؤجر كما لو قال أجرتك هذه الأرض بكذا على أنها خمسون ذراعاً مثلاً
فبانت دون ذلك لم يسقط من الأجرة شيء في مقابلة ما نقص من الأذرع لكن يتخير المستأجر بين

• قوله: (ويؤيده ما مر) أي قريباً وقوله في الفصص أي للعين المؤجرة. • قوله: (ولو أجر بأجرة مفسطة
فكتب الشهود الخ) في تجريد المرجح ما نصه وسئل أي شيخه عن كتاب إجارة كتب فيه أن الأجرة كل
يوم أربعة دراهم والجملة في السنة ألف وأربعمائة وأربعون بزيادة أربعة وعشرين ذراعاً على التفصيل
فأجاب بأنه ينظر في كيفية المكتوب فإن كانت الجملة كتبت فيه إجمالاً للتفصيل المذكور مياومة ولفظه
يقتضي أنها ذكرت جمعاً للمفصل بأن قيل فمجموع ذلك ألف وأربعمائة وأربعون ونحو ذلك من اللفظ
لزمه المسمى على المياومة ولا يلزمه زيادة الأربعة والعشرين فإن أحدهما غلط فيحكم بالآخر، وإن لم
تكن الجملة المذكورة موزدة بلفظ الجمع والإجمال لذلك الذي فصل مياومة بأن قال استأجرتها بأجرة

فإن لم يُمكن الجُمُع تحالفاً؛ لأنَّ تعارضَ ذَيْنِكَ أوجبَ سقوطَهما وإنَّ أمكنَ كأنَّ قالوا أربَعُ سنينَ بأربعةِ آلافِ كُلِّ شَهرٍ مائتا درهمٍ وعَشْرَةُ دراهمٍ حُجِّلَ على تَقْسيطِ المَبْلُغِ على أوَّلِ المُدَّةِ فيفَضَّلُ بعدَ تسعةِ عَشَرَ شَهرًا عَشْرَةُ دراهمٍ تُقْطَعُ على ما يَخْصُها مِنَ الشَّهرِ وهو يومُ من أوَّلِ الشَّهرِ العِشرينِ وثلاثةِ أسبَاعٍ يومٍ؛ لأنَّ حِصَّةَ كُلِّ يومٍ سبعةٌ ومَرَّ أوَّلُ خَافِيسِ شُرُوطِ البَيعِ عن ابنِ الصَّلاح ما يُوافِقُ هذا عندَ صِدْقِ التَّامُّلِ فَتَنَبَّهْ لَهُ وَمَرَّ أوَائِلُ البَيعِ قَبْلَ قَبْضِهِ أنَّ لِلْمُسْتَأْجِرِ حَبْسَ ما اسْتَوْجَرَ عليه لِلقَمَلِ فيه ثُمَّ لا سَتِفاءَ أَجرَتِهِ ومَحَلَّهُ كما تُعَلِّمُ مِنَّا مَرَّ في تَقَدُّهِ الصَّفْقةِ ما إذا لم يَتَعَدَّ هُنا وإلا كاستأجرْتُكَ لِكتابَةِ كذا كُلِّ كُرَّاسٍ بِكذا فليسَ لَهُ حَبْسُ كُرَّاسٍ على أَجرَةٍ آخَرٍ؛ لأنَّ الكُرَّاسَ حَبْزٌ بِمَنْزِلَةِ أَعْيَانٍ مُخْتَلِفَةٍ.

الفسخ والإجارة فإن فَسَخَ رَجَعَ بما دَفَعَهُ إن كانَ وإلا سَقَطَ المُسَمَّى عَن ذِمَّتِهِ ثُمَّ إن كانَ الفسخُ بَعْدَ مُضِيِّ المُدَّةِ أي بَعْضُها اسْتَقَرَّ عليه أَجرُهُ مِثْلُ ما مَضَى مِنَ المُدَّةِ قَبْلَ الفسخِ اهـ ع ش . قُود: (تحالفاً) أي المُؤَجَّرُ والمُسْتَأْجِرُ وَيُفَسِّخُها هُما أو أَحَدُهُما أو الحاكِمُ إن لم يَتَرَضِيا بِقَوْلِ أَحَدِهِما اهـ ع ش .

قُود: (لأنَّ تعارضَ ذَيْنِكَ) أي الإجمالُ والتَّقْسيطُ وكذا ضَمِيرُ سَقُوطِهما . قُود: (وإنَّ أمكنَ إلخ) في تَجْريدِ المُزَجَّدِ ما نُصِّهَ وسُئِلَ أي شَيخُهُ عَن كِتابِ إجارةٍ كُتِبَ فيه أنَّ الأجرَةَ كُلُّ يَوْمٍ أربعةَ دراهمٍ والجُمْلَةُ في السَّنَةِ أَلْفٌ وأربعمائةٌ وأربعمونَ بِزيادةِ أربعةٍ وعشرينَ يَزِيدُها على التَّفْصِيلِ فَأَجابَ بأنَّهُ يُنْظَرُ في كَيْفِيَّةِ المَكْتُوبِ فإن كانتَ الجُمْلَةُ كُتِبَتْ فيه إجمالاً لِلتَّفْصِيلِ المَذْكُورِ مِياومةً وَلَفْظُهُ يَفْتَضِي أنَّها ذُكِرَتْ جَمْعاً لِلتَّفْصِيلِ بأن قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذلكَ أَلْفٌ وأربعمائةٌ وأربعمونَ ونَحْوُ ذلكَ مِنَ اللَّفْظِ لَزِمَهُ المُسَمَّى على المِياومةِ ولا يَلْزِمُهُ زيادةُ الأربعةِ والعشرينَ فإنَّ أَحَدَهُما غَلَطَ فَيُحْكَمُ بِالاقْتِلا وإِنْ لم تَكُنِ الجُمْلَةُ المَذْكُورَةُ موزدةً بِلَفْظِ الجَمْعِ والإجمالِ لِذلكَ الذي فَصَّلَ مِياومةً بأن قالَ استأجرْتُها بِأجرَةٍ مِئَلْها كُلُّ يَوْمٍ أربعةَ دراهمٍ وفي السَّنَةِ أَلْفٌ وأربعمائةٌ وأربعمونَ ونَحْوُهُ مِنَ الالفاظِ فَيُحْكَمُ عليه ظاهراً بِالْجُمْلَةِ مع ما فيها مِنَ الزِيادةِ فإنَّ الجَمْعَ مُمَكِّنٌ بأن يَكُونَ ذلكَ تَقْسيطاً لِبَعْضِ الأجرَةِ دونَ بَعْضِها سم . قُود: (على تَقْسيطِ المَبْلُغِ) أي الأربعةِ آلافِ . قُود: (على أوَّلِ المُدَّةِ) أي إلى أن يَتَقَدَّ المَبْلُغُ اهـ كُرْدِيَّ عِبارَةً ع ش أي وما زادَ على ذلكَ لا تَتَعَلَّقُ به الإجارةُ اهـ . قُود: (العشرينَ) نَفَتْ لِلشَّهرِ .

قُود: (ومَرَّ أوَّلُ خَافِيسِ إلخ) عِبارَتُهُ هُناكَ ومِن ثَمَّ أَقْبَى ابنُ الصَّلاحِ في صَكِّ فيه جُمْلَةُ زائِدَةٌ وتَفْصِيلٌ انْقُصَ منها بأنَّها إن تَقَدَّمتْ عَمِلَ بها لِإِمكانِ الجَمْعِ بِكَوْنِ التَّفْصِيلِ لِبَعْضِها وإن تأخَّرتْ فإن قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذلكَ كذا حُكِمَ بِالتَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ أي وإن لم يَقُلْ ذلكَ حُكِمَ بها كما هو ظاهراً اهـ سم . قُود: (ومَحَلُّهُ إلخ) راجِعٌ لِقَوْلِهِ ثُمَّ لا سَتِفاءَ أَجرَتِهِ .

مِئَلْها كُلُّ يَوْمٍ أربعةَ دراهمٍ وفي السَّنَةِ أَلْفٌ وأربعمائةٌ وأربعمونَ ونَحْوُهُ مِنَ الالفاظِ فَيُحْكَمُ عليه ظاهراً بِالْجُمْلَةِ مع ما فيها مِنَ الزِيادةِ فإنَّ الجَمْعَ مُمَكِّنٌ بأن يَكُونَ ذلكَ تَقْسيطاً لِبَعْضِ الأجرَةِ دونَ بَعْضِها .

قُود: (ومَرَّ أوَّلُ خَافِيسِ شُرُوطِ البَيعِ إلخ) عِبارَتُهُ هُناكَ ومِن ثَمَّ أَقْبَى ابنُ الصَّلاحِ في صَكِّ فيه جُمْلَةُ زائِدَةٌ وتَفْصِيلٌ انْقُصَ منها بأنَّها إن تَقَدَّمتْ عَمِلَ بها لِإِمكانِ الجَمْعِ بِكَوْنِ التَّفْصِيلِ لِبَعْضِها ، وإن تأخَّرتْ فإن قِيلَ فَمَجْمُوعُ ذلكَ كذا حُكِمَ بِالتَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّهُ المُتَيَقَّنُ أي وإن لم يَقُلْ ذلكَ حُكِمَ بها كما هو ظاهراً اهـ والله أَعْلَمُ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ إحيَاءِ المَوَاتِ

هو (الأرض التي لم تُعمَّر قط) أي لم تُبْنِ عِمَارَتُهَا في الإسلام من مُسلم أو ذِمِّي وليست من حقوقٍ عامرة ولا من حقوقِ المُسلمين وأصله الخبز الصحيح ومن عَمَرَ أرضًا ليست لأحد فهو أحقُّ بها، وَصَحَ أيضًا مَنْ أَحْيَا أرضًا مَيِّتةً فهي له، ولهذا لم يحتج في المِلْكِ هنا إلى لَفْظٍ؛

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ إحيَاءِ المَوَاتِ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ عِمَارَةِ الْمَوَاتِ أَصْمُونَ (سجدة: ١٨) (إحياء الموات) أي وما يُذكرُ معه من قوله فَضْلُ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ إلى آخِرِ الْكِتَابِ.

فَوَيْلٌ: (هو) أي شَرَعًا اِهْ ش.

فَوَيْلٌ (سجدة: ١٨) (الأرض التي إلخ) قال ابنُ الرُّفْعَةِ وهو قِسْمَانِ أَصْلِيٌّ وهو ما لم يُعْمَرْ قطُّ وطَائِرِيٌّ وهو ما خَرِبَ بَعْدَ عِمَارَةِ الْجَاهِلِيَّةِ اِهْ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (أي لم يُبْنِ عِمَارَتُهَا إلخ) إلى قوله وَكَانَ ذِكْرُهُمْ لِلْإِحْيَاءِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ فِي إِطْلَاقِهِ نَظَرٌ. فَوَيْلٌ: (أي لم يُبْنِ عِمَارَتُهَا إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الرُّؤُوسُ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي نَفْيِ الْعِمَارَةِ التَّحَقُّقُ بَلْ يَكْفِي عَدَمُ تَحَقُّقِهَا بَأَن لَا يَرَى أَثَرَهَا وَلَا دَلِيلٌ عَلَيْهَا مِنْ أَصُولِ شَجَرٍ وَنَهْرٍ وَجُدُرٍ وَأَوْتَادٍ وَنَحْوِهَا اِهْ. فَوَيْلٌ: (لَمْ يُبْنِ عِمَارَتُهَا إلخ) يَدْخُلُ فِيهِ مَا يُبْنَى عَدَمُ عِمَارَتِهِ فِي الْإِسْلَامِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَمَا شُكَّ فِيهِ وَسَيَأْتِي عَدَمُ جَوَازِ إِحْيَائِهِ فِي قَوْلِهِ م ر وَلَوْ لَمْ يَعْرِفْ هَلْ هِيَ جَاهِلِيَّةٌ أَمْ اِهْ ش. وَقَوْلُهُ م ر. وَسَيَأْتِي عَدَمُ جَوَازِ إِحْيَائِهِ إلخ يَأْتِي فِي الشَّرْحِ خِلَافُهُ. فَوَيْلٌ: (مِنْ حُقُوقِ عَامِرٍ) أَيْ حَرِيمِهِ اِهْ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (وَلَا مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ) كَحَقَائِقِ الْإِتِهَارِ وَنَحْوِهَا اِهْ ش عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَبُسْتَنَتِي مِنْ إِطْلَاقِهِ تَمْلُكُ الْأَرْضِ الَّتِي لَمْ تُعْمَرْ مَا تَعَلَّقَ بِهَا حَقُّ الْمُسْلِمِينَ عُمُومًا كَالطَّرِيقِ وَالْمَقْبَرَةِ وَكَذَا عَرَفَهُ وَمُزْدَلِفَةَ وَمِنَى وَمَا حَمَاهُ النَّبِيُّ ﷺ - وَمِنْ مَفْهُومِ قَوْلِهِ لَمْ تُعْمَرْ قَطُّ مَا كَانَ مَحْصُورًا فِي الْجَاهِلِيَّةِ ثُمَّ خَرِبَ وَيَقِيْ أَنْزَلَ عِمَارَتَهُمْ فَلِلْمُسْلِمِ تَمْلُكُهُ كَمَا سَيَذْكُرُهُ وَمَا عَمَرَهُ الْكَافِرُ فِي مَوَاتٍ دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهُ لَا يَمْلِكُهُ اِهْ. فَوَيْلٌ: (مَنْ عَمَرَ أَرْضًا إلخ) هُوَ بِالْتَّخْفِيفِ وَهُوَ لُغَةُ الْقُرْآنِ قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يَسْمُرُ سَسَكَةً أَلَّا يَمْلِكُ عَلَى بَابِهِ﴾ وَيَجُوزُ فِيهِ التَّشْدِيدُ وَهَذَا كُلُّهُ حَيْثُ لَمْ تُعْلَمْ الرِّوَايَةُ اِهْ ش. فَوَيْلٌ: (فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا. اسْمُ التَّفْضِيلِ لَيْسَ عَلَى بَابِهِ. فَوَيْلٌ: (وَصَحَّ أَيْضًا إلخ) ذَكَرَهُ بَعْدَ الْأَوَّلِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّضَرُّعِ بِالْاِخْتِصَاصِ إِذْ قَوْلُهُ أَحَقُّ فِي الْأَوَّلِ قَدْ يُشِيرُ بَأَن لَغَوِيَّهُ فِيهِ حَقًّا اِهْ ش. فَوَيْلٌ: (وَلِهَذَا) أَيْ لِصِحَّةِ هَذَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ إحيَاءِ المَوَاتِ

فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ هُمْ عَنْ عِمَارَةِ الْمَوَاتِ أَصْمُونَ (سجدة: ١٨) (إحياء الموات) أي عِبَارَةُ شَرَحِ الرُّؤُوسِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِي نَفْيِ الْعِمَارَةِ التَّحَقُّقُ

لأنه إعطاء عام منه ﷺ؛ لأن الله تعالى أقطع أرض الدنيا كأرض الجنة ليقطع منهما من شاء ما شاء ومن ثم أفتى السبكي بكفر معارض أولاد تميم رضي الله تعالى عنهم فيما أقطعهم ﷺ له بأرض الشام لكن في إطلاقه نظر ظاهر وأجمعوا عليه في الجملة ويُسَنُّ التملك به للخبر الصحيح «من أحيا أرضاً ميتة فله فيها أجر وما أكلت العوافي أي طُلاب الرزق منها فهو له صدقة» ثم تلك الأرض (إن كانت ببلاد الإسلام للمسلم) ولو غير مكلف كمتجنون فيما لا يُشترط فيه القصد ممّا يأتي (تملكها بالإحياء) ويُسَنُّ استئذان الإمام وعبر بذلك المشير بالقصد؛ لأنه الغالب

الخبر. • وفود: (لأنه إعطاء إلخ) علة للعلية فلا إشكال. • وفود: (أقطع) أي أعطاه. • وفود: (لكن في إطلاقه نظر) عبارة عن ش لكن الصحيح عدم تكفيره بالمعارضة إذ غايتها انتزاع عين من يد مستحقها نعم إن حُبل على مُستحل ذلك فلا يمتد التكفير به اه. • وفود: (وأجمعوا عليه) أي على إحياء الموات وإنما قال في الجملة؛ لأنهم اختلفوا في كفيته وما يحصل به فلم يُجمعوا إلا على مُطلق الإحياء رشدي وكردّي. • وفود: (به) أي الإحياء. • وفود: (فيها) أي الأرض أي في إحيائها (أجر) أي ثواب. • وفود: (طُلاب الرزق) أي من إنسان أو بهيمة أو طير اه ع ش.

• فوئ (سني): (فلمسلم) أي يجوز له (تملكها إلخ) يرد عليه ما لو تحجر مسلم مواتاً ولم يترك حقه ولم تنص مدة ينقطع فيها حقه فإنه لا يحل لمسلم تملكه وإن كان لو قفل ملكه وإن حُبل الجوز في كلامه على الصحة فلا إيراد مُغني ونهاية. • وفود: (ولو غير مكلف) شامِل لصبي غير مُميز سم على حج وعبارة شيخنا الزيادي أي بشرط تميزه اه لكن يعارضها قول الشارح كمتجنون إلا أن يُعمل على مجنون له نوع تمييز وكتب سم على منهج أي ولو رقيقاً ويكون لسيده اه وهذا في غير المُبعض أما هو فإن كان بينه وبين سيده مهادنة فهو لمن وقع الإحياء في نوبته وإن لم تكن فهو مُشترَك بينهما اه ع ش. • وفود: (فيما لا يُشترط إلخ) راجع للفاية عبارة النهاية وإن لم يكن مُكلفاً كمتجنون كما صرح به المازدي والروائي ومُرادفهما بذلك فيما لا يُشترط إلخ اه. • وفود: (مما يأتي) أي في التبيه الثالث.

• فوئ (سني): (تملكها بالإحياء) نعم لو حمى أي الإمام لتعم الصدقة موضعاً من الموات فأحياء شخص لم يملكه إلا بإذن الإمام لما فيه من الاعتراض على الأئمة نهاية ومُغني. • وفود: (وعبر بذلك) أي بالتملك. • وفود: (المُشير بالقصد) فإن التملك يلزمه القصد كردّي وع ش. • وفود: (لأنه الغالب) أي لأن الغالب في الإحياء أن يقصد المحيي لا لأن القصد شرط في الإحياء فإنه يحصل ممن لا قصد له كالصبي والمجنون اه كردّي وهو يوافق ما مر عن سم من عدم اشتراط التمييز عبارة ع ش قوله لأنه إلخ أي التملك اه والأول هو الظاهر المُتعين.

يكتفي عدم تحققها بأن لا يرى أثرها ولا دليل عليها من أصول شجر ونهر وجُدُر وأثاف وأوتاد ونحوها اه. • وفود: (ولو غير مكلف) شامِل لصبي غير مُميز.

(وليس هو) أي تملك ذلك (لذمي) وإن أذن الإمام ليخبر الشافعي وغيره مرسلاً «عادي الأرض» أي قديمها ونسب لعاد ليقدمهم وقوتهم لله ورسوله ثم هي لكم مني، وإنما جاز لكافر مصوم نحو احتطاب واصطياد بدارنا لقلبة المسامحة بذلك.

(وإن كانت ببلاد كُفاري) أهل ذمة (فلهم) ولو غير مكلفين (إحيائها) لأنه من حقوق دارهم (وكذا المسلم) له ذلك (إن كانت مما لا يذُبُون) بكسر المُعْجَمَةِ وضَمُّها أي يدفعون (المسلمين عنه) كموات دارنا بخلاف ما يذُبُون عنه، وقد صولحوا على أن الأرض لهم فليس

• فؤد: (أي تملك ذلك) عبارة المُعْنَى أي إحياء الأرض المذكورة اه. • فؤد: (تملك ذلك لذمي) مفهومه أنه إذا أخصا ذلك للإزفاقي لا يُمنع وعليه فيتنبني أنه إذا ازدحم مع مسلم في إرادة الإحياء أن يقدم السابق ولو ذميًا فإن جاء معاً قدم المسلم على الذمي فإن كانا مسلمين أو ذميين أفرع بينهما وكذا يقال فيما لو اجتمع مسلم وذمي بدار كُفَرٍ لم يذُبُونَا عَنْ مَوَاتِيهَا اه ع ش.

• فؤد (سني): (لذمي) ولا يغيره من الكفار كما فهم بالأولى مُعْنَى ونهاية. • فؤد: (فإن أذن الإمام) فلو أخصا ذمي أرضاً مئة بدارنا ولو بإذن الإمام نزعته منه ولا أجره عليه فلو نزعها منه مسلم وأخصاها ملكها وإن لم يَأْذَنْ له الإمام فإن بقي له فيها عين نفلها ولو زرعهَا الذمي وزهد فيها أي تركها تبرعاً صرف الإمام الغلة في المصالح ولا يحل لأحد تملكها؛ لأنها ملك المسلم مُعْنَى وروض مع شرحه.

• فؤد: (ليخبر الشافعي إلخ) عبارة المُعْنَى لأنه استغلاء وهو مُمْتَنِعٌ عليهم بدارنا اه. • فؤد: (لله ورسوله إلخ) فيه دلالة على ما مر أن الله أقطعه أرض الدنيا كارض الجنة اه ع ش. • فؤد: (لكافر مضموم إلخ) مفهومه أن غير المضموم لا يجوز له ذلك بدارنا وأنه إذا فعل لا يملكه وهو ظاهر اه ع ش وعبارة المُعْنَى والأسنى وللذمي والمستأمن الاحتطاب والاحتشاش والاضطياذ بدارنا ونقل ثراب من موات دارنا لا ضرر علينا فيه، وأما الحزبي فيمنع من ذلك لكن لو أخذ شيئاً من ذلك ملكه كما قاله المتولي اه. • فؤد: (أهل ذمة) عبارة المُعْنَى وسم دار خرب وغيرها اه. • فؤد: (بكسر المُعْجَمَةِ) إلى قوله وكان ذكروهم في المُعْنَى. • فؤد: (كموات دارنا) أي قياساً عليه. • فؤد: (وقد صولحوا إلخ) هذا القيد ذكره السبكي قال ولو كانت أرض مذنبة بر اه سم. • فؤد: (على أن الأرض لهم إلخ) فإن صالحنهم على أن البلد لنا وهم يسكنون بجزية فالمغمور منها فيء ومواتها الذي يذُبُون عنه يتعجر لاهل الفتي عن الأصح فيحفظه الإمام لهم فلا تكون قيتاً في الحال فإن فتي الذميون فكنايسهم في دار

• فؤد في (سني): (وليس هو لذمي) قال في الروض وإن أخصا ذمي أرضاً مئة أي بدارنا ولو بإذن الإمام نزعته منه ولا أجره عليه فلو نزعها منه مسلم وأخصاها بغير إذن الإمام ملكها فلو زرعهَا الذمي وزهد فيها صرف الإمام الغلة في المصالح ولا يحل لأحد تملكها اه. قال في شرحه؛ لأنها ملك للمسلمين انتهى وقضيه دخولها في ملك المسلمين بمجرد زهده فيها بدون تملكه ولا تملك منهم ولا من نائبيهم. • فؤد: (وقد صولحوا إلخ) هذا القيد ذكره السبكي قال وكذا لو كانت أرض مذنبة بر.

له إحياءه أَمَا ما بهدارِ الحربِ فيمْلِكُ بالإحياءِ مُطْلَقًا؛ لأنه يجوزُ تَمْلُكُ عَامِرِهَا فَمَوَاتُهَا أَوَّلَى
ولو لغيرِ قادرٍ على الإقامة بها وكان ذِكْرُهُم للإحياءِ؛ لأنَّ الكلامَ فيه وإلا فالقياسُ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ
الاستيلاءِ

الإسلام كَسَائِرِ أُمُومِهِم التي قَنَوا عنها ولا وَارِثَ لَهم اه مُعْنِي . ٥ فَوَدَ: (مُطْلَقًا) أَي دَقَمُونَا عَنْهُ أَوْ لَا اه ع ش .
٥ فَوَدَ: (فَالْقِيَاسُ مِلْكُهُ بِمُجَرَّدِ الْاِسْتِيْلَاءِ الْخ) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنِي وَالزَّوْضِ وَشَرْحُهُ عِبَارَةُ الْمُعْنِي

٥ فَوَدَ: (مُطْلَقًا) أَي دَبَّرَا أَوْ لَا . ٥ فَوَدَ: (وَالْاِقْيَاسُ الْخ) ثُمَّ قَوْلُهُ فَمَا اقْتَضَاءُ كَلَامِ شَارِحِ الْخ فِيهِمَا
نَظَرٌ؛ لِأَنَّ مَوَاتَ دَارِ الْحَرْبِ غَايَتُهُ أَنَّهُ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ فِي كَوْنِهِ مُبَاحًا وَذَلِكَ لَا يَقْتَضِي تَمْلُكَهُ بَدُونِ
إَحْيَاءِ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ وَإِنَّمَا مِلْكُ عَامِرِ دَارِ الْحَرْبِ بِالْاِسْتِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ مَمْلُوكٌ لَهم فَمِلْكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ
بِخِلَافِ الْمَوَاتِ فَإِنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لِأَحَدٍ فَلَا يُمْلِكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ وَعِبَارَةُ الزَّوْضِ الْقِسْمُ الثَّانِي أَرْضُ بِلَادِ
الْكُفَّارِ وَلَهَا ثَلَاثَةُ أَحْوَالٍ إِلَى أَنْ قَالَ الْحَالُ الثَّانِي أَنْ لَا تَكُونَ مَعْمُورَةً فِي الْحَالِ وَلَا مِنْ قَبْلِ قِيَمَتِهَا
الْكُفَّارِ بِالْإِحْيَاءِ وَأَمَّا الْمُسْلِمُونَ فَيُنْظَرُ إِنْ كَانَ مَوَاتًا لَا يَذُبُّونَ الْمُسْلِمِينَ عَنْهُ فَلَهم تَمْلُكُهُ بِالْإِحْيَاءِ وَلَا
يُمْلِكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهم حَتَّى يُمْلِكَ عَلَيْهِمْ، وَإِنْ دَبَّرَا عَنْهُ الْمُسْلِمِينَ لَمْ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ
كَالْمَعْمُورِ مِنْ بِلَادِهِمْ فَلَوْ اسْتَوْلَيْنَا عَلَيْهِ فَفِيهِ أَوْجُهُ أَصْحَحُهَا أَنَّهُ يُفِيدُ اخْتِصَاصًا كاخْتِصَاصِ التَّحْجِيرِ؛ لِأَنَّ
الْاِسْتِيْلَاءَ أَبْلَغُ مِنْهُ وَعَلَى هَذَا فَسَيَأْتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى خِلَافٌ فِي أَنَّ التَّحْجِيرَ هَلْ يُفِيدُ جَوَازَ الْبَيْعِ إِنْ قُلْنَا
نَعَمْ فَهُوَ غَنِيمةٌ كَالْمَعْمُورِ، وَإِنْ قُلْنَا لَا وَهُوَ الْأَصَحُّ فَالْغَايِمُونَ أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهِ وَأَهْلُ الْخُمْسِ
أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ خُمْسِهِ إِلَى أَنْ قَالَ وَالْوَجْهَ الثَّانِي أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ كَالْمَعْمُورِ وَالثَّالِثُ لَا يُفِيدُ مِلْكًا
وَلَا اخْتِصَاصًا بَلْ هُوَ كَمَوَاتِ دَارِ الْإِسْلَامِ مِنْ أَحْيَاءِ مَلِكِهِ أَنْتَهِى فَانْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ الْمَفْرُوضَ فِي أَرْضِ
الْحَرْبِ كَمَا يَصْرُحُ بِهِ كَوْنُهُ ذَكَرَ حُكْمِ الْبَلَدِ الْمَفْتُوحَةِ صَلَاحًا عَلَى أَنْ يَكُونَ لَنَا وَنَسْكُونُهَا بِجَزِيَةٍ أَوْ عَلَى
أَنْ يَكُونَ لَهم فِي فَرْعٍ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَبَيِّنُ عَنِ الشُّقِّ الثَّانِي أَنَّ مَوَاتَهَا يَخْتَصُّونَ بِإِحْيَائِهِ وَكَمَا يَصْرُحُ بِهِ قَوْلُهُ
فَالْغَايِمُونَ أَحَقُّ بِإِحْيَاءِ أَرْبَعَةِ أَخْمَاسِهِ إِذْ لَا يَكُونُونَ غَايِمِينَ إِلَّا بِالنَّسْبَةِ لِدارِ الْحَرْبِ وَقَوْلُهُ وَالْوَجْهَ الثَّانِي
أَنَّهُمْ يَمْلِكُونَهُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي فِي أَرْضِ الْهَدَنَةِ وَالصُّلْحِ كَمَا لَا يَخْفَى إِذْ كَيْفَ صَرَّحَ فِيمَا لَا يَذُبُّونَ
عَنْ بَاتِهِ يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَبَاتِهِ لَا يُمْلِكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ وَعَلَّلَهُ بِأَنَّهُ غَيْرُ مَمْلُوكٍ لَهم وَفِيمَا يَذُبُّونَ عَنْهُ بَاتِهِ لَا
يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَبِأَنَّ الْاِسْتِيْلَاءَ عَلَيْهِ إِنَّمَا يُفِيدُ مُجَرَّدَ الْاِخْتِصَاصِ وَالتَّحْجِيرِ ثُمَّ حَكَى وَجْهًا ضَعِيفًا أَنَّهُ
يُمْلِكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ كَالْمَعْمُورِ فَإِنَّ هَذَا كُلَّهُ نَصٌّ فِيمَا اقْتَضَاءُ كَلَامِ ذَلِكَ الشَّرْحِ وَمَانِعٌ مِنَ الْقِيَاسِ الْمَذْكُورِ
وَأَمَّا مَا فِي التَّكْمِلَةِ مِنْ قَوْلِهِ وَافْتَهُمُ أَنَّهُمْ إِذَا كَانُوا يَذُبُّونَ عَنْهَا فَلَيْسَ لَنَا إِحْيَاؤُهَا كَالْعَامِرِ مِنْ بِلَادِهِمْ وَبِهِ
صَرَّحَ فِي الْمُحَرَّرِ وَاسْتَشْكَلَهُ بَعْضُهُمْ بِأَنَّهُمْ ذَكَرُوا فِي السِّيَرِ أَنَّ عَامِرَ دَارِ الْحَرْبِ يُمْلِكُ بِالْاِسْتِيْلَاءِ
وَمَوَاتَهَا حَيْثُ يُفِيدُ اخْتِصَاصًا كَالْتَّحْجِيرِ فَكَيْفَ لَا يُمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ وَأَجِيبْ بِأَنَّ صُورَةَ الْمَسْأَلَةِ فِي أَرْضِ
صُولِحُوا عَلَى أَنَّهَا لَهم أَوْ فِي أَرْضِ الْهَدَنَةِ الْخ مَا ذَكَرَهُ فَأَقُولُ مَا ذَكَرَهُ فِيهِ عَنِ الْإِشْكَالِ لَيْسَ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ
مَعْنَى قَوْلِ الْمُحَرَّرِ كَغَيْرِهِ هُنَا إِنَّهُ لَيْسَ لَنَا إِحْيَاؤُهَا أَنَّهُ لَا تَمْلِكُ بِمُجَرَّدِ الْإِحْيَاءِ وَهَذَا لَا يُثَابِتُ ثُبُوتَ حَقِّ
التَّحْجِيرِ بِالْاِسْتِيْلَاءِ الَّذِي أَفَادَهُ مَا فِي السِّيَرِ وَحَيْثُ لَا حَاجَةَ إِلَى مُخَالَفَةِ ظَاهِرِ الْكَلَامِ بِحَمْلِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى

عليه بقصد تملكه كما يعلم من صريح كلامهم الآتي في السّير فما اقتضاه كلام شارح أنه بالاستيلاء بصير كالتّحجير غير صحيح؛ لأنّ العايز إذا ملك بذلك فالموات أولى. (وما) عرّف أنه (كان معموراً) في الماضي وإن كان الآن خراباً (فلما ليكه) إن عرّف ولو ذمياً إلا إن أعرض عنه الكفّار

ولا يملكها بالاستيلاء؛ لأنها غير منلوكة لهم حتّى يملك عليهم وإذا استولينا عليها وهم لا يتدبّون عنها فالغائبون أحقّ بإخياها أربعة أخصاها وأهل الخمس بإخياها الخمس فإن أعرض كل الغائبين عن إحياء ما يخصهم فأهل الخمس أحقّ به اختصاصاً كالتّحجير اهـ. وعبارة سم. قوله والّا فالقياس إلخ ثم قوله فما اقتضاه كلام شارح إلخ فيها نظراً؛ لأنّ موات دار الحرب غايته أنّه كموات دار الإسلام في كونه مباحاً، وذلك لا يقتضي تملكه بدون إحياء كموات دار الإسلام وإنما ملك عايز دار الحرب بالاستيلاء؛ لأنه منلوكة لهم فملك بالاستيلاء بخلاف الموات فإنه غير منلوكة لأحد فلا يملك بالاستيلاء ثم قال بعد عبارة الرّوضة فانظر هذا الكلام فإنه نصّ فيما اقتضاه كلام ذلك الشارح وما ينفع من القياس المذكور إلى أن قال فالحاصل في موات دار الحرب أنّه عند عدم الذّب يملك بالإخيا دون مجرّد الاستيلاء، ولو مع قصد التّملك وعند الذّب لا يملك بمجرّد الإخيا بل الإخيا بعد الاستيلاء وعلى هذا لا حاجة إلى حمل المتن على أرض الصّلع بل يجوز حمله على أرض الحرب اهـ وعبارة السيّد عمّر قوله كما اقتضاه كلام الشارح إلخ ما اقتضاه كلام الشارح المذكور هو المصحح في أصل الرّوضة هنا من ثلاثة أوجه ثانيها أنّهم يملكونه بالاستيلاء كالمعمور ثالثها لا يفتد الاستيلاء ملكاً ولا اختصاصاً فليراجع قوله كما يعلم إلخ اهـ. فود: (في الماضي إلخ) في بلاد الإسلام أو غيره وإن خصّه الشارح ببلاد الإسلام نهايةً ومغني. فود: (في الماضي) إلى قوله كما في البحر في المغني وإلى المتن في النهاية. فود: (ولو ذمياً) أي أو حربياً وإن ملك بالاستيلاء سم على حنج اهـ ش ورشيدى. فود: (ولو ذمياً) أي أو نحوه وإن كان وارثاً نهايةً ومغني قال ع ش. قول م ر. أو نحوه أي كالمعاهد والمؤمن اهـ. فود: (إلا إن أعرض عنه إلخ) كأن وجهه أنّه لمّا انقسم لصغيف الملك لكونه مال كفّار الإغراض قبل القدرة صار مباحاً فملك بالإخيا فلا يقال القياس أنّه غنيمة أو فية ولا

أرض الصّلع أو الهدنة فليأمل فالحاصل في موات دار الحرب أنّه عند عدم الذّب يملك بالإخيا دون مجرّد الاستيلاء كما يقتضيه كونه بالاستيلاء كالتّحجير كما صرح به كلام الرّوضة المذكور فتأمل وعلى هذا لا حاجة إلى حمل المتن على أرض الصّلع بل يجوز حمله على أرض الحرب فليأمل.

فود: (في الماضي، وإن كان الآن خراباً) من بلاد الإسلام أو غيرها وإن خصّه الشارح ببلاد الإسلام شرح م ر. فود: (ولو ذمياً) أي أو حربياً وإن ملك بالاستيلاء. فود: (إلا إن أعرض عنه الكفّار إلخ) كأن وجهه أنّه لمّا انقسم لصغيف الملك لكونه مال كفّار للإغراض قبل القدرة صار مباحاً فملك بالإخيا فلا يقال القياس أنّه غنيمة أو فية ولا يقال أنّه مخالف لتظهيره من مال المسلم فإنه لا يملك بالإغراض إلا ما استثنى.

قبل الفقرة فإنه يُملَك بالإحياء (فإن لم يُعرف مالكه دارًا كان أو قريةً بدارنا) (والعمارة إسلاميةً) بقينًا (فما نصائح أمره للإمام في حفظه أو بيعه وحفظ ثمنه أو استقراره على بيت المال إلى ظهور مالكه إن رُجي وإلا كان ملكًا لبيت المال فله إقطاعه كما في البحر وجرى عليه في

يقال إنه مُخالفٌ لظنيره من مال المسلم فإنه لا يُملَك بالإغراض إلا ما استثنى اه سم . فؤد: (قَبْلُ الفقرة) أي على الإحياء قاله الكُرْدِيُّ والظاهر بل الْمُتَعَيَّنُ أَنَّ الْمَعْنَى قَبْلُ قُدْرَتِنَا عَلَى الْاِسْتِثْلَاءِ كَمَا يُفِيدُهُ قَوْلُ م ر فِي هَامِشِ نِهَائِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ قِيَّتًا أَوْ غَنِيمَةً؛ لِأَنَّ مَحَلَّ ذَلِكَ إِذَا كَانَ مِلْكُ الْحَرْبِيِّ بَاقِيًا إِلَى اِسْتِثْلَائِنَا عَلَيْهِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا اه وقولُ سم قوله قَبْلُ الْفَقْرَةِ أَي عَلَيْهِمْ وَهَذَا الْقَيْدُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْحَرْبِيَّ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْإِغْرَاضِ بَعْدَ الْفَقْرَةِ وَإِنْ لَمْ يُسْتَوَلَّ عَلَيْهِ اه . فؤد: (بِدَارِنَا) وَالْمُرَادُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ كُلُّ بِلَدٍ بَنَاهَا الْمُسْلِمُونَ كَبَغْدَادَ وَالْبَصْرَةَ أَوْ أَسْلَمَ أَهْلُهَا عَلَيْهَا كَالْمَدِينَةِ وَالْيَمَنِ أَوْ فُتِحَتْ عَنْوَةً كَخَيْبَرَ وَسَوَادِ الْعِرَاقِ أَوْ صَلَحًا عَلَى أَنْ يَكُونَ الرَّقَبَةُ لَنَا وَهَمَّ يَسْكُونُهَا بِخَرَاجٍ وَإِنْ فُتِحَتْ عَلَى أَنَّ الرَّقَبَةَ لَهُمْ فَمَوَاتِيهَا كَمَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ، وَلَوْ غَلَبَ الْكُفَرَاءُ عَلَى بِلَدٍ يَسْكُونُهَا الْمُسْلِمُونَ كَطَرَسُوسَ لَا تَصِيرُ دَارُ حَرْبٍ اه مَعْنَى . فؤد: (بِدَارِنَا) كَانَ الْقَيْدُ بِدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِدَارِ الْحَرْبِ مِلْكٌ بِالْاِسْتِثْلَاءِ بِشَرْطِهِ اه سم .

فؤد (سُي): (وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) أَي وَجَدَتْ فِي زَمَنِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ اه سم يَعْنِي حَدَّثَتْ بَعْدَهُ .
 فؤد: (بَقِينًا) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَةً . فؤد: (أَوْ اِسْتِغْرَاضَهُ) أَي الْقَمَنِ . فؤد: (إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ اه سم . فؤد: (وَالْأَنَّ كَانَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ الْإِلَهِ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مَعَ رَجَاءِ ظُهُورِ مَالِكِهِ يَمْتَنِعُ اِئْتِطَاعُهُ مُطْلَقًا اه سم . فؤد: (فَلَهُ اِئْتِطَاعُهُ الْإِلَهِ) وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُكْمٌ مَا عَمَّتْ بِهِ الْبَلْوَى مِنْ اخْتِذِ الظُّلْمَةِ الْمَكُوسَ وَالْعُشُورَ وَجُلُودَ الْبَهَائِمِ وَنَحْوَهَا الَّتِي تُذْبَحُ وَتُؤْخَذُ مِنْ مَلَائِكَةِ قَهْرًا وَتَعَذَّرَ رَدُّ ذَلِكَ لَهُمْ لِلْجَهْلِ بِأَعْيَانِهِمْ وَهُوَ صَيُورُهَا لِبَيْتِ الْمَالِ قَبْلَ بَيْعِهَا وَأَكْلُهَا كَمَا أَقْنَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى اه .
 نِهَآيَةُ فِي الْمَعْنَى نَحْوَهُ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُ م ر وَتَعَذَّرَ رَدُّ ذَلِكَ لَهُمْ لِلْجَهْلِ الْإِلَهِ أَي بَانَ لَمْ يُعْرَفْ أَحَدٌ مِنْهُمْ كَمَا يُعْلَمُ مِنَ الْمَأْخُودِ مِنْهُ فَلَيْسَتْ الصُّورَةُ أَنَّهُمْ مُوجُودُونَ لَكِنْ جُهْلُ عَيْنٍ مَا لِكُلِّ مِنْهُمْ كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ فِي جُلُودِ الْبَهَائِمِ الْآنَ إِذْ حُكِّمَتْ أَنَّهَا مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَ أَرْبَابِهَا كَمَا فِي فَتَاوَى التَّوَوِّيِّ الَّذِي مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ فِي بَابِ الْغَضَبِ اه قَالَ ع ش قَوْلُ م ر لِلْجَهْلِ بِأَعْيَانِهِمْ أَمَا لَوْ عُرِفَ مَالِكُوهَا فَهِيَ بَاقِيَةٌ عَلَى

فؤد: (قَبْلُ الْفَقْرَةِ) أَي عَلَيْهِمْ وَهَذَا الْقَيْدُ إِنَّمَا يُنَاسِبُ الْحَرْبِيَّ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا عِبْرَةَ بِالْإِغْرَاضِ بَعْدَ الْفَقْرَةِ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَوَلَّ عَلَيْهِ . فؤد: (بِدَارِنَا وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) كَانَ الْقَيْدُ بِدَارِنَا؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ بِدَارِ الْحَرْبِ مِلْكٌ بِالْاِسْتِثْلَاءِ بِشَرْطِهِ .

فؤد (سُي): (وَالْعِمَارَةُ إِسْلَامِيَّةٌ) أَي وَجَدَتْ فِي زَمَانِ مَجِيءِ الْإِسْلَامِ . فؤد: (إِلَى ظُهُورِ مَالِكِهِ) مِنْ مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ قَالَهُ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ . فؤد: (وَالْأَنَّ كَانَ مِلْكًا لِبَيْتِ الْمَالِ فَلَهُ اِئْتِطَاعُهُ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ مَعَ رَجَاءِ ظُهُورِ مَالِكِهِ يَمْتَنِعُ اِئْتِطَاعُهُ مُطْلَقًا .

شرح المَهْدَبُ في الزكاة فقال للإمام إقطاع أرض بيت المال وتَمْلِكُهَا وفي الجواهر يُقال له إقطاعها إذا رأى فيه مصلحة ولا يملكها أحد إلا بإقطاعه ثم إن أقطع رقبته ملكها المُقْطَع كما في الدراهم أو منقعتها استحق الانتفاع بها مدة الإقطاع خاصة اهـ وما في الأنوارِ مِثْلُ يُخَالِفُ ذلك ضعیف (وإن كانت) العِمارة (جاهلية) وجهل دخولها في أيدينا أو شك في كونها جاهلية فكالموات وحيثُذ (فلا أظهر أنه) أي المعمور (يملك بالإحياء)

ملكهم فلا يحل بيعها ولا أكلها نعم لِمَالِكِهَا أن يأخذ منها ما غلب على ظنه أنه حقه ولو بلا إذن من الإمام أو نائبه ولا حرّم وقول م ر فيجعل بيئها وأكلها أي بعد دخولها في يد وكيل بيت المال وتصرفه فيها بالمصلحة اهـ . هـ فود: (وتملكها) ومنه ما جرث به العادة الآن في أماكن خربة بيمصرنا جهلت أربابها وأيس من معرفتهم قيادن وكيل السلطان في أن من عمر شيئا منها فهو له فمن عمر شيئا منها ملكه ويتبني أن محلّه ما لم يظهر كونه المَحْيَا مسجدا أو قفا أو ملكا لشخص مُتَبَيّن فإن ظهر لم يملكه وبعد ظهوره فهو مُخَيَّر كما في إعارة الأرض للبناء أو الفراس بين الأمور الثلاثة ويتبني أن تُلزَمه الأجرة للمالك مدة وضع يده اهـ كلام ع ش .

هـ قول (سني): (جاهلية) أي يتيقن بقرينة ما يأتي ولا ينافيه قوله وجهل دخولها إلخ ؛ لأن المراد أنا يتيقن كونها في الأصل جاهلية وشككتنا في أنها غنمت للمسلمين قبل أو لم تغنم اهـ ع ش . هـ فود: (أو شك في كونها جاهلية فكالموات) في تجريد المَرْجِد ما يقتضي خلافه نصّه إذا شك في أن العِمارة إسلامية أو جاهلية فوجهان كالقولين في الرّكاز الذي جهل حاله اهـ وهو موافق لما في شرح م ر عن بعض شراح

هـ فود: (فقال للإمام إقطاع أرض بيت المال وتملكها إلخ) في فتاوى السيوطي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَعَلَّى مسألة رَجُلٌ بيده رزقة اشتراها ثم مات فوضع شخص يده عليها بتوقيع سلطاني فهل للورثة منازعته الجواب إن كانت الرزقة وصلت إلى البائع الأول بطريق شرعي بأن أقطع السلطان إياها وهي أرض موات فهو يملكها ويبيع منه بيئها ويملكها المشتري منه ، وإن مات فهي لورثته ولا يجوز لأحد وضع اليد عليها لا بأمر سلطاني ولا غيره وإن كان السلطان أقطع إياها وهي غير موات كما هو الغالب الآن فإن المُقْطَع لا يملكها بل يتنفع بها بحسب ما يقرها السلطان في يده وللسلطان انتزاعها متى شاء ولا يجوز للمُقْطَع بيعها فإن باع فبايد وإذا أعطاه السلطان لأحد نقد ولا يطالب اهـ وأقول ما تضمنته كلامه من أن إقطاع السلطان لغير الموات لا يكون على وجه التملك ممنوع يعلم من كلام الشارح هنا وحيثُذ فإذا أقطع غير الموات تملكاً فيبني أن يجري فيه ما ذكره المُجِيب في الشق الأول . هـ فود: (أو شك في كونها جاهلية فكالموات) في تجريد المَرْجِد ما يقتضي خلافه حيث قال ما نصّه إذا شك في أن العِمارة إسلامية أو جاهلية فوجهان كالقولين في الرّكاز الذي جهل حاله اهـ وهذا موافق لما في شرح م ر عن بعض شراح الحاوي وعبارته ولو لم يعرف هل هي جاهلية أو إسلامية قال بعض شراح الحاوي ففي ظني أنه لا يدخلها الإحياء انتهت .

كالرُكازِ لأنه لا حرمة لِمَالِكِ الجاهليَّةِ نعم إن كان بدارِهِم ودُّبُونَا عنه، وقد صولِحُوا على أَنه لهم لم يُمْلِكْ بالإحياءِ كما عَلِمَ مِنَّا مرٌّ وانتَصَرَ جَفْعٌ لِلْمُقَابِلِ نَقْلًا ومعْنَى.
(ولا يُمْلِكُ بالإحياءِ حريمُ مَمْصُورٍ) لأنَّه مِلْكُ لِمَالِكِ المَمْصُورِ نعم لا يُبَاغُ وحْدَه

الحاوي وعبارة م ر ولو لم يَعْرِفْ هل هي جاهليَّة أو إسلاميَّة قال بعضُ شُرَاحِ الحاوي فَمَنْ ظَنِّي أَنه لا يَدْخُلُهَا الإحياءُ انتَهَتْ اه سم . قال ع ش . قول م ر . قال بعضُ شُرَاحِ الحاوي إلخ هذا هو الْمُعْتَمَدُ اه وعبارة الرُّشَيْدِيَّ مَا ظَنَنَّا هذا الْبَعْضُ جَزَمَ به في الْأَنْوَارِ وَصَحَّحَهُ الشَّارِحُ م ر ووالدُه في تَصْحيحِ الْمُجَابِ وعليه فَقَوْلُه فيما مرَّ يَقِينًا لَيْسَ بِقَيِّدِ اه . فَوُدَّ: (كالرُّكازِ) هذا في صورة الشَّكِّ لا يوافقُ مَا تَقَدَّمَ في الرُّكازِ أَنه إِذَا شَكَّ أَنه مِن أَيِّ الضَّرْبَيْنِ يَكُونُ لَقَطَةً اه سم . عبارة الْمُغْنِي وَإِنْ شَكَّنا في مَمْصُورٍ أَنه عُمِرَ في الجاهليَّةِ أو الإسلام قال في الْمُطَلَّبِ فِيهِ الْخِلَافُ الْمَذْكُورُ في الرُّكازِ الَّذِي جُهِلَ حالُه أَي وقد تَقَدَّمَ أَنه لَقَطَةٌ والأراضي المأيرة إِذَا لَيْسَها رَمْلٌ أو عَرَفَها ماء فَصَارَتْ بَحْرًا ثم زالَ الرَّمْلُ أو الماءُ فَهِيَ لِمَالِكِها إِنْ عَرِفَ وما ظَهَرَ مِنْ بَاطِنِها يَكُونُ له ولو لَيْسَها الوادي بِثَرابٍ آخَرَ فَهِيَ بِذَلِكَ الثَّرابِ له كما في الكافي وَالْأَمْرُ فَإِنْ كَانَتْ إِسْلَامِيَّةً فَمَالٌ ضَائِعٌ أو جَاهِلِيَّةً فَتَمْلِكُ بالإحياءِ على ما مرَّ، وَأَمَّا الْجَزَائِرُ الَّتِي تُرْبُها الْأَنْهَارُ فَإِنْ كَانَ أَضْلُها مِنْ أَرْضِي النَّهْرِ وَلَيْسَتْ حَرِيمًا لِمَمْصُورٍ فَهِيَ مَوَاتٌ وَإِنْ وَقَعَ الشَّكُّ فِي ذَلِكَ فَأَمْرُها يَبْيُتُ الْمَالِ هذا ما يَظْهَرُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَلَمْ أَزْ مِنْ حَقِّقْ هذا الْمَحَلَّ اه مُغْنِي وَقَوْلُه وَأَمَّا الْجَزَائِرُ الَّتِي تُرْبُها الْأَنْهَارُ إلخ رَدَّه سم وأقرَّه ع ش . بِمَا نَصَّه والوجه الَّذِي لا يَبْصُغُ غَيْرُه خِلَافًا لِمَا وَقَعَ لِبَعْضِهِمْ ائْتِناعُ إحيائها أَي الْجَزَائِرِ الَّتِي تَحْدُثُ فِي خِلَالِ النَّهْرِ؛ لَأَنَّها مِنَ النَّهْرِ أو مِنْ حَرِيمِهِ لاحتِياجِ رَاكِبِ الْبَحْرِ والمارِّ به لِلإِتِّضاعِ بها لِوَضْعِ الْأَحْمَالِ وَالاسْتِرَاحَةِ وَالتَّوَرُّدِ وَنَحْوِ ذَلِكَ بَلْ هِيَ أَوْلَى بِمَنْعِ إحيائها مِنَ الْحَرِيمِ الَّذِي تَبَاعَدَ عَنَ الْمَاءِ وقد تَقَرَّرَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنه لا يَتَغَيَّرُ حُكْمُه بِذَلِكَ م ر اه . فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَيْسَ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُه وَانْتَصَرَ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُه وَبَحَثَ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُه وَلَوْ فِي بَعْضِ السَّنَةِ وَإِلَى قَوْلِ الْمَثَنِ وَحَرِيمُ الدَّارِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُه وَانْتَصَرَ إِلَى الْمَثَنِ وَقَوْلُه إِنْ كَانُوا خِيَالَةً وَقَوْلُه إِنْ كَانُوا أَهْلَ إِبِلٍ وَقَوْلُه وَلَا مُنَاقِضًا إِلَى الْمَثَنِ . فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ بَدَارِهِمُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ أَيْ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ اه سم .

فَوُدَّ: (لأنَّه مِلْكُ لِمَالِكِ المَمْصُورِ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنه لَوْ تَعَدَّى أَحَدٌ بِالزَّرْعَةِ أو نَحْوِها فِيهِ لَزِمَهُ أَجْرُهُ مِثْلُه وَيُقْلَعُ مَا قَعْلَه مَجَانًا وَأَجْرَةُ الْمَثَلِ اللَّازِمَةُ له إِذَا أُخِذَتْ وَرُعِثَ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ بِقَدْرِ امْتِلَاحِهِمْ مِنْهُنَّ لَه حَقُّ فِي الْحَرِيمِ فَيَسْتَحِقُّ كُلُّ مِنْهُنَّ مَا تَمَسَّ حَاجَتُهُ إِلَيْهِ مِمَّا يُحَاذِي مِلْكَهُ مِنَ الْجِهَةِ الَّتِي هُوَ فِيهَا مِنَ الْقَرْيَةِ مَثَلًا اه ع ش . فَوُدَّ: (لا يُبَاغُ وَحْدَه) أَي حَيْثُ لَمْ يُمَكِّنْ لِمَالِكِ الدَّارِ مَثَلًا إِخْدَاتِ حَرِيمٍ لَهَا كَالْمَمْرُ

فَوُدَّ: (كَالرُّكازِ) هذا في صورة الشَّكِّ لا يوافقُ مَا تَقَدَّمَ فِي الرُّكازِ أَنه إِذَا شَكَّ أَنه مِن أَيِّ الضَّرْبَيْنِ يَكُونُ لَقَطَةً . فَوُدَّ: (نَعَمْ إِنْ كَانَ بَدَارِهِمُ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ كَانَ بَدَارِ الْحَرْبِ أَيْ وَلَمْ يَدْخُلْ فِي مِلْكِهِمْ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَجْرِي فِيهِ مَا تَقَرَّرَ فِي مَوَاتِ دَارِ الْحَرْبِ .

كثيرب الأرض وحده وبَحَثَ ابنُ الرُّفْعَةِ جَوَازَهُ كَكُلِّ مَا يَنْقُصُ قِيَمَةً غَيْرِهِ وَفَرَّقَ السَّبْكَى بِأَنَّ هَذَا تَابِعٌ فَلَا يُفَرِّدُ (وَهُوَ) أَيِ الْحَرِيمِ (مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ لِنَتِاجِ الْإِنْتِزَاعِ) بِالْمَعْمُورِ وَإِنْ حَصَلَ أَصْلُهُ بِدُونِهِ (فَحَرِيمُ الْقَرْيَةِ) الْمُحْيَاةِ (النَّادِي) وَهُوَ مَا يَجْتَمِعُونَ فِيهِ لِلتَّحَدُّثِ (وَمُرْتَكِضٍ) نَحْوِ (الْمَخِيلِ) إِنْ كَانُوا خِيَالَةً وَهُوَ بَفَتْحِ الْكَافِ مَكَانٌ سَوَاقِهَا (وَمُنَاحُ الْإِبِلِ) إِنْ كَانُوا أَهْلَ إِبِلٍ وَهُوَ بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَا تُنَاحُ فِيهِ (وَمَطْرُخُ الرَّمَادِ) وَالْقُمَامَاتِ (وَنَحْوُهَا) كَحَرَاجِ الْغَنَمِ وَمَلَقَبِ الصَّبْيَانِ وَمَسِيلِ الْمَاءِ وَطَرِيقِ الْقَرْيَةِ لِاطْرَادِ الْغُرَبِ بِذَلِكَ وَالْعَمَلِ بِهِ خَلْقًا عَنْ سَلَفٍ وَمَنْ مَرَعَى الْبِهَائِمِ إِنْ قَرَّبَ مِنْهَا غُرَفًا وَاسْتَقْلَ وَكَذَا إِنْ بَعْدَ وَمَسَّتْ حَاجَتُهُمْ لَهُ وَلَوْ فِي بَعْضِ الشَّيْءِ عَلَى الْأَوْجِهِ، وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ الْمُحْتَطَبُ وَلَيْسَ لِأَهْلِ الْقَرْيَةِ مَنْعُ الْمَاوَةِ مِنْ رِعَى مَوَاشِيهِمْ فِي مَرَاتِعِهَا الْمُبَاحَةِ

على مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ فِي رِفْعِ الْبَيْعِ إِهْ عَ ش. قُودُ: (كَتَشْرِبِ الْأَرْضِ الْخِ) أَيِ نَصِيحَتِهَا مِنَ الْمَاءِ إِهْ عَ ش. قُودُ: (كَكُلِّ مَا يَنْقُصُ الْخِ) أَيِ وَهُوَ مُتَفَصِّلٌ كَأَخِيذِ زَوْجِي خُفٌ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ بَيْعِ جُزْءٍ مُعَيَّنٍ مِنْ إِنْاءٍ أَوْ سَنَبٍ عَلَى مَا مَرَّ إِهْ عَ ش.

قُودُ (سَبْ): (وَهُوَ مَا تَمَسُّ الْخِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَقْدِيمَ بَيَانِ الْحَرِيمِ عَلَى حُكْمِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ عَلَى الشَّيْءِ فَرَعَ عَنْ تَصَوُّرِهِ إِهْ مَغْنِي. قُودُ (سَبْ): (مَا تَمَسُّ الْحَاجَةُ إِلَيْهِ الْخِ) أَيِ بَانَ لَا يَكُونُ ثُمَّ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ أَمَّا لَوْ اتَّسَعَ الْحَرِيمُ وَاعْتِيدَ طَرُحُ الرَّمَادِ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ ثُمَّ احْتِيجَ إِلَى عِمَارَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ مَعَ بَقَاءِ مَا زَادَ عَلَيْهِ فَتَجَوَزَ عِمَارَتُهُ لِعَدَمِ تَقْوِيَتِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ، وَأَمَّا لَوْ أُرِيدَ عِمَارَةُ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ بِشَمَائِهِ وَتَكْلِيفِهِمْ طَرَحَ الرَّمَادِ فِي غَيْرِهِ، وَلَوْ قَرِيبًا مِنْهُ فَلَا يَجُوزُ بِغَيْرِ رِضَائِهِمْ؛ لِأَنَّهُ بَاغْتِيَادِهِمُ الزَّمَنِي فِيهِ صَارَ مِنَ الْحَقُوقِ الْمُشْتَرَكَةِ وَكَذَا يَجُوزُ الْغِرَاسُ فِيهِ لِمَا لَا يَمْنَعُ انْتِزَاعَهُمْ بِالْحَرِيمِ كَانَ غَرَسَ فِي مَوَاضِعٍ يَسِيرَةٍ بِحَيْثُ لَا تَقُوتُ مَنَافِعُهُمْ الْمَقْصُودَةُ مِنَ الْحَرِيمِ إِهْ عَ ش. قُودُ: (أَصْلُهُ) أَيِ أَصْلُ الْإِنْتِزَاعِ. قُودُ: (إِنْ كَانُوا خِيَالَةً) وَفَاقًا لِلْمَغْنِي وَخِلَافًا لِلنَّهَائِيَةِ عِبَارَتُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُونُوا خِيَالَةً خِلَافًا لِلْإِمَامِ وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَقَدْ تَجَدَّدَ لَهُمْ أَوْ يَسْكُنُ الْقَرْيَةَ بَعْدَهُمْ مَنْ لَهُ ذَلِكَ إِهْ عِبَارَةُ سَمِ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ م ر إه. قُودُ: (إِنْ كَانُوا أَهْلُ إِبِلٍ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ إِبِلٌ عَلَى قِيَاسِ مَا مَرَّ إِهْ وَأَقْرَبُهَا سَمِ. قُودُ: (كَحَرَاجِ الْغَنَمِ الْخِ) وَالْجَرِينِ الْمُعَدِّ لِدِيَاسَةِ الْحَبِّ فَيَمْتَنِعُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يُغْطَلُ مَنَفَعَتُهُ عَلَى أَهْلِ الْقَرْيَةِ أَوْ يَنْقُصُهَا فَلَا يَجُوزُ زَرْعُهُ فِي غَيْرِ وَقْتِ الْإِحْتِيَاجِ إِلَيْهِ إِنْ حَصَلَ فِي الْأَرْضِ خَلَلٌ مِنْ أَثَرِ الزَّرْعِ يَمْنَعُ كَمَالَ الْإِنْتِزَاعِ الْمُعْتَادِ فَتَلَزَمَتْهُ الْأَجْرَةُ إِهْ عَ ش. قُودُ: (وَاسْتَقْلَ) أَيِ بَانَ كَانَ مَقْصُودًا لِلزَّرْعِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَسْتَقِلْ مَرَعَى وَإِنْ كَانَتْ الْبِهَائِمُ تَرْعَى فِيهِ عِنْدَ الْخَوْفِ مِنَ الْإِبَادِ رَشِيدِيٍّ وَمَغْنِيٍّ وَأَسْتَى. قُودُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) اِغْتَمَدَهُ م ر إه سَمِ. قُودُ: (الْمُبَاحَةُ) يَخْرُجُ الْمَرَعَى الْمَعْدُودُ مِنَ الْحَرِيمِ؛ لِأَنَّ الْحَرِيمَ مَمْلُوكٌ كَمَا تَقَدَّمَ

قُودُ: (إِنْ كَانُوا خِيَالَةً) وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ التَّقْيِيدِ بِذَلِكَ م ر. قُودُ: (إِنْ كَانُوا أَهْلُ إِبِلٍ) وَكَذَا إِنْ لَمْ يَكُونُوا م ر. قُودُ: (عَلَى الْأَوْجِهِ) اِغْتَمَدَهُ م ر.

قُودُ: (الْمُبَاحَةُ) قَدْ يَخْرُجُ الْمَرَعَى الْمَعْدُودُ مِنَ الْحَرِيمِ؛ لِأَنَّ الْحَرِيمَ مَمْلُوكٌ كَمَا تَقَدَّمَ.

(وحریم) النهر كالنیل ما تمس حاجة الناس إليه لتمام الانتفاع بالنهر وما يحتاج لإلقاء ما يخرج منه فيه لو أريد حفره أو تنظیفه فلا یجل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم ما بُني فيه كما نُقل عليه إجماع المذاهب الأربعة، ولقد عم فعل ذلك وطم حتى ألف العلماء في ذلك وأطالوا ليتزجر الناس فلم ينزجروا قال بعضهم ولا یغیر هذا الحكم وإن تباعد عنه الماء بحيث لم یصر من

سم على حنج اهـ ع ش . هـ فود: (ولو لمسجد) أي ولو كان مسجدا لا يجوز على حریم النهر لیکن قالوا إذا رأينا عماره على حافة نهر لا نغیرها لاحتمال أنها وضعت بحق وإنما الكلام في الابتداء وما عرف حاله اهـ كزدي . هـ فود: (ولو لمسجد ويهدم) قال الشيخ في حاشيته ومع وجوب هذه لا تحرم الصلاة فيه ؛ لأن غاية أمره أنها صلاة في حریم النهر وهي جائزة بتقدير عدم البناء فمع وجوده كذلك ومعلوم أن وقف البناء غیر صحيح لاستحقاقه الإزالة وعليه قلو كان للمسجد المذكور إمام أو غيره من خدمه المسجد أو یمن له وظيفة فيه قراءة فتبني استحقاقهم المعلوم كما في المسجد الموقوف وقفا صحيحا ؛ لأن الإمامة والقراءة ونحوهما لا تتوقف على مسجد واعتقاد الواقف صحة وقفیه مسجدا لا يقتضي بطلان الشرط وتصح فيه الجمعة أيضا ؛ لأنه یشرط لجواز القصر مجاوزة محله فهو كساحة بین الدور فاحفظه فإنه مهم اهـ . وهو جدير بما ذكره لتمامه لیکن قوله فتبني استحقاقهم المعلوم لا یخفى أن محل استحقاقهم له من حيث الشرط إذا كان الواقف یستحق منفعة ما یجل المعلوم منه أما إذا كان لا یستحق ذلك بأن كان قد جعله من أماكن جعلها بجوانب المسجد أو أسفله في الحریم أيضا كما هو واقع كثيرا فلا یخفى أنه لا دخل لشرط الواقف فيه لعدم استحقاق واقفيته ثم إن كان من له المعلوم یمن یستحق في بیت المال جاز له تعاطيه ؛ لأن منفعة الحریم تصرف لمصالح المسلمين وإن لم یکن یمن یستحق في بیت المال فلا يجوز له تعاطيه كما هو ظاهر تأمل اهـ رشدي . هـ فود: (ويهدم ما بُني فيه) انظره مع ما سباني عن الرضی من جواز بناء الرخی على الأنهار وأوردته على م ر فأجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما یفعل للإلتزام ولا یقاس به الدار للإلتزام ؛ لأن من شأن الرخی أن یعم نفعها بخلاف الدار فلیراجع (قال بعضهم) وكبحرر اهـ سم . هـ فود: (قال بعضهم) عبارة النهاية ولا یغیر هذا الحكم كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى وإن الخ وفي سم وأقره ع ش . (فرغ) : الانتفاع بحریم الأنهار كحافاتها بوضع الأخمال والأثقال وجعل زریة من قصب ونحوه لیحفظ الأمتعة فيها كما هو الواقع الیوم في ساحل بولاق ومصر القديم ونحوهما یتبني أن یقال فيه إن فعله للإلتزام به ولم یضر بانتفاع غيره ولا ضیق

هـ فود: (فلا یجل البناء فيه ولو لمسجد ويهدم) انظره مع ما سباني على قول المصنف والمياه المباحة عن الرضی من جواز بناء الرخی على الأنهار وأوردته على م ر فأجاب على الفور بحمل ما يأتي على ما یفعل للإلتزام ولا یقاس به الدار للإلتزام ؛ لأن من شأن الرخی أن یعم نفعها بخلاف الدار فلیراجع (قال بعضهم) وكبحرر اهـ (فرهان) أحدهما الانتفاع بحریم الأنهار كحافاتها بوضع الأخمال والأثقال وجعل زریة من قصب ونحوه لیحفظ الأمتعة فيها كما هو الواقع

حريمه أي لاحتمال عَوْدِهِ إِلَيْهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَا صَارَ حَرِيمًا لَا يَزُولُ وَصْفُهُ بِذَلِكَ بِزَوَالِ مَثْبُوعِهِ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ. وَحَرِيمٌ (البئر) المحفورة (في الموات) لِلتَّمْلِكِ وَذِكْرُهُ الْمَوَاتِ لِيَبَيَّنَ الْوَاقِعَ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ الْحَرِيمُ إِلَّا فِيهِ كَمَا يُفْهِمُهُ قَوْلُهُ الْآتِي وَالِدَارُ الْمَحْفُورَةُ إِلَى آخِرِهِ

على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة التهر كان جائزًا ولا يجوز أخذ عوض منه على ذلك وإلا حرّم ولزمته الأجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه التهر في رزق ونحوه اه عبارة البجيرمي وإن انحسر ماء التهر عن جانب من أرضه وصارت مكشوفة لم تخرج عما كانت عليه من كونها من حقوق التهر مستحقة لمعوم المسلمين وليس للسلطان تملكها ولا تملك شيء من التهر أو حريمه لأحد وإن انكشف الماء عنه؛ لأنه يصدد أن يعود إليه نعم له دفعها لمن يرتفع بها حيث لا يضر بالمسلمين كذا تحرر مع م ر في تزييه بالمباحة في ذلك اه سم اه. ه فود: (أي لاحتمال عَوْدِهِ إِلَيْهِ) يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ أَيْسَرَ مِنْ عَوْدِهِ جَازَ وَهُوَ ظَاهِرٌ اه ع ش. ه فود: (لا يزول وصفه إلخ) مُتَمَتِّدٌ. ه فود: (بزوال مَثْبُوعِهِ) أَي حَيْثُ احْتَمَلَ عَوْدُهُ كَمَا كَانَ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ اه ع ش. ه فود: (وذكره إلخ) مُبْتَدَأٌ. ه فود: (ليبين إلخ) خَبَرُهُ. ه فود: (إذ لا يتصور الحريم إلا فيه) لَوْ مَلَكَ قِطْعَةً أَرْضٍ فِي أَثْنَاءِ مَوَاتٍ ثُمَّ حَفَرَهَا جَمِيعَهَا بَثْرًا فَقَدْ يُقَالُ الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فَيَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إلخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف وكذا يقال فيما لو بناها دارًا بحيث استوعبها

اليوم في ساحل بولاق وميضر القديم ونحوها ينبغي أن يقال فيه إن فعله لإلزامه به ولم يضر بانقطاع غيره ولا ضيق على المارة ونحوهم ولا عطل أو نقص منفعة التهر كان جائزًا ولا يجوز لأحد أخذ عوض منه على ذلك وإلا حرّم ولزمته الأجرة لمصالح المسلمين وكذا يقال فيما لو انتفع بمحل انكشف عنه التهر في رزق ونحوه والثاني ما يحدث في خلل التهر من الجزائر والوجه الذي لا يصح غيره خلافًا لما وقع لبعضهم امتناع إحيائها؛ لأنها من التهر أو من حريمه لاحتياج رايك البحر والمارة به للإلتصاف بها لوضع الأحمال والاستراحة والمروء ونحو ذلك بل هي أولى بمنع إحيائها من الحريم الذي تباعد عنه الماء وقد تقرر عن بعضهم أنه لا يتغير حكمه بذلك م ر.

ه فود في (السي): (البئر في الموات) هو مثل قول التلخيص الفصاحة في المفرد وقد أشار السعد إلى أن في المفرد صفة الفصاحة وقدر المتعلق معرفة أي الكائنة كما بيته السيد ولا يخفى أن مقتضى كلام الشحا أن الظرف لا يوصف به المعرفة وأن تقدير متعلقه معرفة لا يفيد جواز وصفها به فليتنازل.

ه فود: (إذ لا يتصور الحريم إلا فيه إلخ) لَوْ مَلَكَ قِطْعَةً أَرْضٍ فِي أَثْنَاءِ مَوَاتٍ ثُمَّ حَفَرَهَا جَمِيعَهَا بَثْرًا فَقَدْ يُقَالُ الظاهر أن يثبت لها حريم من الموات المحتف بها فَيَرُدُّ ذَلِكَ عَلَى قَوْلِهِ إِذْ لَا يَتَصَوَّرُ إلخ وهذه لا تدخل في عبارة المصنف إذ لا يصدق أنها مخفورة في الموات وإنما هي مخفورة في الملك فتأمل وكذا يقال فيما لو بناها دارًا بحيث استوعبها البناء من جميع جهاتها وما ذكرناه غير قوله ويصح أن يُحْتَرَزَ بِهِ إلخ.

ويصح أن يُحتَرَزَ به عن المحفورة في المِلْكِ وإنْ عَلِمَ أنه لا يكونُ فيه (موقفُ النازح) لِلدَّلاءِ منها بيده إنْ قُصِدَتْ لذلك وفي المواتِ مُتَعَلِّقٌ بما قَدَّرْتُهُ الدَّالُّ عليه لَفْظُ الْبِغْرِ لِلزَّوْمِ له أو حالٌ منها؛ لأنَّ المُضَافَ كالجزءِ مِنَ المُضَافِ إليه. (تنبيه) ظاهرُ قولهم موقفُ النازح أنه لا يُعْتَبَرُ قدره من سائرِ جوانِبِ الْبِغْرِ بل من أحدها فقط والذي يَتَّبِعُه اعتبارُ العادة في مثل ذلك المحلِّ (والحوْضِ) يعني مصبَّ الماء؛ لأنَّه كما يُطْلَقُ على مُجْتَمَعِهِ الآتي يُطْلَقُ عُرفاً أيضاً على مصبِّه الذي يذهبُ منه إلى مُجْتَمَعِهِ كما هو عُرفُ بلادنا فلا تكررُ في كلامه وليس مُخَالَفاً لما في الروضة وأصلها ولا مُناقِضاً لما في أصله خلافاً لِإِزَاعِمِي ذلك (والدُّولاب) بضمُّ أوْلِهِ أشهرُ من فتحه فارسيٍّ مُعْرَبٌ، قيل وهو على شكلِ الناعورة أي موضِعُه إنْ كان الاستقاء به ويُطْلَقُ على ما يستقي به النازح وما تستقي به الدائهُ (وَمُجْتَمَعُ الماءِ) لسقي الماشية أو الزرع (وبغْرِ الدائهُ) إنْ كان الاستقاء بها ومُلَقًى ما يخرجُ من نحوِ حَوْضِها لِتَوْقُفِ الانْتفاعِ بِالْبِغْرِ على ذلك ولا حَدَّ لِشيءٍ مِمَّا ذَكَرَ ويأتي بل المدارُ في قدره على ما تَمَسَّ الحاجةُ إليه إنْ امتدَّ المواتُ إليه وإلا فإلى انتهاءِ المواتِ إنْ كان وإلا فلا حريمَ كما تَقَرَّرَ. (وعرْيَمُ الدارِ) المبنية (في المواتِ) في ذكره ما مرَّ ويصحُّ أنْ يُحتَرَزَ به عن المحفورة بِمِلْكِ

البناء من جميع جهاتها وما ذَكَرْنَاهُ غيرُ قوله وَيَصِحُّ أنْ يُحتَرَزَ به إلخ اه سم. قُود: (وَيَصِحُّ أنْ يُحتَرَزَ به إلخ) عبارةٌ مُعْنِي أَنَا المحفورة في مِلْكِهِ فَيُعْتَبَرُ فيها العُرْفُ اه. قُود: (أنَّه) أي الحريم اه سم. قُود: (فيه) أي المِلْكِ.

قُود (سني): (موقفُ النازح) وهو القائمُ على رَأْسِ الْبِغْرِ يَسْتَقِي اه مُعْنِي. قُود: (لِلزَّوْمِ) أي الحفرِ (لَهُ) أي الْبِغْرِ فَكان الأولَى الثَّانِيَت. قُود: (لأنَّ المُضَافَ) أي حريمَ الْبِغْرِ وقوله: (من المُضَافِ إليه) أي الْبِغْرِ أي فلا يَرُدُّ أَنَّ شَرْطَ مَجِيءِ الحالِ مِنَ المُضَافِ إليه أنْ يكونَ المُضَافُ جزءاً من المُضَافِ إليه أو كجزءه وهنا لَيْسَ كذلك اه مُعْنِي. قُود: (والذي يَتَّبِعُه اعتبارُ العادة إلخ) وعلى هذا فَيَأْتِي فيه من التَّخْيِيرِ ما سَنَذْكُرُهُ عَنِ الخادِمِ فيما لو حَجَرَ زائِداً على ما يَقْدِرُ عليه اه ع ش.

قُود (سني): (والحوْضِ) بِالرَّفْعِ وكذا المخطوفاتُ بَعْدَهُ عَطْفاً على مَوْقِفُ ومُرَادُ الْمُصَنِّفِ أنْ الحريمَ مَوْضِعُ الحَوْضِ وكذا يَقْدَرُ المَوْضِعُ في المخطوفاتِ على الحَوْضِ اه مُعْنِي. قُود: (إِزَاعِمِي إلخ) بصيغةِ الجَمْعِ. قُود: (لسقي الماشية إلخ) أي المَوْضِعُ الذي يَجْتَمِعُ الماءُ فيه لِسَقْيِ الماشية والزَّرعِ من حَوْضٍ ونَحْوِهِ اه نِهَايةً. قُود: (في ذكرِهِ) إلى قوله ولو اهْتَرَّ الجِدَارُ بِدِقَّةٍ في الثَّهَابِ إلَّا قوله وفيه نَظَرٌ إلى المَتْنِ وقوله ونَظَرُ فيه إلى المَتْنِ وقوله وفي القاموسِ إلى المَتْنِ وقوله بالتَّخْفِيفِ كما هو الْأَفْصَحُ وقوله وهذا مُعْتَبَرٌ إلى وإنما لم يُعْتَبَرِ. قُود: (في ذكرِهِ ما مرَّ) ويُقالُ عليه ما قَدَّمْتُهُ اه سم.

قُود: (وإنْ عَلِمَ أَنَّهُ) أي الحريم. قُود: (وفي المواتِ مُتَعَلِّقٌ بما قَدَّرْتُهُ إلخ) ما المَانِعُ من تَعَلُّقِهِ بِالْبِغْرِ لِتَأْوِيلِهِ بِالْمُشْتَقِّ أي الحفيرة. قُود: (في ذكرِهِ ما مرَّ) ويُقالُ عليه ما قَدَّمْتُهُ.

وسأنتي فناؤها وهو ما حوالي مجدريها ومصّب ميازيها قال ابن الرّفعة إنّ كان بمحلّ تكثُر فيه الأمطار اه وفيه نظَر بل الذي يُمجّه أنه لا فرق لِمَسّ الحاجة إليه وإن نَدَرَ المطر نعم مصّب ماء المُسالة لا يُعتبَر كما هو ظاهرٌ ممّا مرّ في الصُّلح و (مطرخ الرماد وكُناسة وثلج) في بَلَدِه (ومَقَرّ في صوب الباب) أي جهته لكن لا إلى امتداد الموات إذ يغيره إحياء ما قبّله إذا أبقي له مَرّاً وإن احتاج لانعطاف وازورار ونظر فيه الزركشي إذا تفاخشا للإصرار.

(وخرم أبان) بالهز بعد الموحدة الساكنة كما بخطّه وهو الأصل ويجوز تقديم الهزّة وقلّتها ألفاً وفي القاموس جمعها أباّز وأباّز وأبؤز وآبز (القناة) المَحياة لا للاستقاء منها (ما لو حفر فيه نَقَصٌ بالتخفيف كما هو الأصحّ (ماؤها أو خيف الانهيار) أي السقوط ويختلف باختلاف لين الأرض وصلابتها وهذا مُعتَبَر أيضاً في بئر الاستقاء خلافاً لما يوهّمه صنيعه وإنما لم يُعتَبَر هنا ما مرّ ثم؛ لأنّ المدار على جفّظها وجفّظ ماؤها لا غير ومن ثمّ بحث الزركشي جواز البناء في

• فود: (وسَيَاتِي) أي حُكْمُ المخفوفة في المثنى. • فود: (فناؤها) خَبَرُ قولِ المثنى وحرّم الدار اه رَشِيدِي (ومَصّب إلخ) عَطَفَ على فناؤها. • فود: (ومَصّب ميازيها) هل شَرَطَه اغتياذ الميازيب أو لا على قياس اغتياز نحو مُرتكض الخيل وإن لم يكونوا خَيَالَةً على المُختار الذي قدّمته اه سم على حَجّ أقول قد يُقال الأقرب عَدَمُ الفَرْقِ بَيْنَهُمَا فلا يُشترَطُ الاغتياذ حيثُ امْتَكَنَ الاحتياج إليه اه ع ش.

• فود: (لا يُفْتَبَرُ كما هو ظاهر) فيه نظَر م ر اه سم. • فود: (في بَلَدِه) أي التَّلج أي البَلَد الذي فيه التَّلج كالشام اه رَشِيدِي عبارة سم وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبّر في شرح الرّوض بقوله بَلَدٌ يَكْثُرُ فيه اه. • فود: (أي جهته) إلى قولِ المثنى والدار في المُغني إلّا قوله ونظَر إلى المثنى وقوله في القاموس إلى المثنى وقوله بالتخفيف كما هو الأصحّ وقوله وهذا مُعتَبَرٌ إلى وإنما لم يُعتَبَر. • فود: (إذا أبقي) أي الغير.

• فود (سَي): (القناة) الظاهر أنّ المراد بالقناة العين الجارية وبآبارها الحُفَر التي تَحْدُثُ في مَرّها من الابتداء إلى انتهائها وظهورها على وجه الأرض ويُقال لها في عَرَف مَكَّة وأعمالها فُقَر العين وواجدها فُقِر اه سَيّد عُمَر. • فود: (لا لِلِاسْتِقَاءِ منها) أي بل لِتَقْدِ أحوال القناة عند الحاجة إلى عِمَارَتِها أو كَسْحِها اه سَيّد عُمَر. • فود: (ثم) أي في بئر الاستقاء اه سم. • فود: (لأنّ المدار) أي هنا اه ع ش.

• فود: (فناؤها) خَبَرُ قولِ المثنى (وخرم) وعبارة الرّوض وهل فناء الجدران حرّم وخهان لكن يُمنع من حفر بئر بقربها وما يَصُرُّ بها اه ويبيّن في شرحه أنّ كلامَ الأَصْلِي يَمِيلُ إلى تَرْجِيحِ الوجه الأوّل وآه نَقَلَهُ ابنُ الرّفعة عَنِ التَّصْ وَالزَّرَكْشِي عَنِ الْكَثَرَيْنِ اه. • فود: (ومَصّب ميازيها) هل شَرَطَه اغتياذ الميازيب أو لا على قياس اغتياز نحو مُرتكض الخيل، وإن لم يكونوا خَيَالَةً على المُختار الذي قدّمته. • فود: (لا يُفْتَبَرُ كما هو ظاهر إلخ) فيه نظَر. • فود: (في بَلَدِه) أي وهي ما يوجد فيه ذلك ولو نادراً على قياس نظيره السابق لكن عبّر في شرح الرّوض بقوله بَلَدٌ يَكْثُرُ فيه. • فود: (وإنما لم يُفْتَبَرُ هنا ما مرّ) في بئر الاستقاء شرح م ر.

حريمها؛ لأنه لا يُنافي حفظها بخلاف حفر البئر فيه ولا يُمنع من حفر بئر بملكه ينقص ماء بئر جاره لتصرفه في ملكه بخلاف ذلك فإنه ابتداء تملك.

(والدار المحفوفة بدور) أو شارع بأن أحصى الكل معاً أي أو جهل كما هو ظاهر (لا حريم لها) إذ لا مرجع لها على غيرها نعم أشار البلقيني واعتمده غيره إلى أن كل دار لها حريم أي في الجملة، قال وقولهم هنا لا حريم لها أرادوا به غير الحريم المستحق أي وهو ما يُحفظ به عن يمين الضرر (وتصرف كل واحد) من الملاك (في ملكه على العادة) وإن أضّر جاره كأن سقط بسبب حفره المعتاد جدار جاره أو تفرّج بحشّه بئر؛ لأن المنع من ذلك ضرر لا جابر له (فإن تعدى) في تصرفه بملكه العادة (ضمن) ما تولّد منه قطعاً أو ظناً قوياً كأن شهد به خير إن كما

• فود: (لتصرفه في ملكه) أي ويكون مستثنى من منع ما يضر بالملك أو يقال ما ذكر لا يضر بيمين الملك نعم نقص الانتفاع به فاشبه ما لو بنى بداره ما يمنع الضوء أو نفوذ الهواء إلى دار جاره وهذا الثاني أقمد فيما يظهر ثم رأيت قول الشارح الآتي واغترض إلخ اه سيّد عمر.

• فود: (ابتداء تملك) لا يشمل ما للإتفاقي اه سم. ويمكن أن يقال إن المعنى ولو حكماً فيشمله أيضاً. • فود: (أو شارع) بخلاف ما إذا كانت في غير نافذ اه معني. • فود: (أي أو جهل) اعتمده م ر اه سم. • فود: (قال) أي البلقيني. • فود: (أي وهو إلخ) أي الحريم المستحق. • فود: (ما يُحفظ به إلخ) يتأمل على هذا هل يُعتبر من كل جانب أو من البفض وهل يثبت لكل في ملك كل أو كيف الحال اه سيّد عمر. • فود: (وإن أضّر) إلى المثني في المعني.

• فود (سني): (فإن تعدى ضمن) ولهذا أفتى الوالد رحمته الله تملك بضماني من جعل داره بين الناس مغلّ نشادر وشمّه أطفال فماتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه نهاية قال الرشيدي وع ش قوله م ر ولهذا أفتى إلخ وقد يشكل عليه قولهم والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة إلخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اغتيد فعله بين الناس في الجملة كالمذكورات في قولهم المذكور وإن لم يُغتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يُغتد فعله بين الناس مطلقاً كما في هذه الفتوى سم على حجّ اه.

• فود: (فإن ابتداء تملك) لا يشمل ما للإتفاقي. • فود: (بدور أو شارع) قد يُختَرَر به عن المحفوفة بموات بأن ملك أرضاً فيه فجعل جميعها داراً فالوجه أن لها حريماً منه. • فود: (أي أو جهل) اعتمده م ر.

• فود (سني): (فإن تعدى ضمن) ولهذا أفتى شيخنا الشهاب الزملي بضماني من جعل داره بين الناس مغلّ نشادر وشمّه أطفال فماتوا بسبب ذلك لمخالفته العادة اه وقد يشكل على قولهم والأصح أنه يجوز أن يتخذ داره المحفوفة بمساكن إلخ إلا أن يجاب بالفرق بين ما اغتيد فعله بين الناس كالمذكورات في قولهم المذكور، وإن لم يُغتد فعلها في ذلك المحل بخصوصه وبين ما لم يُغتد فعله بين الناس مطلقاً كما في هذه الفتوى.

هو ظاهرٌ لِتَقْصِيرِهِ (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخِذَ دارَهُ المحفوفةَ بمساكنٍ حَمَامًا وَاصْطَبْلًا) وطاحونًا وفُرْنًا وَمَذْبَحَةً (وحانوته في البرَّازينِ حانوتٌ حدَّادٍ) وَقَصَّارٍ (إذا احتاطَ واحْكَمَ الجُذْرانِ) إحصاءًا يُلْقِي بِما يَقْصِدُهُ بحيثُ يَنْدُرُ تَوَلَّدَ خَلَلٌ مِنْهُ فِي أبنيةِ الجارِ؛ لأنَّ في منعه إضرارًا به. واختارَ جَفَعَ المنعَ من كُلِّ مُؤْذٍ لم يُعْتَدِ الرُّويانيُّ أنه لا يُنْتَفَعُ إلا إنْ ظَهَرَ مِنْهُ قَصْدُ التَّعَتُّ والفَسَادِ وأَجْزَى ذلكَ في نحوِ إطالةِ البِناءِ وأَفْهَمَ المَثْنُ أنه يُنْتَفَعُ مِمَّا الغالبُ فيه الإخلالُ بنحوِ حائِطِ الجارِ كَدَقِّ عَنيفٍ يُزَعْجُهَا وَحَبْسِ ماءٍ بِمِلْكِهِ تسري نَدَاوَتُهُ إليها قال الزركشي والحاصلُ منعُ ما يَضُرُّ المِلْكَ دونَ المَالِكَ اهـ. واعتَرَضَ بما مرَّ في قولنا ولا يُنْتَفَعُ من حَفْرِ بئرٍ بِمِلْكِهِ ويُؤْذَى بأنَّ ذاكَ في حَفْرِ مُعْتَادٍ وما هنا في تَصَرُّفٍ غَيْرِ مُعْتَادٍ فتَأَمَّلْهُ، ثم رأيتُ بَعْضَهُمْ نَقَلَ ذلكَ عن الأصحابِ فقال قال أئمُّتنا وَكُلٌّ مِنَ المُلَّاكِ يَتَصَرَّفُ فِي مِلْكِهِ على العادةِ

فَوَيْلٌ لِمَنْ يَسِيءُ: (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخِذَ دارَهُ المحفوفةَ بمساكنٍ حَمَامًا إلخ) هذا شامِلٌ لِمَا لو كان له دارٌ في سِكَّةٍ غيرِ نافذةٍ فَلَهُ جَعَلُهَا مَسْجِدًا أو حانوتًا أو سَبِيلًا وإن لم يَأْذَنِ الشُّرَكَاءُ خِلَافًا لِبَعْضِهِمْ كما عَلِمَ ذلكَ بِمَا مرَّ في الصَّلْحِ اهـ نِهَايَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ أو حَمَامًا وابنُ قاسمٍ أو خانًا. فَوَيْلٌ: (وَقَصَّارٍ) أي أو نَحْوِ ذلكَ نِهَايَةُ وَمُغْنِي. فَوَيْلٌ: (من كُلِّ مُؤْذٍ لم يُعْتَدِ) يُؤْخِذُ مِنْهُ حُرْمَةُ القَوَدِ بِنَحْوِ العَظْمِ والجُلُودِ وَمَا يُؤْذِي فَيُمنَعُ مِنْ ذلكَ حَيْثُ كانَ ثُمَّ مَنْ يَتَأَذَى به اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (وأَجْزَى ذلكَ) أي المنعُ مع الإضرارِ وَعَدَمُهُ مع عَدَمِهِ وقوله: (في نحوِ إطالةِ البِناءِ) أي فيما يَنْتَفَعُ الشَّمْسُ والقَمَرُ اهـ كُرْدِيَّ أي وَنَحْوَهُمَا كالضُّوءِ والهَوَاءِ. فَوَيْلٌ: (وَأَفْهَمَ) إلى قوله اهـ في الْمُغْنِيِّ. فَوَيْلٌ: (يُزَعْجُهَا) الأولى هنا وفي قوله إليها التَّذْكِيرُ. فَوَيْلٌ: (واعتَرَضَ إلخ) أي ما قاله الزركشي. فَوَيْلٌ: (بِمَا مرَّ إلخ) ويُعْتَرَضُ أيضًا بقوله السابقَ كانَ سَقَطَ بِسَبَبِ حَفْرِهِ إلخ اهـ سم. فَوَيْلٌ: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ فقد نَقَلَ الوالدُ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى عَنِ الأصحابِ أَنَّهُ يَتَصَرَّفُ كُلُّ شَخْصٍ فِي مِلْكِهِ إلخ اهـ. فَوَيْلٌ: (بَعْضُهُمْ) أي كَشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيُّ اهـ سم. فَوَيْلٌ: (نَقَلَ ذلكَ) أي الجَمْعُ المَذْكُورُ. فَوَيْلٌ: (وَكُلٌّ مِنَ المُلَّاكِ يَتَصَرَّفُ إلخ) فَالحاصلُ أنَّ له فِعْلٌ ما وافَقَ العادةَ وإن ضَرَّ المِلْكَ والمَالِكَ وأنَّ له فِعْلٌ ما خَالَفَهَا إن لم يَضُرَّ المِلْكَ وإن ضَرَّ المَالِكَ وكذا لو ضَرَّ الأَجَنِّيُّ بالأوَّلَى وَيَكْفِي فِي جَرَيَانِ العادةِ كَوْنُ جَنْسِهِ يَفْعَلُ بَيْنَ الأبنيةِ وإن لم تَجَرِ بِفِعْلِ عَيْنِهِ ومنه حَدَّادٌ بَيْنَ بَرَّازَيْنِ فَخَرَجَ نَحْوُ مَعْمَلِ التَّشَادِيرِ فَيُضَمَّنُ فاعِلُهُ بَيْنَ الأبنيةِ ما تَوَلَّدَ مِنْهُ ومثْلُهُ مَعْمَلُ البارودِ. (تَنْبِيهُ): شَمِلَ ما ذَكَرَ مِنْ جَوَازِ التَّصَرُّفِ المُعْتَادِ ما لو أَسْرَجَ فِي مِلْكِهِ سِرَاجًا ولو

فَوَيْلٌ فِي (سَيِّئٍ): (والأصحُّ أنه يجوزُ أن يتَّخِذَ دارَهُ المحفوفةَ بمساكنٍ حَمَامًا وَاصْطَبْلًا إلخ) قال في شرح الرُّوضِ واستثنى بَعْضُهُمْ مِمَّا ذَكَرَ ما لو كان له دارٌ في سِكَّةٍ غيرِ نافذةٍ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَجْعَلَهَا مَسْجِدًا وَلَا حَمَامًا وَلَا خانًا وَلَا سَبِيلًا إِلَّا بِإِذْنِ الشُّرَكَاءِ وفيه نَظَرٌ اهـ والمُعْتَمَدُ عَدَمُ اسْتِثْنَاءِ ما ذَكَرَ م ر.

فَوَيْلٌ: (واعتَرَضَ بِمَا مرَّ إلخ) ويُعْتَرَضُ أيضًا بقوله السابقَ كانَ سَقَطَ بِحَفْرِهِ المُعْتَادِ جِدَارٌ جَارِهِ.

فَوَيْلٌ: (ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ) أي كَشَيْخِنَا الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ.

وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ وَمَنْ قَالَ يُخْتَنَعُ مِمَّا يَصْنَعُ الْمَلِكُ دُونَ الْمَالِكِ مَحَلَّهُ فِي تَصَرُّفٍ يُخَالِفُ فِيهِ الْعَادَةُ لِقَوْلِهِمْ لَوْ حَفَرَ بِمِلْكِهِ بِالْوَعْدِ أَفْسَدَتْ مَاءَ بَيْتٍ جَارِهِ أَوْ بَقْرًا نَقَصَتْ مَاءَهَا لَمْ يَضْمَنْ مَا لَمْ يُخَالِفِ الْعَادَةَ فِي تَوْسِيعَةِ الْبَيْتِ أَوْ تَقْرِيبِهَا مِنَ الْجِدَارِ أَوْ تَكْنِ الْأَرْضَ خَوَارَةَ تَنْهَارُ إِذَا لَمْ تُطَوَّأْ فَلَمْ يَطَوَّأْهَا فَيَضْمَنْ فِي هَذِهِ كُلُّهَا وَيُخْتَنَعُ مِنْهَا لِتَقْصِيرِهِ، وَلَوْ حَفَرَ بَقْرًا فِي مَوَاتٍ فَحَفَرَ آخَرَ بَقْرًا بِقَرْبِهَا فَتَقَصَّ مَاءُ بَقْرِ الْأَوَّلِ مُنِيعَ الثَّانِي مِنْهُ، قِيلَ وَالْفَرْقُ ظَاهِرٌ أَهْوَ كَأَنَّهُ أَنَّ الْأَوَّلَ اسْتَحَقَّ حَرِيمًا لِبَيْتِهِ قَبْلَ حَفْرِ الثَّانِي فَتُخْتَنَعُ لِقُوعِ حَفْرِهِ فِي حَرِيمِ مَلِكٍ غَيْرِهِ

بَنَجَسٍ وَلَزِمَ عَلَيْهِ تَسْوِيدُ جِدَارِ جَارِهِ قَلْبِيٍّ أَهْوَ بَيْتِيٍّ مِ. هـ. قُودُ: (وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ سَرَابًا بِدُونِ إِغْلَامِ الْجِيرَانِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِرَائِحَتِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِجِيرَانِ الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ قَبْلَ الْفَتْحِ فَمَنْ فَتَحَ بِدُونِ إِغْلَامٍ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ فَلِذَا ضَمِنَ وَمَنْ قَلَى أَوْ شَوَى فِي مِلْكِهِ مَا يُؤْثَرُ فِي إِنْجِهَاضِ الْحَايِلِ إِنْ لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ وَجَبَ دَفْعُ مَا يَدْفَعُ الْإِنْجِهَاضُ عَنْهَا فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِغْلَامُ بِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْلَى أَوْ يَشَوِيَ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَادٍ فَلَا يَضْمَنْ مِ ر س م عَلَى حَيْثُ أَيْ قَبِجُ عَلَيْهِ الدَّفْعُ مَتَى عَلِمَهَا وَإِنْ لَمْ تَطْلُبْ لَكِنْ يَقُولُ لَهَا لَا ادْفَعْ لَكَ إِلَّا بِالْقَمَنِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ بَذْلِهَا لَمْ يَلْزَمْهُ الدَّفْعُ وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَتَضَمَّنَ هِيَ جَنِينَهَا عَلَى عَاقِلَتِهَا كَمَا أَقْبَى بِهِ ابْنُ حَجَرٍ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فَإِنْ امْتَنَعَتْ مِنْ بَذْلِ الثَّمَنِ إلخ أَنَّهُ لَوْ لَمْ تَقْدِرْ عَلَيْهِ حَالًا وَطَلَبْتَ مِنْهُ نَسِئَةً فَإِنْ كَانَتْ فَقِيرَةً وَجَبَ عَلَيْهِ الدَّفْعُ بِلا عَوْضٍ لِاضْطِرَّادِهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ وَلَمْ يَرْضَ بِذِمَّتِهَا وَامْتَنَعَ مِنَ الدَّفْعِ ضَمِنَ أَهْوَ ش. هـ. قُودُ: (مَحَلَّهُ فِي تَصَرُّفٍ إلخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْرَجَ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْمُتَعَادِ جَازَ وَإِنْ أَذَى إِلَى تَلْوِثِ جِدَارِ الْغَيْرِ بِالْذُّخَانِ وَتَسْوِيدِهِ بِهِ أَوْ تَلْوِثِ جِدَارِ مَسْجِدٍ بِجَوَارِهِ وَلَوْ مَسْجِدَهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ كَذَا قَالَ مِ ر وَلَا شَكَّ أَنَّهُ قَضَيْتُهُ كَلَامِهِمْ بَلْ وَقَضَيْتُهُ جَوَارُ الْإِسْرَاجِ بِمَا هُوَ نَجَسٌ وَإِنْ أَذَى إِلَى مَا ذَكَرَ وَقَدْ التَزَمَهُ مِ ر تَارَةً وَتَوَقَّفَ أُخْرَى فِيمَا يَلْزَمُ مِنْهُ تَلْوِثُ الْمَسْجِدِ فَلْيُحَرَّرْ أَهْوَ س م عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ وَحَيْثُ اسْتَدَّ إِلَى مُفْتَضَى كَلَامِهِمْ، فَالظَّاهِرُ مَا التَزَمَهُ بِدُونِ التَّوَقُّفِ أَهْوَ ش. أَقُولُ بَلِ الظَّاهِرُ التَّوَقُّفُ لَا سِيَّما فِي تَلْوِثِ مَسْجِدِهِ. هـ. قُودُ: (أَوْ تَكُنِ إلخ) عَطَفَ عَلَى يُخَالِفِ إلخ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ وَلَمْ تَكُنِ إلخ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَوْ لِيَكُونَ الْأَرْضِ إلخ عَطْفًا عَلَى فِي تَوْسِيعَةِ إلخ.

هـ. قُودُ: (خَوَارَةُ) فِي الْقَامُوسِ وَالْخَوَارُ كَتَّانٍ الضَّعِيفُ أَهْوَ. هـ. قُودُ: (إِذَا لَمْ تُطَوَّأْ) أَيْ لَمْ تَبْنِ.

هـ. قُودُ: (وَلَا ضَمَانَ إِذَا أَفْضَى إِلَى تَلْفٍ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ مَنْ فَتَحَ سَرَابًا بِدُونِ إِغْلَامِ الْجِيرَانِ ضَمِنَ مَا تَلَفَ بِرَائِحَتِهِ مِنْ نَفْسٍ أَوْ مَالٍ لِجِيرَانِ الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ قَبْلَ الْفَتْحِ فَمَنْ فَتَحَ بِدُونِ إِغْلَامٍ لَمْ يَتَصَرَّفْ فِي مِلْكِهِ عَلَى الْعَادَةِ بِالْإِغْلَامِ فَلِذَا ضَمِنَ وَمَنْ قَلَى أَوْ شَوَى فِي مِلْكِهِ مَا يُؤْثَرُ إِنْجِهَاضِ الْحَايِلِ إِنْ لَمْ تَأْكُلْ مِنْهُ وَجَبَ عَلَيْهِ دَفْعُ مَا يَدْفَعُ الْإِنْجِهَاضُ عَنْهَا فَإِنْ قَصَرَ ضَمِنَ لَكِنْ لَا يَجِبُ دَفْعُهُ بِغَيْرِ عَوْضٍ كَمَا فِي الْمُضْطَرِّ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْإِغْلَامُ بِأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ يَقْلَى أَوْ يَشَوِيَ؛ لِأَنَّهُ غَيْرُ مُتَعَادٍ فَلَا يَضْمَنْ مِ ر.

ولا كذلك فيما مرّ ولو اقتصّر الجدار بدقّه وانكسر ما علّق فيه ضمينه إن سقط حالة الضرب والا فلا قاله العراقيون وقال القاضي لا يضمن مطلقاً ويظهر على الأول أن سقوطه عقب الضرب بحيث ينسب إليه عادة كشقوقه حالة الضرب بل قد يقال إن مرادهم بحالة الضرب ما يشمل ذلك. (تنبيه) ينبغي أن يستثنى من قولهم لا يمتنع مما يضر المالك ما لو تولّد من الرائحة مبيخ تيسم كعرض فإن الذي يظهر أنه إن غلب تولّد وإبداؤه المذكور ممتنع منه والا فلا. (ويجوز قطعاً إحياء موات الحرم) بما يفيد ملكه كما يملك عامره بالبيع وغيره بل يسر وإن قلنا بكرة بيع عامره (دون عرفات) وإن لم يكن منه إجماعاً فلا يجوز إحيائها ولا تملك به (في الأصح) لتعلق حق التملك بها وإن اتسقت ولم تضيق به بقياس ما يأتي في المحض بل أولى أن نيرة كذلك؛ لأن الإقامة بها قبل زوال يوم عرفة من سنن الحج الأكيدة (قلت ومزدلفة) وإن قلنا المبيت بها سنة (ومنى كعرفة والله أعلم) لذلك مع الخبر الصحيح «قيل: يا رسول الله ألا تنبي لك بيتاً بمنى يملك فقال لا منى منى من سبى» وبحت ابن الرفعة فيهما القطع بالمنع لصيقهما والحق بهما المحض؛ لأنه يسر للحاج إذا نفروا أن يبيتوا فيه

• قوله: (ولا كذلك إلخ) إذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه سم وع ش.

• قوله: (ضمنه) خالفه النهاية والمغني عبارة الأول لم يضمن كما قاله القاضي سواء أسقط في حال الدق أم لا خلافاً للعراقيين اه قال ع ش. قول م ر. لم يضمن أي حيث كان دقّه ممتداً ولو اختلفا صدق الدق؛ لأن الأصل عدم الضمان اه وعبارة الثاني وقال القاضي لا ضمان في الحالين وهذا هو الظاهر اه. • قوله: (على الأول) أي قول العراقيين. • قوله: (قطعاً) إلى قوله وإن اتسقت في النهاية.

• قوله: (بل يسر) أي الإحياء اه ع ش. • قوله: (وإن قلنا بكرة بيع عامرها) يعني مكة وكأنه توهم أنه قد ذكرها اه رشيد. • قوله: (منه) أي الحرم اه ع ش.

• قوله: (سني) (في الأصح) والثاني إن ضيق امتنع وإلا فلا اه مغني. • قوله: (سني) (ومزدلفة ومنى كعرفة) فلا يجوز إحياءهما في الأصح لحق المبيت والزمن وإن لم يضيق به المبيت والمرمى وقد عمّت البلوى بالبناء بمنى وصار ذلك مما لا يتكرّر فيجب على ولي الأمر هدم ما فيها من البناء والمنع من البناء فيها مغني ونهاية. • قوله: (وبحت ابن الرفعة إلخ) عبارة المغني. (تنبيه): ظاهر كلامه أن هذا الحكم متقول وأن خلافاً عرفة يجري فيه وبه صرح في التصحيح والذي في الروضة أن ذلك على سبيل البحث فإنه قال ينبغي أن يكون الحكم في أرض منى ومزدلفة كعرفات لوجود المغنى وقال ابن الرفعة ينبغي فيهما القطع لصيقهما بخلاف عرفات اه. • قوله: (فيهما) أي مزدلفة ومنى. • قوله: (والحق) بناء المفعول عبارة شرح المنهج قال الزركشي وينبغي إلحاق المحض بذلك لأنه يسر للحجيج المبيت فيه اه

• قوله: (ولا كذلك فيما مرّ) إذ لم يقع الحفر في حريم ملك غيره بل في ملك نفسه.

• قوله: (وقال القاضي إلخ) اعتمد م ر.

واعترض بأنه ليس من مناسك الحج ويُرد بأنه تابع لها. (ويختلف الإحياء بحسب الغرض) المقصود منه، وقد أطلقه الشرع ولا حد له لُغة فوجب الرجوع فيه للعرف كالجزر والقبض وضابطه أن يهيا كل شيء إما يقصد منه غالبا (فإن أَرَادَ مَسْكَنًا) أو مسجداً (اشترط) لِحصوله (تحويط البقعة) ولو بقَصَب أو جريد أو سقف اعتيد، ومن ثم قال المازدي والروائي إن ذلك يختلف باختلاف البلاد واعتمده الأذرعِي وفي نحو الأحجار خلاف في اشتراط بنائها ويتجه الرجوع فيه لإعادة ذلك المحل، وحمل اشتراطه في كلام الشيخين في الزرية على محل اعتيد فيه دون مجرد التحويط كما تدل عليه عبارتهما وهي لا يكفي في الزرية نصب سقف وأحجار من غير بناء؛ لأنَّ المَتمَلَّك لا يقتصر عليه في العادة وإنما بفعله المُجتاز انتهى فافهم

وجزم شرح الرضّ بالإلحاق. فُرد: (واعترض إلخ) اعتمدته النهاية والمُفني فقالا قال الوليُّ العراقي لَيْتَ لَيْسَ مِنْ مَنَاسِكِ الْحَجِّ فَمَنْ أَحْيَا شَيْئًا مِنْهُ مَلَكَهُ انتهى وهذا هو الْمُعْتَمَدُ اهـ. فُرد: (ويُردُّ بأنه تابع) بل قد يُقال قياس استحباب المبيت فيه منع إحيائه ولو لم يكن تابعاً لها؛ لأنه حَبِطَ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ اهـ سم أقول وهذا هو الظاهر وإن خالفه النهاية والمُفني.

فُرد (سني): (بحسب الغرض) ولو حفر قبراً في موات كان إحياء لتلك البقعة ومَلَكَهُ كما قاله الرزكشي كما لو بنى فيها ولم يسكن بخلاف ما لو حفر قبراً في مقبرة مُسَبَّلَةٍ فإنه لا يختص به إذ سبق فيها بالدفن لا بالحفر اهـ مُفني أي من سبق بالدفن فيه فهو أحق به اهـ ع ش. فُرد: (المقصود منه) إلى قوله ومن ثم قال في النهاية والمُفني إلا قوله مسجداً. فُرد: (كالجزر) أي في السرقية. فُرد: (وفي نحو الأحجار خلاف إلخ) وقضية كلام الشيخين الاكتفاء بالتحويط بذلك أي بالأجر أو اللبن أو القصب من غير بناء ونص في الأم على اشتراط البناء وهو الْمُعْتَمَدُ اهـ مُفني زاد النهاية والأوجه الرجوع في جميع ذلك إلى العادة، ومن ثم قال المتولي أقره ابن الرقعة إلخ اهـ قال الرشيدِي قوله وقضية كلامهما الاكتفاء بالتحويط بذلك من غير بناء إلخ تأمل هذه السوادة قلعل فيها سقطة من التماس ثم سرّ عبارة الشارح إلى المتن فأقرها. فُرد: (ويشبه الرجوع) إلى المتن في النهاية إلا قوله وحمل إلى ومن ثم.

فُرد: (وحمل اشتراطه) عطف على الرجوع. فُرد: (اعتيد) أي البناء وقوله: (دون مجرد التحويط) حال من نائب فاعل اعتيد أي ولم يُعْتَدِ التحويط المُجَرَّدُ عَنِ الْبِنَاءِ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ إِذَا اعْتِيدَ كُلُّ مِنَ الْمَقَارِنِ لَهُ وَالْمُجَرَّدُ عَنْهُ لَا سِيَّما إِذَا غَلَبَ الْمُجَرَّدُ فَلْيُرَاجَعْ.

فُرد: (كما تدل عليه) أي ذلك الحمل. فُرد: (لأنَّ المَتمَلَّك) كذا في أصله والأولى المَتمَلَّك كما في الروضة اهـ سيّد عمر.

فُرد: (واعترض بأنه ليس من مناسك الحج) وافق م ر على الاعتراض. فُرد: (ويُردُّ بأنه تابع لها) بل قد يُقال قياس استحباب المبيت فيه منع إحيائه ولو لم يكن تابعاً لها؛ لأنه حَبِطَ مِنْ حُقُوقِ الْمُسْلِمِينَ الْعَامَّةِ.

التعليل أن المدار في ذلك وغيره على العادة ومن ثم قال المَتَوَلَّى وأقره ابن الرُّفْعَةِ والأذْرَعِيُّ وغيرهما لو اعتادَ نازِلو الصحراءِ تنظيفَ الموضعِ عن نحوِ شَوْكٍ وحَجَرٍ وتَسْوِيته لِضَرْبِ خَيْمَةٍ وبناءِ مَعْلَفٍ وَمَخْبِيزٍ فَقَلُّوا ذلك بِقَصْدِ التَّمْلِكِ مَلَكُوا الْبُقْعَةَ وَإِنْ ارْتَحَلُوا عَنْهَا أَوْ بِقَصْدِ الِاتِّفَاقِ فَهَمَّ أَوَّلَى بِهَا إِلَى الرَّحْلَةِ (وَسَقَفُ بَعْضِهَا وَتَعْلِيْقُ بَابٍ) مِنْ خَشَبٍ أَوْ غَيْرِهِ أَيْ نَصَبُهُ؛ لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِيهِمَا (وَفِي) تَعْلِيْقِ (الْبَابِ وَجْهٌ) أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ؛ لِأَنَّ فَقْدَهُمَا لَا يَمْنَعُ الشُّكْنَى وَالْأَوْجِهَ فِي مُصَلَّى الْعِيدِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ تَسْقِيفُ بَعْضِهِ كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِيهِ (أَوْ زُرِيَّةٌ ذَوَابٌ) أَوْ نَحْوُ ثَمَرٍ أَوْ حَقْلٍ (فَتَحْوِيطٌ) بِمَا اعْتِيدَ بِهِ ثُبُتُ الطَّرِيقِ (لَا سَقَفٌ) كَمَا هُوَ الْعَادَةُ (وَفِي) تَعْلِيْقِ (الْبَابِ الْخِلَافُ) (فِي الْمَسْكَنِ) وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ (أَوْ مَزْرَعَةٌ) بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ وَالْفَتْحِ أَفْصَحُ (فَجَمْعٌ) نَحْوِ (الثَّرَابِ) أَوْ الشَّوْكِ (حَوْلَهَا) كَجِدَارِ الدَّارِ (وَتَسْوِيَةُ الْأَرْضِ) بِطَمِّ الْمُتَخَفِضِ وَكَسْحِ الْعَالِي وَخَرْتُهَا إِنْ تَوَقَّفَ زَرْعُهَا عَلَيْهِ مَعَ سَوْقِ مَاءٍ تَوَقَّفَ الْحَرُّ عَلَيْهِ (وَقَرَّبَ مَاءَ لَهَا) بِشَقِّ سَاقِيَةٍ مِثْلًا وَإِنْ لَمْ يَحْفِرْ طَرِيقَهُ إِلَيْهَا (إِنْ لَمْ يَكْفِهَا الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ) لِيَتَوَقَّفَ

قوله: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي مِنْ أَجْلِ أَنَّ الْمُتَّجِعَ الرُّجُوعُ فِي الْبِنَاءِ وَعَدَمُهُ إِلَى عَادَةِ ذَلِكَ الْمَحَلِّ. قوله: (نازِلو الصحراءِ) كَالْأَغْرَابِ وَالْأَكْرَادِ وَالتُّرْكَمَانِ اهْ كُرْدِي.

قوله (سني): (وَسَقَفُ بَعْضِهَا) نَعَمْ قَدْ يُهَيِّئُ مَوْضِعًا لِلزَّرْعَةِ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْعَادَةُ فِيهِ عَدَمُ السَّقْفِ فَلَا يُشْتَرَطُ حَيْثُ شَرَحَ م ر اه س م. قوله: (لِأَنَّهُ الْعَادَةُ فِيهِمَا) قَالَ سَم عَلَى مَنْهَجٍ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ اغْتِيَابِ الْعَادَةِ أَنَّهُ لَوْ جَرَتْ عَادَةٌ نَاحِيَةَ بَتْرُكِ بَابٍ لِلدَّوَامِ لَمْ يَتَوَقَّفَ إِخْيَاؤُهَا عَلَى بَابٍ وَفَاقًا لِم ر اه ع ش وقوله لِلدَّوَامِ لَعَلَّهُ مُحَرَّفٌ عَنِ اللَّدَّارِ. قوله: (فِيهِمَا) أَيِ الْمَسْكَنِ وَالْمَسْجِدِ.

قوله (سني): (أَوْ زُرِيَّةٌ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ مَسْكَنًا. قوله: (بِمَا اعْتِيدَ) أَي وَلَا يُشْتَرَطُ بِنَاءُ كَمَا مَرَّ خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ وَالْمُعْنَى عِبَارَتُهُمَا هُنَا وَلَا يَكْفِي نَصَبُ سَعْفٍ أَوْ أَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ اه قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلَ م ر أَوْ أَحْجَارٍ مِنْ غَيْرِ بِنَاءٍ مَرَّ مَا فِيهَا اه. قوله: (وَالْأَصَحُّ اشْتِرَاطُهُ) أَطْلَقَ تَصْحِيحَ اشْتِرَاطِ الْبَابِ فِي الزَّرِيَّةِ وَيَتَّبِعِي أَخَذًا مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ اعْتِيدَ ذَلِكَ اه سَيَذْ عَمَر. قوله: (بِتَثْلِيثِ الرَّاءِ) إِلَى التَّثْبِيهِ فِي الْمُعْنَى لِأَقَوْلِهِ نَصَبُ بَابٍ لَهُ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَلَوْ أَقْطَعَهُ الْإِمَامُ فِي النَّهْيَةِ لِأَقَوْلِهِ فَظَهَرَ إِلَى أَمَّا زَادَ وَقَوْلُهُ وَبِمَا وَطِئَتْ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَجُوبًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى الْمُتَنِ. قوله: (وَكَسْحِ الْعَالِي) أَيِ إِزَالَتِهِ. قوله: (مِثْلًا) أَيِ أَوْ يَحْفَرُ بَثْرٍ أَوْ قَنَاءً أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ وَفُهُمَ مِنْ تَغْيِيرِهِ بِالتَّزْيِينِ عَدَمُ اشْتِرَاطِ التَّقْيِ بِالْفِعْلِ لِإِذَا حَفَرَ طَرِيقَهُ وَلَمْ يَبْقَ إِلَّا إِجْرَاؤُهُ كَفَى وَإِنْ لَمْ يُخْرِجْ فَإِنْ هَبَّاهُ وَلَمْ يَخْفِزْ طَرِيقَهُ كَفَى أَيْضًا كَمَا رَجَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ نِهَايَةً وَمُعْنَى. قوله: (طَرِيقَهُ) أَيِ الْمَاءِ. وقوله: (إِلَيْهَا) أَيِ الْمَزْرَعَةِ.

قوله (سني): (الْمَطَرُ الْمُعْتَادُ) أَيِ أَوْ التَّلَجُّ الْمُعْتَادُ.

قوله (سني): (وَسَقَفُ بَعْضِهَا) نَعَمْ قَدْ يُهَيِّئُ مَوْضِعًا لِلزَّرْعَةِ فِي زَمَنِ الصَّيْفِ وَالْعَادَةُ فِيهِ عَدَمُ السَّقْفِ

مقصودها عليه بخلاف ما إذا كفاها نمم بطائخ العراق لا بُدَّ من حبسه عنها عكس غيرها وأراضي الجبال التي لا يُمكن سؤق ماء إليها ولا يكفيها المطر تكفي الجرائد وجمع الثراب كما اقتضاه كلامهما وجرم به غيرهما (لا الزراعة) فلا يُشترط في إحيائها (في الأصح) كما لا يُشترط سُكنى الدار؛ لأن استيفاء المنفعة خارج عن الإحياء (أو بُستاناً فجمع الثراب) حولها إن اعتادوا الاكتفاء به عن التحويط بغيره (و) إلا اشترط (التحويط) ولو بنحو قصب اعتيد؛ لأنه (حيث جرت العادة به) لا يتم الإحياء بدونه وما حملت عليه المثن من التنوع المذكور هو مؤدَى عبارة الروضة وأصلها خلافاً لبعضهم (وتهيئة ماء) له إن لم يكفه مطر كالمزرعة (ويُشترط) نصب باب له و (الفرس) ولو ليعضه بحيث يُسمى معه بُستاناً (على المذهب) إذ لا يتم اسمه بدونه بخلاف المزرعة بدون الزرع ولا يُشترط أن يُسمّى (تبيه) ما لا يُفعل عادة إلا للتملك كبناء دارٍ لا يُشترط فيه قصده وما يُفعل له وبغيره كحفر بئر يتوقف ملكه على قصد تملكه. (ومن شرع في عمل إحياء ولم يتمه) كحفر الأساس

• قوله: (بطائخ العراق) وهي ناحية في العراق غلب عليها الماء فالشروط في إحيائها حبس الماء عنها اه
• مُغني عبارة ش قوله بطائخ العراق اسم لمواضع يسيل الماء إليها دائماً اه. • قوله: (تكفي الجرائد إلخ) أي في حصول الإحياء والتملك. • قوله: (وجمع الثراب) أي ويجوز أن يتكلف نقل الماء إليها أو يحصل مطر زائد على المادة يكفيها اه ش. • قوله: (لأن استيفاء المنفعة إلخ) علة للعلّة.

• قوله (سني): (أو بُستاناً إلخ) أي أو أراد إحياء الموات بُستاناً فيُشترط لحصوله جمع الثراب إلخ.
• قوله: (نصب باب له) عبارة المُغني وسكت المصنف عن نصب الباب وظاهره أنه لا يُشترط في إحياء البئر خروج الماء وطَي البئر الرخوة أرضها بخلاف الصلبة وفي إحياء بئر القناة خروج الماء وجرّائه، ولو حفر نفراً مُنتدداً إلى النهر القديم بقصد التملك ليَجري فيه الماء ملكه ولو لم يُجره كما لا يُشترط السُكنى في إحياء المسكن اه. • قوله: (بعين يُسمى بُستاناً) فلا يكفي غرس شجرة أو شجرتين في أرض واسعة نهايةً ومُغني. • قوله: (كبناء دارٍ) أي وطاحونة وبُستان وزريعة اه ش. • قوله: (يتوقف ملكه على قصد تملكه) وفائدة ذلك أن ما جرت العادة بقصده إذا فعله بلا قصد ككونه غير مُكلف لم يملكه فليُجره إحياءه بخلاف ما لم تجر العادة في إحيائه بقصد فإنه يملكه بمجرد عمارته حتى لو عمّره غيره بعد إحيائه لم يملكه اه ش.

• قوله (سني): (ومن شرع في عمل إلخ) ولو شرع في الإحياء لتؤج فقّيره لتؤج آخر ملكه بما يحيا به ذلك التؤج الآخر كان شرع في عمل بُستان ثم قصد أن يجعله مزرعةً ملكه بما يملك به المزرعة اختياراً

فلا يُشترط حينئذٍ شرح م ر. • قوله: (ما لا يُفعل عادة إلا للتملك) الظاهر أن من ذلك زريعة الدواب فإنه إذا أتى بصورتها بلا قصد ملكها وهذا لا يُنافي قول م ر في شرحه ولو شرع في الإحياء لتؤج فأحياه لتؤج آخر بأن قصد إحياءه للزراعة بعد أن قصده للسكنى ملكه اختياراً بالقصد الطاريء بخلاف ما إذا قصد

(أو أعلم على بقعة ينصب أحجار أو غرز خشباً) أو جمع ثراباً أو خطَّ خطوطاً (فمُتَحَجِّجٌ) عليه أي مانع لغيره منه بما فعله بشرط كونه بقدر كفايته وقادراً على إعمارته حالاً (و) حينئذٍ (هو أحقُّ به) من غيره اختصاصاً لا ملكاً والمرادُ ثبوت أصل الحقيقة له إذ لا حق لغيره فيه لخير أبي داود «مَنْ سَبَقَ إِلَى مَا لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ مُسْلِمٌ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ» فَظَهَرَ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِنَحْوِ غَرَقِهِ وَتَعَدُّرِ الْإِنْتِفَاعِ بِهِ فَيَعْوِذُ الْإِنْتِفَاعُ بِهِ أَمَّا مَا زَادَ عَلَى كِفَايَتِهِ فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ مَا عَدَاهُ وَإِنْ كَانَ شَائِعاً فَيَبْتَنِي تَحْجِيزُهُ فِيهِ وَأَمَّا مَا لَا يَقْدُرُ عَلَيْهِ حَالاً بَلْ مَالاً فَلَا حَقَّ لَهُ فِيهِ وَلَمَّا كَانَ إِطْلَاقُ الْأَحْقَقِيَّةِ يَقْتَضِي الْمِلْكُ الْمُسْتَلَزِمَ لِصِحَّةِ الْبَيْعِ وَعَدَمَ مِلْكِ الْغَيْرِ لَهُ اسْتَدْرَكَهُ بِقَوْلِهِ (لَكِنْ الْأَصَحُّ

بِالْقَصْدِ الطَّارِئِ بِخِلَافِ مَا إِذَا قَصَدَ نَوْعاً وَآتَى بِمَا يَقْصِدُ بِهِ نَوْعاً آخَرَ كَانَ حَوَاطُ الْبُقْعَةِ بَحْثُ تَصْلُحُ لِلزَّرِيَّةِ بِقَصْدِ السُّكْنَى لَمْ يَمْلِكْهَا خِلَافاً لِلْإِمَامِ نِهَائَةً وَمُغْنِي قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَآتَى بِمَا يَقْصِدُ بِهِ نَوْعٌ آخَرُ أَيْ وَكَانَ الْمَانِعُ بِهِ مِمَّا يَقْصِدُ لِلْمِلْكِ وَغَيْرِهِ فِي مِثْلِهِ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ لَا يَقْصِدُ إِلَّا لِلْمِلْكِ فَإِنَّهُ يَمْلِكُ بِهِ مُطْلَقاً كَالدَّارِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِهِ قَرِيباً اهـ.

• قوله (سلي): (أو أعلم الخ) عطف على شرع أي جعل لها علامة العماره اهـ. • قوله: (أو جمع ثراباً) إلى قول المتن ولو أقطعته في المغني إلا قوله فظهر إلى أن ما زاد وقوله وبما وطأت إلى المتن وقوله ويؤخذ منه إلى المتن. • قوله: (والمراد ثبوت أصل الحقيقة له الخ) قال الأزهري أحق في كلام العرب له مغنيان أحدهما استحباب الحق كقولك فلان أحق بما له أي لا حق لغيره فيه قال التوحي في التحرير وهو المراد هنا والقائي الترجيع وإن كان للآخر فيه نصيب كخبر (الأيام أحق بنفسها) اهـ رشيد. • قوله: (فظهر الخ) لعل من قوله والمراد الخ. • قوله: (يعود الانتفاع) أي عود إمكانية.

• قوله: (فلا حق له فيه) أي في الزائد فليغيره إحياء الزائد كما قاله المتولي نيهائاً ومغني وقد يسأل عن المراد بكفايته وقد ظهر وفقاً لما ظهر لـ م ر. أن المراد بها ما بقي بقرضه من ذلك الإحياء فإن أراد إحياء دار مسكنها فكفايته ما يليق بمسكنه وعياله وإن أراد إحياء دور متعدية أو قرية كاملة ليستغلها في مؤناته فكفايته ما تكفيه غلته في مؤناته ولو قرية كاملة سم على منهج اهـ ش. • قوله: (وإن كان شائعاً) وإذا أراد غيره إحياء ما زاد هل يجوز الإقدام عليه من أي محل شاء أو لا بد من القسمة بينه وبين الأول ليميز حق الأول عن غيره أو يخير الأول فيما يريد إحياءه فيه نظر ثم رأيت في الخادم قال يبتني أن يرجع الأول ويقول له اختر لك جهة اهـ ومراده يبتني الخ الوجوب، وذلك لعدم تميز الزائد عن غيره فلو امتنع من الاختيار يبتني أن الحاكم يعين جهة لمريد الإحياء فإن لم يكن حاكم وامتنع المغني اختار مريد إحياء الزائد بنفسه اهـ ش. • قوله: (فلا حق له فيه) أي فيما لا يقدر على إحيائه حالاً ولعل المرجع في القدرة حالاً عرف بلد الإحياء فيختلف باختلاف المقصود فيه كاسبوع وشهر وسنة فأكثر.

• قوله: (يقضي الملك الخ) بل الإيهام كاف في الاستدراك اهـ سم. عبارة المغني يومه أحقية الملك نَوْعاً وَآتَى بِمَا يَقْصِدُ بِهِ نَوْعٌ آخَرُ كَانَ حَوَاطُ الْبُقْعَةِ بَحْثُ تَصْلُحُ لِلزَّرِيَّةِ بِقَصْدِ السُّكْنَى يَمْلِكُهَا خِلَافاً لِلْإِمَامِ اهـ. • قوله: (ولما كان إطلاق الأحقية يقتضي الملك الخ) بل الإيهام كاف في الاستدراك.

أنه لا يصح بيعه) لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّهُ غَيْرُ مَالِكٍ لَهُ وَحَقُّ التَّمَلُّكِ لَا يُبَاعُ كَحَقِّ الشُّفْعَةِ وَمِنْهُ يُؤْخَذُ أَنَّهُ لَا تَصَحُّ بَيْتُهُ وَبِمَا طَلَّ بِهَ لِهُذَا الِاسْتِزْكَارِ ائْتَدَعَ التَّوَقُّفُ فِيهِ (وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ) وَإِنْ أَيْتَمَ؛ لِأَنَّهُ حَقُّ الْمِلْكِ كَشِرَاءٍ مَا سَامَهُ غَيْرُهُ هَذَا إِنْ لَمْ يُعْرِضْ وَإِلَّا مَلَكَهُ الْمُحْيِي قَطْعًا وَبِحُرْمٍ عَلَيْهِ نَحْوُ نَقْلِ آلَاتِ الْمُتَحَجِّجِ مُطْلَقًا (وَلَوْ طَلَّتْ مُدَّةُ التَّحَجُّجِ) عُرْفًا بِلَا عُذْرِ وَلَمْ يُحْيِ (قَالَ لَهُ السُّلْطَانُ) أَوْ نَائِبُهُ وَجَوَابًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ (أَحْيَى أَوْ اتَّوَكَّ) ذَلِكَ بَرَفَعَ يَدَكَ عَنْهُ لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ فِي حَقِّ مُشْتَرَكٍ بَيْنَهُمْ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ وَحَيْثُ يُنْزِلُ فَلِلْأَحَادِ أَمْرُهُ بِذَلِكَ أَيْضًا؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَهُوَ لَا يَتَّقِيْدُ بِإِمَامٍ وَلَا نَائِبِهِ وَذَكَرَهُمُ لَهَا إِنَّمَا هُوَ لِتَوَقُّفٍ

اهـ. هـ. قُودُ: (وَمِنْهُ يُؤْخَذُ الْخ) أَيِ مِنَ التَّغْلِيلِ. هـ. قُودُ: (لَا يَصِحُّ بَيْتُهُ) كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ نِهَایَةً وَمُغْنِي.

هـ. قُودُ (سُي): (وَأَنَّهُ لَوْ أَحْيَاهُ آخَرُ مَلَكَهُ) نَظَرُ لَوْ أَحْيَاهُ الْآخَرُ بَانَ أَيْتَمَ عَلَى مَا قَعَلَهُ الْأَوَّلُ الَّذِي شَرَعَ فِيهِ وَلَمْ يَتِمَّ هَلْ يَمْلِكُهُ بِذَلِكَ قَالَ م ظاهرٌ كَلَامُهُمْ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ أَقُولُ وَتَصِيرُ آلَاتُ الْأَوَّلِ الْمَبْنِيَّةُ مَقْصُوبَةٌ مَعَ الثَّانِي فَلِلْأَوَّلِ أَنْ يَطْلُبَ نَزْعَهَا وَإِذَا نَزَعَتْ لَا يَتَقَضَّ مِلْكُ الثَّانِي الْمُتِمُّ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى مَنَهِجِ أَيِ إِذَا كَانَ الْبَاقِي بَعْدَ نَزْعِ آلَاتِ الْأَوَّلِ لَا يَصِحُّ مَسْكَنًا مَثَلًا اهـ ع ش. هـ. قُودُ: (هَذَا) أَيِ الْخِلَافُ (إِنْ لَمْ يُعْرِضْ) أَيِ عَنِ الْعِمَارَةِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالْخِلَافُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ شَيْءٌ بِمَا إِذَا عَشَّشَ الطَّائِرُ فِي مَلِكِهِ وَآخَذَ الْفَرْخُ غَيْرَهُ هَلْ يَمْلِكُهُ وَكَذَا لَوْ وَصَلَ ظَنِّي فِي أَرْضِهِ أَوْ وَقَعَ الثَّلْجُ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ انْتَهَى وَقَدْ وَقَعَ فِي ذَلِكَ اضْطِرَابٌ وَسَيَأْتِي تَحْرِيرُهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي آخِرِ الْوَلِيْمَةِ اهـ مُغْنِي. هـ. قُودُ: (وَلَا) أَيِ إِنْ أَعْرَضَ أَيِ بَانَ صَرَخَ بِهِ أَوْ دَلَّ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ الْقَوِيَّةُ أَخَذَ مِمَّا يَأْتِي عَنْ شِئْنٍ آتِفًا. هـ. قُودُ: (نَقْلُ آلَاتِ الْمُتَحَجِّجِ) فَإِنْ نَقَلَهَا أَيْتَمَ وَدَخَلَتْ فِي ضَمَانِهِ اهـ ع ش. هـ. قُودُ: (مُطْلَقًا) أَيِ أَعْرَضَ أَوْ لَا. هـ. قُودُ: (لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ الْخ) فَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّحَجُّجُ فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ عَادَةً تَضْيِيقٌ لَا حَالًا وَلَا مَالًا كَبَعْضِ الْبَرَارِيِّ الْمُتَشَبِّهِةِ الَّتِي لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهَا عَادَةً أَحَدٌ لَمْ يَجِبْ عَلَى السُّلْطَانِ قَوْلُ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يَتَوَجَّعْ عَلَيْهِ اغْتِرَاضُ اهـ سَم.

هـ. قُودُ: (حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ) لَمَّا مَحَلَّ الْحُرْمَةَ إِنْ حَصَلَ تَضْيِيقٌ بِالْفِعْلِ وَقَصْدُ التَّأخِيرِ بِلَا عُذْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ اهـ سَم. هـ. قُودُ: (وَحَيْثُ يُنْزِلُ فَلِلْأَحَادِ أَمْرُهُ الْخ) بَلْ يَجِبُ عَلَيْهِمْ أَيْضًا كَمَا يُفِيدُهُ التَّغْلِيلُ اهـ بُجَيْرِيُّ عَنْ الْقَلْبُوبِيِّ. هـ. قُودُ: (لَهُمَا) أَيِ السُّلْطَانِ وَنَائِبِهِ.

هـ. قُودُ: (أَنَّهُ لَا تَصِحُّ بَيْتُهُ) أَيِ كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ. هـ. قُودُ: (وَبِمَا طَلَّ بِهَ لِهُذَا الِاسْتِزْكَارِ ائْتَدَعَ التَّوَقُّفُ فِيهِ) وَكَيْفَ يَتَوَقَّفُ فِي الِاسْتِزْكَارِ مَعَ أَنَّ مُقَابِلَ الْأَصَحِّ قَائِلٌ بِصِحَّةِ الْبَيْعِ. هـ. قُودُ: (لِتَضْيِيقِهِ عَلَى النَّاسِ الْخ) فَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ التَّحَجُّجُ فِيمَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ عَادَةً تَضْيِيقٌ لَا حَالًا وَلَا مَالًا كَبَعْضِ الْبَرَارِيِّ الْمُتَشَبِّهِةِ الَّتِي لَا يَخْتِاجُ إِلَيْهَا عَادَةً أَحَدٌ لَمْ يَجِبْ عَلَى السُّلْطَانِ قَوْلُ مَا ذَكَرَ وَلَمْ يَتَوَجَّعْ عَلَيْهِ اغْتِرَاضُ.

هـ. قُودُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ حُرْمَةُ ذَلِكَ عَلَيْهِ) لَمَّا مَحَلَّ الْحُرْمَةَ إِنْ حَصَلَ تَضْيِيقٌ بِالْفِعْلِ وَقَصْدُ التَّأخِيرِ بِلَا عُذْرِ مَعَ الْعِلْمِ بِهِ.

الإمهال على أحدهما (فإن استمهّل) وأبدى عُذْرًا (أمهّل مُدَّةً قَرِيبَةً) في رأي الإمامِ رِفْقًا به ودَفْعًا لِضَرَرٍ غَيْرِهِ فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا بَطَلَ حَقُّهُ أَمَّا إِذَا لَمْ يَذْكُرْ عُذْرًا أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الْإِعْرَاضُ فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا مِنْهُ حَالًا وَلَا يُنْهَلُهُ. (ولو أقطعَه الإمامُ) أظهرَه بوصفٍ آخَرَ تَفَتُّنًا ولو حَدَفَهُ لاسْتَفْنِي عنه ويَصُحُّ أَنْ يُشِيرَ بِذَلِكَ إِلَى أَنَّ الْإِمَامَ أَخْصَرَ مِنَ السُّلْطَانِ؛ لِأَنَّ مِنْ شَأْنِهِ أَنْهُ يَحْكُمَ عَلَى السُّلَاطِينِ الْمُخْتَلِفَةِ وَأَنَّ الْإِقْطَاعَ إِنَّمَا هُوَ مِنْ وَظِيفَةِ الْإِمَامِ دُونَ غَيْرِهِ بِخِلَافِ قَوْلِ مَا مَرَّ (مَوَاتًا) لِتَمْلِكِ رَقَبَتَهُ مَلَكُهُ بِمَجْرَدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ أَوْ لِوَحْيِهِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ (صَارَ أَحَقُّ بِإِحْيَائِهِ) بِمَجْرَدِ الْإِقْطَاعِ أَيْ مُسْتَحَقًّا لَهُ دُونَ غَيْرِهِ وَصَارَ (كَالْمُتَّخِصِّ) فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﴿أَقْطَعَ الرَّبِيزَ رُبُوبًا﴾ أَرْضًا مِنْ أَمْوَالِ بَنِي النُّضَيْرِ رَوَاهُ الشَّيْخَانِ

• فَوَدَّ: (وَأَبْدَى) فِي أَصْلِهِ بِالْفَاءِ هـ بَصْرِيٌّ. • فَوَدَّ: (فِي رَأْيِ الْإِمَامِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَتَقْدِيرُهَا إِلَى رَأْيِ الْإِمَامِ، وَقِيلَ يَقْدُرُ ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ وَقِيلَ بَعَثَرَةُ أَيَّامٍ هـ. • فَوَدَّ: (بَطَلَ حَقُّهُ) أَيْ مِنْ غَيْرِ دَفْعٍ إِلَى السُّلْطَانِ وَقَضِيَّةُ هَذَا أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِطُولِ الْمُدَّةِ بِلَا مُهْلَةٍ وَهُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ لَكِنْتُهُ خِلَافَ مَقُولِهِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ مُغْنِي وَشَرَحَ الرَّوْضُ وَأَقْرَبَهُ سَمٍ وَقَالَ النَّهَايَةُ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ وَالْقَاضِي وَالْمُتَوَلَّى مِنْ عَدَمِ الْبُطْلَانِ بِذَلِكَ هُوَ الْأَصَحُّ هـ.

• فَوَدَّ: (أَوْ عَلِمَ مِنْهُ الْإِعْرَاضُ) أَيْ صَرِيحًا وَيَتَّبَعِي أَنْ مَثَلَ الْعِلْمِ الظَّنُّ الْقَوِيُّ سَيِّمًا مَعَ دَلَالَةِ الْقَرَائِنِ عَلَيْهِ هـ س. • فَوَدَّ: (فَلَهُ أَنْ يَنْزِعَهَا) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِيِّ وَالْأَسَنَى فَيَنْزِعُهَا هـ. • فَوَدَّ: (أُظْهِرَهُ الْخ) أَيْ ذَكَرَ الْإِمَامُ مَظْهَرًا بِمِنْوَانِ الْإِمَامَةِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَهُ بِمِنْوَانِ السُّلْطَانَةِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَدَفَهُ) أَيْ أَضْمَرَهُ.

• فَوَدَّ: (لَا سْتَفْنِي عَنْهُ) لَكِنِ ذَكَرَهُ أَوْضَحَ هـ سَمٍ. • فَوَدَّ: (دُونَ غَيْرِهِ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ يُفَوِّضِ الْأَمْرَ إِلَى السُّلْطَانِ تَقْرِيبًا مُطْلَقًا عَامًّا هـ سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (بِخِلَافِ قَوْلِ مَا مَرَّ) أَيْ أَخِي أَوْ أَتْرَكَ أَكْرَدِي.

• فَوَدَّ: (لِتَمْلِكِ رَقَبَتَهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَا يُتَافَى فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ بَلْ قَدْ يَجِبُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنِ الْعَمَلُ إِلَى وَفِيهِ نَظَرٌ. • فَوَدَّ: (مَلَكَهُ الْخ) جَوَابٌ لَوْ. • فَوَدَّ: (بِمَجْرَدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ هـ سَمٍ. • فَوَدَّ: (فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ) يُؤْخَذُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخِيَاءُ آخَرُ مَلَكَهُ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ وَيَحْتِ الرِّزْكُشِيِّ الْخ هـ سَمٍ أَقُولُ وَصَرَّحَ بِهِ الْمُنْهَجُ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَصْلُ فِي الْإِقْطَاعِ خَبَرُ الصَّحِيحَيْنِ أَنَّهُ ﴿أَقْطَعَ الرَّبِيزَ الْخ وَخَبَرُ التِّرْمِذِيِّ وَصَحَّحَهُ﴾ (أَنَّهُ ﴿أَقْطَعَ﴾ وَإِلَّ بَنٍ حُجْبَرُ بِحَضَرِ مَوْتٍ) هـ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ ﴿الْخ﴾) لَكَ أَنْ تَقُولَ التَّغْيِيرُ بِالْأَمْوَالِ يُخْرِجُ الْمَوَاتَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَالًا

• فَوَدَّ: (فَإِنْ مَضَتْ وَلَمْ يَفْعَلْ شَيْئًا بَطَلَ حَقُّهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرَّوْضِ وَقَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَبْطُلُ حَقُّهُ بِلَا مُهْلَةٍ وَهُوَ مَا بَحَثَهُ الشَّيْخُ أَبُو حَامِدٍ لَكِنْتُهُ خِلَافَ مَقُولِهِ الَّذِي جَزَمَ بِهِ الْإِمَامُ مِنْ أَنَّهُ يَبْطُلُ بِذَلِكَ الْخ.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ حَدَفَهُ لَاسْتَفْنِي عَنْهُ) لَكِنِ ذَكَرَهُ أَوْضَحَ. • فَوَدَّ: (بِمَجْرَدِ إِقْطَاعِهِ لَهُ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَضَعْ يَدَهُ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (فِي أَحْكَامِهِ السَّابِقَةِ) يُؤْخَذُ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَخِيَاءُ آخَرُ مَلَكَهُ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا قَوْلُهُ وَيَحْتِ الرِّزْكُشِيِّ الْخ. • فَوَدَّ: (وَذَلِكَ لِأَنَّهُ ﴿أَقْطَعَ الرَّبِيزَ الْخ﴾) كَأَنَّ وَجْهَ الاسْتِدْلَالِ الْقِيَاسُ وَإِلَّا فَالْكَلَامُ فِي إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَأَمْوَالِ بَنِي النُّضَيْرِ لَيْسَتْ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ.

وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ أَنَّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ لَا يَمْلِكُهُ الْغَيْرُ بِإِحْيَائِهِ كَمَا لَا يُنْقَضُ جِمَاهُ وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُقْطَعُ لَا يَمْلِكُ قَوْلَ الْمَاوَرْدِيِّ إِنَّهُ يَمْلِكُ؛ لِأَنَّهُ مَحْمُولٌ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُهَذَّبِ عَلَى مَا إِذَا أَقْطَعَهُ الْأَرْضَ تَمْلِكُكَ لِرُقَبَتِهَا كَمَا مَرَّ وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ مَوَاتًا أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ إِقْطَاعٌ غَيْرُهُ وَلَوْ مُنْتَرِسًا لَكُنَّ الْعَمَلُ عَلَى خِلَافِهِ كَذَا قِيلَ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ كَانَ يَمْلِكُكَ لِمَرْجُوٍّ لَمْ يَجِزْ لَهُ أَوْ لِغَيْرِ مَرْجُوٍّ

لَهُمْ فَلَا يَضِلُّ حُجَّةٌ لِمَا هُنَا بَلْ لِمَا سَيُفِيدُهُ الشَّارِحُ قَرِيبًا بِقَوْلِهِ أَوْ لِغَيْرِ مَرْجُوٍّ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سِيَرَةِ عُمَرُ عِبَارَةُ سَمِ وَأَقْرَعُ مَا شَ كَانَتْ وَجْهَ الِاسْتِدْلَالِ الْقِيَاسُ وَالْأَفَالِكَلَامُ فِي إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَأَمْوَالِ بَنِي التَّضْيِيرِ لَيْسَتْ مِنْهُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ أَهْ وَصَنَعَ الْمُغْنِي الْمَارُ أَيْضًا سَالِمٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. ه. فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الزَّرْكَشِيُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي لَكِنْ يُسْتَنَتَّى هُنَا كَمَا قَالَ الزَّرْكَشِيُّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ الْخ. ه. فَوَدَّ: (أَنَّ مَا أَقْطَعَهُ ﷺ) أَيِ إِزْفَاقًا أَهْ رَشِيدِي. ه. فَوَدَّ: (لَا يَمْلِكُكَ) أَيِ بِالْإِقْطَاعِ. ه. فَوَدَّ: (لَا يَمْلِكُهُ الْغَيْرُ) أَيِ غَيْرِ الْمُقْطَعِ أَهْ ش. ه. فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ) وَهُوَ قَوْلُهُ لِتَمْلِكُكَ رَقَبَتُهُ الْخ. ه. كُرْدِي. ه. فَوَدَّ: (وَأَفْهَمَ قَوْلُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي. (تَنْبِيْهُ): هَلْ يُلْحَقُ الْمُنْتَرِسُ الضَّائِعُ بِالْمَوَاتِ فِي جَوَازِ الْإِقْطَاعِ فِيهِ وَجْهَانِ أَحْسَهُمَا فِي الْبَحْرِ نَعَمْ بِخِلَافِ الْإِحْيَاءِ فَإِنْ قِيلَ هَذَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ جَعْلِهِ كَالْمَالِ الضَّائِعِ أَجِبْ بِأَنَّ الْمُشْبَهَ لَا يُعْطَى حُكْمُ الْمُشْبَهَ بِهِ مِنْ جَمِيعِ الْوُجُوهِ وَالْحَاصِلُ أَنَّ هَذَا مُقْتَدِرٌ لِذَاكَ، وَأَمَّا إِقْطَاعُ الْعَايِرِ فَقَلَى قَسَمَيْنِ إِقْطَاعُ تَمْلِكُكَ وَإِقْطَاعُ اسْتِغْلَالِ الْأَوَّلُ أَنْ يُقْطَعَ الْإِمَامُ يَمْلِكُ أَخْيَاهُ بِالْأَجْرَاءِ وَالْوُكَلَاءِ أَوْ اشْتَرَاهُ أَوْ وَكَلَهُ فِي الذَّمَّةِ فَيَمْلِكُهُ الْمُقْطَعُ بِالْقَبُولِ وَالْقَبْضِ إِنْ أَبَدَ أَوْ أَقْتَبَعُ بِالْعُمَرِ الْمُقْطَعِ وَهُوَ الْمُتَمَرَّى وَيُسَمَّى مَعَاشًا وَالْأَمْلَاجُ الْمُتَخَلِّفَةُ عَنِ السَّلَاطِينِ الْمَاضِيَةِ بِالْمَوْتِ أَوْ الْقَتْلِ لَيْسَتْ بِمِلْكٍ لِلْإِمَامِ الْقَائِمِ مَقَامَهُمْ بَلْ لِيُورَثَهُمْ إِنْ تَبَتَّوْا وَإِلَّا فَكَالْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ، وَلَا يَجُوزُ إِقْطَاعُ أَرْضِي الْغَنِيِّ تَمْلِكًا وَلَا إِقْطَاعُ الْأَرْضِي الَّتِي اضْطَلَفَهَا الْإِمَّةُ لِيَتَبَّ الْمَالِ مِنْ فُتُوحِ الْبِلَادِ إِمَّا بِحَقِّ الْخُمُسِ وَإِمَّا بِاسْتِطَابَةِ نَفْسِ الْغَانِمِينَ وَلَا إِقْطَاعُ أَرْضِي الْخَرَاجِ صَلَاحًا وَفِي إِقْطَاعِ أَرْضِي مَنْ مَاتَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَلَا وَارِثَ لَهُ وَجْهَانِ الظَّاهِرُ مِنْهُمَا الْمَنْعُ وَيَجُوزُ إِقْطَاعُ الْكُلِّ مَعَاشًا وَالثَّانِي أَنْ يُقْطَعَ غَلَّةُ أَرْضِي الْخَرَاجِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَلَا أَحْسَبُ فِي جَوَازِ الْإِقْطَاعِ لِلِاسْتِغْلَالِ خِلَافًا إِذَا وَقَعَ فِي مَحَلِّ لِمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِ التَّجْدَةِ قَدَرًا يَلِيقُ بِالْحَالِ مِنْ غَيْرِ مُجَازَفَةٍ أَهْ أَيِ قِيَمَتِهَا الْمُقْطَعُ لَهُ بِالْقَبْضِ وَيَخْتَصُّ بِهَا قَبْلَهُ فَإِنْ أَقْطَعَهَا مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَاتِ بَطَلَ وَكَذَا مِنْ أَهْلِ الْمَصَالِحِ وَإِنْ جَازَ أَنْ يُغْلَوْا مِنْ مَالِ الْخَرَاجِ شَيْئًا لَكِنْ بِشَرْطَيْنِ أَنْ يَكُونَ بِمَالٍ مُقَدَّرٍ قَدْ وَجَدَ سَبَبَ اسْتِجَابَتِهِ كَالثَّالِثِينَ وَالْإِمَامَةِ وَغَيْرِهِمَا وَأَنْ يَكُونَ قَدْ حُلَّ الْمَالُ وَوَجِبَ لِيَصِحَّ الْحَوَالَةُ بِهِ وَيَخْرُجُ بِهِذَيْنِ الشَّرْطَيْنِ عَنْ حُكْمِ الْإِقْطَاعِ وَإِنْ أَقْطَعَهَا مِنَ الْفُقَاطَةِ أَوْ كُتَابِ الدَّوَابِّ جَازَ سَنَةً وَاحِدَةً وَهَلْ يَجُوزُ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا وَجْهَانِ أَحْسَهُمَا الْمَنْعُ إِنْ كَانَ جُزْئِيًّا وَالْجَوَازُ إِنْ كَانَ أَجْرَةً وَيَجُوزُ الْإِقْطَاعُ لِلْجُنْدِيِّ مِنْ أَرْضِ عَامِرَةٍ لِلِاسْتِغْلَالِ بِحَيْثُ تَكُونُ مَنَافِعُهَا لَهُ مَا لَمْ يَتَزَعْهَا الْإِمَامُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فِي قِتَاوِيهِ إِنَّهُ يَجُوزُ لَهُ إِجَارَتُهُ أَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَفَعَتَهَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ وَمَا يَحْصُلُ لِلْجُنْدِيِّ مِنَ الْفَلَاحِ مِنْ مُغْلٍ وَغَيْرِهِ فَحَلَالٌ بِطَرِيقِهِ وَمَا يَنْتَازِدُ أَخْذَهُ مِنْ رُسُومٍ وَمَطَالِمٍ فَحَرَامٌ وَالْمُقَاسَمَةُ مَعَ الْفَلَاحِ حَيْثُ الْبَذَرُ مِنْهُ مَعَهَا الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ وَغَيْرُهُ وَحَيْثُ عَلَى الْفَلَاحِ أَجْرَةٌ مِثْلُ الْأَرْضِ وَإِذَا وَقَعَ التَّرَاضِي عَلَى أَخْذِ الْمُقَاسَمَةِ

فهو يملك البيت المال فيجوز له كما مر بل قد يجب عليه ونقل الأذرعي عن الفارقي وقال لا أحسب فيه خلافاً جواز الإقطاع للاستقلال إذا وقع لمن هو من أهل النجدة على ما يليق بحاله اه وفيه نظر بل الوجه ما علم مما مر آنفاً عن المجموع وغيره أن للإمام الإقطاع لتخليك الرقبة ولتخليك المنفعة فقط بحسب ما يراه من المصلحة سواء أهل النجدة وغيرهم. (ولا يقطع) الإمام أي لا يجوز له أن يقطع (إلا قادرًا على الإحياء) جسا وشرعا دون ذمي بدارنا (وقدروا بقدره عليه) أي على إحيائه؛ لأنه اللائق بفعله المنوط بالمصلحة (وكذا التحجر) لا ينبغي أن يقع من مريد إلا فيما يقدر على إحيائه وإلا جاز لغيره إحياء الزائد كما مر وهل يحرم تحجر الزائد على ما يقدر عليه الوجه نعم؛ لأن فيه منعاً لمريدي الإحياء من غير حاجة له فيه

عوضاً عن أجره الأرض كان ذلك جائزاً فتحق على الجندي المقتطع أن يرضي الفلاح في ذلك ولا يأخذ منه إلا ما يقابل أجره الأرض وإن كان البذر من الجندي فجميع المثل له وللأجر مثل ما عجل فإن رضي الفلاح عن أجرته بالمقاسمة جاز اه كلام المفتي من نسخة سقيمة. هـ قوله: (كما مر) أي في أوائل الباب اه. كزدي أي في شرح فمال ضائع وكذا قوله الآتي مما مر آنفاً. هـ قوله: (وفيه نظر الخ) عبارة النهاية وقد مر ما فيه وحاصله أنه إن توقع ظهور ما يملكه حفظ له وإلا صار يملك البيت المال فيلزم الإقطاع يملكاً أو ارتفاقاً بحسب ما يراه مصلحة اه. هـ قوله: (من أهل النجدة) أي القتال والجهاد.

هـ قوله: (وفيه نظر) يتأمل مع ما في المفتي فإنه نقل المذهب كما هو عادته اه. سيد عمر وقد مر عبارة المفتي آنفاً. هـ قوله: (الإمام) أي إلى الفضل في النهاية إلا قوله بأن يمنع إلى المتن وقوله خلافاً لمن وهم فيه. هـ قوله: (جسا) إلى الفضل في المفتي إلا قوله وهل يحرم إلى ولو قال وقوله بأن يمنع إلى المتن وقوله وهو يقرب إلى مع كثرة المزعى وقوله خلافاً لمن وهم فيه. هـ قوله: (لا ينبغي أن يقع الخ) عبارة المفتي فلا يتحجر الشخص إلا أن يقدر على الإحياء وقدراً يقدر على إحيائه اه. هـ قوله: (إحياء الزائد كما مر) أي في شرح وهو أحق به وقد قدمنا هناك عن ش طريق تميز الزائد عن غيره راجعه ومر هناك أيضاً أن من لا يقدر على الإحياء حالاً لا حق له فيما تحجر عليه فليغيره إحياءه.

هـ قوله: (ولا جاز لغيره إحياء الزائد كما مر) عبارة الزوضة وينبغي للمتحجر أن لا يزيد على قدر كفايته وأن لا يتحجر ما لا يمكنه القيام بممارزته فإن خالف قال المتولي فليغيره أن ينجي ما زاد على كفايته وما زاد على ما يمكنه عمارته وقال غيره لا يصح تحجره أصلاً؛ لأن ذلك القدر غير متعين قلت قول المتولي أقوى والله أعلم اه فهل المراد على قول المتولي صحة التحجر في الجميع، وإن جاز لغيره إحياء الزائد فائدة صحة التحجر في الجميع أنه لو مات واحتاج وإنه للجميع بأن كانت كفايته أكثر من كفاية المورث استحق الجميع أو صحة الإحياء في قدر الكفاية فقط ولا يتجدد على هذا مع قول غيره؛ لأنه يقول بفساد التحجر حتى في قدر كفايته؟ فيه نظر وقد يقال جواز إحياء الزائد دليل على عدم صحة تحجره فليتأمل. هـ قوله: (لأن فيه منعاً الخ) يؤخذ منه تفيد الحرمة بموات يمكن الاحتياج إليه عادة.

ولو قال الْمُتَحَجِّرُ لِغَيْرِهِ آثَرْتُكَ بِهِ أَوْ أَقْنَعْتُكَ مَقَامِي صَارَ الثَّانِي أَحَقُّ بِهِ قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَيْسَ ذَلِكَ حَبَّةً بَلْ هُوَ تَوَلُّةٌ وَإِثَارٌ (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لِلْإِمَامِ) وَنَائِبِهِ وَلَوْ وَالِي نَاحِيَةٍ (أَنْ يَحْمِيَ) بِفَتْحِ أَوَّلِهِ أَيْ يَمْنَعُ وَيَصْنَعُهُ أَيْ يَجْعَلُ حِمًى (ثِقَّةً مَوَاتٍ) بِأَنْ يَمْنَعَ مَنْ عَدَا مَنْ يُرِيدُ الْحِمَى لَهُ مِنْ رَعِيهَا (الرَّعِي) يَحْتَلِ جِهَادٍ (وَنَعِمَ جَزِيَّةً) وَفِيءٍ (وَصَدَقَةً وَ) نَعِمَ (ضَالَةً وَ) نَعِمَ إِنْسَانٍ (ضَعِيفٌ عَنِ التَّجَمُّعِ) بِضَمِّ التَّوْنِ وَهُوَ الْإِبْعَادُ فِي الذَّهَابِ لَطَلَبِ الرَّعِي؛ لِأَنَّهُ ﷺ حَمَى النَّقِيعَ بِالتَّوْنِ، وَقِيلَ بِالْبَاءِ لِيَحْتَلِ الْمُسْلِمِينَ وَهُوَ بِقَرْبِ وَادِي الْعَقِيقِ عَلَى عِشْرِينَ مِيلًا مِنَ الْمَدِينَةِ، وَقِيلَ عَلَى عِشْرِينَ فَرَسًا وَمَعْنَى خَيْرِ الْبُخَارِيِّ «لَا حِمَى إِلَّا لِلَّهِ وَلِرَسُولِهِ» لَا حِمَى إِلَّا مِثْلُ حِمَاهُ ﷺ بِأَنْ يَكُونَ لِمَا ذُكِرَ وَمَعَ كَثْرَةِ الْمَرْعَى بِحَيْثُ يَكْفِي الْمُسْلِمِينَ مَا بَقِيَ وَإِنْ احْتَجَّاجُوا لِلتَّبَاعِدِ لِلرَّعِي وَذَكَرُوا النِّعَمَ فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ لِلغَالِبِ وَالْمُرَادُ مُطْلَقُ الْمَاشِيَةِ وَيَحْرُمُ وَلَوْ عَلَى الْإِمَامِ بِلَا خِلَافٍ أَخَذَ عَوَضٍ مِمَّنْ يَرَعَى فِي حِمَى أَوْ مَوَاتٍ (وَ) الْأَظْهَرُ (أَنْ لَهُ نَقْضُ حِمَاهُ) وَحِمَى غَيْرِهِ إِذَا كَانَ

• فَوُدَّ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتَحَجِّرُ) عِبَارَةُ الْمُتَمَنَّى وَلَهُ تَقْلُّهُ إِلَى غَيْرِهِ وَإِثَارُهُ بِهِ كَثِيرَاتُهُ بِجُلْدَةِ الْمَيْتَةِ قَبْلَ الدَّبَاحِ وَيَصِيرُ الثَّانِي أَحَقُّ بِهِ وَيُورَثُ عَنْهُ اهـ. • فَوُدَّ: (أَوْ أَقْنَعْتُكَ مَقَامِي) أَيْ وَلَوْ بِمَالٍ فِي مُقَابَلَةِ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ وَيَجُوزُ لِلْمُؤَيَّرِ أَخْذَهُ أَخْذًا مِمَّا ذَكَرُوهُ فِي الثَّرْوِ عَنْ الْوُطَائِفِ بِعَوَضٍ وَحَيْثُ وَقَعَ ذَلِكَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ بَعْدُ؛ لِأَنَّهُ اسْتَقَطَّ حَقَّهُ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (قَالَ الْمَاوَرْدِيُّ وَلَيْسَ الْخ) خِلَافًا لِلدَّارِمِيِّ كَمَا مَرَّ. • فَوُدَّ: (أَنْ) لِلْإِمَامِ وَنَائِبِهِ خَرَجَ بِالْإِمَامِ وَنَائِبِهِ غَيْرُهُمَا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْمِيَ مُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَاجُ. • فَوُدَّ: (بِأَنْ يَمْنَعَ الْخ) تَضْوِيرٌ لِلْحِمَى. • وَفَوُدَّ: (مِنْ رَعِيهَا) مُتَعَلِّقٌ بِمَنْعٍ.

• فَوُدَّ (سَمِي): (نَعِمَ جَزِيَّةً) وَانْظُرْ كَيْفَ هَذَا مَعَ أَنَّ الْوَاجِبَ فِي الْجَزِيَّةِ الدَّنَائِيرُ وَيُمْكِنُ أَنْ يُصَوَّرَ بِمَا إِذَا أَخَذَ الْإِمَامُ نَعْمًا بَدَلًا عَنِ الْجَزِيَّةِ أَوْ اشْتَرَى نَعْمًا بِدَنَائِيرِ الْجَزِيَّةِ وَمِمَّا إِذَا أَخَذَ الْجَزِيَّةَ بِاسْمِ الزَّكَاةِ اهـ بِجَنَائِمِي وَاقْتَصَرَ الْمُغْنِي عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى وَالثَّانِيَةِ. • فَوُدَّ: (وَنَعِمَ ضَالَّةً) وَكَانَ الْأَخْسَنُ لِلْمُصَنِّفِ تَقْدِيمَ ضَالَّةٍ أَوْ تَأْخِيرَهَا حَتَّى لَا يَنْقَطِعَ التَّظْيِيرُ عَنِ التَّظْيِيرِ اهـ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَمَعْنَى خَيْرِ الْبُخَارِيِّ الْخ) رَدُّ لِدَلِيلِ مُقَابِلِ الْأَظْهَرِ. • فَوُدَّ: (لَا حِمَى إِلَّا مِثْلُ الْخ) خَيْرٌ وَمَعْنَى الْخ. • فَوُدَّ: (وَمَعَ كَثْرَةِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِمَا ذُكِرَ الْخ ش اهـ س م. • فَوُدَّ: (بِحَيْثُ يَكْفِي الْمُسْلِمِينَ مَا بَقِيَ) فَلَوْ عَرَضَ بَعْدَ حِمَى الْإِمَامِ ضَيْقُ الْمَرْعَى لِجَذْبِ أَصَابِهِمْ أَوْ لِعُرْوِضِ كَثْرَةِ مَوَاشِيهِمْ فَالْأَقْرَبُ بَطْلَانُ الْحِمَى بِذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَهُ إِنَّمَا هُوَ بِالْمُضْلَحَةِ وَقَدْ بَطَلَتْ بِالْحَقْوِ الضَّرَرِ بِالْمُسْلِمِينَ بِدَوَامِ الْحِمَى اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ) بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ أَيْ الزَّكَاةِ؛ لِأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ بغيرِ النِّعَمِ اهـ س م.

• فَوُدَّ: (وَالْأَظْهَرُ أَنَّ لَهُ نَقْضَ حِمَاهُ الْخ) وَعَلَيْهِ لَوْ أَحْيَاهُ مُغْنِي بِإِذْنِ الْإِمَامِ مَلَكَهُ وَكَانَ الْإِذْنُ مِنْهُ نَقْضًا اهـ مُغْنِي وَفِي الْقَامُوسِ الْحِمَى كِمَالِي وَيُمَدُّ وَالْحِمِيَّةُ بِالْكَسْرِ مَا حَمَى مِنْ شَيْءٍ اهـ.

• فَوُدَّ: (وَلَوْ قَالَ الْمُتَحَجِّرُ الْخ) كَذَا م ر. • فَوُدَّ: (وَمَعَ) عَطَفَ عَلَى لِمَا ش. • فَوُدَّ: (فِيمَا عَدَا الصَّدَقَةَ) بِخِلَافِ الصَّدَقَةِ أَيْ الزَّكَاةِ لِأَنَّهُ لَا تَعَلُّقَ بغيرِ النِّعَمِ.

النَفْضُ (للحاجة) بَأَنَّ ظَهَرَتْ المصلحة فيه بعد ظهورها في الجَمَى رِعايةً للمصلحة نعم حماه
 ﴿فَلَا يَنْقُضُ وَلَا يُغَيِّرُ بِحَالٍ بِخِلَافِ جَمَى غَيْرِهِ وَلَوْ الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ.
 (ولا يحمي) الإمام ونائبه (لنفسه) قطعاً لأن ذلك من خصائصه ﴿وَأَنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُ خِلَافًا لِمَنْ
 وَهَمَ فِيهِ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يُدْخِلَ مَوَاشِيَهُ مَا حَمَاهُ لِلْمُسْلِمِينَ؛ لِأَنَّهُ قَوِيٌّ لَا ضَعِيفٌ وَلَوْ رَغَى
 الْجَمَى غَيْرَ أَهْلِهِ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ قَالَ أَبُو حَامِدٍ وَلَا تَعْزِيزٌ وَلَيْسَ لِلْإِمَامِ أَنْ يَحْمِيَ الْمَاءَ الْعِدُّ بِكَسْرِ
 أَوَّلِهِ أَيِ الَّذِي لَهُ مَادَّةٌ لَا تَنْقَطِعُ كَمَاءٍ غَيْرِ أَوْ بِفِرٍّ لِنَحْوِ نَعْمِ الْجَزِيَّةِ.

(فصل) فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ

(منفعة الشارع) الْأَصْلِيَّةُ (المُرُورُ) فِيهِ لِأَنَّهُ وُضِعَ لَهُ

• فَوُدَ: (رِعاية الخ) تَغْلِيلٌ لِلْمَتَنِ. • فَوُدَ: (فَلَا يَنْقُضُ وَلَا يُغَيِّرُ بِحَالٍ) وَلَوْ اسْتَقْنَى عَنْ فَمَنْ زَرَعَ فِيهِ أَوْ
 غَرَسَ أَوْ بَنَى قَلَعَ مُغْنِي وَخَلَّى وَزِيَادِي وَقَلْيُوبِي. • فَوُدَ: (وَلَوْ رَغَى الْجَمَى الخ) وَيُثَدِّبُ لَهُ وَلِنَائِيهِ أَنْ
 يُنْصَبَ أَمِينًا يُدْخِلُ فِيهِ ذَوَابَّ الضُّعْفَاءِ وَيَمْنَعُ مِنْهُ ذَوَابَّ الْأَقْوِيَاءِ فَإِنْ رَعَاهُ قَوِيٌّ مُنِعَ مِنْهُ وَلَا يَغْرُمُ شَيْئًا وَلَا
 يُعْزَرُ أَيْضًا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَلَعَلَّهُ فَيَمَنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ وَالْأَفْلَ رَبَّ فِي التَّغْزِيرِ اه. وَلَعَلَّهُمْ سَامَحُوا فِي
 ذَلِكَ أَيِ التَّغْزِيرِ كَسَامَحَتِهِمْ فِي الْغُرْمِ اه. مُغْنِي زَادَ النَّهَائِيَّةِ وَيُرَدُّ أَيِ مَا قَالَهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ بِأَنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ
 مَنْعِهِ مِنْ ذَلِكَ حُرْمَةُ الرِّغْيِ وَعَلَى التَّنَزُّلِ فَقَدْ يَنْتَفِي التَّغْزِيرُ فِي الْمَحْرَمِ لِعَارِضِ اه. • فَوُدَ: (وَلَا تَغْزِيزُ)
 أَيِ عَلَى الْغَيْرِ عَلَى الْمُعْتَمَدِ وَإِنْ عَلِمَ التَّحْرِيمَ اه. ع. ش. • فَوُدَ: (الْمَاءُ الْعِدُّ) وَمِثْلُهُ الْمَاءُ الْبَاقِي مِنَ التَّلِيلِ
 كَالْحَقْرِ فَلَا يَجُوزُ حِمَاؤُهُ؛ لِأَنَّهُ لِعَامَّةِ النَّاسِ اه. بُجَيْرِي. • فَوُدَ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) أَيِ بِكَسْرِ الْعَيْنِ الْمُهْمَلَةِ
 وَتَشْدِيدِ الدَّالِ الْمُهْمَلَةِ.

(فصل) فِي بَيَانِ الْمَنَافِعِ الْمُشْتَرَكَةِ

• فَوُدَ: (الْأَصْلِيَّةُ) إِلَى قَوْلِهِ وَسَيَأْتِي فِي النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي. • فَوُدَ: (الْأَصْلِيَّةُ) فِيهِ دَفْعُ إِشْكَالِ الْحَضَرِ
 الْمُتَبَادِرِ مِنَ الْبَيَارَةِ وَقَرِئَةُ التَّقْيِيدِ قَوْلُهُ: وَيَجُوزُ الخ فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِيَّةِ. اه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ
 وَقَدَّمَتْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ أَيِ مَسْأَلَةَ الْمُرُورِ فِي الصُّلْحِ وَذِكْرَتْ هُنَا تَوَظُّتَهُ لِمَا بَعْدَهَا وَخَرَجَ بِالْأَصْلِيَّةِ
 الْمَنْفَعَةُ بِطَرِيقِ التَّجِيزِ الْمُسَارِ إِلَيْهَا بِقَوْلِهِ وَيَجُوزُ الْجُلُوسُ الخ. اه.

• فَوُدَ: (وَلَوْ رَغَى الْجَمَى غَيْرَ أَهْلِهِ فَلَا غَرَمَ عَلَيْهِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي الرُّوْضَةِ وَلَيْسَ هَذَا
 مُخَالَفًا لِمَا ذَكَرْنَاهُ فِي الْحَجِّ أَنْ مَنْ أَتَلَفَ شَيْئًا مِنْ نَبَاتِ الْبَقِيعِ ضَمِنَهُ عَلَى الْأَصَحِّ اه. قَالَ شَيْخُنَا
 الْبُرُّلُوسِيُّ؛ لِأَنَّ هَذَا فِي الْإِثْلَافِ بِغَيْرِ رَغْيٍ وَذَلِكَ فِي الْإِثْلَافِ بِالرَّغْيِ اه. • فَوُدَ: (وَلَا تَغْزِيزُ) شَائِلٌ لِلْمَالِمِ
 بِالتَّحْرِيمِ أَيْضًا وَاعْتَمَدَهُ لَكِنْ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَلَعَلَّهُ فَيَمَنْ جَهَلَ التَّحْرِيمَ وَالْأَفْلَ فَلَا
 رَبَّ فِي التَّغْزِيرِ اه.

(فصل) فِي بَيَانِ حُكْمِ مَنْفَعَةِ الشَّارِعِ (الخ)

• فَوُدَ: (الْأَصْلِيَّةُ) فِيهِ دَفْعُ إِشْكَالِ الْحَضَرِ الْمُتَبَادِرِ مِنَ الْبَيَارَةِ وَقَرِئَةُ التَّقْيِيدِ.

(ويجوزُ الجلوسُ) والوقوفُ (به) ولو لِدُمِّي (لاستراحةً ومعاملةً ونحوهما) كانتظارٌ (إذا لم يُضَيَّقْ على المارة) لخبرٍ «لا ضَرَرَ ولا ضِرَارَ في الإسلام» وصَحَّ النهي عن الجلوسِ فيه لِنحو حديث «إلا أن يُعطيه حقُّه من غَضٍّ بَصَرٍ وكَفٍّ أذى وأمرٍ بمعروفٍ». (ولا يُشترطُ) في جوازِ الانتفاع به ولو لِدُمِّي (إذن الإمام) لإطباقي الناسِ عليه بدونِ إذنه من غيرِ تكبيرٍ وسيأتي في المسجد أنه إذا اعتيدَ إذنه تَمَيَّنَ فَيَحْتَمَلُ أَنَّ هذا كذلك ويَحْتَمَلُ الفرقُ بأنَّ من شَأْنِ الإمامِ النظرُ في أحوالِ العُلَمَاءِ ونحوهم دونِ الجالسينِ في الطُّرُقِ ولا يجوزُ لأحدٍ أخذُ عَوَضٍ مِمَّنْ يجلسُ به

«قولُ (سني): (ويَجُوزُ الجلوسُ به) أي ولو في وسطِهِ. اهـ. مُغْنِي زَادُ النَّهْيَةِ وإن تَعَادَمَ المَهْدُ. اهـ. أي وإن طَالَ زَمَنُ الجلوسِ رَشِيدِي. «قولُ: (والوقوفُ به) نَعَمْ في الشَّامِلِ أَنَّ للإمامَ مُطَالَبَةَ الواقِفِ بِقضاءِ حاجَتِهِ والانصرافِ وهو مُتَجَهٌّ إن تَوَلَّدَ مِنْ وَقوفِهِ ضَرَرٌ ولو على نُذْرَةٍ نِهَايةً وَمُغْنِي قال ع ش قولُ: م ر إن للإمامَ مُطَالَبَةَ الواقِفِ إلخ قَضِيَّتُهُ عَدَمُ جَوَازِهِ لِلْأَحَادِ وَيَتَّبِعِي أَنَّ مَحَلَّهُ إِذَا تَرَتَّبَ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ وَالْأَجَازُ. ثم قولُه: للإمامِ يُشِيرُ بِالْجَوَازِ فَقَطْ وَلَعَلَّهُ غَيْرُ مُرَادٍ فَإِنَّ مَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلَعَةُ يَكُونُ وَاجِبًا عَلَى الإمامِ وَيُمْكِنُ الْجَوَابُ بِأَنَّ مَا أَشْفَرَ بِهِ مِنَ الْجَوَازِ جَوَازٌ بَعْدَ مَنعٍ وهو لا يُنَافِي الْوُجُوبَ وَيَتَّبِعِي أَنَّهُ إِذَا تَوَقَّفَ ذَلِكَ عَلَى نَضْبِ جَمَاعَةٍ يَذُبُّونَ ذَلِكَ وَجِبَ لَأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ مِثْلَهُ الْجَالِسُ بِالْأَوَّلَى. (فَرَعَ): وَقَعَ السُّؤَالُ عَمَّا يَقَعُ بِمَضْرُونَا كَثِيرًا مِنَ الْمُنَادَاةِ مِنْ جَانِبِ السُّلْطَانِ بِقَطْعِ الطَّرَقَاتِ الْقَدَرِ الْفُلَانِي وَالْجَوَابُ أَنَّ الظَّاهِرَ الْجَوَازُ بَلِ الْوُجُوبُ حَيْثُ تَرَتَّبَ عَلَيْهِ مَضْلَعَةٌ وَأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْوُجُوبَ عَلَى الإمامِ يَجِبُ عَلَيْهِ صَرْفُ أَجْرَةِ ذَلِكَ مِنْ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ، فَإِنْ لَمْ يَتَّسِرْ ذَلِكَ لِظُلْمِ مَتَوَلِّيهِ فَعَلَى مَيَاسِيرِ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَّا مَا يَقَعُ الْآنَ مِنْ إِكْرَاهِ كُلِّ شَخْصٍ مِنْ سُكَّانِ الدُّكَانِينَ عَلَى فِعْلِ ذَلِكَ فَهُوَ ظُلْمٌ مُخَصٌّ وَمَعَ ذَلِكَ لَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى مَالِكِ الدُّكَانِ بِمَا غَرِمَهُ إِذَا كَانَ مُسْتَأْجِرًا لَهَا؛ لِأَنَّ الظَّالِمَ لَهُ الْآخِذُ مِنْهُ وَالْمَظْلُومُ لَا يَرْجِعُ عَلَى غَيْرِ ظَالِمِهِ وَإِذَا تَرَتَّبَ عَلَى فِعْلِهِ ضَرَرٌ كَعُثُورِ الْمَارَةِ بِمَا فَعَلَهُ مِنْ حَفْرِ الْأَرْضِ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ وَلَا عَلَى مَنْ أَمَرَهُ بِمَعَاوَنَتِهِ بِأَجْرَةٍ أَوْ بِدُونِهَا؛ لِأَنَّ هَذَا الْفِعْلَ جَائِزٌ بَلْ قَدْ يَجِبُ وَإِنْ حَصَلَ الظُّلْمُ بِإِكْرَاهِ أَرْبَابِ الدُّكَانِينَ عَلَى دَفْعِ الدَّرَاهِمِ. اهـ. كَلَامُ ع ش. «قولُ: (كانتظارُ) أي انتظارٌ رَفِيقٌ وَسُؤَالٌ نِهَايةً وَمُغْنِي. «قولُ: (لِخَبَرٍ لَا ضَرَرَ) أي جائِزٌ اهـ ع ش. «قولُ: (فيه) أي الطَّرِيقِ وكذا ضَمِيرُ حَقِّهِ. «قولُ: (لِنَحْوِ حَدِيثٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالْجُلُوسِ. «قولُ: (عليه) أي على الانتفاع بالطَّرِيقِ. «قولُ: (وسَيَأْتِي إلخ) أي عَنْ قَرِيبٍ. «قولُ: (إِذَا اعْتِيدَ إِذْنُهُ تَمَيَّنَ فَيَحْتَمَلُ إلخ) يُؤَيِّدُ الْإِحْتِمَالَ الْأَوَّلَ أَنَّهُ إِذَا اعْتِيدَ الْإِذْنُ فَتَرَكَهُ مُؤَدِّ إِلَى الْفِتْنَةِ وَالْإِضْرَارِ بِالْجَالِسِ بِدُونِهِ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرٍ.

«قولُ: (وَلَا يَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ رَحِيَّتِهِ فِي الْمُغْنِي لِأَقَوْلِهِ وَشَقَّ إِلَى قَالِ، وَكَذَا فِي النَّهْيَةِ لِأَقَوْلِهِ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَرَاقِ إِلَى؛ لِأَنَّ الْأَصَحَّ عِنْدَنَا. «قولُ: (لَا أَحَدٌ) أي لِلْإِمَامِ وَلَا لِغَيْرِهِ مِنَ الْوَلَاةِ نِهَايةً وَمُغْنِي.

«قولُ: (مِمَّنْ يَجْلِسُ بِهِ إلخ) صَادِقٌ بِأَخِذِ الْمُسْتَحَقِّ لِلْجُلُوسِ بِهِ لِسَبْقِهِ وَقِيَاسُ تَجَوُّزِ أَخِذِ الْعَوَاضِ

«قولُ في (سني): (ويَجُوزُ إلخ) فَهُوَ مُقَابِلُ الْأَصْلِيَّةِ. «قولُ: (والوقوفُ) نَعَمْ فِي الشَّامِلِ أَنَّ لِلْإِمَامِ مُطَالَبَةَ الواقِفِ بِقضاءِ حاجَتِهِ والانصرافِ وهو مُتَجَهٌّ إن تَوَلَّدَ مِنْ وَقوفِهِ ضَرَرٌ ولو على نَذْرٍ شَرَحَ م ر.

مُطْلَقًا وَمَنْ ثَمَّ قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ فِيمَا يَفْقَهُهُ وَكَلَاءُ بَيْتِ الْمَالِ مِنْ بَيْعِ بَعْضِهِ زَاعِمِينَ أَنَّهُ فَاضِلٌ عَنْ حَاجَةِ النَّاسِ لَا أُدْرِي بِأَيِّ وَجْهِ يَلْقَى اللَّهُ تَعَالَى فَاعِلٌ ذَلِكَ وَشَنَعَ الْأَذْرَعِي أَيْضًا عَلَى بِيْعِهِمْ حَاقَاتِ الْأَنْهَارِ وَعَلَى مَنْ يَشْهَدُ أَوْ يَحْكُمُ بِأَنَّهَا لِبَيْتِ الْمَالِ قَالَ أَعْنِي الْأَذْرَعِي وَكَالْشَارِعِ فِيمَا ذُكِرَ الرَّحَابُ الْوَاسِعَةُ بَيْنَ الدُّوْرِ فَإِنَّهَا مِنَ الْمَرَاقِي الْعَامَّةِ كَمَا فِي الْبَحْرِ وَقَدْ أَجْتَمَعُوا عَلَى مَنْعِ إِقْطَاعِ الْمَرَاقِي الْعَامَّةِ كَمَا فِي الشَّامِلِ وَبِتَقْيُّنِ حَقْلِهِ عَلَى إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ؛ لِأَنَّ الْأَصْحَ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ الْارْتِفَاقِ بِالشَّارِعِ أَيْ بِمَا لَا يَضُرُّهُ مِنْهُ بَوْجُوهٌ فَيَصِيرُ كَالْمُتَحَجِّرِ وَكَالشَّارِعِ حَرِيمٍ مَسْجِدٍ لَمْ يَضُرُّ الْارْتِفَاقُ بِهِ أَهْلَهُ بِخِلَافِ رَحْبَتِهِ؛ لِأَنَّهَا مِنْهُ وَحَكِي الْأَذْرَعِي قَوْلِينَ فِي جِلِّ الْجُلُوسِ فِي أَفْنِيَةِ الْمَنَازِلِ وَحَرِيمِهَا بِغَيْرِ إِذْنٍ مُلَّاكِهَا ثُمَّ قَالَ وَهَذَا إِنَّمَا يَأْتِي إِنْ عَلِمَ الْحَرِيمُ، ...

عَلَى التَّرْوَلِ عَنِ الْوُضَائِفِ تَجْوِيزُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . اهـ . سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ لَعَلَّ الْأَوَّلَ هُوَ الْمُتَمَتِّعُ فَإِنَّ الثَّانِي يُخْرِجُهُ بِمُرُورِ الزَّمَانِ مِنَ الْأَشْيَاءِ إِلَى الْأَخْصَاصِ ، بَلْ إِلَى التَّمْلِكِ كَمَا هُوَ الْمَشَاهِدُ . هـ فَوَدَّ : (مُطْلَقًا) أَيْ سِوَاةِ أَكَانَ يَبِيعُ أَمْ لَا لِسِتْدْعَاءِ الْبَيْعِ تَقَدَّمَ الْمَلِكُ وَهُوَ مُتَقَبِّ وَلَوْ جَازَ ذَلِكَ لَجَازَ بَيْعُ الْمَوَاتِ وَلَا قَائِلَ بِهِ نِهَايَةً وَمُعْنَى . هـ فَوَدَّ : (زَاهِمِينَ أَتَى) أَيْ مَا أَخَذُوا عِوَضَهُ . اهـ . ع ش وَالْأَوَّلَى أَيْ ذَلِكَ الْبَيْعُ .

هـ فَوَدَّ : (لِأَنَّ الْأَصْحَ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ) قَدَّمْتُ فِي بَابِ الصَّلْحِ أَنَّهُ تَقَلُّ الشَّيْخَانِ فِي الْجَنَائِبِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَذْخَلًا فِي إِقْطَاعِ الشَّوَارِعِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْطَعِ أَنْ يَنْبِي فِيهِ وَيَتَمَلَّكَهَ وَأَنَّ الشَّارِعَ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصَّلْحِ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا زَادَ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ لِلطَّرُوقِ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّعُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِوَجْهِ وَلَوْ عَلَى التَّدْوِيرِ ، وَفِي الرُّوْضِ هُنَا وَلَوْ أَقْطَعَهُ إِيَّاهُ الْإِمَامُ جَازَ لَا بِعِوَضٍ وَلَا تَمْلِكُ أَنْتَهَى . اهـ . سَمِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلِلْإِمَامِ أَنْ يَقْطَعَ بَقْعَةً اِزْتِفَاقًا لَا بِعِوَضٍ وَلَا تَمْلِكُ قَيْصِرُ الْمُقْطَعِ بِهِ كَالْمُتَحَجِّرِ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ تَمْلِكُهُ بِالْإِحْيَاءِ وَيَجُوزُ الْاِزْتِفَاقُ أَيْضًا بِغَيْرِ الشَّارِعِ كَالصَّحَارِيِّ لِيَتَرَوَلَ الْمُسَافِرِينَ إِنْ لَمْ يَضُرَّ التَّرْوَلُ بِالْمَازَةِ . اهـ . هـ فَوَدَّ : (وَحَكِي الْأَذْرَعِي قَوْلِينَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى ، وَأَمَّا الْاِزْتِفَاقُ بِأَفْنِيَةِ الْمَنَازِلِ فِي الْأَمْلَاقِ فَإِنَّ أَضْرَّ ذَلِكَ بِأَصْحَابِهَا مَنَعُوا مِنَ الْجُلُوسِ فِيهَا إِلَّا بِإِذْنِهِمْ وَإِلَّا فَإِنْ كَانَ الْجُلُوسُ عَلَى عَتَبَةِ الدَّارِ لَمْ يَجُزْ الْجُلُوسُ إِلَّا بِإِذْنِ مَالِكِهَا وَلَهُ أَنْ يَقِيمَهُ وَيُجْلِسَ غَيْرَهُ وَلَا يَجُوزُ أَخْذُ أَجْرَةٍ عَلَى الْجُلُوسِ فِي فَنَاءِ الدَّارِ وَلَوْ كَانَتْ الدَّارُ لِمَحْجُورٍ عَلَيْهِ لَمْ يَجُزْ لَوْلِيهِ أَنْ يَأْذَنَ فِيهِ وَحُكْمُ فَنَاءِ الْمَسْجِدِ كَفَنَاءِ الدَّارِ . اهـ . وَعِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الْقَلْبِيِّ وَمِثْلُهُ أَيْ الشَّارِعِ حَرِيمُ الدَّارِ وَأَفْنِيَّتُهَا وَاعْتَابُهَا فَيَجُوزُ الْمُرُورُ مِنْهَا وَالْجُلُوسُ فِيهَا

هـ فَوَدَّ : (لِأَنَّ الْأَصْحَ عِنْدَنَا جَوَازُ إِقْطَاعِ الْارْتِفَاقِ بِالشَّارِعِ أَيْ بِمَا لَا يَضُرُّهُ مِنْهُ بَوْجُوهٌ) قَدَّمْتُ فِي بَابِ الصَّلْحِ أَنَّهُ تَقَلُّ الشَّيْخَانِ فِي الْجَنَائِبِ عَنِ الْأَكْثَرِينَ أَنَّ لِلْإِمَامِ مَذْخَلًا فِي إِقْطَاعِ الشَّوَارِعِ وَأَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُقْطَعِ أَنْ يَنْبِي فِيهِ وَيَتَمَلَّكَهَ وَأَنَّ الشَّارِعَ أَجَابَ عَنْهُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ بِأَنَّهُ عَلَى تَقْدِيرِ اعْتِمَادِهِ وَإِلَّا فَكَلَامُهُمَا فِي بَابِ الصَّلْحِ مُصَرَّحٌ بِخِلَافِهِ مَحْمُولٌ عَلَى مَا زَادَ مِنَ الشَّارِعِ عَلَى الْمَوْضِعِ الْمُخْتِاجِ إِلَيْهِ لِلطَّرُوقِ بِحَيْثُ لَا يَتَوَقَّعُ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهِ بِوَجْهِ وَلَوْ عَلَى التَّدْوِيرِ . اهـ . وَفِي الرُّوْضِ هُنَا وَلَوْ أَقْطَعَهُ إِيَّاهُ

أما في وقتنا هذا في الأمصار ونحوها التي لا يُنْزَى كَيْفَ صَارَ الشَّارِعُ فيها شَارِعًا فيجِبُ الجزمُ بِجَوَازِ القُعودِ في أَفْئِئِتها وأَنه لا عِترَاضَ لأربابِها إِذَا لم يَضُرُّ بِهِم. وعليه الإجماعُ الفِعلِيُّ. اهـ. واعْتَمَدوه بل قال شيخنا: إِنَّه في الحَقِيقَةِ كَلَامٌ أَثْبَتْنَا ولا إِشْكَالَ في أَنَّ خَرَقَ الإجماعَ ولو فِعْليًّا مُحَرَّمٌ على مُفْتِي زَمَانِنَا وحَاكِمِهِ لانتفاء الاجتهادِ عَنْهُمَا، فَإِنَّ قُرْضَ وَجُودِ مُجْتَهِدٍ فظَاهِرٌ كَلَامِهِم أَنه مُحَرَّمٌ أَي الخرقُ في الإجماعِ الفِعلِيِّ كالقوليِّ وهو الوجه. اهـ. وَإِنَّمَا يَنْتَجهُ ذلك في إجماعٍ فِعلِيٍّ عِلْمٌ صُدُورُهُ من مُجْتَهِدٍ غَصِرَ فَلَ عِثْرَةٌ بِإجماعٍ غَيْرِهِم، وَإِنَّمَا ذَكَرْتُ هَذَا؛ لِأَنَّ الأذْعرِيَّ وَغَيْرَهُ كَثِيرًا مَا يَعتَرِضُونَ الشَّيْخَيْنِ والأَصْحَابَ بِأَنَّ الإجماعَ الفِعلِيَّ على خِلَافٍ مَا ذَكَرُوهُ فَإِذَا عِلِمْتُ ضابطَهُ الَّذِي ذَكَرْتُهُ لم يُؤَدِّ عَلَيْهِمُ العِترَاضُ بِذلك؛ لِأَنَّهُ لا يُعْلَمُ أَنَّ ذلكَ إجماعٌ مُجْتَهِدِي غَصِرَ أَوْ لا، نَعَمْ مَا ثَبَتَ فِيهِ أَنَّ العائَةَ تَفَقَّلَهُ وَجَرَتْ أَعْصَارُ المُجْتَهِدِينَ عَلَيْهِ مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَعَدَمِ إنْكَارِهِمْ لَهُ يُعْطِي حُكْمَ فِعْلِهِمْ كَمَا هو ظَاهِرٌ فَتَأَمَّلْهُ. (وله تَظْلِيلٌ مُقَدِّمُهُ)

وعليها ولو لِنَحْوِ بَيْعٍ ولا يَجُوزُ أَخْذُ عَوَاضٍ مِنْهُمْ على ذلك وَإِنْ قُلْنَا بِالْمُعْتَمَدِ أَنَّ الحَرِيمَ مَنكُوكٌ. اهـ. وهي مُخَالَفَةٌ لِمَا مَرَّ عَنِ الْمُغْنِي فِي مَسْأَلَةِ الجُلُوسِ على العَتَبَةِ. ة فَوَدَّ: (التي لا يَنْزِي كَيْفَ صَارَ الشَّارِعُ إلِخ) فِي هَذَا الكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ كَلَامَهُ فِي المَنَازِلِ الَّتِي فِي الشَّارِعِ قَرَّاجُهُ. اهـ. سَمِ أَقُولُ ظَاهِرٌ مَا مَرَّ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي والقَلْبُوبِيِّ الإطْلَاقَ وَعَدَمَ تَقْيِيدِ المَنَازِلِ بِكَوْنِهَا فِي الشَّارِعِ. ة فَوَدَّ: (مُحَرَّمٌ عَلَى مُفْتِي زَمَانِنَا وحَاكِمِهِ إلِخ) لِأَنَّ الاجْتِهَادَ انْقَطَعَ بَعْدَ المِائَةِ السَّادِسَةِ كَمَا سَيُصْرِّحُ بِهِ الشَّارِعُ. اهـ. كُزْدِي. ة فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا يَنْتَجهُ ذلك) أَي مَا قاله الأذْعرِيَّ والشَّيْخُ. ة فَوَدَّ: (هَذَا) أَي قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَنْتَجهُ ذلكَ إلِخ. ة فَوَدَّ: (ضَابِطُهُ) أَي الإجماعُ الفِعلِيُّ. ة فَوَدَّ: (إجماعٌ مُجْتَهِدِي غَصِرَ إلِخ) هَلِ المرَادُ بِالاجْتِهَادِ المُطْلَقِ المُسْتَقِلُّ أَوْ وَلَوْ المُتَنَبِّه؟ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَإِنْ أُرِيدَ الأَوَّلُ انْفَضَحَ قَوْلُهُ: وَإِنَّمَا يَنْتَجهُ إلِخ وَإِنْ أُرِيدَ مَا يَعُمُّ الثَّانِي فَتَقْيِيدُ كَلَامِ الأذْعرِيَّ وَغَيْرِهِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ لَا سِيَّما مَعَ تَقْرِيرِ مَا أَفَادَهُ بِقَوْلِهِ نَعَمْ مَا ثَبَتَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرَ. ة فَوَدَّ: (مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَعَدَمِ إنْكَارِهِمْ لَهُ إلِخ) أَقُولُ مِثْلَ هَذَا إجماعٌ سُكُوتِيٌّ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ مُخَالَفَتِهِ لِلْمَتَأَمَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَمِ.

ة فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَهُ تَظْلِيلٌ إلِخ) أَي لِلْجَالِسِ فِي الشَّارِعِ تَظْلِيلٌ مُوَضِّعٌ قُعودُهُ فِي الشَّارِعِ. اهـ. مُغْنِي. ة فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَهُ تَظْلِيلٌ إلِخ) قَدْ يَشْمَلُ إطلاَقُهُ الدَّيْمِيَّ ولا يَنْبَغُ أَنْ يُفْصَلَ بَيْنَ التَّظْلِيلِ بِمُتَبَيِّنٍ فَيَمْتَنِعَ كَالجَنَاحِ وَغَيْرِهِ كَثُوبٌ مَعَ إِزَالَتِهِ عِنْدَ انْتِهَاءِ الحَاجَةِ إِلَيْهِ بِلَا تَقْيِيدٍ فَلَ يَمْتَنِعُ مَ سَمِ على حَجٍّ أَقُولُ وَقَدْ

الإمام جاز لا يعمد ولا تملكا. اهـ. ة فَوَدَّ: (أما في وقتنا هذا في الأمصار ونحوها التي لا يَنْزِي كَيْفَ صَارَ الشَّارِعُ فيها شَارِعًا إلِخ) فِي هَذَا الكَلَامِ إِشْعَارٌ بِأَنَّ كَلَامَهُ فِي المَنَازِلِ الَّتِي فِي الشَّارِعِ قَرَّاجُهُ. اهـ. ة فَوَدَّ: (مَعَ عِلْمِهِمْ بِهِ وَعَدَمِ إنْكَارِهِمْ لَهُ) أَقُولُ مِثْلَ هَذَا إجماعٌ سُكُوتِيٌّ وَقَدْ صَرَّحُوا بِجَوَازِ مُخَالَفَتِهِ لِلْمَتَأَمَّلِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فيه (ببارية) بتشديد الياء منسوج بقصب كالحصير (وغيرها) مما لا ضرر فيه أي عرفاً كما هو ظاهر على المائة كنزٍ لاعتياده دون نحو بناء ويُنَجَّه جواز وضع سرير لم يَضَيِّق به. (ولو سبق إليه) أي موضع من الشارع (الثاني) وتنازعا ولم يسمعهما معاً كما هو ظاهر (أقبرغ) بينهما وجوباً إذ لا مرجح ومن ثم لو كان أحدهما مسلماً قُدِّم؛ لأن انتفاع الذمي بدارنا إنما هو بطريق التبع لنا، وإن ترتباً قُدِّم السابق (وقيل: يُقَدِّم الإمام) أحدهما (بوايه) أي اجتهداه كمال بيت المال. (ولو جلس) في الشارع لنحو استراحة بطل حقه بمجرد مفارقتة وإن نوى العود أو (للمعاملة) أو صناعة بمحل وإن ألقه (ثم فارقه تاركاً الجوفة أو منتحلاً إلى غيره بطل حقه) منه ولو مُقَطَّعاً كما بحثه الأذرعى لإغراضه عنه. (نتبه) ما أفهمه من جواز الإغراض للمقطَّع مُطلقاً فيه نَظَرُ

يُفَرَّقُ بأن في الجناح استغلاء من يمرُّ تحته من المسلمين فَمَنْعٌ منه بخلاف ما يُظَلَّلُ به فَحَيْثُ جاز له الانتفاع به فالقياس جَوَازُهُ مُطلقاً بالمثبت وغيره، وأيضاً أن محل الجناح ملك قِدُومٌ حَتَّى بَعْدَ مَوْتِ الْمُخْرِجِ له بالانتقال لَوَرْتَبِهِ ولا كذلك ما هنا. اه. ع ش. قود: (فيه) أي الشارع. قود: (بتشديد الياء) كما في الدقائقي وحكمي تخفيفها ويختص الجالس بمحله ومحل أمثله ومُعَامِلِهِ وَلَيْسَ لغيره أن يَضَيِّقَ عليه فيه بحيث يضرُّ به في الكيل والوزن والأخذ والعطاء وله أن يَمْنَعُ وإقفاً بقربه إن مَنَعَ رُؤْيَا مَتَاعِهِ أو وصول المُعَامِلِينَ إليه وَلَيْسَ له مَنَعٌ مَنْ قَعَدَ لِيَبِيعَ مثل مَتَاعِهِ إذا لم يَزَاحِمِهِ فيما يَخْتَصُّ به من المرافقي المذكورة مُغْنِي ونهاية. قود: (مما لا ضرر فيه) إلى المثني في المثني إلا قوله أي عرفاً كما هو ظاهر وإلى التثنية في النهاية. قود: (دون نحو بناء) فلو كان مثبتاً ببناء كالدكة امتنع نهاية ومغني قال ع ش. قوله: م ر. ببناء مفهومه أنه إذا كان بغير بناء جاز لكل من المسلم والذمي فعله وفيه ما ذكرناه ثم ما ذَكَرَ من امتناع الإثبات ببناء صريح في أنه لا فرق بين بنائه لِلْمَلِكِ وبنائه لِلْإِزْتِاقِ وفي كلام سم على حَجِّ استنباط من كلام الرُّوضِ أن بناء البيوت في حريم الأنهار وفي مَنَى إذا كان لِلْإِزْتِاقِ لا يَمْنَعُ وهو مُخَالَفٌ لِمَا افْتَضَاهُ هَذَا الْكَلَامُ بل لِتَضَرِيحِهِمْ بِامْتِنَاعِ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ فِي حَرِيمِ الْأَنْهَارِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَفْعَلُ لِلْمَلِكِ. اه. قود: (قَدِّمَ السَّابِقَ) أي ولو ذمياً كما هو ظاهر لوجود المَرَجِّع وهو السَّبْقُ ونُقِلَ مثله عن شيخنا الزياتي. اه. ع ش. قود: (لنحو استراحة الخ) وكذا لو كان جَوَالاً وهو مَنْ يَقْعُدُ كُلَّ يَوْمٍ فِي مَوْضِعٍ مِنَ السُّوقِ فَإِنَّهُ يَطْلُ حَقَّهُ بِمُفَارَقَتِهِ. اه. نهاية. قود: (وإن ألقه) حقه أن يُؤَخَّرَ عَنْ بَطْلِ حَقِّهِ. قود: (سُي) (بطل حقه) أي بِمُفَارَقَتِهِ له لإغراضه عنه. اه. مغني. قود: (نتبه) ما أفهمه الخ) لِتَأْتِلُ،

قود في (سُي): (وله تظليل مقعده الخ) قد يَشْمَلُ إطلاقه الذمي ولا يَتَعَدُّ أَنْ يُفَصَّلَ بَيْنَ التَّظْلِيلِ بِمُقَبِّبٍ فَيَمْنَعُ كَالجَنَاحِ وَغَيْرِهِ كَنُزْبٍ مَعَ إِزَالَتِهَا عِنْدَ انْتِهَاءِ الْحَاجَةِ بِلا تَضْيِيقٍ فَلَا يَمْنَعُ م ر. قود: (ويُنَجَّه) أي مِنْ أَحَدِ احْتِمَالَيْنِ حَكَاهُمَا الْخَوَارِزْمِيُّ وَاعْتَمَدَ هَذَا م ر. قود: (لو كان أحدهما مسلماً قُدِّم) اعْتَمَدَ م ر. قود: (قَدِّمَ السَّابِقَ) ظاهره ولو ذمياً وقد يُقَالُ يُعَارِضُ سَبْقَهُ إِسْلَامُ الْمُتَأَخِّرِ الَّذِي افْتَضَى تَرْجِيحَهُ عِنْدَ

والوجه أن هذا خاص بإقطاع المنفعة فقط، أما مُقَطَّع الرقبة فهو بالقبول أي عَدَم الرد فيما يظهر أخذًا مما يأتي في النذر ملكه فلا يزول ملكه بالإعراض عنه (وإن فارقَه) أي محلَّ جلوسه الذي أُلِّفَ له ولو بلا عُذْر (لِيعْوَد) إليه وألحق به ما لو فارقَه بلا قصد عَوْد ولا عَدَمِه (لم يَبْطُل) حَقُّه لِخَيْرِ مُسْلِمٍ إذا قام أحدُكم من مجلسه ثم رجع إليه فهو أحقُّ به، ويجري هذا في السوق الذي يُقام في كُلِّ شهرٍ مرَّةً مثلًا ولغيره الجلوس في مقعده مُدَّةً غيبته ولو لِمُعَامَلَةٍ (إلا أن تطول مفارقتَه) ولو لِعُذْرٍ وإن ترك فيه متاعه (بَحَيْثُ يَنْقَطِعُ مُعَامِلُوهُ عَنْهُ وَبِالْفَوْنِ غَيْرُهُ) هو لا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ فَيَبْطُلُ حَقُّهُ حَيْثُ يَزِيدُ وَلَوْ مُقَطَّعًا كَمَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَإِنْ أَطَالُوا فِي رُدِّهِ لَا تَنْفَاءً غَرَضُ

حَاصِلُ هَذَا التَّنْبِيهِ فَإِنَّهُ لَا يَخْلُو عَنْ غَرَابَةِ إِذِ الْكَلَامُ فِي الشَّارِعِ الَّذِي يَمْتَنِعُ تَمْلِيكُهُ . اهـ . سَيَدُ عُمَرُ أَيِ الْمَقَامِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ فِي إِرَادَةِ خُصْرُصِ إِقْطَاعِ الْمُنْعَةِ فَقَطْ ، فَلَا إِفْهَامَ وَلَا نَظَرَ . هـ . فَوُدْ : (خَاصٌّ بِإِقْطَاعِ الْمُنْعَةِ فَقَطْ) كَمَا فِي الشَّارِعِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ التَّمْلِيكِ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا قَدَّمْتُهُ . اهـ . سَم . هـ . فَوُدْ : (أَيِ عَدَمِ الرَّدِّ إلخ) تَقَدَّمَ عَنِ الْمُغْنِيِّ قَبْلَ الْفَضْلِ خِلَافَهُ وَنَقَلَهُ نَقْلَ الْمَذْهَبِ . هـ . فَوُدْ : (أَيِ مَحَلِّ جُلُوسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ جَلَسَ فِي النَّهَايَةِ قَوْلُهُ : وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَقَوْلُهُ : وَقَبْلَ إِلَى وَافْتَهُمْ وَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى وَجُلُوسِ الطَّالِبِ .

هـ . فَوُدْ (سُيْ) : (لِيعْوَد) وَيَصْدُقُ فِي ذَلِكَ بَيِّنَةٌ مَا لَمْ تَدُلْ قَرِينَةٌ عَلَى خِلَافِهِ . اهـ . ع . ش . هـ . فَوُدْ : (لَمْ يَبْطُلْ حَقُّهُ) فَإِذَا فَارَقَهُ بِالْمِيلِ فَلَيْسَ لِغَيْرِهِ مُزَاحَمَتُهُ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي وَكَذَا الْأَسْوَأُ الَّتِي تُقَامُ كُلُّ أُسْبُوعٍ أَوْ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةً . اهـ . مُغْنِي . هـ . فَوُدْ : (خَفُّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَلَوْ جَلَسَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ وَقَوْلُهُ : وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ وَقَوْلُهُ : وَقَبْلَ إِلَى وَافْتَهُمْ وَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِلَى وَجُلُوسِ الطَّالِبِ . هـ . فَوُدْ : (فِي شَهْرِ إلخ) أَيِ أَوْ سَنَةٍ . اهـ . نِهَآيَةُ فَإِذَا اتَّخَذَ فِيهِ مَقْعَدًا كَانَ أَحَقُّ بِهِ فِي التَّوْبَةِ الثَّانِيَةِ . اهـ . مُغْنِي . هـ . فَوُدْ : (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ إلخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ هُوَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَهُوَ قَضَيْتُ صَنِيعَ الرُّوضَةِ . اهـ . سَم . هـ . فَوُدْ (سُيْ) : (بَحَيْثُ يَنْقَطِعُ إلخ) يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ أَنْ تَمُضِيَ مُدَّةٌ مِنْ شَأْنِهَا أَنْ تَنْقَطِعَ الْأَلْفُ فِيهَا وَإِنْ لَمْ يَنْقَطِعُوا بِالْفِعْلِ سَمَ عَلَى مَنَهِجٍ . اهـ . ع . ش . هـ . فَوُدْ : (هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ) فِيهِ نَظَرٌ ، إِذْ قَدْ يَنْقَطِعُونَ

الْمَعْيَةِ هـ . فَوُدْ : (وَالْوَجْهُ أَنَّ هَذَا خَاصٌّ بِإِقْطَاعِ الْمُنْعَةِ فَقَطْ) كَمَا فِي الشَّارِعِ الَّذِي الْكَلَامُ فِيهِ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ امْتِنَاعِ إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ فِيهِ عَلَى مَا فِيهِ مِمَّا قَدَّمْتُهُ . اهـ . هـ . فَوُدْ : (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِمُعَامَلَةٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ جُلُوسُهُ هُوَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ وَهُوَ قَضَيْتُ صَنِيعَ الرُّوضَةِ ؛ لِأَنَّهُ يَمْدُ أَنْ حَكَمَ خِلَافًا فِي بَقَايَ حَقِّهِ عِنْدَ مُفَارَقَتِهِ مِنْ جُمْلَتِهِ . قَوْلُهُ : وَقَالَتْ طَائِفَةٌ إِنْ جَلَسَ بِإِقْطَاعِ الْإِمَامِ لَمْ يَبْطُلْ بَقَايَاهُ إلخ قَالَ وَإِذَا قُلْنَا بِالْأَوَّلِ فَأَرَادَ غَيْرَهُ الْجُلُوسُ فِيهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمُعَامَلَةِ وَذَكَرَ مَا حَاصِلُهُ جَوَازُ الْجُلُوسِ لِغَيْرِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ وَلَوْ لِلْمُعَامَلَةِ . نَعَمْ فِي التَّنْبِيهِ خِلَافٌ ذَلِكَ حَيْثُ قَالَ فَإِنْ أَقْطَعَ الْإِمَامُ مِنْ ذَلِكَ صَارَ الْمُقَطَّعُ أَحَقُّ بِالِازْتِمَاقِ بِهِ فَإِنْ نَقَلَ عَنْهُ قُتِلَ لَمْ يَكُنْ لِغَيْرِهِ أَنْ يَقْعُدَ فِيهِ . اهـ . وَذَكَرَ قَبْلَ ذَلِكَ الْجَوَازَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْجُلُوسُ بِغَيْرِ إِقْطَاعٍ فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ . فَوُدْ : (هُوَ لَا زِمٌ لِمَا قَبْلَهُ) فِيهِ نَظَرٌ إِذْ قَدْ يَنْقَطِعُونَ عَنْهُ لِعَدَمِ حُضُورِهِ وَلَا

تَمَيَّنَ المَوْضِعَ مِنْ كَوْنِهِ يُعْرَفُ بِفِعَالٍ. (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا يُفْتَى فِيهِ وَيُقْرَأُ) فِيهِ قُرْآنًا وَعِلْمًا شَرْعِيًّا أَوْ آلَةً لَهُ وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِمُعَامَلَةٍ) فِيهِ مَا مَرُّ فِي التَّفْصِيلِ؛ لِأَنَّ لَهُ غَرَضًا فِي مُلَازِمَةِ ذَلِكَ الْمَوْضِعِ لِتَأْلَفِهِ النَّاسُ (وَقِيلَ يَطْلُ حَقَّهُ) بِقِيَامِهِ وَأَطَالُوا فِي تَرْجِيحِهِ نَقْلًا وَمَعْنَى

عَنْ لِعَدَمِ حُضُورِهِ وَلَا يَأْلَفُونَ غَيْرَهُ بَلْ يَنْتَظِرُونَ عَوْدَهُ لِيَعُودُوا إِلَى مُعَامَلَتِهِ. اهـ. سَمَ وَقَدْ يُجَابُ بَأَنَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ هُوَ الْغَالِبُ بَلْ قَدْ يُقَالُ مَا دَامُوا يَنْتَظِرُونَهُ لَا يُقَالُ انْقَطَعَ الْآلَةُ. اهـ. ع ش.

• فَوَيْ (سُي): (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا لِيُخ) وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ وَتَدْرِيسُهُ مُدَّةً غَيْبَتِهِ الَّتِي لَا يَطْلُ حَقَّهُ بِهَا لِئَلَّا تَتَعَطَّلَ مَنَفَعَةُ الْمَوْضِعِ فِي الْحَالِ وَكَذَا حَالُ جُلُوسِهِ لِغَيْرِ الْإِقْرَاءِ وَالْإِفْتَاءِ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَسْتَحَقُّ الْجُلُوسُ فِيهِ لِذَلِكَ لَا مُطْلَقًا شَرْحُ م ر. اهـ. سَمَ. فَوَيْ (سُي): (وَيُقْرَأُ) خَرَجَ مَا لَوْ جَلَسَ لِقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ فَلَا يَصِيرُ أَحَقُّ بِهِ وَمِثْلُ ذَلِكَ قِرَاءَةُ الْأَسْبَاعِ الَّتِي تُفْعَلُ بِالْمَسَاجِدِ مَا لَمْ يَكُنِ الشَّارِطُ لِمَحَلِّ بَعِيْنِهِ الْوَاقِفُ لِلْمَسْجِدِ قَالَ سَمَ عَلَى حَجٍّ قَدْ يَشْمَلُ أَيُّ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَيُقْرَأُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ بِحِفْظِهِ فِي الْأَلْوِاحِ. اهـ. وَهُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. ع ش. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ وَخَرَجَ بِذَلِكَ مَنْ يَقْرَأُ مَا يَحْفَظُهُ أَوْ يَقْرَأُ فِي مُصْحَفٍ وَتَقَرُّ أَوْ يَقْرَأُ نَحْوَ سَبْعٍ فَيَنْقَطِعُ حَقُّهُ بِمُفَارَقَتِهِ وَمِثْلُهُ مَنْ جَلَسَ لِذِكْرِ نَحْوِ وَرَدٍ أَوْ صَلَاةٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَلَوْ فِي نَحْوِ لَيْلَةٍ جُمُعَةٍ مَعَ جَمَاعَةٍ قَلْبِيٍّ. اهـ. وَسَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. • فَوَيْ: (أَوْ جُلُوسًا شَرْعِيًّا) كَالْحَدِيثِ وَالْفِقْهُ أَوْ آلَةً كَنَحْوِ وَصَرَفٍ وَلُغَةٍ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَيْ: (وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ) أَوْ بِمَعْنَاهَا وَالغَرَضُ مُجَرَّدُ التَّمْنِيْلِ. اهـ. سَمَ.

• فَوَيْ (سُي): (كَالْجَالِسِ لِيُخ) عَلَى حَذْفِ فَاءِ الْجَزَاءِ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الْمُغْنِي بِقَوْلِهِ فَحَكَّمَهُ كَالْجَالِسِ لِيُخ. • فَوَيْ: (مَا مَرُّ مِنَ التَّفْصِيلِ) وَلَيْسَ مِنَ الْغَيْبَةِ الْمُبْتَطِلَةِ تَرْكُ الْجُلُوسِ فِيهِ فِي الْأَيَّامِ الَّتِي جَرَتْ الْعَادَةُ بِطَوَالِئِهَا وَلَوْ أَشْهُرًا كَمَا هُوَ الْعَادَةُ فِي قِرَاءَةِ الْفِقْهِ فِي الْجَامِعِ الْأَزْهَرِ وَمِمَّا لَا يَنْقَطِعُ بِهِ حَقُّهُ أَيْضًا مَا لَوْ اغْتَادَ الْمُدْرَسُ قِرَاءَةَ الْكِتَابِ فِي سَنَتَيْنِ وَتَعَلَّقَ غَرَضُ بَعْضِ الطَّلَبَةِ بِحُضُورِ النُّصَبِ الْأَوَّلِ فِي سَنَتِهِ فَلَا يَنْقَطِعُ حَقُّهُ بِغَيْبَتِهِ فِي الثَّانِي. اهـ. ع ش وَأَقْرَهُ الْجَفْنِيُّ. • فَوَيْ: (وَقِيلَ يَطْلُ لِيُخ) عِبَارَةُ الثَّهَابِي وَمَا ذَكَرَهُ

يَأْلَفُونَ غَيْرَهُ بَلْ يَنْتَظِرُونَ عَوْدَهُ لِيَعُودُوا إِلَى مُعَامَلَتِهِ.

• فَوَيْ (سُي): (وَمَنْ أَلْفَ مِنَ الْمَسْجِدِ مَوْضِعًا إِلَى غَيْرِهَا) وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ فِي مَقْعَدِهِ وَمَحَلِّ تَدْرِيسِهِ مُدَّةً غَيْبَتِهِ الَّتِي لَا يَطْلُ حَقُّهُ بِهَا لِئَلَّا تَتَعَطَّلَ مَنَفَعَةُ الْمَوْضِعِ فِي الْحَالِ وَكَذَا حَالُ جُلُوسِهِ لِغَيْرِ الْإِقْرَاءِ وَالْإِفْتَاءِ فِيهَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اسْتَحَقَّ الْجُلُوسُ فِيهِ لِذَلِكَ لَا مُطْلَقًا شَرْحُ م ر. • فَوَيْ (سُي): (وَيُقْرَأُ) قَدْ يَشْمَلُ تَعْلِيمُ الْقُرْآنِ لِحِفْظِهِ فِي الْأَلْوِاحِ. • فَوَيْ: (وَالْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ) أَوْ بِمَعْنَاهَا وَالغَرَضُ مُجَرَّدُ التَّمْنِيْلِ.

• فَوَيْ (سُي): (كَالْجَالِسِ فِي شَارِعٍ لِمُعَامَلَةٍ) وَأَفْهَمَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ عَدَمَ اشْتِرَاطِ إِذْنِ الْإِمَامِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَوْ بِمَسْجِدٍ كَبِيرٍ أَوْ جَامِعٍ اغْتَبَدَ الْجُلُوسُ فِيهِ بِإِذْنِهِ فِي أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨] شَرْحُ م ر.

وأفهم المثنى أنه لا يشترط إذن الإمام، ومحلّه إن لم يمتدّ ولا اشترط، ومجلوس الطالب بمحل بين يدي المدرّس كذلك إن أفاد أو استفاد فيختص به ولا فلا (ولو جلس فيه) جلوساً جائزاً لا كخلف المقام المانع للطائفتين من فضيلة سنة الطواف ثم فإنه حرام على الأوجه وبه جزم غير واحد وألحقوا به بسط السجادة وإن لم يجلس قالوا ويترز فاعل ذلك مع العلم بمنعه. ونوزع

المصنّف في المسجد هو المنقول في الروضة وأصلها عن العبادي والغزالي وقال الشيخان: إنه أشبه بمأخذ الباب ونقله في شرح منبهم عن الأصحاب وهو المعتقد. وإن نوزع فيه. اهـ. فود: (وأفهم المثنى أنه لا يشترط إذن من الإمام) وهو كذلك ولو لمسجد كبير أو جامع اعتيد الجلوس فيه بإذنه في أوجه الوجهين لقوله تعالى: ﴿وَأَنَّ السَّجْدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا مَعَ اللَّهِ أَحَدًا﴾ [الحج: ١٨]. نهاية ومغني.

فود: (ولا اشترط) خلافاً للنهاية والمغني كما مرّ آنفاً وفقاً لشرح الروض.

فود: (بمحل) في مدرّسة أو مسجد. اهـ. مغني. فود: (بين يدي المدرّس) أي أو المعيد ويظهر أو المرشيد في التوجه. فود: (كذلك) أي كالجلوس للإقراء أو الإفتاء أو كالجلوس في الشارع.

فود: (إن أفاد الخ) ظاهر إطلاقهم ولو مسائل قليلة أو مسألة فليتاثل اهـ سيّد عمر. فود: (ولا) أي بأن كان لا يقيّد ولا يستبعد. اهـ. مغني. فود: (جلوساً جائزاً) ذكره ع ش عن الشارح وأقره.

فود: (لا كخلف المقام) أي كالجلوس خلف المقام وأدخل بالكاف الجلوس تحت الميزاب ونحوه مما عيّنه الشارع لصلاة الطواف من حيث الأفضلية.

فود: (لا كخلف المقام المانع الخ) أقول: وكما يمنع من الجلوس خلف المقام على ما ذكر يمنع من الجلوس في المحراب وقت صلاة الإمام فيه وكذا من الجلوس في الصف الأول إذا كان جلوسه يمنع غيره من الصلاة فيه أو يقطع الصف عن المصلين ولا يتعد أن يلحق بذلك ما لو اغتاد الناس صلاة الجماعة في موضع من المسجد مع إمكانها في غيره فترجع منه من أراد لجلوس فيه في وقت يفوت على الناس الجماعة فيه. اهـ. ع ش. عبارة السيّد البطّاح في شرح منابك الشيخ محمد صالح الرئيس ويحرم بسط السجادة والجلوس في المحل الذي كثر طروق الطائفتين له لأجل سنة الطواف ويترجع من جلس في ذلك على وجه يمنع غيره من الصلاة خلفه حيث كان عالماً عابداً ويحرم السجادة بنحو رجله ومثل المقام تحت الميزاب والصف الأول والمحراب عند إقامة الصلاة وحضور الإمام ومثل ذلك الروضة الشريفة؛ لأن في ذلك تحجراً للبعث الفاضلة المطلوب فيها الصلاة. اهـ. فود: (فإنه) أي الجلوس خلف المقام المانع الخ.

فود: (وبه جزم) أي بالتحريم. فود: (والحقوا به) أي بالجلوس خلف المقام. فود: (فلك) أي الجلوس.

فود: (ولا اشترط) هو أحد وجهين بلا ترجيح في الروض وفي شرحه أنه الأوجه والثاني لا يشترط؛ لأن المساجد لله تعالى واعتمدهم ر.

في تحريم الجلوس بما لا يُجدي ومنه التزديد في الراد بخلف المقام ويُردُّ بأن الراد به ما يصدق عليه ذلك عرفاً كما هو ظاهرُ وأنه موضعٌ من المسجد فكيف يُعطلُ عرفاً وُضِعَ المسجد له وإن صلاة سنة الطواف لا تختصُّ به؟ ويُردُّ بأنه امتاز عن بقية أجزاء المسجد بكون الشارع عيّنه من حيث الأفضلية لهذه الصلاة ووقوف إمام الجماعة فيه فلم يجز لأحد تفويته بجلوس بل ولا صلاة لم يُعيّنه الشارع لهما من حيث الأفضلية وأنه يلزم عليه تعطيل محل من المسجد عن العبادة فيه لاحتمال فعل عبادة أخرى ويُردُّ بأن محل التحريم كما تقرّر في الجلوس فيه في وقت يحتاج الطائفون لصلاة سنة الطواف فيه، والكلام في جلوس لغير دعاء عقب سنة الطواف؛ لأنه من توابعها (لصلاة)

• قوله: (بما لا يُجدي) متعلّق بتزوّج. • وقوله: (ومنه) أي بما لا يُجدي. • وقوله: (التزديد في الراد الخ) يعني أن التحريم يجعل الناس مترددين في الموضع الذي يراد بخلف المقام فلا تعيّن لموضع حتى يتعلّق به التحريم. اه. كزدي. • قوله: (ما يصدق عليه ذلك عرفاً) وضبطه بعض المتأخرين بتأنيده ذراعاً أخذاً من مقام المأموم مع الإمام. اه. الشيخ محمد صالح. • قوله: (وأنه موضع الخ) كقوله بعدُ وأنه يلزم الخ مَطُوفٌ على ما من قوله بما لا يُجدي ش. اه. سم ويصح عطفهما على قوله التزديد بل هو الأقرب. • قوله: (وإن صلاة سنة الطواف الخ) حال من نائب فاعل يُعطل. • قوله: (ووقوف إمام الخ) أي ولو قوف الخ. • قوله: (تفويته) أي ما ذكّر من صلاة الطواف ووقوف الإمام ويجوز إزجاع الضمير إلى خلف المقام. • قوله: (لم يُعيّنه الشارع لهما) كصلاة التفل مثلاً والجلوس للإغتكاف مثلاً. اه. سيّد عمر. • قوله: (لهما) أي الجلوس والصلاة. • قوله: (في الجلوس فيه الخ) خبران. • قوله: (والكلام الخ) مُستأنف. • قوله: (لأنه الخ) علة لاستثناء جلوس الدعاء، والضمير للدعاء.

• قوله: (سني: (لصلاة) أو استماع حديث أو غطي. اه. نهاية زاد المُعني أو قراءة في لوح مثلاً وكذا من يطالع منفرداً بخلاف من يطالع لغيره. اه. قال ع ش. قوله: م ر. أو استماع حديث الخ خرج بالاستماع ما لو جلس لتعلمه بأن قرأه على وجوبه في العلل ومعاني الأحاديث فإنه حيثيذ من العلم الشرعي وقد تقدّم أن الجالس له يصير أحقّ به ومثله في عدم الاستحقاق بالطريق الأولى ما اعتاده بعض الفقهاء من اتخاذ موضع من المسجد للذكر في كل جمعة مثلاً، فإذا اجتمعوا نُظِرَ إن ترتّب على اجتماعهم على الهيئة المخصوصة تشويش على أهل المسجد في صلاتهم أو قراءة لهم مُنعوا مطلقاً ولا لم يُنعوا ما داموا مُجتَمعين فيه فإن فارقه سقط حقهم حتى لو عادوا في نظيره من الجمعة الأخرى

• قوله: (وأنه موضع الخ) هو كقوله بعدُ وأنه يلزم الخ مَطُوفٌ على ما من قوله بما لا يُجدي شرح م ر. • قوله: (سني: (لصلاة) أو استماع حديث أو غطي سواء كان له عادة بالجلوس بقرب كبير المجلس وانتفع الحاضرون بقربه منه لعلّهم ونحوه أم لا كما رجّحه في الروضة شرح م ر.

ولو قبل دخول وقتها وظاهر أن مثلها كل عبادة قاصِر نفقها عليه كقراءة أو ذكر صار أحق به فيها ولو صبغاً في الصف الأول و (لم يصر أحق به في) صلاة (غيرها)؛ لأن لزوم بقعة معينة للصلاة غير مطلوب بل ورد النهي عنه وحيث فلا نظر لأفضلية الصف الأول؛ لأن ذلك لم ينحصر في بقعة بعينها ولا لأفضلية القرب من الإمام أو جهة اليمين وإن انحصر في موضع بعينه لما تقرّر من النهي الشامل لهذه الصورة فزال اختصاصه عنها لفارقتها بعد الصلاة حتى لا يألّفها فيقع في رياء ونحوه وبه يفرّق بين هذا وما مرّ في مقاعد الأسواق إذ أعيان البقع فيها مقصودة يختلف بها الغرض ولا كذلك هنا وأما الجواب بأنه لو ترك له موضعه لزم

فوجدوا غيرهم سبقهم إليه لم يجز لهم إقامته منه. اه. قود: (ولو قبل دخول وقتها) كذا في النهاية والمُغْنِي. قود: (كل عبادة قاصِر إلخ) منه الاعتكاف وسبّاتني ما فيه. اه. سم. قود: (كقراءة إلخ) مع قوله الآتي فلو فارقه إلخ يُفيد أن من جلس في موضع لقراءة أو ذكر ثم فارقه لحاجة ليمود لم يتقطع حقه، وله أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لا في وقت آخر فليتنازل سم على حج أقول ومنه ما اعتيد من القراءة في المصاحف التي توسّع في يوم الجمعة أو رمضان أو غيرها فلو أخذت من يريد القراءة فيه مقام ليتطهر لم ينقطع حقه منه في ذلك الوقت وإن لم يترك متاعه فيه بخلاف ما لو انتهت قراءته في يوم فارقه ثم عاد فلا حق له. اه. ع. ش. قود: (صار أحق به إلخ) جواب قول المتن ولو جلس فيه. قود: (فيها) أي في الصلاة ونحوها بما مرّ. قود: (ولو صبغاً) إلى قوله، وأما الجواب في المُغْنِي إلّا قوله أو جهة اليمين إلى وبه يفرّق وإلى قول المتن ليمود في النهاية. قود: (في صلاة إلخ) أي ونحوها بما مرّ. اه. نهاية. قود: (للصلاة) أي ونحوها. قود: (وحيث) أي حين إذ ورد النهي عنه (فلا نظر إلخ) هذا جواب عن اعتراض الزايعي بأن ثوابها في الصف الأول أكثر. اه. نهاية. قود: (أو جهة اليمين) عطف على القرب. قود: (لما تقرّر إلخ) ولأن له طريقاً إلى تحصيله بالسبق الذي طلبه الشارع. اه. مُغْنِي. قود: (لهذه الصورة) أي القرب أو جهة اليمين. قود: (هنا) أي البقعة. قود: (لما يألّفها إلخ) الأولى تعلّق بقوله غير مطلوب بل ورد النهي عنه ويُحتلّ أنه متعلّق بقوله فزال اختصاصه إلخ. قود: (وبه يفرّق) أي بعدم اختلاف بقاع المسجد الذي أفاده التّهيّ المذكور عبارة التّهيّ وفارق مقاعد الأسواق بأن غرض المعاملة يختلف باختلافها، والصلاة ببقاع المسجد لا تختلف. اه.

قود: (مقصود يختلف بها الغرض) أي مع عدم التّهيّ. اه. سم. قود: (وأما الجواب) أي عن

قود: (كل عبادة قاصِر نفقها عليه) منه الاعتكاف وسبّاتني ما فيه. قود: (كقراءة) هذا مع قوله الآتي فلو فارقه إلخ يُفيد أن من جلس في موضع من المسجد لقراءة أو ذكر ثم فارقه لحاجة ليمود لم يتقطع حقه وله أن يقيم من جلس مكانه في ذلك الوقت الذي أراد شغله بتلك القراءة لا في وقت آخر فليتنازل. قود: (مقصود يختلف بها الغرض) أي مع عدم التّهيّ. قود: (وأما الجواب) بأنه لو ترك إلخ قد

إذ حال نقص بقطع الصف لو لم يأت إلا بعد الإحرام فيردُّ بأنه يلزم قائله التفرقة بين مجيئه قبل الإقامة فيبقى حقه وبين أن يتأخر عنها فيبطل حقه وهم لم يقولوا بذلك (فلو فازقه) ولو قبل دخول الوقت على الأوجه (لحاجة) كإجابة داع وتجديد وضوء (لبحود) أو لا بقصد شيء فيما يظهر أخذًا مما مرَّ ويحتمل الفرق (لم يبطل اختصاصه في تلك الصلاة في الأصح) فيحرم على غيره العالم به الجلوس فيه بغير إذنه أو ظنَّ رضاه كما هو ظاهر (وإن لم يترك إزاره) فيه ليخبر مسلم السابق أنفاً

اغتراض الزاعمي المشار إلى ردّه بقوله السابق وحيث فلا نظر إلخ. هـ. قود: (إذ حال نقص) أي في الصلاة فإن تسوية الصف من تمامها ومجيئه في أثنائها لا يجبر الخلل الواقع في أولها. اهـ. نهاية. هـ. قود: (قائله) أي ذلك الجواب. هـ. قود: (ولو قبل دخول الوقت) أي وقرب دخول وقته بحيث يُقدِّم مُتَطَرِّفًا للصلاة حلبي زاد القليوبي لا نحو بغد صبح لا يتظار ظهر إلا إن استمر جالسًا اهـ. يُجبرمي. هـ. قود: (على الأوجه) وفاقًا للمعني والنهاية. هـ. قود: (وتجديد وضوء) وقضاء حاجة رُعايا نهاية ومغني ومثلها فيما يظهر حضور الدرس والطواف والأكل والشرب. هـ. قود: (أخذًا مما مرَّ) أي في الجلوس في الشارع. اهـ. سم.

هـ. قود (سني): (في تلك الصلاة) وما ألحق بها. اهـ. نهاية أي وما اغتيد فعله بغد الصلاة من الاشتغال بالآذكار ونحوها أو المراد منه استماع الحديث والوعظ ونحوهما ومثله ما لو أراد صلاة الضحى أو الوتر ففعل بعضها ثم طرأت له حاجة فلا يتقطع حقه بذهابه إليها إلا أنها كلها تعدُّ صلاة واحدة ويتبني أن الثقل المطلق مثل ذلك. اهـ. ع. ش. هـ. قود: (فيحرم) إلى قوله كما يفهمه في النهاية. هـ. قود: (فيحرم) على غيره الجلوس فيه إلخ) ويتبني أن المراد الجلوس على وجه يمنعه منه إذا جاء، أما إذا جلس على وجه أنه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك سم على حجب أقول ويتبني أن محله حيث لم يؤدِّ جلوسه فيه إلى امتناع الأول من المجيء له حياة أو خوفًا وإلا امتنع. اهـ. ع. ش. هـ. قود: (ليخبر مسلم السابق إلخ) وقول الزركشي يتبني أن يستثنى من حق السبق ما لو قدّم خلف الإمام وليس أهلاً للاستخلاف أو كان ثم من هو أحق منه بالإمامة فيؤخر ويقدم الأحق موضعه ليخبر السليبي منكم أولو الأخلام والثهي ممنوع إذ الصبي إذا سبق إلى الصف الأول لا يؤخر. اهـ. مغني وكذا في النهاية إلا أنه علل بقوله إذ الاستخلاف ناير ولا يختص بمن هو خلفه وكيف يترك حق ثابت لمؤتمهم على أن عموم

يُغْتَبَرُ الْمُجِيبُ الْمُطَّةَ فلا يردُّ عليه ما أورده الشارع. هـ. قود: (أخذًا مما مرَّ) أي في الجلوس في الشارع. هـ. قود في (سني): (في تلك الصلاة) وما ألحق بها شرح م ر. هـ. قود: (فيحرم) على غيره العالم به الجلوس إلخ) كذا شرح م ر ويتبني أن المراد الجلوس على وجه منعه منه إذا جاء، أما إذا جلس على وجه أنه إذا جاء قام له عنه فلا وجه لمنعه من ذلك.

نعم إن أقيمت الصلاة وأصلت الصفوف فالوجه كما بحثه الأذرعى سد الصف مكانه أي وإن كان له سجادة فيتحبها برجله من غير أن يرفعها بها عن الأرض لئلا تدخل في ضمايه كما يفهمه بالأولى قول البقوي أنه لو وضع رجله على شيء مطروح متحايلاً ضمينه لقوة استيلائه عليه حيثيذ لكن خالفه المتولي. فقال لو رفعه برجله ليصرف جنسه ولم يأخذه فضاء لم يضمنه؛ لأنه لم يحصل في يده وأئذ شارح هذا بأن رفع السجادة برجله غير مضمّن. اهـ. وفيه نظر؛ لأن صورتها من جزئيات ما قاله المتولي إلا أن يثبت عن الأصحاب أنهم صرحوا بما ذكر فيها فيكون مضمناً لما أفهمه كلام البقوي، أما إذا فارق لا يلغز أو به لا يعمد فيبطل حقه مطلقاً وخرج بالصلاة جلوسه لاعتكاف فإن لم ينو مدة بطل حقه بخروجه ولو لحاجة

كلاهم صريح في رده ولا شاهد له في الخبر. اهـ. فؤد: (نعم) إلى قوله من غير أن يرفقه في المغني. فؤد: (فالوجه كما بحثه الأذرعى سد النصف إلخ) وإن علم حضوره فيها؛ لأنه لا يجبر الخلل الواقع قبله. اهـ. بجزيرتي عن القليوبي. فؤد: (أي وإن كان إلخ) عبارة النهاية ولا غيره كما أفهمه كلام المصنف بفرض سجادة له قبل حضوره فليغير تحيتها برجله من غير أن يرفقها إلخ. فؤد: (أي وإن كان له سجادة فيتحبها إلخ) ولو قيل بخبره فزس له قول حضوره كما يفعله بالروضة الشريفة وخلف المقام لم يئذ لما فيه من التضييق وتحجير المسجد. اهـ. نهاية. فؤد: (سجادة) أي بسطها في مسجد مثلاً ومضى أو بسطت له. اهـ. مغني. فؤد: (من غير أن يرفقها بها إلخ) قضيت عدم جواز ذلك. فؤد: (لئلا تدخل إلخ) يقتضي خلافه وهو الظاهر لأنها وضعت بغير حق فلا مانع من إزالتها وإن دخلت في ضمايه. اهـ. ع ش. فؤد: (لو رفقه) أي الشيء المطروح. فؤد: (هذا) أي قول المتولي. فؤد: (وفيه نظر) أي التأيد بما ذكر. فؤد: (لأن صورتها) أي السجادة (من جزئيات إلخ) أي قفي تأييد قول المتولي بها مصادرة. فؤد: (بما ذكر فيها) أي السجادة. فؤد: (فيكون) أي ما ذكر فيها. فؤد: (أما إذا فارق لا يلغز إلخ) مختار قول المتن لحاجة ليعود. فؤد: (لا ليعود) قياس ما بحثه أن يقول بقصد أن لا يعمد. اهـ. سيد عمر. فؤد: (وخرج بالصلاة إلى المتن في النهاية والمغني إلا قوله فائدة إلى ويمنع. فؤد: (فإن لم ينو مدة إلخ) قد يؤخذ من هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جلس لإراءة مثلاً فإن لم ينو قدراً بطل حقه بمفارقة وإلا لم يبطل بذلك بل يبقى حقه إلى الإتيان بما قصده وإن خرج لحاجة وعاد. اهـ. سم وقوله: وإن خرج إلخ المناسيب إسقاط الواو. فؤد: (بطل حقه بخروجه) ظاهره وإن نوى العود حالة الخروج وقد مر في باب الاعتكاف أنه إذا خرج على نية أن يعمد لم يحتج إلى تجديد نية إذا عاد وعليه فينبغي أن لا يبطل حقه في هذه الحالة. اهـ. ع ش.

فؤد: (لئلا يدخل في ضمايه إلخ) كذا م ر. فؤد: (فإن لم ينو مدة إلخ) قد يؤخذ هذا التفصيل في الاعتكاف أنه لو جلس لإراءة مثلاً فإن لم ينو قدراً بطل حقه بمفارقة وإلا لم يبطل بذلك بل يبقى حقه

والألم يَظُلُّ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ.
 (قائِلَةٌ) أَفْتَى الْقَفَالُ بِمَنْعِ تَعْلِيمِ الصَّبِيَّانِ فِي الْمَسْجِدِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ إِضْرَارُهُمْ بِهِ وَكَأَنَّهُ فِي غَيْرِ
 كَامِلِي التَّمْيِيزِ إِذَا صَانَهُمُ الْمُعَلِّمُ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِالْمَسْجِدِ وَيُمْنَعُ جَالِسٌ بِهِ اتِّخَاذَهُ لِنَحْوِ بَيْعِ أَوْ
 جِرْفَةٍ وَمُسْتَطَرِّقٍ لِحَلْفَةِ عِلْمٍ. (وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ إِلَى مَوْضِعٍ مِنْ رِبَاطٍ) وَهُوَ مَا يُبْتَنَى لِنَحْوِ سُكْنَى
 الْمُحْتَاجِينَ فِيهِ وَاشْتَهَرَ عُرْفًا فِي الزَّاوِيَةِ وَأَنَّهَا قَدْ تُرَادَفُ الْمَسْجِدَ وَقَدْ تُرَادَفُ الْمَدْرَسَةَ وَقَدْ
 تُرَادَفُ الرِّبَاطَ فَيُعْمَلُ فِيهَا بِغُرْفٍ مَحَلُّهَا الْمُطَرَّدُ وَالْأَفْعُرْفُ أَقْرَبُ مَحَلٍّ إِلَيْهِ كَمَا هُوَ قِيَاسُ
 نَظَائِرِهِ (مُسَبَّلٍ) وَفِيهِ شَرْطٌ مَنْ يَدْخُلُهُ وَكَذَا الْبَاقِي (أَوْ فَهِيَّةٌ إِلَى مَدْرَسَةٍ) أَوْ مُتَعَلِّمٌ قُرْآنٍ إِلَى مَا بُنِيَ

هـ قَوْلُهُ: (وَالْأَلَمْ يَظُلُّ الْإِلَاحُ) عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَلَوْ نَوَى اغْتِكَافَ أَيَّامٍ فِي الْمَسْجِدِ فَخَرَجَ لِمَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ
 لَهُ فِي الْاِغْتِكَافِ وَعَادَ كَانَ أَحَقَّ بِمَوْضِعِهِ وَخُرُوجِهِ لِغَيْرِ ذَلِكَ نَاسِيًا كَذَلِكَ كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُنَا. اهـ.
 وَقَوْلُهُ: وَخُرُوجُهُ الْإِلَاحُ فِي النَّهَايَةِ مَثَلُهُ. هـ قَوْلُهُ: (وَكَأَنَّهُ) أَيِ إِثْنَاءِ الْقَفَالِ. هـ قَوْلُهُ: (إِذَا صَانَهُمْ) أَيِ كَامِلِي
 التَّمْيِيزِ.

هـ قَوْلُهُ: (وَيُمْنَعُ) أَيِ نَذَبًا. اهـ. سَمِ عِبَارَةُ الْمُفْنِي وَالنَّهَايَةِ وَيُنْدَبُ مَنْعٌ مَنْ يَجْلِسُ فِي الْمَسْجِدِ لِمُبَايَعَةٍ
 وَجِرْفَةٍ إِذْ حُرْمَتُهُ تَأْتِي اتِّخَاذَهُ حَانُوتًا وَلَا يَجُوزُ الْاِزْتِفَاقُ بِحَرِيمِ الْمَسْجِدِ إِذَا أَصَرَّ بِأَهْلِهِ وَيُنْدَبُ مَنْعٌ
 النَّاسِ مِنْ اسْتَطْرَاقِ جَلْقِ الْقُرَاءِ وَالْفَقَهَاءِ فِي الْجَوَامِعِ وَغَيْرِهَا تَوْقِيرًا لَهُمْ. اهـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ: مَنْ
 يَجْلِسُ أَيِ مَثَلًا وَقَوْلُهُ: أَوْ جِرْفَةٍ أَيِ لَا تَلِيقُ بِالْمَسْجِدِ كَخِيَاطَةٍ بِخِلَافِ نَسِجٍ كُتِبَ الْعِلْمُ وَنَحْوِهَا وَقَوْلُهُ:
 وَلَا يَجُوزُ الْاِزْتِفَاقُ الْإِلَاحُ أَيِ يَحْرُمُ جُلُوسُهُ حَيْثُ يُدْرِكُ الْإِضْرَارَ الْمَذْكُورَ. اهـ. وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ نَسِجٍ الْإِلَاحُ قَدْ
 يُخَالِفُ قَوْلَ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا نَصَّهُ قَوْلُهُ: لِيَتَخَوَّيَنَّ صَادِقُ بَيْعِ الْكُتُبِ وَالْمَصَاحِفِ، وَقَوْلُهُ: وَجِرْفَةٍ صَادِقُ
 بِالْكِتَابِ وَهُوَ وَاضِحٌ فِيهِمَا وَإِنْ عَمَّتْ بِهِمَا الْبَلَوَى. اهـ. إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ الْأَوَّلُ عَلَى النَّسِجِ لِنَفْسِهِ بِلَا قَصْدٍ
 نَحْوِ الْبَيْعِ أَوْ لِغَيْرِهِ بِلَا قَصْدٍ عَوَضٍ وَيُحْمَلُ الثَّانِي عَلَى خِلَافِهِ أَوْ عَلَى نَسِجٍ نَحْوِ الْعُرُوضِ وَالْقَصَصِ
 الْغَيْرِ الصَّادِقَةِ.

هـ قَوْلُهُ (سَبَقَ) (وَلَوْ سَبَقَ رَجُلٌ) أَيِ مَثَلًا. هـ قَوْلُهُ: (فَيُعْمَلُ فِيهَا الْإِلَاحُ) يَعْنِي لَوْ قَالَ شَخْصٌ جَعَلْتُ هَذِهِ
 الْبُقْعَةَ زَاوِيَةً يُعْمَلُ بِغُرْفٍ مَحَلُّهَا بَانَ الزَّاوِيَةُ تُطْلَقُ فِي ذَلِكَ عَلَى أَيِّ مَنَاهَا. اهـ. كُرْدِي. هـ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ
 شَرْطٌ) إِلَى الْفَضْلِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَهِيَ بِالْمَجْمِيعَةِ دِيَارُ الصَّوْقِيَّةِ. هـ قَوْلُهُ: (وَفِيهِ الْإِلَاحُ) أَيِ مِنْ سَبَقِي إِلَى
 ذَلِكَ.

إِلَى الْإِثْنَانِ بِمَا قَصَدَهُ وَإِنْ خَرَجَ لِحَاجَةٍ وَعَادَ. هـ قَوْلُهُ: (وَالْأَلَمْ يَظُلُّ حَقُّهُ بِخُرُوجِهِ أَثْنَاءَهَا لِحَاجَةٍ) زَادَ م
 ر فِي شَرْحِهِ كَمَا لَوْ خَرَجَ لِغَيْرِهَا نَاسِيًا كَمَا بَحَثَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ اهـ وَعِبَارَةُ الرُّزْضَةِ وَيَتَّبَعِي أَنْ يُقَالَ لَهُ
 الْاِخْتِصَاصُ بِمَوْضِعِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ مِنَ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَ اغْتِكَافًا مُطْلَقًا الْإِلَاحُ. هـ قَوْلُهُ: (وَيُمْنَعُ جَالِسٌ بِهِ) أَيِ
 نَذَبًا كَمَا فِي شَرْحِ م ر وَفِيهِ أَيْضًا وَمِنْ الْاِزْتِفَاقِ بِحَرِيمِهِ أَصَرَّ بِأَهْلِهِ.

له (أو صوفي إلى خاتمه) وهي بالمعجمة ديار الصوفية (لم يُزعج ولم يطل حقه بخروجه لشرائه حاجة ونحوه) من الأعداء وإن لم يتوكل متاعاً ولا نائياً لصوم خير مسلم وقِيَّده ابن الرُّفعة بما إذا لم يكن لذلك ناظرًا واستأذنه وإلا فلا حق له عملاً بالعرف في ذلك ويُوافقه اعتبار المصنف كابن الصلاح إذنه في شكى ثبوت المدرسة ولم يعتبر المتولي إذنه في ذلك وينبغي حمله على ما إذا اعتد عذم اعتباره. ومتى عيّن الواقف مدة لم يزد عليها إلا إذا لم يوجد في البلد من هو بصفته؛ لأنَّ العرف يشهد بأنَّ الواقف لم يزد شغور مدرسته وكذا كل شرط شهد العرف بتخصيصه قاله ابن عبيد السلام وعند الإطلاق يُنظر إلى الغرض المبني له ويُعمل بالمعتاد المطرود في مثله حالة الوقف؛ لأنَّ المادة المطردة في زمن الواقف إذا عُلِمَ بها تنزل منزلة شرطه

• قول (سني): (أو صوفي) وهو واحد الصوفية. اهـ. مُعْنَى. • قوله: (هي بالمعجمة إلخ) عبارة المُعْنَى وهو مكان الصوفية. اهـ. • قوله: (ديار الصوفية) الأولى أن يقال هي للصوفية كالمدرسة للعلماء؛ لأنها دار عظيمة تشتمل على محل متسع يجتمع فيه الشيوخ ومريدوه للصلاة ونحوها وعلى أماكن مختصرة يختل فيها كل شخص على انفرادهِ للذكر ونحوه ويُسبِّحونها ترادُف الزاوية عند العرب وكان أصلها خانة أكاه ومناه بيت صاحب الحضور والشعور؛ لأنَّ الذين هم أهلها حقيقة استشعروا حقيقة الأمر على ما هو عليه ثم تحقَّقوا وقاموا بقضية ما عرفوا. اهـ. سيّد عمر.

• قوله: (وإن لم يتوكل متاعاً ولا نائياً) ولم يأذن الإمام اهـ نهاية عبارة المُعْنَى سواء اختلف فيه غيره أم متاعه أم لا وسواء أدخله بإذن الإمام أم لا إلا إن شرط الواقف أن لا يسكن أحد إلا بإذن الإمام. اهـ. أي أو ناظره أو شيخه أو مدرِّسه.

• قوله: (وقِيَّده ابن الرُّفعة إلخ) عبارة المُعْنَى. (تنبيه): ظاهر قوله: لو سبق إلخ أنه لا يحتاج في الدخول إلى إذن الناظر وليس مراداً للعرف كما أفتى به ابن الصلاح والمصنف وإن حمله ابن العماد على ما إذا جعل الواقف للناظر أن يسكن من شاء ويمنع من شاء لِمَا في ذلك من الأفتيات على الناظر وإن سكن بيتاً وغاب ولم تطل غيبته عرفاً ثم عاد فهو باقٍ على حقه، وإن سكنته غيره؛ لآله ألفه مع سبقه إليه ولا يمنع غيره من سكنته فيه مدة غيبته على أن يفارقه إذا حضر فإن طالَّت غيبته بطل حقه. اهـ.

• قوله: (ويوافقه) أي التقييد المذكور. • قوله: (إذنه) أي الناظر. • قوله: (حمله) أي ما قاله المتولي.

• قوله: (ومتى عيّن) إلى قوله ما لم ينقُص الماء في المُعْنَى إلا قوله إلا إذا إلى وعند الإطلاق وقوله: في مثله إلى فيزجج وقوله: وصوفي ترك التعلُّد. • قوله: (شغور مدرسته) أي خلَّوها. اهـ. ع ش.

• قوله: (قاله إلخ) عبارة النهاية كما قاله إلخ. • قوله: (تنزل منزلة شرطه) إذ لو أراد خلافه لذكره. اهـ. ع

ش.

• قوله (سني): (لم يزعج) سواء إذن له الإمام أم لا شرح م ر. • قوله: (وقِيَّده ابن الرُّفعة إلخ) كذا شرح م ر.

• قوله: (وينبغي حمله إلخ) كذا شرح م ر.

فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً تَرَكَ التَّحْلُمَ وَصُوفِي تَرَكَ التَّحَبُّدَ وَلَا يُزَادُ فِي رِبَاطٍ مَارَّةٍ عَلَى ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ إِلَّا إِنْ عَرَضَ نَحْوُ خَوْفٍ أَوْ تَلَجٍ فَيُقِيمُ لَانْقِصَائِهِ وَلِغَيْرِ أَهْلِ الْمَدْرَسَةِ مَا اعْتِيدَ فِيهَا مِنْ نَحْوِ نَوْمٍ بِهَا وَشُرْبٍ وَطَهْرِ مِنْ مَائِهَا مَا لَمْ يَنْقُصِ الْمَاءُ عَنْ حَاجَةِ أَهْلِهَا عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَأَفْهَمَ مَا ذُكِرَ فِي الْعَادَةِ أَنَّ بَطَالَهَ الْأَزْمِنَةِ الْمَعْهُودَةِ الْآنَ فِي الْمَدَارِسِ حَيْثُ لَمْ يُعْلَمَ فِيهَا شَرْطٌ وَاقِفٍ تَمْنَعُ اسْتِحْقَاقَ مَعْلُومِهَا إِلَّا إِنْ عُهِدَتْ تِلْكَ الْبَطَالَةُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ حَالَةَ الْوَقْفِ وَعِلْمَ بِهَا، أَمَّا خُرُوجُهَا لِغَيْرِ

• فَوُدَّ: (فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَيُقِيمُ الطَّالِبُ فِي الْمَدْرَسَةِ الْمُوقُوفَةِ عَلَى طَلَبَةِ الْعِلْمِ حَتَّى يَقْضِيَ عَرَضَهُ أَوْ يَتَرَكَ التَّحْلُمَ وَالتَّحَصُّيلَ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ إِذَا نَزَلَ فِي مَدْرَسَةٍ أَشْخَاصٌ لِلِاسْتِغْفَالِ بِالْعِلْمِ وَحُضُورِ الدَّرْسِ وَقَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْجَامِعِيَّةِ مَا يَسْتَوْجِبُ قَدْرَ ارْتِفَاعٍ وَقَفَّهَا لَا يَجُوزُ أَنْ يَتَرَلَ زِيَادَةً عَلَيْهِمْ بِمَا يَنْقُصُ مَا قَدَّرَ لَهُمْ مِنَ الْمَعْلُومِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْإِضْرَارِ بِهِمْ وَفِي قَوَائِدِ الْمُهَذَّبِ لِلْفَارَقِيِّ يَجُوزُ لِلْفَقِيهِ الْإِقَامَةُ فِي الرِّبَاطِ وَتَنَاوُلُ مَعْلُومِهَا وَلَا يَجُوزُ لِلْمَنْصُوفِ الْقُعُودُ فِي الْمَدَارِسِ وَآخِذُ شَيْءٍ مِنْهَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى الَّذِي يُطْلَقُ بِهِ اسْمُ الْمَنْصُوفِ مَوْجُودٌ فِي حَقِّ الْفَقِيهِ وَمَا يُطْلَقُ بِهِ اسْمُ الْفَقِيهِ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي الصُّوفِيِّ. اهـ. • فَوُدَّ: (فَيَزْعَجُ مُتَّفَقَةً تَرَكَ التَّحْلُمَ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ اطَّرَدَتْ الْعَادَةُ حَالَةَ الْوَقْفِ بَعْدَ إِزْعَاجٍ مَنْ ذَكَرَ وَعِلْمَ بِهَا الْوَاقِفِ وَلَمْ يَذْكُرْ خِلَافَهَا فَلْيُرَاجَعْ. • فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ عَرَضَ الْخ) أَيِ إِلَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثَمَّ مَنْ يَجْلِسُ مَكَانَهُ إِذَا خَرَجَ أَخَذًا وَمِمَّا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَمَتَى عَيْنُ الْوَاقِفِ الْخ. اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (وَلِغَيْرِ أَهْلِ الْمَدْرَسَةِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَجُوزُ لِكُلِّ أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ دُخُولُ الْمَدَارِسِ وَالْأَكْلُ وَالشُّرْبُ وَالتَّوَمُّ فِيهَا وَنَحْوُ ذَلِكَ وَمِمَّا جَرَى الْعُرْفُ بِهِ لَا السُّكْنَى إِلَّا لِفَقِيهِ أَوْ بِشَرْطِ الْوَاقِفِ. (فَزَعَجَ): التَّأْزِلُونَ بِمَوْضِعٍ فِي الْبَادِيَةِ فِي غَيْرِ مَرْعَى الْبَلَدِ لَا يُمْتَنَعُونَ وَلَا يُرَاحَمُونَ بِفَتْحِ الْحَاءِ عَلَى الْمَرْعَى وَالْمَرَافِقِ إِنْ ضَاقَتْ فَإِنْ اسْتَأْذَنُوا الْإِمَامَ اسْتَطَاعَ الْبَادِيَةُ وَلَمْ يَضُرُّ نَزُولُهُمْ بَابِنِ السَّبِيلِ رَاعَى الْأَصْلَحَ فِي ذَلِكَ وَإِذَا نَزَلُوا بِغَيْرِ إِذْنٍ وَهُمْ غَيْرُ مُضِرِّينَ بِالسَّابِلَةِ لَمْ يَمْنَعُهُمْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا إِنْ ظَهَرَ فِي مَنَعِهِمْ مَضْلَعَةٌ فَلَهُ ذَلِكَ. اهـ. • فَوُدَّ: (مَا اعْتِيدَ الْخ) وَقَعَ السُّؤَالُ هَلْ يَجُوزُ لَنَا تَمَكِينُ الذَّمِّ مِنْ التَّحْلِي وَالْإِغْتِسَالِ فِي فُسْقِيَةِ الْمَسَاجِدِ إِذَا كَانَتْ خَارِجَةً عَنِ الْمَسْجِدِ أَوْ يَمْتَنِعُ؟ وَالْجَوَابُ يَجُوزُ أَخْذًا مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ الْمُطَّرَدَةَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ الْخ فَإِنْ مَثَلَ هَذَا جَارٍ بَيْنَ النَّاسِ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ فَيَحْتَمَلُ عَلَى أَنَّهُ كَانَ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَعِلْمِهِ، وَلَمْ يَشْرُطْ فِي وَقْفِهِ مَا يُخَالِفُهُ. اهـ. ع ش. أَقُولُ فِي الْأَخِذِ الْمَذْكُورِ وَقَفَةً، بَلْ قَدْ يَنَافِي قَوْلُهُ فَيَحْتَمَلُ الْخ مَا يَأْتِي أَيْنَا فِي مَسْأَلَةِ الْبَطَالَةِ. • فَوُدَّ: (مَا اعْتِيدَ فِيهَا الْخ) وَهَلْ لِلْغَيْرِ ذَلِكَ وَإِنْ مَنَعَهُ أَهْلُهَا وَهَلْ لَهُمُ الْمَنَعُ وَإِنْ لَمْ يَخْصُلْ ضَرْزُ يَحْرُرُ شَوْبَرِي وَالَّذِي يُؤْخَذُ مِنْ ع ش عَلَى مَا أَنَّهُ إِنْ لَمْ يَشْرُطْ الْوَاقِفُ الْأَخْتِصَاصَ جَازَ دُخُولُ غَيْرِهِمْ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ وَإِنْ شَرَطَهُ لَمْ يَجْزُ بِغَيْرِ إِذْنِهِمْ فَإِنْ صَرَخَ بِمَنَعِ دُخُولِ غَيْرِهِمْ لَمْ يَطْرُقْ خِلَافٌ قَطْعًا أَيْ لَا يَجُوزُ وَلَوْ بِإِذْنِهِمْ. اهـ. بَحْثِي فِي قَوْلِهِ: إِنْ لَمْ يَشْرُطْ الْوَاقِفُ الْخ أَيِ وَلَمْ تَطْرُدِ الْعَادَةُ فِي زَمَنِهِ بِالْمَنَعِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِ أَخْذًا وَمِمَّا مَرَّ فِي الشَّرْحِ كَالْتِهَابَةِ. • فَوُدَّ: (اسْتِحْقَاقَ مَعْلُومِهَا) أَيِ مَعْلُومِ أَيَّامِ الْبَطَالَةِ اهـ. ع ش. • فَوُدَّ: (أَمَّا خُرُوجُهَا) إِلَى الْمَتْنِ فِي

عُذِرَ فَيُطْلَبُ بِهِ حَقُّهُ كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُرْفًا وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ مَحَلُّهُ حَتَّى يَحْضُرَ.

(فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة

(المعدين) هو حقيقة البقعة التي أودعها الله تعالى جوهرًا ظاهرًا وباطنًا سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِغَدُونِ
أَيِّ إِقَامَةٍ مَا أَثْبَتَهُ اللَّهُ فِيهَا، وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا (الظاهر وهو ما يخرج) جوهره (بلا علاج) فِي بُرُوزِهِ
وَأَمَّا الْعِلَاجُ فِي تَحْصِيلِهِ (كيفية) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ فَتَحُّهُ دُفْنٍ مَعْرُوفٍ (وَيَكْثَرُ بِت) بِكَسْرِ أَوَّلِهِ
أَصْلُهُ غَيْثٌ تَجْرِي فَإِذَا جَمَدَ مَاؤُهَا صَارَ كَثِيرًا وَأَعَزَّهُ الْأَحْمَرُ وَيُقَالُ إِنَّهُ مِنَ الْجَوْهَرِ وَلِهَذَا
يُضَيءُ فِي مَعْدِنِهِ (وَقَارٍ) أَيْ زَيْتٍ (وَمَوْفِيَاءَ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَبِالْمَدِّ وَحُكْمِي الْقَصْرِ: شَيْءٌ يُلْقِيهِ الْمَاءُ
فِي بَعْضِ الشَّوَاجِلِ فَيَجْمَدُ وَيَصِيرُ كَالْقَارِ وَقِيلَ جِجَارَةٌ سَوْدٌ بِالْيَمَنِ وَيُؤْخَذُ مِنْ عِظَامِ مَوْتَى
الْكَفَّارِ شَيْءٌ يُسَمَّى بِذَلِكَ وَهُوَ نَجَسٌ (وِيرَامُ)

المُعْنَى كَمَا مَرَّ. قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُرْفًا) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ مَسَكَنًا أَزْعَجَ مِنْهُ سَمٌ
عَلَى خَجٍّ أَيْ عَلَى خِلَافِ غَرَضِ الْوَاقِفِ مِنْ إِعْدَادِهِ لِلطَّلَبَةِ الْمُشْتَفِلِينَ بِالْعِلْمِ لِيَسْتَعِينُوا بِسُكْنَاهُ عَلَى
حُضُورِ الدَّرْسِ وَنَحْوِهِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَلِغَيْرِهِ الْجُلُوسُ الْخ) أَيْ وَلَوْ خَرَجَ لِعُذْرِ وَلَمْ تَطُلْ غَيْبَتُهُ
كَمَا مَرَّ عَنْ الْمُعْنَى.

فصل: في بيان حكم الأعيان المشتركة

قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ حُكْمِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ ضَاقَ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ (أَيِّ وَهِيَ الْأَشْجَارُ) إِلَى (وَصَيِدِ
الْبَحْرِ). وَقَوْلُهُ: (لَكِنْ أَشَارَ) إِلَى (فَالأَوَّلُ مَحْمَلُهُ). قَوْلُهُ: (فِي بَيَانِ حُكْمِ الْخ) أَيْ وَمَا يَتَّبِعُ ذَلِكَ تَقْسِيمُهُ
مَاءِ الْقَنَاءِ الْمُشْتَرَكَةِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (الْأَعْيَانِ الْمُشْتَرَكَةِ) أَيْ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْأَرْضِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.
قَوْلُهُ: (أَوْدَعَهَا) أَيْ أَوْدَعَ فِيهَا عَلَى الْحَذَفِ وَالْإِصَالِ. قَوْلُهُ: (وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا) أَيْ فَيَكُونُ مَجَازًا.
اه. ع. ش. أَيْ مُرْسَلًا مِنْ إِبْطَاقِ اسْمِ الْمَحَلِّ عَلَى الْحَالِ وَقَالَ الْمُعْنَى: وَقَدْ مَرَّ فِي زَكَاةِ الْمُعْدِنِ أَنَّهُ
يُطْلَقُ عَلَى الْمُخْرَجِ وَهُوَ الْمُرَادُ هُنَا وَعَلَى الْبُقْعَةِ وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا تَسْأَلُ فِي عِبَارَةِ الْمُصَنِّفِ كَمَا
قِيلَ. اه. قَوْلُهُ: (جَوْهَرًا) تَقْدِيرُهُ لَا يَنَاسِبُ قَوْلُهُ وَالْمُرَادُ مَا فِيهَا. قَوْلُهُ: (وَأَمَّا الْعِلَاجُ فِي تَحْصِيلِهِ) أَيْ
وَأَمَّا الْمَحَلُّ وَالسَّقْفُ فِي تَحْصِيلِهِ قَدْ يَسْهَلُ وَقَدْ لَا يَسْهَلُ. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ) إِلَى قَوْلِهِ
وَالْحَقُّ بِهِ فِي الْمُعْنَى. قَوْلُهُ: (بِكَسْرِ أَوَّلِهِ وَيَجُوزُ فَتَحُّهُ) أَيْ وَإِسْكَانِ الْفَاءِ فِيهِمَا. اه. مُعْنَى.
قَوْلُهُ: (فَإِذَا جَمَدَ) مِنْ بَابِ نَصَرَ وَدَخَلَ اه. مُخْتَارٌ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَيُقَالُ إِنَّهُ) أَيْ الْأَحْمَرُ.
قَوْلُهُ: (يُضَيءُ فِي مَعْدِنِهِ) فَإِذَا فَازَتْهُ زَالِ ضَوْؤُهُ. اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (أَيِّ زَيْتٍ) وَيُقَالُ فِيهِ قَبْرٌ. اه.
مُعْنَى. قَوْلُهُ: (جِجَارَةٌ سَوْدٌ الْخ) خَفِيفَةٌ فِيهَا تَجْوِيفٌ اه. مُعْنَى. قَوْلُهُ: (يُسَمَّى بِذَلِكَ) أَيْ وَلَيْسَ مُرَادًا
هَنَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْمَعَادِنِ الَّتِي تَخْرُجُ مِنَ الْأَرْضِ. اه. ع. ش. قَوْلُهُ: (وَهُوَ نَجَسٌ) أَيْ

قَوْلُهُ: (كَمَا لَوْ كَانَ لِعُذْرِ وَطَأَتْ غَيْبَتُهُ عُرْفًا) قَالَ فِي الْكَثَرِ وَلَوْ اتَّخَذَهُ مَسَكَنًا أَزْعَجَ مِنْهُ.

(فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة

بكسرٍ أوَّلُه حَجَرٌ يُعْمَلُ مِنْهُ قُدُورُ الطَّبِيخِ (وَأَحْجَارٌ رَحَا) وَجِصٌّ وَنُورَةٌ وَمَدَرٌ وَنَحْوُ يَاقُوتٍ وَكُحْلٍ وَمِلْحٍ مَائِيٍّ وَجَبَلِيٍّ لَمْ يُحَوِّجْ إِلَى حَفْرِ وَتَقَبٍ وَالْحَقُّ بِهِ قِطْعَةٌ نَحْوُ ذَهَبٍ أَظْهَرُهَا الشَّيْءُ مِنْ مَعْدِنٍ (لَا يُنْفَكُّ) بَقْعَةٌ وَتَيْلًا (بِالْإِحْيَاءِ) لِمَنْ عَلِمَهُ قَبْلَ إِحْيَائِهِ (وَلَا يَبْتَثُّ فِيهِ اخْتِصَاصٌ بِتَحْجِيرٍ وَلَا إِقْطَاعٍ) بِالرَّفْعِ مِنْ سُلْطَانٍ بَلْ هُوَ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ وَغَيْرِهِمْ كَالْمَاءِ وَالْكَلَا لِمَا صَحَّ أَنَّهُ بِقَوْلِهِ «أَقْطَعُ رَجُلًا مِلْحَ مَارِبَ أَيْ مَدِينَةَ قُرْبُ صَنْعَاءَ كَانَتْ بِهَا بَلْقَيْسُ فَقَالَ رَجُلٌ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهُ كَالْمَاءِ الْعِدُّ أَيْ بِكَسْرِ أَوَّلِهِ لَا انْقِطَاعَ لِمَنْبِيعِهِ قَالَ: فَلَا إِذْنَهُ» وَلِلْإِجْمَاعِ عَلَى مَنْعِ إِقْطَاعِ مَشَارِعِ الْمَاءِ وَهَذَا مِثْلُهَا بِجَمِيعِ الْحَاجَةِ الْعَامَّةِ وَأَخَذَهَا بِغَيْرِ عَمَلٍ وَبِمَنْبِيعٍ أَيْضًا إِقْطَاعُ وَتَحْجِيرُ أَرْضٍ لِأَخِذِ نَحْوِ حَطْبِهَا أَوْ صَيْدِهَا وَبِرَكَّةٍ لِأَخِذِ سَمَكِهَا وَفِي الْأَثَرِ وَمِنَ الْمُشْتَرَكِ بَيْنَ النَّاسِ

مُتَنَبِّسٍ. اهـ. نِهَابَةٌ. ة. فُودُ: (لَمْ يُحَوِّجْ إِلَى) أَيْ الْمِلْحُ وَسَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ. ة. فُودُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَيْ الْمَعْدِنِ الظَّاهِرِ شَرْكَ وَكَرْدِيٍّ.

ة. فُودُ (سُي: (لَا يُنْفَكُّ بِالْإِحْيَاءِ) خَبَرُ قَوْلِهِ الْمَعْدِنُ. ة. فُودُ: (وَلَا يَبْتَثُّ فِيهِ اخْتِصَاصٌ إِلَى) مَغْلُوفٌ عَلَى هَذَا الْخَبَرِ. اهـ. مُغْنِي. ة. فُودُ: (لِمَنْ عَلِمَهُ إِلَى) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنْ ضَاقَ إِلَى. ة. فُودُ: (بِالرَّفْعِ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِلْإِجْمَاعِ فِي الْمُغْنِي لِأَقُولَهُ أَيْ فَقَالَ وَقَوْلُهُ: أَيْ إِلَى قَالَ.

ة. فُودُ: (بِالرَّفْعِ) أَيْ عَطَفًا عَلَى اخْتِصَاصِ. ة. فُودُ: (مَارِبَ) كَمَنْزِلِ. ة. فُودُ: (أَيْ مَدِينَةَ) الْأَوَّلَى وَهِيَ مَدِينَةُ. ة. فُودُ: (أَيْ) الْأَوَّلَى تَأْخِيرُهُ عَنْ قَوْلِهِ أَوَّلِهِ. ة. فُودُ: (قَالَ فَلَا إِذْنُ) وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ وَكَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي الْإِقْطَاعِ بَيْنَ إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ وَإِقْطَاعِ الْإِزْفَاقِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قِيْدَ الرَّزْكَشِيُّ الْمَنْعَ بِالْأَوَّلِ مُغْنِي وَنِهَابَةٌ وَفِي سَمْعٍ عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ مَا يُوَافِقُهُ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ قَبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَمَنْ أَحْبَبَ مَوَاتًا مَا يُفِيدُهُ. ة. فُودُ: (وَأَخَذَهَا إِلَى) عَطَفَ عَلَى الْحَاجَةِ. ة. فُودُ: (وَيَنْتَبِغُ أَيْضًا) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي الْأَثَرِ فِي الْمُغْنِي. ة. فُودُ: (وَيَنْتَبِغُ أَيْضًا إِقْطَاعُ وَتَحْجِيرُ أَرْضٍ لِأَخِذِ نَحْوِ حَطْبِهَا إِلَى) مَعَ الْجَمْعِ الْآتِي فِي الشَّرْحِ مُخَصَّصٌ لِمَا تَقَدَّمَ مِنْ جَوَازِ إِقْطَاعِ الْمَوَاتِ وَلَوْ تَمْلِيكًا فَيَكُونُ مَحَلَّهُ فِي مَوَاتٍ لَمْ يَشْتَمِلْ عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْأَغْيَانِ الَّتِي تَعْمُ الْحَاجَةُ إِلَيْهَا كَالْحَطَبِ وَالْكَلَا وَالصَّيْدِ أَوْ اشْتَمَلَ عَلَيْهَا وَلَكِنْ قَصَدَ بِالْإِقْطَاعِ الْأَرْضَ وَدَخَلَ مَا ذُكِرَ تَبَعًا وَعَلَيْهِ فَوَاضِحٌ أَنَّ الْإِقْطَاعَ إِنَّمَا يَجُوزُ بِالْمُضْلَحَةِ فَحَيْثُ كَانَ الْإِقْطَاعُ الْمَذْكُورُ مُضِرًّا بِغَيْرِهِ مِمَّا يَتَرُوبُّ إِلَى الْمَوَاتِ الْمَذْكُورِ مِنْ بَادِيَةٍ أَوْ حَاضِرَةٍ فَيَنْبَغِي مَنْعُهُ. اهـ. سَيَذْكُرُ.

ة. فُودُ: (نَحْوِ حَطْبِهَا إِلَى) أَيْ كَتَحْجِيرِهَا وَتُرَابِهَا وَخَشِيشِهَا وَصَبْغٍ وَثَمَارِ أَشْجَارِهَا. ة. فُودُ: (وَبِرَكَّةٍ) بِكَسْرِ الْبَاءِ وَضَمِّهَا. اهـ. ع. ش.

ة. فُودُ فِي (سُي: (وَلَا إِقْطَاعُ) قَالَ الرَّزْكَشِيُّ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا فِي إِقْطَاعِ التَّمْلِيكِ، أَنَا إِقْطَاعُ الْإِزْفَاقِ فَيَجُوزُ لِأَنَّهُ يَنْتَبِغُ بِهِ وَلَا يَصِفِقُ عَلَى غَيْرِهِ وَمَا قَالَ فِيهِ نَظَرٌ كَذَا فِي شَرْحِ م وَفِي شَرْحِ م ر بَعْدَ قَوْلِ الْمُتَنَبِّسِ وَلَا إِقْطَاعُ مَا نَصَّهُ لَا تَمْلِيكًا وَلَا إِزْفَاقًا. اهـ. ة. فُودُ: (فَقَالَ رَجُلٌ إِلَى قَوْلِهِ فَلَا إِذْنُ) قَضِيَةُ الْخَبَرِ جَوَازُ إِقْطَاعِ غَيْرِ الْعَدْلِ فَهَلْ الْحُكْمُ عِنْدَهُمْ كَذَلِكَ وَلَعَلَّ الْجَوَابَ حَمَلُ مَا اقْتَضَاهُ الْخَبَرُ عَلَى نَحْوِ مَا يَأْتِي فِي

المُشْتَرِك على الإمام إقطاعه الأيكة وإمارها أي وهي الأشجار النابتة في الأراضي التي لا مالك لها وصيّد البر والبحر وجواهره قال غيره ومنه ما يُلقبه البحر من العنبر فهو لأخذه لا حق لولي الأمر فيه خلاف ما يترجمه جهلة الولاة. اهـ. ويأتي في اللقطة تفصيل في العنبر ويُنافي ما ذكره في الأيكة وإمارها ما في التنبيه من أن من أحيا مواتا ملك ما فيه من النخل وإن كثر لكن أشار بعضهم إلى الجمع بقوله ما فيه مقرّ وجزى عليه الأصحاب وعُلموه بأنه تابع وفارق الممدين الظاهر بأنه مُشْتَرَك بين الناس كالمناهل والكلاّ والحطب. والإجماع مُتَقَدِّد على منع إقطاع مشاريع الماء فكذا الممدين الظاهر بجامع الحاجة العائمة وأخذها بغير عمل. اهـ. فالأول محتمل ما إذا قصد الأيكة لا محلها والثاني محتمل ما إذا قصد إحياء الأرض المُشْتَمِلَة على ذلك فقلّم أن من ملك أرضاً بالإحياء ملك ما فيها حتى الكلاّ وإطلاقهما أنه لا يملك ينبغي حمله على ما ليس في مملوك وعلى عدم ملكه هو أحق به، أمّا إذا لم يعلم به إلا بعد الإحياء فيملكه بقعةً ونيلًا إجماعًا على ما حكاه الإمام وأما ما فيه علاج كأن كان بقرب الساحل بقعةً لو حُفِرَتْ وسقّى الماء إليها ظهر المِلْح فيُغْلَق بالإحياء وللإمام إقطاعها.

هـ فود: (أي وهي) أي الأيكة ولا حاجة إلى الجمع بينهما. هـ فود: (وصيّد البر الخ) عُطِفَ على الأيكة. هـ فود: (وجواهره) أي البحر. هـ فود: (ومنه) أي من المُشْتَرَك المذكور. هـ فود: (ما ذكره) أي الأنوار. هـ فود: (لكن أشار الخ) عبارة النهاية ويُمكن الجمع بحمل الأول على قصد الأيكة دون محلها والثاني على قصد إحياء الأرض المُشْتَمِلَة على ذلك فيدخل تبعًا. اهـ. هـ فود: (ما فيه) أي الشيء مقرّر أي في المذهب. هـ فود: (فالأول) أي ما في الأنوار وقوله: (والثاني) أي ما في الشيء. هـ فود: (فقلّم) أي من هذا الجمع. هـ فود: (وإطلاقهما) أي الشئخين (أنه لا يملك) أي الكلاّ. هـ فود: (وعلى عدم ملكه) أي نحو الكلاّ بالإحياء والإقطاع أضله. هـ فود: (وهو أحق به) قضيته أنه يَأْتَمُ أَخْذُهُ بلا إذن وفيه وقعة. هـ فود: (أما إذا لم يُغْلَم الخ) مُخْتَرَزُ قوله السابق لِمَنْ عَلِمَهُ قَبْلَ إحيائه. هـ فود: (على ما حكاه الإمام) التبرّي إنما هو بالنسبة لإحكاية الإجماع خاصة وإلا فالحكم مُسَلَّم كما يُغْلَم مما يأتي. اهـ. رَشِيدِي. هـ فود: (وأما ما فيه) إلى قوله ويتطلّ حقه في المُغْنِي. هـ فود: (وأما ما فيه علاج الخ) عبارة المُغْنِي وأما البقاع التي تُحْفَرُ بِقُرْبِ السَّاحِلِ ويُساق إليها الماء فيَتَقَدَّدُ فيها مِلْحًا فيَجُوزُ إحياءها وإقطاعها. اهـ. هـ فود: (كأن كان بقرب الساحل الخ) لَمَلَهُ أَذْخَلَ بالكاف ما إذا كان المِلْحُ الجبليّ في باطن الأرض فاحتاج إخراجها إلى حفر الأرض وكسر المِلْحِ بنحو المطرقة فليُرَاجَع. هـ فود: (فيملك بالإحياء) أي ولو مع العلم بها وليس الباطن كذلك. اهـ. ع ش. هـ فود: (وللإمام إقطاعها) والأقرب لِلزَّفَاقِ والتَمْلِكِ؛ لأنّها تُمْلِكُ بالإحياء. اهـ. ع ش.

قوله كأن كان بقرب الساحل بقعةً الخ.

هـ فود: (فيملكه بقعةً ونيلًا) كذا م ر.

(فَإِنْ ضَاقَ نَيْلُهُ) أَيِ الْحَاصِلِ مِنْهُ عَنِ اثْنَيْنِ تَسَابَقًا إِلَيْهِ وَمِثْلُهُ فِي هَذَا الْبَاطِنِ الْآتِي (قُدِّمَ السَّابِقُ) مِنْهُمَا إِلَيْهِ لِسَبْقِهِ وَأِنَّمَا يُقَدَّرُ (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) غُرْفًا فَيَأْخُذُ مَا تَقْتَضِيهِ عَادَةُ أَمْثَالِهِ وَيَبْطُلُ حَقُّهُ بَانْصِرَافِهِ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْ شَيْئًا (فَإِنْ طَلَبَ زِيَادَةً) عَلَى حَاجَتِهِ (فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ) لِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَى الْمَعَادِنِ وَبِهِ فَارَقَ مَا مَرَّ فِي نَحْوِ مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ، وَمَحَلُّ الْخِلَافِ إِنْ لَمْ يَصُرْ الْغَيْرُ وَالْأَزْعَاجُ جَزْمًا (فَلَوْ جَاءَ) إِلَيْهِ (مَعًا) أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ (أَفْرِغْ) بَيْنَهُمَا وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا (فَبِالْأَصَحِّ) إِذْ لَا مُرَجِّحَ وَإِنْ وَسِعَهُمَا اجْتَمَعَا، وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَأْخُذَ أَكْثَرَ مِنَ الْآخَرِ إِلَّا بِرِضَاهُ كَذَا فِي الْجَوَاهِرِ وَحُمِلَ عَلَى أَخْذِ الْأَكْثَرِ مِنَ الْبَقْعَةِ لَا النَّيْلِ فَلَهُ أَخْذُ الْأَكْثَرِ مِنْهُ.

(وَالْمَعْدِنُ الْبَاطِنُ وَهُوَ مَا لَا يَخْرُجُ إِلَّا بِعِلَاجٍ كَذَهَبٍ وَفُضَّةٍ وَحَدِيدٍ وَنَحَاسٍ) وَفَيُرْوَجُ وَيَقُوتُ ..

• فَوَدَّ: (أَيِ الْحَاصِلِ) إِلَى قَوْلِهِ فَيَمْلِكُكَ دُونَ بَقْعَتِهِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَمِنْ ثَمَّ إِلَى وَخَرَجَ وَقَوْلُهُ: بِخِلَافِ الرِّكَازِ. • فَوَيْلُ (سَبْقِي): (قُدِّمَ السَّابِقُ) أَيِ وَلَوْ ذِمَّتًا وَنُقِلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مَا يُوَافِقُهُ. اه. ع. ش.

• فَوَيْلُ (سَبْقِي): (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) هَلِ الْمُرَادُ حَاجَةُ يَوْمِهِ أَوْ أَسْبُوعِهِ أَوْ شَهْرِهِ أَوْ سَنَتِهِ أَوْ غَيْرِهِ الْغَالِبُ أَوْ عَادَةُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ بِاِغْتِيَابِ عَادَةِ النَّاسِ وَلَوْ لِلتَّجَارَةِ. اه. ع. ش. وَأَقُولُ يُصَرِّحُ بِهَذَا قَوْلُ الْمُغْنِيِّ وَيَرْجِعُ فِيهَا إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ عَادَةُ أَمْثَالِهِ كَمَا قَالَ الْإِمَامُ وَأَقْرَاهُ وَقِيلَ إِنْ أَخَذَ يُفَرِّضُ دَفْعَ فَقْرٍ أَوْ مَسْكَنَةٍ مُمْكِنٍ مِنْ أَخْذِ كِفَايَةِ سَنَةٍ أَوْ الْمُغْنِي الْغَالِبِ عَلَى الْخِلَافِ الْآتِي فِي قِسْمِ الصَّدَقَاتِ. اه.

• فَوَيْلُ (سَبْقِي): (فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ) إِنْ زُوِّجَ عَلَى الزِّيَادَةِ؛ لِأَنَّهُ عُكُوفُهُ عَلَيْهِ كَالْتَحَجُّرِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ: فَالْأَصَحُّ إِزْعَاجُهُ أَيِ وَعَلَيْهِ قَلَوُ أَخْذَ شَيْئًا قَبْلَ الْإِزْعَاجِ هَلِ يَمْلِكُكَ أَمْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ حِينَ أَخَذَهُ كَانَ مُبَاحًا وَقَوْلُهُ: م ر إِنْ زُوِّجَ أَيِ فَإِنْ لَمْ يُزَاحَمْ لَمْ يُتَعَرَّضْ لَهُ لَكِنْ مُقْتَضَى التَّحْلِيلِ بَأَنَّهُ عُكُوفُهُ عَلَيْهِ كَالْتَحَجُّرِ يُقْتَضَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ فَإِنَّهُ مَا دَامَ مُقِيمًا عَلَيْهِ يُهَابُ فَلَا يَاقُوتَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ وَإِنْ احتَاجَ. اه. • فَوَدَّ: (وَبِهِ فَارَقَ) أَيِ بِالتَّحْلِيلِ. • فَوَدَّ: (فَلَوْ جَاءَ إِلَيْهِ مَعًا إلخ) أَيِ وَلَمْ يَكُنْ الْحَاصِلُ مِنْهُ لِحَاجَتِهِمَا أَوْ تَنَازَعًا فِي الْإِبْتِدَاءِ نِهَآيَةً وَمُغْنِي.

• فَوَيْلُ (سَبْقِي): (أَفْرِغْ) أَيِ وَجُوبًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا غَنِيًّا) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالنِّهَايَةِ ظَاهِرٌ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَأْخُذَ أَحَدُهُمَا لِلتَّجَارَةِ وَالْآخَرُ لِلْحَاجَةِ وَهُوَ الْمَشْهُورُ وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا وَالْآخَرُ ذِمِّيًّا قُدِّمَ الْمُسْلِمُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ تَطْلِيًّا مَا مَرَّ فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ. اه. وَقَوْلُهُمَا وَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا إلخ ذَكَرَ سَمِ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مِثْلَهُ وَيُقِيدُهُ أَيْضًا وَقَوْلُ الشَّارِحِ إِذْ لِأَمْرِ حَجِّ قَالَ ع ش قَوْلُهُ: م ر قُدِّمَ الْمُسْلِمُ أَيِ وَإِنْ اسْتَدَّتْ حَاجَةُ الذِّمِّيِّ؛ لِأَنَّهُ اِزْتِفَاقُهُ إِنَّمَا هُوَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَنَا. اه. • فَوَيْلُ (سَبْقِي): (مَا لَا يَخْرُجُ) أَيِ لَا يَظْهَرُ جَوْهَرُهُ. اه. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَيَاقُوتَ) وَتَقَدَّمَ ذَكَرُ

• فَوَدَّ فِي (سَبْقِي): (بِقَدْرِ حَاجَتِهِ) هَلِ الْمُرَادُ حَاجَةُ يَوْمِهِ أَوْ أَسْبُوعِهِ أَوْ شَهْرِهِ أَوْ سَنَتِهِ أَوْ غَيْرِهِ الْغَالِبُ أَوْ عَادَةُ النَّاسِ مِنْ ذَلِكَ؟ • فَوَدَّ فِي (سَبْقِي): (فَلَوْ جَاءَ مَعًا أَفْرِغْ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَلَوُ كَانَ أَحَدُهُمَا مُسْلِمًا فَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّهُ كَتَبْتُهُ فِيمَا مَرَّ فِي مَقَاعِدِ الْأَسْوَاقِ. اه. • فَوَدَّ: (وَيَاقُوتَ) وَتَقَدَّمَ ذَكَرُ

كما قاله (وسائر الجواهر المبتونة في الأرض لا يُملك) محلّه (بالحفر والمعل) مُطلقاً ولا بالإحياء في موات على ما يأتي (في الأظهر) كالظواهر وفارق الموات بأن إحياءها مُتوقّفت على العمار وهي مُناسبة لها وإحياءه مُتوقّفت على تخريبه بالحفر وهو غير مُناسب له ومن ثم لو استدلّ بالإحياء لم يملك مُطلقاً كما عليه السلف والخلف وخرج بمحلّه نيّله فُيملك بغير إذن الإمام بالأخذ قطعاً لا قبل الأخذ على المُعتمد وأفهم شكوكه عن الإقطاع هنا جوازُه وهو الأظهر للاتباع لكن إقطاع إرفاق لا تملك نعم لا يثبت فيه اختصاص بتخجير الظاهر. (ومن أحياء مواتاً فظهر فيه معيّن باطن ملكه) بقعةً ونيّلاً؛ لأنه من أجزاء الأرض التي ملكها

الياقوت في أمثلة الظاهر اللهم إلا أن يكون التقدير ثم وأخبار ياقوت فليحرز. اه. سم وقوله: وتقدّم ذكرُ الياقوت إلخ أي في بعض نسخ الشارح بعد قوله ومذّر. ه. فود: (كما قاله) عبارةً النهائيةً وعدّ في التبيين الياقوت من المعادن الظاهرة وجرى عليه التمييز والمجزوم به في الرّوضة وأصلها أنه من الباطنة. اه. قال ع ش حمل سم على حجّ القول بأنّه من الظاهر على أن المراد أخباره والقول بأنّه من الباطن على نفس الياقوت فليراجع. اه. أقول الذي يُخبر به العدد المتواتر من أهل بلد معديّ الياقوت أنّه بحفر معديّه يخرج بنفسه وليس له حجر هو كامن في ضلّيه. ه. فود: (وسائر الجواهر إلخ) كالرصاص والعقيق نهايةً ومُغني.

ه. فود: (والمعل) هو أعم من الحفر. اه. ع ش. ه. فود: (مطلقاً) أي بقعاً ونيّلاً. اه. كزدي وهذا يُنافي قول الشارح والنّهية والمُغني محلّه وقولهم الآتي وخرج بمحلّه نيّله إلخ فمعنى الإطلاق هنا أخذاً من عبارة المُغني والنّهية الآية أنّها سواء قصّد به الملك أم لا. ه. فود: (ولا بالإحياء) إحياء المعادن أن يُخفّر حتى يظهر التبلّ. اه. كزدي. ه. فود: (على ما يأتي) أي في قوله لو استقلّ بالإحياء إلخ. اه. كزدي ويجوز أن المراد في قوله وخرج بمحلّه إلخ كما هو المُتعيّن في عبارة النّهية.

ه. فود: (وفارق الموات إلخ) عبارةً النّهية والمُغني والثاني يملك بذلك إذا قصّد التملك كالموات وفرق الأول بأن الموات يملك بالعمارة وحفر المعدين تخريب. اه. ه. فود: (بأن إحياءها) أي الموات والثاني بتأويل الأرض وكذا ضمير قوله لها الآتي. ه. فود: (وإحياءه) أي المعدين. ه. فود: (لو استقلّ بالإحياء) أي بإحياء محلّ المعادن دون انقسام شيء من أطرافه. ه. فود: (مطلقاً) أي بقعةً ونيّلاً أي قبل أخذه بقرينة ما بعده. ه. فود: (وأفهم) إلى قوله ومع ملكه في المُغني. ه. فود: (هنا) أي في المعدين الباطن. ه. فود: (للإتياع) أي؛ لانه ﷺ أقطع بلال بن الحارث المعادين القلبيّة. زواه أبو داود وهي بفتح القاف والباء الموحدة قرية بين مكة والمدينة يقال لها الفرع بضم الفاء وإسكان الزاء. اه. مُغني. ه. فود: (وَنِيّلاً) فيه مع قوله الآتي ومع ملكه إلخ شيء. اه. سم.

الياقوت في أمثلة الظاهر اللهم إلا أن يكون التقدير ثم وأخبار ياقوت فليحرز. ه. فود: (وخرج بمحلّه إلخ) كذا شرح م ر. ه. فود: (وَنِيّلاً) فيه مع ومع إلخ شيء.

بالإحياء بخلاف الرُّكازِ ومع ملكه للبُقعة لا يملك ما فيها قبل أخذه على ما قاله الجوزي وقضية كلام السبكي تضعيفه وهو الأوجه وخرج بقوله فظَهَرَ المُشِيرُ بأنه لم يعلمه حال الإحياء ما لو عَلِمَتْه وَبَنَى عليه دارًا مثلاً فيملكه دون بُقَعته؛ لأنَّ المَعْدِنَ لا يَتَّخِذُ دارًا ولا مَزْرَعَةً فالقصد فاسدٌ ومع ملكه له لا يجوز له بيعه؛ لأنَّ مقصوده النيل وهو مجهولٌ وبما قُرِرت في المَعْدِنَيْنِ وَبُقَعَتَيْهِمَا مَنْ ملكه للنَّيْلِ عند العلم في الباطنِ وللْبُقعة عند الجهل فيهما على

• قوله: (بخلاف الرُّكازِ) خلافًا لِلنَّهْيَةِ عبارةٌ سمَّ قوله: بخلاف الرُّكازِ يُتَأَمَّلُ هذا فإنهم قالوا في زكاة الرُّكازِ أنه لو وُجِدَ يملك شخصٌ فهو لذلك الشخص إن ادَّعاه وإلا فليَمَنْ مَلَكٌ منه وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى المُخَيِّ فيكون له وإن لم يدَّعه؛ لآته بالإحياء مَلَكٌ ما في الأرض وبالبيع لم يَزَلْ يملكه منه فإنه مَذْفُونٌ مَنقُولٌ. اهـ. سم. • قوله: (وهو الأوجه) وفاقًا لِلنَّهْيَةِ والمُغْنِي. • قوله: (فَيَمْلِكُهُ دون بُقَعَتِهِ) وأرجح الطَّريقَيْنِ أنه لا يملك شَيْئًا مِنَ البُقعة والتَّيْلِ خلافًا لِلْكِفَايَةِ مُحَلَّى ونهيةٌ ومُغْنِي. وسم. • قوله: (فالقصد فاسدٌ) لِتَأْدِيَتِهِ إلى جُزْأَيْنِ غَيْرِهِ مِنَ الاتِّصَاعِ. اهـ. ع. ش. • قوله: (ومع ملكه إلخ) أي في صُورَتِي الجَهِلِ والعِلْمِ على مُخْتَارِ الشَّارِحِ وفي صورة الجَهِلِ قَطَطَ على مُخْتَارِ غَيْرِهِ فهو حَيْثُ رَاجِعٌ إلى مَنْطِقِ الْمَنْ كَمَا هو صَرِيحُ صَنِيعِ الْمُغْنِي حَيْثُ ذَكَرَهُ عَقِبَهُ. • قوله: (لا يجوز له بيعه إلخ) قَلَّو قال ما لِكُهُ لِشَخْصٍ ما اسْتَخْرَجَتْهُ مِنْهُ فهو لِي فَقَمَلْ فلا أَجْرَ له أو قال له فهو يَتَنَا فَلَهُ أَجْرُهُ النَّصِيفُ أو قال له كُلُّ لَكَ فَلَهُ أَجْرُهُ والحَاصِلُ مِمَّا اسْتَخْرَجَهُ فِي جَمِيعِ الصُّورِ لِلْمَالِكِ؛ لآته هِبَةٌ مَجْهُولٌ. اهـ. مُغْنِي. • قوله: (وبما قُرِرت في المَعْدِنَيْنِ وَبُقَعَتَيْهِمَا إلخ) عبارةٌ الْمُغْنِي وَالتَّهْيَةِ وَخَرَجَ بِالْبَاطِنِ الظَّاهِرُ فلا يَمْلِكُهُ بِالْإِحْيَاءِ إِنْ عَلِمَهُ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْهُ فَإنَّه يَمْلِكُهُ الْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْدِنَيْنِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ وَإِنْ أَفْهَمَتْ عبارةُ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الظَّاهِرَ لا يَمْلِكُ مُطْلَقًا، وَأَمَّا بُقَعَةُ الْمَعْدِنَيْنِ فلا يَمْلِكُهَا بِالْإِحْيَاءِ مَعَ عِلْمِهِ بِهِمَا لِفَسَادِ قَضِيهِ؛ لأنَّ الْمَعْدِنَ لا يَتَّخِذُ دارًا ولا مَزْرَعَةً ولا بُسْتَانًا أو نَحْوَهَا. (نَبِيَّةٌ): إِنَّمَا خَصَّ الْمُصَنِّفُ الْمَعْدِنَ بِالذِّكْرِ؛ لأنَّ الْكَلَامَ فِيهِ وَإِلَّا فَمَنْ مَلَكَ أرضًا بِالْإِحْيَاءِ مَلَكَ طَبَقَاتِهَا حَتَّى الْأَرْضَ السَّابِعَةَ اهـ. عبارةُ الْجَبْرِ مِمَّا مُعْتَمَدٌ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ الْمَعْدِنِ الْبَاطِنِ وَالظَّاهِرِ فِي حَالَةِ الْعِلْمِ وَالْجَهْلِ فَإِنْ عَلِمَهُمَا لَمْ يَمْلِكْهُمَا وَلَا بُقَعَتَهُمَا، وَإِنْ جَهِلَهُمَا مَلَكَهُمَا وَبُقَعَتَهُمَا زِيَادِيٌّ وَسُلْطَانٌ وَشَوْبَرِيٌّ. اهـ.

• قوله: (بخلاف الرُّكازِ) يُتَأَمَّلُ هذا فإنهم قالوا في زكاة الرُّكازِ أنه لو وُجِدَ يملك شخصٌ فهو لذلك الشخص إن ادَّعاه وإلا فليَمَنْ مَلَكٌ منه وهكذا إلى أن ينتهي الأمر إلى المُخَيِّ فيكون له وإن لم يدَّعه؛ لآته بالإحياء مَلَكٌ ما في الأرض وبالبيع لم يَزَلْ يملكه منه فإنه مَذْفُونٌ مَنقُولٌ. اهـ. • قوله: (وهو الأوجه) اعْتَمَدَهُ م. ر. • قوله: (فَيَمْلِكُهُ دون بُقَعَتِهِ) أَرْجَحُ الطَّريقَيْنِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ شَيْئًا خِلَافًا لِمَا فِي الْكِفَايَةِ. • قوله: (وبما قُرِرت في المَعْدِنَيْنِ وَبُقَعَتَيْهِمَا إلخ) عبارةٌ شَرَحَ م. ر. وَخَرَجَ بِالْبَاطِنِ الظَّاهِرُ فلا يَمْلِكُهُ بِالْإِحْيَاءِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ إِنْ عَلِمَ فَإِنْ لَمْ يَعْلَمْهُ مَلَكَهُ وَالْحَاصِلُ أَنَّ الْمَعْدِنَيْنِ حُكْمُهُمَا وَاحِدٌ وَبُقَعَتُهُمَا لَا تَمْلِكُ بِالْإِحْيَاءِ مَعَ عِلْمِهِ؛ لأنَّ الْمَعْدِنَ لا يَتَّخِذُ دارًا ولا مَزْرَعَةً ولا بُسْتَانًا انْتَهَتْ.

المُتَعَدِّ من اضطراب في ذلك يُعْلَمُ أَنَّ في تقييده بالباطن هنا فائدة لما بينهما من التخالف في النيل عند العلم فلا اعتراض عليه.
(والمياه المُباحة)

هـ قوله (سني): (والمياه المُباحة إلخ) عبارة الرُّوض وهي أي المياه قِسْمَانِ مُخْتَصَّةٌ وَغَيْرُهَا فَغَيْرُ الْمُخْتَصَّةِ كَالْأودية وَالْأَنْهَارِ فَالتَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ ثُمَّ قَالَ (فَرَعَ): وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلِكُلِّ مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُمَرَانِ فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ الْبِئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَلَاكِ. اهـ. وفيه أُمُورٌ مِنْهَا أَنَّهُ يُسْتَفَادُ جَوَازُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ بِنَاءِ السُّوَاقي بِحَاقَاتِ النَّيْلِ لِقَوْلِهِ لِكُلِّ مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا بِلْ وَبِحَاقَاتِ الْخَلِيجِ بَيْنَ عُمَرَانِ الْقَاهِرَةِ لِقَوْلِهِ وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إلخ وَنَهَى أَنَّهُ يَتَّبَعِي تَقْيِيدَ جَوَازِ الرَّحَى فِي الْمَوَاتِ بِأَنْ لَا يَضُرَّ الْمُتَمَتِّعُ بِالتَّهْرِ؛ لِأَنَّ حَرِيمَ التَّهْرِ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ جَوَازُ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرَّحَى فِي الْمَوَاتِ وَالْعُمَرَانِ بِإِمْتِنَاعِ إِخْيَاءِ حَرِيمِ التَّهْرِ وَبِنَاءِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ الْمَلِكُ بِالْإِخْيَاءِ، وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ بِحَرِيمِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الضَّرَرِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا جَوَازُ بِنَاءِ نَحْوِ بَيْتٍ فِي حَرِيمِهِ لِلِإِزْتِفَاقِ حَيْثُ لَا تَضُرُّ لِأَحَدٍ بِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي بِنَاءِ بَيْتٍ بِمَنْ لِيْلِكَ حَيْثُ لَا تَضُرُّ بِهِ. اهـ. سَمِ وَقَوْلُهُ: فَرَعَ وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ إلخ فِي الْمُعْنَى نَحْوُهُ وَقَوْلُهُ: فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ الْبِئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ أَيِ جَازٍ مُطْلَقًا إِنْ كَانَ الْعُمَرَانِ وَاسِعًا وَيُذِنُ الْإِمَامُ إِنْ

هـ قوله (سني): (والمياه المُباحة من الأودية إلخ) عبارة الرُّوض وهي أي المياه قِسْمَانِ مُخْتَصَّةٌ وَغَيْرُهَا فَغَيْرُ الْمُخْتَصَّةِ كَالْأودية وَالْأَنْهَارِ فَالتَّاسُ فِيهَا سَوَاءٌ ثُمَّ قَالَ (فَرَعَ): وَعِمَارَةُ هَذِهِ الْأَنْهَارِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَلِكُلِّ أَيٍ مِنَ التَّاسِ بِنَاءٌ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا إِنْ كَانَتْ فِي مَوَاتٍ أَوْ فِي مِلْكِهِ فَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعُمَرَانِ فَالْقَنْطَرَةُ كَحَفْرِ الْبِئْرِ لِلْمُسْلِمِينَ فِي الشَّارِعِ، وَالرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إِنْ لَمْ يَضُرَّ بِالْمَلَاكِ. اهـ. وفيه أُمُورٌ مِنْهَا أَنَّهُ يُسْتَفَادُ جَوَازُ مَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ مِنْ بِنَاءِ السُّوَاقي بِحَاقَاتِ النَّيْلِ لِقَوْلِهِ لِكُلِّ بِنَاءٍ قَنْطَرَةٌ وَرَحَى عَلَيْهَا بِلْ وَبِحَاقَاتِ الْخَلِيجِ بَيْنَ عُمَرَانِ الْقَاهِرَةِ لِقَوْلِهِ وَلِرَّحَى يَجُوزُ بِنَاؤُهَا إلخ وَمِنْهَا أَنَّهُ يَتَّبَعِي تَقْيِيدَ جَوَازِ الرَّحَى فِي الْمَوَاتِ بِأَنْ لَا يَضُرَّ الْمُتَمَتِّعُ بِالتَّهْرِ؛ لِأَنَّ حَرِيمَ التَّهْرِ لَا يَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ بِمَا يَضُرُّ فِي الْإِنْتِفَاعِ بِهِ كَمَا تَقَرَّرَ وَمِنْهَا أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ جَوَازُ بِنَاءِ الْقَنْطَرَةِ وَالرَّحَى فِي الْمَوَاتِ وَالْعُمَرَانِ بِإِمْتِنَاعِ إِخْيَاءِ حَرِيمِ التَّهْرِ وَبِنَاءِ فِيهِ إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّ الْمُتَمَتِّعَ التَّمْلِكُ بِالْإِخْيَاءِ وَأَمَّا مُجَرَّدُ الْإِنْتِفَاعِ بِحَرِيمِهِ بِشَرْطِ عَدَمِ الضَّرَرِ فَلَا مَانِعَ مِنْهُ. وَقَدْ يَفْتَضِي هَذَا جَوَازُ بِنَاءِ نَحْوِ بَيْتٍ فِي حَرِيمِهِ لِلِإِزْتِفَاقِ حَيْثُ لَا تَضُرُّ لِأَحَدٍ بِهِ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي بِنَاءِ بَيْتٍ بِمَنْ لِيْلِكَ حَيْثُ لَا تَضُرُّ بِهِ وَمِنْهَا أَنَّ قَضِيَّةَ إِطْلَاقِهِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ فِي جَوَازِ ذَلِكَ فِي الْمَوَاتِ بَيْنَ أَنْ يَفْعَلَ لِنَفْسِهِ خَاصَّةً أَوْ لِمُجْمُوعِ التَّاسِ، وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهُ بِنَاءُ الْقَنْطَرَةِ وَمَنْعُ التَّاسِ مِنَ الْمُرُورِ عَلَيْهَا لَكِنْ عُبِّرَ فِي الرُّوضَةِ بِقَوْلِهِ قَنْطَرَةٌ لِمُجْمُوعِ التَّاسِ. اهـ. وَقَالَ فِي الرَّحَى بَيْنَ الْعُمَرَانِ إِذَا لَمْ تَضُرَّ وَأَصْحُهَا أَيِ الرَّجْهَيْنِ الْجَوَازُ كَالشَّرَاحِ الْجَنَاحِ وَالسَّابِاطِ فِي السَّكَةِ الْتَائِفَةِ. اهـ. فَلْيَتَأَمَّلْ.

بأن لم تَمْلِكْ (من الأودية) كالنيل (والفُيُون في الجبال) ونحوها من الموات وسُيُول الأمطار (يسعوي الناس فيها) ليخبر أبي داود «الناس شُرَكَاءُ في ثلاثة الماء والكَلأ والنار» وصَحَّ «ثلاثة لا يُمنَعن: الماء والكَلأ والنار» فلا يجوز لأحد تحجيرها ولا للإمام إقطاعها إجماعاً وعند الأزدي حام وقد ضاق الماء أو مُشرعهُ يُقدِّمُ الشَّابِقُ ولا أُقْرِعُ وعطشانٌ على غيره وطالب شرب على طالب سقي وليس من المُباح ما جهل أصله وهو تحت يد واحد أو جماعة؛ لأنَّ اليد دليل المِلْك قال الأذرعِي: ومحلُّه إنَّ كان منبُعه من مملوك لهم

كان ضيقاً. اهـ. مُعْنِي وقوله: إلا أن يُجَابَ إلخ قد قَدَّمَ هو نفسه جواباً آخر في شرح وحريم البئر نفسه قوله: فلا يجعل البناء فيه أي ولو لمَسْجِدٌ ويُهدَّمُ انظره مع ما سَبَّأْتَنِي على قول المَصْنُف والمياه المُباحة عن الرُّوض من جواز بناء الرِّحَى على الأنهار وأوردته على م رقاً جَابَ على الفور بِحَمَلٍ ما يَأْتِي على ما يُفَعَّلُ لِلإِزْتِفَاقِ ولا يُقَاسُ به الذَّارُ لِلإِزْتِفَاقِ؛ لأنَّ شَانَ الرِّحَى أن يَمُتَّ نَفْعُهَا بِخِلَافِ الدَّارِ فليُراجِعْ وليُحرِّز. اهـ. وقد يتدفعُ بذلك الجواب ما يَسْتَلْزِمُهُ جوابه هنا من جواز بناء البيوت في حريم الأنهار وفي مَنَى لِلإِزْتِفَاقِ المُخَالِفِ لِصَرِيحِ كَلَامِهِمْ كما مرَّ عن ع ش في مَبْحَثِ تَظْلِيلِ الْمُتَقَدِّ. هـ. فَوَدَّ: (بأن لم تَمْلِكْ) إلى قوله ويُفَعَّلُ فيما جهل في المُعْنِي إلّا قوله وصَحَّ إلى فلا يجوز وإلى قول المتن فإن أراد في النهاية إلّا قوله وفيه نظرٌ إلى وفيمن له. هـ. فَوَدَّ: (من الموات) بيانٌ لِتَحْوِي الجبال. هـ. فَوَدَّ: (وسُيُول الأمطار) عُطِفَ على الأودية. هـ. فَوَدَّ: (فلا يجوز لأحد تحجيرها ولا للإمام إقطاعها) بالإجماع نهايةً ومُعْنِي.

هـ. فَوَدَّ: (ولا للإمام إقطاعها) أي لا إقطاع تَمْلِكُ ولا إزفَاقٍ كما مرَّ في الشرح. هـ. فَوَدَّ: (وعند الأزدي حام وقد ضاق الماء إلخ) عبارة المُعْنِي فإن ضاق وقد جاء مَعَا قَدَّمَ العطشانُ لِحُرْمَةِ الرُّوحِ فإن استويا في العطش أو في غيره أُقْرِعَ بينهما وَلَيْسَ لِلْقَارِعِ أن يقدِّمَ دَوَابَّهُ على الأَدَمِيِّينَ بل إذا استويا استؤنفَتِ الفُرْعَةُ بَيْنَ الدَّوَابِّ ولا يُحْمَلُ على الفُرْعَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ؛ لِأَنَّهُمَا جِنْسَانِ وإن جاء مُؤَنِّبِينَ قَدَّمَ السَّابِقُ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ إلّا أن يكون مُسْتَقْبِلًا لِذَوَابِهِ وَالمَسْبُوقُ عَطشانٌ يُقَدِّمُ الْمَسْبُوقُ قال الرِّزْكَانِيُّ: ولو كان على الماء المُباح قاطمونٌ فأهلُ النَّهْرِ أَوْلَى به وفي معنى ذلك حافَاتُ المياه التي تَمُتُّ جَمِيعُ النَّاسِ لِلإِزْتِفَاقِ بها فلا يجوز تَمْلِكُ شيءٍ منها بإحياءٍ ولا بِاِئْتِاعٍ مِن بَيْتِ المَالِ ولا بغيره وقد عَمَّتِ الْبُلُوى بِالْأَبْنِيَةِ على حافَاتِ النَّيلِ كما عَمَّتْ بها بِالْقِرَافَةِ مع أنها مُسَبَّلَةٌ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (ولَيْسَ) إلى قوله بل في النهاية مثله. هـ. فَوَدَّ: (أو مُشْرَعُهُ) أي طَرِيقُهُ. اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (ولاً) أي وإن لم يكن سَبَقَ بأن جاء مَعَا. هـ. فَوَدَّ: (وعطشانٌ إلخ) أي ويُقدِّمُ عَطشانٌ ولو كان مَسْبُوقاً على غيره أي ولو أدى ذلك إلى هلاكِ الدَّوَابِّ حَيْثُ كان الأَدَمِيُّ مُضْطَرًّا. اهـ. ع ش. هـ. فَوَدَّ: (وطالب شرب إلخ) أي يُقدِّمُ طَالِبُ شَرِبٍ ولو كان مَسْبُوقاً على إلخ.

هـ. فَوَدَّ: (ما جهل أصله) أي لم يَدْرِ أَنَّهُ حَفَرٌ أو انْحَفَرَ. اهـ. مُعْنِي.

هـ. فَوَدَّ: (ومحلُّه) أي محلُّ الحُكْمِ بِمَمْلُوكِيَةِ الماءِ الْمَجْهُولِ الْأَصْلِ لِمَنْ هو في يَدِهِ عبارةُ النِّهَايَةِ وَمَحَلُّهُ كما قاله الأذرعِي إذا كان إلخ وعبارة المُعْنِي والظَّاهِرُ كما قال الأذرعِي أنَّ صورةَ الْمَسْأَلَةِ أن يكون منبُعه إلخ.

بِخِلَافِ مَا مَتَّبِعَهُ بَنَاتٍ أَوْ يَخْرُجُ مِنْ نَهْرٍ عَامٌّ كَذِجْلَةٍ فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ وَيُعْمَلُ فِيهَا جُهْلٌ قَدْرُهُ وَوَقْتُهُ وَكَيْفِيَّتُهُ فِي الْمَشَارِبِ وَالْمَسَاقِي وَغَيْرِهَا بِالْعَادَةِ الْمُطْرَدَةِ؛ لِأَنَّهَا مُحْكَمَةٌ فِي هَذَا وَأَمثَالُهُ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ فِيمَنْ لَأَرْضِهِ شَرِبَ مِنْ مَاءٍ مُبَاحٍ فَقَطَّلَهُ آخَرُ بِأَنْ أَحْدَثَ مَا يَنْحَدِرُ بِهِ الْمَاءُ عَنْهُ بِأَنَّهُ يَأْتُمُّ وَعَلَيْهِ أَجْرَةٌ مُنْفَعَةٌ الْأَرْضِ مُدَّةً تَعْطِيلُهَا لَوْ سَقَيْتَ بِذَلِكَ الْمَاءِ. قَالَ وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ فِي نَظِيرِهِ. ١ هـ. وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَجْرَةِ لِقَوْلِهِمْ لَوْ مَنَعَهُ عَنْ سَوْقٍ مَاءٍ إِلَى أَرْضِهِ فَتَلَفَ لَا ضَمَانَ عَلَيْهِ. ١ هـ. وَمَا هُنَا مِثْلُهُ بِجَمَاعٍ أَنَّهُ لَمْ يَسْتَوِلْ فِيهِمَا عَلَى الْأَرْضِ بَوَاجٍ وَأَمَّا ضَمِينَ فَرَحٌ حِمَامِيَّةٌ ذَبَحَهَا فَهَلْكَ لِأَنَّهُ كَالْجِزءِ مِنْهَا. وَفِي ثَلَاثَةٍ لَهُمْ ثَلَاثُ مَسَاقِي مِنْ مَاءٍ مُبَاحٍ أَعْلَى وَأَوْسَطُ وَأَسْفَلُ فَأَرَادَ ذُو الْأَعْلَى أَنْ يَسْقِي مِنَ الْأَوْسَطِ بِرِضَا صَاحِبِهِ بِأَنْ لِيَذِي الْأَسْفَلِ مَنَعَهُ لِقَلَّ بِتَقَادُمِ ذَلِكَ فَيُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى أَنَّ لَهُ شَرِبًا مِنَ الْأَوْسَطِ. ١ هـ. وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّ الشَّرِيكَيْنِ ثُمَّ وَرَثَتُهُمَا بِمَنْعَانِ تِلْكَ الدَّعْوَى نَظِيرًا مَا مَوْ فِي الشُّكَّةِ غَيْرِ النَّافِذَةِ عَلَى أَنَّ

هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا مَتَّبِعَهُ بَنَاتٍ الْخ) بَقِيَ مَا لَوْ جُهْلٌ مَتَّبِعُهُ ١ هـ. سَم. أَقُولُ الْأَقْرَبُ أَنَّهُ كَمَا لَوْ جُهْلٌ أَضْلُهُ. ١ هـ. ع. ش. أَيِ فَلَيْسَ مِنَ الْمُبَاحَةِ بَلْ مِلْكٌ لِيَذِي الْبَيْدِ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ) أَيِ إِذَا الصُّورَةُ أَنَّهُ يَدْخُلُ إِلَيْهِمْ بِنَفْسِهِ بَلَا سَوْقٍ فَلَا يُنَافِي مَا سَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَكَالْأَخِذِ فِي إِثْنَاءِ سَوْقِهِ لِتَحْوِي بَرْكَةً أَوْ حَوْضٍ مُسَدَّدٍ فَمَا هُنَا مُوَافِقٌ لِقَوْلِهِ الْآتِي أَيْضًا وَخَرَجَ بِمَا تَقَرَّرَ دُخُولُهُ فِي مِلْكِهِ بِخَوِ سَبِيلٍ وَلَوْ بِخَفَرٍ نَهْرٍ حَتَّى دَخَلَ، أَمَّا قَوْلُ الشَّيْخِ ع. ش. فِي حَاشِيَتِهِ قَوْلُهُ: فَإِنَّهُ بَاقٍ عَلَى إِبَاحَتِهِ أَيِ مَا لَمْ يَدْخُلْ لِمَجْلٍ يَخْتَصُّ بِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ وَكَالْأَخِذِ فِي إِثْنَاءِ سَوْقِهِ لِتَحْوِي بَرْكَةً أَوْ حَوْضٍ الْخ. ١ هـ. فَيَقَالُ فِيهِ هَذَا الْأَخْذُ لَمْ يَصِحَّ لِاخْتِلَافِ الْمَأْخِذِ الَّذِي أَشْرَفَتْ إِلَيْهِ الْمَعْلُومُ مِمَّا يَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ عَلَى أَنَّ أَخْذَهُ الْمَذْكُورَ لَمْ يَصِحَّ إِذْ هُوَ عَيْنُ الْمَسْأَلَةِ هُنَا كَمَا يَعْلَمُ بِالتَّأَمُّلِ. ١ هـ. رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (وَوَقْتُهُ الْخ) الْوَاوُ بِمَعْنَى أَوْ الْمَانِعَةِ لِلْخُلُوعِ. هـ فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ) إِلَى قَوْلِهِ وَفِي ثَلَاثَةِ عِبَارَةٍ النِّهَايَةِ وَالْأَوَجِ أَنَّ مَنْ لَأَرْضِهِ شَرِبَ الْخ تَأْتِيهِمْ فَاعِلُهُ وَلَا يَلْزَمُهُ أَجْرَةٌ مُنْفَعَةٌ الْأَرْضِ مُدَّةً تَعْطِيلُهَا لَوْ سَقَيْتَ بِذَلِكَ الْمَاءِ أَخْذًا مِمَّا مَوْ فِي الْمُسَافَةِ وَقَدْ جَرَى جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ عَلَى أَنَّهُ لَوْ كَانَ لِثَلَاثَةٍ ثَلَاثُ مَسَاقِي الْخ. ١ هـ. هـ فَوَدَّ: (وَجَرَى عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ مُتَأَخِّرُونَ الْخ) يَمْنُ جَرَى عَلَيْهِ الْكَمَالُ الرَّذَاذُ وَلَوْلَهُ الْخَفَرُ وَالْوَجِيهَ ابْنُ زِيَادٍ قَالَ الْكَمَالُ وَهُوَ الَّذِي يَتَعَيَّنُ الْعَمَلُ بِهِ فِي هَذَا الزَّمَانِ قَالَ الْوَجِيهَ فَمَا ظَنُّكَ بِزَمَانِنَا. ١ هـ. سَيِّدُ عَمَرٍ. هـ فَوَدَّ: (فَقُلْتُ) أَيِ زَرْعُ أَرْضِهِ. هـ فَوَدَّ: (وَفِي ثَلَاثَةِ الْخ) عُطِفَ عَلَى فِيمَنْ وَكَذَا قَوْلُهُ: الْآتِي وَفِيمَنْ ش. ١ هـ. سَم.

هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ لِيَذِي الْأَسْفَلِ مَنَعَهُ الْخ) أَقْرَهُ النِّهَايَةِ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ: مَوْ فَيُسْتَدَلُّ بِهِ الْخ أَيِ وَيَصِيرُ ذُو الْأَسْفَلِ شَرِيكَ أَرْبَعَةٍ فِي الْمَعْنَى بَعْدَ أَنْ كَانَ شَرِيكَ ثَلَاثَةٍ وَلَقُلَّ الصُّورَةُ عِنْدَ الصَّيْقِ. ١ هـ. هـ فَوَدَّ: (لِأَنَّ الشَّرِيكَيْنِ) أَيِ ذَوِي الْأَوْسَطِ وَالْأَسْفَلِ. هـ فَوَدَّ: (بِمَنْعَانِ تِلْكَ الدَّعْوَى) فِيهِ أَنَّ مُجَرَّدَ مَنَعِهِمَا بَعْدَ التَّقَادُمِ

هـ فَوَدَّ: (بِخِلَافِ مَا مَتَّبِعَهُ بَنَاتٍ الْخ) بَقِيَ مَا جُهْلٌ مَتَّبِعُهُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْأَجْرَةِ) وَكَذَا مَا يَظْهَرُ بِالنِّسْبَةِ لِنَفْيِ لِأَثْمٍ حَيْثُ قَصَدَ إِضْرَازَهُ بَلَا غَرَضٍ صَحِيحٍ. هـ فَوَدَّ: (وَفِي ثَلَاثَةِ) عُطِفَ عَلَى

التقادم هنا لا يدلُّ على ذلك لما يأتي عن الروضة أنه إنما يدلُّ إذا لم يكن لها شرب من محلٍّ آخرَ وفيمنَّ له أرضانِ عليا فوسطى فوسطى لِأخرَ تشربُ من ماءٍ مباحٍ كذلك فأرادَ أنْ يجعلَ لِلثانيةِ شرباً مُستقلاً لِيشربا معاً ثم يُرسِلُ لِمنْ هو أسفلُ منه وأرادَ هذا منعهُ بأنه ليس له منه إذ لا ضَرَرٌ عليه وليس فيه تأخيرٌ لِسقي أرضه بل زُبماً يكونُ وصولُ الماءِ إليه إذا شربا معاً أسرعَ منه إذا شربا مُرتباً. (فإن أرادَ قومٌ سقي أرضهم) بفتح الراءِ بلا ألِفٍ من ماءٍ مباحٍ (فضاقَ سقى الأعلى) مرةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ أرضه فهو أحقُّ به ما دامت له به حاجةٌ (فالأعلى) أي الأقربُ لِلنَّهرِ فالأقربُ وإنْ هلكَ زرعُ الأسفلِ قبلَ انتهاءِ النوبةِ إليه، أمَّا إذا اتَّسعَ فيسقي كُلُّ متى شاءَ. هذا كُلُّهُ إنْ أحيوا معاً أو جُهِلَ الحالُ. أمَّا لو كانَ الأسفلُ أَسْبَقَ إحياءَ فهو

لا يَسْمَعُ ولا يُعَدُّ شَيْئاً. ٥. فَوَدَّ: (لما يأتي الخ) أي في شرحٍ فيها تُقَبَّلُ الخ ويأتي هناك عن سم وع ش ما فيه. ٥. فَوَدَّ: (تشرَّب) أي الثلاث. ٥. فَوَدَّ: (كذلك) أي لها ثلاثُ مساقٍ. اه. ع ش أقولُ يُنافي هذا التفسيرُ قولَ الشارحِ الآتي فأرادَ هذا الخ فإنْ مُقتضاهُ أنَّ لِلأرضينِ الشربَ واحداً فكانَ يَتَّبِعِي تفسيرهُ بقوله أي على الترتيبِ المذكورِ. ٥. فَوَدَّ: (فأرادَ) أي مالِكُ الأرضينِ. ٥. فَوَدَّ: (ليشربا) الأولى هنا وفي نظيريه الآتينِ الثاني. ٥. فَوَدَّ: (وأرادَ هذا) أي مالِكُ السفلى. ٥. فَوَدَّ: (بفتح الزاءِ) إلى قوله ويَحْتَ الْأُذْرُعِي فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ أَي الْأَقْرَبُ لِلنَّهْرِ فَالْأَقْرَبُ وَقَوْلُهُ: بل له منعه إلى ثم من وليه وإلى قولِ الْمُصَنِّفِ وحافِزُ بشرٍ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يُنَافِي إِلَى ثَمَّ مِنْ وَلِيهِ وَقَوْلُهُ: وَلَهُمْ مَنَعٌ إِلَى الْمُثَنِّ. ٥. فَوَدَّ: (من ماءٍ مباحٍ) وفي النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي بَدَلَهُ لَقَطَهُ مِنْهَا بِالْحُمْرَاءِ أَي مِنْ الْمِيَاهِ الْمُبَاحَةِ إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ (فضاقَ) أَي الماءَ عنهم وبعضُها أَعْلَى مِنْ بَعْضٍ. اه. مُغْنِي واحْتَرَزَ بِهِ عَنِ الاسْتِثْنَاءِ الْآتِي فِي قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَوْ اسْتَوَتْ أَرْضُونَ الْخ. ٥. فَوَدَّ: (مرةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ الخ) قال في الْمُبَابِ وفي الخادِمِ عَنِ الْجُزْجَانِي ما يوافقُه وَمَنْ قَدَّمَ بِالسَّقِي فَاحْتَاجَتْ أَرْضُهُ سَقِيَةً أُخْرَى فَإِنْ كَانَ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مُكَنَّ وَالْأَفْلَا حَتَّى يَفْرُغَ. اه. سم. ٥. فَوَدَّ: (ما لم يُجاوِزْ الخ) عبارةٌ الْمُغْنِي قَبْلَ وَصُولِهِ لِلْأَسْفَلِ. اه. وهي موافقةٌ لِعِبَارَةِ الْمُبَابِ الْمَارَةِ أَيْضاً. ٥. فَوَدَّ: (أَي الْأَقْرَبُ لِلنَّهْرِ) أَي لِأَوَّلِهِ وَرَأْسِهِ. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ أَخْبَرُوا مَعاً الْخ) الوجه أنْ يَزِيدَ أَوْ أَخْبَرُوا الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى فَتَأَمَّلْهُ. اه. سم أقولُ هذا مَفْهُومٌ

قِيَمَتِهِ وكذا. فَوَدَّ: الْآتِي وَفِيْمَنْ ش. ٥. فَوَدَّ: (مرةً أو أكثرَ؛ لأنَّ الماءَ ما لم يُجاوِزْ أَرْضَهُ فهو أحقُّ به الخ) قال في الْمُبَابِ وَمَنْ قَدَّمَ بِالسَّقِي فَاحْتَاجَتْ أَرْضُهُ سَقِيَةً أُخْرَى فَإِنْ كَانَ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ مُكَنَّ وَالْأَفْلَا حَتَّى يَفْرُغَ. اه. وفي الخادِمِ صَوَّرَ الْجُزْجَانِي فِي الثَّانِي الْمَسْأَلَةَ فِيمَا إِذَا احتاجَ إِلَى الْمَاءِ قَبْلَ وَصُولِهِ إِلَى الثَّانِي وَهُوَ يَفْهَمُ أَنَّهُ مَتَى وَصَلَ إِلَيْهِ وَاحتاجَ إِلَيْهِ لَا يُمْكِنُ مِنْهُ إِلَّا بَعْدَ فَرَاغِ الثَّانِي. اه. ٥. فَوَدَّ: (هذا كُلُّهُ إِنْ أَخْبَرُوا مَعاً أَوْ جُهِلَ الْحَالُ) الوجه أنْ يَزِيدَ أَوْ أَخْبَرُوا الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى فَتَأَمَّلْهُ وفي شرحِ الرُّوضِ بَعْدَ شرحه مَسْأَلَةَ الْمُثَنِّ وَمِنْ هُنَا يُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ إِلَى النَّهْرِ إِنْ أَخْبَرُوا دَفْعَةً أَوْ جُهِلَ السَّابِقُ وَلَا يَتَّبَعُ الْقَوْلُ بِالْإِفْرَاقِ ذَكَرَهُ الْأُذْرُعِي. اه.

المُقَدَّم بل له منْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى النَّهْرِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَاقْتِضَاءُ كَلَامِ الرُّوضَةِ لِغَلَا مُسْتَدَلٍّ بِقُرْبِهِ بَعْدَ عَلَى أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَا هُنَا يَتَعَدَّرُ رَفْعُهُ فَيَقْوَى الاستدلال به بخلاف رضا المالك فإنَّ الغالب الرجوعُ عنه مِنَ المالكِ أَوْ مِنْ وَارِثِهِ فَلَمْ يُوجَدْ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ مِنْ أَصْلِهِ، وَأَيْضًا فَالْأَرْضُ هُنَا لَا يَشْرَبُ لَهَا مِنْ مَحَلٍّ آخَرَ بخلافها فيما مَرَّ كَمَا سَبَقَ ثُمَّ مَنْ وَلِيَهُ فِي الإِحْيَاءِ وَهَكَذَا. وَلَا عِبْرَةَ حَيْثُيَّةً بِالْقُرْبِ مِنَ النَّهْرِ وَلَوْ اسْتَوَتْ أَرْضُونَ فِي الْقُرْبِ لِلنَّهْرِ وَجْهٌ الْمُحْيِي أَوَّلًا أَقْرَبَ لِلتَّقَدُّمِ وَلَهُمْ مِنْ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ وَسَقِيَهُ مِنْهُ إِنَّ

بِالْأَوَّلَى مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ، أَمَّا لَوْ كَانَ الْأَسْفَلُ الْخ. ه. قُودَ: (بل له منْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضَيَّقْ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا، ثُمَّ يَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ لَهُ مِنْ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَبْعَدَ أَيْضًا إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَهُمْ مِنْ الْخ. اه. سم. ه. قُودَ: (إِحْيَاءَ أَقْرَبَ الْخ) أَيِ وَسَقِيَهُ مِنْهُ. اه. نِهَاجُهُ. ه. قُودَ: (أَنَّهُ مُقَدَّمٌ عَلَيْهِ) فِي الإِحْيَاءِ وَالِاسْتِحْقَاقِ. ه. قُودَ: (مَا مَرَّ أَيْضًا) أَيِ فِي تَنْظِيرِهِ فِي الْفَتْوَى وَقَالَ الْكَزْدِيُّ وَهُوَ قَوْلُهُ: فَتُسْتَدَلُّ الْخ. اه. ه. قُودَ: (لِلْفَتْوَى الْاسْتِدْلَالُ الْخ) مِنْ قَبِيلٍ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدَوُ الْآيَةِ وَلَوْ قَالَ قَيْسُ الْخ بِالْفَاءِ بَدَلَ اللَّامِ لَكَانَ وَاضِحًا. ه. قُودَ: (كَمَا سَبَقَ) أَيِ بِقَوْلِهِ عَلَى أَنَّ التَّقَادُّمَ الْخ. ه. قُودَ: (ثُمَّ مَنْ وَلِيَهُ الْخ) عُطِفَ عَلَى قَوْلِهِ هُوَ الْمُقَدَّمُ. ه. قُودَ: (وَلَا عِبْرَةَ حَيْثُيَّةً بِالْقُرْبِ) عَلِمَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ مَرَدَاهُمْ بِالْأَعْلَى الْمُحْيِي قَبْلَ الثَّانِي وَهَكَذَا لَا الْأَقْرَبُ إِلَى النَّهْرِ وَعَبَّرَ بِأَيْ ذَلِكَ جُزْئًا عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ مَنْ أَحْيَاهُ أَوَّلًا يَتَحَرَّى قُرْبَهَا مِنَ الْمَاءِ مَا أَمَكَّنَ لِمَا فِيهِ مِنْ سُهولةِ السَّقْيِ أَوْ خِفَةِ الْمُؤَنَةِ وَقُرْبِ عُروِي الْغِرَاسِ مِنَ الْمَاءِ نِهَاجُهُ وَمُغْنِي. ه. قُودَ: (وَلَهُمْ مِنْ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ الْخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ عَنِ النَّهْرِ وَقياسُ ذَلِكَ أَنْ لَا يَقْبَضَ بِالْأَقْرَبِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَلْ لَهُ مِنْ مَنْ إِذَا أَرَادَ السَّقْيَ مِنْهُ وَضَيَّقَ.

ه. قُودَ: (بل له منْعٌ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَقْرَبَ مِنْهُ إِلَى النَّهْرِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يُضَيَّقْ عَلَيْهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ لِلْعِلَّةِ الَّتِي ذَكَرَهَا لَكِنْ يُنَافِيهِ قَوْلُ الرُّوضِ كَأَصْلِهِ الْآتِي وَالْأَفْلَا فَتَأَمَّلْهُ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ لَهُ مِنْ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَبْعَدَ أَيْضًا إِذَا ضَيَّقَ عَلَيْهِ أَخَذَ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَلَهُمْ مِنْ الْخ وَمِمَّا ذَكَرَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ أَرْضٍ أَقْرَبَ إِلَى رَأْسِ النَّهْرِ فَإِنْ ضَيَّقَ عَلَى السَّابِقِ مُنِعَ وَالْأَفْلَا. اه. قال: التَّقْيِيدُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ مِنْ زِيَادَتِهِ، وَبِهِ صَرَّحَ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ وَغَيْرُهُ وَبِعِبَارَةِ الْأَصْلِ وَحَكَّى عِبَارَتَهُ الْخَالِيَةَ عَنْ هَذَا التَّقْيِيدِ وَعَقَّبَهَا بِقَوْلِهِ وَقَضَيْتُهَا أَنَّ الْحُكْمَ لَا يَتَّقَبَدُ بِالْأَقْرَبِيَّةِ، وَأَنَّهُ يَتَّقَبَدُ بِإِرَادَةِ سَقْيِ ذَلِكَ مِنَ النَّهْرِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ لِثَلَاثِ صَبَرِ ذَلِكَ ذَرْعَةً إِلَى اسْتِحْقَاقِهِ السَّقْيَ قَبْلَهُمْ أَوْ مَعَهُمْ. اه. وَفِي الْخَادِمِ. (فَرَعَ): أَرْضٍ لَهَا شِرْبٌ مِنْ نَهْرٍ فَقَصَّدَ مَالِكُهَا حَفَرَ سَاقِيَةَ إِلَى نَهْرٍ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُ فِيهِ وَسَبَّحَ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ كَتَنْظِيرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى الشَّارِعِ؟ لَمْ يَتَحَرَّضُوا لَهُ. اه. قُلْتُ وَيُتَّبِعُهُ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَضْيِيقُ عَلَى السَّابِقِينَ بِالْإِحْيَاءِ الْمُسْتَحَقِّينَ السَّقْيَ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرَ أَوْ كَوْنُهُ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ النَّهْرِ مِنْهُمْ اِمْتَنَعَ وَالْأَفْلَا أَخَذَ وَمِمَّا تَقَرَّرَ فَتَأَمَّلْ. ه. قُودَ: (وَلَهُمْ مِنْ مَنْ أَرَادَ إِحْيَاءَ مَوَاتٍ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ كَانَ أَبْعَدَ مِنْهُ عَنِ النَّهْرِ وَقياسُ ذَلِكَ أَنْ لَا يَقْبَضَ بِالْأَقْرَبِ فِي قَوْلِهِ السَّابِقِ بَلْ لَهُ مِنْ مَنْ إِذَا أَرَادَ السَّقْيَ مِنْهُ وَضَيَّقَ.

صَبَقَ عَلَيْهِمْ كَمَا بَأْتِي (وَحَبَسَ كُلَّ وَاحِدِ الْمَاءِ حَتَّى يَبْلُغَ الْكَفَيْنِ) لِمَا صَحَّ مِنْ قَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّ الْمُرَادَ جَانِبَ الْكَعْبِ الْأَسْفَلِ وَخَالَفَهُ غَيْرُهُ احتجاجاً بِآيَةِ الْوُضوءِ وَيُؤَدُّ بَأْنَ الدَّالَّ عَلَى دُخُولِ الْمُغْتَابِ فِي تِلْكَ خَارِجِيٍّ وَجَدَ ثُمَّ لَا هُنَا التَّقْدِيرُ بِهِمَا هُوَ مَا عَلَيْهِ الْجُمْهُورُ وَاعْتَرَضُوا بِأَنَّ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَرْجِعُ فِي قَدْرِ الشَّقِيِّ لِلْقَلْدِ وَالْحَاجَةِ لِاخْتِلَافِهِمَا زَمَنًا وَمَكَانًا فَاعْتَبِرَتْ فِي حَقِّ أَهْلِ كُلِّ مَحَلٍّ بِمَا هُوَ الْمُتَعَارَفُ عِنْدَهُمُ وَالْخَيْرُ جَارٍ عَلَى عَادَةِ الْحِجَازِ وَقِيلَ النَّخْلُ إِنَّ

اه. سَمِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَوْ أَرَادَ شَخْصَ إِحْيَاءِ أَرْضٍ مَوَاتٍ وَسَقَمَتِهَا مِنْ هَذَا النَّهْرِ فَإِنْ صَبَقَ عَلَى السَّابِقِينَ مُنِعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا أَرْضَهُمْ بِمَرَاتِبِهَا وَالْمَاءَ مِنْ أَكْثَرِ مَرَاتِبِهَا وَالْأَفْلا مُنْعَ وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ أَنْ لَا يَتَقَيَّدَ الْمُنْعُ بِكَوْنِهِ أَقْرَبَ إِلَى زَاوِي النَّهْرِ وَهُوَ كَذَلِكَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الرُّوضَةِ خِلَافًا لِابْنِ الْمُفَرِّجِ. اه. فِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا نَصَّهُ فِي الْخَادِمِ.

(فَرَعَ): أَرْضٌ لَهَا شِرْبٌ مِنْ نَهْرٍ فَقَصَّدَ مَا لَيْكُهَا حَفَرَ سَاقِيَةً إِلَى نَهْرٍ مِنْ جَانِبٍ آخَرَ لَا اسْتِحْقَاقَ لَهُ فِيهِ وَسَدَّهُ فَهَلْ لَهُ ذَلِكَ كَنْظِيرُهُ مِنَ الْأَبْوَابِ إِلَى الشَّارِعِ؟ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ اه. أَقُولُ وَيَتَجَهَّ أَنْ يُقَالَ إِنْ لَزِمَ مِنْ ذَلِكَ تَضْيِيقُ عَلَى السَّابِقِينَ بِالْإِحْيَاءِ الْمُسْتَحَقِّينَ السَّقِيَّ مِنَ الْجَانِبِ الْآخَرَ أَوْ كَوْنَهُ أَقْرَبَ إِلَى ذَلِكَ النَّهْرِ مِنْهُمْ امْتَنَعَ وَالْأَفْلا أُخِذَ مِمَّا تَقَرَّرَ قِتَامُلُ. اه. وَأَقْرَعُ ش. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا بَأْتِي) قَبِيلُ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلَهُمُ الْقِسْمَةُ مُهَابَاةً. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِلْخَ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُرَادُ بِمَا ذُكِرَ كَمَا بَعَثَهُ الْأَذْرَعِي جَانِبَ الْكَعْبِ الْإِلْخَ. ه. قَوْلُهُ: (خَارِجِيٍّ) وَهُوَ الْإِتْبَاعُ وَالْإِجْمَاعُ. اه. كُرْدِي. ه. قَوْلُهُ: (وَاعْتَرَضُوا الْإِلْخَ) أَقْرَعَهُ الْمُغْنِي أَيْضًا. ه. قَوْلُهُ: (بَأْنَ الْوَجْهَ أَنَّهُ يَرْجِعُ الْإِلْخَ) مُعَدُّ اه. ع. ش. ه. قَوْلُهُ: (لِاخْتِلَافِهِمَا) أَيِ الْحَاجَةِ وَكَذَا ضَمِيرُ فَاعْتَبِرَتْ وَلَوْ تَنَى الضَّمِيرُ الْأَوَّلُ كَمَا فِي النِّهَايَةِ لَكَانَ أَوَّلَى.

ه. قَوْلُهُ: (لِمَا صَحَّ مِنْ قَضَائِهِ ﷺ بِذَلِكَ) اَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يُشْكِلُ عَلَى اخْتِيَارِ الْكَفَيْتَيْنِ حَدِيثُ تَخَاضُمِ الزُّبَيْرِ فِي شِرَاجِ الْحَرَّةِ وَقَوْلُهُ: عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ اسْمِي يَا زُبَيْرُ حَتَّى تَبْلُغَ الْكَفَيْتَيْنِ فَقَالَ لَهُ الْأَنْصَارِيُّ إِنْ كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَتَلُونَ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ قَالَ اسْمِي يَا زُبَيْرُ ثُمَّ أَحْبَسَ حَتَّى تَبْلُغَ الْجَنْدَرَ. وَقَالَ فِي الشُّفَا فِي حُقُوقِ الْمُصْطَفَى إِنَّهُ ﷺ نَذَبَ الزُّبَيْرَ ﷺ أَوَّلًا إِلَى الْاِقْتِسَارِ عَلَى بَعْضِ حَقِّهِ عَلَى طَرِيقِ التَّوَسُّطِ وَالصُّلْحِ فَلَمَّا لَمْ يَرْضَ بِذَلِكَ الْآخَرُ اسْتَوْفَى النَّبِيَّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ ثُمَّ نَقَلَ مَا يَصْرُحُ بِذَلِكَ وَيُؤَيِّدُهُ مِنْ كَلَامِ الْبُخَارِيِّ وَحَدِيثِهِ وَهَذَا كُلُّهُ صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْحَقَّ يَزِيدُ عَلَى الْكَفَيْتَيْنِ وَأَنَّهُ مَا يَبْلُغُ الْجَنْدَرَ أَيْ عَلَى الْمَحْوِطِ حَوْلَ الشَّجَرِ وَهَذَا يُؤَيِّدُ مَا نَقَلَهُ الشَّيْخَانُ بَعْدَ تَقْلِيدِهِمَا عَنْ الْجُمْهُورِ التَّقْدِيرَ بِالْكَفَيْتَيْنِ عَنْ الْمَازِدِيِّ مِنَ التَّقْدِيرِ بِالْحَاجَةِ فِي الْعَادَةِ وَجَزَمَ بِهِ الْمُتَوَلَّى وَاعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَالْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُمَا وَجَزَمَ بِهِ فِي الْإِزْشَادِ وَلَقَدْ حَاجَةُ الزُّبَيْرِ كَانَتْ إِلَى مَا يَبْلُغُ الْجَنْدَرَ وَمُمْكِنٌ أَنْ يُجَابَ عَنْ الْجُمْهُورِ بِأَنَّ التَّقْدِيرَ بِالْكَفَيْتَيْنِ بِاِخْتِيَارِ الْغَالِبِ فَتَجَوُّزُ الزِّيَادَةِ بِحَسَبِ الْحَاجَةِ. ه. قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي أَنَّ الْمُرَادَ الْإِلْخَ) وَاقْفَهُ الزُّرْكَشِيُّ فِي الْخَادِمِ فَقَالَ إِنَّهُ الظَّاهِرُ قَالَ: وَحَيْثُذِ الْمَرْجِعُ إِلَى الْقَدَمِ الْمُتَعَدِّلِ أَوْ إِلَى الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَرْتَفِعُ كَتَبُهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَخَفِضُ. اه.

أفردت كُلَّ بحوضٍ فالعادةُ ملؤه وإلا أثبتت عادةً تلك الأرض انتهى ولا حاجة لهذا التفصيل؛ لأنَّ كُلًّا من قسمتيه لم يخرج عن العادة في مثله فشمله كلاهما (فلان كان في الأرض) الواحدة (ارتفاع) من طرف (وانخفاض) من طرف (أفرد كُلَّ طرف بسقي) لقلَّ يزيد الماء في المنخفضة على الكميين لو سقيا معًا فيسقي أحدهما حتى يُلغهما ثم يشد عنها ويُرسله إلى الآخر. (وما أخذ من هذا الماء) المُباح (في إناء ملك على الصحيح) بل حكى ابنُ المُنْذِرِ فيه الإجماع ولا بصيرُ شريكًا بإعادته إليه اتفاقًا وكأخذه في إناء سؤفه لنحو بركة وحوض له مسدود وكذا دخوله في كيزانٍ دولابه كما أفتى به ابنُ الصلاح وخرج بذلك دخوله في ملكه بنحو سئل وإن حفر نهرًا حتى دخل فإنه لا يملكه بدخوله لكنه يكون أحقُّ به بل جرت في موضع على أنه

• فود: (وحاجة الخ) راجع للقليل خاصة، وأما الاعتراض فقد أقره. اه. رشيد. فود: (من قسمتيه) أي التخل. فود: (الواحدة) إلى قول المتن ما فيها في الأصح في المتن لا قوله بل جرت إلى المتن. فود: (على الكفنيين) أي على ظاهر المتن والألزام كما تقدّم أن المراجع العرف للتماري في ذلك المحل. فود: (ولو سقيا) أي الطرفان. اه. سم. فود: (فيسقي أحدهما الخ) والظاهر كما قاله الشبكي أنه لا يتعين البداءة بالأسفل بل لو عكس جاز نهايةً ومغني. فود: (سئل) (ملك على الصحيح) ظاهره ولو كان الأجذ له غير ممّيز؛ لأنَّ المسامحة تطلب في نحو الماء فلم يشترط في تملكه التمييز. اه. ع. ش. فود: (ولا يصير شريكًا بإعادته الخ) والأوجه عدم حُرْمَةِ صبه عليه والفرق بينه وبين زمني المال فيه ظاهر نهايةً ومغني قال ع. ش. قوله: م ر عدم حُرْمَةِ صبه أي بخلاف السملك فإنه يحرّم إلقاؤه فيه بعد أخذه كما شمله قوله: الآتي زمني المال والفرق بينهما أن ردّ السملك إليه بعد تضييعه له لعدم تيسر أخذه كل وقت بخلاف الماء وقوله: م ر ظاهر وهو أن ذلك يعدّ ضياعًا بخلاف الماء فإنه يتمكّن من أخذه منه أي وقت أراد وإن لم يكن خصوص ما رده. اه. وقرئ المغني بقوله لما قيل من أن الماء لا يملك بحال. اه. فود: (في كيزانٍ دولابه) في تجريد المَرْجِدِ في الأنوار أنه لو غصب كوزًا وجمع فيه ماءً مباحًا ملكه سم على حَج. اه. ع. ش. فود: (وخرج بملك دخوله في ملكه) أي من غير سؤي ففارق ما قبله. اه. رشيد. فود: (وقد يخالفه قول الشارح كالتهاية وإن حفر الخ) لأن يقال إن الحفر لا يستلزم السؤي. فود: (بنحو سئل) صادق بالمطر التازل في ملكه. اه. سيّد عمر. فود: (ومن حفر نهرًا الخ) عبارة المغني ومن حفر نهرًا ليدخل فيه الماء من الوادي فالعامة باقي على إباحته لكن مالك التهر أحقُّ به ولغيره الشرب وسقي الدواب والاستقاء منه ولو بدّل لجريان العرف بذلك. اه. فود: (فإنه لا يملك بدخوله الخ) فلو أخذه غيره ملكه وإن

• فود: (ولو سقيا) أي لطرفان. فود: (وكذا دخوله في كيزانٍ دولابه الخ) في تجريد المَرْجِدِ الأنوار أنه لو غصب كوزًا وجمع فيه ماءً مباحًا ملكه ذكره في باب الغصب. اه.

بملكه وينبغي حملُه على ما إذا أحرزَ محلَّه بالفعل عليه ونحوه. (وحالُه بِمَوَاتٍ لِّلارْتِفَاقِ) لِنَفْسِهِ لِشُرْبِهِ وَشُرْبِ ذَوَائِهِ مِنْهُ لَا لِلتَّمَلُّكِ (أولى بمائها) الذي يحتاجُه ولو لِرِزْغِهِ (حتى يرتجل) يسبقه إليه فإن ارتحلَ بطلَّتْ أَحْقِيَّتُهُ وإن عاد قال الأزرعي: ما لم يرتجل لحاجة بنيَّة العود ولم تطلْ غيبته، وأما إذا حفَرها لارتفَاقِ المائَةِ أو لا بقصدِ نفسه ولا المائَةِ فهو كأحدهم فيشترك الناس فيها وإن لم يتلفظ بوقفها وليس له سُدَّها، وإن حفَرها لنفسه لتعلِّي حقَّ الناس بها. (والمحفورة) في الموات (لِلتَّمَلُّكِ أو) المحفورة بل النابغة بلا حفر (في مَلِكٍ يَمْلِكُ) حافرُها ومالكُ محلِّها (ماءها في الأصح)؛ لأنَّ نَماءَ مَلِكِهِ وإِنَّمَا جازَ لِمُكْتَرِي دارِ الانتفاع بماءِ بَرِّها؛ لأنَّ عقدَ الإجارة قد يُملِكُ به عَيْنٌ تبعًا كاللبن وقَضِيَّةُ الْمُقْلِلِ منعُ البيع والتعليلُ جوازُه

كان دُخُولُه في مَلِكِهِ بِغَيْرِ إِذْنِهِ حَرَامًا. اهـ. مُعْنَى. قُود: (إذا أحرزَ محلَّه بِالْقِلِّ إلخ) هل مثله ما إذا كانت أرضُه مُتَنَزِّلَةً عَنِ أرضِ الوادي بِحَيْثُ إِنْ ما دَخَلَ فيها اسْتَقَرَّ فيها لَا يَخْرُجُ منها فَإِنَّمَا حَيْثُ تَصِيرُ كَالْحَوْضِ الْمَسْدُودِ أَوْ لَا؟ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. اهـ. سَيَدُ عَمَرٍ وَتَقَدَّمَ أَيْمًا عَنِ الرَّشِيدِي أَنِ الدَّاحِلُ بِنَفْسِهِ بِلَا سَوْقٍ لَا يُمْلِكُ. قُود: (لِنَفْسِهِ) إلى قولِ المَنِّ والقنَاةِ فِي النِّهَايَةِ الْآقُولُ وَقَضِيَّةُ الْمُقْلِلِ إِلَى المَنِّ. قُود: (لِنَفْسِهِ) أَي لَا لِلْمَائَةِ. اهـ. مُعْنَى. قُود: (الذي يَحْتَاجُهُ ولو لِرِزْغِهِ) أَمَّا ما فَضَّلَ عَنْ حاجَتِهِ قَبْلَ ارْتِحَالِهِ فَلَيْسَ لَهُ مَنَعُهُ لِشُرْبٍ أَوْ مَاشِيَةٍ وَلَهُ مَنَعٌ غَيْرُهُ مِنْ سَقْيِ الزَّرْعِ بَو. اهـ. مُعْنَى. قُود: (فإن ارتحل إلخ) وإِعْرَاضُهُ عَنْهَا كَارْتِحَالِهِ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرِّوَايَةِ. اهـ. مُعْنَى. قُود: (قال الأزرعي) ما لم يَرْتَجِلْ إلخ) وَهُوَ حَسَنٌ. اهـ. مُعْنَى (فهو كأحدهم إلخ) وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْحُكْمَ كَذَلِكَ لَوْ كَانَ الْحَافِرُ غَيْرَ مُكَلَّفٍ وَإِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ تَنَزُّلاً لَهَا مَنَزِلَةً ما حَفَرَ الْمُكَلَّفُ بِلَا قَصْدٍ فَتَكُونُ وَقْفًا لِإِعَامَةِ النَّاسِ. اهـ. ع ش. قُود: (وليس له سُدَّها إلخ) وَلَا يُقِلُّ ما يُفِيدُ ماءً كَحَوْطِهِ فِيهِ عَمْدًا. اهـ. ع ش. قُود: (لتعلِّي حقَّ الناس بها) أَي كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي وَيَجِبُ لِماشِيَةِ إلخ. قُود: (بل النابغة) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ بِلِ التَّابِعَةِ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ وَهِيَ أَحْسَنُ ثُمَّ قَالَ وَيَجْرِي الْخِلَافُ فِي كُلِّ ما يَتَّبَعُ فِي مَلِكِهِ مِنْ يَفْعٍ وَمِلْحٍ. اهـ. زَادَ الْمُعْنَى وَتَبَرُّهُ وَنَحْوُهَا. اهـ.

قُود: (سَي) (في مَلِكٍ يَمْلِكُ إلخ) وَلَوْ وَقَفَ الْمَالِكُ أرضًا مَثَلًا بِهَا بَنَى اسْتَحَقَّ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ ماءَ الْبِئْرِ لِيَتَنَفَّعَ بِهِ عَلَى الْعَادَةِ وَلَهُ مَنَعٌ غَيْرُهُ مِنْهُ حَيْثُ احْتِجَّ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْمَلِكِ وَلَوْ كَانَتِ الْبِئْرُ مُشْتَرَكَةً بَيْنَ اثْنَيْنِ لَوَقَفَ أَوْ مَلِكٌ اقْتَسَمَا ماءَهَا عَلَى حَسَبِ الْحَصَصِ إِنْ لَمْ يَبْ بِحَاجَتَيْهِمَا. اهـ. ع ش. قُود: (وقضية الْمُقْلِلِ) أَي فِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا جازَ إلخ. قُود: (والتعليل) أَي فِي قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ إلخ ش. اهـ.

قُود: (وينبغي حملُه إلخ) كَذَا شَرَحَ م ر. قُود: (لتعلِّي حقَّ الناس بها) قَالَ شَيْخُنَا الْبُرْلُوسِيُّ بِهَامِشٍ شَرَحَ الْمَنْهَجَ لَكِنْ قَضِيَّةُ هَذِهِ الْعِلَّةِ مَنَعُهُ مِنْ سَدِّ الْبِئْرِ الَّتِي يَخْفِرُ فِيهَا مَلِكُهُ وَهُوَ بَعِيدٌ. اهـ. وَإِنَّمَا كَانَ قَضِيَّتُهَا ذَلِكَ لِتَعْلِي حَقِّ النَّاسِ بِهَا أَيْضًا كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِهِ الْآتِي وَسَوَاءُ إلخ. قُود: (وقضية الْعِلَلِ) أَي فِي قَوْلِهِ وَإِنَّمَا جازَ إلخ. قُود: (والتعليل) أَي قَوْلُهُ: لِأَنَّ عَقْدَ الْإِجَارَةِ إلخ ش.

إلا أن يقال هو ملك ضعيف ملحظه التبعية فقصر على انتفاعه هو بغيره للحاجة فلا يتعدى ذلك لبيعه وهذا هو الوجه ومن ثم أفتيت في مستأجر حمام أراد بيع ماء من بئرها بمنه لما ذكر؛ ولأن البيع قد يؤدي لتعطيلها فيضرو ذلك بمؤجرها (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته) ولو لزريه (لزرع) وشجر لغيره، أما على الملك فكسائر المملوكات وأما على مقابله؛ فلأنه أولى به لسبقه. (ويجب) بذل الفاضل عن حاجته الناجزة كما قيد به الماوردي

سم عن الشارح. فود: (إلا أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بإثلافه فقبل الإثلاف لا ملك له ليتصور بيعه. اه. سم. فود: (فقصر على انتفاعه الخ) قضيته أنه ينتفع انتفاع غيره به ولو بإذنه وآنه لو أجز الدار لآخر لم ينتفع الآخر بالماء. اه. سم أي وكل منهما بعيد أقول ولك أن تمنع تلك القضية بأن الكلام إنما هو في الثقل بعوض ولذا فرغ عليه بقوله فلا يتعدى الخ.

فود (سني): (وسواء ملكه) أي على الأصح (أم لا) أي على مقابله اه. معني. فود: (ولو لزريه) لا موقع لهذه الغاية هنا كما لا يخفى على متأمل، إذ الحكم أنه لا يلزمه بذل ماء وإن فضل عن حاجته فأي حاجة إلى بيان الحاجة وإنما تظهر هذه الغاية بالنسبة لقول المصنف الآتي ويجب لماشية فكان الأولى تأخيرها إلى هناك. اه. رشيدتي وقد يجاب بأنه أفاد بها دفع توهم اختصاص الحاجة بذوي الروح.

فود: (ويجب بذل الفاضل الخ) ولا يجب بذل فاضل الكلا؛ لأنه لا يستخلف في الحال ويتمول في العادة وزمن رعيه يطول بخلاف الماء ولا يجب على من وجب عليه البذل إعاره آلة الاستقاء ويشرط في بيع الماء تقديمه بكيال أو وزن لا بربي الماشية والزرع الفرق بينه وبين جواز الشرب من ماء السقاء بعوض أن الاختلاف في شرب آدمي أهون منه في شرب الماشية والزرع نهاية ومعني. فود: (عن حاجته) إلى قوله اه. في المعنى لا قوله قال الأذرعى إلى بلا عوض. فود: (الناجزة) فلو فضل عنه الآن واحتاج إليه في ثاني الحول وجب بذله لأنه يستخلف. اه. معني.

فود: (أما أن يقال هو ملك ضعيف الخ) أو يقال إنما يملكه بإثلافه فقبل الإثلاف لا ملك له ليتصور بيعه. فود: (فقصر على انتفاعه هو بغيره) قضيته امتناع انتفاع غيره به ولو بإذنه. فود: (فقصر على انتفاعه هو بغيره) قد يقتضي هذا أنه لو أجز لآخر لم ينتفع بالماء ذلك الآخر.

فود في (سني): (وسواء ملكه أم لا لا يلزمه بذل ما فضل عن حاجته الخ) عبارة الرزح فمَنْ حفر بئراً في موات للتملك أي أو في ملكه أو انفجر فيه عين كما صرح بهما الأصل ملكها وملك ماءها إذ الماء يملك لكن يجب بذل الفاضل منه عن شربه لشرب غيره وعن ماشيته وزريه لماشية غيره الخ سكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره ويتبني أن يجب أيضاً لكن هل يقدم عليه شرب ماشيته وزريه.

فود في (سني): (ويجب لماشية) قال في شرح الإرشاد: وقضية ما تقرر تقديم حاجة زريه على حاجة ماشية غيره المحترمة إن خشي هلاكها وهو محتمل. اه. لكن يخالفه في خشية الهلاك. قوله: الآتي وماشية وإن احتاجه لزريه فتأمل.

قال الأزرعي: محلّه إن كان ما يستخلف منه يكفيه لما بطراً بلا عَوْضٍ قبل أخذه في نحو إناؤه (لماشية) إذا كان بقره كلاً مُباحٍ ولم يجز صاحبها ماء آخر مُباحاً (على الصحيح) بأن يُمكنه من سقيها منه حيث لم يضر زرع ولا ماشيته وإلا فمن أخذه أو سوّقه إليها حيث لا ضرر على الأوجه للأحاديث في ذلك ولحرمة الرّوح هذا إن لم يوجد اضطراب وإلا وجب بذله لذی روح مُحترمة كآدمي وإن احتاجه لماشيته

• فوّ: (ومحلّه) أي التقييد بالتأجزة. • فوّ: (بلا عوض) متعلّق ببذل وكذا قوله: قَبْلُ إلخ ش. اه. سم على حنج وإنما لم يَجْمَلْ قوله قَبْلُ أخذه قَبْلُ في البذل بلا عوض أي إنما يَجِبُ عليه البذل بلا عوض حيث لم يأخذه في نحو إناؤه لأن الصورة هنا أنه لا اضطراب فلا يَجِبُ عليه بذله ولو بعوض. اه. رشيدّي. • فوّ: (في نحو إناؤه) يَدْخُلُ فيه مُجْتَمَعُ الماء كالبركة. اه. سَبَدُ عَمَر.

• فوّ (سني): (لماشية) وسكتوا عن البذل لنحو طهارة غيره ويتبني أن يَجِبُ أيضاً لکن هل يُقدّم عليه شُرْبُ ماشيته وزرعه سم على حنج أقول نعم يتبني أن يُقدّم الماشية ويُدّلّ له ما صرّحوا به في التَّيْم من أن من أسباب التَّيْم احتياجه لِعَطَشٍ حيوان مُحترّم ولو مآلاً فليُراجع. اه. ع ش. وقوله: سم ويتبني إلخ يخالفه قول الحلبي ولا يلزم من معه ماء بذله لِمُحتاج طهارة به. اه. أن يفرّض كلام الحلبي في ماء في نحو إناؤه فلا مخالفة. • فوّ: (كلاً مُباح) الظاهر أن المُباح هنا وفيما بعده ليس بقيد فليُراجع. اه. رشيدّي وفي البَجَرِميّ عن الحلبيّ ولعلّه أي تقييد الكلاً بالمُباح لانه مُقَصِّرٌ حيث لم يقدّم الماء كالمَلْب. اه. أي فهو قَيّد. • فوّ: (بأن يُمكنه إلخ) تصوّر للبذل. • فوّ: (ولا) أي وإن ضرّ سقي ماشية الغير من الفاضل ماشية أو زرع صاحب الماء. • فوّ: (حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه أن من يملكه بئر وضرّ دخوله للإستيقاء منها بنحو الإطلاع على حرّيه أو لتضييق عليهم تضييقاً لا يُحتمل عادة لم يلزمه التمكن. اه. سم. • فوّ: (هذا) أي الخلاف. • فوّ: (لذي روح مُحترمة) يَدْخُلُ فيه الماشية فيقدّم أي الآدمي على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرع بالاولى فأني حاجة مع ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزرع. اه. سم ولك أن تقول إن قوله كآدمي وإن احتاجه لماشية إلخ تفصيل لإجمال قوله وجب بذله إلخ إلا أنه كان الاولی من آدمي إلخ عبارة المُعني وشرح الرّوض يَجِبُ بذل الفاضل عن

• فوّ: (بلا عوض) متعلّق ببذل وكذا. قوله: قَبْلُ ش وإبارة شرح م ر وحيث وجب البذل لم يَجْز أخذ عوض عليه. اه. • فوّ: (حيث لا ضرر على الأوجه) يؤخذ منه أن من يملكه بئر وضرّ دخوله للإستيقاء منها بنحو الإطلاع على حرّيه أو التضييق عليهم تضييقاً لا يُحتمل عادة لم يلزمه التمكن.

• فوّ: (وهذا إن لم يوجد اضطراب إلخ) في الخادم ومحلّ الخلاف إذا لم تقبل إلى حدّ الضرورة ولكن كان منعه من الماء يُخوِّجها إلى الانتقال إلى موضع آخر فإن أشرقت على الهلاك وجب سقيها فضل ما به بالقيمة وفيه نظر فليُراجع. • فوّ: (والأوجب بذله لذی روح مُحترمة) يَدْخُلُ في ذي الرّوح المُحترمة الماشية فيقدّم أي الآدمي على حاجة ماشيته فعلى حاجة زرع بالاولى فأني حاجة مع ذلك لقوله وماشية وإن احتاجه لزرع.

وماشية وإن احتاجه لزرع. وجوز ابن عبيد السلام الشرب وسقي الدواب من نحو جذول مملوك لم يضر بمالِكِه إقامة للإذن العرفي مقام اللفظي ثم توقف فيما إذا كان لنحو يتيم أو وقب عام ثم قال ولا أرى جواز ورود ألف إبل جذولاً ماؤه يسير انتهى، وهذا معلوم من قوله أولاً لم يضر بمالِكِه. (والقناة المشتركة) بين جماعة لا يُقدَّم فيها أعلى على أسفل ولا عكسه بل (يُقَسَّم ماؤها) المملوك الجاري من نهر أو بئر فهُرّا عليهم إن تنازَعوا وضاق لكن على وجه لا يتقدَّم شريك على شريك وإنما يحصل ذلك (بتصيب خشبية) مثلاً مُستَوٍ أعلاها وأسفلها بمحل مُستَوٍ وألحق بالخشبية ونحوها بناء جدار به ثقب مُحْكَمَةٌ بالحصص (في غرض النهر) أي

شربه لشرب غيره من الآقمتين وعن ماشيته وزرعه لماشية غيره. اه. وفي سم قال في شرح الإزشاء وقضية ما تقرّر تقديم حاجة زرعه على حاجة ماشية غيره المُخترمة وإن خشي مَلَكَها وهو مُخْتَمَلٌ اه. لكن يُخالِفُه في خشية الهلاك قوله: الآتي وماشية وإن احتاجه لزرع فتأمل. اه. فود: (وماشية إلخ) عطف على آتَمي. فود: (من نحو جذول) أي نحو نهر صغير. اه. ع. ش. فود: (إقامة للإذن العرفي إلخ) أي ما لم يمنع صاحب الجذول عنه فإن منع امتنع على غيره ففعل ذلك. اه. ع. ش. فود: (ثم توقف إلخ) عبارة المُعني ثم قال لو كان التهر لمن لا يُعْتَبَرُ إذنه كاليتيم والأوقاف العامة فعندي فيه وقفة والظاهر الجواز. اه. فود: (أو وقب هام) عطف على نحو يتيم.

فود (سني): (والقناة إلخ) أي أو العين نهاية ومُعني أي أو التهر. فود: (بين جماعة) إلى قوله وفيها أيضاً في النهاية إلا قوله وأطال البلقيني في ترجيحه. فود: (من نهر) أي مملوك ماؤه إذ الداخل إلى ملكه من التهر المباح لا يملكه كما مر. اه. سم. فود: (وبئر) أي مملوك لهُم. اه. ع. ش. فود: (إن تنازَعوا أو ضاق) أما إذا اتسع ماء القناة أو العين بحيث يحصل لكل قدر حاجته لم يحتاج لما ذكر. اه. مُعني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الرّوض. وقد يقال يتبني القسمة أيضاً إذا طلبوها أو أخذهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء. اه. فود: (مستوى أعلاها إلخ) عبارة المُعني مُستوية الطرفين والوسط. اه. فود (سني): (ثقب) بضم المُثَلَّة أوْله بخطه ولو قرئت بنون مضمومة جازاً اه. مُعني.

فود: (الجاري من نهر) يتبني أن المراد من نهر مملوك ماؤه إذ الداخل إلى ملكه من التهر المباح لا يملكه بدليل قوله السابق في شرح وما أخذ من هذا الماء إلخ وخارج بذلك إلخ وصرّح في الرّوضة بأن من حفر نهرًا يدخل فيه الماء من الوادي فالماء باقٍ على إباحته لكن مالك التهر أحق به كالسبل يدخل في ملكه. اه.

فود: (إن تنازَعوا وضاق إلخ) عبارة شرح الرّوض وأعلم أن الاحتياج إلى القسمة بتغريض الخشبية المذكورة محلّه عند ضيق الماء وإلا فلا حاجة إليها. اه. وقد يقال يتبني القسمة أيضاً إذا طلبوها أو أخذهم مع عدم الضيق ليتصرف في حصته بما شاء.

فم المجرى (فيها ثقب متساوية أو متفاوتة على قدر الحصص) من القناة؛ لأنه طريق إلى استيفاء كل حقه وعند تساوي الثقب وتفاوت الحقوق أو عكسه يأخذ كل بقدر حصته فإن جهل قدر الحصص قسّم على قدر الأراضي؛ لأن الظاهر أن الشركة بحسب الملك وقيل يقسّم بينهم سواء، وأطال البلقيني في ترجيحه هذا إن اتفقوا على ملك كل منهم والأرجح بالقرينة والمادة المطردة في ذلك كما مر فإن قلت: يُنافي ما رجّحه المصنّف ما ذكره كالرافعي في مكاتبين خسيس ونفيس كوتبا على نجوم متفاوتة بحسب قيمتهما فأحصرا مالا وادّعى الخسيس أنه بينهما والنفيس أنه متفاوت على قدر النجوم صدّق الخسيس عملاً باليد قلت: لا يُنافيه لإمكان الفرق إذ المدار هنا على اليد وهي متساوية وفي مسألتنا على الأرض المسقية وهي متفاوتة ففعل في كل من المخلّين بما يُناسبه فتأمل. وفي الروضة وأصلها كل أرض أمكن سقيها من هذا النهر إذا رأينا لها ساقية منه ولم نجد لها شرباً من موضع آخر حكفنا عند التنازع بأن لها شرباً منه انتهى، وأفهم كلامهما أن ما عُدّ لإجراء الماء فيه عند وجوده إلى أرض مملوكة دال على أن اليد فيه لصاحب الأرض التي يُمكن سقيها منها سواء اتسع

• قوله (سبي): (متساوية أو متفاوتة) أي في الضيق والسعة لا في العدد انتهى بجريمي عن عبد البر.
 • قوله: (من القناة) ونحوها نهاية ومغني (قوله: لأنه) إلى قوله وقيل في المغني. • قوله: (وعند تساوي الثقب إلخ) كان يأخذ صاحب الثقب ثقبه والآخر ثقبين. • وقوله: (أو عكسه) كان يأخذ أحد الشريكين ثقباً واسعاً والآخر ثقبين ضيقين. • قوله: (قسّم على قدر الأراضي) على الأصح في زيادة الروضة.
 اه. مغني. • قوله: (ما رجّحه المصنّف) وهو القسمة على قدر الأراضي وإن لم ينسب إليه فيما مرّ رشيدني وع ش. • قوله: (ففي مسألتنا على الأرض إلخ) أي لجريان العادة كثيراً أو مطرداً بالانقصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الأموال. اه. سم. • قوله: (من هذا النهر) أي النهر المشترك بقرينة المقام. • قوله: (ولم نجد لها شرباً من موضع آخر) مفهومه أنه إذا كان لها شرب من محل آخر لا يُحكّم بأن لها شرباً من هذا النهر وقد توقّف فيه بأنه ما المانع أن يكون لها شرب من موضعين؟ ومجرد أن لها شرباً من غيره لا يمنع أن لها شرباً منه أيضاً ع ش وسَمَ ويؤيد التوقّف قول الشارح الآتي وأفهم كلامهما إلخ. • قوله: (فيه) أي ما عدا إلخ. • وقوله: (وجوده) أي الماء. • وقوله: (إلى أرض إلخ) كل منها متعلّق بإجراء الماء. • قوله: (فيه) أي فيما عدا إلخ. • قوله: (منها) أي ممّا عدا إلخ والثاني لربعية

• قوله: (قلت لا يُنافيه لإمكان الفرق إذ المدار إلخ) لا يخفى مع التأمل الصادق ما في فُرقة كما أشرنا إليه ويمكن أن يفرّق بجريان العادة كثيراً أو مطرداً بالانقصار في أخذ الماء على قدر الحاجة ولا كذلك الأموال فليتأمل. • قوله: (إذ المدار هنا على اليد إلخ) لإقائل أن يقول هذا لا يخلص إذ السائل يعود ويقول لم كان المدار هنا على اليد وفي مسألتنا على الأرض مع وجود اليد فيهما ومع تحقّق التفاوت فيما ثبت الحق لأجله وهي المكاتبان هنا والأراضي في مسألتنا فليتأمل. • قوله: (ولم نجد لها شرباً من موضع آخر) لا يُحكّم بأن لها شرباً منه وغاية الأمر أن لها شرباً من موضعين وأي مانع من ذلك

المجرى وَقَلَّتِ الْأَرْضُ أَوْ عَكْسُهُ وَسَوَاءُ الثَّرْتِغِ وَالْمُنْخَفِضِ وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَسْقِيَ بِمَائِهِ أَرْضًا لَهُ أُخْرَى لَا يَشْرِبُ لَهَا مِنْهُ سَوَاءٌ أَحْيَاها أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ لَهَا رَسْمَ شَرْبٍ لَمْ يَكُنْ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَفِيهَا أَيْضًا لَوْ أَرَادَ إِحْيَاءُ مَوَاتٍ وَسَقِيَهُ مِنْ هَذَا النَّهْرِ أَيْ الْمُبَاحِ فَإِنَّ صَيِّقَ عَلَى الشَّابِقِينَ مُنْعٍ؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَحَقُّوا أَرْضِيهِمْ بِمَرَاقِبِهَا وَالْمَاءَ مِنْ أَعْظَمِ مَرَاقِبِهَا وَإِلَّا فَلَا مَنَعَ انْتَهَى وَإِذَا مُنِعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فَمِنَ السَّقْيِ بِالْأُولَى، وَلَوْ زَادَ نَصِيبُ أَحَدِهِمْ مِنَ الْمَاءِ عَلَى رِيٍّ أَرْضِهِ لَمْ يَلْزَمْهُ بِذَلِكَ لِشُرْكَائِهِ بَلْ لَهُ التَّصَرُّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ قَالَ بَعْضُهُمْ: بَلْ تَحْزُمُ إِعَادَتُهُ لِلوَادِي؛ لِأَنَّهُ إِضَاعَةُ مَالٍ انْتَهَى. وَفِي كَوْنِ ذَلِكَ إِضَاعَةً نَظَرُ ظَاهِرٌ وَأَقْبَى بَعْضُهُمْ فِي أَرْضٍ لِوَاحِدٍ

الْمَعْنَى أَيْ السَّاقِيَةُ كَمَا أَنَّ التَّذْكَيرَ فِي الضَّمَائِرِ الْمَارَّةِ لِإِعَايَةِ اللَّفْظِ. هـ فَوَدُ: (وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ الْخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا صَيِّقَ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَفِيهَا الْخ. اهـ. سَم. عِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ: وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَسْقِيَ بِمَائِهِ الْخ إِبْلَاقُهُ قَدْ يَنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ زَادَ نَصِيبُ أَحَدِهِمْ مِنَ الْمَاءِ الْخ حَيْثُ صَرَّحَ بِأَنَّ لَهُ التَّصَرُّفَ فِي الزَّائِدِ كَيْفَ شَاءَ وَمَنْ مَالٍ لَوْ سَقَى بِهِ أَرْضًا لَهُ وَقَدْ يُقَالُ مَا هُنَا فِي الْمَاءِ الْمُبَاحِ فَإِنَّهُ لَيْسَ لَهُ فِيهِ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ حَتَّى تَخْتَلِمَ مُسَاوَاتُهُ لِرِيٍّ الْأَرْضِ وَزِيَادَتُهُ عَلَيْهِ وَإِنَّمَا لَهُ سَقْيُ أَرْضِهِ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ فَلَوْ أَرَادَ سَوْقَ هَذَا الْمَاءِ الْمُسْتَحَقَّ أَوْ بَعْضَهُ إِلَى أَرْضٍ لَهُ أُخْرَى لَا اسْتِحْقَاقَ لَهَا فِي هَذَا النَّهْرِ الْمُبَاحِ لِأَدَى إِلَى اثْبَاتِ اسْتِحْقَاقِي لَمْ يَكُنْ وَإِلَى الْإِضْرَارِ بِالشَّرْكَاءِ عِنْدَ الصَّيِّقِ وَمَا يَأْتِي فِي نَهْرِ مَمْلُوكٍ لَهُ مِنْهُ نَصِيبٌ مُقَدَّرٌ وَقَدْ يَزِيدُ عَلَى رِيٍّ أَرْضِهِ فَيَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَ؛ لِأَنَّهُ مَلَكُهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ثُمَّ رَأَيْتُ فِي فَنَائِزِ السُّنَّوْدِيِّ نَقْلَ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَاعْتَمَدَهُ وَنَقَلَ عَنِ الْخَادِمِ أَنَّهُ قَالَ الْمُتَجَبِّهُ نَقْلًا وَتَوَجَّهَ الْجَوَازُ وَيَمُنُّ قَالَ بِالْجَوَازِ الْمُتَوَلَّى وَبَعْضُ الْأَصْحَابِ وَصَحَّحَهُ الْكَافِي انْتَهَى وَالْحَاصِلُ أَنَّ كَلَامَ الرُّوضَةِ إِنْ كَانَ مَحْمُولًا عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ فَلَا إِشْكَالَ فِيهِ وَإِنْ كَانَ مَفْرُوضًا فِي النَّهْرِ الْمَمْلُوكِ فَالْمُتَجَبِّهُ الْجَوَازُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ. أَقُولُ صَنَعَ الْمُعْنَى صَرِيحٌ فِي أَنَّ مِثْلَ مَا هُنَا وَمَا يَأْتِي كُلِّيهِمَا فِي الْمَمْلُوكِ بِالْإِشْرَافِ وَأَنَّ مَا هُنَا مُسْتَقْتَنَى وَمَا يَأْتِي حَيْثُ زَادَ عَقِبَ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الشَّرْكَاءَ بِحَسَبِ الْجِلْدِ مَا نَصَبَهُ وَيَصْنَعُ كُلُّ وَاحِدٍ بِنَصِيهِ مَا شَاءَ لَكِنْ لَا يَسُوقُهُ لِأَرْضٍ لَا يَشْرِبُ لَهَا مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ يَجْعَلُ لَهَا شَرْبًا لَمْ يَكُنْ. اهـ.

هـ فَوَدُ: (إِحْيَاءُ مَوَاتٍ وَسَقِيَهُ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يُرِدِ السَّقْيُ مِنْهُ فَلَا مَنَعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ وَسَمَ. هـ فَوَدُ: (وَإِذَا مُنِعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ الْخ) كَأَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَيَمُنُّ أَنَّ الْمَنَعَ فِي عِبَارَةِ الرُّوضَةِ عَائِدٌ إِلَى الْإِحْيَاءِ فَقَطْ وَلَيْسَ بِمُنْتَعَيْنٍ بَلْ يُخْتَلِمُ عَوْدَهُ لِلْسَّقْيِ فَقَطْ وَلَهُمَا مَعًا كَمَا هُوَ وَاضِحٌ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ فَوَدُ: (نَظَرُ ظَاهِرٍ) لَعَلَّ وَجْهَهُ مَا قَدَّمْتُهُ عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمَعْنَى مِنْ عَدَمِ حُزْمَةِ صَبِّ الْمَاءِ الْمَمْلُوكِ فِي

فَلْيُحَرِّزْ. هـ فَوَدُ: (وَلَيْسَ لِأَحَدِهِمْ أَنْ يَسْقِيَ بِمَائِهِ أَرْضًا لَهُ أُخْرَى الْخ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ إِذَا صَيِّقَ عَلَى الْبَقِيَّةِ أَخَذًا مِنْ قَوْلِهِ وَفِيهَا أَيْضًا الْخ. هـ فَوَدُ: (وَإِذَا مُنِعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فَمِنَ السَّقْيِ بِالْأُولَى) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِأَنَّ مُرَادَ الرُّوضَةِ الْمَنَعَ مِنَ الْإِحْيَاءِ فِي نَفْسِهِ وَقَدْ يُقَالُ هَلَّا جَازَ الْإِحْيَاءُ لَكِنْ يُمْنَعُ مِنَ السَّقْيِ مِنْ هَذَا النَّهْرِ؟ إِلَّا أَنْ يُقَالَ شَرْطُ إِحْيَاءِ نَحْوِ الْمَرْزَعَةِ تَرْتِيبُ الْمَاءِ وَقَدْ يُمْنَعُ مِنْ هَذَا الْمَاءِ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ مِنْ قَوْلِي شَرَحَ

عُلُوها ولاخر سُفْلُها فَأَخْرَبَ الشَّيْطَلُ أَحَدَهُمَا فَأَعَادَهُ مَالِكُهُ عَلَى وَجْهِ تَنْقُصُ بِهِ الْآخَرَى عَنْ شُرْبِهَا الْمُعْتَادَ بِأَنَّهُ يُعْجِزُ عَلَى إِعَادَتِهِ كَمَا كَانَ. فَإِنْ تَقَدَّرَ ذَلِكَ وَقَفَ الْأَمْرُ حَتَّى يَصْطَلِحَا.
(وَلَهُمْ) أَيِ الشُّرَكَاءِ (الْقِسْمَةُ مُهَيَّاتَةٌ) مُيَاوَمَةٌ مَثَلًا كَأَنْ يَسْقِي كُلَّ مِنْهُمْ يَوْمًا كَسَائِرِ الْأَمْلاكِ الْمُشْتَرَكَةِ وَلَا نَظَرَ لِرِبَادَةِ الْمَاءِ وَنَقْصِهِ مَعَ التَّرَاضِي عَلَى أَنَّ لَهُمُ الرُّجُوعَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَتَقْتَضِي الْمُهَيَّاتَةُ إِذَا تَقَدَّرَ مَا مَرُّ لِيُعْمِدَ أَرْضَ بَعْضِهِمْ مِنَ الْمَقْسَمِ وَنَحْوِ الْخَشْبَةِ إِذَا كَانَتِ الْقَنَاةُ تَارَةً يَكْثُرُ مَاوُهَا وَتَارَةً يَقَلُّ فَتَقْتَضِي الْمُهَيَّاتَةُ حَيْثُذُ كَمَا مَتَعُوهَا فِي لَبُونٍ لِيَحْلِبَ هَذَا يَوْمًا وَهَذَا يَوْمًا لِمَا فِيهِ مِنَ التَّفَاوُتِ الظَّاهِرِ انْتَهَى. وَلَيْسَ لِأَحَدِ الشُّرَكَاءِ أَنْ يَحْفِزَ سَاقِيَةً قَبْلَ الْمَقْسَمِ؛ لِأَنَّ حَاقَةَ النَّهْرِ مُشْتَرَكَةٌ بَيْنَهُمْ وَلِكُلِّ حَرْثٍ أَرْضُهُ وَخَفَضُهَا وَرَفْعُهَا

التَّهْرِ. ٥. فُودَ: (عُلُوها) أَيِ الْأَرْضِ. ٥. فُودَ: (أَخَذَهُمَا) أَيِ مَجَرَى أَحَدِهِمَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ وَكَانَ الْأَوَّلَى تَأْنِيثُ الْأَحَدِ. ٥. فُودَ: (أَيِ الشُّرَكَاءِ) إِلَى قَوْلِهِ لِأَنَّ حَاقَةَ التَّهْرِ فِي النَّهْيَةِ.

٥. فُودَ (سُي): (مُهَيَّاتَةٌ) مَنْصُوبٌ إِنَّمَا عَلَى الْحَالِ مِنَ الْمُتَبَدَّلِ وَهُوَ الْقِسْمَةُ بِنَاءً عَلَى صِحَّةِ الْحَالِ مِنْهُ كَمَا ذَهَبَ إِلَيْهِ سَيِّوْنُهُ وَغَيْرُهُ أَوْ عَلَى أَنَّهَا مَفْعُولٌ بِفَعْلٍ مَحْذُوفٍ بِتَقْدِيرِ وَيُقَسَّمُ مُهَيَّاتَةٌ وَيَجُوزُ كَوْنُ الْقِسْمَةِ فَاعِلَةً بِالظَّرْفِ بِنَاءً عَلَى قَوْلِ مَنْ جَوَزَ عَمَلَ الْجَارِ بِلَا اِغْتِمَادٍ وَهُمْ الْكَوْفِيُّونَ وَعَلَيْهِ قِيَصَبُ مُهَيَّاتَةٍ عَلَى الْحَالِ مِنَ الْفَاعِلِ مُغْنِي وَنَهْيَةً أَقُولُ: وَيَجُوزُ كَوْنُهَا حَالًا مِنْ فَاعِلِ الظَّرْفِ الْمُشْتَرِكِ الرَّاجِعِ إِلَى الْمُتَبَدَّلِ بَلْ هُوَ لِكَوْنِهِ مَحَلٌّ وَفَاقِي أَحْسَنُ. ٥. فُودَ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَتَقْتَضِي الْمُهَيَّاتَةُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الْمُهَيَّاتَةَ مُتَقَيِّنَةٌ فِي قِسْمَةِ مَاءِ الْبِئْرِ الْمُشْتَرَكَةِ الْمُتَعَدِّرِ قِسْمَتِهَا وَهَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَصْحَابِ - رَجَمَهُمُ اللَّهُ - نَقْلٌ فِي كَيْفِيَّةِ قِسْمَةِ مَاءِ الْبِئْرِ فَإِنْ ظَفِرَ بِنَقْلِ فَهُوَ الْمُتَّبِعُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. ٥. فُودَ: (لِيُعْمِدَ أَرْضَ بَعْضِهِمْ الْخ) أَيِ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ يَحْصُلُ لَهُ زِيَادَةٌ. اه. سم. ٥. فُودَ: (وَنَحْوِ الْخَشْبَةِ) عَطِيفٌ عَلَى قَوْلِهِ الْمُهَيَّاتَةُ.

٥. فُودَ: (إِذَا كَانَتِ الْقَنَاةُ الْخ) يُتَأَمَّلُ؛ لِأَنَّ الْمُهَيَّاتَةَ إِنَّمَا تَكُونُ بِالتَّرَاضِي وَمَعَهُ لَا نَظَرَ لِلتَّفَاوُتِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ الْخ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ عِبَارَةٌ عَنْ شِئْنِ قَوْلِهِ: فَتَقْتَضِي الْمُهَيَّاتَةُ هَذَا قَدْ يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي قَوْلِهِ وَلَا نَظَرَ لِرِبَادَةِ الْمَاءِ وَنَقْصِهِ مَعَ التَّرَاضِي إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالِامْتِنَاعِ هُنَا عَدَمُ الْإِجْبَارِ عَلَى ذَلِكَ فَلَا مُنَافَاةَ لَكِنْ يُرَدُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الْمُهَيَّاتَةَ لَا إِجْبَارَ فِيهَا، فَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ يُصَوِّرُ ذَلِكَ زِيَادَةً تَارَةً مِنْ اِغْتِمَادِ كَتَحْرُكِ هَوَاءٍ أَوْ نَحْوِهِ وَمَا هُنَا بِمَا عَهَدَتِ الزِّيَادَةُ تَارَةً وَالتَّقْصُصُ أُخْرَى مِنْ غَيْرِ اِغْتِمَادٍ وَقَدْ بَخَّصُوهَ لِلزِّيَادَةِ وَآخَرَ لِلتَّقْصُصِ. اه. وَحَاصِلُهُ أَنَّ مَا مَرَّ فِي الزِّيَادَةِ الْمُحْتَمَلَةِ وَمَا هُنَا فِي الزِّيَادَةِ الْمُحَقَّقَةِ الْمَعْلُومَةِ بِالْعَادَةِ وَمُقْتَضَاهُ اِمْتِنَاعُ الْمُهَيَّاتَةِ حَيْثُذُ لَوْ مَعَ التَّرَاضِي مِنَ الْجَانِبَيْنِ، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ الْجَهْلُ بِمِقْدَارِ الزَّائِدِ وَعَدَمُ انضِبَاطِهِ وَفِيهِ مَا لَا يَخْفَى فَالْأَوَّلَى حَمْلُ مَقَالَةِ الزَّرْكَشِيِّ عَلَى الْإِجْبَارِ فِيمَا إِذَا تَنَازَعُوا وَضَاقَ الْمَاءُ كَمَا مَرَّ فِي الشَّرْحِ تَقْيِيدُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ بِذَلِكَ. ٥. فُودَ: (قَبْلَ الْمَقْسَمِ) بِكُسْرِ السِّينِ عِبَارَةٌ النَّهْيَةِ وَلَيْسَ

الرَّوْضِ وَأَنَّهُ يَتَقَيَّدُ بِإِرَادَةِ سَقْيِ ذَلِكَ مِنَ التَّهْرِ الْخ وَمَفْهُومُهُ عَدَمُ الْمَنْعِ إِذَا لَمْ يُرَدِّ السَّقْيُ مِنْهُ.
٥. فُودَ: (لِيُعْمِدَ أَرْضَ بَعْضِهِمْ مِنَ الْمَقْسَمِ) أَيِ لِأَنَّ الْأَقْرَبَ يَحْصُلُ لَهُ زِيَادَةٌ.

وحَيْثُ يُفْرَدُ كُلُّ أَرْضِهِ بِسَاقِيَةٍ يَجْرِي الْمَاءُ فِيهَا إِلَيْهَا وَمُؤْنَةٌ مَا يَخْصُ كُلُّهُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ عِمَارَةِ
النَّهْرِ الْأَصْلِيَّةِ فَإِنَّهَا عَلَى جَمِيعِهِمْ بِقَدْرِ الْحِصَصِ فَإِنْ عَمَّرَهَا بَعْضُهُمْ فَرَادَ الْمَاءُ لَمْ يَخْصُ بِهِ؛
لأنَّهُ مُتَّبَرِّعٌ وَإِنْ كَانَ لِنَاسٍ عَمَّرَهَا بَعْدَ امْتِنَاعِ الْآخَرِينَ وَلِصَاحِبِ الشُّفْلَى أَنْ يَحُورَتْ وَيَحْفِرَ فِي
أَرْضِهِ مَا يَدْفَعُ بِهِ ضَرَرَهَا مِنْ غَيْرِ أَنْ يَضُرَّ الْعُلْيَا وَلَيْسَ لِلْأَعْلَى ذَلِكَ كَمَا أَفْتَى بِهِ جَمْعُ أَيٍّ؛ لَأَنَّهُ
بِهِ يَأْخُذُ أَكْثَرُ مَنْ حَقَّهُ هَذَا إِنْ كَانَا يَشْرَبَانِ مَعًا وَالْأَبْنَاءُ إِنْ كَانَ يَشْرَبُ الشُّفْلَى مِنْ مَاءِ الْعُلْيَا فَلَا
مَنْعَ أَيِّ حَيْثُ لَا ضَرَرَ، وَمَنْ تَمَّ امْتِنَاعُ عَلَيْهِ أَنْ يُحْدِثَ فِي أَرْضِهِ شَجَرًا أَوْ نَحْوَهُ إِنْ أَضُرَّ
بِالشُّفْلَى لِخَبْسِهِ الْمَاءَ وَأَخَذَهُ مِنْهُ فَوْقَ مَا كَانَ يَحْتَأَذُ قَبْلَ إِحْدَاثِ مَا ذُكِرَ وَأَفْتَى الْغَزَالِيُّ بِأَنَّ
لِصَاحِبِ الشُّفْلَى إِجْرَاءَ الْمَاءِ الْمُسْتَحَقِّ لِإِجْرَائِهِ فِي الْعُلْيَا وَإِنْ أَضُرَّ بِتَخْلِيلِهَا أَوْ زَرْعِهَا وَلَا غَرَمَ
عَلَيْهِ لِقُصْعِرِ صَاحِبِهَا بِالزَّرْعِ أَوْ الْقَرَسِ فِي الْمَجْرَى الْمُسْتَحَقِّ لِلْأَسْفَلِ.

لَا حَيْثُ تَوْسِيعٌ قَدْ لِنَهْرِ وَلَا تَقْدِيمُ رَأْسِ السَّاقِيَةِ الَّتِي يَجْرِي فِيهَا الْمَاءُ وَلَا تَأْخِيرُهُ وَلَا غَرَمُ
شَجَرَةٍ عَلَى حَافَتِهِ بِدُونِ رِضَا الْبَاقِينَ كَسَائِرِ الْأَمْثَالِ الْمُشْتَرَكَةِ. اهـ. زاد الْمُغْنِي وَلَا بِنَاءَ قَنْطَرَةٍ وَرَحَى
عَلَيْهِ. اهـ. قُودُ: (حَيْثُ) أَيَّ حِينَ إِذْ تَقَاوَسَتْ أَرْضِيهِمْ بِالْإِنْخِفَاضِ وَالْإِزْتِفَاعِ. قُودُ: (الْأَصْلِيَّةِ) صِفَةٌ
لِلنَّهْرِ وَالتَّائِيثُ هُنَا وَفِي قَوْلِهِ فَإِنْ عَمَّرَهَا بِتَأْوِيلِ الْعَيْنِ. قُودُ: (وَمِنْ تَمَّ) أَيَّ مِنْ أَجْلِ اشْتِرَاطِ عَدَمِ
الضَّرَرِ. قُودُ: (امْتِنَعَ عَلَيْهِ) أَيَّ الْأَعْلَى. قُودُ: (فِي الْعُلْيَا) مُتَعَلِّقٌ بِإِجْرَاءِ الْمَاءِ.

(خَاتِمَةٌ): فِي الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ لَا يَصِحُّ بَيْعُ مَاءِ الْبَيْتِ وَالْقَنَاةِ مُتَفَرِّدًا عَنْهُمَا لِأَنَّهُ يَزِيدُ شَيْئًا فَشَيْئًا وَيَخْتَلِطُ
الْمَبِيعُ بِغَيْرِهِ فَيَتَعَذَّرُ التَّنْصِيفُ فَإِنْ بَاعَهُ بِشَرْطِ أَخْذِهِ الْآنَ صَحَّ وَلَوْ بَاعَ صَاعًا مِنْ مَاءٍ وَرَاكِدَ صَحَّ لِعَدَمِ زِيَادَتِهِ
أَوْ مَنْ جَارٍ فَلَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ زَنْطُ الْعَقْدِ بِمُقَدَّارٍ مُضْبُوطٍ لِعَدَمِ وَقُوفِهِ وَلَوْ بَاعَ مَاءَ الْقَنَاةِ مَعَ قَرَارِهِ وَالْمَاءُ
جَارٍ لَمْ يَصِحَّ الْبَيْعُ فِي الْجَمِيعِ لِلْجَهَالَةِ وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُ الرِّوَضَةِ الْبُطْلَانَ فِي الْمَاءِ فَقَطَّ عَمَلًا بِتَفْرِيقِ
الصَّفَقَةِ فَإِنْ اشْتَرَى الْبَيْتَ وَمَاءَهَا الظَّاهِرَ أَوْ جُزَأُهَا شَائِمًا وَقَدْ عَرَفَ حَقَّقَهَا فِيهِمَا صَحَّ، وَمَا يَتَّبِعُ فِي
الثَّانِيَةِ مُشْتَرَكٌ بَيْنَهُمَا كَالظَّاهِرِ بِخِلَافِ مَا لَوْ اشْتَرَاهَا أَوْ جُزَأُهَا الشَّائِعِ دُونَ الْمَاءِ أَوْ أَطْلَقَ فَلَا يَصِحُّ؛ لِتَلَا
يَخْتَلِطُ الْمَاءُ إِنْ لَوْ سَقَى زَرْعَهُ بِمَاءٍ مُقْصُوبٍ ضَمِنَ الْمَاءَ بِيَدِهِ وَالْعَلَّةُ لَهُ لَأَنَّهُ الْمَالِكُ لِلْبَيْتِ فَإِنْ غَرِمَ
الْبَدَلَ وَتَحَلَّلَ مِنْ صَاحِبِ الْمَاءِ كَانَتِ الْعَلَّةُ أَطْلَبَ لَهُ وَمَا لَوْ غَرِمَ الْبَدَلَ فَقَطَّ وَلَوْ أَشْعَلَ نَارًا فِي حَطْبٍ
مُبَاحٍ لَمْ يَنْتَفِعْ أَحَدًا الْإِنتِفَاعُ بِهَا وَلَا الْإِسْتِصْبَاحُ مِنْهَا فَإِنْ كَانَ الْحَطْبُ لَهُ فَلَهُ الْمَنْعُ مِنَ الْأَخْذِ مِنْهَا لَا
الْأَصْطِلَاءَ بِهَا وَلَا الْإِسْتِصْبَاحَ مِنْهَا. اهـ. قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ مَرَّ صَحَّ أَيَّ وَإِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ لَكِنْ إِذَا تَأَخَّرَ مَدَّةً
وَاخْتَلَطَ فِيهَا الْحَادِثُ بِالْمَوْجُودِ وَتَنَازَعَا جَاءَ فِيهِ مَا قِيلَ فِي بَيْعِ الثَّمَرَةِ إِذَا اخْتَلَطَ حَادِثُهَا بِمَوْجُودِهَا وَهُوَ
تَصْدِيقُ ذِي الْبَيْدِ. اهـ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْوَقْفِ)

هو لغة الحبس وإيراده التسييل والتحبس وأوقف لغة رديئة وأحبس أفصح من حبس على ما نُقِلَ لكن حبس هي الواردة في الأخبار الصحيحة، وشرعاً حبس مال يُمكن الانتفاع به مع بقاء غيبه بقطع التصرف في رقبته على مصرف مباح وأصله قوله تعالى: ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا حُبِبْتُمْ﴾ [آل عمران: ٩٢] ولما سبغها أبو طلحة رضي الله عنه باذر إلى وقف أحب أمواله إليه يبرحاً حديث مشهور كذا قالوه وهو مشكل فإن الذي في حديثه في الصحيحين وإن أحب أموالي إلي يبرحاً وأنها صدقة لله تعالى وهذه الصيغة لا تُفيد الوقف لإشيقين أحدهما أنها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْوَقْفِ

• فؤد: (هو لغة) إلى قوله كذا قالوا في النهاية وكذا في المغني إلا قوله على ما نُقِلَ إلى وشرعاً.
• فؤد: (والتحبس) أي والاحتباس أيضاً أخذاً مما يأتي. اه. ع. ش. • فؤد: (لغة رديئة) عبارة المغني ولا يقال أوقفته إلا في لغة تميمية وهي رديئة وعليها العامة وهو عكس حبس فإن الفصحى أحب، وأنا حبس فلغة رديئة. اه. • فؤد: (من حبس) أي بالتشديد. اه. ع. ش. وقضية ما مر أنفاً عن المغني أنه بالتخفيف. • فؤد: (بقطع التصرف) الباء سببية أو تضريرية ومعلقة بحبس مال إلخ وكذا قوله على مصرف متعلق بذلك. • فؤد: (مباح) زاد النهاية والمغني موجود. اه. قال ع. ش. قوله: م. ر. موجود أي على الرابع، أما على مقابله فلا يشترط ولو أسقطه ليتأتى على كل من القولين لكان أولى كما فعل حج. اه. • فؤد: (ببرحاً) قال في النهاية هذه اللفظة كثيراً ما تختلف ألفاظ المحذنين فيها فيقولون يبرحاً بفتح الباء وكسرها ويفتح الراء وضمها والمد فيهما ويفتحهما والقصر وهي اسم ماء وموضع بالمدينة وقال الزمخشري في الفائق إنها قيلت من البراح وهي الأرض الظاهرة. اه. المراد منه. اه. ع. ش. • فؤد: (وهو) أي قولهم هذا. • فؤد: (في حديثه) أي أبي طلحة. • فؤد: (وأنها إلخ) أي يبرحاً. • فؤد: (هذه الصيغة) أي وأنها صدقة لله تعالى.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْوَقْفِ)

• فؤد: (وهذه الصيغة لا تُفيد الوقف لإشيقين إلخ) يُمكن أن يجاب عن الأول بما قاله وعن الثاني بأن يلتزم أن قوله لله يُغني عن بيان المضرب كما قاله السبكي فقد قال في شرح الروض في الكلام على الشرط الرابع بيان المضرب ما نصه قال السبكي: ومحل البطلان أي بطلان الوقف إذا لم يبين

كِنَايَةً فَيَتَوَقَّفُ عَلَى الْعِلْمِ بِأَنَّهُ نَوَى الْوَقْفَ بِهَا لَكِنْ قَدْ يُقَالُ سِيَاقُ الْحَدِيثِ دَالٌّ عَلَى أَنَّهُ نَوَاهُ بِهَا ثَانِيهًا وَهُوَ الْعُمْدَةُ أَنَّهُمْ شَرَطُوا فِي الْوَقْفِ بَيَانَ الْمَصْرِفِ فَلَا يَكْفِي قَوْلُهُ لِلَّهِ عَنْهُ بِخِلَافِهِ فِي الْوَصِيَّةِ كَمَا يَأْتِي مَعَ الْفَرْقِ فَقَوْلُهُ وَأَنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى لَا يَصْلُحُ لِلْوَقْفِ عِنْدَنَا وَإِنْ نَوَاهُ بِهَا وَحِينَئِذٍ فَكَيْفَ يَقُولُونَ أَنَّهُ وَقَفَهَا فَهُوَ: إِذَا غَفَلَتْ عَمَّا فِي الْحَدِيثِ أَوْ بَنَاءً عَلَى أَنَّ الْوَقْفَ كَالْوَصِيَّةِ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ «إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ ثَلَاثٍ صَدَقَةٌ جَارِيَةٌ أَوْ عِلْمٌ يُنْتَفَعُ بِهِ أَوْ وَلَدٌ صَالِحٌ أَيْ مُسْلِمٌ يَدْعُو لَهُ» وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْجَارِيَةَ عَلَى الْوَقْفِ

• فَوَدَّ: (فَيَتَوَقَّفُ) أَيِ الْوَقْفِ أَيِ الْحُكْمِ بِمُخْصَصِ الْوَقْفِ بِهَا. • فَوَدَّ: (ثَانِيهًا) قَدْ يُقَالُ يَخْفِي فِي الْاِحْتِيَاجِ بِمَا ذُكِرَ أَنْ تَكُونَ الصَّبِيغَةُ الْمَذْكُورَةُ تَصْلُحُ لِلْوَقْفِ عِنْدَهُ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مِنْ صِبْغَةٍ عِنْدَنَا. اهـ.
سَيِّدُ عُمَرُ. عِبَارَةٌ سَمَّ يُعْنِي أَنْ يُجَابَ بِأَنْ يَلْتَزِمَ أَنْ قَوْلُهُ لِلَّهِ يُغْنِي عَنْ بَيَانِ الْمَصْرِفِ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ قَالَ الشُّبْكِيُّ وَمَحَلُّ الْبُطْلَانِ إِذَا لَمْ يَبَيِّنِ الْمَصْرِفَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَلَا أَقْبِصُ لِحَبْرِ أَبِي طَلْحَةَ هِيَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ اهـ. وَفِي قِتَاوَى الشَّارِحِ لَوْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا لِلَّهِ صَحَّ وَصَرِّفَ لِلْفُقَرَاءِ قِيَاسًا عَلَى الْوَصِيَّةِ. اهـ. لَكِنْ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ بِنَفْسِ هَذِهِ الصَّبِيغَةِ وَسَيَّاتِي فِي الْاِحْتِيَافِ بِنِيَّةِ الْمَصْرِفِ يَزَاعُ بَيْنَ الْأَذْرَعِيِّ وَالْغَزِّيِّ فَلَعَلَّ أَبَا طَلْحَةَ نَوَى الْمَصْرِفَ. اهـ.

• فَوَدَّ: (وَإِنْ نَوَاهُ بِهَا) أَيِ الْوَقْفِ بِهِذِهِ الصَّبِيغَةُ. • فَوَدَّ: (عَمَّا فِي الْحَدِيثِ) أَيِ عَنْ عَدَمِ بَيَانِ الْمَصْرِفِ فِيهِ قَوْلُهُ وَخَبَرُ مُسْلِمٍ عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُهُ تَعَالَى الْخ. • فَوَدَّ: (وَخَبَرُ مُسْلِمٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَشَارَ فِي الْمُغْنِيِّ إِلَى قَوْلِهِ وَقِيلَ إِلَى وَجَاءَ وَإِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا يَتَجَهَّ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (إِذَا مَاتَ الْمُسْلِمُ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحِ الْمَنْهَجِ إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ وَعِبَارَةُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ إِذَا مَاتَ الْإِنْسَانُ فَلَعَلَّهَا رِوَايَاتُ. اهـ. ع ش.

• فَوَدَّ: (انْقَطَعَ عَمَلُهُ) أَيِ قَوَائِمِهِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَقَدْ انْقَطَعَ بِفَرَاغِهِ. اهـ. بُجَيْرِيٍّ. • فَوَدَّ: (أَوْ جَلَمَ يُنْتَفَعُ بِهِ الْخ) أَوْ بِمَعْنَى الْوَاوِ. • فَوَدَّ: (أَيِ مُسْلِمٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَالصَّالِحُ هُوَ الْقَائِمُ بِحُقُوقِ اللَّهِ تَعَالَى وَحُقُوقِ الْعِبَادِ وَلَعَلَّ هَذَا مَحْمُولٌ عَلَى كِمَالِ الْقَبُولِ، وَأَمَّا أَصْلُهُ فَيَكْفِي فِيهِ أَنْ يَكُونَ مُسْلِمًا. اهـ. • فَوَدَّ: (يَذْهَبُ لَهُ) هُوَ مِنْ تَيَمَّمَ الْحَدِيثِ. اهـ. ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ قَوْلُهُ: يَذْهَبُ لَهُ أَيِ حَقِيقَةً أَوْ مَجَازًا فَيَشْمَلُ الدُّعَاءَ بِسَبِّهِ. اهـ. • فَوَدَّ: (وَحَمَلَ الْعُلَمَاءُ الصَّدَقَةَ الْخ) فِي شَرْحِ الْمُبَابِ لِحَجٍّ فِي التَّيْمُمِ بَعْدَ كَلَامٍ ثُمَّ رَأَيْتُ عَنْ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ نَازَعَ ابْنَ الرَّفْعَةِ فِي تَفْصِيلِ الصَّدَقَةِ عَلَى الْوَقْفِ بِأَنَّ الْعُلَمَاءَ فَسَّرُوا الصَّدَقَةَ بِهِ وَتَخَصُّصَهُ بِالذِّكْرِ يَدُلُّ عَلَى أَفْضَلِيَّتِهِ عَلَى غَيْرِهِ وَعَنْهُ عَنِ الْمُحِبِّ السَّنْكَلُونِيِّ أَنَّ الْاِسْتِغْنَاءَ بِالتَّعْلِيمِ التَّاجِزِ أَوْلَى مِنْهُ بِالْمُضْنِفِ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنَ الْمُنْفَعَةِ الْمُعْجَلَةِ. اهـ. وَالَّذِي يَتَجَهَّ أَنَّهُ إِنْ كَانَ ثُمَّ مَن يَقُومُ عَنْهُ بِالتَّعْلِيمِ كَانَ

الْمَصْرِفَ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَلَا أَقْبِصُ. لِحَبْرِ أَبِي طَلْحَةَ هِيَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ. اهـ. وَفِي قِتَاوَى الشَّارِحِ سَيَّلَ عَمَّنْ قَالَ وَقَفْتُ هَذَا لِلَّهِ فَهَلْ يَصِحُّ وَمَا مَصْرِفُهُ فَأَجَابَ بِقَوْلِهِ قِيَاسُ قَوْلِهِمْ لَوْ قَالَ أَوْصَيْتُ لِلَّهِ تَعَالَى صَحَّ وَصَرِّفَ لِلْفُقَرَاءِ أَنَّهُ يَصْرِفُ هُنَا لِلْفُقَرَاءِ. اهـ. لَكِنْ قَوْلُهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا يَتَّعَيْنُ بِنَفْسِ هَذِهِ الصَّبِيغَةِ وَسَيَّاتِي فِي الْاِحْتِيَافِ بِنِيَّةِ الْمَصْرِفِ يَزَاعُ بَيْنَ الْأَذْرَعِيِّ

دون نحو الوصية بالمنافع المباحة لئذرتها ووقف عمر رضي الله عنه أرضا أصابها بختير بأمره رضي الله عنه وشرط فيها شروطا منها أنه لا يباع أصلها ولا يورث ولا يوهب وأن من وليها يأكل منها بالمعروف أو يطعم صديقا غير متمول فيه رواه الشيخان وهو أول وقف في الإسلام وقيل بل وقف رسول الله صلى الله عليه وسلم أموالا مخبريق التي أوصى بها له في السنة الثالثة وجاء عن جابر ما بقي أحد من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم له مقدرة حتى وقف وأشار الشافعي رضي الله عنه إلى أن هذا الوقف بالمعروف حقيقة شرعية لم تعرفه الجاهلية. وعن أبي يوسف أنه لما سمع خبر عمر أنه لا يباع أصلها رجع عن قول أبي حنيفة رضي الله عنه ببيع الوقف وقال لو سمعته لقال به وإنما يتجحه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه أي الاستبدال به وإن شرط الواقف عذمه وأركانه موقوف

التصنيف أولى وإلا فالتعليم أولى انتهى. اه. ع. ش. ٥. فود: (دون نحو الوصية إلخ) قد يقال ما المانع من خيله على ما هو أعم ليشمل ذلك؛ لأن اللفظ صادق به وإن كان نادرا. اه. سيد عمر. ٥. فود: (لئذرتها) عبارة المغني فإن غيره من الصدقات ليست جارية بل يملك المصدق عليه أعيانها ومنافعها ناجزا، وأما الوصية بالمنافع وإن شملها الحديث فهي نادرة فتحمل الصدقة في الحديث على الوقف أولى. اه. ٥. فود: (ووقف عمر إلخ) عطف على قوله قوله تعالى إلخ. ٥. فود: (وشرط) بصيغة المضى. ٥. فود: (أرضا) أي جزءا مشاعا من أرض أصابها إلخ. اه. ع. ش. ٥. فود: (بأمره إلخ) متملق بوقف. ٥. فود: (وأن من وليها) أي قام بحفظها. ٥. فود: (غير متمول فيه) أي في الأكل يغني لا يجوز له الذخر لنفسه بل لا يجوز له القوت والكسوة. اه. كزدي عبارة ع. ش. لعل المراد غير متصرف فيه تصرف ذي الأموال ولا يحسن حمله على الفقير؛ لأنه لو كان مرادا لم يتقيد بالصدقة. اه. ٥. فود: (بل وقف إلخ) أي بل الأول ووقف إلخ. ٥. فود: (أموال مخبريق إلخ) قال في الإصابة: (مخبريق التصري) بفتحين كما في اللب الإسرائيلي من بني التضير كان عالما وكان أوصى بأمواله للتيي رضي الله عنه وهي سبعة خوائط فجعلها للتيي صدقة انتهى. اه. ع. ش. ٥. فود: (له مقدرة) أي على الوقف أو له غنى في نفسه. اه. ع. ش. ٥. فود: (وأشار الشافعي إلى أن هذا الوقف المعروف إلخ) قد يقال أن المراد بالمعروف هذا المعنى الشرعي المستوفي للشرائط فلا خصوصية للوقف بذلك بل سائر العقود مثله لها معنى لغوي أعم فينقله الشارع إلى ما هو أخص بأشراط شروط فيه تقتضي خصوصه كما لا يخفى وعبارة الشافعي رضي الله تعالى عنه ولم يخس أهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا وإنما خيس أهل الإسلام انتهت. اه. رشيدي. ٥. فود: (قد يقال إن المراد إلخ) لا يخفى بقله بل يأتي عنه ما يأتي في كلامه من عبارة الشافعي. ٥. فود: (وإنما يتجحه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه إلخ) أي؛

والغزني قلل أبا طلحة نوى المصنف. ٥. فود: (وإنما يتجحه الرد به على أبي حنيفة إن كان يقول ببيعه إلخ) أي؛ لأن عمر رضي الله عنه شرط عدم البيع فهو إنما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عذمه بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرًا إلى أنه لولا جواز البيع عند عدم الشرط لم

وموقوف عليه وصيغة وواقف وبدأ به؛ لأنه الأصل. فقال (شرط الواليف صيغة عبارته) خرج الصبي والمجنون (وأهلية التبرع) في الحياة كما هو المتبادر وهذا أخصّ مما قبله لكن جمع بينهما إيضاحاً فلا يصح من محجور عليه بسفه. وصيغة نحو وصيته ولو بوقف داره لارتفاع حجره بمؤنة، ومكره وإيراده عليه وهم؛ لأنه في حالة الإكراه ليس صحيح العبارة ولا أهلاً للتبرع ولا لغيره إذ ما يقوله أو يفعله لأجل الإكراه لقو منه ومكاتب ومفليس ووليّ ويصح من مبغض وكافر ولو لمسجد وإن اعتقده غير قربة وممن لم ير ولا يتخير إذا رأى ومن الأعمى.

لأن عمر رضي الله تعالى عنه شرط عدم البيع فهو إنما يدل على عدم البيع عند شرطه لا عند عدمه. بل قد يقال يدل على جواز البيع عند عدم الشرط نظرًا إلى أنه لو لا جواز البيع عند عدم الشرط احتاج رضي الله تعالى عنه إلى الشرط وقد يقال إنما شرط عمر ذلك؛ ليبيّن عدم جواز بيع الوقف فليتأمل. اهـ. سم أي بدليل آخر الحديث. هـ. فود: (خرج الصبي) إلى قوله وإن لم تجز إجارته في المغني إلى قوله لكن جمع بينهما إيضاحاً وقوله: وإيراده إلى ومكاتب وقوله: كما يشير إلى فلا يصح وقوله: الذي ليس إلى نحو أراضي وقوله: لكن بشرط إلى وأم ولي وإلى قول المتن ويصح وقف عقار في النهاية إلى قوله الذي ليس إلى نحو أراضي وقوله: وزعم ابن الصلاح إلى المتن. هـ. فود: (في الحياة) أي حتى لا يرد السفه الآتي إذ فيه أهلية التبرع لكن بعد الموت بالوصية وحيث قد يقال إذا كان هذا مراد المصنف كما قرره فقد خرج السفيه فلا يحتاج إلى اعتذار عنه بقوله الآتي وصيغة نحو وصيته إلخ فتأمل. اهـ. رشيد. هـ. فود: (إيضاحاً) أي؛ لأنه يكفي الاقتصار على الثاني. اهـ. سم. هـ. فود: (فلا يصح من مخجور عليه بسفه) مختار قيد الحياة وقوله: ومكره ومكاتب ومفليس ووليّ مختار ما في المتن. هـ. فود: (وصيته) أي السفه اهـ. ش. هـ. فود: (ومكره) أي بغير حق، أما به كان نذر وقف شيء من أمواله ثم امتنع من وقعه فأكرهه عليه الحاكم فيصح وقفه حيث قد أصر على الامتناع وقفه الحاكم على ما يرى فيه المصلحة اهـ. ش. اهـ. بغير مي. هـ. فود: (ومفليس) أي وإن زاد ماله على ذبونه كان طرأ له مال بعد الجبر أو ارتفع سعر ماله الذي حجب عليه فيه. اهـ. ع. ش. هـ. فود: (ولا لغيره) أي التبرع عطف على التبرع اهـ. ش. سم أي بإعادة الخافض. هـ. فود: (من مبغض إلخ) أي ومريض مريض الموت ويمتد وقفه من الثلث. اهـ. مغني. هـ. فود: (وكافر إلخ) لو وقف ذمي على أولاده إلا من أسلم منهم قال الشبكي رُفِعت إني في المحاكمات فأبقيت الوقف وألغيت الشرط ومال م ر إلى بطلان الوقف سم على منهج أقول ولعل وجه ما مال إليه م ر أنه قد يحملهم على البقاء على الكفر ويتقدم معرفتهم بالقاء الشرط لفظه مشعر بقصد المغنية. اهـ. ع. ش. ويأتي في شرح آتي شرطه اعتماد البطلان أيضًا. هـ. فود: (ولو لمسجد) أو مضاف ويصور ملكه له بأن كتبه أو وزنه من أبيه ومثل المصحف الكتب

احتاج للتبرع إلى الشرط فليتأمل، وقد يقال إنما شرط عمر ذلك ليبيّن عدم جواز بيع الوقف فليتأمل. هـ. فود: (لكن جمع بينهما إيضاحاً) أي؛ لأنه يكفي الاقتصار على الثاني. هـ. فود: (ولا لغيره) أي التبرع

(و) شرط (الموقوف) كونه عتقاً مئةينة مملوكة ملكاً يقبل النقل بحصل منها مع بقاء عتقها فائدة أو منفعة تصح إجازتها كما يشير لذلك كلامه الآتي بذكره بعض محترزات ما ذكر فلا يصح وقف المنفعة وإن ملكها مؤبداً بالوصية، والملتزم في الدئمة، وأحد عتقه، وما لا يملك ككلب نعم يصح وقف الإمام الذي ليس رقيقاً لبيت المال وإن أعتقه ناظره كما يأتي نحو أراضي بيت المال على جهة ومعتن على المنقول المعتد لكن بشرط أن يظهر له في ذلك مصلحة؛ لأن تصرفه فيه منوط بها كولي التيمم ومن ثم لو رأى تملك ذلك لهم جاز وأم ولد ومكاتب وحمل وحده وذو منفعة لا يستأجر لها كالة اللهو وطعام

العلمية. اه. ع ش. ه. فؤد: (فائدة) كالتبني والتمرة ونحوهما أو منفعة كالسكنى والبس ونحوهما اه. مئني. ه. فؤد: (تصح إجازتها) أي المنفعة. اه. ع ش عبارة المئني ويحصل منها فائدة أو منفعة يستأجر لها غالباً. اه. ه. فؤد: (لذلك) أي لما ذكره من الشروط. ه. فؤد: (بذكره الخ) متعلق بيشير.

ه. فؤد: (فلا يصح وقف المنفعة الخ) ومن ذلك الخلوات فلا يصح وقفها. اه. ع ش.

ه. فؤد: (والملتزم الخ) مختز عتقاً. ه. فؤد: (وأحد عتقه) مختز مئنة. ه. فؤد: (يصح وقف الإمام الخ) وخبر صح وقفه لا يجوز تغييره، وأما ما عت به البلوى مما يقع الآن كثيراً من الروق المرصدة على أماكن أو على طائفة مخصوصة حيث تغير وتجعل على غير ما كانت موقوفة عليه أولاً فإنه باطل ولا يجوز التصرف فيه لغير من عت عليه من جهة الواقف الأول فليتب له فإنه يقع كثيراً ويفرق بين ما هنا وبين عدم صحة عتق عبيد بيت المال بأن الموقوف عليه هنا من جملة المستحقين فيه كما صرح به قوله: بشرط ظهور المصلحة فوقه كإيصال الحق لمستحقه ولا كذلك العتق نفسه فإنه تفويت للمال.

اه. ع ش. عبارة شيخنا نعم يصح وقف الإمام من بيت المال ولو على أولاده خلافاً للجلال السيوطي ومن تبعه ويجب اتباع شرطه. اه. ه. فؤد: (وإن أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقاً. اه. سم. ه. فؤد: (نحو أراضي الخ) معمول وقف الإمام وهذا لا يخالف ما تقدم في الشرح بعد قول المصنف ولو أراد قوم سقي أراضيهم من ضبطه بفتح الزاء بلا ألف؛ لأن ذلك ضبط لما وقع التغيير به هناك في المنهاج فلا ينافي قراءته بالألف في حد ذاته الذي عت به الشارح هنا خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ. اه. رشيدى. ه. فؤد: (وأم ولد الخ) عطف على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش. اه. سم.

ه. فؤد: (وما لا يملك الخ) مختز مملوكة. ه. فؤد: (وأم ولد ومكاتب وحمل وحده) مختز ملكاً يقبل النقل. ه. فؤد: (وذو منفعة الخ) مختز تصح إجازتها. ه. فؤد: (وطعام) مختز مع بقاء عتقها ولو قدمه على قوله وذو منفعة الخ لكان أولى إذ ظاهر صنيعه عطف الطعام على آله اللهو وإخراجها بقوله يحصل منها الخ بجعله قيداً واحداً وليس كذلك. ه. فؤد: (وحمل وحده) أما لو وقف حاملاً صح

وهو عطف على للشرع ش. ه. فؤد: (ملكاً يقبل النقل) خرج أم الولد. ه. فؤد: (وإن أعتقه الخ) غاية لقوله رقيقاً. ه. فؤد: (نحو أراضي الخ) معمول لو وقف من قوله نعم يصح وقف. ه. فؤد: (وأم ولد الخ) عطف

نعم يصح وقف فحل للضراب وإن لم تجز إجازته له إذ يُتَقَرَّرُ في القربة ما لا يُتَقَرَّرُ في المعاوضة. و (قوام الانتفاع) المذكور (به) المقصود منه ولو بالقوة بأن يبقى مدة تُقَصَّدُ بالاستحجار غالبًا وعليه يُحْمَلُ ما أفاده كلام القاضي أبي الطيب أنه لا يكفي فيها نحو ثلاثة أيام فدخل وقف عيني الموصى بمنفعته مدة والمأجور وإن طالَّتْ مدتهما ونحو الجحش الصغير والدرهم لتصاع خلطًا فإنه يصح وإن لم يكن له منفعة حالًا كالمقصود ولو من عاجز عن انتزاعه وكذا وقف المذبر والمُملِكِ عتفه بصفة فائهما وإن عتقا بالموت ووجود الصفة وبطل الوقف لكن فيهما دوام نسبي ومن ثمَّ صحَّ وقف بناء وغراس في أرض مُستأجرة لهما وإن استحقَّ القلع بعد الإجارة

فيه تبعًا لأتمه كما صرح به شيخنا في شرح الرُّوض. اهـ. مُعْنَى ونهاية. ة. فود: (نعم يصح وقف فحل إلخ) أي وأرض جنايته على من يكون في يده بعد الوقف حال جنايته إن نُسِبَ لتقصير حتى اتلف. اهـ. ع. ش. ة. فود: (وقوام الانتفاع) عطف على قوله كونه عينا. ة. فود: (المذكور) أي بقوله فائدة أو منفعة تصح إجازتها. ة. فود: (ولو بالقوة) غاية لدوام الانتفاع. ة. فود: (بأن يبقى إلخ) تضيير له. ة. فود: (وعليه يُحْمَلُ إلخ) أي على ما لا تُقَصَّدُ إجازته في تلك المدة. اهـ. نهاية أي بأن كانت منفعة فيها لا تقابل بأجرة رشيدي. ة. فود: (فيها) أي في صحة الوقف وقوله: (نحو ثلاثة أيام) أي إمكان الانتفاع نحو ثلاثة إلخ. ة. فود: (فدخل وقف عيني الموصى بمنفعته إلخ) أي بقوله ولو بالقوة الذي هو غاية لدوام الانتفاع. اهـ. رشيدي. ة. فود: (مدة) أي ولو غير معينة كمدة حياة الموصى له. اهـ. ع. ش. عبارة الكردي بخلاف الموصى بمنفعته أبدًا أو مطلقًا فإنه لا يصح وقفه إذ لا منفعة فيه لأنها مُسْتَحَقَّةٌ للموصى له. اهـ. ة. فود: (والمأجور) أي المُستأجر عطف على الموصى إلخ. ة. فود: (ونحو الجحش إلخ) وقوله: (والدرهم) عطف على عيني الموصى إلخ قال المُعْنَى وهذه أي إجارة أرض ثم وقفها حيلة لمن يريد إبقاء منفعة الشيء الموقوف لنفسه مدة بعد وفاته. اهـ. ة. فود: (مدتهما) أي الوصية والإجارة. ة. فود: (ونحو الجحش إلخ) كعبد صغير وزمن يزجي بزؤه. اهـ. مُعْنَى. ة. فود: (فإنه يصح) أي وقف ما ذكر. ة. فود: (ولو من عاجز إلخ) لعلَّ الأنسب ولو على عاجز إلخ؛ لأنَّ كَوْنَ الواقف عاجزًا عن الانتزاع لا غرابة فيه إذا كان الموقوف عليه قايماً على الانتزاع وإنما محل التوقف إذا كان الموقوف عليه عاجزاً لهم إلا أن يثبت نقل بعدم صحته حيثيذ فليراجع. اهـ. سيّد عمر. ة. فود: (وكذا وقف المذبر والمُملِكِ إلخ) أي دخلاً بقوله بأن يبقى مدة إلخ الذي هو تفسير لدوام الانتفاع في كلام المُصَنِّف. اهـ. رشيدي. ة. فود: (وبطل إلخ) عطف على عتقا. ة. فود: (ومن ثمَّ) أي من أجل كفاية الدوام النسبي في الصحة. ة. فود: (وإن استحقا) أي البناء والغراس. ة. فود: (بعد الإجارة) أي بعد

على المنفعة من قوله فلا يصح وقف المنفعة ش. ة. فود: (وعليه يُحْمَلُ ما أفاده كلام القاضي أبي الطيب إلخ) فيُحْمَلُ على ما لا تُقَصَّدُ إجازته في تلك المدة شرح م ر.

كما يأتي وفارق صحة بينهما وعدم عتقهما مطلقاً بأنه هنا اجتمع عليه حقان متجانسان فقدّم أقوامهما مع سبق مقتضيه، وبه فارق ما لو أولد الواقف الموقوفة فإنها لا تصير أم ولد، وخرج ما لا يقصد كنفذ للترزين به أو الاتجار فيه وصرف ربحه للفقراء مثلاً وكذا الوصية له لذلك كما يأتي وما لا يفيد نفعاً كزمن لا يرجح برؤيه (لا مضموم) بالرفع أي وقفه؛ لأن نفعه في إهلاكه وزعم ابن الصلاح صحة وقف الماء كزبح أصبغ على ما يفعل في بلاد الشام اختياراً له (ورينحان) لشرعة فسادته ومن ثم كان هذا في محصور دون مزروع فيصبح وقفه للشتم قاله المصنف وغيره؛ لأنه يبقى مدة وفيه نفع آخر وهو التنزه. (وبصغ وقف) نحو يسك وعنبر للشتم بخلاف عود البحور؛ لأنه لا ينتفع به إلا باستهلاكه فالحاق جميع العود بالعنبر يحمل على عود ينتفع بدوام شمه و (عقار) إجماعاً (ومنفول) للخبر الصحيح فيه

انقضاء مدتها. قود: (كما يأتي) أي أينما في المتن. قود: (وفارق الخ) أي ما ذكر من صحة وقفيهما ثم عتقهما بموت السيد ووجود الصفة وبطلانه بذلك. قود: (مطلقاً) أي وإن وجدت الصفة ومات السيد بعد البيع. اه. ع ش. قود: (عليه) أي الرقيق المذبر أو المملوك عتقه بصفة. قود: (حقان الخ) وهما الوقف والعتق وتجانسهما من جهة أن كلا حق لله تعالى. اه. ع ش. قود: (وبه فارق) أي بسبق المقتضي. قود: (وخرج ما لا يقصد الخ) أي بقوله المقصود منه أي عرفاً. قود: (وما لا يفيد نفعاً الخ) أي بقول المصنف الانتفاع به. اه. رشيد. قود: (كنفذ للترزين) ومثله وقف الجامكية؛ لأن شرط الوقف أن يكون مملوكاً للواقف وهي غير مملوكة لمن هي تحت يده وما يقع من استئذان الحاكم في الفراغ عن شيء من الجامكية ليكون لبعض من يقرأ القرآن مثلاً في وقت معين ليس من وقفها بل بفراغ من هي بيده سقط حقه منها وصار الأمر فيها إلى رأي الإمام فيصيح تقيته لمن شاء حيث رأى فيه مصلحة ولغيره نقضه إن رأى في النقض مصلحة. اه. ع ش. قود: (وكذا الوصية به) أي بالتقيد (لذلك) أي للترزين به أو لاتجار فيه الخ. قود: (وما لا يفيد الخ) عطف على ما لا يقصد وكان الأولى ذكره قبل قول المصنف ودوام الانتفاع وإخراجه بقوله يحصل منها فائدة أو نفع. قود: (أي وقفه) أي لا يصح وقفه على حذف الفعل والمضاف عبارة المفتي لا مضموم ورينحان برقيهما فلا يصح وقفهما ولا ما في مناهما ويطلق الرينحان على تيب طيب الريح فيدخل الوزد لريجه. اه. قود: (على ما يفعل الخ) أي على الوجه الذي يفعل الخ. قود: (اختياراً له) أي لابن الصلاح. قود: (كان هذا) أي عدم الصحة ثم هذا إلى قول المتن عقار في المفتي.

قود (سني): (عقار) من أرض أو دار. اه. مفتي. قود: (إجماعاً) إلى قوله ومر في النهاية وكذا في المفتي إلا قوله نعم إلى المتن وقوله: وتجويز الزكشي إلى ثم.

قود (سني): (ومنفول) حيواناً كان أو غيره ثم إذا أشرف الحيوان على الموت ذبح إن كان مأكولاً ويتبين أن يأتي في لحمه ما ذكروه في البناء والغراس في الأرض المستأجرة أو المماورة إذا قلعا من أنه يكون مملوكاً للموقوف عليه حيث لم يثأث شراً حيوان أو جزئه بمن الحيوان المذبح على ما يأتي.

نعم لا يصح وقفه مسجدًا؛ لأن شرطه الثبات (ومشاع) وإن جُهل قدر حصته أو صفته؛ لأن وقف عمر السابق كان مشاعًا ولا يسري للباقي وإن وقف مسجدًا وإن نازع كثيرون في صحة هذا من أصله لاعتدائه قسمته إذ الأوجه أنها لا تتعدى بل تُستثنى هذه للصورة، وتجويز

اه. ع. ش. ه. فود: (نعم لا يصح إلخ) عبارة النهاية، أما جعل المنقول مسجدًا كفرش وثياب فموضع توقف؛ لأنه لم يُنقل عن السلف مثله وكُتب الأصحاب ساكتة عن تنصيص بجواز أو منع وإن فهم من إطلاقهم الجواز فالأحوط المنع كما جرى عليه بعض شراح الحاوي وما نُسب للشيخ رحمه الله من إفتائه بالجواز فلم يثبت عنه. اه. قال الرشيد في قوله: م. ر. فموضع توقف أي ما لم يثبت بنحو سمر، أما إذا أثبت كذلك فلا توقف في صحة وقفه مسجدًا كما أفتى به الشارح م. ر. اه. وقال ع. ش. فود: م. ر. فالأحوط المنع أي منع القول بصحة الوقفية وطريق الصحة على ما قاله الشيخ أن يثبت في مكان بنحو سمر ثم توقف ولا تزول وقفيتها بعد زوال سمرها؛ لأن الوقفية إذا ثبتت لا تزول ثم ما قيل عن الشيخ أجاب به م. ر. عن سؤال صورته لو فرش إنسان بساطًا أو نحو ذلك وسمره ثم وقفه مسجدًا هل يصح وقفه فأجاب حيث وقف ذلك مسجدًا بعد إثباته صح. اه. وعلى هذا فقوله: م. ر. في الشرح، أما جعل المنقول إلخ محله حيث لم يثبت ولا ينافيه قوله: عن الشيخ فلم يثبت عنه لإمكان حمله على ما لم يثبت أو أن مراده لم يثبت عنه ولو مع إثباته فيكون قوله: في الفتاوى بصحة وقفه مع الإثبات مستندًا فيه لغير الشيخ اه. وقوله: ولا تزول وقفيتها إلخ سيأتي عن سم عن السيوطي ما قد يخالفه وتقدم في الاغتيكاف ما يتعلق بذلك. ه. فود: (أو صفته) لعل صورته أن يجهل صفة ما منه الحصه بأن لم ير.

اه. رشيد. ه. فود: (ولا يسري للباقي) أي ولو كان الواقف مويرًا بخلاف المتي. اه. ع. ش. ه. فود: (وإن وقف مسجدًا) كما صرح به ابن الصلاح وقال يحرم على الجنب المكث فيه ويجب قسمته لاعتنيها طريقًا ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدًا هو الأقل أو الأكثر نهايةً ومغني قال ع. ش. فود: ويحرم على الجنب إلخ وقرّر م. ر. أنه يطلب التحية لإدخاله ولا يصح الاغتيكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلاثمائة ذراع سم على حنج وراجع ما ذكره في طلب التحية. اه. عبارة البجيرمي وتصح التحية فيه إذ في تركها انتهاك لحرمه المسجد سلطان. اه. ه. فود: (في صحة هذا إلخ) أي وقف المشاع مسجدًا. ه. فود: (بل تُستثنى إلخ) عبارة المغني وتُستثنى هذه الصورة من منع قسمة الوقف من الطلق للصورة. اه. ه. فود: (للضرورة) ظاهره جوازها وإن يتّما م. ر. اه. سم وقلوب في عبارة السيد عمر لعل هذا إذا لم تكن القسمة إفرادًا، أما إذا كانت إفرادًا فلا إشكال فيها؛ لأن قسمة الوقف من

ه. فود: (ولا يسري للباقي وإن وقف مسجدًا) في شرح م. ر. ولا فرق بين أن يكون الموقوف مسجدًا هو الأقل أو الأكثر خلافًا للزكشي إلخ. اه. وفيه ويحرم على الجنب المكث فيه. اه. وقرّر م. ر. أنه يطلب التحية لإدخاله ولا يصح الاغتيكاف فيه ولا الاقتداء مع التباعد أكثر من ثلاثمائة ذراع. ه. فود: (إذ الأوجه إلخ) اعتمد م. ر. ه. فود: (بل تُستثنى هذه للصورة) ظاهره جوازها وإن كانت يتّما للصورة م. ر.

الزر كشيء المهادنة هنا بعيد إذ لا نظير لكونه مسجدًا في يوم وغير مسجد في يوم ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته ومز في مبحث خيار الإجارة أنه يتصور لنا مسجد تملك منفعة ويستتبع نحو اعتكاف وصلاة فيه من غير إذن مالك المنفعة (لا) وقف (عبد وثوب في الذمة)؛ لأن حقيقة إزالة ملك عن عين نعم يجوز التزامه فيها بالنذر (ولا وقف حر نفسه)؛ لأن رقبته غير مملوكة له (وكذا مستولدة) لأنها لا تقدم قبولها للنقل كالحر ومثلها المكاتب أي كتابة صحيحة فيما يظهر بخلاف ذي الكتابة الفايدة؛ لأن المقلب فيه التعليق ومز في المعلق صحة وقبه (وكلب معلّم)؛ لأنه لا يملك والتقييد بمعلّم لأجل الخلاف (واحد عبده في الأصح) كالبيع وفارق العتق بأنه أقوى وأتمّ لإسرائته وقبوله التعليق. (ولو وقف بناء أو غراسا في أرض مستأجرة) إجارة صحيحة أو فايدة أو مستعارة مثلا (لهما) ثناء مع أن المطف بأو لأنها

الطلقي جائزة حيثيذ مطلقا ولو غير مسجد. اه. فود: (جزم بوجوب قسمته) أي قورا أو ظاهره وإن لم يكن إفرازا وهو مشكل سم على حجة أقول وقد يجاب بأنه مستثنى للضرورة كما قاله في أثناء كلام آخر وهذا ظاهر إن أمكنته القسمة فإن تعلّزت كان جهل مقدار الموقوف بقي على شيوعه ولا يتطل الوقف والأقرب أن يقال يتتبع منه الشريك حيثيذ بما لا ينافي حرمة المسجد كالصلاة فيه والجلوس لما يجوز فعله في المسجد كالحياطة ولا يجلس فيه وهو جُنُب ولا يجامع زوجته ويجب أن يقتصر في شغله له على ما يتحقق إن ملكه لا ينقص عنه. اه. ع ش.

فود (سني): (لا عبد وثوب) أي مثلا في الذمة سواء في ذلك ذمته وذمة غيره كأن يكون له في ذمة غيره عبد أو ثوب بسلم أو غيره فلا يصح وقفه. اه. مغني. فود: (نعم) إلى قول المتن فالأصح في النهاية. فود: (يجوز التزامه إلخ) عبارة المغني نعم يصح وقفها بالتزام نذر في ذمة الناظر كقوله لله علي وقف عبد أو ثوب مثلا ثم يعينه بعد ذلك. اه. فود: (ومز في المعلق صحة وقبه) وأنه يعتق بوجود الصفة ويتطل الوقف سم على حجة فإذا أدى التجوم عتق ويتطل الوقف. اه. ع ش.

فود (سني): (وكلب معلّم) أو قابل للتعليم، أما غير المعلّم والقابل للتعليم فلا يصح وقفه جزما. اه. مغني. فود: (أو فايدة) يتأمل فيه فإنه لا يستحق بالإجارة الفايدة بناء ولا غراسا حتى لو فعل ذلك كلف الفلح مجانا وعبارة المنهج وبناء وغراس وضعا بأرض بحق. اه. والبناء في المستأجرة إجارة فايدة لم يصدق عليه أنه وضع بحق وقد مرّ للشارح م أن ما قبض بالشراء الفايدي لو بنى فيه أو غرس لم يلق مجانا؛ لأن البيع ولو فايديا يتضمن الإذن في الانتفاع به كالمعار على ما قاله البقوي لكن قدّم أن المعتد بخلافه فما هنا يمكن تخريبه على ما قاله البقوي؛ لأن الإجارة الفايدة تتضمن الإذن. اه. فود: (مثلا) كان كانت موصى له بمنفعتيها مغني وشرح المنهج.

فود: (بعيد) كذا م ر. فود: (ثم رأيت بعضهم جزم بوجوب قسمته) ظاهره وإن لم تكن إفرازا وهو مشكل. فود: (ومز في المعلق صحة وقبه) وأنه يعتق بالصفة ويتطل الوقف.

بين ضِدْنَيْنِ باعتبار استحالة اجتماع حقيقتيهما على شيء واحد في زمن واحد فلا اعتراض عليه خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ (فالأصح جوازُه)؛ لأنه مملوكٌ يُنتَفَعُ به مع بقاء عينه وإن كان مَقْرُوضاً للقلع باختيار مالك الأرض المُؤَجَّر أو المُعِير له؛ لأنه بعده وَقَفَ بحاله أي على ما يأتي. والأرض اللازم للمالك باختياره قلعه يُصَرَفُ في نقله لأرض أخرى إن أمكن وإلا فقليل هو مع أرشه للموقوف عليه وقيل للواقف والذي يُتَجَه منهما الأول وإن كان الوجه ما اختاره السبكي والإسنوي من بقاء وقفه زاد الإسنوي أنه يُشْتَرَى به عَقَارٌ أو جُزْءٌ كَنظَائِرِهِ وَيُضَمُّ إليه أرشه في ذلك فإن صارَ غير مُنتَفِعٍ به ملكه الموقوف عليه وخرج بنحو المُستأجرة المُفصَّلة

هـ فَوَدَ: (أو لاستحالة الخ) الأولى إسقاط أو إلّا أن يقال إنها للتبويع في التعبير وفي نسخ باعتبار استحالة الخ وهي ظاهرة.

هـ فَوَدَ (سُي): (فالأصح جوازُه) سواء كان الوقف قَبْلَ انقضاء المدة أم بَعْدَهُ كما صَرَّحَ به ابن الصلاح أو بَعْدَ رُجُوعِ المُسْتَعِيرِ وَيَكْفِي دَوَامُهُ إلى القلع بَعْدَ مَدَّةِ الإجارة أو رُجُوعِ المُسْتَعِيرِ. اهـ. مُعْنِي.

هـ فَوَدَ: (هَلَى ما يأتي) أي بقوله الوجه ما اختاره الخ. هـ فَوَدَ: (وإلا فقليل هو مع أرشه الخ) الوجه أن محلّ هذا إذا لم يُمكن الانتفاع به مَقْلُوعاً وإلا بَقِيَ مَوْقُوعاً فإن أمكن أن يُشْتَرَى به عَقَارٌ أو جُزْءٌ وَجِبَ كما قاله الإسنوي وَيَقْدُمُ على الانتفاع به مَقْلُوعاً؛ لآته أَقْرَبُ لِفَرَضِ الواقف فالحاصل أنه حَيْثُ لم يُمكن نَقْلُهُ لأرضٍ أُخْرَى فإن بَقِيَ مُنتَفِعاً به اسْتَمَرَّ وَقْفُهُ ثم إن أمكن أن يُشْتَرَى به عَقَارٌ أو جُزْءٌ فَعَلَّ وإن لم يَبْقَ مُنتَفِعاً به صارَ مَمْلُوكاً كالموقوف عليه شرح م ر. اهـ. سم. هـ فَوَدَ: (والذي يُتَجَه الخ) عبارة المُعْنِي وَجْهَانِ قال الإسنوي والصحيح غيرُهما وهو شراء عَقَارٍ أو جُزْءٍ مِنْ عَقَارٍ وقال السبكي الوجهان بعيدان وَيَبْغِي أن يقال الوقف بحاله وإن كان لا يُنتَفَعُ به انتهى وكلام الإسنوي هو الظاهر إن كان الفِراسُ المَقْلُوعُ لا يَصْلُحُ إِلَّا لِلْإِخْرَاقِ وصَارَتْ أَلَةُ الْبِنَاءِ لا تَصْلُحُ له وإلا فَكَلَامُ السبكي وأَرْضُ التَّقْصِصِ الحَاصِلُ بَقْلَعِ الموقوف يَسْلُكُ به مَسْلَكُهُ فَيُشْتَرَى به شيءٌ وَيُوقَفُ على تلك الجِهَةِ. اهـ. وعبارة النهاية وَجْهَانِ أَصَحُّهُمَا أَوَّلُهُمَا وقول الجمال الإسنوي أن الصحيح غيرُهما وهو شراء عَقَارٍ الخ مَحْمُولٌ على إمكانِ الشراء المذكور وكلام الشيخين الأول أي أَصَحُّهُمَا أَوَّلُهُمَا مَحْمُولٌ على عَدَمِهِ. اهـ. هـ فَوَدَ: (من بقاء وقفه) بقاء الوقف على مُخْتَارِ السبكي واضح، أما على مُخْتَارِ الإسنوي فَمَحَلُّ تَأْمُلٍ إِلَّا أن يَوْجَهَ بقاء حُكْمِهِ في الجُمْلَةِ فَيَنْتَقِلُ بَيْتِهِ إلى المُشْتَرِي بِتَمَنِّهِ حُكْمُ الوقف وأما عَيْنُ الوقفِ المَبِيعَةُ فَتَصِيرُ مِلْكاً لِلْمُشْتَرِي. اهـ. سَيِّدُ عَمَر. هـ فَوَدَ: (فإن صارَ غير مُنتَفِعٍ به الخ) محلّ تأملٍ فَتَأْمَلُهُ مع

هـ فَوَدَ: (وإلا فقليل هو مع أرشه الخ) الوجه أن محلّ هذا إذا لم يُمكن الانتفاع به مَقْلُوعاً وإلا بَقِيَ مَوْقُوعاً فإن أمكن أن يُشْتَرَى به عَقَارٌ أو جُزْءٌ وَجِبَ كما قاله الإسنوي وَيَقْدُمُ على الانتفاع به مَقْلُوعاً لآته أَقْرَبُ لِفَرَضِ الواقف فالحاصل أنه حَيْثُ لم يُمكن نَقْلُهُ لأرضٍ أُخْرَى فإن بَقِيَ مُنتَفِعاً به اسْتَمَرَّ وَقْفُهُ ثم إن أمكن أن يُشْتَرَى به عَقَارٌ أو جُزْءٌ فَعَلَّ وإن لم يَبْقَ مُنتَفِعاً به صارَ مَمْلُوكاً لِلْمَوْقُوفِ عليه شرح م ر. اهـ. فَوَدَ: (والذي يُتَجَه منهما الأول وإن كان الوجه ما اختاره السبكي والإسنوي الخ) المُعْتَمَدُ ما قاله

فلا يصح وقف ما فيها أي؛ لأنه لما لم يوضع بحق كان في حكم غير المشتفع به هذا غاية ما يوجه به ذلك ومع ذلك ففيه نظر واضح لوجه الوقف إلى عين الموضوع، والشروط السابقة موجودة فيها واستحقاق القلع حالاً أمر خارج على أنه موجود في المستأجر فابعداً، والمستعار قولهم وإن كان مريضاً إلى آخره يؤيد صحة وقف هذا كما هو واضح وقياس ما ذكر في المصوب بطلان وقف يثوت متى بناء على الأصح من حرمة البناء فيها ووجوب قلعه حالاً بل الذي يظهر أنه لا يأتي فيها ما ذكر في المصوب من النظر لوضوح الفرق بينهما بإمكان

سابقه يظهر ما فيه مع مخالفة صنيعة لصنيع النهاية والمغني وغيرهما من كتب الأصحاب. اهـ. سيّد عمر. هـ قوله: (فلا يصح وقف ما فيها إلخ) اعتمد المغني والمنهج وكذا النهاية عبارته فلا يصح وقف ما فيها لعدم دوايمه مع بقاء عينه وهذا مستحق الإزالة كما أفتى بذلك الوالد رحمته الله تعالى لا يقال غاية أمره أن يكون مقلوعاً وهو يصح وقفه؛ لأننا نقول وقفه في أرض مضمومة ملاحظ فيه كونه غراساً قائماً بخلاف المقلوع فغير ملاحظ فيه ذلك وإنما هو وقف متقول. اهـ. قال ع. ش. قوله: م. ر. وهذا مستحق الإزالة ومنه ما لو بنى في حريم التهر بناء ووقفه مسجداً فإنه باطل؛ لأنه مستحق الإزالة. اهـ. هـ قوله: (على أنه) أي استحقاق القلع. هـ قوله: (وقياس ما ذكر إلخ) أي من قوله فلا يصح وقف ما فيها أي لأنه إلخ. هـ قوله: (ووجوب إلخ) عطف على حرمة إلخ.

الإنشائي حيث أمكن وما قبله محله عند عدم إمكان ذلك م. ر. (فزع): في فتاوى السيوطي ما نعه مسألة المسجد المعلق على بناء الغير أو على الأرض المختكرة إذا زالت عينه هل يزول حكمه بزوالها؟ الجواب نعم يزول حكمه إذ لا تعلق لوقفية المسجد بالأرض وإنما قال الأصحاب إذا انتهت المسجد وتعدّرت إعادته لم يصح ملكاً إذا كانت الأرض من جملة وقف المسجد بدليل تعليلهم ذلك بأن الصلاة تمكن في عرصته على أن في صحة وقف المسجد على الأرض المختكرة نظراً؛ لأن بعض أئمتنا أفتى بأن الموقوف في أرض مستأجرة إذا كان ريعه لا يقي بالأجرة أو وقى بها ولم يزد لا يصح له وقفه ابتداء؛ لأنه ملحق بما لا يتصل به، ومعلوم أن المسجد لا ريع له توفي منه أجرة الأرض وعلى تقدير أن يكون الواقف استأجرها مدة وأدى أجزتها فبعد انتهاء تلك المدة لا يلزم الواقف الأجرة فلا يتقضى إلا ثمن الأرض منه وعلى تقدير صحة الوقف لا شك في زوال حكمه بزوال عينه. ويبي مالک الأرض مكانه ما شاء. اهـ. أقول ولينظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديد وقفية لأن تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت فيه نظر. هـ قوله: (فلا يصح وقف ما فيها إلخ) بعدم الصحة أفتى شيخنا الشهاب الرملي.

هـ قوله: (ومع ذلك ففيه نظر واضح إلخ) ومما يقوي النظر أنه يصح وقف المقلوع من البناء والغراس حيث كان متصفاً به ولو من بعض الوجوه كما هو ظاهر فمستحق القلع لا ينقص عن المقلوع بالفضل اللهم إلا أن يترق بأنه قبل القلع إنما يقصد منه ما يقصد من مستحق البقاء وليس مستحق البقاء ولا

بقاء دوام المقصود برضا أو إجارة بخلاف تلك فإنه لا يُتصور بقاءها فكانت مُنافاتها لمقصود الوقف من الدوام أشد فتأمل. ويصح شرط الواقف صرف أجره الأرض المستأجرة لهما من ريعهما على الأوجه إذا رضي المؤجر ببقائهما بها؛ لأن فيه عوذا على الوقف بالبقاء المقصود للشارع. وإفتاء الشمس بن عذلان ببطلان وقف بناء في أرض مُحْتَكَرة بشرط صرف أجره الأرض من ريع الموقوف لأنها تلزمه كإرض جناية القن الموقوف مردود بأن الظاهر أنها لا تلزمه بل إن كان هناك ريع وجبت منه وإلا لم يلزم الواقف أجره لما بعد الوقف، وللمستحق مطالبته بالتفريغ وفارق جناية القن إذا وقفه بأن رقبته محل لها لولا الوقف ولا

قود: (ويصح شرط الواقف صرف أجره الأرض) أي الأجرة التي تجب بغد الوقف، أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه؛ لأنه دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل سم على خج. اه. ع ش وقوله: أي الأجرة التي تجب الخ أي كما يأتي في الشرح آتيا. قود: (المستأجرة) أي أو المستأجرة. قود: (إذا رضي المؤجر) أي أو المميز مثلا. قود: (على الأوجه إذا رضي الخ) وفي المعنى بغد أن ذكر عن ابن دقيق العيد وابن الأستاذ مثل كلام الشارح ما نصه وما بحثه ابن دقيق العيد وقاله ابن الأستاذ غير الصورة المختلف فيها؛ لأن تلك في أرض استأجرها الواقف قبل الوقف ولزمت الأجرة دونه وما قاله في أجرة المثل إذا بقي الوقف بها والذي ينبغي أن يقال في الصورة الأولى أنه إن شرط أن توفي منه ما مضى من الأجرة فالبطلان أو المستقبل فالصحة وكذا إذا أطلق فيحمل على المستقبل. اه. وفي النهاية ما يوافقه. قود: (في أرض مُحْتَكَرة) (فرغ): في فتاوى الشيوطي مسألة المسجد المملوك على بناء الغير أو على الأرض المُحْتَكَرة إذا زالت عنه هل يزول حكمه بزوالها الجواب نعم إذ لا تعلق لوقفية المسجد بالأرض وإنما قال الأصحاب إذا انتهت المسجد وتعدت إعادته لم يصح ملكا إذا كانت الأرض من جملته وقف المسجد انتهى أقول ويُنظر لو أعاد بناء تلك الآلات في ذلك المحل بوجه صحيح أو في غيره كذلك هل يعود حكم المسجد لذلك البناء بدون تجديده ووقفية؛ لأن تلك الآلات ثبت لها حكم المسجد بشرط الثبوت؟ فيه نظر. اه. سم وميل القلب إلى عدم المؤد؛ لأن الأرض هي الأصل المقصود في المسجدية. قود: (لأنها تلزمه) أي الأجرة تلزم الواقف. قود: (وللمستحق) أي مستحق الأجرة وهو مالك الأرض. قود: (مطالبته) أي الواقف. قود: (بالتفريغ) أي تفريغ الأرض عما فيها من البناء والفراس. قود: (وفارق) أي نحو البناء أي ضربه في الأرض. قود: (جناية القن الخ) أي حيث يلزمه أي الواقف أرضها. اه. سم. قود: (بأن رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف. اه. سم.

كذلك بغد القلع فليتأمل. قود: (ويصح شرط الواقف صرف أجره الأرض الخ) أي الأجرة التي تجب بغد الوقف، أما التي وجبت قبل الوقف فلا يصح شرط صرفها منه؛ لأنها دين عليه وشرط وفاء دين الواقف من وقفه باطل. قود: (وفارق جناية القن إذا وقفه) أي حيث يلزمه أرضها. قود: (بأن رقبته محل لها لولا الوقف) وقد منع بيعها بالوقف.

كذلك نحو البناء إنما محلّ التعلّي ذمّة مالِكه، وقد زال ملكه فزال التعلّي ولهذا لو مات القُرْب قبل اختيار الفداء لم يلزم سيّده شيء ولو انتهزم البناء لم تسقط الأجرة الماضية فالأوجه صحيحة الوقف ولزوم الشرط وانقطاع الطلب عن الواقف، ولو لم يشترط ذلك والإجارة فائدة صرف الحكر من الوقف مقدّمًا على غيره كالإجارة أو صحيحة أخذت من الواقف أو تركته أي لما قبل الوقف كما عليم بما تقرّر المعلوم منه أيضًا أنه حيث بقي بالأجرة بأن اختارها المؤجّر المالك أو كانت الأرض وقفًا إذ لا يفلّح حينئذٍ كانت في مقله فإن نقص ففي بيت المال. (فإن وقف) على جهة فسيأتي أو (على مقيّنين) واحد أو (جميع) قيل قول أصله جماعة أولى لشموله الاثنين انتهى ويؤدّ بمنع ذلك بل هما سواء وحصول الجماعة باثنين كما مرّ في بابها اصطلاح يخصّ ذلك الباب لصحة الخبر به وحكم الاثنين يُعلم من مقابلة الجمع بالواحد

• فوّ: (لو مات القُرْب) أي الذي لم يوقف بخلاف الذي وقّف فإنه إذا مات بعد الجنابة يلزم الواقف فداءه. اه. سم. فوّ: (ولو لم يشترط ذلك والإجارة فائدة إلخ) الوجه أنه حيث شرط صرف الحكر من الوقف إن أريد أجرة الحكر لما قبل الوقف كما هو نظير مقابله أي الصحيحة فهو مشكّل وما الفرق بين الفائدة والصحيحة في ذلك وإن أريد أجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء الرّد. اه. سم. فوّ: (أخذت) أي الأجرة. • فوّ: (أي لما قبل الوقف) إذ لا تلزم الواقف لما بعده كما تقدّم اه. سم. فوّ: (بما تقرّر) وهو قوله ولا كذلك نحو البناء إلخ. • فوّ: (أنه إلخ) أي قوله أو صحيحة أخذت إلخ. • فوّ: (بأن اختارها) أي التّقيّة بالأجرة. • فوّ: (المؤجّر إلخ) أي أو المميّر مثلاً. • فوّ: (كانت إلخ) جواب قوله حيث بقي بأجرة. • فوّ: (فإن نقص إلخ) أي ريع الوقف وكذا إذا لم يكن له ريع أصلاً أخذًا مما مرّ. • فوّ: (إذ لا يفلّح حينئذٍ) ممنوع فليراجع، وفي شرح الرّوض في العارية فيما إذا وقّف الأرض أنه يتخيّر أيضًا لكن لا يفلّح بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقوف من التّقيّة بالأجرة. اه. وذكر الشارح نحوه ثم أيضًا اه. سم. • فوّ: (على جهة) إلى قول المتن فإن أطلق في النهاية إلّا قوله أو على أن يُعلم إلى فإن كان له. • فوّ: (به) أي بالحصول. • فوّ: (وحك الاثنين إلخ) الأنحصر الأولى والمراد الجمع ما فوق الواحد مجازًا بقرينة

• فوّ: (ولهذا لو مات القُرْب) أي الذي لم يوقف بخلاف الذي وقّف فإنه إذا مات بعد الجنابة يلزم الواقف فداءه. • فوّ: (ولو لم يشترط ذلك، والإجارة فائدة إلخ) الوجه أنه حيث شرط صرف الحكر من الوقف إن أريد أجرة الحكر كما هو نظير مقابله وهو الصحيحة فهو مشكّل وما الفرق بين الفائدة والصحيحة في ذلك؟ وإن أريد أجرته لما بعد الوقف فظاهر لكن ما وجه اختلاف الصنيع الموجب لعدم حسن المقابلة ولخفاء المراد. • فوّ: (أي لما قبل الوقف) إذ لا يلزم الوقف لما بعده كما تقدّم. • فوّ: (إذ لا يفلّح حينئذٍ) عدم الفلّح حينئذٍ ممنوع فليراجع وفي شرح الرّوض في العارية فيما إذا وقّف الأرض أنه يتخيّر أيضًا لكن لا يفلّح بالأرض إلا إذا كان أصلح للوقوف من التّقيّة بالأجرة. اه. وذكر

الصادق حينئذ مجازاً بقرينة المقابلة بالاثنتين. (اشترط) عَدَمُ المصيبة وتميئته كما أفاده قوله: مُعَيَّنٌ و (إمكان تملكه) مِنَ الواقفِ في الحالِ بأنْ يُوجَدَ خارجاً مُتَأَهِّلاً لِلْمِلْكِ؛ لأنَّ الوقفَ تملكُ المنفعة (فلا يصح) الوقفُ على معدودٍ كعملى مسجدٍ سيئتي أو على ولده ولا وَلَدَ له أو على فقراءٍ أولاده ولا فقيرٍ فيهم أو على أن يُطعمَ المساكين ربه على رأس قبره أو قبر أبيه وإن عَلِمَ وأفتى ابنُ الصلاح بأنه لو وَقَفَ على مَنْ يقرأ على قبره بعد موته فمات ولم يُعرف له قبرٌ بطلَ انتهي، وكان الفرقُ أنَّ القراءةَ على القبرِ مقصودةٌ شرعاً فصَحَّتْ بشرطِ معرفته ولا كذلك الإطعامُ عليه على أنه يأتي تفصيلٌ في مسألةِ القراءةِ على القبرِ فاعلمه فإن كان له وَلَدٌ أو فيهم فقيرٌ صغٍ وصُرفَ للحادثِ وجوده في الأولى أو فقره في الثانية لِصِحَّتِهِ على المَعْدُومِ تبعاً كَوَقَفْتُهُ على وَلَدِي ثم على وَلَدِي وَلَدِي ولا وَلَدَ وَلَدَ له وعملى مسجدٍ كذا وكلَّ مسجدٍ سيئتي من تلك المحلَّةِ وسيذكرُ في نحوِ الحرابي ما يُعلمُ منه أنَّ الشرطَ بقاؤه فلا يُردُّ عليه هنا إبهامه الصَّحَّةُ عليه لإمكانِ تملكه خلافاً لِمَنْ زَعَمَهُ ولا (على) أحدٍ هَذَيْنِ ولا على عِمارةِ

المُقابِلَة. ٥. فُود: (بالاثنتين إلخ) مُتَعَلَّقٌ بِالصَّادِقِ ش. اه. سم. ٥. فُود: (في الحال) أي حال الوقف. ٥. فُود: (أو على أن يُطعمَ إلخ) لا يَخْفَى أَنَّهُ خَارِجٌ عَنِ الْمُعَيَّنِ فلا حاجةَ إلى إخراجِه بِإمكانِ تملكه كما نَبَّهَ عليه سم عبارةِ التَّهْيِيةِ أو على القراءةِ على رأسِ قبره أو قبر أبيه الحي. اه. قال ع ش قوله: م ر أو قبر أبيه الحي وَوَجْهَ عَدَمِ الصَّحَّةِ فِيهِ أَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ. اه. ٥. فُود: (المساكين) نَائِبٌ فَاعِلٍ يُطْعَمُ. ٥. وفود: (ربه) بالتصبي مفعوله الثاني. ٥. فُود: (أو قبر أبيه) أي هو حي. ٥. فُود: (وإن عَلِمَ) راجعٌ لِلْمَسْأَلَتَيْنِ. ٥. فُود: (وكان الفرق) أي بَيْنَ الإطعامِ والقراءةِ. ٥. فُود: (فصحت) أي القراءةُ أي الوقفُ عليها. ٥. فُود: (بشرط معرفته) أي القبر. ٥. فُود: (ولا كذلك الإطعام إلخ) أي فَلَمْ يَصِحَّ الوقفُ عليه مُطْلَقاً. ٥. فُود: (عليه) أي رَأْسِ القبر. ٥. فُود: (على أنه يأتي تفصيل في مسألة القراءة) أي بَعْدَ قولِ الْمُصَنِّفِ ولو كان الوقفُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ إلخ عِبَارَتُهُ ثُمَّ وَلَوْ كَانَ الوقفُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ كَوَقَفْتُهُ على مَنْ يقرأ على قبري أو قبر أبي وأبوه حي بخلاف وقفتُه الآن أو بَعْدَ موتي على مَنْ يقرأ على قبري بَعْدَ موتي فإنه وصيةٌ فإن خَرَجَ مِنَ الثَّلَاثِ أو أَجِيزَ وَغَرِبَ قبره صَحَّ وإلا فلا. اه. ٥. فُود: (من تلك المحلَّة) أي في تلك إلخ. ٥. فُود: (بقاؤه) أي الموقوف عليه المُعَيَّن. ٥. فُود: (الصَّحَّةُ عليه) أي على نحوِ الحرابي ع ش. اه. سم. ٥. فُود: (لإمكان تملكه) عِلَّةٌ لِلإِبْهَامِ. اه. رَشِيدِي.

الشارحُ نَحْوَهُ ثم أيضاً. ٥. فُود: (بالاثنتين) مُتَعَلَّقٌ بِالصَّادِقِ ش والأولى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمْعِ مَا لَيْسَ وَاحِداً. ٥. فُود: (أو على فقراءٍ أولاده ولا فقيرٍ فيهم) في شرح م ر. أو على القراءةِ على رأسِ قبره أو قبر أبيه الحي. اه. ٥. فُود: (أو على أن يُطعمَ المساكين ربه) كيف يَصْدُقُ هُنَا الْمُعَيَّنُ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى إِخْرَاجِهِ بِإمكانِ تملكه بِدَلِيلِ جَمْعِهِ فِي حَيِّزِ التَّثْرِيحِ الَّذِي فِي الْمَثْنِ؟ ٥. فُود: (الصَّحَّةُ عليه) أي على نحوِ الحرابي ش.

المسجد إذا لم يُبَيَّنْ به خلاف داري على من أراد سكنها من المسلمين ولا على ميت ولا على (جنين)؛ لأن الوقف تسليط في الحال بخلاف الوصية. ولا يدخل أيضًا في الوقف على أولاده بل يُوقَفُ فإن انفصل حيًا ولم يُسمَ الموجودين ولا ذَكَرَ عَدَدَهُمْ دَخَلَ تبعًا كما يأتي بزيادة

• فَوَدَّ: (إذا لم يُبَيَّنْ) أي المسجد. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (بخلاف داري على من أراد سكنها) أي فإنه يصح ويُمَيَّنُ من يسكن فيها ممن أراد السكنى حيث تنازعوا التناظر على الواقف. اه. ع. ش.
• فَوَدَّ: (ولا على ميت) قد يقال إذا كان الميت صاحبًا أو وليًا أطرد العرف بالوقف عليه بقصد الصرف في مصالح ضريجه أو زواره فينبغي إن صح الوقف؛ لأن أطرد العرف قرينة مُعَيَّنَةٌ لإرادة الوقف على تلك الجهة لا تنليكها الممتنع وهو نظير ما ذكرناه في التذرع له إذا أطرد العرف بصرفه لمصالحه ونحو فقرائه وورثته. اه. سيّد عمَر وسيأتي عن المُغني قيل قول المُصنّف ولا يصح إلا بلفظ ما يؤيده بل يُصَرِّح به.

• فَوَدَّ (سني): (ولا على جنين) كذا في نسخ الثخفة ويَتَمَيَّنُ أن يكون على هذه والسابقة في قوله على مَعدوم من المتي. اه. سيّد عمَر أقول قضيت أنه مَعدوم أيضًا من المتي لكن الذي في المُحلى والنهاية والمُغني فلا يصح على جنين. اه. بل ولَفْظُ على مَعدوم لا وجود له في المُحلى والمُغني أصلاً فالظاهر أن كتابة ولا على في نسخ الثخفة على رسم المتي إنما هي من الكنية إلا أن ثبت هذا الرسم في أصل الشارح رحمته الله تعالى • فَوَدَّ: (لأن الوقف) إلى قول المتي فإن أطلق في المُغني إلا قوله بل يوقَفَ. • فَوَدَّ: (في الوقف على أولاده) أي بخلافه على نحو الذرية كما قال في المُعاب كالرؤوس وشرجه وكذا أي يدخل في الذرية والتسلي والمقب الحنل الحادث فتوقَفَ حصته انتهى، والتقييد بالحادث الظاهر أنه ليس لإخراج الموجود حال الوقف سم على حج وقوله: فتوقَفَ حصته بخالف قول الشارح م ر الآتي فإن انفصل استحق من غلة ما بعد انفصاليه إلا أن يقال أراد بتوقَفَ حصته عدم جزمه إذا انفصل. اه. ع. ش. أقول ولا مخالفة إذ القول الآتي في الوقف على الأولاد وكلام المُعاب والرؤوس وشرجه في الوقف على الذرية والتسلي والمقب، وفي الفرقي بينهما فليراجع. • فَوَدَّ: (بل يوقَفَ) أي ريع الوقف مدة الحمل وهذا مخالف لكلامه الآتي أيضًا إلا أن يكون المراد وقف الحكم بالدخول وعذمه فعليه كان الأولى حذفه كما في المُغني. • فَوَدَّ: (كما يأتي بزيادة) عبارته في الفصل

• فَوَدَّ (سني): (على جنين) قال في شرح الرؤوس ولا يصح وقف الحنل وإن صح عتقه نعم إن وقف الحامل صح فيه تبعًا لأثره. اه. • فَوَدَّ: (ولا يدخل أيضًا في الوقف) أي على الأولاد وكذا في شرح م ر بخلافه على نحو الذرية كما قال في المُعاب كالرؤوس وشرجه وكذا أي يدخل في الذرية والتسلي والمقب الحنل الحادث فتوقَفَ حصته. اه. والتقييد بالحادث. الظاهر أنه ليس لإخراج الموجود حال الوقف. • فَوَدَّ: (كما يأتي بزيادة) عبارته في الفصل الآتي ولا يدخل الحنل عند الوقف أي على الأولاد؛ لأنه لا يُسمى ولدًا وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاليه كالحمل الحادث علوقه بعد الوقف

(ولا على العبد) ولو مُذْهِبًا (وَأَمَّ وَلَدٌ لِنَفْسِهِ)؛ لأنه ليس أهلاً للملك نعم إن وَقَفَ على جهة قرابة كخدمته مسجد أو رباط صَحَّ الوقف عليه؛ لأنَّ القصد تلك الجهة ويصحُّ على الجزء الخُرُ من المَبْعُض حتى لو وَقَفَ بمحضه اليَقْنُ على بمحضه الخُرُ صحَّ كالوصية له به ويُؤخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ أَنَّ

الآتي ولا يَدْخُلُ الحملُ عند الوقفِ أي على الأولادِ لآلِه لا يُسَمَّى وَلَدًا وإنما يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ ما بَعْدَ الانفصالِ كالحملِ الحادثِ علوقه بَعْدَ الوقفِ فإنه إنما يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ ما بَعْدَ انفصاله خِلَافًا لِمَنْ نازَعَ فيه. اه. قال سَم قولُه: ولا يَدْخُلُ الحملُ إلخ أي لا يَدْخُلُ الآنَ بَحْثُ يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ ما قَبْلَ الانفصالِ فلا يُنافي قولُه وإنما يَسْتَحِقُّ إلخ. اه.

• قول (سني): (ولا على العبد إلخ) عبارة المُبَابِ وَعَلَى رَقِيقِ الْوَاقِفِ كَأَمَّ وَلَدِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَلَا عَلَى رَقِيقٍ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ وَإِلَّا جَازَ وَكَانَ لِنَفْسِهِ. اه. سَم. قولُه: (وَأَمَّ وَلَدِهِ) أي حال كونها رَقِيقَةً كما هو الفرض، وأما ما في الرُّوضِ مِنْ صِحَّةِ وَقْفِهِ عَلَى أُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ فَصَوَّرْتُهُ أَنْ يَقُولَ وَقَفْتُ دَارِي مَثَلًا بَعْدَ مَوْتِي عَلَى أُمَّهَاتِ أَوْلَادِي أَوْ يوصي بالوقف عليهن. اه. ع ش وفي سَم ما يوافقُه.

• قول (سني): (لِنَفْسِهِ) أي نَفْسِ الْعَبْدِ سَوَاءً كَانَ لَهُ أَمَّ لِنَفْسِهِ. اه. مُغْنِي. قولُه: (إِنْ وَقَفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أي الْعَبْدُ ش. اه. سَم. قولُه: (الوقف عليه) أي الْعَبْدُ. قولُه: (ويصحُّ على الجزء إلخ) عبارة الْمُغْنِي وَالنَّهْايَةِ وَأَمَّا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْمَبْعُضِ فَالظَّاهِرُ كما قال شيخنا أَنَّهُ إِنْ كَانَ مُهَيَّأَةً وَصَدَرَ الْوَقْفُ عَلَيْهِ يَوْمَ تَوْبَتِهِ فَكَالْخُرُ أَوْ يَوْمَ تَوْبَةِ سَيِّدِهِ فَكَالْعَبْدِ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَيَّأَةً وَزَعَّ عَلَى الرِّقِّ وَالْحُرِّيَّةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ إِبْطَاقُ ابْنِ خَيْرَانَ صِحَّةَ الْوَقْفِ عَلَيْهِ. اه. قال ع ش. قولُه: فَكَالْخُرُ إلخ يَتَّبِعِي أَنَّ هَذَا التَّفْصِيلَ عِنْدَ الْإِبْطَاقِ فَإِنَّ الْوَاقِفَ شَيْئًا أَتْبَعَ حَتَّى لَوْ وَقَفَ فِي تَوْبَةِ الْمَبْعُضِ عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ فِي تَوْبَةِ السَّيِّدِ عَلَى الْعَبْدِ أَوْ عِنْدَ عَدَمِ الْمُهَيَّأَةِ عَلَى أَحَدِهِمَا بَعَيْنِهِ عُمِلَ بِهِ فَلْيُرَاجَعْ. اه. قولُه: (مِنْ الْعِلَّةِ) أي قولُه: لِأَنَّهُ لَيْسَ أَهْلًا لِلْخ.

فإنه إنما يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ ما بَعْدَ انفصاله خِلَافًا لِمَنْ نازَعَ فيه. اه. فَقَوْلُه: وَلَا يَدْخُلُ الْحَمْلُ عِنْدَ الْوَقْفِ أي لا يَدْخُلُ الآنَ بَحْثُ يَسْتَحِقُّ مِنْ غَلَّةٍ ما قَبْلَ الانفصالِ فلا يُنافي قولُه وإنما يَسْتَحِقُّ إلخ نَظَرًا؛ لِأَنَّ الْاسْتِحْقَاقَ فَرَعُ الدُّخُولِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الدُّخُولَ فِيهِ بَعْدَ الْإِنْفِصَالِ.

• قول (سني): (ولا على العبد لِنَفْسِهِ) عبارة المُبَابِ وَلَا عَلَى رَقِيقِ الْوَاقِفِ كَأَمَّ وَلَدِهِ وَمُكَاتِبِهِ وَلَا عَلَى رَقِيقٍ غَيْرِهِ لِنَفْسِهِ وَإِلَّا جَازَ وَكَانَ لِنَفْسِهِ إلخ. اه. وما ذَكَرَهُ فِي أَمَّ وَلَدِهِ قَدْ يُخَالِفُهُ قَوْلُ الرُّوضِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَعَلَى أُمَّهَاتِ الْأَوْلَادِ إِلَّا مَنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ يَعُدَّ اسْتِحْقَاقُهَا بِالْإِبْطَاقِ. اه. ومُرَادُهُ أُمَّهَاتُ أَوْلَادِهِ بِدَلِيلِ قَوْلِ شَرْحِهِ فِي تَقْلِيلِ عَدَمِ عَوْدِ اسْتِحْقَاقِهَا بِالْإِبْطَاقِ لِأَنَّهَا لَمْ تُخْرُجْ بِهِ عَنْ كَوْنِهَا تَزَوَّجَتْ وَلَآنَ غَرَضُ الْوَاقِفِ أَنْ تَقِيَّ لَهُ أَمَّ وَلَدِهِ وَلَا يَخْلُقَهُ عَلَيْهَا أَحَدٌ فَمَنْ تَزَوَّجَتْ لَمْ تَقِبْ بِذَلِكَ. اه. ولا يَخْفَى أَنَّ مَسْأَلَةَ الرُّوضِ مُخَالِفَةً لِمَسْأَلَةِ الْمُبَابِ فِي أَمَّ الْوَلَدِ إِلَّا أَنْ تُحْمَلَ مَسْأَلَةُ الرُّوضِ عَلَى مَا إِذَا أَوْصَى بِالْوَقْفِ عَلَى أُمَّهَاتِ أَوْلَادِهِ فَلْيُرَاجَعْ. قولُه: (تَعَمَّنْ إِنْ وَقَفَ) بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ أي الْعَبْدُ ش.

الأوجه صحته على المكاتب كتابةً صحيحةً لأنه يُملك ثم إن لم يُقَيِّد بالكتابة صُرِفَ له بعد العتيق أيضًا ولا انقطع به هذا كله إن لم يعجز وإلا بان بطلانه؛ لأنه مُنْقَطِعُ الأول فيرجع عليه بما أخذه من غلته (فلان أطلق الوقف عليه فهو) محمول ليصيح أو لا يصيح على أنه (وقف على سيده) كما لو وهب منه أو أوصى له به والقبول إن شَرَطَ منه وإن نهاه سيده عنه لا من سيده إن امتنع نظير ما يأتي في الوصية. (ولو أطلق الوقف على بهيمة) مملوكة (لغا) لاستحالة ملكها (وقيل هو موقوف على مالِكها) كالعبد والفرق أن العبد قابل لأن يملك بخلافها وخرج بأطلق الوقف على غلها أو عليها بقصد مالِكها وبالمملوكة المُسَبَّلَة في نفي أو نحوه فيصح بخلاف غير المُسَبَّلَة ومن ثم نقلنا عن المتولي عدم صحته على الوحوش والطيور المباحة ونوزعنا فيه

• فود: (على المكاتب إلخ) أي مكاتب غيره وأما مكاتب نفسه فلا يصح الوقف عليه كما جزم المازدي وغيره نهايةً ومغني ومراً أيضًا عن سم عن الباب مثله. • فود: (والأ) أي وإن قيد الوقف بمدة الكتابة وفي معنى التقييد ما لو عجز بمكاتب فلان اه مغني. • فود: (انقطع به) ويتنقل الوقف إلى من بعده نهايةً ومغني أي إذا ذكر بعده مضرًا وإلا فالأقرب رجم الواقف. • فود: (بما أخذه من غلته) ثم إن كان ما قبضه من الغلة باقية أخذ منه وإلا فهو في ذمته يطالب به بعد العتيق واليسار. اه. ع. ش.

• فود: (فهو محمول ليصح إلخ) عبارة المغني فإن كان له لم يصح؛ لأنه يقع للواقف وإن كان لغيره فهو وقف إلخ. اه. • فود: (أو لا يصح) أي فيما لو كان سيده حال الوقف جنيًا ثم انفصل حيًا أو كان عبدًا للواقف. اه. سيّد عمر أي وكان مُزَنَّدًا أو حُرِّيًّا. • فود: (كما لو وهب) إلى قول المتن ونفسه في النهاية. • فود: (به) أي بشيء وكان الأولى حذفه كما في النهاية والمغني. • فود: (والقبول إلخ) عبارة النهاية ويُقْبَلُ هو أن شرطناه وهو الأصح الآتي. اه. • فود: (وإن نهاه إلخ) غاية. • فود: (هذه) أي القبول. • فود: (إن امتنع) أي العبد عن القبول. • فود: (مملوكة) إلى قوله، أما المباحة في المغني.

• فود: (قابل لأن يملك) عبارة المغني أهل له بتمليك سيده في قول. اه. • فود: (الوقف على إلخ) فاعل خرج ش. اه. سم. • فود: (بقصد مالِكها) يتبني رجوعه للمسألةين ليوافق ما في الرّوض وشرحه أي والمغني سم وع ش. • فود: (وبالمملوكة المُسَبَّلَة إلخ) عطف على بأطلق الوقف إلخ.

• فود: (فَيَصِحُّ) ولو باع المالك البهيمة هنا والعبد في المسألة السابقة فهل يبقى الموقوف له أو يتنقل إلى المشتري؟ فيه نظر وقد ذكروا في نظير ذلك في الوصية تفصيلًا ولا يتعد مجيئه هنا فليراجع. اه. ع. ش. عبارة شرح المنهج نعم يصح الوقف على غلها وعليها إن قصد به مالِكها؛ لأنه وقف عليه. اه. وفي البجيرمي عن القليوبي قوله: لأنه وقف عليه قضيه أنه له وإن ماتت الدابة أو باعها وآته بمؤنه يكون مُنْقَطِعُ الآخر وآته لا يتعين صرّفه في غلها. اه. • فود: (ونوزعنا) الأولى الأفراد. • فود: (فيه) أي فيما نقلناه عن المتولي من عدم الصحة.

• فود: (الوقف على غلها إلخ) الوقف فاعل خرج ش. • فود: (بقصد مالِكها) يتبني رجوعه

وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْجِهَةِ عَدَمُ الْمَعْصِيَةِ وَاجِبٌ بِأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ لَا يُقْصَدُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا عُرْفًا وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا قُصِدَ حِمَامُ مَكَّةَ بِالْوَقْفِ عَلَيْهِ عُرْفًا كَانَ الْمُعْتَمَدُ صِحَّتَهُ عَلَيْهِ، أَمَّا الْمُبَاحَةُ الْمُعْتَمَدَةُ فَلَا يَصِحُّ عَلَيْهَا جُزْأً عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ. (وَيَصِحُّ) الْوَقْفُ وَلَوْ مِنْ مُسْلِمٍ (عَلَى ذِمَّتِي) مُعَيَّنٍ مُتَّحِدٍ أَوْ مُتَعَدِّدٍ كَمَا يَجُوزُ التَّصَدُّقُ عَلَيْهِ نَعْمَ إِنْ ظَهَرَ فِي تَعْيِينِهِ قُصْدُ مَعْصِيَةٍ كَالْوَقْفِ عَلَى خَادِمٍ كَنَيْسَةٍ لِلتَّقْيِيدِ لَمَّا كَالْوَقْفِ عَلَى نَحْوِ حُضَرِهَا وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ مَا لَا يَمْلِكُهُ كَقَبْرٍ مُسْلِمٍ وَنَحْوِ مُصْحَفٍ، وَلَوْ حَازَبَ ذِمَّتِي صَارَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ أَوِ الْآخِرِ كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ وَعَلَيْهِ فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبِ إِذَا رُقِيَ وَاضْبَحَ (لَا مُرْتَدُّ وَخَرِبِي)؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ

• فَوَدَّ: (وَيُؤَيِّدُهُ) أَيِ التَّرَاعُ. • فَوَدَّ: (وَيُجَابِ) أَيِ عَنِ التَّائِيدِ الْمَذْكُورِ. • فَوَدَّ: (أَمَّا الْمُبَاحَةُ) أَيِ الطُّيُورُ الْمُبَاحَةُ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (عَلَى نِزَاعٍ فِيهِ) أَيِ فِي دَعْوَى الْجُزْمِ. • فَوَدَّ: (وَلَوْ مِنْ مُسْلِمٍ) إِلَى الْمُتَنِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ. • فَوَدَّ: (عَلَى مُعَيَّنٍ) وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَهْلِ الذِّمَّةِ أَوِ الْيَهُودِ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ مُغْنِي وَع. ش. • فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الذِّمَّتِي ش. اه. س. • فَوَدَّ: (صَارَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي يَتَّبِعِي أَنْ يُضَرَفَ إِلَى مَنْ بَعْدَهُ. اه. • فَوَدَّ: (كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ) أَيِ إِنْ ذَكَرَ بَعْدَ الذِّمَّتِي مُضَرَفًا أَوْ قِيَصَرَفَ لِأَقْرَبِ رَجِمِ الْوَاقِفِ مَا دَامَ حَيًّا ثُمَّ بَعْدَ مَوْتِ الذِّمَّتِي لِمَنْ عَيْتَهُ الْوَاقِفُ بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (أَوِ الْآخِرِ) أَيِ قِيَصَرَفَ لِمَنْ بَعْدَهُ مِنَ الْآلِ إِنْ عَيْتَ الْوَاقِفُ جِهَةً وَإِلَّا فَلَأَقْرَبَ رَجِمِهِ. اه. ع. ش. وَقَوْلُهُ: يُضَرَفُ لِمَنْ بَعْدَهُ الْخ لَا يَتَرْتَّبُ هَذَا عَلَى كَوْنِهِ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي فَكَانَ الْمُنَاسِبُ حَذْفُهُ وَالْأَقْبَصَ عَلَى قَوْلِهِ أَيِ قِيَصَرَفَ لِأَقْرَبِ رَجِمِهِ. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ) وَهُوَ ظَاهِرٌ. اه. نِهَابَةُ أَيِ مَا بَحَثَهُ مِنْ أَنَّهُ كَمُنْقَطِعِ الْوَسْطِ أَوِ الْآخِرِ ثُمَّ إِذَا اسْلَمَ أَوْ تَرَكَ الْمُحَازَبَةَ وَالتَّرَمَّ الْجُزْيَةَ هَلْ يَعُودُ اسْتِحْقَاقُهُ أَوْ لَا؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ إِلَّا مَنْ يَفْسُقُ مِنْهُمْ فَفَسَقَ بَعْضُهُمْ ثُمَّ عَادَ عَدْلًا مِنَ الْاسْتِحْقَاقِ هُنَا ع. ش. • فَوَدَّ: (وَاضْبَحَ) وَهُوَ أَنَّهُ بِالْمَجْزِ عَنْ الْكِتَابَةِ يَبَيِّنُ أَنَّهُ بَاقٍ عَلَى مِلْكِ السَّيِّدِ حَتَّى أَنْ السَّيِّدَ يَسْتَحِقُّ مَا كَسَبَهُ فِي مَدَّةِ كِتَابَتِهِ وَلَا كَذَلِكَ لِذِمَّتِي فَإِنَّهُ لَمْ يَبَيِّنْ بِجَرَاتِهِ الْآنَ بَقَاءَ جَرَاتِهِ الْأَصْلِيَّةِ ش. وَسَيَدُّ عَمَرُ.

• فَوَدَّ (وَيُفَسِّحُ): (لَا مُرْتَدُّ) أَيِ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ وَكَذَا لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ مِنْهُ لَا يُقَالُ إِنَّهُ مَوْقُوفٌ إِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ يَبَيِّنُ صِحَّتَهُ وَإِلَّا فَلَا لِأَنَّا نَقُولُ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا يَقْبَلُ التَّغْلِيْقُ كَالْعَتَقِ وَالطَّلَاقِ بِخِلَافِ مَا لَا يَقْبَلُهُ كَالْبَيْعِ وَالْوَقْفِ فَإِنَّهُ مَحْكُومٌ بِطُلَانِهِ مِنَ الْمُرْتَدِّ مِنْ أَصْلِهِ وَإِنْ عَادَ إِلَى الْإِسْلَامِ. اه. ع. ش.

لِلْمَسَائِلَتَيْنِ لِيُوَافِقَ قَوْلَ الزَّوْجِ وَشَرْحَهُ مَا نَصَّهُ وَلَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى بَهِيمَةٍ وَلَوْ أُطْلِقَ أَوْ وَقَفَ عَلَى عَلْفِهَا لَمَدَّ أَمْلُهَا لِلْمَلِكِ إِلَى أَنْ قَالَ فَإِنْ قُصِدَ بِهِ مَالُهَا فَهُوَ وَقَفٌ عَلَيْهِ. اه. • فَوَدَّ: (وَيُجَابِ) بِأَنَّ هَذِهِ الْجِهَةَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. • فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ وَقَفَ عَلَيْهِ) أَيِ عَلَى الذِّمَّتِي ش. • فَوَدَّ: (كَمَا بَحَثَهُ شَارِحٌ) وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرْحُ م. ر. • فَوَدَّ: (فَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُكَاتَبِ إِذَا رُقِيَ) أَيِ حَيْثُ يَبَيِّنُ بَطْلَانَهُ.

صَدَقَ جَارِيَةً وَلَا بَقَاءَ لَهَا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ نَحْوِ الزَّانِي الْمُحْصَنِ وَإِنْ كَانَ دُونَهُ فِي الْإِقْدَارِ إِذْ لَا تُنْجِزُ عَصَمَتُهُ بِحَالٍ بَخْلَافِهِمَا بَأَنَّ فِي الْوَقْفِ عَلَيْهِمَا مُنَابَذَةٌ لِعِزِّ الْإِسْلَامِ لِتَمَامِ مُعَانَدَتِهِمَا لَهُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِهِ وَمَنْ ثُمَّ تَرَدَّدُوا فِي مُعَاهِدٍ وَمُسْتَأْمَنِ هَلْ يُلْخَقَانِ بِالذَّمِّ كَمَا رَجَّحَهُ الْقَزَنِي أَوْ بِالْحَرْبِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الدِّمِيرِي: وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّهُ الْمَقْهُومُ مِنْ كَلَامِهِمْ وَتَرَدَّدَ السَّبْكَ فِيْمَنْ تَحْتَمُّ قَتْلُهُ بِالْمُحَارَبَةِ وَرَجَّحَ أَنَّهُ كَالزَّانِي الْمُحْصَنِ. (وَنَفْسُهُ فِي الْأَصَحِّ) لِيَتَقَدَّرَ تَمْلِكُ الْإِنْسَانِ مِلْكُهُ أَوْ مَنَافِعَ مِلْكِهِ لِنَفْسِهِ؛ لِأَنَّهُ حَاصِلٌ وَيُتَنَبَّعُ تَحْصِيلُ الْحَاصِلِ وَاخْتِلَافُ الْجِهَةِ إِذْ اسْتَحْقَاقُهُ وَنَفَا غَيْرُهُ مِلْكًا الَّذِي نَظَرَ إِلَيْهِ الْمُقَابِلُ الَّذِي اخْتَارَهُ جَمِيعٌ لَا يَقْوَى عَلَى دَفْعِ ذَلِكَ التَّقْدِيرِ وَمَنْهُ أَنْ يَشْرُطَ نَحْوَ قَضَاءِ ذَنْبِهِ بِمَا وَقَفَهُ أَوْ انْتِفَاعِهِ بِهِ لَا شَرْطَ نَحْوِ شُرْبِهِ أَوْ مُطَالَقَتِهِ أَوْ طَبْعِهِ مِنْ بَقَرٍ أَوْ كَوْزٍ، وَفِي كِتَابٍ أَوْ قَدْرِ وَقْفِهَا عَلَى نَحْوِ الْفُقَرَاءِ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ وَكَأَنَّهُ تَوَهَّمَهُ مِنْ قَوْلِ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي وَقْفِهِ لِبَقَرٍ رُومَةٍ بِالْمَدِينَةِ ذُلُوي فِيهَا كِدَلَاءِ الْمُسْلِمِينَ وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ فَقَدْ أَجَابُوا عَنْهُ بِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ الشَّرْطِ بَلْ عَلَى سَبِيلِ الْإِخْبَارِ بَأَنَّ لِلْوَاقِفِ أَنْ يَنْتَفِعَ بِوَقْفِهِ الْعَامَّ كَالصَّلَاةِ بِمَسْجِدٍ وَقَفَّهُ وَالشَّرْبِ مِنْ بَقَرٍ وَقَفَّهَا. ثُمَّ رَأَيْتُ بَعْضَهُمْ جَزَمَ بَأَنَّ شَرْطَ ذَلِكَ يُبْطِلُ الْوَقْفَ نَعَمْ شَرْطُهُ أَنْ يُضْحَى عَنْهُ مِنْهُ صَحِيحٌ

• فَوَدَّ: (وَيَنْبَغُ الزَّانِي الْمُحْصَنِ) أَيِ حَيْثُ صَحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ دُونَهُمَا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (إِذَا لَا يُنْجِزُ الْإِنْجَازَ) تَغْلِيلٌ لِكُونِهِمَا دُونَهُ فِي الْإِقْدَارِ. • وَفَوَدَّ: (بَأَنَّ فِي الْوَقْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِفَرَقٍ ش. اه. س. م. • فَوَدَّ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْقَزَنِي) وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ حُلَّ بَدَارُنَا مَا دَامَ فِيهَا فإِذَا رَجَعَ صُرِفَ لِمَنْ بَعْدَهُ شَرْحُ م. أَيِ وَالْخَطِيبُ أَقُولُ فَلَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا فَمَا حُكْمُهُ اه. س. م. قَالَ ع. ش.: بَعْدَ فَرَقِهِ بَيْنَ رُجُوعِهِمَا إِلَى دَارِنَا وَبَيْنَ جَرَابَةِ الذَّمِّ ثُمَّ رُجُوعِهِ مَا نَصَّهُ وَعَلَى هَذَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ أَيُّ كَلَامٍ مِنَ الْمُعَاهِدِ وَالْمُسْتَأْمَنِ إِذَا عَادَ إِلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْوَاقِفِ لَمْ يَتَنَاوَلَ الْمُدَّةَ الْأُولَى. اه. • فَوَدَّ: (بِالْمُحَارَبَةِ) أَيِ قَطْعِ الطَّرِيقِ. • وَفَوَدَّ: (وَرَجَّحَ) أَيِ السَّبْكِ (أَنَّهُ الْإِنْجَازُ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فَيَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَيْهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ (س. ش.): (فِي الْأَصَحِّ) وَنَصَّ الْمُصَنِّفُ فِي نَكَبِ التَّنْبِيهِ الْخِلَافَ بِقَوْلِهِ وَقَفْتُ عَلَى زَيْدِ الْحَزَنِيِّ أَوْ الْمُزْتَدِّ كَمَا يُشِيرُ إِلَيْهِ كَلَامُ الْكِتَابِ، أَمَّا إِذَا وَقَفَ عَلَى الْحَزَنِيِّ أَوْ الْمُزْتَدِّ فَلَا يَصِحُّ قَطْعًا نِهَابُهُ وَمُعْنَى. • فَوَدَّ: (لِيَتَقَدَّرَ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَيُفَرَّقُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ رَأَيْتُ إِلَى نَعَمْ. • فَوَدَّ: (الَّذِي نَظَرَ الْإِنْجَازَ) نَعَتْ لِلْإِخْتِلَافِ. • وَفَوَدَّ: (الَّذِي اخْتَارَهُ الْإِنْجَازَ) نَعَتْ لِلْمُقَابِلِ. • وَفَوَدَّ: (لَا يَقْوَى الْإِنْجَازَ) خَبَرٌ لِلْإِخْتِلَافِ. • فَوَدَّ: (أَوْ انْتِفَاعِهِ بِهِ) أَيِ وَلَوْ بِالصَّلَاةِ فِيمَا وَقَفَهُ مَسْجِدًا. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (وَمَنْهُ) أَيِ مِنَ الْوَقْفِ عَلَى نَفْسِهِ. اه. ع. ش. • فَوَدَّ: (يُبْطِلُ الْوَقْفَ) وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ بِشَرْطِهِ

• فَوَدَّ: (إِذَا لَا تُنْجِزُ الْإِنْجَازَ) تَغْلِيلٌ لِكُونِهِمَا دُونَهُ فِي الْإِقْدَارِ. • وَفَوَدَّ: (بَأَنَّ فِي الْوَقْفِ) مُتَعَلِّقٌ بِفَرَقٍ ش. • فَوَدَّ: (كَمَا رَجَّحَهُ الْقَزَنِي) وَهُوَ الْأَوْجَهُ إِنْ حُلَّ بَدَارُنَا مَا دَامَ فِيهَا فإِذَا رَجَعَ صُرِفَ لِمَنْ بَعْدَهُ شَرْحُ م. أَقُولُ فَلَوْ رَجَعَ إِلَيْهَا أَيُّ فَمَا حُكْمُهُ. • فَوَدَّ: (نَعَمْ) شَرْطُهُ أَنْ يُضْحَى عَنْهُ الْإِنْجَازَ كَذَا شَرْحُ م. ر.

أخذنا من قول الماوردي وغيره بصحة شرط أن يَحُجَّ عنه منه أي؛ لأنه لا يرجع له من ذلك إلا الثواب وهو لا يضر بل هو المقصود من الوقف ويُفَرَّقُ بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجداً بأن الصلاة فيها انتفاع ظاهر بالبدن فعاد عليه بشرطه ذلك وفق دُنيوي ولا كذلك في نحو الحج والأضحية وأفتى أبو زرعة فيمن وقف بناءً أو بُستاناً وشرط أن يُبَدَأَ من ريعه بعمارتها وما فُضِّلَ له ثم لأولاده بأنه صحيح وما فُضِّلَ عن العمارة يُحْفَظُ ما دام حياً لجواز الاحتياج إليه فيها ثم ما فُضِّلَ حال موته يُصَرَّفُ لأولاده وإنما لم يبطل فيما جعله لنفسه؛ لأنه لا يعرف ومن ثم لم يكن كالوقف على زهد ونفسه حتى يصح في نفسه ويبطل في نفسه ولا كقطع الوسط حتى يُصَرَّفَ الفاضل في حياته لأقرب الناس إليه؛ لأنه هنا ليس طبقة ثانية بل من جملة الأولى وإن تقدّم بعضها عليه وإنما لم يؤثر ضم المجهول

ذلك منع غيره من الانتفاع به في الوقف الذي يُريدُ فاشبة الوقف على نفسه . اهـ . ع ش .
 • فود: (بصحة شرط أن يَحُجَّ عنه الخ) فإن ارتد لم يَجْزُ صرفه في الحج وصُرفَ إلى الفقراء فإن عاد إلى الإسلام أعيد الوقف إلى الحج ولو وقف على الجهاد عنه جاز أيضاً، فإن ارتد فالوقف على حاله؛ لأن الجهاد يصح من المرتد بخلاف الحج . اهـ . مُغْنِي . • فود: (ويُفَرَّقُ بينه) أي شرطه نحو الحج والأضحية وبين شرطه الصلاة فيما وقفه الخ ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وبه صرح شرح البهجة سم على حَجٍّ ومثل ذلك في البطلان ما وقع السؤال عنه من أن شخصاً وقف نخيلاً على مسجد بشرط أن تكون ثمرتها له والجريد والليف والخشب ونحوها للمسجد اهـ ع ش . • فود: (ونستأنا) الواو بمعنى أو . • فود: (إن يُبَدَأَ) ببناء المفعول . • فود: (إليه) أي الفاضل (فيها) أي العمارة (قوله: لأنه) أي ما جعله لنفسه . • فود: (لم يكن) أي الوقف المذكور . • فود: (لأنه) أي الواقف . • فود: (من جملة الأولى) وهي العمارة والواقف . • فود: (بعضها) أي بعض الأولى وهو العمارة . • فود: (وإنما لم يؤثر ضم المجهول الخ) يؤخذ منه أنه لو شرك بينهما لو قدّم المجهول ضرراً كالأوقاف الحجازية المشروط فيها للمتزوج (الخ)

• فود: (ويُفَرَّقُ بينه وبين شرط الصلاة الخ) ينبغي أن يكون المراد أن هذا الشرط باطل في نفسه غير مؤثر في صحة الوقف أخذاً مما نقلناه عند قول المتن الآتي ولو قال وقفت هذا سنة فباطل عن شرح الروض من أن ما يضاهي التحرير كقوله جعلته مسجداً سنة يصبح مؤبداً كما لو ذكر فيه شرطاً فائداً . اهـ . إلا أن يخص الشرط الفاسد في ذلك بغير ما يتعلّق بالوقف على التفسير . ثم رأيت عبارة شرح البهجة تقتضي هذا . • فود: (ويُفَرَّقُ بينه وبين شرطه الصلاة فيما وقفه مسجداً) ظاهره بطلان الوقف بهذا الشرط وهو صريح قوله في شرح البهجة ما نصّه أي كما لا يصح الوقف إذا شرط أن يقضي من ريع الوقف ونمايه ديونه أو أن يأكل ممّا يَطلَعُ من ثمار أو أن يتنعم به وإن كان يتنعم به عند إطلاق الوقف كان شرط أن يقبر فيما وقفه مقبراً أو أن يصلّي فيما وقفه مسجداً أو أن يستسقي من بئر وقفها وأما قول عثمان الخ وهذا يؤدّ ما قاله الماوردي الذي اعتمد في الباب بقوله لكن له الانتفاع بوقفه العام كمقبرة

وهو ما له إلى المعلوم؛ لأنه لم يُشْرِك بينهما بل قَدَّمَ المعلوم وهو نحوُ المِمارَةِ فصَحَّ فيه وأخَرُ المجهولُ المُتَقَدَّرُ الصَّرفِ إليه فحَفِظْنَا الفاضِلَ لِمَوْتِهِ لِمَا مَرَّ هَذَا حَاصِلُ كَلَامِهِ المَبْسُوطُ فِي ذَلِكَ وفيه ما فيه لِلْمُتَأَمِّلِ. ولو وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ مِثْلًا ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ وَكَذَا لَوْ كَانَ فَقِيرًا حَالُ الْوَقْفِ كَمَا فِي الْكَافِي وَعَتَمَدَةُ السَّبْكِ وَغَيْرُهُ وَيَصَحُّ شَرْطُهُ النَّظَرُ لِنَفْسِهِ وَلَوْ بِمُقَابِلِ إِنْ كَانَ بِقَدْرِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ فَأَقْلُ وَمَنْ حَبِلَ صِحَّةَ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ أَنْ يَقِفَ عَلَى أَوْلَادِ أَبِيهِ وَيَذْكُرَ صِفَاتَ نَفْسِهِ فَيَصِحُّ كَمَا قَالَ جَمْعٌ مُتَأَخَّرُونَ وَعَتَمَدَةُ ابْنِ الرَّفْعَةِ وَعَمِلَ بِهِ فِي حَقِّ نَفْسِهِ فَوَقَّفَ عَلَى الْأَفْقَةِ مِنْ بَنِي الرَّفْعَةِ وَكَانَ يَتَنَاوَلُهُ وَخَالَفَ فِيهِ الْإِسْنَوِيُّ وَغَيْرُهُ تَبَعًا لِلْفَرَزَالِيِّ وَالْخَوَارِزْمِيِّ فَأَبْطَلُوهُ إِنْ انْحَصَرَتِ الصِّفَةُ فِيهِ وَالْأَصَحُّ لِغَيْرِهِ قَالَ السَّبْكِ وَهُوَ أَقْرَبُ

الْكِفَايَةُ وَلِلْفَرَزَالِيِّ الْبُرِّ وَالصَّلَةِ فَإِنْ تَقَدَّمَ الْمَجْهُولُ وَالتَّشْرِيكَ بَيْنَهُ وَبَيَّنَّ الْمَعْلُومُ يُؤَدِّي إِلَى نِزَاجٍ لَا مُنْتَهَى لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. اهـ. سَيِّدُ عُمَرَ. هـ. فَوَدَّ: (مَالَهُ) بِفَتْحِ اللَّامِ. هـ. فَوَدَّ: (وَهُوَ نَحْوُ الْمِمارَةِ) الْأَوَّلَى ذِكْرُهُ بَعْدَ قَوْلِهِ السَّابِقِ إِلَى الْمَعْلُومِ وَحَذَفَ لَفْظَهُ نَحْوُ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَوْتِهِ) أَيِ إِلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (لِمَا مَرَّ) أَيِ بِقَوْلِهِ لِحَاجِزِ الْاِحْتِيَاجِ الْخ. هـ. فَوَدَّ: (وَفِيهِ مَا فِيهِ الْخ) وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّ الْوَقْفَ الْمَذْكُورَ مَالَهُ إِلَى الْوَقْفِ لِنَفْسِهِ ثُمَّ لِأَوْلَادِهِ فَيَبْتَغِي فِي كُلِّهِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ وَقَفَ) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ أَقَرَّ فِي الْمَعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا فِي الْكَافِي إِلَى وَيَصِحُّ وَقَوْلُهُ: وَعَلَّلَ بِهِ إِلَى وَأَنْ يُؤَجَّرَ وَقَوْلُهُ: وَهَاتَانِ إِلَى وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ وَإِلَى الْمَثْنِ فِي النِّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِغَيْرِهِ وَقَوْلُهُ وَهَاتَانِ إِلَى وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ وَأَنَّهُ عَلَيْهِ. هـ. فَوَدَّ: (جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ) أَيِ كَأَحَدِهِمْ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (بِقَدْرِ أَجْرَةِ الْمِثْلِ الْخ) فَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنْهَا لَمْ يَصِحَّ الْوَقْفُ. اهـ. مُعْنَى قَالَ ع. ش. أَمَّا إِنْ شَرَطَ النَّظَرَ لِغَيْرِهِ وَجَعَلَ لِلتَّائِيهِ أَكْثَرَ مِنْ أَجْرَةِ الْمِثْلِ لَمْ يَمْتَنِعْ كَمَا يَأْتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَإِنَّ فَوْضَ إِلَيْهِ هَذِهِ الْأُمُورَ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَعَتَمَدَةُ ابْنِ الرَّفْعَةِ الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ نِهَايَةً وَمُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (وَكَانَ) أَيِ ابْنِ الرَّفْعَةِ (يَتَنَاوَلُهُ) أَيِ يَأْخُذُ غَلَّتُهُ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (وَخَالَفَ فِيهِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمَعْنَى وَإِنْ خَالَفَ الْخ.

وَمَسْجِدٍ وَبُيُوتٍ وَكِتَابٍ شَرْطُهُ أَمْ لَا. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَلَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا جَازَ لَهُ الْأَخْذُ مِنْهُ) فِي الْمُبَابِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ وَرَّثَهُ فَمَاتَ وَلَدُهُ وَهُوَ مِنْ وَرَثَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ. اهـ. وَعِبَارَةُ تَجْرِيدِهِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ عَلَى وَرَثَتِهِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ وَلَدُهُ وَهُوَ أَخَذَ وَرَثَتَهُ قَالَ الْمَاوَرَدِيُّ وَالتِّرْمِذِيُّ لَمْ يُصْرَفْ إِلَيْهِ وَتَكُونُ حِصَّتُهُ لِلْفُقَرَاءِ وَيُصْرَفُ الْبَاقِي لِبَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ وَبِهِ أَقْنَى الْغَزَالِيُّ ثُمَّ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي حَزْرَفٍ حِصَّتُهُ لِلْفُقَرَاءِ نَظَرًا. وَالْقِيَاسُ أَنَّهُ لِبَاقِي الْوَرَثَةِ كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى هَذَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا وَفِيهِ بَحْثٌ لِلزَّافِعِيِّ اهـ. وَهَذَا قَدْ يُشْكَلُ عَلَى مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ ثُمَّ صَارَ فَقِيرًا حَيْثُ يَسْتَحِقُّ وَعَلَى مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَفْقَةٍ أَوْلَادٍ فَلَا يَنْبَغُ لَهُمْ حَيْثُ يَسْتَحِقُّ فَيَخْتِجُّ إِلَى الْفَرْقِ فَلْيَتَأَمَّلْ. أَقُولُ ذَكَرَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَثْنِ وَلَوْ وَقَفَ عَلَى شَخْصَيْنِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ أَحَدُهُمَا إِلَى آخِرِ مَسْأَلَةِ التَّجْرِيدِ ثُمَّ قَالَ وَقِيَاسُهُ مَا مَرَّ فَيَمْنُ وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَهُوَ فَقِيرٌ أَوْ حَدَثَ فَقَرُهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ إِلَى آخِرِ مَا طَالَ بِهِ قَرَاجِعُهُ.

لِيُعْمِدَ عَنْ قَصْدِ الْجِهَةِ وَأَنْ يُؤَجِّرَهُ مُدَّةً طَوِيلَةً ثُمَّ يَقِفَهُ عَلَى الْفُقَرَاءِ مَثَلًا ثُمَّ يَتَصَرَّفُ فِي الْأَجْرَةِ
أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ وَهُوَ الْأَحْوَطُ لِتَنْفِرِ بِالْيَدِ وَيَأْمَنَ خَطَرَ الدِّينِ عَلَى الْمُسْتَأْجِرِ وَهَاتَانِ
حِيلَتَانِ لَا نَتَفَاعِيَهُمَا بِمَا وَقَفَهُ لَا لِيُوقِفَهُ عَلَى نَفْسِهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَأَنْ يَسْتَحْكِمَ فِيهِ مَنْ يَرَاهُ وَلَوْ أَقْرَبُ
مَنْ وَقَفَ عَلَى نَفْسِهِ ثُمَّ عَلَى جِهَاتٍ مُفَصَّلَةٍ بِأَنْ جَاءَ كَمَا يَرَاهُ حُكْمٌ بِهِ وَيُلْزِمُهُ وَأَخِذَ بِإِقْرَارِهِ
وَيَجُوزُ نَقْضُ الْوَقْفِ فِي حَقِّ غَيْرِهِ عَلَى مَا أَفْتَى بِهِ الْبِرْهَانُ الْمِرَاغِيُّ وَخَالَفَهُ النَّاجِ الْفَزَارِيُّ فَقَالَ
يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ كَمَا لَوْ قَالَ هَذَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْفَصْلِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ
بِذَلِكَ. (تَنْبِيهِ) أَفْتَى ابْنُ الصَّلَاحِ بِأَنْ حُكْمَ الْحَقْنِيِّ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ لَا يَمْتَنِعُ الشَّافِعِيُّ
بَاطِلًا مِنْ بَيْعِهِ وَسَائِرِ التَّصَرُّفَاتِ فِيهِ قَالَ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَمْتَنِعُ مَا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنَّمَا مَنَعَ
مِنْهُ فِي الظَّاهِرِ سِيَاسَةً شَرْعِيَّةً وَيُلْحَقُ بِهِذَا مَا فِي مَعْنَاهُ انْتَهَى، وَتَبِعَهُ عَلَى ذَلِكَ جَمْعٌ وَرَدَّهُ
آخَرُونَ بِأَنَّهُ مُفْرَغٌ عَلَى الضَّمِيفِ إِنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي مَحَلِّ اخْتِلَافِ الْمُجْتَهِدِينَ لَا يَنْفُذُ بَاطِلًا
كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي تَعْلِيلِهِ وَالْأَصَحُّ كَمَا فِي الرُّوضَةِ فِي مَوَاضِعَ تُفَوِّدُهُ بَاطِلًا وَلَا مَعْنَى لَهُ إِلَّا تَرْتِيبُ
الْآثَارِ عَلَيْهِ مِنْ جِلٍّ وَخُرْمَةٍ وَنَحْوِهِمَا وَقَدْ صَرَّحَ الْأَصْحَابُ بِأَنْ حُكْمَ الْحَاكِمِ فِي الْمَسَائِلِ
الْخِلَافِيَّةِ يَرْفَعُ الْخِلَافَ وَيُصَيِّرُ الْأَمْرَ مُتَّفَقًا عَلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (لِيُعْمِدَ عَنْ قَصْدِ الْجِهَةِ) تَغْلِيلٌ لِمَا قَبْلَ قَوْلِهِ وَإِلَّا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَأَنْ
يُؤَجِّرَهُ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَنْ يَسْقِي الْخَ عَطْفٌ عَلَى قَوْلِهِ أَنْ يَقِفَ عَلَى الْخ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ يَتَصَرَّفُ الْخ) وَلَوْ
انْفَسَخَتِ الْإِجَارَةُ بَعْدَ الْوَقْفِ عَادَتِ الْمَنَافِعُ لِلْوَاقِفِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ فِي شَرْحِ وَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ لَا
يَرْجِعُ عَلَى سَيِّدِهِ بِأَجْرَةٍ مَا بَعْدَ الْعَيْتِ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (أَوْ يَسْتَأْجِرُهُ) عَطْفٌ عَلَى يَتَصَرَّفُ.

• فَوَدَّ: (وَهُوَ الْأَحْوَطُ) أَيِ الْإِسْتِجَارِ مِنَ الْمُسْتَأْجِرِ. • فَوَدَّ: (وَهَاتَانِ) أَيِ صَوْرَتَا الْإِجَارَةِ. • فَوَدَّ: (وَأَنْ
يَسْتَحْكِمَ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَمِنْهَا أَنْ يَرْفَعَهُ إِلَى حَاكِمٍ يَرَى صِحَّتَهُ كَمَا عَلَيْهِ الْعَمَلُ الْآنَ فَإِنَّهُ لَا يَقْضُ
حُكْمَهُ. اهـ. • فَوَدَّ: (مَنْ يَرَاهُ) أَيِ الْوَقْفِ عَلَى النَّفْسِ كَالْحَقْنِيِّ. اهـ. ع. ش. • فَوَدَّ: (بِأَنْ حَاكِمًا الْخ)
مُتَعَلِّقٌ بِأَقْرَبِ. • فَوَدَّ: (حُكْمٌ بِهِ) أَيِ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ. • فَوَدَّ: (وَيَجُوزُ نَقْضُ الْوَقْفِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَنَقْضُ
الْوَقْفِ الْخ. • فَوَدَّ: (فِي حَقِّ غَيْرِهِ) أَيِ فِي حَقِّ مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ النَّاجِ الْفَزَارِيُّ
الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ. اهـ. نِهَايَةً. • فَوَدَّ: (عَلَيْهِ وَعَلَى مَنْ يَتَلَقَّى الْخ) أَيِ فَلَا يَتَطَلُّ فِي حَقِّهِ وَلَا حَقٌّ مَنْ
يَتَلَقَّى مِنْهُ. اهـ. ع. ش. قَالَ الرَّشِيدِيُّ انْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ مَنْ يَتَلَقَّى مِنْهُ بِجِهَةِ الْوَقْفِ خَاصَّةً حَتَّى يَخْرُجَ نَحْوُ
الرَّوْجَةِ فَلَا يَسْرِي عَلَيْهَا أَوْ الْمُرَادُ مَا هُوَ أَعْمُ؟. اهـ. أَقُولُ الثَّانِي هُوَ الظَّاهِرُ بِدَلِيلٍ مَا بَعْدَهُ. • فَوَدَّ: (إِنْ
حُكْمَ الْحَاكِمِ الْخ) بَيَانٌ لِلضَّمِيفِ. • فَوَدَّ: (فِي تَعْلِيلِهِ) أَيِ بِقَوْلِهِ؛ لِأَنَّ حُكْمَ الْحَاكِمِ لَا يَمْتَنِعُ الْخ.

• فَوَدَّ: (وَلَا مَعْنَى لَهُ) أَيِ لِلتَّفَوُّذِ بَاطِلًا. • فَوَدَّ: (وَنَحْوِهِمَا) كَالصَّحَّةِ وَالْفَسَادِ. • فَوَدَّ: (بِأَنْ حُكْمَ الْحَاكِمِ
الْخ) أَيِ وَلَوْ حَاكِمٌ ضَرُورَةٌ وَمَحَلٌّ ذَلِكَ كُلُّهُ حَيْثُ صَدَرَ حُكْمٌ صَحِيحٌ مَبْنِيٌّ عَلَى دَعْوَى وَجَوَابٍ، أَنَا
لَوْ قَالَ الْحَاكِمُ الْحَقْنِيُّ مَثَلًا حَكَمْتُ بِصِحَّةِ الْوَقْفِ وَبِمَوْجِبِهِ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ حُكْمًا، بَلْ هُوَ
إِفْتَاءٌ مُجَرَّدٌ وَهُوَ لَا يَرْفَعُ الْخِلَافَ فَكَانَ لَا حُكْمَ فَيَجُوزُ لِلشَّافِعِيِّ بَيْعُهُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ. اهـ. ع. ش.

(وَإِنْ وَقَفَ) مُسْلِمٌ أَوْ ذِمِّيٌّ (على جهة معصية كإمارة نحو الكنائس) التي للتعبد أو ترميمها وإن مكناهم منه كما بسطه السبكي وتبعه الأذرعى وغيره ردًا لإبهام وقع في كلام ابن الرقعة أو قتاديلها أو كتابة نحو التوراة (فباطل) لأنه إعانة على معصية نعم لا تبطل ما فعله ذممي إلا إن تراقموا إلينا وإن قضى به حاكمهم، أما نحو كنيسة لتزول المازة أو لشكتى قوم منهم دون غيرهم على الأوجه فيصح الوقف عليها وعلى نحو قتاديلها أو إسرائجها وإطعام من يأوي إليها منهم لانتفاء المعصية لأنها حينئذ رباط لا كنيسة كما يأتي في الوصية ومن ثم جرى هنا

• قوله: (مسلم) إلى الفرع في المُنْفِي وإلى قوله ويأتي أوائل إلخ إلى المتن وقوله: ومَرَّ في النهاية إلى قوله، أما أولاً إلى قيل.

• قوله (سبي): (على جهة معصية) انظر هل العبرة بعقيدة الواقف أو الموقوف عليه أو بتقديريهما؟ فيه نظر والأقرب أن العبرة بعقيدة الواقف مطلقاً لأنه المباشر فتعتبر عقيدته وبقي ما لو أطلق الوقف على الكنائس فهل يُحْمَلُ على ما تنزله المازة فيصح أو على ما للتعبد فينبطل؟ فيه نظر والأقرب كما في حاشية التحرير لشيخنا الشوزري عن شيخه صالح البطلان. اه. ع. ش. أقول ما استقر به أولاً من اختيار عقيدة الواقف مطلقاً يرد عليه بطلان وقف الذممي على إمارة كنيسة للتعبد فالأقرب اختيار المعصية من حيث الشرع، وأما استقرؤه ثانياً فيؤيده ما تقدم أن الوقف على إمارة المسجد مطلقاً من غير بيانه لا يصح. • قوله: (نحو الكنائس) صريح ما ذكر أن هذا إذا صدر من مسلم يكون معصية فقط ولا يكفر به وهو ظاهر؛ لأن غايته أنه فعل أمرًا محرماً لا يتضمن قطع الإسلام لكن نُقِلَ بالدرس عن شيخنا الشوزري أن إمارة الكنيسة من المسلمين كفر؛ لأن ذلك تعظيم لغير الإسلام وفيه ما لا يخفى. لأننا لا نسلم أن ذلك فيه تعظيم غير الإسلام مع إنكاره في نفسه وبسلبه فمجرد تعظيمه مع اعتقاد حقيقة الإسلام لا يضرب لجواز كون التعظيم لضرورة فهو تعظيم ظاهري لا حقيقي. اه. ع. ش. أقول الأقرب ما نُقِلَ عن الشوزري من الكفر في ظاهر الشرع إلا أن يقارن فعله بنحو ضرورة ظاهرة لنا والله أعلم.

• قوله: (التي للتعبد إلخ) أي وإن كانت قديمة قبل البعث. اه. مُعْنِي. • قوله: (للتعبد) أي ولو مع نزول المازة اه. ع. ش. • قوله: (وإن مكناهم منه) أي من الترميم عبارة المُنْفِي وسواء فيه إنشاء الكنائس وترميمها وإن لم نمنعه ولا يُعْتَبَرُ تقييد ابن الرقعة عَدَمَ صحة الوقف على الترميم بمنه. اه. • قوله: (أو كتابة نحو التوراة) عطف على إمارة إلخ زاد المُنْفِي أو السلاح لقطع الطريق. اه. • قوله: (أو قتاديلها) أو حصرها أو أخذائها. اه. مُعْنِي. • قوله: (وإن قضى به إلخ) أي فينبطل إذا تراقموا إلينا وإن قضى به حاكمهم لا ما وقفه قبل البعث على كنائسهم القديمة فلا تبطل بل يُقَرُّه حيث نُقِرُّها بنهاية ومُعْنِي قال ع. ش. قوله: م. ر. بل يُقَرُّه إلخ أي وإن لم نعلم شروطه عند هم لجواز أن لا يكون المُعْتَبَرُ في شريعتنا مُعْتَبَرًا في شريعتهم حين كانت حقاً. اه. • قوله: (لتزول المازة) أي ولو ذميين. اه. ع. ش.

• قوله: (أما نحو كنيسة لتزول المازة إلخ) كذا شرح م. ر. • قوله: (وإطعام من يأوي إليها منهم) لهذا شبه

جميع ما يأتي ثم. (فرغ) يقع لكثيرين أنهم يقفون أموالهم في صحتهم على ذكور أولادهم قاصدين بذلك جرمان إنابهم وقد تكرر من غير واحد الإفتاء بطلان الوقف حيثيذ وفيه نظر ظاهر بل الوجه الصحة، أما أولاً فلا نسلم أن قصد الجرمان معصية كيف وقد اتفق أئمتنا كأكبر العلماء على أن تخصيص بعض الأولاد بماله كله أو بعضه هبة أو وقفاً أو غيرهما لا حرمة فيه ولو لغير غدير وهذا صريح في أن قصد الجرمان لا يحرم؛ لأنه لازم للتخصيص من غير غدير وقد صرحوا بحله كما علمت، وأما ثانياً فيتسليم حرمة هي معصية خارجة عن ذات الوقف كإبراء عنب بقصد عصره حمراً فكيف يقتضي إبطاله.

(أو) على (جهة قرية) يمكن حصرها (كالفقراء) والمراد بهم هنا فقراء الزكاة نعم المكتسب كفايته ولا مال له يأخذ هنا (والعلماء) وهم حيث أطلقوا هنا

• قوله: (في صحتهم) أي، أما في حال المرض فلا يصح إلا بإجازة الإنان؛ لأن التبرع في مرض الموت على بعض الورثة يتوقف على رضا الباقي. اهـ. • قوله: (وقد تكرر من غير واحد إلخ) عبارة النهاية والأوجه الصحة وإن قيل عن بعضهم القول بطلانه. اهـ. • قوله: (بل الوجه الصحة) أي مع عدم الإثم أيضاً. اهـ. ع ش. • قوله: (بماله) بكسر اللام. والباء داخلة على المقصور. • قوله: (أو غيرهما) أي كالتنزيل (قوله: لأنه) أي القصد (لازم إلخ) أي لزوماً بيتاً. • قوله: (بحله) أي التخصيص.

• قوله (سبي): (أو جهة قرية) أي يظهر قصد القرية فيها بقرينة قوله بعد أو جهة لا تظهر فيها القرية ولا فالوقف كله قرية. اهـ. • معني ويأتي في الشرح مثله. • قوله: (والمراد بهم هنا فقراء الزكاة) عبارة المعني. (تنبيه): ظاهر كلام الزايفي في قسم الصدقات أن فقير الزكاة والوقف واحد فما منح من أحدهما منه من الآخر وعلى هذا يجوز الصرف على المساكين وقال في الروضة الأصح أنه لا يمتطي من وقف الفقراء فقيرة لها زوج يموتها ولا المكفي بتقوية أبيه. اهـ. • قوله: (ولا مال له) قصته أن من له مال يقع موقفاً من كفايته لا يأخذ؛ لأنه ليس فقيراً في الزكاة والظاهر أنه غير مراد بل الظاهر أن مرادهم بالفقير هنا ما يشمل المسكين فمن له مال يقع موقفاً من كفايته لكنه لا يكفيه فقير. اهـ. ع ش ومرز أئفا عن المعني ما يوافق قول المتن: (والعلماء والفقراء والمجاهدين) ويدخل في الوقف على الفقهاء من

بما تقدم في شرح إمكان تملكه تمثيلاً لما لا يصح من قوله أو على أن يطعم المساكين رتبه على رأس قبره أو قبر أبيه وإن علم قلنا تامل. • قوله: (بل الوجه الصحة) كذا شرح م ر. (فرغ): في فتاوى الشيرطي ما نصح مسألة المدارس المبنية الآن بالديار المصرية وغيرها ولا يعلم للواقف نص على أنها مسجد لفقيد كتاب الوقف ولا يقام بها جمعة هل تغطي حكم المسجد أو لا؟ الجواب المدارس المشهورة الآن حالها معلوم فمنها ما علم نص الواقف أنها مسجد كالشيخونية في الإيوانين خاصة دون الصحن ومنها ما علم نصها أنها ليست بمسجد كالكايلية والبيرسية فإن فرض ما يعلم فيه ذلك ولو بالاستباضة لم يحكم بأنها مسجد؛ لأن الأصل خلافه. اهـ.

أصحاب علوم الشرع كالوصية (والمساجد والمدارس) والكمبة والقناطر وتجهيز الموتى فيختص به من لا تركة له ولا منفق يلزمه إنفاقه (صح) لِمُصْرَم أدلة الوقف ولا نظر لكونه على جماد؛ لأن النفع عائد على المسلمين ولا لانقطاع العلماء دون الفقراء؛ لأن الدوام في كل شيء بحسبه وخرج بيمينك حصرها الوقف على جميع الناس فيلغو كما قاله الماوردي والزوياني لكن نازعهما السبكي. (أو) على (جهة لا يظهر فيها القرية). بين به أن المراد بجهة القرية ما ظهر فيه قصدها وإلا فالوقف كله قرية (كالأغنياء صح في الأصح) كما يجوز بل يسر الصدقة عليهم فالمرعي انتفاء المعصية عن الجهة فقط نظرا إلى أن الوقف تملك كالوصية ومن ثم استحسانا بطلانه على نحو الذميين والفساق لأنه إعانة على معصية.....

حصل في علم الفقه شيئا يهتدي به إلى الباقي وإن قل لا المبتدئ من شهر ونحوه والمتوسط بينهم درجات والورع للمتوسط الترك وإن أفتى بالدخول كما نقله المصنف عن الغزالي وفي الوقف على المتفقه من اشتغل بالفقه مبتدئ ومثبه وفي الوقف على الصوفية النساك الزاهدون المشتغلون بالعبادة في غالب الأوقات المفروضون عن الدنيا وإن ملك أحدهم دون النصاب أو لا يفي دخله بخروجه ولو خاط أو نسج أحيانا في غير حانوت أو درس أو وعظ أو كان قاذرا على الكسب أو لم يلبسه الخزقة شيخ فلا يقدح شيء من ذلك في كونه صوفيا بخلاف التزوة الظاهرة ويكفي فيه مع ما مر التزوي بزيهم أو المخالطة وفي الوقف على سبيل البر أو الخير أو الثواب أفتى الواقف فإن لم يوجدوا فأهل الزكاة غير العاقلين والمؤلفة وفي الوقف على سبيل الله الغزاة الذين هم أهل الزكاة فإن جمع بين سبيل الله وسبيل البر وسبيل الثواب كان ثلث للغزاة وثلث لأقارب الواقف وثلث لأصناف الزكاة غير العاقلين والمؤلفة. اهـ. مغني. فؤد: (أصحاب علوم الشرع) أي ويصرف لهم ولو أغنياء ع ش.

فؤد: (فيختص به) أي بالوقف على التجهيز. فؤد: (وخرج بيمينك إلخ) عبارة النهاية فلو لم يمكن ذلك أي الحضر كالوقف على جميع الناس صح كذلك أيضا كما أفاده الوالد رحمه الله تعالى تبعا للسبكي خلافا للماوردي والزوياني اهـ قال ع ش قوله: م ر على جميع الناس وعلى الصحة يتبني الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إذا فضل الزرع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم سم على حج وظاهره وإن كان المذفوع لهم أغنياء. اهـ. فؤد: (بين به) أي بقوله أو جهة لا يظهر فيها إلخ. فؤد: (أن المراد بجهة القرية) أي السابقة أيضا. فؤد: (استحسننا) أي الشيخان. فؤد: (على نحو الذميين والفساق) هل صورة المسألة أنه عبّر بالذميين والفساق؟. اهـ. سم أقول ظاهر كلامهم نعم عبارة البجيرمي ويصح على يهود أو نصارى أو فساق أو قطاع طريق على المعتد وفيه ما لا يخفى؛ لأنه إعانة على مفسدة

فؤد: (لكن نازعهما السبكي) اعتمد شيخنا الشهاب الزملي الصحة شرح م ر ويتبني عليها أن يكفي الصرف لثلاثة لكن لا يتجه هذا إن فضل الزرع عن كفايتهم لا سيما مع احتياج غيرهم وظاهره وإن كان المذفوع لهم أغنياء. فؤد: (على نحو الذميين والفساق) هل صورة المسألة أنه عبّر بالذميين أو

لكن نازعوهما نقلاً ومعنى ومرو في الطيور ما يعلم منه أنه يشترط فيها أمضا أن تكون مضا
يُقصَد الوقف عليه عرفاً قيل تمثيل المثل غير صحيح ليس الصدقة على الأغنياء فكيف لا
يظهر فيهم قصد القرية؟ انتهى وهو محمود إذ فرق واضح بين لا يظهر ولا يوجد فتأمل ولو
حصرهم كأغنياء أقاربه صغ جزماً كما بحثه ابن الرفعة وغيره والغني هنا من تحرّم عليه الزكاة
قاله الزبيري وبحث الأذرعى اعتبار العرف ثم شكك فيه ويأتي أوائل الوصية حكم الوقف

انتهى حلي والظاهر أن محل الصحة إذا لم يكن الوصف القائم بهم باعثاً على الوقف بأن أراد دواتهم
بخلاف ما إذا قال وقفت هذا على من يفسق أو يقطع الطريق فلا يصح . اهـ . فود: (لكن نازعوهما نقلاً
الخ) اعتمد ر النزاع . اهـ . سم عبارة النهاية وهو أي ما استحسنه من البطلان مردود نقلاً ومعنى .
اهـ . وعبارة المغني وهذا أي صحة الوقف على أهل الذمة والفساق هو المعتد وممن صرح بصحة
الوقف على اليهود والنصارى المازدي والصنبري وهو المذكور في الشامل والبحر والشمعة . اهـ .

فود: (يشترط فيها) أي الجهة أي في الوقف عليها . فود: (إذ فرق واضح الخ) قد يقال ليس هذا حق
الجواب؛ لأن المعتز لم يسو بينهما بل ادعى الظهور في الأغنياء الذي ناه المصنف فكان حق
الجواب إنما هو ادعاء منع الظهور . اهـ . وشيخي وقوله: ادعاء منع الظهور لعل حقه منع ادعاء
الظهور . فود: (من تحرّم عليه الزكاة) أي بماله لا بالقدره على الكسب لما مر في الفقير لكن في سم
على خج ما نصه قوله: والغني الخ شامل للمكتسب السابق إلحاقه بالفقراء في الأخذ من الوقف عليهم
فعلى هذا الشمول يلزم أن يأخذ المكتسب المذكور مع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعيد انتهى اهـ . ع ش
أقول وصرّح بالشمول المغني عبارته . (تنبيه): لم يتقرضوا لصايط الغني الذي يستحق به الوقف على
الأغنياء قال الأذرعى الأشبه الرجوع فيه إلى العرف وقال غيره إنه من تحرّم عليه الصدقة إنما ليلكه أو
لقرته وكسبه أو كفايته بتمقه غيره وهو أولى ولو وقف على الأغنياء وادعى شخص أنه غني لم يقبل إلا
بينة بخلاف ما لو وقف على الفقراء وادعى شخص أنه فقير ولم يعرف له مال يقبل بلا بينة . اهـ .

فود: (الزبيري) وفي النهاية بذله الزبيلي . فود: (ويأتي الخ) عبارة المغني ولا يصح الوقف على
تزويق المسجد أو نقشه كما في الروضة ولا على عمارة القبور قال الإسوي ويتخي استثناء قبور الأنبياء
والعلماء والصالحين كظهيره في الوصية قال صاحب الذخاير ويتخي حمله على عمارتها ببناء القباب
والقناطر عليها على وجه مخصوص لا ببنائها نفسها لنتهي عنه انتهى وهذا ظاهر ويصح الوقف على
المؤمن التي تقع في البلد من جهة السلطان ووقف بقرة أو نحوها على رباط إذا قال ليشرب لبتنا من ينزله
أو ليأع نسلها ويصرف ثمنه في مصالحه فإن أطلق قال القفال لم يصح وإن كنا نعلم أنه يريد ذلك؛ لأن

الفساق . فود: (لكن نازعوهما نقلاً ومعنى) اعتمد ر النزاع . فود: (والغني هنا من تحرّم عليه الزكاة)
شامل للمكتسب السابق إلحاقه بالفقراء في الأخذ من الوقف عليهم فعلى هذا الشمول يلزم أن يأخذ
المكتسب المذكور مع الأغنياء ومع الفقراء وهو بعيد .

على الشيخ القلاني أو صريحه. (ولا يصح) الوقف من الناطق الذي لا يحسن الكتابة (إلا بلفظ) ولا يأتي فيه خلاف المعاطاة وفارق نحو البيع بأنها عهدت فيه جاهلية فأمكن تنزيل النص عليها ولا كذلك الوقف فلو بنى بناء على هيئة مسجد أو مقبرة وأذن في إقامة الصلوات أو الدفن فيه لم يخرج بذلك عن ملكه قيل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه فإنه يصير بذلك مسجداً انتهى ويؤجبه مع ما فيه بأن الاعتكاف يستلزم المسجدة بخلاف نحو الصلاة. نعم بناء المسجد في الموات تكفي فيه النية؛ لأنه ليس في إخراج الأرض المقصودة بالذات عن ملكه أي لا حقيقة ولا تقديرًا حتى يحتاج إلى لفظ قوي يخرججه عنه ويحول ملكه عن الآلة باستقرارها في محلها من البناء لا قبله إلا أن يقول هي للمسجد ذكره الماوردي ومخالفة الفارقي فيه ضعيفة واعتراض القمولي والبلقيني ما ذكره آخراً بأن الذي ينبغي

الاختيار باللفظ قال الأزرعي والظاهر أن ما قاله القفال بناء على طريقته أنه إذا وقف شيئاً على مسجد كذا لا يصح حتى يبين جهة مضره، وطريقة الجمهور تخالفه انتهى فالمعتمد كما قال شيخنا هنا الصحة أيضاً انتهى. هـ فود: (الوقف من الناطق) إلى قول المتن وقوله تصدقت في النهاية إلا قوله قيل إلى نعم وقوله: وفيه نظر إلى وغيرهما وقوله: واعتراض إلى، أما الآخرس وقوله: بل قال المتولي إلى المتن. هـ فود: (من الناطق إلخ) وسنأتي مختارته قبيل قول المتن وصريحه. هـ فود: (ولا يأتي فيه) أي الوقف وقوله: (وفارق نحو البيع) أي حيث جرى فيه الخلاف. اهـ. ع ش. هـ فود: (فأمكن تنزيل النص عليها) أي المعاطاة أي بأن يخجل قوله إنما البيع عن تراض على البيع المعروف لهم ولو بالمعاطاة. اهـ. ع ش. هـ فود: (ولا كذلك الوقف) أي لعدم وجوده فيها. هـ فود: (قيل بخلاف ما لو أذن إلخ) المتجه أن مجرد الإذن في الاعتكاف فيه ليس إنشاء لوقفه مسجداً بل متضمن للاعتكاف بذلك فلا يصير مسجداً بمجرد ذلك م ر. اهـ. سم عبارة المغني والظاهر كما قال شيخنا أنه لو قال أذنت في الاعتكاف فيه صار بذلك مسجداً لأن الاعتكاف لا يصح إلا في المسجد بخلاف الصلاة. اهـ. زاد في النهاية ويتبين أن ضرورته مسجداً بذلك إنما هو لتضمن كلامه الإقرار لا لكون ذلك صيغة إنشاء لوقفه حتى لو لم يوجد منه صيغة لذلك لم يكن وقتاً باطلاً. اهـ. هـ فود: (في الاعتكاف فيه) أي أو في صلاة التحية. اهـ. ع ش. هـ فود: (نعم) إلى قوله إلا أن يقول في المغني. هـ فود: (تكفي فيه) أي في كون ذلك البناء مسجداً. هـ فود: (لأنه ليس إلخ) عبارة المغني وجهه الشك في أن الموات لم يدخل في ملك من أحياء مسجداً وإنما احتيج للفظ لإخراج ما كان في ملكه عنه. اهـ. هـ فود: (أي لا حقيقة إلخ) أي لا عن ملكه الحقيقي ولا التقديري. هـ فود: (حتى يحتاج إلخ) تبرع على المتقي لا التقي. هـ فود: (ويحول إلخ) عطف على قوله تكفي فيه إلخ. هـ فود: (فيه) أي قول الماوردي نعم بناء المسجد في الموات إلخ. هـ فود: (واعتراض القمولي والبلقيني إلخ) اعتمده النهاية. هـ فود: (ما ذكره) أي الماوردي آخراً أي قوله

هـ فود: (قيل بخلاف ما لو أذن في الاعتكاف فيه إلخ) المتجه أن مجرد الإذن في الاعتكاف فيه ليس

تَوَقَّفَ مِلْكُهُ لِلآلَةِ عَلَى قَبُولِ نَاطِرِهِ وَقَبْضِهِ وَفِيهِ تَنْظَرٌ؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي الْآلَةِ الَّتِي بِحَصْلِهَا
 الْإِحْيَاءُ وَهُوَ حَيِّثُ لَا نَاطِرَ لَهُ لَعَدَمِ وُجُودِ الْمَسْجِدِيَّةِ إِلَّا بَعْدَ أَنْ يُوجَدَ مِنَ الْبِنَاءِ مَا بِحَصْلِ بِهِ
 الْإِحْيَاءُ وَإِذَا تَعَدَّرَ النَّاطِرُ حَيِّثُ اقْتَضَتْ الضَّرُورَةُ أَنَّ مَا سَيَصِيرُ مَسْجِدًا يَتَبَيَّنُ أَنَّهُ مَلَكَ تِلْكَ
 الْآلَةِ بِمَجْرُودِ قَوْلِهِ فَمَا قَالَ صَحِيحٌ لَا غُبَارَ عَلَيْهِ، وَغَيْرُهُمَا زَوَالُ الْمِلْكِ عَنِ الْآلَةِ بِاسْتِقْرَارِهَا
 بِقَوْلِ الرُّوْيَانِيِّ لَوْ عَمَّرَ مَسْجِدًا خَرَابًا وَلَمْ يَقِفْ الْآلَةُ كَانَتْ عَارِيَّةً يَرْجِعُ فِيهَا مَتَى شَاءَ انْتَهَى
 وَقَدْ يُجَابُ بِحَصْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَبْنِ بِقَصْدِ الْمَسْجِدِ وَالْأَوَّلُ عَلَى مَا إِذَا بَنَى بِقَصْدِ ذَلِكَ
 وَسَيَأْتِي فِي مَبْحَثِ التَّنْظِيرِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي كَلَامِ الْبَغَوِيِّ مَا يَرُدُّ كَلَامَ الرُّوْيَانِيِّ هَذَا
 وَهُوَ قَوْلُ فَتَاوِيهِ لَوْ قَالَ لَيَقِيمُ الْمَسْجِدَ اضْرِبِ اللَّيْنَ مِنْ أَرْضِي لِلْمَسْجِدِ فَضَرَبْتَهُ وَبَنَى بِهِ
 الْمَسْجِدَ صَارَ لَهُ حُكْمُ الْمَسْجِدِ وَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهُ كَالصَّدَقَةِ الَّتِي انْصَلَّتْ بِهَا الْقَبْضُ وَلَهُ اسْتِرْدَادُهُ
 قَبْلَ أَنْ يَبْنِيَ بِهِ انْتَهَى. وَالْحَقُّ الْإِسْنَوِيُّ أَخَذَ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ بِالْمَسْجِدِ فِي ذَلِكَ نَحْوَ
 الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَالْبُلْقَيْنِيِّ أَخَذَ مِنْهُ أَيْضًا الْبَيْتَ الْمَحْفُورَةَ لِلشَّيْبِلِ وَالثَّقَعَةَ الْمُحْيَاةَ مَثْبَرَةً قَالَ
 الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ وَكَذَا لَوْ أَخَذَ مِنَ النَّاسِ شَيْئًا لَيَبْنِيَ بِهِ زَاوِيَةً أَوْ رِبَاطًا

إِلَّا أَنْ يَقُولَ هِيَ لِلْمَسْجِدِ اهْ رَشِيدِي. قُود: (تَوَقَّفَ مِلْكُهُ الْخ) خَيْرُ أَنْ. قُود: (وَهُوَ) أَيِ الْمَسْجِدِ
 (حَيِّثُ) أَيِ قَبْلَ حُصُولِ الْإِحْيَاءِ. قُود: (بِمَجْرُودِ قَوْلِهِ) أَيِ قَوْلِ مُرِيدِ الْبِنَاءِ هَذِهِ الْآلَةُ لِلْمَسْجِدِ.
 قُود: (فَمَا قَالَ) أَيِ الْمَاوَزْدِيِّ. قُود: (وَغَيْرُهُمَا) بِالرَّفْعِ عُطِفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ.
 قُود: (زَوَالُ) بِالتَّصْبِ مَفْعُولٌ اغْتَرَضَ ش. اه. سم. قُود: (وَقَدْ يُجَابُ بِحَصْلِ هَذَا الْخ) مُعْتَمَدٌ.
 اه. ع. ش. قُود: (وَالْأَوَّلُ) أَيِ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ. قُود: (ذَلِكَ) أَيِ الْحَمْلِ. قُود: (وَهُوَ) أَيِ كَلَامِ
 الْبَغَوِيِّ. قُود: (وَالْحَقُّ الْإِسْنَوِيُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْبُلْقَيْنِيُّ فِي الْمُغْنِيِّ. قُود: (بِالْمَسْجِدِ) أَيِ الْمَبْنِيِّ فِي
 الْمَوَاتِ (قَوْلُهُ فِي ذَلِكَ) أَيِ فِي أَنَّهُ يَصِيرُ وَقَفًا يَنْقَسُ الْبِنَاءُ فِي الْمَوَاتِ وَالتَّيَّةِ. اه. ع. ش. قُود: (نَحْوُ
 الْمَدَارِسِ) (فَرَعَ): فِي فَتَاوَى الشُّيُوطِيِّ مَسْأَلَةُ الْمَدَارِسِ الْمَبْنِيَةِ الْآنَ بِالذِّيَارِ الْيُضْرِيَّةِ وَغَيْرِهَا هَلْ تُعْطَى
 حُكْمُ الْمَسْجِدِ أَمْ لَا؟ الْجَوَابُ الْمَدَارِسُ مِنْهَا مَا عَلِمَ نَحْصُ الْوَاقِفِ أَنَّهَا مَسْجِدٌ كَالشَّيْخُونِيَّةِ وَمِنْهَا مَا عَلِمَ
 نَحْصُ أَنَّهَا لَيْسَتْ بِمَسْجِدٍ كَالْكَامِلِيَّةِ فَإِنْ فَرَضَ مَا يُعْلَمُ فِيهِ ذَلِكَ وَلَوْ بِالِاسْتِغَاظَةِ لَمْ يُحْكَمْ بِأَنَّهَا مَسْجِدٌ؛
 لِأَنَّ الْأَصْلَ خِلَافُهُ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَاقِفِهِمْ أَنَّ مَا لَمْ يُعْلَمَ فِيهِ شَيْءٌ لَا بِالِاسْتِغَاظَةِ وَلَا غَيْرِهَا يُحْكَمُ
 بِمَسْجِدِيَّةِ أَحْيَاءَ بظَاهِرِ الْحَالِ. اه. ع. ش. أَيِ بَكْوَنِهَا عَلَى هَيْئَةِ الْمَسْجِدِ. قُود: (عَلَى طَرِيقَةِ ضَمِيعَةٍ)
 وَهِيَ عَدَمُ اشْتِرَاطِ اللَّفْظِ فِي الرَّقْفِ مُطْلَقًا وَكِنَايَةً الْفِعْلِ وَالتَّيَّةِ فَقَطْ. قُود: (وَالْبُلْقَيْنِيُّ) عُطِفَ عَلَى
 الْإِسْنَوِيِّ. قُود: (قَالَ الشَّيْخُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخ) أَقْرَأَهُ النَّهْيَةَ. قُود: (لَيَبْنِيَ الْخ) شَائِلٌ لِغَيْرِ الْمَوَاتِ بَانَ

إِنْشَاءً لَوْ قَفِيَ مَسْجِدًا بَلْ مُتَّصِمًا لِلْإِغْتِرَافِ بِذَلِكَ فَلَا يَصِيرُ مَسْجِدًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ بِمَجْرُودِ ذَلِكَ م. ر.
 قُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ لِأَنَّ الْكَلَامَ الْخ) التَّنْظَرُ وَالْمُنْظَرُ بِهِ يَدُلُّ عَلَى عَدَمِ صَرُورَةِ الْآلَةِ مَسْجِدًا بِخِلَافِ
 كَلَامِ الْبَغَوِيِّ الْآنِي. قُود: (وَغَيْرُهُمَا) بِالرَّفْعِ عُطِفَ عَلَى الْقَمُولِيِّ وَالْبُلْقَيْنِيِّ أَوْ زَوَالُ بِالتَّصْبِ مَفْعُولٌ

فيصير كذلك بمجرود بنائه واعتراض بعضهم ما قاله الشيخ بأنه فوّعه على طريقة ضعيفة قال ولذو كذا الشارع يصير وفقاً بمجرود الاستطراق بخلاف ملكه الذي يريد جعله شارعاً لا بُدّ فيه من اللفظ انتهى وقياس ما مرّ في المسجد بالموات أنه لا بُدّ في مصير الموات شارعاً من نية وقفه شارعاً مع استطراقه له ولو مرة، أما الآخرس فيصبح بإشارته وأما الكاتب فيصبح بكتابته مع النية. (وصريحه) ما اشتق من لفظ الوقف نحو (وقفت كذا) على كذا (أو ارضي) أو أملاكي (موقوفة) أو وقف (عليه والتسبيل والتحبيس) أي ما اشتق منهما كأملكي حبس عليه (صريحان على الصحيح) فيهما لاشتهارهما شرعاً وعرفاً فيه بل قال المتولي: ما نُقِلَ عن الصحابة وقف إلا بهما ومرّ في الإقرار بحكم اشهدوا عليّ أنّي وقفت كذا (ولو قال تصدقت بكذا صدقة محرمة) أو مؤبّدة (أو موقوفة) واستشكل الخلاف في هذه

يشتري أرضاً ويبني فيها نحو الرباط. قود: (فيصير كذلك إلخ) ولو لم يقصد الأخذ محلّاً بعينه حال الأخذ هل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يبنى فيه أو لا بُدّ من التقيين؟ فيه نظر ولا يعمد الصحة تويسمة في النظر لجهة الوقف ما أمكن ثم لو بقي من الدراهم التي أخذها لما ذكر شيء بعد البناء فتبني جفظة ليصرف على ما يعرض له من المصالح اهـ ش ويقي فيما لو أخذ من الناس شيئاً ليشترى به بيتاً في مكة مثلاً بدون قصد وبيان محلّ بعينه منها ويقفه على جهة مخصوصة مثلاً فهل يصح ذلك ويتخير في المحل الذي يشتريه فيه أو لا بُدّ من تقيينه حال الأخذ؟ وقضية قول المحشي ولا يعمد الصحة تويسمة إلخ الأول فليراجع. قود: (بمجرود بنائه) أي بنية الزاوية أو الرباط. قود: (وكذا الشارع) أي في الموات. قود: (بمجرود الاستطراق) أي مع النية بدون اللفظ. قود: (من نية وقفه إلخ) يمتن هذه النية. اهـ. سم يظهر أنها من المستطرق. قود: (مع استطراقه له) كان وجه اختياره هنا دون الصلاة بالفعل في المسجد أن ثم صنفاً للمحشي كالبناء فاكتمى به مع النية ولا كذلك هنا فلو فرض أن هنا صنفاً له كذلك كقطع شجر وتسوية أرض فلا يعمد الانكفاء به مع النية وإن لم يحصل استطراق بالفعل فليأمل. اهـ. سيّد عمر. قود: (أما الآخرس) إلى المتن في المغني. قود: (بإشارته) أي المفهمة وبكتابته. اهـ. مغني. قود: (فيصح بكتابته إلخ) أي ولو أحسن النطق. قود: (ما اشتق من لفظ الوقف) الأولى أن يقول الوقف وما اشتق منه. قود: (على كذا) وإن لم يقله لم يصح. اهـ. مغني. قود: (ما اشتق منهما) الأولى وما اشتق إلخ بواو المطفئ. قود: (حبس عليه) أي مخبوسة وهو بفتح الحاء مضدّر حبس إذا وقف وبضمها الموقوف ففي المختار الحبس بوزن القفل ما وقف. اهـ. ع ش. عبارة الرشيد لعلّه بضم الحاء والباء جمعاً لحبس حتى يئاسب التفسير قبله. اهـ. قود: (حكم اشهدوا إلخ) أي من أنه يثبت به الوقفية إذا ذكر المصرف. قود: (واستشكل إلخ) أي استشكل السبكي. قود: (في هذه) أي صدقة موقوفة مع جزئه أولاً بصراحة أرضي موقوفة. اهـ. مغني.

اعتراض ش. قود: (من نية وقفه شارعاً إلخ) يمتن هذه النية.

مع صراحة أرضي موقوفة بلا خلاف وأجيب بأن فيه خلافاً أيضاً ومُجَاب بأن موقوفة في الأولى وَقَعَتْ مَقْصُودَةٌ وفي الثانية وَقَعَتْ تَابِعَةٌ فَضَعُفَتْ صِرَاحُهَا أو مُسَبَّلَةٌ أو مُحَبَّسَةٌ أو صَدَقَةٌ حَبْسٍ أو حَبْسٍ مُحَرَّمٍ أو صَدَقَةٌ ثَابِتَةٌ أو بَتْلَهُ قَالَ ابْنُ خَيْرَانَ أو لا تَوَرَّثُ (أو لا تُبَاغِ وَلَا تَوْهَبُ) الْوَاوُ هُنَا بِمَعْنَى أو إِذْ الْأَوَجُهِ الْاِكْتِفَاءُ بِأَحَدِهِمَا كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْبَحْرِ وَجَزَمَ بِهِ ابْنُ خَيْرَانَ وَابْنُ الرَّفْعَةِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ السَّبْكِيُّ (فَصَرِّحْ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ لَفْظَ التَّصَدَّقِ مَعَ هَذِهِ الْقَرَائِنِ لَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ الْوَقْفِ وَمَنْ ثَمَّ كَانَ هَذَا صَرِيحاً بغيره وَإِنَّمَا لَمْ يَكُنْ قَوْلُهُ: لِرُوجَتِهِ أَنْتَ بَائِثٌ مِنِّي بَيْنُونَةٌ مُحَرَّمَةٌ لَا تَحْلِلُنِي لِي بَعْدَهَا أَبَدًا صَرِيحاً لِاحْتِمَالِهِ غَيْرَ الطَّلَاقِ كَالْتَحْرِيمِ بِالْفَسْخِ بِنَحْوِ رِضَاعٍ (وَقَوْلُهُ: تَصَدَّقْتُ فَقَطْ لَيْسَ بِصَرِّحٍ) فِي الْوَقْفِ وَلَا كِنَايَةً فَلَا يَحْصُلُ بِهِ وَقْفٌ (وَإِنْ نَوَاهُ) لِيَتَرَدَّدَ بَيْنَ صَدَقَةِ الْفَرَضِ وَالنَّقْلِ وَالْوَقْفِ. وَقَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَاهُ دَلِيلٌ عَلَى مَا قُدِّرْتُهُ إِذْ لَمْ يُعْهَدْ تَأْيِيزُ النِّيَّةِ فِي الصَّرِّحِ فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ (إِلَّا أَنْ يُضَيِّفَهُ إِلَى جِهَةٍ عَامَّةٍ) كَتَصَدَّقْتُ

• فَوَدَّ: (مَعَ صِرَاحَةِ أَرْضِي مَوْقُوفَةٌ بِلَا خِلَافٍ) أَي مَعَ ذِكْرِهِ صِرَاحَةً ذَلِكَ بِلَا خِلَافٍ حَتَّى يُلَاقِيَ الْجَوَابَ بِأَنَّ فِيهَا خِلَافًا أَيْضًا عَلَى مَا فِيهِ وَالْأَفْكَيفُ يُسَلِّمُ أَنَّهُ لَا خِلَافَ فِيهِ ثُمَّ يَدْعِي فِيهِ الْخِلَافَ. اهـ.
 • رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَأُجِيبُ بِأَنَّ الْإِنْفِصَالَ عِبَارَةٌ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ الْخِلَافُ مَحْكَمٌ مِنْ خَارِجٍ؛ لِأَنَّ فِي صِرَاحَةِ لَفْظِ الْوَقْفِ وَجْهًا لِكَيْتَهُ ضَعِيفٌ أَيْ فَلَا يُنَاسِبُ أَنْ يُعَبَّرَ بِالْأَصَحِّ وَقَالَ غَيْرُهُ إِنَّ مَوْقُوفَةً مِنْ طُعْيَانٍ الْقَلَمُ وَيَكُونُ الْقَصْدُ كِتَابَةً لَلْفِظِ مُؤَبَّدَةً كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ وَالْجُمْهُورُ فَسَبَقَ الْقَلَمُ إِلَى كِتَابَةِ مَوْقُوفَةٍ. اهـ.
 • فَوَدَّ: (وَنُجَابُ الْإِنْفِصَالِ) أَي عَلَى تَسْلِيمِ عَدَمِ الْخِلَافِ فِي أَرْضِي مَوْقُوفَةٍ. • فَوَدَّ: (مَقْصُودَةٌ) أَيْ عُقْدَةٌ.
 • وَفَوَدَّ: (تَابِعَةٌ) أَيْ فَضْلَةٌ. • فَوَدَّ: (أَوْ مُسَبَّلَةٌ الْإِنْفِصَالِ) كَقَوْلِهِ الْآتِي أو لا تَوَرَّثُ الْإِنْفِصَالُ عَلَى مُحَرَّمَةٍ.
 • وَفَوَدَّ: (أَوْ صَدَقَةٌ حَبْسٍ) بِالْإِضَافَةِ عُطِفَ عَلَى صَدَقَةٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ حَبْسٍ مُحَرَّمٍ) عُطِفَ عَلَى حَبْسٍ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ش وَكَانَ الْأَوَّلَى عَكْسُ الْمُعْطَفِ لِيُعْبَذَ. • فَوَدَّ: (مُحَرَّمٌ) بِفَتْحِ الرَّاءِ نَعَتْ حَبْسٍ. • فَوَدَّ: (الْوَاوُ هُنَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنَّى وَإِنَّ الْوَقْفَ عَلَى مُعَيَّنٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا كِنَايَةً وَقَوْلُهُ: وَإِنَّ إِلَى الْمُثَنَّى وَقَوْلُهُ: فَإِنْ قِيلَ إِلَى وَنُقِلَ وَقَوْلُهُ وَالْأَصَارُ إِلَى الْمُثَنَّى. • فَوَدَّ: (بِغَيْرِهِ) وَهُوَ مَا ضَمَّهُ إِلَى تَصَدَّقْتُ بِكَذَا.
 • فَوَدَّ: (لِاحْتِمَالِهِ غَيْرَ الطَّلَاقِ الْإِنْفِصَالِ) وَالْقِيَاسُ حَبِيزٌ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَدْعِ الطَّلَاقَ يُمْنَعُ عَنْهَا مُوَاخَذَةً لَهُ بِإِقْرَارِهِ ثُمَّ يَسْتَفْسِرُ وَأَنَّهُ لَا يَقْبَلُ تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ الثَّلَاثَةِ الْمَذْكُورَةِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِالْفَسْخِ الْإِنْفِصَالِ) الْمُرَادُ بِهِ مَا يَشْمَلُ الْإِنْفِصَالَ. • فَوَدَّ: (فِي الْوَقْفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَفْتُهُ لِلْإِنْفِصَالِ فِي الْهَيَاةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَقَوْلُهُ: إِلَى الْمُثَنَّى. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قُدِّرْتُهُ) أَي قَوْلُهُ: وَلَا كِنَايَةً. • فَوَدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ) وَيُمْكِنُ أَيْضًا تَوْجِيهَ كَلَامِهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِصَرِّحٍ مَجَازٍ فِي مَعْنَى لَا يَحْصُلُ بِهِ الْوَقْفُ وَقَرِئَتْهُ قَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَاهُ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَايَةِ. اهـ.
 سم.

• فَوَدَّ: (فَلَا اعْتِرَاضَ عَلَيْهِ) وَيُمْكِنُ أَيْضًا تَوْجِيهَ كَلَامِهِ بِأَنَّ قَوْلَهُ لَيْسَ بِصَرِّحٍ مَجَازٍ فِي مَعْنَى لَا يَحْصُلُ بِهِ الْوَقْفُ وَقَرِئَتْهُ. قَوْلُهُ: وَإِنْ نَوَاهُ فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْكِنَايَةِ.

بهذا على الفقهاء (وينوي الوقف) فيصير كناية كما هو ظاهر كلام الروضة كالعزيز وغيره وصوته الزركشي وبحصل به الوقف لظهور اللفظ حيثيذ فيه بخلافه في المضاف إلى متعين ولو جماعة فإنه لا يكون كناية وإن نواه إذ هو صريح في التملك بلا عوض فإن قيل وقبض ملكه وإلا فلا ونقل الزركشي عن جمع أنه متى نوى به الوقف كان وقفا فيما بينه وبين الله تعالى (والأصح أن قوله حرفته أو أهدته ليس بصريح)؛ لأنه لا يستعمل مستقلا بل مؤكدا كما مر بل كناية لاحتماله وأتى بأولهما يومهم أن أحدهما غير كناية. (و) الأصح وإن نازع فيه الإسوي وغيره (أن قوله: جعلت البقعة مسجدا) من غير نية صريح فحيثيذ (تصير به مسجدا) وإن لم يأت بلفظ مباح مر؛ لأن المسجد لا يكون إلا وقفا فإن نوى به الوقف أو زاد لله صار مسجدا قطعاً ووقفته للاعتكاف صريح في المسجدية كما هو ظاهر وللصلاة صريح في مطلبي الوقفية، وقوله: للصلاة كناية في المسجدية فإن نواها صار مسجداً وإلا صار وقفاً على الصلاة وإن لم يكن مسجداً كالمنزسة. (و) الأصح (أن الوقف على متعين)

فوق (سني): (ينوي الخ) انظر ما إذا لم يتو. اه. سم والظاهر أنه يصير مجرد إباحة والله أعلم.
 فوق: (إذ هو صريح الخ) مقتد. اه. ع ش. فوق: (فإن قيل الخ) هلا ملكه بمجرّد الدفع إليه كما هو شأن صدقة التطوع وسباني في باب الهبة جزؤه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والأخذ وعبارة الإزشاء أو تصدقت إن عمم وإلا فتزغ هبة. اه. سم. فوق: (ونقل الزركشي الخ) عبارة المغني والأسنى هذا كله كما قال الزركشي بالنسبة إلى الظاهر، أما في الباطن فيصير وقفا بينه وبين الله تعالى كما صرح به جمع منهم ابن الصباغ وسليم والمتولي وغيرهم. اه.
 فوق: (كان وقفا) مقتد. اه. ع ش قال سم انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحا في بابه الخ. اه. ويمكن أن يجاب باستثنائه عنها لئلا شيعهم في الوقف لشيء بالإعتاق.
 فوق (سني): (حرمته أو أهدته) ويجري الخلاف أيضا فيما لو قال حرمته وأهدته. اه. مغني.
 فوق: (كما مر) أي آتيا في المتن. فوق: (صريح) أي وإن لم يقل لله. اه. مغني. فوق: (بلفظ مباح مر) أي من الصرائح. فوق: (للإعتكاف) أي أو لتحية المسجد. اه. بجزيم عن القليوبي.
 فوق: (وللصلاة الخ) غطف على للإعتكاف. فوق: (وقوله: للصلاة كناية) الأخصر الأوضح وكناية.
 فوق (سني): (وأن الوقف على متعين الخ) اعتمدته النهاية والمغني خلافاً للمنهج ولظاهر ما يأتي في

فوق في (سني): (وينوي) انظر ما إذا لم يتو. فوق: (فإن قيل) هلا ملكه بمجرّد الدفع إليه كما هو شأن صدقة التطوع وسباني في باب الهبة جزؤه بعدم اشتراط الإيجاب والقبول في الصدقة بل يكفي الدفع والأخذ وعبارة الإزشاء أو تصدقت إن عمم وإلا فتزغ هبة. اه.
 فوق: (كان واقفا فيما بينه وبين الله) انظر هل يشكل بقاعدة ما كان صريحا في بابه الخ.
 فوق في (سني): (وإن الوقف على متعين الخ) اعتمدته م ر.

واحد أو جماعة (يُشْتَرَطُ فِيهِ قَبُولُهُ) إِنْ تَأَمَّلَ وَإِلَّا فَقَبُولُ وَلِيٍّ عَقِبَ الْإِجَابِ أَوْ بُلُوغُ الْخَبَرِ كَالِهِيَةِ وَرَجْعُ فِي الرُّوضَةِ فِي السَّرِقَةِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ نَظَرًا إِلَى أَنَّهُ بِالْقُرْبِ أَشْبَهَ مِنَ بِالْعُقُودِ وَنَقْلَهُ فِي شَرْحِ الْوَسِيطِ عَنِ النَّصِّ وَانْتَصَرَ لَهُ جَمْعُ بَأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَعَاطَمَهُ بَلْ قَالَ الْمُتَوَلَّى مَحَلَّ الْخِلَافِ إِنْ قُلْنَا إِنَّهُ يَمْلِكُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، أَمَّا إِذَا قُلْنَا إِنَّهُ لِلَّهِ تَعَالَى فَهُوَ كَالِإِعْتَاقِ وَعَارِضُ بَأَنَّهُ الْإِعْتَاقُ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَلَا يَنْطِلُّهُ الشَّرْطُ الْفَاسِدُ وَيُرَدُّ بِأَنَّ التَّشْبِيهَ بِهِ فِي حُكْمٍ لَا يَقْتَضِي لُحُوقَهُ بِهِ فِي غَيْرِهِ وَعَلَى الْأَوَّلِ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ مَنْ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ أَنَّهُمْ

الشرح. هـ. فَوَدَّ: (وَاحِدٌ أَوْ جَمَاعَةٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَيَحْتَثُّ بَعْضُهُمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ قَالَ إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ: عَلَى مَا رَجَعَهُ إِلَى وَلَا قَبُولُ وَرَتَقَ.

هـ. فَوَدَّ (سُيِّ): (يُشْتَرَطُ فِيهِ الْخ) وَلَا يُشْتَرَطُ الْقَبْضُ عَلَى الْمَذْهَبِ وَشَذَّ الْجَوْرِيُّ فَحَكَى قَوْلَيْنِ فِي اشْتِرَاطِهِ فِي الْمُتَعَيَّنِّ. اهـ. مُعْنَى. هـ. فَوَدَّ: (فَقَبُولُ وَلِيٍّ) فَلَوْ لَمْ يَقْبَلْ وَلِيٌّ بَطَلَ الْوَقْفُ سِوَاءَ كَانَ الْوَلِيُّ الْوَاقِفَ أَوْ غَيْرَهُ وَمَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ خَاصٌّ قَوْلُهُ الْقَاضِي يَقْبَلُ لَهُ عِنْدَ بُلُوغِ الْخَبَرِ أَوْ يُقِيمُ عَلَى الصَّبِيِّ مَنْ يَقْبَلُ لَهُ فَلَوْ وَقَفَ عَلَى جَمْعٍ فَقَبِلَ بَعْضُهُمْ دُونَ بَعْضٍ بَطَلَ فِيمَا يَخُصُّ مَنْ لَمْ يَقْبَلْ عَمَلًا بِتَقْرِيقِ الصَّفَقَةِ. اهـ. ع. ش. هـ. فَوَدَّ: (حَقِيقَ الْإِجَابِ) أَيِ إِنْ كَانَ حَاضِرًا وَقَوْلُهُ: (أَوْ بُلُوغُ الْخَبَرِ) أَيِ عَقِبَهُ إِنْ كَانَ غَائِبًا وَإِنْ لَمْ يَتْلُغْ الْخَبَرَ إِلَّا بَعْدَ طَوْلِ الزَّمَنِ لَكِنْ لَوْ مَاتَ الْوَاقِفُ فَالظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ قَبُولِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ لِإِلْحَاقِهِمُ الْوَقْفَ بِالْعُقُودِ دُونَ الْوَصِيَّةِ وَفِي سَمِّ عَلَى مَنْهَجِ مَا لَمْ يَر إِلَى بَطْلَانِ الْوَقْفِ فِيمَا لَوْ مَاتَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ رَجَعَ الْوَاقِفُ قَبْلَهُ وَقَالَ إِنَّ فِي الْمُنْقُولِ مَا يُسَاعِدُهُ فَلْيَحْزَرْ. اهـ. وَهُوَ مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ مَرَّ الْآتِي فَإِنَّ رَدَّ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ بَطَلَ الْوَقْفَ. اهـ. ع. ش.

هـ. فَوَدَّ: (كَالِهِيَةِ وَرَجْعُ فِي الرُّوضَةِ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَالْمُعْنَى كَالِهِيَةِ وَالْوَصِيَّةِ وَهَذَا هُوَ الَّذِي صَحَّحَهُ الْإِمَامُ وَأَتْبَاعُهُ وَعَزَاهُ الرَّافِعِيُّ فِي الشَّرْحَيْنِ لِلْإِمَامِ وَأَجْرَيْنِ وَصَحَّحَهُ فِي الْمُحَرَّرِ وَنَقْلَهُ فِي زِيَادَةِ الرُّوضَةِ عَنْهُ مُفْتَضِّرًا عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَإِنْ رَجَعَ الرُّوضَةُ فِي السَّرِقَةِ الْخ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَاخْتَرَضَ الْخ) أَيِ مَا قَالَهُ الْمُتَوَلَّى. هـ. فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ الْإِعْتَاقُ لَا يَرْتَدُّ بِالرَّدِّ الْخ) أَيِ بِخِلَافِ الْوَقْفِ. هـ. فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيِ الْاِغْتِرَاضِ.

هـ. فَوَدَّ: (وَعَلَى الْأَوَّلِ) أَيِ الْأَصَحُّ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ. هـ. فَوَدَّ: (لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْخ) بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِمْ نِهَايَةً وَمُعْنَى قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ: مَرَّ بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِمْ أَيِ مِنْ بَعْدِ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ فَلَوْ رَدَّ بَطَلَ فِيمَا يَخُصُّهُ انْتَقَلَ لِمَنْ بَعْدَهُ وَيَكُونُ كَمُتَقَطِّعِ الْوَسِيطِ. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْأَصَحُّ الْخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى قَضِيَّةُ كَلَامِ الْمُصَنِّفِ تَرْجِيحُ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ فِي الْبَطْنِ الثَّانِي وَالثَّلَاثِ لِأَنَّهُمْ يَتَلَقَّوْنَ الْوَقْفَ مِنَ الْوَاقِفِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالَّذِي يَتَحَصَّلُ مِنْ كَلَامِ الشَّافِعِيِّ وَالْأَصْحَابِ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُمْ وَإِنْ شَرِطَ قَبُولُ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ وَأَنَّهُ يَرْتَدُّ بَرْدَهُمْ كَمَا يَرْتَدُّ بَرْدُ الْأَوَّلِ عَلَى الصَّحِيحِ فِيهِمَا. اهـ. هـ. فَوَدَّ: (الْأَصَحُّ) أَيِ مِنْ أَنَّهُمْ يَتَلَقَّوْنَ مِنَ الْوَاقِفِ.

هـ. فَوَدَّ: (لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ مَنْ بَعْدَ الْبَطْنِ الْأَوَّلِ) بَلِ الشَّرْطُ عَدَمُ رَدِّهِمْ ع. ش. م. ر.

يُشْتَرَطُ مِنَ الْوَاقِفِ عَلَى مَا رَجَحَهُ جَمْعُ مُتَأَخِّرِينَ لَكُنَّ الَّذِي اسْتَحْسَنَاهُ أَنَّا إِذَا قُلْنَا بِالْأَصَحِّ اشْتَرَطَ قَبُولُهُمْ وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ حَازِرِينَ وَقَفَ عَلَيْهِمْ مَوْرَثُهُمْ مَا يَبْقَى بِهِ الثُّلُثُ عَلَى قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ فَيَصِحُّ وَيَلْزَمُ مِنْ جِهَتِهِمْ بِمَجْرِدِ اللَّفْظِ قَهْرًا عَلَيْهِمْ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ مِنَ الْوَقْفِ دَوَامُ الْأَجْرِ لِلوَاقِفِ فَلَمْ يَخْلُكِ الْوَارِثُ رَدَّهُ إِذْ لَا ضَرَرَ عَلَيْهِ فِيهِ؛ وَلَأنَّهُ يَخْلِكُ إِخْرَاجَ الثُّلُثِ عَنِ الْوَارِثِ بِالْكُلِّيَّةِ فَوْقَهُ عَلَيْهِ أَوْلَى وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ لَا أَثَرَ هُنَا بَعْدَ وَقْفِهِ عَلَى أَوْلَادِهِ بِقَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ لِشَرْطِهِ أَنَّهُ بَعْدَهُمْ لِأَوْلَادِهِ الذُّكُورِ دُونَ أَوْلَادِهِ الْإِنَاثِ وَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ أَوْ وَصَّيَهُ وَكُلُّ مَنْهُمَا يُؤَثِّرُ فِيهِ شَرْطُهُ فَلَا وَجْهَ لِخُرُوجِ هَذَا إِلَّا أَنْ يُجَابَ بِأَنَّهُ لَمَّا لَزِمَهُ فِي أَصْلِ الْوَقْفِ رِعَايَةُ قَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ لَزِمَهُ ذَلِكَ فَيَمْنَعُ بَعْدَهُمْ وَلَوْ وَقَفَ جَمِيعُ أَمْلاكِهِ كَذَلِكَ وَلَمْ يُجَيِّزْهُ نَقْدًا فِي ثُلُثِ التَّرِكَةِ قَهْرًا عَلَيْهِمْ كَمَا تَقَرَّرَ. وَخَرَجَ بِالْمُعَيَّنِ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ وَجِهَةُ التَّحْرِيرِ كَالْمَسْجِدِ فَلَا قَبُولَ فِيهِ جِزْمًا وَلَمْ يَنْبَغِ الْإِمَامُ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِيهِ بِخِلَافِهِ فِي نَحْوِ الْقَوْدِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْ مُبَاشِرٍ وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ نَاطِلِ الْمَسْجِدِ مَا وَقَفَ عَلَيْهِ بِخِلَافٍ مَا وَهَبَ لَهُ.

• فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ الْخ) عُطِفَ عَلَى لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْخ ش. اه. سم. • فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ حَازِرِينَ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا وَمَا بَعْدَهُ فِي الْوَقْفِ بَعْدَ الْمَوْتِ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ فَلْيُرَاجَعْ. اه. رَشِيدِي عِبَارَةُ الْحَلِيِّ قَوْلُهُ وَقَفَ عَلَيْهِمْ الْخ أَيِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ. اه. وَعِبَارَةُ مُصْطَفَى الْحَمَوِيِّ فِي هَامِشِ التَّحْقِيقِ قَوْلُهُ: مَا يَبْقَى بِهِ الثُّلُثُ أَيِ إِذَا وَقَفَ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا وَقَفَ فِي الصَّحَةِ لَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَبْقَى بِهِ الثُّلُثُ وَصَرَّحَ بِهِ الْحَلِيُّ فِي حَاشِيَةِ الْمُنْهَجِ. اه. • فَوَدَّ: (هُنَا) أَيِ فِي الْوَقْفِ عَلَى وَرَثَةِ حَازِرِينَ.

• فَوَدَّ: (لِشَرْطِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَثَرِ وَكَانَتْ صَمْتُهُ مَعْنَى اغْتِيَاؤِ. اه. سم. • فَوَدَّ: (وَكُلُّ مَنْهُمَا يُؤَثِّرُ الْخ) مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بِالنِّسْبَةِ لِلْوَصِيَّةِ؛ لِأَنَّ الْوَصِيَّةَ بِمَوْتِ الْمَوْصِي يَتَّقِلُ الْجِلْدُ فِيهَا لِلْمَوْصَى لَهُ نَعْمَ إِنْ قِيلَ إِنَّ الْمَوْصَى بِهِ حَيٌّ إِذْ إِنَّمَا هُوَ الْمَنْفَعَةُ أَتَجَهَّ مَا قَالَهُ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يُجَابَ الْخ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ النَّظَرَ أَقْوَى فِي بَادِي النَّظَرِ. اه. سَيِّدُ عَمَرَ. • فَوَدَّ: (لَزِمَهُ ذَلِكَ الْخ) أَيِ قَصَارَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورَ لَفَوًّا.

• فَوَدَّ: (وَلَوْ وَقَفَ جَمِيعُ) إِلَى قَوْلِهِ وَانْتَصَرَ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كَذَلِكَ) أَيِ عَلَى أَوْلَادِهِ بِقَدَرِ أَنْصِبَائِهِمْ. • فَوَدَّ: (كَالْجِهَةِ الْعَامَّةِ) أَيِ كَالْفُقَرَاءِ. • فَوَدَّ: (لَأنَّ هَذَا) أَيِ نَحْوِ الْقَوْدِ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ حَكَمَ فِي الْمُنْعَى إِلَّا قَوْلُهُ وَانْتَصَرَ إِلَى وَخَرَجَ. • فَوَدَّ: (وَلَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ نَاطِلِ الْمَسْجِدِ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِثْلَهُ الرِّبَاطُ وَالْمَدْرَسَةُ وَالْمَقْبَرَةُ لِمُشَابَهَتِهَا لِلْمَسْجِدِ فِي كَوْنِ الْحَقِّ لِلَّهِ تَعَالَى. اه. ع. ش.

• فَوَدَّ: (بِخِلَافٍ مَا وَهَبَ لَهُ) فَإِنَّهُ لَا بُدَّ مِنْ قَبُولِ نَاطِلِهِ وَقَبْضِهِ كَمَا لَوْ وَهَبَ لِصَبِيٍّ وَقَوْلُهُ: جَمَلْتُهُ

• فَوَدَّ: (وَلَا قَبُولَ وَرَثَةِ الْخ) عُطِفَ عَلَى لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُ الْخ ش. • فَوَدَّ: (وَيَلْزَمُ مِنْ جِهَتِهِمْ بِمَجْرِدِ اللَّفْظِ الْخ) كَانَ وَجْهَ اسْتِثْنَاءِ ذَلِكَ مِنْ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ مِنَ الْمُعَيَّنِ أَنَّ لِلْإِنْسَانَ غَرَضًا تَامًا فِي دَوَامِ نَفْعِ وَرَثَتِهِ قَوْسَعٍ لَهُ فِي الْإِزَامِ الْوَاقِفِ عَلَيْهِمْ قَهْرًا لِيَتِمَّ لَهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ. • فَوَدَّ: (لِشَرْطِهِ) مُتَعَلِّقٌ بِأَثَرِ وَكَانَتْ صَمْتُهُ مَعْنَى اغْتِيَاؤِ.

(ولو رد) الموقوف عليه المعتبر البطن الأول أو من بعده جميعهم أو بعضهم الوقف (بطل حقه) منه (شرطنا القبول أم لا) كالوصية نعم لو وقف على وارثه الحائز ما يخرج من الثلث لزيم ولم يبطل حقه برده كما مر وانصهر جمع لقول البغوي لا يرتد به كالعتي وخرج بحقه أصل الوقف فإن كان الراد البطن الأول بطل عليهما أو من بعده فكمنقطع الوسيط وقال السبكي الذي تحصل من كلام الشافعي والأصحاب أنه يرتد بردهم كما يرتد برد البطن الأول ولا أثر للرد

للمسجد كناية تمليك لا وقف فيشترط قبول الناظر وقبضه. اه. معني. فود: (البطن الأول إلخ) بالرفع بدل من الموقوف عليه. فود: (الوقف) مفعول رد.

فود (سبي): (شرطنا القبول إلخ) أي من المعتبر. اه. معني. فود: (كما مر) أي آتيا. فود: (فإن كان الراد إلخ) هذا الصنيع يدل على أنه إذا لم يوجد من البطن الأول قبول ولا رد لم يبطل أصل الوقف بل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا م ر لكن قضية اشتراط قبول المتصل بطلان الوقف بانتيائيه. اه. سم وقوله: لكن قضية إلخ تقدم عن ع ش عن سم على منهج عن م ر ما يوافقها.

فود: (بطل) أي أصل الوقف ش. اه. سم. فود: (عليهما) أي على اشتراط القبول وعديوه. اه. سم. فود: (فكمنقطع الوسيط) صريح في أنه لا يبطل أصل الوقف أي برد البطن الثاني حتى إذا لم يرُد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم. اه. سم.

فود: (بردهم) أي من بعد البطن الأول.
فود: (ولا أثر للرد إلخ) أي مطلقا من البطن الأول أو من بعدهم.

فود: (المعتبر البطن الأول أو من بعده إلخ) عبارة الروض فصل لو وقف على مثنين لا جهة عامة ومسجد ونحوه اشتراط قبول متصل من البطن الأول فقط وأما الثاني أي وما بعده فلا يشترط إلا عدم ردّه فإن ردوا فممنقطع الوسيط وإن رد الأول بطل. اه. فود: (بطل) أي الوقف قطعاً كما في شرحه ومفهوم قوله وإن رد الأول بطل أنه لو لم يرُد ولم يقبل لم يبطل الوقف لكن مقتضى اشتراط قبوله واتصاله بطلان الوقف إذا انتفى قبوله المتصل وإلا فلا معنى لاشتراطه في الوقف كما هو صريح الصنيع وقوله: في المتن (بطل) حقه قال العراقي في التكت: أي من الوقف كما صححوه وقال الماوردي من الغلة فعلى الأول إن كان البطن الأول صار ممنقطع الأول فيبطل كله على الصحيح أو الثاني فممنقطع الوسيط. اه. فود: (وخرج بحقه أصل الوقف فإن كان الراد إلخ) هذا الصنيع يدل على أنه إذا لم يوجد من البطن الأول قبول ولا رد لم يبطل أصل الوقف بل حقه حتى إذا جاء البطن الثاني وقبل استحق وكذا م ر ولكن قضية اشتراط قبوله المتصل بطلان الوقف بانتيائيه. فود: (بطل) أي أصل الوقف ش. اه. فود: (عليهما) لعل المراد على اشتراط القبول وعديوه.

فود: (فكمنقطع الوسيط) صريح في أنه لا يبطل أصل الوقف حتى إذا لم يرُد البطن الثالث ومن بعده ثبت الوقف في حقهم.

بعد القبول كحكيمه فلو رجع الراد وقيل لم يستحق شيئا إن حكم حاكم برده وإلا استحق كما نقله وأقره لكن نازع فيه الأذرعوي ويظهر أنه لا أثر هنا لرد من بعد الأول قبل دخول وقت استحقاقه كرد الوصية في حياة الموصي. (و) لما تم الكلام على أركانه الأربعة شرع في ذكر شروطه وهي التأييد والتنجز وتيان المصريف والإلزام فحيث (ولو قال وقفت هذا) على الفقراء (سنة) مثلا (فباطل) وقفه لفساد الصيغة؛ لأن وضعه على التأييد نعم إن أشبه التحرير كجعله مسجدا سنة صغ مؤبدا كما قاله الإمام وتبعه غيره ولا أثر للتأقيت الصريح بما لا يحتل بقاء الدنيا إليه كما بحثه الزركشي كالأذرعوي؛ لأن القصد منه التأييد لا حقيقة التأقيت ولا لتأقيت الاستحقاق كعلی زيد سنة ثم على الفقراء أو إلا أن يلد لي ولد ولا للتأقيت الضمني في منقطع الآخر المذكور في قوله.

(ولو قال وقفت على أولادي أو على زيد ثم نسله) ونحوهما مما لا يدوم (ولم يرد) على ذلك

• قوله: (ولا استحق الخ) خلافا للمعني وشرح الزوض عبارتهما وقول الزوياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بيته الأذرعوي. اه. • قوله: (لكن نازع فيه الأذرعوي) قضية إطلاق النهاية عدم قبول الرجوع بعد الرد اغتماد النزاع كالمعني وشرح الزوض. • قوله: (على الفقراء) إلى قوله ولا أثر في المعني. • قوله: (نعم إن أشبه التحرير) عبارة المعني. (تنبيه): ما ذكر محلها فيما لا يضاهي التحرير، أما ما يضاهيه كالمسجد والمقبرة والرباط كقوله جعلته مسجدا سنة فإنه يصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الإمام وتبعه غيره أي وهو لا يفسد بالشرط الفاسد. اه. وفي سم بعد ذكر مثلها عن شرح الزوض ما نصه وقضية ذلك استثناء ما يضاهي التحرير أيضا مما سباني في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح. اه. • قوله: (إن أشبه التحرير) أي بأن تظهر فيه القرية. اه. • بجبرمي عن الحلبي. • قوله: (صح الخ) وفاقا للأسنى والمعني وخلافا للنهاية. • قوله: (ولا أثر) إلى قوله أي يبلد الموقوف في النهاية إلا قوله أو بوكيله عن نفسه وقوله: على المنقول خلافا للتاج.

• قوله: (ولا أثر للتأقيت الصريح الخ) فلو وقفه على الفقراء ألف سنة أو نحوها مما ينبغي بقاء الدنيا إليه صح اه. نهاية. • قوله: (كما بحثه الزركشي الخ) قد يشكل على ذلك ما قاله في البيع والنكاح من عدم الصحة فيهما إلا أن يقال: الوقف لكون المقصود منه القرية المحضة نظروا لما يقصد من اللفظ دون مذكوره. اه. ع ش. • قوله: (ولا لتأقيت الخ) عطف على للتأقيت. • قوله: (ونحوهما) إلى قوله ويؤخذ

• قوله: (فلو رجع الراد وقيل الخ) عبارته في شرح الزوض فلو رجع بعد الرد لم يعد له وقول الزوياني يعود له إن رجع قبل حكم الحاكم به لغيره مردود كما بيته الأذرعوي. اه. • قوله: (نعم إن أشبه التحرير الخ) عبارة شرح الزوض، أما ما يضاهيه أي التحرير كقوله جعلته مسجدا سنة فيصح مؤبدا كما لو ذكر فيه شرطا فاسدا قاله الإمام وتبعه غيره اه. وقضية ذلك استثناء ما يضاهي التحرير أيضا مما سباني في قوله ولو وقف بشرط الخيار بطل على الصحيح.

(فالأظهر صحة الوقف)؛ لأن مقصوده القرية والدوام فإذا بين مصرفه ابتداء سهل إدامته على سبيل الخير. (فإذا انقرض المذكور) ومثله ما لو لم تعرف أرباب الوقف (فالأظهر أنه يقف وقفاً)؛ لأن وضع الوقف الدوام كالعقود (و) الأظهر (أن مصرفه أقرب الناس) رجحاً لا إرتناً فيقدم وجوباً ابن بنت على ابن عم ويؤخذ منه صحة ما أفتى به أبو زرعة أن المراد بما في كتب الأوقاف ثم الأقرب إلى الواقف أو المتوفى قرب الدرجة والرجح لا قرب الإرث والعصوبة فلا ترجيح بهما في مستويين في القرب من حيث الرجح والدرجة ومن ثم قال لا يرجح عم على خال بل هما مستويان والمفتبر الفقراء دون الأغنياء منهم ولا يفضل نحو الذكر على الأوجه (إلى الواقف) بنفسه أو بوكيله عن نفسه (يوم انقرض المذكور)؛ لأن الصدقة على الأقارب أفضل القربات فإذا تغذر الرد للواقف تعين أقربهم إليه؛ لأن الأقارب مباح حث الشارع عليهم في جنس الوقف لقوله ﷺ لأبي طلحة لما أراد أن يقف بمرحاء أرى أن تجعلها في الأقربين وبه فارق عدم تمييزهم في نحو الزكاة على أن لهذه مصرفاً عيته الشارع بخلاف الوقف ولو فُقدت أقاربه أو

في المفتي. هـ فود: (ومثله ما لو لم يعرف الخ) ظاهره ولو في الابتداء. اهـ. سم. هـ فود: (الدوام) عبارة المفتي على الدوام. اهـ.

هـ فود: (وإن مصرفه) أي عند انقراض من ذكر اهـ مفتي. هـ فود: (ويؤخذ منه) أي من التقديم المذكور. هـ فود: (ومن ثم) أي من أجل أنه لا ترجيح بالإرث والعصوبة (قال) أي أبو زرعة. هـ فود: (بل هما مستويان) قضيته أن الأخ الشقيق والأخ للأب مستويان. اهـ. ع ش. هـ فود: (والمفتبر الفقراء دون الأغنياء منهم) اعتمده المفتي أيضاً قال ع ش قال الزركشي لو وقف على الأقارب اختص بالفقير منهم خلاف الوقف على الجيران سم على منهج والأقرب حمل الجيران على ما في الوصية لمشابهة لها في التبرع اهـ. هـ فود: (نحو الذكر الخ) عبارة النهاية الذكر على غيره فيما يظهر. اهـ. بإسقاط لفظة التحوير وقال السيد عمر قوله: نحو الذكر كذي الجهتين فلا يقدم على ذي الجهة عند استواء الدرجة. اهـ. وقد يقال قد علم هذا من قول الشارع فلا ترجح بهما الخ فالأولى إسقاطها. هـ فود: (أو بوكيله) بين به أن المراد من له الوقف لا من تعاطى الوقف كالوكيل. اهـ. رشيد. هـ فود: (هن نفسه) سيدكر مختارزه بقوله الآتي، أما الإمام الخ. هـ فود: (لأن الصدقة) إلى قوله أي بئله الموقوف في المفتي إلا قوله أو كانوا إلى صرفه الإمام وقوله: ورجحه جمع متأخرون. هـ فود: (في جنس الوقف) بجيم فنون وفي بعض النسخ في جنس الخ بقاء ويؤرجحه قول المفتي في تخيس الوقف. اهـ. هـ فود: (أرى أن تجعلها الخ) فجعلها في أقاربه وبني عمه. اهـ. مفتي. هـ فود: (وبه) أي بالحث المذكور. هـ فود: (عدم تمييزهم) من باب التعميل. هـ فود: (في نحو الزكاة) من المصارف الواجبة. اهـ. مفتي. هـ فود: (لهذه) أي للزكاة وسائر المصارف الواجبة. اهـ. مفتي.

هـ فود: (ومثله ما لو لم تعرف أرباب الوقف) ظاهره ولو في الابتداء.

كانوا كلهم أغنياء على المنقول خلافاً للثأج السبكي أو قال ليصرف من غلته لفلان كذا وسكت عن باقيها صرفه الإمام في مصالح المسلمين كما نص عليه ورجحه جعفر ثمقدمون. وقال آخرون واعتمده ابن الرفعة يصرّف للفقراء والمساكين أي يبلد الموقوف أحدًا من ترجيحه على مقابيل الأظهر القائل بصرفه إليهم ومن ثم قال الزركشي قياس منع نقل الزكاة عن فقراء بلدها منه عن فقراء بلد الموقوف، أما الإمام إذا وقف منقطع الآخر فيصرف للمصالح لا لأقاربه. (ولو كان الوقف منقطع الأول كوقفه علي) من يقرأ على قبری أو على قبر أبي وأبوه حي بخلاف وقفه الآن أو بعد موتي على من يقرأ على قبری بعد موتي فإنه وصية فإن خرج من الثلث أو أجزء أو غير قبره صاع وإلا فلا وكوقفه علي (من سيولد لي) أو علي مسجد سيبنى ثم على الفقراء مثلاً (فالمذهب بطلانه) ليطلان الأول لتعذر الصرف إليه حالاً ومن بعده فرعه وإن قلنا يتلقى من الواقف ولو لم يذكر بعد الأول مصرفاً بطل قطعاً لأنه منقطع الأول والآخِر ولو قال وقفت على أولادي ومن سيولد لي على ما أفصله ففصله على

• فود: (أو قال الخ) عطف على فحدث الخ. • فود: (وسكت عن باقيها) ظاهره وإن وجد أقاربه الفقراء
 اه. سم. • فود: (صرفه الإمام الخ) معتد. اه. ع. ش. • فود: (كما نص عليه) عبارة النهاية وشرح
 الروض كما نص عليه البونطي في الأولى. اه. أي في صورة فقد الأقارب. • فود: (وقال آخرون
 واعتمده ابن الرفعة الخ) عبارة المغني وقيل يصرّف الخ. • فود: (أي يبلد الموقوف الخ) وصرّح في
 الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الوقف بخلاف الزكاة. اه. نهاية قال الرشيد في قوله: وصرّح في
 الأنوار الخ أي بناء على القول الثاني. اه. أي على مقابيل الأظهر. • فود: (من ترجيحه) أي بلد
 الموقوف. • فود: (على مقابيل الأظهر) أي المار بقول المتن وأن مصرفه أقرب الناس الخ.
 • فود: (القابل) أي للقابل. • فود: (ومن ثم) أي من أجل أن المراد فقراء ومساكين بلد الموقوف.
 • فود: (منفعة) أي منع ريع الوقف. • فود: (أما الإمام) إلى المتن في النهاية والمغني. • فود: (إذا وقف)
 أي من أموال بيت المال، أما وقفه من مال نفسه فينبغي أنه كغيره في الصرف لأقاربه ع. ش. ورسيدتي
 ومغني. • فود: (الآن أو بعد موتي) أي أو أطلق. • فود: (فإنه وصية الخ) فالريع الحاصل في حياة
 الواقف له كالفوائد الحاصلة من الموصى به. اه. ع. ش. • فود: (أو على مسجد) إلى قوله ولو قال
 وقفت في المغني وإلى قول المتن والأصح أنه إذ وقف في النهاية لإا قوله وإن قلنا يتلقى من الواقف
 وقوله: وكلام الأئمة إلى المتن وقوله: وفيه كلام إلى المتن وقوله: كذا ميت إلى وإذا علّق وما سأنبه
 عليه. • فود: (ثم على الفقراء الخ) راجع لجميع الأمثلة وسيذكر محترزة. • فود: (يتلقى) أي من بعد
 الأول. • فود: (بعد الأول) أي المعلوم. • فود: (لمن سيولد) أي للواقف.

• فود: (وسكت عن باقيه) ظاهره وإن وجد أقاربه الفقراء. • فود: (كما نص عليه) واعتمده م. ر.
 • فود: (أي يبلد الموقوف الخ) وصرّح في الأنوار بعدم اختصاصه بفقراء بلد الموقوف بخلاف الزكاة

الموجودين وَجَعَلَ نَصِيبَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِلَا عَقِبٍ لِمَنْ سَيُولَدُ لَهُ جَارَ وَأَعْطَى مَنْ وُلِدَ لَهُ نَصِيبٌ مِنْ مَاتَ مِنْهُمْ بِلَا عَقِبٍ فَقَطْ وَلَا يُؤْثَرُ فِيهِ قَوْلُهُ: وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَمَنْ سَيُولَدُ لِي؛ لِأَنَّ التَّفْصِيلَ بَعْدَهُ بَيَانٌ لَهُ. (أَوْ) كَانَ (مُتَقَطِّعِ الْوَسْطِ) بِالتَّحْرِيكِ (كَوَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ) عَلَى عَبْدٍ غَيْرِهِ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ أَوْ ثُمَّ عَلَى (رَجُلٍ) مِنْهُمْ وَبِهِ يُعْلَمُ أَنَّهُ لَا يَضُرُّ تَرَدُّدٌ فِي وَصْفٍ أَوْ شَرْطٍ أَوْ مَصْرِفٍ قَامَتْ قَرِينَةٌ قَبْلَهُ أَوْ بَعْدَهُ عَلَى تَعْيِينِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَتَحَقَّقُ الْإِنْقِطَاعُ إِلَّا إِنْ كَانَ الْإِنْبِهَامُ مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ وَكَلَامُ الْأَيْمَةِ فِي فِتَاوَاهُمْ صَرِيحٌ فِي ذَلِكَ (ثُمَّ) عَلَى (الْفُقَرَاءِ) فَالْمَذْهَبُ صَحِيحُهُ) لِيُوجِدَ الْمَصْرِفَ حَالًا وَمَالًا. وَمَصْرِفُهُ عِنْدَ تَوْشِيطِ الْإِنْقِطَاعِ كَمَصْرِفٍ مُتَقَطِّعِ الْآخِرِ وَبَحَثُ أَنْ مَحَلَّهُ إِنْ عُرِفَ أَمَدُ انْقِطَاعِهِ بِأَنْ كَانَ مُعَيَّنًا كَالْإِثْمَالِ الْأَوَّلِ وَالْآخِرِ فِي الْإِثْمَالِ الثَّانِي صَرَفَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ لِمَنْ بَعْدَ الْمُتَوَسِّطِ كَالْفُقَرَاءِ فِيمَا ذَكَرَ وَفِيهِ كَلَامٌ ذَكَرْتُهُ فِي شَرْحِ الْإِرْشَادِ. (وَلَوْ اقْتَصَرَ عَلَى) قَوْلِهِ (وَقَفْتُ) كَذَا وَلَمْ يَذْكُرْ مَصْرِفَهُ أَوْ ذَكَرَ مَصْرِفًا مُتَعَدِّيًا كَوَقَفْتُ كَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ (فَالْأَطْهَرُ بَطْلَانُهُ) وَإِنْ قَالَ لِلَّهِ؛ لِأَنَّ الْوَقْفَ يَقْتَضِي تَمْلِيكَ الْمَنَافِعِ فَإِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مُتَمَلِّكًا بَطُلَ كَالْبَيْعِ؛ وَلِأَنَّ جِهَالَ الْمَصْرِفِ كَعَلَى مَنْ شَيْئًا وَلَمْ يُعَيِّنْهُ عِنْدَ الْوَقْفِ أَوْ مَنْ شَاءَ اللَّهُ يُبْطِلُهُ فَقَدْ مَتَّه أُولَى. وَإِنَّمَا صَحَّ أَوْصِيَتْ بِشَيْءٍ وَصَرَفَ لِلْمَسَاكِينِ؛ لِأَنَّ

• فَوَدَّ: (بِالتَّحْرِيكِ) أَيِ عَلَى الْأَفْصَحِ وَيَجُوزُ فِيهِ الْإِسْكَانُ. اهـ. ع ش. • فَوَدَّ: (عَلَى عَبْدٍ غَيْرِهِ) أَيِ نَفْسِ الْعَبْدِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (مِنْهُمْ) مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَبِهِ يُعْلَمُ) أَيِ بِقَوْلِهِ مِنْهُمْ. • فَوَدَّ: (أَنَّهُ لَا يَضُرُّ) أَيِ بِلَا خِلَافٍ. • فَوَدَّ: (تَرَدَّدُ فِي وَصْفٍ) (إِلَخ) أَيِ فِي عِبَارَةِ الْوَقْفِ بِأَنْ كَانَتْ مُتَرَدِّدَةً بَيْنَ أَمْرَيْنِ وَهَنَكَ مِنَ الْقَرَائِنِ مَا يَدُلُّ عَلَى إِرَادَتِهِ أَحَدَهُمَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ تَرَدُّدُ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ مَانِعٌ مِنْ صِحَّةِ الْوَقْفِ. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (قَامَتْ قَرِينَةٌ) أَيِ فِي عِبَارَةِ الْوَاقِفِ. • فَوَدَّ: (قَبْلَهُ) أَيِ قَبْلَ مَا فِيهِ التَّرَدُّدُ. اهـ. ع ش وَظَاهِرٌ أَنَّ الْقَرِينَةَ الْحَالِيَةَ كَالْفُطْيَةِ. • فَوَدَّ: (كَمَصْرِفٍ مُتَقَطِّعِ الْآخِرِ) أَيِ وَهُوَ الْفَقِيرُ الْأَقْرَبُ رَجَمًا لِلْوَاقِفِ. • فَوَدَّ: (وَبَحَثُ الْإِلَخ) اعْتَمَدَهُ شَرْحُ الْمُنْهَجِ وَالتَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي وَالزُّوْصِ. • فَوَدَّ: (كَوَقَفْتُ) كَذَا عَلَى جَمَاعَةٍ) أَيِ وَلَمْ يَتَوْعَّيْنَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي قَرِيبًا. اهـ. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ لِلَّهِ) اعْتَمَدَهُ التَّهْلِيهِ وَالْمُغْنِي وَكَذَا شَرْحُ الزُّوْصِ عِبَارَتُهُ قَالَ السُّبْكِيُّ وَمَحَلُّ الْبَطْلَانِ إِذَا لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَالْأَقْبَحُ لِيُخْبِرَ أَبِي طَلْحَةَ وَهِيَ صَدَقَةٌ لِلَّهِ تَعَالَى ثُمَّ يُعَيَّنُ الْمَصْرِفَ وَفِيمَا قَالَهُ نَظَرُ. اهـ. • فَوَدَّ: (فَإِذَا لَمْ يُعَيَّنْ مُتَمَلِّكًا) بَطُلَ الْإِلَخِ) وَلَوْ بَيَّنَّ الْمَصْرِفَ إِجْمَالًا كَقَوْلِهِ وَقَفْتُ هَذَا عَلَى مَسْجِدٍ كَذَا صَرَفَ إِلَى مَصَالِحِهِ عِنْدَ الْجُنْهُورِ وَإِنْ قَالَ الْقَالَ لَا يَصِحُّ مَا لَمْ يُبَيَّنَّ الْجِهَةُ فَيَقُولُ عَلَى عِمَارَتِهِ وَنَحْوِهِ. اهـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (وَلَمْ يُعَيِّنْهُ الْإِلَخِ) يَعْنِي لَمْ يَتَوْعَّيْنَا فِيمَا يَنْظُرُ وَعَلَى هَذَا التَّفْسِيرِ لَا يَخْتَاجُ إِلَى الْأَخْذِ الْآتِي. • فَوَدَّ: (يُبْطِلُهُ) أَيِ الْجَهْلُ الْوَقْفَ. • فَوَدَّ: (فَعَدَمُهُ) أَيِ الْمَصْرِفِ. • فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا صَحَّ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي.

شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَبَحَثُ أَنْ مَحَلَّهُ الْإِلَخِ) اعْتَمَدَ م ر. • فَوَدَّ: (صَرَفَ بَعْدَ مَوْتِ الْأَوَّلِ الْإِلَخِ) جَزَمَ بِذَلِكَ شَرْحُ الْمُنْهَجِ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ قَالَ لِلَّهِ) اعْتَمَدَ م ر وَالَّذِي فِي شَرْحِ الزُّوْصِ قَالَ السُّبْكِيُّ وَمَحَلُّ الْبَطْلَانِ إِذَا

غالب الوصايا لهم فحُجِّلَ الإطلاق عليهم؛ ولأنها أوسع لصحتها بالمجهول والتجسس وبَحَثَ الأذرعِي أنه لو نوى المصْرِفَ واعترف به ظاهرًا صَحَّ وَرَدُّهُ الْغَزْيُ بِأنه لو قال طابِقُ ونوى زوجته لم يصح لأن النية إنما تؤثر مع لفظ يحتملها ولا لفظ هنا يدل على المصْرِفَ أصلًا ومنه يُؤخَذُ أنه لو قال في جماعة أو واحد نويت مُتَمَيِّزًا قَبْلَ وهو مُتَّجِعٌ. (ولا يجوزُ) أي لا يحل ولا يصح (تعليقه) فيما لا يُضاهي التحرير (كقوله إذا جاء زيد فقد وقفت) كذا على كذا؛ لأنه عقد يقتضي نقل الملك إلى الله تعالى أو للموقوف عليه حالًا كالبيع والهبه نعم تعليقه بالموت كإذا ميت فداري وقفت على كذا أو فقد وقفتها إذ المعنى فاعلموا أنني قد وقفتها بخلاف إذا ميت وقفتها والفرق أن الأول إنشاء تعليق والثاني تعليق إنشاء وهو باطل لأنه وعد محض ...

• فَوَدَّ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي) عبارة النهاية وما يَحْتَمِلُ الْأَذْرَعِي إلخ مَرْدُودٌ كما قاله الْغَزْيُ بِأنه إلخ. اه. • فَوَدَّ: (وَرَدُّهُ الْغَزْيُ بِأنه إلخ) وهذا أَظْهَرُ. اه. مُعْنَى. • فَوَدَّ: (وَمَنْهُ يُؤخَذُ) أي من تغليب الرَّدِّ. • فَوَدَّ: (لو قال في جماعة أو واحد إلخ) ظاهره ولو على التراخي عبارة الْمُعْنَى ولو قال وقفتها على من شئت أو فيما شئت وكان قد عَيَّنَ له مَنْ شَاءَ أو ما شَاءَ حَنْدَ وَفِيهِ صَحَّ وَأَخَذَ بَيِّنَاتِهِ وَإِلَّا فَلَا يَصِحُّ لِلْجَهَالَةِ ولو قال فيما يشاء الله كان باطلاً؛ لأنه لا يَعْلَمُ مَشِيئَةَ اللَّهِ تَعَالَى. اه. • فَوَدَّ: (أو واحد) أي فَيَمَنْ شِئْتَ. اه. سم أي بخلاف مَنْ شَاءَ اللَّهُ كما مرَّ آتِياً عَنْ الْمُعْنَى. • فَوَدَّ: (قَبْلَ الْإِلْح) عبارة النهاية لا يَصِحُّ قَبْلَ وهو مُتَّجِعٌ. اه. وَنَظَرُ فِيهِ ع ش وقال سم قوله: وهو مُتَّجِعٌ اغْتَمَدَهُ م ر اه وقال السَّيِّدُ عَمَرُ إِنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ وَمَنْهُ يُؤخَذُ إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. اه. وفي الرَّشِيدِي مَا يُفْهَمُهُ فَلَعَلَّ نُسْخَ النِّهَايَةِ هُنَا مُخْتَلِفَةٌ. • فَوَدَّ (سَيِّ): (وَلَا يَجُوزُ تَغْلِيْقُهُ) وَمِنْ ذَلِكَ مَا يَقَعُ فِي كُتُبِ الْأَوْقَافِ وَأَنْ مَا سَيَخْدُثُ فِيهِ مِنَ الْبِنَاءِ يَكُونُ وَقْفًا فَإِنَّهُ لَا يَصِحُّ وهو باقٍ على مِلْكِ الْبَانِي ولو كان هو الْوَاقِفُ لَكِنْ سَيَأْتِي بَعْدَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَلْ لِيَشْتَرِيَ بِهَا عَبْدًا إلخ أَنَّ مَا يَبْنِيهِ مِنْ مَالِهِ أَوْ مِنْ زَيْعِ الْوَقْفِ فِي الْجُدْرَانِ الْمَوْقُوفَةِ يَصِيرُ وَقْفًا بِالْبِنَاءِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ. اه. ع ش. • فَوَدَّ: (فِيْمَا لَا يُضَاهِي الْإِلْح) سَيَذْكُرُ مُحْتَزَّرَةً. • فَوَدَّ: (نَعَمْ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ إِذَا الْمَعْنَى إِلَى وَإِذَا عَلَنَ وَقَوْلَهُ: وَيُفَرَّقُ إِلَى وَقَبْلَ وَقَوْلَهُ: وَعَلَيْهِ فَهُوَ إِلَى، أَمَا مَا يُضَاهِي. • فَوَدَّ: (إِلَى اللَّهِ تَعَالَى) أَي عَلَى الرَّاجِحِ وَقَوْلَهُ: (أَوْ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ) أَي عَلَى الْمَرْجُوحِ. • فَوَدَّ: (كَلِذَا مِتَّ الْإِلْح) بِضَمِّ التَّاءِ عبارة النهاية وَالْمُعْنَى كَوَقَفْتُ دَارِي بَعْدَ مَوْتِي عَلَى الْفُقَرَاءِ. اه. • فَوَدَّ: (إِذَا الْمَعْنَى الْإِلْح) أَي فِي الْبَيِّنَاتَيْنِ. • فَوَدَّ: (إِذَا مَاتَ) الظَّاهِرُ إِذَا مِتَّ. اه. سم وهو مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلِ الظَّاهِرُ مَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ. اه. سَيَذْكُرُ عَمَرُ أَقُولُ وَمَا اسْتَظْهَرَهُ سَمِ قَدْ عَبَّرَ بِهِ شَرْحُ الْبَهْجَةِ ثُمَّ ذَكَرَ الْفَرْقَ الَّذِي فِي الشَّرْحِ. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي تَغْلِيْقُ إِتْسَاءٍ) فِيهِ نَظَرٌ بَلْ يُتَّجِعُ صِحَّتُهُ أَيْضًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. اه. سم وَالظَّاهِرُ أَنَّ بَحَثَ الْمُحْشِي مَبْنِيٌّ عَلَى مَا سَبَقَ لَهُ مِنْ أَنَّ الظَّاهِرَ إِذَا مِتَّ وَقَدْ سَبَقَ أَنَّ الظَّاهِرَ مَا عَبَّرَ بِهِ الشَّارِحُ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ

لَمْ يَقُلْ لِلَّهِ وَإِلَّا قَيِّصَحْ ثُمَّ يُعَيِّنُ الْمَصْرِفَ. اه. • فَوَدَّ: (وَرَدُّهُ الْغَزْيُ) اغْتَمَدَ الرَّدِّ م ر. • فَوَدَّ: (أو واحد) أي فَيَمَنْ شِئْتَ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ مُتَّجِعٌ) اغْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَالثَّانِي تَغْلِيْقُ إِتْسَاءٍ) وهو باطل فيهِ نَظَرٌ بَلْ

ذَكَرَهُ السَّبْكَيُّ. وَإِذَا عُلِقَ بِالمَوْتِ كَانَ كَالْوَصِيَّةِ وَمَنْ نَمَّ لَوْ عَرَضَهُ عَلَى الْبَيْعِ كَانَ رُجُوعًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُذْثَرِّ بِأَنَّ الْحَقَّ الْمُتَعَلِّقَ بِهِ وَهُوَ الْعِنَقُ أَقْوَى فَلَمْ يَجْزِ الرُّجُوعُ عَنْهُ إِلَّا بِنَحْوِ الْبَيْعِ دُونَ نَحْوِ الْعَرَضِ عَلَيْهِ وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْقَاضِي أَنَّهُ لَوْ نَجَّزَهُ وَعُلِقَ إِعْطَاءُهُ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالمَوْتِ جَازَ كَالْوَكَالَةِ انْتَهَى وَعَلَيْهِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ أَيْضًا فِيمَا يَظْهَرُ، أَمَّا مَا يُضَاهِي التَّحْرِيرَ كَإِذَا جَاءَ رَمَضَانُ فَقَدْ وَقَفْتُ هَذَا مَسْجِدًا فَإِنَّهُ يَصْهَعُ كَمَا يَحْتَسِبُ ابْنُ الرَّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ حَيِّثُ كَالْعِنَقِ. (وَلَوْ وَقَفْتُ) شَيْئًا (بِشَرْطِ الْخِيَارِ) لَهُ أَوْ لغيرِهِ فِي الرُّجُوعِ فِيهِ أَوْ فِي بَيْعِهِ مَتَى شَاءَ أَوْ فِي تَغْيِيرِ شَيْءٍ.

إِذَا عُلِقَ الْوَقْفُ بِمَوْتِ نَفْسِهِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ سَوَاءٌ قَالَ إِذَا مِتَّ فَدَارِي وَقَفْتُ أَوْ فَقَدْ وَقَفْتُهَا بِخِلَافِ مَا إِذَا عُلِقَ بِمَوْتِ غَيْرِهِ فَلَا يَصْهَعُ؛ لِأَنَّهُ تَعْلِيْقٌ وَلَيْسَ بِوَصِيَّةٍ حَتَّى يُفْتَقَرَ فِيهَا التَّعْلِيْقُ؛ لِأَنَّ مَا لَا يَقْبَلُ التَّعْلِيْقُ مِنَ التَّعْلِيْقِ كَالِهَابَةِ إِذَا عُلِقَ بِالمَوْتِ صَحَّ؛ لِأَنَّهُ وَصِيَّةٌ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْخَادِمِ عَنِ الْمُتَوَلَّى وَالرَّافِعِيِّ وَأَسَارَ إِلَى تَوْجِيهِهِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ فَرَّقَ الشَّارِحُ الْمُتَقُولُ عَنِ السَّبْكَيِّ يَقْبَلُ الْمُنَاقَشَةَ إِذْ غَايَةُ مَا يُلْمَحُ بَيْنَهُمَا أَنَّ إِذَا مَاتَ زَيْدٌ فَقَدْ وَقَفْتُهَا يَحْتَمَلُ الْوَعْدُ لَا أَنَّهُ يَمْتَنِعُ خَلْفَهُ عَلَى إِنْشَاءِ التَّعْلِيْقِ إِلَّا تَرَى أَنَّهُ إِذَا قَالَ إِذَا مَاتَ زَيْدٌ طَلَقْتُ زَوْجَتِي يَحْتَمَلُ إِنْشَاءَ التَّعْلِيْقِ وَإِنْ احْتَمَلَ الْوَعْدُ أَيْضًا ثُمَّ قَوْلُهُمْ تَعْلِيْقٌ إِنْشَاءٌ لَا يَخْلُو عَنْ مُسَامَحَةٍ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهِ بَقَرِيَّةُ الْمُقَابَلَةِ تَعْلِيْقٌ وَعِدٌ بِلِقَاقِ وَإِنْشَاءٍ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ وَالَّذِي يُفِيدُهُ التَّأَمُّلُ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّ الْمَدَارَ عَلَى كَوْنِ الْجُزْأَيْنِ الْمَضِيِّ قَبْضًا أَوْ الْإِسْتِقْبَالَ فَلَا يَصْهَعُ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا أوردَهُ عَلَى سَمِّ السَّبْكَيِّ. هـ. قَوْلُهُ: (ذَكَرَهُ) أَيِ الْفَرْقِ الْمَذْكُورِ. هـ. قَوْلُهُ: (كَانَ كَالْوَصِيَّةِ) قَالَ الشَّارِحُ م ر فِي شَرْحِهِ لِلْبَهْجَةِ وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصْهَعُ وَيَكُونُ حُكْمُهُ حُكْمُ الْوَصَايَا فِي اغْتِيَابِهِ مِنَ الثَّلَاثِ وَفِي جَوَازِ الرُّجُوعِ عَنْهُ وَفِي عَدَمِ صَرْفِهِ لِلْوَارِثِ وَحُكْمُ الْأَوَاقِفِ فِي تَأْيِيدِهِ وَعَدَمُ بَيْعِهِ وَهَبِهِ وَلَا زَيْوَهُ. اهـ. رَشِيدِي. هـ. قَوْلُهُ: (دُونَ نَحْوِ الْعَرَضِ) الْإِنْخِ الْأَوَّلَى حَذَفَ لَفْظُهُ نَحْوِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَنَقَلَ الزَّرْكَشِيُّ الْإِنْخِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ نَجَّزَ الْوَقْفَ وَعُلِقَ الْإِنْخِ جَازَ كَمَا نَقَلَهُ الزَّرْكَشِيُّ عَنِ الْقَاضِي حُسَيْنٍ. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (وَعَلَيْهِ فَهُوَ كَالْوَصِيَّةِ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحُكْمُ فِي مَضَرِفِ الرِّيعِ قَبْلَ مَوْتِهِ وَقَضِيَّةٌ قَوْلُهُ وَعَلَيْهِ الْإِنْخِ أَنَّهُ يَكُونُ لِلْمَالِكِ وَهُوَ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلْ إِطْلَاقُ قَوْلِهِ أَنَّهُ كَالْوَصِيَّةِ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَلْيَحْرُزْ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ أَقُولُ قَدْ مَرَّ أَيْضًا عَنْ شَ مَا يُصْرَحُ بِتِلْكَ الْقَضِيَّةِ وَعَنِ الرَّشِيدِيِّ عَنْ شَرْحِ الْبَهْجَةِ مَا يُفِيدُهَا. هـ. قَوْلُهُ: (أَمَّا مَا يُضَاهِي الْإِنْخِ) أَيِ بَانَ تَظْهَرُ فِيهِ الْفَرْقَةُ. اهـ. حَلَبِيِّ قَالَ ع ش فَرَعَ وَقَعَ السُّوَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا لَوْ قَالَ وَقَفْتُ دَارِي كَوَقَفِ زَيْدٌ هَلْ يَصْهَعُ الْوَقْفُ أَوْ يَبْطُلُ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ إِنْ عَلِمَ شُرُوطَ وَقَفِ زَيْدٌ قَبْلَ قَوْلِهِ ذَلِكَ صَحَّ الْوَقْفُ وَالْأَفْلَا. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَصْهَعُ) يَتَأَمَّلُ فِيمَا لَوْ مَاتَ قَبْلَ مَجِيئِ رَمَضَانَ. اهـ. سَيِّدُ عَمَرُ عِبَارَةُ الْحَلَبِيِّ قَوْلُهُ: إِذَا جَاءَ رَمَضَانُ الْإِنْخِ هَلْ يَصِيرُ مَسْجِدًا مِنَ الْآنَ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ وُجُودِ الصَّفَةِ أَخْذًا مِنَ التَّشْبِيهِ قَرَّرَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ الثَّانِي. اهـ. هـ. قَوْلُهُ: (لَهُ أَوْ لغيرِهِ) إِلَى الْمَتْنِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ كَالْبَيْعِ وَالِهَابَةِ.

يَتَجَبَّهُ صِحَّتُهُ أَيْضًا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ. هـ. قَوْلُهُ: (فِيمَا يَظْهَرُ) اعْتَمَدَهُ م ر.

منه بوصف أو زيادة أو نقص أو نحو ذلك (بطل الوقف (على الصحيح) لما مر أنه كالبيع والهبية وإنما لم يفيد العتق بالشرط الفاييد كما قاله القفال واعتمده السبكي بل قال إن خلافه غير معروف؛ لأنه مبني على الشراية لتشوف الشارع إليه (والأصح أنه) أي الواقف لملكه بخلاف الأثرak فإن شروطهم في أوقافهم لا يحتمل بشيء منها كما قاله أجلاء المتأخرين؛ لأنهم أرقاء لبيت المال فيتعذر عتقهم حتى يبيعهم لأنفسهم على ما مر أول العارية ويأتي أوائل العتق وحينئذ فمن له حق بيت المال تناولها وإن لم يباشر ومن لا فلا وإن باشر فتفقطن له قال الدميري وأول الأثرak عز الدين أيتك الصالح ثم ابنه المنصور ثم قطز ثم الظاهر بيبرس.

(إذا وقف بشرط أن لا يؤجر أو لا كذا كسنة أو شهر أو أن لا يؤجر من نحو متجوه وكذا شرط أن الموقوف عليه يسكن وتكون العمارة عليه كما ملئت إليه وبسطت أدلته في الفتاوى (أنفق) في غير حالة الضرورة (شرطه) كسائر شروطه التي لم تخالف الشرع وذلك لما فيه من وجوه المصلحة: أما ما خالف الشرع كشرط العزوبة في سكان المدرسة أي مثلاً فلا يصح كما أنقضى به البلقيني وعلمه بأنه مخالف للكتاب والسنة والإجماع أي من الحض على التزوج وذم العزوبة. ويؤخذ من قوله لا يصح المستلزم لعدم صحة الوقف عدم صحته أيضاً فيما لو وقف كافر على أولاده إلا من يسلم منهم وأما قول السبكي يصح ويلغو الشرط فبيد

• فود: (بوصف) كتغيير الشافعية إلى الحنفية وقوله: (أو زيادة أو نقص) أي في الموقوف عليه.
 • فود: (لما مر أنه كالبيع إلخ) أي في مطلق عدم قبوله للشرط والآن قد مر أن البيع لا يبطل باشتراط الخيار اه. رشيدي وقد يقال لا حاجة إلى ما قاله مع قول الشارع متى شاء. نعم الأولى إسقاطه مع كالبيع؛ لأن ذلك يؤجر شرط الخيار إلى ثلاثة أيام. • فود: (إن خلافه) أي إن بطلان العتق بالشرط الفاييد. اه. مغني (قوله: لأنه) أي العتق. • فود: (بخلاف الأثرak) أي الجراكسة الذين كانوا عبيداً لبيت المال ثم صاروا أمراء يضر واستولوا على بيت ماله. • فود: (مطلقاً) إلى قول المتن شرطه في المغني إلا قوله وكذا إلى المتن وإلى قول الشارع، أما ما خالف الشرع في النهاية إلا قوله وتكون العمارة إلى المتن (قوله متجوه) أي ذي جاء وشوكة. • فود: (يسكن) أي بتقريبه. اه. نهاية. • فود: (فلا يصح كما أنقضى به البلقيني إلخ) الوجه الصحة م. ر. اه. سم. • فود: (عدم صحته) أي الوقف.
 • فود: (وأما قول السبكي إلخ) القلب إلى ما قاله السبكي من إلغاء الشرط فقط أميل وكذا في مسألة شرط العزوبة. اه. سيد عمر. • فود: (وأما قول السبكي إلخ) هذا يدل على أن المراد عدم صحة الوقف في مسألة شرط العزوبة فليراجع. اه. سم. • فود: (ويلغو الشرط) أي شرط أن لا يسلم.
 • فود: (فبيد) مر في أول الباب عن ع ش عن سم على المنهج أن م ر مال إلى بطلان الوقف.

• فود: (فلا يصح كما أنقضى به البلقيني إلخ) الوجه الصحة م. ر. • فود: (وأما قول السبكي إلخ) هذا يدل على أن المراد عدم صحة الوقف في مسألة شرط العزوبة فليراجع.

وإن أمكن توجيهه بأن الشرط كالاستثناء وتوهم فرقي بينهما خيال لا يقول عليه وبحت الأذرعى أن الموقوف عليه لو تقدّر انتفاعه بدون الإجارة كسوقى أبطل شرط امتناعها الوقف، ورؤ بأنه يمكنه أن ينتفع بها من وجه آخر وأن يعمرها بناء على الظاهر في المطلب أن للموقوف عليه الإعارة إذا منع من الإجارة ما لم يمنعه الواقف منها أيضاً وإذا منع الموقوف عليهم الإجارة ولم يمكن سكناهم كلهم فيه معاً تهاووا بحق الشكوى وتفرغ للابتداء. ونفقة الحيوان على من هو في نوبته وبحت ابن الرقعة وجوب المهادنة؛ لأن بها يتم مقصود الواقف واستبقده السبكي بأنه لا يلزم المستحق الشكوى وغرض الواقف تم بإباحتها وأجاب الأذرعى بأن ابن الرقعة لم يرّد إيجابها بل إيجاب أصل المهادنة ثم يتخير ذو النوبة بين الشكوى وعدمها. قال لكن الذي أطلقه الأصحاب أن لأهل الوقف المهادنة وأنه لا يجزى الممتنع عليها ولو قيل أنه يجزى المعاند لم يبعد انتهى وخرج بغير حالة الضرورة ما لو لم يوجد غير مستأجر الأولى وقد شرط أن لا يؤجر لإنسان أكثر من سنة أو أن الطالب لا يقيم أكثر من سنة ولم يوجد غيره في السنة الثانية فيتمل شرطه حينئذ كما قاله ابن عبيد السلام؛ لأن الظاهر أنه لا يرّد تعطيل وقفه ولو انتهت الدار المشروط أن لا يؤجر إلا كذا وأن لا يدخل عقد على

• قوله: (بأن الشرط) أي شرط أن لا يسلم بعد (كالاستثناء) أي استثناء من كان مسلماً وقت الوقف.
 • قوله: (وتوهم فرقي) مبتدأ خبره خيال. • وقوله: (بينهما) أي بين الشرط والاستثناء. • قوله: (أبطل شرط امتناعها) أي الإجارة. • وقوله: (الوقف) مفعول أبطل ش. اه. سم. • قوله: (بها) أي السوق.
 • قوله: (فيها) أي في الدار الموقوفة للشكوى. • قوله: (لكن الذي أطلقه الأصحاب إلخ) يمكن حمل كلام الأصحاب على ما إذا لم تتعين لدفع المنازعة كلام ابن الرقعة على ما إذا تعينت له ويؤيده تقريرهم لما بحثه الزركشي من مسألة قسم التهر السابق في إحياء الموات اه سيّد عمر. • قوله: (وخرج بغير حالة الضرورة إلخ) يؤخذ منه أنه لو وجد من يأخذ بأجرة المثل ويستأجر على ما يوافق شرط الواقف ومن يطلبه بزيادة على أجرة المثل وإجارة تخالف شرط الواقف عدم الجواز فليتبّه له وأنه لو وجد من يأخذ بدون أجرة المثل ويوافق شرط الواقف في المدة ومن يأخذ بأجرة المثل ويخالف شرط الواقف عدم الجواز أيضاً رعاية لشرط الواقف فيهما. اه. ع ش. • قوله: (ما لو لم يوجد غير مستأجر إلخ) عبارة النهاية ما لو لم يوجد إلا من لا يزعم فيه إلا على وجه مخالف لذلك فيجوز؛ لأن الظاهر أنه لا يرّد تعطيل وقفه. • قوله: (أو أن الطالب إلخ) عطف على لم يوجد إلخ بتقدير فعل أي أو شرط أن الطالب إلخ والاتسب لما قبله أن يقول وما لم يوجد غير مقيم الأولى وقد شرط أن لا يقيم الطالب أكثر من سنة. • قوله: (أن الطالب) أي للعالم مثلاً (لا يقيم) أي في نحو المدرسة. • قوله: (كما قاله ابن عبيد السلام إلخ) قد سبق ذكره قبيل فصل المقيدين.

• قوله: (أبطل شرط امتناعها) أي الإجارة ش وقوله: (الوقف مفعول أبطل ش.

عقد أو أن لا تؤجر ثانياً ما بقي من مدة الأولى شيء أو أشرفت على الانتهاء بأن تعطل الانتفاع بها من الوجه الذي قصده الواقف كالشكوى ولم تُمكن عمارتها إلا بإيجارها أكثر من ذلك فتؤجر بأجرة مثلها مراعى فيها تعجيل الأجرة المدة الطويلة إذ يتسامح لأجل ذلك في الأجرة بما لا يتسامح به في إجارة كل سنة على جذتها كما هو مشاهد وقد قال السبكي إن تقويم المنافع مدة مستقبله صعب أي فليحتط لذلك ويستظهر لئلا الأجرة بقدر ما بقي بالعمارة فقط مراعيًا فيها مصلحة الوقف لا مصلحة المستحق وفي ذلك بسط بينته مع ما لا يستغنى عن مراجعته في كتابي الإتحاف في إجارة الأوقاف ويجب أن تُعَدَّ العقود في منع أكثر من سنة مثلاً وإن شرط منع الاستئجار كذا أفنى به ابن الصلاح وخالفه تلميذه ابن رزين وأئمه عصره فجوزوا ذلك في عقد واجد وقول الأذرع وغيره لا تجوز إجارته مدة طويلة لأجل عمارته؛ لأن بها ينفسخ الوقف بالكلية كما بمكة فيه نظر بل لا يصح؛ لأن غرض الواقف إنما هو في بقاء عينه وإن تملكه ظاهراً كما مر. (و) الأصح (أنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة كالشافعية)

• فود: (أو أن لا تؤجر ثانياً إلخ) أو هنا لمجرد التنويع في التعبير ولا فهو بمعنى ما قيله. • فود: (ولو انتهت) إلى المتن في النهاية إلا قوله وأن لا يدخل إلى ولم يُمكن عمارتها وقوله: بأجرة مثلها إلى بقدر ما بقي. • فود: (وأشرفت إلخ) الظاهر أنه مفعول على انتهت وعليه قلعل الواو بمعنى أو. اه. سيد عمر أي كما عثر بها النهاية وبعض نسخ الشرح. • فود: (فتؤجر بأجرة إلخ) جواب لو. • فود: (مراعى فيها) أي أجرة المثل. • فود: (المدة الطويلة) نُصِبَ على نزع خافض متعلق بالأجرة أي للمدة. • فود: (لأجل ذلك) أي التعجيل. • فود: (مدة إلخ) أي المدة إلخ متعلق بالمنافع. • فود: (بقدر ما بقي إلخ) متعلق بقوله فتؤجر إلخ. • فود: (مراعيًا مصلحة إلخ) الأولى مراعاة لمصلحة إلخ. • فود: (كذا أفنى به ابن الصلاح) اعتمد المصنف عبارته والذي ينبغي كما قال شيخنا ما أفنى به ابن الصلاح؛ لأن الضرورة تقتدر بقدرها. اه. • فود: (فجوزوا ذلك) مُعْتَمَد. اه. ع ش. • فود: (وإن تملك ظاهراً) لبقاء الثواب له. اه. نهاية. • فود: (كما مر) أي في شرح بشرط قبوله.

• فود: (وقول الأفرهي وغيره إلخ) كذا شرح م ر.

• فود في (سني): (وأنه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة إلخ) في فتاوى الشوطيني المسجد الموقوف على معين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف بإذن الموقوف عليهم نقل الاستدلال في الألفاظ أن كلام القفال في فتاويه يومئذ المنع ثم قال الاستدلال من عنده والقياس جوازه وأقول الذي يترجح التفصيل فإن كان موقوفاً على أشخاص معينة كزيد وعمر وغيرهم مثلاً أو ذرية أو ذرية فلان جاز الدخول بإذنهم، وإن كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجوز لغير هذا الجنس الدخول ولو أذن لهم الموقوف عليهم فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرده

وزاد إن انقرضوا فللمسلمين مثلاً أو لم يزد شيئاً (اختص) بهم فلا يُصلي بهم ولا يعتكف به غيرهم رعاية لغرضه وإن كره هذا الشرط. وبحث بعضهم أن من شغله بمتاعه لزمه أجرته لهم وفيه نظر إذ الذي ملكوه هو أن ينتفعوا به لا المنفعة كما هو واضح فالأوجه صرفها لخصال الموقوف ومو في إحياء الموات ماله تعلق بهذا ولو انقرض من ذكرهم ولم يذكر بعدهم أحداً ففيما ذا يفعل؟ فيه نظر ويظهر جواز انتفاع سائر المسلمين به؛ لأن الواقف لا يريد انقطاع

• فؤد: (وزاد) إلى قوله وقيل في النهاية. • فؤد: (وزاد إن انقرضوا إلخ) الأولى زادة وإن إلخ.
 • فؤد: (فلمسلمين) الأولى فليسائر المسلمين. • فؤد: (فلا يصلي إلخ) في فتاوى الشيوطي الموقوف على معين هل يجوز لغيرهم دخوله والصلاة فيه والاعتكاف بإذن الموقوف عليهم؟ نقل الإسنوي في الألفاظ أن كلام الفقهاء في فتاويه يومه المنع ثم قال الإسنوي من عنده والقياس جوازه وأقول الذي يرجح التفصيل فإن كان موقوفاً على أشخاص معينة كزيد وعمرو وبكر مثلاً أو ذرية أو ذرية فلان جاز الدخول بإذنهم وإن كان على أجناس معينة كالشافعية والحنفية والصوفية لم يجز لغير هذا الجنس الدخول ولو إذن لهم الموقوف عليهم فإن صرح الواقف بمنع دخول غيرهم لم يطرقه خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالإذن في القسم الأول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعنيين؛ لأنهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف. اهـ. وتقدم في إحياء الموات في شرح ولو سبق رجل إلى موضع إلخ ما نصه ولغير أهل المدرسة ما اغتيد فيها من نحو نوم بها وشرب ماؤها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الأوجه اهـ. وكان هذا فيما إذا لم يشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن الشيوطي أو هذا فيما اغتيد وذاك في غيره سم على حج أقول ويتبعني حمل ما ذكر في الثاني من المنع على ما إذا شوش على الموقوف عليهم فلا ينافي ما تقدم في إحياء الموات. اهـ. ع. ش. • فؤد: (أن من شغله) أي المخصوص بطائفة. اهـ. ع. ش. • فؤد: (ففي ماذا يفعل) الأولى فماذا يفعل فيه؟ • فؤد: (انتفاع سائر المسلمين) أي على معنى أن لكل فيه حقاً فهو كالمساجد التي لم يخصها واقفها بأحد فكل من سبق إلى محل منه فهو أحق به. اهـ. ع. ش.

خلاف البتة وإذا قلنا بجواز الدخول بالإذن في القسم الأول في المسجد والمدرسة والرباط كان لهم الانتفاع على نحو ما شرطه الواقف للمعنيين لأنهم تبع لهم وهم مقتدون بما شرطه الواقف انتهى، وتقدم في إحياء الموات في شرح قوله ولو سبق رجل إلى موضع من رباط مسبل أو فقيه إلى مدرسة إلخ ما نصه ولغير أهل المدرسة ما اغتيد فيها من نحو نوم بها وشرب وطهر من ماؤها ما لم ينقص الماء عن حاجة أهلها على الأوجه. اهـ. وكان هذا فيما إذا لم يشرط الاختصاص بخلاف ما تقدم عن الشيوطي أو هذا فيما إذا اغتيد وذاك في غيره فليحرز، وعبارة الباب وإن شرط في وقف المسجد اختصاص طائفة كالشافعية بالصلاة فيه صبح وكرة واختص بها فلا يجوز لغيرهم الصلاة فيه كما لو خص المدرسة والرباط بطائفة. اهـ. • فؤد: (ويظهر جواز انتفاع إلخ) اعتمد ر.

وقفه ولا أحد من المسلمين أولى به من أحد ثم رأيت السنوي بحث ذلك (كالمدرسة والرباط) والمقبرة إذا خصصها بطائفة فإنها تختص بهم قطعاً لقود النفع هنا إليهم بخلافه ثم فإن صلاحهم في ذلك المسجد كهي في مسجد آخر وقيل المقبرة كالمسجد فيجري فيها خلافه. (فرغ) أطلق بعضهم أنه لا يجوز وضع منبر بمسجد لإقامة قرآن أو علم فيبطل الوقف له وعليه وهو منجته إن ضيق على المصلين ولو في وقت وإلا جاز وضعه كخبر البئر وعرس الشجرة بل أولى لأن النفع هنا أعلى وأجل وللواقف كلام في ذلك بسطته مع الكلام عليه في شرح الباب في أحكام المساجد ومر بعضه في الفصل. (ولو وقف على شخصين) كهذين (لم الفقراء) مثلاً (فمات أحدهما فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرّف إلى الآخر)؛ لأنه شرط في

• فود: (وقيل المقبرة إلخ) جرى المثني والنهاية على كلام القيل. • فود: (أطلق بعضهم إلخ) ظاهر المثني اعتماده أي الإطلاق عبارته قال الدميري عن السبكي قال لي ابن الرقعة: أفتيت بطلان خزانة كتب وقفها واقف لتكون في مكان معين في مدرسة الصاحبية بيمصر؛ لأن ذلك مستحق لغير تلك المنفعة قال السبكي ونظيره إحداث منبر في مسجد لم يكن فيه فإنه لا يجوز وكذا إحداث كرسى مضمحف مؤيد ونقرأ فيه كما يفصل بالجامع الأزهر وغيره لا يصح وقفه لما تقدم من استحقاق تلك البقعة لغير هذه الجهة قال: والعجب من قضاة يثبتون وقف ذلك شرعاً وهم يحسبون أنهم يحسنون صنفاً. • فود: (وهو منجته إن ضيق على المصلين إلخ) ويعلم منه حرمة وضع الأزيار والزواير في المسجد الحرام على وجه الدوام.

• فود (سني): (ولو وقف على شخصين إلخ) ولو وقف عليهما وسكت عن يصرّف له بعدهما فهل نصيبه للآخر أو لأقارب الواقف وجهان أو جهتهما الأولى وصححه الأذرعى ولو رد أحدهما أو بان ميتاً فالقياس على الأصح صرقه للآخر شرح م ر أي والخطيب وفي فتاوى البلقيني أنه لأقارب الواقف ولا شك أن الوجه خلافه. • فود (سني): (فمات أحدهما إلخ) قال في شرح الإرشاد حق ميت ما لو بان أحدهما ميتاً ولم تشترط قبول أو شرطناه وقيل أحدهما دون الآخر وقال بعضهم لم أرها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسألة الكتاب أن يكون كله للآخر وبه قال الخفاف وغيره. • اهـ. وهذا كله يقتضي الاحتفاء بقبول أحدهما وفيه نظر ظاهر كما لا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين أنه لا بد من قبولهما. وأنه لو قبل أحدهما دون الآخر بطل الوقف في نصيب الآخر فليحذر.

• فود في (سني): (ولو وقف على شخصين ثم الفقراء إلخ) ولو وقف عليهما وسكت عن يصرّف له بعدهما فهل نصيبه للآخر أو لأقارب الواقف وجهان أو جهتهما الأولى وصححه الأذرعى ولو رد أحدهما أو بان ميتاً فالقياس على الأصح صرقه للآخر شرح م ر وفي فتاوى البلقيني أنه لأقارب الواقف ولا شك أن الوجه خلافه. • فود في (سني): (فمات أحدهما إلخ) قال في شرح الإرشاد حق ميت ما لو بان أحدهما ميتاً ولم تشترط قبول أو شرطناه وقيل أحدهما دون الآخر وقال بعضهم لم أرها مسطورة وقياس الحكم المذكور في مسألة الكتاب أن يكون كله للآخر وبه قال الخفاف وغيره. • اهـ. وهذا كله يقتضي الاحتفاء بقبول أحدهما وفيه نظر ظاهر كما لا يخفى بل قياس اشتراط قبول المعين أنه لا بد من قبولهما. وأنه لو قبل أحدهما دون الآخر بطل الوقف في نصيب الآخر فليحذر.

• فود في (سني): (فالأصح المنصوص أن نصيبه يصرّف إلى الآخر) قال في شرح الرزوي ومحل ذلك

الانتقال للفقراء انقراضهما جميعاً ولم يوجد وإذا امتنع الصرف إليهم بنصه تعيّن لمن ذكره قبلهم وبحسب بعضهم فيمن شرط أن يصرف من ربح وقفه لثلاثة متعنين قدراً متعنين ثم من بعدهم لأولادهم فمات أحدهم ثم الثاني صرف فيهما لصرف منقطع الوسط فإذا مات الثالث صرف معلوم كل ولده قال ومحل انتقال نصيب الميت لمن سمي معه أي المذكور في المتن إذا لم يفصل الواقف معلوم كل انتهى وهو بعيد إذ كلامهم والمذكور يشهد لعدم الفرق فالوجه انتقال نصيب كل من مات إلى الباقي من الثلاثة؛ لأنه لم يجعل للأولاد شيئاً إلا بعد فقد الثلاثة وذكر المازدي والرواني فيمن وقف على ولده ثم ورثته ثم الفقراء فمات ولده وهو أحد ورثته أنه لا شيء له بل حصته للفقراء والباقي لبقية الورثة وبه أفتى الغزالي ويكون بينهم بالسوية إن شرطها أو أطلق. واعتراض صرف حصته للفقراء بأن قياس المتن صرفها لبقية أيضاً وفي كليهما نظر وليس قياس المتن ذلك كما هو واضح وقياس ما مر فيمن

والأب أن قال وقف على كل منهما نصف هذا فهو وقفان كما ذكره السبكي فلا يكون نصيب الميت منهما الآخر بل الأقرب انتقاله للفقراء إن قال ثم على الفقراء فإن قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب انتقاله للأقرب إلى الواقف نهاية ومغني وشرح الروض أي ويكون منقطع الوسط ش.

فوق: (ويبحث بعضهم فيمن شرط إلخ) هو الشهاب الزملي فإنه أفتى بما ذكره جازماً به جزم المذهب وليس في عبارته في الفتاوى ما يشعر بأنه مباحوث وهو مأخوذ من المسألة المنقولة في المغني والنهاية عن السبكي فيما لو قال وقفت على كل منهما نصفه فتأمل. اهـ. سيد عمر. فوق: (أن يصرف) أي التاثير. فوق: (كنصرف منقطع الوسط) أي يصرف إلى فقير أقرب رجماً إلى الواقف. فوق: (قال) أي البغض. فوق: (وهو بعيد) أي ما قاله البغض ومرّ أيضاً عن النهاية والمغني وشرح الروض ما يوافق مقالة البغض. فوق: (يشهد) أي كل واحد من المذكورين وكلام الأصحاب. فوق: (لعدم الفرق) أي بين التفصيل وعدمه. فوق: (إلى الباقي) يعني لا إلى الأقرب إلى الواقف كما بحثه البغض فقوله: لأنه لم يجعل إلخ لا يقوم به الرد على البغض فتأمل. فوق: (ثم ورثته) أي الولد. فوق: (وهو أحد ورثته) الضمير المتفصل عائداً على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الآتي أنه يدخل ش. اهـ. سم أي وقوله: الآتي لا شيء له بل حصته، وأما الضمير المتفصل فعائداً على الولد. فوق: (وبه) أي بما ذكره المازدي والرواني. فوق: (ويكون) أي الباقي. فوق: (بالسوية إن شرطها أو أطلق) أي لا بحسب إزتهم منه إلا أن يصرح به. اهـ. سيد عمر. فوق: (وليس قياس المتن ذلك إلخ) محل تأمل بل قد يقال إنه من قياس الأولى لأنه إذا صرف للثاني مع تعيين الأول فلان يصرف إلى البقية مع عدم التعيين

إذا لم يفصل فإن فصل فقال وقفت على كل منهما نصف هذا فهو وقفان ذكره السبكي أي فلا يكون نصيب الميت منهما الآخر بل يحتل انتقاله للأقرب إلى الواقف أو للفقراء وهو الأقرب إن قال ثم على الفقراء فإن قال ثم من بعدهما على الفقراء فالأقرب الأول. اهـ. فوق: (وهو أحد ورثته) الضمير المتفصل عائداً على من فيمن وقف وكذا الضمير في قوله الآتي أنه يدخل ش.

وَقَفَ عَلَى الْفُقَرَاءِ وَهُوَ فَقِيرٌ أَوْ حَدَثَ فَقْرُهُ أَنَّهُ يَدْخُلُ فَإِنْ قُلْتُ: يُفْرَقُ بَأَنَّ الْمَقْصُودَ ثُمَّ الْجِهَةُ لَا هُنَا قُلْتُ: لَا أَتَرِ لَذَلِكَ وَإِنَّمَا الْمُلْحَظُ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ يَدْخُلُ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ عَلَى خِلَافٍ فِيهِ فِي الْأَصُولِ لَا يَأْتِي هُنَا لِلْقَرِينَةِ وَخَرَجَ بِشَخْصَيْنِ مَا لَوْ رَتَّبْتُهُمَا كَمَلَى زَيْدٌ ثُمَّ غَمِرُوا ثُمَّ بَكَرَ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ غَمَرُوا ثُمَّ زَيْدٌ صَرِيفٌ لِيَكْبُرَ كَمَا اعْتَمَدَهُ الزَّرْكَاشِيُّ؛ لِأَنَّ الصَّرِيفَ إِلَيْهِمْ مَشْرُوطٌ بِانْقِرَاضِهِ وَلَا نَظَرَ لِكَوْنِهِ رَتَّبَهُ بَعْدَ غَمَرُوا، وَغَمَرُوا بِمَوْتِهِ أَوَّلًا لَمْ يَسْتَحِقِّ شَيْئًا وَلَوْ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي فَإِذَا انْقَرَضُوا أَوْلَادُهُمْ فَعَلَى الْفُقَرَاءِ كَانَ مُنْقَطِعَ الْوَسْطِ كَمَا فِي الرُّوضَةِ كَأَصْلِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَشْرُطْ الْأَوْلَادَ الْأَوْلَادَ شَيْئًا وَإِنَّمَا شَرَطَ انْقِرَاضَهُمْ لاسْتِحْقَاقِ غَيْرِهِمْ وَادَّعَاءُ أَنَّ هَذَا قَرِينَةٌ عَلَى دُخُولِهِمْ مَمْنُونٌ وَيَقْرَضُهُ هِيَ قَرِينَةٌ ضَعِيفَةٌ وَهِيَ لَا يُحْتَمَلُ بِهَا هُنَا فَاذْنَعُ تَأْيِيدَهُ بِأَنَّ الْانْقِطَاعَ لَا يُقْصَدُ وَإِنَّمَا هَذَا مِنَ الْكِتَابِ وَبِأَنَّ النَّظَرَ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ مُعْتَبَرٌ كَمَا قَالَ الْقِفَالُ.

بِالْأَوَّلَى فَهَرُ كَمَا لَوْ قَالَ ابْتِدَاءً وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي أَوْ وَرَثَتِي ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَإِنَّهُ لَا يَنْتَقِلُ إِلَى الْفُقَرَاءِ مَا بَقِيَ مِنَ الطَّبَقَةِ الْأَوَّلَى أَحَدٌ اتِّفَاقًا غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمُقْتَضَى لَانْتِقَالِ نَصَبِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَشْرِ الْمَوْتِ فِي هَذِهِ عَدَمُ دُخُولِهِ فِي عُمُومِ كَلَامِهِ فَكَانَ قَالَ ثُمَّ عَلَى مَنْ عَدَّ أَيِّ مَن وَرَثَتِهِ نَعَمْ هَذَا الْقِيَاسُ مُعَارِضٌ بِالْقِيَاسِ الَّذِي أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ وَيَتَقَى النَّظَرُ فِي تَرْجِيحِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ، وَأَمَّا مَنْعُ الْقِيَاسِ عَلَى مَسْأَلَةِ الْمَشْرِ فَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ فَتَأَمَّلْهُ إِنْ كُنْتَ مِنْ أَهْلِهِ. اه. سَبَدُ عُمَرُ أَقُولُ وَرَجَحَانُ قِيَاسِ الشَّارِحِ ظَاهِرٌ بَلْ مَا هُنَا مِنْ جُزْئِيَّاتٍ مَا مَرَّ إِذَا الْمَدَارُ فِيمَا مَرَّ عَلَى وَصْفٍ عَامٍّ شَامِلٍ لِلْوَاقِفِ. ه. قَوْلُهُ: (إِنَّ الْمُتَكَلِّمَ الْخ) خَبَرٌ وَإِنَّمَا الْمُلْحَظُ. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَأْتِي الْخ) أَيِ ذَلِكَ الْخِلَافُ (هَنَا) أَيِ فِي مَسْأَلَةِ الْمَاوَرِدِيِّ وَالزَّوْيَانِيِّ (لِلْقَرِينَةِ) أَيِ وَإِنَّمَا الْخِلَافُ عِنْدَ عَدَمِ الْقَرِينَةِ وَقَدْ يُقَالُ فَمَا قَرِينَةُ الدُّخُولِ هَنَا. ه. قَوْلُهُ: (وَخَرَجَ بِشَخْصَيْنِ) أَيِ الْمَذْكُورَيْنِ عَلَى طَرِيقِ التَّمَثِيلِ فَمَثَلُهُمَا أَشْخَاصٌ مُعَيَّنَةٌ. ه. قَوْلُهُ: (رَتَّبْتُهُمَا) الْاِتِّسَابُ لِمَا بَعْدَهُ رَتَّبَ. ه. قَوْلُهُ: (صَرِيفٌ لِيَكْبُرَ الْخ) كَمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ ثُمَّ وَلَدَ وَلَدَهُ ثُمَّ الْفُقَرَاءُ فَمَاتَ وَلَدُ الْوَلَدِ ثُمَّ الْوَلَدُ يَرْجِعُ إِلَى الْفُقَرَاءِ وَيُؤَافِقُهُ فَتَوَى الْبَقْوَى فِي مَسْأَلَةِ حَاصِلِهَا أَنَّهُ إِذَا مَاتَ وَاحِدٌ مِنْ ذُرِّيَةِ الْوَاقِفِ فِي وَقْفِ التَّرْتِيبِ قَبْلَ اسْتِحْقَاقِهِ لِلْوَقْفِ لِحُجْبِهِ بِمَنْ قَرَنَهُ بِشَارِكٍ وَلَدَهُ مَنْ بَعْدَهُ أَيِ مِمَّنْ هُوَ فِي دَرَجَتِهِ عِنْدَ اسْتِحْقَاقِهِ نِهَآةً وَمُعْنَى أَيِ عِنْدَ دُخُولِ وَقْتِ اسْتِحْقَاقِهِ بِمَوْتِ الْأَعْمَامِ وَصِغَرِوَرْتِهِ هُوَ وَأَوْلَادُ الْأَعْمَامِ فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ شِ وَرَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا اعْتَمَدَهُ الْخ) وَكَذَا اعْتَمَدَهُ النَّهَآةُ وَالْمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (لَأَنَّ الصَّرِيفَ إِلَيْهِمْ) أَيِ الْفُقَرَاءِ. ه. قَوْلُهُ: (بِانْقِرَاضِهِ) أَيِ بَكَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَوْ قَالَ) إِلَى قَوْلِهِ وَادَّعَاءُ الْخ فِي النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. ه. قَوْلُهُ: (فَإِذَا انْقَرَضُوا وَأَوْلَادُهُمْ) عِبَارَةُ النَّهَآةِ وَالْمُعْنَى فَإِذَا انْقَرَضَ أَوْلَادُهُمْ. اه. ه. قَوْلُهُ: (وَأَوْلَادُهُمْ) فِيهِ عَطْفٌ عَلَى الضَّمِيرِ الْمَرْفُوعِ الْمُتَّصِلِ بِلا فَضْلٍ وَلَا تَأْكِيدٍ. ه. قَوْلُهُ: (أَنَّ هَذَا) أَيِ شَرَطَ انْقِرَاضِهِمْ. ه. قَوْلُهُ: (عَلَى دُخُولِهِمْ) أَيِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ كَمَا اخْتَارَهُ ابْنُ أَبِي عَصْرُونَ وَالْأَذْرَعِيُّ نِهَآةً وَمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (تَأْيِيدُهُ) أَيِ الدُّخُولِ. ه. قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْانْقِطَاعَ) أَيِ لِلْوَسْطِ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا هَذَا) أَيِ الْانْقِطَاعِ الَّذِي فِي كُتُبِ الْأَوَاقِفِ. ه. قَوْلُهُ: (كَمَا قَالَ) أَيِ كَوْنِ النَّظَرِ الْمَذْكُورِ

(فروع) جهلت مقادير معاليم وظائفيه أو مستحقه أتبع ناظره عادة من تقدمه وإن لم يعرف لهم عادة سوى بينهم إلا أن تطرد العادة الغالبة بتفاوت بينهم فيجتهد في التفاوت بينهم بالنسبة إليها ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على غيرهم هذا إن لم يكن الموقوف في يد غير الناظر وإلا صدق ذو اليد يمينه في قدر حصته غيره كما يصروح به قولهم لو تنازعوا في شرطه ولأحدهم يد صدق يمينه فإن لم يعرف مصرفه صرف لأقرباء الواقف نظير ما مر ومن أقرو بأنه لا حق له في هذا الوقف فظهر شرط الواقف بخلافه فالصواب كما قاله التاج السبكي أنه لا يؤخذ

معتبراً. هـ. قوله: (جهلت الخ) أي لو جهلت الخ. هـ. قوله: (أو مستحقه) عطف على وظائفيه ويحتمل على مقادير الخ وإن لم يساعده الخط وعلى هذا فقله: فإن لم تعرف لهم عادة الخ تفرع على جهل المقادير وقوله الآتي فإن لم يعرف مصرفه الخ تفرع على جهل المستحقين. هـ. قوله: (بالنسبة إليها) أي إلى المادة الغالية. هـ. قوله: (أرباب الشعائر) كالمترسين والمؤذنين والأئمة. هـ. قوله: (لو تنازعوها الخ) عبارة المغني ولو اندرس شرط الواقف وجهل الترتيب بين أرباب الوقف والمقادير بأن لم يعلم هل سوى الواقف بينهم أو فاضل فصمت الغلة بينهم بالسوية لعدم الأولوية وإن تنازعوا في شرطه ولا بينة ولأحدهم يد صدق يمينه لاغيضاد دعواه باليد فإن كان الواقف حياً عجل بقوله بلا يمين أو ميتاً فوارثه فإن لم يكن فناظره من جهة الواقف لا المنصوب من جهة الحاكم ولو وجد الوارث والتاظر فالتاظر كما قاله الأذرعى ولو وقف على قبيلة كالتطائين أجزأ ثلاثة منهم فإن قال وقفت على أولاد علي وجعفر وعقيل اشترط ثلاثة من كل منهم ويدخل في الوقف على الفقراء الغرباء وفقراء أهل البلد. اهـ. هـ. قوله: (نظير ما مر) أي في منقطع الآخر.

هـ. قوله: (ولا يقدم أرباب الشعائر منهم على غيرهم) في فتاوى السيوطي مسألة إذا عجز الوقف عن توفية جميع المستحقين فهل يقدم منه الشعائر والشيخ أو لا؟ الجواب ينظر في هذا الوقف فإن كان أصله من بيت المال كمدارس الديار المصرية وخوانيقها روعي في ذلك صفة الأحقية من بيت المال فإن كان في أرباب الوظائف من هو بصفة الاستحقاق من بيت المال ومن ليس كذلك قدم الأولون على غيرهم كالمعلماء وطلبة العلم وآل رسول الله ﷺ وإن كانوا كلهم بصفة الاستحقاق من قدم الأخرى فالأخرى والأفقر فالأفقر فإن استوزوا كلهم في الحاجة قدم الأكف فالأكف فقدم المدرس أولاً ثم المؤذن ثم الإمام ثم المقيم وإن كان الوقف ليس مأخذه من بيت المال أتبع فيه شرط الواقف فإن لم يشترط تقديم أحد لم يقدم أحد بل يقسم بين جميع أهل الوقف بالسوية والشعائر وغيرهم. اهـ. وما ذكره فيما إذا كان الوقف من بيت المال وما حاصله عدم الاعتداد بوقف أموال بيت المال بسط بعد ذلك ما يوافقه ومثل بصلاح الدين بن أيوب والقلاونية لكن ذكر قبل ما يخالفه فإنه سئل عن وقف صدر من صلاح الدين بن أيوب بسط نقلاً ومعنى ما حاصله الاعتداد به ولزومه وعدم جواز التعرض له وقوله: في القسم الثاني فإن لم يشترط تقديم أحد أي أو جهل كما هو ظاهر.

بإقراره. وقد يخفى شرط الواقف على العلماء فضلاً عن العوام وسبقه لذلك وإلذه في فتاويه فقال لا عبثة بإقرار مخاليف لشرط الواقف بل يجب اتباع شرطه نصاً كان أو ظاهراً ثم الإقرار إن كان لا احتمال له مع الشرط أصلاً وجب إلغاؤه لمخالفته الشرع، ومن شرط الإقرار أن لا يكذب به الشرع وإن كان له احتمال ما وأخذناه به ولم يثبت حكمه في حق غيره بل يحتمل الأمر فيه أي الغير على شرط الواقف انتهى وأفتى غيره بأنه يقبل إقراره في حق نفسه مدة حياته قال بعضهم: ويؤخذ منه ما أفتى به البدر بن شعبة أن ذلك حيث لم يعلم الموقر شرط الواقف الصريح في اختصاصه بالوقف إلا أوجب بإقراره لتضمنه رد الوقف وتكذيب البيعة الشاهدة باختصاصه ومع ذلك لا يثبت للموقر له إلا أن يكون الواقف شرطه له بعد انتقاله عن الموقر وتقبل دعواه جهله لشرط الواقف ورجوعه عن الإقرار المثبيل لحقه ما لم يحكم حاكم به للموقر له إما من صحة رجوع راد الوقف صريحاً ما لم يحكم حاكم برده فكيف برده احتمالاً؟ ولو وقف أرضاً على قراء وجعل غلتها لهم فزادت عما كانت عليه في زمن الواقف استحقوا الزائد بنسبة أنصبايهم كما أفتى به بعضهم وألذه بقول الماوردي لو وقف داراً على زيد وعمرو على أن يزيد منها النصف ولعمرو الثلث اقتسمها على خمسة أسهم ويرجع السدس الفاضل بينهما بالرد فيكون لزيد ثلاثة أثمانها ولعمرو حشوها ونارعه البلقيني في السدس بأن الذي يتجه أنه يرجع عليهما بالسوية بينهما وفيه نظر بل الذي يتجه بطلان الوقف

فرد: (وأخذناه إلخ) جواب وإن كان إلخ وفي القاموس يقال أخذه بذنبه مؤاخذه ولا تقل وأخذته. اهـ. وقال شارحه وأخذته بالزوا لعمدة اليمين وقري بها في القرآن اهـ. فرد: (ويؤخذ منه) أي مما قاله التاج الشبكي. فرد: (أن ذلك) بيان لما والإشارة إلى ما مر من عدم المؤاخذه بالإقرار. فرد: (في اختصاصه) أي الموقر. فرد: (بالوقف) الباء داخله على المصوّر. فرد: (لتضمنه) أي الإقرار. فرد: (وتكذيب إلخ) عطف على رد إلخ. فرد: (ومع ذلك إلخ) أي المؤاخذه. فرد: (وتقبل إلخ) عطف على لا يثبت إلخ. فرد: (ورجوعه إلخ) عطف على دعواه. فرد: (إما مر إلخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الرد صريحاً والرد احتمالاً؟. اهـ. سم ولعل الفرق أقرب. فرد: (ولو وقف أرضاً إلخ) يظهر أنه مصوّر بما إذا عين لكل شيء مقدّر حتى يحتاج إلى قياسه على مسألة الماوردي وأيضاً فلو كانت وفقاً عليهم من غير تقدير لكان استحقاقهم لما زاد في الزرع واضعاً لا غبار عليه اهـ سيد عمر. فرد: (فزادت) أي الغلة (هنا كانت) أي الأرض. فرد: (بل الذي يتجه إلخ) هذا ظاهر لو كان قال وقفت نصفها على زيد وثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على أن يزيد النصف

فرد: (إما مر إلخ) تقدم في صحة الرجوع خلاف فعلى المنع هل يجري هنا أو يفرق بين الرد صريحاً والرد احتمالاً. فرد: (بل الذي يتجه إلخ) هذا ظاهر لو كان قال وقفت نصفها على زيد وثلثها على عمرو وبخلاف ما لو قال وقفتها عليهما على أن يزيد الثلث كما هو ظاهر العبارة.

فيه؛ لأنه بالنسبة له مُتَقَطِّعُ الْأَوَّلِ. (تتبعه) حيثُ أَجْمَلَ الْوَاقِفُ شَرْطَهُ أَتَّبَعَ فِيهِ الْغُرْفَ الْمُطَرَّدَ فِي زَمَنِهِ؛ لأنه بِمَنْزِلَةِ شَرْطِهِ ثُمَّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَمَنْ ثُمَّ امْتَنَعَ فِي السَّعَاتِ الْمُسَبَّلَةِ عَلَى الطَّرِيقِ غَيْرِ الشُّرْبِ وَنَقْلِ الْمَاءِ مِنْهَا وَلَوْ لِلشُّرْبِ وَظَاهِرُ كَلَامِ بَعْضِهِمْ اعْتِبَارُ الْغُرْفِ الْمُطَرَّدِ الْآنَ فِي شَيْءٍ فَيُعْتَمَلُ بِهِ أَيْ عَمَلًا بِالاستِصْحَابِ الْمُقْلُوبِ؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ وَجُودَهُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَإِنَّمَا يَقْرَبُ الْعَمَلُ بِهِ حَيْثُ انْتَقَى كُلٌّ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَقَدْ اسْتَفْتَيْتُ عَنْ قُرَاءَةِ الْأَجْزَاءِ الْمُسَمِّيَّةِ بِالصُّوفِيَّةِ هَلْ يَدْخُلُونَ فِي أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ إِذَا شَرَطَ تَقْدِيمَهُمْ؟ فَأُجِبْتُ بِحَاصِلِ مَا تَقَرَّرَ هُنَا وَفِيمَا مَرَّ مَعَ الزِّيَادَةِ عَلَيْهِ أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ غُرْفُ مُطَرَّدٍ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ وَقَدْ عَلِمَ بِهِ عَمَلُ النَّظَارِ فَإِنْ اخْتَلَفَ فَالْأَكْثَرُ وَإِلَّا فِيمَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ وَهُوَ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِالشَّعَائِرِ هُنَا مَا فِي آيَةِ مِنْ عِلَامَاتِ الدِّينِ لِقَوْلِهِ يَلْزَمُ عَلَيْهِ الْغَاءُ شَرْطُهُ إِذَا تَفْسِيرُهُمْ بِذَلِكَ يُدْخِلُ جَمِيعَ أَرْبَابِ الْوُضَائِفِ لِشُمُولِ عِلَامَاتِ الدِّينِ لَهَا وَالَّذِي صَرَّحَ بِهِ شَرْطُهُ أَنَّ ثُمَّ وَضَائِفُ تُسَمَّى أَرْبَابُ شَعَائِرٍ وَوُضَائِفُ لَا تُسَمَّى فَتَقْتَضِي أَنَّ الْمُرَادَ بِهِمْ هُنَا مَنْ تَعَوَّدَ أَعْمَالُهُمْ بِوَضْعِهَا عَلَى نَفْعِ الْوَقْفِ أَوْ الْمُسْلِمِينَ، وَمُجَرَّدُ قِرَاءَةٍ فِي جِزءٍ لَيْسَتْ كَذَلِكَ بِخِلَافٍ نَحْوِ تَدْرِيسٍ وَطَلَبٍ وَنَظَرٍ وَمُشِيدٍ وَجَابٍ وَأَوْقَعَ لِبَعْضِهِمْ مُخَالَفَةً فِي بَعْضِ هَذَا وَالْوَجْهَ مَا قَرَّرْتُهُ. وَبَحَثَ بَعْضُهُمْ حُرْمَةَ نَحْوِ بُصَاقٍ وَغَسَلٍ وَسُخٍّ فِي مَاءِ مَطَهْرَةِ الْمَسْجِدِ وَإِنْ كَثُرَ وَأَنْ مَا وَقَفَ لِلْفِطْرِ بِهِ فِي رَمَضَانَ وَجَهْلُ مُرَادِ الْوَاقِفِ وَلَا عُرِفَ لَهُ يُصَرَّفُ لِصَوَابِهِ فِي الْمَسْجِدِ وَلَوْ قَبْلَ الْغُرُوبِ وَلَوْ أَغْنِيَاءُ وَأَرْقَاءُ وَلَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ بِهِ مِنْهُ وَلِلنَّظَائِرِ التَّفْصِيلُ وَالتَّخْصِصُ انْتَهَى

وَلَمَعَرُو الثَّلَثُ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْعِبَارَةِ. اهـ. سم. قُودَ: (وَقَبِهَ نَظَرَ) أَيِ فِي مَقَالَةِ الْمَاوَزْدِيِّ وَمَقَالَةِ الْبَلْفِينِيِّ. قُودَ: (فِيهِ) أَيِ السُّدُسِ. قُودَ: (وَنَقِلَ الْمَاءَ) عُطِفَ عَلَى غَيْرِ الْخ. قُودَ: (وَلَوْ لِلشُّرْبِ) أَيِ وَلَوْ كَانَ التَّقْلُّ لَهُ. قُودَ: (بِهِ) أَيِ لَا يَسْتَصْحَابُ الْمُقْلُوبِ. قُودَ: (كُلٌّ مِنَ الْأَوَّلِينَ) وَهُمَا الْغُرْفُ الْمُطَرَّدُ وَالْأَقْرَبُ إِلَى مَقَاصِدِ الْوَاقِفِينَ (قَوْلُهُ الْمُسَمِّيَّ) بِصِغَةِ الْجَمْعِ نَعَتْ لِلْقُرَاءِ وَقِيَاسُ عِلْمِ التَّضْرِيفِ إِسْقَاطُ الْيَاءِ الْأَوَّلِيِّ. قُودَ: (وَفِيمَا مَرَّ) أَيِ أَوَّلُ الْفُرُوعِ وَفِي بَابِ الْإِحْيَاءِ قُبِيلَ فَضْلِ الْمُعْدِنِ الْخ. قُودَ: (عَلَيْهِ) أَيِ مَا تَقَرَّرَ الْخ. قُودَ: (أَنَّهُ إِنْ عُرِفَ الْخ) بَيَانٌ لِلْحَاصِلِ. قُودَ: (فَالْأَكْثَرُ) الْأَنْسَبُ فِيهَا الْأَكْثَرُ. قُودَ: (وَهُوَ الْخ) أَيِ مَا دَلَّتْ عَلَيْهِ الْقَرَائِنُ. قُودَ: (شَرْطُهُ) أَيِ تَقْدِيمُ أَرْبَابِ الشَّعَائِرِ. قُودَ: (لَا تُسَمَّى) أَيِ اسْمُ أَرْبَابِ شَعَائِرٍ. قُودَ: (بِهِمْ) أَيِ بِأَرْبَابِ الشَّعَائِرِ. قُودَ: (عَلَى نَفْعِ الْوَقْفِ) أَيِ الْوَاقِفِ. قُودَ: (وَمُجَرَّدُ قِرَاءَةِ الْخ) الْوَاوُ حَالِيَةً. قُودَ: (كَذَلِكَ) أَيِ عَائِدًا بِوَضْعِهَا عَلَى نَفْعِ الْوَقْفِ وَالْمُسْلِمِينَ. قُودَ: (وَإِنْ كَثُرَ) أَيِ الْمَاءِ. قُودَ: (وَإِنْ مَا وَقَفَ الْخ) عُطِفَ عَلَى حُرْمَةِ الْخ. قُودَ: (وَلَا عُرِفَ لَهُ) أَيِ لِلْمَوْقُوفِ لِلْفِطْرِ. قُودَ: (فِي الْمَسْجِدِ) حَالٌ مِنَ الصَّوَامِ. قُودَ: (وَلَوْ قَبْلَ الْغُرُوبِ الْخ) غَايَةُ لِيَصْرَفَ. قُودَ: (الْخُرُوجُ بِهِ مِنْهُ) أَيِ بِذَلِكَ الْمَوْقُوفِ مِنَ الْمَسْجِدِ يَغْنِي الصَّرْفُ لَهُمْ فِي خَارِجِ الْمَسْجِدِ.

والوجه أنه لا يتقيد بمن في المسجد؛ لأن القصد حيازة فضل الإفطار وهو لا يتقيد بمحل قال القائل وتبعوه ويجوز شرط رهن من مستعير كتاب وقف يأخذه الناظر منه ليحمله على رده وألحق به شرط ضامن فليس المراد منهما حقيقتهما وذكروا في الجمالية أنه يجوز أخذ العوض على التزول عن الوظائف نعم إن بان بطلان التزول رجع بما دفعه وإن كان قد أبرأ منه كما أفتى به بعضهم قال؛ لأن الإبراء وقع في مقابلة استحقاق الوظيفة ولم تحصل فهو كما لو صالحه عن عشرة دراهم مؤجلة على خمسة حالة فالصلح باطل؛ لأنه أبرأه من الخمسة في مقابلة حلول الباقي وهو لا يحل فلا يصح الإبراء انتهى وفي قياسه نظره؛ لأن الصلح المذكور متضمن لا اشتراط كون الإبراء في مقابلة الحلول فإذا انتفى الحل انتفى الإبراء وفي مسألتنا لم يقع شرط ذلك لا صريحاً ولا ضحناً وإنما وقع الإبراء مبتدأً مستقلاً وذلك يقتضي التبرع وأنه لا يقبل قوله: صدته في مقابلة صحة التزول؛ لأنه لو سكث عنه رجع فتصريحه به قرينة على التبرع، والكلام في إبراء بعد تلف المعطي وإلا فالإبراء من الأعيان باطل اتفاقاً ولو مات ذو وظيفة فمروز الناظر آخر فبان أنه نزل عنها لا آخر لم يقدح ذلك في التقرير كما أفتى به بعضهم وهو ظاهر بل لو قوزه مع عليه بذلك فكذلك؛ لأن مجرد التزول سبب ضعيف إذ لا بُد من انضمام تقرير الناظر إليه ولم يوجد فقدّم المقرّر. وأفتى بعضهم في الوقف على النبي ﷺ أو النذر له بأنه يُصرف لمصالح حُجْرته الشريفة فقط أو على أهل بليد أعطي مُقيم

• فود: (وهو) أي فضل الأتظار. • فود: (ويجوز الخ) مقول قال. • فود: (كتاب وقف) بالتوصيف أو الإضافة. • فود: (يأخذه) أي الزهن وقوله: (منه) أي المستعير. • فود: (ليحمله) أي الزهن المستعير والجاء متعلق بشرط رهن الخ. • فود: (منهما) أي الزهن والضامن. • فود: (قد أبرأه) أي الدافع الآخذ (منه) أي العوض. • فود: (وفي قياسه) أي وقتواه المبني عليه كما يفيد آخر كلامه لكن القلب إلى الفتوى أميل. • فود: (شرط ذلك) أي الإبراء عما دفعه في مقابلة التزول. • فود: (وأنه لا يقبل قوله: الخ) قياس نظائره تقييده بالظاهر فيقبل باطلاً فليراجع. • فود: (قصدته) أي وقوع الإبراء.

• فود: (لو سكث منه) أي عن الإبراء. • فود: (المعطى) بفتح الطاء. • فود: (أنه) أي صاحب الوظيفة (نزل) أي في حياته. • وفود: (لا آخر) أي لغير ما قرّره الناظر. • فود: (بذلك) أي بالتزول لا آخر. • فود: (فكذلك) أي فالتقرير صحيح. • فود: (فقدّم المقرّر) أي على التزول له. • فود: (بأنه يُصرف لمصالح حُجْرته الشريفة فقط) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي وهذا إذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكره ويقي ما لو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف أو لا؛ لأنه صدقة وهي محرمة عليه وفي

• فود: (بأنه يُصرف لمصالح حُجْرته الشريفة فقط) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي وهذا إذا وقف عليه بعد مماته فيحمل على ما ذكره ويقي ما لو وقف عليه في حياته فهل يصح الوقف أو لا لأنه صدقة وهي محرمة عليه؟ وفي أنموذج اللبيب في خصائص الحبيب للسيوطي ما نصّه اختص ﷺ بتحرير

بها غاب عنها لإحاجة غيبة لا تقطع نسبته إليها عرفاً انتهت والأولى تأتي في النذر بزيادة.

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية

(قوله وقفت على أولادي وأولاد أولادي يقتضي التسوية بين الكل) في الإعطاء وقدر الممطى؛ لأن الواو لمطلق الجمع وقول المعادي أنها للتزريب شاذ وإن نقله الماوردي عن أكثر الأصحاب وبفرض ثبوته قيل محلّه في واو لمجرّد المطف، أما الواردة للتشريك كما في

أتمودج اللبيب في خصائص الحبيب للسبوطي ما نصّه اختص ۞ بتخريم الزكاة والصدقة والكفارة عليه إلى أن قال والمنذورات قال البلقيني: وخرجت على ذلك أنه كان يخرم عليه أن يوقف عليه مئيتاً؛ لأن الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده. اهـ. سم أقول ويعلّم من ذلك أنه يخرم على أهل بيته ۞ أن يتذرّ له مئيتاً كما قاله ع ش وإن خالفه بعض المتأخرين وأطال في الرد عليه بتأليف مستعمل بمجرّد الفهم بدون نقل. ۞ قوله: (غاب إلخ) يعني ولو غاب إلخ وإتما خصّه بالذكر لكونه محلّ توهم. ۞ قوله: (والأولى) أي مسألة الوقف أو التذرّ له ۞.

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية

۞ قوله: (اللفظية) أي المتعلّقة بلفظ الواقف عبارة ع ش أي: التي هي مذكول اللفظ اهـ أي كالواو وثم. ۞ قوله (سني): (يقتضي التسوية) أي: ثم إن زاده عليه ما تناسلوا كان للتعميم في جميع أولاد الأولاد وإلا كان منقطع الآخر بعد البنتين الأولتين كما يأتي اهـ ع ش. ۞ قوله (سني): (بين الكل) وهو جميع أفراد الأولاد وأولادهم ذكورهم وإناثهم اهـ معني. ۞ قوله: (في الإعطاء) إلى المتن في النهاية لإقوله قيل وكذا في المعني لإقوله وبفرض إلى وإدخال إلخ. ۞ قوله: (وإن نقله) أي كَوْن الواو للتزريب. ۞ قوله: (قيل محلّه) أي: الخلاف. ۞ قوله: (في واو لمجرّد المطف إلخ) يتأمّل المراد بمجرّد المطف وبالتشريك الذي هو خارج عن مجرّد المطف مع نصّ الثحاة على أن الواو للتشريك دائماً، ومع أنها للتشريك في على أولادي وأولاد أولادي اهـ سم وقد يقال المراد بمجرّد المطف مطلق الجمع الصادي على المعية والتزريب، وبالتشريك المعية.

الزكاة والصدقة والكفارة عليه إلى أن قال والمنذورات قال البلقيني وخرجت على ذلك أنه كان يخرم عليه أن يوقف عليه مئيتاً لأن الوقف صدقة تطوع وفي الجواهر للقمولي ما يؤيده فإنه قال صدقة التطوع كانت حراماً عليه على الصحيح وعن أبي هريرة أن صدقة الأغنياء كانت حراماً عليه دون العامة كالمساجد ومياه الآبار. اهـ. وبحث م ر. في ذلك بأنه كان يُمكن ذعوى الجواز؛ لأنه إتما يستحق في الموقوف بعد تمام الوقف ويتما به يتجمل الملك إلى الله تعالى فانباعه بعد ذلك انبعاث بمملوك لله فلا دلّ فيه وسياي في الهية عن الشكّي أن المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتملك الواقف. بل بتسليمه من جهة الله تعالى.

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية

۞ قوله: (قيل محلّه في واو لمجرّد المطف، أما الواردة للتشريك إلخ) يتأمّل المراد بمجرّد المطف وبالتشريك الذي هو خارج عن مجرّد المطف مع نصّ الثحاة؛ على أن الواو للتشريك دائماً، ومع أنها

﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ﴾ (النساء: ١٠) فلا خلاف أنها ليست للترتيب انتهى وإذ خال
ال على كل أجزائه جمع (وكذا) هي للتسوية و (لوزاد) على ما ذكر (ما تناسلوا) إذ لا
تخصيص فيه ، (أو زاد) بطلنا بعد بطنين؛ لأن بعد تأتي بمعنى مع كما في ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ
دَحَاهَا﴾ (التافات: ٣٠) أي: مع ذلك على قول، وللاستمرار وعدم الانقطاع حتى لا يصير منقطع
الآخر فهو كقوله ما تناسلوا واعتراض بأن الجمهور على أنها للترتيب؛ لأن صيغة بعد موضوعة
لتأخير الثاني عن الأول وهذا هو معنى الترتيب وأي فرق بينه وبين الأعلى فالأعلى زاد
الاستوي أن لفظ بعد أصرح في الترتيب من، ثم، والفاء ورؤ بأنه خطأ مخالف لنص ﴿وَلَقَدْ
كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ (الأنبياء: ١٠٥) أي: قبل القرآن إنزالاً ولا فكل كلام الله
تعالى قديم لا تقدم فيه ولا تأخر ونص ﴿عُتِلَ بَعْدَ ذَلِكَ زَيْمٌ﴾ (السم: ١٣) أي: هو مع ما ذكرنا
من أوصافه القبيحة زيم ولكلام العرب لاستعمالهم بعد بمعنى مع، وعلى الأول ففارق ما هنا
ما يأتي في الطلاق

• قوله: (ليست للترتيب) أي: بل هي للتسوية وما هنا منه اهـ ش. • قوله: (أجزائه جمع) عبارة المغني
جائز عند الأخفش، والفارسي ومعه الجمهور نظراً إلى أن إضافة كل مغنوية فلا يجامعها ال اهـ.
• قوله: (هي للتسوية) أي: قوله وقفت الخ، والثاني بتأويل الصيغة.
• قوله: (سئ) (ما تناسلوا) أي: أولاد الأولاد وكأه قال عليهم وعلى أغقابهم ما تناسلوا اهـ مغني.
• قوله: (أو زاد بطلنا بعد بطنين) أو نسلاً بعد نسل نهاية ومغني. • قوله: (لأن بعد الخ) إلى قوله إما مر في
المغني إلا قوله وللإستمرار وعدم الانقطاع وقوله ولقد إلى عتل. • قوله: (لأن بعد تأتي بمعنى الخ)
عبارة النهاية، والمغني لاقتضائه التشريك؛ لأنه ليزيد التعميم وهذا ما صححه في الروضة تبعاً
للبرقي وهو المعتد ومثله ما تناسلوا بطلنا بعد بطنين أي بالجمع بينهما خلافاً للشبكي وقبل المزيد فيه
بطلنا بعد بطن للترتيب اهـ. • قوله: (وللإستمرار) عطف على بمعنى مع ش اهـ سم. • قوله: (فهو) أي:
قوله بطلنا بعد بطن. • قوله: (واعتراض بأن الجمهور الخ) عبارة المغني وذهب الجمهور إلى أن قوله بطلنا
بعد بطن للترتيب كقوله الأعلى فالأعلى اهـ قال السيد عمر أقول لعل الأقرب أن محل الخلاف حال
الإطلاق، أما إذا قال الواقف أزدت الترتيب، أو الاستمرار فيقطع في الأول بالترتيب وفي الثاني
بالتسوية فليتأمل اهـ وهذا وجية ويأتي في شرح ولا يدخل أولاد الأولاد في الوقف الخ ما يؤيده تأييداً
ظاهراً. • قوله: (على أنها) أي: صيغة بطلنا بعد بطن. • قوله: (بينه) أي قوله بطلنا بعد بطن. • قوله: (ورؤ)
الخ) أي: ما قاله الاستوي من أن بعد أصرح من ثم، والفاء في الترتيب اهـ مغني. • قوله: (ولاً) أي:
وإن لم يقيد بقيد إنزالاً لم يصح المعنى؛ لأن كل كلام الله الخ وفيه أن المقرر في علم الكلام أن القديم
إنما هو الكلام النفسي لا اللفظي. • قوله: (وعلى الأول) أي: أن قوله بطلنا بعد بطن للتعميم

للتشريك في على أولادي وأولاد أولادي. • قوله: (وللإستمرار) عطف على بمعنى من ش.

أَنَّ طَلَقَهُ بَعْدَ أَوْ بَعْدَهَا طَلَقَهُ، أَوْ قَبْلَ أَوْ قَبْلَهَا طَلَقَهُ تَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ فِي غَيْرِ مَوْطُوعَةٍ وَثْنَتَانِ مُتَمَاقِبَتَانِ فِي مَوْطُوعَةٍ بِأَنَّ مَا هُنَا تَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ وَتَعْقِيبُهُ بِالْبَعْدِيَّةِ لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّرْتِيبِ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ تَأْتِي لِلإِسْتِمْرَارِ وَعَدَمِ الْإِنْقِطَاعِ، وَأَمَّا ثُمَّ فَلَيْسَ قَبْلَهَا مَا يُفِيدُ تَسْوِيَةً فَقِيلَ بِمَا هُوَ الْمُتَبَادَرُ مِنْ بَعْدِ وَبِهَذَا فَارْقَتِ الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى؛ لِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّرْتِيبِ.

(وَلَوْ قَالَ) وَقَفْتُهُ (عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ مَا تَنَاسَلُوا أَوْ) قَالَ وَقَفْتُهُ (عَلَى

والتَّسْوِيَةِ، ثُمَّ قَوْلُهُ هَذَا إِلَى الْمَتْنِ فِي النِّهَايَةِ. ٥ فَوُدَّ: (أَنَّ طَلَقَهُ بَعْدَ) أَي: بَعْدَ طَلَقِهِ بِحَذْفِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ وَبَيَّتَهُ وَإِقْنَاءَ الْمُضَافِ بِحَالِهِ لِعَطْفِ الْعَامِلِ فِي مِثْلِ الْمَحْذُوفِ عَلَى الْمُضَافِ. ٥ فَوُدَّ: (يَقَعُ بِهِ وَاحِدَةٌ) أَي: وَلَا تَقَعُ الثَّانِيَةُ وَلَوْ كَانَتْ بَعْدَ بِمَعْنَى مَعَ وَقَعَ طَلَقَتَانِ كَمَا لَوْ قَالَ طَلَقَهُ مَعَهَا طَلَقَهُ أَهْ مُغْنِي.

٥ فَوُدَّ: (لَيْسَ صَرِيحًا فِي التَّرْتِيبِ) بَلْ إِنَّمَا الْقَصْدُ بِهِ إِدْخَالُ سَائِرِ الْبُطُونِ حَتَّى لَا يَصِيرَ الْوَقْفُ مُنْقَطِعَ الْآخِرِ أَهْ مُغْنِي. ٥ فَوُدَّ: (وَبِهَذَا) أَي: بِعَدَمِ صَرَاخَةِ الْبَعْدِيَّةِ فِي التَّرْتِيبِ (فَارْقَتِ) أَيِ الْبَعْدِيَّةِ.

٥ فَوُدَّ: (لِأَنَّهُ) أَيِ الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى.

٥ فَوُدَّ (سَبِي): (وَلَوْ قَالَ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي الْخ) وَلَوْ جَاءَ بِشُمِّ لِلْبَطْنِ الثَّانِي، وَالرَّوَا فِيهِمَا بَعْدَهُ مِنْ الْبُطُونِ كَانَ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي فَالتَّرْتِيبُ لَهُ دَوْنُهُمْ عَمَلًا بِشُمِّ فِيهِ وَبِالرَّوَا فِيهِمْ، وَإِنْ عَكَسَ بَانَ جَاءَ بِالرَّوَا فِي الْبَطْنِ الثَّانِي وَبِشُمِّ فِيهِمَا بَعْدَهُ كَانَ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي انْعَكَسَ الْحُكْمُ أَي: كَانَ التَّرْتِيبُ لَهُمْ دَوْنَهُ أَهْ مُغْنِي وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ ذَلِكَ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا حَاصِلُهُ أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ كَأَوْلَادِ الْأَوْلَادِ مُتَأَخَّرُ

٥ فَوُدَّ: (مَا هُوَ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ) قَدْ يَمْتَنِعُ الصَّرَاحَةُ وَقَدْ يَرُدُّ الْمَنْعُ بِأَنَّهُ لَوْ كَانَ صَرِيحًا فِي التَّسْوِيَةِ لَكَانَ فِيهِ مَعَ قَوْلِهِ الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى، أَوْ الْأَوَّلُ فَالْأَوَّلُ تَنَافٍ وَلَا يَحْسَبُ الظَّاهِرُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّهُ صَرِيحٌ فِي التَّسْوِيَةِ، وَالصَّرِيحُ يَقْبَلُ الصَّرْفَ فَإِنْ وَجِدَ بَعْدَهُ صَرِيحٌ فِي التَّرْتِيبِ صَرَفَهُ عَنِ التَّسْوِيَةِ كَمَا فِي الْأَعْلَى فَالْأَعْلَى وَالْأَكْمَا فِي بَطْنٍ بَعْدَ بَطْنٍ فَلَا فَإِنْ قُلْتَ لِمَ صَرَفَ الْأَوَّلُ بِالثَّانِي دُونَ الْعَكْسِ قُلْتَ؛ لِأَنَّ قَاعِدَةَ الْكَلَامِ أَنْ يُؤَثَّرَ آخِرُهُ فِي أَوَّلِهِ دُونَ الْعَكْسِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

٥ فَوُدَّ (سَبِي): (وَلَوْ قَالَ عَلَى أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ الْخ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ فَإِنْ جَاءَ بِشُمِّ لِلْبَطْنِ الثَّانِي، وَالرَّوَا فِيهِمَا بَعْدَهُ مِنْ الْبُطُونِ كَانَ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي فَالتَّرْتِيبُ لَهُ دَوْنُهُمْ عَمَلًا بِشُمِّ فِيهِ وَبِالرَّوَا فِيهِمْ وَإِنْ عَكَسَ بَانَ جَاءَ بِالرَّوَا فِي الْبَطْنِ الثَّانِي وَبِشُمِّ فِيهِمَا بَعْدَهُ كَانَ قَالَ وَقَفْتُ عَلَى أَوْلَادِي وَأَوْلَادِ أَوْلَادِي، ثُمَّ أَوْلَادِ أَوْلَادِ أَوْلَادِي انْعَكَسَ الْحُكْمُ أَي: كَانَ التَّرْتِيبُ لَهُمْ دَوْنَهُ أَهْ. وَلِيَاكَ أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ أَنَّ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْمَسْأَلَةِ الْأُولَى يَسْتَحَقُّونَ مَعَ الْأَوْلَادِ بِخِلَافِ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فَإِنَّ الْأَمْرَ لَيْسَ كَذَلِكَ بَلْ جَمِيعٌ مَا بَعْدَ ثُمَّ مُتَأَخَّرُ الْإِسْتِحْقَاقِ عَنِ الْأَوْلَادِ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ أَنَّ الْمُتَمَاطِفَاتِ كُلَّهَا مَعْطُوفَةٌ عَلَى الْأَوَّلِ وَقَدْ عَطَفَ أَوْلَادَ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْلَادِ بِالرَّوَا الْمُتَقَضِّيَةِ لِلْمُشَارَكَةِ وَذَلِكَ لِتَوْسِيطِ ثُمَّ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْعَطْفُ عَلَى مَذْخُولِيهَا وَيَذُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا نَغْيِيرُ الرُّوْضَةِ بِقَوْلِهِ.

أولادي وأولاد أولادي الأعلى فالأعلى أن الأقرب فالأقرب، أو (الأول فالأول) بالجر كما بخطه بدلاً مما قبله (فهو للترتيب)؛ لِدلالة ثم عليه على الأصح، وما وردَ مِمَّا يُخَالِفُ ذلك مُؤَوَّلٌ كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوَاجَهَا﴾ (الزمر: ٦) إذ هو عَطَفَ على أَنْشَأَهَا الْمُقَدَّرُ صِفَةً لِنَفْسٍ وقوله «ثم سواه» إذ هو عَطَفَ على الْجُفْلَةِ الأولى لا الثانية وقوله «ثم اهتدى» إذ معناه دَامَ على الهداية، والجواب بأنَّ، ثم فيها لترتيب الأخبار لا لترتيب الحكم فيه نظر، ولتصريحه به في الثانية وعَمِلَ به فيما لم يذكره في الأولى؛ لأنَّ ما تناسلوا يقتضي التعميم بالصفة المُتَقَدِّمَةِ وهي أن لا يُصَرَّفَ لِطَبْنٍ وهناك أحدٌ من بطني أقرب منه وظاهرُ كلامه كالروضة وأصلها أن ما تناسلوا قِيَدَ في الأولى فقط وله وجه لكن الذي صرَّح به جمَعَ أنه قِيَدَ في الثانية

الاستحقاق عن الأولاد في المسألة الأولى كما يدلُّ عليه كلامُ الرُّوضَةِ اهـ. فُودَ: (أو الأقرب) إلى قوله ويدخلُ فيهم في النهاية إلا قوله وما وردَ إلى ولتصريحه وقوله وله وجه. فُودَ: (بالجر إلخ) ويجوزُ نَصْبُهُ على الحالِ لِكَيْتَ قَلِيلٌ لِكُونَ الأولِ مَعْرِفَةً، وَلَعَلَّ هذا سَبَبُ ضَبْطِ الْمُصَنِّفِ له بالجر اهـ ش. فُودَ: (بدلاً إلخ) أو على إضمارِ فِعْلٍ أي: وَقَفْتُهُ على الأولِ فالأولِ اهـ مُعْنَى. فُودَ: (يُخَالِفُ ذلك) أي دَلَالَةٌ ثم على الترتيب. فُودَ: (ثم سواها) كَذَا فِي عِدَّةٍ نُسَخٍ مُصَحَّحَةٍ، وَلَعَلَّ سَبَبُ قَلَمٍ فَالْآيَةُ، ثم سَوَاهُ. فُودَ: (والجواب) أي: على الإشكالِ بالأقوالِ الثلاثة المذكورة. فُودَ: (ولتصريحه) أي: الوقف عَطَفَ على دَلَالَةٍ ثم إلخ. فُودَ: (به) أي الترتيب. فُودَ: (في الثانية) أي: في مسألة الواو بصورتها الثلاث. فُودَ: (وَعَمِلَ) إلى قوله وَبَحَثَ السُّبُكِيُّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَلَهُ وَجْهٌ. فُودَ: (وَعَمِلَ به إلخ) هذا تَصْرِيحٌ بِاِغْتِيَارِ التَّرْتِيبِ فِيمَنْ بَعْدَ الْبُطُونِ الثلاثةِ المذكورةِ أيضاً اهـ سم. فُودَ: (وَعَمِلَ به) أي: بالترتيب (فيما لم يذكره) أي: فِيمَنْ بَعْدَ الْبُطْنِ الثَّالِثِ مِنَ الْبُطُونِ الذَّاخِلَةِ فِي قَوْلِهِ مَا تَنَاسَلُوا مِنْ غَيْرِ ذِكْرِهَا صَرَاحَةً. فُودَ: (في الأولى) أي: في مسألة، ثم. فُودَ: (لأنَّ ما تناسلوا) أي أن هذا القول. فُودَ: (بالصفة) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْمِيمِ. فُودَ: (وهي) أي الصِّفَةُ ش اهـ سم. فُودَ: (وظاهرُ كلامه إلخ) عبارةُ الْمُعْنَى، وَالْأَسْنَى لا وَجْهَ لِتَخْصِصِ مَا تَنَاسَلُوا بِالْأَوَّلَى مَعَ أَنَّهُ لا حَاجَةَ إِلَيْهِ فِيهَا بَلْ إِنْ ذَكَرَهُ فِيهَا وَفِي الْبَقِيَّةِ لَمْ يَكُنِ الْوَقْفُ وَالتَّرْتِيبُ خَاصِّينِ بِالطَّبَقَتَيْنِ الْأَوَّلَتَيْنِ وَلَا اخْتِصَاً بِهِمَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَيَكُونُ بَعْدَهُمَا مُتَقَطِّعَ الْآخِرِ اهـ. فُودَ: (وله وجه إلخ) عبارةُ النِّهَايَةِ ولا وَجْهَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ جَمَعَ إلخ.

(فُودَ): قال على أولادي ثم أولاد أولادي وأولاد أولادي فَمُقْتَضَاهُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْبُطْنِ الْأَوَّلِ وَمَنْ دُونَهُمْ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ مَنْ دُونَهُمْ اهـ فَقَوْلُهُ وَمَنْ دُونَهُمْ شَامِلٌ لِلْبُطْنِ الثَّانِي وَمَا بَعْدَهُ لَكِنْ قَوْلُ الْعُبَابِ فَالتَّرْتِيبُ بَيْنَ الْبُطْنِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي فَقَطْ يَفْتَضِي خِلَافَ ذَلِكَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِفَقَطْ أَنَّهُ لَا تَرْتِيبَ بَيْنَ الثَّانِي وَالثَّالِثِ. فُودَ: (وَعَمِلَ به فيما لم يذكره في الأولى إلخ) تَصْرِيحٌ بِاِغْتِيَارِ التَّرْتِيبِ فِيمَنْ بَعْدَ الْبُطُونِ الثلاثةِ المذكورةِ أيضاً. فُودَ: (بالصفة) مُتَعَلِّقٌ بِالتَّعْمِيمِ وقوله وهي أي: الصِّفَةُ ش.

أَيْضًا فَإِنْ حَدَّثَهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا اقْتَضَى التَّرْتِيبَ فِي الْبَطْنَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فَقَطْ وَيَكُونُ بَعْدَهُمَا مُتَقَطِّعًا
الْآخِرَ حَيْثُ لَمْ يَذْكُرْ مَصْرُفًا آخَرَ وَبَحَثَ السَّيَكِّيُّ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ، ثُمَّ وَلَدَ أَخِيهِ، ثُمَّ وَلَدَ
وَلَدَ بَنْتِهِ فَمَاتَ وَلَدُهُ وَلَا وَلَدَ لِأَخِيهِ، ثُمَّ حَدَّثَ لِأَخِيهِ وَلَدًا اسْتَحَقَّ. (فَرَعَ) اخْتَلَفَ الْبَطْنُ الْأَوَّلُ،
وَالثَّانِي مِثْلًا فِي أَنَّهُ وَقَفَ تَرْتِيبًا، أَوْ تَشْرِيكًا، أَوْ فِي الْمَقَادِيرِ وَلَا يَبْتَنِي حَلْفًا، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي أَيْدِيهِمْ
أَوْ يَدٍ غَيْرِهِمْ قُسِمَ بَيْنَهُمُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَكَذَا النَّاطِلُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ وَأَقْبَى

• فَوَدَّ: (فَإِنْ) يَسْكُونُ الثُّنَى (حَدَّثَهُ) أَي: قَبِلَ مَا تَنَاسَلُوا. • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْبَطْنَيْنِ الْخ) الْمَذْكُورُ فِي الْأَوَّلَى
ثَلَاثَ بَطُونٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِضَمِيرِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا صَوْرَتَيِ الثَّانِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ السُّمِّ وَتَحْتَمَلُ
بَلْ هُوَ الْأَقْرَبُ أَنَّ الشَّارِحَ سَرَى إِلَيْهِ هَذَا التَّغْيِيرُ مِنْ شَرْحِي الرُّوضِ، وَالْمَنْهَجُ وَمِنْهُمَا اقْتَصَرَ فِي
الْمَسَائِلَتَيْنِ عَلَى ذِكْرِ الْبَطْنَيْنِ فَقَطْ. • فَوَدَّ: (ثُمَّ حَدَّثَ لِأَخِيهِ وَلَدًا اسْتَحَقَّ)، وَالظَّاهِرُ اسْتِغْلَالُهُ بِالْإِسْتِحْقَاقِ
دُونَ وَلَدٍ بَنْتِهِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى أَوْلَادِهِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَاقِفِ عِنْدَ الْوَقْفِ
إِلَّا وَلَدُ الْوَالِدِ، ثُمَّ حَدَّثَ لَهُ وَلَدًا حَيْثُ يُشَارِكُهُ آتَهُ، ثُمَّ لَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْوَاقِفِ عِنْدَ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدُ الْوَالِدِ
حَمَلْنَا اللَّفْظَ عَلَى مَا يَسْمَلُهُ كَمَا سَيَأْتِي لظُهُورِ إِرَادَةِ الْوَاقِفِ لَهُ فَصَارَ فِي رُتْبَةِ الْوَلَدِ وَأَمَّا هُنَا فَإِنَّمَا أُعْطِينَا
وَلَدَ وَلَدِ الْبَنْتِ لِمَجَرَّدِ فَقْدِ ابْنِ الْأَخِ عَلَى أَنَّهُ عَطَفَ هُنَا بِشُمِّ الْمُتَقَضِّيَةِ لِلتَّرْتِيبِ بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَاذْفَعْ بِحَثِّ
الشَّيْخِ عِشِّ الشُّرَيْكِ أَخَذًا مِمَّا يَأْتِي أَهْلُ رَشِيدِي وَقَوْلُهُ حَيْثُ يُشَارِكُهُ أَي: عِنْدَ الثَّاهِيَةِ، وَالْمُغْنِي خِلَافًا
لِلشَّارِحِ. • فَوَدَّ: (خَلَفُوا الْخ) أَي: إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ لِمَا يَأْتِي مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ قَوْلُهُ فَلَا مَعْنَى
لِتَحْلِيلِ غَيْرِهِ، ثُمَّ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ يُؤْخَذُ مِنْهَ جَوَابِ حَادِثَةٍ وَهِيَ أَنَّ جَمَاعَةً ادَّعَوْا أَنَّ أَبَاهُمْ مِثْلًا وَقَفَ
وَقَفَّ هَذَا عَلَى أَوْلَادِ الظُّهُورِ فَقَطْ وَأَقَامُوا بِذَلِكَ بَيْنَهُ، ثُمَّ بَعْدَ مُدَّةٍ أَقَامَ غَيْرُهُمْ بَيْنَهُ بَاتَهُ وَقَفَّ عَلَى أَوْلَادِ
الظُّهُورِ وَالْبَطُونِ مَعًا وَلَمْ تُسَيِّدْ وَاحِدَةٌ مِنَ الْبَيْنَتَيْنِ الْوَقْفَ لِتَارِيخٍ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَخْلِفُونَ، ثُمَّ إِنْ كَانَ فِي
أَيْدِيهِمْ أَوْ يَدٍ غَيْرِهِمْ قُسِمَ بَيْنَهُمُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ فِي يَدٍ بَعْضِهِمْ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ وَكَذَا النَّاطِلُ إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ،
وَيَتَّبِعِي أَنْ تَضِدِّقَ ذِي الْيَدِ مَحَلَّهُ إِذَا لَمْ تَكُنْ يَدُهُ مُسْتِنْدَةً إِلَى الْبَيْنَةِ الَّتِي أَقَامَهَا، وَمِنْهُ أَيْضًا يُعْلَمُ جَوَابُ مَا
وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ مِنْ أَنَّ إِنْسَانًا كَانَ مُتَصَرِّفًا فِي مَحَلَّاتٍ مُدَّةً طَوِيلَةً، ثُمَّ وَقَفَهَا وَأَقَامَ عَلَيْهَا نَاطِلًا فَتَصَرَّفَ
النَّاطِلُ فِيهَا بَقِيَّةَ حَيَاةِ الْوَاقِفِ وَبَعْدَ مَوْتِهِ أَيْضًا، ثُمَّ إِنْ جَمَاعَةٌ ادَّعَوْا أَنَّ ذَلِكَ مُؤَقَّتٌ عَلَى مَسْجِدٍ كَذَا وَهُوَ
أَتَهُمْ إِنْ أَقَامُوا بِذَلِكَ بَيْنَهُ شَرْعِيَةً وَيَبْتَنِي أَنَّهُ وَقَفَ عَلَى الْمَسْجِدِ قَبْلَ وَضْعِ هَذَا الْوَاقِفِ الثَّانِي يَدَهُ عَلَيْهِ
قُدِّمُوا وَإِلَّا فَالْقَوْلُ قَوْلُ النَّاطِلِ بِمُقْتَضَى وَضْعِ يَدِهِ وَتَصَرُّفِهِ فِي الْوَقْفِ الْمُتَرْتَّبِ عَلَى يَدِ الْوَاقِفِ وَتَصَرُّفِهِ
أَهْلُ عِشِّ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا النَّاطِلُ) أَي: وَلَوْ امْرَأَةٌ أَهْلُ عِشِّ. • فَوَدَّ: (إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ) أَي: وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنْ

• فَوَدَّ: (فَإِنْ) حَدَّثَهُ مِنْ إِحْدَاهُمَا الْخ) جَزَمَ بِذَلِكَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ. • فَوَدَّ: (بَيْنَ الْبَطْنَيْنِ) الْمَذْكُورُ فِي
الْأَوَّلَى ثَلَاثَ بَطُونٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُرِيدَ بِضَمِيرِ الثَّانِيَةِ فِي قَوْلِهِ مِنْ إِحْدَاهُمَا صَوْرَتَيِ الثَّانِيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ.
• فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ) هَلِ الْمُرَادُ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ وَلَدًا وَلَدِ الْبَنْتِ إِلَى حَدُوثِ وَلَدِ الْأَخِ فَيَتَقَطِّعُ اسْتِحْقَاقُهُ، أَوْ
الْمُرَادُ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ مَعَهُ وَسَيَاتِي نَظِيرُ ذَلِكَ.

البلقيني فيمن وقف على مصاريف ثم الفقراء واحتاج الوقف لإمارة فقمر وتقيت فضلة بأنها
تصرف لما تجمد لتلك المصاريف؛ لأن الواقف قدّمها على الفقراء.
(ولا يدخل الأرقاء من الأولاد في الوقف على الأولاد؛ لأنهم لا يملكون ويدخل فيهم الخنثى
بخلاف ما لو قال بتي أو بتاتي لكن يظهر أنه يوقف نصيبه

الموقوف عليهم كما هو مقتضى صنيعه وإلا فلا فائدة له اهـ. سيّد عمر وكتب ع ش. عليه أيضاً ما نصّه
المُتبادِرُ من هذه العبارة أنّ القولَ قوله بيمينه وهو مُشكِلٌ فإنَّ الشَّخصَ لا يُثَبِّتُ لِنَفْسِهِ حَقّاً بيمينه وهو هنا
يُثَبِّتُ بيمينه حَقّاً لأهل الوقف وإن كان منهم فالأقرب أنه يصدقُ بلا يمين اهـ ومَرَّ عن المُغْنِي قَبْلَ الْفَضْلِ
ما هو كالصريح فيما استقرَّ به. هـ فَوَدَّ: (على مصاريف، ثم الفقراء) أي: كان وقف ما يصرف من ريعه
مقدار كذا لِقَرَاءٍ، أو نَحْوِهِمْ، وما فَضَّلَ عَنْهُمْ لِلْفُقَرَاءِ فَإِذَا اتَّفَقَ أَنَّ الْمَصَارِيفَ كَانَتْ نِصْفَ الزَّيْعِ مَثَلًا
وكان ما فَضَّلَ عَنِ الْعِمَارَةِ النِّصْفَ قَاطِلٌ دُفِعَ لِلْمَصَارِيفِ وَلَا يُقَالُ إِنَّ الْمَصَارِيفَ قَبْلَ الْعِمَارَةِ كَانَتْ لَا
تَسْتَفِرُّ إِلَّا النِّصْفَ فَلَيْسَ لَهَا إِلَّا نِصْفٌ مَا فَضَّلَ اهـ رَسِيدِي. هـ فَوَدَّ: (فَقَمَرُ) أي: بما حَصَلَ مِنْ غَلِّهِ
وَلَمْ يَدْفَعْ فِي مَدَّةِ الْعِمَارَةِ مَا يَبْقَى بِالْمَصَارِيفِ الَّتِي عَيَّنَهَا اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (لِتِلْكَ الْمَصَارِيفِ) لَعَلَّ اللَّامَ
بِمَعْنَى مِنَ الْبَيَانِيَّةِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ لِمَنْ تَجَمَّدَ لَهُ تِلْكَ الْمَصَارِيفُ اهـ وَهِيَ ظَاهِرَةٌ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَدْخُلُ الْأَرْقَاءُ
إِلْخ) لَوْ عَقَّتُوا يَتَّبِعِي الْأَسْتِحْقَاقِ مِنْ حِينَ الْعِنْتِ وَفَارَقَ عَدَمَ دُخُولِ الْأَرْقَاءِ هُنَا عَمَّا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أُطْلِقَ
الْوَقْفُ عَلَى عَبْدٍ كَانَ عَلَى سَيِّدِهِ بَأَنَّهُ إِذَا خَصَّ الْأَرْقَاءَ كَانَ التَّخْصِصُ قَرِينَةً عَلَى إِرَادَةِ سَادَتِهِمْ؛ لَا أَنَّهُمْ لَا
يَمْلِكُونَ وَلَا يُحْتَمَلُ هُنَا غَيْرُهُمْ، وَالْأَصْلُ حَمْلُ التَّصَرُّبِ عَلَى الصَّحَّةِ وَإِذَا لَمْ يَخْصُصْهُمْ وَذَكَرَ الْأَوْلَادَ لَمْ
تُوجَدْ الْقَرِينَةُ الصَّارِفَةُ إِلَى إِسَادَاتِ، وَالْوَقْفُ تَمْلِكُ فَاخْتَصَّ بِمَنْ يَمْلِكُ، بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْلَادٌ إِلَّا
أَرْقَاءُ اهـ سَمَ وَيُظْهَرُ أَنَّ الْوَقْفَ حَيْثُ بَاطِلٌ؛ لِأَنَّهُ مُنْقَطِعُ الْأَوَّلِ وَيَأْتِي عَنْ ع ش عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَلَا
يَدْخُلُ الْحَمْلُ إِلْخَ مَا يُؤَيِّدُهُ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ بِنَاتِي) أَوْ لِمَنْ جَمَعَ وَالْخُلُوعُ مَعًا كَمَا يُعْلَمُ بِمَا يَأْتِي آفَقًا عَنْ
الْمُغْنِي، وَالْأَسْنَى، وَالنَّهَايَةِ. هـ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَظْهَرُ إِلْخ) وَفَاقًا لِلْمُغْنِي وَشَرْحَ الرُّوضِ وَخِلَافًا لِلنَّهَايَةِ
عِبَارَةُ الْأَوَّلَيْنِ. (تَنْبِيْهٌ): يَدْخُلُ الْخَثْثَى فِي الْوَقْفِ عَلَى الْبَنِينَ وَالْبَنَاتِ لِكَيْتَهُ إِنَّمَا يُعْطَى الْمُتَقَيَّنُ فِيمَا إِذَا

هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَدْخُلُ الْأَرْقَاءُ إِلْخ) هَلَّا دَخَلُوا وَكَانَ الْوَقْفُ عَلَى سَادَاتِهِمْ كَمَا لَوْ خَصَّصَهُمْ فَقَالَ وَقَفْتُ عَلَى
أَوْلَادِي الْأَرْقَاءِ، أَوْ ذَكَرَهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ يَصِحُّ وَيَكُونُ وَقْفًا عَلَى سَادَاتِهِمْ أَخْذًا بِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ
لَوْ أُطْلِقَ الْوَقْفُ عَلَى عَبْدٍ كَانَ وَقْفًا عَلَى سَيِّدِهِ وَجِبَابُ الْفَرْقِ بَأَنَّهُ إِذَا خَصَّ الْأَرْقَاءَ كَانَ التَّخْصِصُ قَرِينَةً
عَلَى إِرَادَةِ سَادَتِهِمْ؛ لَا أَنَّهُمْ لَا يَمْلِكُونَ وَلَا يُحْتَمَلُ هُنَا غَيْرُهُمْ، وَالْأَصَحُّ حَمْلُ التَّصَرُّبِ عَلَى الصَّحَّةِ،
وَإِذَا لَمْ يَخْصُصْ وَذَكَرَ الْأَوْلَادَ لَمْ تُوجَدْ الْقَرِينَةُ الصَّارِفَةُ إِلَى السَّادَاتِ، وَالْوَقْفُ تَمْلِكُ فَاخْتَصَّ بِمَنْ
يَمْلِكُ، بَقِيَ مَا لَوْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَوْلَادٌ إِلَّا أَرْقَاءُ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا يَدْخُلُ الْأَرْقَاءُ) لَوْ عَقَّتُوا يَتَّبِعِي الْأَسْتِحْقَاقِ مِنْ
حِينَ الْعِنْتِ. هـ فَوَدَّ: (لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يَوْقَفُ نَصِيبَهُ إِلْخ) اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ لَا يَوْقَفُ شَيْءٌ؛
لَأَنَّهُ إِنَّمَا يَوْقَفُ عِنْدَ تَحْقِيقِ أَصْلِ الْأَسْتِحْقَاقِ وَأَصْلُ الْأَسْتِحْقَاقِ هُنَا مُشْكُوكٌ فِيهِ وَاحْتِجَّ بِمَسَالَةِ النِّكَاحِ

الْمُتَّفِقُ لَهُ لَوْ أَتَصَحَّ فَإِنْ قُلْتُ: قِيَاسُ مَا بَاتِيَ قُبِيلَ خِيَارِ النِّكَاحِ فِي ثَمَانِ كِتَابِيَّاتٍ أَسْلَمَ مِنْهُنَّ أَرْبَعٌ لَا شَيْءَ لِلْمُسْلِمَاتِ لِاحْتِمَالِ أَنْ الْكِتَابِيَّاتِ هُنَّ الزَّوْجَاتُ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ لَهُ شَيْءٌ هُنَا قُلْتُ: يُفَرَّقُ بَأَنَ التَّبَيُّنِ ثُمَّ تَعَدَّرَ بِمَوْتِهِ فَلَمْ يُمَكِّنِ الْوَقْفُ حِينَئِذٍ لِذَلِكَ بِخِلَافِهِ هُنَا فَإِنَّ التَّبَيُّنَ مُمَكِّنٌ

فَوَضِلَ بَيْنَ الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ، وَيُوقَفُ الْبَاقِي إِلَى الْبَيَانِ وَلَا يَدْخُلُ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَحَدِهِمَا لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ مِنَ الصَّنَفِ الْآخَرِ، وَظَاهِرُ هَذَا كَمَا قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَنَّ الْمَالَ يُصَرَّفُ إِلَى مَنْ عَيْتَهُ مِنَ الْبَيْنِ أَوِ الْبَنَاتِ وَلَيْسَ مُرَادًا؛ لِأَنَّا لَمْ نَتَيَقَّنْ اسْتِحْقَاقَهُمْ لِنَصِيبِ الْخُشْيِ بَلْ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ كَمَا فِي الْمِيرَاثِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الْمُسْلِمِ أَهْ زَادَ النَّهْيَ وَرَدَّهُ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بَأَنَ كَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُوَ الْمُسْتَقِيمُ؛ لِأَنَّ سَبَبَ الْاسْتِحْقَاقِ مَشْكُوكٌ فِيهِ وَفِيهِمْ عَدَاةٌ مُوجُودَةٌ وَشُكُّكَ فِي مُزَاخَمَةِ الْخُشْيِ، وَالْأَصْلُ عَدَمُهُ فَاشْتَبَهَ مَا لَوْ أَسْلَمَ عَلَى ثَمَانِ كِتَابِيَّاتٍ فَأَسْلَمَ مِنْهُنَّ أَرْبَعٌ وَمَاتَ قَبْلَ الْاخْتِيَارِ فَإِنَّ الْأَصَحَّ الْمَنْصُوصَ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ شَيْءٌ لِلزَّوْجَاتِ بَلْ تُقَسَّمُ كُلُّ الثَّرَكَةِ بَيْنَ بَاقِي الْوَرَثَةِ؛ لِأَنَّ اسْتِحْقَاقَ الزَّوْجَاتِ غَيْرُ مَعْلُومٍ أَهْ قَالَ سَمِ وَأَقْرَهُ ع شِ قَوْلُهُ لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَخِ اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ أَنَّهُ لَا يُوقَفُ شَيْءٌ وَفِي شَرْحِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ وَنَقَلَهُ عَنْ تَضَرُّعِ ابْنِ الْمُسْلِمِ، وَعَلَيْهِ قُلُوْ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدَ خُشْيٍ فَقِيَاسٌ وَقَفَ نَصِيبُهُ أَنْ يُوقَفَ أَمْرُ الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ وَقَفَ تَبَيُّنٌ فَإِنْ بَانَ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ تَبَيَّنَا صِحَّةَ الْوَقْفِ وَالْآفِلَا وَأَمَّا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ الْوَقْفُ أَشْكِالٌ بَعْدَ وَقَفِ نَصِيبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَشْكِالٌ بَانَ إِبْطَالُ الْوَقْفِ مَعَ احْتِمَالِ صِحَّتِهِ وَعَدَمُ تَحَقُّقِ الْمُبْطِلِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. قُود: (الْمُتَّفِقُ لَهُ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ هُنَا وَإِنَّمَا يُخْتِاجُ إِلَيْهِ فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى الْبَيْنِ وَالْبَنَاتِ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ أَيْفَا عَنِ الْمُغْنِيِّ وَغَيْرِهِ. قُود: (يُفَرَّقُ بَأَنَ التَّبَيُّنِ إِلَخِ) يُؤَيِّدُ هَذَا الْفَرْقَ مَا سَيَأْتِي لِلشَّارِحِ م فِيمَا لَوْ مَاتَتِ الزَّوْجَةُ وَقَدْ كَانَ الزَّوْجُ قَالَ لِزَوْجَتِهِ إِحْدَاكُمَا طَالِقٌ وَإِحْدَاهُمَا كِتَابِيَّةٌ أَوْ وَثِيَّةٌ مِنْ أَنَّهُ يُطَالَبُ بِالْبَيَانِ أَوِ التَّمْيِينِ لِأَجْلِ الْإِزْثِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ وَإِحْدَاهُمَا كِتَابِيَّةٌ أَوْ وَثِيَّةٌ حَيْثُ لَا يُوقَفُ لِلْمُسْلِمَةِ شَيْءٌ مَعَ امْتِنَانِ أَنَّهُمَا لَيْسَتِ الْمَطْلُوعَةُ لِلْيَاسِ مِنَ الْبَيَانِ فِيمَا لَوْ مَاتَ الزَّوْجُ دُونَ مَا لَوْ مَاتَ أَهْ ع ش. قُود: (فَلِإِنَّ التَّبَيُّنَ مُمَكِّنٌ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ مَحَلَّهُ فِي خُشْيٍ يُزَجَّى انْتِصَاحُهُ وَهُوَ مَنْ لَهُ الْآتَانِ لَا مَنْ لَا يُزَجَّى كَمَنْ لَهُ ثَقْبَةٌ كَثْفَةُ الطَّائِرِ أَهْ سَبَدَ عُمَرُ.

الْمَذْكُورَةُ فِي شَرْحِ الزَّوْجِ عَنِ الْإِسْنَوِيِّ الْجَزْمُ بِأَنَّهُ يُوقَفُ نَصِيبُهُ إِلَى الْبَيَانِ وَنَقَلَهُ عَنْ تَضَرُّعِ ابْنِ الْمُسْلِمِ وَعَلَيْهِ قُلُوْ لَمْ يَكُنْ حَالُ الْوَقْفِ إِلَّا وَلَدَ خُشْيٍ فَقِيَاسٌ وَقَفَ نَصِيبُهُ أَنْ يُوقَفَ أَمْرُ الْوَقْفِ إِلَى الْبَيَانِ وَقَفَ تَبَيُّنٌ فَإِنْ بَانَ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ تَبَيَّنَا صِحَّةَ الْوَقْفِ وَالْآفِلَا، وَأَمَّا مَا اعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزَّمَلِيُّ فَفِيهِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ إِنْ وَقَفَ الْوَقْفُ أَشْكِالٌ بَعْدَ وَقَفِ نَصِيبِهِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ وَإِنْ أَبْطَلَهُ أَشْكِالٌ بَانَ إِبْطَالُ الْوَقْفِ مَعَ احْتِمَالِ صِحَّتِهِ وَعَدَمُ تَحَقُّقِ الْمُبْطِلِ مِمَّا لَا وَجْهَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ أَه. قُود: (لَكِنْ يَظْهَرُ أَنَّهُ يُوقَفُ إِلَخِ) قَدْ يُؤَيِّدُ الْوَقْفَ مَا بَاتِيَ أَنَّهُ لَوْ اسْتَلْحَقَّ الْمُغْنِيُّ اسْتَحَقَّ أَي: حَتَّى مِنَ الرَّبْعِ الْحَاصِلِ قَبْلَ اسْتِلْحَاقِهِ كَمَا سَنَذْكُرُهُ عَنْ شَرْحِ الزَّوْجِ وَقَدْ يُنْتَعَى هَذَا التَّايِيدُ وَإِنَّمَا كَانَ يُؤَيِّدُ لَوْ وَقَفْنَا لِلْمُغْنِيِّ قَبْلَ اسْتِلْحَاقِهِ وَإِنَّمَا نَظِيرُهُ هُنَا إِذَا أَتَصَحَّ مِنْ نَوْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ اسْتَحَقَّ حَتَّى مِنَ الْحَاصِلِ قَبْلَ الْانْتِصَاحِ وَقَدْ يَلْتَزِمُ ذَلِكَ عَلَى اعْتِمَادِ

فَوَجِبَ الْوَقْفُ إِلَيْهِ، وَالْكَفَّارُ وَلَوْ حَرَبَيْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ نَعَمْ الْمُرْتَدُّ يَنْفِي وَقِفْ دُخُولَهُ عَلَى إِسْلَامِهِ وَلَا (أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ) الذُّكُورُ، وَالْإِنَاثُ (فِي الْوَقْفِ عَلَى الْأَوْلَادِ)، وَالنُّوْعَانِ مَوْجُودَانِ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى وَلَدًا حَقِيقَةً وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ وَلَدُهُ بَلْ وَلَدٌ وَلَيْدُهُ وَكَذَا أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ وَكَأَنَّهُمْ إِنَّمَا لَمْ يَحْمِلُوا اللَّفْظَ عَلَى مَجَازِهِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ شَرْطَهُ إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ وَلَمْ تُعَلِّمْ هُنَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمْتَ

• فَوَدَّ: (وَالْكَفَّارُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَدْخُلُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَيَّ: وَخَدَهُ إِلَى وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي.
• فَوَدَّ: (وَالْكَفَّارُ) عَطَفَ عَلَى الْخُتَى ش. اه. سم. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَرَبَيْنِ) ظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْوَقْفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَاسْتِخْفَافُهُمْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فَيُفَارِقُ مَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى حَرْبِي بَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ هُنَا ضَمْنِي تَبَعِي وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَوْلَادِهِ حَرَبَيْنِ وَصِحَّتْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ إِذَا كَانَ ضَمْنِيًا كَوَقَفْتَ عَلَى مَوْلَا فِيهِمْ حَرْبِي وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي صِحَّةُ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الْأَوْلَادِ حَرَبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجِهَةَ أَيَّ: جِهَةُ الْأَوْلَادِ وَقَدْ يَخْدُثُ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ حَرَبَيْنِ سَمَ عَلَى حَجِّ أَه. ش.
• فَوَدَّ: (وَقِفْ دُخُولَهُ عَلَى إِسْلَامِهِ) انْظُرْ هَلِ الْمُرَادُ أَنَّ الْمُتَوَقَّفَ عَلَى الْإِسْلَامِ نَفْسُ دُخُولِهِ فِي الْوَقْفِ حَتَّى لَا يَسْتَحِقَّ فِيمَا مَضَى فِي زَمَنِ رِدَّتِهِ أَوْ الْمُتَوَقَّفَ عَلَيْهِ تَبَيُّنُ الدُّخُولِ مِنْ حِينَ الْوَقْفِ وَيُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي فِي وَلَدِ الْعَمَانِ أَنَّ الْمُرَادَ الثَّانِي فَلْيُرَاجِعْ أَه. رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَالنُّوْعَانِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَيَدْخُلُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَكَذَا إِلَى وَكَأَنَّهُمْ وَقَوْلُهُ وَلَوْ سَلَّمْنَا إِلَى، أَمَّا إِذَا وَقَوْلُهُ أَيَّ وَخَدَهُ، وَالْأَوَجُّهُ وَقَوْلُهُ قَرِينَةُ الْجَمْعِ إِلَى وَلَا يَدْخُلُ. • فَوَدَّ: (وَالنُّوْعَانِ مَوْجُودَانِ) سَيَذْكُرُ مُحَرَّرُهُ بِقَوْلِهِ، أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ الْخ.
• فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْخ) أَيَّ: وَلَدُ الْوَالِدِ. • فَوَدَّ: (وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ الْخ) أَيَّ: وَصِحَّةُ التَّقْيِ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَجَازِ أَه. سم. • فَوَدَّ: (وَكَذَا أَوْلَادُ الْخ) أَيَّ: لَا تَدْخُلُ أَوْلَادُ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ فِي الْوَقْفِ عَلَى أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ. • فَوَدَّ: (وَكَأَنَّهُمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ قَبْلَ كَانَ يَتَّبِعِي تَرْجِيحُ هَذَا أَيَّ: مُقَابِلُ الْأَصَحِّ الْقَائِلِ بِالدُّخُولِ عَلَى قَاعِدَةِ الشَّافِعِيِّ فِي حَمْلِ اللَّفْظِ عَلَى حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ أَجِيبَ بَأَنَّ شَرْطَهُ عَلَى قَاعِدَتِهِ إِرَادَةُ الْمُتَكَلِّمِ لَهُ، وَالْكَلَامُ هُنَا عِنْدَ الْإِطْلَاقِ أَه. • فَوَدَّ: (أَيْضًا) أَيَّ كَالْحَقِيقَةِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ شَرْطَهُ) أَيَّ: الْحَمْلِ. • فَوَدَّ: (لَهُ) أَيَّ: لِلْمَجَازِ. • فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ عَلِمْتَ) أَيَّ: كَانَ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، أَوْ كَانَ وَنَصَبَ قَرِينَةً عَلَى دُخُولِهِمْ كَقَوْلِهِ رَفَقًا بِأَوْلَادِ أَوْلَادِي، أَوْ بِفُلَانٍ وَفُلَانٍ مَثَلًا وَهُمَا مِنْ أَوْلَادِ الْأَوْلَادِ، بَقِيَ مَا لَوْ

شَيْخَنَا. • فَوَدَّ: (وَالْكَفَّارُ) عَطَفَ عَلَى الْخُتَى ش. • فَوَدَّ: (وَلَوْ حَرَبَيْنِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. وَظَاهِرُهُ صِحَّةُ الْوَقْفِ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمْ وَاسْتِخْفَافُهُمْ مِنْهُ وَعَلَيْهِ فَيُفَارِقُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ الْوَقْفُ عَلَى حَرْبِي بَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَيْهِ هُنَا ضَمْنِي تَبَعِي وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ عَدَمُ صِحَّةِ الْوَقْفِ لَوْ كَانَ جَمِيعُ أَوْلَادِهِ حَرَبَيْنِ وَصِحَّتْهُ فِيمَا تَقَدَّمَ عَلَى الْحَرْبِيِّ إِذَا كَانَ ضَمْنِيًا كَوَقَفْتَ عَلَى مَوْلَا فِيهِمْ حَرْبِي وَقَدْ يُقَالُ يَتَّبِعِي صِحَّةُ الْوَقْفِ وَإِنْ كَانَ جَمِيعُ الْأَوْلَادِ حَرَبَيْنِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ الْجِهَةَ أَيَّ: جِهَةُ الْأَوْلَادِ وَقَدْ يَخْدُثُ لَهُ أَوْلَادٌ غَيْرُ حَرَبَيْنِ.
• فَوَدَّ: (وَلِهَذَا صَحَّ أَنْ يُقَالَ مَا هُوَ وَلَدُهُ) أَيَّ: وَصِحَّةُ التَّقْيِ مِنْ عِلَامَاتِ الْمَجَازِ.

أشبه دخولهم ولو سلمنا أنه لا عبرة بإرادته فهنا مرجع وهو أقربيَّة الولد المُرَاعاة في الأوقاف غالبًا فرجحته وبه فارق ما يأتي في الوقف على الموالى، ثم رأيت ابن خيران قطع بدخولهم عند إرادتهم، أمّا إذا لم يكن حال الوقف على الولد إلا ولّد الولد فيحصل عليه قطعًا صوّنا له عن الإلغاء نعم إن حدث له ولّد صرف إليه أي: وحده على الأوجه؛ لأن الصرف إليهم إنما كان لتقدير الحقيقة وقد وُجدت وبُحث بعضهم أنهما يشتركان بعيد وبُحث الأذرعى أنه لو قال على أولادي وليس له إلا ولّد ولّد أنه يدخل لقرينة الجمع وفيه نظر، والأوجه ما يصرّح به إطلاقهم أنه يختص به الولد وقرينة الجمع يُحتمل أنها لشمول من يحدث له من

قال وقفت على آبائي وأمهاتي هل تدخل الأجداد في الأول والجذات في الثاني أم لا فيه نظر، والأقرب الأول ويقارن عن الأولاد إذا لم يكن له إلا ولّد ولّد حيث لا يدخل فيها ولّد الولد بأن الأولاد يتعدّدون بخلاف الآباء والأمهات فإنه لا يكون للإنسان إلا أب وأم فالتغيير بصيغة الجمع دليل على دخول الأجداد والجذات فيكون لفظ الآباء والأمهات مستعملًا في حقيقته ومجازه اهرع ش.

• قوله: (أشبه دخولهم إلخ) عبارة النهاية فالوجه دخولهم كما قطع به ابن خيران اه وعبارة المغني ومحلّه أي: الخلاف عند الإطلاق فلو أراد جميعهم دخل أولاد الأولاد قطعًا، أو قال وقفت على أولادي لصلبي لم يدخلوا قطعًا اه. • قوله: (لا عبرة بإرادته) أي: لا يتوقّف الحمل على إرادته سم وع ش. • قوله: (مرجع) أي: لقدم الدخول. • قوله: (هنا إرادتهم) أي: بأن ذلك قرينة على إرادتهم اه سم. • قوله: (فيحصل عليه قطعًا إلخ) بقي ما لو كان له أولاد وأولاد أولاد أولاد مثلًا فهل يُحتمل على الجميع لشمول المجاز الذي دلّت القرينة على إرادته للجميع، أو يختص بأولاد الأولاد؛ لانه أقرب إلى الحقيقة فيه نظر سم على حج أقول، والأقرب حمله على الجميع اهرع ش. • قوله: (نعم إن حدث له ولّد إلخ) لو قال وقفت على أولادي ثم أولاد أولادي وانقرضت أولاده صرف أولاد أولادهم فلو حدث له بعد ذلك أولاد صرف لهم ولا يُشاركون أولاد الأولاد؛ لأن إثباته، ثم يقتضي أنه لا يُصرف لأولاد الأولاد إلا مع فقد الأولاد اهرع ش. • قوله: (أي: وحده إلخ) قد يقال إن الوقف بصير حبيذ منقطع الأول. • قوله: (إليهم) الأولى الأفراد. • قوله: (وقد وجدت) فيه أن الاسم ولو جامدًا حقيقة في الحال. • قوله: (وبُحث بعضهم أنهما يشتركان) اعتمدته النهاية، والمغني. • قوله: (والأوجه إلخ) وفاقًا للنهاية، والمغني. • قوله: (وقرينة الجمع يُحتمل إلخ) قضيته أنه لو قال على أولادي

• قوله: (ولو سلمنا أنه لا عبرة بإرادته) أي: لا يتوقّف الحمل على إرادته. • قوله: (هنا إرادتهم) أي: بأن ذلك قرينة على إرادتهم. • قوله: (فيحصل عليه قطعًا) بقي ما لو كان له أولاد وأولاد أولاد أولاد مثلًا فهل يُحتمل على الجميع لشمول المجاز الذي دلّت القرينة على إرادته للجميع، أو يختص بأولاد الأولاد؛ لانه أقرب إلى الحقيقة فيه نظر. • قوله: (وبُحث بعضهم إلخ) هذا البحث هو الظاهر في شرح الرّوض واعتمدته م ر. • قوله: (والأوجه إلخ) اعتمدته م ر.

الأولاد ولا يدخل في الولد المنفي بلبان إلا أن يستلحقه. (وقد دخل أولاد البنات) قريبهم وبميدهم (في الوقف على الذرية والنسل، والعقب وأولاد الأولاد) لصديق كل من هذه الأربعة بهم (إلا أن يقول) الرجل (على من ينسب إلي منهم)، أو وهو هاشمي مثلاً الهاشمية وأولاد بناته ليسوا كذلك فلا يدخلون حيتيذ؛ لأنهم حيتيذ لا ينسبون إليه بل إلى آبائهم وقوله عليه السلام في الحسن عليه السلام أن ابني هذا سيده من خصائصه، أما المرأة فقوله ذلك لا يمنع دخول أولاد البنات؛ لأن الانتساب فيها لبيان الواقع لا للاحتراز إذ هو محمول على الانتساب للفقوي لا الشرعي وبه يعلم أن هذا لا ينافي قولهم في النكاح لا مشاركة بين الأم والابن في النسب ولا يدخل الحمل عند الوقف؛ لأنه لا يسمى ولداً وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله كالحمل

الموجودين دخل ولد الولد وهو ظاهر اهـ رشيد. فود: (إلا أن يستلحقه) فيستحق حيتيذ في الزرع الحاصل قبل استلحاقه ويغده حتى يزج بما يخصه في مدة التقى كما استظهره الشيخ عليه السلام. اهـ نهاية. فود: (قريبهم إلى قوله خلافاً إلخ) في النهاية، والمضي إلى قوله، أو وهو هاشمي إلى؛ لأنهم لا ينسبون. فود: (وبميدهم) أي: في غير الأخيرة اهـ نهاية أي: في غير الوقف على أولاد الأولاد وقد أفاده الشارح أيضاً بقوله السابق أتفا وكذا أولاد إلخ. فود: (الرجل) سيذكر مختززه. فود: (أو وهو إلخ) عطف على حال معذوفة من الرجل. فود: (الهاشمية) عطف على قول المتن على من ينسب إلخ أي: إلا أن يقول الرجل بغد ما ذكر مطلقاً على من ينسب إلخ، أو وهو إلخ الهاشمية. فود: (مثلاً) الأولى تأخيرها عن الهاشمية، أو علوي العلوية. فود: (وأولاد بناته إلخ) أي: والحال أن أولاد بنات الهاشمي ليسوا هاشمية. فود: (فلا يدخلون إلخ) أي: أولاد البنات في الوقف على واحد من هذه الأربعة (حيتيذ) أي: حين أن يقول الرجل على من ينسب إلخ. فود: (لأنهم) أي: أولاد بنات الرجل. فود: (ذلك) أي: على من ينسب إلخ. فود: (لبيان الواقع) بمعنى أن كل من أولادها ينسب إليها بالمتى للفقوي فليس لها قرع لا ينسب إليها بهذا المعنى اهـ رشيد. فود: (حتى يختز ذلك عنه. فود: (إذ هو) أي: الانتساب إلى المرأة هنا وكذا الإشارة بقوله أن هذا إلخ. فود: (وبه يعلم) أي بذلك الحمل. فود: (ولا يدخل الحمل إلخ) أي: في الوقف على أولاد الأولاد كما دل عليه تغليله وكذا في الوقف على الأولاد وأما في الوقف على الذرية، والنسل، والعقب فيدخل كما صرح به في

فود: (إلا أن يستلحقه) قال في شرح الروض، والظاهر أنه يستحق من الزرع الحاصل قبل استلحاقه ويغده حتى يزج بما يخصه في مدة التقى اهـ. فود: (الرجل) يأتي مختززه. فود: (ولا يدخل الحمل) أي: في الوقف على أولاد الأولاد كما دل عليه تغليله وكذا في الوقف على الأولاد وأما في الوقف على الذرية، والنسل، والعقب فيدخل كما صرح به في الروض قال في شرحه لصديق الاسم عليه فيوقف نصيه اهـ ولو لم يكن له عند الوقف إلا حمل كان كانه ينسب الأربعة مثلاً حوايل حيتيذ فقياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد إذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل وقوله وإنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله لا يخفى أن استحقاقه من ذلك قرع دخوله فقوله ولا يدخل أي: قبل انفصاله.

الحادث علوقه بعد الوقف فإنه إنما يستحق من غلة ما بعد انفصاله خلافاً لِمَنْ نازع فيه وبنو زَيْد لا يشمل بناته بخلاف بني تميم؛ لأنه اسم للقبيلة وذكرنا في الآل في الوصية كلاماً لا يبعد مجيئه هنا. (فائدة) يقع في كتاب الأوقاف ومن مات انتقل نصيبه إلى من في درجته من أهل الوقف المستحقين وظاهره أن المستحقين تأسيس لا تأكيد فيحمل على وضعه المعروف في اسم الفاعل من الانصاف حقيقة بالاستحقاق من الوقف حال موت من يتحمل إليه نصيبه ولا يصح حمله على المجاز أيضاً بأن يُراد الاستحقاق ولو في المستقبل؛ لأن قوله من أهل الوقف كافٍ في إفادة هذا فيلزم عليه إلغاء قوله المستحقين وأنه لمجرد التأكيد، والتأسيس خير منه فوجب العمل به ويقع فيها أيضاً لفظ النصيب، والاستحقاق وقد اختلف المتقدمون والمتأخرون في أنه هل يحمل على ما يؤم النصيب المُقدَّر مجازاً لفرينة وهو ما عليه جماعة كثيرون وكاذ السبكي أن ينقل إجماع الأئمة الأربعة عليه أو يختص بالحقيقي؛ لأنه الأصل، والقرائن في ذلك ضعيفة وهو المنقول وعليه كثيرون أيضاً ويؤيد الأول قول

الروض قال في شرحه لصديقي الاسم عليه فيوقف نصيبه اه. ولو لم يكن له عند الوقف إلا حمل كان كانت نسوته الأربع حوامل حيثيذ قياس ما تقدم من الحمل على ولد الولد إذا لم يكن له ولد الحمل هنا على الحمل سم على خج قول وفي حمل الولد على الحمل إذا لم يكن إلا حمل نظر لا يخفى لما مر من أن الوقف على الحمل غير صحيح وقد انحصر الاستحقاق فيه هنا فليس تابعاً لغيره فالقياس أنه مُنقطع الأول اه ع ش. ة قوله: (وإنما يستحق من غلة الخ) لا يخفى أن استحقاقه من ذلك فرع دحوله فقوله ولا يدخل الخ أي: قبل انفصاله اه سم. ة قوله: (وبنو زَيْد لا يشمل بناته) ظاهره ولو لم يكن لزَيْد حال الوقف إلا بنات لكن قياس ما تقدم فيما لو لم يكن حال الوقف على الولد إلا ولد الولد من الحمل عليه حمل بني زَيْد حيثيذ على بناته فليراجع. ة قوله: (فائدة) خلاصة هذه الفائدة إلى قوله ويقع في فتاوى الزملي اه سيد عمر. ة قوله: (يقع) إلى قوله ويقع في النهاية. ة قوله: (تأسيس) أي: مفيد لما لم يفذه قوله من أهل الوقف اه ع ش. ة قوله: (حال موت من الخ) متعلق بالانصاف. ة قوله: (لأن قوله من أهل الوقف كافٍ الخ) أنهم أنه لو لم يذكر المستحقين بأن اقتصر على ما قبله انتقل نصيب الميت لمن في درجته وإن كان مخجوباً بمن فوقف اه ع ش ويغلم تصويره عما يأتي أيًا بقول الشارح أفتيت في موقوف على محمّد الخ. ة قوله: (فيلزم عليه) أي ذلك الحمل. ة قوله: (وأنه لمجرد الخ) عطف تفسير على إلغاء الخ. ة قوله: (والتأسيس خير الخ) مبتدأ وخبر. ة قوله: (به) أي: التأسيس. ة قوله: (ويقع الخ) عطف على قوله يقع الخ. ة قوله: (فيها) أي: في كتب الأوقاف. ة قوله: (أو يختص الخ) قسيم لقوله يحمل على ما يؤم الخ. ة قوله: (في ذلك) أي: الحمل. ة قوله: (وهو الخ) أي: الاختصاص بالحقيقي. ة قوله: (ويؤيد الأول) أي: الحمل على ما يؤم الخ. ة قوله: (قال) أي: السبكي.

ة قوله: (فيحمل على وضعه الخ) أتى بذلك شيخنا الشهاب الزملي شرح م ر.

السبكي الأقرب إلى قواعد الفقه واللغة أن ذا الدرَجَة الثانية مثلاً المحجوب بغيره يُسَمَّى موقوفاً عليه لِشُمُولِ لَفْظِ الواقِفِ له قال وإذا كان موقوفاً عليه كان له نصيب بالقوة بل بالفعل إذ الموقوف على انقراض غيره إنما هو أخذُه لا دُخُولُه في الموقوف عليهم وعلى هذا أفتيت في موقوف على مُحَمَّدٍ ثم بنتيه وعتيقه فلان؛ على أن من توفيت منهما تكون حصتها للأخرى فتوفيت إحداهما في حياة الواقف بعد الوقف، ثم مُحَمَّدٌ عن الأخرى وفلان بأن لها الثلثين وللعتيق الثلث ويؤيده أن الواقف لما جعل العتيق في مرتبتهما خشي أنه ربما انفردت مع إحداهما فينصيفهما فأخرج ذلك بقوله على إلى آخره ويترن أن إحداهما متى انفردت مع العتيق لم تُنصِفه بل تأخذ ضِعْفَه ويثبت في الفتاوى أن محل ذلك الخلاف ما لم يصدر من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا ثم رأيتني ذكرت في بعض الفتاوى ما حاصله الاستحقاق والمشاركة هل يُحمَلان على ما بالقوة نظراً لِقَصْدِ الواقف أنه لا يحرم أحداً من ذُرِّيَّته، أو على ما بالفعل؛ لأنه المُتبادِرُ من لَفْظِه فيكون حقيقة فيه، والحقيقة لا تنصرف عن مذكولها بمجرود غرض لم يُساعِده اللفظ، فيه اضطراب طويل والذي حررت في كتابي سوايغ المدد أن الراجح الثاني وهو الذي رجع إليه شيخنا بعد إفتائه بالأول ورد على

• فود: (وعلى هذا أفتيت) أي: على الأول لكن قوله ويثبت في الفتاوى إلخ مُشِيرٌ بأن هذه الصورة ليست من محل الخلاف فتأمل اه سيّد عمر. • فود: (ثم بنتيه وعتيقه) الضميران عائِدان على مُحَمَّدٍ.
• فود: (منهما) أي: من البنتين وكذا ضمير أحدهما وضمير مرتبتيهما. • فود: (بأن إلخ) مُتَعَلِّقٌ بِأَفْتَيْتِ وقوله: (لها) أي: للبنت الباقية. • فود: (ويؤيده) أي: ذلك الإفتاء. • فود: (ذلك الخلاف) أي: المارُّ بقوله هل يُحمَلُ على ما يُعْمُ إلخ، أو يُختَصُّ إلخ. • فود: (ما لم يصدر من الواقف إلخ) انظر مع قوله السابق مجاز القرينة وقوله القرائن في ذلك ضعيقة سم وسيّد عمر أقول ويُمكن الجمع بأن ما سبق عند إطلاق النصيب، والقرينة حالية كما يدل عليه قول الشارح الآتي نظراً لِقَصْدِ الواقف إلخ، وما هنا عند انضمام لَفْظِ إليه يدل على المراد المذكور. • فود: (كما هنا) أي: في موقوف على مُحَمَّدٍ إلخ، ولعل الدال على ذلك هنا ما ذكره بقوله ويؤيده أن الواقف إلخ. • فود: (أن الراجح الثاني) أي: الاختصاص بالحقيقي. • فود: (وهو) أي: الثاني (رجع إليه شيخنا) أي: وعليه فتقسم غلّة الوقف بعد مُحَمَّدٍ على البنت الموجودة، والعتيق نصفتين لِكُتْبِهِ قَدَمُ أَنَّ اسْتِحْقاقَ البنت الثلثين ليس لمجرود قوله فإذا ماتت إحداهما فنصيبها للأخرى بل؛ لأنه وجد من الواقف ما يدل على أن المراد النصيب ولو بالقوة كما هنا اه ع ش. • فود: (بعد إفتائه بالأول) أي: الحمل على النصيب المُقَدَّر الذي أشار إليه بقوله وعلى هذا أفتيت إلخ اه ع ش.

• فود: (ما لم يصدر من الواقف ما يدل إلخ) انظر مع قوله السابق مجاز القرينة وقوله، والقرائن في ذلك ضعيقة.

السبكي وآخرين ومنهم البلقيني اعتمادهم له أعني الأول. (ولو وقف على مواليه)، أو مولاة على الأوجه (وله مثنى) بكسر التاء أو عصبته (ومثنى) تبرعاً أو وجوباً بفتحها، أو فرعه صخ (وقسم بينهما) باعتبار الرؤوس على الأوجه لتناول الاسم لهما نعم لا يدخل مذبذب وأم ولد؛ لأنهما ليسا من الموالي حال الوقف ولا حال الموت (وقيل يخطئ) لإجماله بناءً على أن المشترك مجمل وهو ضعيف أيضاً، والأصح أنه كالعام فيحمل على معنييه أو معانيه بقرينة وكذا عند عدمها قيل عموماً وقيل احتياطاً

• قوله (سني): (ولو وقف على مواليه إلخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مؤلى واجد فهل يصح الوقف ختماً على الجنس فيه نظر اه سم أقول قضية قول الشارح المار آنفاً وقرينة الجمع تختل إلخ الصحة وحمل الجمع على من يحدث من عصبه الموجود على أن قول الشارح الآتي ولو لم يوجد إلا أحدهما إلخ كالصريح في الصحة مطلقاً. • قوله: (أو مولاة) إلى قول المتن، والصفة في النهاية. • قوله: (على الأوجه) وفاقاً للمثني.

• قوله (سني): (وله مثنى ومثنى) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته، أو أحدهما مع عصبته، أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقاً، أو بترتيب الإزب وقد يتبادر الثاني اه سم. • قوله: (تبرعاً إلخ) تنميم في المثنى بفتح التاء. • قوله: (أو وجوباً) كان نذر عتقه، أو اشتراه بشرط العتق اه ع ش عبارة سم كمن كفارة اه.

• قوله: (باعتبار الرؤوس) أي: لا على الجهتين مناصفة اه سم أي: خلافاً للمثني عبارته يصفين على الصنفين لا على عدد الرؤوس على الزاج اه. • قوله: (حال الوقف) أي لكونيهما أرقاء (ولا حال الموت) أي: لأن عتقهما بعد موته وهو بعد الموت لا ولاء له وإنما هو لعصبته اه ع ش.

• قوله: (لإجماله) لأنه محتمل لهما ولأحدهما. • قوله: (أيضا) أي: كالقول بالبطلان المبني على إجمال المشترك الضعيف. • قوله: (أنه) أي: المشترك. • قوله: (لقرينة) أي: مضمومة. • قوله: (وكذا) أي: يحمل على معنييه إلخ (هذه صديها) أي: القرينة مطلقاً. • قوله: (قيل صوماً وقيل احتياطاً) فيه

• قوله في (سني): (ولو وقف على مواليه إلخ) لو وقف على مواليه وليس له إلا مؤلى واجد فهل يصح الوقف ختماً على الجنس فيه نظر. • قوله: (على الأوجه) اعتمادهم م ر.

• قوله في (سني): (وله مثنى ومثنى) قضية ما قرره الشارح أنه لو وجد أحدهما وعصبه الآخر قسم بينهما وبقي ما لو وجد كل مع عصبته، أو أحدهما مع عصبته، أو وجدت طبقات من العصبات فهل يستحق الجميع مطلقاً، أو بترتيب الإزب وقد يتبادر الثاني. • قوله: (أو وجوباً) كمن كفارة. • قوله: (باعتبار الرؤوس) أي: لا على الجهتين مناصفة. • قوله: (نعم لا يدخل مذبذباً إلخ) قد يقال يتبني دخولهما بعد الموت مطلقاً، أو إذا كانا من نوع الموجود حين الوقف على مقتضى ما يأتي عن ابن القتيب وأبي زُرعة، وما قيل عليهما؛ لأن الوقف على نوع لا يتحصر في الموجود منه بل يستحق الحادث منه أيضاً

ولو لم يوجد إلا أحدهما حُجِّلَ عليه قطعاً فإذا طرأ الآخر شاركه على ما بَحَثَهُ ابنُ النقيب وقاسه على ما لو وَقَفَ على إخوانه فحَدَّثَ آخرُ واعتَرَضَهُ أبو زُرْعَةَ بأنَّ إطلاقَ المولى عليهما اشتراكٌ لفظيٌّ وقد ذَلَّتِ القرينةُ على إرادةِ أحدٍ معنِيَّته وهو الانحصارُ في الموجودِ فصارَ المعنى الآخرُ غيرَ مُرادٍ وأما الأخوةُ فحَقِيقَةٌ واجِدَةٌ وإطلاقُها على كُلِّ مِنَ الْمُتَوَاطِيِ فَتَصَدَّقُ على مَنْ طرأ ورُدُّ بأنَّ إطلاقَ المولى عليهما على جِهَةِ التَّوَاتُؤِ أَيْضاً، والمِوَالَةُ شَيْءٌ وَاحِدٌ لا اشتراكَ فيه لِاتِّحَادِ المعنى ويُزَدُ بِمَنْعِ اتِّحَادِهِ؛ لأنَّ الولاءَ بالنسبةِ لِلْمُتَّيِّدِ من حيثُ كونه مُتَّعِماً وبالنسبةِ لِلْعَتِيقِ من حيثُ كونه مُتَّعِماً عليه وهذا مُتَّعِيانٌ بلا شَكٍّ ولو وَقَفَ على مِوَالِيهِ من أَسْفَلَ دَخَلَ أولادُهم وإن سَفَلُوا لا مِوَالِيَهُمْ وقاسَ به الإسْنَوِيُّ ما لو وَقَفَ على مِوَالِيهِ من أَعْلَى ورُدُّ بأنَّ نِعْمَةً وَلاءِ الْمُتَّعِيقِ تَشْمَلُ فُرُوعَ العَتِيقِ فَشَمُّوا مِوَالِيَهُ بِخِلَافِ نِعْمَةِ الإِعْتِاقِ فَإِنَّهَا تَخْتَصُّ بِالْمُتَّعِيقِ بِخِلَافِ فُرُوعِهِ ويُزَدُ بأنَّ قوله **وَالْوَلَاءُ لِحِمَّةٍ كُلِّحِمَةٍ نَسَبٍ** صَرِيحٌ في شُمُولِ الوَلَاءِ لِنِصْبَةِ السَّيِّدِ بِلِ الْمَصْرُوحِ به في كلامِهِمْ كما سيأتي أَنَّ الولاءَ يَثْبُتُ لَهُمْ في حَيَاتِهِ (وَالضُّفَّةُ) وَلَيْسَ الْمُرَادُ بِهَا هُنَا مَذْلُولُهَا النَحْوِيُّ بَلْ مَا يُفِيدُ قَيْدًا في غَيْرِهِ (الْمُتَّقَدِّمَةُ على

مُخَالَفَةٍ لِمَا في جَمْعِ الجَوَامِعِ قَلِيلٌ رَاجِعٌ اه رَشِيدِي وَيُمْكِنُ دَفْعُ الْمُخَالَفَةِ بِحَمْلِ الْمُعْجَمِ عَلَى اللَّغْوِ .
 • فَوَدَّ: (وَلَوْ لَمْ يَوْجَدْ) إِلَى قَوْلِهِ وَرَدَّ فِي الْمُغْنِي . • فَوَدَّ: (شَارَكَهُ الْخ) ضَعِيفٌ اه ع ش . • فَوَدَّ: (فَصَارَ الْمَعْنَى الْآخَرُ غَيْرَ مُرَادٍ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْتَرَضَ الْمَوْجُودُ حِينَ الْوَقْفِ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ لَا يُصَرَّفُ لِلْآخِرِ الْحَادِثِ وَيَكُونُ الْوَقْفُ مُتَقَطِّعَ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَصْرُفًا آخَرَ اه س م . • فَوَدَّ: (عَلَى كُلِّ) أَي: مِنْ أَفْرَادِهِ . • فَوَدَّ: (مِنْ الْمُتَوَاطِيِ) أَي: مِنْ إِطْلَاقِ الْمُتَوَاطِيِ وَهُوَ الَّذِي اتَّخَذَ مَعْنَاهُ فِي أَفْرَادِهِ .
 • فَوَدَّ: (فَيَصْنُقُ) أَي: اسْمُ الْأَخْوَةِ (عَلَى مَنْ طَرَأَ) فَيَسْتَحِقُّ الْوَقْفَ إِلَّا أَنْ يَقْبِذَ الْوَاقِفُ بِالْمَوْجُودِينَ حَالَ الْوَقْفِ اه مَغْنِي . • فَوَدَّ: (وَرَدَّ) أَي: الْإِعْتِرَاضُ . • فَوَدَّ: (لَا اسْتِشْرَافَ فِيهِ) أَي: لَقَطًا . • فَوَدَّ: (وَيُزَدُ) أَي: الرَّدُّ . • فَوَدَّ: (مِنْ أَسْفَلَ) أَي: بَأْنِ اغْتَنَهِم . • فَوَدَّ: (لَا مِوَالِيَهُمْ) أَي: لَا يَدْخُلُ عَتِيقُ الْعَتِيقِ .
 • فَوَدَّ: (وَقَاسَ بِهِ الْإِسْنَوِيُّ الْخ) مُعْتَمَدٌ اه ع ش . • فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى مِوَالِيهِ الْخ) أَي: قَبْلَ دَخْلِ أَوْلَادِهِمْ اه س م . • فَوَدَّ: (وَرَدَّ) أَي: الْقِيَاسُ . • فَوَدَّ: (وَيُزَدُ) أَي: الرَّدُّ . • فَوَدَّ: (أَنَّ الْوَلَاءَ الْخ) خَبَرٌ بِلِ الْمَصْرُوحِ بِهِ . • فَوَدَّ: (وَلَيْسَ الْمُرَادُ) إِلَى قَوْلِهِ فَتَأَمَّلْهُ فِي النِّهَايَةِ .

كما لو وَقَفَ على إخوانِهِ أو أولادِهِ فَإِنَّ الْحَادِثَ بَعْدَ الْوَقْفِ يَسْتَحِقُّ أَيْضاً . • فَوَدَّ: (واعتَرَضَهُ أَبُو زُرْعَةَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر . • فَوَدَّ: (فَصَارَ الْمَعْنَى الْآخَرُ غَيْرَ مُرَادٍ) قَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ انْتَرَضَ الْمَوْجُودُ حَالَ الْوَقْفِ الْمَحْمُولُ عَلَيْهِ الْوَقْفُ لَا يُصَرَّفُ لِلْآخِرِ الْحَادِثِ بَلْ يَكُونُ الْوَقْفُ مُتَقَطِّعَ الْآخِرِ إِنْ لَمْ يَذْكُرْ مَصْرُفًا آخَرَ . • فَوَدَّ: (وَيُزَدُ بِمَنْعِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَضِيَّةُ الْمَرْدُودِ كَرَّدَهُ، وَرَدُّ رَدِّ رَدِّهِ أَنَّهُ لَوْ طَرَأَ أَحَدٌ مِنْ جَنْسِ الْمَوْجُودِ شَارَكَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ . • فَوَدَّ: (مَا لَوْ وَقَفَ عَلَى مِوَالِيهِ) أَي: قَبْلَ دَخْلِ أَوْلَادِهِمْ . • فَوَدَّ: (وَيُزَدُ بِأَنَّ قَوْلَهُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

جَمَلٍ، أو مُفْرَدَاتٍ وَمَثَلُوا بِهَا لِيَبَيَّنَ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْجَمَلِ مَا يُمْثِلُهَا (مَعطوفة) لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهَا كَلَامٌ طَوِيلٌ (تَعَبَّرَ فِي الْكُلِّ كَوَقْفٍ عَلَى مُتَحَاجِي أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي) وَهِيَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ (وَإِخْوَتِي وَكَذَا الْمَتَأَخَّرَةُ عَلَيْهَا) أَي: عَنْهَا. (و) كَذَا (الاستثناء إِذَا غُطِفَ) فِي الْكُلِّ (بِوَاوٍ كَقَوْلِهِ عَلَى أَوْلَادِي وَأَحْفَادِي وَإِخْوَتِي الْمُتَحَاجِينَ، أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ بَعْضُهُمْ)؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ اشْتِرَاكَ الْمُتَعَاظِفَاتِ فِي جَمِيعِ الْمُتَعَلِّقَاتِ كَالصِّفَةِ وَالْحَالِ وَالشَّرْطِ، وَمَثَلُهَا الْإِسْتِثْنَاءُ بِجَمِيعِ عَدَمِ الْإِسْتِقْلَالِ وَمَثَلُ الْإِمَامِ لِلْجَمَلِ بِوَقْفَتِ عَلَى بَنِي دَارِي وَحَبَسَتْ عَلَى أَقَارِبِي ضَيْقَتِي وَسَبَلْتُ عَلَى خَدَمِي بَيْتِي إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَي، أَوْ إِنْ أَحْتَاجُوا، وَأَمَّا تَقْدُّمُ الصِّفَةِ عَلَى الْجَمَلِ فَاسْتَبْعَدَ الْإِسْنَوِي رُجُوعَهَا لِلْكُلِّ؛ لِأَنَّ كُلَّ جُمْلَةٍ مُسْتَقِلَّةٌ بِالصِّفَةِ وَالصِّفَةِ

فَوَدَّ: (وَمَثَلُوا بِهَا) أَي: الْمُرَدَّاتِ كَمَا يَأْتِي فِي الْمَثْنِ.

فَوَيْلٌ (سُي): (مَعطوفة) أَي: بِحَرْفٍ مُشْتَرَكٍ أَهْ مَتَهَجٌ وَقَدْ أَفَادَهُ الشَّارِحُ بِقَوْلِهِ الْآتِي بِخِلَافٍ بَلْ وَلَكِنْ أَه. فَوَدَّ: (لَمْ يَتَخَلَّلْ بَيْنَهَا) أَيِ الْمُتَعَاظِفَاتِ (كَلَامٌ طَوِيلٌ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَةً.

فَوَيْلٌ (سُي): (مُتَحَاجِي) هُوَ الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ وَقَوْلُهُ بَعْدَ الْمُتَحَاجِينَ هُوَ الصِّفَةُ الْمَتَأَخَّرَةُ أَه سَم.

فَوَدَّ: (وَهِيَ أَوْلَادُ الْأَوْلَادِ) أَيِ ذُكُورًا وَإِنَاثًا أَه ش.

فَوَيْلٌ (سُي): (الْمُتَحَاجِينَ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ أَي: وَالْمُنْفِي، وَالْحَاجَةُ هُنَا مُعْتَبَرَةٌ بِجَوَازِ اخْتِذِ الزَّكَاةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَالَ أَنْتَهَى وَالَّذِي يُتَّبَعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ لَوْلَا مَانِعٌ كَوْنُهُ هَائِثِمِيًّا أَوْ مُطْلَبِيًّا حَتَّى يَصْرِفَ لِلْهَائِثِمِيِّ وَالْمُطْلَبِيِّ أَيْضًا م ر أَه سَم عَلَى حَيْثُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّ الْغَنِيَّ بِكَسْبٍ لَا يَأْخُذُ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي الْوَقْفِ عَلَى الْفُقَرَاءِ الْأَخْذُ قَلْعُ الْمُرَادِ هُنَا بِالْمُتَحَاجِ مَنْ يَأْخُذُ الزَّكَاةَ لِعَدَمِ الْمَالِ وَإِنْ قَدَّرَ عَلَى الْكَسْبِ أَه ش. فَوَيْلٌ (سُي): (أَوْ إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ الْإِخ) وَالَّذِي يَظْهَرُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْفُسُقِ هُنَا اِزْتِكَابُ كَبِيرَةٍ، أَوْ إِضْرَازٌ عَلَى صَغِيرَةٍ أَوْ صَغَائِرَ وَلَمْ تُغْلِبْ طَاعَاتُهُ مَعَاصِيَهُ وَبِالْعَدَالَةِ انْتِفَاءُ ذَلِكَ وَإِنْ رُدَّتْ شَهَادَتُهُ لِيَحْزَمَ مَرُوءَةً، أَوْ تَغْفَلَ أَوْ تَحْوِيهَا أَه نِهَآيَةً قَالَ ع ش قُلُو تَابَ الْفَاسِقُ هَلْ يَسْتَحِقُّ مِنْ حِينَ التَّوْبَةِ، أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يَظْهَرُ الْاسْتِحْقَاقُ أَخْذًا وَمِمَّا سَيَأْتِي فِيمَا لَوْ وَقَفَ عَلَى بَنِيهِ الْأَرْمَلَةِ، ثُمَّ تَزَوَّجَتْ، ثُمَّ تَعَزَّيْتُ إِلَيْهِ أَه. فَوَدَّ: (كَالصِّفَةِ الْإِخ) تَمَثِيلٌ لِلْمُتَعَلِّقَاتِ ش أَه سَم. فَوَدَّ: (عَلَى بَنِي) بِفَتْحِ الْبَاءِ وَشَدِّ الْبَاءِ.

فَوَدَّ: (إِلَّا أَنْ يَفْسُقَ الْإِخ) مِثَالُ الْإِسْتِثْنَاءِ الْمَتَأَخَّرِ. فَوَدَّ: (أَي: أَوْ إِنْ أَحْتَاجُوا) مِثَالُ الصِّفَةِ الْمَتَأَخَّرَةِ. فَوَدَّ: (أَمَّا تَقْدُّمُ الصِّفَةِ) الْأُولَى، أَمَّا الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ. فَوَدَّ: (وَالصِّفَةُ) الْأُولَى التَّصْرِيعُ كَمَا

فَوَدَّ (سُي): (مُتَحَاجِي) هُوَ الصِّفَةُ الْمُتَقَدِّمَةُ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ، وَالْحَاجَةُ هُنَا مُعْتَبَرَةٌ بِجَوَازِ اخْتِذِ الزَّكَاةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْقَالَ قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ وَيَتَفَقَّدُ حَيْثُ يُذَكَّرُ مُرَاجَعَةُ الْوَاقِفِ إِنْ أَمَكْنَتْ أَه. وَيُتَّبَعُهُ أَنَّ الْمُرَادَ جَوَازُ اخْتِذِ الزَّكَاةِ لَوْلَا مَانِعٌ كَوْنُهُ هَائِثِمِيًّا أَوْ مُطْلَبِيًّا حَتَّى يَصْرِفَ لِلْهَائِثِمِيِّ وَالْمُطْلَبِيِّ أَيْضًا م ر.

فَوَدَّ: (كَالصِّفَةِ الْإِخ) تَمَثِيلٌ لِلْمُتَعَلِّقَاتِ ش أَه فَوَدَّ: (فَاسْتَبْعَدَ الْإِسْنَوِي الْإِخ) لَا يُخْفَى أَنَّ قِيَاسَ اسْتِيعَادِهِ فِي الْمُتَقَدِّمَةِ اسْتِيعَادُهُ فِي الْمَتَوَسِّطَةِ بِالنِّسْبَةِ لِغَيْرِ جُمْلَتِهَا أَخْذًا مِنْ عِلَّتِهِ وَحَيْثُ يُنْظَرُ فِي الْجَوَابِ.

مع الأولى خاصة وقد يُجاب عن استبعادها بأنها حيثيذ كالصفة المتوسطة فإنها ترجع لكل على المنقول المعتد؛ لأنها متقدمة بالنسبة لما بعدها متأخرة بالنسبة لما قبلها وأداء ابن الصماد أن ما مثل به الإمام خارج عن صورة المسألة؛ لأنه وقوف متقدمة والكلام في وقف واحد ممنوع إذ ملحظ الرجوع لكل موجود فيه أيضاً نعم رده قول الإسوي إن ما قاله هنا في الاستثناء يخالف ما ذكره في الطلاق ظاهر ويُفروق بين ما ذكره في المتوسطة، وما اقتضاه كلامهما في عهدي حر إن شاء الله وامرأتي طالق أنه إذا لم ينو عوده للأخير لا يعود إليه بأن العصة هنا مُحَقَّقة فلا يُزيلها إلا مُزيل قوِي، ومع الاحتمال لا قوَّة

في النهاية. هـ. فود: (مع الأولى) أي: من الجمل خبر والصفة. هـ. فود: (وقد يُجاب عن استبعادها) (الخ) قد يقال قياس استبعاد الإسوي الذي أشار إليه أن يأتي نظيره في المتوسطة بالنسبة لها بعدها فكيف يصلح للجواب إلا أن يثبت عن الإسوي عدم استبعادها فيها فيصلح ما ذكر جواباً إلزامياً لا تحقيقاً اه سيّد عمر وكذا في سم إلا قوله إلا أن يثبت الخ. هـ. فود: (فإنها ترجع الخ) كذا في المعنى. هـ. فود: (خارج الخ) خبر اذعاء الخ. هـ. فود: (إذ ملحظ الخ) وهو اشترائك المتعاطفات في جميع الخ اه ع ش. هـ. فود: (نضم ردة) أي ابن الصماد. هـ. فود: (ظاهر) خبر ردة. هـ. فود: (ويُفروق الخ) كلام مُستأنف متعلّق بقوله السابق وقد يُجاب الخ لا بما قيله، ثم رأيت في الرشيدي ما نصه قوله ويُفروق الخ هذا كلام مُقتضب لا تعلّق له بما قبله كما لا يخفى اه والله الحمد. هـ. فود: (بأن العصة الخ) قد يقال العود الأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود؛ لأن العود يبقى العصة وعدمه يُزيلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل اه سم عبارة ع ش قوله بأن العصة الخ قد يقال هذا إنما يثبت نقيض المطلوب؛ لأن قوله أنه إذا لم ينو الخ يقتضي وقوع الطلاق لعدم عود المشيئة إليه وقوله بأن العصة هنا مُحَقَّقة الخ يقتضي عدم وقوع الطلاق ولو قال بأن صيغة الطلاق صريحة في وقوعه فلا يمتنعها إلا مُزيل قوِي لكان أولى في مراده اه وعبارة الرشيدي هذا يوجب رجوع الاستثناء لكل لا عديمه كما لا يخفى اه. هـ. فود: (هنا) الأولى أن يُقرأ بشد التو في: في

هـ. فود: (وقد يُجاب الخ) فيه تأمل. هـ. فود: (بأنها حيثيذ كالصفة المتوسطة) إن أراد المتوسطة في الجمل فالمُتوسط في الجمل يطرقها هذا الاستبعاد أخذاً من عليه، أو المتوسطة في المُفردات لم يُفد لظهور الفرقي أخذاً من عليه أيضاً فليتأمل. هـ. فود: (لما قبلها، ثم قوله لما بعدها) فيه نظر ولعله معكوس. هـ. فود: (بأن العصة هنا مُحَقَّقة الخ) قد يقال العود الأخير أوفق بهذا المعنى من عدم العود؛ لأن العود يبقى العصة وعدمه يُزيلها فليتأمل مع ذلك قوله فتأمل. هـ. فود: (فروع الخ) (فزع): قال في الروض ويدخل في الفقراء الغرماء وأهل البلد قال في شرحه أي: فقراء أهلها، والمراد بلد الوقف كتنظيره في الوصية للفقراء؛ لأن أطاعهم تتعلّق ببلد الوقف اه ويرد عليه أنه إن عيّنت البلد فيه كوقفت على فقراء بلد كذا تعين فقراؤها سواء كانت بلد الوقف، أو غيرها وإن لم يعين كوقفت على الفقراء لم يَتَّعِينَ كما في الأنوار فقراء بلد الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التي نظر فيها الوقف.

وهنا الأصل عَدَمُ الاستحقاق فيكفي فيه أدنى دالٍّ فتأمله وخرج بتمثيله أولاً بالواو وباشتراطها فيما بعده ما لو كان العطف، ثم، أو الفاء فيختص المتعلق بالآخر أي: فيما تأخر كما قاله جمعٌ مُتَقَدِّمون ونُقَلَّاه عن الإمام وأقرَّاه واعتزَّضه جمعٌ مُتَأَخِّرون بأن المذهب أن الفاء وثم كالواو بجامع أن كلاً جامع وضماً بخلاف بل ولكن، وبمقدم تخلل كلام طويل ما لو تخلل كَوَقَّفت على أولادي على أن من مات منهم وأعقب فتصبيه بين أولاده ﴿لِلَّذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] ولا فتصبيه لمن في درجته فإذا انقرضوا صُرف إلى إخواني المحتاجين أو إلا أن يفسق واحد منهم فيختص بالآخر وببحث شارح أن الجملة الغير المتعاطفة ليست كالمتعاطفة وكلاهما في الطلاق يدل على أنه لا فرق. (فروع) ذكر الرافعي أن لفظ الإخوة لا يدخل فيه الأخوات ونوزع فيه أي: بأن قياس الأولاد الدخول ويُردُّ بوضوح الفرق بأن هذا اللفظ لا مقابل له يتميَّز عنه بالتاء

عبدى حرٌّ إن شاء الله إلخ. ة. فود: (وهنا) أي: في الوقف. ة. فود: (وخرج بتمثيله إلخ) إلى قوله وبحت في المُنْهَى. ة. فود: (نُقَلَّاه عن الإمام وأقرَّاه) قال الزركشي وما نُقِلَ عن الإمام إنما هو احتمال له فالمذهب خلافه وقد صرح هو في الزهاني بأن مذهب الشافعي العود إلى الجميع وإن كان العطف ثم قال فالمختار أنه لا يَتَقَيَّدُ بالواو بل الضابط وجود العطف بحرف جامع كالواو، والفاء وثم انتهى وهذا المختار هو المُتَمَتِّدُ اه مُنْهَى عبارة النهاية وتمثيله أولاً بالواو واشترطها فيما بعده ليس للتقييد بها فالمذهب كما قاله جمعٌ مُتَأَخِّرون أن الفاء وثم إلخ اه. ة. فود: (وبمقدم تخلل إلخ) عطف على تمثيله، ثم هو إلى الفروع في النهاية. ة. فود: (فيختص) أي المتعلق (بالآخر) مُتَمَتِّدُ اه ع. ش. ة. فود: (وبحث إلخ) عبارة النهاية وكلاهما في الطلاق دالٌّ على عَدَمِ الفرق بين الجملة المتعاطفة وغيرها وإن بحث بعض الشراح الفرق بينهما وعلم بما قررنا أن كلاً من الصفة والاستثناء راجع للجميع تقدّم أو تأخر أو تَوَسُّطُ اه. وعبارة المُنْهَى وتقديم الصفة على المتعاطفات كتأخيرها عنها في عودها إلى الجميع وكذا التوسُّطُ وإن قال من السبكي الظاهر اختصاصها بما وليته انتهى ومثلها فيما ذكر الاستثناء، وأعلم أن عود الاستثناء إلى الجملة لا يَتَقَيَّدُ بالمطابق فقد نقل الرافعي في الأيمان أنه يعود إليها بلا عطف حيث قال قال أبو الطيب لو قال إن شاء الله أنت طالق عبدى حرٌّ لم تطلق ولم يمتنع اه. ة. فود: (وكلاهما إلخ) مُتَمَتِّدُ اه ع. ش. ة. فود: (فروع) قال في الرّوض ويدخل في الفقراء وأهل البلد قال في شرحه أي: فقراء أهلها، والمراد ببلد الوقف كتطهيره في الوصية للفقراء؛ لأن أطماعهم تتعلّق ببلد الواقف انتهى ويرد عليه أنه إن عيّنت البلد فيه كَوَقَّفت على فقراء بلد كذا تعيّن فقراؤها سواء كانت بلد الواقف أو غيرها وإن لم تعيّن كَوَقَّفت على الفقراء لم تعيّن م كما في الاتوار فقراء بلد الوقف وهو الموافق لجواز نقل الوصية التي نظرت بها الوقف اه سم وقوله وإن لم تعيّن إلخ قدّمنا عن المُنْهَى ما يوافقه. ة. فود: (وذكر الرافعي أن لفظ الإخوة إلخ) اعتمد المُنْهَى، والنهاية أيضاً. ة. فود: (لا يدخل فيه الأخوات) ومثله عكسه اه ع. ش. ة. فود: (بأن هذا اللفظ) أي: لفظ الأولاد.

فَسَمَلِ التَّوَحُّينِ مَعَ بَخْلَافِ الإِخْوَةِ فَإِنَّ لَهُ مُقَابِلًا كَذَلِكَ وَهُوَ الْأَخَوَاتُ فَلَمْ يَسْمَلْهُنَّ وَدُخُولُ
الْإِنَاتِ فِي «فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلَا يُؤْمَرُ الشَّدُّ» (السنن: ١١) قِيَاسِي لَا لَفْظِي وَلَوْ وَقَفَ عَلَى
زَوْجَتِهِ، أَوْ أُمٍّ وَلَدِهِ مَا لَمْ تَنْزُوجَ بَطَلٌ حَقُّهَا بِتَزْوُجِهَا وَلَمْ يَحْدُ بِتَزْوُجِهَا أَخْذًا مِنْ كَلَامِهِمْ فِي
الطَّلَاقِ وَالْإِيمَانِ بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي بَيْتِهِ الْأَرْمَلَةِ؛ لِأَنَّهُ أَنْطَ اسْتِحْقَاقُهَا بِصِفَةِ وَبِالتَّزْوِجِ وَجَدَتْ
وَتَلَكْ بِعَدَمِ التَّزْوِجِ وَبِالتَّزْوِجِ لَمْ يَنْتَفِ ذَلِكَ؛ وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا أَنْ لَا تَحْتَاجَ بَيْتُهُ وَأَنْ لَا يَخْلُفَهُ
أَحَدٌ عَلَى حِلِيلَتِهِ وَبِهَذَا يَنْدَفِعُ إِثْنَاءُ الشَّرَفِ الْمَنَاقِي وَمَنْ تَبِعَهُ بِعَوْدِ اسْتِحْقَاقِهَا نَظَرًا إِلَى أَنْ
غَرَضُهُ بِهَذَا الشَّرْطِ احْتِيَاجُهَا وَقَدْ وَجِدَ بِتَزْوِجِهَا. وَيُؤَافِقُ الْأَوَّلَ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ أَخْذًا مِنْ كَلَامِ
الرَّافِعِيِّ فِي الطَّلَاقِ أَنَّهُ لَوْ وَقَفَ عَلَى وَلَدِهِ مَا دَامَ فَقِيرًا فَاسْتَفْنَى، ثُمَّ افْتَقَرَ لَا يَسْتَحِقُّ لَانْقِطَاعِ
الدَّيْمُومَةِ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ وَيُفَرِّقُ بَأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ عَلَى الْوَضْعِ اللَّفْظِيِّ الْقَاضِي بَانْقِطَاعِ الدَّيْمُومَةِ
وَهُنَا لَا تَأْتِي لَهُ وَحْدَهُ بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِعِينَ

• قَوْلُهُ: (فَسَمَلِ التَّوَحُّينِ) الذُّكُورَ وَالْإِنَاتِ. • قَوْلُهُ: (كَذَلِكَ) أَيِ: يَتَمَيَّزُ عَنْهَ بِالتَّاءِ. • قَوْلُهُ: (قِيَاسِي) لَا
لَفْظِي (الْأَوَّلَى مَجَازِي لَا حَقِيقِي. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَقَفَ عَلَى زَوْجَتِهِ) إِلَى قَوْلِهِ؛ وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا فِي الْمُنْهَى
وَالِى قَوْلِهِ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ فِي النِّهَايَةِ إِلَى قَوْلِهِ وَبِهَذَا إِلَى وَيُؤَافِقُ. • قَوْلُهُ: (عَلَى زَوْجَتِهِ) أَوْ بَنَاتِهِ أَوْ مُنْهَى.
• قَوْلُهُ: (أَوْ أُمٍّ، وَبِالْبَيْتِ) أَيِ: كَانَ وَقَفَ عَلَيْهَا تَبَعًا لِمَنْ يَصِيحُ الْوَقْفُ عَلَيْهِ، أَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا بِعَدَمِ مَوْتِهِ وَإِلَّا
فَقَدْ مَرَّ أَنَّهُ لَا يَصِيحُ الْوَقْفُ عَلَى أُمِّ الْوَلَدِ أَيِ: اسْتِغْلَالًا وَبِهَذَا يَزُولُ التَّعَارُضُ الَّذِي تَوَهَّمَهُ الشُّهَابُ ابْنُ
قَاسِمٍ أَوْ رَشِيدِي. • قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ نَظِيرِهِ فِي بَيْتِهِ الْإِنْسَانِ) عِبَارَةُ الْمُنْهَى فَإِنْ قِيلَ لَوْ وَقَفَ عَلَى بَنَاتِهِ الْأَرَامِلِ
فَتَزَوَّجَتْ وَاحِدَةً مِنْهُنَّ، ثُمَّ طَلَّقَتْ عَادَ اسْتِحْقَاقُهَا فَهَلَا كَانَ هُنَا كَذَلِكَ أَجِيبَ بِأَنَّهُ فِي الْبِنَاتِ أَثْبَتُ
اسْتِحْقَاقًا لِبَنَاتِهِ الْأَرَامِلِ وَبِالطَّلَاقِ صَارَتْ أَرْمَلَةً وَهَنَا جَعَلَهَا مُسْتَحَقَّةً إِلَّا أَنْ تَنْزُوجَ وَبِالطَّلَاقِ لَا تَخْرُجُ
عَنْ كَوْنِهَا تَزَوَّجَتْ وَمُقْتَضَى هَذَا وَكَلَامُ ابْنِ الْمُقَرِّي وَأَصْلُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ تَنْزُوجَ أَصْلًا أَرْمَلَةً وَلَيْسَ مُرَادًا بَلْ
الَّذِي نَصَّ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا الَّتِي فَارَقَهَا زَوْجَهَا، وَفِي الْوَصِيَّةِ مِنَ الزَّوْجَةِ أَنَّهُ
الْأَصَحُّ وَعَلَى هَذَا فَلَا سُّوَالِ أ. • قَوْلُهُ: (وَتَلَكْ) أَيِ الزَّوْجَةِ، أَوْ أُمِّ الْوَلَدِ أَيِ: أَنْطَ اسْتِحْقَاقُهَا.
• قَوْلُهُ: (ذَلِكَ) أَيِ: التَّزْوِجُ. • قَوْلُهُ: (وَلَئِنْ لَهُ غَرَضًا) فِي كُلِّ مِنَ الْوَاقِعِينَ. • قَوْلُهُ: (أَنْ لَا تَحْتَاجَ بَيْتُهُ وَأَنْ
لَا يَخْلُفَهُ الْإِنْسَانُ) تَشْرَعُ عَلَى خِلَافِ تَرْتِيبِ اللَّفْظِ. • قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ بِالْتَّحْلِيلِ الثَّانِي. • قَوْلُهُ: (يَعُودُ
اسْتِحْقَاقُهَا) أَيِ: الزَّوْجَةِ، أَوْ أُمِّ الْوَلَدِ. • قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُ الْأَوَّلَ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ) اعْتَمَدَهُ مَرَّةً أ. س. عِبَارَةُ
النِّهَايَةِ وَأَخَذَ الْإِسْنَوِيُّ مِنْ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ الْإِنْسَانُ وَهُوَ كَذَلِكَ أ. ه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَرَّةً وَهُوَ كَذَلِكَ أَيِ: خِلَافًا
لِحُجِّ أَقُولُ، وَالْأَقْرَبُ مَا قَالَه حُجِّ لِمَا عَلَّلَ مَرَّةً فِي بَيْتِهِ الْأَرْمَلَةِ أ. ه. • قَوْلُهُ: (بِأَنَّ الْمَدَارَ ثُمَّ) أَيِ: فِي
مَسْأَلَةِ الزَّوْجَةِ وَأُمِّ الْوَلَدِ وَقَوْلُهُ: (هُنَا) أَيِ: فِي مَسْأَلَةِ الْوَلَدِ. • قَوْلُهُ: (لَا تَأْتِي لَهُ وَحْدَهُ) أَيِ: وَضِعَ
الْلَفْظِيِّ. • قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِعِينَ) هَذَا غَيْرُ مُسَلِّمٍ؛ لِأَنَّ الْمَحْكَومَ عَلَيْهِ مَذْهُبُ

• قَوْلُهُ: (وَيُؤَافِقُ الْأَوَّلَ قَوْلُ الْإِسْنَوِيِّ الْإِنْسَانُ) اعْتَمَدَهُ م. ر. • قَوْلُهُ: (بَلْ لَا بُدَّ مِنَ النَّظَرِ لِمَقَاصِدِ الْوَاقِعِينَ) هَذَا

كما مر ومقصود الواقف هنا ربط الاستحقاق بالفقر لا غير من غير أن يخلفه شيء بنفيه وبه
فارق ما تقرر في إلا أن تتزوج فإذا وجد الفقر ولو بعد الغنى استحق فيما يظهر، ولو وقف، أو
أوصى للضيف صرف للوارد على ما يقتضيه العرف ولا يؤاد على ثلاثة أيام مطلقاً ولا يدفع له
حب إلا إن شرطه الواقف وهل يشترط فيه الفقر الظاهر لا قال التاج الفارسي والبرهان المراجعي
وغيرهما ومن شرط له قراءة جزء من القرآن كل يوم كفاه قدر جزء ولو مفروقاً ونظراً انتهى وفي
المفروق نظراً ولو قال ليصدق بقلته في رمضان، أو عاشوراء ففات تصدق بعده ولا ينتظر مثله
نعم إن قال فطراً لصوابه انتظره وأفتى غير واحد بأنه لو قال على من يقرأ على قبر أبي كل
جمعة يسر بأنه إن حد القراءة بمدة معينة وعين لكل سنة غلة أتبع ولا بطل نظير ما قالوه من
بطلان الوصية ليزيد كل شهر دينار إلا في دينار واحد انتهى وإنما يتجه إلحاق الوقف بالوصية
إن علق بالموت؛ لأنه حينئذ وصية ووجه بطلانها فيما ذكر أنها لا تنفذ إلا في الثلث ومعرفة
مساواة هذه الوصية له وعدمها متفكرة وأما الوقف الذي ليس كالوصية فالذي يتجه صحته إذ
لا يترتب عليه محذور بوجه؛ لأن الناظر إذا قرأ من يقرأ كذلك استحق ما شرط ما دام يقرأ
فإذا مات مثلاً قرأ الناظر غيره وهكذا

الأنفاظ لا المقاصد لقدم اطلاعنا عليها ما لم نقيم قرينة على ذلك فالمعول عليها اه نهاية. فود: (كما
مر) أي: في التثنية المار قبيل الفصل. فود: (من غير أن يخلفه إلخ) عبارة النهاية وإن تخلفه شيء بنفيه
اه وهي ظاهرة. فود: (وبه) أي: بربط الاستحقاق هنا بالفقر فقط. فود: (ولو وقف أو أوصى) إلى
قوله قال التاج في النهاية. فود: (صرف للوارد) أي: سواء جاء قاصداً لمن نزل عليه، أو اتفق نزوله
عنده لمجرد مروره على المحل واحتياجه لمحل يأمن فيه على نفسه اه ع ش. فود: (مطلقاً) ظاهره
سواء عرض له ما ينفعه من السفر كمرض، أو خوف أو لا اه ع ش. فود: (إلا إن شرطه) يتبني أن
يكون مثله إذا كان ذلك هو العرف كما يفهمه قوله على ما يقتضيه العرف اه سيد عمر. فود: (الظاهر
لا) ويجب على الناظر رعاية المصلحة لقرض الواقف فلو كان البغض فقراء، والبغض أغنياء ولم تف
الغلة الحاصلة بهما قدم الفقير اه ع ش. فود: (كفاه) أي: الشرط المذكور أي في تحقيقه.
فود: (تصدق) أي: الناظر. فود: (مثله) أي: من السنة الآتية. فود: (على من يقرأ إلخ) أي:
وقفت على من إلخ. فود: (ولا بطل) أي الوقف. فود: (إلا في دينار إلخ) أي لا تبطل فيه.
فود: (إن علق) أي الوقف. فود: (وعندما) أي: المساواة ش اه سم. فود: (متفكرة) خبر ومعرفة
إلخ. فود: (وأما الوقف إلخ) مقابل قوله إن علق بالموت. فود: (صحته) خبر فالذي يتجه إلخ.

غير مسلم؛ لأن المخكوم عليه مذكور الأنفاظ لا المقاصد لقدم اطلاعنا عليها ما لم نقيم قرينة على
ذلك فالمعول عليها شرح م ر. فود: (الظاهر لا) اعتمد م ر.

فود: (وعندما) أي المساواة ش.

وعجيب توهم أن هذه الصورة كالوصية، ولو قال الواقف وقفت هذا على فلان ليحصل كذا قال ابن الصلاح احتيلاً أن يكون شرطاً للاستحقاق وأن يكون توصية له لأجل وقفه فإن عليم مراده أتبع وإن شك لم يمنع الاستحقاق وإنما يثبته فيما لا يقصد عرفاً صرف القلة في مقابلته وإلا لا يقرأ، أو يتعلم كذا فهو شرط للاستحقاق فيما يظهر وأفتى الغزالي في وقفت جميع أملاكي بأنه يختص بالمقار؛ لأنه المتبادر للذهن وفيه وقفة بل الذي يثبته صحة وقف جميع ما في ملكه مما يصح وقفه قال ابن عبد السلام ولا يستحق ذو وظيفة كقراءة أهل بها في

• قوله: (وعجيب) خبر مقدم لقوله توهم أن إلخ. • قوله: (لم يمنع) أي: الشك. • قوله: (وإنما يثبته) أي: قول ابن الصلاح (فيما) أي: في عمل. • قوله: (وأفتى الغزالي) إلى قوله قال في النهاية. • قوله: (بأنه يختص بالمقار إلخ) والعرف مطرد في بعض التراحي كبلاد المعجم التي منها الإمام حجة الإسلام بتخصيص الأملاك بالمقار قلعل إثناء المذكور مبني عليه ويؤيد إلى ذلك تعليله بقوله؛ لأنه إلخ اه سيد عمر.

• قوله: (قال ابن عبد السلام إلخ).

(فرغ): في فتاوى السيوطي (مسألة) رجل وقف موصفاً على من يقرأ فيه كل يوم جزءاً ويدعو له وجعل له على ذلك معلوماً من عقار وقفه لذلك فأقام القارئ مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئاً، ثم أراد التوبة فما طريقة الجواب طريقه أن يخيب الأيام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم جزءاً ويدعو عقب كل جزء الواقف حتى يوقى ذلك اه. وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر اه سم.

• قوله: (ولا يستحق إلخ) (فائدة): قال المناوي في كتابه المسمى بتيسير الوقوف على غوامض أحكام الوقوف في آخر الكتاب السادس في ترجمة ما جمع من فتاوى شيخ الإسلام الشيخ زكريا الأنصاري ما نصه وأنه سئل عن قول العز بن عبد السلام في كتابه فوائد القرآن الوقف على الصلوات الخمس في مسجد وعلى قراءة القرآن في التراب هي شروط لا أغواض فمن أتى بجميع أجزاء الشرط إلا جزءاً كان أهل الإمام بصلاة منها، والقارئ بقراءة يوم فلا شيء له البتة؛ لأنه لم يتحقق مفهوم الشرط منه وكذا

• قوله: (بل الذي يثبته إلخ) اعتمدته م ر. • قوله: (قال ابن عبد السلام ولا يستحق إلخ) فرغ في فتاوى السيوطي. (مسألة): رجل وقف موصفاً على من يقرأ فيه كل يوم جزءاً ويدعو له وجعل له على ذلك معلوماً من عقار وقفه لذلك فأقام القارئ مدة يتناول المعلوم ولم يقرأ شيئاً، ثم أراد التوبة فما طريقه الجواب طريقه أن يخيب الأيام التي لم يقرأ فيها ويقرأ عن كل يوم جزءاً ويدعو عقب كل جزء للواقف حتى يوقى ذلك اه وظاهره أنه إذا فعل هذا الطريق استحق ما يتناوله في الأيام التي عطلها وظاهر ما نقله الشارح عن ابن عبد السلام وعن المصنف خلاف ذلك فليحذر.

بعض الأيام وقال المصنف إن أخل واستتاب لعذر كترض، أو حبس بقي استحقاؤه وإلا لم يستحق لمدة الاستتابة فأفهم بقاء أثر استحقاؤه لغير مدة الإخلال وهو ما اعتمده السبكي كابن الصلاح في كل وظيفة تقبل الإنابة كالتدريس بخلاف التعلم قيل ظاهر كلام الأكثر جواز استتابة الأذن لكن صرح بعضهم بأنه لا بد من المثل، والكلام في غير أيام البطالة، والعبارة فيها بنص الواقف وإلا فيعرف رتبة المطرد الذي عرفه وإلا فيعادة محل الموقوف عليهم وأفتى بعضهم بأن المثل في سنة لا يعطي من غلة غيرها وإن لم يحصل له من الأولى شيء وفيه نظر ظاهر، ولعله محمول على ما إذا علم ذلك من شرط الواقف، أو قرائن حاله الظاهرة فيه.

وقف المدرس إذا قال الواقف، أو شهد العرف أن من يشتغل شهرا فله دينار فاشتغل أقل منه ولو يوم فلا شيء له ولم توزع الجامكية على قدر ما يشتغل به اهـ. فأجاب: كلام ابن عبد السلام صريح في عدم التوزيع فيما ذكر وأنه لا يستحق شيئا وهو اختيار له يليق بالمتورعين وقال السبكي إنه في غاية الضيق ويؤدي إلى محذور فإن أحدا لا يمكنه أن لا يعمل بيوم ولا صلاة إلا نادرا ولا يقصد الواقفون ذلك وفي فتاوى ابن الصلاح ما يخالفه حيث قال وأما من أخل بشرط الواقف في بعض الأيام فنظر في كيفية اشتراط الشرط الذي أخل به فإن كان مقتضاها تقييد الاستحقاق في تلك الأيام بالقيام به فيها سقط استحقاؤه فيها وإلا فإن كان ذلك مشروطا على وجوه يكون تركه فيها إخلالا بالمشروط فإن لم يشترط الحضور كل يوم فلا يسقط استحقاؤه فيها وحيث سقط لا يتوهم سقوطه في آخر الأيام. وأما البطالة في رجب وشعبان فمما وقع منها في رمضان ونصف شعبان لا يمنع من الاستحقاق حيث لم يثن الواقف على اشتراط الحضور فيها، وما وقع قبل ذلك يمنع إذ ليس فيها عرف مستجير ولا يخفى الاحتياط وذكر الزركشي نحوه فقال لو وردت الجمالة على شيتين يتفك أحدهما عن الآخر كقوله من رد عبدي فله كذا فرد أحدهما استحق نصف الجعل وعليه يخرج غيبة الطالب عن الدرس في بعض الأيام إذا قال الواقف من حضر شهر كذا فله كذا فإن الأيام كالبيد فإنها أشياء متفصلة فيستحق بقسط ما حضر فتعطف لذلك فإنه مما يغلط فيه اهـ ع ش. وقوله فإن في قوله فإن كان إلخ وقوله فإن لم يشترط إلخ لعله محرف عن بأن بالباء وقوله يكون تركه إلخ لعل صوابه لا يكون إلخ.

قوله: (ولا) أي: بأن استتاب بغير عذر.

قوله: (لغير مدة الإخلال) أي: وإن أخل بلا عذر ولا استتابة.

قوله: (بأن المثل) أي: ونحوه بمن جعل الغلة في مقابلة عمله.

قوله: (وفي نظر ظاهر) كذا م ر.

(فصل: في أحكام الوقف الموقوف)

(الأظهر أن الملك في رقية الموقوف) على مُعَيَّن (أو جهة يتقل إلى الله تعالى أي) تفسير بمعنى الانتقال إليه تعالى وإلا فجميع الموجودات ملك له في جميع الحالات بطريق الحقيقة وغيره إن سُعي مالِكاً فإنما هو بطريق التوسيع (ينفك عن اختصاص الأديين) كالمتق وأما يثبت بشاهد ويمين دون بقية حقوق الله تعالى؛ لأن المقصود ريقه وهو حق آدمي وظاهر إطلاقهم ثبوته بالشاهد واليمين، واختلافهم في الثابت بالاستفاضة هل تثبت بها شروطه أو ثبوت شروطه أيضاً في الأول، وقد يُفرق بأنه أقوى من الاستفاضة وإن كان في كل خلاف (فلا يكون للواقف) وفي قول يملكه؛ لأنه إنما أزال ملكه عن فوائده (ولا للموقوف عليه) وقيل يملكه كالصدقة، والخلاف فيما يُقصد به تملك ريقه بخلاف ما هو تحرير نص المسجد، والمقبرة وكذا الرُبط، والمدارس ولو شغل المسجد بامتعة وجبت الأجرة له وأفتاء ابن رزين

(فصل: في أحكام الوقف الموقوف)

• فود: (في أحكام الوقف) إلى قوله وظاهر إطلاقهم في النهاية، والمغني. • فود: (لمعنى الانتقال) أي: للمراد به. • فود: (بطريق التوسيع) أي: والمالك الحقيقي هو الله تعالى لكنه لما أذن في التصرف فيه لمن هو في يده بالطريق الشرعي رتب عليه أحكاماً خاصة كالقطع بسرقته وجوب رده على من غصب منه إلى غير ذلك من الأحكام اهـ ع ش. • فود: (عن اختصاص الأديين) أي: اختصاص الأديين عن غيره من الخليق اهـ سم أي: فلا يرد أنه تعالى كان مُتَصَرِّفاً فيه قبل وفقه أيضاً فالاختصاص في كلام المُصَنِّف المراد به الإضافي. • فود: (وإنما ثبت إلخ) أي: الوقف هذا ظاهر إن كان الموقوف عليه مُعَيَّنًا، أما إن كان جهة عامة، أو نحو مسجد ففي الثبوت بما ذكر نظراً؛ لأن الجهة لا يتأتى الحلف منها، والتأثير في حليفه إثبات الحق لغيره اهـ ع ش. • فود: (دون بقية حقوق الله تعالى) فإنها لا تثبت إلا بشاهدين اهـ مغني. • فود: (لأن المقصود) أي بالثبوت اهـ مغني. • فود: (وظاهر إطلاقهم) مُبْتَدَأً خبره ثبوت شروطه. • فود: (ثبوت) مفعول إطلاقهم. • فود: (واختلافهم) عطف على إطلاقهم. • فود: (في الثابت) أي: في الوقف الثابت. • فود: (في الأول) أي: بشاهد ويمين ففي معنى البناء. • فود: (بأنه) أي: الأول. • فود: (وفي قول) إلى قوله ولو شغل في المغني وإلى قول المتن ويملك الأجرة في النهاية إلا قوله ومز إلى وإنما لم تُمتنع. • فود: (تحرير نص) تركيب وضفي. • فود: (وكذا الرُبط، والمدارس) أي: فالملك فيها لله تعالى قطعاً. • فود: (وجبت الأجرة له) أي: للمسجد

(فصل: في أحكام الوقف الموقوف)

• فود في (سب): (أي ينفك عن اختصاص الأديين) أي اختصاص الأديين عن غيره من الخليق. • فود: (في الثابت) أي: في الوقف الثابت. • فود: (والخلاف فيما إلخ) كذا شرح م ر.

بأنها لمصالح المسلمين ضيف كما مر.

(ومنافعه ملك للموقوف عليه)؛ لأن ذلك مقصوده (يستوفى بنفسه وبغيره بإعارة وإجارة) إن كان له النظر وإلا لم يتعاط نحو الإجارة إلا الناظر أو نائبه وذلك كسائر الأملاك ومحلّه إن لم يشترط ما يخالف ذلك ومنه وقف داره على أن يسكنها معلّم الصبيان، أو الموقوف عليهم، أو على أن يعطي أجرتها فيعتق غير سكنها في الأولى، وما نُقِلَ عن المُصَنَّف أنه لما ولي دار الحديث وبها قاعة للشيخ أسكنها غيره اختيار له، أو لعله لم يثبت عنده أن الواقف نص على سكنى الشيخ، ولو خربت ولم يعمرها الموقوف عليه أوجرت بما يعمرها للضرورة إذ الفرض أنه ليس للوقف ما يعمر به سوى الأجرة المُعْجَلَة.....

وتصرف على مصالحه اهـ ش. ة فود: (كما مر) أي: في كتاب الغصب وفي شرح وآه إذا شرط في وقف المسجد اختصاصه بطائفة الخ. ة فود: (لأن ذلك) أي تملك الموقوف عليه لمنافع الموقوف. ة فود: (مقصودة) أي الوقف أي: منه.

ة قول (نفسه وبغيره) محلّه حيث كان الوقف للإستغلاي كما يأتي، أما لو وقفه ليتق به الموقوف عليه استوفاه بنفسه، أو نائبه وليس له إعارة ولا إجارة سم على حج اهـ ش. ة فود: (إن كان) إلى قوله ولو وقف أرضاً في المغي إلا قوله وما نُقِلَ إلى ولو خربت. ة فود: (إن كان له النظر) أو إذن الناظر في ذلك اهـ مغي. ة فود: (نحو الإجارة) وفي سم بعد ذكر عبارة المحلّ وعبارة الرّوض وشرحه ما نصّه وقضية ذلك توقف الإعارة أيضاً على الناظر اهـ. ة فود: (أو نائبه) أي ولو الموقوف عليه كما مرّ أيضاً عن المغي. ة فود: (وذلك) أي استيفاء الموقوف عليه المنافع بنفسه الخ. ة فود: (ومحلّه) أي محلّ تصرف الموقوف عليه في المنافع كسائر الأملاك. ة فود: (ومنه) أي: من شرط المخالف.

ة فود: (أو الموقوف عليهم) عطف على معلّم عطف عام على خاص. ة فود: (فيمتنع الخ) عبارة المغي ليس له أن يسكنها غيره بأجرة ولا بغيرها وقضية هذا منع إعارتها وهو كذلك وإن جرت عادة الناس بالمسامحة بإعارة بيت المدرسة ونحوه وقد نُقِلَ أن المُصَنَّف لما ولي الخ اهـ. ة فود: (هيز سكناء) أي: فلو تعلّز سكنى من شرط له كان دعت ضرورة إلى خروجه من بلد الوقف، أو كان الموقوف عليه امرأة ولم يرّض زوجها بسكنها في المحلّ المشروط لها فيتبني أن يكون كمنقطع الوسط فيصرف لأقرب رجم الواقف ما دام العذر موجوداً ولا تجوز له إيجارته ليُدّ الإجارة عن غرض الواقف من السكنى اهـ ش. ة فود: (في الأولى) أي: في الموقوفة للسكنى. ة فود: (ولو خربت) أي الدار الموقوفة على السكنى. ة فود: (ولم يعمرها الخ) أي: تبرعاً اهـ ش.

ة فود: (إن كان له النظر الخ) عبارة الشارح المحلّ عقب قول المغي وإجارة من ناظره انتهى وعبر الرّوض بقوله بإجارة وإعارة فعقبه شارحه بقوله من ناظره انتهى وقضية ذلك توقف الإعارة أيضاً على الناظر.

وغير استغلالها في الثانية وفي المطلب يلزم الموقوف عليه ما نقصه الانتفاع من عين الموقوف كرماس الحما فيشتري من أجرته بدل فائته ولو وقف أرضا غير مفروسة على معين لم يجز له عرسها إلا إن نص الواقف عليه أو شرط له جميع الانتفاعات كما رجحه السبكي وكذا البناء ولا يني ما كان مفروشا وعكسه. والضابط أن كل ما غير الوقف بالكلفة

• فود: (وغير استغلالها) عطف على غير سكتاها ش. اه. سم. • فود: (وغير استغلالها) الخ قد يقال فلو أوجرت ودفعت للموقوف عليه واستأجرها من المستأجر ما حكمه يتبني أن لا مانع منه فليحز بل يتبني فيما لو كان الموقوف عليه غير التاظر أن يجوز للتاظر إيجاره له؛ لأنه إنما يسكن حيث ملكه للمنفعة بعقد الإجارة لا من حيث الوقف نعم إن صرح الواقف بمنع سكتاها ولو من الحيثية المذكورة ممتنع وربما يكون للواقف غرض في ذلك ليكون الموقوف عليه يضرب بالوقف سكتاها ليجزته، أو غيرها اه. سيد عمر. • فود: (في الثانية) أي: في الموقوفة على إعطاء أجرتها.

• فود: (كرماس الحما) سباني قبيل قول المصنف ولو جفت الشجرة الخ أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرخى الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحما بإمكان إعادة مثل فائت الرصاص بمحلّه بخلاف مثل فائت الحجر برقيته ويتبني أن رقة البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة الحجر بالاستعمال وأن فوات عين البلاط بالكلفة كفوات رصاص الحما سم. سيد عمر. • فود: (فيشتري من أجرته بدل فائته) قال الذميري وعليه عمل الناس اه. مغني زاد النهاية قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر اه. قال ع. ش. قوله م. وفي كونه أي: الموقوف عليه يملكها أي الأجزاء الفائتة إذا بقي لها صورة وقوله نظر الأقرب الملك اه. • فود: (لم يجز له عرسها) أي: ويتبني بها فيما تصلح له غير مفروسة اه. ع. ش. • فود: (إلا إن نص الخ) ظاهره عدم جواز الغرس وإن أطرد الغرض في زمن الواقف بعدم الانتفاع بمثلها إلا بالغرس وعلم به ولو قيل بالجواز حيث لم يحدد بل قد يفيد كلامه في الشيء السابق قبيل الفضل الأول ويجري هذا في البناء، ثم رأيت في الشرح، والنهاية في آخر الفضل ما يؤيده. • فود: (وكذا البناء) أي: فلو وقف أرضا خالية من البناء لا يجوز بناؤها ما لم ينص عليه ولم يشترط له جميع الانتفاعات، وعليه فلو وقف شخص دارا

• فود: (وغير) عطف على غير سكتاها ش. • فود: (كرماس الحما) سباني قبيل قول المصنف ولو جفت الشجرة أنه لا ضمان على الموقوف عليه باستعمال حجر الرخى الموقوف حتى يرق وقد يفرق بينه وبين رصاص الحما بإمكان إعادة مثل فائت الحجر برقيته ويتبني أن رقة البلاط المفروش في الموقوف بالاستعمال كرقعة حجر الرخى بالاستعمال وأن فوات عين البلاط بالكلفة كفوات رصاص الحما. • فود: (فيشتري من أجرته بدل فائته) قال الذميري وعليه عمل الناس قال الزركشي وفي كونه يملكها في هذه الحالة نظر شرح م. ر. • فود: (فائته) هل المراد فوات عينه بالكلفة فقط، أو ما يشمل رفته أيضا.

عن اسمه الذي كان عليه حال الوقف امتنع وإلا فلا، نعم إن تقدّر المشروط جاز إبداله كما يأتي مبسوطاً آخر الفصل وأفتى أبو زرعة في غلو وقف أراد الناظر هدم واجهته وإخراج روايته له في هواء الشارع بامتناع ذلك إن كانت الواجهة صحيحة، أو غيرها وأصر بجدار الوقف وإلا جاز بشرط أن لا يصرف عليه من ريع الوقف إلا ما يصرف في إعادته على ما كان عليه، وما زاد في ماله ومز في فصل اشتراط علم المنفعة في الإجارة عن ابن الرقعة والسبكي ماله تعلق بذلك فراجعهم وإنما لم تمتنع الزيادة مطلقاً؛ لأنها لا تغير معالم الوقف (وميلك الأجرة)؛ لأنها تبدل المنافع المملوكة له وقضيته أنه يعطي جميع الثعجلة ولو لمدة لا يحتمل بقاؤه إليها ومز ما فيه آخر الإجارة (و) ميلك (فوائده) أي: الموقوف (كثمرة) ومن ثم لزمه زكاتها كما مر بقيده في بابها ومنها غصن وورق توب اعتيد قطعهما أو شرط.....

كانت مشتتة على أماكن وخرب بعضها قبل الوقفية قيتني جواز بناء ما كان منهدماً فيها حيث لم يضرب بالماير؛ لأن الظاهر رضا الواقف بمثل هذا اهـ ع ش وفي هذا تأييد لما قدمته آنفاً. فود: (في غلو) بتثليث المين وسكون اللام. فود: (أو غيرها) أي غير صحيحة. فود: (والأ) أي: بأن كانت غير صحيحة ولم يضرب بجدار الوقف. فود: (بشرط أن لا يضرب الخ) لعله مقيد بما إذا لم يزد بذلك الأجرة زيادة يعتد بها فليترجع. فود: (مطلقاً) أي: سواء كانت الزيادة من ريع الوقف، أو مال الناظر وقول ع ش أي: ضرت أم لا فيه ما لا يخفى. فود: (لأنها) أي هذه الخصلة اهـ ع ش. فود: (وقضيته) أنه يعطي الخ) اعتمدته النهاية خلافاً للشارح، والاسنى، والمغني. فود: (بقاؤه) أي الموقوف عليه بقول المثني. فود: (فوائده) أي: الحاصلة بعد الوقف عند الإطلاق، أو شرط أنها للموقوف عليه اهـ مغني. فود: (ومن ثم) إلى قوله نظير ما مر في النهاية. فود: (غصن) بالتثوين عبارة المغني وأغصان خلاف ونحوه مما يعتد قطعه؛ لأنها كالثمرة بخلاف ما لا يعتد قطعه نعم إن شرط قطع الأغصان التي لا يعتد قطعهما مع إمارها كانت له قاله الإمام اهـ. وفي شرح الرزوي ولا يخفى أن المملوك من فوائيد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع لا المنفعة اهـ أي: فلا يجوز إيجارها ولا إعارتها. فود: (اعتيد قطعهما) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تثبت ثانياً، أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور

فود: (وأفتى أبو زرعة الخ) كذا شرح م ر. فود: (ومنها غصن) عبارة الرزوي ولا الأغصان أي: ليست للموقوف إلا من خلاف ونحوه قال في شرحه مما يعتد قطعه قال ولا يخفى أن المملوك من فوائيد المدارس ونحوها إنما هو الانتفاع لا المنفعة انتهى. فود: (اعتيد قطعهما) قد يؤخذ من ذلك أنه لو وقف شجر الأثل واعتيد قطعه إلى جذوره التي تثبت ثانياً، أو شرط ذلك كان للموقوف عليه القطع كذلك لكن هذا غير الموجود حال الوقف كان وقف جذور الأثل، أما الموجود حال الوقف قيسم له الوقف أخذاً مما ذكره في الثمرة غير المؤيرة فليتامل.

ولم يؤد قطعهُ لموت أصله، والثمرَةُ الموجودةُ حالَ الوقفِ إنْ تأخرتْ فهي للواقِفِ وإلا شملها الوقفُ على الأوجهِ نظير ما مرَّ في البيعِ أنَّ المؤبَّرةَ للبائعِ وغيرها للمُشتري ويُحقَّق بالتأخير هنا ما أُلحِقَ به ثُمَّ كما هو ظاهرٌ ثم رأيتُ السبكيَّ ذَكَرَ نحوَ ذلك فقال فيمن وقفَ كرمًا به جَصِرمَ وماتَ أنَّ الجَصِرمَ لورثته؛ لأنَّه أُولى به مِنَ الموقوفِ عليهم ويُؤيِّدُ القياسُ أيضًا تصحيحَ الأذرعِي أنَّه لو وقفَ شَجَرَةٌ أو جِدَارًا لم يدخلْ مَقْوُهما. وبه صرحَ القفالُ في الأُولى

الأثَلِ، أما الموجودُ حالَ الوقفِ فَيُشْمَلُهُ أَخْذًا وَمَا ذَكَرَ في الثَمَرَةِ غيرِ المؤبَّرةِ اهـ سم. فود: (ولم يؤد قطعهُ إلخ) ظاهرُهُ رُجوعُهُ إلى، أو شرطُ أيضًا سم على حَجٍّ وهو ظاهرٌ؛ لأنَّ العَمَلَ بالشرطِ إنما يَجِبُ حِينَ لم يَمْنَعْ منه مانِعٌ اهـ ع ش. فود: (إن تأخرتْ فهي للواقِفِ) لو صرَّحَ بإدخالِ المؤبَّرةِ في الوقفِ هل يَصِحُّ تَبَعًا لِلشَّجَرَةِ وعليه يُشْتَرَطُ فيه أن يَتَّحِدَ عَقْدُ الوقفِ وَيَتَأَخَّرَ وَقْتُ الثَمَرَةِ فيه نَظَرٌ وقال مَرَّ يَصِحُّ وَيُشْتَرَطُ ما ذَكَرَ سم على حَجٍّ فَلْيُراجِعِ اهـ ع ش. فود: (وإلا شملها الوقفُ) ولا يَرُدُّ ذلك على عَدَمِ صِحَّةِ وقفِ المَطْمُومِ ونَحْوِهِ؛ لأنَّ ذلك فيما إذا كان اسْتِغْلَالًا لا بِطَرِيقِ التَّجَمُّعِ اهـ سم. فود: (هَلَى الأوجِه) وَفَاقًا لِلْمُتَنِيِّ. فود: (هَلَى الأوجِه) لم يُبَيِّنْ حُكْمَهَا حِينَئِذٍ وَأَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي أن يَكُونَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ لأنَّه لَا يَسْتَحِقُّ أَخْذَ عَيْنِ الوقفِ فَمَاذَا يَفْعَلُ بها وَيُحْتَمَلُ مَرَّ أَتَاهَا تَبَاعٌ وَيُشْتَرَى بِثَمَنِهَا شَجَرَةٌ أو شِفْقُهَا وَتَوَقَّفَ كَالأَصْلِ وكذا يُقالُ في نظيرِ ذلك فَهِيَ الْبَيْضُ إذا شَمَلَهُ الوقفُ يُشْتَرَى به دَجَاجَةٌ، أو شِفْقُهَا وفي اللَّبَنِ كَذَلِكَ يُشْتَرَى به شَاةٌ أو شِفْقُهَا، وأما الصَّوْفُ فَيُمْكِنُ الانْتِفاعُ به مع بَقَاءِ عَيْنِهِ فلا يَبْعُدُ امْتِنَاعُ بَيْعِهِ وَيُسْتَفْعَ بَعْيُهُ، ثم يُحْتَمَلُ جَوَازُ غَزْلِهِ وَنَسْجِهِ والانتِفاعُ به مَنسُوجًا فَلْيَتَأَمَّلِ اهـ سم على حَجٍّ اهـ ع ش وَرَشِيدِي عِبَارَةُ الْبُحَيْرِمِيِّ عَنِ الْقَلْبُوبِيِّ وَالْأَقْهِي وَقَفَّ قَتْبَاعٌ وَيُشْتَرَى بِقَدْرِ ثَمَنِهَا مِنْ جَنْسِ أَصْلِهَا فَإِنْ تَعَدَّرَ فَغَيْرُهُ فَإِنْ تَعَدَّرَ عَادَتْ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَإِنْ تَعَدَّرَ فَلْأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ، ثم لِلْفُقَرَاءِ أَخْذًا وَمَا سَيَاتِي وكذا يُقالُ في الصَّوْفِ ونَحْوِهِ اهـ. فود: (وَيُؤَيِّدُ الْقِيَاسُ) أَي: المَارُّ بِقَوْلِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ. فود: (وَبِهِ) أَي: عَدَمُ الدُّخُولِ. فود: (فِي الْأُولَى) أَي: وَفَقِ الشَّجَرَةِ.

فود: (ولم يؤد إلخ) ظاهرُهُ رُجوعُهُ إلى، أو شرطُ أيضًا. فود: (إن تأخرتْ فهي للواقِفِ) ولو صرَّحَ بإدخالِ المؤبَّرةِ في الوقفِ هل يَصِحُّ تَبَعًا لِلشَّجَرَةِ وعليه هل يُشْتَرَطُ فيه أن يَتَّحِدَ عَقْدُ الوقفِ وَيَتَأَخَّرَ وَقْتُ الثَمَرَةِ فيه نَظَرٌ وقال مَرَّ يَصِحُّ وَيُشْتَرَطُ ما ذَكَرَ فَلْيُراجِعِ. فود: (وإلا شملها الوقفُ) ولا يَرُدُّ ذلك على عَدَمِ صِحَّةِ وقفِ المَطْمُومِ ونَحْوِهِ؛ لأنَّ ذاكَ فيما إذا كان اسْتِغْلَالًا لا بِطَرِيقِ التَّجَمُّعِ. فود: (وإلا شملها الوقفُ) لم يُبَيِّنْ حُكْمَهَا حِينَئِذٍ وَأَنَّهُ لَا يَتَّبَعِي أن يَكُونَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ؛ لأنَّه لَا يَسْتَحِقُّ أَخْذَ عَيْنِ الوقفِ فَمَاذَا يَفْعَلُ بها وَيُحْتَمَلُ أَتَاهَا تَبَاعٌ وَيُشْتَرَى بِثَمَنِهَا شَجَرَةٌ، أو شِفْقُهَا وَتَوَقَّفَ كَالأَصْلِ وكذا يُقالُ في نظيرِ ذلك فَهِيَ الْبَيْضُ إذا شَمَلَهُ الوقفُ يُشْتَرَى به دَجَاجَةٌ، أو شِفْقُهَا وفي اللَّبَنِ كَذَلِكَ يُشْتَرَى به شَاةٌ، أو شِفْقُهَا وأما الصَّوْفُ فَيُمْكِنُ الانْتِفاعُ به مع بَقَاءِ عَيْنِهِ فلا يَبْعُدُ امْتِنَاعُ بَيْعِهِ وَيُسْتَفْعَ بَعْيُهُ، ثم يُحْتَمَلُ جَوَازُ غَزْلِهِ وَنَسْجِهِ، والانتِفاعُ به مَنسُوجًا فَلْيَتَأَمَّلِ. فود: (هَلَى الأوجِه) اعْتَمَدَهُ م ر.

قال أعني الأذرعي ورأيت من صحح دخوله أي: كما وجه في البيع وإذا قلنا إن ما هنا كالبيع يأتي هنا نظير ما في الأنوار وغيره، ثم إن البائع يصدق في أن البيع وقع بعد نحو التأبير، أو وضع الحمل أي: لأن الأصل بقاء مذكوره من غير أن يعارضه شيء فلا نظر حينئذ ليد ولا لقدمها خلافا للأذرعي ولعن نازع في أصل هذا الحكم بكلامهم في الكتابة مع وضوح الفرق كما ذكرته في شرح الثباب فحينئذ يصدق الواقف أن الوقف وقع بعد نحو التأبير للأصل المذكور، ولو كان البعض مؤثرا فقط فهل يجري هنا ما مر ثم من التبعية أو يفوق محل نظير، والأول أقرب، لأنهم عللوا التبعية ثم بفسر الأفراد وأداء الشركة إلى التنازع لا إلى غاية وهذا موجود هنا وفي الروضة كأصلها أن الولد مثلا لو كان حنلا وانفصل لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا، لأنه حينئذ لا يسمى ولدا بل مباحا حدث بعد انفصاله زاد في الروضة أنه يتفرغ على ذلك أنه لو كان الموقوف نخلة فخرجت ثمرتها قبل انفصاله لا يكون له شيء منها كذا قطع به الفوراني والبقوي وأطلقاه وقال الدارمي في الثمرة التي أطلقت ولم تؤثر قولان هل لها حكم المؤثرة فتكون للبطن الأول أم لا فتكون للثاني وهذا القولان يجريان هنا انتهى قال البلقيني، والصواب ما أطلقه الفوراني والبقوي في الحمل وقال غيره أي: من أن المعتبر في الثمرة وجودها لا تأبيرها وممن قطع به القاضي في تعليقه انتهى وفوق أعني البلقيني بين مسألة الحمل ومسألة البطنين لكن من حيث الخلاف لا الحكم كما هو الظاهر من كلامه ويفوق بين هذا

• قوله: (إن ما هنا) أي الوقف. • قوله: (حينئذ) أي: حين إذ كان الأصل ما ذكر. • قوله: (في أصل هذا الحكم) أي: في أن ما هنا كالبيع في تفصيل الثمرة الموجودة. • قوله: (فحينئذ) أي: حين أن يأتي هنا نظير ما في الأنوار وغيره ثم إلخ. • قوله: (وهذا) أي: عن الأفراد إلخ. • وقوله: (هنا) أي: في الوقف. • قوله: (أن الولد) إلى قوله زاد في النهاية إلا قوله مثلا وإلى قوله كذا في المغني إلا قوله مثلا زاد في الروضة أنه. • قوله: (مثلا) أي، أو الأخ، أو ولد الولد. • قوله: (لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا إلخ) هذا في الوقف على الأولاد بخلافه على الذرية، والتسل، والعقب فإن الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الرزوي وشرحه اه سم. • قوله: (وأطلقاه) أي: عن قيد التأبير. • قوله: (في الثمرة التي أطلقت إلخ) أي: في وقف الترتيب. • قوله: (هل لها إلخ) بيان للقولين وسباني ترجمه الأول. • قوله: (هنا) أي: في مسألة الحمل. • قوله: (قال غيره) أي: في تفسير الإطلاق المذكور فقوله أي من إلخ مقول غير البلقيني. • قوله: (قطع به) أي: باختيار وجود الثمرة لا تأبيرها. • قوله: (اه) أي: قول الغير. • قوله: (لا الحكم) أي فإنه فيهما واحد كما يأتي بقوله وقد سبق البلقيني إلخ. • قوله: (بين هذا)

• قوله: (لا يستحق من غلة زمن حمله شيئا إلخ) هذا في الوقف على الأولاد بخلافه على الذرية والتسل، والعقب فإن الحمل يدخل ويوقف نصيبه كما قدمته عن الرزوي وشرجه.

وما مر في البيع بأن المملوك ثم صيغة فنظر لما تشمله عرفاً أو شرعاً وهو غير المؤبر، ومالاً وهو المؤبر والمملوك هنا وصف فقط فنظر لما يقارن الوصف وهو أول وجود نحو الثمرة وهذا يوضحه هو الحامل لي على إلحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف بجامع ما ذكر أن كلاً فيه صيغة مملوكة لا بالنسبة للمستحقين مع بعضهم فتأمل أنه دقيق مهم. وقد سبق البلقيني لاعتماد النظر لمجرد وجود الثمرة في صورة الحمل والبطن الأول مثلاً السبكي وغيره فمتى وجدت قبل تمام انفصال الحمل تأخرت أو لا لم يستحق منها شيئاً؛ لأن بروزها سبق بروزه بخلاف ما إذا برزت بعد بروزه وإن لم تتأخر فإنه يستحقها كلاً أو بعضاً، وكذا لو وجدت ولو طلقاً ثم مات المستحق فتتقبل لورثته لا لمن بعده وقد أطال السبكي الكلام في تقرير هذا ونقل ما مر عنه عن القاضي أي: في تعليقه كما مر وأما الذي في فتاويه فهو أن الميت بعد خروج الثمرة يملكها إن كانت من غير النخل، أو منه وتأخرت والا فوجهان أي: وأصحهما أنها كذلك قال أعني السبكي. وهذا الفرع ينبغي الاعتناء به فإن البلوى تقع به، والنزاع فيه...

أي: الوقف الشامل للمساكين حيث نظروا فيه لمجرد الوجود (وما مر في البيع) أي: حيث نظروا فيه للتأخير. فود: (ثم) أي في البيع. فود: (لما تشمله) أي لتمر تشمله الصيغة أي: الشجرة فضمير التضمين لما ولم يبرز ضمير الزرع لأن اللبس. فود: (وهو) أي ما تشمله الصيغة شرعاً. فود: (وما لا عطف على ما تشمله. فود: (وهو) أي ما لا تشمله الصيغة أصلاً. فود: (هنا) أي: في الوقف. فود: (وصف فقط) وهو تعلق استحقاق الوقف أي الأنصاف به حقيقة أخذاً مما يأتي، أو وصف الولدية في مسألة الحمل، والافتراض وعدمه في مسألة البطنين. فود: (وهو) أي: ما يقارن ذلك الوصف. فود: (وهذا) أي الفرق المذكور. فود: (على إلحاق الوقف بالبيع بالنسبة للواقف) أي: المار بقوله، والثمره الموجودة حال الوقف إلخ. فود: (أن كلاً فيه صيغة إلخ) بيان لما ذكر وكان الأولى الافتصاص عليه؛ لأنه إنما ذكر الصيغة المملوكة في البيع دون الوقف. فود: (لا بالنسبة إلخ) أي: المشار إلى ذلك التقي بقوله زاد في الروضة إلخ. فود: (لاهتمام إلخ) أي: إليه. فود: (السبكي إلخ) فاعل سبق. فود: (أو لا) أي: ولو طلقاً. فود: (لم يستحق) أي: الحمل. فود: (بعد بروزه) أي: بتأثيره. فود: (كلأ) أي: إذا انحصر الاستحقاق فيه (أو بعضاً) أي: إذا لم ينحصر فيه. فود: (لو وجدت إلخ) أي: الثمرة في صورة البطن الأول مثلاً. فود: (فتتقبل لورثته إلخ) كذا في النهاية. فود: (لن ينفذ) أي: للبطن الثاني مثلاً. فود: (في تقرير هذا) أي: أن المدار في الوقف على مجرد وجود الثمرة. فود: (ونقل) أي: السبكي (ما مر إلخ) أي: بقوله وقد سبق البلقيني إلخ السبكي وغيره إلخ. فود: (هن القاضي) متعلق بنقل. فود: (كما مر) أي بقوله ويمن قطع به القاضي إلخ. فود: (في فتاويه) أي: القاضي. فود: (ولاً) أي: بأن لم تؤثر ثمره النخل. فود: (كذلك) أي يملكها الميت. فود: (وهذا الفرع) أي: أن المعتبر في الثمرة وجودها أو تأخيرها.

قد يكون بين البطن الثاني وورثة البطن الأول مثلاً في وقف الترتيب وبين الحادث، والموجود في وقف التشريك والذي اقتضاه نظري موافقة الجمهور في أن المعتبر وجود الشجرة لا تأبيرها، ثم أشار للفرق بين ما هنا والبيع بما يوافق ما فوّقت به وهو أن التأبير وإن اعتبره الشرع إلا أن الشجرة به تصير كغيره أي: فلا يتناولها نحو البيع إلا بالنص عليها وقبله تتبع الشجرة الرقبة أي: فيتناولها البيع قال فليس هذا مما نحن فيه في شيء أي: لما قررته أن المدار هنا على مجزؤ تعلّق الاستحقاق قال: هذا كله في موقوف لا على عمل ولا شرط للواقف فيه وإلا كالذي على المدارس أو على نحو الأولاد وشرط الواقف تقسيطه على المدة فهنا تقسط الغلة كالشجرة على المدة فيعطى منه ورثته من مات قسط ما باشره أو عاشه وإن لم توجد الغلة إلا بعد موته انتهى والذي يتجّه أن غير الموجود هنا لا يتبع الموجود؛ لأنه لا يصير أفراداً

• فود: (قد يكون الخ) خبر والنزاع الخ. • فود: (والذي اقتضاه الخ) من كلام الشبكي. • فود: (ثم أشار) أي: الشبكي. • فود: (بين ما هنا) أي: اختيار وجود الشجرة في الوقف. • فود: (والبيع) أي: وبين اختيار التأبير فيه. • فود: (ما فوّقت به) أي: بقوله المارّ آنفاً ويترقّ الخ. • فود: (وهو) أي: الفرق المشار إليه. • فود: (وإن اعتبره الشرع إلا أن الشجرة الخ) الأخصر الواضح إنما اعتبره الشرع؛ لأن الشجرة به الخ. • فود: (وقبله) أي: التأبير عطف على قوله به. • فود: (قال) أي: الشبكي. • فود: (بما نحن فيه) الظاهر أنه بيان لشيء فقيه تقديم الحال على صاحبها المعجور وفيه خلاف للشحاة وقوله: (في شيء) خبر ليس أي: فليس التأبير معتبراً في صورة من صور الوقف. • فود: (هنا) أي: في الوقف. • فود: (على مجزؤ تعلّق الاستحقاق) أي: بالانفصال في مسألة الحمل، والانقراض وعدمه في مسألة البطنين. • فود: (قال هذا كله) أي: اختيار وجود الشجرة على المعتد وتأبيرها على خلافه. • فود: (وإلا الخ) أي: إن كان الوقف على عمل كالوقف على المدارس في مقابلة التعلّم أو لا على عمل لكن للواقف فيه شرط كان وقف على نحو أولاده وشرط تقسيطه الخ. • فود: (وشرط الواقف الخ) مفعول معه، أو بصيغة المضى عطف على متعلّي الجار، أو جملة حالية على تقدير قد. • فود: (على المدة) أي: مدة العمل، أو مدة أزيمة الحياة. • فود: (فهنا) أي: في الموقوف على عمل، أو بشرط اعتبره الواقف فيه. • فود: (كالشجرة) تمثيل للغلة. • فود: (منه) أي: الغلة، والتذكير باختيار الزرع. • فود: (قسط ما) أي: قسط مدة. • فود: (باشره الخ) يعني باشر العمل فيها، أو عاش فيها فقيه حذف وإيصال. • فود: (بغذ مؤنثه) أي: الموقوف عليه. • فود: (انتهى) أي: كلام الشبكي. • فود: (والذي يتجّه الخ) أي: بالنظر للمستحقين اه سم. • فود: (أن غير الموجود الخ) أي: من الشجرة. • فود: (هنا) أي: في مسألة البطنين مثلاً اه سيّد عمر.

• فود: (إن غير الموجود هنا) أي: بالنظر للمستحقين.

بخلافه فيما مر فإن احتلَط ولم يتميَّز تأتي كما هو ظاهر هنا ما مر آخر الأصول والشمار من تصديق ذي اليد، ولو مات المُستحق وقد حملت الموقوفة فالحمل له، أو وقد زُرعت الأرض فالربيع لذي البذر فإن كان البذر له أي: المُستحق فهو لزومته، ولَمَن بعده أجره بقائه في الأرض أو لِعاميله وجوزناه قال الغزالي فإن مات قبل أن يُسئِل أثَّجَه أن الحاصل من القَلَّة يُوزَع على المُدِّد قال غيره أو بعد أن سئِل. فالقياس أنه بعد الاشتداد كبعد تأبير النخل، أو لَمَن آجره أن يزرعه بطعام معلوم استحقَّ حصَّة الماضي من المُدَّة على المُستأجر وأفتى جمع مُتأخرون في نخل وقَف مع أرضه ثم حدَّت منها ودي بأن تلك الودي الخارجة من أصل النخل جزء منها فلها حكمها كأغصانها وسبقهم لنحو ذلك السبكي فإنه أفتى في أرض وقف

• فود: (بخلافه فيما مر) أي: أن غير المؤبر يتبع المؤبر اه سم عبارة السيّد عمَر أي: في مسألة التأبير لكن دعوى عدم غسر الأفراد أي: هنا لا يخلو عن تأمل اه. • فود: (ولو مات) إلى المثنى في النهاية إلا قوله، أو لِعاميله إلى وأفتى. • فود: (فهو) أي: الربيع. • فود: (ولَمَن بعده أجره بقائه) أي: حيث كان البطن الذي انتقل إليه غير الوارث، أما هو فتسقط الأجرة عنه اه ع ش. • فود: (أو لِعاميله) وقوله الآتي، أو لَمَن آجره عطف على له عبارة ع ش قوله فإن كان البذر له إلخ أي: كان لغيره فالزرع له وعليه الأجرة فإن كان الناظر قبضها ودفعها للموقوف عليه لاستحقاقه إياها رجع على تركه بقسط ما بقي من المُدَّة اه. • فود: (وجوزناه) أي: كَوْن البذر من العامِل المُسمَّى بالمُخَابرة وقد تقدَّم في المُساقاة بعض طُرُق تجويزه. • فود: (قال الغزالي إلخ) جواب إن كان البذر لِعاميله إلخ. • فود: (فإن مات) أي: المُستحق. • فود: (بعد الاشتداد إلخ) كأن مراده أنه يستحق تمام الحصَّة بدون توزيع على المُدِّد فليحرز وقد يفهم من كلامه أنه قَبْل الاشتداد كَقَبْل أن يسئِل فليحرز اه سم عبارة السيّد عمَر سَكَت عن حاله قَبْل الاشتداد وقياس ما تقدَّم في الثمرة أنه كذلك فليحرز اه أي: كَبَعْد الاشتداد. • فود: (أو لَمَن آجره) أي: لشخص آجر المُستحق لذلك الشخص الأرض فالصلَّة جارية على غير من هي له، والمفعول الثاني لآجر مَحذوف. • وفود: (أن يزرعه) أي: لأن يزرع ذلك الشخص الأرض فقصير التصب للأرض، والتذكير بتأويل الموقوف. • وفود: (بطعام إلخ) متعلِّق بآجر وظاهر أن الطعام مثال لا قَبْد. • فود: (كأغصانها) يُؤخذ منه أنه يجوز قطعها حيث اغتيد أو شرطه الواقف ومثله فيما يظهر لو أضرت بأصلها، وحيث قُلبت فهي ملك للموقوف عليه كالمُضن حيث جاز قطعها اه سيّد عمَر وقوله فهي ملك للموقوف عليه أي: إن لم يُمكن الانتفاع بها مع بقاء غيها ولم يُمكن شراؤها فيقص بقيتها كما مر ويأتي.

• فود: (بخلافه فيما مر) أي: أن غير المؤبر يتبع المؤبر. • فود: (أنه بعد الاشتداد إلخ) كأن مراده أنه يستحق تمام الحصَّة بدون توزيع على المُدِّد فليحرز وقد يفهم من كلامه أنه قَبْل الاشتداد كَقَبْل أن يسئِل فليحرز. • فود: (أو لَمَن آجره) عطف على لِعاميله ش.

بها شَجَرٌ مَوْزٍ فَرَأَيْتَ بَعْدَ أَنْ نَبَتَ مِنْ أَصُولِهَا فِرَاحٌ، ثُمَّ كَذَلِكَ فِي الثَّانِيَةِ وَهَكَذَا بَأَنَّ الْوَقْفَ يَنْسَجِبُ عَلَى كُلِّ مَنْ نَبَتَ مِنْ تِلْكَ الْفِرَاحِ الْمُتَكَثِّرَةِ مِنْ غَيْرِ احتِجَاجٍ إِلَى إِنْشَائِهِ وَأَمَّا احتِجَاجُ لِه فِي بَدَلِ عَبْدٍ قُتِلَ لِقَوَاتِ الْمَوْقُوفِ بِالْكُلِّيَّةِ (وَصُوفٍ) وَشَعَرٍ وَوَبَرٍ وَرَيْشٍ وَبَيْضٍ (وَلَبَنِ وَكَذَا الْوَلَدُ) الْحَادِثُ بَعْدَ الْوَقْفِ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ كَوَلَدِ أُمَةٍ مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا (فِي الْأَصَحِّ) كَالشَّمْرَةِ وَفَارَقَ وَلَدَ الْمُوصِي بِمَنَافِعِهَا بِأَنَّ التَّعْلُقَ هُنَا أَقْوَى لِمِلْكِهِ الْأَكْسَابِ النَّادِرَةِ بِهِ وَخُرُوجِ الْأَصْلِ عَنْ اسْتِحْقَاقِ الْآدَمِيِّ وَلَا كَذَلِكَ ثُمَّ فِيهِمَا، أَمَّا إِذَا كَانَ حِفْلاً حِينَ الْوَقْفِ فَهُوَ وَقْفٌ وَالْحَقُّ بِهِ نَحْوُ الصُّوفِ وَلَدُ الْأُمَةِ مِنْ شُبْهَةِ حُرٍّ فَعَلَى أَبِيهِ قِيَمَتُهُ وَيَمْلِكُهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ (وَالثَّانِي يَكُونُ وَقْفًا) تَبَعًا لِأُمِّهِ كَوَلَدِ الْأَصْحِيَّةِ وَمَحَلُّهُ فِي غَيْرِ الْمُحْتَسِبِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَمَّا هُوَ فَوَلَدُهُ وَقَفٌ كَأَصْلِهِ هَذَا إِنْ أُطْلِقَ أَوْ شُرِطَ ذَلِكَ لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ فَالْمَوْقُوفَةُ عَلَى رُكُوبِ إِنْسَانٍ.....

• فَوَدُ: (وَشَعَرٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَفَارَقَ فِي الثَّاهِيَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَيَبِيضُ وَقَوْلُهُ مِنْ مَأْكُولٍ وَغَيْرِهِ.
• فَوَدُ: (الْحَادِثُ الْخ) سَيَذَكُرُ مُحْتَرَزَةً. • فَوَدُ: (مِنْ نِكَاحٍ أَوْ زِنَا) سَيَذَكُرُ مُحْتَرَزَةً. • فَوَدُ: (وَفَارَقَ) أَي: وَلَدُ الْمَوْقُوفَةِ. • فَوَدُ: (أَقْوَى الْخ) نَظَرُ فِيهِ سَمٌ، ثُمَّ أَيْدِ النَّظَرِ بِأَعْيَادِ الشَّهَابِ الرَّمْلِيِّ حَدَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُوصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ. • فَوَدُ: (وَخُرُوجِ الْخ) عَطَفٌ عَلَى مِلْكِهِ. • فَوَدُ: (فِيهِمَا) أَي: الْمِلْكُ، وَالْخُرُوجُ. • فَوَدُ: (أَمَّا إِذَا كَانَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالثَّانِي فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ، وَالْمَذْهَبُ فِي الثَّاهِيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ، وَالْحَقُّ إِلَى وَلَدِ الْأُمَةِ وَقَوْلُهُ لَكِنَّهُ الْقِيَاسُ وَقَوْلُهُ قَالَا إِلَى وَسَيَانِي. • فَوَدُ: (فَهُوَ وَقَفٌ) وَعَلَيْهِ قُلُوْا اسْتِثْنَاءَ حَالِ الْوَقْفِ احْتِمَالُ بَطْلَانِ الْوَقْفِ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ قَالَ بَعَثَهَا إِلَى حَمْلِهَا أَوْ ع. ش.
• فَوَدُ: (وَالْحَقُّ بِهِ) أَي: بِالْحَمْلِ الْمُقَارِنِ لِلْوَقْفِ. • فَوَدُ: (نَحْوُ الصُّوفِ الْخ) قَدْ مَرَّ عِنْدَ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالْأَسْمَاءُ الْخ مَا يُفَعَّلُ بِهِذَا. • فَوَدُ: (وَوَلَدُ الْأُمَةِ الْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي تَنْبِيْهُ مَحَلِّ مِلْكِهِ لِوَلَدِ الْأُمَةِ إِذَا كَانَ مِنْ نِكَاحٍ، أَوْ زِنَا فَإِنْ كَانَ مِنْ وَطْءٍ شُبْهَةٍ فَهُوَ حُرٌّ وَعَلَى الْوَاطِي قِيَمَتُهُ وَتَكُونُ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِنْ جَعَلْنَا الْوَلَدَ مِلْكًا لَهُ وَإِلَّا فَيُشْتَرَى بِهَا عَبْدٌ وَيُوقَفُ كَمَا قَالَاهُ وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْوَلَدُ ذَكَرًا، أَوْ أُنْثَى وَهُوَ كَذَلِكَ أَوْ وَقَوْلُهُ إِنْ جَعَلْنَا الْوَلَدَ الْخ أَي: بَانَ حَدَثَ بَعْدَ الْوَقْفِ وَقَوْلُهُ وَإِلَّا الْخ أَي: بَانَ قَارَنَ الْوَقْفَ كَمَا يُفَعِّلُهُ كَلَامُهُ بَعْدَ. • فَوَدُ: (وَمَحَلُّهُ) أَيِ الْخِلَافِ. • فَوَدُ: (فَوَلَدُهُ وَقَفٌ) أَي: مِنْ غَيْرِ إِنْشَاءٍ وَقَفٍ أَوْ ع. ش. • فَوَدُ: (هَذَا) أَي: قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَكَذَا الْوَلَدُ فِي الْأَصَحِّ. • فَوَدُ: (هَذَا) إِلَى قَوْلِهِ كَمَا رَجَّحَاهُ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدُ: (فَالْمَوْقُوفَةُ عَلَى رُكُوبِ إِنْسَانٍ الْخ) لَوْ احتِجَّ إِلَى رُكُوبِهَا فِي سَفَرٍ هَلْ

• فَوَدُ: (بَانَ التَّعْلُقُ هُنَا أَقْوَى الْخ) قَدْ يُعَارَضُ وَيُقَالُ بَلِ التَّعْلُقُ هُنَاكَ أَقْوَى بِدَلِيلِ أَنَّهُ يَسْتَحِيلُ بِالْإِجَارَةِ وَالْإِعَارَةِ مُطْلَقًا بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ إِنَّمَا يَسْتَحِيلُ إِذَا كَانَ لَهُ التَّنْظَرُ وَبَدَلِيلِ أَنَّ الْمَنْفَعَةَ تَوَرَّثَ بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ وَلِذَا اعْتَمَدَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ حَدَّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ دُونَ الْمُوصِي لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ وَفَرَّقَ بَانَ تَعْلُقَ الْمُوصِي لَهُ أَقْوَى وَاحتِجَّ عَلَيْهِ بِمَا ذَكَرَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدُ: (نَحْوُ الصُّوفِ الْخ) انْظُرْ مَا يُفَعَّلُ بِهِذَا لَأَمُورٍ.

فوائدها للواقف كما رجحاه وإن نوزعا فيه.

(ولو ماتت البهيمة) الموقوفة (اخضع بجلبدها)؛ لأنه أولى من غيره هذا إن لم يندفع والا عاد وقفاً وغير بالاختصاص؛ لأن النجس لا يملك ولو أشرفت مأكولة على الموت دُبِحت واشترى بشئها من جنسها فإن تغذّر وجب شراء شئقص.....

يجوز له أخذها والتفرُّ بها وإن قوت على الواقف فوائدها كالدرّ أم لا فيه نظر وظاهر إطلاقهم استحقاقه للرُكوب الأول حيث لم يقيدوه بتليد الواقف اهـ ع ش . ٥ فود: (فولدها) عبارة المغني وشرح الرُّوض، والنهاية فقوائدها اهـ زاد الأولان، والحيوان الموقوف للإنزاء لا يستعمل في غير الإنزاء نعم لو عجز عن الإنزاء جاز استعمال الواقف له في غيره كما قاله الأذرعى . ٥ فود: (للو واقف) ومؤنها عليه أيضاً؛ لأنه لم يجعل منها للمستحق إلا الرُكوب فكأنها باقية على ملكه اهـ ع ش . ٥ فود: (وإلا) أي: وإن اندفع ولو بنفسه كما بخره شيخنا عاد إلخ مغني ونهاية . ٥ فود: (ولو أشرفت إلخ) عبارة المغني وإن قطع بموت البهيمة الموقوفة المأكولة جاز ذبحها للضرورة وهل يفعل الحاكم بلحيمها ما يراه مصلحة، أو يباع ويشترى بئمه دابة من جنسها وتوقف وجهان رجح الأول ابن المقرئ، والثاني صاحب الآثار وهو كما قال شيخنا أولى بالترجيح فإن لم يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وإن خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز إغناق العبد الموقوف وقضية كلام الرُّوض أنه لا يجوز بيعها حية وهو كذلك كما صرح به المحاملي، والمُزجاني وإن قال المازدي بالجواز اهـ وكذا في النهاية إلا أنه عكس في حكاية الترجيع فقال قال الشيخ، والأول أولى بالترجيح اهـ ورده الرشيدى بما نصه الذي في كلام الشيخ أن الأولى بالترجيح إنما هو الثاني كما في شرحه للرُّوض وجرّم به شرح البهجة اهـ. وفي سم بعد أن ذكر عن شرح الرُّوض مثل ما مرّ عن المغني ما نصه وفي شرح م ر ويجمع بينهما أي كلام المحاملي، والمُزجاني وكلام المازدي بحمل كل منهما على ما إذا اقتضت المصلحة فإن تغذّر جميع ذلك صرف للموقوف عليه فيما يظهر انتهى.

(فرغ): لو رأى المصلحة في بيعها حية فباعها، ثم تبين أن المصلحة في خلافه فالمشجّه عدم ضمان التقص بالذبح بل يباع اللحم ويشترى بئمه مثلها، أو شقص منه مرّ اهـ وقوله ويجمع بينهما إلخ اعتمده ع ش وقوله حية فباعها لعل صوابه مذبوحة فذبحها.

٥ فود: (فوائدها للواقف إلخ) عبارة الرُّوض ولو وقف دابة للرُكوب فقوائدها للواقف اهـ.

٥ فود: (ولو أشرفت مأكولة على الموت دُبِحت واشترى بشئها إلخ) عبارة الرُّوض وإن قطع بموت الموقوفة دُبِحت وقفل الواقف بلحيمها ما رآه مصلحة انتهى وبين في شرحه أن الترجيع من زيادته وأن الأولى بالترجيح ما ذكره الشارح، ثم قال فإن لم يقطع بموتها لم يجوز ذبحها وإن خرجت عن الانتفاع كما لا يجوز إغناق العبد الموقوف وقضية كلامه كاضله أنه لا يجوز بيعها حية وهو ما صححه المحاملي والمُزجاني لكن جرّم المازدي وغيره بالجواز، والمُعتمد الأول انتهى وفي شرح م

فإن تَعَذَّرَ صُرِفَ للموقوف عليه فيما يظهر نظير ما يأتي.

(وله مهر جاریة) الموقوفة عليه البكر أو الثيب (إذا وَطِئَتْ) من غير الموقوف عليه (بشبهة) منها كأن أُكْرِهَتْ، أو طَاوَعَتْ وهي نحو صغيرة، أو مُعْتَقِدَةُ الْجِلْدِ وَغُذِرَتْ (أو نِكَاح)؛ لأنه من جُمْلَةِ الْفَوَائِدِ هذا (إن صَحَّحْنَاهُ) أي نِكَاحَهَا وكذا إن لم نَصَحِّحْهُ؛ لأنه وطءُ شَبْهَةٍ هُنَا أَيْضًا (وهو الأصح)؛ لأنه عقدٌ على المنفعة فلم يَنْتَهِ الوقفُ كالإجارة وَهَزَّوْجُهَا الْقَاضِي بِإِذْنِ الْمُوقِفِ عَلَيْهِ لَا مِنْهُ وَلَا مِنَ الْوَاقِفِ وَمَنْ تَمَّ لَوْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا، وَخَرَجَ

• فَوَدَّ: (فإن تَعَذَّرَ) أي: شِراءُ الشَّقِصِ (صُرِفَ) أي الْقَمَرُ. • فَوَدَّ: (نظير ما يأتي) أي: في قِیمَةِ الْعَبْدِ الْمُوقُوفِ. • فَوَدَّ: (من غير الموقوف عليه) كأنه احترازٌ عَنِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ بَوَاطِنُهُ مَهْرٌ إِذْ لَوْ وَجِبَ لَوَجِبَ لَهُ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا فَلْيَرِاجِعْ سَمِ عَلَى حَجِّهِ عَشْرَ عِبَارَةٍ الْمُغْنِي وَإِذَا وَطِئَهَا الْمُوقُوفُ عَلَيْهِ لَا يَلْزَمُهُ الْمَهْرُ وَلَا قِیمَةٌ وَلَدَيَا الْحَادِثِ بَتَلْفِهِ أَوْ بِانْعِقَادِهِ خَرَأَ؛ لِأَنَّ الْمَهْرَ لَهُ وَوَلَدَ الْمُوقُوفَةِ الْحَادِثُ لَهُ أ. هـ.

• فَوَدَّ (سُيْ): (بشبهة) أما إذا زَنَى بِهَا طَاوَعَةً وَهِيَ مُتَبَرِّئَةٌ فَلَا مَهْرَ لَهَا أ. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ (سُيْ): (إن صَحَّحْنَاهُ) هذا الْقَيْدُ مُتَعَيِّنٌ لِأَجْلِ حُصُولِ الْمُقَابَلَةِ بَيْنَ مَسَالَةِ النِّكَاحِ وَمَسَالَةِ وَطْءِ الشَّبْهَةِ فَقَوْلُ مَنْ قَالَ لَا مَفْهُومَ لَهُ لَيْسَ فِي مَحَلِّهِ أ. هـ. سَيِّدُ عَمَرُ وَقَوْلُهُ فَقَوْلُ مَنْ قَالَ الْخِ أَقُولُ وَمَنْ صَرَّحَ بِهِ الْمُغْنِي وَأَنَّ قَوْلَ الشَّارِحِ كَالْثَّاهِيَةِ وَكَذَا إِنْ لَمْ نَصَحِّحْهُ الْخِ كَالصَّرِيحِ فِيهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ هَذَا الْقَيْدُ مُتَعَيِّنٌ الْخِ فَإِنَّمَا يَثْبُتُ لَهُ فَائِدَةٌ لَا مَفْهُومًا فَلَا يَتِمُّ بِهِ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ. • فَوَدَّ: (وَهَزَّوْجُهَا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا رَجَّحَاهُ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ خَرَجَ إِلَى يَحْرُمُ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا حَكَى إِلَى وَعَلَى الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ. • فَوَدَّ: (بإذن الموقوف عليه) وَلَا يَلْزَمُهُ الْإِذْنُ فِي تَزْوِيجِهَا وَإِنْ طَلَبَتْهُ مِنْهُ؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ أ. هـ. مُغْنِي. • فَوَدَّ: (لا منه الْخِ) أي: لَا يَزَوِّجُهَا الْقَاضِي الْمُوقُوفَ عَلَيْهِ وَلَا لِلْوَاقِفِ أ. هـ. شَرْحُ مَنْهَجِ عِبَارَةِ الْمُغْنِي وَلَا يَحِلُّ لَهُ أ. هـ. لِلْمُوقُوفِ عَلَيْهِ نِكَاحُهَا وَلَا لِلْوَاقِفِ أَيْضًا أ. هـ. فَوَدَّ: (لَوْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ) وَمِثْلُهُ عَكْسُهُ أ. هـ. ش. • فَوَدَّ: (انْفَسَخَ نِكَاحُهَا) إِنْ قَبِلَ الْوَقْفَ عَلَى الْقَوْلِ بِاشْتِرَاطِ الْقَبُولِ أ. هـ. مُغْنِي زَادَ شَرْحُ الرُّوْضِ وَأَقْرَأَهُ سَمِ وَع ش. وَإِلَّا فَلَا حَاجَةَ إِلَيْهِ وَعَلَيْهِ لَوْ رَدَّ بَعْدَ ذَلِكَ أَتَجَهَّ الْحُكْمُ بِبُطْلَانِ الْفَسْخِ وَيُحْتَمَلُ خِلَافُهُ ذَكَرَهُ الْإِسْنَوِيُّ أ. هـ. وَقَوْلُهُ وَعَلَيْهِ لَوْ رَدَّ بَعْدَ ذَلِكَ لَقَلَّ الْمُرَادُ وَعَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ اشْتِرَاطِ الْقَبُولِ لَوْ رَدَّ الزَّوْجُ الْوَقْفَ بَعْدَ قَبُولِهِ.

ر. وَيُجْمَعُ بَيْنَهُمَا بِحَمَلِ كُلِّ مِنْهُمَا عَلَى مَا إِذَا اقْتَضَتْهُ الْمَضْلَحَةُ فَإِنْ تَعَذَّرَ جَمِيعُ ذَلِكَ صُرِفَ لِلْمُوقُوفِ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ انْتَهَى.

(فَرَحَ): لَوْ رَأَى الْمَضْلَحَةُ فِي بَيْعِهَا حَيَّةً قَبَاعَهَا، ثُمَّ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمَضْلَحَةَ فِي خِلَافِهِ فَالْمُتَّجِهَ عَدَمُ ضَمَانِ الشَّقِصِ بِالذَّبْحِ بَلْ يُبَاعُ اللَّحْمُ وَيُسْتَرَى بِتَمَتِّهِ مِثْلُهَا، أَوْ شَقِصٌ مِنْهُ م. ر. • فَوَدَّ: (من غير الموقوف عليه) كأنه احترازٌ عَنِ الْمُوقُوفِ عَلَيْهِ فَلَا يَجِبُ بَوَاطِنُهُ مَهْرٌ إِذْ لَوْ وَجِبَ لَوَجِبَ لَهُ، وَالْإِنْسَانُ لَا يَسْتَحِقُّ عَلَى نَفْسِهِ شَيْئًا فَلْيَرِاجِعْ. • فَوَدَّ: (وَمَنْ تَمَّ لَوْ وَقَفْتُ عَلَيْهِ زَوْجَتَهُ انْفَسَخَ نِكَاحُهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ إِنْ قَبِلَ

بالمهر أرض البكارة فهو كأرض طرفها.
(تنبيه) يحرم وطؤها على الواقف ويحذر به على ما حكى عن الأصحاب وتخريجهما كغيرهما
له على أقوال الملوك المشتبى لقدم حده؛ لأنه مالك على قول أشار في البحر إلى شدوذه
لكنه القياس، وعلى الموقوف عليه ويحذر به على ما رجحاه قالا كوطء الموصى له بالمنفعة
واعترض بتصریح الأصحاب بخلافه للشبهة وبأنه الموافق لما رجحاه في الوصية في وطء
الموصى له بالمنفعة وسيأتي الفرق بينهما.
(والمذهب أنه) أي: الموقوف عليه (لا يملك قيمة العبد) وذكره للتشثيل (الموقوف إذا تلف) من
واقفه أو أجنبي وكذا موقوف عليه تغدى كأن استعمله في غير ما وقف له، أو تلف تحت يد

• فود: (فهو كالأرض طرفها) أي فيقول به ما يفعل في بدل العبد إذا تلف اه ع ش. • فود: (ويحذر به)
اغتمده مر هنا وفي الموقوف عليه الآتي اه سم. وكذا اغتمده المصنف وعبارة ويلزمه أي: الموقوف
عليه الحد حيث لا يشبه كالأواقف ولا أثر لملكه المنفعة وهذا هو المعتد كما جرى عليه ابن المظفر
في روضه وسيأتي في باب الوصية إن شاء الله تعالى أن الموصى له بمنفعة أمه إذا وطئها لا حد عليه
اه. • فود: (على ما حكى الخ) عبارة النهاية كما حكى الخ ومن خرج وجوب الحد على أقوال الخ فقد
شد اه. • فود: (له) أي: الحد. • فود: (أشار الخ) خبر وتخريجها الخ. • فود: (إلى شدوذه) أي:
التخريج. • فود: (لكنه) أي: ذلك التخريج. • فود: (وعلى الموقوف عليه) عطف على قوله على
الأواقف. • فود: (على ما رجحاه) عبارة النهاية كما رجحاه هنا وهو المعتد اه. • فود: (بخلافه) أي
بعدم حد الموقوف عليه. • فود: (للشبهة) أي: شبهة ملكه المنفعة. • فود: (وبأنه الخ) أي: خلاف ما
رجحاه هنا. • فود: (لما رجحاه الخ) أي: من عدم حد الموصى له بالمنفعة. • فود: (وسيأتي) أي: في
الوصية اه نهاية. • فود: (الفرق بينهما) وهو أن ملك الموصى له اتهم من ملك الموقوف عليه بدليل أن
له الإجارة والإعارة من غير إذن مالك الرقبة وتورث عنه المنافع بخلاف الموقوف عليه لا بد من إذن
الناظر ولا تورث عنه المنافع زمل انتهى شيخنا الزياتي اه ع ش. • فود: (أي: الموقوف عليه) إلى
قوله، أو الناظر في المصنف إلا قوله جرى عليه صاحب الآثار وقوله والمختص إلى المتن وإلى قوله
فلو تعدر شراء يفيض في النهاية إلا ما ذكر. • فود: (وكذا موقوف عليه تغدى الخ) قضية هذا الصنيع أن
الأواقف والأجنبي ضامنان مطلقاً وظاهر أنه لا ضمان عليهما إذا اتلفاه بغير تعدد كان استعمالهما فيما وقف
له بإجارة مثلاً ولو استقط لفظ كذا لرجع القيد للجميع فليأمل اه رشيد أي: كما فعله المصنف بإقامة أم
مقامه. • فود: (أو تلف) عطف على اتلف.

على القول باشتراط القبول وإلا فلا حاجة إليه وعليه لو رد بعد ذلك اتجه الحكم بإطلاق الفسخ
ويحتل خلافة ذكره الإسوي انتهى. • فود: (فهو كالأرض طرفها) اغتمده م ر. وسيأتي حكم الأرض في
الشرح قريباً. • فود: (ويحذر) اغتمده م ر. هنا وفي الموقوف عليه الآتي قريباً.

ضامنة له، أما إذا لم يتعد بالثلاث ما وقف عليه فلا يضمن كما لو وقع منه من غير تقصير بوجه كوز مسبل على حوض فانكسر (بل يشترى) من جهة الحاكم وقال الأذري بل الناظر الخاص ويؤد وإن جرى عليه صاحب الأتوار بأن الوقف ملك لله تعالى، والمختص بالتكلم على جهاته تعالى العامة هو الحاكم دون غيره (بها عبده مثله) سناً وجنساً وغيرهما (ليكون وقفاً مكانه) مراعاة لغرض الواقف وبقية البطون، ثم بعد شرائه لا بُد من إنشاء وقفه من جهة مشتربه

• قوله: (ضامنة له) أي: لِرَقَبَتِهِ اه مُعْنِي. • قوله: (كما لو وقع منه الخ) عبارة المُعْنِي ومن ذلك كما في زيادة الروضة الكيزان المُسَبَّلَة على أخواض الماء وكذا الكتُب الموقوفة على طلبة العلم مثلاً فلا ضمان على من تلف في يده شيء منها بلا تعد فإن تعدى ضمن ومن التعتدي استعماله في غير ما وقف له اه. • قوله: (كوز مسبل على حوض) أي: مثلاً. • قوله: (من جهة الحاكم) مُعْتَمَد اه ع ش. • قوله: (ملك لله تعالى) أي: على الزجاج.

• قول (سني: بها) أي: القيمة. • قوله: (لغرض الواقف) من استغفار الثواب اه مُعْنِي. • قوله: (وبقية البطون) عطف على غرض عبارة المُعْنِي وتعلق بقية الخ. • قوله: (لا بُد من إنشاء وقفه الخ) أما ما اشتراه الناظر من ماله، أو من ريع الوقف أو يغمره منهما، أو من أحدهما لجهة الوقف فالمُنشئ لوقفه هو الناظر كما أفتى به الوالد رحمته الله تعالى، والفرق بينهما وبين الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل الموقوف وهو المُعْتَمَد فيه لا ما ذكره صاحب الأتوار وأما ما يبينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة فإنه يصير وقفاً بالبناء لجهة الوقف، والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فات بالكلية، والأرض الموقوفة باقية، والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لهما شرح م ر اه سم. وقوله مَر، والفرق بينه الخ في المُعْنِي مثله ويأتي في الشرح في آخر الفصل الآتي ما يوافقه قال ع ش. قوله مَر، أو يغمره منهما الخ أي: مُسْتَقِلاً كبناء بيت للمسجد لما يأتي من أن ما يبينه في الجدران مما ذكر يصير وقفاً بنفس البناء وقوله مَر فالمُنشئ لوقفه الخ أي: ولا يصير وقفاً بنفس الشراء أو العماره فإن عمر من ماله ولم ينشئ لذلك فهو باق على ملكه ويصدق في عدم الإنشاء أو اشتراه من ريعه فهو ملك للمسجد مثلاً يبيعه إذا اقتضته المصلحة، وبقي ما لو دخل في جهته شيء من مال الوقف وأراد العماره به هل له ذلك ويسقط عن ذمته أو لا بُد من إذن الحاكم حتى لو قفل ذلك

• قوله: (من جهة الحاكم) اعتمد م ر. قال في شرحه، أما ما اشتراه الناظر من ماله، أو من ريع الوقف، أو عمره منهما أو من أحدهما لجهة الوقف فالمُنشئ لوقفه هو الناظر كما أفتى به شيخنا الشهاب الزملي، والفرق بينهما وبين بدل الموقوف واضح وما ذكره في شرح المنهج إنما هو في بدل الموقوف وهو المُعْتَمَد فيه لا ما ذكره صاحب الأتوار وأما ما يبينه من ماله أو من ريع الوقف في الجدران الموقوفة فإنه يصير وقفاً بالبناء لجهة الوقف، والفرق بينه وبين بدل الرقيق الموقوف أن الرقيق قد فات بالكلية، والأرض الموقوفة باقية، والطوب والحجر المبني بهما كالوصف التابع لهما انتهى.

الحاكم أو الناظر فيتعين أحد ألفاظ الوقف وقال القاضي يقول أقننه مقامه ونظر غيره فيه وفازق هذا صيرورة القيمة رهنا في ذمة الجاني كما مر بأنه يصح رهنها دون وقفها وعدم اشتراط جعل بدل الأضحية أضحية إذا اشترى بعين القيمة أو في الذمة ونوى، بأن القيمة هناك ملك الفقراء والمشتري نأثب عنهم وقوع الشراء لهم بالعين أو مع النية، وأما القيمة هنا فليست ملك أحد فاحتيج لإنشاء وقف ما يشتري بها حتى ينتقل إلى الله تعالى، وأفهم قوله عبث أنه لا يجوز أن يشتري أمة بقيمة عبث كعكسه بل لا يجوز شراء صغيرة بقيمة كبير وعكسه لاختلاف الغرض، وما فضل من القيمة يشتري به شقص كالأرض.....

من غير إذنه كان متبرعا به فيه نظر، والأقرب الثاني. ومحل ما لم يخف من الزفع إليه غرامة شيء فإن خاف ذلك جاز له الصرف بشرط الإشهاد فإن لم يشهد لم يبرأ؛ لأن فقد الشهود نادر وقوله مر في الجدران الموقوفة إلخ خرج به ما ينشئ من البناء في الأرض الموقوفة فلا يصير وفقا بنفس البناء كما شمله كلامه المتقدم وإن اقتضى التوجيه الآتي صيرورته كذلك اه كلام ع ش قال الرشيد وقد يمنع هذا الاقتضاء بأنه لا يلزم من استباح الأرض لهذا الشيء اليسير استباحها لأمر خطير إذ اليسير عهد فيه التبعة كثيرا فتأمل اه أقول وقول ع ش فإن لم يشهد لم يبرأ أي: في ظاهر الشرع دون باطنه أخذنا من نظائره. هـ فود: (الحاكم، أو الناظر) أي: على ما تقدم أنفا اه سم أي: من الخلاف وترجيح الأول.

هـ فود: (وقال القاضي إلخ) عبارة النهاية وقول القاضي إلخ محل نظر اه. هـ فود: (صيرورة القيمة) أي: قيمة المزهون. هـ فود: (وهذه إلخ) عطف على صيرورة إلخ وكان الأولى أن يقول وصيرورة بدل الأضحية إلخ. هـ فود: (إذا اشترى) أي: بدل الأضحية. هـ فود: (ونوى) أي: البدلية وهو راجع للمعطوف فقط. هـ فود: (بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أي: لأن الأضحية تملك اه سم.

هـ فود: (وأما القيمة هنا فليست ملك أحد) أي: ولأن الوقف لا يملك اه سم. هـ فود: (وأفهم قوله عبث أنه لا يجوز إلخ) لو لم يمكن أن يشتري بقيمة العبد إلا أمة أو العكس أو بقيمة الكبير إلا صغيرا، أو العكس فيحتمل الجواز سم على حجة وبقي ما لو أمكن شراء شقص وشراء صغير هل يقدم الأول أو الثاني فيه نظر، والأقرب الأول؛ لأنه يتفق به حالا ولو قيل بالثاني لم يكن بعيدا؛ لأنه أقرب إلى غرض الواقف من وقف ربة كاملة اه ع ش ويأتي عن سم أنفا ما يوافق الثاني. هـ فود: (وما فضل من القيمة يشتري إلخ) قد يفضل منهما ما يحصل عبدا آخر كاملا، ولعل الاختصار على الشقص باختيار

هـ فود: (الحاكم، أو الناظر) أي: على ما تقدم أنفا. هـ فود: (بأن القيمة هناك ملك الفقراء) أي: لأن الأضحية تملك. هـ فود: (وأما القيمة هنا فليست ملك أحد) أي: لئلا يوقف الملك. هـ فود: (وأفهم قوله عبث أنه لا يجوز أن يشتري أمة بقيمة عبث إلخ) لو لم يمكن أن يشتري بقيمة العبد إلا أمة أو العكس، أو بقيمة الكبير إلا صغيرا أو العكس فيحتمل الجواز. هـ فود: (وما فضل من القيمة يشتري به شقص) قد يفضل منهما ما يحصل عبدا آخر كاملا، ولعل الاختصار على الشقص باختيار الغالب.

بخلاف نظيره الآتي في الوصية لتعذر الرقبة المصروح بها فيها فإن لم يمكن شراء شقص بالفاضل صرف للموقوف عليه فيما يظهر بل لنا وجه بصرف جميع ما أوجبت الجناية إليه ولو أوجبت قوداً استوفاه الحاكم كما قاله وإن نوزعاً فيه. (فإن تعذر) شراء عبيد بها (فبعض عبيد) يشتري بها؛ لأنه أقرب لمقصوده، وإنما اختلفوا في نظيره من الأضحية؛ لأن الشقص من حيث هو يقتل الوقف لا الأضحية فإن تعذر شراء شقص صرفت للموقوف عليه نظيره ما مر ولو جنى الموقوف جناية أوجبت مالا فهي في بيت المال، وفي فتاوى القاضي لو اشترى

الغالب اه سم. ه. فود: (بخلاف نظيره الآتي إلخ) عبارة شرح المنهج ولا يرد عليه ما لو أوصى أن يشتري بشيء ثلاث رقاب فوجدنا به رقتين وفصل ما لا يمكن شراء رقبة به فإن الأصح صرفه للوارث لتعذر الرقبة المصروح بها ثم بخلاف ما هنا اه. ه. فود: (صرف للموقوف عليه) ظاهره وإن أمكن أن يشتري به أمة، أو شقصها اه سم أي: وهو بعيد عن غرض الواقف. ه. فود: (استوفاه الحاكم إلخ) ويتبني جواز العفو عن القود بمال إن رآه مصلحةً ويشتري به بدله ويشتري وقفه نظير ما تقدم في بدل المخبئي عليه اه ع ش أقول بل هو داخل فيما تقدم. ه. فود: (وإنما اختلفوا إلخ) عبارة النهاية كتنظيره من الأضحية على الراجح الآتي في بابها ووجه الخلاف فيها أن الشقص من حيث هو إلخ. ه. فود: (صرفت للموقوف عليه) خلافاً للمغني عبارته فإن تعذر الشقص فيه ثلاثة أوجه أحدهما يتقى البدل إلى أن يتمكن من شراء شقص، ثانيها يكون ملكاً للموقوف عليه، ثالثها يكون لأقرب الناس إلى الواقف وهذا أقربها اه. وفي سم عن شرح الإزشاء للشارح مثله وعن الباب ترجيح الوجه الأول. ه. فود: (ولو جنى الموقوف إلخ) ولو مات الموقوف الجاني لم يسقط الفداء نهاية أي: عن السيد ولا عن بيت المال ع ش. ه. فود: (فهي في بيت المال) عبارة المغني ولو جنى الموقوف جناية توجب قصاصاً اقتض منه

ه. فود: (فإن لم يمكن شراء شقص إلخ) عبارة الباب فإن تعذر الشقص فهل البدل ملك للموقوف عليه أم للأقرب للواقف أم يتقى بحاله تبعاً لأضله وجوه، ولعل المراد بقاؤه إلى وجود الشقص انتهى وقال الشارح في شرح الإزشاء في الوجه الأخير، ولعله الأقرب انتهى وعليه قد يشكل على ما استظهره في مسألة إشراف المأكولة على الموت السابقة إلا أن يسوى بينهما وقد يقال يتبني أن محل البقاء إن رجي وجود شقص فإن كان ميتوساً منه عادة فهو للموقوف عليه. ه. فود: (صرف للموقوف عليه) ظاهره وإن أمكن أن يشتري به أمة أو شقصها. ه. فود: (لأنه أقرب لمقصوده) كتنظيره من الأضحية على الراجح الآتي في بابها شرح م. ر. فقول شرح الروض بخلاف الأضحية حيث لا يشتري بقيمتها شقص شاة أي: على وجوه م. ر. ه. فود: (فهي في بيت المال) قال في الروض لا في تركة الواقف انتهى، وأثنى بكونها في بيت المال شيخنا الشهاب الرملي ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بأن مات ثم جنى فإن كان حياً فداء بأقل الأمرين كما في الروض وعبارته ومتى وجب مال أو عفي عليه فداء لواقف بأقل الأمرين وله أن تكررت الجناية حكاه اله لد، فإن مات الواقف ثم جنى فمين كسب العبد

الموقوف عليه حجر رُحاً لِرِقَّةِ الموقوف كان ما اشتراه ملكه ولا ضمان عليه في استعماله الأول حتى رق، كما لا يضمن المستأجر والمستعير ما تلف بالاستعمال، ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضاً إلا أن يكون الواقف اشترط أن يبدأ من غلته بيمارته فيكون وفقاً كالأصل قال القمولي، ولعله منه تفرغ على أن نفقة العبد لا تجب في كسبه إذا لم بشرطها الواقف فيه قيل وفيه نظر كقول القاضي إلا أن يكون إلخ؛ لأن شراء غيره ليس عماراً نعم إن شرط الواقف إبداله إذا رق أشج ما قاله وكفوله ليكون وفقاً بل لا بُد من إنشاء وقفه ومن ثم أفتى الغزالي بأن الحاكم إذا اشترى للمسجد من غلة وقفه عقاراً كان طلقاً إلا إذا رأى وقفه عليه انتهى ومراؤه بالطلاق أنه ملك للمسجد. (ولو جفت الشجرة الموقوفة، أو قلعتها.....

وفات الوقف كما لو مات، أو وجب بجنائته مال أو قصاص وعفا على مال فداء الواقف بأقل الأمرين من قيمته والأرض وإن مات العبد بعد الجنابة ولا يتعلق المال برقبته لتعذر بيعه وله إن تكررت الجنابة منه حكم أم الولد أي: في عدم تكرار الفداء ومشاركة المجني عليه الثاني ومن بعده للأول في القيمة إن لم تف بأرض الجنابات، وإن مات الواقف ثم جنى العبد أئدي من كسبه في أحد وجهين يظهر ترجيحه، والوجه الآخر من بيت المال كالحرم المفسر ولا ينفذ من تركة الواقف؛ لأنها انتقلت إلى الوراث اهـ. وفي النهاية نحوها إلا أنها رجحت الوجه الآخر وفقاً للشرح قال ع ش وقول حج ولو جنى الموقوف جنابة أوجب مالاً فهي في بيت المال مفروض فيما إذا تعذر فداؤه من جهة الواقف لمؤنه أو فقره على ما يفيد قول الشارح م ر فإن مات الواقف اهـ وعبارة سم قوله فهي في بيت المال قال في الروض لا في تركة الواقف انتهى وأفتى بكونها في بيت المال شبعنا الشهاب الرملي ومحل كونها في بيت المال بعد موت الواقف بأن مات ثم جنى فإن كان حياً فداء بأقل الأمرين كما في الروض اهـ.

• فود: (ولعله) أي: وقول القاضي ولو اشتراه من غلة الوقف فهو ملكه أيضاً إلا أن يكون إلخ.
• فود: (على أن نفقة العبد لا تجب إلخ) أي: وهو مزجوح. • فود: (وفيه) أي: قول القمولي.
• فود: (لأن شراء غيره) أي: غير الحجر الموقوف. • فود: (ليس عماراً) ولو فرض وسلم أنه عماراً فتقديم العمار لا يتوقف على شرط الواقف اهـ سيّد عمر. • فود: (وكفوله) عطف على كفوله ش اهـ سم. • فود: (ليكون وفقاً) الموافق لما سبق عنه عن القاضي فيكون إلخ بالفاء. • فود: (إلا إذا رأى وقفه إلخ) أي: ووقفه عليه بالفعل. • فود: (ومراؤه بالطلاق إلخ) ومعنى الطلاق الوضعي عدم التقيد وإطلاقه على الملك لإلحاقه أن ماله يتصرف فيه كيف يشاء من غير تقيد بوجه بخلاف الوقف اهـ ع ش.
• فود: (الموقوفة) إلى قوله وكذا الذابة في النهاية وكذا في المعنى لا قوله، أو زيمت الذابة.
• فود: (الموقوفة) وقع السؤال في الذرس عما يوجد من الأشجار في المساجد ولم يعرف هل هو

أو بيت المال وجهان لا من تركة الواقف. • فود: (وكفوله) أي: القاضي عطف على كفول ش.
• فود: (ليكون وفقاً) لعل قوله وفقاً حكاية لمعنى الأصل.

نحو ربح، أو زِمَتِ الدائئة (لم يقطع الوقف على المذهب) وإن امتنع وقفها ابتداءً لقوة الدوام (بل يُتَّصَفُ بها جَدْعًا) بإجارتها وغيرها فإن تَعَذَّرَ الانتفاع بها إلا باستهلاكها انقطع.....

وقف أو لا فَمَاذَا يُفْعَلُ فيه إذا جَفَّ، والظاهر من غرضه في المسجد أنه موقوف فَيَحْتَمَلُ جَوَازَ بَيْعِهِ وَصَرَفُ ثَمَنِهِ عَلَى مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ إن لم يُمَكِّنِ الانتفاع به جافًا وَيَحْتَمَلُ وَجوبَ صَرَفِ ثَمَنِهِ لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ خَاصَّةً، وَلَعَلَّ هَذَا الثَّانِي هو الأقرب اهـ ع ش وسَيأتي في آخِرِ الْبَابِ مَا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وظاهر أن مثل ما وَجَدَ في المساجِدِ ما وَجَدَ في نَحْوِ الْمَدَارِسِ. هـ فَوَدَّ: (نَحْوُ رِبْحٍ) كَالسَّبِيلِ وَنَحْوِ ذَلِكَ وَلَمْ يُمَكِّنِ إِعَادَتَهَا إِلَى مُفْرِسِهَا قَبْلَ جَفَائِهَا اهـ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (أَوْ زِمَتِ) مِنْ بَابِ تَبِعَ يُقَالُ زَمِنَ زَمَانًا وَزَمَانَةٌ وَهُوَ مَرَضٌ يَدُومُ زَمَانًا طَوِيلًا اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ امْتَنَعَ الْخ) لَعَلَّهُ فِيمَا إِذَا تَعَذَّرَ الانتفاع بها إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهَا أَغْنَى الشَّجَرَةَ وَأَمَّا الدَّائَةُ الزَّيْنَةُ فَحُكْمُهَا وَاضِحٌ سَيَدُورُ ع ش. هـ فَوَدَّ: (بِإِجَارَةٍ وَغَيْرِهَا) إِدَامَةٌ لِلْوَقْفِ فِي غَيْرِهَا وَلَا تَبَاعٌ وَلَا تَوْهَبٌ لِلْخَبِيرِ السَّابِقِ أَوَّلُ الْبَابِ اهـ مُغْنِي. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ الانتفاع بها إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهَا الْخ) لَوْ امْتَكَنَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بَيْنُهَا وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا وَاجِدَةً مِنْ جَنْبِهَا، أَوْ شِقْصًا أَتَجَعُ وَجوبُ ذَلِكَ لَا يُقَالُ الْفَرَضُ تَعَذَّرَ الانتفاع فلا يَصِحُّ بَيْعُهَا، لِأَنَّهَا مُتَّصِفَةٌ بِهَا بِاسْتِهْلَاكِهَا فَيَصِحُّ بَيْعُهَا وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّائَةِ سَمٍ عَلَى حَتَجٍ اهـ ع ش. هـ فَوَدَّ: (اتَّقَطَعَ الْخ) عِبَارَةٌ لِنَهْيِهِ، وَالْمُغْنِي فَإِنْ لَمْ يُمَكِّنِ الانتفاع بها إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهَا بِإِخْرَاقٍ وَنَحْوِهِ صَارَتْ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ كَمَا صَحَّحَهُ ابْنُ الرَّفْعَةِ وَالْقَمُولِيُّ وَجَرَى عَلَيْهِ ابْنُ الْمُفَرِّجِ فِي رَوْضِهِ لِكَيْتَهَا لَا تَبَاعٌ وَلَا تَوْهَبٌ بَلْ يُتَّصَفُ بِعَيْنِهَا كَأَمِّ الْوَلَدِ وَلَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ لَكِنْ اقْتِصَارُ الْمُصَنِّفِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ كَالْحَاوِي الصَّغِيرِ يَقْتَضِي أَنَّهَا لَا تُصِيرُ مِلْكًا بِحَالٍ وَاعْتَمَدَ الشَّيْخُ رَحِمَهُ اللهُ وَقَالَ إِنَّهُ الْمُوَافِقُ لِلدَّلِيلِ وَكَلَامِ الْجُمْهُورِ وَلَا يَلْزَمُ عَلَيْهِ أَيُّ: الْأَوَّلُ تَنَاقُضٌ بِسَبَبِ الْقَوْلِ بَعْدَ بَطْلَانِ الْوَقْفِ مَعَ كَوْنِهِ مِلْكًا؛ لِأَنَّ مَعْنَى عَوْدِهِ مِلْكًا أَنَّهُ يُتَّصَفُ بِهِ وَلَوْ بِاسْتِهْلَاكِ عَيْنِهِ كَالْأَخْرَاقِ وَمَعْنَى عَدَمِ بَطْلَانِ الْوَقْفِ أَنَّهُ مَا دَامَ بَاقِيًا لَا يُفْعَلُ بِهِ مَا يُفْعَلُ بِسَائِرِ الْأَمْلاكِ مِنْ بَيْعٍ وَنَحْوِهِ كَمَا مَرَّ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّةً لِكَيْتَهَا لَا تَبَاعٌ أَيُّ: مَعَ صَيُورِ زَيَّهَا مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ، وَالْحَاصِلُ مِنْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ أَنَّهُ حَيْثُ تَعَذَّرَ الانتفاع بها مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي وَقَفَتْ عَلَيْهَا صَارَتْ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِمَعْنَى أَنَّهُ يُتَّصَفُ بِهَا كَانْتِصَاعِ الْمُلَّاكِ بِغَيْرِ الْبَيْعِ وَالْهَبَةِ وَإِنْ لَمْ يَتَعَذَّرَ الانتفاع بها مِنْ الْجِهَةِ الَّتِي قُصِدَتْ بِالْوَقْفِ لَا يُتَّصَفُ بِهَا الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ لِنَفْسِهِ بَلْ يُتَّصَفُ بِهَا مِنْ الْجِهَةِ الْمَذْكُورَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الْأَكْمَلِ اهـ.

هـ فَوَدَّ: (وَإِنْ امْتَنَعَ الْخ) يُتَأَمَّلُ. هـ فَوَدَّ: (فَإِنْ تَعَذَّرَ الانتفاع بها إِلَّا بِاسْتِهْلَاكِهَا اتَّقَطَعَ الْخ) لَوْ امْتَكَنَ وَالْحَالَةُ هَذِهِ بَيْنُهَا وَأَنْ يَشْتَرِيَ بِثَمَنِهَا وَاجِدَةً مِنْ جَنْبِهَا أَوْ شِقْصًا أَتَجَعُ وَجوبُ ذَلِكَ لَا يُقَالُ الْفَرَضُ تَعَذَّرَ الانتفاع فلا يَصِحُّ بَيْعُهَا؛ لِأَنَّهَا مُتَّصِفَةٌ بِهَا بِاسْتِهْلَاكِهَا فَيَصِحُّ بَيْعُهَا وَكَذَا يُقَالُ فِي مَسْأَلَةِ الدَّائَةِ. هـ فَوَدَّ: (اتَّقَطَعَ) لَمْ يَذْكُرْ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي هَذَا الشُّقِّ الْإِنْقِطَاعَ بَلْ اقْتَصَرَ فِيهِ عَلَى قَوْلِهِ صَارَتْ مِلْكًا لِلْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ لِكَيْتَهَا لَا تَبَاعٌ وَلَا تَوْهَبٌ لَكِنْ قَوْلُهُ بَعْدَ تَقْرِيرِ هَذَا الشُّقِّ وَالَّذِي قَبْلَهُ مَا نَصَّ لَكِنْ اقْتَصَرَ الْمَنَاجِزُ كَاضْلِهِ، وَالْحَاوِي الصَّغِيرُ عَلَى قَوْلِهِ وَإِنْ جَفَّتِ الشَّجَرَةُ لَمْ يَتَّقَطَعْ الْوَقْفُ وَقَضِيَّتْ أَنَّهُ لَا يَصِيرُ

أي: وبملكها الموقوف عليه حيثيذ على المعتَمَد وكذا الدائبة الزمنية بحيث صار لا يُنتفع بها هذا إن أُكلت إذ يصح بيعها للحمها بخلاف غيرها (وقيل بُاع) لِتَعْدِر الانتفاع كما شرطه الواقف (والشئ) الذي يبعث به على هذا الوجه (كقيمة العبد) فيأتي فيه ما مر وأفتيت في ثمرة وُفقت للثمرة على صوام رمضان فخشي تلفها قبله بأن الناظر يبيعها ثم فيه يشتري بثمنها مثلها فإن كان إقراضها أصلح لهم لم يقدّم ثمنه، (والأصح جواز بيع حصر المسجد إذا تلبث ومجذوعه إذا انكسرت)، أو أشرفت على الانكسار (ولم تصلح إلا للإحراق) لِقَلَّا تضيع فتحصيل يسير من ثمنها يعود على الوقف أولى من ضياعها واستثنيت من بيع الوقف؛ لأنها صارت كالمعدومة ويصرف ثمنها لمصالح المسجد إن لم يكن شراء حصر أو مجذوع به وأطال

فود: (أي وبملكها الموقوف عليه إلخ) قال في شرح الرّوض لِكَيْتَها لا بُعَا ولا تَوْعَب بل يُنْتَفَع بِعَيْنِها كَأَمِّ الْوَلَدِ وَلَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ اهـ. م ر اهـ سم. فود: (وَكَذَا الدَّائِبَةُ إلخ) هَلَا جازَ بَيْعُها وَالشُّرَاءُ بِثَمَنِها مِنْ جَنْبِها شِفْصٌ كَمَا إِذَا دُبِحَتِ الْمُشْرِفَةُ عَلَى الْهَلَاكِ وَقِيلَ بِثَمَنِها ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَتَّبِعِي وَجُوبُ ذَلِكَ إِذَا امْتَكَنَ اهـ سم. فود: (إِذْ يَصِحُّ بَيْعُها لِلْخَمِيها) قَدْ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِها، وَقِيَاسُ الْمَنْعِ فِي الشَّجَرِ الْمَنْقُولِ عَنْ شَرْحِ الرّوضِ الْمَنْعُ هُنَا اهـ سم. فود: (وَأَفْتَيْتُ فِي ثَمَرَةٍ وَفَقْتُ) أَي: أَصْلُها وَهَذَا الْفَرْعُ لَيْسَ بِمَا نَحْنُ فِيهِ لِكَيْتَ لَهْ مِنْ مَنَاسِبَةِ اهـ سَيِّدِ عُمَرُ. فود: (أَوْ أَشْرَفْتُ) إِلَى قَوْلِهِ وَأَطَالَ جَمْعٌ فِي رَدِّهِ فِي الْتَهَامَةِ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ بَلْ يَجْتَهِدُ إِلَى قَالِ السُّبْكِيُّ. فود: (وَيُضْرَفُ ثَمَنُها إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا مَا جَرَى عَلَيْهِ الشَّيْخَانِ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ وَعَلَى هَذَا يُضْرَفُ ثَمَنُها إلخ اهـ.

ملكا بحال وهو المعتَمَدُ المواقفُ لِلدَّلِيلِ وَكَلَامُ الْجُمْهُورِ عَلَى أَنَّ دَعْوَاهُ مِلْكًا مَعَ الْقَوْلِ بِأَنَّهُ لَا يَتَطَّلُ مُشْكِلٌ اهـ. يَقْضِي أَنَّ الْمُرَادَ فِي هَذَا الشُّقِّ أَنَّهُ لَا يَتَطَّلُ الْوَقْفُ وَعَلَيْهِ فَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنْ إِشْكَالِهِ بِأَنَّ الْمُرَادَ الْعَوْدَ بِمَجَرَّدِ جَوَازِ انْتِفَاعِهِ وَلَوْ بِاسْتِهْلَاكِ عَيْنِهِ كَالْإِحْرَاقِ كَمَا أَنَّ الْمُرَادَ بَعْدَ بُلْطَانِ الْوَقْفِ أَنَّهُ لَا يَفْعَلُ بِهِ مَا دَامَ بَاقِيًا مَا يَفْعَلُ بِالْأَمْلاكِ وَنَحْوَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَ رَ ذَكَرَ ذَلِكَ فِي الْجَوَابِ. فود: (أي: وَلَحْمِ الْأُضْحِيَّةِ اهـ. م ر. فود: (وَكَذَا الدَّائِبَةُ الزَّيْنَةُ) هَلَا جازَ بَيْعُها وَالشُّرَاءُ بِثَمَنِها مِنْ جَنْبِها شِفْصٌ كَمَا إِذَا دُبِحَتِ الْمُشْرِفَةُ عَلَى الْهَلَاكِ وَقِيلَ بِثَمَنِها ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ وَيَتَّبِعِي وَجُوبُ ذَلِكَ إِذَا امْتَكَنَ.

فود: (إِذْ يَصِحُّ بَيْعُها لِلْخَمِيها) قَدْ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ بَيْعِها وَقِيَاسُ الْمَنْعِ فِي الشَّجَرِ الْمَنْقُولِ عَنْ شَرْحِ الرّوضِ الْمَنْعُ هُنَا. فود: (وَأَفْتَيْتُ فِي ثَمَرَةٍ وَفَقْتُ لِلتَّخْرِيقِ إلخ) يَتَأَمَّلُ فِيهِ فَإِنَّ الْوَقْفَ إِنْ كَانَ لِنَفْسِ الثَّمَرَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ هَذِهِ الْعِبَارَةُ قَبْرُودُ عَلَيْهِ أَنَّ الثَّمَرَةَ مِنَ الْمَطْعُومِ وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ وَقْفُهُ؛ لِأَنَّ شَرْطَ الْمَوْقُوفِ إِمْكَانُ الْانْتِفَاعِ بِهِ مَعَ بَقَاءِ عَيْنِهِ وَإِنْ كَانَ الْوَقْفُ لِأَصْلِها التَّصْرُفُ الثَّمَرَةُ لِلتَّخْرِيقِ فَإِنَّ الثَّمَرَ مَمْلُوكَةٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى بَيَانِهِ جَوَازِ بَيْعِها لِلْحَاجَةِ. اسْتِثْنَاءُ ذَلِكَ مِنْ مَنَعِ بَيْعِ الْوَقْفِ كَمَا هُوَ صَرِيحُ السَّابِقِ لِيَتَأَمَّلْ. فود: (وَاسْتِثْنَيْتُ مِنْ بَيْعِ الْوَقْفِ اهـ. أَخِ الْمَسْأَلَةِ م ر.

جفع في الانتصار للمقابل أنها تبقى أبداً نقلاً ومعنى، والخلاف في الموقوفة ولو بأن اشترها الناظر ووقفها بخلاف المملوكة للمسجد بنحو شراء فإنها ثباغ جزماً وخرج بقوله ولم تصلح إلخ ما إذا أمكن أن يتخذ منه نحو ألواح فلا ثباغ قطعاً بل بجتهد الحاكم ويستعمله فيما هو أقرب لمقصود الواقف قال السبكي حتى لو أمكن استعماله بإذراجه في آلات العمارة امتنع بيعه فيما يظهر وقد تقوم قطعة جذع مقام أجروية، والشحانة مقام الثراب ويختلط به أي: فيقوم مقام الثمن الذي يختلط به الطين وأجزيا الخلاف في دار منهدمة أو مشرفة على الانهدام ولم تصلح للشكنى وأطال جفع في رده أيضاً وأنه لا قائل بجواز بيعها من الأصحاب ويؤيد ما قاله نقل غير واحد الإجماع على أن الفرس الموقوف على الفرو إذا كثر ولم يصلح له جاز يبيعه على أن بعضهم أشار للجفع بحمل الجواز على نقضها، والمنع على أرضها؛ لأن

• قوله: (ووقفها) قيد لما قبله اهـ ع ش. • قوله: (بنحو شرايه) ولو من غلة الوقف حيث لم يقفها الناظر اهـ ع ش. • قوله: (بنحو شرايه) أي كالهبة اهـ مئني. • قوله: (فإنها ثباغ جزماً) أي: وتصرف على مصالح المسجد ولا يتعين صرفها في شراء حصر بدلتها اهـ ع ش. • قوله: (نحو ألواح) أي: كأبواب اهـ مئني. • قوله: (وقد تقوم) إلى قوله وأجزيا من كلام السبكي. • قوله: (في دار منهدمة إلخ) وفرق بعضهم بين الموقوفة على المسجد والتي على غيره وأفتى الوالد رحمته الله تعالى بأن الزاجع منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره قال السبكي وغيره إن منع بيعها هو الحق؛ لأن جوارزه يؤدي إلى موافقة القائلين بالاستبدال ويمكن حمل القول بالجواز على البناء خاصة كما أشار إليه ابن المقرئ وهذا الحمل أسهل من تضعيفه اهـ قال ع ش قوله مر خاصة أي: دون الأرض فلا يجوز بيعها اهـ. • قوله: (في رده) أي: القول بجواز بيعها (أيضاً) أي: كرده جواز بيع حصر المسجد إلخ. • قوله: (وأنه إلخ) أي: وفي أنه إلخ. • قوله: (على أن بعضهم أشار إلخ) مال إليه النهاية كما مر وجزم به المئني عبارته تنبيه جدار الدار الموقوفة المنهدم إذا تعذر بناؤه كالتأليف فيأتي فيه ما مر اهـ. أي: في حصر المسجد إذا بليت وجذوعه إلخ. • قوله: (بحمل الجواز إلخ) لا يتخذ القول بالجواز في التقص عند احتمال ضياعها؛ لأن حفظه حيث يكاد أن يتعذر قباغ منه بقدر ما يعمر بابقه وإن قل أخذاً من المسائل الآتية

• قوله: (ولو بأن اشترها الناظر ووقفها) بهذا مع قوله السابق في مسألة العبد من جهة الحاكم يعلم الفرق بين شراء بدل الوقف بقيمته ووقفه بين الشراء من غلة الوقف ووقف ما يشتري منها وأن فاعل الأول الحاكم دون الناظر بخلاف الثاني فيفعله الناظر م ر. • قوله: (وأجزيا الخلاف في دار منهدمة إلخ) شامل للموقوفة على المسجد، والموقوفة على غيره وأفتى شيخنا الشهاب الزملي رحمته الله بأن الزاجع منه منع بيعها سواء أوقفت على المسجد أم على غيره ويمكن حمل الجواز على البناء خاصة كما أشار إليه قول الروض وجدار داره المنهدم وهذا الحمل أسهل من تضعيفه شرح م ر. • قوله: (ويؤيد ما قاله إلخ) كذا شرح م ر.

الانتفاع بها مُشْكِنٌ فلا مُسَوِّغٌ لِيُحْيِيهَا (ولو انهدم مسجد وتعدّرت إعادته لم يُعْبَحْ بحال) لإمكان الانتفاع به حالاً بالصلاة في أرضه وبه فارق ما مرّ في الفرس ونحوه ولا يُنْقَضُ إلا إن خيف على نقضه فيُنْقَضُ ويُحْفَظُ، أو يُعْمَرُ به مسجد آخر إن رآه الحاكم، والأقرب إليه أولى لا نحو بئر، أو رباط قال جثع إلا إن تعدّرت النقل لمسجد آخر وبَحَثَ الأذرعِي تعيّن مسجد خُصَّ بطائفة خُصَّ بها المُنْهَدِمُ إن وُجِدَ وإن بَعْدَ والذي يُتَّجِهْ ترجيحُه في ربيع وقف المُنْهَدِمِ أَخْذاً

في نحو المسجد اهـ. سَيِّدُ عَمْرُو.

• قول (سني): (ولو انهدم مسجد الخ) أي: أو تَعَطَّلَ بِخَرَابِ الْبَلَدِ مَثَلًا اهـ مُغْنِي. • فَوَدَ: (لِلْمَكَانِ) إِلَى قَوْلِهِ أَي: وَحَيْثُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَ: (وَلَا يَنْقُضُ) إِلَى قَوْلِهِ قَالَ جَمَعَ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدَ: (أَوْ يُمْرُ بِهِ الْخ) أَي: وَإِنْ لَمْ يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ عَلَى مَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَخْذاً بِمَا مَرَّ فِي نَقْضِهِ فَتَأْتِلُهُ اهـ سَم. • فَوَدَ: (أَوْ يُمْرُ بِهِ مَسْجِدٌ آخَرُ الْخ) أَي: وَيُضَرَفُ لِلثَّانِي جَمِيعٌ مَا كَانَ يُضَرَفُ لِلأَوَّلِ مِنَ الْغَلَةِ الْمُوقُوفَةِ عَلَيْهِ وَمِنْهُ بِالْأَوَّلَى مَا لَوْ أَكَلَ الْبَحْرُ الْمَسْجِدَ فَتَنَقَّلَ أَنْقَاضُهُ لِمَحَلِّ آخَرَ وَيُقَعَّلُ بِغَلَتِهِ مَا ذَكَرَ وَمِثْلُ الْمَسْجِدِ أَيْضًا غَيْرُهُ مِنْ الْمَدَارِسِ وَالرُّبُطِ وَأَصْرَحَ الْأَوَّلِيَاءُ نَقَعْنَا اللَّهَ بِهِمْ فَيَنْقُلُ الْوَلِيُّ مِنْهَا إِلَى غَيْرِهَا لِلضَّرُورَةِ وَيُضَرَفُ عَلَى مَصَالِحِهِ بَعْدَ تَقْلِيهِ مَا كَانَ يُضَرَفُ عَلَيْهِ فِي مَحَلِّهِ الْأَوَّلِ اهـ ع ش. • فَوَدَ: (وَالْأَقْرَبُ الْخ) أَي: الْمَسْجِدُ الْأَقْرَبُ اهـ ع ش. • فَوَدَ: (لَا نَحْوُ بَيْتٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَا يَبْنِي بِهِ بَيْتًا كَمَا لَا يَبْنِي بِتَقْضِ بَيْتٍ خَرِبَتْ مَسْجِدًا بَلْ بَيْتًا آخَرَى مُرَاعَاةً لِفَرَضِ الْوَاقِفِ مَا أَمَكَّنَ، وَلَوْ وَقَفَ عَلَى قَنْطَرَةٍ وَانْحَرَقَ الْوَادِي وَتَعَطَّلَتِ الْقَنْطَرَةُ وَاحْتِيجَ إِلَى قَنْطَرَةٍ أُخْرَى جَارَ نَقْلُهَا إِلَى مَحَلِّ الْحَاجَةِ، وَعَلَّةُ وَثَقُ الثَّقَرِ وَهُوَ الطَّرْفُ الْمُلاصِقُ مِنَ بِلَادِنَا بِلَادِ الْكُفَّارِ إِذَا حَصَلَ فِيهِ الْأَمْنُ يَحْفَظُهَا النَّاطِرُ لِحِثَالِ عَوْدِهِ فَتُغْرَا اهـ. • فَوَدَ: (لَا نَحْوُ بَيْتٍ أَوْ رِبَاطٍ) أَي: وَإِنْ كَانَ مَوْقُوفَيْنِ اهـ ع ش. • فَوَدَ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش.

• فَوَدَ: (تَعَيَّنَ مَسْجِدٌ) أَي: تَعْمِيرُهُ. • فَوَدَ: (وَلِنْ بَعْدَ) أَي: وَلَوْ فِي بَلَدٍ آخَرَ اهـ ع ش. • فَوَدَ: (فِي رَيْعٍ وَقَفَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، أَنَا رَيْعُ الْمَسْجِدِ الْمُنْهَدِمِ فَقَالَ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ إِنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ وَهُوَ مَا قَالَه الْإِمَامُ وَلَا فَإِنْ أَمَكَّنَ صَرَفَهُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ صَرَفَ إِلَيْهِ وَبِهِ جَزَمَ فِي الْأَنْوَارِ وَلَا فَمُنْقَطِعُ الْآخِرِ

• فَوَدَ: (أَوْ يُمْرُ بِهِ مَسْجِدٌ آخَرُ) أَي: إِنْ لَمْ يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ عَلَى مَا يَنْقُضِيهِ قَوْلُهُ إِلَّا الْآتِي أَخْذاً بِمَا مَرَّ فِي نَقْضِهِ فَتَأْتِلُهُ. • فَوَدَ: (وَالَّذِي يُتَّجِهْ تَرْجِيحُهُ الْخ) الَّذِي اغْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدُهُ حُفِظَ وَلَا صَرَفَهُ لِأَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ وَلَا قَلِيلًا قَرَبَ إِلَى الْوَاقِفِ وَلَا قَلِيلًا قَرَبَ، وَالْمَسَاكِينِ، أَوْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ وَحِيلَ اخْتِلَافُهُمْ عَلَى ذَلِكَ اهـ. وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ لَهُ مُضَرِفٌ آخَرَ بَعْدَ الْمَسْجِدِ مِنْ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ وَقَفَهَا أَيِ الدَّارِ عَلَى الْمَسْجِدِ صَحَّ وَلَوْ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَضَرِفُ وَكَانَ مُنْقَطِعُ الْآخِرِ إِنْ اقْتَصَرَ عَلَيْهِ وَيُحْمَلُ عَلَى مَصَالِحِهِ اهـ. وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مُنْقَطِعِ الْآخِرِ أَنَّهُ يُضَرَفُ إِلَى أَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَقَوْلُهُمْ هُنَا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يُتَوَقَّعْ عَوْدُهُ يُضَرَفُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ، أَوْ أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ يَكُونُ مُسْتَقْنَى مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ.

مِثًا مَرُّ فِي نَفْسِهِ أَنَّهُ إِنْ تَوَقَّعَ عَوْدَهُ حُفِظَ لَهُ وَإِلَّا صُرِفَ لِمَسْجِدٍ آخَرَ فَإِنْ تَعَلَّرَ صُرِفَ لِلْفُقَرَاءِ
كَمَا يُصَرَفُ النَقْضُ لِنَحْوِ رِبَاطٍ أَمَّا غَيْرُ الْمُتَهَدِّمِ فَمَا فَضَلَ مِنْ غَلَّةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مَصَالِحِهِ
فَيُشْتَرَى بِهِ عَقَارٌ وَيُوقَفُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَى عِمَارَتِهِ بِحَبِّ ادِّخَارِهِ لِأَجْلِهَا أَيْ: إِنْ
تَوَقَّعْتَ عَنْ قُرْبٍ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ السَّبْكِ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُ بِأَنْ تَتَوَقَّعَ قَبْلَ غُرُوضٍ مَا يُخْشَى مِنْهُ
عَلَيْهِ وَإِلَّا لَمْ يُدْخَرْ مِنْ شَيْءٍ لِأَجْلِهَا؛ لِأَنَّهُ يُفَرِّضُهُ لِلضَّيَاعِ، أَوْ لِطَالِمٍ بِأَخْذِهِ أَيْ وَحَيْثُ يَتَعَيَّنُ أَنَّ
يُشْتَرَى بِهِ عَقَارًا لَهُ وَإِنْ أَخْرَجَهُ شَرْطُهُ لِعِمَارَتِهِ لِلضَّرُورَةِ حَيْثُ يُدْخَرُ عَلَيْهِ يَنْبَغِي تَقْيُّنُ صَرَفٍ غَلَّةٍ
هَذَا لِلْعِمَارَةِ إِنْ وُجِدَتْ؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى غَرَضِ الْوَاقِفِ الْمُشْتَرِطِ لَهُ عَلَى عِمَارَتِهِ فَإِنْ لَمْ يَحْتَاجْ
لِعِمَارَةٍ فَإِنْ أَمِنَ عَلَيْهَا حِفْظُهَا وَإِلَّا صَرَفَهَا لِمَصَالِحِهِ.....

فَيُصَرَفُ لِأَقْرَبِ النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ صُرِفَ إِلَى الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ وَمَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ اهـ
قَالَ سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ كَلَامِ الشَّهَابِ الزَّمَلِيِّ الْمَذْكُورِ وَاعْلَمْ أَنَّ الْوَاقِفَ عَلَى الْمَسْجِدِ إِذَا لَمْ يُدْكَرْ لَهُ مَضْرِفٌ
آخَرَ بَعْدَ الْمَسْجِدِ مِنْ مُنْقَطِعِ الْآخِرِ كَمَا فِي الرَّوْضِ وَقَدْ تَقَرَّرَ فِي مُنْقَطِعِ الْآخِرِ أَنَّهُ يُصَرَفُ إِلَى أَقْرَبِ
النَّاسِ إِلَى الْوَاقِفِ فَقَوْلُهُمْ هُنَا إِنَّهُ إِذَا لَمْ يَتَوَقَّعْ عَوْدَهُ يُصَرَفُ إِلَى مَسْجِدٍ آخَرَ أَوْ أَقْرَبِ الْمَسَاجِدِ يَكُونُ
مُسْتَقْبَلًا مِنْ ذَلِكَ فَلْيَتَأَمَّلْ اهـ وَقَالَ عَشْرُ قَوْلِهِ م ر أَوْ مَصَالِحِ الْمُسْلِمِينَ أَيْ: عَلَى الْخِلَافِ السَّابِقِ،
وَالرَّاجِعُ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْمَصَالِحِ اهـ. قَوْلُهُ: (لِلْمَسْجِدِ آخَرَ) أَيْ: قُرْبٍ مِنْهُ اهـ. شَرْحُ الْمَنْهَجِ وَيَقِي مَا لَوْ
كَانَ ثُمَّ مَسَاجِدُ مُتَعَدِّدَةً وَاسْتَوَى قُرْبُهُ مِنْ الْجَمِيعِ هَلْ يَوْزَعُ عَلَى الْجَمِيعِ أَوْ يُقَدَّمُ الْآخَرُ فِيهِ نَظَرٌ،
وَالْأَقْرَبُ الثَّانِي فَلَوْ اسْتَوَتْ الْحَاجَةُ وَالْقُرْبُ جَازَ صَرْفُهُ لِوَاحِدٍ مِنْهَا اهـ عَشْرُ. قَوْلُهُ: (أَمَّا غَيْرُ الْمُتَهَدِّمِ)
إِلَى قَوْلِهِ أَيْ: إِنْ تَوَقَّعْتَ فِي الْمُنْفَى. قَوْلُهُ: (بِهَا) أَيْ: بِمَا فَضَلَ مِنَ الْغَلَّةِ. قَوْلُهُ: (ضَبْطُهُ) أَيْ
الْقُرْبُ. قَوْلُهُ: (لِأَنَّهُ) أَيْ الْإِدْخَارُ (يُفَرِّضُهُ) أَيْ: مَا يُدْخَرُ مِنْ رِبْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَى الْعِمَارَةِ. قَوْلُهُ: (أَيْ
وَحَيْثُ) أَيْ: حِينَ إِذَا لَمْ يَجْزِ الْإِدْخَارُ. قَوْلُهُ: (بِهِ) أَيْ: رِبْعِ الْمَوْقُوفِ عَلَى الْعِمَارَةِ. قَوْلُهُ: (لَهُ) أَيْ
لِلْمَسْجِدِ. قَوْلُهُ: (وَإِنْ أَخْرَجَهُ الْخ) أَيْ: لِاشْتِرَاءِ التَّائِيهِ عَمَّا شَرَطَهُ الْوَاقِفُ مِنْ صَرْفِهِ لِلْعِمَارَةِ فَقَوْلُهُ
شَرَطَهُ بِالنَّصْبِ عَلَى نَزْعِ الْخَافِضِ. قَوْلُهُ: (لِلضَّرُورَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِتَعَيُّنِ الْخ. قَوْلُهُ: (لِمَصَالِحِهِ).

(فَرَعَ): تُقَدَّمُ عِمَارَةُ الْمَوْقُوفِ عَلَى حَقِّ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمْ لِمَا فِي ذَلِكَ مِنْ حِفْظِ الْوَاقِفِ وَيُصَرَفُ رِبْعُ
الْمَوْقُوفِ عَلَى الْمَسْجِدِ وَقَفًا مُطْلَقًا أَوْ عَلَى عِمَارَتِهِ فِي الْبِنَاءِ وَالتَّجْصِيسِ لِلْمُحْكَمِ، وَالسَّلَامِ وَالْبُورَارِ
لِلتَّظْلِيلِ بِهَا، وَالْمَكَائِسِ لِيُكْتَسَ بِهَا، وَالْمَسَاحِي لِيُنْقَلَّ بِهَا الثَّرَابُ وَفِي ظُلْمَةٍ تَمْنَعُ إِنْسَادَ خَشَبِ الْبَابِ
بِمَطَرٍ وَنَحْوِهِ إِنْ لَمْ تُفَسَّرْ الْمَارَةُ وَفِي أَجْرَةٍ قِيمَ لَا مُؤَدِّيَ وَإِمَامٍ وَحُصْرٍ وَغَمٍّ؛ لِأَنَّ الْقِيمَ يُحْفَظُ الْعِمَارَةُ
بِخِلَافِ الْبَاقِي فَإِنْ كَانَ الْوَاقِفُ لِمَصَالِحِ الْمَسْجِدِ صَرَفَ مِنْ رِبْعِهِ لِمَنْ دُكِرَ لَا فِي التَّزْوِيقِ، وَالتَّقْشِيرِ بَلْ

قَوْلُهُ: (فَمَا فَضَلَ مِنْ غَلَّةِ الْمَوْقُوفِ عَلَى مَصَالِحِهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِ الْمَوْقُوفِ عَلَى
عِمَارَتِهِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَفِيهِ التَّفَرُّقَةُ بَيْنَ الْوَاقِفِ عَلَى مَصَالِحِهِ، وَالْوَاقِفِ عَلَى عِمَارَتِهِ مَعَ أَنَّ عِمَارَتَهُ مِنْ
مَصَالِحِهِ.

لا يَظْلَقُ مُسْتَحَقِّهِ؛ لِأَنَّ الْمَصَالِحَ أَقْرَبُ إِلَى الْعِمَارَةِ، وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا لِلزَّرَاعَةِ فَتَعَدَّرَتْ
وَانْحَصَرَ النِّعَمُ فِي الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ فَقَلَّ النَّاظِرُ أَحَدَهُمَا، أَوْ أَجْرَهَا لِذَلِكَ وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقَيْنِيُّ فِي
أَرْضٍ مَوْقُوفَةٍ لِتُزْرَعَ حَبًّا فَاجْرَهَا النَّاظِرُ لِتُغْرَسَ كَرْمًا بِأَنَّهُ يَجُوزُ إِذَا ظَهَرَتْ الْمَصْلَحَةُ وَلَمْ
يُخَالِفْ شَرْطُ الْوَاقِفِ انْتَهَى فَإِنْ قُلْتُ: هَذَا مُخَالِفٌ لَشَرْطِ الْوَاقِفِ فَإِنْ قَوْلُهُ لِتُزْرَعَ حَبًّا مُتَضَمِّنٌ
لِاشْتِرَاطِ أَنْ لَا تُزْرَعَ غَيْرُهُ قُلْتُ: مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّهُ يُقْتَضَى فِي الضَّمْنِ مَا لَا يُقْتَضَى فِي الْمُنْطَوِقِ بِهِ
عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي مَسْأَلَتِنَا أَنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْ إِلَى الْغَرَسِ أَوْ الْبِنَاءِ، وَمَعَ الضَّرُورَةِ تَجُوزُ
مُخَالَفَةُ شَرْطِ الْوَاقِفِ لِلْعِلْمِ بِأَنَّهُ لَا يُرِيدُ تَعْطِيلَ وَقْفِهِ وَتَوَابِهِ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقَيْنِيِّ لَيْسَ فِيهَا ضَرُورَةٌ
فَاحْتَاجَتْ لِلتَّقْيِيدِ بِعَدَمِ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ.

(فِرْع) فِي فِتَاوَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ يَجُوزُ لِهَاقِذِ الْيَسِيرِ فِي الْمَسْجِدِ الْخَالِي لَيْلًا تَعْظِيمًا لَهُ لَا نَهَارًا
لِلشَّرَفِ وَالتَّشْبِيهِ بِالنَّصَارَى وَفِي الرُّوضَةِ بِحُومِ إِسْرَاجِ الْخَالِي، وَجَمِيعٌ بِحُمُلٍ هَذَا عَلَى مَا إِذَا

لَوْ وَقَفَ عَلَيْهَا لَمْ يَصِحَّ أَهْ مُعْنَى زَادِ التَّهَائِيَّةِ وَهَذَا الْمَذْكُورُ مِنْ عَدَمِ صَرَفِ ذَلِكَ لِلْمُؤَدِّينَ وَالْإِمَامِ فِي
الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ هُوَ مُقْتَضَى مَا نَقَلَهُ الرَّوضَةُ عَنِ الْبَغَوِيِّ لَكَيْتَهُ نَقَلَ بَعْدَهُ عَنْ فِتَاوَى الْغَزَالِيِّ أَنَّهُ يُصَرَّفُ لَهُمَا
كَمَا فِي الْوَقْفِ عَلَى مَصَالِحِهِ وَكَمَا فِي تَنْظِيرِهِ مِنَ الْوَصِيَّةِ لِلْمَسْجِدِ وَهَذَا هُوَ الْأَصَحُّ وَيُتَّجِهُ لِلْحَاقِّ
الْمُحْضَرِ وَالدُّهْنِ بِهِمَا فِي ذَلِكَ أَهْ وَفِيهِمَا أَيْضًا وَأَهْلُ الْوَقْفِ الْمُتَهَائِيَّةُ لَا قِسْمَتَهُ لَوْ إِفْرَازًا هَ قَالَ ع س
قَوْلُهُ م ر لَا قِسْمَتَهُ هُوَ وَاضِحٌ إِنْ حَصَلَ بِالْقِسْمَةِ تَغْيِيرٌ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ الْوَقْفُ كَجَعْلِ الدَّارِ الْكَبِيرَةِ دَارَيْنِ،
أَمَّا عِنْدَ عَدَمِ حُصُولِهِ كَانَ تَرَاخُضًا عَلَى أَنْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَأْخُذُ دَارًا يَنْتَفِعُ بِهَا مَدَّةَ اسْتِخْفَاقِهِ فَالظَّاهِرُ
الْجَوَازُ وَلَهُ الرَّجُوعُ عَنْ ذَلِكَ مَتَى شَاءَ أَهْ وَقَوْلُهُ دَارًا لِخ أَي: أَوْ بَيْنَا مَثَلًا. ه فُود: (لَا لِمُطْلَقِي مُسْتَحَقِّهِ)
أَي: الشَّامِلِ لِلْفُقَرَاءِ الْمُجَاوِرِينَ فِيهِ وَالطَّائِفَةِ الْمُخْتَصَّةِ بِهِ. ه فُود: (وَلَوْ وَقَفَ أَرْضًا) إِلَى الْفِرْعِ فِي
التَّهَائِيَّةِ. ه فُود: (وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقَيْنِيُّ (لِخ) تَأْيِيدًا لِمَا قَبْلَهُ. ه فُود: (عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ (لِخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ
اسْتِشْكَالِهِ مَا نَفْسُهُ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْصِدَ بِهِذِهِ الْعِلَاوَةُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقَيْنِيِّ، وَمَا قَبْلَهَا حَيْثُ اشْتَرَطَ
فِيهَا لَا فِيمَا قَبْلَهَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ صَرِيحًا إِلَّا أَنْ
جَعَلَ هَذِهِ عِلَاوَةً غَيْرَ ظَاهِرٍ. ه فُود: (فِي مَسْأَلَتِنَا) أَرَادَ بِهَا مَا قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقَيْنِيِّ. ه فُود: (وَجَمْعُ) أَي:
بَيْنَ مَا فِي فِتَاوَى ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ، وَمَا فِي الرُّوضَةِ. ه فُود: (بِحُمُلٍ هَذَا) أَي: مَا فِي الرُّوضَةِ.

ه فُود: (وَقَدْ أَفْتَى الْبُلْقَيْنِيُّ (لِخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ه فُود: (عَلَى أَنَّ الْفَرَضَ فِي مَسْأَلَتِنَا (لِخ) فِيهِ بَحْثٌ؛ لِأَنَّهُ
إِنْ أَرَادَ بِمَسْأَلَتِنَا مَا قَبْلَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقَيْنِيِّ فَلَا مَوْقِعَ لِهَذِهِ الْعِلَاوَةِ مِنَ الْجَوَابِ؛ لِأَنَّهُ جَوَابٌ عَنْ اغْتِيَابِ
الْبُلْقَيْنِيِّ عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ مَعَ أَنَّهُ صَوَّرَ الْمَسْأَلَةَ بِمَا يَقْتَضِي مُخَالَفَةَ شَرْطِ الْوَاقِفِ وَإِنْ أَرَادَ بِهَا
مَسْأَلَةَ الْبُلْقَيْنِيِّ فَقَوْلُهُ إِنَّ الضَّرُورَةَ أَلْجَأَتْ بِنَافِي قَوْلِهِ وَمَسْأَلَةُ الْبُلْقَيْنِيِّ (لِخ) فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ يُمَكِّنُ أَنْ يَقْصِدَ
بِهِذِهِ الْعِلَاوَةُ الْفَرْقَ بَيْنَ مَسْأَلَةِ الْبُلْقَيْنِيِّ وَمَا قَبْلَهَا حَيْثُ اشْتَرَطَ فِيهَا لَا فِيمَا قَبْلَهَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ
الْوَقِفِ، وَلَعَلَّ الْمُرَادَ عَلَى هَذَا عَدَمَ مُخَالَفَةِ شَرْطِ الْوَاقِفِ صَرِيحًا إِلَّا أَنْ جَعَلَ هَذِهِ عِلَاوَةً غَيْرَ ظَاهِرٍ.

أسرج من وقف المسجد أو ملكه، والأول على ما إذا تبرع به من يصح تبرعه وفيه نظر؛ لأنه إضاعة مال بل الذي يُتجه الجفت بحمل الأول على ما إذا توقع ولو على تدوير احتياج أحد لما فيه من الثور، والثاني على ما إذا لم يتوقع ذلك وفي الأثوار ليس للإمام إذا اندرست مقبرة ولم يبق بها أثر إجازتها للزراعة أي: مثلاً وصرف غلتها للمصالح وحمل على الموقوفة، فالمملوكة لِمَالِكِهَا إن عُرِفَ وإلا فمال ضائع أي: إن أبس من معرفته بحمل فيه الإمام بالمصلحة وكذا المجهول ولا يجوز لغير الموقوف عليه البناء مثلاً في هواء الموقوف؛ لأنه موقوف كما أن هواء المملوك مملوك، والمستأجر مُسْتَأْجَرٌ فَلِلْمُسْتَأْجِرِ منع المُؤْجِرِ مِنَ الْبِنَاءِ فيه أي: إن أَضَرَّهُ كما هو ظاهر.

(تنبيه) يقع كثيراً الوقف على الحرمين مع عدم بيان مصرفه وخروجه أبو زرعة على اختلافهم في الوقف على المسجد من غير بيان مصرفه فالقول يُبطله وغيره يُصحّحه وهو المُعْتَمَدُ وعليه فهو كالوقف على عمارة المسجد، وما نحن فيه كذلك فنصرف لعمارة المسجدين وتوابعها لا للفقراء المجاورين فيهما هذا حاصل كلامه وهو ظاهر إن قامت قرينة على أن المراد بالحرمين بعضهما وهو المسجدان وإلا فحقيقتُهما المُتبادرةُ منهما جميعهما، والواجب الحمل على الحقيقة ما لم يمتنع منه مانع ولا مانع هنا فتعَيَّنَتِ الحقيقةُ الشاملةُ لهما

• فُود: (لأنه إضاعة مال) فيه أن إضاعة المال جائزة لأدنى غرض وتغظيم المسجد غرض أي غرض. • فُود: (بحمل الأول على ما إذا إلخ) قد يُنافيه قوله تغظيماً له؛ لأنه مُشِيرٌ بآله لا غرض فيه سوى التَّعْظِيمِ اهـ سم. • فُود: (وحمل الثاني) أي: ما في الأثوار. • فُود: (على الموقوفة) أي: على المقبرة الموقوفة. • فُود: (فالمملوكة لِمَالِكِهَا) مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ. • فُود: (وكذا المجهولة) أي: وما لا يُعْلَمُ كونها مملوكة، أو موقوفة مال ضائع كالمملوكة المجهول مالِكُهَا. • فُود: (والمُستأجر) أي: وأن هواء المُستأجر اهـ. • فُود: (أي: إن أَضَرَّهُ) أي: المُسْتَأْجَرُ بِكُسْرِ الْجِيمِ. • فُود: (وخروجه أبو زرعة على اختلافهم إلخ) لَمَلْ مَحَلُّ التَّرَدُّدِ قَبْلَ اطِّرَادِ الْعَادَةِ بِالصَّرْفِ إِلَى أَهْلِ الْحَرَمَيْنِ دُونَ عِمَارَةِ الْمَسْجِدَيْنِ، أَمَّا بَعْدَ اطِّرَادِهَا كَمَا هُوَ الْوَاقِعُ الْآنَ فَلَا وَجْهَ لِلتَّرَدُّدِ فِي الصَّرْفِ إِلَى أَهْلِهِمَا فَقَطْ حَيْثُ عَلِمَهُ الْوَاقِفُ اهـ سَيِّدُ عُمَرَ أَقُولُ وَكَذَا يُعْمَلُ بِالْعَرْفِ الْمُطْرِدِ الْآنَ إِنْ لَمْ يُعْلَمِ الْمُغْتَادُ فِي زَمَنِ الْوَاقِفِ عَمَلًا بِالْأَسْتِصْحَابِ الْمَقْلُوبِ كَمَا مَرَّ. • فُود: (فهو) أي: الوقف على المسجد من غير بيان مصرف. • فُود: (فَيُصَرَّفُ) أي: الوقف على الحرمين. • فُود: (لعمارة المسجد) الأولى تثنية المسجد. • فُود: (وتوابعها) أي: توابع عمارة المسجد كغرضه وبيراجه. • فُود: (فيهما) أي: المسجدين. • فُود: (حاصل كلامه) أي: أبي زرعة. • فُود: (جميعهما) أي: الحرمين من مكة المكرمة، والمدينة المنورة. • فُود: (والواجب إلخ) الواو حالية. • فُود: (الشاملة لهما إلخ) قد يقال مُقْتَضَى ذَلِكَ تَعَيُّنُ صَرْفِ الْبَغْضِ لِأَهْلِهِمَا، وَالْبَغْضِ

• فُود: (والمُستأجر مُسْتَأْجَرٌ) أي: وأن هواء المُسْتَأْجِرِ إلخ. • فُود: (الشاملة لهما) بمعنى عبارتهما

بمعنى عمارتهما ولغيرهما بمعنى أهلها إذ لا معنى للوقف عليهما بالنسبة لغير مسجديهما إلا ذلك فالذي يتجه أن ناظرهما مُحَيَّر في الصرف لعمارة المسجدين ولَمَن فيها مِنَ الْفُقَرَاءِ، والمساكين.

(فصلٌ في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر)

(إن) كان الوقف للاستقلال لم يتصرف فيه إلا الناظر الخاص أو العام، أو لِيَتَنَفَّعَ به الموقوف عليه وأطلق أو قال كيف شاء فله استيفاء المنفعة بنفسه وبغيره بأن يركبه الدابة مثلاً لِيَقْضِيَ له عليها حاجة فلا ينافي ذلك ما مرَّ آنفاً في قول المثنى بإعارة وإجارة، وما قُيِّدَتْ به وهل يُعْتَبَرُ كونه مثله خِلْفَةً نظير ما مرَّ في الإجارة، أو يُفْرَقُ بأن القصد هنا تحصيل منفعة الموقوف عليه من غير نظير لِيَخْلُقَتْه بخلافه ثُمَّ كُلُّ مُحْتَمَلٍ، ثم إن (شروط الواقف النظر لنفسه، أو غيره).....

لعمارة مسجديهما فقولُه الْآتِي فالذي يتجه إلخ كيف يوافق ذلك إلا أن يُجَابَ بأن الحقيقة الشاملة صادقة على كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فِيهِ فَصَحَّ التَّخْيِيرُ اهـ سم. فود: (من الفقراء إلخ) أي وغيرهم على ما مرَّ عن الْمُغْنِي وَسَمَّ أَنْ الْوَقْفَ عَلَى أَهْلِ بَلَدٍ يَدْخُلُ فِيهِ أَغْنِيَاؤُهُمْ خِلَافاً لِشَرْحِ الرُّوضِ.

(فصلٌ في بيان النظر على الوقف)

• فود: (في بيان النظر) إلى قوله وهل في النهاية. • فود: (وشروطه) أي: النظر. • فود: (وظيفة الناظر) أي: وما يَتَّبِعُ ذلك كَعَدَمِ انْفِصَاخِ الْإِجَارَةِ بِزِيَادَةِ الْأَجْرَةِ اهـ ع ش. • فود: (بأن يركبه) أي: الغيَر. • فود: (فلا ينافي إلخ) الْمُتَبَاذِرُ أَنَّهُ تَفْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ بِأَنْ يَرْكَبَهُ إلخ وَأَنَّ الْإِشَارَةَ بِقَوْلِهِ ذَلِكَ إِلَى التَّقْسِيمِ الْمَارِّ وَأَنَّ وَجْهَ عَدَمِ الْمُتَنَافَاةِ أَنَّ مَا تَقَدَّمَ مَتَّاً وَشَرْحاً فِي الْوَقْفِ الْمُطْلَقِ عَنِ الْاسْتِقْلَالِ، وَالِاتِّصَافِ، وَمَا هُنَا فِي الْمُقَيَّدِ بِأَحَدِهِمَا لَكِنَّ لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهُ التَّفَرُّعِ فَلَوْ ادَّعَى عَدَمَ الْمُتَنَافَاةِ مِنْ غَيْرِ تَفْرِيعٍ ثُمَّ وَجَّهَهُ بِمَا قُلْتُ لَظَهَرَ الْكَلَامُ وَاللَّهِ أَغْلَمُ. • فود: (وما قُيِّدَتْ به) أي: مِنْ قَوْلِهِ وَإِنْ كَانَ نَاطِراً إلخ اهـ ع ش. • فود: (ليخلقته) أي: مَنْ يُحْصِلُهَا. • فود: (كُلُّ مُحْتَمَلٍ) الثَّانِي أَوْجَهُ بَلْ مُتَعَيَّنٌ إِذْ لَا جَامِعَ بَيْنَ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّهُ فِي مَسْأَلَةِ الْإِجَارَةِ لَا يَسْتَحِقُّ جَمِيعَ مَنَفْعَةِ الدَّابَّةِ وَهُوَ قَدَرٌ مَا تُطْلِقُهُ وَإِنَّمَا يَسْتَحِقُّ مِنْ ذَلِكَ قَدَرٌ يُقْلِلُهُ فَتَعَيَّنَ اغْتِيَاؤُ الْمَثَلِيَّةِ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ جَمِيعَ الْمَنَفْعَةِ وَأَنْ يُحْمَلَهَا قَدَرٌ مَا تُطْلِقُ مِنْ رَاكِبٍ فَقَطْ، أَوْ أَمْتِعَةٍ فَقَطْ أَوْ مِنْهُمَا نَعَمَ لَيْسَ لَهُ تَحْمِيلُهَا فَوْقَ الطَّاقَةِ كَمَلِكِهِ اهـ سَبَدٌ عُمَرُ. • فود: (أو غيره) واجداً كان أو أَكْثَرَ اهـ مُغْنِي وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُفِيدُهُ.

ولغيرهما بمعنى أهلها قد يقال مُقْتَضَى ذَلِكَ تَعَيُّنُ صَرْفِ الْبَغْضِ لِأَهْلِهِمَا وَبِغْضِ لِعِمَارَةِ مَسْجِدَيْهِمَا فقولُه الْآتِي والذي يتجه إلخ كيف يوافق ذلك إلا أن يُجَابَ بِأَنَّ الْحَقِيقَةَ الشَّامِلَةَ صَادِقَةٌ عَلَى كُلِّ مِنَ الْأَمْرَيْنِ وَمُتَحَقِّقَةٌ فِيهِ فَصَحَّ التَّخْيِيرُ.

(فصلٌ في بيان النظر على الوقف إلخ)

• فود: (فلا ينافي ذلك إلخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

وكذا لو شرط نيابة النظر أي: عن كل من وليه ليزيد وأولاده (قوله: الضرع) كذا بخطه، ولعل الأولى التفرغ اهـ من هاشم (أبي) كسائر شروطه وروى أبو داود أن عمر رضي الله عنه ولي أمر صدقته، ثم جعله لحفصة ما عاشت، ثم لأولي الرأي من أهلها، وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الأوجه لا الموقوف عليه إلا أن يشرط له شيء من مال الوقف على ما بحث، وقول السبكي إنه أشبه بالإباحة فلا يرتد بالرد بعيد بل لو قبله ثم أسقط حقه منه سقط وإن شرط نظره حال الوقف فلا يعود إلا بتولية من الحاكم كما اقتضاه كلام الروضة خلافاً

• قوله: (وكذا لو شرط الخ) صادق بما لو كان النظر للقاضي فيتعين عليه استنابة المشروط له وفيه شبهة إما فيه من التعجير عليه مع أنه إنما يستفيد النظر بالولاية العامة فليتأمل اهـ سيّد عمر. • قوله: (عن كل الخ) متعلق بنبأه وقوله: (لزيد الخ) متعلق بشرط الخ فزيد ثم أولاده نائب الناظر في حياته. • قوله (سبي): (أبي) أي: شرطه سواء قوضه له في حياته أم وصى به له؛ لأنه المتعرب بالصدقة فيبغ شرطه كما يبيع في مصاديقها وغيرها ولو جعل ولاية وقفه لفلان فإن مات فلفلان جاز اهـ مغني. • قوله: (كسائر شروطه) إلى قوله لا الموقوف عليه في المغني وإلى قوله وإن شرط نظره في النهاية قال ع ش ومنها أي: من سائر الشروط ما لو شرط أن لا يؤجر بأكثر من كذا وإن كان ما شرطه دون أجره مثل تلك الأماكن الموقوفة فيؤجره الناظر بما شرطه الواقف ولو كان المستاجر غنياً حيث لم يكن في شرط الواقف ما يمنعه فلو أجره بأكثر مما شرطه الواقف فالإجارة فاسدة ويجب على المستاجر ما شرطه الواقف إن كان دون أجره المثل وأجره المثل إن كان ما شرطه زائداً عليها؛ لأن أجره المثل هي اللازمة حيث فسدت الإجارة، وما أخذ من المستاجر زائداً على ما وجب عليه لا يملكه الأخذ اهـ. • قوله: (صدقته) أي: وقفه اهـ ع ش. • قوله: (كقبول الوكيل) أي: فلا يشرط قبوله لفظ مغني وشرح الروض. • قوله: (إنه) أي جعل النظر لشخص. • قوله: (فلا يزاد) أي: حق النظر. • قوله: (بعيد) خبر وقول السبكي. • قوله: (سقط) أي حقه من النظر وانتقل لمن بعده اهـ ع ش. • قوله: (وإن شرط نظره الخ) خلافاً للمغني، والنهاية عبارتها إلا أن يشرط نظره حال الوقف فلا يتعزل بعزل نفسه على الزاجح

• قوله: (وقبول من شرط له النظر الخ) في الروض وقبوله أي: المشروط له النظر حكم قبول الوكيل انتهى. • قوله: (وقبول من شرط له النظر كقبول الوكيل على الأوجه لا الموقوف عليه الخ) وظاهر أن من لم يشرط له النظر بل قوضه إليه الواقف حيث كان له النظر، والحاكم حكم قبوله كقبول الوكيل أيضاً وإنما خص من شرط له النظر لئلا يتوهم أنه كالـموقوف عليه المعين كما أشار بقوله لا الموقوف عليه الخ. • قوله: (بعيد بل لو قبله ثم أسقط حقه منه سقط) كذا شرح م ر. • قوله: (إن شرط نظره حال الوقف فلا يعود الخ) في شرح م ر إلا أن يشرط نظره حال الوقف فلا يتعزل بعزل نفسه على الزاجح خلافاً لمن زعم خلافه نعم يقيم الحاكم متكلماً غيره مدة إغراضاً فلو أراد العود لم يحتج إلى تولية جديدة انتهى. • في شرح الشارح للإرشاد وقضية هذا أي: أن من شرط له النظر حال الوقف لو عزل نفسه لم يتصّب

لِمَنْ نَزَعَ فِيهِ وَيُؤَيِّدُهُ كَلَامُهُمْ فِي الْوَصِيِّ وَمَنْ تَمَّ يَنْبَغِي أَنْ يَجِيءَ فِيهِ مَا فِي الْوَصِيِّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ خِيفَ مِنْ انْزِالِهِ صَرَّرَ يَلْحَقُ الْمَوْلَى عَلَيْهِ ثُمَّ يَنْزِلُ لِنَفْسِهِ وَلَمْ يَنْفَذْ، وَيُؤَيِّدُ كَوْنَهُ كَالْوَصِيِّ مَا صَرَّحُوا بِهِ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا فِي جَمَلِ النَّظَرِ لِاثْنَيْنِ تَفْصِيلُ الْإِبْصَاءِ لِاثْنَيْنِ مِنْ وَجُوبِ الْاجْتِمَاعِ تَارَةً وَعَدَمِهِ أُخْرَى وَمَنْ أَنَّ أَحَدَهُمَا قَدْ يَكُونُ مُشْرِقًا فَقَطْ وَلَا يَسْتَحِقُّ الْمُشْرِفُ شَيْقًا مِمَّا شَرِطَ لِلنَّاطِرِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى نَاطِرًا وَمَنْصُوبَ الْحَاكِمِ وَنَائِبَ النَّاطِرِ كَالْوَكِيلِ جِزْمًا (وَالْأَيُّ) بِشَرِطٍ لِأَحَدٍ (فَالنَّظَرُ لِلْقَاضِي) أَيُّ قَاضِي بَلَدٍ الْمَوْقُوفِ بِالنِّسْبَةِ لِجَفْظِهِ وَنَحْوِ إِجَارَتِهِ وَقَاضِي بَلَدٍ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِ بِالنِّسْبَةِ لِمَا عَدَا ذَلِكَ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي مَالِ الْيَتِيمِ (عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ النَّظَرِ الْعَامِّ فَكَانَ أَوْلَى مِنْ غَيْرِهِ وَلَوْ وَاقِفًا وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَلَوْ شَخْصًا مُعَيَّنًا وَجِزْمُ الْمَآوِزِيِّ بِثُبُوتِهِ لِلوَاقِفِ بِلَا شَرِطٍ فِي مَسْجِدِ الْمُحَلَّةِ وَالْخَوَارِزْمِيِّ فِي سَائِرِ الْمَسَاجِدِ وَزَادَ أَنَّ دُرَيْتَهُ مِثْلَهُ ضَعِيفٌ.

(تَنْبِيهِ) لِلشُّبْكِيِّ إِفْتَاءً طَوِيلًا أَنَّ الْقَاضِي الشَّافِعِي يَخْتَصُّ حَتَّى عَنِ السُّلْطَانِ بِنَظَرِ وَقْفٍ شَرِطَ لِلْحَاكِمِ مِنْ غَيْرِ قَبْلِهِ.

خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ خِلَافَهُ نَعَمَ يُقِيمُ الْحَاكِمُ مُتَكَلِّمًا غَيْرَهُ مُدَّةَ إِغْرَاضِهِ فَلَوْ أَرَادَ الْعَوْدَ لَمْ يَخْتَجْ إِلَى تَوَلِيهِ جَدِيدَهُ إِذَا قَالَ عَشْرُ قَوْلِهِمْ فَلَا يَنْتَزِلُ الْخُ وَمَنْ عَزَلَ نَفْسَهُ مَا لَوْ اسْقَطَ حَقَّهُ مِنَ النَّظَرِ لِغَيْرِهِ بِقَرَارٍ لَهُ فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهُ وَيَسْتَنْبِطُ الْقَاضِي مَنْ يُبَاشِرُ عَنْهُ فِي الْوَلِيَّةِ، ثُمَّ هَذَا مَعَ قَوْلِهِمْ رِ السَّابِقِ كَبَقِيَّةِ شَرْطِهِ يُقَيَّدُ أَنَّ الْوَاقِفَ إِذَا شَرِطَ مِنَ الْوَلِيَّةِ شَيْئًا لِأَحَدٍ حَالَ الْوَقْفِ أَتْبَعَ وَمَنْ مَا لَوْ شَرِطَ الْإِمَامَةَ أَوْ الْخَطَابَةَ لِشَخْصٍ وَلِذَلِكَ، ثُمَّ إِنَّ الْمَشْرُوطَ لَهُ ذَلِكَ فَزَعَّ عَنْهُمَا لِأَخَرٍ وَبَاشَرَ الْمَفْرُوعَ لَهُ فِيهِمَا مُدَّةً ثُمَّ مَاتَ الْفَارِعُ عَنْ أَوْلَادِهِ فَتَنَبَّلَ الْحَقُّ فِي ذَلِكَ لِلْأَوْلَادِ فِي فَتَاوَى الشَّارِحِ مَرَّ مَا يَصْرُحُ بِانْتِقَالِ الْحَقِّ لِلْأَوْلَادِ.

• قَوْلُهُ: (وَالْأَيُّ بِشَرِطٍ لِلْخُ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَيُّ: وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِأَحَدٍ أَيُّ: حَالَ الْوَقْفِ، وَالْمُعْنَى قَالَ عَشْرُ قَوْلُهُمْ وَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لِأَحَدٍ أَيُّ: إِنْ لَمْ يُعْلَمْ شَرْطُهُ لِأَحَدٍ سِوَاةِ عُلِمَ عَدَمُ شَرْطِهِ، أَوْ جُهْلُ الْحَالِ.

• قَوْلُهُ: (أَيُّ قَاضِي) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُعْنَى وَإِلَى التَّنْبِيهِ فِي النِّهَايَةِ. • قَوْلُهُ: (لِمَا عَدَا ذَلِكَ) أَيُّ: كَقِسْمَةِ الْغَلَّةِ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَاقِفًا) أَيُّ: وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ وَاقِفًا شَرْطَهُ. • قَوْلُهُ: (وَمَوْقُوفًا عَلَيْهِ وَلَوْ شَخْصًا) الْخُ أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْمَوْقُوفُ عَلَيْهِ شَخْصًا الْخُ أَعْرَضَ الْوَاوُ بِمَعْنَى، أَوْ. • قَوْلُهُ: (وَجِزْمُ الْمَآوِزِيِّ) مُبْتَدَأٌ.

• وَقَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) خَيْرُهُ. • قَوْلُهُ: (بِلَا شَرِطٍ) أَيُّ حَالَ الْوَقْفِ. • قَوْلُهُ: (وَالْخَوَارِزْمِيُّ) عَطَفَ عَلَى الْمَآوِزِيِّ. • قَوْلُهُ: (زَادَ) أَيُّ: الْخَوَارِزْمِيُّ. • قَوْلُهُ: (لِلشُّبْكِيِّ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَدَلَّ فِي الْمُعْنَى. • قَوْلُهُ: (إِفْتَاءً طَوِيلًا) الْخُ وَوَقَعَ هَذَا الْإِفْتَاءُ بَعْدَ تَوَلِيَةِ الْقَضَاءِ الْأَرْبَعَةِ أَهْمُفِي. • قَوْلُهُ: (شَرِطَ) أَيُّ: النَّظَرِ.

بَذَلَهُ الْحَاكِمُ أَنَّهُ يَنْتَزِلُ بِغَزَلٍ نَفْسِهِ لَكِنْ قَالَ الشُّبْكِيُّ الَّذِي أَرَاهُ أَنَّهُ لَا يَنْتَزِلُ لَكِنْ يَجِبُ عَلَيْهِ النَّظَرُ بَلْ لَهُ الْإِمْتِنَاعُ وَيُزْعَمُ الْأَمْرُ لِلْقَاضِي لِتَقْيَمِ غَيْرِهِ مَقَامَهُ وَعَلَيْهِ قَوْلُ الْحَاكِمِ غَيْرَهُ كَمَا مَرَّ لَيْسَ لَانْزِالِهِ بَلْ لَامْتِنَاعِهِ فَإِذَا عَادَ عَادَ النَّظَرُ لَهُ. • قَوْلُهُ: (وَلَوْ وَاقِفًا) أَيُّ وَلَوْ كَانَ الْغَيْرُ وَاقِفًا شَرْطَهُ. • قَوْلُهُ: (ضَعِيفٌ) كَذَا مَرَّ.

أو سكّت عن نظره أو آل نظره للحاكم واستدل له بما توقف الأذرع في فيه والذي يُتجه أن محله في وقف قبل سنة أربع وستين وستمائة؛ لأن الشافعي هو المفهوم حينئذ، والقضاء الثلاثة إنما أخذتهم من حينئذ الملك الظاهر وأما بعد فينبغي إناطة ما جعل للقاضي بالقاضي الذي يتبادر إليه عرف أهل ذلك المحل ما لم يفوض الإمام نظر الأوقاف لغيره، ومن ثم كان النظر في الحقيقة إنما هو للإمام كما صرحوا به في موضع وتصريحهم بالقاضي في مواضع إنما هو لكونه نائبه ومخالفه السبكي في ذلك مردودة، ثم رأيت أبا زرعة ذكر كلام السبكي بطوله، ثم اعتمد أنه متى عيّن بالقاضي حيل على غير السلطان للعرف المطرد بذلك، أو بالحاكم تناول القاضي والسلطان لغة ولا عبرة بالعرف لأنه فيه مضطرب فليكل التصرف فيه للسلطان تفويضه لغير القاضي قال السبكي وليس للقاضي أخذ ما شرط للناظر إلا إن صرح الواقف بنظره كما ليس له أخذ شيء من سهم عايل الزكاة قال ابنه التاج ومحلّه في قاض له قدر كفايته وفيه نظر وبحث بعضهم أنه لو خشي من القاضي أكل الوقف لجوره جاز لمن هو بيده صرفه في مصاريفه أي: إن عرفها والا فوضه لفقير عايف بها أو سألها وصرفها.

• قوله: (أو سكّت إلخ) عطفت على شرط. • قوله: (إن محله) أي: اختصاص القاضي الشافعي بالنظر فيما ذكر. • قوله: (واستدل له إلخ) عبارة المفتي قال: لأن القاضي الشافعي هو المفهوم عرفاً عند الإطلاق فمتى قبل القاضي من غير تعيين فهو الشافعي وإن أريد غيره قيدوه وقد استقر ذلك في الديار المصرية اه. • قوله: (إنما أخذتهم) أي: القضاء الثلاثة. • قوله: (من حينئذ) أي: حين دخول السنة المذكورة أي: بعده. • قوله: (ما جعل للقاضي) أي: من غير تعيين.

• قوله: (ومخالفه السبكي في ذلك) أي: التخصيل المار حيث ادعى الاختصاص بالقاضي الشافعي مطلقاً ولو بعد التاريخ المذكور.

• قوله: (حمل) أي القاضي. • قوله: (أو بالحاكم) عطفت على القاضي. • قوله: (تناول) أي: الحاكم. • قوله: (ولا عبرة بالعرف) أي الغير مطرد بقرينة ما بعده.

• قوله: (فليكل) أي: من القاضي أو السلطان. • قوله: (إلا إن صرح الواقف إلخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بأن لم يشترط لأحد فليتأمل اه سم وظاهر أن من التصريح شرط النظر لأولاده مثلاً، ثم القاضي. • قوله: (وفيه نظر) أي: في قول التاج، ولعل وجه النظر أن المتبادر من إطلاق الناظر الناظر الخاص.

• قوله: (صرفه في مصاريفه) أي: ولو بإجارة اه ع ش. • قوله: (وصرفها) أي: صرف فيها على الحذف، والإبصار.

• قوله: (إلا إن صرح الواقف إلخ) ظاهره منع أخذه وإن كان النظر له بأن لم يشترط لأحد فليتأمل.

(فرع) شرط الواقف لناظر وقفه فلان قدرًا فلم يقبل النظر إلا بعد مدة بأن استحقاقه لمعلوم النظر من حين آل إليه كذا قيل وإنما يتجه في المعلوم الزائد على أجره المثل؛ لأنه لا يقصد كونه في مقابلة عمل بخلاف المعلوم المساوي لأجره مثل نظر هذا الوقف، أو الناقص عنه لا

• فود: (فرع شرط الواقف الخ) في الرّوض وشرجه فإن شرط أي: الواقف له أي: لناظر عشر الغلة أجره لعمله جاز، ثم إن عزله بطل استحقاقه، وإن لم يتعرض لكونه أجره استحققه ولا يتطل استحقاقه له بعزله؛ لأنه وقف عليه فهو كأحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشرط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة، ثم يؤله به اه. وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل المشروط على أنه أجره إلا إذا تعرض الشارط لذلك، أما إذا لم يتعرض لذلك فلا يكون أجره ويستحقه مطلقًا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فإن شرط شيئًا لمن يكون ناظرًا ثم أقام هو أو الحاكم ناظرًا سقط استحقاقه بعزله وعلى هذا أغني أنه لا يحمل المشروط على أنه أجره إلا إذا تعرض لذلك فإن صورة مسألة الفرع المذكور بما إذا كان المشروط أجره فالوجه ما قاله الشارح خلافاً للقبيل المذكور وإن صوّرت بما إذا لم يكن أجره فالوجه القبيل المذكور فليراجع اه سم أقول المتبادر من قول صاحب القبيل لمعلوم النظر حيث لم يقل لمعلوم الناظر الأول ومن قول الشارح وإنما يتجه الخ الثاني. • فود: (شرط الواقف) أي: لو شرط الخ وقوله: (لناظر وقفه) مضاف ومضاف إليه وقوله: (فلان) بدل من الناظر. • فود: (لمعلوم النظر) بالإضافة إلى المشروط في مقابله. • فود: (من حين آل الخ) أي: النظر وإن لم يباشره. • فود: (كذا قيل) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي اه سم. • فود: (وإنما يتجه في المعلوم الخ) هل يستحق جميع المعلوم حيث، أو القدر الزائد على أجره المثل محل تأمل، والأقرب الأول بالنظر ليمارته، والثاني بالنظر للمعنى فلو عبر بقوله وإنما يتجه فيما زاد على أجره المثل لكان حسناً اه. سيّد عمر. • فود: (الواقف) إلى قوله أي: إن كان في النهاية.

• فود: (فرع شرط الواقف لناظر وقفه الخ) في الرّوض وشرجه وللناظر من غلة الوقف ما شرطه الواقف وإن زاد على أجره المثل وكان ذلك أجره عملي، نعم إن شرطه لنفسه تفيد ذلك بأجره المثل كما مر فإن عمل بلا شرط فلا شيء له فإن شرط له عشر الغلة أجره لعمله جاز، ثم إن عزله بطل استحقاقه وإن لم يتعرض لكونه أجره استحققه ولا يتطل استحقاقه له بعزله؛ لأنه وقف عليه فهو كأحد الموقوف عليهم وصورة نفوذ عزله أن يشرط لنفسه النظر وتولية غيره عنه بعشر الغلة، ثم يؤله به اه. وقضية قوله وإن لم يتعرض الخ أنه لا يحمل المشروط على أنه أجره إلا إذا تعرض الشارط لذلك، أما إذا لم يتعرض بذلك فلا يكون أجره ويستحقه مطلقًا وظاهر أن هذا إذا عين الناظر فإن شرط شيئًا لمن يكون ناظرًا، ثم أقام هو، أو الحاكم ناظرًا سقط استحقاقه فقوله وعلى هذا أغني أنه لا يحمل المشروط على أنه أجره إلا إذا تعرض لذلك فإن صوّرت المسألة في الفرع المذكور بما إذا كان المشروط أجره فالوجه ما قاله الشارح خلافاً للقبيل المذكور وإن صوّرت بما إذا لم يكن أجره فالوجه القبيل المذكور فليراجع اه. • فود: (كذا قيل) أفتى بذلك شيخنا الشهاب الرملي.

بَسْتَحِقُّهُ فِيمَا مَضَى؛ لَأَنَّهُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ وَلَمْ يُوجَدْ مِنْهُ فَلَا وَجَهَ لاسْتِحْقَاقِهِ لَهُ (وَشَرْطُ النَّاطِرِ) الْوَاقِفِ وَغَيْرِهِ (الْعَدَالَةُ) الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا كَمَا رَجَّحَهُ الْأَذْرَعِيُّ خِلَافًا لِكُفَايَةِ السَّبْكِيِّ بِالظَّاهِرِ فِي مَنْصُوبِ الْوَاقِفِ فَيَنْزَلُ بِالْفِسْقِ أَيْ الْمُحَقِّقِ بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِذَا انْعَزَلَ بِالْفِسْقِ فَالنَّظَرُ لِلْحَاكِمِ كَمَا يَأْتِي وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ، وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ ذِمِّيِّ النَّظَرِ لِذِمِّيِّ عَدْلٍ فِي دِينِهِ أَيْ: إِنْ كَانَ الْمُسْتَحَقُّ ذِمِّيًّا (وَالْكِفَايَةُ) لِمَا تَوَلَّاهُ مِنْ نَظَرٍ خَاصٍّ أَوْ عَامٍّ (و) هِيَ كَمَا فِي مُسَوِّدَةٍ شَرَحَ الْمُهَذَّبُ أَوْ الْأَهَمُّ مِنْهَا كَمَا فِي غَيْرِهِ (الْإِهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ) الْمَفْهُوضُ إِلَيْهِ كَمَا فِي الْوَصِيِّ، وَالْقِيَمِ؛ لَأَنَّهُ وَلَايَةٌ عَلَى الْغَيْرِ وَعِنْدَ زَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ.....

• فَوَقُلْ (سُبِّي): (الْعَدَالَةُ) أَيْ: وَلَوْ اِشْرَاقًا وَقَوْلُهُ: (مُطْلَقًا) أَيْ: سَوَاءٌ وَلَّاهُ الْوَاقِفُ، أَوْ الْحَاكِمُ اِهْ ع ش وَفِي الْبُجَيْرِيِّ عَنِ الشُّوزَرِيِّ وَلَوْ أَعْمَى عَنِ الْقَلْبِيِّ وَلَوْ أَعْمَى وَخَشَى اِه. • فَوَدُ: (الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا) اِغْتَمَدَهُ مَرَّ اِه س م. • فَوَدُ: (لِلْإِكْفَاءِ السَّبْكِيِّ الْإِخ) اِغْتَمَدَهُ الْمُغْنِي. • فَوَدُ: (بِالْفِسْقِ الْإِخ) قَضَيْتُهُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ السَّلَامَةُ مِنْ خَارِجِ الْمَرْوَةِ اِه ع ش. • فَوَدُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ الْكَذِبُ صَغِيرَةٌ فَلَا يَفْسُقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا اِه س م. • فَوَدُ: (لِلْحَاكِمِ) أَيْ: الْعَادِلِ. • فَوَدُ: (كَمَا يَأْتِي) أَيْ: آيِنًا فِي الشَّرْحِ. • فَوَدُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ الْإِخ) لَكِنْ يُرَدُّ بِأَشْرَاطِ الْعَدَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَصِحَّةِ تَرْوِيجِ الذَّمِّ مَوْلَيْتِهِ وَاضِیْحَ شَرْحِ م ر اِه س م قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَكِنْ يُرَدُّ الْإِخ مُتَعَمِّدًا وَقَوْلُهُ وَاضِیْحَ وَهُوَ أَنَّ وَلِيَّ النِّكَاحِ فِيهِ وَازِعٌ طَبِيعِيٌّ يَحْمِلُهُ عَلَى الْجِزْمِ عَلَى تَخَصُّصِ مَوْلَيْتِهِ دَقَمًا لِلْعَارِ عَنْهُ بِخِلَافِ الْوَقْفِ اِه. • فَوَدُ: (وَهِيَ) أَيْ: الْكِفَايَةُ مُبْتَدَأٌ وَقَوْلُهُ: (أَوْ الْأَهَمُّ مِنْهَا) أَيْ مِنْ الْكِفَايَةِ عَطَفٌ عَلَيْهِ. • وَفَوَقُلْ (سُبِّي): (الْإِهْتِدَاءُ الْإِخ) خَبَرَهُ عِبَارَةُ الْمُغْنِي تَنْبِيهُ فِي ذِكْرِ الْكِفَايَةِ كِفَايَةً عَنِ قَوْلِهِ وَالْإِهْتِدَاءُ إِلَى التَّصَرُّفِ وَلِذَلِكَ حَذَفَهُ مِنَ الرُّوَضَةِ كَأَصْلِهَا وَحَيْثُ يُدْعَى فَعَطَفُ الْإِهْتِدَاءِ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنْ عَطَفِ التَّفْسِيرِ، أَوْ يُقَالُ أَفْرَدَهُ بِالذِّكْرِ لِكُونِهِ الْمُهِمُّ مِنَ الْكِفَايَةِ وَلَوْ كَانَ لَهُ النَّظَرُ عَلَى مَوَاضِعَ قَائِمَتِ أَهْلِيَّتِهِ فِي مَكَانٍ بَيَّنَّتْ فِي بَاقِي الْأَمَاجِنِ مِنْ حَيْثُ الْأَمَانَةُ وَلَا تَبَيَّنَتْ مِنْ حَيْثُ الْكِفَايَةُ إِلَّا أَنَّ يُنَبِّتُ أَهْلِيَّتَهُ فِي سَائِرِ الْأَوَاقِفِ قَالَه ابْنُ الصَّلَاحِ وَهُوَ كَمَا قَالَ الدَّمِيرِيُّ ظَاهِرٌ إِذَا كَانَ الْبَاقِي فَوْقَ مَا أَثْبَتَ فِيهِ أَهْلِيَّتَهُ، أَوْ مِثْلَهُ بِكَثْرَةِ مَصَارِفِهِ وَأَعْمَالِهِ فَإِنْ كَانَ أَقَلُّ فَلَا اِه مُغْنِي وَقَوْلُهُ وَلَوْ كَانَ الْإِخ فِي النِّهَايَةِ مِثْلَهُ. • فَوَدُ: (الْمَفْهُوضِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدُ: (لَاتِهِ وَلَايَةُ الْإِخ) تَعْلِيلٌ لِلْقِيَاسِ.

• فَوَدُ: (وَعِنْدَ زَوَالِ الْأَهْلِيَّةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ اخْتَلَّتْ إِخْدَاهُمَا نَزَعَ الْحَاكِمُ الْوَقْفَ مِنْهُ وَإِنْ كَانَ

• فَوَدُ: (الْبَاطِنَةُ مُطْلَقًا) اِغْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدُ: (بِخِلَافِ نَحْوِ كَذِبِ أَمَكْنٍ الْإِخ) قَدْ يُقَالُ الْكَذِبُ صَغِيرَةٌ فَلَا يَفْسُقُ بِهِ وَإِنْ لَمْ يُمَكِّنْ أَنَّ لَهُ فِيهِ عُذْرًا. • فَوَدُ: (وَقِيَاسٌ مَا يَأْتِي فِي الْوَصِيَّةِ، وَالنِّكَاحِ صِحَّةُ شَرْطِ ذِمِّيِّ النَّظَرِ لِذِمِّيِّ الْإِخ) لَكِنْ يُرَدُّ بِأَشْرَاطِ الْعَدَالَةِ الْحَقِيقِيَّةِ، وَالْفَرْقُ بَيْنَ هَذَا وَصِحَّةِ تَرْوِيجِ الذَّمِّ مَوْلَيْتِهِ وَاضِیْحَ شَرْحِ م ر.

يكون النظر للحاكم عند السبكي ولين بعد غير الأهل بشرط الواقف عند ابن الرفعة ووجه السبكي ما قاله بأنه لم يجعل النظر للمتأخر إلا بعد فقد المتقدم فلا سبب لنظره في غير فقهه وبهذا فارق انتقال ولاية النكاح للأبعد بفسق الأقرب لوجود السبب فيه وهو القرابة ولا يعود النظر له بقود الأهلية إلا إن كان نظره بشرط الواقف كما أفتى به المصنف لقوته إذ ليس لأحد عزله ولا الاستبدال به ولعارض مانع من تصرفه لا سالب لولايته ومؤخذ منه أن وجه كلام السبكي إن شرط له ذلك لرجاء عوده له وكلام ابن الرفعة إن لم بشرط له؛ لأنه لا يمكن عوده إليه فكان كالمعذور لكن ظاهر كلامهما أنه مفروض فيمن شرط له وحيث فلا وجه ما قاله السبكي وإن قال الأذرع في كلام الماوردي ما يشهد لابن الرفعة.

(ووظيفته) عند الإطلاق حفظ الأصول، والملاآت على الاحتياط (والإجارة) بأجرة المثل لغير محجورة إلا أن يكون هو المستحق كما مر بما فيه مبسوطاً في الوكالة فراجع،

المشروط له النظر الواقف وقضية كلام الشيخين أن الحاكم يتولاه استغلاً لا قبوله من أراد فإن النظر لا يتقبل لمن بعده إذا شرط الواقف النظر لإنسان بعده إلا أن يخص عليه الواقف كما قاله السبكي وغيره اهـ. فؤد: (يكون النظر للحاكم) اعتمدته م ر اهـ سم. وكذا اعتمدته المفتي كما مر آتفاً. فؤد: (هذه السبكي) عبارة النهاية كما رجحه السبكي لا لمن بعده خلافاً لابن الرفعة؛ لأنه لم يجعل إلخ اهـ.

فؤد: (إلا بعد فقد المتقدم) وذلك بأن قال على أن النظر فيه ليزيد ثم عمرو مثلاً اهـ ع ش. فؤد: (وبهذا) أي: بقوله فلا سبب لنظره إلخ. فؤد: (ولا يعود إلخ) عبارة المفتي فإن زاد الاختلال عاد نظره إن كان مشروطاً في الوقف منصوصاً عليه بعينه كما ذكره المصنف في فتاويه اهـ. فؤد: (إذ ليس لأحد عزله) ومر عن النهاية، والمفتي أنه ليس له عزل نفسه. فؤد: (ومؤخذ منه) أي: من التمثيل. فؤد: (إن شرط له ذلك) أي: شرط الواقف له النظر. فؤد: (وكلام ابن الرفعة إن لم بشرط له) أي: بأن كان متولياً من قبل الحاكم اهـ سيّد عمر. فؤد: (لكن ظاهر كلامهما) أي: السبكي وابن الرفعة اهـ سيّد عمر. فؤد: (أنه مفروض) أي الخلاف. فؤد: (فالأوجه ما قاله السبكي) تقدم عن النهاية، والمفتي اعتماده. فؤد: (هذه الإطلاق) أو تفويض جميع الأمور له اهـ مفتي وبني في الشرح مثله. فؤد: (على الاحتياط)؛ لأنه ينظر في مصالح الغير فأشبهه ولي اليتيم اهـ مفتي.

فؤد: (سبي) (والإجارة) أي: قلّه ذلك سواء كان المستأجر من الموقوف عليهم، أو أجنبياً حيث رأى المصلحة في ذلك وإن طلبه الموقوف عليه حيث لم بشرط الواقف السكنى بنفسه، أما إذا شرط ذلك فليس للتأجير الإيجار بل يستوفي الموقوف عليه المنفعة بنفسه، أو نأيه اهـ ع ش. فؤد: (إلا أن يكون) أي: الناظر.

(والعمارة) وكذا الافتراض على الوقف عند الحاجة لكن إن شرط له الواقف أو أذن له القاضي كما في الروضة وغيرها وإن نازع فيه البلقيني وغيره سواء حال نفسه وغيره قال الغزي وإذا أذن له فيه صدق فيه ما دام ناظراً لا بعد عزله (وتحصيل القلب وقسمتها) على مستحقيها؛ لأنها المعهودة في مثله ويلزمه رعاية زمن عينه الواقف وإنما جاز تقديم تفرقة المنذور على الزمن

• قوله (سني): (والعمارة) في الرّوض وشرحه أي: والمُني نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطها الواقف من ماله، أو من مال الوقف والأقمن منافعهم أي: الموقوف ككسب العبد وغلّة العقار فإذا تعطلت منافعهم فالتفقه ومؤن التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن اعتق من لا كسب له، أما العمارة فلا تجب على أحد حيث كالمملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته انتهى اه سم على حجة وظاهر أن مثل العمارة أجرة الأرض التي بها البناء، أو غراس موقوف ولم تب منافعهم بالأجرة اه ع ش. • قوله: (وكذا الافتراض) إلى قول المتن فإن قوّض في النهاية إلا قوله قال الغزي إلى المتن وقوله قال السبكي إلى نقل وقوله ويوافقه إلى محل ما ذكر. • قوله: (هذه الحاجة) عبارته في شرح الإزبادي وله الافتراض في عمارته بإذن الإمام، أو نايه، والإنفاق عليها من ماله ليزجّع وللإمام أن يقرضه من بيت المال انتهت، وخرج بالحاجة ما إذا تعطلت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حيثي اه سم. • قوله: (إن شرطه له إلخ) أي: شرط الناظر للناظر الواقف حال الوقف. • قوله: (أو أذن له فيه القاضي) أي: فلو افتراض من غير إذن من القاضي ولا شرط من الواقف لم يجز ولا يرجع بما صرقه لتمدّيه به اه ع ش. • قوله: (سواء مال نفسه) مقتضاه أنه يتولى الطرفين حيثي ويتبني أن يكون مثله ما لو شرط له الواقف، أو أذن الواقف، أو أذن له القاضي في الإنفاق من ماله والرجوع وهل له ما ذكر في صورة الافتراض؛ لأنه افتراض في المعنى أو يتعين فيه صورة القرض الحقيقي بالإيجاب والقبول كما هو المتبادر محل تأمل اه سيّد عمر وقوله حيثي أي: حين افتراضه من مال نفسه وقوله ما ذكر أي: الإنفاق من ماله وقوله؛ لأنه أي: الإنفاق من ماله وقوله محل تأمل القلب إلى الأول أميل. • قوله: (وإذا أذن له إلخ) لعل المراد بالإذن ما يشمل ما لو شرط الناظر له الواقف فافتراض، أو اتفق عند الحاجة من ماله. • قوله: (لأنها) أي: المذكورات من الجفّظ وما عطف عليه. • قوله: (عينه الواقف) أي: لقسم

• قوله في (سني): (والعمارة) في الرّوض وشرحه فضل نفقة الموقوف ومؤنة تجهيزه وعمارته من حيث شرطت، أو شرطها الواقف من ماله، أو من مال الوقف والأقمن منافعهم أي: الموقوف ككسب العبد وغلّة العقار فإذا تعطلت منافعهم، والتفقه ومؤنة التجهيز لا العمارة من بيت المال كمن اعتق من لا كسب له، أما العمارة فلا تجب على أحد حيثي كالمملك المطلق بخلاف الحيوان لصيانة روحه وحرمته اه. • قوله: (هذه الحاجة) عبارته في شرح الإزبادي وله الافتراض في عمارته بإذن الإمام، أو نايه، والإنفاق عليها من ماله ليزجّع وللإمام أن يقرضه من بيت المال إلخ اه وخرج بالحاجة ما إذا تعطلت منافع العقار إذ لا تجب العمارة حيثي. • قوله: (كما في الرّوضة إلخ) اعتمدته م ر.

المُعْتَمِدِينَ لِشَيْئِهِ بِالزَّكَاةِ الْمُعْجَلَةِ، وَلَوْ اسْتَنَابَ فِي شَيْءٍ مِنْ وَظِيفَتِهِ غَيْرَهُ فَلَا جُرْءَ عَلَيْهِ لَا عَلَى الْوَقْفِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ السَّيْكِيُّ وَتَمَسَّكَ بِبَعْضِ فَقَهَاءِ الْعَصْرِ بِأَنَّ وَظِيفَتَهُ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلٌ، ثُمَّ رَدَّهُ بِأَنَّ ذَلِكَ فِي وَقْفٍ لَا وَظَائِفَ فِيهِ وَبِأَنَّ الْمَفْهُومَ مِنْ تَفْوِيضِهِمُ الْقِسْمَةَ لَهُ أَنَّ ذَلِكَ لَهُ لَكِنْ لِلْحَاكِمِ الْإِعْتِرَاضُ عَلَيْهِ فِيمَا لَا يَسُوعُ وَفِي وَلَايَةٍ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ لِلْمُسْلِمِينَ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى وَقَالَ إِنَّهُ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ أَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَا تَصَرُّفَ بَلْ نَظَرُهُ مَعَهُ نَظَرُ إِحَاطَةٍ وَرِعَايَةٍ، ثُمَّ حُجِّلَ إِفْتَاءُ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ بِأَنَّ الْمُدْرَسَ هُوَ الَّذِي

الغَلَّةُ. قُودُ: (ذَلِكَ) أَي: مَا فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحُ. قُودُ: (حَلَّى أَنَّهُ) مُتَعَلِّقٌ بِتَمَسُّكِ الْمُتَضَمِّنِ مَعْنَى الْإِسْتِزْلَالِ. قُودُ: (لَيْسَ لَهُ) أَي: لِلتَّائِيظِ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ. قُودُ: (ثُمَّ رَدَّهُ) أَي: رَدَّ السَّيْكِيُّ مَا قَالَهُ الْبَغْضُ. قُودُ: (بِأَنَّ ذَلِكَ) أَي: كَرَوْنَ وَظِيفَةَ التَّائِيظِ مَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ وَخَصَرَهَا فِيهِ (فِي) وَقْفٍ لَا وَظَائِفَ فِيهِ) أَي: لَا مُطْلَقًا. قُودُ: (أَنَّ ذَلِكَ) أَي: التَّوَلِيَّةُ، وَالْعَزْلُ. قُودُ: (وَفِي وَلَايَةٍ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ الْإِلَخِ) الْأَصُوبُ وَفِي وَلَايَةٍ غَيْرِ مَنْ هُوَ الْإِلَخِ أَي كَتَوَلِيَّةٍ مَنْ مَعَ وُجُودِ مَنْ هُوَ أَصْلَحُ مِنْهُ لِلطَّلَبَةِ مُدْرَسًا.

قُودُ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى الْإِلَخِ) يَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَحَلَّ الْخِلَافِ وَالتَّرَدُّدِ حَيْثُ لَمْ يُنْصَحِ الْوَاقِفُ عَلَى تَفْوِيضِ ذَلِكَ إِلَى أَحَدِهِمَا وَلَمْ يَكُنْ ثُمَّ عُرِفَ مُطَرِّدٌ فِي زَمَانِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَإِلَّا فَالْمُتَّبِعُ شَرْطُهُ، أَوْ الْعُرْفُ الْمَذْكُورُ بِلَا خِلَافٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ وَعِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ قَوْلُهُ وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ عَمَّنْ لَا يُحْصَى وَقَالَ الْإِلَخِ أَي: وَالْكَلَامُ فِي التَّنَظَرِ الْخَاصِّ لَا مَنْ نَصَبَهُ الْحَاكِمُ حَيْثُ التَّنَظَرُ لَهُ وَعِبَارَةُ الْأَذْرَعِيِّ فِي مَحَلِّ فَائِدَةٍ قَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ أَي: الْمُنْهَاجُ إِنْ شَرَطَ الْوَاقِفُ التَّنَظَرَ الْإِلَخِ أَنَّهُ لَيْسَ لِلْقَاضِي أَنْ يُولِّيَ فِي الْمُدْرَسَةِ وَغَيْرِهَا إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ التَّائِيظِ الْخَاصِّ مِنْ جِهَةِ الْوَاقِفِ؛ لِأَنَّهُ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ كَمَا ذَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ وَلَمْ أَرْ نَصًّا بِخِلَافِهِ أَهْ، ثُمَّ قَالَ فِي مَحَلِّ بَعْدَ هَذَا.

(فَرَعَ): تَعَلَّقَ بِبَعْضِ فَقَهَاءِ الْعَصْرِ بِكَلَامِ الشَّيْخَيْنِ هُنَا فِي أَنَّهُ لَيْسَ لِلتَّائِيظِ التَّوَلِيَّةُ فِي الْوَظَائِفِ فِي الْمُدْرَسَةِ وَغَيْرِهَا طَائِفًا أَنَّهُ لِلْمَحْضَرِّ وَصَارُوا يَقُولُونَ بِأَنَّ التَّوَلِيَّةَ فِي التَّدْرِيسِ لِلْحَاكِمِ وَخَذَهُ وَلَيْسَ لِلتَّائِيظِ الْخَاصِّ وَهَذَا غَيْرُ سَدِيدٍ وَاتَّصَبَ لِنَصْرِ هَذَا بَعْضُ الشُّرَاحِ وَأَطَالَ الْقَوْلَ فِيهِ وَهُوَ الَّذِي نَعْتَقِدُهُ وَأَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَا تَصَرُّفَ إِلَى آخِرِ مَا ذَكَرَهُ عَنْ الشَّارِحِ مَعَ زِيَادَةٍ فَقَدْ عَلِمْتُ أَنَّ الْكَلَامَ فِي التَّائِيظِ الْخَاصِّ وَكَيْفَ يُنْتَعَجُ تَصَرُّفُ الْحَاكِمِ مَعَ مَنْ هُوَ نَائِبٌ عَنْهُ أَنَّ التَّنَظَرَ فِي الْحَقِيقَةِ إِنَّمَا هُوَ لَهُ وَإِنَّمَا جَوَّزُوا لَهُ الْإِنَابَةَ. فِيهِ لِكثْرَةِ اشْغَالِهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَبِهَذَا سَقَطَ مَا فِي حَوَاشِي الشُّهَابِ ابْنِ قَاسِمٍ مَعَ مَا أَرَدَقَهُ بِهِ شَيْخُنَا فِي حَاشِيَتِهِ أَهْ عِبَارَةُ شَيْخِهِ ع ش قَوْلُهُ إِنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ الْإِلَخِ أَنْظَرُ لَوْ كَانَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَلَّاهُ التَّنَظَرَ سَمِ عَلَى حَتَجٍ أَقُولُ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ وَلَوْ كَانَ هُوَ الَّذِي وَلَّاهُ أَهْ. قُودُ: (مَعَهُ) أَي: مَعَ التَّائِيظِ. قُودُ: (ثُمَّ حَمَلَ) أَي: الْأَذْرَعِيُّ.

قُودُ: (فَالْأَجْرَةُ عَلَيْهِ الْإِلَخِ) كَذَا شَرْحُ م ر. قُودُ: (وَنَقَلَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِلَخِ) كَذَا شَرْحُ م ر.

قُودُ: (أَنَّ الْحَاكِمَ لَا نَظَرَ لَهُ مَعَهُ الْإِلَخِ) أَنْظَرُ لَوْ كَانَ الْحَاكِمُ هُوَ الَّذِي وَلَّاهُ التَّنَظَرَ.

يُنْزِلُ الطَّلَبَةَ وَيُقَدِّرُ جَائِزَاتِهِمْ عَلَى أَنَّهُ كَانَ عُرِفَ زَمَنُهُ الْمُطَرِّدَ وَالْأَفْجُودَ كَوْنَهُ مُدْرَسًا لَا يُوجِبُ لَهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلًا وَلَا تَقْدِيرَ مَعْلُومٍ انْتَهَى وَاعْتَرَضَ بِأَنَّ الْمُتَنَجِّهَ مَا قَالَهُ الْعِزُّ لَا سِيَّمَا فِي نَاطِلٍ لَا يُحْتَمَرُ بَيْنَ فِقْهِهِ وَفَقِيهِ وَرُذِّ بِأَنَّ النَّاطِلَ قَائِمٌ مَقَامَ الْوَاقِفِ وَهُوَ الَّذِي يُؤَلِّي الْمُدْرَسَ فَكَيْفَ يُقَالُ بِتَقْدِيمِهِ عَلَيْهِ وَهُوَ فَرْعُهُ وَكَوْنُهُ لَا يُحْتَمَرُ لَا أَتَرُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ يُمَكِّنُهُ أَنْ يَسْأَلَ مَنْ يَعْرِفُ مَرَاتِبَهُمْ وَفِي قَوَائِدِ الْعِزِّ يَجِبُ تَفْرِيقُ الْمَعْلُومِ لِلطَّلَبَةِ فِي مَحَلِّ الدَّرْسِ؛ لِأَنَّهُ الْمَالُوفُ وَرُذِّ بِأَنَّ ذَلِكَ لَمْ يُؤَلَّفْ فِي زَمَانِنَا وَبِأَنَّ اللَّائِقَ بِمَحَاسِنِ الشَّرِيعَةِ تَنْزِيهِهِ مَوَاضِعَ الْعِلْمِ وَالذِّكْرُ عَنْ الْأُمُورِ الدُّنْيَوِيَّةِ كَالْبَيْعِ وَاسْتِيفَاءِ الْحَقِّ وَشَيْلٍ بَعْضُهُمْ عَنِ الْمُعَيَّدِ فِي التَّدْرِيسِ بِمَنْ يَتَخَلَّصُ عَنِ الْوَاجِبِ فَقَالَ الَّذِي يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْمُؤَرِّخِينَ وَأَشْفَرُ بِهِ اللَّفْظُ أَنَّهُ الَّذِي يُعَيِّدُ لِلطَّلَبَةِ الدَّرْسَ الَّذِي قَرَّعَهُ عَلَى الْمُدْرَسِ لِيَسْتَوْضِحُوهُ أَوْ يَتَفَهَّمُوا مَا أَشْكَلَ لَا أَنَّهُ عَقْدٌ مَجْلِسٍ لِتَدْرِيسٍ مُسْتَقِلٍّ وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ التَّاجِ السَّيْكِيِّ أَنَّ الْمُعَيَّدَ عَلَيْهِ قَدَرٌ زَائِدٌ عَلَى سَمَاعِ الدَّرْسِ مِنْ تَفْهِيمِ الطَّلَبَةِ وَتَفْهِيمِهِمْ وَعَمَلٍ مَا يَقْتَضِيهِ لَفْظُ الْإِعَادَةِ وَمَحَلٌّ مَا ذُكِرَ إِنْ أُطْلِقَ نَظَرُهُ كَمَا مَرَّ وَمِثْلُهُ بِالْأَوَّلَى مَا إِذَا فُوضَ إِلَيْهِ جَمِيعُ ذَلِكَ (فَإِنْ فُوضَ إِلَيْهِ بَعْضُ هَذِهِ الْأُمُورِ لَمْ يَتَعَدَّ).....

• فُودَ: (وَاعْتَرَضَ) أَي: الْحَمْلَ الْمَذْكُورَ. • فُودَ: (وَرُذِّ) أَي: الْإِعْتِرَاضُ (بِأَنَّ النَّاطِلَ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر
 اه سم وكذا اعتمدته المغني كما يأتي. • فُودَ: (بِأَنَّ النَّاطِلَ قَائِمٌ مَقَامَ الْوَاقِفِ) فَإِنَّهُ قَدْ أَقَامَهُ مَقَامَ تَفْهِيمِهِ اه
 مُغْنِي. • فُودَ: (وَهُوَ الَّذِي الْإِخ) أَي: النَّاطِلُ. • فُودَ: (فَكَيْفَ يُقَالُ الْإِخ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَقَدُ كَمَا صَوَّرَهُ
 الرَّزْكَانِيُّ وَغَيْرُهُ اه مُغْنِي. • فُودَ: (بِتَقْدِيمِهِ) أَي: الْمُدْرَسُ (عَلَيْهِ) أَي: النَّاطِلُ (وَهُوَ) أَي: الْمُدْرَسُ.
 • (فَرْعُهُ): أَي: النَّاطِلُ. • فُودَ: (وَسُئِلَ الْإِخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّ الْمُرَادَ بِالْمُعَيَّدِ مَنْ يُعَيِّدُ لِلطَّلَبَةِ
 الدَّرْسَ الْإِخ. • فُودَ: (عَنِ الْمُعَيَّدِ فِي التَّدْرِيسِ بِمَنْ يَتَخَلَّصُ الْإِخ) أَي: حَيْثُ كَانَ ثُمَّ مُعَيِّدٌ لِلدَّرْسِ مُقَرَّرٌ مِنْ
 جِهَةِ الْوَاقِفِ، أَوْ الْفَاضِي أَوْ النَّاطِلِ اه ع ش. • فُودَ: (عَنِ الْوَاجِبِ) أَي: عَنِ الْعَمَلِ الْوَاجِبِ عَلَيْهِ فِي
 مُقَابَلَةِ مَعْلُومِهِ. • فُودَ: (أَوْ يَتَفَهَّمُوا مَا أَشْكَلَ) أَي: مِمَّا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ أَوَّلًا فَلَوْ تَرَكَ الْمُدْرَسُ التَّدْرِيسَ أَوْ
 امْتَنَعَتِ الطَّلَبَةُ مِنْ حُضُورِ الْمُعَيَّدِ بَعْدَ الدَّرْسِ اسْتَحَقَّ الْمُعَيَّدُ مَا شَرَطَ لَهُ مِنَ الْمَعْلُومِ لِتَعَدُّلِ الْإِعَادَةِ عَلَيْهِ
 اه ع ش. • فُودَ: (عَقْدٌ مَجْلِسٍ) أَي: عَاقِدُهُ. • فُودَ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَي: مَا قَالَهُ الْبُخَّارِيُّ فِي تَفْسِيرِ الْمُعَيَّدِ.
 • فُودَ: (عَلَى سَمَاعِ الدَّرْسِ) أَي: إِسْمَاعِهِ. • فُودَ: (مِنْ تَفْهِيمِ الْإِخ) بَيَانٌ لِلْقَدْرِ الزَّائِدِ وَقَوْلُهُ: (وَعَجَلٌ مَا
 الْإِخ) عَطَفَ عَلَيْهِ وَيُحْتَمَلُ عَلَى قَوْلِهِ قَوْلُ التَّاجِ. • فُودَ: (وَمَحَلٌّ مَا ذُكِرَ) أَي: فِي الْمَثْنِ، وَالشَّرْحُ مِنْ
 الْوُضَائِفِ. • فُودَ: (كَمَا مَرَّ) أَي: عَقَبَ قَوْلَ الْمُصَنِّفِ وَوَضِيفَتْهُ. • فُودَ: (مَا إِذَا فُوضَ لَهُ جَمِيعُ ذَلِكَ)
 وَقِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي الْوَكِيلِ وَوَلَّى الصَّبِيَّ أَنَّهُ إِنْ قَدَرَ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ وَلَا قَتْ بِهِ لَا يَجُوزُ تَفْوِيضُهَا لِغَيْرِهِ وَإِلَّا
 جَازَ لَهُ التَّفْوِيضُ فِيمَا عَجَزَ عَنْهُ، أَوْ لَمْ تَلْقَ بِهِ مُبَاشَرَتُهُ وَلَا فَرَّقَ فِي الْمَفْوضِ لَهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ

• فُودَ: (وَرُذِّ بِأَنَّ النَّاطِلَ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فُودَ: (أَنَّهُ الَّذِي يُعَيِّدُ لِلطَّلَبَةِ الْإِخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فُودَ: (مِنْ
 تَفْهِيمِ الطَّلَبَةِ) فَضِيَّتُهُ أَنَّ الْمُدْرَسَ لَيْسَ عَلَيْهِ تَفْهِيمٌ.

أَتْبَاعًا لِلشَّرْطِ وَلِلنَّاطِرِ مَا شَرِطَ لَهُ مِنَ الْأَجْرَةِ وَإِنْ زَادَ عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِهِ مَا لَمْ يَكُنِ الْوَاقِفُ كَمَا مَرَّ فَإِنْ لَمْ يَشْرُطْ لَهُ شَيْءٌ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ لِيُقَرَّرَ لَهُ الْأَقْلُ مِنْ نَقْفَتِهِ وَأَجْرَةِ مِثْلِهِ كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ؛ وَلِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ لِلْوَقْفِ وَأَقْتَى ابْنُ الصَّبَّاحِ بِأَنَّهُ لَا اسْتِقْلَالَ بِذَلِكَ مِنْ غَيْرِ حَاكِمٍ.

(فَرَعَ) مَا يَشْتَرِيهِ النَّاطِرُ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ لَا بِصَيَرٍ وَقَفًا إِلَّا إِنْ وَقَفَهُ النَّاطِرُ بِخِلَافِ بَدَلِ الْمَوْقُوفِ الْمُتَشَبِّهِ لَوْقِفِهِ هُوَ الْحَاكِمُ كَمَا مَرَّ، وَالْفَرْقُ أَنَّ الْوَقْفَ ثُمَّ فَاتَ بِالْكُلِّيَّةِ بِخِلَافِهِ هُنَا، أَمَّا مَا يَبْنِيهِ مِنْ مَالِهِ، أَوْ مِنْ رِبْعِ الْوَقْفِ فِي نَحْوِ الْجُنْدِ الْمَوْقُوفَةِ فَيَصِيرُ وَقَفًا بِالْبِنَاءِ لِجِهَةِ الْوَقْفِ أَيْ: بَنِيَّةٌ ذَلِكَ مَعَ الْبِنَاءِ وَمَرَّ فِي بِنَاءِ الْمَسْجِدِ بِمَوَاتٍ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ وَلَوْ شَرَطَ لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ عَلَيْهِمُ النَّظَرُ فِي حِصَّتِهِ فَلِلْبَيْتَيْنِ الثَّانِي مِنْهُ مِنْ إِبْجَارِهَا أَكْثَرُ مِنْ سَنَةٍ عَلَى مَا أَقْتَى بِهِ الْأَصْبَحِيُّ وَابْنُ عُجَيْلٍ؛ لِأَنَّ لَهُمْ حَقًّا مُنْتَظَرًا وَيُرْوَدُ مَا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ مِنْ انْفِسَاخِهَا بِمَوْتِهِ فَلَا

حَيْثُ لَمْ يَجْعَلْ لَهُ وَلَايَةً فِي التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْوَقْفِ بَلِ اسْتَنَابَهُ فِيمَا يُبَايِشُ بِالْعَمَلِ فَقَطَّ كَالْبِنَاءِ وَنَحْوِهِ اهـ
ع ش هـ قُود: (أَتْبَاعًا) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الثَّاهِيَةِ وَإِلَى قَوْلِهِ؛ وَلِأَنَّهُ الْأَحْوَطُ فِي الْمُعْنَى. هـ قُود: (مَا لَمْ يَكُنْ) أَيْ: النَّاطِرُ فَقَوْلُهُ الْوَاقِفَ بِالتَّصَبُّبِ عَلَى الْخَيْرِيَّةِ. هـ قُود: (نَعَمْ لَهُ رَفْعُ الْأَمْرِ إِلَى الْحَاكِمِ إلخ) قَدْ يُقَالُ مَا الْحُكْمُ لَوْ قُدَّ الْحَاكِمُ بِذَلِكَ الْمَحَلِّ، أَوْ تَعَدَّرَ الرَّفْعُ إِلَيْهِ لِمَا يُخْشَى مِنْهُ مِنَ الْمَفْسَدَةِ عَلَى الْوَقْفِ فَهَلْ لَهُ الْاسْتِثْلَالُ بِمَا ذُكِرَ أَوْ لَا مَحَلَّ تَأْمُلُ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَيَحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَحَلُّ كَلَامِ ابْنِ الصَّبَّاحِ مَا لَمْ يَثْبُتْ عَنْهُ نَصٌّ بِالتَّعْمِيمِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍو وَيُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ مَا مَرَّ مِنَ الشَّرْحِ فَيُبَيِّنُ الْفَرْعَ وَلَكِنْ الْأَخْوَطُ أَنْ يُحْكَمَ فِيهِ عَالِمًا كَيْتًا يُقَرَّرُ لَهُ مَا ذُكِرَ. هـ قُود: (فَلَا أَجْرَةَ لَهُ) قَالَ شَيْخُنَا الزَّيَادِيُّ بَعْدَ مَا ذَكَرَ وَلَيْسَ لَهُ أَيْ: النَّاطِرُ أَخَذَ شَيْءًا مِنْ مَالِ الْوَقْفِ فَإِنْ قَعَلَ ضَمِيرٌ وَلَمْ يَبَيِّرْ إِلَّا بِأَقْبَاضِهِ لِلْحَاكِمِ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ رَمَلِي أَنْتَهَى وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ لِلْحَاكِمِ أَنَّهُ لَا يَبَيِّرُ بِصَرَفٍ بَدَلِهِ فِي عِمَارَتِهِ، أَوْ عَلَى الْمُسْتَحْقِّينَ وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ ع ش وَمَرَّ عَنْهُ مَا نَصَّهُ وَمَحَلَّهُ مَا لَمْ يَخَفْ مِنَ الرَّفْعِ إِلَى الْحَاكِمِ غَرَامَةً شَيْءٍ فَإِنْ خَافَ ذَلِكَ جَازَ لَهُ الصَّرْفُ بِشَرِّطِ الْإِشْهَادِ فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ لَمْ يَبَيِّرْ؛ لِأَنَّ قَدَّ الشُّهُودِ نَادِرٌ اهـ وَقَوْلُهُ غَرَامَةً شَيْءٍ أَيْ: أَوْ نَزَعَ الْوَقْفَ عَنْ يَدِهِ وَقَوْلُهُ لَمْ يَبَيِّرْ أَيْ: فِي ظَاهِرِ الشَّرْعِ فَقَطَّ. هـ قُود: (لِيُقَرَّرَ لَهُ) أَيْ وَإِنْ كَانَ مِنْ جُمْلَةِ الْمُسْتَحْقِّينَ فِي الْوَقْفِ اهـ ع ش هـ قُود: (الْأَقْلُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى لِيُقَرَّرَ لَهُ أَجْرَةٌ فَهُوَ كَمَا إِذَا تَبَرَّمَ الْوَلِيُّ بِحِفْظِ مَالِ الطِّفْلِ فَرَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْقَاضِي لِيُثَبِّتَ لَهُ أَجْرَةً اهـ. هـ قُود: (كَوَلِيِّ الْيَتِيمِ) قَالَ الشَّيْخُ الظَّاهِرِيُّ هُنَا أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ أَنْ يُقَرَّرَ لَهُ أَجْرَةُ الْمَثَلِ وَإِنْ كَانَ أَكْثَرَ مِنَ التَّفَقُّعِ وَإِنَّمَا اعْتَبِرَتِ التَّفَقُّعُ ثُمَّ لُجُوبُهَا عَلَى قُرْبَاهِ سَوَاءَ كَانَ وَلِيًّا عَلَى مَالِهِ أَمْ لَا بِخِلَافِ النَّاطِرِ اهـ نِهَاجَةُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ مَرَّ الظَّاهِرُ إلخ مُعْتَمَدٌ وَقَوْلُهُ أَنَّهُ أَيْ: النَّاطِرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ أَيْ: فِي الْوَلِيِّ اهـ. هـ قُود: (مَا يَشْتَرِيهِ النَّاطِرُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيْ: بَنِيَّةٌ ذَلِكَ إلخ. قَدْ مَنَّا فِي فَضْلِ أَحْكَامِ الْوَقْفِ الْمُعْتَرِيَةِ عَنِ الثَّاهِيَةِ، وَالْمُعْنَى مِثْلُهُ مَعَ زِيَادَةِ عَنْ ع ش وَالرَّشِيدِي رَاجِعُهُ. هـ قُود: (الْمُتَشَبِّهِ إلخ) اسْتِثْنَاءٌ بَيَانِيٌّ وَلَوْ زَادُوا، وَالْاسْتِثْنَاءُ كَانَ أَوَّلَى. هـ قُود: (لِبَعْضِ الْمَوْقُوفِ إلخ) أَيْ: أَوْ لِكُلِّ مِنْهُمْ.

صَرَزَ عليهم فيها، ولو وَقَفَ أرضًا لِيَصْرِفَ مِنْ غَلَّتْهَا كُلُّ شَهْرٍ كَذَا فَفَضَّلَ عَنْهُ شَيْءٌ عِنْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ اشْتَرَى بِهِ عَقَارًا، أَوْ بَعْضَهُ وَوَقَّعَهُ عَلَى الْأُوجِهِ فَإِنَّ قُلَّ الْفَاضِلِ جَمْعَهُ مِنْ شُهُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ وَاشْتَرَى بِهِ عَقَارًا، أَوْ بَعْضَهُ وَوَقَّعَهُ.

(وَلِلْوَاقِفِ عَزْلٌ مَنْ وَلَاهُ) نَائِبًا عَنْهُ بِأَنْ شَرَطَ النَّظَرَ لِنَفْسِهِ (وَنَضَبَ غَيْرَهُ) كَالْوَكِيلِ وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ لَوْ شَرَطَ النَّظَرَ لِلْإِنْسَانِ وَجَعَلَ لَهُ أَنْ يُسَيِّدَهُ لِمَنْ شَاءَ فَأُسْنَدَهُ لِأَخَرٍ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَزْلٌ وَلَا مُشَارَكَتُهُ وَلَا يَعُودُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَبِنَظِيرِ ذَلِكَ أَفْتَى قَهْمَاءَ الشَّامِ وَعَلَّلُوهُ بِأَنْ التَّفْوِضَ بِمُثَابَةِ التَّمْلِيكِ وَخَالَفَهُمُ السَّبْكِيُّ فَقَالَ بَلْ كَالْوَكِيلِ وَأَفْتَى السَّبْكِيُّ بِأَنْ لِلْوَاقِفِ، وَالنَّاظِرِ مِنْ جِهَتِهِ.....

• فَوَدَّ: (عِنْدَ انْقِضَاءِ الشَّهْرِ). • فَوَدَّ: (مِنْ شُهُورٍ) أَي: مَثَلًا. • فَوَقَّعَ (وَسَيَّ): (وَلِلْوَاقِفِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلِلْوَاقِفِ النَّظِيرُ عَزْلٌ إلخ، أَمَّا غَيْرُ النَّظِيرِ فَلَا يَصِحُّ مِنْهُ تَوَلِيَّةٌ وَلَا عَزْلٌ بَلْ هِيَ لِلْحَاكِمِ. (تَنْبِيْهُ): قَدْ يَنْقَضِي كَلَامُهُ أَنَّ لَهُ الْعَزْلَ بِلَا سَبَبٍ وَبِهِ صَرَّحَ السَّبْكِيُّ فِي قِتَاقِيهِ اهـ وَعِبَارَةُ سَمِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلِلْوَاقِفِ نَظِيرٌ عَزْلٌ إلخ وَقَوْلُ الْمُتَنِ عَزْلٌ مَنْ وَلَاهُ أَي: وَلَوْ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَمَا قِيلَ إِنَّهُ إِنَّمَا يَغْزُلُهُ بِسَبَبٍ وَلَا قَلِيلٌ لَهُ عَزْلُهُ وَإِنْ عَزْلَهُ لَمْ يَتَّعَزَلْ بَعِيدٌ اهـ انْتَهَتْ.

• فَوَدَّ: (نَائِبًا عَنْهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِذَا قُلْنَا لَا يَنْفَعُ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ رَدَّهُ إِلَى اعْتِمَادِ الْبُلْقَيْنِ، وَمَا أُتِيَ عَلَيْهِ وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ إِلَّا أَنْ يَشْرَطَ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (كَالْوَكِيلِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوْضِ كَمَا يَغْزُلُ الْمَوْكَلُ وَكَيْلَهُ وَيَنْضَبُ غَيْرَهُ اهـ. • فَوَدَّ: (وَأَفْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهُ) إلخ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَلَوْ قَالَ الْوَاقِفُ جَعَلْتُ النَّظَرَ لِلْإِنْسَانِ وَلَهُ أَنْ يَفْوضَ النَّظَرَ إِلَى مَنْ أَرَادَ فَفَوَّضَ النَّظَرَ إِلَى شَخْصٍ فَهَلْ يَزُولُ نَظَرُ الْمُفَوَّضِ، أَوْ يَكُونُ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ وَكَيْلًا عَنِ الْمُفَوَّضِ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ مَاتَ الْمُفَوَّضُ هَلْ يَبْقَى النَّظَرُ لِلْمُفَوَّضِ إِلَيْهِ، أَوْ مَاتَ الْمُفَوَّضُ إِلَيْهِ هَلْ يَعُودُ لِلْمُفَوَّضِ أَوْ لَا، يَدُلُّ لِلْأَوَّلِ مَا فِي قِتَاقِي الْمُصَنِّفِ إِذَا شَرَطَ الْوَاقِفُ النَّظَرَ لِلْإِنْسَانِ وَجَعَلَ لَهُ أَنْ يُسَيِّدَ إِلَى مَنْ شَاءَ وَكَذَلِكَ مُسْتَدٌّ بَعْدَ مُسْتَدٍّ فَاسْتَدَّ إِلَى إِنْسَانٍ فَهَلْ لِلْمُسْتَدِّ عَزْلٌ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ أَوْ لَا، وَهَلْ يَعُودُ النَّظَرُ إِلَى الْمُسْتَدِّ بَعْدَ مَوْتِهِ أَوْ لَا، وَلَوْ اسْتَدَّ الْمُسْتَدُّ إِلَيْهِ إِلَى نَائِبٍ فَهَلْ لِلْأَوَّلِ عَزْلُهُ أَوْ لَا، أَجَابَ لَيْسَ لِلْمُسْتَدِّ عَزْلُ الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ وَلَا مُشَارَكَتُهُ وَلَا يَعُودُ النَّظَرُ إِلَيْهِ بَعْدَ مَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِلثَّانِي عَزْلُ الثَّالِثِ الَّذِي اسْتَدَّهُ إِلَيْهِ الثَّانِي اهـ. • فَوَدَّ: (أَنْ يُسَيِّدَهُ لِمَنْ شَاءَ) أَي: بِأَنْ يَجْعَلَ النَّظَرَ لِمَنْ يَخْتَارُهُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (لَمْ يَكُنْ لَهُ) أَي: لِلْمُسْتَدِّ (هَزْلَةً) أَي: الْمُسْتَدِّ إِلَيْهِ.

• فَوَدَّ: (بِأَنَّ التَّفْوِضَ) أَي: مِنَ الْإِنْسَانِ الْمَشْرُوطَ لَهُ النَّظَرُ إِلَى الْآخَرِ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِأَنَّ لِلْوَاقِفِ) أَي: النَّظِيرَ اهـ مُعْنَى. • فَوَدَّ: (مِنْ جِهَتِهِ) أَي: لَا مِنْ جِهَةِ الْحَاكِمِ.

• فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (وَلِلْوَاقِفِ) عَزْلٌ مَنْ وَلَاهُ وَنَضَبَ غَيْرَهُ) عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ وَلِلْوَاقِفِ نَظِيرٌ عَزْلٌ مَنْ وَلَاهُ وَنَضَبَ غَيْرَهُ اهـ. • فَوَدَّ فِي (سَيِّ): (عَزْلٌ مَنْ وَلَاهُ) أَي: وَلَوْ بِغَيْرِ سَبَبٍ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. • فَوَدَّ: (كَالْوَكِيلِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَمَا قِيلَ إِنَّهُ إِنَّمَا يَغْزُلُهُ بِسَبَبٍ وَلَا قَلِيلٌ لَهُ عَزْلُهُ وَإِنْ عَزْلَهُ لَمْ يَتَّعَزَلْ بَعِيدٌ اهـ.

عَزَلَ الْمُدْرَسَ ونحوه إذا لم يكن مشروطاً في الوقف ولو لغير مصلحة وبسط ذلك لكن اعترضه جمع كالزركشي وغيره بما في الروضة أنه لا يجوز للإمام إسقاط بعض الأجناد المُتَّبِعِينَ في الدُّيُونِ بغير سبب فالناظر الخاص أولى وأجيب بالفرق بأن هؤلاء ربطوا أنفسهم للجهاد الذي هو فرض ومن ربط نفسه بفرض لا يجوز إخراجُه منه بلا سبب بخلاف الوقف فإنه خارج عن فروض الكفايات وَلَكِ رَدُّهُ بِأَنَّ التَّدْرِيسَ فرض أيضاً وكذا قراءة القرآن فمن ربط نفسه بهما كذلك بناءً على تسليم ما ذكر أن الربط به كالتَّلبُّس به وإلا فشتان ما بينهما ومن ثم اعتمد البلقيني أن عزله من غير مُسَوِّغ لا ينفذ بل يقدح في نظره وفوق في الخادم بينه وبين نفوذ عزل الإمام للقاضي تهوُّراً بأن هذا لخشية الفتنه وهو مفقود في الناظر الخاص وقال في شرح المنهاج في الكلام على عزل القاضي بلا سبب: ونفوذ العزل في الأمر العام أنا الوظائف الخاصة كالإذن، والإمامية، والتدريس، والطلب، والنظر ونحوه فلا ينعزل أربابها بالعزل من غير سبب. كما أفتى به كثير من المتأخرين منهم ابن رزين فقال من تولى تدريساً لم يجز عزله بمثله ولا بدونه ولا ينعزل بذلك انتهى وإذا قلنا لا ينفذ عزله إلا بسبب فهل يلزمه بَيَانُهُ أَفْتَى جَمْعُ مُتَأَخِّرِينَ بأنه لا يلزمه لكن قيده بعضهم بما إذا وثق بعلمه ودينه ونازعه النتائج السبكي بأنه لا حاصل له،.....

• فَوَدَّ: (عَزَلَ الْمُدْرَسَ إلخ) خَبَرَ أَنَّ. • فَوَدَّ: (وَلَكِ رَدُّهُ) أَي: الْفَرْقُ الْمَذْكُورُ. • فَوَدَّ: (كذلِكَ) عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ فَحُكْمُهُ كذلِكَ اهـ أَي: لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُهُ مِنْهَا بِلا سَبَبٍ. • فَوَدَّ: (إِنَّ الرِّبْطَ إلخ) بَيَانٌ لِمَا ذَكَرَ.
• فَوَدَّ: (أَنَّ الرِّبْطَ بِهِ) أَي: بِالْجِهَادِ (كَالتَّلبُّسِ بِهِ) أَي: بِالتَّدْرِيسِ. • فَوَدَّ: (وَلَا) أَي: وَإِنْ لَمْ تُسَلِّمْ مَا ذَكَرَ (فَشْتَانُ مَا بَيْنَهُمَا) أَي: يَبَيِّنُ الرِّبْطَ بِالْجِهَادِ وَالرِّبْطَ بِالتَّدْرِيسِ وَنَحْوِهِ أَي: وَالثَّانِي أَقْوَى مِنَ الْأَوَّلِ.
• فَوَدَّ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَي: مِنْ أَجْلِ أَنَّ الرِّبْطَ بِنَحْوِ التَّدْرِيسِ أَقْوَى مِنَ الرِّبْطِ بِالْجِهَادِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ عَزْلَهُ) أَي: نَحْوِ الْمُدْرَسِ. • فَوَدَّ: (بَلْ يَقْدَحُ فِي نَظَرِهِ) أَي: فَيَنْعَزِلُ حَيْثُ لَا شُبْهَةَ لَهُ فِيمَا قَعَلَهُ لِتَقْيِهِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (تَهَوُّراً) التَّهَوُّرُ الْوُقُوعُ فِي الشَّيْءِ بَقِلَّةٍ مُبَالَاةٍ انْتَهَى مُخْتَارُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَي: خَوْفُ الْفِتْنَةِ. • فَوَدَّ: (مَفْقُودٌ فِي النَّاطِرِ إلخ) قَضِيَّتُهُ أَنَّ غَيْرَ الْإِمَامِ مِنْ أَرْبَابِ الْوِلَايَاتِ يَنْفُذُ عَزْلَهُمْ لِأَرْبَابِ الْوِلَايَاتِ الْخَاصَّةِ خَوْفاً مِنَ الْفِتْنَةِ لَكِنْ فِي كِتَابِ الْقَضَاءِ التَّصْرِيحُ بِخِلَافِهِ فَلْيُرَاجَعْ وَسَيَأْتِي فِي كَلَامِ الشَّارِحِ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (وَنَفُوذُ الْعَزْلِ فِي الْأَمْرِ الْعَامِ إلخ) مَقُولٌ قَالَ. • فَوَدَّ: (الْأَذَانُ إلخ) بَدَلٌ مِنَ الْوِلَايَاتِ الْخَاصَّةِ عِبَارَةٌ لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُعْنَى كَالْأَذَانِ إلخ بِالْكَافِ. • فَوَدَّ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ إلخ) وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُعْنًى. • فَوَدَّ: (لَمْ يَجُزْ عَزْلُهُ بِمِثْلِهِ وَلَا بِدُونِهِ) أَي: وَلَا بِأَعْلَى مِنْهُ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ، وَلَعَلَّ ابْنَ رَزِينٍ إِنَّمَا قَيَّدَ بِمَا ذَكَرَهُ؛ لِأَنَّهُ يَرَى جَوَازَ عَزْلِهِ بِأَعْلَى مِنْهُ اهـ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِذَا وَثِقَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ. • فَوَدَّ: (بِأَنَّهُ إلخ) أَي: التَّقْيِيدُ بِمَا ذَكَرَ. • وَفَوَدَّ: (بِأَنَّهُ لَا حَاصِلَ لَهُ) أَي: لِأَنَّهُ يُغْنِي عَنْهُ

• فَوَدَّ: (كَمَا أَفْتَى بِهِ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ) وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ شَرْحُ م ر.

ثم بحث أنه ينبغي وجوب بيانه للمستفيد مطلقاً أخذاً من قولهم لا تقبل دعواه الصرف للمستحقين بل القول قولهم ولهم المطالبة بالحساب وقال أبو زرعة الحق التقييد وله حاصل إذ عدلته ليست قطيعة فيجوز أن تختل وأن يظن ما ليس بقادح قادحاً بخلاف من تمكن علماً وديناً زيادة على ما يشترط في الناظر من تمييز ما يقدح وما لا يقدح ومن وزع وتقوى يحولان بينه وبين متابعة الهوى.

(فرغ) طلب المستحقون من الناظر كتاب وقف ليكتبوا منه نسخة حفظاً لاستحقاقهم لزومه تمكينهم كما أفتى به بعضهم أخذاً من إفتاء جماعة أنه يجب على صاحب كُتب الحديث إذا كتب فيها سماع غيره معه لها أن يميزه إذاها ليكتب سماعه منها ولو تغيرت المعاملة وجب ما شرطه الواقف مما كان يتعامل به حال الوقف زاد سعره أو نقص سهل تحصيله أو لا فإن فقد اعتبر قيمته يوم المطالبة إن لم يكن له مثل حينئذٍ والا وجب مثله ويقع في كثير من كتب

أشراط العدالة والكفاية عبارة الرشدي قوله بأنه لا حاصل له عبارته أي: التاج السبكي في التوضيح لا حاصل لهذا القيد فإنه إن لم يكن كذلك لم يكن ناظراً وإن أراد علماً وديناً زائدتين على ما يحتاج إليه النظر فلا يصح إلى آخر ما ذكره. ولك أن تتوقف في قوله فإنه إن لم يكن كذلك لم يكن ناظراً فإنهم لم يشترطوا في الناظر العلم اهـ أقول شرط الكفاية متضمن لأشراط علم يحتاج إليه التصرف. هـ قوله: (ثم بحث أنه الخ) مُعْتَمَد. هـ وقوله: (أنه ينبغي وجوب بيانه للمستفيد مطلقاً) أي: وُزِنَ بعلمه، أو لا اهـ ش. هـ قوله: (أخذاً من قولهم لا يقبل الخ) عبارة المُعْنَى ولو ادعى متولي الوقف صرف الربح للمستحقين فإن كانوا مُعَيَّنِينَ فالقول قولهم ولهم مطالبته بالحساب وإن كانوا غير مُعَيَّنِينَ فهل للإمام مطالبته بالحساب أو لا، أوجه الوجهين الأول ويصدق في قدر ما اتفق عند الاحتمال فإن اتهمه الحاكم خلقه، والمراد كما قال الأذرعى إنفاقه فيما يرجع إلى العادة وفي مغانه الصرف إلى الفقراء ونحوهم من الجهات العامة بخلاف إنفاقه على الموقوف عليه المُعَيَّن فلا يصدق فيه؛ لأنه لم يأت منه اهـ. هـ قوله: (وقال أبو زرعة الخ) ضعیف اهـ ش. هـ قوله: (التقييد) أي: بالوثوق بعلمه ودينه.

هـ قوله: (وله الخ) أي للتفصيل. هـ قوله: (إذ عدلته) أي وكفاية علمه بقرينة ما قبله وما بعده. هـ قوله: (طلب المستحقون) أي لو طلب الخ. هـ قوله: (كما أفتى به بعضهم) عبارة النهاية كما أفتى به الوالد رحمه الله تعالى. هـ قوله: (كتب الحديث) وجمع الكتب ليس بقيد وكذا الحديث فيما يظهر. هـ قوله: (سماع غيره معه لها) نائب فاعل كُتِبَ، والضميران الأولان لصاحب الخ، والضمير الأخير لكتب الحديث. هـ قوله: (أن يميزه) فاعل يجب وضمير التصب للغير ومعلوم أنه إنما يجب ذلك عند طلبه وعند عدم نقله منها وإعطائه. هـ قوله: (وجب ما شرطه الواقف الخ) ظاهره ولو رضي المستحق بغيره مما يساويه قيمة، أو دونه وفيه وقفة فليراجع.

هـ قوله: (كما أفتى به بعضهم) هو شيخنا الشهاب الزملي.

الواقف أن لفلان من الدراهم النقرة كذا قيل حُرِّثَ فوجدَ كُلُّ درهمٍ منها يساوي سِتَّةَ عَشَرَ درهماً من الدراهم الفلوس المتعامل بها الآن انتهى (إلا أن يشرطَ نظره) أو تدرسه مثلاً (حال الوقف).....

هـ فؤد: (قبل حُرِّثَ) عبارة النهاية قال الوالد رحمته الله تعالى قد قيل إنها حُرِّثَ اهـ هـ فؤد: (المتعامل بها الآن) وقيمتها إذ ذاك نصف فضة وثُلثٌ وتساوي الآن أربعة أنصاف فضة ونصف نصف اهـ ع شـ وقوله وقيمتها أي: قيمة كُلِّ درهمٍ من الدراهم الفلوس وقوله إذ ذاك أي: في زمن الشارح وقوله نصف فضة قال الكُرْدِيُّ الديوانية هي التي يقال لها في مصر أنصاف الفضة اهـ وقوله وتساوي الآن أي: في زمن ع شـ.

هـ فؤد (سني): (إلا أن يشرطَ نظره إلخ) عبارة الرُّوضِ وشرحه لا من شرطَ نظره، أو تدرسه، أو قَوْضِهِ إليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإن له عزله كما مرَّ في مسألة النظر لكن يتبني تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً، ثم ما ذكره أي: الرُّوضُ في التفويض تبع فيه البقوي وبحَثِّ الرافعي فيه جواز عزله وصحَّحه التَّوَوِيُّ لِعَدَمِ صيغة الشرط انتهت ويُستفاد منه أنه ليس للواقف عزْلٌ من شرط له النظر ولو بسبب فقول الشارح بالنسبة إليه من غير سبب غير محتاج إليه فليتأمل وما ذكره من جواز عزْلِ المُفَوَّضِ إليه يتبني توقُّفُ عزله من الواقف على أن يكون النظر له فليتأمل اهـ سم وقوله لكن يتبني تقييده إلخ اعتمدته المُعْنِي والشارح، والنهاية وقوله في التفويض أي: في حالة الوقف وقوله وبحَثِّ الرافعي إلخ اعتمدته الشارح، والنهاية كما يأتي خلافاً للمُعْنِي عبارة وليس له عزْلٌ من شرط تدرسه، أو قَوْضِهِ إليه حال الوقف ولو لمصلحة بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإنه له عزله كما نقله الشيخان عن فتاوى البقوي وأقرَّاه لكن يتبني كما قال شيخنا تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً اهـ هـ فؤد: (أو تدرسه) إلى قوله أي: بأن شهدت في النهاية إلا قوله وإن حُجِبَ إلى وتردَّدَ وقوله سواء إلى، ثم هل هـ فؤد: (أو تدرسه مثلاً) اعلم أن هذا لا يناسب ما حلَّ من المثنى فيما مرَّ من قَصْرِهِ على ما إذا ولَّى نائياً عنه في النظر على أن مفهومه أنه إذا لم يشرط تدرسه في الوقف وقرَّره بعده فيه حيث كان له ذلك بأن كان النظر له أن يكون له عزله ولو بلا سبب كما هو قضية إطلاقه وهو مخالف لما مرَّ آنفاً فليتأمل اهـ رشيدِي وقد يجاب بأن في المفهوم تفصيلاً فلا يعاب.

هـ فؤد: (قبل حُرِّثَ إلخ) يَمُنُّ نَقْلَهُ شيخنا الشَّهاب الزملي.

هـ فؤد في (سني): (إلا أن يشرطَ نظره حال الوقف) عبارة الرُّوضِ وشرحه لا من شرطَ نظره، أو تدرسه، أو قَوْضِهِ إليه حالة الوقف فليس له عزله ولو لمصلحة كما لو وقَّفَ على أولاده الفقراء لا يجوزُ تبديلهم بالاغتيار؛ لأنه لا نظر له بعد شرطه النظر في الأولى لغيره بخلاف من جعل له ذلك بعد تمام الوقف فإن له عزله كما مرَّ في مسألة النظر لكن يتبني تقييده في تفويض التدريس بما إذا كانت جُنْحَةً، ثم ما ذكره في التفويض تبع فيه البقوي وبحَثِّ الرافعي فيه جواز عزله وصحَّحه التَّوَوِيُّ لِعَدَمِ

لا يمتنع وقال أبو حنيفة لا أثر له بعد الحكم، ثم هل يسقطان أو يشترك زائد وعمره وبالثاني أفتى ابن الصلاح، أما إذا طال الزمن بينهما بحيث أمكن صدقهما قال السبكي فمقتضى المذهب أنه يحكم بالثانية إن صرح بأن هذا أمر متجدد واعتزضه شيخنا بمنع أن مقتضاه ذلك وإنما مقتضاه ما صرح به الماوردي وغيره أننا نحكم بالثانية إذا تغير حال الأرشد الأول أي: بأن شهدت به البيعة ولو استوى اثنان في أصل الأرشدية وزاد أحدهما بتعيين في صلاح الدين أو المال فهو الأرشد وإن زاد واحد في الدين وواجد في المال فالأوجه استواءهما فيشتركان ولو انفرد واحد بالرشد بأن لم يشاركه في أصله غيره فهل يكون الناظر؛ لأن الظاهر أن أقل التفضيل إنما يمتيز مفهومه عند وجود المشاركة أو لا عملاً بمفهوم أقل تردّد فيها السبكي، ثم قال وعمل الناس على الأول.

(وإذا أجز الناظر الوقف على معين، أو جهة إجارة صحيحة (فراذبت الأجرة في المدة، أو ظهر طالب بالزيادة) قال الإمام وقد كثر ولا تعتبر جزئاً (لم ينفسخ العقد في الأصح)؛ لأنه جرى

• فؤد: (لا يمتنع) أي: التعارض ش. اه. سم. • فؤد: (وبالثاني) أي: الاشتراك (أفتى ابن الصلاح) ووافق ما مرّ آنفاً عن النهاية، والمعنى وشرح الرّوض كما نية عليه سم. • فؤد: (أنا إنما نحكم الخ) ما المانع من أنه مراد السبكي اه. سم. عبارة السيد عمر لك أن تقول انتقال الأرشدية إلى الثاني يتصور بترقيته فيها مع بقاء الأول على حالته وبقائه على حاله مع تسفل الأول وعبارة السبكي وافية بالقسمين فما وجه اغترابها بمقالة الماوردي وغيره فليتأمل اه. أقول قد يوجه الاغتراب بأن القسم الأول ليس بمراد لما قدّمت عن النهاية من أنه لو حدث منهم أرشد منه لم ينتقل إليه. • فؤد: (الأول) نعمت الأرشد. • فؤد: (في أصله) أي: أصل الرشد، والإضافة للبيان. • فؤد: (فهل يكون) أي: ذلك الواحد فقوله الناظر خير يكون. • فؤد: (هذه وجود المشاركة) أي: في أصل الوصف ولا مشاركة هنا فلا مفهوم. • فؤد: (أو لا) عدل قوله هل يكون الخ. • فؤد: (وعمل الناس على الأول) ويؤيده ما مرّ عن النهاية، والمعنى، والرّوض مع شرحه. • فؤد: (الوقف) إلى قوله انتهى في النهاية. • فؤد: (على معين الخ) متعلق بالوقف وقوله: (وقد كثر) أي: الطالب بالزيادة ش. اه. سم. عبارة النهاية ومحل الخلاف كما قاله الإمام إذا كثر الطالب وإلا الخ اه. قال ع. ش. قوله مرّ إذا كثر الطالب أي: كثرة يغلب عليه الظن أنه إذا لم يأخذ واحد منهم أخذ الآخر اه. وعبارة السيد البصري قوله وقد كثر أي: الطالب؛ لأن كثرته تشير بأن التصرف الأول جرى على خلاف الغلبة بخلافه إذا قل؛ لأنه قد يكون زيادته حينئذ وإن

• فؤد: (لا يمتنع) أي: لا يمنع التعارض ش. • فؤد: (وبالثاني أفتى ابن الصلاح) كلام الرّوض المارّ ووافق. • فؤد: (أنا إنما نحكم الخ) ما المانع من أنه مراد السبكي. • فؤد: (على معين) متعلق بالوقف وقوله وقد كثر أي: الطالب بالزيادة ش.

بالقبلة في وقته فاشبة ارتفاع القيمة أو الأجرة بعد بيع أو إجارة مال المحجور ومرو أنه لو كان هو المستحق، أو أذن له جاز إيجازه بدون أجره المثل وعليه فيبني انفساخها بانتقالها لغيره ممن لم يأذن في ذلك وإفتاء ابن الصلاح فيما إذا أجر بأجرة معدومة فشهد اثنان أنها أجرة المثل حالة العقد ثم تميزت الأحوال وزادت أجرة المثل بأنه يتبين بطلانها وخطؤها؛ لأن تقويم المنافع المستقبلية إنما يصح حيث استمرت حالة العقد بخلاف ما لو طرأ عليه أحوال تختلف بها قيمة المنفعة فإنه بان أن المقوم لها أولاً لم يطابق تقويمه المقوم قال الأذرعى مشكلاً جداً؛ لأنه يؤدي إلى سد باب إجارة الأوقاف إذ طرأ التغيير الذي ذكره كثير.....

كثرت لخصوص رغبته فيه اهـ. فود: (ومر الخ) أي: في باب الإجارة اهـ رشيدى. فود: (لو كان هو) أي: المؤجر. فود: (أو إذن له) أي: إذن المستحق للمؤجر. فود: (وله فيبني الخ) تقدم له في الإجارة نقله عن ابن الرقعة نعم قوله ممن الخ من زيادته هنا وكذا قوله، أو إذن له وقوله لا يتقالها أي: نظارة الوقف صادق بانتقالها بزوال الأهلية أو بالموت للأجنبي، أو المستحق وحينئذ قلوا كان الناظر الأول أجنبياً وأجره بدون أجرة المثل بإذن المستحق، ثم انتقل النظر إلى أجنبي آخر مع بقاء المستحق الأذن فيبني عدم الانفساخ وإن اقتضى الصنيع خلافه هذا ويتبين أن يلحق بانتقال النظارة انتقال الاستحقاق من الأذن إلى غيره مع بقاء الناظر المؤجر بإذن المستحق والله أعلم اهـ سيد عمر.

فود: (ممن لم يأذن له) أي: أما إذا إذن له في ذلك فلا تنفسخ الإجارة بانتقال الحق له لرضاه أولاً بإسقاط حقه بالإذن على ما أفهمه التقيّد بقوله ممن لم يأذن له وقد يتوقف فيه بأن إذنه قبل انتقال الحق له لغو وذلك يقتضي انفساخ الإجارة بانتقال الحق عن المؤجر اهـ ع ش أقول ما قاله مبني على إزجاع ضمير بانتقالها إلى العين الموقوفة وأما على إزجاعه إلى النظارة كما مر عن السيد عمر وتفسير من في قول الشارح ممن بالمستحق حال الإجارة فلا إفهام ولا توقف. فود: (وإفتاء ابن الصلاح) إلى قوله ولو دفع في المغني. فود: (وزادت الخ) عبارة المغني وطرات أسباب توجب زيادة أجرة المثل اهـ.

فود: (بأنه يتبين بطلانها) ضعیف اهـ ع ش. فود: (وخطؤها) أي: الشاهدين. فود: (حينئذ استمرت الخ) عبارة المغني إذا استمر الحال الموجودة حالة التقويم التي هي حالة العقد اهـ.

فود: (تقويمه المقوم) عبارة النهاية تقويمه الصواب اهـ. فود: (قال الأذرعى الخ) خبر إفتاء ابن الصلاح عبارة النهاية ومعلم مما سباني آخر الدغوى والبيّنات أن كلامه أي: ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيّة الأولى فإن لم يكن كذلك لم يُعتمد بالبيّة

فود: (وإفتاء ابن الصلاح إلى قوله قال الأذرعى مشكلاً) في شرح م ر ما نصه ومعلم مما سباني آخر الدغوى والبيّنات أن كلامه أي: ابن الصلاح مفروض فيما إذا كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب تلك البيّة الأولى فإن لم تكن كذلك لم يُعتمد بالبيّة الثانية واستمر الحكم بالأولى وبما قررنا اندفع كلام الأذرعى أن إفتاء مشكلاً جداً الخ اهـ.

والذي يقع في النفس أننا ننظر إلى أجره المثل التي تنتهي إليها الرغبات حالة العقيد في جميع المدة المعقود عليها مع قطع النظر عما عساه يتجدد انتهى وهو واضح موافق لكلاهما. ولو دفع الناظر للمستحق ما آخر به الوقف مدة فمات المستحق أثناءها رجع من استحق بعده على تركه بحصة ما بقي من المدة وهل الناظر طريق؛ لأنه لا يتحقق عليه الدفع إلا بعد مضي مدة يستحق بها المعلوم، أو لا؛ لأنه لا تقصير منه لا سيما، والأجرة ملكها المدفوع إليه بمجرد العقد فلم يشغ الناظر إمساكها عنه ولا منعه من التصرف فيها ولا نظر لما يتوقع بعد كما صرحوا به في نظائر لذلك كالمؤجر يملك الأجرة، والمرأة تملك الصداق بالعقد وإن احتمل شقوط بعض الأجرة وكل المهر بالفسخ في الأثناء والموصي له بمنفعة دار حياته فأجرها مدة يملك الأجرة ويأخذها وإن احتمل موته أثناء المدة رجع كلاً مرجحون والذي يشبه أن المدة إن قصرت بحيث يغلب على الظن حياة الموقوف عليه إلى انتهائها وخاف الناظر من بقائها عنده أو عند غيره عليها لم يكن طريقاً وإلا كان ولو حكم حاكم بصحة إجارة وقف وأن الأجرة أجره المثل فإن ثبت بالتواتر أنها دونها تبين بطلان الحكم والإجارة وإلا فلا كما

الثانية واستمر الحكم بالأولى وبما قررناه اندفع كلام الأذرع أن إفتاءه مشكل جداً؛ لأنه يؤدي إلخ
 اهـ. فود: (والذي يقع في النفس إلخ) معتد اهـ ع ش. فود: (في جميع المدة إلخ) أي: بالنسبة إلى جميع إلخ، والجاء متعلق بقوله تنتهي إلخ. فود: (مع قطع النظر إلخ) أي: ومع مراعاة كون الأجرة معجلة، أو مفسطة على الشهور مثلاً اهـ ع ش. فود: (ولو دفع الناظر للمستحق) أي: أو قبض المستحق الناظر. فود: (زجع من استحق إلخ) أي: إذا لم يكن وارثاً له. فود: (أو لا) اعتد اهـ سم. فود: (بالمعقد إلخ) راجع إلى المؤجر أيضاً. فود: (في الأثناء) هذا إنما يظهر في الأجرة فكان الأولى أن يزيد قوله وقبل الوطء ليرجع إلى المهر. فود: (من بقائها) أي: الأجرة. فود: (عليها) متعلق بخلاف. فود: (لم يكن) أي الناظر. فود: (وإلا كان) شاملاً لما إذا لم يجد إلا مستأجراً بمدة طويلة وكون الناظر طريقاً حيثئذ محل نظر فليراجع. فود: (ولو حكم) إلى قوله وفيه تحقيق في النهاية. فود: (فإن ثبت بالتواتر إلخ) مفهومه أنه لو ثبت ذلك يثبت لم يحكم بالبطلان وهو ظاهر اهـ ع ش. فود: (تبين بطلان الحكم إلخ) أي: فيرد الناظر ما قبضه من المستأجر إن كان باقياً وإلا فبطله من ماله إن كان صرقه في غير مصالح الوقف ومن مال الوقف إن كان صرقه في مصالحه ولو بإيجار مدة طويلة حيث تعينت لتوفية ما قبضه من المستأجر الأول، والكلام كله حيث لم يفسد بتمديه بالإجارة

فود: (أو لا) اعتد اهـ م ر. فود: (ولو حكم حاكم بصحة إجارة الواقف وأن الأجرة أجره المثل إلخ) أجر الوقف بأجرة شهدت البيئة أنها أجره المثل وحكم حاكم به، ثم شهدت بيئة بأنها دون أجره المثل فإن كانت العين باقية بحالها بحيث يقطع بكذب الأولى عميل بالبيئة الثانية ويبي غلط الأولى ونقص الحكم وإن تغيرت العين فالحكم صحيح لا يجوز نقضه ولا اليفات إلى البيئة الثانية هذا ملخص ما

يأتي بسطه آخر الدعاوى وأفتى أبو زرعة فيمن استأجر وفقاً بشرطه وحكم له حاكم شافعي بموجباً بقدّم انفساخها بموت أحدهما وزيادة رايغب أثناء المدة بأن هذا إفتاء لا حكم؛ لأن الحكم بالشئ قبل وقوعه لا معنى له كيف، والموت أو الزيادة قد يوجدان وقد لا فيلزم رفع له الحكم بذهبه انتهى، وما علّل به ممتنع وفيه تحقيق بسطته في أواخر الوقف من الفتاوى وفي كتابي المستوعب في بيع الماء والحكم بالموجب المسطر أوائل البيع من الفتاوى فراجع فأنه مهم.

والصرف وإلا فمعلوم أنه لا يجوز له الإجارة ثانياً ولا تصح منه لانيزاله اهـ ع ش. فؤد: (ويؤخذ انفساخها إلخ) من عطف المردف. فؤد: (وزيادة إلخ) الواو بمعنى، أو. فؤد: (بأن هذا إفتاء لا حكم إلخ) بل الوجه أنه حكم يمتنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دلّ كلام الأصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت م ر اهـ. فؤد: (قد يوجدان) الأولى الأفراد. فؤد: (فلن إلخ) خبر مقدم للحكم. فؤد: (وما هلل به) أي: من قوله؛ لأن الحكم إلخ. فؤد: (ممتنع) ممتد اهـ ع ش. فؤد: (وفيه إلخ) أي: في الحكم بالموجب. فؤد: (المستوجب إلخ) بدل، أو عطف بيان من كتابي إلخ. فؤد: (المسطر إلخ) نكت لقوله كتابي. (خاتمة): لو نبئت شجرة بمقبرة فممرتها مباحة للناس تبعاً للمقبرة وصرفها إلى مصالح المقبرة أولى من صرفها للناس لا ثمرة شجرة غرست للمسجد فيه فليست مباحة بلا عوض بل يصرف الإمام عوضها لمصالح المسجد وإنما خرجت الشجرة عن ملك غارسها هنا بلا لفظ للقرينة الظاهرة وخرج بغرسها للمسجد غرسها مسبلة فيحوز أكلها بلا عوض وكذا إن جهلت نبتة حيث جرت العادة به وتقلع الشجرة من المسجد إن رآه الإمام بل إن جعل البعثة مسجداً وفيها شجرة فليأمر قلعها وإن أدخلها الواقف في الوقف اهـ معني.



أفتى به شيخنا الشهاب الزملي م ر. فؤد: (بأن هذا إفتاء لا حكم إلخ) بل الوجه أنه حكم يمتنع على من رفع إليه الحكم بخلافه وقد دلّ كلام الأصحاب في مواضع على الاعتداد بالحكم بالموجب وتناوله الآثار وإن تأخرت م ر.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كتاب الهبة)

من هب مرورها من يد إلى أخرى، أو استيقظ؛ لأن فاعلها استيقظ للإحسان، والأصل في جوازها بل نذيتها بسائر أنواعها الآتية قبل الإجماع الكتاب، والسنة وورد «تهادوا تحابوا» أي: بالتشديد من المحبة وقيل بالتخفيف من المحابة وصح «تهادوا فإن الهدية تذهب بالضغائن» وفي رواية «فإن الهدية تذهب وحر الصدر» وهو بفتح المهملة ما فيه من نحو جفد وغبط نعم يستثنى من ذلك أرباب الولايات والفضائل فإنه يحرم عليهم.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كتاب الهبة

• قوله: (من هب) إلى قوله ولو قال اشتر لي بذهبيك خبراً في النهاية إلا قوله وقد بسطت ذلك في تأليف حافل وقوله وفيه نظر إلى المتن وقوله وهي هنا بالمعنى الثاني وقوله فلو قال وهبتك هذا إلى ومنه أيضاً وقوله إلا أن يفرق. • قوله: (من هب مر) أي: مأخوذة من هب بفتح الهاء وشذ الباء بمعنى مر وفي هذا الأخذ نظر ظاهر إذ المأخوذ من الجنائ الوافي، والمأخوذ منه من المضاعف.

• قوله: (لمرورها) أي: الهبة بمعنى الموهوب ففيه استخدام. • قوله: (أو استيقظ) عطفت على مر. • قوله: (استيقظ للإحسان) عبارة النهاية تيقظ إلخ. • قوله: (الكتاب) كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَلَيْكُم مِّنْ شَيْءٍ مِّنْهُ فَاسْكُرُوا لَهُمْ فِي يَوْمِ ذِكْرِهِمْ﴾ وقوله تعالى: ﴿وَمَا أَلَمَّا عَلَىٰ حُبِّهِ﴾ الآية اه شرح منتهج زاد المضي وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّتُمْ﴾ الآية قبل المراد منها الهبة اه.

• قوله: (والسنة) كخبر الصحيحين لا تحقرن جارة لإجازتها ولو فزسن شاة؛ أي ظلّفها شرح منتهج ومفني قال البجيرمي قوله لا تحقرن بابه ضرب مختار أي: لا تستصفرن هدية لإجازتها ع ش فالمفعول مخدوف وعبارة سلطان في نهى لكل منهما أي: للمعطية وللمهدي إليها وقوله فزسن بكسر الفاء والسين وسكون الزاء كما في الصحاح، والقاموس ويفتح السين كما في المشكاة ع ش وقوله أي: ظلّفها أي المشوي المستعمل على بعض لحم؛ لأن التيء قد يرميه آخذه فلا يتنقع به اه كلام البجيرمي.

• قوله: (أي) بالتشديد من المحبة) أي ويكون مجزوماً في جواب الأمر. • وقوله: (وقيل بالتخفيف إلخ) أي: ويكون أمراً نائياً للتأكيد هكذا ظهر وظاهر أنه على الثاني بفتح الباء كما هو القياس، وما في حاشية الشيخ ع ش من أنه بضمها لم أعرف سببه اه رشدي أقول عبارة شيخه ع ش فالباء مضمومة اه، ولعلها محرفة من فالباء مخدوفة.

• قوله: (بالضغائن) جمع ضغينة وهي الجفد اه ش. • قوله: (وهو) أي الوحر.

قَبُولُ الهِبَةِ وَالْهَدِيَّةِ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي فِي الْقَضَاءِ وَقَدْ بَسَطْتُ ذَلِكَ فِي تَأْلِيلِ حَافِلٍ وَبَحْرُمُ الْإِهْدَاءِ لِمَنْ يُنْظَرُ فِيهِ صَرْفُهَا فِي مَعْصِيَةِ (التَّمْلِيكِ) لِعَيْنٍ أَوْ ذَنْبٍ بِتَفْصِيلِهِ الْآتِي أَوْ مَنْفَعَةٍ عَلَى مَا يَأْتِي (بِلا عَوْضٍ هِبَةً) بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ الشَّامِلِ لِلْهَدِيَّةِ وَالصَّدَقَةِ وَقَسِيمِهِمَا وَمَنْ ثُمَّ قَدَّمَ الْحَدَّ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ نَعَمْ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ لَفْظُ الْهِبَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ وَسَيَأْتِي أَوَاخِرُ الْأَيْمَانِ مَا يُعْلَمُ بِتَأْمُلِهِ أَنَّهُ لَا يُنَافِي هَذَا، فَخَرَجَ بِالتَّمْلِيكِ الْعَارِيَّةِ وَالضَّيَافَةِ فَإِنَّهَا إِباحَةٌ، وَالْمِلْكُ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَزْدِرَادِ، وَالْوَقْفُ فَإِنَّهُ تَمْلِيكٌ مَنْفَعَةٌ لَا عَيْنٌ.....

• قَوْلُهُ: (قَبُولُ الْهِبَةِ وَالْهَدِيَّةِ) بَقِيَ الصَّدَقَةُ وَيَأْتِي مَا فِيهَا أَيْضًا اهـ سـم . قَوْلُهُ: (وَيُخْرَمُ الْإِهْدَاءُ الْخ) بَلِ الْهِبَةُ بِجَمِيعِ أَنْوَاعِهَا مُعْنَى وَسَمٍ وَعَشٍ وَرَشِيدِي . قَوْلُهُ: (فِي مَعْصِيَةٍ) هَلِ الْمِيرَةُ فِي ذَلِكَ بِاعْتِقَادِ الدَّافِعِ أَوْ بِاعْتِقَادِ الْآخِذِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ قُلُوْهُ وَهَبَهُ أَوْ أَهْدَاهُ لِحَقْنِي بَصْرِي فِي تَبْيِيْهِ كَانَ مِنْ ذَلِكَ اهـ ع ش . قَوْلُهُ (وَسَيُ) (التَّمْلِيكِ الْخ) وَكَانَ الْأَوَّلَى فِي تَعْرِيفِ الْهِبَةِ كَمَا فِي الْحَاوِي الصَّغِيرِ أَيِ: وَالْمَنْهَجِ الْهِبَةُ تَمْلِيكٌ الْخ فَإِنَّ الْهِبَةَ هِيَ الْمُحَدَّثُ عَنْهَا اهـ مُعْنَى . قَوْلُهُ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيِ: مِنْ الْخِلَافِ فِي أَنَّ مَا وَهَبْتَ مَنْافِعَهُ عَارِيَّةً أَوْ أَمَانَةً، وَالرَّاجِعُ مِنْهُ الثَّانِي اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (وَقَسِيمِهِمَا) وَهُوَ الْهِبَةُ الْمُفْتَقِرَةُ إِلَى إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ الْخ) يَتَأَمَّلُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ، وَلَمَلٌ وَجْهَ التَّأَمُّلِ أَنَّهُ لَيْسَ فِي التَّقْدِيمِ مَا يُشِيرُ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ مُخَالَفَةُ الْأَسْلُوبِ تُشِيرُ بِأَنَّ مَا هُنَا عَلَى خِلَافِ الْمُتَعَارَفِ فِي مِثْلِهِ وَهُوَ يُؤْذِي إِلَى الْبَحْثِ عَمَّا يَقْتَضِيهِ قُرْبَاهُ ظَهَرَ لِلتَّائِيْلِ أَنَّهُ لِإِرَادَةِ الْمَعْنَى الْأَعْمَ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (قَدَّمَ الْحَدَّ) أَيِ: عَلَى الْمَحْدُودِ وَقَوْلُهُ: (عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ) أَيِ: مِنْ حَمْلِ الْمَحْدُودِ عَلَى الْحَدِّ فَإِنَّ الْغَالِبَ الْعَكْسُ بَانَ يَقُولُ الْهِبَةُ تَمْلِيكٌ بِلا عَوْضٍ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ قَدَّمَ حَدَّ الْهِبَةِ عَلَى أَحْكَامِهَا كَمَا سَبَقَ إِلَى فَهْمِ الرَّشِيدِي فَقَالَ قَوْلُهُ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ أَيِ: مِنْ عَدَمِ ذِكْرِهِ لِلْحَدِّ بِالْكَلْبَةِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ عَلَى خِلَافِ الْغَالِبِ مِنْ تَقْدِيمِهِ فَيَكُونُ الْغَالِبُ ذِكْرَهُ لَهُ لَكِنْ مُؤَخَّرًا إِذْ هَذَا الْخِلَافُ الْوَاقِعُ وَإِنْ أَوْهَمَهُ كَلَامُ الشَّيْخِ عَشٍ فِي الْحَاشِيَةِ اهـ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ هَذَا) أَيِ قَسِيمُهُمَا ش اهـ سـم . قَوْلُهُ: (أَنَّهُ لَا يُنَافِي) أَيِ: مَا سَيَأْتِي (هَذَا) أَيِ: قَوْلُهُ نَعَمْ هَذَا الْخ . قَوْلُهُ: (فَإِنَّهَا) أَيِ الضَّيَافَةِ اهـ رَشِيدِي . قَوْلُهُ: (بِالْأَزْدِرَادِ) وَالرَّاجِعُ بِالْوَضْعِ فِي الْفِعْلِ اهـ ع ش . قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ تَمْلِيكٌ مَنْفَعَةٌ لَا عَيْنٍ) فَاِطْلُقْهُمْ التَّمْلِيكُ إِنَّمَا يُرِيدُونَ بِهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْهِبَةِ)

• قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَخْرُمُ عَلَيْهِمْ قَبُولُ الْهِبَةِ، أَوْ الْهَدِيَّةِ الْخ) بَقِيَ الصَّدَقَةُ وَيَأْتِي مَا فِيهَا أَيْضًا . قَوْلُهُ: (وَيُخْرَمُ الْإِهْدَاءُ) وَكَذَا غَيْرُهُ كَالْهِبَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ . قَوْلُهُ: (وَمِنْ ثُمَّ) يَتَأَمَّلُ . قَوْلُهُ: (نَعَمْ هَذَا) أَيِ قَسِيمُهُمَا ش . قَوْلُهُ: (إِنَّمَا يَحْصُلُ بِالْأَزْدِرَادِ) ، أَوْ غَيْرِهِ كَالْوَضْعِ فِي الْفِعْلِ عَلَى الْخِلَافِ فِي ذَلِكَ . قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ تَمْلِيكٌ مَنْفَعَةٌ الْخ) فِيهِ تَأَمَّلُ مَعَ ، أَوْ مَنْفَعَةٌ السَّابِقِ فِي قَوْلِهِ لِعَيْنٍ أَوْ ذَنْبٍ ، أَوْ مَنْفَعَةٌ .

كذا قيل الوجه أنه لا تملك فيه وإنما هو بمنزلة الإباحة، ثم رأيت السبكي صرح به حيث قال لا حاجة للاحتراز عن الوقف فإن المنافع لم يملكها الموقوف عليه بتمليك الواقف بل بتسليمه من جهة الله تعالى، ولا تخرج الهدية من الأضحية لقني فإن فيه تملكاً وإنما الممتنع عليه نحو البيع لأمر عرضي هو كونه من الأضحية الممتنع فيه ذلك، وبلا عوض نحو البيع كالهبة بثواب وسيأتي وزيد في الحد في الحياة لتخرج الوصية فإن التملك فيها إنما يتم بالقبول وهو بعد الموت واعترضه شارح بما لا يصح، وتطوعاً ليخرج نحو الزكاة، والنذر، والكفارة ورؤى بأن هذه لا تملك فيها بل هي كوفاء الدين وفيه نظير؛ لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكاً.

(فإن ملك) أي: أعطى شيئاً بلا عوض (محتاجاً) وإن لم يقصد الثواب، أو غنياً (لثواب الآخرة)

الأعيان اهـ مضي. ة فود: (كذا قيل) وافقه المضي وقيد التملك في المتن بقوله ليعين خلافاً للشارح، والنهاية حيث جملاه شاملاً للدين والمنفعة أيضاً. ة فود: (لا تملك فيه) يعني من جهة الخلقي فلا ينافي ما يأتي عن السبكي. ة فود: (من الأضحية) أي: أو الهدي، أو العقيقة اهـ مضي. ة فود: (وإنما الممتنع إلخ) يتبني أنه لو مات قبل أكله انتقل لإوارثه وأطلق تصرفه فيه اهـ سم. ة فود: (الممتنع عليه) الأولى امتنع عليه. ة فود: (نحو البيع) كالهبة بثواب اهـ نهاية. ة فود: (وبلا عوض إلخ) عطف على التملك. ة فود: (وزيد في الحد إلخ) وجرى على زيادة هذين القيدتين المضي. ة فود: (واعترضه) أي: زيادة قيد في الحياة. ة فود: (بما لا يصح) لعل صورة الاعتراض أن التملك في الوصية يحصل بالإيجاب ويتأخر الملك إلى القبول بعد الموت ووجه عدم صحته استحالة تحقق أخذ المتصافين بدون الآخر. ة فود: (وتطوعاً) عطف على في الحياة ش اهـ سم. ة فود: (وفيه نظير إلخ) والتظر قوي جداً سم على حجة وقد يجاب عن التظر بأن المستحقين في الزكاة ملكوا قبل أداء المالك فاعطاؤه تغريغ لما في ذمته لا تملك مبتدأ وكذا يقال في النذر والكفارة ومما يدل على أن المستحقين ملكوا أنه بحولان الحول لا يجوز للمالك بيع قدر الزكاة وأنه لو نقص الثواب بسببه لا يجب على المالك زكاة فيما بعد العام الأول وإن مضى على ذلك أعوام اهـ ع ش.

ة فود (سبي): (لثواب الآخرة) هل ذكر الآخرة قيد حتى يخرج به ما لو قصد أن الله تعالى يجازيه في الدنيا نحو سعة الرزق، أو خرج مخرج الغالب محل تأمل، والقلب إلى الثاني أمثل اهـ سيد عمر أقول وقد يؤيد الأول قول المضي، والأشئ خرج بذلك ما لو ملك غنياً من غير قصد ثواب الآخرة اهـ زاد

ة فود: (وإنما الممتنع عليه نحو البيع إلخ) يتبني أنه لو مات قبل أكله انتقل لإوارثه وأطلق تصرفه فيه. ة فود: (وتطوعاً إلخ) فيه أن الكفارة قد تكون تطوعاً كما بيته أول باب الكفارة. ة فود: (وتطوعاً) معطوف على في الحياة ش. ة فود: (وفيه نظير) التظر قوي. ة فود: (لأن كونها كوفائه لا يمنع أن فيها تملكاً) بل صرحوا بالتمليك في الكفارة.

أي: لأجله (فصدقة) أيضا وهي أفضل الثلاثة (فإن) قيل الأولى قول أصله وإن لإيهام الفاء أن الهدية قسم من الصدقة نعم لإيهامه أنه إذا اجتمع النقل والقصد كان صدقة وهدية صحيح انتهى والذي رأيت في نسخ الواو فلا اعتراض (نقله) أي الممْلَك بلا عوض (إلى مكان الموهوب له إكراما) ليس بقييد وإنما ذكر؛ لأنه يلزم غالبا من النقل إلى ذلك كذا قاله السبكي وهو مردود بل احتراز به عما ينقل للرشوة، أو لخوف الهجو مثلا (فهديته).....

سم ومعلوم أنه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا أن يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة أي إن خلا عن الصيغة وصحيحة إن اشتمل عليها ش. ه. فود: (أيضا) أي: كما أنه هبة بالمعنى الأعم اه. سم. ه. فود: (وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام فيما لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تمليك محتاج، أو مع قصد الثواب بإيجاب وقبول وإقباض أو إذن في القبض اه. سم عبارة ع. ش. قوله وهي أفضل الثلاثة وظاهره وإن كانت لغني بقصد ثواب الآخرة إلا أن يقال التفضيل للماهية لا يقتضي التفضيل لكل فرد من أفرادها على غيرها وعبارة السيد عمر وهي أفضل الخ يتبني ثم الهدية لورود الآثار في الحضي عليها لا سيما بالنسبة للمسافر اه. ه. فود: (إذا اجتمع النقل، والقصد) أي: أو النقل والاحتياج اه. ع. ش. عبارة المعنى وقد يجمع الأنواع الثلاثة فيما لو ملك محتاجا لثواب الآخرة بلا عوض ونقله إليه إكراما بإيجاب وقبول اه. (قول الممْلَك) بفتح اللام. ه. فود: (سني: إكراما) يتبني أن الدفع بلا نقل لكن بقصد الإكرام هدية سم على حجة وعليه هدية العقار ممكنة وهو منافي لقوله الآتي فلا دخل لها فيما لا ينقل اه. ع. ش.

ه. فود: (لأنه) أي: الإكرام وقوله: (إلى ذلك) أي مكان الموهوب له اه. ع. ش. ه. فود: (بل احتراز به عما ينقل للرشوة الخ) للسبكي أن يلتزم كون ذلك من الهدية غاية الأمر أنه هدية ورشوة ويدل عليه خبر

ه. فود: (أيضا) أي: كما أنه هبة بالمعنى الأعم بقي ما لو ملك غنيا بلا قصد ثواب الآخرة خارجا عن الصدقة ومعلوم أنه خارج عن الآخرين كما يعلم من تفسيرهما ولا يظهر دخوله في غير الثلاثة فيشكل الحال إلا أن يقال هي هبة باطلة لعدم الصيغة، ثم رأيت في شرح الروض ويلزمهم أي: السبكي والزركشي وغيرهما أنه لو ملك غنيا من غير قصد ثواب الآخرة لا يكون صدقة وهو ظاهر اه.

ه. فود: (وهي أفضل الثلاثة) يقتضي أن الكلام فيها لا يشمل الآخرين فما معنى تفضيلها على تمليك محتاج أو مع قصد الثواب بإيجاب وقبول وإقباض، أو إذن في القبض.

ه. فود: (سني: فإن نقله إلى مكان الموهوب له) عبارة الروض ما يحتمل غالبا الخ وقس في شرحه الحمل بالبيع، ثم قال وأدخل بقوله غالبا ما يهدي بلا بيع بأن نقله المهدي اه. وهو يفهم أن النقل لا بد منه سواء كان بيع، أو بدونه بأن نقله المهدي فقول الأستاذ البكري في كثرة ولا يشترط البيع أي خصوصه بل يكفي النقل بدونه فليتأمل. ه. فود: (سني: إكراما) يتبني أن الدفع بلا نقل لكن بقصد الإكرام هدية. ه. فود: (بل احتراز به عما ينقل للرشوة) بقي ما لو لم يقصد بالتقل شيئا من إكرام أو رشوة

أَيْضًا فَلَا دَخَلَ لَهَا فِيمَا لَا يُنْقَلُ وَلَا يُنَافِيهِ صِحَّةُ نَذْرِ إِهْدَائِهِ؛ لِأَنَّ الْهَدْيَ اصْطِلَاحًا غَيْرُ الْهَدْيَةِ خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ تَرَادُفَهُمَا وَيُؤَيِّدُهُ اخْتِلَافُ أَحْكَامِهِمَا وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا لِلشَّارِحِ هُنَا.
(وَشَرُطُ الْهَبَةِ الَّذِي لَا بُدَّ مِنْهُ فِي تَحْقِيقِ وُجُودِهَا فِي الْخَارِجِ فَالْشَّرْطُ هُنَا بِمَعْنَى الرُّكْنِ وَرُكْنُهَا الثَّانِي الْمَاقِدَانِ، وَالثَّلَاثُ الْمَوْهُوبُ وَهِيَ هُنَا.....)

«هَدَايَا الْعَمَالِ خُلُولٌ» وَنَحْوُهُ فَسَمَّاها هَدَايَا، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ وَيَدْخُلُ عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ قَصْدِ شَيْءٍ مُطْلَقًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنَ الْهَدْيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْ سَم. عبارة السَّيِّدِ عُمَرَ قَوْلُهُ، أَوْ لِيَخَوْفَ الْهَنْجُو الْإِخْ قَدْ يَتَوَقَّفُ فِي كَوْنِ ذَلِكَ لَا يُسَمَّى هَدْيَةً وَكَذَا مَا يُنْقَلُ لِيَدْفَعُ مَا يَتَوَقَّعُ مِنَ الْمَظْلَمَةِ الْمَالِيَّةِ وَأَمَّا الرِّشْوَةُ الْحَقِيقَةُ فَوَاضِحٌ عَدَمُ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْهَدْيَةِ عَلَيْهَا، وَلَا يُنَافِي مَا تَقَرَّرَ مِنْ إِطْلَاقِ لَفْظِ الْهَدْيَةِ عَدَمُ حُصُولِ الْمِلْكِ حَقِيقَةً؛ لِأَنَّ الْكَلَامَ فِي مُطْلَقِ الْهَدْيَةِ لَا فِي الصَّحِيحَةِ الْمُتَرَتَّبِ عَلَيْهَا الْمِلْكُ الْحَقِيقِيُّ أَه.

• فَوُدْ: (أَيْضًا) أَي: كَمَا أَنَّهُ هَبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ أَه سَم. • فَوُدْ: (فَلَا دَخَلَ لَهَا الْإِخْ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا يَبْقَى اسْمُ الْهَدْيَةِ عَلَى الْعَقَارِ فَإِنْ قِيلَ قَدْ صَرَّحُوا فِي بَابِ التَّنْذِيرِ أَنَّ الشَّخْصَ لَوْ قَالَ لِلَّهِ عَلَيَّ أَنْ أَهْدِيَ هَذَا الْبَيْتَ مَثَلًا صَحَّ وَبَاعَهُ وَنَقَلَ بِتَمَنِيهِ أُجِيبَ بِأَنَّهُمْ تَوَسَّعُوا فِيهِ بِتَخْصِيصِهِ بِالْإِهْدَاءِ إِلَى فَقَرَاءِ الْحَرَمِ وَتَعَمُّيمِهِ فِي الْمَنْقُولِ وَغَيْرِهِ. أَه. • فَوُدْ: (فِيمَا لَا يُنْقَلُ) أَي: كَالْعَقَارِ أَه ع ش. • فَوُدْ: (إِهْدَائِهِ) أَي: مَا لَا يُنْقَلُ ش أَه سَم. • فَوُدْ: (فَالشَّرْطُ هُنَا بِمَعْنَى الرُّكْنِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ فَيَشْمَلُ الرُّكْنَ كَمَا هُنَا أَه وَهِيَ أَوَّلَى. • فَوُدْ: (بِمَعْنَى الرُّكْنِ) أَي: الَّذِي هُوَ الصَّيْغَةُ وَهِيَ رُكْنُهَا الْأَوَّلُ. • فَوُدْ: (وَرُكْنُهَا الثَّانِي) هُوَ بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأٌ وَخَبَرُهُ الْمَاقِدَانِ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى وَهِيَ رُكْنُهَا الْأَوَّلُ الَّذِي قَدَّرْنَاهُ أَه ع ش. أَقُولُ وَالْأَوَّلَى عَطْفُهَا عَلَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَشَرُطُ الْهَبَةِ إِيحَابُ الْإِخْ؛ لِأَنَّهُ عَلَى حُلِّ الشَّارِحِ بِمَعْنَى وَرُكْنُهَا الْأَوَّلُ إِيحَابُ الْإِخْ. • فَوُدْ: (وَهِيَ هُنَا) بِالْمَعْنَى الثَّانِي هَذِهِ جُمْلَةٌ مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْمُبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي الْمَثْنِ، وَمَا يُوْجِهُهُ صَنِيعُهُ مِنْ أَنَّ قَوْلَ الْمَثْنِ إِيحَابُ الْإِخْ خَبَرٌ وَهِيَ الْإِخْ لَيْسَ بِمُرَادٍ؛ لِأَنَّهُ مَعَ اسْتِلْزَامِهِ بَقَاءَ الْمُبْتَدَأِ فِي الْمَثْنِ بِلَا خَبَرٍ مُخَالَفٌ لِلْوَاقِعِ وَلَمَّا يَنْقُضُهُ مَا قَبْلَهُ مِنْ أَنَّ الْإِيحَابَ وَالْقَبُولَ بَعْضُ أَرْكَانِ الْهَبَةِ لَا جَمِيعُهَا، وَلَعَلَّ النَّهَايَةَ إِنَّمَا اسْتَقَطَّهَا لِذَلِكَ الْإِيهَامُ عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ، وَأَمَّا تَفْرِيفُهَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي وَهُوَ الْمُرَادُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ فَارْكَانُهَا ثَلَاثَةٌ عَاقِدٌ وَصِيغَةٌ وَمَوْهُوبٌ وَقَدْ أَخَذَ الْمُصَنِّفُ فِي بَيَانِ بَعْضِ ذَلِكَ فَقَالَ وَشَرُطُ

عَلَى مَا قَالَهُ السُّبْكِيُّ يَكُونُ دَاخِلًا. • فَوُدْ: (بَلْ احْتَرَزَ هَمَّا يُنْقَلُ لِلرِّشْوَةِ الْإِخْ) لِلْسُّبْكِيِّ إِنْ يَلْتَزِمُ كَوْنُ ذَلِكَ مِنَ الْهَدْيَةِ غَايَةَ الْأَمْرِ أَنَّهُ هَدْيَةٌ وَرِشْوَةٌ وَيَدُلُّ عَلَيْهِ خَبَرُ «هَدَايَا الْعَمَالِ خُلُولٌ» وَنَحْوُهُ فَسَمَّاها هَدَايَا، وَالْأَصْلُ الْحَقِيقَةُ وَلَوْ سَلِمَ فَلَا حَتَرًا عَمَّا دُكِرَ لَا يَتَوَقَّفُ عَلَى هَذَا التَّقْيِيدِ بَلْ يَحْصُلُ مَعَ التَّقْيِيدِ بَأَنَ لَا يَكُونُ لِتَحْوِ رِشْوَةٍ، أَوْ خَوْفِ هَنْجُو وَحَيْثُ يَدْخُلُ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ مَعَ قَصْدِ شَيْءٍ مُطْلَقًا فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُ مِنَ الْهَدْيَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدْ: (أَيْضًا) كَمَا أَنَّهُ هَبَةٌ بِالْمَعْنَى الْأَعْمَ. • فَوُدْ: (إِهْدَائِهِ) أَي: مَا لَا يُنْقَلُ ش. • فَوُدْ: (وَهِيَ) أَي: الْهَبَةُ هُنَا بِالْمَعْنَى الثَّانِي أَي: الْمَذْكُورُ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَعَمْ هَذَا هُوَ الَّذِي يَنْصَرِفُ إِلَيْهِ لَفْظُ الْهَبَةِ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ.

بالمعنى الثاني (إيجاب) كَوَهَبْتُكَ وَمَنَحْتُكَ وَمَلَكَتُكَ وَعَظَّمْتُكَ وَأَكْرَمْتُكَ وَنَحَلْتُكَ هَذَا وَكَذَا أَطْعَمْتُكَ وَلَوْ فِي غَيْرِ الطَّعَامِ كَمَا تُقَالُ عَنْ النَّصِّ (وَقَبُولِ) كَقَبِلْتُ وَأَتَّهَبْتُ وَرَضَيْتُ (لَفْظًا) فِي حَقِّ النَّاطِقِ وَإِشَارَةً فِي حَقِّ الْأَخْرَسِ؛ لِأَنَّهَا تَمْلِكُ فِي الْحَيَاةِ كَالْبَيْعِ وَمِنْ ثَمَّ انْعَقَدَتْ بِالْكِنَايَةِ مَعَ النِّيَّةِ كَلِكْ.....

الهبة لِتَتَحَقَّقَ عَاقِدَانِ كَالْبَيْعِ وَهَذَا هُوَ الرُّكْنُ الْأَوَّلُ وَلَهُمَا شُرُوطٌ الْخ وَإِيجَابٌ وَقَبُولٌ لَفْظًا مِنَ النَّاطِقِ مَعَ التَّرَاضُلِ الْمُتَعَادِلِ كَالْبَيْعِ وَهَذَا هُوَ الرُّكْنُ الثَّانِي الْخ اهـ وهي ظاهرة. هـ فَوَدُ: (بِالْمَعْنَى الثَّانِي) أَيِ: الْمَذْكُورِ بِقَوْلِهِ السَّابِقِ نَمَنَ هَذَا هُوَ الَّذِي الْخ اهـ سم. هـ فَوَلَّيْتُ (سُي): (إِيجَابٌ وَقَبُولٌ لَفْظًا) قَالَ فِي التَّكْمِيلَةِ هَذَا فِي الْمُعَيَّنِ، أَمَّا الْهَبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّ الْغَزَالِيَّ جَزَمَ فِي الْوَجِيزِ بِالصَّحَّةِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ، ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ فَيَجُوزُ تَمْلِكُهَا بِالْهَبَةِ كَمَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَحَيْثُ يَنْبَغِي فَيَقْبَلُهَا الْقَاضِي اهـ وَقَضِيَّةُ الْحَاقِ الْهَبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ بِالْوَقْفِ عَلَيْهَا فِي الصَّحَّةِ أَنْ لَا يَشْتَرِطَ الْقَبُولُ اهـ سم وفي الْمُغْنِي وَيَقْبَلُ الْهَبَةَ لِلصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ مِمَّنْ لَيْسَ أَهْلًا لِلْقَبُولِ الْوَلِيُّ فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ انْعَزَلَ الْوَصِيُّ وَمِثْلُهُ الْقِيمُ وَأَيْمًا لَتَرْكِهْمَا الْأَخْطُ بِخِلَافِ الْأَبِ وَالْجَدِّ لِكِمَالِ شَفَقَتِهِمَا وَيَقْبَلُهَا السَّفِيهَ نَفْسَهُ وَكَذَا الرَّقِيقُ لَا سَيِّدَهُ وَإِنْ وَقَعَتْ لَهُ اهـ. هـ فَوَدُ: (كَوَهَبْتُكَ وَمَنَحْتُكَ) بِالتَّخْفِيفِ وَهَذَا قَوْلُهُ نَحَلْتُكَ اهـ ع ش.

هـ فَوَدُ: (وَمَلَكَتُكَ) زَادَ الْمُغْنِي بَلَا ثَمَنٍ اهـ. هـ فَوَدُ: (هَذَا) لَا يُنَاسِبُ كَوْنَهُ مَعْمُولًا لِعَظْمَتِكَ أَيِ: وَأَكْرَمْتُكَ بَلِ الْمُنَاسِبِ لَهُ بِهَذَا اهـ سم. هـ فَوَلَّيْتُ (سُي): (لَفْظًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَإِشَارَةً مَغْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ: (اشْتَرَطَ) مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ انْعَقَدَتْ شِ اهـ سم.

هـ فَوَدُ: (لَأَنَّهَا تَمْلِكُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ امْتِنَاعُ الْهَبَةِ لِلنَّحْلِ وَهُوَ ظَاهِرٌ؛ لِأَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ تَمْلِكُهُ وَلَا تَمْلِكُ الْوَلِيُّ لَهُ لِعَدَمِ تَحَقُّقِهِ اهـ ع ش. هـ فَوَدُ: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ: مِنْ أَجْلِ أَنَّهَا كَالْبَيْعِ. هـ فَوَدُ: (انْعَقَدَتْ بِالْكِنَايَةِ) هَذَا يُشْعِرُ بَأَنَّ مَا تَقْدَّمَ كُلُّهُ صَرِيحٌ وَعَلَيْهِ فَقَدْ يُشْكَلُ الْفَرْقُ بَيْنَ أَطْعَمْتُكَ وَكَسَوْتُكَ بَلِ بَيِّنَ نَحْوِ لِكَ هَذَا وَكَسَوْتُكَ هَذَا وَبِ كَعَطْمَتِكَ وَأَكْرَمْتُكَ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ تِلْكَ الصَّبِيغَ اسْتَهْرَثَ فِيمَا بَيْنَهُمْ فِي الْهَبَةِ فَكَانَتْ صَرِيحَةً بِخِلَافِ هَاتَيْنِ الصَّبِيغَتَيْنِ اهـ ع ش أَقُولُ الْإِشْكَالُ قَوِيٌّ جِدًّا. هـ فَوَدُ: (كَلِكْ الْخ) وَمِنْ

هـ فَوَدُ: (هَذَا) لَا يُنَاسِبُ كَوْنَهُ مَعْمُولًا لِعَظْمَتِكَ بَلِ الْمُنَاسِبُ لَهُ بِهَذَا.

هـ فَوَدُ فِي (سُي): (إِيجَابٌ وَقَبُولٌ لَفْظًا) قَالَ فِي التَّكْمِيلَةِ هَذَا فِي غَيْرِ الصُّغْنِيِّ إِلَى أَنْ قَالَ وَفِي الْمُعَيَّنِ، أَمَّا الْهَبَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ فَإِنَّ الْغَزَالِيَّ جَزَمَ فِي الْوَجِيزِ فِي بَابِ اللَّطِيقِ بِالصَّحَّةِ وَتَوَقَّفَ فِيهِ الرَّافِعِيُّ لِكَوْنِهِ غَيْرَ مُعَيَّنٍ يَغْنِي وَتَعَيَّنَ الْمُتَّهَبُ شَرْطُ كَالْمُشْتَرِي، ثُمَّ قَالَ وَيَجُوزُ أَنْ يَقُولَ الْجِهَةُ الْعَامَّةُ بِمَنْزِلَةِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَجُوزَ تَمْلِكُهَا بِالْهَبَةِ كَمَا يَجُوزُ الْوَقْفُ عَلَيْهَا وَحَيْثُ يَنْبَغِي فَيَقْبَلُهَا الْقَاضِي اهـ. وَقَضِيَّةُ الْحَاقِ الْهَبَةُ بِالْوَقْفِ فِي الصَّحَّةِ إِذَا كَانَتْ لِجِهَةٍ عَامَّةٍ أَنَّهُ لَا يَشْتَرِطُ الْقَبُولُ وَيُسْتَتْنَى أَيْضًا الْمَرْأَةُ إِذَا وَهَبَتْ لِنَفْسِهَا مِنْ صَرَفِهَا فَلَا يَشْتَرِطُ قَبُولُهَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي الزُّوْصَةِ فِي بَابِهِ اهـ. كَلَامُ التَّكْمِيلَةِ.

هـ فَوَدُ فِي (سُي): (لَفْظًا) رَاجِعٌ لِكُلِّ مِنْ إِيْجَابٍ وَقَبُولٍ وَقَوْلِ الشَّارِحِ وَإِشَارَةً مَغْطُوفٌ عَلَى لَفْظِ الْمَذْكُورِ وَقَوْلُهُ وَاشْتَرَطَ مَغْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ انْعَقَدَتْ شِ.

أو كسؤتك هذا وبالمطاطة على قولٍ اختيرَ واشترطَ هنا في الأركان الثلاثة جميع ما مرَّ فيها ثم ومنه موافقةُ القبولِ للإيجابِ خلافاً لمن زعمَ عدمَ اشتراطها هنا فلو قال وهبْتُك هذا، أو وهبْتُكما فقيلَ الأول، أو أحدُ الاثنينِ نصفه لم يصحَّ لما تقرَّرَ أنَّ الهبةَ مُلحقةٌ بالبيعِ أي: من حيث إنها عقدٌ ماليٌّ مثله فأعطيت أحكامه وإن تخلفَ بعضها فيه كما هنا إذ المانعُ ثم أنَّ الإيجابَ لما اشتمَلَ على الكلِّ المقابلِ بالثمنِ الذي ذكره كان قبولُ البعضِ ببعضِ الثمنِ قبولاً لغيرِ ما أوجبه من كلِّ وجهٍ وإنما لم ينظروا لهذا بل سووا بينهما في البطلانِ نظراً لما هو أقوى من ذلك وهو الإلحاقُ المذكورُ إذ لو أبطلَ بهذا سرى بطلانه إلى البقية إذ لا مرجعَ فوجبَ التصميمَ طرداً للبابِ فتأمله ومنه أيضاً اشتراطُ الفوريةِ في الصيغةِ وأنه لا يصحُّ الفصلُ إلا بأجنبيٍّ واختلفوا في وهبْتُك وسلطْتُك على قبضه فقول إن سلطْتُك على قبضه فصلٌ مُضِرٌّ؛

الكنايةُ الكتابةُ اهـ مُغني قال ع ش ومنها ما اشتهرَ من قولهم في الإغطاء بلا عوضٍ جباً فيكونُ هبةً حيث نواها به اهـ . فؤد: (أو كسؤتك هذا) ظاهره ولو في غيرِ الثيابِ ويكونُ بمعنى نَحَلْتُك اهـ ع ش .

هـ فؤد: (جميع ما مرَّ إلخ) فيقتصرُ في المملوكِ أهليةُ التبرُّعِ وفي الممْلَكِ أهليةُ الملكِ اهـ شرح الرُّوضِ زاد المُغني فلا يصحُّ الهبةُ لِلهِمَّةٍ ولا لِزَقيقٍ نَفْسِه فإن أُلقي الهبةُ له فهي لِسَيِّدهِ اهـ . فؤد: (فيها، ثم) أي: في الأركانِ الثلاثةِ في البيعِ . هـ فؤد: (ومنه) أي بما مرَّ (موافقةُ القبولِ إلخ) ومنه الرؤيةُ فالأغنى لا يصحُّ هبته ولا الهبةُ إليه بالمعنى الخاصِّ بخلافِ صدقته وإهدائه فيصحُّ لإطباقي النَّاسِ على ذلك وهو الوجهُ الذي لا يتَّخى خلافه كذا بهائشٍ وهو قَرِيبٌ ويصْرُحُ باشتراطِ الرُّؤيةِ في الواهبِ، والمُتَّهِبِ قولُ المخَلِّي فطريقُ الأغنى إذا أرادَ ذلك التَّوكِيلُ انتهى اهـ ع ش . هـ فؤد: (لمن زعمَ عدمَ اشتراطها إلخ) وفاقاً لِلْمُغني عبارته وهل يصحُّ قبولُ بعضِ الموهوبِ، أو قبولُ أحدِ الشخصَينِ نصفَ ما وهبَ لهما وجهانِ أو جهتهما كما قال شيخنا تبكاً لبعضِ اليمانيِّينَ الصَّحَّةُ بخلافِ البيعِ فإنه لا يصحُّ؛ لانه مُعاوَضَةٌ بخلافِ الهبةِ فاعتبرَ فيها ما لم يُغْتَمَرُ فيه وإن قال بعضُ المتأخِّرينَ إنَّ هذا الفرقَ ليسَ بقادِحٍ اهـ .

هـ فؤد: (لم يصح) هذا أحدُ وجهَينِ ثانيهما الصَّحَّةُ فيها واعتمده م ر اهـ سم، ولعلَّه في غيرِ التَّهاتيةِ وإلا فظاهرُ التَّهاتيةِ موافقٌ لما في الشرحِ عبارةُ البَجَيزِميِّ عن القليوبيِّ قُلو أوجبَ له بشيئَيْنِ قَبِيلَ أَحَدُهُما، أو شيئاً قَبِيلَ بَعْضِهِ لم يصحَّ كما قاله شيخنا عَن والديه خلافاً لِلْخَطِيبِ فإنه نَقَلَهُ عَن والِدِ شيخنا المذكورِ اهـ وهي صريحةٌ في الموافقةِ ولكن ما مرَّ عَن المُغني وَسَمَّ هو الأقربُ . هـ فؤد: (وإن تخلفَ بعضها إلخ) أي: مُقتضى بعضها على حذفِ المضاربِ بقرينةِ التَّغْلِيلِ الآتي . هـ فؤد: (فيه) أي: عَقْدُ الهبةِ .

هـ فؤد: (هذا) أي التَّخْلُفُ المذكورُ . هـ فؤد: (إذ لو أبطل) أي: الإلحاقُ المذكورُ (بهذا) أي: بالتَّخْلُفِ المذكورِ (سرى بطلانه) أي: بطلانُ الإلحاقِ . هـ فؤد: (منه) أي ما مرَّ . هـ فؤد: (اشتراطُ الفوريةِ إلخ) أي: التَّواصُلُ المُغتادُ بَيْنَ الإيجابِ، والقبولِ اهـ مُغني .

هـ فؤد: (لم يصح) أي هذا أحدُ وجهَينِ ثانيهما الصَّحَّةُ فيهما واعتمده م ر .

لأن الإذن في القبض إنما يدخل وقته بعد تمام الصيغة فكان أجنبيًا وقيل غير مُضِرٍّ لِتَمَلِّقِهِ بالعمد والذي يُتَجَه الثاني، ثم رأيت الأذرعِي رَجَحَهُ، ثم نظر في الاكتفاء بالإذن قبل وجود القبول، وقياس ما مر في مزج الرهن بالرهن الاكتفاء إلا أن يَفَرَّق وقد لا تُشْتَرَط صيغة كما لو كانت ضمنية كاعتق عبدك عني فأعتقه وإن لم يقل مجانًا وكما لو زين ولده الصغير بحلي بخلاف زوجته؛ لأنه قادر على تملكه بتولي الطرفين قاله القفال وأقره جمع لكن اعترض بأن كلامهما يُخَالِفُهُ حيث اشترط في هبة الأصل تولي الطرفين بإيجاب وقبول وهبة ولي غيره أن يقبلها الحاكم أو نائبه ونقلوا عن العبادي وأقره أنه لو غرس أشجارًا وقال عند الغرس اغرسها لابني مثلاً لم يكن إقرارًا بخلاف ما لو قال لعين في يده اشترتها لابني أو لفلان الأجنبي فإنه إقرار ولو قال جعلت هذا لابني لم يملكه إلا إن قيل وقبض له.....

• فَوُدَّ: (والذي يُتَجَه الثاني) اِغْتَمَدَهُ م ر ه س م. • فَوُدَّ: (في الاكتفاء بالإذن) أي من الواجب كان يقول وهبتك هذا وأذنت لك في قبضه فيقول المتهب قبلت ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (وقياس ما مر الخ) مُتَمَتِّد ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (إلا أن يَفَرَّق) اِسْتَقَطَهُ النَّهْيَةَ واِقْتَصَرَ عَلَى مَا قَبْلَهُ. • فَوُدَّ: (وقد لا يُشْتَرَط) إلى قوله ا ه في الْمُغْنَى لِأَقُولَهُ نَقَلُوا عَنِ الْعَبَّادِيِّ وَأَقْرَوهُ أَنَّهُ. • فَوُدَّ: (صيغة) أي: التَّصْرِيحُ بِهَا وَالْأَهْمَى مُعْتَبَرَةٌ تَقْدِيرًا كَمَا قَالَ الْمُحَلِّي فِي أَوَّلِ الْبَيْعِ ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (بخلاف زوجته؛ لأنه قادر على تملكه الخ) يُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّ الشَّخْصَ إِذَا دَفَعَ شَيْئًا إِلَى نَحْوِ خَادِمِهِ، أَوْ بَنَتِ زَوْجَتَهُ لَا يَصِيرُ مِلْكًا لَهُ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ إِيحَابٍ وَقَبُولٍ مِنَ الْخَادِمِ وَنَحْوِهِ إِنْ تَأَهَّلَ لِلْقَبُولِ أَوْ وَلِيهِ إِنْ لَمْ يَتَأَهَّلْ فَلْيَتَّبِعْ لَهُ فَإِنَّهُ يَقَعُ كَثِيرًا نَعَمْ إِنْ دَفَعَ ذَلِكَ لِمَنْ ذُكِرَ لَاحْتِيَاجُهُ لَهُ، أَوْ لِقَصْدِ ثَوَابِ الْآخَرِ كَانَ صَدَقَةً فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى إِيحَابٍ وَلَا قَبُولٍ وَلَا يُعْلَمُ ذَلِكَ إِلَّا مِنْهُ وَقَدْ تَدُلُّ الْقَرَائِنُ الظَّاهِرَةُ عَلَى شَيْءٍ فَيَعْمَلُ بِهِ ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (قاله القفال الخ) عِبَارَةُ النَّهْيَةِ، وَمَا قَالَ الْقِفَالُ وَأَقْرَهُ جَمْعٌ مِنْ أَنَّهُ لَوْ زَيْنَ الْخِ مَزْدُودَ بَانَ كَلَامُهُمَا الْخِ ا ه. • فَوُدَّ: (لكن اعترض الخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَيَزِيدُ هَذَا قَوْلَ الشَّيْخَيْنِ وَغَيْرِهِمَا فَإِنْ وَهَبَ لِلصَّغِيرِ وَنَحْوِهِ وَلِيٌّ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ قَبِلَ لَهُ الْحَاكِمُ، وَإِنْ كَانَ أَبًا أَوْ جَدًّا تَوَلَّى الطَّرَفَيْنِ فَلَا بُدَّ مِنَ الْإِيحَابِ وَالْقَبُولِ ا ه.

• فَوُدَّ: (بإيجاب وقبول) أي: فلا فَرْقَ بَيْنَ الزَّوْجَةِ وَالْوَلَدِ وَغَيْرِهِمَا فِي أَنَّ التَّزْوِينَ لَا يَكُونُ تَمَلِّكًا ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (وهبة ولي غيره) أي: الْأَصْلُ عَطَفَ عَلَى هِبَةِ الْأَصْلِ. • وَفَوُدَّ: (أن يقبلها الخ) عَطَفَ عَلَى تَوَلَّى الْخِ. • فَوُدَّ: (ونقلوا الخ) كَقَوْلِهِ الْآتِي وَأَتَى الْخِ عَطَفَ عَلَى اعْتَرَضَ الْخِ. • فَوُدَّ: (لم يكن إقرارًا) أي: وَلَا تَمَلِّكًا لِلْإِبْنِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ، وَالْفَرْقُ الْخِ ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (فإنه إقرار) لَاحْتِمَالِ أَنْ يَكُونَ الْأَجْنَبِيُّ أَوْ وَلَدُهُ الرَّشِيدُ وَكُلُّهُ فِي شِرَائِهَا لَهُ وَأَنْ يَشْتَرِيَهَا لِغَيْرِ الرَّشِيدِ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ، أَوْ مَالِ الْمَخْجُورِ عَلَيْهِ ا ه ع ش. • فَوُدَّ: (ولو قال الخ) عَطَفَ عَلَى لَوْ غَرَسَ الْخِ. • فَوُدَّ: (لم يملكه) أي: الْإِبْنُ

• فَوُدَّ: (والذي يُتَجَه الثاني) اِغْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (حيث اشترط في هبة الأصل الخ) اِغْتَمَدَ الْاِشْتِرَاطَ الْمَذْكُورَ م ر.

انتهى، والفرق بأن الحلقي صار في يد الصبي دون الفرس لا يجدي؛ لأن صيرورته في يده بغير لفظ مملوك لا يفيده شيئاً على أن كون هذه الصيرورة تفيده المملوك هو محل النزاع فلا فرق، ثم رأيت الأذرعى قال إنه لا يتمشى على قواعد المذهب والسبكي والأذرعى وغيرهما ضعفوا قول الخوارزمي وغيره أن لباس الأب الصغير حلماً يملكه إياه ورأيت آخرين نقلوا عن القفال نفسه أنه لو جهز بنته بأمتعة بلا تملك يصدق يمينه في أنه لم يملكها إن ادعته وهذا صريح في رد ما سبق عنه وأفتى القاضي فيمن يمت بمتة وجهازها إلى دار الزوج بأنه إن قال هذا جهاز بنتي فهو مملوك لها وإلا فهو عارية ويصدق يمينه وكخلق الملوكة لا اعتياد عدم اللفظ فيها، ولا قبول كهيبة النوبة من الضرورة ولو قال اشتري لي بدرهمك خبزاً فاشتري له كان الدرهم قرضاً لا هبة على المعتد كما مر.

(ولا يشترطان) أي: الإيجاب، والقبول (في) الصدقة بل يكفي الإعطاء، والأخذ؛ لأن كونه محتاجاً، أو قصده الثواب بصرف الإعطاء للتخليك حيث لا في (الهدية) ولو لغير مأكول

ويتبين أن يكون كناية كما في البيع اهـ ع ش. فود: (انتهى) أي: كلام العبادي. فود: (قال إنه) أي: قول القفال. فود: (والسبكي إلخ) عطف على الأذرعى. فود: (صريح في رده إلخ) قد تمنع الصراحة بحمل كلامه في البنت على الرشيدة وهو غير قدير على تملكها بخلاف الصغيرة على ما مر له ع ش ورشدي. فود: (فيمن يمتة) أي: سواء كان الباعث رجلاً أو امرأة اهـ ع ش. فود: (وجهازها) بفتح الجيم وكسرها لغة قليلة مضباح اهـ ع ش. فود: (فهو مملوك لها) أي مؤاخذه بإقراره مر اهـ سم وع ش. فود: (ولاً فهو عارية) وكذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهزت بنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة إقرار بملك مر اهـ سم، والفرق أن الإضافة إلى من يملك تقتضي الملك فكان ما ذكره في مسألة القاضي إقراراً بالملك بخلاف ما هنا اهـ ع ش. فود: (ويصدق يمينه) أي: إذا نوزع في أنه ملكها بهية، أو غيرها اهـ ع ش. فود: (وكخلق الملوكة) عطف على ما لو كانت ضمنية وقوله: (ولا قبول) عطف على صيغة من قوله وقد لا يشترط صيغة اهـ سم. فود: (وكخلق) إلى قوله ولو قال في المعنى. فود: (على المعتد) اعتمد المعنى أن الدرهم يكون هبة لا قرضاً. فود: (أي: الإيجاب) إلى قول المتن ولو قال في المعنى إلا قوله؛ لأن كونه محتاجاً إلى المتن وإلى قول المتن ولو قال أرقبك في النهاية إلا ذلك القول وقوله ووجه خروج إلى وخروج. فود: (لأن كونه محتاجاً إلخ) قضيته أنه لو انتفى الأمران بأن أعطى غنياً ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك اهـ سم.

فود: (فهو مملوك لها) أي: مؤاخذه بإقراره م ر. فود: (ولاً فهو عارية) كذلك يكون عارية فيما يظهر إذا قال جهزت ابنتي بهذا إذ ليس هذا صيغة إقرار بملك م ر. فود: (وكخلق الملوكة) عطف على كما لو كانت ضمنية وقوله ولا قبول عطف على صيغة من قوله السابق وقد لا يشترط صيغة ش. فود: (لأن كونه محتاجاً إلخ) قضيته أنه لو انتفى الأمران بأن أعطى غنياً ولم يقصد الثواب لا يحصل التملك.

(على الصحيح بل يكفي البعث من هذا) ويكون كالإيجاب (والقبض من ذاك) ويكون كالقبول؛ لأن ذلك هو عادة السلف بل الصحابة مع النبي ﷺ، ومع ذلك كانوا يتصرفون فيه تصرف الملاك فاندفع ما توهم أنه كان إباحة وشرط الواهب أهلية التبرع، والمتهب أهلية الملك فلا تصح هبة ولي ولا مكاتب بغير إذن سيده ولا تصح الهبة بأنواعها مع شرط مفسيده.....

هـ فَوَيْلٌ (سبي): (والقبض من ذاك) هل يكفي الوضع بين يديه كما في البيع، ثم رأيت في تجريد المزجيد وفي العباب التصريح بملك البالغ بالوضع بين يديه لا الصبي وإن أخذها، بقي ما لو أتلّفها الصبي والحال ما ذكر فهل يضمّمها؟ ويتّبعني عدم الضمان؛ لأنه سلّطه عليها بإهدائها له وضمّمها بين يديه سم على خجّ اه ع ش. أقول سيأتي في شرح ولا يملك مؤهوب إلا بقبض اغتمام الشارح، والنهاية، والمُغني عدم كفاية الوضع بين يديه بلا إذن في الهبة بالمعنى الأعم، ثم الفرّق بينها وبين البيع وعن سم وع ش هناك ما يوافق ما هنا من ترجيح كفاية الوضع المذكور. هـ فَوَيْلٌ: (لأن ذلك إلغ) عبارة المُغني كما جرى عليه الناس في الإحصار وقد (أهدى الملوك إلى رسول الله ﷺ الكسوة، والدواب، والجواري) وفي الصحيحين كان الناس يتحرّون بهداياهم يوم عائشة - رضي الله تعالى عنها - وعن أبيها ولم يثقل بإيجاب وقبول، والثاني يشترط أن كالهبة وحيل ما جرى عليه الناس على الإباحة ورّد بتصرفهم في المنعوت تصرف الملاك، والفروج لا تباع بالإباحة اه. هـ فَوَيْلٌ: (والمتهب أهلية الملك).

(فرغ): سئل شيخنا م ر عن شخص بالغ تصدّق على ولدٍ مُعَيَّرٍ بصدقة فهل يملكها الولد بوقوعها في يده كما لو احتطب أو احتش أم لا يملكها؛ لأن القبض غير صحيح فأجاب بأنه لا يملك الصبي ما تصدّق به عليه إلا بقبض وليه سم على خجّ فهل يحرّم الدفع للصبي كما يحرّم تعاطي العقد الفاسد معه أم لا لاتفاء العقد فيه نظر، والأقرب عدم الحرمة ويحمل ذلك من البالغ على الإباحة كتقديم الطعام للصنّيب فيثاب عليه فلم يبيح الرجوع ما دام باقيا هذا ومحل الجواز حيث لم تدلّ قرينة على عدم رضا الولي بالدفع سيما إن كان ذلك يُعوّذه على دناءة النفس، والزّالة فيحرّم حينئذ اه ع ش. هـ فَوَيْلٌ: (فلا تصح هبة ولي) أي: من مال المولى اه سم. هـ فَوَيْلٌ: (ولا تصح الهبة إلغ) ولا تصح الهبة ليهيمة ولا

هـ فَوَيْلٌ (سبي): (القبض من ذاك) هل يشترط الوضع بين يديه كما في البيع، ثم رأيت في تجريد المزجيد ما نصّه في فتاوى البغوي يحصل ملك الهدية بوضع المهدى بين يديه إذا أغلّمه به ولو أهدى إلى صبي ووضعه بين يديه، أو أخذ الصبي لا يملكه اه وهو يُفقد ملك البالغ بالوضع بين يديه وقد جملوا ذلك قبضا في البيع وعبارة العباب وتملك الهدية بوضعها بين يدي المهدى إليه البالغ لا الصبي وإن أخذها اه بقي ما لو أتلّفها الصبي، والحال ما ذكر فهل يضمّمها ويتّبعني عدم الضمان؛ لأنه سلّطه عليها بإهدائها له وضمّمها بين يديه كما يؤخذ مما سيأتي في الودعة أنّه لو باع الصبي شيئا وسلّمه له فأنلّه لم يضمّمه؛ لأنه سلّطه عليه، والهبة كالبيع كما هو ظاهر، والوضع بين يديه إقباض كما تقرّر. هـ فَوَيْلٌ: (فلا تصح هبة ولي) أي: من مال المولى.

كَأَن لا تُزِيلَهُ عَنْ مِلْكِكَ وَلَا مُؤَقَّتَةً وَلَا مُعَلَّقَةً إِلَّا فِي مَسَائِلِ الْمُغْرَى ، وَالرَّقِيبِ كَمَا قَالَ (وَلَوْ) قَالَ) عَالِمٌ بِمَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ أَوْ جَاهِلٌ بِهَا كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنِ اسْتَشْكَلَهُ الْأَذْرَعِيُّ قَالَ: وَفِي الرُّوضَةِ فِي الْكِتَابَةِ عَنِ الْمُرُوزِيِّ أَنَّ قُرَيْبَ الْإِسْلَامِ وَجَاهِلَ الْأَحْكَامِ لَا يَصْحُحُ تَدْيِيرُهُ بِلَفْظِهِ

لِرَقِيبٍ نَفْسِهِ فَإِنْ أَطْلَقَ الْهَبَةَ لَهُ فَهِيَ لِسَيِّدَةٍ أَوْ مُغْنَى . عِبَارَةٌ عَنْ ش . سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَنْ رَقِيبٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ شَخْصٌ بِثَوْبٍ أَوْ دِرَاهِمٍ مَثَلًا وَشَرَطَ انْتِفَاعَهُ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ هَلْ يَصِحُّ ذَلِكَ التَّصَدُّقُ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ يَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا الشَّرْطِ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَى سَيِّدِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ وَيَجِبُ صَرْفُهَا عَلَى الرَّقِيبِ وَإِنْ قُلْتُمْ لَا يَصِحُّ فَهَلْ لِذَلِكَ حُكْمُ الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَلْبَسَ الثَّوْبَ وَيَتَصَبَّغَ بِالدِّرَاهِمِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُتَصَدِّقُ نَفْسَ الرَّقِيبِ بَطَلَّ وَلَمْ يَكُنْ إِبَاحَةً ، أَوِ السَّيِّدُ أَوْ أَطْلَقَ صَحَّ وَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الشَّرْطِ أَوْ سَمَّ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ مَا ذَكَرَ مِنَ الصَّحَةِ مَعَ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ مُشْكِلٌ عَلَى مَا فِي حَجٍّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَغْطَاهُ دِرَاهِمَ بِشَرْطٍ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهَا عِمَامَةً لَمْ يَصِحَّ أَوْ شَرَّ وَقَوْلُهُ وَلَمْ يَكُنْ إِبَاحَةً فِيهِ وَفَقَّةٌ فَإِنَّ الْقِيَاسَ مَا مَرَّ عَنْ آيَفَا فِي التَّصَدِّقِ عَلَى الصَّبِيِّ أَنْ يَكُونَ هُنَا مِنْ قَبِيلِ الْإِبَاحَةِ لَا سِيمَا إِذَا احتَاجَ إِلَيْهَا الرَّقِيبُ وَلَمْ يَصْرَفْهَا سَيِّدُهُ إِلَيْهِ . هـ . قَوْلُهُ: (كَأَن لا تُزِيلَهُ الْغِ) وَكَشَرَطَ أَنْ يَشْتَرِيَ بِهِ كَذَا كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ بِخِلَافِ مَا لَوْ دَفَعَهُ لِيَشْتَرِيَ بِهِ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ تَضَرُّعٍ بِالشَّرْطِ فَإِنَّهُ يَصِحُّ وَيَجِبُ عَلَيْهِ شِرَاءُ مَا قَصَدَهُ الدَّافِعُ قَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ قَالَ خُذْهُ وَاشْتَرِ بِهِ كَذَا فَإِنَّ ذَلِكَ الْقَرِينَةُ عَلَى قَصْدِ ذَلِكَ حَقِيقَةً ، أَوْ أَطْلَقَ وَجَبَ شِرَاؤُهُ ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ صَرْفِهِ فِي ذَلِكَ انْتَقَلَ لَوَرَثَتِهِ وَمِلْكًا وَإِنْ قَصَدَ التَّبَسُّطَ الْمُعْتَادَ صَرَفَهُ كَيْفَ شَاءَ أَوْ شَرَّ وَقَوْلُهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ حَجٌّ أَيْ: فِيمَا يَأْتِي قُبِيلَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ وَلِلْأَبِ الرُّجُوعُ فِي هَبَةٍ وَلَدِهِ . هـ . قَوْلُهُ: (أَوْ جَاهِلٌ بِهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ . هـ . قَوْلُهُ: (بِلَفْظِهِ) أَيْ: التَّذْيِيرُ .

(فَرَحٌ): سُئِلَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ عَنْ رَقِيبٍ تَصَدَّقَ عَلَيْهِ شَخْصٌ بِصَدَقَةٍ كَثُوبٍ أَوْ دِرَاهِمٍ وَشَرَطَ الْمُتَصَدِّقُ انْتِفَاعَهُ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ هَلْ يَصِحُّ التَّصَدُّقُ فَإِنْ قُلْتُمْ نَعَمْ فَهَلْ نَجِبُ مُرَاعَاةُ هَذَا الشَّرْطِ حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَى سَيِّدِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ وَيَجِبُ صَرْفُهَا عَلَى الرَّقِيبِ وَإِنْ قُلْتُمْ لَا يَصِحُّ فَهَلْ لِذَلِكَ حُكْمُ الْإِبَاحَةِ حَتَّى يَجُوزَ لِلْعَبْدِ أَنْ يَلْبَسَ الثَّوْبَ وَيَتَصَبَّغَ بِالدِّرَاهِمِ وَيَمْتَنِعَ ذَلِكَ عَلَى السَّيِّدِ فَأَجَابَ بِأَنَّهُ إِنْ قَصَدَ الْمُتَصَدِّقُ نَفْسَ الرَّقِيبِ بَطَلَّتْ وَلَمْ تَكُنْ إِبَاحَةً ، أَوِ السَّيِّدُ أَوْ أَطْلَقَ صَحَّتْ وَيَجِبُ مُرَاعَاةُ ذَلِكَ الشَّرْطِ كَمَا لَوْ أَوْصَى لِذَاتِهِ بِشَيْءٍ وَقَصَدَ صَرْفَهُ فِي عِلْفِهَا وَلَا يُؤَثِّرُ فِيهَا شَرْطُ انْتِفَاعِهِ بِهَا دُونَ سَيِّدِهِ ؛ لِأَنَّهُ كَيْفَايَتُهُ عَلَى سَيِّدِهِ فَهُوَ الْمَقْصُودُ بِالصَّدَقَةِ أَوْ سُئِلَ أَيْضًا عَنْ شَخْصٍ بَالِغٍ تَصَدَّقَ عَلَى وَلَدٍ مُمَيَّزٍ بِصَدَقَةٍ وَوَقَعَتِ الصَّدَقَةُ فِي يَدِهِ مِنَ الْمُتَصَدِّقِ فَهَلْ يَمْلِكُهَا الْمُتَصَدِّقُ عَلَيْهِ بِوُقُوعِهَا فِي يَدِهِ كَمَا لَوْ احْتَطَبَ أَوْ احْتَسَنَ أَوْ نَحْوَ ذَلِكَ أَمْ لَا يَمْلِكُهَا ؛ لِأَنَّهُ الْقَبْضُ غَيْرُ صَحِيحٍ وَقَدْ قَالُوا فِي ثَرِّ الْوَلِيمَةِ إِنَّهُ لَوْ أَخَذَهُ أَحَدٌ مَلَكَهُ وَهَلْ نَثَارَ الْوَلِيمَةُ يَكُونُ نَائِزُهُ مُغْرَضًا عَنْهُ إِعْرَاضًا خَاصًّا حَتَّى يَكُونَ لَهُ الرُّجُوعُ فِيمَا أَغْطَاهُ لِلصَّبِيِّ وَالْحَالُ أَنَّ الصَّدَقَةَ صَدَقَةٌ تَطْلُوعُ أَوْ لَا فَأَجَابَ بِأَنَّهُ لَا يَمْلِكُ الصَّبِيُّ مَا تُصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَّا بِقَبْضِ وَلِيٍّ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ مِلْكِهِ لِلنَّشَارِ وَاضِحٌ أَوْ .

حتى تنضم إليه نية، أو زيادة لفظ انتهى والذي يُتجه أخذاً من قولهم في الطلاق لا بُدَّ من قصد اللفظ لمعناه أنه لا بُدَّ من معرفة معنى اللفظ ولو بوجوه حتى يقصده نعم لا يُصدق من أتى بصريح في أنه جاهل بمعناه إلا إن دلت قرينة حاله على ذلك كقدّم مخالطته لمن يعرف ذلك، ثم رأيت الأذرع صريح به.

(أعمرتك هذه الدار، أو هذا الحيوان) مثلاً أي: جعلتها لك عُمرَكَ (فلذا مَثَ فهي لوزنتك)، أو لِقَبِكَ (فهي) أي: الصيغة المذكورة (هبة) أي: صيغة هبة طولٍ عيارتها فِيمَتَرُ قبولها وتلزم بالقَبْضِ وتكون لوزنته ولا تختص بقبضه إغناءً لظاهر لفظه عَمَلًا بالخبر الآتي ولا تعود للواهب بحالٍ لخبر مسلم «أما رجل أعمر عُمرى فإنها للذي أعطوها لا ترجع إلى الذي أعطاه» (ولو اقتصر على أعمرتك) كذا ولم يقرض لما بعد الموت (فكذا) هو هبة (في الجديد) لخبر الشيخين «العمرى ميراث لأهلها» وجعلها له مدة حياته لا يُنافي انتقالها لوزنته فإن الأملاك كلها مُقدَّرة بحياة المالك وكانهم إنما لم يأخذوا بقول جابر رضي الله عنه إنما العمرى التي أجاز رسول الله ﷺ أن يقول هي لك ولقبك فإذا قال هي لك ما عشت فإنها ترجع إلى صاحبها؛ لأنه قاله بحسب اجتهاده (ولو قال) أعمرتك هذه، أو جعلتها لك عُمرَكَ والحق به السبكي ومثلك هذه عُمرَكَ (فلذا مَثَ عادت إلي)، أو إلى ورثتي إن كنت مَثَ (فكذا) هو هبة (في الأصح) إغناءً للشرط الفايده إن ظن لزومه لإطلاق الأخبار الصحيحة ومن ثم عدلوا به عن قياس سائر الشروط الفايده إذ ليس لنا موضع يصح فيه العقد مع وجوب الشرط الفايده

• قوله: (أو زيادة لفظ) يدل على أنه أراد إغناقه بفد الموت اهـ ع ش. • قوله: (إنه لا بُدَّ من معرفة معنى اللفظ) أي: فلا يكون ظاهر عبارة المُصَنَّف مُراداً اهـ ع ش. • قوله: (أو هذا الحيوان) إلى قوله وكانهم إنما لم يأخذوا في المُنْفِي. • قوله (سني): (فلذا مَثَ) بفتح التاء اهـ مَغْنِي. • قوله: (طول) أي: الواهب. • قوله: (وتكون لوزنته) عبارة المُنْفِي فإذا مات كانت لوزنته فإن لم يكونوا قَلَبَتِ المال ولا تعود للواهب بحالٍ اهـ. • قوله: (ولا تختص بقبضه) أي: بل تشمل جميع الورثة كالأعمام، والإخوة اهـ ع ش. • قوله: (أما رجل) بالجر، والرفع، والأول واضح، والثاني يدل على: وما زائدة لتوكيد الشرط انتهى شرح الإغلام لشيخ الإسلام اهـ ع ش. • قوله: (هو هبة) الأسبب لما قبله هي بالتأنيث وكذا يقال في نظيره الآتي. • قوله: (وجعلها له الخ) أي: الذي تضمنته قوله أعمرتك اهـ رشيد. • قوله: (إنما العمرى) أي: التي يقتضي لفظها أن يكون هبة اهـ ع ش. • قوله: (لأنه الخ) متعلق بقوله إنما يأخذوا. • قوله: (أو جعلتها) إلى قوله ووجه خروج في المُنْفِي إلا قوله إن كنت مَثَ وقوله وإن ظن لزومه. • قوله: (عدلوا به) أي: بهذا الشرط.

• قوله: (والذي يتجه أخذ الخ) كذا شرح م ر. • قوله: (لأنه قاله بحسب اجتهاده) ولا يعارضه حديث أبي داود الآتي. • قوله: (والحق به السبكي الخ) كذا شرح م ر.

الشنافي لمقتضاه إلا هذا ووجه خروج هذا عن نظائره بتوجيهات كلها مذخولة كما يعلم بتأملها، وخرج بعمرِكَ عمرِي، أو عَمَرُ زَيْدٍ فَتَبْطُلُ؛ لأنه تأقيت حقيقة إذ قد يموت هذا، أو الأجنبي أولاً.

(ولو قال أرفقتك) هذه من الرقوب؛ لأن كل واحد يرقب موت صاحبه (أو جعلتها لك رقبتي) واقتصر على ذلك، أو ضم إليه ما بعد أي: التفسيرية في قوله (أي إن مث قبلي عادت إلي وإن مث قبلك استقرت لك فالمذهب طرد القولين الجديد، والقديم) فعلى الجديد الأصح تصحح ويلغو الشرط الفاسد فيشترط قبولها والقبض وذلك لخير أبي داود، والنسائي لا تعمروا ولا ترقبوا فمن أرقب شيئاً، أو أعمره فهو لورثته أي: لا ترقبوا ولا تعمروا طمعاً في أن يعود إليكم فإن سبيله الميراث وبخت السبكي تحريمهما لهذا النهي وإن صحا لأحاديث أخر وفيه نظر بل يؤخذ من أحاديث الصحة؛ لأن الأصل فيما صح جواز فعله أن النهي للثنية. (وما جاز بيته جاز) لم يؤثته ليشاكل ما قبله، أو؛ لأن تأنيث فاعله غير حقيقي (هبة) بالأولى؛

• قوله: (إلا هذا) أي: العمرى والرقبي وعلى هذا فكل ما قيل فيه يصح العقد ويلغو الشرط يجب فرضه فيما لا يكون الشرط متافياً للعقد اهـ ش. • قوله: (وخرج) إلى قوله وذلك لخير في المضي. • قوله: (بعمرِكَ) أي المذكور معنى في بعض الصيغ المتقدمة وصراحة في بعضها كجعلتها لك عمرِكَ. • قوله: (هذه من الرقوب) إلى قول المتن وربة الذين في النهاية إلا قوله وبخت السبكي إلى المتن وقوله وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الإزاد وقوله بناء على أنه ملكه وقوله وإلا فهو وقوله وفارق إلى وكذا. • قوله: (يزقب) بأنه دخل انتهى مختار اهـ ش. • قوله: (واقتصر إلخ) نعم إن عقدها أي: الرقبى بلفظ الهبة كوهبتها لك عمرِكَ احتيج للتفسير المذكور اهـ مضي. • قوله: (ما بغد أي: إلخ) أي: أو أي: وما بغدها كما هو ظاهر اهـ سم. • قوله: (لورثته) أي: المتهب. • قوله: (وبخت السبكي إلخ) أقره المضي. • قوله: (للتثنية) أو للإزاد اهـ سم. عبارة السيد عمر أو للإزاد، والتصيحة حتى لا يقع الاتي بهما في الندامة فإنه يتوهم العود ولا عود لا أتتهما في حد ذاتهما مذمومتان شرعاً بوجه من الوجوه بل حيث صدرا من عارفين بهما وبما استقر عليه حكمهما شرعاً وأتتهما من جملة أفراد الهبة التي حكمها التذب كما مر أول الباب وأتى بهما تقرُّباً إلى الله تعالى ابتئالاً للأمر التذبي كان مثاباً عليهما فتأمل حتى التأمل حتى يظهر لك التفاوت بينه وبين قول الشارح أن النهي للتثنية والله أعلم بحقيقة الحال اهـ. • قوله: (لم يؤثته) إلى قوله وقد يقال في المضي إلا قوله فلا تلزم إلى، وما في الذمة وقوله، والمريض إلى، والولي. • قوله: (أو؛ لأن إلخ) أي: أو نظراً لِمَعْنَى الهبة من كونه تمليكاً، أو عقداً اهـ

• قوله: (ما بغد أي) أي: أو أي: وما بغدها كما هو ظاهر. • قوله: (أن النهي للتثنية)، أو أنه للإزاد.

• قوله: (أو لأن تأنيث فاعله غير حقيقي) أي: أو نظراً لِمَعْنَى الهبة من كونه تمليكاً أو عقداً.

لأنها أوسع، نعم المنافع يصح بيعها بالإجارة وفي هبتها وجهان أحدهما أنها ليست بتملك بناء على أن ما وهبت منافعه عارية وقضية كلاهما كما قاله الإسنوي ترجيحه وبه جزم الماوردي وغيره ورجحه الزركشي ثانيهما أنها تملك بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة ورجحه جمع منهم ابن الرفعة والسبكي والبلقيني وعليه فلا يلزم إلا بالقبض وهو بالاستيفاء لا بقبض العين وفازت الإجارة بالاحتياج فيها لتقرر الأجرة والتصرف في المنفعة، وفي ذلك بسط ذكرته في شرح الإرشاد، وما في الذمة يصح بيعه لا هبته فوهبتك ألف درهم في ذمتي باطل وإن عينته في المجلس وقبضه، والمريض يصح بيعه ليوارثه بتمن المثل لا هبته له بل يكون وصية، والولي والمكاتب يجوز بيعهما لا هبتهما، والمرهونة إذا اعتقها مُعسرًا، أو استولدها يجوز بيعها للضرورة لا هبتها ولو للمرتين وقد يقال استثناء ذلك كله غير صحيح؛

سم. فود: (أنها ليست) أي: هبة المنافع. فود: (بناء على إلخ) مع قوله الآتي بناء على إلخ من فوائد الخلاف اه سم. فود: (أمانة) وهو الراجح اه ع ش. فود: (ورجحه جمع إلخ) وهو الظاهر مُفني وأفتى به الوالد رحمته الله تعالى نهاية. فود: (وعليه) أي: على كونها تملكًا. فود: (وهو بالاستيفاء إلخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز ولا يغير سم على حج أقول ويؤخذ منه أيضًا أن للمالك الرجوع متى شاء لعدم قبض المتهب المنفعة بقبض العين حتى يجوز له التصرف فيها بالإجارة وغيرها اه ع ش. فود: (وما في الذمة) أي: الموصوف في الذمة (يصح إلخ) عطف على جملة المنافع يصح إلخ. فود: (لا هبته) وسأني هبة الدين. فود: (وإن عينته) أي: ما في الذمة. فود: (يجوز بيعهما) أي: بيع الأول لمال موّله، والثاني لما في يده. فود: (لا هبتهما) وقد تقدّم هذا في شرح، والقبض من ذلك. فود: (لا هبتها ولو للمرتين) فيه نظر في الأولى وهي ما إذا اعتقها المُفسر بالنسبة للمرتين وكذا لغيره بإذنه فليتأمل اه سم عبارة ع ش في عدم صحة هبة المرهونة من المُفسر للمرتين نظر؛ لأن العتق إنما امتنع من المُفسر لما فيه من التقييد على المرتين بغير إذنه وقبوله للهبة مُتضمن لرضاه بها اه وأشار الرشدي إلى الجواب بما نصه قوله ولو من المرتين أي: لما فيه من إبطال حق العتق وإنما جاز البيع وإن تضمن ذلك لغيره طريقًا لوفاء الحق الذي تعلق لرقبتها. اه. فود: (وقد يقال إلخ) لا يظهر فيما في الذمة سم وع ش.

فود: (بناء على أن ما وهبت منافعه أمانة) هذا مع قوله السابق عارية من فوائد الخلاف. فود: (ورجحه جمع إلخ) وأفتى به شيخنا الشهاب الزملي. فود: (وهو بالاستيفاء لا بقبض العين إلخ) يؤخذ منه أنه لا يجوز ولا يغير فتأمل. فود: (وما في الذمة يصح بيعه لا هبته) وسأني هبة الدين. فود: (فوهبتك إلخ) كذا شرح م ر. فود: (لا هبته له) هذا يجري في غير الوارث وإن اختلفت وصيتهما. فود: (لا هبتها ولو للمرتين) فيه نظر في الأولى وهي ما إذا اعتقها مُفسرًا بالنسبة للمرتين وكذا لغيره بإذنه فليتأمل. فود: (وقد يقال إلخ) في إطلاقه ما فيه ولا يظهر فيما في الذمة.

لأن المانع من الهبة أمر خارجي في العاقد، أو طرأ في المعقود عليه (وما لا) يجوز بيعه (كمجهول ومفصوب) لغير قادر على انتزاعه (وصال) وأبى (فلا) تجوز هبته بجامع أن كلا منهما تملك في الحياة ولا يرد خبره زن وأرجح؛ لأن الوجهان المجهول وقع تابعا لمعلوم على أن الذي يُتجه أن المراد بأرجح تحقق الحق حذرا من التساهل فيه ولا قوله ﴿فإنه﴾ للعباس رضي الله عنه في المال الذي جاء من البحرين بناء على أنه ملكه أخذ منه الحديث؛ لأن الظاهر أن ما ذكر في المجهول إنما هو في الهبة بالمعنى الأخص بخلاف هديته وصدقته فيصحان فيما يظهر وإعطاء العباس الظاهر أنه صدقة لا هبة ولا فهو لكونه من جملة المستحقين للشعطي أن يفاوت بينهم (الا) في مال وقف بين جمع للجهل بمستحقه فيجوز الصلح بينهم فيه على تساوي أو تفاوت للضرورة قال الإمام ولا بد أن يجري بينهم تواهب ولعوضهم إخراج نفسه من البين لكن إن وهب لهم حصته على ما قاله الإمام أيضا بخلاف أعراض الغائب أي: لأنه لم يملك ولا على احتمال بخلاف هذا، ولولي محجور الصلح له بشرط أن لا ينقص عما بيده كما تعلم مما يأتي قبيل خيار النكاح والا فيما.....

• قوله: (لأن المانع إلخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الأمر أنه يسوغ ترك الاستثناء اسم.
 • قوله: (أمر خارجي) انظر ما وجهه في الأولى اهـ. رشيدى وإبراهيم ش. انظر ما هو فيما لو وهب شيئا في الذمة حيث قلنا بطلانيه اهـ. • قوله: (تحقق إلخ) بصيغة الأمر، أو المضمر أو المضارع وعلى كل هو خبر أن. • قوله: (أن ما ذكر إلخ) أي: في المتن. • قوله: (إنما هو إلخ) خبر أن ما ذكر إلخ، والجملة خبر أن الظاهر إلخ. • قوله: (بالمعنى الأخص) وهو الهبة المتوقفة على إيجاب وقبول اهـ ع ش. • قوله: (بخلاف هديته إلخ) أي: المجهول. • قوله: (فيصحان) الأولى الثاني. • قوله: (الظاهر أنه إلخ) الجملة خبر وإعطاء إلخ. • قوله: (ولا) أي: وإن لم يكن صدقة اهـ رشيدى، والظاهر أن المراد وإن لم يكن المال المذكور مالا له ﴿بل يثبت المال. • قوله: (فهو لكونه إلخ) حاصله أنا إذا قلنا أن ما يأتي له من الأموال ملكه ﴿فدفعه للعباس صدقة وإن قلنا إنه حق بيت المال فالعباس من جملة المستحقين له وللإمام أن يفاضل بينهم في الإعطاء بحسب ما يراه ع ش. و رشيدى. • قوله: (في مال) الاتسب لما يأتي إنقاط في ثم هو إلى قوله قاله العبادي في المغني لا قوله ولعوضهم إلى بخلاف أعراض وقوله ولولي إلى ولا فيما إذا اختلط. • قوله: (وقف إلخ) كما لو أخلف ولدين أحدهما ختى اهـ مغني. • قوله: (أي: لأنه لا يملك إلخ) أي: فلا يحتاج إلى الهبة؛ لأنه إلخ. • قوله: (ولا على احتمال) أي: لا على يقين ولا على احتمال. • قوله: (ولولي محجور الصلح له) أي: فيما هو موقوف بيته وبين غيره للجهل بحصته منه اهـ رشيدى. • قوله: (بشرط أن لا ينقص عما بيده) حاصل هذا الشرط

• قوله: (لأن المانع إلخ) هذا لا يسوغ الجزم بعدم الصحة غاية الأمر أنه يسوغ ترك الاستثناء.

• قوله: (لأن الظاهر إلخ) كذا شرح م. • قوله: (فيجوز الصلح بينهم إلخ) كذا شرح م.

إذا اختلف متاعه بمتاع غيره فَوَهَبَ أَحَدُهُمَا نَصِيْبَهُ لِصَاحِبِهِ فَيَصْبِحُ مَعَ جَهْلِ قَدْرِهِ وَصِفَتِهِ لِلضَّرُورَةِ وَالْإِمْهَالِ لَوْ قَالَ لِغَيْرِهِ أَنْتَ فِي حِلٍّ مِمَّا تَأْخُذُ أَوْ تُعْطِي، أَوْ تَأْكُلُ مِنْ مَالِي فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ؛ لِأَنَّهُ إِباحَةٌ وَهِيَ تَصْبِحُ بِمَجْهُولٍ بِخِلَافِ الْأَخِذِ وَالْإِعْطَاءِ قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ قَالَ وَفِي خُذْ مِنْ عِنَبٍ كَرَمِي مَا شِئْتَ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ؛ لِأَنَّهُ أَقَلُّ مَا يَقَعُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَاسْتَشْكَلَ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْإِحْتِيَاظَ الْمَبْنِيَّ عَلَيْهِ حَقُّ الْغَيْرِ أَوْجَبَ ذَلِكَ التَّقْدِيرَ وَأَفْتَى الْقَفَّالُ فِي أَتَحْتَ لَكَ أَنْ تَأْخُذَ مِنْ ثِمَارِ بُسْتَانِي مَا شِئْتَ بِأَنَّهُ إِباحَةٌ وَظَاهِرُهُ أَنَّ لَهُ أَخِذَ مَا شَاءَ، وَمَا قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ أَحُوْطُ وَفِي الْأَنْوَارِ لَوْ قَالَ أَتَحْتَ لَكَ مَا فِي دَارِي، أَوْ مَا فِي كَرَمِي مِنَ الْعِنَبِ فَلَهُ أَكْلُهُ دُونَ بَيْعِهِ وَحَمْلِهِ وَاطْعَامِهِ لِغَيْرِهِ وَتَقْتَصِرُ الْإِباحَةُ عَلَى الْمَوْجُودِ أَيِ: عِنْدَهَا فِي الدَّارِ، وَالْكَرْمِ وَلَوْ قَالَ أَتَحْتَ لَكَ جَمِيعُ مَا فِي دَارِي أَكْلًا وَاسْتِعْمَالًا وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُبِيعُ الْجَمِيعَ لَمْ تَحْصُلِ الْإِباحَةُ أَه. وَبَعْضُ مَا ذَكَرَهُ فِي فِتَاوَى الْبَغَوِيِّ وَقَوْلُهُ وَتَقْتَصِرُ الْإِنْخ.....

أَنَّ الْمَخْجُورَ تَارَةً يَكُونُ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ الْمَوْقُوفِ وَتَارَةً لَا فَإِنْ كَانَ بِيَدِهِ شَيْءٌ مِنْهُ فَشَرَطَ الصُّلْحَ أَنَّهُ لَا يَنْقُصُ عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْبَيْدَ ذَلِيلُ الْمَلِكِ وَلَا يَجُوزُ لِلْوَلِيِّ التَّيَرُّعُ بِمِلْكِ الْمَخْجُورِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي يَدِهِ مِنْ شَيْءٍ جَازَ الصُّلْحُ بِلَا شَرَطٍ لِانْتِفَاءِ ذَلِكَ الْمَخْجُورِ فَلَا تَوَقُّفٌ فِيهِ خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع ش أَه رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (إِذَا اختلف الخ) عبارة المُنْفِي إِذَا اختلفَ حَمَامٌ بُزْجَيْنِ قَوَّهَبَ الْخ وَمِثْلُ ذَلِكَ مَا لَوْ اخْتَلَفَتْ حِنْطَتُهُ بِحِنْطَةِ غَيْرِهِ أَوْ مَائِعُهُ بِمَائِعِ غَيْرِهِ، أَوْ ثَمَرُهُ بِثَمَرِ غَيْرِهِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ) يَتَّبَعِي أَنْ يَأْكُلَ قَدْرَ كِفَايَتِهِ وَإِنْ جَاوَزَ الْعِدَّةَ حَيْثُ عَلِمَ الْمَالِكُ بِحَالِهِ وَالْأَمْتَنُّ أَكْلُ مَا زَادَ عَلَى مَا يُنْتَادُ مِثْلُهُ غَالِيًا لِمِثْلِهِ أَه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (لَآئِهِ إِباحَةُ الْخ) تَمْلِيلٌ لِأَصْلِ حِلِّ الْأَكْلِ لَا لِامْتِنَاعِ غَيْرِهِ أَه رَشِيدِي قَالَ ع ش كَانَ الْأَوَّلَى ذَكَرَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ بِغَيْرِ صُورَةِ الْاسْتِثْنَاءِ كَانَ يَقُولُ وَلَوْ قَالَ أَنْتَ فِي حِلٍّ الْخ إِلَّا أَنْ يَقَالَ هُوَ بِالنَّظَرِ لِمَا يَأْكُلُهُ هِبَةً صُورَةً أَه. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ) أَيِ: إِلَّا بِقَرِينَةٍ. ه. قَوْلُهُ: (هَلَى عُقُودٍ) أَيِ: لِلْأَكْلِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ، وَمَا يَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ وَهَلْ نَظِيرُ الْعُقُودِ الْمَرْجُونُ فِيمَا لَوْ قَالَ خُذْ مِنْ ثَمَرِ نَخْلِي مَا شِئْتَ سَمَ عَلَى حَيْجِ أَقُولُ الظَّاهِرُ الْفَرْقُ لِكَثْرَةِ مَا يَعْمَلُهُ الْمَرْجُونُ وَحَيْثُ يُقْتَصَرُ عَلَى مَا يُغْلِبُ عَلَى الظَّنِّ مُسَامَحَةً مَالِكِهِ بِهِ أَه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَاسْتَشْكَلَ) أَيِ: مَا قَالَهُ الْعَبَّادِيُّ مِنْ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ أَه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيَزِيدُ) أَيِ: ذَلِكَ الْاسْتَشْكَالُ. ه. قَوْلُهُ: (وَظَاهِرُهُ) أَيِ: إِثْنَاءُ الْقَفَّالِ. ه. قَوْلُهُ: (وَمَا قَالَهُ الْقَفَّالُ) أَيِ: مِنْ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ. ه. قَوْلُهُ: (عِنْدَهَا) أَيِ: الْإِباحَةُ. ه. قَوْلُهُ: (لَمْ تَحْصُلِ الْإِباحَةُ) أَيِ: فَيَمْتَنِعُ عَلَيْهِ أَخِذُ شَيْءٍ مِمَّا لَمْ يَعْلَمْهُ الْمُبِيعُ أَه ع ش. ه. قَوْلُهُ: (فِي فِتَاوَى الْخ) خَبَرٌ وَبَعْضُ الْخ.

ه. قَوْلُهُ: (فَلَهُ الْأَكْلُ فَقَطْ) مَا قَدَرَهُ. ه. قَوْلُهُ: (لَآئِهِ إِباحَةُ) فَكَيْفَ يُعَدُّ مِنَ الْمُسْتَنْتَبَاتِ مِمَّا الْكَلَامُ فِيهِ وَهُوَ الْهِبَةُ. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ) أَيِ: لَا بِقَرِينَةٍ. ه. قَوْلُهُ: (لَا يَزِيدُ عَلَى عُقُودٍ) أَيِ: لِلْأَكْلِ بِدَلِيلٍ مَا قَبْلَهُ، وَمَا يَأْتِي عَنِ الْأَنْوَارِ وَهَلْ نَظِيرُ الْعُقُودِ فِيمَا قَالَ خُذْ مِنْ ثَمَرِ نَخْلِي مَا شِئْتَ الْمَرْجُونُ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَمْ يَعْلَمْ الْمُبِيعُ الْجَمِيعَ الْخ) انْظُرْهُ مَعَ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَهِيَ تَصْبِحُ بِمَجْهُولٍ، ثُمَّ رَأَيْتُ مَا يَأْتِي وَفِيهِ مَا فِيهِ.

موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ لَا الْعِبَادِي، وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا لَا يُنَافِي مَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ الْإِبَاحَةِ بِالْمَجْهُولِ؛ لِأَنَّ هَذَا مَجْهُولٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ بِخِلَافِ ذَلِكَ وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تُرَدُّ بِالرَّدِّ وَلَا (حَبْتِي الْجَنُطَةِ وَنَحْوَهُمَا) مِنَ الْمُحَقَّرَاتِ فَإِنَّهُ يُمْتَنَعُ بَيُّهَا لَا هَيْبَتُهَا اتِّفَاقًا كَمَا فِي الدَّقَائِقِ فَبَحَثَ الرَّافِعِي أَنَّهُ لَا تَصَحُّ هَيْبَتُهَا ضَعِيفٌ وَإِنْ سَبَقَهُ إِلَيْهِ الْإِمَامُ إِذْ لَا مَحْذُورَ أَنْ يَتَصَدَّقَ الْإِنْسَانُ بِالْمُحَقَّرِ كَمَا فِي الْخَبَرِ وَفَارَقَ نَحْوَ الْكَلْبِ بِأَنَّ هُنَا مِلْكًا إِذْ غَيْرِ الْمُتَمَوِّلِ مَالٌ مَمْلُوكٌ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ لَا نَمَّ عَلَى أَنَّهُ نَصٌّ فِي الْأَمِّ عَلَى صِحَّةِ هَيْبَتِهِ وَكَذَا جِلْدٌ نَجَسٌ عَلَى تَنَاقُضٍ فِيهِ فِي

• فُود: (موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا مُوَافَقَةً لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِاخْتِلَافِ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَهُمَا مُصَوَّرَةٌ بَيْنَ التَّبْيِضِيَّةِ الْمُصَرَّحَةِ بِكَوْنِ الْمُبَاحِ هُوَ الْبَقْضُ دُونَ الْكُلِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِهِ وَابْتِغَاءً فَكَلَامٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِإِرَادَةِ اقْتِصَارِ الْإِبَاحَةِ عَلَى الْمَوْجُودِ بَلْ هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ الْأَنْوَارُ اهـ سَم. عِبَارَةٌ عَ ش. قَدْ يُقَالُ مَا هُنَا لَا يُخَالِفُ كَلَامَ الْعِبَادِي أَيْضًا؛ لِأَنَّ مَنْ فِي مَسْأَلَةِ الْعِبَادِي يُمْتَنَعُ مِنَ الْاسْتِعَابِ فَعَمِلَ مَعَهَا بِالْإِحْطَاءِ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِنَا فَإِنَّ مَا الْمُعْتَبَرُ بِهَا فِيهَا مِنْ صَيِّغِ الْعُمُومِ فَتَصَدَّقُ بِالْجَمِيعِ اهـ وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٍ يَظْهَرُ أَنَّ مَا قَالَهُ الْقَفَالُ وَاقْتِصَاءَهُ إِطْلَاقَهُ وَإِطْلَاقُ الْأَنْوَارِ هُوَ الْأَقْفَى لَا سِيَّما إِذَا تَوَفَّرَتِ الْقَرَائِنُ عَلَى مُطَابَقَةِ السَّرِيرَةِ لِلظَّاهِرِ بِخِلَافِ مَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى أَنَّ صُدُورَ ذَلِكَ عَلَى سَبِيلِ التَّحْمِيلِ الظَّاهِرِيِّ فَلَا اقْتِصَارَ حَيْثُ يُدْرِكُ عَلَى مَا قَالَهُ الْعِبَادِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ اهـ. • فُود: (وَمَا ذَكَرَهُ) أَي: صَاحِبُ الْأَنْوَارِ (آخِرًا) أَي: مِنْ قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ أَبْهَتْ الْخ. • فُود: (مَجْهُولٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ وَكَوْنُ مَا مَرَّ لَيْسَ كَذَلِكَ نَظَرٌ اهـ سَم. • فُود: (وَجَزَمَ بَعْضُهُمُ الْخ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ م ر اهـ.

• فُود (سَيِّ): (وَنَحْوَهُمَا) بِالْجَزْمِ عَطْفٌ عَلَى الْجَنُطَةِ اهـ عَ شَ هَذَا عَلَى مَا فِي النَّهَايَةِ مِنْ عَدَمِ تَثْنِيَةِ الضَّمِيرِ وَأَمَّا عَلَى مَا فِي الشَّرْحِ، وَالْمُغْنِي مِنْ تَثْنِيَةِ قَيْعَيْنِ عَطْفُهُ عَلَى حَبْتِي الْخ. • فُود: (مِنْ الْمُحَقَّرَاتِ) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ سَبَقَهُ فِي الْمُنْفِي. • فُود: (بَيُّهَا لَا هَيْبَتُهَا) أَي: الْمُحَقَّرَاتِ وَكَذَا ضَمِيرُ هَيْبَتِهَا الْآتِيَةِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ عَائِدٌ إِلَى حَبْتِي الْخ وَنَحْوَهُمَا أَوْ إِلَى تَحْوِيهِمَا نَظَرًا لِمَا صَدَّقَ عَلَيْهِ النَّحْوُ مِنْ الْأَفْرَادِ وَعَبَّرَ الْمُنْفِي بِضَمِيرِ الْمُتَنَّى وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ. • فُود: (وَفَارَقَ) أَي: الْمُحَقَّرَ، أَوْ نَحْوَ حَبْتِي الْجَنُطَةِ (نَحْوُ الْكَلْبِ) أَي: مِنَ النَّجَاسَاتِ حَيْثُ جَازَ هَيْبَةُ الْأَوَّلِ دُونَ الثَّانِي. • فُود: (عَلَى صِحَّةِ هَيْبَتِهِ) أَي: الْكَلْبِ. • فُود: (وَكَذَا) إِلَى الْمَثَلِ فِي الْمُنْفِي لِأَقْوَلِهِ وَلَا جِلْدَ إِلَى وَالْأَحَقُّ. • فُود: (وَكَذَا) أَي: مَثَلُ الْكَلْبِ. • فُود: (جِلْدٌ نَجَسٌ) بِالتَّوَصُّيفِ.

• فُود: (موافق لِكَلَامِ الْقَفَالِ الْخ) قَدْ يُقَالُ لَا مُوَافَقَةً لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا لِاخْتِلَافِ الْمَسْأَلَتَيْنِ؛ لِأَنَّ مَسْأَلَتَهُمَا مُصَوَّرَةٌ بَيْنَ التَّبْيِضِيَّةِ الْمُصَرَّحَةِ بِكَوْنِ الْمُبَاحِ هُوَ الْبَقْضُ دُونَ الْكُلِّ بِخِلَافِ مَسْأَلَتِهِ وَابْتِغَاءً فَكَلَامٌ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا صَالِحٌ لِإِرَادَةِ اقْتِصَارِ الْإِبَاحَةِ عَلَى الْمَوْجُودِ بَلْ هُوَ قِيَاسٌ مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَنْوَارِ. • فُود: (لَا هَذَا مَجْهُولٌ مِنْ كُلِّ وَجْهِ) فِي كَوْنِهِ كَذَلِكَ وَكَوْنُ مَا مَرَّ لَيْسَ كَذَلِكَ نَظَرٌ. • فُود: (وَجَزَمَ بَعْضُهُمْ بِأَنَّ الْإِبَاحَةَ لَا تُرَدُّ بِالرَّدِّ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ م ر. • فُود: (لَا هَيْبَتُهَا) ظَاهِرٌ أَنَّ هَذِهِ الْهَيْبَةَ مُمْلَكَةٌ مَعَ عَدَمِ تَمَوِّلِ الْمَمْلُوكِ.

الروضة جمع بينه بحقل الصُّحَّة على معنى نقل اليد كما صرَّحوا به في الكلْبِ وعَدَمِها على الملك الحقيقي وكذا يقال في دهن نجس ولا جلد الأضحى ولحمها لا يصح نحو بيعه بخلاف التصديق به وهو نوع من الهبة، والأحق التحجر لا يصح نحو بيعه وتصح هبته أي: بمعنى نقل اليد أيضًا حتى يصير الثاني أحق به وكذا طعام الغنمة بدار الحرب فمن أطلق صحته هبته يتعين حمله على أن المراد بها نقل اليد لتصرفهم بأنه مباح لهم لا مملوك ولا الثمر ونحوه قبل بدو صلاحه تصح هبته من غير شرط قطع ولا هبة أرض مع بذر، أو زرع لا يفرد بالبيع فتصح في الأرض لاتقاء مبطّل البيع فيهما من الجهل بما يخصها من الثمن عند التوزيع. (وهبة الدين المستقر للمدين)، أو التصديق به عليه.....

• فود: (جمع بينه) أي: بين ما في الروضة من الكلايين المتناقضين. • فود: (وعدمها) أي: وحمل عدم الصحة. • فود: (جلد الأضحى إلخ) عبارة المُنْفِي، والنهاية صرف الشاة المجمولة أضحى ولَبَنُها اه. • فود: (بخلاف التصديق به إلخ) هذا يقتضي أن الكلام في الهبة بالمعنى الأعْم وفيه نظر اه سم. • فود: (مباح لهم) أي: للغانمين ما داموا في دار الحرب اه مُنْفِي. • فود: (ونحوه) كالزرع الأخضر قبل بدو صلاحه اه ع ش. • فود: (من غير شرط قطع) أي: ويحصل القبض فيه بالتخلية ويكلف المتهب قطعه حالاً حيث طلبه الواهب وإن لم يكن متفقاً به ولا يجبر الواهب على إبقائه بالأجرة اه ع ش. • فود: (لا يفرد بالبيع) كالقمح في سنبلة لكنه يشكّل بالزرع قبل بدو الصلاح فإنه إذا هب مع الأرض جاز وإن لم يشترط قطعه على ما أفهمه قوله والآ ثمر ونحوه إلخ ع ش وسم. • فود: (فتصح في الأرض) أي دون البذر، والزرع اه ع ش عبارة المُنْفِي فإن الهبة تصح في الأرض وتفرق الصفقة هنا على الأرجح، والجهالة في البذر لا تضر في الأرض إذ لا ثمن ولا توزيع اه. • فود: (فيهما) أي: الأرض، والبذر أو الزرع ش اه سم. • فود: (المستقر) إلى قول المتن باطله في النهاية. • فود: (المستقر) المراد به ما يصح الاحتياض عنه ليخرج نحو نجوم الكتابة كذا وجد بخط بعض الفضلاء أقول، والظاهر أن التقيّد بالمستقر لما ذكره من الخلاف في هبة الدين لغير من هو عليه بخلاف غير المستقر فإنه لا تصح هبته لغير من هو عليه قطعاً ولا فنجوم الكتابة يصح الإبراء منها فيتبني صحته هبته للمكاتب اه ع ش.

• فود: (بخلاف التصديق به) هذا يقتضي أن الكلام في الهبة بالمعنى الأعْم وفيه نظر. • فود: (ونحوه) يدخل فيه الزرع وفي الروض فتجوز هبة أرض مزروعة مع زرعها وأحدهما دون الآخر ولو قبل الصلاح بلا شرط قطع اه قال في شرحه ذكر عدم شرط القطع من زيادته وهو إن صح إنما يصح في هبة الزرع وخذه اه قوله إن صح إشارة إلى منع قوله إنما يصح إلخ؛ لأن بيع الأرض وخذها لا يتصور فيه هذا الشرط ويتبع الزرع قبل الصلاح مع الأرض لا يحتاج فيه لهذا الشرط فليتأمل. • فود: (فيهما) أي: الأرض، والبذر، أو الزرع ش. • فود: (من الجهل بما يخصها) من القمرة إذ لا ثمن هنا.

(إبراء) فلا تحتاج إلى قبولٍ نظرًا للمعنى (و) هبته (لغيره) أي: المدين (باطلة في الأصح) بناءً على ما قدمه من بطلان بيع الدين لغير من هو عليه، أمّا على مقابلته الأصح كما مرّ فتصح هبته بالأولى وكأنه في الروضة إنما جرى هنا على بطلان هبته مع ما قدمه أنه يصح بيعه أتكالاً على معرفة ضعف هذا من ذلك بالأولى كما تقرّر وعلى الصحة قيل لا تلزم إلا بالقبض وقيل لا تتوقّف عليه فعليه قيل تلزم بنفس العقد وقيل لا بُدّ بعد العقد من الإذن في القبض ويكون كالنخلية فيما لا يُمكّن نقله والذي يُتجه الأول أخذًا من اشتراطهم القبض الحقيقي هنا فلا يملكه إلا بعد قبضه بإذن الواهب وعلى مقابلته للوالد الواهب الرجوع فيه تنزيلاً له منزلة العين ولو تبرّع موقوف عليه بحصته من الأجرة لآخر.....

• قوله (سني): (إبراء) قضيته أن هبة الدين صريح في الإبراء وهو كذلك وإن قال في الذخائر إنه كناية نعم ترك الدين للمدين كناية إبراء مُعني ونهاية قال ع ش قوله نعم ترك الدين إلخ كان يقول تركته لك، أو لا أخذه منك فلا يكون ما أطلبه منك كناية إبراء لانتهاء ما يدلّ عليه اه عبارة القليوبي قوله إبراء أي: صريح بلفظ الهبة أو التصدي وكناية بلفظ الترك اه. • قوله: (فلا يحتاج إلخ) كذا في المُعني.

• قوله (سني): (باطلة في الأصح) اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي أي: والنهاية، والمُعني وإن قلنا بصحة بيعه اه سم. • قوله: (فتصح هبته إلخ) اعتمدته الطّلاويّ اه سم. وكذا اعتمدته المنهج خلافاً للنّهاية، والمُعني كما مرّ. • قوله: (لا تتوقّف) أي: الهبة أي: لزومها. • قوله: (الأول) أي: توقّف لزوم على القبض. • قوله: (وعلى مقابلته) يتّبعني عليه أيضاً إذا قبضه بإذن الواهب كما في سائر هبات الأغنياء اه سم. • قوله: (ولو تبرّع) إلى قول المتن ويسر في النّهاية إلّا قوله منها شيئاً إلى وإذن له وقوله وكذا نحو الأكل إلى وإن كان في يد المُتّهب وقوله نعم يكفي إلى وليس للحاكم. • قوله: (ولو تبرّع إلخ).

(فرغ): تملك المسكين أي: مثلاً الذين الذين عليه، أو على غيره عن الزكاة لا يصح؛ لأن ذلك فيما عليه إندال وهو لا يجوز وفيما على غيره تملك وهو لا يجوز أيضاً مُعني ونهاية أي: فطريقه أن يندفعها إليه، ثم يستردّها منه بدّل دينه ع ش. • قوله: (موقوف عليه إلخ) ظاهره ولو معيّناً مُنحصراً وبعد الإيجار وتعيين الأجرة وفي عدم الصحة حيث يتوقّف، وقد تقدّم أنّ الموقوف عليه المُعَيّن يملك الأجرة والمنافع وقد تكون معلومة له وحيث يتبدّل فالوجه أنها إن كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صحّ التبرّع بها وإن كانت في ذمة المُستأجر ولم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل

• قوله (سني): (باطلة في الأصح) اعتمدته شيخنا الشهاب الزملي وإن قلنا بصحة بيعه. • قوله: (فتصح هبته بالأولى) اعتمدته الطّلاويّ. • قوله: (وعلى مقابلته) يتّبعني عليه أيضاً إذا قبضه بإذن الواهب كما في سائر هبات الأغنياء. • قوله: (موقوف عليه) ظاهره ولو معيّناً مُنحصراً أو بعد الإيجار وتعيين الأجرة وقد يتوقّف في عدم ملكها حيث يتقدّم أنّ الموقوف عليه يملك الأجرة فإذا كانا اثنين وعُلِمَت الأجرة وذهب أحدهما حصته فما المانع من الصحة.

لم يصح؛ لأنها قبل قبضها إما غير مملوكة له أو مجهولة فإن قبض هو أو وكيله منها شيئاً قبل التبرع وعرف حصته منه ورآه هو أو وكيله وأذن له في قبضه وقبضه صح وإلا فلا ولا يصح إذنه لجابي الوقف لأنه إذا قبضه يُعطيه للتبرع عليه؛ لأنه توكيل قبل الملك على أنه في مجهول وإنما صح تبرع أحد الورثة بحصته؛ لأن محلّه في أعيان رآها وعرف حصته منها. (ولا يملك) في غير الهبة الضمنية (موهوب) بالمعنى الأعم الشامل لجميع ما مرّ ولو من أب لولده الصغير ونقل ابن عبيد البر إجماع الفقهاء أنه يكفي هنا الإشهاد لعله يُريد فقهاء مذهبه (إلا بقبض) كقبض المبيع فيما مرّ بتفصيله نعم.....

الذين فإن تبرع بحصته المملوكة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء أو غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل قول الشارح لم يصح على غير ذلك، ثم بحثت بذلك مع م ر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليأتمل سم على حجج ا هـ ش. هـ. فود: (لم يصح) ومثله مالك دار، أو يقتص منها تبرع لغيره بما يتحصل من أجرها ا هـ ش. هـ. فود: (لأنها قبل قبضها إلخ) قصته أنها لو عملت قبل قبضها جاز التبرع بها ا هـ ش وفيه نظر ظاهر. هـ. فود: (فإن قبض هو إلخ) أي الموقوف عليه المتبرع وكذا نظيره الآتي أيضاً. هـ. فود: (ورآه هو، أو وكيله) يُفني عنه ما قبله. هـ. فود: (وأذن له) أي: للأجر المتبرع عليه. هـ. فود: (في غير الهبة) إلى قول المتن فلو مات في المظني لإا قوله وبحث بعضهم إلى، والهبة الفاسدة وقوله خلافاً إلى وإن كان في يد المتهب وقوله الواجب على ما إلى المتهب؛ لأن وقوله نعم يكفي إلى، والهبة ذات. هـ. فود: (في غير الهبة الضمنية) سيذكر مختزلة. هـ. فود: (بالمعنى الأعم إلخ) عبارة المظني بالهبة الصحيحة غير الضمنية وذات الثواب الشاملة للهدية والصدقة ا هـ.

هـ. فود: (ونقل ابن عبد البر إلخ) عبارة المظني خلافاً لما حكاه ابن عبد البر ا هـ. هـ. فود: (ابن عبد البر) هو مالك. ا هـ ش. هـ. فود: (فيما مرّ بتفصيله) فلا بد من إمكان السير إليه إن كان غائياً، والزيادة الحادثة من الموهوب قبل قبضه للواجب لبقائه على ملكه ويقبض المشاع بقبض الجميع منقولاً كان أو غيره فإن كان منقولاً ومنع من القبض شريكه ووكّله الموهوب له في قبضه نصيبه صح فإن لم يوكّله الموهوب له قبض الحاكم ولو بنايه ويكون في يده لهما ويصح بيع الواجب للموهوب قبل القبض وإن ظن لزوم الهبة وحصول الملك بالمعقد ويؤمل الهبة مظني وروى مع شرحه.

هـ. فود: (لم يصح) أقول تقدم أن الموقوف عليه المعين يملك الأجرة والمنافع وقد تكون مملوكة له وحيث لا الوجه أنها إن كانت في يد الناظر وعلم هو قدر حصته منها صح التبرع بها وإن كانت في ذمة المستأجر لم يقبضها الناظر فهي مملوكة للموقوف عليه فتكون من قبيل الذين فإن تبرع بحصته المملوكة له منها على المستأجر صح وكان ذلك إبراء، أو على غيره لم يصح على الخلاف الآتي فيحمل قول الشارح لم يصح على غير ذلك، ثم بحثت بذلك مع م ر الموافق للشارح فيما قاله فوافق عليه فليأتمل.

لا يكفي هنا الإثلاف ولا الوضع بين يديه بلا إذن؛ لأن قبضه غير مستحق كالودعة فاشتراط تحقُّقه بخلاف المبيع وبحث بعضهم الاكتفاء به في الهدية فيه نظر وإن تُسَمِّح فيها بعدم الصيغة للخبر الصحيح أنه ﷺ «أهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً فمات قبل أن تصل إليه فقسّمه ﷺ بين نسائه» ويُقاس بالهدية الباقي وقال به كثيرون من الصحابة رضي الله عنهم ولا يُعرف لهم مخالِف والهِبَةُ الفايضة المقبوضة كالصحيحة في عَدَم الضمان لا المِلْك وإنما يُعْتَدُّ بالقَبْضِ إن كان بإقباض الواهب، أو (بإذن الواهب)، أو وكيله فيه أو فيما يتضمَّنُه كالإعتاق وكذا نحو الأكل خلافاً للقاضي.....

• فَوُدَّ: (لا يكفي هنا الإثلاف) أي: إلا إن كان الإثلاف بالأكل أو العتيق وأذن فيه الواهب فيكون قبضاً اه شيخنا الزبائدي اه ع ش. وسَيُفِيدُه الشارح بقوله كالإعتاق وكذا نحو الأكل اه. • فَوُدَّ: (ولا الوضع بين يديه إلخ) تَقَدَّمَ في هامش قوله في الهدية، والقَبْضُ من ذلك عن التَّجْرِيد وغيره مع ثقله عن البَيَّوْطِ أَنَّهُ يَكْفِي الوضع بين يديه إذا أَعْلَمَهُ فَلَمْ يَشْطَرط الإذن بل الإعلام وهو مُتَّجِهٌ وقد يُقَالُ الإعلام يَقُومُ مقام الإذن سم على حَجِّ اه ع ش وقوله وقد يُقَالُ إلخ أي فلا مُخَالَفَةَ. • فَوُدَّ: (ويُخْتَصُّ بعضهم إلخ) عبارة التَّهَامِيَّةُ، والأوجهُ اغْتِيَارُ ذلك أي: القَبْضُ في الهدية خلافاً لما بَحَثَهُ بعضهم فيها اه. • فَوُدَّ: (الاكتفاء به إلخ) أي كما عليه عَمَلُ النَّاسِ. • فَوُدَّ: (فيه نظر) وَلَعَلَّ الخِلافَ إنما هو بالنسبة لأحكام الدنيا فَقَطُّ فلو تَصَرَّفَ المُهْدِي إليه في الهدية المذكورة فلا يُطَالَبُ بها في الآخرة فَلْيُراجِعْ. • فَوُدَّ: (للخبر الصحيح) تَغْلِيلٌ لِلْمُتَنِّ اه رَشِيدِيَّ عبارة المُغْنِي عَقِبَ الْمُتَنِّ فلا يَمْلِكُ بالعقد لما رَوَى الْحَاكِمُ في صحيحه أَنَّهُ ﷺ «أهدى إلى النجاشي ثلاثين أوقية مسكاً، ثم قال لأُمِّ سَلَمَةَ «إني لأرى النجاشي قد مات ولا أدرى الهدية التي أُهْدِيَتْ إليه ألا تُسْتَرَدُّ وإذا رُدَّتْ إليَّ فهي لك فكان كذلك». اه. • فَوُدَّ: (بين نسائه) أي ﷺ لَكِنَ الذي مرَّ آنفاً عَنِ الْمُغْنِي عَنِ الْحَاكِمِ يَتَّقِضِي في الهبة تَخْصِيصَهُ بِأُمِّ سَلَمَةَ فَلْيُحَرَّرْ اه سَيِّدُ عَمَرٍ. • فَوُدَّ: (وقال به) أي بِاشْتِرَاطِ القَبْضِ في الهبة بِالْمَعْنَى العامَّةِ. • فَوُدَّ: (كثيرون من الصحابة إلخ) أي: فهو إجماعٌ سَكُوتِيٌّ وإنما احتاجَ لهذا بَعْدَ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ؛ لِأَن لِقَائِلِي أَنْ يَقُولَ إِنَّ الهدية تَمْلِكُ بِأَحَدِ شَيْئَيْنِ القَبْضِ أو الوضع بين اليدين مثلاً وَلَمْ يَوْجِدْ وَاحِدٌ مِنْهُمَا فيه فَتَصَرَّفَهُ ﷺ في الهدية لِاتِّفَاقِهِمَا اه رَشِيدِيَّ. • فَوُدَّ: (بإقباض الواهب) أي: أو وكيله. • فَوُدَّ: (فيه) أي: القَبْضُ، والجائر مُتَمَلِّقٌ بِإِذْنِ إلخ. • فَوُدَّ: (يتضمَّنُه) أي: القَبْضُ أو الإذن فيه. • فَوُدَّ: (كالإعتاق) تَمَثُّلٌ لِمَا يَتَضَمَّنُه وقوله: (وكذا إلخ) عَطَفَ على الإعتاقِ ش اه سم. ولا يُخْفَى ما في هذا المَطْلَبِ لو قال راجِعٌ إلى

• فَوُدَّ: (ولا الوضع بين يديه بلا إذن) تَقَدَّمَ في هامش قوله في الهدية، والقَبْضُ من ذلك عن التَّجْرِيد وغيره مع ثقله عن البَيَّوْطِ أَنَّهُ يَكْفِي الوضع بين يديه إذا أَعْلَمَهُ فَلَمْ يَشْطَرط الإذن بل الإعلام وهو مُتَّجِهٌ وقد يُقَالُ الإعلام يَقُومُ مقام الإذن. • فَوُدَّ: (كالإعتاق) تَمَثُّلٌ لِمَا يَتَضَمَّنُه وقوله وكذا إلخ عَطَفَ على الإعتاقِ ش.

على ما قاله شارح لكن جزم غير واحد بما قاله القاضي وإن كان في يد المتهب فلو قبضه من غير إذن صحت ولو إذن ورجع عن الإذن أو جُن، أو أغمى، أو حَجَرَ عليه، أو مات أحدهما قبل القبض بطل الإذن ولو قبضه فقال الواهب رجعت عن الإذن قبله وقال المتهب بعده صدق الواهب على ما استظهره الأذرعى من تردّد له في ذلك وله احتمال بتصديق المتهب؛ لأن الأصل عدم الرجوع قبله وهو قريب، ثم رأيت أن هذا هو المنقول كما ذكرته في شرح الإرشاد في باب الرهن مع فروع أخرى يتعيّن استحضاؤها هنا ويكفي الإقرار بالقبض كأن قيل له وهبت كذا من فلان وأقبضته فقال نعم، والإقرار أو الشهادة بمجرّد الهبة لا يستلزم

الإغتناق لكان أولى، عبارة المُنْهَى فإن إذن له في الأكل أو العتي عنه أي: المتهب فأكله أو اغتصمه كان قبضاً اهـ. فود: (على ما قاله الشارح) لَمَلَّ الْأَسْبَكُ تَقْدِيمُهُ عَلَى قَوْلِهِ خِلَافًا لِلْقَاضِي قَالَ سَمِ جَزَمَ بِهِ أَي: بما قاله شارح الرّوض حيث قال: (فرغ): لَيْسَ الْإِثْلَافُ أَي: مِنَ الْمُتَهَبِ قَبْضًا إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْأَكْلِ، أَوِ الْعِتَى أَي: عَنْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَكُونُ قَبْضًا وَيَقْدَرُ أَنَّهُ مَلَكَهُ قَبْلَ الْأَزْدِرَادِ، وَالْعِتَى اهـ وكذا جَزَمَ بِهِ الْمُعْنَى وَالزِّيَادِيُّ كَمَا مَرَّ وَقَوْلُهُ قَبْلَ الْأَزْدِرَادِ إلخ قَالَ ع ش قِيَاسُ مَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ فِي الصِّيَافَةِ مِنَ الْمِلْكِ بِالْوَضْعِ فِي الْفَمِ أَنْ يَقْدَرُ انْتِقَالُهُ إِلَيْهِ هُنَا قَبْلَ الْوَضْعِ فِي الْفَمِ، وَالتَّلْفِظُ بِالصِّيغَةِ اهـ أَي: صِيغَةُ الْعِتَى. فود: (وإن كان في يد المتهب) غاية لما في المتن اهـ رَشِيدِي. فود: (من غير إذن) أي ولا إقباض اهـ مُعْنَى. فود: (قبل القبض) أي: قبل تمامه ولو معه اهـ ع ش. فود: (قبل القبض) راجع إلى قوله وَرَجَعَ وَمَا عُطِفَ عَلَيْهِ. فود: (ولو قبضه إلخ) ولو أقبضه وقال قصدت به الإيداع، أو العارية وأتكرّ المتهب صدق الواهب كما في الاستقصاء اهـ نهاية زاد المعنى ولو اختلفا في الإذن في القبض صدق الواهب اهـ. فود: (صدق الواهب إلخ) عبارة النهاية صدق المتهب؛ لأن الأصل عدم الرجوع خلافًا لما استظهره الأذرعى من تصديق الواهب. اهـ. فود: (لأن الأصل عدم الرجوع إلخ) ظاهره وإن ائتمقا على وقت الرجوع واختلفا في وقت القبض ولو قيل بمجيء تفصيل الرجعة فيه لم يتعد فبقال، إن ائتمقا على وقت القبض واختلفا في وقت الرجوع صدق المتهب، وفي عكسه يصدق الواهب، وفيما إذا لم يتحققا على شيء يصدق السابق بالدعوى، وإن ادّعى بما صدق المتهب اهـ ع ش. فود: (وهو قريب إلخ) أي: الاحتمال. فود: (والإقرار، والشهادة إلخ) عبارة المعنى، والرّوض مع شرحه وليس الإقرار بالهبة ولو مع الملك إقرارًا بالقبض للمزهب لإجواز أن تعتقد لزومها بالعقد، والإقرار يُعْمَلُ عَلَى الْيَقِينِ إِلَّا إِنْ قَالَ وَهَبْتَهُ لَهُ وَخَرَجْتَ مِنْهُ إِلَيْهِ وَكَانَ فِي يَدِ الْمُتَهَبِ وَإِلَّا فَلَا وَقَوْلُهُ وَهَبْتَهُ وَأَقْبَضْتَهُ لَهُ إِقْرَارٌ بِالْهَبَةِ، وَالْقَبْضُ اهـ.

فود: (على ما قاله شارح) جَزَمَ بِهِ فِي الرّوضِ حَيْثُ قَالَ فَرَعَ لَيْسَ الْإِثْلَافُ أَي: مِنَ الْمُتَهَبِ قَبْضًا إِلَّا إِنْ أُذِنَ لَهُ فِي الْأَكْلِ، أَوِ الْعِتَى عَنْهُ قَالَ فِي شَرْحِهِ فَيَكُونُ قَبْضًا وَيَقْدَرُ أَنَّهُ مَلَكَهُ قَبْلَ الْأَزْدِرَادِ، وَالْعِتَى. فود: (وله احتمال بتصديق المتهب) اعتمدته م ر.

القبض نعم يكفي عنه قول الواهب ملكها المتهب ملكاً لازماً كما مر، أو أخر الإقرار قال بعضهم وليس للحاكم سؤال الشاهد عنه إقلاً يمتنّه له، والهبة ذات الثواب بيع فإذا أقبض الثواب استقل بالقبض (فلو مات أحدهما) أي: الواهب، والمتهب بالمعنى الأعم الشامل للهدية، والصدقة على الأوجه (بين الهبة، والقبض قام وإرثه مقامه) في القبض، والإقباض؛ لأنه خليفته. (وقيل ينفسخ العقد) بالموت لجوازه كالشركة وفوق الأول بأنها تقول للزوم بخلاف نحو الشركة ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني أن الهدية تنفسخ بالموت قبل وصولها قولاً واحداً لقدم القبول اهـ. ووجه ضعفه أن المدار ليس على القبول بل على الأيلولة للزوم وهو جارٍ في الهدية والصدقة أيضاً ولا تبطل الهبة بجنون الواهب وإغمائه فيكفي إقباضه بعد إفاقته لا إقباض وليه قبلها وكذا المتهب نعم لوليته القبض قبل إفاقته.

• قوله: (نعم يكفي الخ) ويتبني أن يأتي مثله فيما لو قال الشاهد أشهد أنه ملكه ملكاً لازماً فيغني ذلك عن قوله وقبه وأقبضه اهـ ع ش. • قوله: (سؤال الشاهد عنه) أي القبض ويتبني أن محله في العالم بأنها لا تملك إلا بالقبض اهـ ع ش. • قوله: (استقل) أي: المتهب. • قوله: (أي: الواهب) إلى قوله لا إقباض وليه في المغني إلا قوله ويؤخذ إلى وهو جار. • قوله: (في القبض الخ) أي: وارث الواهب في الإقباض، والإذن في القبض ووارث المتهب في القبض اهـ معني. • قوله: (للهدية، والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة قيمت قبوت قبل أخذه اهـ سم. • قوله: (بأنها) أي الهبة. • قوله: (ويؤخذ منه) أي: من ذلك الفرق. • قوله: (وهو جار) أي الأيلولة إلى الزوم. • قوله: (أيضاً) أي: كالهبة بالمعنى الخاص. • قوله: (لا إقباض وليه الخ) ولولي المجنون قبضه قبل الإفاقة نهاية

• قوله: (الشامل للهدية، والصدقة) كان صورة الصدقة أن يقول لآخر خذ هذا صدقة قيمت قبوت قبل أخذه.

• قوله في (سني): (قام وإرثه مقامه) عليم منه ومن. • قوله: (وقيل ينفسخ العقد الخ) أن الصحيح عدم انفساخ كل من الهبة، والهدية، والصدقة بالموت فإن قلت لا فائدة لقدم الانفساخ لما تقدم من بطلان الإذن في القبض بالموت فلا بد من إذن الوارث فإن كان ابتداء تملك منه وإلا لم يملك شيئاً قلت بل له فائدة فإنه إذا مات الواهب بعد عقد الهبة فأذن وإرثه في القبض ملك المتهب بالقبض ولو حكّم بانفساخ العقد لم يملك به وتوقف الملك على إيجاب الوارث وقبول المتهب، ثم القبض بإذن الوارث ولو أرسل الهدية، ثم مات قبل تسليمها للمهدي إليه فأذن الوارث فيه حصل الملك بتسليمها ولو انفسخ الإهداء لم يكف مجرّد الإذن في التسليم؛ لأنه ليس إهداء بل كان يحتاج إلى إرسال من الوارث ولو وضع بين يديه درهمًا على وجه التصديق به عليه فمات قبل قبضه فأذن الوارث له في قبضه ملكه بالقبض ولو قلنا بانفساخ التصديق لم يملك بمجرّد إذن الوارث في قبضه فيما يظهر بل كان بالإباحة أشبه فليتأمل. • قوله: (ويؤخذ منه تضعيف ما في تحرير الجرجاني) أي: ولا ينافي تضعيف ما تقدم في

(وَيُسْنُ لِلوَالِدِ) أَي: الْأَصْلُ وَإِنْ عَلَا (الْعَدْلُ فِي عَطِيَّةِ أَوْلَادِهِ) أَي: فُرُوعِهِ وَإِنْ سَفَلُوا وَلَوْ الْأَحْفَادُ
 مَعَ وُجُودِ الْأَوْلَادِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَفَاقًا لِغَيْرِ وَاجِدٍ وَخِلَافًا لِمَنْ خَصَّصَ الْأَوْلَادَ سِوَاءَ أَكَانَتْ تِلْكَ
 الْعَطِيَّةُ هِبَةً أَمْ هَدِيَّةً أَمْ صَدَقَةً أَمْ وَقْفًا أَمْ تَبَرُّعًا آخَرَ فَإِنْ لَمْ يَعْدِلْ لِغَيْرِ غُذِرَ كَرِهَ عِنْدَ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ
 وَقَالَ جَمْعٌ بِحَرَمِهِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ خَبَرُ الْبُخَارِيِّ «اتَّقُوا اللَّهَ وَاعْدِلُوا بَيْنَ أَوْلَادِكُمْ» وَخَبَرُ
 أَحْمَدَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُشْهِدَهُ عَلَى عَطِيَّةٍ لِبَعْضِ أَوْلَادِهِ لَا تُشْهِدُنِي عَلَى جُزْءٍ لِيَنْبِكَ
 عَلَيْكَ مِنَ الْحَقِّ أَنْ تَعْدِلَ بَيْنَهُمْ. وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ «أَشْهِدْ عَلَى هَذَا غَيْرِي، ثُمَّ قَالَ أَيَشْرُوكَ أَنْ
 يَكُونُوا لَكَ فِي الْبَرِّ سِوَاءَ قَالَ بَلَى قَالَ: «فَلَا إِذَنْ» فَأَمَرَهُ بِإِشْهَادِ غَيْرِهِ صَرِيحٌ فِي الْجَوَازِ وَأَنَّ
 تَسْمِيَّتَهُ جُزْأً بِاعْتِبَارِ مَا فِيهِ مِنْ عَدَمِ الْعَدْلِ الْمَطْلُوبِ فَإِنْ فَضَّلَ الْبَعْضُ أُعْطِيَ الْآخَرِينَ مَا
 يَحْصُلُ بِهِ الْعَدْلُ وَإِلَّا رَجَعَ نَذْبًا لِلأَمْرِ بِهِ فِي رَوَايَةٍ نَعَمِ الْأَوْجِهَةِ أَنَّهُ لَوْ عَلِمَ مِنَ الْمَحْرُومِ الرِّضَا
 وَظَنَّ غَمُوقَ غَيْرِهِ لِفَقْرِهِ وَرِقَّةَ دِينِهِ لَمْ يُسْنِ الرُّجُوعَ وَلَمْ يُكْرَهْ التَّفْضِيلُ كَمَا لَوْ أَحْرَمَ فَاسِقًا لِقَلْبًا

وَمُعْنَى. **فُود:** (أَي: الْأَصْلُ) إِلَى الْفَرْعِ فِي النِّهَايَةِ لِأَقْوَلِهِ وَقَضِيَّتُهُ إِلَى بَلٍ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا
 فَضَّلَ إِلَى وَيُسْنُ. **فُود:** (وَإِنْ سَفَلُوا) أَي: ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا هـ ش. **فُود:** (خَصَّصَ الْأَوْلَادَ) عِبَارَةُ
 النِّهَايَةِ خَصَّصَهُ بِالْأَوْلَادِ هـ. **فُود:** (أَمْ تَبَرُّعًا آخَرَ) كَالِإِبَاحَةِ هـ سَمِ عِبَارَةُ السَّيِّدِ عَمَرٌ يَشْمَلُ مَا لَوْ كَانَ
 بِطَرِيقِ الْمُحَابَاةِ فِي ضِمْنِ عَقْدٍ وَهُوَ ظَاهِرٌ هـ. **فُود:** (كَرِهَ الْخ) وَهُوَ الْمُتَعَمِّدُ هـ مُعْنَى. **فُود:** (فِي
 ذَلِكَ) أَي: سُنَّ الْعَدْلُ. **فُود:** (فَأَمَرَهُ الْخ) لَعَلَّ الْأَوَّلَى الْوَأُولَى بِذَلِكَ الْفَاءِ. **فُود:** (وَأَنْ تَسْمِيَّتُهُ الْخ) عَطَفَ
 عَلَى جُمْلَةِ أَمْرِهِ بِإِشْهَادِ الْخ فَكَانَ الْأَوَّلَى حَذَفَ أَنْ كَمَا فِي النِّهَايَةِ. **فُود:** (الْمَطْلُوبُ) أَي: نَذْبًا.
فُود: (أُعْطِيَ) أَي: الْأَصْلُ الْمُفْضَلُ. **فُود:** (وَإِلَّا رَجَعَ) الظَّاهِرُ أَنَّ الرُّجُوعَ لَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ هـ
 سَمِ. **فُود:** (وَرِقَّةَ دِينِهِ) لَعَلَّ الْوَأُولَى بِمَعْنَى، أَوْ. **فُود:** (وَلَمْ يُكْرَهْ الْخ) لَا يُخْتَمَى مَا فِي عَطْفِهِ عَلَى مَا قَبْلَهُ
 إِلَّا أَنْ يُرَادَ بِالْمَحْرُومِ مَا يَشْمَلُ الْمَحْرُومَ بِالْفِعْلِ وَبِالْإِرَادَةِ وَبِالْعَمَلِ مَا يَشْمَلُ الْعَمَلُ لَوْ رَجَعَ،
 وَالْعَمُوقُ لَوْ لَمْ يُفْضَلْ تَأَمَّلْ وَلَوْ قَالَ كَمَا لَا يُكْرَهْ التَّفْضِيلُ لَوْ أَحْرَمَ فَاسِقًا الْخ لَكَانَ وَاضِحًا عِبَارَةً
 الْمُعْنَى.

(تَنْبِيْهٌ): مَحَلُّ الْكَرَاهَةِ عِنْدَ الْاِسْتِوَاءِ فِي الْحَاجَةِ أَوْ عَدَمِهَا وَإِلَّا فَلَا كَرَاهَةَ وَعَلَى ذَلِكَ يُحْمَلُ تَفْضِيلُ
 الصَّحَابَةِ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمْ فِيمَا يَأْتِي وَيُسْتَنْتَى الْعَاقِبُ وَالْفَائِضُ إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ يَضُرُّهُ فِي الْمَعَاصِي فَلَا
 يُكْرَهُ جِرْمَانُهُ هـ قَالَ ع ش بَقِيَ مَا لَوْ اخْتَلَفَ الْمَضِيَّانُ كَانَ كَانَ أَحَدُهُمَا مُتَبَدِّعًا وَالْآخَرُ فَاسِقًا يَشْرَبُ
 الْخَمْرَ مَثَلًا وَأَرَادَ دَفْعَهُ لِأَحَدِهِمَا، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُؤَفَّرُ بِهِ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ بَنَى عَقِيدَتَهُ عَلَى شُبْهَةٍ فَهُوَ مَغْذُورٌ
 وَمِنْ ثَمَّ تَقَبَّلَ شَهَادَتَهُ وَتَبَنَّى أَنَّهُ لَوْ لَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا شُبْهَةٌ لَكِنْ كَانَتْ مَغْصِيَةً أَحَدِهِمَا أَغْلَطَ كَكْرَاهَةِ فَسَقَ

قَضِيَّةَ التَّجَاسِي إِذْ لَيْسَ فِيهَا انْفِسَاخُهَا بَلْ رُجُوعُ الْمُهْدِي وَهُوَ هُوَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ وَلَا إِشْكَالَ
 فِيهِ. **فُود:** (وَإِنْ سَفَلُوا الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. **فُود:** (أَمْ تَبَرُّعًا) كَالِإِبَاحَةِ. **فُود:** (وَإِلَّا رَجَعَ) الظَّاهِرُ أَنَّ
 الرُّجُوعَ لَا يَأْتِي فِي الْوَقْفِ.

بصره في معصية، أو عاقاً، أو زاد أو أتر الأوج، أو المتميز بنحو فضل كما فعله الصديق مع عائشة رضي الله تعالى عنهما، والأوجه أن تخصيص بعضهم بالرجوع في هبته كهو بالهمزة فيما مر وأفهم قوله كغيره عطية أنه لا يطلب منه التسوية في غيرها كالتؤدد بالكلام وغيره. لكن وقع في بعض نسخ الدميري لا خلاف أن التسوية بينهم مطلوبة حتى في القيل أي: للمتميزين وله وجه إذ كثيراً ما يترتب على التفاوت في ذلك ما مر في الإعطاء ومن ثم ينبغي أن يأتي هنا أيضاً استثناء التمييز للذير ويسن للولد أيضاً المذل في عطية أصوله فإن فضل كرهه خلافاً لبعضهم نعم في الروضة عن الدارمي فإن فضل فالأولى أن يفضل الأم وأقره لما في الحديث أن لها ثلثي البر وقضيته عدم الكراهة.....

بشرب الخمر، والزنا، واللواط، والآخر بشرب الخمر فقط، أو بتعاطي العقود الفاسدة أن يقدم الأخف اه وقوله، والأقرب أنه يؤزر إلخ يتبني حمله على إذا لم يكن هناك قول بكفره ببدعيته وإلا فالأقرب أن يؤزر به الثاني. ة فود: (في مفستيه) يتبني أن يحرم إن غلب على الظن صرته في المعصية اه سيد عمر. ة فود: (او هافاً) تأمل الجمع بينه وبين ما مر أيضاً في قوله وظن عقوق غيره فإنه قد يتبادر أنهما متنافيان وأيضاً فإطلاق حديث «صل من قطعك واضف ضمن ظلمك وأحسن إلى من أساء إليك» يقتضي أنه أولى بالبر من البار فليتأمل لا سيما إذا غلب على الظن أن الجزمان يزيد في عقوقه، ولعله مخمول على ما إذا ظن زوال العقوق بالجزمان، ثم رأيت قول الشارح الآتي في الرجوع ويحث الإسني إلخ وهو مؤيد لما ذكرته والله أعلم اه سيد عمر وقوله إذا ظن زوال العقوق إلخ أقول، أو ظن عدم إفادة الإعطاء والجزمان شيئاً أخذاً مما يأتي. ة فود: (او زاد) أي: في الإعطاء عطف على آخره.

ة فود: (أو أتر) أي للإعطاء. ة فود: (الأخروج إلخ) تنازع فيه الفعلان وأعمل فيه الثاني. ة فود: (بنحو فضل) كالعلم، والورع اه. حلي، والجار متعلق بالمتميز. ة فود: (كما فعله الصديق مع عائشة إلخ) وعمر مع عاصم وعبد الله بن عمر مع بعض أولاده رضي الله تعالى عنهم اه مغني. ة فود: (والأوجه إلخ) كذا في في المغني. ة فود: (كهو) أي: كالتخصيص. ة فود: (فيما مر) أي: في كراهته بلا عذر.

ة فود: (وهية) أي: غير الكلام كالقبلة، والواو بمعنى، أو. ة فود: (حتى في القيل) أي الكلام اه سم. ة فود: (في ذلك) أي: في نحو الكلام. ة فود: (ما مر إلخ) انظر في أي محل عبارة المغني عقيب التعليل بالأحاديث المارة ولتلا يقتضي بهم الأمر إلى العقوق، أو التحاسد اه، ولعل الشارح توهم سبق نظيرها منه. ة فود: (هنا) أي: في كراهة التفضيل بغير الهمزة. ة فود: (التمييز) أي تفضيل بعض أولاده بنحو الكلام. ة فود: (ويسن للولد) إلى قوله وقضيته في المغني إلا قوله خلافاً إلى فإن فضل وقوله وأقره. ة فود: (فإن فضل) أي: فإن ارتكب المكروه وفضل قاله ع ش ورشدي وهذا إنما يتناوب مختار النهاية كالمغني من كراهة تفضيل بعض الأصول خلافاً للشارح. ة فود: (ثلثي البر) وعليه يحمل

إذ لا يُقال في بعض جزئيات المكروه أنه أولى من بعض بل في شرح مُسلم عن المُحاسب
الإجماع على تفضيلها في البرِّ على الأب وإنما فُضِّلَ عليها في الإرث لما يأتي أن ملحظَه
المُصوبه، والعاصب أقوى من غيره، وما هنا ملحظَه الرِّجْم وهي فيه أقوى؛ لأنها أخوَجُ وبهذا
فارق ما مرَّ أنه يُقدَّم عليها في الفطرة؛ لأنَّ ملحظَها الشرف كما مرَّ ويُسنُّ على الأوجه العُدلُ
بين نحو الإخوة أيضًا لكنَّها دون طليها في الأولاد ورَوَى البيهقي خبر «حقُّ كبير الإخوة على
صغيرهم كحقِّ الوالد على ولده» وفي رواية «الأكبر من الإخوة بمنزلة الأب» وإنما يحصل
العُدل بين من ذُكر (بأنَّ مُسَوِّي بين الذكر، والأنثى) لرواية ظاهرة في ذلك في الخبر السابق
ولخبر ضعيف مُتَّصِل وقيل الصحيح إرساله «سُوا بين أولادكم في العطية ولو كنْتُم مُفَضَّلًا
أحدًا لَفُضِّلَت النساءُ وفي نسخة البنات» .

(وقيل كقسمة الإرث) وفوق الأول بأنَّ ملحَصَ هذا المُصوبه وهي مُخْتَلِفَةٌ مع عَدَمِ تُهْمَةٍ فيه
ومُلَحَظُ ذاك الرِّجْمَ وهما فيه سواء مع التُّهْمَةِ فيه وعلى هذا، وما مرَّ في إعطاء أولاد الأولاد

ما في شرح مُسلم إلخ كذا في النهاية وكذا كان في أصل الشارح، ثم صَرَبَ وزاد ما تَرَى اه سيّد عُمَرُ
قال الرِّشدي قوله مرَّ عليه يُحْمَلُ إلخ أي : على ما إذا ازنكَبَ المكروه وهذا ما يَظْهَرُ من الشارح م ر
وأما ما في التَّخْفَةِ عَنِ الرِّزْوَةِ مِنْ ذِكْرِ الْأَوَلَوِيَّةِ التي اسْتَبْطَ منها عَدَمُ الكراهة فلا يوافق ما في الرِّزْوَةِ
وعبارتها يُتَّبَعِي لِلْوَالِدِ أَنْ يَغْدِلَ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فِي الْعَطِيَّةِ فَإِنْ لَمْ يَغْدِلْ فَقَدْ فَعَلَ مَكْرُوهًا وَإِلَى أَنْ قَالَ وَكَذَا
الْوَلَدُ لَوْ وَهَبَ لِوَالِدَيْهِ قَالَ الدَّارِمِيُّ فَإِنْ فَضَّلَ فَلْيُفَضَّلِ الْأُمُّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ اه . فَوُدَّ : (إِذْ لَا يُقَالُ إِنْخَ) فِيهِ
نَظَرٌ إِذْ لَا مَانِعَ مِنْ كَوْنِ بَعْضِ أَفْرَادِ الْمَكْرُوهِ أَخَفَّ مِنْ بَعْضِ . فَوُدَّ : (وَإِنَّمَا فَضَّلَ إِنْخَ) أَي : الْأَبُ .

فَوُدَّ : (وَهِيَ فِيهِ) أَي الْأُمُّ فِي الرِّجْمِ . فَوُدَّ : (لَأَنَّهَا أَخَوَجُ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ الْأَخَوَجِيَّةَ لَا تَدُلُّ عَلَى تِلْكَ
الْأَفْوَرِيَّةِ اه سم . فَوُدَّ : (وَيُسَنُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمُغْنِي . فَوُدَّ : (لَكِنَّهَا) أَي : الْعَدَالَةُ ،
وَالْتَّسْوِيَّةُ . فَوُدَّ : (وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ إِنْخَ) الْمُرَادُ أَنَّهُ كَمَا يُسْتَحَبُّ لِلْوَالِدِ التَّسْوِيَّةُ بَيْنَ أَوْلَادِهِ فَكَبِيرُ الْإِخْوَةِ
يُسْتَحَبُّ لَهُ الْعُدْلُ بَيْنَ إِخْوَتِهِ فِيمَا يَتَّبَرَّعُ بِهِ عَلَيْهِمْ وَهَذَا بِنَاءٌ عَلَى الْغَالِبِ مِنْ أَنَّ الْكَبِيرَ يَتَمَيَّزُ فِي الْعَادَةِ عَنْ
إِخْوَتِهِ يَكْفُلُهُمْ وَيَتَصَرَّفُ فِي أُمُورِهِمْ وَإِلَّا فَقَدْ يَحْصُلُ لِلصَّغِيرِ مِنَ الْإِخْوَةِ شَرَفٌ يَتَمَيَّزُ بِهِ عَنْ كِبَارِهِمْ
فَيَتَّبَعِي لَهُ مُرَاعَاتُهُمْ، وَالْعُدْلُ بَيْنَهُمْ اه ع ش . وفوله المراد أنه إلخ فيه تأمل . فَوُدَّ : (وَفِي نُسْخَةِ إِنْخَ)
أَي : رِوَايَةِ اه ع ش . فَوُدَّ : (مُلَحَظُ هَذَا) أَي : الْمِيرَاثُ . فَوُدَّ : (مَعَ عَدَمِ تُهْمَةٍ فِيهِ) أَي : لِأَنَّ الْوَارِثَ
رَضِيَ بِمَا قَرَضَ اللَّهُ تَعَالَى اه مُغْنِي . فَوُدَّ : (وَمُلَحَظُ ذَلِكَ) أَي عَطِيَّةُ الْأَصْلِيِّ . فَوُدَّ : (مَعَ التُّهْمَةِ فِيهِ)
أَي : لَأَنَّهَا بَرُّ أَي : الْمُغْطَى . فَوُدَّ : (وَعَلَى هَذَا، وَمَا مَرَّ إِنْخَ) يَتَأَمَّلُ الْمُرَادُ بِهِ سَيِّدُ عُمَرُ أَقُولُ بِجَمَلِ
الْوَاوِ بِمَعْنَى مَعَ يَتَفَضَّلُ أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ دَفْعُ مَا يَتَرَاى مِنَ التَّانَفِي بَيْنَ هَذَا الْقَبِيلِ الظَّاهِرِ فِي حَجَبِ أَوْلَادِ
الْأَوْلَادِ عَنِ الْعَطِيَّةِ بِالْأَوْلَادِ بَيْنَ مَا مَرَّ الصَّرِيحُ فِي عَدَمِ الْحَجَبِ .

فَوُدَّ : (لَأَنَّهَا أَخَوَجُ) يَتَأَمَّلُ فَإِنَّ الْأَخَوَجِيَّةَ لَا تَدُلُّ عَلَى تِلْكَ الْأَفْوَرِيَّةِ .

مع الأولاد تُتَصَوَّرُ التسوية بأن يفرض الأسفلون في درجة الأعلى نظير ما يأتي في ميراث الأرحام على قول.

(فرغ) أعطى آخر دراهم ليشتري بها عمامة مثلاً ولم تدل قرينة حاله على أن قصده مجرّد التبسيط المعتاد لزومه شراء ما ذكر وإن ملكه؛ لأنه يملك مقبض بصره فيما عيّنه المعطي ولو مات قبل صرفه في ذلك انتقل لورثته ملكاً مطلقاً كما هو ظاهر إزوال التقييد بموته كما لو ماتت الدائبة الموصى بخلفها قبل الصرف فيه فإنه يتصرف فيه مالكها كيف شاء ولا يعود لورثة الموصي، أو بشرط أن يشتري بها ذلك بطل الإعطاء من أصله؛ لأن الشرط صريح في المناقضة لا يقبل تأويلًا بخلاف غيره.

(ولاب الرجوع في هبة ولده) عينا بالمعنى الأعم الشامل للهدية والصدقة بل يوجد هذا في بعض النسخ وتناقضا في الصدقة لكن المتمد كما قاله جمع ما ذكر وإن كان الولد فقيراً صغيراً مخالفاً له ديناً للخير الصحيح لا يحل لرجل أن يعطي عطية أو هبة هبة فيرجع فيها

• قوله: (فرغ افطى الخ) يتأمل مناسبة لهذا المحل اه سيّد عمر أي، والمناسب ذكره في مبحث شروط الهبة قبيل الممري، والرقي. • قوله: (ولو مات) أي: المعطي له. • قوله: (أو بشرط الخ) عطف على ليشتري بها الخ. • قوله: (في المناقضة) أي: للتملك. • قوله: (بخلاف غيره) أي: كمن يشتري بها عمامة.

• قوله (سني): (ولاب الرجوع الخ) على التراخي من دون حكم حاكم به وعبد الولد غير المكاتب كالولد؛ لأن الهبة لعبد الولد هبة للولد بخلاف عبده المكاتب؛ لأنه كالأجنبي نعم إن انفسخت الكتابة تبين أن الجلك للولد وهبته لمكاتب نفسه كالأجنبي مغني ونهاية. • قوله: (هينا) إلى قول المتن فيمتنع في النهاية واحترز بها عن هبة الذين فإنه لا رجوع فيه جزماً اه سيّد عمر عبارة الرشيد قوله عينا مفعول هبة أخرج به الذين كما يأتي اه. • قوله: (بالمعنى الأعم) إلى قوله واختص في المعني إلا قوله بل إلى وأن قوله بل يوجد هذا) أي: التفسير بما يشمل الهدية والصدقة أي: لفظ عطية.

• قوله: (وتناقضا) أي: الشيخان يعني كلامهما. • قوله: (وإن كان الخ) غاية في المتن. • قوله: (مخالفاً له ديناً) إنما نص عليه إلتلا يتوهم امتناع الرجوع مع اختلاف الدين للعداوة بينهما اه ع ش.

• قوله في (سني): (ولاب الرجوع في هبة ولده) قال في الرّوض وعبد غير المكاتب اه أي وفي هبة عبد ولده؛ لأن الهبة لعبد الولد هبة للولد قال في شرحه بخلاف عبده المكاتب؛ لأنه كالأجنبي نعم إن انفسخت الكتابة فقد بان بالأجرة أن الجلك للولد بالانقضاء على ما تقدّم في الوقف أنه إذا وقف على المكاتب، ثم عجز تبين أنه وقف على السيّد فإن الوقف على العبد وقف على السيّد. • قوله: (هينا) وسباني الدين.

إلا الولد فيما يُعطي ولده واختص بذلك لانتفاء التهمة فيه إذ ما طبع عليه من إشارته لولده على نفسه بقضي بأنه إنما رجح لإحاجة أو مصلحة، ويكره له الرجوع إلا للنفير كأن كان الولد عاقاً أو بصرفه في معصية فليُنذر به فإن أصر لم يُكره كما قاله وبَحَثَ الإسْنَوِيُّ نَذْبَهُ فِي الماصي وكرهته في العاق إن زاد عقوقه ونذبه إن أزاله وإباحته إن لم يُنذَر شيئاً والأذرعِي عَدَمَ كراهته إن احتاج الأب له لِنَفَقَةٍ، أو ذنب بل نذبه إن كان الولد غنياً عنه ووجوبه في الماصي إن تَعَيَّنَ طريقاً في ظنه إلى كفه عن المعصية والتلفيتي امتناعه في صدقة واجبة كزكاة ونذر وكفارة وكذا في لحم أضحية تطوع؛ لأنه إنما يرجع لِيَسْتَقِيلَ بالتصريف وهو فيه مُشْتَبَعٌ وبما ذكره أَفْتَى كثيرون بمن سبقه وتأخر عنه ورَدُّوا على مَنْ أَفْتَى بجواز الرجوع في النذر بكلام الروضة وغيرها وقول بعضهم محله إن وُجِدَتْ صيغة نذر صحيحة غير محتاج إليه؛ لأن النذر حيث أُطْلِقَ إنما يُراد به ذلك ولا نظر لكونه تمليكاً محضاً؛ لأن الشرع أوجب الوفاء به على العموم من غير مُخَصَّصٍ وقياس الواجب على التبرع مُشْتَبَعٌ ولا رجوع في هبة بثواب بخلافها

• فَوَدَّ: (لِإِنْفَاءِ التُّهْمَةِ فِيهِ الْخ) وهذه حِكْمَةٌ لَا يَجِبُ اطْرَافُهَا. • فَوَدَّ: (فَلْيُنْذَرْ بِهِ) أي: بالرجوع اه سم. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَصْرَ) أي: على العقوق، أو المعصية. • فَوَدَّ: (وَكِرَاهَتُهُ فِي الْعَاقِ الْخ) يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ يُنْذَبُ إِنْ تَوَقَّعَ زَوَالُ الْعُقُوقِ، وَيَجِبُ إِنْ قَطَعَ بَزَوَالِ الْعُقُوقِ أَوْ غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ فِي إِزَالَةِ الْمَعْصِيَةِ، وَيَخْرُجُ إِنْ قَطَعَ بِزِيَادَةِ الْعُقُوقِ أَوْ غَلَبَتْ عَلَى الظَّنِّ؛ لِأَنَّهُ تَسَبَّبَ فِي زِيَادَةِ الْمَعْصِيَةِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَبِمَا يَأْتِي عَنِ الْأَذْرَعِيِّ تَأْيِيدَ لِمَعْصِيَةِ ذَلِكَ اه سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (وَالْبُلْفِقِي الْخ) عِبَارَةٌ لِّلنَّهْيِ وَيُمْتَنَعُ الرَّجُوعُ كَمَا بَحَثَ الْبُلْفِقِيُّ فِي صَدَقَةِ الْخ. • فَوَدَّ: (كَزَكَاةٍ وَنَذْرٍ) لَا يُقَالُ كَيْفَ يَأْخُذُ نَحْوَ الزَّكَاةِ مَعَ أَنَّهُ إِنْ كَانَ فَقِيرًا فَتَفَقَّهَتْ وَاجِبَةٌ عَلَى أَبِيهِ فَهُوَ غَنِيٌّ بِمَالِهِ وَإِنْ كَانَ غَنِيًّا فَلَيْسَ لَهُ اخْتِارُ الزَّكَاةِ مِنْ أَصْلِهَا؛ لِأَنَّا نَخْتَارُ الْأَوَّلَ فَتَقُولُ إِنَّمَا يَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ لَا نَفَقَةُ عِيَالِهِ كَزَوَجَتِهِ وَمُسْتَوْلَدَتِهِ فَيَأْخُذُ مِنْ صَدَقَةِ أَبِيهِ مَا زَادَ عَلَى نَفَقَتِهِ نَفْسِهِ اه ش أقول وأيضاً يجوز أن يكون أبوه أيضاً فقيراً فلا يلزم من وجوب الزكاة في ماله وجوب نفقة ابنه عليه. • فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي لَحْمِ أَضْحِيَّةِ الْخ) شَامِلٌ لِلْإِهْدَاءِ لِوَلَدِهِ الْغَنِيِّ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَيْخُنَا الْبُكْرِيُّ فِي كَنْزِهِ وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ اه سم. • فَوَدَّ: (بِكَلَامِ الرُّوضَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّهَا.

• فَوَدَّ: (مَحَلُّهُ الْخ) مَقُولُ الْقَوْلِ، وَالضَّمِيرُ لِلْإِئْتِنَاعِ بِالنَّذْرِ. • وَفَوَدَّ: (غَيْرُ مُخْتِاجٍ الْخ) خَبَرُهُ. • فَوَدَّ: (وَلَا نَظَرَ لِكُونِهِ تَمْلِكًا مَخْصُصًا) أَيِ فَيَكُونُ كَالْهَبَةِ حَتَّى يَصِيحَ الرَّجُوعُ عَنْهُ. • وَفَوَدَّ: (مِنْ غَيْرِ مُخَصَّصٍ) أَيِ: فَلَمْ يَخْصُصْ بِغَيْرِ الْفَرَعِ اه رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَلَا رُجُوعُ فِي هِبَةٍ بِثَوَابٍ) صَادِقٌ بِمَا إِذَا كَانَ فِيهَا مُحَابَاةٌ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ كَذَلِكَ؛ لِأَنَّ التَّبَرُّعَ لَمَّا وَقَعَ فِي ضَمَنِ مُعَاوَضَةٍ بِعَقْدٍ لَا يَزِمُ لَمْ يَتِمَّكَنْ مِنْ

• فَوَدَّ: (فَلْيُنْذَرْ بِهِ) أي: بالرجوع ش. • فَوَدَّ: (فَإِنْ أَصْرَ الْخ) قَضِيَّةُ الْكَرَاهَةِ قَبْلَ الْإِصْرَارِ. • فَوَدَّ: (وَكَذَا فِي لَحْمِ أَضْحِيَّةِ تَطَوُّعٍ) شَامِلٌ لِلْإِهْدَاءِ لِوَلَدِهِ الْغَنِيِّ وَهُوَ قَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ الْمَذْكُورِ وَلِهَذَا عَبَّرَ شَيْخُنَا الْبُكْرِيُّ فِي كَنْزِهِ بِقَوْلِهِ وَكَذَا ضِيَاةُ اللَّهِ تَعَالَى كُلَّحِمِ أَضْحِيَّةٍ دُفِعَ لَهُ وَهُوَ غَنِيٌّ، أَوْ فَقِيرٌ اه.

بلا ثواب وإن أثابه عليها كما قاله القاضي ولا فيما لو وهبه ذنباً عليه إذ لا يُمكن عَوْدُهُ بعد سقوطه ولا فيما وهبه لقرع المكاتب إذا رُق؛ لأن سيده ملكه ويجوز الرجوع في بعض الموهوب ولا يسقط بالإسقاط وله الرجوع فيما أقر بأنه لقرعه كما أفتى به المصنف وسبقه إليه جفع متقدمون واعتمده جفع متأخرون قال الجلال البلقيني عن أبيه وفرض ذلك فيما إذا فسر به الهبة وهو فرض لا بُد منه اهـ قال المصنف لو وهب وأقبض ومات فادعى الوارث كونه في المرض، والمُتهب كونه في الصحة صدق اهـ ولو أقاما بينتين قدِمَتْ بيْنَةُ الوارث؛ لأن معها زيادة علم (وكذا لسائر الأصول) من الجهتين وإن علوا الرجوع كالأب فيما ذَكَرَ (على المشهور) كما في عتقهم ونفقتهم وسقوط القود عنهم وخرج بهم الفروع والحواشي كما يأتي وأفهم كلامه اختصاص الرجوع بالواهب فلا يجوز لأبيه لو مات ولم يرثه فرعه الموهوب له (وشرط رجوعه بقاء الموهوب في سلطنة المُتهب) أي استيلائه ليشمل ما يأتي في

الرجوع اهـ سيّد عمر. ة فود: (ولا فيما لو وهبه) إلى قوله وله الرجوع في المُغني. ة فود: (إذ لا يُمكن عَوْدُهُ إلخ) فاشبه ما لو وهبه شيئاً قَلَبَ نِهَايَةً ومُغني. ة فود: (ولا يسقط) أي: الرجوع (بالإسقاط) كان قال الأصل أنسقطت حقّي من جواز الرجوع اهـ سيّد عمر. ة فود: (وسبقه إليه إلخ) عبارة النهاية وهو المُتَمَتِّد ومحلّه كما أفاده الجلال إلخ. ة فود: (فيما إذا فسر به الهبة) قضية إطلاقه ولو تراخى التفسير عن زمن الإقرار إلى زمن الرجوع، ثم رأيت تصوير صاحب المُغني للمسألة بهامش قول المصنف ويخصّل الرجوع إلخ بما يُصرّح بذلك اهـ سيّد عمر. ة فود: (قال المصنف لو وهب إلخ) ليست هذه المسألة من مسائل الرجوع فما نُكِّتَ ذِكْرُهَا فيه، وَلَمَّا وَقَعَتْ فِي فِتَاوَى الْمُصَنِّفِ مَجْمُوعَةً مَعَ الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ فِي مَحَلٍّ وَاحِدٍ اهـ سيّد عمر. ة فود: (كما في عتقهم إلخ) هذا جامع القياس اهـ رشيد. ة فود: (فلا يجوز إلخ) عبارة المُغني، والنهاية ولو وهب شيئاً لولده ثم مات وَلَمْ يَرِثْهُ الْوَلَدُ لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ وَإِنَّمَا وَرِثَهُ جَدُّ لَمْ يَزَجْغْ فِي الْهَبَةِ الْجَدُّ الْحَائِزُ لِلْمِيرَاثِ؛ لِأَنَّ الْمُحَقَّقَ لَا تَوَرَّثَ وَخَذَهَا إِنَّمَا تَوَرَّثَ بِتَبَعِيَةِ الْمَالِ وَهُوَ أَيْ: الْجَدُّ لَا يَرِثُهُ اهـ. ة فود: (لأبيه) أي: أبي الواهب ش اهـ سم وكذا ضمير لو مات. ة فود: (ولم يرثه) أي: المال الموهوب. (فَرَضُهُ): أي: لِمَانِعٍ قَامَ بِهِ وَوَرِثَهُ نِهَايَةً ومُغني. ة قول (سني): (وشرط رجوعه) أي: الأب، أو أحد سائر الأصول اهـ مُغني عبارة النهاية، أو الأب بالمعنى المارّ اهـ.

ة فود: (ولا فيما لو وهبه ذنباً عليه) خَرَجَ مَا لَوْ وَهَبَهُ ذَنْبًا عَلَى غَيْرِهِ وَقُلْنَا بِصِحَّةِ الْهَبَةِ فَيَتَنَبَّيْ جَوَازُ الرُّجُوعِ. ة فود: (وفرض ذلك فيما إذا فسر به الهبة) قضيته أنه لا يكفي ترك التفسير مطلقاً وفيه نظر. ة فود: (فلا يجوز لأبيه) أي: أبي الواهب ش. ة فود في (سني): (وشرط رجوعه إلخ) قال في الأنوار الزايع أي: من شروط الرجوع أن يكون الرجوع

التَّخْمَرِ ثُمَّ التَّحْلِيلِ غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِهِ حَقٌّ لَزِيْمٌ يَمْنَعُ الْبَيْعَ وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ حُجْرٌ سَفَوٌ (فِيْمَتَّعَ) الرُّجُوعَ (بِيعَهُ) كُلَّهُ وَكَذَا بَعْضُهُ بِالنَّسْبَةِ لِمَا بَاعَهُ وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ بَاقِيًا لِلْوَلَدِ كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُهُمْ لَكِنْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَخِيَارُهُ بَاقِيٌ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَلَوْ وَهَبَهُ مُشَاعًا فَاقْتَسَمَهُ، ثُمَّ رَجَعَ بِمَا يَخُصُّ وَلَدَهُ بِالْقِسْمَةِ جَازَ إِنْ كَانَتِ الْقِسْمَةُ إِفْرَازًا وَإِلَّا لَمْ يَرْجِعْ إِلَّا فِيمَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ فَلَوْ كَانَتِ الشَّرِكَةُ بِالنَّصِيفِ رَجَعَ فِي نِصْفِهِ فَقَطْ وَلَا تُنْقَضُ الْقِسْمَةُ (وَوَقْفُهُ) مَعَ الْقَبُولِ إِنْ شَرَطْنَاهُ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ قَبْلَهُ لَمْ يُوجَدْ عَقْدٌ يُفْضِي إِلَى خُرُوجِهِ عَنْ مِلْكِهِ وَبِهِ يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْبَيْعِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ.....

• فَوَدَّ: (غَيْرِ مُتَعَلِّقٍ بِهِ حَقٌّ لِلْخ) حَالٌ مِنَ الْمَوْهُوبِ أَهْ زَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَإِنْ طَرَأَ عَلَيْهِ) أَيِ: الْمَوْهُوبِ غَايَةً فِيمَا يُفْهَمُ الْمَثْنُ أَيِ: فَيَجُوزُ الرُّجُوعُ حِينَ تَحَقُّقِ ذَلِكَ الشَّرْطِ وَإِنْ الْخ. • فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ الْخِيَارُ بَاقِيًا) خِلَافًا لِلنَّهْيَةِ، وَالْمُغْنِي عِبَارَتُهُ فِي النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ. (تَنْبِيْهُ): قَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ بِالْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَهُوَ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا ظَاهِرٌ لَا بَرَهَةَ وَلَا هَيْتَةَ قَبْلَ الْقَبْضِ فِيهِمَا لِبَقَاءِ السَّلْطَنَةِ وَقِيَاسُ هَذَا أَنَّهُ لَوْ بَاعَهُ بِشَرْطِ الْخِيَارِ لَهُ أَوْ لَهَا ثُبُوتُ الرُّجُوعِ لِبَقَاءِ سَلْطَنَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَلِكَ لَهُ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه. • فَوَدَّ: (وَخِيَارُهُ) قَدْ يَشْمَلُ خِيَارَهُمَا أَه. سَم. • فَوَدَّ: (وَلَوْ وَهَبَهُ) إِلَى قَوْلِ الْمَثْنِ وَيَحْصُلُ الرُّجُوعُ فِي النِّهَايَةِ. • فَوَدَّ: (فَاقْتَسَمَهُ) أَيِ: الْوَلَدُ الْمُتَّهَبُ مَعَ شَرِيكَ أَصْلِهِ الْوَاحِدِ. • فَوَدَّ: (عَنْ مِلْكِهِ) أَيِ: الْوَلَدِ. • فَوَدَّ: (رَجَعَ فِي نِصْفِهِ) أَيِ: يَنْصِفُ النُّصْفَ ش أَه سَم أَيِ: لِأَنَّ النُّصْفَ الَّذِي آلَ إِلَيْهِ بِالْقِسْمَةِ كَانَ لَهُ نِصْفُهُ قَبْلَهَا سَائِمًا فَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ مِلْكِهِ زَشِيدِي. • فَوَدَّ: (إِنْ شَرَطْنَاهُ الْخ) أَيِ: بَانَ كَانَ عَلَى مُعَيَّنٍ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (لَأَنَّهُ قَبْلَهُ) أَيِ: قَبْلَ الْقَبُولِ أَه ع ش. • فَوَدَّ: (وَيَبَيِّنُ الْبَيْعَ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ) الْقَائِمُ لِلْمُشْتَرِي

مُتَعَجَّرًا فَلَوْ قَالَ إِذَا جَاءَ رَأْسُ الشَّهْرِ فَقَدْ رَجَعْتَ لَمْ يَصِحَّ الرُّجُوعُ أَه، ثُمَّ قَالَ وَلَوْ صَنَعَ، أَوْ خَلَطَ بِمَالٍ نَفْسِهِ لَمْ يَكُنْ رُجُوعًا وَإِذَا رَجَعَ وَلَمْ يَسْتَرِدَّ فَهُوَ أَمَانَةٌ وَلَوْ تَقَايَلَا فِي الْهَبَةِ أَوْ تَقَايَلَا حَيْثُ لَا رُجُوعَ لَمْ تَنْفَسَخْ أَه وَقَدْ يُوَجِّهُ عَدَمُ دُخُولِ التَّقَايُلِ وَالتَّقَايُخِ فِي الْهَبَةِ بِأَنَّهُمَا إِنَّمَا يُنَاسِبَانِ الْمُعَاوَضَاتِ؛ لِأَنَّهُ يَفْصِدُ بِهِمَا الْاسْتِدْرَاكَ، وَالْهَبَةُ إِحْسَانٌ فَلَا يَلِيْقُ بِهَا ذَلِكَ.

• فَوَدَّ فِي (سُي)؛ (فِيْمَتَّعَ بِبَيْعِهِ) نَعَمْ لَوْ كَانَ فِي زَمَنِ خِيَارٍ لَمْ يَنْقُلِ الْمَلِكُ عَنْهُ أَتَجَّهَ الرُّجُوعُ شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (لَكِنْ بَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ جَوَازَهُ إِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ) قَالَ فِي شَرْحِ الزُّوْصِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامُهُمْ امْتِنَاعُ الرُّجُوعِ بِالْبَيْعِ وَإِنْ كَانَ الْبَيْعُ مِنْ أَبِيهِ الْوَاحِدِ وَهُوَ ظَاهِرٌ أَه قَالَ الشَّارِحُ فِي شَرْحِ الْإِزْشَادِ وَقَدْ يُسْتَشْكَلُ بِمَا مَرَّ أَيْضًا عَنْ الزُّرْكَشِيِّ فِيمَا لَوْ رَهَنَهُ أَيِ مِنَ الْأَصْلِ فَإِنَّ لَهُ الرُّجُوعَ؛ لِأَنَّ الْمَانِعَ مِنْهُ فِي صُورَةِ الْأَجْنَبِيِّ وَهُوَ إِبْطَالُ حَقِّهِ هُنَا مُتَّعٍ وَلِهَذَا صَحَّحُوا بَيْعَهُ مِنَ الْمَرْتَهِنِ دُونَ غَيْرِهِ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْبَيْعَ سَبَبٌ لَانْتِقَالِ الْمَلِكِ إِلَيْهِ وَزَوَالِ مِلْكِهِ فَرَزَعَهُ عَنْهُ فَتَعَذَّرَ عَوْدُهُ إِلَيْهِ مِنْ جِهَةِ الْفَرْعِ لِعَدَمِ امْتِنَانِهِ، وَتَمَّ مِلْكُ. لَفْزَعُ: (بَاقِيٌ وَإِنَّمَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقٌّ يَزُولُ بِرُجُوعِهِ أَه. • فَوَدَّ: (وَخِيَارُهُ) قَدْ يَشْمَلُ خِيَارَهُمَا. • فَوَدَّ: (رَجَعَ) نِصْفِهِ أَيِ: يَنْصِفُ النُّصْفَ ش.

وَيُغْتَنَّقُ أَيْضًا بَتَعْلُقِ أَرْضِ جِنَايَةِ بَرَقَتِهِ مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ النَاقِصَةِ عَنِ الدِّينِ حَتَّى يَرْجِعَ فِيهِ؛ لِأَنَّ أَدَاءَهَا يُبْطِلُ تَعْلُقَ الْمُرْتَهِنِ بِهِ لَوْ خَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةٌ فَيَتَضَرَّرُ وَأَدَاءُ الْأَرْضِ لَا يُبْطِلُ تَعْلُقَ الْمَجْنِيِّ عَلَيْهِ بِهِ لَوْ بَانَ مُسْتَحَقًّا، وَالْفَرْقُ أَنَّ الرِّهْنَ عَقْدٌ وَقَسْخُهُ لَا يَقْبَلُ وَقَفًا بخِلَافِ أَرْضِ الْجِنَايَةِ فَإِنَّهُ يَقْبَلُهُ وَيَحْجِزُ الْقَاضِي عَلَى الْمُتَّهَبِ لِإِفْلَاسِهِ مَا لَمْ يَمْلِكِ الْحِجْزُ وَالْعَيْنُ بَاقِيَةً وَبِتَحْمِيرِ عَصِيرٍ مَا لَمْ يَتَخَلَّلْ؛ لِأَنَّ يَمْلِكُ الْخَلْ سَبِيهَهُ يَمْلِكُ الْعَصِيرَ وَالْحَقُّ بِهِ الْأَذْرَعِي ذَنْغٌ جَلْدِ الْمَيْتَةِ وَتَعْمَقُ بَذَرٍ مَا لَمْ يَنْبُثْ وَصَيْرُورَةُ بِيضٍ ذَمًا مَا لَمْ يَصِرْ فَرْخًا كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْبَقْوِيِّ. لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ وَإِنْ نَبَتْ، أَوْ تَفَرَّخَ وَإِنَّمَا رَجَعَ الْمَالِكُ فِيمَا نَبَتْ وَتَفَرَّخَ عِنْدَ الْفَاصِبِ؛ لِأَنَّ اسْتِهْلَاكَ الْمُفْصُوبِ لَا يَمْنَعُ حَقَّهُ بِالْكُلِّيَّةِ بخِلَافِ اسْتِهْلَاكِ الْمَوْهُوبِ هُنَا وَبِكِتَابَتِهِ أَيُّ: الصَّحِيحَةِ لِمَا بَأْتِيَ فِي تَعْلِيْقِ الْعِنْتِ مَا لَمْ يَحْجِزْ وَيُؤَادِلُهُ

وَحَدَهُ اهـ نِهَآيَةً لِإِطْلَاقِ الشَّارِحِ هُنَا مَبْنِيٍّ عَلَى مُخْتَارِهِ الْمَارِ أَيْضًا خِلَافًا لِلنَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي كَمَا قَدَّمْنَاهُ هُنَاكَ. ة فُود: (وَنُغْتَنَّقُ) إِلَى قَوْلِهِ وَتَحْمَرُ فِي الْمُغْنِي. ة فُود: (مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ) يَتَّبِعِي، أَوْ الْمُتَّهَبُ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَإِنَّمَا سَكَتَ عَنْهُ الشَّارِحُ مَرَّ لَعَدَمِ بَقَاءِ الْحَقِّ مُتَعَلِّقًا بِرَقَّتِهِ اهـ ع ش. ة فُود: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ مَعَ شَرْحِهِ، وَالْمَغْنَى وَيُمْكِنُ الْوَالِدُ مِنْ فِدَاءِ الْجَانِي لِيَرْجِعَ فِيهِ لَا مِنْ فِدَاءِ الْمَرْهُونِ بَانَ يَنْبَذُ قِيَمَتَهُ لِيَرْجِعَ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالٍ تَصَرُّفِ الْمُتَّهَبِ نَعْمَ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ بِكُلِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ ذَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ لَكِنْ بِشَرْطِ رِضَا الْغَرِيمِ اهـ. ة فُود: (النَّاقِصَةُ) لَعَلَّهُ لَيْسَ يَقْدِرُ عَلَى شَرْطِ رِضَا الْغَرِيمِ اهـ. ة فُود: (لَوْ خَرَجَتْ مُسْتَحَقَّةٌ) أَيُّ: الْقِيَمَةُ اهـ رَشِيدِي. ة فُود: (وَقَسْخُهُ) أَيُّ بَادَاءِ الْقِيَمَةِ. ة فُود: (فَإِنَّهُ يَقْبَلُهُ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِمَقْدُودٍ فَجَازَ أَنْ يَقَعَّ مَوْقُوفًا فَإِنْ سَلَّمَ مَا بَدَّلَهُ لَهُ وَالْأَرْجَعَ إِلَيْهِ اهـ. ة فُود: (ذَنْغٌ جَلْدِ الْمَيْتَةِ) أَيُّ: بَانَ وَهَبَهُ حَيَوَانًا فَمَاتَ قَدْ بَنَعَ جَلْدَهُ اهـ رَشِيدِي. ة فُود: (وَصَيْرُورَةُ الْإِلْخ) عَطَفَ عَلَى تَعْمَقِ الْإِلْخ. ة فُود: (لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ الْإِلْخ) وَفَاقًا لِلنَّهَآيَةِ، وَالْمُغْنِي.

ة فُود: (مَا لَمْ يُؤْذِهِ الرَّاجِعُ) يَتَّبِعِي، أَوْ الْمُتَّهَبُ. ة فُود: (وَإِنَّمَا لَمْ يَجِبْ لِأَدَاءِ قِيَمَةِ الرِّهْنِ النَاقِصَةِ الْإِلْخ) عِبَارَةُ الرِّوَضِ وَشَرْحِهِ وَيُمْكِنُ الْوَالِدُ مِنْ فِدَاءِ الْجَانِي لِيَرْجِعَ فِيهِ لَا مِنْ فِدَاءِ الْمَرْهُونِ بَانَ يَنْبَذُ قِيَمَتَهُ لِيَرْجِعَ فِيهِ لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالٍ تَصَرُّفِ الْمُتَّهَبِ نَعْمَ لَهُ أَنْ يَفْدِيَهُ بِكُلِّ الدِّينِ؛ لِأَنَّ لَهُ أَنْ يَقْضِيَ ذَيْنَ الْأَجْنَبِيِّ لَكِنْ بِشَرْطِ رِضَا الْغَرِيمِ اهـ. ة فُود: (لَآنْ أَدَاءَهَا الْإِلْخ) هَذَا يَقْتَضِي عَدَمَ تَقْيِيدِ الْقِيَمَةِ بِالنَّاقِصَةِ. ة فُود: (لَكِنَّ الْمُعْتَمِدَ الْإِلْخ) اِعْتَمَدَهُ م ر.

(فَرْخُ): لَوْ تَفَرَّخَ يَبْضُ التَّعَامُ فَهَلْ يَرْجِعُ فِي قَشْرِهِ؛ لِأَنَّهُ مُتَقَوِّمٌ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ صَارَ فِي حُكْمِ التَّالِفِ فِيهِ نَظَرٌ.

(فَرْخُ): آخَرُ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ قَالَ الْمُحَاطِلِيُّ فِي الْمَجْمُوعِ، وَالْمُغْنِي وَلَوْ كَانَ ثَوْبًا قَابِلًا لَمْ يَرْجِعْ اهـ، وَالْمُبَادَرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ بِأَبْلَاهُ أَنَّهُ فَنِي رَأْسًا وَلَا فَهَذَا لَا يَتَصَوَّرُ فِيهِ رُجُوعٌ حَتَّى يَخْتِاجَ إِلَى نَفْيِهِ بَلْ أَذْ

وبإحرام الواهب والموهوب صبيد ما لم يتجملل وبردة الواهب ما لم يسلم؛ لأن ماله موقوف،
والرجوع لا يوقف ولا يعلق (لا) بنحو غصبه وإباقه ولا (برفته) قبل القبض (وهيته قبل القبض)
ليقاء السلطنة بخلافهما بعده والمزتهن غير الواهب كما هو ظاهر لزوالها وإن كانت الهبة من
الابن لابنه أو لأخيه لأبيه؛ لأن الملك غير مستفاد من الجد، أو الأب قال شارح ولو مرض

فود: (وبإحرام الواهب) إلى قوله قال شارح في المئني إلا قوله، والمزتهن غير الواهب كما هو
ظاهر. فود: (ما لم يتجملل) فلو تجملل، والموهوب باقي على ملك الولد رجع اه مئني. فود: (وبردة
الواهب) وبجنونه فإنه لا يصح رجوعه حال جنونه ولا رجوع لوليه بل إذا أفاق كان له الرجوع ذكره
القاضي أبو الطيب اه مئني. فود: (ما لم يسلم) فلو عاد إلى الإسلام، والموهوب باقي على ملك
الولد رجع اه مئني. فود: (ولا يعلق) عبارة المئني ومثلها في سم عن الاتوار ولا يصح الرجوع إلا
متجرا فلو قال إذا جاء رأس الشهر قد رجعت لم يصح؛ لأن الفسوخ لا تقبل التعليق كالمقود اه زاد
النهاية ولو حكّم شافعي بموجب الهبة، ثم رجع الأصل فيها، والعين باقية في يد الولد فرفع الأمر
لحتمتي فتحكم بطلان الرجوع زاعما أن موجبها خروج العين من ملك الواهب ودخولها في ملك
الموهوب له وأما الرجوع فحادثة مستقلة وجدت بعد حكم الشافعي غير داخلية فيه كان حكمه أي:
الحتمي باطلا كما أفتى به الولد لمخالفته لما حكم به الشافعي إذ قوله بموجب مفرد مضاف لمعرفه فهو
عام ومذلوله كناية فكأنه قال حكمت بانتقال الملك وبصحة الرجوع عند وقوعه وهكذا إلى آخر
مقتضياته سواء فيها ما وقع وما لم يقع بعد، وقد قال أئمتنا يقع الفرق بين الحكم والصحة، والحكم
بالموجب من أوجه منها أن المقد الصادر إذا كان صحيحا بالاتفاق ووقع الخلاف في موجب الحكم
بصحته لا يمنع من العمل بموجبه عند غير من حكم بها ولو حكم بالموجب امتنع الحكم بموجبه عند
غيره مثاله التذير صحيح بالاتفاق وموجبه إذا كان تذييرا مطلقا عند الحنفية منع البيع فلو حكم حنفي
بصحة التذير المذكور لم يكن ذلك مايقا من بيعه عند من يرى صحة بيع المذبر أي: كالشافعي ولو
حكم حنفي بموجب التذير امتنع البيع أي: عند الشافعي اه بخلاف وفيها هنا فوائد لا يستغنى عنها قال
الرشيدي قوله م لا يمنع من العمل بموجبه يعني ما يخالفه في الموجب وكذا يقال فيما يأتي وقوله مر
مطلقا إنما قيد به؛ لأنه محل الخلاف بيننا وبين الحنفي، أما إذا كان مقيدا كما إذا قال إذا مبث من هذا
المرض مثلا فالحنفي يوافقنا على صحة بيعه اه. فود: (والمزتهن إلخ) الواو لنحو سم وع ش.
فود: (لزوالها) أي: السلطنة. فود: (من الابن) أي: المتهب عبارة المئني ولو وهب لوليه شيئا

استحق وكان وجه عدم الرجوع حبيذ أنه صار في معنى التالف. فود: (وبإحرام الواهب، والموهوب
صبيد إلخ) واستثناء الدميدي من الرجوع ما لو وهبه صبيدا فأخزم الفرق ولم يسلمه، ثم تجملل ممنوع
لزوال ملك الفرق عنه بالإحرام على الأصح المنصوص شرح م ر. فود: (والمزتهن غير الواهب)
حال. فود: (لزوالها) أي: السلطنة ش.

الابن ورجع الأب، ثم مات الابن هل يصح رجوعه، أو لا؛ لأنه صار محجوراً عليه لم أر منقولاً والذي يظهر صحة رجوعه؛ لأن الحجر عليه إنما هو في التبرعات ونحوها، ثم رأيت الأذرع وغيره صرحوا بما ذكرته وفروق بعضهم بينه وبين حجر الفليس بأنه أقوى لمنعه التصرف وإثارة بعض القرماء، والمرض إنما يمنع المحابة ولا يمنع الإيثار (ولا) بنحو (تعليق) عتقه وتذبيره، والوصية به (وتزويجها وزراعتها) لبقاء السلطنة (وكذا الإجارة على المذهب) لبقاء العين بحالها ومورد الإجارة المنفعة فيستوفى فيها المستأجر من غير رجوع للواهب بشيء على المؤجر وفارق ما هنا رجوع البائع بعد التحالف بأن الفسخ ثم أقوى ولذا جرى وجه أن الفسخ ثم يرفع العقد من أصله ولا كذلك هنا.

(ولو زال ملكه) أي: الفرع عن الموهوب (وعاد) ولو بإقالة، أو رد بعيب (لم يرجع) الأصل الواجب له (في الأصح)؛ لأن الملك غير مستفاد منه حينئذ نعم قد يزول ويرجع كما مر في نحو تخير العسير وكما لو وهبه وأقبضه صيداً فأحرّم ولم يرسله، ثم تخلل كذا قيل ورد بأن ملك الولد الزائل بالإحرام لا يعود بالتخلل بل يلزمه إرساله ولو بعده وخرج بزوال ما لو لم يزول وإن أشرف على الزوال كما لو ضاع فالتقطه فلتقط وعرفه سنة ولم يملكه فحضر المالك

وهبه الولد لولده لم يرجع الأول في الأصح؛ لأن الملك غير مستفاد منه ولو باعه من ابنه، أو انتقل بموته إليه لم يرجع الأب قطعاً؛ لأن ابنه لا رجوع له فالأب أولى ولو وهبه لولده فوهبه الولد لأخيه من أبيه لم يثبت للأب الرجوع؛ لأن الواجب لا يملك فالأب أولى ولو وهبه الولد لجده، ثم الجد لولده ولده فالرجوع للجده فقط. هـ. فؤد: (بينه) أي: حجر المرض. هـ. فؤد: (من غير رجوع للواهب إلخ) وعليه فلو انفسخت الإجارة فقياس ما مر من أن المالك لو أجر الدار، ثم باعها، ثم انفسخت الإجارة عادت المنفعة للبائع لا للمشتري أنها تعود هنا للأب اهـ ش. هـ. فؤد: (وفارق ما هنا) أي: حيث يرجع الواهب في الموهوب مملوك المنفعة من غير رجوعه بشيء على المؤجر. هـ. فؤد: (رجوع البائع) أي: حيث يرجع على المشتري المؤجر بأجرة المثل لما بقي من المدة اهـ رشيد. هـ. فؤد: (أي: الفرع) إلى قول المتن ويحصل الرجوع في المثني لإقوله وخرج إلى ولو وهبه وقوله سواء إلى المتن وقوله ورزعه إلى ولو عيّل. هـ. فؤد: (ولو بإقالة إلخ) أي: أو إزيت نهاية ومثني.

هـ. فؤد: (لم يرجع) وقد نظم ذلك بعضهم فقال:

وعائذ كزائل لم يمس في فليس من هبة لولد
اهـ ش. هـ. فؤد: (لا يعود بالتخلل إلخ) أي: فلا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الولد بعد التخلل أيضاً اهـ سم. هـ. فؤد: (كما لو ضاع إلخ) أي: أو كاتبه، ثم عجز قلبه الرجوع اهـ مثني.

هـ. فؤد: (ورد بأن ملك الولد إلخ) كأن حصل الرد أنه لا يتصور هنا رجوع لعدم ملك الفرع بعد التخلل وقد صار الصيد مباحاً فلأصل أخذه لا بطريق الرجوع.

وسلم له فلا يبيح الرجوع فيه ولو وهبه الفرع لفرعه وأقبضه، ثم رجع فيه ففي رجوع الأب وجهان والذي ينجح منهما عدم الرجوع لزوال ملكه ثم عوده سواء أ قلنا إن الرجوع إنطال للهبة، أم لا؛ لأن القائل بالإنطال لم يرد به حقيقته ولا لرجع في الزيادة المنفصلة (ولو زاد رجع بزيادته المنفصلة)؛ لأنها تابعة ومنها تعلم صنعة وجرفة وخرت الأرض وإن زادت بها القيمة لا حمل عند الرجوع حدث بيده وإن كان له الرجوع حالاً ومثله طلع حدث ولم يتأثر على ما في الحاوي لكن رد بأن كلامهما في التفليس نقلًا عن الشيخ أبي حامد يخالفه (لا المنفصلة) ككسب وأجرة فلا يرجع فيها لحدوثها بملك المتهب وليس منها حمل عند القبض وإن انفصل في يده وسكت عن النقص وحكمه أنه لا يرجع بأرضه مطلقاً ويقتضى غراس متهب وبنائه بأجرة أو ينفق بأرض، أو يملك بقيمته، وزرعه إلى الحصاد مجاناً لاحترامه

• فود: (أم لا) وهو الرجوع اهـ ع ش. • فود: (بالإنطال) أي: إنطال الرجوع للهبة. • فود: (تعلم صنعة وجرفة) لا بتعليم الفرع فيما يظهر أخذًا من نظيره في الفلاس اهـ نهاية عبارة المغني ذكرنا من الزيادة المنفصلة تعلم الجرفة وخرت الأرض لكن ذكر في باب التفليس أن تعلم الجرفة كالعين وقضيته أن الولد يكون شريكاً فيها بما زاد كالقصار وأجاب عن ذلك الزركشي بأن ما هنا تعلم لا معالجة للمسيء فيه، وما هناك تعلم فيه معالجة اهـ. • فود: (وجرفة) عطف تفسير اهـ ع ش. • فود: (وخرت الأرض) قد يشكل هذا بما بحثه مر في تعليم الفرع اهـ ع ش ويؤيد الإشكال ما مر عن المغني عن الزركشي، وما يأتي من قول الشارح ولو عمل فيه الخ بل قد يدعي دخوله في نحو القصار. • فود: (وإن زادت بها) أي: بالزيادة المنفصلة. • فود: (لا حمل الخ) أي فلا يتبع الأم في الرجوع. • فود: (وإن كان الخ) عبارة المغني، والنهاية ويرجع في الأم ولو قبل الوضع في أحد وجهين صححه القاضي وهو المختار اهـ. • فود: (حالاً) أي: على أصح الوجهين، والثاني عليه الصبر إلى الوضع اهـ سم. • فود: (ومثله) أي الحمل الحادث بيد المتهب (طلع حدث الخ) أي: فلا يتبع الأصل في الرجوع. • فود: (لكن رد بأن كلامهما الخ) والأول أوجه قياساً على الحمل مغني ونهاية. • فود: (مطلقاً) أي: قبل القبض، أو بعده اهـ ع ش، ولعل المنايب سواء كان نقص عين أو منفعة. • فود: (ويقتضى الخ) بناء المفعول (وغراس الخ) نائب فاعله ويجوز كونه بناء الفاعل وفاعله ضمير الأصل المستتر وحذف ضمير المفعول من الفعلين المفعولين عليه لظهور عبارة المغني ولو رجع الأصل في الأرض التي وهبها للولد وقد غرس الولد، أو بني نخيل الأصل بعد رجوعه في الغرس أو البناء بين قلعه بأرض نقصه وتملكه بقيمته وتقيته بأجرة كالعارية اهـ. • فود: (أو ينفق الخ) أي: والخيرة في ذلك للواهب اهـ ع ش. • فود: (وزرعه) أي:

• فود: (وإن كان له الرجوع حالاً) أي على أصح الوجهين، والثاني عليه الصبر إلى الوضع.
• فود: (ومثل طلع حدث ولم يتأثر) انظر نظيره إذا رد المبيع بعيب. • فود: (لكن رد بأن كلامهما بخالفه) والأوجه الأول شرح م ر.

بوضعيه له حال ملكه الأرض ولو عجل فيه نحو قصارة أو صبح فإن زادت به قيمته شارك بالزائد وإلا فلا شيء له.

(ويحصل الرجوع برجع فيما وهبت، أو استرجعته أو ردذته إلى ملكي، أو نقضت الهبة)، أو أبطلتها، أو فسختها وبكناية مع النية كأخذته وقبضته؛ لأن هذه تفيد المقصود لصراحتها فيه (لا ببيمه ووقفه وهبته) بعد القبض (واعتاقه ووطئها) الذي لم تحيل منه (في الأصح) لإكمال ملك الفرع فلم يقر الفعل على إزالته وبه فارق انفساخ البيع بها في زمن الخيار، أما هبته قبل القبض فلا تؤثر رجوعاً قطعاً وعليه بالاستيلاء القيمة وبالوطء مهر المثل وهو حرام وإن قصد

ويتبقى زرع المتهب. هـ فود: (ولو عجل) أي: الفرع اهـ ع ش.

هـ فود (سب): (ويحصل الرجوع برجع الخ) ولو وهب لولده وأقبضه في الصحة فشهدت بيته لياقي الورثة أن أباه رجع فيما وهبه له ولم تذكر ما رجع فيه لم تُسمع شهادتهما ولم تنزع العين منه لاحتمال أنها ليست من المرجوع فيه اهـ مغني وروض مع شرحه زاد النهاية فلو ثبت إقرار الولد بأن الأب لم يهبه شيئاً غير هذه ثبت الرجوع اهـ. هـ فود: (أو أبطلتها) إلى قول المتن ولا رجوع في النهاية وكذا في المغني إلا قوله الذي لم تحيل منه وقوله بعد القبض وقوله، أما هبته إلى عليه. هـ فود: (لأن هذه تفيد الخ) كان الأولى تقديمه على قوله وبكناية كما في النهاية، والمغني. هـ فود: (بعد القبض) سيذكر مختزله قال الرشيدي قوله بعد القبض أي: قبض هذه الهبة وكان الأولى أن يقول مع القبض اهـ. هـ فود: (الذي لم تحيل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأثر الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عديمه فليأمل سم على ح ج اهـ رشيدي. هـ فود: (بها) أي: بالخمس المذكورة في المتن. هـ فود: (ولهيه) أي: على الولد للفرع.

هـ فود: (القيمة) أي: قيمة الأمة. هـ فود: (بالوطء الخ) يتبني ملاحظة ما سبق في باب النكاح من سبق الإنزال فيغيب الحشفة، والعكس إذا أحبلها سم على حج اهـ ع ش. هـ فود: (مهر المثل) أي: مهر مثل الأمة يتلزمه أيضاً أرض بكارة إن كانت بكرًا اهـ ع ش. هـ فود: (وهو حرام) ومع ذلك لا حد لشبهه الخلاف اهـ ع ش قال المغني وتحرّم به الأمة على الولد؛ لأنها موطوءة وإليه وتحرّم موطوءة الولد التي وطيها عليهما معاً كما سيأتي إن شاء الله تعالى في موانع النكاح ولو تفاسخ المتواهيان الهبة أو تفايلا

هـ فود في (سب): (ويحصل الرجوع برجع الخ) ولو وهبه وأقبضه في الصحة فشهدت بيته أنه رجع فيما وهب ولم يذكر ما رجع فيه لمت شهادتهم فلو ثبت إقرار الولد بأن الولد لم يهبه شيئاً غير هذه ثبت الرجوع شرح م ر. هـ فود: (الذي لم تحيل منه) وجه هذا القيد أنها إذا حملت منه صارت مستولدة للأب وإن لم يحصل الرجوع فتنتقل إلى ملكه بسبب الاستيلاء فلا يتأثر الخلاف حينئذ في حصول الرجوع أو عديمه فليأمل. هـ فود: (بالوطء مهر المثل) يتبني ملاحظة ما سبق في أبواب النكاح من سبق الإنزال تغيب الحشفة، والعكس إذا أحبلها.

به الرجوع وبقاء يده عليه بعد الرجوع أمانة؛ لأنه لم يأخذه بحكم الضمان وبه فارق يد المشتري بعد الفسخ.

(ولا رجوع لغير الأصول في هبة مطلقاً، أو مقيدة بنفي الثواب) أي العوض للخير السابق (ومضى وهب مطلقاً) بكسر اللام وإن كان المتبادر فتحها لتوقيفه على تأويل بعيد بأن لم يقيد بثواب

حيث لا رجوع لم تنسخ كما جزم به صاحب الآثار اهـ. وقوله ولو تفسخ الخ في النهاية مثله قال ع ش قوله م ر حيث لا رجوع أي كان كائن لا جنبي وقوله لم تنسخ وقد يوجه بأن التماسخ والتأويل إنما يناسبان المعاوضات؛ لأنه يقصد بهما الاستلراك، والهبة إحصان فلا يليق بها ذلك سم على حجج اهـ.

هـ قوله: (للخير السابق) ولقوة شفقة الأصل ولهذا كان أفضل البرر الوالدين بالإحصان لهما وفعل ما يسرهما مما ليس بمنهي عنه وعوقفهما كبيرة وهو إيذاؤهما بما ليس هيتا ما لم يكن ما آذاهما به واجبا وتسن صلة القرابة وتحصل بالمال وقضاء الحوائج، والزيارة، والمكاتبة والمراسلة بالسلام ونحو ذلك ويتأكد استحباب الوفاء بالمعهد كما يتأكد كراهة إخلافه ويكره شراؤه وهبه من الموهوب له قال في الإحياء لو طلب من غيره هبة شيء في ملا من الناس فوهبه منه استجابة منهم ولو كان خاليا ما أعطاه حرم كالمصادر وكذا كل من وهب له شيء لاتقاء شره أو سعيته اهـ نهاية زاد المغني قال الغزالي وإذا كان في مال أحد أبويه شبهة ودعاه للأكل منه فليتلطف به في الامتناع فإن عجز فلْيَأْكُلْ وَيَقْلُ بتصغير اللقمة وتطويل المضغ قال وكذا إذا ألبسه ثوبا من شبهة وكان يتأذى برده فليقبله وليلبسه بين يديه ويتزرعه إذا غاب ويجهذ أن لا يصلني فيه إلا بحضرته وقال البيهقي في شعبة عن عمار بن ياسر (كان النبي ﷺ لا يأكل من هدية حتى يأمر صاحبها أن يأكل منها للشاة التي أهديت إليه يعني المسمومة بخير) وهذا أصل لما يفعله الملوك في ذلك ويلحق بهم من في معناهم اهـ. وقوله مر ما لم يكن الخ عبارة البخاري عن الرحمان ما لم يكن ما آذاه به مظلوما شرعا كترك عبادته، أو فعل حرام، أو مكروه وإذا ارتكبه الأصل وآذاه الفرع بسببه وليس من العفوق مخالفة الأصل في طلاق زوجة يحبها، أو بيع ماله، أو مطالبة بحق عليه وهو غير محتاج له بل يخرم على الأصل ذلك إذا طلبه وامتنع مع قدرته اهـ.

وقوله مر واجبا قال ع ش دخل فيه ما لو امتنع من بيع أمواله وعني أرقائه وطلاق نسائه ونحو ذلك وما يشق عليه وقد أمره به، والظاهر أن ذلك ليس مرادا وقوله، والمراسلة أي: من غير كتاب كان يقول لشخص سلم على فلان وقوله ويتأكد استحباب الوفاء بالمعهد ونقل شيخنا الشنبري عن حجج أن الوعد مع نية عدم الوفاء كبيرة. وقوله حرم أي: ولا يملكه وقوله، أو سعيته أي التكلّم فيه بسوء عند من يخافه اهـ. هـ قوله: (على تأويل بعيد) يَحْتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُ أَنْ مُطْلَقًا صِفَةُ مُضْذِرٍ مَحْذُوفٍ أَيْ: هِبَةٌ مُطْلَقًا،

هـ قوله: (لتوقيفه على تأويل بعيد) يُحْتَمَلُ أَنْ مُرَادَهُ أَنْ مُطْلَقًا بِالْفَتْحِ صِفَةُ مُضْذِرٍ مَحْذُوفٍ لَكِنْ الْمَضْذَرُ الْهِبَةُ وَهِيَ مُؤَنَّثٌ فَيَحْتَاجُ لِتَأْوِيلِهِ بِالْعَقْدِ أَوِ التَّمْلِيكِ حَتَّى يَصِحَّ وَضْعُهُ بِالْمَذْكَرِ أَغْنَى قَوْلُهُ مُطْلَقًا وَقَدْ يُعَالَى قِيَاسُ مُضْذِرٍ وَهَبَ الْوَهْبُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الْأَفْئَةِ فَعَلَّ قِيَاسُ مُضْذِرٍ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ وَاحِدٍ

ولا عَدَمِهِ (فلا ثواب) أي: عَوَضَ (إن وَهَبَ لِدُونِهِ) فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ إِذْ لَا يَمْتَقِضُهُ لَفْظُ وَلَا عَادَةً (وكذا) لَا ثَوَابَ لَهُ وَإِنْ نَوَاهُ إِنْ وَهَبَ (لأعلى منه) فِي ذَلِكَ (لِهُ الْأَطْهَرُ) كَمَا لَوْ أَعَارَهُ دَارِهِ الْحَاقًا لِلْأَعْيَانِ بِالْمَنَافِعِ؛ وَلَأنَّ الْعَادَةَ لَيْسَ لَهَا قُوَّةُ الشَّرْطِ فِي الْمُعَاوَضَاتِ وَكَذَا الْأَثْوَابُ لَهُ نَوَاهُ أَوْ لَا إِنْ وَهَبَ (لِنَظِيرِهِ عَلَى الْمَذْهَبِ)؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ حِينَئِذٍ الصَّلََّةُ وَتَأْكُذُ الصَّدَاقَةُ، وَالْهَدِيَّةُ كَالْهِبَةِ فِيمَا ذُكِرَ وَكَذَا الصَّدَقَةُ وَاخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ جِهَةِ الدَّلِيلِ أَنَّ الْعَادَةَ مَتَى قَضَتْ بِالثَّوَابِ وَجِبَ هُوَ، أَوْ رَدُّ الْهَدِيَّةِ وَبَحَثَ أَنَّ مَحَلَّ التَّرَدُّدِ مَا إِذَا لَمْ تَظْهَرْ حَالَةُ الْإِهْدَاءِ قَرِينَةً حَالِيَةً، أَوْ لَفْظِيَّةً دَالَّةً عَلَى طَلَبِ الثَّوَابِ وَلَا وَجِبَ هُوَ، أَوْ الرَّدُّ لَا مُحَالَةً وَهُوَ بَحَثٌ ظَاهِرٌ وَلَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ بِيَدِي فَقَالَ بَلْ بَلَا بَدَلٍ صَدَّقَ الْمُتَهَبُ كَمَا مَرَّ أَوَّلَ الْقَرَضِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَدَلِ وَلَوْ أَهْدَى لَهُ شَيْئًا عَلَى أَنْ يَقْضِيَ لَهُ حَاجَةً.....

والتَّذْكِيرُ بِتَأْوِيلِ الْهِبَةِ بِالْعَقْدِ، أَوْ التَّمْلِيكِ أَهْمَ وَجَعَلَهُ الْمُغْنِي صِفَةً مَفْعُولٍ مَحْذُوفٍ عِبَارَتُهُ شَيْئًا مُطْلَقًا عَنْ تَقْيِيدِهِ بِثَوَابٍ وَعَدَمِهِ اهـ. قُود: (فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ) كَالْمِلِكِ لِزَعِيَّتِهِ، وَالْأَسْتَاذُ لِتَلْمِذِهِ.
(تَنْبِيْهُ): الْحَقُّ الْمَاوَزْدِيُّ بِذَلِكَ سَبْعَةُ أَنْوَاعٍ هِبَةُ الْأَهْلِ، وَالْأَقَارِبِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الصَّلََّةَ وَهِبَةُ الْعَدُوِّ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ التَّالْفَ وَهِبَةُ الْغَنِيِّ لِلْفَقِيرِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ نَفْعَهُ، وَهِبَةُ لِلْمُعْلَمَاءِ، وَالرُّهَادِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ الْقُرْبَةَ، وَالتَّبَرُّكَ، وَهِبَةُ الْمُكَلَّفِ لِغَيْرِهِ لِعَدَمِ صِحَّةِ الْاِغْتِيَاضِ مِنْهُ، وَهِبَةُ لِلْأَصْدِقَاءِ، وَالْإِخْوَانِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ تَأْكُذُ الْمَوَدَّةِ، وَهِبَةُ لِمَنْ أَعَانَهُ بِجَاهِهِ أَوْ مَالِهِ؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مُكَافَأَتَهُ وَزَادَ الدَّارِمِيُّ هَدِيَّةً وَهِبَةَ الْمُتَعَلِّمِ لِلْمُعَلِّمِ وَهُوَ دَاخِلٌ فِي عُمُومِ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ أَهْمَ مُغْنِي. قُود: (وَإِنْ نَوَاهُ) يَظْهَرُ أَنَّهُ إِذَا أُطْلِعَ الْمُتَهَبُ عَلَى نِيَّةِ الثَّوَابِ وَقَصَدَهُ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ بَاطِنًا الثَّوَابُ أَوْ الرَّدُّ، وَالْحَالُ أَنَّهُ لَا قَرِينَةَ حَالِيَةً وَلَا لَفْظِيَّةً فَهُوَ غَيْرُ بَحَثٍ الْأَذْرَعِيُّ الْآتِي، ثُمَّ رَأَيْتُ الْفَاضِلَ الْمُحْشِي كَتَبَ عَلَى قَوْلِهِ الْآتِي فِي كَلَامِ الْأَذْرَعِيِّ وَلَا وَجِبَ مَا نَصَّهُ قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُجُوبُ أَيْضًا إِذَا نَوَى الثَّوَابَ وَعُلِمَتْ نِيَّتُهُ، أَوْ صَدَّقَهُ الْمُتَهَبُ فِيهَا انْتَهَى سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (لِأَعْلَى مِنْهُ) كِهَيْبَةِ الْعُلَامِ لِأَسْتَاذِهِ أَهْمَ مُغْنِي. قُود: (فِي ذَلِكَ) أَي: فِي الْمَرْتَبَةِ الدُّنْيَوِيَّةِ فَكَانَ الْأَوَّلَى التَّانِيثَ. قُود: (لِأَنَّ الْقَصْدَ) إِلَى قَوْلِهِ وَاخْتَارَ الْأَذْرَعِيُّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى الْمُتَنِ فِي النِّهَايَةِ. قُود: (وَاخْتَارَ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَإِنْ اخْتَارَ الْإِنِّ. قُود: (هُوَ، أَوْ الرَّدُّ) ظَاهِرًا، أَوْ بَاطِنًا وَبِهَذَا فَارَقَ مَا بَحَثْنَاهُ أَيْضًا أَهْمَ سَيِّدُ عُمَرُ. قُود: (وَلَوْ قَالَ وَهَبْتُكَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ فِي الْأَصَحِّ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ، أَوْ عَلَى الْبَحْثِ إِلَى الْمُتَنِ. قُود: (لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْبَدَلِ) أَي: عَدَمُ ذِكْرِهِ أَهْمَ مُغْنِي. قُود: (عَلَى أَنْ يَقْضِيَ لَهُ حَاجَةً الْإِنِّ) أَي: بِأَنْ شَرَطَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ، أَوْ دَلَّتْ قَرِينَةً عَلَى ذَلِكَ فَلَوْ بَدَّلَهُ لِيُخْلَصَ لَهُ مَخْبُوسًا مَثَلًا فَسَعَى فِي خَلَاصِهِ فَلَمْ يَتَّقِ لَهُ ذَلِكَ وَجِبَ عَلَيْهِ رَدُّ الْهَدِيَّةِ لِصَاحِبِهَا؛ لِأَنَّ مَقْصُودَهُ لَمْ

الْقَوْلَيْنِ جَوَازُ اسْتِفْعَالِ الْمَصْدَرِ الْقِيَاسِيِّ وَإِنْ كَانَ الْوَارِدُ غَيْرَهُ دُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. قُود: (وَلَا وَجِبَ هُوَ أَوْ الرَّدُّ لَا مُحَالَةً) قِيَاسُ ذَلِكَ الْوُجُوبُ أَيْضًا إِذَا نَوَى الثَّوَابَ وَعُلِمَتْ نِيَّتُهُ، أَوْ صَدَّقَهُ الْمُتَهَبُ فِيهَا.
قُود: (وَهُوَ يَحْتِ ظَاهِرًا) اعْتَمَدَهُ م ر.

فلم يفعل لزمه رده إن بقي وإلا فبدله (فلان وجب الثواب) على الضعيف، أو على البحث المذكور لتلف الهدية أو لعدم إرادة المتهب ردها (فهو قيمة الموهوب) ولو مثلاً أي: قدرها يوم قبضه (في الأصح) فلا يتعين للثواب جنس من الأموال بل الخيرة فيه للمتهب وقيل يثبت به إلى أن يرضى ولو بأضعاف قيمته للخبر الصحيح وأن أعرابياً وهب للنبي ﷺ ناقة فأثابه عليها وقال له أَرْضَيْتَ قَالَ لَا فزاده إلى أن قال: نعم، واختاره جعق (فلان) قلنا تجب إثارته و (لم يثبت) هو ولا غيره (فله الرجوع) في هبته لخبر «مَنْ وَهَبَ هِبَةً فَهُوَ أَحَقُّ بِهَا مَا لَمْ يَنْتَهِ عَنْهَا» صححه الحاكم لكن رده الدارقطني، والبيهقي بأنه وهم وإنما هو أثر عن ابن عمر.

(ولو وهب بشرط ثواب معلوم) كوهبتك هذا على أن تُثيبني كذا فقيل (فالأظهر صحة المقيد) نظراً للمعنى إذ هو معاوضة بمال معلوم فكان كبيعك (و) من ثم (يكون بيعاً على الصحيح) فيجري فيه عقب المقيد أحكامه كالخيارين كما مر بهما فيه، والشفعة وعدم توقف المالك على القبض (أو) بشرط ثواب (مجهول فالمذهب بطلانه) لتعذر.....

يَحْصُلُ نَعْمَ لو أعطاه لِيَشْفَعَ لَهُ فَقَطُ قِيلَتْ شَفَاعَتُهُ أَوْ لَا فَقَعَلَ لَمْ يَجِبِ الرَّدُّ فِيمَا يَظْهَرُ؛ لِأَنَّهُ فَعَلَ مَا أُعْطِيَ لِأَجْلِهِ اهـ ع. ش. هـ. قُود: (قَلَّمَ يَفْعَلُ لَزِمَهُ رَدُّهُ) فَإِنْ فَعَلَ حَلَّ لَهُ وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ الْفِعْلُ شَرَحَ م ر اه سم. هـ. قُود: (هَلَى الضَّعِيفُ) أَي مِنْ مُقَابِلِي الْأَظْهَرِ، وَالْمَذْهَبُ. هـ. قُود: (هَلَى الضَّعِيفُ) إِلَى التَّيْبَةِ فِي التَّهْيِةِ إِلَّا قَوْلَهُ لِلْخَبَرِ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ لِلْخَبَرِ مِنْ إِلَى الْمُتَنِ. هـ. قُود: (فَهُوَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ وَلَوْ مِثْلًا) قَضِيَّةُ هَذَا صِحَّةُ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ فِي صَوْرَةِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ وَفِيهَا نَظَرٌ بَلْ يُخَالِفُهُ فِي الْهَبَةِ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ مَجْهُولُ الْإِلْحِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الشَّرْطِ صَرِيحًا وَغَيْرِهِ اهـ سم. هـ. قُود: (فَلَا يَتَعَيَّنُ الْإِلْحُ) تَقْرِيعٌ عَلَى قَوْلِهِ أَي: قَدَّرَهَا وَلَكِنْ عَدَمُ التَّعَيُّنِ فِيمَا إِذَا دَلَّتِ الْقَرِينَةُ عَلَى قَضْدِ ثَوَابٍ مُعَيَّنٍ مَحَلُّ تَأَمُّلٍ. هـ. قُود: (وَلَا هِيزَةَ) قَدْ يَقْتَضِي إِطْلَاقَ وَجوبِ قَبُولِ ثَوَابِ الْغَيْرِ فَلْيُرَاجَعْ اهـ سم. هـ. قُود: (فِي هِبَتِهِ) إِنْ بَقِيََتْ بَدَلُهَا إِنْ تَلَفَتْ نِهَابَةً وَمُعْنَى. هـ. قُود: (كَمَا مَرَّ بِمَا فِيهِ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى، وَمَا صَحَّحَاهُ فِي بَابِ الْخِيَارِ مِنْ أَنَّهُ لَا خِيَارَ فِي الْهَبَةِ ذَاتِ الثَّوَابِ مَبْنًى عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ بِبَيْعٍ كَمَا مَرَّتِ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ اهـ.

هـ. قُود: (سَنَى: (أَوْ مَجْهُولٍ) كَوَهَبْتُكَ هَذَا الْعَبْدُ بِثَوْبٍ اهـ مُعْنَى. هـ. قُود: (سَنَى: (فَالْمَذْهَبُ بِطُلَانِهِ) أَي

هـ. قُود: (لَزِمَهُ رَدُّهُ الْإِلْحُ) فَإِنْ فَعَلَ حَلَّ لَهُ وَإِنْ تَعَيَّنَ الْفِعْلُ شَرَحَ م ر. هـ. قُود: (فَهُوَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ وَلَوْ مِثْلًا) قَضِيَّةُ هَذَا صِحَّةُ الْهَبَةِ وَالْهَدِيَّةِ فِي صَوْرَةِ الْبَحْثِ الْمَذْكُورِ وَإِلَّا كَانَ الْوَاجِبُ رَدُّهَا مُطْلَقًا حَيْثُ بَقِيََتْ وَمِثْلُهَا إِذَا تَلَفَتْ وَكَانَتْ مِثْلِيَّةً وَفِي صِحَّتِهَا نَظَرٌ بَلْ يُخَالِفُهُ فِي الْهَبَةِ قَوْلُهُ الْآتِي، أَوْ مَجْهُولُ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الشَّرْطِ صَرِيحًا وَغَيْرِهِ. هـ. قُود: (فَلَا يَتَعَيَّنُ لِلثَّوَابِ جِنْسٌ مِنَ الْأَمْوَالِ) قَدْ يُظَنُّ مُخَالَفَتَهُ لِقَوْلِهِ فَهُوَ قِيَمَةُ الْمَوْهُوبِ وَيُجَابُ بِأَنَّ قَوْلَهُ أَي: قَدَّرَهَا بَيِّنٌ أَنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ خُصُوصَ نَفْسِ الْقِيَمَةِ بَلْ قَدَّرَهَا مِنْ أَيِّ جِنْسٍ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ. قُود: (وَلَا هِيزَةَ) قَدْ يَقْتَضِي إِطْلَاقَ وَجوبِ قَبُولِ ثَوَابِ الْغَيْرِ فَلْيُرَاجَعْ. هـ. قُود: (أَي: كَمَا فِيهِ) أَي: كَالَّذِي فِي الظَّرْفِ.

تصحیحها بیقا لجهالة الموضی و هبة لذكر الثواب بناء على الأصح أنه لا تقتضيه (ولو بحث هدية) لم يعمد بالباء لجواز الأمرين كما قاله أبو علي خلافاً للتصويب الحريري تعديته بها (في ظرف)، أو وهب شيئاً في ظرف من غير بحث (فإن لم يخر العادة يؤده كفوضرة) بتشديد الراء في الأنصح (تم) أي: وعائنه الذي يكثر فيه من نحو خوص ولا يسمى بذلك إلا وهو فيه وإلا فهو زنبيل وكفلية حلوى (فهو هدية) أو هبة (أيضاً) أي: كما فيه تحكيماً للفرق المطرد وكتاب الرسالة الذي لم تدل قرينة على عوده قال المتولي ملك للمكتوب إليه وقال غيره هو باقي بملك الكاتب وللمكتوب إليه الانتفاع به على سبيل الإباحة.

(تنبيه) أيضاً من أض إذا رجع فهو مفعول مطلق لكن عامله محذوف وجوبا سماعاً ويجوز كونه حالاً محذوف عاملها وصاحبها وقد يقع بين العاقل ومعموله كينجل أكل الهدية ويجل أيضاً استعمال ظرفها في أكلها أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بذكر جل الأكل من ظرفها وجوعاً وأخيراً بما تقدم من جل أكلها حال كوني راجعاً إلى الإخبار عنهم بجل الأكل من ظرفها وقد

ويكون مقبوضاً بالشراء الفاسد فيضمنه ضمان المصوب اهـ ع ش. فود: (تصحیحها) أي: الهبة ذات الثواب المجهول. فود: (لجواز الأمرين) أي: تعدية البعث بتفسيه وتعديته بالباء. فود: (أو وهب شيئاً إلخ) أي: بالمعنى الشامل للصدقة.

فود (سني): (برده) أي: بل بعدم رده عبارة شرح الزواصي وسباني ما يوافقها عن النهاية، والمعنى ومحل أنه كوزن الظرف هدية كالمظروف إذا جرت العادة بعدم رده كما قيد به الأصل فإن اضطربت فالوجه أنه أمانة فيخرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اهـ ويدل على ذلك أيضاً قول الشارح الآتي تحكيماً للفرق المطرد اهـ. فود: (ولا يسمى) أي الوعاء (بذلك) أي: بالقوضرة.

فود: (وكفلية إلخ) عطف على كفوضرة إلخ عبارة المعنى ومثله غلب الحلوى، والفاكية ونحوهما اهـ. فود: (أي: كما فيه) أي كالذي في الظرف اهـ سم. فود: (لم تدل قرينة) كان كتب له فيه رد الجواب بظهره. فود: (على هوبه) أي: أو إخفاؤه اهـ ع ش. فود: (ملك المكتوب إليه) جزم به الزواصي عبارته مع شرحه وفي المعنى نحوها، والكتاب إن لم يشترط كائنه الجواب أي: كتابته على ظهره هدية للمكتوب إليه فإن اشترطه كان كتب فيه واكتب لي الجواب على ظهره لزمه رده إليه اهـ.

فود: (وقال غيره إلخ) اقتصر المعنى على كلام المتولي وأقره. فود: (من أض إذا رجع) ثم غلب في معنى مثل ما سبق كما أشار إليه الشارح بقوله السابق أي: كما فيه. فود: (إلى الإخبار عنهم) أي: عن الأصحاب.

فود: (تحكيماً للفرق المطرد) قال في شرح الزواصي ومحلّه إذا جرت العادة بعدم رده كما قيد به الأصل فإن اضطربت فالوجه أنه أمانة فيخرم استعماله وبه صرح ابن عبد السلام للشك في المبيع اهـ. فود: (قال المتولي ملك المكتوب إليه) وهذا الوجه شرح م ر.

لا كما هنا أي: أرجع إلى الإخبار عنهم بحكم الظرف رجوعاً أو أخيراً بما تقدم من حكم المظروف حال كوني راجعاً إلى الإخبار بحكم الظرف فعلم أنها لا تستعمل إلا مع شيتين ولو تقديرًا بخلاف جاء زيد أيضًا وبينهما توافق في العايل بخلاف جاء ومات أيضًا ويُمكن استقلال كل منهما بالعايل بخلاف اختصم زيد وعمر أيضًا (والا) بأن اعتيد رده (فلا) يكون هدية بل أمانة في يده كالوديعة (ويحرم استعماله)؛ لأنه انتفاع بملك الغير بغير إذنه (إلا في أكل الهدية منه إن اقتضته العادة) عملاً بها ويكون عارية حينئذ ويسر رد الوعاء حالاً لخبر فيه قال الأذرعى وهذا في مأكول، أمّا غيره فيختلف رد ظرفه باختلاف عادة النواحي فيشجع العمل في كل ناحية يعرفهم وفي كل قوم عرفهم باختلاف طبقاتهم.

(فرغ) الهدايا المحمولة عند الختان ملك للأب وقال جئع لابن فعليه يلزم الأب قبولها أي: حيث لا محذور كما هو ظاهر ومنه أن يقصد التقرب للأب وهو نحو قاض فلا يجوز له القبول كما بحثه شارح وهو مئجة ومحل الخلاف إذا أطلق المهدى فلم يقصد واحدًا منهما

• فود: (أو أخبر بما تقدم الخ) الأولى، أو فرغت عن الإخبار عنهم بحل أكلها. • فود: (بحكم المظروف) صوابه الظرف. • فود: (أو أخبر بما تقدم الخ) فيه ما مرّ آنفاً. • فود: (فعلم أنها) أي: لفظة أيضًا. • فود: (ويُمكن الخ) عطف على قوله بينهما توافق الخ. • فود: (بأن اعتيد) إلى التبيين في النهاية. • فود: (بأن اعتيد رده) أو اضطربت العادة كما اقتضاه كلام ابن المقرئ نهايةً ومغني. • فود: (بل أمانة في يده الخ) أي: إلا حال. الأكل فيه الآتي كما هو قضية كونه عارية حينئذ اه سم. • فود: (عملاً بها) إلى الفرع في المغني إلا قوله وهذا إلى فيختلف. • فود: (ويكون عارية حينئذ) فيجوز تناولها منه ويضمنها بحكمها وقيد أي: الرّوض في بابها بما إذا لم تقابل بعوض وإلا فهو أمانة في يده بحكم الإجارة الفاسدة شرح روض اه سم وع ش. • فود: (لخبر فيه) عبارة المغني لخبر (استبقوا الهدايا برّد الظروف) قال الأذرعى، والاستيجاب المذكور حسن وفي جواز حنبه بعد تفرّيفه نظر إلا أن يعلم رضا المهدي وهل يكون إنقاؤها فيه مع إمكان تفرّيفه على العادة مضمناً؛ لأنه استعمال غير مأذون فيه لا لفظاً ولا عرفاً أم لا كلام القاضي ما يفهم الأول وهو محل نظر وأما الخبر المذكور فلا أعرف له أصلاً اه. • فود: (هند الختان) ومثله الوليمة إذا قلها الأب أو الأم لا سيما إذا كان الابن أو البنت غير مكلف. • فود: (ومنه) أي المخدور اه سم. • فود: (فلا يجوز له الخ) أي: مع كونه لابن اه سم.

• فود: (بل أمانة في يده كالوديعة) أي: إلا حال الأكل فيه الآتي كما هو قضية كونه عارية حينئذ. • فود: (ويكون عارية حينئذ) قال في شرح الرّوض فيجوز تناولها منه ويضمنه بحكمها وقيد في بابها بما إذا لم يقابل بعوض وإلا فهو أمانة في يده بحكم الإجارة الفاسدة اه. • فود: (ومنه) أي: المخدور. • فود: (فلا يجوز له) أي: مع كونه لابن.

والا فهي لِمَنْ قَصَدَهُ اتِّفَاقًا ويجري ذلك فيما يُعطاه خادِمُ الصُّوفِيَّةِ فهو له فقط عند الإطلاق، أو قَصْدِهِ وَلَهُمْ عند قَصْدِهِمْ وله وَلَهُمْ عند قَصْدِهِمَا أي ويكون له النصفُ فيما يظهرُ أخذاً مِنَّا يأتي في الوصِيَّةِ لِزَيْدِ الكَاتِبِ، والفُقَرَاءِ مثلاً وَقَضِيَّةُ ذلك أَنَّ ما اعتيدَ في بعضِ النواحي من وضع طاسَةِ بين يَدَيِ صَاحِبِ الفَرَجِ لِيَضَعَ النَّاسُ فيها درَاهِمَ، ثم تُقَسَّمُ على الحَالِقِ أو الخَاتَنِ ونحوه يجري فيه ذلك التفصيلُ فَإِنَّ قَصْدَ ذاك وحده، أو مع نُظَرَاتِهِ الْمُعَاوِنِينَ له عَمِلَ بالقَصْدِ وَإِنْ أَطْلُقَ كان مِلْكًا لِصَاحِبِ الفَرَجِ يُعْطِيهِ لِمَنْ شَاءَ وبهذا يُعْلَمُ أَنَّهُ لا نَظَرَ هُنَا لِلْعُرْفِ، أَمَّا مع قَصْدِ خِلَافِهِ فَوَاضِحٌ وَأَمَّا مع الإطلاقي فَلَأَنَّ حَمْلَهُ على مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَبِ والخَادِمِ وصَاحِبِ الفَرَجِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ أَنَّ كُلًّا مِنْ هَؤُلَاءِ هو المَقْصُودُ هو عُرْفُ الشَّرْعِ فَيُقَدَّمُ على العُرْفِ الْمُخَالِفِ له بخلاف ما ليس لِلشَّرْعِ فيه عُرْفٌ فَإِنَّهُ تَحَكُّمٌ فيه العَادَةُ وَمَنْ ثُمَّ لو نَذَرَ لَوْلِي مِيتَ

• فَوَدَ: (وَيَجْرِي ذَلِكَ فيما يُعْطَاهُ خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ الْخ) انْظُرْ هَلْ يَجْرِي ذَلِكَ التَّفْصِيلُ فيما يُعْطَاهُ الْمُتَوَلَّى مِنَ الشَّيْئَيْنِ بِخِدْمَةِ الْكُفَّةِ الْمُشْرِفَةِ وَتَفْتَحُ بَابَهَا وَإِعْلَاقَهُ مَعَ وَجُودِ غَيْرِهِ مِنْ بَنِي شَيْبَةَ الْحَجَّيْنِ أَمْ لَا فَيَشْتَرِكُ جَمِيعُهُمْ فِيهِ مُطْلَقًا، وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ وَاللَّهُ أَعْلَمُ. • فَوَدَ: (خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ) أَيِ وَخَادِمُ طَلَبَةِ الْعِلْمِ. • فَوَدَ: (أَيِ) وَيَكُونُ لَهُ النِّصْفُ الْخ) وَقَدْ يُفَرَّقُ أَهْلُ سَم. بِعِبَارَةِ السَّيِّدِ عَمَرُ هَذَا مَحَلُّ تَأَمُّلٍ بَلِ الظَّاهِرُ أَنَّ حُكْمَهُ كَمَا لو قَالَ لِزَيْدٍ، وَالْفُقَرَاءِ فَيَكُونُ لَهُ أَقْلُ مُتَمَوِّلٍ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ كَلَامُهُ عَلَى مَا إِذَا وَكُلُّ شَخْصًا فَقَالَ لَهُ أَعْطِ هَذَا لِفُلَانٍ خَادِمِ الصُّوفِيَّةِ وَلِلصُّوفِيَّةِ فَتَأَمَّلْ أَه. • فَوَدَ: (وَقَضِيَّةُ ذَلِكَ) أَيِ: مَا ذَكَرَ فِي خَادِمِ الصُّوفِيَّةِ. • فَوَدَ: (فَإِنَّ قَصْدَ ذَلِكَ) أَيِ نَحْوِ الْخَاتَنِ. • فَوَدَ: (مِنْ وَضْعِ طَاسَةِ الْخ) أَيِ: أَوْ دَوْرَانٍ أَحَدٍ مِنْ طَرَفِ صَاحِبِ الْفَرَجِ بِهَا. • فَوَدَ: (أَوْ مَعَ نُظَرَاتِهِ الْمُعَاوِنِينَ الْخ) هَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ بِالتَّضَاوُتِ، وَمَا ضَابِطُهُ وَلَا يَتَّبَعُ اغْتِيَارُ الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ.

(فَرَجُ): مَا تَقَرَّرَ مِنَ الرُّجُوعِ فِي التَّقْطُوعِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطْعِمَةِ وَغَيْرِهِ وَمَدَارُ الرُّجُوعِ عَلَى عَادَةِ أَثْنَالِ الدَّفَاعِ لِهَذَا الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَحَيْثُ جَرَتْ بِالرُّجُوعِ رَجْعٌ وَإِلَّا فَلَاحِ سَم عَلَى حَاجِ أَه ع ش. • فَوَدَ: (وَبِهَذَا) أَيِ: بِمَا ذَكَرَ فِي الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةِ وَخَادِمِ الصُّوفِيَّةِ، وَمَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي الْخ. • فَوَدَ: (هَذَا) أَيِ فِي الْهَدَايَا الْمَحْمُولَةِ عِنْدَ الْخَتَانِ وَفِيمَا يُعْطَاهُ خَادِمُ الصُّوفِيَّةِ وَمَا اعْتِيدَ فِي بَعْضِ التَّوَاحِي الْخ. • فَوَدَ: (جَلَاثُهُ) أَيِ: خِلَافُ الْعُرْفِ. • فَوَدَ: (أَنَّ كُلَّ الْخ) بَيَانٌ لِلْغَالِبِ. • فَوَدَ: (هُوَ عُرْفُ الشَّرْعِ) خَبَرٌ فَلَان. • فَوَدَ: (فَيُقَدَّمُ) أَيِ: مَنْ ذَكَرَ مِنَ الْأَبِ الْخ.

• فَوَدَ: (أَيِ) وَيَكُونُ لَهُ النِّصْفُ فيما يظهرُ أخذاً مِنَّا يأتي الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر وَقَدْ يُفَرَّقُ. • فَوَدَ: (أَوْ مَعَ نُظَرَاتِهِ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ) هَلْ يُقَسَّمُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمُعَاوِنِينَ لَهُ بِالسُّوِّيَّةِ، أَوْ بِالتَّضَاوُتِ، وَمَا ضَابِطُهُ وَلَا يَتَّبَعُ اغْتِيَارُ الْعُرْفِ فِي ذَلِكَ.

(فَرَجُ): وَمَا تَقَرَّرَ مِنَ الرُّجُوعِ فِي التَّقْطُوعِ لَا فَرْقَ فِيهِ بَيْنَ مَا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطْعِمَةِ وَغَيْرِهِ وَمَدَارُ الرُّجُوعِ عَلَى عَادَةِ أَثْنَالِ الدَّفَاعِ لِهَذَا الْمَدْفُوعِ إِلَيْهِ فَحَيْثُ جَرَتْ بِالرُّجُوعِ رَجْعٌ وَإِلَّا فَلَاحِ م ر.

بمالٍ فإن قَصَدَ أنه يَمْلِكُهُ لَغا وإن أَطْلَقَ فإن كان على قَبْرِهِ ما يَحْتَاجُ لِلصَّرْفِ في مَصَالِحِهِ صُرِفَ لها وإلا فإن كان عنده قومٌ اعتَدَ قَصْدُهُم بالنَّذْرِ للزَّوْجِ صُرِفَ لهم.

(تبيينان) أحدهما لو تعارضَ قَصْدُ الْمُعْطَى ونَحْوِ الخَادِمِ المذكورِ فالذي يُتَّجِه بقاءُ الْمُعْطَى على يَمْلِكُ مَالِكِهِ؛ لأنَّ مُخَالَفَةَ قَصْدِ الآخِذِ لِقَصْدِهِ تَقْتَضِي رَدَّهُ لإِقْبَاضِهِ له المُخَالَفِ لِقَصْدِهِ، ثانيهما يُؤْخَذُ مِنَّا تَقَرُّرٌ فيما اعتدِ في بعضِ النواحي أنْ مَحَلُّ ما مرَّ مِنَ الاختلافِ في التَّقْوِيطِ المُعتَادِ في الأَفْرَاحِ إذا كان صَاحِبُ الفَرَحِ يَتَعَدُّ أَخَذَهُ لِنَفْسِهِ، أمَّا إذا اعتدِ أنه لِنَحْوِ الخاتَنِ وأنَّ مُعْطِيَهُ إِنَّمَا قَصَدَهُ فَقَطْ فَيُظْهَرُ الجُزْمُ بأنَّه لا رُجُوعَ لِلْمُعْطَى على صَاحِبِ الفَرَحِ وإن كان الإِعْطَاءُ إِنَّمَا هو لأَجْلِهِ؛ لأنَّ كَوْنَهُ لأَجْلِهِ من غيرِ دُخُولِ في يَمْلِكِهِ لا يَقْتَضِي رُجُوعًا عَلَيْهِ بِرُجُوعِهِ فَنَأْتِيهِ، ولو أَهْدَى لِمَنْ خَلَصَهُ من ظَالِمٍ لِقَلَّا يَنْقُضُ ما فَعَلَهُ لم يَحِلَّ له قَبُولُهُ وإلا حَلَّ أَي: وإن تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَخْلِيصُهُ بِنَاءً على الأصَحِّ أَنَّهُ يَجُوزُ أَخْذُ العِوَضِ على الواجِبِ العَيْنِيِّ إذا كان فيه كُفْلَةٌ خِلَافًا لِمَا يُوْهِمُهُ كَلَامُ الأَدْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ هُنَا، ولو قال: خُذْ هَذَا واشْتَرِ لَكَ بِهِ كَذَا تَعَيَّنَ ما لم يُرِدِ التَّيَسُّطَ أَي: أو تَدُلُّ قَرِينَةُ حَالِهِ عَلَيْهِ كَمَا مَرَّ؛ لأنَّ القَرِينَةَ مُحْكَمَةً هُنَا وَمِنْ ثَمَّ قالوا: لو أُعْطِيَ فقيرًا دَرَهْمًا بِنِيَّةٍ أَنْ يَمْسِلَ بِهِ ثَوْبَهُ أَي وقد ذَلَّتِ القَرِينَةُ على ذَلِكَ تَعَيَّنَ له ولو شَكَا إِلَيْهِ أَنَّهُ لم يَوْفَ أَجْرَهُ كَاذِبًا فَأَعْطَاهُ دَرَهْمًا، أو أُعْطِيَ لظَنِّ صِفَةٍ فِيهِ، أو فِي نَسَبِهِ فلم يَكُنْ فِيهِ باطِلًا لم يَحِلَّ له قَبُولُهُ ولم يَمْلِكِهِ وَيَكْتَفِي في كَوْنِهِ أُعْطِيَ لأَجْلِ ظَنِّ تِلْكَ الصِّفَةِ.....

• فَوَدَ: (لِقَصْدِهِ) أَي: الْمُعْطَى. • فَوَدَ: (رَدَّهُ) أَي: الآخِذِ وَقَوْلُهُ: (لِإِقْبَاضِهِ لَهُ) أَي: إِقْبَاضِ الْمُعْطَى لِلْآخِذِ، أو لِلْمُعْطَى. • وَفَوَدَ: (المُخَالَفِ) أَي: الإِقْبَاضِ. • وَفَوَدَ: (لِقَصْدِهِ) أَي: الآخِذِ.

• فَوَدَ: (إِذَا كَانَ الْخ) خَبَرٌ إِنَّ. • فَوَدَ: (يُتَعَدُّ) بِنَاءُ الْمَفْعُولِ.

• فَوَدَ: (وَأَنْ مُعْطِيَهُ إِنَّمَا الْخ) عَطَفَ تَفْسِيرَ لِقَوْلِهِ أَنَّهُ لِنَحْوِ الْخَاتَنِ. • فَوَدَ: (وَلَوْ أَهْدَى) إِلَى قَوْلِهِ وَلَوْ قَالَ خُذْ فِي التَّهْيِيزَةِ عِبَارَةً الْمُغْنَى وَلَوْ خَلَصَ شَخْصٌ آخَرُ مِنْ يَدِ ظَالِمٍ، ثُمَّ أَتَفَذَ إِلَيْهِ شَيْئًا هَلْ يَكُونُ رِشْوَةً، أو هَدِيَّةً قَالَ الْقَفَّالُ فِي فَنَائِهِ يُنْظَرُ إِنْ كَانَ أَهْدَى إِلَيْهِ مَخَافَةً أَنَّهُ رُبَّمَا لَوْ لَمْ يَبْرَهُ بِشَيْءٍ لَنَقُضَ جَمِيعُ ما فَعَلَهُ كَانَ رِشْوَةً وَإِنْ كَانَ يَأْمَنُ خِيَانَتَهُ بَأَن لا يَنْقُضَ ذَلِكَ بِحَالٍ كَانَ هِبَةً اهـ.

• فَوَدَ: (وَمِنْ ثَمَّ قالوا الْخ) هَذَا تَفْرِيعٌ عَلَى الْعِلَّةِ أَغْنَى قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ الْقَرِينَةَ الْخ لا عَلَى الْمُعْطَلِ أَغْنَى قَوْلُهُ، أو تَدُلُّ الْخ لِقَدَمِ الْمَلَأَمَةِ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ.

• فَوَدَ: (وَلَوْ شَكَا) أَي: الْفَقِيرُ الْمَذْكُورُ. • وَفَوَدَ: (أَنَّهُ لَمْ يَوْفَ) أَي: الدَّرَهَمَ. • وَفَوَدَ: (أَجْرَهُ) أَي: لِلنَّسَالِ. • وَفَوَدَ: (كَافِيًا) حَالٌ مِنْ فَاعِلٍ شَكَا.

• فَوَدَ: (فَيُظْهَرُ الْجُزْمُ بِأَنَّهُ لا رُجُوعَ عَلَى صَاحِبِ الْفَرَحِ) لَمْ يُصَرِّحْ بِالرُّجُوعِ عَلَى نَحْوِ الْخَاتَنِ، عَدَمِهِ وَلَا يَتَعَدُّ عَدَمُ الرُّجُوعِ عَلَيْهِ.

بالقرينة ومثل هذا ما يأتي آخر الصداق مبسوطاً من أن مَنْ دَفَعَ لِمَخْطُوبَتِهِ، أو وكييلها أو وليها طعاماً، أو غيره لِيَتَزَوَّجَهَا فَرَدَّ قبل العقد رجع على مَنْ أَقْبَضَهُ وحيثُ ذَلَّتْ قَرِينَةُ أَنْ ما يُعْطَاهُ إنما هو للحَيَاءِ حَرَمُ الْأَحْذُ ولم يملكه قال الفَرَزِيُّ إجماعاً وكذا لو امتنع من فعلٍ أو تسليم ما هو عليه إلا بمالٍ كتزويج بنته بخلاف إمساكه لزوجته حتى تُبَرِّئَهُ، أو تَفْتَدِيَ بمالٍ ويُفَرَّقُ بأنه هنا في مُقَابَلَةِ البُضْعِ الْمُتَقَوِّمِ عليه بمالٍ.

• فَوَدَّ: (بالقرينة) نَائِبُ فَاعِلٍ يُكْتَفَى. • فَوَدَّ: (من أن إلخ) بَيَانُ ما يَأْتِي. • فَوَدَّ: (لِمَخْطُوبَتِهِ إلخ) أي: أو لِمَخْطُوبِهَا.



• فَوَدَّ: (زَجَعَ عَلَى مَنْ أَقْبَضَهُ) صَرِيحٌ فِي رُجُوعِهِ إِذَا كَانَ الْمَذْفُوعُ مِمَّا يُسْتَهْلَكُ كَالْأَطِيعَةِ وَهُوَ الصَّوَابُ وَلَا يَنْفَتِ إِلَى الْمُخَالَفَةِ فِي ذَلِكَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقْطَةِ)

بِضَمٍّ فَسُكُونٍ أَوْ فَتْحٍ وَهُوَ الْأَفْصَحُ وَيُقَالُ لِقَاطَةٍ بِضَمِّ اللَّامِ وَلَقَطَ بِفَتْحٍ أَوَّلِيهِ وَهِيَ لُقَّةٌ مَا يُؤْخَذُ
بِقَدِّ تَطْلُبٍ وَشُرْعًا مَالٌ وَمِنْهُ رِكَازٌ بِقَيِّدِهِ السَّابِقِ فِيهِ أَوْ اخْتِصَاصٌ مُخْتَرَمٌ ضَاعَ بِنَحْوِ غَفْلَةٍ
بِمَحَلٍّ غَيْرِ مَمْلُوكٍ لَمْ يُخَوَّزْ وَلَا عَرَفَ الْوَاجِدَ مُسْتَحَقَّهُ وَلَا امْتَنَعَ بِقُوَّتِهِ فَمَا وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ
لِمَالِكِهِ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَوَّلُ مَالِكٍ فَلِلْقَطَةِ نَعَمْ مَا وَجَدَ بِدَارِ حَرْبٍ لَيْسَ بِهَا مُسْلِمٌ وَقَدْ دَخَلَهَا بِغَيْرِ
أَمَانٍ غَنِيمةً أَوْ بِهِ فَلِلْقَطَةِ وَمَا أَلْقَاهُ نَحْوُ رِيحٍ أَوْ هَارِبٌ.....

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّقْطَةِ

• قُودُ: (وَهُوَ الْأَفْصَحُ) أَيُّ مَا بِضَمٍّ فَفَتْحٍ أَوْ ش. • قُودُ: (وَهِيَ لُقَّةٌ) إِلَى الْمَتْنِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَمِنْهُ
رِكَازٌ بِقَيِّدِهِ السَّابِقِ فِيهِ وَقَوْلُهُ وَزَعَمَ إِلَى قَالَ. • قُودُ: (وَمِنْهُ) أَيُّ الْمَالِ. • قُودُ: (أَوْ اخْتِصَاصٌ) عَطَفَ عَلَى
مَالٍ. • قُودُ: (مُخْتَرَمٌ) قَيَّدَ فِي الْاِخْتِصَاصِ. • قُودُ: (ضَاعَ) قَيَّدَ فِي كُلِّ مِنَ الْمَالِ وَالْاِخْتِصَاصِ قَالَ
الْمُغْنِي وَيَرُدُّ عَلَيْهِ أَيُّ التَّعْرِيفِ وَلَدَ اللَّقْطَةُ فَإِنَّهُ لَيْسَ بِضَائِعٍ وَالرِّكَازُ الَّذِي هُوَ دَفِينُ الْإِسْلَامِ يَصِيحُ لُقْطُهُ
وَلَيْسَ مَالًا ضَائِعًا وَالْخَمْرُ غَيْرُ الْمُخْتَرَمَةِ يَصِيحُ الْتِقَاطُهَا وَلَا مَالٌ وَلَا اخْتِصَاصٌ أ. • قُودُ: (بِنَحْوِ غَفْلَةٍ)
عِبَارَةُ الْمُغْنِي بِسُقُوطِ أَوْ غَفْلَةٍ وَنَحْوِهَا أ. • قُودُ: (وَلَا امْتَنَعَ الْخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ هَذَا الْقَيِّدِ لِمَا يَأْتِي مِنْ
جَوَازِ التَّقَاطُفِ الْمُتَمَتِّعِ لِلْحِفْظِ فَهُوَ دَاجِلٌ فِي أَفْرَادِ اللَّقْطَةِ أَوْ ش. • قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ) بَانَ نَفَاهُ أَوْ
سَكَتَ أَوْ ش. • قُودُ: (أَوَّلُ مَالِكٍ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى وَبَعْضُ النَّسَخِ النَّهَايَةِ فَإِنَّهُ لِمَالِكِ الْأَرْضِ
إِنْ أَدَّعَاهُ وَلَا فَلَئِمَنْ مَلَكَ مِنْهُ وَهَكَذَا حَتَّى يَنْتَهِيَ إِلَى الْمُخْبِي فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ فَحَيْثُ يَكُونُ لُقْطَةً قَدْ يَرُدُّ عَلَى
قَوْلِهِمْ غَيْرُ مَمْلُوكٍ فَإِنَّ هَذَا اللَّقْطَةُ مَعَ أَنَّهُ وَجَدَ فِي مَحَلٍّ مَمْلُوكٍ فَلْيَتَأَمَّلْ أ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقْطَةِ)

• قُودُ: (فَمَا وَجَدَ بِمَمْلُوكٍ لِمَالِكِهِ) أَيُّ عَلَى التَّرْتِيبِ مِنَ الْمَالِكِ الْآنَ إِلَى مَنْ قَبْلَهُ فَهُوَ لِلْمَالِكِ الْآنَ إِنْ
أَدَّعَاهُ وَلَا فَلَئِمَنْ قَبْلَهُ إِلَى الْمُخْبِي وَيُشِيرُ إِلَى ذَلِكَ قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَوَّلُ مَالِكٍ وَلَوْ أَرَادَ مَالِكًا وَاجِدًا
اسْتَفْنِي عَنْ قَوْلِهِ أَوَّلُ مَالِكٍ وَعِبَارَةُ الرُّوضِ وَمَا وَجَدَ فِي مَمْلُوكٍ فَلْيَدِّي الْيَدِ فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ فَلَئِمَنْ قَبْلَهُ إِلَى
الْمُخْبِي ثُمَّ يَكُونُ لُقْطَةً أَوْ قَوْلُهُ ثُمَّ يَكُونُ لُقْطَةً قَدْ يَرُدُّ عَلَى قَوْلِهِ غَيْرُ مَمْلُوكٍ فَإِنَّ هَذَا لُقْطَةً مَعَ أَنَّهُ وَجَدَ
فِي مَحَلٍّ مَمْلُوكٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَمَعْنَى قَوْلِهِ ثُمَّ يَكُونُ لُقْطَةً ثُمَّ إِذَا لَمْ يَدَّعِهِ الْمُخْبِي يَكُونُ لُقْطَةً كَمَا قَدَّرَهُ كَذَلِكَ
فِي شَرْحِهِ. • قُودُ: (فَإِنْ لَمْ يَدَّعِهِ أَوَّلُ مَالِكٍ) أَيُّ وَهُوَ الْمُخْبِي فَلِلْقَطَةِ أَقُولُ: يَمَارِقُ هَذَا حَيْثُ شَرِّطَ فِي

لا يفرقه ببحرٍ جبره أو داره وودائع مات عنها مؤزته ولا تعرف ملأها مال ضائع لا لقطة
 خلافا لما وقع في المجموع في الأولى أمره للإمام فيحفظه أو ثمنه إن رأى بيعه أو يفتريه
 لبيت المال إلى ظهور مالكة إن توفقه والأصرفه لمصارف بيت المال وحيث لا حاكم أو
 كان جائزا فقل من هو بيده فيه ذلك كما مر نظيره قال المازدي ولو وجد لؤلؤا بالبحر خارج
 صدفه كان لقطة؛ لأنه لا يوجد خلقه في البحر إلا داخل صدفه وظاهره أنه لا فرق بين
 المثقوب وغيره لكن قال الروياني في غير المثقوب إنه لو أجده ولو وجد قطعة غنبر في مغدنه
 كالبحر وقزبه وسكة أخذت منه فهو له والألقطة وزعم أن البحر ليس مغدنه مشنوع فقد
 نص الشافعي رضي الله تعالى عنه على أنه يثبت في البحر قال جعفر وما أغرض عنه من حب
 في أرض الغير فتبث يملكه مالكة ومن اللقطة إن تبدل ثقله بغيرها فيأخذها فلا يحل له
 اشتغالها إلا بقدر تغريبها بشرطه أو تحققي إغراض المالك عنها فإن علم أن صاحبها تعمّد
 أخذ ثقله جاز له يشغلها ظفرا بشرطه وأجمعوا على جواز أخذها في الخلقة لأحاديت فيها يأتي
 بقضها مع أن الآيات الشاملة للبر والإحسان تشملها وعقبتها للبر؛ لأن كلاً تملك بلا عوض
 وغيره لإحياء الموات؛ لأن كلاً تملك من الشارح ويصعب تقييها للقرض؛ لأن تملكها

فود: (لا يفرقه) أي الهارب. فود: (ودائع) عطف على ما ألقاه. فود: (في الأولى) أي ما ألقاه
 نحو ربح الخ. فود: (فعل من هو بيده فيه ذلك) أي ما عدا القرض لبيت المال اهـ ش. فود: (قال
 الروياني الخ) متمّد اهـ ش. فود: (إنه لو أجده) قد يوجه باحتمال أن يكون بعض حيوانات البحر
 أكل صدفه وتركه أو ثم ألقاه بطريق التقدير أو التروث اهـ سيّد عمر. فود: (كالبحر) لعل الكاف
 استقصائية. فود: (وقزبه الخ) الواو بمعنى أو اهـ ش. قال الرشيدي الظاهر رجوع الضمير لمغدنه
 فتأمل اهـ ويحتمل للبحر. فود: (وسكة) عطف على البحر اهـ ش. ويحتمل على المغدنة وعلى كل
 فالواو بمعنى أو. فود: (أخذت منه) أي من البحر. فود: (يملكه مالكة) خبر ما أغرض الخ.
 فود: (تعمّد أخذ ثقله) وكذا لو لم يتعمّد حيث أخذها منه اهـ ش. فود: (بشرطه) وهو تعمّد
 وصوله إلى حقه ثم إن وثى بقدر حقه فذاك والأضاع عليه ما بقي كغير ذلك من بقية الديون اهـ ش. أي
 وإن زاد فترد الزائد عليه بطريق. فود: (وأجمعوا) إلى قوله وخصه الغزالي في المصنف. فود: (أخذها)
 أي اللقطة اهـ سم. فود: (الشاملة للبر) عبارة المصنف الأيمرية بالبر اهـ.

كونه لأول مالكة أن يدعيه ما تقدم في الركاز حيث كان له وإن لم يدعه ما لم يتفه بأن الركاز يملكه تبعاً
 لملك الأرض بالإحياء بخلاف الموجود في ظاهر الأرض من المنقولات لا يملك بذلك.
 فود: (خلافا لما وقع في المجموع في الأولى الخ) كذا شرح م ر. فود: (وأجمعوا على جواز
 خذها) أي اللقطة.

أَفْتَرَضَ مِنَ الشَّارِعِ.

وَأَزْكَائِهَا لَا يَقُطُّ وَلَقُطُّ وَمَلْقُوطٌ وَسُتْغَلَمٌ مِنْ كَلَامِهِ وَفِي اللَّقْطِ مَعْنَى الْأَمَانَةِ إِذَا لَا يَضْمَنُهَا
وَالْوَلَايَةُ عَلَى حِفْظِهَا كَالْوَلِيِّ فِي مَالِ الْمُخْجُورِ وَالْاِكْتِسَابِ بِتَمَلُّكِهَا بِشَرْطِهِ وَهُوَ الْمُغْلَبُ
فِيهَا.

(يُسْتَحَبُّ الْاِلْتِقَاطُ لَوَالِي بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ) لَمَّا فِيهِ مِنَ الْبَرِّ بَلْ قَالَ جَمْعٌ يُكْرَهُ تَرْكُهُ لِقَلَّا يَمَقَّ فِي يَدِ
خَائِنٍ (وَقِيلَ يَجِبُ) حِفْظًا لِمَالِ الْأَدْمِيِّ كَنَفْسِهِ وَأُجِيبَ بِأَنَّهَا أَمَانَةٌ أَوْ كَسَبَتْ وَكُلُّ مِنْهُمَا لَا
يَجِبُ ابْتِدَاءً وَقَالَ جَمْعٌ بَلْ ثِقَلٌ عَنِ الْجُمْهُورِ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ ضَيَاعُهَا لَوْ تَرَكَهَا وَجِبَ وَالْأَمَانَةُ
فَلَا وَاخْتَارَهُ السُّبُكِيُّ وَخَصَّهُ الْغَزَالِيُّ بِمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ تَعَبٌ فِي حِفْظِهَا وَلَا يَضْمَنُ وَإِنْ أَتَمَّ
بِالتَّوَكُّلِ وَبَحَثَ الرُّزْكَشِيُّ تَقْيِيدَ مَحَلِّ الْخِلَافِ بِمَا إِذَا لَمْ يَتَّقِ الْوَلِيَّ وَلَا يَأْنُ لَمْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ وَجِبَ
كَتْظِيرِهِ فِي الْوَدِيعَةِ بَلْ أَوْلَى؛ لِأَنَّ تِلْكَ بَيِّدَ مَالِكِهَا وَرُذُ بَأْنُ شَرْطِ الْوُجُوبِ ثُمَّ أَنْ يَنْدُلَ لَهُ
الْمَالِكُ أَجْرَةَ عَمَلِهِ وَجِزْزِهِ وَهَذَا لَا يَتَأْتَى هُنَا (وَلَا يُسْتَحَبُّ لِغَيْرِ الْوَالِي) بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ.....

• قَوْلُهُ: (بَلْ قَالَ جَمْعٌ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ كَمَا قَالَهُ الْمُتَوَلِّي وَغَيْرُهُ اهـ. • قَوْلُهُ: (وَاخْتَارَهُ
السُّبُكِيُّ) وَكَذَا اخْتَارَهُ النَّهَائِيُّ وَالْمُغْنِيُّ. • قَوْلُهُ: (وَخَصَّهُ الْغَزَالِيُّ الْخ) مُتَعَمِّدٌ. • قَوْلُهُ: (إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ
تَعَبٌ) أَيُّ عَادَةً. • قَوْلُهُ: (وَلَا يَضْمَنُ) أَيُّ اللَّقْطَةِ اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَدِّمَهُ عَلَى
قَوْلِهِ وَلَا يَضْمَنُ الْخ. • قَوْلُهُ: (وَبَحَثَ الرُّزْكَشِيُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ النَّهَائِيُّ. • قَوْلُهُ: (بَأْنُ لَمْ يَكُنْ الْخ) أَيُّ أَوْ كَانَ
وَخُشْيَ ضَيَاعِهَا إِذَا تَرَكَهَا اهـ ع ش. • قَوْلُهُ: (وَجِبَ كَتْظِيرُهُ الْخ) أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْوُجُوبَ قَوْلُ التَّثْبِيهِ إِذَا
وَجَدَ الْحُرَّ الرَّشِيدَ لَقُطَةً فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فِي مَوْضِعٍ يَأْمَنُ عَلَيْهَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَهَا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا
يَأْمَنُ عَلَيْهَا لَزِمَهُ أَنْ يَأْخُذَهَا أَنْتَهَى وَشَبَّحَ قَوْلَهُ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ وَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ ظَاهِرٌ
مَعَ قَرَضٍ عَدَمِ الْأَمْنِ عَلَيْهَا اهـ سم أقول: وَيُمْكِنُ حَمْلُ الرَّدِّ الْأَتَمِّ فِي الشَّرْحِ بِقَرِينَةٍ مَا نَقَلَهُ عَنِ الْجَمْعِ
وَأَقْرَهُ عَلَى قَرَضٍ إِطْلَاقِ الْبَحْثِ فَلَا مُخَالَفَةَ. • قَوْلُهُ: (وَرُذُ بَأْنُ شَرْطِ الْخ) أَجَابَ عَنْهُ النَّهَائِيُّ بِالْفَرْقِ بِعُذْرِ
الْمَالِكِ هُنَا بِكَوْنِهِ غَائِبًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ حَاضِرٌ يُنْكِنُهُ حِفْظُ حَقِّهِ وَالتَّزَامُ أَجْرَةَ الْعَمَلِ وَالْجِزْزُ فَلَا يَلْزَمُ غَيْرُهُ
إِتْلَافُ حَقِّهِ مَجَانًا قَالَ وَيُؤَيِّدُهُ مَا سَيَأْتِي فِي الْجَعَالَةِ لَوْ مَاتَ رَفِيقُهُ فِي سَفَرٍ وَخَافَ ضَيَاعَ أَمْتِعَتِهِ وَجِبَ
تَقْلُهَا مَجَانًا اهـ وَأَقْرَهُ سَم.

• قَوْلُهُ: (لِغَيْرِ الْوَالِي) أَيُّ وَيَكُونُ مَكْرُوهًا خُرُوجًا مِنْ خِلَافٍ مَنْ حَرَمَهُ اهـ ع ش أقول: وَقَضِيَّةٌ
صَنِيعُ الْمُتَنِ الْإِبَاحَةِ. • قَوْلُهُ: (بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَتَنَزُّعُ الْوَالِي فِي النَّهَائِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ بَنَحُو تَرْكُ

• قَوْلُهُ: (وَالْأَمَانَةُ) بَلْ يَكُنْ ثُمَّ غَيْرُهُ وَجِبَ) أَقُولُ: يُؤَيِّدُ الْوُجُوبَ قَوْلُ التَّثْبِيهِ إِذَا وَجَدَ الْحُرَّ الرَّشِيدَ لَقُطَةً
فِي غَيْرِ الْحَرَمِ فِي مَوْضِعٍ يَأْمَنُ عَلَيْهَا فَالْأَوَّلَى أَنْ يَأْخُذَهَا وَإِذَا كَانَ فِي مَوْضِعٍ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا لَزِمَهُ أَنْ
يَأْخُذَهَا اهـ وَشَبَّحَ قَوْلَهُ لَا يَأْمَنُ عَلَيْهَا مَا إِذَا كَانَ ثُمَّ غَيْرُهُ وَمَا إِذَا لَمْ يَكُنْ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَعَ قَرَضٍ عَدَمِ الْأَمْنِ
عَلَيْهَا. • قَوْلُهُ: (وَرُذُ بَأْنُ شَرْطِ الْوُجُوبِ الْخ) أَجِيبُ بِالْفَرْقِ بِعُذْرِ الْمَالِكِ هُنَا بِكَوْنِهِ غَائِبًا بِخِلَافِهِ ثُمَّ فَإِنَّهُ

مع عدم فسقه خشية الضياع أو طرؤ الخيانة وقول ابن الرفعة أن التغيير بخائف على نفسه يفارق هذا؛ لأن الخوف أقوى في التوقع زده الشبكي بأنه لا فرق بينهما أي من حيث إن المدار كما هو ظاهر على أن يكون أو يطرأ عليه ما يتوَلَّد عنه ولو اخیماً لا لكن قريباً ضياعها (ويجوز) له مع ذلك الالتقاط (في الأصح)؛ لأن خيانتة لم تتحقق وعليه الاختيار أما إذا علم من نفسه الخيانة فيحرم عليه أخذها كالوديعة.

(ويكره) تنزيهاً وقيل تحريماً الالتقاط (لفاسق) ولو بنحو ترك صلاة وإن علمت أمانته في الأموال كما سجله إطلاقهم؛ لأنه قد يحون فيها ويحث الزكشي كالأدعي أن محل الخلاف إذا خيف هلاكها لو تركها والأحرم قطعاً وفيه نظر (والمدق أنه لا يجب الإشهاد على الالتقاط) بل يسن ولو لعدول كالوديعة؛ ولأنه يمتنع به من الخيانة ووارثه من أخذها اغتباطاً لظاهر اليد ولا يستوعب فيه صفاتها بل بعضها الآتي ذكره في التبريف ولو خشي منه

صلاة إلى المنى وقوله واختير إلى وإنما وقوله قال جمع بل يعرّفه معه وقوله وله بعد التبريف التملك. قود: (خشية الضياع إلخ) تعليل للمتن. قود: (يفارق هذا) أي التغيير بغير وإتي بأمانة نفسه. قود: (في التوقع) أي لطرؤ الخيانة. قود: (ما يتوَلَّد إلخ) تنازع فيه القلان. قود: (ضياعها) فاعل يتوَلَّد. قود: (ما إذا علم من نفسه) أي غلب على ظنه أم مضمي. قود: (ولو بنحو ترك صلاة إلخ) ظاهره أنه لو تاب لا يكره له وإن لم تمض مدة الاستبراء وهو ظاهر لا ينقضاء ما يحمله على الخيانة حال الأخذ اهـ ش. قود: (أن محل الخلاف) أي المذكور بقول الشارح وقيل تحريماً. قود: (ولو لعدول) أي ولو لم يقطع عدل ويظهر عدم الاختفاء هنا بالمستور ويفرق بين هذا والتكاح بأن التكاح يشتهر غالباً بين الناس فاكتمى فيه بالمستور والغرض من الإشهاد هنا الامتناع من الخيانة فيها ويحيد الزوايا لها فلم يكتف بالمستور اهـ ش. قود: (ووارثه) عطف على الضمير المستتر في يمتنع.

قود: (سني) (أنه لا يجب الإشهاد إلخ) سواء كان لملك أو حفظ أم مضمي. قود: (ولا ينفذ) إلى قوله واختير في المضمي. قود: (فيه) أي الإشهاد. قود: (صفاتها إلخ) ويكره استيعابها كما ذكره القمولي عن الإمام وجزم به صاحب الأنوار مضمي ونهاية وأسنى قال ع ش قوله ويكره إلخ أي ولا يضمّن اهـ. قود: (ولو خشي منه) أي من الاستيعاب ش اهـ سم والأصوب من الإشهاد كما في ع ش والمضمي عبارته تنبيه محل استيعاب الإشهاد إذا لم يكن السلطان ظاهراً يخشى أنه إذا علم بها أخذها

حاضر يملكه حفظ حق والتزام أجره العمل والجزر فلا يلزم غيره إثلاف حقه مجاناً ونظير ذلك ما لو مات رفيقه في سفر وخاف ضياع أميته وجب نقلها مجاناً ولو كان موجوداً حاضراً ما وجب ذلك مجاناً فليتأمل. قود: (مع عدم فسقه) وسياهي حكّم الفاسق. قود: (ولا ينفذ) فيه صفاتها) عبارة الرّوض ولا يخرم استيعابها قال في شرحه بل يكره كما نقله القمولي عن الإمام وجزم به صاحب الأنوار.

قود: (ولو خشي منه) أي من الاستيعاب ش.

عَلِمَ ظَالِمُ بِهَا وَأَخَذَهُ لَهَا امْتَنَعَ وَقِيلَ يَجِبُ وَاخْتِيزَ لَخَبَرِ صَحِيحٍ بِالْأَمْرِ بِهِ مِنْ غَيْرِ مُقَارِضٍ لَهُ بَلْ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ لَوْ جَزَمَ بِوُجُوبِهِ عَلَى غَيْرِ الْوَائِي بِأَمَانَةٍ نَفْسِهِ لِاتِّجَعَةٍ وَإِنَّمَا وَجِبَ فِي اللَّفْظِ؛ لِأَنَّ أَمْرَ النَّسَبِ أَهَمُّ وَتُسَرُّ الْكِتَابَةُ عَلَيْهَا أَنَّهَا لَفْعَةٌ وَقِيلَ تَجِبُ (و) الْمَذْهَبُ (أَنَّهُ يَصِحُّ الْيَقَاطُ الْفَاسِقِي) قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَلَيْسَتْ هَذِهِ مُكْرَرَةً مَعَ قَوْلِهِ وَبُكَرَهُ لَفَاسِقِي فَإِنَّ الْمُرَادَ بِالصَّحِيحِ هُنَا أَنَّ أَحْكَامَ اللَّفْظَةِ هَلْ تَثْبُتُ لَهُ وَإِنْ مَنَعَتْهُ الْأَخْذُ.

(و) الْيَقَاطُ (الصَّبِي) وَالْمَجْنُونُ وَالْمَخْجُورُ عَلَيْهِ بِسَفَهٍ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَغْنَى الْاِكْتِسَابِ لَا الْأَمَانَةَ وَالْوِلَايَةَ وَبِهَذَا يَتَبَيَّنُ مَا فِي قَوْلِ الْأَذْرَعِيِّ الْمُرَادُ بِالْفَاسِقِي مَنْ لَا يُوْجِبُ فِسْقُهُ حُجْرًا عَلَيْهِ فِي مَالِهِ (و) الْيَقَاطُ الْمُرْتَدُّ (وَالذَّمِّي) وَالْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ (فِي دَارِ الْإِسْلَامِ) وَإِنْ لَمْ يَكُنْ غَدَلًا فِي دِينِهِ.....

وَالْاَقْتِنَاعُ الْإِشْهَادُ وَالتَّعْرِيفُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمُصَنِّفُ فِي نَكَبِ التَّنْبِيهِ اهـ. قَوْلُهُ: (يَجِبُ) أَيِ الْإِشْهَادُ شِ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (لِخَبَرِ صَحِيحٍ بِالْأَمْرِ بِهِ الْإِلْخ) أَجَابَ النَّهَايَةَ وَالْمُغْنَى بِأَنَّ الْقِيَاسَ عَلَى الْوَدِيعَةِ أَوْجَبَ حَمْلَهُ عَلَى التَّذْبِ أَقُولُ: وَقَدْ يُعْرَفُ اهـ سَم. قَوْلُهُ: (قَالَ الزَّرْكَشِيُّ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فِي الْمُغْنَى. قَوْلُهُ: (فَإِنَّ الْمُرَادَ الْإِلْخ) وَقَدْ يُقَالُ الْمُرَادُ لَا يَذْفَعُ الْإِيرَادَ. قَوْلُهُ: (هَلْ تَثْبُتُ الْإِلْخ) أَيِ قَدْ تَثْبُتُ. اهـ قَوْلُهُ: (وَالْيَقَاطُ الصَّبِي وَالْمَجْنُونُ) حَيْثُ كَانَ لهُمَا تَمَيُّزٌ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ فِي الثَّانِي وَهُوَ ظَاهِرٌ اهـ نِهَايَةَ عِبَارَةِ الْمُغْنَى وَشَرَحَ الرُّوضُ وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي صِحَّةِ الْيَقَاطِ الصَّبِيَّ التَّمْيِيزَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَبِهَذَا) أَيِ التَّغْلِيلِ. قَوْلُهُ: (وَالْيَقَاطُ الْمُرْتَدُّ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى أَنَّ الْمُرْتَدَّ قَتَرْدُ لَفْعَتِهِ عَلَى الْإِمَامِ وَتَكُونُ قِيَّتًا إِنْ مَاتَ مُرْتَدًّا فَإِنْ أَسْلَمَ فَحُكْمُهُ كَالْمُسْلِمِ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالذَّمِّي الْإِلْخ) خَرَجَ بِهِ الْحَرْبِيُّ إِذَا وَجَدَهَا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ فَإِنَّهَا تَنْزَعُ مِنْهُ بِلَا خِلَافٍ أَيِ وَمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُ كَانَ لَهُ تَعْرِيفُهَا وَتَمَلُّكُهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِهِمْ اهـ مُغْنَى وَفِي سَم عَنْ شَيْخِهِ الْبُكَرِيِّ مِثْلُهُ قَالَ ع ش. وَالظَّاهِرُ عَدَمُ صِحَّةِ الْيَقَاطِ نَحْوِ الذَّمِّي لِلْمُضْهِفِ؛ لِأَنَّ صِحَّتَهُ تَسْتَدْعِي جَوَازَ تَمَلُّكِهِ وَهُوَ مَضْنُوعٌ مِنْهُ قَالَ وَيُؤَيِّدُ مَا يَأْتِي فِي الْيَقَاطِ الْأَمَةُ الَّتِي تَجِلُّ لَهُ مِنَ الْاِقْتِنَاعِ اهـ.

قَوْلُهُ: (امْتَنَعَ) هَلْ يَضْمَنُ إِذَا خَالَفَ فَأَخَذَهَا الظَّالِمُ. قَوْلُهُ: (وَقِيلَ يَجِبُ) أَيِ الْإِشْهَادُ ش. قَوْلُهُ: (بِمِنْ غَيْرِ مُقَارِضٍ لَهُ) أَجَبَ بِحَمْلِ الْأَمْرِ عَلَى التَّذْبِ بِدَلِيلِ الْقِيَاسِ عَلَى الْوَدِيعَةِ أَقُولُ: قَدْ يُعْرَفُ. اهـ قَوْلُهُ: (وَالْيَقَاطُ الصَّبِي وَالْمَجْنُونُ) بِحَيْثُ كَانَ لهُمَا نَوْعٌ تَمَيُّزٌ كَمَا بَحَثَهُ بَعْضُهُمْ وَهُوَ ظَاهِرٌ شَرَحَ م ر وَبِعِبَارَةِ شَرَحِ الرُّوضِ وَشَرَطَ الْإِمَامُ فِي صِحَّةِ الْيَقَاطِ الصَّبِيَّ التَّمْيِيزَ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَمِثْلُهُ الْمَجْنُونُ اهـ. قَوْلُهُ: (وَالْيَقَاطُ الْمُرْتَدُّ) كَذَا فِي الرُّوضِ.

قَوْلُهُ فِي الرَّسْئِ: (وَالذَّمِّي) كَذَا فِي الرُّوضِ وَسَكَتَ الشَّارِحُ عَنِ الْحَرْبِيِّ وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَخَرَجَ بِالذَّمِّي الْحَرْبِيُّ وَفِي التَّائِيْرِيِّ وَافْتَهَمَ إِطْلَاقَ الْمُصَنِّفِ أَنَّ الْكَافِرَ يَجُوزُ الْيَقَاطُ مُطْلَقًا وَذَاكَ خَاصٌّ بِالذَّمِّي وَرُبَّمَا شَرَطَ فِيهِ الْعِدَالَةَ فِي دِينِهِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَلِ الْمُعَاهِدُ وَالْمُسْتَأْمَنُ إِذَا جَاءَنَا كَالذَّمِّي لَمْ أَرِ فِيهِ تَفْلًا وَهَذَا إِذَا

على الأوجه لذلك وخرج بها دار الحرب ففيها تفصيل مر (ثم الأظهر) بناء على صحة التقاط الفاسق ومثله فيما يأتي الكافر قال الأذري (إلا العذل في دينه (أنه يتزغ) الملتقط (من الفاسق) وإن لم يُخش ذهابه به (ويوضع عند عذلي)؛ لأن مال والده لا يُقر في يده فأولى غيره والمثولي للوضع والتزغ القاضي كما هو معلوم (و) الأظهر (أنه لا يُغتد بتغريفه) كالكافر (بل يُضم إليه رقيب) عذل يُراقبه عند تغريفه. وقال جمع بل يُعرف معه وذلك لقلل يُقرط في التغريف فإذا تم التغريف تملكها قال الماوردي وأشهد عليه الحاكم بِمُرومها إذا جاء صاحبها ومؤنته عليه وكذا

فود: (على الأوجه) اعتمدته م ر ه سم. فود: (لذلك) أي؛ لأن الملتب فيها معنى الاحتساب إلخ ش ه سم. فود: (تفصيل مر) أي في أول الباب قال الرشيد الذي مر بالنسبة للمسلم أنه إذا وجدته بدار حرب ليس فيها مسلم وقد دخلها بغير أمان فغنيمة أو بأمين فلقطة فانظره بالنسبة للذمي ونحوه وراجع باب قسم الفبي والغنيمة ه. فود: (فيما يأتي) يشمل قوله وأنه لا يُغتد بتغريفه أي وخذه ه سم. فود: (إلا العذل في دينه) أي فلا تتزغ منه ه ع ش. فود: (لأن مال) إلى قول المتن والأظهر بطلان إلخ في المعنى إلا قوله وكان الفرق إلى خلاف السفيه وقوله وللولي إلى المتن. فود: (القاضي) أي فإن لم يفعل ذلك أئتم وقياس ما مر في قوله ولا يُضم وإن أئتم بالترك عدم الضمان وقياس ما يأتي من ضمان ولي الصبي حيث لم يتزغ منه ولو حاكم الضمان وقد يُفرق بين الفاسق والصبي ولعل هذا أي الفرق أقرب ه ع ش. فود: (سني) (لا يُغتد بتغريفه) أي وخذه ه سم عبارة ع ش أي مستقلاً بدليل قوله بل يُضم إلخ ه. فود: (وقال جمع إلخ) اعتمدته المعني. فود: (كالكافر) هذا مجرد تأكيد لقوله السابق ومثله فيما يأتي الكافر. فود: (تملكها) عبارة النهاية فليلتقط التملك ه زاد المعني وإذا لم يملكها تركت بيد الأمين ه. فود: (وأشهد عليه) أي وجوباً ه ع ش. فود: (ومؤنته) أي التغريف معني ع ش. فود: (عليه) أي الملتقط ولو غير فاسق ه ع ش.

كان في دار الإسلام وأما في دار الحرب فإن كان فيها مسلم فلقطة ولا فقي أو غنيمة أو كله للواجد أو أربعة أخماسه أو خمسها لأهل الفبي فيه خلاف قاله البغوي ه وفي شرح المتقهي لشيوخنا الإمام العارف البكري ولقطة الحربي بدار الإسلام لا يملكها ومن أخذها منه عرفها كغيرها ولقطة المرتد كالحربي ه وانظر ما ذكره في المرتد مع ما ذكره الشارح كالروض فيه. فود: (على الأوجه) اعتمدته م ر. فود: (لذلك) أي؛ لأن الغالب فيها معنى الاحتساب إلخ ش. فود: (ففيها تفصيل مر) أي أول الباب وقصيته أن ما القطة للذمي منها وقد دخل بلا أمان غنيمة مخمسة وفيه نظر. فود: (فيما يأتي) يشمله قوله وأنه لا يُغتد بتغريفه فيرجع إليه أيضاً ما نقله عن الأذري فليحوز.

فود: (سني) (وأنه لا يُغتد بتغريفه) أي وخذه. فود: (فإذا تم التغريف تملكها) هذا يشكل في المرتد ل يتبني توقف تملكه على عوده إلى الإسلام فليراجع. فود: (ومؤنته عليه) وكذا أجرة المضموم إليه

أَجْرَةُ الْمُضْمُومِ إِلَيْهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ وَلَهُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ التَّمْلُكُ وَلَوْ ضَعُفَ
الْأَمِينُ عَنْهَا لَمْ تُنْزَعْ مِنْهُ بَلْ يُضْعَفُ الْحَاكِمُ بِأَمِينٍ يَقْوَى بِهِ عَلَى الْحِفْظِ وَالتَّغْرِيفِ (وَيُنْزَعُ)
وُجُوبًا (الْوَلِيُّ لِقَطْعَةِ الصَّبِيِّ) وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ لِحَقِّهِ وَحَقِّ الْمَالِكِ وَتَكُونُ بَذُهُ نَائِبَةً عَنْهُ
وَيَسْتَقِيلُ بِذَلِكَ (وَيُعْرَفُ) وَيُرَاجَعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَةِ التَّغْرِيفِ لِيَقْتَرِضَ أَوْ يَبِيعَ لَهُ جُزْءًا مِنْهَا.....

هـ فُودَ: (حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِنْفِ) لَقُلَّ الْأَوَّلَى حَيْثُ تَعَلَّزَ أَخْذُهَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لِغَلَسِهِ أَوْ جَوْرِ مُتَوَلِيهِ ثُمَّ هَذَا
الْقَيْدُ خَاصٌّ بِأَجْرَةِ الْمُضْمُومِ وَلِذَا غَيَّرَ الشَّارِحُ الْأُسْلُوبَ بِقَوْلِهِ وَكَذَا الْإِنْفِ بِخِلَافِ مُؤَنَةِ التَّغْرِيفِ فَإِنَّهَا
عَلَى الْوَاجِدِ الْفَاسِقِ ابْتِدَاءً كَثِيرِ الْفَاسِقِ وَيَتَّبِعِي آتِهِ إِنْ تَوَقَّفَ الْإِشْهَادُ عَلَى مُؤَنَةٍ أَنْ يَكُونَ كَمُؤَنَةِ
الْمُضْمُومِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ أَهْ سَيُذَعَّرُ وَقَوْلُهُ ثُمَّ هَذَا الْقَيْدُ إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي فِي عِشْرَةِ مِثْلِهِ وَفِي الْمَغْنِيِّ مَا
يُؤَافِقُهُ. هـ فُودَ: (وَلَهُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ التَّمْلُكُ) مُكْرَّرٌ مَعَ قَوْلِهِ فَإِذَا تَمَّ التَّغْرِيفُ تَمَلَّكَهَا. هـ فُودَ: (وَلَوْ ضَعُفَ
الْأَمِينُ الْإِنْفِ) عِبَارَةُ الْمَغْنِيِّ وَلَوْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ أَمِينًا لَكِنَّهُ ضَعِيفٌ لَا يَقْدِرُ عَلَى الْقِيَامِ بِهَا لَمْ تُنْزَعِ الْإِنْفِ.
هـ فُودَ: (بَلْ يُضْعَفُ الْإِنْفِ) أَيُ وَجُوبًا. هـ وَفُودَ: (بِأَمِينٍ الْإِنْفِ) قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي أَجْرَةِ الرَّقِيبِ أَنَّ الْأَجْرَةَ هُنَا
عَلَى الْمُتَلَقِّطِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَهْ عِشْرَةِ. أَقُولُ: وَقَدْ يُقَرَّرُ. هـ فُودَ: (وُجُوبًا) إِلَى الْفَضْلِ
فِي التَّهْلَاكِ. هـ فُودَ: (وَالسَّفِيهِ) عِبَارَةُ التَّهْلَاكِ وَالْمُخْجَوْرِ عَلَيْهِ بِالسَّفَاهَةِ. هـ فُودَ: (لِحَقِّهِ) أَيُ الثَّابِتُ لَهُ شَرْعًا
بِمُجَرَّدِ الْإِلْتِقَاطِ حَيْثُ كَانَ مُتَمَيِّزًا لِمَا يَأْتِي أَنَّ غَيْرَ الْمُتَمَيِّزِ لَا حَقَّ لَهُ أَهْ عِشْرَةِ وَأَفْرَادُ ضَمِيرٍ لِحَقِّهِ وَمَا بَعْدَهُ
إِمَّا لِرِعَايَةِ الْمَنْشِ وَإِمَّا بِتَأْوِيلِ الْمُخْجَوْرِ أَوْ مِنْ ذِكْرِ مِنَ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ وَالسَّفِيهِ. هـ فُودَ: (وَيُرَاجَعُ
الْحَاكِمُ الْإِنْفِ) مَا الْحُكْمُ عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ فَقْدِ عَدَالَتِهِ ثُمَّ زَايَتِ الشَّارِحُ فِيمَا سَبَقَ فِي بَيَانِ الْإِلْتِقَاطِ مَا يُسْرَعُ

حَيْثُ لَمْ يَكُنْ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ كَذَا شَرَحَ م ر وَفِي الرُّوضِ وَتُنْزَعُ الْقَطْعَةُ مِنْهُمْ أَيُ الذَّمُّ وَالْفَاسِقُ
وَالْمُرْتَدُّ إِلَى عَذَلٍ قَالَ فِي شَرْحِهِ قَالَ فِي الْأَنْوَارِ وَأَجْرَةُ الْعَدْلِ فِي بَيْتِ الْمَالِ أَهْ. هـ فُودَ: (وَمُؤَنَتُهُ عَلَيْهِ
الْإِنْفِ) هَلْ شَرَطُهُ كَوْنُ الْإِلْتِقَاطِ لِلتَّمْلُكِ وَالْأَفْعَلَى مَا يَأْتِي فِي الذَّمِّ وَهَلْ يَصِحُّ التَّقَاطُعُ لِلْحِفْظِ أَوْ لَا؛
لَأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ وَقَدْ جَعَلَ الزَّرْكَاشِيُّ مَحَلَّ الصَّحَّةِ فِي الْفَاسِقِ وَالْكَافِرِ وَالصَّبِيِّ إِذَا تَقَطَّعُوا لِلتَّمْلُكِ قَالَ
وَأَمَّا لِقَطْعَةُ الْحِفْظِ فَالظَّاهِرُ امْتِنَاعُهَا عَلَيْهِمْ وَاخْتِصَاصُهَا بِالْمُسْلِمِ الْأَمِينِ لَكِنْ فِي الْبَابِ مَا يَدُلُّ عَلَى
صِحَّةِ التَّقَاطُعِ لِلْحِفْظِ حَيْثُ قَالَ الثَّانِي أَيُ مِنَ الْأَرْكَانِ اللَّائِقُ وَهُوَ مُكْتَسِبٌ لَا وَلِيَّ قَتَصَحَّ مِنْ ذِمَّتِي فِي
دَارِنَا وَمِنْ فَاسِقٍ وَمُرْتَدٍّ وَتُنْزَعُ مِنْهُمْ إِلَى عَذَلٍ وَيُضْمُّ إِلَيْهِمْ مُشْرِفٌ عَدَلٌ فِي التَّغْرِيفِ وَأَجْرَتُهَا مِنْ بَيْتِ
الْمَالِ إِلَّا إِنْ أَرَادُوا التَّمْلُكَ فَهِيَ عَلَيْهِمْ. وَإِذَا تَمَّ التَّغْرِيفُ فَإِنْ تَمَلَّكُوهَا أَخَذُوهَا مِنَ الْعَدْلِ وَأَشْهَدُ عَلَيْهِمْ
الْقَاضِي وَالْأَبْقِيَتْ مَعَهُ أَهْ وَانْظُرْ قَوْلَهُ فَهِيَ عَلَيْهِمْ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ الْإِنْفِ وَعَلَى مَا قَالَه
الزَّرْكَاشِيُّ مِنْ عَدَمِ صِحَّةِ التَّقَاطُعِ لِلْحِفْظِ فَمَنْ أَخَذَهَا مِنْهُمْ فَهُوَ الْمُتَلَقِّطُ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ. هـ فُودَ: (وَلَهُ بَعْدَ
التَّغْرِيفِ التَّمْلُكُ) مَا هَذَا مَعَ فَإِذَا تَمَّ الْإِنْفِ. هـ فُودَ: (وَالتَّغْرِيفُ) فِيهِ أَنَّ الْأَمِينَ لَا يُعْرَفُ.

هـ فُودَ فِي (سَبِي): (وَيُعْرَفُ) قَالَ فِي الرُّوضِ لَا مِنْ مَالِ الصَّبِيِّ بَلْ يُرْفَعُ إِلَى الْقَاضِي قَالَ فِي شَرْحِهِ لِيَبِيعَ
خُزَاءَ مِنْهَا لِمُؤَنَةِ التَّغْرِيفِ أَهْ. هـ فُودَ: (وَيُرَاجَعُ الْحَاكِمُ فِي مُؤَنَةِ التَّغْرِيفِ الْإِنْفِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَقَطَّعَ لِلتَّمْلُكِ

وكان الفرق بين هذا وما يأتي أن مؤنة التعريف على الممتلك وجوب الاحتياط لمال الصبي ونحوه ما أمكن ولا يصح تعريف الصبي والمجنون قال الدارمي إلا إن كان الولي معه والأذرعى إلا إن راقى ولم يعرف يكذب بخلاف الشفيع الغير الفاسق فإنه يصح تعريفه؛ لأنه يؤثق بقوله دونهما (ويملكها للصبي) أو نحوه (إن رأى ذلك) مصلحة له وذلك (حيث يجوز الاقتراض له)؛ لأن تملكها كالاشتقراض فإن لم يره حفظها أو سلمها للقاضي الأمين (ويضمن) في مال نفسه ولو الحاكم فيما يظهر خلافا للزركشي ومن تبعه (إن قصر في انتزاعه) أي الملتقط من المخجور (حتى تلف) أو أثلف (في يد الصبي) أو نحوه لتقصيره كما لو ترك ما احتطبه حتى تلف أو أثلف ثم يعرف الثالف أما إذا لم يقصر بأن لم يشمر بها فأتلفها نحو

فسأده ذكر عقبت قول المصنف فإن شاء باعه ما نصه بإذن الحاكم إن وجدته أي ولم يخف منه عليه كما هو ظاهر ولا استل به فيما يظهر انتهى فيحتمل أن يقال بنظيره هنا سيّد عمر. قود: (وكان الفرق إلخ) الأولى أن يقول وهذا مستثنى من كون مؤنة التعريف على الممتلك لوجوب الاحتياط إلخ.

قود: (إن مؤنة إلخ) بيان لما يأتي. قود: (قال الدارمي إلخ) عبارة للنهاية نعم صرح الدارمي بصحة تعريف الصبي بحضرة الولي وهو قياس ما مر في الفاسق مع المشرف وما بحثه الأذرعى من صحة تعريف المراهق إلخ مخالف لكلامهم اه قال ع ش قوله م ر نعم صرح الدارمي إلخ معتمداً اه.

قود: (والأذرعى إلخ) ظاهر كلامهم خلافاً م ر اه سم. قود: (إلا إن راقى إلخ) أي من غير ضم أحد إليه اه ع ش. قود: (فإنه يصح تعريفه) ولا بد من إذن وليه كما قاله الزركشي اه خطيب وظاهر إطلاقي الشارح م ر أي والتخفة أنه لا يتوقف على إذن الولي ويوجه بأن إذن الولي إنما يقتبر فيما فيه تقويت على الشفيع ومجرد تعريفه لا تقويت فيه وهو طريق إلى تملكه ففيه مصلحة له اه ع ش. قود: (دونهما) أي الصبي والمجنون.

قود: (سني: (حيث يجوز إلخ) أي بأن كان ثم ضرورة للاقتراض اه ع ش. قود: (حفظها إلخ) فليس له أخذها لنفسه اه سم.

قود: (سني: (ويضمن) أي الولي. قود: (ولو الحاكم) وفقاً للنهاية والمغني. قود: (أو أثلف) بيناء المفعول عبارة المغني حتى تلف في يد الصبي ومن ذكر معه أو أثلفه كل منهم اه وهي أحسن.

قود: (كما لو ترك ما احتطبه إلخ) أي فإنه يضمنه للصبي اه ع ش. قود: (ثم يعرف الثالف إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه ويعرف الثالف المضمون ويملك للصبي ونحوه القيمة وهذا بعد قبض الحاكم لها أما ما في الذمة فلا يمكن تملكه لهم اه.

وسباني بل الكلام في صحة التقاط نحو الصبي للمحفظ. قود: (أن مؤنة إلخ) يدل من ما.

قود: (والأذرعى إلا إن راقى إلخ) ظاهر كلامهم خلافاً م ر. قود: (فلان لم يره حفظها إلخ) فليس له أخذها لنفسه. قود: (ولو الحاكم) اعتمده م ر.

الصَّبِيَّ ضَمِنَهَا فِي مَالِهِ دُونَ الْوَلِيِّ وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ التِّقَاطُ لِيعْرِفَهَا وَيَتَمَلَّكَهَا وَيَتَرَأَّ الصَّبِيَّ حَيْثُ مِنْ ضَمَانِهَا.

(وَالْأَظْهَرُ بَطْلَانُ التِّقَاطِ الْعَبْدِ) أَيِ الْقَبْلِ الَّذِي لَمْ يَأْذَنْ لَهُ سَيِّدُهُ وَلَمْ يَنْتَهَ وَإِنْ تَوَى سَيِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ يُعْرِضُهُ لِلْمُطَالَبَةِ بِتَدْلِيلِهَا لَوْفُوعِ الْمَلِكِ لَهُ؛ وَلِأَنَّهُ فِيهِ شَائِنَةٌ وَلَا يَمُوتُ وَتَمَلِّكُ وَلَيْسَ مِنْ أَهْلِهِمَا وَبِهِ يُعْرِضُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَحْوِ الْفَاسِقِ فَإِنَّهُمْ إِنْ انْتَفَتْ عَنْهُمْ الشَّائِنَةُ الْأُولَى فِيهِمْ أَهْلِيَّةٌ لِلشَّائِنَةِ الثَّانِيَةِ

فَوَدَّ: (ضَمِنَهَا فِي مَالِهِ الْخ) أَيِ قَلْبِ ظَهَرَ مَالُهَا وَادَّعَى أَنَّ الْوَلِيَّ عَلِمَ بِهَا وَقَصَرَ فِي انْتِزَاعِهَا حَتَّى أَتَلَّفَهَا الصَّبِيَّ أَيْ أَوْ تَلَفَ فِي يَدِهِ صُدُقُ الْوَلِيِّ فِي عَدَمِ التَّقْصِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْجُلْمِ وَعَدَمُ الضَّمَانِ إِعْرَاضٌ. فَوَدَّ: (وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى وَإِنْ لَمْ يَتَلَفْهَا لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ وَإِنْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرٍ وَلَوْ لَمْ يَعْلَمْ الْوَلِيُّ بِهَا حَتَّى كَمُلَ الْأَخْذُ فَهُوَ كَمَا لَوْ أَخْذَهَا حَالَ كَمَالِهِ سَوَاءً اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ فَأَقْرَأَهَا فِي يَدِهِ أَمْ لَا كَمَا هُوَ أَحَدُ وَجْهَيْنِ لِلصَّبِيِّ يَنْتَهِجُهُ تَرْجِيحُهُ إِيَّاهُ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِتَقْصِيرِ ظَاهِرِهِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّطُ مُمَيَّزًا وَظَاهِرُ قَوْلِهِ وَيَتَرَأَّ الصَّبِيَّ حَيْثُ مِنْ ضَمَانِهَا خِلَافُهُ فَإِنَّ التَّغْيِيرَ بِتَقْيِ الضَّمَانِ عَنْهُ يُشِيرُ بِضَمَانِهَا لَوْ تَلَفَتْ فِي يَدِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِتَقْيِ الضَّمَانِ عَنْهُ الضَّمَانُ الْمُتَوَقَّعُ بِإِثْلَافِهِ لَهَا أَوْ الضَّمَانُ الْمُتَمَلِّقُ بَوَلِيَّهِ وَقَوْلُهُ سَوَاءً اسْتَأْذَنَ أَيْ نَحْوُ الصَّبِيِّ بَعْدَ كَمَالِهِ إِيَّاهُ. فَوَدَّ: (أَخْلَهَا مِنْهُ الْخ) كَذَا فِي التَّائِيْرِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ صِحَّةِ التِّقَاطِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر فِي شَرْحِهِ قَالَ أَخْذَهَا مِنْ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ الْخ إِيَّاهُ سَم.

فَوَدَّ (سَمِي): (بَطْلَانُ التِّقَاطِ الْخ) وَيُسْتَنْتَى التِّقَاطُ بِنَارِ الْوَلِيَّةِ فَإِنَّهُ يَصْبُحُ وَيَمْلِكُهُ سَيِّدُهُ كَمَا فِي الرُّوضَةِ آخِرَ الْوَلِيَّةِ وَكَذَا الْحَقِيرُ كَثْرَةً وَزَيَّيَّةً وَهَذَا فِي الْحَقِيقَةِ لَا يُسْتَنْتَى مِنَ اللَّقَطَةِ؛ لِأَنَّ هَذَا لَا تَعْرِيفَ فِيهِ وَلَا تَمَلِّكٌ فَهُوَ كَالْإِحْطَابِ وَالْإِضْطِغَادِ إِيَّاهُ مُعْنَى قَوْلِ الْمُتَنِ (الْعَبْدِ) أَيِ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ إِعْرَاضِ ش. فَوَدَّ: (الْقَبْلِ الَّذِي الْخ) وَمِثْلُهُ فِي بَطْلَانِ الْإِلْتِقَاطِ مَا لَوْ قَالَ لَهُ التَّقَطُّ عَنْ تَقْيِكَ فِيمَا يَظْهَرُ إِيَّاهُ نِهَآيَةً. فَوَدَّ: (لَاثَةً) أَيِ التِّقَاطِ الْعَبْدِ وَتَضَحِيحُهُ. فَوَدَّ: (يَعْرِضُهُ) أَيِ السَّيِّدِ. فَوَدَّ: (وَلَا فِيهِ) أَيِ الْإِلْتِقَاطِ إِعْرَاضٌ ش. فَوَدَّ: (فَائِنَهُمْ) أَيِ نَحْوِ الْفَاسِقِ ش إِيَّاهُ سَم. فَوَدَّ: (الشَّائِنَةُ الْأُولَى) أَيِ الْوَلَايَةِ. فَوَدَّ: (الشَّائِنَةُ الثَّانِيَةُ) أَيِ التَّمَلِّكِ.

فَوَدَّ: (وَإِنْ تَلَفَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا أَحَدٌ) وَإِنْ تَلَفَتْ بِتَقْصِيرٍ. فَوَدَّ: (وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْهُ الْخ) كَذَا فِي التَّائِيْرِ وَهُوَ مُشْكِلٌ مَعَ صِحَّةِ التِّقَاطِ الصَّبِيِّ إِلَّا أَنْ يُحْمَلَ هَذَا عَلَى الصَّبِيِّ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ أَوْ عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَزَلْ لَهُ الْمَضْلَعَةُ لَكِنْ قَدْ يَخَالِفُ هَذَا قَوْلُهُ فَإِنْ لَمْ يَزَلْ حَفِظَهَا أَوْ سَلَّمَهَا لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَلَيْتَأَمَّلُ ثُمَّ رَأَيْتُ م ر فِي شَرْحِهِ قَالَ وَلِلْوَلِيِّ وَغَيْرِهِ أَخْذُهَا مِنْ غَيْرِ الْمُمَيَّزِ الْخ.

فَوَدَّ (سَمِي): (وَالْأَظْهَرُ بَطْلَانُ التِّقَاطِ الْعَبْدِ) أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بِصِحَّةِ التِّقَاطِ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا إِيَّاهُ وَيَتَبَنَّى أَتَاهَا تَكُونُ لِلشَّرِيكَيْنِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا أَحَدُهُمَا إِلَّا بِإِذْنِ وَوَلِيَّهِ أَنْ الْمُبْعَضُ حَيْثُ لَا مَهَآيَةَ يَصْبُحُ التِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَتَكُونُ بَيْنَهُمَا. فَوَدَّ: (فَائِنَهُمْ) أَيِ نَحْوِ الْفَاسِقِ ش.

على أن المُقَلَّبَ مَغْنَى الْاِكْتِسَابِ أَمَّا إِذَا أَذِنَ لَهُ وَلَوْ فِي مُطْلَقِ الْاِكْتِسَابِ فَيَصِحُّ وَإِنْ نَهَاها لَمْ يَصِحَّ قَطْعًا (وَلَا يُغْنَدُ بِتَغْرِيفِهِ) إِذَا بَطَلَ التِّقَاطُ؛ لِأَنَّ يَدَهُ ضَامِنَةٌ وَجَبَتْهُ لَا يَصِحُّ تَمَلُّكُهُ وَلَوْ لِسَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَإِذَا لَمْ يَصِحَّ التِّقَاطُ فَهُوَ مَالٌ ضَائِعٌ (فَلَوْ أَخَذَهُ) أَيِ الْمُتَلَقِّطِ (سَيِّدُهُ) أَوْ غَيْرُهُ (مِنْهُ) كَانَ التِّقَاطُ مِنَ الْاِخْتِزَافِ فَيُفَرِّقُ وَيُتَمَلَّكُ وَيَسْقُطُ الضَّمَانُ عَنِ الْعَبْدِ وَلِسَيِّدِهِ أَنْ يُقَرِّره بِيَدِهِ وَيَسْتَحْفِظَهُ إِيَّاهُ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَالْأَصَحُّ لَتَقَدُّمِهِ بِإِفْرَاقِهِ مَعَهُ جَمِيعًا فَكَأَنَّهُ أَخَذَهُ مِنْهُ وَرَدَّهُ إِلَيْهِ

هـ فَوَدَّ: (أَمَّا إِذَا أَذِنَ لَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى فَإِنْ أَذِنَ لَهُ كَقَوْلِهِ مَتَى وَجَدْتَ لُقْطَةً فَأَتِنِي بِهَا صَحَّ جَزْمًا وَالْإِذْنُ فِي الْاِكْتِسَابِ إِذْنٌ فِي الْاِتِّقَاطِ فِي أَحَدٍ وَجِهَتَيْنِ يَظْهَرُ تَرْجِيحُهُ كَمَا يُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الرَّزْكَانِيِّ أَه. قَالَ سَم. وَأَقَرَّهُ ع. ش. أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ فِي عَبْدٍ مُشْتَرَكٍ بِصِحَّةِ التِّقَاطِ بِإِذْنِ أَحَدِهِمَا انْتَهَى وَيَتَّبَعِي أَنَّهُمَا تَكُونُ لِلشَّرِيكَيْنِ وَلَا يَخْتَصُّ بِهَا الْاِذْنُ وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّ الْمُبْعُضَ حَيْثُ لَا مَهَابَةَ يَصِحُّ التِّقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَتَكُونُ بَيْنَهُمَا أَه. هـ فَوَدَّ: (إِذَا بَطَلَ التِّقَاطُ) أَيِ لِعَدَمِ إِذْنِ السَّيِّدِ فِيهِ أَه. ع. ش. قَالَ الْمُغْنَى وَعَلَى صِحَّةِ التِّقَاطِ يُغْنَدُ بِتَغْرِيفِهِ وَلَوْ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ فِي الْأَصَحِّ وَلَيْسَ لَهُ بَعْدُ التَّغْرِيفُ أَنْ يَتَمَلَّكَهُ لِنَفْسِهِ بَلْ يَتَمَلَّكُهُ لِسَيِّدِهِ بِإِذْنِهِ وَلَا يَصِحُّ بِغَيْرِ إِذْنِهِ وَالْمُدَبِّرُ وَمُتَعَلِّقُ الْعَتَى وَأُمُّ الْوَلَدِ كَالْقَلْنِ إِلَّا أَنَّ الضَّمَانَ فِي أُمِّ الْوَلَدِ يَتَعَلَّقُ بِسَيِّدِهَا لَا بِرَقَبَتِهَا عَلِمَ سَيِّدُهَا أَمْ لَا أَه. هـ فَوَدَّ: (أَيِ الْمُتَلَقِّطِ) إِلَى قَوْلِهِ وَاعْتَراضُ حَمَلِ الْمُتَنِ فِي الْمُغْنَى إِلَّا قَوْلَهُ وَالْأَفْهَى إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ وَلَوْ تَخَلَّلَ إِلَى الْمُتَنِ وَقَوْلُهُ ظَاهِرُ كَلَامِ شَارِحٍ إِلَى وَقَوْلِهِ وَفِيهِ نَظَرٌ إِلَى الْمُتَنِ. هـ فَوَدَّ: (أَوْ غَيْرُهُ) أَيِ اجْتَنَبِي وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ السَّيِّدُ أَه. مُغْنَى. هـ فَوَدَّ: (وَلِسَيِّدِهِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ وَفِي مَعْنَى اخْتِزَافِ السَّيِّدِ إِفْرَاقَهُ اللَّقْطَةَ فِي يَدِ الْعَبْدِ إِنْ كَانَ أَمِينًا إِذْ يَدُهُ كَيْدُهُ فَإِنْ اسْتَحْفَظَهُ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ أَوْ أَهْمَلَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَسْتَحْفِظَهُ إِيَّاهَا فَيَتَعَلَّقُ الضَّمَانُ بِالْعَبْدِ وَسَائِرِ أَمْوَالِ السَّيِّدِ حَتَّى لَوْ هَلَكَ الْعَبْدُ لَا يَسْقُطُ الضَّمَانُ وَلَوْ أَفْلَسَ السَّيِّدُ قَدَّمَ صَاحِبَ اللَّقْطَةِ فِي الْعَبْدِ عَلَى سَائِرِ الْغَرَمَاءِ أَه.

هـ فَوَدَّ: (وَالْأَصَحُّ) أَيِ وَتَعَلَّقَ الضَّمَانُ بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ عِبَارَةُ الرَّوْضِ وَإِنْ اسْتَحْفَظَهُ وَهُوَ غَيْرُ أَمِينٍ أَوْ أَهْمَلَهُ ضَمِنَ السَّيِّدُ مَعَ الْعَبْدِ أَه. وَقَوْلُهُ وَلَوْ رَأَى عَبْدَهُ الْخَ هُوَ حَاصِلُ مَا فِي الرَّوْضَةِ وَظَاهِرُ كَلَامِهَا كَمَا يَعْلَمُهُ الْوَاقِفُ عَلَيْهِ عَدَمُ تَقْيِيدِ هَذَا بِمَا إِذَا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَجَبَتْهُ يُشْكِلُ اسْتِثْنَاءُ هَذَا بِمَا يَأْتِي فِي الْجَنَابَاتِ مِنْ أَنَّ مَالَ جَنَابَةِ الرَّقِيقِ يَتَعَلَّقُ بِرَقَبَتِهِ فَقَطْ وَإِنْ أَذِنَ سَيِّدُهُ فِي الْجَنَابَةِ وَعَلَّلُوهُ بِمَا يُصْرِّحُ بِعَدَمِ ضَمَانِ السَّيِّدِ كَقَوْلِهِمْ إِذَا لَا يُمْكِنُ إلْزَامُهُ لِسَيِّدِهِ؛ لِأَنَّهُ إِضْرَارٌ بِهِ مَعَ بَرَاءَتِهِ الْخَ وَإِذَا لَمْ يَضْمَنْ مَعَ إِذْنِهِ فِي الْجَنَابَةِ فَكَيْفَ يَضْمَنْ مَعَ مُجَرَّدِ عَلَيْهِ وَسُكُونِهِ إِلَّا أَنْ يُخَصَّصَ مَا هُنَا بِالْأَمْوَالِ وَمَا فِي الْجَنَابَاتِ بِالْأَدْمَى أَوْ الْحَيَوَانِ وَيَخْتِاجُ حَبِيزًا لِقَرْنٍ وَاضِحٍ فَلْيَتَأَمَّلْ وَقَالَ م. ر. إِنْ مَا هُنَا وَقَوْلُ الرَّوْضِ وَلَوْ رَأَى عَبْدَهُ الْخَ مُشْكِلَانِ مَعَ مَا يَأْتِي فِي الْجَنَابَاتِ أَنَّ مَالَ جَنَابَةِ الْعَبْدِ لَا يَضْمَنُهُ السَّيِّدُ وَإِنْ أَذِنَ لَهُ فِي الْجَنَابَةِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَ الْمَالِ هُنَا لَمَّا دَخَلَ فِي يَدِ الْعَبْدِ وَعَلِمَ بِهِ السَّيِّدُ كَانَ حَقُّ السَّيِّدِ حِفْظَهُ لِسهولَةِ ذَلِكَ وَكَوْنُ يَدِ عَبْدِهِ كَيْدُهُ وَلَا كَذَلِكَ مَا فِي الْجَنَابَاتِ وَتُحْمَلُ مَسْأَلَةُ رُؤْيَتِهِ الْعَبْدَ يَتَلَفُ مَالًا عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ

وَيَتَعَلَّقُ الصَّامَانُ بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ وَمِنْهَا رَقَبَةُ الْعَبْدِ فَيَقْدُمُ صَاحِبُهَا بِرَقَبَتِهِ فَإِنْ لَمْ يُقْلَمْ تَعَلَّقَ بِرَقَبَةِ الْعَبْدِ فَقَطُّ وَلَوْ عَتَقَ قَبْلَ أَنْ يُؤْخَذَ مِنْهُ جَازَ لَهُ تَمْلُكُهُ إِنْ بَطَلَ الْإِتْقَاطُ وَالْأَفْهَمُ كَسْبُ قِتْنِهِ فَلَهُ اخْذُهُ ثُمَّ تَغْرِيفُهُ ثُمَّ تَمْلُكُهُ (قُلْتُ الْمَذْهَبُ صِحَّةُ الْإِتْقَاطِ الْمُكَاتَّبِ كِتَابَةً صَحِيحَةً؛ لِأَنَّهُ كَالْحُرِّ فِي الْمِلْكِ وَالتَّصَرُّفِ فَيَعْرِفُ وَيَتَمَلَّكُ مَا لَمْ يَعْجَزْ قَبْلَ التَّمْلِكِ وَالْأَفْهَمُ الْقَاضِي لَا السَّيِّدُ وَحِفْظُهَا لِمَالِكِهَا أَمَّا الْمُكَاتَّبُ كِتَابَةً فَاسِيْدَةٌ فَكَالْقِنْ. (و) الْإِتْقَاطُ (مَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ).....

• فَوَدُ: (وَيَتَعَلَّقُ الْخ) عَطَفَ عَلَى ضَمَّتِهِ. • فَوَدُ: (بِسَائِرِ أَمْوَالِهِ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ مِنَ التَّعَلُّقِ بِأَمْوَالِ السَّيِّدِ أَنَّهُ يُطَالَبُ فَيُؤَدِّي مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا وَلَيْسَ الْمُرَادُ التَّعَلُّقُ بِأَعْيَانِهَا حَتَّى يَمْتَنِعَ عَلَيْهِ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا لِعَدَمِ الْحَجَرِ اهـ ع ش. • فَوَدُ: (فَإِنْ لَمْ يُقْلَمِ) سَيِّدُ الْعَبْدِ الْإِتْقَاطُ. • فَوَدُ: (جَازَ لَهُ) أَيِ لِلْعَبْدِ (تَمْلُكُهُ) عِبَارَةٌ شَرْحُ الرُّوْضِ فَلَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ بَعْدَ التَّغْرِيفِ اهـ. • فَوَدُ: (ثُمَّ تَغْرِيفُهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ عَرَفَهُ قِتْنُهُ فَلْيُرَاجَعْ. • فَوَدُ: (فَيَعْرِفُ الْخ) وَلَوْ تَمَلَّكَهَا الْمُكَاتَّبُ بَعْدَ تَغْرِيفِهَا وَتَلَفَتْ قَبْدَلُهَا فِي كَسْبِهِ وَهَلْ يُقْدَمُ بِهِ مَالِكُهَا عَلَى الْغُرَمَاءِ أَوْ لَا وَجِهَانِ أَوْ جِهْمَانِ الْقَانِي قَالَ الرَّزْكَانِيُّ وَيَتَّبَعِي جَرَيَانَهُمَا فِي الْحُرِّ الْمُفْلَسِ أَوْ الْمَيِّتِ رَوْضٌ مَعَ شَرْحِهِ وَنَهَايَةٍ وَمُعْنَى. • فَوَدُ: (مَا لَمْ يَعْجَزْ قَبْلَ التَّمْلِكِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بَعْدَ التَّمْلِكِ كَانَتْ لِلْسَّيِّدِ كَغَيْرِهَا مِمَّا فِي يَدِهِ اهـ س م. • فَوَدُ: (لَا السَّيِّدُ)؛ لِأَنَّ الْإِتْقَاطَ الْمُكَاتَّبَ لَا يَقَعُ لِسَيِّدِهِ وَلَا يَتَصَرَّفُ إِلَيْهِ وَإِنْ كَانَ الْإِتْقَاطُ أَكْسَابًا؛ لِأَنَّ لَهُ يَدَ الْحُرِّ فَلَيْسَ لِلْسَّيِّدِ وَلَا لغيرِهِ اخْذُهَا مِنْهُ بَلْ يَحْفَظُهَا الْحَاقِمُ الْخ مُعْنَى وَشَرْحُ الرُّوْضِ. • فَوَدُ: (فَكَالْقِنْ) فَلَا يَصِحُّ الْإِتْقَاطُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ اهـ مُعْنَى. • فَوَدُ (سَمِي): (وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ) ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ أَنَّهُ فِي يَوْمِ نَوْبَةِ سَيِّدِهِ كَالْقِنْ فَيَخْتَانُ إِلَى إِذْنِهِ وَفِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ كَالْحُرِّ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابَةً أَتَجَهَّ عَدَمُ الْإِحْتِيَاجِ إِلَى إِذْنِ تَغْلِيًّا لِلْحُرِّيَّةِ نِهَابَةً وَمُعْنَى قَالَ ع ش وَالْحَاصِلُ أَنَّهُ يَصِحُّ الْإِتْقَاطُ الْمُتَّبَعُ بِغَيْرِ إِذْنِ سَيِّدِهِ إِنْ لَمْ تَكُنْ مُهَابَةً وَكَذَا إِنْ كَانَتْ فِي نَوْبَةِ نَفْسِهِ وَقَضِيَّتْ أَنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى السَّيِّدِ بِإِقْرَارِهَا أَوْ فِي الصُّورَتَيْنِ فِي يَدِهِ سَمٍ عَلَى حَجِّ اهـ.

الْعَبْدِ وَالْأَفْهَمُ فَلَا ضَمَانَ عَلَى السَّيِّدِ اهـ. وَقَوْلُهُ عَلَى مَا إِذَا دَخَلَ الْمَالُ فِي يَدِ الْعَبْدِ الْخ خِلَافَ ظَاهِرِ الرُّوْضَةِ. • فَوَدُ: (جَازَ لَهُ) أَيِ لِلْعَبْدِ ش. • فَوَدُ: (جَازَ لَهُ تَمْلُكُهُ الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضِ وَشَرْحُهُ فَكَأَنَّهُ تَعَطُّهُ حَيْثُ يَدُ لَهُ أَنْ يَتَمَلَّكَ بَعْدَ التَّغْرِيفِ اهـ. • فَوَدُ: (مَا لَمْ يَعْجَزْ قَبْلَ التَّمْلِكِ) الْمَفْهُومُ مِنْهُ أَنَّهُ إِذَا عَجَزَ بَعْدَ التَّمْلِكِ كَانَتْ لِلْسَّيِّدِ كَغَيْرِهَا مِمَّا فِي يَدِهِ. • فَوَدُ: (وَالْأَفْهَمُ الْقَاضِي) أَيِ فَلَا يَأْخُذُهَا الْمَالِكُ قَدْ يَخْتَانُ لِلْفَرْقِ بَيْنَ عَدَمِ اخْذِ الْمَالِكِ هُنَا وَبَيْنَ مَا لَوْ وَهَبَ لِمُكَاتَّبٍ قَرْبَهُ ثُمَّ عَجَزَ فَإِنَّ الْمِلْكَ يَتَّجِلُّ لِلْسَّيِّدِ وَيَجُوزُ لِلْأَصْلِ الرُّجُوعُ حَيْثُ قَدْ انْتَقَلَ الْمِلْكُ هُنَا لَهُ عِنْدَ الْمُعْجَزِ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَأَنَّ الْإِتْقَاطَ الصَّحِيحَ لَا يَتَّبِعُ مَعَهُ الْإِتْقَاطُ لِغَيْرِ الْمُتَّقِطِ وَإِنْ انْقَطَعَ حُكْمُهُ عَنْهُ وَأَيْضًا فَمِنْ مَسْأَلَةِ الْهَبَةِ لَا انْتِقَالِ هُنَا بَلْ يَتَّبِعُ بِالْمُعْجَزِ وَقَوْعُ الْمِلْكِ لِلْسَّيِّدِ ابْتِدَاءً وَهَذَا لَا يَتَّبِعُ أَنَّ الْإِتْقَاطَ لِلْسَّيِّدِ وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا أَوْ يَعْتَبَرُ جَوَازُ رُجُوعِ الْأَصْلِ إِذَا لَمْ يَتَّبِعِ الْمِلْكُ ابْتِدَاءً كَانَ مُسْتَعَاذًا مِنْ غَيْرِ الْأَصْلِ فَلَا يَجُوزُ الرُّجُوعُ.

• فَوَدُ (سَمِي): (وَمَنْ بَغَضَهُ حُرٌّ) إِطْلَاقُهُمْ كَالْمُصْرَحِ بِصِحَّةِ الْإِتْقَاطِ بِدُونِ إِذْنِ مَالِكٍ بَعْضُهُ مُطْلَقًا وَإِنْ

لأنه كالحُرِّ فيما دُكر (وهي) أي اللقطة (له) وليسيده (يُعرفانها) ويملكانها بحسب الحرية والرق
 إن لم تكن بينهما (فإن كان) بينهما (مهاينة) بالهز أي متاونة (له) اللقطة بعد تعريفها وتملكها
 (لصاحب الثوبة) منهما التي وجبت اللقطة فيها (في الأظهر) بناء على الأصح من دخول
 الكسب النادر في المهاينة ولو تحلل مدة تعريف المبتعض ثوبة السيد ولم يأذن له فيه أناب من
 يُعرف عنه على الأوجه ولو تنازعا فيمن وجبت في يده صدق من هي بيده كما دل عليه
 النص فإن لم تكن بيد واحد منهما.....

• فود: (فيما دُكر) أي الملك والتصرف. • فود: (بحسب الحرية والرقية) كخصصين التقاطها أسنى
 ومنهج. • فود: (بحسب إلخ) المتبادر تعلفه بكل من الفعلين قبله وعليه فيعرف السيد نصف سنة
 والمبتعض نصفاً اهـ ش. • فود: (وجدت اللقطة) أي أخذت فيوافق تغيير شرح الرّوض وغيره بأن
 الاعتبار بوقت الالتقاط. • فود: (فيه) أي التعريف. • فود: (ولو تنازعا إلخ) عبارة شرح الرّوض فلو
 تنازعا فقال السيد وجبتها في يومي وقال المبتعض بل في يومي صدق المبتعض كما نص عليه
 الشافعي؛ لأنها في يده اهـ وعبارة البجيرمي ولو تنازعا في أي التزتين حصلت صدق؛ لأنها في يده
 سم فإن كانت بيدهما أو لا بيد أحد حلف كل وقسمت بينهما بزماوي اهـ.

• فود: (في يده) لعله في نويته اهـ ش. أقول: وهو الظاهر المتعين الموافق لتغيير شرح الرّوض
 وسم المارّ آتفاً. • فود: (من هي بيده) شامِلٌ للسيد وقد يقال لا غيره بيده للعلم بكونها مسبقة بيد
 المبتعض ضرورة أنه الملتقط ويجاب بأن مجرد سبق يد المبتعض بالتقاطها لا أثر له ولا يرجع جانيه
 لاحتمال كون الالتقاط في ثوبة السيد فتكون اليد له فلذا أغرضنا عن سبق يد المبتعض ونظرنا لليد
 بالفعل حال النزاع فليأتمل اهـ سم.

• فود: (فإن لم تكن إلخ) أي أو كانت بيدهما كما مرّ آتفاً عن البرماوي.

كان بينهما مهاينة وكان في ثوبة سيده لا سيما مع تغليبهم بأنه كالحُرِّ ويحتمل أن يستثنى من ذلك ما لو
 كان بينهما مهاينة ووقع الالتقاط في ثوبة السيد فيشترط إنّه؛ لأنه في نويته كالزّيق المتمخص رقه
 وهذا لعله أوجه والحاصل حيثئذ صحة التقاطه بغير إذن سيده إن لم يكن مهاينة وكذا إن كانت في ثوبة
 نفسه. • فود: (كالحُرِّ) والأوجه أنه لا يشترط إذن السيد إذا لم تكن مهاينة تغليباً للحرية وقضية ذلك أنه
 لا ضمان على السيد بإقرارها بيده م ر.

• فود في (سني): (فإن كان مهاينة إلخ) قال في شرح الرّوض بخلاف زكاة الفطرة أي لا تدخلها المهاينة
 إلخ اهـ والمتمتع دخول المهاينة زكاة الفطر م ر. • فود: (التي وجدت اللقطة) عبارة الرّوض وغيره
 الالتقاط. • فود: (من هي بيده) شامِلٌ للسيد وقد يقال لا غيره بيده للعلم بكونها مسبقة بيد المبتعض
 ضرورة أنه الملتقط ويجاب بأن مجرد سبق يد المبتعض بالتقاطها لا أثر له ولا يرجع جانيه لاحتمال
 كون الالتقاط في ثوبة السيد فتكون اليد له فلذا أغرضنا عن سبق يد المبتعض ونظرنا لليد بالفعل حال

كَانَتْ بَيْنَهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ بَعْدَ أَنْ يَخْلَفَ كُلُّ لِّلْآخِرِ (وَكَذَا حُكْمُ سَائِرِ النَّاسِ) أَيِ بَاقِيهِ (مِنِ الْمَكْتَسَبِ) كَالِهَبَةِ بِأَنْوَاعِهَا وَالْوَصِيَّةِ وَالزَّكَاةِ؛ لِأَنَّ مَقْصُودَ الْمُهَيَّأَةِ التَّقَاضُلُ وَأَنْ يَخْتَصَّ كُلُّ بِنَا فِي تَوْزِينِهِ (و) مِنَ (الْمُؤْنِ) كَأَجْزَةِ طَبِيبٍ وَحُجَّامٍ إلِخَاقًا لِلْعَزْمِ بِالْعُزْمِ وَظَاهِرُ كَلَامِ شَارِحٍ أَنَّ الْعَبْرَةَ فِي الْكَسْبِ بِوَقْتٍ وَجُودِهِ وَفِي الْمُؤْنِ بِوَقْتٍ وَجُودِ سَبَبِهَا كَالْمَرَضِ وَفِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُشْجِهُ أَنَّهُمَا سَوَاءٌ فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْاِحْتِيَاجِ لِلْمُؤْنِ وَإِنْ وَجَدَ سَبَبُهَا فِي تَوْزِينِ الْآخِرِ (إِلَّا أَرْضَ الْجَنَائَةِ) مِنْهُ أَوْ عَلَيْهِ الْوَاقِعَةُ فِي تَوْزِينِ أَحَدِهِمَا (وَاللَّهُ أَعْلَمُ) فَلَا يَدْخُلُ لَتَقْلِقِهِ بِالرَّقِيَّةِ وَهِيَ مُشْتَرَكَةٌ وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمَتْنِ عَلَى الثَّانِيَةِ؛ لِأَنَّهَا مَبْحُوثَةٌ لَمَنْ بَعْدَهُ. يُدْ بَانَ كَلَامُهُ إِذَا صَلَحَ لَهَا بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ لَمَنْ ذَكَرَ وَإِنْ لَمْ تُوجَدْ فِي كَلَامِ غَيْرِهِ.

• فَوَيْ (سَي) : (وَكَذَا سَائِرِ النَّاسِ) إلِخَ) وَكَذَا زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى الْأَصَحِّ مُعْنَى وَنَهَايَةٍ. • فَوَيْ : (وَالظَّاهِرُ كَلَامِ شَارِحِ إلِخَ) اعْتَمَدَ الْمُعْنَى. • فَوَيْ : (بِوَقْتٍ وَجُودِ سَبَبِهَا إلِخَ) هَلِ الْمُرَادُ بِسَبَبِهَا مُجَرَّدُ الْمَرَضِ أَوْ الْاِحْتِيَاجُ إِلَيْهَا فَإِنَّ الْمَرَضَ لَهُ أَحْوَالٌ يَخْتَاجُ فِي بَعْضِهَا إِلَى الدَّوَاءِ دُونَ بَعْضٍ يُشْجِهُ الثَّانِي سَمَ عَلَى مَنْهَجِ أَهْلِ بَجَبَرْمِي. • فَوَيْ : (وَالَّذِي يُشْجِهُ إلِخَ) لَا شَكَّ أَنَّ الْاِحْتِيَاجَ إِنَّمَا يَكُونُ مَعَ بَقَاءِ السَّبَبِ فَوْقَهُ وَقْتُ مِنْ أَوَقَاتٍ وَجُودِ السَّبَبِ فَلَا مُتَافَاةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقُلْ أَوَّلُ أَوَقَاتٍ وَجُودِ السَّبَبِ وَإِنْ كَانَ الْمُتَبَادَرُ مِنَ الْوُجُودِ زَمَانًا مُدْبُوثًا أَهْلُ سَبَدُ عَمَرُ أَقُولُ : وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ آتِفًا عَنْ سَمَ. • فَوَيْ : (فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْاِحْتِيَاجِ) رَاجِعٌ لِلْمُؤْنِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا الْكَسْبُ فَالْعَبْرَةُ فِيهِ بِوَقْتٍ وَجُودِهِ أَهْلُ ش. • فَوَيْ : (فَلَا يَدْخُلُ) أَيِ أَرْضِ الْجَنَائَةِ فِي الْمُهَيَّأَةِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَلَا يَخْتَصُّ أَرْضُهَا بِصَاحِبِ التَّوْزِينِ بَلْ يَكُونُ الْأَرْضُ بَيْنَ الْمُتَبَعِ وَالسَّيِّدِ جَزْمًا أَهْلُ. • فَوَيْ : (وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمَتْنِ إلِخَ) يُجَابُ عَنْ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ لَا مُتَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ بِاِعْتِبَارِ عَدَمِ التَّمَرُّضِ لَهَا بِخُصُوصِهَا وَاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَتِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمَ. • فَوَيْ : (عَلَى الثَّانِيَةِ) أَيِ مَا يَشْمَلُ الثَّانِيَةَ وَهِيَ قَوْلُهُ أَوْ عَلَيْهِ إلِخَ. • فَوَيْ : (لَمَنْ بَعْدَهُ) وَهُوَ الزَّكَاتِيُّ مُعْنَى وَشَرْحُ الْمَنْهَجِ. • فَوَيْ : (بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ إلِخَ) فِي الْجَزْمِ بِالْبَيِّنَةِ مَا لَا يَخْفَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا أَهْلُ سَمَ.



النَّزَاعَ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَيْ : (كَانَتْ بَيْنَهُمَا إلِخَ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَيْ : (وَقِيهِ نَظَرٌ وَالَّذِي يُشْجِهُ إلِخَ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَيْ : (فَيُغْتَبَرُ وَقْتُ الْاِحْتِيَاجِ لِلْمُؤْنِ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ تَأَخَّرَ الْفِعْلُ كَالْحَنْجَمِ وَالتَّطْيِيبِ لِتَوْزِينِ الْآخِرِ فَلْيُرَاجِعْ. • فَوَيْ : (وَاعْتِرَاضُ حَمَلِ الْمَتْنِ إلِخَ) يُجَابُ عَنْ هَذَا الْاِعْتِرَاضِ بِأَنَّهُ لَا مُتَافَاةَ؛ لِأَنَّ الْبَحْثَ بِاِعْتِبَارِ عَدَمِ التَّمَرُّضِ لَهَا بِخُصُوصِهَا وَاحْتِمَالِ عَدَمِ إِرَادَتِهَا مِنَ الْعِبَارَةِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَيْ : (بَانَ أَنَّهَا غَيْرُ مَبْحُوثَةٍ إلِخَ) فِي الْجَزْمِ بِالْبَيِّنَةِ مَا لَا يَخْفَى لِاحْتِمَالِ أَنَّهُ لَمْ يَرُدَّهَا.

(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره وتفريفيهما

(الحيوان المملوك) ويُعرف ذلك بكونه مؤسوماً أو مقرطاً مثلاً (المتنبح من صغار السباع) كذئب وتير وفهد وثورع فيه بأن هذه من كبارها وأجيب بحملها على صغيرها أخذاً من كلام ابن الرقعة ويُرد بأن الصغر من الأمور النسبية فهذه وإن كبرت في نفسها هي صغيرة بالنسبة للأسد ونحوه (بقوة كبير وفرس) وجمار وبغل (أو بغد) كازنب وظني أو طيزان كخمام إن وجد بمفازة ولو آمنة وهي المهلكة قيل سُميت بذلك على القلب تفاؤلاً وقال ابن القطاع بل هي من فاز هلك ونجا فهو ضد فهي مفعلة.....

(فصل) في بيان لفظ الحيوان وغيره

• قوله: (في بيان لفظ) إلى الفرع في النهاية إلا قوله وزجج الرزكشي إلى والذي يتجه وقوله ويُعرف إلى ولا يجوز وقوله خلافاً لمن ومم فيه. • قوله: (وتفريفيهما) أي وما يتبع ذلك كدفعيهما للقاضي اهـ ع ش. • قوله: (مؤسوماً إلخ) الظاهر أنه إنما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون الماشية؛ لأنها لا تكون إلا مملوكة سم على حجة وقوله في نحو الطير أي كالوخش اهـ ع ش. • قوله: (أو مقرطاً) كمعظم أي في إذه قرط وهو هنا الحلقة مطلقاً لا ما يتعلق في شحمة الأذن خاصة الذي هو معناه اهـ ع ش. • قوله: (كذئب إلخ) إن جعل تمثيلاً للسباع لا لصغار السباع سقط النزاع المشار إليه من أضله ويوضحه ما سيأتي في الحاشية المتعلقة بالجمار والبقر اهـ سيد عمر. • قوله: (فيه) أي التشليل بهذه الثلاثة. • قوله: (ويُرد) أي كل من النزاع والجواب عبارة النهاية وما نوزع به من كون إلخ وأجيب عنه بحملها إلخ مردود اهـ. • قوله (سئ): (كثير إلخ) ظاهره ولو كان مفعولاً وهل يجوز فك عقاله إذا لم يأخذه ليرد الشجر والماء فيه نظر والأقرب الجواز ولا ضمان عليه بل لا يمتد الوجوب إن غلب على ظنه أنه لا يتمكن من ورود الماء والشجر إلا بذلك اهـ ع ش. • قوله: (وجمار وبقر) أي وبغل نهاية ومغني قال السيد عمر في ذكر الجمار والبقر فيما يمتنع بقوة إشعار بأن مرادهم صغار التير ونحوه لا مطلقه إذ ليس لهما قوة يمتنعان بها عن كبار التير والفهد؛ لأن الضيق الكبير وهو أضعف منهما بكثير يتصرف في الجمار ويأكله ويفترسه ولا يمتنع عنه بقوته والله أعلم اهـ عبارة البجيرمي وإنما لم يعتبروا الامتناع من كبارها؛ لأن الكبار أقل فقولوا على الكثير الأغلب وإلى هذا أشار الشارح في التعليل بقوله؛ لأنه مصوب بالامتناع من أكثر السباع اهـ تأمل. • قوله: (وهي المهلكة) أي شأنها ذلك فلا ينافي قوله ولو آمنة. • قوله: (سُميت) أي المهلكة (بذلك) أي بلفظ المفازة. • قوله: (على القلب) أي قلب اسم أحد الضدين ونقله إلى الآخر. • قوله: (تفاؤلاً) أي بالفوز. • قوله: (بل هي) أي المفازة. • قوله: (من فاز إلخ) الأولى من أسماء

(فصل) في بيان لفظ الحيوان إلخ

• قوله: (ويُعرف ذلك بكونه مؤسوماً إلخ) الظاهر أنه إنما يحتاج للعلامة في نحو الطير دون الماشية؛ لأنها لا تكون إلا مملوكة.

من الهلاك (فللقاضي) أو نأيه (البغاطه للـحفظ)؛ لأن له ولأيه على أموال الغائبين ولا يلزمه وإن
خشي ضياعه كما اقتضاه كلامه بل قال الشبكي إذا لم يخش ضياعه لا ينبغي أن يفرض له
والأذرعى يجب الجزم بتركه إذا اكتفى بالرعي وأمين عليه ولو أخذه احتاج إلى الإنفاق عليه
فرضاً على مالكة واحتاج مالكة لإثبات أنه ملكه وقد يتعذر عليه ذلك وقال القاضي يبيعه
حيث لا حصى ويحفظ ثمنه؛ لأنه الأنفع نعم ينتظر صاحبه يوماً أو يومين إن جاوز حضوره .
والذي يشجه تخيير القاضي بين الثلاثة وقضية لزوم العمل بالأصلح في مال الغائب تعين
الأصلح عليه هنا (وكذا لغيره) من الآحاد أخذه للـحفظ من المفارقة (في الأصلح) صيانته له ومن
ثم جاز له ذلك في زمن الخوف قطعاً وامتنع إذا أمن عليه أي يقيناً قطعاً كما في الوسيط

الأضداد يقال فاز إذا نجا أو هلك عبارة الرشيدى كان الأولى من فاز هلك إذ يستعمل فيه كنجاء فهو ضد
اه. فؤد: (من الهلاك) كان الأولى من الفوز بمعنى الهلاك اه رشيدى. فؤد: (ولا يلزمه إلخ) يمكن
أن يجيء هنا ما مر في شرح قوله أول الباب وقيل يجب اه سم أي من قول الشارح وقال جمع إلخ
عبارة ع ش قياس ما مر من الوجوب على الملتصق إن علم ضياعها لو لم يأخذها وجوبه على القاضي إن
علم ذلك ومع ذلك لو تركها لا ضمان عليه كما مر اه. فؤد: (والأذرعى إلخ) عبارة المفتي قال
الأذرعى وهذا أي ما قاله الشبكي حسن في غير الحاكم اه وهو ظاهر اه. فؤد: (والأذرعى يجب إلخ)
لعل ما قاله الأذرعى متعين اه سم. فؤد: (بتركه) أي ترك الأخذ اه ع ش. فؤد: (ولو أخذه إلخ)
عطف على إذا اكتفى إلخ أو حال من فاعله. فؤد: (وقال القاضي إلخ) عطف على قول المفتي للـحفظ
عبارة النهاية فإنه لم يكن ثم حصى قال القاضي إلخ وهي أحسن. فؤد: (بين الثلاثة) أي الالتقاط أي
للـحفظ والترك والبيع خلافاً لما وقع في حاشية الشيخ ع ش من أن المراد الثلاثة الآتية في كلام
المصنف لفساده كما لا يخفى اه رشيدى. فؤد: (وقضية لزوم العمل إلخ) عبارة النهاية والأوجه تخيير
الحاكم بين الثلاثة مع رعاية الأصلح أخذاً من إلزامه بالعمل به في مال الغائب اه. فؤد: (تعين
الأصلح إلخ) يجب الجزم به فإنه المتجه لا التخير الذي قاله اه سم. فؤد: (من الآحاد) إلى قوله قيل
في المفتي. فؤد: (جاز له ذلك) أي للغير الأخذ للـحفظ. فؤد: (كما في الوسيط) تقدم مثله عن
الأذرعى فيما لو اكتفى بالرعي وانظر هل ما هنا يعني عن كلام الأذرعى أم لا وقد يقال الثاني بناء على

فؤد: (ولا يلزمه إلخ) يمكن أن يجيء هنا ما مر في شرح قوله أول الباب وقيل يجب .

فؤد: (والأذرعى يجب إلخ) لعل ما قاله الأذرعى متعين. فؤد: (تعين الأصلح عليه هنا) يجب
الجزم به فإنه المتجه لا التخير الذي قاله. فؤد: (وامتنع إذا أمن عليه إلخ) عبارة المنهج الحيوان
المملوك الممتنع من صغار السباع يجوز لقطه لا من مفارقة آمنة لتملك اه. فأفاد جواز لقطه من مفارقة
غير آمنة لتملك للـحفظ أولى كما أفاد جواز لقطه للـحفظ لكن يمكن حمله على ما إذا لم يتيقن الأمن
عليه حتى لا يخالف ما ذكره الشارح. فؤد: (وامتنع إذا أمن عليه) أي يقيناً قطعاً كما في الوسيط ومحلّه

وَمَحَلُّهُ كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ إِنْ لَمْ يُعْرِفْ صَاحِبَهُ وَالْأَجَازَ لَهُ أَخَذَهُ قَطْعًا وَيَكُونُ أَمَانَةً بِيَدِهِ (وَيَعْرُومُ) عَلَى الْكُلِّ (الْيَقَاطُ) زَمَنُ الْأَمْنِ مِنَ الْمَفَازَةِ (لِلتَّمْلُكِ) لِلنَّهْيِ عَنْهُ فِي ضَالَةِ الْإِبِلِ وَقَيْسُ بِهَا غَيْرُهَا بِجَمَاعٍ إِنْ كَانَ عَيْشُهَا بِلا زَاعٍ إِلَى أَنْ يَجِدَهَا مَالِكُهَا لِتَطْلُبِهَا لَهَا فَإِنْ أَخَذَهُ ضَمِنَهُ وَلَمْ يَبْرُدْهُ إِلَّا بِرَدِّهِ لِلْقَاضِي أَمَّا زَمَنُ النَّهْيِ فَيَجُوزُ الْيَقَاطُ لِلتَّمْلُكِ قَطْعًا فِي الصُّحْرَاءِ وَغَيْرِهَا قِيلَ هَذَا إِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَمْنِيَّةٌ وَالْأَوَّلُ لَمْ يُكُنْ أَخَذُهَا إِلَّا بِأَخِيذِهِ فَالظَّاهِرُ أَنَّ لَهُ حَيْثُ أَخَذَهُ لِلتَّمْلُكِ تَبَقًا لَهَا؛ وَلَئِنْ وَجُدَهَا عَلَيْهِ وَهِيَ ثَقِيلَةٌ تَمْنَعُهُ مِنْ وُزُودِ الْمَاءِ وَالشَّجَرِ وَالْفِرَارِ مِنَ السَّبَاعِ وَقَدْ يُفَرِّقُ بَيْنَ الْأَمْنِيَّةِ الْخَفِيفَةِ وَالثَّقِيلَةِ وَهُوَ الْأَوْجَحُ انْتَهَى وَفِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ إِذْ لَا تَلَازُمَ بَيْنَ أَخْذِهَا وَأَخْذِهِ وَلَا تَلَزُمَ مِنْ أَخْذِهَا وَهِيَ عَلَيْهِ وَضْعُ يَدِهِ عَلَيْهِ فَيُخَيَّرُ فِي أَخْذِهَا بَيْنَ التَّمْلُكِ وَالْحِفْظِ وَهُوَ لَا يَأْخُذُ إِلَّا لِلْحِفْظِ وَدَعَاؤُهَا أَنْ وَجُدَهَا ثَقِيلَةً عَلَيْهِ صَيَّرَهُ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ مُتَعَوِّفَةً وَخَرَجَ بِالمَمْلُوكِ غَيْرُهُ كَكُلِّبِ يَفْتَنِي فَيَحِلُّ الْيَقَاطُ وَلَهُ الْاِخْتِصَاصُ وَالِاتِّفَاعُ بِهِ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ وَالبَيْعُ الْمُقَلَّدُ تَقْلِيدُ

أَنْ الْأَذْرَعِي لَا يَشْتَرِطُ تَيَقُّنَ الْأَمْنِ بَلْ يَكْتَفِي بِالْمَادَّةِ الْغَالِبَةِ فِي مَحَلِّهِ اهـ ع ش. قُود: (وَمَحَلُّهُ) أَي مَحَلُّ الْخِلَافِ الْمَحْكِي بِقَوْلِ الْمُتَنِي فِي الْأَصَحِّ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ. قُود: (وَالْأَجَازَ لَهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُتَنِي مَحَلُّ الْخِلَافِ كَمَا قَالَ الدَّارِمِيُّ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ مَالِكَهُ فَإِنْ عَرَفَهُ وَأَخَذَهُ لِيَرُدَّ إِلَيْهِ كَانَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ جُزْمًا حَتَّى يَصِلَ إِلَيْهِ اهـ. قُود: (عَلَى الْكُلِّ) أَي الْإِمَامُ وَغَيْرُهُ. قُود: (بِجَمَاعٍ) إِنْ كَانَ عَيْشُهَا أَي الضَّالَّةِ الشَّامِلَةِ لِضَالَةِ الْإِبِلِ وَغَيْرِهَا. قُود: (فَإِنْ أَخَذَهُ) أَي لِلتَّمْلُكِ وَيَتَّبَعِي أَنْ مِثْلَهُ مَا لَوْ أُطْلِقَ اهـ ع ش. قُود: (إِلَّا بِرَدِّهِ لِلْقَاضِي) هُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّظُ غَيْرَ الْقَاضِي فَإِنْ كَانَ الْمُتَلَقِّظُ الْقَاضِي فَهَلْ يَكْفِي فِي رَوَالِ الضَّمَانِ عَنْهُ جَعْلُ يَدِهِ لِلْحِفْظِ مِنَ الْآنَ أَوْ يَجِبُ رَدُّهُ إِلَى قَاضٍ وَلَوْ نَاقَبَهُ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ اهـ ع ش. قُود: (لِلْقَاضِي) مَا الْحُكْمُ لَوْ قُبِدَ أَوْ قُبِدَتْ أَمَانَتُهُ اهـ سَيِّدُ عَمَرُ وَقَدْ يُقَالُ يَجْعَلُ يَدَهُ حَيْثُ لِلْحِفْظِ مِنَ الْآنَ أَوْ يَرُدُّهُ إِلَى أَمِينٍ آخَرَ إِنْ كَانَ أَمِينًا وَالْأَقْبَرُ رَدُّهُ إِلَى أَمِينٍ قَلِيلًا رَاجِعٌ. قُود: (قِيلَ هَذَا) أَي قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَيَعْرُومُ الْيَقَاطُ لِلتَّمْلُكِ. قُود: (أَمْنِيَّةٌ) وَمِنْهَا الْبِرْدَةُ وَتَحْوُهَا مِنْ كُلِّ مَا عَلَيْهِ اهـ ع ش. قُود: (يَمْنَعُهُ مِنْ وُزُودِ الْمَاءِ الْخ) أَي قَيْصَرُهُ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ. قُود: (فِي أَخْذِهَا) أَي الْأَمْنِيَّةِ. قُود: (وَهُوَ الْخ) أَي الْحَيَوَانُ فِي الْمَفَازَةِ الْأَمْنَةِ اهـ س. قُود: (مَمْنُوعَةٌ) أَي لَا تُسَلَّمُ أَنْ كُونَهَا عَلَيْهِ يَمْنَعُهُ مِنَ الرَّغْبِ وَوُزُودِ الْمَاءِ وَدَفْعِ السَّبَاعِ اهـ ع ش يَغْنِي لَا تُسَلَّمُ إِطْلَاقَهُ وَكُلِّيَّتُهُ. قُود: (غَيْرُهُ الْخ) هَلَا فَصَّلَ فِيهِ كَالْمَمْلُوكِ اهـ س. قُود: (بَعْدَ تَعْرِيفِهِ سَنَةً) إِنْ كَانَ عَظِيمُ الْمَنْعَةِ كَمَا يَأْتِي. قُود: (وَالْبَيْعُ الْخ) كَمَا اعْتَمَدَهُ فِي الْكِفَايَةِ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ صَاحِبَهُ وَالْأَجَازَ لَهُ أَخَذَهُ قَطْعًا وَيَكُونُ أَمَانَةً فِي يَدِهِ شَرْحُ م ر.

قُود: (وَفِيهِ نَظَرٌ وَاضِحٌ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. قُود: (وَهُوَ لَا يَأْخُذُهُ الْخ) أَي فِي الْمَفَازَةِ الْأَمْنَةِ. قُود: (وَدَعَاؤُهَا أَنْ وَجُودَهَا ثَقِيلَةً الْخ) وَقَصْبَةُ هَذِهِ الدَّعَاوَى أَنَّهُ لَوْ وَجَدَهُ مَغْفُولًا أَوْ مَرْبُوطًا بَنَحُو شَجَرَةً أَنْ يَصِيرَ كَغَيْرِ الْمُتَمَتِّعِ وَهُوَ بَعِيدٌ مِنْ كَلَامِهِمْ. قُود: (غَيْرُهُ) هَلَا فَصَّلَ فِيهِ كَالْمَمْلُوكِ.

الهدى لواجبه أيام متى أخذه وتغريمه فإن خشي خروج وقت النحر نحره وفوقه ومسن له استئذان الحايك وكان سبب تجويزهم ذلك في مال الغير بمجرود الثقليد مع أنه لا يزول به ملكه قوة القرينة المخلبة على الظن أنه هذي مع التوسعة به على الفقراء وعدم تهمة الواجد . فإن المصلحة لهم لا له فاندفع ما لشارح هنا وظاهر أنه لو ظهر صاحبه وقال إنه غير هذي صدق بيمينه وحيث فالتباس أن الذابح يشتق عليه ما بين قيمته حيا ومذبوحا؛ لأنه الذي فوته بذبحه والأكلين تشتق عليهم قيمة اللحم والذابح طريق ورجع الزكشي من تردده له في موقوف وموصى بمنفعته أبدا لم يعلم مستحقهما أنه لا يملك والذي يتجه في الأول جواز تملك منفعة بغير التفرغ؛ لأنها مملوكة للموقوف عليه فهي من خير الأموال المملوكة وفي الثاني جواز تملكها كرقبته؛ لأنها مملوكة كان الرقبة للوارث والمنفعة للموصى له (وإن وجد) الحيوان المدكور (بقرية) مثلا أو قريب منها أي عرفا بحيث لا يُعد في مملكة فيما يظهر (فالأصح جواز التقاطه) في غير الحرم والأخذ بقصد الخيانة (للملك) لسوق أيدي الخونة إليه هنا دون المفازة لندرة طروقها ولاعتياد إزsalها فيها بلا راع فلا تكون ضالة بخلاف الضمان

هو من الغير الخارج بالملوك فلو عطفه على كلب ثم قال فليواجه الخ بالفاء لكان أولى . فود: (أخذه الخ) فاعل الظرف والمجموع خبر أو ليحبر الخ . فود: (قوة القرينة الخ) خبر وكان الخ امرشدي . فود: (مع التوسعة به على الفقراء) أي وإن كان هو فقيرا فلا يمنعه فقره من ذبحه على أنه قد يقال لا يجوز له الأخذ منه وإن كان فقيرا لاتحاد القايض والمقبض امرع ش أقول: وقوله على أنه الخ قد يؤيده قول الشارح كالتهاية وعدم تهمة الواجد الخ . فود: (والأكلين) عطف على الذابح ش امرع . فود: (قيمة اللحم) فلا قال مثل اللحم امرع عبارة النهاية بدل اللحم امرع . فود: (والذابح طريق) قضية إطلاقه وإن تعدت معرفة الأكلين وهو ظاهر؛ لأن حال الذابح كحال من غصب مال غيره يظنه ماله ثم غصب منه وتعدت انتزاعه فإنه طريق في الضمان وإن لم يعرف الآخذ منه امرع ش . فود: (في موقوف الخ) أي من المتوليات أما غيرها فلا لعدم انطباق تعريف اللقطة عليها إذ هي من الأموال المعززة وقد تقدم أن أمرها لأمين بيت المال امرع ش . فود: (لم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم أن الأول موقوف والثاني موصى بمنفعته أبدا امرع . فود: (الرقبة للوارث) مبتدأ وخبر . فود: (والأخذ) عطف على الحرم ش امرع أي وغير الأخذ الخ . فود: (ولايتياد الخ) عطف على قوله لندرة الخ .

فود: (وحيث فالتباس الخ) كذا شرح م ر . فود: (والأكلين) عطف على الذابح ش . فود: (قيمة اللحم) فلا قال مثل اللحم . فود: (أبدا لم يعلم مستحقهما) أي ولكن علم أن الأول موقوف والثاني موصى بمنفعته أبدا . فود: (والذي يتجه الخ) كذا شرح م ر . فود: (والأخذ) عطف على الحرم ش .

وقد يَمْتَنِعُ التَّمْلِكُ كَالْبِعِيرِ الْمُقْلَدِ وكما لو دَفَعَهَا لِلْقَاضِي مُغْرِضًا عَنْهَا ثُمَّ عَادَ لِإِعْرَاضِهِ الْمُشَقِيقِ لِحَقِّهِ.

(وما لا يَمْتَنِعُ مِنْهَا) أَي مِنْ صِغَارِ السَّبَاعِ (كَشَاةٍ) وَعِجْلٍ وَقَصِيلٍ وَكَسِيرٍ إِبِلٍ وَخَيْلٍ (يَجُوزُ) الْبَقَاةُ لِلْحِفْظِ وَ (التَّمْلِكُ فِي الْقَرْيَةِ وَالْمَفَازَةِ) زَمَنُ الْأَمْنِ وَالتَّهَبُّ وَلَوْلَا لِعَبْرِ الْقَاضِي كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْخَبَرِ وَصَوْنًا لَهُ عَنِ الصُّبْحِ (وَيَتَخَيَّرُ أَخِذَهُ) أَيِ الْمَأْكُولِ لِلتَّمْلِكِ (مِنْ مَفَازَةٍ) بَيْنَ ثَلَاثَةِ أُمُورٍ (فَإِنْ شَاءَ عَوْفُهُ) وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ (وَتَمْلِكُهُ) بَعْدَ التَّغْرِيفِ كَغَيْرِهِ (أَوْ بَاغَةٍ) بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ بِشَرْطِهِ الْآتِي (وَحِفْظُ ثَمَنِهِ) كَالْأَكْلِ بَلْ أَوْلَى (وَعَوْفُهَا) أَيِ اللَّقْطَةِ بَعْدَ بَيْعِهَا لَا الثَّمَنَ وَلِذَا أَنْتَ الصُّمَيْرُ هُنَا حَدَرًا مِنْ إِبْهَامٍ عَوْدَهُ عَلَى الثَّمَنِ وَذَكَرَهُ فِي أَكْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا إِبْهَامَ فِيهِ (ثُمَّ تَمْلِكُهُ) أَيِ الثَّمَنِ (أَنْ) تَمْلِكَهُ حَالًا ثُمَّ (أَكَلَهُ) إِنْ شَاءَ إِجْمَاعًا وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اِحْتِيَاجِهِ لِإِذْنِ الْحَاكِمِ فِي الْبَيْعِ لَا هُنَا كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ كَلَامُهُمْ بِأَنَّ الْبَيْعَ فِيهِ رِعَايَةُ مَصْلَحَةِ الْمَالِكِ وَهِيَ مَنْوُطَةٌ بِنَظَرِ الْحَاكِمِ وَالتَّمْلِكُ الْمَصْلَحَةُ فِيهِ النَّاجِزَةُ لِلْمُتَقَيِّطِ فَقَطْ فَلَمْ يَتَوَقَّفْ عَلَى نَظَرِ حَاكِمٍ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَكْلُهُ قَبْلَ تَمْلِكِهِ نَظِيرُ مَا بَأْتِي فِيمَا يُسْرِعُ فَسَادَهُ.

• فَوَدُ: (كَالْبِعِيرِ الْإِخ) وَكَالْجَارِيَةِ الَّتِي لَا تَحِلُّ لَهُ فَإِنَّهُ لَا يَتَمْلِكُهَا بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ اقْتِرَاضُهَا أَهْ مُنْفِي. • فَوَدُ: (الْمُقْلَدِ) أَيِ تَقْلِيدِ الْهَدْيِ أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ. • فَوَدُ: (وَكَمَا لَوْ دَفَعَهَا) أَيِ اللَّقْطَةِ مُطْلَقًا أَهْ سَيِّدُ عَمَرُ أَيِ حَيَوَانًا أَوْ لَا فِي الْمَفَازَةِ وَغَيْرِهَا. • فَوَدُ: (زَمَنُ الْأَمْنِ الْإِخ) ظَاهِرُهُ وَإِنْ اغْتَبَدَ إِزْسَالُهُ فِيهِمَا بِلَا رَاحٍ وَتَلَزُّ وَجُودِ السَّبَاعِ فِيهِ وَفَقَّةً. • فَوَدُ (سُيِّ): (وَيَتَخَيَّرُ) فِيمَا لَا يَمْتَنِعُ أَخِذَهُ بَعْدَ الْهَمْزَةِ بِخَطِّهِ أَهْ مُنْفِي. • فَوَدُ: (وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ) أَيِ فِي مُدَّةِ التَّغْرِيفِ. • فَوَدُ: (إِنْ وَجَدَهُ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَجِدْهُ بَاغَةً اسْتِغْلَالًا أَوْ مَحَلِّيًّا وَلَمْ يَتَغَرَّضْ لِلْإِشْهَادِ وَيُوجِّهْ بِأَنَّهُ مُؤْتَمَنٌ وَأَنَّ الْمُتَلَبَّ فِي اللَّقْطَةِ مِنْ حَيْثُ هِيَ الْكَسْبُ وَلَكِنْ يَتَّبَعِي اسْتِخْبَابُهُ أَهْ ش. • فَوَدُ: (بِشَرْطِهِ الْآتِي) أَيِ فِي شَرْحٍ فَإِنْ شَاءَ بَاغَةً عِبَارَةُ الْمُنْفِي أَيِ وَإِنْ شَاءَ بَاغَةً مُسْتَقْبَلًا إِنْ لَمْ يَجِدْ حَاكِمًا وَيُؤْذِنُهُ إِنْ وَجَدَهُ فِي الْأَصَحِّ أَهْ. • فَوَدُ: (كَالْأَكْلِ) تَقْلِيلٌ لِيَجُوزَ الْبَيْعُ قَوْلُ الْمُتَنِ (وَعَوْفُهَا) أَيِ بِمَكَانٍ يَصْلُحُ لِلتَّغْرِيفِ أَهْ مُنْفِي. • فَوَدُ: (حَدَرًا) عِلَّةٌ لِلْعِلَالَةِ. • فَوَدُ: (أَوْ تَمْلِكُهُ) أَيِ الْمَاكُولِ. • فَوَدُ: (وَيُفَرَّقُ الْإِخ) اسْتَشْكَلَهُ سَم. • فَوَدُ: (كَمَا يُصْرِّحُ بِهِ) أَيِ بَعْدَ الْإِحْتِيَاجِ.

• فَوَدُ: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اِحْتِيَاجِهِ الْإِخ) عِنْدِي أَنَّ هَذَا الَّذِي فَرَّقَ بِهِ لَا يَصْلُحُ لِلْفَرَقِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَصْلَحَةَ الْمَالِكِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى مَصْلَحَةِ الْمُتَقَيِّطِ وَكُلٌّ مِنَ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ قَدْ يَكُونُ فِيهِ مَصْلَحَةُ الْمَالِكِ وَقَدْ يَكُونُ فِي خِلَافِهِ فَكَمَا احْتِيَاجُ فِي الْأَوَّلِ إِلَى نَظَرِ الْحَاكِمِ لِأَنَّ فِيهِ إِنْ رَأَى فِيهِ مَصْلَحَةً وَيَمْتَنِعُ إِنْ رَأَى الْمَصْلَحَةَ فِي خِلَافِهِ فَلْيَحْتَخِجْ فِي الْبَقِيَّةِ إِلَى نَظَرِهِ لِذَلِكَ وَتَحَقُّقُ مَصْلَحَةِ نَاجِزَةٍ فِي بَعْضِهَا لِلْمُتَقَيِّطِ لَا يُنَافِي ذَلِكَ بَلْ يُؤَكِّدُهُ؛ لِأَنَّهُ إِذَا نَظَرَ بِنَظَرِهِ مَا لَا حَظَّ فِيهِ حَالًا لِغَيْرِ الْمَالِكِ فَفِيمَا فِيهِ حَظٌّ لِغَيْرِهِ حَالًا أَوْلَى فَلْيَتَأَمَّلْ وَلَا يُسْرِعْ الْإِعْرَاضَ عَنِ النَّظَرِ فِي أَنَّ ذَلِكَ الْبَعْضُ مَصْلَحَةٌ لِلْمَالِكِ فَيَسْرِعُ أَوْ لَا يَمْتَنِعُ فَتَأَمَّلْهُ فَإِنَّهُ فِي غَايَةِ الْحُسْنِ وَالذِّقَّةِ.

(وغير قيمته) يؤم تملكه لا أكله كما يصرح به آية الباب خلافاً لمن وهم فيه لمالكه (إن ظهر مالكه) ولا يجب تعريفه في هذه الخصلة على الظاهر عند الإمام وسنأتي عنه نظيره بما فيه وعمل ذلك بأن التعريف إنما يراد للتملك وهو قد وقع قبل الأكل واشتق به بذله في الذمة ومن ثم لم يلزمه إفرازه بل لا يفتد به؛ لأن بقائه بذمته أخفط وليس له ينفع بنفسه للإنفاق لئلا تشتق النقطة باقية ولا الاستفراض على المالك لذلك وفارق ما مر في حرب الجمل بأنه ثم يفتد ببيع العين ابتداء لتعلق الإجارة بها وعدم الرغبة فيها غالباً حيث لا كذلك اللقطة ولا يرجع بما اتفق إلا إن أذن له الحاكم إن أمكنت مراجعته.....

• فود: (يؤم تملكه) مفعول لقيمته وقوله لا أكله عطف على تملكه ش. اه سم عبارة المغني والقيمة المعتبرة قيمة يؤم الأخذ إن أخذ للأكل وقيمة يؤم التملك إن أخذ للتعريف كما حكاه عن بعض الشروح وأقره اه. • فود: (في هذه الخصلة) أي التملك حالاً اه ع. ش. • فود: (عند الإمام)؛ لأنه لا فائدة فيه وصححه في الشرح الصغير قال الأذرعى لكن الذي يفهمه إطلاق الجمهور أنه يجب أيضاً وتعلل مراد الإمام أنها لا تعرف بالصخراء لا مطلقاً انتهى وهذا هو الظاهر مغني اه سيد عمر.

• فود: (وسنأتي عنه) أي في المفاضة اه ع. ش. أي يأتي في شرح وقيل إن وجده الخ. • فود: (نظيره بما فيه) ويعلّم بما سنأتي للشارح م ر ثم إنه يقتضيه كلام الإمام اه رشيدى. • فود: (وعمل) أي الإمام (فلك) أي عدم الاحتياج إلى التعريف. • فود: (إنما يراد الخ) هذا الحضر ظاهر المنع فإن من فوائد التعريف ظهور المالك. • فود: (بل لا يفتد به) كذا شرح م ر ويتأمل مع قول الرّوض فإن قيل أي إفرازها استغلاً إن لم يجد حاكماً أو بإذنه إن وجده فالمفروض أمانة لا يضمن إلا بتقريط وتملكه بعد التعريف اه قال في شرحه وهذا يقتضي صيرورة المفروض ملكاً لمالك اللقطة ولهذا لو تلف بلا تقصير سقط حقه صرح به الأصل اه. سم. • فود: (وليس له ينفع ببعضه) لو كانت اللقطة مما تؤجر كجمل مثلاً هل يجوز له إيجاره أم لا فيه نظر والأقرب الأول؛ لأن فيه مصلحة للمالك ولو كانت عبداً وانفق عليه اللاقط على اعتقاده أنه عبد فتبين أنه حر هل له الرجوع بما اتفق أم لا فيه نظر أيضاً والأقرب الثاني؛ لأنه اتفق ليرجع على السيد وتبين أنه لا يملك له عليه والعبد نفسه لم يقصد بالإنفاق عليه حتى يرجع عليه بما اتفق اه ع. ش. • فود: (وعدم الرغبة الخ) هو محط التمليل. • فود: (إن أمكنت مراجعته) أي من مسافة

• فود: (يؤم) مفعول لقيمته وقوله لا أكله عطف على تملكه ش. • فود: (بل لا يفتد به الخ) كذا شرح م ر ويتأمل مع قول الرّوض فإن قيل أي إفرازها استغلاً إن لم يجد حاكماً أو بإذنه إن وجده فالمفروض أمانة لا يضمن إلا بتقريط وتملكه بعد التعريف اه. قال في شرحه هذا يقتضي صيرورة المفروض ملكاً لمالك اللقطة ولهذا لو تلف بلا تقصير سقط حقه صرح به الأصل اه. • فود: (بأنه ثم يفتد ببيع العين ابتداء) أي مع كونه المسبب في ذلك والمورط لتفسيه فيه. • فود: (لتعلق الإجارة بها) قد يقال التعلق لا بمنع البيع؛ لأن البيع يتحط عليها منسوبة المنفعة. • فود: (ولا يرجع بما اتفق إلا إن أذن الحاكم الخ)

وَالْأَكَّانُ خَافَ عَلَيْهِ أَوْ عَلَى مَالِهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنَيْتِ الرُّجُوعِ وَأَوَّلَاهُ الْأَوَّلَى؛
لَأَنَّ فِيهَا حِفْظَ الْعَيْنِ عَلَى مَالِكِهَا ثُمَّ الثَّانِيَةَ لَتَوْقُفِ اسْتِخَارَةِ الشَّخْصِ عَلَى التَّغْرِيبِ وَالْأَكْلِ تَتَعَجَّلُ
اسْتِخَارَتُهُ قَبْلَهُ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا أَحْظَ لِلْمَالِكِ وَالْأَوَّلَى كَمَا قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ
وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي بِلِ وَزَادَ رَابِعَةً هِيَ تَمْلِكُهَا حَالًا لَيْسَتْ بِهَا حَيَّةٌ لِلزَّوْءِ أَوْ نَسْلِ؛ لِأَنَّهُ أَوَّلَى مِنَ الْأَكْلِ
وَلَهُ إِتْقَانُهُ لِمَالِكِهِ أَمَانَةً إِنْ تَبَرَّعَ بِإِنْفَاقِهِ.
(فَرْغَ) أَغْنَى بِعِيَرِهِ مَثَلًا فَتَرَكَه فَقَامَ بِهِ غَيْرُهُ حَتَّى عَادَ لِحَالِهِ مَلَكَهُ عِنْدَ أَحْمَدَ وَاللَّيْثَ وَرَجَعَ بِمَا

قَرِيبَةٌ وَهِيَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْعَذْوَى وَيُحْتَمَلُ أَنَّ الْمُرَادَ مَا يَجِبُ طَلَبُ الْمَاءِ مِنْهُ بَأَن كَانَ بَعْدَ الْقُرْبِ أَوْ
ش. فُودَ: (وَالْأَوَّلَى) أَيْ وَإِنْ لَا تُنْكِحُ مُرَاجَعَتُهُ ش. أ. س. م. فُودَ: (كَانَ خَافَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ اسْمُ
مَفْعُولٍ وَيُحْتَمَلُ عَلَى اللَّاقِطِ. فُودَ: (هَلَى مَالِهِ) أَيْ وَإِنْ قُلَّ أَوْ ش. فُودَ: (أَشْهَدَ عَلَى أَنَّهُ يُنْفِقُ بِنَيْتِ
الرُّجُوعِ) أَيْ أَوْ نَوَاهُ عِنْدَ قَفْدِ الشُّهُودِ أَخَذًا بِمَا يَأْتِي قَرِيبًا فِي الْفَرْعِ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُو ش.
فُودَ: (وَأَوَّلَاهُ) أَيْ الْخِصَالِ الثَّلَاثِ أَوْ مُغْنِي. فُودَ: (تَتَعَجَّلُ) بَيْنَاءِ الْمَفْعُولِ مِنْ بَابِ التَّعَجُّلِ
وَالْأَوَّلَى يُعَجَّلُ بِنَاءِ الْفَاعِلِ مِنْ بَابِ التَّعْمِيلِ. فُودَ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) إِلَى الْفَرْعِ فِي الْمَغْنَى.
فُودَ: (اسْتِخَارَتُهُ) نَائِبٌ فَاعِلٍ تَتَعَجَّلُ. فُودَ: (قَبْلَهُ) أَيْ التَّغْرِيبَ. فُودَ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَكُنْ الْخِ)
عِبَارَةً الْمَغْنَى تَنْبِيهِ التَّخْيِيرِ بَيْنَ هَذِهِ الْخِصَالِ لَيْسَ تَشْهَادًا بَلْ عَلَيْهِ فِعْلُ الْأَحْظَ أَوْ هِيَ أَحْسَنُ. فُودَ: (مَا
يَأْتِي) أَيْ قَوْلِ الْمُتَنِّ فَإِنْ كَانَتْ الْبَيْضَةُ الْخِ. فُودَ: (بِلِ وَزَادَ الْخِ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ بِلِ. فُودَ: (وَزَادَ رَابِعَةً)
هِيَ دَاخِلَةٌ فِيمَا حَلَّ بِهِ الشَّارِحُ كَلَامَ الْمُصَنِّفِ فِي الثَّالِثَةِ أَوْ سَيِّدُ عُمَرُو أَيْ بِنَاءُ عَلَى رُجُوعِ قَوْلِهِ إِنْ شَاءَ
عَلَى قَوْلِهِ ثُمَّ أَكَلَهُ كَمَا هُوَ الظَّاهِرُ بِخِلَافِ رُجُوعِهِ عَلَى مُجْمُوعِ قَوْلِهِ أَوْ تَمْلِكُهَا حَالًا الْخِ. فُودَ: (لِلزَّوْءِ أَوْ
نَسْلِ) أَيْ فَإِنْ ظَهَرَ مَالِكُهَا فَازَ بِهِمَا الْمُتَلَقِّطُ أَوْ ش. فُودَ: (لَأَنَّهُ أَوَّلَى) قَضِيَّتُهُ اسْتِخَارَةُ هَذِهِ الْخِصْلَةِ فِي غَيْرِ
الْمَأْكُولِ وَيَكَادُ أَنْ يَصْرَحَ بِهِ قَوْلُهُ الْآتِي أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ الْخِ وَلَكِنْ ثِقُلَ عَنْ شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ جَوَازَ تَمْلِكِهِ فِي
هَذِهِ الْحَالَةِ لِلْإِسْتِخَارَةِ أَيْضًا وَيُوجِبُ بَأَنَ الْمَلَّةِ فِي جَوَازِ أَكْلِ الْمَأْكُولِ فِي الصَّحَرَاءِ عَدَمَ تَيْسَرِ مَنْ يَشْتَرِيهِ ثُمَّ
غَالِيًا وَهَذَا مُوجُودٌ فِي غَيْرِ الْمَأْكُولِ أَوْ ش. وَهَذَا وَجِبَةٌ لَكِنَّ كَلَامَ الْمُغْنَى وَشَرْحَ الْمُنْهَجِ كَالصَّرِيحِ فِي
الْإِمْتِنَاعِ كَمَا يَأْتِي. فُودَ: (فَرْغَ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَقِيلَ فِي الْتَهْيَةِ الْآقُولَهُ أَوْ نَوَاهُ إِلَى وَمَنْ أَخْرَجَ.

قَدْ يَسْتَشْكِلُ جَوَازُ الْإِنْفَاقِ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ الْإِشْهَادُ وَالرُّجُوعُ حَيْثُ بِمَا اتَّفَقَ يَمْنَعُ بَيْعَ الْحُرِّ
وَالْإِسْتِغْرَاضَ مَعَ جَزَائِنَ عَلَيْهِ مِنْهُمَا هُنَا وَقَدْ يُفْرَقُ بَأَنَ خَوْفَ الضَّرَرِ هُنَاكَ أَتَمُّ وَأَقْرَبُ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ كَلَامَ
مِنَ الثَّمَنِ وَالْقَرْضِ يَصِيرُ فِي يَدِهِ أَمَانَةً فَقَدْ يَنْتَلَفُ قَبْلَ صَرْفِهِ فِي الْإِنْفَاقِ وَهُوَ غَيْرُ مَضْمُونٍ لِكُونِهِ أَمَانَةً كَمَا
ذَكَرَ قَيْفُوتُ عَلَى الْمَالِكِ فِي الْأَوَّلِ وَيَلْزَمُهُ بَدَلُهُ فِي الثَّانِي مِنْ غَيْرِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِمَا بِخِلَافِ الْإِنْفَاقِ
فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ الْمَالِكَ إِلَّا بَعْدَ تَحَقُّقِهِ حُصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ فَلَا يَنْطَرُقُ إِلَيْهِ قَوَاتٌ عَلَيْهِ بِلَا فَائِدَةٍ فَلْيَتَأَمَّلْ.

فُودَ: (وَالْأَوَّلَى) أَيْ وَإِنْ لَا تُنْكِحُ مُرَاجَعَتُهُ ش. فُودَ: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي الْخِ) كَذَا شَرْحُ م. ر.
فُودَ: (إِنْ تَبَرَّعَ بِإِنْفَاقِهِ) يُوَجِّهُ أَغْيَارَ ذَلِكَ هُنَا دُونَ مَا تَقَدَّمَ بَأَنَ الْإِنْفَاقَ هُنَا دَائِمًا وَفِيهِ ضَرَرٌ كَبِيرٌ بِخِلَافِهِ

صَرَفَهُ عَنْهُ مَالُكَ وَعِنْدَنَا لَا يَمْلِكُكَ وَلَا يَزْجِعُ بِشَيْءٍ إِلَّا إِنْ اسْتَأْذَنَ الْحَاكِمَ فِي الْإِنْفَاقِ أَوْ أَشْهَدَ عِنْدَ فَقْدِهِ أَنَّهُ يُنْفِقُ بِبَيْعَةِ الرُّجُوعِ أَوْ تَوَى فَقَطَّ عِنْدَ فَقْدِ الشُّهُودِ؛ لِأَنَّهُ فَقَدْ هُنَا غَيْرُ نَادِرٍ كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ وَمَنْ أَخْرَجَ مَتَاعًا عَرِقَ مَلَكُهُ عِنْدَ الْحَسَنِ الْبَصِيرِيِّ وَرُذُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافٍ. (فَلَنْ أَخَذَهُ مِنَ الْعُمُرَانِ) أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ (فَلَهُ الْخَضْلَتَانِ الْأُولَيَانِ لَا الثَّالِثَةُ) وَهِيَ الْأَكْلُ (فِي الْأَصَحِّ) لِسَهْوَةِ الْبَيْعِ هُنَا لَا نَمَّ وَلَمْ شَقَّ نَقْلَهَا إِلَى الْعُمُرَانِ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ نَقَلَهُ لِلْعُمُرَانِ فِيمَا مَرَّ امْتَنَعَ الْأَكْلُ (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقَطَ) مَنْ يَصْبَحُ التِّقَاطُ فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ وَلَوْ لِلتَّمْلِكِ (عَبْدًا) أَيْ قِتْلًا (لَا يُمَيِّزُ) وَمُمَيِّزًا لَكِنْ فِي زَمَنِ الْخَوْفِ لَا الْأَمْنِ؛ لِأَنَّهُ.....

• فَوُدَّ: (لَا يَمْلِكُكَ) أَيِ شَيْءٍ إِذَا اسْتَعْمَلَهُ لَزِمَتْهُ أَجْرَتُهُ ثُمَّ إِنْ ظَهَرَ مَالُكَ فَظَاهِرٌ وَلَا فَيَسَّاسٌ مَا مَرَّ أَوَّلُ الْبَابِ فِيمَا لَوْ أَلْفَتْ الرِّيحُ تَوْبًا فِي جَنْبِهِ الْخُ أَوْ يَكُونُ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِمَةِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (أَوْ نَوَاهِ فَقَطَّ الْخُ) قَضِيَّةٌ صَنِيعَةٌ أَنَّهُ يَصْدُقُ فِيهَا بَيَعِيَّتُهُ. • فَوُدَّ: (أَوْ كَانَ غَيْرَ مَأْكُولٍ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَشَرَحَ الْمُنْهَجُ وَلَوْ كَانَ الْحَيَوَانُ غَيْرَ مَأْكُولٍ كَالْجَنْشِ فَقَبِيهِ الْخَضْلَتَانِ الْأُولَيَانِ وَلَا يَجُوزُ تَمْلِكُهُ فِي الْحَالِ بَلْ بَعْدَ تَعْرِيفِهِ اهـ. • فَوُدَّ: (وَرُذُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ) أَيِ قَبُولِ الْمَتَاعِ لِمَالِكِهِ إِنْ رُجِبَتْ مَعْرِفَتُهُ وَلَا فَلَقَطَةُ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الدُّلُولِ وَقِطْعَةِ الْعَنْبَرِ اهـ ع ش أَقُولُ: وَلَعَلَّ الْأَقْرَبَ اخْتِذَا مِمَّا مَرَّ عَنْهُ أَيْضًا أَنَّهُ مِنَ الْأَمْوَالِ الضَّائِمَةِ. • فَوُدَّ: (مَلَكُهُ الْخُ) لَعَلَّ مَحَلَّهُ عَلَى الْقَوْلِ بِهِ عِنْدَ بَاسِ مَالِكِهِ مِنْهُ وَإِعْرَاضِهِ عَنْهُ وَحَيْثُ فَالْقَوْلُ بِهِ قَرِيبٌ مِمَّا قَالَهُ أَحْمَدُ وَاللِّثُّ فِي مَسْأَلَةِ الْبَعِيرِ السَّابِقَةِ ثُمَّ رَأَيْتُ كَلَامَ شَارِحِ الرِّسَالَةِ الْمَعْلُومِ مِنْهُ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بِهِ يُعْلَمُ مَا فِي قَوْلِ الثُّخَيْفَةِ وَرُذُّ بِالْإِجْمَاعِ عَلَى خِلَافِهِ اهـ سَيِّدُ عَمْرٍ.

• فَوُدَّ (وَسَيِّ): (الْأُولَيَانِ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ وَبِمُتَنَاءٍ تُخْتِ وَيُحَاكِي الْإِنْسَاكُ وَالْبَيْعُ اهـ مُغْنِي. • فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيِ كُلِّ مِنَ التَّغْلِيلَيْنِ. • فَوُدَّ: (لَوْ نَقَلَهُ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَلْيُزَاجِعْ. • فَوُدَّ: (فِيمَا مَرَّ) أَيِ فِي الْمَاخُودِ مِنَ الْمَفَازَةِ.

• فَوُدَّ (وَسَيِّ): (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقَطَ هَذَا الْخُ) بَلْ قَدْ يَجِبُ الْإِلْتِقَاطُ إِنْ تَعَيَّنَ طَرِيقًا لِحِفْظِ رُوحِهِ اهـ مُغْنِي.

• فَوُدَّ: (أَيِ قِتْلًا لَا يُمَيِّزُ).

(فَرْغَ): هَلْ يُلْتَقَطُ الْمُبْعُضُ الَّذِي لَا يُمَيِّزُ وَلَا يَتَعَدُّ الْجَوَازُ سَمَّ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (لَا الْأَمْنِ)

فِيمَا تَقَدَّمَ فَإِنَّهُ مَدَّةُ التَّعْرِيفِ فَقَطَّ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ التَّطَّ لِلْحِفْظِ أَبَدًا كَانَ كَمَا هُنَا بَلْ هَذَا مِنْ أَفْرَادِ مَا لِلْحِفْظِ أَبَدًا أَوْ فِي مَعْنَاهُ إِنْ كَانَ الْفَرْضُ أَنَّهُ التَّطَّ لِلتَّمْلِكِ ثُمَّ أَرَادَ إِنْقَاءَهُ لِمَالِكِهِ أَمَانَةً كَمَا هُوَ مُقْتَضَى أَنْ فَرْضَ هَذَا التَّخْيِيرِ أَنَّهُ التَّطَّ لِلتَّمْلِكِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوُدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ الْخُ) كَذَا شَرَحُ م ر.

• فَوُدَّ (وَسَيِّ): (وَيَجُوزُ أَنْ يُلْتَقَطَ هَذَا لَا يُمَيِّزُ) انْظُرْ بِمِ يَغَارِقُ التِّقَاطُ الرَّقِيقَ لَقَطَهُ وَقَدْ يَجْتَمِعُ فِي أَخْذِهِ الْجَهَّتَانِ وَيَخْتَلِفَانِ بِالْإِغْتِيَابِ فَهُوَ لَقَطَةٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ مَالًا فَتَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقَطَةِ بِهَذَا الْإِغْتِيَابِ وَلَقِيطٌ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ نَفْسًا إِنْسَانِيَّةً ضَائِمَةً فَتَجْرِي فِيهِ أَحْكَامُ اللَّقِيطِ بِهَذَا الْإِغْتِيَابِ فَلْيَتَأَمَّلْ.

يُسْتَدِلُّ عَلَى سَيِّدِهِ نَعَمْ يَمْتَنِعُ التِّقَاطُ أَمَةً تَحُلُّ لَهُ لِلتَّمْلِكِ مُطْلَقًا وَحَيْثُ جَازَ لَهُ التِّقَاطُ الْقِرْنُ فَلَهُ الْحَصْلَتَانِ الْأُولَيَانِ وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ إِنْ كَانَ وَالْأُخْرَى فَكَمَا مَرَّ وَصُورُ الْفَارِقِي مَعْرِفَةً رَقَهُ دُونَ مَالِكِهِ بِأَنْ تَكُونَ بِهِ عِلَامَةٌ دَالَّةٌ عَلَى الرُّقِّ كَعِلَامَةِ الْحَبَشَةِ وَالزُّنْجِ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ ثُمَّ صَوَّرَهُ بِمَا إِذَا عُرِفَ رَقَهُ أَوْ لَا وَجْهَلْ مَالِكُهُ ثُمَّ وَجَدَهُ ضَالًّا وَلَوْ ظَهَرَ مَالِكُهُ بَعْدَ تَمْلِكِ الْمُتَقِطِ وَبَصْرَفِهِ فَادَّعَى عِثْقَهُ أَوْ نَحْوَ يَمِينِهِ قَبْلَهُ صُدِّقَ بِيَمِينِهِ وَبَطُلَ التَّصَرُّفُ.
(وَيُلْتَقِطُ غَيْرُ الْحَيَوَانِ) مِنَ الْجَمَادِ كَالثَّمَدِ وَغَيْرِهِ حَتَّى الْاِخْتِصَاصُ كَمَا مَرَّ (فَلَا إِنْ كَانَ يُشْرِعُ لِفَسَادِهِ كَهَرَبِسَةٍ) وَرُطِبَ لَا يَتَتَمَّرُ تَخْيِيرَ بَيْنَ تَحْصُلَتَيْنِ فَقَطْ (فَلَا شَاءَ بَاغِهِ) بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ وَلَمْ يُخَفْ مِنْهُ عَلَيْهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَالْأَلْفَاظُ.....

أَي لَا يَجُوزُ التِّقَاطُ الْمُخَيَّرُ فِي الْأَمْنِ لَا فِي مَفَازَةٍ وَلَا فِي غَيْرِهَا اهْ مُعْنَى. ٥. قُود: (يُسْتَدِلُّ) أَي فِي زَمَنِ الْأَمْنِ. ٥. قُود: (نَعَمْ) أَي إِلَى الْمُتَنِي فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَنَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ. ٥. قُود: (أَمَةً تَحُلُّ لَهُ لِلتَّمْلِكِ) بَلْ لِلْحِفْظِ وَإِنْ لَمْ تَحُلْ لَهُ كَمَجُوسِيَّةٍ وَمَحْرَمٌ جَازَ لَهُ التِّقَاطُهَا مُطْلَقًا نِهَاجًا وَمُعْنَى وَشَرْحُ الْمُنْهَجِ أَي لِلتَّمْلِكِ وَالْحِفْظِ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ الْأَسْنَى مَا نَفَسَهُ قَلَوُ اسْتَلَمَتْ أَيِ الْمَجُوسِيَّةِ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَيَتَبَنَّى بِقَاوِهِ لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْوُطءُ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الْوُطءُ عَنِ الْمِلْكِ لِمَعَارِضٍ كَمَا فِي قِيَمَةِ الْحِلُولَةِ كَمَا قَدَّمْتُمْ فِي بَابِ الْغَضَبِ اه. وَفِي ع ش. عَنْ حَوَاشِي الرُّوضِ مَا يُوَافِقُهُ. ٥. قُود: (مُطْلَقًا) أَي فِي زَمَنِ الْأَمْنِ وَالْخَوْفِ مُمَيَّزَةٌ أَوْ لَا. ٥. قُود: (وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ الْخ) مَلَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ أَيْضًا بِأَنْ يُؤْجَرَهُ وَيَتَوَقَّعَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ سَمِ عَلَى حَاجِ أَقُولُ: يُمَكِّنُ أَتَاهُمْ إِنَّمَا تَرَكَوهُ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي الْحَيَوَانِ الَّذِي يُلْتَقِطُ عَدَمُ تَأْتِي لِيَجَارِهِ قَلَوُ فَرَضَ إِنْكَانَ لِيَجَارِهِ كَانَ كَالْمَبْدِ اه ع ش. ٥. قُود: (فَكَمَا مَرَّ) أَي فِي الْحَيَوَانِ. ٥. قُود: (إِذَا حَرَفَ رَقَهُ) أَي أَوْ أُخِيرَ بَاتَهُ رَقِيْقٌ؛ لِأَنَّهُ يُقْبَلُ فِي حَقِّ نَفْسِهِ إِذَا كَانَ بِالْقَا اه ع ش. ٥. قُود: (أَوْ نَحْوَ يَمِينِهِ) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ وَانْظُرْ مَا الصُّورَةُ مَعَ أَنَّ يَبْعَهُ لَا يَمْنَعُ بَيْعَ الْمُتَقِطِ؛ لِأَنَّهُ يَبْعُهُ عَلَى مَالِكِهِ مُطْلَقًا سِوَاكَ كَانَ الْبَايَعِ أَوْ الْمُشْتَرِي اه رَشِيدِي. ٥. قُود: (صُدِّقَ بِيَمِينِهِ) ثُمَّ لَوْ كَذَّبَ نَفْسَهُ وَأَقْرَبَ بَقَا الرَّقِّ لِيَأْخُذَ الثَّمَنَ فَهَلْ يُقْبَلُ أَوْ لَا وَجْهَانِ اه سَمِ. عَلَى مَنَهِجِ أَقُولُ: الْأَقْرَبُ عَدَمُ الْقَبُولِ تَغْلِيظًا عَلَيْهِ وَلِتَشَوْفِ الشَّارِعَ لِلْعَيْتِ؛ وَلِأَنَّ الرُّجُوعَ عَمَّا أَقْرَبَ بِهِ مِنَ الْحَقُوقِ اللَّازِمَةِ لَهُ لَا يُقْبَلُ اه ع ش. ٥. قُود: (وَيَطْلُ التَّصَرُّفُ) هُوَ وَاضِحٌ فِيمَا لَوْ ادَّعَى عِثْقَهُ أَوْ رَقَهُ أَمَّا إِذَا ادَّعَى يَبْعَهُ فَقَدْ يُقَالُ يَصْبُحُ تَصَرُّفُ الْمُتَقِطِ فِيهِ وَتَلَزَمَ قِيَمَتُهُ لِمُشْتَرِيهِ مِنَ الْمَالِكِ وَقَدْ الْبَيْعِ وَإِنْ كَانَتْ فَوْقَ ثَمَنِهِ اه ع ش. ٥. قُود: (كَمَا مَرَّ) أَي فِي شَرْحِ

(فَرَحَ): هَلْ يُلْتَقِطُ الْمُبْعَضُ الَّذِي لَا يُعَيَّرُ وَلَا يَبْعُدُ الْجَوَازُ. ٥. قُود: (نَعَمْ يَمْتَنِعُ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.
٥. قُود: (أَمَةً تَحُلُّ لَهُ بِخِلَافِ مَنْ لَا تَحُلُّ) كَمَجُوسِيَّةٍ قَلَوُ اسْتَلَمَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَيَتَبَنَّى بِقَاوِهَا لَكِنْ يَمْتَنِعُ الْوُطءُ وَقَدْ يَتَخَلَّفُ الْوُطءُ عَنِ الْمِلْكِ لِمَعَارِضٍ كَمَا فِي قِيَمَةِ الْحِلُولَةِ كَمَا قَدَّمْتُمْ فِي بَابِ الْغَضَبِ.
٥. قُود: (وَيُنْفِقُهُ مِنْ كَسْبِهِ) مَلَا ذَكَرُوا ذَلِكَ فِي الْحَيَوَانِ أَيْضًا بِأَنْ يُؤْجَرَهُ وَيَتَوَقَّعَ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرَتِهِ.
٥. قُود: (وَصُورُ الْفَارِقِي الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. ٥. قُود: (أَي وَلَمْ يُخَفْ عَلَيْهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

استقل به فيما يظهر (وعرفه) بقدر ينه لا ثمة (لتملك ثمة وإن شاء تملكه) باللفظ لا الثبة هنا وفيما مر كما هو ظاهر مما يأتي (في الحال وأكله)؛ لأنه معرض للهلاك ويجب فعل الأخط منها نظير ما يأتي ويختص إمساكه لتعذره (وقيل إن وعده في غمران وجب البيع) لتبشيره وامتنع الأكل نظير ما مر وفوق الأول بأن هذا يفسد قبل وجود مشتري وإذا أكل لزمه التعريف للمأكول

ويحرم التقاطه للتملك. هـ. فود: (استقل به الخ) قضيته أنه لا يجب الإشهاد ويوجه بأنه مؤتمن وإن المغلب في اللفظ من حيث هي الكسب ولكن يتبني استحبابه اهـ ع ش.
هـ. فود (سني): (وعرفه) أي اللفظ الذي ليس بحيوان. هـ. فود: (لا ثمة) عطف على ضمير النصب في عرفه.

هـ. فود (سني): (وإن شاء تملكه الخ) ولا يجب إفراز القيمة المفرومة من ماله نعم لا بد من إفرازها عند تملكها؛ لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي نهاية ومغني وفي سم بعد ذكر مثله عن شرح الروض ما نصه وهذا التملك غير السابق؛ لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبذل بسبب التعريف لكن يتبني تأمل فائدة هذا التملك وأثره الزائد على عديمه وقد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال يتبني عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة أيضا احتفاء بملك الأصل فليراجع اهـ. هـ. فود: (وفيما مر) أي في الحيوان. هـ. فود: (مما يأتي) أي في أول الفصل الآتي.

هـ. فود (سني): (وأكله) سواء أوجده في مفازة أم غمران مغني وشرح المنهج. هـ. فود: (وأكله) قياس ما مر عن الماوزدي أنه إذا تملك لا يتعين أكله بل إن شاء أكله وإن شاء جفقه وأذخره لتبشيره اهـ ع ش.
أقول: قد ينافيه قول الشارح هنا ورطب لا يتنمر إلا أن يراد به لا يتنمر جيذا. هـ. فود: (فعل الأخط منها) والأقرب كما قاله الأذرع أي في المسألة الآتية أنه لا يستقل بعمل الأخط في ظنه بل يراجع الحاكم نهاية أي ما لم يخف منه ولا استقل بعمل الأخط سيد عمر زادع ش حيث عرفه ولا راجع من يعرف الأخط وعمل بخبره ولو اختلف عليه مخبران قدم أعلمهما فإن استويا عنده أخذ بقول من يقول إن هذا أخط لكذا؛ لأن معه زيادة علم بمعرفة وجه الأخطية اهـ. هـ. فود: (نظير ما يأتي) أي في مسألة التجفيف.

هـ. فود: (وإن شاء تملكه في الحال وأكله) قال في شرح الروض مع غزم قيمته ثم قال في الروض ولا يجب إفراز قيمته قال في شرحه نعم لا بد من إفرازها عند تملكها؛ لأن تملك الدين لا يصح قاله القاضي اهـ وهذا التملك غير السابق؛ لأن ذاك لنفس العين لا بسبب التعريف وهذا للبذل بسبب التعريف لكن يتبني تأمل فائدة هذا التملك وأثره الزائد على عديمه وقد يجعل من أثر ذلك عدم المطالبة بها في الآخرة إذا لم يظهر المالك كما يأتي إلا أن يقال يتبني عدم المطالبة عند عدم تملك القيمة أيضا احتفاء بملك الأصل فليراجع.

إِنْ وَجَدَهُ بِعُمُرَانٍ لَا صُخْرَاءَ نَظِيرُ مَا مَرَّ وَتَنَزَّعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّ الَّذِي يُفْهَمُهِ إِطْلَاقُ الْجُمْهُورِ
وَجُوبُهُ مُطْلَقًا قَالَ وَلَعَلَّ مُرَادَ الْإِمَامِ الْقَائِلِ بِالْأَوَّلِ وَصَحَّحَهُ فِي الشَّرْحِ الصَّغِيرِ أَنَّهُ لَا يُغْرَفُ
بِالصُّخْرَاءِ بِذَلِيلِ قَوْلِهِ؛ لِأَنَّهُ لَا فَايِدَةَ فِيهِ بِخِلَافِ الْعُمُرَانِ (وَأِنْ أَمَكَنَّ بِقَاوُهِ بِعِلَاجِ كَوْرُطِبٍ
يَتَجَفَّفُ) وَجَبَتْ رِعَايَةُ الْأَغْنِطِ لِلْمَالِكِ لَكِنْ تَعَدُّ مُرَاجَعَةُ الْقَاضِي فِيهِ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ فَلَا
يَسْتَقِيلُ بِهِ (فَلَا إِنْ كَانَتْ الْبَيْطَةُ فِي بَيْتِهِ بِبَيْعٍ) جَمِيعُهُ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ إِنْ وَجَدَهُ بِقَيْدِهِ السَّابِقِ (أَوْ
كَانَتْ الْبَيْطَةُ (فِي تَخْفِيفِهِ) أَوْ اسْتَوَى الْأُمُرَانِ (وَتَبَيَّنَ بِهِ الْوَاجِدُ) أَوْ غَيْرُهُ (جَفَفَهُ (وَالْأَمْرُ بِتَبَيُّنِهِ بِهِ
أَخَذَ (بَيْعَ بَقْضِهِ) الْمُسَاوِي لِمُؤْتَةِ التَّجْفِيفِ (لِتَخْفِيفِ الْبَاقِي) طَلَبًا لِلْأَحْظَ كَوَلِّيَ الْيَتِيمِ وَأَمَّا بَاعُ
كُلِّ الْحَيَوَانِ لِقَلَّا بِأَكْلِهِ كُلَّهُ كَمَا مَرَّ وَالْعُمُرَانُ هُنَا نَحْوُ الْمَدْرَسَةِ وَالْمَسْجِدِ وَالشَّارِعِ إِذَا هِيَ

• فَوَدَّ: (لَا صُخْرَاءَ) اعْتَمَدَ النَّهَايَةَ دُونَ الْمُغْنِي كَمَا يَأْتِي. • فَوَدَّ: (وَتَنَزَّعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) مُنَازَعَةً
الْأَذْرَعِيُّ لَيْسَتْ خَاصَّةً بِهَذِهِ بَلْ جَارِيَةٌ فِيهَا وَفِي الْمَسْأَلَةِ السَّابِقَةِ وَقَدْ تَقَدَّمَ بِهَا مِثْلُهَا نَقْلُ كَلَامِهِ عَنِ
الْمُغْنِي وَاعْتِمَادُهُ لِمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُ مِنْ وَجُوبِ التَّغْرِيفِ مُطْلَقًا أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (نَظِيرُ مَا مَرَّ) أَيِ فِي
الْحَيَوَانِ الْمَأْخُودِ مِنَ الصُّخْرَاءِ. • فَوَدَّ: (قَالَ وَلَعَلَّ مُرَادَ الْإِمَامِ الْخ) هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَهْ مُغْنِي عِبَارَةً
الْبَحِيرِيِّ قَوْلُهُ وَلَعَلَّ مُرَادَ الْإِمَامِ الْخ تَرْجِيهِ هَذَا الْجَمْعُ يَتَّبِعُ؛ لِأَنَّ الْفَرَضَ الْخِلَافَ إِنَّمَا هُوَ فِي الْمَفَازَةِ
وَلَا يَقُولُ أَحَدٌ بَعْدَ الْوُجُوبِ مُطْلَقًا إِذْ لَيْسَ لَنَا لِقَظَةٌ مُتَمَوِّلَةٌ لَا يَجِبُ تَغْرِيفُهَا تَأْمُلُ أَهْ. أَقُولُ: وَنُصَرِّحُ
بِالْوُجُوبِ مُطْلَقًا مَا يَأْتِي فِي شَرْحٍ وَلَمْ يَوْجِبِ الْأَكْثَرُونَ الْخ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ وَالنَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي أَمَّا إِذَا
أَخَذَهَا لِلْمَمْلُوكِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ فَيَلْزَمُهُ التَّغْرِيفُ جَزْمًا. • فَوَدَّ: (وَجَبَتْ) إِلَى قَوْلِهِ وَالْعُمُرَانُ فِي النَّهَايَةِ
وَالِى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَمَنْ أَخَذَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ لَا غَيْرَ كَمَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (بَعْدَ مُرَاجَعَةِ الْقَاضِي) يَتَّبِعِي تَقْيِيدَهُ
بِقَيْدِهِ السَّابِقِ ثُمَّ رَأَيْتُ قَوْلَهُ الْآتِي إِنْ وَجَدَهُ الْخ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالْأَمْرُ بِبَعْضِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى التَّجْفِيفِ لِيَرْجِعَ بِشَرْطِهِ فَلْيُرَاجَعْ سَمِ عَلَى
حَجِّ أَقُولُ: وَلَا مَانِعَ مِنَ الْإِنْفَاقِ الْمَذْكُورِ لِمُحْصُولِ الْمَقْصُودِ بِهِ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الزَّامُ ذِمَّةُ الْغَيْرِ لَا يَكُونُ إِلَّا
عِنْدَ الضَّرُورَةِ وَهِيَ مُتَتَّبِعَةٌ حَيْثُ أَمَكَنَّ يَبِيعُ جُزْءٌ مِنْهُ أَهْ ش. • فَوَدَّ: (نَحْوُ الْمَدْرَسَةِ الْخ) وَيَتَّبِعِي أَنَّ مِنْ
ذَلِكَ كُلِّ مَا كَانَ مَخْطَئَةً لِاجْتِمَاعِ النَّاسِ كَالْحَمَامِ وَالْفَهْوَةِ وَالْمَرْكَبِ.

(فَرَعُ): وَقَعَ السُّؤَالُ فِي الدَّرْسِ عَمَّا يَوْجَدُ مِنَ الْأَمْتِمَةِ وَالْمَصَاغِ فِي عَشْرِ الْحَدَاةِ وَالْعُرَابِ وَنَحْوِهِمَا مَا
حُكِّمَهُ وَالْجَوَابُ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لِقَظَةٌ فَيَعْرِفُهُ وَاجِدُهُ سَوَاءً كَانَ مَالِكُ التَّخْلِ وَنَحْوَهُ أَوْ غَيْرَهُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ
كَالَّذِي أَلْفَتَهُ الرَّيْحُ فِي دَارِهِ أَوْ حِجْرِهِ وَتَقَدَّمَ أَوَّلُ الْبَابِ أَنَّهُ لَيْسَ بِلِقَظَةٍ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ فَيَكُونُ مِنَ الْأَمْوَالِ
الضَّائِعَةِ أَمْرُهُ لِيَبْتَ الْمَالِ أَهْ ش. وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّهُ الْأَقْرَبُ الْخ هَذَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِيمَا إِذَا كَانَ الْعُشُّ فِي
مَمْلُوكٍ بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ فِي الْمَوَاتِ وَنَحْوِ الْمَسْجِدِ فَالْأَقْرَبُ حَيْثُ أَنْ يَكُونَ لِقَظَةً. • فَوَدَّ: (كَمَا مَرَّ)
أَيِ فِي أَوَّلِ الْبَابِ.

• فَوَدَّ (سَيِّ): (وَالْأَمْرُ بِبَعْضِهِ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَيْسَ لَهُ الْإِنْفَاقُ عَلَى التَّجْفِيفِ لِيَرْجِعَ بِشَرْطِهِ فَلْيُرَاجَعْ.

والمَوَاتِ مَحَالُ اللَّفْظِ لَا غَيْرَ كَمَا مَرَّ.

(وَمَنْ أَخَذَ لَقْطَةً لِلْحِفْظِ أَبَدًا) وَهُوَ أَهْلُ لِلِالْتِقَاطِ (فَهِيَ) كَذَرُّهَا وَنَسْلُهَا (أَمَانَةٌ بِيَدِهِ)؛ لِأَنَّهُ يَحْفَظُهَا لِمَالِكِهَا كَالْوَدِيعِ وَمِنْ ثَمَّ ضَمِنَهَا إِذَا قَصَرَ كَانَ تَرْكُ تَعْرِيفِهَا لِرِزْمِهِ عَلَى مَا يَأْتِي وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَسَيَأْتِي عَنِ التَّكْبِثِ وَغَيْرِهَا مَا يُصْرِّحُ بِهِ حَيْثُ لَمْ يَكُنْ لَهُ عُذْرٌ مُغْتَبَرٌ فِي تَرْكِهِ أَيْ كَخَشْيَةِ أَخْذِ ظَالِمٍ لَهَا وَكَذَا الْجَهْلُ بِوُجُوبِهِ إِنْ عُذِرَ بِهِ عَلَى الْأَوْجَحِ (فَإِنْ دَفَعَهَا إِلَى الْقَاضِي لِرِزْمِهِ الْقَبُولِ) حِفْظًا لَهَا عَلَى صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّهُ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةِ أَقْوَى وَإِنَّمَا لَمْ يَلْزَمَهُ قَبُولُ الْوَدِيعَةِ حَيْثُ لَا ضَرُورَةَ لِإِمْكَانِ رَدِّهَا لِمَالِكِهَا مَعَ أَنَّهُ التَّرَمُّ الْحِفْظُ لَهُ وَكَذَا لَوْ أَخَذَ لِلتَّمْلِكِ ثُمَّ تَرَكَه وَرَدَّهَا لَهُ يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ وَظَاهِرُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا لِقَاضٍ غَيْرِ أَمِينٍ وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْقَبُولُ وَأَنَّ الدَّافِعَ لَهُ.....

• فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمِنْ ثَمَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَكَأَنَّهُمَا فِي التَّهْيِئَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى إِذَا ضَمِنَ وَقَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُمْذَ إِلَى وَخَرَجَ. • فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلُ لِلِالْتِقَاطِ) يَشْمَلُ الْفَاسِقَ مَثَلًا وَفِي صِحَّةِ التِّقَاطِ لِلْحِفْظِ كَلَامٌ قَدَّمْتُهُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر أَيْ بَانَ كَانَ ثِقَةً انْتَهَتْ أَهْ سَم. • فَوُدَّ: (عَلَى مَا يَأْتِي) أَيْ بِقَوْلِهِ وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ الْإِنْخ. • فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ) أَيْ مَحَلُّ تَرْكِ التَّعْرِيفِ تَقْصِيرًا مُضْمَنًا.

• فَوُدَّ: (وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخ) هَذَا وَإِنْ كَانَ مَقْرُوضًا فِيمَا إِذَا أَخَذَ لِلتَّعْرِيفِ إِلَّا أَنَّ مَثَلَهُ الْمَاخُودُ لِلتَّمْلِكِ كَمَا سَيَأْتِي التَّصْرِيحُ بِهِ خِلَافًا لِمَا وَقَعَ فِي حَاشِيَةِ الشُّنَيْعِ ش ه رَشِيدِيَّ عِبَارَةٌ ش قَوْلُهُ وَمَحَلُّهُ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخ قَضِيَّةٌ فَرَضَ مَا ذَكَرَ فِيمَنْ أَخَذَ لِلْحِفْظِ أَنَّهُ لَوْ أَخَذَ لَا لِذَلِكَ لَمْ يُعَذَّرْ فِي تَرْكِ التَّعْرِيفِ وَلَا فِي اعْتِقَادِ جَلِّهَا لَهُ مِنْ غَيْرِ تَعْرِيفٍ بَلْ يَتَّبَعِي كُفْرًا مَنْ اسْتَعْلَلَ ذَلِكَ حَيْثُ كَانَ لِلْقَطْعَةِ وَقَعَ فَإِنْ وَجُوبَ تَعْرِيفِهَا يَمَّا لَا يَخْفَى فَلَا يُعَذَّرُ مَنْ اعْتَقَدَ جَوَازَهُ فِيمَا يَقَعُ لِكَثِيرٍ مِنَ الْعَامَّةِ مِنْ أَنَّ مَنْ وَجَدَ شَيْئًا جَازَ لَهُ أَخْذُهُ مُطْلَقًا لَا يُعَذَّرُ فِيهِ وَلَا عِبْرَةٌ بِاعْتِقَادِهِ ذَلِكَ لِتَقْصِيرِهِ بِعَدَمِ السُّوَالِ عَنْ مِثْلِهِ أَه.

• فَوُدَّ: (لَأَنَّهُ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةِ الْإِنْخ) يُحْتَمَلُ أَنَّ الضَّمِيرَ لِلْقَاضِي إِذْ هُوَ الْمَحْكُومُ عَلَيْهِ بِاللَّزُومِ أَيْ؛ لِأَنَّهُ يَقْبُولُهَا يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةِ أَقْوَى وَهُوَ مُسْتَوْدَعُ الشَّرْعِ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلْمُلْتَقِطِ أَيْ إِنَّمَا لَزِمَ الْقَاضِي الْقَبُولُ؛ لِأَنَّ الْمُلتَقِطَ يَنْقُلُهَا إِلَى أَمَانَةِ أَقْوَى فَلَزِمَ الْقَاضِي مُوَافَقَتَهُ عِنْدَ الدَّفْعِ إِلَيْهِ حِفْظًا لِمَالِ الْغَائِبِ الَّذِي هُوَ مِنْ وَظَائِفِهِ رَشِيدِيَّ أَوَّلُ: وَيُحْتَمَلُ أَنَّهُ عِلَّةٌ لِمَا يُفْهِمُهُ الْمَقَامُ أَيْ وَيَتَرَأَّى ذِمَّةُ الْمُلتَقِطِ بِهِ أَيْ الدَّفْعُ؛ لِأَنَّهُ الْإِنْخ. • فَوُدَّ: (قَبُولُ الْوَدِيعَةِ) أَيْ مِنَ الْوَدِيعِ. • فَوُدَّ: (لِلْإِمْكَانِ رَدُّهَا إِلَى مَالِكِهَا) أَيْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَه سَم. • فَوُدَّ: (مَعَ أَنَّهُ الْإِنْخ) أَيْ الْوَدِيعِ. • فَوُدَّ: (لَا يَجُوزُ دَفْعُهَا) أَيْ الْقَطْعَةُ مُطْلَقًا. • فَوُدَّ: (وَأَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ الْإِنْخ) بَلْ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ حُزْمَتُهُ حَيْثُ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ الْخِيَانَةَ فِيهَا أَه ش. • فَوُدَّ: (لَهُ) أَيْ لِغَيْرِ الْأَمِينِ.

• فَوُدَّ: (وَهُوَ أَهْلُ لِلِالْتِقَاطِ) يَشْمَلُ الْفَاسِقَ مَثَلًا وَفِي صِحَّةِ التِّقَاطِ لِلْحِفْظِ كَلَامٌ قَدَّمْتُهُ وَعِبَارَةٌ شَرَحَ م ر أَيْ بَانَ كَانَ ثِقَةً أَه. • فَوُدَّ: (أَيْ كَخَشْيَةِ ظَالِمٍ الْإِنْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. • فَوُدَّ: (لِلْإِمْكَانِ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا) أَيْ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ.

يُضْمَنُهَا (ولم يُوجب الأَكْثَرُونَ التَّغْرِيفَ) فِي غَيْرِ لُقْطَةِ الْحَرَمِ (وَالْحَالَةُ هَذِهِ) أَيُّ كَوْنُهُ أَخْذَهَا لِلْجَفِظِ؛ لِأَنَّ الشَّرْعَ إِنَّمَا أَوْجَبَهُ لِأَجْلِ أَنَّ لَهُ التَّمْلِكَ بَعْدَهُ. وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ أَيُّ حَيْثُ لَمْ يَخَفْ أَخْذَ ظَالِمٍ لَهَا كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا يَأْتِي لِقَلَّا يَفُوتُ الْحَقُّ بِالْكُفْمِ وَاخْتَارَهُ وَقَوَاهُ فِي الرُّوْضَةِ وَصَحَّحَهُ فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهَا قَدْ لَا يُمَكِّنُهُ إِشْنَادُهَا لِتَخَوُّ سَفَرٍ أَوْ مَرَضٍ وَيُمْكِنُ الْمُتَلَقِّطُ التَّخَلُّصَ عَنِ الْوُجُوبِ بِالدَّفْعِ لِلْقَاضِي الْأَمِينِ فَيَضْمَنُ بِتَرْكِ التَّغْرِيفِ أَيُّ بِالْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ أَصْلِهِ وَلَا يَرْتَفِعُ ضَمَانُهُ بِهِ لَوْ بَدَأَ لَهُ بَعْدُ قَالَ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ جَلَا فَمَا لَمَّا نَقَلَ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَابِعَةٌ لِلْوُجُوبِ وَلَوْ بَدَأَ لَهُ قَصْدُ التَّمْلِكِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ عَرَفَهَا سَنَةً مِنْ حَيْثُ يَنْبَغِي وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا عَرَفَهُ قَبْلَهُ أَمَّا إِذَا أَخْذَهَا لِلتَّمْلِكِ أَوْ الْاِخْتِصَاصِ

فَوُدَّ: (بِضْمَنِهَا) أَيُّ يَكُونُ طَرِيقًا فِي الضَّمَانِ وَالْقَرَارِ عَلَى مَنْ تَلَفَتْ تَحْتَ يَدِهِ مِنْهُمَا اهـ ع ش .
 فَوُدَّ (سَيِّ): (وَلَمْ يُوجِبِ الْأَكْثَرُونَ الْإِلْحَ) ضَعِيفٌ اهـ ع ش . فَوُدَّ: (أَيُّ كَوْنُهُ) إِلَى الْمَثْنِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ أَيُّ حَيْثُ إِلَى لِقَلَّا وَقَوْلُهُ فَيُضْمَنُهُ إِلَى وَلَوْ بَدَأَ . فَوُدَّ: (وَقَالَ الْأَقْلَوْنَ يَجِبُ) وَرَجَحَهُ الْإِمَامُ وَالْغَزَالِيُّ وَهُوَ الْمُعْتَمَدُ نِهَائَةً وَمُغْنِي وَمَنْهَجٌ . فَوُدَّ: (وَاخْتَارَهُ الْإِلْحَ) أَيُّ الْمُصَنَّفُ وَفِي كَلَامِهِ هُنَا إِمَارَةٌ إِلَيْهِ حَيْثُ عَزَى عَدَمَ التَّغْرِيفِ إِلَى الْأَكْثَرِينَ وَلَمْ يَقُلْ عَلَى الْأَصَحِّ كَمَا دَعَاهُ اهـ مَغْنِي . فَوُدَّ: (وَاعْتَمَدَهُ الْأَذْرَعِيُّ) قَالَ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ وَإِنْ نَقَلَ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَابِعَةٌ لِلْوُجُوبِ اهـ نِهَائَةً أَيُّ بَلْ تَكُونُ فِي بَيْتِ الْمَالِ كَمَا يَأْتِي فِي كَلَامِ الْمُصَنَّفِ ع ش . فَوُدَّ: (لِتَخَوُّ سَفَرٍ الْإِلْحَ) كَالْحَبْسِ وَالْمَوْتِ وَالْجُنُونِ اهـ مَغْنِي . فَوُدَّ: (هَنْ الْوُجُوبِ) عِبَارَةٌ الْمَغْنِي مِنْ تَعَبِ التَّغْرِيفِ اهـ . فَوُدَّ: (فَيُضْمَنُ الْإِلْحَ) مُتَّفَرِّعٌ عَلَى مَا قَالَه الْأَقْلَوْنَ مِنَ الْوُجُوبِ عِبَارَةٌ سَمِعْنَا الْقَوِيَّ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ فَتَرْكُهُ ضَمِينَ بِالتَّزْكِ حَتَّى لَوْ ابْتَدَأَ التَّغْرِيفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلَكَ فِي سَنَةِ التَّغْرِيفِ ضَمِينَ قُلْتُ وَشُبَّهِ أَنْ يَكُونَ مُوَضِعُ التَّضْمِينِ مَا إِذَا تَرَكَه بِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا أَشْرَفَتْ إِلَيْهِ قَرِيبًا اهـ . فَوُدَّ: (أَيُّ بِالْعَزْمِ الْإِلْحَ) أَيُّ وَأَمَّا تَرْكُ الْفَوْرِيَّةِ فَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ ثُمَّ يُعَرَّفُهَا اهـ سَمِعْنَا . فَوُدَّ: (بِهِ) أَيُّ بِالتَّزْكِ . فَوُدَّ: (وَلَوْ بَدَأَ) أَيُّ التَّغْرِيفِ شَ اهـ سَمِعْنَا . فَوُدَّ: (عَرَفَهَا سَنَةً الْإِلْحَ) أَيُّ وَعَلَيْهِ مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ مِنَ الْآنَ ثُمَّ إِنْ كَانَ اقْتَرَضَ عَلَى مَالِكِهَا مُؤَنَّةُ تَغْرِيفٍ مَا مَضَى فَالْأَقْرَبُ رُجُوعُهُ بِذَلِكَ عَلَى مَالِكِهَا؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا اقْتَرَضَهُ لِعَرَضِ الْمَالِكِ؛ وَلَآتَهُمْ لَمْ يُعْتَدُوا بِتَغْرِيفِهِ السَّابِقِ فَابْتَدَأَ

فَوُدَّ: (فَيُضْمَنُ بِتَرْكِ التَّغْرِيفِ الْإِلْحَ) كَذَا شَرْحُ م ر وَعِبَارَةُ الْقَوِيَّ فَإِنْ أَوْجَبْنَاهُ فَتَرْكُهُ ضَمِينَ بِالتَّزْكِ حَتَّى لَوْ ابْتَدَأَ التَّغْرِيفَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهَلَكَ فِي سَنَةِ التَّغْرِيفِ ضَمِينَ قُلْتُ وَشُبَّهِ أَنْ يَكُونَ لِمَوْضِعِ التَّضْمِينِ مَا إِذَا تَرَكَه بِغَيْرِ عُدْرٍ كَمَا أَشْرَفَتْ إِلَيْهِ قَرِيبًا اهـ . فَوُدَّ: (أَيُّ بِالْعَزْمِ عَلَى تَرْكِهِ مِنْ أَصْلِهِ) أَيُّ وَأَمَّا تَرْكُ الْفَوْرِيَّةِ فَسَيَأْتِي فِي شَرْحِ ثُمَّ يُعَرَّفُهَا . فَوُدَّ: (بِهِ) أَيُّ بِالتَّزْكِ وَقَوْلُهُ لَوْ بَدَأَ أَيُّ بِالتَّغْرِيفِ شَ . فَوُدَّ: (جَلَا فَمَا لَمَّا نَقَلَ الْغَزَالِيُّ الْإِلْحَ) انْظُرْ هَذَا الْكَلَامَ مَعَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِ الْمُصَنَّفِ وَلَا يَلْزَمُهُ مُؤَنَّةُ التَّغْرِيفِ وَإِنْ أَخْذَ لِجَفِظِ الْإِلْحَ وَمَا دُكِرَ فِي شَرْحِهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا الَّذِي نَقَلَ الْغَزَالِيُّ هُوَ الْآتِي هُنَا عَنْ الرُّوْضَةِ وَأَصْلُهَا فِي كَلَامِ الشَّارِحِ لَكِنْ فِيهِ مَا بَيَّنَّاهُ هُنَا . فَوُدَّ: (وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا عَرَفَهُ قَبْلَهُ) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوْضِ .

فَيَلْزَمُهُ التَّعْرِيفُ جَزْمًا (فَلَوْ قَصِدَ بَعْدَ ذَلِكَ) أَيْ أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ وَكَذَا بَعْدَ أَخْذِهَا لِلتَّمْلِكِ (بِخِيَانَةٍ لَمْ يَهْزُ ضَامِنًا) بِمُجَرَّدِ الْقَصْدِ (فِي الْأَصَحِّ) فَإِنْ انْتَضَمَ لِقَصْدِ ذَلِكَ اسْتِغْمَالُ أَوْ نَقْلُ مَنْ مَحَلُّ لآخرَ ضَمِينٍ كَالْوَدِيعِ فِيهَا وَيُؤْخَذُ مِنْهُ أَنَّهُ يَأْتِي هُنَا جَمِيعُ مَا يَأْتِي ثُمَّ فِي مَسَائِلِ الاسْتِغْمَالِ وَالثَّقَلِ وَنَحْوِهِمَا وَإِذَا ضَمِينٌ فِي الْأَثْنَاءِ بِخِيَانَةٍ ثُمَّ أَقْلَعَ وَأَرَادَ أَنْ يَعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ جَاوِزًا وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ الْوَدِيعُ أَمِينًا بِغَيْرِ اسْتِغْمَالٍ ثَانٍ مِنَ الْمَالِكِ لِحَوَازِ الْوَدِيعَةِ فَلَمْ تُعَدِّ بَعْدَ رَفْعِهَا بِغَيْرِ عَقْدٍ بِخِلَافِ اللَّقْطَةِ . وَخَرَجَ بِالْأَثْنَاءِ مَا فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ أَخَذَ) هَا (بِقَصْدِ خِيَانَةٍ فَضَامِنٌ) لِقَصْدِهِ الْمُقَارِنِ لِأَخْذِهِ وَيَبْزَأُ بِالذَّفْعِ لِحَاكِمِ أَمِينٍ (وَلَيْسَ لَهُ بَعْدَهُ أَنْ يَعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ) أَوْ يَخْتَصَّصَ (عَلَى الْمَذْهَبِ) نَظَرًا لِلْإِثْنَاءِ؛ لِأَنَّهُ غَاصِبٌ (وَإِنْ أَخَذَ) هَا (لِيعْرِفَ وَيَتَمَلَّكَ).....

أَخْذَهُ لِلتَّمْلِكِ كَأَنَّهُ مِنَ الْآنَ وَلَا نَظَرَ لِمَا قَبْلَهُ إِدْعَاءُ ش. ه. قَوْلُهُ: (أَيَّ أَخَذَهَا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَيُؤْخَذُ إِلَى وَإِذَا ضَمِينٌ. ه. قَوْلُهُ: (فِيهِمَا) أَيَّ فِي عَدَمِ الضَّمَانِ بِمُجَرَّدِ الْقَصْدِ وَالضَّمَانِ إِذَا انْتَضَمَ لَهُ مَا ذَكَرَ. ه. قَوْلُهُ: (وَيُؤْخَذُ مِنْهُ) لَفْظُهُ مِنْهُ لَيْسَتْ فِي نُسْخَةِ الشَّارِحِ وَلَكِنَّهَا لَا يَدْ مُنْهَا إِدْعَاءُ عَمَرُ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِذَا ضَمِينٌ بِخِيَانَةٍ) أَيَّ بِحَقِيقَتِهَا عَلَى الْأَصَحِّ أَوْ بِقَصْدِهَا عَلَى مُعَايِلَةِ إِدْعَاءِ الْمُعْنَى. ه. قَوْلُهُ: (وَإِذَا أَنْ يَعْرِفَ) قَالَ سَمِ قُلُو وَقَعَتِ الْخِيَانَةُ فِي أَثْنَاءِ التَّعْرِيفِ ثُمَّ أَقْلَعَ فَهَلْ يَبْنِي أَوْ يَسْتَأْنِفُ إِدْعَاءُ أَقُولُ: وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْخِيَانَةِ لَمْ يَبْطُلْ أَصْلَ اللَّقْطَةِ فَلَا يَبْطُلُ حُكْمُ مَا بُنِيَ عَلَيْهَا إِدْعَاءُ ش. أَقُولُ: وَيُؤْخَذُ الثَّانِي قَوْلَ الشَّارِحِ الْمَارِ أَيْفًا وَلَا يُعْتَدُّ بِمَا عَرَفَهُ قَبْلَهُ. ه. قَوْلُهُ: (جَاوِزًا) كَذَا فِي الرَّوْضِ وَلَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِعَوْدِ الْأَمَانَةِ أَوْ عَدَمِ عَوْدِهَا وَقَدْ يَقْتَضِي عَدَمُ الْعَوْدِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَا يَزِيدُغُ ضَمَانُهُ الْخَ لَكِنْ قَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ الْخَ كَالصَّرِيحِ فِي الْعَوْدِ هُنَا إِدْعَاءُ ش. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ الْوَدِيعُ الْخَ) كَانَ حَاصِلُ الْفَرْقِ أَنَّ الْوَدِيعَ إِنَّمَا صَارَ أَمِينًا عَلَى مَا اسْتَوْذَعَ بِجَعْلِ الْمَالِكِ لَهُ بِعَقْدٍ فَإِذَا عَرَضَ مَا يَرْفَعُ الْعَقْدَ احْتِجَّ إِلَى إِعَادَتِهِ وَالْمُلْتَظُّ الْأَهْلُ الَّذِي عَرِيَ أَصْلُ قَصْدِهِ عَنِ الْخِيَانَةِ أَمِينٌ بِالْوَضْعِ الشَّرْعِيِّ وَهُوَ أَمْرٌ مُسْتَمِرٌّ عَلَى الدَّوَامِ فَلَمَّا زَالَ مَا عَرَضَ لَهُ فِي الْأَثْنَاءِ عَادَ إِلَى أَصْلِهِ وَقَدْ يُفَرَّقُ بَأَنَّ وَلَايَةَ الْوَدِيعِ جَعْلِيَّةٌ فَلَمْ تُعَدِّ بَعْدَ زَوَالِ الْمُنَافِي كَيْفَسَقِيَ الْقَاضِي إِذَا طَرَأَ ثُمَّ زَالَ وَوَلَايَةُ الْمُلْتَظِّ شَرْعِيَّةٌ فَعَادَتْ بَعْدَ زَوَالِ الْمُنَافِي كَيْفَسَقِيَ وَلِيَّ النِّكَاحِ وَالْأَصْلُ الْوَلِيُّ فِي مَالٍ فَرَعَهُ إِذَا طَرَأَ ثُمَّ زَالَ فَلْيَتَأَمَّلْ إِدْعَاءُ ش. ه. قَوْلُهُ: (وَيَبْزَأُ بِالذَّفْعِ الْخَ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَبْزَأُ بِالْإِفْلَاحِ كَمَا فِي الْأَثْنَاءِ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ أَيْفًا إِدْعَاءُ ش. ه. قَوْلُهُ: (لِحَاكِمِ أَمِينٍ) مَا الْحُكْمُ إِنْ كَانَ الْمُلْتَظُّ الْحَاكِمُ أَوْ قُدَّ الْحَاكِمُ أَوْ أَمَانَتُهُ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّهُ يَخْرِي فِيهَا مَا مَرَّ فِي أَوَّلِ الْفَصْلِ.

ه. قَوْلُهُ: (ثُمَّ أَقْلَعَ) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ قَبْلَ الْإِفْلَاحِ لَيْسَ لَهُ مَا ذَكَرَ قُلُو وَقَعَتِ الْخِيَانَةُ فِي أَثْنَاءِ التَّعْرِيفِ ثُمَّ أَقْلَعَ فَهَلْ يَبْنِي أَوْ يَسْتَأْنِفُ. ه. قَوْلُهُ: (جَاوِزًا) كَذَا فِي الرَّوْضِ وَلَيْسَ فِيهِ إِفْصَاحٌ بِعَوْدِ الْأَمَانَةِ وَعَدَمِ عَوْدِهَا وَقَدْ يَدُلُّ عَلَى عَوْدِهَا قَوْلُهُ وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ الْوَدِيعُ أَمِينًا الْخَ لَكِنْ قَدْ يَقْتَضِي عَدَمُ الْعَوْدِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَلَا يَزِيدُغُ ضَمَانُهُ الْخَ فَلْيَتَأَمَّلْ. ه. قَوْلُهُ: (وَإِنَّمَا لَمْ يُعَدِّ الْوَدِيعُ أَمِينًا الْخَ) كَالصَّرِيحِ فِي الْعَوْدِ هُنَا. ه. قَوْلُهُ: (لِحَوَازِ الْوَدِيعَةِ الْخَ) انْظُرْهُ مَعَ جَوَازِ دَفْعِ اللَّقْطَةِ لِلْقَاضِي. ه. قَوْلُهُ: (وَيَبْزَأُ بِالذَّفْعِ لِحَاكِمِ أَمِينٍ) ظَاهِرُهُ أَنَّهُ لَا يَبْزَأُ

بَعْدَ التَّغْرِيفِ (هـ) هِيَ (أَمَانَةٌ) بِيَدِهِ (مُدَّةُ التَّغْرِيفِ وَكَذَا بَعْدَهَا مَا لَمْ يَخْتَرْ التَّمْلُكَ فِي الْأَصَحِّ) كَمَا قَبْلَ مُدَّةِ التَّغْرِيفِ وَإِنْ أَخَذَهَا لَا يَقْصِدُ جَفْظَ وَلَا تَمْلُكَ أَوْ لَا يَقْصِدُ خِيَانَةً وَلَا أَمَانَةً أَوْ يَقْصِدُ أَحَدَهُمَا وَنَسَبَهُ فَأَمَانَةٌ وَلَهُ تَمْلُكُهَا بِشَرْطِهِ اتِّفَاقًا وَقَضِيَّةٌ كَلَامُ شَارِحٍ هُنَا أَنَّهُ يَكُونُ أَمِينًا فِي الْاِخْتِصَاصِ مَا لَمْ يَخْتَصَّ بِهِ فَيَضُمَّهُ جِيئَئِذٍ كَمَا فِي التَّمْلُكَ وَهُوَ غَفْلَةٌ عَمَّا مَرَّ فِي الْمُصَنَّبِ إِنْ الْاِخْتِصَاصُ يَحْزُمُ غَضَبُهُ وَلَا يَضْمَنُ إِنْ تَلَفَ أَوْ أَتْلَفَ (و) عَقِبَ الْأَخْذِ (بِغَرَفٍ) يَفْتَحُ أَوَّلَهُ نَذْبًا عَلَى الْأَوَجِّهِ وَفَاقًا لِلْأَذْرَعِيِّ وَغَيْرِهِ وَخِلَافًا لِابْنِ الرَّفْعَةِ مَحَلُّ التِّقَاطِهَا (وَجَنَسُهَا وَصِفَتُهَا) الشَّامِلُ لِنَوَعِهَا (وَقَدْ رَوَاهَا) يَقْدِرُ أَوْ ذَرَعَ أَوْ كَيْلَ أَوْ وَزَنَ (وَعِفَاصُهَا) أَنْ يِغَاغَهَا تَوْسَعًا إِذْ أَضْلَهُ جِلْدٌ يُنْبَسُ رَأْسَ الْقَارُورَةِ كَذَا قَالَ شَارِحٌ وَفِيهِ نَظَرٌ فَإِنَّ عِبَارَةَ الْقَامُوسِ صَرِيحَةٌ فِي أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ بَيْنَ الرِّعَاءِ الَّذِي فِيهِ التَّقَفُّ جِلْدًا أَوْ خِزْفَةً وَغِلَافَ الْقَارُورَةِ وَالْجِلْدِ الَّذِي يُعْطَى بِهِ رَأْسُهَا (وَوِ كَاعَهَا) يَكْشِرُ أَوَّلَهُ وَبِالْمَدِّ أَنْ يَخِيطَهَا الْمَشْدُودَةَ بِهِ لِأَمْرِهِ ~~بِغَرَفٍ~~ بِمَغْرِفَةٍ هَذَيْنِ ، وَبَيِّنَ بِهِمَا غَيْرُهُمَا لِقَلَّا تَخْتَلِطُ بِغَيْرِهَا وَلِيُغَرِّفَ صِدْقَ وَاصِفِهَا وَيُسَنِّ تَقْيِيدَهَا بِالْكِتَابَةِ كَمَا مَرَّ خَوْفَ التَّشْيَانِ . أَمَّا عِنْدَ تَمْلِكِهَا

• فَوَيْلٌ (سُيْ): (بَعْدَهُ) أَيِ الْأَخْذِ خِيَانَةً. • فَوَدُ: (كَمَا قِيلَ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ فِي الْمُغْنِي. • فَوَدُ: (وَلَا تَمْلُكَ) أَيِ أَوْ اِخْتِصَاصٍ. • فَوَدُ: (أَوْ لَا يَقْصِدُ خِيَانَةَ الْخ) لِنَفْطَةِ أَوْ لِلتَّوْبِيعِ فِي التَّغْيِيرِ. • فَوَدُ: (أَمِينًا فِي الْاِخْتِصَاصِ) وَتَظْهَرُ فَائِدَةُ ذَلِكَ فِيمَا لَوْ كَانَ كَلْبًا فِي جَوَازِ الْاِئْتِصَاحِ بِهِ وَعَدَمِهِ وَفِي جَوَازِ التَّقْصِيرِ فِي جَفْظِهِ وَعَدَمِهِ فَقَبْلَ اِخْتِصَاصِهِ بِهِ لَا يَجُوزُ الْاِئْتِصَاحُ بِهِ وَلَا التَّقْصِيرُ فِي جَفْظِهِ وَيَجُوزُ أَنْ يَبْعَدَ اِخْتِصَاصُ

أهـ ع ش .

• فَوَيْلٌ (سُيْ): (جَنَسُهَا) أَيِ اللَّقْطَةِ مِنْ نَفْذٍ وَغَيْرِهِ (وَصِفَتُهَا) مِنْ صِحَّةٍ وَكَسْرِ وَنَحْوِهَا أَهْ مُغْنِي .
• فَوَدُ: (بَعْدُ) الْأَوَّلَى بَعْدَ كَمَا فِي النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي. • فَوَدُ: (فَإِنَّ عِبَارَةَ الْقَامُوسِ الْخ) قَصْدُهُ بِذَلِكَ تَغْفِيبُ حَضَرِ الشَّارِحِ الْمَذْكُورِ لِمَعْنَى الْعِفَاصِ عَلَى مَا ذَكَرَهُ وَلَيْسَ قَصْدُهُ أَنَّ الْعِفَاصَ فِيمَا فَسَّرَهُ هُوَ بِهِ مِنَ الرِّعَاءِ حَقِيقِي كَمَا لَا يَخْفَى أَهْ رَشِيدِي أَيِ وَبِهِ يَنْدَفِعُ مَا فِي السَّيِّدِ عَمَرُ أَنَّ الْقَامُوسَ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْحَقِيقَةِ وَالْمَجَازِ فَلَا يُسْتَدَلُّ بِكَلَامِهِ عَلَى الْاِشْتِرَاكِ الْحَقِيقِيِّ فَتَأَمَّلْ أَهْ. • فَوَدُ: (وَعِلَافُ الْخ) كَقَوْلِهِ وَالْجِلْدُ الْخَ عَطَفَ عَلَى الرِّعَاءِ. • فَوَدُ: (يَكْشِرُ أَوَّلَهُ) إِلَى قَوْلِهِ لَكِنْ خَالَفَ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ لِقَلَّا تَخْتَلِطُ بِغَيْرِهَا وَإِلَى قَوْلِهِ التَّقَفُّ لِلْجَفْظِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ نَذْبًا عَلَى مَا مَرَّ وَقَوْلُهُ وَإِنَّ ذَلِكَ التَّأَخِيرَ يَنْجِبُ إِلَى وَفِي نَكَبِ الْمُصَنَّبِ. • فَوَدُ: (أَيِ خِيطُهَا الْمَشْدُودَةُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ مَا يُزَيِّطُ بِهِ مِنْ خِيطٍ أَوْ غَيْرِهِ أَهْ. • فَوَدُ: (لِقَلَّا تَخْتَلِطُ الْخ) كَأَنَّهُ عِلَّةٌ لِأَمْرِهِ ~~بِغَرَفٍ~~ وَلِهَذَا لَمْ يُعْطَفْ عَلَيْهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ وَلِيُغَرِّفَ الْخَ فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مَقْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ لِأَمْرِهِ فَتَأَمَّلْ أَهْ رَشِيدِي وَصَنَعَ الْمُغْنِي صَرِيحًا فِيمَا اسْتَظْهَرَهُ. • فَوَدُ: (وَيُسَنِّ تَقْيِيدَهَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَيَنْدَبُ تَنْبُ الْأَوْصَافِ قَالَ الْمَاوَزِدِيُّ وَأَنَّهُ التَّقَطُّهَا فِي وَقْتِ كَذَا أَهْ. • فَوَدُ: (كَمَا مَرَّ) أَيِ فِي أَوَائِلِ الْبَابِ .

بِالْإِفْلَاحِ كَمَا فِي الْاِئْتِصَاحِ عَلَى مَا قَدَّمْتُهُ أَيْفًا. • فَوَدُ: (وَفَاقًا لِلْأَذْرَعِيِّ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر .

فَتَجِبَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهَ لِخُرُوجِ مِنْهُ لِمَالِكِهَا إِذَا ظَهَرَ (ثُمَّ) بَعْدَ مَعْرِفَتِهِ ذَلِكَ (بَعْرِفُهَا) بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَجُوبًا أَوْ نَذْبًا عَلَى مَا مَرَّ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِيَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يُسَلِّمَهَا لَهُ الْعَاقِلُ الَّذِي لَمْ يَشْتَهَرْ بِالْمُجُونِ وَالْخَلَاةِ وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ إِنْ وُثِّقَ بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَخْجُورًا عَلَيْهِ بِسَفَوٍ وَافْتَهَمَ قَوْلَهُ ثُمَّ إِنَّهُ لَا تَجِبُ الْمُبَادَرَةُ لِلتَّعْرِيفِ وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ لَكِنْ خَالَفَ فِيهِ الْقَاضِي أَبُو الطَّيِّبِ فَقَالَ يَجِبُ فَوْزًا وَاعْتَمَدَهُ الْغَزَالِيُّ قِيلَ قَضِيَّةُ الْأَوَّلِ جَوَازُ التَّعْرِيفِ بَعْدَ عَشْرِينَ سَنَةً وَهُوَ فِي غَايَةِ الْبُقْدِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ بِذَلِكَ عَدَمَ الْقَوَرِيَّةِ الْمُتَّصِلَةِ بِالِاتِّقَاطِ ١ هـ. وَتَوَسَّطَ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ لَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ زَمَنِ تَطَلُّبِ فِيهِ عَادَةً وَيَخْتَلَفُ بِقَلْبِهَا وَكَثْرَتِهَا وَوَاقْفَهُ الْبَلْقِينِيُّ فَقَالَ يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا مَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ فَوَاقِفُ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ بِهِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ انْتَهَى وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النِّهَايَةِ فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا أَنَّ التَّعْرِيفَ يَنْفَعُ وَإِنْ نُسِيتِ اللَّفْظَةُ.....

هـ فَوَدَ: (لِخُرُوجِ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ لِيَعْلَمَ مَا يَرُدُّ لِمَالِكِهَا لَوْ ظَهَرَ ١ هـ. فَوَدَ: (مَنْ) أَيِ مِنْ غُرْمِ اللَّفْظَةِ.
هـ فَوَدَ: (وَجُوبًا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهَذَا وَاجِبٌ إِنْ قَصِدَ التَّمْلُكُ قَطْعًا وَلَا فَعَلَى مَا سَبَقَ ١ هـ أَيِ مِنْ الْخِلَافِ بَيْنَ الْأَكْثَرِينَ وَالْأَقَلِّينَ. هـ فَوَدَ: (مَنْ هَبَرَ أَنْ يُسَلِّمَهَا لَهُ) أَيِ وَإِنْ كَانَ أَمِينًا؛ لِأَنَّ الْمُتَلَقِّطَ كَالْوَدِيعِ وَهُوَ لَا يَجُوزُ لَهُ تَسْلِيمُ الْوَدِيعَةِ لِغَيْرِهِ إِلَّا عِنْدَ الضَّرُورَةِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ١ هـ ش. هـ فَوَدَ: (الْعَاقِلُ) أَيِ التَّائِبُ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِنَفْسِ الْمُتَلَقِّطِ أَيْضًا. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ مَخْجُورًا الْخ) غَايَةُ فِي الْمَشْنِ وَيُخْتَمَلُ أَنَّهُ رَاجِعٌ لِلتَّائِبِ أَيْضًا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَيَكُونُ الْمَعْرُوفُ عَاقِلًا ١ هـ. هـ فَوَدَ: (وَالْخَلَاةُ) عَطْفُ تَفْسِيرٍ وَفِي الْمُخْتَارِ الْمُجُونُ أَنْ لَا يَأْيَالِي الْإِنْسَانَ بِمَا صَنَعَ ١ هـ ش. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ) انظُرْهُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلَ الْبَابِ وَأَنَّهُ لَا يُعْتَدُ بِتَعْرِيفِهِ أَيِ الْفَاسِقِ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ ١ هـ سَمِ وَلَكِ أَنْ تَقُولَ مَا تَقَدَّمَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْفَاسِقُ الْمَعْرُوفُ هُوَ الْمُتَلَقِّطُ فَعَدَمُ الْوُثُوقِ بِتَعْرِيفِهِ لَاحْتِمَالِ تَقْصِيرِهِ فِيهِ لِيَتَوَسَّلَ بِهِ إِلَى الْخِيَانَةِ فِي اللَّفْظَةِ وَمَا هُنَا فِي نَائِبٍ عَنِ الْمُتَلَقِّطِ يُوَثِّقُ وَلَا غَرَضُ لَهُ يَتَهَمُ فِيهِ ١ هـ سَيِّدُ عُمَرُ. هـ فَوَدَ: (وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهُوَ كَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ فِي أَصْلِ الرُّضَةِ ١ هـ. هـ فَوَدَ: (قَضِيَّةُ الْأَوَّلِ) وَهُوَ مَا صَحَّحَاهُ الشَّيْخَانِ مِنْ عَدَمِ وَجُوبِ الْمُبَادَرَةِ. هـ فَوَدَ: (إِنْ مُرَادَهُ) أَيِ الْأَوَّلِ عِبَارَةُ النِّهَايَةِ وَالْأَوْجِهَ مَا تَوَسَّطَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَوْجِهَ مَا تَوَسَّطَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ مُعْتَمَدٌ ١ هـ. هـ فَوَدَ: (وَوَاقْفَهُ الْبَلْقِينِيُّ فَقَالَ الْخ) وَهَذَا ظَاهِرٌ ١ هـ مُغْنِي. هـ فَوَدَ: (وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ) أَيِ لِقَائِهِ مَا لَمْ يَغْلِبْ الْخ. هـ فَوَدَ: (وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النِّهَايَةِ الْخ) وَعَلَيْهِ فَقَوْلُ الْبَلْقِينِيِّ لَمْ يَتَعَرَّضُوا لَهُ أَيِ صَرِيحًا ١ هـ ش. هـ فَوَدَ: (فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا الْخ) مَا طَرِيقُ اسْتِغَادَةِ مَا ذَكَرَ مِنْ حِكَايَةِ النِّهَايَةِ هَذَا الْوَجْهَ حَتَّى يَقَيَّدَ بِهِ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ ١ هـ سَمِ وَقَدْ يُقَالُ

هـ فَوَدَ: (فَتَجِبَ مَعْرِفَةُ ذَلِكَ عَلَى الْأَوْجِهَ) اعْتَمَدَهُ م ر. هـ فَوَدَ: (وَلَوْ غَيْرَ عَذَلٍ) عِبَارَةُ شَرْحِ الرُّضِ هُنَا قَالَ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَلَا يُشْتَرَطُ فِيهِ الْأَمَانَةُ إِذَا حَصَلَ الْوُثُوقُ بِقَوْلِهِ ١ هـ وَانْظُرْ ذَلِكَ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوَّلَ الْبَابِ لَا يُعْتَدُ بِتَعْرِيفِهِ أَيِ الْفَاسِقِ بَلْ يُضَمُّ إِلَيْهِ رَقِيبٌ. هـ فَوَدَ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّ مُرَادَهُ) أَيِ الْأَوَّلِ ش.
هـ فَوَدَ: (وَتَوَسَّطَ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) هُوَ الْأَوْجِهَ شَرْحُ م ر. هـ فَوَدَ: (وَقَدْ تَعَرَّضَ لَهُ فِي النِّهَايَةِ فَإِنَّهُ حَكَى فِيهَا وَجْهًا الْخ) نَظَرْنَا مِنْ أَيْنَ اسْتَعِيدَ مِنْ كَلَامِ النِّهَايَةِ مَا ذَكَرَ. هـ كَابَةُ هَذَا الْوَجْهَ حَتَّى يَقَيَّدَ كَلَامُ الشَّيْخَيْنِ.

وَأَنَّ ذَلِكَ التَّأخِيرَ يَتَجَبَّرُ بِأَنْ يُذَكَّرَ فِي التَّغْرِيفِ وَقْتُ وَجْدَانِهَا وَجُوبَتِهَا وَأَنَّ مَنْ قَالَ نَذْبًا فَقَدْ تَسَاهَلَ فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى أَخَّرَ حَتَّى ظَنَّ نِسْيَانَهَا ثُمَّ عَرَفَ وَذَكَرَ وَقْتُ وَجْدَانِهَا جَازَ وَالْأَفْلَا وَأَنَّ مَا مَرَّ عَنِ الشَّيْخَيْنِ مُقَيَّدٌ بِذَلِكَ . وَعَنِ الْأَذْرَعِيِّ وَالْبُلْقِينِيِّ قَوْلِي مُنْزَكًا لَا تَقْلًا وَفِي نُكَبَتِ الْمُصَنِّفِ كَالْجِيلِيِّ أَنَّهُ لَوْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَخَذَ ظَالِمَ لَهَا حُرْمَ التَّغْرِيفِ وَكَانَتْ بِيَدِهِ أَمَانَةٌ أَبَدًا أَيْ فَلَا يَتَمَلَّكُهَا بَعْدَ الشَّئَةِ كَمَا أَفْتَى بِهِ الْفَزَائِلِيُّ لَكِنْ أَفْتَى ابْنُ الصَّبَّاحِ بِأَنَّهُ لَوْ خُشِيَ مِنَ التَّغْرِيفِ اشْتِفْصَالُ مَالِهِ عُذْرٌ فِي تَرْكِهِ وَلَهُ تَمَلُّكُهَا بَعْدَ الشَّئَةِ وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ (فِي الْأَسْوَاقِ) عِنْدَ قِيَامِهَا (وَأَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ) عِنْدَ خُرُوجِ النَّاسِ مِنْهَا؛ لِأَنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى وَجْدَانِهَا وَيُكْرَهُ تَنْزِيلُهَا مَعَ رَفْعِ الصُّوَرِ كَمَا فِي شَرْحِ الْمُتَهَذِّبِ.....

إِنْ طَرَفَهَا تَتَكَبَّرُ ذَلِكَ الْوَجْهَ الْمُشْجِرَ بِضَعْفِهِ وَقُوَّةَ مُقَابِلِهِ . قُودُ : (وَإِنَّ ذَلِكَ التَّأخِيرَ (إِلَخ) .
 قُودُ : (وَإِنَّ مَنْ (إِلَخ) عَطَفَانِ عَلَى أَنَّ التَّغْرِيفَ (إِلَخ) . قُودُ : (فَالْحَاصِلُ (إِلَخ) أَي حَاصِلُ مَا فِي هَذَا الْمَقَامِ . قُودُ : (وَذَكَرَ وَقْتُ وَجْدَانِهَا (إِلَخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ التَّأخِيرُ مَعَ ذِكْرِ وَقْتُ الْوِجْدَانِ يُقَطِّعُ مَعَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ فَقَدْ يَنْتَهِجُ حَيْثُذِ مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْبُلْقِينِيُّ وَحُجِّلَ كَلَامُ النِّهَايَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ أَهْ سَم .
 قُودُ : (وَإِنَّ مَا مَرَّ (إِلَخ) عَطَفَ عَلَى أَنَّهُ مَتَى (إِلَخ) . قُودُ : (وَعَنِ الْأَذْرَعِيِّ (إِلَخ) عَطَفَ عَلَى عَنِ الشَّيْخَيْنِ . قُودُ : (وَفِي نُكَبَتِ الْمُصَنِّفِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُكْرَهُ فِي الْمُغْنِيِّ . قُودُ : (بَيْنَهُ أَمَانَةٌ (إِلَخ) لَعَلَّهُ مَا دَامَ يُرْجَى مَعْرِفَةُ مَالِكِهَا أَمَا إِذَا حَصَلَ الْيَأْسُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَالِكِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ حُكْمُهَا حُكْمَ الْمَالِ الضَّائِعِ ؛ لِأَنَّهُ حَيْثُذِ مِنْهُ فَتَأْمَلْ أَهْ . سَيِّدُ عُمَرُ عِبَارَةٌ عَ ش . قَوْلُهُ بَيْنَهُ أَمَانَةٌ (إِلَخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ كَانَ خَيَوَانًا وَانْظُرْ مَاذَا يَفْعَلُ فِي مُؤَنِّيهِ وَهَلْ تَكُونُ عَلَيْهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ هُوَ فِي هَذِهِ الْحَالَةِ كَالْمَالِ الضَّائِعِ قِيَانِي فِيهِ مَا قِيلَ فِي الْمَالِ الضَّائِعِ مِنْ أَنَّ أَمْرَهُ لِيَبْتَ الْمَالِ فَيَذْقُهُ لَهُ لِيَحْفَظَهُ إِنْ رَجَا مَعْرِفَةَ صَاحِبِهِ وَمَصْرِفُهُ مَصَارِفُ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ تُرَجَّ وَهَذَا إِنْ كَانَ نَاطِرُ بَيْتِ الْمَالِ أَمِينًا وَإِلَّا دَفَعَهُ لِيَقْبِ بِصَرَفِهِ مَصَارِفَ أَمْوَالِ بَيْتِ الْمَالِ إِنْ لَمْ يَعْرِفِ الْمُلْتَطِقُ مَصَارِفَهَا وَإِلَّا صَرَفَهُ بِتَفْسِيهِ أَهْ . قُودُ : (فَلَا يَتَمَلَّكُهَا (إِلَخ) أَي وَلَوْ أَيْسَ مِنْ مَالِكِهَا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ هَذِهِ الْعِبَارَةِ أَهْ ش أَي وَحُكْمُهَا حُكْمَ الْمَالِ الضَّائِعِ كَمَا مَرَّ . قُودُ : (هَذَا قِيَامُهَا) أَي فِي بَلَدِ الْإِلْقَاطِ أَهْ مُغْنِي . قُودُ : (هَذَا خُرُوجُ النَّاسِ (إِلَخ) يَنْبَغِي أَوْ دُخُولُهُمْ أَهْ سَم .
 قُودُ : (لِأَنَّهُ أَقْرَبُ (إِلَخ) أَي التَّغْرِيفُ فِي الْأَسْوَاقِ (إِلَخ) . قُودُ : (إِلَى وَجْدَانِهَا) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ إِلَى وَجُودِ صَاحِبِهَا أَهْ . قُودُ : (وَيُكْرَهُ (إِلَخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِيِّ وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ أَبْوَابِ الْمَسَاجِدِ فَيُكْرَهُ التَّغْرِيفُ فِيهَا كَمَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمَجْمُوعِ وَإِنْ أَفْهَمَ كَلَامُ الرِّوَضَةِ التَّخْرِيمَ إِلَّا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ فَلَا يُكْرَهُ التَّغْرِيفُ فِيهِ اِغْتِيَابًا بِالْعُرْفِ ؛ وَلِأَنَّهُ مَجْمَعُ النَّاسِ وَمُقْتَضَى ذَلِكَ أَنَّ مَسْجِدَ الْمَدِينَةِ وَالْأَقْصَى كَذَلِكَ أَهْ .

قُودُ : (فَالْحَاصِلُ أَنَّهُ مَتَى أَخَّرَ حَتَّى ظَنَّ نِسْيَانَهَا (إِلَخ) انْظُرْ لَوْ كَانَ التَّأخِيرُ مَعَ ذِكْرِ وَقْتُ الْوِجْدَانِ يُقَطِّعُ مَعَهُ بَعْدَ مَعْرِفَةِ الْمَالِكِ فَقَدْ يَنْتَهِجُ حَيْثُذِ مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالْبُلْقِينِيُّ وَيُحْمَلُ كَلَامُ النِّهَايَةِ عَلَى غَيْرِ ذَلِكَ .
 قُودُ : (وَالْأَوَّلُ أَوْجَهُ) اِغْتَمَدَ م ر . قُودُ : (هَذَا خُرُوجُ النَّاسِ مِنْهَا) يَنْبَغِي أَوْ دُخُولُهُمْ .

وقيل تحريمًا وانتصر له غير واحد بل حكى فيه المازردى الاتفاق بمنسجيد كأنشادها فيه واشتقنى المازردى والشاشي المنسجد الحرام والفروق أنه لا يمكن تملك لقطعة الحرم بالتعريف فيه محض عبادة بخلاف غيره فإن المعروف منهم بقصد التملك وبه يرد على من ألحق به منسجد المدينة والأقصى وعلى تنظير الأذرع في تميم ذلك لغير أيام الموسم (ونحوها) من المجاميع والمخايل ومحاط الرجال لما مر وليكن أكثره بمحل وجودها ولا يجوز له السفر بها بل يُعطىها بأمر القاضي من يعرفها والأصمى نعم لمن وجدها بالصخراء تعريفها بمقصده قرب أم بعد استمر أم تغير وقيل بتعين أقرب البلاد لمحلها واختير . وإن جازت بمحلها قافلة تبعها وعرفها.

(فرغ) وجد بينه دزهما مثلاً وجوز أنه لمن يدخلونه عرفه لهم كاللقطعة قاله القفال ويجب في

هـ فود: (وقيل تحريمًا وانتصر له الخ) عبارة النهاية لا تحريمًا خلافًا لجمع بمنسجيد كأنشادها فيه إلا المنسجد الحرام كما قاله المازردى والشاشي هـ. فود: (بمنسجيد) متعلق بالضمير المستتر في بكرة الرجاء إلى التعريف هـ. فود: (واشتقنى المازردى الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التثنية فليحزر هـ سم. هـ فود: (المنسجد الحرام) أي في لقطعة الحرم كما يصرح به ما بعده خلافًا لما وقع في حاشية الشيخ ع ش هـ رشدي أي من التميم للقطعة الحرم وغيره هـ. فود: (فالتعريف فيه الخ) أي في أيام الموسم وغيرها هـ ع ش هـ. فود: (وبه يرد) أي بذلك الفرق هـ. فود: (على من ألحق به الخ) مال إلى ذلك الإلحاق المُنفي كما مر هـ. فود: (في تميم ذلك) أي إباحة التعريف في المنسجد الحرام هـ. فود: (من المجاميع) إلى الفرع في المُنفي لإقوله وقيل إلى وإن جازت هـ. فود: (ومحاط الرجال) عبارة النهاية ومحال الرجال هـ زاد المُنفي ومناخ الأسفار هـ. فود: (لما مر) أي من قوله ؛ لأنه أقرب الخ هـ. فود: (بل يُعطىها) أي لو أراد السفر هـ. فود: (والأصمى) عبارة المُنفي فإن سافر بها أو استناب بغير إذن الحاكم مع وجوده ضمن لتقصيره هـ. فود: (بمقصده) أي ببلده هـ. فود: (قرب أم بعد) مُتَمَدِّد هـ ع ش هـ. فود: (تبعها) يتبني أن لا يلزمه ذلك إذا قوت عليه مقصده أو إقامة أرادها ثم هـ سم عبارة المُنفي وإن التقط في الصخراء وهناك قافلة تبعها وعرف فيها إذ لا فائدة في التعريف في الأماكن الخالية فإن لم يرد ذلك ففي بلدة يقصدها قُرِبَتْ أو بعدت سواء قصدتها ابتداءً أم لا حتى لو قصد بعد قصد الأول بلدة أخرى ولو بلدته التي سافر منها عرف فيها ولا يكلف المدول عنها إلى أقرب البلاد إلى ذلك المكان هـ وهي صريحة فيما قاله سم هـ. فود: (عرفه لهم كاللقطعة) ظاهره أنه لا يكفي التعريف لكل واحد منهم مرة بل لا بد من التعريف سنة على الوجه الآتي ولعله ليس بمراد فليحزر هـ. فود: (ويجب الخ) دخوله في المتن. قوله: (التقط للتحفظ الخ) أي سواء التقط الخ.

هـ فود: (واشتقنى المازردى الخ) هذا الصنيع صريح في الاستثناء عن كراهة التثنية فليحزر.

هـ فود: (تبعها) يتبني أن لا يلزمه ذلك إذا قوت عليه مقصده أو إقامة أرادها ثم.

غير الحَقِيرِ الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ أَنْ يُعْرَفَ لِلْحِفْظِ بِنَاءً عَلَى مَا مَرَّ مِنْ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ أَوْ لِلتَّمْلِكِ.

(سَنَةٌ) مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ التَّعْرِيفِ لِلتَّخْبِيرِ الصَّحِيحِ فِيهِ وَلَوْ وَجَدَهَا اثْنَانِ عَرَفَاهَا سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَرِّدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ؛ لِأَنَّ قِسْمَتَهَا إِنَّمَا تَكُونُ عِنْدَ التَّمْلِكِ لَا قَبْلَهُ وَكُلُّ سَنَةٍ عِنْدَ ابْنِ الرُّفْعَةِ؛ لِأَنَّهُ فِي النِّصْفِ كَلْقَطَةٌ كَامِلَةٌ وَهُوَ الْمُتَّجِهَةُ نَعْمَ لَوْ أَنَابَ أَحَدُهُمَا الْآخَرُ اعْتَدُ بِتَعْرِيفِهِ عَنْهُمَا فِيمَا يَظْهَرُ وَيَظْهَرُ أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ عَرَفَ أَحَدُهُمَا سَنَةً دُونَ الْآخَرِ جَازَ لَهُ تَمْلِكُ نِصْفِهَا وَطَلَبُ الْقِسْمَةِ وَقَدْ يَجِبُ التَّعْرِيفُ سَنَتَيْنِ عَلَى وَاحِدٍ بِأَنْ يُعْرَفَ سَنَةً قَاصِدًا الْحِفْظَ بِنَاءً عَلَى أَنَّ التَّعْرِيفَ جَيِّدٌ وَاجِبٌ ثُمَّ يُرَدُّ التَّمْلِكُ فَيَلْزَمُهُ مِنْ جَيِّدٍ سَنَةٌ أُخْرَى وَلَا يُشْتَرَطُ اسْتِيعَابُ السَّنَةِ كُلِّهَا بَلْ تَكُونُ (عَلَى الْعَادَةِ) زَمَنًا وَمَحَلًّا وَقَدَرًا (يُعْرَفُ أَوَّلًا كُلُّ يَوْمٍ) مَرَّتَيْنِ (طَرَفِي النَّهَارِ) أُسْبُوعًا (ثُمَّ كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةً) طَرَفَهُ إِلَى أَنْ يَتِمَّ أُسْبُوعٌ أُخَرُ (ثُمَّ كُلُّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً أَوْ مَرَّتَيْنِ) أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَبْعَةُ أُسْبُوعٍ أَخَذًا بِمَا قَبْلَهُ . (ثُمَّ) فِي (كُلِّ شَهْرٍ) مَرَّةً بِحَيْثُ لَا يُنْسَى أَنَّ الْأَخِيرَ تَكَرَّرَ لِلأَوَّلِ وَزِيدَ فِي الْأَزْمِنَةِ

• فَوَدَّ: (الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ) أَيُّ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ سَنَةً غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ بَيْعِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا عَلِمَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ أَهْ سَم. • فَوَدَّ: (مِنْ أَوَّلِ وَقْتِ التَّعْرِيفِ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ مَعَ قَوْلِهِ أَنْ يُعْرَفَ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (عَرَفَاهَا سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَرِّدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنِي وَالتَّهَائِي فَقَالَا وَلَوْ لَقَطَّ اثْنَانِ لَقَطَةً عَرَفَاهَا كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ سَنَةٍ كَمَا قَالَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ الْأَشْبَهُ وَإِنْ خَالَفَ فِي ذَلِكَ ابْنُ الرُّفْعَةِ أَهْ. • فَوَدَّ: (وَكُلُّ الْإِلْحَاقِ) عَطَفَ عَلَى فَاعِلٍ عَرَفَاهَا. • فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ الْإِلْحَاقُ) أَيُّ كُلُّ مِنْهُمَا. • وَفَوَدَّ: (كَلْقَطَةُ الْإِلْحَاقِ) أَيُّ كَلَاظِمُهَا عَلَى حَذْفِ الْمُضَافِ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ الْمُتَّجِهَةُ) مَرَّ أَيْضًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي خِلَافَهُ. • فَوَدَّ: (وَطَلَبُ الْقِسْمَةِ) عَطَفَ عَلَى تَمْلِكِ الْإِلْحَاقِ وَأُجِيبَ فِي طَلَبِ الْقِسْمَةِ. • فَوَدَّ: (وَقَدْ يَجِبُ) إِلَى قَوْلِهِ أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنْ أَخَذَ لِلتَّمْلِكِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ ذَكَرَ وَقْتُ الرَّجْدَانِ إِلَى وَلَوْ مَاتَ وَقَوْلُهُ وَلَوْ ذَكَرَ الْجَنَسَ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ وَيُؤَافِقُهُ كَلَامُ الرَّوَضَةِ إِلَى الْمُتَنِّ. • فَوَدَّ: (اسْتِيعَابُ السَّنَةِ الْإِلْحَاقِ) أَيُّ بِالتَّعْرِيفِ فِي كُلِّ يَوْمٍ مِنْهَا.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (طَرَفِي النَّهَارِ) أَيُّ لَا لَيْلًا وَلَا وَقْتُ الْقَيْلُولَةِ أَهْ مُغْنِي بِعِبَارَةِ الْبُجَيْرِمِيِّ عَنِ الْعَزِيزِيِّ الْمُرَادُ بِالطَّرَفِ وَقْتُ اجْتِمَاعِ النَّاسِ سِوَاكَ فِي أَوَّلِهِ أَوْ وَسْطِهِ أَهْ. • فَوَدَّ: (أُسْبُوعٌ أُخَرُ) أَوْ أُسْبُوعَانِ أَهْ شَرْحُ مَنَهِجٍ. • فَوَدَّ: (أَوْ مَرَّتَيْنِ) كَمَا فِي الْمُحَرَّرِ مُغْنِي وَسَيِّدُ عُمَرُ. • فَوَدَّ: (أَيُّ إِلَى أَنْ يَتِمَّ سَبْعَةُ أُسْبُوعٍ) التَّعْيِيرُ يَتِمُّ ظَاهِرٌ فِي أَنَّهُ يُخَسَّبُ مِنَ السَّبْعَةِ الْأُسْبُوعَانِ الْأَوَّلَيْنِ أَهْ رَشِيدِي أَقُولُ: قَوْلُ الشَّارِحِ أَخَذًا الْإِلْحَاقَ كَالصَّرِيحِ فِي عَدَمِ حُسْبَانِهِمَا مِنَ السَّبْعَةِ. • فَوَدَّ: (بِحَيْثُ لَا يُنْسَى الْإِلْحَاقُ) الظَّاهِرُ أَنَّ الْحَيِّثِيَّةَ هُنَا حَيِّثِيَّةٌ تَغْلِيلُ

• فَوَدَّ: (الَّذِي لَا يَفْسُدُ بِالتَّأْخِيرِ) أَيُّ حَاجَةٌ إِلَى هَذَا الْقَيْدِ مَعَ وَجُوبِ التَّعْرِيفِ فِيهِ سَنَةً غَايَةُ الْأَمْرِ أَنَّهُ مُخَيَّرٌ بَيْنَ بَيْعِهِ وَغَيْرِهِ كَمَا عَلِمَ كُلُّ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ. • فَوَدَّ: (عَرَفَاهَا سَنَةً وَلَوْ مُتَّفَرِّدَيْنِ عِنْدَ السُّبْكِيِّ) كَذَا مَوْعِدًا وَبِعِبَارَةِ شَرْحِ الرَّوَضِ عَنِ السُّبْكِيِّ بَلِ الْأَشْبَهُ أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا يُعْرَفُهَا نِصْفَ سَنَةٍ أَهْ.

الأول؛ لأنَّ تَطَلُّبَ المَالِكِ فِيهَا أَكْثَرُ وَتَحْدِيدُ المَوْتَيْنِ وَمَا بَعْدَهُمَا بِمَا ذُكِرَ أَوْجَهُ مِنْ قَوْلِ شَارِحِ مَرَادِهِمْ أَنَّهُ فِي ثَلَاثَةِ أَشْهُرٍ يُعْرَفُ كُلُّ يَوْمٍ مَوْتَيْنِ وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ يَوْمٍ مَرَّةٌ وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ أَسْبُوعٍ مَرَّةٌ وَفِي مِثْلِهَا كُلُّ شَهْرٍ مَرَّةٌ.
(قَبِيلُهُ) الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّحْدِيدَ كُلَّهُ لِلتَّذَبُّبِ لَا لِلوُجُوبِ كَمَا يُفْهَمُهُ مَا بَأْتِي أَنَّهُ يَكْفِي سَنَةً مُتَّفَرِّقَةً عَلَى أَيِّ وَجْهِ كَانَ التَّفَرِيقُ بِقَبِيلِهِ الْآتِي.
(وَلَا تَكْفِي سَنَةً مُتَّفَرِّقَةً) كَأَنَّ يُفَرَّقُ اثْنَتَيْ عَشَرَ شَهْرًا مِنْ اثْنَتَيْ عَشَرَ سَنَةً (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ مِنَ السَّنَةِ فِي الْحَبْرِ الثَّوَالِي وَكَمَا لَوْ حَلَفَ لَا يُكَلِّمُ زَيْدًا سَنَةً (قُلْتُ الْأَصَحُّ تَكْفِي وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِإِطْلَاقِ الْحَبْرِ وَكَمَا لَوْ نَدَرَ صَوْمَ سَنَةٍ وَفُرِقَ بَيْنَ هَذَا وَالْحَلْفِ بِأَنَّ الْقَصْدَ بِهِ الْإِيتِنَاءُ وَالزُّجُرُ وَهُوَ لَا يَتِمُّ إِلَّا بِالثَّوَالِي وَمَحَلُّ هَذَا إِنْ لَمْ يَفْحَشِ التَّأَخِيرُ بِحَيْثُ يُنْسَى التَّعْرِيفُ الْأَوَّلُ وَالْأَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ ذِكْرُ وَقْتِ الْوَجْدَانِ أَخْذًا بِمَا مَرَّ فِي تَأْخِيرِ أَصْلِ التَّعْرِيفِ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ هَذَا وَلَوْ مَاتَ الْمُتَقَبِّلُ أَثْنَاءَ التَّعْرِيفِ بَنَى وَارِثُهُ كَمَا يَحْفَهِ الزُّرْكَشِيُّ وَأَبُو زُرْعَةَ وَرَدُّ قَوْلِ شَيْخِهِ الْبُلْقِينِيِّ . الْأَقْرَبُ الْاسْتِثْنَاءُ كَمَا لَا يُبْنَى عَلَى حَوْلِ مَوْرَثِهِ فِي الزُّكَاةِ بِحُصُولِ الْمَقْصُودِ هُنَا لَا ثُمَّ لَا تَقْطَاعَ حَوْلِ الْمَوْرَثِ بِخُرُوجِ الْمَلِكِ عَنْهُ بِمَوْتِهِ فَيَسْتَأْنِفُ الْوَارِثُ الْحَوْلَ لَا بَيْدَاءً بَلْكَه . (وَيَذَكَّرُ) نَذْبًا (بَعْضُ أَوْصَالِهَا) فِي التَّعْرِيفِ.....

لَا حَبِيلَةَ تَقْيِيدٍ أَهْرَاشِيْدِي أَقُولُ: عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَهِيَ ثُمَّ فِي كُلِّ شَهْرٍ مَرَّةٌ تَقْرِيْبًا فِي الْجَمِيعِ بِحَيْثُ إِنْخِ ظَاهِرَةٌ فِي كَوْنِهَا تَقْيِيدِيَّةً وَفِي الْبَحْرِ مِمَّنْ عَنِ شَرْحِ الْإِزْشَادِ لِلشَّارِحِ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ مَا نَصَّهُ حَتَّى لَوْ فُرِضَ أَنَّ الْمَرَّةَ فِي الْأَسَابِيحِ الَّتِي بَعْدَ التَّعْرِيفِ كُلُّ يَوْمٍ لَا تَنْدَفِعُ التَّسْبِيْحُ وَجَبَ مَرَّتَانِ كُلُّ أَسْبُوعٍ ثُمَّ مَرَّةٌ كُلُّ أَسْبُوعٍ أَهْرَاشِيْدِي وَهُوَ كَالصَّرِيحِ فِي كَوْنِهَا تَقْيِيدِيَّةً . ٥ فَوَدَّ: (بِقَبِيلِهِ الْآتِي) أَيِ فِي قَوْلِهِ وَمَحَلُّ هَذَا إِنْ لَمْ يَفْحَشِ إِنْخِ . ٥ فَوَدَّ: (وَكَمَا لَوْ حَلَفَ إِنْخِ) فَإِنَّهُ لَا يَدْ لَعَدَمِ الْجَنِّ حَيْثُ مِنْ تَزَلُّكِ تَكْلِيمِهِ سَنَةً كَامِلَةً وَلَا يَبْرَأُ بِتَرْكِهِ سَنَةً مُتَّفَرِّقَةً أَعْرَاشِيْدِي . ٥ فَوَدَّ: (وَمَحَلُّ هَذَا) أَيِ مَا صَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ مِنَ الْكِفَايَةِ . ٥ فَوَدَّ: (أَوْ ذَكَرَ وَقْتِ الْوَجْدَانِ إِنْخِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمُنْذَرِ وَجُوبُ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا فَتَأْمَلُهُ أَهْرَاشِيْدِي أَقُولُ: وَكَلَامُ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنِي كَالصَّرِيحِ فِي وَجُوبِ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ التَّأَخِيرِ الْمَذْكُورِ مُطْلَقًا . ٥ فَوَدَّ: (أَخْذًا بِمَا مَرَّ) أَيِ عَنِ النَّهَايَةِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمَنْثَنِ ثُمَّ يُعْرَفُهَا أَهْرَاشِيْدِي . ٥ فَوَدَّ: (بَنَى وَارِثُهُ كَمَا يَحْفَهِ الزُّرْكَشِيُّ) كَذَا فِي الْمُغْنِي . ٥ فَوَدَّ: (وَرَدُّ) أَيِ أَبُو زُرْعَةَ . ٥ فَوَدَّ: (بِحُصُولِ إِنْخِ) مُتَعَلِّقٌ بِرَدِّ أَهْرَاشِيْدِي . ٥ فَوَدَّ: (نَذْبًا) إِلَى قَوْلِهِ

٥ فَوَدَّ: (وَتَحْدِيدُ الْمَوْتَيْنِ إِنْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر . ٥ فَوَدَّ: (الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا التَّحْدِيدَ إِنْخِ) اعْتَمَدَهُ م ر .
٥ فَوَدَّ: (وَالْأَوْجَبُ الْاسْتِثْنَاءُ أَوْ ذَكَرَ وَقْتِ الْوَجْدَانِ) قَدْ يُقَالُ قَضِيَّةُ الْمُنْذَرِ وَجُوبُ ذِكْرِ الْوَقْتِ مَعَ الْاسْتِثْنَاءِ أَيْضًا فَتَأْمَلُهُ . ٥ فَوَدَّ: (أَخْذًا بِمَا مَرَّ) أَيِ فِي قَوْلِ الْمَنْثَنِ ثُمَّ يُعْرَفُهَا مِنْ كَلَامِ النَّهَايَةِ ش .
٥ فَوَدَّ: (كَمَا يَحْفَهِ الزُّرْكَشِيُّ إِنْخِ) فِي شَرْحِ الزُّرْكِ عَقِبَ مَا تَقَدَّمَ عَنِ السُّبُكِيِّ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذَا ظَاهِرٌ وَقَدْ قَالُوا بَيْنِي الْوَارِثُ عَلَى تَعْرِيفِ مَوْرَثِهِ أَهْرَاشِيْدِي .

كجنسها وعفاصها وو كائها ومحل وجداها؛ لأنه أقرب لوجدانها ولا يشتد عنها أي يخرم عليه ذلك لقلا يقتضها كاذب فإن فعل ضمن كما صححه في الروضة؛ لأنه قد يوقفه إلى من يلزمه الدفع بالصفات وإذا ذكر الجنس لم تجز الزيادة عليه على ما اعتداه الأذري (ولا تلزمه مؤنة التعريف إن أخذ لحفظ) أو لا لحفظ ولا لتملك أو اختصاص؛ لأنه لمصلحة المالك (بل يورثها القاضي من بيت المال) قرضا كما قاله ابن الرقعة واعترض بأن قضية كلاهما أنه تبرع واعتداه الأذري (أو يفترض من الألقط أو غيره (على المالك) أو يأمر الملتقط به ليرجع على المالك أو يبيع جزءا منها إن رآه نظير ما مر في حرب الجمل فيجتهد ويلزمه فعل الأخط

وإذا ذكر الجنس في المعنى إلا قوله ومحل وجداها. فود: (كجنسها) فيقول من ضاع له دنانير اه مغني (ومحل وجداها) عبارة شرح الرزق زمان بدل محل أي بأن يقول من ضاعت له لقطة بمحل كذا اه ع ش. فود: (لأنه) أي ذكر بعض أوصافها. فود: (لوجدانها) عبارة المعنى إلى الظفر بالمالك اه. فود: (ولا يستوجبها إلخ) ويفارق ما مر أول الباب من أنه يجوز استيفاؤها في الإشهاد بحضر الشهود وعدم تهمتهم معني ونهاية. فود: (ضمن) هل له بعد ذلك أن يعرف وتملك مطلقا أو إذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الأثناء وعلى هذا فما الإقلاع هنا اه سم عبارة التجريم وهل هو ضمان يد حتى لو تلفت بأق بعد الاستيعاب ضمن ويتني أنه كما لو دل على الوديعة اه. فود: (من يلزمه إلخ) أي قاض يلزم الألقط أن يدفع اللقطة لشخص يصفها له من غير إقامة حجة على أنها له اه بجريمي.

فود: (لم تجز الزيادة إلخ) كذا شرح م ر اه سم. فود: (أو لا لحفظ ولا لتملك إلخ) أي أو لأحديهما ونسبه أخذا بما مر قبيل ويعرف جنسها. فود: (لأنه لمصلحة المالك) فيه نظر بالنسبة لقوله أو لا لحفظ إلخ فإن له فيها التملك بعد مضي مدة التعريف على ما يفيد قوله قبل وله تملكها بشرط اتفاقا لكن مقتضى قوله في أول الفصل الآتي بعد قصده تملكها أنه لا يعتد بتعريفه قبل ذلك وعليه فيقرب شبهها بمن التقط للحفظ اه ع ش. فود: (قرضا) إلى قوله فيجتهد في المعنى. فود: (بأن قضية كلاهما إلخ) معتد سم عن م ر اه ع ش. فود: (واختلعه الأذري) ويدل عليه قول المصنف أو يفترض إلخ نهاية وسم زاد المعني وهذا الذي يدل عليه كلام الأصحاب اه.

فود: (سلي): (على المالك) أي فلو لم يظهر المالك كانت من الأموال الضائعة فيبيعها وكيل بيت المال وللألقط أو غيره الرجوع على بيت المال بما أخذ منه اه ع ش. فود: (أو يأمر الملتقط به) أي بصرف المؤنة من ماله اه معني. فود: (أو يبيع إلخ) أي القاضي اه معني. فود: (فيجتهد إلخ) أي القاضي اه

فود: (أي يخرم عليه ذلك) ويفارق جواز استيعابها في الإشهاد بحضرة الشهود وعدم تهمتهم شرح م ر. فود: (فإن فعل ضمن إلخ) هل له بعد ذلك أن يعرف وتملك مطلقا أو إذا أفلح كما تقدم فيما إذا خان في الأثناء وعلى هذا فما الإقلاع هنا. فود: (لم تجز الزيادة إلخ) كذا شرح م ر. فود: (بأن قضية كلاهما إلخ) اعتداه م ر ويدل عليه قوله أو يفترض إلخ قتائله ثم رأيت في شرح م ر ذلك.

للمالك من هذه الأربعة فإن عَرَفَ من غير واحدٍ مِمَّا ذَكَرَ فَمُتَّبِعٌ وَظَاهِرُ الْمَثْنِ وَأَصْلُهُ جَرَيَانٌ ذَلِكَ أَوْجَبْنَا التَّعْرِيفَ أَوْ لَا وَصَرَّحَ بِهِ جَمْعٌ وَاعْتَمَدَهُ مُحَقِّقُو الْمُتَأَخِّرِينَ وَتَوَافَقَهُ كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا. وَهُوَ إِنْ قُلْنَا لَا يَجِبُ التَّعْرِيفُ فَهُوَ مُتَّبِعٌ إِنْ عَرَفَ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مُؤَنَّةٌ بَلْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي وَذَكَرَ مَا فِي الْمَثْنِ وَهُوَ صَرِيحٌ فِيمَا ذَكَرَ وَبِهِ صَرَّحَ الْأَذْرَعِيُّ فَقَالَ لَا تَلْزِمُهُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ فِي مَالِهِ عَلَى الْقَوْلَيْنِ خِلَافًا لِمَا نَقَلَهُ الْغَزَالِيُّ أَنَّ الْمُؤَنَّةَ تَابِعَةٌ لِلْوُجُوبِ. (وَأِنْ أَخَذَ رَشِيدٌ لِلتَّمْلُكِ) أَوْ الْاِخْتِصَاصِ ابْتِدَاءً أَوْ فِي الْأَثْنَاءِ وَلَوْ بَعْدَ لَقَبِهِ لِلْحِفْظِ (لَزِمَتْهُ)

رَشِيدِي. هـ فُود: (مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلُهَا عَلَى قَضِيَّةٍ كَلَامُهُمَا وَالْمُضْلَحَةُ مُنْهَصِرَةٌ فِيهِ فَلَا يَتَأْتَى الْاجْتِهَادُ هـ سَم. هـ فُود: (فَإِنْ هَرَفَ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ فَإِنْ اتَّفَقَ أَيُّ الْمُتْلَقِ عَلَى وَجْهِ غَيْرِ مَا ذَكَرَ فَمُتَّبِعٌ وَسَوَاءٌ فِي ذَلِكَ أَوْجَبْنَا التَّعْرِيفَ أَمْ لَا عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ وَالْمِرَاقِيُّ وَنَقَلَهُ عَنْ جَمْعٍ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا إِنْ أَوْجَبْنَا فَعَلِيهِ الْمُؤَنَّةُ وَإِلَّا فَلَا هـ وَقَوْلُهُ عَلَى مَا اعْتَمَدَهُ السُّبْكِيُّ الْخ قَالَ السَّيِّدُ عَمَرُ هِيَ عِبَارَةُ الشَّارِحِ فِي الْأَصْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ نَمَّ صَرَبَ عَلَيْهَا وَأَبْدَلَهَا بِمَا هُنَا هـ وَكَتَبَ سَم عَلَى الْأَصْلِ الْمَرْجُوعِ عَنْهُ مَا نَصَّهُ قَوْلُ لَكِنْ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ كَذَا شَرَحَ م ر نَمَّ سَرَدَ عِبَارَةُ الرُّوضِ نَمَّ عِبَارَةُ الرُّوضَةِ الْمَوَافِقُ كُلُّ مِنْهُمَا لِمَا عَدَلَ إِلَيْهِ الشَّارِحُ نَمَّ قَالَ فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّارِحِ الَّذِي فِي الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ هـ وَقَدْ تَبَيَّنَ بِذَلِكَ أَنَّ سَم لَمْ يُطْلَغْ عَلَى رُجُوعِ الشَّارِحِ عَنِ الْعِبَارَةِ الْأَصْلِيَّةِ إِلَى مَا هُنَا. هـ فُود: (فَمُتَّبِعٌ) أَيِ إِنْ اتَّفَقَ مِنْ مَالِهِ وَإِلَّا فَيُضْمَنُ بِذَلِكَ مَا اتَّفَقَ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ لَهُ هـ ش. هـ فُود: (جَرَيَانٌ ذَلِكَ) أَيِ مَا ذَكَرَ فِي الْمَثْنِ وَالشَّرْحِ مِنَ الْوُجُوهِ الْأَرْبَعَةِ هـ رَشِيدِي. هـ فُود: (وَذَكَرَ) أَيِ الْمُصَنَّفِ فِي الرُّوضَةِ (وَهُوَ صَرِيحٌ) أَيِ كَلَامِ الرُّوضَةِ (فِيمَا ذَكَرَ) أَيِ مِنْ جَرَيَانِ ذَلِكَ أَوْجَبْنَا التَّعْرِيفَ أَوْ لَا. هـ فُود: (وَبِهِ صَرَّحَ الْخ) أَيِ بِالْجَرَيَانِ الْمَذْكُورِ. هـ فُود: (رَشِيدٌ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الرِّكَاءِ فِي النِّهَايَةِ. هـ فُود: (رَشِيدٌ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ غَيْرُ مَخْجُورٍ عَلَيْهِ هـ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مُطْلَقُ التَّصْرُفِ هـ. هـ فُود: (أَوْ الْاِخْتِصَاصِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَكَالتَّمْلُكِ قَصْدُ الْاِخْتِصَاصِ وَقَصْدُ الْاِلْتِقَاطِ لِلْخِيَانَةِ هـ. هـ فُود: (وَلَوْ بَعْدَ لَقَبِهِ الْخ) الْأَوَّلَى إِسْقَاطُ آدَاءِ الْغَايَةِ.

هـ فُود: (مِنْ هَذِهِ الْأَرْبَعَةِ) قَدْ يُقَالُ مِنَ الْأَرْبَعَةِ أَوَّلُهَا عَلَى قَضِيَّةٍ كَلَامُهُمَا وَالْمُضْلَحَةُ مُنْهَصِرَةٌ فِيهِ فَلَا يَتَأْتَى الْاجْتِهَادُ. هـ فُود: (كَلَامُ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر وَعِبَارَةُ الرُّوضِ فَرَعٌ وَمَنْ قَصَدَ التَّمْلُكَ فَمُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ عَلَيْهِ تَمْلُكٌ أَمْ لَا وَمَنْ قَصَدَ الْحِفْظَ فَهِيَ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ أَوْ الْمَالِكِ انْتَهَى وَلَمْ يَزِدْ فِي شَرْحِهِ عَلَى شَرْحِ ذَلِكَ وَعِبَارَةُ الرُّوضَةِ فِيمَنْ أَخَذَهَا لِلْحِفْظِ مَا نَصَّهُ وَإِنْ قُلْنَا يَجِبُ أَيِ التَّعْرِيفِ فَلَيْسَ عَلَيْهِ مُؤَنَّةٌ بَلْ يُرْفَعُ الْأَمْرُ إِلَى الْقَاضِي لِيُنْزِلَ أَجْرَتَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ يُقْتَرَضَ عَلَى الْمَالِكِ أَوْ يَأْمُرُ الْمُتْلَقُ بِهِ لِتَرْجِعَ كَمَا فِي هَرَبِ الْجِمَالِ هـ. فَانْظُرْ مَعَ ذَلِكَ قَوْلَ الشَّارِحِ كَلَامِ الرُّوضَةِ وَأَصْلُهَا الْخ. هـ فُود: (أَوْ فِي الْأَثْنَاءِ) نَظَرُ مُؤَنَّةُ التَّعْرِيفِ الْمَاضِي إِذَا كَانَتْ قَرْضًا عَلَى الْمَالِكِ هَلْ يَسْتَحِقُّ قَرْضًا عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ لِمُضْلَحَتِهِ وَإِنْ تَغَيَّرَ ذَلِكَ بِقَصْدِ التَّمْلُكِ الطَّارِئِ.

مؤنة التَّعْرِيفِ وإن لم يَتَمَلَّكْ بَعْدُ؛ لأنَّ الحَظَّ له في ظَنِّهِ حَالَةُ التَّعْرِيفِ (وقيل إن لم يَتَمَلَّكْ فعلى المالك) لَعَوْدِ الْفَائِدَةِ له قِيلَ الْأَوَّلَى في حِكَايَةِ هَذَا لِإِوَافِقِ مَا فِي الرُّوْضَةِ وَقِيلَ إِنَّ ظَهَرَ لِلْمَالِكِ فَعَلِيهِ لِيَشْمَلَ ظُهُورَهُ بَعْدَ التَّمَلُّكِ أَمَّا غَيْرُ الرُّشِيدِ فَلَا يُخْرِجُ وَلِيهِ مُؤْنَتُهُ مِنْ مَالِهِ وَإِنْ رَأَى التَّمَلُّكَ لَهُ أَحْظَ بَلْ يَرَفَعُهَا لِلْحَاكِمِ لِيَبِيعَ جُزْءًا مِنْهَا لِمُؤْنَتِهِ وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ (وَالْأَصَحُّ أَنَّ الْحَقِيرِينَ) قِيلَ هُوَ دِينَارٌ وَقِيلَ دِرْهَمٌ وَقِيلَ وَزْنُهُ وَقِيلَ ذُوْنُ نَصَابٍ الشَّرِيقَةُ وَالْأَصَحُّ عِنْدَهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَقَدَّرُ بَلْ مَا يُظَنُّ أَنَّ صَاحِبَهُ لَا يَكْثُرُ أَسْفَهُ عَلَيْهِ وَلَا يَطُولُ طَلَبُهُ لَهُ غَالِبًا . (لَا يُعْرَفُ سَنَةً)؛ لِأَنَّ فَائِدَتَهُ لَا يَتَأَسَفُ عَلَيْهِ سَنَةً وَأَطَالَ جَمْعُ فِي تَرْجِيحِ الْمُقَابِلِ بِأَنَّهُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُونَ وَالْمُوَافِقُ لِقَوْلِهِمَا أَنَّ الْاِخْتِصَاصَ يُعْرَفُهُ سَنَةً ثُمَّ يَخْتَصُّ بِهِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ الْكَلَامَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فِي اخْتِصَاصِ عَظِيمِ الْمَنْفَعَةِ يَكْثُرُ أَسْفُ فَائِدَتِهِ عَلَيْهِ سَنَةً غَالِبًا (بَلِ الْأَصَحُّ أَنَّهُ لَا يَلْزَمُهُ أَنْ يُعْرَفَهُ إِلَّا (زَمَنًا يُظَنُّ أَنَّ) فَائِدَتَهُ يُفَرِّضُ عَنْهُ) بَعْدَهُ (غَالِبًا) وَيَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِهِ فِدَائَتِ الْفِضَّةِ حَالًا وَالذَّهَبِ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ وَيَقُولِي بَعْدَهُ الدَّالُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ.....

• فَوَدَّ: (مؤنة التعريف) إلى قوله ويقول ببعده في المغني. • فَوَدَّ: (وقيل الخ) خبر الأولى.
• وَفَوَدَّ: (ليشمل الخ) متعلق به بعد اختيار تعلق ليوافق به عبارة النهاية ونحوها في المغني وعبر في الرُّوْضَةِ بقوله وقيل الخ وهو الأولى ليشمل الخ اه. • فَوَدَّ: (أما غير الرشيد الخ) عبارة المغني والنهاية أما المخجور عليه بسفه أو صيبًا أو جنون الخ. • فَوَدَّ: (بل يرفعها للحاكم) فلو فُقد أو فُقدت عدالته فقد تقدّم ما فيه بهامش قول المصنف ويتّرع الولي الخ اه سيّد عمر. • فَوَدَّ: (ليبيع جزءا الخ) تقدّم في شرح ويتّرع الولي الخ ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليتقرّض أو ليبيع له جزءا منها اه. والذي في شرح م ر وشرح الرُّوْضِ الاقتصار على بيع الجزء كما هنا اه سم. • فَوَدَّ: (بل ما يظن أن الخ) أي باختيار الغالب من أحوال الناس فلا يرد أن صاحبه قد يكون شديد البخل فيدوم أسفه على اتّافه اه ع ش. • فَوَدَّ: (ولا يطول الخ) من عطف اللازم. • فَوَدَّ: (في ترجيح المقابل) أي من أنه يُعرف سنة لعموم الأخبار بزيادة ومغني. • فَوَدَّ: (والموافق الخ) عطف على قوله الذي الخ. • فَوَدَّ: (وقد) أي قول الجنب أن المقابل هو الموافق لقولهما الخ. • فَوَدَّ: (في اختصاص الخ) فإن فرض قلّة الأسف عليه فهو داخل في قول المصنف اه مغني. • فَوَدَّ: (بل الأصح أنه الخ) ومقابل الأصح يكفي مرّة؛ لانه يُخرج بها عن عهدة الكتمان وقيل لا يجب تعريف القليل أصلاً اه مغني. • فَوَدَّ: (ويختلف) أي الزمن (باختلافه) أي المال الحقيق. • فَوَدَّ: (حالا) أي يُعرف في الحال. • فَوَدَّ: (والذهب الخ) عبارة المغني ودائق الذهب يوماً أو

• فَوَدَّ: (ليبيع جزءا منها) تقدّم قوله مع المتن ويتّرع وجوباً الولي لقطة الصبي والمجنون والسفيه ويراجع الحاكم في مؤنة التعريف ليتقرّض أو يبيع له جزءا منها انتهى والذي في شرح الرُّوْضِ الاقتصار على بيع الجزء كما هنا م ر.

انْدَفَعَ مَا قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ لَا يُغْرِضُ عَنْهُ أَوْ إِلَى زَمَنِ يَظُنُّ أَنَّ فَايِدَهُ يُغْرِضُ عَنْهُ فَيُجْعَلُ ذَلِكَ الزَّمَنُ غَايَةً لِتَرْكَ الثَّغْرِيفِ لَا طَرَفًا لِلتَّغْرِيفِ هَذَا كُلُّهُ إِنْ تَمَوَّلَ وَلَا كَحَيَّةٍ زَيْبٍ اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ وَلَوْ فِي حَرَمٍ مَكَّةَ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ وَقَدْ سَمِعَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ ثَنُشْدٍ فِي الطُّوْافِ زَيْبَةً فَقَالَ إِنْ مِنْ الْوَرَعِ مَا يَمُتُّهُ اللَّهُ، وَرَأَى رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ثَمْرَةَ فِي الطَّرِيقِ فَقَالَ: «لَوْ لَا أَخْشَى أَنْ تُكَوْنَ صَدَقَةً لِأَخَذْتَهَا» قِيلَ هُوَ مُشْكِلٌ؛ لِأَنَّ الْإِمَامَ يَلْزِمُهُ اخْتِذَ الْمَالِ الصَّائِعِ لِحِفْظِهِ وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي إِغْرَاضَ مَالِكِهَا عَنْهَا وَخُرُوجَهَا عَنْ مِلْكِهِ فَهِيَ الْآنَ مُبَاحَةٌ فَتَرْكُهَا لِمَنْ يُرِيدُ تَمَلُّكَهَا مُشِيرًا لَهُ إِلَى ذَلِكَ وَبِجَوَازِ اخْتِذِ نَحْوِ سَنَابِلِ الْحَصَادِيِّنَ الَّتِي اغْتَنَدَ الْإِغْرَاضُ عَنْهَا. وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ يَتَّبِعِي تَخْصِيصُهُ بِمَا لَا زَكَاةَ فِيهِ أَوْ يَمَنُ تَحِلُّ لَهُ كَالْفَقِيرِ مُقْتَرَضٌ بِأَنَّ الظَّاهِرَ اغْتِنَارُ ذَلِكَ كَمَا جَرَى عَلَيْهِ السَّلَفُ وَالْخَلَفُ.....

يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (انْدَفَعَ مَا قِيلَ الْإِلَاح) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ إِنَّمَا يَدْفَعُ دَعْوَى الْفَسَادِ لَا الْأَوَّلِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ سَمِ عَلَى حَجِّهِ أَه. رَشِيدِي. ه. قَوْلُهُ: (أَنْ يَقُولَ لَا يُغْرِضُ عَنْهُ) أَيِ بَزِيَادَةِ لَا فِي آخِرِ كَلَامِهِ (أَوْ إِلَى زَمَنِ يَظُنُّ الْإِلَاح) أَيِ بَزِيَادَةِ إِلَى فِي أَوَّلِ كَلَامِهِ. ه. وَقَوْلُهُ: (فَيُجْعَلُ الْإِلَاح) أَيِ بَزِيَادَةِ إِخْدَاؤِهَا. ه. قَوْلُهُ: (ذَلِكَ الزَّمَنُ) أَيِ الَّذِي يَظُنُّ أَنَّ فَايِدَهُ يُغْرِضُ عَنْهُ. ه. قَوْلُهُ: (لِتَرْكَ الثَّغْرِيفِ) صَوَابُهُ لِلتَّغْرِيفِ. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ إِلَى وَيَجُوزُ. ه. قَوْلُهُ: (هَذَا كُلُّهُ الْإِلَاح) أَيِ مَا ذَكَرَ مِنْ الْإِخْلَافَيْنِ. ه. قَوْلُهُ: (اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ) هَلْ يَمْلِكُ بِمَجْرَدِ الْإِخْدِ أَوْ يَتَوَقَّفُ الْمِلْكُ عَلَى قَصْدِ التَّمْلِكِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ أَوْ لَا يَمْلِكُ لِمَدَمِ تَمَوَّلَهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتِاجَ إِلَى تَمْلِكِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ؛ لِأَنَّهُ يَمَّا يُغْرِضُ عَنْهُ وَمَا يُغْرِضُ عَنْهُ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِخْدِ سَمِ عَلَى حَجِّهِ أَه. ع. عِبَارَةُ الْبُجَيْرِيِّ لَعَلَّ مَحَلَّهُ أَيِ الْاسْتِنَادِ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ الْمَالِكُ فَحَيْثُ ظَهَرَ وَقَالَ لَمْ أُغْرِضْ عَنْهُ وَجَبَ دَفْعُهُ إِلَيْهِ مَا دَامَ بَاقِيًا وَكَذَا بَدَلَهُ تَالِفًا إِنْ كَانَ مُتَمَوِّلًا هَكَذَا يَظْهَرُ وَوَأَقَرَّ عَلَيْهِ م. أَه. سَمِ أَه. ه. قَوْلُهُ: (هُوَ مُشْكِلٌ) أَيِ مَا قَعَلَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَه. رَشِيدِي.

ه. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ الْإِلَاح) أَيِ ذَلِكَ الْاسْتِكَال. ه. قَوْلُهُ: (لَآنَ ذَلِكَ) أَيِ وَقُوعِ الثَّمَرَةِ فِي الطَّرِيقِ. ه. قَوْلُهُ: (فَتَرْكُهَا) أَيِ تَرْكَ الثَّمَرَةِ. ه. قَوْلُهُ: (مُشِيرًا) أَيِ لِمَنْ يُرِيدُ تَمَلُّكَهَا عِبَارَةُ النِّهَايَةِ مُشِيرًا بِهِ أَه. أَيِ بِالْثَّرِكِ وَهِيَ أَحْسَنُ. ه. قَوْلُهُ: (إِلَى ذَلِكَ) أَيِ إِلَى كَوْنِهَا مُبَاحَةً. ه. قَوْلُهُ: (الَّتِي اغْتَنَدَ الْإِغْرَاضُ الْإِلَاح) عِبَارَةُ الْمُغْنِي إِذَا ظَنَّ إِغْرَاضَ الْمَالِكِ عَنْهَا أَوْ ظَنَّ رِضَاهُ بِإِخْدِهَا وَالْأَفْلَاح. ه. قَوْلُهُ: (تَخْصِيصُهُ) أَيِ جَوَازِ اخْتِذِ مَا ذَكَرَ. ه. قَوْلُهُ: (تَحِلُّ) أَيِ الزَّكَاةُ. ه. قَوْلُهُ: (مُقْتَرَضٌ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ الْإِلَاح. ه. قَوْلُهُ: (اغْتِنَارُ ذَلِكَ) أَيِ

ه. قَوْلُهُ: (انْدَفَعَ مَا قِيلَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ الْإِلَاح) لَا يَخْفَى أَنَّ مَا قَالَهُ إِنَّمَا يَدْفَعُ دَعْوَى الْفَسَادِ لَا الْأَوَّلِيَّةَ الْمَذْكُورَةَ. ه. قَوْلُهُ: (وَالَا كَحَيَّةٍ زَيْبٍ اسْتَبَدَّ بِهِ وَاجِدُهُ الْإِلَاح) هَلْ يَمْلِكُ بِمَجْرَدِ الْإِخْدِ أَوْ يَتَوَقَّفُ الْمِلْكُ عَلَى قَصْدِ تَمْلِكِهِ أَوْ عَلَى لَفْظٍ أَوْ لَا يَمْلِكُ لِمَدَمِ تَمَوَّلَهُ وَيَتَّبِعِي أَنْ لَا يَخْتِاجَ إِلَى تَمْلِكِهِ؛ لِأَنَّهُ يَمَّا يُغْرِضُ عَنْهُ وَمَا يُغْرِضُ عَنْهُ أَطْلَقُوا أَنَّهُ يَمْلِكُ بِالْإِخْدِ. ه. قَوْلُهُ: (وَلَيْسَ فِي مَحَلِّهِ) لِأَنَّ ذَلِكَ يَقْتَضِي إِغْرَاضَ مَالِكِهَا (الْإِلَاح) كَذَا أَشْرَحُ م. ر.

وَبَحَثَ غَيْرُهُ تَقْيِيدَهُ بِمَا لَيْسَ فِيهِ حَقٌّ لِمَنْ لَا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ اغْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِي بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي نَحْوِ الْكِشْرَةِ مِمَّا قَدْ يُقْصَدُ وَسَقَّتِ الْيَدُ عَلَيْهِ بِخِلَافِ السَّنَابِلِ وَالْحَقُّ بِهَا أَخْذُ مَاءٍ مَمْلُوكٍ يَسْمَعُ بِهِ عَادَةً وَمَرَّ فِي الزَّكَاةِ وَيَأْتِي قُبَيْلَ الْأُصْحِفَةِ مَا لَهُ تَعَلُّقٌ بِذَلِكَ فَرَاجِفُهُ.

(فَصْلٌ فِي تَمْلِكِهَا وَغَزْمِهَا وَمَا يَتَّبِعُهَا)

(إِذَا عَرُفَ) اللَّقْطَةُ بَعْدَ قَضَائِهِ تَمْلِكُهَا (سَنَةً) أَوْ ذَوْنَهَا فِي الْحَقِيرِ جَزَاءً لَهُ تَمْلِكُهَا إِلَّا فِي صُورِ مَرُوثٍ كَانَ أَخَذَهَا لِلْخِيَانَةِ أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ أَوْ كَانَتْ أَمَةً تَجَلُّ لَهُ وَقَوْلُ الزُّرْكَشِيِّ يَنْتَبِهُ.....

اغْتِفَارُ أَخْذِهِ وَإِنْ تَعَلَّقَتْ بِهِ الزَّكَاةُ اهـ ش. ة فُود: (وَبَحَثَ غَيْرُهُ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِ الزُّرْكَشِيِّ الْخ. ة فُود: (لِمَنْ لَا يُعْبَرُ الْخ) أَيِ مِنْ نَحْوِ الصَّبِيِّ. ة فُود: (بِخِلَافِ السَّنَابِلِ) أَيِ فَإِنَّهَا لَيْسَتْ مَقْصُودَةً بَلْ أَرَبَائُهَا يُعْرِضُونَ عَنْهَا وَيَقْصِدُهَا غَيْرُهُمْ بِالْأَخْذِ وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ جَمْعُهَا لِلْمَوْلَى عَلَيْهِ وَإِنْ امْتَكَنَ وَكَانَ لَهَا وَقَعَ فِيهِ نَظَرُ سَمٍ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ: وَقَدْ يُقَالُ إِنْ كَانَ لَهَا وَقَعَ وَسَهْلٌ جَمْعُهَا بِحَيْثُ لَوْ اسْتَوْجَرَ مَنْ يَجْمَعُهَا كَانَ لِلْبَاقِي بَعْدَ الْأَجْرَةِ وَقَعَ وَجِبَ وَإِلَّا فَلَاهِ هـ ش. (فَصْلٌ فِي تَمْلِكِهَا وَغَزْمِهَا)

ة فُود: (فِي تَمْلِكِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ فَإِنْ دَفَعَ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ وَقَوْلُهُ كَمَا لَوْ بَاغَ الْمَذَلَّ إِلَى الْمُثْنِ. ة فُود: (اللَّقْطَةُ) إِلَى قَوْلِ الْمُثْنِ وَقِيلَ تَكْفِي فِي الْمُثْنِ. ة فُود: (بَعْدَ قَضَائِهِ تَمْلِكُهَا) قَضِيَّةُ التَّقْيِيدِ بِمَا ذَكَرَ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَ لَا بِقَصْدٍ حَفِظَ وَلَا تَمْلِكُ ثُمَّ عَرَفَ قَبْلَ قَضَائِهِ التَّمْلِكُ لَا يُعْتَدُ بِتَغْرِيفِهِ اهـ ش. ة فُود: (سَنَةً) أَيِ فِي الْخَطِيرِ. ة فُود: (جَزَاءً لَهُ تَمْلِكُهَا) وَلَوْ هَائِشِمًا أَوْ فَقِيرًا أَوْ نَهَايَةً أَيِ وَلَا يُقَالُ إِنَّهُ يَمْتَنِعُ عَلَى الْهَائِشِمِيِّ لِاحْتِمَالِ أَنَّهَا مِنْ صَدَقَةِ قَرْضٍ عَلَى الْفَقِيرِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَقْدِرُ عَلَى بَدْلِهَا عِنْدَ ظُهُورِ مَا لَيْكُهَا هَكَذَا ظَهَرَ رَشِيدِي عِبَارَةُ الْمُثْنِ لَا فَرْقَ عِنْدَنَا فِي جَوَازِ تَمْلِكِ اللَّقْطَةِ بَيْنَ الْهَائِشِمِيِّ وَغَيْرِهِ وَلَا بَيْنَ الْفَقِيرِ وَغَيْرِهِ وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهَا لِمَنْ لَا تَجَلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ وَقَالَ مَالِكٌ لَا يَجُوزُ تَمْلِكُهَا لِلْفَقِيرِ خَشْيَةَ ضَيَاعِهَا عِنْدَ طَلَبِهَا اهـ. ة فُود: (كَانَ أَخَذَهَا لِلْخِيَانَةِ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي قَوْلِ الْمُثْنِ وَإِنْ أَخَذَ بِقَصْدِ خِيَانَةِ الْخ. ة فُود: (أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ قُبَيْلَ قَوْلِ الْمُثْنِ وَمَا لَا يَمْتَنِعُ مِنْهَا كَشَاءُ. ة فُود: (أَوْ كَانَتْ أَمَةً الْخ) تَقَدَّمَ ذَلِكَ فِي شَرْحِ وَجُوزُ أَنْ يَلْتَقِطَ عَبْدًا لَا يُعْبَرُ قَالَ سَمٌ أَنَّ اسْتِثْنَاءَ الْأَمَةِ

ة فُود: (اغْتَرَضَهُ الْبُلْقِينِي الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر وَقَضِيَّةٌ ذَلِكَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَى الْوَلِيِّ جَمْعُهَا لِلْمَوْلَى وَإِنْ امْتَكَنَ وَكَانَ لَهَا وَقَعَ فِيهِ نَظَرٌ.

(فَصْلٌ فِي تَمْلِكِهَا وَغَزْمِهَا وَمَا يَتَّبِعُهَا)

ة فُود: (إِلَّا فِي صُورِ مَرُوثٍ الْخ) لَا يَخْفَى صَرَاخَةُ السِّيَاقِ أَنَّ فِي هَذَا اسْتِثْنَاءَ مِنَ التَّمْلِكِ بَعْدَ الْإِلْتِقَاطِ لِلتَّمْلِكِ قِيَسُ كُلِّ اسْتِثْنَاءٍ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ؛ لِأَنَّهُ يَمْتَنِعُ الْإِلْتِقَاطُ لِلتَّمْلِكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِيمَا تَقَدَّمَ. ة فُود: (أَوْ أَعْرَضَ عَنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَلَوْ دَفَعَهَا لِلْحَاكِمِ وَتَرَكَ تَغْرِيفَهَا وَتَمْلِكُهَا ثُمَّ اسْتَقَالَ أَيِ طَلَبَ مِنَ الْحَاكِمِ إِقَالَتهُ مِنْهَا لِيَعْرِفَهَا وَيَتَمْلِكُهَا مُنِعَ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْقَطَ حَقَّهُ انْتَهَى.

أَنَّهُ يُعْرِفُهَا ثُمَّ تُبَاعُ وَيَتَمَلَّكُ ثَمَنُهَا نَظِيرُ مَا مَرَّ فِيهَا بِتَسَارُعٍ فَسَادُهُ يُرَدُّ بِوُضُوحِ الْفَرْقِ بِأَنَّ هَذَا مَا بَيْنَهُ غَرَضِيٌّ وَهِيَ مَا بَيْنَهَا ذَاتِيٌّ يَتَمَلَّكُ بِالْبُضْعِ لِمَا مَرَّ فِي الْقَرْضِ وَهُوَ يَخْتَارُ بِمَزِيدِ اخْتِيَاظٍ وَإِذَا أَرَادَهُ (لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ) مِنْ نَاطِقٍ صَرِيحٍ فِيهِ (كَتَمَلَّكْتُ) أَوْ كِنَانِيَّةٍ مَعَ الثَّبَتِ فِيهَا يَظْهَرُ كَمَا هُوَ قِيَاسُ سَائِرِ الْأَهْوَابِ كَمَا اخَذْتُهُ أَوْ إِشَارَةِ أُخْرَى وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي

المذكورة مُشْكِلٌ؛ لَأَنَّ الْكَلَامَ فِي اللَّقْطَةِ يَقْضِي التَّمَلُّكَ وَالْأَمَةُ الْمَذْكُورَةُ يَنْتَبِعُ الِتِّقَاطُهَا لِلتَّمَلُّكِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِيهَا تَقْدِّمُ اهـ. فَوُدَّ: (أَنْ يُعْرِفَهَا) أَيِ الْأَمَةِ الَّتِي تَحِلُّ لَهَا. فَوُدَّ: (ثُمَّ تُبَاعُ) الْإِتْسَابُ بَيِّعُهَا. فَوُدَّ: (يُرَدُّ الْإِلْحَ) خَبَرٌ وَقَوْلُ الرَّزْكَسِيِّ الْإِلْحَ (بِأَنَّ هَذَا) أَيِ مَا يَتَسَارَعُ فَسَادُهُ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْأَمَةِ الْمَذْكُورَةِ. فَوُدَّ: (وَهِيَ) أَيِ الْبُضْعِ. فَوُدَّ: (وَإِذَا أَرَادَهُ) أَيِ التَّمَلُّكِ بَعْدَ التَّغْرِيفِ وَكَذَا ضَمِيرُ يَخْتَارُهُ. فَوُدَّ (سَيِّ): (حَتَّى يَخْتَارَهُ الْإِلْحَ) وَالظَّاهِرُ كَمَا قَالَ شَيْخُنَا أَنَّ وَلَدَ اللَّقْطَةِ كَاللَّقْطَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا عِنْدَ الِتِّقَاطِهَا وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا وَلَا مَلَكَةَ تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُمْلِكُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ تَبَعًا لِأَمِّهِ أَيْ وَتَمَلُّكُهَا أَهْ مَغْنَى قَالَ ع ش بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا أَتَاهَا لَوْ حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الِتِّقَاطِ وَانْفَصَلَ قَبْلَ التَّمَلُّكِ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ قَيِّدُنِي أَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُ بِتَمَلُّكِ أَمِّهِ بَلْ يَتَوَقَّفُ عَلَى تَمَلُّكِ لَهَا بِخُصُوصِهِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا أَنَّ مَا حَمَلَتْ بِهِ بَعْدَ الِتِّقَاطِ وَلَمْ يَنْفَصَلْ قَبْلَ التَّمَلُّكِ أَنَّهُ يَتَّبِعُهَا فِي التَّمَلُّكِ كَمَا يَتَّبِعُهَا فِي الْبَيْعِ أَهْ وَقَوْلُهُ وَقَضِيَّةُ قَوْلِهِ وَانْفَصَلَ إِلَى قَوْلِهِ وَيَتَّبِعِي أَيْضًا الْإِلْحَ مَحَلُّ تَأْمُلٍ. فَوُدَّ: (صَرِيحُ الْإِلْحَ) نَفَتْ لِلْفَرْقِ. فَوُدَّ (سَيِّ): (كَتَمَلَّكْتُ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَلُّكِ مَعْرِفَتُهَا حَتَّى لَوْ جُهِلَتْ لَهَا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَا يَتَّبَعْدُ الْاِشْتِرَاطُ وَهِيَ نَظِيرُ الْقَرْضِ بَلْ قَالُوا إِنْ مَلَكَهَا يَمْلِكُ قَرْضٍ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يَمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولَ م ر أَهْ سَمٍ. عَلَى حَجِّ أَقُولُ: وَقَدْ يُسْتَفَادُ الْاِشْتِرَاطُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ أَمَّا عِنْدَ تَمَلُّكِهَا فَالْأَوَّلُ وَجُوبُ مَعْرِفَةِ ذَلِكَ لِيُعْلَمَ مَا يُرَدُّ لِمَالِكِهَا لَوْ ظَهَرَ وَقَوْلُهُ هَلْ يُمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولَ الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا يُمْلِكُ لِتَعَدُّ رَدِّ مِثْلِهِ مَعَ الْجَهْلِ أَهْ ع ش. فَوُدَّ: (أَوْ إِشَارَةُ أُخْرَى) الْأَوَّلَى مِنْ أُخْرَى.

فَوُدَّ: (وَهِيَ مَا بَيْنَهَا ذَاتِيٌّ الْإِلْحَ) قَدْ يُقَالُ كَوْنُ مَا بَيْنَهَا كَذَلِكَ إِنَّمَا يَقْتَضِي امْتِنَاعَ تَمَلُّكِهَا نَفْسَهَا لَا امْتِنَاعَ تَمَلُّكِ ثَمَنِهَا وَفَارِقُ الْقَرْضِ بِأَنَّهُ لَا يَنْتَاقِي تَقْدِّمُ الْاِغْتِرَاضِ عَلَى الْبَيْعِ لِلْمَحْذُورِ وَلَا تَأَخُّرِهِ إِذْ لَيْسَ لَهُ بَيْنَهُ مَعَ وُجُودِ الْمَالِكِ.

فَوُدَّ (سَيِّ): (لَمْ يَمْلِكْهَا حَتَّى يَخْتَارَهُ بِلَفْظٍ) هَلْ يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ التَّمَلُّكِ مَعْرِفَتُهَا حَتَّى لَوْ جُهِلَتْ لَهَا لَمْ يَصِحَّ فِيهِ نَظَرٌ فَلْيُرَاجَعْ وَلَا يَتَّبَعْدُ الْاِشْتِرَاطُ وَهِيَ نَظِيرُ الْقَرْضِ بَلْ لَوْ قَالُوا إِنْ مَلَكَهَا يَمْلِكُ قَرْضٍ فَلْيَنْظُرْ هَلْ يَمْلِكُ الْقَرْضُ الْمَجْهُولَ م ر.

(فَرْغَ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ وَلَدَ اللَّقْطَةِ كَاللَّقْطَةِ إِنْ كَانَتْ حَامِلًا بِهِ عِنْدَ الِتِّقَاطِهَا وَانْفَصَلَ مِنْهَا قَبْلَ تَمَلُّكِهَا وَلَا مَلَكَةَ تَبَعًا لِأَمِّهِ وَعَلَيْهِ يُحْمَلُ قَوْلُ مَنْ قَالَ إِنَّهُ يُمْلِكُ بَعْدَ التَّغْرِيفِ لِأَمِّهِ أَيْ وَتَمَلُّكِهَا أَهْ.

الاختصاص كَكَلْبٍ وَخَمْرٍ مُحْتَرَمَيْنِ مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى نَقْلِ الْاِخْتِصَاصِ الَّذِي كَانَ لِغَيْرِهِ
لِنَفْسِهِ (وَقِيلَ تَكْفِي النِّتْيَةُ) أَيْ تَجْدِيدُ قَصْدِ التَّمْلِكِ إِذْ لَا مُعَاوَضَةَ وَلَا إِجَابَ (وَقِيلَ تَمْلِكُ بِمُضِيِّ
السَّنَةِ) بَعْدَ التَّعْرِيفِ اِكْتِفَاءً بِقَصْدِ التَّمْلِكِ الشَّائِنِ (فَإِنْ تَمْلِكُهَا) فَلَمْ يَظْهَرْ الْمَالِكُ لَمْ يُطَالَبْ بِهَا
فِي الْآخِرَةِ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَسْبِهِ كَمَا فِي شَرْحِ مُسْلِمٍ أَوْ (فَطَهَّرَ الْمَالِكُ) وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا (وَاتَّفَقَا
عَلَى رَدِّ غَيْرِهَا) أَوْ بَدْلِهَا (فَإِنَّكَ) ظَاهِرٌ. إِذْ الْحَقُّ لَا يَبْغِدُوهَا وَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَيْهِ وَيَرْدُّهَا بِرِيَاضَتِهَا
الْمُتَّصِلَةِ.....

• فَوَدَّ: (مِنْ لَفْظٍ يَدُلُّ عَلَى الْاِخْتِصَاصِ بِهِ إِلَى أَحَدٍ ش.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَقِيلَ تَكْفِي النِّتْيَةُ) أَيْ بَعْدَ التَّعْرِيفِ أَحَدٌ مُغْنِي. • فَوَدَّ: (بَعْدَ التَّعْرِيفِ) يَغْنِي مِنْ أَوَّلِ
التَّعْرِيفِ. • فَوَدَّ: (فَلَمْ يَظْهَرْ) الْغَاءُ هُنَا وَفِي قَوْلِ الْمُتَنِ فَظَهَرَ لَيْسَتْ عَلَى بَابِهَا. • فَوَدَّ: (لَمْ يُطَالَبْ بِهَا
إِلَّا) لَوْ تَمْلِكُ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ وَلَمْ يَتَمَلَّكِ الْقِيَمَةَ هَلْ تَنْقُطُ الْمُطَالَبَةُ أَيْضًا فِي
الْآخِرَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ الثَّانِي سَمِ عَلَى حَجٍّ وَقَالَ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ بَعْدَ مِثْلِ مَا ذَكَرَهُ الشَّارِحُ وَيَتَبَنَّى أَنْ
يَكُونَ مَحَلُّهُ إِذَا عَزَمَ عَلَى رَدِّهَا أَوْ رَدِّ بَدْلِهَا إِذَا ظَهَرَ مَالِكُهَا وَقَضِيَّةُ كَلَامِ الشَّارِحِ أَنَّهُ لَا فَرْقَ وَقَدْ يَوْجُهُ بَاتَهُ
حَيْثُ أَتَى بِمَا وَجَبَ عَلَيْهِ مِنَ التَّعْرِيفِ وَتَمْلِكُ صَارَتْ مِنْ جُمْلَةِ أَكْسَائِهِ وَعَدَمُ نَبِيَّتِهِ رَدُّهَا إِلَى مَالِكِهَا لَا
يُزِيلُ مِلْكَهُ وَإِنْ أَيْمَنَ بِهِ وَعَلَى مَا قَالَهُ شَيْخُنَا فَيَتَبَنَّى أَنْ يُلْحَقَ بِهِ مَا لَوْلَمْ يَقْصِدْ رَدًّا وَلَا عَدَمَهُ أَحَدٌ ش.

• فَوَدَّ: (وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا) لَوْ كَانَ زَالٌ مِلْكُهُ عَنْهَا ثُمَّ عَادَ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ كَمَا لَوْلَمْ يَزُلْ مَرَّاهِمَ وَع ش.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَاتَّفَقَا عَلَى رَدِّ غَيْرِهَا) وَيَجِبُ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ رَدُّهَا لِمَالِكِهَا إِذَا عَلِمَهُ وَلَمْ يَتَمَلَّكْ بِهَا حَقٌّ
لَا زِمَ قَبْلَ طَلَبِهِ مُغْنِي وَنَهَايَةُ وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِ ذَلِكَ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَصَّهُ وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِقَاضِ
الْمِلْكِ بِمَجْرَدِ ظُهُورِ الْمَالِكِ أَح. • فَوَدَّ: (أَوْ بَدْلِهَا) هَلْ يُشْتَرَطُ إِجَابَ وَقَبُولُ الْقِيَاسِ الْاِشْتِرَاطُ إِنْ كَانَ
الْمِلْكُ يَنْتَقِضُ بِمَجْرَدِ ظُهُورِ الْمَالِكِ أَح سَمِ وَوَجْهُهُ ظَاهِرٌ خِلَافًا لِمَا فِي ع ش. • فَوَدَّ: (هَلِيهِ) أَيْ
الْمُتَلَقِّطِ؛ لِأَنَّهُ قَبَضَ الْعَيْنَ لِقَرَضِ نَفْسِهِ أَمَّا إِذَا حَصَلَ الرَّدُّ قَبْلَ تَمْلِكِهَا فَمُؤَنَةُ الرَّدِّ عَلَى مَالِكِهَا كَمَا قَالَهُ
الْمَاوَزْدِيُّ مُغْنِي وَنَهَايَةُ. • فَوَدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ) وَإِنْ حَدَثَ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ بَلْ لَوْ حَدَّثَتْ قَبْلَهُ ثُمَّ
انْفَصَلَتْ رَدُّهَا كُنْظِيرُهُ مِنَ الرَّدِّ بِالْعَيْنِ فَلَوْ تَقَطَّ حَائِلًا فَحَمَلَتْ قَبْلَ تَمْلِكِهَا ثُمَّ وَلَدَتْ رَدُّ الْوَلَدِ مَعَ الْأُمِّ

• فَوَدَّ: (لَمْ يُطَالَبْ بِهَا فِي الْآخِرَةِ) لَوْ تَمْلِكُ مَا يُسْرِعُ فُسَادَهُ فِي الْحَالِ وَأَكَلَهُ ثُمَّ عَرَفَهُ وَلَمْ يَتَمَلَّكِ الْقِيَمَةَ
هَلْ تَنْقُطُ الْمُطَالَبَةُ أَيْضًا فِي الْآخِرَةِ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَيَتَجَهَّ الثَّانِي. • فَوَدَّ: (وَهِيَ بَاقِيَةٌ بِحَالِهَا) لَوْ كَانَ زَالٌ
مِلْكُهُ عَنْهَا ثُمَّ عَادَ فَالْمُتَّجِهَةُ أَنَّهُ كَمَا لَوْلَمْ يَزُلْ مَر.

• فَوَدَّ (سُيِّ): (وَاتَّفَقَا عَلَى رَدِّ غَيْرِهَا) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيَلْزَمُ الْمُتَلَقِّطُ رَدُّهَا إِلَيْهِ قَبْلَ طَلَبِهِ ذَكَرَهُ
الْأَصْلُ فِي الْوَدِيعَةِ أَح وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى انْتِقَاضِ الْمِلْكِ بِمَجْرَدِ ظُهُورِ الْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (أَوْ بَدْلِهَا) هَلْ
يُشْتَرَطُ إِجَابَ وَقَبُولُ الْقِيَاسِ الْاِشْتِرَاطُ إِنْ كَانَ الْمِلْكُ يَنْتَقِضُ بِمَجْرَدِ ظُهُورِ الْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (الْمُتَّصِلَةُ)
قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ بَلْ لَوْ حَدَّثَتْ قَبْلَهُ ثُمَّ انْفَصَلَتْ رَدُّهَا كُنْظِيرُهُ

لا الْمُتَفَصِّلَةُ إِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ وَالْأَرْجَحُ فِيهَا لِحُدُوثِهَا بِمِلْكِهِ وَإِنْ أَرَادَهَا الْمَالِكُ وَأَرَادَ الْمُتَلَقِّطُ الْعُدُولَ إِلَى بَدَلِهَا أَوْ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَازِمٌ يَمْنَعُ بَيْعَهَا (أُجِيبَ الْمَالِكُ فِي الْأَصَحِّ) كَالْقَرُوضِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ تَعَلَّقَ بِهَا ذَلِكَ تَعَيَّنَ الْبَدَلُ فَإِنْ لَمْ يَتَنَازَعَا وَرَدَّهَا لَهُ سَلِيمَةً لَزِمَهُ الْقَبُولُ (فَإِنْ تَلَفَتْ) الْمَمْلُوكَةُ حِشًا أَوْ شَرَعًا بَعْدَ التَّمْلِكِ (غَرِمَ مِثْلُهَا) إِنْ كَانَتْ مِثْلِيَّةً (أَوْ قِيمَتِهَا) إِنْ كَانَتْ مُتَقَوِّمَةً وَبَحَثَ ابْنُ الرَّفْعَةِ أَخَذًا مِنْ تَشْبِيهِهَا بِالْقَرُوضِ أَنَّهُ يَجِبُ فِيهَا لَهُ مِثْلُ صُورِي رَدِّ الْمِثْلِ الصُّورِيِّ وَرَدُّهُ الْأَذْرَعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَتَعَدَّى الْفَرْقُ وَهُوَ كَمَا قَالَ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ تَمْلِكٌ بِرِضَا الْمَالِكِ وَإِحْسَانِهِ فَزَوَّعِي وَهَذَا قَهْرِيٌّ عَلَيْهِ فَكَانَ بِضَمَانِ الْيَدِ أَشْبَهَ أَمَّا الْمُخْتَصَّةُ فَلَا بَدَلَ لَهَا وَلَا

مُعْنَى وَأَسْنَى قَالَ ع ش هَلْ يَجِبُ تَغْرِيفُ هَذَا الْوَلَدِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مَعَ الْأُمِّ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِطْ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَغْرِيفِ الْأُمِّ فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجِّ أَقُولُ: نَعَمْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَغْرِيفِ الْأُمِّ؛ لِأَنَّهُ تَابِعٌ وَبَقِيَ مَا لَوْ انْفَصَلَ بَعْدَ تِمَامِ التَّغْرِيفِ وَقَبْلَ التَّمْلِكِ فَهَلْ يَنْقُطُ التَّغْرِيفُ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ سُقُوطُهُ أَكْثَفًا بِمَا سَبَقَ مِنْ تَغْرِيفِ الْأُمِّ ع. قُود: (لَا الْمُتَفَصِّلَةُ الْخ) وَتَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَبِ أَنَّهُ الْحَنْبَلُ الْحَادِثُ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَالْمُتَفَصِّلِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ هُنَا بَعْدَ التَّمْلِكِ لِلْمُتَلَقِّطِ اه مُعْنَى وَفِي سَمِ بَعْدَ ذِكْرِ مِثْلِهِ عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ مَا نَعُصُهُ وَهَذَا لَا يُخَالِفُ قَوْلَنَا عَنْهُ فِيمَا مَرَّ وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ اه؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَنْبَلِ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا اه. قُود: (وَجَع) أَيِ الْمَالِكِ. قُود: (وَلَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ لَازِمٌ الْخ) بَانَ لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقٌّ أَصْلًا أَوْ تَعَلَّقَ بِهَا حَقٌّ جَائِزٌ كَالْعَارِيَةِ أَوْ حَقٌّ لَازِمٌ لَا يَمْنَعُ بَيْعَهَا كَالْإِجَارَةِ وَالْحَقُّ الْلَازِمُ الَّذِي يَمْنَعُ بَيْعَهَا كَالرَّهْنِ وَانْظُرْ هَلْ يَرُدُّهَا إِذَا كَانَتْ مُؤَجَّرَةً مُسْلُوبَةً الْمَنْفَعَةُ مُدَّةَ الْإِجَارَةِ أَوْ لَا فِيهِ تَأْمُلٌ وَقِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي الْقَرُوضِ الْأَوَّلِ لِيُوقَعَ الْإِجَارَةُ مِنَ اللَّاقِطِ حَالِ مِلْكِهِ لِلْمَلْقُوطِ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ. قُود: (سَلِيمَةً) أَيِ أَوْ مَعِيَّةً مَعَ الْأَرْضِ اه مُعْنَى. قُود: (حِشًا) إِلَى قَوْلِهِ عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ قِيلَ. قُود: (حِشًا) أَيِ بَانَ مَاتَتْ. قُود: (أَوْ شَرَحًا) كَانَ أَغْنَتْهَا الْمُتَلَقِّطُ اه ع ش. قُود: (سَنَى: غَرِمَ مِثْلُهَا الْخ) وَلَوْ قَالَ الْمُتَلَقِّطُ لِلْمَالِكِ بَعْدَ التَّلَفِّ كُنْتُ مُنْكِحًا لَكَ وَقُلْنَا بِالْأَصَحِّ أَنَّهُ لَا يَمْلِكُهَا إِلَّا بِاخْتِيَارِ التَّمْلِكِ لَمْ يَضْمَنْهَا وَكَذَا لَوْ قَالَ لَمْ أَقْصِدْ شَيْئًا فَإِنْ كَذَّبَهُ الْمَالِكُ فِي ذَلِكَ صَدَّقَ الْمُتَلَقِّطُ بِبَيْعِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بَرَاءَةُ ذِمَّتِهِ أَمَّا التَّلَفُ قَبْلَ التَّمْلِكِ مِنْ غَيْرِ تَغْرِيفٍ فَلَا ضَمَانَ فِيهِ عَلَى الْمُتَلَقِّطِ كَالْمُودَعِ اه مُعْنَى. قُود: (وَذَلِكَ) لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ. قُود: (أَمَّا الْمُخْتَصَّةُ الْخ) قَسِمَ لِلْمَمْلُوكَةِ اه ع ش.

مِنْ الرَّدِّ بِالْعَبِ فَلَوْ التَّقَطُّ حَائِلًا فَحُمِلَتْ قَبْلَ تَمْلِكِهَا ثُمَّ وَلَدَتْ رَدُّ الْوَلَدِ مَعَ الْأُمِّ اه. (تَنْبِيْهٌ): هَلْ يَجِبُ تَغْرِيفُ هَذَا الْوَلَدِ بَعْدَ انْفِصَالِهِ مَعَ الْأُمِّ أَوْ لَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِطْ وَعَلَى الْأَوَّلِ فَهَلْ يَكْفِي مَا بَقِيَ مِنْ تَغْرِيفِ الْأُمِّ فِيهِ نَظَرٌ. قُود: (لَا الْمُتَفَصِّلَةُ إِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَتَقَدَّمَ فِي الرَّدِّ بِالْعَبِ أَنَّهُ الْحَنْبَلُ الْحَادِثُ بَعْدَ الشَّرَاءِ كَالْمُتَفَصِّلِ فَيَكُونُ الْحَادِثُ هُنَا بَعْدَ التَّمْلِكِ اه. وَهَذَا لَا يُخَالِفُ قَوْلَنَا عَنْهُ فِيمَا مَرَّ وَإِنْ حَدَّثَتْ بَعْدَ التَّمْلِكِ تَبَعًا لِلْأَصْلِ اه؛ لِأَنَّهُ فِي غَيْرِ الْحَنْبَلِ فَهُوَ مَخْصُوصٌ بِهَذَا. قُود: (وَهُوَ كَمَا قَالَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر.

لَمَنْفَعَتِهَا كَالْكَلْبِ وَتُعْتَبَرُ قِيَمَتُهَا (يَوْمَ التَّمْلِكِ) أَيِ وَقْتِهِ؛ لِأَنَّهُ وَقْتُ دُخُولِهَا فِي ضَمَانِهِ (وَإِنْ نَقَصَتْ بَقِيَّةً) أَوْ نَحَوَهُ طَرَأَ بَعْدَ التَّمْلِكِ (فَلَهُ) بَلْ يَلْزَمُهُ لَوْ طَلَبَ بَدْلَهَا وَالْمُلْتَقِطُ رَدُّهَا مَعَ أَرْضِهَا (أَخَذَهَا مِنَ الْأَرْضِ فِي الْأَصَحِّ) لِلْقَاعِدَةِ أَنَّ مَا ضَمِنَ كُلَّهُ عِنْدَ التَّلْفِ يُضْمَنُ بَعْضُهُ عِنْدَ النُّقْصِ قِيلَ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهَا إِلَّا الْمُعْجَلُ فَإِنَّهُ لَا يَجِبُ أَرْضُهُ كَمَا مَرَّ وَلَوْ وَجَدَهَا مَبِيعَةً فِي زَمَنِ الْخِيَارِ الَّذِي لَمْ يَخْتَصْ بِالْمُشْتَرِي فَلَهُ الْفَسْخُ وَأَخَذَهَا عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُ الْمَاوَزِدِيِّ لِلْبَائِعِ الرُّجُوعُ فِي الْمَبِيعِ إِذَا بَاعَهُ الْمُشْتَرِي وَحُجِرَ عَلَيْهِ بِالْفَلَسِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ بِأَنَّ الْحَجَرَ ثُمَّ مُقْتَضٍ لِلتَّقْوِيَةِ وَلَا كَذَلِكَ هُنَا وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ إِنْ

فُودَ: (بَلْ يَلْزَمُهُ) أَيِ الْمَالِكِ قَوْلُ الْمُتَنِّ (مَعَ الْأَرْضِ) هُوَ مَا نَقَصَ مِنْ قِيَمَتِهَا لَكِنْ هَلِ الْغَبْرَةُ بِقِيَمَتِهَا وَقْتُ الْإِلْتِقَاطِ أَوْ وَقْتُ التَّمْلِكِ أَوْ وَقْتُ طُرُؤِ الْعَيْبِ وَلَوْ بَعْدَ التَّمْلِكِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَخِيرُ؛ لِأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ مَا لِكُهَا قُبِيلَ طُرُؤِ الْعَيْبِ لَوَجِبَ رَدُّهَا كَذَلِكَ أَمَعَ شِ أَقُولُ: بَلِ الْأَقْرَبُ الثَّانِي قِيَاسًا لِتَلَفِ الْبِفَضِّ عَلَى تَلَفِ الْكُلِّ؛ وَلَآنَ مَا حَدَّثَ بَعْدَ التَّمْلِكِ فَقَدْ حَدَّثَ فِي مِلْكِهِ. فُودَ: (قِيلَ وَلَمْ يَخْرُجْ الْخ) عِبَارَةٌ النَّهَائِيَّةُ إِلَّا مَا اسْتَنْتَى وَهُوَ الْمُعْجَلُ أَمْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْ هَذِهِ إِلَّا مَسْأَلَةُ الشَّائِ الْمُعْجَلَةِ فَإِنَّهَا تُضْمَنُ بِالتَّلْفِ وَإِنْ نَقَصَتْ لَمْ يَجِبْ أَرْضُهَا. ه. فُودَ: (إِلَّا الْمُعْجَلُ) أَيِ مِنَ الزَّكَاءِ. ه. فُودَ: (لَمْ يَخْتَصْ بِالْمُشْتَرِي) أَيِ بَانَ كَانَ لِلْبَائِعِ أَوْ لِهَما. ه. وفُودَ: (فَلَهُ) أَيِ الْمَالِكِ أَمْ شِ. عِبَارَةٌ سَمِ قَوْلُهُ فَلَهُ الْفَسْخُ أَيِ فَلِلْمَالِكِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ الْعَاقِدُ دُونَ غَيْرِهِ أَنْتَهَى فَانْظُرْهُ مَعَ ذَلَالَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيِ فَكَمَا أَنَّ الْعَدْلَ الْخِ عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَيِ لِلْبَائِعِ الَّذِي هُوَ الْمُلتَقِطُ أَمْ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِي لَوْ جَاءَ الْمَالِكُ وَقَدْ بَيَّعْتَ اللَّقْطَةَ بِشَرْطِ الْخِيَارِ أَوْ كَانَ خِيَارُ الْمَجْلِسِ بَاقِيًا كَانَ لَهُ الْفَسْخُ وَأَخَذَهَا إِنْ لَمْ يَكُنِ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطُّ كَمَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي لِاسْتِحْقَاقِهِ الرُّجُوعَ لِعَيْنِ مَالِهِ مَعَ بَقَائِهِ أَمَّا إِذَا كَانَ الْخِيَارُ لِلْمُشْتَرِي فَقَطُّ فَلَا رُجُوعَ لَهُ كَالْبَائِعِ أَمْ. وَهِيَ سَالِمَةٌ عَنِ الْإِشْكَالِ. ه. فُودَ: (وَيُؤَافِقُهُ) أَيِ مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي وَكَذَا ضَمِيرُ قَوْلِهِ الْآتِي وَبِهِ يَتَأَيَّدُ الْخِ وَلَا يَخْفَى أَنَّ كُلًّا مِنْ دَعْوَى الْمَوَافَقَةِ وَدَعْوَى التَّأْيِيدِ إِنَّمَا يَظْهَرُ عَلَى رُجُوعِ ضَمِيرِ فَلَهُ الْفَسْخُ إِلَى الْبَائِعِ وَقَدْ تَقَدَّمَ مَا فِيهِ. ه. فُودَ: (عَلَى مَا جَزَمَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةُ كَمَا جَزَمَ الْخِ. ه. فُودَ: (إِلَّا أَنْ يَفْرُقَ الْخِ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةُ وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا بِأَنَّ الْحَجَرَ الْخِ غَيْرُ مُؤَثِّرٍ وَالْأَوَّجَهُ أَنَّ الْمُلتَقِطَ لَا يُجْبِرُ عَلَى الْفَسْخِ لَكِنْ قَضِيَّةُ كَلَامِ الرَّافِعِيِّ تَرْجِيحُ انْفِسَاخِهِ إِنْ لَمْ يَفْسَخْ أَمْ. ه. فُودَ: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ الْخِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الصَّنِيعُ وَانْظُرْ الْقَوْلَ السَّابِقَ أَمْ سَمِ أَيِ الْمُعْلَقَةِ عَلَى قَوْلِ الشَّارِحِ فَلَهُ الْفَسْخُ.

فُودَ: (فَلَهُ الْفَسْخُ) أَيِ فَلِلْمَالِكِ كَمَا يُصَرِّحُ بِهِ قَوْلُ شَرْحِ الرُّوضِ وَقِيلَ لَيْسَ لَهُ الْفَسْخُ؛ لِأَنَّ خِيَارَ الْعَقْدِ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّهُ الْعَاقِدُ دُونَ غَيْرِهِ أَنْتَهَى فَانْظُرْهُ مَعَ ذَلَالَةِ قَوْلِ الشَّارِحِ أَيِ فَكَمَا أَنَّ الْعَدْلَ الْخِ أَنَّ الْمُرَادَ بِقَوْلِهِ فَلَهُ الْفَسْخُ أَيِ لِلْبَائِعِ الَّذِي هُوَ الْمُلتَقِطُ. ه. فُودَ: (عَلَى مَا جَزَمَ بِهِ ابْنُ الْمُقَرِّي الْخِ) وَاعْتَمَدَهُ ر. ه. فُودَ: (وَبِهِ يَتَأَيَّدُ مَا اقْتَضَاهُ الْخِ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الصَّنِيعُ وَانْظُرْ الْقَوْلَ السَّابِقَ.

لم يفسخه انفسخ كما لو باع القدر الوهن بيمين مثله وطلب في المجلس بزيادة أي فكما أن القدر يلزمه الفسخ ولا انفسخ رعاية لمصلحة المالك فكذا البائع هنا يلزمه ذلك لمصلحة المالك؛ لأن القرض أنه أراد الوجوع لعين ماله فإن قلت ما الفرق بين المالك هنا والشفيع فإن له إبطال تصوف المشتري قلت يفرق بأن الشفيع لو لم يجوز له ذلك ضاع حقه من أصله. ولا كذلك المالك هنا فإنه حيث تعذر رجوعه وجب له البدل (وإذا ادعاها رجل ولم يصفها ولا بيئته) له بها (لم تدفع) أي لم يجوز دفعها (لأنه) ما لم يعلم أنها له لخبر لو أعطي الناس بدعواهم ويكفي في البيئته شاهد ويمين ولا يكفي إخبارها للملتقط بل لا بد من سماع القاضي لها وقضائه على الملتقط بالدفع فإن خشي منه انتزاعها لشدة جوره احتمل الاحتفاء بإخبارها للملتقط واحتمل أنهما يحكما من يسمعها ويقضي على الملتقط ولعل هذا أقرب (وإن وصفها) وصفاً أحاط بجميع صفاتها (وظن) الملتقط (صدقه جاز الدفع) إليه قطعاً عملاً بظنه بل يسن هذا إن اتحد الواصف والأبأن ادعاها كل لنفسه ووصفها لم تسلم لأحد إلا بحجة كبيئة سليمة من المعارض (ولا يجب على المذهب)؛ لأنه مدع فيحتاج للبيئته ومثمت بإحتمال سماعه لوصفها من نحو ماليتها أما إذا لم يظن صدقه فلا يجوز الدفع له نعم لو قال له الواصف يلزمك تسليمها إلي خلف قال شارح إن لم يفتقد وجوب الدفع بالوصف. أنه لا يلزمه ذلك فإن نكل ولم يكن تملكها فهل ترد هذه اليمين كغيرها أو لا؛ لأن الرد كالإقرار وإقرار الملتقط لا يقبل على ماليتها بفرض أنه غير الواصف كل مُحتمل وإن قال تعلم أنها ملكي خلف أنه لا تعلم ولو تلفت.

• قوله (سني) (رجل) أي مثلاً نهاية ومعني. • قوله: (ما لم يعلم) إلى قوله نعم لو قال في المعني إلا قوله فإن خشي إلى المتن. • قوله: (ما لم يعلم أنها له) فإن علم أنها له وجب عليه دفعها إليه وعليه العهدة لا إن ألزمه بتسليمها بالوصف حاكمه معني. والمراد بالعلم هنا أخذاً مما يأتي ما يشمل الظن. • قوله: (ولا يكفي إخبارها بالحق) لعله أخذاً مما يأتي أيضاً إذا لم يظن صدق البيئ. • قوله: (فإن خشي منه) أي القاضي. • قوله: (ولعل هذا أقرب) اعتمده م ر اه سم عبارة النهاية وهو أوجه اه. • قوله: (كبيئة سليمة بالحق) مثال للحجة اه رشيد. • قوله: (إن لم يفتقد وجوب الدفع بالحق) أي وإلا فلا يلزمه ذلك اه نهاية أي وإن اعتقد المدعي عليه أنه يلزمه تسليمها بالوصف لا يلزمه الحلف أنه لا يلزمه التسليم بل يطالبه ببيئ. ش. • قوله: (أنه لا يلزمه بالحق) مفعول خلف. • قوله: (ولم يكن تملكها) أما إذا كان تملكها فترد عليه اليمين من غير ترد؛ لأنه مالك اه رشيد. • قوله: (كل مُحتمل) والأول أقرب اه. نهاية وهو قوله ترد هذه اليمين كغيرها وفائدة الرد أنه يلزم بتسليمها للمدعي اه ع ش. أي باليمين المردودة.

• قوله: (ولعل هذا أقرب) اعتمده م ر. • قوله: (كل مُحتمل) والأول أقرب شرح م ر.

فشهدت البيئته بوصفها ثبتت ولزمه بذلها كما في البحر عن النص وظاهر أن محله إن ثبت بإقراره أو غيره أن ما شهدت به البيئته من الوصف هو وصفها (فإن دفع) اللقطة لإنسان بالوصف (فأقام آخر بيئته) أي حجة بأنها ملكه قال الشيخ أبو حامد وغيره بأنها لا تعلم أنها انتقلت منه ويوجه بقروض اعتماده بالاختياط للملتقط لكونه لم يقصر (حولت إليه)؛ لأن الحجة توجب الدفع بخلاف الوصف (فإن تلفت عنده) أي الواصف المدفوع إليه لا بالزام حاكم يرى وجوب الدفع إليه بالوصف (فلصاحب البيئته تضمن الملتقط)؛ لأنه بان أنه سلم ما ليس له تسليمه (والمدفوع إليه)؛ لأنه بان أنه أخذ ملك الغير وخرج بدفع اللقطة ما لو تلفت عنده ثم غرم للواصف قيمتها فليس لمالكها تفريم الواصف؛ لأن ما أخذه مال الملتقط لا المدعي (والقراؤه عليه) أي على المدفوع إليه لتلفه في يده فيرجع عليه اللاقط بما غرمه ما لم يقر له بالملك؛ لأنه حينئذ يزعم أن الظالم له هو ذو البيئته وفارق ق ما لو اعترف المشتري للبائع بالملك ثم استحق المبيع فإنه يرجع عليه بالثمن؛ لأنه إنما اعترف له بالملك لظاهر اليد بأن اليد دليل الملك شرعاً فغلب بالاعتراف المشتري إليها بخلاف الوصف فكان مقصراً بالاعتراف المشتري إليه.

• فود: (فشهدت البيئته الخ) أي السالمة عن المضارض أخذاً بما مر آنفاً. • فود: (أن محله) أي لزوم اليد بتلك الشهادة. • فود: (اللقطة لإنسان) إلى قوله فإن أراد سفرًا في المضي إلا قوله ويوجه إلى المتن وقوله كما صححه إلى وبالمكي وإلى الكتاب في النهاية إلا قوله ويوجه إلى المتن وقوله وفي وجوه إلى وبالمكي. • فود: (قال الشيخ الخ) عبارة النهاية والمضي وبأنها لا تعلم أنها انتقلت منه كما قاله الشيخ الخ.

• فود (سبي): (حولت) أي اللقطة من الأول اه مضي. • فود: (لا بالزام حاكم الخ) أما إذا ألزمه بالدفع حاكم يراه فلا ضمان عليه لعدم تقصيره مضي ونهاية زاد سم ويتبني أن الملتقط لو ذكر في التعريف جميع أوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يتدفع عنه الضمان؛ لأنه صار ضامناً بذكر جميع الأوصاف قبل إلزام الحاكم م ر اه. • فود: (ما ليس له تسليمه) أي في الواقع وإن جاز في الظاهر كما مر اه ر سبيدي. • فود: (تلفت عنده) أي بعد التملك مطلقاً أو قبله بتقصير منه أخذاً بما مر.

• فود: (فليس لمالكها تفريم الواصف) أي وإنما يفرم الملتقط بذلها ويرجع به على الواصف اه ع ش أي إذا لم يقر له بالملك كما يأتي آنفاً. • فود: (أن الظالم له هو ذو البيئته الخ) أي والمطلوب لا يرجع على غير ظالمه.

• فود: (لا بالزام حاكم يرى الخ) أي وإلا فلا ضمان على الملتقط لانقضاء تقصيره شرح م ر. ويتبني أن الملتقط لو ذكر في التعريف جميع أوصافها ثم ألزمه حاكم بالدفع للواصف لم يتدفع عنه الضمان؛ لأنه صار ضامناً بذكر جميع الأوصاف قبل إلزام الحاكم م ر.

(قُلْتُ لَا تَجِلْ لِقَطْعَةِ الْحَرَمِ) الْمَكِّي (لِلْمَلِكِ) وَلَا يَلَا قَصْدُ تَمَلُّكِ (وَلَا جَفِظَ عَلَى الصَّحِيحِ) بَلْ لَا تَجِلْ إِلَّا لِلْجَفِظِ أَبَدًا لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ وَلَا تَجِلْ لِقَطْعِهَا إِلَّا لِمُنْشِدِهِ أَيْ لِمُعَرِّفِ عَلَى الدَّوَامِ وَالْأَفْسَادِ الْإِلَادِ كَذَلِكَ فَلَا تَظْهَرُ فَايِدَةُ التَّخْصِيصِ وَادْعَاءُ أَنَّهَا دَفْعُ إِيهَامِ الْاِكْتِفَاءِ بِتَغْرِيفِهَا فِي التَّوَسُّمِ بِمَنْعِهِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ هَذَا هُوَ الْمُرَادُ لَبَيَّنَهُ وَالْإِيهَامُ مَا قُلْنَاهُ الْمُتَبَادُّرُ مِنْهُ أَشَدُّ؛ وَلَأنَّ النَّاسَ يَكْثُرُ تَكْوُّرُ عَوْدِهِمْ إِلَيْهِ فَرُبَّمَا عَادَ مَالُكُهَا أَوْ نَائِبُهُ فَعَلَّظَ عَلَى أَخْذِهَا بِتَعْيِينِ جَفِظِهَا عَلَيْهِ كَمَا غَلَّظَ عَلَى الْقَاتِلِ فِيهِ خَطَأً بِتَغْلِيظِ الدِّيَةِ عَلَيْهِ مَعَ عَدَمِ إِسَاعَتِهِ وَخَرَجَ بِالْحَرَمِ الْجُلِّ وَلَوْ عَرَفَهُ كَمَا صَحَّحَهُ فِي الْاِئْتِصَارِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مِنْ خَصَائِصِ الْحَرَمِ وَفِي وَجْهِ لَا فَوْقَ وَانْتَصَرَ لَهُ بِخَيْرِ مُسْلِمٍ وَنَهَى عَنْ لِقَاطَةِ الْحَاجِّ أَيْ مَجْمَعِ جَمِيعِهِمْ لِقَلَّا يَدْخُلُ فِيهِ كُلُّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ وَبِالْمَكِّي حَرَمُ الْمَدِينَةِ وَاخْتَارَ الْبُلْقَيْنِي اسْتِوَاءَهُمَا (وَيَجِبُ تَغْرِيفُهَا) أَيْ الْمَلْفُوطَةِ فِيهِ لِلْجَفِظِ (قَطْعًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ) لِلْخَيْرِ فَتَلَزُمُ الْإِقَامَةُ لَهُ أَوْ دَفْعُهَا لِلْقَاضِي أَيْ الْأَمِينِ فَإِنْ أَرَادَ سَفَرًا وَلَا قَاضِي أَمِينٍ ثُمَّ اتَّجَعَا جَوَازُ تَرْكِهَا عِنْدَ أَمِينٍ.

• قول (سني): (قُلْتُ إلخ) أي كما قال الزايعي في الشرح اه معني. • قوله: (وَالْإِلَاح) أي وإن لم يكن المراد على الدوام بل سنة فلا فائدة لتخصيص مكة؛ لأن سائر البلاد تُعَرَّفُ لِقَطْعِهَا سَنَةً أَيْضًا فَهِيَ كَلَامُهُ قَلْبٌ. • قوله: (وَادْعَاءُ أَنَّهَا) أي فائدة التخصيص ش اه سم. • قوله: (لَبَيَّنَهُ) أي بأن يزيد قوله كغيره مثلاً. • قوله: (وَالْإِلَاح) أي وإن سلمنا احتمال أن المراد بذلك الخبر الدفع المذكور (فإيهام ما قلناه إلخ) أي فاحتمال أن المراد بذلك دفع الاكتفاء بتغريفها سنة وأنها تُعَرَّفُ أَبَدًا الْمُتَبَادُّرُ مِنْهُ أَشَدُّ وَأَقْوَى فَيَتَّبِعِي أَخْذَهُ وَاخْتِيَارَهُ. • قوله: (وَلَأنَّ النَّاسَ إلخ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ لِلْخَيْرِ الصَّحِيحِ عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَالْمَعْنَى فِيهِ أَنَّ حَرَمَ مَكَّةَ شَرَفَهَا اللَّهُ تَعَالَى مَثَابَةً لِلنَّاسِ إلخ وهي أَحْسَنُ. • قوله: (كَمَا صَحَّحَهُ إلخ) أي قوله ولو عَرَفَهُ. • قوله: (لَأنَّ ذَلِكَ إلخ) أي عَدَمَ جُلِّ اللَّقْطَةِ لِلْمَلِكِ وَهَذَا تَغْلِيلٌ لِمَا صَحَّحَهُ صَاحِبُ الْاِئْتِصَارِ. • قوله: (لَا فِرْقَ) أي بَيْنَ الْحَرَمِ وَعَرَفَهُ اه سَيِّدُ عُمَرُ. • قوله: (أَيْ مَجْمَعُ جَمِيعِهِمْ) أشار به إلخ حَذَفُ الْمُضَافِ. • قوله: (وَبِالْمَكِّي حَرَمُ الْمَدِينَةِ) فَلَيْسَ لَهُ حُكْمُهُ فِي ذَلِكَ كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْجُمْهُورِ وَصَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ وَالرَّوْبَانِيُّ خِلَافًا لِلْبُلْقَيْنِيِّ نِهَآيَةً وَمُعْنَى.

• قول (سني): (قَطْعًا) أي فإن أيس من معرفة مالِكها فَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ مَالًا ضَائِعًا أَمْرُهُ لِيَبَيِّنَ الْمَالِ اه ع ش. • قوله: (لِلْخَيْرِ) أي الْمَارِ أَيْضًا. • قوله: (فَيَلْزَمُهُ الْإِقَامَةُ لَهُ إلخ) قال ابنُ الْمُفَرِّجِ وَقَدْ يَجِبُ هَذَا التَّخْيِيرُ فِي كُلِّ مَا التَّحْتَطُّ لِلْجَفِظِ اه مُعْنَى زَادَ سَمِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَرَمِ مَكَّةَ وَتَقَدَّمَ أَنْ مَا التَّحْتَطُّ لِلْمَلِكِ لَوْ دَفَعَهُ لِلْقَاضِي لَزِمَهُ الْقَبُولُ اه. • قوله: (هَذَا أَمِينٌ) أي غَيْرِ الْحَاكِمِ فَلَوْ بَانَ عَدَمُ أَمَانَتِهِ فَيَحْتَمَلُ تَضَمُّنُ الْمُتَحْتَطِّ

• قوله: (وَادْعَاءُ أَنَّهَا) أي فائدة التخصيص ش. • قوله: (دَفْعُ إِيهَامِ إلخ) على أنه قد يقال هذا لا يَرْفَعُ الْإِيهَامَ. • قوله: (فَيَلْزَمُهُ الْإِقَامَةُ أَوْ دَفْعُهَا لِلْقَاضِي) قال فِي الرُّوْضِ وَقَدْ يَجِبُ هَذَا أَيْ التَّخْيِيرُ فِي كُلِّ مَا التَّحْتَطُّ لِلْجَفِظِ أَيْ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَرَمِ مَكَّةَ أَتَاهُ وَتَقَدَّمَ أَنْ مَا التَّحْتَطُّ لِلْمَلِكِ لَوْ دَفَعَهُ لِلْقَاضِي لَزِمَهُ الْقَبُولُ.

(فزع) التَّقَطَّ مَا لَمْ تُدْعَى أَنَّهُ مَلَكَه قَبْلَ قَوْلِهِ كَمَا فِي الْكِفَايَةِ قَالَ الْفَزَعِيُّ وَمَحَلُّهُ عِنْدَ عَدَمِ الْمُنَازَعِ بِخِلَافِ مَا لَوْ التَّقَطَّ صَغِيرًا ثُمَّ ادَّعَى أَنَّهُ مَلَكَه لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ فِيهِ.

لِتَقْصِيرِهِ بَعْدَ الْبَحْثِ عَنْ حَالِهِ وَنَحْتَمَلُ خِلَافَهُ قِيَاسًا عَلَى مَا لَوْ أَشْهَدَ مُسْتَوْرِنَ وَبَانَا فَاسِقَيْنِ وَلَمْ يَلْهُ الْأَقْرَبُ أَهَ ع ش. ه فَوَدَّ: (قَبْلَ قَوْلِهِ الْخ) ظَاهِرُهُ وَلَوْ بَعْدَ اغْتِرَافِهِ بِأَنَّهُ لَقَطَّةٌ وَتَعْرِيفُهُ سَمَ عَلَى حَجِّ أَهَ ع ش. ه فَوَدَّ: (قَالَ الْفَزَعِيُّ الْخ) مُتَعَمِّدٌ أَهَ ع ش. ه فَوَدَّ: (لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ الْخ). (فَزَعٌ): لَوْ أَخَذَ لَقَطَّةً اثْنَانِ فَتَرَكَ أَحَدَهُمَا حَقَّهُ مِنَ الْإِلْتِطَاطِ لِلْآخَرِ لَمْ يَسْقُطْ وَإِنْ أَقَامَ كُلُّ مِنْهُمَا بَيِّنَةً بِأَنَّهُ الْمُلتَقِطُ وَلَمْ يَسْبِقْ تَارِيخُ إِحْدَاهُمَا تَعَارُضًا وَتَسَاقُطًا وَلَوْ سَقَطَتْ مِنْ مُلتَقِطِهَا فَالْتَقَطَهَا آخَرُ فَلَاؤُلُ أَوَّلَى بِهَا مِنْهُ لَسَبِقَهُ وَلَوْ أَمَرَ وَاحِدٌ آخَرَ بِالْإِلْتِطَاطِ لَقَطَّةً رَأَاهَا فَأَخَذَهَا فَهِيَ لِلْآخِذِ إِلَّا إِنْ قَصَدَ بِهَا الْآمِرَ وَخَذَهُ أَوْ مَعَ نَفْسِهِ فَيَكُونُ لِلْآمِرِ أَيْ فِي الْأَوَّلِ أَوْ لِهَ مَا أَيْ فِي الثَّانِي وَهَذَا لَا يُخَالِفُ مَا مَرَّ فِي الْوَكَالَةِ مِنْ عَدَمِ صِحَّتِهَا فِي الْإِلْتِطَاطِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ فِي عُمُومِ الْإِلْتِطَاطِ وَهَذَا فِي خُصُوصِ لَقَطَّةٍ وَجِدَتْ وَتَشْمَلُ الْمُسْتَقْنَى مِنْهُ مَا إِذَا لَمْ يَقْصِدْ نَفْسَهُ وَلَا غَيْرَهُ وَإِنْ رَأَاهَا مَطْرُوحَةً عَلَى الْأَرْضِ فَدَقَّقَهَا بِرِجْلِهِ وَتَرَكَهَا حَتَّى ضَاعَتْ لَمْ يَضْمَنْهَا نِهَآيَةً وَمُعْنَى زَادَ الْأَنْسَى؛ لِأَنَّهُ لَمْ تَحْصُلْ فِي يَدِهِ وَقَضِيَّتْهُ عَدَمُ ضَمَانِهَا وَإِنْ تَحَوَّلَتْ مِنْ مَكَانِهَا بِالذَّفْعِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَعَلَى قِيَاسِهِ لَا يَضْمَنُ الْمُدْخَرُجُ الْحَجَرَ الَّذِي دَخَرَجَهُ أَهَ ع ش قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر لَمْ يَسْقُطْ أَيْ فَإِنْ أَرَادَ التَّخْلُصَ رَفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ كَمَا لَوْ لَمْ يَتَعَمَّدِ الْمُلتَقِطُ وَقَوْلُهُ م ر. وَتَسَاقُطًا أَيْ فَتَبَقَى فِي يَدِ الْمُلتَقِطِ فَلَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ كُلُّ أَنَّهُ يَمْلِكُ أَنَّهَا حَقُّهُ فَإِنْ حَلَفَ لِكُلِّ تَرَكَّتْ فِي يَدِهِ وَإِنْ نَكَلَ فَإِنْ حَلَفَ أَحَدُهُمَا سَلِمَتْ لَهُ أَوْ حَلَفَا جُعِلَتْ فِي أَيْدِيهِمَا وَكَذَا لَوْ تَنَازَعَا وَلَا بَيِّنَةَ لِأَحَدِهِمَا فَلِكُلِّ مِنْهُمَا تَحْلِيفُ الْمُلتَقِطِ الْخ وَقَوْلُهُ م ر. فَدَقَّقَهَا بِرِجْلِهِ أَيْ وَلَمْ تَفْصِلْ عَنِ الْأَرْضِ أَهَ.



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقِيطِ)

فَمِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ وَيُقَالُ لَهُ مَنبُودٌ وَدَعِيٌّ وَهُوَ شَرَعًا طِفْلٌ يُنْبَذُ بِنَحْوِ شَارِعٍ لَا يُعْرِفُ لَهُ مُدْعٍ فَهُوَ مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ وَذَكَرَ اللَّقِيطُ لِلْغَالِبِ إِذْ الْأَصَحُّ أَنَّ الْمُمَيَّزَ وَالْبَالِغَ الْمَخْجُونِ يُلْتَقِطَانِ لِاخْتِيَا جِهَمَا إِلَى التَّمْهِيدِ وَالْأَصْلُ فِيهِ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا﴾ [النساء: ٣٦] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَقْسَلُوا أَلْخَبَرَ﴾ [الحج: ٧٧] وَأَرْكَانُهُ لَقِيطٌ وَلَا قِطٌ وَلَقِطٌ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ اللَّقِيطِ

• قَوْلُهُ: (فَمِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَظَاهِرٌ تَخْصِيصُهُمْ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ كَانَ قَالَ خُذْهُ إِلَى الْمُتَنِّ وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يَقُلْ عَنِّي إِلَى الْمُتَنِّ. • قَوْلُهُ: (مَنبُودٌ) أَيُّ بَاغِيَارٍ أَنَّهُ يُنْبَذُ وَيُسَمَّى مَلْقُوطًا أَيْضًا بِبَاغِيَارٍ أَنَّهُ يُلْقَطُ أَهْلُ نِهَائَةٍ زَادَ الْمُعْنَى وَدَعِيًّا أَهْلُ أَيِّ لِلْجَهْلِ بَيْنَ يَتَسَّبَ إِلَيْهِ. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) إِلَى قَوْلِهِ: لَا تَنْسَلِمُهُ حُكْمٌ فِي الْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا عَلِمَ وَقَوْلُهُ الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصَرِّ وَقَوْلُهُ فَلَا يُنَافِي إِلَى قَالَ الْمَارِزْدِي. • قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ اللَّقِيطِ ش. أ. س. م. • قَوْلُهُ: (يُنْبَذُ) وَتَبَذَهُ فِي الْغَالِبِ إِمَّا لِيَكُونَهُ مِنْ فَاجِشَةٍ خَوْفًا مِنَ الْعَارِ أَوْ لِلْعَجْزِ مِنْ مُؤَنَّتِهِ أَهْلُ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (بِنَحْوِ شَارِعٍ) عِبَارَةٌ الْمُعْنَى فِي شَارِعٍ أَوْ مَسْجِدٍ أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ أ. ه. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ اللَّقِيطِ. • قَوْلُهُ: (مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ) أَيُّ بِحَسَبِ اللَّغَةِ ثُمَّ صَارَ حَقِيقَةً شَرْعِيَّةً نِهَائَةً وَسَمًّا. • قَوْلُهُ: (وَذَكَرَ الطِّفْلُ لِلْغَالِبِ الْإِخ) هَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ الْمُمَيَّزَ لَا يُسَمَّى طِفْلًا وَيُسَمَّرُ بِهِ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ وَبِحُجُورِ التَّقَاطُفِ الْمُمَيَّزِ أَهْلُ وَهُوَ أَخَذَ قَوْلَيْنِ فِي اللَّغَةِ فَمِنَ الْمِضْبَاحِ الطِّفْلُ الْوَلَدُ الصَّغِيرُ قَالَ بَعْضُهُمْ وَيَبْقَى هَذَا الْأِسْمُ حَتَّى يُمَيَّزَ ثُمَّ يُقَالُ صَبِيٌّ وَخَزُورٌ وَيَافِغٌ وَمُرَافِقٌ وَبَالِغٌ وَفِي التَّمْهِيدِ يُقَالُ لَهُ طِفْلٌ إِلَى أَنْ يَخْتَلِمَ أَهْلُ ع. ش. • قَوْلُهُ: (يُلْتَقِطَانِ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمُمَيَّزِ أ. ه. س. م. • قَوْلُهُ: ﴿فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ﴾ [إِخ] إِذْ بِإِخْيَانِهَا سَقَطَ الْحَرْجُ عَنِ النَّاسِ فَأَحْيَاهُمْ بِالتَّجَاةِ مِنَ الْعَذَابِ أَهْلُ مُعْنَى. • قَوْلُهُ: (وَأَرْكَانُهُ) أَيُّ اللَّقِيطِ الشَّرْعِيُّ مُعْنَى وَشَرَحَ مَتْنَهُ عِبَارَةً الرَّشِيدِيِّ أَيُّ اللَّقِيطِ الْمَفْهُومُ مِنَ اللَّقِيطِ أَوْ أَرْكَانُ الْبَابِ أَهْلُ وَقَالَ الْبُجَيْرِيُّ دُفِعَ بِهِذَا أَيُّ بَقِيدِ الشَّرْعِيِّ مَا يَلْزَمُ عَلَى كَلَامِهِ مِنْ كَوْنِ الشَّيْءِ رُكْنًا لِتَفْسِيهِ وَحَاصِلُ الدُّفْعِ أَنَّ الَّذِي جُمِلَ رُكْنًا هُوَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ اللَّقِيطِ)

• قَوْلُهُ: (وَهُوَ) أَيُّ اللَّقِيطِ ش. • قَوْلُهُ: (فَهُوَ) أَيُّ اللَّقِيطِ مِنْ مَجَازِ الْأَوَّلِ قَدْ يُقَالُ هَذَا بِحَسَبِ اللَّغَةِ أَمَا فِي عُرْفِ أَهْلِ الشَّرْعِ فَهُوَ حَقِيقَةٌ كَمَا فِي نَظَائِرِهِ. • قَوْلُهُ: (يُلْتَقِطَانِ) أَيُّ وَإِنْ لَمْ يَجِبْ كَمَا يَأْتِي فِي الْمُمَيَّزِ.

وَسْتَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ. (الْتِقَاطُ الْمَنْبُذُ) أَيِ الْمَطْرُوحِ وَالتَّغْيِيرُ بِهِ لِلْعَالِبِ أَيْضًا كَمَا عَلِمَ (فَرَضُ كِفَايَةٍ) صِيَانَةُ النَّفْسِ الْمُخْتَرَمَةِ عَنِ الْهَلَاكِ هَذَا إِنْ عَلِمَ بِهِ جَمْعٌ وَلَوْ مُتَرَتِّبًا عَلَى الْمُغْتَمَدِ وَالْأَفَرَضِ عَيْنٍ وَفَارَقَ مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ بِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْاِكْتِسَابِ الْمَجْبُولِ عَلَى حُبِّهِ النَّفْسُ كَالْوَطَنِ فِي التَّكَاحُجِّ.

(وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ عَلَيْهِ) أَيِ الْاِتِّقَاطِ وَإِنْ كَانَ الْمُلْتَقِطُ مَشْهُورَ الْعَدَالَةِ (فِي الْأَصَحِّ) لَقَلَّا يُسْتَرْقُ وَيَضِيعُ نَسَبُهُ الْمَبْنِي عَلَى الْاِخْتِطَاطِ لَهُ أَكْثَرُ مِنَ الْمَالِ وَوُجُوبُهُ عَلَى مَا مَعَهُ الْغَنَصُوصُ عَلَيْهِ فِي الْمُخْتَصَرِ وَقَعَ بِطَرِيقِ التَّبَعِ لَهُ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ وَمَتَى تَرَكَ الْإِشْهَادَ لَمْ تَثْبُتْ لَهُ وَلَايَةُ الْحَضَانَةِ إِلَّا إِنْ تَابَ وَأَشْهَدَ فَيَكُونُ الْاِتِّقَاطُ جَدِيدًا مِنْ حَيْثُيذِ كَمَا بَحَثْنَاهُ السُّبُكِّي مُصَرِّحًا بِأَنَّ

الْلَقْطُ اللَّغْوِيُّ بِمَعْنَى مُطْلَقِ الْأَخْذِ وَالْأَوَّلُ اللَّفْظُ الشَّرْعِيُّ وَهُوَ أَخْذُ الصَّبِيِّ وَالْمَجْنُونِ الَّذِي لَا كَافِلَ لَهُ مَعْلُومٌ هـ. فَوُدَّ: (وَسْتَعْلَمُ مِنْ كَلَامِهِ) أَيِ يُعْلَمُ الثَّالِثُ مِنْ قَوْلِهِ الْاِتِّقَاطُ الْإِنْخِ وَالثَّانِي مِنْ قَوْلِهِ وَإِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْاِتِّقَاطِ الْإِنْخِ وَأَمَّا الْأَوَّلُ فَمِنْ قَوْلِهِ الْمَنْبُذُ. هـ. فَوُدَّ: (لِلْعَالِبِ) إِذْ مَثَلُهُ مَا إِذَا كَانَ مَاشِيًا وَلَيْسَ مَعَهُ أَحَدٌ يُتَخَيَّرُ مِنْهُ. هـ. فَوُدَّ: (كَمَا عَلِمَ) لَعَلَّهُ مِنْ قَوْلِهِ إِذَا الْأَصَحُّ الْإِنْخِ سَمَ وَرَشِيدِي.

هـ. فَوُدَّ (سُيِّ): (فَرَضُ كِفَايَةٍ) وَلَوْ عَلَى قَسَقَةٍ عَلِمُوا بِهِ فَيَجِبُ عَلَيْهِمُ الْاِتِّقَاطُ وَلَا تَثْبُتُ الْوَلَايَةُ لَهُمْ أَيِ فَعَلَى الْحَاكِمِ ائْتِزَاعُهُ مِنْهُمْ وَلَعَلَّ سُكُونَهُمْ عَنْ هَذَا لِيَعْلَمَهُ مِنْ كَلَامِهِمْ هـ. فَوُدَّ: (جَمْعٌ) أَيِ مُتَعَدِّدٌ أَمِنْهَا. هـ. فَوُدَّ: (وَالْإِنْخِ) أَيِ بَانَ عَلِمَ وَاحِدٌ فَقَطْ. هـ. فَوُدَّ: (مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ) أَيِ مِنَ الْاِسْتِحْبَابِ.

هـ. فَوُدَّ (سُيِّ): (وَيَجِبُ الْإِشْهَادُ) أَيِ لِرَجُلَيْنِ وَلَوْ مُسْتَوْرَيْنِ؛ لِأَنَّهُ يَغْسُرُ عَلَيْهِ إِقَامَةُ الْعَدْلَيْنِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا هـ. فَوُدَّ: (مَشْهُورَ الْعَدَالَةِ) أَيِ نَابِتُهُ بَانَ تَثْبُتُ بِالْمَرْكَبَيْنِ وَاشْتَهَرَتْ حَمَلًا لِلْفِظِ عَلَى فَرْزِهِ الْكَامِلِ فَغَيْرُهُ كَمَسْنُونِ الْعَدَالَةِ مِنْ بَابِ أَوَّلَى هـ. فَوُدَّ: (وَوُجُوبُهُ) أَيِ الْإِشْهَادِ. هـ. فَوُدَّ: (عَلَى مَا مَعَهُ) أَيِ كِتَابِيهِ. هـ. فَوُدَّ: (الْمَنْصُوصُ عَلَيْهِ) أَيِ الْوُجُوبُ. هـ. فَوُدَّ: (بَطَرِيقِ التَّبَعِ) أَيِ لِلْقَبِيضِ وَقِيَاسُ مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ مِنْ ائْتِزَاعِ الْإِشْهَادِ إِذَا خَافَ عَلَيْهَا مِنْ ظَالِمٍ أَنَّهُ هُنَا كَذَلِكَ هـ. فَوُدَّ: (وَسَيَاتِي عَنْ السَّيِّدِ عَمَرُ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. فَوُدَّ: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ الْإِنْخِ) أَيِ مِنْ أَنَّهُ لَا تَجِبُ الْإِشْهَادُ هـ. فَوُدَّ: (فِي اللَّقْطَةِ) وَقَدْ يُقَالُ لَا مُنَافَاةَ وَإِنْ لَمْ تُعْتَبَرِ التَّبَعَةُ؛ لِأَنَّ الْمُغْلَبَ فِيهَا مَعْنَى الْكَسْبِ وَفِي الْاِتِّقَاطِ الْوَلَايَةُ عَلَى اللَّقِيظِ وَمَا مَعَهُ هـ. فَوُدَّ: (لَمْ تَثْبُتْ لَهُ وَلَايَةُ الْحَضَانَةِ) فَيَجُوزُ الْاِئْتِزَاعُ لِلْقَبِيضِ وَمَا مَعَهُ مِنْهُ وَالْمُسْتَرْعُ مِنْهُ وَمِمَّنْ يَأْتِي الْحَاكِمُ هـ. رَوَضَ مَعَ شَرْحِهِ وَيَأْتِي فِي الشَّرْحِ مَا يُوَافِقُهُ. هـ. فَوُدَّ: (إِلَّا إِنْ تَابَ الْإِنْخِ) قَضِيَّةٌ جَعَلَهُ الْوَلَايَةُ مَسْلُوبَةً إِلَى الثَّرْوَةِ أَنْ تَرَكَ الْإِشْهَادَ كَبِيرَةً وَيُفِيدُهُ كَلَامُ السُّبُكِّي الْآتِي هـ. فَوُدَّ: (جَدِيدًا مِنْ حَيْثُيذِ الْإِنْخِ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ مُدَّةُ الْاِسْتِزَاءِ وَهُوَ قِيَاسُ مَا اِغْتَمَدَهُ الشَّارِحُ وَصَاحِبُ الْمُغْنِي وَالنَّهَائِيَّةِ فِيمَا سَبَّأَنِي فِي وَلِيِّ التَّكَاحُجِّ إِذَا تَابَ وَسَيَاتِي ثُمَّ عَنْ ابْنِ الْمُقَرِّي اشْتِرَاطُهَا فَعَلِيهِ هَلْ يُقَالُ هُنَا بَنَظِيرُهُ أَوْ يُفَرَّقُ مَحَلُّ تَأْمُلٍ وَمَرَّ فِي اللَّقْطَةِ أَنَّهُ إِذَا عَرَضَ فِيهَا قَصْدُ الْخِيَانَةِ فِي الْاِئْتِزَاعِ ثُمَّ زَالَ مَا يَأْتِي فِيهِ نَظِيرُ مَا ذَكَرَ هُنَا

هـ. فَوُدَّ: (كَمَا عَلِمَ) كَأَنَّهُ مَنْ إِذَا الْأَصَحُّ الْإِنْخِ. هـ. فَوُدَّ: (فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ) أَيِ أَنَّهُ لَا يَجِبُ الْإِشْهَادُ.

تَوَكَّلَ الْإِشْهَادُ فَشَقَّ نَعَمَ قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ مَتَى سَلَّمَهُ لَهُ الْحَاكِمُ سُنَّ وَلَا يَجِبُ؛ لِأَنَّ تَسْلِيمَهُ حُكْمٌ مُغْنِي عَنْهُ أَنْتَهَى وَإِنَّمَا يَتَأْتِي هَذَا التَّغْلِيلُ عَلَى الضَّعِيفِ أَنَّ تَصَرُّفَ الْحَاكِمِ حُكْمٌ مُطْلَقًا فَالْوَجْهُ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ مَعْنَى الْإِشْهَادِ فَأَعْنَى عَنْهُ وَتَجُوزُ التِّقَاطُ الصَّبِي الْمُمْتَرِ؛ لِأَنَّهُ فِيهِ جَفْظُهُ وَقِيَامًا بِتَرْبِيَّتِهِ بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغَدُ وَجُوبُ التِّقَاطِ وَيَجِبُ رَدُّ مَنْ لَهُ كَافِلٌ كَوَصِيٍّ وَقَاضٍ وَمُلْتَطِقٍ لِكَافِلِهِ.

(وَأِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ لِمُكَلِّفٍ حَقٌّ) وَلَوْ فَقِيرًا؛ لِأَنَّهُ طَلَبَهُ لِقَوْتِهِ لَا يَسْخَلُهُ (مُسْلِمٌ) إِنْ حُكِمَ

فَرَاغَهُ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ وَتَقَدَّمَ عَنْ شَرِّ فِي اللَّفْظَةِ تَرْجِيحُ عَدَمِ اشْتِرَاطِ الْإِسْتِثْنَاءِ. هـ فَوَدَّ: (عَلَى الضَّعِيفِ الْإِلْحَ) أَيِ مِنْ خَيْثُ إِطْلَاقُهُ وَإِلَّا فَسَيَاتِي فِي الْفَرَائِضِ أَنَّهُ حَكَمٌ فِي قَضِيَّةٍ رُفِعَتْ إِلَيْهِ وَطُلِبَ مِنْهُ فَضْلُهَا أَهْ رَشِيدِي. هـ فَوَدَّ: (بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ الْإِلْحَ) أَيِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِمَجْلِبِهِ أَحَدٌ فَلَمَلَّ وَجْهَهُ أَنْ مَا يَفْعَلُهُ الْحَاكِمُ يَشْتَهَرُ أَمْرُهُ فَيُسْتَعَاذُ بِهِ الْعِلْمُ بِالْإِلْتِقَاطِ وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الشَّهَادَةِ أَهْ ش. هـ فَوَدَّ: (وَتَجُوزُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَضِيَّةٌ كَلَامِهِ فِي الْمَغْنَى إِلَّا قَوْلُهُ بَلْ لَوْ خُشِيَ إِلَى وَيَجِبُ وَقَوْلُهُ بِنَاءٌ عَلَى الْأَصَحِّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ لَكِنْ إِلَى الْمَثْنِ. هـ فَوَدَّ: (وَتَجُوزُ التِّقَاطُ الْمُمْتَرِ) هَذَا اللَّفْظُ مِنَ الْمَثْنِ فِي التَّهَايَةِ وَكَذَا كَانَ فِي أَصْلِ الشَّارِحِ ثُمَّ أَضْلَحَ وَكَتَبَ بِالْجِدَادِ الْأَسْوَدِ وَلَيْسَ فِي الْمَغْنَى مَعْدُودًا مِنَ الْمَثْنِ فَلَمَلَّ التَّسَخُّ مُخْتَلَفَةً أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ أَقُولُ: وَعَلَى كُلِّ هَذَا مُكْرَرٌ مَعَ قَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ إِذَا الْأَصَحُّ أَنَّ الْمُمْتَرِ وَالْبَالِغَ وَالْمَجْنُونَ يَلْتَقِطَانِ.

هـ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغَدِ الْإِلْحَ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ وَلَقَطُ غَيْرِ بِالْبَالِغِ وَلَوْ مُعْتَرَا إِنْ نُبِذَ فَرَضُ أَهْ وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي وَجُوبِ التِّقَاطِ الْمُمْتَرِ مُطْلَقًا وَكَذَا صَنَعَ الْمَنْهَجُ وَشَرَحَهُ فَلْيُرَاجَعْ سَمْعُ ش.

هـ فَوَدَّ: (وَيَجِبُ رَدُّ الْإِلْحَ) أَيِ بَانَ يَأْخُذُ الْوَاجِدَ لَهُ وَيُوصِلُهُ إِلَيْهِ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ إِذَا أَخَذَهُ يَجِبُ رَدُّهُ وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ أَخْذُهُ إِنْتِزَاعُ أَهْ ش. هـ فَوَدَّ: (وَقَاضٍ) كَأَنَّ مُرَادَهُ مَا إِذَا كَانَ الْقَاضِي تَعَاطَى كَفَالَتَهُ بِالْفِعْلِ وَإِلَّا فَالْقَاضِي لَهُ الْكَفَالَةُ الْعَامَّةُ الشَّامِلَةُ لِكُلِّ مَنْ لَا كَافِلَ لَهُ فِي وَلايَتِهِ فَلَوْ وَجِبَ الرَّدُّ مُطْلَقًا لَنَا فِي ذَلِكَ قَوْلُهُمْ وَلَا تَقْتَرِ وَلَايَةَ الْإِلْتِقَاطِ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ فُرُوعِ الْبَابِ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِمَنْ تَبَعَهَا فَتَأَمَّلْ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنْ مَحَلَّهُ أَيِ الرَّدِّ لِلْقَاضِي خَيْثُ لَا يُخْشَى عَلَيْهِ مِنْهُ أَهْ سَيِّدُ عَمْرٍ.

هـ فَوَدَّ: (وَأِنَّمَا تَثْبُتُ وَلَايَةُ الْإِلْتِقَاطِ الْإِلْحَ) وَلَا تَقْتَرِ إِلَى إِذْنِ الْحَاكِمِ لَكِنْ يُسْتَحَبُّ دَفْعُهُ إِلَيْهِ نَعَمْ لَوْ وَجَدَهُ فَأَعْطَاهُ غَيْرَهُ لَمْ يَجْزُ حَتَّى يَدْفَعَهُ إِلَى الْحَاكِمِ قَالَه الدَّارِمِيُّ أَهْ مُغْنِي.

هـ فَوَدَّ: (وَأِنَّمَا يَتَأْتِي هَذَا عَلَى الضَّعِيفِ الْإِلْحَ) كَذَا شَرَحَ م. ر. هـ فَوَدَّ: (فَالْوَجْهُ تَغْلِيلُهُ بِأَنَّ تَسْلِيمَ الْحَاكِمِ فِيهِ مَعْنَى الْإِشْهَادِ الْإِلْحَ) يُحْتَمَلُ أَنَّ مَحَلَّ الْأَكْتِفَاءِ بِتَسْلِيمِ الْحَاكِمِ إِذَا كَانَ فِي مَجْلِبِهِ شَاهِدَانِ أَوْ وَاحِدٌ مَعَهُ كَمَا هُوَ الْغَالِبُ حَتَّى لَوْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ أَحَدٌ لَمْ يَخْفَ تَسْلِيمُهُ؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ كَانَ شَاهِدًا إِلَّا أَنْ كَوْنَهُ لَقِيطًا لَا يَثْبُتُ بِشَاهِدٍ وَاحِدٍ م. ر. هـ فَوَدَّ: (بَلْ لَوْ خُشِيَ ضَيَاعُهُ لَمْ يَنْغَدِ وَجُوبُ التِّقَاطِ) كَذَا شَرَحَ م. ر. وَعِبَارَةٌ شَرَحَ الْبَهْجَةُ وَلَقَطُ غَيْرِ بِالْبَالِغِ وَلَوْ مُعْتَرَا إِنْ نُبِذَ فَرَضُ أَنْتَهَى وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي وَجُوبِ التِّقَاطِ الْمُمْتَرِ مُطْلَقًا وَكَذَا صَنَعَ الْمَنْهَجُ وَشَرَحَهُ فَلْيُرَاجَعْ.

بإسلام اللقيط بالدار والأفلكافر العدل في دينه التقاطه وبحث ابن الرقعة جواز التقاط اليهودي للتصرائي وعكسه كالنوازل وخالفه الأذريعي بناء على الأصح أنه لا يقر على انتقاله لدين ملتقطه اللاريم من تمكينه من التقاطه وفيه نظر؛ لأن المشتع الانتقال الاختياري على أنه قد يخير بين الدينين كما يأتي فتيل نكاح المشرك (عدل) ظاهراً فيشمل المشرك ويستصرح بأهليته لكن يؤكل القاضي به من يراقبه خفية لقلاً يتأذى فإذا وثق به صار كملوم العدالة (رشيد) ولو أننى كما هو شأن سائر الولايات على الغير وقضية كلامه وجود العدالة مع عدم الرشد ولا ينافيه خلافاً لمن ظنه اشتراطهم في قبول الشهادة السلامة من الحجر؛ لأن العدالة السلامة من الفسق وإن لم تقبل معها الشهادة والشفية قد لا يمتسك وبحث الأذريعي اغتبار البصر وعدم نحو برص إذا كان الملتقط يتقاهذه بنفسه كما في الحاصية. (ولو الشط غند) أي فن ولو مكاتباً ومبتعضاً ولو في نؤيته كما رجحه الأذريعي وغيره (بغير إذن سيده انزع) اللقيط منه؛ لأنه ولاية وتبرع وليس من أهلها (فإن علمه أي التقاطه.....

فرد: (والأ) أي وإن كان محكوماً بكفره بالدار اه مغني. فرد: (وبحث ابن الرقعة إلخ) اعتمده المغني والنهاية عبارة الأول ومقتضى كلامهم جواز التقاط اليهودي للتصرائي وعكسه وهو كذلك كالإزب وإن قال ابن الرقعة لم أزه منقولا اه وعبارة الثاني والأوجه كما بحثه ابن الرقعة جواز إلخ خلافاً للأذريعي اه. فرد: (وهكسه) أي ثم بعد البلوغ إن اختار دين أبيه فذاك وإلا بأن لم يختره لجهله به أو غيره فهو على دين اللايط فيقر عليه؛ لآنا نقر كلاً من اليهودي والتصرائي على ملته وهذا لما لم يعلم له ملة يطلب منه تمسكه بها كان كمن لم يتمسك في الأصل بدين ثم لما طلب منه التمسك بملة وقد سبق له قبل تمسك بملة اللايط أقر اه ع ش. فرد: (وستصرح بأهليته) أي بقوله ويقدم عدل على مستور. فرد: (يؤكل القاضي به إلخ) أي وجوباً. فرد: (من يراقبه إلخ) ظاهره الاكتفاء بواجب ومؤنته في بيت المال. فرد: (مع عدم الرشد) أي وهو كذلك كما يأتي في قوله والشفية قد لا يقسق أي بأن يضيع المال بين فاجش مع الجهل بقيمته والفايق قد لا يخبر عليه بأن بلغ مصلحاً لدينه وماله ثم فسق اه ع ش. فرد: (ولا ينافيه) أي وجود العدالة مع عدم الرشد. فرد: (لمن ظنة) أي المنافاة. فرد: (وبحث الأذريعي إلخ) عبارة النهاية والأوجه كما بحثه الأذريعي إلخ. فرد: (وهذا نحو برص) كالجذام ونحوه مما يقر عادة اه ع ش. فرد: (ولو مكاتباً إلخ) ومكاتباً ومعلقاً عنه بصفة وأم ولد اه مغني.

فرد (سني): (انزع) والممتزع هو الحاكم كما مر عن شرح الروض.

فرد: (وبحث ابن الرقعة إلخ) اعتمده م ر. فرد: (لأن المشتع الانتقال الاختياري) قضية أنه يمتنع الملتقط في دينه ويحصل هنا انتقال اضطراري فليُنظر. فرد: (وبحث الأذريعي إلخ) كذا شرح م ر. فرد: (كما رجحه الأذريعي) اعتمده م ر.

(فأقره عنده أو التقط) غير المكاتب (بإذن سيده) كأن قال له خذهُ وإن لم يقل لي فيما يظهر
 خلافا لما يوهمه كلام شارح وشرط قوله ذلك له وهو غائب عنه عدالة القرن ورشده فيما
 يظهر (فالسيد الملتقط) والعبد نائيه في الأخذ والتزيتة بخلاف المكاتب لا يكون نائيا عنه عند
 أمره بملطقي الالتقاط لاستقلاله ولا لاقطا؛ لأنه غير حر فيترع منه ولا يكون السيد لاقطا إلا إن
 قال له التقط لي ولو أذن لمبعض ولا مهاباة أو وثم مهاباة وهو في نوبة السيد فكان أو في نوبة
 المبعض فباطل على الوجه ما لم يقل له عني كما هو ظاهر فيكون نائيه.
 (ولو التقط صبي) أو مخجون.....

هـ فوفى (سني): (فأقره عنده) يتجه استثناء المكاتب؛ لأن مجرد إقراره لا يزيد على مطلق أمره بالالتقاط
 الذي لا يكون السيد به ملقطا كما يأتي أيضا والمبعض في نوبة نفسه إذ مجرد إقراره لا يزيد على مطلق
 إذنه مع بطلان التقاطه حيثي وعدم وقوعه للسيد كما يأتي أيضا فتأمل اللهم إلا أن يدعي زيادة مجرد
 الإقرار على ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت بذلك مع م ر فوافق سم على حجة اهـ
 ش أقول: وظاهر شرح المنهج استثناء المكاتب وظاهر الرض مع شرحه استثناءه والمبعض في نوبة
 نفسه فليراجع هـ فوفى: (وشرط قوله ذلك له) أي قول السيد ليقته خذهُ أي كفاية هذا القول هـ فوفى: (وهو
 غائب عنه) أي والحال أن السيد غائب عن القرن وقت التقاطه هـ فوفى: (عدالة القرن إلخ) خبر وشرط
 إلخ هـ فوفى: (والعبد نائيه إلخ) إذ يده كيده ولا بد أن يكون أهلا للترك في يده اهـ مغني هـ فوفى: (بخلاف
 المكاتب) الأولى وأما المكاتب فلا يكون إلخ هـ فوفى: (ولو أذن) إلى قوله وجوبا في المغني الآ قوله ما
 لم يقل إلى المنن وقوله ولو كافرا لقطا هـ فوفى: (ولو أذن لمبعض) مختز قول المصنف بغير إذن سيده
 اهـ ش هـ فوفى: (لمبعض إلخ) عبارة النهاية والمغني ولو أذن لمبعض ولا مهاباة أو كانت والتقط في
 نوبة السيد فكان القرن أو في نوبة المبعض فباطل في وجه الوجهين اهـ.

هـ فوفى (سني): (فأقره عنده) يتجه استثناء المكاتب فلا يكون الملتقط السيد؛ لأن مجرد إقراره لا يزيد
 على مطلق أمره بالالتقاط الذي لا يكون السيد بمجرده ملقطا كما يأتي في قوله بخلاف المكاتب إلخ
 والمبعض في نوبة نفسه إذ مجرد إقراره فيها لا يزيد على مطلق إذنه فيها مع بطلان التقاطه حيثي وعدم
 وقوعه للسيد كما يأتي في قوله ولو أذن لمبعض إلخ فتأمل اللهم إلا أن يدعي زيادة مجرد الإقرار على
 ما ذكر وهو في غاية البعد كما لا يخفى ثم بحثت بذلك مع م ر فوافق هـ فوفى: (بخلاف المكاتب إلخ)
 كذا شرح م ر.

هـ فوفى (سني): (ولو التقط صبي إلخ) لو التقطه اثنان مما أحدهما واحد من المذكورين والآخر كامل
 فهل يستقل به الكامل ولا حاجة لانتزاع الحاكم؛ لأن المزاحم له كالمدم لفساد التقاطه وإنما يثبت له
 التقاط النصف والنصف الآخر ينتزعه الحاكم ويجعله تحت يده أو يد غيره كما لو التقط غير الكامل
 الجميع؛ لأن النصف هنا بمنزلة الجميع إذا استقل فيه نظر فليأمل ومال م ر لثاني.

(أو فاسق أو مخجور عليه) بسفه ولو كافراً لقيطاً (أو كافراً مسلماً انتزع) أي انتزعه الحاكيم منه وجوباً لا تنفياً أهليتهم وظاهر تخصيصهم الانتزاع بالحاكم أنه لو أخذه أهل من واجد بمن ذكر لم يفرق عليه فيفرق بين هذا وأخذه ابتداءً بأنه هنا وجدت يد والنظر فيها حيث وجدت إنما هو للحاكم بخلاف ما إذا لم توجد فإنه في حكم المتباج فإذا تأهل أخذه لم يعارض أما المحكوم بكفره بالذاري فيفرق بين الكافر كما مر.

(ولو أزدحم الثمان على أخذه) فأزاده كل وهما أهل (جعلته الحاكيم عنه من يراه منهما أو من

فوق (سني): (أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أي حاله اه سم . على حجة والمراد أنه لم يكن ظاهراً العدالة ولا لم ينتزع منه كما مر أن المستور يصح التقاطه ويوكل الحاكيم من يراه خفية اه ع ش . فود: (ولو كافراً) أي ولو كان كل من الصبي وما عطف عليه أو كل من الفاسق والمخجور عليه اه سيد عمر أقول: الأولى تأخير هذه الغاية عن قوله لقيطاً أو يقول ولو مسلماً . فود: (لقيطاً) ولو كافراً اه رشدي.

فوق (سني): (مسلماً) أي حقيقة لا يكونه مسلماً بالحكم بالذاري فإنه لو بلغ ووصف الكفر ترك فكأنه لم يحكم بإسلامه وبه يتضح قوله أما المحكوم بكفره إلخ اه ع ش . فود: (أي انتزعه الحاكيم) ظاهره أن غير الحاكيم لا ينتزع لكن ينبغي أنه إذا تعدد كان لغيره الانتزاع م ر اه سم . فود: (أهل) أي للإلحاق . فود: (من واجد) متعلق بأخذه . فود: (بمن ذكر) أي من الفتن والصبي وما عطف عليه م ر اه بجزيرتي . فود: (وعليه) أي الظاهر المذكور . فود: (بين هذا) أي أخذ الأهل من واجد بمن ذكر وكذا قوله هنا . فود: (فيها) أي في اليد أي في المنبوي بها . فود: (لم يعارض) أي لا من الحاكيم ولا من غيره اه ع ش . فود: (أما المحكوم بكفره بالذاري إلخ) عبارة المفتي وخرج بالمسلم المحكوم بكفره إلخ . فود: (بالذاري) أي بأن وجد به وليس بها مسلم اه ع ش . فود: (فيقر في يد الكافر) وكذا بيد المسلم كما سيأتي اه مفتي . فود: (وهما أهل) أي قلو كان أحدهما غير أهل فهو كالمعدم فيستقل الأهل به فما في سم من أن الأهل له نصف الولاية ويعين الحاكيم من يتولى النصف الآخر لا يخفى ما فيه ويؤيده أن الحق لا يثبت لأكثر من واجد ما سيأتي من أنهما لو تنازعا أقرع ولو كان الحق يثبت لأكثر من واجد شرك بينهما اه ع ش .

فوق (سني): (من يراه منهما) فصيته أنه ليس له جعله تحت يديهما معاً وعليه فقد يوجه بأن جعله تحت

فود في (سني): (أو فاسق) قال في الروض وكذا من لم يختبر أي حاله وظاهره الأمانة أنه لو سافر أن ينتزع منه إن أراد السفر وراقب في الحضر سراً لئلا يتأذى به فإن وثق به فكذلك أي فلا ينتزع منه انتهى . فود: (أي انتزعه الحاكيم) ظاهره إن غير الحاكيم لا ينتزع لكن ينبغي أنه إذا تعدد كان لغيره الانتزاع م ر . فود: (أي انتزعه الحاكيم) يحتمل أن التقييد بالحاكم ؛ لأن المراد الانتزاع القهري وإنه لو تيسر لغيره أخذه على وجه اللقيط جاز وكان هذا ابتداءً لقيط منه لفساد اللقيط الأول م ر .

غيرهما) إذ لا حق لهما قبل أخذه فلزمه فعل الأخط له (وإن سبق واحد فالتقطه منبع الآخر من مزاحمتيه) للخبير السابق من سبق إلى ما لم يسبق إليه فهو أحق به أما لو لم يلتقطه فلا حق له وإن وقف على رأسه ويمرّد النظر فيما لو سبق بوضع يده على بدنه أو بجذره على الأرض من غير أخذه له هل يثبت به حق أو لا وظاهر تغييرهم بالأخذ يقتضي الثاني لكن الذي يتجه في الجرح أنه كالأخذ؛ لأن المذار على الاستيلاء وهو يحصل بالجرح لا مجرّد وضع اليد من غير أخذ (وإن الصّفاة مفا وهما أهل) لحفظه وحفظ ماله (فالأصح أنه يقدّم غني) ويظهر ضبطه بغني الزكاة بذليل مقابليته بالفقير (على فقير)؛ لأنه أرفق به غالباً وقد يواسيه بماله ويقول غالياً اندفع ما للأدري وغيره ولا عبرة بتفاوتهم في الغنى إلا إن تميّز أحدهما بنحو سخاء وحسن خلقي

يديهما قد يؤدي إلى ضرر الطفل بتراكمهما في شأنه اهـ ع ش أقول: وسيتاني في شرح فإن استويا أفرعا ما يصرح به. هـ فؤد: (في الجرح أنه كالأخذ) الأولى أنه كالأخذ في الجرح دون وضع اليد. هـ فؤد: (لحفظه) إلى قول المتن ونقته في النهاية إلا قوله ويقدم مقيم إلى المتن وقوله وإن كانت أقل فساداً إلى والبادية وقوله ولو محلة إلى بل لمثله.

هـ فؤد (سبي): (يقدم غني على فقير) قال في الإرشاد وإن كان الأول مستور العدالة والثاني معلومها على الأوجه اهـ. قيل والأوجه خلافه اهـ سم. وسيتاني ما يتعلّق به. هـ فؤد: (بغني الزكاة) ظاهره ولو كان غناه بكسب ولعله غير مراد وأن المراد هنا غني المال نظير ما مرّ في الوقف على الفقراء يَدْخُلُ فيهم الغني بكسب ويشير به قول الشارح وقد يواسيه الخ نعم لو كان أحدهما كسوباً والآخر لا كسب له قدّم ذو الكسب اهـ ع ش. هـ فؤد: (ولا جبرة) إلى قوله كذا قالوه في المغني إلا قوله على ما بحث. هـ فؤد: (ولا جبرة بتفاوتيهما الخ) عبارة شرح الإرشاد للشارح ويؤخذ منه أي التعليل بكون خط الطفل عند الغني أكثر أنه لو علم شح الغني شحاً مفرطاً قدّم الفقير الذي ليس كذلك عليه؛ لأن الحظ حبيذ عند الفقير أكثر اهـ وظاهر كلامهم خلاف هذا سم على حجّ اهـ ع ش. عبارة النهاية والمغني وظاهر أنه يقدّم الغني على الفقير وإن كان الأول بخيلاً اهـ قال ع ش. قوله م ر. وإن كان الأول بخيلاً ظاهره وإن أفرط في البخل اهـ. هـ فؤد: (أحدهما) أي الغنيين.

هـ فؤد في (سبي): (يقدم غني على فقير) قال في الإرشاد وإن كان الأول مستور العدالة والثاني معلومها على الأوجه انتهى قيل والأوجه خلافه. هـ فؤد: (ويظهر ضبطه بغني الزكاة) بخلاف ما يأتي في قول قام المسلمون بكفائته والفرق اختلاف المذرك م ر (قوله؛ لأنه أرفق به غالباً) وقد يقال مطلق الغني أرفق به. هـ فؤد: (ولا جبرة بتفاوتيهما في الغني الخ) كذا شرح م ر وعبارة شرح الإرشاد للشارح ولا يقدم الأغني على الغني خلافاً لما يوهّمه كلام الحاوي إلا إن كان أحدهما بخيلاً والآخر جواداً فيقدم كما قدّم الغني على الفقير؛ لأن حظ الطفل عنده أكثر ويؤخذ منه أنه لو علم شح الغني شحاً مفرطاً قدّم الفقير الذي ليس كذلك عليه؛ لأن الحظ حبيذ عند الفقير أكثر اهـ. وظاهر كلامهم خلاف هذا الأخير.

على ما بُحِثَ ويُقَدَّمُ مُقِيمٌ عَلَى ظَاغِينَ أَيْ لِمَحَلٍّ يُخْتَعَمُ مِنْ تَقْلِهِ إِلَيْهِ وَالْأَسْتَوِيَا كَذَا قَالُوهُ وَنَازَعَ فِيهِ الْأَذْرَعِيُّ وَغَيْرُهُ (وَعَدَلُ) وَلَوْ فَقِيرًا بَاطِنًا (عَلَى مُسْتَوِيٍّ) اخْتِيَاظَ لِلْمُقِيمِ وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ فِي مَحْكُومٍ بِكُفْرِهِ وَلَا امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ وَإِنْ كَانَتْ أَضْيَرُّ مِنْهُ عَلَى الثَّرَوِيَّةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ بَحْثًا إِلَّا مُرْضِعَةً فِي رَضِيعٍ وَبَحْثُهُ تَقْدِيمُ بَصِيرٍ عَلَى أَعْمَى وَسَلِيمٌ عَلَى مُجْدُومٍ أَوْ أَيْزَصُ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ أَنَّهُ لَا حَقَّ لَهُمَا بِقِيَدِهِ فَعَلَى أَنَّ لَهُمَا حَقًّا يُتَّجِهُ مَا قَالَهُ (فَلَنْ اسْتَوِيَا).....

• فَوُدَّ: (وَيُقَدَّمُ مُقِيمٌ إلخ) عبارة المُعْنَى لَوْ اِزْدَجَمَ عَلَى اخْتِذِ لَقَبِ بِلْدٍ أَوْ قَرْيَةٍ ظَاغِينَ إِلَى بَادِيَةٍ أَوْ قَرْيَةٍ وَآخَرُ مُقِيمٌ فَالْمُقِيمُ أَوَّلِي؛ لِأَنَّهُ أَرْقَى بِهِ وَأَخْوَفُ لِنَسَبِهِ لَا عَلَى ظَاغِينَ يَطْفَعْنَ بِهِ إِلَى بَلَدٍ أُخْرَى بَلْ يَسْتَوِيَانِ بِنَاءً عَلَى أَنَّهُ يَجُوزُ لِلْمُسْتَوِيِّ تَقْلَهُ إِلَى بَلَدِهِ كَمَا سَيَأْتِي وَاخْتَارَ الْمُصَنِّفُ تَقْدِيمَ قَرْوِيٍّ مُقِيمٍ بِالْقَرْيَةِ عَلَى بَلَدِيٍّ ظَاغِينَ وَتَقْلَهُ عَنْ ابْنِ كَيْجٍ لَكِنَّ مَقُولَ الْأَصْحَابِ أَنَّهُمَا يَسْتَوِيَانِ كَمَا تَقْلَهُ هُوَ تَبَعًا لِلرَّافِعِيِّ هـ.

• فَوُدَّ (سُي): (وَعَدَلُ عَلَى مُسْتَوِيٍّ) صَادِقٌ مَعَ فَقَرِ الْعَدْلِ وَغَنَى الْمُسْتَوِيٍّ وَهُوَ الْمُتَّجِهُ؛ لِأَنَّ مَضْلَحَةَ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا أَرْجَحُ مِنْ مَضْلَحَةِ الْغَنَى إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ عَدْلًا فِي الْبَاطِنِ وَيَسْتَرْفُهُ لِعَدَمِ الدِّيَانَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ سَمٍ عَلَى حَتِّهِ هـ ش. عبارة البُجَيْرِيِّ قَوْلُ وَعَدَلُ بَاطِنًا وَلَوْ فَقِيرًا عَلَى مُسْتَوِيٍّ وَلَوْ غَنِيًّا زِيَادِيٍّ وَمِثْلُهُ فِي سَمٍ عَنْ م ر أُولَئِكَ أَعْتَمَدَ م ر فِي مَرَّةٍ أُخْرَى تَقْدِيمَ الْغَنَى الْمُسْتَوِيٍّ عَلَى الْفَقِيرِ الْعَدْلِ بَاطِنًا وَهُوَ الظَّاهِرُ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ ع ش هـ. وَقَدْ مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْإِرْشَادِ مَا يُوَافِقُهُ وَأَمَّا تَغْلِيلُ سَمٍ بِخِلَافِهِ بِمَا مَرَّ أَنِفًا فَقَدْ يُنْتَعَمُ بَأَنَّ الْمُسْتَوِيَّ قَدْ يَكُونُ عَدْلًا عِنْدَ اللَّهِ دُونَ الْعَدْلِ بَاطِنًا بِعِبَارَةِ الْمُعْنَى وَيُقَدَّمُ عَدْلُ بَاطِنًا بِكَوْنِهِ مُزَكَّى عِنْدَ حَاكِمٍ عَلَى مُسْتَوِيٍّ أَيْ عَدْلٍ ظَاهِرًا بِأَنَّهُ لَمْ يُعْلَمْ فَسَفَهُ وَلَمْ يُعْرَفْ تَزَكِيَّتُهُ عِنْدَ حَاكِمٍ أَمَّا الْعَدْلُ عِنْدَ اللَّهِ فَلَا يُعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ هـ. فَوُدَّ: (وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ إلخ وَلَا امْرَأَةٌ عَلَى رَجُلٍ) كَذَا فِي الْمُعْنَى.

• فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) عبارة النهاية إِلَّا مُرْضِعَةً فِي رَضِيعٍ كَمَا بَحَثَهُ الْأَذْرَعِيُّ وَالْأَخْلِيُّ فَتَقَدَّمُ عَلَى الْمُتَزَوِّجَةِ كَمَا بَحَثَهُ الزُّرْكَشِيُّ هـ. قَالَ ع ش. ظَاهِرُهُ م ر وَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مِنْ عَادَتِهِ أَنْ لَا يَأْتِيَ بَيْتَ زَوْجَتِهِ إِلَّا أَحْيَانًا أَوْ كَانَتْ صَنَعَتْهُ نَهَارًا وَلَا يَأْتِي زَوْجَتَهُ إِلَّا بَعْدَ حِصَّةٍ مِنَ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا صَادَفَ وَقْتُ مَجِيئِهِ احْتِيَاجَ الطِّفْلِ إِلَى مَنْ يَقُومُ بِهِ وَظَاهِرُهُ أَيْضًا وَلَوْ بِإِذْنِ الزَّوْجِ هـ. فَوُدَّ: (وَبَحَثَهُ تَقْدِيمُ إلخ) عبارة النهاية وَمَا بَحَثَهُ أَيِ الْأَذْرَعِيُّ مِنْ تَقْدِيمِ إلخ صَحِيحٌ حَيْثُ ثَبَّتَ لَهُمَا الْوِلَايَةُ بِالْشَّرْطِ الْمَارِّ هـ.

• فَوُدَّ: (يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا مُطْلَقٌ وَذَاكَ مُقَيَّدٌ بِمَنْ يَتَعَاهَدُ بِنَفْسِهِ وَالْمُطْلَقُ لَا يُنَافِيهِ الْمُقَيَّدُ

• فَوُدَّ: (وَالْأَسْتَوِيَا) رَاجِعُ شَرْحِ الْبَهْجَةِ.

• فَوُدَّ (سُي): (وَعَدَلُ عَلَى مُسْتَوِيٍّ) صَادِقٌ مَعَ فَقَرِ الْعَدْلِ وَغَنَى الْمُسْتَوِيٍّ وَهُوَ الْمُتَّجِهُ؛ لِأَنَّ مَضْلَحَةَ الْعَدَالَةِ بَاطِنًا أَرْجَحُ مِنْ مَضْلَحَةِ الْغَنَى مَعَ الشَّرِّ إِذْ قَدْ لَا يَكُونُ عَدْلًا فِي الْبَاطِنِ وَيَسْتَرْفُهُ لِعَدَمِ الدِّيَانَةِ الْمَانِعَةِ لَهُ هـ. فَوُدَّ: (وَلَا يُقَدَّمُ مُسْلِمٌ عَلَى كَافِرٍ) هَلَا كَانَ الْمُسْلِمُ بِالنِّسْبَةِ لِلْكَافِرِ كَالْعَدْلِ بِالنِّسْبَةِ لِلْمُسْتَوِيٍّ لِمَزِيدِ مَرْتَبَةِ عَدَالَةِ الْمُسْلِمِ كَمَزِيدِ مَرْتَبَةِ الْعَدْلِ بَاطِنًا هـ. فَوُدَّ: (قَالَ الْأَذْرَعِيُّ إلخ) أَعْتَمَدَهُ م ر هـ. فَوُدَّ: (يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْهُ إلخ) فِيهِ أَنَّ هَذَا مُطْلَقٌ وَذَاكَ مُقَيَّدٌ بِمَنْ يَتَعَاهَدُ بِنَفْسِهِ وَالْمُطْلَقُ لَا يُنَافِيهِ الْمُقَيَّدُ لِحَوَازِ حَمْلِهِ عَلَى

فِي الصَّفَاتِ الْمُفْتَبِرَةِ وَتَسَاخَا (أَفْرِغ) بَيْنَهُمَا إِذْ لَا مُرْجِعَ وَلَعَدَمَ مَيْلِهِ لَأَيُّهُمَا طَبَقًا لَمْ يُخَيِّرِ الْمُمَيِّزُ بَيْنَهُمَا وَاجْتِمَاعُهُمَا مُشِقُّ كَالْمُهَيَاةِ بَيْنَهُمَا وَلَيْسَ لِلْقَارِعِ تَرْكُ حَقِّهِ كَالْمُنْفَرِدِ بِخِلَافِهِ قَبْلَ الْفُرْعَةِ.

(وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِي لَقَيْطًا بَلَدِي) أَوْ قَرْيَةً (فَلَيْسَ لَهُ نَقْلُهُ) وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ كَمَا نَقَلَهُ وَأَقْرَاهُ وَإِنْ اعْتَزَّصَا (إِلَى بَادِيَةٍ) لِحُشُونَةِ عَيْشِهَا وَقَوَاتِ أَدَبِ الدِّينِ وَالدُّنْيَا وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَرَّبَتِ الْبَادِيَةُ مِنَ الْبَلَدِ أَوْ الْقَرْيَةِ بَحِثٌ بِخَصْلٍ ذَلِكَ مِنْهَا أَيْ بِلَا كَبِيرٍ مُشَقَّةٍ فِيمَا يَظْهَرُ لَمْ يُنْتَفَعْ وَلَوْ وَجَدَهُ بَلَدِي لَمْ يَنْتَفِلْهُ لِقَرْيَةٍ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ فَسَادًا وَقِيلَ يُرَاعَى فَيَنْتَفِلْهُ إِلَيْهَا لَا مِنْهَا وَبِالْبَادِيَةِ خِلَافُ الْحَاضِرَةِ وَهِيَ الْعِمَارَةُ فَإِنْ قُلْتُ فَقَرْيَةً أَوْ كَثُرَتْ قَبْلَهُ أَوْ عَظُمَتْ فَمَدِينَةً أَوْ كَانَتْ ذَاتَ زَرْعٍ وَخَضِبٍ فَرَيْفٌ

لِجَوَازِ حَقْلِهِ عَلَى مَا إِذَا انْتَقَى عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَأَيُّنَ الْمُنَافَاةُ لَا سِيَّما وَقَدْ قَيَّدَ هَذَا بِقَوْلِهِ أَيْ الْأَفْرَعِي كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ إِنْ قِيلَ بِأَمْلِيَّتِهِمْ لِلْإِلْتِقَاطِ فَعَلَى هَذَا لَا تَوْهَمَ لِلْمُنَافَاةِ سَمٍ وَسَيِّدُ عُمَرُ . قُودُ: (فِي الصَّفَاتِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَإِنْ لِلْعَرِيبِ فِي الْمُنْفِي إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ اعْتَزَّصَا وَقَوْلُهُ وَإِنْ كَانَتْ أَقْلُ إِلَى وَبِالْبَادِيَةِ . قُودُ: (وَلَعَدَمَ مَيْلِهِ طَبَقًا لِلْخ) أَيْ بِخِلَافِ تَخْيِيرِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ بَيْنَ أَبَوَيْهِ لِتَعْوِيلِهِمْ ثَمَّ عَلَى الْمَيْلِ النَّاشِئِ عَنِ الْوِلَادَةِ أَهْ مُنْفِي . قُودُ: (وَاجْتِمَاعُهُمَا مُشِقُّ لِلْخ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَلَا يَهَيَاةً بَيْنَهُمَا لِلْإِضْرَارِ بِاللَّقَيْطِ وَلَا يَتْرُكُ فِي يَدَيْهِمَا لِتَعَدُّرٍ أَوْ تَعَسَّرِ الْاجْتِمَاعِ عَلَى الْحَضَانَةِ أَهْ زَادَ شَرْحُ الرُّوضِ وَلَا يُخْرِجُ عَنْهُمَا لِمَا فِيهِ مِنْ إِبْطَالِ حَقِّهِمَا أَهْ . قُودُ: (وَلَيْسَ لِلْقَارِعِ) أَيْ مَنْ خَرَجَتْ لَهُ الْقَرْعَةُ (تَرْكُ حَقِّهِ) أَيْ لِلْآخِرِ أَهْ مُنْفِي أَيْ قِيَّائِهِمْ بِهِ وَهَلْ يَسْقُطُ حَقُّهُ بِهِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الثَّانِي فَيُلْزِمُهُ بِهِ الْقَاضِي ؛ لِأَنَّهُ بِالْإِجْطَاعِ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ تَرْبِيَّتُهُ أَهْ ش . قُودُ: (كَالْمُنْفَرِدِ) أَيْ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ لِلْمُنْفَرِدِ نَقْلُهُ إِلَى غَيْرِهِ أَهْ مُنْفِي . قُودُ: (بِخِلَافِ قَبْلَ الْقَرْعَةِ) عِبَارَةُ الْمُنْفِي وَلَوْ تَرَكَ حَقَّهُ قَبْلَ الْقَرْعَةِ انْفَرَدَ بِهِ الْآخَرُ أَهْ قَوْلُ الْمُتَنِّ (بَلَدِي) أَوْ قَرْوِي أَوْ بَدَوِي نَهَابَةً وَمُنْفِي . قُودُ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) كِتَابَةُ وَزِيَادَةُ أَهْ شَرْحُ الرُّوضِ . قُودُ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) يَشْمَلُ مَا إِذَا كَانَ يَرْجِعُ عَنْ قَرْبٍ فَلْيُرَاجِعْ أَهْ رَشِيدِي . قُودُ: (فَرَيْفٌ) قَضِيَّتُهُ اغْتِيَارُ الْعِمَارَةِ فِي مُسَمَّى الزَّرِيفِ وَظَاهِرُهُ مَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْمَنَاهِي خِلَافَهُ إِلَّا أَنْ يُقَالَ تَسْمِيَّتُهَا عِمَارَةً بِاِغْتِيَارِ صَلَاحِيَّتِهَا لِلزَّرْعِ وَنَحْوِهِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي إِخْيَاءِ الْمَوَاتِ مِنْ تَسْمِيَةِ تَهْنِئَةِ الْأَرْضِ لِلزَّرَاعَةِ وَنَحْوِهَا عِمَارَةً إِلَّا أَنَّ هَذَا الْجَوَابَ يَنْتَعِدُ جَعْلُهُ الْعِمَارَةَ مُقَسَّمًا أَهْ ش عِبَارَةُ الْمُنْفِي الْبَادِيَةُ خِلَافُ الْحَاضِرَةِ ؛ لِأَنَّ الْحَاضِرَةَ الْمَدَنَ وَالْقَرْيَ وَالزَّرِيفَ وَالْقَرْيَةُ هِيَ الْعِمَارَةُ الْمُجْتَمِعَةُ فَإِنْ كَبُرَتْ سُمِّيَتْ بَلَدًا وَإِنْ عَظُمَتْ سُمِّيَتْ مَدِينَةً وَالزَّرِيفُ هِيَ الْأَرْضُ الَّتِي فِيهَا زَرْعٌ وَخَضِبٌ أَهْ وَهِيَ كَالصَّرِيحَةِ فِي عَدَمِ اغْتِيَارِ الْعِمَارَةِ فِي مُسَمَّى الزَّرِيفِ .

مَا انْتَقَى عَنْ ذَلِكَ الْقَيْدُ فَأَيُّنَ الْمُنَافَاةُ لَا سِيَّما وَقَدْ قَيَّدَ هَذَا بِقَوْلِهِ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوضِ عَنْهُ إِنْ قِيلَ بِأَمْلِيَّتِهِمْ لِلْإِلْتِقَاطِ فَعَلَى هَذَا لَا تَوْهَمَ لِلْمُنَافَاةِ . قُودُ: (وَلَوْ لَغَيْرِ نَقْلَةٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ كِتَابَةُ وَزِيَادَةُ .

(والأصح أن له نقله) من بَلَدٍ وَجَدَ فيه (إلى بَلَدٍ آخَرَ) ولو لِلثَّقَلَةِ لَعَدِمَ الْمَخْذُورِ السَّابِقِ لَكِنْ يُشْتَرَطُ تَوَاصُلُ الْأَخْبَارِ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ وَالْإِمْتِنَاعُ لَوْ لَدُونِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ (و) الْأَصَحُّ (أَنَّ لِلْغَرِيبِ إِذَا تَقَطَّعَ بِلَدَهُ أَنْ يَنْقُلَهُ إِلَى بِلَدَةٍ) بِالْشَّرْطَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ فِيمَا يَظْهَرُ لَمَّا مَرَّ وَحَيْثُ مُنِيعٌ نَزَعَ مِنْ يَدِهِ لِقَلِّ مُسَافِرٍ بِهِ بَغْتَةً وَمِنْ ثَمَّ بَحَثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ تَزَمَّ الْإِمَامَةُ وَوُثِّقَ مِنْهُ بِهَا أَقْرَبُ بِيَدِهِ وَهَذِهِ مُعَايِرَةٌ لِلَّتِي قَبْلُهَا خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ اتِّحَادَهُمَا لِإِفَادَةِ هَذِهِ أَنَّهُ غَرِيبٌ بِأَحَدِهِمَا فَقَطُّ. وَصَدَقَ الْأَوَّلَى بِمَا لَوْ كَانَ مُؤَيِّمًا بِهِمَا أَوْ بِأَحَدِهِمَا أَوْ غَرِيبًا عَنْهُمَا نَعَمْ لَوْ قَالَ أَوَّلًا وَلَوْ غَرِيبًا أَفَادَ ذَلِكَ مَعَ الْاِخْتِصَارِ (وَأَنْ وَجَدَهُ) بَلَدِيَّ (بِبَادِيَةِ أَمْنَةٍ فَلَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ) وَإِلَى قَرْيَةٍ؛ لِأَنَّهُ أَرْفَقَ بِهِ أَمَّا غَيْرُ أَمْنَةٍ فَيَجِبُ نَقْلُهُ إِلَى مَأْمِنٍ وَلَوْ مَقْصِدُهُ وَأَنْ يَمُدَّ (وَأَنْ وَجَدَهُ بَدَوِيًّا) وَهُوَ سَاكِنُ الْبَدْوِ (بِبَلَدٍ فَكَالْحَضَرِيِّ) فَإِنْ أَقَامَ بِهِ فَذَلِكَ وَالْأَلَمُ يَثْقُلُهُ لِأَذْوَنَ مِنْ مَحَلٍّ وَجُودِهِ وَلَوْ مَحَلَّةً مِنْ بَلَدٍ اخْتَلَفَتْ

فَوَيْ (سُنِّي): (وَالْأَصَحُّ أَنْ لَهُ نَقْلُهُ إِلَى بَلَدٍ آخَرَ) وَالتَّقْلُ مِنْ بَادِيَةٍ إِلَى بَادِيَةٍ وَمِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ كَالثَّقَلِ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ أَوْ مُغْنِي. فَوَيْ: (السَّابِقُ) أَي فِي شَرْحٍ إِلَى بَادِيَةٍ. فَوَيْ: (تَوَاصُلُ الْأَخْبَارِ) أَي عَلَى الْعَادَةِ أَوْ ع. ش. فَوَيْ: (وَأَمْنُ الطَّرِيقِ) وَالْمَقْصِدُ أَوْ شَرْحُ الرُّوضِ عِبَارَةً عَنْ قَوْلِهِ وَأَمْنُ الطَّرِيقِ أَرَادَ بِالطَّرِيقِ مَا يَشْمَلُ الْمَقْصِدَ فَلَا يُنَافِي فِي قَوْلِهِ الْآتِي وَإِنْ شُرِطَ جَوَازُ التَّقْلِ الْخِ حَيْثُ جَعَلَ الشَّرْطُ هُنَا ثَلَاثَةً أَوْ فَوَيْ: (بِالشَّرْطَيْنِ الْخِ) أَي تَوَاصُلِ الْأَخْبَارِ وَأَمْنِ الطَّرِيقِ. فَوَيْ: (لَمَّا مَرَّ) انْظُرْ مَا مُرَّادُهُ بِهِ أَوْ رَشِيدِيٍّ أَقُولُ: هَذَا رَاجِعٌ لِلْمَنْعِيِّ فَمُرَّادُهُ بِهِ عَدَمُ الْمَخْذُورِ السَّابِقِ. فَوَيْ: (وَحَيْثُ مُنِيعٌ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ مَحَلَّ الْخِلَافِ فِي الْغَرِيبِ الْمُخْتَبَرِ أَمَانَتُهُ فَإِنْ جُهِلَ حَالُهُ لَمْ يَقَرَّ بِيَدِهِ قَطْعًا أَوْ فَوَيْ: (وَحَيْثُ مُنِيعٌ الْخِ) أَي كَانَ أَرَادَ التَّقْلُ إِلَى مَا مُنِيعٌ التَّقْلُ إِلَيْهِ أَوْ سَم. فَوَيْ: (وَهَذِهِ) أَي مَسْأَلَةُ الْمُتَنِّ أَوْ رَشِيدِيٍّ. فَوَيْ: (مُعَايِرَةُ الْخِ) إِذِ الثَّانِيَّةُ عَلَى مَا ذَكَرَهُ أَخْصَرُ مِنَ الْأَوَّلَى فَلَيْسَ الْمُرَادُ بِالْمُعَايِرَةِ تَبَايُهَا أَوْ ع. ش. فَوَيْ: (لِمَنْ زَعَمَ الْخِ) وَاقْفَ الْمُغْنِي عِبَارَتُهُ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ لَا حَاجَةَ لِذِكْرِهَا لِذُخُولِهَا فِي الْمَسْأَلَةِ قَبْلُهَا أَوْ فَوَيْ: (وَصَدَقَ الْأَوَّلَى) هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنَّ تِلْكَ تُغْنِي عَنْ هَذِهِ بَلْ تَدُلُّ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُغْفَلُ عَنْ خُصُوصِ هَذِهِ سَمَ وَ ع. ش.

فَوَيْ (سُنِّي): (بِبَادِيَةٍ) فِي حُلَّةٍ أَوْ قَبِيلَةٍ أَوْ مُغْنِي. فَوَيْ: (وَالِى قَرْيَةٍ) إِلَى الْمُتَنِّ فِي الْمُغْنِي. فَوَيْ (سُنِّي): (بَدَوِيٍّ) أَوْ قَرْوِيٍّ أَوْ مُغْنِي. فَوَيْ: (وَهُوَ سَاكِنُ الْبَدْوِ) يَقْتَضِي أَنَّ الْبَدَوِ كَالْبَادِيَةِ اسْمٌ لِلْمَحَلِّ أَوْ هُوَ عَلَى تَقْدِيرٍ مُضَافٍ إِلَى مَحَلِّ الْبَدْوِ أَوْ سَيِّدُ عَمُرٍ. فَوَيْ: (فَإِنْ أَقَامَ بِهِ الْخِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ أَرَادَ الْمَقَامَ بِهِ أَثَرُ بِيَدِهِ أَوْ نَقْلَهُ إِلَى بَلَدٍ أَوْ بَادِيَةٍ فَعَلَى مَا تَقَدَّمَ أَوْ فَوَيْ: (وَلَوْ مَحَلَّتُهُ مِنْ بَلَدٍ الْخِ) قَدْ يُنَاقَشُ فِيهِ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ أَنَّهُ يَجُوزُ نَقْلُهُ مِنَ الْبَلَدِ إِلَى الْبَادِيَةِ إِذَا قَرُبَتْ مِنَ الْبَلَدِ إِذْ قَضَيْتُهُ جَوَازُ التَّقْلِ مِنْ مَحَلَّةٍ إِلَى مَحَلَّةٍ أُخْرَى مُطْلَقًا بِقِيَاسِ الْأَوَّلَى؛ لِأَنَّ الْاِخْتِلَافَ بَيْنَ الْمَحَلَّاتِ وَإِنْ تَفَاوَتْ وَتَبَايَهَتْ لَا يَصِلُ إِلَى رُتْبَةٍ

فَوَيْ: (وَحَيْثُ مُنِيعٌ) أَي كَانَ أَرَادَ التَّقْلُ إِلَى مَا مُنِيعٌ مِنَ التَّقْلِ إِلَيْهِ. فَوَيْ: (وَصَدَقَ الْأَوَّلَى الْخِ) هَذَا لَا يَمْنَعُ أَنَّ تِلْكَ تُغْنِي عَنْ هَذِهِ بَلْ تَدُلُّ عَلَيْهِ نَعَمْ قَدْ يُغْفَلُ عَنْ خُصُوصِ هَذِهِ. فَوَيْ: (أَوْ غَرِيبًا عَنْهُمَا) لَا يُنَافِي قَوْلُهُ وَإِذَا وَجَدَ بَلَدِيٍّ لِيَصْدِفَهُ بِمَا إِذَا وَجَدَ بَغِيرَ بَلَدِهِ وَلِهَذَا قَالَ بَلَدِيٍّ وَلَمْ يَقُلْ بِلَدِيٍّ.

مَحَلَّتْهَا فِيمَا يَظْهَرُ بَل لِمَثَلِهِ أَوْ أَعْلَى بِالشَّرْطَيْنِ السَّابِقَيْنِ (أَوْ) وَجَدَهُ بَدَوِيٍّ (بِبَادِيَةِ أَقْرَبِيَّةٍ) لَكِنْ يَلْزَمُهُ نَقْلُهُ مِنْ غَيْرِ أَمْنَةٍ إِلَيْهَا (وَقِيلَ إِنْ كَانُوا يَنْتَقِلُونَ لِلشَّجْعَةِ) بِضَمٍّ فَسُكُونُ أَيْ لَطَلَبِ الرُّغْبَى أَوْ غَيْرِهِ . (لَمْ يُقَرَّ بِبَيْدِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَضْيِيقًا لِنَسَبِهِ وَالْأَصَحُّ أَنَّهُ يُقَرُّ؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ كَمَحَالِ الْبَلَدِ الْوَاسِعَةِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِنْ أَهْلِهَا فَيَكُونُ اخْتِمَالُ ظُهُورِ نَسَبِهِ فِيهَا أَقْرَبَ مِنَ الْبَلَدَةِ وَعِلْمُ مِمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ لَهُ نَقْلُهُ مِنْ بَلَدٍ أَوْ قَرْيَةٍ أَوْ بَادِيَةٍ لِمَثَلِهِ وَأَعْلَى مِنْهُ لَا لِدُونِهِ وَأَنَّ شَرْطَ جَوَازِ النُّقْلِ مُطْلَقًا أَمَّنَ الطَّرِيقِ وَالْمَقْصِدِ وَتَوَاضَعَ الْأَخْبَارِ وَاخْتِيَارُ أَمَانَةِ اللَّاقِطِ.

(وَنَفَقَتُهُ فِي مَالِهِ) كَغَيْرِهِ (الْعَامُّ كَوَقْفٍ عَلَى اللَّقِطَاءِ) وَمَوْصَى بِهِ لَهُمْ لَا يُقَالُ كَيْفَ صَحَّ الْوَقْفُ عَلَيْهِمْ مَعَ عَدَمِ تَحَقُّقِ وُجُودِهِمْ؛ لِأَنَّا نَقُولُ الْجِهَةُ لَا يُشْتَرَطُ فِيهَا تَحَقُّقُ الْوُجُودِ بَلْ يَكْفِي إِشْكَائُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ كَلَامُهُمْ فِي الْوَقْفِ ثُمَّ رَأَيْتُ الرُّزَّ كَثِيرًا صَرَّحَ بِذَلِكَ وَإِضَافَةُ الْمَالِ الْعَامِّ إِلَيْهِ تَجَوُّزٌ؛ لِأَنَّهُ حَقِيقَةُ لِلْجِهَةِ الْعَامَّةِ وَلَيْسَ مِلْكُهُ وَلَا يُضَرَفُ لَهُ مِنْ وَقْفِ الْفُقَرَاءِ؛ لِأَنَّ وَصْفَ الْفَقْرِ لَمْ يَتَحَقَّقْ فِيهِ قَالَ السَّبْكِوِيُّ وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ اخْتِيفَاءَ بَظَاهِرِ الْحَالِ أَنَّهُ فَقِيرٌ (أَوْ الْغَاصِ) وَهُوَ مَا اخْتَصَى بِهِ كِتَابُ مَلْفُوفَةٍ عَلَيْهِ) فَمَلْبُوسَةٌ لَهُ الَّتِي بِأَصْلِهِ أَوْلَى (وَمَفْرُوضَةٌ تَحْتَهُ) وَمُعْطَى بِهَا وَدَائِبَةٌ

الِاخْتِلَافِ بَيْنَ الْبَلَدِ وَالْبَادِيَةِ أَهْ سَيِّدُ عُمَرُ وَأَشَارَعَ ش إِلَى دَفْعِ الْمُنَاقَشَةِ الْمَذْكُورَةِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ وَلَوْ مَحَلَّةٌ مِنْ بَلَدٍ الْخ لَا يُنَافِيهِ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ قَرَّبْتُ الْبَادِيَةَ مِنَ الْبَلَدِ الْخ لِإِمْكَانِ حَنْبِلٍ مَا هُنَا عَلَى مَا لَوْ فَحَسَّ الطَّرْفُ الْمَنْقُولُ إِلَيْهِ عَنِ الْمَنْقُولِ مِنْهُ بِحَيْثُ يَخْصُلُ فِي الْعَوْدِ إِلَى الْمَنْقُولِ مِنْهُ مَشَقَّةٌ كَبِيرَةٌ أَهْ أَقُولُ: وَيُؤَيِّدُ الْمُنَاقَشَةَ قَوْلُ الشَّارِحِ الْآتِي؛ لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ كَمَحَالِ الْبَلَدِ الْخ . فَوَدَّ: (لَكِنْ يَلْزَمُهُ نَقْلُهُ الْخ) أَيْ بَانَ يَنْتَقِلُ مَعَهُ إِلَى الْأَمْنَةِ إِنْ كَانَتْ مَسْكَنَةً أَوْ يَحْمِي مَقَامَهُ أَمْنًا يَتَوَلَّى أَمْرَهُ فِي الْأَمْنَةِ إِنْ كَانَ مَسْكَنَةً غَيْرَهَا أَهْ ع. ش. فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ) أَيْ اللَّقِيطُ (مِنْ أَهْلِهَا) أَيْ الْبَادِيَةِ . فَوَدَّ: (وَالْمَقْصِدُ) لَمْ يَتَقَدَّمْ لَهُ ذِكْرٌ فِي كَلَامِهِ أَهْ رَشِيدِيٌّ وَتَقَدَّمَ عَنْ ع. ش. الْجَوَابُ بِأَنَّ الشَّارِحَ أَرَادَ فِيمَا مَرَّ مِنَ الطَّرِيقِ مَا يَشْمَلُ الْمَقْصِدَ قَوْلُ الْمُتَنِّ (وَنَفَقَتُهُ) أَيْ اللَّقِيطُ وَمُؤْنَةُ حَضَائِنِهِ أَهْ مُغْنِي . فَوَدَّ: (وَمَوْصَى بِهِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَدَنَانِيرٍ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا دَلَّ عَلَيْهِ إِلَى إِضَافَةِ الْمَالِ وَقَوْلُهُ وَلَا يُضَرَفُ لَهُ إِلَى الْمُتَنِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَبُسْتَانٍ فِي النَّهَائِيَةِ . فَوَدَّ: (وَلَيْسَ مِلْكُهُ) وَلَكِنْ الْمُرَادُ أَنَّهُ يُضَرَفُ إِلَيْهِ مِنْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِلْكُهُ بِعُمُومِ كَوْنِهِ لَقِيطًا أَوْ مَوْصَى لَهُ وَقَدْ يَكُونُ الْمَالُ لَهُ بِخُصُوصِهِ كَالْوَقْفِ عَلَيْهِ نَفْسِهِ أَوْ الْهَبَةِ أَوْ الْوَصِيَّةِ لَهُ وَيَقْبَلُ لَهُ الْقَاضِي مِنْ ذَلِكَ مَا يَحْتَاجُ إِلَى الْقَبُولِ أَهْ مُغْنِي (وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَهُوَ أَوْجَهُ أَهْ نَهَائِيَةٌ قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَهُوَ أَوْجَهُ وَعَلَيْهِ فَلَوْ تَبَيَّنَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ فَالْقِيَاسُ الرَّجُوعُ بِمَا صُرِفَ لَهُ عَلَيْهِ أَهْ . فَوَدَّ: (فَمَلْبُوسَةٌ لِلْخ) عِبَارَةٌ الْمُغْنِي وَمَلْبُوسَةٌ لَهُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْمُحَرَّرِ وَأَسْقَطَهُ مِنَ الرُّوْضَةِ لِفَهْمِهِ مِمَّا ذَكَرَ بِطَرِيقِ الْأُولَى أَهْ.

فَوَدَّ: (لِأَنَّ أَطْرَافَ الْبَادِيَةِ) نَظِيرُ الْبَحْثِ السَّابِقِ فِي غَيْرِهَا بِقَوْلِهِ وَلَوْ مَحَلَّةٌ مِنْ بَلَدٍ الْخ . فَوَدَّ: (وَعِلْمُ مِمَّا تَقَرَّرَ الْخ) كَذَا شَرْحُ م. ر. فَوَدَّ: (وَخَالَفَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخ) وَهُوَ أَوْجَهُ شَرْحُ م. ر.

عَنَّا بِبَيْدِهِ أَوْ مَشْدُودَةٍ يَنْحَوِ وَسَطِهِ (وما في جَنِبِهِ من ذَرَاهِمَ وَغَيْرِهَا وَمَهْدِهِ) الَّذِي هُوَ فِيهِ (وَذَنَائِيرُ مَشْهُورَةٌ فَوْقَهُ وَتَحْتَهُ) إِجْمَاعًا؛ لِأَنَّ لَهُ يَدًا وَاجْتِصَاصًا وَقَضِيَّةَ الْمَتْنِ التَّخْيِيرِ فِي ذَلِكَ وَاعْتِرَاضَ بَأَنَّ الْأَوَجَّةَ أَنَّهُ يُقَدَّمُ الْخَاصُّ أَوَّلًا (وَأَنْ وَجَدَهُ) وَخَدَهُ (فَهِ ذَايَ) لَا تُعْلَمُ لغيرِهِ أَوْ حَاتُوتٍ أَوْ بُسْتَانٍ أَوْ خِيَمَةٍ كَذَلِكَ وَكَذَا قُوَّةٌ كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَزْدِيُّ وَغَيْرُهُ لَكِنْ اسْتَبَقَدَ ذَلِكَ فِي الرُّوضَةِ ثُمَّ بَحَثَ أَنَّهَا لَيْسَتْ كَذَلِكَ . (فَهِ) وَمَا فِيهَا (لَهُ) لِلْيَدِ فَإِنْ وَجَدَ بِهَا غَيْرُهُ مَثْبُودٌ أَوْ كَامِلٌ فَهِ لَهَا أَوْ لَهُمْ بِحَسَبِ الرُّعُوسِ.....

• فَوَدَ: (عَنَّا بِبَيْدِهِ الْخ) أَوْ رَاكِبٌ عَلَيْهَا نِهَآيَةً وَمُغْنِي . • فَوَدَ: (مَشْدُودَةٌ) أَي عَنَّا بِهَا مَعَ ش .
 • فَوَدَ: (وَقَضِيَّةُ الْمَتْنِ التَّخْيِيرِ فِي ذَلِكَ) وَهُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ قَالَ فِي التَّوْشِيحِ لَمْ أَجِدْ فِيهِ ثَقْلًا وَقَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ الْأَفْقَهُ تَقْدِيمُ الْخَاصِّ فَلَا يُتَّفَقُ مِنَ الْعَامِّ إِلَّا عِنْدَ قَفْدِ الْخَاصِّ أَهْ مُغْنِي وَاعْتَمَدَ النَّهَآيَةَ الْاِغْتِرَاضَ فَقَالَ وَالْأَوَجَّةَ كَمَا أَفَادَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ تَقْدِيمُ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ فَإِنْ حَمَلْتَ أَوْ فِي كَلَامِهِ عَلَى التَّوْشِيحِ لَمْ يَزِدْ ذَلِكَ أَهْ . • فَوَدَ: (لَا تُعْلَمُ لغيرِهِ) أَي لَا يُعْرَفُ لَهَا مُسْتَحَقٌّ أَهْ مُغْنِي . • فَوَدَ: (أَوْ بُسْتَانٍ) عِبَارَةٌ النَّهَآيَةَ وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِبُسْتَانٍ وَجَدَ فِيهِ فِي أَوَجِّهِ الْوُجْهَيْنِ كَمَا رَجَّحَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِخِلَافِ الذَّارِ؛ لِأَنَّ سُكْنَاهَا تَصَرُّفٌ وَالحَصُولُ فِي الْبُسْتَانِ لَيْسَ تَصَرُّفًا وَلَا سُكْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُسَكَّنُ عَادَةً فَهُوَ كَالذَّارِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا بَضِيْعَةٌ وَجَدَ فِيهَا كَمَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ يَتَّبِعِي الْقَطْعَ بَأَنَّ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهَا وَأَخَذَ الْأَذْرَعِي مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَرْزَعَةُ الَّتِي لَمْ تَنْجِرْ عَادَةً بِسُكْنَاهَا وَالْمُرَادُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِهِ مَا ذَكَرَ لَهُ صِلَاحِيَّةٌ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ وَدَفْعُ الْمُنَازَعِ لَهُ لَا أَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْحُكْمِ بِصِحَّةٍ مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ بِمَجْرُودٍ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ ثَبَّتَ عِنْدِي أَنَّهُ يَمْلِكُهُ أَهْ وَكَذَا فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَأَخِذْ إِلَى وَالْمُرَادُ فِي الْأَسْنَى إِلَّا قَوْلُهُ وَهُوَ كَذَلِكَ وَقَوْلُهُ وَالْمُرَادُ الْخِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَلَا يُسَوِّغُ الْخِ وَفَائِدَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ لَوْ ادَّعَاهُ أَخَذَ بَيِّنَةً سَلَّمَ لِلْمُدَّعِي أَهْ . • فَوَدَ: (كَذَلِكَ) أَي لَا يُعْلَمُ لِوَاحِدٍ مِنْهَا مُسْتَحَقٌّ . • فَوَدَ: (ثُمَّ بَحَثَ) أَي الْمُصَنِّفُ فِي الرُّوضَةِ . • فَوَدَ: (لِلْيَدِ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ إِنْ بَانَ فِي النَّهَآيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ أَوْ لَهُمْ بِحَسَبِ الرُّعُوسِ وَقَوْلُهُ مُطْلَقًا وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي إِلَى وَعَلَى الْأَوَّلِ وَقَوْلُهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ أَيْفًا عَنِ السُّبْكِيِّ وَقَوْلُهُ وَلَوْ حَالًا . • فَوَدَ: (مَثْبُودٌ الْخ) بِالزَّفْعِ بَدَلٌ مِنْ غَيْرِهِ . • فَوَدَ: (فَهِ لَهَا) كَمَا لَوْ كَانَ

• فَوَدَ: (وَاعْتِرَاضَ بَأَنَّ الْأَوَجَّةَ الْخ) لَا يُنَافِي ذَلِكَ كَلَامُ الْمُصَنِّفِ إِنْ جُعِلَتْ أَوْ لِلتَّوْشِيحِ . • فَوَدَ: (أَوْ بُسْتَانٍ) وَلَا يُحْكَمُ لَهُ بِبُسْتَانٍ وَجَدَ فِيهِ فِي أَوَجِّهِ الْوُجْهَيْنِ كَمَا رَجَّحَهُ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ بِخِلَافِ الذَّارِ؛ لِأَنَّ سُكْنَاهَا تَصَرُّفٌ وَالحَصُولُ فِي الْبُسْتَانِ لَيْسَ تَصَرُّفًا وَلَا سُكْنَى وَقَضِيَّةُ التَّغْلِيلِ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يُسَكَّنُ عَادَةً فَهُوَ كَالذَّارِ وَهُوَ كَذَلِكَ وَلَا بَضِيْعَةٌ وَجَدَ فِيهَا كَمَا قَالَ فِي الرُّوضَةِ يَتَّبِعِي الْقَطْعَ بَأَنَّ لَا يُحْكَمُ لَهُ بِهَا وَأَخَذَ الْأَذْرَعِي مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ أَنَّ الْمُرَادَ بِهَا الْمَرْزَعَةُ الَّتِي لَمْ تَنْجِرْ عَادَةً بِسُكْنَاهَا وَالْمُرَادُ كَمَا تَبَيَّنَ عَلَيْهِ الزَّرْكَشِيُّ بِكَوْنِهِ مَا ذَكَرَ لَهُ صِلَاحِيَّةٌ لِلتَّصَرُّفِ فِيهِ وَدَفْعُ الْمُنَازَعِ لَهُ؛ لِأَنَّهُ طَرِيقٌ لِلْحُكْمِ بِصِحَّةٍ مِلْكِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يُسَوِّغُ لِلْحَاكِمِ بِمَجْرُودٍ ذَلِكَ أَنْ يَقُولَ ثَبَّتَ عِنْدِي أَنَّهُ يَمْلِكُهُ شَرْحُ م ر . • فَوَدَ: (أَوْ كَامِلٌ فَهِ لَهَا) كَمَا لَوْ كَانَ

وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدَ عَلَى عَتَبَةِ الدَّارِ لَكِنَّهُ فِي هَوَائِهَا؛ لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى فِيهَا عُرْفًا سَيِّمًا إِنْ كَانَ تَابُهَا مَقْفُولًا بِخِلَافِ وَجُودِهِ بِسَطْحِهَا الَّذِي لَا يَصْطَقُّ لَهُ مِنْهَا؛ لِأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِيهَا عُرْفًا (وَلَيْسَ لَهُ مَالٌ مَذْفُونٌ تَحْتَهُ) بِمَحَلٍّ لَمْ يُحْكَمْ بِمِلْكِهِ لَهُ كَتَكْبِيرِ جَلَسَ عَلَى أَرْضٍ تَحْتَهَا دَفِينٌ وَإِنْ كَانَ بِهِ وَرَقَةٌ مُتَلَفَّةٌ بِهِ أَنَّهُ لَهُ نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ أَنَّهُ لَوْ اتَّصَلَ خَيْطٌ بِالْدَفِينِ وَرُبِطَ بِنَحْوِ نَوْبِهِ قُضِيَ لَهُ بِهِ لَا سَيِّمًا إِنْ انْصَمَّتِ الْوَرَقَةُ إِلَيْهِ (وَكَذَا يُنَابِتُ) وَدَوَابُّ (وَأَمِيقَةُ مُوضُوعَةٌ بِفَرْزِهِ) فِي غَيْرِ مِلْكِهِ إِنْ لَمْ تُكُنْ تَحْتَ يَدِهِ (فِي الْأَصَحِّ) كَمَا لَوْ بَعْدَتْ عَنْهُ وَفَارَقَ الْبَالِغُ حَيْثُ حَكِمَ لَهُ بِأَمِيقَةٍ

عَلَى دَابَّةٍ فَلَوْ رَكِبَهَا أَحَدُهُمَا وَقَادَمَا الْآخَرُ فَلِلْأَوَّلِ قَطْعُ لِتِمَامِ الْاسْتِيلَاءِ وَلَوْ كَانَ عَلَى الدَّابَّةِ الْمَخْكُومُ بِكَوْنِهَا لَهُ شَيْءٌ فَلَهُ أَيْضًا نِهَايَةٌ وَمُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّهُ لَا يُسَمَّى الْخ) عِبَارَةُ التَّهَايَةِ وَالْأَقْرَبُ لَا؛ لِأَنَّهُ الْخ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَالْأَقْرَبُ لَا أَيْ عَدَمُ الْحُكْمِ بِكَوْنِهِ لَهُ اهـ.

٥. فَوَدَّ (سَيِّ): (مَالٌ مَذْفُونٌ تَحْتَهُ) وَحُكْمُ هَذَا الْمَالِ إِنْ كَانَ مِنْ دَفِينِ الْجَاهِلِيَّةِ فَرِكَازٌ وَإِلَّا فَلَقَطَةٌ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ) إِلَى قَوْلِهِ إِنْ رَأَاهُ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلُهُ كَمَا لَوْ بَعْدَتْ. ٥. فَوَدَّ: (بِمَحَلٍّ لَمْ يُحْكَمْ الْخ) أَمَّا مَا وَجَدَ بِمَكَانٍ حَكِمَ بَاتَهُ لَهُ فَهُوَ لَهُ تَبَعًا لِلْمَكَانِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الدَّارِمِيُّ وَغَيْرُهُ نِهَايَةٌ وَمُغْنِي.

٥. فَوَدَّ: (وَإِنْ كَانَ بِهِ وَرَقَةٌ الْخ) أَيْ مَعَهُ وَرَقَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا إِنْ تَحْتَهُ دَفِينًا وَأَنَّهُ لَهُ اهـ كُرْدِي. ٥. فَوَدَّ: (مُتَصِلَةٌ بِهِ) أَيْ بِاللَّقِيطِ عِبَارَةُ الْمُنْهَجِ مَعَ شَرْحِهِ لَا مَالٌ مَذْفُونٌ وَلَوْ تَحْتَهُ أَوْ كَانَ فِيهِ أَوْ مَعَ اللَّقِيطِ رُفْعَةٌ مَكْتُوبٌ فِيهَا أَنَّهُ لَهُ اهـ. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. ٥. فَوَدَّ: (قُضِيَ لَهُ بِهِ) أَيْ وَالْفَرْضُ أَنَّهُ لَيْسَ بِمَحَلٍّ يُعْلَمُ أَنَّهُ مِلْكٌ لِغَيْرِ اللَّقِيطِ أَمَّا لَوْ كَانَ ذَلِكَ صَدَقَ صَاحِبُ الْمَكَانِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ عَلَى الْبَيْتِ وَعَلَى مَا فِيهِ وَالْأَقْرَبُ أَنَّهُ يُنْسَمُ بَيْنَ اللَّقِيطِ وَصَاحِبِ الْبَيْتِ؛ لِأَنَّهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا يَدَا اهـ ع ش.

٥. فَوَدَّ (سَيِّ): (بِفَرْزِهِ) لَمْ يَتَرَضَّ الصَّاحِبُ الْقُرْبَ قَالَ السُّبْكِيُّ وَالْمَحَالُّ عَلَيْهِ فِيهِ الْعُرْفُ اهـ مُغْنِي. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) الْأَوَّلَى التَّكْبِيرُ كَمَا فِي بَعْضِ النُّسخ. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ تُكُنْ تَحْتَ يَدِهِ) أَيْ بِنَحْوِ إِجَارَةِ سَمِ أَمَّا لَوْ كَانَ تَحْتَ يَدِهِ بِنَحْوِ إِجَارَةٍ فَإِنَّ مَا فِيهِ يَكُونُ لَهُ رَشِيدِي. ٥. فَوَدَّ: (كَمَا لَوْ بَعْدَتْ) لَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْقِيَاسِ. ٥. فَوَدَّ: (وَفَارَقَ الْبَالِغُ الْخ) يُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنْ لَوْ نَارَعَ هَذَا الْمُكَلَّفُ غَيْرَهُ فَالْقَوْلُ قَوْلُ

عَلَى دَابَّةٍ فَلَوْ رَكِبَهَا أَحَدُهُمَا وَقَادَمَا الْآخَرُ فَلِلْأَوَّلِ لِتِمَامِ الْاسْتِيلَاءِ وَمَا فِي الرُّوضَةِ عَنْ ابْنِ كُجٍّ مِنْ أَنَّهَا يَتَنَهَّاهُ وَجْهٌ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا لِلرَّاكِبِ وَالْحَقُّ بِذَلِكَ الْأَذْرَعِيُّ أَيْضًا مَا لَوْ كَانَتِ الدَّابَّةُ مَرْبُوطَةً بِرَسَطِهِ وَعَلَيْهَا رَاكِبٌ مُعْتَرِضًا بِذَلِكَ قَوْلُ الشَّيْخَيْنِ أَنَّهَا يَتَنَهَّاهُ وَقَدْ يُجَابُ بِأَنَّ الْعَادَةَ جَارِيَةٌ بِأَنَّ السَّائِقَ يَكُونُ أَلَةً لِلرَّاكِبِ وَمُعِينًا لَهُ فَلَا يَدَّ لَهُ مَعَهُ بِخِلَافِ مَا هُنَا فَإِنَّ رَبَطَهَا بِرَسَطِ الطُّفْلِ قَرِينَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى أَنَّ لَهُ فِيهَا يَدًا وَبِذَلِكَ الرَّاكِبِ لَيْسَتْ مُعَارِضَةٌ لَهَا فَقَسِمَتْ بَيْنَهُمَا هَذَا وَالْأَوْجَهُ فِيهَا أَيْضًا أَنَّ الْيَدَ لِلرَّاكِبِ كَالَّتِي قَبْلَهَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (وَيَتَرَدَّدُ النَّظَرُ فِيمَا لَوْ وَجَدَهُ الْخ) وَالْأَقْرَبُ لَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (لِأَنَّ هَذَا يُسَمَّى فِيهَا عُرْفًا) كَذَا شَرَحَ م ر وَلَيْتَأَمَّلْ. ٥. فَوَدَّ: (نَعَمْ بَحْثُ الْأَذْرَعِيِّ الْخ) كَذَا شَرَحَ م ر. ٥. فَوَدَّ: (إِنْ لَمْ يَكُنْ تَحْتَ يَدِهِ) أَيْ بِنَحْوِ إِجَارَةٍ.

مَوْضُوعَةٍ يُفْرِغُهُ غَوَافًا بِأَنْ لَهُ رِعَايَةٌ أَمَّا مَا يَمْلِكُهُ فَهُوَ لَهُ قَطْعًا (فَإِنْ لَمْ يُفْرَفْ لَهُ مَالٌ) خَاصٌّ وَلَا عَامٌّ (فَالْأَظْهَرُ أَنَّهُ يُنْفَقُ عَلَيْهِ) وَلَوْ مَخْكُومًا بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ مَصْلَحَةً لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا بَلَغَ بِالْجِزْيَةِ (مَنْ يَتَيْتُ الْمَالَ) مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًّا كَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ الصَّحَابَةُ (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ) فِي يَتَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ أَوْ كَانَ ثُمَّ مَا هُوَ أَهْمُ مِنْهُ أَوْ مَنَعَ مُتَوَلِيَهُ ظَلَمًا اقْتَرَضَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ إِنْ رَأَاهُ وَالْأَقَامُ الْمُسْلِمُونَ) أَيْ مَيَاسِيرُهُمْ وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُمْ بِمَنْ يَأْتِي فِي نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ . فَلَا تُغْتَبَرُ قُدْرَتُهُ بِالْكَسْبِ (بِكِفَايَتِهِ) وَجَوَابًا (قَرَضًا) بِالْقَافِ أَيْ عَلَى جِهَتِهِ كَمَا يَلْزِمُهُمْ إِطْلَاقُ الْمُضْطَرِّ بِالْعَرَضِ (وَفِي قَوْلِ نَفَقَةٍ) فَلَا يَزْجِفُونَ بِهَا لَعَجْزَهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا يَأْتِي أَوَائِلَ الشَّيْرِ أَنَّهُمْ يُنْفِقُونَ الْمُخْتَنَاجَ مِنْ غَيْرِ رُجُوعٍ وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرَّقُ بِأَنَّ ذَلِكَ تَحَقُّقَتْ حَاجَتُهُ فَوَجِبَتْ مُوَاسَاتُهُ وَهَذَا لَمْ تَتَحَقَّقْ فَاحْتَاطَ لِمَالِ الْغَيْرِ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ إِنْفَاقًا عَنِ السُّبُكِيِّ فَإِنْ ائْتَمَّنُوا كُلُّهُمْ قَاتَلَهُمُ الْإِمَامُ وَيُفَرِّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا وَفِي يَتَيْتِ الْمَالَ مَجَانًّا بِأَنَّ وَضَعَ يَتَيْتِ الْمَالَ الْإِنْفَاقَ عَلَى الْمُخْتَنَاجِينَ وَلَوْ خَالًا فَلَهُمْ فِيهِ حَقٌّ مُؤَكَّدٌ دُونَ مَالِ الْمَيَاسِيرِ وَإِذَا لَزِمَتْهُمْ وَرَعَاهَا الْإِمَامُ عَلَى مَيَاسِيرِ بَلَدِهِ.....

الْمُكَلَّفِ وَتُقَدَّمُ يَتَيْتُهُ؛ لِأَنَّ الْيَدَ لَهُ سَمٌّ أَوْ بُجَيْرِمِيٌّ. فُود: (مُطْلَقًا) أَيْ قُرْبَ مِنْهُ أَوْ لَا. فُود: (وَلَوْ مَخْكُومًا بِكُفْرِهِ) هُوَ ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ دَارِ الْحَرْبِ أَمَّا هِيَ فَإِنْ أَخَذَهُ بِقَصْدِ الْاِسْتِيلَاءِ عَلَيْهِ فَظَاهِرٌ أَنَّهُ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُ وَأَمَّا لَوْ لَمْ يَقْصِدْ ذَلِكَ فَهَلْ يُنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْ يَتَيْتِ الْمَالِ أَمْ لَا فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ أَخْذَهُ لَهُ صَيَّرَهُ كَأَنَّهُ فِي أَمَانِهِ اهـ ع. ش. فُود: (مَجَانًّا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ بِلا رُجُوعٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ اهـ. وَلَعَلَّ مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ كَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ قَرِيبَ مُوسِرٍ فَلْيُجِزْ أَجْعَ اهـ سَمَّ وَسَيَّانِي عَنْهُ تَرْجِيحُ الْإِطْلَاقِ. فُود: (مَا هُوَ أَهْمُ الْإِنْفَاقِ) كَسَدٌ تَغْنِي عَنْهُ ضَرَرُهُ لَوْ تَرَكَ اهـ مُعْنِي. فُود: (اقْتَرَضَ عَلَيْهِ) أَيْ عَلَى اللَّقِيطِ مُعْنِي وَع. ش. فُود: (إِنْ رَأَاهُ وَالْأَخ) عِبَارَةٌ الْمُعْنِي وَالرُّوْضِ فَإِنْ تَعَدَّرَ الْاِقْتِرَاضُ قَامَ الْإِنْفَاقُ. فُود: (بِمَنْ يَأْتِي الْإِنْفَاقُ) وَهُوَ مَنْ زَادَ دَخْلُهُ عَلَى خَرْجِهِ اهـ ع. ش.

فُود (سَمٍّ): (قَرَضًا وَنَفَقَةً) مَنْصُوبًا بِتَرْجِيعِ الْخَافِضِ أَيْ بِالْقَرَضِ وَالتَّقْفِ أَوْ عَلَى التَّمْيِيزِ أَيْ مِنْ جِهَةِ الْقَرَضِ وَالتَّقْفِ اهـ مُعْنِي. فُود: (عَلَى جِهَتِهِ) أَيْ اللَّقِيطِ اهـ ع. ش. فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا الْإِنْفَاقِ) هَذَا الْفَرْقُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِيَتَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ بَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ اهـ سَمَّ وَهُوَ صَرِيحٌ قَوْلِ الشَّارِحِ قَبْلُ مِنْ سَهْمِ الْمَصَالِحِ مَجَانًّا اهـ ع. ش. فُود: (وَإِذَا لَزِمَتْهُمْ) أَيْ الْإِنْفَاقُ اهـ ع. ش.

فُود: (مَجَانًّا) عِبَارَةٌ شَرَحَ الرُّوْضُ بِلا رُجُوعٍ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرُّوْضَةِ اِنْتَهَى وَلَعَلَّ مُحَلَّهُ مَا لَمْ يَظْهَرْ أَنَّهُ كَانَ حِينَ الْإِنْفَاقِ غَنِيًّا بِمَالٍ أَوْ قَرِيبَ مُوسِرٍ فَلْيُجِزْ أَجْعَ. فُود: (وَيُظْهَرُ ضَبْطُهُمْ الْإِنْفَاقِ) كَذَا شَرَحَ م. ر. فُود: (وَعَلَى الْأَوَّلِ يُفَرَّقُ الْإِنْفَاقِ) هَذَا الْفَرْقُ يُصَرِّحُ بِهِ مَا ذَكَرَهُ فِي شَرَحِ الرُّوْضِ جَوَابًا عَنْ اسْتِشْكَالِ الرُّجُوعِ عَلَى يَتَيْتِ الْمَالِ قَرِاجَتِهِ وَتَأَمَّلْهُ وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ. فُود: (وَيُؤَيِّدُهُ مَا مَرَّ إِنْفَاقًا عَنِ السُّبُكِيِّ) وَمَا هُنَا يُؤَيِّدُ السُّبُكِيَّ وَقَدْ يُفَرَّقُ. فُود: (وَيُفَرَّقُ بَيْنَ كَوْنِهَا هُنَا قَرَضًا الْإِنْفَاقِ) وَهَذَا الْفَرْقُ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا رُجُوعَ لِيَتَيْتِ الْمَالِ وَإِنْ بَانَ لَهُ مَالٌ أَوْ مُنْفِقٌ.

فَإِنْ شَقَّ فَعَلَى مَنْ يَرَاهُ الْإِمَامُ مِنْهُمْ فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي نَظَرِهِ تَخَيَّرَ ثُمَّ إِنْ بَانَ قِتَا رَجَعُوا عَلَى سَيِّدِهِ أَوْ حُرًّا وَلَهُ مَالٌ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ قَرِيبٍ.....

• فُورِدَ: (فَإِنْ شَقَّ الْخ) أَيِ فَإِنْ تَعَدَّرَ اسْتِعَابَهُمْ لِكَثْرَتِهِمْ قَسَطَهَا عَلَى مَنْ رَأَاهُ مِنْهُمْ بِاجْتِهَادِهِ فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي اجْتِهَادِهِ تَخَيَّرَ مُغْنِي وَرَوَّضَ مَعَ شَرْحِهِ. • فُورِدَ: (ثُمَّ إِنْ بَانَ قِتَا الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنْ ظَهَرَ لَهُ سَيِّدٌ رَجَعُوا عَلَيْهِ أَوْ ظَهَرَ لَهُ إِذَا كَانَ حُرًّا مَالٌ أَوْ اكْتَسَبَهُ فَالرُّجُوعُ عَلَيْهِ أَوْ قَرِيبٌ رَجَعُوا عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ وَلَا قَرِيبٌ وَلَا كَسْبٌ وَلَا لِلرَّقِيقِ سَيِّدٌ فَالرُّجُوعُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْغَارِمِينَ بِحَسَبِ مَا يَرَاهُ الْإِمَامُ وَإِنْ حَصَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ شَيْءٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ قُضِيَ مِنْهُ وَإِنْ حَصَلَ لَهُ مَالٌ مَعَ بَيْتِ الْمَالِ مَعَ قِيمِ مَالِهِ اهـ. وَفِي سَمْعِ الرُّوْضَةِ مِثْلُهَا إِلَّا مَا ذُكِرَ فِي الْقَرِيبِ. • فُورِدَ: (أَوْ حُرًّا وَلَهُ مَالٌ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ قَرِيبٍ) قَالَ سَمْعٌ يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ حَاصِلًا فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حِينَ

• فُورِدَ: (ثُمَّ إِنْ بَانَ قِتَا الْخ) عِبَارَةُ الرُّوْضَةِ ثُمَّ إِنْ بَانَ عَبْدًا فَالرُّجُوعُ عَلَى سَيِّدِهِ وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ مَالٌ أَوْ اكْتَسَبَهُ فَالرُّجُوعُ عَلَيْهِ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ شَيْءٌ قُضِيَ مِنْ سَهْمِ الْمَسَاكِينِ أَوْ الْغَارِمِينَ وَإِنْ حَصَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ قُضِيَ مِنْهُ وَإِنْ حَصَلَ فِي بَيْتِ الْمَالِ وَحَصَلَ لِلْقَيْطِ مَالٌ دَفْعَةً وَاحِدَةً قُضِيَ مِنْ مَالِ الْقَيْطِ كَمَا لَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ وَفِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ اهـ وَقُضِيَ لَزُومُ الْقَضَاءِ مَعَ خُدُوثِ الْمَالِ لَهُ أَوْ لِبَيْتِ الْمَالِ مَعَ أَنَّهُ عِنْدَ الْإِنْفَاقِ مُخْتَاجٌ إِلَّا أَنْ يُقَالَ لَمْ يَتَحَقَّقْ احتياجه. • فُورِدَ: (أَوْ حُرًّا وَلَهُ مَالٌ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ قَرِيبٍ) يَتَّبِعُهُ أَنَّ مَحَلَّ هَذَا إِذَا كَانَ ذَلِكَ الْمَالُ وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ حَاصِلًا لَهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حِينَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَكَانَ ذَلِكَ الْقَرِيبُ بَحِيثٌ يَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ حِينَئِذٍ أَوْ جَهْلٌ أَنَّ الْحَالَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أَمَّا لَوْ حَدَثَ ذَلِكَ الْمَالُ وَالْكَسْبُ وَالْقَرِيبُ أَوْ كَوْنُهُ بَحِيثٌ يَلْزَمُهُ الْإِنْفَاقُ بَعْدَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ مِنْ مَحَاوِجِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَلْزَمُ الْقِيَامُ بِكِفَايَتِهِمْ كَمَا فِي غَيْرِ الْقَيْطِ الْمُخْتَاجِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا انْفَقُوا عَلَيْهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ جَوَابُ الْإِشْكَالِ الْمَذْكُورِ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوْضُ فَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ أَيْ مِنَ السَّيِّدِ وَالْقَرِيبِ وَالْمَالِ وَلَمْ يَكْتَسِبْهُ فَعَلَى بَيْتِ الْمَالِ أَيْ الرُّجُوعُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَاسْتَشْكَلَ بِأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَظْهَرْ لَهُ مَالٌ وَلَا كَسْبٌ لَهُ يَبَيَّنُ أَنَّ التَّفَقُّهَ لَمْ تَكُنْ قَرَضًا فَلَا رُجُوعَ بِهَا عَلَى بَيْتِ الْمَالِ وَيُجَابُ بِأَنَّ كَلَامَهُمْ مَحَلُّهُ إِذَا لَمْ يَعْلَمْ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ مِنْ ذَلِكَ فَإِنْ عَلِمْنَاهُ فَعَلَاهُ أَنَّهُ لَا رُجُوعَ كَمَا لَوْ افْتَقَرَ رَجُلٌ وَحَكَّمَ الْحَاكِمُ عَلَى الْأَغْنِيَاءِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ لَا رُجُوعَ عَلَيْهِ إِذَا أَبَسَرَ كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الْأَنْوَارِ انْتَهَى فَقَدْ أَفَادَ هَذَا الْجَوَابُ كَمَا تَرَى تَصْوِيرًا مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الرُّجُوعِ بِمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّهُ لَا شَيْءًا مِمَّا ذُكِرَ أَيْ حِينَ الْإِنْفَاقِ بِدَلِيلٍ مَا احْتَجَّ بِهِ مِنْ مَسَالِقِ الْأَنْوَارِ أَوْ جَهْلِ الْحَالِ وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ مِمَّا ذُكِرَ فَلَا رُجُوعَ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَقَدْ أَوْرَدْتُهُ عَلَى مَرِّ قَوَافِقٍ عَلَيْهِ بَعْدَ تَوْقُفٍ وَلَا يَخْفَى أَنَّ فِي الْجَوَابِ الْمَذْكُورِ إِشْعَارًا بِأَنَّهُ لَا يَكْفِي فِي الرُّجُوعِ عَلَى الْمَسْأَلَتَيْنِ الْجَهْلُ بِحَالِهِ بِخِلَافِ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّهُ أَوْجَبَ الرُّجُوعَ لَهُمْ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ عِنْدَ الْجَهْلِ بِالْحَالِ فَتَأَمَّلْهُ. • فُورِدَ: (وَلَوْ مِنْ كَسْبِهِ أَوْ قَرِيبٍ) انْظُرْ إِذَا اجْتَمَعَ كَسْبُهُ وَقَرِيبُهُ.

أَوْ حَدَّثَ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ عَلَيْهِ وَإِلَّا فَمِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ أَوْ الْمَسَاكِينِ أَوْ الْغَارِمِينَ وَضَعَفَ فِي الرُّوضَةِ مَا ذُكِرَ فِي الْقَرِيبِ بِأَنَّ نَفَقَتَهُ تَشْقُطُ بِمُضِيِّ الزَّمَانِ وَرُدُّ بَأَنَّهُ الْمَثْمُولُ بِلِ الْمَقْطُوعِ بِهِ وَوَجْهَهُ أَنَّهَا صَارَتْ ذِنْبًا بِالْاِقْتِرَاضِ .
(وَلِلْمُلْتَطِقِ الْاِسْتِفْلَالُ بِحِفْظِ مَالِهِ فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّهُ يَسْتَقِيلُ بِحِفْظِ الْمَالِكِ فَمَالُهُ أَوْلَى وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي تَقْيِيدَهُ بِعَذَلِ

الِإِنْفَاقِ عَلَيْهِ وَكَانَ ذَلِكَ الْقَرِيبَ بَحِثُ يَلْزُمُهُ نَفَقَتُهُ حَيْثُ أَيَّ أَوْ جُهِلَ أَنَّ الْحَالَ كَذَلِكَ كَمَا يُؤْخَذُ بِمَا يَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ أَمَّا لَوْ حَدَّثَ ذَلِكَ الْمَالُ وَالْكُسْبُ وَالْقَرِيبُ أَوْ كَوْنُهُ بَحِثُ يَلْزُمُهُ الْإِنْفَاقُ بَعْدَ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فَلَا رُجُوعَ مُطْلَقًا؛ لِأَنَّهُ حِينَ الْإِنْفَاقِ مِنْ مَحَاوِجِ الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ يَلْزُمُ الْقِيَامُ بِكِفَايَتِهِمْ كَمَا فِي غَيْرِ اللَّقِيطِ الْمُحْتَاجِ فَإِنَّهُ لَا رُجُوعَ لِلْمُسْلِمِينَ إِذَا انْفَقُوا عَلَيْهِ ثُمَّ قَالَ بَعْدَ أَنْ سَرَدَ كَلَامَ شَرْحِ الرُّوضِ فَقَدْ أَفَادَ هَذَا كَمَا تَرَى تَضْوِيرَ مَا ذَكَرُوهُ مِنَ الرُّجُوعِ بِمَا إِذَا عَلِمَ أَنَّ لَهُ شَيْئًا مِمَّا ذُكِرَ أَيَّ حِينَ الْإِنْفَاقِ أَوْ جُهِلَ الْحَالُ وَأَنَّهُ لَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ مِمَّا ذُكِرَ فَلَا رُجُوعَ فَلْيَتَأَمَّلْ ذَلِكَ فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ وَقَدْ أَوْزَدْتُهُ عَلَى مَا رَوَّافَقَ عَلَيْهِ بَعْدَ تَوْقُفِ أَه. ه. قُودُ: (أَوْ حَدَّثَ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ الْإِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فِي التَّقْيِيدِ بِقَبْلِ بُلُوغِهِ نَظَرُ أَه. ه. قُودُ: (وَالْإِنْخ) عِبَارَةُ الْتَهَايَةِ وَهَذَا إِنْ لَمْ يَتْلُغِ اللَّقِيطُ فَإِنْ بَلَغَ فَمِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ الْإِنْخ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ وَهَذَا الْإِنْخُ يَعْنِي كَوْنُ مَا يُنْفَقُهُ عَلَيْهِ الْمَيَاسِيرُ قَرْضًا خِلَافًا لِمَا فِي حَاشِيَةِ الشَّيْخِ ع. ش. أَه. ه. قُودُ: (وَالْإِنْخ) وَلَقَدْ الْمُرَادُ أَخَذَ مِمَّا مَرَّ عَنْ الْمُغْنِي وَالرُّوضَةِ وَإِنْ لَمْ يَبَيِّنْ كَوْنُهُ قِثًا وَلَا حُرًّا لَهُ مَالٌ وَلَوْ مِنْ كُسْبِهِ أَوْ قَرِيبٌ وَلَمْ يَخْدُثْ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ فَالرُّجُوعُ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ مِنْ سَهْمِ الْإِنْخِ ثُمَّ رَأَيْتُ فِي الْبَحْثِ مِنْ عَنِ السُّلْطَانِ مِثْلَهُ الْإِنْخُ قَوْلُهُ وَلَمْ يَخْدُثْ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَيَسَارِهِ. ه. قُودُ: (فَمِنْ سَهْمِ الْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ الْإِنْخ) أَيَّ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ حَالٌ مِنْ كَوْنِهِ فَقِيرًا الْإِنْخُ لَا أَنَّهُ يَأْخُذُ مِنْ جَمِيعِهَا أَه. ه. قُودُ: (وَضَعَفَ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْتَهَايَةِ. ه. قُودُ: (وَرُدُّ) إِلَى قَوْلِهِ وَلِلْمَقَاضِي نَزْعُهُ فِي الْمُغْنِي. ه. قُودُ: (وَوَجْهَهُ أَنَّهَا الْإِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ قُلْتُ إِنَّمَا اقْتَرَضَهَا عَلَى اللَّقِيطِ لَا عَلَى الْقَرِيبِ وَاسْتَغْرَاها عَلَى الْقَرِيبِ بِاقْتِرَاضِهَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا اقْتَرَضَتْ عَلَيْهِ وَلَا يُشْكَلُ بِالرَّقِيقِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدَ سَيِّدِهِ انْتَهَى أَه. ه. قُودُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِي الْإِنْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَمَحَلُّهُ كَمَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ الْإِنْخُ. ه. قُودُ: (تَقْيِيدُهُ بِعَذَلِ الْإِنْخ) قَدْ يُقَالُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ الْمُلتَقِطَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَذَلًا؛ لِأَنَّ الْعِدَالَةَ

ه. قُودُ: (أَوْ حَدَّثَ فِي بَيْتِ الْمَالِ مَالٌ قَبْلَ بُلُوغِهِ الْإِنْخ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ لَكِنْ فِي تَقْيِيدِهِ هَذَا بِقَبْلِ بُلُوغِهِ نَظَرُ. ه. قُودُ: (وَوَجْهَهُ أَنَّهَا صَارَتْ ذِنْبًا بِالْاِقْتِرَاضِ) قَالَ فِي شَرْحِ الْبَهْجَةِ قُلْتُ إِنَّمَا اقْتَرَضَهَا عَلَى اللَّقِيطِ لَا عَلَى الْقَرِيبِ وَاسْتَغْرَاها عَلَى الْقَرِيبِ بِاقْتِرَاضِهَا إِنَّمَا هُوَ إِذَا اقْتَرَضَتْ عَلَيْهِ وَلَا يُشْكَلُ بِالرَّقِيقِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ كَيْدَ سَيِّدِهِ أَه. ه. قُودُ: (وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ تَقْيِيدَهُ بِعَذَلِ الْإِنْخ) فَإِنْ قُلْتُ لَا حَاجَةَ لِهَذَا الْقَيْدِ؛ لِأَنَّ الْمُلتَقِطَ لَا يَكُونُ إِلَّا عَذَلًا؛ لِأَنَّ الْعِدَالَةَ مِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ.

يَجُوزُ إِدَاعُ مَالِ الْيَتِيمِ عِنْدَهُ وَمَعَ اسْتِفْلَالِهِ بِحِفْظِهِ لَا يُخَاصِمُ مَنْ ادَّعَاهُ وَلِلْقَاضِي نَزْعُهُ مِنْهُ وَتَسْلِيمُهُ لِأَمِينٍ غَيْرِهِ يُتَأَيَّزُ الْإِنْفَاقُ عَلَيْهِ بِالْمَعْرُوفِ اللَّائِقِ بِهِ أَوْ يُسَلَّمُهُ لِلْمُلْتَقِطِ يَوْمًا يَتَوَمَّ (وَلَا يَنْفَقُ عَلَيْهِ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْقَاضِي قَطْعًا) أَيُّ عَلَى الْأَصَحِّ وَمُقَابِلُهُ؛ لِأَنَّ وَلَايَةَ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ لَا تَنْبَغُ إِلَّا لِأَصْلٍ أَوْ وَصِيِّ أَوْ حَاكِمٍ أَوْ أَمِينٍ فَإِنْ اتَّفَقَ بِغَيْرِ إِذْنِهِ ضَمِنَ أَيُّ إِنْ امْتَكَنَتْ مُرَاجَعَتُهُ وَلَا اتَّفَقَ وَأَشْهَدَ وَلَا يَضْمَنُ حَيْثُيذ.

(فصل في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية)

(إِذَا وَجَدَ لَقِيطٌ بِدَارِ الْإِسْلَامِ) وَمِنْهَا مَا عَلِمَ أَنَّهُ مَسْكُونُ الْمُسْلِمِينَ وَلَوْ فِي زَمَنِ قَدِيمٍ فَقَلَّبَ عَلَيْهِ الْكُفَّارُ كَقَرُوطَةٍ نَظَرًا لِاسْتِبْلَالِنَا الْقَدِيمِ لَكُنْ نَقْلُ الرَّافِعِيِّ عَنْ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّ مَحَلَّهُ إِنْ لَمْ يَمْنَعُونَا مِنْهَا.....

شَرْطٌ مِنْ شُرُوطِهِ كَمَا تَقَدَّمَ. ة فَوَدَ: (يَجُوزُ إِدَاعُ الْخ) أَيُّ بَانَ كَانَ أَمِينًا أَمِينًا هـ ع ش. ة فَوَدَ: (لَا يُخَاصِمُ الْخ) إِلَّا بِوَلَايَةِ مِنَ الْحَاكِمِ نَهَايَةً وَمُعْنَى. ة فَوَدَ: (لَأَنَّ وَلَايَةَ الْمَالِ) إِلَى الْفَضْلِ فِي الْمُعْنَى. ة فَوَدَ: (أَيُّ إِنْ امْتَكَنَتْ مُرَاجَعَتُهُ) أَيُّ بَانَ سَهْلٌ اسْتِذْنَاهُ بِلَا مَقْفَةٍ وَلَا بِذَلِ مَالٍ وَإِنْ قَلَّ هـ ع ش. ة فَوَدَ: (وَلَا) أَيُّ بَانَ لَمْ يَجِدْهُ فِي مَسَافَةٍ قَرِيبَةٍ وَهِيَ مَا دُونَ مَسَافَةِ الْمَذْوَى عَلَى الْمُعْتَمِدِ عِ ش هـ بَجَيْرِمِي. ة فَوَدَ: (وَأَشْهَدُ الْخ) أَيُّ وَجُوبًا وَقَوْلُ ابْنِ الرَّفْعَةِ كُلُّ مَرَّةٍ فِيهِ حَرَجٌ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ ذَلِكَ كُلُّ مَرَّةٍ هـ نَهَايَةً زَادَ الْمُعْنَى فَإِنْ لَمْ يَشْهَدْ مَعَ الْإِمْكَانِ ضَمِنَ هـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ وَالْأَوْجَهُ عَدَمُ تَكْلِيفِهِ الْخ أَيُّ وَيُضَدَّقُ فِي قَدْرِ الْإِنْفَاقِ إِنْ كَانَ لَا يَتَقَابَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ رَجُلًا أَذِنَ لِوَالِدِ زَوْجَتِهِ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَى بَنِيهِ وَلَوْلَازِيهَا فِي كُلِّ يَوْمٍ خَمْسَةَ أَتَصَافٍ مِنَ الْفِضَّةِ الْعَدَدِيَّةِ مُدَّةَ غَيْبَتِهِ ثُمَّ إِنْ الشُّهُودُ شَهِدُوا بِأَنَّهُ اتَّفَقَ مَا أَذِنَ لَهُ فِي انْفَاقِهِ وَهُوَ الْخَمْسَةُ أَتَصَافٍ جَمِيعَ الْمُدَّةِ وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِكُوزْنِهِمْ شَهِدُوا الْإِنْفَاقَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَهُوَ أَنَّ الْحَقَّ يَنْبَغُ بِشَهَادَتِهِمْ وَإِنْ لَمْ يَتَّصُوا عَلَى أَنَّهُمْ زَاوَا ذَلِكَ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَيَجُوزُ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى ذَلِكَ لِزُرُوبَةِ أَصْلِ التَّقْفَةِ مِنْهُ وَالتَّعْوِيلُ عَلَى الْقَرَائِنِ الظَّاهِرَةِ فِي آدَاءِ التَّقْفَةِ هـ ع ش.

(فصل في الحكم بإسلام اللقيط)

ة فَوَدَ: (فِي الْحُكْمِ) إِلَى قَوْلِهِ وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا وَقَوْلُهُ كَانَ حَيْثُ إِلَى وَعَنْ جَدِّ الْخ وَقَوْلُهُ وَيَأْتِي ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فِي الْأَمَانِ وَقَوْلُهُ خِلَافًا لِمَا قَدْ يَتَوَهَّمُ مِنَ الْمُثْنِ. ة فَوَدَ: (بِالتَّبْعِيَّةِ) لِلذَّارِ أَوْ غَيْرِهَا نَهَايَةً وَمُعْنَى.

ة فَوَدَ (سُي): (بِدَارِ الْإِسْلَامِ) بَانَ يَسْكُنُهَا الْمُسْلِمُونَ هـ مُعْنَى. ة فَوَدَ: (وَلَوْ فِي زَمَنِ قَدِيمٍ) مُعْتَمَدُ هـ ع ش. ة فَوَدَ: (كَقَرُوطَةٍ) مَدِينَةً بِالْأَنْدَلُسِ هـ ع ش. ة فَوَدَ: (أَنَّ مَحَلَّهُ) أَيُّ قَوْلُهُ وَمِنْهَا مَا عَلِمَ الْخ. ة فَوَدَ: (مِنْهَا) أَيُّ مِمَّا عَلِمَ الْخِ وَالتَّائِيْتُ لِرِعَايَةِ مَعْنَى مَا.

وَالْأَفْهَى دَارُ كُفْرٍ وَأَجَابَ عَنْهُ الشُّبْكِيُّ بِأَنَّهُ يَصِحُّ أَنْ يُقَالُ إِنَّهَا صَارَتْ دَارُ كُفْرٍ صُورَةً لَا حُكْمًا وَيَأْتِي ذَلِكَ مَعَ زِيَادَةِ فِي الْأَمَانِ (و) إِنْ كَانَ (فِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ) أَوْ عَهْدٍ (أَوْ بِدَارٍ فَتَحَوْهَا) أَيْ الْمُسْلِمُونَ (وَأَقْرَوْهَا بِبَيْدِ كُفْرٍ صُلْحًا) أَيْ عَلَى وَجْهِهِ وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا (أَوْ) وَجَدَ بِدَارٍ أَقْرَوْهَا بِيَدِهِمْ (بَعْدَ مِلْكِهَا بِجَزِيَّةٍ فِيهَا) أَيْ الدَّارُ فِي الْمَسَائِلِ الثَّلَاثِ حَتَّى الْأُولَى كَمَا قَالَ الدَّارِمِيُّ وَإِنْ نَظَرَ فِيهِ غَيْرُهُ وَالْأَخِيرَتَانِ دَارَا إِسْلَامٍ كَمَا قَالَهُ جِلَافًا لِمَا قَدْ يَتَوَقَّعُ مِنَ الْمُتَنِي وَإِنْ نَظَرَ الشُّبْكِيُّ فِي الثَّانِيَةِ (مُسْلِمًا) يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ وَلَوْ مُجْتَازًا (حُكْمَ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) تَغْلِيظًا لِدَارِ الْإِسْلَامِ لِخَبَرِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهِ «الْإِسْلَامُ يَقُولُ وَلَا يُغْلَى عَلَيْهِ».....

• فَوُدَّ: (وَالْأَفْهَى دَارُ الْخ) وَيَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهَا دَارُ إِسْلَامٍ أَوْ كُفْرٍ مَعَ اشْتِرَاطِ مُسْلِمٍ فِيهَا فِي الْحَالَتَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجُودَ مُسْلِمٍ وَلَوْ مُجْتَازًا بِخِلَافِ دَارِ الْكُفْرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ اهـ سم.

• فَوُقِّ (سُي): (وَفِيهَا أَهْلُ ذِمَّةٍ) لَيْسَ بِقَيِّدٍ بَلْ مِثْلُهُ مَا لَوْ كَانُوا يَسْكُنُونَهَا ثُمَّ جَلَاهُمْ الْكُفَارُ عَنْهَا أَسْنَى وَمُعْنَى. • فَوُدَّ: (أَوْ عَهْدٍ) إِلَى قَوْلِهِ وَنَحَتْ الْأَفْزَعِيُّ فِي الْمُعْنَى لِأَقُولُهُ حَتَّى الْأُولَى إِلَى الْمُتَنِي. • فَوُدَّ: (عَلَى وَجْهِهِ) أَيْ الصُّلْحُ. • فَوُدَّ: (وَإِنْ لَمْ يَمْلِكُوهَا) الْأَتْسَبُ قَبْلَ مِلْكِهَا كَمَا فِي الْمُعْنَى. • فَوُدَّ: (حَتَّى الْأُولَى) وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ فِيهَا احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِيهَا كُفْرًا فَقَطُّ أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَيَتَبَنَّى الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ وَلَا مُعَارِضَ سَمٍ عَلَى حَقِّهِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَالْأَخِيرَتَانِ دَارَا إِسْلَامٍ) أَيْ كَالأُولَى اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (بِمِنْ الْمُتَنِي) عِبَارَةُ الْمُعْنَى وَفَضِيَّةُ كَلَامِهِ أَنَّ الْمُقْطُوفَ عَلَى دَارِ الْإِسْلَامِ لَيْسَ دَارُ إِسْلَامٍ وَلَيْسَ مُرَادًا فَقَدْ صَرَّحَ فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ أَنَّ الْجَمِيعَ دَارُ إِسْلَامٍ اهـ.

• فَوُقِّ (سُي): (مُسْلِمًا) وَلَوْ امْرَأَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْأَفْزَعِيِّ الْآتِي وَلَا سِيَّمَا الْخِ اهـ سم. • فَوُدَّ: (يُمَكِّنُ كَوْنَهُ) أَيْ اللَّقِيطُ. • فَوُقِّ (سُي): (حُكْمَ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) يَتَبَنَّى وَإِنْ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ شَرْحُ الرُّوضِ اهـ سم أَيْ وَقَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي فَإِنْ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ الْخِ.

(فَضَّلَ) فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ الْخِ

• فَوُدَّ: (وَالْأَفْهَى دَارُ كُفْرٍ) اعْتَمَدَهُ م ر وَيَتَرْتَّبُ عَلَى كَوْنِهَا دَارُ إِسْلَامٍ أَوْ دَارُ كُفْرٍ مَعَ اشْتِرَاطِ مُسْلِمٍ فِيهَا فِي الْحَالَتَيْنِ أَنَّهُ يَكْفِي فِي دَارِ الْإِسْلَامِ وَجُودَ مُسْلِمٍ وَلَوْ مُجْتَازًا بِخِلَافِ دَارِ الْكُفْرِ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا قَرَّرَهُ الْمُصَنِّفُ وَالشَّارِحُ. • فَوُدَّ: (حَتَّى الْأُولَى الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر وَلَا يَتَعَدُّ أَنَّ اشْتِرَاطَ ذَلِكَ فِيهَا احْتِرَازٌ عَمَّا لَوْ كَانَ فِيهَا كُفْرًا فَقَطُّ أَمَّا لَوْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَيَتَبَنَّى الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّهَا دَارُ إِسْلَامٍ وَلَا مُعَارِضَ. • فَوُدَّ فِي (سُي): (مُسْلِمًا) وَلَوْ امْرَأَةً أَخَذًا مِنْ قَوْلِ الْأَفْزَعِيِّ الْآتِي لَا سِيَّمَا الْخِ. • فَوُدَّ فِي (سُي): (حُكْمَ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ) يَتَبَنَّى وَإِنْ نَفَاهُ الْمُسْلِمُ إِذَا تَتَبَّنَى لَيْسَ قَطْعِيًّا فِي انْتِزَاعِهِ وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا يَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمُ الْخِ فَلْيَتَأَمَّلْ ثُمَّ رَأَيْتَهُ فِي شَرْحِ الرُّوضِ صَرَّحَ بِذَلِكَ.

قال الماورديّ وحيث لا دُمِّيْ ثُمَّ مُسْلِمٌ بَاطِنًا أَمْضًا وَالْأَفْظَاهُ فَقَطْ . أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُسْلِمٌ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ فَهُوَ كَافِرٌ وَاتَّكَفَى هُنَا بِالْمُجْتَازِ تَقْلِيْدًا لِحُزْمَةِ دَارِنَا بِخِلَافِهِ فِي قَوْلِهِ (وَإِنْ وَجَدَ بِدَارِ كُفَّارٍ فَكَافِرٌ إِنْ لَمْ يَسْكُنْهَا مُسْلِمٌ) وَلَا عِبْرَةَ بِاجْتِيَازِهِ فِيهَا (وَإِنْ سَكُنْهَا مُسْلِمٌ) يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ (كَأَسِيْبٍ) مُنْتَشِرٍ (وَقَاجِرٍ) فَمُسْلِمٌ فِي الْأَصَحِّ تَقْلِيْدًا لِلْإِسْلَامِ فَإِنَّ نَفَاهُ ذَلِكَ الْمُسْلِمَ قَبْلَ فِي نَسَبِهِ دُونَ إِسْلَامِهِ وَبَحَثَ الْأَذْرَعِيُّ أَنَّ الْمُرَادَ بِالسُّكْنَى هُنَا مَا يَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ قَالَ بَلْ يَنْتَبِهُ الْاِسْتِثْنَاءُ بِلَيْثٍ يُمَكِّنُ فِيهِ الْوِقَاعُ وَأَنَّ ذَلِكَ الْوَلَدَ مِنْهُ بِخِلَافٍ مَنْ وَلَدَ بَعْدَ طُرُوقِهِ يَنْتَحِرُ شَهْرٌ لِاسْتِحْصَالِهِ كَوْنَهُ مِنْهُ قَالَ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ يَمِصُّ عَظِيمَ بِدَارِ حَرْبٍ وَوُجِدَ فِيهِ كُلُّ يَوْمٍ أَلْفٌ لَقِيَطٍ مَثَلًا حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِمْ وَهَذَا إِنْ كَانَ لِأَجْلِ تَبَعِيَّةِ الْإِسْلَامِ كَالشَّايِئِ فَذَلِكَ أَوْ لِإِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ وَلَوْ عَلَى بُعْدٍ وَهُوَ الظَّاهِرُ فَمِنْهُ نَظَرٌ وَلَا سِيَّيْمَا إِذَا كَانَ الْمُسْلِمُ الْمَوْجُودُ امْتِرَاقَةً انْتَهَى وَأَنْتَ خَيْرٌ مِنْ اِكْتِفَائِهِمْ فِي دَارِنَا بِالْمُجْتَازِ وَفِي دَارِهِمْ بِالسُّكْنَى أَنَّهُ لَا يُكْتَفَى فِي دَارِهِمْ إِلَّا بِالْإِمْكَانِ الْقَرِيبِ عَادَةً وَحَيْثُذِ فَمَتَّى أَمْكَنَ كَوْنَهُ مِنْهُ.....

• قُودُ: (لَا دُمِّيْ ثُمَّ) أَيِ كَافِرٍ كَمَا سَيَأْتِي فِي شَرْحِ وَمَنْ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْدَّارِ عِبَارَةً الْمُغْنِي لَا مُشْرَكَ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ كَالْحَرَمِ أَهْ مُغْنِي . • قُودُ: (فَمُسْلِمٌ بَاطِنًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا كَانَ مُرْتَدًّا أَهْ سَمِ اقُولُ: وَسَيَأْتِي التَّضْرِيحُ بِهِ فِي شَرْحِ وَمَنْ حَكَمَ بِإِسْلَامِهِ بِالْدَّارِ . • قُودُ: (أَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ ثُمَّ مُسْلِمٌ) (إِلَخ) عِبَارَةً الْمُغْنِي أَمَّا لَوْ كَانَ جَمِيعٌ مِنْ فِيهَا كُفَّارًا فَهُوَ كَافِرٌ أَهْ أَيِ بِخِلَافِ مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهَا أَحَدٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ سَمِ أَنَّهُ يَنْتَبِهُ الْحُكْمُ حَيْثُذِ بِإِسْلَامِهِ .

• قُودُ (سُيْ): (بِدَارِ كُفَّارٍ) وَهِيَ دَارُ الْحَرْبِ أَهْ مُغْنِي . • قُودُ: (يُمْكِنُ كَوْنَهُ مِنْهُ) وَلَوْ مُتَعَدَّدًا حَيْثُ أَمْكَنَ وَلَوْ فِي زَمَنِ قَلِيلٍ حَيْثُ أَمْكَنَ كَوْنَهُ حَمَلًا وَاجِدًا خُصُوصًا مَعَ قَوْلِهِمْ إِنْ الْحَمْلُ لَا ضَبْطَ لَهُ أَهْ سَمِ . • قُودُ: (مُنْتَشِرٌ) أَمَّا أَسِيرٌ مَخْبُوسٌ فِي مَطْمُورَةٍ قَالَ الْإِمَامُ فَيُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا لَا أَثَرَ لِلْمُجْتَازِ أَهْ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَخْبُوسِينَ امْتِرَاقَةً نِهَاقَةً وَمُغْنِي . • قُودُ: (مَا يَقْطَعُ حُكْمَ السَّفَرِ) وَهُوَ أَرْبَعَةُ أَيَّامٍ غَيْرِ يَوْمِي الدُّخُولِ وَالْخُرُوجِ أَهْ ش . • قُودُ: (وَأَنَّ ذَلِكَ) (إِلَخ) عَطَفَ عَلَى الْوِقَاعِ . • قُودُ: (أَهْ) أَيِ مَا قَالَ الْأَذْرَعِيُّ . • قُودُ: (فَمَتَّى أَمْكَنَ كَوْنَهُ) (إِلَخ) مُعْتَمَدٌ أَهْ ش .

• قُودُ: (قَالَ الْمَاورِدِيُّ) (إِلَخ) كَذَا شَرْحُهُ م ر . • قُودُ: (وَحَيْثُ لَا دُمِّيْ) انْظُرْ الْمُعَاهَدَ وَغَيْرَهُ ثُمَّ رَأَيْتَ مَا يَأْتِي أَيِ فِي شَرْحِ قَوْلِ الْمُشْنِ وَمَتَّى حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ بِالْدَّارِ . • قُودُ: (فَمُسْلِمٌ بَاطِنًا) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ وَوَصَفَ الْكُفْرَ كَانَ مُرْتَدًّا . • قُودُ: (يُمْكِنُ كَوْنَهُ مِنْهُ) وَلَوْ مُتَعَدَّدًا حَيْثُ أَمْكَنَ وَلَوْ فِي زَمَنِ قَلِيلٍ حَيْثُ أَمْكَنَ كَوْنَهُ حَمَلًا وَاجِدًا خُصُوصًا مَعَ قَوْلِهِمْ إِنْ الْحَمْلُ لَا ضَبْطَ لَهُ . • قُودُ: (مُنْتَشِرٌ) أَمَّا أَسِيرٌ مَخْبُوسٌ فِي مَطْمُورَةٍ قَالَ الْإِمَامُ فَيُتَّبَعُ أَنَّهُ لَا أَثَرَ لَهُ كَمَا لَا أَثَرَ لِلْمُجْتَازِ أَهْ . وَهُوَ ظَاهِرٌ كَمَا قَالَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْمَخْبُوسِينَ امْتِرَاقَةً شَرْحُ م ر . • قُودُ: (أَوْ لِإِمْكَانِ كَوْنِهِ مِنْهُ) (إِلَخ) هَذَا هُوَ الْمَوَافِقُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ السَّابِقِ يُمَكِّنُ (إِلَخ) . • قُودُ: (مِنْ اِكْتِفَائِهِمْ فِي دَارِنَا) (إِلَخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

إمكانًا قريبًا عادةً فمُسلمٌ وألا فلا وهذا أوجهٌ مما ذكره الأذرعِيُّ فتأمله. ويُفرَّق بين الدارين بأن شَرَفَ الأولى اقْتَضَى الإكْتِفَاءَ فيها بالإمكان وإنْ بَعْدَ فَدَخَلَ الْمُجْتَازُ بِخِلَافِ الثَّانِيَةِ فَاشْتَرَطَ فيها قُرْبُ الإمكانِ وهو إمَّا يُوجَدُ عِنْدَ الشُّكْنَى لا الاجْتِيَاذِ (وَمِنْ حُكْمِ بِإِسْلَامِهِ بِالْدَّارِ) كَانَ حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ مُسْلِمًا بَاطِنًا أَيْضًا كَمَا مَرَّ إِذَا بَلَغَ وَأَفْصَحَ بِالْكَفْرِ كَانَ مُرْتَدًّا وَحَيْثُ ثُمَّ ذِمِّي مُسْلِمًا ظَاهِرًا فَقَطْ إِذَا بَلَغَ وَأَفْصَحَ بِالْكَفْرِ فَكَافِرٌ أَصْلِي لَصَغِيفِ الدَّارِ وَالتَّغْيِيرُ بِذِمِّي هُنَا وَفِيهَا مَرُّهُ مَا وَقَعَ فِي كَلَامِ شَارِحٍ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالٌ وَعَنْ جَدِّ شَارِحِ التَّغْيِيرُ بِأَنَّهُ لَوْ وُجِدَ بِبَرِّيَّةٍ فَمُسْلِمٌ وَخَصَّهُ غَيْرُهُ بِمَا إِذَا كَانَتْ بِدَارِنَا أَوْ لَا يَدَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا وَمِنْ حُكْمِ بِإِسْلَامِهِ بِالْدَّارِ (فَأَقَامَ ذِمِّي) أَوْ خَرِيئِي (بَيِّنَةٌ بِنَسَبِهِ لِحَقِّهِ)؛ لَأَنَّهُ كَالْمُسْلِمِ فِي النَّسَبِ (وَقَبِيحُهُ فِي الْكَفْرِ) وَارْتَفَعَ مَا ظَنَّنَاهُ مِنْ إِسْلَامِهِ؛ لَأَنَّ الدَّارَ حُكْمٌ بِالْيَدِ وَالْبَيِّنَةُ أَقْوَى مِنْ مُجَرَّدِ يَدٍ وَتَصَوُّرٍ عُلُوقِهِ مِنْ مُسْلِمَةٍ بِوُطْءٍ

• فَوُدَّ: (إمكانًا قريبًا) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَكَنَ فِي الْبَعْضِ فَقَطْ وَلَمْ يَتَّعَيْنْ وَلَا يَتَّعُدْ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ كَافِرٍ سَمَ عَلَى حَجٍّ وَيُحْتَمَلُ وَهُوَ الْأَقْرَبُ أَنْ يُحْكَمَ بِإِسْلَامِ مَنْ وَقَعَ فِيهِ الشُّكُّ وَإِنْ كَثُرَ رِعَايَةُ لِحَقِّ الْإِسْلَامِ كَمَا حُكِمَ بِالْإِسْلَامِ وَتَقَيَّ النَّسَبُ فِيهَا لَوْ كَانَ مُسْلِمٌ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْ قَتْلِهِ وَاتَّكَرَّ الْوُطْءُ مِنْ أَصْلِهِ رَجُلًا كَانَ أَوْ امْرَأَةً حَتَّى لَوْ وَجَدَتْ الْمُسْلِمَةُ الَّتِي فِي الْبَلَدِ بَكْرًا أَيْ أَوْ كَانَتْ لَا يُمَكِّنُ الْوُصُولُ إِلَيْهَا عَادَةً كَكَوْنِ الْمُسْلِمَةِ بَنَتْ مَلِكِهِمْ لِحَقِّهَا عَلَى مَا هُوَ مُقْتَضَى إِطْلَاقِهِمْ إِيَّاهُ شَوْ وَقَوْلُهُ حَتَّى لَوْ وَجَدَتْ الْخَ قَدْ يُنَافِيهِ مَا مَرَّ عَنْ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي فِي الْأَسِيرِ الْمَخْبُوسِ بَلْ لَا يَصُدَّقُ عَلَيْهِ الْإمكانُ الْقَرِيبُ عَادَةً.

• فَوُدَّ: (بِمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ) أَيْ أَوْ لَا بِقَوْلِهِ بَلْ يَتَّبِعِي الْإكْتِفَاءَ بَلْبَثِ الْخ. • فَوُدَّ: (لَا الْاجْتِيَاذِ) أَيْ الَّذِي لَا يَتَأَتَّى مَعَهُ الْإمكانُ عَادَةً إمكانيًا قَرِيبًا حَتَّى لَا يُنَافِي مَا مَرَّ لَهُ سَيِّدُ عَمَرُ. • فَوُدَّ: (حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ) أَيْ وَلَا أَقَامَ كَافِرٌ بَيِّنَةً بِنَسَبِهِ أَخْذًا مِمَّا يَأْتِي آخِفًا. • فَوُدَّ: (كَمَا مَرَّ) أَيْ فِي شَرْحِ حُكْمِ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ.

• فَوُدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ مِثَالٌ) أَيْ قَمَلُهُ الْمُعَاهَدُ وَالْمُؤَمَّنُ. • فَوُدَّ: (وَخَصَّهُ غَيْرُهُ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي وَهُوَ ظَاهِرٌ إِنْ كَانَتْ بَرِّيَّةٌ دَارِنَا أَوْ لَا يَدَّ لِأَحَدٍ عَلَيْهَا وَإِنْ كَانَتْ بَرِّيَّةً دَارَ حَرْبٍ لَا يَطْرُقُهَا مُسْلِمٌ فَلَا وَلَدَ الذَّمِّيَّةِ مِنَ الزَّنا بِمُسْلِمٍ كَافِرٌ كَمَا أَقْتَى بِهِ الْوَالِدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى؛ لَأَنَّهُ مَقْطُوعُ النَّسَبِ عَنْهُ خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ وَمَنْ تَبِعَهُ اه. • فَوُدَّ: (أَوْ خَرِيئِي) عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِي أَوْ مُعَاهَدٌ أَوْ مُؤَمَّنٌ كَمَا قَالَ الزَّرْكَاشِيُّ اه.

• فَوُدَّ: (وَارْتَفَعَ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ فِي الْمُغْنِي إِلَى قَوْلِهِ وَتَصَوُّرُ عُلُوقِهِ إِلَى الْمُتَنِي.

• فَوُدَّ: (وَهَذَا أَوْجَهُ مِمَّا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ) بَقِيَ مَا لَوْ امْتَكَنَ إمكانيًا فِي الْبَعْضِ فَقَطْ وَلَمْ يَتَّعَيْنْ وَلَا يَتَّعُدْ أَنْ يَكُونَ كَمَا لَوْ اشْتَبَهَ طِفْلٌ مُسْلِمٌ بِطِفْلِ كَافِرٍ. • فَوُدَّ: (بَاطِنًا أَيْضًا كَمَا مَرَّ) قَدْ يُنَافِيهِ قَوْلُهُ الْآتِي فَكَافِرٌ أَصْلِي وَقَوْلُ الْمُتَنِي الْآتِي وَتَبِعَهُ فِي الْكَفْرِ وَقَوْلُهُ عَقِبَهُ وَارْتَفَعَ مَا ظَنَّنَاهُ الْخ. • فَوُدَّ: (فَكَافِرٌ أَصْلِي) كَذَا فِي أَصْلِ الرُّوضَةِ وَظَاهِرُهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِالْدَّارِ كَافِرٌ يُمَكِّنُ كَوْنَهُ مِنْهُ فَلْيُرَاجَعْ لَكِنْ مُقْتَضَى قَوْلِهِ السَّابِقِ كَانَ حَيْثُ لَا ذِمِّي ثُمَّ مُسْلِمًا بَاطِنًا أَيْضًا أَنَّهُ لَوْ بَلَغَ وَوَصَفَ الْكَفْرَ كَانَ كَافِرًا أَصْلِيًا.

(فَزَعُ): وَلَدَ الذَّمِّيَّةِ مِنَ الزَّنا بِمُسْلِمٍ كَافِرٌ كَمَا أَقْتَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الزَّمَلِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ؛ لَأَنَّهُ مَقْطُوعُ

شُبْهَةٌ نَادِرٌ لَا يُقُولُ عَلَيْهِ مَعَ الْبَيِّنَةِ وَشَجَلَتِ الْبَيِّنَةُ مَخْصَصُ النَّسْوََةِ وَخَرَجَ بِهَا الْخَائِفُ وَقَدْ حَكَى الدَّارِمِيُّ فِيهَا وَجْهَيْنِ وَالَّذِي يُتَّجَعُ اغْتِيَابُ الْخَائِفِ؛ لِأَنَّهُ حُكِّمَ فَهُوَ كَالْبَيِّنَةِ بَلْ أَقْوَى وَفِي النَّسْوََةِ أَنَّهُ إِنْ ثَبِتَ بِهِنِ النَّسَبُ تَبِعَهُ فِي الْكُفْرِ وَالْأَفْلَا (وَأَنْ ائْتَصَرَ الْكَافِرُ (عَلَى الدَّغْوَى) بِأَنَّهُ ابْنُهُ وَلَا حُجَّةَ لَهُ (فَالْمَذْهَبُ أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ فِي الْكُفْرِ) وَإِنْ لَحِقَهُ نَسَبُهُ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ لَا يُغَيِّرُ بِمَجْرُودِ دَغْوَى كَافِرٍ مَعَ امْتِنَانِ تِلْكَ الشُّبْهَةِ الثَّابِتَةِ وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِنْ لَمْ يَصْلُحْ مِنْهُ تَحْوِ صَلَاةً وَلَا لَمْ يُغَيِّرْ عَنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ قَطْلًا وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا وَجُوبًا وَكَذَا نَدَبًا إِنْ قُلْنَا بِتَبِعِهِ فِي الْكُفْرِ كَمُمَيِّزٍ أَسْلَمَ. (تَنْبِيْهُ) مُقْتَضَى حُكْمِهِمْ بِإِسْلَامِ اللَّقِيطِ تَارَةً وَكُفْرِهِ أُخْرَى أَنَّ لِقَاضِي رُفِعَ إِلَيْهِ أَمْرُ لَقِيطِ الْحُكْمِ بِكُفْرِهِ فِيمَا نَصَّوْا عَلَى كُفْرِهِ فِيهِ وَهُوَ ظَاهِرٌ وَأَمَّا مَا قِيلَ لَا يَجُوزُ لِقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِكُفْرِ أَحَدٍ فَإِنْ فَعَلَ كَفَرَ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ رِضَا بِهِ انْتَهَى فَهُوَ غَلَطٌ قَبِيحٌ إِذْ يُلْزَمُ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَحْكُمَ بِرُدَّةٍ أَخَذَ وَلَا بِكُفْرِ لَقِيطٍ وَهُوَ فَايِسٌ وَأَفْسَدُ مِنْهُ مَا عُيِّلَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْحُكْمَ بِالْكَفْرِ لَيْسَ مَغْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمَ بِاتِّبَاعِهِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ.....

• فَوُدَّ: (وَشَجَلَتِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُفْتِي هَذَا إِنْ شَهِدَ عَدْلَانِ وَإِنْ شَهِدَ أَرْبَعُ نِسْوََةٍ فَفِي الْحُكْمِ بِتَبِعِيَّتِهِ فِي الْكُفْرِ وَجِهَانِ حَكَاهُمَا الدَّارِمِيُّ وَكَذَا لَوْ أَلْحَقَهُ الْقَائِفُ وَيُؤْخَذُ مِنَ الْعِلَّةِ التَّبَعِيَّةِ اهـ. • فَوُدَّ: (فِيهِمَا) أَيِ فِي الْإِلْحَاقِ وَشَهَادَةِ النَّسْوََةِ. • فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ) أَيِ فِي الْقَائِفِ. • فَوُدَّ: (وَفِي النَّسْوََةِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ فِي الْإِلْحَاقِ الْمُقَدَّرِ عَقِبَ قَوْلِهِ يُتَّجَعُ. • فَوُدَّ: (وَفِي النَّسْوََةِ الْخ) مُعْتَمَدٌ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (إِنْ ثَبِتَ بِهِنِ النَّسَبُ) أَيِ بَانَ شَهِدَنَ بُولَادَةَ زَوْجَةِ الذَّمِّيِّ لَهُ ع ش وَرَشِيدِي. • فَوُدَّ: (تِلْكَ الشُّبْهَةُ) أَيِ عُلوُّهُ مِنْ مُسْلِمَةٍ بَوَاطِنَ شُبْهَةٍ. • فَوُدَّ: (وَمَحَلُّ ذَلِكَ) أَيِ الْخِلَافِ الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِقَوْلِ الْمُصَنِّفِ فَالْمَذْهَبُ.

• فَوُدَّ: (عَنْ حُكْمِ الْإِسْلَامِ) أَيِ الَّذِي حُكِّمَ لَهُ بِهِ بِسَبَبِ الدَّارِ وَتَقْوَى بِالصَّلَاةِ أَوْ الصَّوْمِ اهـ ع ش. • فَوُدَّ: (وَيُحَالُ بَيْنَهُمَا الْخ) عِبَارَةُ التَّهْيِئَةِ وَسَوَاءٌ قُلْنَا بِتَبِعِيَّتِهِ لَهُ فِي الْكُفْرِ أَمْ لَا يُحَالُ بَيْنَهُمَا كَمَا يُحَالُ بَيْنَ ابْنَيْنِ مُمَيِّزَيْنِ وَصَفَ الْإِسْلَامَ وَيَتَّبِعُهُ قَالَ فِي الْكِفَايَةِ وَقَضِيَّةُ إِطْلَاقِهِمْ وَجُوبُ الْحِيلُولَةِ بَيْنَهُمَا إِنْ قُلْنَا بِعَدَمِ تَبَعِيَّتِهِ فِي الْكُفْرِ لَكِنْ فِي الْمُهْذَبِ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ تَسْلِيمُهُ لِمُسْلِمٍ فَإِذَا بَلَغَ وَوَصَفَ الْكُفْرَ فَإِنْ قُلْنَا بِالتَّبَعِيَّةِ قُرِّرَ لِكَيْتِهْ يَهْدُدُ لَعَلَّهُ يُسْلِمُ وَلَا أَفْنَى تَقْرِيرُهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْخِلَافِ اهـ قَالَ ع ش قَوْلُهُ لَكِنْ فِي الْمُهْذَبِ الْخ هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ وَقَوْلُهُ مَا سَبَقَ مِنَ الْخِلَافِ أَيِ الرَّاجِعِ مِنْهُ الْإِقْرَارُ اهـ. • فَوُدَّ: (وَأَمَّا مَا قِيلَ الْخ) هَذَا الَّذِي قِيلَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا يُوَافِقُهُ اهـ سم. • فَوُدَّ: (لَيْسَ مَغْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمُ الْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَوْ

النَّسَبُ عَنْهُ خِلَافًا لِابْنِ حَزْمٍ وَمَنْ تَبِعَهُ شَرَحَ م ر. • فَوُدَّ: (وَالَّذِي يُتَّجَعُ اغْتِيَابُ الْخَائِفِ) ائْتَمَدَهُ م ر. • فَوُدَّ: (وَأَمَّا مَا قِيلَ لَا يَجُوزُ لِقَاضِي أَنْ يَحْكُمَ بِكُفْرِ أَحَدٍ الْخ) هَذَا الَّذِي قِيلَ أَفْتَى شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ بِمَا يُوَافِقُهُ فَإِنَّهُ أَفْتَى فِي صَغِيرٍ مِنْ أَوْلَادِ الذَّمِّيِّينَ أَسْلَمَ أَوْ مَاتَ أَبُوهُ ثُمَّ أَسْلَمَ بَاتَهُ لَا يَجُوزُ لِقَاضِي الْحُكْمَ بِكُفْرِهِ؛ لِأَنَّ الرِّضَا بِالْكَفْرِ كُفْرٌ وَلَا يَصِحُّ الْحُكْمُ بِهِ فَلِلْمُخَالَفِ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ اهـ. • فَوُدَّ: (لَيْسَ مَغْنَاهُ إِلَّا الْحُكْمُ بِاتِّبَاعِهِ الْمُتَرْتِبَةِ عَلَيْهِ الْخ) قَدْ يُقَالُ بَلْ لَوْ كَانَ بِهِ نَفْسُهُ لَمْ يَنْقُضِ الرِّضَا؛

فلا رِضا به قطعاً وتلزمه أن لا يحكم بنحو زنا؛ لأنه رِضا به نعم له إذا أسلم مُمَيَّر أن يحكم
بِقَدَمِ صِحَّةِ إسلامه إذا احتجج إليه لا بكفره إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية وكذا يقال في أطفال
الكفار؛ لأنهم في الجنة فلا يطلق الحكم بكفرهم.

(ويحكم بإسلام الصبي بجهتين أخريتين لا يفرضان في القبيط) وإنما ذكر في بابهِ استطراداً
(أخذاً للولادة فإذا كان أحد أبويه مسلماً وقت العلوق) وإن علا ولو أننى غير وارثة أو قتل
الظفر به أو بقده كما يأتي بسطه في السير وإن حدث الولد بقدر موته على الأوجه من تزويج فيه
ولو مع وجود حي أقرب منه بشرط ينسبه إليه نسبة تقتضي التوارث ولو بالرجم فلا يراد آدم أبو
البشر صلى الله على نبينا وعليه وسلم (فهو مسلم) إجماعاً وإن ارتد بقدر العلوق (فإن بلغ
ووصف كفراً) أي أغرب به عن نفسه كما بأضله (فمرتد)؛ لأنه مسلم ظاهرًا وباطنًا (ولو علّق
بين كافرين

كان أي الحكم به نفسه أي نفس الكافر لم يقتض الرضا؛ لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد
ذلك ليس فيه الرضا به اه سم. هـ فود: (إلا بالنسبة للأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق
الحكم فإنه إنما يقصد به آثاره الدنيوية اه ساقول المتن (أخريتين) أي غير تبعية الدار اه مغني.

هـ فود: (سني: لا يفرضان) الأولى الثاني. هـ فود: (وإنما ذكرنا) إلى قول المتن الثانية في النهاية لإقول
الشارح وقد سئلت إلى وكالصبي. هـ فود: (قبل الظفر الخ) سواء كان إسلام القن قبل الظفر به الخ.

هـ فود: (بقدر موته) أي الأحيد. هـ فود: (ولو مع وجود حي) إلى قول المتن حكم بإسلامه في المغني.
هـ فود: (حي) أي كافر. هـ فود: (نسبة تقتضي الخ) لم يظهر ولم يعلم من كلامه ضابط هذه النسبة ولعله
ما يأتي في الوصية فيقال إن المراد بالأصل هنا ما ينسب الشخص إليه من جهة الآباء أو الأمهات ويقدر
قبيلة كما يقال بنو فلان فمن فوق الجد الذي حصلت الشهرة به والتسب له لا يعتبر اه بجبرمي.

هـ فود: (سني: فهو مسلم) أي تجري عليه أحكام المسلمين ومنها أنه لو بلغ ولم يعلم بإسلام أحد
أصوله ثم مات غسل وكفن وصلي عليه ودفن في مقابر المسلمين وكان من أهل الجنة وإن عوقب على
ترك الصلوات ونحوها؛ لأنه مخاطب بها بتقدير كفره فكيف وهو الآن مسلم فليتببه له اه ع ش. وقوله
ولم يعلم بإسلام أحد أصوله لعله ليس بقيد ولو قال بذلك ولم يصف الكفر لكان حسنًا وقوله وإن عوقب
الخ فيه أن الكلام هنا في الصبي. هـ فود: (وإن ارتد) أي الأحيد اه ع ش.

هـ فود: (سني: فإن بلغ) أي الصغير المسلم بالتبعية لأحد أبويه اه مغني قول المتن. هـ فود: (ولو علّق
الخ) أي حصل أو وجد ويجوز قراءته للمفعول أي علّق به بين كافرين اه ع ش.

لأن الحكم إظهار حصول المحكوم به ومجرد ذلك ليس فيه الرضا به. هـ فود: (لا بكفره إلا بالنسبة
لأحكام الدنيوية) قد يقال ما المانع من إطلاق الحكم فإنه إنما يقصد به آثاره الدنيوية. هـ فود: (وإن
حدث الولد بقدر موته) ويصدق أنه مسلم وقت العلوق.

ثُمَّ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا) وَإِنْ عَلَا كَمَا ذُكِرَ قَبْلَ بُلُوغِهِ وَلَوْ بَعْدَ تَمْيِيزِهِ (حُكِمَ بِإِسْلَامِهِ) إجماعاً في إسلام الأب والخبر «الإسلام يغلُو ولا يُغْلَى عليه» ولو أمكنَ اختِلَامُهُ فادَّعَاهُ قَبْلَ إِسْلَامِ أَصْلِهِ فَظَاهِرُ إِطْلَاقِهِمْ قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ لَزَمَ إِمكَانُهُ قَبُولُهُ هُنَا فَلَا يُحْكَمُ بِإِسْلَامِهِ . وَبَحْثُ أَبِي زُرْعَةَ عَدَمَ قَبُولِهِ إِلَّا إِنْ تَبَيَّنَ شَعَرُ عَائِيَةِ الْحَيْثُ فِيهِ نَظَرُ ظَاهِرِ اللُّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْاِخْتِيَاطُ لِلْإِسْلَامِ يُلغَى قَوْلُهُ الْمَانِعُ لَهُ لِاحْتِمَالِ كَذِبِهِ فِيهِ وَالْأَصْلُ بَقَاءُ الصَّغَرِ وَقَدْ سُيِلَتْ عَنْ يَهُودِيٍّ اسْلَمَ ثُمَّ وَجَدَ بَنْتَهُ مُزَوَّجَةً فَادَّعَى صِبَاهَا لِتَتَبَعَهُ وَادَّعَى الْبُلُوغَ هِيَ وَزَوَّجَهَا فَأَقْنِيتُ بِأَنَّهُ يُصَدَّقُ أَمَا فِي دَعْوَى الْاِخْتِلَامِ فَلَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْاِخْتِيَاطَ لِلْإِسْلَامِ اقْتَضَى مُخَالَفَةَ الْقَاعِدَةِ مِنْ تَصْديْقِي مُدَّعِي

• قول (سني): (ثُمَّ اسْلَمَ أَحَدُهُمَا) هذا يومهم فصره على الأبوين وليس مراداً بل في معنى الأبوين الأجداد والجدات وإن لم يكونوا وإثنين وكان الأقرب حياً اه مُغْنِي عبارة المنهَج أخذ أصوله اه أي الصبي الذي عُلِقَ بَيْنَهُمَا . • قوله: (وَإِنْ عَلَا) فيه مُسَامَحَةٌ بَعْدَ فَرَضِ الْكَلَامِ فِيمَنْ عُلِقَ بَيْنَ كَافِرَيْنِ فَالْمُرَادُ وَإِنْ عَلَا أَخَذَ أَصُولَ أَحَدِهِمَا اه ع ش وقوله أَصُولُ أَحَدِهِمَا الْأَوَّلَى أَصُولُهُ أَي الَّذِي عُلِقَ بَيْنَهُمَا .

• قوله: (وَلَوْ بَعْدَ تَمْيِيزِهِ) أَي وَبَعْدَ وَضْفِهِ اه مُغْنِي . • قوله: (فَادَّعَاهُ الْخ) أَي أَوْ ادَّعَى مَنْ اسْلَمَ أَخَذَ أَصُولَهُ أَنَّهُ احْتَلَمَ قَبْلَ إِسْلَامِ ذَلِكَ الْأَخِي حَتَّى لَا يَتَّبَعَهُ فِي الْإِسْلَامِ اه ع ش . • قوله: (قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ) أَي فِي الْاِخْتِلَامِ ش اه سم . • قوله: (فِيهِ نَظَرُ ظَاهِرِ الْخ اللُّهُمَّ الْخ) كَذَا فِي النَّهْيَةِ قَالَ ع ش قَوْلُهُ فِيهِ نَظَرُ الْخ هَذَا السُّوْقُ يَفْتَضِي اغْتِمَادَهُ اقْتِضَاءَهُ إِطْلَاقَهُمْ وَمِثْلُهُ فِي حَجٍّ ثُمَّ ذَكَرَ أَنَّهُ أَقْنَى فِي حَادِثٍ بِمَا يُوَافِقُ بَحْثَ أَبِي زُرْعَةَ فَهُوَ يَدُلُّ عَلَى اغْتِمَادِهِ لِلثَّانِي وَهُوَ كَلَامُ أَبِي زُرْعَةَ اه وَيَأْتِي عَنْ سَمِ مَثْلُهُ . • قوله: (الْمَانِعُ لَهُ) أَي لِلْإِسْلَامِ . • قوله: (فَأَقْنِيتُ الْخ) هَذَا الْإِفْتَاءُ مُوَافِقٌ لِبَحْثِ أَبِي زُرْعَةَ الْمَذْكُورِ وَمُخَالِفٌ لِلتَّظْهِيرِ فِيهِ فَقَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ وَقَوْلُهُ فِي السُّوَالِ فَادَّعَى صِبَاهَا يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ دَعْوَى صِبَاهَا حِينَ إِسْلَامِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْآنَ بِالْفِعْلِ كَمَا لَوْ اسْلَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ وَقَعَ التَّرَاغُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ صَبِيَّةٌ وَادَّعَتْ الْبُلُوغَ حَبْتِيذٌ قَبْضٌ هُوَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالْفِعْلِ وَتَخَرَّجَ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّوَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ غَابَ ذِمِّيٌّ وَاسْلَمَ فِي غَيْبِهِ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ بُلُوغِ وَلَدِهِ وَقَعَ التَّرَاغُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ فِي أَنَّ وَلَدَهُ كَانَ بِالْفِعْلِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا اه سم أَي قَبْضٌ الْوَالِدُ . • قوله: (أَمَا فِي دَعْوَى الْاِخْتِلَامِ) أَي أَمَا

• قوله: (قَبُولُ قَوْلِهِ فِيهِ) أَي فِي الْاِخْتِلَامِ ش . • قوله: (وَبَحْثُ أَبِي زُرْعَةَ الْخ) كَذَا شَرَحُ م ر . • قوله: (فَأَقْنِيتُ) هَذَا الْإِفْتَاءُ مُوَافِقٌ لِبَحْثِ أَبِي زُرْعَةَ الْمَذْكُورِ مُخَالِفٌ لِلتَّظْهِيرِ فِيهِ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ فَقَدْ اعْتَمَدَ ذَلِكَ الْبَحْثُ وَقَوْلُهُ فِي السُّوَالِ صِبَاهَا يَتَّبَعِي أَنْ يَكُونَ دَعْوَى صِبَاهَا حِينَ إِسْلَامِهِ وَإِنْ كَانَتْ الْآنَ بِالْفِعْلِ كَمَا لَوْ اسْلَمَ يَوْمَ الْخَمِيسِ ثُمَّ وَقَعَ التَّرَاغُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ فَادَّعَى أَنَّهَا كَانَتْ يَوْمَ الْخَمِيسِ صَبِيَّةٌ وَادَّعَتْ الْبُلُوغَ حَبْتِيذٌ قَبْضٌ هُوَ وَإِنْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ بِالْفِعْلِ وَتَخَرَّجَ عَلَى ذَلِكَ مَا وَقَعَ السُّوَالُ عَنْهُ وَهُوَ مَا لَوْ غَابَ ذِمِّيٌّ وَاسْلَمَ فِي غَيْبِهِ ثُمَّ حَضَرَ بَعْدَ بُلُوغِ وَلَدِهِ وَقَعَ التَّرَاغُ مِنْ غَيْرِ بَيِّنَةٍ فِي أَنَّ وَلَدَهُ كَانَ بِالْفِعْلِ عِنْدَ إِسْلَامِهِ أَوْ لَا .

الْبُلُوغُ بِالْاِخْتِلَامِ وَأَمَّا فِي دَعْوَى السُّنَنِ أَوْ الْحَيْضِ فَبِالْأُولَى لِإِمْكَانِ الْإِطْلَاعِ عَلَيْهِمَا فَكُلَّفَ مُدْعِي أَحَدِهِمَا الْبَيِّنَةَ وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ أَوْ كَاتَبَ أَوْ قَتَلَ ثُمَّ ادَّعَى صَبًا يُمَكِّنُ صُدُقَ بَخْلَافٍ مَا لَوْ زَوَّجَ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يُخْطَأُ لَهُ وَيَجْرِي بَيْنَ النَّاسِ فَكَوْنُ الْوَلِيِّ صَبِيًّا بَعِيدٌ جَدًّا فَلَمْ يُلْتَفَتْ إِلَيْهِ وَإِنْ أُمِكنَ وَالْمَجْنُونُ الْمَحْكُومُ بِكُفْرِهِ يُلْحَقُ أَخَذَ أَبُوْنَهُ إِذَا أَسْلَمَ كَالصَّبِيِّ (فَإِنْ بَلَغَ وَوَصَفَ كُفْرًا فَهُوَ مُرْتَدٌّ) لَسَبَقَ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ ظَاهِرًا وَبَاطِنًا (وَلِهِيَ قَوْلِي) هُوَ (كَافِرٌ أَصْلِي)؛ لِأَنَّ تَبَعِيَّتَهُ أَزَالَتِ الْحُكْمَ بِكُفْرِهِ وَقَدْ زَالَتْ بِاسْتِقْلَالِهِ فَعَادَ لِمَا كَانَ عَلَيْهِ أَوَّلًا وَبُنِيَ عَلَيْهِ أَنَّهُ يَلْزَمُهُ التَّلَفُّظُ بِالإِسْلَامِ بَعْدَ الْبُلُوغِ بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَاتَ قَبْلَ التَّلَفُّظِ جُهِزَ كَمُسْلِمٍ بَلْ قَالَ الْإِمَامُ وَصَوَّبَهُ فِي الرُّوْضَةِ هُوَ كَذَلِكَ عَلَى الثَّانِي أَيْضًا؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأُمُورَ مَبْنِيَّةٌ عَلَى الظُّوْهِرِ.

تَصْدِيقُ الْأَصْلِ فِي صُورَةِ دَعْوَى الْفِرْعِ الْاِخْتِلَامِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ إِنْ بَلَغَ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا عَلَى مُدْعَاهِ هـ. سَمِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ مَحَطَّ الْاِسْتِدْلَالِ قَوْلُهُ؛ لِأَنَّ النِّكَاحَ يُخْطَأُ لَهُ فَيُخْطَأُ لِلْإِسْلَامِ بِالْأُولَى. هـ. قَوْلُهُ: (صُدُقُ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ فِي الْبَيْعِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّبْيِيهِ عَلَيْهِ فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ فَرَأِجَهُ هـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَيَجْرِي) أَيِ يَشْتَهَرُ. هـ. قَوْلُهُ: (يُلْحَقُ أَخَذَ أَبُوْنَهُ إِنْ بَلَغَ) مَجْنُونًا وَكَذَا إِنْ بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ فِي الْأَصَحِّ وَيَدْخُلُ فِي قَوْلِ الْمُصَنِّفِ بَيْنَ كَافِرَيْنِ الْأَصْلِيَّانِ وَالْمُرْتَدَّانِ عَلَى تَرْجِيحِهِ مِنْ أَنَّ وَلَدَ الْمُرْتَدِّ مُرْتَدٌّ كَمَا سَبَّأَنِي فِي كِتَابِ الرَّقَّةِ أَمَّا عَلَى تَرْجِيحِ الرَّافِعِيِّ مِنْ أَنَّهُ مُسْلِمٌ فَلَا يَدْخُلُ فِي ذَلِكَ هـ. مُغْنِي وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِنْ بَلَغَ إِنْ بَلَغَ إِنْ بَلَغَ إِنْ بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ جُنَّ وَحُكِمَ بِإِسْلَامِهِ نَفَعَهُ ذَلِكَ فِي إِسْقَاطِ مَا سَبَقَ عَلَى الْمَجْنُونِ بَعْدَ الْبُلُوغِ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ هـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا أَسْلَمَ) أَيِ أَخَذَ أَبُوْنَهُ هـ. سَمِ.

هـ. قَوْلُهُ: (كَالصَّبِيِّ) أَيِ فِي الْحُكْمِ بِإِسْلَامِهِ هـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (لَسَبَقَ الْحُكْمَ إِنْ بَلَغَ) قَاشَبَهُ مَنْ أَسْلَمَ بِتَبَعِيَّتِهِ ثُمَّ أَزْنَدَ هـ. مُغْنِي. هـ. قَوْلُهُ: (لَا تَبَعِيَّتُهُ إِنْ بَلَغَ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي؛ لِأَنَّهُ كَانَ مَحْكُومًا بِكُفْرِهِ وَأُزِيلَ ذَلِكَ الْحُكْمُ بِالتَّبَعِيَّةِ فَإِذَا اسْتَقْلَلَ انْقَطَعَتْ قَبَعَتُهُ بِتَبَعِيَّتِهِ هـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (وَبُنِيَ عَلَيْهِ) أَيِ الْقَوْلُ بِكَوْنِهِ كَافِرًا أَصْلِيًّا (أَنَّهُ يَلْزَمُهُ) أَيِ الصَّغِيرُ الْمُسْلِمُ بِتَبَعِيَّةِ أَصْلِهِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ) يَغْنِي أَنَا إِذَا قُلْنَا الصَّغِيرُ الْمُسْلِمُ بِتَبَعِيَّةِ أَصْلِهِ إِذَا وَصَفَ الْكُفْرَ بَعْدَ بُلُوغِهِ هُوَ كَافِرٌ أَصْلِيٌّ فَإِذَا بَلَغَ وَلَمْ يَتَّطِقْ بِشَيْءٍ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامُ يُطَالَبُ بِكَلِمَةٍ إِذَا زَالَ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِهِ بَعْدَ اسْتِقْلَالِهِ بِالْبُلُوغِ وَإِذَا قُلْنَا هُوَ مُرْتَدٌّ فَإِذَا بَلَغَ وَلَمْ يَتَّطِقْ بِشَيْءٍ مِنَ ذَلِكَ لَا يُطَالَبُ بِهَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَغْرُسْ بَعْدَ بُلُوغِهِ مَا يُنَافِي إِسْلَامَهُ الَّذِي حُكِمَ بِهِ هـ. سَمِ. هـ. قَوْلُهُ: (بِخِلَافِهِ عَلَى الْأَوَّلِ) انْظُرْهُ مَعَ كَوْنِنَا حَكَمْنَا بِرُدِّهِ؛ لِأَنَّ الصُّورَةَ أَنَّهُ وَصَفَ الْكُفْرَ إِلَّا أَنْ يُقَالَ إِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ عَلَى مَبْنَى الْقَوْلَيْنِ لَا عَلَى نَفْسِ الْقَوْلَيْنِ هـ. رَشِيدِي. (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ مَاتَ) أَيِ بَعْدَ الْبُلُوغِ (قَبْلَ التَّلَفُّظِ) أَيِ بِشَيْءٍ مِنَ الْكُفْرِ وَالْإِسْلَامِ.

هـ. قَوْلُهُ: (وَقَدْ صَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَوْ بَاعَ إِنْ بَلَغَ) يُتَأَمَّلُ وَجْهُ الْاِسْتِدْلَالِ مِنْ هَذَا عَلَى مُدْعَاهِ. هـ. قَوْلُهُ: (صُدُقُ) الْمُعْتَمَدُ خِلَافَهُ فِي الْبَيْعِ كَمَا تَقَدَّمَ التَّبْيِيهِ عَلَيْهِ فِي بَابِ اخْتِلَافِ الْمُتَبَايِعِينَ فَرَأِجَهُ. هـ. قَوْلُهُ: (إِذَا أَسْلَمَ) أَيِ أَخَذَ أَبُوْنَهُ هـ. سَمِ.

وظاهره الإسلام انتهى وكأنهم لم يَنْظُرُوا لوجوب التَّلَفُّظِ عليه على الثاني؛ لأنَّ تركه يوجب الإثم لا الكُفْر كما هو ظاهر وقول الأخيَّاء كالحليبيِّ المسلم بإسلام أحد أبويه لا يُغني عنه إسلامه شيئاً ما لم يُسلم بنفسه إما غريب بل سبق قلَّم على ما قاله الأذرعِيّ أو مُفْرَع على وجوب التَّلَفُّظِ ولو تَلَفَّظَ ثُمَّ ارْتَدَّ فَمُرْتَدٌّ قَطْعاً ولا يُنْقَضُ ما جرى عليه من أحكام الإسلام قبل رُدِّه على الأصحَّ الجهة (الثانية إذا سَبَى مُسْلِمٌ) ولو صَبِيّاً مَجْنُوناً وإن كان معه كافر كامل (طفلاً) أو مَجْنُوناً والمراد الجنس ليسمَلْ ذَكَرُ كُلِّ وَأُنْثَاهُ الْمُتَّحِدَ والمُتَّعِدَّ (بيع الشَّامي في الإسلام) ظاهراً وباطناً (إن لم يكن معه أحد أبويه) إجماعاً بخلافاً لمن شَدَّ؛ ولأنَّ صَارَ تَحْتَ ولايته كالأبوين وقضية الحكم بإسلامه باطناً أنه لو بَلَغَ وَوَصَفَ الكُفْرَ كَانَ مُرْتَدّاً وهو مُتَّحِدٌ بخلافاً لما يُوهمه كلام شارح أنه كافر أصليُّ ثُمَّ رأيتهم صرَّحوا بما ذكرته أمّا إذا كان معه أحدُهما وإن علا فيما يَظْهَرُ ثُمَّ رأيت الأذرعِيّ أشار إليه بأن كانا في جيش واحد وغنيمة واحدة وإن لم يَتَّحِدَ المالك وقد سَبَّحاً مَعاً أو تَقَدَّمَ الأضل فيما يَظْهَرُ بخلافاً لمن أَطْلَقَ عَنْ

فُود: (هو) أي الصغير المذكور (كذلك) أي يُجَهِّزُ كُفْرَهُ لو مات قبل التَّلَفُّظِ. فُود: (لأن تركه) أي التَّلَفُّظِ اه ع ش. فُود: (أو مُفْرَعٌ على وجوب إلخ) هذا لا يَظْهَرُ مع قوله وكأنهم لم يَنْظُرُوا إلخ اه سم عبارة السَّيِّدِ عَمَرُ قوله أو مُفْرَعٌ إلخ يَتَأَمَّلُ مع قوله السابق؛ لأنَّ تركه يوجب الإثم لا الكُفْر اه وقد يُجَابُ بأن ما سَبَقَ مَبْنِيٌّ على أنَّ وجوب التَّلَفُّظِ مِنَ الوجوب الشرعيِّ العمليِّ وما هنا مَبْنِيٌّ على أنه من الوجوب الأصوليِّ الاعتقاديِّ. فُود: (ولو تَلَفَّظَ ثُمَّ ارْتَدَّ إلخ) عبارة المُفْنِي.

(تنبيه): محلُّ الخلاف المذكور إذا لم يَصْلُحْ منه بَعْدَ البلوغ وصف الإسلام فإن وصفه ثم وصف الكُفْرَ فَمُرْتَدٌّ قَطْعاً وعلى القول الأول لا تَنْقُضِي الأحكام الجارية عليه قبل الحكم برُدِّه من إزب وغيره من الأحكام حتَّى لا يَرُدَّ ما أَخَذَهُ مِنْ تَرْكَةِ قَرِيْبِهِ المُسْلِمِ ولا يَأْخُذُ مِنْ تَرْكَةِ قَرِيْبِهِ الكافر ما حَرَّمَاهُ منه ولا يُحْكَمُ بأنَّ إغْتاقَهُ عَنِ الكَفَّارَةِ لم يَقَعْ مُعْجِزَاتاً؛ لأنَّه كان مُسْلِمًا ظاهراً وباطناً بخلاف ما إذا قُلْنَا إنَّه كافر أصليُّ لو أَغْرَبَ بالكُفْرِ اه وقوله وعلى القول الأول إلخ في الرُّوْضِ مع شرحه مثله. فُود: (ولو صَبِيّاً) إلى قوله ولو اشْتَبَهَ فِي النِّهَايَةِ إلَّا قوله وَقَضَى بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ وَمَا أَنَّهُ عَلَيْهِ. فُود: (وإن كان معه كافر إلخ) أي مُشَارِكٌ لَهُ فِي سَبِيْهِ. فُود: (والمراد إلخ) أي بالطفل وإنما يُخْتَارُ إلى هذا التَّأْوِيلِ بناءً على أنَّ الطُّفْلَ خَاصٌّ بِالذِّكْرِ الْوَاحِدِ وهو المشهور لَمَعْنِ اه ع ش أقول: المُنَاسِبُ لِقَوْلِ الشَّارِحِ ذَكَرَ كُلِّ إلخ أن يُقَالَ أي بالمُسْلِمِ والطفل. فُود: (المُتَّحِدُ إلخ) الأولى مُتَّحِدًا أو مُتَّعِدًا. فُود: (أما إذا كان إلخ) إلى المتن في المُفْنِي إلَّا قوله وإن علا إلى فلا يُحْكَمُ بإسلامه. فُود: (خلافاً لمن أَطْلَقَ إلخ) عبارة النِّهَايَةِ وإن أَطْلَقَ القاضي في تعليقه أنه إذا إلخ.

فُود: (هو) أي التَّجْهِيْزُ كُفْرَهُ ش. فُود: (أو مُفْرَعٌ إلخ) هذا لا يَظْهَرُ مع قولهم وكأنهم لم يَنْظُرُوا إلخ فَتَأَمَّلْهُ. فُود: (وقد سَبَّحاً مَعاً أو تَقَدَّمَ الأضل إلخ) كذا شرح م ر و عبارة شرح البهجة وَخَرَجَ بِمَا قَالَهُ

تَغْلِيْقُ الْقَاضِي أَنَّهُ إِذَا سَبَقَ سَبِي أَحَدُهُمَا سَبِي الْآخَرِ تَبِعَ السَّابِي فَلَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ؛ لِأَنَّ تَبِعِيَّتَهُمَا أَقْوَى مِنْ تَبِعِيَّةِ السَّابِي وَإِنْ مَاتَا بَعْدُ؛ لِأَنَّ التَّبِعِيَّةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ فِي ابْتِدَاءِ السَّبِي. (ولو سَبَاهُ ذِمِّي) قَالَ الْإِمَامُ قَاطِبٌ بِيْلَادِنَا وَبِقَوِي وَدَخَلَ بِهِ دَارَنَا وَالدَّارِي فِي سَبَاهِ فِي جَنِينِنَا وَكُلُّ إِنَّمَا هُوَ قَيْدٌ لِلْخِلَافِ فِي قَوْلِهِمْ (لَمْ يُحَكَّمْ بِإِسْلَامِهِ) بَلْ يَكُونُهُ عَلَى دِينِ سَابِيهِ لَا أَبُونَهُ (فِي الْأَصَحِّ)؛ لِأَنَّ كَوْنَهُ مِنْ أَهْلِ دَارِنَا لَمْ يُغَيِّرْ كَذَرِيَّتِهِ الْإِسْلَامَ فَمَسِيئُهُ أَوْلَى وَلَا يُغَيِّرُهُ جَيْتِيْدُ إِسْلَامِ أَبُونَهُ عَلَى مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ وَهُوَ إِنْ صَحَّ مُقَيَّدٌ لَمَّا مَرَّ مِنْ تَبِعِيَّةِ الْأَصُولِ وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ وَمِنْ ثَمَّ قَالَ الشُّبْكِيُّ قِيَاسُهُ أَنَّهُمَا لَوْ أَسْلَمَا بِأَنْفُسِهِمَا بِدَارِهِمَا أَوْ خَرَجَا إِلَيْنَا وَأَسْلَمَا لَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ لَا تَفَرَادُهُ عَنْهُمَا قَبْلَ ذَلِكَ وَمَا أَظُنُّ الْأَصْحَابَ يَسْتَحْسِنُونَ بِهِ أَنْتَهَى وَخَرَجَ بِسَبَاهِ فِي جَنِينِنَا نَحْنُ سَرِقَتِهِ لَهُ بِأَنْ قُلْنَا بِغَلْطِهِ كُلُّهُ فَكَذَلِكَ أَوْ غَنِيْمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ فَهُوَ مُسْلِمٌ؛

• فَوَدَّ: (فَلَا يُحَكَّمُ بِإِسْلَامِهِ) جَوَابٌ أَمَّا عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَإِنَّهُ لَا يَتَّبِعُ السَّابِي جُزْأً مَا هـ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ تَبِعِيَّتَهُمَا) الْأَوَّلَى هُنَا وَفِي قَوْلِهِ الْآخِي وَإِنْ مَاتَا الْإِفْرَادُ بِإِزْجَاعِ الضَّمِيرِ إِلَى الْأَحَدِ. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ التَّبِعِيَّةَ الْخ) تَغْلِيلٌ لِلْغَايَةِ. • فَوَدَّ: (لَا أَبُونَهُ فِي الْأَصَحِّ) فَلَوْ كَانَ سَابِيهِ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا صَارَ هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ يَهُودِيَّيْنِ أَوْ نَسْرَانِيَّيْنِ مَثَلًا وَمِنْ هُنَا يَتَصَوَّرُ عَدَمُ الْإِتْفَاقِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْأَبَوَيْنِ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي التَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ وَهَذَا يَنْفَعُكَ فِي صَوَرٍ ذَكَرُوها فِي الْفَرَايِضِ يَسْتَشْكِلُ تَصْوِيرُهَا سَمِ وَع ش. • فَوَدَّ: (لِأَنَّ كَوْنَهُ الْخ) أَيِ الذَّمِّي. • فَوَدَّ: (وَلَا يُغَيِّرُهُ) أَيِ الطِّفْلِ (حَيْثِيْدُ) أَيِ إِذَا سَبَاهُ ذِمِّي. • فَوَدَّ: (إِسْلَامِ أَبُونِهِ) أَيِ بَعْدُ سَبِيهِمَا الْمَتَأَخَّرَ عَنْ سَبِيهِ. • فَوَدَّ: (عَلَى مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ الْخ) عِبَارَةُ النِّهَائَةِ وَالْأَوْرَجُ أَنَّهُ لَوْ سَبَى أَبَوَاهُ ثُمَّ أَسْلَمَا صَارَ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِمَا خِلَافًا لِلْحَلِيمِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ وَيُقَاسُ بِهِ مَا لَوْ أَسْلَمَا بِأَنْفُسِهِمَا فِي دَارِ الْحَرْبِ أَوْ خَرَجَا إِلَيْنَا وَأَسْلَمَا هـ. قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر ثُمَّ أَسْلَمَا أَيِ أَوْ أَخَذَهُمَا هـ. • فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ الْخ) اغْتَمَدَهُ م ر هـ سَم. • فَوَدَّ: (وَقِيَاسُهُ) أَيِ مَا قَالَه الْحَلِيمِيُّ. • فَوَدَّ: (فَكَذَلِكَ) أَيِ لَمْ يُحَكَّمْ بِإِسْلَامِهِ هـ ع ش. • فَوَدَّ: (أَوْ غَنِيْمَةٌ) وَهُوَ الْأَصَحُّ أَهْ نِهَائِيَّةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ أَوْ غَنِيْمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ عِبَارَةُ شَيْخِنَا الزِّيَادِي فِي أَوَّلِ بَابِ الْإِسْتِثْنَاءِ بَعْدَ حِكَايَةِ تَحْرِيمِ وَطْءِ السَّرَارِيِّ عَنِ الْجَوْنِيِّ وَالْقَفَالِ وَالْمُغْتَمَدُ جَوَازُ الْوَطْءِ

مَا لَوْ كَانَ مَعَهُ فِي السَّبِي أَحَدُ أَصُولِهِ وَسَبِي مَعَهُ أَوْ بَعْدَهُ وَكَانَا فِي عَسْكَرٍ وَاجِدٍ وَإِنْ اخْتَلَفَ سَابِيَهُمَا فَلَيْسَ بِمُسْلِمٍ هـ. وَالظَّاهِرُ أَنَّ نَائِبَ فَاعِلٍ قَوْلِهِ وَسَبِي لِلْوَلَدِ وَالْهَاءُ فِي مَعَهُ وَبَعْدَهُ لِلْأَحَدِ فَتَأَمَّلْهُ.

• فَوَدَّ: (بَلْ يَكُونُهُ عَلَى دِينِ سَابِيهِ) فَلَوْ كَانَ سَابِيهِ يَهُودِيًّا أَوْ نَصْرَانِيًّا صَارَ هُوَ كَذَلِكَ وَإِنْ كَانَ أَبَوَاهُ يَهُودِيَّيْنِ أَوْ نَسْرَانِيَّيْنِ مَثَلًا وَمِنْ هُنَا يَتَصَوَّرُ عَدَمُ الْإِتْفَاقِ بَيْنَ الْأَوْلَادِ وَالْأَبَوَيْنِ أَوْ بَعْضُهُمْ فِي التَّهَوُّدِ وَالتَّنَصُّرِ وَهَذَا يَنْفَعُكَ فِي صَوَرٍ ذَكَرُوها فِي الْفَرَايِضِ يَسْتَشْكِلُ تَصْوِيرُهَا هـ. • فَوَدَّ: (وَالظَّاهِرُ أَنَّهُ لَيْسَ كَذَلِكَ) اغْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَخَرَجَ بِسَبَاهِ الْخ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (أَوْ غَنِيْمَةٌ وَهُوَ الْأَصَحُّ الْخ) هَذَا يُقْتَضَى أَنَّ مَا سَبَاهُ فِي جَنِينِنَا لَيْسَ غَنِيْمَةً وَلَا لَزِمَ كَوْنُهُ مُسْلِمًا أَيْضًا؛ لِأَنَّ بَعْضَهُ لِلْمُسْلِمِينَ وَفِي الرُّوْضِ وَإِنْ سَبَى الذَّمِّيَّ الصَّبِيَّ وَبَاعَهُ أَوْ بَاعَهُ السَّابِي الْمُسْلِمُ دُونَ أَبُونِهِ مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَتَّبِعْهُ أَيِ الْمُشْتَرِي لِقَوَاتِ الْوَقْتِ أَيِ

لأنَّ بعضه للمُسْلِمِينَ وَبَحَثَ الشُّبُكِيُّ وَمَنْ تَبِعَهُ أَنَّهُ لَوْ أَسْلَمَ سَابِيهِ الذَّمِّيُّ أَوْ قَهَرَ حَرْبِيَّ صَغِيرًا حَرْبِيًّا وَمَلَكَهُ ثُمَّ أَسْلَمَ تَبِعَهُ؛ لِأَنَّ لَهُ عَلَيْهِ وَلايَةً وَمَلَكًَا وَذَلِكَ عِلَّةُ الْإِسْلَامِ فِي السَّابِيِ الْمُسْلِمِ وَفِي فِتَاوَى الْبَقَوِيِّ إِبْدَاءٌ وَجِهَتَيْنِ فِي كَافِرٍ اشْتَرَى صَغِيرًا ثُمَّ أَسْلَمَ هَلْ يَتَّبِعُهُ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ وَلَا يُلْحَقُ بِالسَّابِيِ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَعَ كَوْنِهِ أَقْوَى فِي الْقَهْرِ إِنَّمَا يُؤْتَرُ إِبْدَاءً فَلَا يُقَاسُ بِهِ غَيْرُهُ فِي الْأَنْتَاءِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّيْخَيْنِ صَرَّحَا بِمَا قَدَّمْتُهُ أَنَّ التَّبْعِيَّةَ إِنَّمَا تَثْبُتُ فِي

لَا حِتْمَالٍ أَنْ يَكُونَ السَّابِيِ مِمَّنْ لَا يَلْزَمُهُ التَّخْمِيسُ كَذِمِّيٍّ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّا لَا نَحْرُمُ بِالشَّكِّ زَمَلِيَّ اهْ عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ سَيَاتِي لَمْ رَ فِي قِسْمِ الْغَنِيْمَةِ وَالْغَنِيْمَةُ خِلَافُ هَذَا التَّضْحِيحِ وَهُوَ أَنَّهُ يَمْلِكُهُ كُلُّهُ وَصَحَّحَهُ ابْنُ حَجَرٍ هُنَا اه. ٥ فَوَدَّ: (لأنَّ بعضه للمُسْلِمِينَ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ سَنِيٌّ إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ وَقَوْعُ الْمَلِكِ لَهُمْ بِسَبِيهِ مَنَزَلَةً سَبِيَّهُمْ اه. ٥ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ الْخُ).

(فَرَعُ): سَبَى جَمْعُ بَعْضِهِمْ مُسْلِمُونَ جَمْعًا مِنَ الصَّيَّانِ يَتَّبِعُهُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَنِ السَّابِيِ سَبَى جُزْءًا مِنَ الْمُسَبَّيْنِ أَيْ مُشَارِكٌ فِي سَبْيِ كُلِّ مِنْهُمَا اه. ٥ سَمِ عِبَارَةُ النَّهَائِيَّةِ وَالْمُغْنِيَّ وَلَوْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ تَغْلِيًّا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ وَلَوْ سَبَى الذَّمِّيَّ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا وَبَاعَهُ لِمُسْلِمٍ أَوْ بَاعَهُ الْمُسْلِمُ السَّابِيِ لَهُ مَعَ أَحَدِ أَبَوَيْهِ فِي جَنْبٍ وَاحِدٍ وَلَوْ دُونَ أَبَوَيْهِ مِنْ مُسْلِمٍ لَمْ يَتَّبِعِ الْمُشْتَرِي لِقَوَاتِ وَقَبْتُ التَّبْعِيَّةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا تَثْبُتُ إِبْدَاءً اه. ٥ فَوَدَّ: (لأنَّ لَهُ) أَيْ لِمَنْ ذَكَرَ مِنَ الذَّمِّيِّ وَالْحَرْبِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (فِيمَا قَبْلَهُ) أَيْ فِي إِسْلَامِ السَّابِيِ الذَّمِّيِّ أَوْ الْحَرْبِيِّ. ٥ فَوَدَّ: (غَيْرُهُ) أَيْ كَالشَّرَاءِ وَإِسْلَامِ السَّابِيِ بَعْدَ سَبْيِهِ. ٥ فَوَدَّ: (لأنَّهُ) أَيْ السَّنِيَّ.

وَقَبْتُ التَّبْعِيَّةِ؛ لِأَنَّا إِنَّمَا تَثْبُتُ إِبْدَاءً انْتَهَى وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْمَسْبِيَّ مُطْلَقًا يَمْلِكُ لِسَابِيهِ وَلَيْسَ غَنِيْمَةً وَيُؤَافِقُهُ قَوْلُهُ السَّابِقُ وَإِنْ لَمْ يَتَّجِدِ الْمَالِكُ وَيُخْتَمَلُ أَنْ يَفْرُقَ بَيْنَ الذَّمِّيِّ فَيَمْلِكُهُ مَسْبِيَّهُ وَلَا يَكُونُ غَنِيْمَةً كَمَا هُوَ صَرِيحُ الْفَرْقِيِّ بَيْنَ سَبْيِهِ وَسَرْقَتِهِ وَالْمُسْلِمِ فَلَا يَمْلِكُهُ جَمِيعُهُ بَلْ هُوَ غَنِيْمَةٌ كَمَا يَسْتَبِقُ إِلَى الْفَهْمِ مِنْ كَلَامِهِمْ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ. وَيُؤَوَّلُ يَتَّبِعُهُ فِي الْمَسْأَلَةِ الْمَذْكُورَةِ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِتَبِعَ مَا يَخُصُّهُ مِنْهُ بَعْدَ مَلَكَهُ بِشَرْطِهِ فَلَنْتَحَرَّرَ الْمَسْأَلَةُ بِأَمَلِ كَلَامِهِمْ فِي بَابِي قِسْمِ الْغَنِيْمَةِ وَالسَّرِقَةِ وَقَدْ وَرَدَتْ عَلَى مَ ر لَمْ كَانَ سَبْيِي الذَّمِّيَّ مَمْلُوكًا لَهُ وَمَسْرُوقَهُ غَنِيْمَةٌ كَمَا أَفَادَهُ مَا سَمِعْتُهُ مَعَ أَنَّ كُلَّ اسْتِيلَاءٍ قَهْرِيٍّ فَاجَابَ بِمَا لَمْ يَتَضَخَّ وَقَوْلُ الزُّوْجِ السَّابِقِ أَوْ بَاعَهُ السَّابِيِ الْمُسْلِمُ الْخُ الذَّالُّ عَلَى أَنَّهُ لَمْ يَتَّبِعُهُ فِي الْإِسْلَامِ لَا يُنَافِي مَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ يَتَّبِعُ السَّابِيِ فِيهِ لِحَوَازِ حَمَلِ هَذَا عَلَى فَقْدِ شَرْطِ التَّبْعِيَّةِ كَانَ كَانَ مَعَهُ أَحَدُ أَبَوَيْهِ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥ فَوَدَّ: (لأنَّ بعضه للمُسْلِمِينَ) قَدْ يُقَالُ لَكِنْ لَمْ يَقَعْ مِنْهُمْ سَنِيٌّ إِلَّا أَنْ يَنْزَلَ وَقَوْعُ الْمَلِكِ لَهُمْ بِسَبْيِهِ مَنَزَلَةً سَبِيَّهُمْ. ٥ فَوَدَّ: (وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ مِنْهُمَا أَنَّهُ لَا يَتَّبِعُهُ بَلْ وَكَذَا فِيمَا قَبْلَهُ) اعْتَمَدَ ذَلِكَ مَ ر.

(فَرَعُ): لَوْ سَبَاهُ مُسْلِمٌ وَذِمَّتِي حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ تَغْلِيًّا لِحُكْمِ الْإِسْلَامِ كَمَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي وَغَيْرُهُ شَرَحَ مَ ر. (فَرَعُ): سَبَى جَمْعُ بَعْضِهِمْ مُسْلِمُونَ جَمْعًا مِنَ الصَّيَّانِ يَتَّبِعُهُ الْحُكْمُ بِإِسْلَامِ الْجَمِيعِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مُسْلِمٍ مِنَ السَّابِيِ سَبَى جُزْءًا مِنَ الْمُسَبَّيْنِ أَيْ مُشَارِكٌ فِي سَبْيِ كُلِّ مِنْهُمَا.

إتداء الشبي وهو يؤيد ما ذكرته والمشتأ من كالدمني.

(ولا يصح) بالنسبة لأحكام الدنيا (إسلام صبي ممّيز استغلا على الصحيح) كغير المميز بجامع عدم التكليف؛ ولأن نطقه بالشهادتين إما خبر وخبره غير مقبول أو إنشاء فهو كفقوده نعم تسن الحيلولة بينه وبين أبوه لئلا يفتنه وقيل تجب ونقله الإمام عن إجماع الأصحاب وانتصر جع لصحة إسلامه وقضى به غير واحد ويدل له صحة إسلام علي رضي الله عنه قبل بلوغه ورده أحمد بمنع كونه قبل بلوغه والبيهقي وغيره بأن الأحكام إذ ذاك كانت منوطة بالتمييز إلى عام الخندق وفارق نحو صلايه بأنه لا يتنقل به إما بالنسبة لأحكام الآخرة فيصح ويكون من الفائزين اتفاقا ولا تلام بين الأحكامين كما فيمن لم تبلغه الدعوة وكأطفال المشركين ولو اشتبه طفل مسلم بطفل كافر وقف أمرهما ولا يجيزان على الإسلام بعد البلوغ قاله المصنف وخالفه الشافعي فقال يحكم بإسلامهما ويوقف نسبهما إلى البلوغ.

• فود: (بالنسبة لأحكام الدنيا) إلى قوله ولو اشتبه في المغني إلا قوله ونقله الإمام إلى وانتصر وقوله وقضى به غير واحد وقوله اتفاقا إلى كأطفال المشركين. • فود: (كغير المميز إلخ) عبارة المغني؛ لأنه غير مكلف فاشبه غير المميز والمجنون وهما لا يصح إسلامهما اتفاقا كما سيأتي اه. • فود: (تسن الحيلولة بينه وبين أبوه) على الصحيح في الشرح والروضة هنا فيتلطف بوالديه ليؤخذ منهما فإن آبيا فلا حيلولة اه مغني. • فود: (والبيهقي وغيره إلخ) قال الشبكي وهو الصحيح؛ لأن الأحكام إنما أبيطت بخمسة عشر عام الخندق وقد كانت منوطة قبل ذلك بيسر التمييز اه مغني. • فود: (وفارق نحو صلايه) أي حيث صحت من المميز. • فود: (بأنه لا يتنقل به) أي بالإسلام اه ع ش. • فود: (فيصح) ولا نمنعه من الصلاة والصوم وغيرهما من العبادات كما قاله الرزكسي أخذنا من كلام الشافعي اه مغني. • فود: (اتفاقا) أي فلا يجري فيه الخلاف الواقع في أطفال المشركين وإن كان هو منهم ويتبني أن يكون من الفائزين اتفاقا أيضا من اعتد الإسلام أول بلوغه ومات قبل التمكن من التلطي بالشهادتين سم على حج اه ع ش. • فود: (بين الإخكانين) فيه أن الجمع لا يثنى إذ شرطه أن يكون مفردا اه رشدي. • فود: (ولو اشتبه إلخ) هذه المسألة ذكرها المغني والنهاية في آخر الفصل الآتي مفصلة. • فود: (قاله المصنف) اغتمده النهاية والمغني.



• فود: (وخبره غير مقبول) قد يقال قبلوا أخباره عن فعل نفسه. • فود: (ويكون من الفائزين اتفاقا) أي فلا يجري فيه حيلولة الخلاف الواقع في أطفال المشركين وإن كان هو منهم ويتبني أن يكون من الفائزين اتفاقا أيضا من اعتد الإسلام أول بلوغه ومات قبل التمكن من التلطي بالشهادتين.

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه واستنحافه وتوابع ذلك

(إذا لم يقر اللقيط برقه فهو حق إجماعاً ونحو البلقيني تقييده بغير دار حزب لا مسلم فيها ولا ذمي؛ لأن دار الحزب تقتضي اشتقاق النساء والصبيان واغترض بأنها إنما تقتضي اشتقاق هؤلاء بالأسر ومجرود اللقيط لا يقتضيه وإذا حكم له بالحرية وبالإسلام فقتله حر مسلم أو غيره قتله به الإمام أو عفا على الذية لا مجاناً؛ لأنها لبيت المال وهو لا يجوز له التصرف عما يتعلق به على خلاف المصلحة نعم لو بلغ اللقيط المحكوم بحريته وبإسلامه بالدار ولم يصف الإسلام لم يقتل به الحر على ما نص عليه.....)

(فصل) في بيان حرية اللقيط ورقه

هـ فؤد: (إجماعاً) إلى قوله وإذا حكم في النهاية. هـ فؤد: (ونحو البلقيني تقييده الخ) وهو ظاهر المعنى اه مغني. هـ فؤد: (واغترض بأنها الخ) عبارة النهاية ورده الشيخ بأن دار الحزب الخ قال ع ش قوله م ر ورده الشيخ الخ معتد لئكة جرى عليه في شرح منهجه اه. هـ فؤد: (ومجرود اللقيط لا يقتضيه) إن ثبت أنه يعتبر في الأسر قصد التملك فما ذكر مسلم وإن اكتفى فيه بالاستيلاء فكون مجرود اللقيط لا يقتضيه محل تأمل اه سيد عمر. هـ فؤد: (وإذا حكم له الخ) عبارة النهاية والمغني ولو جنى اللقيط المحكوم بإسلامه خطأ أو شبهة عمد فموجبها في بيت المال إذ ليس له عاقلة خاصة أو عمداً وهو بالغ عاقل اقتض منه والذية مخلطة في ماله كضمان مثليه وإن لم يكن له مال ففي ذمته وإن قتل خطأ أو شبهة عمد ففيه ذية كاملة عملاً بظاهر الحرية توضع في بيت المال وأرض طرفه له وإن قتل عمداً فإلزام العفو على مال لا مجاناً؛ لأنه خلاف مصلحة المسلمين أو يقتصر لا بعد البلوغ وقبل الإفصاح بالإسلام أي فلا يقتصر له الإمام لعدم تحقق المكافأة بل تجب ذيته أي وتوضع في بيت المال أيضاً كما صححه المصنف في تصحيحه وصوته في المهمات ويقتصر لنفسه في الطرف إن أفصح بالإسلام بعد بلوغه فيحبس قاطعه قبل البلوغ إلى بلوغه وإفاقته أي وإن طالت مدة انتظار البلوغ والإفاقة ويأخذ الولي ولو حاكماً دون الوصي الأرض ليمجنون فقير لا لغني ولا لصبي غني أو فقير قلو أفاق المجنون وأراد رد الأرض ليقصر منع اه بأذن زيادة من ع ش. هـ فؤد: (ولم يصف الإسلام) قياس النص الآتي في حد القاذف أن يزاد هنا أو لم يقتل به الحر) وفي س م بعد ذكر ما يوافقه عن شرح الروض ما نصه وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الذية بأن حفر الدم يختاط له ما لا يختاط للمال اه.

(فصل) في بيان حرية اللقيط الخ

هـ فؤد: (ولم يصف الإسلام) قياس النص الآتي في حد القاذف أن يزاد هنا أو لم يقتل أنا حر. هـ فؤد: (لم يقتل به الحر) قال في شرح الروض وهو موافق لما صححه بأنه لا يقاص بقتل المحكوم بإسلامه بتعية غير الدار فيما ذكر بل أولى كما قاله صاحب البيان وغيره اه. وفارق عدم وجوب القصاص وجوب الذية بأن حفر الدم يختاط له ما لا يختاط للمال.

وصوته الإسني لِيَكُنْ ظَاهِرُ الرُّوضَةِ وَأَضْلَاهَا جِلَافُهُ وَالْقِيَّاسُ أَنَّ حَدَّ قَاضِيهِ إِنْ أَحْصَى وَقَاطِعَ طَرَفِهِ يَخْرِي فِيهِمَا مَا ذُكِرَ فِي قَتْلِهِ وَإِنْ أُمِكنَ الْفَرَقُ بِأَنَّ الْقَتْلَ يُخْطِئُ لَهُ أَكْثَرُ بِخِلَافِهِمَا وَمِنْ ثُمَّ نَصَّ عَلَى أَنَّهُ لَا يُحَدُّ قَاضِيَهُ إِلَّا إِنْ قَالَ اللَّقِيطُ أَنَا حُرٌّ (وَالْأَنْ يَقِيمَ أَحَدَ بَيِّنَةٍ بِرَقِّهِ) فَيُفْعَلُ بِهَا كَمَا يَأْتِي (وَأَنْ أَقْرَبَهُ) أَيْ الرُّوقُ وَهُوَ الْمُكْلَفُ وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ مَا يَقْتَضِي اعْتِبَارَ رُشْدِهِ أَيْضًا. وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جِلَافُهُ لَشَخْصٍ (فَصَدَّقَهُ) وَلَوْ بِشُكُوتِهِ عَنْ تَكْذِيبِهِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَضَدُّيقًا لَهُ (قَبْلُ إِنْ لَمْ يَسْبِقْ إِفْرَازَهُ) أَيْ اللَّقِيطُ وَيَصْبِحُ عَوْدُهُ عَلَى كُلِّ مِنْهُ وَمِنْ الْمُقَرَّرِ لَهُ إِذْ لَوْ أَقْرَأَ إِنْسَانٌ بِخُرُوبِهِ فَأَقْرَأَ اللَّقِيطُ لَهُ بِهِ لَمْ يَقْبَلْ وَإِنْ صَدَّقَهُ كَمَا هُوَ وَاضِحٌ (بِخُرُوبِهِ).....

• فَوَدَّ: (وَصَوْتُهُ الْإِسْنِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ أَهْ سَمَ وَمَرَّ أَيْقًا عَنِ النَّهَايَةِ وَالْمُغْنَى اعْتِمَادُهُ قَوْلَ الْمُثَنِّ (إِلَّا أَنْ يَقِيمَ الْإِنِّ) وَتَقَرُّضُ لِسَبِّ الْجَلَلِ أَهْ مُغْنَى. • فَوَدَّ: (فَيُفْعَلُ بِهَا) إِلَى قَوْلِ الْمُثَنِّ وَالْمَذْهَبُ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ لَكِنْ إِنْ كَانَ حَالُ الْإِفْرَارِ الْأَوَّلِ رَشِيدًا عَلَى مَا مَرَّ. • فَوَدَّ: (وَعَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنِّ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ رَشِيدًا كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِهِمْ وَإِنْ نُقِلَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ الْإِنِّ أَهْ. • فَوَدَّ: (مَا يَقْتَضِي اخْتِيَارَ رُشْدِهِ) اعْتَمَدَهُ الْمُغْنَى وَالسَّيِّدُ عُمَرُ وَمَالَ إِلَيْهِ سَمَ عِبَارَةُ الْأَوَّلِ تَنْبِيهِ سَكَنُوا عَنْ اخْتِيَارِ الرُّشْدِ فِي الْمُقَرَّرِ هُنَا وَيَتَّبِعِي كَمَا قَالَ الرَّزْكَسِيُّ اخْتِيَارُهُ كَفَيْهِ مِنَ الْأَقَارِيرِ فَلَا يَقْبَلُ اخْتِرَافَ الْجَوَارِي بِالرُّوقِ كَمَا حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبْدِ السَّلَامِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَيْهِنَ السَّفَهَ وَعَدَمَ الْمَعْرِفَةِ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ وَهَذِهِ الْعِلَّةُ مَوْجُودَةٌ فِي غَالِبِ الْعَبِيدِ لَا سِيَّمَا مَنْ قَرَّبَ عَهْدَهُ بِالْبُلُوغِ أَهْ. وَعِبَارَةُ السَّيِّدِ عُمَرُ قَوْلُهُ وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جِلَافُهُ قَدْ يُقَالُ إِنَّمَا سَكَنُوا عَنْ هَذَا اخْتِفَاءً بِذِكْرِهِ فِي نَظَائِرِهِ إِذْ الْغَالِبُ أَنَّ اسْتِعْيَابَ الشُّرُوطِ إِنَّمَا يَكُونُ فِي الْبَابِ الْمَقْضُودِ أَصَالَةً لِيَبَيَّنَ ذَلِكَ الْحُكْمَ كِتَابَ الْإِفْرَارِ هُنَا ثُمَّ زَالَتِ الْمُحْشَى قَالَ قَوْلُهُ اخْتِيَارَ رُشْدِهِ قَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمَالٍ وَشَرْطُهُ الرُّشْدُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنْتَجَ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالرُّوقِ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْمَالُ أَهْ. وَهُوَ إِشَارَةٌ إِلَى مَا تَبَهَّنَا عَلَيْهِ وَأَمَّا قَوْلُهُ اللَّهُمَّ إِلَّا الْإِنِّ فَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ مِنَ الْبُعْدِ بِلِ الْمُكَابَرَةِ إِذْ لَا مَعْنَى لِقَوْلِهِ أَنَا عَبْدُهُ أَوْ نَحْوُهُ إِلَّا أَنَا مَمْلُوكٌ لَهُ وَهُوَ نَصٌّ فِي الْمَالِيَةِ أَهْ أَقُولُ: وَقَوْلُ سَمَ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ الْإِنِّ لَعَلَّ صَوَابَهُ إِسْقَاطُ لَيْسَ. • فَوَدَّ: (لَأَنَّ فِيهِ تَضَدُّيقًا لَهُ) فِيهِ نَظَرُ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (وَيَصْبِحُ عَوْدُهُ عَلَى كُلِّ الْإِنِّ) أَيْ عَلَى الْبَدَلِ أَهْ رَشِيدِي. • فَوَدَّ: (بِخُرُوبِهِ) أَيْ اللَّقِيطُ وَقَوْلُهُ: (بِهِ)

• فَوَدَّ: (وَصَوْتُهُ الْإِسْنِيُّ) وَجَزَمَ بِهِ فِي الرُّوضِ قَالَ م ر فِي شَرْحِهِ وَصَحَّحَهُ الْمُصَنِّفُ فِي تَصْصِيحِهِ وَيُقْتَضَى لِنَفْسِهِ فِي الظَّرْفِ إِنْ أَنْصَحَ بِالإِسْلَامِ بَعْدَ بُلُوغِهِ فَيُخْبَسَ قَاطِعُهُ قَبْلَ الْبُلُوغِ لَهُ إِلَى بُلُوغِهِ وَإِفَاقِهِ وَيَأْخُذُ الْوَلِيُّ وَلَوْ حَاجِمًا كَمَا ذُكِرَ الْوَصِي الْأَرْضَ لِمَجْنُونٍ فَقِيرٍ لَا لِقْنِي وَلَا لِقَبِي غَنِيٍّ أَوْ فَقِيرٍ قَلْبًا أَوَّاقٍ الْمَجْنُونُ وَأَرَادَ رَدَّ الْأَرْضِ لِقَتْنَصٍ مُنْعٍ أَنْتَهَى. • فَوَدَّ: (اخْتِيَارَ رُشْدِهِ) قَدْ يُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ إِفْرَارٌ بِمَالٍ وَشَرْطُهُ الرُّشْدُ اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يُنْتَجَ أَنَّ الْإِفْرَارَ بِالرُّوقِ لَيْسَ مِنَ الْإِفْرَارِ بِالْمَالِ وَإِنْ تَرْتَّبَ عَلَيْهِ الْمَالُ. • فَوَدَّ: (وَظَاهِرُ كَلَامِهِمْ جِلَافُهُ) اعْتَمَدَهُ م ر. • فَوَدَّ: (وَلَوْ بِشُكُوتِهِ الْإِنِّ) كَذَا شَرْحُ م ر. • فَوَدَّ: (وَيَصْبِحُ عَوْدُهُ الْإِنِّ) كَذَا شَرْحُ م ر.

كسائر الأقاري بخلاف ما إذا كذبه وإن صدقه بقدر أو سبق إقراره بالحرية وهو مكلف؛ لأنه به التزم أحكام الأحرار المتعلقة بحقوق الله والياد فلم يقدّر على إسقاطها وإنما قبل إقرارها بالرجعة بقدر إنكارها؛ لأن الأصل عدم انقضاء العدة مع تفويض الشرع أمر انقضائها إليها والإقرار بالرق مخالفة لأصل الحرية الموافق للإقرار السابق ولا يرد على المتن ما لو أقرو به لزيد فكذبه فأقرو به لغمرو فصده فلا يقبل وإن لم يسبق منه إقرار بحرية؛ لأن إقراره الأول بتضمن نفى الملك لغيره وقد بطل ملكه برده فصار حراً الأصل والحرية بتقدير إسقاطها لما مر ولو أنكز رقه فادعى عليه به وخلف ثم أقرو به له فإن كانت صيغة إنكاره لست برقي لك قبل أو لست برقي فلا لتضمنه الإقرار بأنه حراً الأصل ولو أقرو بالرق لمعنيين ثم بحرية الأصل لم تُسمع لكن إن كان حال الإقرار الأول رشيداً على ما مر (والمذهب أنه لا يشترط) في صحة الإقرار بالرق (أن لا يسبق منه تصرف يقتضي نفوذه حرية كبيع ونكاح بل يقبل إقراره في أصل الرق وأحكامه) الماضية المضرة به و (المستقبل) فيما له كما يقبل إقرار المرأة بالنكاح وإن تضمن ثبوت حق لها وعليه كسائر الأقاري. نعم لو أقرو متزوجة بالرق.....

أي بالرق. ٥. فؤد: (كسائر الأقاري) إلى قوله ولو أنكز رقه في المتن. ٥. فؤد: (وإنما قبل الخ) عبارة المغني فإن قيل لو أنكزت المرأة الرجعة ثم أقرو بها فإنها تقبل فهل كان هنا كذلك أجب بأن دغواها الرجعة مستندة إلى أصل وهو عدم انقضاء العدة الخ. ٥. فؤد: (والإقرار بالرق الخ) عطف على الأصل. ٥. فؤد: (ولا يرد على المتن) أي منه. ٥. فؤد: (ما لو أقرو به) أي أقر اللقيط بالرق اه ع ش. ٥. فؤد: (وإن لم يسبق منه) أي من كل من اللقيط وغمرو. ٥. فؤد: (لغيره) أي غير زيد وكذا ضميراً لملكه برده. ٥. فؤد: (لما مر) أي من قوله؛ لأنه به التزم أحكام الأحرار الخ اه ع ش. ٥. فؤد: (فأدعى عليه به) عبارة النهاية بقدر الدغوى عليه به اه وهي الظاهرة. ٥. فؤد: (لمعنيين) خرج به ما لو اعترف بالرق من غير إضافة لأحد كان قال أنا رقيق أو لمبهم كان قال أنا رقيق لرقيق ويرجعه بأنه ليس فيه إبطال حق لمعنيين اه ع ش. ٥. فؤد: (لكن إن كان حال الإقرار الأول رشيداً) والمعتد عدم اشتراط الرشيد اه ع ش. ٥. فؤد: (على ما مر) أي أيفاً عن ابن عبد السلام. ٥. فؤد: (في صحة الإقرار) إلى قول المتن وكذا إن ادعاه في المتن وإلى قوله ولو رأينا في النهاية.

٥. فؤد (سني: (بل يقبل إقراره الخ).

(فرغ): أقرو حامل بالرق يتبني أن لا يتبع الحمل راجعه سم على منهج اه ع ش. ٥. فؤد: (وعليه) عطف على له في قوله فيما له اه رشيد. ٥. فؤد: (نعم الخ) هذا الاستدراك صوري. ٥. فؤد: (لو أقرو متزوجة الخ) وإن كان المؤر بالرق ذكرًا انسخ نكاحه إذ لا ضرر على الزوجة ولزمه المسمى إن دخل بها ونصفه إن لم يدخل بها؛ لأن سقوط ذلك يضرها وحيث يؤدبه مِمّا في يده أو من كسبه في الحال

٥. فؤد: (وعليه) عطف على له من قوله فيما له ش.

وَالزَّوْجُ مِمَّنْ لَا تَحِلُّ لَهُ الْأُمَةُ لَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهُ وَتَسَلَّمَ لَهُ تَسْلِيمُ الْحَرَائِرِ وَيُسَافِرُ بِهَا إِذَا
وَتَعْتَدُ عِدَّتَهُنَّ لِنَحْوِ طَلَاقٍ.....

والاستقبال وإن لم يوجد بقي في ذمته إلى أن يفتق ولو جنى على غيره عندما ثم أقر بالرق اقتص منه حراً كان المخني عليه أو رقيقاً وإن جنى خطأ أو شبهة عند قضي الأرض وما بيده فإن لم يكن معه شيء تعلق الأرض برقبته وإن أقر بالرق بعدما قطعت يده مثلاً عندما اقتص من الرقيق دون الحر؛ لأن قوله مقبول فيما يضره أو بعدما قطعت خطأ وجب الأقل من نصف القيمة والدية؛ لأن قبول قوله في الزائد يضر بالجاني نهايةً ومغني وروض مع شرحه. هـ فود: (والزواج) الواو حاله اهـ ع ش. هـ فود: (ممن لا تحل له الأمة) عبارة المغني والأسنى سواء أكان الزوج ممن يحل له الأمة أم لا كالحر إذا وجد الطول بعد نكاح الأمة اهـ وعبارة سم والزبيدي قوله ممن لا تحل له الأمة وبالأولى إذا كان ممن تحل له اهـ. هـ فود: (لم ينفسخ نكاحه) لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية فيه لقوات الشرط فإن فسخ بعد الدخول بها لزمه للمقر له الأقل من المسمى ومهر المثل؛ لأن الزائد منهما يضر الزوج وإن أجاز لزمه المسمى بزعمه وإن كان قد سلمه إليه أجزاء فلو طلقها قبل الدخول سقط المسمى؛ لأن المقر له يزعم فساد النكاح مغني ونهاية وفي سم بعد ذكر ذلك مع زيادة عن الروض وشرحه ما نصه وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقبها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحتة أولاً ظاهراً فلا يرتفع بالاحتمال نعم إن صرح باغترافه بأنها رقيقة عند العقد فقدم الانفساخ مشكلاً فليحرر اهـ. أقول: ويتدفع الإشكال بقولهم المار كالحر إذا وجد الطول إلخ فيقتصر في الدوام ما لا يقتصر في الابتداء. هـ فود: (ويُسافر بها) أي زوجها. هـ فود: (بلا إذن) أي من سيدها. هـ فود: (وتعتد عدتهن) إلخ) عبارة المغني والروض مع شرحه وإذا طلقت تعتد بثلاثة أقراء؛ لأن عدة الطلاق حق الزوج وله الرجعة فيها في الطلاق الرجعي اهـ.

هـ فود: (ممن لا تحل له الأمة) وبالأولى إذا كان ممن تحل له. هـ فود: (لم ينفسخ نكاحه) قال في شرح الروض بل يستمر ويصير كالمستوفى المقبوض؛ لأن انفساخه يضر الزوج فيما مضى سواء أكان ممن يحل له نكاح الإماء أم لا كالحر إذا وجد الطول بعد نكاح الأمة ثم قال في الروض وشرحه لكن للزوج الخيار في فسخ النكاح إن شرطت الحرية فيه لقوات الشرط ثم قال أو الحادثون بعده أي أولادها الحادثون بعد الإقرار أرقاء؛ لأنه وطئها عابداً برقبها اهـ. وهذا كله يدل على عدم الانفساخ مع علمه برقبها ألا ترى إلى قوله كالحر إذا وجد الطول إلخ إذ لو لم يكن عابداً ولم يوافق على الرق لم يحتج لذلك وإلى قوله لقوات الشرط إذ لو لم يكن كذلك لم يمت الشرط عنده فلا وجه لخصاره إلى قوله؛ لأنه وطئها عابداً برقبها وكان وجه عدم انفساخه مع ذلك صحتة أولاً ظاهراً فلا يرتفع بالاحتمال نعم إن صرح باغترافه بأنها رقيقة عند العقد فقدم الانفساخ مشكلاً فليحرر. هـ فود: (وتعتد عدتهن لنحو طلاق) قد يقال العدة من المستقبليات إلا أن يقال إنها من آثار النكاح الماضي وعدة الوفاة وإن كانت كذلك إلا

وعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ وولَّدها قَبْلَ إِفْرَاقِهَا حُرٌّ وَبَعْدَهُ رَقِيقٌ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ النُّكَاحَ كَالْمَقْبُوضِ الْمُسْتَوْفَى وَلِهَذَا لَا يَنْفَسِخُ نِكَاحُ أُمَةٍ بِطُرُقٍ نَحْوِ بَسَارٍ (و) فِي الْأَحْكَامِ (الْمَاضِيَةِ الْمَضْرُوبَةِ بِغَيْرِهِ) فَلَا يُقْبَلُ إِفْرَاقُهَا بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا (فِي الْأَطْهَرِ) كَمَا لَا يُقْبَلُ الْإِفْرَاقُ عَلَى الْغَيْرِ بِذَنْبٍ مَثَلًا وَتُقْبَلُ الْبَيْتَةُ بِرِقِّهِ مُطْلَقًا وَعَلَى الْأَطْهَرِ (فَلَوْ لَزِمَهُ ذَنْبٌ فَافْقَرُ بِرِقٍّ وَفِي يَدِهِ مَالٌ.....

• فَوَدَّ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) أَيِ بَشَهَرَيْنِ وَخَمْسَةِ أَيَّامٍ سَوَاءٌ أَقَرَّتْ قَبْلَ مَوْتِ الزَّوْجِ أَمْ بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ لِعَدَمِ تَضَرُّرِهِ بِتَقْصَانِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا وَجِبَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَيُقْبَلُ قَوْلُهَا فِي تَقْصِصِهَا أ. ه. شَرْحُ الرُّوْضِ عِبَارَةً ش. قَالَ سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا لَمْ يَطَّأَهَا بَطْنُ الْحُرِّيَّةِ وَيَسْتَمِرُّ ظَنُّهُ إِلَى الْمَوْتِ أ. ه. وَبَعْضُ الْهَوَائِشِ أَمَّا إِذَا وَطَّئَهَا كَذَلِكَ فَتَعْتَدُ بِأَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرٍ م ر وَاعْتَمَدَهُ شَيْخُنَا الزِّيَادِيُّ وَهُوَ قَرِيبٌ أ. ه. • فَوَدَّ: (وَوَلَّدهَا) الْحَاصِلُ مِنَ الزَّوْجِ (قَبْلَ إِفْرَاقِهَا حُرٌّ) لِظَنِّهِ حُرِّيَّتَهَا وَلَا يَلْزَمُهُ قِيَمَتُهُ؛ لِأَنَّ قَوْلَهَا غَيْرُ مَقْبُولٍ فِي الْإِزَاهِ (وَبَعْدَهُ رَقِيقٌ)؛ لِأَنَّهُ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِرِقِّهَا مُغْنِيًّ وَشَرْحُ الرُّوْضِ .

• فَوَدَّ: (وَذَلِكَ) يَغْنِي عَدَمَ الْإِنْفِسَاخِ الْمُتَقَدِّمِ فِي قَوْلِهِ لَمْ يَنْفَسِخْ نِكَاحُهُ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ شَرْحِ الرُّوْضِ أ. ه. رَشِيدِيٌّ عِبَارَتُهُ كَالْمَغْنِيِّ لَمْ يَنْفَسِخِ النُّكَاحُ بَلْ يَسْتَمِرُّ وَيَصِيرُ كَالْمُسْتَوْفَى الْمَقْبُوضِ؛ لِأَنَّ الْإِنْفِسَاخَ يَقْضُرُ بِالزَّوْجِ فِيمَا مَضَى أ. ه. • فَوَدَّ: (وَلِهَذَا) أَيِ؛ لِأَنَّ النُّكَاحَ كَالْمَقْبُوضِ الْخ. • فَوَدَّ: (مُطْلَقًا) أَيِ مُسْتَقْبَلًا وَمَاضِيًا أ. ه. ش. عِبَارَةُ الرَّشِيدِيِّ أَيِ وَلَوْ بِالنِّسْبَةِ لِمَا يَقْضُرُ بِالْغَيْرِ أ. ه.

أَنَّ الْحَقَّ فِيهَا لِلَّهِ تَعَالَى. • فَوَدَّ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ سَوَاءٌ أَقَرَّتْ قَبْلَ مَوْتِ الزَّوْجِ أَمْ بَعْدَهُ فِي الْعِدَّةِ لِعَدَمِ تَضَرُّرِهِ بِتَقْصَانِ الْعِدَّةِ؛ لِأَنَّ عِدَّةَ الْوَفَاةِ حَقٌّ لِلَّهِ تَعَالَى وَلِهَذَا وَجِبَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ فَقَبْلَ قَوْلِهَا فِي تَقْصِصِهَا أ. ه. • فَوَدَّ: (وَعِدَّةُ الإِمَاءِ لِمَوْتٍ) أَيِ وَإِنْ كَانَ إِفْرَاقُهَا بَعْدَ مَوْتِ الزَّوْجِ وَهَذَا لَا يُعَارِضُ مَا يَأْتِي فِي الْجِدِّ عَنِ الزَّرْكَشِيِّ أَنَّهُ لَوْ وَطَّئَ زَوْجَتَهُ الْأُمَةَ يَظُنُّهَا حُرَّةً وَاسْتَمَرَّ ظَنُّهُ لِلْمَوْتِ اغْتَدَتْ عِدَّةُ الْحَرَائِرِ وَذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُؤَثَّرَ هُنَاكَ الْوُطْءُ مَعَ الظَّنِّ وَاسْتِمْرَارُهُ لِلْمَوْتِ وَذَلِكَ غَيْرُ لَازِمٍ هُنَا لِجَوَازِ أَنْ لَا يَظُنَّ الْحُرِّيَّةَ بَلْ يَظُنُّ عَدَمَهَا بَلْ قَدْ يَعْلَمُهَا وَلَوْ فُرِضَ ظَنُّهُ فَيَجُوزُ أَنْ لَا يَطَّأَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَمَجْرَدُ الظَّنِّ لَا يَكْفِي عِنْدَ الزَّرْكَشِيِّ بَلْ لَا بُدَّ مَعَهُ مَعَ اسْتِمْرَارِهِ إِلَى الْمَوْتِ مِنَ الْوُطْءِ قَبْلَهُ وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ فَسَادُ مَا تَوَهَّمَهُ بَعْضُ الطَّلَبَةِ مِنَ الْمُعَارَضَةِ بَيْنَهُمَا بَلْ كَلَامُهُمْ كَالضَّرِيحِ فِي شُمُولِ الْمَسْأَلَةِ لِمَا إِذَا عَلِمَ رِقُّهَا بَعْدَ الْإِفْرَاقِ بَلْ فِي انْحِصَارِ حَالِهِ بَعْدَ الْإِفْرَاقِ فِي عِلْمِ رِقِّهَا؛ لِأَنَّهُمْ قَالُوا إِذَا أَقَرَّتْ بِالرَّقِّ لَمْ يَنْفَسِخِ النُّكَاحُ لَكِنْ لِلزَّوْجِ الْخِيَارُ فِي فَسْخِهِ إِنْ شَرِطَتْ الْحُرِّيَّةَ فِيهِ لِقَوَاتِ الشَّرْطِ فَلَوْ لَا أَنَّهُ مُوَافِقٌ عَلَى الرَّقِّ لَمْ يَكُنْ لَهُ الْخِيَارُ الَّذِي أَطْلَقُوهُ وَلَمْ يَقْصِلُوا فِيهِ بَيِّنَ أَنْ يُوَافِقَ عَلَى الرَّقِّ أَوْ لَا وَلِمَا عَلَّلُوا بِقَوَاتِ الشَّرْطِ إِذْ لَا قَوَاتٍ فِي اغْتِيَاذِهِ عَلَى تَقْدِيرِ عَدَمِ الْمَوَافَقَةِ؛ وَلِأَنَّهُمْ عَلَّلُوا كَوْنَ أَوْلَادِهَا مِنْهُ بَعْدَ الْإِفْرَاقِ أَرْقَاءً بِأَنَّهُ وَطَّئَهَا عَالِمًا بِرِقِّهَا أ. ه. فَلْيَتَأَمَّلْ إِنْ فُرِضَ أَنَّهُ ظَنَّ حُرِّيَّتَهَا وَوُطَّئَهَا مَعَ هَذَا الظَّنِّ وَاسْتَمَرَّ إِلَى الْمَوْتِ احْتَمَلَّ أَنْ تَعْتَدُ كَالْحُرَّةِ كَمَا فِي تِلْكَ وَأَنْ يُفَرَّقَ بَانَ ظَنُّهُ عَارِضُهُ إِفْرَاقُهَا بِالرَّقِّ وَثُبُوتُ الرَّقِّ شَرْعًا فِي الْجُمْلَةِ وَفِيهِ نَظَرٌ لُجُودِ الْمُعَارَضَةِ ثُمَّ أَيْضًا.

فَقَضِيَ مِنْهُ) ثُمَّ إِنْ فَضَلَ شَيْءٌ فَلِلْمَقْرُورِ لَهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ بِمَا بَقِيَ بَعْدَ عَقْبِهِ (وَلَوْ ادَّعَى رَقَّهُ مَنْ لَيْسَ فِي يَدِهِ
بِلَا بَيِّنَةٍ لَمْ يَقْبَلْ) قَطْعًا؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ وَالظَّاهِرَ الْحُرِّيَّةُ فَلَا تُتْرَكُ إِلَّا بِحُجَّةٍ بِخِلَافِ النَّسَبِ لِمَا فِيهِ
مِنَ الْإِحْتِيَاطِ وَالْمَصْلَحَةِ (وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَّقِطُ) بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَا يَقْبَلُ (فَإِذَا الْأُظْهَرُ) لِمَا ذُكِرَ وَبِهِ
فَارْقَ مَا قَاسَ عَلَيْهِ الْمُقَابِلُ مِنْ دَعْوَاهُ مَا لَا التَّقَطُّ وَلَا مُتَارَعٌ لَهُ إِذْ لَيْسَ فِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَةٍ
لِلْعِلْمِ بِمُتْلُوكِيَّتِهِ لَهُ أَوْ لغيرِهِ ثُمَّ يَسْتَمِرُّ بِيَدِهِ عِنْدَ الْمُزْنِيِّ . وَبِحُجْبِ انْتِزَاعِهِ مِنْهَا عِنْدَ الْمَاوَزْدِيِّ
لِخُرُوجِهِ بِدَعْوَى رَقِّهِ عَنْ الْأَمَانَةِ وَرُبَّمَا اسْتَرْقَفَهُ بَعْدَ وَثْقِهِ الْأَذْرَعِيِّ يَقُولُ الْقِيَادِيُّ لَوْ ادَّعَى
الْوَصِيَّ دَهْنًا عَلَى الْمَيِّتِ أَخْرِجْتِ الْوَصِيَّةَ عَنْ يَدِهِ لَقَلَّا نَأْخُذُهَا إِلَّا أَنْ يَبْرَأَ وَنَظَرَ الرِّزْكَشِيُّ فِي
تَغْلِيلِ الْمَاوَزْدِيِّ بِأَنَّهُ لَمْ يَتَحَقَّقْ كَذِبُهُ حَتَّى يُخْرَجَ عَنِ الْأَمَانَةِ وَيُرَدُّ بِأَنَّ اتِّهَامَهُ صَغِيرَهُ كَغَيْرِ
الْأَمِينِ؛ لِأَنَّ يَدَهُ صَارَتْ مَظِنَّةَ الْإِضْرَارِ بِاللَّقِيطِ نَعَمْ قِيَاسُ الْقِيَادِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَشْهَدَ أَنَّهُ حُرٌّ الْأَصْلُ
بَقِيَ بِيَدِهِ.

فَوَقُولُ (سُئِلَ): (قَضِيَ مِنْهُ) فَلَا يَقْضَى مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّ الدُّيُونَ لَا تَتَعَلَّقُ بِكَسْبِ الْعَبْدِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فِيمَا
أُذِنَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ شَرْحُ الرُّوضِ اه سم على حَجٍّ وَهَذَا مُسْتَفَادٌ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ م ر الْأَنَّى وَإِنْ بَقِيَ
عَلَيْهِ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ بَعْدَ عَقْبِهِ اه ع ش . فَوَدَّ: (وَلَا اتَّبَعَ الْخ) الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ اتَّبَعَ بِهِ أَوْ بِمَا بَقِيَ؛ لِأَنَّ قَوْلَهُ
وَالْأَصَادِقُ بِالسَّوَادَةِ أَيْضًا ثُمَّ رَأَيْتِ الْمُحَسَّنِيَّ قَالَ قَوْلُهُ وَإِلَّا اتَّبَعَ يَتَأَمَّلُ هَذَا الْجَزَاءُ مَعَ الشَّرْطِ الْمُشَارِ
إِلَيْهِ بِإِلَّا آه وَكَانَتْ إِشَارَةً إِلَى مَا ذُكِرَ أَه سَيِّدُ عَمْرٍو وَقَوْلُهُ الْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ اتَّبَعَ بِهِ أَوْ بِمَا بَقِيَ لَمْ يَظْهَرْ لِي وَجْهٌ
صَحِيحٌ هَذَا الْقَوْلُ فَضْلًا عَنْ أَوَّلَوِيَّتِهِ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالتَّهْيَاةِ فَإِنْ بَقِيَ مِنَ الدِّينِ شَيْءٌ اتَّبَعَ بِهِ بَعْدَ عَقْبِهِ اه
وَهِيَ ظَاهِرَةٌ . فَوَدَّ: (لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِحْتِيَاطِ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ فَإِنْ قَبُولُهُ مُضْلَعَةٌ لِلصَّبِيِّ وَثُبُوتُ حَقِّ لَهُ
اه . فَوَدَّ: (وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَّقِطُ بِلَا بَيِّنَةٍ) أَيِ وَأَسْنَدَهُ إِلَى الْإِلْقَاطِ اه مُغْنِي . فَوَدَّ: (لِمَا ذُكِرَ) أَيِ مِنْ
قَوْلِهِ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الْخ . فَوَدَّ: (وَبِهِ) أَيِ بِهَذَا التَّغْلِيلِ عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ وَالثَّانِي يَقْبَلُ وَيُحْكَمُ لَهُ بِالرَّقِّ كَمَا لَوْ
التَّقَطُّ مَا لَا وَادَّعَاهُ وَلَا مُتَارَعٌ لَهُ وَقَرَّقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ الْمَالَ مَمْلُوكٌ وَلَيْسَ فِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَةٍ لَهُ وَاللَّقِيطُ حُرٌّ
ظَاهِرًا وَفِي دَعْوَاهُ تَغْيِيرُ صِفَتِهِ اه . فَوَدَّ: (بِيَدِهِ) أَيِ الْمُتَّقِطِ الَّذِي ادَّعَى رَقَّهُ . فَوَدَّ: (هَذَا الْمُزْنِيِّ الْخ)
عِبَارَةُ التَّهْيَاةِ كَمَا قَالَهُ الْمُزْنِيُّ وَهُوَ الْأَوْجَهُ وَإِنْ جَرَى الْمَاوَزْدِيُّ عَلَى وَجُوبِ انْتِزَاعِهِ مِنْهَا لِخُرُوجِهِ
الْخ . فَوَدَّ: (وَأَيْدِيَهُ) أَيِ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ . فَوَدَّ: (أَخْرِجْتَ الْوَصِيَّةَ) أَيِ التَّرَكَّةَ . فَوَدَّ: (وَيُرَدُّ) أَيِ التَّظْلِيلِ
فِي التَّغْلِيلِ وَهَذِهِ مُنَاقَشَةٌ لِقَضِيَّةٍ مَعَ الرِّزْكَشِيِّ لَا تَقْتَضِي إِعْيَادَ كَلَامِ الْمَاوَزْدِيِّ أَه رَشِيدِي . فَوَدَّ: (أَنَّهُ
الْخ) أَيِ الْمُتَّقِطِ . فَوَدَّ: (لَوْ أَشْهَدَ الْخ) أَيِ بَعْدَ دَعْوَى الرَّقِّ اه ع ش .

فَوَدَّ فِي (سُئِلَ): (قَضِيَ مِنْهُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوضِ فَلَا يَقْضَى مِنْ كَسْبِهِ؛ لِأَنَّ الدُّيُونَ لَا تَتَعَلَّقُ بِكَسْبِ
الْعَبْدِ بَعْدَ الْحَجْرِ عَلَيْهِ فِيمَا أُذِنَ لَهُ فِيهِ بِخِلَافِ الْمَهْرِ انْتَهَى . فَوَدَّ: (اتَّبَعَ الْخ) يَتَأَمَّلُ هَذَا الْجَزَاءُ مَعَ شَرْطِهِ
الْمُشَارِ إِلَيْهِ بِإِلَّا . فَوَدَّ: (بِلَا بَيِّنَةٍ فَلَا يَقْبَلُ) يَقْبِذُهُ قَبُولُ بَيِّنَتِهِ . فَوَدَّ: (ثُمَّ يَسْتَمِرُّ بِيَدِهِ هَذَا الْمُزْنِيِّ) وَهُوَ
الْأَوْجَهُ شَرْحُ م ر . فَوَدَّ: (مُذْهِبًا رَقَّهُ) كَذَا شَرْحُ م ر .

(ولو رأينا صغيراً مُمَيَّزاً أو غير مُمَيَّزٍ أو مَجْنُوناً (في يد من يَسْتَرْقُهُ) أي يَسْتَحْدِمُهُ مُدْعِياً رِقَّهُ (ولم يُعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطُفِ حُكْمَ لِهَ بِالرَّقِّ) إذا ادَّعاه عَمَلًا بِالْيَدِ والتَّصَرُّفِ بِلا مُعَارِضٍ نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُمَيَّزُ اخْتِاجَ إِلَى يَمِينِ أَنَّهُ مِلْكُهُ (فَلَا يَبْلُغُ) الصَّبِيُّ الَّذِي اسْتَرْقَهُ صَغِيرًا سَوَاءً ادَّعَى رِقَّهُ

فَوَيْلٌ (سُي: (ولو رأينا صغيراً إلخ) أي أما لو رأينا بالغا في يد من يَسْتَرْقُهُ وَلَمْ نَعْلَمْ سَبْقَ حُكْمِ عَلَيْهِ بِالرَّقِّ فِي صِغَرِهِ فَأَدْعَى الْحُرِّيَّةَ قِيلَتْ دَعْوَاهُ مَا لَمْ نَعْلَمْ بَيِّنَةً بِرِقِّهِ وَمِنْهُ مَا يَوْجَدُ مِنْ بَيْعِ الْأَرْقَاءِ بِالْبَلَاغَةِ بِمَضَرِّهَا فَلَانْتَهَمُوا أَدْعَاؤَهُمْ أَخْرَاجَ بِطَرِيقِ الْأَصَالَةِ قِيلَ مِنْهُمْ وَإِنْ تَكَرَّرَ بَيْعٌ مِنْهُمْ فِي أَيْدِيهِمْ مِرَارًا وَلَيْسَ مِنْهُ دَعْوَاهُمْ الْإِسْلَامَ بِبِلَادِهِمْ وَلَا ثُبُوتُهُ بِإِخْبَارِ غَيْرِهِمْ لِحَوَازِ كَوْنِهِمْ وَلَدُوا مِنْ إِمَاءٍ فَحُكْمُ بَرَقِهِمْ تَبَعًا لِأُمَمَاتِهِمْ اهـ ع ش. فَوَيْلٌ: (أي يَسْتَحْدِمُهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ عُرِضَ عَلَى الْقَائِفِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُمَيَّزُ وَقَوْلُهُ أَوْ أَفَاقَ الْمَجْنُونُ وَقَوْلُهُ أَوْ جُنُونٍ وَقَوْلُهُ أَوْ حُجَّةٌ أُخْرَى وَقَوْلُهُ أَوْ نَحْوَهَا. فَوَيْلٌ: (أي يَسْتَحْدِمُهُ مُدْعِياً إلخ) هَذَا تَفْسِيرٌ لِمَعْنَى قَوْلِ الْمُصَنِّفِ يَسْتَرْقُهُ وَإِنْ كَانَ قَوْلُ الْمُصَنِّفِ الْمَذْكُورِ غَيْرَ قَيِّدٍ فِي نَفْسِهِ كَمَا يُعْلَمُ مِنْ قَوْلِ الشَّارِحِ الْآتِي سَوَاءً ادَّعَى رِقَّهُ حَيْثُ دَلَّ إلخ فَتَأَمَّلْهُ فَلَعَلَّ بِهِ يَنْدَفِعُ مَا أَشَارَ إِلَيْهِ الشَّهَابُ سَمِ مِنْ إِثْبَاتِ الْمُنَاقَضَةِ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعِبَارَتَيْنِ اهـ رَشِيدِي. فَوَيْلٌ: (مُدْعِياً رِقَّهُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً فِي الْمُغْنِيِّ وَالرَّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ إِلَّا قَوْلُهُ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُمَيَّزُ وَقَوْلُهُ وَكَذَا إِلَى بَآءِ الْيَدِ.

فَوَيْلٌ (سُي: (إلى التَّقَاطُفِ) أي وَلَا غَيْرَهُ اهـ مُغْنِي. فَوَيْلٌ: (إذا ادَّعَاهُ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ وَالِدَعْوَى عَمَلًا إلخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَالْأَسْنَى بِدَعْوَاهُ عَلَى الصَّحِيحِ وَيُحْلَفُ وَجُوبًا عَلَى الْأَصَحِّ الْمُنْصَوِّصِ وَقِيلَ نَذْبًا اهـ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ إلخ هَذَا مِنْهُ صَرِيحٌ فِي حَمْلِ الْحُكْمِ فِي الْمُتَنِ عَلَى حُكْمِ الْحَاكِمِ وَقَدْ يُقَالُ إِنَّ صَرِيحَ التَّمَالِيلِ الْآتِي يُخَالِفُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَمْ يَذْكُرْهُ الشَّهَابُ ابْنَ حَجَرٍ كَغَيْرِهِ ثُمَّ إِنَّ قَضِيَّتَهُ مَعَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ الْآتِي فَإِنْ بَلَغَ وَقَالَ أَنَا حُرٌّ إلخ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَحْكَمْ الْحَاكِمُ لَهُ بِرِقِّهِ فِي صِغَرِهِ أَنْ يُقْبَلَ قَوْلُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي الْحُرِّيَّةِ فَلْيُرَاجِعْ اهـ رَشِيدِي أَقُولُ: قَوْلُهُمُ الْآتِي أَنفَاءً سَوَاءً ادَّعَى رِقَّهُ حَيْثُ دَلَّ أَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ إلخ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ فِي الْحُرِّيَّةِ مُطْلَقًا حُكْمُ الْحَاكِمِ لَهُ بِرِقِّهِ فِي صِغَرِهِ أَمْ لَا. فَوَيْلٌ: (نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُمَيَّزُ إلخ) صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَخْرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَكْذِبْ وَمَا إِذَا لَمْ يُمَيَّزْ اهـ سَمِ أَقُولُ: قَضِيَّةُ إِبْطَالِ الْمُغْنِيِّ وَشَرْحُ الرَّوْضِ لَوْجُوبِ الْيَمِينِ وَتَغْلِيلُ الثَّانِي لَهُ بِقَوْلِهِ لِيُخْطَرِ شَأْنُ الْحُرِّيَّةِ عَدَمُ خُرُوجِ ذَلِكَ وَهُوَ أَيْضًا قَضِيَّةٌ مَا مَرَّ أَنفَاءً عَنِ النَّهَايَةِ. فَوَيْلٌ: (سَوَاءً ادَّعَى رِقَّهُ إلخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِيِّ وَلَا فَرْقَ فِي جَرَيَانِ الْخِلَافِ بَيْنَ أَنْ يُدْعَى فِي الصَّغَرِ وَمِلْكُهُ وَيَسْتَحْدِمُهُ ثُمَّ

فَوَيْلٌ: (وَلَمْ يُعْرِفْ اسْتِنَادَهَا إِلَى التَّقَاطُفِ) خَرَجَ مَا إِذَا عُرِفَ ذَلِكَ كَمَا عَلِمَ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَكَذَا إِنْ ادَّعَاهُ الْمُتَقَطِّطُ فِي الْأَظْهَرِ.

فَوَيْلٌ فِي (سُي: (حُكْمَ لِهَ بِالرَّقِّ) بَعْدَ حَلْفِ ذِي الْيَدِ وَالِدَعْوَى عَمَلًا بِالْيَدِ وَالتَّصَرُّفِ بِلا مُعَارِضٍ شَرْحُ م ر. فَوَيْلٌ: (نَعَمْ إِنْ كَذَّبَهُ الْمُمَيَّزُ إلخ) أَخْرَجَ مَا إِذَا لَمْ يَكْذِبْ وَمَا إِذَا لَمْ يُمَيَّزْ. فَوَيْلٌ: (سَوَاءً ادَّعَى رِقَّهُ إلخ) نَذَارَ شَرْحُ م ر وَانْظُرْهُ مَعَ مُدْعِياً رِقَّهُ.

جَمِيعُذِ أَوْ بَعْدَ الْبُلُوغِ أَوْ أَقَاتِ الْمَجْنُونِ (وَقَالَ أَنَا حُرٌّ لَمْ يَقْبَلْ قَوْلُهُ فِي الْأَصَحِّ إِلَّا بَيِّنَةٌ) بِالْحُرِّيَّةِ؛
لأنَّ حُكْمَ بَرَقِهِ فِي صِغَرِهِ أَوْ جُنُونِهِ فَلَمْ يَزَلْ إِلَّا بِحُجَّةٍ نَعَمْ لَهُ تَخْلِيْفُهُ وَفَارَقَ مَا لَوْ رَأَيْنَا صَغِيرَةً
يَبْدُ مِنْ يَدْعِي نِكَاحَهَا فَبَلَّغَتْ وَاتَّكَرَتْ فَإِنَّ عَلَى الْمُدْعِيِ الْبَيِّنَةَ وَكَذَا لَوْ ادَّعَى عَلَيْهِ جَسَنَةً وَهِيَ
صَغِيرَةٌ بِأَنَّ الْيَدَ دَلِيلُ الْمَلِكِ فِي الْجُمْلَةِ وَيَجُوزُ أَنْ يُولَدَ وَهُوَ مَمْلُوكٌ وَلَا كَذَلِكَ فِي النِّكَاحِ
فَاخْتِاجُ لِلْبَيِّنَةِ (وَمَنْ أَقَامَ بَيِّنَةً) أَوْ حُجَّةً أُخْرَى (بَرَقَهُ) بَعْدَ الْاِخْتِاجِ إِلَيْهَا لَا إِنْ لَمْ يَخْتِجْ إِلَيْهَا
كَبَيِّنَةٍ دَاخِلٍ قَبْلَ إِشْرَافِ يَدِهِ عَلَى الزَّوَالِ (عُجِلَ بِهَا) وَلَوْ لَخَارِجٍ غَيْرِ مُلْتَقِطٍ (وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَتَعَرَّضَ
الْبَيِّنَةُ) أَوْ نَحْوُهَا فِي اللَّقِيطِ (لَسَبَبِ الْمَلِكِ) مِنْ نَحْوِ إِزْثٍ وَشِرَاءٍ لَقَلَّا يَفْتَحِدُ ظَاهِرُ الْيَدِ وَقَصْبِيَّتُهُ
أَنَّ بَيِّنَةً غَيْرِ الْمُلتَقِطِ لَا تَخْتِاجُ لَذَلِكَ وَيَكْفِي قَوْلُهَا وَلَوْ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ؛ لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ بِالْوِلَادَةِ تُثَبِّتُ
الْمَلِكَ كَالنِّسَبِ فِي الشَّهَادَةِ بِالْوِلَادَةِ أَنَّهُ وَلَدُ أُمِّهِ وَإِنْ لَمْ تَتَعَرَّضْ لِلْمَلِكِ خِلَافًا لِمَا فِي
تَضْجِيجِ التَّنْبِيهِ؛ لِأَنَّ الْعَالِمَ أَنَّ وَلَدَ أُمِّهِ مَلِكُهُ (وَفِي قَوْلٍ يَكْفِي مُطْلَقُ الْمَلِكِ) كَسَائِرِ الْأَمْوَالِ
وَفَرَقَ الْأَوَّلُ بِأَنَّ اللَّقِيطَ مَحْكُومٌ بِحُرِّيَّتِهِ بِظَاهِرِ الدَّارِ فَلَا يَزَالُ ذَلِكَ الظَّاهِرُ إِلَّا عَنِ تَحْقِيقِي وَفِي
الْكِفَايَةِ أَنَّ طَرِيقَةَ الْمُجْمُورِ حَرَمَتَانِ الْخِلَافِ فِي الْمُلتَقِطِ وَغَيْرِهِ وَالْمَثْنُ مُحْتَمِلٌ لَذَلِكَ لَكِنْ
سِيَاقُهُ يَخْصُهُ بِالْمُلْتَقِطِ وَفَرَّقَهُمْ هَذَا وَتَقْلِيلُهُمُ الَّذِي قَصْبِيَّتُهُ مَا مَرَّ ظَاهِرَانِ فِيهِ.

يَبْلُغُ وَيُتَكَرَّرُ وَيَبْنَى أَنْ يَتَجَرَّدَ الْاِسْتِخْدَامُ إِلَى الْبُلُوغِ ثُمَّ يَدْعِي مَلِكُهُ وَيُتَكَرَّرُ الْمُسْتَعْدِمُ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ
فِي الذَّعَاوِي اهـ. ة فَوَدَ: (فَإِنَّ عَلَى الْمُدْعِيِ الْإِخ) تَقْلِيلٌ لِلْمُفَارَقَةِ. ة فَوَدَ: (وَيَجُوزُ أَنْ يُولَدَ الْإِخ) أَيِ قَمَرٍ
يَدْعِي رَقَهُ مُسْتَعْمِلًا بِالْأَصْلِ اهـ رَشِيدِيَّ عِبَارَةً الْمُفْنِي وَشَرَحَ الزَّوْضِ وَيَجُوزُ أَنْ يُولَدَ الْمَمْلُوكُ مَمْلُوكًا
وَالنِّكَاحُ طَارِئٌ بِكُلِّ حَالٍ فَيَخْتِاجُ إِلَى الْبَيِّنَةِ اهـ.

ة فَوَدَ (سَيِّ): (وَمَنْ أَقَامَ الْإِخ) مِنْ مُلْتَقِطٍ وَغَيْرِهِ اهـ مُفْنِي. ة فَوَدَ: (غَيْرُ مُلْتَقِطٍ) قَصْبِيَّتُهُ أَوَّلِيَّةُ الْمُلتَقِطِ
وَيُؤْخَذُ تَوَجُّهُهُ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ السَّابِقِ وَلَوْ ادَّعَى رَقَهُ الْإِخَ حَيْثُ قُطِعَ فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ وَأَجْرِي
الْخِلَافِ فِيهِ اهـ سم. ة فَوَدَ: (فِي اللَّقِيطِ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الزَّوْضِ أَيِ وَالْمُفْنِي بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ سَبَبِ الْمَلِكِ
فِي الشَّهَادَةِ وَالذَّعْوَى فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ أَيْضًا سَمِ وَع ش. ة فَوَدَ: (مِنْ نَحْوِ شِرَاءٍ أَوْ إِزْثٍ) انْظُرْ مِنْ أَيْنَ
يُعْلَمُ ذَلِكَ مَعَ أَنَّهُ لَقِيطٌ اهـ رَشِيدِيَّ. ة فَوَدَ: (وَيَكْفِي قَوْلُهَا الْإِخ) رَاجِعٌ إِلَى الْمَثْنِ. ة فَوَدَ: (لِأَنَّ شَهَادَتَهُنَّ
الْإِخ) تَقْلِيلٌ لِلْغَايَةِ وَقَوْلُهُ فِي الشَّهَادَةِ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهَا. ة فَوَدَ: (بِالْوِلَادَةِ) مُتَعَلِّقٌ بِالشَّهَادَةِ. ة فَوَدَ: (أَنَّهُ وَلَدُ
أُمِّهِ) مَقُولٌ قَوْلِهَا سَمِ اهـ سم. ة فَوَدَ: (أَنَّهُ وَلَدُ أُمِّهِ الْإِخ) أَيِ أَنَّ أُمَّتَهُ وَلَدَتْهُ وَإِنْ لَمْ يَقُلْ فِي مَلِكِهِ اهـ مُفْنِي.
ة فَوَدَ: (لَكِنْ سِيَاقُهُ الْإِخ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ ع ش وَمَرَّ آيَفَا اِغْتِمَادُ الْمُفْنِي وَشَرَحَ الزَّوْضِ الْأَوَّلِ أَيِ

ة فَوَدَ: (وَفَارَقَ مَا لَوْ رَأَيْنَا الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر. ة فَوَدَ: (غَيْرُ مُلْتَقِطٍ) قَصْبِيَّتُهُ أَوَّلِيَّةُ الْمُلتَقِطِ وَيُؤْخَذُ
تَوَجُّهُهُ مِنْ قَوْلِهِ السَّابِقِ وَلَوْ ادَّعَى رَقَهُ الْإِخَ حَيْثُ قُطِعَ فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ وَأَجْرِي الْخِلَافِ فِيهِ. ة فَوَدَ: (فِي
الْقِطِ) صَرَّحَ فِي شَرْحِ الزَّوْضِ بِاشْتِرَاطِ بَيَانِ سَبَبِ الْمَلِكِ فِي الشَّهَادَةِ وَالذَّعْوَى فِي غَيْرِ الْمُلتَقِطِ
أَيْضًا. ة فَوَدَ: (وَقَصْبِيَّتُهُ الْإِخ) كَذَا شَرَحَ م ر. ة فَوَدَ: (أَنَّهُ وَلَدُ الْإِخ) هَذَا مَقُولٌ قَوْلِهَا ش.

(ولو استلحق اللقيط) يغني الصغير ولو غير لقيط (حر مسلم) ذكر ولو غير ملتقط (لحقه) بشرطه السابقة في الإقرار إجماعاً وثبت أحكام النسب من الجانبين ولا يلحق بزوجه إلا بيينة كما تعلم مما يأتي واشتحبوا للقاضي أن يقول للملتقط من أمن هو ولذلك من زوجك أو أمك أو شعبة؛ لأنه قد يظن أن الالتقاط يفيد النسب وقال الزكشي ينبغي وجوبه إن جهل ذلك احتياطاً للنسب وسيأتي في الشهادات ما يؤيده أما الكافر فيستلحق من حكم بكفره وكذا من حكم بإسلامه لكن لا ينتبه في الكفر كما مر (وصار أولى بزيته) من غيره لثبوت أثره له فأولى ليست على بابها كفلان أحق بماله نعم إن كان كافراً والليط مسلماً بالدار لم يسلم إليه.

(وان استلحقه عبد) بشرطه (لحقه) في النسب دون الرق إلا بيينة عليه؛ لأنه كالحر في النسب لكن يقر ببند الملتقط وينفق عليه من بيت المال (وفي قول يشترط تصديق سيده)؛ لأنه يقطع إزمه بقرض عتقه وأجاب الأول بأن هذا لا نظر إليه لصحة استلحاق ابن مع وجود أخ.

طريقة الجمهور. قول (سلي): (حر مسلم) رشيد أو سفيه نهاية ومغني. قول: (ذكر) إلى قول المتن أو اثنين في المغني إلا قوله إجماعاً إلى ولا يلحق وقوله وسيأتي في الشهادات ما يؤيده. قول: (بشرطه) وقوله دون الرق إلا بيينة عليه وقوله وحيث لا ينتهي عنه إلا باللمان. قول: (ولو غير ملتقط) هذه الغاية علمت من قوله ولو غير لقيط اه رشيد ذلك أن تقول إن له فائدة التخصيص على العموم بالنسبة للقيط. قول: (مما يأتي) أي من قول المصنف وإن استلحقته امرأة الخ. قول: (وقال الزكشي الخ) هو المقتضد اه ع عبارة المغني بل ينبغي كما قاله الزكشي الخ. قول: (إن جهل ذلك) أي إذا كان الملتقط ممن يجهل ذلك اه مغني. قول: (أما الكافر الخ) عبارة المغني والنهاية قول مسلم لا مفهوم له فإن الكلام في لقيط محكوم بإسلامه وقد مر أنه يصح للكافر استلحاقه الخ وقوله حر لا مفهوم له أيضاً كما يشير إليه قوله وإن استلحقه عبد الخ وإنما فصله المصنف عن الحر لأجل قوله وفي قول يشترط اه. قول: (كما مر) أي في أوائل الفصل الذي قبيل هذا الفصل.

قول (سلي): (وإن استلحقه عبد الخ) ولو استلحق حر عبد غيره وهو بالغ عاقل فصدقه لحقه ولا عبرة بما فيه من قطع الإزات المتوهم بالولاء وإن استلحقه وهو صغير أو مجنون لم يلحقه إلا بيينة كما مر في الإقرار مغني وروض مع شرحه. قول: (لأنه كالحر في النسب) لإمكان حصوله منه بnikاح أو وطء شبهة مغني ونهاية. قول: (لكن يقر ببند الملتقط) ولا يسلم إلى العبد ليعجزه عن نفقته إذ لا مال له وعن حضائه؛ لأنه لا يتفرع لها اه أسنى.

قول في (سلي): (حر مسلم) رشيداً أو سفيهاً شرح م ر. قول: (ذكر) قال في شرح الروض أما الخشي فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج البرازي وثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختلط له انتهى. قول: (لكن يقر ببند الملتقط) فلا يوضع عند العبد المستلحق.

(وإن استلحقته امرأة لم يلحقها في الأصح) لإمكان إقامة البيّنة بمشاهدة الولادة بخلاف الرجل وإذا أقامتها لحقها ولو أمة ولا يثبت رقه لمولاها ولا يلحق زوجها إلا إن أمكن وشهدت بالولادة على فراشه وجيئذ لا ينتفي عنه إلا باللقان.
(أو) استلحقه (الثاني) لم يقدم مسلم وعمر على ذمّي وخزبي (وعبيد) لصحة استلحاق كل منهم

• قول (سني): (واستلحقته امرأة إلخ) وأما الخنثى فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج الزاز ويثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختلط له أه أسنى زاة المغني فإن اتصحت ذكوره بعد استمراء الحكم أو أنوته فخلاص المرأة أه قال ع ش قلو مات هذا الولد فهل ترث الخنثى الثلث ويوقف الباقي لاحتمال أنه أنثى أو ترث الثلثين بشرطه أو لا ترث شيئاً؛ لأنه قد لا يصح استلحاقه فليراجع سم على منهج أقول؛ والأقرب عدم الإزث؛ لأنه يشترط تحقق الجهة المقتضية للإزث؛ ولأنه لا يلزم من ثبوت النسب الإزث كما في استلحاق الرقيق فإنه يثبت النسب دون الإزث أه. • قول: (وإذا أقامتها لحقها) ولو تنازعت امرأتان لقيطاً أو مجهولاً وأقامتا بيّتين تعارضتا وعرض معهما على القاييف قلو ألحقه بإحداهما لحقها ولحق زوجها بالشرط المتقدم أي إمكان العلوق منه وشهادة البيّنة بالولادة على فراشه فإن لم يكن بيّنة لم يعرض على قاييف لما مر أن استلحاق المرأة إنما يصح مع البيّنة مغني وزوض مع شرحه. • قول: (ولا يثبت رقه لمولاها) باستلحاقها لاحتمال انعقاده بوطء شبهة أه مغني.
• قول: (زوجها) أي المرأة. • قول: (إلا إن أمكن) أي العلوق منه (وشهدت) أي البيّنة أه مغني.
• قول (سني): (لم يقدم) وكذا لا يقدم رجل على امرأة بل إن أقام أحدهما بيّنة عمل بها وإن أقاما بيّتين

• قول: (ولا يثبت رقه لمولاها) لاحتمال انعقاده خراً لمولاها بوطء شبهة قاله في شرح الرّوض.
• قول: (ولا يلحق زوجها إلا إن أمكن وشهدت إلخ).

(فرغ): لو تنازعت امرأتان لقيطاً أو مجهولاً وأقامتا بيّتين تعارضتا وعرض معهما على القاييف قلو ألحقه بإحداهما لحقها ولحق زوجها أيضاً فإن لم تكن بيّنة لم يعرض على القاييف لما مر أن استلحاق المرأة إنما يصح معها أي بالبيّنة كذا في شرح الرّوض فانظر قوله ولحق زوجها أيضاً هل شرطه الإمكان وأن تشهد بيّتها بالولادة على فراشه أخذاً من قول الشارح ولا يلحق زوجها إلا أن إلخ والوجه أن شرطه ذلك فالحاصل أن إلحاقه بالمرأة في نفسه لا يقتضي الإلحاق بالزوج بل إن وجد ما يقتضي الإلحاق به كثبوت فراش له يقتضي الإلحاق به لحقه وإلا فلا ويدل على ذلك قول الرّوض وشرجه قبل ذلك. (فرغ): لو استلحقته امرأة بلا بيّنة لم يلحقها وإن كانت خلية أو بيّنة لحقها وكذا يلحق زوجها إن شهدت بيّتها بوضعه على فراشه وأمکن العلوق منه ولا ينتفي عنه إلا بليمان وإلا أي وإن لم تشهد بذلك أو شهدت به لكن لم يمكن العلوق منه فلا يلحقه أما الخنثى فيصح استلحاقه على الأصح عند القاضي أبي الفرج الزاز ويثبت النسب بقوله؛ لأن النسب يختلط له أه. وعلى هذا فلا تنافي بين ما ذكره الرّوض أولاً وثانياً.

وَيَذُّ الْمُلْتَقِطُ لَا تَضْلُحُ لِلتَّرْجِيحِ هُنَا (فَإِنْ) كَانَ لِأَحَدِهِمَا بَيِّنَةٌ سَلِيمَةٌ مِنَ الْمُعَارِضِ عُيِّلَ بِهَا وَإِنْ (لَمْ يَكُنْ) لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا (بَيِّنَةٌ) أَوْ كَانَ لِكُلِّ بَيِّنَةٌ وَتَعَارَضَتَا فَإِنْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا وَيَدُّهُ عَنْ غَيْرِ التِّقَاطِ قُدِّمَ لِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ مُغْتَضَدًا بِالْيَدِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجَحَةٌ وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ كَانَ اسْتِلْحَاقُهُ لاقِطُهُ ثُمَّ ادَّعَاهُ آخَرُ.....

وَتَعَارَضَتَا فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا يَدٌ مِنْ غَيْرِ التِّقَاطِ وَلَوْ الْمَرْأَةُ قُدِّمَ وَالْأَقْدَمُ الرَّجُلُ ؛ لِأَنَّهُ مُجَرَّدُ دَعْوَى الْمَرْأَةِ لَا تَعَارِضُهُ لِعَدَمِ صِحَّةِ اسْتِلْحَاقِهَا وَمِنْ هَذَا يُعْلَمُ جَوَابُ حَادِثَةٍ وَقَعَتْ وَهِيَ أَنَّ بَشًا بَيَّنَّ امْرَأَةً مُدَّةً مِنَ السَّنِينَ تَدْعِي الْمَرْأَةُ أُمُومَتَهَا لِتِلْكَ الْبَيِّنَةِ مِنْ غَيْرِ مُعَارِضٍ وَمَعَ شُبُوحِ ذَلِكَ بَيَّنَّ أَهْلُ مَحَلَّتِهَا وَجَاءَ رَجُلٌ ادَّعَى أَنَّهَا بَنَتْهُ مِنْ امْرَأَةٍ مِثْلَةِ لَهَا مُدَّةً وَهُوَ أَنَّهُ إِنْ أَقَامَ أَحَدُهُمَا بَيِّنَةً وَلَمْ تَعَارِضْ عُيِّلَ بِهَا وَلَا بَقِيَتْ مَعَ الْمَرْأَةِ لِاعْتِضَادِ دَعْوَاهَا بِالْيَدِ اهـ ش . وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَ لِأَحَدِهِمَا بِهِ الْيَدُ أَيَّ وَسَبَقَ اسْتِلْحَاقُهُ أَخَذًا مِنْ كَلَامِ الشَّارِحِ الْآتِي آيَفَا وَيَأْتِي آيَفَا أَيْضًا عَنْ سَمٍ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ مَا يُصْرَحُ بِذَلِكَ . هـ فَوَدُ : (وَيَذُّ الْمُلْتَقِطُ لَا تَضْلُحُ الْيَدُ) ؛ لِأَنَّ الْبَدَّ إِنَّمَا تَدُلُّ عَلَى الْمِلْكِ لَا عَلَى النَّسَبِ مُغْنِي وَأَسْنَى وَسَيَذْكُرُهُ الشَّارِحُ أَيْضًا قُبِيلَ الْكِتَابِ الْآتِي . هـ فَوَدُ : (قُدِّمَ لِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ الْيَدُ) بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ غَيْرِ ذِي الْيَدِ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ذُو الْيَدِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَلْحَقَهُ آخَرُ اسْتَوِيًا فَتَقْتَضِيهِ الْبَيِّنَةُ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَيِّنَةٌ أَوْ تَعَارَضَتَا وَاسْتَقَطْنَا هُمَا فَالْقَائِفُ اهـ وَقَوْلُهُ اسْتَوِيًا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَقْدَمُ بِهِ ذُو الْيَدِ إِذَا الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْأَبِ أَنْ يَذْكُرَ نَسَبَ وَلَدِهِ وَيَشْهَرَهُ فَإِذَا لَمْ يَفْعَلْ صَارَتْ يَدُهُ كَيَدِ الْمُلْتَقِطِ فِي أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ اهـ سَم . هـ فَوَدُ : (عَاضِدَةٌ) أَيُّ لِلدَّعْوَى (لَا مُرْجَحَةٌ) أَيُّ لِلْبَيِّنَةِ . هـ فَوَدُ : (وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا الْيَدُ) فَعُلِمَ أَنَّ السَّبْقَ كَذَلِكَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَائِفِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْبَيِّنَةِ اهـ سَم أَيُّ كَمَا يُفِيدُهُ تَفْرِيعُ ذَلِكَ عَلَى عَدَمِ الْبَيِّنَةِ .

هـ فَوَدُ : (قُدِّمَ لِثُبُوتِ النَّسَبِ مِنْهُ مُغْتَضَدًا بِالْيَدِ) بِخِلَافِ مَا لَوْ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ غَيْرِ ذِي الْيَدِ فَلَا يَقْدَمُ كَمَا قَالَ فِي الرُّوضِ وَإِنْ لَمْ يَسْتَلْحَقْهُ ذُو الْيَدِ إِلَّا وَقَدْ اسْتَلْحَقَهُ آخَرُ اسْتَوِيًا فَتَقْتَضِيهِ الْبَيِّنَةُ فَإِنْ لَمْ تَكُنْ بَيِّنَةٌ أَوْ تَعَارَضَتَا وَاسْتَقَطْنَا هُمَا فَالْقَائِفُ الْيَدُ وَقَوْلُهُ اسْتَوِيًا قَالَ فِي شَرْحِهِ فَلَا يَقْدَمُ بِهِ ذُو الْيَدِ إِذَا الْغَالِبُ مِنْ حَالِ الْأَبِ أَنْ يَذْكُرَ نَسَبَ وَلَدِهِ وَيَشْهَرَهُ فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ صَارَتْ يَدُهُ كَيَدِ الْمُلْتَقِطِ فِي أَنَّهَا لَا تَدُلُّ عَلَى النَّسَبِ اهـ . وَبِعِبَارَةِ الْمُبَاقِ ثُمَّ إِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا أَيُّ الْمُلْتَقِطَيْنِ الْمُلْتَقِطُ وَهُوَ بَيِّنُهُ لَمْ يَقْدَمْ بَلْ إِنْ التَّحَقَّ أَوَّلًا عُرِضَ مَعَ الْآخَرِ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ بَقِيَ لِلْمُلْتَقِطِ وَإِنْ التَّحَقَّ بِهِ عُرِضَ مَعَ الْمُلْتَقِطِ فَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ فَهُوَ لِلْآخَرِ وَإِنْ التَّحَقَّ وَقَفَ الْأَمْرُ وَإِنْ كَانَ بَيِّنَ الْآخَرِ فَإِنْ التَّحَقَّ أَوَّلًا لَمْ يُؤْثَرِ التِّقَاطُ الْمُلْتَقِطُ أَوْ عَكْسُهُ لَمْ يَقْدَمْ ذُو الْيَدِ بَلْ يَسْتَوِيَانِ اهـ . هـ فَوَدُ : (وَإِنْ لَمْ يَسْبِقْ أَحَدُهُمَا كَذَلِكَ) فَعُلِمَ أَنَّ السَّبْقَ كَذَلِكَ مُقَدَّمٌ عَلَى الْقَائِفِ وَظَاهِرٌ أَنَّهُ غَيْرُ مُقَدَّمٍ عَلَى الْبَيِّنَةِ .

(فَرَحُ) : فِي شَرْحِ م ر وَلَوْ تَدَاعَا مَوْلُودًا فَأَدْعَى أَحَدُهُمَا ذُكُورَتَهُ وَالْآخَرُ أُنُوثَتَهُ فَبَانَ ذَكَرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى الْأُنُوثَةَ فِي أَوْجِهٍ أَحْتِمَالَيْنِ ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عَيَّنَ غَيْرَهُ اهـ .

(عَرْضَ عَلَى الْقَائِفِ) الْآتِي قُبِيلَ الْعِتْقِ (فَيُلْحَقُ مِنَ الْحَقِّ بِهِ) لَمَّا بَأْتِي ثُمَّ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ بَعْدَ الْحَقِّ بِوَاحِدٍ الْحَقُّ بِآخَرٍ؛ لِأَنَّ الْجَهْدَ لَا يُنْقَضُ بِالْجَهْدِ وَمِنْ ثُمَّ لَوْ تَعَارَضَ قَائِفَانِ كَانَ الْحُكْمُ لِلشَّائِبِ وَتَقْدُمُ الْبَيِّنَةِ عَلَيْهِ وَإِنْ تَأَخَّرَتْ كَمَا يُقَدَّمُ هُوَ عَلَى مُجَرَّدِ الْإِنْسَابِ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْحُكْمِ فَكَانَ أَقْوَى . (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَائِفٌ) بِالْبَلَدِ أَوْ بِدَوْنِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ مِنْهُ وَقِيلَ بِالدُّنْيَا وَقِيلَ بِمَسَافَةِ الْقَدْوَى (أَوْ) وَجَدَ وَلَكِنْ (تَخَيَّرَ أَوْ نَفَاهُ عَنْهُمَا أَوْ الْحَقَّهُ بِهِمَا) وَقَفَ الْأَمْرُ إِلَى بُلُوغِهِ وَ(أَمَرَ) بِالْإِنْسَابِ فَهَرَا عَلَيْهِ وَحَيْسَ إِنْ ائْتَنَعَ وَقَدْ ظَهَرَ لَهُ مِثْلٌ وَالْأَمْرُ عَلَى الْأَوْجِهَةِ (بَعْدَ بُلُوغِهِ) إِلَى مَنْ يَمِيلُ طَبْعُهُ إِلَيْهِ مِنْهُمَا) لَمَّا صَغَعَ عَنْ عَمَرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ وَلَا يَجُوزُ لَهُ الْإِنْسَابُ بِالشَّهْهِ بَلْ لَا بُدَّ مِنْ مِثْلِ جِبِلِّي كَمِثْلِ الْقَرِيبِ لِقَرِيبِهِ وَشَرَطَ فِيهِ الْمَازِدِي أَنْ يُعْرِفَ خَالَهُمَا وَيَرَاهُمَا قَبْلَ الْبُلُوغِ وَأَنْ تَسْتَقِيمَ طَبِيعَتُهُ وَيُضَيِّحَ ذَكَاءَهُ وَأَقْرَبُهُ ابْنُ الرُّفْعَةِ وَأَيْدَهُ الرَّزْكَانِيُّ يَقُولُهُمْ إِنَّ الْمِثْلَ بِالْجَهْدِ أَيْ وَهُوَ يَسْتَدْعِي تِلْكَ الْمُقَدَّمَاتِ وَلَوْ ائْتَسَبَ لغيرهما وَصَدَّقَهُ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَلَمْ يَخْتَرْ الْمُمَيِّزُ كَمَا بَأْتِي فِي الْحَضَانَةِ؛ لِأَنَّ رُجُوعَهُ يُفَعَّلُ بِهِ ثُمَّ لَا هُنَا

• قول (سني): (عَرْضَ) أَي اللَّقِيطُ مَعَ الْمُدْعِيَيْنِ اهْمُغْنِي . • قوله: (الآتِي) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ ثُمَّ بَيَّنَّهَ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا آخَرَ الْإِجَارَةَ . • قوله: (وَلَا يَقْبَلُ مِنْهُ) أَي الْقَائِفِ . • قوله: (وَتَقْدُمُ الْبَيِّنَةُ) إِلَى قَوْلِهِ ثُمَّ بِالْإِشْهَادِ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيلَ إِلَى الْمَتْنِ وَقَوْلُهُ وَشَرَطَ فِيهِ إِلَى وَلَمْ يُخَيِّرِ الْمُمَيِّزُ . • قوله: (وَتَقْدُمُ الْبَيِّنَةُ عَلَيْهِ الْخ)؛ لِأَنَّهَا حُجَّةٌ فِي كُلِّ خُصُومَةٍ مُغْنِي وَاسْتَنْى . • قوله: (كَمَا يُقَدَّمُ هُوَ) أَي الْحَقُّ الْقَائِفُ وَإِنْ تَأَخَّرَ . • قوله: (أَوْ بِدَوْنِ مَسَافَةِ الْقَصْرِ) هَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهْع ش .

• قول (سني): (أَوْ الْحَقَّهُ بِهِمَا) قَدْ يُقَالُ إِذَا الْحَقُّ بِهِمَا تَبَيَّنَ أَنَّهُ غَيْرُ قَائِفٍ نَعَمْ إِنْ حِيلَ مَا ذُكِرَ عَلَى مَا إِذَا الْحَقُّ قَائِفَانِ بَاطِنَيْنِ فِي آيٍ وَاحِدٍ كَانَ وَاضِحًا وَلَا قَفِيهِ التَّأْمُلُ الْمَذْكُورُ اه سَيِّدُ عَمَرٍ .

• قول (سني): (وَأَمَرَ) بِالْإِنْسَابِ) فَمَنْ ائْتَسَبَ إِلَيْهِ مِنْهُمَا لِحَقِّهِ وَلَا يَقْبَلُ رُجُوعَهُ عَنْ ائْتَسَابِهِ مُغْنِي وَاسْتَنْى . • قوله: (وَالْأَي) وَإِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ الْمِثْلُ (أَمَرَ بِذَلِكَ) أَي بِالْإِنْسَابِ . • قوله: (وَشَرَطَ فِيهِ) أَي فِي اللُّهُوِّ بِالْإِنْسَابِ . • قوله: (بِالْجَهْدِ) خَبَرَانِ . • قوله: (أَي وَهُوَ) أَي الْجَهْدُ . • قوله: (يَسْتَدْعِي تِلْكَ الْخ) فِي اسْتِدْعَائِهِ كَوْنُ رُؤْيِيهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ تَأْمُلُ اه سَم . • قوله: (وَلَمْ يُخَيِّرِ الْمُمَيِّزُ الْخ) مُحْتَزَّرُ قَوْلِ الْمَتْنِ بَعْدَ بُلُوغِهِ . • قوله: (كَمَا بَأْتِي) أَي تَخَيَّرَ الْمُمَيِّزُ بَيْنَ أَبَوَيْهِ . • قوله: (لَأَنَّ رُجُوعَهُ) أَي الْمُمَيِّزُ عَنْ الْأَوَّلِ . • قوله: (ثُمَّ) أَي فِي الْحَضَانَةِ . • وقوله: (لَا هُنَا) أَي فِي النَّسَبِ .

(فَرَعَ آخَرَ): فِي شَرْحِ الْمَنْهَجِ لَوْ أَقَامَ اثْنَانِ بَيِّنَتَيْنِ مُؤَرَّخَتَيْنِ بِنَارِيخَتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَلَا تَرْجِيحَ اه .

• قوله في (سني): (فَيُلْحَقُ مِنَ الْحَقِّ بِهِ) قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ فِي الْمِثَالِ الْمَذْكُورِ لَوْ الْحَقُّ بِالْآخِرِ لِحَقِّهِ بِمُجَرَّدِ ذَلِكَ لَكِنْ فِي الرَّوْضَةِ مَا نَهَى نَعَمْ مَنْ ادَّعَى لَقِيطًا اسْتَلْحَقَهُ مُلْتَقِطُهُ عَرْضَ مَعَهُ عَلَى الْقَائِفِ فَإِنَّ الْحَقَّ بِهِ عَرْضَ مَعَ الْمُلتَقِيطِ فَإِنَّ الْحَقَّ بِهِ أَيْضًا تَعَلَّرَ الْعَمَلُ بِهِ أَي بِقَوْلِهِ فَيُوقَفُ قَالَ فِي شَرْحِهِ وَإِنْ نَفَاهُ عَنْهُ فَهُوَ لِلْمُدْعِيِ انْتَهَى . • قوله: (وَهُوَ يَسْتَدْعِي تِلْكَ) فِي اسْتِدْعَائِهِ كَوْنُ رُؤْيِيهَا قَبْلَ الْبُلُوغِ تَأْمُلُ .

فَقَوْلُهُ مُلْزِمٌ وَالصَّبِيُّ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ الْإِثْرَامِ وَيُتَّفَقُ عَلَيْهِ مُدَّةُ الْإِنْتِظَارِ ثُمَّ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ رَجْعَ الْآخَرِ عَلَيْهِ بِمَا اتَّفَقَ أَنْ كَانَ بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ثُمَّ بِالإِشْهَادِ عَلَى بَيِّنَةِ الرُّجُوعِ ثُمَّ بِبَيِّنَةٍ كَمَا يُعْلَمُ بِمَا مَرَّ آخِرَ الْإِجَارَةِ وَالْأَوَّلَى فَهُوَ مُتَّبَعٌ وَلَوْ تَدَاعَاهُ امْرَأَتَانِ اتَّفَقَتَا وَلَا رُجُوعَ هُنَا مُطْلَقًا لِإِمْكَانِ الْقَطْعِ بِالْوِلَادَةِ فَأُوْخِذَتْ كُلُّ بِمُوجِبِ قَوْلِهَا (وَلَوْ أَقَامَا بَيِّنَتَيْنِ) عَلَى النَّسَبِ (مُتَّعَا رَحْمَتَيْنِ) كَانَ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا

هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ مَنْ ثَبَّتَ لَهُ رَجْعَ الْآخَرِ عَلَيْهِ) أَي قُلُوْ لَمْ يَثْبُتْ لِوَاحِدٍ مِنْهُمَا بَلْ ثَبَّتَ لِغَيْرِهِمَا أَوْ لَمْ يَثْبُتْ نَسَبُهُ لَاهُمَا وَلَا لِغَيْرِهِمَا فَهَلْ يَزْجِعُ الْمُتَّفِقُ عَلَى مَنْ ثَبَّتَ نَسَبَهُ مِنْهُ أَوْ عَلَى اللَّقِيطِ تَقْسِيهِ لَوْجُودِ الْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالْأَقْرَبُ عَدَمُ الرُّجُوعِ فِيهِمَا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَقْصِدْ وَاجِدًا مِنْهُمَا بِالْإِنْفَاقِ أَوْ شِ أَقُولُ: قِيَاسٌ مَا مَرَّ فِي تَفَقُّعِ اللَّقِيطِ مِنَ الرُّجُوعِ عَلَى قَرِيْبِهِ إِذَا بَانَ أَنَّهُ يَزْجِعُ هُنَا عَلَى مَنْ ثَبَّتَ نَسَبَهُ فَلْيُرَاجِعْ. هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ بَيِّنَتِهِ الْإِلْحَ) يَعْنِي إِذَا قُفِدَ الشُّهُودُ وَاتَّفَقَ بَيِّنَةُ الرُّجُوعِ رَجَعَ وَفِيهِ أَنَّ قُفْدَ الشُّهُودِ نَادِرٌ قِيَاسًا مَا مَرَّ لِلشَّارِحِ مَرَّ عَدَمُ الرُّجُوعِ أَوْ شِ هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ تَدَاعَاهُ امْرَأَتَانِ الْإِلْحَ) وَلَوْ تَدَاعَا مَوْلُودًا فَادَّعَى أَحَدُهُمَا ذُكُورَتَهُ وَالْآخَرُ أُنُوْثَتَهُ فَبَانَ ذُكْرًا لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى الْأُنُوْثَةَ فِي أَوْجِهٍ احْتِمَالَيْنِ وَلَوْ اسْتَرْضَعَ ابْنَهُ يَهُودِيَّةً ثُمَّ غَابَ عَادَ فَوَجَدَهَا مَيِّتَةً وَلَمْ يَعْرِفْ ابْنَهُ مِنْ ابْنِهَا وَقَفَ الْأَمْرُ كَمَا أَتَى بِهِ الْمُصَنِّفُ إِلَى تَبْيِيْنِ الْحَالِ بِبَيِّنَةٍ أَوْ قَافَةٍ أَوْ بُلُوْغِهِمَا وَاتِّسَابِهِمَا اتِّسَابًا مُخْتَلِفًا وَيَوْضَعَانِ فِي الْحَالِ فِي يَدِ مُسْلِمٍ فَإِنْ لَمْ يَوْجَدْ شَيْءٌ مِمَّا مَرَّ دَامَ الْوَقْفُ فِيمَا يَزْجِعُ لِلنَّسَبِ وَيَتَلَطَّفُ بِهِمَا لِلْمُسْلِمِ فَإِنْ أَصْرَا عَلَى الْإِمْتِنَاعِ لَمْ يُكْرَها عَلَيْهِ وَإِذَا مَاتَا دُفِنَا بَيْنَ مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ وَالْكَفَّارِ وَتَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا وَيَتَوَبَّها عَلَى الْمُسْلِمِ مِنْهُمَا إِنْ صَلَّى عَلَيْهِمَا مَعًا وَالْأَقْلَمِيَّةُ إِنْ كَانَ مُسْلِمًا كَمَا عَلِمَ مِمَّا مَرَّ فِي صَلَاةِ الْجَنَائِزِ نِهَآيَةً وَمُعْنِي قَالَ ع ش قَوْلُهُ فَبَانَ ذُكْرًا أَيْ أَوْ أَتَى لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى مَنْ ادَّعَى ذُكُورَتَهُ وَقِيَاسُهُ أَنَّهُ لَوْ بَانَ خُشْيٌ لَمْ تُسْمَعْ دَعْوَى وَاحِدٍ مِنْهُمَا وَقَوْلُهُ وَلَوْ اسْتَرْضَعَ ابْنَهُ الْإِلْحَ قَوْلُهُ كَلَامُهُ تُشْمِرُ بِجَوَازِ اسْتِزْضَاعِ الْيَهُودِيَّةِ وَغَيْرِهَا مِنَ الْكَافِرَاتِ لِلْمُسْلِمِ وَلَا مَانِعَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ اسْتِزْضَاعُهَا اسْتِخْدَامُهَا لِلْيَهُودِيَّةِ وَاسْتِخْدَامُ الْكَفَّارِ غَيْرُ مَمْنُوعٍ وَلَا نَظَرٌ إِلَى أَنَّهُ يَخَافُ مِنْهَا عَلَى الطِّفْلِ؛ لِأَنَّا نَقُولُ هَذِهِ الْحَالَةُ إِذَا وَجَدَتْ فِي الْمُسْلِمَةِ امْتِنَاعَ تَسْلِيمِ الرِّضِيعِ لَهَا وَظَاهِرُهُ أَيْضًا سَوَاءٌ كَانَ بَيِّنَتُهَا أَمْ بَيِّنَتٌ وَلِيَّةٌ هـ هـ فَوَدَّ: (لِإِمْكَانِ الْقَطْعِ بِالْوِلَادَةِ) أَيْ بِالْبَيِّنَةِ بِالْوِلَادَةِ أَوْ شِ هـ فَوَدَّ: (كَانَ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا) مَفْهُومُهُ عَدَمُ التَّسَاقُطِ إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا وَيُخَالِفُهُ مَا فِي شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَالرَّوْضِ مِنْ أَنَّهُ لَوْ أَقَامَا اثْنَانِ بَيِّنَتَيْنِ مُؤَرَّخَتَيْنِ بَتَارِيخَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ فَلَا تَزْجِيحُ أَهْ إِلَّا أَنْ يَصُوِّرَ مَا هُنَا بِأَنْ تَشْهَدَ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ مِنْ سَتَيْنِ وَالْأُخْرَى بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ الْآخَرِ مِنْ سَنَةٍ أَوْ سَمِ أَقُولُ: وَيَزِيدُ هَذَا التَّصْوِيرُ مَا فِي الْبُحَيْرِيِّ مِمَّا نَصَّهُ قَوْلُهُ مُؤَرَّخَتَيْنِ بَتَارِيخَيْنِ الْإِلْحَ هَذَا مُسْتَقْتَى مِنْ كَوْنِ الْمُحْكَمِ لِلْسَّابِقَةِ تَارِيخًا كَمَا قَالَ التَّوَوِيُّ وَقَالَ الْخَطِيبُ إِنَّ الْقَاعِدَةَ الْمَذْكُورَةَ خَاصَّةٌ بِالْأَمْوَالِ أَهْ. وَقَوْلُهُ فَلَا تَزْجِيحُ هَذَا بِخِلَافِ

هـ فَوَدَّ: (كَانَ اتَّخَذَ تَارِيخَهُمَا) مَفْهُومُهُ عَدَمُ التَّسَاقُطِ إِذَا اخْتَلَفَ تَارِيخُهُمَا وَيُخَالِفُهُ مَا مَرَّ عَنْ شَرْحِ الْمُنْهَجِ وَيَأْتِي عَنْ شَرْحِ الرَّوْضِ إِلَّا أَنْ يَصُوِّرَ مَا هُنَا بِأَنْ تَشْهَدَ إِحْدَاهُمَا بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِهِ مِنْ سَتَيْنِ وَالْأُخْرَى بِأَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِرَاشِ الْآخَرِ مِنْ سَنَةٍ.

(سَقَطْنَا فِي الْأَظْهَرِ) إِذْ لَا مُرْجِعَ فَيُوجَعُ لِلْقَائِفِ وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجِعَةٍ خِلَافًا لِجَمْعٍ؛ لِأَنَّهَا لَا تُثَبِّتُ النَّسَبَ بِخِلَافِ الْمَلِكِ.

المال فإنه يُعْمَلُ فِيهِ بِمُقَدِّمَةِ التَّارِيخِ ع ش اهـ . هـ قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجِعَةٍ) أَيِ وَلَا عَاضِدَةٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقَ فَإِنَّ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا إِلَى قَوْلِهِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجِعَةٌ بِحَمْلِ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يَسْبِقْ اسْتِلْحَاقُ ذِي الْيَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ اهـ ع ش .



هـ قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجِعَةٍ) أَيِ وَلَا عَاضِدَةٌ وَلَا يُنَافِي ذَلِكَ قَوْلُهُ السَّابِقَ فَإِنَّ سَبَقَ اسْتِلْحَاقُ أَحَدِهِمَا إِلَى قَوْلِهِ فَهِيَ عَاضِدَةٌ لَا مُرْجِعَةٌ يُحْمَلُ هَذَا عَلَى مَا إِذَا لَمْ يُسْبِقْ اسْتِلْحَاقُ ذِي الْيَدِ فَلْيَتَأَمَّلْ .
هـ قَوْلُهُ: (وَالْيَدُ هُنَا غَيْرُ مُرْجِعَةٍ الْخ) فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَيُفَارِقُ مَا لَوْ اسْتَلْحَقَاهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا بَيِّنَةٌ حَيْثُ لَا تَقْدَمُ بِالْيَدِ كَمَا مَرَّ وَلَا بَتَقْدَمُ تَارِيخُ بَانَ أَقَامَهَا أَحَدُهُمَا بَاتَهُ بِيَدِهِ مُنْذُ سَنَةٍ وَالْآخَرُ بَاتَهُ مُنْذُ شَهْرِ بَانَ الْيَدِ وَتَقْدَمُ التَّارِيخُ يَدْلَايَ عَلَى الْحِفْظَانَةِ دُونَ النَّسَبِ اهـ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْجَمَالَةِ)

(هِيَ) بِثَلَاثِ الْجِيمِ كَالْجُعْلِ، وَالْجَمِيلَةُ لَفَةٌ مَا يَجْعَلُهُ الْإِنْسَانُ لغيرِهِ عَلَى شَيْءٍ بِفَعْلِهِ وَأَصْلُهَا قَبْلُ الْإِجْمَاعِ أَحَادِيثُ رُقِيَّةِ الصُّحَايْبِيِّ وَهُوَ أَبُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اللَّدْبِغُ بِالْفَاتِحَةِ عَلَى ثَلَاثِينَ رَأْسًا مِنَ الْقَتَمِ فِي الصُّحُوحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا .
وَاسْتَنْبَطَ مِنْهَا الْبَلْقَمِينِيُّ وَتَبِعَهُ الرُّزْكَشِيُّ جَوَازَهَا عَلَى مَا يَنْتَفِعُ بِهِ الْمَرِيضُ مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كِتَابُ الْجَمَالَةِ

• قُودُ: (بِثَلَاثِ الْجِيمِ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ فِي الْمُغْنَى وَإِلَى قَوْلِهِ وَاسْتُعِيدَ فِي النُّهَايَةِ إِلَّا قَوْلَهُ أَوْ رُدُّهُ وَلَكَ كَذَا وَقَوْلُهُ وَلَا نَبْتَ. • قُودُ: (بِثَلَاثِ الْجِيمِ) لَمْ يُبَيَّنُوا الْأَفْصَحَ وَلَعَلَّهُ الْكُسْرُ لِإِقْتِصَارِ الْجَوْهَرِيِّ عَلَيْهِ اه ع
ش. • قُودُ: (اللَّدْبِغُ بِالْفَاتِحَةِ الْخ) مُتَعَلِّقٌ بِالرُّقِيَّةِ. • قُودُ: (فِي الصُّحُوحَيْنِ الْخ) نَعَتْ قَوْلَهُ أَحَادِيثُ الْخ .
• قُودُ: (مِنْهَا) أَيِ الْأَحَادِيثِ. • قُودُ: (جَوَازُهَا) أَيِ الْجَمَالَةِ. • قُودُ: (مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ) أَيِ بَشْرَطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلُّفَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتُادُونِي إِلَى الشِّفَاءِ أَوْ لَتَرْقِيَنِي إِلَى الشِّفَاءِ فَإِنْ فَعَلَ وَوَجَدَ الشِّفَاءَ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَحْصُلِ الشِّفَاءُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُدَاوَاةُ وَالرُّقِيَّةُ إِلَى الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتُغَرَأُ عَلَى عِلَّتِي الْفَاتِحَةَ سَبْعًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ بِقِرَاءَتِهَا سَبْعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضَ بِالشِّفَاءِ وَلَوْ قَالَ لَتَرْقِيَنِي وَلَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ مِنْ عِلَّةٍ كَذَا فَهَلْ يَقْضَى الْاسْتِحْقَاقُ بِالشِّفَاءِ؟ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ الْآتِيَةِ فِي الْفَرْعِ قُبِيلَ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ الْمَثَلِ فَسَادُ الْجَمَالَةِ هُنَا وَوُجُوبُ أَجْرِهِ الْمَثَلِ فَلْيُحَرِّزْ سَمَ عَلَى خِجَاهِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(كِتَابُ الْجَمَالَةِ)

• قُودُ: (مِنْ دَوَاءٍ أَوْ رُقِيَّةٍ) أَيِ بَشْرَطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلُّفَةٌ كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ ثُمَّ يَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتُادُونِي إِلَى الشِّفَاءِ أَوْ لَتَرْقِيَنِي إِلَى الشِّفَاءِ فَإِنْ فَعَلَ وَوَجَدَ الشِّفَاءَ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ فَعَلَ وَلَمْ يَحْصُلِ الشِّفَاءُ لَمْ يَسْتَحَقَّ شَيْئًا لِعَدَمِ وُجُودِ الْمُجَاعِلِ عَلَيْهِ وَهُوَ الْمُدَاوَاةُ وَالرُّقِيَّةُ إِلَى الشِّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَجْعَلِ الشِّفَاءَ غَايَةً لِذَلِكَ كَلِّتُغَرَأُ عَلَى عِلَّتِي الْفَاتِحَةَ سَبْعًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ بِقِرَاءَتِهَا سَبْعًا لِأَنَّهُ لَمْ يَقْضَ بِالشِّفَاءِ وَلَوْ قَالَ لَتَرْقِيَنِي وَلَمْ يَزِدْ أَوْ زَادَ مِنْ عِلَّةٍ كَذَا فَهَلْ يَقْضَى الْاسْتِحْقَاقُ بِالشِّفَاءِ فِيهِ نَظَرٌ وَقَدْ يُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِهِ فِي مَسْأَلَةِ الْمُدَاوَاةِ الْآتِيَةِ فِي الْفَرْعِ قُبِيلَ وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ وَإِلَّا فَأَجْرُهُ الْمَثَلِ فَسَادُ الْجَمَالَةِ هُنَا وَوُجُوبُ أَجْرِهِ الْمَثَلِ فَلْيُحَرِّزْ .

وَعُقِبَتْ هُنَا لِلْقَيْطِ لِأَنَّهَا طَلَبَتْ لِالْتِقَاطِ الضَّالَّةِ وَفِي الرُّؤْيَا وَغَيْرِهَا لِلْإِجَارَةِ لِأَنَّهَا عَقِدَ عَلَى عَمَلٍ نَعَمْ تُفَارِقُهَا فِي جَوَازِهَا عَلَى عَمَلٍ مَجْهُولٍ وَصَحَّتْهَا مَعَ غَيْرِ مُعَيَّنٍ وَكَوْنِهَا جَائِزَةً وَعَدَمَ اسْتِحْقَاقِ الْعَامِلِ تَسْلِيمِ الْجُعْلِ إِلَّا بَعْدَ تَسْلِيمِ الْعَمَلِ فَلَوْ شَرَطَ تَفْجِيلَهُ فَسَدَ الْمُسَمَّى وَوَجِبَتْ أُجْرَةُ الْجَمَلِ فَإِنْ سَلَّمَهُ بِلَا شَرَطٍ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ عَلَى الْأَوْجِهَةِ وَتَفَرُّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْإِجَارَةِ بِأَنَّهُ ثُمَّ مَلَكَهُ بِالْعَقْدِ وَهُنَا لَا يَمْلِكُهُ إِلَّا بِالْعَمَلِ وَشَرْعًا الْإِذْنُ فِي عَمَلٍ مُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ لِمُعَيَّنٍ أَوْ مَجْهُولٍ بِمُقَابِلِ.....

ع ش . وهذا كما يفيدُهُ أَوَّلُ كَلَامِهِ إِذَا لَمْ يُعَيَّنِ الْعَمَلُ كَقِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ سَبَقًا وَكَالْتَدَاوِي بِالْذَّوَاءِ الْفُلَانِي سَبْعَةَ أَيَّامٍ وَإِلَّا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمُسَمَّى وَإِنْ لَمْ يَحْصُلِ الشِّفَاءُ . ه فُودُ : (وَعُقِبَتْ هُنَا) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَذَكَرَهَا تَبَعًا لِلْجُمْهُورِ بَعْدَ بَابِ الْقَيْطِ اه . ه فُودُ : (تَسْلِيمِ الْجُعْلِ) أَيِ تَسْلِيمِ الْمُجَاعِلِ الْجُعْلَ لَهُ وَلَوْ خَذَفَ لَفُظَ تَسْلِيمٍ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي كَمَا فِي الْتَهَايَةِ لَكَانَ أَوَّلَى . ه فُودُ : (فَلَوْ شَرَطَ تَفْجِيلَهُ) وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدُّ عِبْدِي فَلَهُ ذِرْهُمُ قَبْلَهُ بَطْلٌ قَالَ الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ الدَّرَرِ اهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر قَبْلَهُ أَيِ قَبْلَ الرَّدِّ وَقَوْلُهُ م ر . بَطْلٌ أَيِ الْعَقْدِ لِشَرَطِ تَفْجِيلِ الْجُعْلِ اه . ه فُودُ : (فَإِنْ سَلَّمَهُ) أَيِ الْجُعْلِ قَبْلَ الْفَرَاغِ سَوَاءً كَانَ قَبْلَ الشَّرُوعِ فِي الْعَمَلِ أَوْ بَعْدَهُ اه ع ش . ه فُودُ : (وَلَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُعْلًا أَنَا مِنْ حَيْثُ رِضَا الْمَالِكِ الدَّافِعِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ التَّسْلِيمُ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ أَقُولُ هُوَ مُسَلَّمٌ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْإِتِّفَاعِ بِهِ بَنَحْوِ أَكْلِهِ أَوْ لَبْسِهِ أَمَّا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِتَقْلِ الْمَلِكِ كَيْبِهِ وَهَبِهِ فَلَا يَجُوزُ لِإِدَمِ الْمَلِكِ الَّذِي يَتَرَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَنَحْوِ أَكْلِهِ فَالْوَجْهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْهُ لَهُ مَجَانًا بَلْ عَلَى أَنَّهُ عَوَضٌ وَهَلْ لَهُ رَهْنُهُ أَوْ لَا فِيهِ نَظَرٌ سَمِ عَلَى حَجٍّ أَقُولُ قِيَاسُ مَا قُدِّمَتْهُ مِنْ مَنَعَ بَيْعِهِ مَنَعَ رَهْنِهِ اه ع ش . ه فُودُ : (وَيُفَرَّقُ بَيْنَهُ) أَيِ عَقْدِ الْجَمَالَةِ . ه فُودُ : (بِأَنَّهُ) أَيِ الْعَامِلِ (ثُمَّ) أَيِ فِي الْإِجَارَةِ (مَلَكَهُ) أَيِ الْعَوَضِ (بِالْعَقْدِ وَهُنَا لَا يَمْلِكُهُ الْإِنْسَانُ) قَدْ يُقَالُ لِمِ . ه فُودُ : (وَشَرَّهَا) عَطَفَ عَلَى لُغَةٍ لَكِنْ مِنْ غَيْرِ مِلَاحَظَةٍ قَوْلُهُ كَالْجُعْلِ وَالْجَمِيلَةِ عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَالتَّهَايَةِ وَهِيَ لُغَةٌ اسْمٌ لِمَا يُجْعَلُ الْإِنْسَانُ وَكَذَا الْجُعْلُ وَالْجَمِيلَةُ وَشَرْعًا التِّزَامُ عَوَضٍ مَعْلُومٍ الْإِنْسَانُ وَهِيَ أَحْسَنُ . ه فُودُ : (لِلْمُعَيَّنِ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ ش اه سَمِ . ه فُودُ : (بِمُقَابِلِ) أَيِ مَعْلُومٍ مُتَعَلِّقٍ بِعَمَلٍ .

ه فُودُ : (فَإِنْ سَلَّمَهُ بِلَا شَرَطٍ لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) قَالَ بَعْضُ الْمَشَائِخِ أَيِ مِنْ حَيْثُ كَوْنُهُ جُعْلًا أَنَا مِنْ حَيْثُ رِضَا الْمَالِكِ الدَّافِعِ الَّذِي تَضَمَّنَهُ التَّسْلِيمُ فَيَجُوزُ التَّصَرُّفُ فِيهِ أَقُولُ هُوَ مُسَلَّمٌ فِي التَّصَرُّفِ فِيهِ بِالْإِتِّفَاعِ بِهِ بَنَحْوِ أَكْلِهِ أَوْ لَبْسِهِ أَمَّا التَّصَرُّفُ فِيهِ بِتَقْلِ الْمَلِكِ كَيْبِهِ وَهَبِهِ فَلَا يَجُوزُ لِإِدَمِ الْمَلِكِ الَّذِي يَتَرَقَّفُ عَلَيْهِ ذَلِكَ ، وَلَوْ أَتْلَفَهُ بَنَحْوِ أَكْلِهِ فَهَلْ يَضْمَنُهُ الْوَجْهُ أَنَّهُ يَضْمَنُهُ ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْلَمْهُ لَهُ مَجَانًا بَلْ عَلَى أَنَّهُ عَوَضٌ وَهَلْ لَهُ رَهْنُهُ ؛ لِأَنَ تَسْلِيمِ الْمَالِكِ إِيَّاهُ عَنِ الْجُعْلِ يَضْمَنُ الرِّضَا بِذَلِكَ وَيَكُونُ مَضْمُونًا كَمَا تَقَدَّمَ أَوْ لَا ؛ لِأَنَ قَبْضَهُ عَنِ الْجَمَالَةِ فَاسِيدٌ لِإِدَمِ مِلْكِهِ وَاسْتِحْقَاقُ قَبْضِهِ فِيهِ نَظَرٌ . ه فُودُ : (لَمْ يَجُزْ تَصَرُّفُهُ فِيهِ) اعْتَمَدَهُ م ر . ه فُودُ : (لِلْمُعَيَّنِ الْإِنْسَانُ) مُتَعَلِّقٌ بِالْإِذْنِ ش .

(كقوله) أَي مُطْلَقِ التَّصَرُّفِ الْمُخْتَارِ (مَنْ رَدَّ أَبْيِي) أَوْ أَبْنَى زَيْدٍ كَمَا سَيُصْرَحُ بِهِ (فَلَهُ كَذَا) أَوْ رَدَّهُ وَلَكَ كَذَا وَالْأَوْجَهُ أَنَّهُ لَا يَشْتَرَطُ أَنْ يَقُولَ عَلَيَّ وَلَا يَنْبَغِي وَاحْتِمَالُ إِيْهَامِ الْقَائِلِ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَعْرِفُ

فَوَيْلٌ (سَيُ): (كقوله مَنْ رَدَّ الْخ) قَالَ سَمِ بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَوَّلًا عَنْ الْخَادِمِ عَنِ الرَّافِعِيِّ جَوَازَ الْجَمَالَةِ فِي رَدِّ الزَّوْجَةِ الْحُرَّةِ وَالْأَمَةِ ثُمَّ التَّنَظَّرَ فِيهِ مَا نَصَّهُ: فَالْمُتَّجِعُ عَدَمُ صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا أَيِ الزَّوْجَةِ الْأَمَةِ كَالْحُرَّةِ وَقَالَ فِي الْخَادِمِ لَا تَنْتَحِصِرُ صَوْرُهَا فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ لَوْ قَالَ شَخْصٌ إِنْ رَدَّدْتَ عَلَيْكَ عَبْدَكَ فَلِي كَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ صَحَّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلَحِ أَهْ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي انْعِقَادَهَا أَيْضًا بِقَوْلِهِ أَرُدُّ عَبْدَكَ أَوْ أَنَا رَأَيْتُكَ بِكَذَا فَيَقُولُ أَفْعَلُ مِثْلًا أَهْ وَقَالَ ع ش مَا نَصَّهُ وَفِي كَلَامِ سَمِ بَعْدَ كَلَامِ طَوِيلِ جَوَازِ الْجَمَالَةِ عَلَى رَدِّ الزَّوْجَةِ مِنْ عِنْدِ أَهْلِهَا نَقْلًا عَنِ الرَّافِعِيِّ ثُمَّ تَوَقَّفَ فِيهِ وَأَقُولُ الْأَقْرَبُ مَا قَالَه الرَّافِعِيُّ وَهُوَ قِيَاسٌ مَا أَقْبَى بِهِ الْمُصَنِّفُ فِيمَنْ حُسِبَ ظُلْمًا الْخ أَهْ. فَوَيْلٌ: (أَوْ رَدَّهُ) إِلَى قَوْلِهِ وَاسْتَعِيدَ فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَا يَنْبَغِي. فَوَيْلٌ: (وَالْأَوْجَهُ الْخ) كَمَا اقْتَضَاهُ إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ بَلْ صَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ أَهْ سَمِ.

فَوَيْلٌ فِي (سَيُ): (كقوله مَنْ رَدَّ أَبْنَى الْخ) قَالَ فِي الْخَادِمِ هَلْ تَجْرِي الْجَمَالَةُ فِي رَدِّ الزَّوْجَةِ؟ هَذِهِ مَسْأَلَةٌ مُهِمَّةٌ لَمْ يَصْرَحُوا بِهَا وَقَدْ تَوَقَّفَ فِيهَا مِنْ جِهَةٍ أَنَّ الْحُرَّ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ لَكِنْ فِي كَلَامِ الرَّافِعِيِّ فِي بَابِ الضَّمَانِ مَا يُؤْخِذُ مِنَ الْجَوَازِ حَيْثُ قَالَ تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيْنَ الْمَرْأَةِ لِمَنْ تَبَتَّ زَوْجِيَّتُهُ؛ لِأَنَّ الْحُضُورَ مُسْتَعَيَّنٌ عَلَيْهَا كَمَا تَصِحُّ الْكِفَالَةُ بَيْنَ عَبْدٍ أَبْنَى لِمَالِكِهِ أَهْ. فَلَوْ كَانَتْ أُمَةٌ فَجَعَلَ السَّيِّدُ لِشَخْصٍ جُعْلًا عَلَى رَدِّهَا وَجَعَلَ الزَّوْجَ جُعْلًا آخَرَ فَمَنْ سَبَقَ مِنْهُمَا اسْتَحَقَّهُ فَإِنْ رَدَّهَا مَعًا اسْتَحَقَّ كُلُّ وَاحِدٍ نِصْفَ مَا شَرَطَهُ لَهُ أَهْ. وَمَا ذَكَرَهُ فِي الْحُرَّةِ فِيهِ نَظَرٌ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا هُنَا وَتَمَّ؛ لِأَنَّ الْكِفَالَةَ تَتَوَقَّفُ عَلَى إِذْنِهَا لِلْكَفِيلِ فَإِذَا تَكَفَّلَ بِهَا بَعْدَ إِذْنِهَا وَجَبَ عَلَيْهَا الْحُضُورُ إِذَا طَلَبَهُ بِخِلَافِ مَا نَحْنُ فِيهِ فَإِنَّهُ لَا إِذْنَ يُسَلِّطُهُ وَهِيَ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ فَلَا تَصِحُّ الْمُجَاعَلَةُ عَلَى رَدِّهَا نَعَمْ إِنْ وَكَّلَهُ الزَّوْجُ فِي رَدِّهَا أَوْ وَلَّمَهُ يَجْعَلُ أَوْ إِذْنَ الْحَاكِمِ فِي رَدِّهَا جَازٌ وَهَذَا غَيْرُ الْجَمَالَةِ نَعَمْ قَدْ يُقَالُ فِي الْأَوَّلَى شَائِئٌ جَمَالَةٌ وَأَمَّا مَا ذَكَرَهُ فِي الْأَمَةِ فَفِي صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَى رَدِّهَا نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُمَا وَإِنْ دَخَلَتْ تَحْتَ الْيَدِ فِي نَفْسِهَا إِلَّا أَنَّهُمَا مِنْ حَيْثُ إِنَّهَا زَوْجَةٌ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ الْيَدِ كَمَا صَرَّحُوا بِهِ وَلَا عِلَاقَةٌ لِلزَّوْجِ بِهَا إِلَّا مِنْ حَيْثُ الزَّوْجِيَّةُ فَالْمُتَّجِعُ عَدَمُ صِحَّةِ مُجَاعَلَةِ الزَّوْجِ عَلَيْهَا كَالْحُرَّةِ فَلْيَتَأَمَّلْ، وَقَالَ فِي الْخَادِمِ لَا تَنْتَحِصِرُ صَوْرُهَا فِيمَا ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ بَلْ لَوْ قَالَ شَخْصٌ إِنْ رَدَّدْتَ عَلَيْكَ عَبْدَكَ فَلِي كَذَا فَيَقُولُ نَعَمْ صَحَّ كَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ الرَّافِعِيُّ فِي مَسْأَلَةِ الصُّلَحِ أَهْ. أَقُولُ وَيَتَّبِعِي انْعِقَادَهَا أَيْضًا بِقَوْلِهِ أَرُدُّ عَبْدَكَ أَوْ أَنَا رَأَيْتُكَ بِكَذَا فَيَقُولُ أَفْعَلُ مِثْلًا.

(فَرْعٌ): فِي شَرْحِ م ر لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ قَبْلَهُ بَطْلٌ قَالَه الْغَزَالِيُّ فِي كِتَابِ الدَّوْرِ أَهْ. (فَرْعٌ آخَرٌ): قَالَ أَحَدُ الشَّرِيكَيْنِ فِي عَبْدٍ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَزَدَهُ الشَّرِيكُ الْآخَرُ اسْتَحَقَّ عَلَيْهِ جَمِيعُ الدِّينَارِ كَمَا فِي شَرْحِ م ر قَالَ فِي التَّخْرِيرِ؛ لِأَنَّهُ رَدَّ عَبْدَهُ؛ لِأَنَّ إِضَافَةَ الْعَبْدِ إِلَيْهِ لِلتَّخْرِيفِ وَالْمُجَاعَلَةِ عَلَى مِلْكِهِ مِنْهُ أَهْ أَقُولُ وَيَتَّبِعِي أَنْ يَكُونَ فِي ضَمَانِ الرَّادِّ غَيْرِ الشَّرِيكِ نِصْفَ الشَّرِيكِ مَا قِيلَ فِي الرَّدِّ لِعَبْدٍ غَيْرِ إِذْنِ مَالِكِهِ كَمَا قَدَّمْتُهُ عَنْ شَرْحِ الرُّوضِ نَقْلًا عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالْإِمَامِ. فَوَيْلٌ: (وَالْأَوْجَهُ) أَيِ كَمَا اقْتَضَاهُ

رَاغِبًا فِي الْقَمَلِ وَكَقَوْلِ مَنْ حَبَسَ ظُلْمًا لِمَنْ يَقْدِرُ عَلَى خَلَاصِهِ وَإِنْ تَقَيَّنَ عَلَيْهِ عَلَى الْمُتَعَمِّدِ
إِنْ خَلَصْتَنِي فَلكَ كَذَا بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ تُقَابِلُ بِأَجْرَةٍ عَرُوفًا .
وَأَوْكَائِهَا عَمَلٌ وَجُعَلٌ وَصِيفَةٌ وَعَاقِدٌ كَمَا عَلِمْتَ مَعَ شُرُوطِهَا مِنْ كَلَامِهِ هُنَا وَفِيمَا يَأْتِي
وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ مَنْ رَدَّ أَنَّ الشَّرْطَ فِي الْعَامِلِ قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ.....

• فُود: (وَقَقَوْلِ مَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى كَقَوْلِهِ فِي الْمَثْنِ. • فُود: (مَنْ حَبَسَ ظُلْمًا) مَفْهُومُهُ أَنَّهُ إِذَا حَبَسَ
بِحَقٍّ لَا يَسْتَحِقُّ مَا جُعِلَ لَهُ وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَلِكَ وَيَتَّبِعِي أَنْ يُقَالَ فِيهِ تَفْصِيلٌ وَهُوَ أَنَّ الْمَخْبُوسَ إِنْ جَاعَلَ
الْعَامِلَ عَلَى أَنْ يَتَكَلَّمَ مَعَ مَنْ يُطْلَقُ عَلَى وَجْهِ جَائِزٍ كَانَ تَكَلُّمٌ مَعَهُ عَلَى أَنْ يُنْظَرَهُ الدَّائِنُ إِلَى بَيْعِ غَلَّاتِهِ
مَثَلًا جَازٍ لَهُ ذَلِكَ وَاسْتَحَقَّ مَا جُعِلَ لَهُ وَإِلَّا فَلَا وَوَقَعَ السُّؤَالُ فِي الذَّرْسِ عَمَّا يَنْعَمُ بِمَضْرُونَا مِنْ أَنَّ الزَّيَاتَيْنِ
وَالطَّحَانَيْنِ وَنَحْوَهُمْ كَالْمَرَائِيَةِ يَجْعَلُونَ لِمَنْ يَنْعَمُ عَنْهُمْ الْمُخْتَسِبَ وَأَعْوَانَهُ فِي كُلِّ شَهْرٍ كَذَا هَلْ ذَلِكَ
مِنْ الْجَمَالَةِ أَمْ لَا؟ وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّهُ مِنَ الْجَمَالَةِ الْفَاسِدَةِ فَيَسْتَحِقُّ أَجْرَهُ الْمَثَلُ لِمَا عَمِلَهُ نَظِيرُ مَا يَأْتِي فِي
إِنْ حَفِظْتَ مَالِي الْخِ اه ع ش. • فُود: (لِمَنْ يَقْدِرُ الْخ) بِجَاهِهِ أَوْ غَيْرِهِ نِهَآةً وَمُغْنِي قَالَ ع ش قَضِيَّتُهُ أَنَّهُ
إِذَا تَكَلَّمَ فِي خَلَاصِهِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ وَإِنْ لَمْ يَتَّقِ إِطْلَاقَ الْمَخْبُوسِ بِكَلَامِهِ لَكِنْ فِي كَلَامِ سَم فِيمَا لَوْ
جَاعَلَهُ عَلَى الرُّقِيَةِ أَوْ الْمُدَاوَةِ أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ الشِّفَاءَ غَايَةً لِلرُّقِيَةِ وَالْمُدَاوَةِ لَمْ يَسْتَحِقَّ إِلَّا إِذَا حَصَلَ الشِّفَاءُ
وَإِلَّا اسْتَحَقَّ الْجُعْلَ مُطْلَقًا اه. فَقِيَاسُهُ هُنَا أَنَّهُ إِنْ جَعَلَ خُرُوجَهُ مِنَ الْحَبْسِ غَايَةً لِتَكَلُّمِ الرَّاكِطَةِ لَمْ
يَسْتَحِقَّ إِلَّا إِذَا أُخْرِجَ مِنْهُ اه. • فُود: (عَلَى الْمُتَعَمِّدِ) عِبَارَةُ النِّهَايَةِ أَقْتَى الْمُصَنِّفُ بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ مُبَاحَةٌ وَأَخَذَ
عَوَظَهَا حَلَالٌ وَنَقَلَ عَنْ جَمَاعَةٍ اه. • فُود: (بِشَرْطٍ أَنْ يَكُونَ فِي ذَلِكَ كُلْفَةٌ) لَقَلَّ قِصَّةَ أَبِي سَمِيدٍ حَصَلَ
فِيهَا تَعَبٌ كَذَهَابِهِ لِمَوْضِعِ الْمَرِيضِ أَوْ أَنَّهُ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ سَبْعَ مَرَّاتٍ مَثَلًا فَلَا يُقَالُ إِنْ قَرَأَ الْفَاتِحَةَ لَا تَعَبَ
فِيهَا وَيَتَّبِعِي أَنَّ الْمُرَادَ بِالْثَّعَبِ الثَّعَبُ بِالنِّسْبَةِ لِحَالِ الْفَاعِلِ اه ع ش. • فُود: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ الْخ) مَا
وَجْهِ اسْتِيفَادَةٍ أَوْ مَادُونَةٍ اه سم. • فُود: (قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ) لَقَلَّ الْمُرَادُ عِنْدَ الرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا
عِنْدَ النَّدَاءِ لَكِنْ يُنَافِي ذَلِكَ مَا يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ التَّوَكُّلُ وَقَضِيَّتُهُ مَعَ مَا قَابَلَهُ فِي الْمُعَيَّنِ الْجَوَازُ
سَوَاءً كَانَ قَادِرًا أَوْ عَاجِزًا إِلَّا أَنْ تَكُونَ الْمُقَابَلَةُ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ اه سم. عِبَارَةُ ع ش. قَوْلُهُ م ر .
أَمَّا إِذَا كَانَ مُبْهَمًا فَيَكْفِي عِلْمُهُ بِالنَّدَاءِ الْخِ أَيِ دُونَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْعَمَلِ لَكِنْ فِيهِ أَنَّهُ حَيْثُ أَتَى بِهِ بَانَتْ قُدْرَتُهُ
إِلَّا أَنْ يُقَالَ الْمُرَادُ بِالْقُدْرَةِ كَوْنُهُ قَادِرًا بِحَسَبِ الْعَادَةِ غَالِيًا وَهَذَا لَا يُنَافِي وَجُودَ الْعَمَلِ مَعَ الْعَجْزِ عَلَى
خِلَافِ الْغَالِبِ أَوْ يُقَالُ لَا تَشْتَرُطُ قُدْرَتُهُ أَصْلًا وَيَكْفِي إِذْنُهُ لِمَنْ يَفْعَلُ فَيَسْتَحِقُّ بِإِذْنِهِ الْجُعْلَ وَيُصْرِّحُ بِهَذَا
قَوْلُ الْعَبَّابِ لَوْ كَانَ الْعَامِلُ مُعَيَّنًا ثُمَّ وَكَلَّ غَيْرَهُ وَلَمْ يَفْعَلْ هُوَ شَيْئًا فَلَا جُعْلَ لِأَحَدٍ وَإِنْ كَانَ عَامًّا فَلَقِيلَ بِهِ

إِطْلَاقُ الْمُصَنِّفِ بَلْ صَرَّحَ بِهِ الْخَوَارِزْمِيُّ. • فُود: (وَاسْتَفِيدَ مِنْ قَوْلِهِ الْخ) مَا وَجْهِ اسْتِيفَادَةٍ أَوْ مَادُونَةٍ .

• فُود: (قُدْرَتُهُ عَلَى الرَّدِّ بِنَفْسِهِ) لَقَلَّ الْمُرَادُ عِنْدَ الرَّدِّ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَادِرًا عِنْدَ النَّدَاءِ لَكِنْ قَدْ يُنَافِي ذَلِكَ مَا
يَأْتِي أَنَّهُ يَجُوزُ لِغَيْرِ الْمُعَيَّنِ التَّوَكُّلُ وَقَضِيَّتُهُ مَعَ مَا قَابَلَهُ بِهِ فِي الْمُعَيَّنِ الْجَوَازُ سَوَاءً كَانَ قَادِرًا أَوْ عَاجِزًا إِلَّا
أَنْ تَكُونَ الْمُقَابَلَةُ بِالنَّظَرِ لِلْمَجْمُوعِ فَلْيَتَأَمَّلْ .

إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ وَبِنَفْسِهِ أَوْ مَأْذُونِهِ إِنْ كَانَ مُعَيَّنًا وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي فِي التَّوَكُّلِ فَتَأَمَّلْهُ وَأَنْتَ لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ بِقِسْمِيَّةِ تَكْلِيفٍ وَلَا رُشْدٍ وَلَا حُرْمَةٍ وَلَا إِذْنٍ سَيِّدٍ أَوْ وَلِيِّ فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٍ وَمَحْجُورٍ سَفَهٍ وَقِيٍّ عَلَى الْمُعْتَمِدِ مِنْ اضْطِرَابٍ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي ذَلِكَ وَلَا يُقَاسُ مَا هُنَا بِالْإِجَارَةِ؛ لِأَنَّهُ يُفْتَقَرُ هُنَا مَا لَا يُفْتَقَرُ ثَمَّ وَقَضِيَّةُ الْحَدِّ صَحْتُهَا فِي إِنْ حَفِظْتَ مَالِي مِنْ مُتَعَدٍّ عَلَيْهِ فَلَكَ كَذَا وَهُوَ مُتَجَبَّةٌ إِنْ عَيَّنَ لَهُ قَدْرَ الْمَالِ وَزَمَنَ الْحِفْظَ وَالْأَفْلَا؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْمَالِكَ يُرِيدُ الْحِفْظَ عَلَى الدَّوَامِ وَهَذَا لَا غَايَةَ لَهُ فَلَمْ يَتَعَدَّ فَسَادُهُ بِالنَّسْبَةِ لِلْمُسَمَّى فَتَجِبَ لَهُ أَجْرَةُ الْبَثْلِ لِمَا حَفِظَهُ (و) عَلِمَ مِنْ مِثَالِهِ الَّذِي دَلَّ بِهِ عَلَى حُدُودِهَا كَمَا تَقَرَّرَ أَنَّهُ (يُشْتَرَطُ) فِيهَا لِتَحَقُّقِ (صِغَةِ).....

شَخْصٍ ثُمَّ وَكَّلَ اسْتَحَقَّ الْأَوَّلُ اهـ وَهَذِهِ صَرِيحَةٌ فِي مَوَاقِفِ الْقَضِيَّةِ الْمَذْكُورَةِ. فُؤَدُ: (إِنْ كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ) قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ هُنَا لَوْ قَالَ مَنْ جَاءَ بَأَيِّهِ فَلَهُ دِينَارٌ فَمَنْ جَاءَ بِهِ اسْتَحَقَّ مِنْ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ أَوْ صَبِيٍّ أَوْ عَبْدٍ عَاقِلٍ أَوْ مَجْنُونٍ إِذَا سَمِعَ النَّدَاءَ أَوْ عَلِمَ بِهِ لِدُخُولِهِمْ فِي عُمُومٍ مَنْ جَاءَ اهـ نِهَايَةُ زَادِ الْمُغْنِيِّ وَهَذَا هُوَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. قَالَ الْمَاوَزْدِيُّ إِنْ خُيِّرَ الْمُعْتَمَدُ اهـ. فُؤَدُ: (وَهَذَا لَا يُنَافِي إِنْ خُيِّرَ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْقَائِرَ وَإِذَا تَنَاوَلَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ اهـ س. م. فُؤَدُ: (وَأَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ) إِلَى قَوْلِهِ مِنْ اضْطِرَابٍ لِلْمُتَأَخِّرِينَ فِي الْمُغْنِيِّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَتَنْزِيلُهُمْ فِي النَّهْيَةِ إِلَّا قَوْلُهُ وَلَا يُقَاسُ إِلَى وَقَضِيَّةِ الْحَدِّ. فُؤَدُ: (لَا يُشْتَرَطُ فِيهِ) أَيِ الْعَامِلِ (بِقِسْمِيَّةِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ وَالْمُتَمِّمِ. فُؤَدُ: (فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِنْ خُيِّرَ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِصِحَّةِ عَقْدِ الْجَمَالَةِ مَعَهُمَا اهـ س. م. أَيِ فَيَسْتَحَقُّانِ الْمُسَمَّى كَمَا هُوَ ظَاهِرُ السَّبَاقِ وَهُوَ الَّذِي سَبَقَ عَنِ الشُّبْكِيِّ وَابْنِ الْقَيْنِيِّ اهـ رَشِيدِي. فُؤَدُ: (قَدْرَ الْمَالِ) أَيِ الَّذِي يَحْفَظُهُ سَوَاءً عَلِمَهُ بِمَجَرَّدِ الرُّؤْيَا أَوْ غَيْرِهَا اهـ ع. ش. فُؤَدُ: (لَا الظَّاهِرَ إِنْ خُيِّرَ) أَيِ وَلَا أَنْ الْعَمَلُ غَيْرُ مَعْلُومٍ مِنْ كُلِّ وَجْهِ. فُؤَدُ: (دَلَّ بِهِ) أَيِ الْمِثَالِ. فُؤَدُ: (لِتَحَقُّقِ) عِبَارَةِ الْمُغْنِيِّ وَأَرَادَ أَنَّهَا أَرْبَعَةُ صِغَاتٍ إِنْ خُيِّرَ وَقَدْ بَدَأَ بِالْأَوَّلِ مُعْتَبِرًا عَنْهُ بِالْشَّرْطِ كَمَا مَرَّ لَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحَلِّ فَقَالَ وَيُشْتَرَطُ إِنْ خُيِّرَ.

فُؤَدُ (س. م.): (صِغَةِ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ أَيِ وَالْمُغْنِيِّ قُلُوْ عَمِلَ أَحَدٌ بِلَا صِغَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ

فُؤَدُ: (وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا يَأْتِي إِنْ خُيِّرَ) كَانَ وَجْهٌ ذَلِكَ أَنَّ الْعَقْدَ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِنَّمَا يَتَنَاوَلُ الْقَائِرَ وَإِذَا تَنَاوَلَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ. فُؤَدُ: (فَيَصِحُّ مِنْ صَبِيٍّ وَمَجْنُونٍ إِنْ خُيِّرَ) فِيهِ تَضَرُّعٌ بِصِحَّةِ عَقْدِ الْجَمَالَةِ مَعَهُمَا.

فُؤَدُ (س. م.): (وَيُشْتَرَطُ صِغَةُ) قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قُلُوْ عَمِلَ أَحَدٌ بِلَا صِغَةٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ وَإِنْ كَانَ مَعْرُوفًا بَرَدَ الضَّرْوَالُ لِقَدَمِ الْإِتِمَامِ لَهُ فَوَقَعَ عَمَلُهُ تَبَرُّعًا وَدَخَلَ الْعَبْدُ فِي ضَمَانِهِ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْمَاوَزْدِيُّ، وَقَالَ الْإِمَامُ فِيهِ الْوُجْهَانِ فِي الْأَخْذِ مِنَ الْغَاصِبِ بِقَضِ الرَّدِّ إِلَى الْمَالِكِ وَالْأَصَحُّ فِي الضَّمَانِ اهـ. وَلِقَائِلُ أَنْ يَقُولَ كَانَ يَتَّبَعِي عَدَمَ الضَّمَانِ كَمَا لَوْ أَخَذَهُ مِمَّنْ لَا يَقْضِي كَالْحَرْبِيِّ بِجَمَاعٍ أَنَّهُ لَيْسَ فِي يَدِ ضَامِنَةٍ وَقَوْلُهُ وَلَا يَلْزَمُ إِنْ يَدُلُّ عَلَى جَوَازِ الرَّدِّ فَلْيُرَاجَعْ مَا قَدَّمَهُ فِي أَوَّلِ بَابِ الْغَضَبِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِذَلِكَ وَقَدْ يُؤَيِّدُ الْجَوَازَ مَا يَأْتِي فِي جَوَابِ إِشْكَالِ ابْنِ الرَّفْعَةِ.

من التاطي الذي لم يرد الكتابة (تدل على العقل) أي الإذن فيه كما بأضله . (بموضع) معلوم مقصود (ملتزم) لأنها معاوضة أما الآخرس فتكفي إشارته المفهومة لذلك وأما التاطي إذا كتب ذلك ونواه فإنه يصح منه (فلو عمل بلا إذن) أو بإذن من غير ذكر عوض أو بعد الإذن لكنه لم يقلم به سواء المعتبر وقاصد العوض وغيرهما (أو إذن لشخص فعمل غيره فلا شيء له)؛ لأنه لم يلتزم له عوضاً فوق عمله تبرعاً وإن عرف برّد الضوال بموضع . نعم ردّ من القول له كرده

معرفاً برّد الضوال لقدم الالتزام له فوق عمله تبرعاً ودخل العبد في ضمانه كما جزم به المازدي وقال الإمام فيه الوجهان في الأخذ من العاصب بقصد الردّ إلى المالك والأصح فيه الضمان اه سم على حجة وقوله معروفاً برّد الضوال إلخ منه ردّ الوالي وشيوخ العرب مثلاً له فلا أجره لهم فيدخل المردود في ضمانهم حيث لم يأت مالكة في الرد ولا يمنع من ذلك التزامهم من الحاكم غفر تلك المحلة وحفظ ما فيها ما لم تدل قرينة على رضا المالك برّد ما أخذ اه ع ش أي وإلا فلا ضمان كما يأتي . ٥ فوه : (من التاطي الذي إلخ) قيد بما ذكر لأنه حمل الصيغة على اللفظ وجعل الإشارة والكتابة قائمتين مقام الصيغة والظاهر أن ما سلكه غير متعين لإمكان حمل الصيغة على ما يشمل ذلك اه ع ش عبارة السيد عمر قد يقال مرادهم بالصيغة ما يدل على المقصود لفظاً أو كتابة أو إشارة من آخرس ولهذا صرحوا في بعض الأبواب بأن الكتابة كناية وأن الإشارة تكون صريحاً وكناية اه . ٥ فوه : (معلوم) إلى قوله كذا قاله في المغني إلا قوله وأما التاطي إلى المعني . ٥ فوه : (لذلك) أي الإذن في العمل بموضع معلوم إلخ أو عقد الجمالة وكذا الإشارة والضمير في قوله ذلك ونواه إلخ .

٥ فوه (سني) : (فلو عمل بلا إذن إلخ) من ذلك ما جرت به العادة في قرى مضرنا من أن جماعة اعتادوا جراسة الجربين نهاراً وجماعة اعتادوا جراسته ليلاً فإن اتفقت معاقدتهم على شيء مع أهل الجربين أو مع بعضهم بإذن الباقيين لهم في العقد استحق الحارسون ما شرط لهم إن كانت الجمالة صحيحة وإلا فأجره المثل وأما إن باسروا الجراسة بلا إذن من أحد اغتيماداً على ما سبق من دفع أرباب الزرع للحارس سهماً معلوماً لم يستحقوا شيئاً اه ع ش . أقول أخذاً من قول المصنف الآتي ولو قال أجنبي إلخ أن قوله مع أهل الجربين إلخ ليس بقيد كما يشير إليه قوله بلا إذن من أحد . ٥ فوه : (من غير ذكر جوض) أي أو بذكر عوض غير مقصود كالدم اه مغني . ٥ فوه : (لأنه لم يلتزم إلخ) عبارة المغني أي لواجب من ذكر أما العايل فلما مرّ أي أنه عمل متبرعاً وأما المعين فلم يعمل اه . ٥ فوه : (وإن عرف برّد الضوال إلخ) ودخل العبد مثلاً في ضمانه كما جزم به المازدي أثنى ومغني تقدم ويأتي عن ع ش تقيده بما إذا لم تدل قرينة على رضا المالك برّد ما أخذ . ٥ فوه : (نعم إلخ) عبارة المغني نعم إن كان الغير رقيق المادون له ورد بعد علم سيده بالالتزام استحق المادون له الجعل لأن يد رقيقه كيديه اه

٥ فوه : (نعم ردّ من القول له) أي بعد علم القول له كما في شرح الروض وفي نظر وظاهر أن مكاتبه ومبعضه في توثيقه كالأجنبي اه .

لأنَّ يَدَهُ كَيْدِهِ كَذَا قَالَاهُ وَقَيْدَهُ الشَّيْكِى بِمَا إِذَا أَذِنَ لَهُ وَأَيْدَهُ الْأَذْرَعِي بِقَوْلِ الْقَاضِي فَإِنْ رَدَّهُ
بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَبِيدِهِ اسْتَحَقَّ وَتَنْزِيلُهُمْ فِعْلٌ فَتُهُ مَنَزَلَةً فِعْلُهُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ وَقَوْلُهُمُ الْمَذْكُورُ لَا يُخَالِفُهُ؛
لأنَّهُ لَمَّا تَنَزَّلَ فِعْلُهُ كَفِعْلِهِ صَحَّ أَنْ يُقَالَ رَدَّهُ بِعَبِيدِهِ، وَإِنْ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ، وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي مِنْ
سَامِعِي يَذَائِي فَرَدُّهُ مَنْ عَلَّمَهُ وَلَمْ يَسْتَحِقْ لَمْ يَسْتَحِقْ وَلَمْ يَسْمَعْ النَّدَاءَ الْعَامَّ التَّوَكُّيلُ كَهُوَ فِي
تَمَلُّكِ الْمُنَاحِ وَكَذَا الْخَاصُّ لَكِنْ إِنْ لَمْ يُحْسِنَهُ أَوْ لَمْ يَلْقَ بِهِ أَوْ عَجَزَ عَنْهُ وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ وَالْأُ
فَلَا، وَإِنْ طَرَأَ لَهُ نَحْوُ مَرَضٍ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي التَّوَكُّيلِ فَقُلِمَ أَنْ مَنْ جَوَّعَ عَلَى الزَّيَارَةِ لَا يَسْتَنْبِطُ
فِيهَا إِلَّا أَنْ عَذِرَ وَعَلِمَهُ الْمُجَاعِلُ حَالُ الْجَمَالَةِ .
(ولو قال أجنبي) مُطْلَقُ التَّصَرُّفِ مُخْتَارٌ (مَنْ رَدَّ عَبْدَ زَيْدٍ فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّهُ الرَّادُّ) الْعَالِمُ بِهِ (على
الأجنبي)؛

وعِبَارَةُ سَمِ قَوْلِهِ رَدُّ قَيْنِ الْمَقُولِ لَهُ الْخِ أَيُّ بَعْدَ عِلْمِ الْمَقُولِ لَهُ كَمَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ وَظَاهِرٌ أَنَّ
مُكَاتَبَتَهُ وَمُعْضَتَهُ فِي تَوْبَتِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ أَه. ه. قُود: (كَذَا قَالَاهُ) جَرَى عَلَيْهِ الْمُغْنِي وَالْأَسْنَى كَمَا مَرَّ آيَفَا .
ه. قُود: (وَأَيْدَهُ الْأَذْرَعِي) الْخِ عِبَارَةُ النَّهَايَةِ قَالَ الْأَذْرَعِي وَقَوْلُ الْقَاضِي فَإِنْ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَبِيدِهِ اسْتَحَقَّ
يُفْهَمُ عَدَمُ الْاسْتِحْقَاقِ إِذَا اسْتَقْلَّ الْعَبْدُ بِالرَّدِّ أَه قَالَ ع ش قَوْلُهُ عَدَمُ الْاسْتِحْقَاقِ هَذَا هُوَ الْمُتَعَمَّدُ خِلَافًا
لِابْنِ حَجَّ أَيُّ وَالْأَسْنَى وَالْمُغْنِي. ه. قُود: (وَتَنْزِيلُهُمْ) مُبْتَدَأٌ خَبَرَهُ قَوْلُهُ يُؤَيِّدُ الْأَوَّلَ. ه. قُود: (وَقَوْلُهُمْ) أَيُّ
الْقَاضِي وَمَنْ تَبِعَهُ (الْمَذْكُورُ) وَهُوَ فَإِنْ رَدَّهُ بِنَفْسِهِ أَوْ بِعَبِيدِهِ الْخِ. ه. قُود: (لَا يُخَالِفُهُ) أَيُّ الْأَوَّلُ وَهُوَ قَوْلُ
الشَّيْخَيْنِ. ه. قُود: (وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ) إِلَى قَوْلِهِ قُلِمَ فِي الْمُغْنِي وَإِلَى قَوْلِ الْمُشْنِ وَإِنْ قَالَ فِي النَّهَايَةِ لِأَقَوْلِهِ
وَإِنْ نَازَعَ فِيهِ الشَّيْكِى وَقَوْلُهُ غَالِيًا وَمَسْأَلَةُ التَّوَكُّيلِ. ه. قُود: (وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ) أَيُّ حَالَةُ الْجَمَالَةِ أَخَذًا بِمَا
يَذْكُرُهُ آيَفَا أَه سَم. ه. قُود: (عَلَى الزَّيَارَةِ) كَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُجَرَّدُ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ أَه سَم. قَوْلُ
الْمُشْنِ (ولو قال أجنبي) لَيْسَ مِنْ عَادَتِهِ الْاسْتِهْزَاءُ وَالْخَلَاعَةُ كَمَا بَحَثَهُ الزَّرْكَشِيُّ أَه مُغْنِي .
ه. قُود: (سَمِي) (مَنْ رَدَّ عَبْدَ زَيْدٍ الْخِ) وَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا فَلَهُ كَذَا فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدَ زَيْدٍ حَتَّى
إِذَا رَدَّ أَحَدًا عَبْدًا لِأَحَدٍ أَوْ عَبْدًا مُوقُوفًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ يَتَّبِعِي نَعْمَ م ر أَه سَم عَلَى حَجٍّ وَقَدْ يَشْمَلُ ذَلِكَ قَوْلُ

ه. قُود: (وَتَنْزِيلُهُمْ فِعْلٌ فَتُهُ الْخِ) قَدْ يَقْتَضِي التَّنْزِيلُ الْمَذْكُورُ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ عِلْمُ الْقَيْنِ بِالنَّدَاءِ .
ه. قُود: (وَكَذَا الْخَاصُّ الْخِ) كَذَا شَرْحُ م ر. ه. قُود: (وَعَلِمَ بِهِ الْقَائِلُ) أَيُّ حَالُ الْجَمَالَةِ أَخَذًا بِمَا يَذْكُرُهُ
آيَفَا. ه. قُود: (فَقُلِمَ أَنْ مَنْ جَوَّعَ عَلَى الزَّيَارَةِ الْخِ) وَقَوْلُهُ الْآتِي قُبِيلُ قَوْلِ الْمُشْنِ، وَلَوْ اشْتَرَكَ اثْنَانِ الْخِ أَوْ
عَلَى حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَزِيَارَةِ الْخِ صَرِيحٌ فِي صِحَّةِ الْجَمَالَةِ عَلَى الزَّيَارَةِ فَلْيَنْظُرْ مَا الْمُرَادُ بِالزَّيَارَةِ فَإِنَّهُ غَيْرُ
السَّلَامِ وَالِدُّعَاءِ بِدَلِيلِ أَنَّهُمْ أَبْطَلُوا الْاسْتِحْجَارَ لِلزَّيَارَةِ وَصَحَّحُوهُ لِلْسَّلَامِ وَالِدُّعَاءِ كَمَا بَيَّنَّه الشَّارِحُ فِي
مُؤَلَّفِ الزَّيَارَةِ وَكَانَ الْمُرَادُ بِهَا مُجَرَّدُ الْوُقُوفِ عِنْدَ الْقَبْرِ الشَّرِيفِ .

ه. قُود: (سَمِي) (مَنْ رَدَّ عَبْدَ زَيْدٍ فَلَهُ كَذَا الْخِ) لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدًا فَلَهُ كَذَا فَهَلْ هُوَ كَمَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدَ
زَيْدٍ حَتَّى إِذَا رَدَّ أَحَدًا عَبْدًا مَا لِأَحَدٍ أَوْ عَبْدًا مُوقُوفًا مَثَلًا اسْتَحَقَّ يَتَّبِعِي نَعْمَ م ر .

لأنه التزمت، وإن لم يأت به «على» على المنقول، وإن نازع فيه السبكي نظرًا إلى أن المتبادر منه ذلك واستشكل ابن الرفعة استحقات الواد بأنه لا يجوز له وضع يده عليه بغير إذن مالكة بل يضمنه وأجيب بفرضه فيما إذا أذن المالك لمن شاء في الرد والتزم الأجنبي الجعل وقد يصور بما إذا ظنه العايل المالك أو عرفه وظن رضاه على أن وضع اليد عليه للرد يرضى به المالك غالبًا وكفى بذلك مجوزًا وظاهر أن المراد من الأجنبي غير الوكيل والولي فلو قال ذلك عن مؤكله أو مخجوره والجعل قدر أجره المثل وجب في مال المؤكل والمخجور.....

الشارح في التفرغ لمعتين أو مجهول اهـ ع ش. فؤد: (لأنه التزمت) إلى المتن في المتن إلا قوله وإن نازع فيه السبكي وقوله وقد يصور إلى على أن، وقوله غالبًا ومثاله الوكيل. فؤد: (استحقاق الرد) أي بموَضٍ يقول الأجنبي. فؤد: (بما إذا ظنه العايل المالك) في كون هذا بمجرده نفي الضمان نظرًا لا يخفى اهـ رشيد أقول الكلام في حُرْمَةِ نَفْيِ اليد فقط لا فيه مع نفي الضمان وظاهر أنه لا تلازم بينهما. فؤد: (يرضى به المالك) وعليه فتبني أن لا ضمان عليه إذا تلف لأن رضاه برده متزل متزلة إذنه في الرد ويؤيده ما لو انتزع المفصوب من يد غير ضامنه كالحربي ليرده على مالكة فإنه لا ضمان فيه إذا تلف لكن في كلام سم ما نصه ومع ذلك أي الرضا بالرد يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس من جملة الأمانات إلى آخر ما ذكر وما ذكره ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اهـ ع ش. فؤد: (وكفى بذلك مجوزًا إلخ) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن صيغة عن الماوردي والإمام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعذبه فليس غاصبًا اهـ سم وتقدم أيضًا عن ع ش أنه ظاهر حيث لم تدل قرينة على رضا المالك بالرد وإلا فلا ضمان اهـ. فؤد: (والجعل قدر أجره المثل إلخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو تصحح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المخجور فإذا زاد المسمى

فؤد: (بل يضمنه) يؤيد الضمان ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة بجامع عدم إذن المالك. فؤد: (وكفى بذلك مجوزًا) أي ومع ذلك يضمنه كما هو ظاهر إذ ليس ذلك من جملة الأمانات ويؤيد الضمان بل يصرح به ما قدمته على قول المتن ويشترط صيغة عن الماوردي والرياني والإمام وإذا قلنا بالضمان فظاهر أنه بقيمة يوم التلف لا بأقصى القيم لجواز وضع يده وعدم تعذبه فليس غاصبًا بخلاف المبيع بغير فاسد حيث يضمن بأقصى القيم لتعدي المشتري بوضع يده على قصد الملك بطريق تعدي بها إذ البيع الفاسد ممتنع فوضع اليد للملك بسببه تعد فليأمل. فؤد: (والجعل قدر أجره المثل إلخ) فلو زاد على أجره المثل فهل تفسد الجمالة أو تصحح ويجب الجعل في مال الولي فيه نظر والقياس عند الإطلاق انصراف الجمالة إلى المخجور فإذا زاد المسمى على أجره المثل فسد ويجب أجره المثل م

(وإن قال) الأجنبي (قال زيد من رد عبيدي فله كذا وكان كاذباً لم يستحق) الرأى (عليه) أي الأجنبي شيئاً لعدم التزامه (ولا على زيد) إن كذبه لذلك ولا تقبل شهادة الأجنبي على زيد بذلك؛ لأنه متهم في تزويج قوله أمّا إذا صدقه فيلزمه الجهل وقيد الرافعي بما إذا كان الأجنبي ممن يقبل خبره وإلا فكما لو رده غير عالم بإذنه انتهى ويصح أن محل قوله إلا إلخ ما إذا لم يصدق القائل إلا استحق على المالك المصدق؛ لأن المخذور عديم علم القائل ويتصدّيقه بصير عالماً ولا نظر لثمايه؛ لأن علمه وعدمه لا يعلم إلا منه مع قوته بموافقته للمالك (ولا يشترط قبول القائل) لفظاً لما دل عليه لفظ الجاعل (وإن عيئه) بل يكفي القتل كالوكيل ومن ثم لو رده ثم عجل لم يستحق إلا بإذن جديدي .

على أجرة المثل فسد الجمالة ووجب أجره المثل م ر اه سم على حج وقوله ووجب أجره المثل أي في مال المولى عليه وقد يقال قياس ما لو وكلت في اختلاؤها أجنبياً بقدر فزاد عليه من أن عليها ما سمئت وعليه الزيادة أن يكون هنا كذلك اه ع ش . فود: (قدر أجرة المثل) قد يتوقف فيه بما إذا لم يكن تخصيله إلا بأكثر بان كان لا يقدر على رده غير واحد مثلاً وطلب أكثر من أجرة المثل ولا يخفى أن بذل أكثر من أجرة المثل أسهل من ضياع الضالة رأساً اه رشيدى أقول المطلوب فيما صوّره هو أجرة المثل لا أكثر منها إذ معلوم أنها تختلف باختلاف الأحوال وكتب إليه السيد عمر أيضاً ما نصه هذا في مسألة الولي وكذا الوكيل إن لم يعين موكله شيئاً مخصوصاً وإلا فظاهر أنه لا يزيد عليه وإن نقص عن أجرة المثل اه . فود: (وإن قال الأجنبي إلخ) ولو قال أحد الشريكين في عبيد من رد عبيدي فله دينار فردّه الشريك الآخر استحق عليه جميع الدينار كما في شرح م ر اه سم . قال ع ش . ومثله ما لو رده غير الشريك ومنه يعلم جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن شخصاً بينه وبين آخر شركة في بهائم فسرق البهائم أو غصبت فسمى أحد الشريكين في تخصيلها وردّها وغرم على ذلك دراهم ولم يلتزم شريكه منها شيئاً وهو أن الغرم لا رجوع له على شريكه بشيء مما غرمه ومن الالتزام ما لو قال له كل شيء غرمته أو صرفته كان علينا ويفتقر الجهل في مثله للحاجة ويؤيده ما لو قال عمر داري على أن ترجع بما صرفته حيث قالوا يرجع بما صرفه اه ع ش . فود: (إن كذبه) إلى قوله انتهى في المغني وإلى قول المتن ويشترط في النهاية إلا قوله لأن المخذور إلى المتن وقوله وبأن الأخيرة إلى المتن وقوله إذ لا كلفة إلى أو من هو بيد غيره . فود: (بذلك) أي بأنه قاله . فود: (وقيد الرافعي إلخ) جرى المغني على إطلاق قوله وإلا إلخ لكن قول الشارح ويصح أن محل قوله إلخ أوجه . فود: (لفظ الجاعل) أي أو إشارته أو كتابته . فود: (ومن ثم لو رده إلخ) أفاد هذا أن الجمالة ترتد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الإمام إذ لا رد ثم بالكيفية بخلافه هنا كما علم مما ذكره فيما يأتي هذا محصل كلامه أولاً وأخيراً وقرّر م ر

فود: (ومن ثم لو رده ثم عجل لم يستحق إلا بإذن جديدي) أفاد هذا أن الجمالة ترتد بالرد ولا ينافيه ما يأتي في مسألة الإمام أن لا رد ثم بالكيفية بخلافه هنا كما علم مما ذكره الشارح فيما يأتي هذا محصاً

(تنبيه) في الروضة وأصلها إذا لم يُعَيَّن القابل لا يُتَصَوَّرُ قَبُولُ العقْدِ وظاهره يُنافي المتن وقد يُجَابُ بِأَن مَقْنَى عَدَمَ تَصَوُّرِ ذَلِكَ بَعْدَهُ بِالنَّظَرِ لِلْمُخَاطَبَاتِ الْعَادِيَةِ وَمَقْنَى تَصَوُّرِهِ الَّذِي أَفْتَحَهُ الْمَثْنُ أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ دَلَالَةُ اللَّفْظِ عَلَى كُلِّ سَامِعٍ سَامِعٍ مُطَابَقَةً لِمُؤَمِّمِهِ صَارَ كُلُّ سَامِعٍ كَأَنَّهُ مُخَاطَبٌ فَتَصَوُّرُ قَبُولِهِ وَلَا تُشْتَرَطُ الْمُطَابَقَةُ فَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتَ آيَتِي فَلَكَ دِينَارٌ فَقَالَ أَرُدَّهُ يَنْصِفُ دِينَارٍ اسْتَحَقَّ الدِّينَارُ؛ لِأَنَّ الْقَبُولَ لَا أَثَرَ لَهُ فِي الْجَعَالَةِ قَالَهُ الْإِمَامُ.....

أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِمَامِ الْآتِيَةِ فَسَأَلْتُهُ مَا الْفَرْقُ حِينَئِذٍ بَيْنَ رَدِّهَا الَّذِي لَا تَرْتَدُّ بِهِ وَبَيْنَ فُسْخِ الْعَامِلِ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ وَمَاذَا يَتَمَيَّزُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ؟ فَلَمْ يَنْدُبْ مُقْبِعًا وَقَدْ يُقَالُ الرَّدُّ عِنْدَ الْعَقْدِ وَالْفُسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الَّذِي عِنْدَ الْعَقْدِ أَقْوَى فِي دَفْعِهِ مِنَ الْمَتَأَخَّرِ وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ لَا أَقْبَلُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْفُسْخِ فَلَا تَرْتَفِعُ بِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا فِي رَدَدْتُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ الْأَيْ وَالْمُعْتَمَدُ ارْتِدَادُهَا بِالرَّدِّ. هـ فَوَدَّ: (وَمَا ظَاهِرُهُ يُنَافِي الْمَثْنُ) إِذْ دَلَّ قَوْلُهُ وَإِنْ عَيَّنَّ عَلَى تَصَوُّرِ قَبُولِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْمَثْنِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ عَدَمَ الْأَشْتِرَاطِ يَصُدَّقُ بِعَدَمِ الْإِمْكَانِ وَالثَّانِي أَنَّ وَارٍ وَإِنْ عَيَّنَّ لِلْحَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجِّ أَهْلِ ش. هـ فَوَدَّ: (صَارَ كُلُّ الْخ) خَيْرٌ أَنَّ. هـ فَوَدَّ: (وَلَا تُشْتَرَطُ الْمُطَابَقَةُ) أَيِ مُطَابَقَةُ الْقَبُولِ لِلْإِجَابِ أَهْلِ ش. هـ فَوَدَّ: (اسْتَحَقَّ الدِّينَارُ) كَذَا فِي الْتَهْيِةِ وَكُتِبَ ع. ش. عَلَيْهِ مَا نَصَّهُ قَضِيَّةٌ مَا يَأْتِي عَنْ حَجِّ أَنَّهُ لَوْ قَالَ رَدَّهُ بَلَا شَيْءٍ لَا يَنْسَحِقُ عَوَضًا وَسَيَأْتِي لِلشَّارِحِ مَا يَرُدُّهُ فِي قَوْلِهِ أَوْ دَعَوَى أَنَّهُ الْخَ فَيَسْتَحِقُّ الْكُلَّ أَهْل. وَفِي الرَّشِيدِ مِثْلُهُ. هـ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِمَامُ) وَذَكَرَ الْقُمُولِيُّ نَحْوَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ وَالْقُمُولِيِّ أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَدَعَوَى أَنَّهُ إِنْ رَدَّ الْجُعْلَ مِنْ أَصْلِهِ أَثَرٌ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا لَا أَثَرَ لَهَا

كَلَامِهِ أَوَّلًا وَآخِرًا وَقَرَّرَ أَنَّ الْمُعْتَمَدَ أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ أَخَذًا مِنْ مَسْأَلَةِ الْإِمَامِ الْآتِيَةِ فَسَأَلْتُهُ مَا الْفَرْقُ حِينَئِذٍ بَيْنَ رَدِّهَا الَّذِي لَا تَرْتَدُّ بِهِ وَبَيْنَ فُسْخِ الْعَامِلِ الَّذِي يَرْتَفِعُ بِهِ وَمَاذَا يَتَمَيَّزُ بِهِ أَحَدُهُمَا عَنِ الْآخَرِ فَلَمْ يَنْدُبْ مُقْبِعًا، وَقَدْ يُقَالُ الرَّدُّ عِنْدَ الْعَقْدِ وَالْفُسْخُ بَعْدَ ذَلِكَ وَيُنْظَرُ فِيهِ بِأَنَّ الَّذِي عِنْدَ الْعَقْدِ أَقْوَى فِي دَفْعِهِ مِنَ الْمَتَأَخَّرِ، وَقَدْ يُقَالُ قَوْلُهُ لَا أَقْبَلُهَا أَوْ رَدَدْتُهَا لَيْسَ صَرِيحًا فِي الْفُسْخِ فَلَا تَرْتَفِعُ بِهِ وَهُوَ بَعِيدٌ جِدًّا فِي رَدَدْتُهَا فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (وَمَا ظَاهِرُهُ يُنَافِي الْمَثْنُ) إِذْ دَلَّ قَوْلُهُ وَإِنْ عَيَّنَّ عَلَى تَصَوُّرِ قَبُولِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ عَنِ الْمَثْنِ بِوَجْهَيْنِ أَحَدُهُمَا أَنَّ عَدَمَ الْأَشْتِرَاطِ يَصُدَّقُ بِعَدَمِ الْإِمْكَانِ وَالثَّانِي أَنَّ وَارٍ وَإِنْ عَيَّنَّ لِلْحَالِ فَلْيَتَأَمَّلْ. هـ فَوَدَّ: (قَالَ الْإِمَامُ الْخ) وَذَكَرَ الْقُمُولِيُّ نَحْوَهُ وَيُؤْخَذُ مِنْ كَلَامِ الْإِمَامِ وَالْقُمُولِيِّ أَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ وَدَعَوَى أَنَّهُ إِنْ رَدَّ الْجُعْلَ مِنْ أَصْلِهِ أَثَرٌ أَوْ بَعْضُهُ فَلَا أَثَرَ لَهُ، وَقَالَ فِي الْأَوَارِ، وَلَوْ رَدَّهُ الصَّبِيُّ أَوْ السَّفِيهَ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ الْمِثْلَ لَا الْمُسَمَّى وَرَدَّ الْمَجْنُونُ كَرَدَّ الْجَاهِلِ بِالْإِدْنِ، وَقَالَ السُّبْكِيُّ الَّذِي يَظْهَرُ وَجُوبُ الْمُسَمَّى فِي هَذِهِ الْمَسَائِلِ كُلِّهَا وَجَزَمَ بِهِ الْبُلْفِي فِي الصَّغِيرِ وَلَمْ يَقْنِئْهُ بِشَيْءٍ شَرَحَ م. ر.

(أَقُولُ) يَتَجَهَّ فِي الْمَجْنُونِ أَنَّهُ إِنْ عَيَّنَّ اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَوْعٌ تَمَيِّزٌ بِحَيْثُ يَقْبَلُ الْإِدْنَ وَإِلَّا كَانَ رَدُّهُ كَرَدِّ غَيْرِ الْعَالِمِ بِالْإِدْنِ وَإِنْ لَمْ يُعَيَّنْ اشْتَرَطَ أَنْ يَرُدَّهُ بَعْدَ أَنْ عَقَلَ الْإِدْنَ لِيَتَمَيَّزَهُ وَعَلَيْهِ بِالْإِدْنِ إِذْ رَدَّهُ بِدُونِ ذَلِكَ كَرَدِّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ الْإِدْنَ فَلَا شَيْءَ لَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ نَعَمْ إِنْ عَرَضَ الْجُنُونُ بَعْدَ عِلْمِهِ بِالْإِدْنِ فَقَدْ يَتَجَهَّ عَدَمُ

واعتراض بقولهم في طلقني بالثب فقال بمائة طلقت بها كالجعالة وقولهم في اغسل ثوبي وأرضيك فقال لا أريد شيئاً يجب له شيء وقد يجاب بأن الطلاق لما توقف على لفظ الزوج أديز الأمر عليه وبأن الأخيرة ليست نظيرة منسألتنا؛ لأن ما فيها رد للخلع من أضله فائز بخلاف رد بقضيه. (وتصح الجمالة (على عمل مجهول) كما علم من تنبيهه أول الباب وذكره هنا لضرورة التفسير.....

وقال في الآثار ولو رده أي الأبق مثلاً الصبي أو السفه استحق أجره المثل لا المسمى ورده المجنون كرده الجاهل بالنداء وقال السبكي الذي يظهر وجوب المسمى في هذه المسائل كلها وجزم بذلك البلقيني في الصغير ولم يقبذه بشيء اهـ نهاية قال ع ش . قوله م ر . أنها لا ترتد بالرد هذا يخالف ما مر في قوله م ر ومن ثم لو رد ثم عمل لم يستحق إلخ إلا أن يحمل ما تقدم على ما لو رد القبول من أضله كما لو قال لا أرده العبد . وما هنا على ما لو قيل ورده العوض وخذه كقوله أرده بلا شيء ثم رأيت سم استشكل ذلك واجاب بقوله وقد يقال الرد عند العقد إلخ وقوله م ر . استحق أجره المثل معتد وقوله م ر . ورده المجنون كرده الجاهل والمراد بالمجنون الذي ليس له نوع تميز فلا ينافي ما مر من استحقاق المجنون إذا رد لأن المرأة بما تقدم من له نوع تميز وجمارة سم أقول يتجه في المجنون أنه إن عيّن اشتراط أن يكون له نوع تميز بحيث يعقل الإذن وإلا كان رده كرده غير العالم بالإذن وإن لم يعيّن اشتراط أن يرده بعد أن عقل الإذن لتمييزه وعليه بالإذن إذ رده بدون ذلك كرده من لم يعلم الإذن فلا شيء له فليأمل نعم إن عراض المجنون بعد عليه بالإذن فقد يتجه عدم اشتراط التمييز حال رده فليأمل اهـ وقوله كرده الجاهل بالنداء أي فلا يستحق اهـ أقول وقول سم نعم إن عراض إلخ فيه وقفة ظاهرة فراجع .

• قوله: (واغرض) إلى قوله وبأن الأخيرة في المصنف إلى قوله كالجعالة إلى وقد يجاب . • قوله: (بأن الطلاق إلخ) يشكّل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا وجه الاعتراض فيما يظهر فالحاصل أن قولهم المذكور دل على أن اللزيم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الإمام وظاهر أن الاعتراض بهذا لا يذقعه الفرق بين الخلع والجعالة سم على حجة أقول ويمكن الجواب بأن المراد من التفسير المشاركة في مجرد استحقاق العوض اهـ ع ش . أقول ويؤيده إسقاط المصنف لفظة كالجعالة كما مر . • قوله: (كما علم) إلى قوله ولو قال من دلني في المصنف إلى قوله كمن رده من موضع كذا . • قوله: (وذكره هنا إلخ) على أن تنبيهه أول الباب ليس نصاً في ذلك لاحتimal

اشتراط التمييز حال رده فليأمله . • قوله: (وقد يجاب بأن الطلاق إلخ) يشكّل على هذا الجواب قولهم كالجعالة الدال على استواء الجعالة والطلاق فيما ذكر وهذا هو وجه الاعتراض فيما يظهر فالحاصل أن قولهم المذكور دل على أن اللزيم هنا نصف الدينار فهو مخالف لقولي الإمام وظاهر أن الاعتراض بهذا لا يذقعه الفرق بين الخلع والجعالة . • قوله: (وذكره هنا لضرورة التفسير) على أن تنبيهه أول الباب ليس نصاً في ذلك لاحتimal المغلوطة كمن موضع كذا من طريق كذا .

وَقَيْدَ جَمْعٍ ذَلِكَ بِمَا يَفْسُرُ ضَبْطُهُ لَا كَيْنَاءٍ حَائِطٍ فَيَذْكُرُ مَحَلَّهُ وَطَوْلَهُ وَسُكُنَهُ وَازْتِفَاعَهُ وَمَا يُنْبِئُ بِهِ، وَخِيَاطَةُ ثَوْبٍ فَيَصِفُهُ كَالِإِجَارَةِ (وَكَذَا مَقْلُومٌ) كَمَنْ رَدَّهُ مِنْ مَوْضِعٍ كَذَا (فِي الْأَصْح)؛ لَأَنَّهَا إِذَا جَاوَزَتْ مَعَ الْجَهْلِ فَمَعَ الْعِلْمُ أَوَّلَى وَمَرُّهُ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْعَمَلِ مِنْ كُلْفَةٍ فَلَوْ رَدَّ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ وَلَا كُلْفَةً فِيهِ كَيْدِيَارٍ فَلَا شَيْءَ لَهُ، وَلَوْ قَالَ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي فَلَهُ كَذَا فَدَلَّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ إِذْ لَا كُلْفَةً وَغَلَّلَهُ شَارِخٌ يُوْجِبُهُ عَلَيْهِ وَهُوَ مَبْنِيٌّ عَلَى مَا شَرَطَهُ فِي الْعَمَلِ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ كَوْنُهُ غَيْرَ وَاجِبٍ عَلَيْهِ وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا مَرُّ نَعَمٍ إِنْ عَصَى بِوَضْعِ يَدِهِ عَلَيْهِ يَنْخَوِ غَضَبٌ ثُمَّ

الْمَعْلُومِيَّةُ كَمَنْ مَوْضِعٍ كَذَا مِنْ طَرِيقٍ كَذَا اه. سم. ه. فَوَدَّ: (وَقَيْدَ جَمْعٍ الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَهُوَ مُقَيَّدٌ كَمَا أَفَادَهُ جَمْعٌ بِمَا الْخ وَعِبَارَةُ الْمُغْنَى وَهُوَ مُخْصُوصٌ كَمَا قَالَ ابْنُ الرَّفْعَةِ تَبَعًا لِلْقَاضِي حُسَيْنٍ بِمَا الْخ.
ه. فَوَدَّ: (وَطَوْلُهُ الْخ) تَرَكَ الْعَرَضَ وَهُوَ مُرَادٌ بِلَا شَكٍّ وَعُطِفَ الِازْتِفَاعُ عَلَى السُّنْكِ عَطْفُ تَفْسِيرٍ كَمَا يُعْلَمُ مِمَّا تَقَدَّمَ فِي الْإِجَارَةِ اه. سَيِّدُ عَمَرَ أَقُولُ الْأَوَّلَى أَنْ يُرَادَ بِالسُّنْكِ مَعْنَى الْعَرَضِ. ه. فَوَدَّ: (وَمَرُّ) أَيِ أَوَائِلِ الْبَابِ. ه. فَوَدَّ: (مِنْ كُلْفَةٍ) أَوْ مُؤَنَّةٌ كَرَدَ أَتَيْتُ أَوْ ضَالٌّ أَوْ حَاجٌّ أَوْ خِيَاطَةُ أَوْ تَعْلِيمٌ عِلْمٌ أَوْ حِرْزَةٌ أَوْ إِخْبَارٌ فِيهِ غَرَضٌ وَصَدَقَ فِيهِ اه. نِهَايَةُ عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالرَّوْضِ وَلَوْ جَعَلَ لِمَنْ أَخْبَرَهُ بِكَذَا جُمْلًا فَأَخْبَرَهُ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا يَخْتَاجُ فِيهِ إِلَى عَمَلٍ فَإِنْ تَعَبَ وَصَدَقَ فِي إِخْبَارِهِ وَكَانَ لِلْمُسْتَخِيرِ غَرَضٌ فِي الْمُخْبِرِ بِهِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ الرَّافِعِيُّ فِي آخِرِ الْجَمَالَةِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلُ اه. ه. فَوَدَّ: (فَلَوْ رَدَّ مِنْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنَى وَالنَّهَايَةِ وَعَلَى هَذَا لَوْ سَمِعَ التَّدَاءُ مِنَ الْمَطْلُوبِ فِي يَدِهِ فَرَدَّهُ وَفِي الرَّدِّ كُلْفَةٌ كَالْأَبْنِ اسْتَحَقَّ الْجُعْلُ وَإِلَّا فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا لِأَنَّهُ لَا كُلْفَةً فِيهِ لَا يُقَابِلُ بِعَوَضٍ اه. ه. فَوَدَّ: (وَعَلَّلَهُ) أَيِ عَدَمِ الْاسْتِخْفَاقِ.
ه. فَوَدَّ: (كَمَا مَرُّ) أَيِ فِي شَرْحٍ مَنْ رَدَّ أَبْقَى فَلَهُ كَذَا. ه. فَوَدَّ: (نَعَمَ إِنْ عَصَى الْخ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ وَكَذَا أَيِ مِثْلُ قَوْلِهِ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي الْخ لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ مَالِي فَلَهُ كَذَا فَرَدَّهُ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَوْ كَانَ الدَّالُّ أَوْ الرَّادُّ غَيْرَ مُكَلِّفٍ اسْتَحَقَّ وَيُجَابُ بِأَنَّ الْخِطَابَ مُتَعَلِّقٌ بِوَلِيٍّ لِيَتَعَدَّرَ تَعَلُّقُهُ بِهِ فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا اه. قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ م. ر. وَيَجِبُ عَلَيْهِ رَدُّهُ أَيِ كَالْغَاصِبِ وَالسَّارِقِ بِخِلَافِ مَا لَوْ رَدَّ مَنْ هُوَ فِي يَدِهِ أَمَانَةٌ كَانَ طَيِّرَتِ الرِّيحُ قُوْبًا إِلَى دَارِهِ أَوْ دَخَلَتْ دَابَّةٌ دَارَهُ فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ بِالرَّدِّ لِأَنَّ الْوَاجِبَ عَلَيْهِ التَّخْلِيَةُ لَا الرَّدُّ اه. وَقَوْلُهُ كَالْغَاصِبِ الْخ أَيِ وَالْمُسْتَعِيرِ كَمَا فِي الْمُغْنَى.

ه. فَوَدَّ: (وَقَيْدَ جَمْعٍ ذَلِكَ الْخ) ش. م. ر. ه. فَوَدَّ: (وَلَوْ قَالَ مَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي فَلَهُ كَذَا فَدَلَّهُ مَنْ هُوَ بِيَدِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ الْخ) قَالَ فِي الرَّوْضِ وَإِنْ جَعَلَ لِمَنْ دَلَّ عَلَيْهِ فَدَلَّهُ اسْتَحَقَّ لَا إِنْ كَانَ فِي يَدِهِ أَوْ لِمَنْ أَخْبَرَهُ أَيِ بِشَيْءٍ فَأَخْبَرَهُ فَلَا إِلَّا إِنْ تَعَبَ وَصَدَقَ وَكَانَ لِلْمُسْتَخِيرِ غَرَضٌ اه. وَيُفَرَّقُ بَيْنَ اغْتِيَارِ الصَّدَقِ فِي الْخَبَرِ هُنَا وَعَدَمِ اغْتِيَارِهِ فِيهِ فِي الطَّلَاقِ بِأَنَّ ذَلِكَ تَعَلِّقٌ عَلَى صِفَةٍ وَهِيَ الْإِخْبَارُ الشَّامِلُ لِلْكَذِبِ فَيَقَعُ الطَّلَاقُ بِوُجُودِ مُسَمَّاهَا وَمَا هُنَا مُعَاوَضَةٌ وَلَا يَصْلُحُ الْإِخْبَارُ لِلْعَوَضَةِ إِلَّا إِذَا تَعَلَّقَ بِهِ غَرَضٌ مُغْتَبَرٌ وَلَا يَتَحَقَّقُ ذَلِكَ بِدُونِ الصَّدَقِ عَلَى أَنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةٌ عَنِ الْقَفَالِ وَكَلَامُ الْخَادِمِ قَدْ يَقْتَضِي أَنْ اغْتِيَارَ الصَّدَقِ هُنَا مَبْنِيٌّ عَلَى تَوَلُّهِ بِاغْتِيَارِهِ فِي الطَّلَاقِ خِلَافًا لِغَيْرِهِ فَرَأَجَعَهُ.

سَمِعَ قَوْلَ مَالِكٍ مَثَلًا مَنْ رَدَّ مَالِي فَلَهُ كَذَا فَرَدَّهُ لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا، وَإِنْ كَانَ فِيهِ كُلْفَةٌ لَتَعْنِي الرَّدُّ عَلَيْهِ فَوَرًا لِيُخْرِجَ بِهِ عَنِ الْمُتَعَصِّبَةِ وَعَلَى هَذَا يُحْمَلُ مَنْ سَرَطَ فِي الْعَمَلِ عَدَمَ تَعْيِينِهِ عَلَيْهِ وَقَدْ يُجْمَعُ أَيْضًا بِأَنْ مَا تَعَيَّنَ لِعَارِضٍ كَفَرَضٍ كِفَايَةً انْحَصَرَ فِي وَاحِدٍ لَهُ الْأَجْرَةُ فِيهِ وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ بِاسْتِحْقَاقِهَا فِي نَحْوِ تَعْلِيمِ الْفَاتِحَةِ وَجِزْرِ الْوَدِيعَةِ، وَإِنْ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ مُتَعَيِّنًا أَصَالَةً لَا أَجْرَةَ فِيهِ وَمِنْهُ مَسْأَلَةُ الْفَاصِبِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ مَنْ هُوَ يَتَدَبَّرُ غَيْرَهُ اسْتَحَقَّ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ تَلَحُّفُهُ مَشَقَّةٌ بِالْبَحْثِ عَنْهُ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ بِمَا إِذَا كَانَ الْبَحْثُ الْمُشِيقُ بَعْدَ الْجَعَالَةِ أَمَّا السَّابِقُ عَلَيْهَا فَلَا عِزَّةَ بِهِ أَيْ لِأَنَّهُ مَحْضُ تَبَرُّعٍ جَيِّدٍ.

(وَيُسْتَرْطُ) لَصِحَّةِ الْعَقْدِ عَدَمَ تَأْيِيدِهِ فَيَبْطُلُ مَنْ رَدَّ عَبْدِي إِلَى شَهْرِ سَوَاءٍ أَضْمَمَ إِلَيْهِ مِنْ مَحَلٍّ كَذَا أَمْ لَا؛ لِأَنَّهُ قَدْ لَا يَجِدُهُ فِيهِ وَ(كَوْنُ الْخُفْلِ) مَالًا (مَقْلُومًا) بِمُشَاهَدَةِ الْمُعَيَّنِ أَوْ وَضْفِهِ أَوْ وَضْفِ مَا فِي الذَّمِّ مَقْصُودًا يَصِحُّ غَالِبًا جَعَلَهُ ثَمَنًا لِأَنَّهُ عَوَضٌ كَالْأَجْرَةِ وَلَا حَاجَةَ لِحَالِهِ بِخِلَافِ الْعَمَلِ (فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ) يُثَابَهُ إِنْ عَلِمْتَ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ فَهِيَ لِلرَّادِّ وَالْأَوَّلُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ وَاسْتَشْكَلَهُ الْإِسْنَوِيُّ بِأَنْ وَضَفَ الْمُعَيَّنَ لَا يُغْنِي عَنْ رُؤْيِيهِ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ بِأَنْ هَذِهِ

• فُود: (أَوْ مَنْ هُوَ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ فِيمَنْ هُوَ بِيَدِهِ شَأْنٌ م. س. م. فُود: (لِأَنَّ الْغَالِبَ أَنَّهُ تَلَحُّفُهُ مَشَقَّةٌ الْخ) لَا خَفَاءَ أَنَّ هَذَا الْكَلَامَ صَرِيحٌ فِي أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ وَإِنْ لَمْ تَلَحُّفْهُ مَشَقَّةٌ بِالْفِعْلِ نَظَرًا لِلْغَالِبِ وَمَا مِنْ شَأْنِهِ فَلَا يُلَاقِيهِ قَوْلُ الشَّارِحِ وَقِيْدَهُ الْأَذْرَعِيُّ الْخَ أَهْ رَشِيدِي وَهَذَا مُجَرَّدُ مُنَاقَشَةٍ فِي التَّغْيِيرِ فَلَا يُنَافِي مَا مَرَّ أَنَّهُ لَا بُدَّ فِي الْعَمَلِ مِنْ كُلْفَةٍ. • فُود: (لِصِحَّةِ الْعَقْدِ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِّ وَالرَّادِّ فِي النِّهَايَةِ. • فُود: (عَدَمَ تَأْيِيدِهِ) كَالْقِرَاضِ وَيُؤْخَذُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالْقِرَاضِ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ تَعْلِيلُهَا وَهُوَ ظَاهِرٌ وَإِنْ لَمْ أَرْ مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ أَهْ مُغْنِي. • فُود: (فَيَبْطُلُ) عِبَارَةٌ شَرَحَ الْمُنْهَجُ فَيَقْسُدُ أَهْ فَهَلْ لِلرَّادِّ حَبِيبُ أَجْرَةِ الْمِثْلِ وَقَضِيَّةٌ تَشْبِيهِهُمْ الْجَمَالَةَ بِالْقِرَاضِ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّهَا فَلْيُرَاجَعْ. • فُود: (إِلَى شَهْرِ) لَعَلَّهُ مُقَيَّدٌ بِمَا إِذَا قَصَدَ بِهِ مُطْلَقُ التَّأَخِيرِ.

• فُود: (لَا يَجِدُهُ فِيهِ) أَيِ الْوَقْتِ الْمُقَدَّرِ فَيَضِيعُ سَعْيُهُ. • فُود: (مَالًا) إِلَى قَوْلِهِ وَإِنْ لَمْ يَعْرِفْ مَحَلَّهُ فِي الْمُنْعِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ يَصِحُّ غَالِبًا جَعَلَهُ ثَمَنًا. • فُود: (أَوْ وَضْفِهِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ شَأْنٌ م. س. • فُود: (أَوْ وَضْفِهِ أَوْ وَضَفَ الْخ) أَيِ بِمَا يُقَيَّدُ الْعِلْمُ نِهَايَةً وَمُغْنِي. • فُود: (وَلَا حَاجَةَ الْخ) عِبَارَةٌ النِّهَايَةِ وَالْمُغْنِي وَلَاتُهُ عَقْدٌ جَوَزٌ لِلْحَاجَةِ وَلَا حَاجَةَ الْخ. • فُود: (إِنْ عَلِمْتَ وَلَوْ بِالْوَضْفِ) كَانَ الْأَوَّلَى تَأْخِيرَهُ عَنْ قَوْلِهِ فَهِيَ لِلرَّادِّ. • فُود: (وَلَوْ بِالْوَضْفِ) ثُمَّ. • فُود: (فَلَهُ أَجْرَةُ الْمِثْلِ). • فُود: (وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخ) قَضِيَّةُ الصَّحَّةِ

• فُود: (لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا) وَكَذَا يُقَالُ فِيمَنْ دَلَّنِي عَلَى مَالِي. • فُود: (لَمْ يَسْتَحِقْ شَيْئًا) أَيِ وَإِنْ كَانَ فِي الرَّدِّ كُلْفَةٌ وَإِنْ كَانَ الرَّادُّ نَحْوَ صَبِيٍّ وَإِنْ لَمْ يَتَمَلَّقْ بِهِ خِطَابٌ لَتَعْلَفَ بَوْلِيهِ م. ر. • فُود: (أَوْ مَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى مَنْ فِي مَنْ هُوَ بِيَدِهِ شَأْنٌ. • فُود: (أَوْ وَضْفِهِ) أَيِ الْمُعَيَّنِ شَأْنٌ. • فُود: (فَلَهُ ثِيَابُهُ إِنْ عَلِمْتَ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ) ثُمَّ قَوْلُهُ وَأَجَابَ عَنْهُ الْبُلْقِينِيُّ الْخَ قَضِيَّةُ الصَّحَّةِ أَيْضًا فِي فَلَهُ الثَّوْبُ الَّذِي فِي بَيْتِي إِنْ عَلِمَ، وَلَوْ بِالْوَضْفِ.

المُعَاقَدَةُ دَخَلَهَا التَّخْفِيفُ فَلَمْ يُشَدَّدْ فِيهَا بِخِلَافِ نَحْوِ الْبَيْعِ وَقِيَاسُهُ صِحَّةُ فَلَهُ يَضْفُهُ إِنْ عَلِمَ، وَإِنْ لَمْ يُعْرِفْ مَحَلَّهُ وَهُوَ أَخَذَ وَجْهَيْنِ يَتَجَهَّ تَرْجِيحُهُ ثُمَّ رَأَيْتِ الْأَنْوَازَ وَغَيْرَهُ رَجَحَاهُ أَيْضًا وَقِيَاسُ الرَّافِعِيِّ لَهُ عَلَى اسْتِجَارِ الْمُوضِعَةِ يَنْصِفُ الرُّضِيعَ بَعْدَ الْفِطَامِ أَجَابَ عَنْهُ فِي الْكِفَايَةِ بِأَنَّ الْأَجْرَةَ الْمُعَيَّنَةَ تُمَلِّكُ بِالْعَقْدِ فَجَعَلَهَا جُزْءًا مِنَ الرُّضِيعِ بَعْدَ الْفِطَامِ يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ وَهَذَا إِنَّمَا يُمَلِّكُ بِتِمَامِ الْعَمَلِ فَلَا مُخَالَفَةَ لِمُقْتَضَى الْعَقْدِ وَلَا عَمَلٍ يَقَعُ فِي مُشْتَرَكٍ أَوْ فَلَهُ (فَوْبٌ أَوْ أَوْضِيهِ) أَوْ فَلَهُ خَمْرٌ مَثَلًا (فَسَدَ الْعَقْدُ) لَجَهَالَةِ الْعَوَضِ أَوْ عَدَمِ مَالِيهِ (وَلِلزَّوَادِ) الْجَاهِلِ بِأَنَّ الْفَاسِدَ لَا شَيْءَ فِيهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَخَذًا مِمَّا مَرَّ فِي الْقِرَاضِ (أَجْرَةٌ مِثْلُهُ) كَالِإِجَارَةِ الْفَاسِدَةِ وَفِي غَيْرِ الْمَقْصُودِ كَالدَّمِ لَا شَيْءَ لَهُ؛ لَأَنَّهُ لَمْ يَطْمَحْ فِي شَيْءٍ وَمَرَّ صِحَّةُ النُّحْجِ بِالتَّقْفَةِ لِلْحَاجَةِ وَحِيلَ عَلَى حُجِّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ؛ لَأَنَّهُ أَرْزَأَقُ لَا جَعَالَةَ بِخِلَافِ حُجِّ عَنِّي بِتَقْفَتِكَ فَإِنَّهُ فَاسِدٌ كَمَا

أَيْضًا فِي فَلَهُ الثَّوْبُ الَّذِي فِي يَدِي إِنْ عَلِمَ وَلَوْ بِالْوَضْفِ سَمِ عَلَى خُجِّ اه ع ش . أَقُولُ وَهَذِهِ صَرِيحُ قَوْلِ الشَّارِحِ الْمَالِ أَوْ وَضْفُهُ .

(فَائِدَةٌ) : الْإِغْيَارُ فِي أَجْرَةِ الْمَثَلِ بِالزَّمَانِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ كُلُّ الْعَمَلِ لَا بِالزَّمَانِ الَّذِي حَصَلَ فِيهِ التَّسْلِيمُ كَمَا قَالُوهُ فِي الْمُسَابَقَةِ اه مَغْنِي . ة فَوْدُ : (وَقِيَاسُهُ) أَيِ صِحَّةُ فَلَهُ ثِيَابُهُ الْخ . ة فَوْدُ : (فَلَهُ يَضْفُهُ الْخ) أَيِ الْمُرْدُودِ . ة فَوْدُ : (إِنْ عَلِمَ) أَيِ لَوْ يَوْضِفُهُ مَغْنِي وَسَم . ة فَوْدُ : (وَهُوَ) أَيِ الصَّحَّةِ . ة فَوْدُ : (وَقِيَاسُ الرَّافِعِيِّ لَهُ) أَيِ فَلَهُ يَضْفُهُ . ة فَوْدُ : (يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ) أَيِ وَهُوَ مُبْطِلٌ اه ع ش . ة فَوْدُ : (أَوْ فَلَهُ ثَوْبٌ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى فَلَهُ ثِيَابَهُ . ة فَوْدُ : (أَوْ فَلَهُ خَمْرٌ الْخ) أَوْ أَعْطَيْتُ خَمْرًا أَوْ خِزِيرًا أَوْ مَقْصُوبًا اه نِهَابَةً .

ة فَوْدُ : (وَفِي غَيْرِ الْمَقْصُودِ الْخ) عَطَفْتُ عَلَى جُمْلَةٍ وَلِلزَّادِ أَجْرَةٌ مِثْلُهُ . ة فَوْدُ : (وَمَرَّ صِحَّةُ الْحُجِّ الْخ) عِبَارَةٌ نَهَابَةً وَالْمَغْنِي وَنُسْتَتِي مِنْ اشْتِرَاطِ الْعِلْمِ بِالْجُعْلِ مَا لَوْ جَعَلَ الْإِمَامُ لِمَنْ يَدُلُّ عَلَى قَلْعَةِ الْكُفَّارِ جُعْلًا كَجَارِيَةٍ مِنْهَا فَإِنَّهُ يَجُوزُ مَعَ جَهَالَةِ الْعَوَضِ لِلْحَاجَةِ وَمَا لَوْ قَالَ حُجِّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ فَيَجُوزُ كَمَا جَزَمَ بِهِ الْخ وَرَدَّ بِأَنَّ هَذِهِ لَا تُسْتَتِي لِأَنَّ هَذَا إِزْفَاقٌ لَا جَعَالَةَ وَإِنَّمَا يَكُونُ جَعَالَةً إِذَا جَعَلَهُ عَوَضًا فَقَالَ حُجِّ عَنِّي بِتَقْفَتِكَ وَقَدْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ فِي هَذِهِ بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ فَاسِدَةٌ وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي الْأُمِّ اه قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر بِأَنَّهَا جَعَالَةٌ فَاسِدَةٌ مُعْتَمَدٌ أَيِ فَيَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ اه وَسَيَأْتِي عَنْ السَّيِّدِ عُمَرُ مِثْلُهُ . ة فَوْدُ : (وَحِيلَ) أَيِ مَا مَرَّ مِنْ صِحَّةِ الْحُجِّ بِالتَّقْفَةِ . ة فَوْدُ : (لَأَنَّهُ) أَيِ قَوْلُهُ حُجِّ عَنِّي وَأَعْطَيْتُكَ نَفَقَتَكَ وَكَذَا ضَمِيرُ بَأَنَّهُ الْآتِي اه ع ش . ة فَوْدُ : (فَإِنَّهُ فَاسِدٌ) وَعَلَيْهِ فَهَلْ يَسْتَحِقُّ أَجْرَةَ الْمَثَلِ الظَّاهِرُ نَعَمْ لَكِنْ بِقِيَدِهِ الَّذِي بَحَثَهُ الشَّارِحُ أَخَذًا مِنْ الْقِرَاضِ اه سَيِّدُ عُمَرُ .

ة فَوْدُ : (وَقِيَاسُهُ صِحَّةُ الْخ) هُوَ مَا كَتَبَهُ شَيْخُنَا الشُّهَابُ الزَّمَلِيُّ بِخَطِّهِ بِهَامِشِ شَرْحِ الزَّوْضِ . ة فَوْدُ : (إِنْ عَلِمَ) قَدْ يُقَالُ بَلْ قِيَاسُهُ أَوْ وَصِفَ . ة فَوْدُ : (يَتَجَهَّ تَرْجِيحُهُ) وَاعْتَمَدَهُ م . ة فَوْدُ : (يَفْتَضِي تَأْجِيلَ مِلْكِهِ) قَدْ يُقَالُ تَأْجِيلُ الْمِلْكِ مَعْنَاهُ فَإِنَّ كُلًّا مِنَ الْأَجْرَةِ فِي الذَّمَّةِ وَالثَّمَنِ فِي الذَّمَّةِ يُمَلِّكُ بِالْعَقْدِ بِشَرْطِهِ وَيَصِحُّ تَأْجِيلُهُ فَهَلَا قَالَ بَدَلُ هَذَا يَفْتَضِي تَأْجِيلَ الْمُعَيَّنِ وَهُوَ لَا يُؤْجَلُ فَلْيَتَأَمَّلْ .

في الأم وجزم به الماوردی وياتي آخر السير صحة من دل على قلعة فله جارية منها وإذا قلنا بأنه أوزاق لزمه كفايته كما هو ظاهر، ثم هل المراد بها كفايته أمثاله عرقاً أو كفايته ذاته نظير ما يأتي في كفاية القريب واليقن؟ كل محتمل.

(ولو قال) من رده (من بلد كذا فردّه) من تلك الجهة لكن (من) أبعد منه فلا زيادة له لتبوعه بها أو من (أقرب منه فله فسطح من الجغل)؛ لأنه قوبل بكل العمل فيوزع على ما قد وجد منه وما عديم ومحلّه إن تساوت الطريق سهولة أو حزنونة ولا بأن كان النصف مثلاً الذي أتى به ضعف ما تركه استحق ثلثي الجغل أمات إذا رده من جهة أخرى فلا يستحق شيئاً مطلقاً على

ه فرد: (لزمه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاهدة إلا أن يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل اه سم عبارة ع ش قوله كفاية أمثاله عرقاً أو كفاية ذاته أقول والأقرب الثاني إن علم بحاله قبل سؤاله في الحج والآن فالأول ثم هل المراد بالزوم أنه يجب عليه ذلك من وقت خروجه حتى لو امتنع منه أجبر عليه أو من وقت الإحرام ولا يلزمه ذلك إلا إذا فرغ من أعمال الحج وقبل الفراغ للمجايل الرجوع لأن غايته أنه كالجمالة وهي جائزة فيه نظر والأقرب الأخير وعليه فلو اتفق بعض الطريق ثم رجع وقلنا بجوازها فلظاهره أنه يرجع عليه بما اتفق لوقوع الحج لمباشره كما لو استأجر المغضوب من يبيع عنه ثم شفي المستأجر اه. قول المتن (فردّه من أقرب منه) ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف الطريق الطريق فدفعه إليه استحق نصف الجغل اه نهاية قال الرشيدى قوله م ر رأى المالك في نصف الطريق إلخ صريح في أن ذهاب المايل للرد لا يقابل بشيء ويلزم عليه أنه لو رأى المالك في المحل الذي لقي فيه الأبق مثلاً أنه لا يستحق عليه شيئاً وهو مشكل ورئنا يأتي في الشارح م ر ما يقتضي خلافه فليراجع اه. ه فرد: (أبعد منه) إلى قوله أما إذا رده في النهاية والمغني. ه فرد: (بأن كان النصف إلخ) أي بأن كانت أجرة نصف المسافة ضعف أجرة النصف الآخر مغني ونهاية. ه فرد: (وله احتمال إلخ) اعتمدته النهاية وشرح المنهج وكذا المغني عبارته.

(تنبيه): سئل قوله (من أقرب) تلك البلدة وغيرها وهو كذلك وإن نظر في ذلك السبكي فلو قال مكّي من رده عبدي من عرفة فله كذا فردّه من متى أو من التعميم استحق بالقسط لأن التخصيص على مكان إنما يراد به الإرشاد إلى موضع الأبق أو مظهره لأن الرد منه شرط في أصل الاستحقاق إذ لو أريد حقيقة ذلك المكان لكان إذا رده من دونه لا يستحق شيئاً لأنه لم يردّه منه اه.

ه فرد: (لزمه كفايته) لزوم الكفاية يشعر بلزوم هذه المعاهدة إلا أن يريد لزوم الكفاية عند تمام العمل. ه فرد: (ثم هل المراد بها كفاية أمثاله إلخ) وهل المراد أنه يُعطيه التفقة يوماً بيزم أو لا يُعطيه إلا بعد الفراغ؛ لأنه وقت الاستحقاق.

ه فرد في (سب): (فردّه من أقرب منه) ، ولو رده من المعين ورأى المالك في نصف الطريق فدفعه إليه استحق نصف الجغل شرح م ر.

ما بَحَثَهُ الشُّبْكِيُّ وَتَبِعَهُ الْأَذْرَعِيُّ أَوَّلًا لِأَنَّهُ لَمْ يَأْذَنْ لَهُ فِي الرَّدِّ مِنْهَا وَلَهُ اِحْتِمَالٌ أَنَّهُ يَسْتَحَقُّ بِقَدْرِ مَا يَسْتَحِقُّهُ لَوْ رَدَّ مِنَ الْجَهَةِ الْمُعَيَّنَةِ وَهُوَ الْمَتَقَوْلُ فِي الْكَافِي وَاعْتَمَدَهُ أَغْنِي الْأَذْرَعِيُّ قَالَ: لِأَنَّ التَّحْقِيقَ إِنَّمَا يُرَادُ بِهِ الْإِزْشَادُ لِمَحَلِّهِ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ حَقِيقَةَ التَّحْقِيقِ لَمْ يَسْتَحِقِّ شَيْئًا وَلَا يُشْكَلُ عَلَى مَا ذَكَرَ نَحْوُ مَنْ خَاطَ لِي ثَوْبًا أَوْ بَنَى لِي حَائِطًا أَوْ عَلَنِي سُورَةَ كَذَا فَأَتَى بِتَقْضِيهِ لَمْ يَسْتَحِقِّ شَيْئًا؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَحْصُلْ غَرْضُهُ الَّذِي سَمَّاهُ وَثَمَّ حَصَلَ غَرْضُهُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ كَمَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ كَذَا اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ يَرُدُّ أَحَدَهُمَا وَقِيْدَهُ شَارِخٌ بِمَا إِذَا تَسَاوَى مَحَلُّهُمَا أَيْ وَقَدْ اسْتَوَتْ طَرِيقُهُمَا سَهُولَةً وَخُزُونَةً أَخَذَا مِنْ تَقْيِيدِهِمْ بِذَلِكَ لِلرَّدِّ مِنْ نِصْفِ الطَّرِيقِ الْمُعَيَّنِ وَالْحَقُّ الرَّزْكَشِيُّ بِذَلِكَ غَيَّبَ الطَّلِبَ عَنِ الدَّرْسِ أَيْمَا وَقَدْ قَالَ الْوَاقِفُ مَنْ حَضَرَ أَشْهُرًا فَلَهُ كَذَا فَيَسْتَحِقُّ قِسْطَ مَا حَضَرَ.....

• قُود: (وَمِنْ ثَمَّ لَوْ أَرَادَ الْخ) لَعَلَّ الْمُرَادَ بِهِ مَا قَدَّمْتَهُ أَيْضًا عَنِ الْمُغْنِي وَالْأَقْطَابِ مَخَالَفَ لِإِطْلَاقِ الْمُتَرِ وَغَيْرِهِ. • قُود: (عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْجُعْلِ. • قُود: (لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ) إِلَى قَوْلِهِ وَمَرَّ بِهِ فِي الْمُغْنِي إِلَّا قَوْلَهُ وَقِيْدَهُ إِلَى وَالْحَقُّ الرَّزْكَشِيُّ. • قُود: (اسْتَحَقَّ نِصْفَ الْجُعْلِ الْخ) لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمْ لَهُ أَكْثَرُ مِنْ ذَلِكَ وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا فَرَدَّ أَحَدُهُمَا أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ الرَّبْعَ أَوْ كِلَيْهِمَا اسْتَحَقَّ النِّصْفَ أَوْ رَدَّاهُمَا اسْتَحَقَّ الْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ ائْتَانِ اقْتَسَمَاهُ لَاتَهُمَا يَوْصَفَانِ بِالْأَوَّلِيَّةِ فِي الرَّدِّ وَلَوْ قَالَ لِكُلٍّ مِنْ ثَلَاثَةِ رُدِّهِ وَلَكَ دِينَارٌ فَرَدَّوه فَلِكُلٍّ مِنْهُمْ ثُلُثُهُ تَوْزِيْعًا عَلَى الرُّهُوسِ. هَذَا إِذَا عَمِلَ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ أَمَا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ أَعْنَتُ صَاحِبِي فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلِكُلٍّ مِنْهُمَا نِصْفٌ مَا شَرَطَ لَهُ أَيْ لِلرَّدِّ أَوْ ائْتَانِ مِنْهُمْ أَعْنَا صَاحِبَنَا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا وَلَهُ جَمِيعُ الْمَشْرُوطِ فَإِنْ شَارَكَهُمْ رَابِعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ ثَمَّ إِنْ قَصَدَ بَعْمَلِهِ الْمَالِكُ أَوْ قَصَدَ أَخَذَ الْجُعْلَ مِنْهُ فَلِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ رُبْعُ الْمَشْرُوطِ، فَإِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمْ فَلِلْمَعَاوَنِ بَفَتْحِ الْوَاوِ النِّصْفَ وَلِلْآخَرَيْنِ النِّصْفَ لِكُلٍّ مِنْهُمَا الرُّبْعُ أَوْ أَعَانَ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فَلِكُلٍّ مِنْهُمَا رُبْعٌ وَثَمَّ مِنَ الْمَشْرُوطِ وَلِلثَالِثِ رُبْعُهُ وَإِنْ أَعَانَ الْجَمِيعَ فَلِكُلٍّ مِنْهُمْ الثُّلُثُ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُمْ غَيْرُهُمْ، فَإِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمْ جُعْلًا مَجْهُولًا وَلِكُلٍّ مِنَ الْآخَرَيْنِ دِينَارًا فَرَدَّوه فَلَهُ ثُلُثُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ وَلَهُمَا ثُلَاثَا الْمُسَمَّى وَلَوْ قَالَ أَيْ رَجُلٌ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ ائْتَانِ قُسْطُ الدَّرْهِمِ بَيْنَهُمَا وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ بَيْنَهُمَا ائْتَانًا فَأَبْقَى فَجُعْلًا لِمَنْ رَدَّهُ دِينَارًا لَزِمَهُمَا بِنِسْبَةِ مِلْكِيَّتِهِمَا أَهْ نِهَآيَةً قَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَلِكُلٍّ مِنَ الْآخَرَيْنِ الْخ بِمَعْنَى أَنَّهُ قَالَ لِكُلٍّ مِنَ الثَّلَاثَةِ بِانْفِرَادِهِ رَدَّ عَبْدِي وَقَالَ لِأَحَدِهِمْ وَلَكَ ثَوْبٌ مَثَلًا وَلِلْآخِرِ وَلَكَ دِينَارٌ وَقَالَ لِلثَالِثِ كَذَلِكَ وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ جَمَلَ لِمَجْمُوعِ الثَّلَاثَةِ ثَوْبًا وَدِينَارَيْنِ أَه. • قُود: (بِلِذَلِكَ) أَيْ بِاسْتِوَاءِ الطَّرِيقِ سَهُولَةً أَوْ خُزُونَةً. • قُود: (وَالْحَقُّ الرَّزْكَشِيُّ بِذَلِكَ) أَيْ بِمَا لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُسْتَقْبَلَيْنِ كَمَنْ رَدَّ الْخ. • قُود: (فَيَسْتَحِقُّ قِسْطَ مَا حَضَرَ الْخ) زَادَ الْمُغْنِي قَالَ أَيْ الرَّزْكَشِيُّ فَتَقَطَّنَ لِذَلِكَ فَإِنَّهُ مِمَّا

• قُود: (وَلَهُ اِحْتِمَالٌ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر. • قُود: (وَلَا يُشْكَلُ عَلَى مَا ذَكَرَ) أَيْ مِنْ قَوْلِهِ أَيْ الْمُصَنِّفِ مِنْ أَقْرَبَ مِنْهُ فَلَهُ قِسْطُهُ مِنَ الْجُعْلِ.

لِتَقَاضِلِ الْأَيَّامَ وَمَوْ فِيهِ كَلَامٌ فِي الْوَقْفِ فَرَاغَهُ .
 (فَرَقَ) تَجَوَّزَ الْجَمَالَ عَلَى الرَّقِيَّةِ بِجَائِزٍ كَمَا مَرَّ وَتَغَرَّبَ مَرِيضٌ وَمُدَاوَاتِهِ، وَلَوْ ذَاتُهُ ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ
 لِلذَّكَاءِ حُدًّا كَالشَّفَاءِ وَوُجِدَ اسْتَحَقُّ الْمُسْمَى وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلِ .
 وَلَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ عَيْبِهِ فَرَدَّ بَعْضَهُمْ اسْتَحَقَّ قِسْطُهُ بِاعْتِبَارِ الْقَدْرِ أَيْ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ؛

يُخْلَطُ قَالَ الدَّمِيرِيُّ وَلِلَّذَلِكَ كَانَ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ الشُّشَيْرِيُّ إِذَا بَطَلَ يَوْمًا غَيْرَ مَعْرُودِ الْبَطَالَةِ فِي ذَرْبِهِ لَا
 يَأْخُذُ لِلذَّكَاءِ الْيَوْمَ مَعْلُومًا قَالَ وَسَأَلْتُ شَيْخَنَا عَنْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ فَقَالَ إِنْ كَانَ الطَّالِبُ فِي حَالِ انْقِطَاعِهِ
 مُسْتَقْبَلًا بِالْعِلْمِ اسْتَحَقَّ وَالْأَفْلا قَالَ يُعْنِي شَيْخَهُ وَلَوْ خَصَرَ وَلَمْ يَكُنْ بِصَدِّ الاِسْتِفَالِ لَمْ يَسْتَحَقَّ لِأَنَّ
 الْمَقْصُودَ نَفْعُهُ بِالْعِلْمِ لَا مُجَرَّدُ حُضُورِهِ وَكَانَ يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ مِنْ بَابِ الْإِزْصَادِ انْتَهَى . هـ فَوَدَّ: (لِتَقَاضِلِ
 الْأَيَّامَ) عِبَارَةُ الْمُعْنَى فَإِنَّ الْأَيَّامَ كَمَسَالَةِ الْعَبِيدِ فَإِنَّهَا أَشْيَاءٌ مُتَقَابِلَةٌ هـ . هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ لِلذَّكَاءِ حُدًّا
 الْخ) وَفِي سَمِ بَعْدَ كَلَامٍ طَوِيلٍ مَا نَصَّهُ ثُمَّ وَجَدَ مَرَّ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي الْجَوَاهِرِ وَأَنَّهُ يَصِيحُ الْجَمَالَ عَلَى
 الشَّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مَقْدُورَةٌ وَفَرَّقَ فِي الْجَوَاهِرِ بَيْنَ الْمُجَاعَلَةِ وَالْإِجَارَةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ
 الصَّحَّةَ أَنَّ نَفْسَ رَدِّ الْآيَةِ قَدْ لَا يَكُونُ مَقْدُورًا مَعَ صِحَّةِ الْمُجَاعَلَةِ عَلَيْهِ هـ . هـ فَوَدَّ: (وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلِ)
 تَدْخُلُ تَحْتَ وَالْأَفْجَرَةُ إِنْ خَدَّاهُمَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ حُدًّا وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُعَيَّنَ حُدًّا وَلَا يُوْجَدُ، وَوُجُوبُ أَجْرَةِ
 الْمَثَلِ فِي الثَّانِيَةِ مَنْعُوعٌ إِذَا لَمْ يُوْجَدِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فَالْوَجْهَ فِيهَا عَدَمٌ وَوُجُوبُ شَيْءٍ كَمَا لَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ
 آيَةٍ فَلَمْ يَرُدَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ عَلَى الصُّورَةِ الْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ وَسَيُذَكَّرُ .
 هـ فَوَدَّ: (وَلَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ عَيْبِهِ الْخ) يُعْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ ذَكَرَ شَيْئَيْنِ مُسْتَقِلَّيْنِ الْخ .
 هـ فَوَدَّ: (أَيْ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ) أَيْ بِقَوْلِهِ وَقَيْدِهِ شَارِحُ الْخ .

هـ فَوَدَّ: (ثُمَّ إِنْ عَيَّنَ لِلذَّكَاءِ حُدًّا كَالشَّفَاءِ وَوُجِدَ اسْتَحَقُّ الْمُسْمَى) قَدْ يُصَوَّرُ ذَلِكَ بِمَا لَوْ قَالَ دَاوْنِي فَإِنْ
 شَفِيتَ فَلَكَ كَذَا وَيُعْتَرَضُ بِأَنَّ الشَّفَاءَ غَيْرُ فِعْلٍ لَهُ وَلَا مَقْدُورَ لَهُ فَلَا تَصِيحُ الْمُجَاعَلَةُ عَلَيْهِ فَنَاقِضٌ مَا يَتَّبِعُهُ فِي
 هَذَا أَنَّهُ جَمَالَ فَايَسِدَةً تَوْجِبُ أَجْرَةَ الْمَثَلِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ لَا يَتَّبِعُ تَصْوِيرُهُ بِذَلِكَ بِتَسْلِيمِ الْفَسَادِ فِيهِ بَلْ
 يُمَكِّنُ تَصْوِيرَهُ بِنَحْوِ إِنْ دَاوَيْتَنِي إِلَى الشَّفَاءِ فَلَكَ كَذَا وَيَتَّبِعُهُ حَيْثُ صِحَّةُ الْجَمَالَ إِذَا الْمُجَاعَلَةُ لَيْسَتْ عَلَى
 الشَّفَاءِ بَلْ عَلَى الْمُدَاوَاةِ وَإِنَّمَا جَعَلَ الشَّفَاءَ مَبْنًى لِحُدِّهَا وَغَايَتِهَا فَلَا مَقْدُورَ، وَلَوْ سَلَّمَ أَنَّهُ عَلَى الشَّفَاءِ
 فَذَلِكَ أَمْرٌ ضَمْنِيٌّ وَيُقْتَضَرُ فِي الضَّمْنِيِّ مَا لَا يُقْتَضَرُ فِي الْقَضَائِيِّ ثُمَّ وَجَدَ مَرَّ الْمَسْأَلَةَ مَنْقُولَةً فِي الْجَوَاهِرِ
 وَأَنَّهُ يَصِيحُ الْجَمَالَ عَلَى الشَّفَاءِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْدُورًا؛ لِأَنَّ أَسْبَابَهُ مَقْدُورَةٌ وَفَرَّقَ فِي الْجَوَاهِرِ بَيْنَ
 الْمُجَاعَلَةِ عَلَيْهِ وَالْإِجَارَةِ وَمِمَّا يُؤَيِّدُ الصَّحَّةَ أَنَّ نَفْسَ رَدِّ الْآيَةِ قَدْ لَا يَكُونُ مَقْدُورًا مَعَ صِحَّةِ الْمُجَاعَلَةِ
 عَلَيْهِ وَقَوْلُهُ وَالْأَفْجَرَةُ الْمَثَلِ يَدْخُلُ تَحْتَ وَالْأَفْجَرَةُ إِنْ خَدَّاهُمَا أَنْ لَا يُعَيَّنَ حُدًّا وَالثَّانِيَةُ أَنْ يُعَيَّنَ حُدًّا
 وَلَا يُوْجَدُ، وَوُجُوبُ أَجْرَةِ الْمَثَلِ فِي الثَّانِيَةِ مَنْعُوعٌ إِذَا لَمْ يُوْجَدِ الْمُعْلَقُ عَلَيْهِ فَالْوَجْهَ فِيهَا عَدَمٌ وَوُجُوبُ
 شَيْءٍ كَمَا لَوْ جَاعَلَهُ عَلَى رَدِّ آيَةٍ فَلَمْ يَرُدَّهُ أَنَّهُ لَا يَسْتَحَقُّ شَيْئًا وَإِنْ عَمِلَ فَلْيُحْمَلْ كَلَامُهُ عَلَى الصُّورَةِ
 الْأُولَى فَلْيَتَأَمَّلْ . هـ فَوَدَّ: (فَرَدَّ بَعْضَهُمْ اسْتَحَقَّ قِسْطُهُ) يَتَّبِعِي هُنَا مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَقْيِيدِ شَارِحِ .

لأنَّ أجرة رُدِّهِمْ لا تَنفَاوُثَ جَبِيذٍ غَالِبًا أَوْ عَلَى حَجٍّ وَعُمْرَةٍ وَزِيَارَةٍ فَعَمِلَ بَعْضُهَا اسْتَحَقَّ بِقِسْطِهِ بِتَوَزُّعِ الْمُشْتَرَى عَلَى أَجْرَةِ مِثْلِ الثَّلَاثَةِ (ولو اشْتَرَاكَ الثَّانِي) مَثَلًا مُعَيَّنِينَ أَوْ لَا وَقَدْ عَمِلُهَا الثَّدَاءُ (فِي رَدِّهِ اشْتَرَاكَ فِي الْجُفْلِ) أَوْ ثَلَاثَةً فَكَذَلِكَ بِحَسَبِ الرُّوْضِ، وَإِنْ تَفَاوُثَ عَمَلُهُمْ إِذْ لَا يَنْضَبِطُ حَتَّى يُوزَعَ عَلَيْهِ وَبِهِ فَارَقَ تَوَزُّعِهِ بِقَدْرِ الْمَلِكِ عَلَى مَثَلِ التَّزْمِ وَفَارَقَ ذَلِكَ أَنَّهُمَا مَنْ دَخَلَ دَارِي فَأَعْطَاهُ دِرْهَمًا فَدَخَلَهَا جَمْعٌ اسْتَحَقَّ كُلُّ دِرْهَمًا بِأَنْ كَلَّا هُنَا دَخَلَ وَلَيْسَ كُلُّ نِمْ بِرَادٍّ لَهُ وَإِنَّمَا الرُّادُّ لَهُ مَجْمُوعُهُمْ، وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا فَرَدَّهُ أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ التَّضَفُّ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَزِمَ لَهُ سِوَاءُ كَمَا قَالَاهُ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لَهُ ضَعِيفٌ .

(ولو التَّزَمَ جُفْلًا لِمُعَيَّنٍ) كَانَ رَدُّهُ فَلَكَ دِينَارٌ (فَإِشَارَتُهُ غَيْرُهُ فِي الْقَمَلِ إِنْ قَصَدَ إِعَانَتَهُ) مَجَانًا أَوْ بِمَوْضٍ مِنْهُ (فَلَهُ) أَيُّ ذَلِكَ الْمُعَيَّنِ (كُلُّ الْجُفْلِ)؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُتَزِمِ الرُّدَّ مِنْ التَّزَمِ لَهُ بِأَيِّ وَجْهِ أَتَى لَمْ يَقْصُرْ لَفْظُهُ عَلَى الْمُخَاطَبِ وَخَذَهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ فِيمَا إِذَا أُذِنَ لِمُعَيَّنٍ فَرَدَّهُ نَائِبُهُ مَعَ قُدْرَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَالِكَ لَمْ يَأْذَنْ فِيهِ أَصْلًا وَلَا شَيْءَ لِلْمُعَاوِنِ إِلَّا إِنْ التَّزَمَ لَهُ الْمُخَاطَبُ أَجْرَةً وَأَخَذَ السُّبْكِيُّ مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الْمُسَاقَاةِ جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ فِي الْإِمَامَةِ وَالتَّذَرُّيسِ.....

• فُودَ: (أَوْ لَا وَقَدْ عَمِلُهَا الثَّدَاءُ) إِلَى قَوْلِهِ وَقَصِيَّتُهُ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ إِلَى الْمَثْنِ وَقَوْلُهُ بِخِلَافِ مَا مَرَّ إِلَى وَلَا شَيْءَ لِلْمُعَاوِنِ وَقَوْلُهُ قَالَ غَيْرُهُ إِلَى وَالزَّرْكَشِيُّ وَإِلَى قَوْلِهِ وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ فِي النِّهَايَةِ إِذَا قَوْلُهُ وَبَحَثَ السُّبْكِيُّ إِلَى الْمَثْنِ. • فُودَ: (أَوْ ثَلَاثَةً فَكَذَلِكَ) يُغْنِي عَنْهُ قَوْلُهُ الْمَارُّ مَثَلًا. • فُودَ: (إِذَا لَا يَنْضَبِطُ) أَيُّ غَالِبًا هُ مُغْنِي. • فُودَ: (فَلَمْ يَقْصُرْ لَفْظُهُ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي فَلَا يُحْمَلُ لَفْظُهُ عَلَى قَصْرِ الْعَمَلِ عَلَى الْمُخَاطَبِ ه. • فُودَ: (مِنْ كَلَامِهِمْ هُنَا وَفِي الْمُسَاقَاةِ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَجْمُولِ لَهُ تَمَامُ الْجُفْلِ إِذَا قَصَدَ الْمُشَارِكُ إِعَانَتَهُ وَمِنْ اسْتِحْقَاقِ الْعَامِلِ فِي الْمُسَاقَاةِ تَصْيِيهِ إِذَا تَبَرَّعَ عَنْهُ الْمَالِكُ أَوْ أَجْنَبِي فِي الْعَمَلِ ه. • فُودَ: (جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ الْخ) أَيُّ وَلَوْ بِدُونِ غُلْرِ فِيمَا يَظْهَرُ أَهْ نِهَآيَةً وَسَيَاتِي مَا فِيهِ .

• فُودَ: (وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا عَبْدِي فَلَكُمْ كَذَا الْخ) وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَدْتُمَا كَذَا فَرَدَّهُ أَحَدُهُمَا اسْتَحَقَّ الرَّبْعُ أَوْ كِلَيْهِمَا اسْتَحَقَّ التَّضَفُّ شَرْحُ م ر وَفِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ السُّبْكِيُّ، وَلَوْ قَالَ أَيُّ رَجُلٍ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ دِرْهَمٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ قُسِمَ الدِّرْهَمُ بَيْنَهُمَا عَلَى الْأَقْرَبِ عِنْدِي ه. وَإِنْ قَالَ لِكُلِّ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي فَلَهُ دِينَارٌ فَرَدَّهُ اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ وَإِنْ قَالَ لِكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ رُدِّهِ وَلَكَ دِينَارٌ فَرَدَّوهُ فَلِكُلِّ ثَلَاثَةٌ كَذَا فِي الرُّوْضِ وَقَوْلُهُ وَإِنْ قَالَ أَوَّلُ مَنْ يَرُدُّ عَبْدِي الْخ هَلْ مِثْلُهُ فِي حُكْمِهِ مَا لَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي أَوَّلًا فَلَهُ دِرْهَمٌ حَتَّى لَوْ رَدَّهُ اثْنَانِ اقْتَسَمَاهُ وَيَتَّبِعُهُ أَنَّهُ مِثْلُهُ وَلَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ مُخَالِفٌ لِقَوْلِ التَّلْوِيحِ فِي فَضْلِ الْعَامِّ وَالثَّلَاثِ أَنْ يَتَعَلَّقَ الْحُكْمُ بِكُلِّ وَاحِدٍ بِشَرْطِ الْإِنْفِرَادِ وَعَدَمِ التَّعَلُّقِ بِوَاحِدٍ آخَرَ مِثْلُ مَنْ دَخَلَ هَذَا الْحِصْنَ أَوَّلًا فَلَهُ دِرْهَمٌ فَكُلُّ وَاحِدٍ دَخَلَهُ أَوَّلًا مُتَّفِرِدًا اسْتَحَقَّ الدِّرْهَمَ، وَلَوْ دَخَلَهُ جَمَاعَةٌ مَعًا لَمْ يَسْتَحِقُّوا شَيْئًا، وَلَوْ دَخَلُوهُ مُتَعَايِينَ لَمْ يَسْتَحِقُّ إِلَّا الْوَاحِدَ السَّابِقُ ه. • فُودَ: (فَرَدَّهُ نَائِبُهُ الْخ) أَيُّ عَلَى مَا مَرَّ. • فُودَ: (جَوَازَ الِاسْتِنَابَةِ فِي الْإِمَامَةِ الْخ) اعْتَمَدَهُ م ر .

وسائر الوظائف القابلة للتبعية، وإن لم تأذن الواقف إذا استناب من وجد فيه شرط الواقف مثله أو خيرا منه ويستحق المستنيب كل المعلوم وضعف إفتاء المصنف وابن عبيد السلام أنه لا يستحقه واحد منهما المستنيب لعدم مباشرته، والثائب الذي لم تأذن له الناظر لعدم ولايته ورد عليه الأذرع ذلك وأطال ثم قال وما ذكره فيه فتح باب لأكل أرباب الجهات مال

هـ قوله: (وسائر الوظائف القابلة إلخ) وقع السؤال في الدرس عما يقع كثيرا من أن صاحب الخطابة يستنيب خطيبا يخطب عنه ثم أن التائب يستنيب آخر هل يجوز له ذلك ويستحق ما جعله له صاحب الوظيفة أم لا والجواب عنه الظاهر أنه إن حصل له عذر متع من ذلك وعلم به المستنيب أو دلت القرينة على رضا صاحب الوظيفة بذلك جاز له أن يستنيب مثله ويستحق ما يجعل له وإن لم يحصل ذلك ولم تدل قرينة على الرضا بغيره لا يجوز ولا شيء له على صاحب الوظيفة لعدم مباشرته وعليه لمن استنابه أجره مثله من مال نفسه ووقع السؤال فيه أيضا عن مسجد انهدم وتمطلت شعائره هل يستحق أرباب الشعائر المعلوم أم لا والجواب عنه الظاهر أن من تمكنه المباشرة مع الانهدام كقراءة جزء به فاته يمكنه ذلك ولو صار كوما استحق المعلوم إن باشر ومن لا تمكنه المباشرة كقراءة المسجدين وقرائيه استحق كمن أخره على عدم المباشرة وهذا كله حيث لا يمكن إعادته وإلا وجب على الناظر القطع عن المستحقين وإعادته إن أمكن ولا يقل لأقرب المساجد إليه اهـ ش. هـ قوله: (مثله أو خيرا منه) أي فيما يتعلق بتلك الوظيفة حتى لو كانت قراءة جزء مثلا وكان المستنيب عالما لا يشترط في التائب كونه عالما بل يكفي كونه يحسن قراءة الجزء كقراءة المستنيب عبارة سم قوله أو خيرا منه أي باختيار المقصود من الوظيفة اهـ ش. هـ قوله: (ويستحق المستنيب كل المعلوم) أي وللتائب ما التزمه له صاحب الوظيفة وعليه فلو باشر شخص الوظيفة بلا استنابة من صاحبها لم يستحق المباشرة لها عوضا لعدم التزامه له وكذا صاحب الوظيفة حيث لم يباشر لا شيء له إلا إذا منع الناظر أو نحوه من المباشرة فيستحق لمؤثره في ترك المباشرة ومن هذا يؤخذ جواب حادثة وقع السؤال عنها وهي أن رجلا بينه وبين ولده أخيه إمامة شركة بمسجد ثم إن الرجل صار يباشر الإمامة من غير استنابة من ولده أخيه وهو أن ولده الأخ لا شيء له لعدم مباشرته ولا شيء للعلم زيادة على ما يقابل نصفها المقر هو فيه لأن العلم حيث عمل بلا استنابة كان متبرعا ولذا الأخ حيث لم يباشر ولم يستنيب لا شيء له لأن الواقف إنما جعل المعلوم في مقابلة المباشرة فما يخص ولده الأخ بصرفه الناظر لمصالح المسجد فتنبه له فإنه يقع كثيرا ووقع من بعض أهل العصر إفتاء بخلاف ذلك فاحذر اهـ ش. هـ قوله: (وضعف) أي السبكي. هـ قوله: (المستنيب) وقوله: (والثائب) بذل من قوله واحد منهما بذل مفضل من مجمل. هـ قوله: (ورد عليه) أي على السبكي. هـ وقوله: (ذلك) أي أخذه المذكور. هـ قوله: (لا كل أرباب إلخ) عبارة المصنف لأرباب الجهات

هـ قوله: (وسائر الوظائف القابلة إلخ) أي، ولو بدون عذر فيما يظهر شرح م. ر. هـ قوله: (أو خيرا منه) أي باختيار المقصود من الوظيفة.

الْوَقْفُ دَائِمًا الْمُوصَدُ لِلْمَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ وَاسْتِنَابَةُ مَنْ لَا يَصْلُحُ أَوْ يَصْلُحُ بِتَرْكِ سِيرٍ قَالَ غَيْرُهُ
وَهَكَذَا جَزَى فَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ انْتَهَى . وَيُؤَدُّ بِأَنَّهُ سَدَّ ذَلِكَ الْبَابَ بِاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مِثْلَهُ أَوْ
خَيْرًا مِنْهُ وَالرُّزْكَشِيُّ بِأَنَّ الرُّبْعَ لَيْسَ مِنْ بَابِ جَعَالَةٍ وَلَا إِجَارَةٍ إِذْ لَا يُمَكِّنُ وَقُوْعُ الْعَمَلِ مُسْلَمًا
لِلْمُسْتَنَاجِرِ أَوْ الْجَاعِلِ وَأَمَّا هُوَ إِتَابَةُ بِشَرْطِ الْحُضُورِ وَلَمْ يُوجَدْ فَلَا يَصِحُّ اخْذُهُ الْمَذْكُورُ
وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمُسْتَنَبِ، وَلَوْ لَعَذِرَ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ هُوَ خَيْرَ مِنْهُ وَقَضِيَّتُهُ كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ خِلَافَهُ
وَالَّذِي يَتَّبِعُهُ اسْتِنَابَةُ الثَّيَابَةِ لِمِثْلِهِ أَوْ خَيْرَ مِنْهُ لَعَذِرَ عَمَلًا بِالْعُرْفِ الْمُطَرَّدِ بِالمُسَامَحَةِ فِي الْإِتَابَةِ
جَيِّدٌ وَعَلَيْهِ فَيُجَابُ عَمَّا ذَكَرَهُ الرُّزْكَشِيُّ بِأَنَّهُ لَمَّا أَتَابَ بِالْقَيْدَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ سُمِيعَ لَهُ، وَإِنْ لَمْ

وَالْجِهَالَاتِ فِي تَوَلَّى الْمَنَاصِبِ الدِّينِيَّةِ وَاسْتِنَابَةِ مَنْ لَا يَصْلُحُ أَوْ يَصْلُحُ بِتَرْكِ سِيرٍ مِنَ الْمَعْلُومِ وَيَأْخُذُ
ذَلِكَ الْمُسْتَنَبِ مَالُ الْوَقْفِ عَلَى مَرَرِ الْأَعْصَارِ اهـ . فَوَدَّ: (وَاسْتِنَابَةِ مَنْ الْخ) عَطَفَ عَلَى أَكْلٍ عَطَفَ
سَبَبٍ عَلَى مُسَبِّبِهِ . فَوَدَّ: (بِتَرْكِ سِيرٍ) مُتَعَلِّقٌ بِالِاسْتِنَابَةِ أَيْ بِشَيْءٍ قَلِيلٍ فِيهِ التَّرْكِ تَجَرِيدٌ بَيَانِي لِأَنَّهُ فِي
الْأَصْلِ بِمَعْنَى الْقَلِيلِ كَالسَّيْرِ . فَوَدَّ: (وَيُؤَدُّ الْخ) أَيْ الْأَذْرَعِيُّ (بِأَنَّهُ) أَيْ الشُّبْكِيُّ سَدَّ ذَلِكَ الْبَابَ
بِاشْتِرَاطِ كَوْنِهِ مِثْلَهُ الْخَ إِذَا كَانَ مُرَادُ الْأَذْرَعِيِّ بِأَرْبَابِ الْجِهَالَاتِ الثَّيَابِ وَأَمَّا إِنْ كَانَ مُرَادُهُ بِهِمْ أَرْبَابُ
الْوِظَائِفِ بِمَعْنَى أَنَّهُمْ يَأْخُذُونَ الْوِظَائِفَ الَّتِي لَيْسُوا أَهْلًا لَهَا وَيَسْتَنْبِوْنَ كَمَا هُوَ صَرِيحُ عِبَارَتِهِ فَيُرَدُّ بِأَنَّ
الْكَلَامَ كُلَّهُ عِنْدَ صِحَّةِ التَّفْهِيمِ فِي الْوِظِيفَةِ وَذَلِكَ لَا يَكُونُ إِلَّا لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا فَتَأْمَلْ اهـ رَشِيدِي .

فَوَدَّ: (وَالرُّزْكَشِيُّ الْخ) عَطَفَ عَلَى الْأَذْرَعِيِّ . فَوَدَّ: (بِشَرْطِ الْحُضُورِ) أَيْ وَادَاهُ الْوِظِيفَةَ .
فَوَدَّ: (اخْذَهُ) أَيْ الشُّبْكِيُّ . فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) أَيْ كَلَامُ الرُّزْكَشِيِّ . فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ
خِلَافَهُ) وَهُوَ الْأَوْجَهُ عَمَلًا بِالْعُرْفِ الْمُطَرَّدِ بِالمُسَامَحَةِ حَيْثُ شَرَحَ م ر وَقَوْلُهُ م ر وَهُوَ الْأَوْجَهُ الْخ
وَلْيَتَأْمَلْ هَذَا مَعَ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ م ر أَيْ وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ اهـ سَمِ أَيْ فَإِنْ مَا تَقَلَّ عَنْ
الْأَذْرَعِيِّ حَاصِلُهُ مُنَازَعَةٌ مَنْ قَالَ بِالِاسْتِخْقَاقِ وَأَشَارَ الرَّشِيدِيُّ إِلَى الْجَوَابِ عَنْ تَقَرُّرِ سَمِ بِمَا نَصَّهُ قَوْلُهُ م
ر حَيْثُ يُدْرِكُ أَيْ حِينَ الْعُذْرِ وَكَوْنِ التَّائِبِ مِثْلَ الْمُسْتَنَبِ أَوْ خَيْرًا مِنْهُ وَهَذَا لَا يُنَافِي مَا اسْتَظْهَرَهُ فِيمَا مَرَّ فِي
قَوْلِهِ م ر أَيْ وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ الْخَ لِأَنَّهُ إِذَا صَحَّ مَعَ عَدَمِ الْعُذْرِ قَمْعُهُ أَوَّلَى فَاسْتِجَابَهُ م ر صَحِيحٌ فَتَأْمَلْ اهـ
أَقُولُ لَا يَخْفَى بَعْدَ هَذَا الْجَمْعِ وَيُمْكِنُ أَنْ يُجَابَ أَيْضًا بِأَنَّ مَا ذَكَرَهُ النَّهْأَةُ أَوَّلًا مُجَرَّدُ اسْتَظْهَارٍ لِمُرَادِ
الشُّبْكِيِّ فَقَطْ وَمَا ذَكَرَهُ آخِرًا هُنَا بَيَانٌ لِمَا هُوَ الرَّاجِعُ عِنْدَهُ وَفَاقًا لِلشَّارِحِ وَخِلَافًا لِلْمُغْنِيِّ عِبَارَتُهُ وَالَّذِي
يَتَّبِعِي أَنْ يَقَالَ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذِهِ الْوِظَائِفَ إِنْ كَانَتْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ وَكَانَ مِنْ يَدِهِ مُسْتَحَقًّا فَهُوَ يَسْتَحِقُّ
مَعْلُومَهَا سِوَاهُ أَحْضَرَ أَمْ لَا اسْتِنَابَ أَمْ لَا وَأَمَّا التَّائِبُ إِنْ جَعَلَ لَهُ مَعْلُومًا فِي نِيَّاتِهِ اسْتَحَقَّهُ وَالْأَوَّلُ لَمْ
تَكُنْ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ أَوْ كَانَتْ مِنْهُ وَلَمْ يَكُنْ مُسْتَحَقًّا فِيهِ فَمَا قَالَهُ الْمُصَنِّفُ هُوَ الظَّاهِرُ اهـ . فَوَدَّ: (حَيْثُ)
أَيْ حِينَ إِذْ وَجَدَ الْقَيْدَانِ الْمَذْكُورَيْنِ . فَوَدَّ: (وَعَلَيْهِ) أَيْ عَلَى هَذَا الْاسْتِنَابَةِ الْمُتَّجِهَةِ .

فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ أَنَّهُ لَا شَيْءَ لِلْمُسْتَنَبِ، وَلَوْ لَعَذِرَ) شَرَحَ م ر . فَوَدَّ: (وَقَضِيَّتُهُ) كَلَامُ الْأَذْرَعِيِّ خِلَافَهُ
وَهُوَ الْأَوْجَهُ شَرَحَ م ر وَلْيَتَأْمَلْ مَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا مِنْ قَوْلِهِ أَيْ، وَلَوْ بَدُونَ عُذْرٍ فِيمَا يَظْهَرُ .

يُتَصَوَّرُ هُنَا إِجَارَةٌ وَلَا جَعَالَةٌ عَمَلًا بِأَطْرَادِ الْخُرُوفِ بِهَذِهِ الْمُسَامَحَةِ الْمُطْلَعِ عَلَيْهَا الْوَاقِفُونَ
وَالْمُنْزَلَةُ مَنْزِلَةً شُرُوطُهُمْ وَحَيْثُ صَارَ كَأَنَّهُ حَاضِرٌ فَاسْتَحَقَّ الْمَقْلُومَ وَلَزِمَهُ مَا تَزَمَ لِتَأْيِيهِ وَيُؤْخَذُ
مِنْ قَوْلِ الشُّبْكِيِّ الْقَابِلَةِ لِلنِّيَابَةِ أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا تَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ حَتَّى عِنْدَ الشُّبْكِيِّ إِذَا لَا يُفَكِّرُ
أَحَدًا أَنْ يَتَّفَقَ عَنْهُ، وَبِهِ حِزْمُ الْغَزِّيِّ قَالَ غَيْرُهُ وَهُوَ وَاضِحٌ وَالْكَلَامُ كُلُّهُ فِي غَيْرِ وَقْفِ الْأَثَرِ لِمَا
مَرَّ فِيهَا (وَإِنْ قَصَدَ) الْمُشَارِكُ (الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ) يَتَعْنِي الْمُتَزِمُ بِجَعْلٍ أَوْ دُونِهِ أَوْ لِنَفْسِهِ أَوْ لِلْجَمِيعِ أَوْ
لِأَنْثَيْنِ مِنْهُنَّ أَوْ لِمِ بَقِصَدٍ شَيْئًا (فَلِلأَوَّلِ قِسْطُهُ) إِنْ شَارَكَهُ مِنْ أَوَّلِ الْعَمَلِ وَهُوَ نِصْفُ الْجُعْلِ إِنْ
قَصَدَ نَفْسَهُ أَوْ الْمُتَزِمَ أَوْ هُمَا أَوْ أَطْلَقَ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ إِنْ قَصَدَ نَفْسَهُ وَالْعَامِلَ أَوْ الْعَامِلَ وَالْمُتَزِمَ
وَتَلَاثُهُ إِنْ قَصَدَ الْجَمِيعَ (وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ بِخَالٍ).....

• فَوَدَّ: (صَارَ الْخ) أَيِ الْمُشْتَبِّهِ. • فَوَدَّ: (وَيُؤْخَذُ) إِلَى قَوْلِ الْمُتَنِ، فَإِنْ فُسِّخَ فِي التَّهَامَةِ وَكَذَا فِي
الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ إِنْ شَارَكَهُ مِنْ أَوَّلِ الْعَمَلِ. • فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا يَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ الْخ) اعْتَمَدَ م ر جَوَّازُ
الْاسْتِنَابَةِ لِلْمُتَّفَقَةِ أَيْضًا لِأَنَّ الْمَقْصُودَ إِخْيَاءَ الْبُقْعَةِ بِتَعَلُّمِ الْفِقْهِ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِنَابَةِ وَجَوَّازُ أَنْ
يُؤْخَذَ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَجُوزَ الْاسْتِنَابَةُ لِلْأَيْتَامِ الْمُتَزِلِّينَ بِمَكَاتِبِ الْأَيْتَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ سَمِ عَلَى حَجٍّ وَفِي حَاشِيَةِ
شَيْخِنَا الزِّيَادِيِّ مَثَلٌ مَا اعْتَمَدَهُ م ر وَلَكِنْ الْأَقْرَبُ مَا قَالَه حَجٌّ وَقَوْلُ سَمِ لِلْأَيْتَامِ أَيْ بِشَرِّطِ أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُمَا
مِثْلُهُ اهـ ع ش. • فَوَدَّ: (قَالَ غَيْرُهُ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي قَالَ ابْنُ شُهْبَةَ اهـ. • فَوَدَّ: (فِي غَيْرِ الْأَثَرِ) أَيِ مُلُوكِ مِصْرَ
مِنْ الْجَرَاكِسَةِ الْمَمْلُوكِينَ لِيَتَبَّ الْمَالِ. • فَوَدَّ: (فِيهَا) الْأَوَّلَى التَّذْكِيرُ. • فَوَدَّ: (بِجَعْلٍ الْخ) مُتَعَلِّقٌ
بِقَصْدِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِنَفْسِهِ الْخ) عَطَفَ عَلَى لِلْمَالِكِ. • فَوَدَّ: (أَوْ لِمِ بَقِصَدٍ الْخ) عَطَفَ عَلَى قَصْدِ.

• فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِسْطُ وَقَوْلُهُ: (إِنْ قَصَدَ) أَيِ الْمُشَارِكُ شِ اهـ سَمِ. • فَوَدَّ: (وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِهِ الْخ) وَذَلِكَ
لِأَنَّ مَا يَخْصُ الْعَامِلَ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ النُّصْفُ وَالنُّصْفُ الْآخَرُ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِ الْمُعَاوِنِ لَهُ وَقَدْ خَرَجَ مِنْهُ
لِلْعَامِلِ نِصْفُهُ وَهُوَ الرُّبْعُ وَإِذَا ضُمَّ الرُّبْعُ إِلَى النُّصْفِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ الْعَامِلُ كَانَ مَجْمُوعُ ذَلِكَ مَا ذَكَرَ
وَالرُّبْعُ الرَّابِعُ يَبْقَى لِلْمُتَزِمِ وَمِثْلُ ذَلِكَ يُقَالُ فِي الثَّلَاثِينَ فَإِنَّ الْعَامِلَ يَسْتَحِقُّ فِي مُقَابَلَةِ عَمَلِهِ النُّصْفَ وَمَا
تَبَرَّعَ بِهِ الْمُعَاوِنُ لَهُ ثُلُثُ النُّصْفِ الَّذِي فَضَلَ وَذَلِكَ يُضْمَرُ إِلَى النُّصْفِ الَّذِي اسْتَحَقَّهُ وَمَجْمُوعُهُمَا الثَّلَاثَانِ
اهـ ع ش.

• فَوَدَّ (سُي): (وَلَا شَيْءَ لِلْمُشَارِكِ الْخ) وَلَوْ قَالَ لِوَاحِدٍ إِنْ رَدَّذَتْهُ فَلَكَ دِينَارٌ وَلِآخَرٍ إِنْ رَدَّذَتْهُ أَرْضِيكَ
فَرَدَّاهُ فَلِلأَوَّلِ نِصْفُ الدِّينَارِ وَلِلْآخَرِ نِصْفُ أَجْرِهِ مِثْلَ عَمَلِهِ وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَّذْتَ عَبْدِي فَلَكَ كَذَا فَأَمَرَ رَقِيقَهُ

• فَوَدَّ: (أَنَّ الْمُتَّفَقَةَ لَا تَجُوزُ لَهُ الْاسْتِنَابَةُ الْخ) اعْتَمَدَ م ر جَوَّازُ الْاسْتِنَابَةِ لِلْمُتَّفَقَةِ أَيْضًا؛ لِأَنَّ الْمَقْصُودَ
إِخْيَاءَ الْبُقْعَةِ بِتَعَلُّمِ الْفِقْهِ فِيهَا وَذَلِكَ حَاصِلٌ مَعَ الْاسْتِنَابَةِ وَجَوَّازُ أَنَّهُ يُؤْخَذُ مِنْ ذَلِكَ أَنْ تَجُوزَ الْاسْتِنَابَةُ
لِلْأَيْتَامِ الْمُتَزِلِّينَ بِمَكَاتِبِ الْأَيْتَامِ فَلْيَتَأَمَّلْ. • فَوَدَّ: (وَهُوَ) أَيِ الْقِسْطُ وَقَوْلُهُ إِنْ قَصَدَ أَيِ الْمُشَارَكَةِ شِ.

(فَرُوعُ): قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ قَالَ فِي الْأَصْلِ وَلَوْ شَارَكَهُ اثْنَانِ فِي الرَّدِّ فَإِنْ قَصَدَا إِعَانَتَهُ فَلَهُ تَمَامُ
الْجُعْلِ أَوْ الْعَمَلُ لِلْمَالِكِ فَلَهُ ثَلَاثُهُ ثُمَّ قَالَ فِي الرُّوْضِ وَشَرْحِهِ، وَلَوْ قَالَ لِكُلِّ مِنْ ثَلَاثَةِ رُءُودِهِ وَلَكَ دِينَارٌ

أَيُّ فِي حَالٍ مِمَّا ذُكِرَ لِتَبَرُّعِهِ . (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا) أَيُّ الْجَاعِلِ وَالْعَامِلِ (الْفَسْخُ قَبْلَ تَمَامِ الْعَمَلِ)؛ لِأَنَّهُ عَقْدٌ جَائِزٌ مِنْ جِهَةِ الْجَاعِلِ لِتَطَلُّقِ الْإِسْتِحْقَاقِ فِيهَا بِشَرْطِ كَالْوَصِيَّةِ وَالْعَامِلِ؛ لِأَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا مَجْهُولٌ كَالْقِرَاضِ وَالْمُرَافَةِ بِفَسْخِ الْعَامِلِ.....

بَرَدَهُ ثُمَّ اغْتَقَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْجُعِلِ كَمَا أَقْنَى بِهِ الْوَالِدُ كَهَلَالَهُ تَعَلَّى لِإِنَابَتِهِ إِتْيَاهُ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُؤْثَرُ طَرَيَانُ حُرَّتِهِ كَمَا لَوْ أَعَانَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَالِكُ وَأَقْنَى أَيْضًا فِي وَلَدٍ قَرَأَ عِنْدَ فَقِيهِ مُدَّةً ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَقِيهِ آخَرَ فَطُلِعَ عَنْدهُ سُورَةٌ يَعْمَلُ لَهَا سُورَةٌ كَالْأَصَارِيفِ مَثَلًا وَحَصَلَ لَهُ فَتُوحٌ بِأَنَّهُ لِلثَّانِي وَلَا يُشَارِكُهُ فِيهِ الْأَوَّلُ اهـ شرح م ر اهـ سم . قال ع ش . قوله اسْتَحَقَّ كُلُّ الْجُعِلِ أَيُّ السَّيِّدِ ظَاهِرُهُ وَإِنْ قَصَدَ الْعَبْدُ نَفْسَهُ بَعْدَ الْحُرِّيَّةِ وَقِيَاسُ مَا لَوْ قَصَدَ الْمُعَاوَنُ نَفْسَهُ حَيْثُ قُلْنَا إِنَّ الْعَامِلَ إِنَّمَا يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ سُقُوطًا مَا يَقَابِلُ عَمَلُ الْعَبْدِ مِنْ وَقْتِ إِعْتَاقِهِ وَقَوْلُهُ فَطُلِعَ عَنْدهُ الْخ أَيُّ فَقَرَأَ عَنْدهُ شَيْئًا وَإِنْ قُلْ ثُمَّ طُلِعَ سُورَةٌ الْخ وقال الرِّشِيدِيُّ قوله كَمَا لَوْ أَعَانَهُ الْخ قَضِيَّةُ التَّشْبِيهِ أَنَّ الْعَبْدَ لَوْ قَصَدَ الْمَالِكُ حَيْثُ أَنَّ السَّيِّدَ الْمُعْتَقَ لَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا فَلْيُرَاجَعِ اهـ . هـ فَوَدَّ: (أَيُّ فِي حَالٍ مِمَّا ذُكِرَ الْخ) نَعَمْ إِنْ التَّزَمَ لَهُ الْعَامِلُ بِشَيْءٍ لَزِمَهُ لَهُ اهـ مُغْنِي . هـ فَوَدَّ (وَسَيُّ): (وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْخ) وَيَتَقَسَّمُ الْعَقْدُ بِإِغْتِيَابِ لُزُومِهِ وَجَوَازِهِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ أَحَدُهَا لَزِمَ مِنَ الطَّرَفَيْنِ قَطْعًا كَالْبَيْعِ وَالْإِجَارَةِ وَالسَّلَمِ وَالصُّلْحِ وَالْحَوَالَةِ وَالْمُسَاقَاةِ وَالْهَبَةِ لِغَيْرِ الْفُرُوعِ بَعْدَ الْقَبْضِ وَالْمُخْلَعِ وَلَا زِمَ مِنْ أَحَدِهِمَا قَطْعًا وَمِنْ الْآخَرِ عَلَى الْأَصَحِّ وَهُوَ النِّكَاحُ فَإِنَّهُ لَا زِمَ مِنْ جِهَةِ الْمَرْأَةِ قَطْعًا وَمِنْ جِهَةِ الزَّوْجِ عَلَى الْأَصَحِّ وَقُدْرَتُهُ عَلَى الطَّلَاقِ لَيْسَ فَنَسَخًا، ثَانِيهَا لَا زِمَ مِنْ أَحَدِ الطَّرَفَيْنِ جَائِزٌ مِنَ الْآخَرِ قَطْعًا كَالْبَيْتَانِيَّةِ وَكَذَا الرَّهْنُ وَهَبَةُ الْأَصُولِ لِلْفُرُوعِ بَعْدَ الْقَبْضِ وَالضَّمَانُ وَالْكَفَالَةُ، ثَالِثُهَا جَائِزٌ مِنَ الطَّرَفَيْنِ كَالشَّرِكَةِ وَالْوَكَالَةِ وَالْعَارِيَةِ الْوَدِيعَةِ وَكَذَا الْجَمَالَةُ قَبْلَ فَرَاغِ الْعَمَلِ وَلِذَا

فَرَدَّوهُ فَلِكُلِّ مِنْهُمْ ثُلُثُهُ تَوَازِيًا عَلَى الرَّهْنِ قَالَ فِي الْأَصْلِ قَالَ الْمُسْعُودِيُّ هَذَا إِذَا عَمِلَ كُلُّ مِنْهُمْ لِنَفْسِهِ أَمَّا لَوْ قَالَ أَحَدُهُمْ اعْتَنَى صَاحِبِي فَلَا شَيْءَ لَهُ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفٌ مَا شَرَطَ لَهُ أَوْ اثْنَانِ مِنْهُمْ اعْتَنَى صَاحِبَانَا فَلَا شَيْءَ لَهُمَا وَلَهُ جَمِيعُ الشُّرُوطِ إِنْ شَارَكَهُمْ رَابِعٌ فَلَا شَيْءَ لَهُ فَإِنْ قَصَدَ الْمَالِكُ أَوْ قَصَدَ أَخَذَ الْجُعِلَ مِنْهُ فَلِكُلِّ مِنَ الثَّلَاثَةِ رُبْعٌ إِنْ أَعَانَ أَحَدُهُمْ فَلِلْمُعَاوَنِ أَيُّ بَقِيَ الْوَاوِ التَّصَفُّ وَالْآخَرِ التَّصَفُّ أَوْ اثْنَيْنِ مِنْهُمْ فَلِكُلِّ مِنْهُمَا رُبْعٌ وَثَمَنٌ وَلِلثَّالِثِ رُبْعٌ إِنْ شَرَطَ لِأَحَدِهِمْ مَجْهُولًا كَتَوَبَّ مَعَ شَرْطِهِ لِكُلِّ مِنَ الْآخَرَيْنِ دِينَارًا فَرَدَّوهُ فَلَهُ ثُلُثُ أَجْرَةِ الْعَمَلِ وَلَهُمَا ثُلُثَا الْمُسَمَّى اهـ شرح الرُّوضِ، وَلَوْ كَانَ عَبْدٌ بَيْنَهُمَا اثْنَلَا فَا بَقِيَ فَمَجْعَلًا لِمَنْ رَدَّهُ دِينَارًا لَزِمَهُمَا بِنِسْبَةِ مِلْكَيْهِمَا شَرْحُ م ر وفيه، وَلَوْ قَالَ لِوَاحِدٍ إِنْ رَدَّذَتْ فَلَكَ دِينَارٌ وَلِآخَرٍ إِنْ رَدَّذَتْ أَرْضِيكَ فَرَدَّاهُ فَلِلْأَوَّلِ نِصْفُ الدِّينَارِ وَالْآخَرِ نِصْفُ أَجْرَةِ مِثْلِ عَمَلِهِ، وَلَوْ قَالَ إِنْ رَدَّذَتْ عَبْدِي فَلَكَ كَذَا فَآمَرَ رَقِيقَهُ بِرَدِّهِ ثُمَّ اغْتَقَهُ فِي أَثْنَاءِ الْعَمَلِ اسْتَحَقَّ كُلُّ الْجُعِلِ كَمَا أَقْنَى بِهِ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرِّمْلِيُّ لِإِنَابَتِهِ إِتْيَاهُ فِي الْعَمَلِ الْمَذْكُورِ وَلَا يُؤْثَرُ طَرَيَانُ حُرَّتِهِ كَمَا لَوْ أَعَانَهُ أَجْنَبِيٌّ فِيهِ وَلَمْ يَقْصِدِ الْمَالِكُ وَأَقْنَى أَيْضًا فِي وَلَدٍ قَرَأَ عِنْدَ فَقِيهِ مُدَّةً ثُمَّ نُقِلَ إِلَى فَقِيهِ آخَرَ فَطُلِعَ عَنْدهُ سُورَةٌ يَعْمَلُ لَهَا سُورَةٌ كَالْأَصَارِيفِ مَثَلًا وَحَصَلَ لَهُ فَتُوحٌ بِأَنَّهُ لِلثَّانِي وَلَا يُشَارِكُهُ الْأَوَّلُ اهـ . هـ فَوَدَّ: (لَا أَنَّ الْعَمَلَ فِيهَا مَجْهُولٌ) قَدْ كَوْنٌ مَقْلُومًا كَمَا تَقَدَّمَ.

رَدُّهُ لَمَّا مَرَّ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ قَبُولُهُ ثُمَّ هُوَ قَبْلُ الْعَمَلِ لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْمُعَيَّنِّ وَخَرَجَ يَقْبَلُ ثَمَامِهِ بَعْدَهُ
فَلَا أَثَرَ لِلْفَسْخِ حِينَئِذٍ؛ لِأَنَّ الْجُعْلَ قَدْ لَزِمَ وَاسْتَقَرَّ (فَإِنْ فُسِّخَ) مِنَ الْمَالِكِ أَوْ الْمُتَزِمِ أَوْ الْقَابِلِ
الْمُعَيَّنِ الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ وَقَدْ عَلِمَ الْقَابِلُ الَّذِي لَمْ يُفْسَخْ بِفُسْخِ الْجَاعِلِ أَوْ أُعْلِنَ الْجَاعِلُ بِالْفَسْخِ
أَيَّ أَشْأَعِهِ وَالْقَابِلُ غَيْرُ مُعَيَّنٍ (قَبْلُ الشُّرُوعِ) فِي الْعَمَلِ (أَوْ فُسْخُ الْقَابِلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ) فِيهِ (فَلَا
شَيْءَ لَهُ)، وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا كَانَ شَرْطًا لَهُ جُعْلًا فِي مُقَابَلَةِ بِنَاءِ حَائِطٍ فَبَنَى بَعْضُهُ

قَالَ وَلِكُلِّ مِنْهُمَا الْخِ نِهَآيَةٌ. ٥. فَوُدُ: (رَدُّهُ) أَيِ الْعَقْدِ. ٥. فَوُدُ: (ثُمَّ هُوَ) أَيِ فُسْخِ الْعَامِلِ. ٥. فَوُدُ: (لَا يَتَأْتِي إِلَّا
فِي الْمُعَيَّنِّ) بِخِلَافِ غَيْرِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ فُسْخُهُ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْعَمَلِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى زَادَ سَمَ مَا نَصَّهُ وَفِي
فُسْخِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ نَظَرٌ إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَزْتَبِطْ بِهِ أَيِ وَخَذَهُ فَكَيْفَ يَزْفَعُهُ رَأْسًا، فَإِنْ أُرِيدَ رَفْعُهُ
بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَقَطُّ فَمُحْتَمَلٌ اهـ. ٥. فَوُدُ: (بِفَعْلَةٍ) عِبَارَةُ النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى مَا يَبْدُوهُ اهـ.

٥. فَوُدُ (لَسِي): (فَإِنْ فُسِّخَ) بِنَاءِ الْمَفْعُولِ نِهَآيَةً وَمُعْنَى. ٥. فَوُدُ: (مِنْ الْمَالِكِ أَوْ الْمُتَزِمِ) كَانَ الْأَوَّلَى
الْاِقْتِصَارُ عَلَى الْمُتَزِمِ (قَوْلُهُ الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ) لَمَلُ الْمُرَادِ الْقَابِلِ وَلَوْ مَعْنَى لِمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ الْقَبُولُ اهـ
سَم. ٥. فَوُدُ: (أَوْ الْعَامِلِ) أَيِ وَإِنْ كَانَ صَبِيًّا كَمَا يَأْتِي اهـ ع ش. ٥. فَوُدُ: (وَقَدْ عَلِمَ الْعَامِلُ الْخِ) مَفْهُومُهُ قَوْلُهُ
أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْخِ وَسَيَأْتِي مَا فِيهِ قَوْلُ الْمُتَزِمِ (أَوْ فُسْخُ الْعَامِلِ) شَبِيلَ كَلَامُهُمُ الصَّبِيُّ اهـ نِهَآيَةً قَالَ ع ش
وَلَعَلَّ الْمُرَادَ بِالْفَسْخِ مِنْهُ تَرْكُ الْعَمَلِ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَالْأَفْسَخُ الصَّبِيُّ لَعَنُوا اهـ وَقَوْلُهُ وَلَعَلَّ الْمُرَادَ الْخِ سَيَأْتِي
عَنْ سَمٍ عَنِ الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَا قَدْ يُخَالِفُهُ.

٥. فَوُدُ (لَسِي): (فَلَا شَيْءَ لَهُ) وَلَوْ فُسْخَ الْعَامِلِ وَالْمُتَزِمِ مَعًا لَمْ أَرِ مَنْ ذَكَرَهُ وَيَتَّبِعِي عَدَمُ الْاسْتِحْقَاقِ
لَا جَمَاعَ الْمُفْتَضِي وَالْمَانِعِ اهـ مُعْنَى. ٥. فَوُدُ: (وَإِنْ وَقَعَ) إِلَى قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا فِي النِّهَآيَةِ وَالْمُعْنَى إِلَّا قَوْلُهُ كَانَ
شَرْطًا إِلَى لَاقَتِهِ. ٥. فَوُدُ: (وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ قَالَ هُوَ وَالرُّوْضُ وَإِنْ خَاطَ
نِصْفَ الثَّوْبِ فَاحْتَرَقَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِيَلَادِيَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ

٥. فَوُدُ: (رَدُّهُ) هَلْ يَأْتِي عَلَى الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَا تَرْتَدُّ بِالرَّدِّ. ٥. فَوُدُ: (ثُمَّ هُوَ) أَيِ فُسْخِ الْعَامِلِ. ٥. فَوُدُ: (قَبْلُ
الْعَمَلِ) يُفْهَمُ تَصَوُّرُهُ مِنْ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ فِي الْعَمَلِ وَفِي الْاِعْتِدَادِ بِهِ نَظَرٌ لِعَدَمِ اِزْتِبَاطِ الْعَقْدِ بِهِ
وَلِذَا لَوْ سَبَقَ غَيْرُهُ، وَلَوْ بَعْدَ شُرُوعِهِ لِرَدِّهِ اسْتَحَقُّ دُونَهُ فَلْيَتَأَمَّلْ. ٥. فَوُدُ: (لَا يَتَأْتِي إِلَّا فِي الْمُعَيَّنِّ) بِخِلَافِ
غَيْرِهِ فَلَا يَتَصَوَّرُ فُسْخُهُ إِلَّا بَعْدَ شُرُوعِهِ فِي الْعَمَلِ وَالْمُرَادُ بِالْفَسْخِ رَفْعُ الْعَقْدِ وَرَدُّهُ كَذَا فِي شَرْحِ م ر وَفِي
فُسْخِ غَيْرِ الْمُعَيَّنِّ بَعْدَ الشُّرُوعِ نَظَرٌ إِذَا الْعَقْدُ لَمْ يَزْتَبِطْ بِهِ بِخُصُوصِهِ فَكَيْفَ يَزْفَعُهُ رَأْسًا فَإِنْ أُرِيدَ رَفْعُهُ
بِالنِّسْبَةِ لَهُ فَقَطُّ فَمُحْتَمَلٌ. ٥. فَوُدُ: (الْقَابِلِ لِلْعَقْدِ) لَمَلُ الْمُرَادِ الْقَابِلِ وَلَوْ مَعْنَى كَمَا تَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُشْتَرَطُ
الْقَبُولُ أَيْضًا. ٥. فَوُدُ: (فَلَا شَيْءَ لَهُ) وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا) كَذَا فِي شَرْحِ الرُّوْضِ ثُمَّ قَالَ هُوَ وَالرُّوْضُ وَإِنْ
خَاطَ نِصْفَ الثَّوْبِ فَاحْتَرَقَ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَهُ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيُّ لِيَلَادِيَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ
وَمَحَلُّهُ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَقَعْ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ
إِلْخِ اهـ فَمِيزَ بِتَضَرُّعٍ بِاسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ مَعَ التَّرْكِ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَبِذَلِكَ يُعْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فُسْخِ

بَحْضَرْتَهُ؛ لِأَنَّهُ فِي الْأَوَّلَى لَمْ يَغْمَلْ شَيْئًا وَفِي الثَّانِيَةِ قُوَّتٌ يَفْشِيهِ عَرَضُ الْمُتَزِمِ بِاخْتِيَارِهِ وَمِنْ
ثُمَّ لَوْ كَانَ فَشَحُهُ فِيهَا لِأَجْلِ زِيَادَةِ الْجَاعِلِ فِي الْقَمَلِ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ أَوْ نَقَصَهُ مِنَ الْجُعْلِ انْتَهَى.
وَفِيهِ مُشَاحَّةٌ لَا مِنْ حَيْثُ الْحُكْمُ يَبْتَنِي شَيْخُنَا اسْتَحَقَّ أَجْرَةَ الْبِغْلِ لِأَنَّ الْجَاعِلَ هُوَ الَّذِي أَلْجَأَهُ
إِلَى ذَلِكَ أَمَّا إِذَا لَمْ يَغْلَمْ الْعَامِلُ الْمُعَيَّنُ وَلَمْ يَغْلَنْ الْمَالِكُ بِالْمُجْمُوعِ فِيمَا إِذَا كَانَ غَيْرَ مُعَيَّنٍ فَإِنَّهُ
يَسْتَحِقُّ الْمَشْرُوطَ إِذَا لَا تَقْصِيرَ مِنْهُ بِوَجْهِهِ وَانْكَفَى بِالْإِعْلَانِ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعَيِّنُ مَعَ الْإِبْهَامِ غَيْرُهُ .
(وَأَنْ فَسَخَ الْمَالِكُ) يَغْنِي الْمُتَزِمَ، وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَرْذُودِ مَثَلًا (بَعْدَ الشَّرْعِ) فِي الْقَمَلِ لَمْ يَسْتَحِقَّ

وَمَحَلَّهُ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى بِقَرِينَةِ قَوْلِهِ
إِلْخَ أَهْ قَبْلَهُ تَضْرِيحٌ بِاسْتِحْقَاقِ الْقِسْطِ مَعَ التَّرْكِ إِذَا وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَبِذَلِكَ يُغْلَمُ الْفَرْقُ بَيْنَ فَسَخِ
الْعَامِلِ فِي الْإِثْنَاءِ وَتَرْكِهِ وَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ . وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَفِي الثَّانِي يَسْتَحِقُّهُ إِنْ
وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا أَهْ سَمَ وَسَيَأْتِي مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ فِي مَبْنَحٍ تَلَفٍ مَحَلُّ الْعَمَلِ . هـ قَوْلُهُ: (قَالَ الْإِسْنَوِيُّ الْإِلْخَ)
عِبَارَةً شَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ الْإِسْنَوِيُّ وَقِيَّاسُهُ كَذَلِكَ إِذَا نَقَصَ مِنَ الْجُعْلِ أَهْ وَفِيهِ نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ
صَحِيحًا لِأَنَّ التَّقْصِيرَ فَسَخٌ كَمَا يَأْتِي وَهُوَ فَسَخٌ مِنَ الْمَالِكِ لَا مِنَ الْعَامِلِ أَهْ . هـ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ
الْمَشْرُوطَ) خَالَفَهُ الْمُغْنِي وَالنَّهْيَةُ فَقَالَا وَلَوْ عَمِلَ الْعَامِلُ بَعْدَ فَسَخِ الْمَالِكِ شَيْئًا عَالِمًا بِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ أَوْ
جَاهِلًا بِهِ فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ وَإِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ بِأَنَّهُ لَهَ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ جَاهِلًا بِهِ
وَاسْتَحْسَنَهُ الْبُلْقِينِيُّ أَهْ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م فَكَذَلِكَ عَلَى الْأَصَحِّ أَيَّ خِلَافًا لِحُجِّهِ أَهْ وَقَالَ سَمَ بَعْدَ ذِكْرِهِ عَنْ
الرُّوْضِ مَعَ شَرْحِهِ مَثَلٌ مَا مَرَّ عَنْ النَّهْيَةِ وَالْمُغْنِي أَنَّهُمَا مَانَعَهُ فَالْشَّارِحُ وَافَقَ الْمَاوَزْدِيَّ وَالزَّوْيَانِيَّ أَهْ .

هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَرْذُودِ مَثَلًا) كَذَا قَالَ الشَّيْخُ فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ
حَيْثُ أَعْتَقَ الْمَالِكُ الْمَرْذُودَ شَيْئًا لِيُخْرِجَهُ عَنْ قَبْضَتِهِ فَلَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسْلَمًا أَهْ نِهَآيَةُ وَقَوْلُهُ قَالَ الشَّيْخُ
إِلْخَ أَيَّ وَالْمُغْنِي وَقَوْلُهُ م فِي شَرْحِ مَنَهْجِهِ أَيَّ وَشَرَحَ الرُّوْضُ قَالَ ع ش قَوْلُهُ م فَلَا يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ الْإِلْخَ
أَيَّ وَمَعَ ذَلِكَ مَا قَالَ فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ ظَاهِرٌ لِحُصُولِ التَّقْوِيَةِ مِنْ جَانِبِ الْمَالِكِ وَقَوْلُهُ م ر حَيْثُ أَعْتَقَ

الْعَامِلُ فِي الْإِثْنَاءِ وَتَرْكِهِ حَيْثُذِ وَأَنَّهُ فِي الْأَوَّلِ لَا يَسْتَحِقُّ الْقِسْطَ وَإِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَفِي الثَّانِي
يَسْتَحِقُّهُ إِنْ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا . هـ قَوْلُهُ: (أَوْ نَقَصَهُ مِنَ الْجُعْلِ) قَالَ الْإِسْنَوِيُّ قَالَ فِي شَرْحِ الرُّوْضِ وَفِيهِ
نَظَرٌ وَإِنْ كَانَ الْحُكْمُ صَحِيحًا؛ لِأَنَّ التَّقْصِيرَ فَسَخٌ كَمَا يَأْتِي وَهُوَ فَسَخٌ مِنَ الْمَالِكِ لَا مِنَ الْعَامِلِ أَهْ .

هـ قَوْلُهُ: (فَإِنَّهُ يَسْتَحِقُّ الْمَشْرُوطَ) قَالَ فِي الرُّوْضِ وَإِنْ عَمِلَ بَعْدَ الْفَسْخِ، وَلَوْ جَاهِلًا فَلَا شَيْءَ قَالَ فِي
شَرْحِهِ لَكِنْ صَرَّحَ الْمَاوَزْدِيُّ وَالزَّوْيَانِيُّ بِأَنَّهُ لَهَ الْمُسَمَّى إِذَا كَانَ جَاهِلًا وَهُوَ مُعَيَّنٌ أَوْ لَمْ يُغْلَنْ الْمَالِكُ
بِالْفَسْخِ وَاسْتَحْسَنَهُ الْبُلْقِينِيُّ وَالتَّضْرِيحُ بِحُكْمِ الْجَاهِلِ مِنْ زِيَادَةِ الْمُصَنَّفِ أَهْ فَالْشَّارِحُ وَافَقَ الْمَاوَزْدِيَّ
وَالزَّوْيَانِيَّ لَكِنْ لَا يَخْفَى أَنَّ ذَلِكَ فِي فَسَخِ الْمَالِكِ قَبْلَ الشَّرْعِ وَهَلْ يَقُولَانِ بِهِ فِي فَسْخِهِ بَعْدَهُ بِالنِّسْبَةِ
لِمَا بَعْدَ الْفَسْخِ فِيهِ نَظَرٌ . هـ قَوْلُهُ: (وَلَوْ بِإِغْتَاكِ الْمَرْذُودِ مَثَلًا) كَذَا فِي شَرْحِ الْمَنَهْجِ وَالْأَقْرَبُ خِلَافُهُ فَلَا
يَسْتَحِقُّ الْعَامِلُ حَيْثُ أَعْتَقَ الْمَرْذُودَ شَيْئًا لِيُخْرِجَهُ عَنْ قَبْضَتِهِ فَلَمْ يَقَعِ الْعَمَلُ مُسْلَمًا لَمْ يَسْتَحِقَّ م ر .

العايل شيئاً من المُسمى؛ لأنه إنما يستحقُّ المُسمى بالفراغ من العمل فكذا بغضه وحيثيذ (فعليه أجرة المثل) لما مضى (في الأصح) لاختزام عمل العايل فلم يُفوت عليه بفسخ غيره وزجج ببذله كإجازة فبُحِث بِقِيْب، ولو حصل بما مضى من العمل بغض المقصود كأن عُلِّمَت ابني القرآن فلك كذا ثم منعه الأب من تمام التعليم ومثله ما لو منع المالك ماله من أن يُعم العايل العمل فيه فتلزمه أجرة مثل ما عمله فيهما لأن منعه فسخ أو كالفسخ وقد تقرر أن فسخ المُلتزم يوجب أجرة المثل للماضي وبهذا يتضح رد قول الأذعري أنه يستحق القسط من الجعل واستشكل وجوب أجرة المثل الذي في المتن بقولهم إذا مات أحدهما أثناء العمل انفسخ واستحق القسط من المُسمى أي إن رد العايل لو ارث المالك أو وارث العايل للمالك وإلا فأي فرق بين الفسخ والانفساخ ويُفرق بأن الفسخ أقوى فكأنه إعدام للعقد مع آثاره فزجج ببذله وهو أجرة المثل بخلاف الانفساخ فإنه لما لم يكن كذلك صار العقد كأنه لم يُرفع به فوجب القسط ثم رأيت شارحاً فرّق بأن العايل في الانفساخ تَمَّ العمل بغده ولم يغنقه المالك منه بخلافه في الفسخ وفيه نظر إذ لا أثر له في الفرق بين خصوص الوجوب من

المالك فيتبني أن مثل الإعتاق الوقت لوجود العلة فيه اهـ. فود: (لما مضى) كذا في النهاية والمغني .
 فود: (فلم يفوت) ببناء المفعول . فود: (وزجج ببذله) وهو أجرة المثل نهايةً ومغني . فود: (ولو حصل إلخ) عبارة النهاية والمغني ولا فرق بين أن يكون ما صدر من العايل لا يحصل به مقصود أصلاً كرد الأبي إلى بعض الطريق أو يحصل به بعضه كما لو قال إن عُلِّمَت ابني إلخ اهـ. فود: (ثم منعه إلخ) أي فَعَلَّمَهُ بعضه ثم منعه إلخ . فود: (واستشكل) إلى قوله ثم رأيت في النهاية . فود: (إذا مات أحدهما إلخ) أي أو جُن أو أغمي عليه نهايةً ومغني وروى مع شرحه . فود: (أو وارث العايل إلخ) هذا إذا كان العايل مُعَيَّنًا أما غير المُعَيَّن فيظهر أنه يستحق الجميع بعمله وعمل مورثه كما لو رده أثنان وهذا ظاهر ولم أر من ذكره اهـ مغني . فود: (ثم رأيت شارحاً إلخ) يُمكنُ حملُ هذا على ما ذكره هو أي الشارح فلا نظر اهـ سم . فود: (فرق بأن إلخ) ارتضى المغني بهذا الفرق . فود: (بأن العايل) أي أو وارثه . فود: (تَمَّ العمل بغده إلخ) أي فكان العقد باقياً بحاله لحصول المقصود به بلا منع منه وبهذا يتضح الفرق ويتدفع النظر فليتأمل سم على حجاج اهـ رشدي .

فود: (لما مضى) كذا شرح م ر . فود: (واستحق القسط من المُسمى أي إن رد إلخ) في شرح الروض وإن مات العايل فَرَدَهُ وإرثه استحق القسط أيضاً قاله الماوردی اهـ . فود: (ويُفرق بأن الفسخ أقوى إلخ) فرق أيضاً بأن الجاعل أسقط حكم المُسمى في مسألتنا بفسخه بخلافه في تلك شرح م ر .
 فود: (ثم رأيت شارحاً فرق إلخ) يُمكنُ حملُ هذا على ما ذكره هو فلا نظر . فود: (تَمَّ العمل بغده إلخ) أي فكان العقد باقياً بحاله لحصول المقصود به بلا منع منه وبهذا يتضح الفرق ويتدفع النظر فليتأمل .

المُسَمَّى تَارَةً وَمِنْ أُجْرَةِ الْمِثْلِ أُخْرَى كَمَا هُوَ وَاضِحٌ لِلْمُتَأَمِّلِ ثُمَّ رَأَيْتُ شَيْخَنَا أَجَابَ بِمَا أَجَابَ بِهِ هَذَا الشَّارِحُ وَقَدْ عَلِمْتُ مَا فِيهِ .

(وَالْمَالِكُ) يُغْنِي الْمُلْتَزِمُ (أَنْ يَزِيدَ وَيُنْقِصَ فِي) الْعَمَلِ وَفِي (الْجُهْلِ) وَأَنْ يُغَيِّرَ جِنْسَهُ (قَبْلَ الْفَرَاغِ) سَوَاءً مَا قَبْلَ الشُّرُوعِ وَمَا بَعْدَهُ كَالثَّمَنِ فِي زَمَنِ الْخِيَارِ (وَقَالِدُهُ) إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ (بَعْدَ الشُّرُوعِ) فِي الْعَمَلِ مُطْلَقًا أَوْ قَبْلَهُ وَعَمِلَ جَاهِلًا بِذَلِكَ ثُمَّ أَتَمَّ الْعَمَلَ (وَجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ) لِجَمِيعِ عَمَلِهِ وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ لَوْ عَمِلَ بَعْدَ الْفَسْخِ لَا شَيْءَ لَهُ حَيْثُ كَانَ الْفَسْخُ بِلا بَدَلٍ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّدَاءَ الْأَخِيرَ فَسَخَ لِلأَوَّلِ وَالْفَسْخُ مِنَ الْمُلْتَزِمِ أَثْنَاءَ الْعَمَلِ يَفْتَضِي الرُّجُوعَ إِلَى أُجْرَةِ الْمِثْلِ نَعَمْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ أَنَّهُ يَسْتَحِقُّ لِمَا عَمِلَ جَاهِلًا قَبْلَ النَّدَاءِ الثَّانِي مَا يُقَابِلُهُ مِنَ الْجُهْلِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْقَدَّ الْأَوَّلَ بَاقٍ لَمْ يَنْقَسِخْ وَفِيهِ نَظَرٌ.....

• قول (سني): (وَالْمَالِكُ أَنْ يَزِيدَ وَيُنْقِصَ فِي الْجُهْلِ) فَلَوْ قَالَ مَنْ رَدَّ عَبْدِي فَلَهُ عَشْرَةٌ ثُمَّ قَالَ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ خَمْسَةٌ أَوْ بِالْعَكْسِ فَالْأَخِيرُ نِهَائِيٌّ وَمُعْنَى • قوله: (وَأَنْ يُغَيِّرَ) إِلَى قَوْلِهِ نَعَمْ بَحْثُ فِي النِّهَايَةِ وَالْمُعْنَى • قوله: (وَأَنْ يُغَيِّرَ جِنْسَهُ) كَانَ يَقُولُ مَنْ رَدَّهُ فَلَهُ دِينَارٌ ثُمَّ يَقُولُ فَلَهُ دِرْهَمٌ أَوْ مُعْنَى • قوله: (إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ) أَيِ بِالزِّيَادَةِ أَوْ النِّقْصِ أَوْ لِجِنْسِ الْجُهْلِ وَكَانَ الْأَوَّلَى أَنْ يَقُولَ أَيِ التَّغْيِيرِ إِذَا وَقَعَ .

• قوله: (مُطْلَقًا) أَيِ أَتَمَّ الْعَمَلَ عَالِمًا بِالتَّغْيِيرِ أَوْ جَاهِلًا بِهِ • قوله: (وَعَمِلَ الْخ) أَيِ شَرَعَ فِي الْعَمَلِ وَسَيَذْكُرُ مُحَرَّرَهُ بِقَوْلِهِ، فَإِنْ هَوِيَ فِي هَذِهِ الْخ .

• قول (سني): (وَجُوبُ أُجْرَةِ الْمِثْلِ) وَيُسْتَقْتَضَى مِنَ الْأَوَّلَى مَا لَوْ عَلِمَ الْمُسَمَّى الثَّانِي فَقَطَّ فَلَهُ مِنْ قِسْطِ مَا عَمِلَهُ بَعْدَ عَلَيْهِ فِيمَا يَظْهَرُ أَوْ شَرَحَ مَتْنَهُ وَسَيَأْتِي عَنْ النِّهَايَةِ مَا يُوَافِقُهُ قَالَ الْحَلَبِيُّ قَوْلُهُ فَقَطَّ أَيِ وَجْهَلِ الْمُسَمَّى الْأَوَّلَ وَفِيهِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ عَامِلٍ شَرَعًا لِعَدَمِ عَلَيْهِ بِالْجُهْلِ • قوله: (لِجَمِيعِ عَمَلِهِ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْأُجْرَةِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَعَمِلَ عَالِمًا وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ الْخِ أَوْ سَم .

• قوله: (وَمَحَلُّ قَوْلِهِمْ الْخ) عِبَارَةُ الْمُغْنِي وَأُجْرَةُ الْمِثْلِ فِيمَا ذَكَرَ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ لَا الْمَاضِي خَاصَّةً وَلَا يُنَافِيهِ مَا مَرَّ مِنْ أَنَّهُ لَوْ عَمِلَ الْخِ لِأَنَّ ذَلِكَ فِيمَا إِذَا فَسَخَ بِلا بَدَلٍ بِخِلَافِ هَذَا أَوْ • قوله: (وَذَلِكَ) أَيِ وَجُوبِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ فِيمَا ذَكَرَ .

• قوله: (لِجَمِيعِ عَمَلِهِ) يُفِيدُ وَجُوبَ الْأُجْرَةِ لِجَمِيعِ الْعَمَلِ إِذَا وَقَعَ التَّغْيِيرُ بَعْدَ الشُّرُوعِ وَعَمِلَ عَالِمًا وَسَيَأْتِي فِي قَوْلِهِ فَإِنْ قُلْتَ الْخِ • قوله: (نَعَمْ بَحْثُ ابْنِ الرُّفْعَةِ الْخ) قَدْ يُقَالُ مَا بَحَثَهُ هُوَ قِيَاسٌ مَا تَقَدَّمَ فِي قَوْلِهِ أَمَّا إِذَا لَمْ يَعْلَمْ الْعَامِلُ الْمُعَيَّنُ الْخِ مِنْ اسْتِحْقَاقِ الْمَشْرُوطِ بَلْ قَدْ يُقَالُ قِيَاسُهُ اسْتِحْقَاقُ الْجُهْلِ الْأَوَّلِ لِمَا بَعْدَ النَّدَاءِ الثَّانِي أَيْضًا حَيْثُ كَانَ الْجُهْلُ شَامِلًا بَلْ وَقِيَاسُهُ أَيْضًا مَا يَأْتِي فِي التَّنْبِيهِ عَنِ الْمَاوَزْدِيِّ وَالزَّوْيَانِيِّ إِلَّا أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الْفَسْخِ لَا إِلَى بَدَلٍ وَالْفَسْخُ إِلَى بَدَلٍ كَمَا فِي هَذِهِ الْمَذْكُورَاتِ هُنَا فَإِنَّهُ لَوْ رَوَعِيَ الْأَوَّلُ عِنْدَ الْجُهْلِ لَزِمَ إِهْدَاؤُ فِعْلِ الْعَامِلِ فَلَمْ يُلْتَمِثْ إِلَيْهِ وَلَزِمَ الْمَشْرُوطُ بِخِلَافِ الثَّانِي فَإِنَّهُ لَا يَلْزَمُ مِنْ مَعَايِهِ الْإِهْدَاؤُ لَا لِتَزَامِهِ بَدَلًا آخَرَ فَلِذَا رَوَعِيَ حَتَّى وَجَبَتْ أُجْرَةُ الْمِثْلِ أَوْ .

وقول المتن فعليه أجره المثل في الأصح يزوده لما تقرر أن النداء الأخير فسخ للأول وأن الفسخ يوجب أجره المثل فاندفع قوله أن العقد الأول باق لم يفسخ والحق بذلك فسخه بالتغيير قبل العمل المذكور فإن عمل في هذه عالماً بذلك فله المسمى الثاني.

(تنبيه) ما اقتضاه المتن من أنه لو لم يعلم بالتغيير قبل الشروع فيما إذا كان العايل معيّناً ولم يعلم به الملتزم فيما إذا كان غير معيّن من أن له أجره المثل هو ما بحثه في الوسيط واقتضاه كلام الروضة وأصلها أيضاً وقال المازدي والرويانى يستحق الجعل الأول وأقره جعج متأخرون والذي يتجه الأول فإن قلت علم مما تقرر أنه لو علم بالثاني قبل الشروع استحقه...

فؤد: (وقول المتن إلخ) أي المتقدم. فؤد: (يزوده) قد يجاب بأن كلامه فيما قبل النداء الثاني والعقد قبل النداء الثاني باق بلا إشكال اه سم. فؤد: (فاندفع قوله أن العقد الأول باق) مراده كما هو ظاهر باق إلى النداء الثاني اه سم. فؤد: (والحق بملك) أي الفسخ في أثناء العمل بالتغيير. فؤد: (المذكور) بالرفع تمت (فسخه) أي المذكور بقوله المار أو قبله وعمل جاهلاً إلخ. فؤد: (فإن عمل إلخ) عبارة المثني فإن سمح العايل ذلك أي التغيير قبل الشروع في العمل اعتبر النداء الأخير وللعايل ما ذكر فيه اه. فؤد: (في هذه) أي صورة التغيير قبل الشروع في العمل. فؤد: (هالماً بذلك) أي بالتغيير.

فؤد: (ما اقتضاه) إلى قوله، فإن قلت في النهاية. فؤد: (ما اقتضاه المتن) من أين هذا الاقتضاء اه سم عبارة النهاية ومحلّه أي كلام المتن فيما قبل الشروع أن يعلم العايل بالتغيير، فإن لم يعلم به فيما إذا كان معيّناً ولم يعلم به الملتزم فيما إذا كان غير معيّن قال الغزالي في وسيطه يتقدح أن يقال يستحق أجره المثل وهو الراجح كما اقتضاه إلخ. فؤد: (من أن له إلخ) جواب لو فكان الصواب فله إلخ.

فؤد: (هو) أي ما اقتضاه المتن. فؤد: (وقال المازدي إلخ) فعلى الأول لو عمل من سمع النداء الأول خاصة ومن سمع الثاني استحق الأول نصف أجره المثل والثاني نصف المسمى الثاني وعلى قول المازدي للأول نصف الجعل الأول وللثاني نصف الثاني اه نهاية. فؤد: (والذي يتجه الأول) وفقاً للمثني والنهاية. فؤد: (بالثاني) أي النداء الثاني وقوله: (استحقه) أي مسمى الثاني.

فؤد: (وقول المتن) أي المتقدم وقوله يزوده إلخ قد يجاب بأن كلامه قبل النداء الثاني باق بلا إشكال إلا أن قضية هذا أن يكون حالة العلم كذلك إلا أن يفرق بينهما على أنه إن أريد الجهل بالنداء الثاني فالعمل قبله لا يتصور إلا مع الجهل به إذ العلم بوجود الشيء قبل وجوده محال. فؤد: (فاندفع قوله أن العقد الأول باق) مراده كما هو ظاهر باق إلى النداء الثاني. فؤد: (قبل العمل المذكور) أي في قوله المار أو قبله وعمل جاهلاً بذلك ثم أتم العمل ش. فؤد: (ما اقتضاه المتن) من أين هذا الاقتضاء.

فؤد: (هو ما بحثه في الوسيط إلخ) وهو الراجح كما اقتضاه كلامهما شرح م ر. فؤد: (وقال المازدي إلخ) فعلى الأول لو عمل من سمع النداء الأول خاصة ومن سمع الثاني استحق الأول نصف أجره المثل والثاني نصف المسمى وعلى قول المازدي للأول نصف الجعل الأول وللثاني نصف

أو في الأثناء لم يستحق من الثاني شيئاً وكان القياس أنه يستحق منه قسط عمله بقده قلت
يُفَرَّقُ بآئه قبل الشروع لم يلتزم شيئاً فأدير الأمر على الثاني وبقده التزم حكم الأول فوجب له
مُسَمَّاهُ إن سلم من الفسخ والآن أجره المثل ولا ننظر للثاني لأنه وقع به الفسخ لا غير .
(ولو مات الأبق) أو تلف المزدود (في بعض الطريقي) أو مات المالك قبل تسليمه (أو هرب)
كذلك أو غصب كذلك أو خاط نصف الثوب فاخترق أو بنى بعض الحائط فانهدم، ولو بلا
تفريط من الثاني أو لم يتعلم الصبي لبلادته (فلا شيء للعامل) لتعلق الاستحقاق بالرد أو
الحصول ولم يوجد وإنما استحق أجره لحج مات أثناءه قسط ما عمل لا تيفاع المحجوج عنه

• فؤد: (أو في الأثناء) أي سواء وقع التغير بعد الشروع أو قبله . • فؤد: (وكان للقياس إلخ) هذا القياس هو الذي جرى عليه شرح الرزوي أي والنهاية اه سم . • فؤد: (منه) أي مسمى الثاني . • فؤد: (بقده) أي العلم بالثناء الثاني . • فؤد: (بآئه) أي العامل (لم يلتزم شيئاً) أي من أحكام النداءين .
• فؤد (سبي): (ولو مات الأبق إلخ) أي بغير قتل المالك له أما إذا قتله المالك فيستحق العامل القسط كما لو فسخ المالك اه مغني . • فؤد: (أو تلف المزدود إلخ) .
(فرغ): لو رد الأبق لإضطبل المالك وعلم به كفى كتنظيره من العارضة وغيرهما ر اه سم على حج اه
ع ش . • فؤد: (أو تلف المزدود) إلى الخاتمة في النهاية إلا قوله والمالك حاضر . • فؤد: (أو مات المالك قبل تسليمه) أي ولم يسلمه لوارثه أخذاً مما تقدم في قوله أي رد العامل لوارث المالك اه سم
وفي أكثر النسخ أو بباب المالك كما في النهاية كذلك . • فؤد: (قبل تسليمه) راجع لكل من الموت والتلف . • فؤد: (أو غصب كذلك) أو ترك أي المزدود العامل ورجع بنفسه نهاية ومغني .
• فؤد: (فاخترق) أي وهو في يده أي الخياط اه ع ش . • فؤد: (ولم يوجد) الأولى التثنية لأن أو

الثاني شرح م ر . • فؤد: (أو في الأثناء لم يستحق من الثاني شيئاً) هذا علم من قوله السابق وجوب أجره
المثل لجميع عمله بعد قوله بعد الشروع في العمل مطلقاً . • فؤد: (وكان القياس إلخ) هذا القياس هو ما
في شرح الرزوي فإنه لما قال الرزوي وإن زاد أو نقص اعتبر النداء الأخير فلو لم يسمعه أو كان بعد
الشروع وجب أجره المثل اه قال في شرحه في النسخ المتأخرة وأجره المثل فيما قاله في الأولى
جميع العمل وفي الثانية لعمله قبل النداء الثاني أما عمله بقده ففيه قسطه من مسماه اه .
• فؤد في (سبي): (ولو مات الأبق إلخ) .

(فرغ): لو رد الأبق لإضطبل المالك وعلم به كفى كتنظيره من العارضة وغيرهما ر .
(فرغ آخر): في شرح الرزوي، ولو اعتق عبده قبل رده قال ابن الرقعة يظهر أن يقال لا أجره للعامل
إذا رده بعد العتق وإن لم يعلم لحصول الرجوع ضمتا أي فلا أجره لعمله بعد العتق تنزيلاً لإغناقه منزلة
فسخه اه . • فؤد: (أو مات المالك قبل تسليمه) أي ولم يسلمه لوارثه أخذاً مما تقدم في قوله أي رد
العامل لوارث المالك .

بِقَوَابِ مَا عَمِلَهُ، وَلَوْ لَمْ يَجِدْ الْمَالِكُ وَلَا وَكِيلُهُ سَلَّمَهُ لِلْحَاكِمِ فَإِنْ قُعِدَ أَشْهَدَ وَاسْتَحَقَّ أَيُّ وَإِنْ مَاتَ أَوْ هَرَبَ بَعْدَ ذَلِكَ وَيَجْرِي ذَلِكَ فِي تَلَفِ سَائِرِ مَحَالِّ الْأَعْمَالِ وَمَحَلِّهِ فِي غَيْرِ الْأَجِيرَةِ أَعْنِي عَدَمَ تَعْلُمِ الصَّبِيِّ كَمَا اسْتَفِيدَ مِنَ الْمَتْنِ وَغَيْرِهِ حَيْثُ لَمْ يَقَعْ الْعَمَلُ مُسَلَّمًا لِلْمَالِكِ فَإِنْ وَقَعَ مُسَلَّمًا لَهُ وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ كَانَ مَاتَ صَبِيٍّ حُرٍّ أَثْنَاءَ التَّغْلِيمِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ مَا مَضَى مِنَ الْمُسَمَّى لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَمَلَ وَقَعَ مُسَلَّمًا بِالتَّغْلِيمِ مَعَ ظُهُورِ أَثَرِ الْعَمَلِ عَلَى الْمَحَلِّ بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِيِّ إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ وَكَذَا الْإِجَارَةُ وَمِنْ ثَمَّ لَوْ نُهَبَ الْجِثْلُ أَوْ عَرِقَ أَثْنَاءَ الطَّرِيقِ لَمْ يَجِبِ الْقِسْطُ؛ لِأَنَّ الْجِثْلَ لَمْ يَقَعْ مُسَلَّمًا لِلْمَالِكِ وَلَا ظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتِ الذَّابَّةُ أَوْ نُهَبَتْ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ أَمَّا الْقِرْنُ فَيُشْتَرَطُ.....

العاطفة لِلتَّنْوِيعِ. □ فُود: (وَلَوْ لَمْ يَجِدْ) أَيِ الْعَامِلِ. □ فُود: (سَلَّمَهُ لِلْحَاكِمِ) وَاسْتَحَقَّ الْجُثْلَ أَهْ نِهَاءً قُعِدَ لَهُ الْحَاكِمُ مِنْ مَالِ الْمُتَنَزِّعِ إِنْ كَانَ وَالْآبِيُّ فِي ذِمَّتِهِ ع. ش. □ فُود: (بَعْدَ ذَلِكَ) أَيِ التَّسْلِيمِ لِلْحَاكِمِ وَالْإِشْهَادِ عِنْدَ قُعْدِهِ. □ فُود: (وَيَجْرِي ذَلِكَ) أَيِ عَدَمِ الزُّوْمِ شَيْءٍ لِلْعَامِلِ عِنْدَ تَحَوُّرِ مَوْتِ الْآبِيِّ. □ فُود: (وَمَحَلِّهِ) أَيِ عَدَمِ الزُّوْمِ فِيمَا دُكِرَ فِي الْمَتْنِ وَالشَّرْحِ. □ فُود: (وَمَحَلِّهِ) إِلَى قَوْلِهِ بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِيِّ فِي الْمُسَمَّى. □ فُود: (حَيْثُ لَمْ يَقَعْ الْعَمَلُ مُسَلَّمًا) أَيِ بَأْنٍ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ، وَمِنْ كَوْنِهِ بِحَضْرَتِهِ حُضُورُهُ فِي بَعْضِ الْعَمَلِ وَأَمْرُهُ بِهِ أَهْ ع. ش. □ فُود: (كَانَ مَاتَ الْخ) وَكَانَ تَلَفُ الثَّرْوِ الَّذِي خَاطَ بَعْضُهُ أَوْ الْجِدَارُ الَّذِي بَنَى بَعْضُهُ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ إِلَى الْمَالِكِ اسْتَحَقَّ أَجْرَهُ مَا عَمِلَ أَيِ يَنْسِلُهُ مِنْ الْمُسَمَّى أَهْ نِهَاءً. □ فُود: (حُرٍّ) سَيَذْكُرُ مُخْتَرَزَهُ. □ فُود: (لَمَّا تَقَرَّرَ أَنَّ الْعَمَلَ الْخ) وَفِي الشَّامِلِ أَنَّهُ لَوْ خَاطَ يَصِفُ الثَّرْوِ ثُمَّ احْتَرَقَ وَهُوَ فِي يَدِ الْمَالِكِ اسْتَحَقَّ يَصِفُ الْمَشْرُوطِ أَنْتَهَى أَهْ نِهَاءً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ وَهُوَ فِي يَدِ الْمَالِكِ أَيِ بَأْنٍ سَلَّمَهُ لَهُ بَعْدَ خِيَاطَةِ يَصِفُهُ أَوْ خَاطَهُ بَيْتُ الْمَالِكِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بِحَضْرَتِهِ حَيْثُ أَحْضَرَهُ لِمَنْزِلِهِ أَه. □ فُود: (إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ) أَيِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلْمَالِكِ لِمَا قَدَّمْتُهُ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ قَرَدَهُ مِنْ أَقْرَبِ الْخ مِنْ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْمَالِكُ فِي يَصِفِ الطَّرِيقِ قَدَفَعَهُ لَهُ اسْتَحَقَّ النُّصْفَ أَهْ سَمِ أَيِ وَلِقَوْلِ الشَّارِحِ كَذَلِكَ عَقِبَ قَوْلِ الْمُصَنِّفِ أَوْ هَرَبَ. □ فُود: (وَمِنْ ثَمَّ) أَيِ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ يُغْتَبَرُ فِي وَجُوبِ الْقِسْطِ وَقَوْعُ الْعَمَلِ مُسَلَّمًا لِلْمَالِكِ وَظُهُورُ أَثَرِهِ عَلَى الْمَحَلِّ. □ فُود: (بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتِ الذَّابَّةُ الْخ) أَوْ انْتَكَسَرَتِ السَّفِينَةُ مَعَ سَلَامَةِ الْمَحْمُولِ كَمَا أَفْتَى بِذَلِكَ الْوَالِدُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَعْلَمُ أَهْ نِهَاءً قَالَ ع. ش. قَوْلُهُ مَعَ سَلَامَةِ الْمَحْمُولِ أَيِ سَوَاءً كَانَ الْمَالِكُ حَاضِرًا أَوْ غَائِبًا كَمَا سَمَلَهُ إِطْلَاقُهُ وَفِي خِجِّ التَّقْيِيدِ بِكَوْنِ الْمَالِكِ حَاضِرًا أَه. □ فُود: (وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ) اشْتَرَطَ حُضُورَهُ لِيَقَعَ الْعَمَلُ مُسَلَّمًا لَكِنْ قِيَاسُ قَوْلِهِ بَعْدَهُ أَمَّا الْقِرْنُ الْخ أَنَّهُ

□ فُود: (كَانَ مَاتَ صَبِيٍّ حُرٍّ) خَرَجَ الرَّقِيقُ أَيِ لِأَنَّ وَقَوْعَ تَغْلِيمِهِ مُسَلَّمًا إِنَّمَا يَكُونُ إِذَا كَانَ بِحَضْرَةِ الْمَالِكِ أَوْ فِي يَدِهِ ثُمَّ رَأَيْتُ الشَّارِحَ صَرَّحَ بِذَلِكَ. □ فُود: (بِخِلَافِ رَدِّ الْآبِيِّ إِذَا هَرَبَ مِنَ الْأَثْنَاءِ) إِنْ كَانَ الْمُرَادُ، وَلَوْ بَعْدَ تَسْلِيمِهِ لِلْمَالِكِ فَهُوَ مُشْكِلٌ إِلَّا أَنْ يَوْجَهَ بِأَنَّ الْعَمَلَ لَمْ يَظْهَرْ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ وَلَا يَخْفَى مَا فِيهِ وَالظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ ثُمَّ رَأَيْتُ مَا قَدَّمْتُهُ فِي قَوْلِ الْمَتْنِ قَرَدَهُ مِنْ أَقْرَبِ مَنَّهُ أَنَّهُ لَوْ رَأَى الْمَالِكُ فِي يَصِفِ الطَّرِيقِ قَدَفَعَهُ لَهُ اسْتَحَقَّ النُّصْفَ. □ فُود: (بِخِلَافِ مَا إِذَا مَاتَتِ الذَّابَّةُ أَوْ نُهَبَتْ وَالْمَالِكُ حَاضِرٌ)

اشترط حضوره ليقع العمل مسلماً لكن قياس قوله بفعله أما القن فيشترط تسليمه للسيد أو وقوع التعليل بحضرته أو في ملكه أنه يكفي هنا تسليم الحمل للمالك إذا لم يكن حاضراً فيكون الشرط حضور المالك أو تسليمه الحمل بفعله مؤيد الذاتية وظاهر ذلك استحقاق القسط حيثيذ وإن تلف الحمل بفعله ذلك وهو مشكل لاشتراطهم في استحقاق القسط ووقوع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل كما قال في الروض وشرحه وإن تلف ثوب استؤجر لخياطته، وقد خاط الأجير نصفه مثلاً استحق النصف من المسمى هذا إن كان العمل في ملك المستأجر أو بحضرته؛ لأنه حيثيذ يقع العمل مسلماً وإلا فلا يستحق شيئاً كما مر ذلك في فصل استؤجر في قصارة ثوب لا إن تلفت جرة حملها الأجير نصف الطريق فلا يستحق شيئاً من الأجرة والفرق أن الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً بظهور أثره والحمل لا يظهر أثره على الجرة فعلم مما تقرر أنه يشترط في وجوب القسط ووقوع العمل مسلماً وظهور أثره على المحل هـ. فإن هذا الكلام موضح بأنه لا بد في استحقاق القسط من ظهور أثر العمل على المحل وبأن الحمل لا يظهر أثره وبأنه لا يجب القسط في مسألة الجرة وإن كان المالك معها؛ لأن كونه معها غايته أنه يوجب وقوع العمل مسلماً وذلك لا يكفي بل لا بد معه من ظهور أثر العمل ولم يظهر بصريح قوله والحمل لا يظهر أثره بل قوله أن الخياطة تظهر على الثوب فوق العمل مسلماً يقتضي عدم وقوع العمل مسلماً في مسألة الجرة لاقتضائه أن العمل لا يقع مسلماً إلا إن كان مما يظهر أثره ولا خفاء في أن الحمل لا يظهر أثره فكيف يجب القسط بل حمل الجرة من أفراد الحمل بل لا يتأتى فرق بين أن يكون المحمول جرة وأن يكون غير جرة فوجب القسط في مسألة الحمل بخلاف ما قالوه في مسألة الجرة من عدم وجوب شيء وما قالوه من اشتراط ظهور الأثر على المحل من نصريهم بأن الحمل مما لا يظهر أثره وتصوير الروض المسألة بالتلف يقتضي أنه محل الاستحقاق حتى لو لم يتلفه لا يستحقه إلا إن تم العمل بقياسه عدم الاستحقاق في مسألة إذا لم يتلف الحمل وجهه عدم وجوب المشروط وهو تمام العمل مع إمكانه لكن في الروض وشرحه فيما لو غير التايخ ترتيب الكتاب أنه إن لم يمكن البناء سقطت الأجرة وإن أمكن استحق بالقسط وقضية ذلك عدم توقف استحقاق القسط في مسألة على تلف المحل بل شرح الروض موضح بذلك هنا فإنه لما قال الروض وشرحه وإن خاط نصف الثوب فاحترق أو تركه أو بلى بعض الحائط فانهدم أو تركه أو لم يتعلم الصبي ليلادته فلا شيء له. قال في شرحه ومحلّه فيما عدا الأخيرة إذا لم يقع العمل مسلماً وإلا قلّه أجرة ما عمله بقسطه من المسمى إلخ فقلوه ومحل إلخ بفعله أو تركه صريح في وجوب القسط مع عدم التألف ومع الترك فليتأمل.

تَسْلِيمُهُ لِلسَّيِّدِ أَوْ وَقُوعُ التَّغْلِيمِ بِحَضْرَتِهِ أَوْ فِي مِلْكِهِ (وَإِذَا رَدَّهُ فَلَيْسَ لَهُ حَبْسُهُ لِقَبْضِ الْجُمْلِ)؛
لأنَّه إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ بِالتَّسْلِيمِ وَلَا حَبْسَ قَبْلَ الاسْتِخْقَاقِ وَعِلْمٌ مِنْهُ بِالْأُولَى أَنَّهُ لَا يَحْبِسُهُ أَيُّضًا لِمَا
أَنْفَقَهُ عَلَيْهِ بِالْإِذْنِ. (وَيُصَدَّقُ) بِبَيْعِهِ الْجَاعِلُ سَوَاءً (المَالِكُ) وَغَيْرُهُ (إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُمْلِ أَوْ
سَفِيَهُ) أَيِ الْقَائِلِ (فِي رَدِّهِ)؛ لَأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الشَّرْطِ وَالرُّوْدُ، وَالرُّوَادُ فِي أَنَّهُ بَلَّغَهُ النَّدَاءُ أَوْ سَمِعَهُ .
(فَلِإِنْ اخْتَلَفَا) أَيِ الْجَاعِلُ وَالْقَائِلُ بَعْدَ الاسْتِخْقَاقِ (فِي) نَحْوِ (قَدْرِ الْجُمْلِ) أَوْ جَنْبِهِ أَوْ فِي قَدْرِ
الْعَمَلِ بَعْدَ الْفَرَاغِ وَكَذَا بَعْدَ الشُّرُوعِ إِنْ قُلْنَا لَهُ قِسْطُ الْمُسَمَّى (مَخَالَفًا) نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي الْبَيْعِ
وَلِلْقَائِلِ أَجْرُهُ الْمِثْلُ.
(خَاتِمَةٌ) تَرَدَّدَ الرَّائِعِيُّ فِي مُؤَنَةِ الْمَرْدُودِ وَفِي الرُّوضَةِ عَنِ ابْنِ كَيْجٍ أَنَّهُ إِذَا اتَّفَقَ عَلَيْهِ الرُّوَادُ فَهُوَ

فِي اسْتِخْقَاقِ الْقِسْطِ وَقُوعِ الْعَمَلِ مُسْلَمًا وَظَهَرَ أَثَرُهُ عَلَى الْمَحَلِّ ثُمَّ مَا قَالُوهُ مِنْ اشْتِرَاطِ ظُهُورِ الْآثَرِ
عَلَى الْمَحَلِّ مَعَ تَضَرُّعِهِمْ بِأَنَّ الْجُمْلَ يَمَّا لَا يَظْهَرُ أَثَرُهُ، وَتَضَوُّيرُ الرُّوضِ الْمَسْأَلَةَ بِالتَّلْفِ يَفْتَضِي أَنَّهُ
مَحَلُّ الاسْتِخْقَاقِ حَتَّى لَوْ لَمْ يَتَلَفْ لَا يَسْتَحِقُّ إِلَّا إِنْ تَمَّ الْعَمَلُ وَقِيَاسُهُ عَدَمُ الاسْتِخْقَاقِ فِي مَسْأَلَتِنَا إِذَا
لَمْ يَتَلَفْ الْجُمْلُ وَوَجْهُهُ عَدَمُ وُجُودِ الشَّرْطِ وَهُوَ تِمَامُ الْعَمَلِ مَعَ امْتِنَانِهِ لَكِنَّ كَلَامَ شَرْحِ الرُّوضِ مُصَرَّحٌ
بِعَدَمِ تَوْفُّقِ اسْتِخْقَاقِ الْقِسْطِ فِي مَسْأَلَتِنَا عَلَى تَلْفِ الْجُمْلِ فَإِنَّهُ لَمَّا قَالَ الرُّوضُ وَإِنْ خَاطَ يَصِفُ التَّوْبِ
فَاحْتَرَقَ أَوْ تَرَكَ أَوْ بَنَى بَعْضَ الْحَائِطِ فَانْهَدَمَ أَوْ تَرَكَ أَوْ لَمْ يَتَعَلَّمِ الصَّبِيَّ لِبِلَادَتِهِ فَلَا شَيْءَ لَهُ قَالَ فِي
شَرْحِهِ وَمَحَلَّهُ فِيمَا عَدَا الْأَخِيرَةَ إِذَا لَمْ يَنْعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا وَإِلَّا فَلَهُ أَجْرُهُ مَا عَمِلَهُ بِقِسْطِهِ مِنَ الْمُسَمَّى إِلَخِ
فَقَوْلُهُ وَمَحَلَّهُ إِلَخِ بَعْدَ قَوْلِهِ أَوْ تَرَكَ صَرِيحٌ فِي وُجُوبِ الْقِسْطِ مَعَ عَدَمِ التَّلْفِ وَمَعَ التَّرْكِ فَلْيَتَأَمَّلْ أَهْلُ سَمِ
بِحَذْفِ . هـ فَوَدُ: (تَسْلِيمُهُ لِلسَّيِّدِ) وَهَلْ مِثْلُ تَسْلِيمِ الْمُعَلِّمِ عَوْدَ الْعَبْدِ بِنَفْسِهِ عَلَى مَا جَزَتْ بِهِ الْعَادَةُ فِي كُلِّ
يَوْمٍ إِلَى سَيِّدِهِ أَوْ لَا بُدَّ مِنْ تَسْلِيمِ الْفَقِيهِ بِنَفْسِهِ أَوْ نَائِبِهِ فِيهِ نَظَرٌ وَالظَّاهِرُ الْأَوَّلُ . هـ فَوَدُ: (أَوْ فِي مِلْكِهِ) كَانَ
يُعَلِّمُهُ فِي بَيْتِ السَّيِّدِ أَهْلُ ش . هـ فَوَدُ: (لأنَّه إِنَّمَا يُسْتَحَقُّ) إِلَى الْخَاتِمَةِ فِي الْمُغْنِي إِذَا قَوْلُهُ أَوْ جَنْبِهِ .
هـ فَوَدُ (سُي): (إِذَا أَنْكَرَ شَرْطَ الْجُمْلِ) بِأَنَّ اخْتِلَافًا فِيهِ فَقَالَ الْعَامِلُ شَرَطْتُ لِي جُمْلًا وَأَنْكَرَ الْمَالِكُ أَهْ
مُغْنِي عِبَارَةُ النَّهَايَةِ كَانَ قَالَ مَا شَرَطْتُ الْجُمْلَ أَوْ شَرَطْتُهُ فِي عِبْدٍ آخَرَ أَهْ .

هـ فَوَدُ (سُي): (أَوْ سَفِيَهُ فِي رَدِّهِ) كَانَ قَالَ لَمْ تَرُدَّهُ وَإِنَّمَا رَدَّهُ غَيْرُكَ أَوْ رَجَعَ بِنَفْسِهِ أَهْ نِهَايَةً . هـ فَوَدُ: (وَالرُّوَادُ
إِلَخِ) عَطَفَ عَلَى قَوْلِهِ الْجَاعِلُ . هـ فَوَدُ: (أَوْ فِي قَدْرِ الْعَمَلِ) كَانَ قَالَ شَرَطْتُ يَانَّةَ عَلَى رَدِّ عِبْدَيْنِ فَقَالَ
الْعَامِلُ بَلْ عَلَى رَدِّ هَذَا فَقَطْ أَهْ نِهَايَةً . هـ فَوَدُ: (بَعْدَ الْفَرَاغِ وَكَذَا إِلَخِ) عِبَارَةُ النَّهَايَةِ إِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَعْدَ
فَرَاغِ الْعَمَلِ وَالتَّسْلِيمِ أَوْ قَبْلَ الْفَرَاغِ فِيمَا إِذَا وَجِبَ لِلْعَامِلِ قِسْطُ أَهْ قَالَ ع ش أَيِ بَانَ كَانَ الْفَسْخُ مِنْ
الْمَالِكِ أَوْ بَعْدَ تَلْفِ الْمُجَاعِلِ عَلَى الْعَمَلِ فِيهِ وَقَعَ الْعَمَلُ مُسْلَمًا أَهْ وَقَوْلُهُ بَانَ كَانَ إِلَخِ أَيِ وَبَانَ وَقَعَ
التَّغْيِيرُ فِي الْإِتْنَاءِ وَسَمِعَ الْعَامِلُ النَّدَاءَ الثَّانِي فَقَطَّ وَقَوْلُهُ الْفَسْخُ أَيِ وَمَا فِي حُكْمِهِ كَمَا غَتَا فِي الْآيِقِ أَوْ قَتْلِهِ .

هـ فَوَدُ: (وَعِلْمٌ مِنْهُ بِالْأُولَى إِلَخِ) وَقَدْ يُتَرَقَّى بِأَنَّ التَّفَقُّعَ بِالْإِذْنِ اسْتَعْرِثَ مُطْلَقًا .

مُتَّبِعٌ عِنْدَنَا أَيَّ إِن كَانَ بِغَيْرِ إِذْنٍ مُعْتَبَرٍ مَعَ عَدَمِ نِيَّةِ الرُّجُوعِ بِشَرْطِهِ نَظِيرُ مَا مَرَّ فِي هَرَبِ الْجِمَالِ وَبِذَلِكَ يُغْلَمُ أَنَّ مُؤَنَّتَهُ عَلَى الْمَالِكِ حَيْثُ لَا مُتَّبِعٌ، وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ عَلَى عَدَمِ مُبَاشَرَةِ وَظِيفَتِهِ اسْتَحَقَّ الْمَعْلُومَ كَمَا أَفْتَى بِهِ الثَّانِجُ الْفَرَارِيُّ وَاعْتِرَاضُ الزُّرْكَشِيِّ لَهُ بِأَنَّهُ لَمْ يُبَاشِرْ

هـ فَوُدَّ: (أَيَّ إِن كَانَ الْخ) عبارة النهاية وَيَدُ الْعَامِلِ عَلَى الْمَاخُذِ إِلَى رَدِّهِ يَدُ أَمَانَةٍ وَلَوْ رَفَعَ يَدَهُ عَنْهُ وَخَلَّاهُ بِتَقْرِيطِ كَانَ خَلَّاهُ بِمَضْيَعَةٍ ضَمِنَهُ وَتَقَفَّتْهُ عَلَى الْمَالِكِ، فَإِنْ اتَّفَقَ عَلَيْهِ مُدَّةُ الرَّدِّ فَمُتَّبِعٌ إِلَّا إِنْ إِذْنٌ لَهُ الْحَاكِمُ فِيهِ أَوْ أَشْهَدَ عِنْدَ قَفْدِهِ لِيَرْجِعَ وَلَوْ كَانَ رَجُلَانِ بِيَادِيهِ وَنَحَوَهَا فَمَرَضَ أَحَدُهُمَا أَوْ غَشِيَ عَلَيْهِ وَعَجَزَ عَنِ السَّيْرِ وَجَبَ عَلَى الْآخَرِ الْمَقَامُ مَعَهُ إِلَّا إِنْ خَافَ عَلَى نَفْسِهِ أَوْ نَحْوَهَا فَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ وَإِذَا أَقَامَ مَعَهُ فَلَا أَجْرَةَ لَهُ، فَإِنْ مَاتَ وَجَبَ عَلَيْهِ أَخْذُ مَالِهِ وَإِصَالُهُ إِلَى وَرَثَتِهِ إِنْ كَانَ ثِقَةً وَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ إِنْ لَمْ يَأْخُذْهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ثِقَةً لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْأَخْذُ وَإِنْ جَازَ لَهُ وَلَا يَضْمَنُهُ فِي الْحَالَتَيْنِ أَيَّ لَوْ تَرَكَهُ وَالْحَاكِمُ يَخْبِسُ الْآبِقَ إِذَا وَجَدَهُ انْتِظَارًا لِسَيِّدِهِ. فَإِنْ أَبْطَأَ سَيِّدُهُ بِاعِهِ الْحَاكِمُ وَحَفِظَ ثَمَنَهُ فَإِذَا جَاءَ سَيِّدُهُ فَلَيْسَ لَهُ غَيْرُ الثَّمَنِ وَإِنْ سُرِقَ الْآبِقُ قُطِعَ كَفِيرُهُ وَلَوْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ عَمَلًا مِنْ غَيْرِ اسْتِجَارٍ وَلَا جَمَالَةٍ فَدَفَعَ إِلَيْهِ مَا لَا عَلَى ظَنٍّ وَجُوبِهِ عَلَيْهِ لَمْ يَحِلَّ لِلْعَامِلِ عَلَيْهِ أَنْ يُعْلِمَهُ أَوْلَا أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ، ثُمَّ الْمَقْبُولُ جِبَةً لَوْ أَرَادَ الدَّافِعُ أَنْ يَهَبَهُ مِنْهُ وَلَوْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ الْبَذْلُ وَدَفَعَهُ إِلَيْهِ هَدِيَّةً حَلًّا أَوْ كَذَا فِي الْمَغْنِيِّ إِلَّا قَوْلَهُ وَلَوْ عَمِلَ لِغَيْرِهِ الْخ قَالَ الرَّشِيدِيُّ قَوْلُهُ م ر. كَانَ خَلَّاهُ بِمَضْيَعَةٍ قَالَ الْمُصَنِّفُ لَا حَاجَةَ إِلَى التَّفْيِيدِ بِالْمَضْيَعَةِ فَحَيْثُ خَلَّاهُ ضَمِنَ أ. ه. قَالَ الْأَذْرَعِيُّ مُرَادُ الرَّافِعِيِّ أَنَّهُ لَوْ أَرَادَ الْإِعْرَاضَ فَسَيَلُهُ أَنْ يَرْفَعَ الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ وَلَا يَتْرَكَ ذَلِكَ مُهْمَلًا وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ يَتْرَكَهُ بِمَهْلَكَةٍ انْتَهَى أ. ه. وَقَالَ ع ش قَوْلُهُ م ر وَإِنْ جَازَ لَهُ يَتَأَمَّلُ فِيهِ، فَإِنَّ تَرَكَهُ يُؤَدِّي إِلَى ضَيَاعِهِ وَقَضِيَّةً مَا مَرَّ فِي اللَّقْطَةِ أَنَّهُ يَجِبُ عَلَيْهِ الْأَخْذُ حَيْثُ خَافَ ضَيَاعَهُ وَإِنْ كَانَ فَايَسًا لَكِنْ لَا تَثْبُتُ يَدُهُ عَلَيْهِ بَلْ يَتَّبِعُهُ الْحَاكِمُ مِنْهُ أ. ه. وَقَوْلُهُ م ر وَالْحَاكِمُ يَخْبِسُ الْخ أَيَّ وَجُوبًا لِأَنَّهُ مِنَ الْمَصَالِحِ الْعَامَّةِ وَإِذَا احتَاجَ إِلَى تَقَفِّهِ اتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَجَانًا قِيَاسًا عَلَى اللَّقِيطِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ شَيْءٌ أَيَّ أَوْ كَانَ وَثَمٌ مَا هُوَ أَهَمُّ مِنْهُ أَوْ حَالَتِ الظُّلْمَةُ دُونَهُ اقْتَرَضَ عَلَى الْمَالِكِ، فَإِنْ تَعَذَّرَ الْاِقْتِرَاضُ فَتَقَفَّتْهُ عَلَى مِيَاسِ الْمُسْلِمِينَ قَرْضًا أ. ه. بِأَذْنَى زِيَادَةٍ. هـ فَوُدَّ: (بِشَرْطِهِ) أَيَّ شَرْطُ كِفَايَةِ نِيَّةِ الرُّجُوعِ مِنْ قَفْدِ الْقَاضِي وَالشَّاهِدِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ) إِلَى الْكِتَابِ فِي النَّهَايَةِ. هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ الْخ) وَفِي مَعْنَى الْاِكْرَاهِ فَيَسْتَحَقُّ أَيْضًا الْمَعْلُومَ مَا لَوْ عَزَلَ عَنْ وَظِيفَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَرَّرَ فِيهَا غَيْرُهُ إِذْ لَا يَنْفَعُ عَزْلُهُ نَعَمْ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا قَبْلَ تَقَفُّ اسْتِخْقَاقِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهَا سَمَ عَلَى حَاجٍ وَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَابٌ حَادِثٌ وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهَا وَهِيَ أَنَّ طَائِفَةً مِنْ شُيُوخِ الْمَرْبِ شَرِطَ لَهُمْ طَيْنَ مُرْصَدٍ عَلَى غَفْرِ مَحَلٍّ مُعَيَّنٍ وَفِيهِمْ كَفَاءَةٌ لِذَلِكَ وَقُوَّةٌ وَيَبْدِيهِمْ تَقْرِيرٌ فِي ذَلِكَ يَمُنُّ لَهُ وَلَايَةُ التَّقْرِيرِ كَالْبَاشَا وَتَصَرَّفُوا فِي الطَّيْنِ الْمُرْصَدِ مُدَّةً ثُمَّ إِنْ مُلْتَزِمَ الْبَلَدِ أَخْرَجَ الْمَشِيخَةَ عَنْهُمْ طُلْمًا وَدَفَعَهَا لِغَيْرِهِمْ وَهُوَ أَنَّهُمْ يَسْتَحَقُّونَ ذَلِكَ وَإِنْ

هـ فَوُدَّ: (وَلَوْ أُكْرِهَ مُسْتَحَقُّ الْخ) وَفِي مَعْنَى الْاِكْرَاهِ فَيَسْتَحَقُّ أَيْضًا الْمَعْلُومَ مَا لَوْ عَزَلَ عَنْ وَظِيفَةٍ بِغَيْرِ حَقٍّ وَقَرَّرَ فِيهَا غَيْرُهُ إِذْ لَا يَنْفَعُ عَزْلُهُ نَعَمْ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا قَبْلَ تَقَفُّ اسْتِخْقَاقِ الْمَعْلُومِ عَلَيْهَا.

ما شَرَطَ عليه فَكَيْفَ يَسْتَحَقُّ جَبْزُهُ بِحَبَابٍ عَنْهُ بِأَنْ هَذَا مُسْتَحَقُّ شَرْعًا وَعُرْفًا مِنْ تَنَاوُلِ الشُّرُوطِ لَهُ لِمُذَرِّهِ وَتَطْيِيرِ ذَلِكَ فِيمَا يَظْهَرُ مُذَرِّسٌ بِخَضَرٍ مُوضِعِ الدُّرُسِ وَلَا يَخْضَرُ أَحَدٌ مِنَ الطَّلَبَةِ أَوْ يَقْلَمُ أَنَّهُ لَوْ خَضَرَ لَا يَخْضَرُونَ بَلْ قَدْ يُقَالُ بِالْجَزْمِ بِالِاسْتِحْقَاقِ هُنَا؛ لِأَنَّ الْمُكَرَّةَ تُفَكِّكُهُ الْإِسْتِثْنَاءُ فَيَحْصُلُ غَرَضُ الْوَاقِفِ بِخِلَافِ الْمُذَرِّسِ فِيمَا ذُكِرَ نَعَمْ إِنْ أَفْكَتُهُ إِغْلَامُ النَّاطِرِ بِهِمْ وَعَلَى أَنَّهُ يُجَبِّرُهُمْ عَلَى الْخَضَرِ فَالظَّاهِرُ وَجُوبُهُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ مِنْ بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ ثُمَّ رَأَيْتُ أَتَا زُرْعَةً ذَكَرَ مَا ذَكَرْتَهُ وَجَعَلَهُ أَضْلًا مَقِيسًا عَلَيْهِ وَهُوَ أَنَّ الْإِمَامَ أَوْ الْمُذَرِّسَ لَوْ خَضَرَ وَلَمْ يَخْضَرُ أَحَدٌ اسْتَحَقَّ؛ لِأَنَّ قَصْدَ الْمُصَلِّيِ وَالْمُتَقَلِّمِ لَيْسَ فِي وَشْعِهِ وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِنْتِصَابُ لِذَلِكَ وَأَفْتَى أَيْضًا فِيمَنْ شَرَطَ الْوَاقِفَ قَطْعَهُ عَنْ وظيفته إِنْ غَابَ فَنَابَ لِمُذَرِّ كَخَوْفِ طَرِيقِ بَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ بِمَقِيَّتِهِ قَالَ وَلِذَلِكَ شَوَاهِدٌ كَثِيرَةٌ وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ بِجُلِّ التَّزْوُلِ عَنِ الْوَظَائِفِ بِالْمَالِ أَيْ؛ لِأَنَّهُ

كَانَ غَيْرُهُمْ مِثْلَهُمْ فِي الْكِفَاةِ بِالْقِيَامِ بِذَلِكَ بَلْ أَكْثَرًا مِنْهُمْ لِأَنَّ الْمَذْكُورِينَ حَيْثُ صَحَّ تَقْرِيرُهُمْ لَا يَجُوزُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ عَنْهُمْ أَهَ ع ش وَقَوْلُهُ إِنْ تَمَكَّنَ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا أَيْ وَلَوْ بِنَائِيهِ أَخَذًا يَمَّا يَأْتِي فِي الْغَيْبَةِ لِمُذَرِّ .
 ه فَوَدَّ: (أَخَذَ مِنَ الطَّلَبَةِ) أَيْ مِنْ أَرْبَابِ الْوَظَائِفِ أَوْ غَيْرِهِمْ لِأَنَّ غَرَضَ الْوَاقِفِ إِخْيَاءُ الْمَحَلِّ وَهُوَ حَاصِلٌ بِخَضَرِ غَيْرِهِمْ أَيْضًا قَالَ شَيْخُنَا الْعَلَمَاءُ الشُّوَبَرِيُّ وَلَوْ شَرَطَ الْوَاقِفُ أَنْ يَقْرَأَ فِي مَدْرَسَةِ كِتَابٍ بَعِيْنِهِ وَلَمْ يَجِدِ الْمُذَرِّسُ مَنْ فِيهِ أَهْلِيَّةٌ لِسَمَاعِ ذَلِكَ الْكِتَابِ وَالِإِنْتِصَاعِ مِنْهُ قَرَأَ غَيْرَهُ لِمَا مَرَّ أَنَّهُ إِذَا تَعَلَّرَ شَرَطَ الْوَاقِفِ سَقَطَ اغْتِيَاؤُهُ وَقِيلَ مَا يُمَكِّنُ لِأَنَّ الْوَاقِفَ لَا يَقْصِدُ تَغْيِيلَ وَقِيَّةِ أَهَ ع ش ه فَوَدَّ: (وَإِنَّمَا عَلَيْهِ الْإِنْتِصَابُ إِلَيْهِ) هَذَا قَدْ يَفْتَضِي أَنَّ اسْتِحْقَاقَ الْمَعْلُومِ مُشْرُوطٌ بِالْخَضَرِ وَالْمُتَّجِهَ خِلَافَهُ فِي الْمُذَرِّسِ بِخِلَافِ الْإِمَامِ وَالْفَرْقُ أَنَّ خَضَرَ الْإِمَامِ بِدُونِ الْمُفْتَدِينَ يَحْصُلُ بِهِ إِخْيَاءُ الثُّغَةِ بِالصَّلَاةِ فِيهَا وَلَا كَذَلِكَ الْمُذَرِّسُ فَإِنَّ خَضَرَهُ بِدُونِ مُتَعَلِّمٍ لَا فَائِدَةَ فِيهِ فَخَضَرُهُ يُعَدُّ عَيْنًا أَهَ ع ش ه فَوَدَّ: (وَأَفْتَى أَيْضًا) أَيْ أَبُو زُرْعَةَ أَهَ ع ش ه فَوَدَّ: (بَأَنَّهُ لَا يَسْقُطُ حَقُّهُ إِلَيْهِ) أَيْ وَإِنْ طَالَتْ مَا دَامَ الْمُذَرِّ قَانِمًا لَكِنْ يَتَبَيَّنُ أَنَّ مَحَلَّهُ حَيْثُ اسْتَنَابَ أَوْ عَجَزَ عَنِ الْإِسْتِثْنَاءِ أَمَّا لَوْ غَابَ لِمُذَرِّ وَقَدَّرَ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ فَلَمْ يَقْعَلْ فَيَتَبَيَّنُ سَقُوطُ حَقِّهِ لِتَقْصِيرِهِ أَهَ ع ش ه فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ أَهَ س م ه فَوَدَّ: (يَجُلُّ التَّزْوُلُ عَنْ الْوَظَائِفِ) وَمِنْ ذَلِكَ الْجَوَامِكُ الْمُقَرَّرُ فِيهَا فَيَجُوزُ لِمَنْ لَهُ شَيْءٌ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ مُسْتَحَقُّ لَهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مَا يَقُومُ بِكِفَايَتِهِ مِنْ غَيْرِ جِهَةٍ يَتَبَيَّنُ الْمَالُ التَّزْوُلُ عَنْهُ وَيَصِيرُ الْحَالُ فِي تَقْرِيرِ مَنْ أَسْقَطَ حَقَّهُ لَمْ يَكُنْ إِلَى نَظَرٍ مَنْ لَهُ وَلَا يَةُ التَّقْرِيرِ فِيهِ كَالْبَاشَا فَيَقَرَّرُ مَنْ رَأَى الْمَضْلَحَةَ فِي تَقْرِيرِهِ مِنَ الْمَعْرُوفِ لَهُ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَمَّا الْمَنَاصِبُ الدِّيَوَانِيَّةُ كَالْكُتُبَةِ الَّذِينَ يَقَرَّرُونَ مِنْ جِهَةِ الْبَاشَا فِيهَا فَالظَّاهِرُ أَنَّهُمْ إِنَّمَا يَتَصَرَّفُونَ فِيهَا بِالنِّيَابَةِ عَنْ صَاحِبِ الدَّوْلَةِ فِي ضَبْطِ مَا يَتَعَلَّقُ بِهِ مِنَ الْمَصَالِحِ فَهُوَ مُخَيَّرٌ بَيْنَ إِيقَاتِهِمْ وَعَزْلِهِمْ وَلَوْ بَلَا جُنْحَةٍ فَلَيْسَ لَهُمْ يَدٌ حَقِيقَةٌ عَلَى شَيْءٍ يَتَزَلُّونَ عَنْهُ بَلْ مَتَى عَزَلُوا أَنْفُسَهُمْ انْعَزَلُوا وَإِذَا اسْقَطُوا حَقَّهُمْ عَنْ شَيْءٍ لَغَيْرِهِمْ فَلَيْسَ لَهُمْ الْعَوْدُ إِلَّا بِتَوَلِّيَةٍ جَدِيدَةٍ وَمَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ أَخْذُ عَوَاضٍ عَلَى تَزْوِيلِهِمْ لِعَدَمِ

ه فَوَدَّ: (وَأَفْتَى بَعْضُهُمْ) هُوَ شَيْخُنَا الشَّهَابُ الرَّمْلِيُّ .

من أقسام الجمالة فيشعجه التازل ويشقط حقه، وإن لم يقرز الناظر المنزول؛ لأنه بالخيار بينه وبين غيره والله أعلم.

استحقاقهم الشيء ينزلون عنه بل حكمهم حكم عاملي القراض فمتى عزل نفسه من القراض انزل فافهم فإنه نفيس اهـ ش. هـ فؤد: (من أقسام الجمالة) ولو قال اقترض لي مائة ولك عشرة أي في مقابلة الاقتراض فهو جمالة ذكره الماوردي والزواني اهـ نهاية أي ويقع الجلك في المقرض للقاتل فعليه رد بدله وفيه تفصيل في الوكالة فراجع ع ش. هـ فؤد: (لأنه) أي الناظر. هـ فؤد: (بالخيار بينه وبين غيره) ظاهره وإن شرط الرجوع على الفارغ إذا لم يقرز في الوظيفة قال سم في القسم والشور يزجع حينئذ شرط ذلك وكتب الشارح م ر بهامش نسخته ما نصه وللمنزول له في هذه الحالة الرجوع إن شرطه أو أطلق ودلت قرينة على بطل ذلك في تنصليها له ولا يمنع رجوعه براءة حصلت به بينهما وإلا فلا اهـ ش والله تعالى أعلم بالصواب وقد تم الرُّبُع الثاني تصحيحاً من حاشية التُّخفة على يد مؤلفها فقير رَحِمَهُ رَبُّهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ بْنِ الْحُسَيْنِ الدَّاعِشَتَانِي الشَّرْوَانِي غَفَرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ ذُنُوبَهُ وَسَرَّ عُيُوبَهُ فِي خَامِسِ جُمَادَى الْأُولَى سَنَةِ خَمْسٍ وَتِسْعِينَ بَعْدَ أَلْفٍ وَمِائَتَيْنِ وَأَسْأَلُهُ تَعَالَى الْإِعَانَةَ عَلَى الْإِنْتِمَاءِ بِجَاهِ مُحَمَّدٍ سَيِّدِ الْأَنْبَاءِ وَهُوَ حَسْبِي وَنِعْمَ الْوَكِيلُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ وَسَلَّمَ آمِينَ.



هـ فؤد: (لأنه بالخيار بينه وبين غيره) ش م ر والله تعالى أعلم والحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة وأشرف التسليم على سيدنا محمد خاتم النبيين والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

فهرست

کتاب الفَصْب ۵

- (فصل) في بيان حكم الفَصْب ۳۱
(فصل) في اختلاف المالك والغاصب وضمان ما ينقص به المَقْصُوبُ وجنابته
وتوابعهما ۶۱
(فصل) فيما يطرأ على المَقْصُوبِ من زيادة ووطء وانتقال للغير وتوابعها ۷۹

(كتاب المُشْفَعَةِ) ۱۰۲

- (فصل) في بيان بدل الشَّفْعِ الذي يُؤْخَذُ به والاختلاف في قدر الشمن وكيفية أخذه
الشركاء إذا تعددوا أو تعدد الشَّفْعُ وغير ذلك ۱۲۶

(كتاب القِرَاضِ) ۱۵۵

- (فصل) في بيان الصيغة وما يُشترط في العاقدَيْنِ وذكر بعض أحكام القِرَاضِ ۱۷۰
(فصل) في بيان أن القِرَاضَ جائز من الطرفين والاستيفاء
والاسترداد وحكم اختلافهما وما يُقبل فيه قول العايل ۱۹۰

(كتاب المساقاة) ۲۰۳

- (فصل) في بيان الأركان الثلاثة الأخيرة ولزوم المساقاة وهرب العايل ۲۱۲

كتاب الإجارة ۲۳۲

- (فصل) في بقية شروط المنفعة وما تُقدَّرُ به وفي شروط الدائبة المُكْتَرَاة ومحمولها ۲۶۸
(فصل) في منافع لا يجوز الاستجار لها ومنافع يخفى الجواز فيها وما يُعتَبَرُ فيها ۲۹۳
(فصل) فيما يلزم المُكْرِي أو المُكْتَرِي لِقَارٍ أو دائبة ۳۰۹
(فصل) في بيان غاية المدة التي تُقدَّرُ بها المنفعة تقريباً وكون يد الأجير يد أمانته وما يتبع
ذلك ۳۲۴
(فصل) فيما يقتضي انفساخ الإجارة والتخير في فسخها وعدمها وما يتبع ذلك ۳۵۰
(فصل) في بيان حكم منفعة الشارع وغيرها من المنافع المُشْتَرَكَةِ ۴۰۶

(فصل) في بيان حكم الأعيان المشتركة ٤٢١

(كتاب الوقف) ٤٤٢

(فصل) في أحكام الوقف اللفظية ٤٩٣

(فصل) في أحكام الوقف المعنوية ٥١٤

(فصل) في بيان النظر على الوقف وشروطه ووظيفة الناظر ٥٣٨

(كتاب الهبة) ٥٥٨

(كتاب اللقطة) ٦٠١

(فصل) في بيان لقط الحيوان وغيره وتغريفهما ٦١٤

(فصل) في تملكها وغرمها وما يتبعهما ٦٣٨

(كتاب اللقيط) ٦٤٧

(فصل) في الحكم بإسلام اللقيط وغيره وكفرهما بالتبعية ٦٦٣

(فصل) في بيان حرمة اللقيط ورقه واستلحاقه وتوابع لذلك ٦٧٥

(كتاب الجعالة) ٦٨٩

